الطبعة الثانية

هنري كيسنجر

★★★

سنوات التجديد

المجلد المستخلص
لمذكراته

نقله إلى العربية

د. هشام الدجاني


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET


mohamed khatab



هنري كيسنجر



★★★

المجلد المستخلص لمذكراته

نقله إلى العربية

د. هشام الدجاني

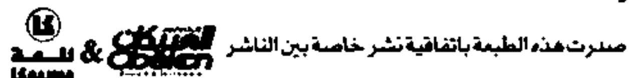




الطبعة العربية الثانية
1431هـ 2010م

ردمك: 978 9960 54 907 1

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر



كلمة:

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبر آراء الكتاب عن مؤلفها.

ص.ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: 6314468 2 971 + فاكس: 6314462 2 971+

www.Kalima.ae



المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرمز: 11517

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنجليزي لكتاب:

Years Of Renewal

Henry Kissinger

امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 - 4654424 فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرمز: 11595



المحتوى

الجزء الثاني: فورد في الرئاسة 141

الجزء الثالث: العلاقات بين الشرق والغرب 201

الجزء الرابع: اختراق في الشرق الأوسط 293



قائمة الخرائط



استهلال

لخمس سنوات ونصف صاخبة كان لي شرف الخدمة مستشاراً للأمن القومي أولاً ثم وزيراً للخارجية في إدارة الرئيس ريتشارد م. نيكسون. ودُعيت للاستمرار في عملي من قبل الرئيس جيرالد فورد.

يتنــاول هذا الكتــاب المرحلة التي عالج فيها جيرالــد فورد هذه الأزمة التي وأطلقهــا في مسار، عبر إدارات متعاقبة، بحيث حققت النصر في الحرب الباردة، وقامت بدور بارز في صياغة هذا العالم وبنائه. فــي الفترة القصيرة التي وصلت إلى ثلاثين شهــراً أمضاها فورد في الرئاسة قاد فورد بلاده عبر سلسلة من الأحداث غير العادية: النزاعات العنصرية في قبرص ولبنان، وتحقيق خطوة حاسمة نحو السلام في الشرق الأوسط، واتفاقية مهمة واسعة النطاق حول الإشراف على الأسلحة الاستراتيجية ومراقبتها، وانهاء مأساة أمريكا في الهند الصينية، وأزمة الطاقة العالمية، وتوقيع صك اتفاقية هيلسينكي النهائي والقانون الخاص بها في «مؤتمر الأمن الأوروبي» الأول، والذي يعتبر اليوم نقطة تحول في الحرب الباردة، والهيمنة السوفييتية الكوبية في أفريقيا، والتحول إلى حكم الأكثرية في جنوب أفريقيا، والوصول إلى اتفاقية دائمة بشــأن قناة بنما، والقمة الاقتصادية الأولى للدول السبعة الكبار G - 7 أصحاب الديمقراطيات الصناعية الكبرى؛ لهذا كله ستُذكر إدارة فورد مُرشداً في عصر التجديد.

بعد إنجاز كتابين من المذكرات حول سنوات حكم نيكسون، انتظرت قرابة عقد من الزمن قبل أن أبدأ هــذا الوصف لرئاسة فورد. قمت بهذا بالدرجة الأولى كي أسمح بتقييم الفترة الكاملة لخدمتي الحكومية مــن منظــور فلسفي بدلاً من منظور تكتيكات اللحظة الراهنة، مــن أجل تحقيق أعمق المناقشات في فترة تهم الهدف القومي ـ الذي كان يحظى باهتمام وسائل الإعلام الحساسة وتعريض الكونفرس.

فيمــا كنت أُراجع المادة الأساسية بدت إدارة فــورد كنهاية فترة أقل مما بدت بداية فترة باتت تُعرف اليــوم باسم «النظــام العالمي الجديد». النزاعات العرقية المحلية بدأت تأخذ أبعاداً دولية واسعة وتنتشر منــذ نهاية الحــرب الباردة، والجدل حــول دور حقوق الإنسان فــي السياسة الخارجية بــدأ جدياً آنذاك، والانتصــار فــي الحــرب الباردة كان يلقي بظلاله، وإن لــم يكن قد تجلّى بعد، نظــراً لأن نظام بريجينيف بــدأ يركد داخليــاً، وأصبحت دبلوماسية الشرق الأوســط تُرسم اليوم من فترة فــورد مع تغير فحسب في بعضــ أسمــاء اللاعبين الكبار؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الكرديــة مع العراق، ظلت الأسماء هي نفسها، كما بدأت تظهر التعقيدات بعيدة المدى للسياسة الصينية، فإن الأدوار النسبية للكونفرس والفرع

التنفيذي في رسم وإدارة السياسة الخارجية لم تكن قد سُوّيت بعد. من الواضح أن التاريخ لم يتوقف، وأن انهيار الاتحاد السوفييتي قد فتح أبعاداً جديدة لا يمكن تخيّلها في أواسط السبعينيات.

كما كتبت في مقدمة الجزء الأول من هذه السلسلة، كان يمتزج منظور المشاركة في مخاطر الأحداث الكبيرة بدافع الدفاع مع الالتزام بالشرح. سعيت إلى أقصى حد للقيام بالعمل الآخر وأشرح ليس ما قمنا به فحسب ولكن لماذا. وهذا لا يثبت أن قراراتنا كانت دائماً حكيمة. ولكنها قد تساعد القارئ في أن يرى كيف يصوغ تفاعل الظروف والقناعات الأحداث.

في بحثي الأرشيفي، اعتمدت على النسخ الخاصة بي من سجلاتي الرسمية المحفوظة منذ 1977 في «مكتبة الكونغرس». أصول هذه السجلات الرسمية موجودة إما في مصنّفات وزارة الخارجية، «المحفوظات الرسمية» (في عهد نيكسون) وإما في مكتبة جيرالد فورد. أريد أن أشكر صاموئيل بيرغر، مساعد الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، ونائب المساعد الجنرال دونالد ل. كيريك لمراجعتهما وتصحيحهما مقتطفات من المادة المصنّفة. وتم إجراء التشطيبات التي طلباها.

ما كان لهذا الكتاب أن يصدر بدون المساعدة التي لا تقدر بثمن من جانب مساعدين كرسوا أنفسهم لهذا العمل. ومن أبرز هؤلاء بيتر ورودمان وروز ماري نيهير نيهوس. والمساعد والصديق الموثوق لسنوات عدة بيتر قام ببحث أساسي لا غنى عنه ولا سيما فيما يتعلق بالهند الصينية، وأوروبا، والصين وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك قام بمراجعة النص الكامل من حيث الدقة والأسلوب.

أما روز ماري نيهوس فهي مساعدة موثوقة منذ خدمتي في الحكومة، وقد قامت ببحث أساسي حول الشرق الأوسط ولبنان. بالإضافة إلى ذلك قامت بالإشراف على الجهد البحثي بكامله، وعملت موظفة اتصال مع مكتبة الكونغرس ونسّقت عملية الإنتاج مع الناشر.

راجعت غينا غولدهامر المخطوط بكامله عدة مرات بدون كلل، بنظرة تحريرية ثاقبة ولها الفضل في كثير من التحسينات التي لا تقدر بثمن.

وراجعت فردريكا فريدمان الفصول الأولى وقدمت تعليقات مفيدة.

لا أستطيع أن أفي جودي ايوبست وليامز وتريسا سيمينو أمانتيا حقهما من الإكرام، فقد طبعت جودي النص بكامله أكثر من مرة وقدمت اقتراحات بالغة الفائدة بالنسبة للتحرير. ونظمت تريسا تفاعل البحث، والتدقيق في الوقائع، وخطط الناشر والمؤلف بكفاءة عالية وحماسة بالغة. كما أقدم امتناني إلى سوزان ماكفارلين التي كان عليها أن تقوم بمهمات إضافية كي توفر سهولة العمل في مكتبي فيما كان زملاؤها يعملون في هذا الكتاب.

اعتمدت على مساعدين آخرين خدموا معي في الحكومة وعلى أصدقاء مطلعين على مادة الموضوع لمراجعة آرائي والمساعدة في البحث.

وساعد وليام هايلاند في تنظيم جملة من المواد تتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب ومراقبة التسلح وقدم تعليقات قيّمة حول الفصول المتعلقة بهذه المواضيع. وقامت ماري إي. برونيل بكثير من البحث حول قبرص وأمريكا اللاتينية وراجعت الفصول المتعلقة بأمريكا اللاتينية بدقة. وساعد صموئيل هالبيرن في البحث المتعلق بالاستخبارات. وعمل كل من بوليتيمي كيليكيس، ومولي ميفان سميث، وكاتي سنايدر بوكانان في البحث في المصادر غير المصنّفة.

الأصدقاء والزملاء التالية أسماؤهم قرؤوا أجزاء من المخطوط: برينت سكوكروفت، لورنس ايغيلبيرغر ول. بول بريمر الثالث، ووليام د. روجرز (حول أمريكا اللاتينية)، وهارولد ساوندرز، وهيرمان ايليتيس وألفرد أثرتون (حول الشرق الأوسط)، وريتشارد هيلمز وصاموئيل هالبيرن (حول المخابرات)، وستيفان بوسورث وروبرت هورميتس (حول الطاقة)، وفرانك وينستر ورولتر كاتلر وبيغي دولاني وفاي واتيلتون (حول أفريقيا)، وبيتر فلانيغان، ووليام ف. باكلي، ونورمان بود هوريتز، والمرحوم إيريك براينديل (حول تحليل نيكسون والجدل مع المحافظين الجدد). تعليقات جميع هؤلاء الأفراد كانت بناءة للغاية، ومساعدة لي، وموضع تقديري البالغ.

وأنعش ريتشارد فاليرياني، الذي كان عضو فريق الصحافة المتنقل، ذاكرتي بنكات تتعلق بدبلوماسيتي تجاه جنوب أفريقيا.

وكانت زوجتي نانسي تساندني على الدوام، وقرأت معظم النص وأفادت بكثير من التعليقات واضحة المعالم.

أود أن أشكر د. جيمس هـ. بيلينغتون، مَنْ قيّم مكتبة الكونغرس، وجيمس هـ. هاتسون، رئيس قسم المخطوطات في المكتبة، وديفيد ويدغور، مساعده ورئيس أوراقي الرسمية ـ وموظفي القسم لتعاونهم الفعال والودي.

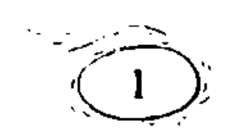
كما كان كينيث ج. هافيلي من مكتبة جيرالد فورد مساعداً لي إلى حد كبير في تعيين موضع صور البيت الأبيض الرسمية. كثير من هؤلاء اختارهم ديفيد هيوم كيفيرلي، الحائز على جائزة بوليتزر للتصوير الصحفي الذي عمل في خدمة الرئيس فورد بصفته رئيساً لمصوري البيت الأبيض. وجاء آخرون من مجموعة مصوري وزارة الخارجية الرسميين.

لا يمكن لأي مؤلف أن يتوق إلى ناشر يتجلى بحب المساندة والصبر مثل سايمون وشوستر. كما قام المحرر، والصديق، والمستشار، مايكل كوردا، بتقديم اقتراحات حكيمة وحاذقة بطريقة لا تضاهى من العمق والدقة. وأشرفت جيبي داسيلفا على النسخ والفهرسة، والصور، والخرائط بصبر شديد وكفاءة بالغة. أما المحرران جون كوكس وفريد تشين فقد قاما بعملهما بطريقة معصومة من الخطأ. أما جيم ستولير وأندرو جاكابوفيكس فقد كانا فصيحين يقظين.

لا حاجة إلى القول إن أي تقصير في هذا المجلد يعود إلي.

كرست هذا الكتاب لذكرى والدتي، باولاشتيرن كيسنجر. فقد شاركت في فترة الكتابة معي لأنها كانت تعرف جميع الأحداث الأخرى في حياتي وكانت تتطلع إلى النشر بابتهاج مميز. لقد رحلت في سن السابعة والتسعين في الوقت الذي كان يطبع فيه الكتاب.





إنه فورد، وليس لينكولن

تغيير الحرس

كان جيرالد رودولف فورد رجلاً غير معقد يؤمن بالقضاء والقدر بالنسبة لأكثر المهمات تعقيداً في تاريخ الأمة. كان أول رئيس غير منتخب يُدعى إلى أن يداوي جراح الأمة بعد عقد أفرزت خلاله حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت أشد الانقسامات منذ الحرب الأهلية. خلافاً للشخصيات التي تدفع بنفسها نحو المناصب العليا، كان جيرالد فورد محافظاً على هدوئه وثقته بالأمة التي عانت من تقلبات عدة، كما تجاوز سلسلة من الأزمات الدولية، وافتتح فترة من التجديد للمجتمع الأمريكي.

قبل سنة من تقلده المنصب ما كان يُتوقع أن يصل فورد إلى الرئاسة. كان أعلى منصب يطمح للوصول إليه هو أن يكون رئيس مجلس النواب. وكان الوصول إليه صعباً بسبب الأكثرية الحصينة للحزب الديمقراطي في الكونغرس. والحق أن فورد كان قد قرر أن يستقيل بعد الانتخابات التالية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1974. وفجأة عيّنه ريتشارد نيكسون في تشرين الأول (أكتوبر) نائباً للرئيس في أعقاب استقالة سبيرو أغينيو. قال فورد بتواضع: «أنا فورد ولست لينكولن» عندما استلم المسؤولية في 6 كا (ديسمبر) 1973 .

ولما كان لم يشعر قط بالالتزام في المشاركة في الحسابات الاستحواذية للمرشحين الرئاسيين العاديين فقد كان فورد مرتاحاً نفسياً. في عالم يخشى أن تنشغل أمريكا بشؤونها الداخلية عن قيادتها العالمية التي لا يستغنى عنها أثناء فترة كانت ما تزال قمة الحرب الباردة. قدم شعوراً بالهدف المتجدد. بالنسبة لشعبه فإن هدوء فورد الواقعي منح الهدية الثمينة التي تَمكّن الأجيال التالية من أن تكون غير عارفة كم كانت الكارثة قريبة من بلادهم في عقد كانت تتمزق فيه.

إن الخطوة المتسارعة أبداً للتاريخ تهدد باستهلاك الذاكرة. حتى أولئك الرجال منا الذين شهدوا انقسام إدارة نيكسون وجدوا أنفسهم يناضلون من أجل استبعاد شعور اليأس الذي غمر الرئاسة المنهارة والشعور بالتفرق بسبب الخلافات التي لا تنتهي وسوء التصرف، والكراهية العاطفية لوسائل الإعلام، والحرب المكشوفة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكم.

في دوري المزدوج بصفتي مستشاراً للأمن القومي وزيراً للخارجية، كان هاجسي الدائم، فيما ووترغيت تتسارع، أن يحاول خصم ما، آجلاً أم عاجلاً، اختبار إذا ما كانت سلطة نيكسون ما تزال باقية، أم ليكتشف أن الإمبراطور بلا ثياب. ولعل أفضل خدمة قدمتها إدارة نيكسون في تلك الشهور الأخيرة العجيبة والمضطربة أنها حالت دون هذا التحدي المكشوف. ذلك أن إدارة نيكسون وإن اقتربت من الانحلال إلا أنها نجحت في اجتياز الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1973، وتقليص النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط بإيجادها اتفاقيتين لفصل القوات. ومن أن تقود بنجاح دبلوماسية ثلاثية معقدة مع موسكو وبكين.

عدم التوافق في السلطة التنفيذية في قوة عظمى ديمقراطية لا يؤدي إلى انهيار موقفنا الدولي كما بيّن أي كتاب قياسي في السياسة العالمية. ولذلك يعود جزئياً أن الاتساع الصرف لعدم تكامل السلطة الرئاسية لا يمكن تخيله بالنسبة لصديق أو عدو على حد سواء. وبالإضافة إلى تصاعد مكانة نيكسون على مدى خمس سنوات من نجاحات السياسة الخارجية التي حققها، فقد كنا قادرين على الاستمرار فيما يقترب من سياسة الخداع. ففي تشرين الأول عام 1973 في نهاية حرب الشرق الأوسط، أظهرنا أننا قادرون على استنفار قواتنا العسكرية، بما في ذلك ترسانتنا النووية. ولكن مع كل شهر يمر كانت قبضة اليد تتراخى. كنا نعيش في الوقت المستعار.

مع تجمع زخم إجراءات الاتهام، كان تصرف نيكسون الشخصي قد بدأ يعكس انحداره السياسي. ولكنه ظل مواكباً تماماً لمختلف قضايا السياسة الخارجية ولم يخفق في اتخاذ القرارات الأساسية عند أية نقطة. ولكن مع مرور الوقت كانت ووترغيت تمتص من رصيد نيكسون العاطفي والذهني أكثر فأكثر. وأضحت القضايا اليومية هامشية بسبب الحتمية الواضحة على نحو متزايد لسقوطه. شعرت بتعاطف كبير مع هذا الرجل المعذّب الذي كانت معاناته مترافقة مع معرفته أن مأساته كانت إلى حد كبير من صنع يديه. ومع هذا ففي بداية تموز 1974 شعرت بكثير من التعاطف، كشأن كثير ممن نجوا من مأساة نيكسون، نحوه.

عملية الإنهاك الوحشية بدت لا نهاية لها ولا يمكن أن تنتهي معاً. حتى عندما أمرت «المحكمة العليا» في 24 تموز البيت الأبيض بإعادة الأشرطة إلى المدعي العام، كنت معتاداً جداً على الأزمات اليومية بحيث كنت أشك بظهور شيء بصورة نهائية. ففي 25 تموز رافقت وزير الخارجية الألمانية الجديد هانز ديتريش غينتشر إلى البيت الأبيض الصيفي في سانت كليمينت من أجل لقاء مع الرئيس. وبعد مضي ساعة من النظرات المختلسة سألني غينتشر في اليوم التالي السؤال الذي آلمني: «إلى متى يمكن أن يستمر هذا؟».

في 31 تموز، طلب آل هيغ الذي كان آنذاك رئيس مكتب نيكسون، مني لقاء مستعجلاً أعلمني فيه أن أحد أشرطة التسجيل التي أمرت «المحكمة العليا» بتسليمها إلى المدعي العام كان حقاً «النار ذات الدخان» ـ البرهان الناصع على مشاركة نيكسون في المؤامرة. هيغ لن يفشي سر المحتويات.

حتى عند حافة الهاوية، استمر المظهر السُريالي لووتر غيت، قرر البيت الأبيض أن ينشر الشريط في 5 آب من أجل أن يكون قادراً على وضع «روايته» حوله. وكان قد جاءني في اليوم السابق صديقتي دايان سوير التي كانت في ذلك الوقت مساعدةً لسكرتير لينكسون الصحفي، رون زيغلر، وهي الآن شخصية تليفزيونية وطنية، كي تتفحص بعض تفاصيل العلاقات العامة حول مسألة لا علاقة لها بالسياسة الخارجية. لم تكن قد سمعت الشريط كما قالت، ولكنها بدأت تعتقد أن الذروة لن تصل أبداً وأننا محكومون بنزيف الموت ببطء، وقالت: إن الشريط كما هو متوقع سوف يجري التخلص منه.

ولكن دايان الجميلة الذكية كانت على خطأ، إذ كان يُسمع في الشريط صوت نيكسون بوضوح وهو يعطي تعليمات لرئيس موظفيه هـ. ر. «بوب» هالدمان، باستخدام وكالة المخابرات المركزية كي تحول دون تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي FBI في السطو على «ووترغيت». هذا البرهان على محاولة إعاقة العدالة قدم الدليل لإثارة فضيحة ووترغيت. وقد وصفت في مكان آخر بالتفصيل الانفجار الذي أعقب نشره ـ ثورة مجلس الوزراء، وقرار كبار الجمهوريين بالتخلي عن الرئيس، ولقاءاتي مع نيكسون والمواجهة الكئيبة في غرفة لينكولن للجلوس في الليلة ما قبل الأخيرة في البيت الأبيض ـ كل ذلك تراكم إلى حد الوصول إلى قرار نيكسون بعد 48 ساعة بالاستقالة، التي باتت سارية ظهر يوم 9 آب[1]. في هذه الصفحات سوف أكرس نفسي لتعاملي مع جيرالد فورد الذي سيصبح رئيساً.

صبيحة اليوم الذي تم فيه تسليم الشريط هتف نيكسون بطلب غريب: هل أستطيع أن أدعو نائب الرئيس وأطلب منه أن يدعو أعضاء الكونغرس الجنوبيين الرئيسيين لأحادثهم في الشؤون الخارجية؟ لم يوضح نيكسون غرضه، ولكن من الواضح أنه ظن أن ذلك قد يحثّ النواب على التصويت ضد العقوبة والاتهام.

كنت قد قابلت جيرالد فورد لأول مرة منذ عشر سنوات تقريباً خلت، عندما دعوته، بصفته أستاذاً في هارفرد، للتحدث في حلقة حول الشؤون الدفاعية التي كنت أجريها تحت رعاية «مدرسة هارفرد للحقوق» و«مدرسة الإدارة العامة»، وهي تُعرف اليوم باسم «مدرسة جون ف. كينيدي للحكم». ناقش فورد إشراف الكونغرس على ميزانية الدفاع، وهو موضوع يعرفه جيداً من خلال عضويته في «لجنة الدفاع الفرعية في المجلس. الخاصة بالمخصصات». وقد ترك انطباعاً حسناً لدى الطلاب الذين كانوا بسبب الجو السائد للاحتجاج ضد حرب فيتنام حيث كان كل شيء، معادياً عند المدافعين بقوة عن فيتنام.

بعد أن أصبحت مستشار نيكسون لشؤون الأمن القومي، كان فورد بوصفه زعيم الأقلية في مجلس النواب يحضر بعض مناقشات البيت الأبيض. وكانت مداخلاته حساسة ومؤيدة وعامرة بالفكاهة. وفي الأشهر الثمانية من توليه نيابة الرئيس كان فورد وفياً للرئيس، بقي بعيداً عن تناقضات ووترغيت ولم يقم بأعمال كبيرة في الرئاسة: كنت أقابله مرة في الشهر تقريباً، حيث كنت ألخّص له تطورات السياسة

الخارجيــة، فــي حين أن الجنرال برينــت سكوكروفت، نائبي، كان يراه أكثر منــي. كان فورد يكتفي بطرح أسئلة استيضاحية، الوضع الملائم لتصرف نائب الرئيس، الذي لا يملك صلاحية محددة، لذا كان يفضل أن يطرح أية اقتراحات لديه أمام الرئيس مباشرة وليس إلى مساعديه.

لم أسأل فورد قط عما يدور في ذهنه عندما دعوته في ذلك الصباح المصيري من الخامس من شهر آب، بنــاء على طلب نيكسون، في دعوة أعضــاء الكونغرس الجنوبيين إلى محاورة في السياسة الخارجية. ولم يُعط أي تعليق. في ذلك الحين، كما نعلم الآن كانت قد تشكلت جماعة صغيرة كي تنصحه بأن التحول الحتمــي قــد تحدد. هل فكر أننــي كنت أحاول جذب اهتمامــه إليّ؟ هل كان يعتقــد أن نيكسون يسعى إلى إحراجه؟ مهما كان تفكيره فإنه كان مستقيماً. قال إنه سيفعل ما طلبه الرئيس، وأضاف بأن ذلك لن يكون لــه قيمة تذكر بالنسبة للتصويت على العقوبة، فالأمور قد ســارت بعيداً جداً، وقضايا السياسة الخارجية لن يكون لها تأثير في قرار مجلس النواب.

سُلّم الشريط وتم الاستماع إليه، واتخذ فورد الخطوة التي لا سابق لها في 6 آب بإبعاد نفسه عن الرئيس في اجتماع المجلس الوزاري. قال إنه لن يدافع عن موقف الرئيس في ووترغيت بعد الآن. وبالتأكيد ما كان ليفعل ذلك فيما سبق لو كان يعلم ما في الشريط. علانية بالرغم من ابتعاده صامتاً من هذه المسألة على أساس أنــه جزء من الرئاسة. ألاّ أن فورد أكد أنه سيفترق عن الرئيس، ولكنه سيستمر في تأييد سياسات نيكسون:

> كل واحــد هنا يعترف بصعوبــة الموقف الذي أنا فيه. ولا أحــد يأسف مثلي لهذا المشهد التراجيــدي. إنني أكــنّ لك عاطفة شخصية عميقة يا سيــادة الرئيس، وكذلك لأسرتك. ولكننــي أريــد أن أؤكد أنني لو لم أعرف ما تكشّف بالنسبة لووترغيت في الساعات الأربع والعشريــن الأخيرة، لما قمت بعدد من البيانات بصفتــي زعيماً للأقلية أو نائباً للرئيس. لقــد توصلت إلى قــرار بالأمس ولعلك تعرف أنني أعلمت الصحافــة أنه بسبب التزامات الكونغرس والجمهور، ليس لدي تعليق آخر حول المسألة لأنني أنا جزء من المسؤولية. أنا متأكــد أنــه سيكون هناك اتهام بالتقصير في مجلس النــواب. لا أستطيع التنبؤ بالنتيجة التي سيصل إليها مجلس الشيوخ، ولن أعلق على هذا. لقد منحتنا أفضل سياسة خارجية عرفتهــا هذه البــلاد. وقمت بعمل عظيم كان موضع تقدير الشعــب. دعني أؤكد لك أنني سأستمر في تأييد سياسة الإدارة الخارجية ومكافحة التضخم[2].

مــا كنت لأتحــدث مع فورد في ذلك الاجتمــاع، إلا بعد أن قرر نيكســون تقديم استقالته. لقــد بــات من المؤكــد الآن أن فــورد سيصبح هــو الرئيس. فــي ذلك الأسبــوع العاصف لاستقالــة نيكســون، لم يكن لدي وقــت للتفكير كيف ستؤثر تلــك الاستقالة في مصيري.

قبل أن أفكر بالموضوع، اتخذ فورد القرار بالنيابة عني عندما أبلغني هاتفياً صباح يوم 8 آب (أغسطس) بعد أن أعلمه نيكسون بخططه للاستقالة. طلب مني فورد أن آتي إلى لقائه، وترك تقدير الوقت لي على طريقته غير الرسمية. وسألني أثناء المحادثة نفسها أن أستمر في عملي كما لو أنه يطلب مني معروفاً أن أوافق. جرت المحادثة على هذا النحو:

فورد: صباح الخير.

كيسنجر: السيد نائب الرئيس!.

فورد: كيف حالك يا هنري؟.

كيسنجر: رائع.

فورد: انتهيت لتوي من الحديث مع الرئيس، وسلمني قراره، وأمضينا قرابة ساعة و20 دقيقة هناك، وأثناء مجرى الحديث أشار إلى أنك كنت الوحيد في مجلس الحكومة الذي يشاركه الرأي.

كيسنجر: هذا صحيح.

فورد: آمل أن نلتقي معاً في وقت ما من بعد ظهر اليوم بحسب ما يريحك. فليس لدي خطط أخرى سوى أن أبدأ بالاستعداد.

كيسنجر: هل توقيت الساعة الثالثة مناسب لك يا سيادة نائب الرئيس؟.

فورد: سيكون هذا توقيتاً جيداً يا هنري، سأرحب به كثيراً ومهما كانت خططك فستكون أفكاري مرنة للغاية.

كيسنجر: بعد أن تكلّم إليّ الرئيس أمس حضّرت بعض الاقتراحات المؤقتة من أجلكم للنظر فيها. هل أستطيع أن أحضرها معي؟.

فورد: بالطبع.

كيسنجر: إنها أمور ينبغي القيام بها في غضون اليومين التاليين.

فورد: سأكون ممتناً لرؤيتك ولجلب أي شيء معك يا هنري.

كيسنجر: حسناً. ثمة شيء فني آخر. هل نستطيع أن نخبر الصحافة أنني سآتي إلى مقابلتك، أم أن من الأفضل أن تعلن أنت عن ذلك؟ ليس هذا بالأمر الضروري جداً ونستطيع أن نتجنبه كلياً.

فورد: لا أرى سبباً يمنع من أن تقول إنك قادم لزيارتي، لا أجد ضرراً في ذلك. كيسنجر: لن نقول شيئاً آخر.

فورد: أعتقد أنه من المهم حقاً أن نعلن عن ذلك، لذا أعلن عن ذلك ياهنري.

كيسنجر: أفهم من وجهة نظر السياسة الخارجية أنها ستكون ذات تأثير مهدئ.

فورد: لماذا لا تعلن ذلك بأية طريقة تراها مساعدة؟ لا تتردّد في زخرفتها.

كيسنجر: أعتقد أنه من الأفضل، إذا وافقتم، أن تقول إنك دعوتني، وطلبت مني أن أراك وإنني سآتي في الساعة الثالثة.

فورد: حسناً جداً، يا هنري.

كيسنجر: أنا أدعو لك، وأنت تعلم أن العالم كله يعتمد عليك يا سيادة نائب الرئيس.

فورد: أعلم ذلك يا هنري، ولسوف نتحدث مطولاً عن ذلك، وكما أشرت في محادثاتنا السابقة أريدك حقاً أن تبقى وأن تقف إلى جانبي في هذه الأوقات الصعبة.

كيسنجر: تسطيع الاعتماد علي يا سيادة نائب الرئيس: ستكون أمامنا فرصة للتحدث في هذا.

فورد: أريد أن يحصل ذلك الآن لذا لا شك في ذلك.

كيسنجر: أنا شديد الترحيب بعمق تفكيرك لما ذكرت.

فورد: سنراك في الساعة الثالثة إذن.

الأحداث الدرامية لا تُعلن دائماً في حوار درامي. عندما أعيد قراءة هذه المحادثة من منظور عقدين فائتين أفاجأ بواقعيتها وما تعنيه. في ذلك الوقت تأثرت في فهم الطريقة التي نقل بها فورد قرار نيكسون بأنه سيعينه رئيساً، بدون عبارات متباهية وبدون تأثير ذلك العاطفي في نفسه، وتأثرت بحصافته في وضع نهاية سريعة لأي شكوك شخصية يمكن أن تخامرني.

ساد جوُّ المحادثة لقاءنا بعد ظهر ذلك اليوم. جرى اللقاء في مكتب نائب الرئيس الواسع في «مبنى المكتب التنفيذي القديم» الذي كان مخصصاً قبل الحرب العالمية الثانية لوزير البحرية. هذا الصرح الذي يشبه كعكة الزنجبيل منفصل عن البيت الأبيض بممر ضيق «الشارع التنفيذي الغربي» ومرد ذلك بالدرجة الأولى بسبب هوه الاختلاف التي لا يمكن جَسرها من حيث السلطة الفعلية. بهذا المعنى فإن موقع مكتب نائب الرئيس يعكس قوته الحقيقة بوجه صحيح .

في الأوقات ذات الطابع البيروقراطي الأدنى ـ حتى عام 1947ـ كان «مبنى المجلس التنفيذي القديم» يُستخدم لاحتواء، وزارة الخارجية ومن قبلها دوائر الجيش والبحرية. لاتوجد في واشطن مكاتب أفضل إعداداً لتحفيز ردود الأفعال. فالأسقف عالية، والحجوم واسعة بالمقاييس المعاصرة. والمكاتب الأكبر تتمتع بشرفات خارجية كثير منها يشرف على المروج الخضراء للبيت الأبيض.

أثنــاء اجتماعــي مع فورد في عصر يوم الثامن من آب (أغسطــس) ، جلست على أريكة قرب الشرفة، فيمــا جلس فــورد على كرسي مريح وظهره للنافذة. بــدا هادئاً وغير رسمي وغيــر متصنع. بدأ المحادثة بالقــول إنــه نوى أن يعلن الخبر حتى قبل أن يــؤدي القسم الذي جرى في الليلة نفسهــا. وأضاف بأنه كان يشعــر بالراحة تجاهــي منذ لقائنا الأول في هارفــرد. وأضاف بغير تصنع أنه شعــر بالثقة لأننا «سنسير معاً». وأجبته أن من واجبي أن أرافقه وليس خلاف ذلك.

عنــد هذا تحولنــا إلى المشكلات العملية لانتقــال السلطة، ولتجنب الاضطراب فــي الخارج، كان من المهــم أن نُظهر التأكيد على استمرار سياستنا الخارجية. فــي الفترة الانتقالية على الأقل، حتى يستطيع الرئيــس الجديــد أن يقــرر أية تغيــرات يريدها. من أجــل هذه الغاية أحضــرت خطة انتقاليــة أبرز سمة فيهــا هــي أن أضع أمام كل حكومة فــي العالم رسالة رئاسيــة شخصية. بالإضافة إلى ذلــك أوصيت بأن يلتقــي الرئيس الجديد بجميــع السفراء المعتمدين فــي واشنطن، بحيث ينقلــون انطباعاتهم الشخصية إلــى حكوماتهم. هاتــان الخطوتان هما للحيلولة بين الحكومات المختلفة وبين بناء أحكامها الخاصة على الإشاعــات والتخمينات. ولمــا كان من المستحيل الاجتماع بكل سفير على حدة، اقترحت أن يلتقيهم فورد وفــق مجموعــات إقليمية، مُخصصاً مدة ساعــة تقريباً لكل مجموعة. المجموعــة الأولى ستكون مجموعة سفــراء حلف «الناتــو» تليها مجموعة أمريكا اللاتينيــة، فالشرق الأوسط، وافريقيــا، وجنوب شرق آسيا. ولما كانت دول شمال شرق آسيا لا تشكل أية مجموعة، ولئن كانت اليابان حليفاً أساسياً والصين عنصراً أساسيــاً في دبلوماسيتنا الثلاثية، فإنني أنصح باستقبال ممثليهم الدبلوماسيين كلاً على حدة. (كان أنا تولــي دوبرونين، السفير السوفييتي، في إجازة يقضيها في بــلاده، ولسوف يستقبل حالما يعود)[3]. أخيراً سيكون هناك اجتماعان منفصلان مع سفيري كوريا وفيتنام الجنوبية ـ وهما بلدان سُفك من أجلهما دم أمريكي غزير، وسلامتهما النهائية كانت تعتمد على أن يفهما التزام الرئيس الجديد بأمنهما.

أخذ فورد بعض الوقت وهو يتأمل في الوثائق المختلفة. ودعا جون أو. مارش (جاك) ، للانضمام مطولاً إلــى اجتماعنــا، والذي كان ينوي أن يُعيّنه مستشاراً. وبعد مناقشة متقطعة وافق فورد على مشروع الرسائل والاجتماعات مع السفراء، ولكنه تردد فقط عندما سلّمته وثيقة أخرى تحتوي على التزامات مهمة، بما في ذلــك فهــم بعض الأمور الحساسة تجاه حكومات أخرى. إحداها لم تكن قد نُفذت، وكان هذا أمراً غامضاً. أخبرت فورد أنه إذا لم يكن مرتاحاً لها أستطيع تأخير تنفيذها. وقلت: ولكن تحويل المسؤولية إلى الآخرين لم تكن من سمات الرئيس القادم الذي قال: «سوف يلومونني أنا وليس أنت». «لا. سأتخذ القرار».

لعل الانطباع الذي دام طويلاً لهذه المحادثة الأولى كان نتيجتها. فللمرة الأولى منذ مجيئي إلى البيت الأبيض، تركــت الحضور الرئاسي بدون أفكار تخطــر في البال، واثقاً بأنه ليس ثمــة مزيد من المحادثة أكثر مما سمعت.

كان نيكسون واحداً من أكثر الرؤساء الأمريكيين الموهوبين، ومستعداً لاتخاذ قرارات حاسمة وشجاعاً في ذلك، ولكنه كان يحتاج إلى عزلة من أجل إجراء كهذا. وجهاً لوجه كان نيكسون غير قادر على فرض سلطانه على مُحادثه أو حتى عدم الموافقة معه كما سأوضح في فصل لاحق، ولما كان المرء لا يسعه أن يتأكد من أن نيكسون يمكن أن يفسد ما يبدو أنه قرره للتو، فإن الحذر كان يسود على حاشيته.

أما مع فورد فإن ما يراه المرء هو ما كان يترك الانطباع لديه، منذ اللقاء الأول لم أخفِ أي جدول أعمال. كان واثقاً من نفسه إلى درجة عدم الموافقة على أمر ما بشكل علني، ولا يتورط في مناورات معقدة. ولما كان قد وصل إلى الرئاسة بصورة غير متوقعة إذ لم يكن يفكر في الوصول إليها، فإنه لم يكن يشعر بالحاجة إلى المناورة. وكان الاطمئنان الداخلي عند فورد هو ما كانت تحتاجه الأمة على وجه الدقة لمعالجة انقساماتها.

الرئيس الجديد

شهد صباح 9 آب 1974 واحدة من أكثر اللحظات درامية في تاريخ أمريكا. ففي الساعة التاسعة والنصف في «القاعة الشرقية» من البيت الأبيض، ودّع الرئيس نيكسون موظفيه في قمة أحدثت أكبر تمزق في الإجماع الداخلي الأمريكي منذ الحرب الأهلية[4]. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من ذلك اليوم نفسه، والقاعة نفسها، أقسم جيرالد فورد اليمين وأصبح الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة. لقد أعيد ترتيب الأمور بحيث إن فورد عندما تحدث كان يواجه الأمور باتجاه مختلف عن نيكسون مما كان يرمز إلى بداية جديدة.

كلمة الوداع التي ألقاها نيكسون كانت بمثابة مرثاة من الأسى والألم، إذ تحدث بطريقة مضطربة وغير مترابطة عن أحلام شبابه، وعن والدته وعائلته، وعن أهمية تطبيقها عملياً. ما كانت وصية تيودور روزفلت لتقلص المسرح السياسي أبداً. ولما كان نيكسون قد كرس معظم جهده لضبط نفسه طيلة حياته، فقد كانَ مكرهاً على كشف عواطفه وأحلامه التي أخمدها طويلاً أمام العلن، بل إنه لبس النظارات لأول مرة علناً. وبالنسبة إلى هيئة موظفين قد أعياها حل الرئاسة كان يدهشها كثيراً أن تشهد في قرار نيكسون الأخير بصفته رئيساً ـ هذا الكشف عن خبايا نفسه كشخص، يرفض الإقرار بالهزيمة، حتى لو كان عمل حياته مليئاً بالشوائب.

بعد ساعتين ونصف من أداء جيرالد فورد اليمين، أعلن بهدوء وثقة أن «كابوسنا القومي الطويل» قد انتهى[5]. أما جمهوره الذي عانى لمدة سنة ونصف تقريباً من هاجس الكارثة، ومن كلمات نيكسون العاطفية في خطبة الوداع، فقد كان يعلق آماله على هذا الرجل المتواضع من غراند رابيدس الذي وضعت الأقدار مصير أمريكا بين يديه.

وكما حدث، فقد لعبت دوراً واضحاً، إذا لم يكن فنياً، في الاستقالتين اللتين جعلتا وصول فورد إلى سدة الرئاسة ممكناً. في الساعة الحادية عشرة وخمس وثلاثين دقيقة صباحاً ناولني الجنرال هيغ استقالة نيكسون الرسمية موجهة إلي بوصفي وزيراً للدولة في مكتب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، فجميع تعيينات الرؤساء يصادق وزير الخارجية على صحة توقيعها، وكذلك استقالة الرئيس ونائبه. هذا أثر من آثار الآباء المؤسسين الذين أوجدوا هذا الإجراء ـ وهو ما يشبه وضع رئيس الوزراء في الجمهورية الفرنسية الخامسة. عندما وصلتني رسالة استقالة سبيرو أغنيو بوصفه نائباً للرئيس في 10 ت1، 1973، واستقالة الرئيس نيكسون في 9 آب 1974 بصورة رسمية، تحققت أنَّ مما يمكن أن يأمله المرء هو السجل الدائم لاستقبال الاستقالات الرفيعة.

في الوقت الذي أُبعد فيه أغنيو وأُجبر على الاستقالة، والذي يعتبر صنيعة نيكسون الأساسي، فإن الباقين أصبحوا أشبه ببحارة سفينة محطمة في جزيرة يصعب الوصل إليها. في هذه الظروف أصبحت مطلعاً على تأملات الرئيس المتعلقة بالخيارات السياسية التي تواجهه ــ وهو موضوع استُبعدت منه في السابق. فقد وضع ثلاثة معايير تحكم قراره باختيار نائب جديد للرئيس: من يستطيع أن يكون أفضل رئيس، ومن يثبت حسن ظنه بدون إثارة مشكلات ووترغيت أخرى، ومن يستطيع أن يوفر الحافز الأقل شأناً بالنسبة للمدافعين عن حق الاتهام بالتقصير.

من بين المرشحين المحتملين اعتبر نيكسون حاكم تكساس السابق ووزير المالية جون ب. كونيلي أفضل المؤهلين إلى حد بعيد للرئاسة، مع نيلسون روكفلر حاكم نيويورك، كخيار ثان وإن لم يكن ذلك بسبب جاذبيته لدى نيكسون. كان كونيلي الواثق بنفسه هو الشخص الوحيد الذي لم أسمع نيكسون يتلفظ عنه بما يسيء إلى سمعته، وهو بالتأكيد مرشحه الأول لو لم يتعرض إلى تحقيق (أدى في النهاية إلى إدانته). أراد نيكسون الذي كان مايزال واثقاً من النجاة من (فضيحة) ووترغيت، أن يتأكد أنه بالرغم من إعاقة كونيلي الواضحة، فإن الاختيار النهائي لنائب الرئيس لن يفسد طموحات كونيلي في أن يفوز بالترشيح الرئاسي للجمهوريين عام 1967 ـ ففي ذلك الوقت/ ربما ستكون مشكلات الأخير القانونية قد أصبحت وراء ظهره.

كانت مشاعر نيكسون القوية تجاه كونيلي كافية، لإزاحة آمال روكفلر حتى لو استطاع نيكسون أن يحمل نفسه على تعيين الخصم السياسي مدى الحياة. كانت العقبة القاتلة أمام روكفلر في نظر نيكسون أن تسمية روكفلر من شأنها أن تحدث انقساماً كاملاً في الحزب الجمهوري. (وقال نيكسون فيما بعد إنه فكّر في رونالد ريغان أيضاً ولكنه استبعده لأنه لا يمكن أن يحظى بالتأييد. ولهذا فإنه لم يعد يذكر اسمه أمامي قط).

خلال عملية الإقصاء هذه، ظهر جيرالد فورد كمرشح من جانب نيكسون. إذ سيكون من السهل قبوله، وهو «ملائم» كنائب للرئيس في نظر نيكسون. وبالإضافة إلى أنه سيكون مقبولاً من الكونغرس فإن لفورد

مزايا أخرى في نظر نيكسون: إن افتقاره للخبرة على المستوى التنفيذي سيحول دون اتخاذ الكونغرس أية خطــة لاتهام نيكسون بالتقصير، كما وفكر الرئيس، في عدة مناسبات، أن الكونغرس لن يجرؤ على تحمل مسؤولية استبداله برجل لا يتمتع إلا برصيد ضئيل للغاية في الشؤون الدولية.

ولكــن اختيار نائب الرئيس، كمــا تبين فيما بعد، لم يكن له أي تأثير في اتهام نيكسون بعدم الجدارة: لأن فضيحة «ووترغيت» آنذاك كان لها زخمها. وقد سُميَّ فورد نائباً للرئيس في 31 من شهر (أكتوبر) وتم تثبيته بسهولة. كما أن ارتقاءه إلى منصب الرئيس بعد عشرة شهور كان موضع ترحيب مع شعور بالارتياح التام.

عندمــا أدى فـورد قَسم تحمل مسـؤولية المنصب لم يكن أحد يسـتطيـع أن يعرف ـ حتى ولا الرئيس الجديـد ـــ إذا ما كانَ كفؤاً للمهمة القعساء التي تواجهه. فقـد تسلم الرئاسة بدون أية خبرة تنفيذية، في وقـت كانـت تعاني فيه أمتنا من انقسام. لقد تسلم فـورد المسؤولية من أجل تجديد بلاده، وهو يفتقر إلى تعويضـ شعبي في أعقاب اضطرابات فيتنام و«ووترغيت». وتسخـر العناية الإلهية من الأمريكيين عندما تأتي ـ ما يبدو بالصدفة ـ برئيس يجسد أعمق وأبسط قيم أمتنا.

لا يوجـد بلـد تجد فيه العلاقـات الشخصية عفويـة مثل أمريـكا، ولا يوجد مكان آخـر تجد فيه كرم النفس وغياب الحقد. ونتيجة لهذه البيئة وصل جيرالد فورد إلى الحكم ومارس سلطاته في تجاوز أمريكا المنقسمة واسترداد إيمانها. وفي غياب أي تكلف حققت إنجازاته غرضها وكانت تحظى بالثقة. وفي الفترة الأخيرة فقط بدأ بعض الصحفيين الذين اعتادوا أن يسخروا منه، في إعادة تقييم فترة حكمه[*].

ويعـود هذا الاستخفـاف بدرجة كبيرة إلى أن فورد كان يفتقر إلى صـورة الزعيم السياسي في عصر التلفاز. فالرؤساء المرشحون حديثاً للرئاسة ينفقون كثيراً على الحملة الانتخابية بما لا يقل عن 15 مليون دولار مــن أجـل الظهور على شاشة التلفـزة والإعلانات في الصحف. ويمكن أن يـزداد هذا المبلغ ضمن حـدود عرّفهـا القانون. ويشعـر المرشح من أجل مصداقيته أنـه مضطر إلى أن يكرس طاقاته من أجل إثبـات وجـوده في الفترة الأولى، في غضون ذلك يكون مبـدؤه الأول محاولة أن يكون كل شيء لكل الناس. وما يبدأ كتأكيد في البداية في غضون الحملة ينتهي كصفة محددة الاعتراف القومي يتحقق على حساب خطر شخصي مُلزم تقريباً.

عصـر الحاسوب والتلفزة قد عزز من عدم الشعور بالأمان، هذا عندما حلت الصورة البصرية محل الكلمة المكتوبة كأداة أساسية لفهم العالم، فقد تحولت عملية التفهم من صيغة إيجابية إلى صيغة سلبية، مــن عمل مُشارك إلـى معلومات مستوعبة مهضومـة. الإنسان يتعلم من الكتب عن طريـق المفاهيم التي تربـط بشـكل ظاهر الأحداث المتفرقة مع بعضها وتتطلب جهداً تحليلياً وتدريبياً. وعلى النقيض من ذلك فـإن الصـور تُعلم بصورة سلبية، بل إنهـا تثير انطباعات لا تتطلب فعلاً من جانـب المشاهد، وتؤكد على

حالـة اللحظة الراهنة ولا تتـرك إلا حيّزاً ضئيلاً للاستنتاج أو التخيل. المفاهيـم دائمة، أما الانطباعات فهي متغيرة وعَرَضية جزئياً.

التقنيـة الجديدة قد غيرت بصورة أساسية الطريقة التـي يستوعب فيها المرشح السياسي العصري دوره. رجـال الدولة الكبار في الماضي كانوا يرون أنفسهم كأبطـال أخذوا على عاتقهم رحلة مجتمعاتهم الشاقـة مـن المألوف إلى ما هو غير معـروف حتى الآن. السياسي المعاصر أقـل اهتماماً بأن يبدو كبطل بقـدر ما يهتم بأن يبدو نجماً لامعاً. الأبطال يسيرون فرادى، والنجوم يكتسبون مكانتهم من الاستحسان. الأبطال يُعرّفون بقيمهم الذاتية، والنجوم يُعرّفون بالإجماع عليهم. عندما تُصاغ آراء المرشح ضمن فئات مركـزة ويصادق عليها منسقـو الأخبار في التلفزة، تصبح الضحالة وعدم الشعور بالأمن فطريين. وتحل الراديكالية محل الليبرالية، وتتقنع الشعبوية بالمحافظة.

مزيج غريـب من الهشاشة والتوهج يحدد الشخصية السياسية المعاصرة: هشاشة تجاوز الخنوع في تحقيق الموافقة الجماهيرية، ويتحول التوهج إلى رعب عندما يتغير مزاج الجمهور.

ومـع اهتمام الزعيـم السياسي المعاصر بما يقـول أكثر مما يفكر به فإنه غالباً مـا يُخفق في تحقيق الدور الذي يحتاجه أشد الحاجة: أن يوفر التوازن العاطفي عندما تُجابه الخبرة بتغيير متسارع باستمرار. والعجـز عن تحقيق هـذه الاحتياجات العاطفية يكمن وراء التناقض الغريـب للديمقراطية المعاصرة: لم يكـن الزعمـاء السياسيون أكثـر خسة من قبل قط فـي محاولة تقريـر أولويات الجمهور، ومـع هذا، فإن الاحترام للطبقة السياسية في معظم الديمقراطيات لم يكن أدنى من ذلك بتاتاً.

وفي الولايات المتحدة يتزامن خط الانقسام ما بين الجديد والقديم في أسلوب ممارسة السياسة مع قـدوم إدارة كينيـدي تقريباً إلـى السلطة، فقد توصل سيناتور شاب وغير مجـرِّب إلى الرئاسة عن طريق الفصاحـة وقدرته علـى استغلال الوسيلة التي كانت ما تزال جديدة وهـي التلفزة. لقد كانت رئاسة جون ف. كينيدي قصيرة جداً لأنْ يختار ما بين البطولة والنجومية، أو أن يكون واعياً في اختياره. كان كينيدي قـادراً علـى ممارسة كلا الأمرين، خلافاً لخلفائه المباشرين الذين وقعوا في مصيدة الوهم بأنه لا حاجة إلى اتخاذ اختيار.

لينـدون جونسـون، المتمرس في السياسـة التقليدية، قد أضعـف نفسه كثيراً في سعيـه إلى مداهنة كينيـدي، وتقليـده، وكان هذا أمراً عسيـراً بالنسبة لرئيس من جيل جونسون. أمـا كينيدي، الذي تخلدت ذكراه بموته المفاجئ، فقد كان يجسد بالنسبة للمعجبين به أحلاماً تحولت إلى تراث. ومحاولة جونسون عبثاً أن يلعب الدور ذاته قد أوقعته في شَرَك تجاه أناس ما كانوا يقبلون به أبداً.

حالـة نيكسـون كانت أشد من ذلك، إذ لـم يوجد رئيس معاصر أكثر انفـراداً، وأكثر جدية، أو يمضي أكثر وقته وحيداً، يقرأ ويرسم خيارات على ورق أصفر. وإذا كان هناك رجل ما من خارج عصر الكتب فهو

ريتشارد م. نيكسون، كان يفهم السياسة الخارجية أفضل من أي شخص مارس السياسة في عصره. ومع هذا، وكما دلت أشرطة محادثاته والملاحظات العاصفة التي سُحبت من مكتبه ونُشرت على الملأ، يتضح أنه صرف جزءاً كبيراً من الوقت في مسألة لا أمل منها لاستنباط المداهنة والتملق لدى أولئك الذين أطلق عليهم صفة «المؤسسة الشرقية»، والتي كان كينيدي ـ بحسب رأيه ـ أبرز ممثليها.

وفيما كانت قناعات نيكسون راسخة ـ في السياسة الخارجية ـ ويفكر فيها بحرص، إلا أنها لم تكن تسانده أو تؤيد موقفه إلا إذا قبلت، ليس شعبياً فقط، بل ومن قبل الطبقات التي كان يُعجب بها ويحتقرها في الوقت نفسه. كانت أفعاله أفعال أبطال، ولكنه كان يحكم عليها بالإخفاق، في سعيه المحموم إلى النجومية وإلى الحط من شأن خصومه.

كان جيرالد فورد مختلفاً قدر الإمكان عن الشخصية السياسة المألوفة. إذ لمّا ظهر من بين صفوف حزبه في «مجلس النواب» كان محصناً ضد بحث السياسيين المعاصرين كالحرباء عن هويات متجددة. كما كان بعيداً عن التفكير بنفسه كبطل، فقد كان يُحرج عندما يقول أحدهم إن العناية الإلهية قد فرضت عليه هذا الدور. وبالنسبة لقائد قومي كانت الشجاعة وتكريس الوفاء للمبدأ من أهم الصفات على أية حال.

كان فورد يعي جيداً افتقاره النسبي إلى الدماثة، خلافاً للزعيم السياسي المعاصر، ولم يكن يخجل من الاعتراف بذلك. وقد قال لي على الهاتف في 15 يناير 1975: «أنا لست من أولئك العباقرة المفوهين، ولا أفكر محاولاً أن أكون منهم. أريد فحسب أن أكون نفسي». وبعد أسبوع عاد فورد إلى الموضوع بعد مؤتمر صحفي اعتقد أنه أدى فيه أداء حسناً (وهذا رأي لم أشاركه به). وخلافاً لمعظم القادة السياسيين في عصر التلفزيون فقد ألقى فورد الملامة على نفسه، وليس على الإعلام: أشعر أنني أستطيع أن أكون أفضل بكثير.. أشعر بالجنون، ولكنني لا أبين ذلك، عندما لا أؤدي الشيء كما اعتقد أنني أستطيع ذلك.. إذا لم تناضل من أجل الأفضل فإنك لن تحققه أبداً.

لقد كان فورد دوماً هو نفسه، ويقوم بأحسن ما يستطيع على الدوام، وبهذا أنقذ تماسك بلاده وكرامتها.

الأزمة الداخلية

خلال فترة ووترغيت، كنت أحلم أحياناً بنهاية لها، مثل رحالة يعبر الصحراء ويتخيل بركة أو واحة تؤويه، وبالنسبة إلي كنت أتمنى مجيء لحظة تنتهي فيها الأزمات الدولية أو تصبح معتدلة على الأقل، وأن يحل إجماع وطني جديد محل الشقاق الداخلي. ولكن ما يحدث عادة لعابر الصحراء أنّ هذه الرؤى تتحول إلى سراب.

مهزلـة رئاسـة فورد أنه مهما حاول أن يكرس نفسه لتجديد مجتمعـه، فإن أنظمة المجابهة التي نمت وتطورت على مدى عقد من الزمن لا يمكن أن تزال بين عشية وضحاها. والحق أنه كان يبدو أحياناً كما لو أن الولايـات المتحـدة أضحت مدمنة للأزمات ولا يمكن أن تتخلص منها بدون معالجة أو تحقيق اكتشاف مـا. فوسائل الإعلام كانت ناشطة في الكشف عن الإساءات الكبيـرة التي تحقق لها الشهرة، والكونغرس كان مشغولاً بالانقسامات بدلاً من الانشغال بسياسة أمنية قومية غير حزبية.

فـي هـذا الجو ما كان بوسع فـورد أن يتمتع أبداً بشهر العسل الذي يُمنح عـادة للرؤساء الجدد. فمنذ اليـوم الأول لولايته كان عليـه أن يواجه عدة جبهات في وقت واحد. وكان للأزمات الدولية زخمها الخاص بهـا، ولـم تؤثـر إلا هامشياً على المدى القصير فـي السياسة الداخلية. وإذا كان ثمـة سبب فهو أن انتباه العالـم قد ابتعد مؤقتـاً عن الدراما التي كانت تجري في واشنطن، وعاد إلـى وضعه الطبيعي، وهذا يعني عملياً زيادة حدة التحديات الخارجية.

ففـي قبرص انهارت اتفاقية وقف إطـلاق النار غير المستقرة ما بيـن اليونانيين والأتراك، والتي تم التوصـل إليهـا في الأيام الأخيرة من أيام إدارة نيكسون. وفي اليـوم الرابع من تولي فورد الرئاسة هددت بالتصعيـد في أية لحظة والتحول إلى نزاع مسلـح بين بلدين حليفين في «الناتو». وفي الأسبوع الذي تولى فيـه فورد الرئاسة كان وزراء خارجية مصر والمملكـة العربية السعودية وسورية، والملك الأردني حسين، يستعدون للمجيء إلى واشنطن للبدء باستكشاف المرحلة التالية من التسوية السلمية في الشرق الأوسط. ولم يكن من الممكن تأخير زيارتهم؛ لأن نظراءهم من إسرائيل والأردن كانوا قد استُقبلوا من قبل نيكسون في الأسابيع التي سبقت التغيير في الرئاسة، والتأجيل قد يؤجج الاتهامات بالتأخير المتعمد.

علـى الجبهات الأخرى كان الوفـد الأمريكي الذي يتفاوض حول مراقبة التسلـح مع السوفييت ينتظر تعليمـات جديـدة، فالمعارضة حول اتفاقية التجارة مع الاتحـاد السوفييتي كانت تنتظر حل النزاع ما بين الجانـب التنفيذي والكونغرس حول إذا ما كان وضع الدولة الأولى بالرعاية الذي سيُمنح للسوفييت ينبغي أن يكون مشروطاً بتسهيل إجراءات الهجرة بالنسبة لليهود السوفييت.

بالإضافة إلى ذلك، كان ثمة قضايا أكثر أهمية ـ وإن كانت أقل إلحاحاً ـ تنتظر الرئيس الجديد. ولعل التحـدي المصيري الأكبر الذي كان يواجـه الديمقراطيات الصناعية هو الفوضى الجماعية بسبب زيادة أسعـار الطاقة بمقدار أربع مرات. ومن شأن العمـل المنسق وحده أن يتجنب ذعراً مالياً وتدهوراً سياسياً فـي أوروبـا الغربية، وقد حان الوقت لتحمل مسؤولية مستقبلنـا المشترك. وكان ثمة إجماع لرسميين دون مستوى الوزراء للدول الديمقراطية الصناعية قد انعقد لتأسيس «وكالة طاقة دولية» لتمكين الدول المُمَثلة مـن المحافظـة على الطاقة، والمشاركة في الإمدادات في حالة الطوارئ، وإيجاد شبكة أمان مالية إذا ما أراد منتجو النفط أن يستخدموا فائض البترو ـ دولار الضخم لديهم للضغط على مستهلكي النفط.

وراء هـذه المسائـل التكتيكية، كانـت إدارة السياسة الخارجيـة في رئاسة فورد قـد أصبحت معقدة علـى نحـو خاص بسبب وصية لنيكسون دعاها «بنية جديدة للسلام» لقـد كانت الحرب الباردة بالطبع ما تزال قائمة، وظل الاتحاد السوفييتي يشكل تهديداً كبيراً، بتوسيع قدرته النووية، والاستمرار في ادعاءاته الأيديولوجية، وقادراً على الاستفادة من الانقسامات الداخلية للقوة العظمى المنافسة له.

كانـت إدارة نيكسون قد سعت بانتظام إلى تغيير بيئة الحرب الباردة، ولم يكن هذا بسبب عدم فهمنا للأيديولوجيـة السوفييتيـة، لا بل إننا استنتجنا أن الهدف الاستراتيجـي السوفييتي كان في انحدار. ففي غضون جيلين من التاريخ الشيوعي لم يفز أي حزب شيوعي في انتخابات حرة. الحلفاء الوحيدون للاتحاد السوفييتـي كانوا في أوروبا الشرقية، وهم منضبطون بسبب الاحتلال العسكري السوفييتي. وما إن يكتمل انفتاحنـا على الصين حتى يواجه الاتحـاد السوفييتي تحالف جميع الدول الصناعية في العالم مع الدولة الأكثـر سكاناً. آجلاً أم عاجلاً هـذه المسألة ستكون في صالح الديمقراطيـات، مفترضين أن هذه الدول سـوف تحتـوي المغامرات السوفييتية عن طريق الـردع وإعطاء السوفييت فرصـة لتقليص المجابهة عن طريق فرض التعاون.

لـم يرث أي رئيـس جديد منذ هاري ترومـان مثل هذه السلسـلة من التحديـات السياسية الخارجية فـي الأسابيع الأولى من استلامه للسلطة، وظروفاً غير ملائمـة على الصعيد الداخلي منذ عهد لينكولن. جميع القوى المناضلة في الولايات المتحدة وجدت من الصعب أن تحرر نفسها من المعارك الداخلية في العقـد الماضـي، ولاسيما أن مناضلي حركـة الاحتجاج ضد فيتنام كانوا يعتقـدون أن السياسة الخارجية عمليـة أخلاقية لعبت فيها الولايات المتحدة دور الشرير، وكانوا يحنون لنضالات تشتمل على بذور تجربة حياتهم.

لا يوجـد ثمـة مجتمع آخـر يعتبر نفسه نتـاج رؤية أخلاقية منفـردة كالمجتمع الأمريكـي ـ فالولايات المتحدة تتملكها قناعة بأن القضايا السياسية ـ ولاسيما السياسة الخارجية ـ قد تتساوى مع خياري الشر والخيـر. كان الأمريكيـون يعتقدون دوماً أن مجتمعهم في سعي دائم مـن أجل الكمال في الشؤون الدولية، ويُكافـئ عندما يحقق وعده، ويُعاقب عندما يقصـر، الويلسونية دحضت هذا الاعتقاد من خلال نظرية لا سابـق لها تفيد بأن الحروب لا تنتـج في كثير من الأحيان عن الصراعات من أجل السلطة. نظراً لأن هذه الصراعـات تعكـس مشاعر أخلاقية داخلية، ولاسيمـا الدرجة التي وصل فيها المجتمـع إلى التقصر في الوصول إلى المثال الديمقراطي. وفي عالم الديمقراطيات فإن النزاعات يمكن أن تُحل عن طريق القانون الدولـي. أمـا التحالفات فتقوم على مبدأ الأمن الجماعي الذي يجعل الدفاع أقل اعتماداً على توازن القوى مـن تحالف المحقين ضد الخارجين على القانون، جميع هـذه الافتراضات تلاشت في فيتنام، في حقول أرزها وجبالها.

دخلت الولايات المتحدة الهند الصينية بموجب تقاليدها التاريخية وقيمها، ولأسباب أخلاقية رفيعة: كالقناعة بأن المؤسسات الديمقراطية، القابلة للتطبيق دولياً، يمكن أن تُغرس بنجاح في بلد مقسم يبعد ثمانية آلاف ميل وسط حرب أهلية مهلكة، وأن المبادئ التي أعادت بناء أوروبا سوف تبرهن قابليتها للتطبيق في سياسات جنوب شرق آسيا غير المجربة[2]. ولما تحولت هذه الآمال إلى أوهام فقد تشتت الطبقات الحاكمة الأمريكية، ولم تهاجم الانتقادات أخطاء الحكم على الأشياء بقدر ما توجهت إلى الخبرة الأمريكية. لقد وُجهت الملامة إلى الإحباطات المتصاعدة نتيجة إخفاق النظام السياسي بكامله والعيوب الأخلاقية التي كانت بحاجة إلى جذور وأغصان مشذبة.

ما حدث أن غالبية «المؤسسة القديمة» ـ الرجال والنساء ـ الذين وجهوا السياسة الخارجية الأمريكية لمدة جيل ـ قد أصرت على هزيمة بلدها من أجل تطهيرها: ففي العشرينيات، حولت الانعزالية الولايات المتحدة نحو الداخل بسبب الاعتقاد الواسع الانتشار بأن البلاد أخلاقية جداً بحيث ينبغي ألا تُعرّض نفسها إلى نقائص العالم على اتساعه. وأثناء حرب فيتنام وما بعدها اتخذت الانعزالية موقفاً يقول بأننا فاسدون أخلاقياً جداً بحيث نشارك في السياسة الدولية.

ولما كان الليبراليون قد غيروا اتجاههم نحو السلبية، والراديكالية، والاحتجاج، فقد تحول المحافظون إلى صليبيين: لذلك شجعوا على سياسة الاحتواء وفقاً للقواعد الأمريكية التقليدية: كأداة لتحويل النظام السوفييتي إلى الديمقراطية. ولما كانت سياسة الاحتواء قد سقطت في جنوب شرق آسيا، فإن بعض المحافظين حولوا الإذلال القومي إلى هجوم، لا على حركة الاحتجاج، بل على الإدارة، وألقوا بالملامة على مؤسسة السياسة الخارجية بسبب عدم الاحتراس الأخلاقي، وما إن انتهت الحرب بسلام حتى راحوا يحضون على الهجوم على الشيوعية نفسها (لفظياً على الأقل) وعلى ضرورة وجود سياسة متعمدة لمجابهة الاتحاد السوفييتي.

وكان يمزز موقف المحافظين التقليديين متطوعون جدد من الجانب الآخر من المتاريس. وقد انضم بعض الراديكاليين البارزين إلى خصومهم في المعسكر المحافظ. «المحافظون الجدد» المزيفون، أولئك الذين كانوا في البداية مثقفين أدخلوا في الصراع عنصر الطابع الإيديولوجي الذي مارسوه في معاركهم الطائفية السابقة في اليسار. كانوا في الجانب المعاكس من الجدل حول فيتنام، ومن هنا فإنهم لم يمنحوا نيكسون مصداقية من أجل جهود التحرر، كما لم يكن لديهم خبرة بهشاشة إجماعنا الداخلي، الذي فعلوا الكثير من أجل إضعافه. من هنا فقد شعروا أقل تقيداً بالحث على حملات جديدة من أولئك الذين ينتمون إلينا، الذين سعوا، تحت تأثير فيتنام ووترغيت، إلى تحقيق توازن في البيئة وإعادة بناء الثقة قبل أن ينهمكوا في مجابهات جديدة كبرى. وسط هذه الزوبعة من التيارات المتصارعة وجدت إدارة فورد الجديدة نفسها هدفاً لانتقاد من جميع الجوانب. فرد الفعل على فيتنام وفضيحة و«ووترغيت»

قد استقطب البلاد. أراد الليبراليون أن تنسحب الولايات المتحدة من الاهتمام بشؤون العالم وتتجه نحو التحسين الداخلي، أما المحافظون فقد شرعوا في التذمر الغاضب من أجل حملة إيديولوجية. في رأي الليبراليين أن تدخلات أمريكا الدولية قد ذهبت بعيداً جداً، أما المحافظون فيرون أن الولايات المتحدة لم تكن حازمة كفاية. هذا الجدل استمر طوال عهد إدارة فورد وكان موضوع معظم المجابهات مع الكونغرس، والتي استمرت في أشكال مختلفة حتى يومنا هذا.

فورد والكونغرس

عادة عندما يرتقي نائب الرئيس إلى سدة الرئاسة فإنه يستطيع الاعتماد على حزبه. ولكن في الوقت الذي كان فيه فورد يؤدي القسم الرئاسي، كان الحزب الجمهوري قد انقسم أولاً بشأن فيتنام، ثم تلطخت سمعته بسبب «ووترغيت». وكان الوضع مشابهاً إلى حد كبير في الحزب الديمقراطي. ولما كان فورد قد عُيّن رئيساً، بوصفه كان نائباً للرئيس، ولم يُنتخب، فقد كان عليه أن ينتظر 27 شهراً من أجل إعادة انتخابه، وفُرض عليه وضع لم يواجهه رئيس جديد من قبل. كما أن توقع الكثيرين في كلا الحزبين أن يُهزم في تلك الانتخابات كان بمثابة ضربة أخرى للسلطة الرئاسية.

كانت الضغوط تتراكم لأن فورد ـ رغم خبراته في الكونغرس وتمرسه بالعلاقات ما بين الإدارة والكونغرس، ـ جاء إلى السلطة عندما كانت هذه العلاقات تتعرض لتغير جذري. بهذا المعنى كانت إدارة فورد هي التي دفعت الثمن الباهظ لووترغيت.

في ت2 (نوفمبر) 1972 حقق نيكسون الانتصار الثاني الأكبر في التاريخ الأمريكي في انتخابات وطنية جرت حول قضايا فلسفية تجلت بوضوح في هذا القرن. لم يكن جورج مك غافرن ولا نيكسون يتحليان بشخصية قيادية، ولكن خلافاتهما الجوهرية كانت واضحة تماماً: فسياسة نيكسون الخارجية القوية الحامية لخطوط التقسيم القائمة في الحرب الباردة ضد باسيفيكية مك غافرن الجديدة وعدم ثقته بالقوة الأمريكية؛ كما كانت محافظة نيكسون المعتدلة تؤكد القيم الأمريكية التقليدية في مواجهة مصادقة مك غافرن الضمنية على أنماط حياة حركة الاحتجاج المتطرفة ومزاجها. وفاز نيكسون في الاستفتاء الواقعي بنسبة 61% من الأصوات الشعبية.

وفي أقل من سنة، محت «ووترغيت» نتائج تلك الانتخابات، ووصلت إلى حد ثورة كاسحة لأنها جرت بسبب سوء إدارة رئاسية. وبعد ثلاثة شهور من تولي فورد السلطة عادت أغلبية مك غافرن التي تمثل وجهات نظر قد رُفضت من الشعب الأمريكي قبل سنتين، إلى السلطة. وكان هذا يعود إلى تغيير في آراء الجمهور الأساسية أكثر مما يعود إلى رد فعل غاضب على فضيحة ووترغيت.

وكانت النتيجة انحداراً خطيراً في العلاقات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعند ذاك أصبح رؤساء لجان مجلس الشيوخ والنواب عجلةَ الميزان بين فروع الحكم. ولكن فورة مك غافرن

أضعفت النظام المذكور؛ وبالتالي سلطة رؤساء اللجنة. وهذا ما أرغم السلطة التنفيذية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع شيوخ وأعضاء من الكونغرس كل حدة بينما، أعضاء الهيئة التشريعية ازدادوا حجماً ونفوذاً. ومع تزايد مدى وشدة تدخل الكونغرس في شؤون السياسة الخارجية، فإن قدرة السيناتور الفرد وحتى عضو الكونغرس على التواصل والاطلاع قد تقلصت. أما دور المستشارين فقد تضخم. وهي حقيقة سرعان ما أدركتها مجموعات المصالح الخاصة واستغلتها.

نسبة عالية من الكوادر الجديدة جندت في الهيئة التنفيذية، حيث فشلت لسبب أو لآخر في تحقيق مطامحها، فقد كانوا قادرين تحت الغطاء الآمن لهضبة الكابيتول على التعامل مع الإدارة بشكل خاص، متحررين من ضغوط الإحساس بالاستمرارية ومنظور السياسة الخارجية بعيدة المدى الذي لا ينفصل عن بناء السياسة رفيعة المستوى، وهكذا وجدت الهيئة التنفيذية نفسها في مفاوضات لا تنتهي، داخلياً وفي الكونغرس، ساعية إلى التأثير في أدق تفاصيل السياسة الضمنية.

ومن دواعي التناقض أن الكونغرس شعر بحرية أكبر في تحدي فورد أكثر من قدرته على تحدي نيكسون في السابق. فلفترة ما جمدت وترغيت تحديات الكونغرس للسياسة الخارجية: لأن بعض منتقدي نيكسون خافوا من أن يُتهموا بإضعاف الأمن القومي، والأهم من ذلك أن الكونغرس كان منضبطاً في المرحلة الأخيرة من فضيحة ووترغيت لأسباب وطنية. شعور بالمسؤولية خشية أن تُغري هذه المأساة الوطنية الأعداء الخارجيين على إيجاد أزمة كبيرة.

بدت استقالة نيكسون أنها تُسعّر هذه القلاقل، فقد تصاعد أمام الكونغرس هوس جماعي من أجل إجراء تحقيقات أكثر اكتساحاً وتطهيراً، حيث كانت التحقيقات الاستخباراتية الأكثر حساسية، بكشفها عن كل عملية سرية كانت الولايات المتحدة على صلة بها خلال فترة تزيد عن عشرين سنة. وهذا ما استغرق مقداراً كبيراً جداً من أوقات كبار المسؤولين في إدارة فورد في خدمة اللجان وفي الاتفاق حول كيفية معالجة الوثائق المصنفة.

في هذا الجو الجديد شعر الكونغرس بحرية أكبر في تشريع سياسات خاصة أكثر من أي وقت مضى. وبقدر ما كانت معارضة الكونغرس لحرب فيتنام قاسية، فقد قصر الكونغرس انتصاره على قرارات غير ملزمة. ولكن في التسعة والعشرين شهراً من ولاية فورد، شرّع الكونغرس قانوناً بحظر السلاح عن تركيا، وقطع المساعدة عن كامبوديا وحولها إلى فيتنام، وحظّر أي دور عسكري في أنغولا. وذهبت الإدارة المصغرة بعيداً جداً بحيث إن الكونغرس صوّت لصالح إعطاء صواريخ للأردن مضادة للطائرات بشرط أن تكون في مواقع ثابتة. (رفض أن يكون لها عجلات، كان أكثر إذلالاً من أن يكون ذا معنى، وكما أشار الملك حسين في ذلك الوقت، فقد كان من السهل إيجاد مثل هذه العجلات في أسواق العالم العربي).

فورد والمصلحة القومية

تعامل فورد مع حجم التحديات الكبيرة بدون تخوف أو شك في الإيمان الطيب لدى مستشاريه السياسيين. المنتقدون الليبراليون كانوا يحثون على مجابهات بشأن حقوق الإنسان، والمحافظون الجدد كانوا يحتفلون بتحولهم الأخير لحثّ الرئيس الجديد غير المنتخب على أن يجرب سلسلة من الاستعراضات أمام الاتحاد السوفييتي في وقت كانت السياسة السوفييتية فيه ما تزال مرنة، والكونغرس كان يخفض ميزانية الدفاع.

نظر فورد إلى دوره مثل طبيب يسعف مريضاً بدأ يشفى من مرض منهك، ولهذا رفض مطالب مرهقة لبناء نظام أو لحماية القوة. وكان في موقعه المتحفظ يحظى بالتأييد؛ لأن الكونغرس كان قد قرر لتوه تشريعاً بتخفيضات في ميزانية عام 1974 الدفاعية، ضرورية لجاهزية سلاح الطيران، وتسبب في إضعاف استعداد جاهزية سلاح البحرية. كما خُفضت قوات الجيش بمقدار خمس فرق بالمقارنة مع ذروة تعداده في فترة حرب فيتنام.

فكر فورد بأنه من الضروري أن يبرهن للشعب الأمريكي أن الأزمة والمجابهة هما الملجأ الأخير، وليستا أداتين يوميتين لإدارة السياسة الخارجية. كلانا كان مقتنعاً أننا توقفنا لكسب الماراتون، فالاتحاد السوفييتي باقتصاده المترنح لن يكون قادراً في النهاية على المنافسة مع تحالف كنا نعمل على إنشائه من جميع الدول الصناعية الديمقراطية بالتعاون مع الصين، البلد الأكثر سكاناً في العالم. وهذا ما حدث أساساً التزاماً من فورد بقوله: إن رئاسته ينبغي أن تكون فترة الشفاء (كما أطلق على مذكراته فيما بعد)(*) فقد أظهر حسن نواياه تجاه الأصدقاء والخصوم على حد سواء. وفي استعادة لصورة الماضي أجدني أُعجب بضبط النفس لدى فورد؛ لأنه أفرغ بالتدريج النظام السياسي الأمريكي من سمومه المتراكمة وخلق الظروف من أجل إعادة الثقة بالمؤسسات الأمريكية. ففي النهاية إن المجتمعات لا تنهض على انتصار المجموعات، بل على المصالحة والتوافق فيما بينها.

تجلى تحلي فورد بسمة الشجاعة والقيادة من خلال سلسلة من الأعمال حدثت في الشهر الأول من رئاسته، ففي اليوم الثاني لوجوده في الرئاسة دعوته أنا ووزير الدفاع جيمس شليسينجز لأن يتخذ قراراً لا يحتمل التأخير.

وبدا ذلك عندما أمر فورد بإنقاذ غواصة سوفييتية غارقة في شمال المحيط الأطلسي، على عمق 61 ألف قدم منذ عدة سنوات، كما تجلى في لقائه الأول مع السفير السوفييتي في أمريكا أناتولي دوبرينين، حيث طلب منه الإفراج عن بحار سوفييتي (من ليتوانيا). وقد استجاب السفير لطلب الرئيس الأمريكي رغبة منه في بناء علاقة طيبة مع الرئيس الجديد.

كانت معالجة فورد في مسألة العفو عن نيكسون من الأهمية بمكان. فقد كان من المؤكد أن توجه تهمة إلى نيكسون من جانب المدعي العام. وهذا أمر مؤلم بالنسبة للولايات المتحدة والرئيس الذي سقط. فمثل هذا المشهد من شأنه أن يسيء إساءة بالغة إلى سمعة أمريكا في العالم. وأولئك الذين يعرفون نيكسون كانوا يشعرون بالتأكيد أن دخوله المحكمة أو حتى توجيه الاتهام إليه سيكون له مضاعفات جسدية ونفسية. وقد أثرت هذا الموضوع الذي كان يؤرقني، بعد التشاور مع بريس هارلو، الذي كان مساعداً للرئيس إيزنهاور لشؤون الكونغرس، حكمة هارلو وسحره وذكاؤه قد جعلت منه أكثر الناس احتراماً في «مؤسسة واشنطن» الدائمة. وكان ينصحني حول كيفية تجنب ضحالة السياسة العليا. الآن يناقش هارلو بأن تقديم نيكسون إلى المحاكمة سوف يزيد من انقسام الشعب الأمريكي، وقد يفاقم من التفسخ العاطفي لرئيس قدم، رغم كل أخطائه، خدمة متميزة لبلاده.

الحديث مع هارلو أعطاني حجة لإثارة الموضوع مع فورد، الذي نقلت إليه أفكار هارلو وصادقت عليها، وكانت حجتي في المناقشة مع الرئيس هي أن المحاكمة لها تأثيرها النفسي في الشعب الأمريكي، وفي العالم، حيث كان الرئيس السابق يحظى بالاحترام. ذكر فورد أن بعض مستشاريه يرون أنه ينبغي أن ينتظر حتى تثبت الإدانة، أجبت بأنني لا أحكم على الوضع الداخلي، ولكن التأخير من شأنه بالتأكيد أن يُعقّد التأثير الدولي ويأس نيكسون الشخصي.

لم يعلق فورد على كلامي في حينه، ولكنه هتف لي بعد بضعة أيام، في 7 أيلول 1974، ليعلمني بقرار عفو عن نيكسون كي يعيش ما تبقى من أيام حياته بكرامة، وبروح من الغفران المسيحي، لم ينتظر نيكسون تعليقاتي مع أن القرار ربما كان قد يكلفه انتخابه في الانتخابات التالية، فإنني على قناعة أنه كان عملاً شجاعاً وإنسانياً وضرورياً إذ كانت الأمة تريد أن تتخلص من صدمات العقد الماضي.

هذا الإحساس المقدام بالمصلحة القومية مكّن الرئيس فورد خلال ولايته التي دامت 29 شهراً من أن يقود بلاده عبر سلسلة من الأزمات ملأت مرحلتين من الرئاسة، فقد ضبط النزاع العرقي في قبرص، ونزاعاً مشابهاً في لبنان وحال دون أن يتصاعدا إلى حرب دولية، واستطاع إسقاط الهند الصينية بكرامة، واستخدم بنجاح القوة العسكرية لتحرير السفينة الأمريكية «ماياغويز» التي صادرها كمبوديون مجرمون من الخمير الحمر، كما حقق فورد نجاحاً كبيراً في مراقبة التسلح الاستراتيجي مع الزعماء السوفييت في فلاديفوستوك عام 1974، وفي تحقيق اختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط عندما وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية سيناء المؤقتة عام 1975، ورغم المعارضة العاطفية إلّا أنه صادق على القرار الأول «لمؤتمر الأمن الأوروبي»، الذي ثبت اليوم بوضوح أنه مَنْ أسهم في إسقاط الإمبراطورية السوفييتية، ودفع فورد بالمبادرة الأمريكية قُدماً لتأييد حكم الأكثرية في جنوب أفريقيا وساند الدبلوماسية التي قادت إلى النجاح النهائي، وأوجد برنامجاً للتعاون بشأن الطاقة بين

الديمقراطيات الصناعية والذي تأكد في القمم الاقتصادية التي أصبحت المقومات الأساسية للنظام العالمي المعاصر.

بعض الزعماء الآخرين يحظون بشرف كسب الحرب الباردة، ولكنني متأكد أن الوقت سيحين للاعتراف بأن الحرب الباردة ما كانت لتُكسب لولا جيرالد فورد، في فترة حرجة من تاريخ أمريكا، الذي حال دون أن نخسرها.



الجُزءُ الأَوّل

تراث نيكسون

2

الرجل والمؤسسة

على حافة العظمة

فـي الليلـة قبـل الأخيرة لمغـادرة نيكسـون «البيت الأبيض»، كنا معاً فـي غرفة الجلوس التي يطلق عليهـا اسـم لينكولن، نتحدث عن انعكاس موقفـه في التاريخ. قلت: «إن التاريـخ سيعاملك برقة أكبر من معاصريك»، كان نيكسون متشككاً وقال: «هذا يعتمد على من سيكتب التاريخ».

مـن الصعـب أن نكتب عن ريتشارد نيكسون الذي يجمع ما بين الـذكاء والوطنية والشجاعة مع دوافع مدمـرة للـذات كما في أسطورة إغريقية. الكراهية التي أظهرها تجـاه خصومه السياسيين كانت شديدة حتـى بمقاييـس الديمقراطيـة الأمريكية المضطربـة. عملت مستشـاراً رئيسياً له في الشـؤون الخارجية لمـدة خمـس سنوات ونصف، وعندما نكون معاً في المدينة كنـت أراه عدة مرات في اليوم، ومع هذا كنت فـي حيـرة تجاه شخصيته التي ربما كانـت أعقد شخصية لرئيس دولة في القـرن العشرين. أحد الأسئلة التـي ستطرحها الأجيال القادمة بالتأكيد هو ما الذي يجعـل عواطف نيكسون تسري بعمق شديد: هل لأن كل شـيء يستطيـع المرء أن يقوله عن ريتشـارد نيكسون هو صحيح ومع ذلك خاطـئ بعض الشيء؟. لقد كان مقتـدراً مـن الناحية السياسية وشديد الذكاء ومع هذا كان ميـالاً إلى القيام بأفعال مضرة به: محلل استثنائـي وإن كان أحيانـاً يستسلم لدافع غير مدروس بعناية: وطنـي بعمق ومع هذا قد يخاطر بإنجازاته مـن خلال ممارسات مبهرجة: تستحوذ عليه قـدرة قوية من الشعور بالذنب مترافقة مع غريزة الانجذاب نحو أفعال تستدعي هذه المشاعر.

كان لديـه حكـم متميز تجاه الآخرين باستثنـاء أولئك الذين يمكن أن تؤثـر تصرفاتهم في مصالحه الشخصية، ماهر في ممارسته السياسية، وإن كان انطوائياً ومتنسكاً.

لا يوجـد شخصـ تعامل مع نيكسـون باستمرار يشك بأنـه أمام شخص قادر على فرضـ إرادته على الظـروف، ولكنـه لا يستطيـع أن يعالج الخلافات وجهاً لوجـه، بل يلجأ إلى وسـائل بعيـدة ومطولة لتحقيق أهدافـه بصـورة غيـر مباشرة. نيكسـون تواق إلى العظمـة وكان قريباً منهـا، على الأقـل بالنسبة لإدارة السياسة الخارجية، ومع هذا فقد دمّر رئاسته بتصرفات لم تكن ضرورية وهي غير جديرة بالاهتمام.

يحتاج الأمر إلى شاعر من وزن شكسبير كي يُنصف الشخصية غير الاعتيادية، الصاخبة، المتبصرة لريتشارد نيكسون ـ أحياناً يبدو عميق التفكير وعاطفياً وحساساً، وأحياناً وفياً جداً، وأحياناً أخرى يرمي المتاعب وراء ظهره. ولكن في النهاية فإن صراع نيكسون الواضح مع نفسه والذي لا نهاية له، يظل بدون حل ويثير الاستغراب: لأن المرء في أعماقه لا يمكن أن يتأكد أبداً بأن ما وجده مقلقاً جداً في شخصية نيكسون قد لا يكون انعكاساً أيضاً لبعض الخلل المكتوم ضمن نفسه.

سأظل ممتناً بعمق لريتشارد نيكسون لمنحي فرصة خدمة بلدي، والتي أنقذت أسرتي من ظلم النازية. لقد عينني مساعداً له لشؤون الأمن القومي مع أن جميع نشاطاتي السياسية السابقة كانت لصالح نيلسون روكفلر، الذي كان منافسه الأول على مدى عقد من الزمن أو يزيد. نادر هو الرئيس المعاصر الذي دخل قصر الرئاسة في مثل هذه الظروف المشؤومة بشكل فظيع ـ مطلوب منه أن ينهي حرباً ورّط أسلافُه البلاد فيها بدون استراتيجية للنصر أو للتخلص منها، وهؤلاء الذين أصبحوا الآن خارج السلطة كثير منهم يبدو مصمماً على أن تنسحب الولايات المتحدة وتتخلى عن الحرب دون اعتبار لأولئك الذين ضحوا بحياتهم بكلمة منا.

كان من المحتم أن تتأثر علاقتنا الشخصية بالتناقضات التي يشيعها نيكسون تجاه أعوانه. وكان نيكسون الذي يعامل معارفه وحتى مساعديه المقربين بتحفظ حذر، يبدي القليل من التعاطف. وكان أسلوبه الغامض وغير المباشر في الحكم وميله إلى إثارة النزاعات بين مساعديه مصدر ألم وضيق. أحياناً كنت ألطف أجواء التوتر بتعليقات تثير المشاعر. من جانبه تضايق نيكسون من الشعبية التي اكتسبتها بدءاً بزيارتي السرية إلى الصين التي أوفدني إليها عام 1971، إذ لا يرتاح الرؤساء عندما ينافسهم مساعدوهم في لفت أنظار الجمهور ـ ولا سيما أن بعض مستشاري نيكسون المقربين كانوا يقولون إنني أتعمد التفوق عليه. وإذا كانت كلمة «أتعمد» غير دقيقة، فمن الصحيح حقاً أنني لم أرفض تماماً محاباة وسائل الإعلام لي.

ومع هذا ورغم بعض الشكوك المتبادلة فقد عملت مع نيكسون بشكل جيد جداً. كان يعاملني دوماً وجهاً لوجه بمجاملة واضحة. ورغم أننا لم يكن أحدنا قريباً من الآخر عاطفياً، فقد كنت متأثراً لما أصابه من جراح كما تأثرت غالباً بمعاناته الداخلية كما حصل في الفترة التي سبقت استقالته مباشرة (أي عندما كنت أكثر المقربين إلى نيكسون بعد عائلته بالطبع) أو في الأمسية الأخيرة لرحلته إلى الصين عندما استغرق نيكسون، من على شرفة في شانغهاي، في الحديث عن آماله بعالم يسوده السلام[1].

كنت معجباً حقاً بإسهام نيكسون في سياسة أمريكا الخارجية. ومهما كنت أقدم من نصائح أو مشورات فقد كان نيكسون هو الذي يتخذ القرارات النهائية. وقد كان نيكسون هو من تحمل مسؤولية إرسالي عام 1971 سراً إلى الصين، وهو الذي تحمل عام 1972 مخاطر الرد على هجوم هانوي بمحاصرة

فيتنـام الشمالية، حليفة الاتحاد السوفييتي، قبل أسبوعين من قمة مقررة في موسكو وقبل ستة أشهر من الانتخابـات الرئاسية، كان بوسع نيكسـون أن يسهل رئاسته إلى حد كبير بالتخلي ببساطة عن حلفائنا في الهند الصينية وإلقاء أعباء الهزيمة على كاهل إدارتي كينيدي وجونسون: كان لديه بالتأكيد حوافز للقيام بذلـك عندمـا كان مهندسو الحرب الأمريكيون يرهقونه دوماً من أجـل أن يسير في الطريق الوحيد وغير المشـروط للتخلص من المحنة، دون الالتفات إلى حقيقة أن قواتنا وخسائرنا كانت تتزايد تحت إدارتهم حتـى آخـر يوم لهم في الخدمـة. ولما كان نيكسون يعتقـد أن مثل هذا السبيل غير مشـرف ويتعارض مع المصلحة الوطنية، فقد تصرف بالطريقة التي قام بها وحقق تسوية أعلن المنتقدون أنه لا يمكن الوصول إليهـا، وإن تعقّدت في النهايـة بسبب تضافر عناد الفيتناميين الشمالييـن، وقطع الكونغرس للمساعدات عـن الهنـد الصينية، كما سأصف في فصل لاحق. وحتى عندما كنا نخلص بلادنا من قضية فيتنام، نجح نيكسـون في طرح سياسات جديدة تجاه الصين، وتقليص الأسلحة الاستراتيجية، والعلاقات الأمريكية ـ الأوروبيـة، وعملية السلام في الشـرق الأوسط. ولقد استمرت هذه السياسات، رغم تناقضها، طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

كانـت الصفة الوحيدة الأبرز فـي شخصية نيكسون قدرته على اتخاذ قـرارات جريئة. وهذه الصفة كانت ملحوظة حقاً رغم أنه لم يكن جريئاً بطبعه أو مقاتلاً، بل على العكس كان يتخذ هذه القرارات بشيء من التخوف والحذر.

أحـد التناقضات في رئاسة نيكسون أن الدليل الموجود في الأشرطة يصوره على أنه مندفع أو متهور، مـع أن نيكسـون الذي عملت معه في ميدان السياسة الخارجية كان لا يتوصل إلى القرارات الكبيرة إلا بعد مـداولات منهكـة، قد يعمل ببداهة، ولكنـه لا يتهور، وأي قرار مهـم في ميدان السياسـة الخارجية كانت تسبقه أسابيع من تقليب الأمور على وجوهها.

معتـزلاً فـي ملاذه في «مبنى المكتـب التنفيذي القديم» وقـد جُرّت السـتائر، قد يعمـل نيكسون على وسـادة مـن طبقات صفراء لإجراء تعديلات علـى خيارات قدمتها له. ولما كانـت التعديلات في أي قرار ذي شأن تتقارب فيه الحجج المناقضة والحجج المؤيدة إلى حد كبير فإن الإجماع بين المستشارين يكون نادراً، فإنه يستغرق في التفكير إلى ما لا نهاية حول كيفية السيطرة على مساعديه المختلفين فيما بينهم. ولكن ما إن يتغلب على هواجسه حول الكارثة، ويجد شخصاً ما «وهو عادة بوب هالدمان أو جون ميتشيل» كي يحمل الأنباء السيئة إلى المساعدين الخاضعين له، فإنه يحقق قفزة كبيرة.

بعـد ذلـك يأخذ نيكسون راحة من العمـل لبضعة أيام كي يشفى من الأزمة ويجعـل أيضاً من الصعب على خصومه في القرار أن يصلوا إليه. إنها بالكاد عملية اتخاذ القرار التي يوصي بها في نصوص الإدارة العلنيـة، والتي كانت مرهقة لجميع المشاركين فيها ـ بمـا في ذلك نيكسون بشكل خاص. ولكن الرؤسـاء

يمكـن أن يفعلـوا ما هـو أسوأ بوضـع الشعار الـذي يستشهد به نيكسون، فـي مثل هـذه المناسبات، على مكاتبهم: «أنت تدفع الثمن لأداء شيء ما حتى منتصف الطريق من أجل أدائه بصورة كاملة، لذا بوسعك أن صنعاً بأدائه كاملاً.

الرئيس ومستشاره

قـال لـي الفيلسـوف السياسي الفرنسي ريمـون آرون ذات مـرة: إن المبالغة فـي الحديث عن نفوذي كانت من صنع المثقفين ووسائل الإعلام بسبب كراهيتهم لنيكسون. خلال فترة من الإنجاز الكبير، ربما أعطتنـي رابطة أعداء نيكسون مصداقية غير متكافئة وسيلةً لحرمان الرئيس المكروه من ادعاءات تراث مستمـر. وبطريقـة غريبة، بعض مؤيدي نيكسون التقليديين اليمينيين عـززوا رسالة الإعلام بوضع اللوم علـيّ تجاه تراجع نيكسـون عن مهمته الأصلية المحافظة. وفي الوقت نفسه فـإن بعض أتباع نيكسون، من أجـل أن يكسبـوا ثقة رؤسائهم ـ وأحياناً ثقة نيكسون نفسه ـ كانوا يصفونني بأنني مجرد موظف مساعد، أو دمية ما يشدّها اللاعب الأكبر بخيوط في يده.

كلتـا الصورتين ـ صـورة المستشار المهيمن والرئيس المهيمن ـ تخالـف الحقيقة. فالاختراقات التي حققتهـا إدارة نيكسـون كانت ترجع إلى حقيقـة أن كلينا أوجد تعاوناً وثيقاً مع الآخـر قائماً على الاحترام المتبـادل، وكان أحدنا مكمـلاً للآخر. ابن «الكويكرز» مـن يوربا ليندا وابن أستـاذ المدرسة الثانوية في بافاريـا قـد أكملا مزايا أحدهما مع مزايا الأخر بطريقة خاصة. كان نيكسون على معرفة شخصية جيدة بالزعمـاء المعاصرين في أرجاء العالـم أكثر من أي سياسي أمريكي عرفته. وكانـت السياسة الخارجية هوايته، وقد عَمّق فهمه لها من خلال أسفاره المتعددة، وأنا عندي معرفة وفهم أوسع بالتاريخ إلى الجانب للجغرافيـا السياسية. كان نيكسون يعمـل بإضاءات تبصرية يتعلق بها بإصرار شديد. أما طريقتي فكانت ترجمة أهداف عامة إلى استراتيجيات طويلة المدى ـ وهي مهمة يفتقر إليها نيكسون بسبب قلة صبره.

كان لدى نيكسون موهبة خاصة، فنظراً لوجود قرارات أساسية متعددة، رغم أنني كنت أرى ضرورتها قبـل أن يـرى ذلك بطريقة مـا، فإن نيكسون مـا إن يقرر العمل فـإن كثيراً ما يتجـاوز توصياتي. في عام 1970 بعـد أن انطلقت القـوات الفيتنامية الشمالية المرابطة في كمبوديـا من قواعدها وهددت باحتلال البـلاد بأكملها، كنت أنا ونيكسون ندرس فرص تحييد الهجوم الفيتنامي الشمالي على كمبوديا والحيلولة دون أن تتحـول البلاد إلـى قاعدة ضخمة تتوجه إلى فيتنام الجنوبيـة. اقترحت هجوما على «باروت بيك» القاعـدة الشيوعيـة القريبة من سايغـون، وبعد تردد دام قرابـة شهر اختار نيكسـون مهاجمة كل قاعدة علـى طـول الحدود الفيتناميـة ـ الكمبودية. وفي عـام 1972، عندما كنا نناقـش استئناف قصف منطقة هانوي ـ هايفونغ لكسر الجمود في مباحثات السلام الخاصة بفيتنام، نصحت باستخدام أسلوب القصف بالطائـرات المقاتلة، ولكن نيكسون أمر باستخدام طائرات ب ـــ 52 (ولم أكن أعارض استخدامها ولكن

ذلك لم يخطر على بالي). وفي عام 1973، عندما حاولت تنظيم الأسطول الجوي المدني الاحتياطي للبنتاغون للقيام بجسر جوي إلى إسرائيل، وافق نيكسون على طلب البنتاغون وأمر بجسر جوي عسكري يستخدم طائرات C-5 العملاقة. وفي كل حالة كان قرار نيكسون تبرره الأحداث.

كان نيكسون أقل اهتماماً بالدبلوماسية، إذ الأولى اهتمامه الأكبر بالاستراتيجية، ولكن دبلوماسية الأخذ والعطاء، والتقدم البطيء في القرون الدقيقة المتراكمة كانا يرهقانه. قد يستعرض نيسكون بعناية جميع خيارات المفاوضات المختلفة ويستخلص التقارير المفصلة للمفاوضات الفعلية، وقد يقوم بتعليقات معمقة ولا سيما حول المذكرات التي تلخص الاستراتيجية.

وفي النهاية فإن التعاون بين الرئيس ومستشار الأمن القومي سار على ما يرام لا بسبب أن أحدنا يكمل قوة الآخر فحسب (وربما يعزز ضعف كل واحد منا الآخر نظراً لحساسيتنا تجاه النقد والخشية من تحولات دبلوماسية مفاجئة) بل لأن نيكسون وأنا كنا ننظر إلى العلاقات الدولية من منظور موحد تقريباً. كان كلانا يعتقد أننا وقعنا في مشكلة في فيتنام لأن من سبقونا قد دفعوا الولايات المتحدة نحو مغامرة في منطقة بعيدة لأسباب مهمة ولكنها لا تحقق المصالح القومية بشكل ملائم بسبب التكاليف المتوقعة. في عالم أكثر تعقيداً ـ حيث عادت الصين إلى القضايا الدولية، وانبعثت أوروبا، وبات الاتحاد السوفييتي أكثر مرونة ـ كانت الولايات المتحدة تحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى تتجنب التساهل والتشدد الزائد لإقامة توازن بينهما. مثالية أمريكا التاريخية ينبغي أن تُمزج بتقدير للمصلحة القومية، ومعالجتنا للعلاقات الدولية ينبغي أن تتحول عن التدخلات العلنية إلى سياسة استراتيجية تأخذ في اعتبارها متطلبات التوازن. كان ذلك ـ وربما ما يزال حتى كتابة هذه السطور ــ رأي أقلية في المجتمع لم يكن لديها خبرة بالمآسي الوطنية، وتفهم أن تحقيق السلام يتم عن طريق نشر مفاهيمها الداخلية في العالم.

نيكسون والمؤسسة

كان نيكسون يُصوَّر، في فلكلور أعدائه كمعاد شديد للشيوعية وممثل نموذجي للاتجاه المحافظ اليميني. كان هذا بعيداً عن صورته، فنيكسون وضع نفسه موضع «المؤسسة» التقليدية، ولما كنت على صلة وثيقة مع كل من رينشارد نيكسون ونلسون روكفلر، والأخير مقرب من المؤسسة، فإنني لم أجد فرقاً كبيراً في معالجتهما للسياسة الخارجية ـ ولكن كان هناك خلاف في شخصيتيهما ومواقفهما تجاه المنظمة. أثناء إحدى المناقشات بيني وبين نيكسون عام 1970، قال نيكسون إنه لا يوجد إلا ثلاثة اتجاهات ممكنة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية: الاتجاه المحافظ الذي يعتبر رونالد ريغان من أبرز ممثليه، والاتجاه الليبرالي الذي يعتبر هيوبرت همفري من أكثر ممثليه جاذبية، والاتجاه المعتدل الذي كان يعتقد أنه هو الذي يمثله. ورأى نيكسون أن السياسة المحافظة ستكون مولعة بالقتال دون أن تكون فعالة، وقد تخاطر

بعـدم تأييد الرأي العام الأمريكـي لها وكذلك عدم تأييد حلفائنا. أما الموقـف الليبرالي فسوف «يبيعنا» ونخاطـر بحرب مفروضة من قبل اليمين المحبط إذا ما شعر الرأي العام الأمريكي أن الولايات المتحدة قـد ضعـف موقفها. وأصر نيكسون علـى أن الشعب الأمريكي ليس «خاسـراً»، وسيطالب برد فعل قوي، بل وعنيـف على الهزائـم العسكرية أو النكسـات الدبلوماسية. وتابـع نيكسون قائـلاً إن السياسة الخارجية المعتدلة التي يتبعها «هي الحصن الوحيد للاستقرار الدولي». ولعل روكفلر كان مستعداً للموافقة على كل كلمـة في هذا البيـان. (ولكن نيكسون كان مخطئاً في تقييمه لريغان، رغـم أنه محافظ فعلاً. ففي الوقت الذي ذكر فيه نيكسون هذا التحليل كان الجناح المحافظ الجديد لم يوجد بعد).

وخلافـاً لروكفلر، لم يكن نيكسون يعتبر نفسـه عضواً في المؤسسة. (على الرغم من أنه بالنسبة إلى روكفلر كانت هذه العلاقات أقرب إلى أن تكون لقباً من أن تكون رابطاً عاطفياً) فقد كان يشعر أنه موضع تجاهل من قبل النخبة قبل وأثناء فترة رئاسته، وقد عزا هذا الرفض إلى معاداته الصريحة للشيوعية في الخمسينيـات، ولاستخفافه برمز الأرستقراطية الشرقيـة ألغار هيس. كان حديث نيكسون، الذي تصرف بحقـد مريـر، يغمره الغضب ضـد النفاق والكراهية الحقـودة لدى من نعتهم بـ « مجموعة كوكتيل جورج تاون» ومجلس العلاقات الخارجية. كان يرى في «المؤسسة» عدواً والأعداء ينبغي أن يُلقى بهم في الزاوية. لـم يقـدم أعداء نيكسون له أية فائدة منـذ البداية. وما كاد يمضي نصف عام علـى ولايته، حتى كان من يعتبرهـم نخبـة البلاد ينظمون مظاهرات عارمة شلّت واشنطن مـن دون أي محاولة لفهم الرئيس، الذي كان قبل كل شيء، يحاول أن يتعامل مع الأزمات التي خلفوها له[2].

ومع هذا فإن الرئيس هو رمز الوحدة الوطنية، وهذا ما أملى الالتزام بالترفع عن مستوى الخصوم الذين يسعون إلى بعض المصالح الشخصية وتجنب الخصومات اليومية. الفرق بيني وبينه أن نيكسون حـاول أن يستبـق الرفض مفترضاً موقف العداوة، ولكنني لم أكن أعتبـر المؤسسة الفكرية عدوّاً غريباً لا ينبغـي الاقتـراب منـه. لقد كانت جـزءاً من العالـم الذي عشتـه وعرفته جيداً، والـذي خرجت من بيـن صفوفـه ولهذا السبـب سعيت طيلة فترة خدمتـي الحكومية، إلى أن أبقى علـى تواصل مع الوسط الأكاديمـي. وأثنـاء مسيرات الاحتجاج المختلفة في أماكن متفرقة قريبـة من البيت الأبيض كنت أرسل بعض الموظفين لمقابلة الطلاب وعمداء الكليات ودعوتهم إلى مكتبي للحوار. والحق أنه لم يكن يمضي أسبـوع ــ ولاسيما في السنتين الأوليين من عملي الرسمي ــ بـدون أن يزورني بعض مجموعات الطلاب من كلية أو أخرى.

مـن دواعي السخرية أن إجـراء الحوار حقق عكس الهدف المقصود، لأنـه أدى إلى سوء تفاهم بيني وبيـن الجماعـات المثقفـة ــ ولاسيما مع مـن كانوا يمثلـون جامعة هارفـرد. في البداية فسـرت جماعة المثقفين تطلعي إلى تبادل الآراء الذي هو نوع من التعاطف مع وجهة نظرهم كبرهان على أنني كنت تحت

سيطرة رئيس ميال للقتال وغير متوازن، ولكن عندما تحققوا بالتدريج أنني في صف نيكسون بدأ كثير من المثقفين الليبراليين يعاملونني كخائن انتهازي لقضيتهم.

مــا حدث في نهاية إدارة نيكسـون أن الرئيس وأنا وجدنا نفسينا متضايقيـن باستمرار ممن يعتبرونَ فــي الأصل مــن جمهورنا الطبيعــي. فالليبراليون اتهموني بأننــي تخليت عنهم من أجـل السلطة، واعتقد المحافظون أن نيكسون قد أغرته أطياف «المؤسسة».

فــي هــذه الأجواء اتخذ التخلص من فيتنام طابع الحرب الأهلية. كان نيكسون قد ورث الحرب في جنوب شرق آسيا. وكان ما تعداده 540000 جندي أمريكي قد أرسلوا إلى جزء من العالم أبعد ما يكون عن الولايات المتحدة جغرافياً وثقافياً. وعندما استلم نيكسون السلطة كان عددهم ما يزال في ازدياد وفقاً لخطة كانت قد أعدتها إدارة جونسون. لم نجد خططاً للانسحاب ولا استراتيجية للتفاوض متفقاً عليها في البيت الأبيض.

كنا مستعدين مع ذلك أن نتحمل مسؤولية سحب الولايات المتحدة من هذه الكارثة دون أن نضع اللوم علــى مــن سبقونا، ولم نكن بالطبع لنترك البلد الذي فقدنا فيه قرابة 40 ألف قتيل أمريكي يفرض الحكم الشيوعــي علــى عشرات الملايين ممن علقوا حياتهــم وآمالهم على كلمتنا. ولكــن كان ذلك شرط فيتنام الشمالية على مدى سنوات لوقف إطلاق النار.

ولكــن ما إن تركوا السلطة فإن أولئك الذين ألقوا على عاتق نيكسون هذه الأزمات المأساوية تصرفوا كمــا لو أنهم أبريــاء، وغالباً ما بدأوا ينتقــدون إدارة نيكسون لأنها عجزت في أربعــة أشهر عن تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في أربع سنوات. وقد شارك موظفون كبار من إدارة جونسون في مظاهرات الاحتجاج كمــا لــو أن إعاقــة السلام آتية من البيــت الأبيض وليس من عنــاد وتصلب فيتنام الشماليــة ـ وهذا شيء يعرفونــه أفضل من أي شخص آخر بوصفه السبب الرئيســي للوصول إلى حائط مسدود. وعلى مدى سنة كانــوا يضغطون علينا لتقديم تنازلات لم يفكروا فيها قط عندما كانوا في السلطة. وفي عام 1968 اختلف المؤتمر الديمقراطي حول ما يدعى «برنامج السلام» وانتقل هذا الاختلاف إلى صراع في شوارع شيكاغو. وفــي خريف 1969 وافق نيكسون وعرض العناصر الأساسية لهــذا البرنامج، ومع ذلك شهدت تلك الفترة مظاهرات جماهيرية كبيرة معادية للحرب[3].

المفارقة الساخرة أن المتظاهرين اليمينيين كانوا يناقشون في ملاءمة السلام بالنسبة لنا بأي ثمن ـ وهو ما كنا نعتقد أنه يخاطر بحياة الجنود الأمريكيين وسط 700 ألف مقاتل من القوات الشيوعية، وقرابة مليــون مُسلــح فيتنامي جنوبي لن يكونوا مرتاحيــن إذا ما تخلينا عنهم. ولم يكن نيكســون يتقبل أن يكون خيــار مجتمعنــا المفضل هو الهزيمة بمثـل هذه اللامبالاة وعدم الاهتمام لتخلينــا عن ملايين من البشر أعطيناهــم الوعــود. لقد سحب بشــكل منفرد نحو 150.000 من الجنود في غضــون سنة. وفي نهاية فترة ولايتــه الأولــى كان قد سحب أكثر من نصف مليون جندي، وقلص الخسائر في الأرواح من 14.600 جندي

عـام 1968 إلـى 300 جندي عام 1972 مع الإبقاء على فيتنام الجنوبية مستقلة. ومع هذا فقد كان نيكسون يُتهم «بقتل الأمريكيين بلا داعٍ» بحافز سفك الدماء.

فسـر نيكسـون هذه الهجمات عليه بأنها الثأر الدائم «للمؤسسـة» ضده. ما لم يفهمه (ولم أفهمه) أن حركـة الاحتجاج الراديكالية لم تكن ذراع المؤسسة، لا بل إن الراديكاليين يعتبرون «المؤسسة» الليبرالية التقليدية العدو الأشد لهم. ورد نيكسون المطوق، ببيانات نارية ضد ما كان في الواقع مؤسسة مرتعدة.

ومـن الغريب أنه، أثناء الحديث الحافل بالضغائـن، كان نيكسون يؤمن أن ظروف الحرب الأهلية هي نتيجـة لبعض سـوء الفهم التاريخي، الـذي أستطيع أنـا - الأستاذ في هارفرد وعضـو «مجلس العلاقات الخارجيـة»، وصديق نيلسون روكفلر ـ أن أساعده بطريقـة ما على تجاوزها، وتلا ذلك السراب فيض من الرسائـل الرئاسية انهمر على مكتبي مـع تعليمات بإعلام الصحافة أو زعماء «المؤسسة»، وأن أعاقب في الوقـت نفسه المتمردين. كانت العقوبـة عادة من التعليمات التي أرفض توجيههـا إلى صحفيين معينين، حتى لو كانوا الأشخاص أنفسهم الذين كنت أحث على محاكمتهم. ولم تلق هذه المهمة على عاتقي بسبب ثقة ما في مهارتي على التعاون مع وسائل الإعلام ـ فإنا لم أكن قد عقدت أي مؤتمر صحفي قبل أن أُعيّن مستشاراً للأمن القومي، فقد كانت تعبيراً عن اعتقاد نيكسون أن عدوانية النخبة تعود بالدرجة الأولى إلى التحامل الطبقي، الذي أستطيع أنا، بحكم صلتي المفترضة بالمؤسسة، أن أغيره.

النقطـة الحاسمة بالنسبة لـكلا الطرفين جاءت عند الكشف عن «وثائق البنتاغون» في شهر حزيران 1971. فقـد حقـق الحدث ما يقـرب من الوضـع الطقسي وما يزال يحـدث في أحـداث احتفالية عديدة كتظاهرة كلاسيكية للصحافة البطولية التي تتحدى حكومة قمعية. قد يتردد المرء في تحدي أرثوذكسية راسخة، ولكن جانب نيكسون من القصة يستحق التفسير.

عندمـا تنشر سبعـة آلاف صفحة من الوثائق في الصحف الكبرى فليس مـن البداهة أن يكون التزام الرئيس وحده هو المادة الأولى في استبعاد المبادئ الأمريكية الأساسية الأخرى ـ ولاسيما في زمن الحرب حيـث ما يزال مئـات ألوف الأمريكيين في خطر. لقد أصبح اهتمام نيكسـون بحسب ظنه (وطني) واجباً لأن منشـورات البنتاغـون جرت في وقت كانت تتخذ فيه الإجراءات لقيامـي بزيارة سرية للصين، وكانت المحادثـات السريـة جارية في باريـس لإنهاء الحرب في فيتنـام. كلتا هـاتين المهمتيـن الدقيقتين كانت تتعرض للخطر من خلال ظهور السلطة التنفيذية الأمريكية بمظهر المتراجع، كما أن قدرة واشنطن على المحافظة على مناقشات سرية أصبحت موضع شك.

كان اهتمـام نيكسـون الأول هو حمايـة المصلحة القومية من خلال التأكيد علـى حقيقة لم تذكر قط وهـي أن أيـة وثيقة من «وثائق البنتاغـون» لم تكن تحرج نيكسون أو إدارتـه لأن كل واحدة منها جاءت من مصنفات من سبقوه من الرؤساء، ولا سيما من إدارتي كينيدي وجونسون.

علمت لأول مرة بنشر الوثائق في صحيفة نيويورك تايمز التي صدرت يوم الأحد 13 حزيران عام 1971، عندما كنت في الشاطئ الغربي. ولما كانت جميع الوثائق تعود إلى مصنفات وزارة الدفاع، فقد افترضت أن الإفشاء بها قد أوحى به أحدهم ممن عمل في وزارة الدفاع من أجل إحراج أسلافنا في الحكم. استدعيت آل هيغ، ثم نائبي، وطلبت منه أن يحذر وزير الدفاع ميلفين ليرد كي يمنع الموظفين التابعين له من نشر وثائق رسمية لأهداف سياسية، وأن الاستمرار سيؤدي إلى خسارة من خلال هذه التكتيكات. سألني هيغ كم عدد الوثائق المعنية تظن، وعندما قلت إن الرقم يقارب العشرين أجاب هيغ: «كم سيؤذيك رقم لايقل عن 7 آلاف»؟ وسرعان ما تمت معرفة من قاموا بهذا العمل.

كان بوسع رئيس ساخر أن يعلن الوثائق على الملأ وأن يستخدمها للإشارة إلى حجم الأخطاء التي ورثها، ولكن لما كانت المسألة تتعلق بالأمن القومي، فإن نيكسون لم يكن ساخراً منتقداً. مايُحزن أنه بدلاً من أن يقاتل من أجل المبدأ، حوّل قضية مهمة إلى مصادمة أخرى في ثأره من رسائل الإعلام. فالالتجاء إلى المحكمة لمناقشة أمر قضائي لم يكن عملاً حكيماً كما لاجدوى منه، بل كان بالأحرى غير أخلاقي وغير مشرف. لايوجد مبرر لأساليب قانونية مبالغ فيها تستخدم ضد دانيال اليسبيرغ الذي سرّب الوثائق. كما لم يكن من مبرر لمناقشة مثل هذه الأفعال (كما كشفت الأشرطة) كاقتحام «معهد بروكينجز» حيث يفترض أن توجد مجموعة من الوثائق المحفوظة، بالمقارنة مع كرامة الرئاسة ومركزها الأخلاقي ـ بغض النظر عن أنها لم تُنفذ مطلقاً.

خرق القانون لم يُبرأ قط طيلة فترة وجود نيكسون في المكتب البيضاوي، ولم يستقر نيكسون المهزوم والذي لحق به العار إلا بعد عقد من الزمن بوصوله إلى نوع من الهدنة مع متعقبيه السابقين. وقد فعل ذلك تحت تأثير التعليقات العقلانية العامة والاجتماعات الخاصة مع مجموعة السياسة الخارجية في واشنطن. هل تعلم أن نيكسون، المهزوم، لم يعد يشكل تهديداً؟ أم أن عروض نيكسون ـ لأنه هو الذي اتخذ الخطوة الأولى بشكل واضح ـ قد حررت أخيراً كلا الطرفين من الهواجس الخاصة بهم؟ مهما كانت الإجابات فقد أسهم موت نيكسون بمعالجة العديد من الأمور، ما كان يمكن معالجتها طوال حياته. ومن العجب رغم كل ماأحاط به من إهانة فإن جنازته في نيسان 1994 تحولت إلى مناسبة وطنية شارك فيها جميع رؤساء الجمهورية السابقين الباقين على قيد الحياة، كما أبنّه الرئيس كلينتون الذي كان معارضاً لفيتنام.

نيكسون الإنسان

في ميثيولوجيا الطاعنين به ـ وفي بعض الصور السينمائية ـ كان ريتشارد نيكسون رجلاً متكلفاً يتحامل على التابعين له، ويسيطر على البيئة المحيطة به بإصرار شديد وصارم ـ تحت تأثير الكحول غالباً. لا شيء من هذا يصح على نيكسون، على الأقل ريتشارد نيكسون الذي عرفته وتعاملت معه.

من خلال تجربتي أعرف أن نيكسون لا يتعاطى أي مشروب أثناء العمل أو في «المكتب البيضاوي»، حتى مساعدوه المقربون نادراً ما كانوا يرونه يشرب. المشكلة أن نيكسون لا يتحمل حتى كمية ضئيلة من الكحول، إذ يكفي كأسان من النبيذ لجعله كثير الصخب، وكأس ثالث لجعله يتعاطف مع ما يسمع. الكحول كان الوسيلة لإضعاف وسائل دفاعه التي بناها بعناية كي تمكنه من النجاح في مهمة غير معتاد عليها. هذه الحالات كانت تحدث نادراً، وغالباً في الليل، وليس في مجال اتخاذ القرارات الكبيرة أبداً. والقلة منا ممن شهدوا مثل هذا التصرف لم يأخذوا ما كان يقوله على محمل الجد، وكنا نشعر أن الرئيس يستحق فرصة أخرى كي يعيد النظر في أية قضية كانت.

ريتشارد نيكسون الذي تعاملت معه يومياً لمدة خمس سنوات ونصف كان ناعم الحديث عادة وخجولاً، وكان حديثه معي ومع جورج شولتز يختلف عن طريقة حديثه مع باقي موظفي البيت الأبيض. كان نيكسون قادراً على السيطرة على محادثة ما عبر احتكار الكلام لنفسه وليس عبر حوار حقيقي. وقد يبدو نيكسون لمن يؤمنون بآرائه مسيطراً وواثقاً من نفسه ولكنه كان يكره عدم الاتفاق معه وجهاً لوجه بأي شكل. في أحاديثه الكثيرة معي كان يسأل أسئلة متبرمة كثيرة، وقد يعلق أحياناً بملاحظات ماكرة جداً. وكان قادراً على تغيير رأيه من خلال مجادلة معاكسة، ولكن هذه كانت حالات متباعدة. لا أتذكر ـ ولم أسجل في سجلاتي ـ أي حوار حقيقي كانت فيه وجهات نظرنا متعاكسة.

الطريقة التي كانت الخلافات بيننا تعالج بها هي أنني كنت أسجل بعض التعليقات السلبية بدرجة أو بأخرى، على ما يقوله نيكسون. وبعد وقت ما أحياناً كنت أعود إلى النقطة ذاتها بدون أن أعزوها له وأطرح وجهة نظري. وبعد فترة أخرى من الانقطاع، كان نيكسون يعيد التأكيد على موقفه الأصلي أو يغيره ودون أن يعترف بالاختلاف فيما بيننا.

لما كان هذا الأسلوب ينطوي على خطر كبير من سوء الفهم، كنت أدير معظم المناقشات السياسية المهمة مع نيكسون وجميع عروض الأفكار تقريباً من خلال مذكرات. ولشعوره بالراحة لعدم وجود من يتحدث معه لم يكن نيكسون يجد غضاضة في قراءة آراء مناقضة. وكان يشعر بالحرية في اتخاذ الإجابة وفي اتخاذ أوامر واضحة حول مسألة من المسائل، ومؤرخو المستقبل البعيدون عن مشاعر اللحظة الراهنة سوف يجدون في دراسة هذه المذكرات الضخمة فائدة أكبر كثيراً من الحوارات المسجلة على أشرطة.

سبب حياء نيكسون في المقابلات وجهاً لوجه لا يعود إلى العجرفة: بل إنه انعكاس لخوفه من مواجهة الرفض. الآخرون الأكثر معرفة بسنوات نيكسون المبكرة ربما كانوا أكثر قدرة على شرح هذه الإعاقة الموجودة لدى رجل في مثل هذا الذكاء يمتلك طاقات غير عادية من الإقناع، والمفارقة الأكبر أن نيكسون كان يبدو مشدوداً تجاه الرفض أكثر من الحقيقة، وإذا ما حدث الأسوأ ووقع الانهيار المفرغ (نصف

المتوقع) كان نيكسون يُبدي ثباتاً وبأساً ومرونة. وكتابه «ست أزمات» مادة خام لمحادثاته الخاصة، يعدد بعض الكوارث الآتية، رغم أن كثيراً منها قد وقع فيما بعد[4]. وبعد وفاة جون كينيدي عام 1960، وبعد أن أسقط المصوتون في كاليفورنيا ترشيحه لمنصب الحاكم عام 1962، عاد نيكسون ليُنتخب رئيساً عام 1968. ثم بعد الاستقالة من الرئاسة عاد من المنفى في سان كليمنت ليعيد بناء نفسه باعتباره مشاركاً جدياً في الحوار الوطني (خلافاً لسبيرو أغنيو الذي اختفى عن الأنظار بعد استقالته).

كي يوفر نيكسون على نفسه المشاحنات وجهاً لوجه قدر الإمكان كان يتجنب مواعيد المكتب حيثما أمكن إلا إذا كانت مقابلات أعدت بعناية. والعاملون منا في الدائرة المقربة لم يكن شيء أكثر مشقة من مهمة إقناع نيسكون بمقابلة شخص ما لم يكن يعرفه من قبل، أو مقابلة شخص يمكن أن يخلق وضعاً غير ملائم ـ أي يحمل رأياً لا يعرفه نيكسون بالتفصيل مسبقاً.

الجانب المعاكس لهذا الخوف من الرفض ـ ثقل الموازنة مثلا ـ كان صورة نيكسون الرومانسية عن نفسه كمناور لا يخشى شيئاً، يسير وسط الطبول غير متأثر بالاضطرابات من حوله أو النصيحة المغايرة من جانب حكومته وأعضائها. كان ذلك هو الوضع حقاً، ولكن الأغلب أن ينهك نيكسون حاشيته بالمخابرات الهاتفية من أجل مزيد من التأكد.

في سعيه إلى تلقي مصداقية منفردة يفسر لماذا كان نيكسون نادراً ما يمتدح أي واحد من مساعديه ـ كما تشير إلى ذلك مذكرات هالدمان.[5] ربما عن غير وعي أو قصد كان نيكسون يسعى إلى تعزيز مقامه باستبعاد مساعديه، وبذلك يجسد انفراده.

كان ثمة جانب آخر لهذه العبادة لـ «الرجل الصارم» يتجلى في محادثاته مع موظفيه، فقد يبتكر نيكسون سلسلة من الاقتراحات المبالغ فيها، والتي لم يكن يتوقع، في قرارة نفسه إمكانية تنفيذها. بعض الأوامر التي ترفع الضغط الدموي، نجدها في الأشرطة التي تم تحريرها والتي كان لها علاقة بهذه النزعة البغيضة ـ وأعتقد أن لها صلة بفضيحة ووترغيت نفسها.

كان نيكسون مقتنعاً، وكرر ذلك عدة مرات في مناسبات مختلفة أثناء الحملة الانتخابية عام 1960، أن مكتبه وطائرته كانا موضع تنصّت من قبل معسكر كينيدي. وأشك بأنه كان يشعر أن انتصاره القريب المؤكد عام 1972 لن يكون مكتملاً حتى يظهر قدرته على أن يلعب وفق القواعد نفسها التي تخيلها وأعجب بها وكان يخشى أن تكون جماعة كينيدي قامت بها[6].

في السياسة الخارجية كانت تلك الأوامر الصارمة أقل وقوعاً. بعد عدة أشهر أمضيتها مع نيكسون، كنت قادراً على أن أميّز بين ما كان ينوي أن يُنفذ على الفور وبين ما يريد أن يتركه لبعض الوقت لإعادة النظر فيه. على سبيل المثال، في مساء يوم السبت من شهر آب (أغسطس) عام 1969، خطفت طائرة تابعة لشركة TWA وعلى متنها أمريكيون إلى مطار دمشق. نقلت هذا الخبر إلى نيكسون، الذي كان في

ســان كليمنــت مع صديقين له، ومن أجل أن يؤثر في صديقيه أصدر نيكسون أمراً صارماً: «اقصفوا مطار دمشق». كنت واثقاً أن القرار لن ينفذ وهتفت إلى وزير الدفاع ميل ليرد كي يخبره بما حدث.

لقــد كانت حاملتا الطائرات فــي البحر الأبيض المتوسط بعيدتين عن موقــع الحدث، وقصف بلد ما ليس بالمسألة البسيطــة التي يُصدر فيها أمر، فلا بد من اختيار الأهــداف، وإعداد سيناريو دبلوماسي، وإعلام الصحافة. لذا قررت أنا وليرد أن ننفذ مضمون الرسالة بتنفيذ الخطوات الأولى وترك الإجراءات الأخــرى إلى الصبــاح، أمر ليرد الحاملتيــن بالتوجه إلى ساحــل قبرص بدون الإعلان عــن الهدف، مما يمكننــا من الاستجابة بصــدق لمطالب الرئيس الآنية بجعل الحاملات تتحرك حقاً إلى الموقع، وأخبرني ليرد بأنه أيدني في محادثته مع الرئيس على أنه لا يوجد لإضاعته. نظراً لأن الظروف الجوية كانت تحول دون العمليات الجوية.

فــي صبيحــة اليوم التالي أطلعــت نيكسون على آخر أحــداث الأربع والعشرين ساعــة الفائتة، بما في ذلــك اقتراب حاملات الأسطول السادس الآن من قبرص. سأل نيكسون بتجاهل: «هل حدث شيء آخر؟». وعندمــا أجبتــه بالنفي، قال الرئيس ـ دون أن تتحرك أي عضلة في وجهه ـ «حسناً». ولم أسمع أية كلمة عن قصف دمشق.

بقيــت قريبــاً من متابعة أخبــار حركة الحاملات التي لا بــد أن المخابــرات السوفييتية قد لاحظتها، وبدون سحب التهديد. الاختصاصي نائب وزير الخارجية أليكس جونسون، الذي كان على علم بالتحركات دون أن يعلم بأوامر الرئيس، ساعد على إعداد مسودة دليل لوزارتي الخارجية والدفاع.

تقــول المذكــرة: «بعض قطع الأسطــول السادس ما تزال مستمرة في تحركهــا وفق الخطة المرسومة لهــا، والقائمــون عليهــا يعون حقيقــة أن التوترات قد تــزداد نتيجةً للخطــف. لقد فعلنا هــذا للتأكيد على استعدادنا».

المسائل التي يطرحها نيكسون كأوامر، ولكنها في الواقع مادة لإعادة النظر لا تصل دوماً إلى مثل هذا المستــوى المستقــل بالاحتمالات، ففي ت2 عام 1970 على سبيل المثــال كان نيكسون أول رئيس دولة يعلن اهتمامه بخدمة الرئيس بريغول في كاتدرائية نوتردام. ولما كان هذا قد أدى إلى إغراق وفود أخرى رفيعة المستــوى، كانت معاملــة الفرنسيين لنيكسون في وسائــل الإعلام والحكومة صحيحــة بشكل غير عادي. المصادقة الواسعة هي إحدى الخبرات الرئيسية لأي زعيم سياسي ولكنها كانت متميزة لدى نيكسون، في رحلتنا الجوية أقنعت الرئيس أن يفرض سلطانه على هالديمان، الذي أراد أن يعود نيكسون على الفور بعد القيــام بالعمــل الاحتفالي وحذرت من أن عدم الانضمام إلى حفل الاستقبــال المعد لرؤساء الوفود سوف يعتبــر إهانــة. ربما شعر هالديمــان أنني تدخلت في شؤونــه واقترح مناقشة الموضوع عنــد تناول العشاء فــي مطعم مكسيم. فــي ذروة الروح المعنوية لتلــك الليلة لدى وصولنا إلى باريس عــاد نيكسون إلى فكرة

هالديمان، اعترضت على ذلك لأن الفرنسيين سيغضبون إذا ذهبنا من نوتردام إلى مطعم مكسيم. التفت نيكسون، الذي نادراً ما يكون مستعداً بالقبول بعدم موافقته وجهاً لوجه إلى السفير آرثر واطسون وقال: «احجز مائدة، قل لهم إننا لن نأخذ أي نبيذ، لا قابلية».

عندما قال نيكسون «لا قابلية» كانت العبارة تعني أنه لم يكن متأكداً جداً من نفسه، غادر هالديمان وواطسون الغرفة لتنفيذ الأمر، وتبعتهما خارجاً، أكدت على أن تناول العشاء في مطعم مشهور سيسيء إلى المبادرة الطيبة التي أبداها الرئيس، والأمر بعدم تقديم النبيذ سيلفت الانتباه إلى التنافر، قال هالدمان بابتسامة: « إنها الآن مشكلة في السياسة الخارجية» مما كان يعني أنهما كانا يوافقانني ولكنهما فضلا أن أتحمل المسؤولية. طلبت من واطسون أن ينتظر، إذ قد يكون الضحية، وإذا أصر نيكسون فسأتحمل مسؤولية التأخير ومايزال لدينا وقت كي نقوم بالحجز في الصباح.

فيما كنت أناقش نيكسون حول اليوم المحدد، سأل ماذا يمكن أن يحدث بعد الاحتفال التذكاري، اقترحت أنه يستطيع أن يراجع لائحة رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون حفل الاستقبال الذي يقيمه بومبيدو في «الإليزيه» بعد الظهر، وكانت هناك ملامح ابتسامة على وجه نيكسون عندما قال: «هذا صحيح».

معظم الزعماء تستحوذ عليهم فكرة كيف سيعاملهم التاريخ. وبالنسبة لنيكسون كان هذا بمثابة كابوس دائم، إذ كان يخشى أن تتبخر جهوده في الهواء، أو تتعرض للسقوط نتيجة كراهية منافسيه وعدم مبالاة المؤرخين. في فترات منتظمة كان نيكسون يرسل إلي مذكرات مطولة حول كيفية تفسير الأعمال المختلفة التي قام بها للأجيال القادمة، والقصد من هذه المذكرات ليس التأثير المباشر في الجمهور - فهي شديدة التعقيد بالنسبة له - بقدر التأثير في حكم التاريخ بحيث يكون جزءاً من سجله الدائم.

ثمة مناسبتان مماثلتان في التعامل مع السياسة الصينية، الأولى يعود تاريخها إلى 9 آذار (مارس) 1972، وهي تغطية مسودة مذكرة شانغهاي التي نُشرت في نهاية زيارة نيكسون للصين في شباط 1972. في هذه المذكرة، لأول مرة في تاريخ الدبلوماسية الحديثة، سجل الطرفان بدايةً الآراء المختلف حولها تجاه عدة موضوعات قبل ذكر سلسلة ما تم الاتفاق عليه، مذكرة نيكسون هذه تشرح الأسباب أي لماذا تعمد اختيار هذا الأسلوب، فقد كان يريد أن يطرح الموقف الأمريكي المعتدل أمام الشعب الصيني. وقال نيكسون إنه توصل إلى هذا القرار من خلال تجربته عند زيارة موسكو بصفة نائب رئيس عام 1959. عندما أُتيحت له الفرصة أن يخاطب الشعب الروسي مباشرة تعمد نيكسون أن يتحدث بلهجة المصالحة لإيجاد أقصى حد من التناقض بين وصف الدعاية السوفييتية للولايات المتحدة وبين أقوال نائب الرئيس الأمريكي. حثني نيكسون على قراءة «ست أزمات» وكذلك خطبته في موسكو كي أفهم الأسباب التي دعته إلى اختيار الأسلوب نفسه في مذكرة شانغهاي:

لمـا كنت قد مـررت بهذه التجربة، صممت أن أجعل من هـذه الوثيقة والتي سيسمع فيها الزعمـاء الصينيـون لأول مرة وكذلك الكـوادر وبعض جماهير الشعـب الصيني إلى حد مـا جانباً من الموقـف الأمريكي الذي عبرت عنـه. كان علي أن أقـوم بأكبر جهد ممكن لجعلها مقبولة عندما يسمعونها. ولن تكون مقبولة بالطبع إذا ما عرضنا موقفنا بطريقة عدوانيـة لأن 22 سنة من الدعايـة المتشددة ستجعل من المستحيـل لقارئ المذكرة، أو لمن يسمعونها في الإذاعة، أن يقبلوا بها إذا كانت عدوانية.

أمـا المذكـرة الثانيـة، المؤرخة فـي 14 آذار 1972 فقـد وقعها هـالدمـان، بلغة ومحتوى أملاهمـا نيكسـون بوضوح[7]، وهي تبـرز المزايا التي عرضها الرئيـس في بيجينغ. فقد عرضـ مقابلاته مع الزعمـاء الصينيين على أنها مجابهات بـارزة، طُلب مني أن أفصل استعـداد نيكسون الحـذر، واطلاعه، وحبه للفكاهـة، ومهاراته، وحدة طبعـه، وتقشفه، وقدرته على الاحتمال.

الجانـب الملفت للنظر في كلتـا المذكرتين تجسيده للواقع في صـورة رومانسية للرئيس البطـل المسيطر علـى كل ماحوله ـ رغـم أن الرئيس كان لابد أن يعـي أنني أعرف أكثر منـه. ولكنني ألتفت إلى المناسبة، وليس إلى الجمهـور والحق أن نيكسون لم يشترك في وضـع مسودة بيـان شانغهاي قط. الجزء الـذي أشار إليه أعـدت مسودته في ت1 1971 أثنـاء زيارتي الثانيـة للصين. الصيغـة المختـارة لتسجيل وجهات النظـر المختلفة لم تكـن فكـرة أمريكية، ولكنها فـي الأصل فكرة رئيـس الوزراء زهر إينـلاي وسيلةً لتجنب مجموعـة من الملاحظـات التافهة والتظاهر بعدم وجود خلافات مـن أجل إلقاء الضوء على ما تم التوصل إليه من اتفاقيات فعلية جيدة، رأيت أنها فكرة جيدة وأيدتها. قمت أنا والمساعـدون العاملون معي بوضع مسودة نص تتعلـق بالموقف الأمريكي، وكان نيكسون قد صادق عليها عند عودتي بدون تعليق يذكر.

أمـا بالنسبـة إلى لقـاءات نيكسون مع مـاو وزهو أثنـاء القمة الصينية عـام 1972، فقد خلـت مـن المجابهة، وكانت تتضمـن تفهماً من كلا الجانبين مع احتـرام وتقدير للوضع الجيوسياســي. كانت تلك الاجتماعات مهمتها أن تنسـق المصالح الاستراتيجية الدولية للبلـد الأكثـر سكاناً فـي العالم، والمجتمـع الصناعي الأكثـر تقدماً. وقـد أدار نيكسون مفاوضات الجانب الأمريكي بعمق وبشكل تحليلي، وفصاحة وبدون أية ملاحظات.

تجاوزت إنجازات نيكسون في الواقع انطباعه عنها، فنيكسون الذي وقع المذكرة كان أقل أهمية بكثير من نيكسون الزعيم الذي شق الطريق إلى الصين، وعرف كيف يدير النقاش بعبارات جيوسياسية، وعرض

وجهة النظر الأمريكية إزاء القضايا الدولية بطريقة مقتدرة. وأظهر التاريخ أن نيكسون لم يكن يحتاج إلى مؤسسات لأنه كان من أكثر الرؤساء الأمريكيين إبداعاً في حقل السياسة الخارجية.

مـن منظـور مكانة نيكسون في التاريـخ، كانت علاقته معـي لا تخلو من سخرية. فمـن أجل أن يظهر أولويـة البيـت الأبيض وإضفاء الشعور بـأن جميع القرارات تتخذ في المكتب البيضـاوي، وليس في وزارة الخارجيـة، فقد منحني نيكسون صلاحيـات استثنائية. واثقاً من أنه يستطيـع أن يمارس تأثيراً عاماً من مساعد له، فإنه كثيراً ما استخدمني ناطقاً باسمه في استراتيجيته للسياسة الخارجية، مما كان يظهرني وكأنـنـي ناطق باسم البيت الأبيض. وفي إظهار غير عادي للثقة الشخصية، كان يطلب مني أن أدير جميع المفاوضات: مع فيتنام الشمالية، والتحضير لرحلة الصين، والإعداد لقمة موسكو، والاتصال مع مختلف أطراف الشرق الأوسط.

لـم يتخيل نيكسون قط أن مساعـده الموظف عنده يمكن أن يحقق شهرة مستقلة في مناسبة قد تمس شهرتـه، لذا لـم يسمح لي أن أظهر على التلفزيـون حتى رحلتي السرية إلى الصيـن في تموز عام 1971، وبعـد ذلك حتى نهاية ولايته الأولى في شهر تشريـن الأول (أكتوبر) عام 1972. وكان يصر على ألا يُسمع صوتـي بسبب لكنتـي الأجنبية، وعشية إعادة انتخابه طلب مني نيكسـون أن أرد على تسريب هانوي لخبر تسوية دائمة لمشكلة فيتنام.

فجـأة ظهرت بمظهـر شخصية عامة كبيرة حقاً، بالتأكيد أنا لم أخطط لهـذا، ولكنه كان أمراً مؤلماً لنيكسون أن يضطر إلى مشاركتي غلاف مجلة «تايم» الذي يصور «رجل العام» لسنة 1972، أو يراني أتلقى جائزة نوبل للسلام لعام 1973 التي كان يضع عينه عليها. ولما كنت أعي هذا فقد طلبت مراراً من هيدلي دونوفـان الذي كان آنذاك رئيسـاً لتحرير مجلة «تايم» أن يجعل نيكسون وحده «رجل العام» ولكن دونافان أنهى توسلاتي قائلاً: إذا تكلمت ثانية على الهاتف حول هذا المطلب فسأجعلك «رجل العام» الوحيد.

بعضـ مساعدي نيكسون كانوا يسربون عنـي أخباراً سيئة مثل عدم الاستقرار العاطفي، وعدم قدرتي علـى حل الأزمات، وأنني أقول عبارة «السلام في اليـد» بدون تفويض كي أكسب تأييداً لنجاح نيكسون في الانتخابـات. وبعضهم كان يقول إنني مجرد أداة في يد محرك الدمى[x]. حتى نيكسون نفسه بعد أن غادر الرئاسة كان يشارك أحياناً في مثل هذه الاتهامات على طريقته الخاصة.

من منظور الزمن، إذا لم يكن من منظور اللحظة الراهنة، كان هناك تعبير عن السخط وعدم الفهم. ومهما قيل فإنه لم يؤثر في علاقتنا اليومية الوثيقة والتعاون عندما كان الرئيس في سدة الحكم، أو تعاوننا المشتـرك بعد ذلـك. كشأن الآخرين المقربين مـن نيكسون، كنت أكاد أُجن أحياناً مـن مناوراته التي لا تنتهي وغموضه. ولكنني كنت في الوقت نفسه معجباً بإظهاره للثقة الشخصية بنفسه عندما تحزم الأمور، وعندما تقتضي الأمور المحافظة على المصلحة القومية في زمن الأزمات والاختلافات.

نظام التسجيل

لم يسهم قرار من قرارات نيكسون في سقوطه النهائي مثل إيجاد نظام التسجيلات الذي يسجل كل كلمة تقال في «المكتب البيضاوي»، وفي بناء «مكتب نيكسون التنفيذي»، وفي غرفة اجتماع الوزراء لفترة ثلاث سنوات تقريباً، وخلافاً لنظام ليندون جونسون المشابه الذي لا يعمل إلا عندما يضغط الرئيس زراً على مكتبه، فإن نظام نيكسون كان يعمل آلياً، مما يعني أنه كان يفقد السيطرة على ما يسجل. ومما جعل نيكسون يتخذ هذا القرار أن جونسون أطلعه على نظامه الخاص بالتسجيلات أثناء فترة انتقال الرئاسة، مما جعل نيكسون ينقله بسرعة إلى «المكتب البيضاوي» لأنه اعتبره اقتحاماً عنيفاً للخصوصية. وكان نيكسون في بداية ولايته يتحدث في بعض الأحيان عن نظام جونسون التسجيلي كمثال على جنون الارتياب.

لم يفسر نيكسون قط ما جعله يغير رأيه وينشئ هذا النظام الأكثر تطفلاً والأقل ضبطاً من حيث التحكم به. ولما كنت لم أعرف بوجوده إلا بعد أن أصبح هيغ رئيساً للأركان ــ أي قبل ستة أسابيع من انكشافه علانية ـ فقد خمنت أنه من بنات أفكار نيكسون وهالدمان. وأحد أسباب تشكيل هذا النظام تعود ولا شك إلى عقلية الحصار التي كانت تحيط بـ «البيت الأبيض»، ولا سيما بعد الأزمة الكمبودية في ربيع عام 1970. لقد وضع هذا النظام ليظهر نيكسون بمظهر السيطرة الكاملة، والرئيس الذي يخطط بعناية لخطواته وسيطرته على الأحداث خلافاً لما يقوله بعض منتقديه. وربما كان هناك سبب ثانوي وهو أنه يساعد نيكسون على كتابة مذكراته.

ولكن محادثات المكتب الحرفية هي أسوأ طريقة لإظهار الترابط المنطقي. حتى بالنسبة إلى شخصية أقل تعقيداً من ريتشارد نيكسون سيكون من الصعب بعد سنوات من الحدث أن نفك ما هو ساخر عما هو أصل. وما هو تجريبي عما هو جدي. تلك كانت مشكلة استثنائية مع سيد الغموض والمداورة هذا. ومن أجل الخلاص كان أولئك الذين يعملون مع نيكسون يومياً قد أصبحوا خبراءً في ملاحظة أسلوبه الملتوي في توضيح أفكاره عن طريق الرمية المرتدة وتعلم التمييز بين التوجه الظاهري لملاحظاته وبين مقصدها النهائي. ولكن بعد سنوات من الأحداث كيف سيتمكن الصحافيون أو الباحثون من الوصول إلى هذا التمييز أو حتى فهم أنها تحتاج التحقق منها؟.

كانت تأملات نيكسون أو أوامره العشوائية الظرفية جزءاً من المشهد ـ أو يمكن القول ضجة خلفية. فلم تكن تؤخذ على أنها إرشادات للعمل بل كتعبيرات عن مزاج، وطريقة الرئيس في نفث البخار. وتعطينا محادثة مع هالدمان جرت في صيف 1972 مثالاً عن رد فعل مستشاري الرئيس المقربين على تعليماته الرئاسية. وكانت المناسبة طلبي من هالدمان أن يحدد جدول أعمال اجتماع ما:

هالدمان: عليك أن تسأل أليكس (باترغيلد) حول ذلك؛ فأنا غير مسموح لي أن أتدخل في مسائل وضع جدول أعمال.

كيسينجر: أوه، حقاً.

هالدمان: أمرت أن أبقى بعيداً عن مثل هذه الأمور.

كيسينجر: مادا تفعل؟.

هالدمان: لم أتبين ذلك بعد. أحاول أن أفهم هذا الجزء من العمل. المشكلة تتعلق بعدم وجود أي أحد لإدارة مثل هذه الأمور، ولهذا توقفت عن إدارة الأمور رغم أنني أستطيع ذلك.

كيسنجر: (يضحك).

هالدمان: في الوقت الحاضر إن الأمر مجرد قليلاً، ولست متأكداً تماماً كيف ستجري الأمور.

كيسنجر: حسناً، ستجري عندما تضع خطة عمل.

هالدمان: حسناً، جمعت كل الموظفين حول أليكس اليوم، وسار بعيداً، وتابع كل شيء مع الرئيس، وجعل كل شيء يعمل بنجاح.

كيسينجر: هذا سيستمر لمدة 48 ساعة.

هالدمان: هذا ما أظنه. طوال هذه المدة سيكون في أفضل الأحوال.

كيسنجر: ثم سيصرخ في وجهك لأنك أزعجته بإرسال أليكس إليه.

هالدمان: ثم سأقول عندئذ «ولكن يا سيادة الرئيس».

كيسنجر: سيقول «أنت لا تفهم. اكتب ذلك الآن».

هالدمان: يقول «لا أهتم بما قلت، ليس هذا ما قصدته.

لهذا كان من الصعب تقويم الأشرطة على ثلاثة مستويات على الأقل: أولها أن النية الحقيقية لنيكسون ليس من السهل معرفتها. هل يتظاهر؟ هل يناور مُحادثه؟ هل يريد أن يعمل؟ هل هي انتقام متخيل ضد منتقديه؟ ما هي الأشياء الأخرى التي قيلت في مناسبات أخرى ومن قِبل من؟ ماذا تظهر التسجيلات المكتوبة؟.

كان نيكسون ماهراً في كتابة المذكرات السياسية أو التعليقات الهامشية حول الانصياع المسجل للآخرين، ولكن الأشرطة تجاوزت هذه كلها ـ على الأقل ما اختير منها للنشر ـ فقد أظهرت نيكسون في أسوأ صورة: صورة المناور والمتصنع معاً.

ثانياً إن هذه الأشرطة تظهر الجانب الأسوأ لدى محاوري نيكسون أيضاً، وهذا ما كان المقصود جزئياً، من السهل على الغرباء أن يصفوا استقالات بطولية عندما يسمع أحدهم عن خرق مبدأ حرفياً.

ولكــن فــي أي « بيت أبيض» يوجد جو من التملـق لاينفصل عن السلطـة المطلقة المتركـزة في الرئاسة المعاصـرة. بيد أن استنزاف التعيين. إن مساعـداً رئاسياً رفيع المستوى يعرف أنه لايستطيع أن يفعل أي شـيء أكثـر أهمية وإنجازاً . لذا سيكون عازفاً عـن المخاطرة بهذه الفرصة في الجدل حول نقطة ما ليس لها نتيجة عملية مع الرئيس ـ وبصورة خاصة ليس مع شخص كنيكسون لديه طريقة في رد الفعل عصبياً في عدم الموافقة وجهاً لوجه.

التسويـة هــي أن تتجنب أوامر لا تتوافق مع مبادىء المرء وليس أن تجـادل حوارات نيكسون الداخلية خارج نطاق الصلاحية (وحتى ضمن هذا النطاق من الأسلم أن تقاوم عبر مذكرة أو محادثة مع هالدمان أو ميتشيل بدلاً من المجابهة المباشرة) . وفي استرجاع للذاكرة نجد أن هذا يمثل توازناً حول كيفية القيام بأفضل إسهام في السياسة القومية.

وثالثـاً لـم تنجـح الأشرطة في تقديم سيـاق، في القضايا المتعلقـة بالتطور المستقبلـي، مثل فيتنام ووترغيـت، التـي تطورت تدريجياً، فقـد كان هناك كثير من الملاحظات في مرحلـة أبكر «لنقل في بداية ووترغيت عندما لم يكن مداها الكامل قد اتضح بعد» ويمكن ألا تتكرر فيما بعد. على سبيل المثال، في لك 1997، بعـد أكثـر من 20 سنة على الواقعة، سخرت عدة صحف كثيراً من تعليق لي حول نيكسون في بداية عـام 1973 بـأن إنجازات سياسته الخارجية سـوف تذكر أكثر بكثير من «ووترغيـت». لقد أهملوا ذكر أن البيـان قد أدلي به قبل أن يذهب جون دين إلى المدعي العام، وقبل أن يضطر هالدمان وإ-يرليخمان إلى الاستقالـة، وقبل أن يصبـح السياق الكامل للانتهاكات معروفاً للجمهور. ومع هذا مازلت أعتقد أن حكمي سيقـف في وجه حكم الزمن. وقد كررته أمام نيكسون بعد فترة طويلة من مغادرته السلطة وكان في وضع لا يمكنه من أن يفعل أي شيء من أجلي.

علـى الرغم من جميع هذه المؤهلات فإن الأشرطة تظهر جانباً واقعياً جداً وبائساً من جوانب رئاسة نيكسـون: منهـا وجود عنصر المناورة فـي صميم نظام تسجيل الأشرطة. إذ لمـا كان نيكسون وهالدمان وقلـة مـن الفنيين يعرفون وحدهم بوجوده، فقد اعتقدوا أنهم يستطيعـون أن يرتبوا أوضاعاً لتعزيز سجل نيكسون التاريخي، أو لوضع أساس لتحويل الملامة إذا ما سارت الأمور على نحو سيء.

وفـي استعـادة للذاكرة أعتقد أن كثيراً مـن المحادثات التي شاركت فيها كانت تبـدو أنها تحقق هذا الهـدف، فعلى سبيل المثـال، في يوم الاستعداد لتفجيـر موانئ فيتنام الشمالية رتّب نيكسون وهالدمان اجتماعـاً فـي «المكتب التنفيـذي»، وكان الهدف منه أن أبـدو، من خلال ما يسجل علـى الأشرطة، مؤيداً قويـاً لمـا كان قد تقرر من قبل. ولما كان الوقـت قد تأخر كثيراً للتأثير في أية قـرارات، فقد كانت الغاية إيجاد شريط مسجل يجابه أية محاولة من وسائل الإعلام لتصويري كعنصر كابح أو ممانع، أو على العكس لتصويري، في حالة الفشل، على أنني أنا القوة الدافعة وراء هذه الكارثة(*).

ولكـن فـي مجرى يوم العمل، لا بد للمنـاورات الناجحة أن تكون نادرة حقاً. فبعـد أن أعلمني هيغ عن نظـام التسجيـل في أيار (مايـو) 1973 ونبهني إلـى ضرورة الحـذر، كان لدي تجربـة شخصية مع هذه الصعوبـة. فـي مجرى الأسابيع الستة التـي كان النظام ما يزال يعمل بها، لم ألاحـظ أي تغيير فيما كنت أقولـه في اتصالاتي اليومية مع الرئيس. لقـد كان من العسير جداً أن يراقب المرء نفسه ويقلق من كيفية ظهور المحادثة عند إعادتها.

مـن المؤكد أن نتيجة نظـام التسجيل كانت مختلفة بصورة درامية عما كان القصد منها. ربما اعتقد المصممـون أنهم سينشرون هذه التسجيلات بعد انتهاء ولاية نيكسـون. ولكن الإصغاء إلى هذه الأشرطة المتعلقة بنيكسون كان يحتاج إلى سنوات للاستماع إليها، واستعادةُ محتواها كان يمثل عقبة في أدائها.

يمكـن للمـرء أن يخمن أن هـذه الأشرطة كان مآلها في النهاية إلى مكتبـة نيكسون الرئاسية كما كان يقصـد. وربمـا يستفيد منها بعض الباحثين أو الدارسين، ولكـن ما حدث أن نظام التسجيل هذا لم يضر بشـدة سمعة نيكسـون الآنية، بل عقّد أي تحليـل موضوعي لرئاسته. ولما كانت هـذه الأشرطة ذات طابع آنـي أو مثيـر للشهرة والاهتمـام، فإنها كانت تحـول دون أي اعتبار جـدي لفهم ما هو أكثـر أهمية بكثير لتلـك المرحلـة: العدد الهائل مـن المذكرات التي كانت الأسـاس الحقيقي لاتخاذ القـرارات، في ميدان السياسـة الخارجيـة على الأقل. وليس مـن السهل مقارنتها حتى بالبيانات التـي يدلي بها المتحدث حول الموضـوع نفسه. ومن دواعي السخرية أن ولع نيكسـون بالتسجيل التاريخي جعل المؤرخين شبه عاجزين عن استخلاص التقويم الدقيق لرئاسته.

عملية نيكسون في البيت الأبيض

ذلـك الرجـل بمثل هذا التعقيـد النفسي استطاع لمـدة ثلاثة عقود أن يحضر نفســه لدور رئاسي في السياسـة وأن يصـل إلـى القمـة يمثلاً لقوة نـادرة عزّ نظيرهـا. كان نيكسون قادراً علـى ذلك عن طريق إجـراءات تسمـح له في أن يتجنب كوابحه ويهيـئ نفسه لعملية الحكم كل «بيت أبيض» يعكس إلى حد ما الصفات الشخصية للرئيس. ولكن نيكسون كان فريداً في طلبه لترتيبات غير متوقعة تسمح بمنحه ميزات متضاربـة. فـي كان نيكسون حازمـاً وشجاعاً ولكنه كان يعـزف عن تسوية الخلافات وجهـاً لوجه. أولئك الذيـن عملوا منا معه بصورة يومية كان يعرفون جيـداً أن نيكسون كان غير قادر على القيام ببعض الآراء التـي يطرحهـا أمـام مساعد له أو زائر مع مجموعة مـن التعليقات فيما بعد لمساعـد أو موظف تزيد عن خياراته وتهيئ حاجزاً لتراجعات غير متوقعة.

كان نيكســون يكـره الاجتماعات الموسعة، ولاسيما تلك التي قد يطلـب منه فيها أن يصل بين وجهات نظـر متضاربة ـ بغض النظر عـن أن هذه المهمة هي إحدى المهمات الأساسية لأي رئيس. من جهة ثانية كان يريد الاطلاع على طبيعة المسائل المطروحة أمامه، وكان يصر على حلها بما يتفق وأفضلياته. وكان

الرئيس يرفض الاهتمام بكيفية نقل الأوامر معتبراً هذا عملاً إدارياً بحتاً. وكانت هذه مهمة لاختبار التوازن العصبي لطاقم مساعديه يومياً.

حل نيكسون هذه المشكلة المحيّرة ـ على الأقل في أواخر فترة حكمه ـ بوضع نظام لاتخاذ القرار يعتمد أساساً على المذكرات بدلاً من المقابلات وجهاً لوجه. وكان يتعامل مع المناوشات الشخصية من خلال ثلاثة من مساعديه هم: جون إيرليخمان، مستشار الرئيس للشؤون الداخلية، وعليّ في شؤون الأمن القومي، وبوب هالدمان بوصفه مدير الموظفين. وحيثما أمكن كان نيكسون يتجنب عقد اجتماعات مع أعضاء حكومته ورؤساء الوكالات إلا إذا كان مطلعاً مسبقاً على مضمونها أو أن أحداً من مساعديه ـ وغالباً ما يكون المدعي العام جون ميتشيل ـ يكون قد أجرى مفاوضات مسبقة حول النتائج. وإذا رفض عضو في الحكومة أن ينتظم ضمن هذه القواعد، فسوف يجد الوصول إلى الرئيس أكثر فأكثر صعوبة.

ولهذا السبب كان واحد من هؤلاء المساعدين (أو ممثله) يحضر الاجتماعات الرئاسية، كحاجز في حال انهيار الإطار المتفق عليه، والأهم من ذلك أن يضمن أن المسؤولين عن المتابعة يعرفون ما قاله فعلاً. كان عزوف نيكسون العاطفي عن إحباط متوسل كبيراً جداً بحيث كان ثمة خطر دوماً من أن يتحمل مسؤولية وعد غير قابل للتنفيذ «ولو كان نيكسون بمفرده لكان من الصعب الوصول إلى حساب دقيق، أو الإذعان لوجهة نظر محادثة ما ـ والذي غالباً ما يكون متخذاً أو لكن سرعان ما يصبح سرابا بعد أن يغلق الباب وراء الزائر.

أثار نيكسون منافسة حادة بين مستشاريه في الوقت الذي كان يحافظ فيه على سر أهدافه النهائية. كان مصمماً على أن تدار السياسة الخارجية من «المكتب البيضاوي» وكثيراً ما يتحدث إلى وزير الخارجية، ولكنه نادراً ما كان يرسلني إلى المفاوضات السرية ذات القناة الخلفية بدون أن يُعلم بيل روجرز. في الوقت الذي كان يشكو فيه لهالدمان بشأن الحزازات ما بين كيسنجر وروجرز التي لم يكن يتوقف قط عن إثارتها هو نفسه، وكانت النتيجة أن وزارة الخارجية كانت تتصرف غالباً بطريقة تتعارض مع ما أقوم به باسم الرئيس والذي لا تعرفه الوزارة. والنتيجة الطبيعية أنني كنت أنا الذي أتعرض للملامة في معظم الأحيان.

لا شك أنه كان لي دور مهم في صياغة القرارات ثم شرحها لوسائل الإعلام. ولكن في النهاية لا يستطيع أحد أن يدفع نيكسون في اتجاهات معاكسة لآرائه أو في أهداف لم يدرسها بعناية على الأوراق الصفراء التي كانت سنداً له في الحوار. أما بالنسبة لي فقد كنت أشعر كما لو أنني في مقدمة قطار أصادف تعارضاً بعد آخر، فيما يقف المشرف في برج المراقبة ينظر، رافضاً أن يفتح المحول، متوقعاً من المراقبين أن يوقفوا أجهزة الفرامل في آخر لحظة.

الأجواء تتلخص في تعليق لي ذكرته في أواخر عام 1971 أمام جون أوزبورن، عميد صحفييّ واشنطن، في الإجابة عن ملاحظته إذا ما كنت مدير اللعبة (يقصد السياسة الخارجية الأمريكية) قلت: «أنا إما مدير لهذه اللعبة وإما ممثل في لعبة أخرى لم يطلعوني على حبكتها بعد».

تجربة البقاء باستمرار في أرض غريبة لا يملكها أحد مزعجة للغاية بحيث إنني فكرت في الاستقالة بعد أن تصبح الاتفاقيات مع فيتنام سارية المفعول، وذلك في نهاية السنة الأولى من ولاية نيكسون الثانية. وفي بداية عام 1973 بدأت مباحثات أولية للحصول على زمالة في «كلية أول سولز» في أوكسفورد.

بسبب أسلوب نيكسون في التحكم بالمنافسات والاختلافات البيروقراطية المتتالية كان مضطراً إلى اتخاذ إجراءات خاصة للحكم على الخلافات والخصومات. كان يطلب من هالدمان ـ وفي حالات أقل من جون ميتشيل ـ أن ينهي النزاعات التي أوجدها هو وصعّدها معاً. وكان المتنافسون الآخرون يتقربون من هولدمان بوصفه المساعد المقرب من نيكسون. ولكن هالدمان لم يكن مهتماً بمثل هذه الأمور ولا مطلعاً على السياسة الخارجية، كان هواه العلاقات العامة، وكان يميل إلى معالجة النزاعات الإدارية على أنها انحرافات عن الرسالة الرئيسية، بطريقة تقود المتنازعين إلى مزيد من الجنون.

نشأت شهرة نيكسون في «الخداع» من حاجته إلى أن يوازن ما بين كراهيته للمجابهة المباشرة وتوجهه الأساسي الأقوى لإحياء قناعاته في السياسة الخارجية. وبقدر ما يبدو هذا محالاً، فإن ما كان خداعاً هو طريقة نيكسون في أن يكون مبدأ (أو قاعدة للعمل والسلوك).

ومع هذا فإن تدبير متطلبات الجهاز البيروقراطي بوجود عادات نيكسون في العمل كانت مهمة شاقة لم تُحل بصورة كاملة قط. إنها من طبيعة البيروقراطية إيجاد وثائق تتطلب قرارات، ولكن كثيراً من هذه القرارات ـ لاسيما المسائل المتعلقة بمراقبة التسلح ـ كانت تزعج نيكسون. كان يفضل التركيز على القضايا الأساسية: التوجهات النهائية للسياسة القومية، والأساس الاجتماعي لحركة الاحتجاج، والسياسات بعيدة المدى تجاه أوروبا، والصين، والشرق الأوسط، والاتحاد السوفييتي. وبالنتيجة، وهذه إحدى التناقضات الكثيرة التي تحيط بنيكسون، فإنه رغم الوقت الطويل الذي كانَ يمضيه في المكتب لم يكن يكرس ذلك الوقت لمشكلات الحكم، بل كان نيكسون يميل إلى النشاطات غير العادية، أما الجهود المثمرة ولا سيما في المسائل الروتينية: فكانت ترهقه جسدياً وتجعله نزقاً سريع الغضب. ولم يكن لديه هوايات ينشغل بها في أوقات فراغه.

كان يمضي كثيراً من الوقت الذي يعتبر عادة وقتاً شخصياً في ملاذه في « مبنى المكتب التنفيذي القديم» أو في كامب ديفيد ويجلس في كرسي مريح، واضعاً قدميه على مسند والستائر مشدودة، ويُعلق على مذكرات تتعلق بالمفاهيم أكثر مما تتعلق بالأفعال ويسجل ملاحظات على أوراقه الصفراء. ومن أجل أن يريح نفسه من التوتر الداخلي كان يستدعي أحد معاونيه كي يراجع مذكراته ويسترجع مرة تلو المرة معارك سنواته الأولى من قضية ألفير هيس إلى انتخابات كاليفورنيا عام 1962. هذه المحادثات المملة يمكن أن تستمر لساعات في حين يكون المستمع المختار مشغول الذهن باضطراب تجاه العمل والمكالمات الهاتفية التي تنتظره في المكتب، يشفق على مأساة ما كي يُسلي الرئيس ويسمح له بالعودة إلى عمله المعتاد.

تصور لي محادثة مع هالدمان أزمة مستشاري نيكسون الذين سرعان ما تتحول دوافعهم إلى عكس ما يتمناه المساعدون عادة، وهو قضاء أكبر وقت ممكن مع الرئيس. وهم يشتكون من معاناتهم من أجواء البيت الأبيض وتحسسهم من انطواء الرئيس الذي كان يضطرهم لملء فراغ حياته أكثر من الحصول على نصيحة عملية.

في بداية حزيران 1972 حاول هالدمان، الذي كان قد أمضى بضعة أيام في كامب ديفيد مع نيكسون، أن يغريني بالذهاب إلى هناك بحيث يستطيع أن يأخذ إجازة:

هالدمان: ألا تأتي إلى كامب ديفيد المجيدة؟.

كيسنجر: كنت أخشى ذلك - أحسب أنني لا أستطيع أن أتهرب.

هالدمان: هل تريد أن تتهرب منه؟.

كيسنجر: حسناً، إذا كنت أستطيع أن أغادر في الصباح الباكر فلا بأس..

ماذا يدور في رأسه ؟

هالدمان: لم أتحدث إليه اليوم. أردت أن أبحث ذلك معك. إذا كانت مشكلة حقيقية بالنسبة إليك، فسنرى إذا ما كنا نستطيع أن نخفف منها.

كيسنجر: ولكن هل ترى أن من الأفضل أن آتي؟.

هالدمان: إذا كنت تستطيع أن تفعل ذلك دون أن ترمي نفسك في مشكلة، نعم..

كيسنجر:.. هل سأتناول طعام الغداء عندئذ معه أم معك، أم ..

هالدمان: أظن ذلك، نعم.

كيسنجر: ثلاثتنا؟.

هالدمان: كلاكما.

كيسنجر: لا، أنت ستنضم إلينا.

هالدمان: لا، لا.. أنا لا أتغدى أبداً مع الكبار.

مع أن نيكسون حذر عادة من الزائرين إلا أنه كان يتمتع مع الضيوف الأجانب. فالرؤساء الزائرون القادمون من الخارج نادراً ما يأتون من أجل إجراء مفاوضات. إنهم يسعون بالأحرى للحصول على تأكيد للمجرى العام للأمور. وهذا ما كان يسمح لنيكسون أن يركز على عرض استراتيجيتنا الشاملة، أو تحليله لوضع معين، وكلا هذين الأمرين كان يؤديهما باقتدار. ولكن حتى في مجال خبرته ما كان يلتقي زائراً بدون تحضير دقيق كي يقلص من احتمالات أمر غير مرغوب فيه أو من مجابهة مباشرة غير متوقعة.

كان الموظفون العاملون لدي يحضرون مذكرات مفصلة تشرح الغرض من الزيارة والترتيبات العملية، ومـا يريد المتحدث الأجنبـي أن يقوله، وتوصياتنا بأفضل الإجابات، والنتيجـة المرجوة، والمخاطر التي ينبغـي تجنبها. وكان نيكسون يلتزم بالمذكرة كلها أو بالجـزء الذي يراه مفيداً. ولما كان نيكسون لا يحب أن يعتـرف بحاجتـه إلى أية مساعدة في مجال السياسة الخارجية ـ وهو بالفعل على اطلاع غير عادي في هـذا المجال ـ فإنه لم يكـن يسمح لواضعي المذكرة بحضور الاجتماع، بل كان يفضل أن يتحدث ارتجالاً، كان يحب حياة المخاطرة وإظهار مهارته إلى أعلى حد.

فـي إحـدى المناسبات جرى الترتيب على غير مـا يرام، وقد كان الخطأ خطـأ موظفي مجلس الأمن القومـي وليـس خطأ نيكسـون. بمناسبـة احتفال ما للأمـم المتحدة دُعـي رئيـس وزراء موريشيوس إلى واشنطـن. وموريشيوس هي جزيرة شبه استوائية تقع في المحيط الهنـدي، تتمتع بأمطار غزيرة وزراعة غنية، وعلاقتها مع الولايات المتحدة ممتازة. لسبب ما ظن أحد الموظفين عندي أن الزائر من موريتانيا وهـي بلاد صحراوية قاحلة تقع في غرب إفريقية وكانـت قد قطعت علاقتها الدبلوماسية معنا عام 1967 تضامناً مع الإخوة المسلمين في أعقاب حرب الشرق الأوسط.

أفـرز سـوء الفهم هذا حـواراً غير عادي. فقد اقترح نيكسـون، داخلاً رأساً إلـى الموضوع المهم، أن الوقـت قد حان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وموريشيوس. وأضـاف: إن هذا يسمح باستئنـاف المساعدة الأمريكية، ومن جملـة فوائدهـا المساعدة في الزراعة الجافـة التي تتوفر للولايات المتحـدة قدرات خاصة بها كما قـال نيكسون. الضيف المذهول الذي جاء فـي مهمة ذات نوايا طيبة من بلاد ذات أمطار غزيرة حاول أن ينتقل إلى موضوع واعد آخر.

وتسـاءل إذا ما كان نيكسون راضيـاً عن عمل المحطة الفضائية التي أوجدتهـا الولايات المتحدة في بـلاده. وهنا جـاء دور نيكسون للانزعاج وأخـرج أوراقه الصفراء وانتزع واحدة. وكتـب عليها بخط يده: «لماذا بحق الشيطان لدينا محطة فضائية في بلد ليس بيننا وبينه علاقات دبلوماسية؟».

نظام مجلس الأمن القومي

إذا كانـت غرائـب أطـوار نيكسون عديـدة فلا بـد أن نوازنها مقابل حقيقـة أنه في ميـدان السياسة الخارجية قد حقق تقريباً كل شيء سعى إلى تحقيقه. ففي النهاية لم ينجح نيكسون فقط في إعادة صياغة الكثيـر من قضايـا السياسة الخارجية التي وجدها عندما تولى الرئاسة، بـل وفي ترسيخها بمعنى أن أية إدارة لاحقـة، مهما كان خطابها الدعائي مختلفاً، لا بد أنها عادت إلى الموضوعات الرئيسة لاستراتيجية نيكسون ـ والى حد ما النظام الذي وضعه لمجلس الأمن القومي (NSC).

لم تكن العملية مكتومة ولا انفرادية كما كان يرسمها المعادون لنيكسون كاركاتورياً[10]. جنباً إلى جنب فـي جو البيت الأبيض السّريالي بعض الشيء في عهد نيكسـون، أوجدنا مسيرة منتظمة بشكل غير عادي

وواسعة المدى لمجلس الأمن القومي. لم توجد أية إدارة مستعدة للمفاوضات بصورة شديدة التدقيق مثل إدارة نيكسون، ولا سيما في الولاية الأولى. والمفاوضات - حتى السرية منها كانت في معظم الحالات موثقة بتسجيلات حرفية ومذكرات تحليلية طويلة. ومنذ صدور «قانون حرية المعلومات» وثقافة التسريب غير المقيد، لم تجرؤ أية إدارة تالية على حفظ مثل هذا السجل الكامل لمداولاتها الداخلية ومفاوضاتها الدولية.

والأكثر من ذلك قليلاً هي الإدارات الأمريكية، هذا إن وجدت، التي ذهبت بعيداً في شرح منطق سياستها الخارجية للجمهور الأمريكي، والمجتمع الدولي، والكونغرس. لأربع سنوات متتابعة أمضى موظفو «مجلس الأمن القومي» أسابيع مضنية في إعداد ملخص للمفاهيم والاستراتيجيات التي توضح السياسة الخارجية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، عندما كنت في «البيت الأبيض» كنت أقدم أسبوعياً خلفيات للأحداث. بصفتي وزيراً للخارجية زرت 38 دولة وألقيت كثيراً من الخطب حول مشكلة ما في كل دولة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات الصحفية والمقابلات التلفازية، وبصفتي وزيراً للخارجية أيضاً قدمت شهادات رسمية وغير رسمية أمام عشرات اللجان في الكونغرس، وكل من كان يقرأ التقرير السنوي أو الخطب الكبرى كان يجد أمامه خريطة طريق مفصلة ودقيقة لتصميم سياستنا الخارجية.

كانت المشكلة أن المادة في تقاريرنا السنوية كانت محظورة عملياً بالنسبة للإعلام الوطني، الذي كان يغطي عملياً جانب التعامل مع فيتنام فقط، وكان هو الحال أيضاً، بدرجة أقل، مع «خطبي الحماسية»، واتهام نيكسون بسرية مزعومة، والذي كان صحيحاً بالنسبة للتكتيكات - تجاهل الجهد التربوي الضخم نظراً لأن الاستراتيجية من قبل موقف الإعلام المستخف تجاه التصميم طويل المدى واستحواذ الأزمات باهتمامه.

معظم وقت الرئيس يُستغرق في تلبية مطالب أصحاب الحاجات: رؤساء الدوائر يطرحون قضاياهم، والزعماء الأجانب يبحثون عن منهج عمل أو إرشاد، والناطقون باسم مؤسسات داخلية يدافعون عن مصالحهم الخاصة أو عن مصالح جماعاتهم العرقية.

وجهات النظر هذه هي تكتيكية إلى حد كبير وممدة لأوضاع خاصة.

أما القضايا ذات المدى البعيد فإنها تشق طريقها إلى جدول أعمال الرئيس بصعوبة ونتيجة لبعض الخلافات بين الوزارات عادة. وغالباً ما تعكس النتيجة الرغبة الشديدة لتسيير الأمور بسلام في الدوائر البيروقراطية أو الكونغرس، مما يَمّكن مختلف الوكالات من تفسيرها في أضواء مصالحها الأولية، وبذا تعود الدورة ثانية.

لهذا السبب غالباً ما تستنفد الرئاسة بسبب الحاجة لرأس المال الفكري. ومن دواعي التناقض أن كراهية نيكسون للقاءات وجهاً لوجه قد مكنت إدارته من أن تتعامل مع واحد من أصعب التحديات لحكومة

معاصرة: أن تقتصر وقت الرئيس ـ وهو أثمن مالديه ـ من أجل إعطائه الفرصة للقيام برد الفعل. كان جدول أعمال نيكسون معداً بعناية بحيث يسمح بوقت للمشكلات العميقة التي تهمه والتي يمثل حلها قدرته العظيمة. كانت تاكتيكات الدبلوماسية وتفاصيل المفاوضات ترهقه. ولكن نيكسون اتخذ القرارات الاستراتيجية الأساسية، إذ لم يكن بحدة فعلى الأقل في الوقت المناسب، وكان يفخر بنفسه ـ عن حق ـ بقدرته «على الوصول إلى ذروة القوة».

وصف نظام مجلس الأمن القومي في عهد إدارة نيكسون بأنه أحدث «انقلاباً» خلال فترة التحول ما بين عامي 1968ـ 1969، حيث ساعدت نيكسون على تركيز السلطة في «البيت الأبيض» وكلمة «انقلاب» غير مناسبة لأن السلطة في نظام الحكم الأمريكي مركزة في البيت الأبيض. والحق أن قرارات السياسة الخارجية المهمة كان يتخذها الرئيس في معظم الأحيان. وفرانكلي روزفيلت على سبيل المثال انتهج سياسة مركزية كما فعل نيكسون وإن كانت أقل انتظاماً.

كانت عملية اتخاذ القرار عند نيكسون تجري على مستويين: على مستوى موظفي البيت الأبيض، ومستوى جهاز «مجلس الأمن القومي». وفي عهد إدارة جونسون كان لوزارة الخارجية دور مهم، ولكن في غياب اجتماعات مجلس الأمن القومي كان هذا الدور يهتم بالوضع أكثر من الجوهر. نقل نيكسون الزعامة إلى البيت الأبيض، ورفع من شأن وزارة الخارجية. رغم أنه لم يهتم أحد من خارج «فوغي بوتوم» كثيراً.

مهندس هذا التغيير هو الجنرال اندرو غودباستر، الذي كان نيكسون يعرفه ويحترمه منذ كان يعمل أميناً عاماً لموظفي البيت الأبيض في عهد ايزنهاور[11]. وطلب نيكسون من غودباستر إعادة إحياء مجلس الأمن القومي لأنه وجد عند استلامه السلطة أن آلية عمل المجلس كانت غير مفيدة. وكان جونسون يتخذ قراراته على غداء يوم الثلاثاء يرافقه ثلاثة أو أربعة مديرين، بدون وجود عمل تحضيري من جانب فريق عمل أو متابعة منتظمة. كان غود باستر مكلفاً بإعادة إحياء نظام مجلس الأمن القومي NSC على أساس أن يقدم للرئيس أوسع نطاق من الخيارات. ورأى غودباستر أنه طالما كانت مجموعات الدوائر الثانوية تابعة لوزارة الخارجية، فإنها لم تكن تمضي بتعاون حقيقي مع البنتاغون والوكالات الأخرى. لذا أوصى بأن يتولى مستشار الأمن القومي أو نائبه شؤون اللجان الفرعية. وقد وافق الرئيس ايزنهاور على المقترحات التي قدمها غودباستر، وقد استدعيته في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1968. وافق نيكسون (كما كان قد وافق ايزنهاور) على توصيات غودباستر، الأمر الذي أفرغ اختصاصيي وزارة الخارجية الذين كان لهم دور في السابق، ولم يعد لهم دور الآن ولم يستعيدوا هذا الدور في أية إدارة قادمة. وبهذا الترتيب أصبح نيكسون هو المسؤول الأول عن هذا النظام وظل هذا النظام مستمراً في خطوطه العريضة مع كافة الإدارات التالية. ومنذ ذلك الحين بات «المجلس» يركز بالدرجة الأولى على الخيارات الاستراتيجية بعيدة المدى.

أفرز مشروع غودباستر نظاماً شديد الدقة لمجلس الأمن القومي (NSC) في جمع الخيارات وتطوير استراتيجيتها، ولكنه كان مبهماً من حيث التنفيذ. كانت الوزارات المختلفة تشارك كلية وتقوم بإسهامات كبيرة من أجل تطوير الخيارات. ولكن نيكسون احتفظ لنفسه بالقرار النهائي، والعمل بمفرده إذا اقتضت الضرورة. وتعامل مع النظام الرسمي الذي يجمع مابين الوزارات بالطريقة ذاتها التي يتعامل بها أساتذة الجامعة الكبار مع مساعديهم في البحث. كان يستخلص الناتج بدون أن يلزم نفسه بالضرورة بملاحظات مساعديه. في الجانب الأفضل من ولاية نيكسون الأولى ـ حتى رحلتي السرية إلى الصين ـ كان مجلس الأمن القومي يركز بشكل مقتصر تقريباً على الخيارات الاستراتيجية بعيدة المدى.

شبكة من الاختصاصيين الجغرافيين الأدنى على مستوى مساعد سكرتير كانت تجتمع في البيت الأبيض (قاعة دراسة الأوضاع) برئاستي لوضع أوراق خيارات لمختلف المناطق. وهذه كانت تُرفع عبر «مجموعة مراجعة عليا» على مستوى نائب وزير إلى «مجلس الأمن القومي»، حيث كان يطلع عليها نيكسون يومياً بواسطة «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» حيث يسمع نيكسون مباشرة آراء كبار مستشاري مكتبه. وكانت الأزمات تعالج يومياً عن طريق هذه المجموعة التي تتألف من مجموعة مراجعة عليا معززة بخبراء عسكريين وخبراء مخابرات. ولما كان نيكسون يفضل المذكرات بدلاً من مقابلة الأفراد فقد كان ينفق وقتاً إضافياً للاطلاع على هذه الأوراق، وغالباً ما يكتب ملاحظات على الهوامش. إن الاختراقات التي قامت بها إدارة نيكسون في الصين، واتفاقية مراقبة التسلح مع الاتحاد السوفييتي، وفي الشرق الأوسط ما كانت ممكنة بدون الخيارات المقدمة من هذه الشبكة.

كان لدى وزارة الخارجية أفضل الموظفين بين سائر الموظفين الأمريكيين ـ فهم مختصون وعلى اطلاع حسن وعلى درجة عالية من الانضباط إذا ما تم الاشراف عليهم باحكام. ولكنهم انطلقوا من أن رؤساءهم المنتخبين أو المعينين ربما لم يكن بوسعهم أن يجتازوا امتحان وزارة الخارجية. من هنا فقد اعتبروا أن من واجبهم اقناع الوزير والرئيس بوجهة نظرهم. وكانت قناعاتهم متمسكة بالولسونية تقليدياً؛ والدبلوماسية والسلطة تعالجان غالباً كعالمين منفصلين ـ وتعامل الدبلوماسية على أنها منفصلة عن أي مجال آخر من مجالات السياسة الوطنية. ولم يكن نيكسون على خطأ في اعتقاده أن تفاعلهما الغريزي هو أن يجده ويجد معالجته تقوم على مصلحة قومية غير متجانس.

يمكن أن يتجلى الموقف المتكبر لبعض موظفي وزارة الخارجية تجاه نيكسون من خلال موقف نائب رئيس البعثة في طوكيو عندما سمع إشاعة بإن نيكسون في حديث مع إيساكو ساتو، رئيس الوزراء، عام 1969 يفيد بأن الولايات المتحدة لن تعترض على حصول اليابان على أسلحة نووية. لم يكن في ذلك التقرير أية نبذة من الحقيقة، ولا توجد أية وثيقة معاصرة تسجل مثل هذا الكلام من جانب نيكسون أو القادة اليابانيين أو من مساعديه. وبدلاً من التحقيق في واشنطن حول دقة ذلك التاريخ، وعلى هذا

الأساس إما رفض الإشاعة بقوة أو ـ إذا كانت دقيقة ـ تأييد سياسة الرئيس أو الاستقالة، أخذ نائب رئيس البعثة (DCM) على عاتقه أن يهتم بالأمر بنفسه: «نحن خربنا بهدوء كل شيء»[12].

السبب الوحيد الأكثر أهمية أن هـذا التوتر المستتر لم يُحَلَّ أبـداً دونَ تعيين وليام.ب. روجرز وزيراً للخارجية. وأنا لا أقول هذا للانتقاص من مكانة روجرز الاستثنائية وصفاته الإنسانية، ولا من سعة إدراكه. كان يتصرف بشهامة تُخجل أولئك الذين يحاولون الانتقاص من قدره باستمرار. وفي استعادة للذاكرة لا أشعر بالفخر بالطريقة التي شاركت بها في جهد نيكسون المتعمد لتهميش هذا الرجل الذي كان يعتبر في ذلك الوقت من قبل معظم المراقبين من أكثر الأصدقاء تقرباً من الرئيس.

ومـع هذا فقـد كان من الخطأ الشديد تعييـن صديق مقرب في مركز كان يعتبـره نيكسون في نظرته إلى الأمور ثانوياً. ولما كان نيكسون مصمماً على إدارة السياسة الخارجية من حيث المضمون والعلانية ـ وهـذا مـا أعلنه في حملته ـ فقد كان يحتاج إلى وزير خارجية يعمل كمفاوض رئيسي لسياسات وضعت في البيت الأبيض كما كان وارن كريستوفر بالنسبة إلى نيكسون، أو كناطق رسمي أول أمام الكونغرس ووسائل الإعلام «كما كان ميل ليرد وزيراً للدفاع بالنسبة إلى نيكسون».

ولكـن وليام روجـرز لم يكن متمكناً كفاية في الشؤون الخارجية كي يتسنم الدور الأول، وكان أكبر من أن يتسلـم الـدور الثاني، والحق أن روجرز لم يكن خاضعاً لنيكسون بأية درجة. بل على العكس كان روجرز شخصيـة قويـة يستنجد بها نيكسـون عندما يكون في حيرة من أمـره إزاء مشكلة مـا وكان يوفر التوازن والطمأنينة أثناء الأزمات في حياة نيكسون.

وهذا ما أثار أزمة مزدوجة: وجد روجرز من الصعب نفسياً أن يقوم بالدور الثانوي الذي يريده نيكسون له، ووجد نيكسون أن من الصعوبة أن يصر على ذلك مباشرة. وكانت النتيجة سلسلة من المخادعات التي يحقق بها نيكسون بصورة غير مباشرة ما يريده دون أن يأمر بذلك شخصياً. وروجرز من جانبه كان ينفذ ما يريده بدون السؤال عن أي أمر مباشر. وهذا شيء لا بد أن الخبرة الطويلة مع نيكسون قد علمته أنه لا يمكن أن يكون في متناول اليد.

بطريقة أو بأخرى كان الصديقان القديمان يناور أحدهما الآخر بدون أن يبحثا في القضايا الحقيقية التـي تفـرق بينهمـا أو تجعلهما ينـاوران. بدأ الأمر فـي الأسبوع الأول مـن ولاية نيكسون عندمـا استُبعد روجرز من معظم لقائه التمهيدي مع السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين. وكان الأمر يتكرر في كل جولة رئاسيـة، كان نيكسون يصر علـى وضع برنامج منفصل لوزير الخارجية، بحيـث يكون هو وحده، يساعده فقـط مستشار الأمن القومي، الـذي يدير المناقشات المهمة مع محادثه. ومع مرور الوقت سحب نيكسون المزيد من المفاوضات المهمة والأساسية ليحصرها في البيت الأبيض.

مـع أنني بالتأكيد سهلت هذه الاجراءات فقد كان ينصبُّ تنفيذها تجاه صديق قديم لو لم تكن تعكس رغبـات الرئيسـ. لماذا إذن وضع نيكسون روجرز في منصب وزاري بـدون أن يوفر له أية سلطة حقيقية، وبـدون أن يكون لديـه أي استعداد حقيقي لها؟ هل وضع نيكسون صديقـه القديم في موقف لايتوافق أبداً مـع مزاجـه وخلفيته، لأنـه أراد أن يكون الشريك المهيمن ومـن أجل أن يُظهر لروجـزر، الذي كان كثيراً مايستدعيه عندما يشعر بالضعف، من أجل أن يُشعره فقط إلى أي مدى يمكن أن يكون قوياً؟

مهما كان السبب الضمني، وجد نيكسون نفسه مع وزير للخارجية ليس في وضع يُمكنه من إدارة وزارة كان نيكسون يعتقد أنها معادية ايدلوجياً ومتفوقة اجتماعياً. لقد أمضى روجرز خدمته في مجال القضاء. ولـم يسبق له أن تعامل مع السياسـة الخارجية بأية طريقة عملية. نظرته العامـة إلى السياسة الخارجية لاتبتعـد أبـداً عما يرد في الصفحة الأولى «نيويورك تايمز» والتـي كانت قريبة من الرأي السائد في وزارة الخارجيـة. لهـذا لـم يكن لديه القناعة فـي فرض إرادة نيكسون علـى وزارته، ولكنـه كان متأكداً بدرجة كافية بشأن السياسة الخارجية من أجل أن يتحدى نيكسون علانية. نتيجة هذه العلاقة الغريبة بين الرئيس ووزيـر خارجيتـه أن تطلق العنان لجميع توجهـات الإرادة الذاتية والنزعة الليبرالية فـي وزارة الخارجية والتي صمم نيكسون على أن يضبطها أو يتغلب عليها.

كان تهميش وزير الخارجية أسوأ طريقة لتحقيق هدف نيكسون المزدوج لإعطاء الأولوية للبيت الأبيض والحصـول علـى تأييد وزارة الخارجية من أجل معالجة جديدة للسياسـة الخارجية. وكانت الوزارة تشعر بما يعانيه الوزير من ضيق بسبب استبعاده في اتخاذ القرار. وكان الرئيس بدوره يفسر ما تقوم به الوزارة من إعاقات بأنها مثال آخر على «مؤسسة الساحل الشرقي» التي تناصبه العداء.

نتيجـة لاستمـرار هذا النزاع كانت اجتماعات «مجلس الأمن القومـي» بإدارة نيكسون في الغالب ذات طابـع نظـري أو أكاديمي غالباً. وكان الرئيس يستبعد بعض المواضيع بدون الإشارة إليها، أو يُقحم تعليقاً ساخـراً أو تأملاً فلسفياً ليس له نتائـج عملية. لم يكن يعطي أبداً توجيهاً حول الموضوع المحدد، حتى في حالـة عـدم نزاع أو عندمـا يكون ثمة حاجة ماسة إلى قرار. وحيثما أمكن ـ وهـذا نادر ـ كان يبلغ قراراته بمذكرة من المكتب البيضاوي.

عندما كان يشعر الرئيس بالإحباط جراء رغبة إدارية، أو كان عازفاً عن فرض سلطانه على روجرز كان يلجأ إلى القناة الخلفية ـ مفاوضات مباشرة من خلال اتصالات البيت الأبيض، بتجاوز القنوات الدبلوماسية النظامية ومنتدياتها. وبعد فترة تثبت القناة الخلفية أنها مريحة لأنها اجراء للالتفاف على الجمود البيروقراطي.

وفـي الوقـت نفسه فإن المادة الخام لأيـة مفاوضات، مهما كانت سرية، تظهـر بشكل ثابت في أوراق الدوائـر. وعندما أصبحـت وزيراً للخارجية، كانت جميـع المراكز الحساسة تقريباً فـي وزارة الخارجية يديرها موظفو الخدمة الخارجية، وتوقفت القناة الخلفية.

تُظهر أمثلة قليلة على مفاوضات القناة الخلفية أن الدافع إليها لم يكن إخفاق نيكسون في استشارة الخبراء بل في أسلوبه غير المباشر في فرض ارتباطه على الدوائر والخبراء الذين يعوقون سياسته والذي كان يفهم آراءهم جيداً جداً.

المحادثات السرية مع عضو المكتب السياسي لفيتنام الشمالية لي ديوك تو كانت بدأت في عهد جونسون من قبل إفريل هاريمان وسايروس فانس، المفاوضين الأمريكيين الرسميين في اجتماعات باريس. وقد تابع نيكسون هذه المفاوضات الخاصة لسببين. لم يشأ أن يختار رسمياً أحد الخيارات التفاوضية المختلفة المطروحة لأنه كان مقتنعاً ـ عن يقين ـ أن الطرف الخاسر يعمد إلى تسريب موقفه، ولا سيما إذا كان الخيار «الأرق» وبذا يُجسّم تحدياته الداخلية الخطيرة. كما لم تكن وزارة الخارجية التي أنهكتها سنوات من الصراع الداخلي توافة إلى المشاركة في السلوك المخزي من أجل نتيجة مؤلمة ومتناقضة جداً. حتى عندما ظهر لي ثو في باريس في عدة زيارات، لم تقترح وزارة الخارجية مبادرات وبدت قانعة تماماً بأن تترك للبيت الأبيض أن يتحمل عبء الحوار.

المفاوضات لم تكن على أية حال «سرية» تماماً. فوزارة الخارجية كانت بالتأكيد تشك في أمر يجري عندما كان لي دوك تو في باريس، وكانت ملخصات المفاوضات (وبعضها اختياري) تُرسل إلى ديفيد بروس عندما كان رئيساً للوفد في باريس، وللسفير إيلسورث بانكر في سايغون. وزودت وزارة الدفاع الطائرة الرئاسية التي أقلّتني إلى فرنسا من أجل مفاوضات نهاية الأسبوع. وبعد الحدث زعم وزير الدفاع ميلفين ليرد أنه كان يعلم بمجريات المفاوضات من مصادر استخبارية. وهذا البيان إن صح، يثير سؤالا حائراً: لماذا لم ترسل هذه التقارير إلى البيت الأبيض، وأُبعدت عني هناك.

على النقيض من ذلك، كان نيكسون قد وضع الانفتاح على الصين نصب عينيه والهدف الأول لدبلوماسيته، من خلال القنوات الدبلوماسية أساساً[13]. وفي عام 1954 وافقت بيجينغ وواشنطن على أن تكون وارسو نقطة الاتصال الرسمي بينهما ولكن لم يحدث أي اتصال منذ «الثورة الثقافية». الجزء الأفضل في عقد من الزمان. وفي عام 1968 أمر نيكسون سفيرنا في وارسو المقتدر والترستويسل ببدء المباحثات مع الصينيين في أول فرصة. وبدعوة دبلوماسي صيني إن أمكن إلى حفل استقبال دبلوماسي.

بعد بداية مُجهضة ـ حيث تهرب القائم بالأعمال الصيني غير المحنك من مبادرة الاقتراب الأولى من جانب ستويسل ـ بدأت قناة وارسو تسخن. فعندما أكد الصينيون في مرحلة مبكرة أن بيجينغ سوف ترحب ببعثة أمريكية، وضعت وزارة الخارجية مذكرة مطولة تؤكد على الجوانب الفنية ـ كالمواصلات، والاتصالات، والجوانب الفنية على سبيل المثال ـ لهذه الزيارة. كما اقترحت جدول أعمال للمباحثات يتناول موضوعات مثل انضمام الصين إلى عضوية الأمم المتحدة، ومستقبل تايوان، وقبول التجارة والسياحة ومراقبة التسلح. بدون وضع أي من هذه المواضيع في سياق جيو.سياسي. وخلصت المذكرة

إلـى اقتراح بـأن تكون السفارات الأمريكية في طوكيـو، وتايبه، وموسكو، ولندن، وباريـس، وأتاوا، وروما، وكانبيرا، ولينغتون، وكذلك قنصليتنا العامة في هونغ كونغ مخولة بتقديم معلومات إلى زائريها.

كان اقتـراح وزارة الخارجيـة الذي يعكس مقاربة تقليدية. من شأنه أن يُجهض سياستنا قبل أن يصل أي مبعـوث أمريكـي إلى بيجينغ، أو تحمّله كثيراً من الشروط والأفكار الثانوية بحيث لا يتحقق إلا استمرار الجمود. وبإعلان مثير صرح نيكسون: «سوف نقتل هذا الطفل قبل أن يولد». لذا فقد ارتاح عندما أوقفت بيجينغ الاتصالات عبر وارسو كتعبير عن الاحتجاج على الغارات الأمريكية على كامبوديا عام 1970. وقد استخدمنا هذه الثغرة للبحث عن قناة أكثر مرونة.

عندما وجدنا مثل هذا الوسيط في باكستان كان نيكسون قادراً على إرسالي إلى الصين في شهر تموز (يوليـو) من عام 1971 بدون شـروط مسبقة من قبل الطرفين. كانت مهمتي وضع جدول أعمال يقود إلى زيـارة رئاسية للبدء في تسوية المسائل الأساسية بين البلدين. كان من المستحيل التحرك تجاه مثل هذه الأمـور الحاسمـة والواسعة من خلال الأقنية النظاميـة المتعبة. وكما في فيتنام أستطيـع أن أتذكر عدم وجـود تحقيق لوزارة الخارجية يسعى إلى إعادة تفصيل قناة وارســو. كان الموضوع معاكساً بشكل واضح لتلك الأيام المريرة.

وفي حين كانت المفاوضات السرية حول فيتنام والصين تتقدم بدون أن يتسرب شيء كانت المفاوضات المتعلقـة بمراقبة التسلح الأمريكي ـ السوفييتي تمثل محاولة مـن جانب الرئيس لكسر الجمود الذي كان يسود القنوات النظامية. فبعد «محادثات تقليص الأسلحة الاستراتيجية» (SALT) التي افتتحت في شهر تشريـن الثانـي (نوفمبر) عام 1969، سعـى السوفييت إلى أن تقتصر المناقشـات على أنظمة الصواريخ المضـادة للقذائف الباليستيكية التي كنـا نبنيها. ورفضت موسكو أن تناقش الحد من الترسانة الهجومية السوفييتيـة التـي كان يُضاف اليها مائتا صاروخ في السنة. هذا الاقتراح السوفييتي وحيد الجانب كان من شأنـه أن يحـد من قدرة الأسلحة الأمريكية من إضعاف الابتـزاز السوفييتي المتزايد، والتي كنا متفوقين بها، في حين كان ينتج أسلحة هجومية في وقت كنا قد توقفنا نحن عن بنائها. رفض نيكسون هذا العرض وأصر على الاتفاق على الحد من الأسلحة الهجومية والدفاعية في وقت واحد.

علـى الرغم من الطبيعة ذات الجانب الواحد للمقترحات السوفييتية فإن ضغوط الإعلام والكونغرس للتحـرك باتجـاه الموقف السوفييتي تضاعفت. فـي الجو الآسن لجدالنا الداخلـي كان الجمود يلقى على عاتـق المصداقيـة الضعيفة لإدارة نيكسون بصـورة آلية. وكان مفاوضونا الرسميـون تواقين إلى إحداث اختـراق مـا في توجهاتهم نحـو «تسوية» حيث يمكن تخفيض الأسلحة الدفاعيـة أولاً ويجري البحث في الأسلحـة الهجوميـة في مرحلة تالية مـن المفاوضات. ومع اقتنـاع نيكسون أن مثل هـذه المعالجة سوف تفقدنـا تفوقنـا، وعزوفه عـن مواجهة مرؤوسيه، فقـد حل المشكلـة بتحريرها. وفي شهـر تشرين الأول

(أكتوبر) فوضني الرئيس بإرسال مذكرة شفوية إلى رئيس الوزراء السوفييتي الكسي كوسيغين عن طريق دوبرينين تؤكد على أن «البيت الأبيض» لا يوافق على أية اتفاقية تستبعد الأسلحة الهجومية مهما رشح عن المفاوضات الرسمية. وفي الوقت نفسه عرض نيكسون التسريع بمحادثات جنيف إذا وافق السوفييت على الربط ما بين تقليص الانتشارين الهجومي والدفاعي. وبعد أن وافقت القيادة السوفييتية مبدئياً، عملت أنا ودوبرينين على التوصل إلى تفاهم أعلن في 20 أيار، 1971 ـ وكان ذلك أول اختراق في محادثات «الحد من الأسلحة الاستراتيجية»[14].

ثمة عقبات أخرى ـ ولا سيما إدراج الغواصات القاذفة للصواريخ ـ قد جرى التعامل معها على وجه مشابه عبر القناة السرية. والمحادثات التي قادت إلى ضمان الوصول إلى مدينة برلين المحاصرة أعطيت أيضاً دفعاً قوياً في القناة الخلفية للبيت الأبيض ـ ولما كانت المفاوضات هنا رباعية الأطراف فإن الإجراءات كانت أكثر تعقيداً.

اتخذ موقف وزارة الخارجية شكلاً حاداً أثناء الأزمة الهندية ـ الباكستانية عام 1971 عندما كانت وزارة الخارجية مشاركاً كاملاً في جميع المناقشات، بإلحاق الضرر عملياً بقرار نيكسون بأن نظهر للصين أننا نؤيد شركاءنا الاستراتيجيين في وقت الأزمة. كان قد مضى ثلاثة شهور عندما رتَبت زيارتي لبيجينغ من قبل باكستان. لقد عزمت الهند على إذلال باكستان تجاه بانغلادش وأقامت تحالفاً فعلياً مع الاتحاد السوفييتي وكانت تستخدم القوة لتحقيق استقلال بنغلاديش مع معرفتها التامة بأننا قبلنا بالمبدأ وكنا نعمل على تنفيذه.

أمر نيكسون بتغطية دبلوماسية لباكستان لمنع فصل غرب باكستان بالقوة وأن نبيّن للصينيين أننا نرفض تدخلاً عسكرياً يسانده السوفييت. وكان ممثلو وزارة الخارجية في لقاءاتهم اليومية الطارئة يناقشون بتعاطف أن الهند أكثر أهمية من باكستان ـــ وهو رأي لا خلاف عليه. ولكن في تلك اللحظة، كانت سياستنا تجاه الصين أكثر أهمية من المصالح الهندية. ووجدنا من الأسهل أن نصلح علاقتنا مع الهند بدلاً من البقاء سلبيين تجاه تحد قد تراه بيجينغ محاولة للضغط على الصين. وكان مسؤولو وزارة الخارجية يعارضون ذلك عاطفياً وهو ما عبروا عنه في عدة مناسبات. ولكن شكواهم الحقيقية لم تكن من تجاهلهم أو تجاوزهم، بل مما يفرض عليهم. ومن وجهة نظر نيكسون (ونظري) أنه ما إن يرفض الرئيس موقف وزارة الخارجية، ينبغي أن ينتهي الجدل. ولكن ما جرى كان على العكس إذ كان يُسرّب إلى وسائل الإعلام والكونغرس. العملية داخل الوزارة كانت تنتج خيارات مكتوبة، كنت أنا ونيكسون قادرين على انتقاء مجريات العمل من خلالها بما يتوافق على أحسن وجه مع استراتيجيتنا الشاملة بدون إعلام واضعي هذه الخيارات حتى نحقق اختراقاً دبلوماسياً.

الاجراءات التي اتخذتها إدارة نيكسون للتفاوض حول أمر محدد، كانت أفضل، حتى قبل أن تعلم باقي الوزارات أن الإدارة الحقيقية لكثير من المفاوضات قد خرجت من أيديها. والأفراد الذين كانوا

يضغطون علينا من أجل إظهار مزيد من المرونة في المفاوضات، طالما أنهم كانوا مسؤولين عنها قد تحولوا ضد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بدون مشاركتهم. ومن دواعي المفارقة أن التسهيلات التي انتزعناها بكثير من الصعوبة والجهد كانت توصف بأنها غير ملائمة. وأصبح «البيت الأبيض» وأنا بوصفي المفاوض الساسي، نُتهم بالمرونة الزائدة عن الحد. وبـ «التساهل» من قبل أولئك الذين كانوا قبل عام واحد يتهموننا بأننا عقبة في وجه التقدم الدبلوماسي. وهكذا أصبح «البيت الأبيض» في عهد نيكسون أولاً ثم بعد ذلك في عهد فورد محروماً بالتدريج من شبكة الأمان البيروقراطية التقليدية.

الإشارة الأولى لهذا الخط البيروقراطي الجديد ظهر أثناء زيارة نيكسون إلى الصين في شباط 1972 حين كنا نتفاوض حول ما سُمّي فيما بعد بـ «بيان شانغهاي» لقد رفض نيكسون مشاركة موظفي وزارة الخارجية، خوفاً من التسريبات، في جلسات المفاوضات بين وزير الخارجية الصيني كيوا غيوا نهوا وبيني، فضلاً عن أنه كان يريد كسب المجد لنفسه لأنه كان يعتقد عن حق أن ما تحقق كان بمبادرة منه لا يشاركه فيها أحد.

ونتيجة لذلك فإن وزارة الخارجية لم تطّلِعْ على مسودة البيان إلا قبل 24 ساعة من نشره. اعترض مارشال غرين بالتأكيد على بعض الصياغات من أجل تعديلها أو المساومة عليها في المفاوضات. ولما كنا تواقين إلى تجنب خلاف داخلي أو تسرب معلومات مسيئة عن عدم اتفاق داخل فريق نيكسون، فقد طلبنا من زملائنا الصينيين عقد جلسة مفاوضات خاصة في منتصف الليل، تلي حفلاً رسمياً، لاقتراح بعض التعديلات الطفيفة. وبعد ساعات قليلة من المفاوضات المستمرة، وافق المفاوضون الصينيون على تغييرات، وإن كانت لم تمس الجوهر، إلا أنها أظهرت دقة وزارة الخارجية ودورها من خلال إعطائها دوراً ما في الختام.

ما كان بمثابة إحراج في الصين تحول إلى جمود بيروقراطي كامل في أعقاب قمة موسكو في شهر أيار عام 1972. المفاوضات حول اتفاقية SALT، التي سُهل أمرها عبر القناة الخلفية، كشفت أيضاً عن محدوديتها. ذلك أن الاتفاقية كانت تتضمن كثيراً من اهتمامات ومصالح وزارة الدفاع والعسكريين الرسميين بحيث تحل الأمور بدون علمهم عبر القناة الخلفية. وبالنتيجة فقد جرت المفاوضات المكشوفة ومفاوضات القناة الخلفية في وقت واحد تقريباً، وفرضت متطلبات التنسيق مع موظفي مجلس الأمن القومي (NSC). وما إن التقط السوفييت ذلك فقد راحوا يحاولون أحياناً أن يتلاعبوا بإحدى القناتين ضد الأخرى عن طريق وضع بعض الاقتراحات في القناة المفتوحة كان نيكسون قد رفضها في القناة الخلفية.

مجموعة من الطواقم وجدت في موسكو أثناء وجودي فيها بصورة سرية في شهر نيسان عام 1972 للتحضير لقمة نيكسون في شهر أيار (مايو). (لقد أصر السوفييت على أن تكون الزيارة سرية، وهذا مثال

آخر على إصرارهم أحياناً على المساواة مع الصين). ثلاث مفاوضات كانت تجري في وقت واحد: «القناة الأساسية» مفاوضات SALT في هيليسينكي، يرأسها السفير جيرالد سميث، والمفاوضات التي ما تزال سرية بين السكرتير الأول ليونيد بريجينيف وبيني في موسكو لتحضير جدول أعمال القمة، والنقاشات الأخرى التي كان يترأسها الجنرال سكوكروفت الذي كان في موسكو يظهر بشكل علني لتحضير الجوانب الفنية لزيارة نيكسون. وفيما كنت أهمّ بالسفر إلى موسكو وضع السوفييت على صعيد جبهة هيليسينكي اقتراحاً كان نيكسون قد رفضه في مفاوضات القناة الخلفية. وكان نيكسون في كامب ديفيد (ربما من أجل ألا يُطلع وزير الخارجية على مهمتي) قد فقد الصلة بما جرى بين الأفراد من حديث، وقد جرت بعض الاتصالات بيني وبين هيغ حتى عودتي إلى أن أصبحت قادراً على تصويب سوء الفهم[15].

ولكن المشكلة المهمة ظلت باقية. إذ ما إن تأكد للوزارات أن «البيت الأبيض» يستطيع ويريد كسر العوائق، حتى فقدت مبادرتها كي تضغط من أجل المرونة. وفي ولاية نيكسون الثانية كانت خياراته الإدارية قد أصبحت مقيدة بنجاحاته في ولايته الأولى. كان كل اجتماع لمجلس الأمن القومي (NSC) ينقلب إلى مجابهة ما بين الرئيس (أو بيني بوصفي وكيله) وبين جبهة موحدة من المعارضة الوزارية. وما إنْ أصبحت وزيراً للخارجية بالإضافة إلى منصب مستشار الأمن القومي حتى تحول مركزي المزدوج إلى إعاقة أخرى لأنه حرمني مهمة توسط حاسمة. في أية إدارة طبيعية تقوم الوزارات بحمل عبء الدفاع العلني عن المناقشات الخلافية. وفي نهاية إدارة نيكسون كان يسود وضع معاكس: كان عبء القرارات مثار الخلاف يُلقى على عاتق الرئيس أو عاتقي.

دفع جيرالد فورد ثمن محاولة ريتشارد نيكسون تولي مهمة وضع السياسة من قبل واحد من أعقد الشخصيات التي أنجبها النظام السياسي الأمريكي. وفي النهاية فإن الإصرار على الجهود المنفردة حالت دون صناعة نيكسون للسياسة من الوصول إلى ذلك البعد الخاص المضاف الذي كان يسعى إليه.

هل سأشتهر بغير شيء إلا الجدارة؟ هذا ما سألني نيكسون ذات مرة.

الجواب أن نيكسون كان يتوجه بقوة نحو العظمة. ولكن الإنجاز النهائي للرئيس لا يمكن أن يكون مجهوداً فردياً خالصاً. إنه يوجد بالأحرى في تلك المقدرة الخارقة ليثير حماسة مجتمعه ومساعديه للاتجاه نحو ما اعتبروه دوماً يتجاوز مقدرتهم. هذا ما كان نيكسون لا يستطيع فعله. كان تصوره أن يعيش ضمن بيئة معادية بطريقة ما. وهذا ما لم يكن دائماً غير صحيح ــ وهذا ما سبب له أن ينفق وقتاً أطول في استبعاد المخاطر بدلاً من السعي إلى معالجتها. لو أن نيكسون أراد أن يزيد مما كان قد حققه بإبداع وتخيل في ولايته الأولى، لكان عليه العودة إلى عمليات حكومية طبيعية أكثر في ولايته الثانية. مع هذا فإنني أشك بأن يكون قد حضر نفسه في أية حال في أن يأخذ على عاتقه مباشرة مهمة آلة الحكم. ولهذا كان لا بد أن يسقط نتيجة نقص إدراكه.

خاتمة

التحــول إلــى فورد كان بمثابة نقطــة فاصلة لعلاقتي بنيكسون، ومع هذا فقد كتــب بعضهم أن تعاملنا المستمر ما زال على حاله.

بقــي نيكسون على قيد الحياة، بعد أن قدم استقالتــه، مدة عقدين من الزمن. وكانت السنوات الأولى القليلــة فــي عزلته صعبة للغايــة بالنسبة إليه. فلائل كانــوا هم من يهتفون له باستثنــاء قلة من أصدقائه المخلصين، وابتعد عن المجادلات العلنية إلا بالنسبة للأحداث الحساسة التي تتعلق بإساءاته المزعومة لاستخدام السلطة. أثناء هذه الفترة، كثيراً ما كنا نتحدث على الهاتف معاً، وزرته مرة في سانت كليمنت. ولما كنت مازلت في السلطة، عندما وقعت أحداث كبيرة، كنت أرغب في أن أطلعه، عندما أتعرض للهجوم ـ الأمر الذي كان كثيراً ما يحدث ـ كان يهتف لي مؤيداً ويدلي بتعليقات بعيدة النظر[١٥].

فــي شباط عام 1980 انتقل نيكسون إلــى نيويورك وانطلق في مسيرة مشهودة من أجل إعادة الاعتبار لنفسه كرجل دولة كبير. استضفته على غداء صغير للترحيب به. كان يسعى، لأول مرة، إلى الانضمام إلى «المؤسسة». سيدعو الممثلين الرئيسيين للإعلام والصناعة إلى أمسية للمناقشة تنتهي عادة إلى رسالة، كان يريد أن يرسل بعض الملاحظة الفكرية لكتاب المقالات أو الكتب الذين كانوا يلفتون انتباهه. وبصبر وأنــاة اكتسب نيكسون لنفسه مركــز معلق كبير وجد رؤساء على رأس مناصبهم من أمثال: الرئيس رونالد ريغان وجورج بوش وبيل كلينتون أن من مصلحتهم استشارته.

وبــدأ نيكسون يدلي بخطابات عامــة. تابعت بعضها وأُعجبت بكيفية اختيــاره للمناسبة ليسيطر على مستمعيــه. وكان يستمر فــي الحديث قرابة ساعة بطلاقة ومهارة، وقلة مــن المستمعين كانوا يدركون كم كان يكلفه هذا من جهد. كانوا يعرفون أنها إذا كانت مجموعة مهمة لكتب خطبته مسبقاً أو على الأقل وضع خطوطاً عامة أو راجع أجزاء منها أمام المرآة. كانت تسهم في استرجاع للذاكرة والانضباط الذاتي. وليس إسرافاً عفوياً في التعبير.

فــي نيسان عام 1987 كتبــت أنا ونيكسون مقالة مشتركة، اقترحنا فيها سحــب الأسلحة النووية متوسطة المدى من أوروبا لأننا نخشى أن تؤدي إلى تخلص أوروبي وحيد الجانب من الأسلحة النووية في أوروبا الغربية والى انقسام داخل الحلف الأطلسي[١٦]. وكنا نلتقي أو نتكلم بمعدل مرة في الشهر طوال تلك الفترة، من أجل مناقشة الوضع الدولي على الأغلب. وفي عام 1988 أقام نيكسون حفل غداء على شرفي، دعا إليه المساعدين السابقين لي في «مجلس الأمن القومي»، وبعض الآخرين. وعدا ذلك كانت اتصالاتنا الاجتماعية قليلة.

فيمــا كان نيكســون يطور جذوراً جديــدة، عرض القول المأثور بأنه بعد ســن معينة، فإن الشخصيات نــادراً مــا تتغير. ظل يلعب أوراقه بحرص حتى عندما تكون الأمور التي تناقشها لم تعد ذات أهمية كبيرة،

أو غيـر مهمـة على الإطلاق. والمثـال الجيد على ذلك الحديث حول ضرورة إقامـة نيكسون في نيويورك. وكان صديـق مشتـرك وثيق الصلة بنا قد أخبرني أن نيكسون قد دفـع وديعة لشراء شقة تعاونية في شارع ماديسون. ومع هذا فإننا عندما تحدثنا عن انتقاله الذي يخطط له إلى نيويورك، طلب نيكسون نصيحتي حـول مـكان مناسـب للسكن كما لو أن جميـع الخيارات ما تـزال مفتوحة، وكما لو أنني مـا زلت أعمل في البيـت الأبيض. بحثت غير راغب في أن أفسد لعبتـه واستعرضت عدة مناطق معه، متعمداً أن أضع شارع ماديســون في أسفل القائمة. رفض نيكسـون «الشارع الخامس» بسبب السواح، «والنهر الشرقي» لأنه يكره المياه. استعرض معي محاسن ومساوئ كل شارع، إلى أن وصلنا إلى «شارع ماديسون»، حيث أظهر نيكسون عنـد هذه النقطة من الحديـث التحول من الاختيار إلى الضرورة، لقد كانت مسألة حنين حافلة بذكريات الكثير من المناسبات الأكثر أهمية عندما رأيت نيكسون يتحول من محاور إلى شريك. (ما حدث أن الهيئة التعاونية رفضت ـ بغرابة ـ طلب نيكسون).

فـي غضـون ذلك استمر نيكسون يعاني مما كان يعتبره الاهتمـام الخاص المتفاوت نحوي. لقد تعامل معـه بطريقة رومانسية متميزة باختراع القصة الملحميـة حول كيفية تعزيز قوتي في المواقف الحاسمة، كمـا عزز من قوتـي وكبح جماحي وفرض سلطانه علي. في نيسـان 1990 نشرت صحيفـة «تايم» مقابلة مـع نيكسـون تضمنت أنني شجعـت على عملية السلام مع فيتنـام عام 1972 كي أساعـده في الانتخابات «وربما تأمين مصداقية لانتصاره الانتخابي» وأن المؤتمر الصحفي حول «السلام في متناول اليد» لم يكن ضروريـاً والحـق أنه كان يفضل عـدم مناقشة المفاوضات علناً مطلقاً. وأنني كنـت طوال الوقت أكثر ثقة بالفيتناميين الشماليين منه[١٤].

قـررت لمـرة واحـدة أن أجابـه نيكسون بصـورة مباشرة فـي رسالة. يتوفـر النص الأصلـي لها في الملاحظات[١٥]. بدأت بإعادة التأكيد على أهمية صلتنا في حياتي:

> قـرأت مقابلتك فـي صحيفة «تايم» بمزيج من الكآبة والدهشـة. الكآبة لأنني سأظل أبداً ممتنـاً لك لإعطائي الفرصـة لخدمة بلادي وأعيـد جميعها لإنقاذي وانقـاذ عائلتي من الاضطهاد بفضل رعاية السماء.
>
> ولسوف أعتبر دوماً أنه امتياز أن أعمل مع رئيس كان دوره في السياسة الخارجية متطوراً في رسم الاتجاهات الرئيسية لكل شيء تلا ذلك..
>
> أدهش لعدم دقة بعض التلميحات غير الصحيحة التي تنامت في الآونة الأخيرة. إذا شئت، سأكـون سعيداً أن أقدم لجون تيلور (ساعد نيكسـون) المذكرات المختلفة، والمحادثات الهاتفية والوثائق الأخرى التي لا تترك مجالاً للشك في عدم دقة هذه التأكيدات..

ثـم ذكـرت نيكسون أنه في يوم المؤتمـر الاخباري حول «السلام في اليد»، نشـرت انوي الاتفاقية كما هـي وطالبـت بـأن نوقعها، وأن بعض الاستجابة لم تكن متوفـرة وأن بياناتي قد أبدت ذلـك في «المكتب البيضـاوي» بالتفصيـل. وأشـرت إلى أن نيكسون كان ملتزمـاً مثلي بوضع نهاية الحـرب بأسرع ما يمكن: والحـق أنه حذر وزير الخارجية السوفييتي غروميكـو شخصياً في نهاية أيلول 1972 بأن لقاء 8 ت1 مع لي دول تو الذي حصل فيه الاختراق سيكون الفرصة الأخيرة لإنهاء المسألة قبل الانتخابات.

أنهيـت الرسالـة بإعادة التأكيد، بشـكل متفق عليه، وحتـى بمذكرة مودة أعطت نيكسـون ثقة بالغة، يستحقها، حول الفوران في العالم الشيوعي الذي كان قد بدأ:

> أي مـن هـذه المسائـل التكتيكية سـوف لن تؤثر فـي ما أعتقـد أنه حكـم التاريخ: أنك فـي ساعة منفصلـة دافعت عن شرف أمريـكا بسياسة خارجية وضعـت، تحت قيادتك، التوجهات الأساسية.
>
> التي تصل إلى مستوى التغييرات الثورية في السنة الأخيرة.
>
> أجـاب نيكسون بطريقة غير مباشرة متميزة. لما كان قد وضع رواية رومانسية للتاريخ في مجلة «تايم» فإنه يضع الآن رواية أخرى بالنسبة لي، وهذه تتضمن زوجتي نانسي.

قـال وهـو لا يعني التضميـن: إنني لم أكن في الجانـب «اللين» حول التفاوض مـع هانوي، العكس كان صحيحـاً. إذا كان هنـاك مـا هو أشد من الصقر فهو أنـا. أما بالنسبة للتفاؤل النسبـي فيما يتعلق بآفات المفاوضات مع هانوي فقد كانت مسألة تاكتيكية كنت فيها على حق:

> إذا مازلـت بالطبع تذكـر، كنت تقول لي دوماً، كما لاحظت في دفتـر يومياتي، أن نانسي كانـت تعتقـد أنه في ضوء موقف ماك غفـرن فإن استمرارنا في اتخـاذ موقف صلب في المفاوضـات يساعد سياسياً أكثر ممـا يضر. وفي حين كنت أشارك في هذا الرأي، كنت أقـول لـك غالباً إننـا إذا كُنّا نستطيـع الوصول إلى تسويـة سليمة قبـل الانتخابات فإننا نستطيـع أن نفعـل ذلك بدون أن نعبأ بالنتائـج السياسية المحتملـة. إذا لم نحصل على تسويـة صحيحة سنرفض توقيـع أي اتفاق حتى ولو كان التأثيـر السياسي سلبياً. أحسب أنك تشاركني في وجهة النظر هذه ومازلت.
>
> كان ثمـة نقطة واحدةً اختلفنا حولها في الـرأي كثيراً. شعرت أنه كان لديك ثقة أكبر في المفاوضات مني. من ناحية ثانية، كما لاحظت في «مذكراتي» عليَّ أن أعترف أنك عندما فاوضـت من أجـل اتفاقية السلام في باريس، كنت أنت على حـق وأنا كنت على خطأ في هذا.

ولكن رغم ذلك استمرت علاقتنا الطبيعية. وكان نيكسون يدعوني كي أشاركه في الحديث على المنصة في مؤتمرات «مكتبة نيكسون». رأيت نيكسون لآخر مرة في كانون الثاني (يناير) عام 1994 عندما كنت أحد المتحدثين في «يوربا ليندا» عند افتتاح «مركز نيكسون»، وهو مركز للبحث في الشؤون الخارجية يقع الآن في واشنطن. وكان يتحدث من هذا المنبر بعض كبار المسؤولين من أمثال جورج شولتز الذي يتحدث عن تراث نيكسون الداخلي، وبيل روجرز الذي تحدث عن تراث نيكسون السياسي، كما تحدثت أنا عن سياسته الخارجية. واختتم نيكسون الحدث بخطبة رائعة وجهها إلى جمهور كبير وودي. وفي العشاء الذي أعقب ذلك شربت نخب نيكسون باسم حكومته السابقة.

بعد أشهر قليلة، في نيسان عام 1994 توفي ريتشارد نيكسون.

عشنا معاً خلال فترات من الأمل واليأس، لحظات من الانتصار سريع الزوال والمخاضات الداخلية الطويلة. قد يكون نيكسون مثيراً للغضب، شديد الاهتياج بل وشريراً. ولكن الشعور الذي أثاره بوفاته كان شعوراً بالأسى. كنت أعي جيداً بعدم شعور نيكسون بالأمن. وأحياناً كنت هدفاً له. ومع هذا، وقد يبدو ما أقول متناقضاً، فإن مكائد نيكسون التي لا تنتهي يمكن أن تغتفر من قبل أولئك الأقرب إليه، بشكل خاص الذين كثيراً ما آذتهم رغباته ولكننا كنا نعرف طموحاته الجامحة ونعرف أن أقسى معاركه وأشدها تعذيباً كانت مع ذاته.

في تلك اللحظة الحزينة كنت أسترجع في ذاكرتي تلك المناسبة في الصيف في البيت الأبيض في سانت كليمنت عندما دعا نيكسون، بيبي ريبوزو وإياي، لمرافقته إلى مسقط رأسه قرب يوربا ليندا. وما إن لاحظ نيكسون سيارة أمن وفريق من الصحفيين تتابعنا حتى استشاط غضباً وصاح بصوت عال: إنه يريد أن يختلي مع أصدقائه. وكان هذا مخالفاً للترتيبات الوقائية المتبعة. كان نيكسون سعيداً بحريته غير المتوقعة ويريد أن يصطحب ضيوفه إلى مرتع شبابه. وأصبحنا بلا حراس على خطورة مناصبنا باستثناء مخبر سري واحد كانَ في الوقت نفسه سائقَنا.

فيما كان نيكسون يرينا محطة البنزين التي كانت تملكها أسرته في «دايتير» والفندق الذي اختاره لخوض معركة الكونغرس في منافسة لا أمل له فيها، و«كلية وايتير» حيث ذكر بعض أساتذته بمودة، كان أكثر نبلاً ويسراً وذكاء من أي وقت مضى رأيته فيه. وفي لحظة ارتجال قرر نيكسون أن يمدد المغامرة بأن يأخذنا إلى لوس انجلس ليرينا البيت الذي عاش فيه لمدة عامين في سنة 1960 كمحام ناجح قبل أن يبدأ مسعاه الأخير نحو الوصول إلى الرئاسة. كانت هناك صعوبة واحدة، فنيكسون كان يتذكر أن المنزل كان يقع في أحد الأودية الضيقة خلف فندق بيفرلي هيلز، ولكنه لم يستطع أن يجده حتى بعد البحث طوال ساعة في كل واد محتمل. وأثناء ذلك عاد نيكسون إلى توتره الذي كنت أعرفه جيداً. شق نيكسون في طريقه إلى الرئاسة كثيراً من الطرق، ولكنه لم يفلح أبداً في أن يكتشف إلى أي واحد منها ينتمي حقاً.

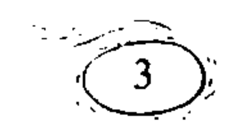
ومـع هذا فقد كان ذلـك الرجل الذي تجاوز المخاوف وهاجم على كافة الأصعدة، الرجل الذي توصل سريعـاً إلـى مفهوم الشرف الوطني، وصمم على أن يبرهن أن الأمة الحرة الأعظم لاحقَّ لها في أن تتنازل عن هذا الموقع. وفي إشارة رومانسية ولكنها شامخة إلى رجل الدولة ـ البطل، سعى إلى أن يتجاوز تأرجح أمتـه مابين الالتزام الزائد والانسحاب، ومـع أنه شعر في النهاية أنه لم يستطع تحقيق طموحاته الرفيعة فإن أهدافه كانت جديرة حتى عندما كان التنفيذ يخفق أحياناً.

لهـذا السبب أصبحـت مناسبة وفاته فـي 27 نيســان، 1994 مناسبة وطنية حضرها جميـع الرؤساء السابقيـن ممـن بقوا على قيد الحياة، ومن بينهم بيل كلينتـون. وكانت كلمتي في رثائه صادرة من القلب. وجاء فيها:

عندما علمت بالأخبار الأخيرة، والتي كانت متوقعة وإن كان يصعب تقبلها شعرت بخسارة عميقـة وفراغ كبير. وحسب قول شكسبير كان رجلاً بمعنى الكلمة، خذه بمجمله، فأنا لن أراه ثانية»..

... دعونـا نودع صديقنا الشجاع. دافع عن المبـادئ التي كادت تصل إلى شفير الهاوية. لقـد حقق أشياء كبيرة وعانى كثيراً. ولكنه لم يستسلـم أبداً. وأوجد بمفرده نظاماً دولياً جديداً يخفف من العداوات، ويعزز الصداقات التاريخية، ويعطي أملاً جديداً للإنسانية. إنها رؤية تلتحم فيها الأحلام مع الواقع. لقد استطاع ريتشارد نيكسون أن ينهي حرباً، وأن يتقدم في تحقيق السلام. كان مخلصاً لعائلته، أحب بلاده، وكان يعتبر خدمتها شرفاً له. لقد كان يشرفني أنني كنت مساعداً له.





خلاف حول الانفراج

إذا كان هـاري ترومـان مهندس الأوضاع الجوهرية التي جعلتنا نكسب الحـرب الباردة، وقدم رونالد ريغـان الدافع لإنهاء هذه اللعبة. فإن ريتشارد نيكسون كان الرجل المحوري في المرحلة ما بين الفترتين. ففـي ظـل فترة رئاسته وضعت الخطـوط العريضة للسياسة الأمريكية في العقديـن الأخيرين من الحرب الباردة إلى جانب التخلص من مأساة فيتنام.

ففـي نهايـة فترة رئاسة نيكسون سحبت الولايـات المتحدة قواتها من فيتنام بشـروط مُشرِّفة. وأُزيل تهديـد الكتلـة السوفييتية الذي ظـل يخيم على برلين على مـدى 25 عاماً باتفاقية مـع السوفييت تضمن الوصول إلى تلك المدينة المحاصرة. وبدأت عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي. وأُشركـت الصيـن فـي دبلوماسية الـدول الكبـرى، ولا سيما من الجانـب الأمريكي. تلـك الخطوة حولت الموقـف الجيوسياسي لموسكو بين يـوم وليلة لأنها عززت تحالفاً قوياً لجميع قـوى العالم العظمى ضده. وأمكن التغلب على حرب الشرق الأوسط وتآكل الدور السوفييتي السياسي والاستراتيجي في تلك المنطقة تدريجيـاً. وأصبحـت عملية السلام بين إسرائيـل وجيرانها العرب تحت الرعايـة الأمريكية قيد التنفيذ. ولعـل الإسهام الأكبر لفترة ولاية نيكسـون أن معظم العلاقات والاستراتيجيات انطلقت أثناء ولايته وظلت بمثابة سياسة ثابتة لجميع من خلفه من رؤساء حتى كتابة هذه السطور.

مـن الصحيح أيضاً أنه في صيـف 1974، عندما استلم جيرالد فورد الرئاسـة، بدت سياسة نيكسون الخارجية متناقضة كشخصيته. كان الليبراليون يلومون الرئيس ويلومونني بسبب عدم الاهتمام المناسب بحقوق الإنسان. وكان المحافظون ينتقدون الإدارة لتسوية الخلافات مع السوفييت باسم «الانفراج» الذي كان في رأيهم سياسة سيئة بتعبير فرنسي.

كل انتقـاد من هـذه الانتقـادات كان يعود إلى القلـق من شخصيـة نيكسون الغامضـة، ولكن السبب الغالـب كان سياستـه الخارجية التي أثارت تحديـات فلسفية جوهرية. لقد سعى نيكسـون إلى أن يُخلِّص الولايـات المتحدة مـن فيتنام بشروط كان يعتقد أنها مُشرِّفة في وقـت كان فيه معظم المثقفين وكثيرين

مـن السياسيين يريدون الخروج مـن الهند الصينية بدون شروط أساسـاً. وكان المحتجون الراديكاليون يُفضلون الإذلال على الشرف، أو بعبارة أخرى إذلالاً بدون كرامة.

والأهـم مـن ذلك بالنسبة إلى نيكسون أنه كان يعمل على تحويل دور أمريكا في العالم من الهيمنة إلى القيادة. فخلال معظم فترة ما بعد الحرب، كانت الولايات المتحدة متفوقة بسبب هيمنتها النووية وقوتها الاقتصاديـة. وفـي الوقت الذي استلم فيه نيكسـون السلطة كان احتكارنا النووي يتضـاءل، وكانت أوروبا تستعيد حيويتها، ودخلت آسيا المسرح الدولي، وأفريقيا تعج بحركات الاستقلال. الهيمنة تقوم على القوة، ولكـن القيادة تتطلب بناء الاجماع. ولكن محاولة إيجاد التوازن ما بين المكافآت والعقوبات، أو المحاسن والمسـاوئ، لا ينفصـل عن بنـاء الإجماع، جرى ضـد «الويلسونية» السائدة، التي حاولـت أن تخلق نظاماً أخلاقياً عالمياً من خلال التطبيق المباشر لفضائل أمريكا السياسية بدون أية تنازلات «للواقعية».

وخلال عقدين تاليين وفيما كانت تكتب هذه السطور: كثير من موضوعات جدل السبعينات قد عادت إلى الظهور من جديد في المناقشة المعاصرة حول دور أمريكا في العالم، ولا سيما سياستها تجاه الصين وبهـذا المعنـى فإن النزاع حول الانفراج مـع الاتحاد السوفييتي الذي شغل إدارة فـورد كان سابقاً للجدل المعاصر لفترة ما بعد الحرب الباردة حول توجه السياسة الأمريكية الخارجية.

ماذا كان الانفراج؟

تعكـس السياسة الخارجية للدولة حتمـاً مزيجاً من قناعات زعمائها وضغـوط الوسط المحيط. ومن أجـل فهـم مقاربة إدارة نيكسون لعلاقـات الشرق والغرب ـ والخلاف الذي ورثه فـورد ـ من الضروري أن نصف الموقف الذي وجد نيكسون نفسه فيه.

دخـل نيكسـون إلى الرئاسـة وسط أشد أزمات السياسـة الخارجية في التاريـخ الأمريكي. فقد كانت هناك قوات أمريكية تعدادها ينوف على: 540 ألف جندي تقاتل في فيتنام، وكانت بلادنا تمزق نفسها وفق مـا وصفه البروفيسور ولتر أ. ماك دوغال من جامعة بنسلفانيا بذكاء بـ «حرب المجتمع العظيم»[1]. وكان يعنـي بذلـك أن فيتنام كانت الحرب الأمريكية الأولى التي خاضتها أمريكا بدون هدف عسكري. بالأحرى كان الهـدف الاستراتيجـي ألا نخسـر كي نعطي فيتنـام الجنوبية الوقـت لخلق مؤسساتهـا الديمقراطية وبرامجهـا الاجتماعيـة التي ستكسب حـرب العقول والقلـوب لسكانها. مثل هذا الهـدف بالنسبة إلى بلد منقسـم استقل من عشر سنـوات فحسب، وفي مجتمع حكمه الاستعمار لمدة قـرن، كان تحدياً هائلاً في حـد ذاتـه. من المؤكد أن تلك العملية كانت تتطلب وقف حرب مدمـرة كانت تفوق القدرة النفسية لتحمل الشعب الأمريكي.

إيقـاف مثـل تلك الحرب كان أمـراً عسيراً ومرّاً فـي أحسن الظروف. فقد وجدت القـوات الأمريكية نفسهـا وسط ثلاثة أرباع مليون جندي فيتنامي جنوبي مـن القوات الحليفة وقوة مماثلة متسللة من الفرق

الفيتناميـة الشمالية وقوات حرب العصابات المحلية. وانسحاب مفاجئ وحيد الجانب. وهو ما لم يرحب بـه أو يقبله من سبقونا في الحكم، والمتظاهرون المعـادون للحرب الذين تعالت أصواتهم، كان من شأنه أن يضع القوات الأمريكية في مصيدة ما بين الحلفاء الرافضين للخيانة، والأعداء المصممين على الفوز والسيادة.

ومع هذا لم يكن الجانب الفني من الانسحاب هو التحدي الأشد، بل المسألة الأخلاقية حتى لو طرحت فـي مظهـر واقعي. فنيكسون لا يمكـن أن يتخلى عن عشـرات الملايين الذين وضعوا آمالهـم في أيدينا، اعتماداً على كلمات ووعود اثنين من الرؤساء الأمريكيين الديمقراطيين السابقين. كنا نناقش الأمور على أساس المصلحة القومية، وهي أننا كزعماء «للتحالف الغربي»، فإن مصداقيتنا تجاه الصديق والعدو على حد سواء باتت في خطر. ولكن وراء الاعتبارات «الواقعية» كان نيكسون يقلص من الاعتبار الأخلاقي الذي كان يحـدّ من رغبته القوية في إخـراج الولايات المتحدة من الهند الصينيـة، كان مستعداً، لإبداء مرونة كبيـرة فـي المفاوضات مع هانـوي - تفوق ما كان قد طُرح سابقاً حتى من قبـل «الحمائم» في عهد رئاسة جونسـون[2]. كان ثمـة تنازل واحـد لا نستطيع أبداً أن نقدمه على أساس جيو — سياسي، والأهم من ذلك على أساس أخلاقي - أن نفرض حكومة شيوعية على أناس انضموا إلى قضية معاداة الشيوعية ثقة منهم بكلمـة أمريكا. ولكن هانوي لم تكن لتتزحـزح تجاه هذا الطلب والذي كانت تصر عليه حركة السلام على نحو متزايد.

لقـد أصـرت الحركة التي تدعـى بحركة السلام، التي تغطـي نفسها بستار الأخلاقيـة، على أن هناك فقط مشكلة أخلاقية واحدة، وهي السلام بأية شروط، وأن مصير السكان لا يتعارض مع ذلك الهدف (أو بصـورة فلسفية أكثر، وهـي أن شعوب الهند الصينية ستكون في حال أفضـل إذا تركناهم وشأنهم). وفي مطالبة ملحة وصلت إلى حد الانسحاب الأحادي الجانب وغير المشروط، سعى المحتجون إلى فرض وجهات نظرهـم عن طريق المظاهـرات الجماهيرية التي كانت ترمي إلى زعزعـة الحكومة. كان المحتجون يرون فـي اعتبارات الشرف والمصداقية مجرد اعتبارات فارغة. أما السلام «المُشرّف» لتوحيد البلاد فقد كان النتيجة التي حالت حركة الاحتجاج إلى عدم الوصول اليها على وجه الدقة. وفي رأيها أن الغرور الأمريكي قـد سبـب المأساة في الهند الصينية. ورفضت الدور الأمريكي فـي المحافظة على التوازن الدولي بوصفه شعاراً للحصول على الهيمنة، كما رفضت أن يكون لنيكسون حق أخلاقي في التذرع بعبارة «الشرف».

مـن المؤكد أن أعضـاء «المؤسسة» لم يذهبوا أبداً بعيداً هكذا. لقـد شلّهم عبث ما اقترفوه، وهذا ما جعلهم يرغبون في إبعاد حرب فيتنام من ضمائرهم، وحجب أخطائهم في فقدان جماعي للذاكرة. وكانت النتيجة العملية لتنازلهم العاطفي أنهم لم يؤيدوا أي موقف أمريكي تفاوضي ترفضه هانوي، وهذا ما حرم المفاوضين الأمريكيين من أرضية يستندون عليها.

عند كتابة هذه السطور نما جيل ليس لديه ذكريات شخصية حول عواطف تلك الفترة. بعض الباقين منــه قمعوا ذاكرتهم، فيمــا كرس آخرون أنفسهم لتاريخ منقح. ولكن حقيقة أن كثيرين، إن لم يكن معظم نُخــب السياسة الخارجيــة الأمريكية كانوا يؤيدون ـــ أو يقبلون ـ بتخلي أمريكا عــن المقدمات المنطقية لسياسة الحرب الباردة السابقة التي أثرت على التطور المستقبلي لسياسة خارجية أمريكية بعمق.

تزامنــت ضغــوط خارجية مع الضغوط الداخليــة. معظم حلفاء أمريكا شمــال الأطلسي كانوا متحفظين بشدة تجاه الحرب في الهند الصينية. وعندما استلم نيكسون السلطة كانوا قد بدأوا يتساءلون إذا ما كان ولع أمريــكا بالقتــال يهدد أمنهم بدلاً من أن يحميه. وقد شعر عدد من الزعماء الأوروبيين بحرية تامة في تقديم أنفسهم لجماهيرهم كرواد للسلام مهمتهم الأساسية تخفيف الصلف الأمريكي في إدارة الحرب الباردة.

كل ذلــك كان يحــدث في أقل من سنة بعد غزو الاتحاد السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا واحتلالها من أجل الإطاحــة بنظام شيوعي يطمح إلى نوع من الاستقلال الذاتي عن موسكو. وأعلن ليونيد بريجينيف المبدأ (الذي عُرف باسمه) الذي أكد على حق موسكو في فرض الأرثوذكسية العقائدية في العالم الشيوعي. كان الكرملين، معززاً بترسانة نووية متنامية بسرعة، يرسم صورة للتشدد الأيديولوجي والقوة العسكرية.

هكذا كانت بيئة الجمود، والتوتر، وخيبة الأمل التي ورثها نيكسون. وبالنسبة لنا كان شن حملة صليبية واســعــة النطــاق ضد السوفييت ـ وهو ما لامنا على عدم اتخــاذه بعض منتقدينا فيما بعد ـ لا يؤدي إلا إلى أن تفلــت أزمتنــا الداخلية من بين أيدينا. ذلك أنــه عند استلام نيكسون السلطــة، كان الشعب الأمريكي قــد أُنهك جــراء عشرين سنة من الحرب الباردة، وخيبات الأمل المتزايــدة في فيتنام. لقد عاصر أزمتي برليــن، والحرب الكورية، والغزو السوفييتي لهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وأزمة الصواريخ في كوبا، وفقد ما يزيد على 35 ألف ضحية في الهند الصينية. لقد تعب الأمريكيون من الدفاع عن حدود بعيدة ضد خصم عقائدي لا يبدو قابلاً بالمصالحة في نزاع مستمر لا تلوح له نهاية في الأفق.

كان خصــوم نيكسون، طيلة فترة ولايتــه، يصورونه كمحارب متمسك بعنــاد بالتقاليد البالية للحرب البــاردة. أما وقد أصبــح الآن رئيساً فقد راح الليبراليون الذين كانــوا يسيطرون على الكونغرس والاعلام يحثونــه على العمل على إنهاء الحرب الباردة بسياسات كما لو أنه كان صنيعتهم. وكان ثمة إجماع عريض يتمتــع بكثير من المؤيديــن داخل السلك البيروقراطي يضغط علــى الإدارة الجديدة للمبادرة بمفاوضات فوريــة مع موسكو حــول التجارة والتبادل الثقافــي والعلمي، ومراقبة التسلح قبــل كل شيء. وكل فقرة من هــذه الفقــرات، كما أخبرنا خصوم نيكســون التاريخيون بإصــرار، ينبغي متابعتها بحســب جدواها، وأن أيــة اتفاقيــة مع السوفييــت، ولو كانت محدودة سوف تسهــم في التخفيف من شكــوك السوفييت وبالتالي تقليصــ خطــر الحرب. وكان أفضل اقتــراح في هذا الصدد عقد اجتماع قمة «للتعــارف» ما بين الزعماء السوفييتيين والأمريكيين.

بقـي المحافظـون صامتين. فبعـد أن صُدموا بحـرب فيتنام والغليـان الداخلي، لم يعـد بوسعهم أن يجابهوا الهجوم الليبرالي. وأفضل مثال على ذلك رد فعل صديقي وليام باكلي، الذي أثق به، عندما طلبت منه أن يساعد في حشد الرأي العام المحافظ لمجابهة حركة الاحتجاج المعادية لحرب فيتنام، قال: «لقد تأخر الوقت كثيراً. فالفرس قد غادر الاسطبل».

ثمـة حالـة أخرى تُذكر بهـذا الصدد وهي مذكرة من نائـب وزير الدفاع ديفيد بـاكارد في أوائل عام 1970. فبعد أن غادر البنتاغون، أوصى باكارد بمبادرة جديدة وعاجلة لضبط التسلح من أجل الوصول إلى اتفاقيـة فـي منتصف شهر تشرين الأول، أو شهر تشرين الثاني على الأقل. وإذا لم نفعل ذلك فإن «ضغط الكونغرس على الميزانية القومية سيكون محتملاً كي يُحدث تخفيضات واسعة في البرامج الدفاعية، بما في ذلك القوات الاستراتيجية»[3].

فـي غياب قـوة موازية للإجمـاع الليبرالي كان الموضـوع الدائم لخطاب الجمهور هـو السلام: كيف نحققـه في فيتنـام، وكيف نحافظ عليه فـي العالم كله من خـلال مفاوضات فورية بيـن الشرق والغرب، وكيـف نحميـه من النزاعـات المتصلبة لإدارة نيكسون. فـي ذلك الوقت كان المحافظـون الجدد، الذين راحـوا يتهموننـا فيما بعـد بالضعف أمام الشيوعية، مـا يزالون في الوصف الراديكالـي يضيفون صوتهم إلـى المطالبة بالتسوية. وهكذا بات نيكسون يواجه تحديين: -1 ترتيب الخروج من فيتنام بطريقة تحفظ القيـادة الأمريكيـة، وتنفذ التزاماتنا الأخلاقية. -2 تحديد دور الولايـات المتحدة في فترة ما بعد فيتنام تتجنب التطرف ما بين التنازل وإظهار البطولة.

ورطت الويلسونية الولايات المتحدة في الهند الصينية بوسائل السلوكيات الكونية التي أثبت نجحاتها فـي أوروبـا وهـي تطبق الآن حرفياً في آسيـا. وتعني هذه أن بنـاء الديموقراطية يمكـن أن يتمّ في الإطار الزمني ذاته كسلوك حرب العصابات: صحيح أنه لا يمكن كسب هذه الحرب بل يحافظ عليها من الضياع، تجرنـا إلـى نزاع لا نهاية عسكرية له. والنسخـة التقليدية المحافظة من الويلسونيـة لاتمدنا بثقل فلسفي موازن. رؤيتها تجاه نوع من المنازلة النهائية (الكارثية) مع الاتحاد السوفييتي جعلتنا عديمي المرونة في وجـه تحديات الحرب الباردة الفعلية التي كان خصومنا يحرصون بعناية على ابقائها دون عتبة المواجهة الشاملة.

ترفض الويلسونيـة السلام من خـلال توازن القوى لصالـح السلام عبر اجماع أخلاقـي. إنها تعتبر السياسـة الخارجية صراعـاً بين الخير والشر، فـي كل مرحلة منها ينبغي على أمريـكا أن تهزم الأشرار الذي يتحدون نظام السلام.

وإذا مـا انتصرت تستطيع الولايـات المتحدة أن تكرس نفسها لتعزيز التوافـق (بصيغته الأممية) أو تحصد فضائلها (بالصيغة الانعزالية) حتى تنشب الأزمة المنفصلة التالية. مثل هذه السياسية الخارجية

تميل إلى الانقسام إلى سلسلة من المشاهد وليس كسلسلة تتطلب انتباهاً وتكيفاً دائمين. إنها مسألة مطلق وليس صياغة الواقع بوسائل الفروق الدقيقة.

عملت إدارة نيكسون من أجل مقاربة مختلفة. فنيكسون رغم إعجابه بودرو ويلسون فإن خبرته الشخصية قادته إلى أن الأفكار العظيمة يمكن أن تتحقق في هجوم أيديولوجي كبير. كلانا، نيكسون وأنا، وضعنا قناعاتنا الراسخة المعادية للشيوعية في خدمة استراتيجية شاملة مصممة لتحقيق هدفنا على مراحل. كنا ننظر إلى السياسة الخارجية على أنها عملية مستمرة ليس لها نهاية. خلافاً للرؤية السائدة لدى الليبراليين والمحافظين، الذين كانوا يسمون إلى سلسلة من الذرى، كل واحدة منها لها طابعها الخاص وتتحاشى الحاجة إلى جهد متواصل.

لم نكن نرفض لا نيكسون ولا أنا الدور الحاسم للمثال الأمريكي الديمقراطي في وضعنا الداخلي أو في إعطاء الدافع لسياستنا الخارجية. ولكننا لم نكن نؤمن أن المثالي يمكن أن يترجم إلى نوع من الصورة الفوتغرافية للسياسة الخارجية اليومية. كنا نحتاج إلى قيمنا لتوفير قوة معنوية للعمل في وجه الخيارات الصعبة والنتائج غير المؤكدة. ومن أجل تجنب التوتر الشديد أو التنازل تحتاج الولايات المتحدة إلى مرشد لمفهوم المصلحة القومية. وهذا ما نلمسه في أول تقرير سنوي حول السياسة الخارجية قُدّم إلى الكونغرس في شهر شباط عام 1970:

> هدفنا في البداية دعم مصالحنا على المدى البعيد من خلال سياسة خارجية قوية. وبقدر ما تعتمد هذه السياسة على تقويم واقعي لمصالح الآخرين كان دورنا في العالم أكثر فاعلية. نحن لسنا منخرطين في العالم لأن لدينا التزامات، نحن لدينا التزامات لأننا منخرطون في العالم. مصالحنا هي التي تصوغ التزاماتنا قبل أي شيء[4].

هذه الاعتبارات العامة أدت إلى استراتيجية تتضمن العناصر التالية:

1 - الخروج من فيتنام بشروط مُشرّفة.

2 - الحد من معارضة حركة الاحتجاج تجاه الهند الصينية.

3 - التمسك بقضية السلام من خلال استراتيجية تبين للشعب الأمريكي أننا برغم الحرب الباردة سوف نبذل قصارى جهدنا للتحكم في مخاطرها، وتجاوزها بالتدريج.

4 - توسيع خارطة علاقاتنا الدبلوماسية لتشمل الصين في النظام الدولي.

5 - تعزيز تحالفاتنا.

6 - وضع قاعدة للانضباط الدبلوماسي وخاصة في الشرق الأوسط.

كان الانفراج جانباً من استراتيجية شاملة عبارة غير مناسبة تتضمن الحالات الأوروبية. وقد استخدم الانفــراج للسيطـرة على علاقة خصومــة، وليس لاستحضــار التغلب علــى الآلام بحيث تستبعــد آلياً كما يصورهــا الكاريكاتور. وقد اعتبرنا، أنا ونيكسون، دومــاً أن الاتحاد السوفييتي معادياً لنا عقائدياً ومُهدداً لنــا عسكريــاً. وكامبرطورية وقضية معاً كان القوة الوحيدة القادرة علــى التدخل عالمياً ومصدراً لمعظم الأزمات الدولية لفترة ما بعد الحرب، والدولة الوحيدة القادرة على مهاجمة الولايات المتحدة[4].

بعــد سنوات زعــم منتقدو نيكســون اليمينيون إنه كان «رفيقــاً» تجاه التهديد السوفييتــي العالمي. لم يفهمــوا الخطــر الذي كان يواجهه. ما كان يعني إدارة نيكسون قبــل كل شيء في تلك المرحلة أن «المكتب السياسي» يمكن أن يرى في اضطراب أمريكا بشأن فيتنام (ثم بشأن ووترغيت فيما بعد) فرصة لزعزعة استقــرار أوروبا والمناطــق الاستراتيجية الأخرى. كانــت الخشية من قدرة السوفييــت النووية (التي كنا واثقيــن مــن قدرتنا على الاستمرار في ردعهــا) أقل من احتمال أن يعتمد «المكتــب السياسي» السوفييتي تفوقه في الأسلحة التقليدية لخلق أزمة تأخذ مفاتيحها من تاكتيكات هانوي: استبدال الضغوط العسكرية بهجوم سلمي مصمم لتحريك حركات السلام القوية ضد إدارة يفترض أنها مهتزة في واشنطن.

كنــا مصممين علــى ألا ننتظر بصورة سلبية وراء متاريسنا يمــزق الاحتجاج بلادنا، ويضعف حلفاؤنا فــي وجه دبلوماسيــة مرسومة من قبل خصومنا ومشلولــة بسبب حركة الاحتجاج. بــدلاً من ذلك أوجدنا استراتيجيــة كانت تقيس فوائد الضغط وعقوبات التهور لابعــاد الزعماء السوفييت عن تصعيد تحدٍ أثناء فتــرة اضطــراب قومي فــي البلاد. وإذا أخفق الضغط، فــإن هذا الجهد سوف يُبيــن للشعب الأمريكي أن الأزمة الناتجة قد سببها الاتحاد السوفييتي ـ وبذا نحفز التأييد لرد قوي.

باختصار، عالجنا مخاض أمريكا في فيتنام كضعف مؤقت ما إن تجاوزناه سوف يمكننا من أن نتفوق على النظام السوفييتي حيث فاقمت عزلته الجيوسياسية واقتصاده الراكد من حماسته الايديولوجية.

أرسلــت مذكــرة موجزة إلى نيكسون قبــل زيارة بريجينيف إلــى الولايات المتحدة عــام 1973 تعكس التحليل التالي:

> من المؤكد غالباً أن بريجينيف سيستمر في الدفاع عن سياسته الانفراجية في مناقشات «المكتــب السياسي» بمعنى النزاع التاريخي معنا بوصفنــا البلد الرأسمالي الرئيس وعن الفوائد التي سيحصــل عليها الاتحاد السوفييتي في هذا النزاع. ومقامرة بريجينيف أنه لمــا كانت هــذه السياسات تجمع مــا بين الزخــم والاستمرارية، فــإن تأثيرها لن ينسف النظام الذي يستمد بريجينيف منه قوته وشرعيته.
>
> وهدفنــا من جهة ثانية أن نحقق بدقــة مثل هذه التأثيرات على المدى الطويل (بالإضافة إلى تأكيد)[5].

لقد كان حكمنا على السوفييت فيما يبدو أنه قوة متراصة ومتعطشة للغاية إلى استعراض قدرتها العسكرية. ولكن بعض المراقبين المحنكين من أمثال أندري أماليك (الذي أعطيت مقالته لنيكسون كي يقرأها) كانوا يلفتون الانتباه إلى أن حقيقة الإمبراطورية السوفييتية كانت تواجه نقاط ضعف فطرية وعميقة[7]. ولفترة تزيد على خمسين سنة من تاريخها لم تعرف القيادة السوفييتية الخلافة الشرعية. فالزعماء إما يموتون أثناء وجودهم في الحكم (مثل لينين وستالين) أو يُستبدلون بما يشبه الانقلاب (مثل خروتشيف). وفي كلتا الحالتين كان يعقبهما عملية تطهير. ونمو القدرة العسكرية السوفييتية كان يستنزف الاقتصاد ويقوده إلى الركود. ولهذا قلت في محاضرة في شهر حزيران 1976: ليس لدينا سبب للخوف من المنافسة... إذا كانت هناك منافسة اقتصادية فقد ربحناها منذ وقت طويل.. لا توجد بقعة في العالم، وفي ظل أي نظام آخر يعيش فيه الناس برفاهية ويتمتعون بكثير من الحرية كما نحن. وإذا كان حسن الأداء يعتبر معياراً فإن المنافسة ما بين الحرية والشيوعية، والذي تحقق خلال ثلاثة عقود فيها الكثير، قد كسبتها الديمقراطيات الصناعية[8].

خلال هذه المسيرة كان الموقف السوفييتي الدولي يزداد تعقيداً. فالتوتر بين موسكو وبيجينغ كان يتصاعد. وخلال أسابيع من ولاية نيكسون علمنا بالمواجهات العسكرية على طول «نهر يسوري» الذي يرسم خط الحدود القريبة من البحر ما بين الصين والاتحاد السوفييتي عند حافة سيبيريا. وعُززت القوات السوفييتية على طول خط الحدود مع الصين البالغ أربعة آلاف ميل. وحتى قبل أن نقيم علاقات مع الصين كان في حسابنا أن الخوف من الحرب على جبهتين سوف يفرض مزيداً من القيود على ضغوط الاتحاد السوفييتي على أوروبا، كما يوفر فرصاً دبلوماسية جديدة للولايات المتحدة ـ وهذا ما حصل بالفعل.

الانتفاضات في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وما يشبه الثورة في بولنده عام 1970 أضعفت من قوة القبضة السوفييتية على الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي. لقد كان من دواعي السخرية أن الاتحاد السوفييتي كان الدولة الوحيدة تماماً المحاطة بدول شيوعية معادية.

وفي الشرق الأوسط كان السوفييت يسلحون حلفاءهم العرب من أجل حرب كان في استطاعتنا تماماً أن نمنعهم من أن يكسبوها. لذا كانت استراتيجيتنا في الشرق الأوسط الزام الاتحاد السوفييتي وحلفائه العرب الراديكاليين على فك الارتباط فيما بينهم أو جعل دبلوماسيتهم معتدلة.

كانت إدارة نيكسون مقتنعة، انطلاقاً من أن الانفراج ليس ضعفاً، أنه لا يوجد ما تخشاه ولديها الكثير مما تربحه من دبلوماسية مرنة يجد الاتحاد السوفييتي نفسه من خلالها في حالة غير مؤاتية. فالسوفييت

بخسارتهم للورقة الأيديولوجية، واقتصادهم الهش، والقيادة الهرمة والافتقار إلى حلفاء حقيقيين قد جعلهم مجرد لاعب آخر على المسرح الدولي لا يتحلى بكثير من الفاعلية.

وجهة النظر هذه قد طُرحت علانية في التقرير الرئاسي السنوي الأول أمام الكونغرس حول السياسة الخارجية:

> دروس العقدين الأخيرين لابد أن تترك بصماتها على القيادة في الكرملين بالاعتراف بأن الايديولوجية الماركسية ليست المرشد الأكيد لمشكلات مجتمع صناعي متغير، إن الانحدار العالمي في جاذبية الأيديولوجيا، وفي مشكلات السياسة الخارجية التي فرضها انتشار الشيوعية إلى بلدان ترفض أن تتحمل خضوعاً دائماً للسلطة السوفييتية ـ لهو تطور يصوره بشكل حيوي الانشقاق ما بين السوفييت والصين[*].

> إن التقييم الاستراتيجي، من أجل أن يكون فعالاً، يحتاج إلى ترجمة من خلال سياسة عملية. هذا الجهد واجه التناقض الأمريكي الدائم إزاء هدف الدبلوماسية. كانت المجموعة الليبرالية المسيطرة آنذاك تنظر إلى المفاوضات كنهاية في حد ذاتها بغض النظر عن المحتوى. وجادلت بأن مجرد الحوار «يُلطف الجو» كل اتفاق كان يسهل الطريق أمام تقدم أبعد إلى أن أبعدت روح المصالحة شكوك الحرب الباردة وجعلت بعض المسائل التي كانت تسيطر عليها أقل أهمية.

لقد رفضنا في إدارة نيكسون التقييم للموقف. كنا نستعد إلى فترة مكثفة من المفاوضات، ولكننا لم نكن مستعدين أن نسمح لخصومنا أن يختاروا جدول الأعمال أو الشروط. التقدم في مسائل تهم موسكو يجب أن يقترن بتقدم في مجالات تهمنا. ولهذا فقد أصررْنا على أن تجري المفاوضات الفردية، المفاوضات حول التجارة ومراقبة التسلح، في جو من كبح جماح السوفييت سياسياً. ولا سيما في المواقع الساخنة والمضطربة، مثل برلين، والشرق الأوسط، والهند الصينية. وقد أرسل نيكسون بعد توليه الرئاسة بأسبوعين، في 4 شباط، 1969 برسالة بهذا المعنى إلى كبار موظفي «مجلس الأمن القومي»:

> أنا قانع أن المسائل الكبرى مترابطة بشكل أساسي. أنا لا أعني إقامة روابط مفتعلة بين عناصر معينة لمسألة أو أخرى أو بين المسائل التكتيكية التي نختارها.
>
> ولكنني أؤمن أن أزمة أو مجابهة في مكان ما وتعاوناً حقيقياً في أخرى لا يمكن أن يصمد في وقت معا.
>
> أؤمن بأن الزعماء السوفييت ينبغي أن يفهموا أنهم لا يستطيعون أن يمحوا منافع تعاون حقيقي في أخرى لا يمكن أن يصمد في وقت ما.

> أؤمـن بأن الزعماء السوفييت ينبغـي أن يفهموا أنهم لا يستطيعون أن يمحوا منافع تعاون فـي منطقة ما في الوقت الذيـن يسمون فيه إلى الاستفادة من توتـر أو مجابهة في مكان آخـر. مثل هذا النهج ينطوي على خطر أن يستخـدم السوفييت المحادثات حول السلاح كأمان للتصلب في مجال أخر[10].

تميـزت استراتيجية نيكسون التفاوضية تجاه الكرملين بأمرين. فهي خلافاً لرأي الليبراليين، لا تبرر دبلوماسيتهـا المتعلقـة بالملاقات بين الشرق والغرب بتغير مفترض في الدوافـع السوفييتية. لقد رفضنا بوضـوح الفكـرة التي تفيد أن الزعماء السوفييـت «قد تخلوا عن معتقداتهم أو أنهـم على وشك أن يفعلوا ذلـك...»[11]. ولكـن خلافاً للمحافظين الذيـن كانوا يخشون أن تُضعف الاتفاقيـات احتراس أمريكا، كنا نقول إن الاتحاد السوفييتي كان أكثر هشاشة من العالم الحر لفترة طويلة من السلام، ومن المحتمل أكثر أن يواجه تغييرات جوهرية نتيجة ذلك.

لـم نكـن ننظر إلى الاتحاد السوفييتي ككتلة واحدة بل كمزيج مـن التوجهات الأيديولوجية، والقومية، والإمبرياليـة. وهـذا مـا تجلـى من خـلال مـا كشفه خروتشيـف من جرائـم ستاليـن وقمـع السوفييت للاضطرابـات في أوروبا الشرقية. وعلى ضوء ضعفه الاقتصادي وعزلته الجيوسياسية، قصدنا أن نحول الاتحاد السوفييتي من فكرة إلى دولة قابلة للتأثر بالحسابات التقليدية للربح والعقاب، عن طريق تخفيف حدة الحرب الباردة أولاً، ثم تجاوزها.

في نهاية الولاية الأولى لنيكسون دافعنا عن استراتيجية التحرك قُدماً على جبهة واسعة. كان الاتحاد السوفييتـي يحجـم عن المغامـرات الجيوسياسية بفضل عصا انفتاحنا على الصيـن، وجزرة آفاق زيادة التجـارة. وفي عـام 1971 ساعدنا على القناة التـي فتحها المستشار الألماني ويلـي براندت والتي عرفت باسم «السياسة الشرقية» «Ostpolitik»، بشكل يتوافق مع مصالح الحلفاء. وفي عام 1972 كنا قادرين على ممارسـة الضغط على هانوي بـدون أن يتدخل السوفييت. وقد استمر السوفييـت في مؤتمرات القمة على الرغـم من زرعنا للألغام في الموانئ الفيتنامية وتجديد قصفنا لشمال فيتنام لأنهم كانوا يستفيدون من منافع زيارة نيكسون أكثر من روابطهم الأيديولوجية مع هانوي. وقد تعزز هذا الضغط بمعرفة السوفييت أن البرلمـان الألمانـي، في ظـروف مجابهة أمريكيـة ـ سوفييتيـة، لا يمكن أن يصادق علـى المعاهدات التـي وقعت مـع الاتحاد السوفييتي حول القبول بحدود ما بعد الحرب. كمـا جرى طرد القوات السوفييتية مـن مصـر عام 1972، كمـا تنبأنا عام 1970. وفي نهاية عـام 1973 كانت الولايـات المتحدة تُهيمن على دبلوماسيـة الشرق الأوسط. وجرى التفاوض على اتفاقية للأسلحة الاستراتيجيـة تُجمد بناء الصواريخ المتعددة السوفييتية بدون أي تعديل في البرنامج الأمريكي. لقد انتصرت الملاقات[12].

الهجوم على سياسة نيكسون الخارجية:

التحدي الليبرالي

عنـد هـذه النقطة الساخنـة من سياسة نيكسـون وربما السياسـة الخارجية الأمريكيـة لفترة ما بعد الحـرب، انهار الإجمـاع الوطني. فبدأ من عام 1972 وخلال ما تبقى من فتـرة ولاية نيكسون، كان يجري جـدل داخلي متنوع حول طبيعة وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وما يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور مع بعض الانقطاعات القصيرة.

تجمعت عدة عوامل لإفراز هذه الحالة غير المتوقعة تماماً. لعل الأمر الجوهري الأول أن نيكسون وأنا لـم نقـدّر جيداً تأثير الخلاف الحاد على نفسية الجمهور ما بين معالجتنا للسياسة الخارجية والويلسونية التـي باتت مهيمنة في القرن العشرين. نيكسون من جانبه زاد مرارة الاختلاف بالتأكيد في خطبه العامة (وليس فـي تقاريرنا السنوية للكونغرس) قضايا السياسة الداخلية أكثـر من شرحه لسياسته الخارجية. كان نيكسـون مقتنعـاً أن أفضل طريقة لعزل خصومـه الليبراليين، عملياً، هـي أن يسرق برنامجهم، ولم يستطـع نيكسـون أن يخفي أنه ـ وهو المحارب البارد الرجعي المزعـوم ـ قد نفذ الكثير من جدول أعمال الليبراليين في التفاوض مع الخصم.

أغاظ هذا التكتيك الليبراليين الذين تجاوزوا نيكسون كثيراً بإثارة قضايا «أخلاقية» مثل حقوق الإنسان ومزيـد من اقتراحات مراقبة التسلح الشديدة حيث كانوا يعتقدون أن نيكسون لا يستطيع أن يجاريهم كما أفقـده تأييد المحافظين التقليديين الذين كان من الممكن أن يجدوا تبريراً لسياستنا كما كانت ـ طريقة لإدارة الحرب الباردة ـ ولكنهم اعتبروا الشعارات الليبرالية بمثابة انتهازية وراحوا يحتجون في مكان آخر عن أبطال. ولما كان نيكسون شديد القابلية للتكيف فقد وجد نفسه محصوراً بين جماعتين كان يسعى إلى المناورة معهما: الليبراليون الذين اتهموه بأنه محارب من محاربي الحرب الباردة وممثليها، والمحافظون التقليديون الذين اتهموه بالانتهازية الشديدة.

الليبراليـون الذين دافعوا عـن فكرة اتصالات أوسع ما بين الشرق والغـرب، ومراقبة التسلح، وزيادة التجـارة لفتـرة عقد من الزمن على الأقل، كان حرياً بهم أن يؤيدوا هـذه السياسات التي باتت تُطبق الآن فعـلاً، رغـم الاختلاف في طريقة معالجتنـا وتسويقنا لها وتحت زعامة أي شخص عـدا نيكسون كان من المحتمـل أن يصادقوا فـي النهاية على جوهر سياستنـا، حتى مع الاختلاف في المعالجـة الجيوسياسية التـي كنا نبررها بهـا. ولكن نيكسون كان بمثابة لعنة بالنسبة إلى الجماعة الليبرالية طوال فترة تزيد على عقدين من الزمن والجرح كان عميقاً.

كان خـط الدفاع الأول بالنسبة لليبراليين تفنيذ جميع انتقاداتهم القياسية. وكانوا يقولون إن سياسة نيكسون لم تكن تتقدم بما فيه الكفاية وإنها كانت فعلاً ذريعة لاستمرار الحرب الباردة. ولكن نظراً للجبهة

العريضة التي كان يتقدم فيها نيكسون، فإن هذه المقولة لم تحظ إلا بجاذبية ضئيلة من جانب أي طرف باستثناء أعداء نيكسون المتأصلين.

وحدث بعد ذلك في غضون عام 1972، أن توجهت انتقادات الليبراليين وجهة جديدة بالكامل مكنتهم من الاستمرار في انتقادهم الأخلاقي التقليدي. فرغم اصرارهم على مطالبهم المعتادة التي أشرنا إليها فقد توجهوا الآن نحو إعلان الحرب على النظام السوفييتي الداخلي، وبدون أي حرج من رفضهم السابق لفكرة ربط قضايا السياسة الخارجية بعضها ببعض فقد باتوا يطالبون بإصرار على أن ترتبط جميع الاتفاقيات معهم بإجراء تغييرات في ممارسات الاتحاد السوفييتي الداخلية.

عكست التحولات في موقف افتتاحيات «نيويورك تايمز» هذا التغيير الجوهري في موقفهم. ففي غضون بضعة شهور في خريف 1972 انتقلوا من الدفاع غير المشروط عن التجارة بين الشرق والغرب، ومراقبة التسلح ـ والهجوم على الارتباط ـ، إلى الانتقاد الشديد لأية اتفاقية لا تعري البنية الداخلية السوفييتية. وفي 13 أيلول 1972 كانت صحيفة «التايمز» تؤكد على وجهة نظرها الليبرالية التقليدية التي تقول إن التجارة الموسعة «مفيدة لكلا الطرفين بحيث ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار.. من حيث جدواها، بعيداً عن بعض النزاعات الثانوية في مناطق أخرى»[13].

وفي غضون شهرين، وفي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1972، حذرت صحيفة «تايمز» قراءها من أنه «سيكون من الخطأ الجسيم إذا ما قام الاقتصاد الأمريكي، أو إدارة نيكسون بتوسيع التجارة السوفييتية ـ الأمريكية، وهو ما يريده المسؤولون الروس، من أجل أن ننسى حساسية الشعب الأمريكي المستمرة ـ والكونغرس ـ تجاه السلوك السوفييتي السياسي داخل وخارج حدود الاتحاد السوفييتي»[14].

انتقاد المحافظين

سرعان ما لقي موقف الليبراليين الرافض صداه لدى مختلف المجموعات المحافظة. فالمحافظون الذين يعتقدون أن الحرب الباردة كانت نضال حياة أو موت إيديولوجياً، لم يكونوا مرتاحين أبداً للمفاوضات واسعة النطاق مع الاتحاد السوفييتي لمجرد أنها تتضمن درجة من المصلحة المشتركة مع العدو الشيوعي. وفي رأيهم أن الشيوعية طالما تمسك بقبضتها على زمام الأمور فإن أي أمل في تعديل السلوك السوفييتي ما هو إلا ضرب من الخيال. المحافظون كانوا يرتاحون إلى شكل من سياسة الاحتواء التي ابتكرها الثنائي أتشيسون ـ دالاس، وينتظرون وراء «مراكز القوى» إلى أن تنهار الشيوعية نهائياً في الاتحاد السوفييتي، ويفضل أن تنهار أيضاً في الصين[15].

انشقاق المحافظين عن نيكسون كان أمراً مؤسفاً لأننا لم نكن نختلف عن تحليلهم لطبيعة النظام السوفييتي. ما كنا نختلف فيه هو تقويم مضامينها بالنسبة إلى سياسة أمريكا الخارجية. كنت أؤمن أنا ونيكسون أن رفض التفاوض مع الكرملين سيزيد من انتشار حركة الاحتجاج المعادية لحرب فيتنام في

كل جانب من جوانب سياستنا الخارجية وتفرق بعمق بيننا وبين حلفائنا. من الأفضل كثيراً أن نمسك بالمبادرة ونسيطر على العملية الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، سنفتح المجال أمام الإمكانية التي بدأت كتاكتيك والتي يمكن أن تتطور إلى نظام تعايش مشترك موثوق أكثر.

اختلاف نيكسون مع المحافظين التقليديين كان من نوع الخلاف العائلي: كانوا يمتعضون من رؤية نصيرهم التاريخي يتبنى تاكتيكات، وحتى بعض أقوال خصومه الليبراليين السابقين. وأحياناً، ولا سيما قبل وقوع فضيحة ووترغيت، كانوا يتوقفون عن الخلاف إذا وسعّ نيكسون خطته الاستراتيجية لتشمل مؤيديه التقليديين ـ كما يفعل بالتأكيد بطريقة غير مؤذية.

ما حول قلق المعارضين إلى معارضة سافرة كان ظهور من يُدْعون بالمحافظين الجدد. أن يطلقوا على أنفسهم لقب المحافظين كان مفارقة، لأن زعماءهم بدون استثناء قد انطلقوا من الجانب الليبرالي، ومعظمهم من جناحه اليميني. لقد أدانوا نيكسون، وعارضوا حرب فيتنام، وميزانيتنا الدفاعية التي وصفوها بأنها ميزانية حرب باردة، وضغطوا من أجل موقف تصالحي أوسع مع الاتحاد السوفييتي[16].

ولكن مواقفهم بدأت تتغير منذ صيف 1972، وامتدت لمدة سنة، هذه المجموعة خاب أملها بالتحول الذي كانت تجريه الليبرالية الأمريكية ووجدوا من غير المستساغ أن تختار الراديكالية، ونمط حياة التقليد الديموقراطي، جورج مكغفرن عام 1972. ومنذ الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا أصبحوا أكثر ابتعاداً عن الاتحاد السوفييتي وانتقاداً له. وجاءت حرب 1973 في الشرق الأوسط لتستكمل تحولهم نحو الوقائع الجيوسياسية. وفسروا تلك الحرب على أنها مؤامرة سوفييتية ـ عربية ضد اسرائيل والديمقراطيات الصناعية، واستخلصوا أنه ينبغي مقاومة التحدي باسم معارضة الانفراج. وما إن غيروا مواقفهم حتى اشتد عداءهم للشيوعية الذي غلب عليه طابع الفصاحة. وأظهروا انجذاباً واضحاً نحو استراتيجية شحذت طيلة سنوات الحرب الأيديولوجية على يسار الحواجز.

كثير من المحافظين الجدد كانوا (أو أصبحوا) أصدقاء شخصيين. وكنت أحترم بعضهم من أمثال نورمان بودهوريتز، وميدج ديكيتر وايرفينغ كريستول لإسهامهم الفكري والأخلاقي المهم ولقد أحببتهم على المستوى الشخصي. كما كنت معجباً منذ زمن بدانيال باتريك موينيهان مع أن صفته «كمحافظ» كانت مؤقتة إلى حد ما. وعندما أصبحت وزيراً للخارجية عرضت عليه منصب مستشار في الوزارة وأوصيت به أمام نيكسون لمنصب سفير في الهند، وأمام فورد كسفير في الأمم المتحدة. ومن هذا الموقع الأخير انطلق موينيهان في مهنته السياسية، على أساس معارضة آرائي المفترضة حول العلاقات بين الشرق والغرب أو على الأقل تفسيره الخاص لها.

مهما كانت انتقاداتهم مؤلمة عندما كنت على رأس عملي فإن هؤلاء الأفراد قدموا إسهامات مهمة في الفكر الأمريكي تجاه السياسة الخارجية. وقد جاؤوا بكثير من الحيوية الفكرية في الجدل، مما ساعد

علـى تجاوز هيمنة الحكمة الليبرالية التقليدية. ومـا إن استلموا السلطة في عهد إدارة ريغان حتى وضعوا استراتيجية قومية ناجحة وقوية.

ولكن كان ثمة جانب عكسي من الذكاء الفردي الذي استخدموه في معتقداتهم المستحدثة.

فعندما ظهر المحافظون الجدد لأول مرة على المسرح، كانت خبرتهم المحددة هي تحولهم الايديولوجي نحـو متابعة «الحرب الباردة». لقـد أرهقتهم التكتيكات: لقد رأوا أنه لا توجد أهـداف ذات أهمية بالنسبة للسياسـة الخارجيـة الأمريكيـة أقل من النصـر الكامل. لم تستوعـب ذاكراتهم التاريخيـة المعارك التي رفضـوا الانضمام إليها أو الصدمات الداخليـة التي كثيراً ما شاركوا فيها من الجانب اليساري الراديكالي للمتاريس. وعندما انتقل المحافظون إلى اليمين الراديكالي، كانوا يخفون في حقائبهم كراهيتهم العميقة لنيكسون رغم أنهم باتوا الآن من الناحية العملية في جانب واحد. وشوهوا الجدل الدائر بلمسة من فقدان الذاكرة تجاه دورهم في المعارك الرشيمية التي كانت فيتنام رمزها إن لم تكن سببها.

عجلـت فيتنـام بما كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تفعله على أية حال، وإن كان بالتدريج: فالقوة في العالم باتت مستبعدة وعزل أمريكا بات مستحيلاً على نحو متزايد. ومع بداية القرن الحادي والعشرين لا بد للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها بوصفها الجانب الوحيد الأكثر أهمية وتماسكاً في النظام الدولي ولكنهـا لـم تعد البلد المهيمن كما كانـت في بداية الحرب الباردة. المبـادرات العظيمة في بداية الحرب البـاردة كانـت بمثابة «حلول» للتحدي الـذي تواجهه. ومن هنـا كان لابد من مشاركـة أمريكية دائمة في معتـرك الحياة السياسية الدولية. من هنا فإن ماكنا نحتاجـه هو مشاركة أمريكية دائمة تعتمد أكثر على قدرة تجميع فروق دقيقة من رسم نتائج نهائية في فترة قصيرة.

كان يتضح أن المثالية يمكن أن تقود إلى زيادة التوسيع بقدر ما تقود إلى حساب خاطئ.

ومـع هذا فـإن الديلسونية الأمريكيـة التقليدية ثارت ضد حقيقـة أن الأهداف الكبيـرة في السياسة الخارجيـة لا بد مـن مقاربتها على مراحـل غير متكاملة عمومـاً. وضاعفت خيبات الأمـل في فيتنام من التحـرر مـن الوهم. وقد أرجع العارضـون الراديكاليون لحرب فيتنام الاخفاقات فـي الهند الصينية إلى قصور معنوي وبشروا بعلاج التنازل من أجل تمكين الولايات المتحدة من التركيز على تحسين ذاتها. وقد عكس المحافظون الجدد الدرس، واجدين في إعادة التوليد الأخلاقي مفتاح إعادة الالتحام. ولقد وافقت كما وافق نيكسون على المقدمة المنطقية للمحافظين الجدد ولكننا اعتقدنا أيضاً أن الويلسونية البسيطة لبدايـة الستينـات قد دفعتنـا إلى مغامرات تفـوق قدراتنا وحرمتنا مـن العيار السليـم لتحديد العناصر الأساسيـة لهدفنـا القومـي. وأولئك الذين صدمـوا منا بالاحتجاج علـى فيتنام كانوا معنييـن بعمق ـ بل مذهولين ـ بتجنب إعادة هذا الشكل. لذا سعينا للوصول إلى معالجة أكثر اعتدالاً لسياسة أمريكا الخارجية تتجنب ـ كما أعلنا مراراً ـ التأرجح بين التنازل والتوسع الزائد الذي كان سمة الفترة السابقة.

لقـد أصـر المحافظون الجدد على أن مثل هذه المعالجة لا توفر العدالة للدينامية الأخلاقية للمجتمع الـذي أدار ظهره لحسابـات العالم القديم. وفـي مسيرتهم العملية لم يقدمـوا إدارة جديدة كما يدعون، بـل عـودة إلى الولسونية المشاكسة. لقـد كان الهدف الأساس للسياسة الخارجيـة في نظرهم محو الشر المتمثل بالاتحاد السوفييتي بدون خلط هذه المسألة بالتكتيكات.

عندمـا رأيت أنا ونيكسون الخطر الداهم في التوسع السوفيتي في مجال التفوق في القوات التقليدية، ووسائـل الاتصـال الداخلية، ومظلة الأسلحـة النووية الاستراتيجية فإن كابوسـ المحافظين الجدد صار أشبـه بصراع جهنمي، ربما نووي، من أجل السيطرة علـى العالم. كان فريق نيكسون ينظر إلى النزاع مع موسكـو على أنه صراع طويل المدى ذو صفة جيوسياسية، بحيث نستطيع من خلاله، بالتعاون مع حلفائنا أن نسقـط النظـام السوفييتـي. أما المحافظون الجـدد فكانوا يرون أن من الممكن تجـاوز الشيوعية من خلال تدفق الحيوية الإيديولوجية.

لمـا كان كثير من المحافظين الجـدد يعتبرون حتى حلف «الناتو» بمثابة إعاقة أكثر مما يشكل تعزيزاً للقـوة الأمريكية، فإنهم لـم يجدوا أية فائدة تذكر فـي مجابهة التجاوزات الجيوسياسيـة السوفييتية في ميادين قتـال بعيدة، مثل أنغـولا أو الهنـد الصينية، بدلاً مـن مواجهة التهديـد الأيديولوجـي أو النووي السوفييتـي فـي شكل ما من المجابهة الحاسمة. هذا ما جعل المحافظيـن الجدد يخفقون في تأييد إدارة فـورد عندما قطـع الكونغرس المساعدات عـن الشعوب البائسة فـي فيتنام الجنوبيـة وكمبوديا والقوات الأفريقية التي كانت تقاوم التدخل السوفييتي ـ الصيني في أنغولا.

إن إصـرار المحافظيـن الجدد على الانفصال عن ماضيهم جعلهم غير واعيـن للبيئة التي تُنفذ فيها قواعدهم وجعلهم لا يستوعبون الدروس الحقيقية لفيتنام في الوعي القومي. ومهما كانت الحجة النظرية للمحافظين الجدد، فإن الولايات المتحدة التي خرجت لتوها من جحيم فيتنام، وسط فضيحة ووترغيت، وفيمـا بعد بوجود رئيسـ غير منتخب، وبوصفهم للاستراتيجية الدبلوماسيـة لإدارتي نيكسون وفورد على أنها شكل من أشكال استرضاء العدو على حساب المبادئ الأخلاقية، ووصفهم لمقاومتنا للتوسع الشيوعي فـي مسـارح مختلفة كابتعاد عـن النضال الرئيس، قطـع المحافظون الجدد الطريق أمـام أي جدل حول السياسة الخارجية.

وحتى فترة لا بأس بها من ولاية فورد كانت ضغوط الكونغرس ووسائل الإعلام تأتي على الوجه الأغلب مـن الجانب الليبرالي في الطيف السياسي. فقد كان السيناتـور مايك مانسفيلد زعيم الغلبية في مجلس الشيـوخ يقود بيـن حين وآخر حملات لسحب القـوات الأمريكية من أوروبـا، وكان رئيس «لجنة العلاقات الخارجيـة في مجلس الشيوخ» ج. وليام فولبرايت يعترض على عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، كما كان كل مـن السيناتوريـن فرانك تشيرش وولتـر مونديل يهاجم دوائر الاستخبـارات. وكان بعض الشيوخ

الليبراليين من أمثال الجمهوريين جاكوب جافيتس وجون شيرمان كوبر والديمقراطي هيوبرت همفري يصادقون على سياستنا الخاصة بمراقبة التسلح ولكنهم امتنعوا عن تأييد البرامج الدفاعية الضرورية لمنحنا امتيازاً في المفاوضات.

في بداية السبعينات، لم يعد ما كان يدعى فيما بعد بسياسة ريغان قائماً. لم تكن العقبة أمام مثل هذه السياسة إدارة نيكسون أو فورد، بل الكونغرس ووسائل الإعلام الليبرالية. إن المحافظين الجدد بهجومهم على نيكسون أولاً ثم على فورد، قد قدموا عذراً لأولئك الذين حالت ضغوطهم دون نتيجة أفضل في الهند الصينية، والذين سبب تشريعهم فيما بعد سقوطها وسمح بالانقضاض السوفييتي ـ الكوبي على أنغولا. النقطة الجوهرية في مناقشة السياسة الخارجية لدى المحافظين الجدد هي اللحظة التي ظهروا فيها على المسرح، وركزوا كثيراً على عدم توافق تاكتيكي مع رفاقهم المحافظين مما جعل من الصعوبة بمكان إدراك الدروس الحقيقية لمأساة فيتنام.

حتى بعد أن حقق المحافظون الجدد نفوذاً كبيراً في ظل حكم ريغان فقد استمروا في هجومهم بالإصرار على رؤية التاريخ تبعد أمريكا كثيراً عن الحاجة إلى مواجهة التعقيدات.

ووفقاً لهذا الفهم للتاريخ، جرى تجاوز جماعة التسوية المتأثرين بالقادة الأوروبيين؛ قد جرى تجاوزهم من قبل بعض الفرسان المنحرفين الذين ظهروا فجأة على المسرح وانتشروا بسرعة منادين بالتفريق بين الخير والشر والدور الثوري للمبادئ الديموقراطية.

كان الواقع أكثر تعقيداً آنذاك وقد ازداد تعقيداً عند كتابة هذه السطور. ورونالد ريغان ومساعدوه يستحقون كثيراً من الثقة لشجبهم الحرب الباردة، ولكن الولايات المتحدة لن تحصد الدروس العقلانية لنجاحها إذا عززت انتصارها في الحرب الباردة بأوصاف بلاغية. لقد كانت سياسة ريغان في الواقع، إعادة تأكيد هادئة لاستراتيجيات إدارتي نيكسون وفورد وتحت رداء من السفسطة البلاغية الولسونية ـ جمع أمريكي جوهري ما بين البراغماتية والمثالية[17]. بمعنى ذي مغزى إن انتصارات الثمانينات التي اكتسبت الطابع الريغاني ـ ليست رفضاً ـ لاستراتيجيات السبعينات.

إدارة ريغان لم تشجب أو ترتد عن الترتيبات العملية على سبيل المثال، فقد وقعت مذكرة مع الصين قبلت بموجبها القيود على إمداد تايوان بالأسلحة. وفي ريكجافيك وافق ريغان برغبة شديدة على التخلي عن جميع الترسانات النووية. وهي مغامرة بشأن مراقبة التسلح لم يكن نيكسون ليفكر فيها مطلقاً. وفي السياسات العملية في الشرق الأوسط، وجنوب أفريقية، وأمريكا الوسطى وفي الدفاع الصاروخي انتهجت إدارة ريغان إلى حد بعيد النهج الذي اختطه نيكسون أو فورد، وهذا ما جعلني وجعل جميع أعضاء فريق الأمن القومي في عهد إدارتي نيكسون وفورد يؤيدون العناصر الأساسية لسياسة ريغان الخارجية.

اتخـذ كل مـن نيكسون وفورد وريغان سياسـات رمت في الوقت نفسه إلى احتـواء الاتحاد السوفييتي، وتقليص نفـوذه، والسير فـي هذه العمليـة دون الإعلان عنها. ولكن فـي حين سعى نيكسـون إلى إضفاء الشرعيـة علـى هـذه السياسات من خـلال نجاحها العملـي، أظهر ريغـان حساسية أكبر تجـاه المشاعر الأمريكية بتبرير نهجه باسم المثالية الأمريكية. حاول نيكسون أن يُعلم فضائل المصلحة القومية بتصوير ما سماه «بنية السلام» أما ريغان فقد فهم بشكل أفضل أن الشعب الأمريكي يتأثر بالهدف أكثر من البنية، وإعـلان سياسة ترداد للولسونية الكلاسيكية القائمة على الفضيلـة الديمقراطية. وبالنتيجة كسب تأييداً أوسـع لميزانيته الدفاعيـة العالية وإعادة الترتيـب الجيوسياسي أكثر مما كان نيكسـون يستطيع تحقيقه أو استطـاع أن يحققه فـي وقته بالوسيلة ذاتها. (ريغان، بالطبع، قاد أمـة تعافت إلى حد كبير من صدمة فيتنام وتخلصت من إذلال أزمة الأسرى في إيران).

والحـق أن كلتـا مقاربتي ريغـان الإيحائية وحدة ذهـن نيكسون الجيوسياسية كانـت بحاجة إلى اتباع سياسـة خارجية بعيدة المدى في القرن الحادي والعشرين. فنيكسون تحت ضغط الظروف، وربما بسبب شخصيتـه مـن المحتمل أن يكون قـد بالغ في التأكيد علـى العامل التاكتيكي. ولكن مؤيـدي ريغان اليوم، بإنكارهـم أنـه ورث شعباً أمريكياً معافى نفسياً ومستعداً لمطاردة أقـوى مع ضعف الاتحاد السوفييتي مع ازديـاد الضغوط (بتراث سياسـة نيكسون الخارجية) يسعون إلى إدخال مسيـرة تاريخية في رئاسة ذات مناخ واحد. وبهذا فهم يؤجلون التركيب الذي بدونه لن نستطيع أبداً أن نحافظ بقوة على تحدينا وإجماعنا اللذين سيكونان من صنعهما إذا ما استطاعا أن يجمعا ما بين استقامتهما وبين الفهم بأن التاريخ لم يبدأ في وقت تحولهما.

مـع قـرب انتهاء إدارة نيكسون لم يفهـم الرئيس ولا أنا عمق تحدي المحافظيـن الجدد. لقد اعتبرنا أنفسنـا قريبين فلسفياً من المحافظين الجدد ولا نختلف عنهم إلا تاكتيكياً بالدرجة الأولى. وقد نشأ هذا الخلاف من وجهة نظرنا، من نظرة استراتيجية مختلفة، وليس من جدل حول الخيار «الرفيق» في مواجهة الخيار «القاسي»، كما يزعم المحافظون الجدد.

ومـع مـرور الوقت بات من الواضـح أن الخلافات تـزداد تعمقاً. فعلى أحـد المستويات كان هناك عنصـر المنافسة الشخصية الذي لا ينفصم عن السياسة. كثير من المتحولين نحو الاتجاه المحافظ كان مـن النشطـاء في السياسة الديمقراطية، مما يعني أنهم لم يكونـوا يسعون فقط إلى تطوير أفكار بـل يطمحون إلى تطبيقها في عالم السياسة. ولما كانوا قد انتسبوا حديثاً إلى المعسكر المحافظ فقد كانـوا بحاجة إلى فضاء لطموحهم ذاك. وكان من الطبيعـي بداهة أن يُصعّدوا اختلافاتهم التاكتيكية إلى مسألة مبدأ، وبالتالي الحاجة إلى استبدال المجموعة التي تصوغ سياسة «الجمهوريين» الخارجية القائمة.

ولكـن ثمـة في الواقع خلاف فلسفي ـ رغم أنني احتجت إلى عشر سنوات لفهم ذلك. لم يكن صدامنا مـع المحافظيـن الجدد حول طبيعـة الشيوعية التي كانت وجهـات نظرنا متقاربة جـداً تجاهها، بل حول العلاقـة مـع القيم الأخلاقيـة التي تدير السياسة الدوليـة. كنت أعتقد أن الأهـداف الأخلاقية مهمة، بل وحاسمـة، لإيجـاد الجَلد على اجتياز سلسلة من الخيارات الصعبة، حيـث تتوازن وجهات النظر المتباينة والمتوافقـة في النهاية. ويحتمل ألا تكـون النتيجة كاملة. لقد اعتقد المحافظون الجدد أن القيم يمكن أن تُترجم مباشرة إلى برامج عملية.

لـولا ووترغيـت لكانت رئاسـة نيكسون الناجحـة قادرة جيداً علـى الاستفادة من الأعمـال العظيمة فـي الولاية الأولى وعلى دمج القناعـات العقائدية للمحافظين الجدد مع آرائـه الجيوسياسة في معالجته للأمور.

ولكن في الجو المشحون لفترة 1973ـ 1974، بدأت الانتقادات الحادة لسياسة نيكسون الخارجية ـ ولا سيما حول الانفراج ـ تظهر مع فضيحة ووترغيت. وفقد نيكسون نفوذه في الكونغرس، وبالتالي فقد العصا والجـزرة اللتين بدونهمـا ما كان يمكن تعزيز أية سياسة جدية تجاه السوفييت. لم يستخدم المناورة أبداً في نوع من الحوار يمكن أن يحقق مصـالحة مع كلٍ من مؤيديه المحافظين السابقين والمحافظين الجدد الناشئيـن. ولمـا كان الجدل الناشئ يفتقر إلى الصوت الرئاسي القوي، كنـت وحيداً في مواجهة الهجوم الضـاري. وهـذا ما حول دوري إلى قضية سياسية ـ إلى موقف غير مريح وغير مستقر على المدى الطويل بالنسبـة لوزيـر للخارجية. فالرئيس المتورط في «ووترغيت» لم يكن في موقف يمكّنه من مقاومة ما وصل إلى ثورة للويلسونية التقليدية ضد تأكيد إدارته على المصلحة القومية.

والمفارقـة الساخـرة أن السفيـر السوفييتـي اناتولي دوبرينين فهـم استراتيجيتنا أفضـل كثيراً من منتقدينا من المحافظين الجدد. وكتب في مذكراته:

> أساس سياستهم تجاه الاتحاد السوفييتي كان مزيجاً مـن الـردع والتعاون، خليط من الاعتبـارات قصيرة الأجل وطويلـة الأجـل، كل من نيكسون وكيسنجـر سعى إلى إيجاد وضـع استراتيجـي مستقر وقابل للتنبؤ به بدون تخفيض المستـوى العالي للتسـلح الـذي ظـل أساسـاً لسياسة بُنيت أصـلاً على القـوة العسكرية وعلـى تكييـف المصالح القوميـة عندمـا يجـدون ذلك أمراً مرغوبـاً فيه فقـط إن جهودهم في مراقبـة التسلح أخفت سياسة القوة هذه، ولكـن بدرجة طفيفة. ومن حيث الأساس، لم يكن الرئيس ولا مساعـدوه المقربون قادريـن (أو راغبين) على الخروج من مـدار الحرب الباردة مع أن موقفهـم كان أكثـر براغماتية وواقعية من أنصار الحـرب البـاردة الآخرين في «البيت الأبيض»[18].

السيناتور هنري جاكسون والانفراج:
الاستراتيجية ومراقبة التسلح

لمـا كان الخـلاف قد بقي نظرياً إلى حد كبيـر فإن التحالف الصعب ما بيـن المنتقدين المحافظين والليبراليين لنيكسون كان من المحتمل أن يتهاوى بسبب تفسيراتهم المتناقضة لتطور الوضع الدولي.

ولكـن ما منع حدوث هذا كان ظهور هنري جاكسون «سكـوب» كزعيم قادر على وضع برنامج سياسي يمكـن أن يؤيده الليبراليـون والمحافظون. كان جاكسون، السينـاتـور الديمقراطي من ولاية واشنطن منذ 1952، الخيـار الأول لنيكسون كوزير للدفاع. ولكنه رفض ذلـك لأنه كان يأمل أن يرشح نفسه للرئاسة في السبعينـات. كان جاكسون يحظى بشعبية لدى الحركة العمالية، وباحتـرام المحافظين لأنه كان المدافع الشديـد البأس عـن سياسة دفاعية وطنية قوية. ووقف بشجاعة مع كل مـن إدارتي جونسون ونيكسون في فيتنـام. وفي عام 1969 حقق الانتصـار الضيق في مجلس الشيوخ الذي صادق على برنامج إدارة نيكسون للدفاع الصاروخي.

وفيمـا بعد أصبح مصير هـذا البرنامج أحد أسباب تحرر جاكسون مـن الأوهام. وبات يؤمن أنه كان مخطئـاً تجاه تصميم نيكسون ووزير الدفاع ميلفين ليرد في الدفاع عن برنامج «الوقاي» الأصلي. وخفض معارضـو برنامج الدفاع الصاروخي في الكونغرس مواقع الدفاع الصاروخي الاثني عشر المخططة أصلاً فـي كل سنة حتـى بقي موقعان فقط في الميزانيـة الدفاعية لعام 1972. وجادل جاكسـون بأن الإدارة لم تدافـع عن برنامجها بقناعة كافية. ونظـراً لعدم الشفافية المميز لكل من نيكسون وليرد. فربما كان لدى جاكسون بعض ما يبرر ادعاءه. ومع أن نيكسون وليرد قد أذعنا لضغوط الكونغرس فقد كانا يعتقدان أنهما بذلك قد أنقذا بقية ميزانية الدفاع.

خـلال جميع الخلافات بقيت أكـنّ تقديراً عالياً لسكوب جاكسون. فخلال فتـرة ولاية نيكسون الأولى كنـت أتنـاول طعام الغداء بين حين وآخر في بيته لأطلعه على سياستنا. فقد وكان جاكسون حليفاً أساسياً فـي المعركة الطاحنـة التي لا نهاية لها من أجل إنقـاذ ميزانية الدفاع من تخفيضـات الكونغرس ـ وهذا موقف شجاع نظراً للتيار السائد داخل الحزب الديمقراطي في السبعينيات.

ولمـا كان جاكسون رجـلاً ذا مبادئ رفيعة فقد وجد أنه من المستحيـل أن التوافق مع تكتيك نيكسون وتقبـل كلامه الطنـان المنمق مع خصومه الداخليـيـن، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضـات مع السوفييت. وعلـى الرغـم من أن أهداف جاكسـون ظلت متأرجحة تجاه نيكسـون وفورد ـ ويوافق عليهـا أحياناً ـ[19]، إلا أن السينـاتـور كان سياسيـاً مقتدراً يفهم أنـه إذا أراد أن يكون منافساً موثوقاً فـي ترشيحه رئيساً عن الديمقراطيين عام 1976، عليه أن يبتعد عن ريتشارد نيكسون.

كان جاكسون عنيداً ودؤوباً، ما إن يتخذ سبيلاً ما فإنه لا يتراجع عنه، وكان يُحفزه الرجل غير العادي ريتشارد بيرل الذي أصبح فيما بعد مساعده الأول. كان بيرل، الذي لم يشارك في مجادلات الستينيات، معادياً متحمساً للشيوعية وواحداً من أقدر أصحاب العقول الجيوسياسية الناضجة الذين قابلتهم. وقد برز الآن كمصمم رئيسي لاستراتيجية جاكسون في مجابهته لنيكسون. وكان من الذكاء بحيث يعرف جيداً أن بعض الاتهامات التي كان يوجهها هي اتهامات ساخرة أكثر منها واقعية. وقد أثبت بيرل أنه صامد بقدر ما كان مثابراً في وصوله إلى هدفه الأكبر: إحراج سياسات الإدارة في مراقبة التسلح بجعلها تغوص في تناقضات تقنية، ومعارضة التجارة مع الاتحاد السوفييتي بجعلها خاضعة لتغييرات في السياسة السوفييتية للهجرة، وعزل الإدارة باتهامها باللامبالاة بحقوق الإنسان. وباستخدام جاكسون لتعبيرات رمزية مثل «التكافؤ الاستراتيجي» و «الهجرة الحرة»، بمساعدة بيرل التي لا غنى عنها، ركز موقفه على مسألتين تجعلاننا عملياً في موقف دفاعي. في كلا المسألتين استطاع أن يحول نجاحات الإدارة بمهارة إلى عوائق بقدرة فائقة على المناورة بمزاعم رمزية غامضة.

من يستطيع أن يعارض مبدأ «التكافؤ» في التسلح الاستراتيجي أو الرغبة في الهجرة الحرة من الاتحاد السوفييتي؟ لولا ووترغيت لم يكن أي مراقب جدي يمكن أن يعتقد أن نيكسون بسجله القوي لعدائه للشيوعية، يمكن أن يقبل بعدم التكافؤ. المشكلة هي في المعنى المراوغ للكلمة. لمّا كانت القوات الاستراتيجية للجانبين قد صممت على أساس مقاييس وتقنيات مختلفة جوهرياً فإن تعبير «تكافؤ» يؤدي، كما سأبين أدناه، إلى تناقضات وارباكات لا نهاية لها - وهي حالة حولها جاكسون وبيرل إلى فيتو فعلي ضد المفاوضات الواقعية.

أما مسألة هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي فقد كانت أكثر استبدادية. لقد كانت الإدارة الأمريكية قد طرحت المسألة بهدوء عبر القنوات الدبلوماسية بين البلدين ونجحت في زيادة عدد المهاجرين من 400 شخص عام 1968 إلى 35000 شخص عام 1972. وإزاء ذلك فرض السوفييت ضريبة خروج على المهاجرين، وهذا ما أزعج جاكسون الذي لم يكن له أي دور في جهودنا السابقة. ولم يطالب فقط بإلغاء ضريبة الخروج (التي وافقنا عليها) بل أن يزيد عدد المهاجرين بمقدار ثلاث مرات وأن يطلب من الكونغرس أن يرفض الاتفاقية التجارية مع السوفييت التي تمنحهم موقع «الدولة الأولى بالرعاية».

لم يشرح جاكسون أبداً ما الذي جعله يفكر أن الاتحاد السوفييتي، الذي كان يتهمه جاكسون بأنه يسعى إلى السيطرة على العالم ببرنامجه الاستراتيجي النووي، سوف يخضع لمثل هذا التحدي العلني لبنيته الداخلية بدون مقاومة. ولا سيما حول مسألة خطا فيها خطوات بعيدة لتوافق مطالبنا. كانت ضغوط جاكسون تولد أزمة مع موسكو في اللحظة الدقيقة عندما كانت الرئاسة الأمريكية تواجه لحظة أشد ضعفها منذ الحرب الأهلية، والكونغرس الأمريكي يخفض ميزانيتنا العسكرية باستمرار.

اكتسب هجوم جاكسون زخماً لأن نيكسون كان كارهاً بشدة: حقيقة أن السيناتور قد تحول إلى خصم. كان موقفنا الأول أن نحاول مواجهة انتقادات جاكسون. وهكذا عندما قدم اقتراحاً لمجلس الشيوخ عام 1972 يدعو «للتكافؤ» في مراقبة التسلح الاستراتيجي عينت موظفين كي يساعداني في صياغة مسودته، قاصداً استخدامه كنقطة قوة ضد السوفييت في الجولة القادمة من المفاوضات.

وبالتدريج فقط وعلى مضض أدركنا أن ضغوط جاكسون المتعددة كانت تُمارس من أجل إضعاف بدلاً من تحسين سياستنا الخاصة بعلاقات الشرق والغرب. وافقنا على شكوك جاكسون تجاه نوايا السوفييت، ولكننا رفضنا الإشارة إلى أننا، في المناقشة الدبلوماسية مع الرجال الكبار الصلبين في الكرملين، كنا ملتزمين بالخسارة، لأن هذا يتناقض مع خبراتنا في التفاوض معهم.

كان التأثير الأكبر لهجوم جاكسون أن يجعل من الأصعب بالنسبة إلى الولايات المتحدة السيطرة على البيئة العسكرية المتغيرة التي أوجدتها التقنية الجديدة. وقام جاكسون ومؤيدوه من المحافظين الجدد بنشر أسطورة أن نيكسون يضحي بالأمن العسكري الأمريكي بتعديل نظرية مراقبة التسلح. ولكن الوقائع كانت أكثر تعقيداً. لقد واجه نيكسون ثلاثة تحديات متشابكة: (1) بيئة استراتيجية متغيرة سببها نمو القوة الصاروخية السوفييتية والانفجار التقني.(2) معارضة الكونغرس لميزانيات دفاعية مرتفعة.(3) المفاوضات حول مراقبة التسلح، التي تمتعت بتأييد شعبي واعلامي واسع كانت تحتاج المحافظة على ميزانيات دفاعية ملائمة.

كان نيكسون دائماً صقراً دفاعياً وظل كذلك خلال رئاسته. لم تُخفض أبداً أية ميزانية للبنتاغون من قبل البيت الأبيض في عهد نيكسون، ولم يتم التخلي أبداً عن شبكة أسلحة قائمة في أية مفاوضات أدارها نيكسون. ما اختلفنا فيه مع جاكسون والمحافظين الجدد كان يتعلق باعتقادهم الظاهر أن مفاوضات مراقبة الأسلحة يمكن أن تؤدي، في حد ذاتها، إلى إعاقة الحقائق الاستراتيجية. كانوا يطالبون بمراقبة التسلح لإفساد ما تحقق من خلال قرارات أمريكية وحيدة الجانب على مدى عقد من الزمن وعلى جعل الكونغرس يرفض مساندة بعض البرامج الاستراتيجية الضرورية، مثل الدفاع الصاروخي. وهذه كانت مهمات مستحيلة بالنسبة إلى أي مفاوض، وهي تشوش على التحدي الاستراتيجي الحقيقي الذي يواجهه الرئيس.

الحقيقة كانت، قبل وقت طويل من التفكير في مراقبة التسلح، أن تطور الاستراتيجية النووية كان يتجه نحو طريق مسدود نجم عن الهوة المتسعة بين قوة تدمير الترسانات النووية وبين أي هدف سياسي يمكن أن تكون قد وضعت من أجله. لقد أصبح ذلك الوضع لا مفر منه في الوقت الذي استلم فيه نيكسون السلطة.

منذ بداية الحرب الباردة استفاد الاتحاد السوفييتي من الانطباع العام بأنه يملك تفوقاً كبيراً في الأسلحة التقليدية. وقمعه الصارم لانتفاضات برلين عام 1953، وثورة هنغاريا عام 1956، والاصلاح

التشيكي عام 1968 عززت الهالة المرتبطة بالتعداد الهائل الواضح للجيش الأحمر. ولكن عند بداية السبعينات توازنت القوة التقليدية السوفييتية مع تفوق أمريكا بالقوة النووية الضاربة بعيدة المدى. ذلك الحد الأمريكي بدأ الآن يتراجع تدريجياً نتيجة لتقدم السوفييت في مجال التقنية النووية. وقد جرى ذلك على ثلاث مراحل.

كانت الأولى في فترة احتكار أمريكا النووي من عام 1945 وحتى عام 1950 عندما كان لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتي دفاعاً عن المصالح الأمريكية الحيوية بدون أية خشية من انتقام ذي شأن.

وامتدت المرحلة الثانية من بداية الخمسينات إلى حوالي عام 1970، والتي بدأت عندما طور السوفييت أسلحتهم النووية الخاصة بهم. ومع هذا فطالما كانت قدرة الاتحاد السوفييتي على إيصال هذه الأسلحة متخلفة في حين أصبحت قوات أمريكا الاستراتيجية أكبر بكثير وأعلى قدرة، فقد اكتسبنا ما كان يدعى فنياً بقدرة «الضربة الأولى». وهذا يعني رداً على أي هجوم تقليدي روسي، أن ندمر القوات الاستراتيجية السوفييتية والقدرات القتالية للسوفييت بخسائر محتملة من جانبنا.

بدأت المرحلة الثالثة عندما رد القادة السوفييت على إذلال امتلاكنا القدرة على الضربة الأولى بافتعال أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962 وبناء ترسانة ضخمة من الصواريخ الاستراتيجية بعيدة المدى من صنعهم. وفي أقل من عشر سنوات بنى السوفييت 1400 صاروخ في صوامع أسمنتية لتحل محل قوتهم الصاروخية القديمة التي تبلغ 210 صواريخ من النوع الهش والقابل للعطب والمنصوبة في العراء. عند هذه النقطة بدأت كلفة الحرب النووية الاستراتيجية تعني مستويات غير مقبولة من الدمار لكلا الجانبين، مهما كان تعداد هذه الصواريخ لدى كل من الطرفين.

تعمقت هذه الأزمات عام 1962 عندما تبنى روبرت مكنمارا، وزير الدفاع، استراتيجية «الدمار المؤكد» التي تبني الردع على حساب مستوى ما من التدمير المدني والذي يكون مقبولاً نظرياً من قبل الاتحاد السوفييتي. هذا المفهوم الأكاديمي أساساً يفترض مسبقاً رغبة غير محدودة للإيقاع بالضحايا المدنيين، يقدر الحد الأدنى لعددهم بعشرة ملايين. هذه الاستراتيجية الحرفية حسبت كل شيء عدا الرغبة في اللجوء إليها. من المحتم أنها أوجدت ثغرة ضخمة ما بين قدرتنا العسكرية المرعبة والقناعات الأخلاقية لأي زعيم أمريكي مدرك. الهجوم المتعمد الشامل على الأهداف المدنية يثير أشد الحساسيات الأخلاقية، في حين أن أية محاولة، في مستويات متفوقة من القوات الاستراتيجية لتدمير قدرات الخصم النووية من المؤكد أن تجابه بانتقام يقع على أهدافنا المدنية.

بدرجة ما أثارت هذه الأزمات النووية كوابح لدى الأمريكيين من اللجوء إلى حرب نووية، بقدر ما زادت من احتمال لجوء السوفييت إلى الابتزاز، وهي مشكلة قد تتفاقم حتماً مع تنامي الترسانة العسكرية

السوفييتيـة. ولما كانت الاستراتيجية النووية تتحول إلى صيغة للردع، فإن الأرجحية التقليدية السوفييتية قد ظهرت مرة ثانية كتهديد مهيمن.

هذه كانت الأزمة الاستراتيجية الحقيقية التي واجهت إدارة نيكسون فيما كانت تتزايد الرؤوس الحربية النوويـة لـدى كلا الجانبين. ليس اتفاقيات مراقبة التسلح التي جـرى التفاوض حولها في جنيف هي التي عكستهـا ولـم تستطع أن تدمرهـا. ولم يحدث ذلك في أي مـن الإدارات التي تلت. اتخـذ نيكسون سلسلة مـن الخطوات لتحسين التكافؤ الاستراتيجي: فقد أمر بأن يكـون التخطيط لأي حرب بعيداً عن الأهداف المدنيـة وتوجيهه نحـو الأهداف العسكريـة، وبنى قواتنـا الاستراتيجية بدفـع انتشار الرؤوسـ الحربية المتعـددة واقتـرح دفاعاً بالصواريخ البالاستية على الكونغرس ـ قبـل أن يطرح ريغان عام 1983 «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» (SDI)، ولو على أساس تقنية أقل كفاءة.

مراجعة التخطيط العسكري أمر مجهد. وكان الوزير ليرد مهتماً جداً بالحيلولة دون تخفيض الكونغرس لميزانيـة الدفاع، وإعطاء اهتمـام أكبر لتبني المفاهيم الاستراتيجية. وبالإضافـة إلى ذلك، فإن تضافر ضغـوط الكونغرس على ميزانية الدفاع والتطويـر المستمر لأنظمة الأسلحة جعل الدوائرَ العسكرية معنية أكثـر بحماية مشروعاتها المفضلة من تطوير استراتيجية جديدة شاملة. وكان البنتاغون في الوقت الذي يقاتل فيه من أجل حياته في مواجهة الكونغرس، غير مستعد للمخاطرة ببرامجه القائمة من خلال مجابهات نظرية حـول استخدام الأسلحة النووية. ولقد استغرقت مراجعة «الخطـة العملياتية المتكاملة المنفردة» «SIOP»، أو خطـة الحرب الاستراتيجية، الجـزء الأكبر من فترة ولاية نيكسون. ومع مرور الوقت استُكملت علـى يد الوزير جيمسـ شليسينغر بعد 5 سنوات، والزيـادة في عدد الأسلحة والتحسينـات التقنية حالت دون تخفيضـ مهم فـي الخسائر المدنية حتى ولو خُفّض عدد الأهداف. واجـه بناء القوات الاستراتيجية الأمريكيـة معارضـة من الكونغرس في فترة حرب فيتنام. ولم تنجـح إدارة نيكسون في مواجهة محاولات الكونغرسـ (التي تزعمها السيناتور الليبرالي الجمهوري إدوارد بـروك) من أجل إيقاف تجارب الرؤوس المتعـددة ـ التي تعرف اختصاراً بـ MIRV ـ والتي كانت ضرورية لتحقيق التوازن تجاه التقدم السوفييتي في عدد قوات الصواريخ بعيدة المدى آنذاك وبالنسبة للعقد القادم حيث ما تزال تتزود بالرؤوس الحربية المنفردة. ولما كانت اعتمادات المشروع قد تمت الموافقة عليها أثناء ولاية جونسون، لم يستطع الكونغرس توفيـر الأغلبية لإيقافه. وهذا لم يمنع أقلية محددة من انتقادنا على أساس افتراض لا دليل عليه وهو أننا إذا أنكرنا التجارب فسيفعل الاتحاد السوفييتي الشيء ذاته.

حقـق الكونغرس نجاحاً أكبر في معارضته للنظام الدفاعي للصواريخ البالاستيكية المضادة (ABM)، الـذي طرحه نيكسون فـي شهر نيسان 1969 لأسبـاب استراتيجية وفلسفية. في عصـر المخزونات النووية الاحتياطية المتزايدة اعتبر نيكسون أنه من غير المعقول أن نترك الشعب الأمريكي مُعرّضاً كلياً لاحتمالات

متوقعة الحدوث، كالاصدامات أو الهجمات النووية المحدودة، أو المخاطر الناجمة عن القدرة النووية المتنامية للقوات الصاروخية. وأراد أن يحرر السوفييت من أية محاولات للمخاطرة بهجوم نووي محدود.

ولكن غالبية العلماء بشؤون الدفاع، وحركة السلام، ومعظم وسائل الإعلام وقفت ضد الاقتراح الذي لا سابقة له ـ والعدمي ـ القائل إن القابلية الشاملة لتعرض السكان المدنيين للخطر أمر أساسي لأمن الأمة. وسرعان ما تعرض مشروع نيكسون للصواريخ البالاستيكية المضادة (ABM) إلى هجوم شديد لعدة أسباب غير متوافقة:

إنه لن ينجح، وانه قد يعمل على إغراء السوفييت بالقيام بهجوم استباقي، وإن من شأنه أن يضر بالعلاقات مع موسكو بشكل ما، وليس من المهم أن يكون الاتحاد السوفييتي قد نشر منذ زمن طويل شبكة صاروخية دفاعية، وإن لم تكن فعالة جداً.

كمثل مياه تسقط على حجر شقت الإجازة النهائية لهذا المبدأ طريقها إلى الكونغرس. في عام 1969 أجاز مجلس الشيوخ بأغلبية صوت واحد هو ـ صوت نائب الرئيس ـ برنامج نيكسون لبناء اثني عشر موقعاً دفاعياً. وفي السنوات التالية، كما لاحظنا، قلص معارضو البرنامج في الكونغرس هذه القواعد عن طريق التخفيضات السنوية لبضعة مواقع لصواريخ ABM حتى لم يبق منها عام 1972 إلا موقعان. (وبعد عقدين من الزمن عانى برنامج ريغان المعروف باسم SDI المصير ذاته). وبدأ البنتاغون، الذي وقع في مصيدة نظام لم يعد له أية قيمة استراتيجية، يعالج الدفاع الاستراتيجي كواحد من أوراق المساومة القليلة المتبعة لدينا، نحاول عن طريقه أن نقلص المزيد من الانتشار الهجومي السوفييتي.

في وجه جميع هذه العقبات استطاعت إدارتا نيكسون وفورد أن تحققا زيادة مهمة في القوة الاستراتيجية الأمريكية. فعن طريق بناء 500 موقع جديد لصواريخ ICBM (كل واحد منها بثلاثة رؤوس) من نوع مينيوتمان 3، و500 غواصة جديدة قاذفة للصواريخ نوع (بوزيدون) التي يحمل كل واحد ما يتراوح بين 10ـــ 14 رأساً حربياً، كما زادت الولايات المتحدة عدد رؤوسها الحربية من 1700 رأس عام 1970 إلى 7 آلاف رأس عام 1978. وتمت الموافقة على بناء غواصة جديدة. من نوع ترايدينت. ذات مدى أبعد وتسليح أقوى، وشُرع ببنائها عام 1975. كما تم تطوير صاروخ عابر للقارات جديد تماماً من نوع MX. كما أعيد بناء طائرات ب. 52 بشكل كامل، وقاذفتين جديدتين تفوق سرعتهما سرعة الصوت من طراز ب ـ 1، كما طورت الطائرة ب ـ 2 الخفية، كدرع واق ضد صواريخ كروز الذي أنقذه نيكسون (بتوصية مني) من تخفيض ميزانية البنتاغون عام 1973. والحق أن الأكثرية الهائلة للأسلحة الهجومية في الترسانة الاستراتيجية الأمريكية على مدى السنوات العشرين التالية قد تحققت خلال فترتي نيكسون وفورد.

ما أبطأ البناء لم يكن ضبط التسلح ولكن معارضة الكونغرس. ليس في عقد السبعينات فحسب، بل حتى أثناء بناء ريغان بعد عشر سنوات. فعندما تمت الموافقة على القاذفة ب. 1 في عهد إدارة نيكسون،

حيث خطط لصنع 240 طائرة، خَفّض الكونغرس بضغوط على مدى 10 سنوات العدد إلى 95 طائرة. وعندما صادقت إدارة فورد على خطة بناء MX 200، لم ينتشر منها إلا 50 بعد عشرين سنة. وخُفض عدد الطائرات الخفية ب ـ 2 القاذفة من 132 طائرة إلى 20 طائرة، كما ألغي برنامج نيكسون لبناء 12 قاعدة، ولم يحوّل برنامج SDI الذي اقترحه ريغان إلا في مجال الأبحاث فقط.

كانت المعضلة النووية الجوهرية، بعد كل هذا البناء، أن الترسانات الاستراتيجية كانت مفيدة بالدرجة الأولى لردع هجمات نووية ولشيء يسير آخر فحسب. خيبة الأمل هذه عبرّتُ عنها بتحد غاضب في مؤتمر صحفي في نهاية قمة موسكو عام 1974: «ماذا بحق الله يعني التفوق الاستراتيجي؟ ما هي أهميته... في هذه المستويات من الأعداد؟ ماذا ستفعلون به؟[20]».

الجواب النظري هو تدمير القوة الانتقامية للعدو بالضربة الأولى واحباط الانتقام من خلال الدفاع الصاروخي. ولكن في العالم الحقيقي مثل هذه القدرة لم تُطور أبداً، وتنفيذها يتضمن مخاطر وحسابات بالغة التعقيد تفوق القدرة التحليلية لمعظم صانعي السياسة القادرين على التنبؤ. لا إدارة نيكسون ولا أية إدارة تخلفها يمكن أن تحل هذه المعضلة.

الجدل الذي طرحه جيرالد فورد قام بتلخيصه الباحث الأوسترالي كورال بيل:

> في اليمين توقع متزايد يصل إلى حد الافتراض، أو إلى خلاصة على أية حال بأن الروس يمكن بل ينبغي أن يدفعوا ثمن الانفراج بتعديل سلوكهم كلياً على الصعيدين الدولي والمحلي: بجعلهم يبتعدون عن المزاحمة في مناطق مستقبلها غامض، مثل أنغولا وتخفيف قبضتهم في المنطقة العازلة في شرق أوروبا والتصرف بمزيد من الليبرالية تجاه مواطنيهم، وكل ذلك من أجل خاطر الانفراج. لا شك أن جميع هذه الأمور مرغوبة، وليس من وجهة النظر الغربية فحسب. ولكن من وجهة نظر النخبة السياسية السوفييتية قد يبدو أقل خطراً واحراجاً العودة ببساطة إلى حرب باردة كاملة، وذلك قد يكون منطقياً خيارهم المفضل إذا جرت الصفقة وفق هذه الشروط فحسب. وفي اليسار، يفترض توقع متزايد أنه في ظل وضع الانفراج فإن الصيغ العادية للمحافظة على قاعدة القوة الغربية يمكن بل يجب إهمالها أو التخلي عنها: أي أن ميزانيات التسلح ينبغي أن تُخفض وأن تفكك القدرة على العمليات السرية، وأن تُهمل بصورة عامة الحاجات الأمنية للسياسات الدولية.

هذه في رأيي أخطاء متعارضة ومتساوية إنهم يحرفون الاستراتيجية عن الغاية التي تريد الوصول إليها: الانفراج لا يعني أن صراع القوة قد انتهى: إنه يطرح فحسب صيغة قد تجعل الصراع أقل خطراً وتوجهه نحو اتجاه بناء أكثر[21].



جاكسون، ومراقبة التسلح، والهجرة اليهودية

مراقبة التسلح

عندما تسلم نيكسون الرئاسة، كان أبعد ما يكون عن الحد من التسلح. واعتبره مجرد ورقة مساومة تستخدم للمساعدة على إخراج الولايات المتحدة من فيتنام[1]. وماطل في البدء بالمفاوضات ليرى التنازلات السياسية التي يمكن انتزاعها من موسكو.

ثمة ثلاثة اعتبارات أقنعت نيكسون بالبدء بالمفاوضات في 3ت2 (نوفمبر) عام 1969 أولها التعويض عن موقفه الصارم عموماً في فيتنام، والدفاع عن الشرق الأوسط، وغيرها من المسائل، حيث كان بعض الاستعداد الملموس لالتزام إدارته بالسلام ضرورياً. ولهذا أعلن نيكسون عن البدء بالمفاوضات في خطبة له ساعياً إلى حشد التأييد لسياسته في فيتنام. والاعتبار الثاني هو أن ضغوط الكونغرس على الميزانية الدفاعية حوّلت البنتاغون ـ لفترة سريعة الزوال ـ إلى مؤيد لتخفيضات مشتركة للتسلح. والاعتبار الثالث أن نيكسون بات مهتماً بموضوع بناء السوفييت لقوات استراتيجية، والتي كانت تتزايد بمعدل مائتي صاروخ في السنة، في حين كان الكونغرس يحول دون أي جهد لتعزيز قواتنا الاستراتيجية.

بدء المفاوضات وضعنا وجهاً لوجه أمام مشكلة كيف نحدد المساواة. ذلك أن القوات النووية لكلا الطرفين قد بنيت على أساس تقنيات ومفاهيم أمنية مختلفة. في الستينات، وقبل اتفاقية «سالت» كانت الولايات المتحدة قد توقفت باختيارها عن بناء صواريخ إضافية عابرة للقارات، وركزت على التحسينات النوعية للرؤوس المتعددة بدلاً من ذلك واعتمدت الولايات المتحدة عدا ذلك على القاذفات بعيدة المدى، التي لم يكن لدى السوفييت نظير حديث لها، بالإضافة إلى القواعد الجوية المنتشرة عبر البحار وحاملات الطائرات.

اتخذ الاتحاد السوفييتي من جانبه، في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، برنامجاً واسعاً للصواريخ الأرضية، والصواريخ التي تنطلق من الغواصات، والتي بدأت منذ السبعينات تتجاوز عدد الصواريخ الأمريكية. ومع هذا بقيت الولايات المتحدة تمتلك من الرؤوس النووية ما معدله 3 إلى واحد بسبب تقدمنا في الرؤوس المتعددة للصواريخ طوال فترة السبعينات بالإضافة إلى تقدم عددي وافر في الثمانينات.

ذلـك التقدم سـوف يتراجع بالتدريج لأن السوفييـت وضعوا رؤوساً متعددة علـى صواريخهم. وفي أواخر الثمانينـات وضـع السوفييت رؤوساً متعـددة على صواريخهم - تزيد على ما لدينا ـــ إلا إذا بنينا صواريخ أكثـر وأكبر حجماً. لذا كان يعود الأمر إلينا إذا كنـا نريد إغلاق الفجوة الرقمية. وطيلة أية فترة منظورة ستظل الولايات المتحدة تملك الأسبقية في عدد القاذفات الثقيلة.

المشكلـة التي تتعلـق بالمفاهيم في أية مفاوضات للحد من التسلـح أن نتيجتها تمثل لقطة واحدة في تـوازن تقنـي واستراتيجي يتطور بسرعة. وعلى الأطـراف أن تجد طريقة لالكي تأخـذ بالحسبان التوازن القائـم فـي القوات فحسب، بل وللمحافظة على العلاقة المتفق عليهـا طيلة فترة تحول فيها سباق التسلح من سباق كمي إلى سباق نوعي.

حتـى عام 1970 تقريباً كان سبـاق التسلح عددياً بالدرجة الأولى. وطالمـا أن كل صاروخ يحمل رأساً حربيـاً واحداً، فإن المعادلة الكمية بمقـدار 3 إلى واحد ستكون مطلوبة ولو نظرياً لمجابهة هجوم مفاجئ ناجـح. (وهـذه يفترض أن يخصص صاروخـان لكل قاذفـة صواريخ مـع الإبقاء على بعض الصواريخ كاحتيـاط لمهمـات متابعة). وهكذا فإن السوفييت يحتاجون إلى ثلاثـة آلاف صاروخ دقيق كي تتوفر لهم الثقة بتدمير قواعد صواريخنا، ونحن نحتاج إلى 4500 صاروخ لتدمير قواعدهم الأرضية. مثل هذه القوة لا يمكـن توفيرهـا إلا خلال فترة طويلة من الزمن - طويلة من أجـل توفير الرد المناسب - ويصعب توفير الموارد اللازمة لها. في بداية السبعينات كان الاتحاد السوفييتي يملك أقل من نصف العدد المطلوب من الصواريخ ذات الرأس الواحد، معظمها غير دقيق جداً.

التوصـل إلى صنـع الرؤوس المتعددة أحدث ثـورة في التوازن الاستراتيجـي. إذ أصبح من الممكن أن تتحقق الضربة الأولى- نظرياً على الأقل. بإضافة رؤوس حربية إلى الصواريخ الفردية الموجودة بدون زيادة عـدد منصـات القذف. وكانت بعض غواصاتنا القاذفة للصواريخ قادرة علـى حمل 14 رأساً حربياً صغيراً نسبيـاً (كل واحـد منها أكبر من القنبلتين اللتين دمرتا هيروشيمـا وناغازاكي). المشكلة أن كلا الطرفين كان قـادرا علـى تركيب 10 آلاف رأس حربـي على المنصات الموجودة القاذفـة للصواريخ (بالإضافة إلى أسطول من 500 قاذفة ثقيلة بالنسبة إلى أمريكا) وبالتالي كان هناك أسلحة أكثر من الأهداف المحتملة. وقـد ذكـر الجنرال جورج س. براون، الـذي كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركـة، للرئيس فورد في اجتماع لمجلس الأمن القومي، في 7 ت1، 1974 أننا خفضنا عدد الصواريخ MIRV على منصات غواصاتنا بسبب قلة الأهداف. وإذا ما أصبح بالإمكان تخصيص عدة رؤوس حربية لكل منصة إطلاق لدى العدو، وما يزال هناك آلاف الرؤوس الحربية، فإن الضربة الأولى ضد قوات مرابطة على الأرض يمكن تصورها.

لـم يكن مـن دواعي الدهشة أن تتوقـف المحادثات في طريـق مسدود فجأة. فحتى فـي غياب وجود خلافـات أيديولوجيـة وجيو-سياسيـة كان من الصعب عقلانيـاً وضع اقتراح يحسن مـن الوضع الناجم.

والأكثـر من ذلـك أنه نظراً لرفضـ الكونغرس الموافقـة على أسلحـة استراتيجية جديدة، فـإن الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه دافع قوي للقبول بتقليص برامجه الاستراتيجية الهجومية.

فـي النهاية حققـت إدارة نيكسون بعض التفوق من خلال حقيقة ساخرة وهـي أن الزعماء السوفييت باتـوا أكثـر ثقة بالتقنية الأمريكية من بعض منتقدينا فـي الداخل. بدلاً من إلغاء اتفاقية SALT، كما كان يطالـب بعض المعارضين في الكونغرس. أثبت الدفاع بالصواريـخ البالاستية أنه المفتاح الذي يفتح باب وضـع القيود على الهجوم، كما فعل في عهد ريغـان قبل 15 سنة. كان الزعماء السوفييت يخشون أنه حتى لو كان الدفاع الصاروخي الأمريكي ليس فعالاً تماماً ضد هجوم شامل، فإنه يستطيع أن يرد حتماً بضربة انتقاميـة غيـر منظمة ممـا يتبقى من قوات أمريكية. كمـا أنه قد يجعل أي هجوم ابتـزازي محدود صعباً للغاية. ومما زاد من هذا الاحتمال خوف السوفييت من دفاع الجيل الأول.

إن المفاوضيـن السوفييـت، آملين أن يكون موقـف الكونغرس مناسباً لهم ـ وهـو أمر غير معقول في ظـروف تلـك الفترة ـ قد يصرون علـى أن أية اتفاقية ينبغـي أن تقتصر على تقليصـ الأسلحة الدفاعية ـــ وهـي خدعة كلاسيكية مـن الكرملين لتجميـد الأسلحة التي يخشـون منها فيما يستمـرون بدون وضع قيـود على المثنـي صاروخ سوفييتي جديد التي تبنـى كل عام، وهو الأمر الذي يقلقنـا كثيراً. وكما أشرت سابقاً، فإن الجمود قد كسر أخيراً في أيار 1971 بعد أن أصر نيكسون على القناة الخلفية وهي أنه لا يقبل أبـداً باتفاقيـة تقتصر على الأسلحة الدفاعية. بعد ذلك، ومع كثير مـن المحاحكات ـ معظمها من جانب السوفييت للتملص من القيود على الأسلحة الهجومية ـ تم التوقيع على اتفاقيتين عسكريتين بمناسبة قمة موسكو في أيار عام 1972.

مع أن الترتيبات الفنية كانت معقدة إلا أن المفهوم الشامل كان واضحاً بصورة كافية. أولاً، إنَّ اتفاقية دائمـة مـع بعض العبارات الغامضة قد حـددت موقعين في كل بلد للدفاع الصاروخـي البالاستيكي ـ وهو العـدد نفسـه الذي حدده لنا الكونغرسـ. وكان هذان الموقعـان قليلين جداً لتوفير دفاع قـاري. وثانياً إن اتفاقيـة مؤقتة تمتـد خمس سنوات من 1972 وحتـى 1977 تجمد انتشار الصواريـخ الهجومية بمستوياته الحاليـة. القاذفات الثقيلة لم يجر تحديدها مما يمكننا من نشر القاذفة ب ـ 1 المطورة حديثاً والخارقة لجـدار الصـوت. ولأن السوفييـت لم يكن لديهم قاذفـات بعيدة المدى عملياً كمـا لا يوجد لديهم برنامج لصنعها. خلال الفترة الفاصلة من المتأمل أن يجري التفاوض على اتفاقية أكثر شمولاً ودائمة.

فـي البدايـة قوبلت الاتفاقية بالاستحسان، ولكن مع مرور الوقت بـدأت الانتقادات تظهر. فقد توافقت خيبـات أمل الليبراليين فـي نيكسون مع عدم ثقة المحافظين في أي تعامل مـع الاتحاد السوفييتي. الجزء المتعلـق بالدفـاع الصاروخي من الاتفاقية بـدا غير مثير للجدل نسبياً في ذلـك الوقت، ومع هذا فقد كان يؤسفني أن انقساماتنا الداخلية كانت تُلزمنا على القبول بالتعرض للنقد كصفة دائمة في استراتيجيتنا.

ومـن دواعي دهشتنا أن النقد تركز على اتفاقية تجمد الانتشارات الهجومية والتي وضعت حداً للبناء الهجومـي السوفييتي لمائتي صاروخ سنوياً ولم تطلب من الولايات المتحدة أن تتخلى عن أي برنامج قائم أو يجري التخطيط له. وكان للانتقاد وجهان: إن الاتفاقية قد منحت تفوقاً عددياً للسوفييت، وأنها جعلت قواتنا الاستراتيجية عرضة لهجوم مفاجئ.

كلتا التهمتين كانت انعكاساً لحدة انقساماتنا الداخلية أكثر من أي تحليل موضوعي. فاللامساواة العدديـة في منصات الانطلاق لم تضمنها مفاوضاتنا حـول اتفاقية SALT (معاهدة الحد من التسلح الاستراتيجـي) بل قامـت من جانب رئيـس الأركان ووزيري الدفاع لإدارتي الطرفيـن قبل التفكير في مفاوضات (SALT). ولتوضيح الأمور فإن الولايات المتحدة توقفت عن بناء صواريخ إضافية لأن كبار خبرائهـا الدفاعيين كانوا على قناعة بأن البلاد لا تحتـاج إلى ما هو أكثر من ذلك. والاتفاقية المؤقتة (SALT-1) لعـام 1972 لـم تَصُغ ولم تعـدل هذه القناعة، والتي استمرت علـى مدى ثلاثة عقود منذ ذلـك الحين. حتى إدارة ريغـان الصقرية لم تسع إلى زيادة قواتنـا الصاروخية. ولكن مهما كان عدم التسـاوي في عـدد المنصات النووية فقد عُوّض بتفوق أمريكا بالرؤوس النوويـة المتعددة والقاذفات الثقيلة.

لـم يطلب البنتاغون أيـة زيادة في مجموع عدد الصواريخ مطلقاً. ولم تمتنـع أي من إدارة نيكسون أو فـورد عـن المصادقة أو تشجيع أي طلب من وزارة الدفاع من أجل زيـادة القوات الاستراتيجية الأمريكية قبل اتفاقية «سالت» أو بعدها. على العكس من ذلك فقد استخدمت إدارتا نيكسون وفورد اتفاقيات «سالت» لتبرير تحديث قواتنا الاستراتيجية ـ مما جعل السيناتور ستوارت سمينغتون يتذمر عندما قُدمت الاتفاقية إلـى لجنـة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مُبدياً شكوكه فـي أن نستطيع مالياً إجراء اتفاقية للحد من التسلح أخرى.

إن التهمة التي تفيد أن الاتفاقية الهجومية المرحلية (سالت ـ 1) قد ضمنت مكاسب للسوفييت كانت مجرد ديماغوجيا. ففي شهر ت2 1974 (كما سنرى في الفصل العاشر)، لم يناقش فورد في فلاديفوستوك المستويـات المتكافئة التي كان يطالب بها هنـري جاكسون وأنصاره بصوت عال. رغم المنصات الألفين وخمسـ مئـة المسموح بها بموجب سقـوف فلاديفوستوك فقـد تمسك المخططـون الدفاعيون في جميع الإدارات المتعاقبـة بحـدود اتفاقيـة «سالت ـ 1». بعد ثـلاث إدارات كان المجموع لدينـا عملياً أقل قليلاً ممـا كان في عهد نيكسـون، وحتى إدارة ريغان الصقرية لم تعدله. والجـدول التالي يبين أنه بعد 20 سنة مـن الجدل حـول «عدم التكافؤ» فـإن معدلات القوتيـن الصاروخيتين ظلت كما هي عنـد توقيع الاتفاقية المرحلية، لا بل اتسعت «الفجوة الصاروخية» أكثر قليلاً:

	1972		1991	
	U.S.S.R.	U.S.	U.SS.R.	U.S.
منصات ICBM	1,451	1,000	1,618	1,000
منصات SLBM +	942	680	740	710
مجموعات منصات الصواريخ	2,393	1,608	2,358	1,710
القاذفات الثقيلة[2]	177	307	140	525
مجموعة المنصات الاستراتيجية	2,570	1,915	2,498	2,235
مجموعة الرؤوس الحربية الصاروخية	10,463	8,658	2,358	1,710

❖ صاروخ عابر القارات.

+ صواريخ بلاستيكية تطلق من غواصات.

++ تصل إلى 950 إذا ما نُسِّقت.

الصواريخ العابرة للقارات القديمة وعددها 250

التهمــة الثانيــة ضد سياسات الحد من التسلح لإدارة نيكسون ـ أنهــا أغرت السوفييت بالقيام بهجوم مفاجئ ـ كانت أيضاً عارية عن الصحة.

سيناريــو الهجوم المفاجئ كان يجري كالتالي. بوضع عشرة رؤوس حربية على صواريخها الثلاثمائة، سيكــون الاتحاد السوفييتي قادراً علــى تدمير جميع صواريخ أمريكا الألــف الأرضية وربما ثلث غواصاتنا الحاملــة للصواريــخ فــي الميناء فــي أي وقت عندئذ يتبقــى لدى الولايــات المتحــدة 450 غواصة قاذفة للصواريــخ، وقــوة القاذفــات المتبقية بطاقــة تتراوح بين ثلاثــة آلاف وأربعة آلاف رأس حربي، في حين أن القــوة السوفييتيــة المتبقيــة يمكــن أن تقترب من أربعة أمثــال ذلك الرقم. في ظل هــذه الشروط كان يُدّعــى أن الرئيــس الأمريكي سيكــون مُكرهاً على سحب ما تبقى لديه من قــوات رادعة والقبول بالشروط السوفييتية[3].

السينــاريــو منمــق بعبارات تقنية من أجل أن يكــون جديراً ظاهرياً بالتصديــق. تفترض سيناريوهات التدميــر المختلفــة أن الزعماء السوفييت كانوا مستعدين للمخاطرة ببقــاء مجتمعهم ونظامهم السياسي وفق عدد من المغامرات الجامحة:

❖ أن السوفييــت كانــوا قادريــن فنياً على إطــلاق بضع مئات مــن الصواريخ دفعة واحــدة رغم أنهم لم يطلقوا تجريبياً أكثر من ثلاثة دفعة واحدة من مواقع اختبارية، وليس من صوامع عملية (وبعض أكثر السينــاريوهــات دراماتيكيــة تنبأت بأن السوفييــت سوف يخلون مدنهم لتجنــب ضربتنا المعاكسة في حين تبقى الولايات المتحدة سلبية).

❖ أن الأمريكيين لن يطلقوا تحذيراً رغم وجود ما بين 30 ـ 45 دقيقة ليقرروا ما إذا كان سيجري هجوم شامل.

❖ أن الصواريخ العملياتية السوفييتية تتمتع بدقة صواريخ الاختبار نفسها، وهو افتراض خطير في ضوء حقيقة أنهم في حالة هجوم مفاجئ سيضطرون إلى إطلاقها باتجاه شمال ـ جنوب في حين أن جميع التجارب (لدى الطرفين) تطلق باتجاه شرق ـ غرب لتجنب خلق انطباع بوجود هجوم مفاجئ مما سيستثير الانتقام (كان هذا بالطبع إشارة إلى مخاطر الاعتماد على الصدفة).

❖ أن الزعماء الشائخين لمجتمع هاجع لديهم ثقة كافية للمغامرة بأن الرئيس الأمريكي سوف يمتنع عن استخدام آلاف الرؤوس الحربية، مما سيجنبهم، حتى في أكثر السيناريوهات تشاؤماً، من هجوم مفاجئ.

أخيراً أي واحد من هذه السيناريوهات الافتراضية لن يكون محتملاً حتى بالنسبة إلى أكثر الزعماء السوفييت جنوناً، إلا بعد عقد من الزمن، أي بعد انتهاء معاهدة SALTI «سالت ـ ١»، أو ما يكفي من الوقت أو أكثر لاتخاذ إجراءات معاكسة. وهذه تتضمن زيادة القوات الأمريكية الباقية بوضع مزيد من الرؤوس الحربية على الصواريخ الموجودة، وتطوير صاروخ أكبر يحمل مزيداً من الرؤوس الحربية والقوة التدميرية الأكبر، أو بناء أسلحة جديدة ذات مواصفات مختلفة تماماً غير ممددة في اتفاقية SALTI «سالت ـ ١»، مثل صواريخ كروز. وهناك أيضاً خيار الصاروخ الدفاعي. باستثناء الصاروخ الدفاعي الذي منعه الكونغرس. جميع هذه الخطا قد اتخذت أو بوشر بها في عهد إدارة نيكسون وطُورت في عهد فورد قبل انتهاء موعد «سالت ـ ١».

لا عجب أن العسكريين المحترفين لم يصادقوا على مثل هذه السيناريوهات الخرفاء. ما فكروا به أن التوازن الاستراتيجي قد عبر عنه حرفياً رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جورج براون. أما السيناتور وليام بروكسماير عام 1977 بعد فترة قصيرة من مغادرة فورد لكرسي الرئاسة:

> لا توافق هيئة رؤساء الأركان المشتركة على أن الاتحاد السوفييتي قد حقق تفوقاً عسكرياً على الولايات المتحدة.. (القوات الاستراتيجية الأمريكية) تعتبر قادرة على تحقيق أهداف الولايات المتحدة اليوم[4].

بالتركيز على خطر منفرد وبعيد من قبل هنري جاكسون وحلفائه من المحافظين الجدد نجحوا في حرف الجدل الداخلي عن مشكلة أمريكا الأمنية الفعلية في السبعينات، والتي لم تكن هجوماً شاملاً نووياً على الولايات المتحدة، بل كانت بالأحرى أن الجمود الاستراتيجي القائم يمكن أن يُغري الاتحاد السوفييتي باستغلال تفوقه بالأسلحة التقليدية لتحقيق تجاوز جيوسياسي أو ابتزاز. مراقبة التسلح الاستراتيجي ينبغي أن تعامل كمكوّن للاستراتيجية القومية الشاملة. ومع هذا فإن الليبراليين يتمسكون

بمراقبة التسلح كشفاء لجميع العلل، فيما كان يتخيل المحافظون أن اتفاقية «سالت ـ I» هي سبب وليست نتيجة لقراراتنا الفردية لتدبير الأمور على مدى أكثر من عقد من الزمن.

التكافؤ الاستراتيجي الحقيقي أعطى الولايات المتحدة في الواقع طاقة أكبر من السوفييت على تنفيذ سيناريوهات الفناء. فحتى ضمن شروط «سالت ـ I»، كانت القوات الاستراتيجية السوفييتية أكثر عرضة بكثير لضربة أمريكية أولى من قرينتها الأمريكية. ذلك لأن 30% فقط من القوات الاستراتيجية الأمريكية متوضعة على الأرض، في حين أن 90% من القوات السوفييتية متوضعة على الأرض. كما أن الغواصات الأمريكية القاذفة للصواريخ كانت أكثر فعالية بكثير من الغواصات السوفييتية. وبالدمج الصحيح ما بين صواريخ MX وصواريخ مينيوتيمان 3، تستطيع الولايات المتحدة أن تجعل القوات الأرضية السوفييتية عرضة للهجوم مثل مدننا نظراً لتفوق قواتنا الاستراتيجية وما تستطيع أن تلحقه من أضرار جسيمة بالقوات الاستراتيجية السوفييتية. لم يقترح أحداً ممن جاؤوا بعدنا مثل هذا الدمج.

وهكذا مع مغادرة نيكسون للإدارة، تحولت المناقشات حول مراقبة التسلح إلى مناقشة سفسطائية لا أرضية لها. كان «الانفراج» يتعرض للهجوم من قبل الليبراليين لتركيزه على الأمن العسكري، ومن قبل المحافظين لأنه لا يرتبط بهذا الأمن بصورة سليمة، ومن قبل الليبراليين للاتزان الضئيل بمراقبة الأسلحة، ومن قبل المحافظين لاهتمامه الزائد. كانت البرامج الدفاعية تمر في الكونغرس بمساعدة المحافظين للتغلب على معارضة الليبراليين. ويستحق جاكسون ومؤيدوه كثيراً من الجدارة لكبح الهجوم ضد حرب فيتنام بحجة الدفاع القومي. ولكنهم كانوا متأرجحين ضد سياسة أمريكا تجاه السوفييت.

هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي

لم تكن الهجرة من الاتحاد السوفييتي أبداً سياسة خارجية أو قضية داخلية إلى أن طرحتها إدارة نيكسون في الحوار السوفييتي ـــ الأمريكي. بُحثت الهجرة اليهودية أولاً مع السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين عام 1969. أبقيت معالجتي للموضوع ضمن إطار معتدل ذلك أن هذا الموضوع لم يكن قد أثير إلا من قبل مجموعات يهودية خاصة. أشرت ملفتاً النظر إلى العدد الضئيل الذي سمح له بالمغادرة عام 1968 ـ كان أقل من 400 شخص ـ وأوضحت أن أية زيادة ستلحظها الإدارة سيكون لها تأثير جيد لتقييمنا للنوايا السوفييتية. ومن دواعي دهشتنا أن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي نمت بالتدريج بمقدار مائة مرة في خمس سنوات، من 400 مهاجر عام 1968 إلى ما يقارب 35 ألف مهاجر عام 1973.

ولكي تضمن التوجه الإيجابي في استمرارية الهجرة لم تعلن إدارة نيكسون تأكيداً علنياً، حتى أثناء حملة الرئاسة الانتخابية عام 1972، وهكذا وجدنا أنفسنا في وضع سيء عندما اختطف جاكسون فجأة سياستنا.

مـا أثـار حفيظـة جاكسـون كان قـرار الكرمليـن فـي آب 1972 بفرض «ضريبة خـروج» على جميع المهاجرين، على افتراض أن هذه الضريبة ستعوض الدولة السوفييتية عما أنفقته على تعليم المهاجرين. وكانـت النتيجـة العملية هي انخفاض كبيـر في أعداد المهاجرين. لم يتبين بوضـوح لماذا اختار الاتحاد السوفييتـي أن يخاطـر بالنية الأمريكية الطيبة عند ذلـك المستوى الرفيع من علاقـات الشرق والغرب. يدعـي دوبرينيـن ـ بأن القرار اتخذ على مستوى رسمي متوسط الدرجة ــ ولكنه ادعاء غير صحيح نظراً لطبيعـة النظام الشيوعـي المركزي والالزامي، والاهتمام الذي أبداه نيكسـون وادارته في هذا الموضوع. الأكثـر احتمـالاً أن الزعماء السوفييت الكبار الذين هزتهم خيبة أملهـم بالرئيس المصري أنور السادات نتيجة لقمة 1972 وطرده للمستشارين السوفييت انتقاماً، كانوا يحاولون تجنب اتهام إضافي بأن تساهلهم في هجرة اليهود كان يعزز إسرائيل تاكتيكياً (حيث كان معظم المهاجرين يقيمون).

ومهمـا كان التفسيـر فإن ضريبة الخـروج أطلقت العنان لهجوم على سياسـة ناجحة عندما كنا ندير الأمـور بدون جعجعة طيلـة أربع سنوات وبطريقة غير سياسية متعمـدة. دورة إطلاق الهجوم كانت معلقة بموافقـة مجلس الشيـوخ عام 1972 علـى اتفاقية منح الاتحـاد السوفييتي مركز الدولـة الأولى بالرعاية مقابل دفع موسكو ديوناً للتأجير والإعارة تعود إلى الحرب العالمية الثانية. الوصول إلى منح الدولة الأولى بالرعايـة MNF كان يُلـح علينا ويستحثنـا منذ الأيام الأولـى لإدارة نيكسون ولا سيما مـن جانب أعضاء الكونغرس الليبراليين والشيوخ، ووسائل الإعلام.

فـي الجو المشحون جـداً بعد فيتنام ووترغيت بدت عبارة «الدولة الأولى بالرعاية» محرقة لأنها كانت توحـي بنـوع من المحاباة الخاصة للاتحاد السوفييتي (بعد عشرين سنة أثير الموضوع نفسه بالنسبة إلى الصيـن) والحـق أن عبارة الدولة الأولى بالرعاية هي عبارة فنية تعني أن بلداً ما منح المعاملة ذاتها التي تُمنـح إلـى باقي الدول التـي تقيم معها الولايات المتحـدة علاقات تجارية طبيعيـة (وكان هناك ما يزيد على100 دولة من هذه الدول عام 1974، وحوالي 160 دولة عند كتابة هذه السطور).

مـا أبقى الاتحـاد السوفييتي خارج الحصول على هذا الوضع (الأولـى بالرعاية) قبل ذلك هو رفضه إعـادة دفع ديـون الحرب. وفي أيلول عـام 1972 أجرى وزير التجـارة بيتر ج. بيترسـون مفاوضات أنهت المشكلتيـن. ونظراً لتخلـف الصناعة السوفييتية فإن وضع الدولة الأولـى بالرعاية ما كان يتوقع أن يؤدي إلى زيادة مهمة في التجارة السوفييتية ــ الأمريكية. وكانت فائدتها الوحيدة فائدة نفسية، كرمز للمساواة بالنسبة للقادة السوفييت، الذين رغم ادعائهم أنهم طليعة التاريخ، كان يستحوذ عليهم الخوف بأنهم لم يحصلوا على المركز الملائم المناسب لهم.

اتفاقيـة «الدولة الأولى بالرعاية» أعطت السيناتور جاكسون أداة تشريعية لتصعيد الأمور. ففي 4ت1، 1972 عرضـ تعديلاً لإجـراء تجديد لسلطة التفاوض للرئيس حول التجـارة. كان تعديل جاكسون يحجب

وضع الدولة الأولى بالرعاية عن أية دولة شيوعية تحول دون الهجرة. وعندما قدم نيكسون إلى الكونغرس، فــي 10 نيســان 1973 تسوية قضية «الإعــارة والتأجير» بالإضافة إلى منح مركــز «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي اشتبكت المعركة.

كنا مقتنعين أن المسألة ستسوى بسرعة وبطريقة ودية، لأننا كنا ما نزال نعتبر جاكسون حليفاً ونعالج خلافاتنــا معــه بأسلوب تاكتيكي. وهذا ما جعلنــا في البداية نتساهل معه ونسعى إلــى تغيير موقفه بإقناع السوفييــت بإلغاء ضريبــة الخروج. وبعد عدة مناقشات بيني وبين دوبرينيــن، سلمت السفارة السوفييتية فــي 30 آذار 1973 مذكــرة إلى مكتبي معنونــة: «سرية خاصة بالرئيس». ومع أنهــا تصف الهجرة كمسألة سوفييتيــة خاصة إلا أن الكرملين أعلم نيكسون أنه مــن الآن فصاعداً فإن ضريبة الخروج سوف لن ترفع إلا فــي حالات «غير عادية» فقط، بمــا في ذلك أمن الدولة، وفي الحالات الأخرى سوف تجمع رسوم «غير باهظة».

أظهــر ردنــا إلى أي مدى نجح جاكســون في تحويل هجرة اليهــود من الاتحاد السوفييتــي إلى مسألة أمريكيــة داخليــة. طلبنا من موسكــو أن نعلم الكونغرس بالرسالــة وكذلك الحكومــة الاسرائيلية. ولكنها احتجت بقوة لأن إسرائيل لاعلاقة لها بهجرة اليهود السوفييت وإجراءاتها ومع هذا فإن الكرملين سيترك للرئيــس حرية أن يقرر كيف نستخدم اتصالنا ومن يريد أن يخبره عن مضمونها. كنا نظن أننا أحرار في شؤوننا الداخلية.

فــي 18 نيســان تبخــرت آمالنا حــول أهداف جاكســون فذلك التاريــخ كان الحد الفاصــل لمعارضته المكشوفــة والعدوانية لسياستنا. دعا نيكسون قادة الكونغرســ إلى اجتماع في «غرفة روزفيلت» في البيت الأبيضــ لإعلامهــم بالاتصــال السوفييتي. كنا نعتقــد أن الإطلاع ســوف ينهي المشكلــة، أو يحقق بعض الاعتراف بما اعتبرناه انقلاباً دبلوماسياً.

يبــدو أن جاكســون فقــد اهتمامــه بالمسألة الفوريــة لضريبة الخروج، ولــم يكن بصــدد إثارتها. رد السوفييــت بــأن الرد البــارد للسيناتور غير ملائــم. من أجل الحصــول على حق الدولة الأولــى بالرعاية ينبغــي أن يضمن الاتحاد السوفييتي الحد الأدنى من تأشيرات الخروج ويخفف القيود على الهجرة لجميع القوميــات. لــم يحدد جاكسون ما هو الحــد الأدنى في رأيه، ولكن من الواضح أنــه سيكون أكبر بكثير من الرقم السابق وهو 35 ألف مهاجر سُمح لهم بالمغادرة عام 1973 .

مطالبــة جاكسون بإضافة شروط إلى اتفاقية موقعة قبــل بموجبها السوفييت شروطنا الثابتة (إعادة دفع ديون الإعارة والتأجير) كانت بمثابة دعوة للمواجهة. وقد رتب ذلك جاكسون في وقت كانت فيه إدارة نيكســون في انحدار ظاهــر. ذلك أنه كان الأسبوع الذي ذهب فيه جون ديــن إلى المدعي العام وانفجرت فضيحة ووترغيت في وجه نيكسون.

مــا كان بالإمكان ثني السيناتور عن ثني قضية تناسب طموحاته الرئاسية. بدا جاكسون داخل الحلقة المــدورة ممارساً ماهراً للتاكتيك ورجل مبادئ محترماً. ولكن مــن أجل أن يضمن ترشيح الديمقراطيين بعــد ثــلاث سنوات مــن الآن، كان عليــه أن يجد طريقة لكســب الانتخابــات الأولية للحزب فــي نيويورك وكاليفورنيــا. وهــذا ما أرغمه علــى أن يخفف من صورتــه الصقرية بالتقرب من الجنــاح الليبرالي الذي تزداد هيمنته في حزبه.

في مواجهة الأخبار التلفازية يومياً عن ووترغيت شعر نيكسون بضعف متزايد تجاه جاكسون وحلفائه. أُرجئت الاتفاقية التجارية إلى النصف الأول من عام 1973 ثم إلى الخريف بسبب التوترات ما بين الشرق والغرب الناجمة عن حرب الشرق الأوسط. لذا لم نلتق أنا وجاكسون حتى 6 آذار، 1974، لنرى إذا ما كان بالإمكان التوصل إلى تسوية ما.

فــي ذلك الوقت كان نيكسون في طريقه إلى مواجهة الاتهام، ولم يكن لدى جاكسون أي دافع لتخفيف الضغــط علــى الرئيس عن طريق عقد اتفاق. الحوار مع الأطرش كان مستحيلاً. ولم يُجْدِ ما قلته للزعماء اليهود مراراً إنني لن أعترض إذا قبل جاكسون أية تعديلات في إجراءات الهجرة السوفييتية[4].

في ذلك الوقت كان جاكسون قد رفع من أهمية قضية الهجرة إلى المستوى الرمزي. كان مصمماً على استغلالهــا ليظهر أن معالجة إدارة نيكسون لمجمل علاقــات الشرق والغرب كانت خاطئة تماماً من حيث المفهــوم والأسلــوب. والصدام العلني مع الرئيــس ووزير الخارجية سيسمح لــه أن يُظهر بأن من الممكن الحصــول على تنازلات أكبر عن طريق المجابهة أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق الدبلوماسية. وتعززت قــوة جاكسون بشــكل كبير عندما نشر اندريه زاخــاروف، العالم السوفييتي البــارز وبطل حقوق الإنسان، رسالة تعزز موقف جاكسون.

كان لقائــي الأول مــع جاكســون استطلاعياً. في اللقــاء الثاني فــي 15 آذار، بدأ يكشــف أوراقه. كان السيناتــور يطالب بتعهــد سوفييتي خطي بأنه سيسمح لمئة ألف مهاجر بالمغــادرة سنوياً (وهو رقم يزيد بثــلاث مرات على الرقم الأعلــى الذي سُمح بأن يغادر). رأى جاكســون أن الرقم قد تسرب، مما يجعلني أن أظهــر بمظهــر إما الضعيف جداً عن السير قدماً أو العاجز عــن تحقيقه. ولامني أنصار جاكسون على التسريــب. رغــم أنه لم يكن لدي أي حافز للمناورة بإظهار عجزي هكذا. ولكي يؤكد قدرته على المناورة، بالإضافة إلى الرقم المبالغ فيه، رفض جاكسون أن يكون وضع «الدولة الأكثر رعاية» مضموناً حتى لو قبلنا بهــذه النسبة من المهاجريــن. وبالإضافة إلى ذلك قال إن مثل هذا التنازل قد يسمح له بأن «يعيد» النظر في «احتمال» تسوية. المشكلة أنه كان لديه مطالب أخرى في جيبه.

كان الشَرَك ـ 22 منصوباً بعناية لنيكسون، ولي، في هذه المرحلة من ضعف الرئيس. كانت المساومة مــاء الحيــاة بالنسبة للسيناتور، ولم يكن هناك إلا أمل ضئيل فــي تأييد الكونغرس ما لم أظهر الرغبة في

الكشف عن مقترحات جاكسون. ولكن إذا قبلت بالأرقام والمطالبة بضمانة سوفييتية موقعة أكون قد دمرت بآفاق اتفاقية مع السوفييت حول هذا الموضوع أو أي موضوع آخر.

وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، وعدت السيناتور جاكوب جافيتس من نيويورك ـ ربما من دون تعقل ـ وابراهام ريبيكوف من كونيتيكوت، الذي شكّل فريق مجلس الشيوخ التفاوضي برئاسة جاكسون، أن أحاول إيجاد سبيل للالتفاف على الرفض السوفييتي لإخضاع ممارساتهم الداخلية لتدقيق الكونغرس. وأثناء زيارتي لموسكو التي امتدت من 24ـ 28 آذار 1974 اقترحت الشروع بحوار مع وزير الخارجية أندريه غروميكو لاستنباط تعريف لإجراءات الهجرة السوفييتية التي كان بيان بريجينيف في العام الماضي قد أشار إليه. عندئذ سوف أسعى إلى ترجمة هذه إلى زيادة في الرقم الإجمالي للمهاجرين وأنقل فهمي للنوايا السوفييتية في رسالة إلى الشيوخ. بهذه الطريقة سيكون السوفييت قادرين على تجنب إخضاع إجراءات الهجرة لديهم رسمياً لمراقبة الكونغرس، في حين أن الكونغرس سوف يتلقى التأكيدات التي يريدها.

كانت صيغة بارعة ويمكن أن تنجح إذا توفرت الرغبة لدى أعضاء مجلس الشيوخ بإنقاذ ماء وجه السوفييت. ولكن من أجل التأثير في جمهور الناخبين كان على الشيوخ أن يظهروا أنهم نجحوا في أن ينتزعوا من القادة السوفييت الرافضين وضمانات الإدارة «الرقيقة» التي ما كان يمكن تمديدها بدون ضغطهم.

هذا الموقف من شأنه أن يجهض الخطة الأوسع، لأن السوفييت لا يمكن أن يوافقوا على حق للهجرة يحدده الكونغرس، لقد تساهلوا معنا كي يضمنوا بالدرجة الأولى النية الأمريكية في ميادين أخرى. لذلك فإن تسويتي بأن نوصل فهم الإدارة للنوايا السوفييتية إلى الكونغرس قد أوصلتنا إلى خلاف لا نهاية له. فالكونغرس يفسر اتصالنا بدون شك على أنه التزام في حين أن الزعماء السوفييت سوف يرفضون أي ادعاء بأنهم تعهدوا بالتزام شرعي.

إصرار الشيوخ على أن يتجدد مركز الدولة الأكثر رعاية MFN للسوفييت سنوياً من شأنه أن يجعل الإدارة رهينة دائماً. فمع كل تجديد، يمكن أن تثار مطالب جديدة سرعان ما سيتبين أنها أكثر مما تتحمله المقايضة. عند هذه النقطة سوف تتهم الإدارة بالتأكيد بالخداع أو الضعف، لا سيما وأن التجديد الأول الذي سيجري في انتخابات 1976، وأولوية نيويورك، الحاسم بالنسبة لجاكسون قد اقترب. إن الشيوخ والإدارة إذا ما عملا معاً يستطيعان أن يحققا تحسينات مهمة في أرقام الهجرة السوفييتية التي كانت تتحسن بصورة درامية. أما المجابهة فلن تحقق أية فائدة ملموسة، ومن شأنها ألا تقلص الهجرة فقط، بل وجميع الإنجازات الممكن تصورها في أربع سنوات من الصبر، في كل دبلوماسية الشرق ـ الغرب الناجحة. لبضعة أسابيع بدت خطتي واعدة. ففي لقاء في موسكو في آذار ثم ثانية في جنيف في

شهـر نيسـان 1974 مع غروميكو، الذي لم يكـن متحمساً ولكنه أعاد تأكيـد بريجينيف بعدم وضع عقبات قانونية أمام هجرة اليهود، ولن يتعرض المتقدمون بطلب الهجرة إلى أية مضايقات، وأن المجموع سيكون متناسباً مع عدد المتقدمين بالطلبات. وأوضح تأكيد بريجينف بأن الرفض لن يزيد على 1,6 % .

وافـق غروميكـو بصعوبة على أن يكون الرقم 45 ألفاً ـ أي بزيادة مقدارها 25% عن المستوى الأعلى السابق ـ وكان هذا اقتراحاً معقولاً. وأضاف بطريقة ساخرة أن الحكومة السوفييتية لا يمكن أن تقدم على إرغام مواطنيها على الهجرة من أجل أن ترضي الكونغرس الأمريكي.

هـذه الأرقـام قوبلت بـازدراء من قبل جاكسـون وتابعيه. واستمـر ريتشارد بيرل بالإصـرار على كوتا (حصـة) سنويـة مقدراها مئـة ألف مهاجر سنوياً، وعرضـ جاكسون الأمر ـ ببراعة ـــ أن الاقتراح كان «هدفاً» وليس شرطاً مسبقاً. وبعد فترة تبين أنه كان يعني بكلمة «هدف» معنى «التسوية» أي حوالي 75 ألفاً، أو أكثر بمقدار مرتين عن رقم الحد الأقصى لمن يمنحون التأشيرة. وفيما كان الجانب الأمريكي يتحاور مـع نفسـه كما لو كان باستطاعتنـا أن نقرر مستوى الهجـرة السوفييتية، بدأ العـدد الحقيقي للمهاجرين يتضاءل بمقدار النصف كل سنة ونحن نتجادل حول تعديل جاكسون.

مـع هـذا فإن السيناتور الذي لا يلين ظل يطرح مطالب جديـدة. فقد طالب جاكسون بأن تمنح سمات الخروج كأفضلية للمهاجرين الذين يودون المهاجرة، من الأقاليم ذات المستوى التعليمي الأدنى، وسمات أقـل لسكان النخبة المثقفة في موسكو. هـذه «المماحكة» ينبغي أن تنتهي كما قال جاكسون كشرط مسبق لمنـح حق الدولـة الأكثر رعاية. جمـع جافتيس أصـوات أغلبية الشيوخ حـول: إن الفكـرة أن يعود الوزير ويتفاوضـ أكثر. المهمة كانت نفسها ـ تنفيذ اتفاقية موقعة من قبل وزير التجارة الأمريكي، وعلى أن يزيد بمقدار ثلاث مرات الهجرة السوفييتية من أعلى مستوى وصلت إليه وأصف التوزيع الجغرافي للمهاجرين، في المقابل يلقى الاتحاد السوفييتي المعاملة التجارية نفسها التي يتمتع بها بدون شروط مع أكثر من مائة دولة، ولكن خلافاً لذلك أن يكون موضوعاً لمراجعة سنوية من الكونغرس.

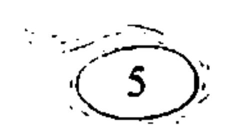
مـن أجل إغلاق أية فرجـة متبقية من أجل تحسين العلاقات التجارية مـع السوفييت، شرع جاكسون فـي وضع القيود على القروض والتجـارة. وفي 30 حزيران، 1974، كانت صلاحيـة الرئيس في استخدام تسهيـلات «مصـرف التصدير والاستيراد» تحتاج إلى تجديد مع أنها تجدد مرتين في السنة بدون خلاف طـوال عقدين من الزمن. وقد استغل جاكسون والشيخ الموالي له، الديموقراطي أولاي ستيفنسون الثالث مـن ايلينـوي، لوضع قفل مـزدوج على علاقات الشـرق ـ الغـرب الاقتصادية بطرح تعديـل جديد تماماً. ومـع أن ستيفنسـون كان يرعى التعديـل شكلياً فقد منح جاكسـون مصداقية علنية. جعـل التعديل جميع قروض الصادرات ـ الواردات إلى الاتحاد السوفييتي تزيد على 50 مليون دولار عرضة لموافقة الكونغرس ووضـع سقفـاً مقداره 300 مليـون دولار لمجمل جميع الديـون للاتحاد السوفييتي، مـع جاكسون وحلفائه

الذين يقلصون بانتظام المرونة الرئاسية في دبلوماسية الشرق والغرب. أصبحت العلاقات الاقتصادية الأمريكية. السوفييتية بعد سنتين من التعاون بين البلدين أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى من فترات الحرب الباردة.

أصبح موضوع الهجرة السوفييتية الآن مرتبطاً مع مصير نيكسون. وفي نهاية حزيران عام 1974 غادر إلى لقاء القمة الأخير مع بريجينيف. كما أن رحلته إلى موسكو كانت آخر رحلة خارجية له كرئيس. ومع أن الرئيس لم يكن ليستغل الزيارة لأية أغراض سياسية داخلية، فإن جاكسون صرح قبل يومين من مغادرة الرئيس أنه سيضع مجموعة من الشروط الأخرى بالنسبة إلى الهجرة السوفييتية. ولم يحدد ما هي تلك الشروط، ولكن مجرد الإعلان عن ذلك كان كفيلاً بوضع نهاية للجهود الرامية إلى تسوية قضية الهجرة السوفييتية إلى أن استقال نيكسون بعد خمسة أسابيع.

في نهاية رئاسة نيكسون كانت سياسته الشرق. غرب محل انتقاد مستمر تقريباً. كانت هناك استراتيجية متسمة بالمبالغة الحمقاء ضد رئيس يواجه الاتهام بالتقصير أولاً ثم ضد رئيس غير منتخب في لحظة كانت فيها الولايات المتحدة منقسمة بعمق، والكونغرس المعادي يحد من صلاحياته لاتخاذ أي عمل عسكري ويهاجم كل منظومة تسلح جديدة. كانت مسؤولية ثقيلة لوضع مثل هذا العبء على أكتاف رئيس جديد سعى أكثر من الجميع إلى إعادة بناء الثقة فيما يواجه كثيراً من الأزمات في الداخل والخارج.



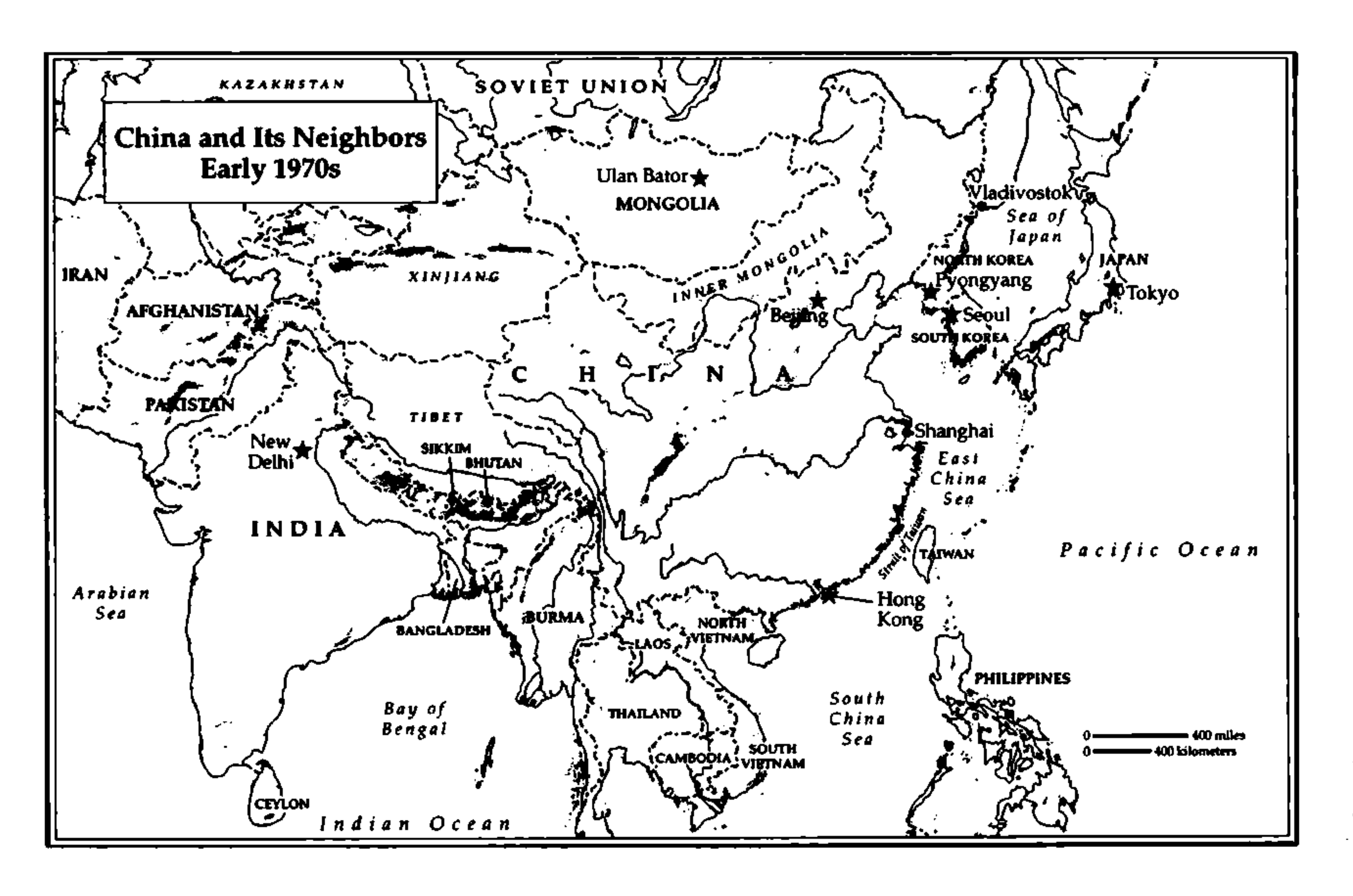


الصين وقادتها

سرعة وحجم الاتصالات الحديثة سوف تجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لمؤرخي المستقبل أن يستخلصوا حساباً دقيقاً للعلاقات الدولية المعاصرة. حتى وصول الآلة الكاتبة وآلة النسخ، كان سحب الوثائق عملية شاقة تقتصر على الأوراق الرسمية ذات الأهمية الخاصة. وحتى وصول التيلغراف كانت الاتصالات بطيئة جداً بالنسبة للتوجيهات التاكتيكية المفصلة. والتعليمات الضرورية للدبلوماسيين كانت تتعلق بالمفاهيم. والمكاتب الخارجية حتى بالنسبة للدول الكبرى لم تكن تستطيع أن تفعل أكثر من نقل الأهداف العامة والتقارير الاستراتيجية. أما التاكتيكات المناسبة فكانت ترتجل اعتباطاً. والتقارير الدبلوماسية بدورها كانت تُستوعب بصورة عامة. كانت تحتاج إلى شرح العلاقة ما بين ما حدث والاستراتيجية التي ينبغي أن تُبلغ ـ وإن كان نادراً ـ وكان يطلب من الدبلوماسي تغيير الاستراتيجية أحياناً. وفي كل حالة كانت الوثائق الدبلوماسية تحليلية إلى حد بعيد.

أحدثت التقنية ثورة في إدارة الدبلوماسية ومحتواها معاً. فتحضير وثيقة، ونسخها وتوزيعها بات يتم الآن في بضع دقائق بلمسة زر. وتضخمت البيروقراطية كثيراً لتحتل جانباً كبيراً ـــ ربما الأغلبية ـ من الوثائق الإدارية أو التي تتعلق بالنزاعات الداخلية. وهي لم تعد تصور الأهداف الجيوسياسية أو الاستراتيجية على أنها معارك سباق بيروقراطي.

ومؤرخو المستقبل سيواجهون دوماً خطر الاضطراب لا تجاه وفرة الوثائق فحسب، بل أيضاً تجاه طبيعتها وخصائصها. التعليمات المفصلة باتت تنتقل بسهولة وسرعة بالغتين بحيث إن الرئيس أو وزير الخارجية باتا يفضلان تركيز اتصالاتهما على جوهر الدبلوماسية اليومية بدلاً من أغراضها. ويّطلع الدبلوماسيّون في الغالب على ما ينبغي قوله أكثر مما يّطلعون لماذا ينبغي قول ذلك. وتخضع التاكتيكات والسياسات الداخلية لاستراتيجية. وهي مقتصرة على عقول قلة من صانعي السياسة. وتحول التاريخ إلى حساب لما هو فوري وحساس، مجرد من المنظور التاريخي أو الرؤية بعيدة المدى.


China and Its Neighbors
Early 1970s
KAZAKHSTAN
SOVIET UNION
Ulan Bator
MONGOLIA
INNER MONGOLIA
XINJIANG
IRAN
AFGHANISTAN
PAKISTAN
TIBET
CHINA
Beijing
Vladivostok
Sea of Japan
NORTH KOREA
Pyongyang
JAPAN
Tokyo
Seoul
SOUTH KOREA
New Delhi
SIKKIM
BHUTAN
Shanghai
East China Sea
INDIA
TAIWAN
Strait of Taiwan
Pacific Ocean
Arabian Sea
BURMA
BANGLADESH
Hong Kong
NORTH VIETNAM
LAOS
PHILIPPINES
Bay of Bengal
THAILAND
South China Sea
CAMBODIA
SOUTH VIETNAM
0 400 miles
0 400 kilometers
CEYLON
Indian Ocean

منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين عام 1971، كانت العلاقات الصينية ـ الأمريكية استثناء ملحوظاً. فنظراً لعدم وجود اتصالات بين البلدين لفترة عقدين من الزمن فقد بدأت الولايات المتحدة والصين من صفحة جديدة ناصعة. ذلك أن سياسة ماوتسي تونغ بالاعتماد على النفس وسياسة الحظر التجاري التي مارستها أمريكا قد خنقت العلاقات الاقتصادية بين البلدين. أما المسائل التي استند إليها استئناف العلاقات بين البلدين بالدرجة الأولى فقط كانت مسائل جيوسياسية: تقويم البلدين الخاص للتهديد من جانب الاتحاد السوفييتي، ومستقبل تايوان، وتحديد علاقات القوى في آسيا والعالم.

تركز الحوار الصيني ـ الأمريكي على الاستراتيجية لأن مطلب كل طرف تجاه الآخر كان يتم بتقريب وجهات النظر وتلاقيها حول الوضع الدولي. من بين جميع اللقاءات الدبلوماسية التي قمت بها، إما بمفردي أو مع الرئيسين اللذين خدمتهما ـ كانت اللقاءات مع الزعماء الصينيين هي الأطول والأكثر صلة بالمفاهيم. والحق لم يكن لدينا شيء آخر نتحدث عنه في تلك الأيام المبكرة ولا وسائل أخرى لبناء علاقات نوينا أن نؤسسها.

أسلوبان في الدبلوماسية

مشهد التبادلات المتنامية الصينية ـ الأمريكية بات ملحوظاً بشكل متزايد بسبب الفجوة الواسعة في التاريخ، والثقافة، والأيديولوجيا، والتنمية الاقتصادية التي تفرق بين المجتمعين. الذين خبروا الصين في عهد ماو فقط يستطيعون تقدير هذه الفجوة أو التحولات التي حدثت منذ ذلك الحين. المدن الحديثة المنطلقة بسرعة، وطفرات البناء الضخمة، وأزمات السير المحتشدة، وظهور المجتمع الاستهلاكي كانت غير متوقعة في الأيام التي كانت فيها الصين تتمسك بحماستها الأيديولوجية القائمة على كتيب ماو الأحمر. لقد كان عالماً خاصاً قائماً بذاته يتميز بالصناعة الراكدة، والكوميونات الزراعية المتخلفة، والعدد الهائل من السكان باللباس التقليدي، والشوارع التي كانت أداة السير الأساسية فيها هي الدراجة. تلك كانت الصين التي زرتها في تلك الأيام البعيدة عندما اجتمع نيكسون المعادي للشيوعية علناً بماو زيدونغ المتمسك بالشعارات المعادية للرأسمالية ليطلقا ثورتهما الجيوسياسية.

كان نيكسون متعلقاً بالرغبة في الخروج من فيتنام، كي يوجد ثقلاً موازياً للتوسع السوفييتي، وأن يسحب البساط من تحت أقدام حركة السلام القوية في الداخل بالكشف عن خطة كبيرة للسلام. كان ماد يشارك نيكسون في قلقه من التوسع السوفييتي، وكان لديه أسباب كثيرة تحمله على الاعتقاد أن الصين ستكون الهدف الثاني. ولم يكن هناك زعيم شيوعي آخر يتحدى تفوق موسكو العقائدي بصورة أقوى من ماو. وإذا كان مبدأ بريجينيف لعام 1968 الذي أعلن أن موسكو لها الحق في إرجاع أية دولة شيوعية إلى جادة الصواب بالقوة العسكرية له أي تطبيق عملي واضح فهو على صين ماو. لذلك كان التقارب بين الصين والولايات المتحدة مفروضاً على كلتيهما بالضرورة. أما حدوث ذلك بسرعة وبخط واضح فيعود إلى قدرة الزعيمين على إخضاع الأيديولوجيا للمصالح المشتركة.

مثل هذا النهج كان يتطلب تكيفاً ذهنياً من الجانب الأمريكي أكثر من الجانب الصيني. وكان ماو من الذكاء بحيث لا يمكن ألا يفهم أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة واردة في ذهنها في الدفاع عن حقه في الخروج عن الاجماع الشيوعي العقائدي كانت العودة إلى الأنماط الكلاسيكية للدولة الصينية هي الأساس الوحيد الممكن للتعاون مع الولايات المتحدة.

الصين، التي تدعى «المملكة المتوسطة» كانت في القمة في المنطقة التابعة لها في معظم تاريخها. وعندما كانت تتعرض للتهديد كانت تبحث عن أمنها عن طريق التوازن بين الدول المحيطة - التي كانت تعتبرها بربرية - فيما بينها. وكانت القاعدة الأساسية أن الدولة البربرية البعيدة يكون التعامل معها أكثر أمناً من الدولة القريبة. وفي عام 1969 كان الأمر يتطلب فطنة كبيرة لتكشف أن التهديد الأساسي لأمن الصين يأتي من الاتحاد السوفييتي، حيث كان مليون جندي من قواته قريبة من حدود الصين. وكان السؤال الأساسي الذي يدور في خلد ماو هو إذا ما كانت الولايات المتحدة، البربرية البعيدة، ستفهم مصالحها.

أما مشكلة نيكسون الفلسفية فكانت أكثر تعقيداً. لقد كان الزعيم الأول لبلد بُني على شعوب أدارت ظهرها لمؤسساتها وعاداتها وقيمها للمجتمعات التي جاءت منها. وهذا ما خلق الاعتقاد بتفوق التجربة الأمريكية السياسية وجعلها قناعة وطنية. وتعززت بجغرافية ملائمة. فلكونها آمنة بوجود محيطين كبيرين فإن الولايات المتحدة ظلت لفترة مائتي سنة القوة الكبيرة الوحيدة التي ليس لها جيران أقوياء وبالتالي لم يكن لديها أية تجربة تهديد مباشرة لأمنها. وتوازن القوى الذي مارسته أوروبا كان غير مناسب ولا خطيراً، وكان التوازن يعتبر أقل أهمية من الإجماع الأخلاقي والقانوني.

عندما تعهد في مذكرة شانغهاي عام 1972 كل من ماو ونيكسون بأن يجابه بلداهما الهيمنة في آسيا (ثم شملت بعد سنة العالم كله) كان ذلك علامة افتراق أكبر عن الولسونية الأمريكية السائدة من الافتراق عن الكونفوشيوسية التقليدية. ورغم أنها لم تفسر بالتفصيل، فإن مقاومة الهيمنة كانت تتضمن سياسة توازن القوى، أو منع أية دولة من أن تكون القيّم على الموارد والقوى العاملة الموصلة إلى الهيمنة العالمية. والانطباع غير المعلن عنه والذي لا يمكن تجنبه هو أن الصين والولايات المتحدة كانتا مشتركتين معاً في مجابهة القوة السوفييتية.

والحق أن أهدافنا الاستراتيجية كانت أكثر تعقيداً: كانت تحويل قوتي الحرب الباردة العالميتين إلى قوة ثلاثية بحيث نكون أقرب إلى كل منافس أكثر مما يكونان أقرب إلى بعضهما بعضاً، وبهذا نوسع خياراتنا. مثل هذا التأكيد على الجغرافيا السياسية والتوازن لم يكن متوقعاً من رئيس أمريكي، على الأقل منذ أيام تيودور روزفيلت.

في طريقة تنفيذ استراتيجيتنا كنا معرضين بالضرورة لأسلوب الصين في إدارة شؤون الدولة. قبل رحلتي السرية إلى بيجينغ كنا نظن أننا نستطيع أن نطبق الأساليب التي كنا نستخدمها مع السوفييت

علـى الصينيين. وسرعان ما اكتشفنا الهوة الثقافية الواسعـة ما بين موسكو وبيجينغ. كان الدبلوماسيون السوفييـت يمثلون مجتمعاً تسوده تاريخياً القـوة الصارمة بدلاً من الإجماع. وأوجدوا إمبراطورية متعددة القوميـات تساندهـا قوة عسكريـة. الاتحاد السوفييتي (وروسيـا الإمبريالية من قبلـه) كان لديه قلة من الحلفـاء خـارج نطاق وصـول جيوشه. وأسلـوب التفاوض السوفييتـي كان يعكس هذه الحقائـق ـ حيث لا يستخدمونها للإقناع بقدر ما يستخدمونها لإنهاك المفاوض من خلال الاصرار والتهديد.

وعلـى العكس مـن ذلـك كان الدبلوماسيـون الصينيون يمثلـون مجتمعاً مهيمنـاً ثقافياً علـى العالم المعـروف بالنسبة له. كانـت الدبلوماسية الصينية تتسلل أكثر مما تتنمـر المفاوض كان يشبع غروره أن يكـون في «النـادي الصيني»، ولو كان عضـو شرف. ومعيار الترحيـب بزوار الصين أن كلمـة «الأصدقاء القدامى» تعني الأعضاء المقربين من النادي الصيني، و«الأصدقاء الجدد» على أنهم مرشحون للعضوية. الاعـلان عـن الصداقة يجعل من الصعب عدم الموافقة على تلك المسائـل التي يعلنها الصينيون ـ عادة في مرحلة مبكرة من المفاوضات ـ كمسألة مبدأ وبالتالي في خارج نطاق المساومة. في العلاقة الصينية ـ الأمريكية كانت مثل هذه المبادئ تتضمن دوماً وحدة الصين وما يتبعها من إصرار على أن تايوان جزء من الصين.

أمـا بالنسبة إلـى المفاوضين السوفييـت الذين يميلون إلـى التصرف كما لـو أن الدبلوماسية حرب خنـادق، لم تكن هناك قضايـا صغيرة كهذه. كل مشكلة تعامل بذات الأهمية ويناضلون من أجلها بإصرار حتـى مـن أجل ادعاء مستقبلي إذا ما أصبح من الضروري فيما بعد التخلي عنها. كان الزعماء الصينيون ـــ على الأقل فـي المراحل المبكرة من العلاقـات الأمريكية ـ الصينية ـ يقدمـون التنازلات في القضايا غيـر الأساسية لخلق احترام للمصداقية على المـدى البعيد[1]. وقد تحملوا الكثير كي يُبيّنوا أن الصداقة الصينية ليست ظاهرة عرضية وذلك من خلال إبداء الاهتمام لرجال الدولة المستقلين في العالم والذين كان لهم علاقات طيبة مع الصين عندما كانوا في السلطة (وخير مثال على ذلك عندما أرسل ماو طائرة إلـى نيكسـون لتأتي به إلـى الصين عـام 1976، في الوقت الـذي كان فيه بعض السياسييـن في الولايات المتحدة يتجنبون الاتصال مع رئيس سابق).

يميـل صانعو السياسـة الأمريكيون إلـى الجمع ما بين الجانـب البراغماتي والتبشيـري، بين العملي والمثالـي. فـي الجانب الصينـي كانت هذه الفجوة يتـم تجاوزها بالتحليل الجيو سياسـي الدقيق ـ نظرة استراتيجيـة يرافقها إصرار كبير. يميل المفاوضون الأمريكيون إلى استخدام المفاهيم القانونية ويولون أهميـة كبيرة للوثائق القانونيـة. ويؤمن رجال الدولة الصينيون أن ما يُبقي على الاتفاقيات هو بناء إجماع حـول المصالح المشتركـة، ذلك أن الالتزامات القانونية، في نظرهم لا يمكن أن تستمر طويلاً. لذا كثيراً ما يطرحون قضاياهم في صورة اشتقاق أو استخلاص من تاريخهم الذي يعود إلى خمسة آلاف سنة.

كثيـر من المفاهيم المختلفة موجودة في المجتمعين. اسأل عندمـا يقع حدث ما، ستجد الأمريكيين يحـددون التاريـخ، ويشيـر الصينيون إلـى السلالـة الحاكمة. من السـلالات الأربعة عشـرة التي حكمت الصيـن، سبـع منها استمر حكمها أطـول من تاريخ الولايـات المتحدة بأكمله، وثـلاث منها حكمت فترة مقاربـة لتاريخنا. وفي حين أن إحساس الأمريكيين بالزمن دقيـق، والمنظور قصير نسبياً، فإن إحساس الصينييـن بالوقـت تقريبـي، والقدرة على رؤيـة الأشياء أبعد بكثيـر. المرجعيات التاريخيـة الصينية لا نجدهـا إلا عنـد الأمريكيين الأكثر خبرة. أمـا إشارتنا إلى تاريخنا فتبدو للصينييـن وكأنها تصور خبرة وطنية غير كافية بالدرجة الأولى، وتكاد لا تتضمن ولا تكفل حكماً واعياً.

ورغـم هذه الخلافـات الثقافية ظل الحوار الصيني ـ الأمريكي متماسـكاً بشكل غير عادي وامتد إلى اعتبارات كثيرة بدءاً من ولاية نيكسون واستمر منها إلى كل ولاية تالية. لقد كانت من عدة وجوه السياسة الخارجية الأمريكية ذات الحزبين الأكثر تماسكاً في القرن العشرين.

ماوتسه تونغ

كان الرئيس ماوتسه تونغ، ورئيس الوزراء زهو اينلاي، وفيما بعد نائب رئيس الوزراء دينغ كيساو بينغ هم المفاوضون اليوميون لي، ولكن ماو كان يحجب زملاءه بما يشبه الرهبة الدينية التي كان يملك ناصيتها ـ أو التي كان أتباعه يجدون من الحكمة القبول بها. الزعماء الصينيون الآخرون كانت مناقشاتهم تتضمن اقتباسـات كثيرة من أقوال الرئيس، لتأكيـد شرعية ما يقولون، أو ربما لتوفير الأمان لأنفسهم. وبالمقدار نفسه كانوا دائماً مختلفين تماماً في حضوره.

أجواء الإطالة والشمول كانت تهيمن أحياناً على الطريقة التي يدير بها ماو النقاش والاجتماعات. كان الرئيسـ يقيم في «المدينة الإمبراطورية» ويتصـرف كأي إمبراطور. وكان من المستحيل تعيين المواعيد مقدماً معـه. إنها ببساطة كانت تبـدو وكأنها مواعيد مقدسـة. في كل اجتماع مـن الاجتماعات الخمسة التـي أجريتهـا معه يأتي نائب وزير الخارجية وانغ هيرونغ، ابـن شقيقة ماو وبعد عدة دقائق يتابع زملائي المفاوضـون عملهـم كأن شيئاً لم يحدث، ثم يضع زهو أو دينغ أوراقه ويقـول: «الرئيس ماو ينتظرك». لم يكن من المهم أن يكون الوفد الأمريكي مستعداً للمقابلة أم لا، فمثل هذا الأمر لم يكن يؤخذ بعين الاعتبار على مايبدو.

كنـت أنتقل مصحوبـاً مع زهو (أو مع دينغ في المحادثتين الأخيرتين) إلـى مقر إقامة ماو في سيارة صينية. لم يكن من المسموح أن يرافقني أيٌ من موظفي الأمن الأمريكيين، ولا تُخبر الصحافة بالاجتماع إلا بعـد حدوثـه. أظهر الصينيون مهارة في رسم الصورة العامة التـي أرادوا أن يظهروها بطريقة عامرة بالحيـاة والصـور التي يسمحـون بها والصفات التي كانـوا يصفون بها اللقاءات. وعندمـا كان يظهر ماو مشرقـاً فـي الصـورة والبيان يتحدث عن اجتمـاع مطول، فإن الرسالـة التي يراد إيصالهـا أن العلاقات

الصينيــة ـــ الأمريكية تزدهر. وبعد اجتماع آخر. يظهر ماو المبتسـم وهو يلوح بأصبعه نحوي بحيث يبدو وكأنه يوحي بأن العلاقة الأمريكية ـ الصينية لا بد أن تتطلب بعض البحث الإضافي.

مقر إقامة ماو كان يمر عبر بوابة حمراء في كسيشانغ آن جي بعيداً قليلاً عن جدران المدينة القديمة وظل هناك حتى الانتصار الشيوعي في الحرب المدنية. اليوم تمر المواصلات من ذلك الشارع باستمرار رغـم أنهـا منذ الأيـام الأولى من العلاقـات الصينية ـ الأمريكيـة، لم تكن موجودة. السيـارات الرسمية القليلـة والكميـة الكبيرة من الدراجات تضيـع في ثناياه. وقرب المدينـة الامبراطورية كان الطريق يلتف حـول بحيـرة، وفي الطرف الآخر تقوم سلسلة من مقرات إقامة كبـار الموظفين. جميعها بنيت في الفترة الأولى من الصداقة الصينية ـ السوفييتية وعكست الهندسة الستالينية الثقيلة في تلك الفترة.

بـدا مقـر إقامة ماو لا يختلف عن غيره وإن كان يبتعـد قليلاً عن بقية البيوت. في زياراتي الأولى، كان ثمـة حجرة للانتظار تحتل معظمها طاولة للعبة البينـغ بونغ، اختفت فيما بعد. كنت أقاد مباشرة، على أية حـال، إلى غرفة مكتب ماو حيث تحيط بها صور معظم رؤسـاء الدول تحيط بها تجهيزات بقصد تصوير عظمة مجتمعاتهم. أما المحيطون بماو فقد قصدوا اعطاء انطباع معاكس. فالحاكم البالغ الاقتدار لأكثر الأمم سكاناً كان يرغب أن يعتبر رجل دولة عالماً لا يحتاج إلى أن يظهر سطوته من خلال الرموز التقليدية للجلال.

كانـت غرفة مكتب مـاو متواضعة. الرفوف ملآنة بمجلـدات متلاصقة ومخطوطـات تغطي الجدران الثلاثـة. وكان هنـاك كتب أخرى على الطاولـة وبعضها على الأرض. في زياراتـي الأولى كان يوجد سرير خشبـي صغيـر في زاوية الغرفة. كان ماو ينهض من كراسي سهلة شبـه مدورة في مركز الغرفة وتلحق به امـرأة بالقرب منه (وأحياناً تساعده علـى النهوض كما لاحظت في زيارتي الأخيرة). وذلك لأن ماو حين قابلته كان يعاني من عدة إصابات أضعفت بنيته. كان يبتسم وكأنه يحذرني من أنه سيكون من الخطر أن أحاول أن أخدع هذا الاختصاصي بالنفس البشرية. ولما كان البرابرة كثيراً ما يخطئون الهدف، كان ماو كثيراً ما يؤكد ضاحكاً على استحالة خداعه ـ كما جرى في اجتماعنا في 12 ت2 1973، قال:

> اقترب مني رئيس اليمن الجنوبي. قال إنه يريد أن يقطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. طلـب رأيي. لم أفاجأ بكلامه وقلت إن عليه أن يكون حريصاً. الآن هم يحاولون الاقتراب كثيـراً من الاتحاد السوفييتي. رغم أن وضع ماو البدنـي كان يزداد سوءاً فقد كان يظهر قـوة تركيز أعظم وأكثر تصميماً من أي زعيم قابلته ـ مع استثناء محتمل لشارل ديغول. كان يمشـي بصعوبـة، وكان حديثه يتراجـع من لقاء إلى آخر، إلـى أن أخذ مساعدوه في لقائنـا الأخير، يسجلون الكلمات التي يتمتم بها ومـا تعنيه. وكان يهز برأسه إلى أعلى أو أسفـل قبل أن ينقـل المترجم ما يريد أن يقول. على الرغم مـن العوائق البدنية كان ماو

يُجري دوماً محادثاته بطريقة سُقراطية. وخلافاً لطريقة الرؤساء الآخرين في البداية بالمجاملات كان يبدأ المسألة بصوت خافت. ثم يطرح عدة تعليقات تتراوح بين الفلسفة والتهكم ويتوسع في الموضوع تدريجياً.

تبين هذه النقطة لقاءاتي في تشرين الثاني عام 1973. فقد تساءل ماو وهو يفتح الجلسة عن المواضيع التي ناقشها مع زهو ومعي، ولكنه سرعان ما حول ذلك إلى مناقشة محددة حول المطامح السوفييتية:

ماو: ماذا ناقشتم؟.

زهاو: التوسعية.

كيسنجر: هذا صحيح.

ماو: من يقوم بالتوسع (تقصدني).

زهاو: هو بدأ، ولكن الآخرون استمروا.

كيسنجر: وزير الخارجية ينتقدنا من وقت لآخر من أجل التوازن. ولكني أعتقد أنه يعرف المصدر الحقيقي.

ماو: ولكن التوسعية شيء مؤلم. ينبغي ألا تخشاهم.

كيسنجر: نحن لا نخشاهم يا سيادة الرئيس. في كل مرة نتخذ إجراءات صارمة كما فعلنا قبل أسبوعين.

ماو: لم تكن سيئة (يشير إلى تلكؤ الولايات المتحدة أثناء حرب الشرق الأوسط).

كيسنجر: المشكلة الآن في الشرق الأوسط هي الحيلولة دون سيطرة الاتحاد السوفييتي.

ماو: ربما لا يستطيعون أن يسيطروا على الشرق الأوسط، رغم اتساع طموحهم، فقدراتهم محدودة.

التأثير الشامل لملاحظات ماو الحصيفة أنها تشير إلى طريق المسيرة تاركاً عن عمد القرارات التكتيكية إلى زهاو. عندما حاول نيكسون في شباط 1972 أن يجر ماو إلى مناقشة حول دول معينة أجاب الرئيس: «يجب أن تناقش مع رئيس الوزراء (زهو اينلاي). أنا أناقش القضايا الفلسفية».

كان هذا صحيحاً عندما كان ماو يريد أن يُبعد نفسه عن نتيجة غير مؤكدة. عندما حدد «بيان شنغهاي» إطار العلاقات الصينية ـ الأمريكية، تيقظت أحاسيسه مباشرة بشكل متزايد. وفي ت1 1975 في رحلتي إلى بكين، اعتبر ماو أنه من الخطأ أن أتحدث إلى دينغ قبل مقابلته الرئيس، حول اعتبار

العلاقات الصينية ـ الأمريكية جيدة لأنه لا يوجد طرف يريد شيئاً من الآخر. كان ذلك أمراً مرتجلاً جداً لأن ماو كان يسعى إلى استراتيجية منسقة مع الاتحاد السوفييتي:

إذا لم يكن أي طرف يريد شيئاً من الآخر، فلماذا جئت إلى بيجينغ؟.. (و) لماذا.. تريد أن نستقبلك ونستقبل رئيسك؟.

فـي شهر ك1 من العام نفسـه اختار ماو حكاية شعبية للتعبير عن عدم رضاه عما اعتبره مقاومة أمريكية غير مجدية لمقاومة التحركات الكوبية والسوفييتية في أنغولا ـ مع أن مثل هذه الإجراءات فُرضت علينا من قبل الكونغرس:

العالم ليس ساكناً، بل عاصفاً ـ الريح والمطر ـ قادمان، والعاصفة قادمة.. مع اقتراب العاصفة نرى العصافير ترفرف... ولكن رفرفة أجنحتها لا يمكن أن تعيق مجيء العاصفة[2].

يمكن لماو أن يكون قاسياً أيضاً. ففي ك1 (ديسمبر) عام 1975 أيضاً، حاول الرئيس فورد أن يجـرب أحـد تعبيراته مع ماو: «أنا دائماً أقـول إنه من الممكن ألا توافق بدون أن تكون غيـر مقبول». هزت هذه الجملة المترجم تماماً، إذ كان من المستحيل لغوياً تصوير هذا الموقـف باللغة الصينية. فردّ ماو الموضوع قائلاً: «لمـاذا تقول ذلك دائماً؟» لو أنه فهم العبارة لكان بدون شك قد اعترض عليها بقوة أشد».

كانـت محادثات ماو معنا تتناول موضوعين: التقديرات المحكمة على نحو متزايد لآرائه حـول الحاجة إلى تطوير استراتيجيـة دولية مشتركة، والتفات أكبر إلـى أوضاع الصين الداخلية. في الشؤون الخارجية كان ينتهج مقاربة جيوبوليتيكية وغير أيديولوجية بإصرار. وكان من أولى ملاحظات ماو حول زيارة نيكسون الأولى إلى الصين عام 1972:

الناسـ من أمثالي يطلقون مدافع كبيرة... أشيـاء مثل «العالم كله ينبغي أن يتحد ويهزم الامبريالية، والملكية، وجميع الأنظمة الرجعية ويبني الاشتراكية».

وضحــك بصوت عال مــن الانطباع الذي يمكـن أن يأخذه أحدهم علـى محمل الجد من شعـار رُفع على مدى سنـوات وكتب على جدران الأبنية العامة فـي كل الصين. وباللهجة ذاتهـا فضّـل ماو بحماسـة التعامل مع زعماء محافظيـن من أمثال ريتشـارد نيكسون أو ادوارد هيث أو جورج بومبيدو أكثر مما يتعامل مع خصومهم اليساريين، الذين يتصفون باللاواقعية والعاطفية والتعرض لهجمات السلام الشيوعية:

أحب اليمينيين. الناس الذين يقولون إنكم يمينيون، وإن الحزب الجمهوري يميني وإن رئيس الوزراء هيث يميني أيضاً... أنا سعيد كذلك عندما يصل هؤلاء اليمينيون إلى السلطة.

إنـه مـن دواعي الحظ بالنسبـة للعلاقات الصينية ــ الأمريكيـة أن إدارة نيكسون كانت أول محـاور أمريكـي. إن أية مجموعـة أخرى ـ ولا سيما ديمقراطيـو ماكغفرن في أواخر الستينـات وبدايـة السبعينـات ــ ما كانـت قادرة علـى أن تقيـم علاقة وفـق اعتبارات استراتيجية وجيوسياسية غير عاطفية بشكل واضح في الوقت نفسه.

فـي فترة زيارة نيكسون في شباط 1972 كانـت الولايات المتحدة ما تزال تعترف بتايوان علـى أنها الحكومة الشرعية الوحيـدة للصين: كنا في الواقع نقوم بزيارة إلى عاصمة لم نعترف بها. كما كنا في حالة حرب مع فيتنام الشمالية، التي كانت حليف الصين الموثوق والمستفيد من مساعداتها الاقتصادية آنذاك فضلاً عن بعض المساعدات العسكرية.

لـم يُضـع ماو وقته في حل هذه التعقيدات. فتايوان لـن يسمح لها بأن تكون عقبة في وجه التقارب الصيني ـ الأمريكي، ولا الهند الصينية. «مسألة (تايوان) ليست مسألة مهمة». كما قال ماو بصراحة في الدقائق الأولى للقائه مع نيكسون، كما لو أنه كانَ يجري حديثاً وديـاً بشـيء من الثقة بالنفس. وتابع «قضية الوضع الدولي هـي القضية المهمة». وهكذا أراح مـاو بسرعة أمريكا مـن كابوس الحرب الكورية المزعج ـ الخوف من تدخل الصين في فيتنام، الذي كان يقلق كل إدارة أمريكية في مجرى الحرب في الهند الصينية. وقال بصراحـة إن الجيوش الصينية لن تغـادر حدودها ـ بغض النظر عمـا يجري في الهند الصينية (وهو ما لم يقله ماو أبداً من قبل):

فـي الوقت الحاضر إن مسألة العدوان من جانب الولايات المتحدة أو العدوان من جانب الصيـن ضئيـل نسبياً.. سوف تسحبون بعض قواتكم إلـى بلادكم. وقواتنا لن تخرج من البلاد.

فـي المباحثات المتتالية تحـدث ماو وبالتفصيـل حول الملاحظات العامـة التي ذكرها لنيكسـون وفـي ت2 عـام 1973 دعاني إلـى جولة دامت ثـلاث ساعات في آفـاق الوضع الدولي. كان يجمع بين الشك والتلميح ويتناوب بين الوداعة والتحدي الساخر، وهو يلخص بوضوح مفهومه حول كيفية احتواء الاتحاد السوفييتي عالمياً. ووصف اجتماعيه مع رئيس الـوزراء ألكسي كوسيغين في غضون عشر سنـوات. وفي ثنايا اللهجة المازحة كان يكمن تسـاؤل حول التاكتيكات الأمريكية تجاه الاتحـاد السوفييتي، والتحذير من أن الصين ما إن تنهض حتى تثبت أنها خصم لا يستهان به:

ماو: جاء كوسيغين بمفرده، وكان ذلك عام1960. قلت له إننا كنا على وشك شن معركة ضده تستمر 10 آلاف سنة (ضحك).

المترجم: الرئيس يقصد10 آلاف سنة من النضال.

مـاو: ... هـذه المرة (1969) قدمت تنازلاً لكوسيغين. قلت إنه سبـق لي القول إن الصراع سيستمر عشـرة آلاف سنـة. ومن أجـل مجيئه كـي يراني شخصيـاً فسأختصـر المدة إلـى ألف سنة (ضحك) وسترى كم أنا كريم. لقد قدمت تنازلاً إلى ألف سنة.

ثم في وقت آخر.. جاء السيد بورديولوسكي أيضاً للتحدث باسم الاتحاد السوفييتي. هذه المرة قدمت تنازلاً آخر بمقدار ألف سنة (ضحك). أترى أن الوقت يتناقص أكثر فأكثر.

وفـي المـرة الخامسة جاء الرئيس الرومانـي تشاوشيسكو. كان ذلك منذ سنتيـن. ومرة أخرى أثرت الموضوع وقلت «هذه المرة مهما تقول لا أستطيع أن أقدم تنازلات أكثر» (ضحك).

كيسنجر: ينبغي أن نتكيف مع التاكتيكات الصينية.

مـاو: لايوجـد فرق بيننا وبينكـم. أنا لا أتكلـم بسهولة الآن لأننـي فقدت سنّين. هنـاك خلاف بين نشاطاتكم ونشاطاتنا. نحن نصطدم بكل شيء يصادفنا...

كيسنجـر: شرحت لرئيس الـوزراء، فيما كنا نتجه بالسيارة إلى مكان مـا، أن تكتيكاتنا أكثر تعقيداً وربما أقل بطولة. أما استراتيجيتنا فهي نفسها. ليس لدينا شك فيمن يشكل التهديد الرئيسي اليوم في العالم.

ماو: ما تقومون به هو نوع من الملاكمة الوهمية الصينية (ضحك). نحن نقوم بملاكمة وهمية أكثر فاعلية.

زهو: ومباشرة في ضرباتها.

كيسنجر: هذا صحيح، ولكن حيثما يكون هناك تحد حقيقي، فإن تتصرف برد فعل مثلكم.

مـاو: أعتقد ذلك. ولهـذا السبب كانت زيارتك الأخيرة للعالم العربي زيـارة ناجحة (زيارتي الأولى بعد حرب الشرق الوسط).

فـي رأي مـاو ـ الذي ولّدتـه الأحداث بالتدريج ـ أن الاتحاد السوفييتي ليس قـوة عظمى حقيقية، بل مجـرد قـوة زائفة. لقـد «مد يديه بعيـداً جداً»، وقدرتـه الصناعية لن تكـون قادرة علـى المحافظة على طموحاته الكونية. لهذا فإن موسكو لا بد أن تخسر الصراع الجيو سياسي، إذا ما تعاونت الدول المحيطة به وأحبطت خططه ولم تسمح لنفسها أن تُهزم واحدة تلو الأخرى. إنه النمط الصيني من الاحتواء:

ماو: طموحاتهم تتناقض مع طاقاتهم.

كيسنجر: هذا يمكن أن يكون صائباً.

مـاو: لنبدأ من محيطهم الباسفيكي، هناك الولايات المتحدة، وهناك اليابان، وهناك جنوب آسيا، وغرباً الشرق الوسط، وأوروبا والقوات الروسية المنتشرة على طول خطوط سيبيريا حتى جزر الكوريلي لا تشكل إلا قوة واحدة من قواهم.

زهو: شرق الأورال.

كيسنجر: ما يقارب النصف أو الخُمسين ربما..

مـاو: عليهم أن يواجهوا كثيراً من الخصوم. عليهـم أن يواجهوا المحيط الباسيفيكي. وأن يواجهوا اليابـان. عليهم أن يواجهوا الصين. وأن يتعاملوا مع جنوب آسيا، التي تتألف بدورها من عدد كبيـر من الدول. ولديهم مليون من القوات فقط هنا ـ لا تكفي حتى للدفاع عن أنفسهم وقوات أقل للهجوم. ولكنهم لا يستطيعون الهجوم إلا إذا جعلتموهم أنتم يفعلون ذلك أولاً، وفي البداية سـوف تعطونهم الشرق الأوسط وأوروبا بحيث ينشرون قواتهم شرقاً وهذا سوف يستهلك أكثر من مليون جندي.

كيسنجـر: هـذا لن يحـدث. أوافق مع الرئيس علـى أنه إذا تحالفـت أوروبا واليابـان وأمريكا معاً ـ ونحن نقوم في الشرق الوسط بما ناقشته مع الرئيس في المرة الأخيرة ـ عندئذ سيكون خطر الهجوم على الصين ضئيلاً جداً.

ماو: نحن نمسك بجزء من قواتهم أيضاً، وهذا ما سيكون من صالحكم في أوروبا والشرق الأوسط. علـى سبيل المثال لديهم قوات فـي منغوليا الخارجية، وهذا لم يحـدث قبل عهد خروتشيف. فـي ذلك الوقت لـم يكونوا قد نشـروا قوات في منغوليـا الخارجية بعد بسبـب حادث جزيرة تشينباو (الصدام الصيني ـ السوفييتي) الذي جرى بعد عهد خروتشيف. لقد حدث في عهد بريجينيف.

كيسنجر: جرى ذلك عام 1969. لهذا من المهم أن تتخذ أوروبا الغربية والصين والولايات المتحدة طريقاً واحداً في هذه المرحلة.

ماو: نعم.

كيسنجر: لأنه في مثل هذه الحالة لن يُهاجم أحد.

لتنفيـذ تلك الفكـرة التي أحسن ما توصف به هـو الاحتواء الإيجابي، راح ماو يراجـع البلدان المحيطة بالاتحـاد السوفييتـي والتي يمكن أن تسهم بهذه المهمة، ويحلل مـا يحتاج تعزيزُ قوتها حتى لا تقومَ ضغوط علـى مصالحها الوطنية. قال ديفيد بروس، رئيس مكتـب اتصالنا في بيجينغ في ذلك الوقت، إنه تعامل مع تشرشل ودي غول وكودزاد أديناور، ووصف عرض ماو بأنه يدل على اطلاع واسع على القوة بحسب خبرته.

جرت هذه المحادثة في ت2 1973، في الفترة ذاتها التي كانت إدارة نيكسون تتعرض فيها للاتهامات في الولايات المتحدة بعدم الكفاءة في مواجهة التهديد السوفييتي. وفي حين كان تحليل ماو للبواعث السوفييتية يتوافق مع انتقادات المحافظين وغير المحافظين، كان يختلف معهم حول الاستراتيجية المناسبة. ومعظم الناطقين باسم منتقدي نيكسون كانوا يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي يستعد لمنازلة نهائية ومدمرة، ولذلك كانوا يحثّون الولايات المتحدة على تعبئة سياستها نحو مجابهة التهديد بدلاً من تشتيت قوتها في منافسات جيوسياسية حول محيط الاتحاد السوفييتي. لدحر الهجمات أو الضغوطات السوفييتية حيثما وجدت هو على وجه التحديد ما اقترحه ماو كأفضل طريقة لهزيمة النزعة التوسعية السوفييتية. ولتحقيق هذا الهدف كان ماو يصر على أن الشراكة الاستراتيجية الصينية ـ الأمريكية لا تحتاج إلى اتفاقية رسمية. التفهم الملائم من كل طرف لمتطلبات الطرف الآخر ومصالحه القومية يكفي:

> لكل طرف وسائله الخاصة ويعمل وفق حاجته. وهذا ما أدى بنا إلى أن تتشابك أيدينا... طالما أن الأهداف واحدة فإننا لن نضركم وأنتم أيضاً لن تضروا بنا.

بسبب التزامهما بإيجاد تحالف واقعي ضد السوفييت كان ماو (وزهو) مرتاحين بشأن علاقات أمريكا مع اليابان وأوروبا. وحضني على تقليص الخلافات التي نجمت عن اقتراحنا عام 1973 بالنسبة لسنة أوروبا. ففي رأي مفاوضينا الصينيين أن الفوائد المنظورة للتصريحات الأمريكية ـ الأوروبية المشتركة لا تعادل الخلاف الذي كانت تولده[1]. وأظهر ماو وزهو اهتمامهما الخاص بالعلاقات الأمريكية ـ اليابانية. فبعد سنوات من إدانة معاهدتنا الأمنية مع اليابان، فإنهم يرونها الآن وسيلةً لاحتواء الاتحاد السوفييتي ومنع إحياء العسكرية اليابانية.

الشراكة الاستراتيجية الوليدة لم تخل من اختلافات في التكتيكات التي يستخدمها الجانبان. فقد كانت الصين الطرف الأكثر هشاشة في المثلث الاستراتيجي، وكان ماو يعرف ذلك. على الرغم من كل تبجح ماو عن حصانة الصين ضد الضغوط وقدرتها على الدفاع عن مبادئها. فتحت الضغط المباشر مع قليل من المناورة الدبلوماسية عامل ماو الاتحاد السوفييتي كعدو قاس لا يلين لا بد من مواجهته لفظياً، وسياسياً وعسكرياً في كل مناسبة.

ولكن نيكسون ومن بعده إدارة فورد حكما مجتمعاً مصدوماً بعقد من الحرب والانقسام الداخلي. وكانت أولوية كلا الزعيمين استعادة الثقة في أهداف ورسم سياستنا الخارجية. وكانت مصالح أمريكا الوطنية تستدعي منا أن نناور بطريقة تجعلنا أقرب إلى كل من

العملاقيـن الشيوعييـن. ولما كنا نعتبر الصيـن الطرف الأضعف والأكثـر انكشافاً، كنا نغطي الصين على نحو واضح. وكان ماو واعياً تماماً لالتزام إدارة نيكسون بهذه المقاربة التي ستجعلنا، عند الضرورة، نقاوم المتغيرات في التوازن العالمي للقوى في حالة هجوم سوفييتي على الصين مهما كانت مناوراتنا التاكتيكية في الفترة الفاصلة. ولن نفعل ذلك بسبـب أي التـزام قانوني، بل من أجـل توضيح تفسيرنا للأمن القومـي. ولكن في الوقت نفسـه كنا مصممين على أن نحافظ على هامشـ من حرية المناورة، والاحتفاظ بالقرار النهائي للتحديات الفعلية وليست المفترضة.

ماو الذي فهم خطتنا أكثر من منتقدينا في الداخل لم يكن من المتوقع أن يكون متحمساً حـول تطبيـق إدارة شؤون الصين تجاه بلاده. كان يفضـل بالتأكيد أن يكون أحد أطراف المثلـث الاستراتيجـي ذي الخيارات الأوفر. وهو لم يخفق فـي أن جعلنا نعرف أنه أدرك سياستنـا كمـا سأشـرح في الفصـل 2. ولكنه كان من الخبـرة بحيث يفهـم أننا نمارس تاكتيكات من أجل مواصلة استراتيجيات متوازنة.

ظـل مخطـط العلاقات الصينيـة - الأمريكية الذي وضعه نيكسون ومـاو راسخاً على نحو ملحـوظ على مـدى خمسـ إدارات أمريكية من كلا الحزبيـن: استراتيجيـة متوازنة مع الصين للحيلولة دون «الهيمنة»، بمعنى آخر حفظ التوازن الدولي ضد التهديد السوفييتي، وتجنب التحديات من أي طرف للمصالح الحيوية للطرف الآخر، وقبول الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة، وعدم اعتماد سياسة وجود صينين، واحدة صينية والأخرى تايوانية، وامتناع الصين عن الضغط على تايوان. وقد بيّن ماو هذه الأولويات في ت2 1973:

نستطيـع العيشـ بدون تايـوان في الوقت الحاضـر حتى لو انضمت بعـد 100 سنة. يجب ألا نأخـذ الأمـور في هذا العالم بسرعة بالغة. لماذا نحـن بحاجة إلى هذه السرعة؟ إنها مجرد جزيرة يبلغ سكانها اثني عشر مليوناً أو أكثر (صححها زهو إلى 16 مليوناً)... أما بالنسبة إلى علاقتكم معنا فأعتقد أنها لا تحتاج إلى مئة سنة.

سياسة ماو الخارجية الجيوسياسية، النابعة من شخصه، وغير المؤدلجة جوهرياً تبدو مناقضة تماماً للـدور المهيمن الـذي أولاه للأيديولوجيا في الداخل. عندما عارضنا ماو فـي البداية كان زعيماً لا يمكن تحديه لثورة أطاحت بمليون ضحية باسم الحقيقة التاريخية، ومع هذا كان فخوراً بطبيعة إنجازاته. يبدو أن هنـاك دافعين متناقضين بدا أنهما ينسفان الحماسة الثوريـة: الإصرار على القيم الصينية التقليدية والركـود القائـم في الدولة الشيوعية نفسها. وعندما بدأ نيكسون اجتماعه بكلمة قال فيها إن ماو قد حول حضارة قديمة، رفع ماو صوته قائلاً:

لـم أكن قـادراً علـى تغييرها. كنت قـادراً فحسـب على تغييـر بعض الأماكـن في جوار بيجينغ.

بعـد حياة طويلـة حافلة بالنضال الشاق كي يبني جذور المجتمـع الصيني لم يكن هناك العنصـر المثير للأسى في اعتراف ماو العنيد بانغـلاق الحضارة الصينية. خلال آلاف السنيـن حكم الحكام الصينيون مجتمعاً أكثر سكاناً من أي مجتمع آخر باستخدام القوة المطلقة غالباً. ولكن الأعداد الهائلة للصينيين وشعورهم الشديد بالتفرد، والأولوية التي كان يولونهـا للأسـرة، قد حدّت من هيمنة الحكومة. ولم يكـن الحكام بدورهم متأكدين أبداً أن أوامرهم على هذا الشعب ذي الطبيعة التجارية والمتعلق بالعائلة يمكن أن تنفذ. وكانت الحكومات الصينيـة تلجأ أحياناً إلى التطرف في الحكم المطلق لإخفاء عجزها، كمـا فعـل ماو مثلاً حين فرض اللباسـ الموحد على جميع أفراد الشعـب. ولكن نوعاً من التعدديـة كان يتحقـق بين حيـن وآخر، ليس نتيجـة لفلسفة سياسية تتعلـق بالحرية. بل كموجة عاصفة تحيط بالعوائق ثم تطيح بها. نظراً لنمط الحياة وروح الصيني الفردية.

كانت العائلة، وليسـ الدولة، هي الوحدة الأساسية في الحياة الصينية. والمحافظة على الأسرة وتعزيز مستقبلها قد أظهرتا أنهما سبب وجود المجتمع الصيني. الأسر قد تنحني كمـا تنحني أعواد القصب، أمام ريح عاصفة، ولكنهـا لا تنكسر. وقابلية التكيف عندهم قد ترسخت بسبب إدراكهـم الواسع وتقديرهم لمقومات بقاء الأسرة وتحسن أوضاعها. وفي النهاية فقد صادف حتى أعتى الحكام الصينين من هذه الكتلة البشرية المتناقضة. فهي مطيعة واستقلالية في وقت معاً، وتعتمد على نفسها، وتفرض حدوداً بدلاً من التردد في تنفيذ أوامر غير معقولة.

عندما واجهت لأول مرة موظفين ماويين رفيعي المستوى، علمت لدهشتي أنه قبل أن يستولي الشيوعيون علـى الحكـم، أرسل كثير من العائلات أولادهم إلى الخارج، إلى بلـدان مختلفة، كوسيلة للضمان ضد أية نتائج محتملة للحرب الأهلية. أحد الأبناء ينتسب إلى الشيوعية، والآخر يذهب إلى أمريكا، والثالث يمكن أن يكون في تايوان. هذا ما حدث بالنسبة إلى كثير من كبار الموظفين الرسميين الذين قابلتهم (بما في ذلك السفير الصيني في واشنطن) الذي كان له إخوة في أمريكا. وهذا وضع يحرم المواطن من الخدمة الحكومية في الاتحاد السوفييتي، وقد يهدد حياته في فترة حكم ستالين.

مـن دواعي السخرية أن البنية الأسروية الآن قد تعرضت للخطر بصورة أكبر بسبب سياسات الحد من الإنجاب في الصين، أكثر مما تعرضت لخطر الأيديولوجية الشيوعية. فالأسر ذات الولد الواحد ستولد أجيالاً مـن الأولاد بدون أخوال أو أعمام أو عمـات أو أبنائهم، وبدون تلك الشبكة الضخمة من الالتزامات وشبكات

المساندة المتبادلة التي كانت من تقاليد الأسرة الصينية. الطفل الوحيد سوف يفتقر إلى شبكة من الأنداد المعاصرين له والذين يقيمون علاقة صداقة وود، كما سيجد من الصعب التكيف مع المنافسة والنظام حيث كان تبجيل الإنجاز والتعليم موروثاً تاريخياً في الصين. والحق أن سياسة حصر الولادة (تحديد النسل) قد فرضتها الحاجة ـ محدودية الموارد بالنسبة للسكان ـ أكثر مما فرضتها الايديولوجيا.

الممارسة الشيوعية التي لابد أنها قد كبحت ببعض التوجهات التاريخية لحضارة الصين. قد تأثرت ببعض خيبات الأمل وخاصة في سنوات ماو الأخيرة. لقد مات الملايين من أجل قضية فضيلة المساواة. ولكن في نهاية حياة الزعيم العجوز تبين أن الدولة المخططة مركزياً قد حولت البيروقراطية الشيوعية إلى طبقة إقطاعية منحرفة كالطبقة التي حاربتها. ويكتسب هؤلاء المنحرفون البيروقراطيون الشرعية بحكم الواقع القائم.

في مجرى هذه الهجمات على نظام ماو كان ماو يدور إلى أزمة قديمة قدم الصين نفسها. فقد كانت الحداثة وخاصة التقنية تهدد ادعاءات المجتمع الصيني بالفرادة والتي كانت دوماً الادعاء المتميز للمجتمع الصيني. ومن أجل المحافظة عليها رفضت الصين أن تقلد الغرب في القرن التاسع عشر، وأن تخاطر بالاستعمار والتعرض للإذلال. وبعد قرن كان أحد أهداف «ثورة ماو الثقافية» أن تقتلع أولئك الناس الذين ينادون بالمعاصرة والتحديث اللذين يهددان بدمج الصين في الثقافة العالمية. ولهذا السبب أبعد ماو دينغ كيسياوبينغ عام 1966، مع جميع أنصاره من طالبي التحديث. وبإبعاده لجميع أنصاره راح يفرض رؤيته لفضيلة المجتمع الصيني. وفي غضون عقد استبعد العجوز جميع أدوات التقدم، بما في ذلك التعليم، وإغلاق الجامعات، واستدعاء السفراء من الخارج، وإرسال خريجي الجامعات إلى العمل في الحقول حتى يكتسبوا الروح الثورية الجديدة وينقلوها عندما يعودون إلى مدنهم وقراهم.

في شباط عام 1973، بعد أول لقاء مع ماو، بدا الرئيس العليل جسدياً والذي كان ما يزال واعياً ذهنياً، يشعر بهذه الأزمة. وفي إحدى الجلسات حذرني ماو من النسوة الصينيات وآرائهن الراديكالية. وفي إشارة إلى تعديل جاكسون أمام الكونغرس الأمريكي لزيادة الهجرة السوفييتية من الاتحاد السوفييتي، عرض ماو بأن يمد الولايات المتحدة بعدد غير محدود من الصينيات. وكانت هذه في رأيه الوسيلة لتجنب كارثة محتملة في بلاده.

في البداية ظننته يمزح، ولكنه كررها عدة مرات قبل أن أفهم أنه يشير إلى راديكالية زوجته وجيانغ كينغ وأتباعها. وذهب ماو إلى القول إنه سينهي الثورة الثقافية. يجب أن يذهب التلاميذ الصينيون إلى الخارج، ولا سيما وأن لغتهم عقبة من عقبات التقدم. قال إن «الشعب الصيني محافظ جداً». وأضاف «لو أن الاتحاد السوفييتي يلقي بقنابله ويقتل كل من هم فوق الثلاثين من العمر، فهذا سيحل مشكلتنا». ولكن كان هذا تعبيراً عن أن المشكلة لا حل لها.

فـي غضـون سنة راجـع ماو نفسـه. في بداية عـام 1974 استقـال زهو لأسبـاب عملية كثيـرة، وبعد سنتيـن أبعـد دينغ ثانية كي يحل محله هيوا غيوفينغ و«عصابة الأربعـة». وانهار الإصلاح على يد الماديين والأرثوذوكسيـة المادية. عندما رأيت مـاو آخر مرة عام 1975، اختتم الاجتماع بنزوة من نزواته بسخرية ممزوجة بالتناقض حول ما عمله. وقال في شرحه لسبب بقاء وضع تايوان بدون تغيير لفترة ما:

الله يبارككم، ولا يباركنا. الله لا يحبني لأنني مقاتل من أمراء الحرب، وشيوعي أيضاً.

زهو إينلاي

كان علـى زهـو إينلاي، رئيس الـوزراء عبء أن ينقذ البلاد، ومحاولات مـاو المستمرة لإحداث ثوران دائم. كان لطيفاً وأنيقاً ومهذباً، والمفاوض الأول معي أثناء السنوات الثلاثة الأولى من العلاقات الصينية ـ الأمريكية. بعد رحلتي السرية في تموز 1971 وقبل تعيين ضباط للاتصال في كل عاصمة عام 1973، كنا مضطريـن إلى تبادل الرسائل عبر باكستان أولاً، ثـم عبر السفارة الصينية في باريس عن طريق الملحق العسكري الأمريكي الجنرال فيرنون وولتر، وأخيراً عن طريق الأمم المتحدة والبعثة الصينية فيها. الحوار بين الجانبين لم يكن له سابقة دبلوماسية. كان إرسال الرسائل مسألة معقدة فنياً، واللقاءات الشخصية التي أجريناها والقليلة جداً، كانت للتركيز على الأساسيات.

أولى زهو الأولوية للعلاقة مع أمريكا من خلال توفيره وقتاً لا حدود له للحوار معنا، وفي توفيره أوقاتاً لا حدود لها لحواراتنا. في رحلاتي القصيرة إلى بيجينغ كنا نلتقي لمدة ثماني ساعات كل يوم من الساعة الرابعـة بعد الظهـر تقريباً وحتى منتصف الليل. وكان يخيرني برقة ما بيـن «قاعة الشعب الكبرى» ومقر إقامتي في أحد بيوت الضيافة الفخمة. كانت طريقته في التعبير أن الوفد الأمريكي يشعر وكأنه في «بيته» علـى الأرض الصينيـة، وأن المباحثات ستجري بين «أهل البيت». خلال هذه الجلسات الطويلة التي كانت تتضمن وجبات لم يكن زهو ينشغل بأي شيء آخر. لم تكن تُحَوِل إليه مكالمات هاتفية ولا مذكرات. والحق أنه لم يكن هناك أي جهاز هاتف. حالة من الاهتمام بالأمور لا تخطر على بال أحد بل محظورة. ولا يمكن أن تتكرر عندما كنت أقابل زهو عندما كان يأتي في زيارة مقابلة. بدا زهو مصمماً على إظهار أنه لا توجد مهمة أكثر أهمية من إنشاء علاقة بين الصين والولايات المتحدة وتطويرها.

أجـرى زهـو المفاوضات المتتالية ممززة بالطريقة الدقيقة التـي أراد أن يوجدها. على الرغم من أن القوات الأمريكية ما تزال في تايوان فإن مسألة وحدة الصين، التي كانت تثار دوماً من حيث المبدأ، كانت تُستبعـد، وعلـى نحو مشابه حتى لو كانت اجتماعاتنا تترافق مع أشد أعمال القصف الجوي لفيتنام خلال أربـع سنوات، كانت الهنـد الصينية تذكر عرضاً، وتفصـل الصين عن الأحـداث الجارية على حدودها. وكان زهو قد أشار قبل ذلك إلى أن الصين تتعاطف مع فيتنام ولكن ليس لأسباب أمنية، أو بسبب العقيدة الاشتراكية المشتركة. إنها بالأحرى سداد لتراث تاريخي:

نحن مدينون لهم من قبل أجدادنا. لم يكن لدينا مسؤولية منذ التحرير لأننا أطحنا بالنظام القديم. ومع هذا نحن نشعر بتعاطف عميق معهم.

العاطفة بالطبع ليست كالدعم السياسي ـ والدعم العسكري بدرجة أقل. والقول إنه مهما كان الالتزام نتيجة للتاريخ فقد كان طريقة رقيقة للتأكيد على عدم وجود مصلحة صينية حيوية في الوقت الحاضر مع فيتنام.

كان زهو مثل ماو في صراحته، بل أكثر ـ في تصريحه بأن الصين لن ترسل قوات إلى الخارج، وبالتالي فهي لن تتدخل في الهند الصينية، ولن تهدد مصالح أمريكا العسكرية الأخرى. ومع أن بريجينيف كان يلمح أحياناً (بدون تشدد) إلى أن إدارة أمريكا للحرب في فيتنام يمكن أن تسيء إلى العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية، فإن زهو لم يشر إلى ذلك.

أما بالنسبة إلى لاووس وكامبوديا فقد استبعد زهو بلاده عنهما أكثر، مدعياً أنه لا يعلم شيئاً عنهما، كما أن الصين ليس لديها التزامات تاريخية نحوهما:

عندما كنا نقوم بثورتنا لم نكن نعرف شيئاً عن تلك البلاد (لاووس) وذلك رغم ذكرها كثيراً في كتبنا التاريخية بوصفها «أرض فيتنام» التي تعني بالصينية حرفياً «أرض العشرة آلاف فيل». وكذلك الأمر بالنسبة لكامبوديا.

عندما تُدفع مشكلات جنوب شرق آسيا إلى هوامش جدول الأعمال، نستطيع أنا وزهو أن نركز على الجوانب العالمية للعلاقات الصينية ـ الأمريكية. وهذا يعتمد أساساً على قدرتنا على ترتيب إسهامات متساوية لميزان القوى العالمي ولاسيما الآسيوي. تلك المهمة كانت دقيقة: إذ من أجل إعلان سياسات متوافقة لا بد من تحقيق تفاهم ضمني قائم على آراء متوازية فيما يتعلق بتوازن القوى. وهذا يتضمن، عملياً، التصريحات العامة ضد الهيمنة الواردة في «مذكرة شانغهاي».

الجملة الأولى التي قالها زهو لي أنه ذكّرني برفض جون فوستر دالاس مصافحته في جنيف عام 1954 ـ وهي تجربة مثيرة بعمق. لقد أصبحت وراءنا: «ما يهم هو كلماتنا» لقد فهم ـ كما فهم نيكسون ـ أن تعاوننا الاستراتيجي القائم هو ما يجب أن نحافظ عليه. اتبع زهو التاكتيك الذي يستخدمه كثير من الدبلوماسيين للتأثير على جماعتهم أو رؤسائهم ـ اتخاذ بعض المواقف المتشددة بداية ثم التفاوض والعودة إلى تسوية. الصعوبة في مثل هذه المقاربة أن نتائجها غالباً ما تعكس الجَلَد أكثر مما تعكس الجوهر، وأنها تطيل المفاوضات لأن المفاوض لا يعرف أبداً ما هو الموقف الأخير.

خلال رحلتي السرية إلى بيجينغ في تموز 1971 أشرك زهو إينلاي هوانغ هوا، الذي سيصبح سفيراً في الأمم المتحدة، وبعد ذلك وزيراً للخارجية، للتفاوض بشأن المذكرة. اقترحت، مفترضاً أن تكون مفاوضات على الطريقة السوفييتية، أن يضع كلانا النتائج الفضلى ثم نرى ما يمكن أن يقتضي تسوية، وبخاصة ما يتطلبه كل طرف كي يهيئ شعبه للإعلان عن أنه تمت رحلة سرية وأن نيكسون سيزور الصين.

بعد ساعتين من الحوار شرح خلالها كل طرف ضرورياته. افترقنا على أن نُحضّر مسودتين في الصباح التالي. كان نص هوانغ هوا أقل تعقيداً ـــ وبطريقة ما أقرب إلى وجهة نظرنا من وجهة نظرنا تجاههم. التنازلات التي قدمها زهو لمطالبنا قد زادت أهميتها بكسب الثقة التي أولانا إياها.

ثمة مثال آخر على أسلوب زهو تجلى في ت1 1971 أثناء المفاوضات التمهيدية التي باتت تعرف فيما بعد باسم «مذكرة شانغهاي». فقد اقترح زهو أن نتجاوز اللغة المعتادة التي تستخدم لتمويه الخلافات القائمة. لا يستطيع مطلع على تاريخ العلاقات الصينية ـــ الأمريكية أن يأخذ على محمل الجد وثيقة وقعها الطرفان بعد لقاء واحد. اتفاقية على جميع القضايا الدولية. والأفضل من ذلك أن زهو اقترح أن يحدد كل طرف بوضوح أفكاره الحقيقية ـ إذا كانت بالضرورة متناقضة ـ حول عدد من القضايا. وقال إن من شأن هذا أن يجنبنا سوء الفهم حول الأمور الداخلية والدولية، مع التأكيد على أي من النقاط التي يتم الاتفاق عليها.

مع أنني وافقت على هذه المعالجة، فإن النسخة الأولى من العرض الصيني لموقفهم قد صدمتني لأنها شديدة التمسك بالعقائدية والمجابهة. لذلك اقترحت أن تُحذف عدة جمل وبخاصة تلك ذات الطابع العدواني. وعرضت تطبيق أساليب التفاوض التقليدية، واستبعدت عدداً مساوياً من الجمل في المسودة الأمريكية. أجاب زهو: «قدم جملتيك إلى رئيسك إذا شئت.. أنا لا أريدها.. كل ما أريده أن تقنعني لماذا لفتنا أحرجتكم». واستبعد زهو بالفعل بعض العبارات من «مذكرة شنغهاي». (ولكنها أعيدت في أول خطاب لوزير الخارجية الصيني في الأمم المتحدة، ولما كانت من جانب واحد فإنها لم تلفت الأنظار).

بهذه الطريقة وفي غضون أقل من سنتين انتقلت الصين والولايات المتحدة قُدماً إلى درجة عالية من التعاون وعلى أساس أكثر المناقشات صراحة واكتمالاً حول الاستراتيجية الشاملة مع حكومة أجنبية في فترة خدمتي في الحكومة (خلاف بريطانيا) لم يكن لدي

أوهام أن زهو الذي نجا من «المسيرة الكبرى» ومن عقود من حكم ماو الصارم، قد أثبت أنه مقتدر وكفؤ، فضلاً عن أنه مفكر. كما لعب زهو دوراً لا يمكن الاستغناء عنه عند ذلك المنعطف الخاص عندما واجه البلدان خطراً مشتركاً اقتضت مصالحهما القومية أن ينسقا سياستهما بدون الانحراف نحو مسائل هامشية.

كان ماو يطرح المفاهيم الأسياسية لوجهة نظر الصين بالطريقة التي يضع بها المؤلف الموسيقي الأناشيد الرئيسة لفرقة الأوبرا أمام الجمهور. أما مهمة زهو فهي الارتقاء بالأداء العملي لتلميحات ماو ومثالياته. وعندما يصل الأمر إلى حد مناقشة الضرورات الاستراتيجية للصين كان زهو جريئاً وأقل إصراراً على قدرة الصين على الوقوف بمفردها أكثر مما كان الأمر مع رئيسه. كان ماو فخوراً جداً بالتأكيد على عدم اتكال الصين بأية درجة على الأجانب حتى لو كانت سياسته قائمة على ذلك. أخذ زهو أهمية الدعم الأمريكي على أنه أمر مضمون ولكنه أصر على أن أي بلد يكتسب روحه المعنوية بالاعتماد على نفسه بالدرجة الأولى وبهذه الصفة فحسب يمكن أن يستحق المساعدة الخارجية:

الصين ليست دولة عدوانية أو محبة للحرب. ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحافظ على استعدادات دائمة ضد جميع الاحتمالات لأننا ينبغي أن نكون مستعدين لأية مفاجأة إذا ما حدث أمر ما.

«في الصين ينبغي أن نكون مستعدين لكل حالة من عشرة آلاف حالة..».

وبهذا سنكون قادرين على الثقة بالنفس ونكسب أيضاً المساعدة المشتركة من الآخرين..

بالنسبة إلى هذه المسألة (التوسعية السوفييتية) قلت إنك ترى أن نمنع الحدث قبل وقوعه. وهذا يحتاج إلى جهود مشتركة أي أن نتصور جميع الجوانب. ولكن إذا لم نقم نحن باستعداداتنا بأنفسنا فسيكون هذا خطأ.

كان زهو في علاقته مع ماو يهتم كثيراً بالتأكيد على أنه تابع، سواء أكان ماو موجوداً أم لا. ذلك كان الأسلوب الحصين الوحيد. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار من سبقوه ممن دمرهم ماو إذا ما وصلوا إلى موقع «الوريث» في سلم المراتب الصينية. وحيثما أمكن كان زهو يعزز ملاحظاته باستشهادات من أقوال ماو، ويصف كل مبادرة جديدة بأنها مستقاة من ماو.

كان زهو يتحدث عن مشكلات الصين الداخلية بلهجة سلبية، رغم أنه كرئيس وزراء هو الذي ينفذها. وكان يمتدح مثل ماو اللغة الصينية لأنها وحدت البلاد، وإن كان يعتبرها، مثل ماو أيضاً، عقبة أمام التحديث. على الصين أن تتعلم الكثير من الولايات المتحدة، كما يقول، لأن لدى الولايات المتحدة

الشجاعة لاستخدام الشباب في الحكومة. ومع هذا فإن زهو لم ير أبداً أن من مهمته أن يحقق الاصلاحات التي توصف بأنها ضرورية. وكان دينغ يقول بشيء من الحزن لا شك أن زهو خفف من آلام الكثيرين ولكنه لم يحاول فعلاً أن يعكس السياسات التي سببت المعاناة بالدرجة الأولى.

وهذا ما ذكره على وجه الدقة زهو نفسه عندما وصف دوره أثناء «الثورة الثقافية» في لقائنا الأول في تموز 1971. كان زهو هو من طرح الموضوع مُصرّاً على أنني إذا كنت سأتعامل مع الصين علي أن أتعلم «الثورة الثقافية» التي وصفها على أنها جَيَشانٌ صنعه ماو للحيلولة دون ظهور طبقة ماندرين جديدة. ولكن الحملة كانت تدار بتعصب ايديولوجي زائد. المجتمع نما على الإيمان بحقيقة تاريخية واحدة وفجأة وجد نفسه يتمزق على يد فصائل جميعها تطلق على نفسها «الحرس الأحمر»، وجميعها تدّعي أنها تمثل الحقيقة الواحدة فيما كان يحولون تناقضاتهم إلى معارك في الشوارع. وذكر زهو كيف أصبح سجيناً، وهو رئيس الوزراء، في مكتبه على يد فصيل من فصائل الحرس الأحمر. في تلك اللحظة خمسون سنة من النضال والتضحيات بدت هباء منثوراً. ومع هذا، في النهاية، قهر زهو شكوكه وبدأ يفهم أن «ماو كان أحكم، ولديه الشجاعة كي ينظر بعيداً إلى المستقبل».

لم يشرح زهو أبداً ماهو هذا المستقبل. ولماذا يستدعي مثل هذه المعاناة الجسيمة. سواء كان زهو يشارك ماو حقاً في رؤيته أم لا، فهو قد قرر أن هذا المصير قد اختير له ليكون صنيعة في يد سيد مرعب.

مع بداية عام 1973 بدأ نجم زهو يخبو، لسبب غير واضح: فالصينيون حريصون على الاحتفاظ بسرية ترتيباتهم الداخلية. (ولقد اعتقدت دوماً أن فشل زهو في دور الوساطة مع كمبوديا كان عاملاً ساعد على هذا السقوط). ومهما كان السبب فقد شكا لي زهو مقدار الأعباء الثقيلة التي يحملها على الغداء في «قاعة الشعب الكبرى» في شهر ت2 1973. في حديث عام أبديت ملاحظة أن الصين تبدو لي ما تزال محافظة على الكونفوشيوسية بإيمانها بحقيقة واحدة عامة وكونية كمعيار للفردية والتماسك الاجتماعي. وأضفت: كل ما فعلته الشيوعية هو تأسيس الماركسية كمحتوى لتلك الحقيقة.

لا أستطيع أن أتذكر ما جعلني أقول هذا، مهما كان صحيحاً، لكنني بالتأكيد لم آخذ بالحسبان انتقادات ماو للكونفوشيوسية التي كانت تتعارض وسياسته. انفجر زهو وكانت تلك المرة الوحيدة التي أراه فيها يفقد أعصابه. الكونفوشيوسية، كما قال هي عقيدة القمع الطبقي في حين أن الشيوعية تمثل فلسفة التحرر. واستمر في إصراره على التهجم على الكونفوشيوسية. ولا شك أنه قال ذلك كي يسمعه نانسي تانغ المترجم الذي كان قريباً من زوجة ماو، جيان كينغ، ومن وانغ هيرونغ ابن شقيق ماو.

في بداية 1974 اختفى زهو من أجواء أية علاقات مع أمريكا. وبعد ذلك بوقت قصير أُعلن أنه دخل المستشفى. لم يذكر أي مسؤول صيني شيئاً عنه طيلة حياة ماو. من هنا فإن دورة الدوران في أفق ماو وفق النمط الصيني في ت2 1973 (وقد وصفت من قبل) قد انتهت فيما يبدو.

رأيت زهو آخر مرة في أواخر شهر ت2 1974. كان يقيم في بيت للضيافة تابع للدولة. كانت تصحبني زوجتي وأولادي لأراه فيما يسمى مستشفى. لم يكن يختلف ظاهرياً عن أي بيت ضيافة على الطراز السوفييتي. لم تكن ثمة أدوات طبية، وبدا لي زهو وكأنه لم يتغير بدنياً. كان يتهرب من الكلام ويقول إن الأطباء حذروه من الإجهاد. لم يشرح لي لماذا يكون الحديث المجدي أكثر إجهاداً من الأحاديث الاجتماعية الفارغة. ولكن الرمز كان واضحاً: إن زهو لم يعد من أتفاوض معه رسمياً.

وفاة زهو في ك2 1976 تحولت في نظر كثير من الصينيين إلى مناسبة للتأكيد على الجانب الإنساني للثورة. تجمع كثيرون في ميدان تيانانمين حزناً عليه. فسر ماو وحاشيته تجمع هذه الحشود على أنه تظاهرات موجهة ضد العقيدة المادية أو محاولة لخلق رمز منافس. وسرعان ما نظمت مظاهرات معادية، ودينغ، مجسد حركة الإصلاح، أُبعد ثانية.

بعد بعض الوقت عدت إلى الصين في زيارة خاصة عام 1979، وكان دينغ قد عاد إلى السلطة أما زهو فقد استُبدِلَ به شخص آخر. استُقبلت من قبل زوجة زهو بشكل رائع. أُنشئ متحف في ميدان تيانانمين يضم بعض آثار مكتبه (التي لم أرها أبداً) وآثار بيته. لقد جذب المتحف عدداً كبيراً من الناس.

بعد فترة لم يعد يذكر شخص زهو وإن ظل شخصاً محترماً. وفي صيف عام 1995، بعد أن حصل (لي تينغ هيوي) رئيس تايوان على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة ساءت العلاقات بين واشنطن وبيجينغ إلى حد الجمود. استدعي سفير الصين في واشنطن، لي دايو، ورفضت بيجينغ قبول أوراق اعتماد سفير أمريكي جديد.

ترافقت زيارتي للصين في الأول من تموز عام 1995 مع هذه الأجواء المتوترة. استخدمت الحكومة الصينية المناسبة لإحياء ذكرى زهو للإشارة إلى اهتمامها المستمر بالعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة. دُعيت إلى استلام درجة شرف من «جامعة نازاكي» في تيانجين حيث درس زهو. تضمن الحفل خطب ثناء على زهو، ودوره في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة. وفيما بعد، عندما التُقطت لي صورة أمام تمثال رئيس الوزراء المرحوم، وحُييت من قبل حشد من الطلاب الودودين. من المؤكد أنها كانت التظاهرة الوحيدة المؤيدة لأمريكا في الصين في تلك الأيام.

دينغ كيسياو بينغ

في عام 1974، في نهاية ولاية نيكسون، أصبح دينغ كيسياو بينغ مفاوضي الرئيسي. ومع أنني قصدت التعامل معه أثناء ولاية فورد في النقطة الملائمة في التسلسل الزمني، فإن قصة تراث زيارة نيكسون للصين لا تكتمل بدون لقاء إدارته بشخصية دينغ كيسياوبينغ البارزة.

كنا نعرف القليل جداً عن دينغ عندما ظهر فجأة كشخصية رئيسية في القيادة الصينية. وقد أعلمنا محللو المخابرات لدينا أنه كان الأمين العام للحزب الشيوعي حتى بعد عام 1996 مُتهماً «بتوجه رأسمالي». كما علمنا مؤخراً أنه عاد ليترأس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتدخل من ماو شخصياً، وضد معارضة الراديكاليين في «المكتب السياسي».

ومع أن زوجة ماو، جيان كينغ، قد انتقدت دينغ علناً بعد عودته إلى بيجينغ بوقت قصير كان مهماً بالنسبة إلى ماو كرئيس، كاعتذار غير رسمي لدينغ على ما لقيه من معاملة أثناء «الثورة الثقافية». وقد تضمنت تلك المعاملة أن يعمل كعامل يدوي ويُحتجز عندما لا يكون هناك عمل، ورؤية ابنه يعاني من الكساح بعد أن طارده الحرس الأحمر وسقط أو دُفع من نافذة.

وذكرت لنا التقارير نفسها، في حديث إلى وفد العلماء الأستراليين، أن دينغ صُدم بما أصبح واحداً من أهم الموضوعات في العقود القادمة: وهو أن الصين بلد نام وفقير بحاجة إلى تبادل علمي وثقافي مع دول متطورة مثل أستراليا. ونصح دينغ أصدقاءه الأستراليين أن ينظروا في جولاتهم عبر الصين إلى الجانب المتخلف من البلاد وليس إلى انجازاتها فقط. وأظهرت تقارير مخابراتنا أن دينغ قد جيء به لتعزيز توجهات زهو الإصلاحية المفترضة أكثر من أن يكون عنصر توازن مع رئيس الوزراء.

ما إن قابلنا دينغ حتى تأكد لنا أن هذا التقويم الأخير كان خاطئاً بالتأكيد، لأنه كان يبعد نفسه على الدوام عن زهو. وصل دينغ إلى نيويورك في شهر نيسان 1974 كعضو في الوفد الصيني في الجلسة الخاصة السادسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة. لم نلق إليه بالاً باعتبار أن وزير الخارجية كياو غوانهوا، كان رئيساً للوفد. لم يطلب دينغ مقابلتي ولم يغادر نيويورك حتى بعد أن ألقى كياو غوانهوا كلمته باسم بلاده. ولما كنت أعتبره تابعاً لزهو ومهتماً أساساً بالاقتصاد فإنني لم أدْعُه ووفدَه إلى الغداء إلا بعد أسبوع عندما جئت إلى نيويورك لإلقاء كلمتي المقررة في الجمعية العمومية.

سرعان ما اتضح من هو الرئيس الحقيقي للوفد الصيني. والأهم من ذلك، أن تعيين دينغ لم يكن للتخفيف من أعباء زهو، بل ليحل محله في الواقع. والحق أن اسم زهو لم يرد ذكره على لسان أي من أعضاء الوفد الصيني.

ومن أجل التأكد من أن الرسالة وصلتنا لم يذكر دينغ أي شيء أبداً، ولكنه أثار فجأة إلى محادثاتي الأخيرة مع زهو بالسؤال عما إذا كنت أعرف شيئاً عن كونفوشيوس. ولكي أتجنب انفجاراً آخر كالذي جرى مع زهو، أجبت بتملص مما جعل دينغ ينورني: قال:

> كونفوشيوس كان باختصار خبيراً في المحافظة على الطقوس الدينية وهو محافظ جداً، وعقيدته كانت موضع إيمان الصينيين لأكثر من ألفي سنة. وكان لها تأثيرها الكبير على الشعب. إذا كنا نريد أن نحرر أيديولوجيا الشعب من التفكير القديم، علينا أن نزيل كونفوشيوس. وهذه خطوة لتحرير تفكير الشعب.

سألت إذا ما كان الجدل في الصين نظرياً أم عملياً، ولا سيما إذا ما كان «موجهاً ضد الأفراد، الأفراد الأحياء، بدلاً من الأفراد القدماء». لم يلفظ دينغ بكلمة للتأكيد على أن الحملة المناهضة لكونفوشيوس لها هدف معاصر حقاً.

عندما تنتقد أيديولوجيا محافظة فمن الطبيعي أن تؤثر في بعض العاملين - بعض من يمثلون الأيديولوجيا المحافظة يتعرضون للهجوم.

مع الوقت بدأت أكن احتراماً كبيراً لهذا الشخص القصير ذي العينين الحزينتين الذي تمسَّك بقضيته في وجه ظروف معاكسة بالغة الصعوبة والذي سيحول بلاده، مع الوقت أكثر بكثير مما فعل أسلافه. ظل ماو على الصين التقليدية قد أوجد بلداً متحداً، ولكنه ترك أيضاً فراغاً، كما أشار هو نفسه عندما قال لنيكسون إنه لم يغير في الواقع إلا بيجينغ. ولكن خارج الخراب الذي أحدثته «الثورة الثقافية» استطاع دينغ أن يدخل التحديث الذي حوّل الصين إلى دولة اقتصادية عظمى في غضون إحدى وعشرين سنة، وكان بالتاكيد سيحول البنية السياسية. اقتصاد السوق الاشتراكي الذي بناه تخلى عن كل شيء عدا طقوس ماو الشكلية. لقد بنى اقتصاد السوق الاشتراكي الخاص به الذي سماه اقتصاد السوق الاشتراكية - كما أقام علاقات ودية مع الولايات المتحدة.

في اللقاء الأولي في نيسان 1974 لم يعتبر أحد منا دينغ شخصاً مهماً. كان يتصرف كأنه في مهمة تدريبية لتعلم كيفية التعامل مع الأمريكيين الذين لم يكن على صلة معهم. كان يؤيد مقولة ماو بأن الروس يعملون في الشرق كي يضربوا في الغرب. وكانت هذه طريقة ماو في وصفه لأمريكا بأنها الطرف الأكثر تعرضاً للتهديد. أشرت إلى أنه من غير المثمر أن نتناقش حول بؤرة اهتمام الاستراتيجية السوفييتية سواء كانت أوروبا أو آسيا، إذ «حيثما كانت تلك البؤرة فإن الخطوة التالية ستكون واضحة». لم يجد دينغ فائدة من النقاش واكتفى بالقول إن التجربة ستبين كل شيء:

تحدثنا مع أصدقائنا اليابانيين حول هذه النقطة لم يبد أنهم متحققون من ذلك. يبدو أنهم يعتقدون أن المقاصد السوفييتية في «الشرق» لا تشملهم.

بعبارة أخرى كان دينغ يود أن يعمل معنا على بناء تحالف.

ماو وزهو نادراً ما تجاوزا الحديث عن سياسات متوازية. وفي حين أن زهو قد اقتصر على الترحيب بجهود أمريكية وحيدة الجانب لإيجاد جبهة معادية للسوفييت موحدة، أشار دينغ إلى استراتيجية «مشتركة» كتلك التي «نعمل معاً على تثبيت الدب في الشمال». بهذه الروح حثّنا على أن نكون أكثر حساسية تجاه حلفائنا الأوروبيين: «إذا أظهرتم اعتباراً أكبر للأوروبيين، ألن تكون هناك نتيجة أفضل؟».

بعـد فترة قصيرة مـن لقائي الأول مع دينغ استدعـى سقوط إدارة نيكسون ومجـيء إدارة فورد ثغرة استغرقـت قرابـة ستة أشهر في التبـادل رفيع المستوى ما بين بيجينغ. واشنطـن. في تلك الفترة أظهرنا التزامنا الكامل بسياسة نيكسون تجاه الصين، عن طريق هيوانغ زهين، ضابط الاتصال الصيني الرئيس فـي واشنطـن، حول وجهـات نظرنا في الأحـداث الظاهرة. وبهذه الـروح استقبل فـورد ضابط الاتصال الصينـي هيوانـغ زهيـن في المكتـب البيضاوي لمدة ثـلاث ساعات بعـد تنصيبه كي يؤكد علـى ما بدأه نيكسـون. ومع هذا لـم يفتنا أن نلاحظ أنه أثنـاء الجلسة السنوية للجمعية العموميـة للأمم المتحدة في شهر أيلول 1974 ألقى كياو غوانهوا خطبة شابهت ما بين الولايات لمتحدة والاتحاد السوفييتي تقريباً في تهديدهما للسلام.

لـم يكن ذلك صدفة. فحيوية العلاقـات الصينية ـ الأمريكية كانت تعتمـد على الاعتراف بالمصالح المتوازنـة والقدرة المشتركة علـى تأييد كل واحدة للأخرى. وهي تعاني عندما تبدأ النظرة إلى المصالح الوطنية المشتركة تختلف أو عندما يتغير تنفيذ الآراء المشتركة. لقد وقع كثير من الاضطرابات الداخلية فـي الولايـات المتحـدة ولم يكن لهـا بعض التأثيـر على نظرة الصيـن إلى فعاليـة الشراكـة الصينية ـ الأمريكيـة. كان اهتمـام الصين بالشراكة تلك قائماً على افتراضـ أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتوازن الدولي وحريصة على تنفيذ قناعاتها الاستراتيجية الراسخة. ومع هذا ففي غضون اثني عشر شهراً شهد الصينيـون تفكك قوتنا التنفيذية في أعقـاب «ووترغيت»، وهم مضطرون إلى التعرف على رئيس جديد لم يقابله أحد من كبار مسؤوليهم الحاليين. وكان الكونغرس يتحدى السلطات الرئاسية حول الهند الصينية، وقبرصـ، وقوى الحرب، ونشاطات المخابرات، كل ذلك قلص من الثقة فيما يقوله الأمريكيون، فيما كان الخلاف حول «الانفراج» يثير تساؤلات حول اتجاه سياسة الحرب الباردة الأمريكية.

عندمـا استلم فورد السلطة لم تكن المسألة مسألـة سياستنا تجاه الصين، بل قدرتنا على الاستمرار في إعطائها معنى.



الجُزءُ الثّاني

فورد في الرئاسة



الرئاسة الجديدة

التحول

لم يُدر أي مدير تنفيذي رئيسي أية ديمقراطية صناعية من مكتبه بطريقة ذات طابع شخصي كما فعل الرئيس الأمريكي. كان لديه بعض القيود على تعيين موظفيه، وقد عين قرابة بضعة آلاف الموظفين المساعدين عند استلامه السلطة في كل وزارة. والحكومة تعمل وفق إدارة الرئيس ولا أحد يناقش قراراته. والقلة الذين يناقشون القضايا المهمة وقرارات وزارة الخارجية يطرحون أفكارهم داخل الحكومة في عرض عام. والافتراض الأساسي أن قرارات الحكومة معرضة للإفشاء لأن عضويتها مختلفة جداً.

نتيجة لهذا، فإن مناقشات السياسة الخارجية الحساسة تجري ضمن «مجلس الأمن القومي» أو اللجان الفرعية التابعة له. ويتألف مجلس الأمن القومي «من الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير «وكالة المخابرات المركزية» كمستشارين. كما تضم اجتماعات مجلس الأمن القومي من يدعوهم الرئيس إلى المشاركة — مثل مستشار الأمن القومي ووزير الخزانة غالباً، والمدعي العام وغيرهم من كبار الموظفين ممن لهم علاقة بالموضوع المطروح. وحسب تجربتي لم يكن نيكسون ولا فورد يطلبان التصويت. وكان نيكسون يعلن عن عمد قراراته بمذكرة من المكتب البيضاوي، وبهذا كان يؤكد على الصفة الاستشارية الخالصة «لمجلس الأمن القومي».

الفترة الفاصلة التي قاربت ثلاثة أشهر التي يمنحها نظامنا للرئيس الجديد ما بين فترة الانتخاب والتنصيب كانت فترة كافية لترتيب شؤون الإدارة وتحضير جدول أعمالها. هذه الفترة الفاصلة توفر فترة راحة كي يختبر الرئيس المنتخب الجديد العمل في مكتبه. مع وجود العناية المفرطة المتكاملة فإن الطاقم الإداري يتطوع بتقديم فيض من المعلومات التي لم يطلبها الرئيس المنتخب بعد لاتخاذ قرارات أو يستوعبها (أم لا) مرتاحاً من عبء الخلافات التي تنشب بين الوكالات والدوائر المختلفة. وبارتياحه من الاجتماعات والمجادلات البيروقراطية يكون الرئيس المنتخب، ربما لآخر مرة، قادراً على إعطاء الأولوية للجوهر على الإدارة.

باسـم الاستمراريـة، تقوم الطبقـة العليا من الإدارة أثنـاء عملية التغيير بوضـع مشروعات تجاوزها الزمـن. المجموعـة القادمـة، التي لـم تفسدها معركـة البيروقراطية بعـد، تستجيب بمزيـج من الترفع لسابقتها والإيمان العميق بقدرتها على إجراء تحولات كبيرة. وتكبح وسائل الإعلام نشاطها نظراً لأنه لم تتخـذ صلاحياتهـا في اختيار أو تأكيد المعلومات التي تثبت جدارتها ونظراً لأنه لم تتخذ أية قرارات فعلاً يجد الصحفيون أنفسهم غير ملزمين بممارسة حقهم في اختيار أو تأكيد المعلومات التي تؤيد أولوياتهم. أمـا كبار ممثلي الإعلام فيُمضون وقتهم في «تنمية مصـادرهـم» كما يطلقون عليها، أو «تلميع التفاح» كما يرى بعض المراقبين.

وهكذا فإن التحولات الرئاسية تتغلف بغطاء من التوقعات المصاحبة وعدم اليقين: التوقعات لأنها في مرحلة التجديد، ولأن جذور أشجارها لم تتمّ بعد.

هـذا النظام يجسّـم بصورة وحشية عندما يصل نائـب الرئيس إلى السلطـة العليا عن طريق حادث مؤسـف يُنهي ولاية الرئيس فجأة. ويجد الرئيس الجديد نفسه مضطراً، وقد فوجئ بالتحول المفاجئ، أن يستمر بعض الوقت بموظفيه وإجراءاته، ومهما كان حسن النية فإن هؤلاء قد اختيروا على أساس معايير تتوافق مع نفسية أو حاجات الرئيس الجديدة في حالات نادرة نظراً لأن المرشح للرئاسة يأتي نتيجة توازن الأجنحة المختلفة للحزب الفائز. ومن المحتم أن الموظفين السابقين سوف يجري استبدالهم بالتدريج. وبانتظار هذا التغيير الكبير، فإن الأشهر الأولى من إدارة نائب الرئيس هي فترة توتر داخلي أكثر مما هي موجة من الأمل تدفع الرئيس المنتخب الجديد.

لقد كان التغير الذي حدث من ولاية نيكسون إلى ولاية فورد معقداً بشكل خاص. لم يستفد فورد بوصفه أول نائـب رئيـس غير منتخب، من التقدم في الحملة الرئاسيـة جنباً إلى جنب مع سابقه، والحصول على امتياز النجاح معه. كما أن فورد ورث إدارة شُوهت بسنتين من الكوارث التي أحاطت بفضيحة ووترغيت، وكشأن جميع نواب الرئيس الذين تولوا الرئاسة لم يكن لديهم مستشارون سياسيون مستقرون، ولا الجهاز السياسي الذي أوصل الرئيس المنتخب إلى سدة الرئاسة.

بعـد عـدة أسابيع غَير فورد معظـم الموظفين السياسييـن الذين ورثهم عن نيكسـون بما في ذلك المكتـب الصحفـي. ونُقل ألكسندر هيغ مـن رئاسة أركان «الناتو». وحل محلـه دونالد رامسفيلد صديق فورد منذ عملا معاً في مجلس النواب. وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر التالية جرى تغيير جميع موظفي رئاسـة الحكومـة باستثناء اثنين (بيل سيمون في وزارة الخزانة وأنـا في الخارجية) كما استبدل مدير «وكالة المخابرات المركزية». بعبارة أخرى كان فورد يريد إدارة دفة السفينة بطاقم مختلف تماماً عبر واحـدة من أقوى العواصف التي مـرت بالبلاد والانقسامات السياسية التي مـا يزال بعضها قائماً حتى الآن.

صفات فورد الإنسانية خففت من ألم أولئك الذين أُنهيت خدماتهم العامة والذين جيءَ بعناصر جديدة للإدارة المحصورة بدلاً منهم. وكانت طريقته في اتخاذ القرار معاكسة بطريقة درامية لسلفه. كان نيكسون مُغرماً بالخيارات الاستراتيجية ويكرس وقتاً طويلاً لدراستها ومناقشتها. كانت تقلقه تفاصيل التنفيذ. وكان يجري المناقشات بطريقة عامة. أما فورد فعلى العكس من ذلك. كان يناقش الأهداف في اجتماع أو اجتماعين مطولين بحيث يكون كل واحد مسؤولاً عن تنفيذ القرار يأخذ فرصة في التعبير عن رأيه. وبعد ذلك لا يسمح لنفسه بآراء أخرى.

كان فورد متعلقاً بالانغماس في تنفيذ السياسة أكثر مما كان نيكسون بكثير. وقد بدت مناورات نيكسون المعقدة غير ملائمة بالنسبة لفورد وإن كان يعترف بخياراته عندما يقتضي الأمر. وكان يفضل العرض الشفوي على العروض المكتوبة. في حين كان نظام نيكسون المحكم للمجموعات العاملة في الداخل على مستوى مساعدي الوزراء يغرقون في النقاش. المناقشات الآن بين الدوائر تجري ضمن «مجموعة مراجعة عليا» على مستوى نواب الوزراء. أو ضمن «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» وهي إدارة مكافئة لمناقشة الأزمات. حيث تنتقل مباشرة بعد ذلك إلى «مجلس الأمن القومي» وكانت تحتاج عادة إلى اتخاذ قرار ما.

لم يكن فورد يخشى الخلاف بين مستشاريه ولا يعترض على مجابهة أفكاره. كما أنه لم يكن يفقد أعصابه. ويطرح الأسئلة المناسبة. ويتخذ قرارات واضحة في نهاية الاجتماع غالباً. كان يقبل النقاش ـ فيما كان نيكسون لا يحبه أبداً ـ مع موظفيه. لم يكن فورد يحب اتخاذ القرارات. وإذا ما اتخذ قراراً لا يتراجع عنه لاعتبارات سياسية داخلية على الأقل.

لم يكن أعوان فورد يخشون مخالفته الرأي أو محاباة من يؤيدون رأيه ـ ولم يكن ثمة خوف من نوايا الرئيس النهائية لأنه عمل طويلاً مع نيكسون بروح طيبة. والخلاف في الآراء لا يؤدي إلى مؤامرات تنافسية. وفورد يعبر عن ذلك بصراحة. وليس لديه غموض بشأن النتائج.

مع هذا. فإن الشفافية لا تضمن الانسجام. فمنذ البداية كان على فورد أن يتجاوز الفارق الدقيق غير الملموس للخلاف في رد فعل أعضاء الحكومة تجاه رئيس جديد منتخب مدينين له بتعيينهم بالمقارنة مع رئيس غير منتخب بدون خبرة تنفيذية أبقاهم في العمل الحكومي. حيث كان معظم الخبراء لا يتوقعون أن يعاد انتخابه. التفسيرات الوحيدة لتعليمات فورد لمدير وكالة المخابرات المركزية. وليام كولبي. بشأن أنغولا وتحقيقات الكونغرس الاستخباراتية. أو تعليماته لوزير الدفاع جيمس شليسنيجر أثناء حادثة «مايا غيوز» ـ التي سنناقشها في فصول قادمة ـ تعود بالدرجة الأولى إلى قناعتهما (ربما غير الواعية) أنهما يفهمان جوهر المصلحة القومية أفضل من فورد.

عندما كانت القرارات الرئاسية ضد رأي الآخرين كان الموظفون العنيدون يميلون إلى الانغماس في أعمال إعاقة لا تنتهي. والدوائر المتحكمة ذات السلطان قد تنسحب إلى خط الدفاع الثاني كتفسير لكيفية

ترجمة قرارات الرئيس. لذلك فإن الخلافات حول استراتيجية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لم تتجسم أبداً بصورة نهائية، ويعود ذلك جزئياً إلى أنها تتضمن قضايا فلسفية أساسية تحل محلها المناقشات التقنية، نظراً لأن بعض اللاعبين الكبار كانوا حساسين تجاه تزايد نفوذ الجناح المحافظ في الحزب والذي يعارض فورد.

فريق فورد

يميل كل رئيس إلى أن يحيط نفسه بطاقم من الموظفين يألف شخصياتهم وعاداتهم من خلال فترة الخدمة المشتركة. ولكن خلافاً لأي موظفين للرئاسة أو حتى نواب الرئيس التقليديين الذين يخلفون الرئيس، فإن حاشية فورد ـ روبرت ت. هارتمان فيليب بوتشين، د. وليام سيدمان ـ لم يقوموا بأي دور على المستوى التنفيذي، فهارتمان كان بمثابة مساعد تشريعي لفورد في مجلس النواب، وفيل بوتشين كان محامياً، وبيل سيدمان شريك إداري في شركة حسابات دولية، وكلاهما من «غراند رابيدس». وكانت مزاياهم الرئيسة في نظر فورد هي إلفتهم، وليس خبرتهم؛ كانوا يفهمون تفكيره وهو كان يثق بهم. صفاتهم المتميزة هي الشخصية واللطف. خلفياتهم لم تهيئهم لجو الحرب من الجميع ضد الجميع، الذي كان يسود واشنطن في أعقاب حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت. صدمتهم بهجوم الكونغرس ووسائل الإعلام عليهم في الإدارة الجديدة، كانت تجعلهم يتصرفون وكأن الأمر لا يعنيهم في معركة سياسية يفسرونها على أنها سوء فهم شخصي. وهذا بدوره كان يغري أولئك الذين كانوا يحاولون أن يُظهروا أن التهجم على رئاسة فورد يخلو من العواقب السياسية الطبيعية المرتبطة بالتعامل مع طاقم اشتد عوده من خلال سنوات حملة وطنية.

ومهما كان القادمون الجدد عازفين عن مواجهة الكونغرس أو وسائل الإعلام، فقد شعروا أنهم أكثر حرية في مجابهة الوزارات والإدارات التنفيذية. فأعضاء الحكومة كان من الظاهر أنه لا يربطهم سجل طويل من العلاقة الوثيقة مع أصدقاء فورد في «غراند رابيلز». ولما كان موظفو البيت الأبيض ليس لهم إلا وكيل واحد ـ الرئيس ـ فقد حولوا اهتمامهم إليه. لهذا نجم كثير من التوتر من جراء هذه العلاقات حتى داخل بيت فورد الأبيض.

جعل هارتمان نفسه على وجه الخصوص حامياً لفضائل فورد الخاصة في مواجهة زمرة عصر نيكسون التي لا تخدم إلا مصالحها. وخلال انهيار الهند الصينية عام 1975، تولى هارتمان مهمة إسباغ «انهاء» حرب فيتنام على فورد برفضه جميع الطلبات بتمويلات إضافية. وبدا غافلاً عن حقيقة أن اقتراحه بالانسحاب فردياً، وبسرعة، وبدون شروط ـ كان النتيجة نفسها لمبادرات الجناح الراديكالي لحركة السلام التي كانت تلح على ذلك لمدة عقد من الزمن تقريباً. وما كان الراديكاليون ليشاركون رجلاً عيّنه نيكسون عملياً بأي عمل جيد يتحقق. وبطريقة مشابهة، قبل أن يغادر فورد في نهاية تموز 1975 لحضور

«مؤتمـر الأمن الأوروبي»، حاول هارتمان أن يتجنب انتقادات المحافظين اللاذعة حول التخلي عن أوروبا الشرقيـة واتهامـي بالتخلي عـن القضية كلها. ولكن فيمـا كان الرئيس يستطيع أن يتخلـى دوماً عن وزير خارجيتـه، فإنـه لا يستطيع التخلي عنه طالما أنه ما يزال وزيراً فـي السلطة، ولا سيما عشية مؤتمر دولي كبير، الذي يُعترف به الآن على أنه إحدى نقاط التحول في الحرب الباردة.

رغـم أن مثـل هذه الأحـداث كانت مزعجة فإنها لم تتجـاوز حدوداً صغيرة في عهـد ولاية فورد. كان هارتمان ـ وبقية مجموعة «غراند رابيدس» ـ يفتقرون إلى القدرة كما يفتقدون بالتأكيد إلى مكر نظرائهم فـي عهـد نيكسون. وبعد عدة أشهر، هيأ هارتمان نفسه ـ أو عينه فورد ـ لكتابة خطب الرئيس ـ والاهتمام بالقضايا السياسية إلى درجة التأكد أن رئيسه يلقى مصداقية ملائمة.

كان دور فيـل بوتشين أكثر عمومية. كل رئيس تابعته، كان لديه أحد أتباعه ممن ليس لهم دوافع خفية يكـون بمثابـة ضميره. ولما كان هالدمـان يمثل شخصية نيكسـون الرومانسية للرئيسـ. البطل المقتدر، كذلك كان فيل بوتشان يجسد التزام فورد بالمصالحة ومداواة الجراح.

بوتشيـن النحيل ذو الشعر الأبيض، الذي كان يدعى بقنصل الرئيس، نشأ وترعرع في مدينة أمريكية صغيـرة فـي الثلاثينـات. ولما كان يكـره المشاحنـات والمجابهات فقـد كان يفتقد إلى القـدرة على حل النزاعـات التـي يصعب حلها. وبدا لبعض منا ممـن كانوا من معارضي حرب فيتنـام الأشداء، أنه يسعى للبحـث عن تسوية إلى حد الإرضاء، وإبعادهم عن كل مخاطـر، كي يشجع الهجوم على السلطة التنفيذية التـي يُفترض أنه يلطـف من مواقفها. وبإبعاده «البيت الأبيض» عن المجابهـات المباشرة مع الكونغرس، فقـد تـرك الوكالات. وبخاصـة إدارة المخابـرات المركزية CIA ـ فـي وسط خط النار ممـا جعلها هشة للغاية.

علـى الرغـم من أنني أُخالف بشـدة أحياناً نزعات بوتشين في البعد عـن المجابهة ـ في الوقت الذي كنـت أكنّ له مـودة شخصية ـ أعتقد الآن من منظور العقود التي مضت، أنـه كان يجسّد حكمته البديهية الأعمق. إذا كان فورد يريد أن يجدد، فهو يحتاج إلى موازنة كل انتصار في الشأن الداخلي مع الانقسامات الداخليـة التي تزداد عمقـاً مع استمرار النزاع الداخلي. أدى بوتشيـن دوره بكرامة وامتياز، بعد أن أنجز خدمتـه الحكوميـة، واختار عدم العودة إلى «غراند رابيلز» بعد أن غادر فورد الرئاسة. وبدلاً من ذلك ظل فـي واشنطن ـ المدينة المعروفة بصعوبة تكيف من لا يملكون سلطة قوية أطول فيها. كان بوتشين يحظى دوماً باحترام خصومه.

لا شـك أن القـدوم الجديد والأقوى إلى «البيـت الأبيض» في عهد فورد كان قـدوم دونالد رامسفيلد، الـذي أتى بـه فورد من مركزه فـي «الناتو» (حلف شمال الأطلسـي) كسفير، عندما غـادر آل هيغ رئاسة الأركان، بعد ما دُعيت بمذبحة هالوبين في ت1 1975، عندما طرد فورد شلسينجر، عُيّن رامسفيلد وزيراً

للدفاع. كان يحظى باحترام فورد عندما كانا يعملان معاً في الكونغرس وكان فورد ممتناً له لمساعدته في إيصاله إلى زعيم الأقلية عام 1965.

نظر إلـيّ رامسفيلد نظرة عميقة في ظاهرة خاصة من ظواهر واشنطن: كان السياسي البيروقراطي الماهـر الذي لا تبدو معالم الطمـوح والمقدرة على وجهه سافرة. كان رامسفيلـد قد خدم لفترة قصيرة فـي القسم الداخلي فـي البيت الأبيض في عهـد نيكسون، وهناك تجنب بمهارة الانخـراط في تناقضات المعركة الرئاسية. في تلك الأيام كان يُظهر تعاطفاً خاصاً مع المحتجين الصغار رغم تعبيره عن ازدرائه لبرنامجهـم السياسي. وفـي بداية 1973 عيّنـه نيكسون في بروكسل سفيراً «للناتو»، حيـث يستطيع بناء مصداقية في السياسة الخارجية دون أن يشارك في المجادلات حول فيتنام ووترغيت.

فـي الفتـرة من الوقت التي عـاد رامسفيلد فيها في خريـف 1974 إلى واشنطـن، كان الجو السياسي الوطني في البلاد قد تغير. أدرك رامسفيلد، كأحد البارزين في الحروب السياسية أكثر مني أن ووترغيت وفيتنـام قد يُحدثان تراجعاً للمحافظين، وأن ما يبدو كمدٍ ليبرالي بعد انتخابات الكونغرس التي برز فيها ماكغفـرن، قد كان علامة فـي الواقع على نقطة أوج راديكالية. ولما كان رامسفيلد كبير موظفي فورد فقد صمـم على مساعدة فـورد على البقاء وكسـب الحروب السياسية بـدون أن يسبب لنفســه جراحاً كثيرة. نـاور بمهارة بين الانغماس الليبرالي المفرط للتحقيق في كل جانب من جوانب السياسة الخارجية، وبين الانتقاد المحافظ وغير المحافظ لسياسة فورد تجاه الاتحاد السوفييتي كما ورثها عن نيكسون.

لم يؤيد رامسفيلد الساحر، والقوي والمقتدر، سياسة فورد علانية ولم يدافع عنها صراحة. وبوصفه وزيـراً للدفـاع اتخـذ مبـادرات دبلوماسية أو تحـركات عسكريـة جديدة مـع الإصرار علـى بيروقراطية الإجـراءات مـع احترام أي اقتراح جديـد، كما سأناقش ذلك فـي فصل لاحق. كان هـذا بسبب معارضة رامسفيلـد للمواقف الرسمية لفورد والتي كنت أشجعها، أو بسبب حكمه على المشهد السياسي ورؤيته له، أو ربمـا بسبب أن الجمع بين الاثنين يجعل من المستحيل على الأرجح تسوية المسألة بهذا التحرك بشكل حاسـم. وأيـاً كان الباعث، وجميعها بواعث مشرفة، كان رامسفيلد ماهـراً في استبعاد كل مسألة خلافية بطريقة بيروقراطية أو بأخرى. ولكن مع اقتراب انتخابات عام 1976، فإن النزاع الداخلي المطول لم يكن مناسباً. فالتأخير يجعل المسائل الدبلوماسية المتنازع عليها مجمدة حتى ما تبقى من عام 1976.

كان جون أوزوبورن، الذي يعتبر عموماً من بين أحكم معلقي واشنطن، قد كتب حول علاقة رامسفيلد بزملائه الأعلى منه ما يلي:

> فـي الأسابيع القليلة المشرقة كان جماعة فـورد يشعرون بالحرية وبالرغبـــة في الكلام أكثـر من ذي قبل، بدأت أشعر بعمـق وشدة العداءات دونالـــد رامسفيلد الذي احترمته حيـن عودتـه كرئيس لموظفي البيـت الأبيض، وأحترمـه الآن كان موضـعـاً لعدم الثقة

ومركـزاً لها. كان نيلسون روكفيلر مقتنعـاً أن رامسفيلد قد تعمد إحباط جهوده للإسهام في تشكيل السياسة الداخلية، وشدد الضغوط على روكفيلر كي ينسحب من ترشيـح نفسه لنيابـة الرئيس عام 1976، وحث جيرالد فورد على إبعـاد وزير الدفاع جيمس شليسنجر ومديـر وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وليام كولبـي واستبداله بجورج بـوش رئيساً لوكالـة CIA. وحرمـان وزير الخارجية هنـري كيسنجر من مركزه فـي «البيت الأبيض» وتعيينه كمساعد لشؤون الأمن القومي في الثاني والثالث من ت2 1975. من بين الأسماء المذكـورة كان روكفلـر هـو الذي أكـد أن رامسفيلد قـد فعل كل ذلك من أجـل أن يجعل نفسه من بين المرشحيـن لمنصب نائب الرئيس عام 1976. كيسنجر وشليسنجر ووزير المالية وليام سايمون، كما شارك ريتشارد تشيني، كما فعل رامسفيلد. شارك في شكوك رامسفيلـد وجعلها قابلـة للتصديق. ولكنهم لـم يتحدثوا عنها كحقيقـة مقبولة كما فعل روكفلـر. وهـذا ما مهد للشكـوك والكراهية ـ كلمـة الكراهية التي أصبحـت مبررة ـ قد نوقشـت مـراراً وتكراراً مع كل المبـادئ التي ذكرت هنا مع الرئيس فـورد أثناء الأسابيع الأخيرة من الإدارة[1].

مـع مرور الوقـت أصبحت أكثـر اطلاعاً علـى خبرة رامسفيلـد اللامعة وعمـق تفكيره، وبخاصة بعد أن تركتُ الحكومة ولم أعد هدفاً لهجومه. كان صارماً وقادراً، وجذاباً على المستـوى الشخصي وواسع الاطـلاع. وأوشكت على الاقتناع أنه إذا ما وصل إلى الرئاسة سيكـون من الأفضل أن يكون مديراً عاماً من أن يكـون عضواً في الوزارة. والحق أنه كان بوسعه أن يصبح رئيساً قوياً.

في مرحلة ما من الطريق تخلت هذه الموهبة السياسية القيادية عن طلب السلطة. ففي رحلة ما حيث بـدا فيها على الطريق، تخلى عن السباق: عندما بدا رامسفيلـد مهيئاً جيداً للمنافسة على الرئاسة تخلى عـن المتابعـة. هل كانت الظروف غير مناسبة. أم أن المنافسة على الرئاسة أصبحت مستنزفة جداً حتى بالنسبـة لشخصـ يملك مثل عزيمة رامسفيلـد؟ أم أن المنافسة باتت صعبة علـى الرئاسة حتى بالنسبة لرامسفيلـد بحيث تجعلـه يتراجع في المرحلة الأخيـرة لأنه لا يستطيع أن يتحمل فكـرة الفشل؟ في ذلك الوقت تخلى رامسفيلد عن السياسة الانتخابية وأعتقد حقاً أن هذا كان أمراً مؤسفاً(*).

كانـت علاقـة رامسفيلد مع شليسنجر، الذي حل محله، ليست أفضل من علاقته بي أو بأيٍّ وزير آخر، وقد ورث عنه معركة مستمرة معي. ولكن توتري مع شليسنجر كان مختلفاً عن خلافي مع رامسفيلد. فقد

(*) فـي الحملـة الرئاسية عام 1996 اختير رامسفيلد مستشاراً رفيعاً في حملة روبرت دول. من الصعب التنبؤ ما الذي جعل دول يكسب. وفي عام 1998 ترأس رامسفيلد لجنة مهمة تابعة للكونغرس كانت تعد تقويماً عميقاً لتهديد الصواريخ البالاستية للولايات المتحدة.

كان شليسنجر أكاديمياً يدخل في معارك فكرية مستخدماً أدوات سياسية. ولو بشكل غير مريح جداً. رامسفيلد يمكن أن يستشهد بتحليلات متتالية في معاركه، ولكنه كان قائداً سياسياً أكثر مما هو محلل. كنت مقتنعاً أننا في نهاية النهار سوف أتوصل مع شليسنجر إلى تفاهم، لأن خلافاتنا في الواقع كان يقتصر فهمها على فئة قليلة، أو على خلافات خفية وفنية أو إدارية.

تعود علاقتي بشليسنجر إلى فترة بعيدة. قابلته عندما كنا معاً «مثقفين في شؤون الدفاع». كنت آنذاك أستاذاً في هارفارد، وكان محللاً لامعاً في مؤسسة «راند». في ذلك الوقت كانت أفكارنا متلاقية في كثير من الموضوعات الأساسية، والخلاف الأساسي أنني كنت أكثر اهتماماً بالتحديات الجيوسياسية، فيما كان هو مهتماً بالتحديات التقنية. وفي الحكومة كنت أقدر عالياً وظيفته كمساعد مدير ثم مديراً «لمكتب الميزانية» لشؤون الدفاع، والذي أولاه الكثير من الاهتمام، غير العادي للدراسة الاستراتيجية والاقتصادية. وعندما رُفع شليسنجر إلى رئيس دائرة «لجنة الطاقة الذرية» عام 1971، أعجبت كثيراً بالطريقة التي عالج بها التجارب الأمريكية تحت الأرض في جزر أليوتيان عام 1971 التي اعتبرت خطيرة جداً. لقد نقل أسرته ببساطة إلى موقع التجربة وبقي معها هناك طوال فترة التجربة. وبعد أن عُين وزيراً للدفاع عام 1973 بعد فترة قصيرة من تسلمه منصب مدير وكالة المخابرات المركزية CIA، أسهم شليسنجر إسهاماً فائقاً في مراجعة العقيدة الاستراتيجية وقاتل بقوة ومقدرة من أجل برنامج دفاعي فعال في وجه معارضة الكونغرس.

أيدت بقوة تعيين شليسنجر وزيراً للدفاع، ولم يخطر ببالي أبداً أن نختلف. كما لم يخطر ذلك ببال شليسنجر بدون مبررات. فمراقبة التسلح أثناء فترة إدارة نيكسون الأولى تجاوزت كثيراً من الامتيازات الثابتة، بما في ذلك امتيازات البنتاغون الذي كانت مصالحه واستراتيجيته معنية مباشرة. ففي نهاية ولاية نيكسون على سبيل المثال كانت مباحثات القناة الخلفية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT) ما تزال جارية بدون وجود ممثل عن وزارة الدفاع في أي فريق للمفاوضات. وطيلة عملي بصفة مستشار شخصي للرئيس نيكسون وكان يستخدم القناة الخلفية لكسر جمود واشنطن البيروقراطي، فإن هذه الممارسة كان لها أساسها المنطقي (تأكدت من توضيح موقفنا مع رئيس هيئة الأركان المشتركة. ولكن هذا يختلف عن المشاركة في المفاوضات).

ولكن ما إن أصبحت وزيراً للخارجية، لم يكن من المناسب أن استبعد الوزارة المعنية بالدرجة الأولى بالحد من التسلح، بل كان ذلك من باب التهور إدارياً. كان من البديهي أن أولئك الذين لم يشاركوا في التفاوض في العملية الدبلوماسية أن يصبحوا أبطال التحليل ذي الأثر الرجعي. وبسبب عدم معرفتهم بالعقبات القائمة كان من الممكن أن يركزوا على التنازلات التي قُدمت أكثر مما يركزوا على المنجزات المنتزعة. وبالنتيجة قد يشجعون على ضياع فرصة المفاوضات والتنازلات التي قدمت من كل طرف. في

عالـم الدبلوماسية الحقيقـي، لا يحدث هذا أبداً. والحق أنني عندما أضفـت ممثلاً عن وزارة الدفاع إلى مفاوضـات SALT مـع بريجينيف في ك2 1976 أثبت جيمس ب. ويد أهمية لا تقدر بثمن من حيث صياغة الاقتراحات ومحاولة إقناع الزملاء أن هذه الاقتراحات للصالح القومي. ولكن الوقت كان متأخراً آنذاك كثيراً.

مهمـا كانت شـكاوى شليسنجر في البداية مبـررة، فقد أظهرها. كان مستاءً مـن علاقتي الوثيقة مع فـورد واعتبرنـي، مخطئاً، أنني العقبة الرئيسية لإقامة علاقـة ود مشابهة مع الرئيس. وما بدا في البداية شكوى مقبولة إلى حد ما تحول تدريجياً إلى جهد منتظم لتقليص نفوذي، فسواء كانت المشكلة هي قضية قبرص، أو الحد من التسلح، أو الامدادات إلى اسرائيل أثناء حرب الشرق الأوسط، أو أزمة «مایاغيوز» أو العلاقات بين الشرق والغرب، كان شليسنجر يتصرف وكأنه قائد معارضة ضدي في نظام برلماني.

لـم يساعـد شليسنجر على تسهيـل الأمور بالمعنـى الحرفـي، كان يقصد التكيف مـع الرئيس الذي يخدمـه. في اجتماع لمجلس الأمن القومي في حزيران عام 1974 قبل مغادرة نيكسون إلى موسكو، اقترح شليسنجـر اتفاقيـة SALT بحيث يقدم السوفييت جميـع التنازلات. وعندما سأل نيكسـون كيف يسمه أن ينفذ هذه الحيلة، أجاب شليسنجر: بوسعك أن تكون ملحّاً جداً، وأنت تتمتع بمهارات بلاغية. وفي اجتماع مجلـس الأمـن القومي في 7ت1، الذي ترأسه فورد، الرئيس الجديد، قـال في معرض مناقشة شليسنجر: متـى نفـذ نيكسون هذه الحيلة، أجاب شليسنجر: «أود أن أناقشك على أرض الكونغرس حول هذه النقطة، بدون الدخول في التفاصيل» ـ مفترضاً أن فورد لا يعرف ما كان يتحدث عنه.

وحـول قضايا الحد من التسلح، رغم شدة حساسيتها ذهنياً سلّـم شليسنجر لجاكسون بألا يناقش أو يتحدى ريتشارد بيرل في لعبة الأرقام. وفي بعض المناسبات كان شليسنجر يصادق علناً على اعتراضات جاكسون التقنية السرية أو ما استحدثه بيرل ـ كما فعل قبل سفر نيكسون بفترة وجيزة لحضور قمة موسكو فـي حزيـران 1974 [2]. كان يحفز شليسنجر جزئياً اعتماده على تأييـد جاكسون في المعركة السنوية في الكونغرسـ حـول ميزانية الدفاع. وذات مرة مارس طريقته في المجابهـة والعدوانية مع «البيت الأبيض»، ولم يكترث بالمخاطر بفقدان حليفه السياسي الأول، الذي كان الرئيس، وهي حالة لا سابق لها، ولا يمكن الدفاع عنها على المدى البعيد.

حـاول نائـب شليسنجـر، وليـام ب. كليمينتس، وكذلـك الجنرال جورج بـراون، رئيس هيئـة الأركان المشتركـة، أن يبـذلا كل جهـد ممكن للتخفيف من حـدة التوترات الناجمة. ولكنها كانـت معركة خاسرة عندما تكون المناقشة حول الحد من التسلح: فقد كان شليسنجر يقارن أنظمة الأسلحة المصممة من قبل كل من القوتين العظميين قبل أن توجد فكرة الحد من التسلح على أسس مختلفة، وكان جاكسون، بوصفه العضـو مـن المرتبة الثانية فـي «لجنة الخدمات العسكريـة» يسيطر على مجرى النقاش في الكونغرس.

حاولت أنا وشليسنجر أحياناً إنهاء الخلاف. وفي 26 تموز 1974، قبل أسبوعين من استقالة نيكسون هتفت له:

كيسنجر: أفكر حقاً، مهما كانت المشاعر الشخصية بيننا، إننا في ظل الأزمة الراهنة، لا نستطيع أنا وأنت أن نعطي انطباعاً للدول الأجنبية بأننا على خلاف شديد.

شليسنجر: لا نستطيع أن نتوافق أكثر. لا نستطيع أن نتوافق أكثر.

كيسنجر: وهذا موقفي.

شليسنجر: حسناً، أخبرت ويكمان (المساعد العسكري، العميد جون) أن يتحدث مع سكوكروفت. إذا كانت تلك هي المشكلة، فمن غير المناسب أن يحدث هذا الشيء.

كيسنجر: لا يمكن أن يحدث. لماذا أقوم بهذا؟ قبل كل شيء أنا لا أؤمن بصدق بوجود خلافات سياسية كبيرة بيننا.

شليسنجر: حسناً، أنا بالتأكيد لم أكتشفها.

عند هذه النقطة، مع ابتعاد نيكسون، طلبت من السيناتور جون ستينيس، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن يساعد على حل الخلافات.

كيسنجر: لا أريد أن أشغلك بالوساطة هنا لأن المسألة ليست ما جرى في الماضي. المشكلة أن رئيسنا يتعرض للهجوم. لا يمكن أن نجعل الحكومات الأجنبية ترى اثنين من كبار موظفينا يعالجان الأزمات باختلاف.

ستينيس: حسناً، أعتقد أنك على صواب تماماً، وأنك مشيت نصف المشوار في محاولة معالجة الوضع.

كيسنجر: .. أتساءل إذا ما كنت كرجل وطني وكرئيس لتلك اللجنة لا تستطيع أن تهتف لشليسنجر وتنقل إليه انطباعك عن شهادتي. تستطيع القيام بذلك ولن تتورط في أي شيء.

ستينيس: سأقوم بذلك بالتأكيد، ويسعدني هذا. وأنا مهتم بالأمر من أجل وطني، ولسوف أتحدث معه مباشرة حول هذا الموضوع وأخبره أننا كنا صريحين جداً على طاولة المداولات، وأنت كنت معنا بقوة.

كيسنجر: هذا ما أؤيده. حتى لا يفكر أنني كنت أذهب إلى لجنته من وراء ظهره.

ستينيس: أوه، كلا. لا يمكن أن يفكر هكذا. تذكر أنني أنا الذي حضّرت لذلك.

كيسنجر: هذا صحيح، وكما تذكر أنني أيدته بقوة.

ستينيس: نعم ياسيدي.

كيسنجر: كما أود أن أقول لك يا سيادة رئيس اللجنة، إذا وجدت أي شيء جرى من جانبي أو من جانب وزارة الخارجية تعتقد أنه غير ضروري في هذا الموضوع. خابرني فقط واجعلني أعرف ما هو. وسوف يُعالج الأمر على الفور.

لم يُفلح الأمر. فما إن أصبح فورد رئيساً، حتى بدأت المعركة ثانية، تاركة انطباعاً لدى العالم كله بوجود خلافات فلسفية عميقة. في إدارة طبيعية مثل هذا الخلاف ينتهي بسرعة باستبعاد واحد أو اثنين من أسبابه. ولكن الانفكاك التدريجي لإدارة نيكسون وحاجة فورد الملحة للاستمرار - ورغبته في استبدال هنري جاكسون - جعلت المأساة تستمر حتى ت2 1975، عندما أقدم فورد فجأة على استبدال شليسنجر.

من دواعي السخرية أن السبب الرئيس لانزعاج شليسنجر - وهو أنني أفسدت العلاقة بينه وبين فورد - كان يستند إلى سوء فهم. فقد كان شليسنجر واحداً من القلائل الذين كانوا يزعجون فورد باستمرار، كما كتب عن ذلك مطولاً في مذكراته[3]. فقد كان فورد، عندما كان نائباً للرئيس، يعترض على معالجة شليسنجر للعلاقات مع الكونغرس. ثم بعد أسبوع من توليه الرئاسة تنامى إلى فورد كلام نُقل عن شليسنجر أنه وجّه هيئة الأركان المشتركة، في ذروة مأساة استقالة نيكسون، أن تناقش أوامر الرئيس معه للحيلولة دون أية محاولة للقيام بإجراء غير متوقع. وراجع فورد الأمر مع هيئة الأركان المشتركة التي نفت وجود مثل هذا التوجيه، ولكن ليس الاستشهاد.

لم يغضب فورد على تعليقات شليسنجر الحمقاء فحسب، في اجتماعات مجلس الأمن القومي NSC بل وعلى توجهه للوصول إلى «المكتب البيضاوي»، والجلوس على كرسي مريح، يضع رجلاً على أخرى. صعّد فورد تقويمه الذكي للعلاقات الداخلية عندما اعتذرت بسبب الوقت الذي استغرقته في شرح قضية خلاف. قال: «خلاف جيمس ليس معك ولكن معي. إنه يعتقد أنني غبي، كما يعتقد أنك تُسيرني. وهذا النزاع لن ينتهي حتى أُقيل جيمس أو أجعله يعتقد أنه يُسيرني». بعد عدة أشهر قليلة اختار فورد خياره الأول.

مع نضج رئاسة فورد أصبح الجنرال برينت سكوكروفت عجلة التوازن التي لا يمكن الاستغناء عنها في جهاز الأمن القومي. انضم سكوكروفت إلى هيئة «مجلس الأمن القومي» كنائب لي عندما سُمي آل هيغ، الذي شغل المنصب خلال ولاية نيكسون الأولى، نائب رئيس أركان الجيش في ت2 1972. عمل هيغ كمستشار عسكري لي عندما قدمت إلى واشنطن لأعمل مع نيكسون عام 1969. لما كان إنهاء حرب فيتنام إحدى المهمات الرئيسية لرئاسة نيكسون، حاولت أن أستخدم ضابطاً محترفاً عمل في فيتنام كي يساعدني في فهم الأمور من خلال المشكلات العسكرية المعقدة في الهند الصينية. كانت الدوائر

المختلفة توافق إلى تعيين ممثل عالي المستوى ترشحه مجموعة من الضباط المتميزين من ذوي الخلفية الأكاديمية العالية. ولكنني شعرت أنني على دراية كافية بالمعالجة الأكاديمية ورأيت أنني أحتاج إلى ضابط مقاتل. وأوصاني صديقي د. فريتز كرايمر (انظر الفصل 27) بهيغ، الذي كان آنذاك يُعلم في «ويست بوينت»، مما يعني أنه مزود بالخبرة الأكاديمية والعسكرية معاً. كان هيغ رجلاً نشيطاً، ذكياً، ويكرس نفسه للعمل، وسرعان ما أصبح لا يمكن الاستغناء عنه، وعيّنته نائباً لي بعد سنة.

فيما كانت ولاية نيكسون الأولى تسير قُدماً، فإن القناة الخلفية للمفاوضات التي أُسندت إلي أبعدتني عن واشنطن لفترة طويلة من الوقت. أما بالنسبة لنيكسون فإن رغبته في تعيين مساعدين له يعارض بعضهم بعضاً فقد أثبت أنها لا تقاوم. أما هيغ فكان يقوم بعمله على خير وجه رغم صعوبته وغموضه أحياناً بالنسبة إليه، وجعلني أقوم بعملي بشكل فعال. وحتى مناورات هيغ في نهاية ولاية نيكسون الأولى لم تقلص من إعجابي بخدمته المتميزة بشكل غير عادي بالنسبة لي، وفيما بعد مواقفه المسؤولة، ولا سيما دوره الفعال في لمّ شمل الأمة في فترة تفكك رئاسة نيكسون[4].

مع مرور الوقت انتقل هيغ إلى البنتاغون، وكان منصب نائب رئيس «مجلس الأمن القومي» أحد المناصب الأساسية في واشنطن. ولم يكن من دواعي الدهشة أن يقدم لي البنتاغون قائمة مهمة من المرشحين، معظمهم ممن يشغلون مناصب عالية في مجالات خدمة مختلفة. ومع هذا فقد أردت أن يكون النائب ليس شريكاً في لعبة البنتاغون البيروقراطية.

كان من حسن حظي أن أكتشف مثل هذا في هيئة موظفي «البيت الأبيض» كان برينت سكوكروفت يعمل آنذاك في منصب مجهول ولكنه مهم كمساعد عسكري للرئيس، والذي كان من واجباته أن يطلع الرئيس على الخطط الحربية حيثما وجدت. ولما كان هذا المساعد مضطراً للسفر مع الرئيس، فقد أتيحت لي فرص عديدة لتبادل الآراء مع سكوكروفت، بارع في التعبير، ذكي في متابعة المناقشة، شديد الذكاء، هذا الرجل من أوتا الحاصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا قد لفت نظري بعمق معرفته بشؤون أوروبا الشرقية والشؤون السوفييتية. ترك لدي انطباعاً خاصاً عندما واجه بشجاعة هالديمان حول قضايا فنية كنت قد نسيتها.

أثبت سكوكروفت أنه الخيار الكامل. تكمن قوته في تحليله الجيد وحكمه الصائب. وإذا أخطأ فذلك بسبب فرصة ضائعة. كان يكتشف الكثير من الأخطاء التي يمكن تجنبها ويمتلك القدرة على اكتشافها. كان أحدنا يكمل الجوانب البارزة في شخصية الآخر. فمعالجتي للتحليل الاستراتيجي ربما كانت أكثر بعداً، وكان سكوكروفت بالتأكيد أكثر دقة في تقويم الأمور الدقيقة للتنفيذ. وأصبح دوره أكثر أهمية بكثير في 22 أيلول 1973 عندما أقسمت اليمين كوزير للخارجية مع الاحتفاظ بمركز مستشار الأمن القومي.

ومع أنني كنت تواقاً للعمل في هذا الدور المزدوج فقد كان عملاً كبيراً. فكوزير للخارجية كان علي (أو على نائبي) أن أبين وجهة نظر في الاجتماعات ما بين الوزارات أو في مجلس الأمن القومي ـ وبخاصة عند اختلاف وجهات النظر مع الدوائر الأخرى. ولكنني كمستشار للأمن القومي كنت أتهم بتمثيل احتياجات الرئيس، وعلى رأسها جميع الخيارات ـ بما فيها تلك التي لم أوافق عليها ـ حرفياً. وبوصفي مستشار الأمن القومي كنت أترأس جلسات الدوائر، وكانت وزارة الخارجية مستثناة، وكان من المعروف أن نائب وزير الخارجية يمثل أفكاري في الواقع، والتي كان يفترض أن أنقلها إلى الرئيس باليد. وكان هذا معمولاً به لمدة 22 شهراً، نظراً لعناية سكوكروفت التي لا يستهان بها، والذي كان يضطلع فعلياً، إن لم يكن بحسب وظيفته، بكثير من وظائف مستشار الأمن القومي.

في شهر تشرين الثاني عام 1975، أنهى فورد دوري المزدوج بتعيين سكوكروفت «مستشاراً للأمن القومي» (كما سأصف في فصل لاحق). وكان هذا يعني الانتقال إلى التحول الصعب ولكن دقة سكوكروفت وتكامله قد حالا دون أي تقرير. كنت على ثقة كاملة أنه سيمثل آرائي بشكل جيد أمام الرئيس، وينقل آراء الرئيس بدقة إلي وينقل آراءه الخاصة بدقة إلى كلينا سواء أأعجبتنا أم لا. كان يقدم لفورد رأيه المستقل في التعامل مع القضايا الخارجية بدون أن يجعلني أشعر بأنه ينافسني في مسؤولياتي كوزير للخارجية. كان سكوكرفت عجلة التوازن ما بين عملية الأمن القومي، وظل ذخراً قومياً وصديقاً لي منذ ذلك الحين(*).

خدمتي في عهد إدارة فورد لا تتضيح توضحاً سيكون كاملاً بدون مناقشة نيلسون روكفلر، الذي اختاره فورد نائباً للرئيس في شهر آب 1974. كان لروكفلر تأثير أساسي في حياتي. تقابلنا صيف 1955 عندما كان مساعداً للرئيس ايزنهاور ودعاني كأستاذ في جامعة هارفرد، كي أنضم إلى مجموعة من الخبراء كان قد اختارهم لرسم سياسة البلاد المستقبلية. جرى ذلك في أعقاب مؤتمر جنيف في تموز عام 1955 بين ايزنهاور وأنطوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني، ورئيس الوزراء الفرنسي ادغار فور، ونيكولاي بولغانين ونيكيتا خروتشيف من الجانب السوفييتي. وطُلب من مجموعتنا أن تضع مبادرات سياسية خارجية لمرحلة ما بعد ستالين.

دخل روكفلر الغرفة بأناقته المعهودة وراح ينادينا بالاسم بقدر ما يتذكر. كان ودياً ويستخدم اللطافة والأنس كطريقة لترك مسافة بينه وبين الآخرين بدون إظهار تكبر، وكنا بدورنا نستطيع التأثير في روكفلر ـ وكلنا أكاديميون ـ من خلال آرائنا العملية وما نستطيع تقديمه من نصائح تاكتيكية حول كيفية معالجة

(*) عين الرئيس ريغان سكوروفت رئيساً لقوات المهمات الإستراتيجية وتحديثها، ثم التحقيق في الأخطاء التي جرت في قضية إيران ـ الكونترا، وفي عهد الرئيس بوش عُين مستشاراً للأمن القومي بالمنزلة ذاتها.

الأمـور. بعد أن انتهينا غادرت الابتسامة شفتيه وأظهرت تعابير وجهه أننا بتنا نتحدث في الأمور المهمة. طلب منا أن نخبره «كيف يجب أن يناور... وظيفتكم أن تخبروني ما هو الصحيح».

التحدي الذي يبدو ساذجاً ظاهرياً كما أنه نادر في المناقشات الحكومية الداخلية، تحول إلى الجوهر السياسي لنيلسون روكفلر. ولما كان من الجيل الثالث لعائلة روكفلر المشهورة فقد تربّى على أساس القناعة بأن كل جيل من أجيال روكفلر يجب أن يحافظ على ثروة العائلة الهائلة عن طريق الخدمة العامة.

وبالنسبـة لروكفلـر وإخوته كان الطموح البسيط بالمناصب العاليـة لا يكفي، يجب أن يبرروا دورهم، عليهـم أن يبـرروا دورهـم من خلال أعمـال تخدم بلادهم وتعكـس أعمق قيم أمريـكا. وكل أخ من عائلة روكفلر قد اختار اختصاصاً ما كرس له مواهبه وموارده وطاقاته، ركز جون على السكان، وركز ديفيد على الشـؤون الدولية، ومدينة نيويورك والفن، وركز لورانس على البيئة والعلوم، وروكفلر ركز أولاً على أمريكا اللاتينية ثم على السياسة الوطنية ودائماً على الفن.

ولكـن قضيـة نيلسـون السياسيـة كانت تختلـف جوهرياً عن جهـود إخوتـه. كان بوسعهـم أن يقيموا المؤسسـات أو المعاهـد التي يريدون إدارتها. ولكن لكي تكون فعالاً فـي السياسة لا بد لأن يكون للسياسي مركـز ما لا يمكن أن يصل إليـه إلا بجهده. أصبح نيلسون حاكم نيويـورك أن المنتخبين الجمهوريين في الولايـة قد اختاروه لقيادتهم، بوصفه الشخص القادر علـى إبعاد الديمقراطيين وسيطرتهم على الولاية. لـم يكن مضطراً لممارسة مهاتـرات المنافسة الشخصية كما أضحت الانتخابات الأولية للرئاسة تقتضي فيما بعد.

هـذه الطريقـة في الوصول إلى منصب رفيع أكملت إحساس نيلسـون بشعور الواجب. وما إن فاز حتى بـات قـادراً على تنفيذ عدد من الأفكار التي طرحها. كان الأخير مـن جيل السياسيين الذين يؤكدون على الجوهـر قبل التقنيـات الانتخابية. السياسيون المعاصـرون يعتقدون أن روكفلر سـاذج لا أمل فيه بسبب اعتقـاده أن المركـز الرفيع ينبغـي أن يكتسب بطرح البرنامـج الأفضل، لم يركز أبـداً على المجموعات. عندما دخلت في صفوف نيلسون خلال وقت جزئي عام 1957، كنا نمضي ثلاث أمسيات كل أسبوع وكثيراً مـن أيام الآحـاد نستمتع بأشياء يعتبرهـا السياسيون المعاصـرون إضاعة للوقت: الاجتمـاع مع الخبراء البارزين لتحديد الأهداف القومية في شتى الحقول، الخارجية والداخلية.

فـي السنوات العشر السابقة، عندما كان المرشحون الرئاسيون مـا زالوا يُختارون من قبل سياسيين محترفيـن، مثـل هـذه المقاربة كان يمكـن أن تنجح على المستـوى القومي. وفي عصـر الأولويات، كانت المقاربـة تمثل الانقسـام والتقصير. لـذا كان هناك شيء استثنائـي في خسارة روكفلـر المتكررة للفوز بترشيح حزبه لأعلى منصب في البلاد. وبعد سنوات ثلث، عند إعادة توحيد متطوعي حملة روكفلر لاحظت أن الكتيبـات سوف تكتب فـي يوم من الأيام عن فشلنا في تحقيق أهدافنا فـي تسمية نيلسون روكفلر. في

كل وقت يمكن أن نجد طريقة جديدة: الانسحاب من السباق حيث كان يجب أن يبقى روكفلر (في عامي 1961، و 1968) ويبقى حيث كان ينبغي أن ينسحب (1964).

فشل روكفلر في كسب ترشيح حزبه ليس بالرغم من أنه من أسرة روكفلر، بل بسبب أنه منها. ولما كان غنياً ومتميزاً كان يشعر أنه ليس له الحق في أن يطلب شيئاً لنفسه كفرد. لذا فإن هذا المرشح المحبوب كان يفتقر إلى الحاجة الشخصية الموجودة لدى المرشحين الآخرين. وبدلاً من ذلك، حاول أن يصل إلى الرئاسة محاولاً أن يظهر للأمة الرؤية الأكثر صواباً لمستقبلها والطريقة المتوفرة الأفضل لتحقيقه. وفيما كان الآخرون يعتمدون على المندوبين، لامس روكفلر بعناد الحقيقة الواقعة لقوة الأفكار. ولكن لم تكن هذه هي الطريقة السياسية الصاخبة التي تعمل بها سياستنا بنجاح. على الأقل ليس في الفترة التي ظهر فيها روكفلر كشخصية وطنية. في كل حملة انتخابية كان باحثوه أكثر اختصاصاً ويمثلون الجانب الأعظم من جمهوره خلافاً للمرشحين الآخرين.

العامل المهم بالطبع في فشل قضية نيلسون كان التحول الذي جرى في الحزب الجمهوري نحو أيديولوجيات ذات طابع محافظ أكثر وقاعدة قوته من الشمال الشرقي إلى الجنوب والجنوب الغربي. روكفلر الذي استلم أول منصب حكومي له من فرانكلين ديلانو روزفيلت كان يؤمن بالروح ـ إن لم يكن بالسياسات كلها ـ من «العقد الجديد» (New Deal)): إن الناس ذوي النفوذ ينبغي أن يظهروا التعاطف والاهتمام بالأقل حظاً. وفي السياسة الخارجية كان دائماً المدافع القوي عن المصالح القومية ـ بأسلوب صلب عملياً أكثر من منتقديه من أصحاب الاتجاه المتشدد.

القواد الذين ظهروا من الحزب الجمهوري لم يكونوا متعاطفين مع هذه المؤسسة «الشرقية» التي غلبت على الحزب أثناء إدارة ايزنهاور. ولم يكن روكفلر مستعداً أبداً لإبداء التنازلات الطقسية كي يكسب ـ في الوقت الذي حقق فيه مع مرور الزمن احتياطاً متزايداً تجاه دولة الخير.

حمل روكفلر خيبة أمله بموقف أنه لا يوجد أحد مهيء لموقف خاص، ولكن كل واحد عليه التزام لمساعدة البلاد ـ ممثلة بالرئيس ـ من أي حزب كان. في إحدى المناسبات أخبرت نيلسون أنني، في حديث خاص مع الرئيس كينيدي، أشرت إلى عدد من الأخطاء السياسية، سألني ويلسون إذا ما كنت قد قدمت بعض المعالجات، وعندما قلت إنني اكتفيت بالتحليل بدا غير صبور وقال: «تذكر دوماً أن الرؤساء منهمكون بالمشكلات وواجبك أن تساعدهم على إيجاد الحلول».

هذا ما جعله يرد بكرم أخلاق على خدمتي في إدارة نيكسون، خصمه، الذي هزمه مرتين في اختيار الحزب لمرشحه. في البداية ترددت بالقبول بعرض نيكسون أن أكون مستشاراً للأمن القومي، وطلبت أسبوعاً للرد، وذلك حتى أشاور روكفلر الذي كان بعيداً في فينزويلا. قطع روكفلر شكوكي ليس بالقبول فحسب، بل إنني في مركزي الجديد سأكون رجل نيكسون بالكامل. لم يطلب مني روكفلر أية مصالح

أو مطالب وإيصالها لنيكسون واستخدام قنوات أخرى إذا لزم الأمر. موقف نيلسون نحو خدمتي في واشنطن جاء من تعبير جرى عام 1973 أثناء احتفال بعيد ميلادي الخمسين: «هنري وأنا حاولنا لمدة 10سنوات أن نصوغ السياسة في واشنطن. أنا فخور جداً أن أحدنا نال الفرصة أخيراً».

لم يحصل نيلسون روكفلر على منصب نائب الرئيس حتى تخلى عن كل مطامحه السياسية. وعندما انتخب حاكماً لمدينة نيويورك للمرة الرابعة هيأ نفسه عام 1973 لانتخابات السنة القادمة. وكان قد أعد نفسه لدوره الجديد كمواطن عادي عندما عرض عليه فورد المنصب.

أوجب اختيار فورد لتعيين الشخص المناسب وثقة الرئيس التي ينبغي أن تلبى قبول روكفلر بالتعيين. وقد أثار التعيين حفيظة المحافظين ولم يكسب أي شيء لفورد من جانب الليبراليين، الذين خشوا من أن هذه الإضافة القوية لفريق فورد يمكن أن تعزز آمال الرئيس إذا ما رشح نفسه للرئاسة ثانية باختياره عام 1976.

تجربة روكفلر نائباً للرئيس قد أظهرت ضعفه. فقد عُين في آب 1974 ولكنه لم يؤد يمين القسم حتى 19 ك1 لأن الكونغرس الديمقراطي أراد أن يبعده عن الحملة أثناء انتخابات الكونغرس في شهر ت2. وكانت تتردد إشاعات حول أموال روكفلر بالتفصيل. وقد تأكد روكفلر أن نائب الرئيس لا يتمتع إلا بصلاحيات قليلة. وعندما حاول أن يحل رئيساً لمجلس الشيوخ محل السيناتور جيمس آلين من آلاباما، أصر النواب ذوو الخبرة أن نائب الرئيس قد يُفسد التصويت، ولا يحق له المشاركة في مداولات المجلس. كما أن موظفي البيت الأبيض كانوا يحدّون من دور روكفلر كنائب للرئيس في «المجلس الداخلي» الذي عينه فورد فيه.

وهكذا وجد روكفلر نفسه مقتصراً على المهمات التي يتولاها عادة نواب الرئيس: التعيينات التي ليس لها قاعدة إدارية دائمة، وزيارات خارجية تقل أهمية عن زيارات الرئيس وتتطلب اهتمامه. كان أهم وظيفة له أن يترأس لجنة من المعارضين البارزين للنظر في المخالفات التي تنسب إلى دوائر الاستخبارات - وهي مهمة انتهت عام 1975. كما كان يقوم بمناسبات افتتاح مشروع ما أو مناسبات التعزية. وأخبرني ذات مرة جاداً أنه يقرأ صفحة الوفيات في الجرائد ليرى من يستحق أن يحضر دفن جنازته. وفي أقل من سنة من تاريخ تعيينه قرر روكفلر عدم ترشيح نفسه مجدداً، نائباً للرئيس عام 1976. وشجع نيكسون هذه الخطوة — بالاستناد إلى تقارير وآراء غير صحيحة - لأن بعض موظفيه أقنعوه بأنه لا يستطيع أن يكسب الترشيح مجدداً لأن وجود روكفلر سيجعله يفقد جميع أصوات الوفود الجنوبية (وفي النهاية خسرها فورد على أية حال).

رغم هذه التجربة المرة استمر روكفلر في الخدمة بإخلاص وبدون انتقاد فورد علانية أو سراً. أصبح مستشاراً لا غنى عنه للرئيس الذي ظل يحترمه ويوده. كان فورد يثق به، وزودني نيلسون بتأييد معنوي

ونصـح في عملي في الأيـام العصيبة ـ كما سنرى فيما بعد. أعطى الكثير مـن قوة الدفع لإدارة فورد من خلال سلوكه في محنة الخدمة المثالية التي لم يمكنه القدر من تحقيقها على المسرح العلني.

فورد ووزير خارجيته

جمـع فـورد فريقه غير المتجانس معاً، وفعـل ذلك وفق أساليبه الخاصة. لم يكـن فورد يلقي مواعظ فلسفيـة أو يسـرد سيرة مطولة لحياته أمـام مفاوضيه. المناقشات الفلسفية كانـت تقف عند باب مكتبه البيضاوي لأنه ببساطة لا يحب سماعها. كما لم أسمع منه أبداً أي انتقاد لمساعديه، ولم يكن يتقبل ذلك من الآخرين.

كانـت علاقتـي مـع الرئيس تعكـس تصرفه العملـي. عندما نكـون معاً فـي مدينة ما كنـا نتقابل كل صبـاح. بحضور سكوكروفـت عادة. جدول الأعمال لا يتغير: نناقش الرئيس في تقرير المخابرات اليومي، الـذي أعتقد أنه قرأه (خلافـاً لنيكسون، الذي كان يشك كثيراً في وكالة المخابـرات المركزية وغالباً ما يتجاهلهـا). كنـت ألخص له بعض محتويـات القرارات الملحة وبعض المسائل بعيـدة المدى. وكان فورد يدلي بآرائه أو يعطي تعليمات بدون تبجح. وإذا كان الوقت يسمح كان يُطلعني على تقديره الواقعي للوضع السياسي الداخلي.

كان الجـو ودياً وعملياً. كان فورد يكـره الثرثرة، ولم ينغمس بها أبداً كما كان يكره المناورات الإدارية المتدنيـة. لـذا لم تكـن تثار بعض القصـص الشائعة ولا «اكتشافـات» كتاب الأعمدة فـي الصحف، التي تتحدث عمن ارتفع شأنه أو انخفض في واشنطن، في المكتب البيضاوي.

هـذا الجو من الثقة المتبادلة كان مهماً بشكل خاص بالنسبة لعلاقات الرئيس مع وزير خارجيته لأن ولايـة فورد أحدثت تغييراً حتمياً في وضعي. خلال سنة نيكسون الأخيرة تغيرت أفكار المؤسسة السياسية نتيجة فضيحـة ووترغيت التي أحدثت أثراً دولياً ضاراً وعزلت السياسة الخارجية عن نزاعاتنا الداخلية. ولمتابعة هذا الجهد انتقلت مسؤولية السياسة الخارجية التي تقع عادة على كاهل الرئيس إليّ بمجموعها. وفـي الأشهـر الأخيرة مـن رئاسة نيكسون، كنـت ألتقي، بناء علـى طلبه، مع زعمـاء الكونغرس في وزارة الخارجية مرة في الشهر ـ وهذه مهمة يحتفظ بها الرئيس لنفسه دوماً في الظروف الطبيعية.

كان وضعـاً محفوفـاً بالمخاطـر وعابـراً، وقد تلاشـى، كما هو متوقـع، عندما تولى فـورد الرئاسة. النظام الأمريكي في فصل السلطات يحول دون النفوذ المفرط، ولا سيما من جانب الموظفين الرسميين المعينين. وفي الأحوال الطبيعية كلما برز عضو في الوزارة كان أكثر عرضة للانتقاد. فالحزب المعارض سيركـز انتقاداته علـى أشهر الشخصيات مـن أجل أن يُضعـف الإدارة ويحصل علـى شعبية. هكذا كان المصيـر بالنسبـة إلـى دين أتشيون وجـون فوستر دالاس. لقد ابتعـدت عن نيكسون كثيـراً عندما أصبح الهدف الأساسي.

مـع استقالة نيكسون أصبحت وزير خارجية «عاديـاً»، وفقدت مركزي الخاص. وطوال إدارة فورد كنت قريبـاً مـن الرئيس «ومخالفاً» له أيضاً في عدد من المسائـل. من الهند الصينية إلى الانفراج. بعض هذه الخلافـات كانت عميقـة، وبعضها سطحية. تجمُّع المشاكل المختلفة قد جعـل الجميع يُبعدون عن قضايا السياسـة الخارجية والمفاوضات المختلفة، وتقع الخلافات وتنتشر الانتقادات الفلسفية لسياسة نيكسون الخارجية. وقف فورد إلى جانبي ولم يسمح لنفسه أن ينحرف عن الطريق الذي رسمناه معاً.

بعضـ أعـوان فورد كانوا يحاولـون أحياناً إثارته ضدي بزعـم أنني أفرض سلطتي هنـا أو هناك وأن نفـوذي غالب. لم يستطيعـوا فهم طبيعة علاقتنـا، أو أية علاقة بين رئيس ووزيـر خارجيته. عندما كنت فـي الوزارة قلت لجـون أوزبورن إنَّ الرؤساء ووزراء خارجيتهم يحتاجون إلى فلسفة أساسية مشتركة حول القضايـا الأساسيـة. لذلك فإن مسألة السيطرة غيـر واردة على الإطلاق، والخلافـات غير القابلة للحل بالتحديـد مستبعـدة ـ وإلا على وزير الخارجية أن يستقيل[4]. وأنا متأكـد أن دين أتشيسون ـ الوزير الذي أعجب به كثيراً من بين وزراء جيل ما بعد الحرب ـ كان يتحدث مثلي.

وبعد الهزيمة وقبل أن يغادر فورد مكتبه قال الشيء نفسه لجون أوزبورن:

أوزبورن: هذا يعني أيضاً كيسنجر وعلاقته معكم. طيلة سنتين ونصف من رئاستكم هل ضغط على كيسنجر أو خالفت توصياته، والأولويات التي يريد تطبيقها في أية مسألة كبيرة أو أساسية في السياسة الخارجية؟.

فـورد: لـم يكن هناك أبداً أي مأزق لم نكن نستطيع حله، إذا كنت أرى أنه على حق وأنا على خطأ أو العكس. لم يحدث بيننا أية قطيعة أو سوء تفاهم. طبعاً كان هناك خلافات. ولكن لم يكن ثمة أي خلاف كبير لا يمكن حله بتعديل هنا أو تغيير هناك.

أوزبورن: عندي شعور قوي أن كيسنجر سيقول الشيء نفسه جواباً على هذا السؤال.

فورد: هذا ما سيقوله هنري كما أعتقد.

أوزبـورن: أعتقـد أنك أعلنت هذا على الملأ وأكدته لي في آخر حديـث بيننا، أنه إذا أُعيد انتخابك فإنك بالتأكيد تريد لكيسنجر أن يبقى وزيراً للخارجية، إذا كان يرغب ذلك.

فورد: إذا انتخبت رئيساً اليوم سألح عليه أن يبقى وزيراً للخارجية[5].

هكذا كان فريق فورد عندما بدأ رئاسته. وبعد 48 ساعة من أداء القسم، امتحن من خلال أزمة حول قبرص تحمل معها خطر الحرب بين اليونان وتركيا، وكلتاهما حليفتان في حلف الناتو.





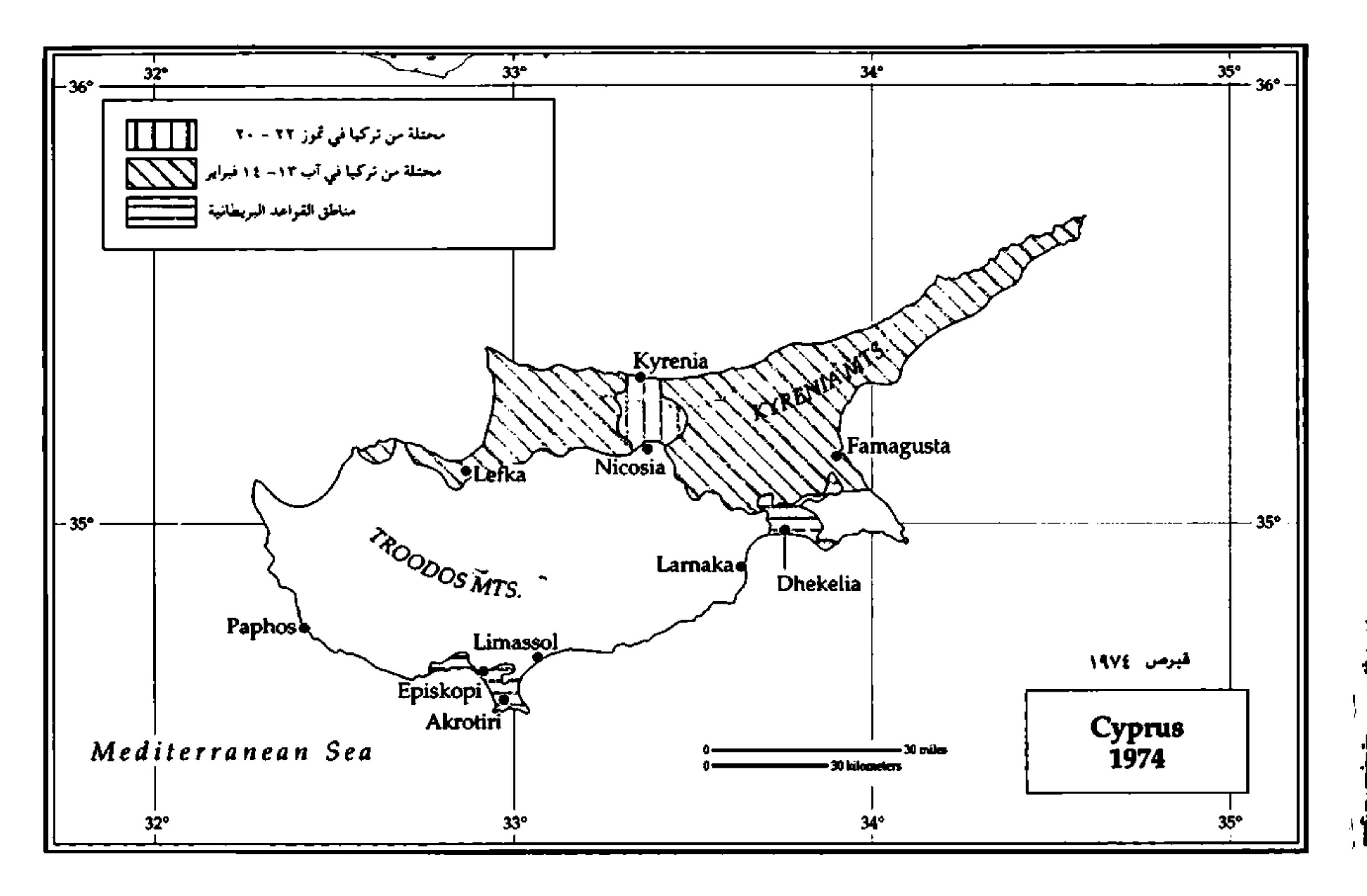
قبرص: حالة دراسة في النزاع العرقي

تحولت أزمة قبرص إلى حدث رُشيمي بالنسبة لرئاسة فورد. تعود جذورها إلى قرون خلت، كانت المشاعر عميقة بحيث إنه لم يكن يشعر أحد من العِرْقَيْن أنه ينتمي إلى الآخر. ولكن قبرص كانت السباقة في النزاع ما بين مجموعتين عرقيتين والذي ازداد باستمرار وهدّد بالخطر منذ عقود. كما كان لها تأثيرها على اندفاع إدارة فورد إلى صدام مفاجئ وغير متوقع مع الكونغرس.

في الأشهر الأربعة الأولى من رئاسة فورد قطع الكونغرس المساعدات العسكرية عن تركيا، الحليف الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، والتي كانت تضم 26 منشأة ترصد منها الولايات المتحدة الصواريخ الروسية والتجارب النووية. وما إنّ تأسس نمط من الإدارة الموسعة حتى تتابعت اجراءات متسارعة: تعديلات جاكسون ـ فانيك وتعديل ستيفنستون في ك1 1974، الذي يحد بشدة من التجارة والاعتمادات مع الاتحاد السوفييتي، وقطع المساعدة عن الهند الصينية في آذار 1975، ومنع المساعدات عن مجموعات من أنغولا كانت تقاوم القوات الاستكشافية الكوبية في ك1 1975، وفرض القيود على كثير من النشاطات المختلفة الأخرى. واستمر الاتجاه نحو الحد من حرية تصرف الرئيس في السياسة الخارجية ـ إن لم يُسرَع ـ في تلك الفترة.

كانت محنة قاسية تلقى على عاتق رئيس غير منتخب باندفاع نحو الاضطراب الكبير للمشاعر اليونانية ـ التركية. وكان من الظلم أن يكون فورد ملتزماً بعمق بتعاون تنفيذي تشريعي وثيق في حين أنه لم يكن مسؤولاً عن القرارات التي أثارت النزاع بين هذين الفريقين في المقام الأول.

وُضِعَ الاتجاه الأساسي في سياسة قبرص في الأسابيع الأخيرة من إدارة نيكسون، حيث حدث خلالها انقلاب عسكري يوناني في الجزيرة لحقه غزو تركي لقمعه. وعندما شنت تركيا هجوماً جديداً لليوم الرابع لرئاسة فورد كان الرجل ينفق جُلّ وقته تقريباً في شرح مسؤولياته والتعرف على الموظفين الجدد. لم يكن فورد على اطلاع كاف على قضايا قبرص كي يواجه المشكلة. حتى ولو كان نطاقها معروفاً، وكان مجال العمل فيها ممكناً، وهذا ما أشك فيه. وهكذا، لما كنت أنا وسيلة الاتصال الرئيسية للإدارة السابقة فقد كان يفترض بي أن أضطلع بالمسؤولية الرئيسية لاتخاذ القرارات.


محتلة من تركيا في تموز ٢٢ - ٢٠
محتلة من تركيا في آب ١٣ - ١٤ فبراير
مناطق القواعد البريطانية
Kyrenia
KYRENIA MTS.
Famagusta
Nicosia
Lefka
TROODOS MTS.
Larnaka
Dhekelia
Paphos
Limassol
Episkopi
Akrotiri
Mediterranean Sea
قبرص ١٩٧٤
Cyprus
1974
0 30 miles
0 30 kilometers
32°
33°
34°
35°
36°

منذ ذلك الحين ظهرت أسطورة، ولا سيما بين مؤيدي وجهة نظر اليونان: أن نيكسون وأنا كنا نزيد الأزمة اشتعالاً ضد المطران مكاريوس الثالث، رئيس جمهورية قبرص، أو متحالفين مع تركيا لأهداف جيوسياسية غير معلومة. تلك الأقوال كانت تكشف كيف تسيطر العواطف العرقية على التفكير الجدي. وللتأكيد اتخذت أنا ونيكسون بعض الاحتياطات تجاه سياسة ماكاريوس. ولكنها كانت مثيرة للسخط قليلاً. لم يكن لقبرص إلا أولوية بسيطة في الخطة العامة لإدارة الأمور. ولم نكن بحاجة في الأشهر المنهكة الأخيرة من رئاسة نيكسون إلى حرب بين حليفين في «الناتو» ونضال عرقي في جزيرة نائية. التاريخ الكامل حول تفاعل اليونانيين والأتراك حول قبرص لم يكتب بعد. وفي هذا الفصل سأكرس نفسي للحديث كيف بدتْ هذه الأزمة على مستوى صنع القرار في واشنطن.

طبيعة النزاعات العرقية

أدخلت قبرص الولايات المتحدة في دراما غير مألوفة للنزاع العرقي. ومنذ ذلك الحين تفجرت مثل تلك النزاعات في أماكن كالصومال، والبوسنة، وناغورنو كاراباخ (فصيل أرمني في أذربيجان)، ولبنان، وراوندا، والشيشان، والكونغو (زائير سابقاً). وقبل قبرص أبعدت الأحداثُ الدراميةُ في عهد نيكسون ــ حربُ فيتنام، والانفتاحُ على الصين، والعلاقاتُ مع الاتحاد السوفييتي، وتعزيزُ حلف الناتو، وأخيراً حربُ الشرق الأوسط ـ الستارةَ الخلفيةَ للحرب الباردة، والاعتمادَ الرشيدَ على عقلانية القوى العظمى. تحدث الأزمات عندما تختلف الدول الكبرى في تقويمها للمخاطر، وتنتهي بالتسوية عندما يترافق حساب المخاطر مع التهديد أو الدبلوماسية.

طيلة فترة الحرب الباردة تعاونت القوى العظمى بشكل دقيق لاحتواء النزاعات العرقية أو إخضاعها لمتطلبات توازن القوى. شلالات الدم في الشرق الأوسط وبين الهند وباكستان، جعلت الدول تقترب من إجماع دولي، وكبح جماحها إلى حد ما عن طريق الاعتماد على الدول الكبرى من أجل التجهيزات العسكرية، والمساعدة الاقتصادية، والدعم الدبلوماسي.

كان نزاع قبرص نوعاً مختلفاً من أشكال النزاع، ازداد شيوعاً مع تراجع المنافسة الدولية. في النزاعات العرقية المتنافسون لا يدفعهم عامل الاستقرار، إنهم يحنّون إلى نوع من العصر الذهبي الأسطوري حيث تعتقد كل جماعة أنها هي المسيطرة، وطلبات المصالحة كانت تعتبر تهدئة لا تغتفر من الخصم. وظلت الأحقاد والعداوات مستمرة لعدة قرون، بدون أن يكون هناك أية فرصة لتسوية، والتي تعتبر على أية حال بمثابة هزيمة تاريخية. الخريطة الوطنية المثالية لكل جماعة لا تقارن بخريطة عدوتها. ولم يكن يقبل أي منافس نتيجة تعتمد على الإيمان الصالح للخصم من أجل تجسيد أولاد كل جيل. في هذه الظروف تصبح مشاركة الدول تناقضاً من حيث المعنى.

ومن دواعي التناقض أن الخضوع إلى طرف خارجي أقوى، كان أكثر اعتدالاً من حكم الخصم العرقي الكريه الذي يحتل الأرض ذاتها. لهذا السبب كانت البوسنة أقل عنفاً تحت حكم النمساويين والأتراك، أو الحكم الشيوعي، منها عندما طُلب من مجموعاتها العرقية أن تقيم دولة عرقية متعددة الأعراق. وهذا ما كان ينطبق على قبرص تحت الحكم البريطاني.

بالنسبة لجيرالد فورد كان هذا يعني، منذ الأيام الأولى لرئاسته، أنه وجد نفسه منغمساً في أزمة لا تتوفر لها نقاط إرشاد في التجربة الأمريكية. والحق أن ما يجعل النزاعات العرقية صعبة جداً بالنسبة إلى الأمريكيين أن التعامل معها يكرس المبادئ الأمريكية التي تصطدم معها حتماً.

إن مفهوم حكم الأكثرية لا معنى له عموماً إلا إذا كانت هناك فرصة للأقلية أن تصبح أكثرية أو عندما تكون التقاليد القانونية من القوة بحيث تحصل الطلبات المقدمة إلى المحاكم على فرصة تغيير الحكام القضائية. وكلا الشرطين لم يكن متوفراً في قبرص. لم تكن الأقلية التركية تحمي نفسها من خلال المطالب الدستورية في المحاكم، بل بالتمترس في مناطق محصنة. ومع عدم وجود نظام سائد من القيم المشتركة، فإن تقرير المصير وصل إلى حد الانفصال، وسيطرة حكم الأكثرية بعد عشرين سنة أصبحت المعادلة نفسها سارية في البوسنة.

كان موقع قبرص الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط قد أعطاها هذه الأهمية الاستراتيجية ومزيجها العرقي. ثمانية قرون من حكم الإغريق منذ أيام البيزنطيين. قد أغنى الأغلبية اليونانية التي باتت تشكل 80 % من السكان، ثلاث مئة سنة من الحكم العثماني ابتداء من عام 1571، معززة بالقرب الجغرافي، قد ركزت الأقلية التركية في الجزء الشمالي من الجزيرة القريب من تركيا (انظر الخريطة). وفي عام 1878 أهدى مؤتمر برلين قبرص كمكافأة لبريطانيا تعويضاً عما كسبه الروس في البلقان وكطريقة لتعزيز قدرة بريطانيا على حماية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من التعديات الروسية.

طالما كانت هناك سيطرة أجنبية على قبرص فقد ظلت العداوات العرقية في الجزيرة هادئة. ولكن ما إن وصلت المطالبة بإزالة الاستعمار في أواسط القرن العشرين مداها، أصبح النزاع المدني حتمياً. وتحولت مبادئ الأكثرية وتقرير المصير إلى مبادئ لا تقبل المناقشة. طوال قرون كان اليونان والأتراك يتبادلون العداوة التي كانت تدفعهم أحياناً إلى ارتكاب مذابح وفظائع أخرى. وكانت كل مجموعة عرقية تقدم الدليل المقنع عن سبب عدم ثقتها في حسن نية الطرف الآخر.

حسابات الحرب الباردة الخاصة بالردع والانفراج لم تنطبق على قبرص. كما لم تهتم الأحزاب القبرصية كثيراً بالتنافس الدولي ــ إلا ربما من أجل المساومة. وخشية أن يضعف الجناح الشرقي الاستراتيجي للتحالف الأطلسي حاولت الولايات المتحدة أن تحقق العدالة لكلا الطرفين، اللذين كان يتميز سلوكهما بالإزدراء نحو الآخر.

بسبب أن هذه الاهتمامات قد عكست الأخطاء الكلاسيكية الخاصة للنزاعات الطائفية لم يكن من السهولة تخطيها. فالأغلبية اليونانية كانت تصر على دولة واحدة مما يحول الأتراك إلى أقلية دائمة أي إلى عزلها. وكانت الأقلية التركية تطالب بتكوين فدرالي مع التصويت المتعدد (بحق النقض) مما يوصل بالعداوات العرقية إلى حد التقسيم.

في عام 1959 حاول البريطانيون الوصول إلى ترتيب رُفض منذ البداية لأنه سعى إلى حل المطالب غير القابلة للحل جوهرياً لكلا الطرفين بالموافقة عليها إجماعياً. وأوجدت ما دُعيت باتفاقيات لندن ـ زيوريخ دولة مستقلة موحدة يرأسها رئيس يوناني قبرصي، ونائب رئيس تركي، ينتخب كلاهما من قبل مجموعتيهما. وكان لنائب الرئيس التركي حق النقض المطلق في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، ويفترض أن يحظى بأغلبية أصوات الأعضاء الأتراك القبرصيين في الهيئة التشريعية، وكذلك حق النقض في المسائل المالية.

هذا المزيج من عدم التوافق قد ضمنته الحكومة البريطانية، واليونان، وتركيا. وفي حال استحالة العمل المنسق من جانب الأقليات اليونانية، فمن حق كل طرف أن يسترجع الحق الفردي للتدخل «بهدف إعادة النظر في الأمور التي أوجدت المعاهدة». ولإنجاز ذلك سُمح لتركيا واليونان بأن يكون لهما وحدات عسكرية على الجزيرة مع وجود قاعدتين جويتين بريطانيتين.

بدت الفكرة أن المعاهدة غير العملية التي يمكن أن تحميها بضمانات غامضة ينفذها الأطراف من أجل ألا يوافقوا على الشروط التي توقعوا أن تقام. التجربة الوحيدة التي يمكن مقارنتها بهذه كانت كما سنرى في لبنان، فهي ستقاسي نفس مصير قبرص في نهاية رئاسة فورد ـ فترة من السياسة الخارجية مؤطرة «بالنزاع العرقي».

ماكاريوس: المطران المقتدر

تعاظمت القوة الانفجارية لقبرص بالشخصية الاستثنائية لمؤسسها الرئيس، المطران ماكاريوس. ابن راعي الكنيسة وصل وأصبح الكاهن الأعلى مرتبة في قبرص كما لو كان رئيسها ـ تراث الأرثوذكسية اليونانية اجتمع مع القيادة السياسية الدينية والعلمانية. كان على درجة عالية من الذكاء، ومستعداً جيداً بصورة دائمة. ومن خلال تكتيكياته وطريقة متابعة أهدافه المنفردة، استلم ماكاريوس السلطة.

كان زيه الكنسي وثقته الشديدة بنفسه يتجليان في ذكائه وعينيه النافذتين اللتين تبدوان دوماً أنهما تحسبان كيفية التغلب على المفاوض الآخر ـ والبند الوحيد المطروح للمناقشة هو مقدار ما يحققه من تقدم ـ وليس الحقيقة نفسها.

وبالنتيجة فإنه إذا حاول أحدهم أن يكسب مكاريوس، عليه أن يحاول كسب ثقته، التي تعتبر شرطاً أولياً للدبلوماسية الفعالة. اهتمامه الضئيل بوجهة نظر (أو حتى ازدراء) الطرف الآخر جعله لا يفهم

أن اكتساب الثقة مسألة عملية تماماً كالدافع الأخلاقي. صحيح أن مسؤولية رجل الدولة الأولى هي أن يهتم بمصالح بلاده. ولكن من الحكمة، والنجاح على المدى الطويل أن يفهم أن تلك الاتفاقيات مرشحة للاستمرار إذا وجد فيها الطرف الآخر فائدة له. ففي السياسة الخارجية يقابل المرء الأشخاص أنفسهم مراراً وتكراراً. والمراوغة أو الاستخفاف بالخصم لا تجعل منه شريكاً حقيقياً. وأية اتفاقية دولية ينبغي أن تنفذ من قبل دول مستقلة، وعلى قدم المساواة.

كان مكاريوس يرفض مثل هذا التفكير. ربما كان يشعر، كرجل دين متميز، أن عليه أن يمارس المهارات التي منحها الله له إلى أقصى حد. والأرجح أنه كان يعتبر موقفه شديد التحسب للمخاطر بحيث يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر مفاوضيه، ومعظمهم من خصومه.

وجد المطران نفسه في موقف معقد بشكل غير عادي. فحرب الاستقلال القبرصية كانت تدار من قبل الجنرال جورج غريفاس من الأرض الأم ـ اليونان. كان غريفاس مدافعاً متحمساً عن الاتحاد مع اليونان. أما مكاريوس فكان يفضل رئاسة دولة مستقلة بدلاً من أن يقود محافظة يونانية. أما الزعماء السياسيون الديمقراطيون في الوطن الأم ـ اليونان، فرغم تظاهرهم بقبول الاستقلال لفظياً للقبارصة اليونانيين الذين يشكلون غالبية سكان قبرص، فإنهم لم يكونوا متحمسين لمواجهة شخصية مكاريوس القوية من أجل قيادة اليونان كلها. ولكن عندما استلم الزمرة العسكرية السلطة عام 1967 بات مكاريوس بمثابة عقبة في أثينا أمام إنجاز المهمة القومية لليونان.

كذلك كان مكاريوس لا يحظى بثقة تركيا بدرجة أكبر، فقد كان يُعتبر المدافع العنيد عن وحدة الدولة القبرصية، ويعارض بشدة حقوق الأقلية التركية. كما لم يكن لدى بريطانيا، القوة الضامنة الثالثة أية ثقة بالمطران.

ومن أجل أن يحمي مكاريوس نفسه من تدخل اليونان، والضغط من جانب تركيا، فقد كان يميل إلى اتباع نهج جمال عبد الناصر في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، بالتحالف مع العناصر الراديكالية «لحركة عدم الانحياز». وبالإضافة إلى ذلك، وبخاصة بعد أن استولت الطغمة العسكرية على السلطة في أثينا عام 1967، بات ماكاريوس يعتمد بشكل متزايد على الشيوعيين القبرصيين لمساندته داخلياً ضد من يحركون الأمور من الوطن الأم. وهذا ما دفعه إلى أن يسارع إلى عقد صفقة أسلحة مع التشيكيين لتسليح وتدريب الحرس الجمهوري ضد أي انقلاب محتمل توحي به أثينا، وكان يزيد من هامش حريته في نزاعات قبرص العرقية.

كان موقفي من ماكاريوس يعكس المتناقضين. فكطالب في تاريخ الدبلوماسية، كنت مطلعاً على التقليد البيزنطي الذي يمثله، والذي انتهجه سادة الدبلوماسية الغربية من أمثال ريشيليو أو ميتران. كنت أحترم الحذق وبرودة الأعصاب اللذين كان يظهرهما ماكاريوس في الأعمال ذات الطابع الرفيع.

وفـي الوقت نفسه، وبصفتي وزيراً للخارجية، كنت أقلق أحياناً من الاتجاهات التي يقوده إليها مفهومه عـن المصلحـة الذاتيـة، ويستبعد القـوى العظمى التي كانـت تؤيده فـي المفاوضـات. ولكنني أعتبر ماكاريوس ــ وليعذرني أعوانه ـ بمثابة ضريبة بغيضة أكثر ممـا يشكل خطراً. ولم يحدث في أي وقت أثنـاء عملي فـي الحكومة أن اتخذنا أي إجـراء للتخفيف من قبضته على السلطـة. احتفظنا بعلاقات احترام وحذر معه.

وفي 5 آب من عام 1974، بعد انقلاب 15 تموز ضد ماكاريوس، وقبل أن يستلم فورد السلطة، عرضت هذا التقويم لمكاريوس أمام كبار موظفي وزارة الخارجية من زملائي:

> لـم نفكر أبداً أنه «كاسترو قبرص» والحق أنه لـو كان الخيار لنا لما اخترنا الانقلاب، بل ولكنّا تعاونّا معه أيضاً جيداً. لم تكـن مسألة تعايش. ونحن لا نعتبره معادياً لأمريكا على نحـو خـاص. خلفيته الأساسية أن مواهبه كبيرة جداً بالنسبة لجزيرته، ولهـذا يمكن أن يتعرضـ لإغراء القيام بدور غيـر مريح. ليس بالنسـبة لنا، بل للأطراف الأخرى المعنية بالمسألة القبرصية.
>
> عندمـا كان يقـال إن كل ما يقولـه ويفعله مكاريوس، هو السبـب المباشر لمعظم توترات قبرص، فإنه كان أفضل أمل على المدى الطويل لحل سلمي. ولو أنه لم يتخلَّ عن مناوراته لكان بالتأكيد رجلاً عملياً بالنسبة لاحتياجاته.

كانـت آخر مرة قابلت فيها ماكاريوس فـي هيليسنكي عام 1975 عند اختتام «مؤتمر الأمن الأوروبي». في ذلك الوقت كانت القوات التركية تحتل 35% تقريباً من أراضي قبرص. ومن أجل تحريك المفاوضات المجمـدة وافـق مكاريوس على تخصيص منطقة تركية ذات حكم ذاتي من الجزيرة، وهو ما كان يرفضه بإصـرار حتـى ذلك الوقت. وناقش بأن هـذه المنطقة يجب أن تكون مطابقة لنسبـة سكان الأتراك، أو ما يعادل 20% من مساحة الجزيرة. وأضاف بأنه مستعد لتسوية لمنحهم 25%، عارضاً خريطة تبين لي أن نسبتهـم 30%. عندمـا أشرت إلى هذا، ارتبك مكاريوس وانزعج من بـلادة ذهني، وقال «أنا حددت ماذا تشكل نسبة 25%».

كان مؤتمـر هيليسنكـي أيضـاً مناسبة لعرض واحـدة من أمهر منـاورات المطـران. وكان فورد وأنا غاضبين من جراء بعض تصريحات ماكاريوس، مما جعله يمتنع عن منحه فرصة لمقابلة خاصة. عندما أخبرت المطران بذلك لم يهتز، وقال بطريقة لا تدل على الانزعاج «سنرى». ولدهشة فورد أنه وجد نفسه فـي غرفة تقديم القهـوة لرؤساء الوفود، جنباً إلـى جنب مع ماكاريوس لمدة ساعـة. كيف رتب المطران ذلك لا يعلم أحد. ولم أستطع أن أجد مسؤولاً فنلندياً يشرح لي كيف تم ذلك، وما تزال هذه المسألة لغزاً بالنسبة لي حتى كتابة هذه السطور.

مذكرات يونانية ـ تركية

انهـارت اتفاقيـة لندن ـ زيوريخ في غضون ثلاث سنوات. فمكاريوس لا يود أن يقدم أي نوع ذي قيمة مـن الحكـم الذاتي للأقلية التركية لخوفه من أن تنسحب؛ والأقليـة التركية كانت تتهم حكم الأكثرية بأنه يحرمهـا من حقوقها الشرعيـة. وعند نهاية عام 1963 كسر ماكاريوس موقـف الجمود بفرض 13 تعديلاً على الدستور الذي يقوم على دولة موحدة تحكمها الأكثرية.

كان لا بد من نشوب العنف بين الجماعات العرقية. وقد شملت أعمال العنف هذه مجزرة في حي تركي فـي نيقوسيا قادهـا السفاح نيكوس سامبوس، الـذي اضطلع بدور رئيس في أحـداث عام 1974. في عام 1964 عقـد مؤتمـر للطرفين في لندن (ثم في جنيف). وفشل المؤتمـر كما فشلت وساطة أمريكية قامت بهـا بعثـة برئاسة نائب وزير الخارجية جورج بول. وهددت تركيا بالغزو لحماية مقاتليها وانسحبت عندما وصلتهـا رسالـة تحذير من الرئيس ليندون جونسون بأنه إذا قام الاتحـاد السوفييتي برد فعل، فإن حلفاء تركيا قد لا يقرون «بالالتزام لحماية تركيا ضد الاتحاد السوفييتي...»[1] بعبارة أخرى: إنَّ حلف الأطلسي لن يتدخل. وستترك تركيا تحت رحمة الاتحاد السوفييتي.

لـم تُوجَّه مثل هذه اللغة إلى أي عضو في حلـف «الناتو» من قبل، ولن تستخدم ثانية لأي سبب معقول: فحلف الناتو، حسب المتفق عليه، يحمي أعضاءه ليس كضحايا لاعتداء محتمل، بل من أجل مصالح الأمن القومـي لجميع الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. وتلـك كانت حالة تركيا على وجه التخصيص، ذات الموقـع الجيوسياسي الـذي لا يمكن الاستغناء عنه. بإلقاء الشك على هـذه الحقائق المنطقية الجوهرية حولـت رسالة جونسون ضمانة حلف «الناتو» من ضرورة استراتيجية إلى شأن يتعلق بالسياسة الأمريكية. ومـع أن تركيـا تخلـت عن المحاولة، فقـد فعلت ذلك على حسـاب الأحقاد التي غلّفـت أزمات قبرص في المستقبل.

فـي أعقاب أزمة 1964 مباشرة، حاولت اليونان أن تجابه التهديد التركي بالغزو بإرسال قوة من اثني عشـر ألف مقاتـل يوناني إلى قبرص. وفي عام 1967، بعد صدام عرقي بـدأ بهجوم يوناني. قبرصي على قرى تركية، هددت تركيا مرة ثانية بالغزو، وأرسل جونسون مرة أخرى مبعوثاً خاصاً هو سايروس فانس، الـذي كان فـي بداية عملـه الدبلوماسي. لم تنجح بعثة فانس في حـل النزاع الطائفي أكثـر من الجهود السابقـة، مـع أن العسكرييـن اليونانيين عملوا على سحـب 7 آلاف رجل من قواتهم مـن الجزيرة. وتعهد الفريقـان القبرصيان بالشروع بمباحثات بين الطائفتين. جميع خيبات الأمل هذه زادت من احتمال لجوء تركيا إلى استخدام القوة في المناسبة التالية.

وعندما استلم نيكسون الرئاسة، كانت الطغمة العسكرية اليونانية منبوذة داخل حلف «الناتو»، وكانت الحكومـة البرلمانيـة التركية ضعيفـة، والجيش التركي قلق، فقـد كان ماكاريوس يهمّش الأقلية التركية

خطوة بعد خطوة. ورداً على ذلك قامت عدة مجمعات تركية. مسلمة بصورة غير شرعية من قبل الأتراك. ولـم تستطع الحكومة المركزية القبرصية السيطرة عليها. ولو غلـى المرجل أكثر لكان التدخل العسكري التركي محتملاً. وبالإضافة إلى كثير من المشكلات الساخنة في الهند الصينية، والشرق الأوسط، والهند / باكستـان، لـم يكن لدينـا إلا القليل من المبادرة للحيلولة دون وقـوع اضطرابات في منطقة، كانت حتى الآن على الأقل، هادئة.

بـدا الهدوء، على أية حال، النتيجة الأفضل التي يمكن تحقيقها. إذ إن أياً من المجموعتين العرقيتين القبرصيتيـن لـم تكن مستعدة لتسوية أو إعطـاء خصمها اليد العليا في اتخاذ القـرارات التي تؤثر فيها. فالفيدرالية قد جوبهت برفض الأكثرية اليونانية لأنها تضمن استقلالاً ذاتياً للأقلية التركية. كما أن حكم الأكثريـة كان مرفوضاً من الأقلية التركية بسبـب وضعهم الأدنى الدائم. وتقسيم الجزيرة بين اليونانيين والأتراك كان غير مقبول من جانب مكاريوس «وحركة عدم الانحياز». وكان الاتحاد السوفييتي يعارض أية زيادة في نفوذ «الناتو» في قبرص من قبل اليونان أو تركيا.

من وقت إلى آخر كانت الولايات المتحدة تتحدث بلغة تسوية تفيد بأن أي شيء يقبله الطرفان القبرصيان سيكون مقبولاً لنا. ولكن هذه العبارات كانت فارغة بالنسبة لكلا الطرفين، إن لم تكن ساخرة. إذ لم تظهر أية صيغة خلال فترة حكم 8 إدارات أمريكية ألزمت نفسها بمعالجة المشكلة منذ اتفاقيات لندن ـ زيوريخ. في الأنماط الكلاسيكية، للنزاعات العرقية، كما تبين في لبنان والبوسنة، لا تظهر الحلول في أعظم الأوقات إلا من خلال انتصار كامل لجانب ما، أو من إنهاك مشترك، أكثر مما يظهر من إسهام الوسطاء.

ظلت قبرص هادئة معظم فترة ولاية نيكسون الأولى، رغم تدهور العلاقات بين المجموعتين العرقيتين باستمـرار. في ك2 1972 عُلم أنه بمباركة من ماكاريوس تـم استلام آلاف قطع السلاح التشيكية من قبل القبرصييـن اليسارييـن. وبدا ماكاريوس وكأنه يسير على نفس خطا عبـد الناصر قبل عقدين من الزمن مـا عـدا أن ماكاريوس يقـوم بلعبته ما بين قوتين متفجرتيـن هما اليونان وتركيا كلاهمـا تخشى الاتحاد السوفييتـي، ولا تثق بماكاريوس، ولديهما سلسلة من الترتيبات حول قبرص، ومن هنا لهما الحق الشرعي في التدخل.

أثـار حصول ماكاريوس على أسلحة تشيكية الطغمـة العسكرية اليونانية المعاديـة للشيوعية. وفي 11 شبـاط، قدمت إنذاراً إلى ماكاريوس بوضع الأسلحـة التشيكية تحت تصرف الأمم المتحدة، وأن يعاد تشكيـل الحكومـة القبرصية على أساس أوسـع. والأكثر من ذلك أن مجموعة من ثلاثـة مطارنة يونانيين قبرصييـن، بتشجيع مـن الطغمة العسكرية ولا شك، أعلنت أن السلطة الروحيـة والسلطة الظرفية ينبغي أن تنفصـلا عـن بعضهما وأن ماكاريوس عليه أن يستقيل مـن الرئاسة ـ وهذا موقف غير مألوف بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية.

خشيت إدارة نيكسون، مهما كانت تحفظاتها على ماكاريوس، أن يؤدي انسحابه من المسرح إلى اغراء تركيا على فرض مقاطعات تركية والتي كانت تصر عليها في المباحثات ما بين الطائفتين، أو إذا اقتضى الأمر أن تحميها بقوات تركية. وهذا بالطبع سيكون موضع معارضة أية حكومة قبرصية جديدة، وموضع معارضة اليونان في النهاية أيضاً، مما يولد أزمة كبيرة بين الدول الحلفاء في «الناتو».

لذا تلقى السفير الأمريكي هنري ج. تاسكا توجيهاً بأن يحذر الطغمة العسكرية اليونانية من أي «تغيير بالقوة». أجابت الطغمة بأنها لن تتساهل أمام أي تدخل أجنبي، وهذا تصريح واضح «موجه أيضاً إلى أصدقائنا ـ أكثر مما هو موجه للآخرين».

وافق ماكاريوس من جانبه على وضع الأسلحة التشيكية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعاد «تشكيل» حكومته بطرد وزير خارجيته. ولم يكن أي من الإجراءين ذا قيمة. والمطارنة الثلاثة الثائرون تم استدعاؤهم إلى مجلس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية وتم إبعادهم. أما اللاعب الأكبر فقد كسب ثانية المقامرة ونجا ثانية بقوة متزايدة.

ومنذ ذلك الحين وحتى أزمة 1974، كان الضغط محتدماً في قبرص، ويمكن أن ينفجر في كل وقت وإن بدا الجو هادئاً على السطح. وفي الأمم المتحدة ــ الجمعية العمومية في أيلول 1972 لم يكن كل من وزير الخارجية التركي أو اليوناني معنياً بدرجة كافية لإثارة موضوع قبرص في مباحثات مشتركة معي. وحصل الشيء نفسه أثناء اجتماع «الجمعية العمومية» عام 1973. وفي نيسان عام 1974، في جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة كان وزير خارجية اليونان وتركيا يهددان بالقيام بعمل عسكري ضد بعضهما ولكن ليس حول قبرص. كانت المسألة استكشافية تتعلق بالنفط ـ وخاصة حقوقها الثابتة بالحفر من أجل اكتشاف النفط في بحر إيجه. على الرغم من هذه التوترات، عرض وزير الخارجية التركي استئناف المباحثات القبرصية بين المجموعتين المرفيتين التي كانت قد انهارت.

لم يبد ماكاريوس أي اهتمام عندما دعوته في نيقوسيا في 7 أيار 1974، حيث كان يستضيف اجتماعاً بيني وبين وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في سياق مباحثات فك الاشتباك المكوكية بين إسرائيل وسوريا. اختارت قبرص وضعاً «محايداً» لم يكن متوقعاً بعدم اشتراك القوى العظمى بأية مشكلة في المستقبل القادم. وأعلن ماكاريوس الكيّس دوماً ترأس حفل غداء، حيث أبدى اهتمامه بالتفصيل أمام ونير شينتزيل ـ وهو رجل محبب لي. وبدا ماكاريوس، وهو يرحب بي، مرتاحاً. قال:

> مشكلة قبرص تحتاج إلى صبر. لا يوجد أية أحداث بين المجموعتين. يحدث أحياناً بعض الحوادث داخل جماعة الأتراك أو الجماعة اليونانية.. نأمل أن نستأنف المباحثات ما بين الطوائف.. في رأيي، إذا لم يتم التوصل إلى صيغة ما على المدى القصير، فإن الأمين العام للأمم المتحدة سيأتي إلى هنا قريباً، ولعله قد يستطيع أن يجمع الفريقين معاً.

لم يكن هناك شعور بوجود أزمة راهنة ولا إشارة من ماكاريوس على أنه سيتحدى الموقف اليوناني من الجزيرة.

بعد عدة أسابيع في 18 حزيران 1974، قبل أقل من شهر على الانقلاب ضد ماركوس، أثناء الاجتماع الوزاري نصف السنوي «للناتو» في أتاوا، طلب الأمين العام جوزيف لونز من وزيري الخارجية اليوناني والتركي بوضع مصالح «الحلف» فوق النزاع حول اكتشاف النفط في بحر إيجه. ولم يأت ذكر قبرص. ورد الوزيران التركي واليوناني برغبتهما بالمحافظة على السلام. ولم يشر أحدهما إلى قبرص.

في يومي 8 و 9 تموز توقفت في لندن لمراجعة الوضع الدولي مع وزير الخارجية البريطاني جيميس كالاهان. ولم يعتبر أي واحد منا الوضع في قبرص ـ أو العلاقات التركية ـ اليونانية ـ ينذر بالخطر بحيث يطرح في جدول أعمالنا. وفي اليوم نفسه، قبل شهر من الانقلاب، أشار بيان استخبارات البيت الأبيض فقط إلى توتر يوناني ـ تركي في منطقة بحر ايجه، ولم يجر ذكر قبرص إلا هامشياً.

بعد الانقلاب في قبرص، ادعت بعض المصادر الصحفية وجود تحذيرات استخباراتية تجاهلتها إدارة تكره ماكاريوس، وتستحوذ عليها الجغرافيا السياسية وما فهمه المراقبون في الخارج أنه في حكومة بيروقراطية واسعة يستحيل اكتشاف بعض الوثائق أو التنبؤ بتحقيق ما، فهذه هي الطريقة التي تخفي فيها البيروقراطية بعض الأمور. ما يهم حقيقة هو الجوهر ومن لفت انتباهه التحذير.

كان السياق يؤكد على وجود لقاءات بين موظفين يونانيين وأتراك على مستوى رفيع يتناولون فيها قضايا ملحة. كنت مشغولاً برحلات مكوكية ما بين دمشق وإسرائيل استغرقت 34 يوماً وانتهت في 31 أيار 1974 باتفاقية فك الاشتباك السورية ـ الإسرائيلية. وفي الفترة من 10 ـ 18، رافقت نيكسون إلى سورية ومصر والعربية السعودية وإسرائيل والأردن. ومن 27 حزيران وحتى 3 تموز رافقته إلى مؤتمر القمة الأخير في موسكو، بقيت هناك بضعة أيام للتشاور مع بروكسل وباريس وميونخ ولندن ومدريد ـ وهذا ما جعلني أعتقد بعدم وجود أزمة قريبة. وخلال الفترة بين هذه الرحلات استغرقت التحقيقات التي كانت تجري في الكونغرس جزءاً كبيراً من وقتي، ولا سيما الاتهام في موقف السيناتور هنري جاكسون بأن نيكسون عقد «صفقة سرية» خارج اتفاقية «سالت» مع السوفييت حول الحد من الأسلحة النووية[2]. أما نيكسون فقد كان مشغولاً، عدا رحلاته الاحتفالية الأخيرة، بووترغيت. وكان آخر شيء نحتاجه هو أن نشجع أزمة في شرقي المتوسط بين حليفين في «الناتو».

كانت الوثيقة التي أثيرت كثيراً في التحقيقات الأخيرة التي قام بها الكونغرس حول أزمة قبرص وثيقة تنبؤية كتبت في شهر أيار 1974 من قبل توماس د. بويات، رئيس مكتب قبرص في وزارة الخارجية. وقد تنبأ بها بشكل سليم بسياسة ديميتريوس ايوا نيديس، رئيس الشرطة العسكرية اليونانية الذي أطاح بالزمرة الحاكمة السابقة في أثينا. وقد أرسلت الوثيقة (الرسالة) إلي فيما كنت أقوم برحلاتي المكوكية

بيـن دمشق واسرائيل. وأثناء غيابي عـن واشنطن صادق سكرتيري المعتمد علـى توصيات بويات بوجود مزاعـم حـول تحذير بويـات ضد استخدام القـوة أو أية أفعال أخـرى يمكن أن تطيـح بالوضع القائم في قبرص، وهي نسخة مطابقة لما قمنا به أثناء أزمة عام 1972.

رفض السفير تاسكا في البداية هذه التعليمات على أساس أنه نظراً لطبيعة ايوانيديس الهشة، فإنها سـوف تثير قائد الطغمة العسكريـة بدلاً من تهدئة الوضع. والأكثر من ذلـك أن إيوانيدس، رغم أنه رجل قـوي، فلم يكن لـه مركز رسمي، كان يعمـل من وراء ستار الرئيـس ووزير الخارجية اللذيـن كان يسيطر عليهما. وبضغط من واشنطن قام تاسكا بتسليم الرسالة إلى الرئيس اليوناني، ووزير الخارجية اليوناني، والمطـران سيرافيم، الذي كان تاسكا يعتقد أنه صديق حميـم ليوانيديس. وقد اتُهم تاسكا فيما بعد بأنه لـم يكـن يقوم بواجبه على خير ما يرام، لم يقدم أي دليل على ذلـك الحدث، وكان السفير نفسه قد سلم رسالة مماثلة قبل سنتين.

لم تكن أخطاء واشنطن هي ما قادت إلى فقدان السيطرة على الوضع في قبرص، بقدر ما كانت أفعال ماكاريوس الذي كان يجرب ثانية براعته على مستوى مرتفع ـ والتي أدت هذه المرة إلى نتائج كارثية. ففي الثانـي من تموز، أعلم الرئيس اليوناني أنه يقلص من تعداد «الحرس الوطني» يطالب بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يشرفون عليه. هاتان الخطوتان من شأنهما أن يقلصا كثيراً، إن لم تزيلا، أي نفوذ لأثينا فـي قبرص وتُمكّنانِ ماكاريوس من الاعتماد أكثر على الحـزب الشيوعي المحلي في الداخل وعلى «حركة عدم الانحياز» في الخارج.

وكالعادة بالنسبة لماكاريوس، ما بدا أنه خطوة متهورة قد ارُتكب بحسابات باردة. كان ايوانيديس ذا مكانـة دوليـة أقل ـ وخاصة لدى تحالف الأطلسـي ـ من سلفه. وكان ماكاريوس متأكـداً تماماً أن الحلفاء الغربيين سوف يحبطون خطوة من جانب أثينا لتطبيق حقها كقوة ضامنة لتنفيذ اتفاقيات لندن ـ زيوريخ. ومن المؤكد أن حزب العمال البريطاني، الذي يكره الطغمة العسكرية بقوة، لن ينفذ حقوق معاهدته. أما بالنسبـة لتركيـا، فلم يكن مـن المتوقع أن تعارض تراجع النفـوذ اليوناني في الجزيرة، كمـا أنها ستكبح الجمـود السياسي الظاهر في أنقره، حيـث تشكلت حكومة إئتلافية مهتزة بين الحزب الاشتراكي برئاسة رئيس الوزراء الجديد بولنت إيجيفيت، والجناح اليميني، وهو حزب قومي ـ «حزب الانقاذ الوطني»، الذي يترأسـه أصولـي إسلامي هو نجم الدين أربكان. ايجيفيت الذي بدأ كشاعـر، وايوانيديس الذي يعتبر من سلـك الشرطـة، وماكاريوس الميكيافيلـي بثياب الكهنوت قد شكلوا مزيجاً متفجـراً لا يمكن أن تقوم بينه تسوية سليمة مباركة.

علـى مدى 14 سنة كانت عواطف الأحزاب تزان بمكيال نشاطاتها الكابحة لنشاطات أخرى، المعززة أحيانـاً بضغـوط خارجيـة. هذا التـوازن الدقيق لـم يتحقق في صيـف 1974 فموازين القـوى التاريخية:

الولايـات المتحـدة وبريطانيا، كانتا تحـت ضغط الأزمة من نوع الأزمات التي خضعتـا لها من قبل، والتي استطاعتـا احتواءهـا عدة مرات على مدى العقـد الماضي. وقد تعزز هذا التوقـع بالنقص الملحوظ بأي إحساس بالإلحاح من جانب ماكاريوس الذي كان في ذروة قوته. وفي وقت متأخر مثل الثاني عشر من تموز ـ قبل ثلاثة أيام من الانقـلاب أعلم المطران السفير الأمريكي المعين حديثاً، رودجر ديفيز ـ الذي عُين فيمـا بعـد في نيقوسيا ـ أنه يعتبر الوضع «دقيقاً» ولكن ليس «حاسمـاً». ولم يعط أية إشارة. وأفاد السفير «بأنه كان يسعى إلى تدخل أمريكي مع أثينا»... وظهر أن أحكام جميع الأحزاب كانت خاطئة.

الـردع يفترض حساباً وتعقلاً ـ وهمـا خاصتان غير مستقرتين حتى على مستـوى العلاقات الثنائية، ولكن قبرص تتضمن خصمين عرقيين، وثلاث قوى حامية أو ضامنة، والولايات لمتحدة. وجميعها أساءت الحكم على الوضع بدرجات متفاوتة. وقد اختار ماكاريوس خطأً عالياً عدة مرات.

لقـد أخطـأ إيوانيديس فهم التصوير التركـي للمشكلة القبرصية ـ وقبل كل شـيء أن تركيا لم تتخلّ عـن مطالبها بالاستقلال الذاتـي للمنطقة التركية ولم تنس أبداً أعمـال الإهانة والإذلال في عامي 1974 و1967. الولايات المتحدة المشغولة بووترغيت لم تكن تتصور أن الوضع يقترب من نقطة حاسمة. وهكذا جـاء الانفجار أخيراً، عندما لم يكن أحد يتوقعه، حتى ماكاريوس، في صباح يوم الخامس عشر من تموز، 1974.

انفجارات قبرص

فـي ساعات الصباح الباكرة صحوت على أخبار تفيـد أن «الحرس الوطني القبرصي» قام أثناء الليل بانقـلاب. ولمـا كانوا مـن الضباط اليونانييـن فقد قضوا على خطـة ماركوس في الوصـول إلى السلطة. وذكـرت أنباء داخليـة أن ماركوس قد قتل، وتم احتلال القصـر الجمهـوري، وأن رجلاً غير معروف (لي) اسمـه نيكسـون سامبسون قد أُعلن رئيساً. أسرّ لي بويات أن سامبسون، وهو من رجال المدفعية، يقال إنه قتـل 12 رجلاً أثناء صدامـات عرقية مختلفة في نيقوسيا. ومع أن سامبسون أعلن أنه سيستمر في الإبقاء على الترتيبات الدستورية، فقد كان معروفاً بأنه من أنصار «enosis»، أي وحدة قبرص مع اليونان.

في الساعة العاشرة والربع صباحاً اجتمعت «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» (WSAG) ـ وهي مجموعـة لإدارة الأزمات تتألف من نواب وزير الدفـاع، ومستشار الأمن القومي، ورئيس وكالة المخابرات المركزيـة (CIA)، ورئيس رئاسـة الأركان المشتركة في «غرفة الطوارئ» فـي قبو البيت الأبيض. وكانت «غرفـة الطوارئ» مع شهرتها غرفة صغيرة مجهزة بطاولة مؤتمرات متوسطة الحجم وصف من الكراسي علـى امتداد الجدران المزودة بخرائط تناسب أيـة مناسبة، تجاور «مركز اتصالات البيت الأبيض» الذي يسمح الوصول إلى أي مكان في العالم على الفور. ويستخدم المشاركون في اجتماعات غرفة الطوارئ هذه التسهيلات للتأكد من أية مسألة.

وكما يجري عادة في بداية أية أزمة كان الجو السائد مضطرباً. لم يكن يشك أحد في أن الانقلاب قد أعدته الطغمة العسكرية في أثينا ـ ولا سيما من قبل الجنرال ايوانيديس ـ وأنه بداية أزمة كبيرة.

تركيا لن تقبل أبداً بالوحدة (enosis). إذ كانت تعتبر سيطرة اليونانيين القبارصة غير مقبولة، طيلة عقد من الزمن، وكانت مستعدة للقيام بغزو للجزيرة للحيلولة دون ذلك. فإنها بالتأكيد لن تقبل بتحول قبرص إلى مقاطعة لليونان. وتهديد أنقرة بالتدخل في عامي 1964و 1967 سيزيد من تصميمها على إيجاد حجة لتصفية الحسابات.

كان الهم الأكبر «لمجموعة واشنطن للعمليات الخاصة» في يوم حدوث الانقلاب أن تحول دون وقوع حرب بين دولتين حليفتين في «الناتو» الذي من شأنه أن يدمر الجناح الشرقي للتحالف ويفتح الطريق أمام التسلل السوفييتي إلى البحر الأبيض المتوسط. ولهذا كانت خطوتنا الأولى أن نقلل من ذرائع تدخل خارجي بالمحافظة على الوضع الدستوري القائم قدر الإمكان. وأرسلت رسائل إلى كل من أثينا وأنقره توضح أن الولايات المتحدة ترفض الوحدة (وحدة قبرص مع اليونان). وقلنا لتركيا بالإضافة إلى ذلك إننا سنعارض أي انتقاص من حقوق الأتراك، وأكدنا لأثينا أن الولايات المتحدة تعارض «أي تغيير في الوضع السياسي القائم في الجزيرة أو أوضاع القبارصة الأتراك» وفي الوقت نفسه رفضنا توسط الاتحاد السوفييتي بين دولتين حليفتين في «الناتو»:

> سوف يعتمد الدور السوفيتي على ألا يجعل هذه المشكلة مشكلة قبرصية داخلية.. لذا علينا أن نحافظ على إبقاء هذه المشكلة مسألة داخلية وإبعادها عن أن تصبح مشكلة دولية.

حتى ونحن نعد البرقيات كنا نعرف أنها ليست إلا بداية تحركات يحتمل أن تتحول إلى دبلوماسية معقدة. فعلى مدى عدة عقود كان ماكاريوس ينسف الترتيبات الدستورية التي نحتكم اليها الآن: في حين كانت تركيا تحاول أن تفسخ اتفاقيات لندن. زيوريخ التي كانت بمثابة ضمان. في الفترة مابين 1964 و 1967 كان ماكاريوس في وضع يمكنه من اللجوء إلى حركة عدم الانحياز، وإلى الأمم المتحدة، في عام 1974 لم يلق من ادعى أنه رئيس حكومة قبرص، نيكسون سامبسون، أي اعتراف دولي به كرئيس من قبل أية دولة في العالم. ولم يكن للحكومة اليونانية تحت ظل ايوانيديس أي وضع دولي كما أنها كانت تقترب من التفكك في شؤونها الداخلية. كانت بريطانيا تعتبر نفسها أن لها مسؤولية خاصة في التعامل مع الأزمة. فقد كان لديها قاعدتان جويتان بالإضافة إلى اتفاقيات لندن ـ زيوريخ التي جرى التوقيع عليها تحت إشراف بريطانيا. وفي 16 تموز، بعد يوم على الانقلاب، ناشد رئيس وزراء تركيا بولينت ايكيفيت للتشاور حول اتفاقيات لندن ـ زيوريخ.

كان لدينـا أسباب كثيـرة للترحيب بمشاركة كالاهان. لم يكن هناك زعيم أجنبي أستمتعُ بالعمل معه مثله، وهو من القلة الذين أقدرهم بالغ التقدير. كان يجمع ما بين الشخصية المقربـة إلى القلب مع إحساس جيـد، واستطاع أن ينقذ الروابـط الأنغلو - أمريكية من البرودة التي سببها رئيس الوزراء إدوارد هيث (تيد) في محاولته إظهار التزامه بأوروبا، بالابتعـاد إلـى حد ما عن «العلاقـة الخاصة» مع الولايات المتحـدة (انظر الفصل 20). تردد كالاهان في دوره القيادي كان يعود إلى أن مشكلة قبرص كانت أول مشكلة دبلوماسية يواجههـا، وكانـت مشكلة قبرص بالذات من أعقد المشكلات التـي يمكن أن يواجهها أي دبلوماسـي. ثمة ثلاث قوى نافذة، مجموعتـان عرقيتان قبرصيتان، حكومة قبرصية غير معترف بها، وماكاريوس في المنفى، وقوتان عظيمتان تحاولان انتزاع نفوذ ما.

كان كالاهـان سياسيـاً نشيطـاً مخضرمـاً، اتهم فـي تقدمه نحو القمـة باستخدام الشـدة ـ ولو وجد مثـل هذا التوجه لما تحـول إلى السياسة الخارجيـة بالتأكيد ولا إلى العلاقات الأنغلوـ أمريكية[3]. وفي العلاقـات الشخصية كان أكثر مرونـة مني وطواعية، ولكنه كان يميل إلى إضفـاء الطابع الشخصي على قضايـا السياسيـة الخارجية إلى حد كبير ـ ولا سيما عندما يكون لديه قناعات أخلاقية في قضية ما، كما هو الحال بالنسبة للطغمة العسكرية اليونانية وفيما بعد العناد التركي. قد يغضب بسرعة بسبب العناد أو نفاق مفاوضيه ـ ربما لأنه كان يتوقع منهم أكثر مما أفعل.

وفيمـا يتعلق بقبرص ثار غضب كالاهـان بسبب الوضع المتغير: ففي الأسبوع الذي تلا الانقلاب، كان غضبـه موجهاً إلى الطغمـة العسكرية، ثم إلى ايكيفيت لامتناعه عن وقف النـار، وعندما تلكأت الحكومة اليونانيـة في المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضـات (في 24 تموز، هدد كالاهان ببدء المفاوضات بدون اليونان)، وأخيراً إلى أنقره عندما استأنف الأتراك العمليات العسكرية.

كانت خبرة كالاهان الرئيسية مقتصرة على الشؤون الداخلية البريطانية التي يمكن للوسطاء تسويتها بطريقـة أو بأخـرى. أما الخلافات العرقية فهي مختلفـة تماماً، ولا يستطيع الوسيـط أن يطبق الأساليب ذاتها التي يستخدمها في فض المشاكل الداخلية بين الأحزاب. وخلافاً لكالاهان فإن خبرتي في الوساطة جـاءت مـن دبلوماسية الشرق الأوسـط، حيث كنت آخذ تصريحـات الفرقاء بجدية أقـل، وبالتالي كانت توقعاتي بالتقدم السريع أقل.

إذا وضعنـا اختلاف الأمزجة والخلفيات جانباً، كانت روح علاقتنـا تتجلى في تعليماتي للسفير وليام بافـم، مساعد وزير المنظمات الدولية، في 24 تمـوز 1974، عندما كان متوجهاً إلى المفاوضات اليونانية ـ التركية برئاسة كالاهان:

كـن متعاوناً ومساعداً لكالاهان، ولكن في المسائل التـي تتعلق بمصالحنا يجب أن نتخذ

قراراتنا بأنفسنا... أخبره بكل شيء ليس لدينا استراتيجية سرية... لا يؤذينا أن نترك البريطانيين يلعبون دوراً في شرقي البحر الأبيض المتوسط. إذا تأكد لكالاهان النتيجة التي نحبذها فهذا أمر يسرني. الشيء المهم هو النتيجة المثمرة.

شارك كالاهان في المفاوضات ولكنه لم ينس أن يذكرني بمهارة بلاده. قال لي في بداية الأزمة القبصرية الفائقة: «أنتم تستعرضون العضلات» و«نحن نغسل الأدمغة». لا شك أن بعض مساعديه في وزارة الخارجية أخذوا هذا القول على محمل الجد وتمسكوا به حرفياً.

بقدر ما كانت الثقة متبادلة بيننا كانت معالجتنا الأولية للأزمة مختلفة. ربما بسبب اختلاف منظور كل واحد منا إليها. كان كالاهان السياسي المحترف يحسب في كل خطوة حساب النظرة السائدة في حزب العمال، والتي كانت في تلك الفترة معادية بقوة لحكم العسكريين في اليونان. خلال الأسبوع الأول، كانت تسيطر عليّ فكرة ألا نعطي حوافز لتركيا للقيام بالغزو، مما يعني انفصالاً كاملاً عن أثينا. كنت تواقاً إلى التخلص من سامبسون مثل كالاهان وإنهاء محاولة التوحيد. ولكن أساليبي كانت مشحونة بالرغبة في الإبقاء على اليونان ضمن الحلف وعدم إعطاء مبرر لتركيا للغزو.

في تلك الأثناء عاد ماكاريوس إلى الظهور، وفي 16 تموز شق طريقه جواً إلى قاعدة جوية بريطانية. وفيما كان ماكاريوس يطير إلى لندن عبر مالطة، كان كالاهان قد عرض ثلاثة اقتراحات: لقد رفض قبول سامبسون، وطالب بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يخدمون في «الحرس الوطني القبرصي»، والاصرار على عودة ماكاريوس. وفي صباح 17 تموز ـ أي بعد يومين من الانقلاب ـ وضع كالاهان الوحدة الأوروبية خلف أولوياته:

سأقول لكم موقفنا وهو أساساً موقف أوروبي. جميع الدول التسع (في الوحدة الأوروبية) وحلف «الناتو». نحن نعتقد أن الحل المثالي هو عودة ماكاريوس. ونحن ننظر إذا ما كان يمكن تحقيق ذلك بوسائل دبلوماسية. وقد طلب ماكاريوس صلاحية دبلوماسية للاستمرار والحاجة إلى عدم الاعتراف بالنظام الجديد في قبرص عندما ننظر إلى ما بعد ستة أشهر. هل سيكون الوضع أشد أم أقل توتراً؟ تقريرنا أنه سيكون أشد. أي أنه سيكون أشد توتراً إذا لم نستطع إعادة ماركوس. ولكن السؤال هل نستطيع إعادته؟.

أعلن الأوروبيون الآن أهدافاً ليس لديهم لا الاستراتيجية ولا الوسائل لتحققها. كان الوضع أشبه بنكتة شاعت في الحرب العالمية الثانية حيث اقترح أحدهم التعامل مع الغواصات الألمانية بتسخين المحيطات وجعلها تغلي على سطحها. وعندما سئل كيف تحقق هذا، كان جوابه: «لقد أعطيتكم الفكرة فأما التنفيذ الفني فيقع على عاتقكم».

هكذا كان موقف كلاهان بدرجة أو بأخرى عندما سألته كيف نحمل ماركوس على التراجع:

حسناً، نأمل أن تمارسوا نفوذكم على الحكومة اليونانية بشأن ضباط «الحرس الوطني» الأتراك، بموجب اتفاقية الضمان، قد يسألوننا ماذا أنتم فاعلون، وإذا كان العمل غير ممكن. أي واحدة من القوى الثلاثة ستقوم بالعمل. أعتقد أنه من الممكن أن نتحدث عن تصرف وحيد الجانب، وإذا حدث ذلك فلا بد من ضغط أمريكي على اليونان.

هذا يعني تقليص أو تهديد غزو تركي على الأقل كملجأ أخير لاستعادة ماكاريوس إذا لم ينجح الضغط الأمريكي على اليونان. قال كالاهان إنه يظن بوجود «فرصة خارجية» (بنسبة 3 إلى 1 أو ربما 5 إلى 1) بأن الضغط الأمريكي سينجح في إعادة ماكاريوس وترحيل الضباط اليونانيين. ولكنه لم يوضح نوع الضغط الذي يفكر فيه.

كان تفكير الكونغرس يسير بالاتجاه نفسه. ففي 19 تموز أبلغني رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ، مايك مانسفيلد بأن هناك عواطف كثيرة «معادية لليونان وهي ملحوظة في مجلس الشيوخ على أية حال»، وإذا خرجت الأمور من يدنا فستكون العواقب وخيمة ومن ناحية ثانية عارض مانسفيلد استخدام القوة:

«إذا وصلنا إلى هذا فنحن في ورطة عظيمة، ورطة أسوأ من ورطة فيتنام كما أعتقد» كان موقف السيناتور وليام فولبرايت، رئيس «لجنة العلاقات الخارجية» هو الموقف نفسه، مؤكداً القول: أنا ضد استخدام القوة أيضاً ولكنني لا أريد تأييد اليونانيين.

في 17 تموز أخبرت نيكسون أن الأوروبيين يتحدثون بلغة القوة ولكنهم يريدون منّا أن نحمل نحن العبء. وفي حين كان الإعلام، والكونغرس، وحلفاؤنا يدعون إلى نوع من الهجوم على الطغمة العسكرية اليونانية، كنت أحاول أن أوجه السياسة الأمريكية نحو المحافظة على الجناح الشرقي «للناتو» والإبقاء على تركيا واليونان حليفين. وهذا في رأيي يجعل الولايات المتحدة لا تنحاز إلى طرف واحد. وهي وجهة نظر بقيت أحتفظ بها عندما انقلب المزاج العام بمقدار 180 درجة، وأصبحت تركيا هي الهدف. لهذا اقترحت على نيكسون ترك الأمور الهامشية وأن يحاول الوساطة. ومن أجل هذه الغاية سأرسل نائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو إلى لندن أولاً ثم إلى أثينا وأنقره لطرح أفكارنا. لا بد من طرح أربعة أهداف: إيقاف الانقلاب الذي أوحت به أثينا في نيقوسيا، ومنع وحظر التدخل التركي المتزايد، أو التخفيف من إجراءاته، إذا لم يكن ذلك ممكناً، والوقوف مع بريطانيا كواحدة من الدول الضامنة، وإبعاد الاتحاد السوفييتي عن هذه المشكلة.

هذه الأهداف ينبغي أن تكون متوازنة، فزيادة التأكيد على أحدها قد يمزق النسيج الرقيق كله. الهدف من استراتيجيتنا حماية خلفاء الانقلابيين من القوميين اليونانيين، من اليمين أو اليسار. ولهذا مع

استمرار العمل على تحقيق الوحدة (enosis) والإطاحة بسامبسون، نقاوم ضغوط الكونغرس، والإعلام، وكثير من الأجهزة البيروقراطية لقطع المساعدة عن اليونان، لأن المساعدة العسكرية لعضو حليف في الناتو هي تعبير عن اهتمام دائم «بالتحالف الأطلسي» وليست وسيلة للمناورة. إن استبعاد اليونان عن بؤرة الأزمة الدولية قد يسرع التدخل التركي، فيما سيلقي الشعب اليوناني اللوم علينا بسبب النزاع في قبرص. وفي النهاية فإن إدارة الأزمة هي تصحيح المثالية وليس وضع الحلول المثالية.

اتهام المنتقدين لنا بأننا نحمي الدكتاتورية في أثينا كان خاطئاً تماماً. فمنذ البداية كنت مقتنعاً أن الانقلاب سينتهي إلى انهيار بالنسبة لمؤيديه المحليين أو بالنسبة للحكم العسكري في أثينا. ففي 18 تموز، أي بعد 72 ساعة من الانقلاب، أخبرت فريق إدارة الأزمات لدينا WSAG بمايلي:

أنا لست قلقاً بشأن ايوانيديس. إذا سقط فحسناً... لا أعتقد أنه سيبقى لأمد طويل جداً. وفي 5 آب، في عملية انتقاد لأدائنا من قبل وزارة الخارجية، وصفت النهج الذي تبنيناه:

> نحن اختصاصيون. ونحن هنا لنخدم المصلحة القومية.. لسنا هنا.. لنقود الصليبيين قبل أن نعرف ماذا يجري. ولسنا معلقي صحف. في المراحل الأولى من الأزمة، من مسؤوليتنا أن نقرر توازن القوى ونقوم التطور المحتمل، وأن نصوغ قبل كل شيء هذه العوامل في السياسة التي تخدم المواطن والصالح العام[9].

وحددت المصلحة القومية كمايلي:

> ينبغي أن يظل هدف السياسة الأمريكية أن تبقى كل من اليونان وتركيا عضوين في «الناتو»، وأولئك الذين يدلون بملاحظات ساخرة حول القواعد العسكرية في شرقي المتوسط ينبغي أن يسألوا أنفسهم ماذا ستفعل الولايات المتحدة في الأزمة المنظورة في شرقي المتوسط، إذا لم تنضم إلينا اليونان وتركيا؟.. سينشب خلاف كبير لتقدير إذا ما كانت تديرهما حكومتان تشعران بالخيانة من جانب الولايات المتحدة وتقومان على قومية تميل إلى العدوانية، أم أنهما صديقتان للولايات المتحدة وتريدان التعاون معنا.

كانت المشكلة أعقد بكثير من شعار استعادة ماكاريوس، وهذا ما أصبح ظاهراً بعد أن قدم ايكيفيت مطالب تركيا في 17 تموز أولاً عبر سفيرنا في تركيا، وليام ماكومبر، ثم عبر كالاهان في لندن. لقد طرح ايكيفيت أن تركيا ستغزو الجزيرة إذا لم يعد ماكاريوس خلال 24 ساعة. إن فكرة استخدام تركيا للقوة العسكرية لفرض إعادة عدوها الموروث في دولة موحدة تبدو ساذجة تماماً. وقد هتف لي كالاهان حول مقترحات ايكيفيت:

> سأنقل إليك ما قاله إيكيفيت. إنه يريد دولة مشتركة بين تركيا ونحن، قائلاً: إننا لم نعترف بالنظام الجديد والنظام القديم يجب أن يعود. ولن نستطيع الانتظار حتى إعادة

ماكاريوس.. الوقت مهــم «الناتو» سينشق.. لا نستطيع أن نتعاون مع الناتو أو اليونانيين علينا الآن نحن الأتراك، أن نوجه إنذاراً إلى اليونان والقــوى الموجودة على الجزيرة أن تكـون تحت إشراف الأمم المتحــدة والأكثر فعالية لإشراف الأتراك، وعلى بريطانيا أن تسمــح للقــوات التركية أن تمر إلــى منطقتنا الحرة في الجزيرة. كمــا أن أي فعـل وحيد الجانـب هو أمر حتمي عاجلاً أم آجـلاً، لأن الأتراك يعتبرون أنفسهم رهائن، ويحتاجون إلــى حماية أنفسهم. حجم قوات الأمــم المتحدة مفتوح، وهم يرغبون بداية بالتعامل مع ماكاريوس.

وبالإضافــة إلــى ذلـك طالب ايكيفيـت بتوسيــع المناطـق التركية وتزويدهــا عن طريق البحر.

كل جملــة فــي ذلك الاقتراح كانــت لغماً أرضيــاً. فإيكيفيت يعــرف أنه لا يوجد حكومــة يونانية لا في الجزيــرة ولا فــي الوطن الأم يمكن أن تقبل هــذه المطالب بدون حرب. كما لا يمكــن لبريطانيا أن تسمح باستخـدام القــوات التركية لقواعدها في قبرص للغزو بدون تدمير علاقتهــا باليونان. أقل هذه المطالب التركيــة عناداً كانت ترفض منذ عقــد من الزمن. الأمل الوحيد المخالف للمنطــق هو الشروع بمباحثات فوريــة مــع ماكاريوس، الذي كان في طريقــه إلى نيويورك، وصعوبة البدء مــن النهاية. كما لم يكن هنـاك أي سبــب للاعتقــاد أن ماكاريوســ الموجودَ في المنفى يمكــن أن يقبل هذه المطالــب والتي كان يرفضها منــذ عقود، وهو الأبرز بين الزعماء القبارصة. قلت لسيسكو: «مكاريوس لن يكون نجماً صناعياً تركياً في الوقت الذي رفض أن يكون نجماً صناعياً يونانياً».

بعــد أسبوع، باتت آراء إيكيفيــت الحقيقية تجاه ماكاريوس غير قابلة للنقاش. وفي 28 تموز، بعد شهر علــى الغزو التركي لقبرص ـ وقد أمسك الآن بجائزته ـ رفض بشدة عودةً إلى مكاريوس مهما كان الثمن. فقد كان آخر شيء يفكر فيه ايكيفيت أن يعود إلى الوضع الراهن. والأكثر من ذلك أن ايكيفيت باتت لديه فرصة الآن أن يحقق بالقوة أو الضغط ما كانت تسعى إليه تركيا منذ عقد من الزمن: أقلية تركية متكاملة مــع منفذ على البحر. كان نيكسون على حافة تلقي الاتهام، والنظام القبرصي لم يكن موضع اعتراف من قبــل أيــة دولة، والطغمة العسكرية اليونانية منبوذة دولياً. ووجــد إيكيفيت باجتماع هذه الظروف إغراء لا يمكن مقاومته.

الغزو التركي

خــلال الساعــات الثماني والأربعيــن، في الوقت الــذي كان ايكيفيت يملــي اقتراحاته كنــا نسعى إلى استبعــاد عمليــات عسكرية من قبل أحد الجانبيــن. وفي 16 تموز طُلب من السفيــر الأمريكي في أثينا أن يقابل إيوانيديس، الذي رفض استقبال تاسكا بحجة أنه لا يحتل أي منصب رسمي، لذا عليه أن يقابل رئيس

الوزراء. واستناداً إلى ذلك بعث بمبعوث موثوق ليقابل رئيس المجموعة الانقلابية الذي حذر ايوانيديس أن الولايات المتحدة تؤيد جمهورية قبرص والترتيبات الدستورية القائمة ـ بعبارة أخرى إننا نعارض الوحدة. وينبغي ذكر رد فعل ايوانيديس كما وصفه تاسكا في برقيته بالكامل:

بعد أن بلّغ المبعوث الرسالة استشاط الجنرال غضباً، وراح يضرب المائدة بيده، وكسر زجاجة فارغة، وتمتم بألفاظ قبيحة. وتابع يقول إن كيسنجر أعلن ذات يوم في بيانات علنية بعدم التدخل بشؤون اليونان الداخلية. وبعد أسابيع قليلة قالت الحكومة الأمريكية إنها «متمسكة بالمبادئ المذكورة أعلاه..» وهدَّدَ بالتدخل. مهما حدث في قبرص فسوف أُلام أنا (إيوانيديس). إذا سُحبت القوات فسيلومني السياسيون السابقون لأنني حولت الجزيرة إلى الشيوعيين. لا بد أن تتأكد الحكومة الأمريكية أنه في يوم 15 تموز 1974 تم إنقاذ قبرص من الوقوع في أيدي الشيوعيين.

بعد أن هدأت ثورة غضبه تقبل ايوانيديس وجهة نظرنا. وأكد على التزام اليونان «بعدم التدخل بدولة قبرص المستقلة ذات السيادة» ـ بمعنى آخر، لقد تخلى عن مسألة «الوحدة».

نقلنا هذه التأكيدات مباشرة إلى الحكومة التركية. ولما كان إيكيفيت يعتبر إيوانيديس أقل مصداقية مما نعتقد، فقد أكدنا على أننا ننوي أن نجعل ايوانيديس يتمسك بكلمته. وفي 17 تموز، وعد رئيس الوزراء اليوناني السفير تاسكا بألا يزيد عدد القوات اليونانية في قبرص، أو يستخدم المتغيرات المؤقتة حتى النهاية. نقلنا هذا التأكيد إلى أنقره كذلك. ومن أجل أن نُبقي موسكو خارج هذه الدبلوماسية الناشئة سعينا إلى تهدئة مخاوفها من أن «الوحدة» تتضمن أن يضم حلف الناتو قبرص. ومن أجل هذا أكدنا لبريجينيف بأننا سنقوم بكل ما في وسعنا من أجل إعادة بناء الحكم الدستوري. وخلافاً لمقولة إن الولايات المتحدة شجعت الغزو التركي ـ أو تساهلت تجاهه ـ كانت استراتيجيتنا خلال الأسبوع الأول معنية باستبعاد الذرائع التركية للقيام بعمل عسكري.

وفي اليوم نفسه أرسلت جوسيسكو إلى لندن للعمل مع كالاهان وايكيفيت، وأن ينتقل من هناك إلى أثينا وأنقره. وكان سيسكو أحد نجوم وزارة الخارجية ووصل إلى هذا المركز من خلال عمله داخل الوزارة وفقاً للنظام المعتاد. وكان يعتقد أن المهن في الولايات المتحدة مفتوحة للموهوبين من خلفيات مختلفة، وهو نفسه مثال حي على ذلك، إذا ما توفر لهم الذكاء والتصميم والأخلاق. وكان موهوباً في اختيار الأشخاص الملائمين الذين يحلون ما يبدو أن لا حل له، ويعطي إجابات عديدة أكثر مما يطرح أسئلة. وقد أصبح هذا الرجل النشيط سيسكو مدير حل الأزمات بامتياز، وبخاصة بعد أن رُقّي إلى مرتبة أعلى ثالث درجة في سلم وزارة الخارجية.

طُلب من سيسكو أن يعدّ لنا «حلاً دستورياً» ـ ونريده دستورياً كي نولّي غلافكوس كليريديس، رئيس البرلمان القبرصي في عهد ماكاريوس، ليكون رئيساً لفترة 6 أشهر. بعد ذلك تجري انتخابات يكون من

حق ماكاريوس المشاركة فيها. في غضون تلك الفترة يجري التفاوض على ترتيب طائفي جديد بين السكان اليونانيين والأتراك. وكان كلاريديس معروفاً بأنه أكثر اعتدالاً من ماكاريوس، ولذلك فقد كان الحل المؤقت لإنقاذ ماء الوجه لكل من أثينا وأنقره. والفكرة وراء هذا الاقتراح أن التأكيد على الدستور ينهي آفاق الوحدة، كما أن اختيار كلاريديس سيجنب أثينا الحاجة إلى التعامل مع ماكاريوس حول المباحثات الطائفية.

عندما التقيت مع ماكاريوس في 22 تموز، بعد أسبوع على الانقلاب، بدا موافقاً على تلك المعالجة (وكلمة بدا هي أقصى ما يمكن أن يستخلصه المرء من المطران). لم يطالب باستعادة منصبه. لا بل إنه امتدح ما استنتجناه باستقلالية: أي حكومة تُعين في نيقوسيا ستُعامل بوصفها الراعية، وبالتالي ستحافظ على الاستمرارية الدستورية.

أمضى سيسكو يوم 18 تموز في لندن، يتشاور مع كالاهان الذي وافق على أن يذهب سيسكو إلى أثينا وأنقره لاستكشاف إمكانية تنصيب كلاريديس. وفي 19 تموز التقى سيسكو في أثينا مع الوزراء اليونانيين، الذين أبدوا استعداداً لتقديم تنازلات مما عكس السلوك اليائس الذي كان يناور به العسكريون، فلأول مرة يذكر العسكريون أنهم قد يقبلون بمنطقة تركية في قبرص، وتغيير جميع الضباط الذين كانوا موجودين في قبرص عند وقوع الانقلاب. ورفضوا طلب إيكيفيت بالوصول إلى منفذ بحري للمنطقة التركية، والعودة الفورية لمكاريوس وتعيين ضباط يونانيين في قبرص تحت إمرة الأمم المتحدة.

كانت أنقره محطة سيسكو التالية، حيث قابل رئيس الوزراء إيكيفيت. كنت أعرف إيكيفيت منذ عام 1957 عندما كان طالباً في «سيمينار هارفرد الدولي». كان يتطلع إلى أن يكون كاتباً، ولم يكن قد دخل عالم السياسة تماماً بعد. كانت أفكار إيكيفيت السياسية آنذاك يسارية تقليدية كمعظم المفكرين الأوروبيين حيث تقودهم الدوائر الأدبية الفرنسية. ولم تتغير هذه الأفكار بعد أن أصبحت السياسة مهنته. ولما كان الشعر هوايته الأولى، فقد كنت آمل أنه سيكون أكثر مرونة وحساسية في الحوار من الزعماء الأتراك التقليديين الذين يميلون إلى إشاعة أجواء الحرب.

لم يكن لقناعتي بأهمية تركيا للمصالح القومية الأمريكية شأنٌ بعلاقتي الشخصية به التي نشأت بيننا قبل عقد من الزمن. كنت مستعداً لاستخدام تلك العلاقة ولكن ليس الاعتماد عليها أو إخضاع السياسة الأمريكية لها. وأنا على يقين أن إيكيفيت كان يؤمن بالمبادئ ذاتها في علاقاته معي.

يتضح هذا من التحذير الشديد الذي طلبت من سيسكو أن يسلمه عند وصوله إلى أنقره. إذ لمّا كنت تلقيت تقارير عن استعدادات عسكرية تركية لغزو قبرص، فقد وجهت تعليمات إلى وزارة الخارجية من سان كليمنت حيث كنت مع الرئيس من 18 ـ 20 تموز:

> أريد برقية إلى سيسكو بحيث حالما يصل أن يخبر إيكيفيت أننا مهتمون كثيراً بالتقارير التي لم تتأكد عن تحركات عسكرية تركية. إنه مكلف بأن يبين للحكومة التركية بأن

> الولايـات المتحدة تنظر بخطورة إلى التحـركات العسكرية التركية قبل أن تستنفد جميع السبل الدبلوماسية. هذه النقطة الأولى. وعليه أن يقوم بها على الفور لأننا ما زلنا نتشاور فـي الأمر ولـم نعلن صراحة أننـا نعارض التدخـل العسكري. وثانياً، عليـه أن يقول لهم إننـا نفعل ذلك مـن أجل مصالح تركيـا، وإن التدخل التركي لن يكـون التحرك الأخير، بـل سيكون مقدمة لسلسلة من التحركات... أية حكومة ستظهر في قبرص في نهاية هذه العمليـة لن تخـدم المصالح التركية بصورة أفضـل. إذ من أجل أن تحقـق تركيا توازناً مقابـلاً... فإن الحكومة ستتطلع حتماً إلى تأييد داخلي وخارجي من الشيوعية. ينبغي أن تؤكـد لايكيفيـت أننا نعارض كلياً الوحدة بصورة مباشرة أو مـداورة... وأخيراً ينبغي أن تخبـر إيكيفيت أنني كصديق معجـب به، ينبغي أن أوضح قناعاتي وهـي أنه إذا لجأ إلى التدخـل العسكـري يكون قد بدأ بعملية لن يكون لها آثـار معاكسة على تركيا فحسب على المدى الطويل، بل ستكون خطرة للغاية بالنسبة إلى الغرب ككل.

بـدا إيكيفيـت غير مكترث بالتحذيـرات الأمريكية والتنـازلات اليونانية معاً. فمنـذ بداية الأزمة كان مصممـاً على تجنـب مفاوضات مطولة يمكن أن تجمد الوضع الدستوري القائم وتحرم تركيا من الفرصة الوحيـدة، بسبب التهـور اليوناني، والوضع الدولـي، وأزمة أمريكا الداخلية، بحسـب رأيه. وفي صباح 20 تموز، بعد 72 ساعة من تقديم ايكيفيت اقتراحاته للندن، بدأت القوات التركية تتمركز في قبرص. في 21 تموز ألححْتُ على ايكيفيت بوقف إطلاق النار، وقال لي:

> لقـد انتهجنـا السياسة التي نصحتنـا بها أمريكا في قبرص منـــذ عشـر سنوات وحيث انتهينا، لدينا أفكار مختلفة حولها.. ولكـن حتى الآن لم نُعط الفرصة.. حاولنا طيلة الوقت أن نفعل شيئاً بشأن هذا الموضوع. الآن اتخذنا المبادرة.. ونريد أن نستغلها جيداً.

كانـت المرحلة الأخيرة من مراحـل رئاسة نيكسون. في 19 تموز، في لحظـة دقيقة من الأزمة، كانت الاتصـالات بين البيت الأبيض مع سانت كليمنت معطلة بسبب وثائق نيكسون المقدمة إلى المحكمة العليا التي تطلب الاستثناء الخاص لنظامه.

رغـم كل هذه الضغـوط، تابع نيكسون نشاطه اليومي المعتاد بدون أيـة إعاقة. ولا يستطيع أي مراقب خارجـي أن يلاحـظ أي تغيير في إصـراره على مراجعة الخيـارات المختلفة بدقة. القلائـل الذين كانوا يتابعونه يومياً كانوا يعرفون أكثر. فنظرته البعيدة الجامدة كانت تخبرنا بأن نيكسون مشرف على الضياع. كان يتابع القضايا رغم أنه كان يودع حياة العمل.

مـا إن تبدأ عمليات عسكرية، فإن هدفنا الأساسي هو أن نحول أولاً دون انفجار حرب بين حليفين في النـاتـو، بعد الوصول إلى وقف إطلاق النار في قبرص، وأخيراً بدء المفاوضات بين الفرقاء. وكان سيسكو قد أُبلغ أن يدعو ايكيفيت برسالة خاصة أرسلتها إليه:

أنا (كسينجر) لدي وجهة نظر تفيد أن التدخل التركي في قبرص والذي سيكون له نتائج بالغة الخطورة، وأهمها انعكاس الوضع على أمن العالم الحر. نشعر بخيبة أمل شديدة لأن الحكومة التركية لم تستمع إلى رجائنا بممارسة ضبط النفس.

أما وأن الخطوة قد اتخذت الآن فلا من ايجاد وسيلة سريعة لإعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة.

إذا كان من السهل البدء بنزاع، فمن الصعب ايقافه. حصافة رجل الدولة على أعلى مستوى باتت مطلوبة بالنسبة إلى كافة الأطراف المعنية.

الولايات المتحدة من جانبها مستعدة لدعم حل دستوري ومستوى من القوات مثل الذي كان موجوداً قبل الانقلاب.

الطريقة الوحيدة في رأينا، أن نعيد تشكيل حكومة دستورية تعتبر خليفة شرعية لكلاريديس. ولا يوجد حل آخر يكون ممكناً أو مقبولاً لليونانيين..

لقد أشار رئيس الوزراء ايكيفيت أنه ليس لديه اهتمام خاص حول من سيكون رئيس الدولة، ولهذا فإن سيسكو في طريقه إلى أثينا كي يقترح على اليونانيين حل كلاريديس. نفترض، في ضوء ما قاله رئيس الوزراء لسيسكو في اجتماعهما الأخير (في لندن) فإن الحكومة التركية ستقبل..

نقترح على بريطانيا بالحاح أن تدعو إلى مفاوضات فورية مع القوى المضمونة في لندن للوصول إلى حل دستوري يفتح الطريق لإرساء الاستقرار في قبرص والمنطقة.

لقد طلبنا من الحكومة التركية بالحاح أن تأخذ بدقة بالغة المقترحات التي نتقدم بها لأننا مقتنعون أننا إذا فعلنا خلاف ذلك سيكون الموقف حالة دفاع عن النفس بالنسبة لمصالح تركيا الخاصة.

ومن أجل أن نعلم أن وجهات نظرنا وصلت إلى إيكيفيت طلبت من نائب وزير الخارجية روبرت أنجروسيل أن يُسلم الرسالة ذاتها إلى السفير التركي في واشنطن. وطُلب من سيسكو أن يعود إلى اليونان ويطرحَ الحل نفسه هناك، حيث كانت الجماعة الانقلابية تفقد هيبتها بسبب إخفاقها الظاهر بشكل متزايد في قبرص.

النزاهة في الدفاع عن مصلحة أمريكا القومية في المحافظة على الجناح الشرقي لحلف «الناتو» كانت مرفوضة بصورة حتمية من قبل الخصمين العرقيين. وبسبب اختلافهما العرقي لم تكن أنقره ولا أثينا مستعدة للتفاوض. أثينا هددت بالانسحاب من المخطط

العسكري لحلف «الناتو» وحشد احتياطاتها. واستمرت تركيا في تعزيز قواتها في قبرص. ومن أجل أن نوضح لكلا الطرفين أنه رغم التزامانا بروابط «الناتو» التي لها حدود، فقد أكدت في مؤتمر صحفي في 20 تموز أن حرباً بين حليفين في الحلف سوف تؤدي إلى قطع المساعدات الأمريكية:

لقد أوضحنا، وأود أن أكرر هنا، أن حرباً بين تركيا واليونان لن تتم بأسلحة أمريكية، إنها يمكن أن تجري بالأسلحة التي يمتلكونها، ولكنها لن تتم من خلال خط واضح للإمداد.[4]

في داخل حزام المناورة في واشنطن كان هناك تباطؤ في التقاط الوقائع التي تبرز في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن الطغمة الانقلابية في أثينا كانت تترنح، وانقلاب نيقوسيا ينهار، فإن الكونغرس ومعظم سائل الإعلام والدوائر البيروقراطية استمرت في الضغط على أثينا. وفي 21 تموز نشرت صحيفة الواشنطن بوست بالخط العريض أن وزارة الدفاع فضلت قطع جميع المساعدات العسكرية عن أثينا. وكانت الصحيفة المذكورة على اطلاع جيد، ولا سيما على اجتماع جماعة «الأعمال الخاصة في واشنطن»، حيث حضّ وزير الدفاع جيمس شليسنجر على سحب الأسلحة النووية من اليونان.

رفضت ذلك، فمع انتشار القوات الأمريكية عبر قبرص مثل هذا الإجراء من جانب السلطات اليونانية سوف يفتح شهية تركيا. ومن أجل منع الحرب بين اليونان وتركيا، أنا لن أقدم على المساعدات لأنني أريد أن أدعم مبدأ تكامل أراضي الجناح الشرقي الذي يعتبر حيوياً ومكملاً للمصلحة الأمريكية. وما إن يتم الإعلان عن قطع المساعدة رسمياً سيكون من الصعب جداً التراجع عن ذلك. وافقت على إجراء احتياطي بأن تُستبعد الرؤوس الحربية عن منصات الإطلاق وتوضع في مخزن آمن. وما حدث أن الضغوط من أجل قطع المساعدات عن اليونان قد زالت بعد أن تمت الإطاحة بالطغمة الانقلابية اليونانية.

أمضيت أنا وكالاهان معظم يوم الأحد، 21 تموز، على الهاتف لتلقي مكالمات من عواصمنا المعنية، محاولين إقناع الفرقاء الذين كان طموحهم الرئيسي تدمير بعضهم بعضاً بسبب الكراهية[5]. اليونان، الطرف الأضعف، كانت أكثر استعداداً، وأبدت استعدادها للقبول بالأمر الواقع. أما إيكيفيت الذي كان راغباً، فقد حصل على ما يريد بدون حرب، وهو ما بدا تغييراً جوهرياً في الوضع القائم. ولكنه تعمد المماطلة في تحقيق ذلك بذكاء.

واستغرق الأمر بضع ساعات للحصول على موافقة إيكيفيت لمناقشة أن وقف إطلاق النار لن يكون ساري المفعول لأن اليونانيين الخبثاء سوف يضعون اللوم على أي اختراق لوقف إطلاق النار على تركيا، بتحريك سفن يتحدث ركابها التركية. قلت لايكيفيت بصراحة إنه لن يلوم أحد تركيا إذا كان بحارتها قد تعلم التركية في قيادة حلف الناتو، ولن يلوم أحد تركيا إذا أغرقت سفينة يتحدث ركابها التركية. النص الأصلي للمحادثة يعطينا توضيحاً ذا مغزى:

ابكيفيت: لدينا مشكلة. نشك في مصداقية اليونان. كلمة الشرف عند ايوا نيديس نكتة. وقد عرفنا الآن ما هي النكتة وراء كلماته. قال إنه سيطلق النار على أية سفن يونانية فسفنه تحمل الأعلام التركية!

كيسنجر: حسناً، لا أحد يلومك إذا ما أغرقت سفنك.

إيكيفيت: كلا يا دكتور كيسنجر، إنها ليست سفننا. إنها سفن يونانية تحمل العلم التركي.

كيسنجر: نعم يا سيادة رئيس الوزراء، ولكنك تستطيع أن تغرقها إذا لم تكن سفنكم ولكنها تحمل الأعلام التركية.

إيكيفيت: إنهم يلجأون إلى حيلتين. نحن حلفاء في الناتو، والطيارون الأتراك يعرفون رموزنا. إنهم يتكلمون التركية. وهم يخاطبون طيارينا بالتركية مستخدمين كلماتنا المشفرة. لا يمكن أن نعتمد بعد ذلك على كلام اليونانيين.

كيسنجر: ما الذي تريد أن تعرفه على وجه الدقة؟ أعرف أنك رجل ذكي. أعرف ذلك منذ أيام هارفرد. مع كل احترامي لا يمكن أن أقبل هذا. إنه يمكن أن يسري لمدة ستة أسابيع على هذا الأساس.

إيكيفيت: يقولون إنهم يريدون هدنة. بات من الواضح أنهم يريدون استغلال وقف إطلاق النار من أجل القوات على الجزيرة. على اليونانيين أن يتوقفوا عن هذه الأساليب.

كيسنجر: أية أساليب ينبغي أن يوقفوها.

إيكيفيت: يقولون إنهم مستعدون لوقف إطلاق النار. ولقد أظهروا لنا الحيل التي سيستخدمونها لخرق وقف النار.

كيسنجر: هل تريد أن تقول لي إنك لا توافق على وقف إطلاق النار؟.

إيكيفيت: سنقبل بوقف إطلاق النار.

كيسنجر: اليوم؟

إبكيفيت: نحن نناقش هذه المسألة الآن.

في النهاية، للبرهنة على مصداقية كلمة أمريكا، أغرق سلاح الجو التركي مدمرة تركية بعد ظهر ذلك اليوم نتيجة لخطأ من الطيار.

قمنا مع حلفائنا بكل جهد ممكن لإبعاد السوفييت إلى الخطوط الخلفية. وأكدت رسالة من نيكسون إلى ليونيد بريجينيف أننا «نرغب في التعاون معكم في إحلال السلام والترتيبات الدستورية السابقة في قبرص». وأكدت الرسالة أن أمريكا لم تساند التدخل التركي، أو أي تدخل آخر:

الولايات المتحدة لا تؤيد ولن تؤيد التدخل الخارجي في شؤون قبرص. إنها تعارض مثل هذا التدخل من أية جهة كانت.

بعد ظهر 21 تموز قررت أنا وكالاهان يؤازرنا وزير الخارجية الفرنسية جان سوفانيه الإصرار على وقف إطلاق النار بما يشبه صيغة إنذار: إذا لم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في غضون اثنتي عشرة ساعة سوف تزيل الولايات المتحدة جميع أسلحتها النووية من كلا جانبي الحدود التركية - اليونانية في تريس. وطالب الحلفاء الثلاثة، أكثر من ذلك بإيقاف إطلاق النار فوراً في اجتماع يعقد برعاية بريطانيا مع وزيري الخارجية اليونانية والتركية.

قبل إيكيفيت عازفاً الاقتراح قبل ساعة من الموعد النهائي. كما وافقت أثينا على مضض بعد ساعتين. كانت العداوة شديدة جداً بين الجانبين بحيث أن أي طرف لم يكن مستعداً لوقف إطلاق النار قبل الآخر أو يقوم بذلك من تلقاء نفسه. وعندما تم وقف إطلاق النار أخيراً في 22 تموز، لم يعتبره أي من الطرفين التزاماً تجاه الآخر بل موافقة فردية على الاقتراح الأمريكي.

كان وقف إطلاق النار آخر عمل قام به الانقلابيون. فبعد 24 ساعة سلموا السلطة إلى حكومة ديمقراطية. الثورات نادراً ما تكون درامية في الحياة الواقعية كما في حساباتهم التاريخية. علمت بعودة الديمقراطية إلى اليونان بهاتف تلقيته من السفير تاسكا في الساعة الخامسة من عصر يوم 22 تموز أو منتصف الليل في أثينا:

تاسكا: أنا في مكتب غيزيكيس (رئيس اليونان) جميع رؤساء الوحدات العسكرية موجودون هنا، وكذلك القيادة الجديدة لليونان كانيلوبولوس. إنهم يتطلعون إلى الحديث معك. حدثتهم عن الجهود التي قمنا بها والآمال الكبيرة التي نعلقها على السلام في المنطقة كانوا مهتمين كثيراً بما يجري في قبرص، وقد خلقت لهم مشكلة مستحيلة سياسياً كأول حكومة ديمقراطية في اليونان منذ 1967. يريدون أن تتحدث إليهم وإلى كانيلوبولوس بحيث يشرحون هذه المشكلة.

كانيلوبولوس: السيد ك. يتحدث.

كيسنجر: يسرني سماع صوتك.

كانيلوبولوس: جميعنا قلقون جداً ونشعر بورطة. يصعب علينا القبول باستمرار مثل هذه النشاطات في قبرص. الوضع أصبح دقيقاً للغاية.

كيسنجر: سمعتك جيداً.

كانيلوبولوس: لا بد أن أخبرك أنني مسرور جداً أن أتحدث إليك لأول مرة في حياتي.

كيسنجر: أود أن أقول لك إن صداقتنا مع اليونان راسخة، ويمكنك الاعتماد عليها وعلى تحالفنا. سأبقى على اتصال مستمر مع رئيس الوزراء التركي وأحضه على إظهار منتهى التقيد.

في صباح اليوم التالي عاد كونستانتين كارا مانيليس، آخر رئيس وزراء منتخب يوناني من منفاه في باريس، وأسدل الستار على الفصل الأول من أزمة قبرص.

التدخل التركي الثاني

كان رد فعلنا الأولي شعوراً بالنشوة لأننا تجاوزنا أزمة كان يمكن أن تمزق الحلف. جرت جولتان من المفاوضات لتقدير الموقف، تحت الرعاية البريطانية، الأولى ـ لتثبيت وقف إطلاق النار ـ بعد يومين في 24 تموز، والثانية لتحقيق التسوية السياسية، تبدأ بعد أسبوعين، في 8 آب. مسيرة سلام شبيهة بتلك التي بدأت في الشرق الأوسط بدا أنها في طريقها إلى أن تأخذ مجراها. ورغم أننا كنا نتوقع الكثير من الأخذ والرد، فإننا لم نكن نتوقع انفجار دورة أخرى من القتال.

لما كنا نفتقر لأية تجربة سابقة بالنزاع العرقي، فقد أخفقنا في فهم أن لدينا نفوذاً أقل على الفرقاء في قبرص مما لدينا في الشرق الأوسط. فالفرقاء في الشرق الأوسط رغم أنها كانت تستغل التنافس بين القوى العظمى، كانت في الوقت نفسه مقيدة بها. أما في قبرص فكان الخصمان لا يقبلان بمثل هذه القيود. والحق أن الحكومة الديمقراطية الجديدة في أثينا رفعت الشروط اليونانية. فكارامانيليس ورفاقه لم يجدوا أي مبرر لدفع ثمن انتشال اليونان من أزمات سببها حماقة من سبقوهم. ولما كانوا غير مستعدين لأن يُعرِّضوا أنفسهم لتهمة التخلي عن مصلحة اليونان القومية، فقد أصروا على الموقف القومي الأساسي للانقلابيين. ورفضوا أي حل اتحادي لقبرص وتوقعوا من «الناتو» ولا سيما الولايات المتحدة أن تقتلع تركيا من الجزيرة باسم الديمقراطية اليونانية. أما تركيا من جانبها فقد أصرت على تقسيم الجزيرة إلى وحدتين سياسيتين يونانية وتركية. من جانبه ظهر ماكاريوس كحام للقومية القبرصية ويبدو أنه كما قال تاليران في البوربون بعد الثورة الفرنسية، إنه لم يتعلم ولم ينس أي شيء. هتف لي ماكاريوس في مكتبي في وزارة الخارجية في 22 تموز حيث تم توقيع وقف إطلاق النار، ثم هتف ثانية يوم 29 تموز.

بقبوله لغلافكوس كليريديس رئيساً للبلاد، أوضح أنه سيعود إلى المطالبة بالرئاسة حالما تهدأ قبرص. كان يلح في طلب الوساطة الأمريكية ولكنه لم يكن مستعداً لأي تنازل. وبطبيعته الساردونية الساحرة رفض ماكاريوس أية ترتيبات منطقية، فضلاً عن الفدرالية، وكذلك رفض العودة إلى اتفاقيات لندن ـ زيوريخ لعام 1960. ما اقترحه دولة اتحادية تحت اشراف قبرص اليونانية تتحقق بضغط عسكري أمريكي على تركيا في أعقاب هزيمة يونانية وبدون أي تنازل يوناني.

شعر ماكاريوس أن الريح في ظهره بسبب الهجوم الداخلي على إسقاط إدارة نيكسون قد وصل الى180 درجة في حين أن الديمقراطية كان يعاد بناؤها في أثينا. لفترة أسابيع كنا ننتقد بقسوة لإخفاقنا في الضغط على اليونان لصالح تركيا. فجأة وفي غضون بضعة أيام، أصبحنا ننتقد لإخفاقنا في الضغط على تركيا من أجل مساعدة الديمقراطية اليونانية لقد أصبح الجناح الشرقي للناتو حقيبة ممتلئة بشؤون السياسة الداخلية الأمريكية.

ظلت وجهة نظري كما كانت، عندما كنت أمارس ضغطاً متزايداً على اليونان. قلت في اجتماع للموظفين:

> أولئك الذين يريدوننا أن نهين اليونان اليوم هم أنفسهم يريدون أن نتحرك ضد تركيا... قد نضطر إلى أن نضغط عليهم (على تركيا)، ولكن حين نعارضهم نفعل ذلك من أجل قضية جوهرية وتأثير مهم وليس من أجل افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز. وحتى نفعل ذلك، سنكون في وضع نجعلهم يعرفون أننا استخدمنا كل فرصة تكتيكية لجعل حياتهم أكثر صعوبة.

رفضت سياسة عزل اليونان واذلالها ـ مهما كانت تحفظاتي على حكومتها ـ لأنني كنت أعتبرها عموداً أساسياً في استراتيجية حلفنا (الناتو). ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن تركيا أكثر أهمية، فمجاورتها للشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والاتحاد السوفييتي، وأوروبا، تجعلها لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للسياسة الأمريكية في جميع هذه المناطق. لقد كانت تركيا حليفاً قوياً ووفياً طيلة فترة الحرب الباردة. كما أن القوات التركية قاتلت ببسالة إلى جانبنا في الحرب الكورية. وهناك 26 محطة إلكترونية ترصد الصواريخ والنشاطات الفضائية السوفييتية من الأراضي التركية. جميع هذه الأمور تجعلني عازفاً عن فرض عقوبات.

إن أحكام «قانون المساعدة العسكرية» تحظر استخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض غير أغراض الدفاع القومي عن النفس، والغرض من ذلك الحيلولة دون استخدام المساعدة العسكرية الأمريكية في أغراض القمع الداخلي أو الحرب الأهلية. ولكن بالنسبة لتركيا، فإن قبرص تعني قضايا أمن عالمي. كنت أعتقد أن الكونغرس والسلطة التنفيذية يجدان، نظراً لبعض الرهانات القائمة، بعض الفائدة في التعامل مع الالتباسات القانونية.

لقـد تعلمت بوضوح الدرس الخاطـئ من مقاومتنا الناجحة للضغوط علـى اليونان. لا توجد مجموعة ضغـط في الولايـات المتحدة تحض على «معاقبة» اليونان. بعد أن عـادت الديمقراطية إلى اليونان قامت أثينـا بجهـود استثنائية مطالبة بمعاقبة تركيا. ومثل موقف الجالية اليهودية من تعديل جاكسون ـ فانيك، فـإن الأقلية اليونانيـة الأمريكية كانت عاطفية جداً بحيث حرمت قادتها من أيـة مرونة أو حرية الحركة. لقد أصروا على نتائج لا تتحقق إلا بعمل عسكري أمريكي أو بعقوبات كافية لردع تركيا. وأي نتيجة من هذه النتائج لم تكن في مصلحة أمريكا القومية أو مصلحة حلف الأطلسي.

بهذه الطريقة كانت قدرتنا على إدارة الأزمة تتراجع يوماً بعد يوم. إحدى هذه الصعوبات أن المفاوضات السياسيـة بـدأت في مرحلة مبكـرة جداً، ولا سيما بسبب وصول فريق سياسـي جديد تماماً إلى الحكم في اليونان قبل 24 ساعة من المفاوضات. كانت تركيا مصممة بالطبع على تحقيق مكاسب كبيرة.

فـي استعـادة للماضـي ربما كان علينـا أن نماطل قليلاً بالوقت حتـى تصبح الحكومـة اليونانية أكثر انتظاماً، وتتم تسوية مصير نيكسون. وفي اليوم الذي تقرر فيه أن تبدأ المفاوضات، وهو يوم 24 تموز، لم يكن من الواضح أبداً إلى متى ستستمر ولاية نيكسون. وكان كالاهان على حق في بدء المفاوضات بسرعة خوفاً من انفجار أعمال عنف وعداوة جديدة.

المفاوضـون اليونانيـون المشغولـون بتشكيـل الحكومة كانوا بطيئيـن في الوصول إلـى جينيف وهدد كالاهــان بأنـه سيبدأ المفاوضات بدونهم. وهي خطوة عارضناها بقـوة. وعندما التقى الفرقاء أخيراً في 25 تموز، بعد 24 ساعة من التأخير، وضعوا جانباً المسائل السياسية من أجل استقرار وقف إطلاق النار. وفـي 26 تموز، هدد رئيـس وزراء اليونان الجديد كونستانتين كارامينليس. التواق إلى إظهار نفسه بمظهر المدافـع عن مصالح اليونان. بفض المفاوضات بسبـب اختراق تركيا لوقف إطلاق النار. وتلقي إيكيفيت تحذيـراً يـوم 28 تموز، واحتج على مـا وصفه بتصرف كالاهــان المتعجرف. استطاع كالاهــان، متجاوزاً هـذه الأمـور، تحقيق اتفاقية لوقف إطلاق النار يـوم 30 تموز، والتي تتضمن وقـف النشاطات الهجومية، وانسحاب القوات الخارجية، وإقامة منطقة عازلة بين الفريقين المتنازعين.

في 31 تموز حُلّت قوة المهمات التابعة لوزارة خارجية قبرص. مرة أخرى كنا نعيش في وهم أن الأزمة فـي طريقها إلى الحل. قبل أن يبدأ الجانب السياسي من مسيـرة السلام أضعفت استقالة نيكسون الدور المهـم لجهـود كالاهان. والفرصة للإسهام بشكل مؤثر في الوساطة السياسية التي كان من المقرر لها أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

قبـل أن يبـدأ الشكل السياسي لعملية السلام في الظهور، وقت استقالة نيكسون دعامات الدور المهم بالنسبة من خلال جهود كالاهان. الفرصة التي أعدت بعناية للمساهمة بشكل كبير في الوساطة السياسية التي كان من المقرر أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

تجلت استراتيجيتنا للعمل كوسيط أمين في التعليمات التي وجهت إلى آرثر هارتمان، مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا، الذي حل محل سيسكو كمبعوث لنا في المفاوضات. ذلك أن سيسكو كان من الضروري أن يعود إلى واشنطن استعداداً لوصول وزراء خارجية دول الشرق الأوسط. وكان على هارتمان أن يزور أثينا وأنقره قبل أن تبدأ المفاوضات السياسية في 8 آب:

> ينبغي بذل كل جهد ممكن في الأيام الأولى للحيلولة دون انفجارات عاطفية، أو أية أفعال أخرى يمكن أن تغضب أحد الفريقين.

ولكن لم يكن ثمة وقت للشروع بمفاوضات الدبلوماسية البطيئة. لم أكن أتوقع أنا أو كالاهان تحركاً عسكرياً تركياً آخر خلال الأيام الأربعة الحاسمة للمفاوضات السياسية، حيث كان اهتمامي وعواطفي مركزة على مغادرة نيكسون والاستعداد لانتقال السلطة إلى فورد.

لعله كان من الأكثر حكمة أن نطلب تأجيل المفاوضات السياسية إلى ما بعد إعلان استقالة نيكسون. ولكن مثل هذا الطلب قد لا يلقى آذاناً صاغية. فقد كان لكل من كالاهان وايكيفيت أسبابهما لعدم التأجيل. ومع هذا كان التأجيل يمثل أفضل فرصة لنا لإعداد مشروع تسوية يحول دون جولة ثانية من القتال. وبالفشل في هذه المهمة، كنا غير قادرين على السيطرة على الوضع كما كنا سيطرنا عندما أصررنا على وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أسابيع.

ضيّق التحول الرئاسي من خياراتنا أكثر لأنه حال دون بعض الخطوات الدراماتيكية مثل حضوري المفاوضات، الذي كان من الممكن على الأقل أن يُبطئ الاندفاع نحو العمل العسكري. كما أننا لم نكن قادرين في الأيام الأولى لاستلام الرئيس الجديد غير المنتخب للسلطة، أن نحدد تحركاتنا العسكرية. ولهذا رفضنا طلب كالاهان بتأييد ضربة جوية بريطانية ضد اختراقات تركيا لوقف إطلاق النار. وأرسلت برقية إلى هارتمان:

> من غير المعقول أن نطلب من رئيس منذ اليومين الأولين لولايته أن يؤيد القيام بعمل عسكري... سنفعل كل ما يمكن القيام به للمحافظة على استمرار المفاوضات، ولكن ليس لدينا إلا هامش ضيق للمناورة إذا ظل (كالاهان) يلوح بالسيف.

كانت الوفود في حالة جمود ووقعت في مأزق عميق مع مباشرة المؤتمر. لم تستطع أن تتزحزح عن مواقفها الأصلية. فمن خارج المؤتمر كان وزير الخارجية التركي يصر على منطقة تركية تطل على البحر. وكانت الحكومة اليونانية واقعة بين نار اليسار القوي المطالب بقومية يونانية، وبين العسكريين الذين يريدون أن ينتقموا لهزيمتهم. ومع اقتراب أول انتخابات برلمانية منذ نحو عقد من الزمن، فقد لجأت الحكومة إلى العناد والتصلب ورفضت جميع الاقتراحات التركية مع عدم طرح أية بدائل. وذلك لكسب الوقت كما اعتقدت.

كان كارامانليس، الذي عاد بقوة من منفاه في باريس يواجه خياراً مصيرياً. عندما قابلته قبل بضع سنوات في باريس، في منزل الصحفي سي ل. سولسبرغر، من صحيفة نيويورك تايمز، فاجأني بذكائه واحتياله، ولكنه كان يعيش في الماضي، في وحدة كئيبة، وبعيداً عن مستقبل بلاده بسبب الجغرافيا والحنين إلى الماضي. ولما كانت عودته إلى السلطة قد جاءت بسبب تهور الطغمة العسكرية، وليس بجهوده الخاصة، فقد كان يفتقر إلى البطولة، هذا إذا كان يتحلى بها في يوم من الأيام، والآن يخفي تردده وراء غرور مزعج.

عندما عاد كارامانليس إلى السلطة كان عليه أن يختار بين أن يضع اللوم على من سبقوه بسبب الفوضى، أو أن يضع، بمساعدتنا، وبسرعة أفضل الشروط المتوفرة، أو أن يسعى لتجنب انتقاد القوميين، إلى الاحتماء خلف موقف العسكريين القومي التقليدي. الخيار السابق كان سيمكنه من أن يضع قبرص أمام خطر اضطراب سياسي فوري. اعتماده على ورقة القوميين قد أسكتت الانتقادات لوقت قصير، ولكنها كانت محكومة بالفشل وبالتالي جعلته يبدو غير فاعل. وبالنتيجة هُزم كارامانليس على يد المنتقدين الذين حاول أن يسترضيهم. وهو لم يكن يخشى من المعارضة اليونانية فحسب، بل ومن ماكاريوس، الذي كان يصر على بقاء الوضع القائم على حاله.

ما كان يدور في ذهني وأؤمن بإمكان الحصول عليه هو منطقتان أو ثلاث مناطق متفرقة للأقلية التركية، مما كان يحول دون التقسيم. شرحت ذلك للرئيس فورد في 10 آب، أي في أول يوم استلم فيه السلطة:

كيسنجر: لدينا بعض التطورات حول قبرص. حتى أعرف كيف تريد أن تعمل، أعتقد أنه ينبغي أن أبحث معك بعض هذه الأفعال. أنت تعلم أن اليونانيين والأتراك يجتمعون تحت رعاية البريطانيين في جنيف، ولدينا سكرتير مساعد هناك كي يساعد بشكل عام.

فورد: هل هو سيسكو؟

كيسنجر: لا. آرت هارتمان... الأتراك يريدون نتيجة سريعة تفضي إلى تقسيم الجزيرة إلى جزأين تركي ويوناني مع شكل من أشكال الحكومة الاتحادية. إنهم يملكون 15% من الجزيرة ويريدون30% قد يحاولون السيطرة عليها. تكلمت مع رئيس وزراء تركيا. كان تلميذي، وقد أخبرته أننا لا نستطيع، في غضون اليومين الأولين من حكمكم، أن نرتاح لعمل عسكري منفرد.

فورد: طبعاً لا.

كيسنجر: إذا حدث هذا فقد ننفصل عن تركيا، وهو ما نحاول تجنبه. خطرنا هو تركيا ولهذا يجب

أن نناور بدقة. قد ينقلبون إلى قوميين جداً، والروس قد يستغلون ذلك، ولكننا لا نستطيع أن نتركهم يتصرفون بمفردهم. سأكتب رسالة إلى إيكيفيت. أكتب إليه باسمي حيث أرى المفاوضات جامدة. الأتراك يقترحون منطقتين: إحداهما تركية والأخرى يونانية. أعتقد أننا نستطيع أن نقنع اليونانيين بحيث يقبلون بمنطقة أو منطقتين تركيتين أو ثلاث مناطق مستقلة ذاتياً. وهذا ما يجنبنا ترحيل السكان.

فورد: هذا صحيح.

كيسنجر: هذا سيمنحنا فرصة لاستبعاد العمل العسكري إلى أن يتوصل وزراء الخارجية إلى تسوية ما.. «الفكرة العامة» أن نتخذ موقفاً يقع ما بين الموقف البريطاني والموقف اليوناني والموقف التركي بحيث نحسن المطلب التركي دون أن ندع الأتراك يدعون أننا نعارضهم وفي الوقت نفسه نقف موقفاً قوياً ضد تحركات عسكرية تركية من جانب واحد.

ولكن تسويتي كانت على وجه الدقة ما رفضها بعناد مافروس، وزير خارجية كارامانليس. الإجراء العملي أن يمارس ايكيفيت تاكتيكه المجرب مع بعض المرونة خارج نطاق المفاوضات. وهذا سيحدث للمرة الثانية لأننا في المرة الأولى كنا مشغولين بالتبدل الرئاسي، وفي النزاع العرقي، يجد الطرف الأضعف عادة أنه من الأسهل أن يقبل بحل مفروض مما يوافق على نتيجة أفضل مع تقديم تنازلات. التسوية تتضمن قراراً، في حين أن الوضع الراهن يُحل الضحية من أية مسؤولية لإيجاد مخرج.

لما كنت غير قادر على التقدم دبلوماسياً مع عناد كل طرف جعلت وزارة الخارجية تنشر بياناً في 13 آب يلخص الأفكار التي وضعتها أمام فورد. إنه يؤيد إعطاء الأقلية التركية في قبرص استقلالية ذاتية أكبر ـ إشارة إلى أن الولايات المتحدة تفضل تغييراً لما هو وارد في اتفاقيات لندن ـ زيوريخ. ومع الإشارة إلى أننا نؤيد إصرار تركيا على منطقة مستقلة وحيدة مع إطلالة على البحر. تحدثنا عن مفاوضات تشمل البحث في منطقة أو منطقتين مستقلتين ذاتياً، دون ذكر أي شيء عن الإطلالة على البحر. ورفضنا أية محاولة لحل عسكري، وأوضحنا موقفنا من أية عمليات عسكرية جديدة من جانب تركيا:

الوسائل الدبلوماسية لم تستنفد بعد ولهذا فإن الولايات المتحدة ستعتبر اللجوء إلى العمل العسكري عملاً غير مبرر [7].

لم يُرض البيان أي طرف. فاليونان لا تقبل فكرة المناطق المستقلة ذاتياً، وتركيا مصممة على ألا تظل رهينة مفاوضات لا تنتهي مما يجعلها لا تستفيد من الفرصة الوحيدة المتاحة من خلال التحول الرئاسي. في الساعة 7 صباحاً بالتوقيت المحلي في 14 آب قطعت تركيا عقدة غورديان[*] باحتلال

(*) العقدة المستعصية أو العقدة التي قطعها غورديوس بسيفه ـ المترجم.

الأراضـي التـي كانت تطالب بهـا. ولما كانت أنقره قد عـززت قواتها في الجزيرة فقـد وسّعت على جناح السرعـة المنطقـة التي كانت تحت سيطرتها. وبعـد أن فتح ايكيفيت جميع المناطـق المتنازع عليها قدمَ فـي 15 آب واحدة من مبادرات حسن النية الفارغة. فقد فوضني بإعلام الحكومة اليونانية والأمين العام للأمـم المتحـدة أن العمليـات التركية العسكرية ستتوقـف عند ظهر اليوم التالي. فـي غضون ذلك تكون القوات التركية قد احتلت مزيداً من الأراضي أكثر مما كانت تطالب به في الأصل، وتكون قد احتلت 35 % من مساحة الجزيرة، بما في ذلك ميناء فاماغوستا الذي لا يضم إلا القليل من السكان الأتراك.

غيـر راغبين في التوقف ما بيـن النصر الكامل والهزيمة الشاملة فقد وصلـت كل من تركيا واليونان إلى طريق مسدود. تركيا قد حققت فائدة ولكنها كانت تفتقر إلى الاعتراف الدولي بشرعيتها، أما اليونان فكانـت تحظى بدعم دولي ولكنها تفتقر إلى الوسائل لفرض آرائهـا والدعم المحلي لطرح تسوية واقعية. محاولـة أمريـكا لحشد الدعم الأمريكي وحلف الناتو من أجل التوصـل إلى تسوية يتطلب تنازلات من كلا الطرفين قد أفسدها الهجوم التركي الثاني وانهماكنا بالتحول.

كنا مستعدين للمساعدة في إيجاد مخرج مقبول لكلا الطرفين. وإذا ما نجحت الوساطة فإن السرعة هـي الجوهـر، ينبغي تحقيـق تقدم قبل أن يسيطـر الأتراك على المناطـق المحتلة ويتشبثـوا بها. وكانت الأوضـاع الداخليـة فـي كل عاصمة ـ بما في ذلـك واشنطن ـ تحول دون ذلك. فقـد أُغريت أثينا من قبل مجلسها المُحدث ووسائل الإعلام الحليفة بالاعتقاد أن الضغوط الأمريكية يمكن أن تحقق جميع أهدافها بـدون أية تنـازلات يونانية. أما في أنقره فإن ائتلاف ايكيفيت الهش كان منقسماً على نفسه. في الداخل كانت طاقات الإدارة الجديدة تتبخر في محاولة مجابهة سيطرة الكونغرس على السياسة الخارجية، وفي المعركة على العلاقات بين الشرق والغرب.

فـي نهايـة تلك الأيام الطويلة في محاولة التدخل مع كلا الطرفين وجـدت أنا وكالاهان أننا متقاربان بشأن النزاعات العرقية وما يمكن أن تنذر به بالنسبة لمستقبل العالم كما نعرفه:

كيسنجـر: هل تعلم، أحد الموضوعات التي أخطأ فيهـا جميع الإنسانيين والليبراليين والاشتراكيين في القرن الأخير أنهم ظنوا أن الإنسان لم يكن يحب الحرب.

كالاهان: نعم

كيسنجر: إنه لأمر مؤسف ولكن...

كالاهـان: لقـد توصلت إلـى هذا الاستنتاج منـذ عدة سنوات عندمـا شاهدت الموقف فـي إيرلنده الشمالية يا هنري.

كيسنجر: إنهم يحبون ذلك.

كالاهان: هناك فقط حفنة من الشعوب تفعل ذلك لوقت طويل. فمعظمنا يفضل أن يحدث ذلك ليوم أو يومين، ولكن هناك من يحب ذلك إلى الأبد.

كيسنجر: هذا صحيح. هذا لا يعني أن الإنسانيين كانوا على خطأ. إنه يعني أن الحياة أصعب مما كنا نعتقد.

كالاهان: نعم أعتقد أن الحياة تسوء يا هنري.

كيسنجر: أظنك على صواب.

كالاهان: أنا لا أعرف أي نوع من العصور نعيشه أو نمر عبره، ولكن المؤرخين من أمثالك عليهم أن يعطونا تفسيراً حوله أحياناً وكيف سيبدو نصف القرن القادم هذا.

كيسنجر: سأقول لك.. أنا سعيد لأنني لن أكون جزءاً منه. إنه سيكون وحشياً.

الكونغرس وقبرص

كما جرى فإن ضغوط الكونغرس أضرت بقضية اليونانيين بأكثر مما أفادتهم. منذ اللحظة التي عاد فيها كارامانليس قامت الأقلية اليونانية الأمريكية بضغوط واسعة على الكونغرس لشرعنة النتيجة التي توصل إليها. في البداية كان مرتاحاً مع أصدقائه في الكونغرس، مؤكداً لي أن AHEDA ـ منظمة الأقلية اليونانية الأمريكية لم تتورط أبداً بحسب خبرته في قضايا السياسة الخارجية.

سرعان ما تعلمنا أفضل. حتى في قمة الاحتجاجات على حرب فيتنام، كان الكونغرس عازفاً عن تشريع مناهج معينة من العمل. فالقرارات المقيّدة كثيراً ما تفشل، وبدلاً من ذلك ظهرت قرارات «بإحساس من الكونغرس» تسجل وجهة نظر الكونغرس بدون تحمل المسؤولية عن الإجراءات. فكما اكتسبت وترغيت زخماً، فصل الكونغرس هذه الضغوط ونصح بتكتيكات سياسة قبرص. الأعمال التي قامت بها تركيا في قبرص لم تعتبر دفاعاً عن النفس بموجب أحكام «قانون المساعدات الخارجية». وفي نهاية شهر أيلول صدرت تشريعات عن مجلس النواب والشيوخ بقطع المساعدات عن تركيا، «إلا إذا برهن الرئيس عن وجود تقدم حقيقي نحو الاتفاق».

أثار التشريع دائرة من الشر. فإدارة فورد كانت قد التزمت بتشجيع تسهيلات كبيرة من تركيا. ولكن ما إن أعلن الكونغرس نفسه حكماً بشأن ما يتم إحرازه من تقدم، فإن تحديده سيتجاوز إمكانات الدبلوماسية. لم تكن المسألة «من يسيطر» على السياسة الخارجية، كما يطرح أحياناً بعض المنتقدين وزعماء الكونغرس. إن نظامنا في فصل السلطات يقتضي ألا يكون لأي فرع هيمنة كاملة. أسلوب الحكم الأمريكي يعمل جيداً عندما يركز الكونغرس على الإشراف العام على السياسة بعيدة المدى دون أن يتدخل في التاكتيكات اليومية، وهي مهمة غير منظمة وتفتقر إلى نظرة محددة.

قانـون الكونغرس أداة متبلدة. وتحريرهـا يتطلب كثيراً من الإجراءات مترافقـة مع أغراض متنوعة ومختلفـة غالبـاً. وقانون الكونغرس يمكـن أن يُغير بالتوصل إلى إجماع مماثل ضـده. لذلك فإن تشريعات الكونغرس يكاد يكون من المستحيل أن تتجاوب مع المفاوضات المتحركة بسرعة. ولا سيما بين الأطراف العرقيـة المتشنجـة أو عندمـا يكـون التقدم يعتمد علـى السير ببطء من فـارق دقيق إلـى آخر. الأنصار يصبحـونَ عازفين عن إظهـار نياتهم: الجانب الذي يسانده الكونغرس لـن يخاطر بضغوط مستمرة على الكونغرس. بينما يخشى الجانب الذي يوجه ضده التشريع أن تثير التنازلات مطالب جديدة على القاعدة التي تعمل عليها العقوبات.

الفـرق بيـن رؤيـة الكونغرس والهيئـة التنفيذية تصبـح واضحة عندمـا أعرض مجموعـة قليلة من البرقيات من وإلى أنقره لثلاثة زعماء في الكونغرس مختصين في القضية اليونانية. والغرض هو أن أبين لجون برادماس، وبينيامين روزنتال وبول ساربينيس أنهم يخاطرون بتحالف حيوي بدون تحقيق تقدم في القضيـة القبرصيـة الجامدة. ومع أنَّ هؤلاء كانوا من أبرز النـواب المسؤولين فقد كانت المراهنة عليهم خاسـرة. كانت القاعدة الفكرية للكونغرس تبرير إصدار قرار تشريعي، عقلية إدارة عملية مستمرة. إنهم يتعاملون مع الأمور المطلقة. لقد أراد من يفاوضونني أن أعترض على كل نقطة تثيرها الحكومة التركية، وكنـت أرى أن مـن الحكمة أن نحتفظ بما لدينا من رصيد من الثقة فـي أنقره من أجل العملية التفاوضية بدلاً من هدرها في نقاط جدلية.

ومـن دواعي التناقض أن كارامانليس أصبـح أسير مؤيديـه الأمريكيين وأسيـر القوميين اليمينيين واليسارييـن داخل اليونان. فعـذر أمريكا الذي تجلى في تأييدها المزعوم لانقلاب قبرص ثم الإخفاق في حمايـة اليونان من نتائجه أصبح الحديث السياسـي لليونانيين ـ كانت العواطف لسوء الحظ لا تتوافق مع الواقـع. لم يكن ثمة دليل علـى أي من هذه الافتراءات. فالحكومة اليونانية لم تثق أبداً بالجهود الأمريكية فـي عهـدي نيكسـون وفورد بإعاقـة التحـركات التركية. أو تحقيـق وقف إطـلاق النار. والإسـراع بزوال سامبسـون في نيقوسيـا وحكومة الانقلاب العسكري في أثينا. ثم للتفاوض مـن أجل وضع أفضل لقبرص وعلـى النقيض من ذلك. عندما واجه أنور السادات تحدياً مشابهـاً. طلب تأييد أمريكا في الحصول على تنـازلات من اسرائيل. وهو قد فعل ذلك بمنح الولايات المتحدة صفة العدالة التي كنا ملزمين بتحقيقها. أمـا كارامانليـس ورفاقه فقد نحوا نحواً آخر. فهم عندما لم يشجعـوا بأنفسهم الانتقادات على تصرفات أمريكا. فإنهم لم يدافعوا عن واشنطن عندما كان يتهجم عليها الآخرون.

رحـب كارامانليـس بالوساطـة الأمريكية بصورة شخصية فـي الوقت الذي كان فيـه وزراؤه ينتقدون وسطاءنـا علانيـة. الحكومة اليونانية شجعت جهودنا بدون أن تلزم نفسهـا بالمشروع، أو بالنتائج. طلبت منا أن تدفع الأتراك إلى تقديم تنازلات بدون أن تخبرنا كيف نرد على ذلك. وفي شهر أيلول 1974 أخبرنا

وزير الخارجية مافروس إنه يفضل عدم اتخاذ موقف في المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات اليونانية في 17 ت2، مما يعني إضاعة شهرين. وفي غضون ذلك، أكد ايكيفيت ـ الذي كان مُنظم غزو قبرص ـ على أكثر موقف لتقديم التنازلات ـ باستقالته.

بعد مرور سنة كانت السياسة اليونانية توجهها الشؤون الداخلية. ففي 30 تموز، 1975، في مؤتمر الأمن الأوروبي في هيليسنكي سأل فورد كارامانليس أن يخبره بشكاوى اليونان، إن كان ثمة شكاوى، تجاه السياسة الأمريكية الحالية، وفوق ذلك، ما هي التوصيات بشأن المستقبل القريب. لم يقدم كارامانليس ولا وزير خارجيته ديميتروس بيتسيوس أية اقتراحات، ونفى بشدة الاتهامات التي يشيعها مؤيدو اليونان في الكونغرس بأننا يمكن أن نتواطأ مع الأتراك، قائلاً: «هذا افتراء وهو غير صحيح». وعندما طلب منه فورد أن يعلن ذلك صراحة على الملأ، تراجع كارامانليس وقال إن هذا سيكون بمثابة «انتحار سياسي».

كانت المماطلة اليونانية مكسباً لتركيا، إذ كلما طال جمود الموقف استطاعت تركيا أن تثبت أقدامها أكثر وتستفيد مما حققته. عندما رفضت الحكومة اليونانية، بعد التدخل التركي الثاني، المفاوضات الرسمية أرسلتُ السفير الأمريكي المتقاعد وليام روتيلز إلى أثينا والسفير ويلز ستابلر إلى أنقره في بداية شهر أيلول في مهمتين رسميتين ليقررا إذا ما كانت ثمة مرونة تجاه الوساطة الأمريكية. كان مبعوثانا من بين العاملين في وزارة الخارجية، وقد خدم تيلر بامتياز سفيراً ومساعداً لوزير الخارجية للشؤون الأوروبية. وكان لديهما تعليمات بطرح فكرة اتحاد منطقتين من قبرص وتخفيض كبير للمناطق التي تسيطر عليها تركيا، وكذلك انسحاب القوات التركية. (وظلت هذه الشروط الأمريكية قائمة لمدة 25 سنة تالية ماعدا تقليص حجم الأراضي التركية).

لم يكن كارامانليس مستعداً للقبول ببعثة رسمية. كما رفض كارامانليس اتخاذ أي موقف يوناني حتى تتخذ تركيا إجراءات وحيدة الجانب غير محددة، ومتميزة. ومع هذا قمت بالمحاولة، واقترح إيكيفيت بعض الإجراءات على الأرض، بما في ذلك إعادة مدينة فاماعوستا إلى إشراف اليونان. ومن أجل أن استكشف أن تركيا يمكن أن ترحب بصيغة تحفظ ماء الوجه بحيث تبدأ عملية المفاوضات بسرعة اقترحت أن أزور أنقره في بداية ت1.

لن نعرف أبداً ماذا سينتج إذ في 17 ت1، 1974، صادق الكونفرس على قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، بما في ذلك أجهزة دفع ثمنها مقدماً. (بناء على طلب فورد منحت فترة سماح لمدة 4 شهور، حتى 5 شباط، 1975 إذا ماتحقق تقدم في المفاوضات).

هذا ما أبعد الطرفين عن المرونة. فبالنسبة للحكومة اليونانية كان تدخل الكونفرس بمثابة أداة لاستبعاد التنازلات التي كان معظم النواب العاقلين يعتبرونها ضرورية. من جانبها استقبلت تركيا قطع المساعدات بغضب وارتياح معاً: الغضب لأن حليفها الأول حوّل المساعدة إلى عملية ابتزاز، والارتياح لأنها قدمت مبرراً أن تطلب مني تأجيل رحلتي إلى أنقره المقرره لمناقشة التنازلات التركية.

بشعور كابوسي وجدتني أُجري مناقشات مع وزير الخارجية اليوناني ورئيس الجالية اليونانية الأمريكية أنـه فـي سياق تعديل جاكسون ـ فإني فشلت في إقناع الإسرائيليين وزعماء اليهود الأمريكيين، ثم ناقشت عبثـاً ـــ وهو ما ثبـت صحته فيما بعد ـ أن التشريـع الوشيك سوف يخفض بدلاً مـن أن يزيد الهجرة من الاتحـاد السوفييتـي. وأصرَرْتُ هنـا على أن قطع المساعـدة المقترح سوف يضر بالقضيـة اليونانية لأنه سيؤخـر إن لـم يمنع التنـازلات التركية في الوقت الذي ما يـزال الوضع فيه مائعاً. وكمـا فشلت في إقناع الزعماء الإسرائيليين أن من مصلحتهم الاعتدال في مطالبهم، فأنا أكرر الآن العملية ذاتها مع اليونانيين والزعماء القبارصة. وكلاريديس، الذي عُين رئيساً بفضل مساعدتنا لم يدّع فحسب أنه يعرف كيف يصل إلـى رئيس اللوبي الأمريكي ايفوين ث. روسيديس بل وحثنا على أن تقوم بريطانيا بالاتصال. في 26 أيلول أعلمـت قيـادة الكونغرس أنـه إذا كان التهديد بقطع المساعـدة يمكن أن يحقق بعض الفائدة فعلاً فإن تنفيذه سيكون كارثة.

> اليونانيون يتوقعون تنازلات لا يستطيع أحد أن يحصل عليها، هذه القيود سوف تجعلنا نفقد الأتراك دون أن نساعد اليونانيين وسندمر العملية (التفاوضية) التي كنت أصفها.
>
> جميـع الأطـراف كانوا على شفا أن يصبحـوا أسرى العملية السياسيـة الأمريكية. كانت حكومة فورد مستعدة أن تقوم بكل ما في وسعها لتحسين الوضع اليوناني في قبرص. ولما كنا قادرين على التحرك بنشاط في شهري آب وأيلول عام 1974، كان ثمة فرصة لتقليص المساحة التي سيطرت عليها تركيا إلى 25% من الجزيرة وضمان الانسحاب التركي من المدينة القديمة نوماغوستا، وفرض قيود شديدة على القوات التركية في الجزيرة. ولكن عجزنـا عن أن نستكشف جدياً أية بـادرة مرونة تركيا جمد الاحتلال التركي عند حدوده القصـوى وسهل السيطـرة التركية المطلقة. وبعـد ربع قرن ما تزال تركيـا تسيطر على 35% مـن قبرص، والمنطقتان معزولتان عـن بعضهما بخط فاصل تشـرف عليه الأمم المتحدة.

فـي خريـف 1974 كانت فرص الوساطة الجديـدة تتبخر. ففي 8 ت1 عيـن كارامانليس حكومة مؤقتة لتسييـر الأمور وأجـرى انتخابات في 17 ت2 (نوفمبر) معززاً بذلك فجـوة الدبلوماسية. تعرض ايكيفيت للهجـوم مـن قبل حلفائه في «الناتو» على عنـاده، فيما وجد نفسه متهماً من شريكـه القومي في التحالف بالتساهـل. وفي شهر أيلول استقال ايكيفيت آمـلاً بالحصول على شعبية يوفرها له نجاحه في قبرص كي ينال الأكثرية في انتخابات تالية.

أخطـأ الحساب في هذا. فخلافاً لرئيس وزراء بريطانيا فـإن رئيس حكومة أنقره ليس لديه صلاحية حـل البرلمان، إذ إن مثل هذا القرار تتخذه الأغلبيـة البرلمانية فقط. وأصيب البرلمان التركي بالجمود.

فهو غير قادر على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، كما يفتقر إلى الأغلبية على حل نفسه لأن الأغلبية التي هزمت ايكيفيت كانت تواقة إلى عدم عودته إلى المجلس. كان ايكيفيت خارج المجلس لبضع سنوات، ولكنه عاد كرئيس للوزراء ثلاث مرات منذ ذلك الحين.

شُكلت حكومة مؤقتة ترأسها أستاذ غير سياسي من جامعة أستامبول. كان يبدو غير مطلع على أسماء زملائه، فضلاً عن الزوار الأجانب (بمن فيهم أنا). مثل هذه الحكومة ـ التي بقيت في السلطة ستة أشهر حاسمة ـ لم تكن قادرة على التفاوض جدياً حول قبرص، ولم تحاول أن تفعل ذلك.

في 7 ك1 (ديسمبر) 1974 عاد ماكاريوس إلى قبرص، مما قيد حرية حركة جميع الأطراف. وشهراً بعد شهر تحولت قضية قبرص إلى نمط سيصبح فيما بعد مألوفاً مع نمو النزاعات العرقية، والتي غالباً ما تكون نتائجها مذبحة للأقلية، أو تفريغاً للجماعات العرقية بدلاً من إحياء الوحدة السياسية.

في نهاية عهد ولاية فورد، كان الترتيب على الأرض في قبرص أقل ملاءمة للجانب اليوناني بكثير مما كان يمكن تحصيله في المفاوضات. ولكن كانت له فائدة بالنسبة للشعب اليوناني لأنه فرض كأمر واقع وليس كنتيجة لاتفاقية تسوية. وقد نشأ نوع من التوازن حيث حقق القبارصة اليونانيون اقتصاداً نشيطاً مزدهراً، أما قبرص التركية ـ الثلث الشمالي الزراعي من الجزيرة ـ فقد أصبح قاعدة عسكرية تركية. البلدان الأساسيان (تركيا واليونان) لم يخوضا بعد ذلك حرباً من أجل إخوتهم القبارصة، ولكن أياً منهما لم يكن مستعداً لاستئناف علاقات طبيعية.

الحظر الأمريكي على المساعدة لتركيا كان ساري المفعول في 5 شباط 1975. بالمقابل أغلقت تركيا جميع المؤسسات الأمريكية العسكرية ما عدا قاعدة جوية واحدة. ومع تحول الوضع في قبرص إلى الجمود فإن القطيعة كانت غير مؤاتية للأهداف الاستراتيجية الأمريكية الأخرى مما جعل إدارة فورد وقيادة الديمقراطيين في الكونغرس يرغبان في إنهائها. ولكن نظام الكونغرس قد تراجع كثيراً بعد فترة «إصلاح» ما بعد دوترغيت ولم يرفع الحظر في النهاية حتى مجيء إدارة كارتر.

ما إن عاد ماكاريوس إلى قبرص حتى بدأ يلعب لعبته المعقدة، التي تنتهي بالتدريج إلى تسوية بشروط كان يرفضها بعناد قبل سنتين. وعندما توفي بسبب صدمة قلبية عام 1977، شعرت أنه مع موت المطران مات أيضاً أفضل أمل من أجل تسوية تفاوضية سريعة في قبرص. رغم كل ما قيل عن ماكاريوس، كان أكثر من أي زعيم قبرصي آخر، يملك المخيّلة التي تجعله يقبل بالواقع وبشرف قيادة مناصريه في اتجاه تلبية حاجاتهم. أستطيع أن أتخيل النظرة التهكمية في عيني المطران عندما يعرف كيف أخطأته سهام منتقديه ويتذكر مناوراته الماكرة من حين إلى آخر. كان ماكاريوس رجلاً كبيراً في عالم لم يقدره حق قدره.

استنتاج

كانت قضية قبرص بداية فظة ودلالة منذرة على مشاحنات قادمة. كان الرئيس يستمع مني يومياً ومن برينـت سكوكروفت إلى تقرير موسـع، ويقوم بدور فعال، ولا سيما مع الكونغرس. ولكن أبعاد القضية تعود إلى ما قبل مجيء فورد إلى الإدارة، والعملية العسكرية التركية الثانية، وكذلك قطع الكونغرس المساعدات عن تركيا، حدّت بشدة من الخيار الدبلوماسي.

فـي النهايـة حققت إدارة فورد أهم أهدافهـا: الجناح الشرقي «للناتو» رغم توتـره، ظل سليماً. ورغم استياء اليونانيين من غضب الأتراك على الكونغرس، فإن البلدين ظلا في حلف «الناتو» وعلى علاقة ودية مع الولايات المتحدة. وظل الاتحاد السوفييتي على مرمى السلاح.

إذ كان النجـاح يقاس بحل كل مشكلة فإن سياسة أمريكا في قبرص أخفقت في تحقيق دولة قبرصية واحـدة. ولكن ليس كل مشكلـة لها حل حاسم، وليس كل وضع راهن ساكن فـي الحاضر يمكن أن يستمر. النـزاع العرقي بين اليونانيين والأتراك في قبرص أظهـر أنه غير قابل للحل لعدة قرون. ولكن المحافظة علـى السلام العـام وعلى بنية التحالف الغربي الـذي يعتمد عليه السلام كان مـن الأهداف الهامة. هذه الأهداف حققتها إدارة فورد في أزمة قبرص عام 1974.



الجُزءُ الثَّالِث

العلاقات بين الشرق والغرب



فورد يرث الجدال حول الانفراج

مستشهداً بكلمة قالها جورج شولتز أمام الكونفرس إجابة عن سؤال عضو في المجلس: «كما تعلم جيداً، أو لا تعلم، «أنت لست من واشنطن ـ لا شيء يُحلّ في هذه المدينة..»[1] هكذا كان الوضع في عاصمة البلاد في صيف عام 1974 الدرامي. والحق أن رئيساً جديداً قد نُصّب حديثاً لم يغير الإيقاع الذي أوجدته فيتنام ووترغيت، واستمرت الخلافات كما هي.

عندما عرضت الانفراج أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في الأسابيع الأولى من إدارة فورد، تكررت المناقشات المألوفة في فترة نيكسون: الليبراليون الذين كانوا مهيمنين في اللجنة انتقدوا إدارة فورد الجديدة، كما فعلوا بالنسبة إلى نيكسون بسبب عدم التزامها الكافي بالحد من التسلح، وحقوق الإنسان. المحافظون وغير المحافظين الذين تحدثوا أمام اللجنة اتخذوا مساراً آخر، وانتقدوا بشدة التأكيد المتزايد كما زعموا على دبلوماسية الشرق ـ غرب ودعوا إلى حملة ايديولوجية ضد الشيوعية.

كان دافع المجادلات الفلسفية مطالب الأجندة الدبلوماسية. كان المفاوضون حول الحد من التسلح يجتمعون في جنيف وينتظرون التعليمات. كان تم الاتفاق على قمة نهاية السنة بين نيكسون وبريجينيف عندما التقينا في حزيران. كان فورد ينوي المحافظة على ذلك البرنامج الزمني لإظهار الاستمرارية والتعرف على شريكه السوفييتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ما لم يتم العمل بالاتفاقية التجارية الخاصة «بالدولة الأولى بالرعاية» بالنسبة للاتحاد السوفييتي على الفور فلا بد للعملية أن تبدأ من جديد برمتها بعد أن انُتخب كونفرس جديد في ت2 وتولى صلاحياته في ك1 (يناير). وهذا ما سيُحدث تأخيراً لمدة سنة على الأقل، وربما أكثر. ولهذا واجهت قضايا الحد من التسلح والهجرة اليهودية الرئيس فورد في الأسابيع الأولى من ولايته وكأن شيئاً غير عادي لم يحدث عندما تغير الرئيس.

الاستماع إلى شهادات حول الانفراج

كانت المناقشات الوطنية العرضية المستمرة التي لا تعرف الكلل هي جلسات الاستماع حول العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، التي كان من المقرر أن أمثل

أمامها في 8 آب (أغسطس). وكان ذلك اليوم نفسه الذي أعلن فيه نيكسون عن رغبته في الاستقالة، وبالتالي تأجلت شهادتي حتى منتصف شهر أيلول. وكان رئيس اللجنة ج. وليام فولبرايت قد دعا أساساً إلى جلسة الاستماع من أجل مناصرة سياسة الشرق. غرب الحكومية. التغيير في الرئاسة جعل الأسابيع الستة الأولى من شهادات الاستماع عرضة لسيطرة المحافظين وغير المحافظين على انتقاد كلتا الإدارتين.

في تلك الأيام كانت «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ ما تزال من أهم لجان الكونغرس. وكان من بين أعضائها اثنان من المرشحين للرئاسة المهزومين: (هيوبرت همفري وجورج ماك غفرن) واثنان على الأقل من الطامحين للرئاسة: (أديموند موسكي وفرانك تشيرش) وعدد من العاملين في السياسة الخارجية اللامعين (ومن أشهرهم تشارلز بيرسي وجاكوب جافيس) يقودهم جميعاً رئيس اللجنة المهيب ج. وليام فولبرايت.

كان الرأي الغالب في اللجنة ليبرالياً تقليدياً حتى في أوساط الجمهوريين. كانت اللجنة تؤيد الانفراج، والحد من التسلح، والسياسة الخارجية، ولكن بدءاً من فيتنام، أضحت متصلبة تجاه أي تورط عسكري للولايات المتحدة أو أي عرض للقوة العسكرية الأمريكية. كان العلاج عندها للأزمات هو التفاوض. وكانت تناصر بقوة سياستنا في الصين. وحتى رغم تأييدها لسياستنا كانت اللجنة أقل حماسة تجاه موقفنا العقلاني منها. وبصورة عامة لم يكن أعضاؤها يؤمنون بالجغرافيا السياسية أو توازن القوى. ولم يكونوا ينظرون إلى سياسة الشرق ـ غرب كما نفهمها نحن، بمعنى علاقة ندية من أجل فرصة بناء صداقات. كانوا ذا طابع ويلسوني، ملتزمين بإعادة تشكيل العالم بالتأكيد على الأساس القانوني للسياسة الخارجية. لقد كانت اللجنة عادة حليفتنا في أوقات الهدوء ولكنها أقل ثباتاً أثناء فترات الضغط.

كانت اللجنة برئاسة فولبرايت الواسع المعرفة ذات تجاوب ذهني سريع وقدرة تحليلية عالية. وقد اعتبره كينيدي مرة بمثابة وزير خارجية محتمل ـ أو هكذا اعتقد فولبرايت ـ ولكنه رفضه لأنه شديد الاستقلالية. وسواء كان هذا هو السبب أو لا، كان فولبرايت يعامل الإدارات الديمقراطية برقة كما يعامل الجمهوريين. وكان مستوى مداخلات فولبرايت الذهني عالياً دوماً. وعلاقتي به كانت بناءة ولكنها حذرة. كنت أطلعه على كل شيء، وكان يخفف إلى أقصى حد ممكن من موقفه الليبرالي ـ ربما لأنه كان على حافة ما سيكون حملته الأخيرة لمجلس الشيوخ في مقاطعة أركنساس المحافظة.

أثناء فترة وجودي في السلطة كان ايد موسكي وفرانك تشيرش المدافعين الأساسيين عن الأرثوذوكسية الديمقراطية: موسكي بطريقة عقلانية أكاديمية، وتشيرش بأسلوبه الخطابي الزئبقي الذي يشبه أسلوب بعض الشيوخ الأسطوريين مثل وليام بوراه من ولاية ايداهو ـ وإن كان مختلفاً معه في نطاق السياسة.

كان هيوبـرت همفري السيناتور المفضل عندي في اللجنة. فصاحتـه كانت تتجاوز الحدود الطبيعية وتعبر عن حرارته. وكل النكات التي كانت تروى عنه لم تكن تخفي حقيقة أنه كان ذكياً بقدر ما كان محباً للهـذر. وعندمـا كان الأمر يتعلـق بالتحليل كان همفري ممثـلاً صارماً لليبرالية فـي مقاومتها لتهديدات ستاليـن فـي فترة ما بعد الحرب، ولكن في تلـك الفترة اتجه حزبه بعيداً نحو اليســار، وتخلى بالفعل عن همفـري بسبب فيتنام أثناء حملـة 1968 الانتخابية. خيبة أمله طعنته في الصميـم وتخلى عن رغبته في مواجهـة رفاقه. مـن هنا كان همفري مسانـداً لي في شـؤون السياسة الداخلية فـي المحادثات الخاصة (حيث كانَ أحدنا قريباً جدّاً من الآخر) أكثر مما كنا علانية.

ينبغي أن أشكر همفري على فكرة كانت وسيلتي الفعالة لكسب التأييد الشعبي. في عام 1974، عندما بدأت الهجمات المنظمة ضدي هتف لي بهذه الرسالة:

> لا تهتـم بما في داخـل ميثاق «بيلتواي». اذهـب إلى حيث يؤمنون بـك. ألق خطبة في كل ولايـة، وقابل قـادة الرأي، حيث لا تغطيهـا وسائل إعلام الشاطـئ الشرقي، فالصحافة المحليـة ستغطيهـا تغطية كاملة، وسيلاحظ أعضاء الكونغرس المحليون ذلك. وعندما تأتي إلى مينيسوتا سأتجول معك وأقدمك.

أثبـت همفري أنه عند كلمته. في آذار عـام 1967، في سنة الانتخابات الرئاسية، توقفت في مينيسوتا، ورافقني بالفعل كوزير خارجية جمهوري وقدمني إلى كل من حولنا.

فـي ذلـك الوقت لم يكن ثمـة محافظون في اللجنـة، ومن هنا كان الخـلاف بسيطاً بين الديمقراطييـن والجمهورييـن. وكان السيناتور جاكوب جافيتيس مـن نيويورك، الواسع الـذكاء والاطلاع، مؤيداً بالقدر الذي يستطيع أن يتجنـب إثارة ضغينة صحيفة نيويورك تايمز. لقد تجاوز الفارق ما بين ليبراليته المتأصلة والإدارة بمهارة متميزة عندما كانت تتركـز عليه أضواء التلفزة. كان صوت جافيتس يرتفـع عندما يطرح أسئلة فيها مجابهة قوية، تعطي انطباعاً بأنه يدلي بشهادة مضادة، في حين كان يقدم إلي في الواقع فرصة طرح شيء ما أتوق إلى إظهاره. كنا أصدقاء حميمين ـ ولكن علاقتنا فترت عندما مزحت حـول رحلـة جافيتيز إلى كوبا، وذلك في حفل غداء فـي نيويورك في شهر تـا 1974، في منـزل ألفريـد سميث في نيويورك، خلافاً لسياسة الحكومة قلت: «أنا لا يهمني سفره، ما أغاظني أنه عاد».

ذلـك كان الوضـع قبـل أن أظهر في شهر أيلـول عام 1974 كي أطرح وجهـة نظر الإدارة حـول الانفراج. لم يكن فورد ليبراليـاً، وطوال فترة حياته المهنيـة السياسية كان يدافع عـن سياسة دفـاع قومية قوية ومقاومـة التوسع السوفييتي. ورغم أنه لـم يكن له دور في

صياغة سياسة نيكسون حول العلاقات بين الشرق والغرب فإنه كان مؤيداً لها بوفاء، ودخل الحكم بميل شديد نحو استمرارها. وفي اجتماعاتنا الصباحية اليومية كنت أعرض على فورد المسائل التي تواجهه. في البداية ولكي أعرّفه على طبيعة النظام السوفييتي أعطيته نسخة من كتاب ألكسندر سولزنستين «غولاغ ارشيبلاغو». في إشارة تهكمية ما في نطاق الجدل حول المؤلف الكبير الذي تراجع في عهد فورد (انظر الفصل 21).

ولما كان فورد يعرف نيكسون منذ 25 سنة فقد وجد في التهمة الموجهة إلى نيكسون بأنه رقيق مع الشيوعية أمراً مضحكاً إن لم يكن ساخراً. وكنت قد أوضحت في فصل سابق لماذا لا تنفذ مطالب المحافظين وغير المحافظين في مواجهة سافرة مع الاتحاد السوفييتي من قبل رئيس غير منتخب في أعقاب فضيحة ووترغيت وفيتنام، وفي وقت يقلص فيه الكونغرس من ميزانية الدفاع (انظر الفصل الثالث). وفي الوقت نفسه لم تكن ثمة إدارة - حتى ولا إدارة رونالد ريغان - أكثر تصميماً على مقاومة التوسع السوفييتي.

الشهادة الأكثر تأثيراً وحساسية أمام «لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ» مقطع صغير يتضمن هذه السطور:

«يعتبر الرئيس فورد نفسه ممثلاً قوياً لسياسة الحزبين، الخارجية في فترة ما بعد الحرب والتي مورست طوال ثلاثة عقود. سوف نقاوم التوسعية السوفييتية بضراوة. ربما بضراوة أكثر مما قد تحبون. وفي الوقت نفسه، سوف نسعى إلى تخفيف حدة التوترات كالتزام أخلاقي بدون المخاطرة بالأمن القومي، ومع الاستمرار في تعزيز مصالحنا القومية. ربما بشدة أكبر مما يعتقد بعض منتقدينا. التوازن بين هاتين المقاربتين ليس مسألة محازبة، سنقوم بها جميعاً على أساس قومي. لقد جُرحت أمتنا في الصميم بسبب المنازعات الداخلية. دعونا نجعل سياستنا الخارجية عامل شفاء».

ولكن وزير الخارجية لا يستطيع أن يعرض هذه المقاربة أمام مجلس الشيوخ فيما آلات التصوير تعمل. لقد توقعوا أن بياني في 19 أيلول سيرد على 6 أسابيع من انتقادات المحافظين والمحافظين الجدد التي سبقته. والأكثر من ذلك، قامت مجموعة من المفكرين الأمريكيين والبريطانيين المعروفين بطرح تحليل، وزع على نطاق واسع من قبل لجنة فرعية تابعة «للجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ» يترأسها السيناتور جاكسون يزعم أن الانفراج ما هو إلا وهم، وأنَّ على رجال الدولة الغربيين أن يكونوا جديين تجاهه، ولكن الاتحاد السوفييتي يعتبره مجرد تاكتيك موضوع لنسف التحالف الغربي. وجاء في بيانهم:

في اللغة السوفييتية الراهنة تحل عبارة «الانفراج» أو «التعايش السلمي» بديلاً استراتيجياً للمداوة الاستراتيجية العسكرية لما يدعى «الدول الرأسمالية». إنها لا تعني التخلي عن الشعارات الطبقية والنزاع «الأيديولوجي» بين النظامين، بقصد إحلال النظام الشيوعي مكان النظام الرأسمالي (الديمقراطي)... الانفراج يعني تغييراً في الأساليب[2].

الانفراج يخدم بالطبع بعض أغراض السوفييت وإلا لما كانوا نادوا به. المسألة هي إذا ما كان هذا الشعار، مهما كانت مقاصد السوفييت، يخدم أهدافنا.

ثمة مجموعة أخرى من الناقدين ترى أن الانفراج لم يخلق صداقة على الإطلاق وأن تخفيف التوتر كان مصحوباً بمحاولات سوفييتية مستمرة لتحقيق مكسب استراتيجي. والمثال الجيد على ذلك مقالة نشرت حول الشرق الأوسط بقلم جورج ويل، الذي كان كاتب أعمدة في بداية شهرته. كان عنوان المقالة: «الانفراج يبدو كالحرب الباردة كثيراً» وتجاهل حقيقة أننا لم ندّع مطلقاً أن الانفراج سوف يؤدي إلى صداقة، وأن الانفراج بالنسبة لنا أيضاً أسلوب لإدارة الحرب الباردة[3].

ومما يثير الكثير من الدهشة أن هانز مرغنتاو، الراعي المشهور في أمريكا لنظرية «المصلحة القومية توجه السياسة الخارجية»، وضع اقتراحاً بأن توازن القوى يقتضي الإطاحة بالبنية الداخلية السوفييتية بكاملها. وكتب أن الاضطراب الداخلي السوفييتي هو بمثابة مصلحة قومية أمريكية، لأنه يبشر بعودة الاتحاد السوفييتي إلى «نظم الفنون، والقوانين، والأخلاق». وإذا ما دخلت الحكومة السوفييتية بمثل هذا النظام «فلن يحتاج المرء بالتأكيد أن يهتم بالقواعد السياسية حول مدى ثيوقراطية حكومته واستبداديتها»:

وهكذا فإن مصلحتنا في الإفراط التوتاليتاري للحكومة السوفييتية ليس بالتدخل الذي لا مبرر له تزداد في شؤون دولة أخرى ذات سيادة بروح مضللة من الاصلاح الليبرالي. كما لا تتحقق بالتعبير عن الاهتمام الإنساني أو العمل على استرضاء الرأي العام في الداخل. المهم أنَّ ما يخدم المصلحة الأساسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المشتركة: النجاة في العصر النووي من خلال توازن فاعل في القوى وانفراج حقيقي[4].

وخلافاً لليبراليين، لا يدعي مورغينتاو أن الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي ستؤدي بصورة آلية إلى السلام، لا بل إن أية حكومة روسية، مهما كانت مستبدة، يمكن أن توفره إذا ما انتهجت دبلوماسية توازن القوى. وهذا، في رأي مورغينتاو ما لا يستطيع النظام الشيوعي القيام به بصورة متأصلة.

الجانب الملحوظ فيما عرضه الناقدون هو مقدار تجاهلهم لتجربة إدارة نيكسون الفعلية. من المؤكد أن الكرملين استمر في المنافسة العقائدية والجيوسياسية وسعى إلى تعزيز

الوضــع النسبي للاتحاد السوفييتي. ولكن الولايات المتحــدة نجحت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الصين، والشرق الأوسط، وسينفيوجوس وبرلين، ولم تفقد مصدر قوة استراتيجي في هذه العملية.

لعـل مثال الشرق الأوسط كان المثال الأكثـر وضوحاً. صحيح أن الاتحاد السوفييتي جعل حـرب 1973 ممكنــة عن طريق إمداداتــه بالأسلحة، ولكننا نجحنا فــي إعاقة أية مبادرة دبلوماسيــة تقوم علــى السلاح السوفييتي وساعدنــا إسرائيل أثناء الحــرب بجسر جوي هائـل وعندمــا تبدد الدخان تبيــن أن المستفيــد الوحيد هو الولايــات المتحدة، حليفنا الفعلي كسب المعارك العسكرية، ونجحنا في إبعاد الاتحاد السوفييتي فيما كان الكرملين يُبعد إلى الخطوط الجانبية لدبلوماسية الشرق الأوسط.

شرحــت في فصــول سابقة الاستراتيجية التي تعامل بها رئيس غيــر منتخب مع كونغرس يسوده طابع ماك غفرن، محاولة إعادة بناء الثقة بالرئاسة، والتعامل مع النزاع العرقي في قبرص، والتهديد بالحرب في الشرق الأوسط، والسعي إلى متابعة مسيرة التعاون مع القوى النووية الأخرى المعادية جزئياً والمتعاونة جزئياً. وفي هذه الصفحات سأكرس نفسي للعرض الذي قدمته أمام مجلس الشيوخ.

أكـد البيــان ما ينبغي أن تسير عليه سياستنا بوضوح: نحن لم نبن علاقتنا مع الاتحاد السوفييتي على افتراض صداقة أولية، بل نظرنا إليها على أنها استراتيجية لضبط العلاقات بين خصمين:

الولايــات المتحدة لا تستطيــع أن تبني سياستها على حسن نوايــا موسكو فقط. ولكننا لا نستطيــع أن نُصــرّ على أن التحــرك قُدماً ينبغي أن ينتظر تحولاً فــي الأهداف الأمريكية والسوفييتيــة. نحن نسعى، بغض النظر عن النوايا السوفييتية، إلى أن نخدم السلام من خلال مقاومة مستمرة بانتظام للضغط والاستجابات الودية للسلوك المعتدل[٤].

العمـل العدوانــي سيكـون موضــع مقاومة كمــا فعلنا في الشــرق الأوسط، وتجــاه قاعدة الغواصــات السوفييتيــة فــي سينفيوغوس في كوبــا، وحول الوصول إلــى برلين، ولكن في العصــر النووي، أية إدارة أمريكية لديها التزام تجاه الشعب الأمريكي بأن تدير السياسة الخارجيــة بطريقة تضع في حسابها جيداً مقدار ما غيرت الأسلحة النووية من حسابات المخاطر:

علينــا أن نجابــه الأعمــال العدوانيــة والسلــوك اللامسؤول. ولكــن ينبغــي ألا نسعى إلى المجابهــة. علينــا أن نحافــظ على دفاع نووي قــوي مع الاعتراف أن العلاقــة في العصر النــووي بين القوة العسكرية والسلطة المستخدمة سياسيــاً هي الأكثر تعقيداً في التاريخ كله[٥].

أخيـراً، تطرق بياني إلى مقولة المحافظيـن الجدد بأنه ينبغي ألا نسعى إلى تعايش واسع مع النظام السوفييتي من أجل الإطاحة به وأن علينا أن نفعل ذلك بتسريع تآكله التاريخي ـ كما نعتقد أننا نفعل ـ بل بالمجابهة المباشرة، غير المفصّلة:

حيثمـا تكون المجابهة ذات التاريـخ الطويل ما بين الحرية والظلم هـي الممنية، فنحن غير محايديـن. ولكن ضرورات أخـرى تفرض قيوداً على قدرتنا في إحـداث تغييرات داخلية في الـدول الأجنبيـة. الوعي بهـذه القيود هو اعتـراف بالحاجة إلـى السلام ـ وليـس الصلابة الأخلاقية. فالمحافظة على الحياة الإنسانية والمجتمع الإنساني هما قيم أخلاقية أيضاً[٧].

كان رد فعـل «لجنة العلاقـات الخارجية في مجلس الشيوخ» علـى بياني لا يعكس فحسب انحرافـه الليبرالـي بل تتضمـن جيّشان فترة الحـرب الفيتنامية عندمـا اتخذنا أسلوب المجابهـة الـذي فرض علينا مـن قبل أولئك الذيـن يستمعون إلى شهادتـي. فمن وجهة نظـر اللجنة فإن إدارة فورد، البعيدة عن أن تكـون متساهلة جداً، كانت تخاطر بالسلام بالاهتمام الزائد بالأمن العسكري:

- اشتكـى الرئيـس فولبرايـت أن الولايات المتحدة كانـت تُحفّز سباق التسلح وأننـا ننتج «دوماً هذه الأسلحة الجديدة»[٨].
- عبـر السينـاتـور موسكـي عـن معارضتـه للجيـل الجديد مـن الأسلحـة الصاروخية التـي طورت برعايتنا.
- قـال السينـاتـور تشرش إن الانفراج، القائم كمـا هو الآن على اعتبـارات براغماتية وجيوسياسية، يمكن أن يصبح «لا أخلاقياً تماماً»[٩]. ولما كان تشرش يعارض الاتفاق العسكري الأعلى والاحتواء الجيوبوليتيكي، فإنه لم يوضح كيف تنفذ سياسة معارضة التوسع السوفييتي «الأخلاقية».
- أبـدى السيناتور الجمهوري بيرسي، بمساندة من السيناتورين ستوارت سيمينفتون وكلايبورن بيل، قلقه إذا ما كان اكتساب إدارة فورد لتسهيلات جوية وبحرية في جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي. «يمكن بأية طريقة أن يُعرّض الانفراج للخطر»[١٠].

لم يطرح أي سيناتور ما سيكون عليه موقف المحافظين فيما بعد.

الجدل حول استئناف الحد من التسلح

ورثـت إدارة فورد في الأسابيـع الأولى ما كان تعرض له نيكسون من هجـوم من اتجاهين متعاكسين: من الجانب الليبرالي الذي ما يزال مسيطراً، لأنها مُفرقة في التوجه الجيوسياسي والحرب الباردة، ومن الجانب المحافظ بأنها مُفرقة في التاكتيك والايديولوجيا.

وهـذا ما جعـل فورد مضطراً أن يتحول على الفور إلى قضيتين ورثهما عن نيكسون: الحد من التسلح، والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، وكلتاهما لها تاريخ معقد.

فيمـا يتعلق بالحد من التسلـح، كان الجدل الفعلي يدور حول الأرقام التـي أصبحت غير واضحة على نحـو متزايد وسـط ضباب السرية، والمسألـة الحقيقية كانت في التغير الذي حدث فـي البيئة السياسية والاستراتيجية الشاملة.

كان ثمة أساس منطقي جيوسياسي قوي لاتفاقية «سالت ـ 1»: تهدئة الأجواء أثناء الانسحاب الصعب مـن فيتنام لإعطـاء السوفييت واقعاً للتقيد بجملة من القضايا تتراوح بيـن برلين والشرق الأوسط. ولكن عندمـا ظهـر فورد على المسـرح كان الانسحاب من فيتنام قـد أُنجز، ومسألة برلين قـد سُوِّيت، وتراجع الدور السوفييتي في الشرق الأوسط تدريجياً، والتجارة بين الشرق والغرب كانت تتعرض لهجوم جاكسون وأنصـاره. ومبادرات الشرق ـ غـرب كانت مجمدة كذلك. كنا نعارض اقتراح بريجينيف بشأن ترتيب قوة عظمى موجهة إلى الصين (وهو ما سنناقشه في الفصل القادم) وجرنا إلى مبادرته لعقد مؤتمر للسلام الأوروبي مبكر على مستوى رؤساء الدول.

فـي هذه الظـروف كان الأساس المنطقـي لاتفاقية سالت. 2 هـو الحوار نفسه، الحاجـة إلى نوع من استمـرار التفاوض. ولما كانت اتفاقيــة «سالت» مرتبطة في أذهان الجمهـور بالانفراج، فقد باتت تحمل الآن العـبء الكامل للخلاف بيـن الشرق والغرب. ولكن لمّا كانت المفاوضات معقدة فنياً للغاية، فقد بات من الصعب أن تكون البديل لحوار وطني جوهري حول العلاقات بين الشرق والغرب.

وفـي الوقت نفسه فـإن طبيعة سباق التسلـح والاستراتيجية كانت تتغير دراماتيكيـاً بصورة مشابهة. طيلة فترة نيكسون كلها تقريباً، كما وصفتها في الفصل الرابع، كانت الصواريخ تحمل رأساً حربياً واحداً. فـي هذه الشـروط كانت التقويمـات ومفاوضات الحد مـن التسلح تركـزان على الكميـة. وكانت العلاقة الاستراتيجيـة يمكـن أن تتحدد بدقة كافية من خلال عدد منصات الإطلاق الاستراتيجية لدى كل طرف. ولكن في الوقت الذي جاء فيه فورد إلى السلطة كانت الولايات المتحدة قد بدأت تنشر رؤوساً متعددة لكل منصـة قاذفة، وكان الاتحـاد السوفييتي يجري عملية تجارب على صواريـخ MIRV. وبالإضافة إلى ذلك كان يتم تطوير جيل جديد بالكامل من الأسلحة. يتضمن بالنسبة لأمريكا ـ غواصة «ترايدينت» التي تحمل كل واحدة منها 24 صاروخاً جديداً مع رؤوس حربية تزيد قوتها بمقدار 8 ـ 10 مرات. وصاروخ مينيوتيمان 3 الـذي يحمـل رؤوساً حربية، وصواريخ كروز. وهي عملياً طائرات بدون طيارين، وقاذفة ب ـ 1 التي تفوق سرعتهـا سرعة الصوت. وكان السوفييت تقنياً أقل انتاجاً بكثيـر. ومع هذا فإن مخططي البنتاغون كانوا قلقين لأن الصواريخ السوفييتية الثقيلة ـ من نوع SS ـ 18 ـ التي لم يكن لها مشابه لدى الجانب الأمريكي ـ لديها القدرة على إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الأرضية المعرضة للضرب بشكل خطر.

كانت ثمة نظريات شائعة حول الأهمية المعنوية للحد من التسلح، ومع هذا، في عالم الواقع، كانت المهمة الأولى لمفاوضي كل جانب حماية تلك الأسلحة التي كان يطورها المخططون لديهم ويتطلعون إلى نشرها. وفي الوقت نفسه كان مفاوضو كل جانب يسعون إلى الحد بأكثر درجة ممكنة من أسلحة الخصم الأكثر خطورة. لذا كان السوفييت يضغطون على أمريكا بسبب أسلحتها الدفاعية في حين كنا نسعى نحن إلى تخفيض عدد الصواريخ السوفييتية الثقيلة.

بهذا المعنى كانت اتفاقية سالت ـ 1 نوعاً من قبول كل جانب بالخطط وحيدة الجانب للآخر. من المؤكد أن هذه الاتفاقية في الجانب الأمريكي لم توقف أي برنامج قائم أو مخطط له. وعدم المساواة العددية في الصواريخ الذي وافقت عليه كان اختياراً طوعياً للبرامج الموجودة للمستقبل المنظور. وبالطريقة ذاتها بدأت اتفاقية سالت ـ 2.

هذه الحالة من القضايا خلقت وضعاً غير واقعي إلى حد ما. فبرامج كل طرف كانت تتطور وفق معايير مختلفة، كل طرف يشكل أسلحة بخلائط مختلفة. كان لدى الاتحاد السوفييتي صواريخ أكبر وأكثر معظمها ينطلق من قواعد أرضية، أما صواريخنا فكانت أصغر وأكثر دقة، وموزعة بطرق مختلفة. وحجم برنامجنا قد درس بدقة من قبل ثلاث إدارات على مضي عقد من الزمن، كانت اقتراحات البنتاغون إلى البيت الأبيض تطالب بتحسين الأسلحة الموجودة وليس زيادتها. وعندما جاء فورد إلى الرئاسة كنا متقدمين في الرؤوس الحربية بمقدار عقد من الزمن، في حين كان لدى السوفييت عدد أكبر من وسائل نقل الصواريخ.

ولكن ما تضمنته اتفاقية «سالت» ماكان يعتبر قراراً أحادياً، بحرية اختيار كل جانب. كان أمراً متناقضاً جداً. فالمساواة الكمية تحولت إلى شعار نظراً لأن سباق التسلح بات يعتمد أقل فأقل على الأعداد وأكثر فأكثر على النوعية. ونظراً لاختلاف تكوين القوتين أوجد هذا الأزمة التالية: إذا كانت آفاق المساواة قائمة وفق المستوى الأمريكي، كان على الاتحاد السوفيتي أن يتعهد بتخفيض وحيد الجانب أساساً لقواته. أما إذا كانت قائمة وفق المستوى السوفييتي، فسيكون لنا الحق بالبناء ولكن ليس لدينا لهذا البناء برنامج أو نظرية استراتيجية.

ظهر هذا واضحاً عندما التقى فورد «بمجلس الأمن القومي» لأول مرة لبحث شؤون اتفاقية «سالت» في 7 ت 1. ولما لم يكن لدينا برنامج لزيادة عدد منصات إطلاقنا أكثر من 2000 منصة، ولأن وضع برنامج جديد يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن لتنفيذه، طرحت الاقتراح الذي كان نيكسون قدمه إلى بريجينيف قبل شهرين. والذي وافق عليه مجلس الأمن القومي (NSC) بمن في ذلك شليسنجر. ويدعو الاقتراح إلى الإبقاء على أعداد اتفاقية «سالت ـ 1» لمدة خمس سنوات (والتي لا نستطيع خلالها أن نزيد مجموع أعدادنا على أية حال) في مقابل المزية التي نتمتع بها في عدد رؤوس MIRV وافق بريجينيف على

المبدأ ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق لأن عدد رؤوس MIRV الذي كان بريجينيف راغباً بقبوله لم يكن مناسباً بالنسبة لنيكسون ومستشاريه.

مع أن خطة «تعديل عدم التوازن» قد وضعت في عهد نيكسون وشليسنجر، وأيدهما رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جورج براون، فإن الأخير غيّر موقفه عندما أصبح فورد رئيساً. فخشية من أن يثير هنري جاكسون العضو الرئيس في «لجنة الخدمات المسلحة» ضجة بسبب ميزانية الدفاع التي كانت محط هجوم الليبراليين، بات شليسنجر يرى الآن تحقيق المساواة بمعدل 2500 منصة إطلاق و / 1320/ عربة MIRV. الحصة الأمريكية المؤلفة من نحو 300 صاروخ MIRV أو ألف رأس حربي، التي كان نيكسون قد اقترحها ـ كانت تعني أقل كما ذكر البنتاغون. إذا ما ركّب السوفييت رؤوساً متعددة على 600 من صواريخهم لأنه سيكون بوسعهم الوصول إلى أي هدف أمريكي.

كان فورد جيد الاطلاع كثيراً على الشؤون الأمنية من خلال خدمته في اللجنة الفرعية الدفاعية التابعة «للجنة التخصيص في المجلس». كان غاضباً إزاء الاقتراح بأن تقدم أمريكا بمقدار 300 صاروخ ((MIRVمع ألف رأس حربي زيادة سيعتبر لا علاقة له بالموضوع، في حين أن الحد السوفييتي بـ 300 صاروخ ذات رأس حربي واحد في اتفاقية «سالت ـ ا» قد اعتبر كارثة. ونشب حوار متوتر بين فورد ووزير دفاعه. وبالنسبة لاقتراح شليسنجر حول سقف يتألف من 2500 لكل طرف، أشار فورد إلى أن برامج التحديث التي صادق عليها الكونغرس (قبل اتفاقيةSALT) قد سمحت بألفي مركبة نقل. أجاب كيسنجر بأنه يستطيع أن يرفع المجموع إلى 2250 بكلفة بليون إلى بليوني دولار في السنة عن طريق الاحتفاظ بغواصات بولاريس القديمة وطائرات بـ 25 المقرر استبعادها من الخدمة. رفض فورد خطة، باسم مراقبة التسلح، من شأنها أن تزود قواتنا الاستراتيجية بأسلحة منسقة نوينا استبعادها. الكونغرس الذي خفض ميزانية الدفاع بمقدار4.7 مليار دولار لن يوافق على هذا:

> أنا لا أوافق جيم في تفاؤله تجاه الكونغرس. مازالت أذكر. الصراع حول ABM حيث هزمنا، وأنا أتحدث عن مجلس الكونغرس الحالي، ولعلنا نحصل على كونغرس أقل دعماً في الانتخابات القادمة بدرجة أكبر. أنا لست متفائلاً بافتراض أنهم سيزيدون ميزانيات الدفاع، إلا إذا كانت هناك أزمة.
>
> الجانب الغريب في الجدال هو عدم وجود سبب موضوعي للتوتر في غرفة اجتماع الحكومة. إذ لا يوجد عملياً فارق في القوات الاستراتيجية الفعلية لكلا الجانبين سواء كانت الخطة من جانب شليسينجر أو وافق عليها نيكسون. إذا فاز شليسينجر سيكون هناك مساواة رسمية، ولكن الحد السوفييتي العددي في وسائل الإطلاق سيظل سليماً، إذ ليس لدينا برنامج أو تمويل لبناء، ما هو أكثر. وعلى أساس برنامج نيكسون، سنحقق

تقدماً عددياً رسمياً في صواريخ «ميرف» رغم أن السوفييت لن يكونوا في وضع يسمح لهم بزيادة هذا النوع من الصواريخ حتى 1982 في أية حال. بكلمة أخرى لا يوجد فارق عملي بين موقف شليسينجر وموقف نيكسون: نيكسون لم ينصح بأي اقتطاع في البرنامج الأمريكي الراهن، ورؤية شليسينجر تتضمن عدم زيادة في أي من البرامج نفسها.

اختار فورد ماهو أكثر استيماباً بالمقارنة مع مايصعب استيعابه عقلانياً. كان لخطة شليسينجر ميزة سياسية من حيث ضمان المساواة الشكلية وتأسيس قاعدة من أجل اتفاقيات أخرى. وبدون التنصل من اقتراح نيكسون، حثني فورد على إعطاء الأولوية إلى ما يسميه شليسينجر «الخيار الخاطئ والقذر» واستخدام اقتراح نيكسون كموقف احتياطي فقط. كنت سأقترح بشكل خاص أسقفاً متساوية بمستوى2500 عربة من العربات (مطالباً بتخفيض السوفييت لعدد عرباتهم بمقدار 150 عربة) وبوجود1320 MIRV، فهذا ما يساوي عدد ما لدينا منها. هذه القيود ستعكس التوازن الاستراتيجي القائم. ومالم نصرف عدة بلايين من الدولارات لاستعادة أسلحة أعلنا أنها منسقة. فستظل الفجوة العددية لصالح السوفييت. الفائدة أن هذه السقوف ستفرض بعض التقييد على الاتحاد السوفييتي، ولو كان محدوداً، في حين تركز الولايات المتحدة على التحسين النوعي، كما سنحافظ على استمرار مفاوضات الشرق ـ غرب.

وفيما كنت أستعد للمغادرة إلى موسكو في أواخر ت1 ، كنت آمل أن يُحدث الخيار الذي انتقاه فورد اختراقاً في الجمود الذي وصلنا إليه. ولكن مسيرة اتفاقية «سالت» التي تحولت إلى مركز العلاقات بين الشرق والغرب، كانت تزداد هشاشة. إذ إن مراقبة التسلح لا تستطيع وحدها أن تتحمل عبء علاقة سياسية في وقت كانت تتصاعد فيه التوترات في مجالات أخرى. وإحدى هذه المجالات كانت قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي.

الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي

عندما استلم فورد السلطة، كان موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي كما يلي : قرر هنري جاكسون أن المعدل الأدنى هو 100 ألف مهاجر في السنة ضروري لتلبية «تعديل جاكسون ـ فانيك». أصرت الحكومة السوفييتية على أن مسألة الهجرة مسألة تشريع داخلي وتقع ضمن إطار السيادة الوطنية. وفي سعيي للتوفيق بين هذين الموقفين حاولت أن أستخلص من جروميكو وصفاً لعمليات الهجرة السوفييتية وإجراءاتها. وعندئذ سأكتب رسالة إلى الشيوخ تعكس فهمي للنوايا السوفييتية كأساس للتنازل الرئاسي لتعديل «جاكسون ـ فانيك» بهذه الطريقة يستطيع السوفييت أن يؤكدوا أنني كنت أصف إجراءهم الفعلي، وليس بالتزام جديد، ويستطيع جاكسون أن يدعي أنه حقق تقدماً في موضوع هجرة اليهود.

وافق غروميكو بتذمر على هذه المقاربة، وأشار في اجتماعات جرت في جنيف وموسكو إلى أن رقم 45 ألف مهاجر، أو 25 % زيادة عن أعلى مستوى سابق، يمكن تحقيقه، رفض جاكسون هذا العرض وأصر على رقم 100 ألف مهاجر، وبذا أنهى جميع المناقشات التي جرت مع إدارة نيكسون في نهاية حزيران.

في شهر تموز جعل دوبرينين من الرقم الذي طرحه غروميكو أكثر واقعية بإعلامي أن معدل الرفض الطبيعي لمنح التأشيرة للمتقدمين لم يزد عن 1.6 % في الماضي وأن الزعماء السوفييت لا يريدون زيادة هذه النسبة في المستقبل. والأكثر من ذلك أنه عند اجتماعه الأول مع فورد في 14 آب، أكد دوبرينين جميع التأكيدات السابقة في الشهور الأخيرة. وأضاف دوبرينين: واذا ما نجمت أية مشكلة يستطيع فورد أن يطلب بريجينيف مباشرة.

على هذا الأساس قرر فورد استئناف المفاوضات مع الشيوخ. وفي 15 آب. أو بعد ستة أيام من تنصيبه ـ دعا هنري جاكسون وجاكوب جافيتس وآب ريبيكوف، فريق مجلس الشيوخ المفاوض، إلى لقاء في المكتب البيضاوي. وعبر فورد، بعد أن أخبرهم بحديثه مع دوبرينين، عن الأمل، بعيداً عن الأحقاد المتراكمة منذ عهد نيكسون، في أننا نستطيع الآن العمل معاً لإيجاد حل.

رد جاكسون بصورة عرض معاكس متساهل. وأعلن، لإظهار حسن النية أنه خفض العدد إلى 75 ألف مهاجر. كما لو أن معدل الهجرة السوفييتية أمر متروك لفورد كي يقرره. لقد وصل إلى هذا الرقم. الذي يضاعف الرقم السابق الأعلى ـ بالقول إن هناك 300 ألف متقدم بطلب للهجرة تتم مغادرتهم خلال فترة أربع سنوات كما قُدّر. إذا التزم الكرملين بتعهده بمعدل لا يزيد على 1.6 % واذا كان تقدير جاكسون لرقم المتقدمين صحيحاً، يمكن القبول برقم 75 ألفاً. ولكن لا يوجد ما يجعل السوفييت يتعهدون بذلك كتابة، والحق أن غروميكو قد ادعى خلاف ذلك، حيث قال إن عدد اليهود الذين يتقدمون للهجرة في أعقاب حرب الشرق الأوسط قد انحدر بصورة بالغة.

مع هذا، ومن أجل إظهار حسن نوايانا، عيّنت هيلموت (هال) سونينفيلدت، الذي كان آنذاك مستشاراً في وزارة الخارجية، للعمل مع جاكسون وفريقه لكتابة رسالة تلخص التأكيدات التي أعطتنا إياها موسكو. قلت لفورد إن المسودة قد لا تكون مناسبة. عندئذ اقترح جاكسون أن يضع الشيوخ الثلاثة «تفسيراً» لرسالتي مما يعطي تحديدات فنية لكل تأكيد سوفييتي. وهذه ستجري مراجعتها في الكونغرس عندما يُجدد وضع «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي. كان من الواضح أننا كنا نتفاوض فيما بيننا. وحذرت الشيوخ الثلاثة في اجتماعنا التالي في 18 أيلول قائلاً:

> أستطيع أن أبرر تماماً رسالتي لأفرغ محادثاتنا مع السوفييت. في أواخر نيسان في موسكو ثم تثبيتها في قمة موسكو. أستطيع أيضاً أن أقبل تفسيراتكم كاستقراءات معقولة للنقاط الواردة في نقاط رسالتي. ولكنني لا أستطيع أن أقدم هذه إلى الأعضاء. رأيي أنهم (السوفييت) إذا

حافظوا على التفاهمات وكان هناك عدد معين من المتقدمين بالطلبات. عندئذ سيرتفع هذا العدد بصورة كبيرة عما كان عليه من قبل. ولكنني لا أعتقد أن السوفييت يوافقون (على ما جاء في رسالة جاكسون التفسيرية). وأنا لاأستطيع أن أكون مسؤولاً عن ذلك الرقم.

باتت المسألة محفوفة أكثر بالخطر عندما أصر جاكسون على أن تقترن وثيقة التنازل الرئاسية بتعديل جاكسون ــ فانيك بموافقة الكونغرس، في المراجعة الأولى بعد 18 شهراً من الآن، وسنوياً بعد ذلك. وضع هذا التوقيت للمراجعة في وسط الحملة الأولية لتسمية الرئيس عام 1967 التي يطمع جاكسون أن يكون مرشحاً فيها. ولم يكن الأمر يحتاج إلى دهاء لنعرف أن السيناتور يريد أن يثير المتاعب ثانية في ذلك الوقت. وأخيراً طالب مؤيدو جاكسون بوثيقة ثالثة، رسالة مني تؤكد البيان التفسيري للشيوخ. وأعلمونا أن جاكسون سيصر على نشر التبادل الكامل بما في ذلك الرقم المطلوب.

كل ذلك كان بلا شك مؤثراً في غرف مجلس الشيوخ الخلفية حيث لا يكون أحد ملزماً بالتفاوض حول أي من هذه النقاط مع الزعماء السوفييت. الأفراد أنفسهم الذين يقولون إن السوفييت يريدون السيطرة بالحرب ويؤمنون بالضربة النووية الأولى، يعتبرون أن «المكتب السياسي» سوف يستجيب تماماً باحترام لمطالب أمريكية تخص تشريعاته الخاصة. مرة ثانية حذرت جاكسون وجماعته قائلاً: «نستطيع فقط أن نحصل على الرسالة (الأولى). أما البيانات التفسيرية فتتجاوز المعقول».

ولكن جاكسون كان مصمماً على أن يبرهن كم سيكون السوفييت طيعين إذا ما ضُغط عليهم بالفعل (وهذا ما يعني ضمناً كم كنت رخواً في التعامل معهم). بعد ذلك عرض جاكسون وفريقه «تسوية» أخرى اعتبرها تساهلاً كبيراً: الرقم المطلوب يكون 60 ألفاً وهو ما اعتبره رقماً وسطاً ما بين الرقم الذي عرضه غروميكو (45 ألفاً) والرقم الذي عرضه الشيوخ (75 ألفاً). كنا نتناقش حول أرقام ليس لها أساس وتأكيدات لم تعط إلينا أبداً.

طلبت مغتاظاً، من رئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين أن يتوسط مع الشيوخ. كان من المهين بالطبع أن يطلب وزير خارجية من زعيم أجنبي، مهما كان صديقاً، المساعدة فيما يعتبر مسألة داخلية أمريكية أساساً. في 11 أيلول 1974، أخبرت رابين أثناء زيارته لواشنطن:

> نستطيع أن نكتب رسائل إلى ما لا نهاية. نستطيع أن نكتب وثيقة جميلة، ومع هذا يستطيعون أن يجدوا طرقاً إدارية لضبط الناس إذا كان هذا ما يريدون. نريد أن نبعد الموضوع عن السياسة الداخلية. إنهم الشيوخ الذين يمكن أن يكسبوا. إذا كان السوفييت يقدرون الانفراج ولا سيما مع الرئيس الجديد الذي قد يبقى في مركزه لمدة 6 سنوات، فبوسعهم أن يفعلوا ذلك... هم (الشيوخ) أن نجعل الرقم 60 ألفاً. إذا كنا نريد لعبة فوضوية نستطيع أن نفعل ذلك.

ولكـن رابين الـذي كان يحتاج إلـى الشيوخ من أجـل التصويت السنـوي على المخصصـات المالية لإسرائيل وكشبكة أمان في حال خلاف مع الإدارة، كان حريصاً جداً على عدم التورط.

وعندما زار غروميكو الرئيس فورد في «المكتب البيضاوي» في 20 أيلول، أُتيحت لي الفرصة أن أصور للرئيس على وجـه الدقة أين نقف تماماً بالنسبة للتأكيدات السوفييتيـة لخصت المتغيرات في الموضوع كما فهمتها:

مـن المفهـوم أنه لا توجد قيود لـدى الجانب السوفييتي على مطالـب الهجرة، ولن يكون هناك محاسبة، ولا قيود على سمات الخروج إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. إذا توفرت جميـع هـذه الظروف عندئـذ سيعتمد كل شـيء على عـدد الطلبات. ليس مـن مسؤولية الاتحـاد السوفييتـي أن يقدم طالبي سمـات الخروج. إذا قدم 100 ألـف شخص طلبات فـإن 99 ألفـاً سيخرجون. وإذا قـدم 9 آلاف شخص طلبات، فسيخـرج 8 آلاف. وهذا ما أوضحناه جيداً للشيوخ.

أخبرتني هذا يا سيادة وزير الخارجية، في موسكو وجنيف. ولا يوجد تنازلات جديدة من جانبكم. يستطيع الشيوخ أن يفكروا ما يشاؤون حول العدد، ولكن هذا لا يناقش معهم.

أكـد لـي غروميكو ثانية هـذه المفاهيـم، وبخاصة أن عـدد المرفوضين لـن يزيد على: 1.6 % وهـذا ما وفـر مناسبة كي أشرح لـه، بوجود فورد. الرسائـل المختلفة والبيانات التفسيريـة التـي كانت تخطط لها. امتقع وجه غروميكو. ولكنـه تمالك نفسه، ولم يطرح أرقاماً، وبالتالي لم تفرض التزامات قانونية سوفييتية.

عند هذه اللحظة كان النهج الأكثر حكمة أن نسلم نص مباحثاتنا مع غروميكو إلى الشيوخ ونقول لهم إننا لم نستطع أن نذهب أبعد من هذا، وإن أي تبادل للآراء بين الشيوخ والبيت الأبيض ينبغي أن ينحصر في هذا الإطار ويعود إليهم أن يلغوا الاتفاقية التجارية من أجل الهجرة اليهودية.

ولكـن فورد لم يشأ أن يبـدأ فترة رئاسته بصدام مع شيوخ بارزين مـن أمثال هؤلاء وجمهور مهم من الناخبين. وكان ذلك يعني أنني سأعود إلى طاحونة التفاوض مع الشيوخ حول مسائل خارجـة عن إرادتي. وشرحت لهـم مراراً وتكراراً أنه لا يوجد أسـاس للأرقام التي يضعونها للهجرة، ومن أجل إغاظة جاكسون رفضت أن أزوده برسالة ثالثة تؤكد البيان التفسيري.

أخيراً في 18 ت1 توصل فورد إلى اتفاق مع جاكسون يتضمن جوهر ما تبادلنا من آراء مع السوفييـت بطريقة حـادة اللهجة لا حاجة لها، والأكثر من ذلك أن جاكسون استمر يشير

إلى رقم الـ 60 ألفاً كعلامة فارقة مصراً على أن يزيد الرقم عندما يتجدد MFN (قانون الدولة الأولى بالرعاية).

لسوء الحظ، بيادرة كرم من فورد، سمح لجاكسون أن يدلي بتصريحات ويعقد الأمور في غرفة المناقشة في البيت الأبيض. ولم تعط انطباعاً بأن جاكسون كان يتحدث إلى الفرع التنفيذي، ولكن قبل كل شيء أن موقفه الأساسي قد تجاوز الخطوط الدقيقة التي أخبرنا السوفييت أنهم لن يقبلوا بها تحت أية ظروف. كان تفاهمنا مع الروس يقوم على تبادل الرسائل لشرح الممارسة العملية. ولكن جاكسون فعل العكس تماماً. فقد أعلن السيناتور أنه تم انتزاع نصر عظيم من أجل حقوق الإنسان من السوفييت. وأضاف أيضاً أنه أظهر فعالية أسلوبه في المفاوضات مع السوفييت. أما بالنسبة إلى عدد المهاجرين فقد خرق جاكسون بوضوح وصيتنا بشأن الخصوصية:

لقد حددنا كعلاقة واضحة وليس كحصة عدد المهاجرين بـ 60 ألفاً كل عام... وأتوقع أن يتجاوز عددهم هذا الرقم استناداً إلى عدد الطلبات الذي نعرف أنه يزيد على 130 ألفاً[11].

إن ما فعله قد يحدث أضراراً جسيمة. فالسوفييت لم يقدموا استجابة فورية ربما لأنه كان من المقرر أن أزور موسكو في غضون أسبوع للإعداد لقمة فلاديفوستوك.

وفي الوقت نفسه، قام البيت الأبيض بتصحيح بيان جاكسون وأكد أن رسالتي إلى السيناتور لم تتضمن أي رقم معين[12]. بيد أن وسائل الإعلام احتفلت بالنصر العظيم لتاكتيكات جاكسون، في إشارة إلى أن السوفييت يستسلمون عندما يُجابهون بمفاوضين أمريكيين أقوياء.

ولكن ظهر أن النصر «قصير» الأجل. ففي غضون أقل من شهرين رفض السوفييت «الدولة الأكثر رعاية» كلياً وحدّوا من الهجرة بشدة. ولكن في غضون ذلك كانت جولة أخرى من المفاوضات مع السوفييت قد بدأت.





زيارة مع بريجينيف

بريجينيف وزعماء الكرملين

أن تزور موسكو أثناء الحرب الباردة يعني أن تعاني مشاعر وردود أفعال متناقضة كثيرة. أي مطلع على تقارير المخابرات يعرف الترسانة الضخمة والمتنامية باستمرار من الأسلحة النووية السوفييتية التي يمكنها أن تدمر بلادنا، والحضارة نفسها أيضاً. ولا يستطيع المرء أن ينسى أن العقيدة السائدة لدى الكرملين تدعي الانتصار التاريخي الحتمي للشيوعية أو أن سياسته العملية قد ولّدت معظم الأزمات والمجابهات في العقود التي تلت الحرب.

على الرغم من هذه الوقائع الثابتة، فإن كل اجتماع بين كبار المسؤولين في الدولتين العظميين ـ ولا سيما بين رئيسيهما ـ يجدد الأمل الكبير بأن نصف قرن من النزاع يمكن تسويته في غضون أيام قليلة من تبادل الآراء. رغم كل اللعنات والمجابهات في تلك الفترة، فلا يوجد زعيم في العصر النووي يمكن أن يرفض فرص السلام، أو يتخلى عن مسؤوليته لإنقاذ الحضارة.

لهذا قد يفاجئ المرء بشدة عند الوصول إلى موسكو بالتعارض ما بين ادعاءات الدولة الشيوعية وواقعها. تقارير المخابرات تنقل صوراً مخيفة عن القوة العسكرية الهائلة في خدمة تصرف حقود. ولكن أي واحد قام بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفييتي حتى لو كان يحظى بمركز شخصية رفيعة، لا يمكن إلا أن يخرج بانطباع أن كل مرحلة البناء المحكمة في خطر ويمكن أن تنهار في أية لحظة. فخلف واجهة الكرم يسري ذعر يؤدي في النهاية بالشيوعية إلى حائط مسدود أو عنق الزجاجة بحيث تنهار في النهاية.

الضغط على مجتمع غير مهيأ للعفوية لا بد أن يلعب دوره ويدفع الثمن. فرغم قوة موسكو العسكرية وقسوة حكامها بل ووحشيتهم، فإنك إذا نظرت إلى هذه البلاد بعمق تشعر أنها بحالة احتضار. ومع هذا فإن السيناريوهات الأمريكية المرعبة حول المعركة الفاصلة تعود إلى الخشية من التوسعية المعروفة في التاريخ السوفييتي.

لقاءاتي الأولية مع الزعماء السوفييت في السبعينيات عززت لدي هذه الانطباعات. الحكومة الثلاثية في الكرملين خلال فترة نيكسون كانت مجموعة من البراكين شبه الهامدة: الأمين العام ليونيد بريجينيف المهذار الذي لم تكن بشاشته تخفي عدم شعوره المستتر بالأمن، والمناور البيروقراطي المثقف، المتحفظ رئيس الوزراء الكسي كوسيغين، والرئيس نيكولاي بودغورني الذي يعمل في الداخل ولا يهتم بالسياسة الخارجية، والذي كان لا يميل إلى زيارتنا إلا كإشارة حسن نية. وبقدر اختلاف هؤلاء الزعماء الثلاثة — ومهما كانت المنافسة فيما بينهم - فقد كان سلوكهم يفتقر إلى الحيوية الداخلية، مما يجعلهم أشبه بممثلين يقومون بأدوار مرسومة. ولعل ما جمع بينهم هو إبعاد ستالين والكفاح ضد ألمانيا النازية.

ومع أنني تقابلت عدة مرات مع هذا الثلاثي، بعد مضي أكثر من عقدين على وفاة ستالين، فقد كان انطباعي دوماً أن الدكتاتور الوحشي قد تركهم يفتقرون إلى المبادرة والطاقة الذهنية. جميعهم حقق خطوته الكبيرة في سلم الحزب البيروقراطي أثناء اضطرابات الثلاثينيات حين كان ستالين يقضي على كل زعيم بارز من أبناء جيله. فبعد أن شهد هؤلاء الثلاثة إعدام أولئك الذين صنعوا الثورة - فقد كانوا يعرفون أكثر من أي شخص آخر معنى الانصياع، وحرصوا على ألا يخاطروا بمناصبهم، وأن يتركوا طموحاتهم تحترق داخل نفوسهم. لقد ترفعوا بسرعة أكبر مما كانوا يحلمون، ولكنهم دفعوا الثمن من خلال الشكوك حول شرعية وصولهم إلى السلطة. عندما كان ستالين حياً كان الذين نجوا من أعمال التطهير ضحايا تعطشه للدماء وأهدافاً لحبه إذلال معاونيه وتابعيه. لم يشهد أي واحد منهم انتقالاً شرعياً للسلطة، كل زعيم سوفييتي سابق إما مات وهو في السلطة، أو أُطيح به، كما في حالة نيكيتا خروتشيف، بمؤامرة من مساعديه المقربين - وهم الزعماء الذين كنت أقابلهم باستمرار في الواقع.

المنصب الرفيع في الاتحاد السوفييتي لم يكن مجرد طموح، كان شرطاً أولياً للنجاة في ظل أي وضع. وعندما يستقيل مسؤول كبير - وهذا أمر نادر جداً — أو يخسر في معركة داخلية فالنتيجة هي انحدار شديد أولاً في مركزه ويلي ذلك مباشرة انخفاض مستواه المعيشي. في المجتمع السوفييتي «اللاطبقي»، يعتمد المركز، كما في المجتمعات الاقطاعية، على الوظيفة الرسمية، التي توفر له الوصول إلى الرخاء الشخصي الذي يأتي - ويذهب - مع المركز الرفيع. ولعل أصعب شيء هو الشعور بنبذ المجتمع له مع فقدانه لمنصبه الرسمي.

أثناء قمة موسكو في شهر أيار 1972 لاحظت ظاهرة مؤثرة حول هذه الوقائع. في حفل استقبال ضخم في «قاعة سان جورج» في الكرملين، كان قسم من هذه القاعة الضخمة مخصصاً للمكتب السياسي وللأعضاء الكبار في الوفد الأمريكي. لاحظ أحدُ الأمريكيين المجوزَ أنستاس ميكويان - رفيق ستالين وعضو المكتب السياسي لعدة عقود - وسط الجمهور الآخر من القاعة. ترافق عمله مع تاريخ الشيوعية، ولكن نجمه بدا يأفل منذ سقوط خروتشيف. كان ميكويان يقف وحيداً وسط مجموعة من

صفـار المسؤولين السوفييت الذين كانوا يتجنبونه، وبعض الصحفييـن الأمريكيين الذين لم يعرفوهُ، أو كانـوا مترددين في الاقتراب منه. وشعوراً منهـم بالتعاطف دعا الأمريكيون الزعيـم السوفييتي السابق إلى الانضمام إلى حلقة كبار الضيوف. حائراً بين الزهو والخجل سمح ميكويان لنفسه أن يدخل في تلك الحلقة التي كانت في يوم من الأيام حلقته. لقد كان خطأ. إذ لم يلتفت إليه أي من زملائه السابقين من أعضـاء «المكتب السياسي»- وجميعهم كانوا حتى وقت يعملون معه أو تحت إمرته. بعد لحظات مؤلمة انكمش وعاد إلى عزلته.

كل موظـف سوفييتـي مسؤول مر بحـالات مشابهة. مهما كان مستـواه فإن القـوة الدافعة في النظام السوفييتـي أن تصعد السلـم السياسي بأمان وتسبق غيرك إلى منصب مـا. تحوذ عليه. ولدى الموظفين السوفييـت مهارات فـي الأعمال التي يعتقدون أنها الأكثر إبداعاً. ولكنهـم يدفعون ثمن هذا بالافتقار إلى الخيـال في مسائل الاستراتيجيا الكونية. لقد حشد الجيل الـذي حكم الاتحاد السوفييتي في السبعينيات سلطـة عسكريـة وجيوسياسية أقـل تعبيراً عن الأهـداف الجيوسياسية بعيدة المدى ممـا يتوفر لهم. من المحتـم أن السعـي نحو القوة في حد ذاتها قد أفرغ معظم العالم غير الشيوعي وأوجد تحالفاً ضمنياً بين جميع الدول الصناعية والصين ضد الاتحاد السوفييتي مما جعل سقوطه النهائي حتمياً.

في عشر ساعات من الحديث مع بريجينيف واجهت إفراطاً في الذرائع التكتيكية، ولكنني لم أجد أبداً ما يشبه خطة سياسية. ولما كان موضوع الصين مستحوذاً على تفكيره فقد راح يطرح اقتراحات تتضمن (كما سنناقش) كوندومنيوم سوفييتي ـ أمريكي عالمي موجه إلى جاره الضخم. رغم أن الدائرة المحيطة به سرعان ما تأكد لها أننا نرفض الاقتراح أو أي شيء يشبهه. وهو يسترسل في مطالمات مطولة، ثم ينتقل إلى موضوع آخر، دون إبداء رغبة في الحيلولة دون وقوعه.

قبـل تفكك السلطة التنفيذية الأمريكية تحت تأثيـر فضيحة ووترغيت، كان بريجينيف يعطي الأولوية لتخفيـف حـدة التوتر بيـن الشرق والغرب. ووافـق ـ مع بعض التذمـر ـ بتقليص نفـوذ موسكو في الشرق الأوسـط، ولـم يقم بأي جهود أثناء فضيحـة ووترغيت لاستغلال ضعف نيكسون فـي الداخل. والى جانب اهتمامـه بالكوندومنيوم النـووي الموجه ضد الصين، كان اهتمامه الرئيس أن يحوز على موافقة أمريكية للانضمام إلى «مؤتمر الأمن الأوروبي». لم يكن هنـاك أية مسوغات تذكر في هذه المحاولة من جانب قوة عظمى تملك آلاف الأسلحة النووية لتحقيق شرعية حدود مضمونة مسبقاً من خلال سلسلة من معاهدات السـلام الثنائيـة، وحيـث لم يكن أي جار للاتحـاد السوفييتي في وضـع يمكنه من تحديـه عسكرياً. ومع هـذا كان بريجينيف حريصاً على هـذا الاعتراف في شكل وثيقة، ويوفر الآلية لتفكيك نطاق نفوذ الاتحاد السوفييتي عن طريق توفير أساس شرعي لوحدة ألمانيا وإيجاد منبر يستخدمه الوطنيون الشرق أوروبيون لمتابعة مساعيهم من أجل تحقيق حقوق الإنسان.

بعـد انهيار الانفراج تعمد بريجينيف إحداث عدة خروقات على نحو متزايد، وبدأ يستعرض الطاقات السوفييتيـة العسكرية في إفريقية واليمن الجنوبي، وأفغانستان. لقد كان توسعاً انتهازياً باستغلال أوضاع لـم يصنعهـا السوفييت. ويدعي دوبرينيـن أن بريجينيف كان تحت ضغط الجنـاح العقائدي في «المكتب السياسي». ومع هذا، إذا لم ندقق في هذه المسألة، فقد كان الموقف بمثابة السعي إلى هيمنة عالمية[1]. وعمليـاً إن مـا حصل أن النتيجة الأساسيـة للتوسعية الجديدة هي استنزاف المـوارد السوفييتية، وزيادة هشاشـة الاتحـاد السوفييتـي الطويلـة، ولا سيما بعـد أن انطلقت إدارة ريغـان بالتوسع في بنـاء القوات المسلحة الأمريكية.

خبـرة جيـل الزعمـاء السوفييت الذين نجوا مـن الحرب العالميـة الثانية عززت أولويـة التدرج على المجابهـات التدميريـة. العالم الخارجي قد ينظر إلـى الاتحاد السوفييتي على أنـه بلاد ضخمة حقودة، ولكـن قـواده لا يمكن أن ينسوا كيف كانـت النتيجة. لقد انتصر الاتحاد السوفييتـي بعد أن فقد 27 مليون إنســان والتخريب الكامـل لثلث البلاد. والزعمـاء السوفييت الفخورون بانتصارهـم النهائي ليس لديهم الرغبة في أن يجربوا حرباً مدمرة مرة أخرى.

لـم يفلح بريجينيـف الشديد والمتبجح عامة في إظهار السكينـة أو العاطفة. كان موقفه من الولايات المتحدة يتأرجح بين الرعب والحسد. كان بريجينيف يعتبر بمثابة جائزة أن يسيء إليه أي خصم رأسمالي يكـره الشيوعيـة. لذلك فإن سلوكه لم يكن منسجماً دوماً من ادعائه الروتيني بتفوق النظام الشيوعي. في أيار عام 1973 دعاني بريجينيف إلى بيت الاستجمام التابع للمكتب السياسي في زافيدوفو (يبعد نحو 90 ميـلاً عن موسكو) كي يهـيء لزيارته الولايات المتحدة في حزيران. كانـت لقاءاتنا اليومية المطولة تبدأ باستمـرار بالتأكيـد على أن يُعامل علـى أساس المساواة. وكنت أؤكد دوماً علـى جميع المسؤولين على أن يعامل بريجينيف على قدم المساواة. وتأكيدي هذا جعله ينهض من مقعده ويدور حول الطاولة ويعانقني. مـن أجـل هذا السبـب فإن مركز «الدولـة الأولى بالرعاية» بالنسبـة إلى الاتحاد السوفييتـي لم تكن عند بريجينيف مجرد مسألة تفاوض تجاري، بل امتحان لموقف أمريكا الأساسي من بلاده.

كان بريجينيـف علـى اطلاع جيد على الشؤون العسكرية والاقتصاديـة، ومع هذا نادراً ما كانَ يخاطر بوجهـة نظر مستقلة. وعندما تظهـر مشكلة فنية فإنه نادراً ما يجيب قبل التشـاور مع الجانب السوفييتي على الطاولة. وعندما تصرف بريجينيف من تلقاء نفسه، كما فعل في المفاوضات الأولية لاتفاقية SALT مع نيكسون عام 1972 في قمة موسكو، سرعان ما يجد نفسه يواجه صعوبات بحيث ينبغي أن يتنصل منها (وهي عملية مجهدة في نظام شديد التراتبية كالنظام السوفييتي)[2]. وفي الموضوعات الجيو ـ سياسية، لا يطرح وجهات نظر عميقة أبداً ولا يفعل عادة سوى أن يضيف تأييده لموقف حكومته الذي أعده غروميكو مسبقاً ـ ولكن بطريقة أكثر حذاقة ومرحاً. وبريجينيف، بوصفه «أميناً عاماً» لديه السلطة لتجاوز العقبات

الدبلوماسيـة، وهو قد فعـل ذلك أحياناً، وهذا ما نلاحظه في قمة فلاديفـو ستوك في ت2 1974 مع فورد عندمـا فرض رأيه على وزير الدفـاع أندريه غريتشكو علـى الهاتف، بحسب روايـة دوبرينين[4]. وخلافاً للمفاوض السوفييتي التقليدي يسرد بريجينيف بعض النكات أثناء المناقشات قد يكون لها صلة أو لا يكون بالموضوع المطروح.

تجري معظم المفاوضات الرسمية في غرفة اجتماعات المكتب السياسي في الكرملين وهي غرفة تشبه الكهـف غامقـة اللون، طولها 60 قدماً وفيها مائدة طويلة وخلفها مكتب ضخم، ربما مقر عمل بريجينيف، وأمـام كل مقعد على المائدة يوجد مكبر للصوت لا لتكبير الصوت فحسب بل ولتسجيل أحاديث مفاوضي بريجينيـف. وقد اتضح هذا عندما ضغط الفني السوفييتـي على الزر الخطأ وسمع الجميع تعليقاً همست به لهيلموت سوننفيلد المستشار في وزارة الخارجية الذي كان جالساً بقربي.

كان بريجينيـف يعتبـر الاستماع إلى أُطروحـات بلغة لا يفهمها مضيعة للوقت. فكنـت حين أتوجه ليه بالحديـث ينهض عن الطاولة أثناء حديثـي ويتجول في الغرفة، ويوقع أوراقاً، ويتحـدث بالهاتف أو يمزح مـع زملائـه بهمس مرتفع الصوت. وعندما أنجـز بياني أمام كرسيه الفارغ يعـود بريجينيف إلى المائدة للاستمـاع إلـى الترجمة. وبعد أن يعطـي جوابه، يستأنف التجوال في حين يتابـع مترجمه اللامع، فيكتور سكودروف، ترجمة ملاحظاته إلى الإنكليزية.

لـم يكـن بريجينيف يتحلى بصبر غروميكـو عندما يتحدث إلى محاوره. فالمـداولات الفنية المطولة تتعبـه بشكل ملحوظ. وكان يتأكد من الحصـول على تأييد المكتب السياسي قبل أن يقدم تنازلات. وهكذا كان مـن الحكمة التخطيط لاجتماعات تهدف إلى اختـراق بالنسبة إلى موسكو، ولما كانت هذه الجلسات تطـول بسبب الاعتراضات المطولة أثناء اجتماع المكتب السياسي، وعندما يمارس بريجينيف صلاحياته فإنه يبدو نافد الصبر من أجل الوصول إلى نتيجة. هكذا كان الوضع في قمة موسكو في نهاية أيار 1972، ثم في فلاديفو ستوك في ت2 1974، وأخيراً في التحضير لمؤتمر الأمن الأوروبي في هلسيسنكي في صيف عام 1975.

موقف الكرملين من الانفراج

زيارتـي لموسكو في الفترة ما بين 23 ــ 27 ت1 1974 كشفت عن الفجوة العريضة والمتزايدة ما بين الحكمة التقليدية في واشنطن وما تدركه موسكو. وسائل الإعلام الأمريكية، وكثير من أعضاء الكونغرس، وبعض أعضاء إدارة فورد يذعنون على نحو متزايد لمنتقدي الانفراج بوصفه شارعاً ذا اتجاه واحد تقدم فيه التنازلات الأمريكية الكثيرة من أجل نية موسكو الطيبة التي هي وهمية وغير واقعية.

ولكـن في موسكـو يسمع المرء العكـس تماماً. في أي جزء مـن سياسة الشرق والغـرب كان الزعماء السوفييـت قادريـن على تحديد أيـة فائدة لهم. و«التسويـة» لقضية منح مركز الدولـة الأولى بالرعاية /

مقابـل الهجرة كما أعلن عنها جاكسون قبل أن أغـادر اعتبرت مهينة. لقد اُستبعد الاتحاد السوفييتي من دبلوماسيـة الشرق الأوسـط. و«مؤتمر الأمن الأوروبي» كان يتقدم ببـطء السلحفاة وربما يعود هذا جزئياً إلـى أننا كنا نحاول اكتساب أكثر ما يمكن، من ارتباط. واقتراح بريجينيف إلى نيكسون حول سيادة نووية مشتركـة لـم يلق جواباً من فورد. ولم يبق غير اتفاق SALT والذي أصبح على نحو متزايد وسيلة كي يعزز كل طرف برنامجه الاستراتيجي الأحادي.

مـن بيـن زياراتي المتعددة إلـى الاتحاد السوفييتي، اتسمـت رحلة شهر تشريـن الأول تلك للتحضير لقمـة فلاديفوستوك، بلين العريكة، وأحيانـاً بالسوداوية. استمر كل طرف لأسبابه الخاصة بالتظاهر، بل والاعتقاد إلى حد ما أنه يشهد انحرافاً عن الطريق القويم مؤقتاً وباستطاعته أن يعد له. كان المفاوضون الأمريكيـون يعون جيـداً أن التأييد الداخلي للانفراج يتآكل. ولكن كنـا متأكدين أيضاً أن الرئيس الجديد يحتـاج إلى فترة من الهدوء كي يُعد نفسه، ولهذا عملنـا على إنقاذ أي ترابط منطقي نستطيعه عن طريق مفاوضات SALT ـ المفاوضات الأساسية التي ما تزال دائرة.

الوضع السوفييتي كان أكثر تعقيداً. فوفقاً لقواعد الحرب الباردة التقليدية، كانت فضيحة ووترغيت تمثل فرصة نادرة للتوسع السوفييتي. ولكن لم يحدث أي تحد حقيقي حتى الآن. لم يحدث إلا عندما رفض السوفييت التعرفة التجارية كما عدّ لها جاكسون وستيفنسون، وسقوط الهند الصينية، وقطع الكونغرس للمساعدات عن القوى غير الشيوعية في أنغولا التي كان الكرملين قد شرع بها بطريقة فيها الكثير من المغامرة.

كان هدفنا أن يظل هدوء الكرملين أطول فترة ممكنة. كنا جميعاً نعي الوضع أكثر من الكرملين لحسن الحظ. إن وجود كونغرس ليبرالي غير مريح تكثر فيه الانتقادات، ورئيس بدأ لتوه في تأسيس سلطته، كان من غير الممكن حدوث مجابهات طويلة. وكان لدى موسكو بالطبع القدرة على إثارة التوترات وتفاقمها في الشرق الأوسط، وهناك فرص كثيرة لتأييد المتطرفين ورجال حرب العصابات في العالم الثالث.

فـي شهـر ت1 1974 لم يكـن أي من هذه التحديات قد ظهر بعد. وأحـد الأسباب كان انحدار السلطة التنفيذية الأمريكية بشكل مُقلق جداً لنا ولم يدركه القادة السوفييت. في الجزء الأفضل من السنتين بدوا يتوقعون عودة سريعة إلى الوضع الطبيعي مما كان يعني لهم ضغوطاً وتفادي الضربات في سنوات نيكسون. منتقدو الانفراج سيقولون بالطبع إن الإصرار السوفييتي يعكس المكاسب الكبيرة التي حققها الكرملين ـ وهي فوائد ما زلت أجهلها حتى من بداية العقدين. في تلك المرحلة كانت جهود بريجينيف ما تزال تتركز حـول موضـوع المركز (مركز الدولة الأولى بالرعاية)، والذي كان في حد ذاته علامة عدم شعور بالأمن، نظراً لأن الذين يعرفون أنفسهم بأنهم مساوون حقاً لا يطلبون شهادة دائمة عن تلك الحقيقة.

والأهـم من ذلك كلـه أن التزام بريجينيف بالانفراج قد يخضع لتحذير أولـي إلى ما يمكن أن يصبح أزمـة قاتلة للدولة السوفييتية. ذلك لأن تاكتيـكات الكرملين الخرقاء نحو جيرانه قد دفعت، كما لاحظنا،

جميع دول العالم الصناعية الكبرى بالإضافة إلى الصين إلى التحالف ضده. وكما أشار خلفاء بريجينيف بمرارة شديدة، فإن هذه كانت حماقة تاريخية[4]. في هذه الظروف كان إصرار بريجينيف على استمرار الانفراج يرمي إلى شق، أو على الأقل إيقاف، الشراكة الاستراتيجية الصينية ـ الأمريكية المتنامية.

معظم مشكلات أمريكا كانت مؤقتة ويحتمل تجاوزها مع الوقت. ولكن في تنافس القوى العظمى فإن الاتحاد السوفييتي كان الطرف الأضعف. فمع اقتصاد جامد، وناتج قومي إجمالي GNP يصل في أحسن الأحوال الى 40% من ناتج الولايات المتحدة، فإن موسكو لا يسعها إلا أن تنافس عسكرياً مع انخفاض المستوى المعيشي لسكانها الذي سيثير عاجلاً أم آجلاً أسئلة حول صلاحية النظام الشيوعي نفسه. وحتى في ذلك المستوى من الحرمان المدني، فإن سباق التسلح قد أحكم الطوق على الطاقة الصناعية السوفييتية ذاتها. في العمق لا بد أن يشعر القادة السوفييت عكس ما يشعر به منتقدو إدارة فورد في الداخل الذين يزعمون: إحساس أقل بالتفوق بدلاً من التعرض لتهديد حشد الطاقة التقنية والصناعية الأمريكية كلها. جميع ابتكارات السوفييت عن الحتمية التاريخية للانتصار الشيوعي يعاكس سيناريوهات منتقدينا المتشائمة، فالوقت كان في جانب أمريكا.

من الواضح أن بريجينيف كان يعتقد أنه يستطيع أن يعالج أزمته بزيادة العلاقات الاقتصادية مع الغرب وبذا ربما يستطيع تجنب الحاجة إلى إصلاح جذري. ولكن الإجراءات الموضوعة لم تكن كافية لمعالجة الضعف الأساسي بشكل مؤثر لنظامه. فعاجلاً أم آجلاً كان على السوفييت أن يواجهوا ما دُعي بمأزق ميخائيل غورباتشيف الذي لا حل له: النظام السوفييتي لا يمكن أن يستمر بدون إصلاح، ولكنه أصبح شديد الإصابة بتصلب الشرايين بحيث يستحيل القيام بعملية الإصلاح بنفسه.

من المؤكد أنه إذا سُمح للاتحاد السوفييتي أن يكدّس القوة العسكرية بدون رد أمريكي حاسم، أو إذا حاولت الولايات المتحدة التخفيف من حدته التوسعية، فقد يحاول السوفييت أن يحولوا موقفهم غير الملائم إلى مكسب استراتيجي عن طريق القوة الوحشية السافرة، قد يبدو هذا مثل موقف لاعب الشطرنج إذا خسر قطعتين يمكن مع هذا أن يكسب اللعبة، وإذا كان هذا ممكناً نظرياً فإن النجاح ضد خصم متمكن غير ممكن بالتأكيد. ولم يكن في نية إدارة فورد (كما كانت إدارة نيكسون من قبل) أن تسمح بمثل هذا الانهيار الأساسي.

في غرف المكتب السياسي

في شهر تشرين الأول 1974 تأكد لكلا الطرفين على مائدة المفاوضات في موسكو أن العلاقة القائمة السوفييتية ــ الأمريكية معلّقة بخيط. فيما كان الوفد المريكي يفهم ماذا كان يدور في الداخل دون أن يكون قادراً على القيام بأي شيء. بدا الزعماء السوفييت، الذين يفتقرون إلى الخبرة في الشؤون الداخلية، مرتبكين ومضطربين. في معظم المسائل ـ عدا الحد من التسلح ـ كان كل فريق يجري في سكّته، ولم يكن

هناك ما يجري التفاوض حوله غير اتفاقية «سالت». ولعل هذا السبب هو ما جعل الحوار يتحول إلى حوار فلسفي مع الزعماء أكثر من أي شيء آخر.

يوم الثلاثاء صباحاً، في 24 ت1. افتتح بريجينيف المباحثات، بعد الترحيب المرح، في غرفة اجتماعات المكتب السياسي ببيان مفصل حول اهتمامات السوفييت. وضع المفاوض في موقف دفاعي، منذ البداية، كان بالطبع قوام الأسلوب التفاوضي السوفييتي. ولكن عادة تكون لائحة الشكاوى مقدمة لطلبات معينة. في هذه المناسبة لم يقدم بريجينيف أية مقترحات، فقد اقتصر على طلب كئيب لتفسير التصرف الأمريكي:

> ما أود أن أقوله أولاً إننا منذ اجتماعنا الأول حتى اليوم، أعتقد أن الولايات المتحدة ليس لديها أي سبب للومنا عن أي تقصير بالإيمان الكامل في تحقيق التزاماتنا. وهذا شيء لا أربطه فقط باتفاقياتنا بل أربطه أيضاً بالخط العام للسياسة والبيانات الرسمية التي صدرت عني وعن زملائي. لم ندلِ أبداً بأية بيانات تتدخل بأي شكل بالشؤون الداخلية الأمريكية. وحتى عندما كانت هناك بعض الأحداث المعقدة فنحن لم نستغلها أبداً.
>
> قارن بريجينيف ما بين الضغط السوفييتي في قضية ووترغيت وبين بيانات وأفعال أمريكية استفزازية. ومع تجنب أي انتقاد مباشر للرئيس فورد، فقد اعترض بقوة على ما قاله جاكسون أمام لجنة MNF [2] لتسوية قضية الهجرة اليهودية. وقال إن السوفييت قد وافقوا على شروط نيكسون لتسوية قرض «الإعارة والتأجير» مقابل «وضع الدولة الأولى بالرعاية». ورغم إتمام شروط الاتفاق، عرض جاكسون شروطاً جديدة بالكامل ولا علاقة لها بعملية التصديق على القرارات التي وضعت لإذلال الاتحاد السوفييتي:

هذا يعني أن جاكسون حقق انتصاراً كبيراً على البيت الأبيض وأنه نجح في استخلاص تنازلات معينة من الاتحاد السوفييتي.

وتابع بريجينيف: إن أرقام جاكسون المتعلقة بهجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي ليس لها أساس من الصحة، وهو سيمدني بإحصاءات دقيقة حول عدد طلبات الهجرة. والنتيجة أن الاتحاد السوفييتي وجد نفسه في موقف مهين لأنه البلد الوحيد في العالم الذي يواجه شروطاً تتعلق بوضع الدولة الأكثر رعاية. بدلاً من المساواة، فإن اتفاقية التجارة الجديدة أكدت تحيّز أمريكا ضد الاتحاد السوفييتي:

> فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فإن وضع الدولة الأكثر رعاية سيسجل كخطوة خاصة ولمدة 18 شهراً فقط. دعني أقول بصراحة إننا لا نستطيع أن نقبل تلك «الهدية» (وضرب بيده على المائدة). نحن نراها نوعاً من التحيز الذي لا نقبله. أود أن أؤكد ذلك!.

- MNF وضع الدولة الأكثر رعاية ـ المترجم.

شـكاوى بريجينيف لم تصل إلى الكونغرس. وقال إن نيكسون وأنا لم نعط الانتباه الكافي لتحذيره في سانت كليمنت في حزيران 1973 أن حرب الشرق الأوسط باتت وشيكة. بعد ذلك ظن أنه تم التوصل إلى تفاهم حول مقاربة مشتركة لمشكلة الشرق الأوسط لنكتشف أننا أخرجنا، وفرقتم العرب (حسب رأيه):

أنـت بدأت جولاتك، وأنت تلاعبت بالبلدان كـي تفرق بينها. أعتقد أنك مقتنع الآن أنه لا ينتج شيء من مثل هذه المحاولات.

وكانت شكوى بريجينيف الثانية تتعلق بالخطوة البطيئة للمفاوضات المتعلقة «بمؤتمر الأمن الأوروبي». إذا كانـت الولايـات المتحدة تريد حقيقة أن تُسرع الأمور، كما قال «فـإن أصدقاءكم سينشطون» كنا حقاً نتباطأ كي نحث الضغوط السوفييتية على مسائل أخرى ـ ولا سيما في الشرق الأوسط.

وكانت المفارقة أنه مع تزايد العرقلة حول التجارة والحد من التسلح، كانت مبادرتنا إلى المماطلة في «مؤتمر الأمن الأوروبي» تزداد بالنسبة ذاتها. فهي، بعد كل شيء، واحدة من ذخائرنا التي تتقلص بسرعة فيما بدأ كسياسة نشطة من الارتباط.

دل مـدى شكاوى بريجينيف علـى عدم وجود أساس وطيـد للعلاقة بمجملها. بعض الأشياء المثيرة للغضـب ـ مثـل تعديل جاكسون ـ فانيـك ـ كان نتيجة لسياسـات أمريكا الداخلية، وبعضهـا الآخر ـ مثل سياستنـا في الشرق الأوسط ـ كان نتيجة لمواصلة الإدارة لاستراتيجية جيوسياسية، أما الأشياء الأخرى ـ مثل مؤتمر الأمن الأوروبي ـ فكانت تعكس التاكتيكات التفاوضية.

أجبـت بإطالـة مشابهة. فيما يتعلق ببيانـات جاكسون، أستطيع أن أؤكد فقـط الموقف الذي كنت قد لخصته لفورد بحضور غروميكو. فهمنا لما يتعلق بالرفض النوعي لمعدل لا يزيد على 1.6% الذي طرحه فـي البدايـة غروميكو ثم أعيد تأكيده من قبـل دوبرينين باسم بريجينيف. إن رقـم الستين ألفاً كان رقم جاكسون وليس رقمنا:

الإدارة ليس لديها موقف آخر. إذا لم يكن هناك مداخلات أخرى (عدا الرفض الطبيعي للنسبة) فإن الإدارة ليس لها الحق في أية اعتراضات (على هذا الموقف السوفييتي).

وفيمـا يتعلـق بالشـرق الأوسط، فإنني أضع اللـوم كله على غروميكـو الجالس على يمين بريجينيـف. السياسات السوفييتية لـم تكن تتميز عن الأجندة العربية الراديكالية، وكان يُطلب منا أن نقوم بالعمل القذر بفرضها على إسرائيل:

لمـا كان لا يوجد هناك فرق بين الخطة (السوفييتيـة) والخطة العربية فلماذا لا نتعامل مـع العـرب مباشرة؟ لما كانوا جميعاً يسألوننا الشـيء نفسه. هكذا واجهنا دوماً صعوبة

كبيرة في فهم ما سيزيد الاتحاد السوفييتي على المناقشة. في الجوهر لقد أيد كل موقف عربي، وفي التكتيكات كنا مضطرين لفرضها على إسرائيل بشكل منفرد.

بكلمـات أخـرى ما لم ينفصـل الاتحـاد السوفييتي بعضـ الشيء على الأقـل عن موقف أصدقائـه العـرب، فإن السياسة الأمريكية التي ترمي إلـى تقليص النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط ستستمر.

وفيما يتعلق بموضوع «مؤتمر الأمن الأوروبي» فأستطيع أن أقدم لبريجينيف بعض الراحة. عرضت أن أكون أكثر فعالية في المفاوضات بحيث ننجزها في حدود سنة، مفترضين أن الاتحـاد السوفييتي سيتعاون في تسوية مسألتين: ما يدعـى «السلسلة الثالثة» التي تعتبر حقـوق الإنسان عنصراً رسمياً للأمن الأوروبـي، وتضمين مبدأ أن حدود أوروبا يمكن أن تعدل بوسائل سلمية ـ وهو شرط لازم لتحقيق إعادة وحدة ألمانيا والذي يعتبر الآن كذلك (انظر الفصل 21).

لعـل تأكد بريجينيف الظاهر حول المدى من الخطـورة الذي وصلت إليه علاقات الشرق والغرب، قد جعلـه يبدي المرونـة التي أظهرها في اجتماعـات 24 تشرين الأول. وقبل الغداء، أخذنـي جانباً كي يؤكد لـي أن الاتحـاد السوفييتي لم يشجع على حرب عام 1973 في الشـرق الأوسط، ولم يكن لديه إلا معلومات بسيطة جداً مقدماً عنها. ولما كان الخبراء الروس قد طردوا من مصر عام 1972، فإنه كان لدى موسكو أقل من ثلاثة أيام للتحذير من حرب وشيكة. وزعم بريجينيف أنهم ما كانوا يستطيعون أن يخبرونا خشية أن ننقـل المعلومـات إلى إسرائيل، ممـا يُحفّز الإسرائيليـين على هجوم استباقي، وهو مـا سيهدد مركز الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط. بيد أن السوفييت اتخذوا إجراءات أخرى لتنبيهنا ـ ربما انسحاب الرعايـا السوفييت من سورية ومصـر قبل 48 ساعة من بدء الحرب. وإذا كانت هذه إشارة مقصودة فقد أسأنا فهمها بالتأكيد في ذلك الوقت ـ وهذا مثل واضح حول كيفية صياغة الإشارات المستوعبة للسياسة ـ إذ إننا استبعدنا ببساطة إمكانية هجوم عربي على اسرائيل[6].

هذا الكشف غير العادي من جانب بريجينيف كان يُقصد منه بالدرجة الأولى خلق مزاج لمجموعة من الأسئلة يود طرحها بعد أن انضم خبراؤنا إلينا فيما يتعلق بنوايا أمريكا بعيدة المدى:

مـاذا تعني، وكيف ينبغي أن يكون رد فعلنا إزاء بيانات تصدر عن مسؤولين أمريكيين مختلفيـن، ومن بينهم بعض المسؤولين فـي الحكومة بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تكـون الدولـة الأولى من حيـث القوة وعندئذ فقـط سوف يتوفر السـلام في العالم؟ (صحـح دوبرينيـن الترجمة بـ «الدولـة الأقوى من الجميـع») كيف نفهـم مثل هذه البيانات؟..

لا تتطلع إلى المعلومات في مذكراتك. إنه أمر ينبغي أن يطرح.إنه شيء أردت أن أطرحه منتهزاً فرصة هذا اللقاء الشخصي.

سؤالي الثاني هو، لما كنا سنعالج غداً مسألة الأسلحة الاستراتيجية: هل تعتقد أو تقر بإمكانية حرب ذرية بين دولتينا؟ أو امكانية حرب ذرية في أي مكان في العالم، في أوروبا مثلاً أو أي مكان آخر؟ بسماعك كلامي فأنت معنيّ بأن تسألني عن رأيي. حول تلك الفكرة أتمنى لك أحلاماً سعيدة.

كانت المناقشات الفلسفية نادرة جداً حقاً. فهم يفضلون عادة أن يشقوا طريقهم من خلال جدول أعمال أُعد أساساً لوثائق تفاوضية محددة. ولكن في هذه المناسبة ـ التي لم تتكرر أبداً ـ قدم بريجينيف حقاً فرصة لتفسير جدي للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية.

بدأت اجتماعات اليوم التالي بمناقشة مطولة تتعلق بالمفاهيم أساساً قلت إن الجدل حول مؤسسة عسكرية «هي الأولى» كان حول التعادل أكثر مما كان حول التفوق. مثل هذه الشعارات لم تكن سبباً للجمود في مفاوضات الحد من التسلح. الصعوبة الحقيقية أنه مع مرور السنين ظهرت قوتان استراتيجيتان، كل واحدة منها تقوم على أساس مقاصدها التي تختلف تماماً عن مقاصد الأخرى. القوة الاستراتيجية الأمريكية مفيدة بالدرجة الأولى للردع في حين أن القوة السوفييتية الناهضة قد صممت لمهمة الضربة الأولى:

لقد أشار الأمين العام كثيراً إلى عدد الرؤوس الحربية التي نملكها ولكن الأمين العام يعرف أيضاً أن الأغلبية الغالبة لهذه الرؤوس ـ قرابة الثلثين ـ مُركبة على الغواصات. وهو يعرف أن حجم الرؤوس النووية في الغواصات صغير نسبياً. وأخيراً فإن الأمين العام يعرف أنه من أجل أن تنسق هجوماً من الغواصات منتشرة في كافة أرجاء المحيط. لتنسيق هجوم فعال. أمر صعب جداً مما يجعله مستحيلاً والحق أنني أعتقد أن الأمين العام ينبغي أن يفهم أن عدد الرؤوس النووية في الغواصات هو رد فعل على البرنامج السوفييتي، لقد طُوّرت عندما أردنا أن نكون قادرين على التسلل عبر دفاعات الصواريخ المضادة للبلاستيكية، وكنا نريد أن يكون لدينا رؤوس نووية كافية على الغواصات للمحافظة على هذه الدفاعات.

وقلت إن البناء السوفييتي، على العكس من ذلك، كان يخلق إمكانية تهديد قواعدنا الأرضية عندما أصر بريجينيف على أنه «ليس لدينا نية في مهاجمتكم» أجبت بأن نيته لا صلة لها بالموضوع:

أنا لا أقول إنَّ عندكم النية، ولكن من الواضح أن لديكم القدرة..

عندما ننظر إلى القوة السوفييتية نلاحظ بعض الظواهر المقلقة

فصواريخكم أكبر من صواريخنا، والرؤوس الحربية لكل صاروخ أكبر مما عندنا... تصميم قواتكم الاستراتيجية يجعلها تمثل تهديداً خطيراً جداً لقواتنا الأرضية. سواء كنتم تخططون لهذه الغاية أم لا. في هذا الجيل، لنقل حتى عام 1981 أو 1982 ما زلتم لا تملكون. رؤوساً حربية بقدر ما نملك. ولكن هذا لا صلة له بالموضوع أساساً إذ بعد نقطة معينة لن يكون لديكم استخدام معقول لها. ولكن بعد عام 1981 أو 1982 تستطيعون أن تضاعفوا عدد رؤوسكم الحربية لأن لديكم تلك القوة الهائلة (الشحنة المتفجرة).

لم يفترض تحليلي مقاربات متوازية للتحليل الاستراتيجي أو توسيع التطمينات المتكررة حول نوايا أمريكية بالطريقة التي يقوم خبراء مراقبة التسلح في إدارة ليبرالية بها. إنها قريبة جداً من آراء المحافظين الجدد. ما أختلف فيه مع المحافظين والمحافظين الجدد هو الاستنتاج. فمنطق موقف جاكسون هو استخدام مفاوضات الحد من التسلح لإرغام السوفييت على إعادة تصميم قواتهم وفقاً للصورة الأمريكية. نحن في إدارتي فورد (ونيكسون) حكمنا على هذا بأنه غير ممكن (ولن يتحقق من قبل أية إدارة لاحقة). بدلاً من ذلك سعيت إلى إغراء السوفييت بالتحفظ عن طريق تحذيرهم بأنه إذا لم يتحقق التوازن الاستراتيجي، فسيكون البناء العسكري الأمريكي الهائل حتمياً. وقلت:

اذا كنا في وضع مناقشة غير متكافئة بشكل أساسي عندئذ سنحمي أنفسنا ضد الأخطار التي وصفتها لكم وليس هذا لأغراض التفوق، بل لأغراض الدفاع. سوف نبني عندئذ صواريخ أكبر كثيرا. وربما بأعداد أكثر وأنتم تتذكرون اذا عدتم إلى أواخر الخمسينيات، أن الأمين العام السابق لكم قام ببعض التهديدات تنبع ربما من طبيعته المتهورة. عندما تصورنا أننا مهددون بفجوة صاروخية محتملة شرعنا ببرنامج واسع جداً لانتاج الصواريخ ينتج بضعة آلاف من الصواريخ في أعوام قليلة.

لم يناقض بريجينيف تحليلي ولم يؤكده. بدلاًمن ذلك أكد أن الاتحاد السوفييتي لن يبادر تحت أية ظروف إلى حرب نووية. والحق إن من الصعب أن تصدق أن أولئك الذين نجوا من أهوال ستالين يمكن أن يقودوا أنفسهم إلى مخاطر وقلاقل مغروسة في هجوم نووي شامل على الولايات المتحدة التي من الواضح جيداً أنهم يخشونها. بيد أن مثل هذه الانطباعات لاتخفف من قلقنا من كيفية رد فعل السوفييت تجاه الاتجاهات العددية والتقنية بعد عشر سنوات، عندما يستكمل نشر رؤوسهم المتعددة ويمكن لمجموعة مغامرة من القواد أن يأتوا للحكم في الكرملين. قلت لبريجينيف:

هل أؤمن باحتمال حرب نووية بيننا؟ أنا لاأعتقد ذلك بالقوى الحالية، حيث يمكن لقائد أن يتخذ قراراً عقلانيا بشن حرب شاملة على الآخر... فبعد كل شيء، في كل حرب، الخطط

العسكريــة لهذا الطــرف أو ذاك يمكن أن تصبح خاطئة. وفي حــرب نووية حرارية ينبغي للقائد العسكري أن يقنع القائد السياسي أن الصواريخ التي لم تطلق من قبل ولم تجرب وقتها ضد أهداف حقيقية، يمكن أن تطلق على أهداف لا يعرف مقدار صلابتها، وتأكد أن الأهداف لن تقذف للتحذير. وأعتقد أن هذا يتطلب درجة من الثقة يصعب تحقيقها.

مــن جهــة ثانية، من المفهوم أنــه إذا استمرت التوترات المحليــة، وإذا نشب نزاع محلي بيــن الولايات المتحدة والاتحــاد السوفييتي وتطور نظراً للترسانــات الموجودة لدى كلا الجانبيــن، فــإن مثل هــذه الحرب قد تنشب حتى بــدون قصد. لأنه مــن المحتمل أن كل جانب لن يجعل نفسه عرضة للهزيمة.

رفض بريجينيــف بصورة عاطفية الافتراض أن الحرب النووية ممكنــة ولو على المدى البعيد:

إذا وجهت إلي سؤالي نفسه، إذا ما كنت أعتقد باحتمال نشوب حرب نووية بيننا، سأجيب بأنني لا أؤمن بهذا الاحتمال. سأقول إنه بغض النظر عمن يترأس الإدارة الأمريكية، لأن الأمــر لا يعتمــد على من يقود البــلاد بل يعتمد على شعب البلاد. ونظــراً لوجود كثير من النــاس، بمن فيهم العلماء، يعرفون ماذا تعني مثل هــذه الحرب وكم عدد من سيموتون، لــذا أنــا لا أتصور احتمــال أن يُقدم أي طرف علــى اتخاذ قرار الشــروع بحرب كهذه، أو احتمال نشوب مثل هذه الحرب.

يا له من تناقض عكسي في الأدوار! ممثل مجتمع براغماتي يفتقر إلى التقليد الجيوسياسي واثــق بقدرته علــى تحويل مجرى التاريخ يقــول إن زخم التقانــة والاستراتيجية يمكن أن يفــرز كارثة بغض النظر عن النوايا الشخصية إلا إذا اتخذت بعض الخطوات الآن. ومن جهة ثانية فإن الأمين العام لنظام شيوعي يقوم على مبدأ أن الحتمية التاريخية والعوامل الماديــة تتقدم دوماً على القناعــات الشخصية، يفترض مهما كانت الأخطاء، أن الخوف في النهاية من حرب نووية سوف يجعل القادة يقاومون ضغوط العوامل المادية.

خطوة نحو الاختراق

عندمــا التفتنــا أخيراً إلى اتفاقيــة (سالت) عشية 25 ت1، في اليوم الثالــث لزيارتي اختفت الفلسفة بسرعــة فــي ثنايا الجــدل المعتاد حول مستــوى الأسلحة النووية المطلــوب من أجل «أمــن متكافئ». كان الاهتمــام الغالب لكلا الطرفين نفســه: حماية برامجه الاستراتيجية القائمــة، والتي جميعها وضعت قبل أن تبــدأ مفاوضات الحد من التسلح. بهذا المعنــى، فإن الهدف الأساسي لاتفاقية «سالت» هو وضع بعض القيود يستمر ضمنها التنافس على الأغلب ـ ولكن بخطى أقل تهديداً.

كان فورد فوضني أن أعيد التأكيد على خيار الموازنة اللاامتماثل ـ منصات الإطلاق الروسية مقابل التقدم الأمريكي في الرؤوس الحربية ـ الذي وضعه نيكسون أثناء اجتماع القمة الأخير في حزيران. ولكن من أجل أن نتجنب الجدل الداخلي حول ماذا يشكل المساواة، أعطاني فورد تعليمات أن أحول الحوار إلى موازنة على مستوى 2500 منصة و 1320 صاروخ MIRV كما كان البنتاغون يلح في الطلب.

أبدى بريجينيف دهشته لتحولنا عن التوجه الذي كان يحضّ عليه نيكسون وأنا قبل أربعة أشهر فقط. إذا ما توجهنا إلى التراجع عن هذا السبيل، فإننا سنعود إلى الجدال السوفييتي التقليدي بأن القوات النووية الفرنسية والبريطانية ينبغي أن تُدرج في المجموع وأن السوفييت يطلبون بعض «التعويض» عن قواعدنا عبر البحار حيث تستطيع القاذفات ـ المقاتلة أن تصل إلى عمق الأراضي السوفييتية. وقد عزز بريجينيف هذه النقطة الأخيرة بأن طلب من أحد كبار ضباطه العسكريين أن يصوروا بالسهام على خريطة كبيرة طرق الهجوم المحتمل من قواعدنا عبر البحار.

قررنا أن نضع هذه المسألة جانباً وأن نركز أولاً على تأسيس أسقف متفق عليها. اقترحت سقفاً من 1320 عربة MIRV بما مجموعه 2200 منصة إطلاق، بما في ذلك الطائرات. ورغم أنني كنت مفوضاً بأن أجعل الرقم 2500، فقد اخترت الرقم 2200 لأنه كان أقرب إلى المجموع المخطط من قبلنا ويتطلب تخفيضاً من جانب السوفييت بمقدار 450 من مجموع ما لديهم وهو 2650. ومن الغريب أن أعداد MIRV ـ التي تعكس بدقة برنامجنا المخطط مع غواصتين إضافيتين من نوع ترايدينت الموزعة لدواعي الأمان. قد لقيت القبول على الفور بدون سؤال. هل كان من المعقول أن تكون قوة السوفييت العسكرية بالطائرات مماثلاً لما لدينا؟ أم هل اعتقد الجنرالات السوفييت أنهم لن يصلوا إلى ذلك المجموع ضمن فترة السنوات العشر للاتفاقية؟.

بالنسبة للسقف الكلي 2200، دهش جيورجي كورنينكو، الذي كان آنذاك رئيس قسم أمريكا في وزارة الخارجية السوفييتية، الذي كان يحدد الأرقام للوفد السوفييتي. كيف يمكن أن نصل إلى هذا المجموع. بموجب «سالت ـ 1»، كان من المسموح لنا، كما قال، بـ 1640 صاروخاً فقط، ولم يكن لدينا قاذفات كافية لملء القوة المقترحة وهي 2200، وكان رأيه أنني من وجهة نظر ذهنية دقيقة فضلت تكافؤ المقاربة العددية. هل كنا نستخدم اتفاقية «سالت» لتبرير البناء كما تساءل كورنينكو. والحق أن الوضع كان أسوأ من ذلك. فالبنتاغون كان يخطط لبناء غير عددي، ولم يقترح واحداً في الإدارات المتعاقبة. ما كان يشغلنا أن نهدئ الاضطرابات الداخلية.

لما كنت لا أوافق على هذا، أثرت مجادلة حول كيف يمكن أن نصل إلى ما مجموعه 2200 وشرحت أن القاذفة الاستراتيجية ب ـ 1 سوف تدخل قريباً في قواتنا (وهي طائرة لم تتضمنها اتفاقية سالت ـ 1)، وعرضت برحابة صدر الحد من طائرات ب ـ 1 إلى 250 كمساهمة في اتفاقية سالت. وكانت هذه

إحـدى الحيل لأنني كنت أعرف ـ والسوفييت لا يعرفون. أننا كنا نخطط لبناء 240 قاذفة فقط. (والواقع أننـا طيلـة أكثـر من عقدين. بما في ذلـك فترة إدارة ريغـان «الصقرية». لم نضـع إلا 100 طائرة بسبب عوائـق فنيـة وإدارية وعوائق من الكونغرس). أشار بريجينيف أنـه إذا كان السقف 2200 فعلى السوفييت أن يستبعـدوا 200 صـاروخ حديث بالإضافـة إلى 210 صواريخ قديمة استبعدت بموجـب اتفاقية «سالت ـ 1». فـي إطار عالم اتفاقية «سالت». كانت هذه خطوة مشجعة لأن بريجينيف كان يعترض فقط على العدد وليـس على مبدأ تساوي الأعداد لدى كل طرف. تعزز إحسـاسي الباطني لأن الاجتماع الذي كان مقرراً مع بريجينيف في الصباح التالي قد ألغي بحجة أن «المكتب السياسي» كان يعد اقتراحاً جديداً.

طـرح بريجينيف خطة سوفييتية جديدة فـي 26 ت1 أي قبل 12 ساعة من موعد مفارقتنا موسكو. في واحـدة من المناسبات النادرة التي يصغي فيها السوفييت إلـى توضيحات مفاوضيهم، اقترح بريجينيف اتفاقيـة لمدة 10 سنوات، تنتهي عام 1985، مفترضاً أنـه وفورد قد وصلا إلى اختراق في فلاديفوستوك. السقـف الكلـي للمنصات القاذفـة وعددها 2400 منصة سيثبـت. وستوافق الولايـات المتحدة على عدم بنـاء أكثر من 2200 منصة إطلاق حتى سنة واحدة قبل انتهـاء الاتفاقية. وسوف تدخل القوات الفرنسية والبريطانية في عداد المجموع الأمريكي ـ مما يعني أن السقف المؤقت أصبح دائماً.

كان الطرفان يقتربان من اختراق كبير. ومن حيث المبدأ رفضت الاقتراح القائل بضم القوات النووية الفرنسيـة والبريطانية إلـى مجموع قواتنا. ولكن من أجل الهدوء في الداخل حولت طريقة المرحلتين إلى أرقام نهائية وهي ما كان يناسب برنامجنا الفعلي.

ومـع هـذا فإن موضوع المساواة (التكافـؤ) كان يمكن أن يستغرق النهار كلـه، وشعرت أن بريجينيف سوف يوافقُ في النهاية. ولما كنت أخطط لزيارة الهند في أقل من 12 ساعة، ولم يكن هناك وقت لاجتماع آخـر مـع المكتب السياسي، اقترحت إرجـاء القضايا الباقية حتى لقـاء فلاديفوستوك. وفي غضون ذلك سأحـاول أنـا ودوبرينين أن نضيـق فرجة الخلافات. وما كنت أتـرك المسألة مفتوحـة إلا إذا اقتنعت أن بريجينيف سيوافق في النهاية.

كان من الواضح أن بريجينيف ينوي أن ينهي الموضوع في فلاديفوستوك بشروط مقاربة لشروطنا من طريقة تعبيره عن موافقته على اقتراحي:

> أوافـق معكـم بشرط واحد: مهمـا كانت التعديـلات التي تجـري فإنها لـن تمس طبيعة الاقتراحـات الجوهرية الجديدة أو مبدأ جديداً، لأننـي لا أريد للاجتماع. الأول الآتي مع الرئيس أن يبدأ بنزاع.

بـدا لـي لبرهة أنه علـى الرغم من القلـق الداخلي كنا علـى حافة الوصول إلـى اتفاقية SALT، وبرنامـج لعقد «مؤتمـر الأمن الأوروبي». ومع هذا فقد كان لدي شعور بالقلق بأن

جاكسون وحلفاءه سينجحون بطريق ما في رفض الموافقة على مراقبة التسلح. وكان بريجينيف بدوره مسكوناً بهاجس داخلي بوقوع اضطرابات قادمة وحذرني بطريقة مهذبة (بالمعايير السوفييتية) بأن هناك حدوداً للصبر حول جدلنا الداخلي:

أرجو ألا تنسى جوهر هذه المناقشة حول الصواريخ فحسب، بل وما ناقشناه في اليوم الأول. أعرف أنك لم تنس، ولن تناقش حول هذا أكثر من ذلك. لقد حاولت أن أعرض موقفنا بوضوح قد الإمكان.

سيادة نووية مشتركة

أظهرت حادثتان قبل أن نغادر موسكو إلى أي مدى ما تزال العلاقة محفوفة بالخطر على الرغم من كل الدفء والتقدم في اتفاقية «سالت»: الرفض الأمريكي الذي سببه بريجينيف لنفسه، والثانية الحرج الذي وقع فيه الزوار الأمريكيون بسبب سياسات بلادهم الداخلية.

نجم صد بريجينيف عن محاولة الأمين العام التقاط خيط للقاء خاص مع نيكسون قبل أربعة أشهر أثناء قمة حزيران 1974. في تلك المناسبة كان بريجينيف قد اقترح أن تقيم القوتان النوويتان العظميان ما يصل إلى وصاية نووية على بقية العالم. وبعد أيام قليلة، وفي حفل غداء أعده نيكسون في «سباسو هاوس»، مقر إقامة السفارة الأمريكية. دعاني الرئيس وكان بريجينيف جالساً إلى جنبه، وذكر اقتراح الزعيم السوفييتي. وكان مضمونه في الواقع أن يتعاون البلدان في وقف أية طموحات نووية لأي بلد بالموافقة على العمل معاً عسكرياً ضد أي بلد يستخدم الأسلحة النووية. اعتبر نيكسون تلك الفكرة بأنها «فكرة مثيرة للاهتمام» تُبحث بالتفصيل بيني وبين دوبرينين أو غروميكو فيما بعد[7]. مبادرة بريجينيف حول هذه الوصاية النووية المشتركة كشفت مدى اهتمامه بشأن عزلة موسكو وتطلعه إلى قلب المائدة على بيجينغ.

أولئك الذين يعرفون نيكسون جيداً قد يفهمون أن هذه الوصاية الدرامية في حفل عشاء لا تعني الكثير ــ إنها تتوافق مع عدم قدرته أن يرفض شيئاً أمام مفاوضه وجهاً لوجه مع عدم رغبة لمتابعة الموضوع لم يكن لدينا حافز مقبول للمخاطرة بعلاقاتنا مع الصين التي لا تزال ضعيفة وفي بدايتها للدخول في صفقة ثقيلة مع موسكو. لم أتخذ أي إجراء وانتظرت أن يوضح لي نيكسون نواياه، وبعد بضعة أسابيع استقال نيكسون بدون أن يذكر هذا الموضوع ثانية (ولم يناقشه معي أبداً فيما تبقى من عمره). كما أن دوبرينين لم يعد إلى الموضوع أبداً. وعندما أطلعت فورد على الموضوع، أعربت عن أملي بأن يُطوى اقتراح بريجينيف مع استقالة نيكسون.

لم أقدر تشبث بريجينيف (أو ربما سذاجته). فالآن، في ليلتي الأخيرة في موسكو، دعاني إلى لقاء خاص في مكتبه في الكرملين قبل مناقشات اتفاقية (سالت) ودعا إلى مناقشة الموضوع. ولم يحضر

ذاك الاجتماع إلا وزير الخارجية غروميكو من الجانب السوفييتي وهال سونينفيلدت من جانبنا، إلى جانب المترجم اللامع فيكتور خودريف. ومن أجل أن أنقل طريقة تفكير بريجينيف أستشهد بهذا المقطع من محادثاته الأولية مع نيكسون:

ألا نستطيع الاهتمام بإمكانية بلدينا اللذين يملكان في المستقبل المنظور قوة هائلة، وبخاصة في المجال العسكري، بتحقيق معاهدة بصيغة ما، في صالح البشرية كلها، وأن نضع في اعتبارنا تهديد الأسلحة النووية لكل الجنس البشري، بحيث إذا قام طرف ثالث بهجوم على أي طرف منا ــ نستطيع أن نسميه ـ يستخدم كل طرف، من أجل مصلحة الحفاظ على السلام، القوة العسكرية دعماً للطرف الآخر. وهذا ينطبق أيضاً على الحلفاء ـ كهجوم على «ألمانيا الغربية» أو إيطاليا ـ سوف نهب لمساعدتهم أيضاً. من المؤكد أن هذا سيكون تحذيراً ضد أولئك الذين يغريهم استخدام الأسلحة النووية ضدنا أو ضد حلفائنا جميعاً.

في ذلك الوقت أشار الرئيس نيكسون إلى أنه يعتبر هذا الموضوع مثيراً للاهتمام وبدا أنه يؤيد ما يتضمنه. وأضاف أنه مهتم بالفكرة وأنه بعد شهرين سيكون قادراً على الإجابة على اقتراحاتي. لم ندخل في تفصيل أوسع وما قلته كان في الواقع اقتباس ذلك الحديث. أعطيك كلمتي، وكلمة سوخودريف (مترجم بريجينيف) وهو مسؤول عن حياته، بأنني لم أطلع أحداً على مذكرة هذه المحادثات لأي شخص.

نظراً للطبيعة البطيئة للإجراءات السوفييتية البيروقراطية (فضلاً عن الآليات البطيئة) يمكن أن تعتبر حياة سوخودريف نموذجاً لأساس التصريح الأخير. ولكن مهما كان الاقتراح معروفاً لدى الطبقة الحاكمة السوفييتية، فإن معناه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكونان مُلزمين بمساعدة أحدهما الآخر إذا ما تورط أحدهما مع قوة نووية أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإننا لن نقف مع الاتحاد السوفييتي إذا ما تورط في حرب مع الصين، بل ينبغي أن نفعل ذلك بوصفه أحد حلفائنا المقربين، مثل بريطانيا وفرنسا، ونستخدم الأسلحة النووية ضده رداً على هجوم سوفييتي تقليدي.

اتخذ الحوار منعطفاً غريباً عندما حاول بريجينيف باستماتة أن يجعل من قطعة مدفعية صغيرة على شكل لعبة تقذف شحنة منفجرة. والحديث التالي يوضح ذلك:

كيسنجر: أنا لم يهاجمني أبداً الأمين العام.

«وجه بريجينيف انتقاده، نحو سونينفيلدت».

غروميكو: يجب أن تجربه على وزير خارجيتكم وألا تخيف الأمريكيين.

«يضع بريجييف رصاصة في المسدس ويشد الزناد. لم يحدث شيء».

بريجنيف: ينبغي أن أطلب من السادات الاحتياطي.(*)

في هذا الجو، الذي أصبح فجأة تآمرياً وتهريجياً، كنت مضطراً أن أصوغ إجابة ما على اقتراح بريجنيف. نحن لا نستطيع أن نقبل بذلك بدون تدمير «التحالف الأطلسي» وننهي انفتاحنا على الصين، ونعزل أنفسنا عن العالم. والحق إذا كان بريجنيف يأخذ الأمر على محمل الجد، فإن الطريقة الوحيدة لأي بلد تستطيع أن تهرب من الوصاية الأمريكية ــ السوفييتية عليها أن تقطع علاقتها بقوة عظمى، ولن يكون أمامها إلا حركة عدم الانحياز. لذا أجد نفسي مضطراً إلى طرح أسئلة حول الظروف التي سيطبق فيها الاتفاق. وفي الوقت نفسه لا يُنصح بممارسة دبلوماسية يتحدث فيها عن قلب رئيس الحزب الشيوعي في غرفة اجتماعات المكتب السياسي مع موظف كبير. لذا أجد نفسي مضطراً إلى القول بأن الموضوع ينبغي أن يحال إلى الرئيسين (والصحيح أنني لم أناقش مع فورد حول هذا الموضوع قبل أن أغادر):

إنها معالجة شاملة ويصعب الوصول إليها. كنت قد أخبرت فورد عموماً بوجود مناقشات بينكم وبين الرئيس نيكسون. سأناقش الموضوع مع الرئيس عندما أعود وبالطبع قبل فترة من اجتماعكما في فلاديفوستوك.

كان من الصعب معرفة ما الذي جعل بريجنيف يطرح هذا العرض. كان غروميكو على درجة كافية من الخبرة بحيث يعرف أنه لا يصلح، خلافاً للإجراء السوفييتي المعتاد حيث لا ينفك الموظفون التابعون عن معارضة الأمين العام، فإن غروميكو ودوبرينين لم يناقشا الموضوع مطلقاً إلا إذا كان بريجنيف حاضراً ويقود المناقشة. ولم يترك ردي الفاتر مجالاً للشك ـ بين المحترفين بالطبع ـ أن الاقتراح لن ينتج شيئاً حتى في فلاديفوستوك، والذي كما سنرى، لم يمنع بريجنيف من إثارته مرة أخرى ـ ليس مرة واحدة بل مرتين.

ماذا كان بريجنيف حقيقة؟ باحثاً عن الانفراج وتطبيع العلاقات؟ أم مناوراً بارعاً يقترح وصاية عالمية سوفييتية ـ أمريكية من أجل أن يخرب تحالفات أمريكا وعلاقاتنا مع الصين؟ لعل كلا الاحتمالين وارد، بمناسبة اجتماعنا كان بريجنيف بالتأكيد تقريباً لا يعرف أيهما الأرجح. هل الاستمرار في تخفيف حدة التوترات قد جعله يؤكد على الإصلاحات الداخلية، وامتصاص الطاقات السوفييتية نحو مسائل داخلية، ويكتشف، كما تعلم ميخائيل غورباتشيف، عدم توافق النظام السوفييتي مع الاقتصاد العالمي الحديث؟ أم أنه يناور من أجل سياسات عدوانية؟.

(*) السوفييت المنزعجون من تردي نفوذهم في مصر، كانوا كثيراً ما يطلقون تعليقات ساخرة تجاه أنور السادات. وفي مناسبة أخرى أطلق عليه غروميكو وصف (جمل من ورق).

لـن نعرف أبداً، رغم أنني أشعر ببعض الحـزن لإخفاقنا في اكتشاف الغاية. في النهاية فإن الانفراج بات عديم الجدوى بسبب الخلافات الداخلية الأمريكية، وعدم قدرة بريجينيف على مقاومة إغراء السعي إلى استغلال مشكلاتنا الداخلية بعد أن أخفقت الاتفاقية التجارية وغاصت اتفاقية «سالت» في الرمال.

مـا حـدث أن الجلسة التي أنذر فيها بريجيف باختراق اتفاقيـة «سالت» قد قُضمت من كلا الجانبين بمناقشـات أدت في النهاية إلـى نسف علاقة الشرق بالغرب: بدأت بمرض مـن قوة عظمى نووية بوصاية بعرضـ للمطامح العالمية السوفييتيـة وتتبعها مناقشات خاصة بمبادرة من الأمين العام (للحزب)، حول تعديل جاكسون. فانيك التي تؤكد على عدم التماسك الداخلي الأمريكي.

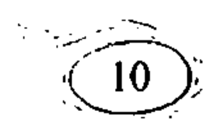
بعـد الـوداع الرسمي، أخذني بريجينيف جانبـاً لحديث خاص آخر. يجب ألا أُسيـئ الفهم، كما قال، مهمـا كان موقـف المكتب السياسي شديداً حيال تصرف جاكسون. من بيـن المائة دولة المؤهلة لعضوية «صنـدوق النقـد الدولي»ـ MNF، كان الاتحـاد السوفييتي وحده يتمتع بمعاملـة استثنائية، لا بسبب تقيد الصنـدوق بممارساتـه الداخلية، بل بالاشتـراط بمراجعة سنوية. واستمر جاكســون وبريجينيف بإعلان أرقام للهجرة لا تتفق مع ما قاله القادة السوفييت لنا. الحقيقة القائمة على تشريع داخلي سوفييتي، وهي أنـه لـن يرفض أكثـر من 1.6% من الطلبات لا تتضمـن التزاماً بضمان عدد معين مـن المهاجرين. هل كان جاكســون يريد مـن الاتحاد السوفييتي أن يشرع بطرد بعض مواطنيه من أجل أن يلبي أهدافاً وضعها الكونغرس الأمريكي، كما تساءل بريجينيف. هل كان غرض جاكســون أن يُظهر أنه أرغم السوفييت على الاستسلام في مسألة يُعترف بها دولياً على أنها مسألة تتعلق بالتشريع الداخلي للبلد المعني؟.

سقـط الحذاء الآخر في الصباح التالي، في 27 ت1. فـي الطريق إلى المطار سلّمني غروميكو رسالة مؤرخـة في اليوم السابـق. كانت وثيقة غريبة، لم تكتب علـى أوراق وزارة الخارجية، بل على ورقة عادية، كما لو أنها كانت رسالة عادية. في هذه الورقة رفض غروميكو رسمياً موضوع تبادل الرسائل مع جاكسون والتي تحرر في البيت الأبيض. وذكّرني بأن القيادة السوفييتية قد استجابت لـ «رغباتي» لتحرير ممارسات ترتبط كلياً بـ «الشؤون الداخلية لبلدنا، ورفض غروميكو» بشكل قاطع أي تفسير يظهر «كنوع من التاكيد أو التعهد» وتتضمن «الأرقام التي ذكرت فيما يتعلق بالعدد المقترح».[(8)]

ما كنت أحذر منه منذ حوالي سنتين قد حدث أخيراً. عندما استلم فورد السلطة كان الاتفاق التجاري جاهـزاً للموافقـة، ومستوى مـن المهاجرين اليهود يبلغ عددهـم 45 ألف رجل كان قـد تعهد به غروميكو وصادق عليه بريجينيف. الآن يتملص السوفييت رسمياً، وكتابياً، مما كان تفاهماً ضمنياً. ضغوط الكونغرس قـد أرغمتنا على أن نحـاول سد الفجوة بصيغة معقدة على هامش ما هو ممكـن. فتصميم جاكسون على تغييـر هـذه الصيغة المتفـق عليها إلى التزام وكي يشير إلـى أسلوب يفوق أسلـوب الإدارة في التعامل مع السوفييت كان على وشك إسقاط اتفاق التجارة وخنق الهجرة اليهودية.

مغادرتنا لموسكو صباح 27 ت1 قد تكون أو لاتكون رمزية. زوجتي نانسي أضاعت حذاءها واضطر مساعدي بول بريمر (جيري) على إعارتها حذاءه حتى نصل مع أمتعتنا إلى الطائرة. وأستطيع أن أتخيل شعور مضيفينا السوفييت في المطار وهم يرون زوجتي الأنيقة عادة جداً تلبس حذاء رجل من المساعدين لي. الانتقادات التي واجهناها في موسكو كانت بأن نفقد قمصاننا. ولكن ليس أحذيتنا.





فلاديفو ستوك والأزمة
في العلاقات الأمريكية السوفييتية

الوصول إلى فلاديفو ستوك

اتجه فورد من سيؤول في 23 ت2 في طريقه إلى فلاديفوستوك. ولما كان الاتحاد السوفييتي لم يعترف بعد بكوريا الجنوبية فقد كان على طائرة الرئاسة أن تحط في طوكيو، حيث التقطنا الربان السوفييتي، وبعد الإجراءات الاحتفالية الرسمية والاستقبال الصاخب في كوريا الجنوبية، بدا الوصول إلى الاتحاد السوفييتي مرتجلاً بعض الشيء وغير ممتع.

حطت طائرة سلاح الجو الأولى (طائرة الرئاسة) في قاعدة عسكرية تبعد50 ميلاً عن فلاديفوستوك. وكانت عاصفة ثلجية شديدة هبت في اليوم السابق، قد أثارت الشكوك إذا ما كنا سنستطيع الهبوط. وعلمنا فيما بعد أن مضيفينا قرروا تغيير خط سيرنا إلى كاباروفسك، وهو اختيار محير لأسباب فنية وسياسية: فنياً لأن اختيار مدينة سيبيرية كهذه لعقد مؤتمر قمة أمر يشوش الذهن، خاصة وأنها تقع على بعد آلاف الأميال من موسكو. وسياسياً أن عقد مؤتمر قمة سوفييتية ـ أمريكية في مدينة قريبة من الحدود الصينية لا بد أن تفسره بيجينغ على أنه بادرة تحالف استفزازي بين قوتين عظميين. ومع أننا كنا نخشى مثل هذا الاحراج فإن الصينيين لم يعتبروا خيار فلاديفوستوك دليل تحسن كبير (انظر فصل 28).

مع الثلج الكثيف الذي كان يغطي مستودعات القاعدة الجوية السوفييتية العسكرية لم يكن من الممكن رؤية شيء عبر الامتداد الأبيض سوى أشكال قليلة سوداء تقف عند حافة مدرج خشبي مسقوف تحول إلى مكان للترحيب بنا، ونظراً للبرد الشديد فقد تغيرت مراسم الاستقبال الرسمية. كان بريجينيف يتحرك بنشاط وانتقلنا معاً بالقطار إلى أوكيانسكايا، وهي منتجع يبعد حوالي عشرة أميال عن فلاديفوستوك.

القطار واسع جداً يعود إلى أيام القياصرة، وقد أحضر لنا الشاي مضيفون يرتدون ملابس شعبية روسية وهم يحملون «سماور» فضياً. كنا مأخوذين بمنظر السهول المغطاة بالثلوج تحيط بها سلسلة من الهضاب غير العالية. وعندما أخبرنا مضيفونا السوفييت أن قمة بعض هذه الهضاب تمثل الحدود مع الصين والتي شهدت صدامات بين القوات الصينية والسوفييتية عام 1969، ساد الرحلة جو من الرهاب

تعودت الشعور به في إسرائيل قبل 1967 حيث كان يبدو المرء في كلا الجانبين على مرأى النظر في بعض مناطق الحدود المتداخلة.

أخذنا بريجينيف في نهاية الزيارة في جولة عبر فلاديفوستوك. كانت ما تزال آنذاك مغلقة أمام الأجانب، ولما كان اليوم يوم أحد فقد بدت المدينة ساكنة أكثر مما هي حيوية. كانت تشبه من ناحية الشكل مدينة من مدن أوروبا الوسطى التي تطل على آسيا. ولما كان يسكنها الأوروبيون في الغالب فقد كانت تشبه سان فرانسيسكو كما تشبه قليلاً بعض مدن كوريا واليابان التي كان فورد قد زارهما من وقت قريب. كان الهدف الحقيقي للقياصرة من إنشاء هذه المدينة أن تكون ميناء انطلاقة للإمبراطورية الروسية نحو آسيا. أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فالخطر أن تتعرض إلى مناطق محاصرة متناثرة.

في القطار كنت أنا والرئيس فورد نجلس في غرفة الطعام حيث جلسنا حول طاولة مغطاة بغطاء أبيض ثقيل. كان بريجينيف ووزير الخارجية أندريه غروميكو، والسفير أناتولي دوبرينين وفيكتور زخاروف، والمترجم السوفييتي، يجلسون في جانب، ويجلس فورد وسفيرنا في الاتحاد السوفييتي وولتر سترسيل وأنا، مع مترجمنا الرسمي أليكس أكالوفسكي البالغ المهارة. كان وجود مترجم أمريكي طقساً من طقوس نيكسون، الذي كان مقتنعاً أن مترجمي وزارة الخارجية يسرّبون محادثاته.

أخيراً التقى فورد وجهاً إلى وجه مع بريجينيف الذي قرأ عنه الكثير. وفي مذكراتي الموجزة عن القمة عرضت التقويم التالي لبريجينيف:

> ليس مؤهلاً كثيراً أساساً، ولا صبر له على التفاصيل، وغالباً ما يكون سيء الاستعداد (إن لم نقل مضللاً). وهو يغطي هذه الصفات بالتكلف بالكلام والسلوك والانحراف عن الموضوع، رغم أنه في قرارة نفسه صارم وخصم عديم الرحمة، ولا يعطي شيئاً من أجل النية الطيبة.
>
> وهو يكون حذراً منك لأنه لا يعرفك، ولأنه أيضاً يكنّ احتراماً جيداً وغريزياً لقوة الولايات المتحدة ولحكومتك.
>
> أفضل طريقة للتعامل معه شرح موقفنا بصراحة وواقعية وأنت تدعه يتفهمه.
>
> قد يرغب بالانفراد بك من أجل حديث ودي، كي يظهر بأنه متمسك بالعلاقات الطيبة. ولكن هناك معاني إضافية للسيادة المشتركة، وهو يحاول، عملياً، أن يختبرك ليرى إذا ما كنت تبدي أي اهتمام في علاقة كهذه والتي تكون عملياً موجهة ضد الصين.
>
> كان فورد قد أظهر عدم شعور بالأمن أثناء التحضير للرحلة. كما أنه لم ير الآن أية حاجة للتخلي عن طبيعته المعتادة لمجرد أنه وجد نفسه في أقصى شرق سيبيريا.

بـدأ بريجينيف المحادثات بطريقة مزاجية وهي أسلـوب بات مألوفاً لدي. علّق على ميل الرئيس الفنلندي أورهو كيكونين الشديـد لشرب القهوة، التي يكرهها بريجينيف، وعلى ميل الرئيس المصري الراحـل عبد الناصر إلى خلط الدعابة بالسياسة. وكان غروميكو هدف نكات بريجينيف الذي حكى لفورد إحدى الحكايات الطريفة عن سلوك غروميكو.

كانت طبيعة فورد، ولا سيما مع الأشخاص الذين يقابلهم لأول مرة، أن يدير المحادثة حول شيء عملي. وقـد تساءل هنا عـن الطاقة الزراعية للمناطق التي نتجـول فيها. لم يكن بريجينيف مُهيئـاً لهذا السؤال ولـم يكن علـى دراية واسعة بشؤون الزراعة في مناطق الاتحـاد السوفييتي. وبعد حديث عابر عن درجات الحـرارة المناسبـة للزراعة (حيث لا توجـد زراعة واسعة في سيبيريا) دخل فورد فـي الموضوع مباشرة وسأل بريجينيف كيف يرغب أن يباشر المفاوضات وفقاً لجدول الأعمال المتفق عليه في موسكو.

لمـا كان بريجينيـف معتـاداً على أسلـوب نيكسون الموجز فقد تلـكأ قليلاً ثم طرح مـا كان خطط له بوضـوح في بيانه الافتتاحي لجلسة الافتتاح المكتملة. ووفقاً لما أصبح أسلوباً سوفييتياً تقليدياً فقد تناول القضايا الدولية، مثل الحد من التسلح، والشرق الأوسط، ومؤتمر الأمن الأوروبي. وقال بريجينيف:

> دعونـا نتحـدث لا كدبلوماسيين بل كبشر. كلانا حارب في الحـرب العالمية الثانية. تلك الحرب كانت لعبة أطفال بالمقارنة مع الحرب النووية.

> دخل فورد في الموضوع مباشرة، بصورة عامة، ولو بطريقة روتينية إلى حد ما. أكد على استنتـاج مضيفـه بأن نتائج حرب نووية ستكـون حقاً «شيئاً لا يصـدق»، كما أكد على أن سياسته الخارجية ستكون أساساً استمراراً لسياسة نيكسون.

> خطـا بريجينيف خطوة أخرى فـي عرض عام خارج البيان: أرى أننـا تقدمنا بشكل غير صحيـح فـي الاتجاه الخاطئ. نحن لـم نحقق أي تحديد حقيقي، بل كنـا في الواقع ندفع بسبـاق التسلح أكثـر فأكثر. ذلك خطأ. غـداً سوف يقدم لنا العلم ابتـكارات لا نستطيع حتـى أن نتخيلها اليـوم، وأنا لا أعرف إلى أي مدى نستطيـع أن نستمر في بناء ما يسمى بالأمـن. هذا لا يعني أننـي مستعد لمناقشة أرقام أو مستويات، ولكننـي أريد أن أقول إن سبـاق التسلح هذا محفوف بخطر كبير... الناس لايعرفون كل التفاصيل، والا أرسلوا بنا إلـى الجحيـم. نحن ننفق المليارات علـى كل هذه الأشياء، مليارات يجـدر بنا أن ننفقها على مصلحة الشعب.

كانـت إشـارة جيدة من عدة وجوه في قلب أزمـة الحرب الباردة: فسباق التسلـح كان غير قابل للحل بـدون معيار للثقـة، ولكن الثغرة الأيديولوجيـة الواسعة كانت من الاتساع بحيـث كان كلا الطرفين يحدد الأمـن من منطلقـات تقنية فحسب، تلك التي أثارت كثيراً من التعقيـدات كحلول، ودفعت بهما إلى الوراء

لحماية برامجها الاستراتيجية الأساسية. من المؤسف أننا لم نكن أحراراً في اكتشاف تأملات بريجينيف والى أين قادته وأنه سرعان ما أصبح عاجزاً عن دبلوماسية مبدعة. وعلى أية حال، في القطار عبر سيبيريا المتجه إلى أوكيانسكا، شعر فورد أنه لم يقطع هذه المسافة الشاسعة لمناقشة الفلسفة العامة للحد من التسلح. بعض الاتفاق كان ينبغي أن يتقدم بإجراءات أكثر اندفاعاً:

أنا مهتم يا سيادة الأمين العام بمعالجتك كرجل دولة لهذه المشكلة وأفكر بأننا نستطيع أن نتكلم بهذا السياق الأوسع في وقت لاحق.

ولكن أعتقد أن المهم في هذا الاجتماع أن نناقش هذه المسائل بشروط معينة خطوة فخطوة. أعتقد أن اقتراحنا واقتراحكم المقابل يمكن أن يكونا أساساً طيباً من أجل استمرار تراث اتفاق 1972.

لم تكن ثمة مادة للمناقشة حتى انعقاد الجلسة المكتملة. وقد لاحظ غروميكو أن السيناتور ولترمونديل قد تخلى عن طموحاته الرئاسية عام 1976 لأن بريجينيف رفض أن يستقبله في موسكو. وقد أعاد بريجينيف ذلك إلى أنه يفضل هنري جاكسون. وقام فورد مستغلاً كراهية السوفييت لجاكسون كنقطة ضغط للقيام بمحاولة أخرى للعودة إلى الموضوع المطروح:

في نظامنا الأفراد من أمثال السيناتور جاكسون لهم الحق في عدم الموافقة، ولكنني أعتقد أن الشعب الأمريكي يريدنا أن نتابع نهجنا الحالي. إذا كنا نستطيع أن نتفق في فترة 1975 ـ 1976. سوف يكون لدينا فرص أفضل لمتابعة سياستنا حتى 1980.

كان نيكسون يؤكد دوماً على علاقاته الوثيقة ببريجينيف، ليس لأن لديه أية أوهام حول أغراض السوفييت، ولكن كوسيلة لدحر خصومه في الداخل باستعراض الاحترام الذي يلقاه في الخارج. أما فورد فقد كان أكثر حذراً بكثير، ولم يشعر بضرورة أن يسحر الزعماء الأجانب أو بضرورة إبداء مودة لا يشعر بها.

إقامتنا في أوكيانسكايا لليومين التاليين تحولت إلى مصحة أو عطلة للعاملين (رغم أن بعض الساخرين من جانبنا وصفوا المكان بأنه ملجأ للمجانين). كان يتألف من حديقة مبنية من الحجر ومحاطة بأكواخ صغيرة مصنوعة من الخشب. أحدهما كان مخصصاً لي، ورغم أنه لم يكن أنيقاً إلا أنه كان يحميني من البرد القارس الذي لم أشعر بمثله في حياتي المدفأة القديمة كانت تقذف بعض الشرر مما يوحي بأن البناء كله قد يشتعل إذا ما أثار مضيفونا السوفييت. وكان فورد هو الوحيد الذي يقيم في بناء حجري، الأمر الذي أنقذه من القلق.

أول لقاء مكتمل

عقدت الجلسة المكتملة في الحديقة الشتوية لذلك البناء الحجري القديم، التي غطتها الأزهار. وكان دوبرينين قد ذكر أن بريجنيف كان قد أصيب بنوبة مرضية في جناحه الخاص في القطار بعد اللقاء الاستهلالي مع فورد، حيث طلب منه الأطباء تأجيل المفاوضات حتى مساء ذلك اليوم. إذا كان الأمر كذلك فنحن لم نلاحظ أي فتور في طاقته[2].

إنها المرة الوحيدة في عهد رئاسة فورد أنه يمثل موقفاً موحداً لحكومته من اتفاقية «سالت». شليسنجر وأنا وافقنا على مفهوم الأعداد المتساوية لكلا الطرفين، والذي كان التعبير الفني عنه «الحواصل المتساوية». وفي مذكرة كتبتها بوصفي مستشاراً للأمن القومي كنت قد حذرت الرئيس فورد أنه حتى عندما نتوصل إلى اتفاق فإن الهجوم الداخلي على اتفاقية «سالت» سيستمر: المحافظون سيركزون ضغوطهم على تحويل الحواصل المتساوية إلى وزن قذف متساو، قابل للتفاوض فقط بعد البناء (العسكري) الأمريكي الكبير، وهو ما سيعارض بالتأكيد كونغرس ماك غفرن المنتخب حديثاً. وسيعارض الليبراليون مبدأ زيادة القوات الأمريكية المتضمن في اقتراح الحواصل المتساوية. رغم هذه التحذيرات، أوصيت أن نتقدم للأسباب التالية:

(1) - سياسياً، إذا استطعنا أن نحقق اختراقاً في اتفاق «سالت» فهو ضمان ضد تقهقر العلاقة بكاملها، في وقت (آ) نستطيع أن نواجه فيه مجابهة محتملة في الشرق الأوسط و(ب) في فترة ليس من الضروري أن تزداد فيها فعاليتنا التفاوضية بدون زيادات بالغة في الميزانية.

(2) - مع وجود كونغرس جديد، وفترة ما قبل الانتخابات، وفي وجه صعوبات اقتصادية تتعلق بالطاقة والضغوط التضخمية، فإن فرصنا في اعتمادات مناسبة ومستمرة من أجل أنظمة جديدة تزيد على ما هو موجود ليست جيدة جداً، لا سيما إذا بدا الاقتراح أساساً لاتفاق...

(3) - الاتفاقية المتوقعة تتمتع بمزية تنفيذ برنامجي ترايدينت و ب. 1، وبذا تتحسن فرص موافقة الكونغرس عليها.

لقد ذهب الحد من التسلح بعيداً عن مقصده الأصلي عندما أصبح وسيلة لقيام برامج استراتيجية جديدة بدلاً من الحد منها.

دعم شليسنجر كان أكثر تذمراً وتعقيداً، ولكن الأساس أنه يؤيد اتفاقية بحواصل متساوية مؤلفة من 2400 منصة إطلاق و1320 صاروخ «ميرف» MIRV. كان هناك توضيحات فنية كافية تقدم منفذاً

لمجابهـة منتقدينا فيما بعد. أمـا بالنسبة للخطة الراهنة، فقد كان لدى فـورد المساندة الضرورية للرد على التهجمات الداخلية.

بـدأت الاجتماعات الرسمية في الساعـة 15.6 مساء. أعاد بريجينيف، الـذي زود ضيوفه بالشطائر والكعـك والشاي، نسخة موجـزة عن عرضه الفلسفي في القطار، ومن ثم اتجهـت المناقشة مباشرة إلى موضوع الحد من التسلح.

الحـوار الناتـج كان أشبه بلعبة «الكابوكـي»(*)، تتصف بأسلوب شبه تقليدي ونتيجـة قدريّة. والفارق الرئيسـ هـو أن نفسية الفنانين كانت حذرة، وشعروا بحرية تغييـر الفصل الأخير. كانت النتيجة بطريقة مـا مقررة لأن بريجينيف قد سلـم بمبدأ الحواصل المتساوية في موسكو ولـم يكن من المحتمل أن يجعل الرئيسـ يسافـر هذا الطريـق الطويل إلـى فلاديفوستوك مـن أجل أن يجعلـه يُحبط بشـأن مسائل مثل الحواصـل المتساويـة. ومـن ناحيـة ثانية، فإن بريجينيـف قد لا يكون قـادراً على إقناع مكتبـه السياسي بالتنـازلات الضرورية لأننا لم نأت معنا بـأي تعديل على موقفنا. لرؤية كيف يتم اجتياز النتيجة المحتملة مـن خـلال اجتماع قمة، مع تجنـب المخاطر، فإن بعض مناقشات المد والجزر فـي المفاوضات قد تكون مثيرة للاهتمام.

كان جيرالـد فـورد تجربة جديدة بالنسبة إلـى السوفييت ولم يتخذ نهج سابقـه. فنيكسون الذي يملّ مـن التفاصيـل ـ ولا سيما الجوانب الفنية لاتفاقية سالت ـ قد يستغرق مع بريجينيف في معالجته الشاملة، حيـث يبدأ ببعض الفرضيـات الاستراتيجية والسياسية العامة، ثم ينتظر حتـى يقدم بريجينيف اقتراحاً محـدداً. عند تلك النقطـة كان نيكسون يترك التفاصيل لغروميكو ولي. أما فـورد فهو على العكس، يدخل في الموضوع مباشرة ويجري الكثير من المناقشات الفنية بنفسه. كانت تنتظره قرارات كبرى، يلاحظها بشيء من الخطر، فيما يتعلق بمستوى الميزانية الدفاعية، وهذه ستتوقف على نجاحات القمة.

التهديـد الضمني كان شيئاً أشبه بالخداع لأن عملية وضـع الميزانية للسنة القادمة، بكافة أغراضها العمليـة، كانت قـد أُنجزت تقريباً، وكان اهتمامنا الأول أن الكونغرسـ الجديد الذي يهيمن عليه مكغفرن سوف يقتطع مطالبنا، ورفعها كان بمثابة الخيال. كان فورد يؤكد باستمرار على أهمية أن تقوم أية اتفاقية جديـدة علـى أساس «التكافؤ» وهذا مـا كان طريقة غير مباشرة لرفض اقتـراح بريجينيف الأخير لي في موسكو بأن يُسمح للسوفييت بالإبقاء على 200 صاروخ حتى نهاية الأشهر الثمانية عشرة للاتفاقية. (كانت مناقشـة نظريـة تماماً، نظراً لأن الأركان المشتركة لم يكن لديها الخطة أو الوسائل للوصول إلى المجموع المقترح وهو 2400 على أية حال).

(*) الكابوكي: مسرحية شعبية يابانية يصاحبها الغناء والرقص ـ المترجم.

رد بريجنيف باتهامنا بأننا نتصلب في شروطنا. وركز غروميكو على الحجة التقليدية السوفييتية بأن حاملات الطائرات ينبغي أن تعتبر من الأسلحة الاستراتيجية. وعاود كلا الزعيمين السوفييتيين المطالبة باعتبار القوى النووية البريطانية والفرنسية ضمن المجموع المقترح 2400 ـ أي إعادة التأكيد على الطلب السوفييتي الأصلي بأن يُعطوا أفضلية عددية مقابل منصات الولايات المتحدة. وعاد بريجنيف إلى التهمة ـ عن حق ـ أنه نظراً للبداية المتأخرة للسوفييت، فإن الولايات المتحدة سيكون لديها أفضلية عددية في صواريخ «ميرف» حتى الثمانينات بغض النظر عن الأرقام المكتوبة.

وجد الزعماء أنفسهم فيما بعد أنهم بعيدون جداً عن التحديث الاستراتيجي. نادراً ما يجد رؤساء الدول الوقت أو الخبرة التقنية من أجل موضوع مبهم. فقد أثار بريجنيف مسألة فنية معقدة بشكل خاص: لقد سمحت اتفاقية «سالت ـ 1» بتوسيع الصوامع القائمة بنسبة 15%، وهذا يعطي الولايات المتحدة أفضلية بحسب تقدير بريجنيف. صوامع صواريخ مينيوتمان قد صممت باتساع أوفر من الصوامع السوفييتية. هذا الحجم الإضافي إذا أضيف إلى الزيادة المسموح بها وهي 15%، في حجم الصاروخ، سوف تعطي الولايات المتحدة «أفضلية» غير محدودة ـ وهذا يفترض أننا نستطيع زيادة حجم صواريخنا بنسبة أعلى مما خُصص للسوفييت. لم يتقدم بريجنيف باقتراح محدد لمعالجة «عدم التكافؤ» المفترض هذا وبدا راضياً بالإشارة إلى تحمله من أجل السلام.

وسرعان ما تشتت النقاش، ويعود هذا جزئياً إلى أن بريجنيف ببساطة لم يكن يعرف ماذا يتحدث عنه. وراح كل من دوبرينين وجورجي كورنيينكو، رئيس القسم الأمريكي في وزارة الخارجية السوفييتية، يشرحان بعض الحقائق لرئيسهما المرتبك همساً، والتي كانت تُسمع عبر مكبرات الصوت لدى وفدنا. وأخيراً قام الجنرال ميخئيل كوزلوف من هيئة الأركان السوفييتية برسم مخطط لبريجنيف يُبيّن أن نسبة توسيع الصواريخ بمقدار 15% كافية لخطط التحديث السوفييتية.

الحق أن بريجنيف كان لديه وجهة نظر، ولكنها لم تكن ما ظن أنه أثارها. أحكام التحديث في اتفاقية «سالت» تعطي الولايات المتحدة كل فرصة لتقليص الأفضلية التي يزعمها السوفييت، لم تكن ثمة عقبة لوضع صاروخ أكبر بكثير من صاروخ مينيوتمان Minuteman 3 في الصوامع الموجودة (وإذا زدنا عدد الصوامع إلى الحدود المسموح بها في اتفاقية «سالت ـ 1» كان بوسعنا أن ننتج صاروخاً ثقيلاً حقاً). كلا الاتجاهين يمكننا من مضاعفة عدد الرؤوس المحمولة على كل منصة أو تعزيز القدرة التدميرية لكل رأس حربي، والحق أن لدينا القدرة على القيام بالعملين معاً. بإيجاز، لدينا القدرة الفردية لإغلاق أية ثغرة نعتبرها مهمة استراتيجياً. ومع هذا فإن البنتاغون لم يطلب أبداً صاروخاً أثقل من صاروخ MX، الذي يلي مينيوتمان (والذي لا يتطلب توسيع الصومعة). ولم أتحدث أنا أبداً عن تصميم لصاروخ ثقيل تقوم به وزارة الدفاع في أية إدارة متعاقبة. ومهما تفاصح البنتاغون إلا أنه قانع عملياً ببرنامج سالت ـ 1 القوي.

عـاد بريجينيـف، بعد أن صحح له مرافقوه أخطاءه، إلى الحديث عن خطة حول سيادة مشتركة نووية ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي:

عنـدي اقتراح آخر. ينبغي أن تُقنعـوا د. كيسنجر أننا سنصبح حلفاء في ميدان الأسلحة النووية، وعندئذ سيزول كل شيء، عندئذ نستطيع أن نقدم تنازلاً ونوقع اتفاقية، ليس هنا بـل في واشنطن. عندئذ لن تكون هناك مشكلـة إزاء الأسلحة النووية لأننا سنكون حلفاء وحلفاؤنا سيطمئنون أيضاً.

نحـن كنـا مصممين على تجنب أي انطبـاع بسيادة سوفييتية ـ أمريكية مشتركـة، ولو بثوب طوباوي. تفادى فورد تلميح بريجينيف قائلاً:

دعنا نقوم بذلك خطوة خطوة. نحن نتعاون في عدة ميادين من قبل ونفعل ذلك حتى في ميدان الفضاء. وهكذا فإننا لا نعرف أبداً إلى أين يمكن أن نذهب.

اقتـرح بريجينيف، بعد التراجع الكامـل الآن إلى الحواصل المشتركـة، سقفاً يتألف من 2400 منصـة إطـلاق على مدى عشر سنـوات، مع رسالة من الجانـب الأمريكي تعد بألا نزيـد أكثر من 2200 منصة قبل 1983 ـ وهو مـا يعني عملياً الاقتراح نفسه الذي عرضه عليّ في موسكو باستثناء أن التحديد الأمريكي سيكون سراً وليس علانية. أوضح فورد أن الـرأي العام لن يؤيد التفاوت، وأن الرسالة الجانبيـة لن تلزم خليفته. عرض بريجينيف اقتراحـاً بسيطـاً: «أن يبقى الرئيس فورد في السلطة لماذا ينبغي أن يرحل؟». أثارت تلك الملاحظـة هبّة أخرى مـن الهمسات في الجانـب السوفييتي فيما أخـذ غروميكو يشرح لرئيسه أن الرؤساء الأمريكيين لا يحق لهم البقاء أكثر من فترتين.

مـن أجل تحفيـز السوفييت علـى القبول بالحواصـل المتكافئة والتخلي عـن «التعويض» بالقواعـد عبر البحار، عرض فـورد التوقف عن وضع الغواصـات الحاملة للصواريخ في مينـاء روتـا، أسبانيا، بعد عـام 1983. كشأن كثير من أحكام اتفاقيـة «سالت»، فإن هذا الإجـراء يمثل خططـاً أمريكية موجـودة. لأنه في عـام 1983 ستجعـل الصواريخ بعيدة المدى على غواصات بوزيدون وترايدينت القواعد المتقدمة للغواصات غير ضرورية.

أثـار بريجينيف بعد ذلـك مسألة ـ طرحت عليّ من قبل في موسكـو من قبل كورنيينكو ـ تصل إلى صميم الفجوة بين خططنا الدفاعية ووضعنا في اتفاقية «سالت»، حيث تأثرت الأخيـرة بسياساتنـا الداخلية: كيـف نستطيع الوصول إلى مستـوى 2400 منصة إطلاق بدون بناء صوامع جديدة، وهو ما كان محظوراً بموجب اتفاقية «سالت ـ 1»؟ أوضحت أن غواصـات ترايدنيت تحمـل 24 صاروخاً بدلاً من 16 على قوارب بولاريس. وهذا من شأنه

أن يوفــر أكثر من 300 صاروخ إضافــي، كما سنبني «قاذفات ب ـ 1» لنصل إلى المجموع المتفــق عليه. (كانت هــذه مجرد مناقشة تفاوضية، البرنامــج الحقيقي بعد ذلك وطيلة السنوات العشرين التالية كان أخفض بكثير).

عند هذه النقطة، نحو 9.30 مساء، طلب بريجينيف فترة راحة استمرت بعض الوقت. عرفنا فيما بعد أن السبب في ذلك خلاف نشب على الهاتف بين وزير الدفاع أندريه غريتشكو، الذي اعترض على التساهل فــي مسألة الأنظمة ذات المواقع المتقدمة، ولكن بريجينيف فرض نفوذه[1]. وجاءت لحظة الانفراج، على لسان بريجينيف:

> حسنــاً، يا سيادة الرئيس، ماذا نستطيع أن نفعــل؟ أوافق تماماً على أن موقفكم الداخلي يختلــف عن موقفنا، ولكن بــودي أن أطرح أسئلة، مثل لمــاذا لا توجد درجة متساوية من الأمن.
>
> لــذا دعنا نحل الموضــوع بهذه الطريقة ـ لقد أجرينا ثلاث مناقشات ومن الواضح أننا لا نستطيــع أن نحــل كل شيء في يومين. مــا ينبغي أن نفعله هو أن نحــاول أن نوافق مبدئياً على التالي: 2400 منصة إطلاق لكم و2400 منصة إطلاق لنا، 1320 صاروخ ميرف لكم و1320 صاروخ ميرف لنا.

طلب فورد وأنا من بريجينيف أن يؤكد بأنه لن تكون هناك رسائل جانبية، ولا عمليات تفاهم سرية ولن نحتسب القوات الحليفة. أجاب بريجينيف:

> بموجــب هذا الاقتراح لن تكون ثمة حاجــة إلى رسالة، لأنه يمكن الوصول إلى السقف في أي وقــت حتى عــام 1985. كلانا سيصل إلى مستويــات 2400 و 1320 خلال هذه الفترة. وهكذا تستطيعون أن تعودوا أو تُخبروا شعبكم أنكم وصلتم إلى اتفاق على أساس المساواة الكاملة.

استُبعد الغداء الرسمي المقرر، واستمرت المحادثات مع تناول الشطائر. واستمر الاجتماع ست ساعات، حتى الساعة 12.35 ليلاً، باستثناء فترات الانقطاع كي يتمكن بريجينيف من الاتصال بموسكو.

كان فــورد والوفد الأمريكي سعداء. فقرار فــورد الأول فيما يتعلق بالحد من التسلح قد بسّط الاقتراح الأخيــر الذي كان قد قدمه نيكسون لجعله أكثر توافقاً مــع المزاج الشعبي في واشنطن. ووافق بريجينيف على الأعداد المتساوية وفقاً للمشروع الذي يلح عليه البنتاغون ضمن المستوى الذي اقترحه فورد.

لــم نقم بأي تنازل مهم. وقبل إعطاء هــذه الموافقة الأخيرة راجع فورد الأمر مع مستشاريه. ولإبطال أجهــزة الاستماع السوفييتية أخذنا سبعتنا ـ الرئيس، وهيلموت سونينفيلدت، وبرينت سكوكروفت، ووليام

هيلانـد، وجون لودال (محلل أنظمتنـا) والسفير ستويسيل، وأنا ـ نمشي فـي دوائر حول الحديقة في جو بـارد لم يكن يتصـوره أحد. قال هيلاند إن بريجينيف قد تراجع بسهولة نسبيـاً، وينبغي أن نحاول انتزاع تنـازل آخر. وفي موسكـو أعلمني بريجينيف أن الاتحاد السوفييتي قد نـوى أن يبني 180 صاروخاً من نوع ميـرف فقـط من أصل صواريخـه الثقيلة الـ 280 (SS ــ 18) وحضّنا هيلاند علـى أن نحاول تحويل هذا التنازل الفردي إلى جزء من اتفاقية «سالت».

فـي الجلسـات التي بدأت بعد ذلك بوقت قصيـر بعد العاشرة من صباح اليـوم التالي، يوم الأحد 24 تشريـن الثانـي، حاول فورد هذا. استلم الحوار غروميكـو، الذي كان يظن بلا شك أن رئيسه قد ذهب بما فيـه الكفايـة في الليلة السابقـة. كان المفاوض المثالي الـذي لا يمكن أن يقدم أي تنـازل فردي جوهري إلا بصعوبـة. وقد سمـى غروميكو، المحنك، إلى انتـزاع تنازل بالمقابل. قال إنه قـد يوافق على حد 180 صاروخـاً من نوع «ميرف» مقابل أن توافـق الولايات المتحدة على سقف مقداره 2200 منصة إطلاق حتى عام 1983.

أظهـر الحوار إلـى أي حد كان الجدال حول اتفاقيـة «سالت» نظرياً. كان غروميكـو يعرض الحد من صواريـخ «ميرف» السوفييتية بمقدار قد لا يُحتمل أن يصـل إليه الاتحاد السوفييتي عام 1985. في مقابل الحد من الصواريخ الأمريكية حتى عام 1983 والتي لم يكن لدينا خطة لها. قايضنا على مئتي صاروخ لم نكـن ننـوي أبداً أن نبنيها مقابل ألف رأس حربي (مفترضيـن أن كل صاروخ من نوع SS ـ 18 يحمل عشرة رؤوس) لم يكن السوفييتيت ينوون نشرها أبداً. وقد تأكد هذا عندما سمع خبراؤنا في الشؤون السوفييتية ذوو الآذان الحـادة السمـع بريجنيف يهمس في أذن غروميكو أن اقتراحنا في النهاية كان يعكس البرنامج السوفييتي القائم.

استغـرق البحـث فـي الحد من التسلـح الكثير من الوقت بحيث لـم يعد هناك إلا فرصـة ضئيلة جداً لمناقشـة قضايا أخرى. كـرر بريجينيف الخط السياسـي السوفييتي المعتاد في الشـرق الأوسط: ينبغي أن تعـود اسرائيـل إلى حدود 1967، وأن يعود «مؤتمر جنيف» إلـى الانعقاد بأسرع وقت ممكن لتحقيق تلك الأهـداف. وكان جواب فـورد مألوفاً: وافق على الرغبة في إعادة عقد مؤتمـر جينيف في النهاية، واقترح أن يناقش دوبرينيـن وأنا الشـروط. وكان على بريجينيف أن يعرف أن هذا يعنـي الاستمرار في أساليبنا التكتيكية وادارتنا المنفردة لعملية السلام لمدة جولة واحدة أكثر على الأقل.

أبـدى فـورد استعـداداً أكبر تجـاه «مؤتمـر الأمن الأوروبـي». وكان قد قال فـي مباحثاتـه الأولية مع المستشـار الألماني هيلموت شميدت والرئيس الفرنسي فاليـري جيسكار ديستان في شهر ك ا، إنه يؤيد مؤتمـر قمة يُعقد عـام 1975، مفترضاً أنه لا يستطيع أن يحقق تقدماً حول صيغـة تسمح بالتغيير السلمي للحدود الأوروبية.

أما قضيتنا الهجرة اليهودية ومركز «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي فقد ذُكرتا في سياق تكرار التفاهمات القائمة. ولم يشر بريجينيف مطلقاً إلى الرسالة التي سلّمها غروميكو إياي في موسكو أثناء جولتي في شهر تشرين الأول، مما عزز قناعتنا بأنها ضرورية للتدوين. وقد لخص فورد فهمه للأمور كما يلي:

لسوء الطالع أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ عندنا ذكر أرقاماً لم يوافق عليها كلانا. أريد أن أؤكد لكم أنني لم أؤكد أية أرقام، إذ لم ترد أية أرقام أثناء تبادلنا الرأي. لقد عرضنا فقط ثلاثة مبادئ. الأول، أنه لن يكون هناك تحديد للطلبات، والثاني أنه لن يكون هناك رفض إلا لأسباب أمنية: والثالث أنه لن يكون هناك مقاضاة لمقدمي الطلبات. ولكننا لم نفترض أي رقم معين.

أكد بريجينيف ما لخصه فورد: «لن يعاقب أحد أو يُدان أو يتعرض لأي أذى، ولن تُفرض أية ضريبة». ولكنه أكد ـ كما فعل في موسكو ـ أنه منذ حرب الشرق الأوسط عام 1973، هبط عدد المتقدمين بطلبات للهجرة إلى اسرائيل بشدة.

وفـي لقاء خاص ضم بريجينيـف وغروميكو ودوبرينين، والمساعـد الخاص لبريجينيف مـن الجانب السوفييتي، وضم فورد وبرينت سكوكروفـت والسفير ستويسيل وضمني من الجانـب الأمريكي، عاد بريجينيف إلى مشروعه المفضل حول السيادة النووية المشتركة للقوتيـن العظميين. منذ رحلتي إلى موسكو لخص بريجينيف اقتراحه بأن يتضمن تعهداً مـن جانب القوتيـن العظميين بعدم استخـدام الأسلحة النووية إحداهمـا ضد الأخرى، ويتضمـن ذلك تحالفاً عملياً ضـد أي طرف ثالث يستخدم الأسلحـة النووية. طرح فورد بعضـ الأسئلة الاستيضاحية ثـم أحال الموضوع على دوبرينين وعلـيّ من أجل استطلاع أوسع. ولم يثر أحدنا الموضوع ثانية.

كان هدفنـا الأول فـي فلاديفوستـوك أن نحافظ علـى علاقات الشرق ـ غـرب في فترة اضطـراب أمريكـي داخلـي شديد وهجـوم على الانفـراج. لم يكـن لدى أي طـرف أية أوهـام بـأن اتفاقية مبدئية تستطيـع أن تخلق ما هو أكثر من سقـف لسباق التسلح الذي أصبـح نوعياً بصورة أساسية. ومع هذا قلنا فـي أنفسنا إنها كانت خطوة أولى مهمة نحو تخفيضات واتفاقيات أكثر تعقيداً. وهي قد حافظت على استمرار الحوار، تاركة الفرصة مفتوحـة أمام فترة طويلة من السـلام سوف تعدل أهداف الاتحـاد السوفييتي بالتدريج وربمـا حتى طبيعة النظام السوفييتي نفسه. وكل زعيم سوف يسعى لأسبابه الخاصة إلى المحافظـة على جو التعاون. وعندمـا افترق فورد وبريجينيف كان كلاهما على ثقة أنهما حققا هدفهما بخلق أساس جديد للعلاقات الأمريكية ـ السوفييتية[4].

نتيجة فلاديفوستوك: الانفراج تحت الضغط

فـي طريقنـا إلى الوطن، كان وفد فورد مليئـاً بالحيوية والحماسة. يستطيع الرئيـس أن يثق حقاً بأنه طـور الموقـف الأمريكي ـ على الأقل في الوقت الحاضر ـ الذي بدا أنه أوقف النزاع بين وزارتي الخارجية والدفـاع. وقد أظهرت مقارنة بين الموقفين التفاوضييـن المفتوحين لكلا الجانبين أن السوفييت هم من قدمـوا معظـم التنازلات تقريباً. ولم يقـل بريجينيف أقل من ذلك عند الوداع عندمـا ذكر لفورد إنه فعل أقصـى مـا في وسعه كي يُمكـن الرئيس من «العودة إلى بـلاده وقد حقق إنجازات لا تقـل أهمية عن تلك الإنجازات، التي عاد بها نيكسون».

وقـد عكـس رون نيسيـن الجو الشديد الابتهـاج في «طائرة سـلاح الجو رقم واحد»، وهـو السكرتير الصحفـي لفـورد، عندما قال إن رئيسه حقـق في ثلاثة أشهر من المفاوضات مـا عجز عنه نيكسون في خمس سنوات. ولكنه كان أحد تلـك البيانات السخيفة التي يحرر السكرتيرون الصحفيون أنفسهم منها عندمـا يؤمنون بادعائهم بأن موقف رئيسهم في التاريخ قـد تقرر (أو حتى تأثر) بتصريحاتهم. لم أكن فـي وضـع يجعلني أكبح جمـاح ابتهاج نيسين لأنني كنت آنـذاك في طريقي إلى الصيـن لأصارح القادة الصينيين.

كان ابتهاجنا في غير محله. ذلك أن الخطوط الظاهرة للجدل حول الانفراج في واشنطن كانت تصاغ من قبل رجال ونساء كرسوا أنفسهم لعدم تعديل قناعتهم بأن الاتفاقية مع السوفييت كانت أكثر خطراً من الجمـود حتى بعد القمة الناجحة. ولأنهـم صمموا على إنهاء الانفراج، فإنهم كانوا يعارضون الاتفاقية في حد ذاتها أكثر مما يعارضون ما تحتويه.

مـا إن عاد فورد إلى واشنطن حتى جوبه بهجـوم التآلف نفسه الذي كان يعارض وينتقد بشدة سياسة الشرق ـ غرب قبل القمة. وصف الليبراليون «فلاديفوستوك» بأنها كانت بناء للأسلحة بدلاً من الحد منها. واعترضـوا علـى سقف أعلى من البرنامـج القائم. أما «اتحاد مراقبة التسلح» فقـد انتقد «أوجه القصور الشديدة»[5]. أما رائد نظرية الحد من التسلح وممارسته، جورج راثجينز فقد أخبر اثنين من مساعدي أنه كان يفضل الجمود على الاتفاقية التي تم التوصل إليها في فلاديفوستوك»[6]. أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد نشرت افتتاحية الاذاعة في 29 ت2 تفيد بأنه «لا يوجد إلا سبيل ضئيل للابتهاج باتفاقية فلاديفوستوك، وأثـارت كثيراً من التساؤلات التي تتطلب كما ادّعت مراقبة شديدة من الكونغرس». كان اقتراح «التايمز»، الـذي هـو في حقيقته مضيعة للوقت، العـودة إلى مائدة «المؤتمر للسعي من أجـل حد الأسلحة ذي مغزى أكبـر»[7]. مـا أرادته «التايمز» فـي الواقع هو جر «اتفاقية سالـت» إلى حملة انتخابيـة رئاسية أخرى. أما الكاتـب الوقـور جيميس ريستون، فقد ذكر في صحيفة «التايمز» بعد أسبوع أن تفاصيل الاتفاقية «ما تزال بالغة الغموض» وأن «الوقائع المستخلصة تثير حتى الآن بعض الأسئلة المثيرة للاضطراب»[8].

«الواشنطن بوست» التي بدت أقل عدوانية في البداية، لم تلبث أن سقطت في أجواء التشكيك السائدة بعـد بضعة أيام تريد اتهام المحافظين بـأن الاتفاقية «هددت» قوات أمريـكا الاستراتيجية لأنها سمحت للسوفييـت بعدد متزايد مـن الرؤوس الحربية(*). صحيفة «البوست» بقيـت صامتة لأنها وصلت في طريق التحليـل إلـى نتيجة بأن هذا التحليل غيـر صحيح. سنظل لعقود نمتلك رؤوسـاً حربية أكثر من السوفييت وفـي حيـن أن ثلث قواتنا الاستراتيجية فقط مرابطة على الأرض فـإن 90% من قوات السوفييت مرابطة أرضاً.

مـن دواعي التناقض أن نجاح فورد في فلاديفوستوك حـوّل الجدل إزاء الحد من التسلح إلى موضوع التخفيضـات ــ الـذي كان حتـى الآن موضوعاً هامشيـاً نسبياً. واتخذ زمـام المبادرة كالعـادة جاكسون وجماعتـه. الآن وقد تحقق موضوع الأعداد المتساوية الذي كان مطلوباً بإلحاح، أصبحت التخفيضات هي العبارة الطنانة، وكان لهذه عنصران: بعض المدافعين التقليديين عن الحد من التسلح كانوا يضغطون من أجـل تخفيض الأعداد علـى أساس أن أي تخفيض للأسلحة النووية يُقلص من تهديد البشرية. وبصراحة هـذا ليسـ بالضرورة صحيحاً. إذ بالنسبـة للمستوى الموجود من الرؤوس الحربيـة حتى تخفيضه بنسبة 50% لـن يؤثـر كثيـراً علـى قدرة كلا الطرفين على تدميـر الحياة المدنية لخصمه، ومـا لم يترافق هذا التخفيضـ بقيـود أخرى. يمكن أن تعزز فعلاً قوة الضربة الأولى عـن طريق تخفيض عدد الأهداف وجعل الهجوم أكثر حسباناً.

ناشد جاكسون هذه المجموعة التي يغلب عليها الطابع الليبرالي باقتراح تخفيض سقف فلاديفوستوك إلى 1700. وكان يطلب أن يخفض السوفييت قواتهم الاستراتيجية بمقدار الثلث في مقابل تخفيض أقل من 10%، في وقت كان هو وحلفاؤه يخفضون التجارة والقروض والتي يمكن أن تعتبر بمثابة حوافز للسوفييت. إن معارضـي اتفاقية «سالت» لشعورهم بعـدم التناسب العقلاني لهذه المقاربة، جاؤوا الآن بنسخة معدلة أكثر سفسطة لخطة تخفيض تؤكد التوازن المتكافئ.

كان هـذا أفضـل عقلانيـاً ولكنه بالدرجة ذاتهـا تقريباً غير قابـل للتحقيق على المـدى القصير. إذ لمّـا كانـت الصواريخ السوفييتية أكبر من صواريخنا فإن كل واحد مـن صواريخهم قادر على حمل شحنة متفجـرة أكبر. وعندما نُحدد المساواة لتحقيق توازن إجمالي في عدد الرؤوس الحربية فإنّ الوصول إلى طريـق مسدود أمراً مؤكداً. نحن بالطبع نستطيع أن نغلق فجـوة عدد الرؤوس الحربية باستبدال صواريخ مينيوتمـان ــ 3 بصواريـخ MX، المسموح بها تحـت سقوف اتفـاق فلاديفوستوك. وهـذا سيجعل القوات الاستراتيجية السوفييتية أكثر هشاشة بكثير من قواتنا. لقد عرضت التحدي كما يلي في 7 ت1 في اجتماع لمجلس الأمن القومي.

الوسيلـة الوحيدة التـي نستطيع بها أن نجعل السوفييت يخفضـون (تسليحهم) بشدة أن

نعيق التصديق على المفاوضات ونشرع ببرنامج أمريكي ضخم. عليهم أن يرونا نسير قدماً وليس يسمعوننا نتكلم فقط.

ولكن جاكسون والمنتقدين الآخرين كانوا يعرفون أن الكونغرس لا يمكن أن يوافق، والحق أن أية إدارة لم تحاول ذلك.

وهكذا عملياً فإن اقتراح التخفيض وصل إلى أن يضع السوفييت بين خيارين كانوا مضطرين لرفضهما. كان عليهم إما أن يخفضوا عدد صواريخهم مما يعطينا أفضلية عددية كبيرة، أو أن يُعيدوا تصميم قوتهم الاستراتيجية بكاملها لتعكس تصميمنا. جوهر الصفقة الذي اقترح كان الحرية لبرامجنا الأمريكية القائمة والقيود الشديدة على برامج السوفييت. وحتى بالنسبة لضمان جدوى التوازن الإجمالي، أخفق الناقدون في شرح لماذا قد لا تبرهن اتفاقية فلاديفوستوك، التي أوجدت قاعدة التكافؤ، على أنها خطوة أولى مفيدة في ذلك الاتجاه. في مسيرة المفاوضات توصلنا الى: لا ضغوط على البرامج السوفييتية ولا زيادة كبيرة في برامجنا.

لم تغفل الإدارة عن الأهمية بعيدة المدى للتكافؤ الإجمالي. ولو أن جاكسون أظهر أقل رغبة ممكنة في التعاون، لكنا تابعنا المفاوضات عندما تأسست القاعدة. ولم يكن من الضروري أن نخرب اتفاقية فلاديفوستوك لتحقيق رغباته.

أصبحت المماطلة هي الاستراتيجية الجديدة للمنتقدين. إحدى وسائل إعاقة تنفيذ اتفاقية فلاديفوستوك كانت المطالبة بإدخال القاذفة السوفييتية متوسطة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ـ والتي نطلق عليها في حلف الناتو باكفاير ـ في عداد المجموع السوفييتي. وذلك على افتراض أنها إذا أعيد تموينها بالوقود جواً فإنها تستطيع أن تصل إلى الولايات المتحدة من الأراضي السوفييتية (كما تستطيع ذلك أية طائرة يعاد تموينها بالوقود جواً). في آخر اجتماع لمجلس الأمن القومي في 7 ت1، وصف وزير الدفاع جيمس شليسنجر والبنتاغون طائرة الباكفاير بأنها سلاح استراتيجي هامشي يمكن التحدث عنها فقط لمجابهة المطلب السوفييتي بالتعويض عن قواعدنا عبر البحار. وعندما يُسقط السوفييت مطلبهم بـ «التعويض» سنجد أنفسنا مضطرين إلى تحويل المساومة إلى موقف شد وجذب.

واذ وجدنا أنفسنا عرضة للهجوم من منتقدينا المألوفين، وكذلك من قبل من يعتبرون أنفسهم مدافعين عن الحد من التسلح، وكنا نتوقع أن يكونوا حلفاءنا، كان فورد وأنا نراقب بأسى كيف تتمزق اتفاقية فلاديفوستوك أمام أعيننا. وأرسل شليسنجر برقية ساخنة إلى طائرة سلاح الجو رقم 1، يهنئ فورد على المفاوضات. ولكن ما إن دخل جاكسون المعمعة حتى صمت شليسنجر. وفي مجلس الشيوخ تبنى كل من إدوارد كينيدي وولتر مونديل، وتشارلز ماتياس قراراً بتأييد اتفاقية فلاديفوستوك ولكنهم

أرفقوا ذلك باقتراح لإجراء تخفيضات مبكرة متفاوض عليها ـ ولكن الطريقة الوحيدة للحصول على تخفيضات إضافية من شأنها أن تهدد بناء قواتنا الاستراتيجية ـ كما فعل فورد في فلاديفوستوك وفعلت أنا في موسكو (وما أنجزه رونالد ريغان فيما بعد). وفي إجابة عن سؤال في مؤتمر صحفي حول رد فعلي للضغط من أجل مزيد من التخفيضات، قلت: «الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها أن نحقق أرقاماً أدنى بصورة مقبولة أن نشرع ببناء قواتنا الاستراتيجية بصورة درامية كي نخلق حافزاً لدى الطرف الآخر كي يخفض الأرقام»[10]. المشكلة الداخلية التي كان يواجهها فورد هي أن الشيوخ الذين يؤيدون فلاديفوستوك كانوا عموماً مؤيدين لتخفيض الميزانية الدفاعية، في حين أن من يؤيدون زيادة الميزانية الدفاعية كانوا يعارضون اتفاقية فلاديفوستوك.

ومع استمرار الجدل طويلاً، فإن تأثيره التراكمي حوّل فلاديفوستوك من حافز لتحسين العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية إلى عقبة أخرى أمامهم. في فلاديفوستوك دعا فورد بريجينيف إلى زيارة الولايات المتحدة عام 1975 من أجل توقيع الاتفاقية الجديدة. ولقد أصبح واضحاً على الفور أن هذه الزيارة لن تتم وأن اتفاقية «سالت» برمتها كانت تترنح وربما تسقط.

إذا ما تحقق ذلك لا بد أنه سيكون صعباً بشكل خاص بالنسبة إلى بريجينيف الذي قدم الكثير من التنازلات من أجل أن يعطي حافزاً لتقدم العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية. لا شك أن الكثير من المستشارين في موسكو الذين عارضوا هذه التنازلات في فلاديفوستوك يذكرونه الآن بتحذيراتهم المبكرة. ولم نعلم حتى وقت متأخر، أنه في هذه اللحظة كان بريجينيف في حالة نقاهة من وعكة صحية أصابته وهو في طريقه إلى منغوليا من فلاديفوستوك أضعفت أكثر من قدرته على التحكم في المباحثات التي ستجري حتماً في موسكو.

الهجرة اليهودية وانهيار الاتفاقية التجارية

مع معارضي سياستنا الخاصة بالتقارب ما بين الشرق والغرب وسعيهم إلى إفراغ اتفاقية «سالت» من مضمونها، باتت التجارة هدفهم التالي. ففي 3 كانون الأول، شهدت أمام اللجنة المالية في مجلس الشيوخ دفاعاً عن اتفاقية MFN. ولم نكن قد كشفنا أمام الجمهور الرسالة التي سلمها غروميكو إلي بشأن تعديل جاكسون فانيك.

لدى تحويل رسالة غروميكو إلى فورد في 27 ت1، حذرت من «خطر غير قليل» من أن تنشر رسالة غروميكو ـ مع أنه وعد ألا يستفيد منها قبل أن أعود إلى واشنطن في حوالي 9 ت2. ولهذا:

> ينبغي أن نخطط لكي نفسح المجال أمام الشيوخ الثلاثة بعد رحلتي كي نناقش معهم كيف نتصرف الآن في ضوء الرسالة السوفييتية أمامنا خياران: (1) أن نستمر في تبادل الرسائل وننتظر ما سينجم عنها عملياً، (2) أو أن نلغي المجهود كله.

لم يجر اللقاء مع الشيوخ، والإخفاق في ترتيبه كان خطأ كبيراً. وفيما بعدت جرت جميع أشكال التحليلات المعقدة التي تعزو هذا الخطأ غير المقصود إلى افتقار متأصل للصدق أو محاولة متعمدة ما لتضليل الكونغرس. ويمكن أن يوجد تفسير أفضل مع مرور الوقت.

عندما ناولني غروميكو الرسالة كنت لا أستطيع العودة إلى واشنطن إلا بعد أسبوعين. إذ كان عليّ أن أتوقف في الهند، وبنغلادش، وباكستان وأفغانستان، وايران، ورومانيا ويوغسلافيا، وإيطاليا، ومصر والعربية السعودية، والأردن وسوريا، واسرائيل وتونس. وكان فورد يسهم في حملة انتخابات الكونغرس قبل أسبوع من ظهور النتيجة حيث انتُخب كونغرس يهيمن عليه ماكغفرن، مما يعني مزيداً من الصعوبات للرئيس الجديد. كان هناك أسبوع واحد ما بين عودتي ومغادرة فورد إلى طوكيو، وسيئول، وفلاديفوستوك.

كانت هناك عقبة جزئية أمام الإفشاء عن الموضوع. فالكونغرس كان في عطلة، والشيوخ كانوا خارج المدينة، والاتصال الداخلي كان لا بد أن يتم مع مجموعة جاكسون، وهو اتصال لم نكن نتحمس له مثل عدم تحمسنا إلى موعد مع طبيب أسنان لا يستعمل المخدر. وتعزز افتقارنا إلى الشعور بالإلحاح عندما كتب بريجينيف في 5 ت2 إلى فورد ليشكره على إرسالي إلى موسكو، مشيراً إلى المرونة في «اتفاقية سالت» دون أن يذكر الجدل حول رسالة غروميكو.

لهذا اخترنا أن ننتظر نتائج فلاديفوستوك، حيث لن يشير لا بريجيف ولا غروميكو إلى الرسالة. عند عودتنا إلى واشنطن كان علينا أن ندافع عن اتفاق فلاديفوستوك ضد هجوم آخر من جاكسون. وقرر فورد أنه لما كان بريجينيف لم يشر إلى رسالة غروميكو، سيكون من الأفضل الاستشهاد بمضمونها دون الإشارة اليها.

> لخص بياني أمام لجنة مجلس الشيوخ المالية عملياً رسالة غروميكو على الوجه التالي:
>
> لقد اتضح لنا بجلاء أن التفسيرات السوفييتية كانت تنطبق على تحديد المعايير ولا تمثل التزاماً بالأعداد. وإذا ما استخدم أي رقم فيما يتعلق بالهجرة السوفييتية فسيكون هذا من مسؤوليتنا بالكامل: وهذا يعني أن الحكومة السوفييتية لن تكون مسؤولة أو ملتزمة بأي رقم. وهذه النقطة تم توضيحها بجلاء لأعضاء الكونغرس الذين تعاملنا معهم[11].

لدهشتي رحب جاكسون بذلك البيان لأنه يسير أبعد «مما أذعناه سابقاً على الملأ». ولم يعد من المهم إذا ما كان يقصد هذا كعلامة من علامات الاسترضاء أو إذا ما كان غاضباً إزاء ما كان يمكن أن يفعله. لقد قدم لجاكسون وقواه أخيراً الشعرة التي قصمت ظهر البعير. ووسيلتهم إليه كان التعديل (الذي قدمه السيناتور إدلاي ستيفنسون الثالث) للتوسيع السنوي لسلطة الرئيس لضمان قروض «مصرف التصدير والاستيراد». لقد بيّن للاتحاد السوفييتي ضرورة تطبيق قيود خاصة بالنسبة لها. فقروض بنك التصدير

والاستيراد مقيدة بحدود 75 مليون دولار في السنة، أو 300 مليون دولار لفترة أربع سنوات. والقروض الإضافية تحتاج إلى موافقة الكونغرس، والقروض الخاصة بالتعدين والموارد الطبيعية ممنوعة تماماً.

كان وضع الاتحاد السوفييتي الآن أسوأ فيما يتعلق بالتجارة من فترة ما قبل الانفراج، أو قانون التجارة. السعي إلى وضع متكافئ قد حوله الكونغرس إلى نظام للتفرقة (أو التمييز) المشروعة. وضع الدولة الأكثر رعاية لا يمكن ضمانه إلا بتنازل رئاسي عرضة لتجديد سنوي. مما يجعل الاتحاد السوفييتي الدولة الوحيدة الخاضعة لمثل هذه القيود. وكان التجديد الأول موعده في شهر نيسان 1976، الذي اختير لإعطاء جاكسون أكبر قدر من التشجيع في المنافسات الرئاسية القادمة الأولية.

بالنسبة للسوفييت لم يكن هذا يحقق لهم وضعاً مفيداً: إذ إنَّ الهجرة إذا زادت فسوف يدعي جاكسون المصداقية في إشارته إلى أن الضغط يعطي نتيجة، وإذا لم تتحقق النسبة التي حددها جاكسون فسيُتهم الزعماء السوفييت بخرق تأكيدات لم يقدموها فعلاً من قبل. وبوضع قيود على قروض «مصرف الاستيراد والتصدير» لأول مرة لم يعد هناك الآن أي جانب من جوانب العلاقة الأمريكية ـ السوفييتية يخلو من الهجوم من ذلك التحالف الغريب والعاطفي ما بين النشطاء الليبراليين والمحافظين.

وضع الدولة الأكثر رعاية الذي كان المقصود منه أن يكون حافزاً لسلوك دولي سوفييتي مسؤول والذي أوقفه نيكسون حتى يحصل تقدم على محور برلين، وفيتنام، واتفاقية «سالت» ودفع قروض الإعارة والتأجير ـ رغم الاحتجاجات الليبرالية المتواصلة ـ أصبح الآن شرطاً لإحداث تغييرات في الممارسات السوفييتية الداخلية. ومحاولة إحداث توازن بين نظامين استراتيجيين قائم على برنامج الأسلحة الأمريكية. كنا نطالب بإلحاح بتنازلات ولكننا كنا محرومين في الوقت نفسه من قدرة تقديم تعويض. كان الاتفاق مع الولايات المتحدة ينبغي أن يعتبر مكافأة لهم.

في 18 ك1 عرض السوفييت قيود هذه المسيرة. ونشروا رسالة غروميكو عن صندوق النقد في 26 ت1 مع بيان يؤكد على أن أية شروط جديدة تعاكس اتفاقية التجارة لعام 1972 التي جعلت من اتفاقية الدولة الأكثر رعاية مشروطة فقط بتسوية دين الإعارة والتأجير. ومع أنه بات من الواضح الآن أن أرقام جاكسون عن الهجرة كانت فارغة المحتوى، فإن الكونغرس مع هذا عمل على تحرير «قانون التجارة» لعام 1974. وعمد جاكسون نفسه إلى إقفال المناقشة حول الجدل. أي وضع قيود على خطب الشيوخ.

فـات الوقـت لإنقاذ اتفاق الدولة الأكثـر رعاية أو الهجرة اليهودية عـن طريق المناورات البرلمانية. وفي 25 ك1 وجه بريجينيف رسالة شخصية إلى فورد، وكانت هذه الأولى من نوعها منذ فلاديفستوك. بعصبية واكتئاب رفض بريجينيف مرة أخرى تشريع الكونغرس الذي يربط التجارة ما بين الشرق والغرب بالهجرة اليهودية. لن يقبل الاتحاد السوفييتي أي تنـازل أو أية شروط سوى التسوية التي تمت حـول الإعارة والتأجير. ولكن بريجينيف كان حريصاً على التأكيد على أن عدم الاتفاق على التجارة لن يؤثر على الجوانب الأخرى لعلاقة الشرق بالغرب:

سوف نقوم من جانبنا بكل ما هو ضروري لدفع علاقاتنا إلى الأمام في مناطق كانت حتى الآن موضـع اهتمامنـا الشديد وكرس كلانـا من أجلها الكثير من الجهـود. وهذه تنطبق علـى علاقتنا الثنائية السوفييتية الأمريكية وعلى المشـكلات الدولية التي تمس مصالح بلدينا.

وانتهـت الرسالة بنـداء حزين يطلب من فـورد أن يمنح القادة السوفييـت نعمة «آرائكم لتحسين الوضع القائم».

لـم يكن لدى فورد الكثير ليقوله. فقانون التجـارة سوف يتوقف سريعاً، واتفاقية «سالت» فريسـة مساومة حول مسائل فنية لا حل لهـا، وفي النهاية ستكون موضع مشاكسة مريرة في الكونغرس بشأن المصادقة عليها. الأثر الوحيد الباقي لهذه الرابطة هو «مؤتمر الأمن الأوروبي»، والسبب الرئيس لنجاته من النقد أن نقادنا لم يأخذوه بعد على محمل الجد ـ ومع هذا عندما يقترب موعد إقراره بعد ستة أشهر فيستعرض للانتقاد الشديد أيضاً.

أجّـل فورد الرد على بريجينيف حتى يتجـاوز مشروع قانون التجارة تحدي الكونغرس في النهايـة. وفي 3 كانون الثانـي (يناير) وقع قانون التجارة لعـام 1974 معتبراً إياه «جانباً مهمـاً مـن علاقتنا التجارية والشاملة مـع البلدان الشيوعية» وعبر فـي الوقت نفسه عن «تحفظاته تجاه الحكمة من اللغة التشريعية التي لا تبدو إلا معارضة تمييزية». حاولت أن أقنـع دوبرينين بأنـه ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يُرجـئ الجدل حول الشروط حتى مراجعـة الكونغرس السنوية الأولى «للدولة الأكثر رعايـة» MNF المقررة لمدة 18 شهراً من الآن.

كان الطلـب غيـر ذي جدوى. في 10 ك2 سلم دوبرينين رسمياً مذكـرة ترفض الديون ومركز «الدولة الأكثـر رعايـة» وفقـاً للشروط التي وضعهـا الكونغرس. وضاعـت الآن العناصر الأساسيـة لاستراتيجية الارتبـاط التـي نقوم بها. ولكن لمـا كانت التوترات ما بين الشـرق والغرب قد أصبحـت أكثر توقعاً كانت

هنــاك حاجــة لتوحيد الصفوف في البــلاد. وهكذا، وعلى الرغــم من كل ما جرى سابقــاً، مددت غصن الزيتون إلى الكونغرس في مؤتمر صحفي في 14 ك2. أحضّ فيها على تعاضد الحزبين في وجه العواصف التي ستهب علينا قريباً:

> نريــد أن نوضح أنــه لا يوجد خلاف حول الأهداف. اختلفنا مع بعضـ أعضاء الكونغرس حــول أساليــب تحقيــق هذه الأهــداف ـ عــدم التوافق هذا صــار الآن جزءاً مــن تاريخنا التشريعي[12].
>
> وبقــدر ماتكــون الإدارة معنية فإنهــا ستتابع الأهداف التي حددتها بــروح من التعاون مع الكونغرس.
>
> بهــذه الروح حــذرت السوفييت من رفض قانــون التجارة كمقدمة لزيــادة حدة التوترات الدولية:
>
> ... سوف تقاوم الولايات المتحدة بتصميم بالغ وكشعب واحد.
>
> نحن لا نتوقع أن يحدث هذا، طالما أن الولايات المتحدة معنية فسوف نستمر في سياسة تخفيــف حــدة التوترات وتحسيــن العلاقات التي تــؤدي إلى سلام مستقــر أو السعي إلى تحسينها[13].

ولكــن كنــت أعلم جيــداً أن العلاقات الأمريكية ــ السوفييتية تتجــه نحو الهشاشة تحت تأثير حملة إيديولوجيــة عنيفة تجري بدون اعتبار مناسب للنتائــج الدولية بعيدة المدى. كان لدى نقادنا غاية عندما أكــدوا على الحاجة إلى بنــاء سياستنا بصورة أكمل وفقــاً للمعتقدات التقليدية للشعــب الأمريكي. ونحن رحبنــا بضغوطهم من أجل تعزيز الدفاعــات الأمريكية. ولكن كثيرين منهم اختــاروا التأكيد على آرائهم كتحــد أيديولوجي دون فهم أو تعاطف مع المشــكلات التي يواجهها رئيس غير منتخب في أعقاب فضيحة ووترغيــت، بالإضافة إلى كونغرس معاد يتزعمه جماعة ماك غفــرن. إنَّ ما يجعل تحديهم للسوفييت غير ملائــم بشكل خاص أنه جــاء في نهاية فترة ضغط سوفييتي شديد، كما أخبــرت فورد في اجتماع للمكتب البيضاوي في 6ك2:

> لقــد فجرنــا أحد حلفائهم إلى فتات ولم يفعلوا شيئاً، هدّأنا أوروبــا، كانوا هادئين في الشرق الأوسط ــ غيــر متعاونين ولكنهم هادئــون. صدّدنا السوفييت عن قمة 1973 حول الشــرق الأوسط. ونزعنا مخلب اليسار في أوروبا ومجادلتهم بأن الصداقة مع أمريكا تشكل خطراً على تراخي التوترات.
>
> والشــيء نفســه في الولايات المتحدة. اليسار (محارب موسكــو) الآن، ولكن إذا تركنا الانفراج يفشل فسينحرفون إلى اليسار ثانية.

وفـي 7 ك2، قبل ثلاثة أيـام من مذكرة الرفض السوفييتية لشروط قانـون التجارة، تنبأت أمام فورد بما يلي:

> السوفييت سيحافظون على الانفراج لأسباب سياسية، ولكن ضغطنا عليهم قد ولى. هذه المشاريـع الاقتصادية قد غرست كُلاباتنا فيهم لمدة عشر سنوات. الصينيون سيكونون أقل فزعاً الآن، وسيكون لنا مع السوفييت وقت أصعب.

> هـذا ما حدث. أبطـأ الكرملين الهجـرة اليهودية إلى حـد هزيل. وانتقلـت علاقاتنا مع الاتحـاد السوفييتي إلى المنطقة الرمادية ـ ليست علاقة مواجهة على وجه الدقة ولكنها ليست علاقة تعاون أيضاً. وقد شهدت نهاية شهر ك1 زيارة وفد سوفييتي رفيع إلى فيتنام وزيادة ملحوظة في الإمدادات العسكرية السوفييتية (انظر الفصل 15). وبدأ في الوقت نفسـه برنامج تسليـح سوفييتي واسع للقوات الشيوعية فـي أنغولا (انظر الفصل 26) هل كانت مخططة دوماً، أم استُحثّت جزئياً تحت تأثير سياستنا الداخلية؟.

تعديل جاكسون ـ فانيك قدم هدفاً مفيداً عندما طرح لأول مرة، بانتزاعه من موسكو تعريفاً أكثر دقة لإجـراءات الهجرة أكثر مما كان موجـوداً سابقاً. ولكن عندما تجاوز الكونغرس هذه الإنجازات المفيدة لتفسير التأكيدات الروسية غير الرسمية إلى تشريع دائم ومراجعة سنوية وقعت الواقعة.

لو أن السيناتور والإدارة وجدا طريقة ما للتعاون، لكان من السهل نسبياً زيادة الهجرة اليهودية لبضع سنـوات قليلـة بمعدل سنوي مقداره 45 ألفاً. وهو ما وافق عليه غروميكو، وربما 50 ألفاً لأن فورد كان يظن أنـه سمـع بريجينيف ذات مرة يذكر هذا الرقـم. بالعمل كما لو أن المُشرّعيـن الأمريكيين يستطيعون أن يفرضـوا معـدلاً أعلى بالأمر، بيد أن جاكسـون وزملاءه باتوا ضحايا تشدقهـم. وأعطوا حوافز للسوفييت للتشدد في مناطق أخرى.

عمليـاً كان السيناتـور وجمهـور ناخبيـه كل منهما رهينة للآخـر. مع الأمل بدخول حملـة الانتخابات الرئاسيـة عـام 1976 لم يعـد جاكسون يجرؤ علـى الانحراف عن المجـرى الذي رسمـه، ومؤيدوه وسط الجماعـة اليهودية. بدأ كثير منهم يشعرون بالقلق (وذكروا لي ذلك أحياناً) لأنهم لا يستطيعون الانفكاك عن بطلهم وربما حاميهم إذا خرجت عملية السلام في الشرق الأوسط التي تقودها أمريكا من اليد، وعلى الأقل من وجهة نظرهم.

حتـى جاكسـون يبدو أن لديـه أفكاراً أخرى. لو صـدق دوبرينين فإن السيناتور دعـاه إلى الإفطار في منزله في شهر تموز 1975 وأدلى باعتراف مهم:

زعماء الكونغرس، وهو من بينهم، قد توصلوا إلى انطباع زائف بأن موسكو سوف تتساهل في النهاية بشأن الهجرة السوفييتية إذا ظلوا يضغطون وفي النهاية، بات خطأهم واضحاً، ولكن آنذاك كانت العواطف مثقلة بحيث فات أوان الوصول إلى تسوية. والطريق المسدود الذي وصلوا إليه لم يكن مفيداً لأحد[14].

ولو فهم دوبرينين جاكسون فهماً صحيحاً، لكان ضمن السيناتور ما كنت أردده دوماً ـ وهو أننا حلفاء طبيعيون ولسنا أعداء:

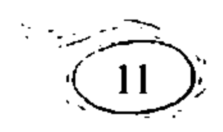
مقاربته مع الاتحاد السوفييتي لا تختلف مطلقاً عن مقاربة الرئيس نيكسون وفورد. ولكن كلا الزعيمين كان عليه أن يلعب بالسياسة فمع كونه صادقاً في قول الأشياء والتي وافقت عليها الإدارتان جوهرياً، فإن وجهة نظرهما تظهر من خلال الأفعال أكثر من الأقوال... قال إنه يؤيد تحسن العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ومع هذا فهو كعضو في المعارضة عليه أن ينتقد أحياناً الإدارة كمسألة تاكتيكية وليس استراتيجية[15].

أية مهمات كبيرة كان يمكن أن تتحقق لو أن جاكسون عمل وفق وجهة النظر هذه عندما كان ما يزال هناك فسحة من الوقت.

ملاحظة أخيرة

لا أستطيع أن أنهي هذا الفصل بدون كلمة شخصية عن سكوب جاكسون. بالنسبة للمجابهات التي وصفت هنا، كان من نوع الخصم الدائم. أما فيما يتعلق بإسهامه الكامل في الأمن القومي للولايات المتحدة، سأتذكره دوماً كشخص متطور ساعد على الحفاظ على دفاعات أمريكا أثناء وقت يائس. بعد سبع سنوات على الأحداث الموصوفة هنا، قامت جين كيركباتريك بعملية مصالحة ما بيني وبين السيناتور سأظل ممتناً لها كثيراً. قبل وقت قصير من وفاته المبكرة، نصح جاكسون الرئيس ريغان أن يعينني رئيساً «للجنة الحزبين الوطنية في أمريكا الوسطى». وأولاني نائب الرئيس جورج بوش شرفاً عظيماً بأخذي إلى سياتل في أيلول عام 1983 كواحد من أعضاء الوفد الرسمي للتعبير عن احترام الأمة أمام قداس السيناتور.





التحقيقات الاستخباراتية

التمهيد للتحقيقات

فـي الثاني والعشرين مـن شهر كانون الأول عام 1974، وبعد فشل «قانـون التجارة»، أدركت واشنطن حجـم الأزمات التي ستواجهها، وذلك حينما تصدرت العناوين التالية بقلم الصحفي سيمور .م. هيرش، صحيفـة نيوريورك تايمز: «سجلت عملية ضخمة في الولايات المتحدة ضد القوى المعادية للحرب، وجود منشقيـن عديدين فـي عهد نيكسون». لم يتم تحذير البيت الأبيض كمـا أهمل مدير الاستخبارات، ويليام كولبـي، تحذيرنـا أنا والرئيس، فلم يكن لدى البيت الأبيض أي علـم حول المقابلة الصحفية الطويلة التي تم إجراؤها مع هيرش قبل يومين. وبالرغم من أن عناوين المقالة قد دلت بطريقة معاكسة على فحواها، الذي كان في الواقع يتعلق بأحداث حصلت أيّام الحكومات السابقة: ابتداء من كشف التحقيقات التي أمر جونسون بإجرائها، والمتعلقة بالنفقات والاعتمادات المالية التي تلقاها المنشقون الأمريكيون الفيتناميون مـن الخـارج، إلاّ أن هذه المهمة الواسعة التي شملت جموع الاستخبارات المحلية، كانت قد منعت من قبل دستور الكونغرس الخاص بوكالة الاستخبارات المركزية.

كانت أول مرة يسمع فيها فورد عن الفضيحة الوشيكة، وفي اليوم نفسه الذي ظهرت فيه هذه المقالة، فقد أجرى كولبي اتصالاً معه إلى كولورادو، في المنتجع الذي كان الرئيس يمضي فيه عطلة عيد الميلاد، ولم يكن لدى فورد، أو لديّ في واشنطن، أي فكرة حول حقيقة التهمة بالضبط، قد وبدت حيرتنا واضحة من الحديث التالي مع رئيس الأركان دونالد رامسفيلد، والذي أيقظتُه صباح اليوم في «فيل» حيث كان مع الرئيس:

كيسينجـر: أريـد أن أكلمـك بشأن قضيـة هيلمز (وكانت مقالـة هيرش قد جعلت اللـوم على رئيس الاستخبـارات السابق ريتشارد هيلمز) فأنا لا أعـرف الحقائق عن بعد، وليس لدّي أية معرفة بصلـب الحقيقـة، إذ لو وجدت مثل هذه النشاطات، فهي حتماً لم تـرد إلى مكتب الـ (ن.اس. سـي).. وأنـا أعتقد أن الهجوم على موظف رسمي دون معارضـة من الحكومة بناءً على مقالة كهذه هو عمل على درجة من الخطورة، فليس هناك حقائق، بل مجرد ادعاءات، لذا علينا أولاً

أن نطلب من كولبي إعطاءنا تقريراً عن صلب الحقائق التي يشير إليها مهما كانت. فما الذي يمكن أن يرمي هيرش إليه؟ ومن أجل أي هدف قادوا هذه التحقيقات؟... هل تدرك ما أعنيه؟ سنعرف عندها على الأقل ما الذي نتكلم عنه. أما الآن فأنا لا أعرف.

رامسفيلد: لهذا السبب كنت أحاول الوصول إليك أو إلى برنت (سكوكروفت). وأخيراً توصلت إلى كيندي (نائب فريق مجلس الأمن القومي).

كيسينجر: ليس لدي علم عن جهود المخابرات. فالتحريات مع العملاء الأجانب تمشي في إثر الأمريكيين، ولو تشكلت أية ملفات فستكون في هذا الاتجاه. ربما قاموا بالتحريات عن نيكسون، وأنا لا أعرف إلى من يقدمون هذه التقارير. ولكنهم بالتأكيد لن يقدموها لنا. ولكن، لو كانت قد قدّمت إلى هيلدمان وإيهرلشمان، فلماذا لم تظهر هذه التقارير بوقت مبكر؟

وبعد أخذ وردّ اقترحت ما يلي:

سوف أطلب من كولبي تقريراً خطياً من أجل الرئيس، ولا أعرف إلى أي حقائق يمكن أن يؤدي هذا، كما سنطلب من شليسنغر الطلب نفسه. ويستطيع نيسين (سكرتير التحرير) القول: إن الرئيس قد طلب تقريراً خطياً، وهو الذي سيقرر ما الذي يجب عمله بعد الاطلاع على التقرير. وبهذه الطريقة سنبدو منضبطين ومتعمقين. فمن الواضح أن المخابرات ستقوم بعملها ضمن القانون. ولا أعتقد أنه من الواجب علينا أن نقدم أي رأي بشأن التحريات عند هذه النقطة، وأنا أقول بأنه لو كان هناك في الولايات أي لجنة برلمانية تريد هيلمز. فإننا بالطبع سنعيده (عيّن ريتشارد هيلمز، بعد تركه للمخابرات، سفيراً في إيران منذ عام 1973).

وافق فورد على هذه الإجراءات، وعندما بدأت وفي 23 كانون الأول أستكشف الموضوع مع كولبي، أدركت بأننا كنا نعاني كابوساً، إذ إذ كان التسجيل الوحيد عبارة عن نسخة مفككة ومختلطة من المكالمات الهاتفية، والتي سوف ألخصها بكلماتي (مع النص الفعلي الذي تضمنته المفكرة)[1].

في أيار من عام 1973، وعندما كان جيمس شليسنغر يعمل ولفترة وجيزة مديراً للاستخبارات المركزية، وجد نفسه يسير في الاتجاه الخاطئ، وذلك بإعلانه أن وكالة الاستخبارات كانت قد قدّمت بعض المساعدة إلى هوارد هنت، الذي كان يتحرى عن تسرب أوراق البنتاغون إلى نيكسون. في التاسع من أيار، وقبل يوم واحد من تعيينه وزيراً للدفاع، طلب شليسنغر من وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً مفصلاً عن نشاطاته، حتى المتعلقة منها ولو من بعيد بقضية «ووترغيت». وعندما خلف كولبي شليسنغر،

توسع بالطلب ليشمل أي نشاط من الممكن أن يفسر على أنه خارج نطاق حصانة وكالة الاستخبارات أو أن يكون موضع شك. وتحقيق كهذا، في أجواء أزمة ووترغيت، كان كفيلاً بأن يخرج عن نطاق السيطرة.

وحالما توالت الاتهامات، وبدأ الموظفون الخائفون بالدافع محاولين حماية أنفسهم وذلك بتوجيه أصابع الاتهام بعضهم نحو بعض، أو نحو رؤسائهم فيما يتعلق ببعض القضايا التي بدت مثيرة للجدل والنزاع، تم تقديم مجموعة كبيرة من الأوراق بلغت 693 صفحة، تتحدث عن الانتهاكات المزعومة خلال ربع قرن، لمكتب كولبي. هناك حيث استخلصوا مذكرة تتألف من سبعين صفحة تقريباً تحت عنوان «مجوهرات العائلة» ـ وضعها على ما يبدو شخص يتمتع بحس الدعابة ــ وكان معظم تلك المذكرة يشير إلى انتهاكات مزعومة حصلت قبل عهد حكومة نيكسون. ولم يكن فورد، بالطبع، في مكتبه عندما جمعت تلك القوائم، فوجود مثل تلك المجموعة كان بمثابة الديناميت. ولم يكن هناك أدنى احتمال بأنها لن تتسرب، وانما كان السؤال المطروح هو: متى ستتسرب؟ وعندما ظهرت مذكرة «مجوهرات العائلة» للناس، بعد أكثر من خمسة عشر شهراً، بدا أن ذلك التأخير كان مثيراً للدهشة أكثر من المذكرة نفسها.

لم يقم كولبي بإعلام الرئيسين المسؤولين (نيكسون ومن ثم فورد) ولم يعلمني أنا، مستشار الأمن القومي، عن وجود مذكرة مثل «مجوهرات العائلة». وكان تكتم كولبي على رئيسه غريباً وغير مفهوم، ولاسيما أنه قام بإعلام رؤساء اللجان النيابية منذ عام مضى، فقام هؤلاء الرؤساء بالتكتم أيضاً تجاه زملائهم محافظين بذلك على سياسة سرّية المعلومات. وهكذا فإن تلك المعلومات لم تصل قط إلى البيت الأبيض ظناً منهم بأننا كنا على اطلاع كامل عليها. وفي مخابرة هاتفية، جرت في الثالث والعشرين من كانون الأول، وصف كولبي سلوكه غير العادي هذا، دون أن يفسر سببه، بقوله: «لقد قمت بجمعها وإيجازها إلى رؤسائي الاثنين، وتركتها بهدوء في الخزانة آملاً أنها ستبقى هناك».

استمعت إلى تقرير كولبي باستغراق، فحتى في الأوقات العادية، نرى أن مذكرة مثل «مجوهرات العائلة» كانت ستثير التساؤل وتقود إلى فتح تحقيق، ولكن كان هنالك احتمال للقيام بفتح تحقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الموضوع وإمكانية فصل موضوع الإساءة الحقيقية عن موضوع المعارضة السياسية المتخفية، على أساس تهمة القيام بأعمال محظورة. والآن، وفي الشهور الأولى من الفترة الرئاسية لفورد، فإن

الغطـاء القفقاسي قد سقط عـن واشنطن. فقد ضعفت مصداقية الحكومة وذلك بسبب أفعالهـا، فالتحقيقـات النيابية تخلت عـن كل القيود، ثم توزعت الاتهامـات وفق حقيقة ظاهريـة زائفة: وكان الإنكار يُفسر كتغطية، كما كان بعض المسؤولين في الحكومة، وهم يشهـدون تدمير الحياة المهنيـة لبعض الأشخاص بسبب تهم حقيقـة أو ملفقة، ينحنون إلى الخلف للتستر، في محاولة منهم لتجنب مصير مشابه، وذلك لأن تسريب المعلومات السريـة قد تحول إلى أسلوب لاستمالـة المحققين، فما إن تظهـر «الفضيحة» وتتداولها وسائل الإعلام حتى يبدأ سيل كشف الوثائق بالتدفق، وكان معظمها غير مألوف بالنسبة للبيـت الأبيضـ كما هـو بالنسبـة للناس. والتـي كان البيـت الأبيض مضطـراً لأن يقوم بتحقيقاته الخاصة قبل أن تصبح الفضائح مدويّة.

وسرعان ما أصبح واضحاً أن اتهام الاستخبارات ما هو إلا طلقة البداية، فقد تضمن ملف «مجوهرات العائلة» تفاصيل ملفقة عن مؤامرات اغتيال ضد القادة في الخارج، من خلال الفترة الرئاسية لكيندي وجونسون، كما وتطرق إلى كل مظهر من مظاهر النشاطات شبه العسكرية والسرية التي قامت بها الحكومة الأمريكية على مدى خمس وعشرين سنة. فقد كان صعبـاً على التحقيقات أن تعزل نشاطات المخابـرات السرية المنفذة لدعم سياسة البلاد الخارجية عن الانتهاكات التي تستوجب العقاب والمعالجة.

وبعـد أن اخترقـت التحقيقات أنحـاء الولايات المتحدة، امتدت على نطـاق واسع لتشمل نشاطـات المخابـرات كافة بحيث بـدا المشهد باعثـاً على الضيق في ظل هـذه الأجواء الرهيبـة. فـإن الكشف علانية عمـا يعتبر داخـل الحكومة، حتى فـي كل الديمقراطيات الموجودة، على أنه أسرار حساسة للدولة يعدُّ أمراً مضراً للغاية بموقف أمريكا في العالم ولا سيمـا بسبب الأخطاء التي يمكن أن تكشـف تفسر، من قبل الأصدقاء والخصوم على حد سواء، على أنها مثال آخر لتفكك الوحدة الوطنية لأميركا.

اكتسبنا بعض الخبرة بالمسار المحتمل للتحقيقات، فقد غطّت مقالة هيرش الهجوم على جماعـة الاستخبـارات المستمر منذ أشهر. وأدت أعمال وكالـة الاستخبارات السرية في تشيلي لفتح تحقيقات نيابية ترأسها السينـاتور فرانك تشترش. كما أن الحكومات الثلاثة المتمثلـة بأحزاب كنيدي، وجونسون، ونيكسـون والمقتنعة بأن سلفادور أليندي غوسينز، حامل راية الاشتراكية والشيوعية معاً في انتخابات عامي 1964 و1970، سيرّسخ في حال انتخابـه المثال الكوبي للديكتاتورية الشيوعية، التـي قامت بدعم الأحزاب الديمقراطية التشيليـة بشـكل سري. وكان لفوز أليـنـدي أثره في البلاد المجـاورة، والتي كان كل منها

يواجـه أشكالاً مختلفة من الضغوط المتطرفة. وقد عُـدَّ هذا الانتصار بأنه معادٍ إلى حد كبير للمصالح القومية الأمريكية.

وصف السفير الأمريكي في تشيلي إدوارد كوري، وهو ديمقراطي قديم معيّن من قبل جونسون واحتفظ به نيكسون، فوز الليندي عام 1970 كمايلي:

«إنهـا حقيقـة محزنة أن تسلـك تشيلي طريق الشيوعيـة بموافقة نسبـة لا تزيد عن ثلث الشعـب (36%). ولكـن هذا حقيقة ثابتـة. وسيكون لها أكبر الأثر فـي أمريكا اللاتينية وسواهـا: لقد عانينا هزيمـة نكراء، آثارها ستكـون محلية وعالمية، بـل وستظهر بشكل مباشر وسريع على بعض البلاد وفي وقت متأخر على بلدان أخرى».

وفـي ظل هذه الأجـواء الثقيلة في السبعينيـات والشبيهة بأجواء الحـرب الباردة 1960، فسـرت هذه الأعمال السرّيـة، التي وضعت لتمكيـن الأحزاب الديمقراطيـة والصحافة الحرة مـن الاستمرار، بأنها تدخل غير مشروع في شـؤون تشيلي الديمقراطية الوطنية. وفـي انتخابات 1970 التي جرت فـي أيلول، نال أليندي أغلبيـة الأصوات لأن المرشحين الاثنيـن الديمقراطييـن قد اقتسمـوا الأصوات التـي كانت ضد أليـنـدي، والتي بلغت في مجموعهـا 64%. وكانت الأعمال السرية هي محاولـة من وكالة الاستخبارات المركزية، المدفوعـة من قبل البيت الأبيض، لتشجيع البرلمان التشيلي (الملتزم بدستوره القاضي بانتخـاب الرئيـس في حال إحراز أحـد المرشحين الأغلبية) على ترتيـب المنافسة بين المرشحين[1]. إن فوز الأحزاب الديمقراطية كان محتملاً في حال انضمامهم إلى لائحة واحدة.

فشـل المجهـود الذي سمـي بالعمليـة -1- وعيّـن أليندي رئيسـاً لتشيلـي بغالبية أصـوات البرلمان التشيلي.

أمر الرئيس نيكسون بالتركيز المكثف على نتائج الانتخابات التشيلية وسـميت هذه العملية بالمسـار -2- (في الحقيقة لم تستخدم أي خطة ضمن هذه العملية)، وكان منشؤها ناجماً عن رفض نيكسون لافتعال أي نـزاع مع البيروقراطية صعبـة المراس، التي تم وصفها في الفصـل -2-، وذلك في السباق المحموم للانتخابـات التشيليـة. وبدا واضحاً أن أوفـر المرشحين حظاً للتغلب على أليـنـدي كان جورج إليساندري مـن حزب المحافظين. أما المرشح الديمقراطي المسيحي، رادو ميرو توميك، فلم يحصل على أكثر من 20% مـن الأصوات، وكان نيكسون، الذي يعارض وبشدة قيام نظام مشابه لنظام كاسترو، يريد أن يدعم أليسـا ندري. كانت وكالـة الاستخبارات وادارة الولاية، التي تعودت العمل مـع الديمقراطيين المسيحيين وتجنبـت مساعدة حزب المحافظين، تعارض مثل هذا الاندماج الصريـح، موضحة بأن أليساندري ليس

بحاجة لدعم خارجي حالياً. وبعد إلحاح من البيت الأبيض، وافقت وكالة الاستخبارات ووزارة الداخلية، ولكن في وقت متأخر، على تقسيم المساعدة البالغة 2 مليون دولار بالتساوي بين الأحزاب الديمقراطية، ملغية بذلك نفسها.

وعندما فاز أليندي، بعكس توقعات الدولة ووكالة الاستخبارات، شعر نيكسون بأن تصرفاته قد وجدت ما يبررها، وقرر بأنه لن يقبل مرة أخرى بمعارضته من قبل البيروقراطية، فدعا هيلمز طالباً منه أن يجد طريقة لمنع تعاظم قوة أليندي ولمنع شعوره بأنه مقيد باعتبارات مادّية، إلا أنه لم يقدم خطّة معينة لكيفية إنجاز هذه المهمة.

وحالما تم هذا، قامت البيروقراطية التي تمّ تشذيبها، عبر الأقنية النظامية على مستوى لجنة الـ 40، بتنفيذ فكرتها الخاصة في تهيئة سباق رئاسي بين اثنين من المرشحين كما ذكر سابقاً. وكانت العملية تراك -2-((Track-II قد تحولت فعليّاً إلى محاولة لتشجيع القوات التشيلية العسكرية كي تدعم سيناريو العملية 1- ((Track-II وفي الخامس عشر من تشرين الأول أمرت بإيقاف العملية -2- قبل أن يتم تطبيقها. (وبعد أسبوع اختطف رئيس أركان تشيلي ثم قتل من قبل المتآمرين الذين تورطوا في العملية -2- والذين انفصلنا عنهم). وقد أعفت التحريّات الشاملة التي جرت من قبل لجنة مجلس الشيوخ إدارة نيكسون من تهمة تورطها بخطة الاغتيال.

وبالطبع انتهت العملية -1- بانتخاب أليندي من قبل مجلس النواب التشيلي.

وبذلك تحققت مخاوفنا لأن أليندي، فور استلامه للسلطة، حاول وبشكل رسمي خنق الآراء الحرّة، فقد قمع وسائل الإعلام وقيّد الاتحادات العمالية الحرّة، وقام بتغييرات اجتماعية ودستورية بالجملة، وعند هذه النقطة انبعث البرنامج السرّي من جديد من أجل دعم المؤسسات الحرّة في محاولة لإبقاء المعارضة الديمقراطية على قيد الحياة[4].

وبالرغم من أن التهمة الحالية الموجهة لوكالة الاستخبارات الأمريكية هي إساءة التصرف واستعمال السلطة، إلا أن الهدف الحقيقي من الهجوم كان جوهر السياسة الأمريكية الخارجية، فمهاجمة وكالة الاستخبارات قد تحولت إلى محاولة لتقليل دور البلاد القومي، وقد وصف النائب تشيرش العملية التشيلية، الموضوعة للحفاظ على الديمقراطية في تشيلي، بأنها رمز لهروب البيت الأبيض من تورطه في مجازفات خارجية غير ضرورية، وقد كان اتفاق الرؤساء الثلاثة ـ اثنان ديمقراطيان وواحد جمهوري، على أن فوز أليندي يهدد المصالح الأمريكية الحيوية، وينظر إليه على أنه دليل انحراف أكثر من كونه دليلاً على اتفاق الحزبين.

في الثامن من أيلول 1974، وبعد أربعة أسابيع من أداء فورد للقسم، اتهمت مقالة صادرة في جريدة «نيويورك تايمز» حكومة نيكسون بالقيام بنشاطات سريّة تقوض بمو حكومة أليندي، وذلك بتضليل الرأي

العـام والمجلس النيابي عمداً، وبأنها ضللت بشكل متكرر ومتعمد الشعب والكونغرس بشأن مدى تورط الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لتشيلي..»[5]. كان ذلك غير صحيح، لأن أي عملية سرية لم تكشف للرأي العام، وكان الكونغرس على اطلاع دائم بالعمليات وفقاً للإجراءات التي كانت متبعة في ذلك الحين. وقد النائب تشيرش توجيه تلك التهمة، وقام فريقه في 16 أيلول 1974 بإجراء تحقيقات مع عدة شهود من الإدارة بتهمة الحنث باليمين وتقديم شهادات كاذبة، كان منهم مدير الاستخبارات السابق ريتشارد هيلمز، الذي مثل أمام اللجنة الفرعية عام 1973[6].

كان فورد مدركاً للإجراءات السرّية التي تنقل من خلالها تقارير عمليات وكالة الاستخبارات السرية إلى الكونغرس، كما كان الإشراف مقتصراً على المعينين الاختصاصيين ولجان القوات المسلحة، اثنان في كل مجلس. لم تعط اللجان الأخرى أي معلومات، فكان كل من يمثل أمامهم من رجال الاستخبارات يتفادى الأسئلة المتعلقة بالعمليات السرية، وهذا ما كان أصل تهمة شهادة الزور الموجهة ضد هيلمز.

عكس هذا الأسلوب، في الواقع، إجماع مجالس الكونغرس التنفيذية طيلة فترة الحرب الباردة حتى حلها في نهاية فترة نيكسون الرئاسية. هذا الأسلوب مكّن الفرع التنفيذي من التشاور مع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس بخصوص قضايا السياسة القومية الأكثر حساسية، ومن جس نبض الكونغرس في حال تخفيض مخاطر التسرب. وحين كان الفرع التنفيذي يعرض، من حين لآخر، تزويد تفاصيل أكثر، كانت تلك التفاصيل تجابه بالرفض من قبل اللجان المشرفة التي كانت، في أجواء الحرب الباردة، على أتم الاستعداد لإعطاء وكالة الاستخبارات الحد الأعلى من المرونة.

كان هذا هو الإجماع الذي ناشده الرئيس فورد في المؤتمر الإخباري الذي جرى في السادس عشر من أيلول، حيث دافع بشجاعة عن جماعة الاستخبارات، بطريقة لم يستطع أي رئيس بعده أن يفعلها، فللمرة الأولى يؤكد فورد على وجود لجنة الـ (إن.اس.سي) والتي عرفت لاحقاً بـ «لجنة الأربعين» كانت طيلة عقدين من الزمن تقوم بمراجعة البرامج السرية قبل إحالتها للرئيس من أجل الموافقة، كما كشف فورد أن اللجان النيابية المختصة كانت تعلم بكل البرامج السرية وفقاً لإجراءات وضعتها قيادات الكونغرس:

> تأسست «لجنة الأربعين» عام 1948، وقد وضعت في الخدمة الرئاسية منذ ذلك الوقت، وكانت تلك اللجنة تعيد النظر بكل عملية سرية تقوم الحكومة بتنفيذها، تنقل المعلومات إلى اللجان النيابية المسؤولة حيث كان يعاد النظر فيها من قبل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ[7].
>
> لقد اعترف فورد بأن الولايات المتحدة ساندت الأحزاب والصحافة الديمقراطية التشيلية:

ففـي فتـرة السنـوات الثـلاث أو الأربـع الماضيـة، بذلت جهـود معينة من قبـل حكومة اليـنـدي لتدمير الإعلام المعارض: المكتـوب والإلكتروني، ولتدميـر الأحزاب السياسية المعارضة.

وقـد بذلنا جهـداً في هـذه القضية وذلـك لمساعدة ودعـم استمرار الصحـف العادية والإلكترونية المعارضة كذلك والأحزاب السياسية المعارضة[8].

ولم تقر أي حكومة كبيرة بأنها قامت بعمليات سرية، أو أنها قدمت على الأقل شرحاً لطرق مراجعة تلك العمليات، ولكن بعيداً عن الوقوف في وجه التيار. فإن إقرار الرئيس للشعب بمعرفته بالعمليات السرّية، قدم نقطة تركيز جديدة للهجوم على أجهزة الاستخبارات.

إن جيـل النواب والشيوخ الذين انتخبوا في أعقـاب «ووترغيت» كانت لديه شكوك فطرية تجاه دوافع الفرع التنفيذي، وقد قنّعت عبارة «انتهاكات وكالة الاستخبارات» اعتراضاتهم علـى مفهوم العمل السـري وعلى وكالة الاستخبـارات بوصفها رمـزاً لدورها في الحرب الأمريكية الباردة، والتي كانوا مصممين على إنهائها.

وحتـى حذف هذه المرحلة المبكرة، كان سلوك مدير الاسخبارات غامضاً. فمن الواضح أن كولبي كان يصب الزيت على النار، وذلك بعدم قدرته، أو عدم رغبته على وقف تسرب المعلومات من وكالته، ولم تكن تلك التسريبات تشكل مشكلة رئيسية قبل أن يصبح كولبي مديراً، لكنها الآن أصبحت غزيرة، وأصبح يشار إليها بنداء من كولبي إلى البيت الأبيض حول بعض «التساؤلات» التي قال بأن وكالة الاستخبارات سبق أن ردّت عليها. وقد بدا، في الوقت نفسه، متردداً في تزويد المعلومات اللازمة لحماية البيت الأبيض.

مثال جيد على هذا مقالة ظهرت في «نيويورك تايمز» في العشرين من أيلول بقلم هيرش إذ اتهمتنـي أنا والرئيس فورد بأننا قد كذبنـا بقولنا، وذلك في السادس عشر من أيلول، بـأن موارد وكالة الاستخبارات قد ذهبت للأحزاب السياسية فقط، وليس لدعم الأعمال السياسية مثل الإضرابات[9].

تعطـي المخابرة الهاتفية التالية التي جرت في اليـوم نفسه بيني وبين كولبي نكهة لذلك الجـو حيث كان مـن الصعب على البيت الأبيض اكتشاف ما يحـدث أو انتزاع المعلومات الموثوقة من مدير الاستخبارات:

كيسينجر: ما قصة هيرش اليوم؟ هل فعلنا هذا حقاً؟

كولبي: لقد هاتفني البارحة.

كيسنجر: أنا لا أسألك ماذا فعل هيرش، وإنما: هل قمنا بدعم إضراب عمال الشحن أم لا؟

كولبي: لا لم تفعل. إنه يشير إلى عام 1972 .

كيسنجر: لقد قال الرئيس على الملأ بأننا دعمنا الأحزاب السياسية فقط.

كولبي: هذه هي النقطة التي ركزت عليها في الـ (أ.ب.سي).

كيسنجر: لقد أصابني السأم من أساليب جماعة الاستخبارات، ولو استمرت الحال على هذا المنوال فسأضطر للتحدث مع الرئيس ليرى طريقة مناسبة لوضع الأمور تحت نطاق السيطرة، لقد قال الرئيس، وأنا أيضاً، بأننا دعمنا فقط الأحزاب السياسية، والآن أنت تروي قصة الـ (أ.ب.سي).

كولبي: لا، قلت بأننا أعطينا الدعم المادي للأحزاب السياسية لتزيد من قوتها، ولكنهم لم يضعوا تلك الأموال في المصرف، وأنا لا أعرف ما فعلوا بها.

كيسينجر: نحن لم نعطهم المال إذن؟

كولبي: لا ليس للمضربين.

كيسينجر: هل كنّا نعرف بأنها ستذهب للمضربين؟

كولبي: لا، أعرف عليَّ أن أتأكد.

كيسنجر: وهل لجنة الأربعين تعرف؟

كولبي: لا، لأن المال أعطي للأحزاب.

كيسنجر: إنه أمرٌ لا يصدق، إذ كيف تستطيع جماعة الاستخبارات الكلام بهذا القدر.

كولبي: لا أعرف من هو المصدر.

كيسنجر: إن لجنة 40 موجودة منذ سنين عدة.. والقادة في هذا البلد يعرفون أن هذه هي المسألة، وهم كلهم يتركوننا نعتقد أنها فضيحة.

كولبي: لقد أعطينا الدعم.. لقد أشرت بالأمس إلى أنني لم أستخدم كلمة «عدم الاستقرار» وهذا ليس بتمثيل عادل لسياستنا، وأنا مصر على هذا الأمر.

كيسنجر: إن وجهة نظري هي أنه لو كان الرئيس قد قال شيئاً ثم قلته أنا، فإن الأمر سيفهم حينئذ وكأنه محض كذبة.

كولبي: ليس الأمر كذلك، فقد أعطينا المال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: ولم نعرف بهذا الأمر؟.

كولبي: دعني أتحرى. فأنا أعرف أننا لم نفعل هذا عام 1973، وأن الأمر قد تم طرحه ولكنه رفض. يزعم بأنه في خريف 1972 تم دعم منظمي الإضراب مع ممن كنا نقوم بدعمهم، وأنا متأكد بأننا لم نعط..

كيسنجر: وهل عرض هذا على لجنة الأربعين؟.

كولبي: لا، لقد وافقت اللجنة على إعطاء الأموال للأحزاب السياسية.

كيسنجر: شكراً لك.

جرت تلك المكالمة في الساعة الثامنة وخمس دقائق صباحاً، عند الساعة الرابعة وأربعين دقيقة تقريباً اتصل كولبي وقد اختلطت الأمور عليه وبدا مضطرباً:

كولبي: أود إعلامك فحسب أن هيرش قد تحدث إلى منسق الشؤون العامة وقال إنه بصدد كتابة مقالة تتحدث فقط عن طلبك بتمويل الحملة الدعائية وليس عن الأشياء الأخرى التي نموّلها، ونحن لم نقل له شيئاً.

كيسينجر: ماذا تعني؟.

كولبي: من الواضح أنه يحاول أن رواية قصة تُظهرك للناس وكأنك تقول لهم نصف الحقيقة فقط.

كيسنجر: حول تشيلي؟.

كولبي: حول تشيلي وما دار في اجتماع الحكومة بخصوصها أو التعليمات التي أعطيت من القيادة.

كيسينجر: وماذا فعلت؟.

كولبي: لقد أرسلت إليك ملحوظة صغيرة أخبرك فيها كل القصة، أرسلتها فقط إليك.

كيسينجر: وماذا لديه أيضاً؟ فلابد وأنك تعرف طالما أنه اتصل بالوكالة.

كولبي: لديه..

كيسنجر: هنالك شيء مضحك جداً.

كولبي: لديه القصة التي رواها هذا الصباح، وهي بلا شك غير صحيحة، حول دعمنا لمنفذي إضراب الشاحنات.

كيسينجر: إذن ما يقوله غير صحيح.

كولبي: نعم هذا صحيح.

كيسينجر: وهل هناك شيء آخر؟.

كولبي: لا، كل شيء موجود في الملحوظة التي أرسلتها إليك.

كيسنجر: حسناً، شكراً لك.

فورد يرسم خطة

كان لمقالة هيرش واكتشاف ملف «مجوهرات العائلة» كان لهما أثر يشبه إشعال عود ثقاب ففي خزّان وقود. ففي أعقاب استقالة نيكسون تردد القادة المدنيون والموظفون السابقون والمدافعون التقليديون الذين كانوا يقفون عادة إلى جانب جماعة الاستخبارات في التقدم، وذلك كي لا يتفجر أي جديد يظهرهم وكأنهم مشاركون في التغطية على ما حدث. وقد زاد تورط بعض رجال وكالة الاستخبارات المتقاعدين في عدد من نشاطات ووترغيت، من قلق وعدم ارتياح المدافعين التقليديين من معسكر المحافظين عن ضرورة وجود سياسة خارجية وجهاز استخبارات قويين.

توقفت التحريات والمراقبة الاعتيادية التي تركز بهجومها على المؤسسات الأمنية. ففي الأحوال العادية، كان مدير الاستخبارات المركزية سيطلق إنذاراً ضد كشف المزيد من الأسرار المعادية للأمن القومي. وقد حاول الرئيس، بالتشاور مع مدير السي أي إيه ووزيري الدولة والدفاع، أن يطورّ بعض المعايير التي تحدد الانتهاكات وتحصر التحريات ضمن تلك الموضوعات. واستطاع أن يستنبط، بالتشاور والتعاون مع زعماء الكونغرس، بعض الإجراءات التي تمنع أي انتهاكات أو إساءات مستقبلية، مع المحافظة في الوقت نفسه على النشاطات الاستخباراتية الأساسية.

ولكن لم تكن تلك بالأوقات العادية، فكشف ملف «مجوهرات العائلة» قد أطلق الشرارة، وفشلت الإجراءات التقليدية باختبارها الأول، والذي كان سيطور الموقف العام المتعلق بصلب القضية المتوقع إخفاؤه بالتحقيقات. قبل فورد بتوصيتي وذلك وهي أن يعد كولبي مذكرة بشأن الأسس التي على الرئيس أن يتخذ قرارات أخرى بشأنها.

ومنذ اللحظة التي نقلت فيها مطلب فورد، أوضح كولبي بأن لديه وجهة نظر مختلفة تماماً بشأن الطريقة التي سيتقدم بها. بدا أن اهتمامه بتدبير تحقيق حكيم هو أقل من اهتمامه بترك كل المعلومات حول الأخطاء الملحوظة لوكالة الاستخبارات دون تحقيق. وفي الثالث والعشرين من شهر كانون الأول طلبت من كولبي، بالنيابة عن الرئيس، تقريراً وافياً بالمواضوعات التي غطتها مقالة هيرش، وجرت بيننا المحادثة التالية:

كولبي: سيكون لديك النص كاملاً. المشكلة هي أنه وخلال عشرين عاماً من تاريخ هذه الوكالة لا يزال هناك بعض الأشياء التي ينبغي عدم القيام بها، ومع ذلك فنحن نقوم بها أي لا تستطيع أن تنكر بشكل تام أنه لم يتم القيام بأي شيء خاطئ.

كيسنجر: هل ترسل تقارير بكل شيء إلى الرئيس؟.

كولبي: نعم، وسوف تعرف بالضبط كل شيء عن تلك الأعمال. فأنا أقوم بهذا على نحوٍ غير سري.

كيسنجر: من المهم جداً أن يعرف الرئيس كل الحقائق بدقة، والآن دعنا لا نقلق بشأن عدم السرية.

كولبي: كلا الأمرين صحيح و..

كيسنجر: يجب أن يكون التقرير شاملاً لكل ما يتوجب عليه عليه معرفته.

كولبي: نعم، وسوف أكون قادراً على تغطية التفاصيل الدقيقة لاحقاً.

كيسنجر: لو قدمته بشكل غير سري فإنه سيتسرب.

رفض فورد توصية كولبي بتقديم تقرير المدير في الحال، لأنه قال أنه يريد أن يقود التحريات بطريقته. وقد قادته فطرته إلى إيجاد هيئة كونغرس تنفيذية مدعومة من الحزبين، مشابهة لتلك المسماة بلجنة وارن، التي كانت قد أجرت تحريات بشأن اغتيال كنيدي، والتي كان فورد قد عمل فيها، إلا أن قادة الكونغرس أصيبوا بالإحباط لمشاورة الكونغرس. لذا أعلن فورد في الرابع من كانون الثاني 1975 عن تأسيس لجنة من الحزبين، يترأسها نائب الرئيس نيلسون روكفلر تتألف من سبعة أفراد بارزين اختيروا من الحياة الخاصة[15]. كان على هذه اللجنة أن تقدم تقريرها خلال ثلاثة أشهر (امتدت فيما بعد إلى شهرين آخرين) وسيكون لديها المسؤوليات التالية: تفحص ملف «مجوهرات العائلة»: وتقرير حجم الانتهاكات إن وجدت: واقتراح حلول: وغربلة الانتهاكات والإساءات الفعلية وتفريقها عن التهم التي تعكس الاعتراضات الرئيسية على السياسة.

راوغ كولبي في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية، قسم الملائمة، في الجلسة المغلقة التي انعقدت في الخامس عشر من كانون الثاني 1975، بشأن أوامر الرئيس بتقديم التقرير له بشكل منظم، وبتقديم بيان مفتوح مماثل للمذكرة التي كان قد قدمها لفورد دون أن يكون متطابقاً معها. وافق كولبي على إمكانية نشر بيانه من قبل اللجنة ـ وكل هذا دون استشارة البيت الأبيض ـ أو على الأقل إعلامه بالأمر. وهذا ما قاله كولبي:

> «ذاك المساء وأنا في طريقي للنزول من التل، أدركت بأنني لم أعلم البيت الأبيض بما سيصدر في صحف اليوم التالي، لهذا توقفت هناك لأعطي برنت سكوكروفت، نسخة من البيان الذي كانت اللجنة قد أصدرته: كان مضمونه معروفاً تماماً بالنسبة لهم، ولكن حقيقة نشره العلني كانت بمثابة انفجار قنبلة»[16].

كان هـذا تحريضـ على الشغب، يحـد بشكل كبير من أي قيود قـد تقدمها لجنة روكلفر.
وفي 27 كانون الثاني 1974 ، صوّت مجلس الشيوخ بنسبة أصوات بلغت 82 إلى 84 لصالح تشكيـل لجنـة منتخبة تتألف من سـت ديمقراطيين وخمس جمهوريـين للقيام بالتحقيق ولدارسـة نشاطات جهـاز المخابـرات الأمريكي. ترأس هـذه اللجنـة السينـاتور فرانك تشيرشـ، وكان مـن المقرر أن يتـم تشكيلها في الأول من أيلول 1975 ثـم تأجلت إلى 30 نيسان 1976 .

وكـي لا يسمـح لغيـره بالتفوق عليـه، أصدر مجلس النـواب في 19 شبـاط 1975، القرار 38، القاضـي بتشكيـل لجنة مختارة خاصة بالاستخبارات، حيـث سيقوم رئيس المجلس بتعييـن عشـرة أشخاص ليقودوا عمليات التحقيق حول تنظيـم وعمليات وأخطاء جماعة استخبـارات حكومة الولايات المتحـدة. وبعد عدة نزاعات داخلية، تقـرر أن يرأس هذه اللجنة النائب الديمقراطي أوتيس.ج. بايك ممثل نيويورك.

أصبـح هنـاك الآن ثلاثة تحقيقـات استخباراتية تجري في آن واحـد: لجنة روكفلر التي أقرهـا الرئيس فورد، ولجنة تشيرش من مجلس الشيـوخ، ولجنة بايك من قبل المجلس. وفضـلاً عن ذلك، مسحت بيانات اللجنتين البرلمانيتيـن كل الجوانب لدرجة أنها غطت كل أعمال المخابرات الأمريكية. ولم يكن هنـاك مقياس للتمييز بين الانتهاكات والأعمال العاديـة، أو حتـى لتعريف ما الـذي يمكن أن يشكل هذه الانتهـاكات. وأصبح الكشف عن المصادر والطرق والإجراءات ـ الذي كان يعتبر سابقاً من أكثر الأمور التي يجب الحفاظ على سريتها ـ أصبح أمراً حتمياً لابد منه ولاسيما من قبل لجنة بايك المتهورة.

فـي الظـروف العادية يتوقع من مدير الاستخبـارات المركزية أن يحتفظ بسريـة مصادره وأساليبه، حتى لو اضطر إلى توسيط البيت الأبيض لدى اللجنة. ولكن كولبي لم يرفض أن يقوم بذلك وحسب، بل إنه أعفى مرؤوسيه من العهد الذي كانوا قد أقسموه لدى التحاقهم بالخدمة والقاضي بالحفاظ على السرية. مما جعل كشف الأسرار القومية يعتمد بشكل كلي تقريباً على ما يحكم به موظفو الاستخبارات.

عيّـن كولبي محامياً، من خارج الوسط، ليمده بالمشورة بشـأن التحقيقات المختلفة، كان قد احتفظ بالمشـورة دون الإشارة إلى البيت الأبيض الذي كان ينقل إليه المعلومات غالباً بعد الحدث، ولقد تجاوب بشـكل إيجابـي مع ما يطلبه المجلس من وثائق، إذا كانت تتعلق ببعض مغامرات الصيد أو للردّ على بعض الاستفسارات حول الأعمال المثيرة للتساؤل والتي قامت بها وكالة الاستخبارات، ونتيجة لذلك أصبح سيل مـن الملفات والوثائق المتعلقة حتى بنشاطات وكالـة الاستخبارات التي لم يثار أي تساؤل حولها من قبل، مكشوفاً ومتداولاً بين الجميع.

أحسّ كولبي بأن له مطلق الحرّية ليزوّد الكونغرس بجميع الملفات، حتى التي لم تطلب منه، وهذا حسب قوله: «أجد من المناسب أن أقول: بأن الملفات التي اختيرت من قبل المحققين، تحمل مدلولاً وقيمةً أكبر من مجرد الإدانة». وفي أيلول عام 1975، وبعد تسرب كثير من المعلومات عن طريق لجنة بايك، التي أصرّت على أحقيتها بتصنيف الملفات، حظر فورد أخيراً كشف أي ملف سري إضافي للجنة ما لم توافق اللجنة على احترام سرية المعلومات. لكن كولبي استطاع أن يلتف حول هذا الأمر، وذلك بإعارة الملف المتنازع عليه إلى اللجنة. لم يستطع البيت الأبيض أن يفعل شيئاً سوى تسجيل شعوره العقيم بالخيبة، وذلك عندما أعلن مدير فريق لجنة بايك أ.سيرل فيلد، في الجلسة المفتوحة، أن لدى فريقه قائمة بأسماء وخلفيات العملاء السريين ـ وهذا قرار لا يخدم أي أهداف يمكن تصورها ولا سيما بالتحقيقات، ولم يؤخذ رأي فورد أو مستشار الأمن القومي فيه، وقد وضع الحياة الحقيقية للناس في الخطر.

وقد برر كولبي سلوكه هذا في مذكراته بأنه واجب دستوري:

> «كانت سياستي بمنتهى البساطة وفق الدستور وتطبق مبادئه، مما يعني أنه كان عليّ التعاون مع التحقيقات وإعلام الكونغرس والصحافة والشعب على حد سواء قدر الإمكان...».

وحتى عهد كولبي، لم يتقدم أي من مديري وكالة الاستخبارات بعرض يكون له فيه كل الحق بتقرير أي معلومات استخباراتية يمكنه نشرها على الملأ، أو على الأقل أن يكون لديه الحق بتفسير المبادئ الدستورية بطريقته الخاصة، ولا حتى القسم المستقل الذي أقامته وكالة الاستخبارات وفق قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 ليكون بمثابة جهاز استشاري لمجلس الأمن القومي والذي الذي كان يترأسه الرئيس بنفسه. فقد كان المسار التقليدي بالنسبة لكوكبي أن يترك الأمور الدستورية للرئيس، وأن يحاول، في حال نشوب نزاع بينه وبين الكونغرس، التوصل إلى قرار لفصل ذلك داخل المحاكم.

كان فورد رئيساً جديداً، لم يمض على توليه الرئاسة سوى خمسة أشهر، ونظراً لتصميمه على أن يتغلب على الغضب والمرارة اللذين خلفتهما فضيحة ووترغيت، فقد قطع أشواطاً متجنباً إعطاء انطباع عنه بأنه يقيم سوراً حجرياً يعيق تحقيقات الكونغرس. كان مستشار فورد الرئيسي في هذا الخصوص هو فيل بوتشن الذي لم يكن مرتاحاً للمواجهة القائمة، وكان ما يزال تحت تأثير الصدمة من العفو الذي صدر بحق نيكسون.

إن أساليب الـ ن.اس.سي NSC المتباهية، قد أثبتت عجزها في التعامل مع كل من الكونغرس ومدير وكالة الاستخبارات المتقلبين، وبالرغم من أنني كنت ما أزال مساعداً لشؤون الأمن القومي في القسم الأكبر من التحقيقات، فقد صرفت معظم طاقتي في الجولات المكوكية الثلاثة التي قمت بها إلى الشرق

الأوسط وفي التعامل مع مشكلة سقوط الهند الصينية. لذا كان برنت سكوكروفت يرعى التحقيقات الاستخباراتية، وظل بمنتهى الحرص يطلعني على آخر المعلومات ويتعامل بمهارة وفطنة مع المصادر. كانت مشكلته تكمن، تماماً كما هي الحال مع البيت الأبيض، في أنه بالوقت الذي كانت المصادر تصل إليه، كان كولبي يتصرف على هواه. ولم يكن لدى سكوكروفت الوقت أو الفريق ليقدر حجم ما كان كولبي يصرّح به، كما لم يتم إعلامه إلا بعد التنقيب في المساعدات المقدمة من الكونغرس من خلال الملفات الموجودة في المقر الرئيسي للمخابرات المركزية CIA، والتي لم تكن قد سلّمت بعد. استطاع دون رامسفيلد أن يمنع وكالة الاستخبارات من كشف أزمة الغواصة السوفيتية التي غرقت عميقاً في مياه الباسفيك (انظر الفصل الأول) ومع ذلك فإن قصة «غلومر إكسبلورر Glomar Explorer» قد تسربت. فقد أظهرنا، أنا وشليسنغر، على غير العادة، انسجاماً خلال لقائنا مع كولبي في التعبير عن اهتمامنا وقلقنا الشديدين من تدمير نظامنا الاستخباراتي. ووفقاً لما صرحه كولبي في مذاكراته، فقد عبرت عن قلقي المتزايد من خلال ملاحظات مقتضبة، وكان كولبي فخوراً بعدم السماح لنفسه بأن ينحرف.

كان مأزقاً جديراً بأن يدرّس في الحلقات الدراسية للعلوم السياسية. فقد كان مدير وكالة الاستخبارات تابعاً للرئيس بشكل واضح ومباشر بخصوص الخطط التنظيمية. ولكن في حال رأى الرئيس أنه غير قادر على طرد المدير، تصبح خطط المنظمة مجرد خطط أكاديمية. نظرياً، كان فورد يستطيع إصدار أمره: وهو بأنه يجب على البيت الأبيض الموافقة على كل الوثائق المصرّح بها. ولكن، بعيداً عن الحقيقة التي من الممكن أن تضع البيت الأبيض بمواجهة خط النار. كيف يمكن للرئيس أن يجعل هذا الأمر ثابتاً؟! ففريق البيت الأبيض لم يكن في موقع يمكنه من أن يعيد النظر بآلاف الوثائق بشكل حرفي، ولم يكن أعضاء الكونغرس، ولاسيما لجنة بايك، مستعدين لإبداء تحفظهم سواء في مطالبتهم بالوثائق، أم فيما يتعلق بعزمهم على نشر تلك الوثائق علناً. وللسخرية، فإن التحريات قد تعهدت بشكل واضح بأنها ستفرض مراقبة أكثر فعالية على وكالات الاستخبارات ـ على الأقل طوال فترة استمرارها ـ مما قاد إلى ضياع حقيقي للسيطرة الرئاسية على أعمال الاستخبارات.

وأخيراً بعد أن اقتنع فورد، إثر إصدار لجنة بايك أمر الاستدعاء، بأن الأمور قد خرجت من يده، قام بوضع الحق التنفيذي موضع التنفيذ، ولم يحاول قط أن ينكر ضرورة تسليم أي مستند أو أي معلومات لها صلة بالانتهاكات والإساءات الفعلية. كان فورد مصمماً على نحو حاسم أن ينهي أي انتهاكات من الممكن أن توجد. وما كان يبحث عنه ليمنعه هو رحلات التصيد التي كانت تفرز أكواماً من الوثائق التي ستوضع في فم الصحافة، وقد عرض بأن يتابع تزويد اللجان بالوثائق المطلوبة شريطة أن توافق لجان التحقيق على حماية محتوياتها.

لـم يصدق فورد بأن المصالح العليـا للبلاد كانت تتعرض إلى سلسلة من المعـارك القضائية، بشأن سرية الوثائق، ولاسيما تلك التي كان من المفروض حمايتها وتم كشفها أمام المحاكم. وأخيراً فإن إعادة كولبـي إلـى مكانه في ظل أجواء ووترغيت التي لم تزل مخيمة، كان من الممكن أن يتسبب، من وجهة نظر فـورد، بصـدام كبير بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، بالرغم من أن هـذا هو الذي حصل في النهاية. وهكـذا فقـد استمر النزيف لأكثر من سنة ونصف إلى أن وضع الكونغرس نهاية لتجاوزات لجنة بايك بعد تزايد قلقه منها. وبهذا فقد حصلت أضرار بالغة كان من المتعذر إصلاح بعضها.

أعتـرف بأنـي لم أفهم قط دوافع بيل كولبي أو تصرفاته، ولاسيمـا إصراره على العمل بطريقته ودون مشـورة أو إعلام رئيسه أو أجهزة مجلـس الأمن القومي، حتى إنه لم يشرح قط دوافعه لزملائه بعد تركه للخدمة ونشر مذكراته.

كانـت أول مقابلة لي مع هـذا المسؤول الأمريكي، الذي هو من أكثـر المسؤولين غموضاً، في سايغون عـام 1965 حينمـا عملت ولمـدة شهر واحد مستشـاراً للسفير هنري كابوت لودج. فقـد كانت عينا كولبي الرماديتـان الثاقبتان تحدقان من وراء إطار نظارته دون أن تكشفا عمّا يدور في خلد صاحبهما. وبالرغم مـن أناقتـه، فهو لم يظهـر بمظهر الرياضييـن البسيط، ولـو لم يكـن الشخص الذي أمامـه يعرف عن شجاعته الاستثنائية في الحرب العالمية الثانية (فقد قفز بالمظلة فوق فرنسا والنرويج حينما كان عميلاً استخباراتيـاً شابـاً) لظن بسهولة أنه الجاسوسـ الذي خرج من رواية جون لوكاريـه، فهو نموذج للفطنة والحذر.

إن كولبـي، وكما دوّن السيناتور بوب كيري في تقريريـه المرفوع إلى السلطات في أيار 1996، يستحق الثنـاء والمديح، فكولبي قد مثّـل الجيل الذي تغلب على فترة الكساد والإحبـاط كما هزم واحدة من أكثر الديكتاتوريـات شناعة في التاريخ، وربـح المعركة ضد الشيوعية دون حرب، كما أنه شارك في واحدة من أهـم معـارك الاستخبارات، التي ساعدت على الاحتفاظ بأسبـاب الحرية، وهو وهذه نقطة تحسب له، لم يتفاخر يوماً بسجل خدمته غير العادي.

في سايغون، أصبح مسؤولاً عما يسمى ببرنامج فونيكس (العنقاء)، الذي كان يسعى لهزيمة العصابات الشيوعية وذلك باستخدام بعضاً من أساليبها نفسها ضدها. وكان كولبي متكتماً إزاء تلك المهمة، وأثبت أنه غير مستعد لإعطاء أي معلومات بشأن الخطوات والإجراءات التي ينوي اتخاذها.

وبعـد أن أصبحـت مستشاراً للأمن القومي، عاد كولبي إلـى واشنطن فلم نعد نلتقي إلا في اجتماعات البيـت الأبيضـ، ولم يكن كولبي يتكلم إلا نـادراً. في تموز 1973، انتقل شليسنغر مـن وكالة الاستخبارات إلـى قسم الدفـاع، آخذاً مكان إليـوت ريتشاردسون، والذي أصبـح بدوره المدعي العـام. فرّشح آل هيغ، رئيس أركان نيكسون، كولبي مديراً لوكالة الاستخبارات اعتقاداً منه بأن الوكالة ستعمل بمزيد من الكفاءة

والإخلاص لـو أنها أديرت من قبل شخص متخصص. أما أنا فإنني لم أتدخل بأي توصية ولكني اعتبرت أن تعيين كولبي اختيار جيد.

هنـاك تفسيران اثنان بشـأن الأسلوب الذي اتبعه كولبي: وجهة النظر الأولى وضعت من قبل الجنرال فيـرون والتـرز، صديقي المخلص ونائب كولبي خـلال هذه الفترة. فقد أثبت والتـرز أن كولبي يؤمن بأن التغييـر الأساسـي في ميزان قـوى واشنطن قد جعل السيطـرة بيد الكونغرس، بحيـث أصبحت الطريقة الوحيـدة لحمايـة وكالة الاستخبارات هي كشف الأسرار للجان الكونغرسـ ـ ولو بلغت استفساراتها درجة غيـر معقولة أو تـم طرحها بشكل علني ومتهور ـ وبحسب نظرية والترز فـإن كولبي، فعلياً، قد وضع وكالة الاستخبارات تحت رحمة الكونغرس.

وأمـا التفسيـر الثانـي الذي كان يتـردد هو أن كولبـي قد أحدث تطـوراً في مهنته التـي اختارها، فالطريقـة التي كانت تشتد فيها الحـرب الباردة، بدت له وكأنها قد أضعفت البنية الأخلاقية للمجتمع الأمريكـي، لو أنه انطلق من هذه المقدمة المنطقية لكان حقاً يرمي إلى تنقية بلاده، وذلك بالمشاركة في سياسة الاحتجاج. وفي هذا السياق فإن الإقلال من شأن الخدمة التي أسندت إليه، أصبح تضحية ضرورية اقتنع بتقديمها بأسلوبه المتفرد بالرأي نفسه الذي أظهره بوصفه مقاتلاً في الحرب العالمية الثانية.

أصبح من الممكن الآن ومع هذه الخلفية، إلقاء الضوء على ما قدمته اللجان المختلفة:

لجنة روكلفر

ركزت لجنة روكلفر المعينة من قبل الرئيس بشكل أساسي على الأعمال المحلية لوكالة الاستخبارات، وقد وجد تقريرها الصادر في السادس من حزيران 1975، ستاً وتسعين قضية، خلال الربع قرن، إذ كانت تشمـل أساليب تحرّ غير مسموحة أو مشروعة من الناحية القانونية، ومعظم تلك القضايا حدثت في عهد الحكومة السابقة لإدارة نيكسون وليس في عهد فورد.

كان الشـيء الأول الـذي وجدتـه لجنـة روكلفر هـو أن معظم الأعمـال المحلية لوكالـة الاستخبارات استمدتهـا من سلطتها الدستوريـة، ولكن من خلال تاريخها البالغ 28 عاماً، فـإن وكالة الاستخبارات قد قامت بالآتي:

.. تورطت ببعض الأعمال التي كان يتوجب انتقادها عند حدوثها مرة أخرى.. وبعض هذه الأعمال كان يبدأ بأمر من الرئيس إما بشكل مباشر وإما غير مباشر.. وبعضها كان غير قانوني وبشكل انتهاكاً غير لائق لحقوق أميركا.

وقد ركزت الصحافة على كلمة «بعض» بينما تجاهلت «الغالبية العظمى».

لو أن كتّاب العناوين الرئيسية تمعنوا في التفاصيل لكانوا أكثر عدلاً. فإن ثلاثة أرباع القضايا المسماة بقضايا التجسس الوطنية، شملت تحقيقات أمنية حول الأشخاص المنضمّين لوكالة الاستخبارات[18]. وهناك ستة وعشرون تحقيقاً لم يكن يشمل الأشخاص الذين لهم علاقة بوكالة الاستخبارات، وأحد عشر تحقيقاً يتعلّق بأشخاص كانوا على صلة بموظفين حاليين، أو سابقين، في وكالة الاستخبارات. وفي النهاية، فإن لجنة روكلفر كانت قد وجدت خمسة عشر شاهداً فقط من الأشخاص الذين لم تكن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع وكالة الاستخبارات، والذين كانت قد بحثت في تاريخهم. ولم تواجه الشعب أية مخاطر نتيجة تحريات وكالة الاستخبارات التي تتسم بالدهاء والحيلة.

وقد وضعت لجنة روكلفر ثلاثين توصية محددة تطالب فيها بتغيير الإجراءات التشريعية أو الإجراءات الإدارية والنيابية. ومن بين هذه التوصيات كان هناك عرض بتخصيص دور أكبر للهيئة الاستشارية للاستخبارات الرئاسية الخارجية[19]. تتألف هذه الهيئة من أشخاص معروفين من مختلف مجالات الحياة، ويترأسها شخص متفرغ مع فريق متفرغ، مهمته هي مراقبة مدى امتثال وتوافق وكالة الاستخبارات مع السلطة الدستورية، وتحديد نوعية مجموعتها الاستخباراتية الخارجية وتقديراتها ومنظماتها وادارتها، مع تقديم توصيات واقتراحات إلى الرئيس ومدير المخابرات المركزية وكذلك إلى المدعي العام إن كان هذا مناسباً. وقد قبل الرئيس فورد بهذه التوصيات.

لجنة تشيرتش

بغض النظر عن بعض الإخفاقات من حين لآخر، مثل وصف السيناتور والتر مونديل لرجال وكالة المخابرات المركزية الذي أدلى به لمحرري التايمز بكونهم «أولئك الأوغاد الموجودين في واشنطن»[20]، عملت لجنة تشيرتش بشكل مسؤول. وقد تبنت إجراءً في التعامل مع الوثائق السرية أعطى الوكالة المولّدة الحق بحذف بعض الجمل الحساسة بشكل خاص أو أجزاء من الوثائق. فسهّل هذا المشكلة لكن لم يحلها، طالما أن محللي المخابرات الخارجية قادرون ـ غالباً ـ على إعادة تركيب الجزء المحذوف من النص أو من وثائق أخرى ـ ولا سيما طالما أن على هذه الوثائق أن تقدم للجنة بسرعة بحيث تمنع أية مراجعة متأنية لمضمونها.

ما جعل اللجنة تتجه أحياناً نحو الأمور الحساسة لم يكن كثرة ما كشفته بقدر ما كان الانجذاب الطبيعي لأعضاء مجلس الشيوخ نحو الشهرة. وقد قُدم مثال جيد في اليوم الأول لجلسات الاستماع العامة في 16 أيلول 1975 ، حيث إذ سأل السيناتور تشيرتش كولبي سؤالاً ملغوماً: «هل أحضرت معك بعض تلك الأدوات التي مكنت وكالة المخابرات من استخدام هذا السم في قتل الناس؟»[21]. عندئذ وبتدبير مسبق كما كان جلياً، عرض كولبي ما أصبح يعرف «بمسدس سهم وكالة المخابرات المركزية»، وكان عبارة عن صور للسيناتور تشيرتش وزملائه وهم يتفحصون الأداة وعلى وجوههم تعابير خطيرة تصدرت

الصفحات الأولى للصحف وشاشات التلفزيون، وخلقت انطباعاً بأن موظفي وكالة المخابرات المركزية كانوا يتجولون ومسدسات الأسهم تحت معاطفهم المطرية.

انقضى يومان قبل أن يوضح تشارلز سنسيني، وهو موظف بوزارة الدفاع، المصدر الحقيقي لهذه الأداة المخيفة: لم يكن مسدس (بندقية) السهم أداة وكالة المخابرات المركزية على الإطلاق، ولكنه سلاح قام الجيش بتطويره. ولتوزيع كلفة التطوير، حاول الجيش أن يقنع وكالات حكومية أخرى بشراء مسدس السهم. وبالنتيجة ثبت أن الجيش قد شاطر في تطوير هذه المسدسات أكثر منه في بيعها، طالما أن وكالة المخابرات المركزية لم تشتر ولم تستخدم قط تلك الأداة[22].

كانت تحقيقات لجنة تشيرتش تدار في جلسات تنفيذية مغلقة وشهادات متلفزة معاً، وأصبح التمييز بين الاثنين مطاطاً لأنه تقريباً بعد كل جلسة للجنة التنفيذية، كان السيناتور تشيرتش يمارس مهارته الخطابية وهو يوجز الإجراءات.

وقد كرّس عدد لا بأس به من جلسات اللجنة لخطط ومؤامرات اغتيال ضد قادة أجانب. في أواخر تشرين الأول 1975، أتمت اللجنة تحقيقها في هذا الموضوع. فقد خشي الرئيس فورد من أن النقاش العلني للتفاصيل سيتحول إلى ألعوبة في يد المتطرفين المعادين لأمريكا في أرجاء العالم، ولاسيما في البلدان التي زعم أن المؤامرات حصلت فيها، لذا طلب ألا ينشر التقرير. وكان باستطاعته أن يتقدم بهذا الرجاء بضمير مرتاح لأن كل مؤامرات الاغتيال المزعومة قد حصلت في إدارات ديمقراطية (مع أن اللجنة تمكنت، لأسباب تتعلق بتساوق الأحزاب، أن تجر إلى جلساتها التحقيق بمحاولة انقلاب عسكري أخرق في تشيلي خلال إدارة نيكسون على أنها مؤامرة اغتيال أمريكية، وهي تهمة أنكرها تقرير اللجنة النهائي).

رفض السيناتور تشيرتش طلب فورد بناءً على أن «اللجنة قد صوتت على جعل التقرير علنياً بعد عرضه أولاً في جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ»[23]. ورغبة منه بعدم المجازفة ربما بقيام زملائه بمنع النشر، أعلن تشيرتش ليلة الجلسة في 20 تشرين الثاني بأن الغرض من الجلسة المغلقة لم يكن الموافقة على النشر، ولكن لإعطاء الشيوخ الآخرين الفرصة لطرح أسئلة. وآنذاك كان التقرير قد طبع ووضعت نسخة منه على طاولة كل سيناتور.

انحصر ما كان السيناتور تشيرتش متلهفاً لإطلاع العالم عليه بخمس مؤامرات اغتيال مزعومة، كلها خلال إدارة كنيدي عدا واحدة: ضد فيديل كاسترو من كوبا عام 1961؛ وباتريس لومومبا من الكونغو/ زائير عام 1961؛ ورافائيل تروجيلو من جمهورية الدومينيكان عام 1961؛ ونغو دينه دييم من فيتنام الجنوبية عام 1963، الجنرال رينيه شنايدر من تشيلي عام 1970 . وفي حالتين فقط ـ «كاسترو» «ولومومبا» ـ وجد التقرير أن الخطوات الفعلية لتشجيع الاغتيال قد اتخذت حقاً من قبل موظفين رسميين أمريكيين. ولم

تعتبر قضية الجنرال شنايدر على أنها مؤامرة اغتيال على الإطلاق. وبالنسبة للومومبا، فقد ذكر التقرير أن الولايات المتحدة لم تكن متورطة بموته على أيدي منافسين محليين عام 1961[24]. وقد برأت الوقائع، مع كل التكثيف لوسائل الإعلام، وكالة المخابرات المركزية: فبيّن أنها في تاريخها كله، لم تقم باغتيال أي قائد أجنبي، وهذا، في حالة كاسترو، ليس لنقص في المحاولة (أو بالأوامر الرئاسية).

في جلسات استماعها العلنية، كان تركيز لجنة تشيرتش على العمليات السرية، حيث لم تجد أية تجاوزات أو انتهاكات حالية وبدلاً من ذلك، كان قد تم تمحيص كل الأفعال، عدا ما يدعى تراك IIالنيكسون في تشيلي، بإجراءات سياسية مدبرة ولخصت للجان الكونغرس المشرفة والموكل إليها هذه المهمام (واستمر تراك II لشهر فقط ولم يتطلب أي عمل أو إجراء، بعد أن نشأ عن برنامج مطابق بعنوان «تراك I» كان قد محص بدوره من قبل لجنة الأربعين)[25]. كانت المشكلة تكمن في أن الرئيس والأعضاء الرئيسيين للأكثرية في مجلس الشيوخ كانوا معارضين للعمليات السرية من ناحية المبدأ، وكانوا يبررون أنفسهم لناخبيهم فقط بممارسة سياسة الكشف الكامل لم حققوا به.

وهكذا، مع وصفه الدقيق للأهداف العامة لبرنامج وكالة المخابرات المركزية من العمليات السرية، تضمن التقرير النهائي للجنة تشيرتش خلاصة وافية تاريخية مفصلة للأساليب والمصادر، كما حدد، بحالة تشيلي، الكثير من المجموعات والأفراد الذين كانوا عوناً لوكالة المخابرات المركزية. وتعرض عدد كبير من الأفراد الذين أيدوا السياسة الأمريكية بإيمان عميق للشبهة على نحو خطير، وضعفت مقدرة وكالة المخابرات المركزية على التجنيد لعمليات مستقبلية.

وهكذا أعتقت لجنة تشيرتش نفسها إلى حد كبير بوضعها عدداً من المقترحات التنظيمية التي أصبحت أساساً لمنظمة استخباراتية معاصرة (ستناقش لاحقاً). كما كان لها القدرة على التنصل من رئيسها في تقريرها النهائي عندما ذكرت أن «وكالة المخابرات المركزية بعبارات واضحة ليست خارج السيطرة»[26].

لجنة بايك

حتى هذه المرحلة، تمت المحافظة على درجة من الكياسة بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. إذ كان هناك كشف مالبغ فيه بل وخطير من وجهة نظر الإدارة لمعلومات استخباراتية حساسة، لكننا في مجلس الشيوخ كنا نتعامل ـ بقد من المسؤولية ـ مع أفراد كانوا، حتى لو لم يوفقوا، سيأخذون بعين الاعتبار وجهة نظر الإدارة بخصوص المصلحة الوطنية.

أما التحقيق في مجلس النواب فقد بدا مختلفاً. إذ كانت له بداية متأخرة. وخلف ستار «التحقيقات الاستخباراتية» أخذ المجلس على عاتقه إعطاء الرأي الثاني للسياسة الخارجية متظاهراً بفحص مدى تأثير الاستخبارات فيها.

كان العمـل الأول للجنــة مجلس الشيوخ عــزل رئيسها لوسيــان نيدزي ذاته، لأنــه استمع لموجز حول «مجوهــرات العائلة» من قبل كولبي ولم يبلغ لجنته به. وقد تم استبدال نيدزي بالممثل أوتيس بايك وذلك لأهداف تتعلق بالتحقيقات الاستخباراتية.

راعــت لجنة بايك أن تعوض عن تأخرها، بتبنيها موقفــاً معادياً تجاه المجتمع الاستخباراتي وحكومة فــورد. وقــد استطاع أفراد فريقهــا، البالغ عددهم خمسين فــرداً، يترأسهم سيرل فيلــد البالغ من العمر ثلاثين عاماً، مهاجمة كولبي بعنف والذي كتب عنهم مايلي:

«لقد قبل بايك في لجنته أفراداً غير ناضجين، باحثين عن الشهرة، كانوا قد تجمعوا من أجـل التحقيقات، إنهم مجموعــة من الأولاد يهتمون بالأمور المثيــرة أكثر من اهتمامهم بالتمعن الجاد في حقيقة ما تقوم عليه الاستخبارات بالفعل»[27].

لقــد رفضت لجنة بايك الالتــزم بالقواعد المرنة الموضوعة بين لجنــة تشيرتش والفرع التنفيذي. وكان أفراد الفريق يديرون، دون أي خبرة في التعامل مع الوثائق السرية ودون أي خلفية بالتعامل مع الإجراءات الأمنية، ما يقارب الـ75000 وثيقة سرية كان كولبي قد وفرها لهم[28].

بلغــت الأمور الذروة عندما بدأت لجنة بايك بالتعامل مع بعض المراسلات ذات الطبيعة الحساســة، فعلى الرغم من الاعتراضات الجدية الصــادرة عن كولبي وأعضاء أعلى في مجتمــع الاستخبــارات، كانت اللجنــة تهدد بالكشف عــن خمسة تقديــرات استخباراتية مختلفــة، تتعلق بقرب حدوث حرب بين العرب وإسرائيل في تشرين 1973، وناقش رجال الاستخبــارات بــأن هذا سوف يكشف عــن مدى القــدرة الأمريكية علــى مراقبة وتحليل المراســلات والاتصالات، ولم يكــن هناك سابقة لمثل هذا السلوك مــن قبل لجنة تابعة للكونغرس.

ومع هذا، فإن لجنة بايك عندما نشرت الأمور المسيئة في 11 أيلول 1975 ، كان فورد قد نال أخيراً كفايته، وقد ظهر المحامي القضائي الجنرال ريكس إي لي، في جلسة استماع علنيــة في الصباح التالي. وبالرغم من أنه قوطــع، وبأسلوب لا يخلو من الاستهزاء، عدة مرات من قبل الرئيس إلا أننا نلمس في حديثه لهجة التحدي:

«إن مسؤوليــات الرئيس تجــاه الأمن القومي والعلاقات الخارجيــة للولايات المتحدة، لم تتــرك له بديلاً ســوى طلب الإعادة الفورية لــكل الملفات السرية التــي زوّدت اللجنة بها سابقــاً.. واصدار توجيهات إلى كل أقسام ووكالات الفــرع التنفيذي بأن تمتنع عن تزويد اللجنة المنتخبة بالملفات السرية»[29].

إن تهوّر لجنة بايك بيّن فيما إذا كان للجان الكونغرس الحق الدستوري الذي يخولها الكشف عن المعلومات السرية الواردة من الفرع التنفيذي، ولو أن موقف اللجنة يتعمم على باقي اللجان فإنه سيصبح بالإمكان، من الآن فصاعداً، نشر أكثر قضايا وكالة الاستخبارات حساسية.

تابعت لجنة بايك، وقد وضعت في نيّتها تصفية الحسابات، أي التأكيد على أنها تملك هذه السلطة، فرفضت إعادة أي ملف مصنف كانت قد تلقته. كما أعلنت عن خطط لعقد محاكمات علنية تتعلق بقضية تيت أوفينسيف Tet Offensive 1968، والتي كانت قد حدثت بالطبع خلال حكومة جونسون، والتي خدمت كولبي بطلبها مراسلات استخباراتية إضافية. عرض البيت الأبيض تزويد اللجنة بالملفات المتنازع عليها، شريطة أن تظل المادة السرية طيّ الكتمان حتى تحل جميع الخلافات الأساسية. رفض بايك هذه التسوية (التي ناقشت بأنها تتجاوز حدودها ولكني لاقيت المعارضة من قبل بوشين)[15].
وحالما فتحت لجنة بايك باب جلسات التحقيق حول تيت أوفينسيف في 18 أيلول 1975، فإنها شرعت حالاً بنشر الوثائق السرية على مزاجها، بما في ذلك مواد سرية من خطي «عيون سرية فقط/Secret Eyes» وكذلك أسماء بعض عملاء وكالة الاستخبارات الذين يعملون في الخارج[16].

حتى ذلك الوقت، كنت لأسباب سياسية خارجية ـ مجرد مراقب لتلك المسرحية المكشوفة، ولم أكن مرتاحاً لتدفق الوثائق السرية وجعلها متداولة بشكل علني، ولكنني، كباقي أفراد البيت الأبيض، لم أكن في موقع يمكنني فيه توقع كشف الوثائق التي أعرفها إلا بعد الحدث. وبدا واضحاً أن الرئيس بايك قد اختار أن يضعني هدفاً نصب عينيه أما السلاح الذي اختاره لمحاربتي فهو رأيي بالسياسة القبرصية. إذ لم يكن لهذه القضية أي دخل بتحليل وكالة الاستخبارات، والأرجح أن بايك كان يسعى لأن يشكك في تعاملي مع الأزمة القبرصية. فقد ركّز على تأخري المزعوم بالتحذير من الثورة الوشيكة التي قامت على يد توماس بويات، والذي أصبح فيما بعد رئيساً لمقعد وزارة الخارجية القبرصية (انظر الفصل7). كما أن بايك وفريقه أعادوا تقويم قرار سفيرنا في أثينا، في حزيران 1974، بالاتصال بوزارة الخارجية لتبليغها بالثورة المحتملة ضد رئيس الأساقفة سيرافيم في أثينا وضد عصبة وزير الخارجية لا ضد الرجل القوي ديمتريوس لوانيديس. لم يكن لهذا كله أي دخل بكفاءة استخباراتنا أو بأسلوب سياستنا.

وخلال متابعة تحرياتهم عن المسألة القبرصية، قام بايك وفريقه الفذّ بطلب كل الوثائق الداخلية المتعلقة بوزارة الخارجية، بما في ذلك كل توصية لكل موظف صغير فوق أو تحت الخط.

كنت قد شرحت في عدة مناسبات سياستنا القبرصية أمام اللجان النيابية، بما في ذلك سبب ردة فعلنا تجاه التوصيات «بويات». وفي الحقيقة كنت أرغب، بل أتلهف، لفعل هذا مرة أخرى بالرغم من أنه لا علاقة له لا من بعيد أو قريب بكفاءة خدماتنا الاستخباراتية. ولكنني قررت أيضاً ألا أقف موقف المتفرج بينما كانت وزارة الخارجية ممزقة، كما هو حال وكالة الاستخبارات.

كنت قد أبديت استعدادي تقديم شرح تفصيلي لسياستنا مرفقاً بوصف لكل الاختبارات المتوفرة (مع توضيح يتضمن التوصية بشأن بويات) وقلت بأني سأتحمل مسؤولية النتائج النهائية، ولكني رفضت إعطاء اللجنة اسم الموظف الذي كان قد أعطى توجيهاً باتخاذ إجراءات معينة. إن القيام بهذا العمل، في ظل غياب أي شكوى بالقيام بانتهاكات وبأعمال محظورة، من شأنه أن يقضي على نزاهة وعفوية وسرية عملية صنع القرار الداخلي لوزارة الخارجية. ولو أن كل توصية من قبل كل موظف صغير أخذت بعين الاعتبار احتمال وقوفها أمام لجنة من الكونغرس، ربما بعد مرور عدة سنوات على الحدث، لكانت تلك اللجان قد حولت الخطط اليومية لوزارة الدولة إلى لعبة كرة قدم سياسية.

كانت قضيتي مؤسساتية جماعية وليست شخصية. وسرعان ما انتشرت آراء بويات وبشكل واسع في واشنطن: كنت موقناً بأن لجنة بايك تمتلك مذكراته بل إنها بحوزتها وهذا ما ثبت بالفعل لاحقاً، وقد قرأها عدد من الصحفيين. وبدا واضحاً أن اللجنة كانت تسعى لتثبيت حقها في استخلاص مذكرة لطلب وثائق وزارة الخارجية فالهدف اليوم كان وزير الخارجية، الذي لديه بالطبع عدة وسائل متاحة لكي يدافع بها عن نفسه. ومن الممكن غداً أن يكون الهدف التالي هو بعض الموظفين الصغار الذين سيقفون أمام اللجان النيابية بتهمة إعطاء توصيات وتوجيهات، سيتبين أنها «غير صائبة من الناحية السياسية».

في 14 تشرين الأول 1975، طلبت أن تقوم اللجنة «بالعمل معي بطريقة مغايرة بخصوص تقديم المعلومات المتعلقة بتحرّياتها». كما عرضت «أن أزوّدها بملخص عن كل النصائح المعاكسة التي تلقيتها بشأن الأزمة القبرصية، طالما أنه لن يكون من الضروري الكشف عن مصدر تلك النصائح». واقترحت «أن أقف أمام اللجنة لأصف بالتفصيل وجهات النظر المخالفة التي واجهتني وأسباب رفضي لها». وأكّدت على «أن العبرة ليست في المعلومات التي تتلقاها اللجنة.. بل على الأرجح ممن ستطلب تلك المعلومات، والشكل الذي ستتلقى فيه تلك المعلومات»[32].

لذلك فقد وجهت لورانس إيغلبرغر، نائب السكرتير الثاني لوزارة الخارجية لشؤون الإدارة، أن يصدر الخطوط الموجهة التالية للضباط الأدنى رتبة الذين لا يحملون تعيينات رئاسية:

(1) منع، بأمر من الرئيس، مناقشة مادة سرية (كان هذا يعلق قرار القضية فيما إذا كان للجنة حق رفع السرية من تلقاء نفسها).

(2) منـع، بأمر مـن وزير الخارجية، إعطاء معلومات ستكشف خيـارات تم اعتبارها قبل أو أوصي بها لضباط أعلى رتبة في وزارة الخارجية.

كان الفارق بين ما وجه بأمر الرئيس وما خولتني سلطتي بصفتي وزيراً للخارجية إصداره ذا مغزى وكان يمثل، بالنسبة لي، خطراً محتملاً. فقد كان فورد يحتفظ لنفسه بمعلومات سريـة لأن اللجنة رفضـت احترام نظام السرية الذي فرض بأمر رئاسي تنفيذي، كما أن ادعـاءه الامتيـاز التنفيذي، المدعوم مـن قبل النائب العام، يوجب علـى المحاكم دعمه فـي كل الاحتمـالات. وكنت، بالمقابل، أدافع عـن نزاهة عملية صناعـة القرار في وزارة الخارجية وأسعى لعـزل الضباط الأقل رتبة عن ضغوط الولاء للحزب. لقد شكك النائب العـام إدوارد ليفي، القانوني الضليع من كلية حقوق شيكاغو ورئيس الجامعة المميز، في المزيـة التنفيذيـة التي يمكن أن تطبـق على القضية التي رفعتهـا وامتنع عن دعم ادعاء كهـذا. أصررت على القضية لأنها بدت بالنسبة لي مسألة مبدأ كنت مستعداً لأن أستقيل لأجله وأن أواجه دعوى بعدم احترام المحكمة.

لمـرة واحدة فقط، كان هناك دعم جماهيري واسـع بشأن قضية كشف أسرار. ففي منتصف تشرين الأول 1975، تبنـى المجلس الحاكم لمنظمة الخدمـة الخارجية الأمريكية موقفي بتصويت 7 ـ 0[33]، وفي 19 تشريـن الأول وصـف مقال صدر في نيويورك تايمز موقف لجنـة بايك بأنها «تنافي المصلحة الوطنية بشـكل واضح».[34] وتدخل جورج كينـان، ضابط الخدمة الخارجية الأكثر احتراماً في البلد، بثقله برسالة بعثها إلى الواشنطن بوست:

يقف الوزير كيسنجر على أرض صلبة جداً في مقاومته العنيدة لمثل تلك المطالب ـ وفي الحقيقـة، ليس لديه أي خيـار آخر. إنه يستحق دعماً جماهيريـاً قوياً على الموقف الذي اتخذه[35].

فالروايـة كيفية تراجع اللجنة عن موقفها، بالتفصيـل، أثناء إصدارها تهديدات عاصفة بدعاوى تحقير، يحتاج لأكثر من حجم هذا الكتاب.

فـي النهاية، منع رجـل الكونغرس الديمقراطـي ليس أسبـن Les Aspin التسبب بحرج كبير، وذلك عندما تخلى عن رئيس لجنته ورفض التصويت لصالح دعوى تحقير ضدي، هازماً بذلك قرار رفع الدعوى بصوت واحد.

زاد هـذا التراجـع مـن تصميم بايـك وفريقه علـى تأكيـد سلطتهم بخصوص الوثائق الحساسـة فـي ملفـات وكالات الاستخبارات. وفـي 6 تشرين الثاني، طالبـت لجنة بايك بتفاصيـل وقائع لجـان مجلس الأمـن الوطني كافة والتـي تتعامل مع المخابـرات بشكل

إجمالــي حول الموضوعات الجوهرية[36]. وإذا وضعنا الاعتبارات الأمنية جانباً، فسيكون جمع وثائق كهذه مستحيلاً ضمن الوقت الذي حددته اللجنة والذي لا يتجاوز بضعة أيام، ناهيـك عن تحليل ووضع تقرير مدروس في الأسابيع العشرة المتبقية للجنة حسب قانون تشكيلها.

استخلص فيل بوكن، المتردد دائماً في دخول أية مواجهة، «تسوية» تُسلم بموجبها غالبية الوثائق المطلوبـة إلى اللجنة (باستثناء المداولات الأربعيـن للجنة، والتي كانت ستوجز شفهيـاً)، ويشترط أن يكون بإمكان الرئيس استخـدام الفيتو بموضوع الكشف للمراجعة القانونيـة، لكن فيضان الأخبار التي سرعان ما تسربت أظهر تماماً كيف أن اللجنة كانت غير متقيدة حتى بعد ظهور نتائج تدابيرها المفترضة مع البيت الأبيض.

بلغت رعونة لجنة بايك ذروتها في معالجتها لتقريرها النهائي. إذ نشرت النيويورك تايمز والواشنطن ستار في 20 كانون الثاني، 1976، بعض القصص التي زعمتا أنها مبنية على أجزاء من مسودة تقرير كان حينهـا في طور الإعداد من قبـل لجنة بايك وطاقمه: بحثت تلك القصص بشكل رئيسي الأزمة القبرصية لعـام 1974، والعمليـات السرية في العراق، وإمـدادات وكالة المخابرات المركزية للرمـوز السياسية في أنغـولا بالأسلحة، وجمع المعلومـات الاستخباراتية داخل المياه الإقليمية السوفيتيـة باستخدام غواصات بحريـة للولايـات المتحدة، وفشل المخابـرات الأمريكية بالتنبؤ بتجربة الهند فيمـا يخص تفجير القنبلة الذرية عام 1974[37].

فــي اليوم التالي، نشرت «الواشنطن بوست»، مدعية الوصول إلــى مسودة تقرير لجنة بايك، قصصاً (ظهرت في النيويورك تايمز أيضاً) تزعم استخدام أموال المخابرات المركزية الأمريكية لتزويد «الملوك برفقــة نسائيـة»[38]. عندما صوت في ذاك اليوم نفسه بعض أعضاء اللجنة المهتمين من أجل نشر أحادي الجانـب «لمعلومات سرية محددة.. فــي مسودة تقرير اللجنة»[39]، أجاب رئيـس اللجنة بايك «أن الاتفاق (مع البيت الأبيض) ليس ملزماً» فيما يتعلق بتقرير اللجنة، و«أن الفرع التنفيذي ليس له ولا يجب أن يكون له الحق في تحرير أو إملاء ما يجب أن يذهب إلى تقرير الكونغرس».

ثبـت أن هــذا كان كثيـراً بالنسبــة للواشنطن بوســت، التي لم تكـن صديقة لإدارة فـورد، والتي كتبت:

باختصـار، إن موقف السيد بايك من تقرير لجنة استخباراتية في مجلس النواب لا يمكن الدفـاع عنه. فقد وافـق في أيلول الماضي علـى قبول معلومات سرية محـددة من الفرع التنفيـذي تقول بـأن البيت الأبيض يجب أن يكون الحكم الأخيـر الذي يقرر أي معلومات عنــه ســوف تكشف. وادعــاء أن تعهده المطبق علــى استلام المعلومـات حينذاك لا على

إعطائهـا هو استهـزاء بذلك التعهد، ومـن شأنه تقويض الأساس الـذي يمكن لأي لجنة تقصٍ استخباراتية مستقبلية أن تطلب معلومات سرية بناءً عليه»[40].

فـي هـذا الوقت كان مجلس النواب بالكامل يعيد النظر بالأمـور «ربما تحت تأثير صدمة اغتيال ريتشـارد ويلش، رئيس محطة وكالة الاستخبـارات المركزية الأمريكية في أثنيا، فـي 23 كانـون الأول 1975 . كان اسمه قد انكشف خلال التحقيقات الاستخباراتية وظهر بالتالـي فـي مختلف وسائل الإعلام. وفـي 29 كانون الثاني 1976، صـوت مجلس النواب بنسبـة 264 إلـى 124 على إعادة الاتفاق مع الرئيس فورد ومنـع إفشاء تقرير لجنة بايك إلـى أن يتمكـن الرئيس من التأكد من أنه لا يتضمن أي معلومـات معادية تؤثر في نشاط الاستخبارات الأمريكية.

وبعـد أسبوعين، انهار ذلك القـرار. وفي يومي 16 و23 شباط، إذ نشرت «ذا فيلج فويس» مـا وصفتـه بأنه تقرير بايك. وقد أكد مراسل الـCBS دانييل سكور فيما بعد، والذي كان قـد بـدأ يبث مقتطفات منه في 25 كانون الثاني، أنه قـد أعطى نسخته غير القانونية من التقرير لصحيفة «ذا فيلج فويس»[42].

استعـان مجلس النواب الآن بلجنته الخاصة بالسلوك الرسمي Official Conduct للقيام بالتحقيـق. وكمـا هي العادة فـي واشنطن، لم يعثر على مصدر التسريـب ـ مع أنه يمكن للمـرء أن يقول من باب التهكـم: إنه كان يجب أن تكون مصادر سكور محمية بدقة وحذر أكبر مما هي عليه الحال بالنسبة لمصادر رجال المخابرات المحترفين.

وخـلال هذا الغليـان، تابعت لجنة بايك باضطراد نسخ أجدد مـن تقريرها. وسرعان ما أصبـح هنالـك عدد من الروايات التي تطفـوا على السطح بحيث أصبـح مستحيلاً معها القيـام بتقديـم رد محدد. لا أرى سبباً الآن لتغيير تصـوري الحالي لرواية ذا فيلج فويس في كونها «متحيزة ومضللة وغير مسؤولة على الإطلاق»[43].

فـي الحـدث، لم يرق تقريـر بايك إلى مرتبة كونه رسميـاً. وإن الاعتبارات المتهـورة والمشوهة لعدد مـن العمليـات السرية قد حاصرت لفترة، ولكـن واحدة فقط من توصيات لجنـة بايك نجحت في تخطي الجدل المحيط بتسرب تقريرها النهائي: وهي إنشاء لجنة برلمانية لشؤون المخابرات. إذ لم يكن انعدام المسؤوليـة والهستيريا التي أضعفت قدرات أمريكا الاستخباراتيـة وشغلت لأشهر عدة أكبر صناع القرار السياسي عن واجباتهم الأساسية بالأمر المفاجئ.

هل كانت هناك فضيحة استخباراتية، وماذا كانت النتيجة؟

منذ بدأت هـذه التحقيقات الاستخباراتية، تمخضت الحكمة التقليدية ـ على الأقل الحكمة الليبرالية التقليدية ـ عن وجهة النظر التي عبر عنها السيناتور تشيرتش في بداية التحقيق الذي قام به حول حقيقة أن وكالة المخابرات المركزية «كانت فيلاً هائجاً خرج عن السيطرة». ثم قام تشيرتش فيما بعد ولمصلحته بسحب ذاك التصريح في تقرير لجنته. لكنه أصبح منذ ذاك الحين علامة دائمة على الفولوكلور الكلامي وعلـى الكثير مـن الأفلام والاستعراضات التلفزيونيـة. على أي حال، فقد أثبتـت تحقيقات الاستخبارات العكس تماماً. وهذا ما يمكن أن يصبح جلياً فيما لو تم تحليل التحقيقات إلى مكوناتها.

فلنشاطـات الاستخبـارات الأمريكيـة ثلاثة عناصر: أولاً حيـث يزود فرع التحليـل لوكالة المخابرات المركزية المسؤولين بتقارير وتقديرات حول أمور تتروح بين شخصيات القادة الأجانب وتقويم الخيارات السياسيـة، ثانياً فيتعامل فـرع العمليات لوكالة المخابرات المركزية مـع المواضيع المذكورة والتي كانت موضوعـاً لعدد كبير من الأفلام: التجسس، والعمليـات السرية، والأعمال شبه العسكرية التي تعتبرها كل الحكومـات الرئيسية في مصلحتها الوطنية لكنها تتردد في تأكيدها. أما العنصر الثالث فيتكّون من عدد وافـر من المنظمات، يعمل عدد منها تحت رعاية وزارة الدفاع، وتحركها مجموعة من رجال الاسخبارات بطرق ووسائل تقنية.

لـم يزود الفـرع التحليلي لوكالـة المخابـرات المركزية التحقيقـات البرلمانية بالكثيـر من الحنطة لطواحينهـا. فيما جعلتني تقاريرها أشعـر بالسخط أحياناً من نزعتها لإتباع الحكمة الليبرالية التقليدية، فإنها كانت لا تكل ولا تعرف التعب في أوقات الهدوء ولا يمكن الاستغناء عنها في أوقات الأزمات. وبتحديد مجـال مهامهـا، فإنه كان من الصعب تجنب بعض مواطن الضعف التحليليـة العارضة. كان من الممكن إصلاحهـا دون أخـذ الوثائق ـ مهملين بذلـك سياقها العام ـــ أو اقتباسها بشكل انتقائـي ـ السهم الذي تاجـر بـه النقاد المصممين والأذكياء. لقـد حاولت لجنة بايك جاهدة أن تحـول مسألة قبرص إلى فشل للاستخبارات، لكنها حقاً كانت أحكام سياسية متحدية أكثر منها تقويماً استخباراتياً.

أكثـر الأمـور المفضوحة تفاهةً «وتدميراً» كان يتعلق بالاستخبارات التقنية. فمن بين هذه الأمور، كان أمـر كشف تنصت الغواصـات الأمريكية على الكابلات السوفييتة تحت المـاء أكثرها شناعة. فقد دمرت المصدر الهام والذي مكن محللي وكالة الاستخبارات من قراءة نتائج تجارب الصواريخ السوفيتية بعيدة المـدى، التي تم إطـلاق العديد منها من شبه جزيرة كامشاتكا في رأس سيبيريا، والتي نقلت إلى المقر الرئيسـي بواسطة كابل تحت مائي. وهنالـك أمثلة فاضحة أخرى عن كشف بعض الأمور التقنية المدمرة التي تتعلق «بغلامور إكسبلورر» التي ذكرت سابقاً، وهي سفينة صممت خصيصاً لرفع غواصات سوفيتية غارقة في قعر المحيط. كما تم حصر عدد من الاتصالات، الخاصة بالتنصت على مكالمات بعض القادة

السوفيت الهاتفية، وكشفها دون مغزى. إن كشفاً كهذا ينطوي على دلالة نجاح المخابرات لا على فشلها، وعلى أنها لم تحمل أدنى إشارة لإساءة استعمال السلطة.

تبين أن الهدف الرئيسي للتحقيقات هو العمليات السرية. فقد ولّدت الحرب البادرة منطقة رمادية لصراع القوتين الأعظم، لم تطوق لا بالطرق الدبلوماسية الرسمية ولا بالعمل العسكري. وقد هددت شبكة عالمية من الإرهابيين والعصابات والأحزاب الراديكالية الثورية والشيوعية التي تمولها موسكو المجتمعات الديمقراطية، فارضة تحدٍ غير مسبوق على توازن القوى العالمي.

هذا هو السبب الذي جعل كل رئيس أمريكي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يكتشف أنه ليس بالإمكان الاستغناء عن إمكانيات أمريكا السرية، حتى مع كارتر وكلينتون اللذين كانا في الأصل متشككين للغاية. فقد كانت أكثر العمليات السرية الأمريكية الممتادة هي مساعدة الأحزاب الديمقراطية أو وسائل الإعلام في البلدان التي تهددها المجموعات الراديكالية أو الشيوعية: التي تتلقى تمويلاً من الخارج بالسيطرة أو بالعمل على خنق حرية التعبير. وفي بعض الأحيان القليلة، مولت العمليات السرية المقاومة شبه العسكرية وحتى العسكرية ضد سيطرة الشيوعيين أو ضد بعض القوى التي تعتبر تهديداً لأمننا القومي. وخلال خدمتي في الحكومة، شجع هذا النوع من العمليات السرية الحكم الذاتي للأكراد في العراق، وسعى لمنع انتصار الشيوعيين في أنغولا (سوف نبحث هذا في فصول لاحقة). وقد لخصت في شهادتي أمام لجنة تشيرش في 5 شباط 1976 ما دفع فورد للموافقة على العملية السرية في أنغولا:

> لقد ساعدنا بلدان إفريقية السوداء، وذلك بناءً على طلبها، وذلك عندما ظهرت كميات هائلة من التجهيزات العسكرية السوفيتية والقوات العسكرية الكوبية في بلد مجاور، إذ أصبحت هذه الإمدادات العسكرية (السوفيتية) أكبر بكثير من كل الإمدادات العسكرية التي أرسلت سابقاً إلى إفريقية. وقد فعلنا ذلك كي نحبط أفعالاً مشابهة في أجزاء أخرى من العالم.[42]
>
> استمرت الإدارات المتتالية بمتابعة العمليات السرية ـ عادة وفق معيار أساسي ـ حتى كتابة هذه السطور وفي أماكن بعيدة مثل أمريكا الوسطى، والكاريبي، والخليج الفارسي، والبوسنة، حتى إن إدارة كلينتون كانت قد دربت وجهزت أحد الجيوش، بطرق سرية.
>
> طبعاً، العمليات السرية ليست أكثر حصانة ضد الأخطاء البشرية من السياسات المفتوحة التقليدية، ولكنها ربما أكثر سرية بسبب الغموض الذي يلفها في المقام الأول، ولهذا السبب، في كل الإدارات، كانت تبقى تحت المراقبة والسيطرة من قبل أعلى مستويات الحكومة.

كان بعض الخلل من حين لآخر ينجم عن سوء تقدير بعض القادة السياسيين، لا عن تجاوزات جماعة الاستخبارات. إذ لم تكن القوة الدافعة من وراء التحقيقات مساوئ يمكن إقامة الدليل عليها وفقاً

للقناعـات الطاغية على تلك اللجان وأفرادها بأن العمليات السرية، بأي شكل ومهما كانت طريقة إدارتها أو التحكم بها، لا تلائم الديمقراطية الأمريكية.

والغريب أن فئة النشاطات السرية الأكثر حاجة للمراجعة، نادراً ما كانت تُراجع من قبل اللجان. إنها النشاطـات العسكرية وشبـه العسكرية التي نفذت في وضح النهار، والتـي كان عامل «السرية» فيها يتعلق بطريقة تمويلها أكثر من العملية نفسها ـ مثال على هذا: عمليات لاوس في إدارات كل من كنيدي وجونسون ونيكسـون، وعملية أنغولا في إدارة فورد، والعمليـات المتعددة في البوسنة في إدارة كلينتون. فما إن تصل مثل هذه العمليات إلى مقياس محدد، حتى تنقل إلى فئة أكثر انفتاحاً، وتوضع تحت إدارة موظفين مؤهلين بشكل أكبر من مختصي المخابرات للإشراف على العمليات العسكرية.

ركـزت تحقيقات الاستخبارات في السبعينيات على النشاطات الاستخباراتية السرية التقليدية. وفي هذا السياق، تم إهمال عنصرين: لكونها تحدث في منطقة خطرة تخيم عليها الظلال كما فتحتمل الفشل: وإلا فإنهـا مـا كانت لتدار بطريقـة سرية في المقـام الأول. والأكثر أهمية من هذا، أنها لـم تول اهتماماً بالحـرب الباردة. في سياق حصـار برلين، وأزمة الصواريخ الكوبية، والضغـوط الشيوعية حول المحيط السوفيتي، فإن خسارة بلدان مثل تشيلي أو أنغولا لصالح الشيوعية كان يعتبر نهائياً. عالجت الأحكام ذات المفعـول الرجعي عقداً أو عقدين بعـد الحدث، وكانت غير عادلة بالنسبة لجنود مشاة المعارك الصامتة علـى طـول الجبهات التي اختارها لهم ضبـاط أعلى، كانوا قد هجروا قواتهم عندمـا انقلب المزاج العام للبحث عن كبش فداء.

أرعبت النتائـج تقريباً جميع من لهـم خبرة في عمليـات الاستخبارات. فقد قال جيمسـ شليسينغر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية والذي أصبح وزيراً للدفاع في أوائل آب 1975:

> أظننـا نعرف أن مصادر المعلومات الواردة إلى وكالة المخابرات المركزية قد انخفضت بشـكل درامـي في علاقـات الارتباط وبمـا يتعلـق برغبة الأجانـب في العمـل مع رجال استخباراتنا.. (وهذه هي) النتيجة الحتمية لإفشاء العمليات السرية بهذه الطريقة.[45]

> حتى الرئيس كارتر، الذي أدار حملته الانتخابية ضد وكالة المخابرات المركزية وعقيدتها السريـة المزعومة لديها، اكتشف مبكـراً في إدارته أن الأمور قد ذهبت أبعد من اللازم. ففـي تمـوز 1978، اشتكى لقـادة الكونغرس أن تسـرب المعلومات السريـة كانت تجفف مصـادر أمريـكا الاستخباراتيـة وتدمر الأمن القومـي، وفي آذار 1979، أكـد السينـاتور دانييـل باتريك مونيهان، عضو لجنـة النواب النخبة بشأن الاستخبـارات، أنه: «لم يتبق أي وكالـة مخابرات ذات أهمية داخل حكومة الولايات المتحـدة».[46] وفي تشرين الثاني 1979، تدخـل إدوارد هيث رئيس وزراء إنكلترا السابق بوجهة نظره: «ما حصل للخدمات

السريــة الأمريكيــة، يسبب قلقاً كبيراً فــي كل العالم الغربي»[47]. أخيــراً، لخص جيمس شليسنيغــر، الذي بدأ بحكم عمله مديراً لوكالة المخابــرات المركزية بجمع «مجوهرات العائلة» باعتباراها ذات صلة بووترغيت، في شباط 1980.

منــذ 1975، وبــدلاً مــن تقوية مــا كان يعتبر إلى حد معقــول منظمة فعالــة، عمل التوجه السياســي على إضعاف وشـل وتدمير الخدمات الاستخباراتية مــن خلال التشريع، ومن خــلال إجراءات جديدة تعوق العمليات التي يجب بالضرورة أن تكون سرية لصالح وكالة الاستخبارات[48].

أخــذ فورد مضمون كل التهم بجدية تامة. فانتظر حتــى أتمت لجنة بايك عملها قبل أن يصدر في 18 شبــاط 1976 ـ الأمر التنفيذي رقم 11905 والــذي يعيد بموجبه تنظيم الاستخبارات. وبناءً على توصيات كل من لجنة روكلفر ولجنة تشيرتش، فإن الأمر التنفيذي قد جاء بمايلي:

1 - إنشــاء هيــكل قيادة مخابــرات خارجية جديــد، يزود جماعــة الاستخبارات بتوجيهــات سياسية محددة.

2 - إعلان الخطوط العامة الموجهة لمسؤوليات وواجبات جماعة الاستخبارات.

3 - تزويد مجموعة جديدة من الإجراءات للتدقيق في النشاطات التي رفعت الموضوعات القانونية.

4 - وضــع قيود جديدة ـ كحظر الاغتيالات ـ ووضع قوانيــن تحكم جديدة تعتمد المراقبة الإلكترونية وفتح البريد على سبيل المثال[49].

دونــت مسؤوليات وواجبات المجموعــة الاستخباراتية على والأخــرى المخابرات. وفي بعض الحــالات، فإن لائحة الأعمال المسموحة لا حظت ولأول مــرة النشاطات التي كانت لسنوات تنفذ تحت توجيهات سرية.

كانــت تلك الخطوات مفيــدة، لكن للسخرية فــإن الخطر الحقيقي، كمــا سيظهر جلياً خلال العقدين التاليين، لم يكن يتمثل في مبالغات جماعة المخابرات، وانما في حكمة الأوامر الصادرة عــن سلطــات أعلى، تكاد تكون دائماً من البيــت الأبيض بخصوص إيران كونتــرا في إدارة ريغان والتزويــد الســري للبوسنة بالسلاح الإيراني فــي إدارة كلينتون. كما أمســى واضحاً أن متطلبات الاستشــارة التي توسعت لتشمل ثماني لجان مــن الكونغرس (وقد خفضت أخيراً إلى لجنتين عام 1980) قبــل تنفيذ عمليات سرية لــم تستطع أن تؤكد على الانسجام البرلماني التنفيذي، ولا على حفــظ الأمــن. فمن الأمثلة الأولى على هــذه الحالة المذكورة كانت العمليــة السرية التي أطلقتها إدارة فــورد فــي أنغولا خــلال 1975، لمواجهــة الهيمنة السوفيتيــة والكوبية في ذلــك الجزء من

إفريقيا. بعد أن صدق فورد على العملية، تم إعلام اللجان الثلاث المشرفة في البرلمان ومجلس الشيوخ بالإضافة إلى لجنتي المخابرات بشكل مفصل ومستمر. فكلما قرار جديد بخصوص أنغولا، فقد كانت تلك اللجان تبالغ بالتفاصيل. وكانت النتيجة إعلام ثماني لجان من الكونغرس أربع وعشرين مرة مختلفة. وقد تم إعلام أكثر من عشرين سيناتوراً ومئة نائب برلمان و150 عضواً في الإدارة بعملية أنغولا السرية[50]. وكما تبين، فإن الإعلام بتلك الطريقة الموسعة أعطى حافزاً إضافياً لأولئك الذين يعارضون بشدة العمليات السرية للعمل على إعاقتها وذلك بنشرها على الملأ.

يبقى السؤال: هل كان هذا الاضطراب ضرورياً لتحقيق التحسينات التي تم إنجازها؟! مع أن التحقيقات المختلفة ادعت أنها تهدف إلى تطوير النشاطات الاستخباراتية، فإن جهودها ـ ولاسيما في حالة لجنة بايك ـ قد تضافرت للهجوم بعنف على السياسة الأمريكية الخارجية القائمة. فقد كشفت معلومات سرية حساسة عن عمد: فتمت تسمية ضباط الاستخبارات، ونشرت برقيات وبعض المذكرات الداخلية التي تتعلق ببعض العمليات، وكشفت هويات العملاء الأجانب بإعطاء أوصافهم دون تغطية، كما تم تفصيل طرق تنفيذ عمليات بعينها في بلدان محددة. ولم يكن أي شيء من هذا كله ضرورياً سواء للأهداف الظاهرية من التحقيقات أم لعملية الإشراف البرلمانية.

استمر تزايد الأذى على جماعة الاستخبارات لزمن طويل. ولكونها قد كشفت بشكل كامل لدرجة تعرضها للسخرية بشكل علني ودعائي أحياناً، جردت وكالة المخابرات المركزية من قوة كفاءتها الغامضة، ودرجة أهليتها في الاعتماد عليها، والثقة بالنفس الهامة لمهمتها. ولأنها أوجدت لتكون ذراعاً للفرع التنفيذي، وجدت وكالة المخابرات المركزية نفسها فجأة، وفقاً لقول المدير اللاحق روبرت م. غيتس، في وضع شاذ متساوي البعد بين الرئيس والكونغرس[51]. ونظراً لما واجهها من ضغوط متضاربة في ظل خلفية من الشخصيات المدمرة العديدة، اكتشف موظفو وكالة المخابرات المركزية أنه حتى تنفيذ الأوامر لم يقدم أي حماية من أجل تغير الرأي العام. ونتيجة لهذا، أصبح الحذر الشديد ملجأهم. وفي الواقع كان كل مستخدم في وكالة المخابرات المركزية بحاجة لأن يقوم محاميه بالتدقيق، فيما إذا كانت الأوامر التي يتلقاها أو التي تنفيذه لها لن تجعل منه ضحية الموجة التالية للتطهير. وأصبح من الأسهل والأسلم بكثير أن يدفن المرء نفسه في عمل كتابي بيروقراطي من أن يدفع برقبته خارجاً في مهنة محفوفة بالمخاطر قد تعرضهم للخطر، وهم في بيوتهم أكثر من تعرضهم له وهم في ميدان العمل.

كان إجراء تغييرات تنظيمية داخلية متكررة وتخفيض عدد الموظفين بشكل حاد قد أوقع الفوضى. فمنذ بدء هذه التحقيقات، أصبحت معظم العمليات السرية (وربما كلها) معروفة للجميع، مقضياً بذلك على سبب كونها سرية. وفي سياق هذا، وقع التحكم بالعمليات في بعض الأحيان في أيدي الرومانسيين،

وليس الاستراتيجيين، كما في حالة إيران كونترا والضوء الأخضر الذي أعطي لتزويد البوسنة بأسلحة إيرانية.

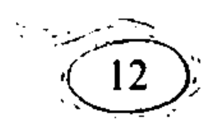
وكان أكثر الضحايا إثارة للمشاعر موظفو وكالة المخابرات المركزية الذين، خلال الحرب الباردة، أنيطت بهم مهمة الدفاع عن الخطوط الأمامية للحرية - التي حددها رؤساؤهم - نيابة عن مجتمع ليس معتاداً على التعامل مع توازن قوى عالمي، بنشاط أقل سرية. لقد ترك الرجال والنساء الذين نفذوا بسرية هذه المهمة غير المشكورة - التي جردتهم من تحقيق رصيد أو، كما تبين، من حماية مناسبة - عراة أمام أعدائهم، وقد نزع غطاء حمايتهم التقليدية فجأة. وفشل رؤساؤهم في المجيء للدفاع عنهم أو تركوهم وببساطة طعاماً للذئاب. لقد حُط على حين غرة من قدر المهام الموكلة إليهم، حتى إن بعضهم بالكاد تمكن بعد عقد من الزمان أو أكثر بعد الحدث، أن يتذكر الضرورات التي استدعتها. فإن العمل في عالم يملك قلة فقط من الأمريكيين الخبرة فيه، يمكن أن يجعلهم يبدون حمقى أو غير مؤهلين بسبب ما ترسمه عنهم مجموعة من الرماة المهرة المشغولين بتطوير قضاياهم الإيديولوجية أو حياتهم المهنية.

تمثلت الإصابة الأكثر جلاءً لهذه العملية في ريتشارد هيلمز، أحد أكثر عناصر الخدمة العامة الذين عرفتهم تميزاً. فقد اتهم بالحنث باليمين عند إدلائه بشهادة عام 1973 أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، خلال جلسات الاستماع التأكيدية لتعيينه سفيراً فنياً في إيران، كان قد شهد شهادة ناقصة؛ وجوهرياً، وقع عليه ظلم فادح. وباتباعه الإجراءات التي كانت مقبولة، أنكر هيلمز العمليات السرية أمام لجنة غير مُخولة بتلقي معلومات عنها، رغم أنه كان قد عرض بالكامل التفاصيل أمام اللجان الأربعة التي عُيِّنت لهذه المسؤولية. ما جعل التهمة تدمر حياته المهنية وتفسدها على نحو فظيع هو ذلك الحنث المزعوم باليمين الذي لفت انتباه المدعي العام وليام كولبي، خليفة هيلمز، الذي ضُغط عليه لكي يفعل ذلك من قبل مسؤول في وكالة المخابرات المركزية.

لم تكن تحقيقات المخابرات إلا فصلاً من مأساة بدأت مع فيتنام، جعلت الولايات المتحدة تناضل من أجل الإمساك بعالم غير متكامل، بحيث لاتستطيع أن تتخلى عنه أو تسيطر عليه. فمُجمع المخابرات الأمريكية، الذي وقع ما بين أولئك، الذين أصروا في وسط الحرب الباردة، على معيار مطلق للسلوك الأمريكي، وبين آخرين كانوا ضد كل خطر، تمزق في مسعى أمتنا التاريخي للنقاء الأخلاقي. وبعد نهاية الحرب الباردة اكتشفت الولايات المتحدة — لدواعي دهشتنا — أن مخابراتنا التي يساء إليها كثيراً ضرورية بشدة في عصر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمنافسة الاقتصادية. ففي الديمقراطية ينبغي أن تكون هذه الخدمة معتمداً عليها ومُعتداً بها. ولكن ثمة طرق لتحقيق ذلك دون انحراف وجلَد للذات.

الجُزءُ الرَّابِعُ

اختراق في الشرق الأوسط



فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط

ساعدت إدارة الرئيس جيرالد فورد كلاً من إسرائيل وجيرانها العرب على تخطي الخط الحرج الفاصل بين معاهدات فك الارتباط العسكرية إلى مجاهل العملية السلمية. فقد دعمت معاهدات الفصل عام 1974، في فترة رئاسة نيكسون، وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب 1973 بين العرب وإسرائيل. وقد كانت معاهدة سيناء الثانية للعام 1975 في فترة رئاسة فورد خطوة فاصلة على الطريق الذي تتوج بمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في مارس 1979، وبمعاهدة أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993، وبمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في أكتوبر 1994 .

ويظل التساؤل عما إذا كان النجاح الذي حدث بعد فورد تطوراً طبيعياً، فما كان لفورد أن يطلق يده في هذا المشروع الخطر والمعقد خلال الأسبوع الأول من تواجده في البيت الأبيض، لكن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط وسط مخاوف الدول الديمقراطية الصناعية من أزمة الطاقة، لم يترك لفورد أي خيار آخر. وقد أتت الدعوات التي وجهها الرئيس نيكسون إلى عدد من زعماء الشرق الأوسط ثمارها، حيث قام نيكسون خلال شهر يوليو 1974، والذي يعد شهراً ختامياً حافلاً بالنسبة له، بمقابلة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون ورئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي. كذلك تمت برمجة زيارات عديدة من قبل وزراء خارجية كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية بما في ذلك الملك حسين بمعدل زيارة في كل أسبوع خلال شهر آب/ أغسطس، وفي ظل الجو المشحون بالكآبة والشك في الشرق الأوسط، فإن المماطلة وتأجيل هذه الزيارات كان يخشى أن يُفسرا كإشارة على تردد الإدارة الجديدة في متابعة عملية السلام، بل كان يهددها ما هو أسوأ، وهو أن هناك تغييراً وشيكاً في سياسة البيت الأبيض من شأنه أن يؤدي إلى اشتعال المنطقة.

المرجل

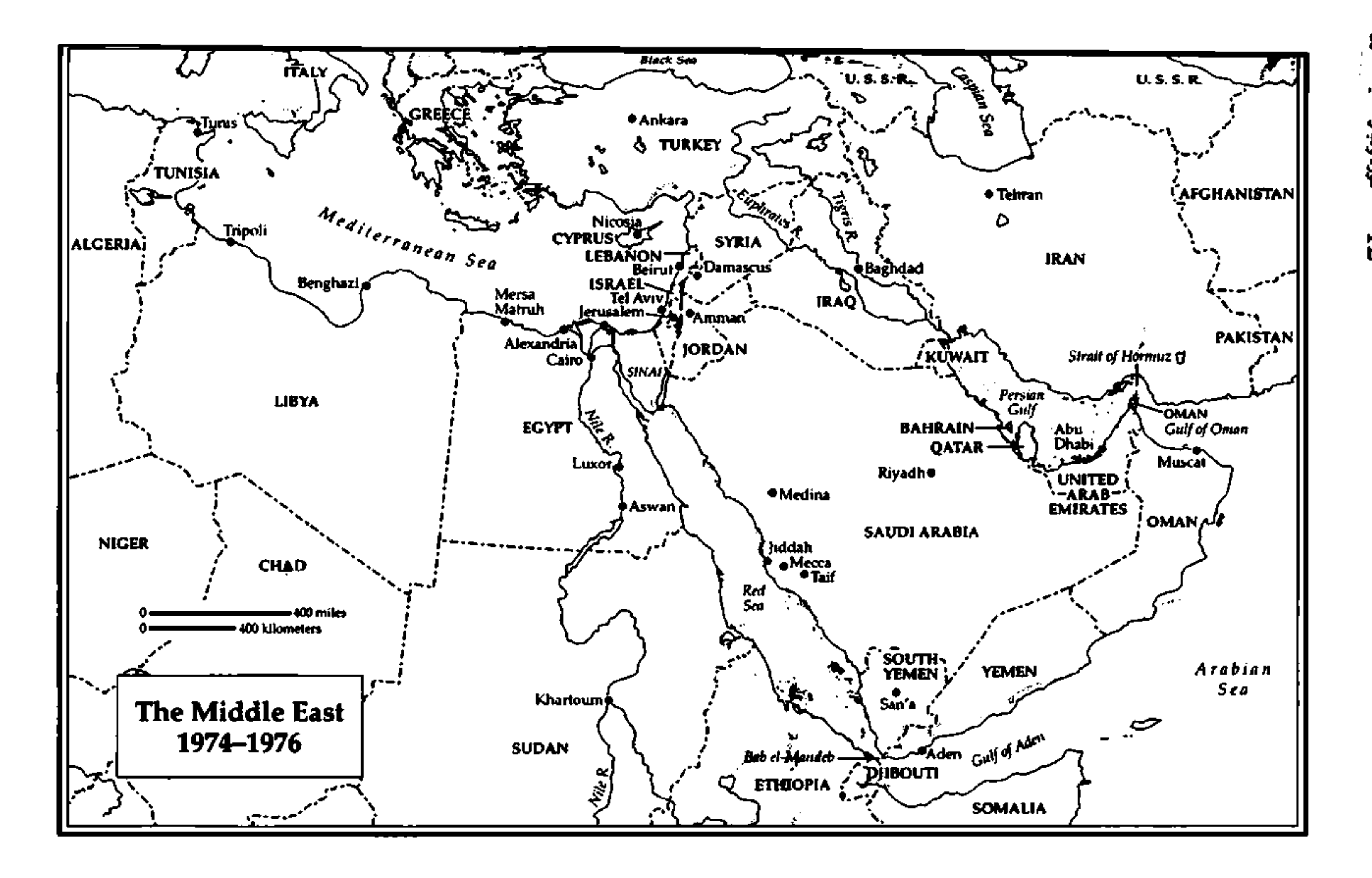
يعتبر السراب ظاهرة طبيعية في الشرق الأوسط حيث لا شيء يبدو على حقيقته في هذا الجزء من العالم. فعندما غادر الرئيس نيكسون الإدارة كانت «عملية المفاوضات» بين الدول العربية وإسرائيل على وشك البدء بإزالة الآثار المتراكمة لأربع حروب على مدى خمسة وعشرين عاماً. وبالرغم من ذلك، فإن

مـا من دولة عربية قد اعترفت بدولة إسرائيـل، وما من زعيم عربي وافق على التفاوض المباشر مع قادة إسرائيـل على القضايا والمسائل السياسية باستثناء الملك حسين الذي قام بمفاوضات على مستوى عالٍ مـن السرية، ولكنها كانت عديمـة التأثير. فأقصى ما قدمته الدول العربية هـو السماح بإجراء مباحثات عسكرية فنية تتعلق بوقف إطلاق النار وذلك تحت رعاية فريق ثالث، غالباً ما يكون من الولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً يكون من الأمم المتحدة.

عمليـة السـلام في المفاهيـم الدبلوماسيـة التقليدية لم تكن تمثـل الأجواء المثالية، فـدول وشعوب ترفضـ الاعتراف بعضهـا ببعض وكانت تتحدث عن السلام، حيث كانت البرامـج الرسمية لبعض القادة العـرب المشاركين في عملية السلام ماتزال تطالب باجتثاث الدولـة اليهودية، وهذه التناقضات تعكسها بشكل واضح ـ الصيغة شبه الملزمة للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة في نوفمبر 1967 ـــ والـذي يعد أحد الأسس القانونية الدولية للمفاوضات. فلقـد كان مطلوباً من إسرائيل الانسحاب إلـى «حـدود آمنة معترف بها» في سيـاق التعاقد على «سلام عادل ودائم» دون وجـود تعريف واضح لهذه الصفـات المشار إليهـا. وكانت الدول العربية تطالـب بالانسحاب من الأراضي المحتلـة كافة مع ضمان الاعتـراف الواضح بإسرائيل في نهايـة العملية. وقد أصرت إسرائيل بالمقابل على المفاوضات المباشرة التـي تتضمـن الاعتراف الصريح منذ بدء العملية. فكان كل طرف يطالب بأعلى سقف من المكاسب ثمناً للدخـول فـي المفاوضات وفي توجه سبب الجمود والتأزم في المنتديات المختلفة لعقود من الزمن. ورغم تغيير اللاعبين الأساسيين في هذه العملية مع مرور الوقت، إلا أن السيناريو الأساسي لها لم يتغير.

كانـت كلٌ مـن إسرائيـل والـدول العربيـة تُسـاق بواسطـة القالـب التاريخـي الشخصي لـكل منها. فالإسرائيليـون الذين تحولوا إلى غيتو فعلي وحقيقي (كيان قائـم وموجود) عبر تاريخهم القومي، رهنوا عمليـة السـلام بما يشبه المضمـون الغيبي الميتافيزيقـي. إذ طالبوا بمعاهدة سـلام تقدم لهم علاقات وصلات مع دول الجوار تشبه تلك العلاقات ـ على سبيل المثال ـ الموجودة بين بلجيكا وهولندا، وذلك أن هـذا التعايش لا يوجـد حتى بين الدول العربية ذاتها، ولا يمكن للعلاقة بيـن إسرائيل وجاراتها من الدول العربيـة أن تتطور لأكثر من وثيقة رسمية منفردة إلا بعد انقضاء فترة طويلة من العيش السلمي المشترك بين الطرفين.

خلـق تطلع الإسرائيليين للسـلام عائقاً وقابلية للفشل والسقوط في آن واحـد. فقد بدا لفترة أن معظم الإسرائيلييـن يتطلعـون للحصول على الكثير مـن الاتفاقيات الرسمية، بينما كان آخـرون منهم، وعلى نحو مناقضـ، مستعدين للمخاطرة بالتسوية مقابل القليل. وللوصول إلـى السلام الرسمي والاعتراف بدا قطاع واسع من الإسرائيليين عرضة للإرباك والخلط بين الحيثيات والجوانب الشرعية للسلام وبين جوهره. وبات من الصعب ضمن إسرائيل التوصل إلى توازن بين متطلبات الأمن المطلقة ومتطلبات السلام المطلقة.


The Middle East
1974–1976
0 400 miles
0 400 kilometers
ITALY
GREECE
Black Sea
Ankara
TURKEY
U. S. S. R.
Caspian Sea
U. S. S. R.
Tehran
AFGHANISTAN
IRAN
PAKISTAN
Tunis
TUNISIA
ALGERIA
Tripoli
Mediterranean Sea
Benghazi
Nicosia
CYPRUS
LEBANON
Beirut
ISRAEL
Tel Aviv
Jerusalem
SYRIA
Damascus
Amman
JORDAN
Euphrates R.
Tigris R.
Baghdad
IRAQ
KUWAIT
Strait of Hormuz
Persian Gulf
BAHRAIN
QATAR
Abu Dhabi
OMAN
Gulf of Oman
Muscat
UNITED ARAB EMIRATES
OMAN
Riyadh
Medina
SAUDI ARABIA
Jiddah
Mecca
Taif
Red Sea
Mersa Matruh
Alexandria
Cairo
SINAI
LIBYA
EGYPT
Nile R.
Luxor
Aswan
NIGER
CHAD
Khartoum
SUDAN
Nile R.
SOUTH YEMEN
San'a
YEMEN
Arabian Sea
Bab el-Mandeb
Aden
Gulf of Aden
DJIBOUTI
ETHIOPIA
SOMALIA

وقد شكل الصراع الطويل مع إسرائيل إهانة كبيرة للشعوب العربية. كما بين لي الرئيس السوري حافظ الأسد مستعيراً مقولة الملك عبد العزيز ملك السعودية للرئيس فرانكلين د. روزفلت قبل ثلاثين عاماً: «لماذا يجب على العرب أن يدفعوا بأراضيهم ثمن الجرائم التي ارتكبتها أوروبا بحق اليهود؟ ولماذا يتوجب على العرب أن أن يقبلوا بادعاءات كتاب مقدس لدين هم أنفسهم لا يعتنقونه؟!». لقد أدت جميع المحاولات الرامية لتحقيق تلك القناعات على مدى أربعة حروب، إلى سلسلة من الكوارث العسكرية بسبب سوء تقدير جيران إسرائيل لقدراتهم العسكرية، حيث رفضوا خطة الفصل التي أقرتها الأمم المتحدة في نوفمبر 1947، وفضلوا الذهاب إلى الحرب، فكان النصر حليف إسرائيل مما مكنها من مضاعفة مساحة أراضيها مؤسسة ما عُرف لاحقاً بـ «حدود ما قبل حزيران 1967» (وهي فعلياً خطوط الهدنة لعام 1949). وفي سياق هذه العملية قامت إسرائيل بنقل العاصمة إلى القسم الغربي من القدس، الذي كان بالإضافة إلى البلدة القديمة تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، وظلت البلدة القديمة في القدس تحت الوصاية الأردنية إلى عام1967 .

لم تغير الهدنة بين إسرائيل وأربع دول عربية عام 1949 من موقف الشعوب العربية حيال عدم قبول الاعتراف بها والتفاوض معها. وفي عام 1954 ظهرت مبادرة سلام تمهيدية مقدمة من بريطانيا العظمى مرتكزة على أسس مطالب الزعيم المصري جمال عبد الناصر والتي تدعو إلى عودة إسرائيل إلى حدود التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني تخلي إسرائيل عن نصف أراضيها. ولم تتغير هذه التوجهات حتى العام 1956 عندما ردت إسرائيل (في العدوان الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا) على اتفاقية التسلح التي عقدها ناصر مع الكتلة الشيوعية وعلى تأميمه قناة السويس، باحتلالها لشبه جزيرة سيناء. وعندما ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل للتخلي عن غزوها للدول المجاورة، تبادر إلى أذهان الزعماء العرب أنهم قد وجدوا شبكة النجاة الدائمة ضد السياسات المعادية، بزعم أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي تغير في الوضع الإقليمي الحالي لصالح إسرائيل.

لكن أحداث عام 1967 علمتهم غير ذلك، ففي شهر حزيران من ذلك العام، طالب ناصر وبشكل حاسم بانسحاب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) والتي تم نشرها على طول الحدود المصرية الإسرائيلية باعتبار أنها قوات فصل وذلك على أثر الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1956 . ثم قام عقب ذلك بإقفال مضيق تيران، مغلقاً بهذا الطريق أمام مرفأ إسرائيل الوحيد على البحر الأحمر في إيلات. وإزاء عدم تصدي كلٍ من الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة الفعال لانتهاك إسرائيل للاتفاقيات الدولية، قامت الأخيرة بهجوم مباغت حققت من خلاله انتصاراً باهراً، حيث وصلت قواتها مرةً أخرى إلى قناة السويس، واحتلت مرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كلها، بالإضافة إلى البلدة القديمة من القدس، وبتلك الطريقة ضاعفت إسرائيل مرةً أخرى من مساحة أراضيها.

وفجـأة أصبحت حدود 1967، التي رفضت كل الدول العربية الاعتراف بها عندما كانت موجودة على الأرض، قيمة مقدسة وحرمة لا تنتهك في عيون العرب، وانقلبت إلى علامة فارقة للتفاوض، وخصوصاً بالنسبة لتلك الدول التي بدت غير مستعدة للتفاوض على هذا الأمر البتة. وفي تلك اللحظات أيضاً وجد بعض زعماء الدول العربية صعوبة في إرغام أنفسهم على التلفظ بتلك الكلمة السحرية: «السلام». وقد أخبرني في عام 1973 أحد وزراء خارجية العرب «أنه ما من أحد يرغب أن يكون وزيراً تلعنه الأجيال لكونه أول من دخل في صلح مع إسرائيل».

كان الزعيم العربي الوحيد ذا النوايا الواضحة قبل العام 1973، هو ذلك الفارس الشجاع الملك حسين ملك الأردن، وهو الذي حكم الضفة الغربية والبلدة القديمة للقدس حتى حرب 1967. وقد كان الصديق الوفي للغرب، إذ قام بعدة لقاءات دورية وسرية مع قادة إسرائيل، لكن نظراً لكونه ظل يعمل بشكل منفرد وسري، كان أضعف من أن يمثل تهديداً حربياً بل وضعف من أن يعقد اتفاق سلام منفرد. كان من الممكن بالنسبة له أن يكون الأردن البلد العربي الثاني في هذا الشأن، لكنه حتماً لا يسعى لأن يكون أول من يعقد صلحاً تفرضه الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط ـ وتلك كانت فكرة ساخرة لم تساعد حقاً في تقدم الأوضاع لأنها أبقت الباب مفتوحاً للسؤال التالي: «من سيكون الأول في الصلح بأي طريق؟».

تعقدت الإجابة عن هذا السؤال بسبب الخلاف الداخلي الذي نشب بين العرب على من سيمثل الفلسطينيين، الذين كان قدرهم يشكل أصل الأزمة. إذ تشكلت «منظمة التحرير الفلسطينية» (PLO) لتمثل مطالب الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص اللاجئين المنتشرين في أرجاء الوطن العربي كافة والذين كان عددهم يقارب 1.5 مليون لاجئ عندما تسلم نيكسون منصبه في البيت الأبيض (وعند كتابة هذه السطور أصبح عددهم يفوق 5 مليون).

كانت منظمة التحرير آنذاك منظمة متطرفة أكثر من تلك المنظمة السياسية المروضة نوعاً ما، والتي عقدت اتفاقية أوسلو للسلام مع إسرائيل في سبتمبر 1993 . كان سلاح المنظمة الرئيسي في ذلك الوقت، هو الإرهاب ضد الأفراد والجماعات التي عرفت بميلها نحو محادثات السلام. كما كانت سياساتها متطرفة راديكالية ومؤيدة للسوفييت، إذ يدعو ميثاقها الأساسي إلى تدمير إسرائيل. وبالمقابل، قامت إسرائيل برد هذا الجميل للمنظمة في عام 1970 ورفضت التفاوض معها.

كان موقف الدول العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) يتذبذب بين الاحترام والقلق. فقد أثارت قدرة المنظمة على الاغتيال وإثارة الاضطرابات بين المدنيين المخاوف بشكل كبير. وفي الوقت نفسه شكل نضالها ضد إسرائيل جزءاً من الصراع ضد الاستعمار والهيمنة، مما أعطاها شعبية كبيرة بين الجماهير العربية ودول عدم الانحياز. في عام 1969 وحين دخل نيكسون إلى مكتبه في البيت الأبيض،

كانت كل الحكومات العربية تقريباً ما عدا الأردن، تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية» الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ـ مما كان يعني نسف أي أمل للتفاوض مع إسرائيل من أجل السلام.

كان بعض الزعماء العرب، للخروج من هذا المأزق، على استعداد للتفاوض عبر الأردن ـ وحدث ذلك في ديسمبر من العام 1973 في مؤتمر جنيف ـ باعتبار أن الأردن كان يحكم الضفة الغربية والبلدة القديمة في القدس حتى حرب 1967[2]. وقد كانوا يفعلون ذلك مع التشديد على أن استعادة أي أرض يوجب بالتالي إعادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ضمان عدم اعتراض إسرائيل على هذا. وكان ذلك وهماً تقليدياً للشرق الأوسط الذي يأمل أن تقوم إسرائيل بإعادة المناطق المحتلة بالوكالة إلى منظمة قام ميثاقها على مبدأ تدمير إسرائيل.

فوق هذا المرجل كان الاتحاد السوفييتي يحوم. وقد أصبح ممول الأسلحة الرئيسي للعرب المتطرفين بما فيهم مصر تحت قيادة ناصر، وكان ذلك إبان تولي نيكسون لمنصبه. إذ احتفظت موسكو حينها بصلات استخباراتية وثيقة مع عدة مجموعات إرهابية، تلقى غالبيتها التدريب في معسكرات الكتلة الشرقية أو على أيدي شخصيات تابعة لهذه الكتلة. وقد قدمت الدبلوماسية الروسية دعماً واسعاً لأقصى برامج الدول العربية تطرفاً وهي: عودة إسرائيل إلى حدود 1967 واستعادة كل الحقوق الفلسطينية كافة غير المحدودة، مقابل ضمانات دولية غير محددة لحدود إسرائيل، مما سيترك لإسرائيل ممراً ضيقاً بعرض تسعة أميال فقط بين مدينتيها الساحليتين تل أبيب وحيفا. وبالمقابل لم يطالب الاتحاد السوفييتي أصدقاءه العرب بالقدر نفسه من التضحيات.

كان هذا العرض غير مربح وبلا جدوى بالنسبة للإدارة الأمريكية، وبالتالي لم يكن لدينا الحافز للمشاركة في العملية الدبلوماسية ـ وبقدر أقل المشاركة في مؤتمر متعدد الأطراف ـ والتي قد يظهر فيها الاتحاد السوفييتي محامياً عن الجانب العربي ويتناور معنا ليضعنا في موقع منفصل إلى جانب إسرائيل، أو أن يرغمنا على إجبار إسرائيل على الإذعان والموافقة على برنامج لا يتوافق مع رغبتها في الوجود على المدى الطويل، وبذلك نكون قد خذلنا أو لربما قسمنا ظهر حليف قوي لنا، ونكون قد أتحنا الفرصة للسوفيت لنسب الفضل إليهم بالنسبة للنتائج: وإذا فشلنا في حماية إسرائيل، فإن ذلك سيثير حتى العرب المعتدلين. فقد أخبرت السفير الروسي أناتولي دوبرينين بأنه يمكننا التعاون مع الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط فقط إذا ما تخلت موسكو عن عملائها العرب المتطرفين بالقدر نفسه الذي تطالبنا فيه موسكو بفصل موقفنا عن الموقف الإسرائيلي. (وقد أبدى دوبرينين أسفه لتعنت المكتب السياسي ورفضه اتباع مثل هذا النهج)[3].

نظرت إدارة نيكسون حديثة العهد إلى هذا المأزق على أنه تحد لخلق حافز لدى العرب المعتدلين للعمل على تخفيض النفوذ والتأثير السوفييتي، ولتحريك المفاوضات العربية الإسرائيلية على هذه

الأسس. وقد رصدنا مبالغ كبيرة لهذه السياسة. وبقدر ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء دولة إسرائيل قوية، فإن ورقتنا الرابحة هي عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على الحسم العسكري ـ رغم قدرته على رفع مستوى التوتر دبلوماسياً ـ عدم قدرته على القيام باختراق ديبلوماسي وفقاً لمفاهيمه. ففي كل مرة كان فيها الكريملين يهدد بالتدخل، كما حدث في حربي 1956 ـ 1973، إذ كان يعود ويتراجع عندما كان يصطدم بمخاطر المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وإذا افترضنا أن تحليلنا للأمور كان صحيحاً، وأننا قد تحققنا من لعب أوراقنا بشكل صحيح، فإن الولايات المتحدة ستصبح في موقع يجعلها قادرة على إجبار الاتحاد السوفييتي على صياغة تسوية حقيقية عاجلاً أم آجلاً. فإن أحد عملاء موسكو العرب سوف يكسر القاعدة ويبدأ بالتحرك باتجاه الولايات المتحدة لتحقيق جزء من مصالحه الوطنية. وفي وقت مبكر من فترة نيكسون الرئاسية الأولى، كنت أخبرت الصحفيين خلال عرض موجز لخلفية الإدارة وسياساتها: «أن الإدارة الجديدة تبحث عن كيفية عزل الاتحاد السوفييتي وإقصائه عن الشرق الأوسط». كانت تلك الملاحظة فظّة وغير دبلوماسية، خلقت غضباً شديداً آنذاك، لكنها وَصَفَت استراتيجية البيت الأبيض في عهد نيكسون بشكل صحيح[5].

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتبني سياستين مكملتين لبعضهما البعض هما: القيام بصد وإيقاف أي تحرك عربي يعتمد على الدعم العسكري السوفييتي أو يتضمن تهديداً عسكرياً سوفييتياً، والعمل على رعاية عملية السلام وتعهدها، وذلك عندما يدفع الإحباط والإخفاق بتحقيق التسوية بعض القادة العرب الرئيسيين إلى الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

ظهرت أول بوادر العمل بهذه الاستراتيجية في يوليو عام 1972، بعد فشل قمة نيكسون بريجينيف في شهر مارس في تحقيق أي تقدم حول الشرق الأوسط. فكان رد فعل الرئيس السادات طرد المستشارين العسكريين الروس، وإقصاء الخبراء الفنيين الروس، ثم استهل السادات مباحثاته الدبلوماسية مع البيت الأبيض في فبراير 1973 بإرسال مستشاره الأمني محمد حافظ إسماعيل، إلى واشنطن لإجراء لقاء رسمي مع نيكسون، تبعه لقاء سري معي في نيويورك. وقد كان التقدم بطيئاً بسبب فضحية وترغيت التي اكتسبت زخماً كبيراً، وبسبب ممانعة السادات من معاداة أقرانه العرب أو حتى معاداة موسكو كونه في حاجة لدعمهم في حال الخيار العسكري. فقد كانت النتيجة أن قدم لنا إسماعيل ما بدا كحال مطالب العرب المعتادة: «انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، مع ضمانات غير واضحة بتبادل بعض الامتيازات مع العرب».

لقد أخطأنا في تقدير الرئيس السادات حق قدره استناداً إلى تجارب الحروب العربية -الإسرائيلية، وتعاملنا مع تهديداته باللجوء إلى الحرب في حال عدم تحقيق أي تقدم ديبلوماسي على أنها إيماءات مسرحية. حتى طرده للخبراء الروس في يوليو 1972، فُسر بدون أي تقدير على أنه أمارة أخرى من

أمارات حب المشاكسة الفطري لديه، طالما أنه لم يحاول الحصول على إشارة منا بهذا الشأن. ولم يتبادر إلى أذهاننا نهائياً أنه كان يمهد الطريق للعمل العسكري، وأنه كان يعمل على إزالة كل ما كان يعتقد أنه عقبة روسية قد تواجه هذا التحرك (لقد كان السادات محقاً في تحليله بكل تأكيد، فقد كان إقحام القوات الروسية في حرب ما في الشرق الأوسط، هو آخر ما يطمح إليه القادة السوفييت).

شنت كل من سورية ومصر هجوماً مفاجئاً ضد إسرائيل في أكتوبر 1973. وبالرغم من أن الجيوش العربية قاتلت بشكل أكثر فعالية من الحروب السابقة، إلا أن إسرائيل استطاعت عبور قناة السويس، وتوغلت في عمق الأراضي المصرية، موقعة الجيش المصري الثالث تحت حصارها، كما احتلت بعض المناطق السورية حتى وصلت إلى ضواحي دمشق.

لكن عنصراً جديداً قد طرأ، فقد بدا السادات أول زعيم عربي يقوم بتحول فاصل باتجاه عملية السلام. فبعد استعراضه لقدرات مصر العسكرية، شرع باستبعاد نظرية عبد الناصر القائلة «إما كل شيء أو لا شيء»، وتوجه نحو الدبلوماسية، ونقل أولويات مصر الدبلوماسية من موسكو إلى واشنطن. كان السادات أول زعيم عربي يدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي يمثل صراعاً نفسياً سيكولوجياً بقدر ما كان صراعاً سياسياً وعسكرياً. فالعداء المتأصل في الذهنية والمزاج العربي تجاه إسرائيل لم يعط الأخيرة الدافع للدخول في العملية الدبلوماسية، ومع وجود بلدهم على خط المواجهة بشكل دائم، ظل القادة في إسرائيل ملتزمين بمواقع القوة الاستراتيجية. وفي الولايات المتحدة أصبحت القضية العربية معروفة من خلال تحركات وأعمال الإرهابيين العرب.

بادر الرئيس السادات إلى تغيير هاتين الصورتين عن العرب، ووافق على إجراء محادثات مباشرة مع ممثلين عسكريين إسرائيليين بعد أسبوعين من انتهاء الحرب بشرط وقف إطلاق النار عند الكيلو متر 101 على طريق القاهرة ـ السويس، وبعد عدة أسابيع، حمّلني الرئيس السادات رسالة إلى رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير يوضح فيها التزامه بالسلام، فيقول: «عندما هددت بالحرب، كنت أعني ما أقول، والآن عندما أتكلم عن السلام، فأعني ما أقول». وفي 18 يناير عام 1974 نقلت رد غولدا مائير إلى السادات الذي صرحت فيه قائلة: «سأبذل ما بوسعي لإرساء الثقة والتفاهم بيننا، لأن شعبينا يحتاجان السلام ويستحقانه».

لاحقاً، في ذلك اليوم المجيد من أيام يناير، كنت أنا والسادات نتحدث في مكتبه عندما دخل أحد مساعديه إلى الغرفة وهمس بشيء في أذنه. فتوجه السادات نحوي والدموع في عينه، ثم قبلني على خدي وقال:

> لقد وقعوا للتوالاتفاقية عند نقطة الكيلو متر 101. سوف أخلع من اليوم بزتي العسكرية. ولا أتوقع ارتداءها بعد اليوم إلا في الاحتفالات الرسمية. أبلغها (يقصد رئيسة الوزراء مائير) أن هذا هو الرد على رسالتها.

وَفَّى السادات بوعده. فعندما اغتيل في أكتوبر 1981 كان يرتدي البزة العسكرية في مناسبة احتفالية لإحياء ذكرى حرب أكتوبر 1973 .

وقد تحررت اتفاقية الفصل بين مصر وإسرائيل في يناير 1974، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من قناة السويس، مع تعهد الطرفين بالتعاطي مع خلافاتهما بالطرق السلمية. وبعد عدة أشهر، تحديداً في مايو، عقد أسد سورية، الذي يعد أكثر زعماء العرب تقليدية، اتفاقية مماثلة تحت الرعاية الأمريكية ـ وإن كان بصعوبة أكبر ـ للفصل على مرتفعات الجولان.

عملت اتفاقيتا الفصل ـ وهما أول نجاح للمفاوضات العربية الإسرائيلية منذ عام 1949ـ على تصفية النتائج الفورية لحرب 1973 ، إذ انسحبت إسرائيل من قناة السويس، وأعادت لسورية مدينة القنيطرة أكبر مدن هضبة الجولان. وبدخول الرئيس جيرالد فورد إلى مكتب الرئاسة، كانت ذيول هذه الحرب قد زالت وزال معها الدافع والمبرر لمواصلة المفاوضات. وأصبح المحرك الأساسي للشؤون الدبلوماسية في الشرق الأوسط هو تحقيق الأهداف القصوى للسلام نفسه.

صياغة استراتيجية جديدة

تسارعت جهودنا في بداية عمل إدارة الرئيس فورد لمواجهة تلك الأحجية: فالزعماء العرب ينادون ويتحدثون عن وحدتهم التي لا تتجزأ، لكن شكوكهم المتبادلة جعلت التعاون فيما بينهم مربكاً. وحيث إن إسرائيل رفضت النقاش حول العودة إلى حدود 1967 مع سورية عند هضبة الجولان، أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول الضفة الغربية، فإن محاولة التوصل إلى ما يسمى «الحل الشامل» ـ الذي يقتضي أن تغطي المفاوضات الجبهات والمحاور كافة سوف تضمن لها إما تجميد الأوضاع على حالها وإما الحرب.

استطاع أنور السادات، الزعيم العربي الذي تميز ببعد نظره، فهم هذه المعضلة وكان على استعداد للتقدم خطوات أكثر نحو ترتيب مسارٍ منفصل مع إسرائيل. كان متطيراً من إخوانه العرب، علاوة على ارتيابه الشديد، بشأن علاقتهم مع موسكو. وبالتالي لم يرغب بوضع الدبلوماسية المصرية تحت مجهر الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن بعد على ثقةٍ من قدرة أمريكا على التحمل في حال جازف بفصل مساره.

تبنى السادات لأجل ذلك استراتيجية خبيئة ومبهمة بشكل استثنائي. فقد وفَّى العرب حقهم عندما كان يتكلم بشكل دائم وحماسة بالنيابة عن الفلسطينيين، وأصر علينا ودعانا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من معرفته المسبقة وخلال محادثاتي معه أن ذلك لن يحدث لأن «منظمة التحرير»

متورطـة بالإرهاب متبنية في سياستها ما يدعى بتدمير إسرائيل. فقد تحدث السادات بشكل انفعالي عن أهمية تحقيق تقدم متزامن على جميع المسارات مع تحفظ وشرط جوهري: وهو إعطاؤنا ثلاثة أشهر حداً أقصى لإجبار إسرائيل على الانسحاب من عدة جبهات، رغم معرفته التامة باستحالة حدوث ذلك على أي جبهـة كانت، عدا الجبهة المصرية. وبالطبع فإن هذه الاستحالة كانت عذره للتحرك بشكل منفرد. طلب مني السادات إيجاد وسيلة لتحقيق ذلك من خلال بياناته المبهمة. فقد امتدح مراراً مهاراتي الدبلوماسية وبشكل علني، الأمر الذي، بالرغم من رغبتي باعتباره صادقاً، أعطاه عذراً آخر للتحرك بشكل أحادي عبر نقل عبء التحرك المنفرد، ووضعه على كاهلي.

بدا أن أسد سورية، الذي استبعدته إسرائيل من حل جزئي منفصل، كان يمتلك الرغبة الصادقة في حـل شامل، لأنه يدرك أن هذه هي فرصته الوحيـدة لتحرير الأراضي السورية كافة. وسوف يعطيه توحيد المفاوضـات علـى جميع المسارات القدرة على منـع واعتراض أي تحرك دبلوماسـي لأشقائه العرب، بل سيمكنه أيضاً من إجبارهم على أن يضغطوا معه في الاتجاه نفسه.

وبيـن مطرقة إصـرار الأسد على الحل الشامل، وسندان تفضيل السادات للتحرك في مسار منفصل، وقـع الملك حسيـن، وأصبح شخصـاً غريباً خارج اللعبـة ـ ليثبـت أن الحياة ليست دائمـاً منصفة. فقد اصطدم مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1970 عندما منع الفدائيين من مهاجمة الأراضي التي احتلتهـا إسرائيل انطلاقاً من التراب الأردني؛ وواصـل محادثاته السرية مع قادة إسرائيل والتي تجاوزت الخمسـة مئة ساعة دون جدوى؛ ولأنه لم يشارك في حرب 1973، فلم يكن لديه أي أسرى لمبادلتهم؛ وفي الوقت نفسه كان أضعف من أن يشعل حرباً بمفرده. وبالتالي كان الحافز ضعيفاً بالنسبة لإسرائيل لإجراء مفاوضـات مـع الحسين، حتى عندما كان واقعاً تحت تأثير بعض الـدول العربية الأخرى التي كانت ترعى منظمة التحرير الفلسطينية تارة عن اقتناع، وتارة أخرى من الخوف.

أصبـح قـادة عـدة دول عربيـة علـى مستـوى جيـد من المهـارة فـي التلاعـب بالضغـط علينا عبر الديموقراطيـات الصناعية التي كانت تتخوف من أزمة أخرى للطاقـة. فبعضهم تشدق باستنتاج مشؤوم يزعـم أن إسرائيـل لا يمكـن أن تتحمـل أي خسائـر أو ضربات موجعـة. كما ردد ذلك علـى مسامعي في مناسبـات عدة. لقـد استطاع في الحقيقـة تحديد نقطة ضعـف إسرائيل التي توجعها. ففـي الدول ذات التعـداد السكانـي القليل والتي تحرص بشكل استثنائي على حيـاة مواطنيها، يكفي إيقـاع عدد قليل من الإصابات لتوليد صدمة عميقة الأثر.

كانـت مقاربة «الحل الشامل» تمثل وجهة النظر الفكرية الأكثر إغراءً، والتي بالطبع تتمتع بدعم واسع في أوساط الخبرات الأكاديمية، وظلت حتى حرب 1973 الخيار المفضل لدى الإدارة الأمريكية. من ناحية أخرى فإن جمع جميع الأطراف في جنيف، في وقت صعّد معه السوفييت ومن معهم من العرب المتشددين

مـن مواقفهم بالرغـم من مقاومة السادات لذلك، سوف يؤدي إلى دمـج المطالب الخاصة كافة. وبوجود الجماعات المتطرفة التي كانت تضغط على العناصر المعتدلة، وبوجود الاتحاد السوفييتي الّذي كان بدون شـك يلعب دور محامي الدفاع عن الموقف العربي الجماعي (مع مساندة حلفائنا الأوروبيين واليابانيين) فإن النتيجة ستكون عزلنا مع حدوث جمود دبلوماسي أو حرب مؤكدة.

بالنسبـة لإسرائيل، وبغض النظر عن جرأة التبجح والتحدي للقيادة فـي حرب الكل ضد الكل، وهي الطريقـة التي تبناهـا كل السياسيين الإسرائيليين في التعامل مع المشكلات الداخلية، إلا أن إسرائيل لم تكن في موقع يسمح لها بقبول مفاوضات شاملة. فحتى ذلك التاريخ لم يكن هناك أي قائد إسرائيلي يقرُّ بقبـول حـدود 1967 على جميع الجبهات بأي شكل من الأشكال: أو علـى إرجاع البلدة القديمة في القدس للسيطرة العربية: أو بالتخلي عن المستوطنات التي تم إنشاؤها فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل لاحقاً ـ وكل ما يمكن أن يكون جزءاً من برنامج عربي مشترك.

لهـذه الأسباب جميعـاً اقترحت ـ وحظيت بتأييـد نيكسون أولاً ثم فورد ـ مـا أسميته نظرية «الخطوة بخطـوة»، والتي كنت قد أوضحتها لرئيسـ الوزراء الإسرائيلي الجديد آنذاك إسحاق رابين، خلال زيارته الأولى للرئيس فورد في سبتمبر 1974، كما يلي:

> إن الخيـارات التـي أمامنا هي «إما» تسويـة شاملة وإما سلسلة مـن التسويات الجزئية. فالتسويـة الشاملة سـوف تضم القضايا الفاصلة كافة، وفي حال فشلها فإن ذلك سيؤدي إلى تولد ضغوط كبيرة. ثانياً، إن ذلك سيثير قضية حدود 1967 بشكل مبكر. ثالثاً، سيثير ذلـك قضية القدس والمهجرين الفلسطينيين على باقي القضايا.. لذلك فإنه (لكل هذه الأسباب) من الضروري وجود بديل يحول دون سيطرة القضية الفلسطينية علينا جميعاً، وتأخير انعقاد مؤتمر جنيف قدر المستطاع على أمل مصادقة على مشروع تم إعداده.

إذا كانـت السياسة الخارجية على قدر سهولـة دراستها في المنتديات الأكاديمية، فإن الأردن سيكون المرشح المنطقي للمرحلة القادمة. وقد كانت قيادة الملك حسين متعاونة بشكل لا غبار عليه، ومفاوضات إسرائيـل مـع الأردن كانت أفضل تكتيك لتجنب الضغوط نحو التفاوض مـع منظمة التحرير الفلسطينية، التـي كانت طبقاً لدستورها ملتزمة بتدميـر دولة إسرائيل. وإذا كان بالإمكان استدراج الأردن لمفاوضات حـول الضفة الغربية وإقناعه بتحمل مسؤولية جزء منها، فـإن قضية التمثيل الفلسطيني المتفجرة سيتم إزالتها من أجندة مؤتمر جنيف في حال انعقاده. هذا ما أبلغته للجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ في دورته التنفيذية المنعقدة في 31 مايو 1974:

> «إن الطريقـة المثلى للتعامل مـع المسألة الفلسطينية، ستكون باستـدارج الأردنيين إلى الضفة الغربية وبذلك ننقل الحوار... إلى حوار موّحد بين الأردنيين والفلسطينيين».

في شهر يوليو. وقبيل شهر ونصف من استقالة نيكسون، أبلغت وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون، أنه لا خيار لإسرائيل بتجميد الوضع القائم في الضفة الغربية وتأجيل المفاوضات مع الأردن على أساس أنه جاهز في أي وقت لإجراء تلك المفاوضات لاحقاً. وإذا لم تتعامل إسرائيل مع الحسين الآن، فإن قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات سيصبح المتحدث الرسمي المعترف به عن الضفة الغربية خلال عام.

وقد فصلت هذه المسألة لرابين خلال زيارته لواشنطن في سبتمبر 1974:

وفيما يخص الأردن، فإننا نؤيد توقع أن وجود دولة فلسطينية سيكون من أهدافها القضاء على كل من الأردن وإسرائيل، كما سيكون لها قدرة عالية على تعطيل وزعزعة التوازن الصعب في المنطقة. ثانياً، يمثل الفلسطينيون حالياً العناصر المسببة لهذا التعطيل، لذلك فإن الولايات المتحدة لا تملك الدافع لإبراز الفلسطينيين.

ولذلك فإن الطريق الأمثل في اعتقادنا للتعامل مع المسألة الفلسطينية هو الإلقاء بالمفاوضات في ملعب كلٍ من إسرائيل والأردن. كان هذا ما قلناه علناً مرات عديدة. وكانت تلك سياستنا، بذلك فنظرنا للمفاوضات الأردنية على أنها أولوية هامة.

واجهت استراتيجية الأردن ــ أولاً عقبات هائلة، فالبرغم من كون الأردن أكثر جارات إسرائيل قابلية للتجاوب، إلا أنه أيضاً كما لوحظ كان الأضعف. وبما أن الملك حسين لم يكن في موقع يخوله ببدء حرب دون حلفاء، بالتالي فإن إسرائيل لن تستفيد من التقدم على المسار الأردني إلا في حالة وجود دعم من دول عربية أخرى. وفي صيف 1974 المشؤوم، كان القادة العرب في حالة انقسام شديد. فعندما رافق زيد الرفاعي ثم رئيس الوزراء الأردني الملك حسين في زيارته لواشنطن في منتصف أغسطس في 1974 بمثابة من موكب استفتاحي للقادة العرب، وصف ما حدث على أنه محاولة لتنسيق وتوجيه المواقف العربية:

لقد قررنا أن تلتقي كل من مصر وسورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف لتنسيق استراتيجية مشتركة، لكن منظمة التحرير لن تكون هناك لأن الأردن سيكون حاضراً، سورية أيضاً لن تحضر لأن فهمي (وزير خارجية مصر) سيكون حاضراً، ولن يلتقوا في القاهرة. إذن بقيت مصر والمنظمة والأردن، والآن نحن أيضاً لن نذهب.

علاوة على ذلك، ساندت بعض الدول العربية الأردن بصفته محاوراً رئيسياً خدعةً للحصول على أكبر جزء ممكن من الضفة الغربية من إسرائيل، مما سيمكنهم بعد ذلك من مساندة إرجاع هذه الأراضي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لم يكن لديها الدافع لتشجيع مفاوضات يكون الرابح الأكبر فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

هـذه العقبات كان يمكن تجاوزها لو أن تحليل الحسيـن لضرورات السادات كان أقرب. فقد دافع عن أهميـة استراتيجية الأردن ـ أولاً على أرضية حاجة السادات «للغطاء الأردني» من أجل خطواته التالية في سينـاء، والتي بـدا واضحاً أنه كان مصراً علـى تنفيذها. في ذلك الوقت كانـت استراتيجيتنا تعتمد على السادات بوصفه مفتاحاً للسلام في الشرق الأوسط: فقد كان رغم كل شيء أكثر الزعماء العرب اعتدالاً، كمـا أنـه قائد أكبر الدول فـي المنطقة. ولذلك كنا نميـل لتأييد تحليل الحسين. ولكـن، كما تبين لاحقاً، كان للسـادات وجهـات نظر مختلفـة. إذ لم يكن السادات مولعـاً بالملوك، ولم يحب يومـاً الملك حسين، ولـم تكـن لديه القناعة بأن الملك حسين قادر على توفير الغطاء الضـروري له للقيام بخطوات منفصلة. وفـي النهاية، فإن التسويـف والمماطلة الإسرائيلية ومعارضة السادات كانـت كفيلة بالقضاء على الخيار الأردني.

الخيار الأردني

وصـل إيغان آلون وزير الخارجيـة الإسرائيلي إلى واشنطن في 30 يوليـو 1974، في أصعب أيام إدارة نيكسـون. كان آلـون صديقاً شخصياً لي منذ عام 1957 عندما حضر منتدى هارفورد الدولي، والذي كنت قد أدرته باعتباره برنامجاً صيفياً من شهرين للقادة الأجانب الشباب الواعدين. فقد قمنا معاً برحلة عبر نيـو إينغلاند أظهر فيهـا آلون شجاعة أسطورية عندما سمح لي بالقيـادة. كان آلون أول قيادي إسرائيلي ألتقـي به، ولقد روى لـي حكايات بدت كالقصص الرومانسية خلال حرب 1948، حيث تحدث عن الجيش الكبيـر المتداعـي والمسلح بأسلحة مسروقة من مخلفات الدول الأوروبية، وكيف استطاع أن يهزم الجيش المصري ذا التدريب والتسليح الإنكليزي العالي، ولم يكن يتحدث عن ذلك بتبجح، بل بتواضع من شارك المعركة وبما يشبه المعجزة.

زرت آلـون عـام 1961 في كيبوتز جينوسار على شواطئ بحر الجليـل على عتبة هضبة الجولان، حيث كان يعيش في شقة صغيرة بسيطة للغاية. لقد تعلمنا من البيئة المحيطة بنا أن المعجزات لا تحدث للذين ينتظرونها بسلبية، وقد انتزع آلون ومن معه من جيله كل إنش من التراب رغم الظروف المعادية المحيطة بهم بجهدهم ودمهم ففي كثير من الأحيان. في عام 1961، وفي أواسط ما يوصف بفترة السلام، كان ما يزال هناك ملاجئ ضد القنابل في جميع أنحاء جينوسار لحماية المستوطنين من القصف المتكرر الذي كان ينصب عليهم من مرتفعات الجولان السورية والتي كانت بيد سورية آنذاك.

حتـى بعـد ترقيتـه إدارياً، ظل جـزء من آلون ذلـك الطفل المعجزة، الـذي يناقش الآن أمـوراً كبيرة كالطائـرات عاليـة الأداء والفتوحـات الإسرائيلية. إلا أن ذلـك على أي حال لم يجعلـه بالضرورة شريكاً مريحاً في المفاوضات. كان آلون يتشرب نوعاً خاصاً من انفصام الشخصية الخاص بالجيل الأول للقادة الإسرائيليين. فقد كان شاهداً على عدد من الخسائر الإسرائيلية التي كانت تمنعه من تبني شعار إمكانية

بنـاء الثقة عبـر التخلي عن الحواجـز الإقليمية. إلا أن ذلـك كان تحديداً ما، تدور حولـه عملية السلام: إحداث توازن بين الشرعية والأمن، وبين الثقة والأراضي. كان لدى آلون خصال محببة ولطيفة استثنائية: ويمكـن وصفـه بأي شـيء إلا بالتعنت. لقد أدرك أهمية عمليـة السلام فكرياً، ولكنـه تراجع عن التطبيق العملي.

حـددت هذه الازدواجية الاختـلاف الجوهري بين إسرائيـل والولايات المتحـدة الأمريكية في كيفية رصـد عملية السلام في الشرق الأوسط ـ وما يـزال هذا الاختلاف مستمراً إلى يومنا هذا. فبالنسبة لنا، نظرية «الخطوة بخطوة» كانت طريقة لإبقاء المبادرة السياسية في يد الأمريكيين لمواجهة ائتلاف العرب المتطرفين مـع الضغوط الشيوعية، ولإحباط التحركات السوفيتية، ولتأجيـل أكثر القضايا جدلاً وإيلاماً للحظات المناسبة. رحب قادة إسرائيل بهذه الفوائد، لكنهم عاطفياً ـ أو ضمنياً ـ لم يكونوا على استعداد لتقبل القرارات التي قد تفرضها عليهم عملية السلام. لو تم حقنهم بمصل الصدق في يوليو 1974 لعبّروا من دون شك عن تطلعهم العميق للتحرر من الضغوطا كافة ـ بغض النظر عن الهدف بعيد المدى للسلام المرغوب فيه.

أصبـح إسحـاق رابين رئيساً للـوزراء خلفاً للأسطورة غولـدا مائير. إذ تم اختيـاره بصفته زعيماً لحـزب العمال بأغلبية ضئيلة على منافسه شمعـون بيريز، الذي كان وزيراً للدفاع في إدارته. وقد حكم بأغلبيـة برلمانية بفـارق صوت واحد في نهاية ما يمكـن وصفه بأكثر سنة صادمة فـي تاريخ إسرائيل. ففـي الأشهر التسعة الأخيرة كانـت إسرائيل ضحية لهجوم مباغت تكبدت فيـه ما يقارب 2,800 قتيل، إي مـا يعادل 200,000 إصابة أمريكية. بالإضافة إلى كونها ضحية لهجمات الراديكاليين الفلسطينيين الإرهابية. وفي غضون شهر ـ قتل في معالوت في 25 أيار (في منتصف جولتي المكوكية) 37 إسرائيلياً (معظمهـم مـن الأطفال). في حيـن كانت إسرائيل تفاوض من أجل اتفاقيتين لفـك الاشتباك في كل منهمـا وقـد تراجعت عـن خطوط وقف إطلاق النـار السابقـة. والآن بعد ثلاثة أشهر مـن المفاوضات حـول مرتفعـات الجولان المرهقة، طلب من إسرائيل أن تتراجع إلى خطـوط ما قبل وقف إطلاق النار، وأن تقـوم بانسحابـات أخرى في الضفة الغربيـة، المنطقة الأكثر حساسية جغرافيـاً ونفسياً ـ مما يثر جـدلاً داخليـاً حول ما إذا كان القـادة الإسرائيليون لهم الحق في الانسحاب مـن أراضٍ يعتبرها اليهود المحافظون أراضي مقدسة.

في أشد اللحظات رعباً، كان مجلس الوزراء الإسرائيلي يجد نفسه مضطراً إلى الانسحاب نحو حدود 1967 . ومـا بدا خطوات صغيرة بالنسبة للأمريكييـن كان كبيراً بالنسبة لهم بنظر الإسرائيلين ولا سيما أن الانسحـاب سيكـون من بقعة عرضها 50 ميلاً فقط. وقد أثار رابين هذا في 11 أيلول 1974، عندما كنا نتناقش حول الخيار الأردني معه:

كيسنجر: أولاً أنا أتفهم مخاوف إسرائيل من أن السياسة الإسرائيلية التي أنتهجها قد تبدو مثل كتكتيك سلامي.

رابين: يمكن أن تنشأ عن واقع تكتيكات السلام.

كيسنجر: لا يمكن فعل الاثنين. ليس لدي جواب عن ذلك إلا من خلال علاقة الثقة..

لم يكن ثمة زعيم إسرائيلي متعاطف مع السلام بشكل تجريدي مثل آلون. ففي أثناء الأربعة والثلاثين يوماً من الزيارات المكوكية إلى سورية، رافقني آلون الذي كان آنذاك نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعمل، أكثر من مرة في الطريق من القدس إلى مطار بن غوريون، وفي بعض حالات التعثر كان يرفع صوته بالموافقة والثقة بقدرتي على إيجاد حل. ومع هذا فإن آلون لم يزودني بأي إرشاد حول تحقيق هذه الرغبة الملحة. كان يطلعني فقط على إيمانه غير المحدود بمستقبل إسرائيل. إذ لم يكن موقف آلون عملياً مختلفاً عما كان عليه في فندق الملك داود في القدس حيث أعلمني أنه يصلي كل ليلة من أجل نجاح المفاوضات. وعندما سألته: أي جزء من الأراضي التي غزيت عام 1973 (الأراضي التي غزيت عام 1967 كانت خارج قوس) يمكن أن تعاد إلى سورية، شعر بالغضب وقال: «أراض للسوريين؟ لا بد أنك مجنون».

وفي أثناء زيارة آلون إلى واشنطن دعوته إلى كامب ديفيد مع السفير الإسرائيلي سمحا دينيتز، وبرينت سكوكروفت ومساعدي بيتر رودمان إلى أمسية للمناقشة على العشاء.

كان رسالة آلون معقدة بقدر ما كانت عاطفية. فقد قال: إن رابين قد دخل رئاسة الحكومة من وقت قريب، وطلب منه أن يطلب مني تجنب أي توجه قد يتطلب انتخابات إسرائيلية فورية. وكان ذلك يعني أنه لم يكن يريد أن يباشر بالخيار الأردني، لأنه وعد بإخضاع أي تغييرات جغرافية في الضفة الغربية لأصوات الناخبين في إسرائيل.




The West Bank
1974–1976
LEBANON
Area of Separation
Quneitra
SYRIA
GOLAN
HEIGHTS
Lake
Tiberias
Mediterranean
Sea
Haifa
ISRAEL
Nablus
Tel Aviv
WEST
BANK
JORDAN
Amman
Jericho
Jerusalem
Bethlehem
GAZA
STRIP
Gaza
Dead
Sea
EGYPT
(SINAI)
0 20 miles
0 20 kilometers

وبالنيابة عن نفسه، كان آلون يفضل انسحاباً إسرائيلياً من جزء من الضفة الغربية. وقد وضع خطة متخيلة لتحقيق ذلك. لما كانت الأراضي كلها ما بين نهر الأردن والبحر عمقها 50 ميلاً فقط، فإن الانسحاب بخط مستقيم سوف يحرم إسرائيل من العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه للدفاع عن السهل الساحلي، حيث يقطن معظم سكانها والذي يحميها من الجيوش العربية التي يمكن أن تدخل الأردن بعد وفاة الحسين. ووفقاً لخطة آلون ينبغي أن تحافظ إسرائيل على خط من المخافر الأمامية على طول نهر الأردن وتعطي الأردن ممراً ضيقاً حول أريحا وسط الضفة الغربية، حيث تعيش الكتلة الكبرى (ما يقارب 98%) من السكان العرب (انظر الخريطة ص363). وفي المناطق المعادة إلى إشراف العرب ينبغي على إسرائيل أن تتخلى عن الإدارة اليومية ومهمات الشرطة للأردن مع الاحتفاظ بالمسؤولية عن الأمن بكامله. وبعد عشرين سنة أصبح ذلك المفهوم أساس اتفاقيات أوسلو.

المشكلة الأساسية في أن تصبح «خطة آلون» مشهورة بسرعة في حين أن زملاءه ضمن «الترويكا» كانوا يسيرون في استراتيجية شاملة لا تتوافق مع خطته. كان رابين يعتقد أن الاتفاق مع مصر فحسب يمكن أن يعطي إسرائيل مساحة التنفس التي تريدها. وكان شيمون بيريز ـ وزير الدفاع وفيما بعد البارز في حزب العمل ـ يرى أن هذه النقطة تدل على موقف صارم وتتعارض مع أي اتفاقية مؤقتة. كان بيريز يتحدث عن حل شامل.

كان مجلس الوزراء الإسرائيلي متفقاً على عدم منح آلون أي تأييد رسمي، وكل ما قدمه لي من اقتراحات كانت مجرد اقتراحات ذات طابع «استطلاعي» أو «شخصي» لأنهما كانا عرضة للرفض. ومع هذا اتخذت الحكومة قراراً واحداً وقد. ناقش آلون أنه على الجبهة الأردنية لا يوجد حيّز للانسحاب الجزئي، وأن أي انسحاب جزئي أو «تراجع سيكون خطأً دائماً. وهذا ما حكم على حواري مع آلون في كامب ديفيد، لأن الملك حسين رفض منذ البداية تسوية دائمة تقوم على مفهوم الإدارة الأردنية تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري. حدث هذا في مباحثات سرية مع الإسرئيليين، حيث أعلمنا بذلك كل جانب ـ ربما الأردن بشكل أوضح من إسرائيل.

ومن أجل تسهيل المفاوضات العربية الإسرائيلية ألحقت الولايات المتحدة كل اتفاقية لفك الاشتباك «بمذكرة تفاهم» مع إسرائيل، توضح المواقف الأمريكية نحو مختلف الاحتمالات. وبعد فك الارتباط مع سورية وافقت الولايات المتحدة بتعاطف على دراسة حاجات إسرائيل الإضافية الأمنية، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل القادم من الطائرات المتقدمة.

في الحالات السابقة هذه البيانات كانت تعتبر تعبيراً عن الإيمان بضرورة المتابعة الفنية للمفاوضات. وقد فسرها مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد على أنها التزام قانوني بطلب ضخم مدته عشر سنوات بكلفة 40 مليار دولار (بأسعار الدولار عام 1974) يقدم إلى الكونغرس لصالح إسرائيل.

لم يجر مثل هذا الالتزام العسكري طويل المدى من قبل أي إدارة من قبل لصالح دولة أجنبية. وقد رفض نيكسون في شهره الأخير في السلطة أن يجري حتى مجرد دراسة للطلب الإسرائيلي. وعندما جادل آلون أن قائمته الضخمة بإرسال الأسلحة هي شرط مسبق لاستمرار عملية السلام، فإن نيكسون المضطرب كثيراً، وقبل ثلاثة أيام من مغادرته الرئاسة، أمر بوقف العملية بكاملها. أما الرئيس الجديد فقد أعاد هذا الموضوع للنقاش.

وهكذا أصبح طلب إسرائيل بالمساعدة أول قرار حول الشرق الأوسط يوضع أمام فورد. ورغم أن فورد مايزال جديداً على تعقيدات دبلوماسية الشرق الأوسط، فقد كان على اطلاع جيد على تعقيدات عمليات الميزانية في الكونغرس. وبعد 24 ساعة من أداء فورد اليمين باستلام السلطة. استغل وزير الدفاع جيمس شليسينغر أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرئاسة الجديدة كي يطلب التوجيهات بشأن طلب اسرائيل في المساعدة.

سار الاجتماع على نحو سيء. فقد كان فورد غير مطلع على الأساليب الإسرائيلية في التفاوض، والتي ترفض التأكيد الإنجيلي على الصبر، وازدادت ثورته عندما اكتشف أن الطلب الإسرائيلي سوف يخفض الاحتياطات الأمريكية العسكرية وبالتالي سيخفض من استعداد القوات المسلحة الأمريكية:

شليسينغر: الحد المطلوب لتزويدهم ببعض الأسلحة التي يطلبونها، يوجب سحبها من القوات الأمريكية مما يجعل هذه القوات أقل استعداداً.

فورد: هل يفهمون الوضع على هذه الصورة؟.

شليسينغر: نعم يا سيدي، ولكنهم يعتقدون أن حاجاتهم لها الأولوية.

فورد: ذلك بالتأكيد موقف غير أناني.

رغم هذه الملاحظة اللاذعة قرر فورد بعد يومين ألا يبدأ رئاسته بمشاحنة مع صديقة قديمة. ووافق على دراسة مجلس الأمن القومي التي رفضها نيكسون، وبذا أطلق التسلح الإسرائيلي إلى الجهاز البيروقراطي. وكانت هذه أيضاً مناورة ماهرة لتأخير أي قرار فوري، يظهر أن فورد يعرف طريقه في واشنطن:

> أعتقد أنه ينبغي أن نستوقفهم حتى نرى موقفهم. فهذه هي البطاقة الفارغة التي نملكها: ولا أعتقد أن الكونغرس سيقبل بسرعة مثل هذا الطلب ولاسيما في ظل التضخم الحالي.

الخيار المصري

وصل وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي إلى واشنطن يوم الأحد 11 آب قبل يومين من استلام فورد السلطة وقبل يومين من استئناف تركيا لعملياتها العسكرية في قبرص (انظر الفصل السابع).

وكنت قد تعرفت على فهمي في 29 ت1، 1973، عندما جاء إلى واشنطن ليحل محل مستشار السادات لشؤون الأمن، محمد حافظ إسماعيل، بوصفته محاوراً.

أعلن آنذاك: «الرئيس أرسلني كي أتعرف عليك، وكي أعلمه عنك وأحضر لزيارتك». كانت تلك طريقة فهمي في القول: إنه جاء ـ غير مدعو ـ لا للتفاوض بل ليتعرف علي ـ وقد أعطاني فرصة فسيحة للكلام، ويعود ذلك إلى أنه كان يعرف ألا خيار آخر أمامه.

فهمي الواعي الذي يتحلى بالكياسة والذكاء ـ الرسمي المتخصص ـ كان يعلم جيداً حقيقة مهمته الأساسية وهي إبعاد الانشقاق السيكولوجي بين مصر والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. وفي المراحل الأولى من عدم وجود عملية سلام، كان هذا يعني أنه كان يقصدني بصفتي وسيطاً. أما المسألة الملحة في ذلك اللقاء الأول فقد كانت مصير الجيش المصري الثالث في سيناء، الذي وقع في مصيدة إسرائيلية عندما قطع شارون خط الإمداد الأخير (حتى بعد أن أعلنت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار ودخوله موضع التنفيذ). تصرف فهمي كما لو أن مساعدتي في إخراج ذلك الجيش من المصيدة التي لا يستطيع أن يخرج منها بمنزلة هبة خاصة تُسبغ علي من قبل رئيسه، الذي لم أقابله بعد. وأكد فهمي أن مصر والولايات المتحدة ستكونان شريكتين في دبلوماسية الشرق الأوسط. رغم أن بلدينا لم يستأنفا العلاقات الدبلوماسية بينهما التي قطعها عبد الناصر في أعقاب حرب الشرق الأوسط عام 1967 . كان فهمي المهذب أستاذاً في التلميح، فقد إذ كان يفتتح الحديث برفعي إلى مستوى الدبلوماسي المقتدر، يشرح لي الحفظ في التأكيد على مصالح أمريكا في إقامة علاقات طيبة مع مصر. فورد الذي قابل كثيراً من المفاوضين، أصغى إلى فهمي بدهشة، ثم بنوع من الترحيب يمكن أن يحتفظ به المرء من أجل عرض مسرحي أو رياضي.

كان فهمي يتهم أحياناً بين زملائه العرب بأنه موالٍ للغرب. وكان الزعماء السوريون بشكل خاص يتساءلون بتهكم ما إذا كنت سأدعو فهمي إلى اجتماع وزراء خارجية الناتو المقبل. وقد استخدموا ميله الواضح نحو نمط الحياة الغربية ليثيروا حوله الجدل. ذلك أن فهمي كان قبل كل شيء وطنياً مصرياً محباً لبلاده، وقد شارك السادات في وجهة نظره بأن المساعدة الدبلوماسية الأمريكية لا يمكن الاستغناء عنها لأنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تتقدم نحو السلام بمفردها ولأن المحاولات لتشكيل جبهة موحدة، كانت تتعثر تحت وطأة الفرداوية العربية، والتنافس المتأصل، وخصوصية المزاج.

اعتمد فهمي شأنه شأن زملائه العرب على الالتفاف كشاشة لإخفاء السرية. ولكنه كان يختلف عنهم في موهبة تحويل فن الخطابة إلى تكتيكات دبلوماسية. ومن خلال مناورته بعواطف العرب، والشكوك بالإسرائيليين، وثقته غير الحقة بالسوفييت، ونيته الطيبة نحو الأمريكيين استطاع أن يقترب أكثر نحو اتفاقية منفصلة.

صيـف عام 1974 كان تجربة لحماسـة فهمي. فبينما كان يسعى إلى الحصـول على اتفاقية منفردة، كان السادات (وفهمي) بحاجة إلى أن يحافظا على الوحدة العربية ظاهرياً، حتى يتأكدا تماماً أن اتفاقية مقبولة في سيناء باتت في اليد. وكانت الولايات المتحدة تفضل أن تكون الخطوة التالية مع الأردن، والتي كان السـادات وفهمي مقتنعيـن أنها ستوفر اتفاقية مصرية لعدة شهور. أولاً فـي أثناء سريان الانتخابات الإسرائيليـة الحتمية ثم لفترة غيـر محددة، في الوقت الذي ستظهر فيه الخلافـات بين الأردن ومنظمة التحرير حول من سيمثل الفلسطينيين. والزعماء المصريون لم يكن في نيتهم إضاعة أملهم في استعادة جزء من سيناء على الأقل وسط النقاش الذي لا قرار له حول الضفة الغربية. وكان فهمي في الوقت نفسه، الـذي لم يكـن في وضع مناسب للتخلص من السوفييت لمصر، يعي جيـداً الأهمية القصوى التي يحتفظ بها وحسن النية تجاه الولايات المتحدة.

ضحى فهمي بكل الخيارات اللامعقولة من أجل اتفاقية مصرية ـ إسرائيلية منفردة. فطبيعته المرحة كان لهـا تأثيرهـا لدى فورد إذ حجبـت التهديدات غير المباشرة التي كان يضعهـا نصب عينيه كالطبيب الـذي يواجـه تشخصياً غير مناسب ــ وكأن الأحداث تحت تصرفه. وفي حال غيـاب تقدم مباشر ما في سينـاء ــ لنقل حتى شهر ت2ــ سوف يدعـي أن الشرق الأوسط ينتفض ثانية، ربما بتحفيـز من سورية (لـم يشـرح فهمي لماذا ستثير اهتمام سوريـة وانتفاضها اتفاقية مصرية إسرائيليـة منفردة كان الأسد يعارضها). أعلمنا فهمي أنه خطط لقبول دعوة لزيارة موسكو، قبل وقت غير طويل، بالرغم من أن لا نية لديه لعقد أي «صفقة» هناك ـ مما كان يعني بالطبع أن لديه الإمكانية لأن يفعل ذلك على وجه الدقة. وقد رحـب برغبتنـا لتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية، ولكنه أصر علـى أن هذا يتطلب اتصالات أمريكية مباشرة مع «منظمة التحرير» التي تعيق بالطبع الخيار الأردني، وسترفض بالتأكيد من قبل إسرائيل.

ضحـك فهمي من الاقتراح القائل: إن مصر تحتاج تغطية أردنية من أجل دبلوماسيتها المستقلة. كان العكس، بالأحرى، هو الصحيح:

> الأردن لا يستطيـع أن يتحرك دون تأييد قـوي من الرئيس السادات. ولا يوجد قائد عربي يستطيـع أن يدعـم الملك حسين. كمـا قلت لك، إنه رجل طيب ولكـن ماحدث في «أيلول الأسـود» (عندما هزم الجيش الأردني «المنظمة» فـي الأردن في أيلول 1970).. جعله لا يستطيع أن يعمل بدون تأييد القاهرة.
>
> نتـج عن التلاطم بين بلاغة فهمي وتنظيراته توصية بسياسة واحدة واضحة لا لبس فيها وهـي: أن مصـر لن تنتظر المفاوضات الأردنية. «يستحيل دعم أي فك ارتباط أردني إذا لم يعزز بانسحاب على الجبهة المصرية» (أي انسحاب إسرائيل من الجبهة المصرية). ولمَّـح فهمـي في بعض الأحيـان إلى إمكانية دخـول السادات في مفاوضـات تسير بشكل

متـواز مـع الأردن، لكن ذلـك كان من قبيل تهدئـة إصرارنا غير المفهـوم بالتركيز على المبـادرة الأردنيـة أكثر من اعتمادنـا خيار سياسة جديـة. ولكن للحقيقـة، فإن تزامن المفاوضـات على مساري الضفـة الغربية وسيناء، كان أكبر من قـدرة التحمل العاطفية لـكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت زيارة فهمي في جوهرها تعلن أن انبثـاق معاهدة منفصلة إسرائيلية مصرية ستكون الخطوة التالية الأكثر ترجيحاً في مسيرة عملية السلام.

الملك حسين وعملية السلام

بعـد يومين من مغادرة فهمي في 16 أغسطـس/ آب ـ أي بعد تولي فورد منصبه بأسبوع واحد ـ وصل الملـك حسين إلى واشنطن، ليتتبع الخيار الأردني الذي كانـت إسرائيل ومصر تقاومانه بسذاجة وبشكل صريـح. وكالعادة، فإن نزاهة وكياسة الملك كانت تخفي وراءها إصراراً حديدياً على حماية العرش وعلى صون كرامة شعبه.

رافـق الملـك حسين رئيـس وزرائه زيـد الرفاعي، الذي سبقه فـي زيارة استطلاعيـة موجزة في 16 أغسطـس ـ أي قبل 48 ساعة من إعلان نيكسون استقالته. لم تكن الدبلوماسية في الشرق الأوسط شغلنا الشاغـل في تلك الساعات المحمومة، وكانت النتيجـة أن كان الرفاعي الزائر الوحيد من الشرق الأوسط الذي لم أستقبله في المطار ـ وهذا تجاهل على الرغم من كونه مبرراً ومفهوماً، إلا أن ذلك ألقى بظلاله على العلاقة بيننا لفترة من الزمن.

لم تكن أهمية الرفاعي ناتجة عن مركزه الوزاري، الذي كان مؤقتاً، بل بسبب علاقته الوثيقة بالملك، التـي كانت علاقـة دائمة. كان الرفاعي عضواً فـي دائرة ضيقة من المؤتمنين الذيـن يشعر معهم الملك بالانفـراج، وكان يتنـاوب في الوزارة وخارجها تبعـاً لمتطلبات الوضع الأردني غيـر المستقر، وكلما دعت الحاجـة للحفاظ علـى العرش والأسرة المالكة. وبغض النظر عن مناورات الملـك حسين الحاذقة التي تظهـر فـي متاهة السياسات العربيـة الداخلية، إلا أنه لم يكن متشائماً أو مشـككاً، وكانت لديه ثقة كبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية من دون أن يشرد بعيداً عن النقطة التي قد تهدد شبكة الأمان الأمريكية التي تخصـه.(*) كان الرفاعي يجد نفسه في الحكومة عندما يعتبر الملك ذلك ضماناً لمواجهة أشقائه العرب. وعندمـا كانت رياح التطرف تهـب بشكل قوي وبغيض، يتم استدعاء بعض المساعدين من بطانة الحسين للظهور على الساحة ـ مع أن الرفاعي لم يكن يختفي بشكل كامل من الدائرة الداخلية.

(*) المـرة الوحيـدة التـي اقترب فيها الملك حسين منها كانـت أثناء حرب الخليج عام 1991، عندما رفض الانضمـام إلى التحالف المعادي لصـدام، رغـم أننـي ناقشته أن بقـاء عرشه هو الخدمة الأكثـر أهمية التي يستطيع الحسيـن تقديمها لاستقرار الشـرق الأوسط في تلك الأزمة.

بل كان الرفاعي مناسباً للعب دوره، إذ كان مراوغاً وعلى درجة عالية من الذكاء، كما كان مفاوضاً صلباً خفّف حس الدعابة الخبيث لديه من حرارة ومهارة أسلوبه في الدفاع عن مصالح بلده وعن الأسرة الملكية الهاشمية. من بين كل المحاورين العرب، كان الرفاعي أقلهم ميلاً للرومانسية التي كانت تتسبب أحياناً بدفع السادات لتحويل الواقع إلى إيقاع قصيدة ملحمية.

كان لدى الرفاعي تصور لتسوية فاصلة وجدت لها صدى في إسرائيل. فقد عرض الرفاعي القبول بانسحاب إسرائيلي متواضع على خط مستقيم يبلغ 10 كيلو مترات (أي تقريباً 6 أميال) من نهر الأردن على أرضية أن أي تقدم أردني سيكون قادراً على الوصول إلى مرتفعات (جودين). وكان على ثقة بأن «الإسرائيليين لا يتخلون عن قمم المرتفعات». وبما أنه تم رفض الانسحاب على خط مستقيم على طول نهر الأردن من قبل إسرائيل، عرض الرفاعي اختبار خطة آلون شريطة أن تنفذ في سياق اتفاق زمني وأن تنسحب القوات العسكرية بالكامل من الأراضي الأردنية.

تبين لاحقاً أنه قد أخطأ في تقدير وضعه التفاوضي. فالرفاعي كان مقتنعاً بأن الخيار الأردني واقعي ببساطة لأنه لا يمكن للسادات أن يعادي العرب بقيامه بعقد اتفاق منفصل. لذا فقد حث الرفاعي إما عقد اتفاق أردني ـ إسرائيلي وإما على مفاوضات متزامنة بين إسرائيل ومصر من جهة، وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى.

وبهذه المعنويات أخبر الملك حسين الرئيس فورد بالتالي:

> نود أن نعرف يا سيدي أين نقف الآن؟! فإذا كنا غير مدرجين في قائمة المفاوضات الحالية، فإننا مستعدون للعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والاعتماد عليها لحل مشكلتنا.
>
> وقد زاد الرفاعي على قول الملك بقوله «لا يهم إن تم استغلالنا، ولكننا في النهاية نريد حصة من الغنيمة». وقد اقترح الحسين أنه، بعد عقد اتفاق حول الضفة الغربية سيعرض على السكان إجراء استفتاء عام تحت إشراف جهات غير عربية من الأمم المتحدة ليختاروا بملء إرادتهم بين الانضمام إلى الأردن أو السعي للحصول على الحكم الذاتي تحت لواء اتحاد كونفدرالي مع الأردن.

لو أننا كنا في مركز يسمح لنا بالسير وراء العواطف عند تقرير سياساتنا، لكنا أنا وفورد اتفقنا منذ زمن. ولكننا لسوء الحظ، تعلمنا ما فيه الكفاية من اتصالاتنا السابقة «بإخوة» الحسين العرب كي ندرك أننا لم نكن في موضع يخولنا بالقيام بمفاوضات منفصلة مع الأردن.

وأفضل ما كان بإمكاننا عمله، ولو عن غير قناعة فعلية، هو وعدنا بالتعمق في ما أشار إليه فهمي بأن خوض مفاوضات متزامنة في الوقت نفسه على الجبهتين، يمكن أن ينفذ أو على الأقل قد يتم البدء بإجراء مفاوضات مع الأردن بعد بدئها مع مصر بفترة وجيزة.

زائران عربيان آخران: سورية والمملكة العربية السعودية

كان على جدول الأعمال وزيرا خارجية دولتين عربيتين أخران ينبغي الاستماع إليهما قبل أن ينخرط فـورد في تعقيدات الجانب العربي وأهوائه بصورة كاملة. إذ وصل وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام يـوم الأربعاء في الحادي والعشريـن من شهر آب، كما وصل عمر السقاف مـن المملكة العربية السعودية يوم الأربعاء في 28 آب.

كان خـدام قـد استقبلني مرحباً في المطار بمناسبة زيارتي الأولـى لسورية في شهر كانون الأول عام 1973، وسرعـان مـا أخبرني أن سورية غير معنية بأي تسوية جزئية وأنهـا ستحكم على تسوية شاملة من حيث إنها تضمن استعادة حقوق الفلسطينيين. لم يحدد خدام هذه الحقوق. ولم يعطني انطباعاً بأن بقاء إسرائيـل يحظـى بدرجة مهمة في أولوياته. وعكست تقارير الصحـف السورية حول زيارتي هذا الموقف. وفـي زيارة تاليـة لدمشق متجهاً إليها من تل أبيب أشارت وسائل الإعـلام السورية إلى أن وزير الخارجية الأمريكي قد جاء من «المناطق المحتلة».

سرعان ما ميّز وزير الخارجية السورية موقفه عن موقف فهمي، بأن المواطنين في سورية أقل جنوحاً إلـى المصالحـة من العسكريين. وعندما تعرفت إلى الأسد تأكدت أن هذه الإشارة كانت طريقة خدام في تحذيري بأن أي تنازلات تقدم فستكون بأمر من الأسد.

في الأشهر التالية رأيت كثيراً من هؤلاء المتحمسين قومياً. كان خدام لامع الذكاء ويتمتع بحس فكاهة ساخـر. وخـلال زيارات مكوكيـة استغرقت 34 يوماً، كنا نركـب السيارة معاً من مطـار دمشق وإليه، وقد جلسنـا معـاً في لقـاءات لا تنتهي بينما كانت كلٌ مـن سورية وإسرائيـل تتماحكان للوصـول إلى الاتفاقية السوريـة ــ الإسرائيليـة الوحيدة التي ما تزال باقية حتـى كتابة هذه السطور. ولما لـم يكن خدام آنذاك ضمن دائرة الأسد الداخلية، فقد كان لا يُدعى إلا بعد أن أكون قد أجريت مناقشة خاصة مع رئيسه، تليها جلسة مع قادة سورية العسكريين. ولكنه حينما كان يحضر كانت ملاحظاته فعالة تدل على مقدرة حرفية، كما أن أسلوبه التفاوضي متماسك بقوة.

على أن خدام، خلال زياراتي المكوكية، كان يتحرك بالتدريج، إن لم يكن بنفور، نحو القبول بنوع من التسويـة السلمية أو نحو دبلوماسية تقوم علـى القبول من دون إسرائيل إلا إذا كان الباعث الخفي احتمالاً أنه إذا مال ميزان القوى نحو الجانب العربي، فإن سورية ستحتفظ بخيار تصفية الحسابات. ولكن طالما أن هذا الانقلاب ما يزال وهماً فقد كان وزير الخارجية يقوم بدوره الدبلوماسي بأسلوبه المعارض.

عندمـا زار خـدام واشنطـن كان يعرف جيداً مـن الصحافـة الإسرائيلية أن إسرائيـل لن تبحث في انسحـاب جزئـي آخر من مرتفعـات الجولان، وأنه حتى في حالـة تسوية نهائية فإنهـا ستقترح الاحتفاظ بجـزء من هـذه المنطقة الاستراتيجية. وإذا استمـرت إسرائيل في هذه المواقف، فـإن سورية ستُستبعد

عملياً من مسيرة الخطوت ـ خطوة ولن تستفيد إلا القليل حتى مع الوصول إلى تسوية شاملة. ومع هذا، في نهاية النهار، استخلصت القيادة السورية كما استخلصت مصر ـ بتحفظ أكبر أنه من أجل تحقيق أي تقدم فإن دور أمريكا لا يمكن الاستغناء عنه. ونتيجة لذلك فإن الغرض الأول لزيارة خدام كان الحيلولة دون استبعاد سورية من دبلوماسية الشرق الأوسط. لذا لم يستعرض أياً من المواقف النضالية المتبجحة في واشنطن والتي كانت تميز لقاءاتنا الأولى في دمشق. كما أنه تجنب الإشارة إلى أي تهديدات تخص التحرك العسكري السوري المنفرد، والذي كان التحذير القياسي في جعبة الزعماء العرب الآخرين ـ إذ يستشهدون بالتهديدات السورية على أنها بديل غير مباشر منهم.

زيارة خدام في شهر آب 1974 كانت من عدة وجوه النقطة الساخنة في العلاقات الأمريكية ـ السورية. فقد قال على سبيل المزاح: إنه سيدعونني إلى مؤتمر «القمة العربية» القادم نظراً لأن زملاءه كانوا يطلعونني على كل شيء بكل الأحوال. ولكي يغيظ المصريين المكروهين فإنه لم يعارض مفاوضات مع الأردن حول جزء من الضفة «بغض النظر عن مدى (توافق) ذلك مع الحكم الذاتي للفسلطينيين». وخلافاً لأي مسؤول عربي آخر، فإن وزير الخارجية السوري لم يكن يساوي بين الكم الذاتي للفلسطينيين وبين «منظمة التحرير الفلسطينية». لم يكن الأسد يحب «المنظمة» كثيراً لأنه كان يعتبر أن دولة فلسطينية مستقلة ستشكل عقبة أمام «سورية الكبرى» وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد. بل كان يعمل دائماً على إيجاد قيادة فلسطينية جديدة تحت الوصاية السورية في مواجهة عرفات.

وفي متابعة لتلك السياسة أشار خدام إلى أن سورية قد تكون مستعدة للعمل مع الأردن لتطوير صيغة خاصة للحكم الفلسطيني الذاتي لا ترتبط بمنظمة التحرير. ولكننا كنا نعي عدم ثقة الحسين الدائمة بالأهداف السورية البعيدة، ولهذا لم نتوقع أن ينجم أي شيء عملي عن التعاون السوري ـ الأردني بشأن فلسطين. ولذا كانت نتيجة زيارة خدام ـ حتماً ـ المماطلة: وقد وافقنا على استمرار الحوار في دمشق وذلك عندما سأزور الشرق الأوسط مرة أخرى في غضون أسابيع.

كان الزائر التالي وزير الخارجية السعودي عمر السقاف. كانت المملكة العربية السعودية مجتمعاً تقليدياً يقوم على المبادئ الإسلامية الأصولية (قبل أن تصبح الأصولية مسيَّسة). إذ كانت تراوح ما بين الراديكالية العربية والتحريرية الفلسطينية الوحدوية، ومخاوفها الذاتية من جيرانها الطامعين، والخطط الشيوعية. وكان زعماؤها يعلمون في النهاية، أن أمن السعودية ـ وبقاءها حقاً ـ يعتمد على المساندة الأمريكية، ولكن كان لديهم ثقة أقل في حكمنا على الأشياء وكانوا مهتمين بألا يقلب تهورنا الحسابات الدقيقة التي تحافظ على بقائهم. كانت المملكة العربية السعودية خبيرة بما يخص الشعور بالأمن من خلال العزلة، وضعيفة جداً فيما لو أصبحت لاعباً رئيسياً في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولما كانت غير راغبة بالمخاطرة بتماسكها الداخلي عن طريق حشر نفسها في عملية السلام، فقد تبنت دور

المراقب الخيّر الـذي يشجع على عملية السلام مـن دون الإساءة إلى الراديكاليين فـي الدول المجاورة الصارمة التي أجبرها القدر على العيش بينها.

الـكلام الطنـان للدبلوماسيين السعوديين باسـم القضية العربية كان معصوماً عـن الأخطاء وعنيداً أحيانـاً، ولكن بعيداً عن العواطف. كانـت السياسة السعودية مساعدة دومـاً للدبلوماسية الأمريكية. فقد فرضت حظر النفط ضد الولايات المتحدة وهولندة لإظهار التضامن مع العالم العربي أثناء حرب تشرين (أكتوبر). ولكن هذا الإجراء كان رمزياً أكثر منه مؤثراً، إذ يمكن للنفط أن ينقل. وكانت الولايات المتحدة تحصـل على ما تحتـاج من نفط من منتجين آخرين أصبح زبائنهـم التقليديون يحصلون على النفط من السعوديـة. ولكن تأثير حظر النفط قد هـز العالم الصناعي، الذي حاول أن يزيد من مخزونه النفطي إذ استمرت الديموقراطيات الصناعية في ذلك حتى بعد أن رفع الخطر، مما رفع الأسعار بمقدار أربع مرات وسبب تضخماً وركوداً ـ وهو ما سأشرحه في الفصل 22.

شرح عمر السقاف جميع التعقيدات والمفاوضات السعودية. فقد كان وزير الخارجية مُنفّذاً للسياسة وليس صانعاً لها. فالاستراتيجية تضعها الأسرة المالكة ـ منذ أواسط الستينيات حتى أواسط السبعينيات علـى يد الملك فيصل الحاد الذهن، والحاذق، والشديد التكتم. وعند اتخاذ القرارات كان السقاف نادراً مـا يحضر محادثاتي مع الملك، وفي المناسبات النـادرة التي كان يدعى إليها، كان يجلس بعيداً مع باقي المستشارين بحيث يحتاج إلى أن يرفع صوته حتى يلفت انتباه الملك. (المقابلات الرسمية لم تكن تشجع على مشاركة المستشارين حيثما جلسوا نظراً لأن الملك فيصل وأنا الأساسيين، إذ كان يجلس أحدنا قرب الآخر وسط غرفة واسعة وفي مواجهتنا المترجم، فيما يجلس المستشارون قرب الجدران على بعد عشرة أقدام على الأقل من كل جهة).

كان السقـاف، بإيجاز ناقـل رسائل، ينقل ويتلقى الرسائل باسم الأسـرة المالكة، ويقوم بهذه المهمة بكل كياسة وحنكة. كان يدرك الأمور جيداً، ويعالجها بمواربة ويتجنب المواجهة والاستعراضات الدرامية إذا ما كانت الأمور دقيقة.

كان السقـاف قبـل كل شيء، عند زيارته واشنطن، مهتماً بأن يُبعـد الغضب الغربي حول أزمة الطاقة عن المملكة العربية السعودية. وقد حذرته من أن هنـاك حدوداً لصبر الغربيين:

> في رأيي أن أسعار النفط الراهنة ستخلق أزمة اقتصادية في الغرب، مما سيدفع حكومات أخرى، مهما كانت وجهات نظرها، إلى تصرف عنيف.

> فـي هـذه الظروف كان لـدى السقاف دافـع قوي كيلا يضخـم الضغوط علـى العلاقات العربيـة ـ الأمريكيـة عن طريق اتخاذ موقف صلب في مفاوضـات الشرق الأوسط. ومن أجل البيـان أعلن عن تحذير رسمي يستنكر استمرار الخطـوات المنفردة. ولكنه أقنعنا

أيضـاً أن المملكة العربية السعودية تصادق أي تقدم دبلوماسي دون أن تدعي مسؤوليتها عنه.

رابين يزور فورد

بـات كثيرون الآن يعتمدون على اللقـاءات الوشيكة مع إسحاق رابين، رئيـس وزراء إسرائيل الجديد، الذي وصل إلى واشنطن في العاشر من أيلول.

لسـوء الحـظ لم تكن علاقات فورد مع رابين جيدة قط، فمواجهتهمـا الأولى كادت تكون كارثة بسبب وقائع السياسات الداخلية في بلديهما. وكان هذا أمراً مؤسفاً، إذ كان على الرجلين أن يتغلبا عليها ويتفقا. كان رابيـن سفيراً إسرائيلياً لامعاً في واشنطن، حيث أظهر تفهماً غير عادي لتحفظ فورد المعتدل. وكان فـورد مؤيـداً قوياً لإسرائيل طوال فترة عضويته في الكونغرس. ومع هـذا فإن مناسبة لقائهما الأول جرت في فترة عصيبة من العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية.

كان جـزء مـن المشكلة يعود إلى التكويـن النفسي لكلا الرجلين. فقد كان رابيـن عقلانياً وذا طبيعة تحليليـة، أما فـورد فكان عفوياً ويتصرف غريزياً. وقد كان رابين يتصـرف باستقامة متحفظة، أما فورد فـكان يتصرف بحرارة ونية طيبة. بنـى فورد تاريخه المهني في الكونغرس، وفـق مبدأ الحلول الوسطى، أمـا رابين فقد اكتسب شهرته بصفته رئيساً لأركان قوات الدفـاع الإسرائيلية، التي كانت تتطلب مهارات قياديـة، أمـا فورد فقد أمضى حياته كلها في السياسـة، في حيـن أن رابين تعلم فن السياسة عند الدخول إلى عالمها.

لا يمكن تخيل التناقض الكبير بين رابين وسلفه، غولدا مائير المقتدرة، التي عرفتها واشنطن جيداً. كانـت غولـدا في الواقع أكثر صلابة من رابين، ولكنها كانت تخفـي صلابتها وراء سلوك من الوداعة غير عـادي. وبصفتهـا من الـروّاد في إسرائيل فقد كانت تعتبـر كل شبر من إسرائيل مقدسـاً، بما في ذلك ـ عمليـاً ــ فتوحاتها. كانت المناقشات حول الاستراتيجية بعيدة المـدى تتعبها. وكان أكثر ما تخشاه غولدا أن تُفرض صفقة سوفييتية ـ أمريكية ما على حسـاب إسرائيل، مع أن مثل هذا الترتيب لم تجر مناقشته أو التداول فيه مطلقاً.

تابعـت غولـدا مائير اتفاقيـات فك الاشتباك مـع مصر وسوريـة دون أي حماسة تُذكـر للوصول إلى تحريـر الأسـرى الإسرائيليين. وبمناسبة زيارة نيكسون إلى إسرائيل فـي حزيران 1974 بعد أسابيع قليلة مـن تنحيها عن منصبهـا، قالت غولدا للرئيس: إنهـا ستعارض أي انسحاب إسرائيلـي جزئي لأي سبب. وبالتالـي، كانت تقـول: إن إسرائيل ينبغي ألا تنسحـب إلا مقابل اتفاقية سلام نهائيـة. واستثنت من هذا انسحـاب أي مستوطنة أينما وجدت، وبهذا رفضت مبدأ حـدود 1967 بصفته أساساً لاتفاقية سلام حتى مع مصر، جارتها الأقرب إلى المصـالحة.

وبقدر ما كانت غولدا مائير صارمة تجاه المفاوضات، فإنها لم تظهر ذلك علانية عندما تحدثت عن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة. بل كانت تعي دوماً حقيقة أن بقاء إسرائيل، في النهاية، يعتمد على النوايا الحسنة للولايات المتحدة. ولذا كانت تشجع هذه العلاقة بكثير من الاهتمام. وعلى شاشة التلفزة الأمريكية أظهرت غولدا مائير نفسها أماً للأرض ـ عاطفية، ذكية، انتقادية أحياناً مع إبداء شيء من الحزن أكثر من الغضب. أما تجاهي فقد كانت أقل تحفظاً إلى حد ما، ربما لأنه بدا لها أن ديانتي اليهودية ستدفعني إلى أن أبدي دعماً غير محدود لإسرائيل، وإن كان هذا لم يمنعها من أن تُعلن شكواها كونها عمةً عجوزاً من ابن أخيها المراس. وعندما شكا لها مؤيد أمريكي لإسرائيل أنني أعطي الأولوية لواجباتي تجاه عملي قبل التزاماتي تجاه ديني، أجابت «لا أهتم بذلك. فأنا أقرأ من اليمين إلى اليسار على أي حال».

وعلى النقيض من ذلك وجد رئيس الوزراء رابين عام 1974 نفسه في وضع أقل درجة. إذ لما كان أول مواطن مولود في إسرائيل يصل إلى هذا المنصب، فإنه لم يشارك في الحماسة الصاخبة لجيل الرواد من القادة الإسرائيليين السياسيين، ومعظمهم من المهاجرين، الذين أسسوا الدولة وصاغوا بنيتها. ويظل ممثلي هؤلاء البارزون أمثال غولدا مائير التي تتزعمهم، وموشيه دايان، الذي كان مُحبطاً لأن إخفاقه في التحرك عشية «حرب يوم الغفران» قد حرمه من منصبه الذي تحرشه له مواهبه وانجازاته كما بدا في وقت من الأوقات.

وفي الوقت نفسه كان رابين يشعر بضرورة الحذر من منافسيه في حكومته. فقد كان يحيط به كل من إغال ألون وشمعون بيريز. وقد كان رابين يثق بأخلاق آلون أكثر مما يثق بذكائه، أما تقديره لبيريز فكان على العكس تماماً. فقد كان آلون أعلى منه في قوات الدفاع الإسرائيلية، ولكنه كان أكثر اهتماماً بالمادة من اهتمامه بالمنصب، ولم ينافس رابين على الأولوية لا خفية ولا على نحو مباشر. بل ما وقف ضده هو استراتيجية رابين. إذ لما كان مدافعاً قوياً عن الخيار الأردني، فقد كان نافذ الصبر تجاه الاستراتيجية الحذرة لرابين: إذ كان يفضل عقد اتفاق حول الضفة الغربية أولاً ثم يقرر الخطوة التالية بعد ذلك.

وزير الدفاع شمعون بيريز خلف الرجلين بعد أن توفيا على مدى العقدين التاليين. كان بيريز مهندس «الارتباط مع فرنسا» الذي زوده بالأسلحة التي أكسبت بلاده حرب الستة أيام عام 1967. كما ساعد على الحصول تطوير وكثير من الأسلحة التي ما تزال بلاده تعتمد عليها. ولعله كان أيضاً من أوسع الرجال معرفة من ذلك الجيل أي من زعماء إسرائيل. وكان يغريه التفوق دوماً. بيد أن هذا الجمع ما بين الطموح والعقلانية المجردة لم يتوافق مع مزاج الشعب الإسرائيلي، بل وساهم في هزيمته فيما لا يقل عن خمس دورات انتخابية، بما في ذلك المنافسة على منصب رئيس الوزراء.

وعلى مدى عقود المنافسة بينهما كان تفكير بيريز في العلاقات مع جيران إسرائيل يسير على منهج رابين نفسه «صقر» إلى أشبه ما يكون بـ«الحمامة». الفرق بينهما أن بيريز كان يدرك بالحدس، في حين

كان رابين تحليلياً، وعقلانياً عملياً. تدرب بيريز في فرنسا فاتصف بمسحة الأكاديميين الفرنسيين الذين يؤمنون بأن تكوين الفكرة يعادل تحقيقها. وفي النهاية، فإن هذه المثالية أعطته الدافع لعقد اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير عام 1993.

وبعد ذلك، وحتى نهاية حياة رابين، ظل رابين وبيريز يُشكلان شراكة مثالية تماماً. فقد كان لدى بيريز أفكار جيدة ينتقي منها رابين الأكثر فائدة لاستراتيجية شاملة. وعندما قُتل رابين في ت2 1995 خسر بيريز حلمه بالسلام، لأنه من دون رابين لن يستطيع طرحه على الجمهور الإسرائيلي.

عندما ظهر رابين وبيريز في الحكومة ذاتها في شهر حزيران 1974، كانا متنافسين شديدين. إذ كان بيريز ينتقد رابين بقوة: بحجة أنه ينصاع كثيراً للولايات المتحدة. ولكل هذه الأسباب كان رابين يتصرف بحذر، ويعطي الأولوية الكبرى لتماسك حكومته أكثر مما يهتم بمتطلبات الدبلوماسية. كما أنه لم يكن يستمتع على نحو خاص بلعبة السياسة. وكان يفتقر بسبب شعوره بالخجل إلى القدرة على المناورة تجاه قصيرة، ويشعر باستحياء لعرض مشاعره ـ وكان هذا أمراً ملحوظاً أكثر من أي شيء آخر لأن أصدقاءه كانوا يعرفون جيداً أن رابين عاطفي جداً في صميم مشاعره. وما إن يدخل أحدهم في دائرة أصدقائه حتى يتحول عنفوانه إلى مودة. وكانت ابنته تقول عنه: إنه يتألق بمشاعره بدلاً من أن يعبر عنها. ولكن خلال دورته الأولى بصفته رئيساً للوزراء كان عجزه عن الوصول إلى البعد الإنساني ـ يقلص من قدرته ويُعقّد بالتأكيد علاقاته مع جيرالد فورد غير المتحفظ.

كان أمراً مؤسفاً. فقد كان رابين يفهم أكثر من غولدا أن الجمود الدبلوماسي، على المدى البعيد، من شأنه أن يعزل إسرائيل دبلوماسياً إلى حد ما حتى عن الولايات المتحدة. لقد علمته خدمته عندما كان سفيراً في واشنطن أثناء حرب فيتنام أن هناك حدوداً لرغبة أمريكا في استمرار خطر الحرب وتكاليفها الاقتصادية من أجل حليف بعيد جغرافياً. وبعد عدة محادثات خاصة، لم يعد لدي شك أن رابين قد وافق على استراتيجيتنا الأساسية. وقد لخصها أثناء اجتماعه مع فورد في 11 أيلول على الوجه التالي:

> إن الوضع الحالي لا يمكن أن يبقى جامداً. فنحن لا نعتقد أن هذا الوقت يمكن أن يخلق وضعاً راهناً جديداً، لأننا نعتقد أن الدول العربية قد تعلمت أن الجمع ما بين عزلة إسرائيل في المجتمع الدولي، واستخدام قوة محدودة أو بالأحرى استخدام القوة لأهداف محدودة ـ واستخدام النفط لابتزاز الولايات المتحدة، يمكن أن يكون وسيلة للحيلولة دون تجميد الوضع. لذا هناك احتمالان ممكنان ـ إما التحرك نحو تسوية، وإما حرب أخرى، ليس لدينا سبب للافتراض أن الوضع الراهن الجديد يمكن أن يصمد لأي فترة من الوقت، ربما ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، ولكن ليس إلى فترة غير محددة.

تعلـم الرجل العسكري رابين، خطوة خطوة على مضض قواعد السلام. في مجرى حياته في الخدمة العسكرية، وبات مقتنعاً أن الأمان طويل الأجل يتطلب من إسرائيل أن تذهب إلى ما هو أبعد من مراكمة القوة العسكرية. إن شعباً نجا من تاريخ يهودي مأساوي محكوم بهاجس أبدي من كارثة، ولا يمكن أن يترك بقاءه وهوناً بالإدارة الحسنة للدول الأخرى. ولكن دولة من 5 ملايين وسط بحر من بضعة مئات الملايين، ربما كانت غالبيتهم تعتبر أن الدولـة اليهودية غير شرعية، سوف يستنفذون وجودها إذا وجدت وأن لا سبيل للتغلب علـى الكراهية المشتركـة. لقد اقتنع رابين بالتدريج ـ ثم التزم بذلك بعمق ـ باقتراح أن يحاول شعبه تجربة سلام المصالحة، وليس مجرد القوة.

كان علـى رابين أن يتجاوز قدراته الطبيعية كي يصل إلـى هذا الاستنتاج. قبل أسبوعين مـن اغتياله حضّه غاريث إيفانز، الـذي كان آنذاك وزيراً لخارجية أستراليا، على اتخاذ بعض الخطوات باتجاه عملية السلام «ولكنني أشير إلى ما اغتصب» أجابه رابين: «ليس إلـى مـا اغتصب، بل إلى ما يجب عمله». كان يفضل أن يطرح أفضلياته، ولكنه كان يفهم أن هـذا يتطلب جولـة من استخدام القوة، تفوق قدرات إسرائيـل الفعلية والعاطفية على المدى البعيد.

لـم تكن رحلة سهلـة. فرابين، كشأن مواطنيه، كان يكره فكـرة مقايضة فوائد محسوسة كالأرض، من أجل أن يكسب اعترافاً دولياً وتقليصاً لعداوة العرب. وكان يعرف من خبرته العسكريـة أكثر من آخرين كثيرين أن التنازلات المطلوبـة من إسرائيل كانت دائمة، في حيـن أن إسهامات مستشاريه كانت تصر على تصريحات يمكن إلغاؤها حول نية السلام والاعتراف به.

فـي البداية تحـدث رابين عـن «شبر من الســلام مقابل شبـر من الأرض». ولكنه في النهايـة كان شديد التعقيد في الحديث عن قابلية قسمة السلام. وهكذا وصل إلى رؤيته الختاميـة: الســلام بالنسبة إلى إسرائيل هو خلق واقع جديـد للشعب اليهودي أكثر منه مجرد تحديد قانوني. ولما كان الشعب قد عاش في الأحياء اليهودية (الغيتو) لمدة ألفي سنـة تقريباً، فـلا ينبغي أن يحّولوا وطنهـم القومي، كما يقول رابين: إلـى «غيتو» آخر، منقطعين عن باقي الإنسانيـة بالعزلة السياسية والفلسفية. بل ولا يستطيعون أن يتخلوا عـن اهتمامهم بالأمن لهذا السبب، ولكن ينبغـي ألا يحددوا مستقبلهم بالكامل بطريقة عسكريـة. فالإحساس العالمـي بالخسارة الذي ولدّته وفاة رابين تُبيِّن كم كان قريباً من تحقيق هدفه.

لم يتطرق الشك قط إلى رابين بأن المسيرة مؤلمة، ولم يلجأ قط إلى وصف السلام بطريقة خيالية. ومع أنه كان مستعداً لاحتمال عدم نجاح جهوده فقد كان متأكداً أن إسرائيل تستطيع أن تواجه شدتها القصوى من أجل تحقيق هذا الجهد. كان من يهود «الصابرا»، وحياته تتضمن أشكالاً شتى من النضال. ولكن إذا كان رابين قد سمح لنفسه بأن يعرض مشاعره، فقد كان ذلك عندما تحدث عن الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في المعركة والأسر التي تلاشت بسبب حروب إسرائيل التي لا تنتهي، كما قال في كلمته المؤثرة أثناء زيارته التالية بصفته رئيساً للوزراء:

أمرت بتنفيذ كثير من العمليات العسكرية بصفتي عسكرياً وقائداً ووزيراً للدفاع. ومع الانتشاء بالنصر والحزن لفقدان الأهل، سأتذكر دوماً لحظة اتخاذ قرارات مؤثرة كسكوت كبار الضباط أو وزراء الحكومة وهم ينهضون ببطء، من مقاعدهم، ومنظر ظهورهم المتراجعة إلى الوراء وصوت انغلاق الباب ثم الصمت الذي يحيط بي وحيداً.

تلك هي اللحظة التي تدركها نتيجة لقرار اتخذته، فيما الناس يموتون. أناس من أمتي ومن أمم أخرى. ومع هذا لا يعرفونها.

في تلك الساعة كانوا ما يزالون يضحكون ويبكون، ما يزالون يضمون الخطط ويحلمون بالحب، ويفكرون في زراعة حديقة أو بناء منزل ــ دون أن يدركوا أن هذه الساعات هي الساعات، الأخيرة التي تبقت لهم على الأرض. من منهم مقدر عليه الموت؟ من منهم ستظهر صورته ضمن إطار أسود في صبيحة اليوم التالي؟ من منهم ستُنجج به والدته سريعاً؟ من سيتداعى عالمه تحت وطأة الخسارة؟.

بصفتي عسكرياً سابقاً، سأتذكر أيضاً صمت اللحظة التي تسبق دوران عقارب الساعة حيث يجري الوقت بسرعة، وبعد ساعة أو دقيقة ينفجر الجحيم.

في تلك اللحظة من لحظات التوتر الشديد قبل أن يضغط الإصبع الزناد وقبل أن يبدأ الفتيل بالاشتعال ـ في لحظة الصمت الرهيب، يظل هناك وقت للتساؤل، للتساؤل وحيداً: هل من الضروري حقاً القيام بذلك؟ ألا يوجد خيار آخر؟ أليس من سبيل آخر؟"[٧].

لا يحط من مكانة رابين أن يسترجع ذلك، في بداية حياته الدبلوماسية، أو أن يعيق خطواته نحو العظمة. فالعلاقات مع فورد كانت بداية سيئة عندما تباطأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد في المجيء إلى الولايات المتحدة لمقابلة الرئيس. إذ أراد أن يكسب الوقت كي يعزز وضعه الداخلي. وأعتقد أيضاً أن إسرائيل كانت تحتاج إلى بعض الوقت كي ترتاح من العملية التي بدأت بهجمات مفاجئة من جانب مصر وسورية، وهي تهدد

الآن بإيقاعـه فـي شرك قرارات تبدو لا نهاية لها والتي من المؤكد أنها ترمي إلى توريطه مع وزرائه.

بـدأ شد الحبل عندما أعلنت وزارة الخارجية أن رابين دُعي لمقابلة الرئيس في النصف الأول مـن شهـر أيلول، وأجاب عن ذلـك بالشكوى بأن الإعلان عن الدعـوة دون مشاورة الزائـر أولاً هو خرقٍ للبروتوكول. من الناحيـة البرتوكولية كان رابين على حق. ومن جهة ثانية، لم يحدث أن أحرج أي رئيس إسرائيلي للوزراء من قبل بالإعلان عن دعوته لمقابلة الرئيـس الجديد الذي يعتبر من أخلص الأصدقاء لإسرائيل ـ ولاسيما أن وزراء خارجية العـرب المقيميـن في واشنطـن ينتظرون بالـدور لفترة تزيـد على شهر. ومـا إن وصل رابين حتـى دافع على طريقة الخطوة ـ بخطوة ولكنه عارض فورد حول التحديد المتعلق بمواعيدهـا. كان العناد صفة مألوفة فـي أي مفاوضات تجري حول انسحابات إسرائيلية والـى هـذه اللحظة، وما جعل رابين مختلفاً عن سابقيه أنـه لم يحجم عن مجابهة رئيس الولايات المتحدة.

إذ مـا كانـت غولدا مائير الحذرة إلا أن تتجنب ربط مكانتها بجدال علني مع الرئيس: بل وكانت تركز نيرانها دوماً على بعض مساعديه، وغالباً عليّ. أما رابين فقد عمد، على العكس، إلى أن يُلمّع صورته أمام أعضـاء وزارته بطرح اعتراضات مباشرة على إدارة الرئيس الأمريكي للمفاوضات. لعل ذلك كان أسلوبه كـي يُعلّم زملاءه المتفرقيـن والمختلفين حدود الاعتدال الأمريكي، ولعله ظـن أن فورد أسهل في التعامل مني. ومهما كان السبب فقد أسبغ حدة غير عادية على حوار أولي.

تابـع رابيـن هذه المقارنة من خلال المناقشـات التي تتعلق بالمساعدات العسكريـة ـ وهي الموضوع الـذي يستخدمه رؤساء الـوزارات الإسرائيليون كي يضمنوا أنهم عادوا مـن واشنطن إلى بلادهم بإنجاز ما. (والحق أن تنفيذ بعض مطالب إسرائيل العسكرية كان إجراء عملياً معتاداً في كل زيارة لرئيس وزراء إسرائيلـي). قـدم رابين مطالب إسرائيـل العسكرية، كما فعـل آلون مع نيكسون، علـى أنها شرط مسبق لقبولهـا بالمفاوضـات. والانطباع بأن إسرائيل تنخرط في عملية السلام كونه معروفاً تقدمه إلى الولايات المتحدة قد أغاظ فورد إلى حد بعيد. ولم يتحسن مزاجه عندما أصر رابين على أن مركزه بوصفه جنرالاً سابقـاً يؤهله للبحث في تفاصيل مطالب إسرائيل من العتاد العسكري مباشرة مع الرئيس. ولما كان فورد أكثر معرفة بالموضوع من نيكسون، فإنه لم يكن على اطلاع واسع على جميع التفاصيل الفنية، وكان يظن أن المسألـة يجب أن تناقش مـع وزراء الدفاع. ولكن نظراً للمنافسة ما رابيـن وبيريز، فقد أراد رابين أن ينـال مصداقيـة النجاح لنفسه، وظل يصر على طلب إسرائيل الهائل الـذي لا سابق له والذي يمتد طوال عشر سنوات، ويقلل من شأن الإجراءات الجزئية كافة. وساد صمت مؤلم بعد أن أخبر فورد رابين، محاولاً

تحقيـق تقدم، أن يوافق على الأولويات الملحة للقائمـة الإسرائيلية في السنتين القادمتين. همس السفير الإسرائيلـي سيمحـا دينيتز بكلمات ما فـي أذن رابين. ولكـن رابين كرر الحجة نفسهـا التي استخدمها آلـون مـع نيكسون إلى حد أن بعضـ المبادئ العامة التي جاءت في مذكرة التفاهـم المتعلقة باتفاقية فك الاشتبـاك مع سورية في أيار، وصلت إلى التزام خاص ببرنامـج للتسلح يمتد عشر سنوات. ولهذا لم يكن رابيـن مستعـداً لأن يكون فوراً أقل كرماً بالنسبة للائحة إسرائيـل ذات الأولوية، وقال: «يعتقد سفيري أنه ينبغي أن أشكرك، ولكن كم من المرات ينبغي أن نعبر فيها عن ترحيبنا بالشيء ذاته؟».

وعندما تحولت المباحثات إلى الموضوع الرئيسي بالنسبة لفورد ـ وهو مستقبل عملية السلام ـ وافق رابين على استراتيجيتنا العامة دون أن يلزم نفسه بتنفيذها. وطرح تحليلاً دقيقاً لعدة خيارات:

فـي رأيي أنه من الأفضـل البدء مع مصر. إنه ليس شرطاً مـن جانبنا. لأنه في السنوات الســت والعشرين الأخيرة لم يكن هناك أي تحرك من أي نوع ـ حرب أو ترتيب سياسي ـ من دون قيادة مصر. ففي عام 1949 عندما قررت مصر الهدنة، سعى الجميع كي يحذوا حذوها.

وفي عام 1956 كانت هناك حرب بين مصر وإسرائيل فقط. وفي عام 1967 قادت مصر الحرب. ولا أعتقد أن هذا الترتيب يمكن أن يتغير بصورة جوهرية.

نحن نعـرف، مثلاً، أن الأردنيين لا يستطيعون القيام بأكثر مما يقوم به العرب الآخرون، مثـل اتفاقية لفك الاشتباك. لذا إذا كنا نريد أن نحقق الأفضل في الترتيبات السياسية، فينبغي أن تكون مع مصر..

.. عندئذ إذا حاولت سورية الحرب فستكون أقل خطورة..

كانـت المشكلـة أن رابين لم يعارضـ أياً من هذه الخيارات، كما لـم يكن مستعداً للقبول بها. فقد كان عرضه نظرياً، بل وأقرب إلى أن يكون أكاديمياً، ولم يكن يتضمن أي إجراء عملي ـ بل على العكس فعلاً. أما فورد من جانبه، والذي كان متعطشاً للوصول إلى قرار، فقد فسّر عرض رابين المطوّل على أنه خدعة. ففي الفترات الفاصلة كان يقاطع بالسؤال عـن إطار زمني دقيق. وكان يقول: «إن الأمر يحتـاج إلى التزام قوي وجيد لأن كلينا لديه اهتمـام قـوي باستمرار الزخم». لـم يكن رابين ليغامـر بأكثر من وعد يعـد بموجبه أنه سيفعل أقصى ما في وسعه كي يتقبل الأفكار الملموسة، في الوقت الذي سأقوم به بزيارة إلى الشرق الأوسط بعد شهر من الآن ـ وبهذا يكون قد أجل بداية المفاوضات حتى ذلك الوقت على الأقل.

مـا حـدث أنه حتى تلك الجولة المكوكيـة ـ من 9 تشرين الأول إلـى 15 منه ـ أخفقت في الوصـول إلـى اتفاق للشروع في مفاوضـات علنية. زرت فيها مصـر وسورية مرتين، كما زرت إسرائيـل والأردن والمملكـة العربيـة السعودية والجزائر ومراكش. جميع الفرقاء كانـوا يكـررون النغمـة نفسها. فقد أصـر السادات علـى أن الأولوية يجـب أن تعطى لما يتعلـق بالانسحابـات من الجبهـة المصرية. ومن أجـل الإسراع في البـدء بها وافق على منـح إسرائيل كثيراً من العناصر العملياتية لعدم المحاربة دون استخدام هذا التعبير. وكان الأردن تواقـاً للتفاوض حول الضفة الغربية ولكنه ازداد خيبـة أمل واحباطاً. وكان الأسـد يفضل، رغبـة منه في تحقيق أي تقـدم، طريقاً مسدوداً أمـام أي ترتيب مصري منفـرد.. فوجهات النظر عدم المتوافقة هذه كانـت جميعها نظرية صرفة، لأن الحكومة الإسرائيليـة لم تكن مستعدة بعد لفتح الباب أمام أي مفاوضات. فكتبت مُحبطاً، تقريراً إلى فورد في صورة مذكرة بريدية في 15 تشرين الأول:

رابيـن والآخـرون يتشبثون بأزمـة التاريخ والمنطق. فقـد كان التاريخ تاريـخ آلام ومآس وشكـوك/ ومعانـاة/ وأربعة حـروب باهظة الثمن. أمـا المنطق فيتجلى فـي أن مخاطر المحافظـة على القديـم أكبر من المواجهة الواقعية للتسويـات التي تتم خطوة ـ وخطوة والضروريـة للتقدم نحو تسوية، لأن الخيارات التي يواجههـا (زعماء إسرائيل) ستحتاج إلـى سنة مـن الآن وإذا تركـوا الوضع يندفع فستكـون الأمور أسوأ ممـا يواجهونه الآن.. لدينـا اهتمام ثابت في دعم أمن إسرائيـل، ولكن مصالحنا في المنطقة أبعد من أي بلد بمفرده.

استراتيجيتنـا أن توزع المسائـل إلى قطاعات بحيث تتفاوض إسرائيل مع جيرانها ضمن وحـدات تفاوضيـة، قابلة للعمـل سياسياً.. تستند إلـى الاعتقاد بأن سلسلـة متقدمة من الاتفاقيـات المحـدودة، يمكن أن تخلق أوضاعاً جديدة تجعـل بدورها الاتفاقيات الأوسع ممكنة.

قرار الرباط

علـق رؤساء الدول العربية خياراتنا عند هذه المرحلـة بعرض ما وصفه أبا ايبان ذات مرة بميلهم إلى «ألا يضيعـوا أي فرصة كـي يضيعوا فرصة». ففي 28 تشرين الأول، عقـدوا اجتماعاً في الرباط (مراكش) واعترفـوا جميعاً بمنظمة التحرير الفلسطينية على «أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». ولما كنـا قادريـن على التقـدم في مفاوضات مجديـة مع الأردن فقد حـال هذا الموقف دون ذلـك. فقد أصبح الحسيـن الآن خارج الصورة. ومن هنا فـإن ترتيبات الضفة الغربية ستصبح موضع تفاوض مع «المنظمة»

التي كانت إسرائيل ترفض التفاوض معها. وأعلن الحسين بشجاعة: «عندما ينجرف قومي أنجرف معهم». ولكن نظراً لرفض «المنظمة» العنيد حق إسرائيل في الوجود ولاستخدامها الشديد للإرهاب أداةً للسياسة، فقد كان على قرارات الرباط أن تتجمد لمدة 19 عاماً حتى تبدأ المفاوضات حول الضفة الغربية.

بقيت لفترة طويلة أعتبر أن انهيار الخيار الأردني عام 1974 فرصة كبيرة قد ضاعت. وقد حدث ذلك بصورة مجردة. ولكن المفاوضات لم تحدث أبداً في فراغ. فقد تطلب الأمر من إسرائيل 20 سنة، وانتفاضة فلسطينية، وقيادة فلسطينية أكثر واقعية، حتى تعتاد على التعايش مع «منظمة التحرير الفلسطينية». كما لم تكن سياسة جر الحسين من الضفة الغربية بالسهلة كما قد تبدو نظرياً. فاستحواذ الحسين على أي أراضٍ في الضفة الغربية من شأنه أن يخلق ضغوطاً عربية شديدة من أجل إعادة الأراضي المكتسبة إلى «المنظمة» فكان لابد من حدوث أزمة كبرى، وهذا هو السبب الأساسي حقاً الذي جعل السادات حريصاً على أن تكون مصر الأول من تشرع في المفاوضات.

وبعد عقدين من الزمن، في صيف 1994، جلست قرب عرفات في حفل غداء في باريس للاحتفال بتقديم جائزة سلام لرابين وبيريز وعرفات. واسترجعنا ذكريات من نجوا من حروب طويلة بعيدة ومعارك تكاد تنسى، ومعارك صيف 1974. ولاحظ عرفات ـ بشكل صحيح ـ أن التسوية المؤقتة لاستيطان الأراضي في الضفة الغربية أي الذي احتفل به في البيت الأبيض في أيلول 1993 بدت له مشابهة لما كنت أحض الأطراف عليه منذ عقدين. وقد ذكرته بفارق مهم: إذ كان الهدف إبعاد منظمة التحرير عن الضفة الغربية، وليس إعادة الأراضي إليها. فلم يستأ عرفات. وقال مثل أستاذ جامعي يدرس العلوم السياسية الأولية لطالب بطيء الفهم: «لايهم. الحسين لا يستطيع أن يسيطر عليها بنفسه. لقد أسسنا وجودنا هناك الآن».

التاريخ يعمل بطرائق غريبة. فقد أظهر الجمود في خريف 1974 أنه شرط مسبق للاختراق في المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية والتي قادت في النهاية إلى اتفاق السلام. لقد جلبت إلى الساحة بخطا متعرجة بطيئة أزالت جميع الخيارات الأخرى، تحت رعاية رجلين عظيمين هما إسحاق رابين وأنور السادات. فلكل منهما كانت له أسبابه لترتيب جمود دبلوماسي مؤقت كي يمهد للخطوة التالية نحو السلام: فرابين يريد أن يعزز وضعه الداخلي ويعلم زملاءه في المجلس حقائق الحياة الدولية، والسادات يسعى بثقة خطا ثابتة نحو سلام منفصل عن أشقائه العرب ـ رغم أنه وقع تأكيدات مشتركة على الوحدة معهم في الرباط. وبعد أشهر من الاستطلاع توصلنا إلى مرحلة مصيرية تمثل النقطة التي تعبر عن الأهداف الفورية لكل فريق، وإن كان ذلك بثمن باهظ.

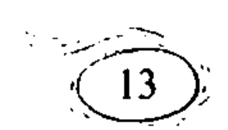
فعلى حساب 19 عاماً من الجمود في القضايا الفلسطينية، استطاع رابين أن يوفر الوقت الذي يريده ليؤهل نفسه لمنصب رئيس الوزراء، وأن يشرع في مفاوضات مع مصر، والتي كانت تعتبرها إسرائيل المفاوض المرغوب به أكثر من غيره.

من جهته حوّل السادات الاتجاه، على حساب عزل نفسه عن العالم العربي، نحو مفاوضات مصرية ـ إسرائيلية منفصلة وسلام نهائي.

أما الزعماء العرب الآخرون فقد عملوا بدرجات مختلفة، على حساب استبعاد أنفسهم عن مفاوضات تالية حول الضفة الغربية، على إرضاء متطلباتهم السياسية الداخلية، وذلك عن طريق تأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال هذه الفترة أحكمت الولايات المتحدة الطوق حول القوى التي ما إن يُسمح لها أن تشارك، حتى تسارع إلى تدمير عملية السلام، وهم: المتطرفون العرب، والاتحاد السوفييتي، كما أن معظم حلفائنا الغربيين سيحاولون عندئذ التحرر من أزمة النفط بدعم المواقف العربية المتطرفة. كان مقياس الإنجاز أنه تأكد لجميع الأطراف أن الإطار الدبلوماسي الذي أوجدناه ينبغي أن يستمر تحت الإشراف الأمريكي.





جولة مكوكية واحدة متعددة الأطراف

كآبة ما بعد الرباط

نظراً لأن الرباط تصدَّر الخيار الأردني ولأن إسرائيل رفضت أي تسوية جزئية مع سورية، فقد كان إجراء مفاوضات مصرية إسرائيلية هو البديل الوحيد المتبقي، علاوة على استئناف مؤتمر جنيف متعدد الأطراف، والذي كنا نتمنى تجنبه. ولكن المنطق المجرد نادر على الصعيد الدبلوماسي في الشرق الأوسط. فحتى إذا بدت الأطراف متفقة على الخطوة التالية، كان كل طرف منها يسير وراء أهداف تختلف عن أهداف باقي الأطراف.

كان السادات مستعداً للتخلي عن الجبهة العربية الموحدة، التي كان قد ساهم للتوفي تشكيلها في الرباط. إذا استطاع أن يحقق بعض الإنجازات الهامة. لذا فقد أعلن عن شروطه الدنيا لعقد اتفاق زمني حول سيناء وممري: الجدي ومشلا اللذين يبعدان مسافة خمسين ميلاً عن قناة السويس وحقول نفط أبو رديس على الساحل الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة، نظراً لكونهما معالم حساسة في بحر الرمال غير المأهول.

ولكن إذا كان الانسحاب على ذلك القدر من الأهمية كما يدعي السادات، فإن إسرائيل كانت مضطرة لطلب بعض المطالب السياسية الأساسية. فقد وجدت في ذلك الادعاء نهاية حالة الحرب الرسمية بين إسرائيل ومصر.

اتخذت رقصة المينوويت التي رقصها السادات والإسرائيليون فيما بعد، بأسلوب وشكلٍ يتناسب مع إدراك كل طرف للأهمية المطلقة لمطالبه، طابعاً رمزياً. فإلغاء حالة الحرب هو إشارة واضحة لا يمكن إنكارها نحو تحقيق السلام، بينما لم تستطع تلك الممرات التأثير في الوضع العسكري بشكل فعال. كان الأخير منها يمثل أحد الاقتراحات التي تقدم بها الفريقان المتفاوضان المصري والإسرائيلي، كما هو واضح من الحوار التالي الذي دار في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي في 18 آذار 1975 في القدس:

كيسينجر: ثم قال الجمسي (وزير الدفاع المصري): إنه من الهراء استخدامها (الممرات) في مناورات هجومية: فهي تصلح فقط مع كتائب المشاة. أما المعارك الحاسمة سوف تتم في الشمال وستعرفون فيما إذا كان محقاً.

رابين: أساساً، هو على حق.

وبما أن هذه القضية أصبحت أساسية في المناظرة، بل فمن الضروري فهم ما هو مقصود بالانسحاب الإسرائيلي من الممرات والذي فُهِمَ من سياق المفاوضات. ومع تطور المفاوضات لم يطلب من إسرائيل التخلي عن الممرات بحيث تكون تابعة للسيطرة المصرية، بل لتكون تحت إشراف قوات من الأمم المتحدة يقرها الطرفان. لن تكون القوات المصرية موجودة على مسافة أقرب من عشرة أميال من الممرات وستوضع هذه القوات في منطقة ذات تسليح محدود بهدف منع قيام أي عمليات هجومية. كما ستبعد أقرب نقطة للقوات المصرية، والتي من خلالها يمكنهم القيام بعمليات هجومية، مسافة خمسين ميلاً عن الجانب الآخر لقناة السويس التي، بعد إعادة فتحها للملاحة، ستشكل بدورها عقبة أمام أي هجمات مباغتة.

ومن المعروف للجميع أيضاً أن حقول نفط أبو رديس كانت في طور النفاد. أما الخلاف الوحيد الفعلي بشأنها، فقد كان حول ما إذا كانت ستعطي نفطاً خلال الستة أو الأربعة أعوام القادمة. كما أن إحدى النقاط التي أثارها تسليم هذا الحقل التعويض الذي يجب أن تتلقاه إسرائيل عن نفط أبو رديس في السوق العالمية. ومع ذلك، فإعطاء الانطباع بأن الأهمية الجوهرية لأي اتفاقية تتناسب مع مدلول أهميتها الرمزي كان يخدم مصالح الطرفين المحلية: فالنسبة للسادات، كان من شأنها تبرير مسلكه الفردي المنفصل عن باقي الصف العربي؛ وبالنسبة لرابين، كان ذلك عبوراً للخط الفاصل بين اتفاقيات وقف إطلاق النار وبين تلك التي تسجل القيام بخطوة حقيقية تجاه السلام.

أما العائق الأكبر الذي يقف في وجه التطور السريع لعملية السلام فقد كان عائقاً نفسياً: إذ لم يكن الفريقان قد التقيا مع بعضهما بعضاً وجهاً لوجه من قبل. لذا فإنهما كانا يميلان لسوء تقدير مدى تأثير مطالب كل منهما في الآخر، كما كان كل طرف يلقي اللوم على الوسيط في حال عدم انتصار وجهات نظره وطروحاته. فالسادات كان يعتقد أن الأمم المتحدة قادرة على أمر إسرائيل بالإذعان لأي مخطط نراه مناسباً. أما الزعماء الإسرائيليون، الذين كانوا مؤخراً ضحية هجوم مصري مفاجئ، فقد وجدوا من الصعوبة الثقة بما نقلتُه لهم عن اعتدال السادات. فقد كان المفاوضون الإسرائيليون ـ لاسيما إيغال آلون ـ يحذرون في كل اجتماع تقريباً من كون السادات على وشك العودة إلى التحالف مع السوفييت (الأمر الذي كنت أعتقد أنه سيلجأ إليه فقط بعد وصول مسار السلام إلى طريق مسدود) أو من أنه مستعد لخرق أي اتفاق يقوم به (وهو الأمر الذي كنت أرى أنه احتمال ضعيف في حال انفصال السادات كلياً عن السوفييت وعن مقررات الرباط).

غالباً ما كان الانقسام الموجود في الحكومة الإسرائيلية يقيد مرونتها في المفاوضات بشكل كبير. فرابين يفضل عقد اتفاقية مع مصر، وآلون يفضل عقدها مع الأردن. أما بيريز فقد كان يلح على إعاقة

عقد أي اتفاق. وهكذا كان حال أغلبية أعضاء الفريق المفاوض بالنسبة للقيام بأي خطوات مؤقتة معقولة.

قد يكون وضع المفاوضين الإسرائيليين غير مستقر ومزعزعاً في أغلب الأحوال، ويرجع هذا لكون الوزارة الإسرائيلية تمثل تحالفاً يضم أشخاصاً متنافسين، بل وأحزاباً متنافسة. ويمثل الموقف الإسرائيلي الأولي عادة خلاصة ما يفضله الوزراء الأساسيون ـ ولاسيما في حال غياب وجود رئيس وزراء مسيطر، كما كان الحال أثناء حكومة رابين الأولى. إذ عدل المفاوضون الإسرائيليون مواقفهم فقط بعد أن برهنوا لزملائهم ولأنفسهم بأنه لم يتبق المزيد من الدماء لتنزف بحجر أو بتحميل الوسيط في حال وجوده ـ كما كان عليه الحال أثناء الرحلات المكوكية ـ ذنب عدم تحقيقهم لما يريدون بأفضل الشروط.

لا يسع المتمرسون في مثل هذه العملية، في مثل هذه الأحوال المثيرة للأعصاب إلا أن يحملوا أنفسهم على الابتسام ــ ولو باقتضاب ــ وأن يرغموا أنفسهم على لعب الدور الموكل إليهم من قبل محاوريهم باعتباره ثمناً لأي تسوية نهائية. وما دفع بالحوار إلى حافة معينة أثناء المفاوضات على اتفاق سيناء كان تغيير رئيس الوزراء الإسرائيلي. فلو أن غولدا مائير قادت تلك المجادلات والمنازعات الحتمية بروح ساخرة تهكمية لَوصلتْ إلى حافة معينة بعيدة عن المواجهة. ذلك أن أسلوب رابين العقلاني والمتميز بحرَفيّته سوف يعمل على تحسين وتقريب وجهات النظر حول نقاط الخلاف أكثر من مجرد تلطيف الأمور.

وعلى الرغم من أن أصدقاء الزعيمين قد يعتبرون المقارنة بينهما غير واردة على الإطلاق، إلا أن هناك بعض أوجه الشبه الملفتة بين إدارة رابين في فترته الأولى في الحكم، وبين خلفه بنيامين نتنياهو. فكل منهما قد تبع زعماء حزبه من الجيل الأول. وكل منهما كان ينقصه في البداية النفوذ والاعتبار والهالة التي أحاطت بالزعماء الأوائل، ويشعر بالحاجة الدائمة للدفاع عن نفسه أمام المطالبين الآخرين بعباءة الحكم. ولهذا السبب، إلى حد ما، أراد الاثنان إرجاء عملية السلام وقاما ببعض حركات الحماية الدفاعية الماهرة من أجل تسوية بعض الأمور الملّحة المحلية والعالمية لقد أربك الاثنان واشنطن.

ولكن بينما كان رابين يحاول دوماً أن يُعلم حلفاءه الأمريكيين الذين لا غنى له عنهم بالأولويات الضرورية الخاصة ببلاده، بينما كان نتنياهو يتحاشى الدخول في مناقشات حول الأمور الجوهرية، وحاول ما أمكنه أن يُبطئ مسار عملية السلام وذلك بجرها إلى مستنقع الشؤون السياسية الداخلية الإسرائيلية. إلا أن إصرار رابين على الوضوح الفعلي والجوهري بنى مع مرور الوقت جسراً عبر الخليج مع واشنطن، مؤدياً إلى شراكة حقيقية فيها الكثير من التعاطف والمودة: أما نتنياهو، حتى كتابة هذه السطور، فمازالت تغريه اختبارات القوة، التي، حتى في حال وجود اتفاق عرضي، أبقت على حالة عدم التفاهم المشترك على ما هي عليه.

أمـا بالنسبة لفورد، فإنه كان في الإدارة منذ شهرين فقط، وكانت تعوزه الدرجة اللازمة من التجرد. كان يفسـر الخطـط المتعثرة للترويـكا الإسرائيلية التـي يقودها رابيـن وبيريز وآلون علـى أنها انعكاس لتقديرهم بأنه أضعف من أن يواجه مؤيدي إسرائيل في الكونغرس. وقد حذرت السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز ورابين مراراً من عدم الخلط بين النوايا الطيبة التي يحملها الرئيس فورد وبين الضعف. فالرئيس يولـي بلا شك اهتمامـاً خاصاً بآرائهمـا، ولكن لا يمكن لأي رئيـس أمريكي مسؤول أن يعلـق المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بالشرق الأوسط ريثما يحل مجلس الوزراء الإسرائيلي خلافاته الداخلية.

للأسف فإن صداقتي الشخصية مع الزعماء الإسرائيليين أثبتت أنها عائق أمام عملية السلام عوضاً عـن دفعها نحو الأمام. فنظراً لكون صداقتي مع رابين وآلون تمتد لعدة سنوات، كنا نحن الثلاثة مقتنعين أن التعارض الكامل مستحيل لأنـه في اللحظة الأخيرة قد يغير أحد الأطـراف رأيه راخياً الحبل للطرف الآخر. كان لدى آلون تحديداً يقينياً داخلياً بقدرتي على إنجاح المفاوضات، وكان يعزي نفسه في كل مرة تصـل فيهـا المفاوضات إلى طريق مسدود بـأن هذا التعثر هو مجرد مقدمة عارضـة للحل النهائي، على الرغـم مـن أن شكله لم يتحدد بعد. فلم يخب إيمانه بي من جهة فتـح باب المفاوضات مع السوريين وفق تأكيداتـه. ولـم يرد آلون علـى الادعاء الذي واجهه بأن الفوز مرة في لعبـة الروليت لا يعني أن يبني الفرد آماله على دوران عجلتها لتحسين ميزانيته السنوية.

بقيت صداقتي برابين وآلون ثابتة برغم العقبات والنهايات المسدودة المؤلمة التي كنا نصل إليها. إلا أن بعضـ مؤيدي إسرائيل الأمريكيين، ولاسيما بين الأوساط الفكرية، انقلبوا ضدي. وأصبح دفاعهم عن إسرائيل مشحوناً بنقد الانفراج الحاصل في العلاقات باتهامهم لي ولفورد بالتخلي عن إسرائيل من أجل استرضاء الاتحاد السوفييتي ـ بغض النظر عن أن الهدف الأول من جهودنا الدبلوماسية كان التقليل من، وإن أمكن، إلغاء دور السوفييت الكبير في الشرق الأوسط.

علـى أي حـال لم يكن بمقدور تلـك المصارعة والمثاقفة حـول انفراج التوتر أن تغيـر من حقيقة أنه كان لإدارة فـورد رأيـان: إما اتباع حل الخطوة بخطـوة (الذي يعني التفاوض علـى اتفاقية مؤقتة جديدة مـع مصر) وإما طلـب إعادة عقد مؤتمر جنيف بحضـور الأطراف المعنية كافة فـي محاولة للتوصل إلى تسويـة شاملة (مما يعني إشراك الاتحـاد السوفييتي). وفي مؤتمر جنيف، كانت علاقتنا السيئة بالاتحاد السوفييتي، التي أفسدها انهيار الاتفاقية التجارية بيننا، بالإضافة إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول قضية SALT، ستشجع الكرملين بالتأكيد على تأييد البرنامج العربي الراديكالي بقوة أكبر، وبمصادقة حلفائنا الأوروبييـن واليابـان. وبالرغم مـن أن رابين وآلون لم يعارضا هذا التحليـل، إلا أنهما فيما يبدو كانا غير مستعديـن أو غيـر قادرين على التجاوب مع مطالب فـورد ومطالبي المتكررة، بتطويـر المفاوضات وبدء اتباع نهج دبلوماسي بديل.

وصل آلون إلى واشنطن في الثامن من كانون الأول 1974 ظاهرياً من أجل تطوير استراتيجية مشتركة، إلا أنــه لــم يكن مخولاً بالذهاب إلى ما هو أبعد من عرض رابيــن النظري الذي قدمة في أيلول. وقد طرح بعضــ الآراء المحددة حول ما تطلبــه إسرائيل من مصر دون أن يوضح موقــف الحكومة الإسرائيلية مما يتوجــب عليهــا إعطاءه بالمقابل. نظــراً لأن أي اقتراح أو عرض إسرائيلي رسمــي يتطلب موافقة المجلس الحكومــي، الأمــر الذي لم يكن متوقعاً. قدم آلون قائمة بعدد من الإجــراءات التي وصفت بأنها «مفاهيم» فعالــة لمنــع احتمــال استئناف مصر الحــرب ضد إسرائيــل. من تلك الإجــراءات عدم تواجــد جند في المناطــق التي ستخليها القــوات الإسرائيلية؛ وتعهد مصر بعدم المشاركة فــي أي حرب ضد إسرائيل قد تشنهــا بعض الدول العربيــة؛ وإنهاء الحرب الاقتصاديــة؛ ووضع حد للحملات الدعائيــة أو الدبلوماسية المعادية لإسرائيل؛ وحق الملاحة للسفن الإسرائيلية في قناة السويس؛ وعد متابعة مصر التزود بالأسلحة والإمدادات الحربية على نطاق كبير من الاتحاد السوفييتي.

وكما نعلم، فإن مصر مستعدة للنظر في هذه الشروط فقط في حالة حدوث انسحاب إسرائيلي كبير. إلا أن آلــون لم يكن مفوضاً رسمياً لوضــع أي سياسة عملية جديدة. وعوضاً عن ذلك، قام بطرح «مفهوم» مبهــم عــن الانسحــاب إذ تحدث عن تسليم ما بين ثلاثيــن إلى خمسين كيلو متراً مــن الأرض، بينما كان محــدداً وواضحــاً حول الشــؤون الأخرى لدرجة أنه لم يتنــاول أي طرح بخصوص ممري جــدي ومثلاً أو بخصوص حقول نفط أبو رديس.

تبعــت محادثــات آلون مع الرئيس فورد فــي التاسع من كانون الأول الخطــوط الرئيسية التي أصبحت معروفــة. وعندمــا أشار فورد إلى أنه سيدعم عناصر إنهاء حالة الحــرب التي قدمها آلون في سياق خطة انسحــاب فعلــي ملموس، قام آلــون ـ الذي لم تكن لديــه سلطة إعطاء أي قرار ـــ بتحويل مجرى الحديث نحــو طلــب إسرائيل تزويدهم ببرنامج تسليح طويل المدى. فما كان من فورد، الذي كان قد وافق للتو على زيادة كبيرة في المعونة السنوية لإسرائيل، إلا أنه أحجم عن إقرار التزام طويل المدى قائلاً بما يدل على نفاد الصبر: «لا أستطيع أن أؤيد إقرار التزام طويل المدى بإسرائيل، إذا لم نحصل على تأييد لسياستنا الخارجية ككل».

ومــع ذلــك، قمنا بنقل «مفهوم» آلون حــول الانسحاب لمسافة تتراوح بين ثلاثيــن وخمسين كيلو متراً (بما فيها المعابر) إلى القاهرة وكما توقعنا انفجر السادات. وقد نقل السفير هيرمان إيلتس إلينا رد فعل السادات في التقرير التالي:

> إن التنــازلات التــي يطلبها آلون لا يمكن أن تتم من أجــل الانسحاب لمسافة خمسين كيلو متــراً فقط دون أن تقوض مركــزه. فكأنما يطلب منه الإسرائيليــون أن يتنازل عن أرضه وسلطته. وهذا ما لن يتنازل عنه أبداً.

مــن أجــل الخروج من ذلك المــأزق وتقرير مــا إذا كان بالإمكان الحصــول على موقف فعلي من الطرفين، خطرت على بالي فكرة القيام برحلة مكوكية «استكشافية». ووافقت إسرائيــل بحماســة لأن هذا مــن شأنــه المساهمة في آليــة إبطاء سير عمليــة الاتفاق؛ أمــا السادات فقد قبل هــذه الفكرة بتحفظ طريقة منه لبدء عمليــة المفاوضات مع أنه كان يــرى أنه مــن غير المحتمل التزام الحكومــة الإسرائيليــة بالتفاصيل خلال الرحلة «الاستكشافية».

وقــد ثبــت أن السادات على حق. ففــي أي مكوك فعلي، يعطي وجــود وسيط أمريكي رفيع المستــوى موعــداً نهائيــاً للعملية ويضفــي روح الأهميــة والسرعة بالعمــل. كان ثمة لدى الطرفين باعث للتفكر بالثمن الذي يتطلبه حل ذلك المأزق في ضوء علاقتهما بالولايات المتحــدة. على أي حال، لم يكن هناك في الرحلة المكوكيــة «الاستكشافية» موعد نهائي أو عقوبة من أي نوع. وما يحرك الطرفيــن كان لجم تنازلاتهما وعدم إعطائها إلا مقابل شــيء حقيقــي. إن المآزق عادة تكون متأصلة في مثل هــذه العمليات ـ ولا بد أن تختبرها معظم الإدارات الناجحة أيضاً.

قــام آلون بزيارة ثانية للرئيس فورد في 16 كانون الثاني، 1974، دون أن تؤدي لأي تحسن فــي الأمور. وقبل اجتماعــه بالرئيس، لخّصت في مذكرة قدمتهــا للرئيس حقيقة الوضع على الشكل التالي:

أعطانــا السادات بعض الأفكار العامة عن التنازلات التي هو على المستعد لتقديمها، بما فيها الأشكال المختلفة لوقف حالة الحرب. إلا أن المشكلة التي نواجهها هي أن السادات لــن يكون أكثر تحديــداً حول التنازلات المصريــة حتى يتبلور لديــه رأي ثابت حول عمق الانسحاب الذي تستعد إسرائيل للقيام به..

وعلى أي حال، فقد ذكرت إسرائيل بشكل خاص وعلني رفضها التوقيع على أي انسحاب حقيقي إلا في حالة إعلان مصر فقط وبالتفصيل عن تنازلات سياسية واسعة النطاق.

تقدم فورد من آلون بمناشدة أخرى، مبنية هذه المرة على حاجة أمريكا الملحة لكسب الوقت للخروج من أزماتها الاقتصادية والسياسية:

أريــد إرسال هنري إلى مصر. ولكن يجب أن يكون في جعبته شيء ملموس يعرضه هناك أكثر مما كنا قد توصلنا إليه في مفاوضاتنا السابقة. أعتقد أننا بحاجة إلى تسوية أخرى مــع نهايــة شباط. كما أننا بحاجة لمزيد من الثبــات والاستقرار من أجل العام والنصف القادم إلى العامين، ومن أجل تحسين الاقتصاد والطاقة ووضعنا في العالم. نحن نحتاج

للوقـت، والتسوية سوف تعطينا إياه. ولكن يجب أن يكون لدى هنري المزيد لعرضه على السادات أكثر من المرة السابقة.

ولكـن، وكما ذكرت لم يكـن آلون مخولاً بالتجاوب مع الرئيس. وأصبح من الضروري الآن إقلاع المكوك الاستكشافي.

المكوك التمهيدي

بدأنا جولة شباط 1975 المكوكية التمهيدية بمشاعر تتراوح بين الأمل والحذر. وقد أخبرت دينيتز في 27 كانون الثاني، أي قبل أسبوعين من رحلتي، بالتالي:

> ليس في نيتي الضغط على إسرائيل للقيام بما هو فوق طاقتها.. بل كل مـا سأقوم به هـو محاولـة عمل ما، يقوم رابين بعملـه بيديه القويتين ـ ألا وهو إعـادة اكتساب المزيد من السلطة. هل نستطيـع بأسلوب حرفي من أحد أساليب الحكم والإدارة القيام بخطوة نعرف أنها ليست بالشيء الكثير، ولكننا مضطرون للقيام بها في بعض الأوقات؟.

لسوء الحظ كان هناك عدم تناغم بين ما احتجناه لإعادة تشكيل سلطة تنفيذية في الولايات المتحدة وبيـن ما كان الفريقان يعتبرانه ضرورياً لترسيخ التماسك الداخلـي. والاختبار الكبير الذي كان يواجهنا هـو ما إذا كنـا نستطيع الهيمنة على الشرق الأوسط على الصعيد الدبلوماسي، وللتخفيف من الأزمة فيه، ولمنـع أي انـدلاع آخر للعنف الذي يمكن أن يؤدي إلى فقـدان السيطرة على أزمة الطاقة. احتاج السادات لكن يظهر لزملائه أن الاعتدال يعطي فوائد ملموسة بعض الوقت. وبالنسبة للفريق الإسرائيلي المفاوض، اعتمـد التماسك الداخلي على خلاف ذلك بالضبط: فقـد انتزاع تنازلات من مصر وأسلحة من الولايات المتحدة دون تسليم مساحة ذات قيمة من الأرض لإرضاء الطرفين.

في الوقت نفسه، فإن العلاقات الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي كانت تتدهور إثر انهيار قانون التجارة، بالإضافـة إلى الانتهاكات المحليـة لاتفاقية فلاديفوستوك. في الواحد والعشريـن من كانون الثاني، كتب فـورد رسالة إلى بريجينيف يعلمه فيها بأمر الرحلة المكوكية التمهيدية. كانت تلك المبادرة وفقاً لمعايير اليـوم بمنزلة مناورة لإبقـاء السوفييت خارج خط المفاوضات الدبلوماسيـة التي تجري مع وعد بالتعاون معهـم فـي المرحلة التالية. شرح فـورد لبريجينيف في رسالته الهدف من ذلـك المكوك على أنه محاولة لتقريـر ما إذا كانت «الخطـوات التمهيدية» ممكنة من «أجل تخفيف حدة التوتـر في المنطقة»، كما دعاه فيها لإبداء رأيه حول «أي عمل مشترك ممكن بيننا... فور انتهاء الإجراءات التي تقوم بها حالياً الولايات المتحدة».

لـم يخطئ بريجينيـف بالتأكيد فـي اعتبار عرض فـورد حول التعـاون المستقبلي المحتمـل غامضاً وخاليـاً مـن المضمون العملي. فأجابـه في السابع والعشريـن من ذلك الشهر بطريقة لاذعـة قائلاً: «إن

الخطوات العملية المحتملة من الجانب الأمريكي تتعارض كلياً مع ما اتفقنا عليه». ثم طرح عليه السؤال المنطقي حول سبب القيام بالتعاون المشترك «بعد وليس قبل القيام باتخاذ أي إجراءات». ومع ذلك، وافق بريجينيف على عقد اجتماع بيني وبين غروميكو، على الرغم من أنه قرر أن الهدف منه هو تلبية مطالب العرب بالعودة إلى حدود 1967 وتأسيس كيان فلسطيني. كان ذلك مثالاً آخر على تعنت وصلابة السوفييت، لأنه تحديداً كان من المستحيل البدء بإجراء أي مفاوضات مبنية على تلك الشروط السوفيتية التي أبعدت السوفييت عن مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط.

انطلقت في رحلتي المكوكية التمهيدية تاركاً واشنطن ورائي في حالة من التوتر والانقسام. كانت الانتهاكات التي تواجه أي انفراج في العلاقات الدولية تؤدي إلى تعاظم الضغط وإلى تزايد ربط أسباب عدم الانفراج بسلوكنا في مفاوضات الشرق الأوسط. كانت التحقيقات الاستخباراتية تسير في مجراها معتمدة على ما يتسرب من معلومات وتلميحات. ودارت معظم نقاط الجدل حول شخصي بالتحديد. لكن فورد بقي هادئاً في وجه العاصفة، ثابتاً في تأييده لي. وقد اتصل بي في اليوم السابق لسفري حيث دار بيننا الحديث التالي:

فورد: هنري، لقد قررت وانتهى الأمر، وأنا أرغب بالحصول على ملاحظاتك حول الموضوع. سآتي إلى المطار غداً مساءً. وأنا أظن أننا قد قمنا أنا وأنت ونيكسون بعمل من الطراز الأول... لذا سآتي إلى المطار غداً لأودعك.

كيسنجر: دعني أفكر بالأمر هذه الليلة لأرى ما إذا كان يبدو وكأنني أنا الذي طلبت منك أن تدعمني. أنا لا أشك أبداً بعلاقتنا وبحقيقة شعورك تجاهي، وأنا لا أطلب أفضل من هذا الدعم..

فورد: أنت على حق يا هنري. عليك أن تكون قوياً جداً هناك، وأنا معك وإلى درجة كبيرة على ذات الخط.

كيسينجر: إن تأييدك لي ومتعة عملنا معاً يشعراني برضاً كبير، وما أقوله لا علاقة له بطبيعة علاقتنا.

فورد: أنا أتفق معك في هذا، وإذا ما حدث بيننا أي اختلاف في الرأي، يمكنك أن تقول لي رأيك مباشرة كما يمكنني أن أقول لك رأيي.

بدأ المكوك التمهيدي في إسرائيل مساء يوم الاثنين العاشر من شباط. وكما خشيت، فإن عبارة «تمهيدي» شجعت فريق المفاوضين الإسرائيليين على الاكتفاء بمناقشة الشؤون الاستراتيجية العامة التي لم يكن بيننا خلاف كبير في الرأي حولها. وكما حدث من قبل، رحب المفاوضون الإسرائيليون بمسار الخطوة بخطوة وتوقفوا عند بعض الشروط المحددة. في اليوم التالي، وبعد جلسة خاصة مع رابين،

تـرك لدي انطباعاً بوجود اتفاق حـول النتيجة النهائية، وكان اهتمامه الرئيســي التأكد من حصوله على مساعدات اقتصادية بشكل خاص على كلفة نقل مهبط للطائرات موجود خلف المعابر مباشرة. افترضت مـن كل ذلـك ـــ الأمر الذي ثبت لي فيمـا بعد أنه غير صحيح ـــ أنهم موافقون على المبـدأ، وأن المطلب الرئيسي لجولتي هذه هو الاتفاق على الثمن.

إلا أنه أصبح من الواضح، بعد اجتماعي بأعضاء الفريق المفاوض كلهم، أن رابين لم ينجح في إقناع زملائـه. كمـا أن غياب حالة التوتر والاهتياج، التي سادت أثناء مناقشات الانسحاب الفعلي السرية خلال مفاوضـات فك الارتبـاط، أدت، وللمفارقة، إلى تزايد مشاعر الإحباط. وبـدلاً من التركيز على الموضوع الأساســي الذي أتيت إلى الشرق الأوسط للتفاوضـ بشأنه: الشروط المحددة لاتفاقية الفصل في سيناء، فإن الفريق الإسرائيلي كان يركز في نقاشه على البعد الفلسفي للحسنات النسبية لمسار الخطوة بخطوة بدلاً من المسار الكلي.

بذلـت قصـارى جهدي لنقل حقيقة وضعنـا الداخلي: مع ذلك الحذر والتحفظ فـي إدارة الأزمة التي تشكلـت بسبـب ووترغيـت؛ فإنه كان هناك فرق بين عقـد مؤتمر جينيف بعد نجـاح الولايات المتحدة في إدارة مفاوضـات الشرق الأوسط، وبين جرّنا إلى المؤتمر نتيجةً للوضع المحرج الذي قد يترتب على فشل المفاوضات، وتحت رحمة تحالف متوقع سوفييتي ـ عربي ـ أوروبي ـ خاص بشؤون الشرق الأوسط؛ إضافة إلى كون مسار الخطوة بخطوة قد يؤدي إلى إقدام بعض الدول العربية على القيام باتفاقيات سلام بشكل منفصل عن باقي الدول.

> فـي أمريكا، كان الوضع على الصورة التالية: نتيجـة لحوادث الاغتيال وفيتنام ووترغيت فـإن السلطـة التنفيذيـة كانت في وضـع لا تحسد عليه: أثّـر بدوره في نـواح عدة، ولكن بالدرجة الأولى في انهيار النظام داخل القسم التنفيذي..
>
> يتذكر رئيس الوزراء إدارتنا للأزمة عام 1970، وربما يتذكر بعضكم 1973 أيضاً. أن ذلك النوع من الإجراءات والتصرفات التي اتخذت حينذاك أصبح غير وارد على الإطلاق (اليوم)...
>
> حالمـا تبـدأ المفاوضات (فـي جينيف) ستكون في وضـع دفاعي تمامـاً. وستؤيد أوروبا واليابان بالتأكيد الاتحاد السوفيتي العرب تأييداً كاملاً.
>
> لهذا السبب، فإن مسار الخطوة خطوة سيجعل، أولاً، الرأي العام العالمي يعتاد على فكرة أن المشكلـة معقدة للغاية، وثانياً سيشكل قناعة لـدى الجميع بأن الحل معقد أيضاً. كما أنــه سيساهم في خلق جـو معين من شأنه دفع الدول (العربيـة) الأخرى للسعي لتحقيق الاستقـرار، بهـدف التخلصـ من هذا الوضع، بـدلاً من الاستمرار فيه علـى هذا الشكل تماماً بعد عام.

> لم يعارض الوفد الإسرائيلي المفاوض هذا التحليل، ولكن مضمونه دل على أن الوفد لم ير سبباً موجباً للتنازل عن الأرض. وقد ختم رابين ذلك الحوار المجرد والنظري بمداخلة مفيدة:
>
> إن فكرة اهتمامنا بمسار الخطوة خطوة ليس بسبب خوفنا من جينيف، ولكن بسبب حسنات هذه السياسة، إذ يمكن أن تحقق هذه السياسة للولايات المتحدة وإسرائيل بعض الفائدة في حال وجود عودة، وفي حال حصولنا على تأكيدات بعدم جرنا إلى جينيف بطريقة لا نرضاها.

لقد أفاد تقديم تصريح مجرد ونظري عن الاستعداد لإجراء اتفاقية مع مصر في حدوث بعض التقدم في القدس، ولكن مجازفة السادات بانفصاله عن أشقائه العرب كان أمراً شاقاً بالنسبة له. لذلك لم أستغربْ حالة التوتر والكآبة التي كان عليها وتراجعه عندما قمت بزيارته في 12 و13 شباط في القاهرة. إذ لم يكن السادات مرتاحاً للمكوك التمهيدي لشكه بأن إسرائيل سوف تخفي أوراقها الرابحة وستناور للتظاهر أنها في وضع محرج. وأضاف أن تقريري قد رفع من نبرة السؤال حول ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية منقسمة الرأي أم أضعف كثيراً من أن تقوم بعقد اتفاقية كبيرة، بغض النظر عما ستقدمه أو تتنازل عنه.

وكما كان يفعل منذ أشهر فإن السادات حذر من أن أي تعهد رسمي بوقف حالة الحرب من طرفه، والأراضي المصرية مازالت في أيدي الإسرائيليين، سيعد خيانة من قبل العالم العربي بأكمله. ومع ذلك فإنه، وبرغم رفضه لإعطاء تعهد رسمي بإعلان وقف حالة الحرب، وافق على تضمين عدد من الفقرات التي تحقق وقف حالة الحرب في اتفاقية الفصل. إلا أنه رفض تحديد هذه الفقرات خشية تسربها وبالتالي استغلالها من قبل الإسرائيليين على أنها نقطة بداية لطلب المزيد من المطالب.

لما كان كل طرف من الفريقين ينتظر مبادرة الطرف الآخر باتخاذ الخطوة الأولى، أو أن يستخدم الولايات المتحدة لانتزاع تنازلات من الطرف الآخر، فقد قام رابين بالمبادرة الأولى خلال محطتي الثانية في إسرائيل في يومي 13 و 14 شباط. وفي لقاء صحفي مع الفريق الصحفي المسافر معي يوم 14 شباط، عبر عن استعداده لتسليم الممرات وحقل النفط مقابل تعويض مناسب، حُدد بإقرار مصر بعدم مشاركتها في أي حرب مستقبلية ممكنة ضد إسرائيل، سواء لاستعادة أراضيها أم لدعم الدول العربية الأخرى في استعادة أراضيها. هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها زعيم إسرائيلي في تصريحاته بشكل علني إلى هذا الحد. ولكن جولة رابين هذه سطرت ما كنا نعارضه نحن.

فالبرغم من أن السادات كان متجهاً نحو ذلك الاتجاه تحديداً، إلا أن قدرته على الاستمرار كانت تعتمد على المعنى الضمني الخفي لعبارة وقف حالة الحرب التي قام رابين بتفسيرها الآن كاشفاً الالتباس الذي كان يكتنفها.

علــى أي حال، حالما وافق رابين بشكل علني على أهداف جهودنا الدبلوماسية، تفاءلت تماماً بحدوث الاتفــاق. فالسادات سيتمثل للمطالب الإسرائيلية بوقــف حالة الحرب، ورابين ربما لم يقل كلمته النهائية بعد. وعلى هذا الأساس، اتفقت مع رابين على أن جولة المفاوضات الرسمية المكوكية يجب أن تبدأ خلال ثلاثة أسابيع.

أعادتني غولدا مائير إلى أرض الواقع. فقبل مغادرتي إسرائيل، وفي الواقع وأنا في طريقي إلى المطار يوم 14 شباط، اتصلت بها في بيتها المتواضع في بإحدى ضواحي تل أبيب. وقد اكتشفت أنها لم تكن أقل فظاظـة وتعنتــاً مما كانت عليه قبل تقاعدهــا، إذ قالت لي: «إن الأمر لن ينجــح، فالحكومة لن توافق على هذا أبداً». في الحقيقة، لم يشر أي وزير إسرائيلي من قبل إلى هذا الأمر بمثل هذه الطريقة. بل لقد ترك رابيــن لدي عكس ذلك الانطباع تماماً. وقد أخبــرت وزير الدولة جوزيف سيسكو لاحقاً ونحن في الطائرة بما قالته لي غولدا مائير فقال معلقاً: «من المدهش كيف أن الناس يصبحون بسرعة خارج دائرة الأحداث عند مغادرتهم لمناصبهم».

ولكــن للأســف، لم تكن غولــدا مائير، بل أنا مــن كان خارج دائــرة الأحداث، على الأقــل فيما يتعلق بالحقائــق الإسرائيليــة. لم أتخيل أنه من الممكن أن تدعني الحكومــة الإسرائيلية أباشر جولتي المكوكية إلا إذا كانــت مستعــدة للتفاوض ضمن الإطــار العام الــذي شرحناه، أنا وفــورد، مراراً وتكــراراً لرابين (قرابة أربع وعشرين مرة). وقد اعتقدنا أن إسرائيل لديها الكثير لتراهن به مع مصر المعتدلة لإجهاض المفاوضــات، ولاسيمــا بعد تعثر الخيار الأردني. إلا أن مالم يكن فــي حسباني هو أن إسرائيل قد تنجرف إلى طريق مسدود نتيجة الصراع داخل حكومتها أكثر من أي حسابات أخرى.

وكــي أبدد الاعتراضات حول إقامة اتفاقية منفصلة، توقفــت في دمشق والعقبة والرياض قبل عودتي إلى واشنطن. كانت تلك الخطوة لإظهار الهيمنة الأمريكية على دبلوماسية الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس السوري حافظ الأسد، على الرغم من حماسه لمعارضة أي اتفاق منفصل عن الصف العربي، كان مهتماً بالمشاركــة في عملية السلام. وقــد أشار إلى استعداده للقيام بخطوة جزئيــة أخرى بخصوص مرتفعات الجولان تتناسب مع صغر مساحة الأرض المذكورة.

والأهم من هذا أنه أشار إلى إمكانية قبوله إجراء مفاوضات رسمية لإعلان وقف حالة الحرب إذا انسحبت إسرائيل من مرتفعات الجولان كافة. ومع أنني كنت متأكداً من رفض رابين للاقتراحين، إلا أنهما كان مؤشرين على التغيير الكبير في موقف الرئيس الأسد الذي كان عليه عند لقائي السابق به قبل عام ونصف العام.

أمــا في العقبة، فإن التأرجح في موقف الملك حسين، الذي فرضته عليه الظروف المحيطة الخارجة عــن سيطرتــه، جعله يستاء من كون السادات سوف يفيد من جراء خذلانه في الرباط. إلا أنه فضّل تأجيل الأمر إلى مؤتمر جنيف حيث كان سيبرز موضوع عزله بشكل واضح.

وفي الرياض، التقيت بالملك فيصل، أحذق الدبلوماسيينو الذي كان يعتمد على زخارف النظام الاقطاعي ليبحر ببلاده إلى شط الأمان عبر الأجواء التي تعصف بالمنطقة. لطالما احترمت الملك فيصل وحملت مشاعر التقدير الكبير تجاهه. قد يكون سلوكه غريباً وبعيداً عن سلوك الآخرين، إلا أنه كان جديراً بالثقة. وبقدر هدوئه وحكمتـه التـي كان يبرزها، إلا أنه استخدم ما يملكه من تفرد لتحسيـن وموازنة وصياغة قوى الحداثة الغربية. إن الشعـور بـأن ثـروة السعودية ستخلـق مغناطيساً لدول الجوار الأقـل مالاً وثراءً، جعلت فيصـل يناور لتوحيد ودعم الآمال والطموحات العربية، مع الانتباه للحقائق الجغرافية التي عرفها على مدى عدة سنين، عندما كان يشغل منصب وزير خارجية بلاده. ونظراً لأنه أدرك مسحة الرومانسية العربية التي كانت غالباً ما تقودهم إلى المبالغـة، فقـد استطاع أن يدرك أيضـاً أن معارضة تلك النزعات قد يشوش التوازنـات الحساسة لمملكته. في الوقـت نفسه، على الرغم من صداقته الحقيقية والصادقة مع الولايات المتحدة، فإن الملك فيصل كان مقتنعاً بأن البراغماتية الأمريكية الزائدة قد واجهت المملكة بعدة خيارات خارجة عن نطاق قدراتها العاطفية. لذلك أخذ يناور بين أسلوب العرب ذي الطابع الطنان والمبالغ فيه وبين أسلوب واشنطن العملي.

وعلى الرغم من أنه لم يستطع أن يقر بسياستنا بشكل علني، إلا أنه لم يعدم سبيلاً لتأييدها كلما كان بإمكانه فعل هذا.

عكس لقائي الأول بفيصل هذه الأساليب. إذا أمضى الملك ساعات وهو يتحدث وبأسلوب بليغ عن وضع العـرب المتحدين شكلياً، وكنت أستغل أثناءها فتـرات سكوته القصيرة لشرح الاحتمالات الممكنة الأكثر واقعية. وبعد أن انتهى مدون وقائع الاجتماع من كتابته، رافقني الملك إلى الباب وقال لي بالإنكليزية: «إننا ندعو الله العليّ القدير أن يوفقكم في مساعيكم النبيلة. وإنني أتحدث بصراحة معك لأني أحترم قدرتك وحكمتك التي أثبتتها الأيام».

بالرغـم من أن فيصل لـم يكن ليغامر بكشف تأييـده العلني لسياساتنا، إلا أنـه كان مستعداً لتسهيل تنفيذها من خلال الدبلوماسية السعودية الحاذقة ومن خلال إغراء المال الذي يغني عن الكلام. وحالما توضحـت لي الصـورة بهذا الشكل، بـدأت أتعود على فهم فيصـل وعلى تحديد مشكلاتنـا من دون طلب المساعـدة الرسميـة من السعوديـة. وغالباً ماكنا نكتشف لاحقـاً وجود أثر للسعودية فـي مساعدة إنجاز المفاوضات وإزالة العوائق التي تعترض سياستنا.

فـي هذه الزيارة، حذرني فيصل من نتائج إجراء اتفاقيـة منفصلة، بينما حثني في الوقت نفسه على اتبـاع المحاكمـة العقلية وأفضل مـا أراه من أجل السير قدماً في عملية السـلام. وبعبارة أخرى، حدد لي الأهداف السياسية الصحيحة من خلال دعمه للسياسة الدبلوماسية العملية الوحيدة.

لقـد بلغت أخيراً الجهود التي تعود للأيام الأولى لإدارة فورد ذروتها في هذه الجولة المكوكية. وكل ما كان ينقصنا الآن هو تعاون الأطراف المعنية.

المكوك الذي فشل

عندمــا توجهت إلى مصر فــي 7 آذار 1975، وفيما كان يتوقع أن يكون مكوكاً الهدف منه تهيئة المناخ الملائــم لعملية السلام. كانت مشكلات الفيتنام تسيــر بالسياسة الخارجية إلى الدرك الأسفل كما كانت الهنــد الصينية تسقــط، وكان انحسار الاقتصاد العالمي الذي فجرته أزمــة الطاقة آخذاً بالاحتدام أكثر فأكثر.

لكــن أطراف الشرق الأوسط كانت مدفوعة باهتمامات مختلفة كلياً. فقد فَهِمَ رابين احتياجاتنا كونه خدم بصفته سفيراً في واشنطن. بل ربما أفضل مما فهم مشاعر شعبه، الذي قاوم مفهوم مقايضة الأرض مقابــل الضمانــات. أما السادات، فالذي كان أقل تقيداً بالرأي العــام المصري، كان عليه أن يناور ضد خلفية رهن نفسه للوحدة العربية في الرباط قبل أقل من خمسة أشهر مضت.

كل هــذا تسبــب في أن تتم الجولة المكوكية في جو فائق مــن التوتر. إذ كان علينا أن نقنع المفاوضين الإسرائيليــن بأننا شركاء يعتمــد عليهم، على الرغم من الجهود الأمريكيــة الفاشلة في الهند الصينية. واحتجنــا كذلك لأن نقنع الســادات بأن رهانه علينا بقي ذا قيمة حتى مع تعرّضــ عدد من أوجه السياسة الأمريكية الخارجية للهجوم من الداخل.

للجــولات المكوكيــة طريقة في أن تبيــن للفريق الأمريكي الهــوة الكبيرة بين الأساليــب المحلية ومفاهيم القادة المصريين والإسرائيليين، مما كان يضطرنا لتغير اتجاه الحركة أحياناً لثلاث مرات في اليوم الواحد. فعنــد الوصول إلــى إسرائيل، ســوف ننتقل مباشــرة بالسيارة أو المروحيــة إلى غرفة المؤتمــرات الملاصقة لمكتــب رئيس الوزراء: لن يبدد مضيفونــا أبداً الوقت الثمين على أمور غير أساسية كالمحادثات الشخصية أو المــآدب الاجتماعية. وعنــد الوصول إلى مصر، سوف نحاط، بناء على إصــرار السادات، بفترات إلزامية من الاسترخاء ـ بناء على مكان الإقامة، أو على الشاطئ أو في حديقة السادات في الإسكندرية، أو بيت الاستراحة الرئاسي قرب الأهرامات في القاهرة، أو في معتزل صحراوي قرب أسوان. وقد تراوحت اللقاءات في القدس بشــكل ثابــت بين مقر إقامة رئيس الوزراء، وهو أشبه ما يكــون بمقر إداري لشركة متوسطة في ضواحي إحدى المــدن الأمريكيــة، وغرفة اجتماعــات متواضعة لرئيس الــوزراء. كانت هناك بعض الملاحظــات اللطيفة: إذ يدخــل محاورونا مباشرة في الموضوع ولا يشردون بعيداً عنه. حتــى المزاح كان متعلقاً مباشرة بالموضوعات المتداولة. وعندما يتعلق الأمر بتعديلات في المناطق، كان القادة الإسرائيليون يبتعدون عن العبث.

ومن أجل البقاء على الوتيرة نفسها، كان الفريق الإسرائيلي المفاوض يكره مقاطعة المفاوضات حتى من أجل الطعام، الذي كان في معظمه يتألف من شطائر نتناولها ونحن نتابع المحادثات.

لــم يكــن يبدو أن الولايــات المتحدة التي زودت إسرائيل بــكل أسلحتها تقريباً، وكــون دعمها لا يمكن الاستغنــاء عنه مطلقاً لنجــاح الدبلوماسية الإسرائيليــة، على قدر من الأهميــة. وقد أَعْلَــمَ المفاوضون

الأمريكيون، الذين كانوا يعاملون بحذر فائق، بأن أي اتفاق سوف يتطلب جهداً خارقاً. كان المفاوضون الإسرائيليون، المشبعون بتقاليد التلمود، يُقلِّبون كل وثيقة بحنكة وذهن حاد، سعيدين باكتشاف ظلال معانٍ مبهمة ربما يكون قد فاتنا إدراكها. بدا أن خوفهم الأكبر، الذي يثير عادة توازننا العاطفي، هو أنهم سوف يتهمون من قبل جمهورهم المتطلب والحاد بأنهم خدعوا من قبل حلفائهم الأمريكيين. ولم يكن في نيتهم إنهاء الأمر إلى أن يخلو أنفسهم من أقل احتمال بتوجيه اللوم لهم متسببين بإصابة محاوريهم الأمريكيين بالإرهاق النفسي والجسدي.

كان هناك أمر بطولي ومفجع معاً في مثل هذا التصلب الكبير: بطولي لأن الاستغراق الذاتي الذي لا يخمد: فقط بل يمكنه أن يحول الاتكال التام إلى إصرار جريء؛ ومفجع لأن الجرأة بالكاد غلفت الرعب الخفي من خشية أن يكون على هذا الجيل من اليهود، من خلاله أخطائه أو ـ على الأرجح ـ من خلال حماقة وقصر نظر الحلفاء، متابعة مسلسل الكوارث التي أصابت التاريخ اليهودي بلعنتها. لم يتجرأ المفاوضون الإسرائيليون بالإقرار بأكثر ما كانوا يخشونه: أن الولايات المتحدة قد سحرها وجود قائد عربي جديد معتدل له كاريزما قيادية خاصة، وأن إسرائيل، من خلال العملية، ستصبح مخلباً في استراتيجية الحرب الباردة الأمريكية وستخسر مرساها العاطفي التقليدي في الولايات المتحدة.

على العكس، بدا أن القادة المصريين قد تشربوا على الأقل بعض إيقاع الأبدية الضمني من خلال التاريخ الطويل لبلدهم. ربما خسرت مصر كل حروبها مع إسرائيل، لكنها كانت بشكل غريزي مدركة أن بقاءها لم يكن مهدداً قط. فقد كانت الأراضي المصرية أوسع بكثير من أن تغزوها إسرائيل، ويبلغ تعداد سكان القاهرة وحدها ما يقارب ضعفي عدد سكان كل إسرائيل. فكل ما تحتاجه مصر كان نصراً واحداً، فيما كانت إسرائيل تُعرِّض وجودها ذاته للخطر بهزيمة واحدة. يمكن لمصر أن تعطي هامشاً من الكرم: بينما إسرائيل، المتمسكة بحافة البقاء، كانت ملزمة أن تنظر إلى أي نداء للكرم من جانبها كدعوة لكارثة.

كان قادة مصر ـ ولاسيما والسادات ـ أقل انهماكاً بالتلاعب بالألفاظ وبالثغرات القانونية كما كانوا راغبين أكثر في المقامرة على العلاقات الشخصية والتطور التاريخي غير الملموس بالنسبة لهم، كانت الدبلوماسية تعني توازن الالتزامات العاطفية. كانت النزعة الرومانسية نقطة ضعف العرب الكبرى. لم يكن من السهل دائماً معرفة إن كان المحاور يلقي شعراً ملحمياً أم تقويماً واقعياً للموقف المدروس: مما قادهم إلى سفر البحث عن دقة بالغة كانت تفقد أحياناً اتصالها بالواقع. كان مطلب العرب الكرامة والشرف، ومطلب الإسرائيليين الأمن والبقاء.

وفيما ركز المفاوضون على بحث الأحداث الجارية المختلفة، برهنت الفرق التقنية المساندة على أن مهمتها تقصم الظهر باستمرار. كنا نقوم أحياناً بجولات مكوكية مرتين في يوم واحد. وقد عمل معي

فـي خدمة تلك الجولة نائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو، الذي كان مسؤولاً عن المساندة؛ ونائب وزير الدولـة ألفـرد «روي» أثرتون؛ وهارولد «هـال» سوندرز، الذي كان يتناوب بين العمـل بوصفه نائباً لأثرتون وبيـن العمل بوصفه مسؤولاً عن فريق عمل شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي؛ وبيتر رودمان، مساعدي الشخصي الذي لا يستغنى عنه، والذي كان مسؤولاً عن الوثائق وعن غيرها من الأمور.

اليوم الاعتيادي لفريق المساندة كان يبدأ في فندق الملك داوُد في القدس، حيث يجمع لوائح التدقيق والنصوص والخرائط المحتمل طلبها ذلك اليوم. كان الفريـق الأمريكي عموماً يقابل نظيره الإسرائيلي لمواجهة اللحظة الأخيرة قبل أن ينطلق بالسيارات أو يطير بالمروحية إلى طائرة القوات الجوية للولايات المتحدة المجهزة خصيصاً لتلك الجولة والقابعة في مطار بن غوريون. وكانت تستغل الجولة إلى المطار والرحلـة الجوية إما إلى الحقل الجـوي العسكري في دلتا النيل وإما إلى قـرب أسوان، للمراجعة، وإعادة الطبـع، ونسـخ النصوص. وبعـد الانتقال بالمروحية إلى موقـع تواجد الرئيس السـادات، وقضاء ساعات عديـدة معـه ومع فريقه حتى وقت متأخـر بعد الظهر للحصول عن إجابات عـن الاقتراحات الإسرائيلية، وكذلـك عـن اقتراحات مصريـة جديدة، يعود الفريـق إلى القدس لاجتمـاع آخر مع الفريـق الإسرائيلي المفاوض حتى ساعات الصباح الأولى، تتبعها مراجعة أخرى للوائح التدقيق والنصوص والخرائط.

كان مكتبنا الطائر طائرة البوينغ 707 التي خدمت، في أفضل أيامها، بوصفها طائرة رئاسية للرئيس جونسون؛ في أوائل السبعينيات، ثم أحيلت لتكون على وضعية طائرة رئاسية مساعدة. وكانت مقسمة إلى ثلاث حجيرات. قسم المقدمة ـ «القيادة» لي ولاثنين أو ثلاثة من طاقم مساعدي الشخصيين ـ كان مؤثثاً بكنبـة، وطاولـة اجتماع على شكل قطع ناقص، وكرسي ضخم مريح صمم لأجل ـ وربما من قِبَل ـ الرئيس جونسـون. كان ما يميز الطاولة والكرسي المريح أنه يمكن رفعهما وخفضهما بأزرار منفصلة. وقد تسبب نقص الخبرة لدي ذات مرة بحشر قدمـي بين الكرسي المريح الصاعد والطاولـة الهابطة، فقام أفراد الطاقم المرافق الأكثر فهماً بالشؤون الميكانيكية بمساعدتي لتحريرها.

وخلـف ذاك القسم كانت ثمة مقصورة فيها ثمانية مقاعـد موزعة على أربع صفوف، مع بعض الآلات الطابعـة وآلـة ناسخة كزيروكـس، وكان يشغلها جو سيسكـو ومعاونوه. والمقصورة الثالثـة ضمت مقاعد مصفوفة ثلاثاً تتسع ربما لأربع وعشرين شخصاً، حوت الطاقم الإداري والفريق الصحفي المرافق.

كلمـا غادرنـا أحد طرفـي المكوك، كان الفريـق المساعد يعد تحليلاتـه بتوتر بالـغ للقضايا البارزة وحالتهـا، ويغربل العموميـات الأساسية إلى لغة تفاوض. ونظراً لأن الرحلـة تستغرق فقط ساعة للطيران مـن القاهـرة إلى تل أبيب، كان إنجاز هذا الكم من العمل في وقتـه يتطلب جهداً كبيراً يدل على البراعة؛ وعادة ما كان يربك قدرات سيسكو الجبارة التي لا يمكن تجاهلها. في إحدى المناسبات عندما انفلتت آلة النسـخ من مكانها، سمعت عضواً فـي الفريق المساعد يصرخ: «أعدها قبل أن يقع سيسكو فيها فتنسخه،

لأن اثنين على شاكلة سيسكو سوف يقودوننا حتماً إلى الجنون». كلما كان السادات ينقل مسرح الأحداث المصري إلى أسوان، كان يكسب امتنان الفريق المساعد الدائم لتوفير ساعة طيران إضافية لهم ينهون خلالها ما لديهم من أعمال.

في هذه المرة، اقترح السادات أن يبدأ المكوك في مصر، ولكونه مقتنعاً أن العقبة الكبرى في وجه تقدم عملية السلام كانت نفسية، كان عملياً يعرض أن يقوم بالحركة الأولى كي يسهل مهمة رابين مع وزارته. وبحسه الدرامي المعتاد، استقبلني السادات في أسوان صباح السبت 8 من آذار، في الغرفة نفسها التي أعلن فيها قراره، قبل أربعة عشر شهراً، بأنه لن يلبس الزي الرسمي مرة أخرى إلا في الاحتفالات الرسمية.

محاطاً بوزير الخارجية إسماعيل فهمي ووزير الدفاع الفريق محمد عبد الغني الجمصي. بدأ السادات حديثه بنبرة دافئة ورسمية في الوقت نفسه قائلاً: «إنك صديق عزيز. آمل أن تكون زيارتك مثمرة وحاسمة». بعدها صرف مستشاريه، وعندما أصبحنا وحدنا، بدأ بتوضيح تلميحاته السابقة فيما يتعلق بالمطلب الإسرائيلي لإنهاء حالة الحرب. وأوضح أنه لن يكون باستطاعته الموافقة على إعلان تصريح رسمي ـ إنهاء حالة الحرب طالما بقيت القوات الإسرائيلية على الأرض المصرية. على كل حال كان مستعداً لقبول معظم العناصر المتضمنة، وقد دعاني لأن أوجز له ما يمكن أن تتضمنه لائحة المطالب الإسرائيلية.

قلت للسادات: إنه بتقديري أن الطلب الإسرائيلي لإعلان إنهاء حالة الحرب بشكل رسمي يعكس أربع عناصر رئيسية: فترة راحة مطولة من الحرب ومن التهديد بالحرب، وتقديم تأكيدات بأن مصر لن تشارك سورية في حرب أخرى: وإنشاء منطقة مجردة عسكرياً على طول خط الحدود الجديدة لعدد معين من السنوات لا يخضع لفيتو مجلس الأمن الدولي أو لطلب مصري لإزالته، كما كانت حالة اتفاقات فك الارتباط؛ والتخفيف من المقاطعة والحصار العربي على المنتجات الإسرائيلية. وعلى هذا وعد السادات بإعطاء جوابه في اليوم التالي.

وعندما استأنفنا العمل في صباح اليوم التالي، شرح لنا السادات موقفه الداخلي. قال: إن الجيش المصري متململ وضجر، وقال: إنه حتى الآن مازال قادراً على تهدئة جنوده بحجة أن استراتيجيته هي استعادة الأراضي المصرية. لكن إن وقعت المفاوضات الدبلوماسية في مأزق، فسيذّكره الجيش بالتأكيد بأن مجرد اللجوء إلى الدبلوماسية قد جعل الاتحاد السوفييتي يوقف شحناته العسكرية علاوة على عزل مصر عن العالم العربي.

على أي حال، من أجل إنجاز اختراق سريع، كان السادات مستعداً لأنْ يعرض الفقرات التالية من أجل حالة اللا حرب: التزام رسمي بحل كل النزاعات المستقبلية بوسائل سلمية: تعهد بتجنب اللجوء إلى القوة

حتى لو أعادت سورية إشعال فتيل الحرب: قيود كبيرة على القوات المصرية على الجانب الشرقي من قناة السويس: منطقة عازلة عريضة بين القوات المصرية والإسرائيلية؛ بالإضافة إلى تخفيف المقاطعة العربية على الشركات الأمريكية. وعرض أن يقوم فهمي وسيسكو بوضع القواعد الدقيقة اللازمة. بالمقابل، توقع السادات انسحاباً مهماً، وعلى الأقل إخلاء ممرات الجدي والمثلا وحقول أبي رديس النفطية.

كان اقتـراح السـادات خطوة كبيرة نحو الأمام، مع أن أسلوبه بقي غامضاً. في تلك المرحلة المكوكية المبكرة، كنت ما أزال واثقاً من النجاح.

بهـذا المـزاج، عرجت على دمشق يوم الأحـد 9 آذار، لألخّص للأسد بأن اتفاقـاً إسرائيلياً مصرياً منفصـلاً كان بـلا جدال على وشك أن يرى النـور. كان ذلك، كم قلت لسيسكو وأنـا نصف مازح، تمريناً جيداً لمواجهة ما كان بانتظارنا في القدس.

وفـي الحقيقة، كان أسلـوب الإسرائيليين والسوريين، الذين يعتبـرون أنفسهم خصمين عنيدين، في التفاوض متشابهاً حقاً. وعند تلك النقطة، لم يصدق أي منهما أن سلاماً دائماً كان ممكناً حقاً. وقد فاوض كل منهمـا الآخر بسبب الحاجة: إسرائيل كي تعطـي الشرعية لاتفاقياتها مع مصر بعيون العرب، وسورية لتقي نفسها من العزلة. لقد كان الطرفان قادرين على القيام بإجراءات عملية، وها هي مرتفعات الجولان المحـررة عـام 1974 لم تشهد حتى كتابة هذه السطور أي حوادث انتهاك أو اعتداء من قبل الطرفين على مـدى خمس وعشريـن عاماً. لكنهما لم يتظاهرا قـط أنهما كانا يعملان باتجاه تغييـر نوعي يمنح الهدنة بينهمـا أساسـاً معنوياً ـ كما سعى السادات لعمله وكما تعلم القادة الإسرائيليون اللاحقون أن يفعلوا، دون اقتناع في البداية. لكنه تغير بمرور الزمن.

نظر الحكام في القاهرة إلى أنفسهم باعتبارهم ورثة حضارة قديمة. وقد شاركوا في السياسة العربية باختيارهم لا بسبب الشعور بالالتزام، لأن مصر لم تعتبر نفسها بلداً عربياً صرفاً وكانت تتطلع كذلك نحو إفريقية وشواطئ المتوسط الشمالية.

مـن ناحيـة ثانية، كان مرد شعـور سورية بالالتزام ـ سبب وجودها ذاته ـ إلـى القومية العربية. كانت حدودهـا تكاد تكون اعتباطية كما الحدود الإسرائيلية، نتيجة تقسيم غنائم الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا في نهاية الحرب العالمية الأولى. وتماماً كما سعى الكثير في إسرائيل لتحقيق التوسع الإسرائيلي علـى أرضـ فلسطين التوراتيـة، رأى الكثير من السوريـين أنفسهم على أنهم الوصـي المباشر على الأمة العربيـة التي ضمـت، في أحلامهـم، لبنـان والأردن وفلسطين، وفي بعضـ الأحيان المفعمـة بالحماسة الزائـدة، العـراق والمملكة العربيـة السعودية. هكذا يشعر القـادة السوريون بالمسؤوليـة ليس فقط على الكينونة التي تتمثل اليوم في سورية ولكن على القضية العربية كما فسروها. وقد شرح الأسد هذا الموقف خلال توقفي الثاني في دمشق في هذه الجولة المكوكية:

لا يمكننا الانتظار ولا يمكننا التوقف بلا حراك. تتهمنا إسرائيل الآن بأننا توسعيون لمجرد أننا نريد استعادة الجولان! نحن مهتمون بكل الأمور الأخرى فقط لأننا ندعو للوحدة العربية. بالنسبة لنا الوحدة العربية مقدسة. لقد كانت سورية عبر التاريخ موطناً لكل الناس من حولنا، لذا يجب ألا يتفاجأ الوزير من تطلعنا سورية بكثير من الاهتمام للوحدة مع جيراننا.

كان هذا هو سبب عرض الأسد، خلال الجولة المكوكية التمهيدية، إنهاء حالة الحرب فقط في حال إعادة مرتفعات الجولان. أما اتفاق السلام فعليه أن ينتظر التسوية الشاملة مع كل العرب، ولاسيما الفلسطينيين.

عكس الأسد الصراع والقوى التي تشد الحبل داخل النظام السياسي السوري. إذ كان ينتمي إلى الطائفة العلوية، وهي أقلية أصبحت مسلمة بالكامل فقط في القرن السابق. لذلك كانت متطلبات البقاء السياسية وحتى الإثنية مترسخة فيه بعمق. ومع أنه استمر أكثر من نظرائه الإسرائيليين فقد استطاع البقاء محلياً باتباعه النشاط المتوازن نفسه بين الزمر المتنوعة. على عكس القادة السياسيين الإسرائيليين، كان لا يتردد في استدعاء القوات المسلحة للمحافظة على حكمه، ولذلك فإنه قد مضى بعيداً لفعل كل ما يضمن وحدة الجيش.

عندما تفاوضت معه، اتبع الأسد إجراءً من ثلاث مراحل مما عكس أساس قوته وسلطته. أولاً كان يقابلني مع مترجمي وحدنا، الأمر الذي كان يمكنه من التحكم فيما سينقل إلى مساعديه: ثم كان يستدعي مجموعة ضباط عسكريين ليستمعوا إلى نسخة مختصرة عن حوارنا: أخيراً، كانت تنضم إلينا مجموعة مدنية للاستماع لشرح أشد اختصاراً.

أشرف الأسد على العملية برباطة جأش وبروح تهكمية. وهو مثل المفاوضين الإسرائيليين، لم يؤمن بالمبادرات الفردية ولم يكن في موقع يتيح توظيفها. كان الأسد ذكياً، قاسياً، ساحراً، عندما يريد هو أن يكون كذلك، وكان اختصاصياً في المضي بالتفاوض ساعياً وراء الحصول على كل تنازل ممكن - حتى لو عنى ذلك تعريض كل المفاوضات للخطر وإضعاف موقف سورية بشكل عام. فيما يتعلق به، لم يكن للسلام قيمة مجردة، ولم يدّعِ قط أنه كان كذلك، إذ كان السلام يجسد، من وجهة نظره، توازناً قوياً سينتهي عندما يتغير التوازن. وهكذا فإن إعلان اتفاق رسمي مع إسرائيل يعني فقط الإعلان الرسمي عن توازن القوى الحالي. لقد أدرك مجموعة من وزراء خارجية أمريكا المتلاحقين أن محادثاتهم معه يجب أن تتركز حول اختراق مفهومه لطبيعة السلام. وهذا شيء محكوم

> عليه بالفشل. لم يكن الأسد قط مستعداً لأن يعقد أكثر من هدنة مهما تكن الترويسة الظاهرة للوثيقة التي ستوقع في النهاية.
>
> خلال جولة 1975 المكوكية، كان لدى الأسد هدفان: تجنب حدوث اتفاق مصري إسرائيلي منفصل، وفي حال حدوثه فالاشتراك في المحادثات: طريقة تخلق وضعاً مساوياً للسادات. لكن إسرائيل لن تفاوض على مرتفعات الجولان، والسادات لن يدع سورية تقرر سير مفاوضاته.

كنت أعرف أن الأسد مدرك تماماً لاستراتيجيتنا، لكنه أكثر حكمة من أن يتبنى مواجهة مع الولايات المتحدة. لذلك أبقيته مطلعاً للمحافظة على احتمال لعبه لدور ما في المستقبل وليقصر معارضته على اعتراض لفظي. وقد أبدى الأسد تعاوناً لأنه لم يكن يملك بديلاً أفضل. وسوف ينتظر الفرص المناسبة إما لإغراق عملية السلام وإما للاستفادة منها: حسب الخيار النهائي الذي سيفرضه توازن القوى.

تبين أن المحادثات مع الرئيس السوري في التاسع من آذار غير حاسمة كما توقعناها (وبطريقة ما خططنا لها). لم يكن لدي أي شيء ذو علاقة باهتمامات السوريين لأعرضه. ولم يؤمن الأسد بالإيماءات غير المتبادلة.

وصلنا إلى إسرائيل تلك الليلة في جو لا يشجع على المفاوضات. لأن إسرائيل كانت تبكي مقتل مدنيين إسرائيليين وجنديين في تل أبيب على يد إرهابيين عرب نزلوا بقاربين صغيرين واستولوا على فندق ساحلي، هاجمه فيما بعد الجيش الإسرائيلي. كان عداء العرب متأصلاً جداً بحيث كان من الجنون المجازفة بالأمن الذي يؤمنه وجود فاصل من الأراضي بين الطرفين والذي من شأنه المساهمة في إثبات نوايا العرب الحسنة الوهمية.

كالمعتاد، انتقلنا مباشرة من المطار إلى اجتماع مع الفريق المفاوض الإسرائيلي. لكن، ولأول مرة، رتب رابين عشاءً اجتماعياً. لدهشتنا، لم يُخضع المفاوضون الإسرائيليون شرحي للمحادثات التي أجريتها مع السادات في ثوانٍ للتحقيق المعتاد الصارم والدقيق والمشكك بنوايا السادات. وركزوا بدلاً من ذلك على مروري الخاطف والذي لم يكن ليتضمن أي معنى رئيسي لدمشق. ونظراً لأنه لم يكن لدى رابين وزملائه النية للتفاوض مع سورية، كان هذا الجزء من المحادثات مرحاً نسبياً. إنه لأمر مريح، على سبيل التغيير، ألا نخضع مباشرة للتأويلات المنهكة التي يُتعب بها المفاوضون الإسرائيليون محاوريهم.

في الوقت نفسه، كان هناك مظهر منذر بالشؤم لهذا المناخ الجديد الخالي من المشاكسة والنزاع. وربما التفسير الوحيد المحتمل لهذا السلوك الهادئ للفريق الإسرائيلي المفاوض، كان إما أن الوزارة قد توصلت إلى قرارها، وإما على الأرجح، أنها قد فشلت مرة أخرى في التوصل لأي قرارات. بحيث لم يتبق

لدى المفاوضين الإسرائيليين شيء يقولونه لنا. سيسكو، من جهته، همس في أذني مشككاً: «إنهم ودودون إلى درجة زائدة» فأجبته: «لقد أصبحنا شديدي الريبة».

ختم رابين الأمسية بتسليمي مذكرة تحوي سبع مبادئ، ستوجه الفريق الإسرائيلي المفاوض ـ كما لو كنا في حلقة بحث أكاديمية، لا في المرحلة الأولى من الجولة المكوكية. كانت اللغة استرضائية، لكن لم يكن هناك شيء ليتم العمل بناءً عليه، والنقاط السبع كانت نسخة معممة لما كنا نشير لأشهر إلى أنه غير كاف.

عندما وصلنا أخيراً في صباح العاشر من آذار، اليوم الثالث للمكوك، إلى التفاصيل، بدا واضحاً أن رابين، على عكس كل خبراتنا السابقة، لم يستخدم التأخير الذي فرضه علينا لدفع وزارته نحو التسوية. ولدهشتي، فقد أعلمنا أنه لا يوجد اقتراح لأخذه للسادات، ولاخريطة، ولاحتى توضيح لمفهوم الانسحاب لمسافة تتراوح بين 30ـ50 كيلو متراً الذي ذكره آلون لفورد في أيلول. وبدلاً من ذلك، تعرضت الفقرات التي اقترحها السادات لإنهاء حالة الحرب إلى انتقادات قانونية مهلكة اعتماداً على أن التنازلات كانت إما غير كافية وإما لا معنى لها لأنه من الممكن إلغاؤها في أي وقت.

كان النقد الإسرائيلي دقيقاً وغير ملائم في الوقت نفسه. كان يمكن للنقد ذاته أن يقال لو أن السادات وافق على تعهد رسمي لإنهاء حالة الحرب ـ أو، لأجل ذلك، على سلام رسمي. للتأكد، كانت التنازلات الإسرائيلية إقليمية، فيما كانت المنافع المفترضة قابلة للإلغاء. وقد كانت غير ملائمة لموضوع البحث لأنه، منذ البداية، كان واضحاً أن هذا سيصبح أساس المفاوضات. مهما كانت وجهة أي اتفاقية ومهما كانت شروط مدتها الزمنية الرسمية، فإن الاتفاقيات بين الدول المستقلة ـ حتى اتفاقيات السلام ـ يمكن دائماً إبطالها. وما كانت عقوبة إبطال اتفاق سلام أو تجاهل تصريح إنهاء حالة الحرب سوى الذهاب إلى الحرب! ـ وهو بالضبط ما يفترض أن يمنعه اتفاق السلام أو التعهد بإنهاء حالة الحرب.

كان القرار النهائي أمام الفريق الإسرائيلي المفاوض هو حول ما إذا كان إبعاد السادات عن مقررات الرباط، واعتماده على الاتحاد السوفيتي مقابل التخلي عن أراض ستجعل الخطوط المصرية على بعد مئة ميل من الحدود الإسرائيلية، كان أكثر خطورة من العودة إلى الموقف السابق الذي قد يعني المجازفة باحتمال نشوب حرب أو خسارة المسار الدبلوماسي لتحقيق السلام. إن التحليل القانوني والساخر لعرض السادات قد تجاهل الواقع العصيب بأن البديل الوحيد هو العودة إلى المؤتمر الدولي في جنيف، حيث ستواجه إسرائيل تحالفاً من كل خصومها وكذلك الحاجة لأن تحول لمصلحتها القضايا والموضوعات الأكثر تعقيداً مثل مستقبل القدس والحدود النهائية. فهمَ بعض الأعضاء الرئيسيين في الفريق المفاوض الإسرائيلي ـ ورابين بالتأكيد ـ هذه الخيارات البديلة بما فيه الكفاية، إلا أنهم تركوا، في بعض الأحيان، انطباعاً بأنهم يخافون من بعضهما بعضاً أكثر من خوفهم من حدوث انفجار دبلوماسي.

وفـي مجـرى كل تفاوض، هنـاك نقطة يتم التوصـل إليها عندما يقـرر الفرقاء أنهـم سيصلون إلى تفاهـم فـي النهايـة أو أنهم سينتهـون إلى طريق مسـدود. ففي الحالـة الأولى، يتعالـى الضغط الناجم عـن التفاوض؛ ويماد تقويم الموضوعـات الفردية في ضـوء إجماع وشيك على مقـررات معينة. أما في الحالـة الثانية، فبالرغم أن الإجراءات المتعلقـة بالعملية سوف تستمر لبعض الوقت، إلا أن المفاوضات محكوم عليها بالهلاك لأنه، منذ ذلك الحين، سيركز كل فريق على توجيه اللوم على الفريق الآخر لفشل المفاوضات.

وعلـى الرغم مـن استمرار الجولة المكوكية عشـرة أيام أخرى، إلا أنها في الواقـع انتهت بعد الجولة الأولـى مع الفريـق الإسرائيلي المفاوض. إذ لم ينجم ذلك عن كون المطالـب الإسرائيلية مبالغ فيها. بل كانت تلك النتيجة إجراءً اعتيادياً للجولات التمهيدية مع الفرق الإسرائيلية المفاوضة، التي اعتادت جمع أولويات كل واحد من أعضائها ـ لكن التغيير من غولدا مائير إلى رابين جلب معه اختلافين في النهج ثبت أنهمـا حاسمـان. كانت غولدا قاسية في حياتها الخاصة كما كانت فـي جلسات المفاوضات: وقد عرفنا ـ معهـا ـ أين نقف. أما فـي بداية بصفته رئيساً للوزراء، فلم تكن الحال معه على الشاكلة. ففي المحادثات الخاصـة، إذ تـرك عندنا قناعة بأنه موافق ليس على استراتيجيتنا ولكن على شروطنـا الرئيسية أيضاً؛ بـدا مبدئياً مهتماً بتخفيـف الأعباء عن إسرائيل، وذلك بإعادة تشكيل البنيـة التحتية العسكرية الداعمة للخطـوط الجديدة، لكن في جلسات الفريق المفاوض، أصر رابين بصلابة على مبادئه السبعة، ولم يؤيد سلوك الطريق التدريجي نحو بلوغها.

في استعادة للأحداث، أظن أن هذا مرده إلى امتلاكه تركيبة ذهنية تحليلة أكثر حدة من غولدا وإلى خـوف كبيـر من حكومته. كانت زيارة الفريق تطول عندما تكون الرحلات المكوكية فعالة، لأن كل طرف ـ بما فيه الإسرائيليون ـ كان مستعداً للقيام بتعديلات طفيفة في موقفه فيسهّل هذا المناخ ويشجع الطرف الآخر على القيام بتعديلات من جانبه. وبهذه الطريقة، قرب الطرفان الفاصل بينهما.

فـي هـذا المكوك، اتخذت الـوزارة الإسرائيلية قراراً بعـدم تغيير موقفها إلـى أن أتوصل إلى تحقيق تقريـب وجهة نظـر السادات من الحدود العليا لموقفهـا. وأنا واثق بأن رابين، كما آلـون، كان يأمل بأنني بشـكل مـن الأشكال سأعود من المكوك بعد أن أكون قد سحبت الأرنب من القبعة. وحينذاك سوف يوصي رابين بتقديم تنازلات إسرائيلية على قدر من الأهمية.

كان ذاك مفهوماً خاطئاً لدبلوماسية المكوك. لأن السادات كان ملزماً بتفسير ما يقيد حقاً سياسات الـوزارة الإسرائيلية على أنه هجوم على كرامته الوطنية. ومع كل جولة مكوكية، كان يصير أقل وداً. بينما كان ـــ يلعـب وفق القواعد القديمة ـ يعدل ويغير من موقفه، إلا أنه ولكـن ليس بالنزعة نفسها التي تجاوز بها كل الأزمات السابقة.

فهـم رابين المعضلة، ولكونه غير قادر على تحريك وزارته نحو تسوية أو حتى مفاوضات جدية، حاول رأب الصدع بعمل بارع شخصي. فكتب رسالة عميقة للغاية للسادات حاول فيها أن يعوض له بما يبديه من نواياه الحسنة عن عدم وجود إجماع في الرأي داخل الوزارة الإسرائيلية.

بدأت الرسالة بالتحية لدور مصر في المنطقة واعتراف بدور السادات المعتدل:

«لقد كان دائماً اعتقادي الراسخ أن مصر، بفضل ميراثها الثقافي، وقوتها، وحجمها وتأثيرها، تحمل صوتاً قيادياً بما يتعلق بالجهود المبذولة في منطقتنا لإحلال السلام. ومما نقله الدكتور كيسنجر لي، ومن تصريحاتكم العامة، أحس بثقة أنكم مصممون على القيام بجهود شاقة للتوصل إلى تسوية.

أنـا، مـن جانبي، مصمم علـى القيام بكل الجهود لتعزيـز السلام بيننا، وانني بهـذه الروح أعبر عن التطلع إلى النجاح في التوصل إلى اتفاق مشرف لشعبينا».

عَبَـرَ رابيـن عـن استعداده للقيام بانسحـاب آخر، لكن لم يكـن بإمكانه عمل، هـذا دون الإشارة إلى أن مثـل تلـك التضحية التي تمثل انعطافـاً جوهرياً نحو السلام. لقد قال لي السـادات مراراً: إن المشكلة الكامنة بين العرب وإسرائيل مشكلة نفسية. وها هو رابين مصمم الآن على تحديد ذاك التحدي النفسي. وقـد ناشد السـادات ليضمن في الاتفاق بعض التعهـدات الرسمية بالالتزام بالسلـوك السلمي: كاد يكون الطلـب نفسه الذي تقدم به بنبرة أعلى خلفه بنيامين نتنياهو، بعد ربع قرن تقريباً في مفاوضات «مزرعة واي ريفر» عندما كان يبحث موضوع الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية.

«.. يجـب أن يعـرف شعبـي أنه خلال عمليـة الانسحاب إلى خـط جديد متفق عليه نكـون قد توصلنا إلـى منعطـف هـام، وبأننا نلج عصراً سـوف نتمكن فيه من تسويـة كل خلافاتنا بالطـرق السلمية فقط. وباعتباري رئيس وزراء، يجب أن أكون قادراً على إقناع كل من الشعب والحكومة في إسرائيل بأننا بتسليم بعض المواقع الاستراتيجية لن نعرض أنفسنا لمزيد من المصاعب التي قد أوجدتها خطوط أملول وأدنى مـن صـراع متجدد. يمكن لهذا أن يصبح ممكناً فقط إذا تبدى أن القيام بالانسحاب سيكون مَعْلَمَ البداية الحقيقي نحو السلام بالأفعال والأقوال التي تُظهر نية السلام».

سلمـت رسالـة رابين إلى السادات في أسوان في الثاني عشر من آذار قبـل العشاء مباشرة. وقد تأثر بشدة. فلو أن الرسالة تضمنت أي تنازل إسرائيلي ملموس، لكان من المؤكد حدوث تقدم في المسار.

نفـث السادات دخـان غليونه لبضع دقائق قبل أن يتكلم: «من المهم لي جـداً أن أعرف من الذي فكر بهذا»؟. أجبت: إنها فكرة إسرائيلية، الأمر الذي كان صحيحاً إلى حد ما فقط لأنني أنا من شجعت رابين، الـذي تجاوب بحماسة. استفسـر السادات: «هل كتبوها؟! إن هذا الأمر على قـدر كبير من الأهمية». ولم أتـردد قـط في التأكيد على أنها بالكامل مسودة إسرائيليـة، وبأنني لم أعدلها، بل حتى لم أرها إلا بعد أن تمت. طوى السادات الرسالة ووضعها في جيبه.

وفي اليوم التالي، طلب السادات أن يراني وحدي، والرسالة أمامه. رد بالجواب الشفهي التالي، هذا فحواه مما أتذكره من ملاحظاتي المدونة:

ما أريد أن يعرفه إسحاق رابين، هو الروح الكامنة وراء عبارات إظهار النية لتحقيق السلام الذي نتفاوض بشأنه. موقفي هو أن القوة لن تلعب أبداً أي دور مجدداً في العلاقات بين شعبينا. وسوف أحاول معالجة أمر الشعب العربي إن عرف رابين كيف يعالج أمر الشعب الإسرائيلي. إنني مصمم على تحقيق الانسحاب النهائي وفق خطوط متفق عليها بالطرق السلمية فقط. وإن عقد مؤتمر جنيف بعد توقيع هذا الاتفاق، فلن أمسّ هذا الاتفاق وكذلك لن يغير أي شيء بيننا في جنيف، يمكنك أن تطمئن رابين بأنني من جهتي لا أحلم بحل هذا في جنيف. مهما كانت المشكلات، فلن ألجأ إلى القوة. وأنا على استعداد للقاء رابين فور انتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المصرية.

إذا كان لكلمات السادات أي معنى، فهو أن رابين قد حقق بالفعل هدفه السياسي الأكثر أهمية: تخلي السادات عن استخدام القوة في تسوية الخلافات العالقة مع إسرائيل، حتى فيما يتعلق باستعادة بقية الأراضي المصرية. فقد وافق على ألا يستخدم مؤتمر جنيف للضغط على إسرائيل. ووعد بالقيام بلقاء رابين وجهاً لوجه. وإذا لم يكن هناك استعداد لتصديق كلمات السادات، فسيثبت أن الشروط الرسمية في أي اتفاق مؤقت لا معنى لها. وبطريقة غريبة، لم تعد المفاوضات تدور حول التفاصيل التي أعلنها الفريقان المتفاوضان وانما في كيفية تمكين شعبي الطرفين من إدراك قناعات قادتهم.

أظهر التغيير في الإجراءات أن السادات قد توصل إلى حدود ما كان يمكنه إنجازها بنفسه. وحتى ذاك الحين، كنا نلتقي، أنا وهو، وحدنا لوضع المبادئ التي قام الخبراء ـ سيسكو، أثرتون، وساوندرز، والسفير هيرمان ايلتز من جانبنا، والجمسي وفهمي من الجانب المصري ــ بعدها بنقلها إلى لغة المعاهدة. في هذه المناسبة، ولأول مرة، انضم السادات، في لقاءين استمر كل منهما مدة ثلاث ساعات في 12 و13 من آذار، إلى جلسات وضع المسو ـ التي كان عال الصبر لديه بخصوصها محدوداً. وتمعناً في الاحتمالات كافة، فهم أن مساعديه سوف يقاومون التنازلات الكاسحة التي لم يكن لهم يد في صوغها وأنهم مصممون على جعله يأخذ على عاتقه المسؤولية كاملة ليس فقط بشأن التوجه العام لعملية السلام، بل بشأن شروطها المفصلة أيضاً.

أولى السادات اهتماماً خاصاً بكيفية استثمار اتفاق على ذلك القدر من الأهمية السياسية التي كان رابين يطالب بها. عرض إعلان وثيقة تصف الاتفاق بكونه خطوة نحو السلام، علاوة على الإعلان الرسمي بأن مصر سوف تسوي جميع الخلافات المتبقية كافة بالطرق السلمية (والتي تتضمن النزاعات الإقليمية المتعلقة بالأراضي المصرية). كما اقترح الإعلان فقرة يستنكر فيها الفريقان اللجوء إلى القوة طيلة مدة الاتفاقية، لتهدئة المخاوف الإسرائيلية بشأن المدة الزمنية للاتفاقية وامكانية إبطالها، وكذلك لإضافة فقرة أخرى تجعل الاتفاقية سارية المفعول إلى أن تلحق باتفاقية أخرى تحل محلها.

وافـق السادات على تشكيل لجان مصرية إسرائيلية مختلطة للتدقيق باتهامات أي انتهاك ولفتح قناة السويس وكذلك مضيق باب المندب (المدخل إلى البحر الأحمر) أمام السفن المتجهة إلى إسرائيل. وأخيراً، وافق على خفض الدعاية المعادية لإسرائيل في إذاعة القاهرة وتخفيف المقاطعة الاقتصادية للشركات الأمريكية على مراحل تدريجية. وختم السادات عرضه بقوله ـ مازحاً ـ بأنه: مع هذه التنازلات، إذا لم يتمكن من الحصول على وصف من إسرائيل للخط الذي هي على استعداد للتراجع إليه، ربما سينتهي به الأمر بأن يقبض عليه الجمسي هو وفهمي.

مجدداً تباطأ خط سير المحادثات وأصبح جليدياً مع عودتي إلى إسرائيل في 14 من آذار، اليوم السابع للمكوك. فالحالة العامة هناك بعيدة عن أن تكون واعدةً. فكان الإعلام الإسرائيلي يعزف على وتر ابتزار أمريكا دون النظر إلى حقيقة أن التنازلات كافة، كل حتى ذلك الوقت، كانت قد قدمت من قبل الجانب المصري فقط. بدا أن الفريق المفاوض غير متأثر برد السادات على رسالة رابين، ونظراً لأنه لم يعقد أي اجتماع وزاري بينما كنت في أسوان، بقي الموقف المعياري بالتأكيد على حاله دون أي تغيير. كان الاجتماع الوزاري التالي مبرمجاً ليوم الأحد، 16 آذار، مما يعني تأخر صدور أي قرار جديد ليومين على الأقل.

وفي اجتماع متوتر استغرق ثلاث ساعات في 14 آذار، قيّد المفاوضون الإسرائيليون أنفسهم بأسئلة متشككة لمحّوا من خلالها إلى أن تنازلات السادات لم تكن كافية، هذا إن كان يمكن اعتبارها تنازلات على الإطلاق، مما يعني أنهم مازلوا مصرّين على تصريح رسمي بإنهاء حالة الحرب. ووعدوا أن يسلموني ردهم على السادات مساء 16 آذار، أي اليوم التاسع للجولة المكوكية.

كان السير المتأني في صناعة القرار الإسرئيلي دون إبداء أي مساهمة إسرائيلية للخروج من ذلك الطريق المسدود أمراً غير مسبوق. وقد ترك ذلك الموقف الإسرائيلي بعض الشكوك فيما يتعلق بقرار الوزارة المحتمل عندما ادعت بأن الاقتراحات المصرية «من النظرة الأولى، غير كافية وغير مرضية» من نواح عدة.

خلال تلك الثغرة الزمنية، سافرت إلى دمشق وعمان في 15 آذار في محاولة لتهدئة جيران إسرائيل الآخرين القلقين والمشككين بشكل متزايد. لم يصدق الأسد ولا الحسين أن الولايات المتحدة غير قادرة على إقناع إسرائيل، وفسرا التأخير بمنزلة مقدمات لصفقة كاسحة سوف تستثنيهما.

كان الأسد يمقت فكرة عقد اتفاق منفصل بين مصر واسرائيل لأنها بلا شك ستنقص من قوته ونفوذه. كان مدركاً بشكل جيد أننا كنا القوة الدافعة الرئيسية من وراء العملية لتقويض موقف المفاوض السوري. على أي حال، كان استقبالي في دمشق حاراً بشكل غير عادي لأن الأسد أيضاً فهم أن خياريه الوحيدين كانا إما الإخفاق وإما الوساطة الأمريكية. كان هذا الوضع مؤلماً للقائد السوري، ولاسيما أن

وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تكل قط أو تمل من الإعلان عن رفض حكومتهم لأي اتفاق مؤقت جديد مع سورية وتصميمها على الاحتفاظ بمعظم مرتفعات الجولان في مرحلة السلام النهائي.

التقينا في مكتب الأسد، حيث كانت الستائر القرمزية مسدلة دائماً، مضفية جواً من العزلة أشبه ما يكون بالشرنقة. بدا تماماً أن الأسد كان غير مقيد بأي جدول أعمال، لذا أمضى مدة طويلة في التحدث عن شؤون العرب الداخلية وعن أعلامهم، التي أعطت المجال لإطلاق تعليقات لاذعة عن خيانة السادات المزعومة ونفاق فهمي. في هذه المناسبة، نقل لنا الأسد إدراكه ـ وهو بلا شك نابع من وسائل الإعلام الإسرائيلية ـ بأنه ليس لدي أي جديد لأخبر عنه وتركني أوجز ذلك لكل زملائه بأن واحد. بعد ذلك ـ وعكس الإجراء المعتاد ـ عقدنا اجتماعنا الخاص.

أعلن الأسد عن رغبته في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وهذا ما فسرته بأنه علامة على إبداء النوايا الحسنة أقل من كونه ناجماً عن تحليل بدم بارد لتوازن القوى في الشرق الأوسط. ولا يمكن للأسد أن يكون الأسد لو أنه فشل في مزاوجة تصريحه عن نية السلام مع التهديد:

(أُحس بألم عظيم: عندما أرى طفلاً مصاباً لكن عندما تكون الحرب هي السبيل الوحيد للخروج من أزمة أو الطريق الوحيد لاستعادة شرف المرء وأرضه، عندها لا أحصي الخسائر، بشرية كانت أم غير ذلك، لأن الخسائر السورية آنذاك سوف تندرج تحت عنوان «تضحيات»).

أجبت بأن سورية، بتقديرنا، سوف تعاني من هزيمة ساحقة. وواجه الأسد هذا القول بأن سورية ـ كونها عرفت أن إسرائيل «لا يمكنها تحمل الألم» ـ سوف تنهج استراتيجية معينة، لا تهدف إلى تحقيق النصر بقدر ما تهدف لتوجيه ضربة توقع الكثير من الإصابات والخسائر في حرب طويلة الأمد. وعلى عكس ما حدث في زيارتي الأسبوع الماضي، حثّ الأسد على إنجاز اتفاق جزئي بشأن مرتفعات الجولان يتزامن مع المفاوضات المصرية بشأن اتفاقية الانسحاب.

ومع اقتراب المساء تابعت جولتي إلى عمان، حيث تكون الأجواء دائماً خالية من التوتر. مع أن الحسين كان ما يزال متألماً من استبعاده عن عملية السلام إثر مقررات الرباط، فهو لم يغير مطلقاً نظرته في كون الولايات المتحدة هي الكفيل الذي لا يستغنى عنه لضمان بقاء سلالته. شجع الأردنيون النوايا الأمريكية الحسنة بسلوك وأسلوب في التعامل خال من الأخطاء وبحسن ضيافة مدروسة ـ على الرغم من وجود بعض التوتر في تلك الزيارة. ولأنني، مثلهم، أؤمن بمجتمع المصالح المتبادلة، التمست آراءهم عن العواقب المحتملة في حال فشل المكوك الذي كانوا يكرهون فكرة فشله. كم من الوقت ما زال يلزمنا لمتابعة الضغط؟.

حدثني الملك حسين ورئيس الوزراء زيد رفاعي مترفعين فوق عواطفهما، عن قطع الميل الإضافي. وقد قالا: إن الفشل في المفاوضات ربما يتسبب بدفع السادات لتغيير المسار أو الإطاحة به، وهذا بدوره

سوف «يحكم على المنطقة بحرب أخرى». نتيجة كهذه سوف تعتبر من قبل كل بلدان المنطقة على أنها برهان جديد لما يسمونه «تخلي الولايات المتحدة عن أصدقائها وحلفائها ـ فيتنام وكمبوديا. والآن السادات والمعتدلين الآخرين في الشرق الأوسط».

التقينا مجدداً مع الفريق المفاوض الإسرائيلي مساء يوم الأحد 16 آذار، لتلقي موقف الوزارة الرسمي. كان الحذر يلف الأجواء. وفي ملاحظاتي الافتتاحية، أشرت إلى اللهجة العدوانية لوسائل الإعلام الإسرائيلية، التي وَضَحَتْ أن الإيعازات الحكومية قد غذتها:

أولاً، أود القول إني آسف لتولد انطباع لدى الرأي العام عندكم، بأن الولايات المتحدة متواطئة مع مصر لاستخلاص تنازلات، بطرق ذكية من إسرائيل. إن هذا من شأنه تعقيد الأمور، برغم الميزات قصيرة المدى التي قد يعطيها.

تجاهل رابين تلك الكلمة وسلَّم في النهاية رد وزارته على الاقتراحات المصرية التي أتينا بها قبل يومين. أزال ذلك الرد أي شك حول كون حملة وسائل الإعلام العدائية مجرد حدث عرضي. لأن الوزارة قد قررت أن تثبت على موقفها الذي كنا أنا وفورد قد حذرنا منه قبل ستة أشهر. سيتم الانسحاب من مزيد من الأراضي في سيناء فقط مقابل «إعلان إنهاء حالة الحرب»؛ وسيكون التعويض الإسرائيلي إما بالممرات وإما حقول النفط لكن ليس كليهما. وقد حددت الوزارة أن أي تنازل مصري أقل من التصريح الرسمي بإعلان وقف حالة الحرب سيكون غير كاف ـ بما في ذلك محاولة السادات الشجاعة لضمان الكثير من جوهر مضمون إنهاء حالة الحرب دون استعمال الكلمات السحرية الدالة عليها. ورفضت الوزارة أن تشير للخط الذي ستكون مستعدة للانسحاب إليه مقابل تعهد رسمي بإنهاء حالة الحرب. وهكذا أمست رسالة رابين وجواب السادات من أخبار الأمس.

تصف لنا الفقرة التالية المقتطفة من مسودة ذلك الاجتماع الجو المتحفظ على أفضل وجه:

رابين: لقد اجتمعنا، وقرأنا ما تم وضعه أمامنا. لقد فعلت ما بوسعك لشرح موقفنا للمصريين، وليس لدينا أدنى شك بخصوص ذلك. بل أكثر من هذا، نحن نقدر حقاً ما تبذله. لكن عندما أحاول تلخيص ما تم، أرى أن القليل قد تحقق بشأن النقاط الثلاث الحساسة والهامة بالنسبة لنا ـ مسألة عدم استخدام القوة، ومسألة القيام بخطوة جوهرية حقاً نحو السلام، ومسألة مدة الاتفاق.

إن «إسرائيل ستعطي شيئاً ملموساً، مادياً، ونرغب بدورنا الحصول على شيء مادي حتى لو كان من الممكن التعبير عنه بالكلمات..

كيسنجر: إني لا أفهم. إنهم مستعدون لاستخدام جملة «عدم اللجوء إلى القوة».

رابين: هذا في سياق عملية السلام، ولكن ما إن تقف العملية.

كيسنجر: إذن ما الذي تريدني أن أقوله للسادات؟

رابين: إنه ما لم يتحرك بخصوص تلك الموضوعات الثلاثة الرئيسية، لا أدري ما الذي يمكن عمله.

آلون: والحرب الاقتصادية.

رابين: إني ملتزم بهذه النقاط الثلاث الرئيسية

كيسنجر: إذن لا أستطيع إعطاءه أي فكرة عن الخطوط أو عن أي شيء ستكون مستعداً لعمله، على أن يعرض شيئاً مرضياً على بساط البحث؟! أنت ترى، أنه يعاني من أوهام الجهود الكبيرة والتنازلات التي يبذلها، والتي يرى السوريون أيضاً أنه يقوم بها. فهنالك احتمالان أمامنا: فإما أن أعود وأطلب منه أن على تقديم الأفضل، وإما العودة بشيء أريه للجمسي وبأنه بإمكانه الحصول عليه في حال استعدادهم القيام بعمل المزيد.

لكن الفريق المفاوض لم يكن مخولاً بالذهاب إلى ما هو أبعد مما وضعه رابين أمامه، لا من ناحية أي مظهر إضافي لإنهاء حالة الحرب التي أرادوا من السادات أن يسلم بها، ولا من ناحية خط الانسحاب ـــ ولا حتى لو قبل السادات بمعجزة الموقف الإسرائيلي. وعندما أشرت إلى أن الفارق بين تعبيري إنهاء حالة الحرب وعدم استخدام القوة محير، وغير واضح تماماً بالنسبة للشخص العادي، ركز رابين على صلب القضية ـ ألا وهو الشلل في الوزارة:

«لسنا مخولين من قبل الوزارة لمناقشة أي شيء عدا إنهاء حالة الحرب، لذا فإننا نأمل أن تكون قد جلبت شيئاً من هذا القبيل. فإن كان الأمر كذلك، فسوف نناقشه مع الوزارة».

من الواضح أن الحكومة قررت أن على السادات أن يسلم بمطالب إسرائيل القصوى قبل أن تميط اللثام عن المقابل الذي ستقدمه. برأيي، لقد خاطر موقف الوزارة بمصداقية أمريكا العامة بوصفتها وسيطاً.

ليس هناك معنى في غشك. يمكنني الاستمرار بهذا مكوكاً آخر. كل مكوك يرفع الثمن بالنسبة للولايات المتحدة. لا أظن أننا نعمل على الموجة نفسها.

أظن أن الجولة القادمة ستفشل. وهنا فإن سؤالاً بالغ الأهمية يطرح نفسه حول ما إذا كان علي استخلاص المزيد من التنازلات من السادات إن كنت أرى بالفعل أنه سيفشل. قل لي سيناريو دقائقي الخمسة عشر الأولى مع السادات: «هل يمكن أن تتخلى إسرائيل عن الممرات والحقول أم لا؟ أرجوك أعطني المزيد». أمام الجمسي وفهمي.

فـي يوم الاثنيـن، 17 آذار، فيما كنت أستعد للمغادرة إلى أسوان، حاول الفريق الإسرائيلي المفاوض، بعـد أن أدرك الانتهـاء الوشيـك للمحادثـات، بتغيير موقفه بشكل بسيـط، وقد حـاول أن يُحمّل السادات مسؤولية فشلها. ونظراً لعدم وجود اجتماع وزاري آخر، فإنه لا يمكن لمثل ذلك التغيير أن يكون ذا أهمية. عرضـ الفريـق المفاوض الانسحاب إلى الحافـة الغربية (الجانب المصري) للممـرات إن وافقت مصر علـى الامتناع عن أي عمل عدائي، حتى على الصعيـد الدبلوماسي. لكن الفريق الإسرائلي رفض مع ذلك إعطاءنـا خريطـة توضح «الحافة الغربية» للممرات، كما رفض أن يشـرح تعريفه لعبارة «العمل العدائي»، سوى أنه يتضمن دبلوماسية اليوم بيوم. لم نأخذ أنا وزملائي ذلك العرض على محمل الجد. لأنه من دون إرفـاق خريطـة الانسحاب، لم يكن العرض يعني الكثير، لأن الممـرات كانت بطول خمسة عشر ميلاً على الأقل، وليس لها حافة غربية واضحة. لذلك شككنا أن العرض كان طريقة أخرى لتأجيل فكرة الانسحاب لمسافة ثلاثين إلى خمسين كيلو متراً الذي ذكره آلون لفورد في كانون الأول. مع طلب التخلي عن الضغط الدبلوماسـي مضافـاً إلـى الشرط المتفـق عليه مسبقاً بعـدم استخدام القـوة، كان الفريـق الإسرائيلي فـي الواقـع يطلب من السـادات أن يتخلى عما يعتبـره أرضاً مصرية وذلك بتخليه حتـى عن اتباع الطرق الدبلوماسية لاسترجاعها.

وفي مصر، أخذت أزمة الثقة تتفاقم، حيث كان ذلك ينعكس في الأسلوب الرسمي المتزايد للمحادثات. فعندمـا يرى السادات أن الاتفاق وشيك، كان يتحرك للوصول إلى النتيجة بقفزات مفاجئة وحاسمة. لكن الإبقـاء علـى حالة الجمود التي آلت إليها المفاوضات كان بحاجة لدعـم أوسع. ولأول مرة، قدم السادات نائبـه الجديـد، حسني مبارك، مرتدياً بزة القوى الجوية الزرقاء. ومع أن مبارك لم يلعب دوراً رئيسياً في المحادثـات، إلا أنه كان الكفيل الضـروري لضمان مصالح المؤسسة العسكريـة. شارك فهمي والجمسي بشكل فعال، بينما مثل إيلتز وسيسكو جانبنا.

كان رد فعـل السـادات على ما نقلته له كئيبـاً: «إما أنهم لا يستطيعون وإما أنهـم لا يريدون التسوية». وكونـه قـد قبل في السابق التخلي عـن استخدام القوة رغم وجود قسم كبير مـن الأرض المصرية بأيدي الإسرائيليـن، فكيـف يمكن مطالبته بالتخلي عن الطـرق الدبلوماسية أيضاً ـ وكل هـذا مقابل انسحاب ترفض إسرائيل تحديده.

مع ذلك، خرج السادات وفهمي صباح اليوم التالي، 8 آذار، بمعادلات جديدة تتماشى مع الاهتمامات الإسرائيليـة. ألغـت هذه المعادلات البند الشرطي من تعهدها بعدم استخـدام القوة فقط في حالة توقيع الاتفاقيـة ـ ولاسيما بما يتعلق بعملية السلام التي اعترض عليها رابين. بكلمات أخرى، إن تخلِ مصر عن القوة سيبقَ فاعلاً حتى لو أن عملية السلام تداعت. كان السادات مستعداً أيضاً لتقديم تعهد، لا لإسرائيل فقـط ولكن أيضاً للرئيـس الأمريكي برسالة خطية منه، بـألا يهاجم إسرائيل شريطـة أن تقدم إسرائيل

التعهـد نفسـه نحو مصر وبالشكل نفسه. وقد أوضح ما فهمته دائمـاً ولكنه كان غامضاً حتى الآن بالنسبة لـه: أن الممرات لن تسلم إلى مصر لكـن ستكون في منطقة تسيطر عليها الأمم المتحدة. كان لدي شعور عميـق أن هـذا العرض، طالما أنه لم يبلغ بعـد التصريح الرسمي بإنهاء حالة الحـرب الذي أصرت عليه الوزارة الإسرائيلية لن يجد أي استحسان في القدس.

كانـت وسيلتنا الوحيدة المتبقيـة للمحافظة على المكوك من الانهيار، هي تقديم طلب أمريكي رسمي للـوزارة الإسرائيلية لإعـادة النظر في موقفها. ويمثل هـذا انتقالاً حاداً من الأسلـوب غير الرسمي الذي كانت تدار به المناقشات الأمريكية الإسرائيلية سابقاً بحيث بعث رسالة للرئيس في ذلك اليوم للحصول على موافقته حول الصيغة التالية:

إن عواقـب الفشل خطيرة جداً بالنسبة لكل من إسرائيـل والولايات المتحدة بحيث إنه من الضروري لإسرائيـل أن تعيد التفكيـر في موقفها على ضوء آخر الاقتراحات الملموسـة التي طلبت مني مصر نقلها إليـك. إن الفشـل في التوصل لاتفاق المرحلة الثانية المصري الإسرائيلي بعد أربعة أشهر من المناقشات التمهيديـة الشاقة التي ساهمت فيها الولايات المتحدة مساهمة مباشرة سوف يؤثر في المصالح الحيوية للولايات المتحدة وإسرائيل.

كنـت متردداً حول فرضـ مثل هذا الضغط الرسمـي، لأنه لو نجح سيكشف لخصـوم إسرائيل درجة اعتمادهـا على الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يقلل من درجـة اهتمامها بالاعتدال. وإن فشل، فسيؤكد عقـم سياستنـا، الأمر الذي لم يكن بمصلحتنا. ولاسيما في هـذه الفترة بعد انهيار الهند الصينية. ولكن تبيّـن أنه ليس لدينـا أي خيار آخر. طالما أن الـوزارة الإسرائيلية أخطأت في حكمهـا وتقديرها لموقفنا الداخلي. إذ يبدو أنها اعتقدت أن الرئيس غير المنتخب الذي هزم حزبه للتو في انتخابات الكونغرس لن يكون قادراً على الإصرار على تنفيذ ما وضعه فورد في برنامجه لفترته الرئاسية.

ربما ظنت الوزارة الإسرائيلية كذلك ـ أو قيل لها من قبل أصدقاء أمريكيين ـ أنني كنت أعمل وحيداً دون دعم رئاسي حقيقي.

إن كان الأمـر كذلـك، فهو قراءة خاطئة لشخصية فـورد ولعلاقة عملنا. وللأمانـة فإنه منذ أسبوعه الأول في المكتب البيضاوي، كان الرئيس يقابل اللاعبين الرئيسين في شؤون الشرق الأوسط، وقد حازت المقدمـات التـي أسس عليها المكوك على دعمه الكامل. وقد حثّ رابيـن وآلون مراراً وتكراراً على ضرورة التقيّـد بتلك الأسس. وخـلال جولتي المكوكية، كنت أبعث لفورد تقارير يوميـة مفصلة، ملحقة بمكالمات هاتفية متكررة لبرنت سكوكروفت، الذي كان يوجزها للرئيس.

عيل صبر فورد لتوقف سير العملية الذي يلوح بالأفق لدرجة أكبر من نفاد صبري بعد أن عززته رسالة أرسلهـا السـادات دون علمي، بعد أن غادرت مصر أي بعد ظهر الأربعـاء 18 آذار، طالباً فيها تدخل فورد

الشخصي، ومعبراً عن سخطه من الاقتراحات الإسرائيلية التي طالبت بالحصول على كل مزايا «السلام الحقيقي والنهائي» مقابل «فك ارتباط محدود للغاية». كانت مناشدة لفورد من ورائي غير مسبوقة وإشارة واضحة إلى أن السادات بدأ يفقد صبره من سير العملية ومن الوسيط على حد سواء.

ونظراً لأن فورد كان يشارك السادات بالفعل بوجهة نظره. كان رده على مسعاي المقترح إلى الحكومة الإسرائيلية فظاً وواضحاً. فأرسل لنا سكوكرفت البرقية التالية نيابة عن الرئيس:

«لقد قرأ الرئيس تقريرك الأخير. إنه يوافق على كل كلمة ويريدك أن تؤكد لرئيس الوزراء والوزارة أنك تتكلم بتفويض كامل ودعم كلي منه. فالرئيس يدعم تماماً جهودك الحالية والاستراتيجية التي تمثلها ـ هذه الجهود ـ ويشعر بأن هذه الجهود تحظى بدعم كامل من الشعب الأمريكي بأسره.

قال الرئيس أيضاً: إنه لا يمكننا أن نضع أنفسنا في موقع يعزلنا عن باقي العالم من أجل الوقوف وراء التعنت السياسي الإسرائيلي. إلا أنه لم يحدد ما هو الأنسب بخصوص هذه الملاحظة من ناحية قولها على لسانه أم لا. وأنا أترك الأمر لحكمتك».

بهذا الوقت انتهت جولتنا المكوكية في القدس إلى روتين. ونظراً لعدم قيام الوزارة بإعادة النظر في موقفها أثناء وجودنا في مصر، كان علي أن أنتظر على الأقل يوماً بعد عودتي للحصول على ردها أو على اقتراحات جديدة. ونتيجة لهذا البرنامج، انقسم أعضاء الفريق الإسرائيلي المفاوض، ودون تعليمات الوزارة، كرسوا أول ليلة لعودتنا إلى القدس لتوجيه بعض الأسئلة التوضيحية التي كانت غالباً ما تسبب لنا الضيق. ولتجنب الاضطرار لإعطاء وسائل الإعلام المهتاجة خلاصة ما تم التوصل إليه أو لعدم المخاطرة بإمكانية اتهامهم بتقديم تنازلات غير مخولين بتقديمها، لم يبين أفراد الفريق موقفهم الفعلي. بعد أن نقلت لهم رد فعل السادات مساء ذلك الأربعاء، لم يبقَ أمامي أي شي أفعله في القدس إلى حين اجتماع الوزارة. لذلك أمضيت يوم الخميس، 19 آذار، في الرياض لأوجز ما حدث للملك فيصل والأمير فهد (الملك مستقبلاً). بغض النظر عن روابط المملكة العربية السعودية القوية بسورية ومعارضة الأسد الكلامية على اتفاق منفصل، ألحّ علي فيصل بالمثابرة. ومن الملفت للنظر، أن كل الشروط والمتطلبات السياسية اللازمة لعقد اتفاق إسرائيلي مصري قد تحققت ماعدا الموافقة الإسرائيلية.

عند هذه النقطة انقلبت الطبيعة الدبلوماسية للجولة المكوكية. فعند البدء بالجهود الدبلوماسية للمكوك، كان كلا الطرفين متحمساً للتوصل إلى واتفاق. فإسرائيل، المنهكة من حرب تشرين 1973، سعت لفترة راحة ولعودة سجنائها. والسادات، مدرك لمدى اقترابه من الكارثة، كان متلهفاً لإنهاء حصار جيشه الثالث وللتغلب على الأزمات التي قادتهم سابقاً إلى الحرب. لقد أدى ذلك التغيير السريع في الأماكن التي كنا نقوم بها، والوقت المحدود الذي يمكنني البقاء فيه بعيداً عن واشنطن إلى طريق مسدود، وحس درامي جعل جميع الأطراف حذرين من المضي في عنادهم.

بعـد أربعة عشـر شهراً، كان الاندفاع قد ولى أو على الأقل لم يعد يُحس به بالقدر نفسه. وأدى توقف أعمـال المكوك لتضخيم المأزق، مقوضـاً هيبة كل الفرقاء، ولاسيما الولايـات المتحدة، ومهدداً بتحويل تلك الدراما إلى مسرحية هزلية سخيفة. لقد أضعف كل تنازل حصلنا عليه من الطرفين ولم يقربنا أكثر في الخاتمة من قدرة أمريكا على صنع الأحداث، ليس فقط على صعيد نتائج الجولة المكوكية، ولكن على صعيد إبقاء الغطاء على المرجل الذي يغلي تحت الشرق الأوسط.

وصلت جولة آذار 1975 المكوكية سريعاً لنقطة الإحباط الذاتي. فطالت اجتماعات الوزارة الإسرائيلية بتناسب عكسي مع التقدم الحاصل. فلم تثمر جلسة استمرت عشر ساعات أخرى في 19 آذار إلا عن مجرد تغييـرات رمزيـة في الموقف الإسرائيلي. وفـي اجتماع صباحي تم في 20 آذار، عرض الفريق المفاوض الانسحـاب إلـى وسط الممرات. الأمر الذي كان، من دون وجـود خريطة، لا معنى له تقريباً والذي تكشّف فيمـا بعـد على أنه أُسس على تعريف شاذ لكلمة «وسـط». طُلب مني نقل هذا الاقتراح إلى السادات مقابل استخلاص تعهد رسمي بإنهاء حالة الحرب يعلن عنه لاحقاً، علاوة على تحسين العلاقات الدبلوماسية ـ أي بالضبط ما أوضح السادات أنه لا يمكنه عمله. بدا أن أعضاء الفريق الإسرائيلي المفاوض غير قادرين علـى استيعـاب فكرة أن عملية السـلام تلفظ أنفاسها. لذا فإنهم لم يتحركـوا عندما قرأت عليهم الطلب الرسمي بإعادة النظر بموقفهم الموافق عليه من قبل فورد. وبقوا على موقفهم المتصلب الرافض إعطاء أو تحديد المقصود بالضبط من كلمة «وسط» الممرات.

كانـت زيارتـي الأخيرة لأسوان في وقت متأخر من يوم الخميسـ 20 آذار مناسبة حزينة. فقد استسلم السادات، الذي كان يغلي كعادته، ويكرر الآن بعض مواقفه بحزن ودون اقتناع. وكما هو متوقع، رفض عرض وسـط الممرات باعتباره غير جدي في غيـاب الخريطة. لقد وصلنا إلى النقطة التي تبخرت معها كل آمال النجاح، لأن أي تغييرات إضافية من شأنها، بصورة أساسية، إضعاف موقف السادات المحلي دون الاقتراب بحـق من الاتفاق. وفي الواقع فإن الضغط للحصـول على أي تعديل في الموقف المصري سوف يقوض من هيبة الأمريكيين ما لم يكن بمقدورنا تحويل إسرائيل. وقد تحدث السفير إيلتز عن حالة السادات:

«هنـاك كآبة كبيرة، وإحباط ومـرارة بين المصريين. وهم يعلنون عـدم قدرتهم على فهم كيف أنك باشـرت مهمتـك المكوكية دون أن يكـون لديك فكرة أكثر وضوحـاً عن الربط بين مطالـب الإسرائيليين وعروضهم».

عندمـا قلت لرابين عند عودتي إلى إسرائيل منتصف نهار الواحد والعشرين من آذار، إننا قد وصلنا لنهايـة المطاف، احتـج، متعللاً بأن تفويضنا وزارياً مطلوب لقطع المفاوضات ـ كما لو أن للفريقين الحق الشرعـي بمطالبـة الولايات المتحدة بمتابعة توسطها. لكن في حقيقـة الأمر كانت تلك محاولة من رابين لإعطاء زملائه فرصة أخيرة لتغيير تفكيرهم.

نظراً لأن 22 آذار كان يوم سبت، خلق يوم الراحة اليهودي فجوة أخرى، فاغتنمت المناسبة لزيارة ماسادا، موقع آخر قد شكل خندقاً للمقاومة اليهودية في وجه الاحتلال الروماني. كان دليلنا عالم الآثار البارز (والجنرال المتقاعد) إيغال يادين، الذي قام بالتنقيب عن الموقع. فعلى ذلك النجد الذي تذروه الرياح والمُطل على الصحراء، حوصر ألف من المقاومين اليهود الثائرين ضد الحكم الروماني. وقد دمروا من قبل أربعة فيالق رومانية، فكان ذلك الموقع شاهداً على الإيمان اليهودي ووحشية الرومان.

اجتمعت مع الفريق الإسرائيلي المفاوض للمرة الأخيرة مساء 22 آذار بعد انتهاء فترة العبادة ليوم السبت. كان الجو سوداوياً وكئيباً. حتى في هذه المرحلة المتأخرة، فكر آلون وبيريز أنه من الجدير بالاهتمام النظر في نتائج المفاوضات لمعرفة سبب وصولنا إلى ذلك الطريق المسدود، وأصرا على أن مصر لم تقدم أي تنازلات. على كل حال، فإن إعادة النظر يجب أن تتم في وقت آخر. وقد لخصت وجهة نظرنا عما حدث:

السيد رئيس الوزراء... ما كنا لنبذل ما قدمناه في الأشهر السبعة الماضية. لو عرفنا أن الموقف الإسرائيلي النهائي سيكون هكذا.

وليس من الدقة بمكان القول بأن مصر لم تقدم أي تنازلات. فالقول الصحيح ربما يكون أن الجانبين قد قاما بتقديم التنازلات التي كانا قادرين عليها إلا أنها لم تكن كافية. إنه ليس بالأمر الهين على دولة عربية أن تقول لأول مرة بأنه لن يكون هناك لجوء لاستخدام القوة أو التلويح باستخدامها، وأن كل النزاعات بينكما سوف تسوى، من الآن فصاعداً، بوسائل سلمية، وأن الاتفاق سوف يبقى سارياً إلى أن يلغى باتفاق آخر، مع تقديم ضمانات من الولايات المتحدة بأن مصر لن تشارك سورية في أي اعتداء أو حرب ضد إسرائيل، وبأن فترة بقاء قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سوف تمدد أوتوماتيكياً إلى زمن غير محدد. كان هنالك أيضاً تأكيدات للولايات المتحدة بأنه مهما حصل في جنيف فإن نتائجه لن تؤثر في الاتفاق..

كان مفهوماً أن المفاوضات سوف تدار من منظور استراتيجية شاملة تحقق مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، مقابل تمكننا من السيطرة على الشؤون الدبلوماسية. اسألوا أنفسكم ما يمكن أن يكون عليه موقف الولايات المتحدة في جنيف دون خطة، حتى بالنسبة لأكثر رؤساء الولايات المتحدة كرماً وحباً للخير. إن هذا لكابوس بحق ـ وما أراه الآن أن الكرة في ملعبكم، والتنازل عن 10 كيلو متر من سيناء ليس بالأمر الكبير[1].

في تلك الليلة وبعد اجتماع وزاري يائس آخر، أجاب رابين، دون محاولة تصحيح ما قد قلته: سيدي الوزير، أود القول كم أعجبنا بجهودك وكيف أدرت المحادثات.

أود القول: «إننا جميعاً حزينون للطريقة التي آلت إليها الأمور، وأكرر أننا حزينون. ليس لدينا أي نية سوى الإطراء على الطريقة التي أدرت بها هذه المحادثات في ظروف صعبة للغاية. ولا يوجد أي شك بصدق نواياك وبما كنت تسعى لإنجازه، ونحن بحق ممتنون لك».

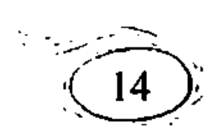
وبينمـا كنـت نازلاً من مكتب رئيس الوزراء فـي الطابق الأول، استوقفني وزيـر الدفاع شمعون بيريز، الصقـر الرئيسي فـي المحادثات. أكد لي والدموع في عينيه، أن ماقد حدث لا يعكس نواياه، وقد صدقته. فقد وضع بيريز نفسه إلى يمين رابين من أجل الحصول على رصيد أفضل من حيث الشروط. لا لإجهاض عملية السلام (كانت آخر مرة يستخدم فيها هذا التكتيك؛ لقد كان من الممكن أن يصبح بيريز الحمامة القائدة في حزبه).

وفي اليوم التالي، كان وداع رابين لي في مطار بن غوريون حركة لطيفة تدل على الاحترام والصداقة، لأنـه تبعـاً للمراسم الإسرائيليـة، كان ذلك من مهام وزيـر الخارجية. اجتمعنا وحدنا مـدة خمس عشرة دقيقة تقريباً، قال فيها رابين المعروف بقلة كلامه:

أريـدك أن تعرف أن القصة لن تنتهي عند هذا الحد. وكما تحدثت عن خطوات تالية، يجب أن تتذكر هذا: أحس أن كل جندي في قوات الدفاع الإسرائيلية كما لو كان ابني. وابني الآن بين تلك القوات: إن زوج ابنتي الآن قائد كتيبة دبابات في سيناء.

كان حديـث رابين هـذا، أكثر حديث مفعم بالعواطف قد سمعته من رابيـن على الإطلاق. وقد تأثرت فيه بشدة. لكنني كنت أعرف أيضاً، وأنا أتأمل ما كنا نخطط له، جنباً إلى جنب مع رابين، أن طريقاً أكثر وعـورة يمتد أمامنا. وقد تعاهدنا أننا سوف نبذل كل ما بوسعنا لاستعادة الصداقة الأمريكية الإسرائيلية التقليديـة، مدركيـن أن الأنصـار على كل جانب متلهفون كثيـراً لاتهام الآخرين بالنوايـا السيئة. وعندما تعانقنا أنا ورابين على سلم الطائرة، انتابني شعور ينذر بالشر مما ينتظرنا في المستقبل.





اتفاقية سيناء الثانية والطريق إلى السلام

«إعادة تقويم»

كان شهر آذار من عام 1975 شهر سوء بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية: فقد كانت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي تسلك طريقاً لولبياً نحو الأسفل، ودبلوماسية الشرق الأوسط، التي كانت تمثل حتى الآن قصة نجاح، تقف أمام طريق مسدود. وكان انهيار العقدين من التضحية الأمريكية والجهد الأمريكي في الهند الصينية قد أناخ بكلكله على كل شيء. وحتى عندما كانت أذهاننا مركزة على الشرق الأوسط، كانت قلوبنا ومشاعرنا بالكرب في جنوب شرقي آسيا.

كأنّ الآلهة كانت تريد أن تؤكد مجرد مدى الغضب الذي كان يستبد بها، فقد قتل الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية في 25 آذار، 1975، بعد يومين من عودتي إلى واشنطن. وكانت ضربة قاسية أخرى للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد جاءت وفاة فيصل، على وجه الخصوص، عندما كانت الحاجة أشد ما يمكن أن تكون إلى حكمته التي أفصح عنها وإلى حدة ذهنه البارزة، نكسة هائلة.

وقد انتهى بنا انهيار الجولة المكوكية في آذار إلى أن نواجه أشد أزمة في الشرق الأوسط منذ حرب يوم كيبور. فمن الناحية الأولى لم يكن اهتمام أمريكا القومي الأساسي قد تغير. وكنا ما نزال في حاجة إلى عزل عملية السلام عن مجموعة مؤتلفة من الضغوط السوفييتية والأوروبية والعربية. وقد ظل دعمنا للقادة العرب المعتدلين، ولا سيما أنور السادات، محورياً. ولئن ثبت أن مؤتمر جنيف لابد منه فقد ظللنا نزعاً إلى صياغته. وإذا كان مايزال هناك خطوة منفصلة ممكنة عملياً فسوف نكون منفتحين عليها وسوف تظل المصلحة الأمريكية القومية تخدمها، على أفضل وجه، بدبلوماسية تؤدي فيها كل الطرق إلى واشنطن مع كون إسرائيل أقوى من أن تهزم، والولايات المتحدة وحدها في موقع مكنها من الوصول إلى حل وسط.

ولكن لم يكن هناك تجاهل لحقيقة أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد تخلى، بعد أشهر من التسويف والمماطلة والغموض، عما كنا نعتقد أنه استراتيجية مشتركة. وكنا ندرك، من الناحية الذهنية، أن تكتيكاتهم التي تجعل المرء يصاب بالجنون، والتي أفسدت الجولة المكوكية، إنما كانت التعبير عن

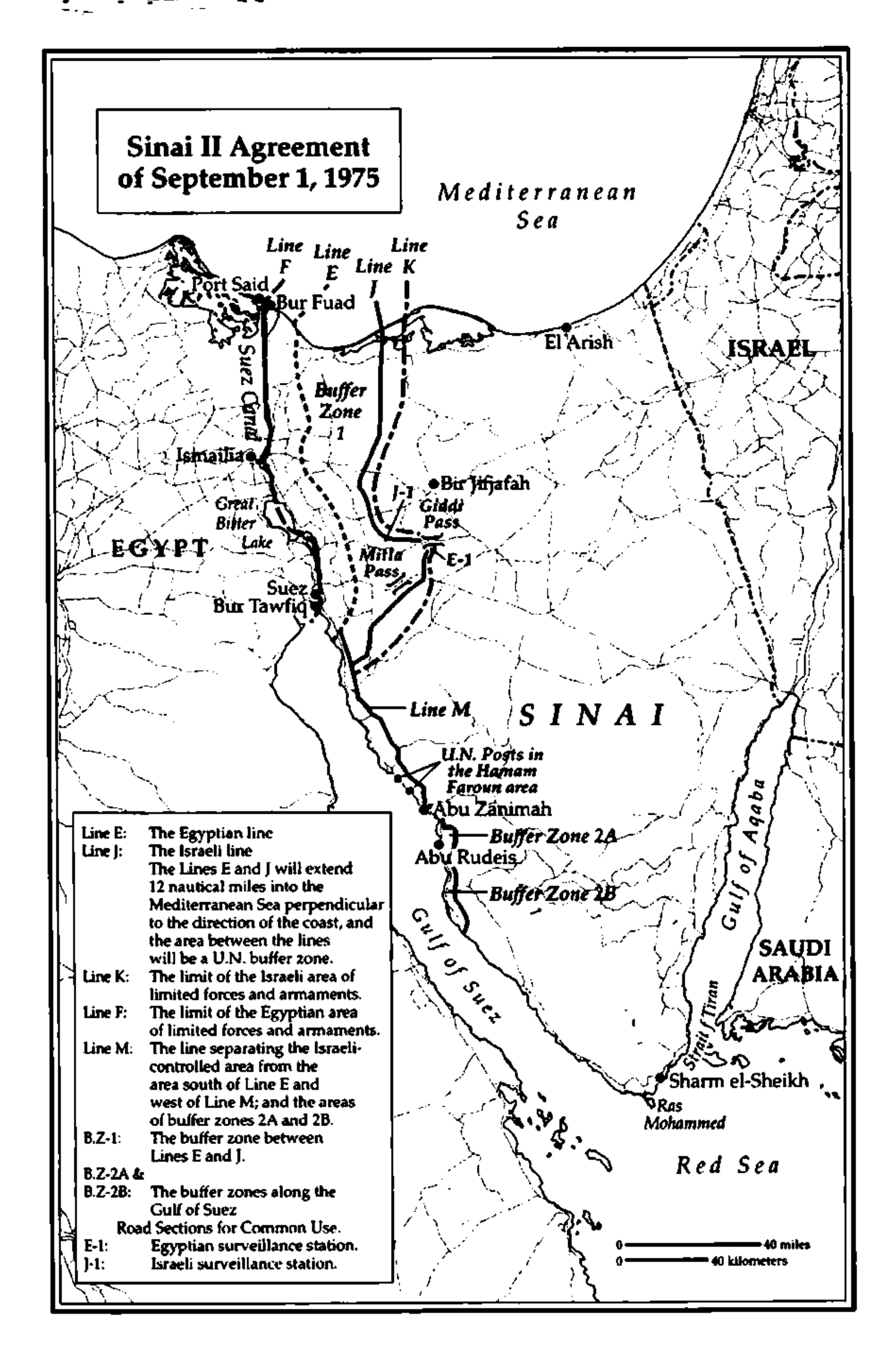
الكابوس الذي ينتاب إسرائيل، ومؤداه أن عملية السلام تنطوي، بحكم تصميمها أو نتيجة للإهمال أو خطأ ناتج عن الإهمال، على احتمال انتزاع التنازل بعد التنازل إلى أن يصبح وجود إسرائيل نفسها عرضة للخطر وأنه لم يكن لها بد أن تساوم على أجزاء تافهة متروكة. ولم تكن لدينا رغبة في بث الشجاعة في نفوس القادة العرب المتطرفين بما فيه الكفاية (والمدعومين من قبل الاتحاد السوفييتي بإحداث صدع علني مع إسرائيل. وفي ذلك الشهر الذي تميز بانهيار الأمل كان ينتابني أنا الشبح الذي يوحي إليَّ أنه من الممكن أن أكونَ مرة أخرى، مع أفضل النوايا، القوة الدافعة وراء عملية سلام أخرى سوف تنتهي بانهيار حليف.

وعلى كل حال فعندما تم قول كل شيء وتم فعله كانت التصرفات الإسرائيلية قد فرضت علينا مجازفة تتصل بكل استراتيجيتنا الخاصة بالشرق الأوسط. مما جعل إعادة التقويم أمراً لامناص منه. وكان مما يبعث على السخرية أن هذا المصطلح كان قد دخل إطار المناقشة العلنية نتيجة لواحد من التسربات الإسرائيلية التي كانت تبدو غير ممكنة الاحتواء.

وفي المراحل الأخيرة من الجولة المكوكية كان فورد قد أرسل رسالة سرية إلى رابين حذره فيها من أن المفاوضات إذا انتهت إلى الإخفاق فسوف تضطر الولايات المتحدة إلى القيام بعملية «إعادة تقويم» لنهجها الدبلوماسي، وهو ما قصد به النظر في العودة إلى مؤتمر جنيف المتعدد الأطراف. وشاطر رابين مجلس وزرائه الرسالة، ربما في محاولة لحمل زملائه على تعديل موقفهم. وحدث التسرب بينما كنت أنا في طريقي إلى الوطن. وحين توقفت في مطار هيثرو لإطلاع وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهان، تلقيت اتصالاً هاتفياً بصوت غاضب من الرئيس الذي كان قد سمع لتوه رسالة موصوفة بالتلفاز ولم يكن تلقى بعد جواباً عنها.

وعندما أطلع فورد قيادة الكونغرس في 24 آذار، أي في الصباح الذي أعقب عودتي كرر، بجرأة وتحدٍّ مصطلح «إعادة التقويم» وأصدر تعليماته إلى سكرتيره الصحفي، رون نيسن لإعادة تأكيد المصطلح أثناء نشرته الصحفية المنتظمة الخاصة بالبيت الأبيض.

لقد أُعلنت إعادة التقويم في طور مشوب بالتوتر من أطوار العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. فعلى المستوى الأول قررت حقيقةً بدهية وهي أنه مهما كانت اللياقة المميزة فإن إخفاق الجولة المكوكية ألزمنا بإلقاء نظرة أخرى على دبلوماسيتنا الخاصة بالشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته كان من الممكن أن يُقرأ المصطلح بحيث يتضمن أن علاقتنا الأساسية مع إسرائيل جديرة بالمراجعة، الأمر الذي لم يكن مقصدنا. ثم إن رفضنا توجيه اللوم إلى السادات لإخفاق الجولة المكوكية زاد من حجم بواعث القلق الإسرائيلية. إذ إنه كان يمثّل تزحزحاً عن الممارسة السابقة التي كنا فيها نقف إلى جانب إسرائيل بصورة آلية على الدوام.


Sinai II Agreement
of September 1, 1975
Mediterranean
Sea
Line F
Line E
Line J
Line K
Port Said
Bur Fuad
El Arish
ISRAEL
Suez Canal
Buffer
Zone
1
Ismailia
Bir Jifjafah
J-1
Giddi
Pass
Great
Bitter
Lake
EGYPT
Mitla
Pass
E-1
Suez
Bur Tawfiq
Line M
SINAI
U.N. Posts in
the Hamam
Faroun area
Abu Zanimah
Buffer Zone 2A
Abu Rudeis
Buffer Zone 2B
Gulf of Aqaba
Gulf of Suez
SAUDI
ARABIA
Strait of Tiran
Sharm el-Sheikh
Ras
Mohammed
Red Sea
0 40 miles
0 40 kilometers
Line E: The Egyptian line
Line J: The Israeli line
The Lines E and J will extend
12 nautical miles into the
Mediterranean Sea perpendicular
to the direction of the coast, and
the area between the lines
will be a U.N. buffer zone.
Line K: The limit of the Israeli area of
limited forces and armaments.
Line F: The limit of the Egyptian area
of limited forces and armaments.
Line M: The line separating the Israeli-
controlled area from the
area south of Line E and
west of Line M; and the areas
of buffer zones 2A and 2B.
B.Z-1: The buffer zone between
Lines E and J.
B.Z-2A &
B.Z-2B: The buffer zones along the
Gulf of Suez
Road Sections for Common Use.
E-1: Egyptian surveillance station.
J-1: Israeli surveillance station.

وكان فورد يريد أن يأتي إلى قاعدة أندروز الخاصة بالقوات الجوية في مساء الأحد، في 23 آذار ليرحب بعودتي إلى واشنطن، إظهاراً لدعمه القوي لسلوكي في إدارة المفاوضات. وثنيت عزمه لأنه لا ينبغي للرؤساء أن يربطوا أنفسهم بالإخفاق إذا أمكن تجنب ذلك مهما تكن أسباب الإخفاق على كل حال. فما من شيء كان ليمنع فورد من السلام عليَّ فوق المرج الأخضر الجنوبي في البيت الأبيض، حيث حطت طائرتي العمودية على الأرض، وقال الرئيس أمام بطارية من كاميرات التلفاز، مقرِّراً: أنا أعلم أنك بذلت أقصى جهدك، وكان من سوء الحظ... وأنه لما يدخل في إطار المصلحة القومية، كما يدخل في إطار المصلحة العالمية أن نفعل كل ما نستطيع مع التأكيد على السلام. و على الرغم من أننا لم نحقق كل ما كنا نرغب فيه ـ ونأمل أن يكون ذلك على أساس مؤقت ـ فأنا أواصل تفاؤلي الذي يفيد أن الحكم الجيد والقرار الحكيم من جانب كل الأطراف سوف يسفر عن الهدف النهائي، وهو هدف السلام في الشرق الأوسط وتفرعاته على نطاق العالم بأسره. وبعد أيام قلائل روى فورد لصديقه القديم من ميتشيغان، ماكس فيشر، الذي أدى خدمات التابعين الذين يقومون بالأعمال الشاقة، بحكم كونه عامل ارتباط غير رسمي بين البيت الأبيض وبين قيادة اليهود الأمريكيين في عهد كل من نيكسون وفورد، ما يلي:

لا أظن أنني شعرت في أي يوم من الأيام بخيبة أمل كهذه التي شعرت بها عندما سمعت أن هنري عائدٌ من دون تسوية. وكان الوضع متردياً مثلما كان وضعي أنا في هذا المكتب. وكان الانطباع الذي أحمله بعد لقاءاتي مع آلون مرتين ومع رابين ومع غولدا، إلخ، هو أننا كنا نعمل في ارتباط يبلغ من وثاقته أن الأشياء التي تجري المراهنة عليها، إذا ما وضعت على المائدة فسيعلمون مدى عمق تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة. أما فورد فلم تكن المسألة بالنسبة إليه مسألة اختلاف كبير بمقدار ما كانت مسألة حنث بالوعد المبذول لصديق. وشرح لمجلس الأمن القومي في 28 آذار قائلاً:

لقد كنت أعمل منذ توليت وظيفتي، مع إسرائيل محاولاً التوصل إلى تسوية و كنا نعمل يحدونا إيمان راسخ، وأنا أفترض أنهم كانوا يفعلون الشيء ذاته أيضاً ولكن عندما طرحت الأشياء التي تجري المراهنة عليها، على المائدة، أظهروا نقصاً في المرونة كانت تمس الحاجة إليه من أجل الوصول إلى اتفاق وأنا معجب بهم (يعني الإسرائيليين) وأحترمهم ولم يحدث أبداً أن تعرضت لخيبة أمل كهذه التي عرضت لي حين رأيت أناساً أحترمهم غير قادرين على أن يروا أننا نحاول أن نفعل شيئاً لمصلحتهم أو لمصلحتنا على حدٍ سواء. ولكن التزامنا يتجه نحو الولايات المتحدة في التحليل النهائي. وأما وزير الدفاع جيمس شليزنغر الذي يعدُّ في العادة بالغ الاستعداد للتنقيب عن الأخطاء والعيوب في إدارتي للشؤون الدبلوماسية، فقد ساند فورد في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي:

لا نستطيع أن نسمح لإسرائيل أن تواصل علاقتها معنا كأن ليس هناك مشكلات ولا نستطيع أن ندعهم يستنتجون أنهم يستطيعون أن يفسدوا خطط الولايات المتحدة وترتيباتها ولكن الإدارة الأمريكية

لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال ذلك. أما التوازن العسكري من جهة النظر الإسرائيلية فكان أفضل كثيراً مما كان عليه في المرة الأخيرة التي التقينا فيها (في مجلس الأمن القومي) لمناقشة هذه المشكلة وكنا نقدر كمية الأسلحة السوفييتية التي تلقتها مصر فوق قدرها إلى حد بعيد وبذلك يكون التوازن لصالح إسرائيل بدرجة معقولة ولا حاجة بنا إلى أن ينتابنا القلق بصدد تحفظنا وعُزلتنا. وبعد سنوات كان فورد ما يزال مغتاظاً من جراء حوادث ربيع عام 1975. وقد كتب يقول في مذكراته: لقد ظل الإسرائيليون يعرقلون الأمور بالمواربة والخداع. وأدت تكتيكاتهم إلى إحباط المصريين وانتهت بي إلى أن يجن جنوني وكنا قد تلقينا أنا وهنري تطمينات مؤكدة من رابين تفيد أن هناك خطاً يمكن رسمه وسيكون مقبولاً لدى إسرائيل ولكن رابين بدا الآن خائفاً من استجابة مجلس وزرائه وذلك أنه ليس من شأنه ـ أو لن يستطيع ـ أن يتخلى عن التزامات كان قد أخذها على عاتقه[1].

وخرجت استشارة الرئيس إلى السطح عندما احتجت إسرائيل على بيان لفورد كان يقصد به فعلياً إلى تطمين إسرائيل، إذ كان فورد قد قال: إن الولايات المتحدة كانت تدعم على الدوام بقاء إسرائيل وسوف تواصل هذا العمل. وإلى هنا كان البيان المقدس المألوف يصادق دائماً على أمن إسرائيل، واعتُبر هذا في الاحتجاج الإسرائيلي مما يمثل بداية لها دلالتها ويعد أعلى من مجرد «البقاء» وعلى الرغم من أن الاعتراض كان ينطوي على ميزة دلالية فإن الحكومة الإسرائيلية لم تختر اللحظة الأفضل لتحدي المعارضة المباشرة من قبل الرئيس.

أما تعليق فورد فكان في الحقيقة مرتجلاً، ولم يكن يُقصَد به الإيحاء بوجود أي تغيير في السياسة الأمريكية، غير أن انهيار الجولة المكوكية قد تركه في مزاج غير مناسب من أجل ما كان يراه غامضاً وسرياً. وذلك لانفجار غضب غير مألوف من جانب فورد، في اجتماع لمجلس الأمن القومي، في الخامس عشر من أيار:

لقد استعملت كلمتي «البقاء» و«الأمن» بحيث «لا يمكن إحلال إحداهما محل الأخرى، وبحيث تكون كلٌّ منها مرادفة للأخرى غير أنهم هم الذين اختاروا الآن إنشاء تمييز ولست أنا الذي اختار هذا، ولذلك فسوف أستعمل كلمة «البقاء» ولا أريد أن يقوم أحد بإعادة الصياغة أو استبعاد ما قلته بتأويل منه. وظل الرئيس صلباً عنيداً حتى بعد أن أشار شليزنغر ـ إشارة صحيحة ـ إلى أنه كان هناك في الحقيقة درجة ضئيلة من الفرق. ورد فورد قائلاً:

نريد أن نلتزم بكلمة البقاء دون غيرها... لقد جعلوا منها قضية ولن نتراجع.

استئناف سياسة الخطوة خطوة

في هذه الفترة التي تحطم القلب، عندما كان يترتب علينا أن نتدبر أمر الانهيار المتزامن للهند الصينية وإنقاذ جهدنا في الشرق الأوسط انتهينا إلى واقعة جوهرية من وقائع العلاقات الأمريكية

الإسرائيلية: ذلك أن الأمريكيين كانوا يرون أن التغيرات الإقليمية التي تقاومها إسرائيل مسألة تافهة غير ذات أهمية. أما إسرائيل التي كانت منهمكة في كفاحٍ من أجل وجودها ذاته فكانت تواجه صعوبة في فهم المقياس المدرج الـذي تقيس به الدولة العظمى متطلبات البقاء (ولم يتغيـر هذا التباعد و التنافر حتى لحظة هذه الكتابة) على أن الروح الرفاقية السهلة والإعلانات المتواترة للصداقة لم يكن في وسعهما أن يلقيـا بظلالهمـا على حقيقة أن الجانبين كانت لكل منهما طريقته في إثارة أعصاب الآخر. أما إسرائيل فكانـت تستـاء من طريقة الأمريكييـن الشهمة السخية التي سوف يتخلون بها عـن أراضٍ ينظر إليها على أنها جزءٌ من هامش بقائها وكانت طرق الإسرائيليين في المفاوضة التي كانت قلما تؤمن بطريقة الأخذ و العطاء وتعامل كل تنازل على أنه اغتصاب، تبعث لدى الأمريكيين إحساساً مزعجاً.

لقد كنا حتى الآن نسعى إلى التغلب على هذه الأشكال من التوتر بمجرد القوة الدافعة والزخم. و لكن حيـن لاح فـي الأفق طريـق مسدود أخذ يتبين لنـا أن الضغوط القصوى التي كانـت تتوفر لكل حليف ضد صاحبـه كانـت غير متناسبة من أجـل القضية المطروحة أمامهم. فمن أجـل أميال قلائل في الصحراء تبعد مئة ميل عن حدودها كانت إسرائيل تهدد بإلغاء الإسهام الأمريكي في الشرق الأوسط، ذلك الإسهام الذي كان يتم ادخاره بجهدٍ جهيد على مدى ما يقارب خمسة أعوام. وللحيلولة دون حدوث هذا النـاتج كان ملاذنـا الأخيـر أن نطرح حلنا المفضل و نفرضه على إسرائيل تحت وطأة التهديد بالضغط الاقتصادي و العزلة السياسية، مهددين بذلك وجودها ذاته.

وعلـى الرغم مـن أن عدداً من الإدارات الأمريكيـة تقدمت شيئاً فشيئاً نحو هـذه الاستراتيجية، فقد كانـت تتراجـع في النهايـة، لأن قادة أمريـكا كان يتبين لهم في النهايـة حين يواجههم مثـل هذا التيار، أن الطـرح العلنـي لموقف شامل مـن قبل الولايات المتحدة يمكـن أن يتحول إلى شَـرَك. وذلك أن الدول العربية يمكن أن تتخلى عن الدبلوماسية مع إسرائيل وتركز كل ضغوطها على الولايات المتحدة لاستخلاص شروط أفضل من هذا الطرح. أما إسرائيل فيمكنها، إما أن تصرّ بعناد وإما أن تجازف بكل شيء في رمية واحدة في النرد. وكان من الممكن أن تواجهنا حرب، أو تفكك أو انحلال لحليف من حلفائنا.

في أسابيع انهيار الهند الصينية دفعتني هذه الاعتبارات إلى عقد ميثاق مع نفسي. فإذا كان لابد من التخلـي عـن نهج الخطوة -خطوة، وكان علـى الولايات المتحدة أن تضع شروطاً مـن أجل تسوية، فسوف أستقيل. وكان التباين بين تصور إسرائيل لهامش بقائها وتصورنا نحن لهذا الهامش، خليقاً أن يشكل هوَّةً يصعب تجاوزها. وإذا كانت لنا الغلبة فسوف نقصم ظهر إسرائيل من الوجهة السيكولوجية، وإذا أخفقنا فسنكـون قد حكمنا على دورنا في الشرق الأوسط بالإخفـاق. وقبل عامين كنا قد فرضنا، تقريباً تسوية، فـي فيتنـام كنا نعتقد، بكل الإيمان العميق والآمال العريضة، أنها ستعود بالسلام على بلاد معذبة، وكانت هـذه التسويـة الآن في طريقها إلى الانحلال. وكان عليّ أن أتلافـى الكارثة. ولن أكون قادراً على النهوض

بأعبـاء المسؤولية من أجل مأساة أخرى كهذه ولا سيما تجـاه حليف يرتبط برابطة وثيقة بمصير أسرتي في الهولوكوست.

و لمّـا كان علـى السـادات أن يفرغ من كل النقاط المحوريـة فقد أعطانا مجالاً للمنـاورة. ولما كانت المواجهة مع الولايات المتحدة خليقة أن تضعه تحت رحمة السوفييت / كما يمكن للمجابهة مع إسرائيل، فـي النهايـة، أن تهـدد علاقته مـع الولايات المتحـدة فقد اتخذ ثلاث خطـوات لتدعيم صـورة الاعتدال المصري التي تم تكوينها بعناية. وخلال أسبوع مضى على انهيار الجولة المكوكية، وأثناء اجتماع بمناسبة جنـازة الملك فيصـل. أخبر السادات نائـب الرئيس، نيلسـون روكفلر، أنه مازال، علـى الرغم من خيبة أملـه، يواصل الاعتماد على الولايات المتحدة لاجتياز الطريق إلى السلام. وبُعَيْد ذلك أعلن السادات، في خطـاب لـه في برلمانه، في29 آذار، وهو يتحدث حديثاً يشوبه الحـزن أكثر مما يشوبه الغضب، عن عودة جثـث 39 مـن الجنود الإسرائيلييـن المفقودين الذين كانـت إسرائيل تحاول استعـادة رفاتهم منذ نهاية الحـرب و فـي الوقت ذاته أعلن أنه سيعيد، على الرغم من تعليـق المفاوضات فتح قناة السويس، المغلقة منـذ حرب 1967/ في الخامس من حزيـران، ولكي يجعل أولوياته واضحة كل الوضوح، طلب أن يكون أول مركـب أجنبـي يعبر القناة سفينة أمريكية ضخمة، سوف يتم إدخالهـا في موكب الافتتاح المصري وفي هـذه الأثناء كانت قد انقضـت فترة انتداب قوات الأمم المتحدة، البالغة ستـة أشهر للفصل بين القوات الإسرائيليـة والقـوات المصرية في سيناء، وطبقاً لمبادئ الأمم المتحـدة كانت تمس الحاجة إلى تجديد الاتفاقية مع مصر. واقترح السادات التمديد مدة ثلاثة أشهر ـ مما أنشأ موعداً نهائياً تقريباً لإعادة البدء فـي المفاوضات وقررنا أن نـدع إلى الأطرف المعنية مسألة القيام بالتحرك الأول نحو العودة إلى الشروع فـي المفاوضات. ولأن مصر وإسرائيل تفترضان أننا نريد الاتفـاق أكثر مما تريدانه هما فسوف تناوران لدفـع الولايـات المتحدة إلى تحمل عبء القرارات الضرورية وكنا فـي حاجة إلى إرغام الأطراف المعنية على أن تلزم نفسها قبل أن نلزم أنفسنا وأصبحت إعادة التقويم استراتيجية من أجل أداء هذا.

وفي 29 آذار أصدرنا تعليماتنا إلى السفراء الأمريكيين في إسرائيل ومصر وسورية و الأردن بالعودة إلـى واشنطن لمراجعة السياسة، وطلب إلى كل واحد منهـم أن يطرح ثلاثة أسئلة على الحكومة التي كان معتمـداً لديهـا قبل المغادرة: كيف يقّيم محاوره حالة المناورة وهل مازالت الاتفاقية المؤقتة ممكنة، وإذا كانـت كذلك، فبأية شـروط (و بالنظر إلى معارضة إسرائيل الصلبة المنيـدة لاتفاقية مؤقتة أخرى حول مرتفعـات الجولان، تم حذف هذا السـؤال في حالة سورية) وإذا كان التفضيل يتجه نحو عودة إلى جنيف فكيف ينبغي تنظيم هذا؟ كما أرسلت استفسارات مماثلة إلى سفيرنا في موسكو.

وأظهـرت الأسئلـة أنه ما من أحد، حتى السوفييت كان متشوقـاً إلى أن يهرع إلى جنيف. وعلى الرغم مـن أن إسماعيل فهمي طلـب من الاتحاد السوفييتي أن يعقد محادثات استكشافية حول الموضوع فإنه لم

يقترح تاريخاً ولا إجراءً ما. وفي الوقت نفسه أعاد أسئلتنا إلينا مقترحاً أن نطرح أفكاراً جديدة للعودة إلى الشروع في المفاوضات. أما إسرائيل فقد تحول تبجحها وتظاهرها بالشجاعة من خلال مجاهرتها بالشوق إلى العودة إلى جنيف، أثناء مواصلة الجولة المكوكية، إلى عطالة وجمود، عندما انتهت المسألة إلى اقتراح طريقة لأداء هذا. وبدلاً من ذلك أعاد مجلس الوزراء تأكيد تفضيله الحازم لاتفاقية مؤقتة مع مصر واقترح أن نعود إلى الشروع في المفاوضات مع مصر من حيث توقفت.

أما الرئيس السوري ـ الأسد فقد قال: إنه يحبذ العودة إلى جنيف (والتي رفض الحضور إليها في المناسبة الوحيدة التي التقت فيها الأطراف هناك)، ولكنه أضاف إلى ذلك فقرة المَهْرَب المألوف حول الحاجة إلى تحضير متأنٍّ. وبدا السوفييت مترددين، ودعا غروميكو إلى مشاورات مسبقة.

وكانت لدى كل فريق أسبابه الخاصة التي لا تحمله على استعجال الذهاب إلى جنيف أما السادات فلم يكن يرى، في النهاية، في مؤتمر جنيف، بديلاً مفضلاً، على الرغم من خيبة أمله الحادّة من نواتج الجولة المكوكية. فهناك سوف يلتقي بسورية التي لا شك في أنها سوف تضغط من أجل تسوية شاملة. و أما الفلسطينيون فيحتمل أن يخرجوا بموعد نهائي أو بحرب أكثر مما يحتمل أن يصلوا إلى حل وسط، ولم يكن العضو السوفييتي الشريك مع العضو الأمريكي في رئاسة المؤتمر في جنيف، عنصراً مرغوباً فيه بالنسبة لمصر، وفي الشهور الأخيرة كان السادات قد وجه إلى القادة السوفييت توبيخاً ساخراً وأحرجهم في حالات أكثر تواتراً من أن يحسب معها حساباً لدعم له معناه. وكان الأكثر رجحاناً أن يسدوا في وجهه الطريق إلى مبادراته المنفصلة نحو إسرائيل أما ردّ الفعل المخادع، والمثير للاهتمام، فكان رد فعل الاتحاد السوفييتي. ولم يكن من شأن طاقم غروميكو القوي نهائياً أن تصدر عنه استجابة سريعة، وانعطافات غير متوقعة في مجرى الأحداث. وكان الاشتباه اللاذع أكثر وروداً في حالة محافظته على أسلوبه. وعندما أَعْلَنّا، فجأة، وبعد خمسة عشر شهراً من إعاقة التصديق بإلقاء الخطب، استعدادنا لاستطلاع إمكانية العودة إلى مؤتمر جنيف، كان غروميكو يحاذر من الوقوع في شرك، إذ كان كل ما يعلمه هو أن المصريين أولي الحذر والحيطة والأمريكيين المراوغين الماكرين كانوا يتآمرون لعزل الاتحاد السوفييتي عن بقية المساندين له في المنطقة.

ولتمويه ارتباكه واختلاط الأمور عليه، اقترح الاتحاد السوفييتي في رسالتين من بريجينيف إلى فورد ومن غروميكو إليَّ، مؤرختين في العاشر و الحادي عشر من نيسان، إجراء مشاورات سابقة على عقد مؤتمر جنيف بهدف الوصول إلى موقف أمريكي سوفييتي أساسي في المؤتمر، واقترح بريجينيف أن يكون التاريخ المستهدف لإعادة عقد المؤتمر في وقت ما من حزيران، ومع ذلك فلم نكد نشرع في استكشاف ما يمكن أن يعنيه السوفييت بالموقف المشترك حتى واجهنا الطقس الذي بات الآن تقليدياً. وسألت دوبرينين سؤالاً شكلياً عن أية أفكار يمكن أن يرغب الاتحاد السوفييتي في عرضها؟، فالتزمت موسكو

الصمت. وبعد بضعة أسابيع أجاب غروميكو حقاً، ولكن كان جوابه هو الطعم النموذجي إذ أسفر الموقف السوفييتي المنفتح الذي لم يمكن التفاوض عليه على مدى الأعوام الستة الماضية، عن كونه موقفه الوحيد: وهو عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967 مع الضمانات الدولية. وقد قيل: إن الاتحاد السوفييتي لن ينفصل عن حلفائه المتطرفين في الشرق الأوسط ولكن لم يكن في وسعنا أن نجد مصالح يمكن تصورها في موقف مشترك في جنيف ـ أو حتى في عقد المؤتمر ـ إذ أصبح وسيلة لانتزاع تنازلات من جانب واحد من إسرائيل. و إذا كان مقدراً لمؤتمر جنيف أن تكون له أية فرصة للنجاح فلا بد للرئيسين المشتركين، اللذين يمثلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يكونا مستعدين لكي يطلب كل منهما من حلفائه تقديم تضحيات مماثلة لتضحيات الطرف الآخر.

وكان السبب الملزم إلى أقصى الحدود لتحفظ السوفييت، هو البقية الباقية من سياسة الربط: إذ كان السوفييت يتوقون إلى عقد مؤتمر الأمن الأوربي في قمة تجريبية مؤقتة في هيلسنكي في نهاية تموز، وكان القادة السوفييت يخشون من أنهم إذا تحملوا المسؤولية الأساسية في مؤتمر جنيف الذي سيعاد عقده. فسوف تصبح قمة هيلسنكي كارثة، ولكن إذا أخفقوا في دعم سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية فسوف يتأكل الوقوف السوفييتي إلى جانب ما تبقى من العرب الذين يدعمونه بدرجة أكبر.

وعلى هذا ففي الأشهر الحرجة من ضعفنا الداخلي الأقصى. بينما كانت الهند الصينية تسقط وواشنطن مقسمة والسوفييت يماطلون ويسوّفون ويتيحون لنا الفرصة لننهض بمسؤولية عملية السلام مرة أخرى.

وعلى الرغم من أنه قد انتابنا الضعف والوهن إلى حد ما من جراء الأحداث الأخيرة، فقد ظللنا الطرف الوحيد القادر على التعامل مع كل الآخرين. ولهذا لم نكن في عجلة من أمرنا. بل كنا نحسب أن التأخير سوف يؤكد عدم إمكان الاستغناء عنا وسيشجع السياسات الأكثر مجاملةً، وقد انعكس هذا في تعليماتنا إلى السفير كينيث كيتنغ في إسرائيل:

لا ينبغي لك، وأكرر: لا ينبغي لك أن تخوض في حادثة بعد أن ماتت فيما يتعلق بالسبب الذي جعل المفاوضات تصل إلى طريق مسدود أو تنشغل بمناقشة لمزايا أي فكرة إسرائيلية بذاتها. وينبغي أن يكون موقفك موقف البحث عن أية أفكار جديدة يمكن أن تكون لدى الإسرائيليين، بحيث تستطيع أن تبلغ عنها واشنطن لدى عودتك. وبينما يترتب عليك أن تقول: إن حكومة الولايات المتحدة سوف تعامل أية أفكار كهذه بعقل منفتح. كما قيل علانية فأنت لم تأت بتعليمات لتضغط على الإسرائيليين وإذا طرح رابين أية أفكار جديدة فعليك أن تسأله هل هذه أفكاره الشخصية الصرفة أم هي أفكار يشعر أن مجلس الوزراء يستطيع أن يدعمها.

كانت الجملة الأخيرة تمثل إشارة إلى الهوة القائمة بين وجهات النظر التي كان رابين عبر عنها لنا في جو خصوصي وما تمخض عن مداولات مجلس وزرائه.

وصدرت التعليمات في 1 نيسان إلى السفير آيلتس في القاهرة للإجابة بالروح ذاتها عن سؤال فهمي عن الأفكار الأمريكية الجديدة:

بالنظر إلى اقتراح فهمي - وهو أن نقترح بعض الصياغات من أجله ومن أجل السادات - ينبغي لك أن تبلغ فهمي أنني أفضل أن أجعل هذه الفكرة في حالة تعليق مؤقت إلى أن نتمكن من الوصول إلى حكم يتعلق بالسؤال الأوسع نطاقاً حول كيفية مباشرة العمل في الظروف الراهنة. وخلال نيسان كرَّرت الأطراف مواقفها، ولكنها أدخلت تحسينات عليها أيضاً. وخاض السادات التحركات الخاصة بالإعداد للمواجهة الدبلوماسية على الأقل، على الرغم من أنه كان حريصاً على ألا يحدد مواعيد نهائية. وفي 23 نيسان التقى، هو والأسد في الرياض، وأعلنا تشكيل لجنة لتنسيق استراتيجية حيال إسرائيل لم تجتمع نهائياً، على قدر ما أستطيع أن أقرر. وزار فهمي موسكو ووقع على بيان مشترك مع غروميكو، يدعو إلى تحضيرات متأنية سابقة على عقد المؤتمر في جنيف، ويصر على إدخال منظمة التحرير الفلسطينية، مع «تمتعها بالمساواة في الحقوق مع المشاركين الآخرين». وكان فهمي أكثر حنكة ودراية بكثير من أن لا يكون عَلِم أن إسرائيل لن تحضر إذا حضرت منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ينادي بشمارات من أجل طريق مسدود، بدلاً من الدعوة إلى العمل.

وكان الرئيس فورد، بدوره، يبدو، في اجتماعاته الصباحية اليومية معي، وكأنه يحبِّذ حلاً شاملاً، من دون أن يترجم هذا التفضيل إلى توجيه ما. إنما أباحه في مقابلة شخصية لفريق من مراسلي شبكة CBS التليفازية، في 21 نيسان، ولخص الخيارات الموجودة بين يدي السياسة الأمريكية، بما يلي:

هناك الآن ثلاثة خيارات في الواقع، ففي وسعك أن تستأنف المفاوضات المعلَّقة من دون تقديم التزام بالذهاب إلى جنيف، وفي وسعك أن تذهب إلى جنيف وتحصل على تسوية شاملة، الأمر الذي يعد مسألة بالغة التعقيد، وعلى كل حال فكثير من الناس يؤيدون هذا، ولكن حين تكون بصدد الخوض في هذه المفاوضات من أجل تسوية شاملة، يكون لديك خيار ثالث يتمثل في إمكان الوصول إلى تسوية مؤقتة متفاوض عليها بين طرفين من الأطراف مثل إسرائيل ومصر.

وهذه هي الآن، الخيارات الثلاثة، في الأساس، ولم نتخذ أي قرار[1].

أما على الجانب الإسرائيلي فقد قام آلون وآبا إيبان برحلة إلى واشنطن، وقام بها الأخير بصفته الشخصية إذ كان خلفه قد استعيض عنه بآلون عندما خلف رابين غولدا مائير قبل عام. واقترح آلون العودة إلى الشروع في المفاوضات من حيث توقفت، ولكن كان من الواضح أنه لم يكن مفوضاً باقتراح أية مواقف غير تلك التي كانت قد أدت إلى الطريق المسدود. أما إيبان فقد عمد، كشأنه دائماً إلى وضع الأمور في منظور أنيق، إذ أخرجها في صورة حكمة بارعة «أما نتيجة النجاح فلن تكون سلاماً، وأما نتيجة الإخفاق فلن تكون حرباً».

وفـي منتصـف أيار قرر فورد أن الوقت قد حـان من أجل مبادرة أمريكية، واقتـرح اللقاء مع الرئيس السـادات فـي سالزبورغ، بالنمسا فـي الأول والثاني من حزيران في إطار رحلـة أوروبية كان يخطط لها، ودعا رابين إلى واشنطن في 11ـ12 حزيران.

فورد والسادات

وفي الوقت الذي دعا فيه فورد قادة الشرق الأوسط للالتقاء به كان قد توصل إلى قرار، وكانت إعادة التقويـم قد عادت بنا إلـى أحكامنا الأصلية: وهي أن الاتفاقية المؤقتة بيـن مصر وإسرائيل تمثل المسار المرغـوب فيـه إلى أقصـى الدرجات، إذا استطعنـا أن نتابعها من دون أن نصبح ذريعـة لكل طرف فيما يتصل بالطريق المسدود في داخل بلده. وإذا لم يحقق هذا نجاحاً فسوف نعود إلى عقد مؤتمر جنيف.

وصدرت التعليمات إلى السفيرين، أيلتس في القاهرة، وكيتنغ في تل أبيب بإبلاغ الحكومات المضيفة بأن الولايات المتحدة تزمع استئناف دور وساطتها، ولكن لن يكون هذا إلا إذا استطاع قادتها في مؤتمري القمـة الوشيكيـن مع فـورد، أن يخرجوا ببعض الأفـكار الجديدة وبينمـا كانت الأطـراف ترصد الوقت، استدعيـت السفيـر أيلتس وطلبت منه أن ينقل رسالة شخصية مني إلى السادات، وقلت له: إن السادات لا ينبغـي له أن يدع نفسه يتعرض للتأجيل والتجنب مـن جراء سلوك رابين الحافل بالنقاط ذات الإشكالية. وبينمـا كان رابين في الواقع محاوراً صعب المراس، إلا أنه كان أيضاً، الزعيم الإسرائيلي الأكثر رغبة في صنع السلام.

ولما كان من الواجب أن يظل خيار إعادة عقد مؤتمر جنيف مسألة احتياطية فقد التقيت بغروميكو في فيينـا فـي 19 ـ20 أيار. وإذا كان مقدراً له أن يردَّ الاعتبار إلى الاتحاد السوفييتي بصفته لاعباً رئيسياً في دبلوماسية الشرق الأوسط في أي وقت من الأوقات فهذه فرصته. ولكن غروميكو لم يكن في صدد السماح للفرصـة الدبلوماسيـة بأن تعترض طريـق التحذلق المتصـل بالمشروعية والنواحـي الإجرائية. واقترح أن تُدْخِـل الولايـات المتحدة الاتحاد السوفييتـي في كل جوانب عملية السلام في الشـرق الأوسط ـ وكان هـذا يعنـي في الحقيقة أن لا يحدث لقاء بدون مشاركة الاتحـاد السوفييتي وحث بلدينا على دعوة منظمة التحريـر الفلسطينية إلـى مؤتمر ينعقد في جنيف مرة أخرى. وكان علـى غروميكو أن يعلم أننا سنتجنب الإجابـة المباشـرة عن مقترحه الأول ونرفض مقترحه الثاني رفضاً مباشـراً وصريحاً. وفي الحقيقة فإن الجانب الوحيد الذي لا يمكن التنبؤ به من رد الفعل، كان يتمثل في الطريقة التهكمية التي صُغت بها عبارة الدعوة:

كسينجر: هل تريد رد فعلي الصادق؟

غروميكـو: هنـاك فـروق دقيقـة ممكنـة أيضـاً فيما يتعلـق بالصياغـة الممكنـة لعبـارة الدعوة.. وللفلسطينيين وجهات نظرهم الخاصة في هذا الصدد. فأنا أريد جواباً صادقاً

كسينجـر: إن رد فعلـي الصـادق هو أنك طلبت هـذا السؤال لأن سفـراءك يستطيعون عندئذ، أن يجوبـوا الشـرق الأوسط قائليـن: إن الأمريكيين رفضوا أن يقدموا دعـوة. وهكذا أتحت لكَ الفرصة.

وتبيـن أن هذا هو بالضبـط ما صدرت التعليمات إلى السفراء السوفييـت بفعله وإن كان ذلك أقرب إلـى أن يكون ثقيل الأسلـوب، أخرق، مملاً ـ وكما حدث ذلك، فقد استبقناهم بـأن أبلغنا البلدان العربية وإسرائيل بأنفسنا برد فعلنا.

وفـي هذه الأثناء كان مساندو إسرائيل في مجلس الشيوخ يفسدون المزاج في البيت الأبيض. ففي 21 أيار أي قبل الموعد المقرر لمغادرة فورد من أجل قمة الأطلسي الأولى له بأسبوع، ومن ثم من أجل التقائه بالسادات، كانت قد صدرت رسالة يحث فيها خمسة وسبعين من أعضاء هيئة مجلس الشيوخ، وفي الواقع، كان فـورد قـد أُجبر على الوقوف إلى جانب إسرائيل في المفاوضـات، وعلى الموافقة بدون قيد ولا شرط على طلباتها الاقتصادية والعسكرية:

خلال الأسابيع القليلة القادمة يتوقع الكونغرس أن يتلقى طلباتك من أجل المعونة الخارجية عن السنة الماليـة 1976. ونحـن واثقون أن توصياتك ستكون متجاوبة مع حاجـات إسرائيل العسكرية و الاقتصادية المُلحـة، ونحن نحثك علـى أن توضح كما نفعل نحن، أن الولايات المتحدة التـي تتصرف بما تمليه عليها مصالحهـا القوميـة الخاصـة، تقف بحـزم إلى جانـب إسرائيل في بحثهـا عن السلام فـي المفاوضات المستقبليـة، وأن هـذه المقدمة المنطقية تشكل الأساس لعملية إعادة التقويـم التي تجري حالياً لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكانت هذه الطريقة تختلف اختلافاً حاسماً عن الطريقة التي يتم التعامل بها مع الرئيس. وكان إغراء إسـاءة فهـم دماثة فورد على أنها ضعف يشكل إغراءً كبيـراً ومخاطرة دائمة. وقد قال لي: «هذا النوع من الضغـط ليس هو الطريقة للحصول على قرارات مني، فربما كان من الممكن لهذا أن يُفزع امرءاً غيري: غير أنه لن يجدي معي» وبدت زيارة فورد زيارة مشؤومة عندما تعثرت قدمه وسقط عندما كان ينزل من الطائـرة وقد ضمَّن الحادث بتواضع مقـرونٍ ببعض الفكاهة الجافة أثناء إطلاعه قادة الكونغرس على ما جرى في السادس من حزيران، وكان كل هؤلاء القادة يعرفون رشاقته البدنية:

ذهبنا أولاً إلى سالزبورغ. وقد واجهت مشكلة في الوصول إلى هنـاك.

فبينمـا كنـت نازلاً من سلم الطائـرة، وكان المطر كأنما جـن جنونه. ممسكاً بيـد ابنتّي بإحدى يديّ وبالمظلـة باليد الأخرى تعثرت قدمي بقدم بيتـيّ وارتميت أرضاً على وجهي في المطر، وابتعدتْ هي عني بالمظلة.

تم اللقاء الأول بين فورد والسادات في الأول من حزيران على الغداء في فندق السادات، على شواطئ بحيرة فوشيل، حيث كان يواخيم فون ريبنتروب قد ابتنى منزلاً في العهد النازي ليكون قريباً من هتلر في بيرشتيسغادن، قريباً من الحدود في ألمانيا، تماماً.

وحيا السادات فورد بحرارة. ولبث الزعيمان، دقائق معدودات يسيران الهوينا على امتداد شاطئ البحيرة قبل أن يقعدا إلى مائدة معدة لستة أفراد، وكان وكيل الوزارة جو سيسكو، وأنا مع فورد، وكان في صحبة السادات فهمي وحسني مبارك. وافتتح الحوار فورد الذي كان ما يزال متألماً أشد الألم من رسالة أعضاء مجلس الشيوخ، بإصراره على أن هذه الرسالة لن تؤثر على سلوكه في مجال السياسة الخارجية.

أود أن أسجل نقطتين على وجه الخصوص. أولاهما أن أهمية الرسالة التي وقع عليها ستة وسبعون من أعضاء مجلس الشيوخ، إنما حُرّفت إلى الحد الذي يخرجها عن تناسقها وتوازنها، وذلك أن نصف هؤلاء الأعضاء لم يقرأها، وربعهم لم يفهمها على حين كان الربع الباقي يعلم بدقة بالغة ما كان يفعله. على أن تأثير الرسالة يمكن إهماله.

ثم تحول إلى موضوع اللقاء:

لقد شعرت بخيبة أمل بالغة من جراء الموقف الذي اتخذته إسرائيل في آذار الماضي. فقد قرر الإسرائيليون أن ينطلقوا في اتجاه مختلف عما كنا نتوقع. وأريد أن أقول لكم على قدر ما تهمنا المسألة: إن الجمود والتوقف غير مقبولين. وكما تعلمون فنحن في صدد إعادة التقويم. وسيكون مما يفيدني، من أجلكم، أن تقولوا لي أين تعتقدون أننا نوجد الآن، وأن تقترحوا أي اقتراح يمكن أن يكون لديكم حول الكيفية التي نستطيع بها أن نعمل معاً في المستقبل، في سبيل السلام في الشرق الأوسط.

وكان السادات حكيماً، والحكمة سَجّية تتجاوز حدود الذكاء. ولم يستهلك وقتاً في الحديث عن المفاوضات التي أُجهضت، وحلّ بدلاً من ذلك، الوضع عشية إجهاضها. وكان كل زعيم عربي آخر في الشرق الأوسط، خليقاً، عند هذه النقطة أن يدخل بعض عناصر الابتزاز، بتهديدنا بخياره السوفييتي واختار السادات المسار المعاكس لهذا على وجه الدقة، فأبلغ فورد أنه قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي قطعاً لا رجعة فيه، مهما سيحدث خلال الجولة الدبلوماسية الحالية. ومنذ أن تفاوض السادات للمرة الأولى على الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك، في كانون الثاني 1974 قال: إن السوفييت كانوا يحاولون أن يُقَلْقِلوا مركزه بقطع إمدادات الأسلحة عنه، بينما كانوا يقومون بتحديث الجيش السوري. ومضى السادات قائلاً: إنه سيتوقع، في حال انعقاد مؤتمر جنيف مرة أخرى، أن تحرجه موسكو في موضوع الإجراءات، والشروط، في صدد حضور الفلسطينيين. وبتخليه بهذه الطريقة عما كان يمكن أن يكون ورقة مساومته الرئيسية، جعل اعتماده على الولايات المتحدة بوضعه الرسم التخطيطي للفرصة المتاحة لنا:

سوف أكون مُخَيّب الأمل جداً إذا لم يمكن تحقيق شيء. سيدي الرئيس، لقد ذهبنا إلى أبعد مما ذهب إليه أي عربي في الماضي. وسيكون شعبي مخيب الأمل جداً إذا لم يمكن تحقيق شيء. وأريد أن نحقق تقدماً، و أن نصنع سلاماً كاملاً. ولا أريد أن يحققه سوى الولايات المتحدة، لا الاتحاد السوفييتي، ولا مؤتمر جنيف حيث يتبوأ الاتحاد السوفييتي مقعده.

ولم يكن نهج السادات يخلو من السخرية. فقد كان سلفه، ناصر يحاول أن يفوز عن طريق تهديد الغرب بالاتحاد السوفييتي. أما السادات فقد قلب أولويات ناصر رأساً على عقب بعرضه تحويل مصر إلى حصن رئيسي في وجه النفوذ السوفييتي في العالم العربي، وكان يدخل في المسألة عنصر ابتزاز ماكر أيضاً: وذلك أن الإخفاق كان ينطوي على خطر الكشف عن عجز، وبالتالي على خطر الكشف عن موقفنا كله في الشرق الأوسط ولما كان فورد لا يميل إلى إطالة النظر في سخريات التاريخ، فقد أعاد المناقشات إلى موضوع المفاوضات الحالية، وسأل السادات عن «أية نقاط رئيسية... فيما يتعلق بالقضايا النوعية من أجل الحديث فيها مع رابين... وقال: أنا أقدر اقتراحك بأنه لا بُدَّ أن يكون هناك إطار عمل للمفاوضات عما قريب، وإلا فسيترتب علينا الذهاب إلى جنيف. ويترتب على إسرائيل أن يكون لديها من الدهاء ما يكفي لرؤية هذا».

وطلب إليَّ فورد أن أوجز له العقبات الرئيسية في طريق الاتفاقية، وكانت أولى هذه العقبات مدة انتداب قوات الأمم المتحدة للفصل بين الطرفين ـ وكانت إسرائيل تطلب ثلاث سنوات على الأقل بدلاً من الستة أشهر النموذجية من أجل قوات الأمم المتحدة الموجودة، والثانية تخفيف وطأة المقاطعة العربية للمؤسسات الأمريكية التي تتعامل تجارياً مع إسرائيل والثالثة طريقة للحفاظ على بقاء محطات الرادار الإسرائيلية الواسعة التي تطل على قناة السويس من الجبال القريبة من ممرات سيناء التي أعلنت إسرائيل أنها ضرورية للحيلولة دون حدوث هجوم مفاجئ. ووعد السادات بإعطاء جوابه في اجتماع اليوم التالي.

وكان موقع تلك الجلسة هو المقر السابق للأسقف في الأيام التي كانت سالزبورغ ما تزال فيها دولة كهنوتية مستقلة. وكان ما يسمى بالمقر، وهو مبنى واسع من عصر الباروك يقع في قلب المدينة، وهو كل ما تبقى من النفوذ السياسي لسالزبورغ عندما كانت عند مفترق الطرق بين أوربا الجنوبية والغربية. وكانت صور الأساقفة ودوقات آل هابسبورج ترقب محاضر جلستنا من جدران القاعات الفخمة ذات الفازات الداكنة اللون المتولدة من تجربتها الخاصة مع تقزُّم تخطيط البشر. وفي إحدى قاعات الاستقبال الواسعة ذات السقف العالي، والمطلة على ساحة تحيط بنافورة بديعة، كان قادة مصر والولايات المتحدة يناقشون مصير الممرين المنخفضين اللذين يشطران صحراء قاحلة موحشة.

وتطرق السادات مباشرة إلى المشكلة:

أريـد أن يكون لديكم شيء تقدمونه إلى الإسرائيليين على الرغم من أنهم يحتلون بلادي وعلى الرغم من حقيقة أنهم في حالة سيكولوجية معينة، وهم مشوشو الفكر. إننا نواجه نقطة تحوُّل، ويبدو أنه ما من أحد يقدر على العمل من أجل السلام في إسرائيل. إنها حكومة ضعيفة للغاية. والعالم ينتظر النتائج وأنا أريد أن أدفع عملية السلام. أريد أن أتحرك في اتجاه اتفاقية.

وبهـذا المدخل أجاب الســادات عن كل من النقطتين اللتين أثرتهما في نهايـة اجتماع اليوم السابق، وأشار إلى أن طلب إسرائيل في التمديد لانتداب قوات الأمم المتحدة، لمدة ثلاث سنوات، يمكن أن يوقف عملية السلام، وذلك أن إسرائيل إذا تحررت من قلقها الناجم عن الضغوط العسكرية مدة ثلاث سنوات على الأقل، فلن يكون لديها باعث للنظر في إعادة ما تبقى من الأراضي المصرية.

وقال السادات: إنه قرر مع ذلك، أن يقبل الطلب، وأن يكل أمر استعادة أرض مصر إلى عملية السلام وإلى الولايات المتحدة بدلاً من الضغط العسكري. وبهذه الروح سَلَّم بأن في وسع إسرائيل أن تحافظ على محطـات إنذارها وراء خطوطها المصريـة بشرط أن يكون العاملون فيها أمريكيـين، وقال السادات وهو يلتفت إلى فهمي:

ينبغي لنا أن نجتهد في أمر اللغة المتميِّزة في مسألة السنوات الثلاث هذه، ونتحدث في مسألة الفيتو وهنـاك أيضاً مسألة محطات الإنـذار: نقترح أن يكون الأمريكيون هم العاملون في محطات الإنذار، وهذا اقتراح هام، فسوف يكون الأمريكيون شهوداً وسيكون هذا ضمانة كاملة للإسرائيليين.

وحين كانت المفاوضات تتخذ شكلاً معيناً، كان من شأن السادات أن يعطي كلمة MANNED أي مزود بالرجال: التفسير الأكثر مرونة على الإطلاق: فالعاملون الفعليون في التشغيل يمكن أن يكونوا إسرائيليين على اعتبار أن هناك حدٌّ أدنى من الإشراف الأمريكي. وفي أثناء المحادثات أظهر المصريون أيضاً بعض المرونة في مسألة المقاطعة.

وكان إسهـام السادات المحوري في عملية الســلام يتمثل في كسر دائرة سوء الظن وعدم الثقة، أكثر مما يتمثل في الشروط النوعية لأي اتفاق خصوصي، إذ كانت إسرائيل مطوَّقة بدرجة أكبر من أن تمكنها مـن القيـام بعملية تفضُّـل أو إنعام، وكانت البلدان العربيـة أضعف، وأكثر فرقـة وانقساماً. وكانت مصر وحدها هي القادرة على الارتفاع فوق سوء الظن والمرارة السائدين، لأن مصر كما يقول السادات، بالنص الحرفي، «تختلف عن العرب الآخرين فنحن لدينا خلفية من الصبر، واللطف والكياسة والتفهم».

وكان الســادات، بالطبع، شخصية أكثر تعقيداً بكثير مـن شخصية فيلسوف السلام التي عرضها في سالزبـورغ. وكان قـد أمضى، قبل كل شـيء، عمراً من الزمن، وكثيراً من السنيـن في السجن بحكم كونه ثورياً يقاتل في سبيل استقلال مصر وشرفها، وكان قد نظم هجوم المفاجأة العربي على إسرائيل قبل ما لا يكاد يبلغ العامين. ومن أجل ذلك كان من الممكن أن يكون السادات كل شيء، إلا أن يكون داعية سلام.

ولكـن التجربة علمته أن مصر لن تستعيد أرضها أبداً بالوسائل العسكرية حتى مع المساعدة السوفييتية، وكان مستعـداً لأن يستخلص النتيجـة الواضحـة. هي أن الـدور المركزي للولايات المتحـدة هو الطريق الواقعي الوحيد إلى التقدم الدبلوماسي، وهذه حقيقة فات معظم إخوانه العرب أن يلاحظوها.

عندمـا التقيت السـادات أول مرة كنت أرتـاب في مسألة ألا يمكـن أن يكون اعتدالـه خطوة تكتيكية ليجندنـا مـن أجل إعادة حدود مصر إلى وضعها السالف، ثم يستطيـع بعد ذلك أن يعود ليكون في طليعة حركـة القضية العربيـة ومن المحتمل أن يكون هو نفسـه لا يدري بذلك بعد أيضاً. وفـي سالزبورغ قابلنا السـادات فـي منتصف الطريق إلى هدفه النهائي بصفته نبيَّ قضيـة السلام في معترك الأهواء السائدة فـي منطقتـه. وكان ما بدأ في صـورة تكتيكات قد أخذ يتحول إلى هدف العمـر. وفي الوقت الذي عاد فيه فـورد مـن سالزبورغ كان قد قرر أن يدفع عملية السلام إلى الأمام، وإذا اقتضت الضرورة فليكن ذلك في مواجهة معارضة الكونغرس ولدى إطلاعه قادة الكونغرس على مجريات الأمور في 6 حزيران، وجه ضربة عنيفة في رسالة أعضاء مجلس الشيوخ.

لقـد كان السـادات وكل العـرب قلقين للغاية مـن جراء الرسالـة. ولقد أوضحـت أن الرسالة لا تمثل معارضة رسمية في الولايات المتحدة، وأنها لا تمثل سوى وجهات نظر 76 شيخاً أعلن بعضهم فيما بعد عن اعتراضات أو توضيحات لوجهات نظرهم. وكان لهذا تأثير مزعج جداً في المحادثات. وعلى قدر ما أجد نفسـي واثقاً من الموقف فنحن لا نستطيـع أن نعرّض أنفسنا لمأزق، وإذا لم نبادر إلى شيء من التحرك، فستكـون جنيف هي المكان الذي سنذهـب إليه وليست جنيف بأفضل المنتديات. بل سيكون هناك موقف سيء للغاية، حيث يجري الاقتتال على كل شيء. غير أني أريد أن أكون صريحاً وحاسماً في هذه المسألة، إذ ستكون هي المكان الذي سنذهب إليه إذا ظللنا من دون أية حركة.

وكانت هذه رسالة كان فورد على يقين أنها ستصل إلى رابين قبل زيارته لواشنطن. بعد أيام قلائل من الآن.

فورد و رابين ـ لقاء آخر

التقـى رابيـن بفورد، وبي، فـي11 و 12 حزيران، كما التقى بي على انفراد قبـل كل لقاء من اللقاءات، وبعـده. ولكي أتجنب حدوث سوء فهـم، أطلعت رابين على النقاط التي يرجـح أن يطرحها الرئيس، وكان الأهـم مـن ذلك أنني لخصت بعد ذلك مـا أعتقد أنه قد تم الاتفاق عليه. وحتى هـذا لم يكن ليحول دون توبيـخ آخر لأنه قـد ثبت استحالة تحقيق التزام بين الأسلوبين. الأمريكـي والإسرائيلي في اتخاذ القرار. لقـد كان فـورد، عند كل مرحلة في مركز يمكنه من اتخاذ القرارات. أمـا رابين فلم يكن يتمتع إلا بالقدر اليسير من حرية التصرف، ولم يكن له بد من إيضاح كل تصرف وتفسيره، مهما يكن ضئيلاً، في مجلس وزرائـه، وكانـت وجهات نظر فـورد الخصوصية تتطابق مـع وجهات نظره الرسمية: أمـا في حالة رابين، فكانت شقة الخلاف واسعة حقاً.

وفــي العاشــر من حزيران، وهو يوم وصول رابين أوردَ مارتن كالــب، على شبكة تلفاز CBS، أن رئيس الــوزراء الذي خاب أمله، من جراء رفضي تأييد موقف إسرائيل من دون قيد ولا شرط، سيكون «في صدد محاولة فتح طريق مباشر إلى الرئيس فورد» واكتشف رابين بسرعة أن فورد إذا كان يتسم بأي شيء، فهو يتسم بأنه أكثر إصراراً من وزير خارجيته. وفي اليوم التالي في المكتب البيضاوي، تطرق فورد، بمجرد أن غادر المصورون القاعة، إلى موضوعه مباشرة. ومن دون أي دردشة اجتماعية تمهيدية، اندفع خائضاً في بيان مستفيض، بارعاً في الارتجال وفظاً إلى حد بعيد، وقال: إن طريقته هي أن يكون صريحاً، وأنه يحتاج إلــى أن يخــرج من صــدره ما كان يعتمل فيه ويزعجه: أريــد أن أقول لكم: إنني تحــررت من الوهم، وإنني مخيَّــب الأمــل منزعج، وقد تحررت مــن الوهم في صدد النتائج التي أسفر عنهــا آذار الأخير، وأنا أعتقد أن إسرائيــل كان فــي وسعها أن تكون أكثر صراحة في هذا الظرف الحــرج. فقد تحررت من الوهم حيال عــدم مرونة إسرائيل عند نقطــة الاختبار الأخير. وأنا أتفهم مشكلاتكم السياسية فيما يتعلق بمحاولاتكم أن تكونــوا أكثــر صراحــة وتعاوناً، ولكن لا بد لي أن أقول لكم: إنني مخيــب الأمل منزعج، وقد تحررت من الوهم إزاء الموقف الذي اتخذتموه.

وبينمــا كان فورد منهمكاً في هــذا، سجَّل شكوى قوية اللهجة من التسريــب الإسرائيلي لرسالته أثناء الجولة المكوكية التي كانت أول جولة تستخدم مصطلح إعادة التقويم. وبعد إخفاق الجولة المكوكية قال: إن إعــادة التقويم واجبة، ولا تمثل تهديداً لإسرائيل وإن من الضروري أن يفهم رابين فحسب، مدى جدية فــورد في عدم السماح للوصول إلى مــأزق أو طريق مسدود، وحين ذهب فورد إلى مدى أبعد مما ناقشناه، أنا وهو قبل الاجتماع، أو شك أن يخرج بتهديد أمريكا النهائي، بأنه قد يطرح خطته الخاصة الشاملة من أجل السلام، بما في ذلك الحدود ويقدمها علانية خلال أسابيع قلائل:

حيثمــا أعلنــت رأيي، على الرغم من أنني لم أُصدِر أية أحكام نهائيــة، وأريد أن يكون تقويمكم كما لو كنت أنا على خطأ ـ أقول أعلنت عن خيار التحرك نحو جنيف في سبيل تسوية شاملة، محاولاً تحقيق سلام مــع ضمانات، سلام مــع كل جيراننا سوف يتضمن اتفاقاً على الحدود الآن. هــذا هو المكان الذي أعلنت فيه ما أعلنت في هذه اللحظة، وسوف أقدر وجهات نظركم وتقويمكم الذي سوف يساعدني. وسوف تكون خطتــي هــي الإدلاء ببعض البيانــات العامة في هذا الصيــف، أو قبله. وعلى كل حال فأنــا امرؤ لدي عقل منفتح، وسوف أقدر تقويمكم وتوصياتكم الصريحة، وسوف يكون لها تأثير لايستهان به في ما أقرر.

وأصغيــت إلى هــذه النقطة الأخيرة التي ارتجلهــا فورد ارتجالاً كاملاً مصحوبــاً بالخوف، إذ لم يكن هنــاك وجــود لخطة كهذه حتــى الآن، حتى ولا في شــكلٍ جنينيّ. وتولتني رعدة مــن احتمال تحضير خطة علــى أساس مثل هذه الملاحظة الوجيــزة، هذا فضلاً عن الاضطراب والهيــاج اللذين يمكن أن يسببهما تقديمهــا. ويضاف إلى ذلك كما لاحظنا آنفا، أن السياســة الأمريكية في تلك النقطة سوف تتجاوز خطي

الأحمـر الشخصي، لا لأن فورد كان غير معقول ولا متبصّر، بل لأنني لن أكون قادراً على تحمل المسؤولية عند تنفيذها.

وحيـن كان رابين يعتـذر عن تسرب رسالة الرئيس تجنب المزيد من الإشارات إلـى الماضي، وقدم عرضـاً متألقاً ومؤثـراً لمعضلات إسرائيل - ولو فعل ذلك في زيارته الأولـى قبل تسعة أشهر لقطع شوطاً بعيـداً نحـو الحيلولة دون حدوث الكثير مـن القسوة التي حدثـت بعد ذلك (انظر النص في الحواشي) (4) وفـي الحقيقة تُعـدُّ مقدماته المنطقية الفلسفيـة الأساسية، التي تسمح بتغييـر في جغرافية خطوط التقسيـم قابلـة للتطبيق في هذه الكتابـة. وأشار رابين إلـى أن إسرائيل تريد السـلام وأنها تعلمت، على مـدى السنـوات الأربع أن «القوة لن تأتي بتسوية سلمية.... وقال: ليس لنا مصلحة في الحرب ولكن عندنا اهتمام بالدفاع عن أنفسنا» ومضى رابين قائلاً: إن إسرائيل ستقيس التقدم نحو السلام على أساس ثلاثة معاييـر. وكانـت وجهات النظر العربية والإسرائيلية على طرفي نقيض فيما يتعلق بهذه المعايير. فبينما كان العرب يعرِّفون السلام بأنه غياب الحرب، كان الإسرائيليون يعدونه مساوياً لتطبيق العلاقات والتبادل التجاري والرحلات. وكان القادة العرب يطالبون بإعادة حدود 1967 بينما كانت إسرائيل تعُد هذه الحدود غيـر قابلة للدفاع عنها وكان القادة العرب يطالبون بدولـة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ترعى الإرهاب وترفض وجود إسرائيل نفسه، أما إسرائيل فكانت ترى مثل هذه الدولة تتعارض مـع أمنها: «وكما نرى المسألة فإن العـودة إلى الحدود 1967 وإنشاء دولة فلسطينية يعنيان أن إسرائيل لا تستطيـع البقـاء» ومع تعرض بقاء إسرائيل للخطر. كان رابين أكثر توقاً من فورد إلى أن يعثر على بديل ما للحرب التي لا نهاية لها إذا كان له أن يتوق إلى أي شيء كان.

لقد استنتجنا، من خلال الكثير من عمليات التقويم الواقعية، أن هنـاك طريقة أخرى تعد أكثر واقعية، وهـذه الطريقـة تتمثل، على وجه الخصوص في حالة مصر في اتفاقيـة مؤقتة معها. فمصر هي المفتاح، وأنـا أستعيـد إلى ذهنـي أن مصر قررت، على مسؤوليتهـا الخاصة، أن توقع على اتفاقيـة الهدنة، وتبعها عندئـذ سائـر العـرب. وكانت كل حرب تنشأ عـن الانضمام إلى مصر كما كانـت كل حرب تتوقف عندما تتوقـف مصر. وكنـا نأمل أن يكون من الممكن عن طريق اتفاقية مؤقتة أن تكون هناك خطوة نحو السلام لا مجرد فض اشتباك عسكري آخر.

وطبقـاً لما يقـول رابين فقد كانت الاتفاقية المؤقتة مع مصر تواجـه إسرائيل بثلاث من المعضلات. فـإذا تـم التخلي عن الممرات فأين سيكـون موقع خط الدفاع الإسرائيلي في سينـاء وإلى متى سيظل في مكانه؟.

والمعضلـة الثانية هي: هل ستضغـط الولايات المتحدة، بعد التوصل إلى اتفاقية من أجل سيناء، على الفور من أجل خطوة أخرى في مرتفعات الجولان؟.

وأخيـراً إذا تـم إنجاز تسوية مؤقتة في سينــاء، فما الذي سيكون عليه توقيـت مؤتمر جنيف، وما هي المقترحات الجوهرية التي ستطرحها الولايات المتحدة هناك؟ وموجز القول: هل كان من الممكن تجنب وقـوع أزمة مع واشنطن كلما انقضت شهور قلائـل حول نقطة تالية ما؟ ولكل هذه الأسباب كانت إسرائيل تحتاج إلى ضمانات فيما يتعلق بديمومة الاتفاقية.

ليـس هناك جدوى لإسرائيل تتحقق مـن خلال الذهاب إلى اتفاقية مؤقتة وخسارة واحدة ونصف من أوراقهـا الثلاثـة. وعندئذ سنكون في موقف أضعـف. لكي نصل بذلك إلى شـيء إجمالي عمومي. ولماذا ينبغـي لنـا أن نسلم الممـرات مقابل لا شيء وننهـي المفاوضات من أجل تسوية شاملـة خلال ستة أشهر بالانطلاق من موقف أضعف ؟

وأعقـب رابين عرضــه المترويّ بتحليـل ينطوي على دهاء مماثـل لموقف إسرائيل علـى كل جبهاتها الأخـرى. مما دفعني إلى أن أدفع بمذكـرة إلى سيسكو الجالس إلى جانبي قلت فيها: « لماذا لم يثيروا كل هذا في السنة الأخيرة ؟» فأعادها هذا إلي بعد أن كتب عليها كتابة بأسلوب الخربشة يقول فيها: إن رابين فضل «كسب الوقت».

على أن تأثير عرض رابين في فورد لم يزدد إلا شدةً. إذ كان ثمة إسرائيلي يشرح له بواعث قلق إسرائيل التـي هي تحت مستوى الوعـي بدلا من الاختلاف والتشاحن حول توريـدات الأسلحة أو الخطوط النظرية فـي الصحراء. ذلـك لأن معضلة إسرائيـل كانت وافية بما يكفـي، أما الطريق المســدود فسوف يؤدي، إذا طـال أجلـه، إلى توتر مطّرد الزيــادة، إن لم يؤد إلى الحرب، ويقوض مركـز أمريكا في العالم العربي ومـع الديمقراطيات الصناعية ويعـزل إسرائيل بينما كانت تنزف شيئاً فشيئاً مـن الناحية السيكولوجية والماديـة بتصعيـد الأزمات وأنواع الصــراع. ومع ذلك فلم يكن من شأن تجنـب الطريق المسدود بسلسة مــن الانسحابـات تؤثر فـي النهاية على أمــن إسرائيل، في أن يحل هــذه المشكلات بل كان مــن شأنه أن يعقدها ويؤجلها. أما أن إسرائيل كانت لديها قضية تاريخية أفضل من قضيتها السياسية، فذلك ما يتبين مـن خـلال حقيقة أن المعضلات ذاتها على وجه الدقة هي ما طرحت على الرئيس كلينتون من قبل رئيس الـوزراء الإسرائيلـي بنيامين نتنياهو بعد عقدين من الزمان ـ وكان الفـرق الوحيد هو أن الخط المتنازع عليه تحرك من سيناء إلى قلب فلسطين، وأن العرض كان بطريقة ما أقل فلسفية وأكثر تكيفاً مع السياسة الإسرائيليــة. ولـم تكن المسألة اختياراً بين الأمور المطلقة، بل كانت عملية موازنة دقيقة بين الأمن الذي يتصورونه في صورة توازنٍ وأمن عسكريين بما في ذلك العنصر السياسي والنفسي. لقد شق فورد الطريق إلى قلب المسألة من المنظور الأمريكي بتصفيته وتحليله إلى جملة من القرارات العملية:

إن المشكلـة هــي: إلـى أي مدى يمكن الحفــاظ على الوضـع الراهن من دون حركـة سياسية؟. إنه موقــف متفجـر فإما أن تكون لدينا تسوية مؤقتة خلال فترة قصيرة مــن الزمن ـ أي خلال أسبوعين أو

ثلاثـة يكون فيها قـدر كبير من الجولات المكوكية، ذهابـاً و إياباً وسيكون من الضـروري توطيد الأمور وتثبيتهـا، والتحـرك بسرعة، مما سيعطينا فترة أخـرى من الزمن: فإما أن نتحـرك بهذه الطريقة، أو سيكـون اختيـاري ـ بكل مـا فيه من الأشراك والمزالـق، كما تقترح أنه تحرُّك نحـو تسوية شاملة. على أن الطريقـة الوحيـدة لتحقيق استقـرار مستمر في الشرق الأوسط، وبقـاء كل الأطراف راضية بدرجة معقولـة، وإعطاء كل الأطـراف بعض الأمل في إمـكان الوصول إلى تسوية دائمـة، ستتمثَّل في التحرك فـي هـذا الاتجاه. لقد كانت أفكاركم ذات عون وجدوى. وإذا كان لنا أن نتحرك في اتجاه اتفاقية مؤقتة فسيترتب علينا أن نفعل ذلك بسرعة، وإلا فسوف نخسر ذلك الخيار، ولن يكون أمامي بديل عن الذهاب إلى تسوية شاملة.

واختتم الرئيس الاجتماع باقتراح أن نخرج، أنا ورابين، باقتراح ملموس، وعمليّ، معاً.

وعنـد الإفطار، في الصبـاح التالي، توصلنا، أنا و رابين، إلى أشكال مـن التوافق حول كيفية مباشرة العمـل، لخصها رابين لفورد بعد ذلك على الفـور ـ بأسلوب متألّق مرة أخرى: سوف تحرك إسرائيل خط دفاعهـا إلى النهاية الشرقيـة للممرات، وسوف تطلب ضمانات بأن تبقى قـوة الأمم المتحدة التي تفصل بيـن الجيشين المصري، والإسرائيلي في سيناء، في مكانها، ويفضل أن يكون ذلك على مدى أربعة أعوام (وكنـا قد علمنا أن السادات كان مستعداً للتسليم بثلاث سنوات)، وسوف تُرَدُّ حقول النفط إلى مصر مع قطـاع مـن الأرض يضمن الوصول إليها من دون انقطاع. وما كان رابين ليكون رابين لو لم يُرْفِق التنازلات الإسرائيلية المقترحة بلائحة تسوّق طويلة من أجل المعونة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة، كلاّ ولـم يـدع المناسبة تمر من دون طلب منح حـق الفيتو على أية مقترحات يمكـن أن تطرحها الولايات المتحـدة، وإذا انعقـد مؤتمر جنيف مـرة أخرى. ولم يستطع فورد أن يوافق على اقتـراح إذا تسرَّب ـ كما كان مـن المستيقَن أن يحدث ذلـك، فسيفسد إمكانياتنا المتعلقة بدور الوساطـة في العالم العربي. على أن الطريقـة غيـر المتوقعة التي رد بها الرئيس هذه اللائحة تظهر أن السلـوك الصريح المستقيم، وغير المعقد، ليس مما يتعارض مع المكر والحنكة والدهاء:

يمكـن للوقت أن ينقضي بسرعة. وفي وسعنا أن نكون في موقع يمكننا من تخفيف وطأة الضغوط التي تدفـع نحـو خط متشدد سوف يؤثـر في ظروفك وفي ديارك. وأعتقد أننا قمنـا بخطوة إلى الأمام في هذه المحادثـات، وأنا لست في صدد الضغط علينا إذا مـا حصلنا على اتفاقية مؤقتة، ومن الممكن أن يترتب علينا أن نستخدم بعض العبارات البلاغية ولكن لا يترتب علينا أن نتابعك إلى المواقع التي هي جديرة أن تجعلك، أنت نفسك، معزولاً.

وبعبـارة أخرى فإن ما كان علـى إسرائيل أن تكسبه في النهاية من التعـاون مع الولايات المتحدة، لم يكن استثناءً من أحكامنا بل كان يتمثل في جوٍ من الثقة سوف يخفض الحدة التي سنلح بها عليهم.

صياغة مبادرة جديدة

عندما طلب إلى الفريق الإسرائيلي المفاوض، فيما بعد، أن يوافق على ما كان رابين وفورد، قد اتفقا عليه حَوْلَ تعريف ما كان يشكل الطرف الشرقي للممرات إلى مسألة حياة أو موت. وكان كل أمريكي في ذلك الاجتماع مع رابين قد فهم العبارة فهماً حرفياً. ولكن عندما طُلب إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي المصادقة على القرار، عرّف الطرف الشرقي من الممرات بأنه لا يكاد يشكل خطاً إلى الشرق من أعلى نقطة من قمة الجبل. وسألت دينتس في العشرين من حزيران كيف سنشرح للسادات أن إسرائيل اقترحت في مقابل تنازلاته في سالزبورغ ـ وهي موافقته على التمديد لقوة الأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات، ووجود محطات الإنذار وراء الخطوط المصرية ـ التحرك ربما مسافة مئة ياردة اعتباراً من ذروة الجبل.

وقد كشف رد فعل فورد عن أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كانت خليقة أن تتعرض لخطر طقس عاصف إذا جعل أي طرف من الطرفين الضرورات الجيوبوليتية تابعة في أهميتها للسياسة الداخلية، وهذا تنوع ستترتب إعادة تعلمه بعد عشرين عاماً أثناء المواجهات بين كلينتون و نتنياهو. وكان الطريق الوحيد إلى الإجماع ـ وهو الطريق الذي كان ضيقاً بما يكفي مع التسليم بالفروق في الحجم والتاريخ ـ هو أن يبادر كل طرف إلى تقديم البيان الأكثر اكتمالاً وصراحة وإفصاحاً عن وجهات نظره، ثم يعمل على تسوية الخلافات. أما المناورات الكلامية التي ترتكز على تأكيدات ملتبسة أو غامضة، فهي الطريق الأوفر حظاً من اليقين للوصول إلى انفجار ـ ولا سيما بالنسبة لإسرائيل التي تعتمد كل الاعتماد على الولايات المتحدة من أجل الدعم المادي والسياسي والسيكولوجي. وأنا أنطوي على قدر كبير من التعاطف مع معضلة الأمن الإسرائيلية الأساسية، غير أن التمارين الرياضية على الكلام في صدد ما يشكل نهاية الممرات كانت أكثر تعلقاً بسياسة إسرائيل الداخلية منها بالأخطار الداخلية الموضوعية. وكانت تلعب بالأوراق الأمريكية لعباً يتخطى الحدود إلى حد بعيد.

ولم يكن هذا قطعاً، هو الطريق الملائم للتعامل مع فورد. فعندما تم إعلامه، في 15 حزيران بالكيفية التي اقترح بها الفريق الإسرائيلي المفاوض تفسير عبارة «النهاية الشرقية للممرات» أمسك فورد، بمبادرة منه على سبيل الحصر، بسماعة الهاتف، وطلب إلى رابين إعادة النظر في موقفه. على أن رابين كان ما يزال في نيويورك، لم تكن لديه وسيلة لمجادلة زملائه سوى أن يعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء. وهو الاجتماع الذي لم يكن من الممكن أن يحدث إلاّ حين يعود هو إلى إسرائيل، وهذا وحده رفع مستوى الحرارة درجة أخرى.

ويمكن تصوير المزاج الذي كان سائداً في البيت الأبيض على أفضل وجه عن طريق تبادل لوجهات النظر حدث بيني وبين فورد في عصر ذلك اليوم:

فورد: دعني أقول: إنني مخيب الأمل جداً.

كسينجر: لا ينبغي لنا أن نقول هذا بعد.

فورد: أنت تتدبر أمرك، ولكن حين تعود المسألة إلي، فسيكون هذا ما سأقوله.

كسينجر: لقد كان لزاماً علينا أن نخوض في المسألة ببرود ثم ننتظر يومين أو ثلاثة لرؤية ما سيعودون به، وإذا اقترحنا هذا الآن فلن يقبل به السادات.

فورد: أنت تتدبر أمر تلك المناورة الدبلوماسية، ولكن ليس هناك سؤال عما أشعر به أنا.

كسينجر: تلك الطريقة التي عاملونا بها أجدها مهينة، باعثة للسخط.

فورد: إن الطريقة الوحيدة لمعالجة المسألة هي أن ينتابك الجنون من أجلها. وإذا أردت أنت، وسيسكو أن تخففا من حدة مشاعري...

كسينجر: نحن لا نريد ذلك، وعلى كل حال فإنه يحسُن بي أن أوصيك بتخفيف حدة تعبيراتك على مدى يومين.

فورد: إنما أفضي إليك بما أشعر به حيال هذه المسألة.

وأجاب السادات، كما كنا قد تنبأنا، في الخامس والعشرين من حزيران، في رسالة إلى الرئيس وصف فيها مقترحات مجلس الوزراء الإسرائيلي بأنها «حركات بهلوانية» ووصف سلوك أمريكا بأنه «تدليل» لإسرائيل:

لقد تجاوبت تجاوباً إيجابياً مع جهودكم بحيث لا تستطيعون، فيما أعتقد، إذا ما نظرتم في موقف مصر في آذار، في أسوان، وبالتالي في سالزبورغ، أن تطلبوا من مصر أن تفعل أي شيء فوق ما فعلت. ولقد اتخذت هذا الموقف بسبب تصميمي على العمل من أجل السلام... السلام الحقيقي ويضاف إلى ذلك أنني أردت أن أمُدَّ إليكم يد المساعدة في جهودكم المضنية لتحقيق الهدف ذاته. وكما تعلمون فقد أقدمت على مبادرات جريئة من دون تردد، في مواجهة كل الأخطار التي تنطوي عليها.

وكان السادات يصرُّ على أن الوقت قد حان «لتضع الولايات المتحدة خريطة تعكس مقترحاتها لتجنب التدهور الكامل، الشديد، في الموقف» وإذا ثبت أن هذا مستحيل كان من الواجب عودة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد، وتوجيه دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضوره، وقد كنا نرفض، على نحو ثابت، طرح خريطة أمريكية لأننا لو فعلنا لألزمتنا بأن نفرضها على إسرائيل. ومثل هذا التصرف كان خليقاً أن يدمر إمكانية المزيد من المفاوضات وأن يقتضي منا أن نفرض حلًا عند كل مأزق تتعرض له عملية السلام بعد ذلك. وهذا خليق، فيما رأيت، أن يثبت، على المدى الطويل، أن مما يتجاوز حدود طاقتنا مسألة تدبيره ويتجاوز حدود مقدرة إسرائيل على البقاء.

وعلى الرغم من أن فورد لم يكن مهيأً لتقديم خريطة أمريكية، فقد أرسل، في 27 حزيران رسالة صريحة إلى حد غير مألوف، إلى رابين. وبعد أن لخّص كل أشكال سوء التفاهم السابقة بعد المحادثات

الشخصيــة مــع رئيس الوزراء ومــع آلون. طلب فــورد رسمياً أن تقــوم إسرائيل بإعادة النظــر في أحدث مواقفها، قبل 11 أيلول، وهو الموعد الذي كان مرسوماً لي لاجتماع بغروميكو. وقال فورد: إنه سيقرر، على هذا الأساس، هل يستمر في وضع الخطوط العريضة لنهج شامل أم يعيد انعقاد مؤتمر جنيف.

لقــد وصلنــا الآن، بصياغــة أحدث مواقفكم، وبجــواب الرئيس السادات، إلى نقطــة لا بد عندها من اتخاذ قرارات أساسية.

وأنــا لا أعُــدُّ الإخــلاد إلى السكون خيــاراً واقعياً، بل إنــه ينطوي على مخاطرة غيــر مقبولة من جراء التسبــب فــي حرب أخرى، والتئام شمل القوى الدولية الأخرى التــي واجهتها إسرائيل في عام 1973، وفي مطلع عام 1974. ولما كان مثل هذا الوضع خليقاً أن يعرِّض للخطر المصالح الأساسية للولايات المتحدة التي يعدُّ معظمها موضع الاهتمام العميق بالنسبة لإسرائيل ـ ولا يمكن توقُّع أن تستطيع الولايات المتحدة أن توافق على نهج للعمل كهذا.

وهدد فورد، في حالة رفض إسرائيل إعادة النظر في الأمور باللجوء إلى العلانية حول تقديره الخاص لسبب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود:

لابــد لنا أن نحتفظ بنهجنا في الخطوات التاليــة، وأن نشرح لشعبنا تقويم الإدارة لمصلحتنا القومية في هذا الصدد.

ولــم يخاطب رئيســ أمريكي، منذ عهد آيزنهاور قبــل عشرين عاماً، الحكومــة الإسرائيلية بمثل هذه الطريقة الجافة الفظة.

علــى أن هــذه الرسالة أعطت رابين السلاح الذي كان يحتاج إليه لإقناع زملائه بأن فورد كان يعني ما يقــول، حين كان يقــول لرابين وآلون ما قاله على مدى الشهور التســعة التالية. وحين كنت في إجازة، في جزيرة سانت جون، في الكاريبي، تلقيت كلاماً يفيد أن دينتس طلب أن يراني على الفور، رؤية سرية، ومعه رسالة من رابين. ولم يكن من السهل اتخاذ الترتيبات لزيارة كهذه، لأن خليج كانيل، حيث كنت أقيم، في منــزل أحد الأصدقاء، ليســ فيه مطار، وبعد كثير من الأخذ والرد. انطلــق دينتس، مصحوباً بنائب وكيل وزارة الخارجيــة الأمريكية، لورنس إيغلبرغر، إلى سانــت توماس في طائرة جيت ستار تابعة لسلاح الجو وقد شطبت علامتها المميزة بالدهان، ومن هناك، انتقل بالقارب إلى خليج كانيل.

وكنت قد التقيت بسمحادينيتس في عام 1970، عندما كان رئيساً لمكتب غولدامائير.

وفي مطلع عام 1973، أي قبل مجرد شهور قلائل من نشوب حرب الشرق الأوسط، خلف رابين بصفته سفيراً لدى واشنطن وشكلت السفارة الموجودة في واشنطن أهم موقع في الدبلوماسية الإسرائيلية، نظراً لاعتماد إسرائيل الاستثنائي الفائق على المعونة الأمريكية والشعور الودي الأمريكي. ولقد كان دور السفير

الإسرائيلي خليقاً أن يكون غير ذي شأن نسبياً بالنظر إلى مستوى قوة الأمة وسلطانها. لأن الضغوط الدبلوماسية العادية المتوفرة لدى إسرائيل تصل إلى الحد الأدنى، وعلى كل حال فالسفير الإسرائيلي يملك سلاحاً فريداً تحت تصرفه: ألا وهو مؤيدو إسرائيل المتحمسون، أولو العاطفة المشبوبة والتنظيم الجيد. وهم يتمتعون بمركز يمكنهم من ممارسة ضغوط هائلة كما تبين أثناء المناقشة الخاصة بتعديل جاكسون فانيك. ويتمثل الخطر بالنسبة لأي سفير إسرائيلي في أنه سوف يكون ممزقاً موزعاً بين اتجاه إلى هنا واتجاه إلى هناك، من جراء التيارات المتعارضة المتصارعة التي يتقاطع بعضها مع بعض، في أمريكا، في كثير من الأحيان، من جانب الإدارة، التي يحتاج إلى شعورها الودي من أجل الدبلوماسية، ومن جانب الكونغرس الذي يحتاج إلى شعوره الودي من أجل تخصيص الأموال لأغراضها، ومن جانب المؤيدين الصاخبين الذين تتفوق حماستهم في بعض الأحيان على حكمتهم.

وكان دينتس يمخر عباب هذا المد المعاكس بوقاحة ساحرة كان يلطف حدتها دائماً حسُّه الفكاهي الودود. وكان يستطيع أن يكون امرأً عديم الشفقة لا تلين قناته في متابعة أولوياته المباشرة، وكان التهديد الضمني من جانب جماعاته المنظمة يبدو مضخماً أو محرفاً وراء عروضه. وكان يتعرض، فيما بعد، للنقد، لقربه المفرط من الإدارة الأمريكية، إذ كانت إسرائيل البلد الوحيد الذي يمكن طرح مثل هذا البيان فيه، في صورة نقد لسفيره.

وكنت أحب دينيتس حباً هائلاً، إذ كان صادقاً مستقيماً، جديراً بالاحترام، وكان يقدم إلينا تقارير غير مزوَّقة عن المناورات الإسرائيلية في الداخل، وكنت أنطوي على كل ثقة بأنه كان ينقل إلينا وجهات نظره بمثل الدقة التي كان ينقلها إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي. وكانت الروح الفكاهية عند دينيتس تنطوي على طريقة لتخفيف حدة المواجهات وكانت السمة المهنية كثيراً ما تنفذ بمبضعها إلى الصعوبات الشائكة إلى أقصى الحدود. أما من حيث خدمته لبلده فهو يستحق نصباً تذكارياً في إسرائيل لدوره في المساعدة في التوصل إلى إعادة تزويد القوات المسلحة في إسرائيل - أثناء حرب تشرين.

وعندما حطت الطائرة في خليج كانيل، في الأول من تموز، كانت الكلمات الأولى التي صدرت عن السفير الذي لا يمكن كبح جماحه قوله، « لابد أن يكون المرء من أهل الثراء العريض لكي تنازعه نفسه إلى أن يعيش الحياة على هذا النحو غير المريح» (وإذا كان مضيفي قد قرأ هذه السطور فإن دينيتس لم يكن يشير إلى وسائل المعيشة الأنيقة، بل إلى حرارة منتصف الصيف). وبُعَيد ذلك أبلغني أن رابين مصمم على التحرك في اتجاه اتفاق مؤقت، وعلى كل حال فإنه لما لم يكن في وسع أيٍّ من الأطراف أن يتحمل إخفاقاً آخر. فقد كان رابين في حاجة لأن يطمئن إلى وجهات النظر الدقيقة لدى الإدارة الأمريكية حول عدد من القضايا، ومنها: كيف عرَّف فورد «نهاية الممرات» وطرق الوصول إلى حقول النفط، ومدة انتداب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والنوايا الأمريكية حيال سورية، وأهدافنا المرسومة في حال إعادة مؤتمر جنيف.

وكان دينتس قد حمل معه خريطة طبوغرافية. ولأول مرة، على مدى تسعة أشهر من الحوار، كشف لنا الإسرائيليون عن خطهم المقترح وكان تحديداً شاذاً غريباً، للنهاية الشرقية للممرات، إذ تبين أنه على ارتفاع يبلغ 750 متراً لا يبعد عن القمة إلا قليلاً، ورددت بأن إسرائيل في حاجة إلى أن تنسحب انسحاباً واضحاً في اتجاه ما يمكن تعريفه، على نحو قابل للتصديق، بأن النهاية الشرقية للممرات، وهو معيار سيكون هناك، في مقابله، ارتفاع يتقاصر عن القمة بدرجة لها دلالتها، وإذا كان على رابين أن يتقدم باقتراح يتماشى مع تلك الخطوط حتى وإن لم يكن على مستوى سطح البحر على وجه الدقة « فسوف ننظر إليه نظرة متعاطفة».

ولم يكن أيٌّ من هذه القضايا قد تطلب لقاءً شخصياً وكان، على أية حال، أقل بكثير من اقتراح سري، أما ما فعله دينيتس ـ وكان يشكل السبب الرئيسيّ لزيارته ـ فكان طرح فكرة جديدة تولَّدت من أفكار وزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز : وهي أن توضع على الطرق المؤدية إلى الممرات، أربع محطات إنذار مزودة بأجهزة إحساس حركي، يديرها أمريكيون، في مواقع متقدمة ولم يكن يفترض أن يكون المرء بالضرورة، خبيراً عسكرياً ليدرك أن الأهمية العسكرية كانت شيئاً يمكن إهماله وكانت المنطقة التي تغطيها غير مأهولة بالسكان، وتشمل منطقة ذات تسليح محدود تشرف عليها محطات رادار إسرائيلية في التلال الواقعة خلفها، وقد أقيمت فيها حاميات لقوات الأمم المتحدة تدعمها طلعات استكشافية متواترة.

وعلى كل حال، فبلغة السياسة الداخلية الإسرائيلية كانت محطات الإنذار المقترحة المزودة بأجهزة رصد الحركة، تشير إلى أن بيريز، الذي كان في تلك الأيام العضو الأكثر تشدداً في الفريق المفاوض الإسرائيلي، يوشك أن يدعم اتفاقاً مؤقتاً. وكانت هذه طريقته في إنقاذ ماء الوجه وفي وضع نفسه في موقع يمكنه من ادعاء أهليته للثقة به لتحسين النواتج. ولم أكن في وضع يمكنني من قبول المشروع أو ردّه، وكانت المسألة تحتاج إلى إرجاء إلى حين رجوعي إلى واشنطن.

ومثلما يحدث في كثير من الأحيان للمناورات السرية المتقنة، تم كشف حجاب السرية عن زيارة دينيتس، إذ لم تتخذ احتياطات من أجل الأحداث الطارئة الأكثر وضوحاً على الإطلاق: وهي أن الطائرة ستحتاج إلى إعادة التزويد بالوقود، ورفض العاملون في مطار سان توماس، بعناد، أن يقبلوا بطاقة الاعتماد الحكومية لطيار يرتدي الثياب المدنية ويطير بطائرة ليس لها علامات، ولما اقتربنا من قادة القوات الجوية التابعين لهم كان رد فعلهم مماثلاً.

واقتضى الأمر توجيه نداء إلى الضابط آمر قاعدة القوة الجوية في بويرتوريكو لإثبات مصداقية طائرتنا، الأمر الذي أدى أيضاً إلى كشف الغطاء عنا وفي النهاية ما عاد في المسألة أي فرق على الإطلاق، إذ لم يسأل صحفيٌّ واحد عن الفرض الكامن وراء الخروج غير المألوف للقوة الجوية.

ووافق فورد، في تلكؤ، على التصور الخاص بمحطات الإنذار، لأنه كان يخشى، وهو على حق، من أن تخلق مشكلة رهائن أمريكيين محتملين (الأمر الذي شكَّل، بالطبع، سبباً جزئياً لرغبة بيريز فيها). على أننا رتبنا الأمور، من خلال عملية التفاوض على اتفاقية سيناء الثانية، بنجاح، من أجل وجود أمريكي راصد ـ وهو المتمثل في مهمة دعم اتفاقية سيناء ـ مع وجود عاملين مدنيين وعدد من أجهزة رصد التحرك من دون وجود بشر.

ولكي لا ندع مجالاً للمزيد من حالات سوء الفهم، التقينا، أنا ورابين، في 12 تموز، في قصر غيمنيش، الذي كان في ذلك الوقت، مقر مضافة الولاية بالقرب من بون، حيث كان يمكث رئيس الوزراء بينما كان في زيارة رسمية (وكنت في أوروبا من أجل لقاء مع غروميكو في اليوم السابق في جنيف)، ولم تكن مضافة الولاية في بلد أجنبي، بالمكان المثالي لقيام حوار سري. فلا رابين، ولا أنا كنا نرى أن العلاقات الطيبة مع مضيفينا الألمان كانت تقتضي منا أن ندع، لاحتمال التنصت، أدوات لتسجيل كلام من محادثاتنا (على الرغم من أننا كنا مستعدين استعداداً كافياً لإطلاعهم على الشروط العامة). وهكذا تمت محادثاتنا على خلفية جَلَبة مما يسمى (BABBLER) وهو جهاز إلكتروني يصدر شذرات من جمل، صممت لحجب أصواتنا أو الطغيان عليها بالتشويش. وقد كنت استخدمت هذا الجهاز أثناء زيارات سابقة لبلدان ما وراء البحار، أثناء مفاوضات فعلية. ولم تكن لدينا فكرة حول مسألة هل سيؤدي عمله بالفعل كما أعلن عنه، أم سيسُلِّم بأنه كان يجري التنصت عليه.

وفي هذا الموقع الغريب إلى حد ما ـ وهو موقع مضافة للدولة الألمانية الذي يشوشه هذا الحديث المزدوج من قبل المُبربرين بأي لغو من القول ـ أنفقنا ـ أنا ورابين، وقتنا في التجوال فوق المرتفعات المتنوعة في الممرات، على مساحة مئة متر في مئة متر، شأن متسلقي الجبال، إذ ينطلقون على منحدر صعب على وجه الخصوص. وفي الوقت الذي كنا فيه منهمكين في هذا، كنا نتفقد أيضاً طرق الوصول إلى حقول النفط في أبورديس.

وأخيراً عرض عليَّ دينيتس، في 18 تموز في واشنطن، خريطة معتمدة من قبل الفريق الإسرائيلي المفاوض، تعكس مناقشات قصر غيمنيش. وبعد ما يقارب السنة من محاولة تجنب الموضوع، بات فريق المفاوضات جاهزاً لإخلاء الممرات ـ في إخراج احتفالي. وقد أثبت تعريفه للمدخل أنه شاذ، بعيد كل البعد عن الكيفية التي كان الرجل غير المختص خليقاً أن يفهم بها المصطلح، غير أنه كان قريباً بما يكفي ليمكنني من إبلاغ دينيتس أنني سأرفع هذا التصور إلى السادات مع توصية تحبيذية، بحكم كونه «قريباً من أفضل ما يمكن أن تفعله».

وفي مفاوضات الشرق الأوسط لايمكن لشيء، أبداً، أن يعد قد وصل إلى التسوية الكاملة. وكنا في حاجة إلى إبعاد السوفييت عن التدخل، والتزام الإسرائيليين بما تم الاتفاق عليه وابعاد المصريين عن

الأفكار الأخرى.وفي هذا الوقت كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تتبع إيقاعاً كإيقاع رقص الباليه، يكاد يكون منفصلاً كأنه مسرحية درامية يابانية من مسرحيات الكابوكي.

وكنا كلما أردنا رفع مستوى النشاط الدبلوماسي أو كان لدينا سبب يحملنا على توقع الندم اتصلنا بالسوفييت . وكنا نفعل ذلك لتعطيل أية محاولة من جانبهم للتدخل في المفاوضات، وفي الوقت نفسه لنحتفظ بخيار إعادة مؤتمر جنيف في حالة الوصول إلى طريق مسدود في اللحظة الأخيرة في نهج الخطوة ـ خطوة.

وكان رد السوفييت نمطياً، كالكليشيه. إذ كان السوفييت كلما أحسوا بالانتهاء إلى طريق مسدود في المفاوضات التي تجري برعاية أمريكا طرحوا مصطلحاتهم الخاصة بإعادة عقد مؤتمر جنيف، مثلما فعلوا مع غروميكو في فيينا، في20 أيار، عند اقترح إصدار دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ـ وهي أكبر الكتل المتعثرة، لإعادة عقد مؤتمر جنيف، وكلما كان التقدم يتحقق نحو اتفاقية مؤقتة، خَفَّض غروميكو مستوى مصطلحاته، في الوقت الذي كانت فيه مصطلحاتنا ترفع راياتها تبعاً لذلك.

وعندما قابلت غروميكو في جنيف، في 11 تموز، كانت الاتفاقية المؤقتة عادت لتبدو وشيكة، مما حمله على خفض مستوى عباراته، فما عاد يصر على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، مرتداً إلى فكرة ترك المسألة إلى المشاركين العرب في المؤتمر لاتخاذ ذلك القرار. ولكي نحمي أنفسنا من الطريق المسدود في اللحظة الأخيرة، شرعت في استكشاف الإجراءات اللازمة من أجل مؤتمر جنيف. وللحيلولة دون التئام شمل مطالب الحد الأقصى من البداية، كنت أحثُّ على أن يطلب من الأطراف المشاركة في مؤتمر جنيف، الدخول في مفاوضات مباشرة لفترة مطولة، قبل أن تقحم الدول العظمى أفكارها الخاصة، سواء على نحو منفصل أم معاً ـ وكان غروميكو يوافق على ذلك. وكانت الخطوة التالية أن حاول غروميكو القيام بعملية ابتزاز لطيفة يسيرة، في صورة الشعور الودي السوفييتي المُحْتَجّ. وقال: إن الاتحاد السوفييتي قد أظهر قدراً لا يستهان به من التحفظ بخفض مبيعاته من الأسلحة إلى الشرق الأوسط. إذ إنه يتمتع بالمقدرة على «شل» نهج عملية السلام بزيادة تدفق الأسلحة، ورددت بتأكيد أننا، وفقاً لتأكيداته التي كررها مراراً، نعدُّ كلانا أولاداً كباراً وأن الخطوات التي تتخذ من جانب واحد لم تكن قط اختصاصاً سوفييتياً:

هذا التحفظ ليس جميلاً تسدونه إلينا، بل هو يعكس المصالح المشتركة. لأن غياب التحفظ لن يحل المشكلة، بل سيدعنا نظل في الوضع ذاته، بعد حرب أخرى. لذا أعتقد أن لكلينا مصلحة في ممارسة التحفظ.

وعندما بدا كل شيء متجهاً نحو الحل، هنالك فحسب حدث انفجار جديد. الآن بدا رابين مقترباً من موافقة مجلس الوزراء على اقتراح جديد أكثر كفاية وملاءمة. ولقد استطعنا أن نستنتج هذا من أن

بعض زملائه في مجلس الوزراء كانوا يفطون أجنحتهم بادعاء النصر. وكانت الأخبار المتسربة من القدس تزعم أن الولايات المتحدة قد رفضت المقترحات المصرية وهي تساند وجهات النظر الإسرائيلية. ولم يكن هناك أساس من أي نوع كان لهذه التأكيدات التي كانت تبدو مصممة خصيصاً لإذلال السادات. وأصبحت الأمور أكثر توتراً وحدة على وجه الخصوص عندما أخذ الدبلوماسيون الإسرائيليون يطلعون وزراء خارجية أوروبا على رواية دقيقة للغاية عن حالة المفاوضات، ويناشدون حلفاءنا دعوة السادات إلى مرونة أعظم، وكأن مصر هي العقبة الرئيسية في طريق التقدم (وعندما احتج فهمي لدينا، واحتججنا لدى آلون قيل لنا إنه ما من نهج كهذا قد أرسل ـ وفي هذه الحالة يكون الإسرائيليون، كما لاحظ إيغلبرغر، في مواجهة مؤامرة أوروبية ذات أبعاد استثنائية حقاً ـ) وأخيراً أكدت بعض المصادر التي لم يذكر اسمها وهي مصادر رفيعة الشأن، في القدس، أنه عندما تكون كل المناورات قد انتهت وتم الفراغ منها فسوف توجد القوات المسلحة الإسرائيلية داخل الممرات.

وقد ثبت أن هذا كثير جداً بالنسبة لفورد، الذي كان ما يزال في رحلاته عشية مؤتمر هلسنكي، وفي الرابع من آب أصدر تعليماته إلي بإرسال برقية ذات لهجة لاذعة لرابين من: Ai6 Fo6ce One (طائرة الرئيس).

فقد أعطى الرئيس كلمته للمصريين، بالاستناد إلى تأكيد الإسرائيليين، بأن الخط الإسرائيلي سيكون خارج الممرات وسوف يحافظ على هذا الوعد، ولا ينبغي لرئيس الوزراء أن يسئ فهم هذا.

وكان رد فعل رابين شديد التحفظ، وكان آخر ما يريده هو الشجار على كيلو متر واحد من الممرات سيكون، على أي حال من الأحوال في منطقة الأمم المتحدة، وأقرب كثيراً إلى الخطوط الإسرائيلية منه إلى الخطوط المصرية، واقترح أن نرسل ضابطاً معاوناً موثوقاً لاجتياز الممرين مشياً مع الضباط الإسرائيليين والاتفاق معهم على تحديد معقول للمداخل. وأرسلنا صمويل هوكينسون، وهو خبير من خبراء وكالة الاستخبارات المركزية، وضابط معاون في مجلس الأمن القومي، كان قد تخصص في الشرق الأوسط للمساعدة في وضع نهاية لما كان آخذاً في التحول إلى نزاع كان منذ البدء تافهاً عبثياً. ولم يكن من الواضح ما الذي سيشير إلى الطرف الشرقي لممر الجدي، وكما روى هوكينسون، فقد كان الخط الإسرائيلي شرقي التقسيم الجغرافي، ولكنه ليس خارج ذلك الممر «مع أي مطٌ وشدٍ للخيال» وكان الإسرائيليون على مدى أبعد، هو على وجه الدقة، خارج ما كان يجري إحياء ذكراه، وقلت، وأنا مستغرق في التفكير، وقد أجهدتني المعركة: أحسب أنه قلم حبر مغروس في الرمل، وقد أطلقوا عليه اسم تذكار باركر» واكتشفنا فيما بعد أن التذكار كان بلاطة من الحجر قد أدركها الحد الأقصى من العطب، تخلد ذكرى مهندس بريطاني أنشأ الطرق في سيناء خلال القرن الماضي. وتبين أنه حتى اللواء الجمصي الذي كان قضى معظم خدمته العسكرية في سيناء، لم يسبق له قط أن سمع بتذكار باركر، ومع ذلك فقد قدم هذا مَعْلَماً حقيقياً ملموساً كان في وسع كلا الجانبين أن يتفقوا عليه.

جولة مكوكية أخرى

ومرة أخرى بدت المواقع قريبة بما يكفي للمجازفة بجولة مكوكية أخرى. اقترحنا أن تبدأ يوم الخميس في 21 آب، وكان المزاج في القدس فظيعاً، وكانت تقوم مظاهرات ضخمة ضد الولايات المتحدة ـ حليف إسرائيل الرئيسي الوحيد، في كل من القدس وتل أبيب وقبل أن أغادر هتف إلي فورد ليتمنى لي التوفيق :

فورد: الوضع مضحك، يا هنري، أنا أكره أن أبعث بك إلى هناك، وسط ذلك الجو.

كسينجر: أعتقد أن هذا يجدي إلى حد ما في هذا البلد، و يجلوا الأمور، ثم إنه يجدي في العالم العربي، إنه ظهر للعرب أننا كنا نعزز أوضاعنا. ولسوف يكون عوناً كبيراً للسادات.

فورد: فلتنتبه إلى نفسك وإلى نانسي... ولتبقَ على اتصال معي. أما أنا فليس لدي سوى أعلى ضروب الثقة بأنك ستفعل ما هو الأفضل من أجل مصالح بلادنا..

وفي أمسيتنا الأولى في القدس كان موكب سيارتنا محاطاً بحشد غاضب يحاول أن يقلب سيارتنا. وكان عدد غير قليل من الإعلانات موجهاً نحوي، أنا شخصياً: «أيها الفتى اليهودي، عُد إلى بلدك»، وهذا ما كانت إحدى الإعلانات الألطف تقوله، وكانت العبارة الأكثر إيذاءً ملاحظة يقال: إنها صدرت عن نيكسون: «لقد ترككم هتلر، وأعرض عنكم لكي تستطيعوا أن تنجزوا المهمة».

وكان الفريق الإسرائيلي، المفاوض المؤلف من رابين وآلون و بيريز، يحرجني بهذه الأشكال من الإفراط والزيادة في الحفاوة، ويتصرف بأسلوب الكياسة والظُرف، وبأسلوب مهني طوال الوقت. وما زال أعضاؤه لا يستطيعون، حتى تسوية كثير من المبادئ، ولا أن يقاوموا الاهتمام المفرط بالتفاصيل عند كل عبارة، عندما يكون هذا لمجرد إظهار اليقظة أمام زملائهم في مجلس الوزراء. ومثلما كانت الرحلات الجانبية إلى الطائف، في المملكة العربية السعودية، والأردن، والرحلتان إلى سورية. وفي صحبة الفريق المفاوض الإسرائيلي الذي كان يدافع عن كل متر، وكأن الممرات في داخل تل أبيب، وليست أكثر من أرض تبعد مئة ميل عن الحدود الإسرائيلية .

طلبنا آخر الأمر من وكالة الاستخبارات المركزية إنشاء نموذج ثلاثي الأبعاد بحجم المنصة، لتساعدنا في مشاوراتنا، وكنا نحمله على عربة، من الحاجز إلى الحاجز الذي يليه، الأمر الذي كان يسلي إلى حد بعيد أصدقاءنا الإسرائيليين والمصريين، إن لم يكن يحدث في نفوسهم انطباعاً ما.

وفي النهاية نجحت الجولة المكوكية بالفعل على الرغم من أنها تعرضت لاستنزاف ما كان يقترن بها من الابتهاج والانتعاش الذي كان يرافق خطوات نجاح سابقة. وكانت مصر، وإسرائيل، والولايات المتحدة، كان كل هؤلاء على حد سواء، متلكئين في إعادة عقد مؤتمر جنيف، وكانوا يتناوبون الأدوار في ابتزاز كل منهم للآخر بذلك الموضوع الواحد المتفَق عليه، ومن هذا الموضوع قطّروا اتفاقية مهدت

الطريق إلى السلام بين إسرائيل ومصر. وتم الاتفاق أخيراً من خلال ما كان يبدو أنه أقرب إلى أن يكون جلسات لا تنتهي، على المدخل لممر الجدي، ووُضع حضور الإنذار الأمريكي في مكانه (مهمة تدعيم اتفاقية سيناء)، وتم تحويل حقول النفط في أبو رديس إلى مصر.

وعلى الرغم من أن فريق المفاوضة الإسرائيلي وافق على أن الممرات غير ذات أهمية من الوجهة الاستراتيجيّة، فقد عوّضت هذه عن انسحاب إسرائيل في اتجاه الشرق داخل الممرات بتحريك ما تبقى من خطها نحو الغرب، وإلى الشمال والجنوب فحسب، بحيث تكون الممرات، بالنتيجة محاطة بالجيش الإسرائيلي، حتى بعد أن يكون قد أخلاها (انظر الخريطة) والويل للجندي المصري الذي كان يجازف، بعد عبور منطقة الأمم المتحدة، بدخول الممرات من طرفها الغربي وعندما عرضت على السادات هذه الطريقة الأخيرة، طوّح بيديه في الهواء، مستسلماً. على أن المد والجزر في عملية التفاوض النهائي، كشفا، في المقام الأول، عن التعارض بين عواطف اللحظة الراهنة والمصير النهائي للأمم. لقد كانت إسرائيل تُركز على تأكيدات مُلزمة من الناحية القانونية، ولقد حققت بعضاً من هذه التأكيدات، غير أنها ظفرت، قبل كل شيء، بتحول مصر نحو صلح منفرد على نحو لا رجعة فيه. وكان السادات يصر على بعض المكاسب الإقليمية الملموسة، غير أن نجاحه الرئيسي تمثل في التزام الولايات المتحدة بمعاملة مصر على أنها شريكها الرئيسي في المنطقة، وثمة طُرْفة تستحق أن يعاد سردها لأنها تظهر أن ما هو غير محتمل يستطيع في الشرق الأوسط، أن يُـزَود في بعض الأحيان بالخيط التوجيهي الذي يخرج من متاهة دبلوماسية.

كان السادات قد أصر على إمكانية الوصول المصري إلى حقول النفط في أبو رديس، على الساحل الجنوبي الغربي من شبه جزيرة سيناء، من دون عائق، وكان رابين قد اتفق على هذا المبدأ مع فورد، وعلى كل حال، فحين تحولت المفاوضات إلى التفاصيل اكتشفنا أنه لم يكن هناك إلا طريق واحد يؤدي إلى أبو رديس، كانت إسرائيل أيضاً تحتاج إليه من أجل مواصلاتها الخاصة مع القاعدة الاستراتيجية في شرم الشيخ التي تحرس مدخل خليج العقبة. ولأنه لم يكن هناك سوى شريط ضيق نسبياً من الأرض بين البحر وسلسلة الجبال وراءه تماماً، كان من المستحيل إنشاء طريق ـ هذا فضلاً عن عبثيته من أجل مجرد عدد قليل من مواقع الحماية العسكرية، على أن الجولة المكوكية لم تَزد على أن عمقت المشكلة المحيرة إلى أن جئت باقتراح يائس إذ كنت أشعر، شعور المستيقن أنه سيلقى الرفض ولكنه يمكنه على الأقل، أن يتغلب على صعوبة، إلى أن يأتي امرؤٌ ما بفكرة أفضل. وكان الاقتراح هو أن يستعمل كلا الطرفين الطريق ذاته، ولكن في أيام متناوبة، مع تخصيص يوم واحد في الأسبوع لمواصلات الأمم المتحدة وكان ما أدهشني أن كلا الطرفين قبله ـ ومن دون المماحكة المألوفة. وظل الطريق يستخدم من دون حادث على هذا الأساس، على مدى أربع سنوات، إلى أن ردّت اتفاقيات كامب دافيد كل سيناء إلى مصر ابتداءً

مـن عـام 1979. وأخيراً تم التوقيع على اتفاقيـة سيناء بالأحرف الأولى في 11 أيلـول. وكان فورد مبتهجاً وكان يتمتـع بـكل الحق فـي أن يفخر بالدور الـذي لعبه وكنا قد فرغنـا تحت رعايته، مـن اتفاقية الشرق الأوسـط الأكثر أهمية ودلالة في أيام كل مـن نيكسون وفورد. وكانت مثابرة فورد وإصراره يشكلان عاملاً رئيسياً في إخراج ما بات يشكل الخطوة الحاسمة نحو اتفاقيات السلام الإسرائيلية، مع مصر أولاً، وفيما بعـد مع الأردن، وبعث، من المنتجع الرئاسي في كامـب دافيد، بماريلاند، بنداء هاتفي متلفز إلى كل من رابين والسادات، ليهنئهما على إنجازهما، وتحدث كل من الزعيمين بطريقة مميزة، غير أنهما وافقا على استمـرار البحث عن السـلام، ودعا رابين، بعناد، إلـى المفاوضات المباشرة فـي المستقبل، ليوفر على الولايات المتحدة «كثيراً من الجهد والوقت» وأضاف إلى ذلك لمسة شوق من إسرائيل إلى السلام:

إننا نأمل، حقاً، في أن يكون هذا بداية لشيء لم نجربه بعد في هذه المنطقة، ونأمل أن يشمر الجانب الآخر، المصري، بالشيء ذاته.

وتفضـل السادات بكـرم بالاقتراب من الموافقة على طلب إسرائيل المتعلـق بعدم الانحياز الرسمي: «دعونـا نخلـق جـواً جديداً... ودعونا نصـل إلى حالة عدم الانحيـاز رسمياً» ومع ضمانـات (مع إضافة التأكيد).

أمـا بقيتنا فـكان استنفاد القوى هو الشعور المهيمن لديهم، وكان هذا صحيحاً على وجه الخصوص بالنسبة لفرق المساندة التي تم إلزامها بإعادة كتابة مسودة وثائق النهائية حتى الثانية الأخيرة من اليوم الأخيـر، وسـأدع هارولد ساوندرز، العضو الأساسي في الفريق الأمريكـي، يصف الليلة الأخيرة المشوشة بعباراته الخاصة:

لقـد بات مـن الممارسات المألوفة في نهايـة كل جولة مكوكية، بالنسبـة للإسرائيليين، أن يعرضوا مقترحـات على الأمريكييـن، ليصار إلى تدوينها فـي «مذكرة اتفاق». وفي هذه الليلـة كانت المقترحات تتدرج عبر ست عشرة فقرة حول موضوعات مثل الالتزامات بالتعاطف مع حاجات إسرائيل من الإمدادات العسكريـة، وتلبيـة متطلبات إسرائيل من النفـط إذا لم تستطع إسرائيل شراء مـا تحتاجه، والتشاور إذا انتهكـت مصـر الاتفاقية، والتصويـت بالفيتو في مجلس الأمـن الدولي ضد أي إجـراء يؤثر في الاتفاقية تأثيـراً معاكسـاً، والنظر «بنظرة حادة على الخصوص إلى ما يهدد أمن إسرائيل أو سيادتها من قبل دولة عظمـى». ووضع خطط طوارئ لإمداد إسرائيل بالإمدادات العسكرية في حال حدوث طارئ، وحتى طمأنة إسرائيل إلى أن الولايات المتحدة تعتبر ممرات معينة، مثل ممر جبل طارق، مياهاً دولية.

وابتداءً من الساعة الثامنة صباحاً كان أعضاء الفريق الإسرائيلي يأخذون أعضاءً بذاتهم من فريقنا إلى أقسام منفصلة من حجرة المؤتمر ويؤثرن في مواقفهم بالضغط والإكراه في صدد كل فقرة واردة في المذكرة. واستمر هذا خلال الليلة كلها.

وعدنا إلى الفندق عند شروق الشمس لإعداد ثلاث نسخ أصلية من الاتفاقية للتوقيع عليها بالأحرف الأولى فـي وقت لاحق من ذلك اليـوم. وفي هذه الأثناء كنا قد أبرقنا بالفقرات الشرطية النهائية إلى السفير هيرمن أيلتس في مصر لإرسالها إلى وزير الخارجية، فهمي الـذي كان قاعداً على الشاطئ بالقرب من الإسكندرية. ثـم أخذنـا نتلقى مزيـداً من التغيرات من كابينـة فهمي. وكل هـذه المقترحات كانت تعنـي المزيد من تبادل الاتصالات الهاتفية مع الإسرائيليين وإعادة كتابة الوثائق في عالم ليس فيه وسائل لمعالجة الكلام.

وأخيـراً وقـع الإسرائيليـون بالأحـرف الأولى (فـي 1 أيلول)، وطرنـا عائدين إلى منـزل السادات. وكان الوقـت يقـارب منتصف الليل عندما وقـع السادات بالأحرف الأولى في حضـور الفريقين المصري والأمريكي، وكانت الغرفة حارة يسبب هوائها انقباض الصدر وكان المهرب الوحيد من خلال باب فرنسي إلى الشاطئ حيث هناك الهواء الذي يساعدنا على البقاء يقظين.

وتضمنـت المسألـة سلسلـة من الرسائـل الجانبية إلى فورد مـن كل من الموقعين ممـا جعل الرئيس الأمريكـي يتمتـع بمركـز المُيَسِّر البالـغ الأهمية للاتفـاق. ووعد السادات بـأن لا ينضم إلـى الحرب إذا هاجمـت سوريـة إسرائيل، وبأن يحافـظ على تناسق المواقـف، وعرض رابين تأكيدات بـأن إسرائيل لن تهاجـم سوريـة. ووافق فورد على التـزام بأن لا يتعامل مع منظمـة التحرير الفلسطينية إلـى أن تكون قد اعترفـت بحـق إسرائيل في الوجود وقبلت قرارَيْ مجلس الأمن رقـم 242 و 338 (التي أمنت وقف إطلاق النـار ودعت للمفاوضات بين الأطراف في نهاية حرب تشرين الأول 1973). وأشار فورد أيضاً، في رسالة إلـى رابيـن إلى أنه سيعطي «وزناً كبيراً» في أية مفاوضات سـلام نهائية، لوجهة نظر إسرائيل القائلة، إن أمنهـا لا يسمـح بالتخلي عن مرتفعات الجـولان. وأن ما ندونه بالكتابة في صـدد كل من منظمة التحرير والجولان لم يكن التزاماً جديداً بمقدار ما كان تقديراً رسمياً لسياسة أمريكية قائمة.

أما أن الطريق الباقي إلى السلام سيكون بعيداً عن أن يكون سهلاً، فذلك ما أصبح واضحاً على الفور عندمـا توقفـت في طريق عودتي من الجولـة المكوكية، في دمشق وعمـان. إذ كان الأسد يرشح بالازدراء المشـوب بالبـرود الشديد حيال السادات الـذي اتهمه بخيانة القضية العربية. وقـال: إن سورية لن تتخذ مبـادرة أخـرى، وإنـه إذا كان لدي اقتـراح جديد فسوف يفحصه، لكـن لا ينبغي لي أن أتوقـع التَوْق ذاته للتخلـي عـن المبدأ كما جربت ذلك مـع السادات: «ما فائـدة الكيلو مترات القلائل فـي الجبهة السورية الجنوبية؟ وهل ترانا نعبث أو نمزح ؟» وعندما رددت، بأنه في نهاية اليوم، لن يكون له من خيار آخر سوى الخيـار الذي اختاره السادات، أجاب الأسد قائلاً، ببـرود: «أنتم تقومون الآن ببيع فيتنام. وسوف تتخلون عن تايوان، وسوف نكون هنا عندما ينتابكم التعب من إسرائيل».

أمـا رد الفعل فـي عمان فكان متأرجحاً. وكان حسين قد ظل، على مدى شهور، يحث على الوصول إلى اتفاقيـة مؤقتة أخرى، باعتبارها الأمل الوحيد للحيلولـة دون نشوب الحرب في الشرق الأوسط، ومع ذلك

فعندما حدث ذلك لم يكن في وسع الملك أن يقصر في الإشارة إلى أنه ـ وهو الذي كانوا يجادلون بالقول: إنه أكثر أصدقاء أمريكا ثباتاً كان يقف وحيداً بين جيران إسرائيل وقد أخفق في تحقيق أي مكسب إقليمي أو أية منفعة أخرى بمعونة الولايات المتحدة.

واختار حسين طريقة رمزية للإعراب عن سخطه. إذ عزفت الثلة التي اصطفت في المطار النشيد الوطني الأمريكي فحسب، ولم تعزف النشيد الوطني الأردني، ولم يكن هناك استعراض للقوات. ولا أي حدث اجتماعي، سواء في القصر، أم في مقر إقامة ولي العهد. كما كان ذلك عادة لا تتغير في ليلة وصولي. وكان الملك، مجاملاً متلطفاً، كشأنه دائماً، يدير دفة الحوار، في مكتبه قبالتي على مائدة للمؤتمرات ـ وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي استقبلت فيها بهذه الطريقة بين زياراتي الكثيرة لعمّان قبل هذه وبعدها. وأنا أُضَمّن هذه الأحداث لأنقل صورة المزاج السائد ولأدع أصدقائي الأردنيين يعرفون، بعد عشرين عاماً، حقيقة أننا فهمنا النقطة التي كانوا يشيرون إليها، على الرغم من أننا لم نكن نجد فائدة في التعليق عليها في ذلك الوقت.

القادة والنتيجة

العوامل الموضوعية هي التي تقرر الإطار الذي تدار ضمنه السياسات، ولكن القادة هم الذين لا بد لهم أن يشكلوا الطينة. وخلال الأشهر التي أعقبها انهيار الهند الصينية أظهر فورد استمرار صلة أمريكا بتحملها عبء عملية السلام في الشرق الأوسط وتوجيه دفتها في اتجاه حال دون التئام القوى في الشرق الأوسط وتلاحمها مع الستراتيجية السوفييتية. وكان عدم الاشتراك في الحرب قد تمخض في الواقع عن شبكة من التطمينات، مع كون الرئيس الحاكم محور هذه التطمينات ومساندة هذه التطمينات لمكانته وسلطته، وعلى الرغم من أنه كان يواجه انتخابه الرئاسي خلال خمسة عشر شهراً فإنه لم يحجم عندما واجه قادة الشرق الأوسط أولي الاستثارة السريعة أو مجموعات الضغط في الداخل القادرة على معاقبته في المباريات الانتخابية الوشيكة. ولقد أثبت عدم إمكان الاستغناء عنه أثناء عملية ردم الهوة بين الأحزاب النزاعة إلى الشك والارتياب حين أصبح المستأمن والضامن المعنوي لتطمينات كل حزب للآخر، وكان إسهام السادات يتمثل في إقدامه على التحول الحاسم في اتجاه عدم المشاركة في الحروب الذي كان الفريق الإسرائيلي المفوض يطالب به على مدى أشهر، وحتى عندما تم إنجاز ذلك لم يجرؤ هذا على التسليم بذلك بنفسه. على أن الاتفاق وضع بالفعل عقبات طبيعية وقانونية في طريق أي تحرك هجومي مصري، غير أن دلالته الأكبر كانت تتمثل في أن مصر كانت قد انفصلت عن كل من الجبهة العربية المتحدة التي أنشئت في الرباط والاتحاد السوفييتي، ومن ثم كان السادات خليقاً إما أن يتابع تقدمه نحو السلام وإما أن يصبح ضحية للعملية التي كان قد شرع فيها. وفي النهاية أصبح كلا هذين مصيره وقدره.

جعل السادات كل محاوريه يبدون في صورة أفضل مما كانوا يستحقون ذلك في بعض الأحيان. وفي البداية اشتبه الإسرائيليون في كونه رجلاً يسعى إلى الحصول على نقاط أكثر فائدة وجدوى من أجل الحرب العربية الإسرائيلية التالية، وبعد أن كان تغلب على شبهاته الخاصة المماثلة انتهى منا أولئك الذين كانوا قد عملوا مع السادات إلى تفهم أن غرضه الحقيقي كان نقيض ذلك على وجه الدقة. لقد كان أدركه التعب من الحرب وكان يعلم أنه في حالة نشوب جولة أخرى من القتال فسوف يواجه في النهاية التحدي السياسي ذاته الذي يواجهه الآن على وجه الدقة. ولما كان السادات مقتنعاً بأن القضية إنما هي قضية سيكولوجية إلى حد بعيد، فقد ذهب إلى أمد بعيد ليخفف من وطأة شبهات إسرائيل وكان كرم نفسيته يُمَكِّنُ أعضاء الوفد الإسرائيلي العنيدين المشاكسين من تحقيق السلام بين كل واحد منهم وبين الآخر مثلما كانوا يحققون السلام معه بتجميع كل ما يفضله أيٌّ من المفاوضين في وثيقة نهائية. وابتلع السادات طلباتهم المتصاعدة ـ ومنها طلب التطمينات، ومحطات الإنذار والمواعيد النهائية ـ لأنه كان قامر بكل شيء.

ولما كان كل شيء قد سار في مساره قبل الاتفاق بوقت طويل، فقد كان خليقاً أن يقدم على تحرك آخر نحو السلام، يكون في هذه المرة حاسماً ونهائياً.

وكان على إسحاق رابين أن يضطلع من خلال طرق كثيرة بأصعب الأدوار. وفي هذه الصفحات وصفت الجوانب الذي اتسمت بسمة المواجهة في خطواته التكتيكية. ومع ذلك فقد كان أسلوب رابين المتأني، والكاسح في بعض الأحيان، يعكس الواقع المحوري المتمثل في أنه كان يراهن على ما هو أكثر بكثير مما يراهن عليه فورد وأنه كان أقل تحكماً في وضعه الداخلي من السادات، وكان يعكس، فوق كل شيء، مسألة أن هامش بلده في البقاء أضيق بكثير من أضيق هامش لأي من المشاركين في عملية السلام ولما كان يتعرض للهجوم العنيف المتكرر من قبل معارضته الداخلية، ويهاجم بعنف من قبل منافسيه على القيادة داخل مجلس وزرائه ويتعرض للضغوط من قبل حلفائه الأمريكيين، ليتحرك بمزيد من السرعة، فقد كان يتمسك بتصميمه على تحقيق بعض التقدم نحو السلام، لا نحو ترتيب عسكري جديد ببساطة. ولو أنه تحرك بسرعة فوق ما ينبغي له لانفرط عقد مجلس وزرائه، ولكان مما لابد منه أن تجري انتخابات جديدة. ولو أنه تحرك متمهلاً أكثر مما ينبغي لخاطر بتحالفه مع الأمريكيين.

وعلى الرغم من أن رابين كان يقرُّ استراتيجيتنا في الأساس، كما أبلغني بذلك في كثير من الأحيان، فقد كان عليه أن يوازن بين وقع خطواته وقاعدته السياسية الهشة وما كان شعبه المحاصر يستطيع أن يتحمله. وفي الوقت الذي تقلد فيه زمام منصبه، كانت إسرائيل، التي فرغت لتوها من اتفاقيتي فض اشتباك خلال خمسة أشهر، تتعرض لضغوط للدخول في مفاوضتين اثنتين أخريين مع الأردن ومصر على التناوب. وعلى الرغم من أن رابين عطل استراتيجيتنا المفضلة، فقد كان على حق، من وجهة النظر الإسرائيلية، في تخفيف سرعة العملية، والبحث عن فترة توافق للتعزيز والتماسك.

كان رابيـن استراتيجياً له شأنه. وكان نهجه التدريجي يدفـع مجلس وزرائه العنيد والمشاكس وعامة شعبه الحذر المحترس إلى الاختراق الذي جعل اتفاقيات كامب دافيد في عام 1978 ممكنة. ومما يعد من مآثر رابين أنه لم يذكر لنا قط المصاعب الداخلية التي يواجهها. حاملاً على كاهليه أعباء المتخاصمين فـي مجلس وزرائه، وغضب أصدقائـه الأمريكيين في بعض المناسبات. وكانت صداقتنا الشخصية تجعل التوترات الدورية مؤلمة لكلينا. وكان مما يعني الكثير بالنسبة إليّ أن رابين وجد في قلبه ما يمكنه أن يقول لي، في «غيمنيش» عندما وفقنا بين سياستينا آخر الأمر، بعد سنة من الحدة وأشهر من إعادة التقويم:

لا يخامرنـي الشـك في أنك كنت تتبع الاستراتيجية التي أدت وظيفتهـا في عامي 1970 ـ 1971 لتأبى على العرب أي خيار عسكري وترغمهم على خيار سياسي، وقد تنشأ بيننا خلافات، غير أنني لم أكن أشك نهائياً في أنك كنت تتصرف في إطار هذه الاستراتيجية.

وكان الخـلاف بين السادات ورابيـن يعكس، قبل كل شيء، العملية التاريخية التي جاءت بهم إلى هذه النقطـة. أما السادات فقد كان الظفر بالشعور الودي الأمريكـي يمثل، بالقياس إليه، مكسباً استراتيجياً، وأمـا رابين فكان الشعور الودي الأمريكي يمثل بالقياس إليـه حقيقة تاريخية من حقائق الحياة. لقد قدم السـادات التنـازلات ليظفر بثقة أمريـكا. وكان رابين ورفاقه يعتقدون أن شعبهـم قد كتسب حقاً في دعم أمريكا من جراء معاناتهم في الهولوكوست ومن جراء نظام حكمهم الديمقراطي. وقد غيَّر السادات بيئته الاستراتيجيـة باكتسابه ثقـة أمريكا. وكان القلق ينتاب رابين من أن تكـون مكاسب السادات على حساب علاقـة إسرائيل التاريخية بالولايات المتحدة. أما السادات فكان الخطأ الواحد في المفاوضات خليقاً أن يعني انتكاسة، وأما رابين وبلده فكان الخطأ في حالتيهما يعرض بقاء إسرائيل للخطر.

وكان الزعيمـان اللـذان كانا يتقدمان رويداً، وعلى نحو لا ينقطع أبداً، نحو السلام في الرمال العقيمة والممـرات الجبلية المقفرة فـي سيناء يمضيان قدماً بغية التوجه نحو اختراقـات رئيسية أخرى أسفرت عـن معاهدتي سـلام رئيسيتين بين الإسرائيليـن والعرب، وسوف تكلفهما جهودهمـا حياتهما أيضاً، إذ قتل كل منهما من قبل مواطنيه المتمرسين بالحرب والعنف. وقد أثار فزع العالم الجديد الذي سيأتي به السلام.



الجُزءُ الخَامِسُ

الانهيار في الهند الصينية، ومأساة الأكراد



مأساة الهند الصينية ـ بداية النهاية

خنق فيتنام

كتب لورنس دريل يقول: إن كل فرد يتمتع باحتياطي من الشجاعة أو الالتزام يعد، مهما بلغ من العمق، غيـر قابـل للاستهلاك ولا قابل لأن يمـلأ مرة أخرى. وهذا ما حدث للولايات المتحـدة فيما يتعلق بالهند الصينية في عام 1975، بعد عامين من اتفاقية باريس لإنهاء الحرب، إذ كانت المثالية قد دفعت بأمريكا إلى الهند الصينية، وحملها استنزاف الطاقات على الخروج.

لقـد كرست الولايات المتحدة عقدين من هدر الـدم وإنفاق المال لمساعدة مجموعة من المجتمعات التي استقلت حديثاً، والتي كانت ضعيفة كفرخ الطائر ولتجنبها أيضاً الغزو من قبل جارتها الشيوعية التي لا ترحـم والتي هي أكثر قوة من الناحية العسكرية، في فيتنام الشمالية. ومع ذلك فعندما تعرض للتحدي السـلام المُقلـق الذي تـم التوصل إليه بموجب اتفاقيـة باريس، لجأت الولايات المتحـدة في غمرة الآلام المفاجئـة الناجمة عـن التراجع المادي والنفسي، إلـى قطع المعونة العسكريـة والاقتصادية عن الشعب الذي كنا منحناه كل التشجيع ليعتمد على حمايتنا. وقد أسلم هذا أولئك الذين جعلنا منهم أناساً قاصرين تحت وصايتنا إلى غزاة شيوعيين لا سبيل إلى ردهم أو تخفيف وطأتهم ـ كما أسلمهم في كمبوديا إلى غازٍ شيوعي يعمل بأسلوب الإبادة الجماعية.

علـى أن مـرور الزمن قد خفف شيئاً مـن آلام تلك الشهور الكئيبة. ومع ذلـك فما زالت الطريقة التي كانـت الهنـد الصينية تدفع بها إلى الانهيار في عام 1975 تثير لدي شعـوراً كأنني أغوص في الوحل، وهو شعور يتألف من أجزاء متساوية من الحزن على الضحايا الذين تم التخلي عنهم والكآبة والسوداوية حيال مـا فعلـت أمريكا بحق نفسها. ولـن أستعرض هنا القرارات التي سبقت الكارثـة النهائية، فالمراجع التي تتعلـق بهذه تغطـي رفوفاً بأسرها في المكتبات، ولقد تطرقت إليها علـى نحو منفصل في مكان آخر[1] ثم إن الجانب الخصوصي الذي يحطم القلب في النهاية الحاسمة إنما نجم عن الاقتناع بأن مداولات سنين كينيدي وجونسون ونيكسون يفترض أن تكون غير ذات علاقة بالموضوع اعتباراً من ذلك الوقت. ولما كان يفترضـ فـي الاتفاقية أن تنهي الحرب في كانون الأول 1973، مهما كانت وجهات النظر الخاصة بالحكمة

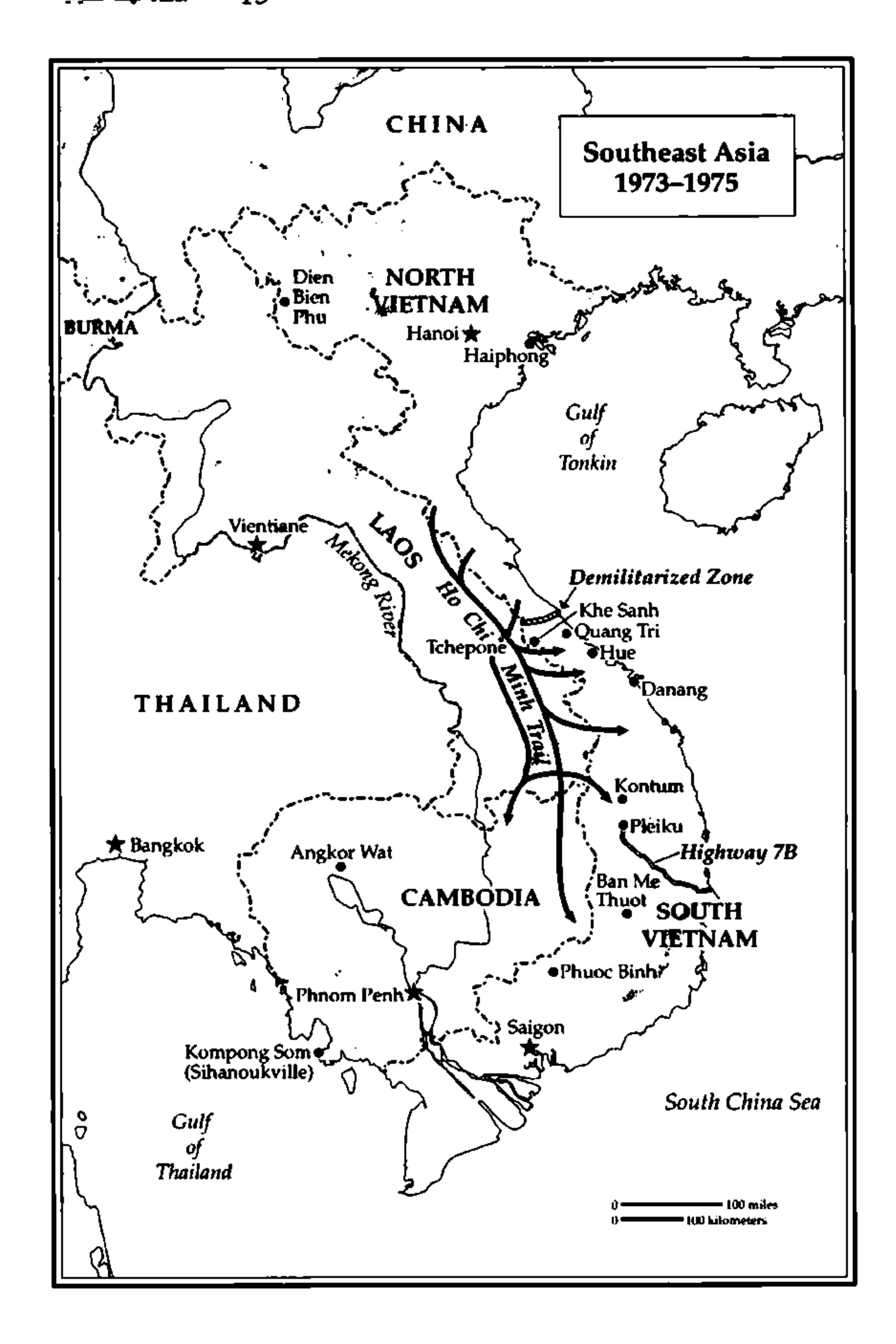
مـن شـن الحرب أو كيفية تسيير دفتها، فقد كنا مدينين تجاه شعوب فيتنام الجنوبية وكمبوديا التي وقفت إلى جانبنا بالمعونة الاقتصادية والعسكرية التي لن تتاح لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم من دونها.

وبدلاً من ذلك كانت الولايات المتحدة تبدو وكأنما استحوذ عليها فجأة هاجس جماعي ألا وهو إقصاء ماضٍ كان في الحقيقة لا مهرب منه وقد انهمكت في القضاء على شهوده من حلفائنا السابقين. أما مسألة أن فيتنام الجنوبية ولاغوس وكمبوديا كان يمكن لها النجاة والبقاء بجهودها الخاصة إلى أجل غير محدود لـو أنهـا تلقت المعونة الموعودة بها، فذلك ما لن يعرف أبداً. وليس هناك شك في رأيي في أنه لو وجد أي شـيء قريـب من المستوى الكافي من المعونة الأمريكية لما انهارت هـذه البلدان في عام 1975، أما كيف حدث هذا وكيف طرح الإخفاق التام النهائي نفسه على مستوى السياسة في واشنطن، وكيف تمت معالجته من قبل الرئيس الذي ورث المشكلة، فذلك هو موضوع هذا الفصل.

ويـكاد يكـون من المستحيل إعـادة إنشاء الحالة النفسيـة السائدة في تلك الفترة. أمـا أولئك الذين عاشـوا فيها، فلابـد أن تبدو لهم كل رواية في حالة تمزق وشذرات، وأمـا أولئك الذين تمت صيانتهم من اضطراب ذلك الزمان فمن الممكن أن تبدو لهم الأهواء غير ممكنة الفهم على نحو شامل. وجاءت النهاية إلـى الهند الصينية كمـا تجيء في تراجيديا إغريقية حيث تسوق الرؤساء طبائعهم ذاتها لتحقيق قدرهم في بعض الأحيان في معرفة مسبقة كاملة منهم بالألم الذي ينتظرهم. وفي الهند الصينية كانت الطريقة التـي وجـه بها الممثلون الرئيسيون أنفسهـم في العقد السابق تصوغ أفعالهـم وإجراءاتهم في عام 1975 بصـورة نهائية. وكانت الخيارات التي اختاروها في النهاية، تعديلات لخيارات صمموها قبل سنوات. وما كان قد بدأ في شكل جدل فلسفي في الغالب حول ما يمثل شرف والأمة انتهى في صورة مداولة تقنية حول شكليـات التخليصـ من المحنة، حتـى الرئيس الأمريكي الجديد، هو في الواقـع العامل الحر الوحيد بين الرؤساء انتهى إلى أن يفهم أنه لم يكن هناك مخرج سهل غير مكتشف حتى الآن، من هذا المستنقع، ومع افتراض ما مضى قبل ذلك، كانت المأساة قد أصبحت لا يمكن تجنبها، ببساطة.

وإذا مـا استعدنا الأحـداث الماضية وأمعنا النظر فيها يتضح لنـا أن الستار الوردي الذي أسدل على الفصل النهائي في اليوم ذاته الذي بدا فيه أن السلام قد جاء إلى الهند الصينية، يعد مدة لحظة عابرة من الزمن.




Southeast Asia
1973–1975
CHINA
NORTH
VIETNAM
Dien
Bien
Phu
Hanoi
Haiphong
BURMA
Gulf
of
Tonkin
Vientiane
LAOS
Mekong River
Ho Chi Minh Trail
Demilitarized Zone
Khe Sanh
Quang Tri
Tchepone
Hue
Danang
THAILAND
Kontum
Pleiku
Highway 7B
Bangkok
Angkor Wat
CAMBODIA
Ban Me
Thuot
SOUTH
VIETNAM
Phuoc Binh
Phnom Penh
Saigon
Kompong Som
(Sihanoukville)
South China Sea
Gulf
of
Thailand
0 100 miles
0 100 kilometers

في 24 كانون الثاني، 1973(*) اختتمت تصريحاً إعلامياً للبيت الأبيض حول اتفاقية باريس بمد غصن الزيتون إلى ناقدينا :

ينبغـي أن يكـون واضحاً منذ الآن أنه ما من أحد في هذه الحرب كان يتمتع باحتكار الألم، وأنه ما من أحـد في هذه المناقشـات كان يتمتع باحتكار البصر النافذ في مسألة الاختلاف. ولما كنا قد أنجزنا آخر الأمر اتفاقيـة لم ترسم فيها الولايات المتحدة معالم المستقبل السياسي لحلفائها، وهي اتفاقية يفترض أن تحفـظ الكرامة واحترام الذات لـكل الأطراف، بالإضافة إلى التئام الجروح فـي الهند الصينية، فقد بات في وسعنا أن نشرع في شفاء الجروح في أمريكا.

وحيـن كنـت أتحدث لم يكن قد تبين لي أن ووتر غيت التي كنت ما أزال غير مطلع عليها، كانت تستبق إغـلاق أبواب الأمل في الشفاء في الولايـات المتحدة ، بينما كان تصميم الولايات المتحدة الذي لا سبيل إلـى تخفيف حدته في فيتنام، على الانتصار، يحول اتفاقية السلام إلى فترة استراحة وجيزة قبل تجديد الانقضاض.

وقـد كنـا نؤمل ـ بسذاجة ـ كما تبين لنا، أن نحقق اتفاقية باريس ووحدة الشعب الأمريكي. لأن حركة السلام ستكون قادرة على الظفر بالرضى من خلال إنهاء الأعمال العدائية، ولأن المدافعين عن «السلام المشـرف» سيستطيعـون أن يفخروا بأنهم خلصوا الولايات المتحدة مـن دون أن يفسدوا ثقة حلفائنا بنا. كمـا كنا نأمل أن يوحـد الخصوم السابقون صفوفهم بعـد انسحابنا من فيتنـام وراء الفرضية التي تفيد أن شعـوب فيتنـام الجنوبية ولاوس وكمبوديا المعدة للمعركة، كانت مؤهلـة، على الأقل، لاستمرار المعونة الاقتصاديـة والعسكريـة بموجـب الاتفاقية. ولم يكـن مقدراً لهـذا أن يحدث. فبعد كل مـا حدث، وربما كان مـن الممكـن أن لا يكون، كانت الجراح قد باتت عميقة إلى حد لا يحتمـل، على كلا الجانبين، وكانت ووتر غيـت تقدم الذريعة، غير أن الميراث الذي ورثناه عن عقد الصراع المدني كان هو الذي هيأ الدافع. وكانـت الحركة التي سميت حركة السلام قد انبثقت من البحث عن نهاية الحرب من أجل معالجة حالات الإحبـاط الأمريكـي في الهند الصينية من حيث كونها علائم على تدهـور المعنويات.كانت في حاجة إلى أن يتـم استئصالهـا بجذورها و فروعها، وكان المبدأ الذي يثبت الروح فـي سياسة أمريكا الخارجية بعد عـام 1945 ـــ وهو أن الولايات المتحدة لديها التزام بحماية الشعوب الحرة ومساندتها ـ قد تحول، بسحر ساحـر، فـي أيدي الثقافة المضادة الجديدة، إلى رمز للغطرسـة والحكم المسبق في مجتمع فاسد[2]. ثم إن الانهيار الشامل في الهند الصينية غير الشيوعية، على الرغم من نضال ثلاث من الإدارات الأمريكية، للحيلولة دون حدوث ذلك باسم الأمن القومي، كان، بالنسبة لهذا الرهط، شيئاً لا يقل عن تنفيس مرغوب

(*) كانت اتفاقية باريس بمبادرة مني ومن لي دوك تو في 23 ك2. 1973، وقد وقع عليها وزراء الخارجية في احتفال علني في 27 ك2.

فيه (catha6sis). علـى الصعيد القومي، وكان قد تم إدخالي في فيتنام بحلول خريف عام 1965، عندما دعانـي السفيـر هنري كابوت لودج للخدمة بصفة مستشار له، وعلـى الرغم من كونه متمرساً في الحرب البـاردة فقـد أصبحـت مقتنعاً، بعـد أسابيع قلائـل قضيتها في البلاد بـأن هذه الحـرب لا يمكن كسبها بقواعـد الالتزام التي تسمـح لرجال العصابات باختيار ميدان المعركة وتقريـر مدى حدة القتال[3]. ولما لـم يكن هناك خطوط للجبهة داخل فيتنام الجنوبية، ولما كانـت إدارة جونسون ترفض تعقب العصابات داخـل المناطـق المحرمة وراء الحدود، في لاوس وكمبوديا، فقـد دعوت إلى التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض.

وفـي أواخر عـام 1967، عَهِدَ إلي الرئيس جونسون بمهمة دبلوماسيـة استطلاعية، مع استخدام أحد معارفي الفرنسيين وسيطاً، وكان «هوشي منه» قد أقام لدى هذا في عام 1946، أثناء التفاوض مع فرنسا. وانتهـت المسألة، كمـا كان مقدراً لكل المبادرات الدبلوماسية الأمريكية تجـاه المحاربين ذوي التصميم العنيد القادمين من هانوي. وذهب ريمون أوبراك بالفعل إلى هانوي، واستقبله «هوشي منه» الذي صدرت عنـه كلمات قليلة، غامضة ملتبسـة، فُسرت في واشنطن على أنها إشارات إلـى رغبة في التفاوض ولكننا نعلـم الآن أنهـا كانت مصممـة من أجل التهدئـة المؤقتة للولايـات المتحدة قبل الهجوم فـي رأس السنة الفيتنامية الجديدة، أي بعد ذلك بشهور قلائل.

وكان الاستراتيجية التي تبنتها إدارة نيكسون قد آذنت بها مقالة كنت كتبتها لمجلة «الشؤون الخارجية» حين كنت أستاذاً في جامعة هارفارد، ولكنها لم تنشر بالنظر إلى الوقت الطويل اللازم للتحضير والإعداد للنشر، إلا بُعَيد تعييني مستشاراً للأمن القومي، وكنت أحث فيها على معالجة القضايا العسكرية منفصلة عن القضايا السياسية. وقلت إن القضايا العسكرية سيتم التفاوض عليها بين الولايات المتحدة و الأحزاب الفيتناميـة مما يؤدي إلى وقف إطلاق النار، وانسحـاب القوات الأجنبية، وتبادل السجناء، وفرض القيود علـى عمليات التسليـح. وستبادر الأحزاب السياسيـة عندئذ إلى عملية سياسية ستكـون بها شعوب الهند الصينية قادرة على تقرير مستقبل بلدانها."[4]

تبنّـى نيكسون هذا النهج، وأصبح الأساس للتسوية النهائيـة. وعلى كل حال فقد ظلت هـانوي ترفض، رفضـاً شامـلاً، أي نتيجة لا تقرر، سلفاً، انتصاراً شيوعياً. ولم تتغيـر شروط هـانوي نهائياً حتى 8 تشرين الأول، عـام 1972 عندمـا حدث الاختراق أخيراً. ولم تكن الشروط تتغيـر مهما عدَّلنا من شروطنا، بينما ظلـت هـانوي تقنـع المحتجين الذين تسهـل مخادعتهم بأنه لم يكـن يقف في طريق التسويـة التي يسهل الوصول إليها سوى الإدارة الأمريكية المتعطشة للدماء. وكانت شروط هـانوي التي لا تتزحزح هي أن تلتزم الولايـات المتحـدة في بداية أية مفاوضات، بموعد نهائي ثابت لانسحـاب القوات الأمريكية. ويضاف إلى ذلك أن هذا البرنامج سيظل ثابتاً بالنتيجة، بصرف النظر عما يحدث في المفاوضات بالنظر إلى القضايا

الأخـرى، أو علـى الجبهة العسكرية. وفي الوقت ذاته كانت الموافقة علـى مسودة هانوي خليقة أن تترتب عليهـا الاستعاضـة عن «حكومة الدميـة» الأمريكية في سايغون، والتي يرأسها نجويـن فان ثيو. بـ «حكومة الائتلاف» التي تتألف من الشيوعيين وممثلي القوة الثالثة، الضبابية الغامضة، التي يفترض أنها محايدة، وبقايـا إدارة ثيـو، وسوف يتولى، بالنتيجة، هـذا الائتلاف المكوّن، جزئياً، مـن الشيوعيين، والمجرد من السـلاح، والمقطوع الرأس، التفاوض، في غياب القوات الأمريكية، على تسوية نهائية مع الحكومة الثورية المؤقتة، الشيوعية(*) بأكملها، أي الحكومة الثورية المؤقتة. كانت وصفة فجة للاستسلام.

ولم نحقق نجاحاً قط، خلال السنوات الأربع من المفاوضات، في أن نستحصل من لي دوك ثو (عضو المكتب السياسي، وكبير المفاوضين في فيتنام الشمالية)، على اسم واحد من أصحاب البزات الرسمية من سياسيي فيتنام المعروفين الذين يمكن أن يثبتوا أنهم مقبولين لدى هانوي ليمثلوا عناصر «قوة ثالثة» مـن الائتلاف المقتـرح، ولما تجردت هانوي من كل مـا تتستر به كل التجرد، وصلـت شروطها إلى درجة انسحـاب القـوات الأمريكية غيـر المشروط، مع اقتـران ذلك بالإطاحة ــ من قبَلنا ــ بحكومة متحالفة مـع الولايـات المتحدة، ليكون مـن الممكن تسليم فيتنـام الجنوبية للشيوعيين. ولم يكـن نيكسون، ولا أنا مستعديـن لإنهاء التـزام أمريكا تجاه فيتنام، الـذي ورثناه عمن سبقنا، بخيانـة الملايين الذين وضعوا ثقتهم في بلادنا.

وعندما لم نستطع أن نحقق انسحاباً متفاوضاً عليه، نفذنا من برامجنا قدر ما كان ممكناً، من جانب واحـد، مـع تدعيم القوات الفيتنامية، وسحب ما يزيد على نصف مليـون من القوات عند نهاية فترة ولاية نيكسـون الأولـى وخفض عدد القتلـى والمصابين، المعـروف، من معدل يبلغ 1.200 فـي الشهر، في عام 1968، إلـى أقل مـن ثلثين في عام 1972، ومع حلول عام 1973، لم يكن قـد تبقى من القوات في الفيتنام سوى ثلاثين ألفاً من الأمريكيين، إذ ما عادوا ملتزمين بالقتال الأرضي. وكانت كل خطوة على هذا الطريق تلقى معارضة حارة وفي بعض الأحيان عنيفة، من قبل حركة السلام التي كان خيارها الوحيد، في مقابل سياستنا، هو الانسحاب من جانب واحد، في مقابل أسرانا.

وهكـذا تـردت منافشتنا الداخليـة، على الرغم ممـا كان يفَشّيها من سحب البلاغـة التي تهب الحق لأهلهـا وحدهـم، مـن دون سواهم، إلى مستـوى القضية الواحـدة، المستقيمة نسبياً. أمـا إدارة نيكسون فلـم تكـن تعتقد أن مما تبيحه الأخـلاق، ولا الحصافة أو الحكمة، بالنسبة للأمـة الرئيسية في الائتلاف الديمقراطـي، أن تستعفـي وتستقيـل، ببساطة عن طريق الإطاحـة بحكومة حليفة. وكانـت حركة مناوأة الحـرب تحتج بنقيض ذلـك تماماً : وهو أن مثل هـذا الاستعفاء يطهر الولايات المتحـدة من غطرستها،

(*) الحكومـة الثوريـة المؤقتـة لجمهوريـة جنوب فيتنـام (PRG) لم تكن إلا تجسيـداً (لجبهة التحريـر الوطنيـة) NLF أو الفيتكونغ - أي الشيوعيين في فيتنام الجنوبية.

والإدارة الأمريكيـة من تعطشها إلى الدماء، وأن الطرف الثاني هو الذي يشكل العقبة الحقيقية في طريق السلام، وليس تصلب هانوي أو عنادها.

وفي تشرين الأول 1972 تراجعت هانوي عن فرط شروطها بالقوة، وقبلت بالشروط التي كان نيكسون قـد طرحهـا علانيـة في 25 كانـون الثاني، (وبشكل سـري في أيـار 1971) - وذلك قبل تسعـة أشهر من انتخاباتنـا الرئاسية. وهي: استمرار حكومة سايغون، ووقف إطلاق النـار، والانسحاب الأمريكي، وإنهاء التسلل والتعزيزات من فيتنام الشمالية، وعودة الأسرى، واستئناف الحوار السياسي بين الأطراف.

ولـم تكـن لدينا أوهام بصدد ما طرحناه أمامنا، إذ لم أكن، أنـا، ولا نيكسون، نعتقد أن عناد هانوي، وقادتهـا المتعصبين قد تخليـا عن كفاح العمر. وأنذرت نيكسون أثناء الطور النهائي من المفاوضات، في عـام 1972، بـأن هانوي سوف تضغط للحيلولة دون الوصل إلى اتفاقية، وأن السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا باليقظة والحذر الشديد:

وكمـا كنـت أقول لك استقامة منـذ منتصف أيلول، فهـذه عملية ذات خطورة بالغـة، ولسوف ينعكس النـاتـج النهائي، فـي جوهره على الثقة وعلى الأداء السياسي للطرفين. ولمـا كنا قد رأينا الكراهية وسوء الظن المرَضي بين الطرفين الفيتناميين، ونحن نعلم بالقدر ذاته أن هانوي ليس لديها رغبة في التراجع عن أهدافها الاستراتيجية، فلابد لنا من أن نواجه الواقع، وهو أن هذه الاتفاقية يمكن أن تفتقر إلى تأسيس الحـد الأدنى من الثقـة التي يمكن أن تمس إليها الحاجة، وعلى هذا فمـن الممكن أن تنهار، بلا ريب. ولا شـك فـي أنها ستطلب منا وضعية الاستعداد الدائم والرغبة فـي التدخل لمنع هانوي وحلفائها في جنوبي فيتنام من قضم الحواف، شيئاً فشيئاً[5].

وفـي مطلع عام 1973 حَسِبنا أننا في وضع يمكننا مـن تلبية هذه المتطلبات وإذا تلقت سايغون معونة عسكريـة واقتصادية كافية، فسوف يدع التوازن العسكري جنوبي فيتنام قوية بما يكفي لمقاومة الضغوط الشيوعيـة ـ مع عدم قدرتهـا على مواجهة هجوم شامل من قبل الجيش النظامـي لفيتنام الشمالية. وإذا نكثـت فيتنـام الشمالية بالاتفاقية وبتعهدها بمنـع التسلل، بشنها غزواً شاملاً فنحـن ننوي الدفاع بالقوة الجوية والبحرية، وهو الأمر الذي مات من أجل تحقيقه أكثر من 55 ألف أمريكي.

ولكن لا سياسة خارجية هي أقوى من قاعدتها الداخلية، وكنا نرى أن من المُسَلمَ به أن عقد اتفاقيات باريس تضمن حق فرضها ـ كما كانت الحال في كل صراع سابق ولاحق حيث ضحى الأمريكيون بأرواحهم، غيـر أن ووتـر غيت قوضت سلطة الرئيس وغيرت التوازن بين السلطتيـن التنفيذية والتشريعية، ولم تفعل اتفاقية باريس شيئاً لإنهاء الجدل سوى أنها أعطته تركيزاً جديداً.

وخـلال عامـي 1973 و1974 أصبـح فرض الاتفاقية مثيـراً للجدل مثلما كانت الحـرب ذاتها، وكانت الحجـج ضده مطابقة لتلك الحجج، وما كانت الحركة المناوئة للحرب لتقبل بالمقدمة المنطقية القائلة:

إننـا حققنـا السلام المشرف، لأن قبولها بها خليق أن يتناقض مـع موضوعها الأساسي، وهو أن السلطان الأمريكـي كان هـو ذاته مصدراً للشر في العالـم.[5] وباتت المجموعات ذاتها التـي كانت قد عارضت كل إجراء مكننا من إنهاء الحرب، ترفض الآن أي سياسة، سواء أكانت لفرض الاتفاقية أم لمساندة الشعوب التي تم خوض الحرب من أجلها.

وكانـت تبرر هـذا الاستسلام في فترة ما بعد الاتفاقيـة بالفرضية المخادعة القائلـة إنه ليس هناك «التزام» شرعي بمساندة فيتنام أو دعم اتفاقية باريس وليس هناك سوى رسائل سرية «رئاسية» تعبر عن نيتهـا فعل ذلك. وجاء اتهامٌ ممهوراً بالموافقـة غير المستحسنة من قبل أعضاء في الإدارة السابقة، كان يفترض أن يكونوا ذوي اطلاع حسن على الرسائل الرئاسية أثناء وجودهم في السلطة. وهي الرسائل التي كانت توازي على الأقل ما كان وعد به الرئيس نيكسون الرئيس ثيو[7].

والرسائـل الرئاسيـة لا تشـكل التزامات شرعيـة ولكنها تعبيرات عـن نية الرئيس القائـم على رأس السلطـة فيمـا يتعلق بأحداث محتملـة يمكن التنبؤ بها، وهـي تفرض التزاماً على خلفائـه ليس بالشرعي ولكنـه أخلاقـي. وهو التزام لا بد أن يضعف مفعوله بفعل المسافة التي تفصله عن الرئاسة. وبالطبع فإنه ما من رئيس يعد قادراً على أن يلزم الكونغرس بإعلان من جانب واحد.

وفـي حالـة فيتنام كانت رسائـل الرئيس مكتوبة خلال الفتـرة الفاصلة بين انتخـاب الرئيس الجديد واستهـلال هذا الرئيس لسلطته. ولذلك كان لـدى ثيو كل سبب يحمله على أن يتوقع أن يكون لدى نيكسون أربـع سنـوات لتنفيذ بيانات في صـدد نواياه التي تنسجم انسجاماً كاملاً مع سجلـه السابق. ويضاف إلى ذلـك أن رفاق الرئيس أقروا مـراراً وتكراراً بتصميم الإدارة على فرضـ الاتفاقية، علانية، كما يمكن أن يُـرى ذلك من خلال البيانـات العامة لإدارة نيكسون، في الملاحظات[8] وكانت هذه البيانات تكرر المادة التي كانت متضمنة في الرسائل الرئاسية إلى الرئيس ثيو.

وفـي كل حدث، كان الجـدل حول صيغة التزام أمريـكا يفتقر إلى النقطة المركزيـة. فلا إدارة فورد ولا إدارة نيكسـون وضعت موضع التنفيذ التزامـاً شرعياً بمساعدة فيتنام. وكان ما نصر عليه شيئاً أعمق ـــ التزامـاً أخلاقياً، وكان في أعناقنا ذمـة تفرض مثل هذه المساعدة للشعوب التـي وقفت معنا، وحيال الإصابـات والأرواح المهـدورة التـي خلفناها وراءنا، وتجـاه الجهود المشتركة التي كنـا مشاركين فيها - وباختصار، تجاه أنفسنا.

عندمـا تبرم الولايات المتحدة اتفاقية سلام يترتب على الطـرف الآخر بصورة أوتوماتيكية أن يكون علـى علم بأننـا لن نسمح بأن ينتهـك شروطها مع الإفلات مـن العقوبة. فبدون العقوبـة على الانتهاكات يتحـول وقف إطلاق النار إلى مهرب للاستسـلام، وكانت كل إدارة سابقة ولاحقة تتبنى هذه النظرة. وقد

تم الحفاظ على ناتج حرب الخليج في عام 1991 إلى حد بعيد لأن كلا الرئيسين بوش وكلينتون، ولا سيما الأخير، استعمل القوة، أو هدد بها لتدعيم الترتيبات التي أنهت الحرب مع العراق.

وخـلال ستة أشهر بعد اتفاقيات باريس شرّع معارضو التورط الأمريكي في الهند الصينية ناتجهم المفضل بصكوك ملزمة صادرة عن الكونغرس ـ وهو الشيء الذي لم يعملوا قط على تحقيقه بينما كانت الحرب تحتدم أوزارها. وعندما حظر الكونغرس، في حزيران 1973 استخدام القوة العسكرية «في الهند الصينية أو بسببها» كانت الولايات المتحدة، بالنتيجة محظوراً عليها أن تفرض اتفاقية ضحّى بأرواحهم من أجلها أكثر من55000 ومئات الألوف من الفيتناميين. وفي الوقت ذاته تم خفض المعونة العسكرية لفيتنام من 1.2 مليار دولار، عن السنة المالية 1973، إلى واحد مليار دولار عن السنة المالية 1974 و700 مليون دولار عن السنة المالية 1975، على الرغم من حقيقة أن أسعار النفط كانت تتضاعف أربع مرات وتستنزف احتياطيات سايغون الضئيلة من العملة الصعبة.

وفي هذه الظروف سربت هانوي أكثر من 130,000 جندي مع دباباتهم ومدفعيتهم الثقيلة إلى جنوبي فيتنام، على مدى العام ونصف العام اللذين مضيا على الاتفاقية، وأنشأت شبكة من الطرق، لتحوّل قواتها بسرعة من قطاع إلى آخر ـ وكل ذلك في خرق فاضح للاتفاقية. وكانت الولايات المتحدة تخنق جنوبي فيتنام وتشل مقدرته على التصرف ولم يكن من المفاجئ أو المدهش أن المأساة انتهت بغزو جيش فيتنام الشمالية بأسره لجنوبي فيتنام، بينما كانت الولايات المتحدة تقف مكتوفة الأيدي، مشلولة بخلافاتها.

فورد وفيتنام

عندما أصبح فورد رئيساً، كان دعم المعونة العسكرية أو الاقتصادية للهند الصينية آخذاً في التفسُّخ على نحو ظاهر جليّ وكان أولى قراراته يتعلق بالكيفية التي يجب أن يصدر بها رد الفعل حيال ميزانية معونة عسكرية غير كافية إلى حد يبعث على اليأس، كانت تشق طريقها إلى الكونغرس وكانت المخصصات لفيتنام يجري تخفيضها بنسبة 50% كل عام منذ التوقيع على اتفاقية باريس. وكانت إدارة نيكسون قد طلبت 1.4 مليار دولار للمعونة العسكرية عن السنة المالية 1975، وكانت لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ التي يرأسها جون تينسي، الجليل، والمحافظ من ميسيسبي قد خفضت هذه المعونة إلى واحد مليار دولار. والآن كانت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ التي يرأسها المحافظ بالقدر ذاته، جون ماكليلان من آركنساس، تخفض المعونة بمقدار 300 مليون دولار أخرى من برنامج المعونة العسكرية. وفي الوقت ذاته كان يجري خفض المعونة الاقتصادية من 650 مليون دولار، إلى 250 مليون. بل إن هذه التخفيضات تبدو أكثر حدّة عندما تقاس بالدولارات الحقيقية، لأن الزيادة في أسعار النفط، والتضخُّم خفضا القيمة الفعلية لسلة المعونة إلى نحو ربع المقدار الذي كان في عام 1973.

كانت معارك الميزانية بمثابة بدائل عن تحدٍّ أساسيّ كان يفرض على الرئيس الجديد أول مرة من قبل الكونغرس الذي ورثه عن نيكسون وحتى بمزيد من الإصرار من قبل كونغرس ماك جوفرن الذي انتخب في عام 1974. وكانت الضغوط التي تجري ممارستها لتصفية حتى التورط الأمريكي المالي في الهند الصينية وهي التصفية التي كان يُدّعى أنها تجري باسم وضع نهاية للقتل، مع نسيان المجزرة التي ستنشأ عن انهيار الهند الصينية. وفي الوقت ذاته، كان بعض رفاق فورد من أيامه في الكونغرس، الذي كانوا يرون مسيرة حياة بعد مسيرة حياة، تفسدها فيتنام، يحثونه على تجنب الانجرار إلى الدخول في الدوامة، ولاسيما فيما سيكون بوضوح معركة خاسرة. وفي لحظاتهم الأكثر براءة، كان بعضهم يعلل نفسه بالوهم القائل: إن صديقهم القديم يمكن أن يجمع الثقة من أجل إنهاء تورط أمريكا في الهند الصينية.

أما فورد فلم تكن لديه أمثال هذه التصورات الخاطئة. وكان يفهم بحكم الغريزة، أن قَسم تقلد المنصب جره إلى المشاجرة، ومما يحسب لصالحه أنه أدرك الشعار السائد وهو شعار إنهاء التورط الأمريكي لما كان يتسم به من اللطافة في التعبير عن شيء بغيض، الدالّ على التخلي عن الهند الصينية وتركها لخصومنا ليفرغوا منها تبعاً لإرادتهم. ولما كانت القوات الأمريكية قد رحلت منذ عهد بعيد، فقد بات تورطنا الرئيسي الآن عن طريق المعونة العسكرية والاقتصادية وكان إنهاء ذلك خليقاً أن يجعلنا شركاء في جريمة تدمير المؤسسات التي أقمناها لها هناك، والرجال والنساء الذين كانوا يعتمدون علينا. ومع ذلك فقد كان معارضونا يحققون المكاسب على الأرض، إذ لم يكن هناك أحد يترك لمناقشة المسألة وتنفيذها، وكان المحافظون قد فقدوا روحهم المعنوية مع وقف القصف بالقنابل الذي كان أمر به جونسون في عام 1968، وكان مؤيدو نيكسون يتعرضون لانهيار المعنويات من جراء ووتر غيت، وكانت هيئة العاملين الجدد في البيت الأبيض لا تنطوي على تقبل للقتال الوحشي الذي كانوا يرقبونه حتى الآن من الخطوط الجانبية. وهكذا تابرت، أنا وسكو كروفت، إذ كنا نتمتع على الدوام بدعم الرئيس، على مساندة حليفتنا، ثم جنحت، وقد بلغت العلة من قلبي، إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه على الأقل، من أرواح الفيتناميين والكمبوديين قبل الكارثة النهائية التي كان فرضها الكونغرس ووسائل الإعلام.

ولكي يظهر فورد بصورة رمزية، التزامه بالحفاظ على فيتنام جنوبية حرة، كان قد أظهر اهتماماً باستقبال سفير فيتنام الجنوبية، تران كيم فوونغ من أجل اجتماع خصوصي مساء أول أيامه في المنصب. وأكد الرئيس لفوونغ أنه ملتزم ببقاء سايغون، وسوف يفعل أقصى ما في وسعه لرفع مستويات المعونة. وفي اليوم ذاته كرر فورد هذا التأكيد مراراً في رسالة إلى ثيو، مضيفاً إلى ذلك مسودة مجلس الأمن القومي التي صاغها بنفسه:

إن عمليتنا التشريعية عملية معقدة، ولم يجر استكمالها بعد. وعلى الرغم من أنها يمكن أن تستغرق بعض الوقت فأنا أريد أن أكرر لك الإعراب عن ثقتي بأن دعمنا سيكون في النهاية كافياً في كل من الحسابين.

ولـم يحـط فورد ولا أنا حتى الآن، بـكل العمق، النطاق الذي تمخضت عنـه المعارضة في الكونغرس، أو بالرسالـة التـي لا شك في أنها ستكون قد عُدّلت وكان دعـم الكونغرس لمعونة فيتنام قد تبخر على كلا طرفي الطيف السياسي. وفي حزيران، بينما كان نيكسون ما يزال في منصبه، أقر السناتور جيمس ألين، ممثـل ألاباما، وهو محافـظ، وأستاذ في المناورة التشريعية، أنه كان يدعـم الإدارة إلى أن عادت القوات والأسرى إلى الوطن، ولكن ولأن هذه المهمة قد تم إنجازها فقد «بات من الواجب علينا الآن أن نخرج».[9] وتحـدث السنـاتور هيوبـرت همفري، المدير الذي يتمتـع بحق الكلام في فاتورة المعونـة الخارجية باذلاً الجهـد ذاته، في بلاغـة ليبرالية قائلاً : «إننا نجهل الدرس الأكثر أهمية علـى الإطلاق، وهو أن المعارك السياسية لا يمكن إنهاؤها بقوة السلاح»[10].

وليـس هذا بالاستنتـاج الذي توصل إليـه معظم المؤرخين، وحتـى حربنا الأهلية، نحـن، ربما لقنت درسـاً مختلفاً لصديقي صاحـب القلب الطيب من مينيسوتا والذي دمرت فرصه في الوصول إلى الرئاسة بالاحتجاج على موضوع فيتنام في عام 1968. أما المحافظون الجدد، الذين كانوا مشغولين بشجب موقف إدارة فـورد بالنظـر إلى لينـه المزعوم تجاه الضغـوط الشيوعية، فما عادوا يعثر عليهـم في أي مكان في المداولة التي كانت تجري داخل المجلس حول كيفية مقاومة العدوان العسكري الشيوعي الذي كان يحدث بالفعل.

وخلال الأسابيع القلائل الأولى من رئاسته، أي في آب 1974 كان فورد مشغولاً في المقام الأول بأزمة قبرصـ، وتزويـد إدارته بهيئات العاملين، وبالتفكير في رفع العقوبة عن نيكسون، ولم يتهيأ له التحول إلى قضية المعونة للهند الصينية إلا في 5 أيلول، بطريقة منهجية، وحذرته أثناء اجتماعي اليومي به، قائلاً:

إذا لـم تبـذل جهداً ضخماً من جانبك فسنواجه مشكلة في فيتنـام، وإذا لم نفعل ما يكفي، فلن يكون مـن المهم مدى ضآلة ما تفعل، ويبدو أن فيتنام الشمالية مترددة لم تعقد العزم، وقد تنازعك نفسك إلى الاجتمـاع بقادة الكونغرس في الأسبوع التالي فكلانا يواجه مشكلة فيما يتصل بالقيود ومبالغ الدولارات.. وثمة آخرون سوف يرون ما يحدث للشعب الذي يعتمد على الولايات المتحدة، ففي البداية نحقق تسوية غير مرغوب فيها، ولكنها مصحوبة بالوعد بمساعدة غير محدودة، ثم يتم قطع المساعدة خلال عامين.

ومن أجل التناسق طرحت خيار التخلي عن فيتنام:

أنـت تتمتع، بالفعل بحكـم كونك الرئيس الجديد، بخيار معين، ففي وسعـك أن تدعها تذهب ولا لوم عليـك، وذلك علـى الأقل، خلال عام 1976. ولابد أن أقول إنني أرى أن هـذا خطأ، وإن الليبراليين الذين سيصفقون لهذا استحساناً، لخليقون أن يمسكوا عن هذا إذا ما تعسرت الأمور كثيراً.

ولم يفكر فورد في ذلك الخيار مطلقاً، وقد كان خلال الحرب الفيتنامية الجمهوري التالي بعد الرئيس فـي اللجنـة الفرعية للدفـاع التابعة للجنـة مخصصات هيئة الممثليـن، وكانت له معرفـة واسعة بأهمية

مستويات المعونة. وكان يحتاج إلى الاطلاع ليفهم أن مستويات المعونة التي تتردى على نحو مستمر كانت تشكل خطراً سيكولوجياً وعسكرياً ينذر بشر مستطير. وفي الثاني عشر من أيلول أرسلت إلى فورد مذكرة وصفت تأثير مستوى الملايين السبع مئة في المعونة العسكرية.

- إنها مبالغ غير كافية لتعويض المعدات التي أصابها العطب أو التي فقدت.
- تخفيض بنسبة 50% في استخدام الطائرات بالإضافة إلى 112 سرب من الطائرات جاثمة على الأرض.
- انخفاض في عمليات المراكب البحرية بنسبة 30%، وعمليات المراكب النهرية بنسبة 82%.
- الإمدادات الطبية سوف تستهلك تماماً بحلول نهاية أيار 1975.
- وقود القوات البرية يستهلك بحلول أواخر نيسان 1975.
- وبحلول نهاية السنة المالية 1975 لن يكون لدى الجيش سوى ربع الحد الأدنى من احتياطي المؤونة الضرورية واللازمة لتلبية حاجات هجوم كبير.
- الطائرات غير المستخدمة والمعدات الأرضية سوف تتدهور حالتها بسرعة.

كانت الخسائر البشرية في جنوبي فيتنام تتصاعد تصاعداً مطرداً إلى ما فوق مستويات العجز، ووصلت إلى 26000 وفاة ميدانية منذ التوقيع على اتفاقية باريس قبل عشرين شهراً، ولم يتأثر قادة الكونغرس بهذه الأرقام، وكان أكثر ما استطاع فورد أن يستخرجه منهم وعدٌ من السناتور ستينيس بأن ينظر نظرة المتعاطف إلى طلب 300 مليون دولار من أجل ميزانية تكميلية في كانون الثاني 1975، على أن هذا لم يحسن الأمور كثيراً لأن المبالغ سوف يجري صرفها، على قدر ما يتعلق الأمر بسايغون، بالمعدل المتضمن في ميزانية السبع مئة مليون، إلى أن يمكن إجازة الميزانية التكميلية، الأمر الذي لن يتحقق إلا في بحر عام 1975، هذا إذا تحقق على الإطلاق.

وتحول الطلب التكميلي إلى منتدى لهجوم مفاجئ آخر على التمويل من أجل الهند الصينية التي كان يجري فيها الدفاع عن التخلي عنها بمزيد من الصراحة وبذرائع تزداد إصراراً على نحو مطرد: هل لدينا التزام شرعي بتمديد أجل المعونة لفيتنام. وهل ينبغي لنا أن نرفع مستوى معونتنا إلى مستويات المعونة السوفييتية والصينية لهانوي؟ أولا ينبغي لنا أن نبحث عن حل سياسي بدلاً من الحل العسكري؟ وكانت الحجة تفضي إلى أسابيع من المماطلة والتسويف، إذ كانت تتم إقامة جلسات استماع من قبل لجان الكونغرس المتشكلة. وأخيراً تخلى معارضو المعونة الذين باتوا الآن يشكلون أغلبية، عن معركتهم الدفاعية التعويضية، وبدؤوا يستجمعون قواهم حول اقتراح مؤداه أن على فيتنام الجنوبية أن تتعلم كيف تقف على قدميها معتمدة على نفسها، وفي وسعها أن تتوقع، على أفضل الأحوال هبة تتألف من مبلغ إجمالي نهائي يكون نوعاً من تعويض البطالة.

كنت داخل الإدارة، المدافع الرئيسي عن مستويات من المعونة لها دلالتها، ولما كنت المفاوض في اتفاقيات باريس فقد كنت أشعر بمسؤولية خصوصية، وما كنت لأختتم المفاوضة لو لم أكن مقتنعاً بأننا سنقوم بالإمداد بالمعونة الكافية بعد انسحابنا، ولم يحدث قط أن خطر ببالي أن من الممكن أن ننجو بأنفسنا بإلقاء العبء الذي كان لدينا، عبء شعب بأسره كنا متحالفين معه، عن كاهلنا، وحين كانت فيتنام تنهار، كانت اندفاعة ندائي موجهة نحو مفهومات مخالفة للزي السائد، مثل «الشرف» و«الالتزام الأخلاقي» لا إلى السياسة الواقعية، كما كانت لدى نقادنا. وفي 22 أذار 1974 قلت في اجتماع هيئة العاملين:

أشعر بقوة بالغة وذلك لأن خسارة 50 ألف رجل قد فرّقت بلادنا، وتوصلت إلى استنتاج، وهو أن طرحي ذلك بعيداً، الآن، مقابل 100 مليون دولار، بهذه الطريقة أو بأخرى، إنما هو خزي وعار، وأنا حرميّ بي كثيراً، أن أخبر الكونغرس بما نعتقد أننا نحتاجه وأدعهم يتحملون المسؤولية عن قطعه.

وما من دولة كانت الولايات المتحدة تدافع عنها أثناء الحرب الباردة، طلب إليها في أي يوم من الأيام أن تقف مستقلة بنفسها تماماً، من دون بعض الحماية الأمريكية المستمرة بعد ذلك. فالقوات الأمريكية لم تغادر أوربا في نهاية الحرب العالمية الثانية، وإنما بقيت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، وظلت عدة فرق في كوريا على مدى ما يقارب نصف قرن منذ انتهاء الحرب الكورية، واحتفظ بوجود أمريكي قوي في الخليج منذ طرد العراق من الكويت، وكانت فيتنام وحدها هي التي أصررنا فيها على أن يدافع حليف لنا عن نفسه بقواته الخاصة وحدها تماماً وهذا في وجه خصم هو من أكثر ما واجه أي حليف من حلفائنا من الخصوم، قسوة وتصميماً. ألم يكن من واجبنا، عند الحد الأدنى، تجاه فيتنام على الأقل، أن نتيح لها فرصة معقولة للدفاع عن نفسها بإمدادها بالمال الضروري الكافي لتفعل هذا ؟ وماذا كان يمكن أن يحدث في أوربا أو كوريا أو الخليج لو أن الولايات المتحدة سحبت قواتها، وقطعت معونتها، ثم شرّعت حظراً على الرد على العدوان بالقوات الأمريكية ؟.

وفي الأعوام 1971ـ1973 عندما كنا نحرر أنفسنا من فيتنام، كان هناك الكثير من التعبيرات عن دعم الكونغرس لفكرة منح معونة سخية بعد انسحاب للقوات الأمريكية، وعلى هذا دافع السناتور جاكوب جافيتس، وهو من قادة «الحمائم» عن مخصصات الكونغرس بالأمر بتخصيص 2 مليار دولار بعد انسحاب أمريكي باعتبار ذلك تعبيراً عن التزام تجاه الملايين من الفيتناميين الذين تم إدخالهم في عمليات الولايات المتحدة الضخمة، في فيتنام »[11]. وفي 11 أيار 1972 نقلت عن السناتور فرانك تشورش «صحيفة كريستيان ساينس مونيتور»، ما يلي:

يتابع السناتور تشورش والحمائم الآخرون طريقهم، متماشين مع نية إدارة نيكسون إعطاء حكومة سايغون المبالغ التي تحتاج إليها، ويشير السناتور حقاً إلى أنه في حالة تغيُّر في الحكومة يأتي برجل مثل

الجنـرال وونـغ فان منه (منه الكبير) إلى المقدمة، يمكن أن يقـل الاعتماد على معونة الولايات المتحدة. وفي 21 شباط 1973 صادق السناتور كليفورد كيز من نيوجرسي، وهو رجل آخر من الحمائم على استمرار المعونة.[12]

إن هدفنا في الهند الصينية يجب أن يكون إعادة البلدان إلى ما كانت عليه قبل أن تبدأ هذه المشكلة. وبهـذا التوصيف أؤيـد كل التأييد مفهوم المعونـة الخارجية، ولا أعتقد أن مما ينتقص من مقدرتنا بأية طريقـة مـن الطرق أن نفعل مـا ينبغي لنا أن نفعله فـي وطننا على النحو اللائـق.[13] (ويمكن العثور على لائحة أكثر شمولاً، في الحواشي).

وفجـأة أخـذت تهب رياح من فقدان الذاكرة وبمجرد إبرام اتفاقيـة باريس بات الكونغرس يظهر ولعاً غيـر عـادي بالتنصل ممـا كان ينادي به حتى الآن على أنـه ركن من أركان الإيمـان، وكان من أمثال هذه الحجـج أن معونتنـا لسايغون ينبغي ألا تكون أكبر من التوريـدات السوفييتية والصينية لهانوي، ولكن هذا كان يقيس على ما لا يقبل القياس عليه، فقد كانت سايغون ملتزمة بالدفاع عن حدود ذات أحراش وغابات يبلـغ طولهـا نحو ألف كيلومتـر، وكان في وسـع الفيتناميين الشماليـين أن يركزوا علـى أي نقطة، وكانوا يتوسعون ويرفعون مستوى نظام الإمداد في خرق فاضح لاتفاقية باريس، ليمكنهم ذلك من تركيز قواتهم بسرعـة وبأعداد متفوقة، في نقـاط حاسمة. وظلت القوات المسلحة في فيتنام الجنوبية، حتى صيف عام 1974، قـادرة علـى تحقيق التوازن، بمدفعيـة وقوة جوية متفوقتين. والآن باتـت اقتطاعات الكونغرس من الميزانية ترغمهم على أشكال من التخفيض الدراماتيكي في هذه الأنشطة الموصوفة آنفاً.

وكان ثمة ذريعة أخرى للتخلي عن الأهداف الإنسانية المتصلة بجنوب فيتنام إذ كان يقال: إن المزيد مـن المعونة الأمريكية لـن يزيد على أن يشجع سايغون على خرق البنـود السياسية في الاتفاقية، كإجراء انتخابـات حرة، وما من شك في أن سايغـون كانت تجر قدميها جراً نحو تنفيذ بعض البنود السياسية في الاتفاقيـة، علـى الرغم من أن سلوك هـانوي، سواءً قبـل النصر أم بعده لم يقدم دليلاً على رغبة حارة في انتخابـات حـرة (مـا زال يترتب إجراؤها، حتى تاريخ هـذه الكتابة في أي مكان مـن فيتنام تحت الرقابة الشيوعية)، ولكن خرق هانوي للبنود العسكرية هو الذي قوض اتفاقية باريس من البداية ـ ثم إن معارضة الكونغرس الأمريكي، مع اقتران ذلك بووتر غيت استكملا مصير سايغون المحتوم.

وفـي ربيع 1973 كنـا نعد العدة لقصف ممر هوشي منه لوقف استفحـال خطر هانوي أو إبطائه. وفي نيسان شعر نيكسون أنه مضطر إلى وضع هذه الخطة على الرف وذلك حين اكتسبت التحقيقات في ووتر غيـت زخماً، وفي حزيران 1973 حظر الكونغرس أي إجراء عسكري في فيتنام أو من أجلها، وأعقب هذا، فـي عـام 1974 اقتطاعات من الميزانيـة التي سبق وصفها. وفـي عام 1975 تم قصم ظهـر سايغون من الناحية السيكولوجية.

استفحال خطر هانوي

كل الدلائل في الوقت الحاضر، وحتى ما هو أكثر منها، فيما بعد، في الروايات المتنوعة لقادة فيتنام الشمالية لا تدع مجالاً للشك في أن هانوي كانت تعد العدة لحسم عسكري منذ اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاقيات السلام، مهما تكن تصرفات سايغون. حين بدأ الفيتناميون الشماليون على الفور بذلوا جهداً هائلاً لإعادة تجهيز قواتهم وإعادة تنظيمها في الجنوب، وأقاموا شبكة من الطرق الاستراتيجية يبلغ إجماليها عشرين ألف كيلو متر، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً بما في ذلك الطرق التي يبلغ عرضها ثمانية أمتار، والطرق الملائمة لكل أحوال الطقس والملائمة للشاحنات. وأنشؤوا خمسة آلاف كيلومتر من أنابيب النفط لتزويد عشرات الألوف من المركبات بالوقود، وهي المركبات التي كانت تتحرك في الاتجاه النازل، وكل ذلك في انتهاك فاضح لاتفاقية باريس. ومنذ تشرين الأول 1973 قررت الجلسة المكتملة الحادية والعشرون للجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيتنام الشمالية، أن تستأنف برنامجها في «العنف الثوري» وبحلول آذار 1974 كان اجتماع للجنة عسكرية مركزية قد رسمَ خططاً لاستئناف «الهجوم الاستراتيجية»، وتتحدث رواية الفيتنامي الشمالي الجنرال فان تيان دونغ الذي قاد الهجوم النهائي، عن أن الوحدات الفيتنامية الشمالية هاجمت العدو فيما بين نيسان وتشرين الأول 1974 من دون أن تفقد أثره، وكانت تحقق انتصارات تزداد ضخامة في كل يوم، وبسرعة مطردة الزيادة، وقد استنتجت الأركان العامة من هذا « أن المقدرة القتالية لوحدات قوتنا الرئيسية المتحركة كانت متفوقة على العدو».[15]

وكان السبب فيما يرويه القائد الفيتنامي الشمالي ذاته، أن أعداداً ضخمة من «الدبابات» والسيارات المصفحة والصواريخ والمدفعية البعيدة المدى والمدفعية المضادة للطائرات» (وكل هذه محظورة بالطبع بموجب اتفاقية باريس) كانت ترسل إلى الجنوب وكان الذي مكَّن من هذا الشبكة غير العادية، من الطرق التي كانت حسب كلمات دونغ الحية» كالحبال القوية التي تتقدم ببطء رويداً رويداً، يوماً فيوماً، محيطة بعنقه وذراعيه وساقيه في انتظار الأمر بالإطباق عليه وإنهاء حياة ذلك المخلوق».[16]

وبينما كانت فيتنام الجنوبية يُضَيَّق عليها الخناق شيئاً فشيئاً كانت أنظار واشنطن مصروفة عن ذلك بانقسامها، وكانت فوق كل شيء قد انتابها التعب من فيتنام.

جاءت قوة دافعة جديدة عندما حمل الانتصار الديمقراطي الكاسح في عام 1974 إلى واشنطن، فئة من رجال الكونغرس المبتدئين الذين كانوا يمثلون حسب تعبير كتاب تقويم السياسة الأمريكية 1978 ميداناً سياسياً كانت المعارضة لحرب فيتنام تشكل فيه مصدر التحريض الأكثر فرضاً لإرادته»، وقبل عامين فحسب، أي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1972، كان جورج ماك غوفرن قد سجل ثاني أكبر انتصار ساحق في التاريخ الأمريكي حول قضية فيتنام، وفي الانتخابات التي جرت من أجل

أعضـاء الكونغرس في عام 1974 فاز مؤيدوه السابقون على أساس قضية ووتر غيت، وانبثقوا في وضع يمكنهم من قلب أحكام المصوتين السابقة في قضية فيتنام.

وهكـذا حدث أن فيتنام الجنوبية بينما كانت تقترب من سكرة الموت النهائية، كانت واشنطن تتداول فـي مقـدار ما يترتب اقتطاعـه من المعونة، وفي ماهيـة الضغط الذي كانت تحس بالحاجـة إليه لتسريع مسيـرة سايغون نحو عملية «التحول الديمقراطي» ولم تكـن وكالات استخباراتنا تعيش في الأوهام. فمنذ 23 أيـار 1974 حذر تقرير وضعته الاستخبارات القومية، من أنه إذا حولت فيتنام الشمالية جزءاً أساسياً من احتياطها الاستراتيجي:

فمـن الممكن أن تكون قـوات فيتنام الجنوبية غير قادرة على استعادة زمام المبادرة وسوف يكون من المشكوك فيه أن تكون حكومة سايغون قادرة على البقاء من دون مشاركة الولايات المتحدة بقواتها الجوية ووحداتها البحرية.

وعلـى تقدير الحد الأدنى من الدعم اللوجستي الأمريكي، علـى النطاق الواسع، سيكون من المطلوب وقف اندفاعة الشيوعيين.

واستنتـج تقريـر صادر عن مكتب استخبـارات وأبحـاث وزارة الخارجية، مؤرخ فـي 1 تشرين الثاني 1974، أنه إذا لم يعكس اتجاه تيارات الميزانية فمن الممكن جداً أن تنهار حكومة ثيو:

لقـد انخفضـت إمداداتها إلى نقطة تكون عندها محاولات سد النقص فـي حالة الطوارئ، إذا مست الحاجـة إليها لمواجهة الهجمات الرئيسية مـن قبل جيش فيتنام الشمالية، والفيتكونغ، خلال عام 1975، أكثر تأخراً من أن تتفادى الهزيمة... والشيوعيون ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها تزداد انشغالاً، على نحو مطرد بأزمة الاقتصاد العالمي المتعلقة بالطاقة والغذاء، وتفيد التقارير أن مقدرة الرئيس فورد على مساعدة حكومة سايغون محدودة جداً بسبب حاجته إلى الكونغرس، ورغبته في الحفاظ على علاقات جيدة معه.

وكان الذيـن يقومـون بالحسابات في هانوي، بلا رحمة، يستخلصـون النتيجة ذاتها، وقد نطقت بهذا مجلـة الحـزب الفيتنامي الشمالي، هوك تاب، وهـي المجلة النظرية الرسمية، إذ كانـت تمارس التحليل الدقيق لتأثير كل خفضٍ جديد في المعونة الأمريكية، في كانون الثاني 1975:

لقـد تناقصت حدة غـزارة النيران وكمية المعدات المتحركة لدى قـوات الحكومة الدمية (سايغون) إلـى حد ملحوظ. ففي الربع الثالث من عام 1974 تناقـص العدد الشهري لعمليات إطلاق النار الجماعي التـي تنفذها قوات حكومة الدمية، على وجـه التقريب بنسبة ثلاثة أرباع، إذا ما قورن بالعدد الشهري في عـام 1973. أما عدد الغارات الجويـة التكتيكية اليومية التي تشنها القوات الجوية التابعة للحكومة الدمية

فلم يتجاوز خمس تلك الغارات التي نفذت في عام 1972، وأما العدد الحالي للطائرات في الجنوب، إذا ما قورن بأكبر رقم له متوفر في فترة الحرب المحدودة، فقد تناقص بنسبة 70% مع تناقص عدد طائرات الهيلكوبتر بنسبة 80% كما تناقصت احتياطات القنابل والمؤونة لدى قوات الحكومة الدمية. وهي تواجه صعوبات كبيرة في تأمين الوقود وفي الصيانة، والإصلاح، واستخدام النماذج المتنوعة من الطائرات والدبابات والزوارق الحربية والأسلحة الثقيلة.

ولسبب يرجع إلى حد بعيد إلى إهمالنا ولا مبالاتنا كان قد آن أوان العمليات الهجومية الشيوعية الجدية.

كان تصميم هانوي على أن ترفع مستوى ضغوطها قد لقي تشجيعاً من جراء تغير ظاهر في المواقف السوفييتية، وفي أواخر كانون الأول 1974 زار مسؤول سوفييتي رفيع المستوى هانوي لأول مرة منذ التوقيع على اتفاقية باريس، وتبين أن المسألة يمكن أن تكون كل شيء إلا وأن تكون لفتة مجاملة. وذلك أن رئيس الأركان العامة السوفييتية، فيكتور كوليكوف جاء ليشارك في المناقشات الاستراتيجية في المكتب السياسي التي كانت قد انطلقت في ذلك الوقت (وكانت آخر زيارة له مماثلة في عام 1971، قبل هجوم عام 1972).

وما زال على الذكريات أن تتحدث عن أساس القضية في النصيحة السوفييتية، ولكن يبدو أن من الواضح أن بعض القيود والمعوقات السابقة كانت قد رفعت، وتضاعفت شحنات المواد العسكرية السوفييتية إلى أربعة أضعافها في الأشهر التي أعقبت ذلك و إلى أن تفتح المحفوظات السوفييتية. لا نستطيع أن نعرف ماهية الدافع السوفييتي ـ أتراه كان موجهاً نحو الصين، أم كان رد فعل على هجمات الكونغرس على لائحة التجارة وغلاديفوستوك، أم كان جزءاً من الاستراتيجية السوفييتية خلال كل ذلك الوقت، ومهما يكن الجواب فليس هناك إلا القليل من الشك في أن موسكو كانت الآن تشجع نزعة هانوي الحربية.

وكان العنصر الوحيد من الشك المتبقي حيال هانوي هو موقف الولايات المتحدة. إذ يستفاد من رواية الجنرال دونغ، أن لي دوان، الأمين العام للحزب، استنتج في تشرين الأول عام 1974، «أن التناقضات الداخلية داخل إدارة الولايات المتحدة وبين الأحزاب السياسية الأمريكية أيضاً، كانت تزداد حدة وكانت قضية ووتر غيت قد أثارت ثائرة البلاد بأسرها وكانت المعونة الأمريكية لإدارة سايغون، الدمية المتعاونة مع الأجنبي، في طريقها إلى التلاشي» إلى درجة أن الولايات المتحدة «لا تستطيع أن تنقذ إدارة سايغون من انهيارها الكارثي» على أن هجمات عام 1975 سوف تختبر صحة هذا الحكم، وبينما كانت ما تزال هناك أشكال من عدم الاتفاق بين القادة العسكريين الفيتناميين الشماليين الذين كتبوا مذكراتهم (وذلك، إلى حد بعيد، حول من يرجع إليه الفضل في كسب الاستراتيجية) يتفقون جميعاً على هذه النقطة المركزية :

وهـي أن الهجمات التي تـم التخطيط لها من أجل العام 1975 كان يتوقع أن تكون مجرد مقدمة للانتصار النهائـي فـي عـام 1976 أو حتى في عام 1977. وسوف يكـون رد الفعل الأمريكي على هـذه الهجمات ـ أو غيابها ـ اختباراً محورياً للكيفية التي سيتابعون بها مسيرتهم عندئذ.(19)

وكانـت لهجة الاتصالات من جانب محاوري على المدى الطويل، لي دوك ثو على الدوام مؤشراً حسناً علـى مستوى ثقة المكتب السياسي في هانوي. وقد أحدثـت استقالة نيكسون التي اقترنت باقتطاعات من ميزانيـة الكونغرس لفيتنام، تواصـلاً لغطرسة كانت توحي بـأن هانوي كانت تشعر بـأن الرياح تنفخ في أشرعتها. وفي 19 آب 1974 انتهزت مناسبة مباشرة فورد لمهام منصبه الجديد لإرسال رسالة تحذر من النظر إلى التحول على أنه فرصة عسكرية، معبراً عن رغبتنا في علاقات محسنة مع هانوي:

لقـد كان الرئيسـ فورد، كمـا لابد أن تكـون مطلعاً على ذلك، مـن المؤيدين بحـزم لسياسة الرئيس نيكسون في الهند الصينية على مدى خمس سنوات ونصف، ولابد لي أن أبلغك يا سيدي المستشار الخاص بروح من الاحترام المتبادل والصراحة اللذين ميزا علاقاتنا المتبادلة على الدوام، أن الرئيس فورد رجل ينطـوي علـى إحساس مرهف حـاد بالشرف الأمريكي وهـو يشاطركم أيضاً النظرة القائلـة: إننا لما كنا نعمل جميعاً على الجانب الأمريكي فإن جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية) لها درب إيجابي مفتـوح إلـى هذه الوجهة ـ وجهـة التسوية السليمة وإعـادة البناء والروابط البناءة مـع الولايات المتحدة والعالم الغربي والدور المستقل حقاً في شؤون العالم، والرئيس جاهز ليلتزم معكم على هذا الدرب.

وفي جواب تغطرس وقح، في 25 آب، لم يكتف لي دوك ثو بنسبة الفضل إلى نفسه في استقالة نيكسون، بل هدد فورد بمصير مماثل:

التقى السيد نيكسون مع الخيبة والإخفاق في هذا المشروع واضطر إلى ترك البيت الأبيض، وإذا قُدّر للسيد فورد أن يستأنف هذا العمل فلا بد أن ينتهي إلى الإخفاق لامحالة.

بعد اتهامي بخيانة «توقيعي والتزامي» ـ وهي تهمة لا يوجهها المرء في السلك الدبلوماسي إلا إذا كان المرء يتوقع أن يفوز من دون حاجة إلى مزيد من المفاوضات ـ واختتم لي دوك ثو قوله في هذه الملاحظة المنذرة بالسوء:

وفـي حالـة استمرار الولايات المتحدة في تنفيذ مبدأ نيكسون مـن دون نيكسون، واستخدام مجموعة نجويـن فان ثيـو لمتابعة الحرب وتقويض اتفاقية باريس حول فيتنام، فـإن الشعب الفيتنامي سيمضي في كفاحه بعزم وتصميم للدفاع عن السلام وعن اتفاقية باريس حتى النصر النهائي.

وبينمـا اختارت هانـوي النصر العسكـري، كانت واشنطن تتحـدث حديثاً ملتبساً يحتمـل الكثير من المعانـي حول ما إذا كانت جملة المعونة المؤلفـة من 700 مليون دولار ـ والتي كانت تصل كما لاحظنا في

إطار الشروط الواقعية إلى مستوى خفض للمعونة بمقدار ثلاثة أرباع ما كانت عليه في سنة السلام الأولى، وعندما دعا فورد السناتور ستينيس إلى إحياء مبلغ الثلاث مئة مليون الذي كان قد اقتطع من ميزانية المعونة العسكرية أجاب صديق البنتاغون هذا الوفي الذي كان من الممكن أن يكون كل شيء إلا أن يكون حمامة قائلاً :

لقد قلت: إذا لم يكن مبلغ 700 مليون (لفيتنام) كافياً فسوف أعمل من أجل المزيد غير أني كنت أحصل على معلومات من بعض العسكريين تفيد أن في وسعنا أن نقتطع، وكنت أريد منك أن تبعث برجل إلى هناك ليقدر ذلك.

وكان من بواعث السعادة أنه كان هناك عدد كاف، وإن كان من المستوى المنخفض نسبياً، وكان هؤلاء يدبرون أمورهم من أجل الارتفاع فوق موشور طريق بيلتواي الجبلي المحيط بواشنطن. وفي العشرين من كانون الأول 1974 كتب ر. بلنغتون، المسؤول في وزارة الخارجية عن شؤون فيتنام تقريراً مؤثراً ينطوي على بعد النظر إلى حد فائق بعد زيارة قام بها لسايغون وأشار إلى أنه حتى المبلغ التكميلي البالغ 300 مليون دولار، لا يكاد يكفي لتغطية نفقات الأشياء المستهلكة، ولن تترك مبالغ لتعويض ما يستهلك، وأنه ستمس الحاجة إلى حد أدنى يبلغ 1.300 مليون دولار للغرض ذاته في عام 1976، وعندئذ لن يكون من الممكن تأخير تعويض المعدات التي أصابها العطب أو التلف، مما يتضمن الحاجة إلى طلب مبلغ إضافي - وأساسي - وكان يورد في تقريره بين الحين والآخر، في ما يشبه الخلية الزخرفية المنطوية على اهتمامات إنسانية، إشارات إلى تنامي اليأس في صفوف الفيتناميين الجنوبيين، واختتم بلنغتون في تقريره بقوله: إن موقف فيتنام الجنوبية موقف لا أمل فيه من دون المعونة التكميلية. لقد كنا قد وصلنا إلى النقطة التي لن يكون بعدها سوى خيار واحد إذا لم تتحقق المعونة التكميلية لتخفيف وطأة عار بلادنا ـ ولإنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين:

إذا لم تأت المعونة التكميلية فعلينا أيضاً أن نفكر في طرق ووسائل لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين الجنوبيين، ومثال ذلك: أليس لدينا التزام معين نحو تلك الألوف المؤلفة من الفيتناميين وعائلاتهم الذين هم موظفون حاليون أو سابقون لدى حكومة الولايات المتحدة؟ إن تقصيرنا في مساعدة أمثال هؤلاء على الهرب سيضيف فيما أعتقد عاراً كبيراً إلى هزيمتنا في جنوب فيتنام.

وفي 30 كانون الأول 1974، في فيل، بكولورادو، وقع فورد، بتلكؤ، «صك المعونة الخارجية» وأرفقه باعتراض قوي على ما تضمن من الاقتطاعات الكبيرة من المعونة لفيتنام (والتي حملت كثيراً من الأثقال والأعباء عن طريق القيود التشريعية المفروضة على استعمال المعونة) وبات بقاء فيتنام الآن يتوقف على مقدرتنا على الحصول على المخصصات التكميلية التي وعدت بها قيادة الكونغرس.

هانوي تستأنف الهجوم

وكان مـن أكثر الجوانب اتساماً بسمة الكابوس، بين جوانـب مأساة فيتنام أن المداولات حولها كانت تنطـوي على شعور بما يشبه الطقوس الدينية: إذ كانت هذه تمثل نهايتها الخاصة. ولم تكن تتطلب علاقة بالواقع الملاحظ. وهكذا ففي واشنطن، بدأت السنة المصيرية الحاسمة، وكأن لم يكن هناك شيء فائق أو استثنائي، يحدث في الهند الصينية، حتى على الرغم من أن هـانوي كانت قد شرعت لتوها في تمارين لرصف الجنود وتهيئتهم فيما يتعلق بخياراتها الخاصة بشن الهجمات الأولى من بين الهجمات المحدودة التي أمر بها المكتب السياسي. وفي منتصف أيلول استهلت سلسلة من الهجمات الحادة في أنحاء الأقاليم الجنوبية في فيتنام الجنوبية. وفي كانون الثاني 1975 اجتاحت القوات الشيوعية فووك بنه، عاصمة إقليم فـو دوك لونـغ وهي أول عاصمة إقليميـة في كل الحرب تفقد ولا تستعاد قط من قبـل سايغون. وبينما كان الهجوم على قدم وساق اجتمع المكتب السياسي ليقدر النتائج ويرسم خطوط الاستراتيجية. وكانت فووك بنه هي الحالة الاختبارية.

فـإذا صـدر رد فعل عن الولايات المتحـدة فستكون هناك بعد فرصة أمام هـانـوي لتنسحب من حافة الخطر.

ولكـن واشنطـن كانت قد صممت على أن تسحب مبالغها من حليف عندما كان السكين فوق حنجرته، علـى الرغم مـن أن تأثير ذلك في البلدان المهـددة الأخرى، المرتبطة بالولايـات المتحدة، كان مقوضاً للـروح المعنوية إلى حد بعيـد. وحذرت مراراً، في المؤتمـرات الصحفية، وأمـام الكونغرس، وأمام هيئة العامليـن لـدي، من الخطـر على مصلحتنـا القومية. ومثال ذلك ما قلتـه في 3 كانون الثانـي، أمام كبار المسؤولين في وزارة الخارجية:

يترتب علينا أن ندافع عن المصلحة القومية. وليس هناك شيء آخر نستطيع عمله، وفي هذه الجلسة من جلسات الكونغرس لانزمع أن نغدو ونروح، هنا وهناك، نقلّب أكفنا متحسرين. وانما نزمع أن نعبر عما نعتقـد أنـه يمثل المصلحة القومية، وإذا حظينا بشيء من حـرارة المشاعر من جانب الكونغرس، فسوف نقبلها، فلندع الكونغرس يعارض، وإذا بدأنا بأنصاف الحلول أو الحلول الوسط، وشرعنا في الرقص هنا وهناك فعلينا السلام.

لـم يكن الكونغرس مستعداً للتصرف بسرعة، وليقول أقل ما يقال، وهكذا انحدرت القضية إلى حيث يمكـن أن تتوفر إجـراءات أخرى لمقاومة تحرك فو ووك لونغ، وتكرر النمـط السابق وكانت الحماسة جد قليلة من أجل مبلغ تكميلي، بل كان هناك الآن ما هو أقل منها من أجل الأشكال الأخرى من المعونة، وكان من حسن الحظ أنه كان هناك، على الأقل فرد واحد في الفرع التنفيذي يشاطرني وجهة نظري الأساسية، وتصادف أن يكون هذا رئيس الولايات المتحدة وبتأثير ضغطٍ من وسائل الإعلام وبحَثٍ من هيئة العاملين

القريبيـن منـه لفك الارتباط بفيتنام (وبي). وقد تنكر له كثير مـن زملائه السابقين في الكونغرس، ظل فورد ثابتاً وهادئاً وكنت دأبت، قبل كل اجتماع فاصل بين إدارتين، على مراجعة الأمور معه لأتأكد من أنني أعكس وجهات نظره، مثلما فعلت في 7 كانون الثاني قبل اجتمـاع WSAG لمعالجة هجوم فووك لونغ، وكان جواب الرئيس موجزاً وحاسماً:

كسينجـر: لدينـا اجتمـاع WSAG حول فيتنام، وأنا أخطـط لاتخاذ خط حـازم وأفترض أنك مهيأ لطلب مبلغ تكميلي.

فورد: بالطبع

ومرة أخرى، في 8 كانون الثاني، عندما سألت فورد عن الإجراءات العسكرية التي نوقشت في اجتماع WSAG، أجاب قائلاً: «أعتقد أنه يفترض أن نفعل ذلك من سوء الحظ أن الخزانة كانت خالية في الواقع عندمـا تحولت المناقشـة إلى الإجراءات التي تتخذ لكي نظهر لهانوي أننا ننظـر إلى إجراءاتها على أنها تنطـوي على خطورة متزايدة، وكانت لائحة المراجعة الخاصة بوزارة الخارجية أقرب كثيراً إلى أن تظهر عجزنـا منها إلـى أن تمنح هانوي فترة توقف، وتضمنت إجراءات تبعث الرهبة، كالنداءات الموجهة إلى موسكـو وبكيـن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الذي كان فيـه، بالطبع، لموسكو وبكين حق الفيتو) والاحتجـاج على الأطـراف والبلدان الأخرى، الأحد عشر التي وقعت على اتفاقية باريس بصفة ضامن في 2 آذار 1973، والمؤتمر الدولي حول فيتنام.(*)

ولـم يكن أي من هـذه الإجـراءات يفسح المجال لأدنـى إمكانية لوقـف الهجوم الفيتنامـي الشمالي الـذي يلـوح في الأفق، وصرف الكارثة عن فيتنـام الجنوبية، وأرسلنا بالفعل برقيـة سيارة موجهة إلى كل المشاركيـن غيـر الفيتناميين في المؤتمر الدولي حول فيتنام، كما أرسلنـا مثل هذه البرقية إلى الأعضاء الأربعـة فـي اللجنة الدولية للرقابة والإشراف (كندا، هنغاريـا، إندونيسيا) وأسفر هذا عن عدد قليل من الأجوبـة المنطويـة على محاولة التملص والمراوغة، ولكن معظمهم التـزم الصمت. الأمر الذي يمكن أن أكون أكثر ارتياحاً حياله إذا استطعت أن أصفه بأنه جواب المحرج. وكنت قد تعلمت من الخبرة والتجربة أن هانوي لن تلقي بالاً إلا إلى الإجراءات التي يمكن، من وجهة نظرها أن تؤثر في الوضع الميداني، ونحن نعـرف الآن، منـذ المذكرات، مـدى العناية التي كان قادتهـا يدرسون بها كل تحـرك أمريكي عسكري أو سياسـي، ولم تكن الإدارة تنوي انتهاك قـرارات الكونغرس التي تحظر أي تورط أمريكي عسكري مباشر، ولكـن مـع افتراض وجود الاشتباه القريـب، المتسم بسمة جنون الارتياب عند هانـوي، كان هناك فرصة

(*) كان هناك 12 مشاركاً: الولايات المتحدة، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة، وكندا، والاتحاد السوفييتي، وهنغاريا، وبولندا، وجمهورية فيتنـام الديمقراطية (فيتنام الشماليـة وجمهورية فيتنام -فيتنام الجنوبية- والحكومة الثورية الإقليميـة لجمهورية فيتنام الجنوبية (أي حكومة شيوعية جنوبي فيتنام).

ضئيلة تتمثل في أن تحريك بعض قواتنا بحيث تقترب من الهند الصينية يمكن أن يحمل هانوي على إعادة النظر، وزودتنا وزارة الدفاع بلائحة من الإمكانات المتاحة:

- زيادة النشاط الاستطلاعي فوق فيتنام.
- الإيعاز إلى حاملة الطائرات (أنتربرايز) التي كان برنامجها يقضي بالتحرك من خليج السوبيك في الفيليبين، إلى المحيط الهندي، بتحويل مسارها قليلاً، باتجاه خليج طونكين.
- نقل الطائرات المقاتلة، ف 4 من الفيليبين وتايلاند، وطائرات ب52 من الولايات المتحدة إلى غوام.

وحبذت كل هذه المقترحات محتجاً «بأن تجربتي تشير إلى أننا عندما نتحرك على خوف ووجل، نخسر، وعندما نكون شجعاناً، نكون ناجحين».

قبل WSAG توصياتي، ووافق فورد على اللائحة بأكملها. ولكن قبل أن ينفذ أي نقل، نكصت وزارة الدفاع على عقبيها في وجه هجمات الكونغرس وهجمات وسائل الإعلام المحتملة، وكانت معركة الميزانية السنوية في الكونغرس قد باتت مطروحة على بساط البحث ـ وهذه المرة بكونغرس جديد موالٍ لماك غوفرن فمزاج البنتاغون بحالة تسمح بإنفاق أي رأسمال إضافي على فيتنام. وكان إما أن تجتر قدميه في موضوع تنفيذ توصيات WSAG، وإما أن يحول المسؤولية عنها إلى وزارة الخارجية. وكما كان متوقعاً، احتجت هانوي على الزيادة في الطلعات الجوية الاستكشافية، بحكم كونها خرقاً لاتفاقية باريس التي كانت كل فقرة منها تنتهك انتهاكاً فاضحاً على مدى شهور، وضجت أصوات وسائل الإعلام والكونغرس مطالبة بالتوضيح حيث أعلن البنتاغون على أثر ذلك أن وزارة الخارجية ستقدم بياناً بالخطوط الأساسية. وبذلك حول المسؤولية أو الملامة إلى جهة أخرى وأوحى بأنه يغسل يديه من المشروع بأسره. وفي النهاية اندفع شليزنغر، ودافع في 14 كانون الثاني 1975 دفاعاً قوياً عن الطلعات الاستكشافية، وعندئذ كانت هانوي قد تعلمت ما كانت في حاجة إلى أن تتعلمه: وهو أن استجابتنا كانت تمثل الحد الأقصى الذي كنا قادرين على فعله، وليست مجرد استهلال مناورة توحي بمقاومة ذات تصميم.

أما نشر مجموعة حاملات الطائرات في خليج طونكين فلم يحدث نهائياً. ولم تكد حاملة الطائرات (أنتربرايز) تغادر خليج سوبيك في طريقها إلى المحيط الهندي ـ وقبل تلقي الأوامر بالتحول إلى خليج طونكين ـ حتى شرعت هانوي في قرع طبول الدعاية مدعية وجود استفزاز أمريكي، وكنا قد غدونا، حتى الآن مطلعين كل الاطلاع على خصائص التكتيك الفيتنامي الشمالي: سوف تبتزنا هانوي لنطمئنها بصدد الإجراءات التي كانت تخاف منها بالفعل، ثم تستخدم الطمأنينة لتظهر عجزنا للفيتناميين الشماليين. وكان البنتاغون مهتماً أشد الاهتمام بتفادي غضبة الكونغرس وبلغ من تلكئه في إظهار إجراءاته أنه أمر حاملة الطائرات (انتربرايز) أن تواصل المسير في مسارها الأصلي، ولم يعلم البلاط الأبيض بأن هناك

تغييراً في الإشارات (غير مفوض به من قبله) إلا بعد أن عبرت الحاملة انتربرايز مضيق مالقة، وعندئذ كان تحويل وجهة الحاملة خليقاً أن يزيد في جسامة عاصفة النيران.

وعرضت وزارة الدفاع أن تقدم بدلاً من تلك الحاملة، حاملة أخرى ـ هي كورال سي ـ من أجل المهمة الخاصة بخليج طونكين، ولكن من الواضح أننا فقدنا القدرة على تحريك حاملات طائرات في جنوب شرقي آسيا من دون إضعاف موقفنا الجدلي. وحين أصبحنا محرومين من الخيارات العسكرية ذات الخطورة والشأن، حتى من أجل المناورة الدبلوماسية، أخذت أحث فورد في 13 كانون الثاني على قلب كل عمليات إعادة الانتشار الأخرى، رأساً على عقب:

ما زالت أعتقد أن التحركات في جنوب شرقي آسيا عمل صائب، ولكن وزارة الدفاع تعارضها إلى حد احتمال أن تسرب أخباره وتحملنا مشكلة هائلة مع جماعة الكابيتول (مبنى مجلس الشيوخ) ثم إنك ستكون مضطراً إلى أن تعلن عن ألف مسألة لن تقدم عليها، وهذه هي أسوأ الطرق للتعامل مع الفيتناميين الشماليين.

وحتى هيئة العاملين في البيت الأبيض أصيبت بعدوى المزاج السائد أي مزاج التنازل والتراجع، وكان عدد من أصدقاء الرئيس الجديد يحرضون خيالين جامحين، سبقت الإشارة إليهما: وهما أنهم يستطيعون أن يحصلوا، بطريقة ما، على فضل لفورد في إنهاء الحرب الفيتنامية، وكانوا على أقل تقدير، يسعون إلى «حماية» رئيسهم من الارتباط الوثيق إلى حد مفرط بالكارثة الوشيكة، ولم يكن أي من الخيارين موجوداً في الواقع. «أما الفضل» في إنهاء الحرب الفيتنامية فلم يكن من الممكن كسبه هناك أية طريقة أمام فورد ليتجنب اللعب بالورقة التي جعلها القدر في يده مهما كان ذلك بعيداً عن العدل، ومما يعد من مكرمات الرئيس الخالدة ويحسب لصالحه ـ بالطريقة التي يقيس بها الفضل التاريخ، لا المعاصرون ـ أنه لم يستسلم لإغراء الاعتقاد بأن هناك مخرجاً سهلاً، فقد ظل حازماً في رفضه أن يدنس شرف منصبه بالتواطؤ مع هانوي على تدمير حليفتنا.

أما موقف هيئة العاملين في البيت الأبيض التي وصلت إليه حديثاً فقد لخصه رون نيسين الذي كان قد أدخل بصفة سكرتير صحفي بعد أن كان اختيار فورد الأول قد استقال بسبب عفوه عن نيكسون، وفي هذه المذكرات، يصف نيسين «خيالاً جامحاً» رائعاً من أخيلته يستفاد منه أن سوف يعلن في يوم من الأيام نهاية الحرب الفيتنامية عن طريق بيانات الصحفية اليومية.

لقد أراد هو (عضو هيئة العاملين) المسؤول عن التوجيه الصحفي، أن يفزع الفيتناميين الشماليين إلى حد ما أو يدعهم، على الأقل يمارسون التخمين حيال النوايا الأمريكية، وأجبت بقولي: إنني لا أعتقد أن هانوي وضعت خططها وفقاً لأجوبتي..

.. ووعدت نفسي بأنني سأقاوم جهود مجلس الأمن القومي لاستخدام بياناتي الصحفية لإثارة فزع فيتنام الشمالية، لأن أمثال هذه التهديدات يمكنها أيضاً أن تثير فزع الأمريكيين، وهو أمر لا حاجة بنا إليه.

ومـع وجـود هذا الموقـف لم يكن مـن المفاجئ إخفـاق البيانات الصحفيـة الرسميـة الصادرة عن واشنطـن في الوصول إلى تصميم أو حتـى إدراك أن الهجوم الشيوعي الكبير كان يجري على قدم وساق. ففـي 7 كانـون الثاني ـ وهو اليـوم الذي سقطت فيه العاصمة الإقليمية فيوك لونـغ ـ نفى المتحدث بلسان وزارة الدفـاع، بحزم أن يكون ارتفاع مستوى النشـاط العسكري الشيوعي كان يشكل «بداية هجوم رئيسي على نطاق البلاد بأسرها» وفي اليوم ذاته أنكر نيسين وجود أية نية من جانب الإدارة الأمريكية للالتفاف حول الحظر المفروض على القتال الأمريكي في الهند الصينية.

وعلـى الرغم من أن نيسين كان يعتقد العكـس، إلا أن الفيتناميين الشماليين كانوا يراقبون. ويستفاد مـن مصدرين عسكريين فـي فيتنام الشمالية أن رئيـس الوزراء فام فان دونغ أدلـى بملاحظة بارعة في اجتماع للمكتب السياسي في نهاية عام 1974 مفادها أن واشنطن بلغ من شللها أننا «حتى لو عرضنا على الأمريكيـين رشوة لتتدخل مرة أخرى فلـن يقبلوها». وعلى هذا فقد استنتج أن الحملة في الجنوب ينبغي استئنافها. وينقل مصدر فيتنامي شمالي آخر الاستنتاج المماثل عن زعيم هانوي الشيوعي لي دوان الذي أقنـع المكتب السياسي بأنه بالنظر إلى «موقف العدو الـذي ينطرق إليه الوهن» ينبغي تعديل خطة هانوي الأصليـة المبنية على حملة تستغرق عامين، هما 1975 ــ 1976 لتتضمن خياراً آخر وهو اغتنام «الفرصة السانحة» «للفوز» و«تحرير الجنوب على الفور في عام 1975».

نهاية الطريق

كانـت ورقتنا الوحيدة للحيلولة دون انهيار سايغون هـي المخصصـات التكميلية فبدونها كان محكوماً علـى جنـوب فيتنام بالمصير المحتوم. كما كانت كل الأطراف توافق على ذلك. ولكن إذا تم تأخير المبلغ التكميلي وقتاً أطول بكثير فسيكون قد فات الأوان لعكس مسار الانحدار نحو الكارثة.

ولم يكن لدى أحد، بالطبع أي فكرة حول مسألة: هل سيعد مبلغ 300 مليون دولار كافياً. وكان لابد من إرسال لائحة بالمال المطلوب يتم تمريرها عبر مرحلتين في كل من مجلسي الكونغرس: أولاهما التفويض وتليها عمليات التخصيص الفعلي. وتمت معالجة هذه القرارات من قبل لجان منفصلة، وتطلبت شهادات منفصلـة، وكانـت عرضة لعمليـات تصويت منفصلة. ولـم تستطع لجنة المخصصـات أن تتجاوز المبلغ الـذي تـم التفويض به، بل كانت تستطيع خفضه فحسب. وكان فـي وسعها أن تعود فيما بعد إلى اقتطاعها إلى أن تبلغ هذه الاقتطاعات الحد المفوض به أي ذلك المبلغ الإضافي الذي يطلق عليه اسم التخصيص التكميلي. و إذا أرادات الإدارة زيادة أكبر فعليها أن تطلب من لجنة الخدمات المسلحة تفويضاً جديداً.

وتمسـك البيروقراطيون برقم الثلاث مئـة مليون. في المقام الأول سوف بجنته عملية التفويض. وفي الحقيقة لم يكن هناك أساس معقول لهذا. وكنا طلبنا 1.4 مليار دولار (وهو رقم يمثل تخفيضاً قدره 700 مليـون دولار عـن مستوى العام الفائـت) وكانت لجنة الخدمات المسلحة قد فوضـت بمبلغ 1 مليار دولار.

وكانت لجنة المخصصات قد خفضت المبلغ بمقدار 300 مليون أخرى، وكان هذا الاقتطاع الأخير هو الذي كنا نحاول استعادته، ولما كان البنتاغون متلكئاً في الشروع في عملية التفويض من جديد فقد أعلن أن مبلغ الثلاث مئة مليون هو ما كانت تمس الحاجة إليه على وجه الدقة، وأخبرت اجتماعاً لهيئة العاملين في وزارة الخارجية في 20 كانون الثاني 1975، بما يلي:

أنا ألفت الانتباه، ببساطة إلى التزامن المدهش، وهو أن الرقم الذي لا ينسجم مع شيء طلبه أي امرئ في أي يوم من الأيام والذي انبثق بطريق المصادفة من عملية التفويض، في وقت من أوقات الهدوء، يفترض أن يكون على وجه الدقة هو الرقم الذي تحتاجونه في فترة (شن الحرب المتزايد).

أما ثيو الذي بات الآن يائساً فناشد فورد في رسالتين مؤرختين في 24 و 25 كانون الثاني واحتج على الاستيلاء على فو دوك بينه باعتباره الخرق الوقح إلى أقصى الحدود والأكثر جسامة لاتفاقية باريس، بلا ريب » ووصف حدة هجمات الفيتناميين الشماليين التي يساندها » الاستعمار الكبير للقوة النارية والدروع وقال إنه على النقيض من ذلك، يترتب على قوات فيتنام الجنوبية أن تحسب حساباً لكل قنبلة تطلقها لكي تجعل ذخيرتها تدوم كما، ذكّر ثيو فورد بإلحاح بالتطمينات الخاصة لاستمرار المعونة الأمريكية التي حملته على التوقيع على اتفاقية باريس.

وأطلقت هاتان الرسالتان الشرارة لقرار فورد بنقص حكم هيئة العاملين في البيت الأبيض الذي كان عارض المبلغ التكميلي، وركز جهده في مقابلة تلفازية مع جون تشانسيلور وتوم بروكاو، في الثالث والعشرين من كانون الثاني، على اجتماع مع قادة الكونغرس في 28 كانون الثاني، وبلغ ذروة هذا الجهد بتعليمات حازمة إلى مجلس الوزراء في 29 كانون الثاني وقدم الطلب المرسل إلى الكونغرس تفاصيل مزروعة حول استفحال الخطر الفيتنامي الشمالي وأوجه العجز الفيتنامي الجنوبي وذكر فورد الكونغرس بقوله:

لقد أبلغنا الفيتناميين الجنوبيين، نتيجةَ أننا لن ندافع عنهم بقواتنا العسكرية، ولكننا سنزودهم بالوسائل للدفاع عن أنفسهم، كما سمحت بذلك الاتفاقية، ولقد قام الفيتناميون الجنوبيون بأداء مؤثر حين قبلوا هذا التحدي.

وناشد مجلس الوزراء أن يوحد صفوفه:

لقد أرسلت بالأمس مبلغاً تكميلياً إلى الهند الصينية، وأريد أن يكون مفهوماً بوضوح أن هذه الإدارة تقف بوضوح وحزم وعلى نحو لا يقبل الالتباس، وراء هذا فنحن نريد هذا وسنقاتل من أجله، وأريد أن يكون كل منا وراءه، وأعتقد أنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية، ومن الصواب، ولا أريد أي إساءة فهم بصدده. كنت أوازن كلماتي مع قيادة الكونغرس في 28 كانون الثاني.

يجـري الحديـث في الصحافة عن التزامات جديدة ونحن نتحدث عن المحافظة على التزام قديم، و إذا كنـا لا نزمـع أن نفعل ما يكفي فهناك سؤال عمـا إذا كان ينبغي لنا أن نفعل أي شيء على الإطلاق، ولا يمكن أن يعتد بحجة عن إعطاء أقل مما هو كاف من المعونة، وهي المعونة التي أعطى الكونغرس تفويضاً بها، فهل نريد أن نجازف بإخفاق كل ما تم حمله مع التضحية بخمسة وخمسين ألف رجل وبالدم والمال، بسبب الافتقار إلى ما يكفي من المال الذي يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم؟

.. لقـد كان الغرض الغالب للمناقشة القومية هو تحريـر قواتنا العسكرية من الالتزام وعودة أسرانا، ولـم يكـن هناك اعتراض على مبدأ دعم حكومـة كانت مهيأة للدفاع عن نفسهـا بجهودها الخاصة، وهم يدافعون الآن عن أنفسهم لقد وافق الفيتناميون الجنوبيون أن يخوضوها وحدهم على أساس أن في وسعنا أن نعطيهـم المـال الكافي للقيام بهـذا، ولديهم فرصة للدفاع عن أنفسهم وهـذه الفرصة موجودة، وهذه الفرصة تتوقف على المعونة الأمريكية.

ولـم يكـن في المسألة جـدوى، وكان الكونغرس بعيداً عن التأثيـر بأمثال هذه النـداءات وقال زعيم الأغلبيـة في مجلس الشيوخ، مايك مانسفيلد: إنه سيصوت ليـزود المبلغ التكميلي لأن «أصدقاءنا هم في هذه البلاد، لا في جنوب شرقي آسيا، أو في الشرق الأوسط» أما المتحدث كارل ألبرت الذي هو في العادة من أقوى المؤيدين لسياسة الإدارة، فلم يدع حتى مجرد أن قراره يتمتع بأي أساس له شأنه : «لن أقول ما سوف أفعله، ولكن حين يكون كل أتباعكم ضدكم، ماذا تستطيعون أن تفعلوا ؟» وأما زعيم الأقلية في مجلس الشيـوخ، هيوج سكوت فبذل جهـداً شجاعاً لدعم الرئيس، ولكن الكتلة الكبرى من التعليقات كانت تتراوح بين العداء والوقوف على الحياد.

وكان الموضـوع المفضـل عند أولئك الذين عارضوا المبلغ التكميلي هو أن الإدارة ينبغي لها أن تبحث عـن حـل سلمي بـدلاً من الحل العسكـري، ولكن كبار السن مـن الثوريين في هانوي لم يكـن لديهم شيء سوى الازدراء للفرضية القائلة إن الدبلوماسية تعد بطريقة ما شيئاً منفصلاً عن الاستراتيجية، ولم يكن مـن الممكن أن يحرموا من انتصارهم النهائي عـن طريق العمليات البارعة أو النظريات الأكاديمية لحل الصـراع، و إذا لـم يكن في وسعنا أن نؤثر في الوضع على الأرض فلن تكون لدينا فرصة لإحداث أي تأثير في هانوي عن طريق الدبلوماسية.

وجاءت معظم الهجمات الداخلية من أوساط مألوفة الآن، ولكن كان ما فاجأنا مفاجأة هائلة، وأحدث لدينـا خيبة أمل هائلة هو أن قضية فيتنام تخلى عنها السناتور هنري جاكسون، وهو السوط المرفوع على الانفراج في العلاقات الدولية وناقد إدارة فورد على ما يزعمون من ليونتها حيال الشيوعية، وقرر جاكسون الذي كان ترشيحه الوشيك للرئاسة وانتخاباته الأولية في نيويورك وكاليفورنيا يلوحان في الأفق، أن يسلم بالهزيمة وقرر وهو يعلن معارضته للمبلغ التكميلي:

لقد صوت لصالح اقتطاع هذه الملايين الثلاث مئة في العام الماضي ولن أصوت لصالح إعادتها في هـذا العـام، إذ لابد أن تكون هناك حدود ولابد أن يكون هناك سقـف ولابد أن تكون هناك نهاية. ذلك أن مشكلات جنوب شرقي آسيا لن تحل بزيادة 300 مليون في الذخائر.»[24]

وعندمـا تخلى الحرس التقليدي المناوئ للشيوعية، عن الهند الصينية، أصبحت الفجوة بين وجهات نظر الإدارة والكونغرس أعمق من أن تردم ولكي يكون للمبلغ الإضافي أي تأثير في الأرض الفيتنامية، كانت تمس الحاجـة إلى إقراره في آذار بحيث يتم توفير المال اللازم للمستهلكات على الفور. وكان التأخير ـ كلمـا طال ازداد تدمير معنويات ـ فيتنام الجنوبية مـن جراء أوجه النقص في الوقود والذخائر وتصاعد الخسائر البشرية، وتعرض الجنوب لخطر التفكيك.

وفـي هـذه الظروف ما عـادت المسألة المطروحة أمـام ثيو هي كيفية الدفاع عن بـلاده، بل أصبحت المسألـة مـا الذي يستطيع أن يتخلى عنه ومع ذلك فقد كانت كل إعـادة للانتشار في مناطق يفترض أنها أكثر قابلية للدفاع عنها لا تجدي إلا في زيادة بواعث هانوي لزيادة حدة هجماتها، ومحاولة توجيه الضربة القاضية. وفي شباط قرر ثيو، وهو مازال في انتظار المبلغ التكميلي أن يحرك وحدات الاقتحام المحمولة جـواً من المرافعات المركوبـة إلى دانانغ، إلى طول الساحل على أن سلم التحـرك سوى المسألة بالنسبة لهانـوي، وأطلق لها شرارة الإشـارة من أجل هجوم شامل وتولى رئيـس أركان الجيش، الجنرال فان تيان دونـغ، قيـادة الجيش باعتبـاره قائداً ميدانياً فـي الجنوب. ويستفاد مـن مذكرات دونـغ أن الخطة كانت تقتضي بأن يتم القتال في المرتفعات المركزية خلال فصل الجفاف في عام 1975 ثم يجري التحرك إلى المنطقة القريبة من سايغون من أجل السنة التالية».[25]

أفضـت ثقة هانوي المتناميـة بنفسها إلى عرض سياسي جديد، وهللت لهـا على الفور حركة السلام علـى أنهـا «معتدلة» غير أنها بدت جد مألوفة لنا نحن معشر الرعاة القدماء للمفاوضات. لقد كان البديل القديم المتمثل في «إنهاء تورط الولايات المتحدة وتدخلها، وتشكيل إدارة جديدة في سايغون سوف تنفذ اتفاقيـة باريـس» وكنت قـد سألت لي دول ثو، قبل ثـلاث سنوات عما يقصد بتلك العبـارات ذات الأسرار المقدسـة، وكان قـد اقترح علاجاً بسيطاً: وهـو أن يقتل ثيو، وبدا أنه غير قادر علـى فهم لماذا أغضبني اقتراحـه وفـي هذه الأثنـاء. ولما كان الكونغرس لا يظهر عجلة في صـدد التجاوب مع طلـب فورد مبلغاً تكميليـاً، فقـد باتت هانوي مقتنعة بأنها ما عادت في حاجة إلى التظاهر بالرغبة في الحل السياسي، وفي الواقع فإن حركات جنوب فيتنام العكسية الارتدادية، والتي كانت بعيدة عن أن تحفز الكونغرس إلى الفعل، أنشـأت حلقـة مفرغة: فكان الكونغرس كلما أمعن في فك ارتباطـه بفيتنام ازداد تراجع سايغون المدمرة معنوياً، وبازدياد مظهر سايغون ضعفاً، يزداد إصرار المعارضة في الكونغرس على الحاجة «إنهاء الحرب» وهذا تعبيرها الملطف عن عملية خنق حلفائنا.

وقد قام السيد روبرت ثومبسون الخبير البريطاني في مواجهة العصيان، بزيارة لجنوبي فيتنام في شباط وأبلغ الرئيس فورد أنه إذا أصبحت هانوي شجاعة بما يكفي للزج بفرقها الاحتياطية في شمالي خط ترسيم الحدود (DMZ) الذي يفصل بين جنوبي فيتنام وشمالها:

سوف يخسر الجيش الفيتنامي الجنوبي، على الأقل، الفرقتين الأولى والثالثة من قوات المارينز المحمولة جواً وسينهار وستكون الحرب منتهية... والقضية كلها تتوقف على القيود وأشكال الحظر التي ما زالت تعمل عملها بالنسبة لهانوي... والقرار يرجع في جزء منه إلى الكونغرس والشعب الأمريكي... أما هي (يعني سايغون) فمستعدة لمواصلة القتال وللصمود بنجاح إذا ما أعطيت الحد الأدنى من الدعم الكافي في تشجيع شعبها ولردع هانوي، بحيث يمكن إنهاء التورط الأمريكي الطويل، ولكن إذا لم يأت الدعم عما قريب فسوف تنزل فيتنام الجنوبية إلى حلبة القتال فتجر بذلك الخزي والعار الخالدين على الولايات المتحدة.

وكانت المشكلة هي أن معظم المجموعات ذات الأصوات والجلبة داخل الكونغرس، ووسائل الإعلام وهي المجموعات التي تضع الشروط للمناقشة، وتشجب بضراوة، وجهة نظر معارضيه ـ كانت ترى نقيض هذا: كانت ترى العار في أن يكون لها أي ارتباط مع حلفائنا في سايغون، ووصلت حركة الاحتجاج إلى موقفها النهائي: وهو الحملة الهادفة إلى حرمان فيتنام غير الشيوعية (ولاوس وكمبوديا) من وسائل المقاومة وتم تلخيص وجهة النظر هذه في مقالة افتتاحية في صحيفة لوس أنجلوس تايمز في عدد 6 آذار 1975 ــ وكانت المقالة تحث لا على مجرد رفض المبلغ الإضافي المقترح، بل تحث أيضاً على اقتطاعات جريئة في المعونة العسكرية بحيث تقل مستوى 700 مليون دولار التي سبقت الموافقة عليها.

إن العنصر الأساسي يجب أن يحدد مستوى المعونة العسكرية لفيتنام، بحيث يخدم باعثاً لحركة سياسة، وحل وسط، وتنازل من قبل نجوين فان ثيو، ولا يمثل تشجيعاً له ليعزز حكمه الفردي.

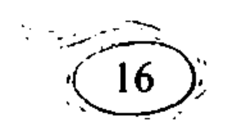
وكان الكونغرس يلجأ إلى التسويف والمماطلة واستهلكت جلسات الاستماع الجزء الأكبر من شباط، وخلال هذه الفترة كان الهجوم الفيتنامي الشمالي جارياً على قدم وساق، وعند تلك النقطة خرج السناتور همفري بفكرة بعثة لتقصي الحقائق مؤلفة من مؤيدي كلا الحزبين إلى فيتنام، على أساس نظرية مؤداها أنها ستتعلم ما يكفي لدعم برنامج للمعونة المسؤولة (وتبدد المزيد من الوقت في هذه العملية) وتقبل فورد اقتراح همفري بعد شيء من التلكؤ. وكان يخشى ألا يوجد أحد من كبار الشيوخ الذين اقترحهم همفري يكون راضياً بأن يقترن اسمه ببعثة مثيرة للجدل كهذه، أما صغار أعضاء مجلسي الشيوخ فليس من شأنهم أن يعطوا الوزن الضروري لها، ولا أن يكونوا مستعدين للمجازفة بالتعرض لهجوم مفاجئ من قبل وسائل الإعلام.

على أن الحوادث أيدت هواجس فورد إذ رفضت قيادة مجلس الشيوخ المصادقة على المشروع ورفض كبار الأعضاء أن يذهبوا عندما حاول البيت الأبيض أن ينظم رحلة خاصة به، ولحسابه وبعد أسابيع

مـن المناقشـة لـم يشرع في الرحلة سـوى شيخ واحد - هو ديـوي بارتليت من أوكلاهومـا يعرف عنه أنه مـن المارقيـن وسبعة مـن النواب التمثيليين بمـن في ذلك بيلـلا أبتسوج، وهو مـن الناشطين في حركة احتجاجيـة، وبول ماكلوسكي الذي كان، منذ عهد بعيد مـن المعارضين لدور أمريكي في الهند الصينية، ودونالـد فريزر الرئيس السابق لأمريكيي جماعة الدفاع الليبرالـي من أجل العمل الديمقراطي، ولم يكن مـن المفاجئ أن وفد الكونغرس لم ينجز شيئاً سوى تبديد عدد من الأسابيع كانت فيتنام تنحدر فيها إلى هـوة الكارثة، وأخذ السناتـور فرانك تشيرش، من إيداهو، الذي كان له تاريـخ طويل في معارضة سياسة أمريـكا فـي الهند الصينية، يساند فورد في اقتراح حل وسـط، كان الرئيس قد صاغه في مقابلة صحفية مـع شيكاغـو تريبيون، ويتمثل في منح أجـل نهائي من عامين أو ثلاثة ستكون جنـوب فيتنام بعدها قادرةً علـى الاستقـلال بنفسها والوقوف علـى قدميها بمفردها، ولم أكـن أحب فكرة منح الأجـل النهائي لأنها كانـت تجعـل معونتنـا تبدو وكأنها عمل خيـري بدلاً من أن تمثـل سياسة معينة، ولم أكـن أستطيع أن أرى كيـف كان يمكننا ونحن مرتاحو الضمير أن نطلب في فيتنـام الجنوبية، وهي تحت وطأة الهجوم الشامل، ما لم نطلبه قط من حلفاء أقل عرضة للتهديد إلى حد بعيد وكنت أخشى من المساومة والمماحكة اللتين لا مناص منهمـا حول المبلغ الملائم وهو الواقع المتمثل فـي أن مجلس كونغرس واحد لا يستطيع أن يلزم خلفـه ولكـن سفيرنا في سايغون، غراهام مارتن كان يحبذ منـح أجل نهائي لكسب الوقت، وكان فورث قد تقبـل الفكـرة بسرور، وفي النهاية أيدت، متلكئاً، منح أجل نهائي في مؤتمر صحفي بحكم كون ذلك «ثاني أفضل الخيارات».

ولـم نكد نقبـل المبدأ حتى تحول منح الأجل النهائي إلى حيلة أخـرى لقطع كل المعونات عن سايغون وكنـا نفكر فـي حدود بضعة مليارات مـن الدولارات. وعرضـ تشيرش منحة لمرة واحـدة لا تتجاوز على الأكثـر، مبلـغ 750 مليـون دولار. وهـو أقل مما كنا نـرى أن الحاجة تمس إليه من أجل عـام واحد. ولكي نحصـل علـى ذلك المبلغ سوف تقتضـي المسألة أن تنطلق العملية المتعلقـة بالميزانية في كل مجالاتها، وهو الأمر الذي سيتطلب شهوراً. وعندئذ سنكون قد وصلنا إلى نهاية آذار، وكانت الأحداث تأخذ طريقها نحو المأساة بزخمها الخاص.





انهيار كامبوديا

ما من بلد عانى أكثر مما عانت أرض الخمير المخضوضرة، نتيجة للصراع في الهند الصينية. وكان الخميـر الذين كانوا يمثلون فيما سلف، مركز حضارة عظيمـة تنشر إشعاعها على مدى كل جنوب شرقي آسيـا قـد دُفع بهم إلى الوراء، عبر القرون، إلى داخل حدودهـم الحالية. وتظل الأنقاض العظيمة الرائعة لعاصمتهم، أنجكوروات، تمثل عهداً على إبداعهم القديم، وعلى هشاشة المطامح البشرية.

ولا نعـرف، علـى وجه الدقـة، من كان يحكم فـي أنجكوروات، أو لمـاذا انهـارت الإمبراطورية وكيف انهـارت، أو يمكـن أن يكون هذا المجتمع الـذي يبدو وديعاً مسالماً تغلب على نزعـة اللاعنف، ثم انحدر، فـي فترات دورية، إلى حالات من تدمير الذات والتعطش إلى الدماء؟ أما ما نعلمه فهو أن الخمير الحمر احتفلـوا بانتصارهم في الحرب الأهلية الكمبودية بقتل ما يقارب بين مليون ومليونين من مواطنيهم (أي بين 15 و30 % من السكان).

ولم تصبح الولايات المتحدة متورطة في كمبوديا إلا عن تلكؤ. فقد ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، علـى مـدى ما يقارب عقداً مـن الزمان، ترفض الاعتراف بـأن كل الهند الصينية تمثـل بالنسبة لهانوي، مَيدان معركة واحداً، إذ صرح الجنرال فون نجوين جياب منذ عام 1950 بأن «الهند الصينية تمثل وحدة استراتيجية، ومسرح عمليات واحد، ولذلك فنحن نتولى مهمة المساعدة على تحرير كل الهند الصينية». وبعـد التسويـة الخاصة بلاوس في عـام 1962 تجاهل الفيتناميون تعهُدهم باحتـرام حياد لاوس. وفتحوا خطـاً للإمـداد (ممر هوشي منه) عبر لاوس وكمبوديا يصل مـداه في أقصى الجنوب إلـى منطقة دلتا الميكونـغ في جنـوب فيتنام. وعندما أدخلوا قوات قتال نظامية من شمالـيّ فيتنام احتلوا ذلك الجزء من كمبوديـا الـذي يمتد على طول الحدود الفيتناميـة الجنوبية، وحولوه إلى منطقة قاعـدة عسكرية. بعد أن طردوا السكان المحليين المتناثرين بأعداد قليلة. وكان ثمة أربع من فرق فيتنام الشمالية تعمل من هناك فـي جنوب فيتنام ودأبوا على العودة إلـى كمبوديا بعد قتل العشرات من الأمريكيين في كل شهر، وإحداث الخسائر البشرية والدمـار، مستخدمين بصفاقة، الوضع المحايد لمضيفيهم المغلوب على أمره لإضفاء الصفـة الشرعية علـى الأراضي التي يلوذ بها ويفزعون إليها، وأصبح الخـرق الفاضح للقانون الدولي هو

الغطاء للاستشهاد بالقانون الدولي لحماية القواعد. ومن المدهش أن إدارتي كينيدي وجونسون اللتين ألزمتانا بشن الحرب البرية في الهند الصينية، وافقتا على التمثيلية التحزيرية التي تفضي إلى حماية قتلة الآلاف من الأمريكيين عن طريق تقنية العمل بالانطلاق من أرض ذات سيادة لبلد محايد.

وهذه الخلفية ضرورية لفهم تصرفات إدارة نيكسون حيال كمبوديا، بدءاً بما يسمى «القصف السري» وقد وصلت المراجع في هذه المسألة إلى صفة تكاد تكون طقسية لا تمت بصلة، في كثير من الأحيان، إلى الوقائع التي تؤثر في قراراتنا. وقد تطرقت إلى هذه المسائل في مكان آخر بالتفصيل، ولكن لألخصها هنا بإيجاز.[2]

كان «القصف السري» رد فعل نيكسون على هجوم فيتنامي شمالي (هو هجوم ميني تيت «mini - Tet» الذي شنوه بعد أسبوعين من تسلمه مقاليد السلطة.

كان تنظيمياً هزلياً ولم يتخذ بعدُ أي مبادرة حول السياسة في فيتنام سواءٌ أكانت حسنة أم سيئة. وكان كثير من الهجمات ـ إن لم يكن أغلبها ـ يشن من القوات الكمبودية. وبعد أربعة أسابيع من هذا، وما يربو على الألف من الخسائر البشرية الأمريكية، انتقم نيكسون، إذ بدأ، في آذار 1969 بقصف منطقة حدودية بعرض عشرة كيلو مترات (أو ستة أميال). حيث كانت توجد الأراضي التي يلوذ بها الفيتناميون الشماليون. أما الأمير سيهانوك، رئيس الدولة الكمبودية فقد أوشك أن يستدعي هذه الهجمات الأمريكية في العام الفائت، سواء أكان ذلك علانية، على الملأ، أم كان بالإشارات على مبعوثي إدارة جونسون. وأوحى بأنه سوف يتجاهل أمثال هذه الهجمات لأن السكان الكمبوديين طُردوا من قبل الفيتناميين الشماليين.

وعلى كل حال فالمرء يُقّيم هذه القرارات إذا شئنا أن نكرر الشائعة التي تفيد أنها كانت انتهاكات لم يجر الاستفزاز إليها، للحياد الكمبودي ـ كما فعل بعض النقاد ـ باعتبار ذلك تشويهاً للتاريخ[1] وكنا قد خططنا في الأصل للرد على احتجاج متوقع من سيهانوك بطلب إجراء تحقيق في مسألة القواعد التي يلجأ إليها الفيتناميون الشماليون وبذلك سلمنا بعمليات القصف. ولكن سيهانوك لم يحتج، بل دعا نيكسون إلى بنوم بنه بينما كان القصف متواصلاً. وتم إطلاع. أعضاء الكونغرس الأساسيين بما في ذلك رؤساء لجان الخدمات المسلحة والمخصصات، والمتحدث ـ وكلهم من الديمقراطيين ـ وآخرين من قادة الكونغرس. ولا أذكر حدوث اعتراضات ولا أي حَثّ على توسيع دائرة المجال السري المكتوم عن الإعلام.

وأخيراً فهذا القصف لم يكن حتى شيئاً سرياً للغاية، إذ كرر الصحفيون الطلب على سيهانوك أن يعلق على الأخبار عن الهجمات الأمريكية، وكان جوابه النموذجي إعادة ما كان قاله لمبعوثي أسلافنا. ومثال ذلك أن سيهانوك أجاب في 13 أيار 1969، أي بعد شهرين من بدء عمليات القصف السرية، عن سؤال صحفيّ بم يقارب تأكيد عمليات القصف، ونفي وقوع أي خسائر في أرواح المدنيين.

ولا تحتج كمبوديا إلا على تدمير ممتلكات الكمبوديين وإزهاق أرواحهم، وكل ما أستطيع أن أقوله هو أنني لا أستطيع الاحتجاج ما لم يجرِ إبلاغي، غير أني سأحتج إذا كان هناك أي تدمير لممتلكات الخمير (الكمبوديين) أو إزهاق لأرواحهم.

وهنا يوجد ـ التقرير الأول حول بضعة عمليات قصف بطائرات B 52 - ، ومع هذا لم أبلغ عند ذلك مطلقاً، لأنني لم أفقد أية بيوت أو مواطنين، لا شيء، ولم يجر الإمساك بأحد في تلك السدود النارية ـ لا أحد، ولا كمبودي واحد.

وفي 22 آب 1969 أخبر سيهانوك ضيفه الزائر، السناتور مايك مانسفيلد (كما يستفاد من تقرير برقي):

لم يكن هناك احتجاجات كمبودية على عمليات قصف في بلاده باعتبار أن هذه العمليات لا تصيب إلا الفيتكونغ، ولا تمس القرى الكمبودية أو السكان الكمبوديين، وصرح بأن كثيراً من معلوماته حول عمليات القصف الأمريكي للمناطق غير المأهولة في كمبوديا جاءت من تقارير الصحف والمجلات الأمريكية. وطالب بشدة بتجنب الحوادث التي تمس أرواح الكمبوديين.

وفي آذار 1970 تمت تنحية سيهانوك من جراء إجراء مشترك بين برلمانه هو وحكومته ذاتها التي كان عينها، والتي كان يرأسها رئيس الوزراء لون نول. وكانت أسباب الانقلاب مرتبطة، إلى حد جد بعيد بالسياسة الداخلية الكمبودية ولم يكن للولايات المتحدة ارتباط به، ولا أية معرفة مسبقة (وفي الحقيقة كان رد فعلنا الأول هو تفسير الحوادث التي حدثت في بنوم بنه على أنها مناورة معقدة من قبل سيهانوك) وعندما أصرت الحكومة الجديدة على انسحاب كل القوات الفيتنامية الشمالية من الأراضي الكمبودية، ردت هانوي بزيادة الانتهاكات الصارخة وبتهديد الحياد الكمبودي. وغادرت قواتها الأراضي التي كانت تلوذ بها، واندفعت في أعماق الأرض الكمبودية ، وهددت بالاستيلاء على البلاد.

وللحيلولة بين هانوي وبين فتح كل حدود فيتنام الجنوبية للتسلل الشيوعي وتهديد القوات الأمريكية أثناء انسحابنا، الذي كان قد وصل إلى 150000 جندي في العام ، أمر نيكسون القوات البرية الأمريكية بتدمير مناطق القاعدة الفيتنامية الشمالية. وفي عملية دامت شهرين، تم تدمير 20000 طن من الأسلحة الشيوعية والمركبات والذخائر والإمدادات الأخرى؛ وتم إغلاق ميناء سيهانوك فيل والذي كان كثير من الإمدادات تصل عن طريقه إلى المناطق التي كانت تلوذ بها القوات الفيتنامية الشمالية في وجه هذه القوات. ونتيجة لهذا تلاشت حدة الحرب في النصف الجنوبي من فيتنام الجنوبية تلاشياً دراماتيكياً على أن الأمر الأكثر أهمية على الإطلاق هو أن عدد الخسائر البشرية الأمريكية هبط على الفور بنسبة تزيد على خمسين بالمئة خلال شهرين وتواصل الانحدار خلال ما تبقى من أيام الحرب.

حدّ نيكسون العملية الأمريكية حداً لا يتجاوز الثلاثين كيلومتراً، وسحب القوات الأمريكية من كمبوديا بعد شهرين ـ وربما كانت هذه هي المرة الوحيدة التي يتجاهل فيها احتجاجات المحتجين المتطرفين.

ونتيجـة لذلك زادت هانوي من إمـدادات الأسلحة للشيوعيين المنتمين إلـى المنطقة (الخمير الحمر). وفي أوائل عام1973 كانت قد نشأت ورطة تحقق فيها إلى حد ما توازن بين القوات الشيوعية البرية الأكثر عـدداً وبين الجيش الكمبـودي ذي القوة النارية المتفوقة والمجهز بالأسلحـة الأمريكية والمدعوم بالقوة الجوية الأمريكية. وفي حزيران1973 أفسد الكونغرس هذا التوازن بخطر الدعم العسكري الأمريكي، وفي آذار1975 قطع كل المعونة الاقتصادية والعسكرية عن كمبوديا.

سبـق أن عرضت في موضع آخر وبتفصيـل مستفيض دوري أنا في القرارات التي لخصتها آنفاً. وبعد ذلـك بكثيـر وربما لأن كمبوديـا كانت البلد الواحد الذي لـم تفتح إدارتا كينيدي وجونســون أعمالها فيه، وجـه اللوم إلى ما يسمى بالقصف السري الذي صادقت عليه حكومته ضمناً أو بالسكوت عنه، لأرض غير مأهولـة مـن حيث الجوهر والـى الجهد اللاحق من أجل دعـم خلفاء سيهانوك على نحـو مكشوف وحمل المسؤوليـة عـن كل المآسي التي أصابت كمبوديا بما في ذلك عمليـات الإبادة الجماعية التي ارتكبها بول بوت. وهذا التعبير الغريب العجيب عن الكراهية للذات ليس له معنى إلا بمقدار ما ينطوي عليه من المعنى إنحاؤنـا باللائمـة في صدد هولوكوست هتلـر على القصف البريطاني لهامبـورغ، ومهما يكن حكم المرء علـى حكمة السياسـات الأمريكية الفردية فالحقيقة هـي أن كمبوديا تم الاستحـواذ عليها من قبل طغمة من القتلة وسفاكي الدماء وذلك في المقام الأول لأن الأمريكيين ربطوا بقاء البلاد بمسرحيتهم الداخلية الخاصة. وحين امتدت الحرب إلى كمبوديا جراء تصرفات هانوي كان المخرج الوحيد أمامنا: إما النصر وإمـا التسويـة السياسية بحل وسط على أسـوأ الاحتمالات، وهي تسوية ستتاح فيهـا الفرصة للسكان غير الشيوعييـن (وربمـا لمناوئي الشيوعية أيضاً) لتقريـر مصيرهم السياسي الخاص بهـم. وبدلاً من ذلك أصبحت كمبوديا ضحية أخرى من ضحايا الحرب الأهلية الإيديولوجية في أمريكا.

وفي مؤتمر إعلامي في 12 تشرين الثاني 1971 كان نيكسون قد اعتبر كمبوديا ممثلة لـ «مبدأ نيكسون فـي أنقـى أشكاله»، وكان يعني بهذا أنهـا ستوضع في مركز يسمح لها بالدفاع عـن نفسها بالمعونة المالية الأمريكيـة والمواد العسكريـة، ولكن من دون قوة أمريكية بشرية وكان معارضـو نيكسون قد عقدوا العزم على الحيلولة دون إثبات صحة هذه الفرضية، لأنهم كانوا يخشون من أن يكون مبدأ نيكسون طُعماً يستجر الولايات المتحدة إلى مغامرات تغري بالتصعيد وبالتدخل في النهاية.

وعلـى هـذا فقد شرعوا في وضع العوائق فـي طريق المعونة لكمبوديا بقيـود تشريعية كانت خليقة أن تجعل النجاح مستحيلاً وأن تجعل الانهيار النهائي لكمبوديا أمراً لامناص منه تقريباً:

- أجيـز تعديل فولبرايت للتفويض الخاص «بمخصصات القوات المتاحة» عـن السنة المالية 1971 والذي تم إقراره في 7 تشرين الأول 1970 وجاء فيه أن جنوبي فيتنام والبلدان الحليفة الأخرى لا تستطيع أن تستعمـل المبالغ المخصصة للدعم العسكري أو المعونة من أجل كمبوديا. كما حظّر أيضاً على جنوبي

فيتنام والبلدان الحليفة الأخرى مثل تايلاند تحويل الإمدادات العسكرية التي تم توريدها بموجب الصك إلى كمبوديا وبعبارة أخرى كان من المحظور على جيران كمبوديا تحسين أمنهم بمساعدة كمبوديا بالمعدات الأمريكية وهي المعدات الوحيدة التي كانت متوفرة لديهم.

- حظر تعديل كوبر ــ تشيرش لصك المعونة الخارجية التكميلية الصادر في عام1970 والذي تم إقراره في 5 كانون الثاني1971: استعمال الأموال الأمريكية لتمويل «إدخال قوات القتال الأرضي الأمريكية إلى كمبوديا» أو لتقديم مستشارين أمريكيين ولم يقتصر الأمر على حظر القوات المسلحة الأمريكية، بل حظر على المستشارين تدريب الوحدات الكمبودية على استخدام المعدات الأمريكية التي كنا نوردها.

- وضع تعديل سيمنغتون ـ كيز على الصك البديل الخاص بالمعونة الخارجية وما يتصل بها من المعونات، والذي تم إقراره في7 شباط1972 قيوداً صارمة على المدنيين الذي يعملون في كمبوديا وحدد العدد الإجمالي للموظفين والمستخدمين المدنيين في الوكالات التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة الذين هم «مواطنون أمريكيون» بمئتين وعدد حاملي جنسيات بلد ثالث بخمسة وثمانين.

- حظر «الصك الثاني المتعلق بالمخصصات التكميلية عن السنة المالية1973» والذي تم التوقيع عليه بعد تلكؤ، ليتحول إلى قانون من قبل الرئيس نيكسون في 1 تموز 1973: استخدام الأموال المخصصة في الصك من أجل «الدعم المباشر أو غير المباشر للأنشطة القتالية» في كمبوديا أو من أجل كمبوديا ـ أو لاوس وفيتنام الشمالية وجنوبي فيتنام أو مقابل سواحل كمبوديا.

- حظر صك التخصيصات المتواصلة عن السنة المالية 1974 الذي تم التوقيع عليه ليصبح قانوناً على النحو ذاته في تموز 1973: استخدام أية مبالغ للتحويل المباشر أو غير المباشر للأنشطة القتالية من قبل القوات الأمريكية في فيتنام الشمالية أو غيرها فوقها أو قبالة شواطئها والأمر كذلك فيما يتعلق بجنوب فيتنام أو لاوس أو كمبوديا».

اشترط صك المعونة الخارجية الصادر في عام1973 والذي أصبح قانوناً في17 كانون الأول1973 ألا تتوفر أموال مفوض بها أو مخصصة وواردة تحت أي فقرة من فقراته لتحويل عمليات قتالية عسكرية أو شبه عسكرية تقوم بها قوات أجنبية في لاوس أو كمبوديا أو فيتنام الشمالية أو فيتنام الجنوبية أو تايلاند. فالكونغرس الذي كان يصوت سنوياً على مخصصات لفيتنام بدا وكأن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين كانوا يتسللون إلى البلاد بطرق الحيلة والذريعة، وولله لقد كانت المسألة في طريقها إلى أن تمنع هذا التعاقب المتصور في الخيال من أن يتكرر في كمبوديا حتى من قبل حليفة للولايات المتحدة، حتى لو كان ذلك يعني تدمير كمبوديا من خلال هذه العملية. وكانت نتيجة قيود الكونغرس فرص قيود غير مرغوب فيها وتكاد تكون انتقامية سواءً على صعيد المعونة الأمريكية لكمبوديا الفقيرة أم على صعيد المرونة التي كان في وسع كمبوديا أن تستعملها بها. أحتى إلى حد حظر المساعدة بالتدريب والمواد من البلدان الصديقة المجاورة.

وفي عام 1974 كان قد تم تكريس سقف للمعونة الشاملة يبلغ 377 مليون دولار من المعونة لكمبوديا وكان كل إنفاق فردي يحسب ضمن هذا المبلغ الإجمالي. ونتيجة لذلك لم يكن من الممكن تقديم الأغذية والمعونة الاقتصادية من دون خفض النفقات العسكرية والعكس بالعكس. على أن قيوداً كهذه مكنت الخمير الحمر من البقاء عندما كانوا ما يزالون في طور جنيني وحولت المد شيئاً فشيئاً لصالحهم عندما اكتسبوا القوة واشتد عودهم، وقد وصف العميد وليام و. بالمر، رئيس فريق الإمداد بالمعدات العسكرية في كمبوديا في تقريره النهائي كيف أدى هذا إلى الخنق المتصاعد للجهد العسكري الكمبودي. إذ أفضت القيود المفروضة على التدريب الأمريكي إلى الاعتماد الزائد على القوت الجوية الأمريكية وعند حظر هذا بفعل الكونغرس أصبحت المدفعية الكمبودية والقوة الجوية التكتيكية ذواتي دور محوري على الرغم من أنه لم يكن يسمح لنا ـ بتدريب الكمبوديين على كيفية استخدامها. وفي النهاية تعرض حتى الدفاع الكمبودي المحض لصدمة من جراء تصاعد تكاليف الذخائر نتيجة للتضخم وخفض التمويل.

وفي وجه هذه الحدود والقيود تدبر الجيش الكمبودي أمر مقاومة هجوم الخمير الحمر في فصل الجفاف عام 1973 (بمعونة القوة الجوية الأمريكية). وفعل هذا مرة أخرى في عام 1974. وهذه المرة بقواته الخاصة حصراً، وذلك، في جزء منه، بالنظر إلى موقف هانوي الملتبس تجاه الخمير الحمر. وكانت هانوي ترغب في استخدام الخمير الحمر لطرد البقية الباقية من النفوذ الأمريكي من الهند الصينية. غير أنها سوف تتحول ضد فيتنام بعد الانتصار الكامل.

ولذلك كانت هانوي تمسك بزمام الخمير الحمر على مدى الشهور الثمانية عشرة الأولى. وعلى كل حال فقد غيرت المسار بحلول عام 1974، وجعلت تصب الأسلحة والذخائر ـ ربما باعتبار ذلك جزءاً من هجومها العام وربما لأنها كانت قد قررت أن تواجه التقصير من قبل الكونغرس وكانت قد حكمت على حكومة لون نول، وما عاد هناك فائدة تُنْتَظَر من جراء إثارة عداوة الخمير الحمر.

وفي هجوم شمل البلاد بكل عرضها، بدأ في الأول من كانون الثاني، قطع الخمير الحمر خط الإمداد المؤدي إلى بنوم بنه وكانت النتيجة المؤتلفة الناجمة عن ازدياد النشاط القتالي، وسقوف الكونغرس للمعونة هي أن الجيش الكمبودي بدأت ذخائره تنفد. وبالنظر إلى معدل النفقات القائم، ما كانت مخزوناته الاحتياطية لتدوم على ما بعد آذار. وفي 28 كانون الثاني، طلب فورد من الكونغرس رفع سقف المئتي مليوناً دولار من أجل المعونة العسكرية لكمبوديا والموافقة على مبلغ إضافي قدره 222 مليون (ولا أستطيع أن أقرر، عند هذه المسافة، كيف تم التوصل على رقم بمثل هذه الدقة، فربما كان بعض المسؤولين عن الميزانية قد أدركته روح الفكاهة).

وكتب فورد، بالإضافة إلى طلبه الرسمي، رسالة إلى المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، كارل ألبرت، كشف فيها عن القضية الأخلاقية بأسلوب بليغ:

أترانا نزمع، عن قصد وتصميم، أن نتخلى عن بلد صغير، في وسط كفاحه الذي هو مسألة حياة أو موت؟ وهل قُضي على الولايات المتحدة التي كانت تقف، على الدوام، إلى جانب أصدقائها خلال أصعب الأوقات، أن تحكم الآن بالموت على أمة هي بالنتيجة أمة آسيوية صغيرة تعتمد علينا كل الاعتماد؟"[5]

وكنت أردد صدى هذا الموضوع في الكثير من البيانات الإعلامية. على أن السجلات الضخمة لوزارة الخارجية واجتماعات هيئة العاملين في البيت الأبيض، تظهر أن هواجسنا الداخلية المتعلقة بشرف أمريكا واحترامها لنفسها ولمصداقيتها، كل ذلك كان يتوافق مع ما قررناه جهاراً وعلى الملأ. لم يكن لدينا برنامج خفي جيوبولتيكي كنا نتابع الحرب من أجله. كتب فورد إلى ألبرت يقول: «إن بلدان العالم التي تعتمد علينا من أجل دعمها ـ وكذلك أعداؤها ـ سوف تحكم على أدائنا». وكانت كمبوديا ماثلة في أذهاننا على وجه الخصوص، لأنني، حين كنت أتجاوب سكرات موتها الأخيرة، كنت أجري جولات مكوكية بغرض إقناع بلد آخر، صغير، صديق ـ وكان هذه المرة إسرائيل ـ بأن عليها أن تجازف بشيء من أمنها المادي الطبيعي بالتخلي عن أرض، بصفة جزئية على الأقل، على أساس أشكال التأمين المستمر الناجم عن الدعم الأمريكي.

على أن المناشدات من قبلي ومن قبل فورد (إذ لم يكن هناك إلا القليل من المتطوعين الإضافيين) لقيت الاستقبال ذاته الذي لقيته بصدد فيتنام ـ بل لقيت منه ما هو الأكثر من ذلك، لأن مصير كمبوديا كان يمكن أن يُنحى باللائمة في صدده على تصرفات الإدارات الجمهورية بصورة كاملة. وكانت تعليقات وسائل الإعلام، والكونغرس تردد حجمها في خطين متوازيين ضد المعونة لفيتنام. مع الانعطافة الإضافية التي تفيد أن الاحتضار المتصاعد في كمبوديا كان تُستَشهَد به على أنه سبب آخر لسحب المعونة، بدلاً من أن يكون سبباً للتوسع فيها، وكانت المصادر الخبيرة إذا سئلت عما إذا كانت كمبوديا تحتاج إلى المعونة الإضافية نقل عنها الجواب بالإيجاب[6] وعلى نحو معاكس كان يقال إن التوسع في المساعدة فات أوانه وذلك لأن كمبوديا قد تجاوزت الحالة التي يمكن إنقاذها فيها[7] وكان آخرون ما يزالون لا يدركون سبباً لتوسيع المعونة لعدم وجود التزام تجاه كمبوديا. وفي الواقع كان التشريع المناوئ للحرب والعائد إلى مطلع السبعينيات فما بعدها، كان قد حدد أنه لا يتضمن «التزاماً» وفي 13 شباط، 1975 أقدمت صحيفة «بلتيمور سن» على خطوة غير مألوفة نهائياً بتحريرها الإدارة من الضلوع في الإطاحة بسيهانوك، ولكنها لم تفعل ذلك إلا بحيث تستطيع أن تواصل طريقها لتنتهي إلى استنتاج مؤداه أن على اعتبار أننا لم نتواطأ في الإطاحة به فليس علينا من التزام تجاه خلفاء سيهانوك[8] وليس من شأن المعونة سوى أن تطيل أمد القتل وسفك الدماء وتمنع الكمبوديين من حل مشكلاتهم الخاصة بالطرق السلمية[9] ولما كنا لا نراهن على شيء حقاً فقد كان من الخطأ للإدارة أن تخلق انطباعاً مؤداه أن المصداقية الأمريكية سوف تتعرض للأذى إذا سقطت كمبوديا[10]. ولم يكن ثمة جدوى من المساعدة ما لم تستطيع الإدارة أن تضمن التسوية المتفاوض عليها والتي سوف تُعقب ذلك بسرعة.[11]

بداية السقط

إن الإنشاء الأنيق (والخطأ الفادح) الذي لا يضارعه أي شيء في السوء بالنسبة إلى شعب كمبوديا من استمرار المساعدة الأمريكية العسكرية كان سريع الانتشار. كان يُنظر إلى أن قطع المساعدة العسكرية سينهي المعاناة على أنه أمر بدهي، كما اعتبرت تحذيرات الإدارة من حمام دم محتمل على أنها لا أساس لها، وغير صحيحة، ومرجحة بالخوف المفترض من المعارك المستمرة، أو رفضت بوصفها مؤامرة كارثيّة لإلقاء اللوم على الكونغرس بسبب الخسارة الوشيكة للهند الصينية. باختصار لقد اعتبرت المساعدة المحتجزة عن كامبوديا هي الموقف الإنساني والأخلاقي الوحيد.

جاءت التغطية ذات الجانب الأوحد، بين سائر التغطيات، في صحيفة «نيويورك تايمز» في 13 آذار (مارس)، في مقالة بعنوان «المتمردون الكامبوديون الغامضون» استخف المحرر بالتحذيرات من حمام دم لأسباب مختلفة: فالروايات حول فظائع الخمير الحمر المتعمدة في المناطق التي غزوها كانت أمثلة متوقعة للفوضى العسكرية بعد معارك نزاع ساخنة، أو أنها كانت حسابات خدمة ذاتية لـ(pow) وبذا من المحتمل أن تكون «أقل من مصداقية شاملة». ما إن كسب الخمير الحمر حتى جاء على لسان «بعض الدبلوماسيين والمراقبين المحنكين» أنهم قالوا «لا حاجة لأعمال إرهابية عشوائية». واستنتج الصحفي نفسه مؤكداً «معظم الكامبوديين لا يتحدثون عن مجزرة محتملة ولا يتوقعونها. لما كانوا جميعاً كامبوديين فسيتم إيجاد تسوية». وعلى أية حال فإن القيادة الشيوعية كانت «أكثر وطنية من الشيوعيين»، لقد تضمنت الحركة المتمردة بعضاً من غير الشيوعيين «وربما بعض المعادين للشيوعيين»، وقد وُصف الزعيم الشيوعي كيو سامفان بأنه «مفكر فرنسي الثقافة» انضم إلى الشيوعيين في الستينيات «ليحارب الامتيازات الإقطاعية وعدم المساواة الاجتماعية». وقد قيل: إنه حريص جداً على «استقامته» وقد يكون من المتوقع أن ينتقل بعض الشيء إلى اليمين «إذا ما وصل إلى السلطة». ومن المحتمل أن تكون النتيجة «اشتراكية قومية أكثر مرونة بالنسبة إلى كامبوديا»[12].

مما لا شك فيه أن هذا البيان الغريب في صحيفة ذات شأن قد أثر في النقاش داخل الكونغرس حول إمكانية مساعدة كامبوديا. ولكن الكونغرس ما كان يحتاج إلا إلى قليل من التشجيع كي يخنق كامبوديا. قام بذلك بأقل من قرار واضح يمكن أن يعتبر ملامة فيما بعد من مجرد إخفاق في التصرف تجاه مطالب حكومية مختلفة. في 12 آذار (مارس) رفضت المجموعة «الديمقراطية في المجلس»، بـ 189 صوتاً مقابل 49 صوتاً أية مساعدة عسكرية أخرى لكامبوديا. واضطرت الإدارة إلى القبول بـ «تسوية»، وضعتها لجنة فرعية تابعة للجنة الشؤون الخارجية في المجلس «ترأسها النائب لي هاميلتون أعطيت تفويضاً نهائياً حتى تاريخ محدد هو 30 حزيران (يونيو)». تخلصت الإدارة من الإحراج سواء بالتصويت أم بتوقيع هذا التفويض لمدة ثلاثة أشهر لأن «لجنة الشؤون الخارجية في المجلس» بأكملها رفضت في 13 آذار تسوية

هاميلتـون بنسبـة 18_15 صوتـاً لذهابها بعيداً ـ ولهذا رفضـت أن تأخذ بالاعتبار أيـة تسوية أخرى. كان النائـب دونالد فريسبر واضحـاً تجاه أهدافه. وقد فضل الانسحاب وقال «تحت ظروف مضبوطة لتقليص الخسـارة فـي الأرواح»[13]. وفـي اليوم نفسـه انضمت «المجموعـة الديمقراطية» في مجلس الشيوخ إلى خصمهـا في المجلس بالتصويت بنسبة 38 صوتاً إلـى 5 أصوات لمعارضة مساعـدة عسكرية لكامبوديا ورفض المساعدة العسكرية الإضافية لفيتنام بنسبة 34 إلـى 6 أصوات. عند هذه النقطة، حدثت واحدة من (فجوات الثقة) التي تجلد واشنطن نفسها بها. والتي كانت في أجواء ذلك الوقت عذراً حتمياً ومريحاً معـاً لتجنب اتخاذ قرارات. وسرعان ما تبيـن أننا لم نخصص اعتمادات لكامبوديا على الإطلاق. في 14 آذار أفـاد الوزير شليسينغر أن وزارة الدفاع قد اكتشفـت أن هناك مخصصات تقدر بـ 21.5 مليون دولار من السنة المالية 1974 قد وضعت جانباً تحسباً للتضخم ولم تُستخدم. بعبارة أخرى كان لدينا اعتمادات لأسبوعين أو ثلاثة من أجل تسليم الذخائر أكثر مما أخبرنا الكونغرس.

فيمـا يشبه الهستريـا. هذا الكسب غير المتوقع الـذي يمكننا من تحديد فرص الحياة للمحاصرين فـي فنـوم بينه لبضعة أسابيع أخرى لم يستقبل بالراحة أو الابتهـاج بل بالفزع بوصفه كارثة في العلاقات العامة. هل جلبنا على أنفسنا «فجوة ثقة» مُفزعة أخرى؟ كان رد فعل فورد أن أمر بإعلام الكونغرس على الفـور. كمـا لـو أننا نبلّغ اكتشافـاً رهيباً: (ليس مـن المؤذي أن تكـون أميناً حتى في وضـع صعب كهذا). ومـن دواعـي الرحمة أن الكونغرس أجل اجتماعاتـه عند هذه الفترة بسبب أعيـاد الفصح. مما وفر على البـلاد لبضعة أسابيع على الأقل إذلال الجدل العلني حـول أفضل طريقة للتخلص من حليف يائس يعتمد علينـا كلياً. ومع مضـي بعض الوقت عاد الكونغرس إلى الاجتماع في بدايـة نيسان، وكانت كامبوديا بدون مساعدة، وفيتنام تتفكك.

أسطورة الفشل حول التفاوض مع كامبوديا

إن العـذر الممكن للخطوات التي جعلت الكارثة يتعـذر إلغاؤها هو الضغط على الإدارة كي تضع نهاية متفاوضـاً عليها للحرب فـي كامبوديا. والحق أن قطـع المساعدة كان مطروحاً على نحـو متزايد بوصفه أفضـل وسيلة لتسهيل حل سياسي عن طريق الوسيلة السهلة بإزالة قدرة كامبوديا على الدفاع عن نفسها. لم يكن جميع الذين استخدموا هذه الحجة مخطئين. رغم أن النفاق لم يكن مستبعداً. ولكن بالنسبة إلى بعضهـم كان البحث عن دبلوماسية نقية تقوم على خـداع تفاوضي لا يعززه أي نفوذ يعكس حنيناً أمريكياً إلـى الماضـي، من الصعـب أن نستوعب سـوء إدراك أكبر مـن أن المكتب السياسي الصـارم في هانوي والخميـر الحمر المجرميـن يمكن أن يحصلوا علـى انتصار عسكري شامل عن طريـق التسهيل الشفوي الذكـي لمفاوض أمريكي. كان هدف هانـوي هو الانتصار الكامل. وهي لا يمكن أن تتساهل إلا على أساس تـوازن القـوى الذي لا تستطيع أن تأمل في تأخيره. وأي افتراض آخر سيكون بمثابة مراوغة أو تنازل. وفي

كامبوديا توازن القوى هذا على الأرض لا يمكن أن يتحقق فقط بمساعدة قوة جوية أمريكية. وفي غيابها فإن الضغوط الدبلوماسية المتوفرة لن تغير الوضع الميداني للمعركة.

في أعقاب اتفاق باريس مباشرة، بدا تحقيق توازن عسكري ما ممكناً. فقد كان «الخمير الحمر» أضعف بكثير من الفيتناميين الشماليين ولم يكن لديهم إلا موارد ضئيلة جداً من الإمدادات، خلاف هانوي. وكان من شأن مجهود عسكري ضئيل نسبياً، مصحوباً بمحاولة جدية لتدريب الجيش الكامبودي، أن يحقق توازناً عسكرياً بل ربما يحقق تفوقاً عسكرياً. ولما كان قد سُمح لنا بتحقيق توازن عسكري وربما ـ لا سمح الله ـ بالتفوق، فإن المفاوضات كانت تبدو ممكنة.

فكثير من القوى المتنافسة كانت متورطة في كامبوديا. وقد ظل الاتحاد السوفييتي حتى النهاية يعترف بلون نول بوصفه الحكومة الشرعية. وفي الصين فإن الإيديولوجيا أو التاريخ ـ كما قال لي مرة زهو إينلاي ـ قد يدفعنا إلى اتخاذ إجراء لدعم صيني لشمال فيتنام (مستبعداً خطر الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تخسر الحرب في النهاية). ولكن الجغرافيا السياسية جعلت الصين تقلق من نتيجة تجعل هانوي تسيطر على الهند الصينية كلها. وبذا تصبح قوة كبرى على حدود الصين الجنوبية. وقد أسرّ لي زهو إينلاي في شهر شباط عام 1973 أن الصين لا تعتبر كامبوديا «حمراء» بالكامل من مصلحتها[14].

كانت شكوك الصين تجاه هانوي متبادلة مع فيتنام الشمالية. فعندما زرت هانوي في شباط عام 1973 أخذني لي دوك ثو إلى المتحف التاريخي حيث سجل نقطة باطلاعي على صور تجسد نضال فيتنام الذي يعود إلى بضعة قرون خلت ضد الصين (حدث هذا في غضون أسابيع من انتهاء الحرب بوصفي حليفاً ظاهرياً للصين). وكنت قد تحدثت من قبل عن عدم ثقة هانوي العميق بالخمير الحمر.

لم يكن لدى الأمير سيهانوك، الذي كان يعيش في المنفى في بيجينغ في ما يعتقد أنه المقر الأكثر راحة وأناقة في تلك المدينة، أوهام تجاه الخمير الحمر: فهو بعد كل شيء، حكم على زعمائهم بالموت بتهم الخيانة قبل أن يُطاح به. وكان سيهافوك يعرف ـ ويعترف أحياناً ـ بأنه لن يلعب أي دور مهم إذا ما حقق «الخمير الحمر» انتصاراً كاملاً.

وداخل كامبوديا كانت حكومة لون نول. عملياً، حكومة سيهافوك الخاصة بدون سيهافوك. إذا شاركت أية قوى غير شيوعية في نهاية متفاوض عليها فإنها ستستبعد من بطانة لون نول، إذ لا يوجد آخرون. وهذا ما جعل سيهافوك يوجه دوماً حقده ضد شخص لون نول وليس ضد أعوانه، كما جعله لا يرفض أبداً فكرة قيام تحالف ما في فنوم بينيه تحت قيادته.

في الصين في شهر شباط 1973، بعد توقيع اتفاقية باريس بوقت قصير، طلبت من زهو إينلاي أن يساعد في التوسط من أجل حل دبلوماسي لكامبوديا[15]. وفي 27 أيار اقترحنا الإطار التالي على زهو: عسكرياً، وقف فوري لإطلاق النار على الأرض، بما في ذلك وقف القصف الأمريكي. وسياسياً أن يغادر

لون نول البلاد بعد فترة مناسبة بعد وقف إطلاق النار. بحيث تبقى بقية أعضاء حكومة لون نول للمشاركة في المفاوضات السياسية التي سأشرع بها في بيجينغ مع سيهانوك. قال زهو، مستبعداً موقفه المعتاد القائل إن كامبوديا بعيدة جداً عن بيكين ولا تعرف الكثير عنها: إنه سيرفع الاقتراح إلى سيهانوك في أوائل تموز عندما يعود الأمير إلى بكين في السادس من آب من أجل المشاورة. فالمناقشات مع سيهانوك سيكون لها دور مهم.

أجهضت الخطة عند وضع الكونغرس، في نهاية شهر حزيران، نهاية للقصف الأمريكي يسري مفعوله في 15 آب، ويحظر أي عمل عسكري في الهند الصينية. وهذا ما سحب البساط من تحت أقدام الصينيين والأمريكيين معاً. فقد انهارت التسوية الرقيقة التي سعت إليها كل من بيجينغ وواشنطن عندما ترك الكونغرس الجانب الأمريكي يساوم وحيداً. وفي غضون ثلاثة أسابيع من تصويت الكونغرس أعلمنا زهو أنه لم يعد مستعداً لنقل اقتراحنا إلى سيهانوك انوك وألمح برقة إلى سبب تأجيل زيارتي إلى بيجينغ من 6 إلى 12 آب، أي إلى اليوم الذي يلي قرار الكونغرس بحظر القصف ووضعه موضع التنفيذ. لم ينسف هذا القانون كلاً من فنوم بينيه وسيهانوك. ولم يعطل الدبلوماسية الأمريكية والصينية فحسب، بل إنه في رأيي كان بداية خسارة زهو لنفوذه.

إذ كنا بحاجة ماسة إلى تعليمات حول الرغبة في حل دبلوماسي، وما بتنا نفتقد إليه بعد حظر القصف هو الشروط الموضوعية لتحقيق حل ما. فكلما خفّض الكونغرس المساعدة ازدادت ثقة «الخمير الحمر» بالنجاح، وأصبحوا أقل انفتاحاً تجاه نتيجة دبلوماسية. ما كانت لتنقذنا أية حزمة من المهارة التفاوضية من هذه الأزمة.

شجعت هذه الحقائق معظم منتقدينا في الكونغرس والإعلام. إذ كان هناك إلحاح علينا بأن نتخلى عن الحل العسكري من أجل حل سياسي في اللحظة الحاسمة حيث كانت العناصر التي تجعل التسوية السياسية ممكنة قد دمرت. وفي غياب تلك العناصر كانت المطالبة بحل سياسي تصل إلى مرتبة مناقشة شروط الاستسلام.

مع اقتراب النهاية في كامبوديا وبوضوح أكثر فأكثر نشب الجدل نفسه داخل الإدارة. ومع تحصن سفيرا ين في سايغون وفنوم بينيه من معارك مطوقة باستمرار إلا أنه لم يكن بوسعهما أن يفكرا في مسؤوليتهما أو أن يبقيا غافلين عن مهماتهما الشخصية. فكلاهما وجد نفسه في وضع مؤسف. إذ كانا مضطرين إلى أن يشرفا على تصفية سفاراتهما والمخاطرة بجميع مستخدميها وبكثير من الكامبوديين والفيتناميين. ولا سيما أولئك الذين يرمون قرعتهم على الولايات المتحدة. واجه كل سفير انهياراً متسارعاً بشدة وكان عليه أن يمتحن مبادرته وقدرته على الارتجال لأن واشنطن كانت بعيدة جداً وغير واعية إلى حد كبير بمجريات، الأمور محلياً بحيث تعطي إرشادات يومية عملية ذات شأن. وكانت النتيجة

أن كل سفير اتخذ مواقفه الخاصة وشعر غالباً بأنه بات متحرراً من عدم احترام التعليمات الواضحة من واشنطن. ومع هذا فقد كان الرجلان في تفسيرهما للوضع والفرص من أدوارهما يختلفان بصورة درامية.

في سايغون كان غراهام مارتن يتصرف كموظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية من المدرسة القديمة، صارم وواثق من نفسه، كان مقاتلاً كلاسيكياً من مقاتلي الحرب الباردة. فهو مستعد لأن يأخذ على عاتقه مخاطر كبيرة، لذا كان يتمسك بنظام صارم في سفارته بدون تطبيق القيود ذاتها في تصرفه تجاه واشنطن. وفي أثناء قيامه بواجبات وظيفته كان مارتن يتخذ مبادرات من تلقاء نفسه ما كان ليتخذها من هم أكثر حذراً منه قبل مشاورة واشنطن أولاً. وكان أسلوبه معقداً بحيث إن واشنطن ما كان بوسعها دوماً أن تقرر كيف كان يفسر قراراتها.

بالرغم من خصوصيات مارتن المعروفة جيداً فقد أوصيت بتعيينه في سايغون لأن الكثير بات يعتمد، بعد اتفاقية باريس على المبادرة والتصميم من جانب ذوي المناصب الأمريكيين. كانت الحاجة ماسة لسفير قوي قادر على الارتجال للقيام بأعباء منح ثيو الثقة للقيام بالمهمة الصعبة المؤلمة التي كان يتعامل معها. وعندما كان في سايغون تصرف مارتن ببطولة وأيد التزام أمريكا بفيتنام جنوبية حرة. ومن أجل إغراء واشنطن بقبول توصياته وتنفيذها كان مارتن يعمل على أن يتوافق تحليله مع أفكاره المسبقة. وكان فيليب حبيب، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا، والذي عمل سنوات عدة في فيتنام، ويحيل إلى جناح الحمائم، يزوده بالتعديلات.

عندما واجه مارتن كارثة وشيكة عزم على أن يشق طريقه ويدافع عن قناعاته حتى الثانية الأخيرة من اليوم الأخير. إذ لما كان معتقداً أن كونغرس الولايات المتحدة قد أخطأ خطأ جسيماً بالتخلي عن فيتنام الجنوبية، فقد قاوم الإعلام التقليدي وحكمة الكونغرس ولم يقدم تنازلات «للتسويات» الخادعة التي سكّنوا بها ضمائرهم كنت أعلم جيداً أن رسائل مارتن التحذيرية الكثيرة قد كتبت لإيجاد سجل يمكن أن ينشر فيما بعد ـ ربما لسوء حظي. كان مارتن يعتبر أن أي نسبة تقل عن مئة في المئة من التأييد بمثابة خيانة. ولكن مهما كان الأمر فإنها تبين كفاح مارتن من أجل المحافظة على التزامات أمريكا الأخلاقية. كنت موافقاً على أهدافه، وإن كنت لا أوافق دوماً على إمكانية تنفيذها، واعتبرته حليفاً، وإن كان شاذاً أحياناً. وفي الوقت نفسه كان قلبي معه وأنا أراه يخفي ألمه متظاهراً بالشجاعة.

كان السفير جون جانثر دين في فنوم بينيه يمثل جيلاً مختلفاً. فهو وإن كان واثقاً مثل مارتن بصواب آرائه إلا أنه يهتم كثيراً في أن يبقى محافظاً على معايير الحكمة التقليدية. كان متأكداً دوماً أن وسائل الإعلام تراقب التزامه بالحل «السليم سياسياً» ـ أو ما يطلق عليه «التسوية السياسية» حتى ولو كانت الظروف الموضوعية المتوفرة لها أحياناً تتبخر.

فهم دين، الوافر الذكاء والاطلاع، جيداً أن قيود الكونغرس على التمويل والنشاطات الاستشارية كان من شأنها أن تدين البلد التي كان معتمدها. وقد أوضح منذ البداية أنه لن يسقط مع السفينة الغارقة. كان دين، كشأن حمائم الكونغرس، يدافع عن أسلوب «سياسي» للخروج من كارثة طُلب منه أن يتصرف تجاهها. لذا فقد بذل كل جهد ممكن من أجل الشروع بالتفاوض، مع إشرافه على طوفان من البرقيات هبط على واشنطن مع إصرار جعلني أشك إلى حد ما في دين، كشأن مارتن إذ كان يبني سجلاً لنفسه. ولكن في حين أبدى مارتن غيرة شديدة في متابعة ما بات بعد كل شيء استراتيجية موثوقة. أخذ دين على عاتقه أن يعدل استراتيجية قومية ويبعدها عن مسرح الأحداث غير المحتمل لفنوم بينه.

كانت استراتيجية دين الحض على مفاوضات الآن مع الخمير الحمر، بوجود سيهانوك، مرة عن طريق الرئيس الإندونيسي سوهارتو، وأخرى عن طريق رئيس الوزراء لي كيوان يو في سنغافورة. لن أراجع تيار اقتراحات تاكتيكية والتي يرافقها فائض متزايد من المطالب من أجل تصرف سريع، بإلحاح من سفارة فنوم بينه. كانت استراتيجية دين الأساسية استبدال الحكومة التي كان قد صادق عليها بكتلة تحالفية من نوع ما على أنها مقدمة لمفاوضات مع «الخمير الحمر».

ولما كنا ملزمين بالتعامل مع الكونغرس يومياً، كنا نحتاج بشدة إلى تعليمات حول خطورة الوضع في كامبوديا، وكنا نشارك دين في رغبته القوية لتيسير مصير كامبوديا. مهما كانت الفرص من أجل نتيجة متفاوض عليها متوفرة ـ وفي ضوء الوضع العسكري وقطع المساعدة التي اعتبرناها ضئيلة، لم نكن نعتقد أن السفير في فنوم بينه كان الشخص المناسب لهم. كان لدينا أوراق ثمينة قليلة للمساومة، الورقتان الرئيسيتان هما المؤسسة العسكرية، والبنية الحكومية برئاسة لون نول. كان الكونغرس يفكك المؤسسة العسكرية، وضغط توصيات دين جاء لتفكيك حكومة فنوم بينه في بداية عملية دبلوماسية غير محددة.

قدّرنا أن مفتاح أية مفاوضات يمكن أن يكون في يد سيهانوك، الذي كان في بيجينغ، كنا راغبين في استكشاف قنوات أخرى، بما في ذلك تلك التي اقترحها دين مثل الاستفادة من سوهارتو أو لي بوصفهما وسيطين. بيد أن دين لم يكن في وضع جيد بالنسبة إلى أي من هذين المسرحين. ومع افتراض أن مفاوضات ما كانت ممكنة، فإن دوره في استراتيجيتنا أن يجعل فنوم بينه تتماسك حتى نجد مفاوضاً راغباً في التفاوض. في 18 شباط، 1975، حين كنت أقوم بجولات مكوكية في الشرق الأوسط، أعلمت وزارة الخارجية مايلي:

> قطع دين الآن أشواطاً بعيدة في دعوة زعماء الخمير الحمر العسكريين والمدنيين إلى منزله لمناقشة صريحة مع كثير من الحماسة لإزاحة رئيس الدولة (كامبوديا) بقدر ما يخصني. إذا كنا سنغادر كامبوديا فسوف نغادرها بكرامة. أرغب في

الإصغـاء إلـى أيـة توصيـة متوافقـة مع ذلـك الهـدف. ولكـن المقاربة المجمـدة التـي يبدو أن ديـن قد تبناها لن تحـل شيئاً. أيـده أن يتمسك بسياسة متزنة مدروسة لا تعيق عملنا الإيجابي من جانبنا، ولا تدفعنا إلى تهور.

النجاحـات المتتالية لهذين السفيرين هي برهان على أنه مـن الأخطر كثيراً تحدي حكمة الكونغرس ووسائل الإعلام بالمقارنة مع إرهاق وزير الخارجية. لم يتلق مارتن بعد ذلك أي منصب كسفير لأنه اعتبر من الآن فصاعداً من المستحيل تثبيته. أما دين فقد ذهب سفيراً إلى الدنمارك والهند قبل أن يتقاعد.

نهاية السقط

وكانـت استراتيجيتنـا هي تفضيل العمل على الاتصال بسيهانوك إمـا مباشرة وإما عن طريق سفراء موثـوق بهـم، مثل دافيد بروس وفيما بعد جورج بوش في بكين، أو عن طريق عواصم كان لها بعض النفوذ علـى الأطراف الكمبودية، مثـل عواصم الجزائر أو إندونيسيا. وكنا نفضـل سيهانوك إلى حد بعيد ليكون مُحاورنـا، لأننا رأينا أن الخمير الحمر يتسمون بالصلابة والعنـاد تجاه الحل الوسط، وأنهم صمموا على تفكيـك بنيـة فنوم بنه وعلى أن يجعلوا من سيهانوك رجلاً لا علاقة له بالمسألة. وكان ما نعمل على تجنبه هو تدمير حكومة فنوم بنه باعتبار ذلك ثمناً للدخول في المفاوضات ـ كما نبهنا دين إلى ذلك.

وكنـا قـد طرحنا للمناقشـة، في مناسبات عـدة خلال عـام 1974، الصيغة الأساسيـة لوقف إطلاق النـار والحكومـة الائتلافية، ورحيل لون نـول، مع القادة الصينييـن (بمن فيهم دينغ هسيـاو بينغ) ومع وزيـر الخارجية الجزائري عبد العزيـز بو تفليقة، الذي مثل حركة عدم الانحياز في ذلك العام. وحاولنا، بالإضافـة إلـى ذلـك، بحلول عـام 1974 أن ننظم مؤتمراً دولياً حـول كمبوديا، غير أننـا كنا غير قادرين علـى الخـروج بأية فائدة. وفي شباط وآذار من عام 1975 لجئنـا على رئيس الوزراء لي كوان يو، والرئيس سوهارتـو لاستكشـاف إمكانيات التفاوض ـــ وكان ذلك راجعاً، في جزء منه إلى حـث من دين. ولم يجدا فرصةً لذلك كون أن الحكومة في فنوم بنه تواجه انهياراً وشيكاً.

وحدثـت محاولة أخرى للتفاوض في كانون الأول 1974. وتـم استهلالها عندما أبلغ الرئيس الفرنسي فاليـري جيسكار ديستان، فورد، في قمتهما في جـزر المارتينيك باقتناع سفيره في بكين، إتيين مناناكه، بـأن الاتفاقيـة المتفاوض عليها يمكن الوصـول إليها مع سيهانوك وسوف تلقى دعمـاً من الصين. وكانت لدينـا شكوكنـا في أن الصين سوف تنشغل مرة أخرى بعد سقـوط شو أو أنها إذا فعلت ذلك فسوف تفعله عـن طريق الوسطاء الفرنسييـن. وعلى الرغم من تحفظاتنا فوضنـا وزارة الخارجية الفرنسية بمباشرة العمـل. وكان حـريٌّ بنا أحرياء أن نمضي قدماً مع سيهانـوك بصفته رئيساً للحكومة، ليكون قادراً على أن يحكم حكماً مستقلاً، وكنا نجادل بأنه سيكون عليه أن يدخل عناصر قوية لا شيوعية في إدارته. وكان هذا

يعني، في مجال الممارسة، أعضاء بنية لون نول، وإن لم يكن يعني لون نول نفسه. وكان أية شروط أخرى خليقةً أن تعني الاستسلام والخضوع، ولكي نرتب لهذا لم نطلب وسطاً فرنسياً. وبينّا متطلباتنا في ورقة رسمية في 24 كانون الأول:

نحن مستعدون للقبول بسيهانوك زعيماً لكمبوديا.

- إذا عاد سيهانوك على فنوم بنه قائداً وطنياً حقيقياً، وليس رئيساً صورياً.

- وليكون سيهانوك زعيماً وطنياً حقيقياً، لا بد أن تكون في حكومته عناصر قوية تمثل كل التيارات الهامة بما في ذلك تيارات البنية الحالية. فكيف يخطط لتحقيق هذا؟ وما هي بنية الحكومة التي يتصورها سيهانوك وما هي طبيعتها؟

لا يمكن استخدام المناقشات لتحطيم الروح المعنوية لدى الحكومة القائمة في فنوم بنه، وإذا كان هناك اتفاقية من حيث المبدأ فمن الواجب تنفيذها على جناح السرعة. ونحن نحبذ أن تتبع الحكومة الجديدة مبدأ الحياد في العلاقات الخارجية.

ولا بد أن يكون هناك ضمان للديمومة في الحل الوسط. ونحن غير مهتمين بحيلة أو ذريعة من أجل تسوية يعقبها بعيد ذلك ثورانٌ آخر.

ولما كانت بكين ماتزال تتألم من تجربتها في السنة السابقة، فقد رفضت حتى أن تناقش الموضوع بحجة أن البلدان الأجنبية لا ينبغي لها أن تتدخل في شؤون كمبوديا ولكي لا يكون هناك تقصير عن إدراك الغرض وليصار إلى إغلاق الباب في وجه المزيد من المناقشات رفضت بكين منح تأشيرة دخول للمبعوث الفرنسي الذي كان يفترض أن يسلم الرسالة المذكورة آنفاً إلى سيهانوك[16]. وبعد سنوات عدا صحفيٌ صريحٌ مخلص محقق إخفاق مهمة مناناكه إلى البيان المشترك الختامي في جزر المارتينيك الذي قيل إن توصيته الخاصة بالمفاوضات بين «الأطراف المتنافسة» قد فُسّر على أنه يتضمن حواراً بين لون نول وسيهانوك.[17] ولكن الدبلوماسية ليست كالقصة البوليسية التي يتخلص أحد الطرفين من الآثار الغامضة للجريمة بينما يفترض في الطرف الآخر أن يحذر الجواب الصحيح. والدبلوماسية الفعلية أبسط وأكثر تعقيداً في الوقت ذاته: فإذا لم تكن تؤدي عملها في فراغ، ولم تكن تعتمد اعتماداً انموذجياً على الكيفية التي تصاغ بها عملية تبليغ معلومات بعينها.

والدبلوماسية تعبير عن التوازن بين المخاطر والحوافز. وقد أصبح سيهانوك مهمّشاً لأن الوضع العسكري للون نول كان آخذاً بالانهيار، وليس من جراء أي لغة خصوصية وردت في بيان مشترك.

لقد أدرك سيهانوك هذا في وقت متأخر إلى حد بعيد. ففي الخامس والعشرين من آذار ـ وبعد أن كان يرفض مبادراتنا على مدى ما يقارب العامين ـ أقام فجأة اتصالاً بطريقة منحت مصداقية كبيرة لحدة ذهنه إن لم يكن لتوفيقه.

وفي رسالة إلى فورد عن طريق السفير الفرنسي طلب الأمير المنفي مساعدتنا في رد مجموعته الموسيقية الكمبودية والآلات الموسيقية التي كان خلفها وراءه لدى تنحيته عام 1970. وفي 26 آذار 1975 أصدرنا تعليماتنا إلى جورج بوش بالسعي إلى عقد اجتماع مع سيهانوك لإبلاغه بأننا سوف نبذل أقصى ما في وسعنا للتجاوب مع طلبه. وسنرسم له بالخطوط العريضة مرةً أخرى، الناتج الذي ظللنا نقترحه على مدى عامين للمأساة الكمبودية:

لكي تتوفر لك دلائل من أجل هذا الجزء من اجتماعك ينبغي لك أن تستفتح بإبلاغه أننا نظل مهتمين اهتماماً حاراً وحيوياً باستقبال أفكاره من أجل وضع تسوية للحرب في كمبوديا. ولذلك فنحن ندعوه إلى انتهاز هذه الفرصة لكي يفضي إلينا عن طريقك بآخر ما خطر في باله بصدد الكيفية التي يمكن بها وضع خاتمة للحرب في كمبوديا بطريقة تحفظ وحدةَ أمته، وتمكنه من ممارسة قيادته الشخصية في توحيد شعب الخمير.

وينبغي لك أيضاً أن تشير إلى أننا ما زلنا نعتقد أنْ سيكون من الضروري المحافظة على توازن القوى بين عناصر الخمير المتعارضة، إذا كان مقدراً للتسوية السلمية الحقيقية أن تحقق، ومثل هذا التوازن سيكون أساساً لا يستغنى عنه، لا من أجل تحقيق التسوية فحسب، بل للتأكد من أن سيهانوك سيكون قادراً على أن يتحقق من دور القيادة الحاسم الذي نواجهه.

وفي 28 آذار التقى جون هولدريدج، نائب رئيس بعثتنا في بكين بفونغ بينغ شن، رئيس أركان سيهانوك، في السفارة الفرنسية، وسلمه دعوةً من بوش لسيهانوك لمناقشة في مكان متفق عليه بصورة متبادلة. ورفض سيهانوك الاقتراح في 29 آذار عن طريق المساعد نفسه الذي اعتاد الاعتذار بأن الأمير لا يرغب في تشويش «الرأي الدولي» بإعطاء حافز للشائعات حول مفاوضة سياسية وشيكة. وعلى أثر ذلك أصدرنا تعليماتنا إلى بوش لإبلاغ سيهانوك بأننا نجحنا في الحفاظ على ممتلكاته الثقافية و أن ينتهز المناسبة لتسليم الجزء السياسي من رسالتنا.

وفي الأول من نيسان التقى هولدريدج بفونغ بينغ شن ونقل جوابه على النحو التالي:

سيكون من الأمور السيئة جداً أن يستولي الخمير الحمر على كل الحكم في كمبوديا، لأنهم «عقائديون جداً» وسيكون من الأفضل إلى حد بعيد بالنسبة للعالم الحر إذا أمكن إعادة الأمير سيهانوك الذي يتمتع بدعم الفلاحين وشعب فنوم بنه، إلى كمبوديا. وبمساندة القوى العظمى يمارس تحقيق بعض التوازن بين القوى الأخرى. وأشار فونغ إلى أنه يأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إعادة سيهانوك.

ووافقنا على هذا التحليل ولبث لدينا على مدى العديد من السنين، وكان من الممكن إنشاء حل «سياسي» عليه. وكانت المشكلة أن أولئك الذين دمروا إمكانية التوازن العسكري قد حكموا على الناتج السياسي بالمصير المحتوم أيضاً.

الانهيار النهائي

أطبـق هجـوم الخمير الحمر الذي كان بدأ في 1 كانون الثانـي، 1975، على فنوم بنه في بداية نيسان عندمـا تـم الاستيلاء على نيك لو ونـغ، آخر موطئ قدم للحكومة فـي أسفل نهر الميكونـغ وأدى هذا إلى تحرير ما لا يقل عن ستة إلى سبعة آلاف أضيفت إلى القوات الشيوعية من أجل الهجوم النهائي على فنوم بنه الذي انقطعت عنها الآن الإمدادات الأمريكية.

ولبثـت القوات الحكومية الباقية تقاتل إلى أن نفـذت ذخائرها، وإلى ما يقارب الأسبوع بعد ذلك. أمّا أنه لم يكن هناك ندرة في عدم الكفاءة، وحتى في الفساد، على الجانب الكمبودي فذلك ما لا يمكن إنكاره، ولكن المسألة كانت تتمثل أيضاً في أنه كان قد تم، بالمساعدة الأمريكية، وعلى الرغم من قيود الكونغرس الخانقـة تحويل قوة كانت من حيـث جوهرها احتفالية، للاستعراضات، في ظل حكم سيهانوك، إلى جيش ظل، على مدى عامين يقاتل الخمير الحمر الشرسين إلى أن تجمدت الأحوال على وضع ثابت.

وفـي أوائل نيسان أصبحت ألـوان التفكير فيما كان عليه الوضع غير ذات صلـة بالموضوع. وذلك أنه حيـن اقتربت النهاية كانت القوة العظمى الأمريكية قـد حولت نفسها إلى متفرج عاجز تستغرقه المتابعة النرجسيـة لجدله الداخلـي الخاص، ولم يكن قد تبقى شيء يمكن عمله سـوى المراقبة المقرونة بالألم، ثم بإحساس متنام بالفزع حين حول الخمير الحمر الانتصار الذي سهّلته التصرفات الأمريكية إلى إبادة جماعية لشعبهم هُم.

أما السفير دين الذي بات الآن يقتصر على مهمته الأساسية، فكان يدير عملية الانسحاب الأمريكي، ويقـوم بـدور الشاهد على التحولات السياسية مهنية عظيمتين. وغـادر لون نول فنوم بنه في نيسان، « في إجازة » ظاهرية. وكان قد تم استهلال عدد من التغيرات بين العاملين على القمة للتحرير من القلق الناجم عـن المرحلة الانتقالية، وربما للاحتفاظ بموطئ قدم للنظام القديـم. وكان مما يؤثر في النفس (ويبعث علـى الشعـور بالعار) أن الكمبوديين كانوا يثقون بالولايات المتحدة ثقـة بلغ منها أنهم كانوا يستشيروننا عند كل خطوة. فحتى في هذه المرحلة المتأخرة وجه القائم الجديد بأعمال الرئيس، سوخام خوي، نداءً مُحزناً في اللحظة الأخيرة إلى فورد في 6 نيسان قال فيه:

لقـد ظـل الشعب الكمبودي منذ عدد من السنين يضع ثقته فـي أمريكا، ولا أستطيع أن أصدق أن هذه الثقـة كانـت في غير محلها و أن أمريكا باتت فجأة تأبـى أن تزودنا بالوسائل التي يمكن أن تمنحنا فرصة للعثور على حلٍ مقبول لصراعنا.

وحيـن كان كل شـيء يوشك أن ينفـرط عقده، بات صوت سيهانوك يُسمع فجـأة، مرة أخرى وكان في هذه الأثناء يؤكد أن حكومة لون نول تعاني آلام الاحتضار، مع اقتران ذلك ببيانات تتسم بالعناد والتصلب، ويرفض فيها أي حديث عن الحل الوسط في اللحظة الأخيرة على أنه «مؤامرة سياسية».

وبعد أن اعتبر كل الوزراء الذين عُينوا حديثاً في فنوم بنه خونة، أكد سيهانوك أن :

المقاومة الكمبودية لن توافق على المصلحة مع الخونة في عصبة سوخام خوي، وبان سوشي وشركائهما[18]

وكانت هذه الكلمات التي كانت تنم عن التعطش إلى الدماء: تمثل عربون التقدير الذي بات الآن لا يمكن تجنبه والذي كان سيهانوك يقدمه إلى حلفائه الظاهرين، الخمير الحمر. أما ما كان يفكر فيه في الأجواء الخصوصية فكان مختلفاً كل الاختلاف وقد أفضى به إلينا في بكين بطريقته الموجزة المألوفة.

وحدث لقاء آخر بين هولدريدج وفونغ، وكان هذه المرة بحجة أن سيهانوك كان يريد أن يرسل بعض التسجيلات الكمبودية لفورد تقديراً منه لتوسطنا في فنوم بنه لصالح كنوزه الثقافية. وكانت قد صدرت التعليمات إلى هولدريدج بالإعراب عن التمنيات الطيبة من جانب الرئيس، وترحيبه « بأية رسائل أخرى قد تكون لدى سيهانوك ليرسلها إلينا »وحدث الاجتماع في 10 نيسان قبل الجلاء الأمريكي بثمانية وأربعين ساعة، وسجل فونغ، تبعاً لما يقوله هولدريدج، الملاحظات التالية:

من المهم أن يتم التوصل إلى حل في كمبوديا قبل سقوط سايغون، والا فسوف يستولي الفيتناميون الشماليون على كل كمبوديا بالطريقة ذاتها التي استولى بها السوفييت على تشيكوسلوفاكيا. وقرر فونغ أنه كان في هذه النقطة يعبر عن وجهات نظر سيهانوك الشخصية.

إن سيهانوك «عاجز لا حول له» في بكين ولا يقدر على فعل أي شيء في صدد الوضع في كمبوديا. وعلى كل حال لا يريد أن يستولي على البلاد بأسرها.

ومن المستحسن الحفاظ على «الجيش» سليماً في كمبوديا كونَ سيهانوك يتمتع بدعم العسكر ويتمتع أيضاً بدعم الفلاحين الكمبوديين. وأوضح كلير بجلاء، عندما سُئل، أنه كان يقصد بالجيش القوات المسلحة التي تدافع الآن عن فنوم بنه، وليس عن قوات الخمير الحمر.

وكان سيهانوك قد أوجز ـ إذا كان فونغ يتحدث في الحقيقة باسمه ــ الاستراتيجية ذاتها التي كنا نحاول تنفيذها على مدى عامين وكان سيهانوك بين أحد أمرين، فأما أنه كان يأمل في حدوث ورطة عسكرية سوف يُستدعى فيها باعتباره عامل التوازن الذي لا يُستغنى عنه، واما أنه كان قد استنتج أن الخمير الحمر كانوا واثقين أنهم ستكون لهم الغلبة بحيث إن أية مبادرة سياسية من جانبه لا يمكنها إلا أن تضعف نفوذه على المدى الطويل. ومن المحتمل أنه كان يتابع كلتا القناعتين في وقت. والآن، وفي الثانية الأخيرة عندما كانت الأوزان المقابلة للخمير الحمر آخذة في التفكك، تبين لسيهانوك أن موقفه ليس بأفضل من موقف بقايا لون نول. وعلى هذا فقد كان يشغل نفسه أخيراً بتحقيق ما كان يمكن أن يكون ممكناً لو أنه كان أكثر صراحة وحزماً وكانت أمريكا أكثر اتحاداً.

قمنـا بمحاولة أخيرة متشنجـة للتجاوب مع رسالة فونغ. وصدرت التعليمـات إلى دين بأن يقترح على القائـم بأعمال الرئيس في كمبوديـا أن يناشد سيهانوك لأن يعود رئيساً لحكومة اتحاد وطني. وفي الوقت ذاتـه صدرت التعليمات إلى هولدريـدج بالاتصال بسيهانوك لإعلامه بهذه المبـادرة، وإذا وافق فليقترح أن يقـوم الصينيـون بترحيلـه جواً إلـى فنوم بنه بطائـرة صينية. علـى أن نهاية حقبة معينـة تقدم نوعاً مـن المختبر لدراسة مـدى صعوبة انتهاك حرمة الأنمـاط الراسخة في التفكير. ففـي ذلك الوقت كانت سيطرتنـا في فنوم بنه قائمة منذ عهدٍ بعيد. وعلـى الرغم من أننا كنا نوشك أن نرحل خلال ساعات، لم نكـن مستعديـن من الناحية العاطفيـة لتقبل ما يتضمنه ذلك ولقد قمنا بهذه المبـادرة المؤثرة حين كان الجيشـ الكمبودي آخذاً في الانهيار وكانت السفارة الأمريكية في فنوم بنه تحزم أمتعتها لترحل وفي هذا الوقـت، وفـي توافق باعثٍ للانقباضـ كان الكمبوديون قد نفـدت ذخائرهم بصورة كاملـة وبات الموقف محفوفاً بالمخاطر بحيث صدرت إلى دين المباشرة بالأجلاء مهما يكن جواب سيهانوك. ولو أن المشروع أصـاب نجاحـاً لما وجد سيهانـوك عند عودته أمريكييـن يساعدونه بل كان خليقـاً أن لا يجد سوى قوات عسكرية كمبودية من دون ذخائر.

ووفـر سيهانـوك علينا هذا الحـرج بالإجابة برسالـة تثبت أنه كان إمـا حاد الذهن جـداً وإما فاقداً للاتصـال تماماً. وعندما أخبـر هولدريدج، في 11 نيسان، فونغ بمبادراتنا المطروحة على القائم بأعمال الرئيسـ فـي كمبوديا، ادعى أنه مسرور سـروراً بالغاً غير أنه أضاف أن سيهانـوك لا يستطيع العودة على أسـاس نداء وجهه إليـه زعيم كان سماه خائناً من عهد قريب فحسب. ولذلك حث فونغ سوخام خوي على أن يدعـم طلبه بنداءات من قبـل اثنين من الرهبان البوذيين، وأعضاء آخرين من سلك الكهنة، وطلاب، ومـن رجال الجيش، ومن المقيميـن في فنوم بنه على وجه العموم، ومن الفلاحين. وكنا نعلم أنه حتى إذا لـم يفعل فونغ ذلك، متأثراً بإغـراء الاعتقاد باستحالة إلحاق الهزيمة بأمريكا ـ فلن يكون هناك، من بعد أي وقـت متـروك لمثل هذه المناورات الخيالية باعتبار أن سفارتنا ستكون في طريقها على الرحيل في 12 نيسان، أي في اليوم التالي.

وكان ممـا كشف عـن التعارض، حين انسدل الستار علـى كمبوديا، أن واشنطن عـادت أدراجها إلى الشأن البيروقراطي كما كان ذلك مألوفاً. فالإجلاء بالنسبة للضحايا أمر يقطع نياط القلوب، أما بالقياس إلـى أولئك الذيـن ينفذونه فهو قبل كل شيء مشكلة تقنية. وسرعان ما باتـت واشنطن مُستغرقة بالتنافر الدائم بين وزارتي الدفاع والخارجية، ولم تلبث القصص أن تسربت جاعلة بذلك، حتى من آلام احتضار كمبوديا تقسيطاً آخر يُعد لمعركة تنافسية كانت تدور رحاها بين البنتاغون ووزارة الخارجية.

وتكشفـت المناقشـات الداخلية عن تمريـن رسمي من أجل الجـلاء عن سايغون الأكثـر تعقيداً، بعد أسبوعيـن، ولم يكن النزاع يتعلق بضرورة الجلاء، بل كان يتعلـق بتوقيعه وشروطه. أما وزارة الدفاع التي

ستكـون مسؤولة عن التنفيذ، فكانت تريد الشروع في ذلك على الفور، باستخدام طائرة ذات جناح ثابت. وأمـا وزارة الخارجيـة المدعومة من قبل دين، فكانت تفضل الجلاء بطريقـة تقلل من الفزع وتُمكن أكبر عـدد ممكـن من الخمير الذيـن كانوا يعملون معنـا، من الهرب. وفـي 3 نيسان كان هناك قـرار بالجلاء بالتوقيـت الفعلي المتروك للسفير. وقرر دين أن يؤخره أياماً قلائل تجنباً للرعب وابتغاء التنظيم الأفضل للرحيـل. أمـا أشكال التوتر التـي أعقبت ذلك فهي مصورة مـن خلال الحوار التالي فـي الساعة الثامنة صباحاً، في هيئة العاملين بوزارة الخارجية، في 11 نيسان.

حبيـب : وزارة الدفـاع. البنتاغون تحاول إبلاغنا أننـا إذا لم نفعل أشياء معينـة بالسرعة الكافية، فليساعدنا الله، وإذا عرض لهم حادث فسوف يوجهون اللوم إلينا.

كسينجـر : لاشك في ذلك. لقـد قال البنتاغون : إنه خطأكم. ولقد سممت ذلك ثلاث مرات.. لماذا أخروه، في الواقع..؟

حبيب : لقد تم تأخيره لأن دين جاء برسالة تقول : «لا أستطيع أن أفعل ذلك هذه المرة» ووافق على ذلك كل مستشاريه العسكريين...

كسينجـر : لقد نجمت لنا مشكلة جسيمة في الشـرق الأوسط، ونجمت لنا مشكلة جسيمة في جنوب شرقـي آسيـا وليس هنـاك طريقة نستطيـع أن ننجو بها بـأن نكون تكتيكيين. وأنـا أعرف كل أولئك الذين هم حول المدينة وأعرف موقفهم ـ وإنه إذا كسرت ساق أحد منهم أثناء الجلاء فسيكون ذلك ذنبنا، وسوف يترتب علينا أن نتقبل ذلك.

ومـع ذلك فقد كنا نعـرف أن كل هذه المماحكة كانت خلافاً حول ترتيـب المقاعد على ظهر السفينة الغارقة «تايتانيك». وأبلغنا دين في 10 نيسان أن كلاً من المطار والطريق المؤدي إليه ما عادا آمنين، وأن يبـدأ الإخـلاء بالهيليكبتر فوراً. ولأسبـاب فنية لم يكن من الممكن أن يبدأ الجسـر الجوي إلا في الساعة الثامنـة مسـاء، بالتوقيت المحلي، وفي 12 نيسان، تم إجلاء 82 أمريكيـاً و159 كمبودياً و38 من جنسيات أخرى فيما لا يزيد كثيراً عن ساعتين.

كانـت الرسائـل تُرسل إلى الكمبوديين مـن أعلى المستويـات تعرض عليهم إجلائهم أيضـاً، وكان من بواعـث دهشتنـا وشعورنا بالخجل أن الأغلبية الساحقة رفضت بمن فـي ذلك شقيق لون نول، وهو لون نون، ورئيس الوزراء لونغ بوريت، وكان كلا هذين مسجلاً اسمه في لائحة الموتى التي نشرها الخمير الحمر، وكان رد فعل رون نيسين يتسم بالتفهم والتعاطف: مذعورين.أما نحن فنزمع أن نظل ماكثين، ونقاتل».[19]

أما سيريك ماتاك، رئيس الوزراء السابق، والقائد الوحيد للانقلاب 1970، والذي ما زال في فنوم بنه فقـد عبَّر عن موقف قادة الخميـر الحمر بلغة أكثر نبلاً ورقياً. وفي جواب منه عن عرض بالإجلاء، أرسل مذكرة مكتوبة بخط يده بلغة فرنسية أنيقة، في 12 نيسان، بينما كان الإجلاء يجري على قدم وساق:

عزيزي، صاحب السعادة والصديق :

أشكـر لـك في إخلاص بالغ، رسالتك وعرضك نقلي إلى حيـث الحرية، وأنا لا أستطيع مع الأسف، أن أغـادر بمثل هذه الطريقة التـي تنطوي على الجبن. أما أنتم، ولا سيما بلدكم العظيم، فأنا لم أعتقد قط، لحظة من الزمان، أنه سيكون لكم هذا الموقف الذي يتمثل في التخلي عن شعب اختار الحرية. لقد أبيتم علينا حمايتكم، ولا نستطيع أن نفعل شيئاً حيال هذا.

وهـا أنتـم أولاء تغادرون وأتمنى أن تجدوا، وبلادكم، السعادة تحت هذه السماء. ولكن فلتذكروا جيداً أننـي قُـدِّر لي أن أموت هنا، في هذه البقعة، وفي بلادي التي أحبها فذلك لا يضيرني لأننا جميعاً مولودون ولا بد لنا أن نموت. ولم أرتكب إلا هذا الخطأ، وهو إيماني بكم (معشر الأمريكيين).

والرجاء أن تتقبل، يا صاحب السعادة، تمنياتي الصادقة، القلبية.

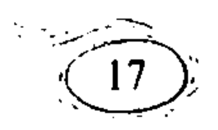
التوقيع سيريك ماتاك

وفي 13 نيسان أبلغ مراسل النيويورك تايمز عن الرحيل الأمريكي، تحت عنوان: «الهند الصينية من دون الأمريكيين، حياة أفضل، لمعظم الناس».[20]

استولـى الخميـر الحمـر على فنوم بنه فـي 17 نيسان، وأعدم لونـغ بوريت على الفـور، كما أعدم كل عضو في الحكومة السابقة كان من المخلفين، وأعدم كل موظفي الحكومة السابقة، وأسرهم في الأسابيع التاليـة، وأمر المليونـان من مواطني فنوم بنه بإخلاء المدينة والخروج إلـى الريف الذي خربته الحرب، وكان غيـر قـادر على إعالة ساكنيه من أهل المدينة الذي لم يعتادوا إعالـة أنفسهم، وقتل ما بين المليون والمليونيـن مـن الخمير على أيدي الخمير الحمر إلى أن احتلت هانـوي البلاد في نهاية عام 1978 والذي نشبت بعده حرب أهلية على مدى عقد آخر من الزمان.

وأطلقـت النـار على سيريك ماتاك في معدته، وتُرك من دون معونـة طبية، واستغرق الأمر ثلاثة أيام إلى أن مات.





نهاية فيتنام

سرعان ما تعلم أولئك الذين حَسبوا أن الألم الناجم عن كمبوديا يمكن أن يعودهم على احتمال ألم انحلال جنوبي فيتنام، علماً أفضل، وذلك أن النهاية المأساوية لعقدين من التضحية الأمريكية، والتفاني الأمريكي، والانقسام في صفوف الأمة، كل ذلك أثبت أنه يتجاوز إطار الأمور التي يمكن التعود عليها.

ففي 10 آذار شن الفيتناميون الشماليون، الذين ما عادوا يتظاهرون مجرد تظاهر، بأنهم مرتبطون باتفاقية باريس، هجوماً رئيسياً في المرتفعات الوسطى مستخدمين فرقاً تم إدخالها في المعركة حديثاً، من الشمال. واكتسحوا ملتقى الطرق الاستراتيجي عند بان مي ثو ووت، في يومين، فقطعوا كل الطرق التي تؤدي من سايغون، إلى المرتفعات الوسطى، باستثناء طريق واحد قليل الجدوى على حد بعيد نظراً لتعرضه للإزعاج الدائم من قبل عصابات الفيتكونغ.

وبينما كانت المرتفعات الوسطى تترنح، أرسل تران فان لام، وهو من المقربين إلى الرئيس ثيو، إلى واشنطن ليلتمس المعونة التكميلية، وأبلغ سايغون أن ليس هناك من أمل في الحصول على أية معونة إضافية من الكونغرس الحالي. فتحول الخوف إلى حقيقة واقعة كما رأينا في الفصل السابق. ففي مؤتمر الحزب الديمقراطي في مجلس النواب والشيوخ (وكان الحزب يشكل الأغلبية آنذاك) صوت بأكثرية كبيرة في 21 و31 آذار ضد أي مزيد من المساعدات إلى فيتنام الجنوبية.

فهم ثيو أنه بموارده المتناقصة لن يكون بوسعه الدفاع عن المساحة الكلية لبلده المحاصر وأمر بانسحاب استراتيجي من «الأراضي المرتفعة المركزية»، وفي الوقت نفسه أعاد نشر الفرقة الأولى المحمولة جواً من الحدود الشمالية إلى المناطق المحيطة بواتانغ ـ كلا التحركين يبدأ بعد عدة أيام أي في 16 آذار. كان قصر ثيو «ايجاد» متراس دفاعي يمكن أن يقام إلى أن ينتخب كونغرس أكثر تعاطفاً عام 1976.

عبرت حركة ثيو عن إحساس جيد، باعتبار أنه تمرين عسكري في كلية حربية. ولكن في شروط الوقائع الفيتنامية ربما قادت إلى كارثة. فالقيام بها بدون استعداد أو توضيح مفصل من هدنة الأركان المشتركة في سايغون كان لابد أن ينفذ «الانسحاب الاستراتيجي» على طريق واحد ــ الممر 7 ب ـ باستعداد سي،

وطريق مليء بالألغام. كان لابد من نشاط هندسي كبير لجعله قابلاً للاستخدام، بما في ذلك إعادة بناء عدة جسور منهارة ـ وهي مهمات لم تكن فرق فيتنام الجنوبية مهيأة لها بصورة مناسبة. بالإضافة إلى الوحدات القتالية. والعسكرية كان الطريق المذكورة ممراً لتحشد المدنيين الهاربين، ذلك أن التابعين إلى جيش جمهورية فيتنام كانوا قريبين دوماً من الوحدات المقاتلة ـ أي من بليكو، عاصمة «الروابي العالية» وما إن تسربت كلمة الأمر بالانسحاب حتى شاع الذعر فتلاه هجرة جماعية. ومن أجل مزيد من الفوضى، شعرت الميليشيات المحلية ومعظمها من قبائل محلية تدعى مونتاغناردس، بالفزع والفوضى لدى سماعها أنها ستبقى في المؤخرة.

سرعان ما امتلأ طريق الهروب الوحيد بما يقدر بـ 60 ألفاً من العسكريين و400 ألف مدني، وانهار نظام توزيع الطعام، وشرع الجنوبيون الجائعون بنهب القرى على طول الطريق. وقامت طائرات سلاح الجو الفيتنامي الجنوبي بقصف جيش جمهورية فيتنام عن طريق الخطأ، وقتلت كثيراً من الجنود والملتحقين بهم، وقام الفيتناميون الشماليون بمهاجمة هذا الركب المرتحل. ولم يستطع الوصول إلى الساحل إلا فئات قليلة من الجنود والمدنيين الفارين، كما تبخرت وتشتت الفرق التي كانت تدافع عن المرتفعات المركزية.

تتصدّ الفيتناميون الشماليون أساساً أن يكرسوا موسم التحشد عام 1975 من أجل احتلال الهضاب المركزية والقيام بالمعارك الحاسمة عام 1976 وصولاً إلى سايغون. في غضون بضعة أيام حقق الفيتناميون الشماليون هدفهم الأول بدون أية خسائر تذكر في الأرواح أو العتاد.

استهدفت الفرق الهضاب المركزية بحيث أتيحت لها الحرية لمهاجمة دانانغ وهيو على طول الشاطىء التي سرعان ما حاصروها. وتدفق اللاجئين من الهضاب المركزية ابتلع الفرقة المحمولة جداً والتي انتقلت من الحدود الشمالية وحالت دون أي دفاع قوي لهذه القواعد الاستراتيجية الكبيرة وقد ذكر القائد الفيتنامي الشمالي الجنرال فان تين دونغ فيما بعد:

تجاوزت المسألة حدود هذه الحملة ووصلت إلى أجزاء استراتيجية لأول مرة في حرب الهند الصينية، في إطار حملة، كان على قوات جيش معاد مجهز بأسلحة حديثة أن يتخلى عن منطقة استراتيجية مهمة ويفر تشابك الجمود في وضع الشرق الأوسط بشكل دقيق مع فترة انهيار الهضاب المركزية، وهو مالم يتضح حجمه الكامل إلا بعد أن عدت إلى واشنطن في 23 آذار. إذ كان لابد من التعامل مع الأزمتين في وقت واحد. وسط هذه الفجيعة هزم شعب صديق آخر، الأكراد الذين نؤويهم بشكل صريح، على يد الجيش العراقي الذي أعاد السوفييت تجهيزه مجدداً.

من حسن الحظ شعر المسؤولون بالحاجة إلى التعامل مع الأزمة. فابتداءً من 24 آذار شرع المسؤولون بالسيطرة على الأزمتين المتزامنتين في الهند الصينية والشرق الأوسط. سجلت الأخبار الواردة من

فيتنـام تدفقاً لاينتهي من الكوارث. فقط سقطت المدينـة الملكية القديمة «هيو» في 25 آذار (بعد يومين مـن عودتي مـن الجولة المكوكية) ، وسقطت دانانغ في 30 آذار ، ومع وجـود مليون لاجىء في دانانغ ونفاد المواد الغذائية، بات مفتاح الأمور في الجزء الشمالي من البلاد ذا جانب إنساني وليس دفاعياً.

ومـع هـذا ولدى اجتماعـات WSAG وجدنـا أنفسنا نواجـه مشـكلات ومشاحنات بيزنطيـة قانونية. فقـد تحـدث بعضنا عن دبابات إنزال مـن السفن للمساعدة في إخلاء اللاجئيـن. وقد حاول بعض خبراء الكونغرس حـول مـاإذا كان مثل هذا الإجراء يخرق المـادة 7 من اتفاقية باريس التـي تحظر تقديم عتاد عسكـري إلا لتعويض الخسائر ـ وهي فقرة لم يلق الفيتناميون الشماليـون إليها بالاً مطلقاً في أي يوم من الأيام. المسألة الثانية كانت حول ماإذا كان بوسعنا إخلاء أية مجموعة من اللاجئين المذكورين قبل إعلام الكونغرس بموجب قانون الحرب. كانت المسألـة تتطلب، نظراً لأهميتها، قراراً رئاسياً. قال فورد: «أعتقد أننا نبتغي أن نفعل ذلك، وأن نبلغهم، وأن نعلن ذلك على الملأ. وفسرت ذلك بأننا ينبغي أن نفعل ذلك وفق ذلك المنهج. فقدرت أن قدرة فيتنام الجنوبية على البقاء تصل إلى مدة ثلاثة أشهر كحد أعلى.

كان الانهيـار كئيبـاً ومأساوياً. ولكن بالنسبـة لصانعي القرار من بيننـا، كان التحدي الأكبر هو كيف ننجح الآن في الإجلاء الحتمي لستة آلاف جندي أمريكي باقين مع أولئك الفيتناميين الذين كانوا في خطر جـراء تحالفهم مع الولايات المتحدة. قلت في اجتماع لموظفـي وزارة الخارجية في 8 نيسان: أريد لائحة بفئات الأشخاص. كيف يمكن نقلهم إلى مكان يتم إجلاؤهم اليه، وبأية طريقة، وبأية مشاورات مسبقة مع الحكومة. (ذلك لأن وزارة الخارجية، عن طريق السفير الأمريكي، كانت مسؤولة عن الإخلاء).

مـن دواعـي السخرية أن التخطيـط للإخلاء كان يجري جنبـاً إلى جنب مع جدل داخلـي حول ماإذا كنـا سنطلـب مساعدة عسكرية من أجـل فيتنام الجنوبية في هـذه المرحلة المتأخرة كثيـراً، وكم. فورد وأنـا كنا ندافع عـن مبدأ الاستمرار في مطالبة الكونغرس بمساعـدة إضافية حتى اللحظة الأخيرة. كيف يمكـن التوفيق مابين تقديري لفرص سايغون بالبقاء، والإصرار على خطة الإجلاء، والدفاع المستمر عن أولويات المساعدة لفيتنام الجنوبية؟

غالبيـة وسائـل الإعلام (أحسـب أنه لايوجـد استثناء ذو شأن) كانـت تنادي بالتخلي عـن سايغون، وبالإطاحـة بثيـو، وبانسحاب فوري من فيتنـام. ولم يكن الكونغرس بعيداً كثيراً عـن ذلك. وداخل الإدارة كان مديـر وكالة الاستخبارات المركزية وليام كولبي يعرض صفقـة نتخلى بموجبها عن ثيو مقابل إخلاء الأمريكييـن بدون شروط. وكان طاقـم فورد في البيت الأبيض تواقاً إلـى التساهل مع فيتنام حتى لايلوث الرئاسة بمزيد من التناقضات الفيتنامية.

ولكن أولئك الذين كانوا يجتمعون من بيننا يومياً في البيت الأبيض كانوا يواجهون خيارات حقيقية وليس نظريـة. فكان علينا أن نسحب الستـة آلاف جندي أمريكي الذين مايزالون في فيتنام وأن نحاول مساعدة

عشرات آلاف الفيتناميين والذين جازفوا بحياتهم من أجل التعاون معنا، على مغادرة البلاد. ولكننا لن نكون قادرين على إجلاء أياً من أصدقائنا الفيتناميين الجنوبيين حتى نطيل انسحاب الأمريكيين، لأن الكونغرس سوف يعمل بالتأكيد على إجلاء آخر أمريكي.

وأي طريقة نوافق عليها كانت تتطلب أن نطلب المساعدة من فيتنام. وفي اللحظة التي نتخلى فيها عن ذلك فإن الرعب سيطيح ببلد غير متوافق. وفي هذه الحالة سوف يحاول الجيش الفيتنامي الجنوبي أن يظهرنا بمظهر الخونة. في بداية نيسان قلت لكولبي: على الرغم من أن ثيو من المحتمل أن يسقط قريباً، فإننا إذا عرضنا عليه أية صفقة فسوف تطالب هانوي على الفور برأس خليفته حتى تدمر البنية السياسية للفيتناميين الجنوبيين بكاملها. (وهذا ماحدث بالفعل في 3 نيسان إذ أكدت وثيقة صادرة عن لجنة إقليمية في فيتنام الجنوبية هذه النبوءة، تحدثت عن عروض مختلفة لحكومة ثلاثية، الهدف الوحيد لنضال هانوي، وفقاً لحركة السلام الأمريكية عزل حكومة فيتنام الجنوبية.

كنا بحاجة إلى وقت لترتيب إجلاء الأمريكيين والفيتناميين الذين التزمنا معهم التزاماً أخلاقياً. وتلبية طلب المساعدة كانت الطريقة الوحيدة للمحافظة على معنويات أولئك الفيتناميين الذين مايزالون مستعدين للقتال من أجل نهاية مشرفة.

ولكن أي مستوى من المساعدة ينبغي أن يكون؟ فقد كانت توصيتي أن نقترح رقماً يتعلق بالحاجات الفعلية لفيتنام الجنوبية. وفي 28 كانون الثاني كنا قد طلبنا معونة تكميلية قدرها 300 مليون دولار كان السيناتور جون ستينيس قد وعدنا بها. وحتى عندئذ لم تكن لهذا الرقم علاقة بالحاجة، ولكن فيتنام على الأقل كانت هادئة نسبياً. أما ذلك المبلغ فما عاد كافياً للتعامل مع الكارثة التي كانت تحيط بنا. ووافق فورد وأرسل الجنرال فريد سي. ويياند، رئيس أركان الجيش الذي كان يقود فرقة الفرسان الأولى في فيتنام، إلى سايغون ليخرج بتقدير واقعي.

وكان فورد خلال هذا الجدل يقف منتصباً وهو لا يستطيع أن يصدق، وكان لا يستطيع، بكل بساطة أن يتصور التخلي عن أولئك الذين لبثوا على مدى عقدين من الزمان يجازفون بأرواحهم بالتعاون من أجل ما ظل خمسة من الرؤساء من كلا الحزبين الأمريكيين يعلنون أنه ضروري لأمن العالم الحر. وبذلت أقصى ما في وسعي لضمان أن يتوافر لهذا الرجل الشجاع والمحترم أوسع نطاق من الخيارات المتوفرة وحرصت حرصاً شديداً على توفير مخرجاً لفورد. وفي 27 آذار، حين أصبح مدى الهزيمة العسكرية الكاملة واضحاً جلياً، اختتمت بياناً إعلامياً في المكتب البيضاوي حول طلبات سايغون العسكرية على النحو التالي:

أقول هذا بقلب ينزف دماً ـ ولكن قد يترتب عليك أن تضع فيتنام وراء ظهرك ولا تمزق صفوف البلاد مرة أخرى. لقد كانت اتفاقيات فيتنام ترتكز على أمرين: تهديدنا بالدعم العسكري واستمرار المعونة.

وفـي تمـوز 1973 أوقفنا دعمنا كما عمدنا أيضاً إلى قطـع المعونة حتى وصلت إلى ما هو دون الحد الأدنى الذي كانوا في حاجة إليه. والآن نواجه موقفاً يائساً.

ومـا كان فورد ليسمع بهذا، قائلا: إن هذا سيكـون مناقضاً لطبعي». وكان جوابه هو الجواب ذاته إلى حـد بعيـد في 3 نيسان عندما ذكرته بـأن لديه خياراً في ألا يفعل شيئاً. وفـي 9 نيسان، أي في اليوم الذي سبق اليوم الذي طلب فيه فورد بصورة رسمية، مبالغ إضافية لفيتنام، لفتُ انتباهه إلى أن وجهة نظر رون نيسيـن هـي أن الرئيس ينبغي له أن يقـود أمريكا إلى الخروج من فيتنام، لا إلـى الدخول فيها، ورد فورد قائلاً: «هذه الطريقة ليست بالطريقة التي أدين بها.. وما كنت لأستطيع فعل هذا».

وفي مؤتمر صحفي، في 3 نيسان أصر فورد على طلبه كلاً من المعونة الاقتصادية والعسكرية لجنوب فيتنام، واتهم الفيتناميين الشماليين بالانتهاكات الصارخة لاتفاقية باريس كما انتقد الكونغرس لخفضه طلباتنـا الخاصة بالمعونـة لفيتنام الجنوبية وأمر بجسـر جوي للطوارئ من أجل ألفيـن من الفيتناميين اليتامـى. ورفض فورد مطالبة الصحفييـن العبثية بطرح ثيو جانباً قائلاً: «لأنني لا أعتقد أن من حقي أن آمر رئيس دولة انتخبه الشعب بترك منصبه»:[2]

سـوف نقـف إلى جانب حلفائنا وأنا أنذر على وجه التحديد أي خصـم من خصومنا بأن لا يشعر، في أي ظـرف مـن الظروف بأن مأساة فيتنام تمثل إشارة إلى أن الشعب الأمريكي قد فقد إرادته أو رغبته في الوقوف إلى جانب الحرية في أي مكان من العالم.[3]

وكانت هذه المواقف مواقف غير شعبية إلى حد بعيد وقد طرحها فورد بهدوء، ومن باب التلطيف على الأغلب، كأن لم يكن هناك أي نهج آخر يمكن تصوره من أجل المصلحة القومية.

وكان رد فعـل وسائل الإعلام رداً يمكن التنبؤ به. فقـد اتهمته «النيويورك تايمز» بالارتباك[4] واتهمته «الواشنطن بوست» بالاشتغال بلعبة جمع الأصداف على الشاطئ[5]. وبأسلوب أكثر ترفقاً وإحساناً طالبت صحيفـة «لوس أنجلوس تايمز» بـ «اتجـاه جديد» حددته بأنه قطـع للمعونة العسكرية للهنـد الصينية.[6] وعندمـا كـررت حجج فورد في مؤتمر صحفي في 5 نيسان لقيت الاستقبـال ذاته منعكساً في أسئلة كهذه: كيـف نستطيع أن نتوقع تعاوناً من قبل الكونغرس فـي الوقت الذي نلوم فيه الكونغرس على ما يحدث؟ وما الـذي جعلنـا نظـن أن أي مبلغ إضافي من المال ستكـون له جدوى حسنة؟ ألم يكن هـذا كله خطيئة ثيو؟ وكيف تهيأ أن نوقع على اتفاقية باريس ونحن نتوقع أي ناتج آخر؟ وكان السؤال الأكثر إصراراً على الإطلاق قولهم: ما هي طبيعة التزامنا تجاه جنوبي فيتنام؟

ولبثـت أعيـد وأكرر ما كنت أقوله على مـدى شهور. لقد كان طلبنا يرتكز علـى التزامات أخلاقية، لا قانونية.

من المسائل الأخلاقية البالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة مسألة أن يقال للشعب الذي ظل يقاتل على مدى الكثير من السنين وبتشجيع منها، في ساعة الشدة، من قبل الولايات المتحدة: إنه في الوقت الذي يريد أن يواصل القتال لن تبادر الولايات المتحدة إلى مساعدته بعد هذا[7].

وأنهيت كلامي بهذا النداء:

لقد سمعني كثير منكم وأنا أطلعكم على هذا الموضوع على مدى ست سنوات حتى الآن، وأعتقد أنه ما من أحد منكم سمعني قط أتشك له في جدوى العذاب والكدح، وهم الذي أحتمله أولئك الذين عارضوا الحرب. وكل ما أستطيع أن أطلبه هو أن هؤلاء الذين كانوا ينزعون إلى الانتقاد، من بينكم ينبغي لهم أن يظل في أذهانهم أن هناك مأساة إنسانية جسيمة يراها أولئك الذين هم في الإدارة كما أنهم يخدمون أفضل المصالح المتعلقة بالسلام العالمي.[8]

ولم يكن في المسألة جدوى، وكان من بواعث أسفنا الهائل أن السناتور هنري جاكسون انضم إلى الهجوم مرة أخرى، وعلى الرغم من عدم رضانا عن السياسة القائمة بين الشرق والغرب فقد واصلنا النظر إليه على أنه حليف في المعركة الجيوبوليتيكية مع الشيوعية، ولكن في 8 نيسان كرر معارضته السابقة للمعونة الإضافية لفيتنام على أساس أن الطلب يرتكز على اتفاقيات سرية، وأشكال من التوافق والتفاهم الخطي. كان كلامه يوحي بأنني كتمتها عن الرئيس فورد بطريقة ما[9]. وكانت التهمة باطلة بطلاناً يمكن إقامة الدليل عليه، على أنها ألقت الضوء، خارج إطار الموضوع المباشر، على المرارة التي باتت مناقشتنا الوطنية مغمورة بها. وكان الافتراض الذي يفيد أن وزير الخارجية يمكن أن يكتم اتفاقيات معينة عن رئيسه، أقصوصة، مثلما كان ضرباً من العبث، وقد مثل مؤشراً تردد جديد في جدلنا الداخلي ولم يحدث في أي يوم من الأيام أن جعلت أنا، ولا فورد، نداءنا مرتكزاً على وجود التزامات رسمية، وكان كل ما ندعي الحق فيه بصدد فيتنام المعرضة للهجوم هو التزام أخلاقي ضمني، ولم يكن هناك أدنى قدر من سخرية سكرات الاحتضار في فيتنام يكمن في أنَّ أولئك الذين كانوا يتعرضون في العادة للهجوم بسبب السياسة الواقعية، كانوا يصرون على شرف الالتزامات وأخلاقيتها، بينما كان نقادهم، الذين كانوا في العادة يتمتعون بحرية كبيرة في الادعاءات الأخلاقية، يتصرفون كالمحامين الذين يبحثون عن فقرات في العقد تتيح لهم مهرباً.

وأبلغ الرئيس ويياند الرئيس فورد في بالم سبرنغز بالوضع العسكري في 5 نيسان، وقال بأنه أخذ في التدهور، ووصف الخيارات أمامنا على أنها كما يلي: أما المبلغ التكميلي المكون من 300 مليون دولار فلن يعوض المستهلكات إلا تعويضاً جزئياً، ولن يعوض عن القدر الهائل من المعدات التي فقدت في كوارث الأسابيع القليلة الماضية. وقال: إن جيش الفيتناميين الجنوبيين لم يتلقَّ في الحقيقة تعويضاً عن المعدات على مدى عامين، وقال وييَّاند محتجاً: ولذلك ما عاد المبلغ التكميلي الأصلي كافياً، وبدلاً من ذلك رفع

لائحـة بما سوف تمس الحاجة إليه لإعادة تشكيل بعض الوحدات التي دمرتها المعارك الأخيرة. وقال: إن الحد الأدنى الذي يعد معقولاً، يبلغ 722 مليون دولار.

وعلى الصعيد الأول كان هذا من المحال، إذ كان من المرجح أن تنهار فيتنام قبل أن يكون من الممكن أن تصل أية معدات إلى هناك. وفي الوقت ذاته، إذا كان لنا أن نرفع أية أرقام ففي وسعنا أن نختار رقماً مرتبطاً ببرنامـج لـه أساس ذهني، وكان هـذا هو أدنى مبلغ يمكن بـه إنقاذ ما يظل مـن الممكن إنقاذه فالمبلغ الأكثر احتمالاً لكي يمنح الفيتناميين الجنوبيين هو الذخيرة التي هي تحت أيديهم ليكسبوا بعض الوقـت للإجـلاء. وإذا انهارت فيتنام قبل أن يمكن وصول أية معونة فسنكون قد حررنا أنفسنا، على الأقل من التزاماتنا الأخلاقية. وقبل فورد الرقم الذي عرضه ويياند.

ومـرّ اجتمـاع لمجلس الأمن القومي في 9 نيسان بالتطور الذهني المماثل من حيث الجوهر إذ واجهت فـورد ثلاثـة خيـارات: ألا يطلب مبالـغ، أو يتمسك برقم 300 مليـون دولار الذي كان مطروحـاً قبل ثلاثة أشهـر، أو أن يسانـد توصيـة ويّاند بمبلـغ 722 مليون دولار. واتبعـت المناقشة خطوطـاً حسنة التركيز، ووافق الحاضرون جميعاً على أن قطع المبالغ سوف يضمن ضياع أي نفوذ أو تأثير على الأحداث. وأوصى شليزنغـر بالتمسك بمبلـغ 300 مليون دولار، باعتبـار أن المسألة لن تستحق الشجار مـع الكونغرس حول الفرق، بالنظر إلى الانهيار العسكري الوشيك في فيتنام، وساندت رقم ويياند لأن مبلغ الثلاث مئة مليون دولار مـع تجاهل كـوارث الشهور الأخيرة، سيقتصر علـى بلوغ حد الكفاية من أجـل التسليم المستحسن بالهزيمـة، ومع افتراض الانحلال المطرد في وضع فيتنـام الجنوبية، من الممكن ألا تشكل ما هية الرقم الـذي يقع عليه الاختيار أي فرق عملـي، بل كان المهم هو الكيفية التي سيكون عليها شعورنا نحن أنفسنا، بسلوكنا، بعد ذلك.

وأعلن فورد قراره على مجلس الأمن القومي في نهاية الاجتماع، بشرح أطول، وأكثر بلاغة مما كانت عليه عادته:

سـوف أطلب 722 مليون دولار، لأننـا نستطيع أن نبرره. وعلى الأقل فسيكـون السجل واضحاً، وسوف أطلـب أن يتـم هذا في تاريخ مؤكد، ربما في الأول من أيـار على الرغم من أنهس سيظل من الواجب علينا أن نقرر ذلك.

وسـوف أطلـب معونة إنسانية، ولكن ليس عن طريق الأمم المتحـدة. أما الناحية الثالثة فسوف أطلب السلطة التي أنا في حاجة إليها لإجلاء الأمريكيين والآخرين الذين نلتزم تجاههم.

وأنـا لا أستبعـد، عند نقطة معينة، أن أتـرك الفيتناميين الشماليين يعلمـون أن أي تدخل في جهودنا الإنسانية سيقابل بإجراءات قوية، ومن أجل هذا أريد المرونة.

وستكون هذه كلمة مُحكمة، بطريقتي الخاصة، لا بطريقة تشرشل، ربما ولن تكون شيئاً زائفاً.

وأنا أعتقد، يا جيم (شليزنغر) أن لديك تحفظات. ولكن هذا هو القرار وستكون هذه هي مجموعتي الوحيدة التي تعرف هذا. لقد أنفقت كثيراً من الوقت في هذا، الآن، وحتى في وقت أسبق، بالعودة إلى عام 1952، وأعتقد أن سياستنا، إذا عدنا بها إلى الرئيسين ترومن و آيزنهاور، هي السياسة الصحيحة. لم ننفذها دوماً بشكل صحيح وربما ارتكبنا الكثير من الأخطاء، غير أنها كانت السياسة الصحيحة.

وفي 10 نيسان خاطب الرئيس جلسة مشتركة للكونغرس، وفي خطبة حازمة، ليست بالاعتذارية، صادق على المقترحات التي حملت أسلافه على توريط الولايات المتحدة في الهند الصينية، وتتبع تطور اتفاقية باريس، وأكد أن الولايات المتحدة لم تزود حليفها بالمعونة الكافية، ولاعززت الاتفاقية. وختم فورد كلامه بإنذار الكونغرس في صدد بعض أشكال التهجم على سياستنا الخارجية:

وإن المصالح القومية للولايات المتحدة، وقضية الاستقرار في العالم تقتضيان منا أن نواصل منح المعونة العسكرية والإنسانية معاً للفيتناميين الجنوبيين... ولا نستطيع في هذه أن نتخلى عن أصدقائنا بينما يتولى خصومنا دعم أصدقائهم وتشجيعهم، ولا نستطيع أن نفكك دفاعاتنا أو دبلوماسيتنا، أو مقدرتنا الاستخباراتية بينما يعمد الآخرون إلى زيادة دفاعاتهم ومقدراتهم، وتدعيمها."[15]

وفي اليوم التالي لخصت وجهة نظري في صدد ما كان معرضاً للمجازفة في حديث مفعم بالحيوية على هيئة العاملين العليا في وزارة الخارجية:

لو أن الرئيس قال في الليلة الفائتة ما يقوله الكثيرون جداً من رجال الكونغرس إنه كان من الواجب أن يكون قاله ـ أي لو أنه قال: «لقد فعلنا ما فيه الكفاية، وما عاد بوسعنا، بعد هذا أن نمنح معونة عسكرية»، فأنا أعتقد أن فيليب حبيب (السكرتير المساعد لشرقي آسيا) سيوافق على أنه سيكون هناك انهيار نهائي عَمائي شامل، لا يمكن السيطرة عليه، في سايغون، بدءاً من هذا الصباح. ومن الممكن، على النحو ذاته تماماً، أن يسأل عما هو صائب في هذه المسألة، لأن المعارضة في الكابيتول لا تتعلق برقم بل تتعلق بالمبدأ..

وهذا الشيء في طريقه الآن إلى أن يتخذ مساره، ومساره شيء يمكن التنبؤ به بدرجة معقولة. أما ما نحاول عمله الآن فهو أن نتدبر المسألة بكرامة، وأن نحافظ على أساس نستطيع أن نوجه السياسة الخارجية من أجلها، ويمكن للشعب، في إطارها أن يكون له بعض الثقة فينا..

ولسنا في صدد اتهام أي امرئ بأنه كان مخطئاً، ولا رغبة لدي، عندما تكون هذه المسألة قد طويت صفحاتها، في تحويلها إلى وسيلة للثأر، والتطواف بها في طول البلاد وعرضها، وأعتقد أن الناس سيسوء شعورهم عندما تنتهي المسألة. غير أن هذه الوزارة.. سوف تصمد في سبيل ما هو حق، وليس بين أيدينا خيار آخر في العالم.

المناقشة الدائرة حول الإجلاء

كان هذا بعيداً عن الحكمة التقليدية، سواءً في الكونغرس أم في وسائل الإعلام. فقد سألونا، بأغلبيتهم الكبيرة، أن نوجه ضربة الرحمة إلى بلد ظللنا مرتبطين به على مدى ما يزيد على العقدين.

أما في إطار الإدارة فقد حولت كلمة السيد الرئيس هذه المجادلات من مسألة هل ينبغي طلب المساعدة، وكيف ينبغي التعامل مع الانهيار الذي يزداد رجحاناً على نحو مطرد في جنوبي فيتنام. وأما في مجال الممارسة فقد انحدر هذا على مجرد مسألة مقدار السرعة في الإخلاء ومسألة نوعية الاهتمام الذي نكنّه للفيتناميين الذين كانوا معنا.

وكان البنتاغون يريد الإخلاء بأسرع ما يمكن. وكان يلجأ، كما حدث في كمبوديا، إلى صياغة أحاديث ملفقة يومية بغية تسريع العملية، وكان ينطوي على الرغبة الكافية في إخلاء بعض الفيتناميين، ما لم يؤد هذا إلى ابطاء عملية إخراج كل الأمريكيين بأسرع وتيرة ممكنة. ولم يكن البنتاغون يجد فائدة في المجازفة بالتسبب في حدوث إصابات أو التعرض لاستفسارات من قبل الكونغرس، أو التعرض للحوادث من جراء إطالة أمد عملية الإجلاء. ولما كان البنتاغون بارعاً في الملاكمة الوحشية ذات السمة البيروقراطية فقد أنشأ سجلاً يقصد به إثبات أن الأمريكيين لم يكن يجري إجلائهم لأسباب كان يعدها سياسية بالمعنى الدقيق، بالمعدل الذي كانت استطاعة الجسر الجوي الموجود خليقة أن تسمح به. وكان يُجري إرسال مذكرات التحذير أو الاتصالات الهاتفية من أجل أن يصل تأثيرها إلى مكتبي. وكانت عمليات النقل بطائرات C ـ 141 تغادر سايغون كل يوم بمقاعد خالية وموثقة توثيقاً حسناً لإثبات أنه إذا كان هناك أي إصابات فسيُلقى اللوم في ذلك على أناس سواهم ـ أي على السفير مارتن أو عليّ.

وكان غراهام مارتن يقف على طرف النقيض الآخر. وكان التقليد أن يكون تدبير عمليات الإخلاء مسؤولية وزارة الخارجية، على أن يقوم السفير بدور القائد الميداني وكان مارتن قائداً عاماً بفطرته، وكان يقوم لدى وزارة الخارجية بدور المكافئ لدوغلاس ماك آرثر، وكانت له وجهات نظره الخاصة حول المعدل الأمثل للإخلاء، وعدم إيلاء الاهتمام الزائد عن الحاجة، على وجه الدقة، للتوجيهات الواردة من واشنطن البعيدة، وكان يلتزم التزام المتعاطف بحرارة تجاه الناس الذين سنكون عما قريب مضطرين إلى التخلي عنهم. وكان مارتن يرى واجبه في المباعدة بين عمليات سحب الأمريكيين، أو في إفساح أطول فترة ممكنة من الزمن لكي يُترك ما يكفي من الحضور الأمريكي، لتبرير إنقاذ الأمريكيين. ولما كان مارتن يعتقد أن الرعب في سايغون يمثل باعثاً للقلق أكبر من قدرات هانوي، فقد كان يناضل من أجل وتيرة للإخلاء أبطأ كثيراً حتى مما كان فورد وسكوكرافت أو صقور الإدارة يحسبونه ملائماً. وكان يُغرقنا بطوفان من البرقيات كان فحواها أنني سأكون الرجل الذي سيعد مسؤولاً إذا خلفنا وراءنا أي لاجئين محتملين من دون أن نضطر إلى ذلك. ولما كانت الوزارة تتعرض للإزعاج والمضايقة من قبل البنتاغون

لأننـا كنا ننفذ الإخلاء ببـطء مفرط، ومن قبل مارتن لأننا كنا نغادر بسرعـة مفرطة، فقد تبين أن الحد الوسط أكثر انطواءً على المخاطر من أن يكون من ذهب.

أما موقفي فكان أقرب كثيراً إلى موقف مارتن منه إلى موقف البنتاغون. أما النقطة التي كنت أخالف السفيـر فيهـا فكانت في تقديرات كل منا لآمال جنوبي فيتنام في البقاء ـ ومن ثم للوقت المتاح للإخلاء. وحتـى بعد انهيار المرتفعـات الوسطى كان مارتن يجادل محتجاً بأن من الممكن إنشاء معقل قابل للحياة حـول نهـا ترانغ وسايغون والدلتا ـ وتلـك فرضية كان يجادل فيها بعنفوان وحُمَيّـة، فيليب حبيب، الرجل الـذي لـم يكن خجولاً ولامتواضعـاً، أيضاً، وعندما بات انهيـار سايغون أكثر وضوحاً مـن أن يرغب المرء فـي ابتعاده، احتجّ مارتن بأن في وسعنا أن نتدبر أمـر نقل السلطة في سايغون عن طريق حكومة ائتلافية بصـورة متدرجـة بما يكفي للحفاظ على جسـر جوي للاجئين على مدى من الأسابيـع أكثر مما كنت أرى إمكانيـة الوصـول إليه عملياً. ولما كنـت أقف في مواجهة لي دوك ثو على مـدى كل هذه السنين فقد كنت علـى يقين أنه لـن يقبل أبداً بتحويل تدريجي للسلطة، أو بأي بنية سياسية مستقلة في سايغون، مهما كنت مؤقتة ـ حتى لو كانت حكومة شيوعية مستقلة. وما كانت هانوي لتنتهز الفرصة فرصاً من أجل ظهور نزعة تيتوية في جنوبي فيتنام.

ومهمـا يكـن من كثرة تعاطفي مـع أهداف مارتن، فقـد كان لابـد لسياستنا أن تُدْخل فـي حسبانها تقديـرات الاستخبـارات المتشائمـة على نحو مطـرد الزيادة، ومؤداهـا أن فيتنام الجنوبيـة لن تستطيع الصمود إلا لمدة أسابيع.

ولذلـك تبنّيـت، بموافقة الرئيـس، الخطة التالية فقد حددنـا أولاً مقدرة جسرنا الجـوي القائم على الطائـرات العمودية لمدة يوم واحد، وتبين أنها بما يقارب 1250. وعلى ذلك الأساس أمرت مارتن في 18 نيســان (أي بعد أسبـوع من خطاب الرئيس) بخفض عدد الأمريكيين إلـى ذلك المستوى في 22 نيسان. وسـوف يتـم إجلاء هـذه المجموعة الأخيـرة من الأمريكييـن مع أكبر عـدد ممن تبقى مـن الفيتناميين الجنوبييـن، مـن أراضـي السفارة في اللحظـة التي كان فيها مطـار سايغون (تان سون نهـوت) يتهدده الخطر. وأثناء فترة الاعتراض والتدخل سوف يُبذل جهد أقصى لإجلاء الفيتناميين، مع إعطاء الأفضلية لأولئك الذين عرضوا أنفسهم للخطر من أجلنا.

وكانـت ضغـوط مجلـس الشيوخ من أجـل انسحاب سريع من فيتنـام تتصاعد في كل يـوم، وفي 14 نيسان دعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بأكملها، الرئيس إلى قاعة مجلس الوزراء (cabnet 6oom) . وهـذه هـي المرة الأولـى التي يحدث هذا فيها منذ أيـام وودرو ويلسون. وألقينـا، أنا و شليزنغر ببيانين إعلاميـن متطابقين تقريباً حول الوضع العسكري وآمال سايغون، وأجاب أعضاء مجلس الشيوخ المتميزيـن بأنهـم لم يأتوا ليناقشوا استراتيجية فيتنام بل لتسريع إجلاء الأمريكيين وللتأكيد من أنهم لا

يؤخرون إجلاءهم لإنقاذ الفيتناميين. وكانوا يرون أن إعطاء الأولوية لإنقاذ الفيتناميين الجنوبيين سوف يورطنا من الناحية العسكرية توريطاً شاملاً مرة أخرى. ويسرد فورد القصة في مذكراته قائلاً:

كانت الرسالة واضحة: اخرجوا بسرعة. «وسوف أعطيكم مبالغ ضخمة للإجلاء» وقال جاكوب جافيتس، السيناتور من نيويورك «ولكن لن تحصلوا على درهم واحد من أجل المعونة العسكرية. ورأى السناتور عن ولاية إيداهو، فرانك تشيرش، أن هناك مشكلات حادة « يمكن أن تورطنا في حرب واسعة النطاق» إذا حاولنا إجلاء كل الفيتناميين الجنوبيين الذين كانوا مواليين لنا. وردد جوزيف بيدين السيناتور عن ديلاوير عبارة مشابهة قائلا : «سوف أصوت لأي مبلغ من أجل إخراج الأمريكيين، ولا أريد أن يختلط هذا بإخراج الفيتناميين».

وكان جواب الرئيس مهذباً من دون تراجع:

صدقوني نحن في حاجة إلى كسب الوقت ولو لكسب أيام قليلة، وأشكركم لزيارتكم لقد كانت لنا مناقشة طيبة غير أن القرار هو مسؤوليتي وسوف أتقبل النتائج"[12]

البحث عن حل سياسي

كان لدى المعلقين ومجلس الشيوخ، بالطبع، خيار آخر: ألا وهو «حلُّهم السياسي» العزيز الغالي، غير أن الطرف الذي يواجه الهزيمة الشاملة ليس لديه شيء يقدمه للخصم، وليس لديه ما يزيد كثيراً على المجازفة بوسطاء محتملين. وأظهرت فرنسا اهتماماً شديداً بأن تصبح فاعلة". ولكن حتى بينما كنا نناقش بأسلوب مهذب مشروعات فرنسية مختلفة لاقتسام جنوبي فيتنام قررنا أن مسلكهم هو الأقرب — كما كان ذلك في حالة كمبوديا — إلى أن يكون انعكاساً لحنين إلى الماضي يتصل بالنفوذ الاستعماري المفقود، منه إلى أن يكون تقديراً للكيفية التي يتم بها إنهاء المأساة الفيتنامية.

وكان التحرك «السياسي» الوحيد الذي بوسعنا أن نفكر فيه هو التوجه نحو موسكو التي ظلت تحافظ على إسهام في العلاقة مع أمريكا، على الرغم من انهيار التعرفة التجارية (t6adc bill) وكان بريجينيف ما زال يتوق توقاً شديداً إلى مؤتمر قمة حول الأمن الأوربي، كان يتابعه على مدى ثلاث سنين، وكان الآن قد تم التخطيط له لكي ينعقد انعقاداً تجريبياً مؤقتاً في أواخر تموز. وأخبرت اجتماع الهيئة العليا اليومي للعاملين في وزارة الخارجية في 18 نيسان بأننا سنتوجه إلى الاتحاد السوفييتي على الرغم من أنني كنت أقدر فرص قيامه بشيء ما بناءً في هذا الصدد بنسبة واحد بالألف. لقد كنا في الموقع الذي ينطوي على الإذلال الذي لخصه المؤرخ البريطاني إدوارد جيبون: وهو أن الإقناع هو ملاذ الضعيف والضعيف قلما يستطيع أن يقنع على أن ما جعل موقفنا باعثاً للغيظ على وجه الخصوص هو أنه قد تم إضعافنا باختيارنا لا بحكم الضرورة.

وفـي 19 نيسـان سلمت «مذكـرة شفهية» من فـورد إلى بريجينيـف عن طريق دوبرينيـن (والمذكرة الشفويـة وثيقـة خطية تتمتع بالوضع ذاته الـذي تتمتع به المحادثة الشفهية غير أنهـا مدونة ابتغاء للدقة والتأكيد) وقد قررت المذكرة أن الحاجة تمس في فيتنام إلى وقف إطلاق النار لإنجاز «إجلاء المواطنين الأمريكيين والمواطنيـن الفيتناميين الجنوبيين الذين كان لدينا التزام مباشر خصوصي تجاههم» وكنا نتوجـه نحو موسكو، ولا نقول ذلك مـن دون لمسة تهديد، لأن مما يدخل في إطار مصلحتنا المتبادلة على المـدى الطويل إنهـاء الموقف القائم بطريقة لا تهـدد الملاقات السوفييتية الأمريكيـة أو تؤثر في موقف الشعب الأمريكي من المشكلات الدولية الأخرى».

ولتقديـم صورة أكثر واقعية عن هـذا النداء المبتذل المكرر في جوهره، أكدنـا استعدادنا «لمناقشة الظروف السياسية الخاصة التي يمكن أن تجعل هذا (أي وقف إطلاق النار) ممكناً» وبعبارة أخرى، تغيراً في الموقف السياسي في سايغون وقد مارسنا الخداع في صدد العواقب الخطيرة لهجوم على المجاملات الجوية وعلى طائرات الركاب. على الرغم من أن مراقباً خبيراً متضلعاً في مناقشات الكونغرس الأمريكي مثل دوبرينين ولم يكن من المرجح أن يحمل ذلك التهديد على محمل الخطورة الكبيرة.

وبينما كنا في انتظار الجواب السوفييتي أشار مارتن في 20 نيسان إلى ثيو قائلاً: إن الرئيس الفيتنامي الجنوبـي يمكن أن يفكر بالاستقالـة. وزعم مارتن أنه يتحدث بصفته الشخصيـة على الرغم من أن هذا المسلـك كانـت قد تمت الموافقة عليه مـن قبل فورد وتم التنسيق من أجله مـع مكتبي في البيت الأبيض. ولـم تكـن لدي أوهام بصدد ما يمكن أن يكون عليه الجـواب الفيتنامي الشمالي على خطوة كهذه غير أني أذعنـت علـى أساس الأمل الواهي، بأن توجهنا يمكن أن يؤدي إلـى مفاوضات تمطينا أياماً إضافية قلائل لإجـلاء أصدقائنا، ورد ثيو ببرودة أقرب إلى أن تكون جليدية قائلاً لمارتن: إنه سوف يفعل ما هو الأفضل لصالـح بلاده. وأنهى مارتن تقريره لواشنطـن بهذه الملاحظة الحادة اللاذعة: «ذهبت إلى بيتي وقرأت «الديلـي نيوز دايجستس» من واشنطن وأخذت حمامـاً وفركت جلدي بقسوة بالغة بأقوى صابون استطعت أن أعثر عليه، فلم يسعفني كثيراً». وكان فورد وسكو وكرفت يشعران الشعور ذاته.

وكان شعـور البيت الأبيض بوجوب الاستعجـال في إجلاء أكبر عدد ممكن من الفيتناميين لم يلفت حتى الآن نظر وزارة العدل التي رفضت منح الإعفاءات من متطلبات تأشيرة الدخول.

وقـد يبـدو من الغريب لأولئك الذيـن لا يعرفون واشنطن أن الرئيس يمكـن أن يكون في وضع الملتزم بخوضـ معارك مريرة مع مجلس الوزراء حول استعـداده «لإطلاق سراح مشروط» - (extend pa6ole) - وهنا هو المصطلح الفني الذي يعبر عن الإعفاء من متطلبات التأشيرة. وهذا ما كان يدخل ضمن سلطات الفـرع التنفيذي وأخيراً، وفـي 22 نيسان، وافقت وزارة العدل، بموجب قـرار اللجنة القضائية في مجلس الشيـوخ، علـى رفع القيود لعدد يصل إلى 130000 لاجئ من الهنـد الصينية، ومعهم خمسون ألفاً من فئة ذوي الخطورة العالية، وكان آخر استثناء كهذا قد حدث في عام 1960 لصالح لاجئي كوبا.

وبينمـا كان الكثير من رؤسائهم في واشنطن مشغولين بتحويل المسؤولية إلى طرف آخر. أقدم اثنان ممن موظفي مصلحة الأجانب ذوي المرتبة الأدنى - هما ليونيل روز نبلات وكريغ جونستون - سبقت لهما الخدمـة في فيتنام على عمل بالاعتماد على نفسيهما لتبديد المخاوف من المعاناة هناك. ففي 20 نيسان تـركا وظيفتيهمـا في واشنطن مـن دون إذن، وبعد أن سافرا على نفقتهما وبجـوازي سفر نظاميين (غير دبلوماسييـن) ، وصـلا إلى سايغون وساعدا بعض الفيتناميين الذين سبق أن عملـوا معهم، على الهرب. وكان هـذا خرقـاً فاضحـاً لنظام دائـرة الأجانب ولتنظيمات ولوائـح وزارة الخارجية التـي لا يعرف أحد مـدى كثرتها، وثارت ثائرة الوسط البيروقراطي في وزارة الخارجية وأوصوا بعقوبات، تتراوح بين الطرد والتوبيـخ الرسمي الشديد. وكانت خليقة أن تفسد المسيرة المهنيـة لروز نبلات وجونستون. وعندما عاد إلـى واشنطـن بعد أسبوعين أوغرت على لاري إيغلبرغر الذي كان حينئـذ مساعداً تحت تصرف سكرتير الدولة للإدارة ليطلعهما على قانون الإخلاء بالنظام ثم يأتي بهما إلى مكتبي وبعد أن صدرت بعض أشكال الحلبـة الشكليـة المعبرة عن عدم الموافقـة، قلت: «لم يكن هنـاك إلا القليل، فما نستطيـع أن نباهي به فـي هذه الشهـور الأخيرة. غير أنكما اسبغتما رداء الفضل على بلديكمـا وعلى دائرة الأجانب». ولم يتخذ إجراءٌ تأديبي، وبعد عام عملت على أن يحصل كل منهما على جائزة الشرف العليا لوزارة الخارجية. وظل جونستـون في دائرة الأجانب حيـث أصبح فيما بعد سفيراً لدى الجزائر أمـا روز نبلات فقد كرس حياته ومسيرته المهنية لمنظمات غير الحكومية لمساعدة اللاجئين.

وفـي مسـاء 21 نيسان استقال نجوين فـان ثيو بعد أن ألقـى كلمة مريرة وبخ فيهـا الولايات المتحدة توبيخـاً شديـداً لتقصيرهـا في أحد أمرين: إمـا لفرضها اتفاقيـة باريس وإما لمد أجـل المعونة المادية الموعودة لجنوبي فيتنام. وهللت وسائل الإعلام لرحيله، إذ باتت «الاتفاقية المتفاوض عليها» والمتماشية مـع اتفاقية باريس ممكنـة الآن على الأقل، كما كانت تفيد ذلك حجة واشنطن بوست تايمز، وكأن ثيو كان العقبـة التي تقف في طريق نتيجة متفاوض عليها. المفاوضات شكاوي ثيو من الولايات المتحدة على أنها جعجعـة وتبجح صادران عن سياسي فيتنامي مشـوه السمعة، حاقد ساخط. وفي هذه المرة فحسب كانت وسائل الإعلام الليبرالية سعيدة بالدفاع عن الإدارة.[13]

وكان لدى ثيو كل سبب يحمله على الامتعاض من سلوك أمريكا، وعلى الرغم من أنه كان يكرهني كما لم يكرهني إلا القليل من الناس، في أي يوم من الأيام، لأنه كان يُعدّني مسؤولاً عن المفاوضات التي أنهت الـدور العسكري الأمريكي. فأنا أحترمه كونه وطنيـاً خدم بلاده بشجاعة وشرف. ولم يكن ثيو قط العقبة فـي طريق السلام التي زعم النقـاد المناوئون للحرب أنه وبلاده، على السـواء، يستحقان مصيراً أفضل ولو أنني كنت أظن أن من الممكن أن يقطع الكونغرس، بالنتيجة، المعونة عبر حليف محاصر، لما مارست الضغط كما فعلت في المفاوضات النهائية في عام 1972 .

وقد أثبت «الحل السياسي» أنه هش سريع العطب في كل شَذْرة منه، كما كانت تشير كل خبرتنا وتجربتنا إلى ما سيكون عليه. وهاجم راديو هانوي خلف ثيو، تران. فان صعّدت هانوي مطاليبها، مُصرة على الرحيل الفوري لكل الأفراد الأمريكيين من مدنيين وعسكريين.

وقد اختُصرت عشرون سنة من الأمل، والإحباط والنزاع حول فيتنام في هدف واحد، هو إنقاذ أكبر عدد من الضحايا الفيتناميين المحتملين من نتائج التخلي الأمريكي أما نحن، في البيت الأبيض فكنا نتشبث بكل رحلة جوية تحمل اللاجئين كأن في وسعها أن تخفف بطريقة ما، من ألم أمريكا المتراكم في حربها مع نفسها. بدأ الجسر الجوي في21 نيسان، على مدار الساعة، من سايغون، بطائرات C ـ 141 في النهار وبطائرات C ـ130 في الليل. وعلى مدى الأيام العشرة التالية ساعد هذا على إنقاذ ما يقارب خمسين ألف فيتنامي. (وفرّ ثمانون ألفاً سواهم بوسائل أخرى). وكان النقاش الوحيد ذو المعنى داخل حكومتنا يدور حول مسألة حتّامَ يمكن الحفاظ على مسيرة الجسر الجوي.

اضمحل الحافز الشيوعي لمنحنا هذا الوقت الأساسي عندما أصبح أعضاء هيئة العاملين في البيت الأبيض العقل الموجه لانتصار بيروقراطي أنموذجي داخل الطريق الدائري الذي يطوق واشنطن DC. وذلك أنهم أدخلوا في الكلمة الرئاسية في جامعة تولين في نيو أورليانز في 23 نيسان عبارة تفيد أن الحرب قد انتهت على قدر ما يتعلق الأمر بفورد. وجاء نصُّ الفقرة المعنية على النحو التالي:

اليوم تستطيع أمريكا أن تستعيد روح الكبرياء التي كانت موجودة قبل فيتنام ولكن هذا لا يمكن تحقيقه بإعادة خوض غمار حرب قد انتهت وطويت صفحتها على قدر ما يتعلق الأمر بأمريكا. وكما أرى ذلك، فقد حان الوقت لكي نتطلع إلى الأمام، إلى جدول أعمال للمستقبل. لكي نتحد، ولكي نضمد جراح الأمة، فتستعيد صحتها وثقتها بنفسها المبنية على التفاؤل.[14]

وكانت البيانات الإعلامية الصادرة عن أعضاء هيئة العاملين في البيت الأبيض تؤكد أنه لا أنا، ولا سكوكروفت قد استشرنا في صدد صياغة الكلمات، وقد وصفت الخطبة بأنها «إعلان مستقل» رئاسي من قبل وزير خارجيته.

أما ما فات المحدقون بإعجاب في الفقرة المعينة أن يفهموه فكان: أن الحرب انتهت، بهذه الفقرة أو بدونها، وكان الموضوع الوحيد الباقي هو كم من الفيتناميين نستطيع أن ننقذ، وإلى متى سيظل مسموحاً أن نواصل هذا النشاط الإنساني في جوهره وكان مرغوباً أن يكون هناك بعض الغموض والالتباس في مسألة على أي مدى نريد الذهاب في تحقيق هدفنا. وقد وصفت هذه الاستراتيجية للجنة مخصصات البيت الأبيض في 21 نيسان:

لقد كانت صعوبتنا ومشكلتنا، في الأيام العشرة الأخيرة، تتمثل في توجيه أنفسنا بحيث نستطيع أن ننقذ القدر الأقصى من الأرواح من دون أن نثير في الوقت ذاته، فزعاً سوف يحول دون إنقاذ أية أرواح،

وإذا كنتم تفهمون فهذا هو المبدأ الأساسي لسياستنا على مدى الأيام العشرة الأخيرة، وسيكون هذا مفتاحاً للكثير من الأشياء التي تم القيام بها.

أما في مجال الممارسة فلم تغير خطبة تولين إدارة فورد للأمور. وفي وقت متأخر من ذلك أصدر تعليماته إلى رون نيسن لإبلاغ وسائل الأعلام أنه يظل واقفاً إلى جانب طلبه 722 مليون دولار معونة لفيتنام. وفي وسط هذه الزوبعة التي تحطم القلوب من حولنا، لم أكن أجد جدوى من مناقشة أوجه التفوق في كتابة الخطبة مع الرئيس. ولم أطرح هذه القضية نهائياً. ولم يقدم فورد أي تفسير. يبدو أنه لم يأخذ بعين الاعتبار خطاب تولين لأنه لم يأت على ذكره في مذكراته.

الإجلاء

بعد أيام قليلة من خطبة تولين، كان كل شيء هادئاً مع أن الشيوعيين قد تقدموا إلى نطاق مدى المدفعية من مطار تان سون نهوت. هل كانوا يتجمعون من أجل هجوم نهائي، أم أنهم فتحوا ثغرة من أجل الإجلاء؟

كانوا يفعلون الاثنين حقاً. ففي 24 نيسان، هتف دوبرينين في الساعة الرابعة بعد الظهر وقرأ عليّ الجواب السوفييتي عن مذكرتنا في 19 نيسان. بدت وكأنها تعبر عن ضوء أخضر لإجلاء الأمريكيين. وزعمت أن هانوي تبحث عن نتيجة سياسية على ضوء اتفاقية باريس. فالفيتناميون الشماليون يفترض أنهم أخبروا موسكو أنهم « لاينوون الإساءة إلى مكانة الولايات المتحدة، وهذا ماشجع بريجينيف على التعبير عن أمله في تهدئة رغبة أمريكا بالمغامرة في أننا لن نتخذ أي إجراء «مشحون بمخاطرة جديدة تجاه الوضع في الهند الصينية».

وإذا كانت مذكرة السوفييت تعني ماقيل، فستكون هناك فسحة للإخلاء. ومع أن المذكرة اقتصرت على إجلاء الأمريكيين، فإن تأثيرها العملي كان يعني إخلاء الفيتناميين أيضاً، لأننا كنا نقوم بإجلاء الطرفين معاً، على الطائرات ذاتها. وإذا كانت هانوي تقصد حقاً الإجراءات الواردة في اتفاقية باريس، يمكن عندئذ كسب بعض الوقت.

النتيجة ستكون بالطبع هي نفسها: الهيمنة الشيوعية الشاملة التي قاومناها بشدة لمدة عقود من الزمن. ومع ذلك ومن أجل إنقاذ المزيد من أرواح الفيتناميين كنا مستعدين لصك أسناننا والمتابعة. فقد أعطتنا رغبة بريجينيف في إنقاذ مؤتمر الأمن الأوروبي بعض الامتياز مع أن الكونغرس كان ينذر بأننا قد نعود إلى الوراء في اللحظة الأخيرة.

وافق اجتماع موظفي الخارجية الخاص بتقويم رسالة بريجينيف على أننا يمكن أن نستخدمها لكسب بعض الوقت مع أن بيل هيلاند، رئيس مكتب المخابرات والأبحاث وجد أن مدة اسبوع قليلة. لهذا أعطيت

تعليمات إلى مارتن بتخفيض أعداد الأمريكيين إلى أقل من 800 الرقم الذي يمكن أن يرفع حسب تقديرات الأركان المشتركة في مدة ساعتين ونصف، وحشد من تبقى بحيث يستمر الجسر الجوي في إنقاذ أقصى رقم من الفيتناميين. في بعد ظهر 42 نيسان، عقد فورد اجتماع لمجلس الأمن القومي، (NSC) لمراجعة خطط الإجلاء النهائية. استمر شليسنفر في الدفاع عن إجلاء فوري لمن تبقى من الأمريكيين، مما يعني بالطبع إجلاء الفيتناميين أيضاً. وقد وضع فورد حداً للنقاش في لقاء في 9 نيسان:

فورد: أفهم المخاطر. إنها مخاطرتي وسأقوم بها.

ولكن دعونا نتأكد من أننا ننفذ الأوامر.

روكفلر: لاتستطيع أن تضمن مصالح أمريكا بدون مجازفات.

فورد: بعون من الله.

أجبنا السوفييت، متعلقين بكل تمديد أخير ممكن. في الساعة 8,25 مساء في 24 نيسان. حيث طرحنا في مذكرتنا عدداً من الأسئلة على أمل أن يستمر الجسر الجوي فميا يُعد السوفييت إجاباتهم. إذ قلنا في رسالتنا. «إنه نظراً للجواب (السوفييتي) البناء.. ستقوم الولايات المتحدة بإجلاء الأمريكيين على أمل أن تبقى الأوضاع ملائمة». ودعونا هانوي إلى أن تنظر في كيفية تنفيذ أحكام اتفاقية باريس «المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية». وأعاد الرئيس التأكيد لبريجينيف بأننا سنمتنع عما كان يعتبره الكونغرس ممنوعاً، على أية حال. طالما أنه لايوجد أي تدخل في الإجلاء فإن مذكرتنا ستستمر في دفع الولايات المتحدة «لئن لا نتخذ أية خطوة يمكن أن تفاقم الموقف».

كما قلت في اجتماع موظفي وزارة الخارجية: كل مابقي لنا الآن هو أن نظهر الجلد. إذ ليس أمامنا إلا القليل مما يمكن إنجازه بالمناورة الدبلوماسية، ولاسيما عند التعامل مع المتشددين من هانوي.

وفي عشية 28 نيسان بتوقيت واشنطن (29 نيسان في فيتنام) بدأ الانهيار النهائي لسايغون بهجوم صاروخي على مطار تان سون نهوت. كان قد تجمع هناك ثمانية آلاف فيتنامي و 400 أمريكي لتمكين طائرات الإجلاء من أن تمتلىء وتعود بدون تأخير.

وعلى الرغم من أن إطلاق النار توقف سريعاً، إلا أن اللاجئين كانوا في خطر جسيم. فقد انتشروا بسبب الذعر على الممرات ما أدى عملياً إلى توقف الجسر الجوي. وفي الساعة 10,45 بعد الظهر بتوقيت واشنطن في 28 نيسان أمر فورد كارهاً بالإجلاء الأخير. وكنا قبل ذلك بقليل لانتحدث بلهجة تشاؤمية كاللهجة التي يمكن أن تظهر في كتب التاريخ. بل لعلها كانت حول الشعور بالتفجع بسبب الضحايا البائسة الذين كنا على وشك أن نخلفهم وراءنا.

كيسنجر: لديهم الصلاحية لطلب أي جسر جوي للطوارىء في أي وقت الليلة ـ ليلتنا ـ وينبغي أن يطلبوا ذلك قبل نهاية النهار هناك.

فورد: في نهاية النهار هناك أم غداً صباحاً هنا؟

كيسنجر: غداً صباحاً هنا إذا لم تحملهم طائرات 130 - C بعيداً، عندئذ ستقوم الحوامات بذلك.

فورد: ياللعار! 24 ساعة أكثر أم 12 ساعة أكثر؟

كيسنجر: 12 ساعة أكثر ونستطيع أن ننقذ حياة 8 آلاف شخص.

فورد: هنري، لقد فعلنا كل بوسعنا.

كيسنجر: السيد الرئيس، لقد نفذت ذلك منفرداً ضد كل النصائح، وقمنا بالعمل بقدر المستطاع.

فورد: حسناً، أنا آمل فقط أن (الجنرال) سميث و(غراهام) مارتن يفهمان الآن وضعنا ولن يترددا في التصرف.

كيسنجر: حسناً، لقد تفحصنا الأمر مع مارتن. إذ تحدثت معه قبل 51 دقيقة، أنا لاأقول إنه سيفعل ذلك عن رغبة، ولكنه سيقوم بذلك. سيبقى هناك مع اثنين كي يهتم بأمريكيين يمكن أن يظهروا من الغابة. ولكنني لاأظن أننا نستطيع تبرير ذلك.

فورد: أنا لا أعتقد ذلك أيضاً، ياهنري.

كيسنجر: لانستطيع أن نقدم لهم أي رهائن.

(من أجل شرح الخليط العجيب من الإدانة والحزن تجاه تلك الساعات الأخيرة، ألحقت المحادثات المتعلقة بذلك في الملاحظات).[15]

في الساعة 11 بعد الظهر اتصلت بغراهام مارتن وطلبت منه أن يتقيد بـ: جميع الأمريكيين إذ ينبغي أن يغادروا معاً مع أكبر عدد ممكن من الفيتناميين يمكن للحوامات أن تحمله في اليوم الأخير للجسر الجوي. وافق مارتن على الإجلاء ولكنه اقترح البقاء متخلفاً مع اثنين من المتطوعين للإشراف على النقل، مؤكداً شكي بأنه سيتصرف مثل الجنرال جورج غوردون ـ القائد البريطاني المشهور الذي قُتل في الخرطوم على يد المهدي عام 1885 بعد رفض المغادرة. لم نكن بحاجة إلى أن نترك سفيرنا في سايغون يؤخذ رهينة من قبل الفيتناميين الشماليين في اليوم الذي سقط فيه جهدنا. لذا أمرت مارتن بالمغادرة. «نريد أبطالنا أن يعودوا إلى واشنطن، إذ لايوجد الكثير منهم هنا».

لم يكن من الواضح ما إذا كانت هانوي قد سرعت الهجوم النهائي على سايغون في اللحظة الأخيرة أو ما إذا كان الفيتناميون الشماليون ينتهجون خطة بحيث يكون جوابهم للسوفييت خدعتهم الأخيرة.

في ذلك الوقت كنت أعتقد أن خطبة فورد في تولين قد سرعت جدول أعمال هانوي، لأنها عملياً أزالت الخطر الأخير في تدخل الأمريكيين ثانية ـ رغم أن ذلك كان يتطلب عملياً مستوى غير عادي من جنون

العظمة الفيتنامي الشمالي لأخذ هذا التهديد على محمل الجد. فمذكرات الجنرال ڤان دونغ تين لاتشير إلى خطبة فورد، كما فعلت بالنسبة للمجادلات الأمريكية الداخلية الأخرى.[16] ووفقاً لما قاله وينغ، فإن ماسرع قرار هانوي كان «الخطط الدبلوماسية الذكية» للولايات المتحدة والدمى التابعة لها:

> إن الخطط الدبلوماسية الذكية للأمريكيين وأتباعهم والتي جاءت واحدة إثر أخرى، مترافقة مع تهديدنا، كانت تهدف إلى مجابهة خططنا في الهجوم الشامل على سايغون، وبيّنت أكثر أن علينا أن نقاتل
>
> بإلحاح أكبر، فنهجم بصورة أسرع، ونستغل كل فرصة، وكل دقيقة من أجل النصر النهائي.[17]

كانت فكرة هانوي عن «الخطط الدبلوماسية الذكية» هي أن تحاول سايغون تنفيذ الخطوات التي كانت تطالب بها حركة الاحتجاج الأمريكية لعقد من الزمن: الإطاحة بثيو، وتوسيع الحكومة. بالفعل غادر ثيو في 24 نيسان، وقام خليفته الرئيس تران ڤان هونغ بتوسيع الحكومة بدعوة الجنرال ويونغ ڤان مينه إلى تولي رئاسة الوزارة. «مينه الكبير»، كما كان اسمه الذي اشتهر به، كان الأمل الكبير للمحتجين ضد فيتنام منذ 1967، عندما خسر الصراع على السلطة مع ثيو. مينه الذي كان يدعي بأنه محايد كان يتوقع أن يكون متبدلاً من الشيوعيين، رغم أن لي دول ثو قد أعطاني انطباعاً مغايراً تماماً.

في الصراع النهائي حول من سيكون السفينة الغارقة، رفض مينه أن يكون رئيساً للوزراء لأنه قال: إن العرض جاء من بنية السلطة القديمة، التي أطيح بها الآن. وبدلاً من ذلك طلب من «الجمعية الوطنية» أن تعّينه رئيساً من أجل القيام بمهمة إنهاء الحرب وخلق إدارة موقتة. انصرم يومان لتنفيذ هذه المناورة، ونُصّب «مينه الكبير» رئيساً في 27 نيسان. إذ بقي في السلطة أقل من 72 ساعة، وهي مدة لاتكفي إلا لاتخاذ إجراءين مهمين: وهما الطلب من هانوي وقف إطلاق النار والقيام بمفاوضات سياسية ـ وقد رفضا ـ وفي 29 نيسان طالب بأن يغادر جميع الأمريكيين في غضون 24 ساعة. ولما كان ذلك يتوافق بدقة مع خطة انسحابنا، فقد ساعد بالفعل على خروجنا من التهمة بأننا تخلينا عن أصدقائنا. وفي الوقت نفسه حاولت وزارة الخارجية الفرنسية إقامة اتصالات دبلوماسية مع ممثل الخارجية الفيتنامية في باريس والدبلوماسيين الأمريكيين ـ وهو ماكان يتطلع إليه الممثل الفيتنامي.

ولكن زعماء هانوي لم يحاربوا مدة ثلاث عقود من أجل المهادنة مع حكومة مؤقتة في سايغون، أقل كثيراً من أن تكون دولة مستقلة ـ حتى لو كانت شيوعية. ومن دواعي التناقض أن تنصيب مينه قد سرّع من جدول أعمال هانوي. ولعلها أصبحت أكثر استعداداً لتضمن لثيو فرصة من الإمهال أكثر من خلفائه. فقد كان نظام حكم ثيو ينهار، وبضعة أيام أخرى لن تثبته. ولكن إذا ظهرت حكومة معترف بها دولياً في سايغون قادرة على التفاوض لوقف إطلاق النار والتعامل مع الولايات المتحدة، فمن الممكن أن تقود إلى

نــوع من الاستقلال لكوريا الجنوبية ـ حتى لو كانــت شيوعية. وهذا لن تشجعه هانوي. لذا فإن ماحدث أن معركة هانوي الأخيرة في سايغون كانت موجهة لدواعي السخرية إلى شيوعيي فيتنام الجنوبية والتي كانت حركة رجال العابات التابعة لهم قد بدأت بهذه المأساة الكاملة في كل تلك السنوات السابقة.

لم يكن من دواعي الدهشة ألا يتحقق الاتصال مع PRG في باريس.

اليوم الأخير

بعــد ملاحقــة البيت الأبيض طيلة ثلاثــة أسابيع من أجـل الإسراع بالإجلاء النهائــي، تحولت خطط البنتاغــون لتنفيــذه إلــى أن تكون بعيــدة عن الدقــة. إذ كان هنـاك انقطــاع في الاتصــالات بين طائرات الهليوكوبتـر على حاملات الطائرات والتغطية الجوية التاكتيكية لها القيمة في تايلاند، مما أدى إلى عدم توافــق بيــن عدة قيــادات حول موعد بداية العملية، ومــا إذا كان ذلك سيتم وفق توقيــت غرينيتش أو وفق التوقيت المحلي، فكان لابد من إعداد خطة جديدة، وبدأت العملية بإلحاح بعد عدة أيام من التأخير.

فيمــا كان الأمريكيــون قد رُحِّلوا من سطــح السفارة الأمريكية أثناء صبــاح 29 نيسان (حسب توقيت واشنطن) قام فورد وشليسينغر وأنا بإعلام قيادة الكونغرس. مع استمرارنا في القتال في معارك الأمس. إذ ظل المشرعون يتحدثون عن حل «سياسي»، نظراً لأن الإجلاء الذي وضعناه قد أنهى قدرة أمريكا على التأثير في النتيجة السياسية.

بعــد ذلــك صمت كل شيء. إذ جلست وحيداً في مكتبي في الجناح الغربي من البيت الأبيض. وقد كان مجلــس الأمــن القومي (NSC) مركز قيادة واشنطن لعملية الإجلاء من فيتنام رغم أن الجسر الجوي قد جــرى تحت إشراف وتنفيــذ البنتاغون. السجل الدقيــق للبنتاغون حول طلباته المتكــررة من أجل إجلاء سريع، أكد أن فورد وأنا سنكون مسؤولين إذا ماجرى أي شيء بشكل خاطىء في هذه اللحظة الأخيرة. من ناحيــة ثانية، لافــورد ولا أنا كنا نستطيع أن نؤثرفي النتيجة أطول من ذلك، فقد كنا شاهدين على الفصل الأخير. لذا كانا كلانا يجلس في مكتبه، متحرراً من الواجبات الأخرى، وغير قادر مع هذا على التأثير في المأساة الجارية، بهدوء نادراً مالمسناه في المناصب العليا.

فــي ذلك السكون الروحــي كانت فيتنام تعود إلى ذاكرتي بحركة بطيئة. شعــرت أنني مستنزفاً للغاية كــي أقوم بتحليل القرارات المختلفة التــي أدت إلى هذه اللحظة من الآمال المحبطة، وبقيامي بذلك ربما كان بوسعي أن أستنتج، كما زلت أعتقد أنه لايوجد بديل حقيقي أقل من الاستراتيجية التي اتبعناها، ولكن ماكان يعذبني في تلك الساعات هو دوري في الخطوة مابعد الأخيرة: وهو الإسراع بالمفاوضات بعد عرض دول ثــو الاختراقي فــي 8 ت1، 1972. إذ لايوجد لدي شك بأن الفيتناميــن الشماليين ما كافىء يمكن أن يملئوا ماقاموا به قبل الوقت الذي اختاروه، وكان ثيو سيتشبث بمواقفه على أية حال، والنتيجة الدبلوماسية كان يمكن أن تكون أقل ملائمة. أما الكونغرس فقد كان بوسعه أن يفرض وقف الاعتمادات.

ماكان يمزقني منذ ذاك الحين هو ما إذا كانت النتيجة يمكن أن تكون أفضل. هل الفوضى في بنية سايغون هي التي قادت إلى الانهيار عام 1975 والتي بدأت من خطوة المفاوضات التي وفرناها عام 1972؟، هل نيكسون وأنا كنا نفترض الكثير عندما حاولنا بأن نلقي كل ثقلنا على مفهومنا للشرف القومي؟ هل كان ثمة أساس لابتهاجي وابتهاج فريق المفاوضات التابع لي في 8 ت1. 1972 عندما وافق لي دول ثو عملياً على شروطنا، وظننا أننا على حافة نهاية مشرفة للحرب ولمصالحة وطنية معاً؟

أنا وزملائي اعتقدنا أنه كان من واجبنا أن نناضل من أجل نتيجة خلاف التنازل. إذ يستطيع المحتجون أن يتحدثوا عن فيتنام على أنها مجتمع منحرف، ولكن عندما كنت أفكر أنا وزملائي في فيتنام كنا نفكر في رجال ونساء مخلصين ـ من جنود وموظفين ـ ناضلوا وعانوا هناك، وفي زملائنا الفيتناميين الذين كتب عليهم أن يواجهوا مصيراً غير واضح ولكن مؤلم بالتأكيد. هؤلاء الأمريكيين قد اعتقدوا بأمانة أنهم كانوا يدافعون عن قضية الحرية ضد عدو متوحش في غابات موحشة ومزارع أرز نائية، مع حط وسائل الإعلام من شأنهم، وتعرضهم لانتقادات الكونغرس، واستهزاء حركة الاحتجاج، كانوا يجسدون تقاليد أمريكا المثالية. مخاطرين بحياتهم منفقين شبابهم في نضال شرعت به مجموعات القيادة الأمريكية، ثم تخلت عنه، وأخيراً أدانته. لقد كانوا هم وليس تفاحاتهم القليلة الفاسدة، أهدافهم وليس إخفاقاتهم، فقد كانت المسؤولية الأمريكية من أجل السلامة عالم حر وليس خيبات الأمل المتلازمة معه هي التي صاغت أفكاري وأنا جالس في مكتبي وفيتنام تنزف.

قطع سلسلة أفكاري مكالمة هاتفية تلقيتها ذلك اليوم لاصلة لها بالحرب. كانت من لي ووسرمان رئيس MCA، عملاق الاتصالات في هوليوود، وصديقي: «الغاية من مخابرتي أن أخبرك أنه مع كل المشكلات التي تشغلك هناك كثير من أصدقائك هنا يفكرون بك».

أوقف المكالمة قبل أن أستطيع الإجابة. فقد كان لي ردسرمان ديمقراطياً مخلصاً، وناقداً دائماً لسياستنا في فيتنام، ولم يكن لي شأن بعمله. لقد كان عملاً يدل على امتنان. لن أنساه أبداً.

لم تلبث أن أعادتني فيتنام إلى المأساة وخيبات الأمل. فقد أمر فورد، على الرغم من رغبته في إنهاء الجسر الجوي بالاستمرار به طوال الليل بحيث يمكن إنقاذ أكبر عدد ممكن من الفيتناميين ـ ولاسيما أولئك الذين كانوا داخل مجمع السفارة. وعند الساعة 2 بعد الظهر، علمت أنه مايز ال 760 شخصاً هناك، وأن طائرة مروحية واحدة قد حطت هناك في الساعتين الماضيتين لسبب ما. هتفت لشليسنغر لمناقشة كيف نستطيع أن نُخلي هذه المجموعة وأن نحدد في الوقت نفسه موعداً نهائياً يتم خلاله إكمال الإخلاء. إذ كان من الواضح أن الفيتناميين الشماليين سوف يحتلون سايغون عند مطلع الفجر، وسرعان ماتوافقنا أنا وشليسنغر.

رأينا أن 13 حوامة ستقوم بالعمل. ولكن من أجل مزيد من السلامة، وافقنا على أن يكون عدد الطائرات 19 طائرة. بحيث يكون مارتن في آخر حوامة.

المحادثـة بيني وبين شليسنغر التي اتخذ خلالها هـذا القرار وصفت أجواء تلك الساعات أفضل مما يستطيعه أي قاص:

كيسينجر: جيم

شليسنغر: نعم ياهنري. سوف نرسل إليهم رسالة بشأن الـ 46 و الـ 53 (نوعان من الحوامات) أي 19 حوامة تنقل 760 شخصاً، وتوقعنا أن تصل قرابة الساعة 3,30.

كيسينجر: حسناً. الآن أخبره ياجيم. إذا لم تقف أن هذا أمر رئاسي فإنه لن يقوم بالعمل.

شليسنغر: حقاً سنفعل ذلك.

كيسينجر: هذا ماأريد أن أتأكد منه عن طريقك.

شليسنغر: سيفعل ذلك، إنه رجل صاحب رسالة.

كيسينجر: نعم، لقد فقد ولداً هناك.

شليسنجر: سوف تعجب بذلك الرجل.

كيسينجر: إن أفكاره تسير في الاتجاه الصحيح.

شليسنغر: هذا صحيح. إخلاص في العمل، وطاقة.

كيسينجر: أعتقد..

شليسنغر: أنت تبكي.

كيسينجر: أعتقد أن كلينا سيكون سميداً باتخاذنا هذا الإجراء.

أذكـر هذا المشهد لأنني بعد عشرين سنة كنت أراقب برنامجاً تلفزيونياً، حيث كان يعبر عقيد بشكل موثر عن غضبه لأن 400 من الأصدقاء الفيتناميين للولايات المتحدة، قد تركوا داخل مجمع السفارة حيث كان يساعـد على إنجاز الإخلاء. ذهلت وتعقبت العقيد حتى اجتمعت به وتأكدت من معلوماته التي ذكرها فـي البرنامـج. لم يخبرني أحد بمثـل هذا، كما لا يوجد أي شيء يدل على ذلـك في كثير من الاجتماعات المتعلقة بالأحداث. مازلت لاأفهم ماذا حدث. أعرف أن 19 حوامة قد غادرت، وأن مارتن كان في الحوامة الأخيرة. ليس لدي أي تفسير لماذا ترك أحدهم إلى أن أعيد فتح أبواب السفارة لإقحام مجموعة أخرى غير المجموعة الأولى (760 شخصاً).

بعد الساعة الرابعة بوقت قصير كنت أستطيع أن أؤكد لجورج ميني أن زعماء حزب العمال الفيتناميين قـد تم إنقاذهـم. كان طلبه واحداً من طلبات كثيرة تلقيناها لإنقاذ بعض الفيتناميين ممن لهم علاقات خاصـة مـع الولايات المتحدة. وفـي الساعة 4,58 بعد الظهـر بتوقيت واشنطن غادر مارتـن في الحوامة

التاسعة عشرة أو الأخيرة. لقد قام بعمل استثنائي. كان شجاعاً ومكرساً نفسه للخدمات الإنسانية. فعلى مدى فترة أسبوعين استطاع مارتن تنظيم إخلاء مايزيد على 50 ألف فيتنامي جنوبي وستة آلاف أمريكي مع وقوع 4 ضحايا فقط، فقد حافظ على الوضع بصمت وهدوء كي يسمح لثمانين ألف لاجئ آخرين ينجوا بأنفسهم.

حالما تأكدت أن الحوامة الأخيرة قد غادرت اتخذت طريقتي لأخبر الصحافة. بعد أن لخصت أحداث النهار، فأجبت عن أسئلة انصب معظمها حول التأكد من أن كل ماحدث كان خطأ لايغتفر. رفضت أن ابتلع الطعم، وقلت:

أعتقد أن هذه ليست المناسبة، حيث غادر آخر جندي أمريكي سايغون، لإعطاء بيان لعقد ونصف من الزمن حول سياسة أمريكا الخارجية، إذ قد يقال إن في خمس إدارات متعاقبة كان ثمة شيء ما في تقويمهم، لأن جهدهم لعدة أسباب لم ينجح.

لقد أشرت من قبل إلى أن عدة عوامل خاصة كان لها دورها في السنوات الأخيرة، ولكنني أعتقد أن مانحتاجه الآن في هذه البلاد، لمدة بضعة أسابيع على الأقل، وآمل أن تكون بضعة شهور، أن نشفي الجراح وأن نضع فيتنام خلفنا وأن نركز على مشكلات المستقبل[(*)].

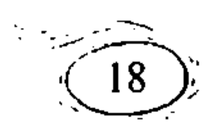
أثناء عودتي إلى مكتبي وجدت أن فيتنام لن تذهب ذكراها بسهولة. فيما كان غراهام مارتن وباقي طاقم السفارة قد غادروا حقاً في الساعة 4,58 صباحاً، بتوقيت سايغون، بينما عناصر من اللواء البرمائي البحري الذي - تولى حراسة الإجلاء - والذي يتألف من 129 بحاراً - قد تخلف لسبب غير مفهوم. وقد تولدت ثغرات ضخمة من المصداقية أقل من ذلك، ولكن أولئك الذين كان يجتمعون معنا في غرفة دراسة الأوضاع في البيت الأبيض، لم يكن لديهم وقت للقلق تجاه علاقات عامة. ثم استؤنف جسر الحوامات. وقد كانت الساعة 7,35 بعد الظهر بتوقيت واشنطن عندما غادرت الحوامة التي تحمل آخر جنود البحرية سطح السفارة، وبعد ساعتين اندفعت الدبابات الفيتنامية الشمالية إلى سايغون. إحدى هذه الدبابات والتي كانت في المقدمة تحطمت عند بوابة القصر الرئاسي. لم يكن هناك تغيير في السلطة لأن هذا قد يعني وجود دولة فيتنام الجنوبية مستقلة أو ذات استقلال ذاتي على الأقل. بدلاً من ذلك جرى اعتقال « مينه الكبير» وحكومته بكاملها قد اعتقلوا واختفوا عن أنظار الشعب، اختفت مع « مينه الكبير» الحكومة الثورية الإقليمية (PRG) إطار جبهة التحرير الوطني، التي اشتهرت ففي الغرب لفترة عقد من الزمن على أنها الجوهر المزعوم لحكومة التحالف الوطني في فيتنام الجنوبية. في غضون سنتين تحدث الفيتنام وفقاً للنظام الشيوعي. ولم يعد لفيتنام الجنوبي أي استقلال ذاتي. فمئات الألوف من الفيتناميين الجنوبيين، بمن فيهم من كانوا في الحكومة أو القوات المسلحة دخلوا ماسمّي معسكرات إعادة التأهيل، حيث أمضوا على الأقل بضع سنوات. فرّ كثيرون - يقدرون بعشرات الآلاف. أما الرهبان

البوذيـون الذين سعوا إلى استقلال ذاتي عن حكومة سايغون والذين توسلوا إلى حكومة كينيدي للإطاحة برئيس فيتنام الجنوبية السابق نغودينه دييم، فقد سجنوا في ظروف قاسية للغاية.

فـي واشنطـن لم يتغير شيء يذكر نتيجة لمأسـاة فيتنام. وفي الأول من أيـار، 1975، أي بعد يوم من سقـوط سايغـون رفض مجلس النواب الموافقة علـى طلب من الرئيس فورد بتخصيصـ مبلغ 327 مليون دولار لتوفيـر الرعاية والمواصلات للاجئين من الهند ـــ صينيين. إذ كان زعماء الكونغرس طوال أسابيع يتحدثـون ضد الجهود الراميـة لإنقاذ فيتناميين، كما خفض المجلس إعانة اللاجئين لأولئك الذين جرى إنقاذهم.

مـن أجل راحتنا لابد أن نقوّم فـي يوم ما: لماذا لم يجـد الرجال الطيبون فـي كلا الجانبين طريقة لتجنـب هذه الكارثة، ولماذا هزتنا مأساتنـا الداخلية أولاً ثم سيطرت علينا. ولكن في اليوم الذي غادرت فيـه آخر حوامة سطح السفارة، لم يبق إلا شعور بالفـراغ. فأولئك الذين خاضوا المعارك لتجنب الكارثة النهائيـة كانوا قريبين جـداً من المأساة لمراجعة تاريخ 20 سنة من التدخـل الأمريكي. والآن بات الوقت متأخراً كثيراً للوقوف في وجه مجرى الأحداث.



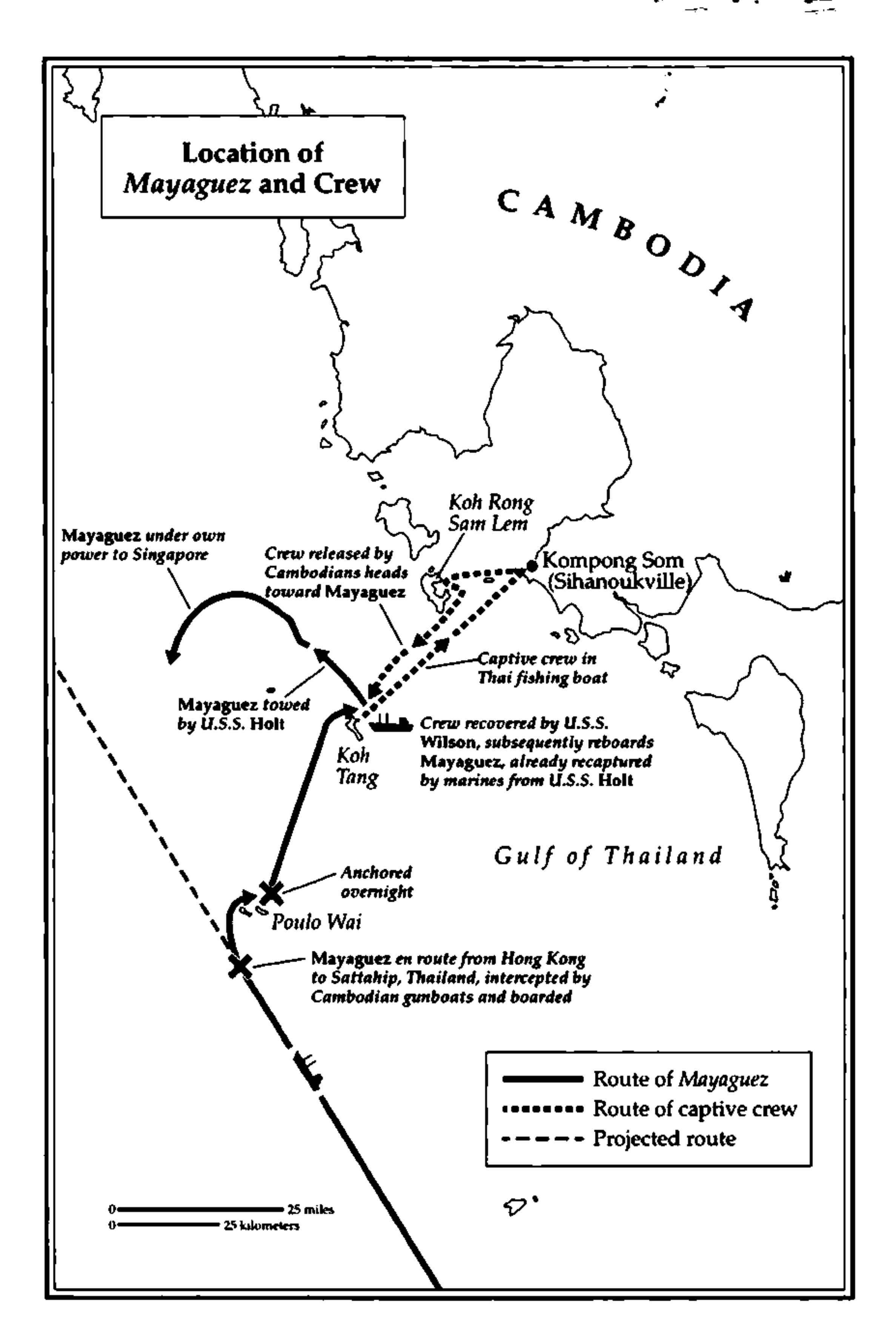


تشريح أزمة: الـ «ماياغويز»

حسبنا أننا أصبحنا أحراراً في نهاية المطاف كي نعمل على مداواة جراح الأمة، حين «مدت» الهند الصينية يدها فجأة، وسحبتنا، مثل رجل غريق، إلى الدوامة مرة أخرى. الحادثة برمتها لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام، لكن كانت نتيجتها إيجابية، وذلك على العكس من معظم تجاربنا في المنطقة. ولأنها كانت واضحة المعالم نسبياً، فقد أتاحت لنا استقصاء كيفية معالجات الأزمات، والتعامل مع الأوضاع التي يسيطر عليها التشوش والارتباك والفوضى، والدور الذي تلعبه البيروقراطية، وحالات الغموض وعدم اليقين المتأصلة في العملية.

خلال مدة عملي وزيراً للخارجية، حرصت عموماً ـ حين لا أكون غائباً عن واشنطن ـ على عقد اجتماعين في الأسبوع مع كبار الموظفين والمساعدين العاملين معي. كانت هذه الاجتماعات تعقد في غرفة مؤتمرات مستطيلة الشكل، ليس فيها ما يثير الاهتمام، تقع على الطرف الآخر من الجناح الأنيق لوزير الخارجية. ومنذ ذلك الحين، جرى تغيير وتجديد وتحديث بنية الطابق السابع برمته، حيث يعمل معظم المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية، وذلك بتوجيه من أمينها العام، كليمنت كونفر. وحين استلمت منصب وزير الخارجية، كان كونفر قد بدأ لتوه العملية، انطلاقاً من جناح معاون الوزير. اعتاد حضور الاجتماعات عدد يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين شخصاً: مساعدو الوزير ومعاونوهم، بالإضافة إلى بعض من كبار الموظفين. لم يكن الغرض من الاجتماعات رسم السياسة الخارجية ـ فالمجموعة كبيرة العدد جداً ـ بل لإبقاء المسؤولين الأساسيين على إطلاع لاتجاهاتها الرئيسة. أما الأزمات الحقيقية والمفاوضات الفعلية فتتعامل معها مجموعات خاصة أقل عدداً. إذ إن آخر ما يريده المرء أن يعالج في اجتماع موسع للموظفين أزمة مفاجئة تداهمه على حين غرة.

الاجتماع الذي عقد في الثاني عشر من أيار/مايو 1975، بدأ بشكل روتيني في الساعة الثامنة صباحاً، بحيث طلبت من رؤساء الأقسام والإدارات العاملة في مجال التخطيط النظري والأداء العملي من الحاضرين أن يقدموا لزملائهم توصيفاً للقضايا الرئيسة التي تواجههم. وحين جاء الدور على جي.اوين زورهيلين (الابن)، نائب معاون وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا، والذي كان يجلس في مكان فيليب حبيب (المسافر آنئذ)، ذكر ما يلي:


Location of
Mayaguez and Crew
CAMBODIA
Koh Rong
Sam Lem
Kompong Som
(Sihanoukville)
Mayaguez under own
power to Singapore
Crew released by
Cambodians heads
toward Mayaguez
Captive crew in
Thai fishing boat
Mayaguez towed
by U.S.S. Holt
Crew recovered by U.S.S.
Wilson, subsequently reboards
Mayaguez, already recaptured
by marines from U.S.S. Holt
Koh
Tang
Gulf of Thailand
Anchored
overnight
Poulo Wai
Mayaguez en route from Hong Kong
to Sattahip, Thailand, intercepted by
Cambodian gunboats and boarded
Route of *Mayaguez*
Route of captive crew
Projected route
0 25 miles
0 25 kilometers

استولى الكمبوديون على سفينة تجارية أمريكية على بعد مسافة مئة ميل من الشاطئ، وهم يجبرونها على التوجه إلى مدينة سيهانوكفيل تحت حراسة الجنود الكمبوديين.

لم يجد إجابة شافية حين سألته وأنا غير مصدق: «كيف يمكن أن يحدث ذلك؟» - وأنا أقصد الحادثة ذاتها إضافة إلى حقيقة أنه هل كان من المتوجب إعلامي بمثل هذا الأسلوب المرتجل الفظ؟. لكن زورهيلين المسكين لم يعلم بالخبر إلا قبل دقيقتين من بدء الاجتماع، ولذلك أجاب صادقا: «الأمر ليس بيدي».

بعد ذلك أصبح هدفاً لوابل دافق من الأسئلة من وزير الخارجية الحانق النزق - بدءاً من «ما هي المدة التي قضاها التقرير على مختلف المكاتب قبل أن يصل إلى أعلى المسؤولين؟»، وصولاً إلى «ما الذي سنفعله إزاء المشكلة؟». لم يكن أحد يملك الإجابة عن أي منهما، في حين طلبت الاتصال ببرنت سكوكروفت في البيت الأبيض لمعرفة أية معلومات تلقاها من البنتاغون. وحين اعتمرت قبعة مستشار الأمن القومي، طلبت القيام بعملية مسح سريعة لحجم القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة والقادرة على اعتراض السفينة، التي ما تزال حسب معلوماتنا على بعد مئة ميل في عرض البحر. اختتمت الاجتماع بالقول: «أعرف بأنكم لن تسمحوا لكمبوديا بالاستيلاء على سفينة تبحر على بعد مئة ميل من الشاطئ دون أن نفعل شيئاً».

السفينة المعنية كانت «ماياغويز»، التي تم بناؤها عام 1944 وأعيد تصميمها عام 1960، لتكون أول سفينة حاويات أمريكية بالكامل. لم يكن ماضيها مجيداً. ففي رحلتها التدشينية الأولى إلى فنزويلا، رفض العمال تفريغ حمولتها خوفاً من أن يهدد أسلوب الشحن الجديد (بالحاويات) مصدر رزقهم. وحين عادت إلى بالتيمور، ظلت دون عمل لمدة سنتين اثنتين قبل أن تستأنف نقل البضائع إلى آسيا على الأغلب[1]. لم يكن هناك ما يميزها عن مئات السفن المماثلة التي تقطع البحار جيئة وذهاباً، إلى أن أصبحت، بمحض الصدفة، محور أزمة عالمية. بعد ثلاثة أيام من التطورات الدراماتيكية، تمّ إنقاذها وعادت إلى غياهب النسيان.

تطلب الأمر بضع ساعات لتجميع مسلسل الأحداث المتلاحقة التي دفعتنا بسرعة إلى خضم هذه الأزمة. ففي وقت مبكر من أصيل ذلك اليوم، الاثنين 1975/5/12 (في الصباح الباكر بتوقيت واشنطن)، كانت الـ«ماياغويز» تعبر خليج تايلند على مسار شمالي غربي باتجاه مرفأ ساتاهيب التايلندي (انظر الخريطة). وبعد الثانية بقليل (بالتوقيت المحلي، الثالثة صباحاً بتوقيت واشنطن)، أطلقت النار على السفينة، وأوقفت، وصعد

على متنها جنود نظام الخمير الحمر الدموي الذي استولى على السلطة في كمبوديا. ثم سحبت السفينة وطاقمها المؤلف من تسعة وثلاثين أمريكياً، وعلمنا أنها تتجه نحو البر الكمبودي. كما علمنا أن لحظة الاستيلاء عليها كانت على بعد ستين ميلاً تقريباً من ميناء كومبونغ سوم الكمبودي (سيهانوكفيل سابقاً). قرابة ستين أو سبعين ميلاً من جزيرة بولو واي الصغيرة، التي يتنازع ملكيتها كل من كمبوديا وفيتنام.

كانت الـ «ماياغويز» تبحر على خط ملاحي دولي معترف به. ولا توجد نظرية معروفة في القانون الدولي يمكن أن تبرر الاستيلاء على السفينة واختطاف طاقمها، كما شرح سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جون سكالي في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن في الرابع عشر من أيار/مايو:

كانت السفينة في عرض البحر، ضمن خطوط الملاحة الدولية التي تستخدمها السفن قبل توقفها في مختلف موانئ جنوب شرق آسيا. حتى لو اعتبرت السفينة ـ في نظر بعض المراقبين ـ داخل المياه الإقليمية الكمبودية، فقد كانت كما هو واضح في رحلة بريئة إلى ميناء دولة أخرى. لكل ذلك، يعتبر الاستيلاء عليها أمراً غير قانوني ويشمل استخداماً واضحاً للقوة بشكل غير شرعي[4]*.

لم يعرف كبار المسؤولين في الحكومة قاعدة العمل التي أصبحت معروفة منذ عدة أسابيع حتى تم الاستيلاء فعلاً على الـ «ماياغويز»: فقد أعلنت حكومة الخمير الحمر الجديدة أن مياهها الإقليمية تمتد مسافة تسعين ميلاً عن الشاطئ الكمبودي، بما في ذلك الجزر البعيدة. وعلى هذا الأساس، جرى توقيف أو الاستيلاء على السفن والمراكب التابعة لتايلاند وفيتنام الجنوبية خلال تلك الفترة كلها. وقبل عدة أيام، تعرضت سفينة شحن تابعة لكوريا الجنوبية إلى إطلاق النار، كما احتجزت سفينة تجارية بنمية لمدة ست وثلاثين ساعة. ولم يعتبر المسؤولون الحكوميون الذي أطلعوا على هذه الحقائق أنها مؤشرات ذات دلالات مهمة إلى حد يوجب عليهم إعلام رؤسائهم بها، ناهيك عن السفن الأمريكية التي تبحر في المنطقة.

توجهت بعد اجتماع كبار الموظفين في وزارة الخارجية إلى المكتب البيضاوي. حيث كان شغلنا الشاغل ـ أنا والرئيس فورد وسكوكروفت ـ سلامة طاقم السفينة. علمنا من مصادرنا الاستخباراتية أن الخمير الحمر قد أمروا بقتل المسؤولين في حكومة لون نول

(*) تبعاً للقانون الدولي، تمتلك كمبوديا الحق بإيقاف السفينة، إذا كانت فعلاً داخل مياهها الإقليمية، للتأكد من أنها في رحلة بريئة ـ لكنها لا تملك الحق باحتجازها واعتقال طاقمها.

السابقة كافة، إضافة إلى أفراد عائلاتهم، بمن فيهم الأطفال. وكانت هذه الأوامر تتوسع لتشمل كل الذين تلقوا تعليماً «برجوازياً». وبالرغم من أن وسائل إعلامنا قد تجاهلت المحاولات الهادفة لنشر أخبار المذبحة على الرأي العام، إلا أننا عرفنا الحقائق وشعرنا بالخوف من تعرض حياة الأمريكيين للخطر.

اعتبارات السياسة الخارجية ألقت بثقلها أيضاً. فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى إظهار أن هنالك حدوداً لما يمكن أن تتحمله، لاسيما في أعقاب الانهيار في الهند الصينية. أما الحلفاء في المنطقة ـ اليابان وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص ـ فكانوا يتفحصون سلوكنا بدقة لتحديد ما إذا كان سقوط سايغون يشكل نقطة علام تشير إلى انحراف عن المسار الذي اتبعته أمريكا، أو إلى تراجعها الدائم عن الاضطلاع بمسؤوليتها الدولية. حتى الصين، برغم صداقتها للخمير الحمر، كانت تدرس وتحلل تصرفاتنا وأفعالنا فيما يتصل بقدرتنا على/ أو استعدادنا لتأكيد مصالحنا القومية ـ وهو أمر له بعض العلاقة بقلقها الطاغي من مطامع الهيمنة السوفييتية.

كل صانع قرار يرى الأحداث من منظور تجربته الخاصة. إذ كان فورد عضواً في الكونغرس حين استولت كوريا الشمالية على السفينة «بويبلو» التي تحمل معدات استطلاع إلكترونية خلال فترة حكم جونسون. واحتجزت أفراد طاقمها رهائناً لمدة أحد عشر شهراً، ولم تطلق سراحهم إلا بعد أن قدمت أمريكا ما يشبه الاعتذار عن انتهاكها لحرمة المياه الإقليمية لكوريا الشمالية، وهو أمر هللت له بيونغ يانغ وتبجحت به متفاخرة في أنحاء آسيا كافة باعتباره «نصرا عظيماً آخر يحققه الشعب الكوري الذي حطم أسطورة جبروت الإمبريالية الأمريكية ومزقها إرباً إرباً»[1]. منذ البداية، كان فورد مصمماً على عدم السماح بتكرار مثل هذا السياق من الأحداث.

لم تكن لدينا فكرة عن مكان الـ«ماياغويز»، ولا الجهة التي ستؤخذ إليها، ولا حجم القوات الأمريكية المتوفرة والضرورية لاتخاذ إجراءات مضادة. تلك كانت مشكلتنا. وبينما كان يتم جمع المعلومات الاستخبارية، أمر فورد بتكثيف عمليات الاستطلاع في انتظار الاجتماع الخاص لمجلس الأمن القومي الذي دعا إلى عقده عند الظهر في قاعة اجتماع الحكومة.

كثيراً ما تحشر الأزمات صانع القرار في الزاوية وتجبره على التصرف استنادا إلى معلومات ظنية نوعاً ما ـ خصوصاً عند البداية. ينطبق هذا بالتأكيد على أول اجتماع لمجلس الأمن القومي حول موضوع السفينة «ماياغويز». حضر الاجتماع بالإضافة إلى، الرئيس فورد: ونائب الرئيس روكفلر؛ ووزير الدفاع

جيمس شلسنغر ونائبه وليام كليمنتس: ونائب رئيس هيئة الأركان الجنرال ديفيد جونز (نظراً لوجود رئيس هيئة الأركان الجنرال جورج براون في أوروبا آنذاك): ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام كولبي: ونائب مستشار شؤون الأمن القومي الجنرال برنت سكوكروفت: ونائب وزير الخارجية روبرت انغرسول: وعضو مجلس الأمن القومي المسؤول عن شرق آسيا، ريتشارد سميزر: وكبير موظفي البيت الأبيض دونالد رمسفيلد. عرض علينا تقرير استخباري مفصل من قبل كولبي تبين فيما بعد أنه أخطأ في كل ما تطرق إليه. فقد ذكر أن الـ «ماياغويز» كانت تتجه بطاقتها الذاتية إلى ميناء كومبونغ سوم (سيهانوكفيل) بسرعة عشرة أميال بحرية في الساعة وهذا يجعلها قرب الميناء في الوقت الذي انعقد فيه اجتماع مجلس الأمن القومي ـ وهو رأي أكده شلسنغر: «حين غادرت البنتاغون كانت السفينة على بعد مايقارب عشرة أميال من البر».

وبعد اثنتي عشرة ساعة، اكتشفنا أن السفينة لم تتحرك من مكانها مطلقاً، وأنها ما تزال راسية في الموقع الذي احتجزت فيه بالضبط. بعض الغموض الذي يحيط بموقع السفينة كان أمراً لا مفر منه نظراً لضيق الوقت المتاح لتحليل المعلومات، إضافة إلى حقيقة أن أجهزة الاستطلاع مضطرة للاعتماد على أجهزة الالتقاط (الحساسات) التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء (نظراً لأن الوقت كان ليلاً في جنوب شرق آسيا). لكن مجلس الأمن القومي لم يعلم بأية محددات تقيد مجال العمل، وهو أمر كان سيتفهمه: وبدت المعلومات التي تلقيناها دقيقة وشديدة التركيز على التفاصيل. توقعنا بعض التشوش والارتباك: أما تقديم معلومات تفتقد الدقة بشكل كلي فأمر يصعب تبريره ـ وفي الحقيقة، لا أعرف حتى اليوم السبب وراء ذلك.

فالمعلومات المقدمة حرفت مسار مناقشاتنا التي تركزت على كيفية اعتراض السفينة إلى ماهية الضغوط التي يمكن أن تجبر الخمير الحمر على إطلاق سراحها. فإذا ما وصلت الـ«ماياغويز» إلى ميناء على البر الكمبودي بحلول الوقت الذي سينفضّ فيه اجتماع مجلس الأمن القومي، فلسوف نواجه في الحقيقة تحدياً مماثلاً تقريبا لأزمة السفينة «بويبلو»، ونفس السيناريو الذي كان فورد مصمماً على تفاديه.

تبين أن كولبي كان أكثر دقة في المعلومات المتعلقة بالدوافع الكمبودية. فقد قدم الحجة على أن احتلال الخمير الحمر للجزر (وبالتالي الادعاء بمزيد من الحقوق في مساحات أكبر من المياه الإقليمية) قصد منه إحباط مخططات فيتنام الشمالية التي تستهدف نفس المنطقة. وأيد كليمنتس تحليل كولبي عبر الإشارة إلى المزاعم والادعاءات المتعارضة من قبل الدولتين الشيوعيتين كلتيهما حول حقوق التنقيب عن النفط في المنطقة الساحلية. الرئيس فورد قاطع النقاش ليقول:

الأمر مثير للاهتمام، لكنه لا يحل مشكلتنا. أظن أن علينا أن نصدر بياناً علنياً شديد

> اللهجة ونرسل إشارة قوية. لسوف نصدر أيضا الأوامر إلى الحاملة «كورال سي» بالعودة(*).

ثم طلب مني الرئيس، بوصفي مستشار الأمن القومي، أن أوجز الخيارات المتاحة. حاولت جهدي، وأنا أعتقد خطأ بأن السفينة قد وصلت إلى الميناء فعلاً، أن أركز على الاستراتيجية التي يمكن أن تجبر الخمير الحمر على إطلاق سراح السفينة. أوصيت بعدم إجراء أية مفاوضات، لأن في ذلك قبولاً بمبدأ الاختطاف، إضافة إلى أنه يقدم مكافأة لاحتجاز الأمريكيين رهائن. أيدت إصدار بيان شديد اللهجة، وإرسال إشارة قوية عن طريق بكين إلى كمبوديا (نظراً لعدم وجود علاقات ديبلوماسية مع بنوم بنه)، مع حشد مركز وسريع للقوات العسكرية بحيث ينذر بأشد العواقب. يتذكر فورد بأنني اختتمت عرضي للوضع بالكلمات التالية:

> يجب على الولايات المتحدة أن ترسم خطاً عند نقطة ما. هذا لا يتطابق مع فكرتنا حول أفضل الأوضاع. فلسنا الذين اختاروا هذه الأزمة. لكن ينبغي علينا التحرك تبعاً لمقتضياتها الآن وبشكل حازم(4).

شمل ما لدينا من القوات المتوفرة لإنقاذ السفينة، حاملة الطائرات «كورال سي»، التي تبعد مسافة يومين أو ثلاثة، وحاملة مساعدة هي «هانكوك»، التي تخضع لعملية إصلاح في خليج سوبيك في الفليبين، ويمكنها الوصول إلى المنطقة بخلال نفس المدة تقريباً. أما المدمرة «هولت» فهي قادرة على الوصول إلى المنطقة في وقت أبكر بأربع وعشرين ساعة (صباح الأربعاء بتوقيت واشنطن). ويمكن لمشاة البحرية (المارينز) الانتقال من أوكيناوا إلى تايلند.

لكن ميراث الانهيار في الهند الصينية أرهقنا ووضع أمامنا عدة عقبات أيضا: كانت تايلند قد طلبت منا إخلاء قواعدنا، والفليبين سترفض السماح باستخدام القواعد الجوية الأمريكية للقيام بعملية إنقاذ ـ على الأقل بالنسبة للقوات البرية والجوية. فإن طلبنا الإذن، فسوف تتعاظم الضغوط ـ القوية أصلاً ـ من أجل طردنا من هناك على الفور. ولذلك دخلت قاذفات «ب52» المتمركزة في غوام إلى قائمة الخيارات: فهي جاهزة للعمل، ويمكن استخدامها بدون الحصول على إذن من أية دولة أخرى.

لم يتخذ فورد قراراً حول العمل العسكري الذي كان يخطط له، لكنه لم يترك أدنى شك بحقيقة أنه لن يقبل بإطالة أمد أسر الرهائن:

> بخلال ساعة أو نحوها، سنصدر بياناً علنياً. دعونا نصدر البيان في وقت مبكر، يكون شديد اللهجة أيضا بحيث نأخذ زمام المبادرة. لن نخبر الكونغرس بأننا سنقوم بأي

(*) في ذلك الوقت، كانت الحاملة (كورال سي) متجهة إلى أستراليا للقيام بزيارة مجاملة.

عمل عسكري نظراً لأننا لم نقرر بعد. أعتقد بأن من المهم إصدار بيان قوي قبل أن تذيع الأخبار بشكل آخر.

أمر الرئيس البنتاغون بتقديم قائمة بالخيارات العسكرية المتاحة قبل المغرب، وأضاف وهو يتوقع إحجاماً وتردداً وتأخيراً: «يمكنني أن أؤكد لكم بأننا سنتحرك بغض النظر عن رأي الكونغرس». وقدم فورد الحجة على أن الرئيس، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، له حقوق متأصلة في صلب منصبه بإنقاذ المواطنين الأمريكيين ـ خصوصاً حين يتعرضون للخطر من قبل جماعة لها تاريخها الإجرامي المعروف مثل الخمير الحمر.

في الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد الظهر، أصدر السكرتير الصحفي رون نيسين البيان التالي من قاعة المؤتمرات الصحفية في البيت الأبيض:

علمنا أن سفينة تابعة للبحرية الكمبودية قد احتجزت سفينة تجارية أمريكية في البحار المفتوحة، وأجبرتها على التوجه إلى ميناء كومبونغ سوم. اجتمع الرئيس مع مجلس الأمن القومي. وهو يعتبر احتجاز السفينة عملاً من أعمال القرصنة. كما أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية للمطالبة بإطلاق سراح السفينة فوراً. أما الامتناع عن ذلك فسوف يؤدي إلى أشد وأخطر العواقب[4].

إن التوقيت غير العادي لإصدار البيان مرده إلى حقيقة أن المراسلين الصحفيين استنتجوا، بحلول الوقت الذي انفض فيه اجتماع مجلس الأمن القومي، أنه لم يجد شيء يستحق تأجيل طعام الغداء من أجله. لذلك اتخذ نيسين هذه الخطوة غير العادية بدعوة أكبر عدد ممكن من الصحفيين، وتوزيع البيان حالما حصل على النصاب، وبالتالي ضاعف نبرة الإنذار المتوعدة في البيان[5].

بحلول ذلك الوقت، كنت على متن طائرة متوجهة إلى سنت لويس، ولهذا تمت إدارة المراحل الأولى من الأزمة بواسطة برنت سكوكروفت. وكانت زيارتي إلى كل من مدينتي سنت لويس وكانساس قد أعدت باعتبار أنها جزء من الجهد الذي بذلناه لمحاولة بناء إجماع جديد يؤازر دور أمريكا الدولي في أعقاب الحرب في الهند الصينية. في كل من المدينتين، نظم لي برنامج لإلقاء خطاب رسمي، وعقد مؤتمر صحفي، ولقاء مع الزعماء المحليين، ومقدمي البرامج التلفازية المحلية. أما الموضوع فكان يدور حول بقاء دور أمريكا القيادي بمثابة المفتاح للسلام والتقدم كليهما. كما عبرت ـ بدون اتهامات مضادة ـ عن ثقة الرئيس فورد وثقتي شخصياً، بأننا قادرون على إنجاز المهمة الموكولة لنا بالرغم من كل النكسات والكبوات.

إن ألغيت زيارتي الأولى من هذا النوع بسبب أزمة أخرى في الهند الصينية، فقد أنقل رسالة مفادها أن كابوس جنوب شرق آسيا لن ينتهي أبداً. ونظراً لحاجتنا لوقت من أجل حشد وتركيز قواتنا وانتظار جواب الصين، فإن القرار لن يتخذ قبل عودتي أي بعد ست وثلاثين ساعة من هناك.

في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، نقل أنغرسول، مساعد وزير الخارجية ـ الذي يتولى المنصب في غيابي ـ رسالة إلى هوانغ جين، رئيس مكتب الارتباط الصيني (السفارة الصينية في واقع الأمر)، تطالب بإطلاق سراح الـ «ماياغويز» وطاقمها على الفور. رفض هوانغ جين قبول الرسالة، مصراً على أن حكومة الخمير الحمر الجديدة حكومة مستقلة، ذات سيادة، ولا تخضع للديبلوماسية الصينية. ولم يكن من المفاجئ لي أن ينأى ديبلوماسي صيني متمركز في واشنطن بنفسه عن مسؤولية التورط بنقل رسالة حول قضية على هذه الدرجة من الحساسية والدقة، ولم يتلقَ حولها أية تعليمات. لكنه مضطر لإعلام حكومته بالمحاولة، وتنبيه بكين إلى وجود أزمة تتفاقم على مقربة منها.

نظراً لتوقعي ردة فعل هوانغ جين مسبقاً، طلبت من جورج بوش، رئيس مكتب الارتباط الأمريكي في بكين، نقل نفس الرسالة إلى وزارة الخارجية الصينية والسفارة الكمبودية هناك. كما تلقى التعليمات بتصعيد حدة خطابه درجة أخرى، وذلك بإضافة ما يلي «ملاحظة شفوية» غير رسمية:

تطالب حكومة الولايات المتحدة بإطلاق سراح السفينة والطاقم بأكمله على الفور. وإذا لم يحدث ذلك فوراً، فسوف تتحمل السلطات في بيونغ يانغ مسؤولية العواقب.

في الأعراف الديبلوماسية، يعني تحميل مسؤولية العواقب رجحان كفة العمل العسكري؛ أي أقرب الأشياء إلى الإنذار النهائي.

في سنت لويس وكانساس، التزمت بالتصريحات العمومية حول قضية الـ «ماياغويز»، بحيث تعني أننا نترك الفرصة للديبلوماسية، لكن إخفاقها ستترتب عليه عواقب وخيمة. كانت واشنطن هادئة ساكنة في انتظار طلوع النهار في آسيا ـ بضع ساعات ـ والتقارير التي سترد من طائرات الاستطلاع. خلال فترة الانتظار تلك، ألقيت خطاباً (مساء الثاني عشر من أيار/مايو) أمام مجلس الشؤون الدولية في سنت لويس. وثبت أن الزيارة قد أظهرت واحدة من أعظم حملات التشجيع والتأييد التي تلقيناها في تلك الحقبة. لقد غادرت عاصمة ما زالت تعيد وتكرر المجادلات المألوفة حول فيتنام. أما هنا في عمق البلاد في سنت لويس، فقد بدا واضحاً أن المرارة لم تنتشر فيما وراء الطرق السريعة المحيطة بالمناطق الحضرية. ففي صميم ما يعرف ببؤرة الانعزالية الأمريكية، لم يفقد الحاضرون على ما بدا واضحاً

الإيمــان بأهداف بلادنا. وكانت ردة فعلهم مشجعة تماماً حيــن عاودت التأكيد على الالتزامات الأمريكية ودعوت إلى الوحدة الوطنية:

.. دعونــا لا ننســى أبداً بأننا، تبعاً لكل المقاييس، قدمنــا طيلة الثلاثين سنة الماضية ما لم تقدمه أية أمة أخرى في التاريخ. ونجحنا في مقاومة تهديدات خطيرة داهمت النظام العالمي من جانب أولئك الذين أرادوا تغييره بطرائق، كانت ستؤدي إلى نتائج غير مقبولة بالنسبة للحكومات الديمقراطية. فقد زودنا الآخرين بمعونات اقتصادية فاقت ما قدمته أيــة دولة أخرى. إذ أسهمنا بمزيد من الغذاء، وقدمنــا التعليم لمزيد من مواطني الدول الأخــرى، ورحبنا بمزيد من المهاجريــن. لم نفعل ذلك بدافع الــروح السخية الكريمة ـ رغــم أننــا لا يجب أن نعتذر عــن هذه الخصلة - لكن قبل كل شــيء لأن الشعب الأمريكي عــرف، بعــد أكثر من قرن من العزلــة، أن مساعدة الآخرين ليست منــة تمنح، بل خدمة يجب أن تقدم من أجل الاستقرار العالمي وفي سبيل مصلحتنا الذاتية.

مــن أجل صالحنــا وصالح بقية البشر دعونــا الآن نتأكد من أن هــذا الدرس لا ينبغي أن نتعلمه مرة أخرى[7].

أظهــرت الشخصيات المحلية البارزة بين الحضور كرماً كبيــراً لشخص ارتبط بهذه الدرجة الوثيقة والعلنية بمأساة الهند الصينية. وفي الحقيقة، تغير موقفهم رأساً على عقب. فقد أتيت حاملاً رسالة أمل؛ وبدلاً من ذلك، كنت أنا من عاد وقد جدد الثقة بوطنه.

كيف نحرر السفينة؟

فــي هذه الأثناء كانــت واشنطن تمر بفترة عصيبة، وتجــد أن معرفة ما يجــري للسفينة أشد صعوبة مــن تحديد طبيعة الفعل والتصــرف ـ أو، بدقة أكبر، كان من المتعذر صياغة طريقة هادفة للتصرف في غيــاب المعلومات الاستخبارية الدقيقة. فــي الثاني عشر من أيار/مايو، وفي الساعة التاسعة وست عشرة دقيقــة ليــلاً بتوقيت واشنطن (أو 8:16 من صبيحة يوم 13/5/ فــي كمبوديا)، علم سكوكروفت أن طائرة استطلاع تابعة للبحرية من طراز ب ـ3، كانت تحلق على ارتفاع منخفض بما يكفي لقراءة اسم السفينة، قــد عثرت على الـ «ماياغويز»، فأطلقــت النار عليها وأصيبت بأضرار طفيفة. تبين أن السفينة لم تكن في مينــاء كومبونــغ سوم ـ كما قيل لفورد قبل تسع ساعات ـ لكنها متوقفة في نفس الموقع الذي احتجزت فيه تماماً، مقابل ساحل جزيرة بولو واي. وبعد ساعة، تلقى سكوكروفت تقريراً يشير إلى أن الـ«ماياغويز» قد رفعــت مرساتها. وكررت جماعة الاستخبارات، نظراً لأن أفرادها يكرهون التخلي عن أفكارهم المسبقة، حكمهــا الأصلي ـ والخاطئ ـ الــذي أصدرته في اليوم السابق: السفينة متجهة إلى كومبونغ سوم وستصل هناك بخلال ست ساعات.

طلب سكوكروفت إعلامه حالما تبدأ السفينة بالتحرك فعلاً. في الساعة 2:23 حين لم يسمع خبرا منذ أربع ساعات تقريبا، استفسر عن الأمر فقيل له: إنها تبعد الآن مسافة تتراوح بين خمس عشرة دقيقة وساعة واحدة عن ميناء كومبونغ سوم ـ أي نفس التقدير للمسافة حين بدأت الأزمة. وعند سماعه هذا الخبر، فقد سكوكروفت أعصابه - وهذه سابقة لم تحدث قبلاً ـ وسرعان ما انضم إليه فورد الذي أغضبه أيضا ضياع عدة ساعات ثمينة كان يمكن خلالها للطائرات المتمركزة في تايلند أن تعترض الـ«ماياغويز». فأمر فورد الطائرات المقاتلة بإيقاف السفينة حتى في هذه الساعة المتأخرة.

لكن أسري السفينة استطاعوا مجدداً إحباط توقعات المحللين في الاستخبارات. فبعد ساعات من البحث، عُثر على الـ«ماياغويز» في نهاية المطاف راسية قبالة كوه تانغ، وهي جزيرة تبعد أربعة وثلاثين ميلاً إلى الجنوب الغربي من كومبونغ سوم. ومع كل تقرير جديد كان سكوكروفت يوقظ الرئيس: تلقيت تقريراً موجزاً عن أحداث تلك الليلة في صبيحة اليوم التالي، الثالث عشر من أيار/مايو، وأنا في سنت لويس.

في الساعة 10:20 من صباح الثلاثاء 5/13، اليوم الثاني من الأزمة، دعا فورد مجلس الأمن القومي لعقد جلسة أخرى. إذ لم يصدر الخمير الحمر أي بيان رغم مرور إحدى وثلاثين ساعة على احتجازهم للسفينة، ولم يردوا على رسالتنا. نفس المجموعة السابقة حضرت الاجتماع باستثناء حضور جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، ليمثل وزارة الخارجية في غيابي، ومعاوني فورد، جاك مارشال وبوب هارتمان، اللذين انضما للاجتماع. بعد أن قدم كولبي عرضاً لمختلف جوانب القضية، اشتكى روكفلر من التقارير الاستخباراتية المتضاربة وغير الدقيقة، وأثار فورد أسئلة تتعلق بتأخير ورود المعلومات عند كل مرحلة من مراحل الأزمة. بقي الهدف الرئيسي في ذهن الجميع متمثلاً في عدم تكرار حادثة «بويبلو». لكن ذلك لن يتم إلا إذا منع الخمير الحمر من تحويل أفراد طاقم السفينة إلى رهائن. وطلب روكفلر بإلحاح أن نعزل جزيرة كوه تانغ على أقل تقدير:

أعتقد بأننا يجب أن نرد بسرعة. فكلما انتظرنا فترة أطول، أتيحت لهم الفرصة ليستعدوا أكثر. لمَ لا نغرق قواربهم ونجبرهم على التحرك؟ حالما يمسكون بالرهائن يمكنهم أن يلووا ذراعنا طيلة شهور قادمة. وإذا ما قمنا بعملية إنزال على الشاطئ فسنفقد عدداً أكبر من «المارينز» مقارنة بعدد الأمريكيين الموجودين على متن السفينة أصلاً. لمَ لا نغرق سفنهم ونجبرهم على الاستجابة؟

شلسنغر، الصارم دوماً عندما يتعلق الأمر بقضايا تحديد التسلح، تردد في قبول العمل العسكري. صحيح أنه أيد استخدام القوة لمنع الـ«ماياغويز» من مغادرة الجزيرة إلى الميناء، لكنه عارض إغراق القوارب الكمبودية لأن ذلك قد يؤذي الطاقم، ولأن الخمير الحمر قد يردون بإغراق السفينة. أما قرارات فورد فكانت حادة وجازمة:

أولاً، نستخدم الطائرات لمنع أي قارب من مغادرة الجزيرة. لن تغرقوها بالضرورة، لكن بمقدوركم اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية.

ثانياً، أعتقد بأن عليكم منع القوارب كافة من القدوم إلى الجزيرة.

ثالثاً، أعتقد بأن علينا أن نستعد للنزول على السفينة غداً صباحاً.

بعد ذلك أمر فورد بنقل كتيبة إنزال من «المارينز» من اوكيناوا إلى أوتاباو (تايلند) عن طريق الجو، وبتحرك حاملة الطائرات «هانكوك» من خليج سوبيك إلى السواحل الكمبودية.

أذكر هذه الآراء المتبادلة لأنها فجرت ـ في غيابي ـ أزمة ثقة جديدة بين الرئيس ووزير دفاعه، أزمة ستبلغ أوجها بعد خمسة أشهر حين أقيل شلسنجر من منصبه. كانت الروح المعنوية للبنتاغون إحدى الخسائر المؤلمة التي سببتها حرب فيتنام. أما فكرة العودة للتورط في الهند الصينية بعد أسبوعين فقط من الجلاء عن سايغون فقد أثارت ردات فعل قوية من النفور والمعارضة. وحين يفتقد البنتاغون الحماسة، فإنه لا يعيد تفسير الأوامر ـ كما تفعل المؤسسات الرسمية المسؤولة عن الديبلوماسية الخارجية ـ بل ينفذها حرفيا دون القيام بأية مبادرات إضافية من جانبه. ونظراً لتعقيد عملية نشر القوات المسلحة، فإن التأثير العملي يماثل التسويف والتأجيل. لقد قام البنتاغون طيلة أزمة الـ «ماياغويز» بأداء واجبه الكامل في تجميع وحشد القوات تبعاً للأوامر التي تلقاها. لكن بدا من الواضح أنه كان متردداً، ولم يقدم أية أفكار خاصة به، وترك الأمر للمدنيين كي يحفزوه على العمل، وعارض المسؤولون فيه بشكل آلي ـ وهم يتذكرون صرخة الغضب والاحتجاج العارمة بعد قصف قاذفات «ب52» لمنطقة هانوي ـ استخدام القاذفات الاستراتيجية.

نتجت معظم الاتصالات المشوشة والمعلومات الاستخباراتية الطائشة وغير الدقيقة التي أصابت أزمة الـ«ماياغويز» ببلائها، من شكوك وزير الدفاع التي ضاعفت صدمة المؤسسة العسكرية والضرر الذي حل بها. وباستثناء كليمنتس، بدا البنتاغون مصمما بالأساس على عدم لعب دور الشرير مرة أخرى. أما غياب رئيس هيئة الأركان المشتركة (الذي كان في رحلة إلى أوروبا) فقد فاقم من حجم المشكلة لأن بدلاءه أحجموا عن الاتصال المباشر بالرئيس، وهذا حق مقتصر عليه بحكم القانون. في هذه الحالة، كانت قناة الاتصال الوحيدة بين البيت الأبيض والبنتاغون تمر عبر وزير دفاع، الذي اختلطت آراؤه وتناقضت حول استراتيجية الرئيس.

بحلـول اليـوم الثاني من الأزمة، وأنا مـا أزال في مدينة كنساس، تعاظم قلق فورد حين بـدا واضحـاً أن الأمـر المتعلق بمنـع أي قارب من مغـادرة/ أو الوصول إلـى كوه تانغ لم ينفـذ. ولربما يعود السبـب إلى حقيقة أن الليل قد خيّم على آسيـا عندما أصدر الرئيس أمـر محاصـرة الجزيرة، ولم يرد أي تقارير عن فعل إجرائي نتج عنه لمدة عشر ساعات تقريبـاً. أو ربمـا لأن الأوامـر المكتوبة لم ترسل مـن البنتاغون إلا بعـد أربع ساعات من صدور التوجيه الرئاسي. وزعم البنتاغون فيما بعد أنه لم يتلق التقرير الأول عن التحرك إلا في الساعة 10:8 من مساء يوم الثلاثاء الثالث عشر من أيار/مايو. فقد غادرت زوارق صغيـرة جزيـرة كوه تانغ باتجـاه البر الكمبودي. تـم إغراق أحدها، وعـاد الثاني، بينما تابـع الثالث طريقه بكامـل سرعته. طلب معـاون شلسنجر العسكـري، العميد جون إيه. ويكام (الذي أصبح فيما بعد رئيس هيئة أركان الجيش) تزويده بالتعليمات حول ما يجب عملـه مع القارب الثالث. لكن على ضوء تعليمات الرئيس الواضحة والقاضية بإغراق أية سفينـة تقتـرب من / أو تغادر الجزيرة، بـدا الطلب غير قابل للتفسيـر فيما عدا اعتباره منـاورة لتجنب تحمل المسؤولية واللوم إذا ما سارت الأمور على غير ما هو متوقع. تحقق سكوكروفت، الذي كان كعهده أبدا مدققاً بالتفاصيل، من الرئيس الذي أكد على توجيهاته الأصلية، وقال بحدة: «إذا لم نفعل ذلك فسيكون إشارة دالة على ضعف شديد».

بعـد ساعـة ونصف، 9،48 مسـاء (بتوقيت واشنطـن)، عاد ويكام باستفسـار جديد. إذ شوهـدت سفينة صغيـرة أخرى تغادر الجزيـرة باتجاه كومبونغ سـوم. وحين حاول أحد طيارينـا إيقافها بنيران مدفعـه، لاحظ خلال انقضاضه جماعة من «البيض» حشروا في مقدمتهـا. واعتقد الطيار، وهو يطلب التعليمات، أنهم جـزء على الأقل من طاقم سفينة «ماياغويـز» (تبيـن فيما بعد أنه أصـاب في اعتقاده). وحيـن أدرك فورد صحة مخاوف البنتاغـون، أمر بعقد جلسة لمجلس الأمن القومي في الساعة 10:40 ليلا، لمراجعة آخر تطورات القضية.

خـلال اليوم، وبالرغم مـن النبرة التهديدية المتوعدة لتصريحاتنـا العلنية، لم نتعرض لضغـوط كبيرة من الدول الأخرى للتراجع عـن موقفنا. فقد التزم حلفاؤنا الصمت، وإن شعروا ببعض الألم وهم يوازنون قلق الرأي العام الداخلي مقابل اعتمادهم على الحماية الأمريكية. وكما حدث، أتت أكثر التعليقات عوناً من الصين. فحين طلب من دينغ كسياو بينـغ، وهو في زيارة إلى باريس، أن يعلق على التهديدات الأمريكية، انفجر ضاحكاً: «إذا تدخلـوا، لا يمكننا فعل شيء». وعندما ضغط عليه الصحفيون، لم يلجأ حتى للتلميح بأن

الصيـن ستدعم الخمير الحمـر ولا حتى ديبلوماسياً. ورد دينغ بمرح: «معلوماتكم أحدث مـن معلوماتـي»[8]. بكلمات أخرى، كانت الصيـن قد «نفضت يدها» مـن المشكلة. وبقي الأميـر نوردوم سيهانوك، الـذي أعيد تعيينه للتو رئيساً للدولـة الكمبودية، لكنه ما يزال مقيماً في بكين، بقي صامتاً على غير العادة طيلة الأزمة.

عدت من منطقة الغرب الأوسط في الوقت المناسب لحضور هذا الاجتماع الثالث لمجلس الأمـن القومي حـول الأزمة. ضم الحضور من شاركوا فـي الاجتماعين السابقين إضافة إلى فيليب بوكين، مستشار الرئيس. وقد بدأ فورد الاجتماع بتوجيه انتقاد إلى الاتصالات البطيئة من جانب البنتاغون: ووصف التأخير في نقل أوامره (مكتوبة) بإغراق كل السفن التـي تقترب مـن / أو تغادر كوه تانغ بأنـه «لا عذر له». الإحباط الشديـد وحده هو الذي يفسـر الانتقاد الهادئ الذي كان فـورد يوجهه عادة إلى المؤسسـة العسكرية، المؤسسة التي احترمها حقاً والتي فخر بخدمتها كونه ضابطاً في البحرية.

الموضـوع الأول الذي طرح للنقاش تركز على القارب الـذي يحمل «البيض» وماذا يمكن أن نفعل بشأنه. فبحلول الوقت الذي اجتمع فيه مجلس الأمن القومي، وردت تقارير تشير إلـى أنـه على بعد ستة أميـال من كومبونغ سوم، أي أقل من نصـف ساعة ـ وبدا أن ذلك هـو مقياس الوقت المعياري للتقارير التي تنقل تحركات السفن كافة قرب كومبونغ سوم. الأمـر الذي لم يترك كثيراً من الوقت لاتخاذ قرار، ولذلـك أصدر فورد تعليماته بتعطيل المركـب الذي يرجح أن يحمل طاقم الـ«مايا غويز»، بواسطة قوات خاصة، في حين تغرق الزوارق السريعة المرافقة.

تأطـرت مداولات مجلس الأمـن القومي ضمن نطاق الانطباع بـأن المركب الذي يقترب مـن كومبونـغ سوم يحمل قسماً من الطاقـم (إن كان ذلك صحيحـاً) وأن البقية (وربما الأغلبيـة) مازالت في كوه تانغ. كنا ننزلق إلى وضـع استهلك فيه الرئيس ومجلس الأمن القومـي معظـم الوقت في اتخـاذ قرارات تتصل بحركـة زوارق فردية صغيـرة على بعد ثمانيـة آلاف ميـل. ومن أجل تجنب ذلك، أمر فورد بتدمير الـزوارق كافة قرب كوه تانغ، ممـا أوقف كل المحـاولات الرامية للعودة إلى التفكير بكل حالـة على حدة. وبهذا، أمكن لمجلـس الأمـن القومي التركيز في نهايـة المطاف على كيفية توليـد وممارسة الضغوط لإجبـار الخمير الحمر على إطلاق سراح الطاقـم والسفينة. عرض الجنرال جونز رسماً بيانيـاً يظهـر أن مشاة البحرية سيكونـون في المنطقة مع المدمـرة «هولت» بخلال أربع عشرة ساعة، وحاملتي الطائرات «كـورال سي» و«هانكوك» بخلال ثمان وعشرين ساعة،

أو في أصيل يوم الأربعاء الرابع عشر من أيار/مايو بتوقيت واشنطن. ولذلك أوصى جونز بتأخير القيام بأي عمل عسكري لمدة ثمان وأربعين ساعة ـ أي حتى أصيل يوم الثلاثاء ـ وبذلك يمكن تنسيق الأمور كافة.

رغب فورد في البداية بالاستيلاء فوراً على الـ «ماياغويز» والجزيرة من خلال عملية إنزال يقوم بها مشاة البحرية بواسطة الحوامات المنطلقة من القاعدة الأمريكية في أوتاباو (تايلند). وأجمع مجلس الأمن القومي على أنه من الأفضل عدم استشارة الحكومة التايلندية حول هذه الخطة، نظراً لأنها طلبت منا بعد سقوط سايغون ـ كما أسلفت ـ الجلاء عن قواعدنا بخلال سنة. ولسوف يرفض الطلب الرسمي حتماً، بينما سيؤدي القيام بالعملية من جانب واحد إلى اختصار هذه المدة في أسوأ الاحتمالات. وكنا على قناعة تامة بأنه مهما كانت احتجاجات أو ردات فعل التايلنديين فيما بعد، فإن القيادة التايلندية ـ وخصوصاً القيادة العسكرية ـ سوف ترحب بموقف حازم من جانب أمريكا.

ثبت أن رسم الاستراتيجية المناسبة لإنقاذ طاقم الـ «ماياغويز» أكثر إثارة للخلاف والجدل. فقد وافق الجميع على وجوب الاستيلاء على السفينة واحتلال جزيرة كوه تانغ، حيث اعتقدنا (مخطئين) بأن معظم أفراد الطاقم موجودون هناك. كما أيد فورد، مع معارضة شلسنجر وحده، القيام بضربات جوية ضد ميناء كومبونغ سوم. أحد الأسباب وراء ذلك فهو منع التدخل من البر في عملية الاستيلاء المقترحة على السفينة والجزيرة. أما الاعتبار الآخر هو معاقبة الخمير الحمر على أخذ رهائن أمريكيين. قدم شلسنجر الحجة على وجوب حصر عملياتنا العسكرية في نطاق تلك المتصلة مباشرة بتحرير الـ «ماياغويز» وطاقمها.

كانت الحجة صحيحة ومنطقية، وقدمها شلسنجر بحدة ووضوح. لكن الناطق باسمه، جوزيف ليتين، لم يفوت لسوء الحظ أية فرصة لتحويل الخلافات الصادقة في الآراء إلى عداء مستحكم بين وزيري الخارجية والدفاع. وتشبث كتاب الأعمدة الصحفية بوصف ما جرى بيننا من مداولات ونقاشات باعتباره محاولة كبح جماح «الدكتور الهائج» من قبل وزير الدفاع المترع بالمشاعر الإنسانية. وزعموا بأنني طالبت بقصف شامل غير محدود بواسطة قاذفات «ب52»، وذلك على العكس من شلسنجر الذي أيد رداً أكثر دقة يعتمد مبدأ «العين بالعين»[٧].

لم تكن المسألة على هذا النحو أبداً. فقد تركز الجدل الحقيقي على توقيت الرد الأمريكي. إذ خلف البنتاغون لدينا انطباعا بأن حاملة الطائرات «كورال سي» لن تكون جاهزة للعمل إلا بعد ثمان وأربعين ساعة، وكان هذا برأينا جميعا، فيما عدا شلسنجر، يشكل خطراً كبيراً على سلامة الرهائن واحتمالات تحريرهم على المدى الطويل. ولذلك، فإن تم شن هجوم منسق بخلال أربع وعشرين ساعة، فلسوف تستخدم قاذفات «ب52» للهجوم على كومبونغ سوم. ذلك هو المدى الذي وصل إليه نقاش مجلس الأمن القومي فيما يتعلق

باستخدام هذه القاذفات. أعرض هنا النص الحرفي لما دار في ذلك الاجتماع كي أتيح للقارئ تقدير حجم الهوة الفاصلة بين المناقشات السياسية الفعلية وبين تقديمها على الملأ لأغراض العلاقات العامة:

كيسنجر: أعتقد بأن علينا، حينما نتحرك، أن نضرب البر إضافة إلى الجزيرة. إذ يجب أن نضرب أهدافاً في كومبونغ سوم والمطار، ونعلن أننا نفعل ذلك لمنع قدوم أية قوات تعرقل عملياتنا الهادفة لاستعادة السفينة والاستيلاء على الجزيرة.

إن أمكن لقاذفات «ب52» القيام بالمهمة، فأرغب في أن تقوم بذلك ليلة الغد. ثمان وأربعون ساعة مدة أفضل من وجهة النظر العسكرية. لكن يمكن أن يحدث خلالها الكثير، على المستويين المحلي والدولي. يجب أن نكون مستعدين للاستيلاء على الجزيرة والسفينة وضرب كومبونغ سوم.

فورد: أعتقد بأن علينا أن نكون مستعدين للتحرك بخلال أربع وعشرين ساعة. لكن ربما نرغب بالانتظار.

شلسنجر: سنكون مستعدين للتحرك في صبيحة الخامس عشر. وسنرى إن كان بمقدورنا نقل المارينز والحاملة «هولت». ومع أول ضوء، سيكون لدينا خطط للنزول على الجزيرة. وفي ذات الوقت، سوف ننقذ السفينة.

سوف نجهز قاذفات «ب52» في غوام لقصف كومبونغ سوم. لكن أعتقد بوجود مزايا سياسية في استخدام طائرات الحاملة «كورال سي». ولسوف تواجهون مزيداً من المشكلات في الكونغرس إن استخدمتم قاذفات «ب52» المتمركزة في غوام.

روكفلر: لماذا؟

شلسنجر: تعتبر قاذفات «ب52» علماً أحمر في الكونغرس. علاوة على أنها تقصف مساحات واسعة جداً وليست دقيقة كثيراً في إصابة أهداف محددة. وقد ينتج عن قصفها الكثير من الضحايا خارج المنطقة التي نريد إصابتها.

فورد: دعونا نرى ما يقوله قادة القوات المسلحة ونعرف منهم هل من الأفضل استخدام الطائرات من الحاملة أم قاذفات «ب52»؟ إنه حكمهم هم.

باختصار، لم يكن الفارق الأساسي متمثلاً في الاختيار بين الأسلحة، بل في الضرورة الملحة للقيام بعمل عسكري بخلال أربع وعشرين ساعة.

عند هذه النقطة، وجد دونالد رمسفيلد (طيار البحرية السابق) حلاً للمعضلة العويصة عبر إثارة سؤال لم يتكلف عناء طرحه أحد: «ألا يمكن أن تقصف طائرات الحاملة «كورال سي» كمبوديا حتى حين ما

تزال على بعد ساعات منها؟». من المدهش عدم طرح هذا السؤال طيلة يوم كامل من الجدل حول توقيت الهجوم. قال شلسنجر: إنه سيتحقق من الأمر ويعمل على أن تكون الحاملة ضمن المدى المجدي بخلال الساعات القليلة القادمة. ولم يتطوع أحد من وزارة الدفاع لتقديم هذه المعلومات.

أدى سؤال رمسفيلد إلى صدور قرار رئاسي خطي بإجماع مجلس الأمن القومي. وحين انفض الاجتماع في الساعة 12:30 بعد منتصف ليل الأربعاء 5/13، أجّل فورد الاستيلاء على الـ«ماياغويز» لمدة أربع وعشرين ساعة. لكنه لن يقبل أي تأخير بعد ذلك: فعند انتهاء الساعات الأربع وعشرين يجب الصعود إلى السفينة، واحتلال كوه تانغ، وقصف البر من الجو. ولم يترك الرئيس سوى أسلوب قصف ميناء كومبونغ سوم (قاذفات «ب52»، أو طائرات تنطلق من الحاملة «كورال سي») بدون تحديد حتى الصباح. بعد الاجتماع، أثبت فورد أنه تعلم الكثير عن البيروقراطية، رغم أنه لم يمض في المنصب سوى أقل من عشرة شهور. أخبرني بأنه يفضل استخدام طائرات الحاملة، لكنه أبقى خيار قاذفات «ب52» متاحاً ليزود البنتاغون بكل حافز يدفعه للتأكد من وصول «كورال سي» في الوقت المحدد.

ظل فورد على رأيه حين قابلته، في الساعة 11:45 من صباح الأربعاء 5/14، للتحضير لاجتماع مجلس الأمن القومي بعد الظهر، حيث سيتخذ القرار النهائي فيما يتعلق باستخدام طائرات الحاملة أم قاذفات «ب52». قال: إنه يفضل استخدام طائرات الحاملة إذ أقنعه البنتاغون بأنها تمتلك القدرة على شن هجمات مؤثرة منها.

> فورد: يقلقني التباطؤ في تنفيذ الأوامر. إذ يمكنني إصدار الأوامر كافة، لكن إن لم يتم تنفيذها.. كنت في حالة غضب شديد بالأمس.
>
> كيسنجر: هذه أزمتك الأولى. يجب أن تشتهر بالحزم والصلابة.. أرى الحجج المقدمة ضد استخدام قاذفات «ب52».
>
> فورد: أعتقد بأن علي القول بأنني أؤيد استخدام القاذفات الاستراتيجية إلا إذا أظهروا لي قدرة الطائرات التكتيكية على القيام بنفس المهمة.
>
> كيسنجر: تلك طريقة جيدة للتعامل مع المشكلة. سيكون الثمن ذاته. فإن استخدمت القوة فيجب أن تكون ماحقة ساحقة.

كلما كان العمل العسكري محتوماً، وضعت وزارة الخارجية «سيناريو» ديبلوماسياً يصاحبه. وخلال الفترة التي سبقت انعقاد مجلس الأمن القومي، طلب من السفير سكالي تسليم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، تدعو إلى اعتبار احتجاز الـ«ماغويز» عملاً غير قانوني ويشكل تهديداً للسلام العالمي ـ وهذا تحذير واضح من أن اللجوء إلى القوة أمر وشيك. مازلنا نسعى لتحرير السفينة

والطاقـم عبر القنوات الديبلوماسيـة. كما أشارت الرسالة: ولسوف نرحـب بمساعدة فالدهايم. لكن إن فشلـت الجهود الديبلوماسية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها في اتخاذ الخطوات المناسبة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالدفاع عن النفس تبعاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

بقيت البيئة الدبلوماسية مطمئنة: فقد بدا آنئذ بشكل أكثر وضوحاً أن الخمير الحمر لن يتلقوا الدعم مـن أية دولـة ـ خصوصاً مـن الصين. في صبيحـة الرابع عشر مـن أيار/مايو، تلقينا تقريـرا يفيد بأن دبلوماسيـاً صينيـاً في طهران، قد توقـع إطلاق سراح السفينة والطاقم «في وقـت قريب». كانت الصين، وقد شعرت بـ «الإحراج» نتيجة احتجاز الـ «ماياغويز»، تستخدم نفوذها لتأمين تحرير السفينة. وذلك تبعاً لأحـد الديبلوماسييـن. هذا الرأي الـذي نسب إلى الصين ـ لربما كان بمثابـة تلميح ماكر يشير إلى عدم وجـود ضـرورة للعمل العسكري ـ أثبت مراوغتـه الماكرة. إذ لم ينقل مباشرة إلـى الولايات المتحدة، بل أتى عن طريق ديبلوماسي باكستاني ثانوي في طهران، نقل المعلومات إلى موظف في السفارة الأمريكية. لـم يحـدد الباكستاني اسم مصدره. وبدت لنا هـذه المعلومات، بكل ما فيها مـن تعذيب وتشويق، جزئية ومتشظيـة وغيـر كاملة بحيث لن ندعهـا تؤثر في قراراتنا. ولو تصرفنا تبعـاً لتلميح «في وقت قريب» فقد يتبيـن لنـا أنه مدة طويلة جداً. في وقت لاحق من ذلك اليـوم، تلقينا رسالة مبهمة لكنها مفيدة، من بكين مباشـرة. فخـلال فترة ما بعد ظهر يوم الرابع عشـر من أيار/مايـو، ردت وزارة الخارجية الصينية على مذكرتنـا فـي اليوم السابق، مشيرة إلى أنهـا ليست في موقع يؤهلها لنقلها إلـى الحكومة الكمبودية. لكن حقيقـة أن الصينييـن قد احتفظـوا بالرسالة لمدة أكثر مـن ثلاثين ساعة (على العكـس من ممثلهم في واشنطـن الذي رفض صراحة قبولها) تتضمن أنهم يقومون بدراستها. وأن عدم اعتراض الصين رسمياً علـى محتواها، لاسيمـا التهديد باستخدام القوة فيها، إضافة إلى تعليقات دينغ اللامبالية في باريس، كل ذلك جعل الخمير الحمر يقفون لوحدهم في الميدان.

الاجتمـاع الرابع لمجلس الأمن القومي بخلال يومين اثنين استمر من الساعة 3:52 إلى الساعة 5:42 من بعد ظهر الرابع عشر من أيار/مايو، واقتصر على اتخاذ قرارات نهائية حول الخيارات العسكرية. بدأ كولبي الاجتماع بعرض للوضع والمعلومات الاستخباراتية، مشيراً إلى أن بعض أفراد الطاقم قد نقلوا إلى البر الكمبودي ـ رغم أن الغالبية مازالت محتجزة (كما يعتقد) على جزيرة كوه تانغ. الحكومة التايلندية، كما قيل لنا، تنأى بنفسها عن الأمر، رغم أن قائد الجيش التايلندي قد أخبرنا في السر أنه «مسرور جداً» لأننا نتخذ إجراءات حاسمة.

عرض الجنرال جونـز توصيات هيئـة الأركان المشتركة: إذ ستقوم مفرزة محمولـة بالاستيلاء على الـ«ماغويـز»؛ وسيقوم المارينز بعملية إنزال على جزيرة كوه تانغ لإنقاذ أفراد الطاقم الذين يعتقد بأنهم محتجزون هناك؛ وستنطلق الطائرات من الحاملة «كورال سي» لمهاجمة الأهداف على البر الكمبودي. لا

سيمـا المطارات ومنشآت الميناء في كومبونغ سوم. ومن أجل الالتزام بالموعد المحدد لعمليات الإنزال، يجـب إصدار الأمر «نفذ» بخلال أربع وعشرين ساعة ـ وهذه إشارة مراوغة تدل على أن البنتاغون يفضل التريث.

بغض النظر عن المناورات البيروقراطية، كان أداء البنتاغون التقنـي مؤثراً. فبخلال ثمان وأربعين ساعـة، تم نشر حاملة للطائـرات، ومدمرتين، وألف من المارينز؛ وهناك حاملـة طائرات إضافية يتوقع وصولها بعد يوم إلى منطقة لم نفكر من قبل باتخاذ أي عمل عسكري فيها. كما أن قاذفات «ب52» وضعت فـي حالـة تأهب، في حين كانت الطائرات التكتيكية تغطي المنطقـة ـ لا تملك أية دولة أخرى القدرة على القيام بعملية حشد للقوات بمثل هذه السرعة.

تجاهـل فورد طلـب جونز بتأخير الرد وأمـر بتنفيذ العمليات الثـلاث فوراً، إضافة إلـى القيام بأربع ضربـات جويـة ضد أهداف على البر الكمبـودي إنطلاقاً من حاملة الطائرات «كـورال سي». وحين تذكر قلقـه مـن تصميم البنتاغـون، أضاف فورد بأن الغـارات الجوية «يجب ألا تتوقف حتـى نأمر بذلك». كان الأدميـرال جيمس الهولـواي (الثالث)، رئيس العمليـات البحرية، يغادر الغرفة بيـن الحين والآخر لنقل القرارات لحظة صدورها.

فـي الساعـة 6:30 مساء، قام فورد (يصاحبه شلسنجر وأنا) بعرض الوضع أمام زعماء الكونغرس. وقـدم توصيفاً مفصلاً بالأسبـاب الداعية للعمل العسكري. ولم نتلق طيلة أكثـر من ستين ساعة أية كلمة مـن الخمير الحمر، أو من أي طرف يتحدث باسمهـم، ولا يمكن لفورد أن يقبل بمخاطرة السماح بتحويل أفراد الطاقم إلى رهائن.

لـم يكن زعماء الكونغرس متحمسين. فالسيناتور مايك مانسفيلد مثلاً أراد أن يعرف «لماذا سنذهب مـرة أخرى إلى البر الآسيـوي، خصوصا في الوقت الذي أصبحت فيه السفينـة في قبضتنا من جديد؟». حتى السيناتور الشجاع المتحمس عادة، جون مكليلان، عبر عن قلقه من مهاجمة البر الكمبودي. أما رئيس الكونغرس توماس بي. اونيل، فقد أشار ضمناً إلى أن السفينـة «مستأجرة من قبل البنتاغون»، وكأن ذلك يغيـر حقيقـة أنها اختطفت في البحار الدولية؛ واستمر في تذمـره المتحفظ حتى بعد أن أكد له شلسنجر أن مخاوفه لا أساس لها. واشتكى السيناتور روبرت بيرد من عدم كفاية الاستشارات والمشاورات. وجرى نقاش بين فورد وبيرد، اتهم فيه فورد في واقع الأمر زعماء الكونغرس بأنهم يسربون الأخبار. وهذا يوضح أن طبيعة الرئيس التصالحية لا تحول دون حزمه وصرامته:

> السيناتـور بيـرد: دعني بكل احتـرام أشدد على هذا. أعـرف بأنك تفعل مـا تعتقد بأنه الأفضـل، وأنا بالتأكيد لا أناقش سلطتك للقيام بذلك، لكن أريد أن أعرف لماذا لم يعلم زعماء الكونغرس مقدماً بقرارك؟

فورد: لدينا «نظام» حكم قائم على فصل السلطات. إذ للرئيس الحق والسلطة بالتصرف. لدي التزام وتعهد بالتصرف. فقد عشنا تبعاً لقانون سلطات الحرب. قد نختلف على الأحكام والقرارات، لكنني لن أسامح نفسي أبداً إذا تركت مشاة البحرية يتعرضون لهجوم 2400 جندي كمبودي (عدد جنود الخمير الحمر في كومبونغ سوم تبعاً للتقديرات الاستخباراتية).

تحرير الـ «ماياغويز»

نهاية اللقاء مع زعماء الكونغرس لشرح موقف الإدارة، واكبت اقتراب واحدة من أشد الأمسيات التي عرفتها تجربتي في الحكم غرابة وتوتراً. فقد كان من المقرر إقامة عشاء عمل لرئيس الوزراء الهولندي يوهانس دين أويل، وحدد الموعد في تلك الأمسية منذ أسابيع عديدة. الرئيس فورد لم يكن راغباً بإحراج ضيفه، فقرر عدم إلغاء حفل العشاء رغم بدء العمليات العسكرية في النصف الآخر من الكرة الأرضية.

تبين أن عدم إلغاء الحفل كان مبالغة متطرفة في التشبث بالكياسة ومراعاة الذوق. فالعشاء الذي أعد ليكون حفلاً بملابس السهرة الرسمية (ولا أحد يعرف لماذا؟!)، تأخر لمدة نصف ساعة. ومن بين المدعوين الأمريكيين، حضر سكوكروفت ورمسفيلد بشكل رمزي؛ ولم أتمكن أنا إلا من تناول صنف واحد من الطعام المكون من عدد من الأصناف المتتابعة: شلسنجر وصل متأخراً وبقي حتى قدمت الحلويات. فورد ظل يغادر القاعة باستمرار لتلقي آخر التقارير العسكرية في غرفة الحاجب المجاورة لقاعة حفل العشاء الرسمي.

لم يكن دين أويل ضيفاً مثالياً يرغب صناع القرار السياسي الأمريكيون، المنشغلون بمراقبة العملية العسكرية، بقضاء الأمسية معه. ونظراً لأنه من الجناح المعارض للحروب في حزب العمال الهولندي، فقد كان حماسه لأي نشاط عسكري في الهند الصينية صامتاً على أقل تقدير. إذ نصحه مستشاروه على ما يبدو بتجنب الأساليب الاستفزازية، لكنه لم يلتزم بالنصيحة قط. ففي فترات الراحة، لم يستطع منع نفسه من التأكيد بأسلوب الأستاذ لطلابه بأنه لا يصدر أحكاماً على أية عملية عسكرية محددة، لكنه من حيث المبدأ لا يعتبر القوة العسكرية الطريقة المناسبة لحل المشكلات السياسية. كان تعليقاً غريباً من ممثل لدولة حليفة في «الناتو» تعهدنا بالدفاع عنها. ولم يكن متساوقاً مع أفكار هولندا. فدين أويل لم يتعطف نهائياً ولم يحدد لنا ماهية الطرائق الأخرى التي يمكن أن تقنع الخمير الحمر بإطلاق سراح الرهائن.

لم يكن الذين يحاورون دين أويل على استعداد للتفكير بآرائه النبيلة وأحكامه الأخلاقية السامية، فقد كانوا منهمكين بمراقبة وتوجيه العمليات العسكرية على ثلاث جبهات مختلفة: أي استعادة السيطرة على الـ«ماياغويز» من جديد، والإنزال على جزيرة كوه تانغ، والغارات الجوية على البر الكمبودي. وصلت

المعلومـات عن كل عملية إلى واشنطـن عن طريق قنوات مختلفة: من «المارينز» بالنسبة لعملية كوه تانغ: ومن القوات الجوية فيما يتعلق بالدعم التكتيكي: ومن البحرية بالنسبة لكومبونغ سوم.

عمليـة الاستيلاء علـى الـ«مايا غويز» سـارت على ما يرام. فمفـرزة من المارينز علـى متن المدمرة «هولت» استولت على السفينة. لكن لم تعثر على أفراد الطاقم.

لكـن مشاة البحرية على جزيرة كـوه تانغ واجهوا مشكلات، إذ توقعنـا ألا يزيد عدد الكمبوديين على عشريـن جنديـاً على الجزيرة. وفي الحقيقـة، تعرضت حواماتنا لإطلاق نار كثيـف من مئات من الجنود المجهزيـن بالقذائف الصاروخيـة، ومدافع الهاون، والأسلحـة الرشاشة التي نصبت فـي الجزيرة لمنع الفيتناميـين من الاستيلاء عليها. ولأننـا اعتقدنا بوجود طاقم الـ«مايا غويز» هناك، لم نقم بعملية قصف تمهيـدي. وحوامـة سلاح الجو المتوفرة لدعـم القوات الأرضية لم تتمكن من الاتصـال معها. قتل خمسة عشـر جندياً من المارينز من الوحدة التي ضمت بالأصل مئة وخمسة وسبعين: وأسقطت أو أعطبت ثمان من أصل تسع حوامات شاركت في الموجة الأولى من الهجوم.

مـن أجل تبديد ما دعي بـ«ضباب المعركة»، بث الخمير الحمر مع بدء عملياتنا العسكرية، بياناً يشير ضمنـاً إلـى أن الـ«مايا غويز» سيطلق سراحهـا، رغم أن واشنطن لم تعلم بالبيـان إلا بعد ساعة وربع. أما مجرى الأحداث فكان كالتالي:

فـي الساعة 7:07 مساء (بتوقيت واشنطن) من يوم 14 أيار/مايو، بدأت إذاعة بنوم بنه المحلية ببث بيـان مطول باللغـة الكمبودية ألقاه هو نيم، وزير الإعلام والدعاية فـي حكومة الخمير الحمر. ولم يدخل في الموضوع إلا قرب نهاية البيان الذي استمر تسع عشرة دقيقة، حين أشار على ما يبدو إلى أن السفينة «ستطـرد». وحين نأخذ بالاعتبـار الوقت المطلوب للترجمة، فإن فحوى البيان لم يصل إلى البيت الأبيض إلا بعد ساعة تقريباً (انظر الفقرات التالية).

فـي الساعة 7:9 مساء، وقبل أن يصل هـو نيم إلى الجزء العملياتي من بيانه، بدأ هجومنا بالحوامات على كوه تانغ.

فـي الساعـة 7:20 مساء، أطلقت سلطات الخمير الحمر على جزيرة كوه رونغ سام ليم، قرب كومبونغ سوم، سراح أفراد طاقم الـ «مايا غويز» (دون علم واشنطن) وسلمتهم إلى زورق صيد تايلندي.

فـي الساعة 8:05 مساء، وقبل أن يصل نص بيـان هو نيم إلى البيت الأبيض، انطلقت أولى الطائرات من الحاملة «كورال سي». وستصل إلى أهدافها على البر التايلندي خلال أقل من ساعة.

في الساعة 8:06 مساء، وصل أول موجز لبيان هو نيم إلى جهاز استقبال البرقيات في «خدمة معلومات الإذاعات الأجنبية»[10] (FBIS).

في الساعة 8:15 تقريباً، تلقينا ـ أنا وسكوكروفت ـ موجز بيان هو نيم.

في الساعة 8:25 مساء، أبحرت المدمرة «هولت» بمحاذاة الـ«مايا غويز» واستولت عليها.

في الساعة 8:29 مساء، أعلم الرئيس بالبيان الإذاعي.

بـرر بيان هو نيـم احتجاز السفينة بذكر مخاوف الخمير الحمر مـن الأنشطة «التجسسية» من جانب سفـن التجسس التابعة «للولايـات المتحدة الإمبريالية». كمـا زعم أيضا بـأن الـ«مايا غويز» دخلت المياه الإقليميـة الكمبودية. أمـا القسم العملي المهم من خطبة هونيم المسهبة فأتـى عند النهاية: «ليس لدينا النيـة لاحتجازهـا (السفينة) إلـى الأبد.. ورغبة منا بعـدم استفزاز أحد أو إثـارة المشكلات، وللالتزام بموقف السلام والحياد، سوف نطلق سراح هذه السفينة». ولم يكن هنـاك أية إشارة إلى الطاقم.

حين تلقت غرفة العمليات في البيت الأبيض هذا الاتصال الأول ـ المبهم وغير المباشر ـ بعد يومين ونصـف اليوم من الصمت المريب، كانت عملياتنا العسكرية قد بدأت. ولم نستطيع وقف العمل العسكري علـى جزيرة كوه تانغ بدون المخاطرة بإتاحة الفرصـة للخمير الحمر لأسر مشاة البحرية المئة المتبقين هناك. وكان من المرجح الاستيلاء على الـ«مايا غويز» بخلال دقائق من استلام البيان الإذاعي

توجب اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً بالغارات الجوية ضد البر الكمبودي. كانت الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» في طريقها إلى أهدافها لكنها تحتاج إلى خمس عشرة دقيقة أخرى لبلوغها. فهل ينبغي إلغاء القصف؟، تلك كانت المشكلة. كان القرار يتطلب حذراً وبراعة ودقة. فبعد يومين ونصف من الاحتجاز ـ من قبل نظام توضحت بكل جلاء ميوله الإجرامية ـ بدا افتقاد الدقة في المعلومات فيما يتعلق بالطاقـم أمراً خطيراً ينـذر بالشؤم. وقد كان في متناول زعماء الخمير الحمـر العديد من الوسائل لنقل قرارهم قبل ساعات أو حتى أيام: كان بمقدورهم إعلامنا رسمياً عن طريق الصينيين أو الأمم المتحدة، لكنهـم لـم يحاولوا ذلك. من ناحيـة أخرى، إذا كانت لدى الخمير الحمر النيـة لإطلاق سراح الطاقم ثم امتنعـوا عن ذلك لأن القصف استمر بعد بـث البيان، فإن ردة فعل الكونغرس ستكون عنيفة. لذلك طلبت مـن سكوكروفـت أن يعلم مركـز القيادة العسكريـة القومي بأنـنـي سأسعى للحصول علـى توجيه رئاسي وأنـنـي أنوي أيضاً استشارة الوزير شلسنجر. ونظراً لعدم توفر الوقت الكافي، اقترحت أن تتابع الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» طريقها لكن دون أن تلقي بقنابلها إلى أن يتخذ الرئيس قراره.

بـدا فورد متشـككاً حيـن اتصلت به فـي الساعة 8:30 مسـاء، وهو يستعـد لاستقبال رئيسـ الوزراء الهولندي. وقال: إنه لن يغير أياً من قراراته حتى يتأكد من إطلاق سراح الطاقم.

شـارك شلسنجر الرئيسـ رأيه. وقدم الحجة على أن بيان الخمير الحمر كان لأغراض الدعاية فقط، وذلـك بالرغم من كل ما عرفناه. وحين اتصلت بفورد مـرة أخرى في الساعة 8:50 مساء، لإعلامه بآراء

شلسنجر، كانت الـ«ماياغويز» قد وقعت في قبضتنا، والطائرات المنطلقة من «كورال سي» مازالت في الطريق إلى أهدافها. واتخذ فورد قراره: «قل لهم أن يتابعوا المهمة، الآن فوراً».

في ذات الوقت، قررنا وقف الضربات الجوية حالما نعلم بإطلاق سراح الطاقم فعلاً. لكن كيف يمكن نقل هذا القرار إلى الخمير الحمر؟ في عصر الاتصالات الفورية والقنوات المتعددة، كنا في حالة تشوش ملحوظة وحيرة كبيرة حول كيفية نقل هذا التوكيد. وفيما عدا سفارتي الصين وفيتنام، لم تكن هناك سفارات أجنبية في كمبوديا ولا توجد سفارات كمبودية في الخارج يمكن من خلالها الاتصال ببنوم بنه. وبعد التفكير بشكل عرضي وغير جدي بفكرة اختراق الاتصالات الكمبودية، قررنا أن أفضل وأسرع الطرق هي إصدار بيان لوكالات الأنباء. وطلب سكوكروفت من نيسين أن يأتي إلى مكتبي لكي أعطيه مسودة بيان ليقرأها أمام الصحافة. رفض نيسين؛ وتشبث بحقه الذي لا يجيز لي أن أمره بالقدوم لمقابلتي. كما اتخذ موقفاً منطقياً على أساس أن إعلان انتهاء العمليات العسكرية التي لا يعرف عنها الرأي العام الأمريكي شيئاً، سوف يخلق حالة من التشوش والفوضى. كان على حق، لكن ذلك لم يحل مشكلتنا. في نهاية المطاف، اضطر سكوكروفت لأن يجره جراً (بالقوة الجسدية تقريباً) إلى مكتبي للمساعدة على وضع اللمسات الأخيرة على البيان التالي، الذي صدر في الساعة 9:15 مساء.

> سمعنا من خلال الإذاعة أنكم مستعدون لإطلاق سراح السفينة «ماياغويز». نحن نرحب بهذا التطور إن كان صحيحاً.
>
> كما تعلمون، لقد قمنا باستعادة السفينة، وحالما تصدرون بياناً تؤكدون فيه استعدادكم لإطلاق سراح أفراد الطاقم الذين تحتجزونهم بشكل فوري وبدون شروط، سوف نوقف بسرعة العمليات العسكرية.

لم يصلنا أي رد. وفي الساعة 10:49، التقطت المدمرة «ولسون» التي وصلت إلى المنطقة حديثاً أفراد طاقم الـ «ماياغويز» الذين وضعهم آسروهم على مركب صيد تايلندي مجهز بأشرعة بيضاء على أعمدة عالية لجلب انتباه الطائرات أو السفن الأمريكية. علم الرئيس بالأمر بعد دقائق وهو في المكتب البيضاوي، حيث اجتمع أقرب مساعديه بعد الفشل المحرج لحفل العشاء المقام على شرف دين أويل.

وتبعاً لتجربتي، حتى حين تنتهي أزمة ما وسط جو من الابتهاج ـ كما حصل مع هذه الأزمة بالتأكيد ـ فلا بد أن تتبعها خيبة الأمل حتماً. أولاً، لأن لحظة الانتصار تذكرنا بأن السياسة الخارجية لا تعرف مكاناً للراحة، وأن كل نجاح يكون عادة عبارة عن تذكرة دخول إلى مجموعة أخرى من القرارات. الأهم من ذلك، أن تحليل الحدث بعد وقوعه يكشف غالباً بعض المشكلات التي لم يشتبه بوجودها من قبل وتحتاج للانتباه. وفي حالة الـ«ماياغويز»، وفي خضم الفخر بما تم إنجازه، كان هناك شعور مزعج بأن علينا ألا نواجه مرة أخرى أزمة بإجراءات وتشوش بيروقراطي، كهذا الذي أحدق بتعاملنا مع هذه الحالة.

فـي الحقيقـة، وحتى حين كان هؤلاء الذيـن تجمعوا في المكتـب البيضاوي يحتفلـون بالنصر، جاء ما يذكرهم بغياب علاقة الوئام بين وزير الدفاع والرئيس. الناطق باسم شلسنجر، جوزيف ليتين، تولى بنفسه إعـلان أن الطاقـم في أمان بدلاً من أن يترك إعلان الخبر السعيد للرئيسـن. أما فورد، الذي وجهتنا قيادته إلـى تحقيـق هذه النتيجة، فـكان مضطراً بالتالي ـ دون أن تغيب التكشيرة عـن وجهه ـ لإعلان نهاية الأزمة وكأنهـا فكـرة خطرت على باله متأخرة بعد أن بدل بسرعة ثياب السهرة ليرتدي بزة العمل. وحين فعل، عاد إلى المكتب البيضاوي وأعلن ببساطة: «سأذهب إلى البيت لأنام». تلك كانت نهاية أزمة الـ«ماياغويز»[1].

تحليل الأزمة بعد انتهائها

انتهـاء الأزمة لـم يضع حـداً للتحليلات التـي أعقبتها. ففي حين سـاد شعور بالفخر فـي المحصلة الأخيـرة نتيجـة قدرة وزارة الدفاع على حشد القوة الأمريكية والاستفـادة منها بسرعة، إلا أن العديد من الأسئلـة المقلقة بقيـت دون جواب. فقد كانت المعلومـات الاستخباراتية ضعيفة طيلـة الأزمة. وفي كثير مـن المراحـل، بدءاً بأول اجتماع لمجلس الأمن القومي، اتخذت قـرارات مؤسسة على معلومات تبين أنها خاطئـة كليـة تقريباً. واختتمت الأزمة بتقدير يفتقد الدقة حول الوضع في كـوه تانغ، حيث قيل لنا: إن قلة قليلـة فقط من جنود الخمير الحمر يحتجزون أفـراد الطاقم. ومن العدل القول إن من الصعب الحصول علـى معلومـات استخباراتية في منطقة لم يكن لها عادة سوى أهميـة هـامشية بالنسبة لواشنطن، ونتيجة لذلك توجب البدء بجمع المعلومات من نقطة الصفر. لكن هذا القيد المحدد لم يوضح نهائياً للمسؤولين المجتمعين للتشاور في قاعة اجتماع الحكومة في البيت الأبيض.

أما العامل الذي سبب أشد مشاعر القلق التي ظلت عالقة في الأذهان فهو فجوة الاتصالات الواضحة بيـن البيـت الأبيض والبنتاغون، بدءاً من تسـرب مداولات مجلس الأمن القومي وانتهـاء بإدارة العمليات العسكريـة. في هذه المرة لم يحصل الاحتـكاك والاختلاف في الرأي بيني وبين شلسنجر، بل إن الرئيس فـورد، القائـد العام للقوات المسلحة، هو الذي شعر بأن المعومات التـي تلقاها لم تكن كافية. إذ لم يعلم ببعض القرارات إلا عند اختتام اجتماعات مجلس الأمن القومي، وحتى في هذه الحالة علم بها عن طريق الصدفة. فقد وافق الرئيس على استخدام الطائرات المنطلقة من الحاملة «كورال سي» بدلاً من قاذفات «ب52» بشـرط بذل أقصـى الجهد، أي القيام بأربع غارات منفصلة، وألا يوقـف القصف إلا بعد إصداره أمـراً مباشراً بذلـك. وعند مراجعة ما تم في اجتماع مجلس الأمن القومي في يوم الثلاثاء الخامس عشر مـن أيار/مايـو 1975، تبين أن الجنرال جونز قد قدم عرضاً تفصيلاً لمـا حدث، وأشار إلى أربع موجات مـن الطائـرات التي انطلقت من الحاملة «كورال سي». لكنه عنـد وصف الموجة الأولى قال: «الأولى كانت عبارة عن طائرات استطلاع مسلحة. لكنها لم تلق بحمولتها من القنابل». استطعت أن أرى وجه فورد وقد احمر بفعل الغضب. ولم يقل شيئاً إلا بعد أن استنفد النقاش التالي صبره:

كيسنجر: كم عدد إجمالي الطائرات التي استخدمت؟

جونز: بين 32 ـ 40 طائرة.

شلسنجر: مع أن هناك 81 طائرة على الحاملة.

وحين اتضح أن الحاملة «كورال سي» لم تقم بالجهد الأقصى كما أمر، قاطع فورد الاجتماع ودعاني للخروج من «قاعة الحكومة» للحظة. ثم طلب مني إيجاز فهمي للأوامر التي أصدرها. وبعد أن فعلت، عاد إلى اجتماع المجلس دون أن يتفوه بكلمة ثم خاطب شلسنجر ببرود:

جيم، أريد تقريراً كاملاً بالوقائع يوجز ما حدث حسب الترتيب الزمني، يشمل الأوامر، وموجزاً للنتائج، والصور.. إلخ. وعرضاً للأعمال التي قمنا بها آنئذ.

عند هذه النقطة أنهى الرئيس النقاش حول الـ «مايا غويز» وانتقل إلى موضوع آخر.

في لقائنا الذي تم صبيحة اليوم التالي، ظل فورد منزعجا نتيجة عدم قيام الموجة الأولى من الطائرات بقصف أهدافها. وأقر بإمكانية حدوث بعض الارتباك والتشوش نتيجة التوقف في انتظار مناقشة بيان الخمير الحمر: لكن ما أثار غضبه واستياءه أنه لم يعلم مطلقاً بـ «الاستطلاع المسلح» ـ مهما كان يعني ـ وأن شلسنجر قد ترك لديه في الحقيقة انطباعاً معاكساً حين نقل إليه «اكتمال الضربة الأولى» بعد الموجة الأولى. والأهم من كل ذلك، أن فورد لم يتسامح مع إلغاء الضربة الجوية الرابعة:

فورد: أتذكر أنني أخبرت (قائد العمليات البحرية الجنرال جيمس) هولواي بمتابعة الضربات حتى أصدر أمراً بوقفها.

سكوكروفت: هذا ما أتذكره أيضا. وقلت ذلك لشلسنجر.

فورد: أريد عرضاً تفصيلياً بالأوامر التي لم تنفذ وبكل التغييرات التي أجريت عليها. أريد تقييما للعملية ـ بما في ذلك تسلسل الأحداث منذ إقلاع الطائرات.

كيسنجر: يجب أن تطلب كل الأوامر التي صدرت منذ بدء العملية.

فورد: وهذا يشمل الأوامر الصادرة من البنتاغون إلى قيادة قوات الولايات المتحدة في المحيط الهادئ، ومن هناك إلى القادة الميدانيين. أريد معرفة أوامر وزارة الدفاع مقارنة بالأوامر الصادرة من مجلس الأمن القومي.. بما في ذلك ما حدث خلال الموجة الأولى، والثانية، واللاحقة فيما بعد. يبدو لي أنه جرى تجاهل ما حدث في غرفة العمليات من قبل مركز القيادة العسكرية القومي في وزارة الدفاع.

المراجعة التي أجريت لم تحل الحالات الغامضة هذه كافة. مما لا شك فيه أن بعض التشوش قد حدث نتيجة ترددنا في البداية، على ضوء البيان الكمبودي، حول المضي قدماً في الضربات الجوية ضد البر

الكمبودي. كان فورد قد أعاد التأكيد في الساعة 51: 8 بشكل واضح على الأمر الأصلي الذي أصدره، ونقل إلى شلسنجر ومركز القيادة العسكرية القومي في الساعة 52: 8. أما بالنسبة للموجة الرابعة من الغارات، فقد علمنا من عرض جونز للوضع أنها لم تنطلق قط، ولم تنفذ أوامر فورد بالكامل في أية واحدة من الموجات الأخرى. من العدل القول: إن شلسنجر قد تصرف على أساس بيان نيسين الذي أعلنه في وقت أبكر من ذلك المساء، رداً على البيان الإذاعي للخمير الحمر، وأشار فيه إلى أن العمليات الحربية سوف تتوقف حالما يتم إطلاق سراح الأسرى.

عند استعادة ما جرى في الماضي، تظهر هذه الأحداث (رغم أنني لم أفكر بذلك آنئذ) خطر تخطيط العمليات العسكرية في مجلس الأمن القومي دون أية تحضيرات من قبل جماعة مساعدة من الخبراء. ودون وجود مسؤول ـ أقل مرتبة من الرئيس ـ يقوم بمهمة التنسيق ساعة بساعة. مجلس الأمن القومي مصمم بشكل أفضل لاتخاذ القرارات العامة، وليس لإدارة الأزمة على مستوى التفاصيل الصغيرة. فقد أمر الرئيس في اجتماع مجلس الأمن القومي بشن غارات باستخدام الوسائل والأدوات المتوفرة كافة. لكن في غياب قائد هيئة الأركان المشتركة، لم يكن هناك ضابط عسكري قريب منه بما يكفي لنقل أوامره بصورة واضحة لا لبس فيها عن طريق تسلسل القيادة. وهذا أعطى وزير الدفاع ـ الذي لا يعتبر تبعاً لنظامنا حلقة مباشرة في سلسلة القيادة ـ ما تبين أنه الرأي الحاسم. ولم يكن من المفهوم، بالنسبة لأولئك الذين يداومون على اتصال مستمر مع الرئيس، أنه كان يعني حصر الموجة الأولى ضمن نطاق الاستطلاع المسلح الذي لا يتم فيه قصف الأهداف. ولا يجب أن يترك إدراك أوامر الرئيس فورد من قبل مختلف أعضاء مجلس الأمن القومي، والذين كانوا على اتصال أقل وتيرة به، إلى تفسيراتهم الشخصية.

لا يسمح حجم ومستوى مجلس الأمن القومي بالإشراف على العمليات بمثل هذا الشكل المفصل. ولهذا السبب أنشأ الرئيس كيندي ما سمي باللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، كما دفع إدارتي نيكسون وفورد إلى تدعيم المجلس بـ«مجموعة العمل الخاصة في واشنطن» على مستوى نواب الوزراء. وفي هذه الحالة، كان كبار المسؤولين يتعاملون مع الرئيس مباشرة في اجتماعات مجلس الأمن القومي ويناقشون المسائل التكتيكية أو يخلفون انطباعات لدى مرؤوسيهم بأنهم يفعلون ذلك. الأمر الذي جعل من الصعب تحديد المسؤولية فيما يتعلق بالتصرفات الفردية.

فشلت مراجعة مختلف الأوامر الصادرة من البنتاغون في توضيح السبب الغامض، الذي جعل الموجة الأولى من الطائرات تمتنع عن إلقاء قنابلها، ولماذا أخبر شلسنجر الرئيس بأن الضربة الأولى قد «اكتملت»، ولـمَ لم تنفذ موجة القصف الرابعة. في مذكراته، يذكر فورد أن تفسيرات البنتاغون «لم تكن مقنعة»، لكنه «تجاهل المسألة، لأن العملية قد نجحت»[12]. ورغم أن أياً من الرؤوس لم تتدحرج، إلا أن فورد لم يستعد الثقة مطلقاً بوزير دفاعه.

كل مـا بقي الآن هو تنظيـف المخلفات العالقة بالأزمة. تراوحت ردود أفعال معظم الدول خارج الكتلة الشيوعيـة بين الارتياح واللامبالاة. حاولت الصين التعويض عن موقفها المتساهل خلال الأزمة عبر دفع نائـب رئيـس وزرائها لي جيان نيان إلى التأكيـد في حفلة استقبال على أن التصـرف الأمريكي بلغ مرتبة «أعمــال القرصنــة». والتعليق احتل مكاناً بارزاً في صحيفة «الشعب» اليومية. وبالرغم من أن هذه وغيرها من التعليقات لم تصل إلى حد التصريحات الرسمية، إلا أنني أصدرت تعليماتي إلى ونستون لورد (رئيس طاقـم تخطيط السياسة) ووليام غليستيـن (مساعد وزير الخارجية لشؤون شـرق آسيا)، وفيليب حبيب (الـذي رقي لمنصب نائب وزير الخارجية) في الثالـث والعشرين من أيار/مايو بتقديم احتجاج إلى هان جو، رئيس مكتب الارتباط الصيني في واشنطن:

> يمكـن لمثل هذه التصريحات التي يدلي بها الجانب الصيني أن تفرز تأثيراً خطيراً على الرأي العام عندنا، ولا يمكن لمثل هذه التصريحات، إن استمرت، أن تفيد علاقاتنا.

الجـزء الآخـر غير المنجز مـن العمل والذي يحتاج إلـى انتباه هو ردة فعل تايلنـد. فقد كنا نستخدم القواعد في تايلند بدون إذن ـ بل حتى بدون إعلام الحكومة في واقع الأمر. وفي أعقاب الانهيار في الهند الصينيـة، طلبت تايلنـد، كما أشرنا آنفاً، أن ننسحب من هذه القواعد بخـلال سنة. أما الآن فهي تطالب بانسحابنـا الفوري، فيما تبين أنه إشارة رمزية كليـة. في التاسع عشر من أيار/مايو، أرسلنا مذكرة تعبر عـن الأسف «لحالات سوء الفهم التـي انبثقت بين تايلند والولايات المتحدة»، وعـن تصميمنا على العمل «علـى أساس التوافق والانسجـام والصداقة مع حكومة تايلند الملكية». وسرعـان ما عادت العلاقات إلى وضعهـا الطبيعي. وعاد السفيـر التايلندي، بعد أن استدعته حكومته، إلـى واشنطن، وتم سحب العاملين العسكريين الأمريكيين من تايلند تبعاً للجدول الزمني الأصلي الذي حدد المدة بسنة واحدة.

لا تنتهي الأزمات في واشنطن إلا إذا اعتبرتها وسائل الإعلام منتهية، والطقس الشعائري لا يكتمل أبداً بدون مؤتمر صحفي ختامي له. عقد هذا المؤتمر في السادس عشر من أيار/مايو في وزارة الخارجية. أما أفضـل من وصف أسئلة واستفسارات الصحافة فكان جون أوزبورن حين اعتبرها بمثابة «خزي للصحافة والصحفييـن المعنيين»[15]. السؤال الافتتاحي حدد النبـرة من خلال الإشارة إلى العملية برمتها بوصفها «هـذا العمل الطائـش». كانت الأسئلة اللاحقة كافة مجـرد اتهامات ضمنية بشـكل أو بآخر: فقد انتهكنا سيـادة تايلنـد: وكدنا نقتـل الطاقم بدلاً من أن ننقذه: قـد كانت حكومة الولايـات المتحدة مخطئة لعدم تحذيرهـا السفـن كافة بشكل مسبق من حوادث تجري في المنطقة: وأن العمل برمته استهدف رفع الروح المعنوية لعامة الشعب الأمريكي: وأننا لم نتح للديبلوماسية الفرصة كي تعمل.

ونظرا لأنني أصبحت الآن خبيراً عارفاً بمثل هذا النوع من الهجوم، فقد أجبت قائلا:

❖ لم يكن بمقدورنا المخاطرة بمواجهة وضع شبيه بما حدث مع السفينة «بويبلو»، حيث نترك أفراد الطاقم الأبرياء يؤخذون رهائن، بينما نتعرض لمضايقة المفاوضات لفترة طويلة من الزمان.

❖ «لم نتلق أي اتصال، (أو) اقتراح، يمكننا من تحري واستكشاف الحل الديبلوماسي». وبحلول الوقت الذي تلقينا فيه من الخمير الحمر بياناً إذاعياً مغالياً في الغموض والإبهام، كانت العملية قد بدأت.

❖ لم نكن نبحث عن فرص لإثبات شجاعتنا، بل كان من الجوهري بالنسبة لدور أمريكا العالمي في أعقاب سقوط سايغون ترسيخ حقيقة أن هناك حدوداً لا يمكن دفع الولايات المتحدة فيما وراءها.

في السابع عشر من أيار/مايو، أبحرت الـ«ماياغويز» إلى سنغافورة حيث كان في استقبالها حشد من الصحفيين. عقد مؤتمر صحفي على رصيف الميناء، وسرعان ما بدا واضحاً أن ربان السفينة الكابتن تشارلز ت.ميللر، قد رفض إتباع السيناريو المصحح سياسياً والمفضل صحفياً. ففي رده على أحد الأسئلة المغرضة والمتشككة، امتدح الرئيس فورد ومشاة البحرية لإنقاذ سفينته وطاقمه. ولولا جهود الإنقاذ العسكرية، كما أعلن القبطان مؤكداً، لكان أفراد الطاقم «أسرى أو قتلى الآن». وعلى ما يبدو تأثر القبطان وهو يروي كيف اكتشف أفراد الطاقم، وهم على سفن البحرية التي أنقذتهم، أن مشاة البحرية قد قتلوا وجرحوا في العمليات العسكرية التي أنقذت حياتهم.

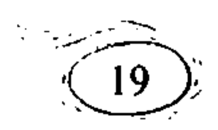
أكد القبطان ميللر أن العمل العسكري الأمريكي لعب دوراً رئيساً في قرار الخمير الحمر بإطلاق سراح السفينة والطاقم. وفي الحقيقة، استخدم القبطان التحركات العسكرية الأمريكية للمساومة، حيث أخبر آسريه من الخمير الحمر بأنه سيتدخل لدى الحكومة الأمريكية لوقف أي عمل عسكري إضافي إذا ما تم إطلاق سراح الطاقم.

في الثالث والعشرين من أيار/مايو، أوجز فورد حادثة الـ«ماياغويز» بأسلوبه المؤثر في مقابلة مع الصحفيين الأوربيين بثتها هيئة الإذاعة البريطانية:

> أنا واثق من أن التعامل مع حادثة الـ«ماياغويز» يجب أن يعتبر، على الصعيدين المحلي داخل الولايات المتحدة والعالمي، تأكيداً صارما على أن الولايات المتحدة تمتلك الإرادة والقدرة على التصرف في حالات الطوارئ وفي مواجهة التحديات. أعتقد أنها إشارة جلية واضحة تدل على أننا لسنا أقوياء فقط، بل نملك الإرادة والقدرة على التحرك[14]

وبهذا غابت الهند الصينية عن «الأجندة» الأمريكية. ما قاله فورد كان صحيحاً، لكنه لم يغير من حقيقة أننا دخلنا الهند الصينية لإنقاذ بلد، وانتهينا بإنقاذ سفينة.





مأساة الأكراد

أصول البرنامج

لم تبتسم الأقدار لأصدقاء أمريكا في ربيع عام 1975. ففي ذات الوقت الذي تخلى فيه الكونغرس عن شعوب الهند الصينية لترزح تحت نير الشيوعية، ترك شاه إيران كرد العراق عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم في وجه النظام الراديكالي في بغداد، الذي كان حتى في ذلك الحين خاضعا لسيطرة صدام حسين، وإن لم يكن يرأسه رسميا.

كانت الولايات المتحدة تقدم المساعدة للأكراد منذ عام 1972، رغم أن حجم تورطنا هناك كان لا يذكر مقارنة بالوضع في الهند الصينية. لكن بينما كان بالمستطاع منع سقوط الهند الصينية ـ على الأقل خلال عام 1975 - عبر تقديم العون لحلفائنا الذين لهم كل الحق بتوقعه، فإن إنقاذ الأكراد كان يتطلب فتح جبهة جديدة في جبال وعرة قاحلة قرب الحدود السوفييتية. الالتزام المفتوح الواسع النطاق، بعواقبه غير المضمونة، كان يجب تقديمه بينما تنهار الهند الصينية، وتضعف العلاقات بين الشرق والغرب، وتقف المفاوضات في الشرق الأوسط في طريق مسدود. وكل ذلك من أجل دعم القيام بـ «عملية سرية»، بينما يزداد زخم هجمات الكونغرس على أية فكرة تتصل بمثل هذه الأنشطة.

لكن بخلال بضعة شهور، سيصبح مصير الأكراد واحدا من تلك الأحداث المتضمنة في عملية جلد الذات التي سعت فيها نرجسية السبعينيات إلى التكفير عن المبالغة في التفاؤل التي ميزت حقبة أوائل عقد الستينيات. هاجمت لجان الكونغرس إدارة نيكسون بسبب دورها في محاولة مساعدة الأكراد على تحقيق الاستقلال الذاتي، وإدارة فورد على عدم منعها شاه إيران من التخلي عن هذا الجهد المشترك. كانت تلك طريقة استخدمها بعض من تحملوا مسؤولية التخلي عن الهند الصينية لتعذيب ضميرهم.

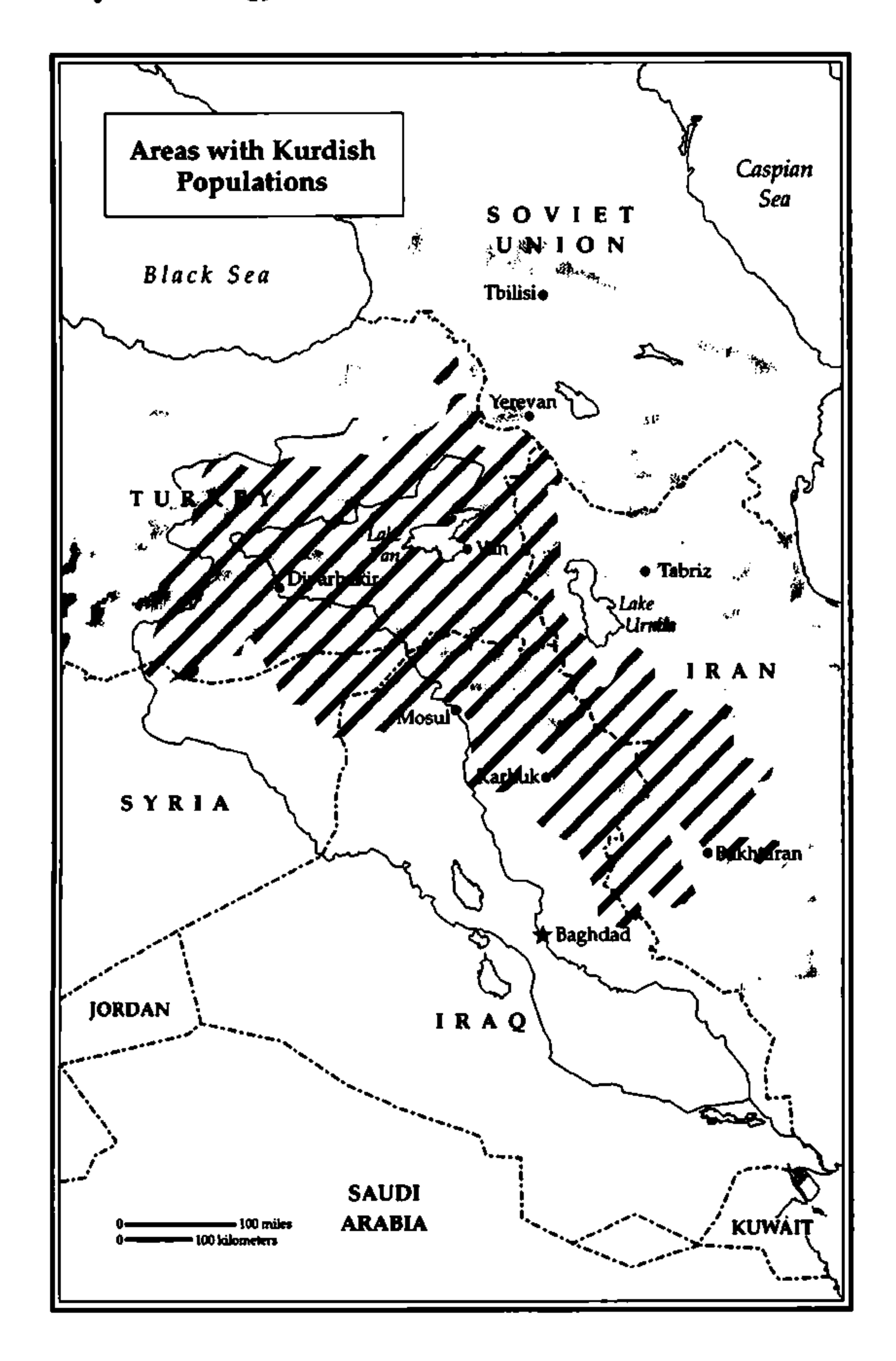
مأساة الأكراد فرضها التاريخ والجغرافيا. لكن فاقمتها أيضا انقساماتنا على المستوى الوطني. لقد ظل الشعب الكردي، الذي يزيد عدده الآن على خمسة وعشرين مليونا، ضحية للأحداث التي يعود تاريخها إلى قرون. ومنذ قيام الدول - الأمم في الشرق الأوسط عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وجد الأكراد

أنفسهم مقسمين بين العراق وإيران وسوريا وتركيا، إضافة إلى الاتحاد السوفييتي السابق. إذ وعدوا بدولة مستقلة، لكن تم تجاهل مطلبهم بحق تقرير المصير الوطني حين رسمت القوى الأوروبية حدود الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، هددت المطامح الوطنية الكردية لحمة الدول المضيفة، التي تفاوتت علاقاتها المحتملة مع الولايات المتحدة: بعضها ـ مثل تركيا ـ كانت حليفة: بعضها الآخر ـ مثل العراق ـ مالت للعداوة: إيران تبنت الموقفين معا في فترات مختلفة؛ بينما أمكن لسورية أن تصف نفسها بأنها محايدة. وهناك دول أخرى ـ مثل إسرائيل والأردن ـ تدخلت بين الحين والآخر لأسباب جيوسياسية، وكوسيلة لإضعاف خصومها ـ أي العراق على وجه العموم (انظر الخريطة).

كان لتدخل أمريكا أسباب إيديولوجية واستراتيجية في آن معا. فالتراث «الولسوني» (نسبة للرئيس الثامن والعشرين وودرو ولسون 1913 ـ 1921) كان يدفعنا باتجاه دعم وتأييد حق تقرير المصير للشعب الكردي، إلا أنه أفرز ما سيعرف بالمعضلة السياسية الدائمة لأمريكا: القيود المحددة لالتزام أمريكا الأخلاقي في منطقة نائية ووعرة ويصعب الوصول إليها، مثل المقاطعات الجبلية الكردية، وسط دول تؤثر إلى حد كبير في المصالح القومية الأمريكية. إذ كيف يمكن العثور على نقطة التوقف بين الدعم الكامل لطموحات وتطلعات الأكراد والتخلي عنهم في منطقة تمثل المفصل الاستراتيجي للهلال الشرق أوسطي الغني بالنفط والخليج العربي؟

كان العامل الذي عقد المسألة يتمثل في أن المساعدة الأمريكية لا يمكن تقديمها إلى المناطق الكردية إلا عبر «قمْع» الأراضي التابعة لدولة متحالفة مع الولايات المتحدة ـ إيران في عهد الرئيس فورد، وتركيا في عهد الرئيس كلينتون. لكن لم يشارك هذان البلدان في الهدف الأمريكي المتمثل في منع أي نظام شيوعي أو مارق من السيطرة على المناطق الكردية، إلا إلى نقطة معينة. إذ لم يكن لإيران في السبعينيات، ولا لتركيا في التسعينيات، أدنى مصلحة في إثارة المشاعر القومية الكردية إلى حد التأثير في السكان الأكراد في كل منهما، ولم تكن أي منها مستعدة لإعطاء أقليتها الكردية دولة مستقلة. في ذات الوقت، اعتبرت كل منهما ذات أهمية محورية للاستراتيجية الأمريكية العامة.

كان من المتعذر اجتناب حقيقة أن الازدواجية المتناقضة قد ميزت، ثم هيمنت في نهاية المطاف على الجهود الأمريكية في المناطق الكردية في العراق. فالدول المجاورة، مثل تركيا أو إيران، كانت ستدعم الكرد لتحويل وجهة الضغوط العراقية عن أراضيها لكنها لم تكن مستعدة قط للموافقة على إقامة دولة قومية كردية. ولنفس السبب، امتنعت إدارات نيكسون وفورد وبوش وكلينتون عن تأييد استقلال الأكراد العراقيين، ناهيك عن الأكراد في الدول المجاورة. إذ سعت كلها للجمع بين الاستقلال الذاتي الكردي والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، مخافة أن يطلق تفكك العراق عقودا من الاضطراب والفوضى مع احتراب الدول المجاورة للحصول على الغنائم. وبعد تحول إيران إلى دولة أصولية معادية بزعامة آية الله الخميني على وجه الخصوص، اعتبرت سلامة ووحدة الأراضي العراقية الثقل المقابل للمطامع الإيرانية.


Areas with Kurdish Populations
Caspian Sea
SOVIET UNION
Black Sea
Tbilisi
Yerevan
TURKEY
Lake Van
Van
Diyarbakir
Tabriz
Lake Urmia
IRAN
Mosul
Kirkuk
SYRIA
Bakhtaran
Baghdad
JORDAN
IRAQ
SAUDI ARABIA
KUWAIT
0 100 miles
0 100 kilometers

كان لا بـد لتفاعـل هذه الأهداف المتعارضــة أن يؤدي إلى خيبة الأمل بل حتـى لمأساة الأكراد. وهذا مـا حدث في آذار/مارس عام 1975 حين توصلت إيران والعراق إلى اتفاقية متبادلة طغت فيها المصالح الوطنيـة للدولتين المجاورتين على فكرة الاستقلال الذاتي الكـردي. وتكرر الأمر عام 1996، حين قلص صـدام حسين إلى حد كبير مناطق الحكم الذاتي الكردي التي أقيمت تحت الحماية الأمريكية في أعقاب حـرب الخليج عـام 1991، وذلك عندما تحالف معه أحـد الفصائل الكردية لدحـر منافسيه المدعومين مـن قبل أمريكا. وبرأيي، كانت لإدارة فورد أسباب أكثر وجاهة لعدم توسيع التزامها تجاه الأكراد مقارنة بـإدارة الرئيس كلينتون – لكن المثالين كليهما يوضحان الحدود والقيود والتعقيدات المحيرة التي لازمت اهتمامنا بأراضي الأكراد النائية.

لم تبتكر إدارتا نيكسون وفورد الدعم الخارجي للمطامح الكردية بالحكم الذاتي كما زعمت كل منهما عـادة، بل هما أول من وضع المـوارد الأمريكية خلف هذه المطامح والتطلعات بصورة مباشرة. ولأننا كنا نقـدم الدعم لجماعة إثنية ضد حكومتها الشرعية، ولأن هناك دولا أخرى متورطة معنا (خصوصا إيران وإسرائيـل)، توجـب أن تكون «العملية سرية» ـ أي في تلك المنطقـة الرمادية الفاصلة بين القوة السافرة والدبلوماسيـة. ترجع جذور تورطنا المباشر مع الأكراد إلى زيارة نيكسون إلى الشاه في أيار/مايو 1972، فـي أعقـاب القمة التي عقدها مع بريجنيف فـي موسكو. إذ لم يغير أسبوع من كـرم الضيافة السوفييتية احتفـالا بانفـراج العلاقات بين البلدين أولويات نيكسون الاستراتيجيـة. وبرغم تعزيز الانفراج، لم يتخلَّ عن مسعاه للتمتع بالحد الأقصى من مساحة المناورة للتنافس السياسي العالمي مع الاتحاد السوفييتي.

إحـدى هذه المنافسـات كانت تجري في العراق، علـى عتبة شاه إيران. القضيـة الرئيسية تمثلت في التوجـه السياسي المستقبلي لدولة تحتل المرتبة الثانية ـ بعد السعودية ـ في احتياطها النفطي، وبالتالي تمتلـك موارد قادرة على تهديد التوازن فـي الشرق الأوسط وخصوصا في منطقة الخليج. في عام 1968، استلـم حزب البعـث، الذي التـزم محليا ببرنامـج اشتراكي راديكالـي، وجاهر بالعـداء العنيف للغرب، السلطـة في بغـداد. ولم يكن من المفاجئ أن يقترب العراق بقيادة صـدام حسين من الاتحاد السوفييتي فـي وقـت أكد فيه وجود خمسة عشـر ألف جندي وخبير سوفييتي في مصر خطـر خضوع الشرق الأوسط برمتـه للنفوذ الاستراتيجـي السوفييتي. ومهما كانت حالـة الانفراج، فقد اعتبرنـا تقليص حجم النفوذ السوفييتي هدفا مركزيا لاستراتيجيتنا. وفي الحقيقة، نظرنا إلى الانفراج باعتباره وسيلة لتجنب مخاطر تلك الاستراتيجية.

الـدول التي اعتبرت نفسها الأكثر تعرضا لتهديد التوجـه العراقي هي الأردن وإيران، اللتان تشتركان بحدود طويلة مع العراق، وإسرائيل، المحاذرة دوما من الأنظمة العربية الراديكالية الجديدة التي يدعمها السلاح السوفييتي. الدول الثلاث كانت صديقة للولايات المتحدة، وجميعها تقدم معونات سرية للأكراد.

كما استخدمت مسعاهم للحكم الذاتي في المنطقة الجبلية الوعرة في شمال العراق كورقة ضغط لتحويل طاقات وموارد النظام البعثي بعيدا عن حدودها. وبالرغم من أننا لم نسهم مباشرة في هذا العون السري، إلا أن وكالاتنا الاستخبارية كانت تتلقى المعلومات عنه من قبل نظيراتها في كل من الدول المعنية. بالطبع كانت جميعها تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة.

للحظة عابرة بدا وكأن العراقيين والأكراد قد وجدوا صيغة لحل لخلافاتهم. ففي الحادي عشر من آذار / مارس 1970، تم التوصل إلى اتفاق بين بغداد والزعيم الكردي مصطفى البرزاني. ووافقت الحكومة البعثية على تحويل العراق إلى دولة متعددة الإثنيات مؤلفة من قوميتين رئيسيتين، العرب والكرد. وأعدت الترتيبات لتعيين كردي في منصب نائب الرئيس؛ وللغة الكردية لتصبح لغة رسمية: وللتمثيل الكردي المناسب في البرلمان العراقي الجديد.

وفي الأشهر التالية، أظهرت الاتفاقية مدى تأثير الخلافات حول تعريف الحكم الذاتي، كما يحدث عادة عند محاولة تحصيص السلطة بين المجموعات الإثنية المتناحرة. فبالنسبة للبرزاني، كان الحكم الذاتي يعني الاقتراب من الاستقلال الفعلي، بينما تعامل صدام حسين مع الاتفاقية بوصفها خطوة تكتيكية على طريق تطبيق النموذج البعثي على شكل دولة مركزية واحدة.

وبحلول خريف عام 1971، وصلت العلاقات بين الأكراد وبغداد إلى نقطة الانهيار مرة أخرى. وحمل الأكراد صدام حسين مسؤولية محاولة اغتيال البرزاني، كما ضاعف صدام شكوكهم عبر الاتجاه نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت الحزب الشيوعي. الأمر الذي عزل الأكراد. فاستأنفوا حرب العصابات، بدعم من إيران وإسرائيل. في تشرين الثاني / نوفمبر 1971، ومرة أخرى في آذار / مارس 1972، ناشد الشاه نيكسون التعاون معه في مساعدة البرزاني. وفي الثامن والعشرين من آذار / مارس، لعب ملك الأردن دور الوسيط لنقل طلب مباشر من البرزاني إلى نيكسون. وظلت إسرائيل تبلغنا بمخاوفها وقلقها من توجه السياسة العراقية واهتمامها بتحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية، رغم عدم طلبها المباشر للأموال اللازمة لذلك.

رفضنا التماسات المعونة المباشرة لأننا لم نكن نريد زيادة تدفق السلاح من الاتحاد السوفييتي، وتوسيع انتشار نفوذه. حذر جوزيف فارلاند، السفير الأمريكي في طهران، من مغبة أن تصبح العملية السرية لمساعدة الأكراد ذات نهاية مفتوحة حالما تنطلق، وأن تغدو، إذا ما توقفت، عرضة «لإساءة التفسير بشكل مؤسف».

دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفييتي ألكسي كوسيغين لبغداد في نيسان / أبريل 1972، إلى إعادة النظر بسياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها. وفي التاسع من نيسان / أبريل، وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت، حتى في غياب التدخل الأمريكي إلى جانب الكرد، فقرات توجب تقديم مساعدات عسكرية

ضخمـة. وبالتالـي كان العراق يحول نفسه إلى تحـد جيوسياسي، ويتجه ليغدو حليفـا رئيسيا للسوفييت في المنطقـة. وحين لقيت القوات العراقية الدعم والتشجيع من السلاح السوفييتي، صعدت حدة هجماتها على الأكـراد لتتجـاوز المستوى الذي يمكـن موازنته بالمعونات السريـة الإيرانية والإسرائيليـة. وتبع ذلك وقوع صدامات مسلحة بين القوات العراقية والإيرانية على طول الحدود المشتركة بين البلدين.

هـذا هـو الوضع في المنطقة حين زار نيكسون الشـاه في طهران يومي 30 ـ 31 أيار / مايو 1972. كنا جميعـا منهكين بسبب الجهد العاطفي والبدني الذي بذلناه في قمة موسكو، التي نجح نيكسون في عقدها برغم قصف وحصار فيتنام الشمالية، حليفة السوفييت ـ قبل أسبوعين من الموعد المقرر لزيارته وستة أشهر من الانتخابات الرئاسية.

المبالغة في كـرم الضيافة الإيرانية ضاعفت من إرهاق الوفد والصحفيين المرافقين. وتبدت إحدى عواقـب هـذا الإرهاق حين رفع نيكسون كأسه ليشرب نخب الشاه في حفل العشاء الفاخر الذي أقامه على شرفه. فقد كانت أضواء كاميرات التلفاز مبهرة جدا. بحيث منعت الرئيس من قراءة خطابه المعد سلفا، خصوصا وقد رفض لبس نظارته أمام الكاميرا. ولذلك قرر أن يرتجل، وهو أمر برع فيه باستثناء الخاتمة المناسبة التي بدت وكأنها تزوغ منه. دار حول الموضوع بضع مرات، ثم استطاع في نهاية المطاف العثور علـى الفكـرة الرئيسة: نظر إلى الشاه مباشرة، وذكّر ملك الملوك بـرأي الرئيس أيزنهاور الذي أشار فيه إلـى أن كل أعضاء مجلس الشيـوخ الذين عرفهم تزوجوا رغما عنهم. وبتلك الروح، اختتم نيكسون كلامه منتصـراً واقترح شرب نخب صاحب الجلالـة والإمبراطورة الجميلة الواقفة إلـى جانبه. وصفق الجانب الإيراني بدون حماسة (على أفضل تقدير).

لكـن غاب المرح والتسلية حالما بدأ نيكسـون والشاه مراجعة الوضع العالمي. وأظهر نيكسون، العائد لتـوه مـن موسكو حيث شرب الأنخـاب السخية في الكرملين، أنـه الرئيس الأمريكي الأقـل عرضة لغواية العلاقـات الشخصية مـع زعيم القـوة الشيوعية العظمى. وأعـاد التأكيد في ملاحظاتـه الافتتاحية على عزمـه للوقوف إلى جانب أصدقاء أمريكا وتصميمه على وقف المغامرات السوفييتية في الشرق الأوسط. وبالرغـم من مسعانا لمنع تصعيد الصراعات الإقليمية وتحولهـا إلى مواجهات عالمية، إلا أننا لن نسمح بأيـة تغيـرات تطال ميزان القوى في العالم أو في الشرق الأوسط. وفـي الحقيقة، سوف نكافح في الشرق الأوسـط لجعـل الكفة تميل لصالحنا من خلال إظهار استحالة تحقيـق الأهداف العربية عبر الراديكالية العربية أو السلاح السوفييتي. وأقحمت في الحوار ملاحظة تشير إلى أننا لن نقبل بـ «الانفراج الانتقائي»، الـذي عرفتـه بوصفـه «حلولا لبعض القضايـا مع بعض الخصوم لكـي نعزل الآخرين.. لقـد سعينا لجعل السوفييت يدركون أهمية ذلك». ثم أوجزت جوهر مخططنا بعد سنة، في تموز / يوليو 1973 في واشنطن، حين رد الشاه الزيارة:

نحن نحاول كبح واحباط نفوذ السوفييت في أي مكان ظهر فيه وإنهاكهم في أية مغامرات يسعون إليها. نريد خلق إطار فكري في المكتب السياسي يشير إلى أن الاتحاد السوفييتي مرهق من الأنشطة المكلفة التي لا تؤتي أكلها في الشرق الأوسط.

لذلك وجد الشاه في نيكسون أذناً صاغية حين عبر عن قلقه من أن «يقوم السوفييت بتأسيس تحالف يضم الكرد، والبعثيين، والشيوعيين: وبالتالي تصبح المشكلة الكردية مصدر قوة للشيوعيين بدلا من أن تكون شوكة في جنبهم».

اتخذ نيكسون قرارين اثنين نتيجة لهذا الحوار مع الشاه. فمن أجل إبطال تأثير صفقة الأسلحة التي عقدت بين كوسيفن وصدام، وافق على بيع طائرات عالية الأداء طلبها الشاه لكن أوقفتها الخلافات البيروقراطية داخل البنتاغون حول تسليم طائرات «ف 15» (القوات الجوية) أو «ف 14» (البحرية). ووجد نيكسون حلاً للمسألة عبر الموافقة على تسليم الطرازين وترك أمر الاختيار النهائي بينهما إلى الشاه (وهذا هو أصل الإشاعة الكاذبة التي تقول بأن نيكسون أمر البنتاغون بإعطاء الشاه ما يريد. والأمر يقتصر فقط على الاختيار بين طائرات «ف14» و«ف 15»).

في ذات الوقت، توصل نيكسون إلى نتيجة مفادها أن الانتفاضة الكردية الحالية ضد حكومة بغداد سوف تنهار بدون الدعم الأمريكي. كما أن المشاركة الأمريكية بأي شكل كانت تعتبر أمراً مطلوباً للحفاظ على الروح المعنوية لحلفاء أساسيين، مثل إيران والأردن، مهما بلغ يأس دوافعهم، وباعتبارها إسهاما في توازن القوى في المنطقة.

تمثل هدفنا في رفع تكلفة فرض العراقيين لنظامهم، وزيادة قدرة الأكراد على المساومة، وبالتالي حث بغداد على ممارسة سياسة أكثر احتراما للمخاوف الأمنية لجيران العراق والحكم الذاتي للأقلية الكردية. كان من المعتقد أن المشاركة الأمريكية هي المفتاح: سوف تؤدي إلى تساوق وتلاحم بين الأهداف المتعارضة أحيانا التي يسعى إليها المسهمون الآخرون بالمال، حيث يعزو كل منهم أهمية كبيرة لعلاقاته مع الولايات المتحدة، والى منعهم من التخلي عن الأكراد ـ وثبت أن هذا الحكم مبالغ في التفاؤل كما سنرى.

التناقضات الداخلية

منذ أن جعلت لجنتا تشرش وبايك المكلفتان بالتحقيق في الأنشطة الاستخبارية الموضوع شهيراً وذائعاً وفي متناول الجمهور عبر التلفاز، والسينما، والصحافة المطبوعة، جرى تصوير وكالات المخابرات الأمريكية باعتبارها مؤسسات متعصبة ومصممة على التشبث بأساليب الحرب الباردة، ولا يمكن أن تخضع للسيطرة السياسية، ومتلهفة دائما وأبدا للمخاطرة بمواطن القوة والمصالح الأمريكية في سبيل مسعاها لتحقيق مخططاتها المسعورة عادة. إن وجدت وكالة مخابرات مركزية كهذه، فقد كانت مخفية

عن الأنظار طيلة عهدي الرئيسين نيكسون وفورد. إذ إن العمليات السرية الرئيسية كافة في تلك الحقبة - تشيلي، الأكراد، أنغولا - قد أمر بها البيت الأبيض وتم القيام بها كعمليات سرية وذلك لعدم وجود تصنيف دبلوماسي علني لها. فقد اندلعت انتفاضة الأكراد على أرض دولة ذات سيادة وحليفة للاتحاد السوفييتي، كما كانت تتلقى الدعم السري من مجموعة من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، والمعونات المالية من جانبنا. واجهنا خطر التصعيد. لكن هناك في المقابل مخاطرة السماح لصدام حسين بتعزيز وتقوية حكمه، وتحويل المنطقة الكردية من العراق إلى قاعدة تخريب تؤثر في المناطق الكردية في كل الدول المجاورة. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التخريب الهدام، مدعوما بالنمو السريع للقوات المسلحة العراقية، خطرا كامنا يمكن أن يتحول إلى سلاح قوي يتهدد دول الخليج، وإيران، وحتى تركيا.

عند استعادة أحداث الماضي، تبدو الحجج المضادة للقرار بدعم الانتفاضات الكردية أكثر توازنا واتزانا وإقناعا مما بدت في حينها. فلربما كان علينا إجراء تحليل أكثر دقة للدوافع اليائسة التي حركت التحالف المعادي للعراق، إلى جانب العواقب الناتجة عن قفز أحد الشركاء من السفينة. والأهم من كل ذلك، كان علينا أن نفهم بشكل أفضل حقيقة أن الأكراد شركاء يمكن أن يغيروا رأيهم وتحالفاتهم بسرعة، وأن من الصعب أن يشكلوا جزءا من استراتيجية عمل شمولية. وبغض النظر عن مزاعم وادعاءات زعمائهم، فمن المؤكد أن هدفهم الرئيسي هو الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي الكامل على أقل تقدير، ولسوف يقاومون على الدوام تحديد أولوياتهم ضمن علاقتها بمفهوم القوى الخارجية حول التوازن الجيوسياسي. ومن الأمتع، كما تعلمنا، أن نسمع عن الأبطال لا أن نتعامل معهم: فنفس الخصال التي تلهمهم الشجاعة تجعلهم أيضا متصلبين يفتقدون المرونة.

لكن حتى فائدة إدراك طبيعة الحدث بعد وقوعه سوف تتركنا أمام اختيار قهري لم يتغير كثيرا منذ ربع قرن: الامتناع عن العمل والتصرف قد يسبب انفراط عقد التحالف القائم المعادي للعراق، ويترك الأكراد تحت رحمة صدام حسين، ويضعف معنويات دول الخليج؛ في حين أن التزامنا بالعمل قد يحملنا عبء نفس المعضلة المؤلمة على طول الطريق إذا زاد السوفييت توريد الأسلحة بصورة كبيرة تتجاوز المستويات الراهنة. في الاختيار بين الخطر اليقيني الأكيد والخطر الحدسي المحتمل، ينزع الخطر البعيد لأن يبدو أكثر جاذبية. وفي واقع الأمر كان هذا قرارنا عام 1972. ففي الأول من آب / أغسطس 1972، وقع نيكسون أمراً توجيهيا بالبدء بالبرنامج السري(*). خصصت الولايات المتحدة مبلغ 250 ألف دولار في الشهر معونةً مباشرة في السنة المالية 1973، إضافة إلى مليوني دولار للذخيرة، أي ما يعادل خمسة ملايين دولار في السنة. أما الشاه فقد قدم مساعدة أكبر. وبلغ المجموع الإجمالي للمساعدات

(*) لم يكن هناك اجتماع رسمي، ولأسباب تتعلق بالأمن، نقلت التوصية باليد للمسؤولين الكبار: معاون وزير الخارجية، نائب وزير الدفاع، رئيس هيئة الأركان المشتركة، إضافة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية (CIA). وكان لكل من هؤلاء الحق بالاعتراض لكنه لم يفعل. لجنة بايك علقت أهمية كبيرة على عدم عقد اجتماع رسمي، رغم أن ذلك لن يفرز نتيجة مختلفة بالتأكيد.

كافة التي قدمها الإسرائيليون والبريطانيون والإيرانيون للأكراد مقدار مليون دولار في الشهر، وهو مبلغ زهيد تبعاً لمقاييس الحرب الباردة.

بينما كنا نناقش الحكمة من المشاركة الأمريكية، طرد الجنود والخبراء السوفييت من مصر في تموز/ يوليو 1972. وهذا ما عزز أهمية العراق بالنسبة للاستراتيجية السوفييتية في الشرق الأوسط، وأعطى موسكو باعثا إضافيا لتقوية علاقاتها مع النظام الحاكم في بغداد. وفي أواخر شهر آب / أغسطس، استحث ميخائيل سوسلوف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، استحث البرزاني على الانضمام لحكومة وحدة وطنية جديدة يعرض صدام حسين تشكيلها. وتبعا للبرزاني، حذر سوسلوف من أن الاتحاد السوفييتي، بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر، يولي أهمية أكبر لعلاقاته مع العراق وسوف يزيد حجم الدعم للحكومة العراقية. وبدا من الواضح أن الرهانات قد ارتفعت.

على صعيد حلفائنا، التقى الشاه والملك حسين في قصر الشاه على بحر قزوين في الفترة الممتدة بين 31 تموز / يوليو و2 آب / أغسطس 1972. رحب الاثنان بالدعم الأمريكي وبذلا مساعيهما لوضع المبادئ الأساسية للجهد المشترك. وحذرا البرزاني من القيام بأية تحركات دراماتيكية، مثل إعلان إنشاء دولة كردية منفصلة، يمكن أن تدفع الحكومة العراقية لشن هجوم شامل عليه. بينما ركزا الاهتمام على تقوية وتعزيز القدرات الدفاعية الكردية للحفاظ على أقصى حد من الحكم الذاتي.

تصاعدت حدة القتال طيلة عام 1973، وتزايدت بالتالي طلبات الأكراد بتقديم الدعم المالي. في التاسع والعشرين من آذار / مارس 1973، أيدت طلبا تقدمت به وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووقعه جيم شلسنجر خلال الفترة الوجيزة التي استلم فيها منصب مدير الوكالة، للحصول على موارد إضافية، ووافق على الطلب نيكسون فيما بعد. أما مذكرتي فقد قدمت الحجة على أن العراق قد أصبح عميلا سوفييتيا رئيساً في الشرق الأوسط؛ وأن حكومة البعث برئاسة صدام حسين مستمرة في تمويل المنظمات الإرهابية التي تنشط في مناطق بعيدة تصل حتى باكستان؛ وأنه يمثل القوة الدافعة في «جبهة الرفض» التي تسعى لعرقلة مبادرات السلام العربية - الإسرائيلية. لكل هذه الأسباب، أوصيت بزيادة دعمنا المالي ليتجاوز حدود الخمسة ملايين دولار في السنة. أضاف الشاه مبلغا ماليا أكبر بكثير، بلغ ما يقرب من الثلاثين مليون دولار، علاوة على استمرار دعمه اللوجستي والمدفعي (المؤلف من المدفعية الإيرانية بعيدة المدى التي وفرت الغطاء للأكراد من داخل الحدود الإيرانية). ومع ذلك، حذرت نيكسون من مخاطر تصعيد الأكراد للوضع عبر الانتقال من موقف الدفاع إلى الهجوم:

> لربما نرغب بأن نحاول تجنب ترك الانطباع بالالتزام بالتصعيد على المدى الطويل من خلال إعلام البرزاني بأننا سنقدم هذه الأموال الإضافية لهذه السنة على أساس شهري.

لكـن علـى أية حال، يجب التأكيد علـى أننا نشارك الشاه رأيه فيمـا يتعلق بالحفاظ على الوضع الدفاعي للأكراد.

بـدا أن الدعـم السري للأكراد في سنتـه الأولى يحقق هدفه. ففـي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 1972، نقلت إلى نيكسون تقريراً من ريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزيـة (الذي سيصبح فيما بعد سفيراً في إيران) يعلمنا فيه أن الأكراد يشغلون ثلثي الجيش البعثي عن أداء مهماته الأخرى:

لا تجري الأمور كما يشتهيها النظام البعثي.. حفاظ البرزاني على حصن منيع آمن سوف يستمر في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي ويحرم البعثيين من قاعدة مضمونة يمكن لفرق التخريب والاغتيالات أن تنطلق منها ضد إيران.

حيـن اندلعـت الحرب في الشرق الأوسط عام 1973، واجهتنـا بمجموعة جديدة من المشكلات. فهل يجـب أن نستغل الفرصة لتشجيـع الأكراد على الهجوم على المناطق التي تسيطـر عليها القوات العراقية لإسقـاط نظام صدام حسين؟ رفضنا اقتراحا بهذا الشأن من ضبـاط الارتباط الإسرائيليين ـ وهو قرار أثار جدلاً خلافياً في السنوات اللاحقة[5].

الانتقـاد كان نموذجـاً كلاسيكياً للبطولة بأثر رجعـي. فحين اندلعت الحرب العربيـة - الإسرائيلية، لـم يكن عمـر البرنامج السـري يزيد كثيرا عن السنـة. ولم يكن لـدى الأكراد سوى القليل مـن الأسلحة الثقيلـة: والمدفعية الإيرانية التي تدعمهم لا تغامر بالابتعاد عن الحدود. كان الأكراد قادرين على الدفاع عـن أراضيهم الجبلية حيث تجـد الدبابات والطائرات العراقية صعوبة في العمـل. لكن قواتهم المجهزة بالأسلحة الخفيفة لا تملك أدنى فرصة في الأرض المنبسطة خارج مناطقهم أمام الجيش العراقي الضخم المجهـز بالأسلحة السوفييتية الثقيلة والمتقدمة وبمئات الدبابات. ومما لا شك فيه أن هجوما كرديا فيما وراء المعاقل الجبلية الحصينة سوف يؤدي حتما إلى التدمير الكامل للقوات العسكرية الكردية.

هـذا ينطبق تماما علـى الوضع آنذاك، لأن العراقيين ـــ خلافا للاعتقاد الشائع آنـذاك ـ لم يرسلوا جزءا مهما من قواتهم لمساعدة العرب في حرب تشرين الأول / أكتوبر. واستمر الأكراد في مشاغلة ثلثي الجيش العراقي، كما أعلمنا هيلمز قبل سنة. ولم يكن من المفاجئ، نظرا للعلاقات العراقية المتوترة مع سوريـة ـــ الجبهة الوحيدة التي يحتل فيها العراق موقعا جغرافيا قادرا على التأثير ـ أن يرسل العراق لواء واحـدا لمحاربة إسرائيل. و «محاربـة إسرائيل» تعبير مجازي، لأن اللـواء العراقي لم يسجل رقما جديداً فـي سرعـة الوصول إلى الجبهة. فقد احتـاج إلى عشرة أيام للوصول إلى تخـوم منطقة القتال، وحتى في هـذه الحالة بقي خلف خطوط الجبهة. والخسائر الوحيدة التـي أصيب بها نتجت عن تبادل لإطلاق النار بالخطـأ مـع لـواء سعودي أمضى هو الآخـر عشرة أيام ليصل إلـى المناطق القريبة مـن خطوط القتال.

تصـادم اللواءان المترددان في الأيام الأخيرة من الحرب، ولم يكن أحدهما يعلم بوجود الآخر فأطلق كل منهما النار على الآخر ظناً منه أنه يواجه القوات الإسرائيلية بصورة مباغتة.

فكرة قيام رجال العصابات الكرد بشن هجوم عسكري ظهرت في وقت متأخر من الحرب حين انقلب مسـار المعركـة على جبهـة القتال بين مصر وإسرائيـل رأساً على عقب. ففي الخامس عشر من تشرين الأول / أكتوبـر، أي اليـوم التاسع من الحـرب، وفي نفس اليوم الذي صد فيـه الإسرائيليون بشكل حاسم هجوماً مصرياً في سيناء، تلقينا رسالة عاجلة من البرزاني يطلب فيها معرفة رأينا بنصيحة أحد ضباط الارتبـاط الإسرائيليين بشن هجـوم كردي على الأراضي العراقية المنبسطة. كان نوعاً من الاقتراح الذي يميـل لتقديمـه ضبـاط الارتباط المتلهفيـن لتلميع صورتهم وتحسيـن أوراق اعتمادهم فـي وطنهم. ولم يصلنـا أي طلـب مماثل من تل أبيـب. أتت الرسالة، كما جرت العادة، من خـلال قنوات وكالة المخابرات المركزية، ولم يتردد وليام كولبي، مديرها الجديد، في معارضة أي توسيع لنطاق الحرب. وحين استشرنا الشاه، الذي كان يزود الأكراد بمعظم المساعدات والخبراء، أيد رأي كولبي. وقدم الحجة على أن الأكراد ليسـوا مسلحين بما يكفي للقيام بعمليات هجوميـة، خصوصاً في السهول والأراضي المكشوفة. والاقتراح الإسرائيلي يخاطر بالخسارة الكاملة لـ «الورقة الكردية».

وافقت على ذلك، إضافة إلى أنني اعتبرت أن من غير الحكمة ربط الأكراد بشكل سافر بالمخططات التكتيكيـة المفضلة لـدى إسرائيل، وبالتالي جعل الأكراد ـ المتهمين أصلاً ـــ هدفاً لغضب الدول العربية الأخـرى. وبموافقة الرئيس نيكسون، بعثت الرسالـة التالية للبرزاني في السادس عشر من تشرين الأول / أكتوبر:

> نحـن لا نعتبـر ـ أكرر: لا نعتبر ـــ أن من المستحسن والأصـوب بالنسبة لك شن الهجوم العسكري الذي اقترحه عليك الإسرائيليون.

كان أي قـرار آخـر سيخاطر بتدميـر الأكراد من دون مساعدة إسرائيـل. تلقى البرزاني رسالتي في نفس اليوم الذي كان فيه الجنرال شارون يعبر قناة السويس بقواته المدرعة. وبعد ستة أيام، تم التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار في حرب الشرق الأوسط.

نهاية الحكم الذاتي الكردي

مـع تزايـد توجه أنور السادات العلني نحو الولايات المتحدة في أعقـاب حرب تشرين الأول / أكتوبر، تعاظم تركيز السوفييت على العراق. فقد بدأت موسكو لأول مرة بتزويد صدام حسين بالمدفعية الثقيلة. ممـا أدى إلـى تثوير الاستراتيجية العراقيـة المتبعة ضد الأكراد. فحتى عـام 1973، كان الجيش العراقي يشـن حملـة في المناطق الجبلية مع قدوم الصيف ثم ينسحب إلى السهول مع بداية الشتاء. لكن في شتاء 1973 ـــ 1974، ولأول مرة، بقي الجيش العراقي في المواقع التي استولى عليها خلال هجوم الصيف وقام

بتحصينها. وهذا يعني أن حملة الصيف التالي سوف تبدأ من مناطق أكثر عمقا داخل الأراضي الكردية: ومن الواضح أن العراقيين كانوا يسعون لإنهاك المعاقل الكردية الحصينة من خلال حرب الاستنزاف. وسببت هذه الاستراتيجية مزيدا من القلق لأن المدفعية السوفييتية الثقيلة مكنت الجيش العراقي من محاصرة المواقع الكردية الحصينة التي تعذر حتى الآن اختراقها.

في الحادي عشر من آذار/ مارس 1974، بعد أربع سنوات تماما من عرض العراقيين الأصلي بمنح الأكراد الحكم الذاتي، أعلنوا خطة جديدة لحكم المنطقة الكردية. وفي حين تملقت الخطة الحكم الذاتي، إلا أنها اقترحت في الحقيقة تشديد قبضة السيطرة السياسية العراقية. ونظرا لأن رفض البرزاني كان أمرا محتوما، فقد بلغ اقتراح بغداد حد الإنذار النهائي. ومع استئناف الأعمال الحربية، احتدمت من جديد النقاشات الجدلية السابقة كافة حول السياسة الكردية في واشنطن:

- حذر الشاه من أن هزيمة الأكراد سوف تزيل أحد أثقال التوازن داخل العراق وتزيد النفوذ الراديكالي والسوفييتي في المنطقة، وتضاعف خطر التهديد للخليج وإيران.
- أسهمت إسرائيل بقوة في القضية بدعواتها لتقديم دعم إضافي للأكراد؛ وأثارت غولدا مائير المسألة على نحو خاص في عدد من المناسبات التي التقينا فيها خلال الرحلات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية الفصل بين القوات في مرتفعات الجولان في أيار/ مايو 1974.
- كان البرزاني على أتم الاستعداد لالتقاط القفاز وقبول التحدي. فقد فسر انهيار المباحثات مع بغداد باعتباره فرصة لتخفيف صرامة القيود التي فرضها حلفاؤه وترسيخ سلطته بطريقة ما زال يعتبرها بمثابة حكم ذاتي لكن يتعذر في الجوهر تمييزها عن دولة منفصلة. في السادس عشر من آذار/ مارس 1974، عرض علينا البرزاني خيارين اثنين لضمان استراتيجيته المقترحة: 180 مليون دولار للاستقلال الذاتي التام؛ أو 360 مليون دولار لإقامة ما دعاه بالبنية التحتية «المناسبة» للاستقلال.

كان البرزاني خاضعا لدافع وحيد يركز عليه كل اهتمامه. وهو دافع ما كان بمقدور أحد النضال في سبيل الاستقلال لولاه. هذا النضال الكفاحي تخوضه الشعوب ضد قوى متفوقة، لكنه يستمر ويتعزز بواسطة إيمان استثنائي بالقضية، نوع من تجاهل وتناسي الحسابات العادية لتوازن القوى. ورغم أن الحماس والإلهام قادران في أحيان كثيرة على تعويض غياب الموارد المادية، إلا أن هناك حدا موضوعيا لا يمكن للإخلاص والتفاني تجاوزه أو تعديله. لن تحظى نسخة البرزاني من الحكم الذاتي بدعم شاه إيران أبدا (أو تركيا فيما يتعلق بهذا الأمر). ولم تكن الولايات المتحدة في موقع يؤهلها لتقديم الأموال التي طلبها. حتى رقم الحد الأدنى الذي وضعه يتجاوز الميزانية الكلية المخصصة للعمليات كافة السرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. لكن كونغرس عام 1974، الذي كان يقتطع بشكل منهجي مخصصات

الهند الصينية في ذروة قضية «ووترغيت»، سوف يرفض بالتأكيد طلب التمويل العلني لشن حرب عصابات واسعة النطاق في جبال العراق قرب الحدود السوفييتية. وسوف يكون من التهور محاولة إقناع وحث الشاه، الذي تشترك بلاده بحدود طويلة مع الاتحاد السوفييتي، بالتدخل بشكل سافر في أراضي أقرب حلفاء الاتحاد السوفييتي إليه.

أطلق طلب البرزاني سيلاً دافقاً من الاتصالات من كولبي تحذر من مغبة زيادة الدعم الأمريكي. وكان إحجام كولبي وحماس البرزاني على نفس القدر من عدم الواقعية. فقد اتفق كل المراقبين على أن البرنامج الحالي، على ضوء الاستراتيجية العراقية الجديدة، لم يكن كافيا حتى للدفاع. وبحكم منصبي مستشاراً لشؤون الأمن القومي، ضغطت من أجل زيادة المساعدات للأكراد، وطلبت من ديك هيلمز وبرنت سكوكروفت تقديم اقتراح بهذا الخصوص.

في أوائل شهر نيسان/ أبريل 1974، عرض هيلمز وسكوكروفت ما استخلصاه من نتائج، تضمنت توصية بمضاعفة الموارد الحالية: زيادة الإسهام السرية الأمريكية من خمسة إلى ثمانية ملايين دولار بينما يوفر الإسهام العلني مليونا آخر لإغاثة اللاجئين. ووافق الشاه على زيادة حصته في البرنامج من ثلاثين إلى خمسة وسبعين مليون دولار في السنة؛ وحافظت كل من بريطانيا وإسرائيل على مساعدتهما عند مستوياتها الحالية.

ومن أجل المساعدة على صياغة استراتيجية مشتركة، إن لم يكن ثمة هدف مشترك، أصدرت التعليمات لهيلمز بإعلام الشاه والبرزاني بما يلي:

> المصالح الأمريكية كما نراها هي: أ) تزويد الأكراد بالقدرة على الحفاظ على أساس معقول للتفاوض ودفع حكومة بغداد للاعتراف بحقوقهم؛ ب) إبقاء الحكومة العراقية الحالية منشغلة بالمسألة الكردية؛ ج) لكن دون تقسيم العراق بشكل دائم لأن إقامة منطقة كردية مستقلة لن يكون ممكنا من الناحية الاقتصادية، كما لا توجد مصلحة لدى الولايات المتحدة وإيران في إغلاق باب العلاقات الحسنة مع العراق تحت حكم قيادة معتدلة.

كما وجهت تعليمات مشابهة إلى كولبي

ادعى الجميع موافقتهم على الأهداف، لكن تفسيرات مختلف اللاعبين تفاوتت تفاوتاً كبيراً طيلة عام 1974. فوكالة المخابرات المركزية، التي أنيطت بها مسؤولية التنفيذ من الجانب الأمريكي، ترددت في تنفيذ البرنامج الجديد؛ والشاه استهدف الإبقاء على الوضع الدفاعي كما هو؛ والبرزاني سعى لإحراز النصر بموارد بالكاد تكفي للدفاع عن معاقله الحصينة.

المشكلة في استراتيجية كولبي تمثلت في كونها مصممة بهدف تجنب مضايقة لجان الكونغرس أكثر من ملاءمتها للوضع الميداني على الأرض: أما المشكلة في استراتيجية البرزاني فكمنت في استحالة تحقيقها بدون شن حرب نظامية، وليس بواسطة حرب العصابات: في حين كانت المشكلة في استراتيجية البيت الأبيض والإيرانيين متجسدة في الحاجة إلى الإبقاء على الوضع الحالي للحكم الذاتي الكردي إلى الأبد تقريبا، في حين يصعب الإبقاء على الوضع الراهن بواسطة العمليات السرية غير المعلنة ضد عدو مصمم وعنيد.

لقد جعل سلوك الأكراد تقويمَ حاجاتهم الفعلية أمرا صعبا في كل المراحل. ففي بعض الأحيان يبدون يائسين وفي أمس الحاجة للعون، وفي أحيان أخرى تبدو عليهم البهجة بالانتصار. على سبيل المثال، نقل إلينا الشاه في السابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، التماسا عاجلا من البرزاني يطلب فيه المساعدة، وأرفقه بتحذير منه يتعلق بالعواقب الوخيمة ـ بالنسبة لإيران والخليج برمته ـ إذا انهارت المقاومة الكردية.

لكن بعد بضعة أسابيع (في أوائل أيلول / سبتمبر) اقترح البرزاني القيام بعمليات هجومية كردية ضد حقول النفط في كركوك. رفضنا الاقتراح في الثامن عشر من أيلول / سبتمبر لأننا لم نكن نريد أن تتفاقم أزمة الطاقة ـ الخطيرة أصلا ـ عبر دورة من العنف تستهدف المنشآت النفطية في الشرق الأوسط. لكن ضغوط البرزاني من وقت لآخر من أجل شن الهجمات آزرت حجة المعارضين لتقديم معونات إضافية للأكراد على أساس الزعم بأنهم يمتلكون حتما ما يكفي من الموارد للدفاع عن معاقلهم إذا كانوا يضغطون في سبيل الحصول على أسلحة إضافية لشن هجوم كبير.

نظريا، كان صيف عام 1974 وقتا مثاليا لمراجعة الوضع. لكن ظهرت عقبتان اثنتان. فالمراقب الخارجي وحده القادر على التفكير في الأحداث بعد التحرر من قيود الزمن. كان صيف عام 1974 متخما بالأزمات، والعديد منها يدعونا لتركيز الانتباه: ففي أيار/ مايو، الرحلات المكوكية إلى سورية: وفي حزيران / يونيو، الزيارات الرئاسية إلى الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي: وفي تموز/ يوليو، الأزمة في قبرص: وفي آب / أغسطس، استقالة نيكسون: وبعد ذلك، الفترة الانتقالية، قبرص، الانفراج، انهيار اتفاقية التجارة، المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط، وأخيرا ذروة المأساة في الهند الصينية. إذ لم تكن هناك فسحة متاحة من الوقت لإجراء مراجعة منهجية للخيارات في المناطق الكردية النائية.

لكن حتى لو لم يواجه صناع القرار السياسي أي تحد آخر، أشك بأنهم سيكتشفون خيارا أفضل من استمرار البرنامج. فلو لم ننشئ البرنامج السري في عام 1972 لانهزم الأكراد بسرعة كبيرة. لقد زودنا العقدان الأخيران بفرصة مناسبة لنتعرف على أساليب صدام حسين ونزيل كل الشكوك حول حقيقة أن استسلام الأكراد ما كان ليحسن مصيرهم. بحلول صيف عام 1974، لم يطرأ تحسن على خياراتنا. ولو

قبلنا بنصيحة وكالة المخابرات المركزية ولم نقدم أية موارد إضافية، لانهار الأكراد بالتأكيد. لم نكن نملك خيار الدعم العلني في حرب على هذا القدر من الصعوبة اللوجستية، والمسافة النائية، والالتباس بالنسبة للرأي العام الأمريكي. فالنصر الذي سعى البرزاني لتحقيقه كان يتطلب تدخلا إيرانيا سافرا ومدعوما من الولايات المتحدة. لكن فتح جبهة جديدة، مع التداعي والانهيار في فيتنام، والوضع المحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط، وتعرض الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب للهجوم، سيكون عملا طائشا يغامر بمصير حليف، علاوة على رفضه الأكيد من قبل الكونغرس.

حين شرحت للرئيس الجديد تفاصيل العملية الكردية في السادس والعشرين من آب / أغسطس 1974، أعلمته بأن الشاه يفكر بإرسال قوات نظامية (كان لديه مستشارون ومساعدون موجودون هناك يتنكرون بالزي الكردي). لكنني حذرت من أن هذا العمل، مهما كان مغريا، سيكون مفتوح النهاية وبالغ الخطورة. وكنت أميل إلى تناسي الموضوع، إلا إذا وجه الرئيس تعليماته بخلاف ذلك، لكنه لم يؤيده.

حوصرت في خضم تيارات متلاطمة ومتقاطعة، ولذلك عثرت على وسيلتين نافعتين كحل مؤقت للمعضلة. فقد خصصنا مساعدات مالية ــ اقتصادية علنية لإغاثة اللاجئين الأكراد. وفي السادس والعشرين من آب / أغسطس، وافق فورد على خطة كنت أقوم أنا والسفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز بتطويرها منذ عدة أسابيع. والخطة تقوم على نقل المعدات السوفييتية التي غنمتها إسرائيل في حرب عام 1973 إلى الأكراد. وسوف نعوض إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المماثلة (تحولت العملية إلى كابوس بيروقراطي تطلب شهورا من المفاوضات بين الوكالات والمؤسسات المعنية). في النهاية، تم نقل ما قيمته 28 مليون دولار من المعدات السوفييتية إلى أن نفدَ ما لدى إسرائيل من أسلحة سوفييتية تناسب الحرب في المناطق الكردية.

بحلول خريف عام 1974، ومع اشتداد زخم الهجوم العراقي على الأكراد، تلقينا بشكل متزايد طلبات كردية عاجلة لتقديم معونات إضافية، صادق عليها الشاه في أغلب الأحيان. لكن كل الطلبات عارضتها وكالة المخابرات المركزية. على سبيل المثال، ذكر كولبي في الثاني والعشرين من أكتوبر 1974 أن أكثر خطوط الإمداد كفاءة بين إيران والأكراد ومركز قيادة البرزاني يتعرض للتهديد. ومع ذلك، أوصى «بعدم زيادة مستوى الدعم الذي نقدمه» لأن ذلك سيعرض سرية العملية للخطر، كأنما السرية أكثر أهمية من ورطة الأكراد: «يبلغ إجمالي مساعدتنا للبرزاني خلال السنوات المالية 1973، 1974، 1975، مقدار عشرين مليون دولار، كما شملت 1250 طناً من الذخائر والقذائف.. الإيرانيون قادرون على تقديم كل ما يحتاجه الأكراد من عون، وتوصي الوكالة بأن يترك أمر زيادة العون للأكراد إلى الإيرانيين». لكن إذا تجاوز الشاه كثيرا مبلغ 75 مليون دولار من المساعدات التي يقدمها الآن، فلسوف يواجه نفس مشكلة إسرائيل. وإذا لم نقدم أسلحة بديلة، فسوف يضعف قواته المسلحة ذاتها. لكن إن فعلنا، سوف نجد أنفسنا في معركة يائسة مع الكونغرس.

انهيار المقاومة الكردية

عند هذه المرحلة، حين كان العراق يحقق تقدما بطيئا لكن مطردا، قرر الشاه فجأة وبدون سابق إنذار أن ينسحب من اللعبة. فقد شهد سنتين من التدهور المستمر للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. لم يعترض على أي من قراراتنا المتعلقة بتقديم العون للأكراد، ربما لأنه خشي من أن تضعف المبالغة في التعبير عن شكوكه حول ثباتنا وتصميمنا العلاقة التي أسس عليها أركان أمن بلاده. لكن قطع التمويل عن الهند الصينية في هذه اللحظة بالضبط لا يمكن أن يشجع الشاه على المخاطرة بتوريط بلاده في حرب سافرة مع العراق، وهي خياره الوحيد المتبقي، أو تجاهل حدوده الطويلة مع الاتحاد السوفييتي دون تطمينات قاطعة وتأكيدات صارمة من جانب الولايات المتحدة، وهي تطمينات وتأكيدات لم نكن في موقع يؤهلنا لتقديمها.

لذلك قرر الشاه تغطية الانسحاب بعباءة فن الحكم. ففي اجتماع عقده معي في زيوريخ في الثامن عشر من شباط / فبراير 1975، عند نهاية رحلاتي المكوكية «الاستكشافية» في الشرق الأوسط، أعلمني دون سابق إنذار أنه يستكشف إمكانية إجراء مفاوضات مع صدام حسين. نقلت الأمر إلى فورد:

«الشاه» يخطط، رداً على عرض عراقي، للاجتماع برجل العراق القوي، صدام حسين. وقال إنه لا يمكن أن يقبل بدولة كردية متمتعة بالحكم الذاتي وخاضعة لهيمنة حكومة العراق المركزية الشيوعية. وهو يشتبه بأن العراقيين سوف يثيرون بعض الحوادث على طول الحدود العراقية – الإيرانية التي قد تؤدي إلى تدويل المسألة الكردية، وعرضها أمام مجلس الأمن، الأمر الذي يعتبره ضاراً. باختصار، يبدو أنه عرضه لإغراء محاولة التحرك باتجاه بعض التفاهم مع العراق فيما يتعلق بالأكراد، لكن من المفهوم أنه يشكك بإمكانية ذلك. وينوي في هذه الأثناء الاستمرار في دعمه للأكراد.

ذكّرت الشاه بتحذيراته المتكررة من أن انهيار الأكراد سوف يزعزع استقرار المنطقة برمتها. وحذرته من أن كل التأكيدات التي يقدمها صدام حسين فيما يتعلق بحكم المنطقة الكردية ستكون لا قيمة لها. ونظرا لأن السوفييت سوف يعتبرون تراجع إيران رمزا دالا على تنامي ضعف الغرب، فإن مغامراتهم ستزداد على الأرجح حتى على تلك الجبهة.

ثبت أن النقد القاسي الذي وجهته كان أكاديميا ولا علاقة له بالممارسة العملية. ونظرا لأن الأكراد غير قادرين على الاستمرار اعتمادا على البرنامج السري، فإن متابعة الكفاح قد تطلب نوعا من التدخل الإيراني العلني مدعوما من قبل الولايات المتحدة. أما ما يلزم لتحقيق هذا المشروع حسب التقديرات فكان فرقتين عسكريتين إيرانيتين وميزانية سنوية بحدود 300 مليون دولار. ولم يكن الإيرانيون يحتاجون إلا إلى إلقاء نظرة على ما تنشره وسائل إعلامنا حول الهند الصينية ليعرفوا حقيقة عدم وجود تأييد داخلي من أي نوع كان لمثل هذه السياسة.

في الثاني والعشرين من شباط / فبراير، وبعد وقت قصير من لقائي مع الشاه، أعلمت دينيتز بما يلي:

يخشى «الشاه» من أن يكون الكرد في حالة إنهاك شديد. وقد يبدأ مفاوضات مع العراقيين إذا التقى الجانبان في اجتماع أوبك، في مقابل الحق بالاعتراض على من يعينونه إذا ما طرد البرزاني. حذرته بقوة من مغبة القيام بذلك.

في التاسع من آذار/ مارس، شرحت الأمر بالتفصيل لرابين بعد إعلان الاتفاقية التي توصل إليها الشاه وصدام حسين:

في زيوريخ، أخبرني عن الأمر بطريقة افتراضية. قال: «إذا قابلت صدام حسين في الجزائر «في اجتماع أوبك»...». وضعها أمامي كفكرة، كشفتها وأكدتها الاتفاقية. قلت له مشددا على أنها فكرة سيئة ـ خصوصا تصديقه تأكيدات العراقيين بعدم تعيين شيوعي هناك «في منطقة الحكم الذاتي الكردية».

لم يذكر الشاه أن الصفقة كانت وشيكة أو أنه سيقبل بسيطرة عراقية كاملة على المنطقة الكردية. ونتيجة لذلك، بقيت مستمرا في تشجيع البرزاني. في العشرين من شباط / فبراير، بعثت إليه برد على رسالته التي يقترح فيها إجراء لقاء شخصي بيننا:

أسعدني تلقي رسالتك المؤرخة بـ 22 كانون الثاني/ يناير. أريدك أن تعرف بأننا معجبون بك وبشعبك وبالجهود الباسلة التي تبذلها. فالصعوبات التي واجهتها مرعبة، وأنا أقدر كثيرا تقويمك للوضع العسكري والسياسي. ويمكنك التأكد بأن رسائلك تنال أقصى قدر من الاهتمام الجدي على أعلى المستويات في حكومة الولايات المتحدة بسبب الأهمية التي نعزوها إليها.

إذا رغبت بإرسال مبعوث موثوق إلى واشنطن لتقديم مزيد من المعلومات حول الوضع لحكومة الولايات المتحدة، فسوف يشرفنا ويسعدنا استقباله.

وبعد أكثر من أسبوعين بقليل، أي في السادس من آذار/ مارس حين كنت أستعد للقيام بالرحلات المكوكية في الشرق الأوسط الذي وصلت فيه المفاوضات إلى طرق مسدود، أذهلنا الشاه بالبيان الذي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية مع صدام حسين يتخلى بموجبها عن الأكراد في واقع الأمر. أغلق الشاه حدوده وأوقف المساعدات كافة للأكراد مقابل بعض التنازلات العراقية في شط العرب: الممر المائي الذي يعين الحدود الإيرانية العراقية.

على الصعيد الإنساني، كان تصرف الشاه وحشياً ولا يمكن الدفاع عنه. لكن فيما يتعلق بالتقويم الواقعي لأمن إيران، يمكن تفهم قراره مهما كان مؤلما. التدخل الإيراني السافر وحده هو القادر على إنقاذ الأكراد الآن، ومن المؤكد أن التكاليف ستتجاوز مبلغ الـ 360 مليون دولار الذي طلبه البرزاني في

عـام 1974. ولـم تكن الولايات المتحدة، وقد انشغلت بالتخلص من إسار الهند الصينية، قادرة حتى على التفكيـر بفتح جبهة عسكرية جديدة، بل إن من المشكوك فيه حصول الفكرة حتى على الغطاء السياسي، نظرا لموقف الكونغرس.

لم آبه بما فعله الشاه. ولا بأساليبه المخادعة. في العاشر من آذار / مارس، أرسلت برقية متحفظة لم أصـل فيها إلى حد المصادقة على تصرفاته، وأشرت فيها ضمناً إلى أن الشكوك تراودني حول المكاسب والفوائد التي يبدو أن الشاه يخبئها لنفسه:

فيمـا يتعلق بالمسألة الكرديـة، ليس لدي الكثير لأضيفه على ما قلته لـك شخصياً في لقائنا الأخير. هـذا أمر متروك لـك يا صاحب الجلالة كـي تقرره تبعاً لمصالـح بلدك، وتبقى سياستنـا كعهدها دائما قائمـة على دعم إيـران باعتبارها دولة صديقة ومخلصـة للولايات المتحدة. لسوف أتابـع باهتمام كبير بالطبع ارتقاء وتطور العلاقات العراقية ـ الإيرانية، والسياسة العراقية في منطقتكم عموما وتجاه الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص.

حين انتهى كل شيء، هاجم أبطال المواجهة (بمفعول رجعي) إدارة الرئيس فورد بكل عنف ـ وتوجهت سهامهـم إلـى على وجه الخصوص ـ بسبب «التخلي» عـن الأكراد. لكن الشاه اتخذ قراره، ولم نكن نملك لا حججـاً منطقيـة ولا استراتيجيات معقولة لإقناعه بالعدول عنه. أما الحـل الذي اقترحه بعض منتقدي سياستنـا (تهديـد الشـاه بقطع المساعدات) فليس لـه أي معنى منطقي. فكيف يمكـن أن نستحث حليفا رئيسيا لبدء عمليات عسكرية بدون دعم منا ـ وهو الخيار الوحيد حين كان الكونغرس يتخلى عن الحلفاء والسكين على أعناقهم؟

فالأحـداث التي وقعت منذ سقوط الشاه أثبتت صوابية حكمنـا بأن إيران الصديقة دولة لا غنى عنها تقريبا للتوازن الإقليمي والعالمي على حد سواء. وكان من الطيش والتهور وعدم المسؤولية زعزعة استقرار دولـة حليفـة أخرى عبر شن هجـوم سياسي على الشاه أو قطـع المساعدات عن إيران. لـم يكن التزامنا بالدفاع عن إيران منة يمكن التراجع عن تقديمها حين نغضب، بل هو تعبير عن مصالحنا الجيوسياسية. لذلـك توجـب علي أن أكون شاهداً على استعبـاد شعب صديق آخر، وأنا مدرك بـأن أزمتنا الداخلية التي أصابتنا بالشلل كانت عاملاً أسهم فيما حدث، برغم إمكانية استخدام تصرف الشاه كذريعة تبريرية.

مـع انهيار المقاومة الكردية، بدأت مناورة واشنطن النمطيـة المعتادة التي تستهدف توزيع اللوم. إذ كان كولبـي أول مـن تحدث. في الثالث عشـر من آذار/ مارس، مستغلاً مناسبـة طلب البرزاني المحموم للحصـول على مساعـدة أمريكية مباشرة ليقترح فصل وكالة المخابـرات المركزية عن المشروع برمته. ولأن السياسـة الأمريكيـة اقتضت تقديم العون عن طريق إيران، كما كتب كولبي، فإنه من الصعب الدفاع عن أية مساعدات مباشرة للأكراد الآن، وقد أخذت المقاومة بالانهيار، مقارنة بحالها في السابق. وشكك

برغبـة الشاه في الاستمرار بلعب دور الوسيط لتوصيـل الأموال الأمريكية، بعد أن أنهى مساعداته هو إلى البرزانـي. ومن أجل كسب الوقـت، أصر كولبي على أن الطلب الكردي يحتـاج إلى دراسة عند عودتي من رحلاتـي المكوكيـة في الشرق الأوسط، وهو يعلـم جيداً من تقاريره الاستخبارية أنـه بحلول ذلك التاريخ سيكـون الوقـت قد فات. في هذه الأثنـاء، أوصى كولبي بدفع حصة الوكالة مـن المعونات عن شهر آذار/ مارس، نظـرا لأن الأكراد عاطفيون وطائشون، وهـي معونة تافهة مقارنة بحجـم المأساة التي توشك أن تحل بالأكراد.

وكما حدث، لم يتمكن ممثلو كولبي في منطقة العمليات من إجبار أنفسهم على اتخاذ مثل هذا الموقف اللامبالي. وحتى هذه النقطة، كانوا بدون استثناء يعارضون تقديم أية مساعدات إضافية إلى الأكراد - أو على الأقل هذا ما نقله كولبي إلى البيت الأبيض.

لكـن مع قيام صدام حسين بشن هجـوم شامل على الأكراد، شعر ممثلو وكالـة المخابرات المركزية فجأة بالمأساة المروعة التي تكشفت حولهم. وحين كنت في جولتي المكوكية في الشرق الأوسط، نقلوا إلي طلبـات العون اليائسة من الزعماء الأكراد متبوعة بالعديد مـن الملاحظات التوبيخية عندما لم يستجب أحـد لها. ومثلما حـدث في الهند الصينية، إذ كان إلقاء المسؤولية علـى الآخرين هو عنوان اللعبة، وكان مكتبـي هو المكان المختار لكي يتحملها. إن أية زيـادة إضافية في المساعدات الأمريكية التي وصلت إلى الأكراد كانت نتيجة للضغوط التي مارستها لمغالبة معارضة وكالة المخابرات المركزية طيلة سنة كاملة. أمـا السبب الذي دفعني الآن لعـدم الاستجابة للصرخات اليائسة المطالبة بمد يد العون فيرجع إلى عدم وجود ما أقوله، فليس من الممكن تقديم أي معونة طارئة والحدود الإيرانية مغلقة أمامنا.

انتهـت الأزمـة الكردية نهاية حزينـة، كما حصل مرة أخرى بعـد عشرين سنة لأسبـاب أقل وجاهة: المنطقـة الجغرافية الوعرة، وتناقض الدوافع لدى الدول المجـاورة. البواعث المتعارضة داخل المجتمع المحلـي الكـردي ذاته. أمـا أولئك الذين تحدثوا فيما بعـد، مدفوعين بمبادئهـم الأخلاقية القويمة، عن «المصلحـة الذاتيـة» و«الخيانـة» ـ بعد أن التزموا الصمـت، أو فعلوا أسوأ من ذلـك، إزاء المأساة الأشد ترويعاً في الهند الصينية ـ فلم يقدموا قط مسارا بديلاً كان بمقدورنا في الحقيقة اتباعه.

وباعتبارهـا «دراسة حالـة»، تقدم المأساة الكرديـة تشكيلة متنوعة من النتائـج المستخلصة: الحاجة لتوضيـح الأهداف منـذ البداية؛ وأهمية وصل الغايـات بالوسائل المتاحة؛ وضـرورة مراجعة العملية بشكل دوري؛ وأهميـة الانسجام واللحمة بين الحلفاء. كل هذه القواعد الأساسية جرى اتباعها من وقت لآخر، وإن لم يكن بالقدر المطلوب من العناية. لكن ثبت أن تطبيقها على الحالة المعنية كان عملية صعبة ومراوغة.

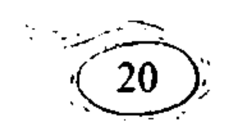
لـم نتمكن لأسبـاب متعددة من إنتاج المـوارد المطلوبة للنجاح، لكننا بقينا غيـر مستعدين لمواجهة عواقـب التراجـع والتخلي عـن المشروع. لذلـك جهدنا للإبقـاء على الوضـع العسكري كما هـو وانهاك

عدونـا بالتدريج. لكن ما لم يكـن بمقدورنا معرفته عند انطلاق المشروع الكـردي هو المدى الذي يمكن للاضطراب والاختلاف في الداخل أن يضعف قدرتنا على الاحتمال. وحتى من منظور العقدين الأخيرين، تقلصـت رغبتـي ببدائـل المسار الذي اخترنـاه. فلو رفضنا القيـام بالعملية الكردية عـام 1972، وتركنا العراقييـن أحـرارا لكي يركـزوا جهودهم على الخليج، لتغيـر تماما المسار اللاحـق للدبلوماسية الشرق أوسطية، خصوصا خلال وبعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973. لكن بالنسبة للشعب الكردي، الضحية الدائمة للتاريخ، لا يقدم ذلك أي عزاء بالطبع.



الجزء السادس

العلاقة الأطلسية



استعادة وحدة الغرب

كان جيرالـد فورد من جيل الجمهوريين الذين وجهوا تحول حزبهم في الأربعينيات من الانعزالية إلى دعـم مشروع مارشال وتحالـف دول شمال الأطلسي. شعر فـورد بالتزام عميق تجـاه الشراكة الأطلسية: وكانـت الروابـط الوثيقة مع أوروبا الغربيــة تمثل نزعة متأصلة فيه. وباعتبـاره قادما من الغرب الأوسط، كان موقفــه في هذا السياق مماثلا لموقف هاري ترومان، الذي أجاب حين سألته عن الإنجاز الذي يفخر به: «ألحقنا هزيمة كاملة بأعدائنا ودفعناهم للاستسلام. ثم ساعدناهم على استعادة عافيتهم، والتحول إلى الديمقراطية، والانضمام مجددا للأسرة الدولية».

لكن بحلول الوقت الذي دخل فيه فورد البيت الأبيض، كانت علاقات أمريكا مع أوروبا تمر بأزمة غير متوقعــة. فمن ناحية، تحققت إلى حد كبير أهداف مشروع مارشال منذ عشرين سنة. وأعادت دول أوروبا الغربيــة بنــاء اقتصاداتهــا، ولم تعد تخشى - تقريبا - مــن غزو سوفييتي بالرغم مــن النمو الهائل للقوة السوفييتيــة، سيمــا وأن آخر القضايا العالقة التي يمكن أن تؤدي إلى حرب في أوروبا قد تم حلها برعايتنا فــي عــام 1971، حين ضمن اتفاق القــوى الأربع حرية الوصول إلى برلين الغربيــة. في ذات الوقت، بدأت أوروبا الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي.

لكن لم تظهر أية مبادرة في ميدان العلاقات الأطلسية منذ اغتيال الرئيس كنيدي. وتراوحت المواقف الأوروبية تجاه حرب فيتنام بين الشعور بالحرج والعداء الصريح؛ وكانت أوروبا خائفة من أن تفقد الولايات المتحدة اهتمامها بقيادة العالم وقلقة بشأن تعريفنا للدور العالمي في آن معاً.

مع نهاية حرب فيتنام، حسب نيكسون (وأنا معه) بأن الوقت قد حان لإعادة الحياة من جديد للتحالف الأطلسي. وأطلقت باسم الرئيس مبادرة في هذا الخصوص دعوتها «سنة أوروبا»[1]. ولربما غالت المبادرة في خطابيتها الطنانة، لكن عند استعادة أحداث تلك الفترة، لن أجري أي تغيير على التحليل الذي حددت به أهدافها (التي لم يتحقق بعد العديد منها)، وذلك في خطاب ألقيته في نيويورك في الثالث والعشرين من نيسان / أبريل عام 1973:

هنالـك جيـل جديد فـي أوروبا لا تمثل الحـرب وعواقبها بالنسبة لـه تجربة شخصيـة، ولذلك يأخذ الاستقـرار قضية مسلماً بهـا. لكنه أقل التزاما بالوحـدة التي جعلت السلام ممكنـاً، وبالجهود المطلوبة للحفـاظ عليه. فـي الولايات المتحدة، عززت عقود من الأعباء الدوليـة، وأكدت خيبات الأمل من الحرب فـي جنـوب شرق آسيا، موقفا متـرددا يحجم عن التـورط المستدام في المشـكلات العالمية على أساس المسؤولية الأمريكية المتفوقة.

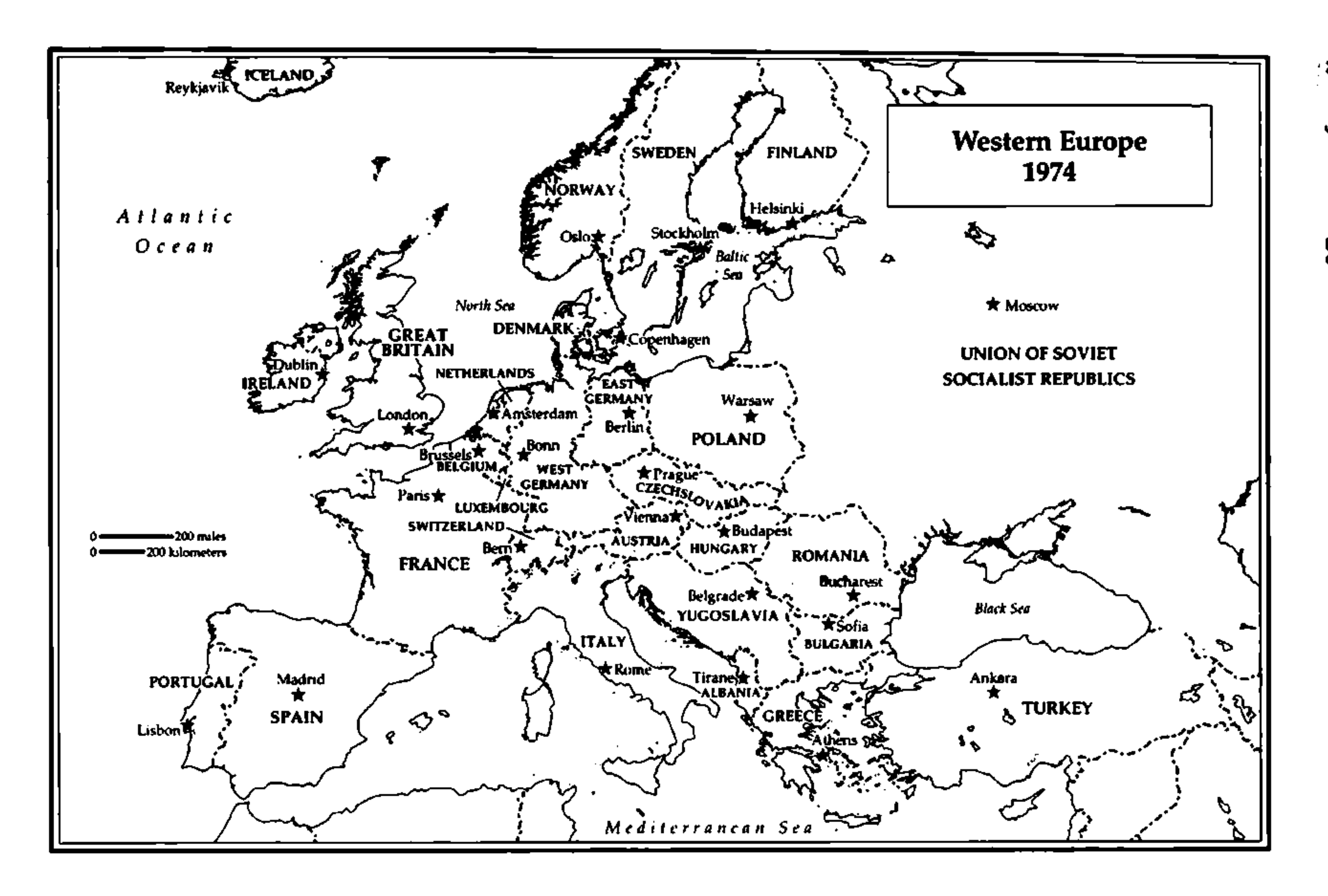
دعـوت لعقد قمـة لزعماء التحالـف الأطلسي لتحديـد أهدافه للربـع الأخير من القـرن، والعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، التي كانت تتوسع من ستة إلى تسعة أعضاء في الأول من كانون الثاني/ يناير 1973، وتتخذ خطواتها الأولى باتجاه تنسيق سياستها الخارجية.

تبيـن أن المبادرة لم تكن صائبة. فمع تكشف حقائق جديدة عن قضية «ووترغيت» التي تهز واشنطن كل يـوم تقريبا، لم يتلهـف أي زعيم أوروبي للمخاطرة بموقفه الداخلـي أو لحضور قمة مع رئيس أمريكي يتعرض للهجوم من كل حدب وصوب، بحيث تتآكل قدرته على تقديم التزامات بعيدة المدى بشكل واضح للعيان.

واجهـت مبـادرة «سنة أوروبا» على الفـور حقيقة أن حلفاءنا الأوروبيين كانوا، فـي أوائل السبعينيات، أكثـر انشغـالا بالاندماج الأوروبي مقارنـة بالتماسك الأطلسي. ووجدت أوروبا ــ خصوصا دولها القديمة الراسخة مثل بريطانيا وفرنسا ـ الفترة الانتقالية إلى مرحلة ما فوق القومية مرحلة صعبة ومؤلمة. وكلما زاد تعقيـد عمليـة الاندماج الأوروبي، تقلص استعداد مؤيديها لتحمل أيـة مقاطعة أو إضعاف لها من قبل المخططات الأمريكية، التي تروج لتعاون أطلسي أوسع نطاقا، مهما كانت حسنة النية.

ضمـن هـذا السياق، جـرت معاينـة مبادرتنا لتعزيـز المشاورات بيـن الجماعة الأوروبيـة والولايات المتحـدة ـ لا سيما في فرنسا، وغيرها كذلك ـ باعتبارها خدعة أمريكية تستهدف إحباط وإعاقة انبعاث هويـة أوروبية خاصة ومؤسسـات أوروبية خالصة. فإذا ما أصبحت الولايات المتحدة جزءا عضويا في كل هيئة استشارية أوروبية، فما هي ميزة الجماعة الأوروبية، حسب رأي المعترضين. أما الرد الأمريكي فكان يؤكـد علـى أنه إذا لم تتمكن الولايـات المتحدة من الانضمام إلى الحوار إلا بعـد أن تتخذ الآلية الأوروبية البطيئـة قراراتها، فمـا هي قيمة الشراكة الأطلسية؟ بعد مضي ربع قرن، مـا زال الجدل قائما مع انتقال أوروبا لاستخدام عملة مشتركة.

بحلـول الوقـت الذي أصبح فيه فـورد رئيساً، ارتهنت العلاقـات الشخصية بين الزعمـاء الرئيسيين للتحالـف الأطلسي إلى حد بعيد بهـذه الخلافات الجدالية. لقد أعجب نظـراء نيكسون الأوروبيون بفهمه وحسمـه. لكن لـم تتح له سوى فرص قليلة ليضـع التزامه العميـق بالعلاقات الأطلسيـة موضع التطبيق العملي، آملا بأن يعود إلى أولوياته العاطفية حالما تنتهي حرب فيتنام.


Western Europe
1974
ICELAND
Reykjavik
Atlantic
Ocean
NORWAY
SWEDEN
FINLAND
Helsinki
Oslo
Stockholm
Baltic
Sea
Moscow
UNION OF SOVIET
SOCIALIST REPUBLICS
North Sea
DENMARK
Copenhagen
GREAT
BRITAIN
Dublin
IRELAND
NETHERLANDS
London
Amsterdam
EAST
GERMANY
Berlin
Warsaw
POLAND
Brussels
BELGIUM
Bonn
WEST
GERMANY
Prague
CZECHSLOVAKIA
Paris
LUXEMBOURG
Vienna
Budapest
SWITZERLAND
AUSTRIA
HUNGARY
ROMANIA
Bern
FRANCE
Bucharest
Belgrade
YUGOSLAVIA
Black Sea
Sofia
BULGARIA
ITALY
Rome
Tirane
ALBANIA
Ankara
TURKEY
GREECE
Athens
PORTUGAL
Madrid
SPAIN
Lisbon
0 200 miles
0 200 kilometers
Mediterranean Sea

وكما حدث، أدت السنة الأولى التي أعقبت الحرب إلى جدل خلافي بدلاً من تكريس الوقت للقضية. فقد شكك الأوروبيون باستراتيجيتنا خلال حرب الشرق الأوسط، وخافوا على استقرارنا الداخلي بسبب أزمة النفط وقضية «ووترغيت»، ووجدوا بؤرة لتركيز مخاوفهم وقلقهم في المماحكة المغالية في التشبث بالقانون حول كيفية تعبير الحلفاء عن أهدافهم المشتركة في مبادرة «سنة أوروبا».

نتيجة لذلك، افتقدت علاقات نيكسون مع زعماء أوروبا أية حميمية خاصة. وحين استلم منصبه، لم يهتم كثيراً برئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسون، وكان اهتمامه أقل بحزب العمال الحاكم. ونظراً لكونه الوحيد الذي تنبأ (وجاهر بنبوءته) بفوز المحافظين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران / يونيو 1970، ابتهج نيكسون كثيرا حين فاز إدوارد هيث فعلا إلى حد أنه اتصل بي أربع أو خمس مرات عبر خط هاتفي مفتوح إلى مدينة المكسيك ليعبر عن سروره ويؤكد على بصيرته الثاقبة.

ومع ذلك، ثبت أن العلاقة مخيبة لآمال الطرفين. لسبب واحد، يتمثل في أن هيث، الواسع المعرفة الشديد الذكاء، يشارك نيكسون في العديد من السمات الشخصية التي تجعل من الصعب على الاثنين ـ اللذين يفضلان الوحدة والعزلة في الجوهر ـ إقامة رابطة شخصية بينهما. فعلى شاكلة نيكسون، لم يكن هيث يشعر بالارتياح في العلاقات الشخصية، بل في المقابلات الفكرية المعدة بعناية والمنظمة بدقة. صحيح أنه كان أقل ارتيابا، لكنه لم يكن أكثر ثقة بالآخرين. ويمكن للسحر في شخصيته أن يتناوب مع التحفظ البارد، علاوة على أن تغير حالته المزاجية قد يبلغ مرتبة الخطر من ناحية عدم توقع ردة فعله. بعد كل محادثة مع هيث، كان نيكسون يشعر بنوع من الرفض، ثم بدأ يعتبر موقف رئيس الوزراء تجاهه بأنه يقترب من حافة الكياسة الاستعلائية (مع الأخذ بعين الاعتبار أن عتبة شعور نيكسون بمثل هذه المواقف كانت منخفضة كثيرا).

بغض النظر عن العلاقات الشخصية، كان لا بد أن تؤدي حماسة إدوارد هيث لتفوق الثقافة الأوروبية إلى بعض البرودة في شخص مثل نيكسون تزامن نضجه السياسي مع نمو التحالف الأطلسي. في عام 1962، كان هيث المفاوض الرئيسي لانضمام بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية. في غضون ذلك، أقنع نفسه بأن اعتراض الرئيس الفرنسي شارل ديغول على انضمام بريطانيا عام 1963 قد نتج عن استثناء فرنسا من اتفاقية «ناسو» حول التعاون النووي بين الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني هارولد مكميلان. كان هيث مصمما على عدم إعطاء فرنسا أية ذريعة لاتهام بريطانيا بالتبعية للولايات المتحدة. فهو الزعيم البريطاني الوحيد الذي قابلته ولم يكتف بالامتناع عن تنمية وتعزيز «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة فحسب، بل سعى بنشاط لخفض درجتها ومنح أوروبا المكان الأول في السياسة البريطانية. كل ذلك أدى إلى حقبة غير مسبوقة من التوتر في العلاقات الأنغلو ـ أمريكية.

علاقـة نيكسون بالمستشـار الألماني ويلي براندت بيـن عامي 1969 ـ 1974، لم تعـد في أفضل حال كمـا كانـت. فقد عكـس براندت، إحـدى الشخصيات المؤثرة فـي حقبة ما بعد الحـرب، على نحو فردي تقريبـا السياسة الألمانية تجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وحين استلم الحكم عام 1969، كانت جمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة ما تزال تتبنى مـا دعي بـ «مبـدأ هالشتاين»، الذي تقطـع ألمانيا بموجبه علاقاتهـا الدبلوماسيـة مع أي بلد يعتـرف بألمانيا الشرقية الدائرة في فلـك السوفييت. ومع نجاح نظام ألمانيا الشرقية في توطيد أركانه، أدى «مبدأ هالشتاين» إلى عزلة ذاتية أبعدت ألمانيا الاتحادية عن عدد متزايد من الدول، خصوصا في العالم الثالث.

صمـم براندت على زيادة خيارات ألمانيا الدبلوماسية. فقد كان نزاعاً إلى الحدس أكثر من التحليل، وإلـى العاطفـة أكثر من الحسابات العقلانية، فهو المدافع الشجـاع عن حرية برلين خلال الحصار الذي فرضـه ستاليـن بين عامي 1948ـ 1949. كمـا كان مؤيداً متحمساً لإعادة توحيـد ألمانيا، لأن الوحدة هي القـادرة علـى إنهاء الخطر المحدق ببرلين ـ المحاصرة بأراضي ألمانيا الشرقية الشيوعية ـ وسعى طيلة الخمسينـات كمحافـظ برلين، إلى تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع حلفـاء ألمانيا. لكن بناء جدار برلين عـام 1961، دون معارضة مهمـة من الحلفاء، زعزع إيمانه بالرأي السائد الـذي يقول: إن لحمة وتماسك الحلفـاء سوف يترجمان بشكل آلي إلى توحيد ألمانيا. ومنذ ذلك الوقت، أيد براندت تقاربا ألمانيا جزئياً علـى الأقل مع الاتحـاد السوفييتي. وحين أصبح مستشارا عام 1969، طبق ذلـك عملياً واختتمه بمعاهدة ثنائيـة مـع السوفييت قبلت في واقـع الأمر تقسيم ألمانيـا بينما طمحت لتخفيف الحواجـز الفاصلة بين الدولتين الألمانيتين.

بالنسبـة لزعماء تربوا فـي الحرب الباردة، مثل نيكسون ـ وقادة أوروبييـن خافوا من انبعاث القومية فـي ألمانيا، مثل ولسون والرئيـس الفرنسي جورج بومبيدو ـ كانت الدبلوماسيـة الألمانية المنفصلة تثير الارتيـاب. فقد خشوا أن تتحول توجهات براندت التي عرفت باسـم «السياسة الشرقية» (Ostpolitik) إلـى قوميـة ألمانية، تفصل الجمهورية الاتحادية عن التحالف الأطلسـي، وتحصن الاتحاد السوفييتي في وسـط أوروبـا. أعجبني برانـدت، ونال احتـرام نيكسون. وبالرغم مـن قلقنا حول القوميـة المحتملة في «السياسة الشرقية»، إلا أننا حاولنا إبطال جانبها المثير للمخاوف عبر التعاون في تطبيقها. وكانت القناة الخلفيـة الممتـدة بين البيت الأبيض وبون والكرملين هي التي جعلت مـن الممكن إجراء المفاوضات بين القوى الأربع حول حرية الوصول إلى برلين[2].

بالرغـم من شعـور براندت بالامتنان لجهودنا المبذولـة لتسهيل «السياسة الشرقيـة»، إلا أن العلاقة بيـن نيكسون في البيت الأبيض وبراندت لم تكن دافئة على الإطلاق. فقـد اقتصرت بلاغة براندت على المناسبات العامة. أما على المستوى الشخصي، فكان ميالاً إلى الصمت التأملي ـ على الأقل مع نيكسون ـ

ومنشغلا بشكل حصري تقريبا بقضايا ألمانيا. ومع تركيز براندت على ألمانيا ونيكسون على آسيا، لم تتح سوى قلة قليلة من الفرص لإقامة حوار استقصائي بينهما حول النظام العالمي الذي انبثق آنذاك.

علاقـات نيكسـون مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بـدأت بداية جيدة. فقـد كان نيكسون معجباً بشارل ديغول، وقدر بومبيدو حقيقة أن نيكسون كان أول رئيس دولة يعلن أنه سيحضر مراسم تأبين ديغول فـي كنيسة نوتردام في الثانـي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 1970، وبالتالي ضمان حضور العديد من رؤساء الدول.

كنـا نتعاطـف ـ أنا ونيكسـون ـ مع مسعى ديغـول ليكون لفرنسا صـوت مستقل في الدفـاع والسياسة الخارجيـة، ولذلك كانت لقاءاتنا الأولى مع خليفته بومبيدو حارة ومثمرة. فقد كان بومبيدو حكيماً، واسع المعرفـة، ومتوازنـا، تابع سياسات ديغـول من دون تعالي وتحفـظ الرجل العظيم. علاوة علـى أن تحليل بومبيـدو العـام للشـؤون الدولية كان مشابها تماما لتحليـل نيكسون. كما قدم عونا كبيـرا لتسهيل زيارتي السريـة إلـى باريس من أجل مفاوضـات السلام حول فيتنام ـ دون أن يطلـب، أو حتى يلمح إلى الحصول على شيء بالمقابل. اشتهر بومبيدو بموهبته في التعبير عن الحكم المأثورة بأسلوب بارع يوهم بالتناقض. فحيـن شرحـت له بطريقة قانطة المأزق فـي المفاوضات الفيتنامية، واساني قائـلا ببصيرته الثاقبة إن مشكلتـي على المدى البعيـد لن تكون الفشل بل النجاح: «أنت محكوم عليـك بالنجاح». وحين ضغط عليه نيكسـون فـي ريكافيك عام 1973 للإسراع في دراسـة مبادرة «سنة أوروبا»، أجـاب: «في الحمل لهو يمتع أكثر من الولادة».

«تآمـر» عـدد من الأحداث ـ بل الحوادث ـ ضد العلاقة الفرنسيـة ـ الأمريكية. فخلال زيارة بومبيدو الرسميـة فـي شباط / فبراير 1970، تعرضـت السيدة بومبيدو لاعتداء من قبـل ناشطين يهود احتجاجا علـى بيع طائرات حربيـة فرنسية إلى ليبيا. ومع أن نيكسون بذل جهـده لتخفيف الضرر الذي حصل عبر حضـور حفل عشاء في نيويورك أقيم على شرف الرئيس الفرنسي، إلا أن بومبيدو لم يتمكن على الإطلاق من التغلب على شعور بالاستياء من أمريكا لازمه منذ ذلك الحين.

فـي عام 1972، أصيـب بومبيدو بالسرطان، وأدى ما عاناه من الألم، والعلاج، وربما حتى الغضب من اضطـراره للعمـل قبل حلول الموعد النهائي في عمر مبكر نسبيا، إلى تراجع ما ميزه حتى ذلك الحين من توازن ليحل محله النزق وحدة الطبع اللذان لم يعرفهما قبلا.

تزامـن ذلك مع الاختلاف الاستراتيجـي حول سياسة الشرق الأوسط خـلال حرب عام 1973، حيث لعب بومبيدو في مسارها دور المدافع عن مصالح أوروبا ضد سياسة أمريكا المنحازة لإسرائيل كما زعم آنـذاك، إضافة إلى التعامل الاستفزازي مع أزمة الطاقـة. هنالك سبب آخر للنزاع كمن في مبادرة «سنة أوروبـا» ذاتها، التي شجعنـا عليها بومبيدو نظريا في واقع الأمر، لكنه أخـذ يفسرها ـ حين رأى حقيقتها

ــ بوصفها تهديدا لزعامة فرنسا في القارة. أما وزير الخارجية الفرنسية الجديد، ميشيل جوبير، الذي انتقل من وظيفة مغمورة مجهولة إلى قمة الشهرة، فقد أجج نيران الديغوليين، وبحلول الوقت الذي توفي فيه بومبيدو، تراجعت العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

عند هذه النقطة، حين بدا أن الديمقراطيات تعود إلى الجانب المظلم من التاريخ المتخم باقتتال الأخوة الأعداء، غير حدثان مجرى الأمور: الأول حدث بالصدفة، حين استبدل رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا، حتى قبل استقالة نيكسون. ففي آذار/ مارس 1974، هزمت حكومة رئيس الوزراء إدوارد هيث من قبل هارولد ولسون في انتخابات دفع إليها إضراب عمال المناجم. وفي فرنسا، توفي بومبيدو في الثاني من نيسان / أبريل، وأوصلت انتخابات من مرحلتين أجريت في أيار/ مايو فاليري جيسكار ديستان إلى الإليزيه. أما في ألمانيا، فقد استقال المستشار ويلي براندت في السادس من أيار/ مايو، بعد أن تحمل المسؤولية عن فضيحة شملت اعتقال أحد مساعديه بتهمة التجسس لحساب ألمانيا الشرقية؛ في السادس عشر من أيار / مايو، خلفه في منصب المستشارية هيلموت شميدت.

هذه المجموعة الجديدة والأكثر انسجاماً من الزعماء، اضطرت على الفور للتعامل مع أزمة الطاقة التي تطلبت عملا مشتركا بصورة عاجلة، لأن مضاعفة تكتل الدول المنتجة لأسعار النفط أربع مرات في خريف عام 1973، شكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في الديمقراطيات الغربية.

على عكس التحدي السوفييتي، إذ لم تشكل أزمة الطاقة خطرا ماديا على بقاء الديمقراطيات، بل هددت لحمتها الداخلية المعتمدة على إيمان شعوبها بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستمر. ونتيجة لذلك، قامت الأحزاب الشيوعية بمحاولة جادة للوصول إلى السلطة في عدد من دول أوروبا الغربية ـ خصوصاً إيطاليا والبرتغال. لم يكن بمقدور أية ديمقراطية صناعية التعامل مع الأزمة بمفردها؛ ولم تمتلك أي منها احتياطياً من الطاقة أو النظام المالي المؤهل للصمود أمام هجمة الدول المنتجة.

كانت هناك حاجة لاستراتيجية مناسبة لحشد قوى الديمقراطيات الصناعية للحفاظ على الطاقة، وإيجاد نظام من الدعم المتبادل لمقاومة (أو ردع) فرض حظر نفطي جديد، وحماية النظام المالي العالمي من عواقب الانتقال الواسع النطاق للثروة المتولدة عن الارتفاع الهائل في أسعار النفط. استجابت إدارة الرئيس فورد للأزمة مع حلفائها، كما سنعرض في الفصل الثاني والعشرين. أما ميراث تلك الروح التعاونية فيشمل إنشاء وكالة الطاقة الدولية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومجموعة الدول السبع (G-7)، واجتماعات القمة التي ترمز إلى وحدة، وفي أحيان كثيرة نجاح الديمقراطيات الصناعية.

يدين التقدم الذي تحقق بفضل كبير إلى الزعماء الرئيسيين الذين استلموا السلطة عام 1974، وسنقدم فيما يلي توصيفاً لشخصياتهم بالترتيب.

هارولد ولسون وجيمس كالاهان:

تفعيل العلاقة الخاصة

فكـرة معاودة تكريس الجهود من أجل حقبة جديدة من التعاون الأطلسي أتت بسهولة أكبر إلى زعماء بريطانيـا العظمى. فقد تبيـن أن تحطيم هيمنة ألمانيا النازية على العالـم كان آخر خدمة جليلة قدمتها بريطانيـا فـي مسعاها للعب دورها التقليدي فـي المحافظة على توازن القوى العالمـي. وفي حين أن هذا الجهـد قد استنفد الجوهر المادي لدور بريطانيا العالمي التاريخي، إلا أن زعماءها أظهروا جرأة معنوية استثنائيـة عبـر الإصرار علـى لعب دور مستدام في صياغـة وتشكيل التوازن الدولي. ومـا لم يعد بإمكان بريطانيا تحقيقه من خلال وضع قوتها لوحدها في الميزان، سعت لانتزاعه عبر صياغة علاقة خاصة مع أقوى ديمقراطية في العالم.

كانـت الولايـات المتحدة القوة الحاسمة فـي تحقيق النصر، إلى جانب بريطانيـا، في حربين اثنتين اندلعتا في أوروبا في القرن العشرين. فالحسابات العقلانية الهادئة دعمت الروابط الوجدانية/العاطفية حيـن قررت بريطانيا، فـي اللحظة التي اقترن فيها النصر بالانحطاط النسبـي، ربط سياساتها بأمريكا لا بأوروبـا. ومـن أجـل التأكيـد علـى أن المسألة تتجاوز مجـرد التحالف، دعـت هذا الخيار بـ «العلاقة الخاصة».

لا يمكن إلا لمجتمع قوي ومتلاحم معنوياً القيام بهذه العملية البارعة المتمثلة في الحفاظ على الهوية عبـر التبعيـة الظاهرية. استطاع زعماء بريطانيا بكل حذق ومهارة حياكة شبكة من التعاون والتشاور عبر المحيط الأطلسي حول الشؤون الدبلوماسية، والاستراتيجية، والاستخبارية، والاقتصادية (بدرجة أقل)، استعاضـت عـن القوة بالنفـوذ. الدبلوماسية التقليدية تحقـق أهدافها عبر ثنائية الثـواب والعقاب. لكن العلاقـة الخاصة لا تملـك أيا من الوسيلتين. وبدلا من ذلك، أسسـت بريطانيا حقها في الاعتبار الخاص علـى الأداء، وعلى انضبـاط مستمر وحاذق وشامل وواسـع الانتشار، انتقل بهـدوء ودون ضجة من خلال عادات الألفة والحميمية المتنامية.

مـا كان للعلاقـة الخاصـة أن تبقى طيلة هذه المـدة أو أن تستمر حتى الآن (رغـم بعض الوهن الذي أصابها) لولا الجهود المشتركة لمجانسة المصالح البريطانية والأمريكية. ولو أذعنت بريطانيا باستكانة لما تفضله أمريكا، لانحدرت العلاقة الخاصة بسرعة إلى مستوى الاتكالية المربكة التي تضعف المعنويات، ووصلـت إلى حالـة سيئة يتعذر إصلاحها. فقد استمرت الحكومـات المتعاقبة من كلا الحزبين في تعزيز الروابط الوثيقة، مثلما قدر الرؤساء الأمريكيون، من كلا الحزبين أيضا، قيمة الجمع بين الكرامة والأهلية والكفـاءة التي أسهمـت فيها بريطانيا في المشـروع المشترك، من خلال حنكـة الدبلوماسية البريطانية وجديـة الجهـد البريطاني العسكري في آن معـا. وبعد عقدين تقريبا من الأحـداث الموصوفة هنا، كانت

القـوات البريطانيـة التي اشتركت في حرب الخليج عام 1991 هي الأضخـم والأشد فاعلية من بين قوات التحالـف؛ وعلى نحو مشابه، كانت بريطانيـا أول دولة عضو في حلف الناتو ترسل قوات برية إلى البوسنة عام 1993.

مـن ناحيـة أخرى، كانـت العلاقة الخاصة حيـن استلم فورد منصبـه، تواجه توترات حـادة لأسباب ذكرناها آنفا في هذا الفصل. ومن المفارقة أن عودة حكومة العمال إلى السلطة في آذار/ مارس 1974 ـ البعيدة نظريا عن الإدارة الجمهورية ـ هي التي وضعت نهاية للإحباطات المتبادلة.

حين خلف هارولد ولسون إدوارد هيث في رئاسة الحكومة، لم يتردد في استعادة العلاقة الخاصة. وكان قـد وصُـف لنا باعتباره متأثراً إلى حد كبير بالجناح اليساري من حزب العمال، وانتهازيا نوعا ما. لقد كان حجـم التزام ولسون بالعلاقة الخاصة هو الذي جعل مثل هذه الصفات ـ التي أكدها العديد من المراقبين المشهوريـن ـ لا تظهر على السطح أبداً عند تعامله مع الإدارتيـن اللتين عملت فيهما. إذ أثبت بأنه نصير متحمس للتحالف الأطلسي ومؤيد بشـدة لصداقة بريطانيا مع الولايات المتحـدة. لم يكن لدينا أي سبب يدعونـا للشكـوى من نقص استقامته. صحيح أن ولسون لم يكن يخفي شكوكه فيما يتعلق بتورط أمريكا في فيتنام، إلا أننا لم نكن نتلقى سيلاً دافقاً من عبارات الدعم والتأييد من باقي الزعماء الأوروبيين.

افتخـر ولسـون بامتلاك ذاكرة استثنائية مكنتـه من تذكر الموقع الدقيق للجمـل في صفحة الكتاب. ولربمـا لايعتبر المرء ذلـك مهارة يمكن إقحامها بسهولـة في الأحاديث غير الرسميـة، لكن ولسون تمتع ببراعـة هائلـة قادرة على خلق المناسبات التي تمكنه من إظهار هذه الموهبة. وللأسف، كأنما أراد القدر معاقبة هذا الفخر الروحي: فقد عانى من فقدان كلي تقريبا للذاكرة في أواخر أيامه.

حيـن عاد ولسون إلى الحكم في عام 1974 بصورة مفاجئة، مثلما لم يتوقع أحد هزيمته في انتخابات عـام 1970، بـدا وكأن طموحاته قد أشبعـت بواسطة نفس الفعل الـذي قلب خسارته السابقـة. إذ افتقد مـا ميـز فترة حكمـه الأولى من حماسة ونشاط وحيويـة. كان ذكياً ودقيقاً حين ينهمـك في أية قضية من القضايا، لكنه ترك أعباء التعامل اليومي مع الولايات المتحدة إلى وزير خارجيته (وخليفته الذي سرعان ما استلم منصبه) جيمس كالاهان.

وهكذا حين توقفت في لندن في أوائل عام 1974 لترسيخ علاقة العمل مع الحكومة البريطانية الجديدة، كان كالاهان المحاور الرسمي الرئيسي. إذ التقينا في مكتب وزير الخارجية الرحيب ذي السقف المرتفع في مبنى «وايت هول»، وكان أثاثه البسيط الأنيق مصمما لزمن لم يكن فيه تفوق بريطانيا العظمى بحاجة إلى تأكيد.

وظائـف الدولة في بريطانيـا جهاز غريب وحالة استثنائية. فكلما استلـم حزب جديد السلطة، يتغير الـوزراء فقـط، بينما يبقـى المسؤولون الآخرون كافة فـي مناصبهم. علاوة على ذلـك، ومن أجل تجنب

إغراءات الولاء أو الانحياز الحزبي، تختم سجلات الحكومة السابقة كافة. الأمر الذي يجعل من أمين عام الحكومة ـ وهو من كبار موظفي الدولة ـ منفّذ وبنك معلومات وذاكرة الحكومة الجديدة. وحين ينتهك رئيس الوزراء الجديد اتفاقاً دولياً سرياً دون قصد، فإن من مسؤولية أمين عام الحكومة تحذيره والتفاوض مع رئيس الوزراء السابق حول كيفية جعل السجلات المعنية متاحة له.

تبعاً لتجربتي الشخصية فإن النظام البريطاني يتعامل مع الفترات الانتقالية بهدوء غريب ورباطة جأش استثنائية. فحين استلم كالاهان منصب وزير الخارجية، استخدم نفس الحاشية التي كانت تعمل لدى سلفه المحافظ. وفي لقائنا الأول، تعرضت أنا ومساعدي في البداية لنفس «الوخزات» الانتقادية المهذبة التي ألفناها منذ عهد هيث والهادفة إلى التأكيد على إعطاء أوروبا الأولوية على قائمة اهتمامات السياسة البريطانية الجديدة. لكن كالاهان سارع إلى وقف كل ذلك: «سنعمل أنا وهنري معا. وإذا ما حصلت أية خلافات أعلموني، ولسوف أحلها بالتعاون معه».

جمع كالاهان شخصية ودودة مع حسن الفهم والتقدير. وشابه فورد في العديد من النواحي، رغم أنه عمل في المناصب الرسمية مدة أطول لكونه عضواً في الحكومة العمالية السابقة. كما اشترك الاثنان في طبعهما الهادئ والمرح، وكان كل منهما واثقا بنفسه أكثر من كونه مغرورا أو أنانيا. وليس من قبيل الصدفة أن يبقى الاثنان صديقين مقربين خلال العقدين التاليين لتركهما الحكم.

استلم كالاهان منصب وزير الخارجية في مرحلة متأخرة من العمر نسبيا، ولذلك تطور لديه إحساس قوي بقدراته الذاتية. لم يكن استراتيجيا ولا محنكا في علم السياسة الطبيعية (علاقات الدولة المتأثرة بالعوامل الجغرافية)، وقد عرف ذلك تماما. ولم يكن بحاجة لهما نظرا لأن الخطوط الأساسية للسياسة البريطانية محددة ومستقرة مسبقا في ذهنه. ولهذا قنع بترك أمر التخطيط العريض للاستراتيجية لنا، وكان حين تدعو الضرورة يحقن مقاربتنا بجرعات منشطة من الآراء الصائبة والأحكام الحصيفة. وحين تصل الأمور إلى حد الخلافات التكتيكية، يصبح كالاهان قاسيا لا يلين، حيث يغمرنا بالبهجة والمرح في حين «يقصفنا» خبراؤه المهرة بالمعلومات والتعليمات المصممة لدفعنا باتجاه ما تفضله بريطانيا.

لا تأتي الثقة إلي بصورة عفوية. لكن كالاهان استطاع اكتساب ثقتي عبر صحة آرائه وحصافة أحكامه، واتزانه الهادئ وقت الأزمات، وحنكته العملية. لم يستحضر على نحو محدد العلاقة الخاصة: لكنه أعادها إلى الحياة بواسطة مسلكه. بدأت أعتمد اعتمادا شديدا على آرائه ومحاكمته العقلية، خصوصاً فيما يتعلق بالتكتيكات، لا بسبب ابتكارها لأية نظرية مجردة للعلاقات الأنغلو ـ أمريكية، بل لأنها كثيراً ما آزرت السياسة الأمريكية.

استفدت أيضا من حكمته على الصعيد الشخصي. فبعد ما سمي ب «مذبحة الهالوين» (بين 31 تشرين الأول/ أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، حين طرد فورد وزير الدفاع جيمس شلسنجر، وأعفى

وليـام كولبـي من منصبه: مديراً لوكالة المخابرات المركزية، وألغـى منصبي المزدوج: مستشاراً للأمن القومـي وزيـراً للخارجية، اتصـل بي كالاهان هاتفيا (انظـر الفصل 27). فقد عـرف أن قرار فورد كان منطقياً، لكن خسارة السلطة ظاهرياً في واشنطن يمكن بسرعة أن تتحول إلى خسارة فعلية واقعية. لا بد أنني أفكـر بالاستقالة، حسبما قال: « لكن المرء لا يستقيل بسبب المكانة أو المنصب، فإن فعلت فلسوف تدمر ما تناضل من أجله. الاستقالات لا تتم إلا من أجل المبدأ». وحين فكرت بما قال، وافقته الرأي.

تـردد صدى الروح المخيمة على علاقتنا في تعليماتي إلى مساعـد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، وليم بوفوم، في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، وهو يستعد لحضور المفاوضات اليونانية ـــ التركيـة حول أزمة قبرص التي ترأسها كالاهان. طلبت مـن بوفوم، كما ذكرت آنفاً، أن يشارك كالاهان بكل ما لدينا من معلومات ويدعمه إلى أقصى حد: «لا يضرنا قيام البريطانيين بلعب دور في شرق البحر المتوسط».

هيلموت شميدت وهانز ديتريش غينشر:

التحالف والتوحيد

لعـب التاريـخ خدعة قذرة مع هيلموت شميدت. ففي حين انصـب اهتمامه على العمارة، والموسيقى، والاقتصاد السياسي، إلا أنه كان من أوسع زعماء ألمانيا في حقبة ما بعد الحرب معرفة واطلاعاً. إضافة إلى أنه امتلك تلك السجية الخاصة التي تسم الزعيم العظيم الذي يزداد كبراً وحكمة أمام التحدي. لكن رجـالات الدولـة لا يحتاجون فقط للمعرفة الواسعة والشخصية المتميـزة لبلوغ شهرتهم العظيمة، بل هم بحاجة أيضا لأن يسعدهم الحظ بالفرصة المناسبة للاستجابة بعمل بطولي. لقد تمتع شميدت بالصفات والسمـات الجوهرية، لكن التاريخ لم يمنحه الفرصة لتحقيـق الأهداف القصوى والمهمات الكبرى. فمن بيـن أسلافه، سوف يذكر التاريخ لكونراد اديناور على أنه حـّول ألمانيا المهزومة من دولة مستسلمة دون قيـد أو شـرط إلى عضو كامل العضوية في التحالف الغربي؛ ولويلـي براندت على أنه عقد المصالحة بين ألمانيا والدول في شرق أوروبا؛ ولهيلموت كول أنه وحّد ألمانيا. لكن شميدت لم تتح له مطلقاً فرص مماثلة. فقد أدار شؤون بلاده بذكاء ومهارة، بل حتى بنبوغ وموهبة متميزة، إلا أنه لم يُمنح الفرصة لتكرار الدراما التي مثلها براندت أو لتحقيق ما أنجزه كول.

كان قـدر شميـدت أن يجسد فترة انتقالية علـى العديد من المستويات المختلفـة: بين ماضي ألمانيا بوصفهـا دولة محتلة ومقسمة وبيـن مستقبلها بوصفها أقوى أمة في أوروبا؛ وبين تهوسها بالأمن وحاجتها للإسهـام فـي بناء نظام اقتصادي عالمي جديد؛ وبين التزام حزبـه (الديمقراطي الاجتماعي) المتأخر بالتحالف الأطلسي ومعاودة ظهور بعض ميوله القومانية المبكرة، أو حتى المحايدة. قاد شميدت السفينة الألمانيـة عبر هذه الميـاه الضحلة بكل حكمة وحذق ومهارة. كان الزعيم الأوروبي الذي تمتع بأفضل فهم

للتبعات والمضامين السياسية والاجتماعية لأزمة الطاقة. ولأنه خدم وزيراً للدفاع، امتلك قدرة غير عادية على فهم الأخطار السياسية الكامنة في التفوق النووي السوفييتي على أوروبا.

لكن الطاقة ليست سوى واحد من تلك المواضيع الأكثر اتصالا بتمظهرات الكفاءة لا العظمة. إضافة إلى أنه في أعقاب حرب فيتنام، لم يعد الدفاع موضوعاً سائداً. تبنى شميدت سياسات حكيمة فيما يتعلق بهذه المواضيع كافة. لكنه خسر السلطة عام 1982 - بعد سنة تقريبا من فوزه بالانتخابات ـ لأن حزبه لم يعد على استعداد لتأييد نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا. ولأن شريكه في الائتلاف الحكومي، الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر، تخلى عن الحكومة المشتركة بعد أن استشعر تراجعا في قاعدة شميدت من الناخبين.

دخـل شميدت معترك السياسـة باعتبارها اهتماماً ثانيـاً بالنسبة له. أما اهتمامـه الأول فتركز على العمارة وتخطيط المدن. ولو امتلك ما يكفي من المال عند نهاية الحرب العالمية الثانية لمتابعة دراساته التـي تستهلك كل وقتـه، لكرس طاقته الاستثنائية وذكاءه اللماح على الأرجح لإعادة بناء مدن ألمانيا التي دمرتهـا الحرب. وكما حـدث، اختار شميدت الاقتصاد السياسي، الأقل تكلفـة ـ وهو ما دفع محاوريه في السنـوات اللاحقة لإبداء الأسف لـه بين الحين والآخر حين يضطرون لسمـاع خطب عميقة التفكير لكن مطولة ولجوجة منه.

انضمـام شميدت فـي نهاية المطاف إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي فرضه قبل كل شيء مسقط رأسـه. ونظراً لأن هامبورغ ظلت معقلاً ديمقراطياً اجتماعياً معظم سنوات القرن العشرين، فإن العضوية فـي حزب آخر سوف تحصره فـي أدوار المعلق أو المراقب غير المناسبة لمزاجـه الفاعل الناشط. فيما بعد، قيل غالبا إن شميدت سيكون أكثر سعادة (ربما يتمكن من البقاء في الحكم فترة أطول) لو كان عضوا فـي حزب الاتحاد الديمقراطـي المسيحي الأكثر محافظة. هنالك شيء من الصحة في هذا الرأي، نظراً لتوجهه المؤيد للسوق الحر، والدفاع القوي، وولائه للتحالف الأطلسي (على الأقل خلال فترة حكمه).

فـي مسعـاه الباحث باستمـرار عن الحقيقة عنـد التعامل مع عـدد كبير من المشـكلات التي جذبت انتباهه، كان شميدت يدافع عن النتائج التي استخلصها أمام كل المحاورين والقادمين الجدد، بمن فيهم أولئـك الأعضاء في حزبه. لهذا لم يكن على الدوام محاوراً مفضلاً، وفي النهاية أسهم ذلك في سقوطه. لكن ما يريح أيضاً أن بالإمكان التأكد من أن آراء شميدت لم تتصل قط بالمكاسب الشخصية أو المصالح الوطنية الضيقة.

عنـد محاورتـه، ينوس شميـدت بيـن الصمت والهـذر: فهو يصمـت حين يتعلـق الموضـوع بالأمور الشخصية، ويكثر الكلام حين يتحول إلى القضايا السياسية أو الفكرية. لم يكن موهوبا في أحاديث اللغو والكلام الفارغ ولا صبر له عليها. وحتى تقديم المعلومات بطريقة مفهومية محضرة بعناية يمكن أن يواجه

بصمت تأملي. لكن من المرجح أن يرجع شميدت إلى الموضوع في اللقاء التالي وبطريقة تظهر أنه فكر به مليا. وبالرغم من أنه قد يصبح جافا، بل حتى فظا، إلا أنه مبالغ في مشاعره العاطفية وإخلاصه ـ المؤثر غالباً ـ لأصدقائه. وبرغم علمه التام بأن الأجيال القادمة ستحكم على رجالات الدولة تبعا لمنجزاتهم، إلا أنه ألح بإصرار على أن الإيمان الأخلاقي الراسخ هو الشرط المسبق للإنجاز السياسي الهادف: «السياسة بدون ضمير تميل باتجاه الإجرام. أنا أفهم السياسة بوصفها فعلا براغماتيا لتحقيق غايات أخلاقية» كما قال في إحدى المناسبات[3].

على وجه العموم، بقيت الجمهورية الاتحادية حالة خاصة داخل التحالف الغربي. وكانت في السبعينيات، وهي مدركة لتقسيم ألمانيا، والشك الكامن لدى جيرانها، والقوة السوفيتية، والوضع الخطر لبرلين، شديدة التدقيق والاهتمام بتقليص حجم المخاطر التي تحدق بها وتحديد آفاق سياستها بكل عناية. أما النصف الغربي الحر من برلين، العاصمة السابقة لألمانيا، فقد كان واقعا في عمق أراضي دولة تدور في فلك السوفييت، أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وواجه حلفا الناتو ووارسو بعضهما بعضا على طول خط التقسيم الفاصل بين الدولتين الألمانيتين. ولو اندلعت الحرب بينهما لكان في حكم المؤكد أن تدمر ألمانيا ويهلك القسم الأعظم من سكانها.

كان من المتوجب على أي مستشار لألمانيا أن يقود السفينة بأقصى قدر من الحذر والعناية. وتطلبت الجمهورية الاتحادية تعبيرات وأفعالاً خاصة لتطمينها: من الولايات المتحدة ضد تهديد الغزو السوفييتي، ومن فرنسا لمغالبة العزلة السياسية في أوروبا. وسيدفع الرأي العام أي مستشار للمجاهرة والإقرار بهدف توحيد ألمانيا، بالرغم من عدم مشاركة أي من حلفائه ـ ناهيك عن الدول في شرق أوروبا ـ بمثل هذا الهاجس. وفي الحقيقة، فإن معظم الحلفاء فضلوا بقاء ألمانيا مقسمة. لذلك كان على مستشار ألمانيا معايرة وتفحص تحركاته بدقة بحيث يحافظ على الدعم الشعبي من دون المخاطرة بعزلة تفرض ذاتياً وسببت في العديد من المآسي لألمانيا في القرن العشرين.

طبق شميدت هذا الفعل التوازني بمهارة كبيرة وإنسانية عميقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأطلسية. وبالرغم من أن توحيد ألمانيا يبدو ـ مثل كل النتائج ـ أمراً محتوماً حين نراجع أحداث الماضي، إلا أنه لم يكن أمراً بدهياً أو حتى بعيد الاحتمال بالنسبة للزعماء السياسيين في السبعينيات (ولا حتى في الثمانينيات، إلى أن اقتربت الواقعة منهم). ومثلما يعجب الكثيرون اليوم بويلي براندت، كذلك فإن معظم الزعماء الأوروبيين آنذاك وجدوا في أسلوب شميدت الهادئ المتزن ما يطمئنهم، خصوصا إحجامه عن التضحية بروابط ألمانيا الأطلسية والأوروبية لصالح أهدافها الوطنية، التي اعتمدت على فكرة تطورت في الاتحاد السوفييتي تشير إلى أن تأثير الجمهورية الاتحادية سيكون هامشيا، إن كان لها أي تأثير على الإطلاق. أقام شميدت روابط وثيقة مع جيسكار ديستان وكان مؤيدا متحمساً لتوحيد أوروبا، وداعية

أصبح في السنوات اللاحقة أكثر صرامة في الجهر بآرائه بعد أن خاب أمله على نحو متزايد بالولايات المتحدة. وخلال ولاية فورد، أبقى على عواطفه الأوروبية والأمريكية متوازنة.

ولأنه عمل وزيرا للدفاع (1969 ـ 1972)، لم يكن تزايد الأسلحة النووية على جانبي الستار الحديدي بعيداً عن ذهن شميدت. فقد كانت هذه الأسلحة تثير اشمئزازه. لكنه لم يشكك مطلقاً بحقيقة اعتماد ألمانيا عليها فيما يتعلق بالدفاع عن نفسها. هذه الازدواجية سوف تعذب شميدت طيلة الفترة المتبقية التي قضاها في الحكم.

في عام 1977، تولت وحدة «كوماندوس» ألمانية القيام بهجوم جريء لإنقاذ مجموعة من الرهائن الألمان الذين احتجزوا على متن طائرة اختطفها عدد من الإرهابيين العرب إلى مقديشو عاصمة الصومال. وبعد بضعة أسابيع، روى لي شميدت عن التبريح الذي عاناه خلال الساعات التي سبقت إعلامه بنجاح الهجوم دون خسائر. فإن أحس بمثل هذا القلق العميق حول حياة ست وثمانين من الرهائن وأفراد وحدة القوات الخاصة، كما قال متأملا، فكيف سيقدر على إقناع نفسه بتطبيق استراتيجية حلف الناتو التي تشمل استخدام الأسلحة النووية؟ ومع ذلك، حين أزف الوقت لاتخاذ القرار بشأن نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في ألمانيا، تغلب شميدت على عواطفه الوجدانية لتنفيذ ما اعتبره ـ فكرياً ـ واجبه تجاه الغرب ـ على الرغم من معارضة الأغلبية في حزبه. وتحولت القضية إلى سبب مباشر أدى لسقوطه عن سدة الحكم.

خلال عهد إدارة الرئيس فورد، لم يكن هم شميدت الرئيسي ينصب على الاستراتيجية النووية، بل على تأثير أزمة الطاقة في سعادة ورفاه واستقرار الغرب على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. كان مقتنعا بأن العمل الجماعي من قبل الديمقراطيات الصناعية هو وحده القادر على تفادي انهيار النظام الاجتماعي في حقبة ما بعد الحرب. ولعب شميدت، بوصفه وزيراً للمالية، دوراً فاعلاً في إنجاح مؤتمر الطاقة في واشنطن عام 1974 ـ الذي كان بمثابة الخطوة الأولى على طريق إنشاء وكالة الطاقة الدولية كهيئة تنسيقية لردود أفعال الديمقراطيات الصناعية تجاه أزمة النفط. ومن أجل ذلك، اتهم وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ميشيل جوبير شميدت بخيانة الوحدة الأوروبية ـ وهي تهمة مؤلمة لشخص يؤمن إيمان شميدت الحماسي بالوحدة الأوروبية. وخلال عهد إدارة فورد، كما سنرى، تعاظم تأييد شميدت القوي للجهود الأمريكية الهادفة لحث الأمم المستهلكة الرئيسية على اتخاذ إجراءات مشتركة في مواجهة تكتل الدول المنتجة للنفط بقوة أكبر.

في ذلك الوقت، اعتبر شميدت التعاون مع الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه لأسباب سياسية ومعنوية/أخلاقية في آن معا. وخلال زيارته الأولى لواشنطن باعتباره مستشاراً، ألقى على فورد محاضرة مطولة لا تتصل بأي بند معروف على جدول الأعمال الأوروبي ـ الأمريكي، بل دارت حول الأزمة المالية التي كانت

تعصف آنئذ بمدينة نيويورك. وقدم الحجة على أن نيويورك، مركز العالم المالي، لا يمكن السماح لها بالانزلاق إلى مهاوي الإفلاس ـ في لحظة من القلق العام حول النوازع والميول الأمريكية. لأن ذلك سوف يسرع الانجراف نحو حالة من الهلع، وتدهور الثقة بالولايات المتحدة. قبل فورد نصيحة شميدت ـ أو بالأحرى، توصل إلى نفس النتيجة بشكل مستقل. وكانت بداية لصداقة دائمة بينهما.

حين كان فورد في الحكم، لم يُفَوت شميدت أية فرصة لإظهار ثقته بالولايات المتحدة. وحين كنت ـ أنا والرئيس ـ نعلم شميدت بتفاصيل اتفاقية فلاديفوستوك، كان شميدت يطرح أسئلة استقصائية مهمة تدل على معرفته الواسعة. وحين حاولنا دحض اتهامات السيناتور جاكسون بأننا أهملنا المصالح الأمنية الأمريكية والحليفة، قاطعنا شميدت قائلاً: «لستم بحاجة لطمأنتنا. فليست لدينا أية شكوك».

بالنسبة لشميدت، كانت الأهمية المركزية للولايات المتحدة - آنذاك - عبارة عن قضية أخلاقية. ففي إحدى المرات حين كنا نتبادل بعض التأملات السوداوية كصديقين وأكاديميين سابقين حول أشكال الحكم في الديمقراطيات الغربية، قاطع شميدت الحديث قائلاً: «كل ما تقوله هنا لا يجب أن نكرره إلا أمام أعز أصدقائنا. إن الكثير يعتمد على أمريكا بحيث لا يجب التشكيك بقدرتها على حل مشكلاتها».

فيما بعد، أغضبته مصادماته مع خليفة فورد إلى حد أنه خالف نصيحته بعدم التشكيك بقدرة أمريكا على حل مشكلاتها. وازداد انتقاده للسياسة والمؤسسات الأمريكية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال التهديد العسكري لألمانيا، بدأ يعطي (وقد اعتزل السياسة) الصداقة مع فرنسا الأولوية على العلاقة مع أمريكا. لكنه حين كان في الحكم، اعتبر دعامة أساسية للروابط الأطلسية الوثيقة. والشعوب الحرة تدين بفضل كبير لمساهماته الجوهرية المادية والمعنوية.

إن صفات وخصال وزير خارجية شميدت، الرجل المهيب هانز ديتريش غينشر، تكمل سماته وسجاياه. مقاربة شميدت مفهومية/ نظرية، وغينشر تكتيكية/ عملية. شميدت كان تأمليا، وكان غينشر عملياً بشكل متفوق. شميدت جعل قضايا ألمانيا الخاصة تابعة للتحديات العالمية والأوروبية، في حين نزع غينشر إلى عكس هذه الأولويات.

لقائي الأول مع غينشر تم في حزيران / يونيو 1974، بعد شهر من استلامه منصب وزير الخارجية (شغل سابقاً منصب وزير الداخلية). تقابلنا في باد رايخنهول في الطرف الجنوبي من بافاريا. وجرى اختيار هذا المكان لأن نيكسون سيتوقف لمدة يوم واحد لأخذ قسط من الراحة في شلوس كليسهايم قرب سالزبورغ وهو في طريقه إلى الشرق الأوسط. وبالرغم من أن فهم غينشر للسياسة الخارجية في تلك الأيام المبكرة من استلامه المنصب الذي عمل فيه مدة طويلة يمكن وصفه في أفضل الحالات باعتباره ناقصاً، إلا أنه كان واثقاً بنفسه إلى حد استثنائي. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في ذلك الصباح بالذات (11 حزيران/ يونيو)، رددت على الاتهامات بالتجسس على المكالمات الهاتفية (المتصلة بقضية «ووترغيت»)

بالمطالبة بإجراء تحقيق بواسطة لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس وعرضت الاستقالة إن لم تبرأ ساحتي"[4]. أما غينشر فلم يشر إلى المؤتمر الصحفي ولا إلى قضية «ووتر غيت»، وتعامل مع مثل هذه الأحداث ـ كحال معظم الأوروبيين ـ وكأنها داء أمريكي مقتصر على الولايات المتحدة يتعذر فهمه. وبدلاً من ذلك ركز اهتمامه على إزالة الفضلة الباقية من التوترات حول مبادرة «سنة أوروبا»[5].

خلال السنوات الثلاث التالية، عملنا أنا وغينشر معاً بشكل وثيق. فقد تعاظم تضلعه من السياسة الخارجية بسرعة مدهشة. وبعد أن تركت منصبي، ارتقى ليصبح وزير الخارجية المهيمن في أوروبا، نتيجة قوة ألمانيا طبعاً، ولكن السبب يرجع أيضا إلى قدراته الذاتية. بدأت أكن احتراما كبيرا لهذا الرجل الذكي، المخلص، الذي يعاني من بعض نقاط الضعف: عاطفي متحمس في قناعاته الراسخة لكنه يحاذر من المواجهات الصدامية؛ حساس تجاه محاولات التشهير بدوافعه لكنه ميال إلى المناورات التي تستدعيها. لم أوافق دائماً على أساليب غينشر التكتيكية، لكنني احترمت أهدافه، وقدرت ولاءه وإخلاصه، حتى نزعته العاطفية، التي نما بواسطتها صداقاته الشخصية.

قارب غينشر أهدافه بأسلوب موارب إلى حد أن حركاته المعقدة عتّمت من حين لآخر على الفرض الذي تسعى إليه، ولربما كان هذا قصده. هناك خطر يتمثل في أن أسلوب غينشر، إن اتبعه من هو أقل حنكة وبراعة، قد يرتقي إلى مرتبة المناورة بين طرفين، لو لم يحذف انهيار الاتحاد السوفييتي تلك الفرصة على الأقل مؤقتا. وحقيقة أن هذا التأثير هو نتاج لفرد مثّل حزباً صغيراً ثالثاً تزيد من الإعجاب بشخصية غينشر القوية.

أصبح غينشر وزيراً للخارجية لأن حزبه الصغير، الحزب الديمقراطي الحر (الذي نادرا ما نال أكثر من 8 % من الأصوات) قد غدا عنصرا لا غنى عنه لأي من الحزبين الكبيرين (الديمقراطي المسيحي أو الديمقراطي الاجتماعي) حين يحاول تشكيل الحكومة. ولهذا السبب شغل غينشر منصب وزير الخارجية في حكومتي شميدت وكول معا. وفي الحقيقة، ما كان بمقدور كول أن يصبح مستشاراً لو لم يغير غينشر ولاءه من جانب لآخر في منتصف الفترة البرلمانية بعد انتخاب حزبه بوصفه شريكا في الائتلاف مع شميدت.

فالطريقة التي فعل بها ذلك تعلمنا الكثير عن مهارة غينشر التكتيكية. فبعد سنة تقريبا من الانتخابات التي خاضها إلى جانب شميدت، أخبرني غينشر بأنه إذا لم يغير الحزب الديمقراطي الحر تحالفه فإن الناخبين سوف يستنتجون أن حزب غينشر الذي خاض غمار ثلاثة انتخابات متعاقبة متحالفاً مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، هو في الواقع جزء من الديمقراطيين الاجتماعيين ولذلك لن يكون ثمة سبب يدعو لخط منفصل في الانتخابات. وفي سبيل إحباط ذلك بشكل مسبق، لابد من الائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين. لكن هذا الانتقال يسبب معضلة رئيسية: فإن حدث في وقت قريب جداً

مـن الانتخابـات الأخيرة سوف يبدو مثيرا للسخرية: وإن جاء قـرب الانتخابات القادمة، فإن الاضطراب المصاحـب للانتقـال من جانب لآخر قد يلحق ضـرراً مميتاً بالحزب الديمقراطـي الحر. واختار غينشر اللحظـة المناسبـة بدقة ــ أو استجاب لضغوط زميله، أوتـو لامبسدورف ـ لإنقاذ حزبـه على الأقل طيلة العقد التالي.

الثمن الذي توجب على ألمانيا دفعه بسبب تأخرها النسبي في الظهور على أنها دولة وطنية، تمثل في الافتقار إلى تراث يحدد المصلحة الوطنية. لم تحل هذه المشكلة في التاريخ الحديث سوى مرتين اثنتين ـ بواسطة أوتو فون بسمارك بعد تشكيل ألمانيا الموحدة بين عامي 1871 ـ 1890، وبواسطة كونراد إديناور وخلفائـه فـي أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونظراً لأن ألمانيا تجـاور أكبر عدد من الدول في أوروبا، لم يكن لديها سوى هامش خطأ بسيط. فقد كانت أقوى من أية دولة مجاورة بمفردها لكن أضعف من ائتلاف يجمـع جيرانها كلهم. لذلـك كان الشعور بتهديد مواجهـة تحالفات معادية موجـوداً بشكل فطري وتحول إلـى كابوس لسياسة ألمانيا الخارجيـة. ومما يثير السخريـة أن محاولة ألمانيا تحطيـم هذه التحالفات الأولية عبر التهديد أو الابتزاز قبل الحرب العالمية الأولى، أصبحت نبوءة تحقق ذاتها بحيث جعلت انبثاق تحالفات معادية أمراً محتوماً تقريباً.

اختـار بسمـارك البراعة الحاذقة سبيـلاً للخروج من هـذه المشكلة المحيرة. ومن أجـل إحباط أية محاولـة لتشكيل ائتلافات معاديـة، ناور لإقامة سلسلة من التحالفـات والمشروعات بحيث تحظى ألمانيا علـى الدوام بخيارات أكثر عدداً من تلك التي يملكها أي منافس محتمل. أما اديناور وخلفاؤه فقد اختاروا الموثوقية. وتبعا لمنطق اديناور، فإن مسلك ألمانيا في الحقبة النازية قد أفرز الكثير من الشكوك بالأسلوب البسماركي للمرونة المتجردة عن الأخلاق بحيث يصعب تحمله، وأن الميول الرومانسية للذهنية الألمانية كانـت، فـي كل الأحوال، ضـارة بالإحساس بالانسجـام والاتساق الذي حظي بأهميـة جوهرية في مقاربة بسمـارك المنطلقـة بصورة حرة. أما حل اديناور فقد اعتمد على تبديد إغراءات ألمانيا البسماركية عبر الالتزام الصارم باللحمة الأطلسية، ومن ثم الأوروبية فيما بعد.

حيـن ظهر غينشر في المشهد، سعى لتحريـر الجمهورية الاتحادية مما اعتبره قيوداً صارمة وجامدة في مقاربة اديناور. وخلال الفترة الحاسمة التي أدت إلى توحيد ألمانيا، لربما اقترحت الحكمة الحصيفة أن تنتظـر ألمانيـا بهدوء وهمود إلى جانب حلفائها حتى الانهيار النهائـي للإمبراطورية السوفييتية. لكن مثـل هـذا المسار كان سيعني اختفـاء توحيد ألمانيا مـن «الأجندة» الدولية، لأنه لا يوجـد من بين حلفاء ألمانيـا من يعتبر توحيدها بمثابـة مصلحة وطنية مهيمنة. ولم يكن بمقدور أي وزير خارجية ألماني تبني مثل هذه السياسة الهامدة، ناهيك عن أي من الذين تعود أصولهم إلى ألمانيا الشرقية، مثل غينشر، الذي لم تبعد عواطفه كثيرا عن مسقط رأسه في هاله.

في واقع الأمر، تعزز ذكاء غينشر التكتيكي بالتزام متحمس بالتحرير النهائي لوطنه ألمانيا الشرقية. ولربما تعجب زملاؤه وتساءلوا كيف يمكن لمثل هذا الوزير الذي يبدو عمليا / واقعيا أن يتشرب بهدف أقر الكثيرون منا بأنه مجرد تحد يواجه المستقبل البعيد. لكن غينشر أقنعنا بتقديم وعد بمرافقته إلى بلدته بعد توحيد ألمانيا. وأنا أدين لهذا التعهد بزيارة مؤثرة إلى هاله، مع ميخائيل غورباتشوف وغينشر بعد سنة من التوحيد. لم يكن من المتوقع أن يتحقق الوعد الذي قطعته في وقت قريب. ولا بد أن غورباتشوف قد وافق لاقتناعه بأنه في موقع يؤهله لمنع تنفيذ التعهد. لكن ها نحن في هاله معا، لأن إيمان غينشر عكس في النهاية واقعاً حقيقياً أكثر عمقاً من تقويماتنا العملية[6].

مـن المؤكد أن التاريـخ سيعطي علامات عالية للبراعة المحنكة في إنجـاز توحيد ألمانيا بينما بقيت راسيـة فـي علاقاتها الأطلسية. معظم هذه الإنجـازات تعود إلى استراتيجية كـول الشجاعة. لكن إسهام غينشر لا غنى عنه. فقد كان ملزماً بإدارة الدفة عبر ممرات ضيقة بين القوى العظمى ومجموعة من الدول المجاورة التي تملؤها الشكوك. لم يفقد قط رؤية حقيقية أن ألمانيا، إذا اتبعت سياسة مبالغة في السلبية والهمـود، سوف تخاطر بالتعرض للعواصف التي تجتاح مركز القارة. لكن إن غالت سياستها في الفاعلية والنشـاط، فلربما تضاعف من حجم وخطر هـذه العواصف. فإذا ضغطت الجمهوريـة الاتحادية بإلحاح مـن أجل التوحيد، فلربمـا تبعث من جديد الخوف من القومية الألمانية. لكن لـو كيفت سياستها بالكامل لتناسـب سياسة حلفائهـا، فلربما لن تتم الوحدة أبدا. أبحر غينشر بين هـذه التيارات المتلاطمة بحذق ومهارة استثنائيتين، محققاً لبلاده النفوذ والمكانة والاعتبار بشكل تجاوز حسابات القوة النسبية.

فاليري جيسكار ديستان ـ فرنسا:
حليف يناصر أم ناقد يزعج؟

حيـن أصبح فاليري جيسـكار ديستان رئيساً لفرنسا فـي أيار/ مايـو 1974، ورث «أجندة» طويلة من الخلافـات الفرنسيـة ـ الأمريكية. كان لكل من الطرفين أسباب عديـدة للشكوى من الآخر. فقد عارضنا التكتيـكات الفرنسيـة مـن جانـب واحد ـ حـول أوروبا، والشـرق الأوسـط، وسياسة الطاقة. كمـا اتهمنا الفرنسيون بعدم الحساسية تجاه همومهم الوطنية، والتدخل في عملية توحيد أوروبا بكل ما تتصف به من هشاشة وضعف، وبامتلاك دافع عام للهيمنة.

كانـت الخلافات حول السياسة أقل مـن الخلافات حول القضية الأعمـق والفلسفية في جوهرها، ألا وهـي كيفيـة التعاون بين الأمم. الساسة ورجال الدولة الأمريكان يؤكـدون عموما، وهم ورثة مبدأ ولسون، أن التحالفـات تصـل إلـى حد تكويـن آلية الاشتـراك في حمـل الأعباء، نظـراً لأن مصالـح واهتمامات الديمقراطيات متناغمة أصلا. فكل حليف يتولى القيام بجزء من المهمة العمومية، ولذلك يصبح اجتماع التشاور بين الحلفاء مشابهاً للقاء حملة الأسهم في شركة ذات ملكية عامة حيث النفوذ يعكس حجم رأس

المال المستثمر. لقد نزع الزعماء الأمريكيون للزعم بأن التوترات عبر الأطلسية ناتجة بشكل رئيسي عن عدم التساوي في القوة ولسوف تختفي حالما تكتسب أوروبا القوة واللحمة والتماسك ـ ومن هنا كان الميل الأمريكي لاعتبار الوحدة الأوروبية وسيلة لزيادة التعاون بين دول شمال الأطلسي.

لا يوجد ما يؤيد هذه المقاربة في تاريخ فرنسا الدبلوماسي على مر القرون. فمنذ ريشليو في القرن السابع عشر على أقل تقدير، اهتدت الدبلوماسية الفرنسية بمبدأ الثواب والعقاب. إذاً إن فرنسا ـ تقليديا ـ أقل اهتماماً بآلية التشاور مقارنة بخيارات الأطراف المعنية في كل مرحلة من العملية الدبلوماسية. ومن وجهة النظر الفرنسية، يعادل موقع الأقلية/الدونية الدائم في العالم السياسي مرتبة التنازل عن الحق. إن القدرة على رفض التعاون هي التي تحدد حجم نفوذ الدولة. وبالتالي كان رد فعل الدبلوماسية الفرنسية آلياً (كالفعل المنعكس الشرطي) تقريبا حين طُلب منها التعاون مع قوة متفوقة عليها. وبدلا من إعطاء الحليف الأقوى دوراً قيادياً، أصبح هدفا لجهد منهجي يحاول تقليص تفوقه وبالتالي قدرته على فرض حلول، وهو موقف أوجزه ديغول بأسلوب بليغ:

> الإنسان «المحدود بطبيعته لاحد لرغباته». لذلك فإن العالم متخم بالقوى المتعارضة. الحكمة الإنسانية نجحت في أغلب الأحيان بالطبع في منع هذه المنافسات والعداوات من الانحطاط إلى مرتبة الصراعات الدموية الإجرامية. لكن تنافس المساعي والجهود هو شرط الحياة.. في التحليل النهائي والدائم، لن يجد العالم السلام إلا في التوازن وحده[7].

تبعا لرأي فرنسا، لا تقدم الأمم تضحيات مشتركة من أجل التشارك في تحمل الأعباء (خصوصاً تلك التي يحملها الآخرون مسبقا): بل تشترك في حمل الأعباء في سبيل تحقيق هدف سياسي مشترك. وأوروبا الموحدة تدرك باعتبارها وسلة أداتية لتحقيق الأهداف الأوروبية المتميزة ولتقليص نفوذ أمريكا العالمي.

كانت إدارة نيكسون، المنفتحة على سياسة مؤسسة وفقَ المصلحة الوطنية، على استعداد للتعاون مع فرنسا المصرة على اتخاذ قراراتها الوطنية بنفسها. لكن بحلول الوقت الذي ظهر فيه فورد في المشهد. زاد بومبيدو المريض، مدفوعا بتشجيع وحث جوبير والانزعاج والقلق من بعض التكتيكات الأمريكية، زاد من ربط الاستقلال الذاتي بالمواجهة. فقد فصلت فرنسا نفسها بشكل استعراضي عن الولايات المتحدة خلال حرب الشرق الأوسط: ورفضت الانضمام إلى الديمقراطيات الصناعية الأخرى في تعاونها حول أزمة الطاقة: وحاولت حشد أوروبا خلف دبلوماسية شرق أوسطية اعتبرناها ضارة بعجلة السلام الجارية: وعرقلت مختلف مبادراتنا ضمن «سنة أوروبا».

في الحقيقة كانت الدبلوماسية الفرنسية تنوس بين السعي للحصول على اعتراف بفرنسا كند لأمريكا (ضمن «مجلس إدارة» للقوى العظمى)، كما طرحه ديغول لأول مرة، أو تنظيم أوروبا الموحدة لتكون بمثابة ثقل مقابل لأمريكا. أذكر أن وزير الخارجية الألماني والتر شيل قال لي (في آذار/ مارس 1974): «يظن جوبير أن ما تريدونه هو أن تغلف الولايات المتحدة أوروبا ببنية شاملة تهيمنون عليها». وتبعا لشيل، كانت السياسة الفرنسية تستهدف لذلك إحباط المخططات الأمريكية للهيمنة. وعلى نحو مشابه، حين اقترحنا أن تشمل السياسة المشتركة حول الطاقة اليابان، فسر وزير الخارجية الفرنسي الأمر باعتباره أيضاً تعبيراً عن ذات المخطط الأمريكي: «يحسبون أن إقامة علاقة ثلاثية مع اليابان والولايات المتحدة سوف تطوق العالم برمته وتفتح الطريق أمام هيمنة الولايات المتحدة» حسبما ذكر شيل.

وحتى حين يدعي الزعماء الفرنسيون أنهم يتحدثون باسم أوروبا، كانوا يذمون وينتقدون شركاءهم الأوروبيين مراراً وتكراراً: فألمانيا «محمية أمريكية»؛ وادوارد هيث هو «الأوروبي الوحيد» في بريطانيا، وعلى أية حال فهي، تنظر إلى البحر؛ أما إيطاليا فهي «مشوشة وضعيفة»[8]. ومن أجل خلق حافز لدى ألمانيا لتمتين علاقتها مع فرنسا، لم يفوت الدبلوماسيون الفرنسيون في السنة الأخيرة من رئاسة بومبيدو فرصة إلا وأسهبوا في التحذير من الخطر المزعوم - والوشيك كما ادعوا - للتشارك والتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. في ذات الوقت، حاولوا كسب موسكو إلى صفهم، وحرصوا على ترك انطباع بأن باريس تمثل لموسكو - لأسباب عديدة ـ خياراً أفضل من واشنطن.

كمنت معضلة السياسة الخارجية الفرنسية في أنها لم تعد تملك الموارد الكافية بمفردها لتطبيق ذات التراث العقلاني التي كانت تعتنقه على مر القرون. في القرن الثامن عشر ومعظم التاسع عشر، كانت فرنسا أقوى دولة في القارة الأوروبية؛ أما في القرن العشرين فقد فقدت قاعدة القوة المناسبة لتحدي الولايات المتحدة. وحين يضطر الزعماء الأوروبيون ضمن التحالف الأطلسي للاختيار بين فرنسا والولايات المتحدة، فإن معظمهم ـ خصوصا الألمان الذين يشكلون الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية ـ يؤثرون أمريكا، قد وفعلوا ذلك خلال الحرب الباردة على وجه الخصوص. وضاعفت مقاربة هؤلاء الزعماء للعلاقات الدولية من حساسية قادة فرنسا تجاه أي تغيير في التوازن الأوروبي أو بين القوتين العظميين. وكثيرا ما أدت تلك الحساسية إلى الإحباط لأن الفرنسيين رفضوا القبول بحقيقة أن فرنسا ببساطة لم تعد في موقع يؤهلها لصياغة وتشكيل النتائج بشكل حاسم بمفردها.

ومع ذلك، كافح الزعماء الفرنسيون بقوة ـ وبشكل مؤثر ـ للحصول على الاعتراف بالمسار المستقل الذي اختطوه لبلادهم. أما المكونات الرئيسية لهذه البراعة السياسية فهي: الإصرار على الدفاع الوطني القوي بما في ذلك الردع النووي المستقل؛ الاعتراف بأهمية القوة العسكرية الأمريكية لموازنة التهديد السوفييتي رغم المزاعم الفرنسية بالاعتماد على الذات (لكن نظرا لأن دفاع أمريكا عن أوروبا اعتبر أنه

يصب في مصلحة أمريكا الذاتية، لم يشكل التزاماً يفرض خاصيته التبادلية على فرنسا) : هاجس وخوف مـن انبعاث ألمانيا؛ حساسية تجاه أي تغيـرات في التوازن الدولي، بما في ذلك معاودة دخول الصين إلى مســرح العالم؛ ضرورة تحقيق الانفراج مع الاتحاد السوفييتي ولو كان لمجرد طمأنة الرأي العام الداخلي والتوازن مع الولايات المتحدة وألمانيا في آن معا.

وافقنـا علـى العديد مـن مكونـات السياسـة الديغولية الخارجيـة. وبالرغـم من نبرتهـا المتحدية، والمزعجـة والمقلقـة أحيانـا، اعتبرنا السياسـة الفرنسية بمثابة تأكيـد سليم على إحساس بالمسؤولية الضرورية للإسهام الجادة في تأسيس نظام عالمي جديد.

كانـت التوترات الفرنسية ـــ الأمريكية في العديد من النواحي نتيجة الفجـوة الثقافية أكثر من كونها حصيلـة الخـلاف السياسي. فقد شـدد الدبلوماسيون البريطانيـون على الشراكة والحلـول العملية. أما الزعماء الفرنسيون فأكدوا على النظرية وتبنوا أسلوباً تعليمياً استعلائياً ومتغطرساً في كثير من الأحيان. سعـت بريطانيـا إلـى التعاون؛ وناورت فرنسـا لخلق انطباع بـأن باريس نجحت نوعاً ما فـي انتزاع ما كنا مستعديـن تمامـا لتقديمه. وهذا التأثير المزعج أحيانا للأسلوب الفرنسـي في الدبلوماسية وصفه بذكاء الدبلوماسي البريطاني السير هارولد نيكسون في الثلاثينيات من القرن العشرين:

> الهيئـة الدبلوماسيـة الفرنسيـة.. متخمة برجال يتمتعـون بذكاء لمـاح، وتجربة واسعة، وسحـر اجتماعي عظيـم. الفرنسيون يجمعون مع حدة الملاحظـة موهبة الحث والإقناع الواضحة. ويمتـازون بالدقة ويستحقون الاحترام. لكنهم يفتقـدون التسامح. فالفرنسي علـى درجة مـن القناعة بتفوقه الفكري، والوعي بتفوق ثقافتـه، بحيث يجد من الصعوبة أحياناً إخفاء نفاد صبره على البرابرة الذين يسكنون الدول الأخرى.. إذ يغري الفرنسيين كمـالُ فكرهم المتفـوق على اعتبار العقول الأقل قدرة علـى التفكير السليم، التي تصاب بالارتبـاك والتشوش عندما تتلمـس الطريق، بمثابـة عقول منافقة ومرائيـة، ويشعرون بالانزعاج والقلق منها، ويملؤهم الازدراء لها، في حين أنها لا تحتاج إلا إلى مهلة قصيرة لتعاود تنشيط آلياتها والعمل من جديد(*).

فـي ذات الوقت، قد يتصرف الزعماء الفرنسيون بطريقة تظهر شعورهم بالتفوق، إلا أن المسؤولين الأمريكييـن يتجاهلـون في أحيان كثيرة الحاجات العاطفية والوجدانيـة الفرنسية. فقد كسبت بريطانيا الحـرب إلى جانبنـا، بينما تعرضت فرنسـا للهزيمة والاحتـلال. بريطانيا كانت في موقـع يؤهلها لبناء العلاقـة الخاصة على أساس الثقافة المشتركة وتجربـة فترة الحرب. في حين تعرضـت فرنسا لغواية تعويض إذلالها في الحـرب وعقود من الحروب الاستعمارية من خلال تأكيـد ذاتها بصوت عالي النبرة مـن حيـن لآخر. وبإمكان بريطانيا، التـي تعكس الاستمرارية في سياستها، التأكيـد على أهمية الثروة لا

المكانــة؛ أمــا بالنسبة لفرنسا الساعية إلى إعادة تعريف الــدور الوطني، فتعتبر المكانة شكلٌ من أشكال الثروة.

كان بمقــدور أمريكا اتخاذ موقف أقــل حدة تجاه التأكيدات الفرنسية علــى الإرادة الذاتية، والتعامل معهــا باعتبارهــا تشكل مراحــل لا مفر منها مــن عملية إعادة الإحيــاء الوطني. لكن في حيــن أن العديد مــن الزعمــاء الأمريكيين ــ وأنا منهم ـ يقرون بذلك من حيث المبــدأ، إلا أنهم بالغوا في ردة فعلهم على الأسلوب الاستعلائي للسياسة الفرنسية أحيانا دون أخذ ما يكفي من الاعتبار لضروراته الأساسية.

حيــن تولى فاليــري جيسكار ديستــان الرئاسة قبــل ثلاثة أشهر تقريبــاً من جيرالد فــورد، تدهورت العلاقــات الفرنسيــة ـ الأمريكية مــن مرتبة الانزعاج والقلق إلــى حافة المواجهــة والمجابهة. لكن فترة رئاسة ديستان حولتها إلى شراكة حقيقية تقريباً. فقد كان إسهامه هو الذي فصل بين الرمزي والجوهري ووجه العلاقات بين البلدين إلى مستوى التعاون الذي تتطلبه مصالحهما الحقيقية.

لــم يشارك ديستان في كوارث الثلاثينيات والأربعينيات ولا فــي إحباطات الحرب الجزائرية، ولذلك كانــت دوافعــه لتسجيل نقاط فــي مجال المكانة والاعتبــار والهيبة أقل قوة. كان أيضــا أول رئيس فرنسي يتحــدث الإنكليزيــة بطلاقة ولم يتردد في استخدامها. كما ظل على اطــلاع على آخر المعلومات المتعلقة بالنقاشات والمجادلات العامة في الدول الأنغلو ـ ساكسونية، وكان على استعداد من وقت لآخر للمشاركة فيهــا شخصيــا. وبعــد أن هزم المرشحيــن الديغولييــن والاشتراكييــن المتزمتين فــي الانتخابات (كان مؤسساً وعضواً في الحزب الجمهوري المؤيد للديغوليين)، شرع في فصل الرئاسة الفرنسية عن العقيدة الماركسية والمواقف البطولية.

تخرج ديستان من «كلية العلوم التقنية»، وهي واحدة من صفوة المؤسسات التعليمية الفرنسية، ولذلك كان الأفضل تعليميا والأوسع ثقافة من بين الزعماء الغربيين. سحر شخصيته ماثل ذكاءه. وما إن يتجاوز المرء في البدء مظهره الخارجي المتحفظ حتى يقابل شخصية حميمة ودافئة تعبر عن نفسها بود ولطف. من المؤكد أن السمة المميزة لمعظم الرؤساء هي القسوة؛ أما الصفة المميزة لديستان فهي القدرة على التحليــل. كان إلى حد بعيد أكثــر رؤساء الجمهورية الخامسة تحرراً من التعصب القومي والمحلي ومهتما ومــدركاً إلى حــد استثنائي للاتجاهات العالميــة، كما رأى التحديات التي تواجــه الغرب بطرائق مطابقة لطرائقنا، حتى حين تظهر الاختلافات التكتيكية من وقت لآخر.

حقــق ديستــان بالتفوق الفكري والدبلوماسيــة الماهرة ما قوبل بالرفض - خطــأ - في الماضي حين اقترحــه ديغــول أولا عام 1958، ثم حين أخفــق لاحقا في تحقيقه عبر ممارسة الضغــط: الإدارة الواقعية المشتركــة للولايــات المتحدة وبريطانيــا وفرنسا وجمهوريــة ألمانيا الاتحادية، التي لا تكــون فيها فرنسا مضطرة للتخلي عن مكانتها الريادية البارزة لأية دولة، بما فيها بريطانيا. خلال فترة حكم الرئيس فورد،

استطاع رؤساء هذه الدول صياغة استراتيجية عالمية مشتركة. واتسع مدى السياسات المشتركة طردا مع تنامي الثقة المتبادلة، لينتقل من القضايا المألوفة المتصلة بالحرب الباردة والتحالف الأطلسي ليشمل الطاقة وتحدي الشيوعية الأوروبية ـ أي التهديد المتمثل بمشاركة الشيوعيين في الحكم في البرتغال وإيطاليا، وخلافة فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا. أسهم ديستان بشكل خاص في فهمنا لأفريقيا وثبت أنها إسهام ثمينة ومفيدة بعد أن ظهرت الفيالق العسكرية الكوبية في أنغولا (انظر الفصل 26).

كان فاليري جيسكار ديستان رئيساً مهماً. وهو الرئيس الوحيد في الجمهورية الخامسة الذي سيهزم في معركة إعادة انتخابه (كل الباقين تقاعدوا أو توفوا وهم في السلطة). كان فصيحاً وبليغاً وأنيقاً، لكنه متحفظ، ومغال في أرستقراطيته بحيث صعب عليه إقامة ذلك التوازن الخاص الذي يقدره الشعب الفرنسي: ممارسة مهام الرئاسة كبرجوازي في الجوهر وملكي في الأسلوب. لقد ثبت أن الإنجاز المغمور نسبياً لا يكفي لتغذية نهم الرأي العام الفرنسي المعتاد على المجد والشهرة ـ خصوصاً في السياسة الخارجية. والمواجهات الدراماتيكية والمتهورة نسبياً مع الولايات المتحدة، التي أشبعت الولع الفرنسي بكل ما هو درامي، نبذها ديستان كونها جزءاً من جهده لتعزيز وتقوية نفوذ فرنسا الحقيقي.

من الغريب أن جانب الإسراف في التأنق في شخصية ديستان الذي سبب ريبة وكره الفرنسيين عكس نوعاً من عدم الأمان الاجتماعي وذلك على النقيض تماماً من الغطرسة والتكبر اللذين نسبا له. أما العاقبة الأخطر على مصير ديستان السياسي فهي طبيعة قاعدته السياسية. فقد حوصر بين اليمين الديغولي، الذي ارتاب بسياسة التعاون الدولي التي تبناها، وبين اليسار الماركسي، الذي ساورته الشكوك بسبب انحيازه لاقتصاد السوق. وبالرغم من كل الاختلافات في شخصيتي ديستان وفورد، إلا أنهما اشتركا في مواجهة مشكلة داخلية متشابهة: فكل منهما يمثل مركزاً وسطياً معتدلاً تضغط عليه قوى متعارضة من اليمين المحافظ واليسار الإيديولوجي الذي يتجاهل المصاعب العملية.

بومبيدو قال لي ذات مرة: إن ضعف ديستان باعتباره سياسياً يتمثل في أنه يعطي استرضاء وتهدئة خصومه أولوية أعظم من توحيد وتمتين قاعدته السياسية: «هذا النوع من السياسيين يخسر عادة». استخف بومبيدو بأهمية ظروف ديستان الخاصة. فباعتباره زعيما لليمين غير الديغولي، ارتكب أصلاً الخطيئة التي لا تغتفر في نظر الديغوليين ببقائه خارج البنية التركيبية الديغولية. إذ من الصعب جدا تهدئة غضبة المحافظين المستائين. والفرصة الوحيدة المتاحة أمام ديستان بكسبهم إلى صفه هي التخلي عن حزبه والانضمام إلى الديغوليين، وحتى حينئذ، سيفضلون بالتأكيد واحداً منهم.

أخبرني ديستان في إحدى المناسبات أن إعادة انتخابه لولاية ثانية قد تمكنه من إغراء الجناح المعتدل من الاشتراكيين بالانضمام إلى حكومة الوسط. وفشلت الاستراتيجية بصعوبة لأن الانتخابات جرت في فترة تعيسة خارج سيطرة ديستان جوهرياً. إذ سببت أزمة الطاقة الثانية، التي أطلقها انهيار

حكـم الشاه في إيـران عام 1979، حالة من التضخـم والانكماش والاضطراب المالـي بشكل متزامن في أوروبا الغربية، مما أضعف القاعدة السياسية لكل زعيم ديمقراطي فيها. في كل تغيير حكومي حدث بين عامـي 1979 ـــ 1982، كان الزعيم السياسي يخرج من الحكم بغض النظر عن الأيديولوجيا التي يتبناها. ففـي ألمانيا وبريطانيا، حل الزعمـاء المحافظون محل الديمقراطيين الاشتراكيين، لكن في فرنسا تغلب الزعيم الاشتراكي فرنسوا ميتران على ديستان المحافظ المعتدل.

بالرغـم من تداعي قاعدة ديستـان السياسية، إلا أنه ركز بكل نشاط علـى استعادة وإحياء العلاقات الفرنسيــة ـــ الأمريكية، وهي سياسة لم يشعـر إزاءها بالارتياح فعلاً الاشتراكيـون ولا المحافظون. وفي مؤتمـر لحلـف الناتو عقد في أوتاوا في حزيران/ يونيو 1974، تمكن وزير خارجيته جان سوفانارغ من حل مـا بقي عالقاً من خلافات جدالية حول مبادرة «سنــة أوروبا» عبر إعلان مشترك يؤكد على أهداف حلف الناتـو بعيـدة المـدى. وبالرغم من أن المبادرة قد فشلـت منذ مدة طويلة في تحقيـق هدفها المتمثل في إعطاء دفعة جديدة، معنوية ونفسية، للعلاقات الأطلسية، إلا أن اختتام المؤتمر بأسلوب تعاوني أزال على أقل تقدير عامل الخلاف وكان بمثابة دلالة مبشرة بحقبة جديدة.

خـلال الشهـور القليلة الأولى من ولايتي فورد وديستان، حدثت بعضـ الخلافات حول سياسة الطاقة، كمـا سنشرح فـي الفصل اللاحق. لكن العلاقـة الجديدة رسخت أركانها حالما تقابـل فورد وديستان في كانـون الأول/ ديسمبـر 1974. كما أن تحديد مكان انعقاد القمة شمل واحدا من الأمور الهامشية المتعلقة بالمكانـة والاعتبار التـي شوشت على العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية طيلـة عقد من السنين. فديستان لا يستطيـع أن يأتي إلى واشنطن قبـل أن يزور فورد باريس، نظرا لأن آخر زيارة رسمية في السلسلة قام بها بومبيدو إلى الولايات المتحدة عام 1970، وردّ الزيارة لم يحدث في وقت أبكر لأن بومبيدو لم يقبل بزيارة رسميــة تكون جزءا من جولــة أوروبية أوسع، في حين خشي نيكسون من أن تجرح زيارة رسمية خاصة إلى باريس مشاعر الحلفاء الأوروبيين الآخرين.

نتيجــة لذلك، تقابـل نيكسون وبومبيدو مرتين في جزيرتين في الأطلســي لا تتبعان لأي من الدولتين: الأزور عــام 1971، وأيسلنــدا عــام 1973. أما لقاء ديستان وفـورد فقد أعدت الترتيبــات لعقده في كانون الأول/ ديسمبـر 1974 فــي المارتينيك، وهــي مقاطعة إدارية فرنسية ـ تقنيا ـ ممــا يعني أن بإمكان فورد القول إنه رد الزيارة لفرنسا.

استخـدم ديستــان المناسبة بكل مهارة للإشارة إلى مقاربة جديــدة. فقد عقدت اللقاءات في منتجع مريـح فقـد تم اختيــاره عمدا ليكـون بسيطاً ومنعـزلاً إلى حد مــا. وأجـرى الرئيسان ووزيــرا الخارجية المباحثـات بالملابس الرياضية. وعين ديستان مكان إحدى الجلسات في بركة السباحة، حيث قمنا نحن الأربعة بمراجعة مؤتمر الأمن الأوروبي ونحن نحرك أيدينا وأرجلنا في الماء.

الموضوعات الرسمية تمثلت في بنود «الأجندة» الأطلسية المألوفة: استراتيجية الناتو، والعلاقات بين الشرق والغرب، وقبل كل شيء: الطاقة. طرح ديستان موضوعاً قريباً من قلوب الفرنسيين: مستقبل كمبوديا. فقد أقنعه سفيره في الصين، اتيان ماناه، بأنه من الممكن لفرنسا التوسط لإنهاء الصراع وأن السفير هو الدبلوماسي القادر على القيام بالدور. وافقنا ـ أنا وفورد ـ على قيامه بالمحاولة، كما ذكرت في فصل سابق. لكن كان الوقت قد فات. إذ لم يكن الخمير الحمر، وهم على شفا الانتصار، على استعداد للتفاوض، خصوصاً حين أطلق الكونغرس على حلفائنا الكمبوديين رصاصة الرحمة عبر قطع المساعدات المالية عنهم.

المواضيع كانت مألوفة لكن الجو لم يكن مسبوقاً. وتبعا لعادته، كان فورد يدخل في الموضوع مباشرة. فقد أدلى بواحد من الأصوات الأولى له في الكونغرس لصالح إقامة معاهدة حلف شمال الأطلسي كما قال. الأمر الذي جعل من الصعب عليه أن يفهم «التصرفات والبيانات الفرنسية التي تبدو وكأنها تضعف المواقف الأمريكية وتحط من قدر أمريكا. نظن بأن ذلك ليس أمرا صحيحا». صحيح أنه لا مفر من حدوث بعض الخلافات من وقت لآخر، لكننا «نأمل بتفهم أفضل».

رد ديستان بفصاحته البليغة. إذ لم يعدد الاخفاقات أو الاستفزازات الأمريكية - كما اعتاد أن يفعل الدبلوماسيون الفرنسيون. بل حاول بدلا من ذلك شرح التحدي السيكولوجي الذي يواجه فرنسا:

> من أجل فهم علاقتنا، ينبغي أن ندرك الحجم النسبي لكل منا. لقد تعرضت فرنسا للإذلال بسبب مخاضات نظامها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية. وحين أتى ديغول، أراد استعادة الكرامة الفرنسية. وهذا تطلب معاداة ومقاومة القوى الكبرى. على سبيل المثال: كان على وزرائنا في الستينيات الحصول على تأشيرات دخول قبل الذهاب إلى الولايات المتحدة، في حين أن الشخصيات الأمريكية الرفيعة تأتي إلى باريس على الطائرات الأمريكية، وتستقبلها السيارات.. إلخ. حين كان كنيدي رئيسا، أعلنت الصحافة الأمريكية اسم رئيس جديد للناتو دون أية مشاورة. هنالك حالة الأمر الواقع المتمثلة في عدم التكافؤ. الحياة السياسية الفرنسية حساسة بشكل خاص تجاه العلاقات الأمريكية الفرنسية. والشيوعيون يعزفون على هذا الوتر... لذلك لدينا هذا الدافع القوي الجارف للاستقلال وتقدير الذات.

رد فورد باقتراح إجراء مشاورات منتظمة على كل مستوى لإيجاد مواقف مشتركة حول القضايا المعلقة.

وفي حال نطق دبلوماسي محترف بهذه التأكيدات فسوف يتم تجاهلها باعتبارها عبارات وملاحظات دبلوماسية مبتذلة. لكن فورد كان على الدوام يعني ما يقول، وشاركه ديستان صفاء النية والطوية. لذلك

وضعت على الرف، طيلة ما تبقى من ولاية فورد. كل الخلافات والمجادلات اللاهوتية فيما يتصل بعلاقات أمريكا مع أوروبا الموحدة. كما وافق الرئيسان على استمرار أمريكا في التعامل مع الدول الأوروبية كل على انفراد ـ وليس ثمة خيار آخر في الحقيقة ـ وستتوقف فرنسا عن مضايقة شركائها الأوروبيين حول هذا الموضوع. ولسوف تستمر في السعي للاندماج الأوروبي، ولن تضع الولايات المتحدة أية عراقيل في سبيلها. وستتوقف فرنسا والولايات المتحدة عن إضعاف مواقف بعضهما بعضا، وتعلم كل منهما الأخرى بالمبادرات التي تخطط لها مسبقا.

نتيجة للقاء المارتينيك، أنشئت مجموعة داخلية لممارسة شؤون التحالف، كانت مشابهة كثيرا للإدارة التي اقترحها ديغول. لقد تبادل فورد، وولسون / كالاهان، وشميدت، وديستان الثقة فيما بينهم: واستمتعوا بصحبة بعضهم بعضا ولم يمانوا من أية عقد. كان دور فورد محوريا في العديد من النواحي. فقد تمتع بما يكفي من الحكمة لكي يدرك بصورة غريزية أن قوة أمريكا لا تحتاج لأي تأكيد خاص، وأن بإمكاننا تحقيق المزيد على أساس الاحترام المتبادل بدلا من إلقاء ثقلنا هنا وهناك. لقد أضاف الدعامة الإنسانية التي جعلت النظام قادرا على العمل.

تمكنوا معاً من عقد أربعة لقاءات قمة دراماتيكية بخلال سنة واحدة، مما أوجد اتجاهاً جديداً للديمقراطيات الصناعية ـ نوعاً من القوة الدافعة في حقيقة الأمر ـ سعينا لتحقيقه عبثا في مبادرة «سنة أوروبا»: قمة زعماء دول الناتو في أيار/ مايو 1975، ومؤتمر الأمن الأوروبي في تموز/ يوليو، وقمة رامبولييه للديمقراطيات الصناعية في تشرين الثاني/ نوفمبر، والقمة الأخرى التالية لها في بورتوريكو بعد تسعة أشهر. مؤتمرات القمة الاقتصادية هذه أصبحت منذ ذلك الحين ثوابت سنوية على الروزنامة الدولية.

الشيوعية الأوروبية والتحالف الأطلسي

لم يواجه التلاحم بين الدول الحليفة تحدي أزمة الطاقة وحسب، بل تهديد تغييرات داخلية حدثت في ثلاث دول رئيسية: في إيطاليا والبرتغال، بدا أن الحزب الشيوعي قد ينضم إلى الحكومة؛ وفي إسبانيا، احتاج الحلفاء للتعامل مع النهاية الوشيكة لحكم فرانسيسكو فرانكو (1939ـ 1975).

لاح تحدي الشيوعية الأوروبية في إيطاليا أولاً، حيث جعلت العقبة البرلمانية دخول الحزب الشيوعي في تحالف حكومي عادي أمراً محتوماً. في ذات الوقت، اتخذت الشيوعية الأوروبية في البرتغال شكلا أكثر دراماتيكية حمل إمكانية قيام انقلاب شيوعي.

كان من الصعب التعامل مع الوضع في إيطاليا لأن الحزب الشيوعي بدا ملتزماً بالعملية النظامية للنظام الانتخابي. ففي الانتخابات المحلية التي جرت عام 1975، زاد حصته من الأصوات إلى 33،5%، أي أقل بنسبة 2% عن الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم. أما في الانتخابات الوطنية التي جرت عام

1976، فقد تحسنت نتائج الشيوعيين ليحصدوا 34.4% من الأصوات الشعبية، مقارنة بنسبة 38.7% من الأصوات نالها الديمقراطيون المسيحيون. رفع الشيوعيون عدد ممثليهم في البرلمان، وفازوا برئاسة مجلس النواب، إضافة إلى رئاسة أربع من لجانه وثلاث من لجان مجلس الشيوخ. وأصبحوا الآن، مع الفاشست، يسيطرون على نسبة 40% من مقاعد البرلمان.

كان الوضع مشابهاً لذاك الذي ساد في فترة جمهورية فايمار (1919ـ 1933) التي أدت إلى انهيار الديمقراطية في ألمانيا. فحين لا تتمتع الأحزاب الديمقراطية بالأغلبية الكافية يستحيل على العملية الديمقراطية العادية أن تعمل. فإما أن تشكل كافة الأحزاب الديمقراطية ائتلافا فيما بينها، الأمر الذي يعني نهاية أية معارضة ديمقراطية، وإما أن تنقسم، وفي هذه الحالة تتمكن الأحزاب غير الديمقراطية من إسقاط أية حكومة بالاشتراك مع المعارضة الديمقراطية.

ليس من المفاجئ أن يتوصل بعض الزعماء الإيطاليين، الذين يملكون سجلاً حافلاً بمناهضة الشيوعية، إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار على المدى الطويل يمكن تحقيقه على أفضل وجه عبر تحويل التسامح الصامت مع الشيوعيين إلى تعاون ناشط. وتبعا للمنادين بمثل هذا «الانفتاح على اليسار»، سوف يؤدي ذلك إلى إدخال الشيوعيين الإيطاليين في العملية الديمقراطية، وتعريفهم بها، وتحويلهم إلى شركاء على المدى البعيد. وجدت هذه المدرسة الفكرية العديد من الأتباع والمؤيدين في الولايات المتحدة، خصوصا في الأوساط الليبرالية. فإن تمكنا من التعاون مع الشيوعيين في موسكو، كما تقول الحجة، فلمَ لا نتعاون مع الحزب الشيوعي الأكثر مرونة على ما يبدو في روما؟

عارضت بشدة أي تشجيع أمريكي لمشاركة الشيوعيين في حكومة دولة من دول الناتو. ورفضت التشبيه بسياسة الانفراج. فهناك فرق حاسم بين إدارة صراع مع الأعداء وضم ممثلين عن العدو في تحالف الديمقراطيات. أما القضية المفتاحية فلم تكن تكمن في درجة استقلالية الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن موسكو، بل في أيديولوجيتها وتنظيمها الشيوعيين. ولم تكن الديناميات الداخلية ولا البرامج الانتخابية للأحزاب الشيوعية على ما بدا لي متساوقة مع الديمقراطية، أو منسجمة مع الأهداف الراسخة للتحالف الأطلسي. إذ لم يؤيد أي حزب شيوعي أوروبي ـ ولا حتى الحزب الشيوعي الإيطالي ـ التحالف الأطلسي. ومهما كانت الصعوبات التي تواجهها موسكو نتيجة استقلاليتها المفترض، فإنها لا تضع على «أجندتها» استراتيجية مشتركة للدفاع عن الديمقراطيات الغربية. ولسوف يضعف نظام التشاور الوثيق المؤسس على أهداف مشتركة وفلسفات متناغمة بين الحلفاء، إذا لم يتفكك وينهار بأكمله. إن تبادل المعلومات السرية والتخطيط العسكري المتكامل سوف يتعرضان للخطر معا. والعديد من نفس العوامل سوف يعيق التحرك باتجاه الاندماج الأوروبي أيضا[10].

بالطبع، لم يكن بمقدورنا فعل الكثير بشكل مباشر للتأثير في القرارات الداخلية للزعماء السياسيين في بلد على هذه الدرجة من الأهمية المحورية للجماعة الأطلسية مثل إيطاليا، الصديقة ـ تاريخيا ـ مع الولايات المتحدة. لكن كان مقدرا للموقف الأمريكي أن يحظى ببعض الأهمية بالنسبة للعديد من الزعماء الطليان ـ خصوصا إذا بدا وكأنه يذعن للشيوعيين ويقبل بأن يلعبوا دورا في الحكومة.

هنالك مبدأ هام كان على المحك. فاعتبار الولايات المتحدة قائدة للأمم الديمقراطية، فهي تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في الحفاظ على التلاحم المعنوي للتحالف. فإن ضعفنا في هذه المسألة، فسرعان ما يتبع ذلك اندفاع متهور نحو المصلحة النفعية. ذكرت آرائي خلال لقاء مغلق مع السفراء الأمريكيين في أوروبا عقد في لندن (13/ 12 ـ 1975):

> الأوساط الفكرية في الولايات المتحدة تحاول حل مفارقة إشكالية. فنحن متهمون باللين مع الشيوعية والشدة مع الأحزاب الشيوعية. لذلك طلب منا أن نتشدد مع موسكو ونجري حوارا مع الأحزاب الشيوعية في الغرب. هنالك شيء واحد لا بد من توضيحه، وهو أن من غير المقبول هيمنة الأحزاب الشيوعية على الغرب، وهذا أمر لا علاقة له بمعقولية واعتدال تفكير هذه الأحزاب أو بدرجة استقلاليتها عن روسيا. من الصعب تخيل قيام أحد هذه الأحزاب، إذا سيطر على حكومة غربية، بالسماح لآليات الديمقراطية بالعمل وبالتالي مواجهة احتمال إسقاطه من السلطة.. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان بقاء العمليات الديمقراطية والحفاظ على التوجه السياسي الغربي لدول أوروبا الغربية..
>
> .. من الصعوبة بمكان رؤية كيف نستطيع الاستمرار في إجراء نقاشات داخل حلف الناتو إذا تمكنت هذه الأحزاب الشيوعية من السيطرة على الحكومات الأوروبية الغربية ـ لربما يمكننا أن نتبع سياسات متوازية، كما هو الحال مع الصين مثلاً. لكن التحالف، كما هو الآن، لن يستطيع البقاء.
>
> لقد كان للتحالف الغربي على الدوام أهمية تتجاوز الأمن العسكري. لسوف تكون الولايات المتحدة وحيدة ومعزولة في عالم لن تكون لنا فيه علاقات مؤسسة على القيم والمبادئ مع الدول الأخرى[11].

تحدث فورد بالمعنى نفسه مع رئيس الوزراء الإيطالي الدو مورو في هلسنكي حين حذر بكلمات قوية من «التسوية التاريخية» المقترحة في إيطاليا تحت شعار التعبير عن الاستعداد لـ «التسامح» مع قيام حكومة ماركسية في البرتغال أو السماح بإجراء مشاورات واسعة لحلف الناتو معها:

> لا نرى كيف يمكن التسامح مع حكومة ماركسية في الناتو.. فمع الميول الليبرالية واليسارية لهؤلاء، تأكدّ من أن الأمر سينتهي بحكومة شيوعية، ومثل هذه الحالة لن تكون مقبولة على الإطلاق بالنسبة لنا إذا كانت في الناتو.

في الحقيقة، كان خطر مشاركة الشيوعيين في الحكومة البرتغالية جدياً وداهماً. ففي الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل 1974، أسقط أنطونيو دي سبينولا وزمرة من الضباط الساخطين على الحروب التي تشنها البرتغال لاستعادة مستعمراتها الأفريقية (والمتحررين من أوهامها)، الحكومة الديكتاتورية المحافظة. لم نكن نعرف شيئا تقريبا عن الحكام الجدد، سوى أنهم ركزوا جهودهم منذ البداية على إنهاء الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية في إفريقية. وبين أيلول/ سبتمبر 1974، وتشرين الثاني/ نوفمبر 1976، منحت الحكومات اليسارية المتعاقبة في البرتغال الاستقلال لكل من غينيا ـ بيساو، وموزامبيق، وكيب فيردي، وساو تومي، وبرينسبي، وأنغولا. وقد أقمنا بسرعة علاقات دبلوماسية عادية معها جميعا فيما عدا أنغولا بسبب الوجود العسكري السوفييتي والكوبي هناك (بالنسبة لأنغولا، انظر الفصل 26).

خلال الأشهر التالية، ازداد تأثير النفوذ الشيوعي في البرتغال ذاتها. وكان معظم قادة ما سمي بـ «حركة القوات المسلحة» قد خدموا في إفريقية حيث تبنوا فلسفات التحرير لرجال حرب العصابات الراديكاليين القريبة جدا من الإيديولوجيا الماركسية. علاوة على أن الحزب الشيوعي البرتغالي قد استعاد بنيته الستالينية وصقل أساليبه الصدامية المقاتلة تحت الأرض وذلك طيلة خمسة عقود من الحكم الديكتاتوري حيث حظرت الأحزاب كافة، وبرز الآن كأفضل قوة سياسية منظمة في البلاد. بين أيار/ مايو 1974، وتموز/ يوليو 1976، تعاقبت ست حكومات مؤقتة على السلطة في البرتغال، وكانت كلها تتجه إلى اليسار باطراد. في وقت لاحق وصف سفيرنا الداهية فرانك كارلوتشي الرئيس البرتغالي فرانسيسكو دي كوستا غوميز بالقول:

يميل كثيرا إلى اليسار. رئيس الوزراء، وقيادة الجيش، ونقابات العمال، إضافة إلى عدد من الوزراء، كلهم شيوعيون أو قريبون جدا من الحزب الشيوعي..

.. الحزب الشيوعي البرتغالي لديه حس واضح بالاتجاه. فهو يتبع سياسة كلاسيكية تتمثل في اختيار وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، وادارة الإعلام الدعائية في المؤسسة العسكرية، وبذلك يحقق الاختراق بواسطة عدد قليل من الأشخاص نسبيا[12].

حين التقى الزعماء الغربيون في قمة الناتو التي عقدت في بروكسل (أيار/ مايو 1975)، ثم في مؤتمر الأمن الأوروبي في هلسنكي (تموز/ يوليو)، بدت «حركة القوات المسلحة»، واليسار الراديكالي، والحزب الشيوعي، على طريق تحويل البرتغال إلى «ديمقراطية شعبية» على الطراز الشيوعي.

الحالة الذهنية للعديد من الزعماء الجدد يمثلها العقيد فاسكو دوس سانتوس كونكالفيس، الذي شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة بين منتصف عام 1974 وشهر آب/ أغسطس عام 1975. صحيح أنه لم يكن شيوعيا صريحا، لكنه امتنع عن طلب العضوية في الحزب لادخار رسوم الانتساب! في قمة الناتو (أيار/ مايو 1975). أخبر فورد أن الأحزاب الديمقراطية غير الشيوعية ليست ديمقراطية حقا، لأن كلا منها ـ بالتعريف ـ يمثل وجهة نظر شريحة واحدة فقط من الناخبين. وزعم أنه يمثل رأياً أكثر شمولية للسياسة يسمو على الأحزاب ـ وهذا مفهوم مستمد من لينين مباشرة، رغم أن لينين ذاته لن يكون بمثل هذه السذاجة ليتحدث بتلك الطريقة مع رئيس أمريكي.

هذه النزعة اللينينية هي التي دفعتني لإبداء تعليق يفتقد اللباقة إلى حد ما أمام ماريو سواريز، رئيس الحزب الاشتراكي، حين أشرت إلى أن الزعماء الديمقراطيين يواجهون خطر النهاية التي حلت بألكسندر كيرنسكي(*)، آخر زعيم ديمقراطي روسي قبل انقلاب لينين(**). لم يكن التعليق انتقادا لنوايا سواريز الحسنة: فقد قدم مساهمات كبيرة بوصفه رئيساً للوزراء ثم رئيساً للدولة بعد هزيمة الشيوعيين. لكن بين عام 1975 ـــ 1976، أقلقني افتقار السياسيين الديمقراطيين إلى استراتيجية توقف المد الشيوعي. في النهاية، كان الضباط المعتدلون ضمن حركة القوات المسلحة، وليس الساسة، هم الذين عكسوا وجهة الأحداث ثم سلموا السلطة إلى الساسة الديمقراطيين.

لم تواجه أية دولة في حلف الناتو احتمال استيلاء الشيوعيين على الحكم فيها منذ بدايات الحرب الباردة. وفاقمت الخطر في البرتغال حقيقة أن الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة ألدو مورو في إيطاليا كان ـ في ذات الوقت ـ يفكر بتشكيل ائتلاف مع الحزب الشيوعي الإيطالي، أو ما سمي بـ «التسوية التاريخية» التي أشرنا إليها آنفاً. فإذا ما هيمن الشيوعيون على الحكومة في أي من البلدين، فسوف يخلقون نوعا من الحتمية، التي تسهل ضم الشيوعيين في حكومات الناتو الأخرى. ومع ترنح واضطراب العالم الغربي بسبب أزمة الطاقة، وتفاقم الشكوك والشبهات بالقيادة الأمريكية نتيجة قضية «ووترغيت»، والاحتجاجات على حرب فيتنام، وتأكيد الزعماء السوفييت على حدوث نقلة في «القوى المتبادلة»[11]، أمكن لظاهرة الشيوعية الأوروبية في غرب أوروبا أن تصبح اتجاهاً خطيراً.

القضية التي وضعت أمام حلفاء الناتو هي كيفية الاستجابة لطلب تقدمت به الحكومة التي تزداد جنوحا نحو اليسار في ليشبونة للحصول على مساعدات اقتصادية. بعد سقوط الحكومة الديكتاتورية المحافظة (نيسان/ أبريل 1974)، أوصيت بتقديم برنامج معونات بقيمة عشرين مليون دولار على شكل

* ألسكندر ف. كيرنسكي (1881 - 1970): زعيم ثوري روسي عين رئيساً للحكومة (تموز/ يوليو 1917) بعد تنازل القيصر نيكولاس الثاني عن العرش، لكن سرعان ما أقصاه البلاشفة (تشرين الأول/ أكتوبر 1917) بسبب سياساته المعتدلة. م

** أبديت هذه الملاحظة أمام سواريز على مائدة الغداء الذي أقمته على شرفه في وزارة الخارجية (تشرين الأول / أكتوبر 1974).

ضمانات قروض كبادرة تشجيع للديمقراطية. ومع انحراف كل من الحكومات المتتابعة نحو اليسار بشكل متزايد، غدا السؤال يدور حول الاستمرار في تقديم المعونة، ناهيك عن زيادتها. فضل السفير كارلوتشي مساعدة الحكومة الراديكالية على أساس أن المعتدلين سوف يستفيدون نوعا ما من إظهار شعورنا الودي نحو البرتغال.

كنت قد ألححت على الإدارة بتعين كارلوتشي سفيراً، وكنت آخذ آراءه على محمل الجد. لكن لم أدرك كيف يمكن لمعونات الراديكاليين أن تعزز قوة المعتدلين. وفضلت إبقاءها عند مستويات متواضعة إلى أن يضطر الراديكاليون للخروج من الحكومة بحيث ينال الزعماء السياسيون الديمقراطيون فضل زيادة المساعدات.

ظهرت اختلافات مشابهة في الرأي بين الحلفاء. شميدت أيد زيادة المساعدات؛ وديستان دعم رأي فورد الأكثر تشددا: وكالاهان استحث اتخاذ موقف وسطي: المساعدة مع زيادة الدعم السري إلى معارضي النظام. وبالرغم من اختلاف التكتيكات، إلا أن هناك اتفاقاً على الهدف المتمثل في إجبار الشيوعيين على الخروج من الحكومة البرتغالية. وفي نهاية المطاف، تقرر أن تقوم كل دولة من الحلفاء بلعب دور مع إبقاء الدول الأخرى على اطلاع بما يجري. لعب فورد وديستان دور «الشرطي الشرير»، وشميدت «الطيب» وكالاهان شخصية الوسيط / الراعي الذي يحاول التوفيق بين السياستين.

حل الخلاف داخل حكومة الولايات المتحدة وصفه كارلوتشي بكل دقة:

> من المؤكد أن هناك اختلافات في الآراء بيننا، لكن جرى تضخيمها. فلكسنجر منظور عالمي: أما أنا فكان لدي مشكلة محددة أتعامل معها. تبادلنا النقاش بأسلوب حاد، لكننا توصلنا في نهاية المطاف إلى اتفاق على إعطاء الفرصة للسياسية التي كنت أوصي بها. وحالما توصلنا إلى ذاك الاتفاق، قدم لي الدعم الكامل. وهكذا استطعنا اتباع سياسة فاعلة حول أمور مثل الحركة الانفصالية في الأزور (وهي قضية يضغط من أجلها الجناح اليميني)، وسياق برامج مساعداتنا، وكيف نقارب ما اعتبر قضية أمنية خطيرة بالنسبة للناتو. لم يكن لدي مشكلة في إعلام البرتغاليين باستحالة قبولهم في الناتو إن شكلوا خطراً على الأمن، طالما استطعنا ـ في ذات الوقت ـ تقديم بعض الأمل بالدعم والتعامل مع العناصر الصحيحة في المجتمع البرتغالي[14].

بعد وقت قصير، واجه التحالف الغربي تغييراً سياسياً وشيكاً آخر، أتى هذه المرة من النهاية المقابلة للطيف السياسي، وتطلب دقة في التعامل ووحدة في الموقف: التعامل مع حقبة ما بعد فرانكو الانتقالية في إسبانيا. وحين استلم فورد منصب الرئاسة، غدت ضرورة التعامل مع تبعات وفاة فرانكو خلال فترة ولايته أمرا مرجحا بشكل واضح. كنا

نأمل بإمكانيات تطور الحركة الديمقراطية، نظرا لأن فرانكو أعد ترتيبات جيدة دلت على عمق تفكيره ـ على غير العادة ـ فيما يتعلق بمسألة الخلافة. وذلك من خلال إعادة ترسيخ الملكية وإطلاق بدايات الإجراءات الديمقراطية. تركز اهتمامنا الرئيسي على ما إذا كان بمقدور مجتمع واقع حتى الآن تحت تأثير ذكرى الحرب الأهلية تجاوز ماضيه المتخم بالأحقاد وتعلم التعايش مع الخصوم السياسيين ضمن نظام تعددي. وليس ثمة سابقة لضبط النفس هذا في التاريخ الإسباني الحديث.

بينما كان فرانكو ما يزال ممسكا بزمام السلطة وإن بدأ يضعف بشكل واضح، اتخذنا أولى الخطوات الإجرائية لتقريب إسبانيا من الديمقراطيات. أما المناسبة فكانت انتهاء مدة الاتفاق حول القواعد الأمريكية في إسبانيا التي تم التفاوض عليها أولا خلال ولاية أيزنهاور عام 1955. واتفقت الدول الحليفة لنا، تلك التي تقع حكوماتها على يسار الوسط (أي كلها فيما عدا فرنسا)، على أن هناك سبباً عسكرياً وجيهاً لتجديد الاتفاق حول القواعد. لكنها لم تكن تريد أن تبدو متعاونة مع إسبانيا بينما فرانكو ما يزال في السلطة. ولذلك كان أمام إدارة فورد مهمة حساسة تتمثل في مساعدة إسبانيا على التحرك نحو الغرب باسم التحالف دون أن يتسبب ذلك في جعل الحلفاء الذين لا غنى عنهم يبتعدون عنها.

في خطاب له أمام قمة دول الناتو الذي عقد في التاسع والعشرين من أيار/ مايو 1975، عبر فورد عن الرأي الأمريكي حول هذا الموضوع:

يجب علينا أن نبدأ الآن بالتفكير بكيفية وصل إسبانيا بالدفاع الغربي. لقد قدمت إسبانيا، وما تزال تقدم، إسهاما مهما في الأمن العسكري الغربي نتيجة علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة[15].

اعتبر الاقتراح سابقاً لأوانه (إن أردنا وصف ردة الفعل عليه بكلمة معتدلة). أما رئيس الوزراء الهولندي يوهانس دين أويل، الذي سنحت له الفرصة سابقاً في إلقاء درس علينا خلال أزمة الـ «مايا غويز» (انظر الفصل 18)، فلم يفوت هذه المناسبة لإلقاء محاضرة جديدة. إذ قال لفورد: إن أي مكسب عسكري ينتج عن بادرة تشجيع للنظام الإسباني «سوف تقابله خسارة المصداقية السياسية التي سيتعرض لها التحالف»[16].

حتى هيلموت شميدت، الحليف المخلص، حذر من تأثير السعي الدؤوب المتحمس لتمتين العلاقات مع إسبانيا في الرأي العام الألماني:

شميدت: من الواضح أن حقبة فرانكو توشك على النهاية «توفي فرنسيسكو فرانكو في 20/ 11/ 1975» لكن ما زال من غير الواضح من سيخلفه. يجب أن نشجع أولئك الذين

نأمل بأن يحكموا من بعده. وهذا يعني أن علينا ألا نكتفي بأولئك الذين يمسكون بالسلطة الآن.

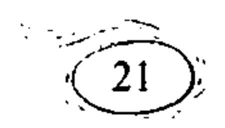
فورد: نحن نتفاوض الآن للتوصل إلى اتفاق حول إقامة قاعدة عسكرية، ونعطي أولوية كبيرة لها. فإن فشلت هذه المفاوضات، فقد يعاني الحلفاء من أضرار وخسائر كبيرة. ولذلك علينا أن نسير على حبل مشدود.

شميدت: أجل، بالتأكيد. ولكن يجب أن تتأكدوا أيضاً من استمرارية قواعدكم وروابطكم الاستراتيجية الخاصة فيما بعد الوقت الراهن، وعليكم أن تتكلموا بشأنها مع حكام الغد أيضاً. المسألة المهمة هي سمعة الولايات المتحدة في أوروبا. إذ لا يجب أن يقول أحد عن الولايات المتحدة بأنها تدعم النظام الخطأ[17].

في نهاية المطاف، حقق التحالف كل أهدافه: بعد موت فرانكو (نوفمبر/ تشرين الثاني 1975)، أصبحت إسبانيا ديمقراطية ناشطة وأساسية وانضمت إلى حلف الناتو في عام 1982. وفي إيطاليا، تأخرت مشاركة الشيوعيين في الحكم لأكثر من عشرين سنة، إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي عام 1976، سيطرت على المؤسسة العسكرية البرتغالية مجموعة من الضباط المعتدلين، وتم قمع تمرد يساري في القوات المسلحة، ووصلت إلى السلطة في لشبونة حكومة ديمقراطية مدنية.

الشعور بالتلاحم المتجدد بين الدول الحليفة أسهم قبل كل شيء في إعادة التوازن السياسي والسيكولوجي بين الشرق والغرب. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً دفاعياً من الناحية الأيديولوجية (باستثناء فترات متقطعة قليلة). أما قمة هلسنكي التي ضمت خمساً وثلاثين دولة، وصممت للمصادقة على الوثيقة الجماعية لمؤتمر الأمن الأوروبي، فكانت المعلم التالي على هذا الطريق.





مؤتمر الأمن الأوروبي

نقاط التحول التاريخية تمر غالباً دون أن يميزها معاصروها. فالعديد من الأحداث التي اعتبرت ذات أهميــة مؤثرة في التطورات اللاحقة لحظة وقوعهــا، تضاءلت أهميتها في المنظور التاريخي لتصبح أكثر قليــلاً مــن مجرد حوادث عابرة آنيــة التأثير. في حين أن غيرها من التي أثارت جــدلاً خلافياً أو تعرضت للتجاهل والإهمال ارتقت إلى مرتبة نقاط التحول التاريخية في نظر الأجيال المعاصرة.

مؤتمــر الأمــن الأوروبي ينضوي تحت هــذه الفئة الأخيرة، حيــث توج في قمة هلسنكــي (تموز/ يوليو 1975) التــي حضرهــا خمســة وثلاثون من رؤســاء الدول أو الحكومــات. كان المؤتمر قــد اقترح من قبل السوفييــت عــام 1954، ليكون بمثابــة مناورة تستهــدف إضعاف التحالــف الأطلسي، ووافقــت عليه على مضضــ الحكومات الديمقراطية الغربية وعقد وسط جــدالات خلافية حادة. لكن مع مرور الوقت، أصبح يعتبــر بمثابة معلم سياسي ومعنوي أسهم في انحطاط النظام السوفييتي المطرد ثم في انهياره في نهاية المطاف بعد عقد ونصف من السنين.

نــادراً مــا أثبتت عملية دبلوماسيــة بمثل هذا الوضوح الحــدود المقيدة لقدرة البشــر على استشفاف المستقبل، فقد سعى السوفييت لعقد المؤتمر للحصول على اعتراف بهيمنتهم - في حقبة ما بعد الحرب - على وسط وشرق أوروبا؛ كما أملوا باستبدال التحالف الأطلسي بنظام شامل وجماعي للأمن الأوروبي، وبالتالــي إضعــاف التلاحــم الغربي. لأنه في حيــن أن أي تحالف يحدد المنطقة التــي ينبغي الدفاع عنها ويرســم خطــا فاصلا بين الحليف والمعتــدي المحتمل، فإن نظــام الأمن الجماعي يمثــل مفهوماً قانونياً يحكم مسبقاً بعدم وجود أي تهديد محتمل للسلام ـ وبالتالي فإن الدول كافة، بما فيها المعتدي المحتمل، تشارك في النظام المقترح.

التحــدي الــذي يواجهه أي تحالف واضح لا لبس فيه: يطلقه انتهاك خــط التقسيم. من ناحية أخرى، ينطلــق نظــام الأمن الجماعي مــن فعل شبه قانونــي، من تقدير مــا إذا كان الاعتداء قد حــدث فعلاً في الحقيقــة. علــى وجه العموم، يملك كل تحالف قوات عسكرية مصممة للدفاع عن أراضيه؛ أما نظام الأمن الجماعــي فيجب أن يحشد القوة العسكرية حين تستدعي الضــرورة. ونظرا لأن الحكم المتعلق بما يشكل

التهديد متروك حتى تظهر الحالة، فإن ترتيبات الأمن الجماعية (مثل عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة، أو معاهدة لوكارنو)(*) نادراً ما كانت فاعلة في الممارسة العملية. في مؤتمر الأمن الأوروبي، شارك الاتحاد السوفييتي الذي تعتبره دول الناتو تهديداً محتملاً للسلام، بوصفه عضواً مؤسساً، مهدداً بالتالي بجعل حلف الناتو فرعاً من نظام من الأمن الجماعي يضع نهاية للتحالف الأطلسي كما عرفه عالم ما بعد الحرب.

خلال معظم المفاوضات التي أدت إلى قمة هلسنكي، اتخذت الديمقراطيات الغربية موقف الدفاع وسعت لإبعاد الأخطار عن تلاحمها دون رفع مستوى التوتر مع الاتحاد السوفييتي. ولم تنبثق حقيقة الاختلاف الفعلي في ميزان القوى - فالدول الديمقراطية هي المهيمنة سيكولوجيا وماديا - إلا بشكل تدريجي خلال مسار المؤتمر. في البداية، لم يدرك سوى القليل من الدول أن المؤتمر عبارة عن فرصة سانحة: في النهاية، حققت إدارة فورد ما تبين أنه نصر استراتيجي، بالرغم من أن نجاحها هذا قد أفسدته الاتهامات التي انتشرت داخل الولايات المتحدة بأنها خانت مبادئها من أجل السوفييت.

كان وزير الخارجية السوفييتي فياشسلاف مولوتوف أول من اقترح في عام 1954 عقد مؤتمر شامل للأمن الأوروبي. ولأنه استثنى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فقد قوبل بالرفض باعتباره خدعة سافرة لمنع تماسك ووحدة واندماج دول حلف الناتو الذي كان في بداياته المبكرة آنذاك. لكن السياسة السوفييتية (والروسية بالذات) تعوض بالإلحاح والمثابرة ما تفتقده في المخيلة والإبداع. ولم يكن يوجد آنذاك (كما هي الحال الآن) صحافة حرة في موسكو تنتقد زعماء الكرملن على تقديم نفس المقترحات — مع بعض التنويعات البسيطة - مراراً وتكراراً. وعند التعامل مع الدول الديمقراطية القلقة والمتلهفة لإظهار مرونتها أمام شعوبها، يمكن للدبلوماسيين السوفييت (والروس) أن يمتلكوا عناد ومثابرة قطرات المياه التي تنحت في الصخر ليتآكل في نهاية المطاف. وهكذا، بعث السوفييت فكرتهم لعقد مؤتمر للأمن الأوروبي في تموز/ يوليو 1966، حين أصدرت دول حلف وارسو «إعلانا حول تعزيز السلام والأمن في أوروبا». بعد ذلك، وفي نيسان/ أبريل من عام 1967، عقد مؤتمر للأحزاب الشيوعية الأوروبية.

في كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، رد حلف الناتو. إذ أعطى تقرير حول مستقبل الناتو أعده وزير خارجية بلجيكا بيير هارمل، الأولوية للسعي وراء تحقيق «الانفراج» مع الدول الشيوعية في شرق أوروبا، ولم يسبق ذلك على سلم الأولويات سوى ردع العدوان.

وكجزء من الحملة الهادفة لتهدئة صيحات الغضب العارم نتيجة احتلال السوفييت لتشيكوسلوفاكيا، ولربما لتقييد حرية فعل الرئيس الأمريكي الجديد، الذي اشتبه السوفييت بأنه متشدد، عرض اجتماع

(*) معاهدة وقعتها ألمانيا مع مختلف القوى الأوروبية في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1925، بهدف تعزيز السلام والحفاظ على الحدود الراهنة.

لحلف وارسو (17/ 3/ 1969) المشروع مجددا، بوصفه اقتراحاً دبلوماسياً رسمياً يتطلب رداً هذه المرة. حيث دعا إلى عقد مؤتمر للأمن الأوروبي، بهدف معلن هو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب، والإقرار بحرمة الحدود الأوروبية التي لا يمكن انتهاكها، والاعتراف المتبادل من قبل الألمانيتين بخط التقسيم الفاصل بينهما (كان ذلك قبل أن يصبح براندت مستشاراً ويقبل خط التقسيم باعتباره قراراً ألمانياً).

في الثالث من نيسان/ أبريل، أكد السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين على الأهمية التي تعلقها القيادة السوفييتية على الاقتراح عبر تسليمه شخصياً إلى البيت الأبيض، «منكّهاً» بتنازلين اثنين على حد زعمه: سحب الاتحاد السوفييتي اعتراضه على مشاركة الولايات المتحدة، وعدم المطالبة باعتبار حل حلف الناتو جزءاً من جدول أعمال المؤتمر.

كانت مذكرة دوبرنين أمارة دالة على المعضلات المتنامية ـ وإن ظهرت للتو ـ للسياسة الخارجية السوفييتية. فمن جهة، كانت مناورة سوفييتية كلاسيكية، تعتبر التخلي عن شرطين مستحيلين من جانب واحد بمثابة تنازل يتطلب تنازلاً مقابلاً من جانب الغرب. وفي ذات الوقت، فإن «التنازلات» مهما كانت خالية من المعنى فهي تعكس فعلا بعض الوقائع الجديدة التي تتعدى على حرية المناورة السوفييتية. وحالما لم يعد مؤتمر الأمن الأوروبي مصمماً للحلول محل التحالف الأطلسي، وقد صادق على الولايات المتحدة باعتبارها قوة أوروبية، وجدت السياسة السوفييتية نفسها في موقف الدفاع. أما هدف استقرار وتوازن العلاقات بين المعسكرين ـ مهما كان طوعيا عند أحدهما وإجباريا عند الآخر ـ فهو يرمز إلى أن موسكو ستتخذ منذ الآن وصاعداً موقف الدفاع على الأقل فيما يتعلق بأوروبا، محاولة التمسك بما حصلت عليه.

لم نشعر ـ لا أنا ولا نيكسون ـ بأن الولايات المتحدة ملزمة بمكافأة الاتحاد السوفييتي على ما فرضه عليه واقع الأشياء. وفي مذكرة إلى الرئيس، كتبت قائلا: «لا يجب أن نجعل السوفييت يظنون بأنهم يتفضلون علينا بالموافقة على مثل هذه الحقيقة الحياتية الواضحة».

الدول الحليفة في الناتو كانت أشد رغبة في الموافقة على الاقتراح السوفييتي. وفي غمرة تلهفها لاجتذاب الناخبين الذين تعاظمت مبادئهم الراديكالية بفعل الاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام التي انتقلت إليهم من الولايات المتحدة، استحثتنا على القبول بمؤتمر الأمن الأوروبي على الأقل من حيث «المبدأ» - الخطوة الافتتاحية المألوفة التي تتبعها حتما المفاوضات التفصيلية. ويلي براندت فعل ذلك للحصول على غطاء من الحلفاء لـ «سياسة الانفتاح على الشرق» التي تبناها وأوشكت على الاعتراف بخط التقسيم بين الألمانيتين: جورج بومبيدو أراده وسيلة لمنع تحول «سياسة الانفتاح على الشرق» إلى مشروع ألماني وطني صرف: هارولد ولسون رأى في المؤتمر، مع اقتراب الانتخابات، فرصة لإظهار تأثير الاعتدال الذي يمارسه في نيكسون.

إدارة نيكسون، التي لم تكن راغبة بأن تُجرَ إلى مفاوضات مفتوحة النهاية، ومتعددة الأطراف، تفتقر إلى جدول أعمال هادف، ومصممة في نهاية المطاف لإضعاف اللحمة بين الحلفاء، استجابت من خلال استحضار صلة وصل: فقد قدمت الحجة على أن المؤتمر لا يمكن أن ينجح بدون إيجاد حل للمسائل المادية المتعينة التي تثير التوتر أولاً ــ وخصوصاً التهديد الدائم لحرية الوصول إلى برلين الغربية المطوقة. كما ألحت بإصرار على البدء بمفاوضات لتحديد حجم القوات التقليدية في أوروبا (حيث يتمتع السوفييت بتفوق مهم). ونظرا لاستحالة عقد مؤتمر بدوننا، استطعنا استخدام مؤتمر الأمن الأوروبي وسيلةً لتحقيق تقدم في القضايا الأخرى، إضافة إلى جعل تصرفات السوفييت أكثر اعتدالا طيلة أربع سنوات، حتى تموز/ يوليو 1973. وبحلول ذلك الوقت، تم التوصل إلى اتفاقية حول «تخفيض القوات المتبادل والمتوازن» (MBFR) التي بدأت مفاوضاتها في كانون الثاني/ يناير 1973، وضمان حرية الوصول إلى برلين من خلال اتفاقية وقعت عام 1971، بحيث لم تظهر القضية مرة أخرى إلا عند انهيار نظام ألمانيا الشرقية عام 1989.

بحلول الوقت الذي عقد فيه المؤتمر (تموز/ يوليو 1973)، أخذ اسمه الرسمي: «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)(*). مرت الشهور في مناقشات استكشافية إلى أن تم التوصل إلى مسودة الوثيقة الفعلية في كانون الثاني/ يناير 1974. وسرعان ما بدا واضحا أن المجادلات حول غرض المؤتمر قد بهتت قبل تفجر الخلافات حول مضمون ما سيعرف لاحقا باسم «وثيقة هلسنكي الختامية».

بالنسبة للاتحاد السوفييتي، كان الهدف الرئيسي من الوثيقة أن تكون بمثابة إعلان مبادئ تتضمن قبولاً عاماً بالوضع الراهن للدول في أوروبا. وفي سبيل منح ذلك أقصى قدر من الاحترام، اقترح السوفييت أن يكون الاجتماع النهائي وتوقيع الوثيقة على مستوى القمة.

وكما تبين فيما بعد، لم ترتق المفاوضات إلى مستوى الطريق ذي الاتجاه الواحد كما تخيل الكرملين. لأن الدول الديمقراطية توصلت إلى فهم مفاده أن بإمكانها تحقيق ما هو أفضل من مجرد تجنب نكسة تصيب المؤتمر، وهو هدفها في البداية: ومع استمراره مدة طويلة، استطاعت بالتدريج تحويله إلى فرصة استراتيجية للغرب. وكان من الصعب اعتباره إشارة دلالية على الثقة بالنفس لقوة عظمى تملك أضخم قوات تقليدية في العالم إضافة إلى ترسانة نووية تنافس بها الولايات المتحدة، ثم تطالب بضمان عدم انتهاك حدودها من قبل دول تحتل بعضها، ولا يوجد ضمنها ـ باستثناء الولايات المتحدة - دولة في موقع يؤهلها لتحدي الاتحاد السوفييتي عسكريا. ومثل هذا التعهد، إن كان له أي معنى عملياتي، سوف يكرر العبارات الواردة في اتفاقيات السلام الموقعة بين الحلفاء المنتصرين في الحرب ودول شرق أوروبا كافة بين عامي 1945ـــ 1948. وفي سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين دول غرب وشرق أوروبا، وآخرها

(*) في عام 1995، أطلق على هذه الهيئة، التي استمرت في وجودها بعد قمة هلسنكي، اسم جديد هو «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

المعاهدات التي قبلت بموجبها جمهورية ألمانيا الاتحادية بقيادة ويلي براندت وضع الحدود القائمة، بما في ذلك خط التقسيم بين الألمانيتين.

الأمر الجديد في «مؤتمر الأمن الأوروبي» هو أنه مكّن الجمهورية الاتحادية من إثارة مسألة تغيير الحدود بشكل سلمي، وهذا سيوفر بمرور الوقت السلطة المرجعية القانونية والسياسية لتوحيد ألمانيا. وفي معاهدة ثنائية تم التفاوض للتوصل إليها بين براندت وبريجنيف بين عامي 1970ـ 1971، قبلت الجمهورية الاتحادية الحدود الأوروبية القائمة بدون أية شروط باعتبارها «محرمة ولا تنتهك». لكن في مؤتمر الأمن الأوروبي، حيث كانت الجمهورية الاتحادية مدعومة من قبل حلفائها ـ خصوصا الولايات المتحدة ـ تمكنت من الحصول على فقرة تذكر أن «الحدود يمكن تغييرها، تبعا للقانون الدولي، عبر الوسائل السلمية وبالاتفاق»[1]، ومنح الزعماء الألمان الفضل الرئيسي في هذه العبارة إلى الولايات المتحدة.[2]

أما الفقرات التي تؤكد على حرية انتقال الأشخاص والأفكار، وتوفير الحماية «لحقوق الإنسان والحريات السياسية» التي أصرت الدول الديمقراطية على تضمينها في الوثيقة الختامية، فقد كانت على القدر نفسه من الأهمية. تمثل غرضنا في كبح محاولات السوفييت، عبر الاتفاقات الدولية، وقمع الثورات والانتفاضات والاحتجاجات التي كانت تتفجر منذ مدة طويلة، كما حدث في المجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968. واستطاع النشطاء البواسل وأصحاب الرؤى المتبصرة مثل فاكلاف هافل وليخ فاليسا تحويل هذه الجمل الفقرات المتضمنة في الوثيقة الختامية إلى دعوات تعبئة وحشد لمقاومة السلطة الديكتاتورية الاستبدادية في العالم الشيوعي، ومن ثم تحرير أوروبا الشرقية في نهاية المطاف.

إضافة لكل ذلك، أصرت الدول الأوروبية على تحقيق بعض التحسن في الأمن على الصعيد العسكري برغم حقيقة أن المنبر/المنتدى الرئيسي لهذا الموضوع كان المفاوضات حول تخفيض عدد القوات (MBFR)، التي افتتحت للتو في فيينا. لكن الدول الديمقراطية، علاوة على بعض الدول السائرة في فلك السوفييت، أرادت إضافة مزيد من القيود الكابحة لنشر القوات في أوروبا. وقد شملت «إجراءات بناء الثقة» (CBMS)، كما دعيت آنئذ، خطوات مثل الإبلاغ المسبق عن المناورات التي تبلغ حجماً معيناً وتجري ضمن مسافة معينة من حدود أية دولة مشاركة، الأمر الذي عنى تقييد حركة القوات السوفييتية داخل روسيا الأوروبية.

في البداية، تمثلت الاستراتيجية الأمريكية في عدم خلق العراقيل أمام تقدم المفاوضات، لكن دون فعل الكثير لتسريعها أيضاً. وكان مرور الوقت يخدم مصالح الغرب من خلال الاستنزاف التدريجي لممارسة الأساس المنطقي الأصلي القائم على تعزيز القوة السوفييتية. وحين كان هذا الهدف يتحقق، تدخلنا في القضايا المهمة، مثل إجراءات بناء الثقة، وفقرات حقوق الإنسان، ومسعى الألمان لإضافة

جملة «التغيير السلمي للحدود». وبهذا الأسلوب، رجحت كفة الفائدة التي حققتها الدول الديمقراطية إلى حد بعيد. في بداية عام 1974، كان من الواضح أن السوفييت لا يحققون النتيجة الرمزية التي سعوا إليها. وعمليـة صياغـة المسودة النهائية كانت طويلة ومرهقة وسرية. حـاول السوفييت نزع الشوكة المؤلمة من جمـل حقوق الإنسان عبر إقحام مقدمـة تمهيدية تحرم استخدام أي من فقرات الوثيقة الختامية للتدخل فـي الشـؤون الداخلية للدول الموقعة. وهذا بالطبـع سوف يبطل الغرض الكلي للفقـرات المتعلقة بحقوق الإنسان. فأخفقت المناورة السوفييتية في نهاية المطاف.

ولـدّت الجملـة التي تسمح بالتغييـر السلمي للحدود جدلاً خلافيـاً مشابهاً. ولسـوف يفكر السوفييت بالمسألة، كما قالوا، طالما هي في المقدمة التمهيدية المنفصلة عن مبدأ «حرمة الحدود». فقد ستنتجوا على ما يبدو أن ذلك سيسبغ على الاعتراف بالحدود القائمة مكانة أعلى من فكرة تغييرها سلميا. وبالطبع أدرك الألمان هذه المناورة، وطلبوا مساعدة الولايات المتحدة. أما «التسوية» النهائية فكانت إضافة مادة مستقلـة لا تؤكد فقط علـى مبدأ التغيير السلمي بل أيضاً على حق كل دولـة موقعة على الانضمام إلى/ أو الانفصال عن التحالفات.

نتيجة لكل ذلك، ومع تشعب المفاوضات الفعلية أكثر وأكثر إلى لجان من الخبراء، زاد غموض ونخبوية المصطلحـات. إذ ظهرت «تسويـات» الهولنديين، و«خطط» الفنلنديين، و«اقتراحات» الألمان ـ وكل منهم صنفها كذلك. هذه التلفيقات الدبلوماسية رتبها البريطانيون بحذق ضمن «سلات». «السلة 1» تتعامل مع قضايـا الأمن، «السلة 2» مع الشؤون الاقتصادية، «السلة 3» مع حقوق الإنسان، وحرية الانتقال، والمسائل ذات الصلة.

كبـار المفاوضين الذين امتلكوا مـا يكفي من الشجاعة للمشاركة في صياغة المسودة النهائية وجدوا أنفسهـم بسرعـة وهم يرزحون تحـت حمل ثقيل من الألغـاز الغامضة. بدا غروميكـو حسن الاطلاع على القضايـا المتعلقة بالاتحاد السوفييتي، لكن حتى هذا المحتـرف الاستثنائي التبست عليه الأمور المتعلقة ببعضـ المقترحـات الأجنبية غير العاديـة. وكنت أفخر بمعرفـة تفاصيل كافة المفاوضـات والتي تجري بتوجيهاتـي، لكني لـم أستوعب تماما «مؤتمر الأمـن والتعاون في أوروبا». صحيح أننـي فهمت بوضوح ما كنـا نحـاول تحقيقه، والشروط والفقرات التـي كنا نطالب بإضافتها، لكن كثيرا مـا راوغت فهمي الصيغ الدقيقـة. ولم أفهم تماما الفارق المميز بين «التطبيق المتساوي» و «سريان المفعول المتساوي» للمبادئ، التـي دارت حولها معارك مريـرة؛ ولماذا تستطيع الفاصلـة بعد الجملة تغيير أهميتهـا العملياتية، وذلك سبب آخر للنزاع والخلاف؛ أو لماذا تتغير أهمية الجملة داخل إحدى الفقرات إذا نقلت إلى أخرى. ونظرا لأن غروميكـو كان يعانـي على ما يبدو من نفس الورطة المأزقية، فقـد نزع لتأسيس المعارضة السوفييتية تجـاه «السلـة 3» على قاعـدة الدفاع عن الأخلاقيـة السوفييتيـة المتزمتة من خلال الادعاء بـأن العبارة

المتعلقة بحريـة انتقال الأشخاص عبارة عن «حصان طروادة» المصمم للسماح لراقصات «الكباريهات» الهولنديات شبه العاريات بتلويث الوطن الأم للبروليتاريا.

الإجـراءات العسكريـة لبناء الثقة أدت أيضا إلى مماكحات مشابهـة. فقد سعت الدول الغربية لضمان الالتزام بالإبلاغ عن تحركات الألوية قبل مدة ستين يوما؛ في حين رد السوفييت باقتراح الإبلاغ عن مناورات الفيالق العسكرية قبل خمسة أيام. أما الحل الوسط فكان الإبلاغ عن نشر الفرق قبل ثلاثين يوما.

رؤسـاء الدول نقلـوا إلى وزراء خارجيتهـم تعليمات من هـذا القبيل، وهؤلاء حولوهـا بأقصى سرعة إلـى طواقم خبرائهم. ولحسن الحظ كان مساعد وزير الخارجيـة أرثر هارتمان، مفاوضنا الرئيسي على المستوى العملي، متمكناً إلى حد ما من التفاصيل كافة. وقد استطاع بمهارة وحذق قيادة المفاوضات نحو نتيجتها الختامية الناجحة.

كانـت الخلافات الجدالية المتنوعة بالأساس معالم تشير إلى مراحل التراجع السوفييتي حول قضايا التغيير السلمي للحدود، وإجراءات بناء الثقة، وحقوق الإنسان. بحلول أيار/ مايو 1974، بدا الاتفاق وشيكاً بمـا يكفي لبدء النقاشات حول موضوع اختتامه وتوقيعه علـى مستوى القمة. لكن عند هذه المرحلة، أدت مغـادرة كل من هيث وبومبيدو وبرانـدت ونيكسون للسلطة بشكل متتابع وسريـع، إلى حدوث ثغرة جديدة وسعت فجوة المعرفة الفاصلة بين القادة والزعماء وخبرائهم. وبدا وكأن عملية صياغة المسودة النهائية ستصبح غاية في حد ذاتها، ولا يفهمها سوى مجموعة مختارة من الدبلوماسيين المعنيين، وكأنهم حفنة من رهبان الأديرة الذين كانوا يحتكرون تفسير النصوص المقدسة في القرون الوسطى.

مـن بعض النواحـي، كانت حالة مسعورة من جنـون الدبلوماسية الجماعية. ونظـراً لأن أحد الدوافع الكامنة وراء عقد المؤتمر كان إعطاء الدول الأوروبية الصغيرة حرية أكبر في المناورة، توجب على القوى العظمى اتخاذ جانب الحذر لكي لا يطغى ذلك على ما تفضله من بدائل أو حتى على ما تتشبث به من آراء. أحد هؤلاء الذين تعدوا على الآخرين كان دوم مينتوف، رئيس وزراء مالطا. فحين كان المؤتمر يقترب من لحظـة الختام ولم يتبق سوى تحديد موعد القمة، أعاق مينتوف الإجراءات لمدة ثلاثة أيام كاملة. أصيب مضيفونـا الفنلنديون باهتياج شديـد لأنهم لا يستطيعون عمل الترتيبات والتحضيـرات اللازمة للقمة إلا بعـد التوصل إلى قـرار نهائي. وطيلة يوم كامل تعذر الوصول إلى دوم مينتـوف: السفير المالطي زعم أنه خـرج لممارسـة ركوب الخيل - رغم أن العثور عليه في جزيرة صغيرة نسبياً لا يجب أن يكون مهمة صعبة. تشبـث منتـوف بمطالبه ليومين آخريـن محاولاً الحصول علـى مزيد من المكاسب. وفـي نهاية المطاف استطاع الفنلنديون، الذين كانوا طيلة المؤتمر مثال المضيفين الذين يتمتعون بالاستقامة والأمانة إضافة إلى الكفاءة الدبلوماسية، التغلب على المأزق، الذي غابت عن ذهني طبيعته، ولم أعد أذكر الصيغة التي استخدموها، ولم أحتفظ بأية سجلات حول الموضوع.

حتى فورد استسلم لمظهر نادر من العناد والتشبث بالرأي حين أصر على تأخير افتتاح المؤتمر لمدة أسبوع رداً على اعتراضات غروميكو على مواضيع تافهة.

عنـد هذه النقطة، حيث اكتملت الوثيقة الختاميـة تقريباً، واقترب موعد القمة، شن المنتقدون داخل أمريـكا هجوما على مؤتمر هلسنكي باعتباره فكرة خطيرة انطلقت عفويا من رأسي اثنين من المتهوسين بالانفـراج فـي العلاقات بيـن الشرق والغرب، فـورد وكيسنجر (إضافـة إلى نيكسـون، ضمنيا). دفعهما السوفييـت بالترهيـب إلى تقديـم تنازلات من جانـب واحد، مثل التخلـي عن أوروبا الشرقيـة لتقع تحت الهيمنة السوفييتية الأبدية.

صحيفة «نيويورك تايمز» كتبت في افتتاحيتها الرئيسية (21/7/1975) ما يلي:

مـا كان مـن المتوجب عقد المؤتمر الذي يضم خمساً وثلاثيـن دولة حول الأمن والتعاون فـي أوروبا، الذي يقترب الآن من نقطة الذروة بعـد اثنين وثلاثين شهراً من المماكحات والمراوغات اللفظية. لم يبذل من قبل مثل هذا الجهد المضني خلال هذه المدة الطويلة لتحقيـق مثل هذه النتائج الهزيلة فـي إعلان المؤتمر المؤلف من مئة صفحة حول النوايا الحسنة في العلاقات بين الشرق والغرب. نتائج هزيلة لكن خطيرة.

هزيلـة، لأنه بعد قيام المئات من الدبلوماسييـن بصياغة هذه الوثيقة، أشاروا بالتحديد إلى أنها لن تكون ملزمة قانونيا لأي طرف. وخطيرة، لأنها تلزم الولايات المتحدة، وكندا، وثلاثـاً وثلاثين دولة فـي أوروبا بمبدأ «حرمة الحـدود»، أي المصادقة رمزياً على حدود الأمر الواقع، بما في ذلك تقسيم ألمانيا وأوروبا وضم الاتحاد السوفييتي لمناطق واسعة فـي شـرق أوروبا، شملت دول البلطيـق المستقلة الثلاث إضافة إلـى قطاعات كبيرة من أراضي بولندا، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا"[3].

أمـا «وول ستريـت جورنال» فقد قدمـت الحجة (في عدد 23 تمـوز/ يوليو) علـى أن المؤتمر «رمزي محض، والرمز دال علـى الهيمنة السوفييتية في أوروبا.. الاتفاق الذي سيوقـع سوف يكون نسخة رسمية من مالطا، بدون الجوانب التعويضية المتوازنة»[4].

أوزفالدس أكمنتنز، نائب رئيس جمعية الصحافة اللاتفية، قال:

الرئيـس فورد سـوف يوقع اسمه على معاهـدة بائسة ولا أمريكية - معاهـدة تدفن آمال الملايين مـن شعوب أوروبا الشرقية بضمان الحريـة والاستقلال. معاهدة تدفن مبادئ ميثـاق الأطلسـي، والمثل العليا التـي أبقت على الأمل في قلوب اللاتفييـن، والليتوانيين، والإستونيين، والأوكرانيين، والبولنديين وغيرهم"[5].

كل هـذا تشويـه زخرفي مغاير للحقيقة. حين أصبح فـورد رئيساً، كان قد مر على انعقاد جلسـات المؤتمر سنة كاملة. والتزمت به خمس وثلاثون دولـة، بما فيها الفاتيكان كونها دولة ـ مدينة أوروبية. وتلهفت الدول الحليفة في الناتو كافة لإكمال المؤتمر واختتامه بقمة تجمع رؤسـاء وزعماء وقادة الدول المشاركة. وهنالك أجزاء رئيسية من البيان الختامي قد تمـت صياغتها. وازداد وضوحاً في كل أسبوع أن الدول الديمقراطية تتحسن مواقفها وتتعاظـم مكاسبهـا من المفاوضات. أمـا انسحاب الولايات المتحدة فـي هذه المرحلة، فـكان سيحقق «مأثـرة استثنائية» معادية لدول أوروبا والاتحـاد السوفييتي كافة من دون مكسب محدد بالمقابل: في الحقيقة، كنا سنضحي بالمكاسب الكبيرة التي حققناها.

ولـو لم يخضع الجدال العلني العام للأهواء والعواطف التـي تتناسى القضايا الحقيقية، لغدا واضحا أن التعهـد بضمان حرمة الحدود يشكل قيـدا أشد على القوة التي تمتلك أضخم جيش بري ـ الذي تخاف منه كل الدول المجاورة ـ منه على الدول الديمقراطية التي لا تمتلك ما يكفي من الأسلحة والدعم الشعبي لشـن حرب هجوميـة عدوانية. وبرغم كل شيء، فإن الحدود الوحيدة التـي انتهكت خلال الحرب الباردة هي حدود جيران الاتحاد السوفييتي على أيدي الجيش الأحمر. وفهمت دول أوروبا الشرقية الأسيرة ذلك أكثـر من بعض الناس في الديمقراطيـات الغربية، المعرضة من وقت لآخر لنوبات دورية من جلد الذات. ذكرنا كالاهان بالحقائق المتعلقة بأوروبا الشرقية على مائدة الفطور التي جمعته مع فورد وولسون وأنا في هلسنكي في الثلاثين من تموز/ يوليو:

كالاهان: أبلغنا «الزعيم الهنغاري جانوس» كادار بالأمس أنهم يعتبرونه التزاماً معنوياً وسياسياً.

كيسنجر: حتى حرمة الحدود أثبتت أنها أكثر فائدة للدول الأخرى مقارنة بالاتحاد السوفييتي.

كالاهان: لن تستطيع أية حكومة سوفييتية تبرير الغزو مرة أخرى.

كيسنجر: مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لن يمنعه، لكن يستحيل تسويغه مجددا.

الدول التي وصفها منتقدونا بأنها الضحايا الرئيسية للوثيقة الختامية كانت في الواقع أقوى مؤيديها. وكمـا أشرنـا آنفا، اعتبرت الجمهورية الاتحاديـة فقرة التغيير السلمي نجاحـاً عظيماً، وكررت الاعتراف بفضل الولايات المتحدة وحدها في تمكنها من تحقيقه. وبعد خمسة عشر عاما، وفرت هذه العبارة الأساس القانوني لتوحيد ألمانيا. وكما قلنا، شملت نفس الفقرة المتعلقة بالتغيير السلمي لغة رفضت ضمنياً الأس المنطقي السوفييتي لغزو المجر وتشيكوسلوفاكيا. في صيغتها النهائية، ذكرت:

تعتبر «الدول الموقعة» أن حدودها قابلة للتغيير، بالوسائل السلمية والاتفاق، تبعا للقانون الدولي. كما وتملك الحق بالانتماء/ أو عدم الانتماء إلى المنظمات الدولية، أو أن تكون/

أو لا تكـون طرفا في المعاهدات الثنائيـة أو المتعددة، بما في ذلك الحق بأن تكون/ أو لا تكون طرفاً في معاهدات التحالف: كما وأن لها الحق بالتزام الحياد[6].

وإذا كان للعبارة أي معنى عملياتي، فإنها تبطل مبدأ بريجنيف لعام 1968، الذي سوغت موسكـو تبعاً له استخدام القوة ضد تشيكوسلوفاكيـا وسيلةً للحفاظ على وحدة المعسكر الاشتراكـي، وذريعـة خروتشـوف التبريرية لقمع ثـورة المجر عـام 1956، لأنها حاولت الانفصال عن حلف وارسو.

كانـت دول أوروبا الشرقيـة التابعة للسوفييت تبلغنا في السـر أن الوثيقة الختامية سوف تزيد الكوابح التي تعيق التدخل العسكري السوفييتي، وتعزز بالتالي قدرتها على ممارسة سياستها الخارجية انطلاقاً من مصالحها الوطنية. من ناحية أخرى، وصف بعض الذين انتقدونا بيانات زعماء أوروبا الشرقية بأنها إملاءات من قبل سادتهم البارعين في فنون المكر الشيطاني في الكرملين. أما أولئك الذين ظلوا مناهضين منا للشيوعية منذ البداية وتعاملوا يومياً مع الدول التي تدور في فلك موسكو فكانوا أكثر معرفة ودراية. من المؤكد تبعـاً لبعض النقـاط الفرعية في المسودة النهائية أن بعض دول أوروبا الشرقية تعاونت مـع القوة التي تحتل أراضيها، لكن الفرض الرئيسي لـدول مثل بولندا والمجر ورومانيا، كمـا أوضحت لنا، كان زيـادة هامش المناورة لديها في وجه الاتحـاد السوفييتي. وبدأت كلهـا تعتقد، بدرجات متفاوتة، أن العقيدة الشيوعية قـد فقدت زخمها ودافعها المحفز. وبرغـم كل شيء، فإن الاضطرابات والانتفاضـات الشعبية الوحيدة في الدول الصناعية قـد حدثت على ترابها لا في معاقل الرأسمالية كما تنبـأت الماركسية. ونظرا لأن زعماء بولنـدا والمجـر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا أدركوا أن مستقبلهـم يعتمد على قدرتهم على الاحتكام إلى القومية التاريخية لبلادهم، فقد اعتبروا مبادئ مؤتمر الأمن الأوروبي على درجـة كبيرة من الأهمية، من أجل كبح الغزو السوفييتي أو إعاقة تدخله في شؤونهم قبل كل شيء. وشددت يوغسلافيا غير المنحازة بزعامة تيتو على نفس النقطة بقوة أكبر.

لـكل هذه الأسبـاب اعتبر فورد أن عقد القمـة الختامية «لمؤتمر الأمن والتعـاون الأوروبي» يصب في المصلحـة القومية للولايات المتحدة، بشرط أن نستطيع تحقيـق أهدافنا فيما يتعلق بالقضايا المفتاحية مثـل التغيير السلمي للحـدود، وحقوق الإنسان، وإجـراءات بناء الثقة. ومثلما هي حالـه في كل القرارات الحاسمـة والخطيـرة، كان الرئيس هادئـاً وقد قلل من أهميتهـا. وفي الخامس من أيـار/ مايو حين كان المؤتمـر على وشك اختتـام جلساته والقمة تقترب من موعدها، اجتمعت مع فـورد في المكتب البيضاوي وحذرته:

كيسنجـر: جاكسون الآخرون سـوف يبدؤون الهجوم عليك حول قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وسيعتبرونـه خداعـاً لا يستحـق عقد قمة. ولسـوف يحشدون المهاجرين مـن البلطيق وشرق أوروبا. المؤتمر لا يغير الوضع في دول البلطيق..

فـورد:.. أعتقد بأننا إن لم نشارك، فسنبدو قساة متجهمي الوجوه ونريد العودة إلى الحرب الباردة. لا أعتقد أن الشعب الأمريكي سيفهم الوضع.

لكـن فورد رفضـ المتابعة إلا إذا تحققت الأهداف الأمريكية. في السادس والعشرين من أيار/ مايو 1975، أعلمته بالصيغ السوفييتية فيما يتعلق بفقرات إجراءات بناء الثقة وحقوق الإنسان (السلة 3):

أعتقـد بـأن عليك أن تتخذ موقفاً متشـدداً.. فإن أرادوا «السوفييـت» المؤتمر فعليهم أن يتنازلوا.. لسوف أصغي ولن أشارك. فإن تمكنا من الوصول إلى حل مناسب كان بها: وإلا فلننتظر بضعة أشهر.

وافق فورد، وقال: «أعتقد بأن علينا أن نتريث».

التضامـن الاستثنائي الذي تطور بين زعماء التحالف الأطلسي بعد وصول فورد إلى سدة الرئاسـة سهل إلى حد كبير التوصل إلى نتيجة إيجابية مؤاتية. وبينما كان المؤتمر يسير نحو خاتمته بطرق متعرجة، اعتاد زعماء الدول الحليفة الاجتماع بصورة دورية للتخطيط للاستراتيجيـة المشتركـة. ومن أجل الاهتداء إلـى السبيل وسط المتاهـة، تأخذ إحدى الـدول الحليفة زمـام القيادة في قضية محددة والدول الأخـرى تدعمها. وهكذا تزعمت فرنسـا معظم المفاوضات حـول قضايا (السلة3) (حقوق الإنسـان). وبريطانيا قضايا (السلـة2) (المراجعات العسكرية لبناء الثقة)، والولايات المتحدة قضايا «السلة1» التي شملت فقـرات وشروط «التغيير السلمي». وقد تبدت هذه الصداقة الحميمة في الرسالة التالية التي بعثها وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانارغ في منتصف حزيران/ يونيو:

عزيزي هنري:

شكـراً لأنك أعلمتني في الثامن من يونيو «1975» بالميول السوفييتية حول الإبلاغ مقدما عن المناورات العسكرية الكبيرة الحجم التي وضعت تصوراتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وبشكل أكثر دقة توسيع المنطقة الجغرافية المعنية بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وكمـا تعرف، فإن إجراءات بناء الثقة لا تمثل، بالنسبة لفرنسا، إحدى النقاط الجوهرية فـي المؤتمر.. وبرغم ذلك، أشاركك وجهة نظرك بأن منطقة بعمق 250 كيلو متراً داخل الأراضـي السوفييتية تمثـل بالنسبة للاتحـاد السوفييتي تنازلاً مهما قـادراً على تشجيع

إقامة قاعدة لتسوية مرضية، آمل أن يصبح بالإمكان التوصل إليها في وقت قريب. أنا أعطي التعليمات الضرورية لوفدنا في جنيف بحيث يتصرف ضمن هذه الروح بالارتباط مع وفدكم إضافة إلى وفود الجماعة الأوروبية.

مع أحر التحيات

تجسدَ أحد الأنماط الغريبة لعملية صنع القرار السوفييتي ـ وذلك على خلاف الصورة العامة التي تتصف بالتصميم العنيد والتي سعى المفاوضون السوفييت لتعزيزها، تجسد في الانتقال المفاجئ من الإلحاح والإصرار خلال عملية التفاوض إلى الاستعجال المحموم تقريباً للتوصل إلى اتفاق ما إن يقترب الموعد النهائي (المفروض ذاتياً في أغلب الأحيان). وكأنما لا تتوصل اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي إلى إجماع خلال مسار المفاوضات إلا بواسطة الاستعراضات المتبادلة للصلابة والتشدد. لكن ما إن يلتزم الزعماء بموعد نهائي محدد، حتى يبدو وكأن الجانب المعكوس من الضراوة والقسوة قد اكتسح المفاوضين السوفييت فجأة ـ القلق من احتمال ضياع شهور المفاوضات الصعبة هباء، الأمر الذي قد يزود المنافسين المحتملين بالذخيرة والدعم.

تبعاً لتجربتي، فإن الأيام الختامية لأية مفاوضات مع السوفييت تؤدي عادة إلى تنازلات أكثر من تلك التي قدمت طيلة الشهور، بل حتى السنوات، السابقة. هذا ما حدث عند نهاية مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سالت1» عام 1972، ومرة أخرى في فلاديفستوك عام 1974. وتكرر النمط مجدداً مع اقتراب الموعد الأخير لقمة مؤتمر الأمن الأوروبي. فبحلول منتصف حزيران/ يونيو 1975، تم حل القضايا العالقة. واقترب الاتحاد السوفييتي كثيراً من موقف الدول الديمقراطية حول كل القضايا المتنازع عليها فيما يتعلق بالتغيير السلمي، وحقوق الإنسان، وإجراءات بناء الثقة. وأصبح الطريق الآن لقمة هلسنكي سالكاً تماماً.

مع اقتراب موعد القمة، تفجر الجدل السياسي في الولايات المتحدة بشكل أكثر حدة من ذي قبل. فقد خشي المحافظون من أن عقد أية قمة مع القادة السوفييت سوف يوقع الاضطراب والتشوش في الدول الديمقراطية: بينما أراد غير المحافظين - الذين وصلوا حديثاً إلى جبهة المعركة ضد الشيوعية ـ خوض معركة إيديولوجية، وليس مناورة دبلوماسية. وكان زعماء مثل رونالد ريغان وهنري جاكسون يستعدون لإثارة مسألة الانفراج بوصفها قضية مدرجة في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1976، التي لم يفصلنا عن مراحلها الرئيسية سوى أقل من سنة. ووجه ريغان أول انتقاد علني لفورد حين قال: «أنا ضدها وأعتقد أن على الأمريكيين كافة أن يكونوا ضدها»[5]. كما انتقدها السيناتور جاكسون بتعليقات مشابهة. أما الليبراليون فقد اعتبروا تركيز الوثيقة الختامية على حقوق الإنسان غير كاف. وكما سنرى، فإن كل هذه النزعات التي ما تزال متباينة سوف تندمج وتتوحد بعد الزيارة الدراماتيكية التي قام بها ألكسندر سولجينتسين إلى واشنطن قبل شهر من انعقاد قمة هلسنكي.

كرر نمط الانهيار في الهند الصينية نفسه لدى موظفي البيت الأبيض. فقد حسب العديد من القادمين الجدد أن بإمكانهم تخفيف حدة الهجوم الضاري على الإدارة من خلال فصل فورد نوعاً ما عن السياسة التـي كان يناصرهـا. بينما حـاول آخرون التقليل من شـأن النتيجة عبر الزعم بانتفـاء الأهمية القانونية للوثيقـة ــ وهذا اقتراح غريب حـول وثيقة يوشك الرئيس على توقيعها. لكـن الانفصال الجزئي عنها ـ أو تحميلـي مسؤوليتها، وهو تكتيك مفضل آخر ـ لا يحقق أي غرض دبلوماسي ولا يؤدي إلا إلى إضعاف فورد على الصعيد الداخلي. ولم يكن هنـاك حل وسط بين وقف العملية وإكمالها حتى النهاية.

عنـد جرد حسابـات الوثيقة الختاميـة، يتبين أن فقرات وشـروط «حرمة الحدود»لـم تفعل أكثر من التأكيـد على العبارات المتضمنة في معاهدات السلام التي وقعهـا الحلفاء بعد الحرب بين عامي 1946ـ 1949، التي شملت الولايات المتحدة، إضافة إلى معاهدات «السياسة الشرقية»، الأحدث عهداً التي عقدها ويلـي برانـدت. فالغرب لم يستخدم التهديد بالقوة مطلقاً وسيلة لتغيير الحدود الأوروبية. وفي الحقيقة لا تملك أية دولة ديمقراطية، باستثناء الولايات المتحدة، القدرة على إطلاق مثل هذا التهديد. وأخيرا، فإن المشكلة الجوهرية لأوروبا الشرقية لا علاقة لها بموقع الحدود بل بالديكتاتوريات الشيوعية التي فرضتها القوة السوفييتية وما تزال على قيد الحياة بفعل الإكراه والقسر اللذين تمارسهما موسكو.

الثمـن الـذي دفعه الاتحاد السوفييتي مقابـل سعيه اليائس للحصول علـى الشرعية هو الموافقة على عبـارة تصادق علـى التغيير السلمي للحدود، التي لعبـت دورا هاما في المفاوضات حـول توحيد ألمانيا، وعلـى اللغـة ذات الدلالة الواسعة لحقوق الإنسان (فـي «السلة3»)، التي انبعثت ذاتيـاً بشكل غريب. فقد انتشـرت «مجموعـات هلسنكي للمراقبـة» في عدة دول من المعسكـر الشرقي، أشهرها مـا عرفت باسم «ميثـاق 77» فـي تشيكوسلوفاكيا. وفسـرت وثيقةَ هلسنكي الختاميـة باعتبارها تدمج حقـوق الإنسان في القانون الدولي ـ وهو رأي كنا نؤيده تماماً.

لا بـد أن يمثـل أي اتفاق بيـن الخصوم رهاناً علـى المستقبل. وبدون شك، سعى القـادة السوفييت لـ «مؤتمـر الأمن والتعاون الأوروبـي» لأنهم أملوا بإضعاف معنويات الـدول الديمقراطية عبر تجميد الوضع القائـم في أوروبـا. أما الديمقراطيـات الغربية فقد ضغطت من أجـل قضايا «السلـة3» والتغيير السلمي لاستغلال ما أصبحنا ندرك بأنها مواطن ضعف كامنة في الإمبراطورية السوفييتية.

ألكسندر سولجينتسين

ألكسندر سولجينتسين كاتب شهير يمثل قوة أخلاقية مستدامة في عصرنا. قناعاته السياسية شكلت دافعاً محركاً قوياً للنضال ضد الطغيان الشيوعي، وذلك بالرغم من صعوبة وصفها بالإخلاص المتحمس لمبـادئ الديمقراطيـة التعددية أو الثقافة الغربية. كنت معجباً برواياتـه منذ مدة طويلة: روايته «أرخبيل الغـولاك» ــ وهي تاريخ من ثلاثة أجزاء لسجون معسكرات العمـل ـ أثرت في نفسي كما لم تفعل سوى قلة

قليلة من الكتب السياسية. وحين أصبح فورد رئيساً، أعطيته نسخة من الجزء الأول وألححت عليه بقراءته كي يفهم بصورة أفضل طبيعة التهديد السوفييتي.

وخوفاً على هذا المناضل الباسل حين ازدادت الضغوط السوفييتية عليه، كررت مناشدة دوبرنين السماح لسولجينتسين بمغادرة الاتحاد السوفييتي. وأكدت على أن الطلب قائم على أسس إنسانية وأن الإدارة الأمريكية لن تستغل نفي سولجينتسين لأغراض سياسية. ولم يتضاءل إعجابي بمساهمات المؤلف التاريخية في قضية محاربة التوتاليتارية الشيوعية والانتصار النهائي للروح الإنسانية على مر السنين ـ وهذا أكثر مما يمكن قوله عن كثير من معجبيه عام 1975.

طرد سولجينتسين من الاتحاد السوفييتي في الثالث عشر من شباط/ فبراير 1974. وأتى إلى الولايات المتحدة بعد بضعة شهور. جمعية «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية» (AFL CIO) بزعامة رئيسها جورج ميني المناهض بشدة للشيوعية، دعته لإلقاء خطاب في حفل عشاء أقيم في واشنطن في الثلاثين من يونيو/ حزيران 1975، قبل مدة قصيرة من مغادرة فورد لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن الأوروبي. اختير الموعد بعناية: فإذا عبر سولجينتسين عن آرائه المعروفة، فلسوف يقدم دعماً كبيراً لمعارضي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

لم يخيب سولجينتسين آمال الجهة الراعية للحفل. فقد انتقد في خطابه الحماسي الملتهب النظام السوفييتي بشدة وطلب من الدول الديمقراطية تبني سياسة المواجهة ضده وألح على وضع حد لما وصفه بالتنازلات من جانب واحد، التي تضمنت برأيه المفاوضات الغربية كافة مع الاتحاد السوفييتي، بدءاً من اعتراف روزفلت به، لتشمل حتى قانون الإعارة والتأجير(*). واستحث الولايات المتحدة على القيام بحملة ناشطة ضد الشيوعية حتى داخل الاتحاد السوفييتي، وأعلن ازدراءه للحجة القائلة بأن ذلك يمثل تدخلاً في شؤون الاتحاد السوفييتي الداخلية. كما توسل سولجينتسين قائلا: «تدخلوا أكثر وأكثر. تدخلوا بقدر ما تستطيعون. نتوسل إليكم أن تأتوا وتتدخلوا»[8].

حضرت شخصيات رفيعة المستوى لسماع الخطاب، بمن فيها وزير الدفاع جيمس شلسنجر، الذي جلس على المنصة، وهو عارف تماما بأن الغرض من المناسبة إضعاف سياسة الإدارة التي يخدم فيها.

في الثاني من تموز/ يوليو، اتصل السيناتور جيسي هولمز والسيناتور ستروم ثورموند بمستشار فورد جاك مارش، وطلبا تحديد موعد للقاء سولجينتسين مع الرئيس قبل الخامس من تموز/ يوليو، حيث من المقرر أن يغادر سولجينتسين واشنطن. كان من المتوجب على فورد القيام برحلة إلى سينسيناتي وكليفلاند في اليوم التالي، الثالث من تموز/ يوليو. وهذا يعني عقد اللقاء في الرابع من الشهر، وهو يوم

(*) صدر عام 1941 لمساعدة الدول الحليفة على محاربة دول المحور. (م).

عطلة رسمية، بدون سابق تحضير. اعتبر فورد هذا الطلب الفظ بمثابة إنذار غرضه إحراجه أمام الجناح اليميني الجمهوري، ولذلك قرر عدم استقبال سولجينتسين على أن يعزو مارش ذلك لصعوبات في جدول المواعيد. عند هذه النقطة، لم يكن القرار متعلقاً مباشرة بالعلاقات بين الشرق والغرب؛ فالسبب الدافع وراءه كان شأنــاً داخليــاً في البيت الأبيض (رغــم أن موظفي مجلس الأمن القومــي كان بمقدورهم تغيير القرار لو أعجب الرئيس)[9].

كنت أمضي إجازة في سنت جون في الجزر العذراء حين حدث كل ذلك. عرف سكوكروفت برأيي وأبلغني بعد اتخاذ القرار. اتفقت مع الرئيس في الرأي. لكن ذلك لم يمنع وسائل الإعلام ومنتقدي فورد من المعادين لسياسة الانفراج من اتهامي بلعب دور الشرير في القضية. ولربما لو كنت حاضراً في واشنطن آنذاك، لاقترحت عقــد لقاء هادئ بــدون ضجيج إعلامي يجمعه مع الرئيس أو معي. وجرى عرض الخيارين بعد ارتفاع صيحات الغضــب والاحتجاج. وقوبلا بالرفض من جانب سولجينتسين. فمن النادر الاستمتاع بالتعامل مع الأبطال على المستوى الشخصي. ولو تمت استشارتي، فمن المرجح أنني لن أنصح بعقد لقاء رسمي متلفز. نظرا لأن فورد كان علــى وشك السفــر إلى هلسنكي حيث سيجتمع بليونيد بريجنيف الذي أطلــق سراح سولجينتسين لأسباب إنسانية قبل بضعة شهور فقط. نتيجة طلب شخصي من البيت الأبيض ـ جزئياً على أقل تقدير.

اشتهرت الآن قضية عضوي مجلس الشيوخ. واتهمني نقاد سياسة الانفراج بلعب دور الشرير.

فــي مؤتمــر صحفي عقد فــي السادس عشر من تموز/ يوليــو، أشرت إلى أن القــرار الأصلي قد اتخذ علــى أساــس اعتبارات تتعلق بجدول مواعيــد الرئيس وليس انطلاقاً من قاعــدة السياسة الخارجية. ومع ذلــك، أكــدت على دعمي لقرار فــورد لأسباب تتعلق بالسياســة الخارجية. كما ميــزت بين جوهر خطاب سولجينتسين، الذي أرحب به، واللقاءات على المستوى الرئاسي:

> اعتبر سولجينتسين واحداً من أعظم كتاب هذه الحقبة. ويبدو أنني في منصبي الحالي لا أقرأ إلا الأوراق السرية. وأعمال سولجينتسين واحدة من الوثائق غير السرية القليلة التي ما زلت أقرؤها. لذلك فأنا أكن احتراماً هائلاً وإعجاباً كبيراً لسولجينتسين الكاتب.
>
> ثانيا، أعتقد أن بمقدور هذه البلاد الإصغاء إلى رجل بمثل تميزه دون أن يقلقها تأثير ذلك في مصالــح السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أما بالنسبة لمقابلة كبار المسؤولين، فيمكن التفكيــر بها من منظور السياسة الخارجية. ومن وجهــة نظر السياسة الخارجية يمكن للتأثير الرمزي للقاء أن يسبب أضرارا ـ وهذا لاعلاقة له بالرجل ولا برسالته[10].

انفتحــت أبــواب الجحيم. فقــد أصدر جاكسون بيانــاً صرح فيه بــأن انحياز الناطــق الرئيسي باسم السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب السوفييت بدلاً من حرية التعبير والكلام يعتبر يوماً حزيناً للبلاد. أما صحيفة «وول ستريت جورنال» فقد شنت هجوما علي:

لقد سمع الرئيس فورد، في واحد من أكثر القرارات جوراً في ولايته، نصيحة بعض المستشارين الذين حذروه من أن دعوة البيت الأبيض للسيد سولجينتسين قد تجرح مشاعر الكرملين[11].

كما اتهمت صحيفة «نيويورك تايمز» الرئيس بعبور الخط الفاصل بين سياسة الانفراج وسياسة الاسترضاء (على حساب المبادئ الأخلاقية) ـ دون أن تردعها حقيقة أنها قبل أقل من ثلاثة أشهر طالبت بقطع المساعدات عن الهند الصينية، حيث تجري المعركة الفعلية ضد الشيوعية. فالعلماء والأكاديميون المتميزون، مثل آدم أولام من جامعة هارفارد، كتبوا رسائل احتجاج إلى الصحف الكبيرة والشهيرة[12].

ما جعل الاتهام الموجه إلينا (أنا وفورد) باللين والتساهل مع الشيوعية يثير هذا القدر من السخرية هو حقيقة استهدافه إدارة كانت في تلك اللحظة بالذات تحاول تنظيم مقاومة الحشد العسكري الشيوعي في أنغولا، ومعرضة للهجوم من المنتقدين أنفسهم بسبب موقفها القوي ضد أي شكل من أشكال مشاركة الأحزاب الشيوعية في حكومات دول الناتو.

وكما قلت جهراً، وافقت بشكل كلي تقريباً على تحليل سولجينتسين للنظام السوفييتي ـ أكثر من العديد من أولئك الذين ينتقدوننا بسبب قمة هلسنكي. وعلى وجه الخصوص، شاركته الرأي حول خطأ وظلم تخلينا عن حقنا في الهند الصينية كما عبر عنه في جزء مطول من خطابه أمام «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية»، والذي اختارت الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام تجاهله[13].

عندما استرجع أحداث الماضي، أعتقد بأننا كنا على صواب في تجاهل الطلب الفظ والفاضح من قبل عضوي مجلس الشيوخ وتحديد موعد في الرابع من تموز/ يوليو بأسلوب هادئ وبعيد عن الضجيج الإعلامي ما أمكن. حتى وإن استخدم سولجينتسين ورعاته كل ما بحوزتهم لمنع ذلك، وإلا لتعرضت قدرتنا على ممارسة سياسة متوازنة تجاه الاتحاد السوفييتي للضرر، مقارنة بحالها لو عثرنا على طريقة للقاء هذا البطل العظيم والشجاع في دفاعه عن الحرية.

عبر تحويل زيارة سولجينتسين إلى مبادرة سياسية، كان رعاته ومؤيدوه يمارسون الضغط في واقع الأمر على رئيس غير منتخب، لم يمضِ عليه في منصبه سوى أحد عشر شهراً، لكي يعلن حملة شعواء ضد قوة نووية عظمى بعد شهرين اثنين من الانهيار في الهند الصينية، في خضم مفاوضات حساسة ودقيقة في الشرق الأوسط الذي ما

زال وضعه متفجرا، وبينما أنغولا تغلي كالبركان، والتحقيقات تشل قدرة أجهزتنا الاستخبارية، والكونغرس يطالب بتخفيض عدد قواتنا في العالم ويشرع قانوناً لفرض حظر عسكري على تركيا (الحليف الذي لا غنى عنه في الناتو) — كل ذلك بينما فورد يستعد للقاء بريجنيف بعد بضعة أسابيع. وبدا أن نقادنا كانوا مهتمين قبل كل شيء بإضافة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى سجل انتصارات تشمل انهيار قانون التجارة وجمود مفاوضات الحد من الأسلحة.

تمثل التزام إدارة فورد الطاغي في رسم سياسة تمكن الولايات المتحدة من استعادة عافيتها من الأضرار والصدمات التي سببتها فيتنام و«ووترغيت»، ودفع قيم وأمن الدول الديمقراطية إلى الأمام وتحسينها على المدى البعيد. أوجزت هذه الاعتبارات في مقابلة نشرت فيما بعد في مجلة «تايم»:

ينبغي علينا أن نأخذ بالاعتبار ما عانته هذه البلاد من فيتنام، و«ووترغيت»، والقيود المفروضة من الكونغرس. وبالنسبة لنا فإن التعرض لمخاطر مواجهة يعتبرها شعبنا غير ضرورية يعني تشجيع حدوث هزائم هائلة في السياسة الخارجية.

أعتقد أن السياسة التي نتبعها مع الاتحاد السوفييتي قد وضعتنا في أفضل موقع لمقاومة الضغوط السوفييتية، وفي أفضل موقف لاستغلال احتمالات التطور الإيجابي في السياسات السوفييتية[14].

وأكدت أن بإمكاننا المتابعة بهذا الاعتقاد لأننا على قناعة بأن مؤتمر الأمن الأوروبي يمثل نقطة علام مهمة الدلالة في تقدم قضية الحرية. وكما قال فورد بأسلوبه المتواضع البسيط في اليوم السابق على مغادرته واشنطن لحضور القمة:

إذا فشلت، لن تكون أوروبا بحال أسوأ مما هي عليه اليوم. أما إذا نجحت ولو جزئياً، فإن العديد من شعوب أوروبا الشرقية ستكون أفضل حالاً، وستحقق قضية الحرية تقدماً بذلك القدر على الأقل[15].

نجحت أجزاء عديدة من الاتفاق، وفي نهاية العملية أصبحت شعوب أوروبا الشرقية بالفعل أفضل حالاً كما بدا واضحاً للعيان.

مقدمة إلى هلسنكي

حين شد فورد الرحال إلى هلسنكي في السادس والعشرين من تموز/ يوليو، غادر بلداً حزيناً مكتئباً. ألكسندر سولجينتسين ساعد في شن الهجوم على الإدارة حين رفض في خطابه أمام «اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية» التنازلات التي قدمها الاتحاد السوفييتي في مجال حقوق الإنسان

باعتبارها «واحداً من ألف مما يجب على القانون الطبيعي أن يوفره - أشياء يجب أن يكون بمقدور الناس فعلها حتى قبل إجراء مثل هذه المفاوضات». في الخطوة التالية، أدان عملية هلسنكي برمتها:

> أي نـوع من الاتفاق هذا؟ الاتفـاق المقترح ليس سوى جنازة لأوروبـا الشرقية. فهو يعني أن أوروبـا الغربيـة سوف تتخلى في نهاية المطاف وإلى الأبـد عن أوروبا الشرقية، معلنة أنهـا راغبة تماما برؤية أوروبـا الشرقية مضطهدة، ولسان حالهـا يقول: لكن أرجوك ألا تزعجينا[16].

وجـد سولجينتسين لنفسـه أنصـاراً متحمسين. واصل ريغـان وجاكسون، و«نيويـورك تايمز» و «وول ستريـت جورنـال»، في اتفاق نادر، الهجوم العنيـف. نائب وزير الخارجية الأسبق جـورج بول دعا الوثيقة الختاميـة بـ «اتفاقيـة استسلام». ونظم الأمريكيون المتحدرون من أوروبـا الشرقية اعتصاما أمام البيت الأبيض. أمـا العنوان الرئيسي في صحيفـة «وول ستريت جورنال» في الثالـث والعشرين من تموز/ يوليو فكان: «جيري، لا تذهب!».

المظاهـرات التـي تدل على تفكك الوحدة الوطنية لم تكن مقتصرة على القضايا السوفييتية وحدها. فقبـل يومين من مغادرة فورد لحضور المؤتمر، الذي سيقابل فيه سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي، سحـب مجلس النواب البساط مـن تحته حين رفض رفع حظر توريد السـلاح المفروض على تركيا. ورداً على ذلك، طلبت أنقرة منا إغلاق قواعدنا، التي كانت تحظى بأهمية جوهرية لمراقبة تجارب الصواريخ السوفييتية ودعم العمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

لقـد جرى التخطيط لرحلة فورد إلى هلسنكي لترمز إلى أولويـات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتوقف في ألمانيا وبولندا في الذهاب، وفي رومانيا ويوغسلافيا في العودة. وتم اختيار بون لأن المراهنة عليهـا كبيـرة في نجاح نتائج المؤتمر. لم يكن لدى أية دولة سبب أقـوى يدعوها لمعارضة القبول بالوضع الراهـن من الجمهوريـة الاتحادية. هذا الوضع الراهن الذي زعم المنتقـدون أن الإبقاء عليه متأصل في صميـم الوثيقة الختامية. لكن الزعمـاء الألمان اعتبروا وثيقة هلسنكي الختاميـة إنجازاً كبيراً. ورأى كل مـن شميدت وغينشر في العبارة التـي تجيز التغيير السلمي للحدود مصادقة عالمية على الطريق الوحيد المفتوح أمام ألمانيا لتحقيق طموحاتها الوطنية.

لقـد تم اختيار وارسو وبوخارسـت وبلغراد ليزورها الرئيس لأنها العواصم الشيوعية التي تمتلك أقوى سجـل فـي السعي نحو حريـة الفعل أمام السوفييت. كانـت وارسو تحاول تعزيز قدرتهـا على المناورة في الداخـل عبـر اتباع السياسة الخارجيـة السوفييتية بأسلـوب روتيني آلي (أوشك على بلـوغ حد المواجهة مـع الولايات المتحدة). رومانيـا كانت على العكس تماما: فقد تزاوج الاقتصـاد الستاليني ومنهج الحكم مـع سياسـة خارجية قومية تقترب مـن حافة الحياد. بينما حافـظ تيتو على بلاده متحـررة من الوصاية

السوفييتيـة علـى صعيـد السياستين الداخليـة والخارجية طيلة أكثـر من ربع قرن. لقـد صممت الرحلة الرئاسيـة بحيـث تدفع الاتحاد السوفييتي إلى ملاحظة التزام فورد بالتحالـف الأطلسي وبتوحيد ألمانيا، إضافة إلى تصميمه على مضاعفة وتضخيم أية صدوع في الكتلة الشيوعية المتراصة كما تبدو للعيان.

فـي هذا الجو من الأمل والتقـدم، استقبل شميدت فورد بالحد الأقصى مـن البهجة والحماسة الذي تسمح به طبيعته الألمانية (الشمالية) المتحفظة. وبعد أن اقتنع بأن الهموم والطموحات الوطنية الألمانية قد تمت مراعاتها في الوثيقة الختامية، وأن الدعم الأمريكي كان حاسماً في تحقيق ذلك، لم يكن شميدت يـرى أي سبب يدعو لتكريس كثير من الوقت للملاقات بين الشرق والغرب. وأعد الألمان الترتيبات للقيام برحلـة نهرية على الراين، إضافة إلى مأدبة عشاء صغيـرة يحضرها رئيسا الوفدين إضافة إلى قلة قليلة من أقرب مستشاريهما.

أزمـة الطاقـة بقيت الشغل الشاغل لشميـدت. فقد أشار إلى أن الإنتاج الصناعـي في ألمانيا وفرنسا تراجع إلى معدل 65% من طاقته، واشتبه بأن الاقتصاد البريطاني انخفض بنسبة أكبر، وأكد أن التهديد الداهـم للديمقراطيات ليس الضغط العسكري السوفييتي ولا الشيوعية الأوروبية، بل الحيوية الاقتصادية المتراجعة:

> إذا كان الأمـر يتعلـق بأزمة سياسية أو عسكرية فلسوف يجتمـع الزعماء معاً ويتصرفون سويـاً. ونظراً لأن الأزمـة اقتصادية، فإننا نتركها لوزراء الماليـة. وإذا تابعنا ذلك لمدة خمس سنين، فسوف تحدث كارثة سياسية.

في مذكرة «سرية» سلمها شميدت إلى فورد في هلسنكي بعد بضعة أيام (أي أن الحكومة لـم تطلع عليهـا)، أعرب عن تأييده لاقتـراح كان ديستان أول من قدمـه، وأشار فيه إلى ضـرورة عقد مؤتمـر لزعماء الدول الديمقراطيـة الصناعية قبل نهايـة السنة لمناقشة احتمـالات الاقتصـاد العالمـي والنظـام النقدي. أمـا الـدول المشاركة فهـي الولايات المتحـدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليونان، وألمانيـا، وربما إيطاليا. وسيكون أول مؤتمرات القمـة الاقتصاديـة السنوية التي ستصبح منـذ عام 1975 معلماً منتظمـاً في الروزنامة الدبلوماسية.

كان استقبـال بولندا حاراً أيضـا. ولا يستطيع المرء زيارة هذه الدولة البطلة ـ حتى وهي تحـت الحكم الشيوعي ـــ دون أن يتأثر بمـا شكلها وحفظها من إخلاص وتفان وإيمان. لقـد ظلت بولندا طيلة قرون دولة كبرى على حدود العالـم المسيحي الغربي، ثم حُشرت بعـد نهوض روسيا في القـرن الثامن عشر بين العملاق في الشـرق والأمة الألمانية التي أكـدت ذاتهـا على نحو متزايـد في الغرب. وثبـت أن الأسلوب الفردانـي الجامح للطبقة

الحاكمـة البولندية لا ينسجـم مع بقاء بولندا في مثل هذا الوضع المعرض للأخطار. في نهايـة القـرن الثامن عشر جرى تقسيـم بولندا بين بروسيا والنمسـا. لكنها تلهفت دوما للانبعـاث الوطني وكافحت من أجله بواسطة إدراك استثنائي، بل مجيد في الحقيقة: إن أفضل سبيل لاستعادة حرية بولندا هو دمج كفاحها الوطني مع نضال الشعوب المستعبدة الأخـرى من أجل الاستقـلال. ولذلك فإن المعارك النضالية التـي خاضتها الشعوب من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر (بما فيها حرب استقلال أمريكا في القرن الثامن عشر) قد تشرفت بدماء بعض البولنديين.

لم يعانِ شعب آخر مثل معاناة الشعب البولندي في سبيل الدفاع عن معتقداته الراسخة، أو تعرضـ لمثل هذه الهجمات المستمرة مـن جيرانه. في الحرب العالمية الثانية تعرض زعمـاؤه للقتـل على يد النازيـن أولاً، ثم الشيوعييـن بعد ذلك. دمـر النازيون عاصمته تدميـراً تاماً، بينمـا وقف الجيش الأحمر متفرجـاً على بعد بضع مئات مـن الأمتار على الضفـة الأخرى من نهر الفستولا. ولا يستطيع أي بولندي نسيان المذبحة في غابة كاتين التي راح ضحيتها الضباط البولنديون الذين أسرهم الجيش الأحمر عام 1939.

عنـد نهاية الحرب العالميـة الثانية، تحركت الحدود البولندية ـ مثلما يتحرك كرسي في غرفـة ــ مسافة مئتي ميـل باتجاه الغرب حين ضـم الاتحاد السوفييتـي بولندا الشرقية وعوضـ بولندا بقطاع من الأرض الألمانية ــ تاريخياً ـ يمتد حتى نهر الأودر. ومن خلال خلـق إمكانيـة مطالبة كل مـن ألمانيا وبولندا دائمـاً وأبداً بضم القطـاع إليها، فإن هذه الخطوة توفر، في نظر موسكو، ضماناً ضد حدوث أي تقارب ألماني ـ بولندي.

مـن المستبعد أن يتحمس شعب له هذا التاريـخ للتبعية للسوفييت. لقـد كان الإحساس البولندي بالهوية الوطنية قوياً إلى درجة أن حكام البلاد الشيوعيين ذاتهم شعروا بأنهم مضطـرون لإعادة بناء مدينة وارسـو القديمة (القروسطية) تبعـاً للمخططات الأثرية، بينما اقتصرت العمارة الستالينية المستعارة من موسكو على مبنى واحد. ثار البولنديون عـام 1956، وعاودوا الثورة مرة أخرى في أواخر السبعينيات من خلال حركة «تضامن»، وتعلم الحكام الشيوعيون، من ثورة عام 1956، الحاجة إلى اتباع سياسة وطنية، خصوصا فـي العلاقات الدولية. ومن هنا ترحيبهم بمؤتمر الأمـن الأوروبي باعتباره خطوة باتجاه التخفيف من صرامة القبضة السوفييتية الممسكة ببلادهم.

علـى هـذه الخلفية، فإن الزيـارة الرئاسيـة تتحول دوماً إلـى فرصـة للبولنديين لإعادة تأكيـد التزامهم بالحرية - إلـى حد أن عواطف وانفعالات البولنديين أثرت في انتخابات

الرئاسة الأمريكية في السنة التالية، وبشكل حاسم على الأرجح. أصاب فورد في تفسيره للاستقبال الحافل من قبل السكان البولنديين بأنه رفض للشيوعية والهيمنة السوفييتية. لكن ذلك أغراه أيضاً ليذكر في المناظرة التلفازية مع جيمي كارتر في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1976، أنه لا يعتبر بولندا تحت الهيمنة السوفييتية. وكان يصور بشكل صحيح المشاعر البولندية، وليس الواقع المفروض على بلد يخضع للاحتلال الوحشي للقوات السوفييتية. ويجمع معظم المراقبين على أن الجدل الخلافي الذي نتج عن ذلك كلف فورد الخسارة في الانتخابات بفارق ضئيل.

أقام فورد في وارسو في القصر الوحيد المزخرف (المشيد في عصر الباروخ 1550-1700) الذي نجا بأعجوبة من عمليات السلب والنهب والتدمير التي قام بها الألمان والسوفييت. أحد اللقاءين مع إدوارد جيريك، سكرتير الحزب الشيوعي البولندي عقد هناك، والآخر في المبنى الحكومي الكئيب الذي كان مركز قيادة الحامية الروسية قبل الحرب العالمية الأولى.

ينتمي جيريك إلى الجيل الثاني من زعماء الحزب، وبالرغم من أن حياته المهنية قد تشكلت برمتها داخل الحزب الشيوعي، إلا أن ميوله كانت إدارية وتكنوقراطية وليست أيديولوجية. وفي حين أن اقتصاد السوق بقي خارج إطار مخيلته، إلا أنه فهم فعلا أن بمقدور بولندا إيجاد فسحة للتنفس ضمن ظروف تراخي التوتر بين الشرق والغرب، لذلك كان حريصاً على ترك سجل يمكن أن ينال موافقة موسكو عند قراءته، يشدد على تحالف بلاده «الذي يستحيل فصم عراه» مع الاتحاد السوفييتي. لكنه امتدح ذلك التحالف بصورة مبهمة، لا من أجله بالذات بل لأنه يجعل العلاقات البولندية - الأمريكية «أقل حساسية للحظات ذات العواقب السيئة على المشهد العالمي». وهي طريقة معقدة للقول إن بولندا ستفعل ما بوسعها لتقليص القيود المفروضة من جارتها المهيمنة على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

تابع جيريك ليمتدح أمريكا على «دورها.. في العالم، وأوروبا، وفي العلاقات بين دولتينا». وذلك إطراء غريب حين نأخذ بالاعتبار أن الهدف الدائم للسياسة السوفييتية كان — وما يزال - تقليص حجم دورنا في العالم، وأن مؤتمر الأمن الأوروبي قد أُقترح أصلاً لدفع الولايات المتحدة إلى خارج أوروبا، وأن هجمة السياسة الأمريكية الواضحة استهدفت التقليل من اتكال بولندا على الاتحاد السوفييتي. امتدح جيريك إسهام أمريكا في «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»، مشيراً على وجه الخصوص إلى «موقف الولايات

المتحـدة.. مـن التبادلات الثقافية وتبـادل الأفراد، حيث ترى فيهـا إسهاماً في التقارب بين الأمم المتحدة». بكلمات أخرى، رأت بولندا في قضايا «السلة 3» نفس إمكانية زيادة مرونتهـا السياسية التي رأيناها. ثم اختتم عرضه الافتتاحي بتقديم الشكر لفورد: «هذه هـي مشاعرنا. إننـا نقدر كثيرا إسهامكـم وإسهام شركائكم». مـن الواضح أن الزعماء البولنديين قد شعروا بأن الوثيقة الختامية التي كان فورد على وشك توقيعها قد حررتهم إلى حد ما ولم تسجنهم.

هلسنكي

غـادر فـورد واشنطن وهـو يتعرض لهجـوم المنتقدين، لكنـه في هلسنكـي، التي وصلها فـي التاسع والعشريـن من تموز/ يوليو، كان هـو الشخصية المحورية. فإن أي مراقب يتمتع بعقل منفتح كان سيواجه صعوبـة فـي التوفيق بين الحكمة التقليدية من الجدل الداخلي فـي الولايات المتحدة - حيث هي في حالة تراجع، وضحية لخداع الاستراتيجيات السوفييتية الذكية والجهنمية ـ وبين المكانة التي أسبغت على فورد كونه رئيساً لدولة عظمى أساسية، والتي أراد الزعماء الأوروبيون، من الغرب والشرق، استخدامها لنصرة قضاياهم لأسباب متنوعة. فكل زعماء أوروبا الشرقية سعوا لعقد لقاءات على انفراد معه (والوقت لم يكن يسمـح بتلبيـة طلباتهم كلها). وأصبح جدول مواعيد فورد مضغوطاً إلى حد استثنائي لأنه شعر (على نحو مميـز) بأن من واجبه الاستماع الزعماء كافـة، خصوصاً قادة الدول الأوروبية الصغيرة. الأمر الذي كان يعني الجلوس والإصغاء لأربعة وثلاثين خطابا خلال جلسات المؤتمر التي امتدت ثلاثة أيام ـ ناهيك عن الأنخاب الإجبارية والخطب في حفلات الغداء والعشاء الرسمية. كما أن حضور فورد أجبرني على التزام مقعدي أيضا، رغم أنني استطعت التسلل خارج القاعة لأعقد اجتماعين ثنائيين وجيزين.

مـع اكتمال مسوّدة الوثيقة الختامية، فإن الدبلوماسيـة المهمة الوحيدة ظهرت في اللقاءات الثنائية، التـي كان الوقت المتاح لها قصيراً. أما أهـم اللقاءات التي عقدها فورد فكانت مع بريجنيف ومع نظرائه من فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

الجلسـات التي حضرها كل أعضاء الوفود عقدت في «قاعة فنلندا» الرحيبة الحديثة. ورتب مضيفونا الفنلنديـون أماكـن الجلوس بطريقة غريبـة. وعلى افتراض أن الترتيب كان بحسب الأحـرف الأبجدية الإنكليزيـة، فقد جلس وفد الولايات المتحدة في المقدمـة بينما احتل وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتيـة مؤخرة القاعة. وبغض النظر عما إذا كان الترتيب بمثابة انتقام ثأر فيه البروتوكول الفنلندي مـن عقود من الضغوط التي مارسها السوفييت (وقاومها الفنلنديون بشجاعة ومهارة)، أو أنه اتبع معيارا أكثر إبهاما ومراوغة، فإنه في النتيجة النهائية جذب الانتباه للدور المهيمن الذي لعبته الولايات المتحدة في المؤتمر.

أجـرى فورد مايقارب عشرة لقـاءات ثنائية وألقى خطاباً مؤثراً في الأول مـن آب/ أغسطس. وكانت إحـدى فقراتـه الرئيسية عبارة عن تأكيـد بليغ على أن الولايات المتحدة جـادة فيما يتعلق بجمل وفقرات الاتفاق كافة وتريد رؤيتها مطبقة، خصوصا فقرات حقوق الإنسان (السلة 3):

تعتبر الولايات المتحدة أن المبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر تشكل جزءا من الميراث العظيـم للحضارة الأوروبية، التي نحملهـا لصالح البشرية جمعاء. وهي لا تعتبر بالنسبة لبلادي مجرد ثوابت مبتذلة أو عبارات فارغة. فنحن نأخذ هذا العمل وهذه الكلمات على محمـل الجـد تماما.. ومن المهـم أن تدركوا مدى الإخلاص العميق الـذي يربط الشعب الأمريكي وحكومته بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية"[17].

أما الفقرة الختامية فكانت قوية ومعبرة على نحو خاص:

سيـوف يحكـم التاريخ على هـذا المؤتمـر لا تبعاً لما نقوله هنـا، بل لما نفعلـه غداً - لا بالوعود التي نطلقها، بل بالوعود التي نفي بها"[18].

أكـد فورد في مذكراتـه بأنه نظر مباشرة إلى ليونيد بريجنيـف وهو يلفظ هذه الكلمات، وكان ذلـك قصده بالتأكيد"[19]. لكن نظـراً لبعد المسافة بين المنبر ومقعد بريجنيف في مؤخـرة القاعـة، فلا بد أن هناك العديد من الزعماء الذيـن لديهم سبب وجيه يدعوهم للاعتقاد بأن نظرة الرئيس كانت موجهة بشكل مباشر إليهم.

زعيم القوة العظمى الأخرى، ليونيد بريجنيف، لم يكن يبدو، ولم يتصرف، كممثل لموجة المستقبل. فالسكتة الدماغية التي أصيب بها وهو في طريق العودة من فلاديفستوك قبل ثمانية أشهر قد أحدثت مفعولها. وكان السأم بادياً عليه داخل قاعدة المؤتمر، ولم يتمكن في أية مرحلة من جذب الانتباه الذي حظي به فورد، ولا حتى بين زعماء أوروبا الشرقية. وفي الحقيقة لم يكن بريجنيف راغباً حتى بذلك على ما يبدو.

بـدا متعبـاً، وكانت فترات انتباهه وتركيـزه وجيزة. وفي الاجتماعين الذيـن عقدهما مع فورد، يمكن للمـرء أن يحـدد بدقة تقريبـاً الفترة التي يستطيع فيها تحمـل الحوار المستمر. وبـدا أن ساعتين اثنتين تشـكلان الحد الأقصـى. وقرب نهاية هذه المدة تخف قدرته على التركيز ويبـدأ بالتلعثم، وعندها يتولى غروميكـو الزمام. لكن غروميكو لـم يبق في منصب وزير الخارجية طيلة عقديـن من السنين لأنه يركب المخاطـر: وبالتالـي فـإن دوره فـي المفاوضات يميل نحـو تهدئة الأمـور وتجميدها في انتظـار أن يعاود بريجنيف السيطرة على الموضوع في اللقاء التالي.

أدى تدهـور حالـة بريجنيف الصحية إلى تبـادل عدد من الأحاديث والنقاشـات الغربية ـ وحين أثير موضوع الشرق الأوسط عند نهاية الجلسة التي امتدت ساعتين، توضح أنه متلهف للانتهاء منه. في إحدى

المراحل بدا وكأنه يصادق على استراتيجيتنا بمنع الاتحاد السوفييتي من المشاركة في دبلوماسية الشرق الأوسط - لمجرد إنهاء الاجتماع على ما يبدو. التفت إلى غروميكو وقال هامساً إنه لم يفهم السبب الذي حال دون التوصل إلى حل للقضية التي تجري مناقشتها؛ فهي مسالة تتعلق بأشخاص يلعبون بالسياسة - وهنا قاطعت حديثهما لأقول:

كيسنجر: هل هذا حديث خاص. أم أنه موجّه إلينا؟

سوخودريف «المترجم»: أجل، حديث خاص.

غروميكو: خاص لكن ليس سرياً. (ضحك).

كيسنجر: إذا كانت مشاجرة خاصة فهل يمكن لأحد منا الانضمام إليها؟ «ضحك».

بريجنيف: هذه المشكلة معقدة جداً. معقدة جداً لكم، ولنا، وللعرب.

فورد: لا يمكن أن نصدق أن بعض تلك الدول لا تتحاور مثلما نفعل أنا وأنت، أيها السيد الوزير. أنا متأكد من أنهم إذا امتلكوا نفس الفهم بالحاجة للنقاش ونفس الرغبة التي نملكها، عندئذ سيتحقق تقدم نحو حل بواسطتهم في تلك المنطقة.

بريجنيف: حين تصبح الأمور صعبة، فإن أفضل طريقة هي إصدار التعليمات إلى كيسنجر للتدخل.

غروميكو: لكن فقط بالاشتراك معنا!

كم كان التغيير كبيراً في موقف بريجنيف الحالي الذي أوشك أن يصبح استسلاماً وتنازلاً نهائياً، مقارنة بموقفه في فلاديفستوك، حين أصر على وجوب مشاركة الاتحاد السوفييتي في كل خطوة من دبلوماسية الشرق الأوسط. وكم كان الاختلاف بين هذا الشخص المتهالك الجالس أمامنا وبين الوصف الذي سُر له نقادنا حين صوروا بريجنيف يناور لاقتناص زعامة العالم من الولايات المتحدة الضعيفة والعاجزة.

عند نهاية الاجتماع الأول، اقترح فورد إبرام صفقة يتم بموجبها مبادلة المنتجات الزراعية الأمريكية بالنفط السوفييتي بعد إجراء تخفيض على سعره. وكان غرضنا زيادة المعروض من النفط في السوق وتخويف تكتل الدول المنتجة.

أثار الاقتراح (الذي ستتم مناقشته في الفصل 22) اهتمام بريجنيف، لكن أصابه الملل نتيجة المساومة بيني وبين غروميكو حول الأسعار. ولم ينشط ويبتهج حتى سمع غروميكو يقول ساخراً: «كيسنجر، الفلاح». بدت الفكرة مضحكة جدا لبريجنيف، وظل يضحك ويرددها بينه وبين نفسه بصوت خافت: «كيسنجر الفلاح»، بينما تابعنا ـ أنا وغروميكو ـ المساومة.

تطلع جميع قادة التحالف الأطلسي إلى فورد فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وقبرص ومستقبل التعاون الاقتصادي بين الدول الغربية. غداء العمل الذي ضم القوى الغربية الأربعة (مع ديستان وولسون

وشميدت ووزراء خارجيتهم) رمز في دلالته إلى وحدة الغرب، وأكد الود بين هؤلاء الزعماء اقتراب الرمز من الواقع في هذه المناسبة فقط. وفي الحقيقة، كانت الدول الديمقراطية متحدة بصورة لم تعهدها منذ البدايات المبكرة للحرب الباردة.

وهكذا، فإن ما بدا قبل عشرين سنة كمبادرة سوفييتية غرضها طرد الولايات المتحدة من أوروبا، قد تُـوِّج فـي هلسنكي بتقوية حضور أمريكا في أوروبا وإعادة التأكيد علـى القيم الغربية حتى بالنسبة لأوروبا الشرقية الخاضعة لهيمنة الشيوعية. فالتأكيد على شرعية الدور الدائم لأمريكا في أوروبا، وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان (السلة3) في اتفاقية دولية كبرى موقعة من قبل الاتحاد السوفييتي، وإمكانية تغيير الحـدود بشكل قانوني، وإذعان الاتحـاد السوفييتي لهذه الشروط كافة، كانت جميعـاً أعظم أهمية بكثير مـن المصادقة المحدودة (ذات الحدين) على حرمة الحدود. فـي هلسنكي، تمكنت دول أوروبا الشرقية كافـة من زيادة مساحة الحيز المتاح لها للمناورة، ولقيت تلـك الأكثر استقلالية منها التشجيع والمؤازرة مـن زيارة فورد بدلالاتها الحاسمة (بالطبع، دعت هذه الـدول الرئيس في سبيل التأكيد على تلك النقطة بالضبط).

العاقبة

استهدفـت رحلـة العودة عن طريق بوخارست وبلغـراد (2-4 آب/ أغسطس) مزيداً من التأكيد على هـذه المنجزات. فزيارة العاصمة الرومانية تحـت حكم نيكولاي شاوشيسكو تعتبر تجربة استثنائية. إذ لا يوجد مكان آخر في شرق أوروبا تتوضح وتبرز فيه إلى هذا الحد الهوة الفاصلة بين المساواتية المزعومة للعقيـدة الشيوعية وبين طريقة الحياة الملوكيـة الفخيمة التي يعيشها الحكام. وتبعا لذلك، كان الضيوف الرسميـون ينزلـون في مبنـى واسع رحيب لكل جنـاح فيه بركة سباحـة (جزء من غرفـة الحمام): وفي الحقيقة يمكن قياس مكانة الشخص ونفوذه في رومانيا من حجم بركة السباحة!

ولا يوجـد مكان آخر أيضـا تتضح فيه حالة عدم الاستقرار السياسي وتصدع أركان الهيمنة الشيوعية علـى أوروبا الشرقية مثل بوخارست شاوشيسكو. فمن جهـة، كان الرئيس الروماني الأقرب في حكمه إلى الديكتاتوريـة الستالينيـة في أرجاء الفلـك السوفييتي كافة. لكنه، من جهة أخـرى، شعر بضرورة السعي للحصـول على الدعم الداخلي من خلال اتباع سياسة خارجيـة نابعة من المصلحة القومية ومستقلة عن الاتحـاد السوفييتـي (في عـام 1969، أجّل شاوشيسكو زيـارة مقررة لبريجنيف قبـل أسبوع من موعدها لاستقبـال نيكسون بدلاً منه، بل إنه أزال بالطلاء الملصقات المعلقة في المطار التي ترحب ببريجنيف). كان هـدف رومانيا الرئيسي يتمثل فـي تقليص مدى التدخل السوفييتي في شؤونها الداخلية، كما أخبرني شاوشيسكو في زيارة تحضيرية قمت بها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

بالنسبة لشاوشيسكو، كان لتقييد حرية القوى العظمى في المناورة معنى محدد. فقد قدم الحجة على أن دول أوروبا الشرقية تشعر بالتهديد نتيجة عجزها، وبسبب الطبيعة المؤقتة للتسوية الأوروبية، التي ليست سوى هدنة موقعة في بوستدام قبل أكثر من ثلاثين سنة، والأهم من ذلك، بسبب الحق الذي منح للمنتصرين في الحرب العالمية الثانية بالتدخل ضد الدول المعادية سابقا. هذا الشاغل قادنا إلى النقاش التالي:

كيسنجر: أخبرني، هل أنتم دولة معادية للاتحاد السوفييتي؟

شاوشيسكو: قانونياً لا، لكن المادة 53 «من ميثاق الأمم المتحدة» تجيز التدخل في شؤون الدول المعادية سابقاً ويمكن تقديم أي تفسير لهذه المادة.

بالنسبة لشاوشيسكو، تكمن المشكلة الوحيدة في عبارة حرمة الحدود في أنها لا تجعل لحدوده حرمة كافية إزاء الاتحاد السوفييتي.

ما نقله جيريك بالإشارة المبهمة في وارسو، أوضحه شاوشيسكو بالعبارة الصريحة في بوخارست. فعلى شاكلة جيريك كان شاوشيسكو متلهفاً لزيادة التأييد الشعبي له عبر استعراض الرئيس الأمريكي أمام أكبر عدد من الرومانيين. أما وسيلته لذلك فكانت رحلة بالقطار إلى قلعة ملكية سابقة يتبادل الرئيسان خلالها الأفكار ـ حين لا يقابلان الجماهير المحتشدة في مختلف المحطات. رحب شاوشيسكو بتصريح فورد الذي أشار فيه إلى أن زعماء أوروبا الشرقية الذين التقى بهم في هلسنكي كانوا أكثر عدداً من زعماء أوروبا الغربية:

> هذا يعني بأنك في موقع مفيد في الشرق. وعلى أية حال ليس ثمة سبب يدعوك للقلق أو الانزعاج حين يتكلم الناس بأسلوب مناهض للإمبريالية نظرا لأن كلماتهم عبارة عن أسئلة تحمل العديد من المعاني.

بكلمات أخرى، يجب فهم الشعارات المعيارية المعادية للإمبريالية في أوروبا الشرقية بوصفها لغة مجازية مبطنة تستهدف موسكو.

تمثل الشاغل الرئيس لشاوشيسكو في أن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» كان محدود الأفق ولم يعط بما فيه الكفاية. وفيما يتعلق بدول مثل يوغسلافيا، كان على ثقة بأن «ما تم توقيعه في هلسنكي سوف يمنع أي نوع من التدخل». لكنه قال، مكرراً ملاحظاته السابقة: إنه يشك بقدرة الاتفاقية على توفير ما يكفي من الحماية للدول التي كانت معادية للدول العظمى خلال الجرب العالمية الثانية: فقد بقيت هذه الدول، المحمية بواسطة معاهدة بوتسدام فقط، في موقع معرض للأخطار ـ قانونياً ـ من كل جانب. وبدا أن ما يفكر فيه شاوشيسكو هو أن إعادة توحيد ألمانيا، بإنهاء حالة الحرب، قد يقوض أيضاً الأساس القانوني للتدخل السوفييتي في أوروبا الشرقية.

ولأسباب غابت عن ذاكرتي الآن، أجبت قائلاً: إنني أتوقع أن تتوحد ألمانيا بخلال خمس عشرة سنة. لا أستطيع أن أعيد بناء ما قادني إلى هذا التوقع الدقيق. كنت مقتنعاً بأنها سوف تتوحد حتما، لكن لم يكن في ذهني موعد نهائي دقيق لذلك. وأنا هنا أشير إلى الأمر أساساً كي لا ينسب إلي الباحثون الذين سيشتغلون على هذه الوثائق مستقبلاً بصيرة نافذة تستشف المستقبل، وهي ميزة لا أستحقها في الحقيقة.

على أية حال، كانت النقطة الأساسية التي ركز عليها شاوشيسكو تناقض تماما ما أكد عليه منتقدو «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»: إذ لم يقتصر الأمر على أن الاتحاد السوفييتي لم يكتسب حقوقاً إضافية في الوثيقة الختامية؛ بل وضعت عقبات جديدة تعيق التدخل السوفييتي. كان شاغل رومانيا الوحيد ينصب على ما إذا كانت هذه العقبات كافية لحماية دول شرق أوروبا التي يصنفها الاتحاد السوفييتي في خانة الأعداء السابقين.

لكن الطريقة التي جرى بها تلقي وادراك المؤتمر في الولايات المتحدة كانت مختلفة. فصحيفة «نيويورك تايمز»، كما ذكرنا آنفاً، رفضته في إحدى مقالاتها الافتتاحية بوصفه مضيعة للوقت في أفضل الأحوال. بينما سخرت مجلة «نيوزويك» من قمة هلسنكي باعتبارها «مراسم احتفالية كبرى، دون مضمون جوهري مهم»[20] في حين قدم رونالد ريغان، وهو يصعد حملته السياسية، الحجة على أن «السيد فورد قد قطع هذه المسافة البعيدة إلى هلسنكي ليوقع اتفاقا صادق فيه بالختم الأمريكي على الإمبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية». وبعد سنة، حين هزم فورد ريغان بأغلبية ضئيلة في معركة ترشيح ممثل الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة، اضطر لنقل هذه الفقرات المخزية إلى المنبر الجمهوري: «الاتفاقيات التي يجري التفاوض من أجلها لا يجب أن تأخذ من أولئك المحرومين من الحرية الأمل بالفوز بها يوما ما».

ومن الأفضل هنا تجاهل الاتهامات التي وجهت للاتفاقية من وسائل الإعلام وظهرت في الجدل العلني العام باعتبارها «سوبر مالطا» و«خيانة»، لتضيع في غياهب النسيان. لأن قناعات إدارة فورد بررتها الأحداث. مثلما توقعت في خطاب ألقيته في برمنغهام (بولاية الباما) في الرابع عشر من آب/ أغسطس 1975:

لم نكن نحن الذين اتخذنا موقفاً دفاعياً في هلسنكي: لم نكن نحن الذين واجهنا تحدي الوفود كلها لكي نكون على مستوى المبادئ التي تم التوقيع عليها. في هلسنكي، وللمرة الأولى في حقبة ما بعد الحرب، أصبحت حقوق الإنسان والحريات الأساسية مواضيع تحظى بالاعتراف في خطاب ومفاوضات الشرق والغرب. لقد أظهر المؤتمر معايير للسلوك الإنساني، التي كانت ـ وما تزال ـ منارة الأمل الهادية للملايين[21].

وكسبت الدول الديمقراطية رهانها. بعد خمسة عشر عاماً، إذ توحدت ألمانيا؛ وانهارت الدول الدائرة في فلك السوفييت؛ واستعادت دول البلطيق استقلالها؛ وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهار سلمياً ـ على العكس تماماً مما توقعه منتقدو قمة هلسنكي.

لم تكن إدارة فورد مستبصرة أو تعلم بالغيب. فرجال الدول والسياسيون يعتمدون على الميول والنوازع والاحتمالات، لاعلى اليقينيات. لم نكن نتنبأ بكل تبعات ونتائج سياساتنا. وكنت أنا في البداية أحد المتشككين باحتمالات قضايا «السلة3». لم نكن نتوقع أن تنهار الإمبراطورية السوفييتية بهذه السرعة؛ بل اكتفينا بتخفيف القيود التي تفرضها كلما كان ذلك ممكنا. والضغط من أجل الحق بالتغيير السلمي للحدود في انتظار الظروف التي تمكن الديمقراطيات من السعي لتحقيقه. قدمنا الدعم لقضايا حقوق الإنسان لتشجيع بعض التحسن في الحكم الشيوعي إضافة إلى تأسيس وترسيخ معايير دولية لمنع القمع السوفييتي للثورات، مثلما حدث في المجر وتشيكوسلوفاكيا. يمكننا الاعتماد على ما تحقق دون أن ننسى فضل رجال عظام من أمثال هافل وفالسيا ومعاصريهم الذين حولوا مشروعاً دبلوماسياً إلى نصر للروح الإنسانية.





أزمة الطاقة

لم يشهد النصف الثاني من القرن العشرين أزمة مفاجئة أصابت العالم على حين غرة مثل تلك التي ضاعفت أسعار النفط أربع مرات في خريف عام 1973[1]. فبخلال مدة ثلاثة أشهر، وجد النظام السياسي والاقتصادي العالمي نفسه في مواجهة سلسلة من التحديات القاسية التي هددت أركانه ذاتها.

فنزيف رأس المال من الدول الصناعية إلى المنتجة أدى إلى عجز تجاري سنوي «إضافي» وغير مسبوق في ميزانية دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» قُدِّر بأربعين مليار دولار (أي ما يقارب 125 مليارا بأسعار عام 1997). وسببت هزة سعر النفط توليفة مهلكة جمعت بين الانكماش الحاد والتضخم المرتفع الذي وصل في الولايات المتحدة إلى 14% سنوياً في أعلى معدلاته. وكانت آثار أزمة الطاقة كارثية إلى حد أكبر في الدول النامية التي لا تنتج النفط. فقد أرهقت على الفور بعبء عجز سنوي جماعي «إضافي» تجاوز حجمه ضعف المجموع الإجمالي السنوي لما تتلقاه من مساعدات خارجية.

قبل ستة أشهر، ما كان لأحد أن يتخيل حدوث مثل هذه الأزمة، حيث كانت الدول الديمقراطية الصناعية تعيش في سعادة موهومة من النفط الوفير والرخيص. والآن، واجهت فجأة تحدياً خطيراً لتوقعاتها بارتفاع مستمر في مستويات الرخاء والرفاهية التي اعتمد عليها استقرارها السياسي. وفي مواجهة ارتفاع حاد في معدلات التضخم والركود، لم يكن لدى فورد وزعماء الديمقراطيات مهمة أكثر إلحاحاً من إنقاذ لحمة مجتمعاتها، وبشكل أقل وضوحاً، بقائهم السياسي، من الهجمة المفاجئة(*).

توصل زعماء الدول الديمقراطية إلى فهم الوضع الجيوسياسي للحرب الباردة من خلال التحديات التي تغلبوا عليها معاً. فقد زادت ثقتهم بقدرتهم على مقاومة التهديد السياسي والعسكري الشيوعي، واتفقوا إلى حد كبير على الوسائل المناسبة لمقاومته. وكانت المشاورات حول هذه المواضيع تعقد بشكل منتظم عبر العديد من المؤسسات التي أثبتت التجارب كفاءتها.

(*) عند كتابة هذه السطور، حين أصبح النفط مرة أخرى متوفراً ورخيصاً نسبياً، قد تبدو الأحداث التي نصفها غريبة وبعيدة عن واقع الحال. نأمل باستمرار هذه الحالة المريحة، لكن من غير المرجح استمرارها. صحيح أن التقانات الجديدة تحسن عملية استكشاف النفط وإنتاجه، وتزيد كفاءة استخدام الطاقة، لكن توريدات النفط ظلت تعتمد على أكثر المناطق خطراً وتفجراً في العالم. ويبقى اندلاع أزمة جديدة احتمالاً وارداً. وإذا حدثت ستغدو التجارب التي عرضناها أكثر صلة بالموضوع.

لــم يحدث مثل هذا الإجمــاع على أسباب أزمة الطاقــة أو الوسائل المناسبــة لمغالبتها. فالعديد من الــدول المستهلكــة للنفط كانت مترددة فــي اتخاذ إجراءات مضــادة مشتركة كي لا تطلــق العنان لمزيد مــن المطالب الصارمة مــن قبل الدول المنتجة، التــي أغرتها قوتها الجديدة علــى الضغط على حلفائنا للانفصال عنا فيما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط، وقد حققت في ذلك بعض النجاح.

انزلقــت الديمقراطيات الصناعية إلى هذه المعضــلات المأزقية لأن قلة قليلة فقط من صناع القرار السياسي فهموا أن الظروف التي أدت إلى وفرة النفط بأسعار رخيصة طيلة جيلين كاملين قد تلاشت.

حتــى عام 1972، احتلت الولايات المتحدة موقعاً يؤهلها للتحكـم بالأسعار العالمية للنفط لأنها كانت تنتــج أقــل كثيراً من كامل طاقتها. ولذلك كانت قادرة فــي واقع الأمر على تحديد الأسعار من خلال زيادة أو تخفيضــ إنتاجها. وحتى خمسينيــات القرن العشرين كان إنتاجها يغطي تقريباً كل احتياجاتها للطاقة: فــي الستينيات أصبحنا نستورد 16% مــن حاجاتنا بينما احتفظنا بطاقة إنتاجية كبيرة غير مستخدمة؛ و بحلول السبعينيات، كنا نقترب من الطاقة الإنتاجية الكاملة ونستورد 35% مما نستهلكه من النفط.

فــي أوائل عام 1972، اضطرت «هيئة السكك الحديدية في تكساس»، وهي المنظمة التي تحدد سقف الإنتــاج الأمريكي، إلى اتخاذ قرار مصيــري رغم أنه لم يجذب اهتمام أحد. فمع ارتفاع الطلب إلى نقطة هــددت بخروج الأسعار عن السيطــرة، أجازت الهيئة زيادة الإنتاج ليبلغ حــده الأقصى. وكان هذا القرار التقني على ما يبدو علامة على نهاية قدرة أمريكا على تحديد أسعار النفط العالمية.

فــي هــذه الأثناء، (فــي بدايات السبعينيــات)، بدأت حكومات الــدول المنتجة للنفــط تأميم منشآت الإنتاج، منهيةً بذلك هيمنة الشركات النفطية العالمية الكبرى (التي تملكها الدول الغربية). وتمكنت هذه الحكومات طيلة العقد التالي من تحديد أسعار النفط بشرط اتفاقها على تعيين سقف للإنتاج فيما بينها. وهكــذا انتقلت سلطة تحديــد أسعار النفط من «هيئة السكك الحديدية فــي تكساس» إلى مقر اجتماعات «أوبك» (منظمة الدول المصدرة للنفط).

لــم تختفِ الأهمية الدلالية لهذا التغيير الثــوري الكبير على الفور. فطيلة هذه الفترة، كان التعامل مع الطاقة يتم من خلال الجهة المسؤولة عن الشؤون الداخلية في إدارة نيكسون بدون مشاركة مجلس الأمن القومي. ومع أن الأسعار ارتفعت بنسبة 40% عام 1972، إلا أنها انطلقت من أساس منخفض جدا وبقيت ملائمة للاستقرار المالي والاقتصادي للديمقراطيات الصناعية.

حــرب عــام 1973 في الشــرق الأوسط هي التي أعطت الــدول المنتجة للنفط المبــرر لإطلاق العنان لقوتهــا الجديدة فــي المساومة إلى حدها الأقصى. ففي السادس عشر مــن تشرين الأول/ أكتوبر 1973، رفعت «أوبك» سعر النفط بنسبة 70% (من 3.01 دولار للبرميل إلى 5.12). وفي السابع عشر منه، اجتمع وزراء النفــط فــي «أوبك» في الكويت واتفقوا على تخفيض الإنتاج بنسبة 5% من أجل الحفاظ على السعر

المرتفـع للنفط. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه، قامـت المملكة العربية السعودية، كبادرة تضامن مع القضية العربية، بتخفيض إنتاجها بنسبة 10%. وفي العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت السعودية حظراً شاملاً على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، وإلى هولندا التي اعتبرت مغالية في دعم وتأييد إسرائيل.

أدى التأثير الجمعي لهذه القرارات إلى إطالة أمد الأزمة لأكثر من عقد من السنين. ولأن صناع القرار الرئيسيين في الغـرب افتقدوا الفهم الكافي لسوق النفط، فإن استجابتهـم الأولية زادت الطين بلة. كما أن الأخطـاء التنظيمية داخل الولايات المتحدة فاقمت النقص في إمدادات النفط على المدى القصير. عـلاوة على أن الطلبات والمناشـدات الملحة والمتكررة من جانب إدارة نيكسون لرفع الحظر ربما أقنعت الدول المنتجة بأنها اكتشفت قوة دفع جديدة ومدهشة لابتزاز التنازلات.

فـي الحقيقـة، ولأن النفط سلعة يمكن الحصول عليها من مصـادر مختلفة، فإن ما حظرته السعودية أمكـن تعويضـه بواسطة الدول المنتجة غير العربية، مثل فنزويـلا، ونيجيريا، وإيران (التي كانت لا تزال صديقـة للولايات المتحدة). لكـن ما أدى إلى ارتفاع الأسعار لم يكن الحظر، ولا حتى التخفيضات الأولية علـى الإنتاج، بل كان مجرد الهلع. فقد بدأت الدول المستهلكة الاحتفاظ بمخزون فاقت مستوياته أكثر ما كان يعتبـر كافيـاً في السابق، الأمر الـذي جعل النقص في الإمدادات الذي أملـت بتجنبه أكثر حدة. كما أفقد السوق استقرارها.

فـي الثاني والعشرين والثالـث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، بعـد شهرين من انتهاء الحرب في الشرق الأوسط، أعلنت دول الخليج الأعضاء في منظمة «أوبك» التي اجتمعت في طهران، عن مضاعفة أسعار النفـط مرة أخرى، إلى 11.65 دولاراً للبرميل - وهـي زيادة بلغت 387% بخلال ثمانية أسابيع. وبدا لبضعة أشهر بعد ذلك أن الدول المنتجة في موقع يؤهلها لابتزاز الديمقراطيات الصناعية مقابل أسعار أرخص، أو الحق بالوصول إلى الموارد المالية لدول «أوبك» المتعاظمة، أو من أجل ترتيبات تصدير خاصة.

سرعـان ما لاحت نذر الأخطار الأخرى. إذ بدأ منتجـو السلع الأخرى، الذين استحثهم نجاح «أوبك»، بتقصي احتمالات تنظيم تكتلات خاصة بهم ومن ثم ربطها مع «أوبك». وظلت الدول المنتجة للنفط طيلة بضع سنين تهدد استقرار النظام المالي العالمي عبر مراكمة فوائض مالية هائلة، كان باستطاعتها نقلها من المؤسسات المالية للديمقراطيات الصناعية إلى دول أكثر ملاءمة لها.

لم يحدث من قبل قط أن تمكنت دول بهذا القدر من الضعف العسكري - والسياسي في بعض الحالات - من فرض مثل هذه القيود على النظام الدولي. فقبل قرن من الزمان كانت الدول المستهلكة ترد باحتلال حقول النفط. وبين الحين والآخر، كما سنرى، هددت الولايات المتحدة بفعل ذلك لكنها لم تلقَ أي تأييد من الديمقراطيات الصناعية الأخرى.

استراتيجية جديدة تظهر للعيان

بالنسبة للضحايا الفعليين والمحتملين للصدمة النفطية، كانت الأولويات تتركز على استعادة التحكم بالمصير. أكدت على الحاجة لبرنامج مستدام وطويل الأمد لاستعادة القدرة على المساومة في اجتماع مغلق للسفراء الأمريكيين في الشرق الأوسط عقد في الرياض (15/ 2/ 1975)، خلال الجولة المكوكية التي قدمت وصفاً لها في الفصل 13، حددت ذلك الهدف كما يلي:

نحن نحاول تقليص قوة «أوبك»، وتقليل حجم اعتمادنا عليها، واستعادة حرية الغرب في التصرف والفعل. وبدون ذلك سوف يسيطر هذا الشعور بالعجز على أوروبا الغربية واليابان إلى أن تحدث المخاوف المبهمة حول ما سيفعله منتجو النفط ضرراً لا يمكن معالجته.

لم نكن بدون نقاط قوة. فاثنتان من الدول الرئيسة التي تحافظ على سقف إنتاج «أوبك» ـ إيران والسعودية ـ تعتمد على الدعم الأمريكي فيما يتعلق بالاستقرار الداخلي، وعلى الحماية الأمريكية بالنسبة للأمن الخارجي. وليس بمقدور أي منهما دفع المواجهة مع الولايات المتحدة فيما وراء نقطة معينة كي لا تصبح تحت رحمة الأعداء في الداخل والخارج.

علاوة على ذلك، وبالرغم من أن الدول المنتجة لم تدرك الأمر بعد، فإن طمعها يعرضها لأزمات كامنة سوف تحل بها. وحيثما احتفظت الأسرة الحاكمة في كل منها بالموارد المالية، فإن الفجوة بين الوفرة المذهلة والفقر المتقع كانت تزرع بذور الثورة. أما حين استخدمت الموارد المالية للتنمية، فقد انبثق عداء الطبقة الوسطى من التكنوقراط للحكام التقليديين. وإذا أنفقت الدول المنتجة أموالها بغير حساب، فسوف تخاطر باندلاع اضطرابات داخلية مزلزلة. وإن غالت في مطالبها من الدول المستهلكة، فسوف تتعرض لمخاطر تدمير النظام المالي العالمي برمته، وفي ركابه نفس المؤسسات التي تعتمد عليها في حفاظها على أموالها المدخرة.

لم يكن على سلم أولويات إدارتي نيكسون وفورد ما هو أكثر أهمية من تخفيض أسعار النفط عبر تحطيم قوة «أوبك». ولم تعكس الاستراتيجية التحليل الاقتصادي فحسب، بل ـ وأكثر من ذلك ـ الاقتناع السياسي، والأخلاقي/ المعنوي في حقيقة الأمر. لم يكن بمقدور الديمقراطيات الصناعية السماح لنفسها بأن تقف متفرجة ومذعورة ومشلولة بينما تتلاعب الدول المنتجة بمكر وخداع باللحمة الداخلية لمجتمعاتها.

ومن أجل تحطيم قوة «أوبك»، توجب ترسيخ التضامن بين الديمقراطيات الصناعية على جبهة عريضة، سياسياً واقتصادياً في آن معاً. ولتحقيق هذه المهمة، كانت زعامة الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه مثلما حدث في البدايات المبكرة من الحرب الباردة. وهي مهمة أشد تعقيداً أيضا. فالفشل في مواجهة التهديد السوفييتي سيكون له تبعات وعواقب مباشرة، في حين أن عواقب الإخفاق في مواجهة أزمة الطاقة ستأخذ وقتاً قبل أن تتبدى بوضوح.

ونظـراً لقناعتنا بأن حـدوث أزمة مالية وانكماش كبير سيكون أمـراً محتوماً في غياب تضامن الدول المستهلكة، تنكبنا مهمـة استعادة الديمقراطيات للإحساس بأن تشكيل مستقبلها ما يزال بأيديها. كانت الولايـات المتحـدة في موقع أقوى من معظم حلفائنـا. ورغم أننا لم نعد مكتفين ذاتيـا، إلا أننا بقينا من الـدول المنتجة المهمة، في حيـن أن معظم الديمقراطيات الصناعية كانت تستـورد فعلياً كل ما تحتاجه مـن الطاقة. ولهذا كنـا قادرين على تحمل ضغوط المنتجين، بما في ذلـك التهديد بفرض حظر جديد ـ بـل حتى إلى درجة مشاركة الدول المستهلكة الأخرى في حصـة من مواردنا النفطية (التي تتقص بشكل متزايد) في حالة الطوارئ.

تم التوصل إلى الأداة المناسبة لتطوير استراتيجية متماسكة في مؤتمر الطاقة الذي عقد في واشنطن بدعـوة من نيكسون قبل بضعـة شهور (شباط/ فبراير 1974). وبالرغم مـن معارضة فرنسا، أفرز ذلك المؤتمر ما سمي بـ «مجموعة تنسيق شؤون الطاقة» (ECG) المؤلفة من اثنتي عشرة دولة. وما إن انتُخب فاليري جيسكار ديستان رئيساً في وقت لاحق من ذلك العام، حتى انضمت فرنسا لبرنامج المجموعة عن طريق عضويتها في الجماعة الأوروبية.

كرسنـا قمة عام 1974 لتحويل مجموعة تنسيق شؤون الطاقـة إلى مؤسسة دائمة ورسم خطة مفصلة لهـا. وحين أصبـح فورد رئيساً، كانـت الدبلوماسية المؤدية إلـى إنشاء وكالة الطاقـة الدولية تقترب من الاكتمال، وكان بانتظار موافقة الرئيس برنامج عملياتي مفصل.

في السابع عشر من آب/ أغسطس، شرحت الوضع لفورد بعد أسبوع من أدائه القسم، قائلا:

> يجـب علينـا أن نجد طريقـة لتحطيم التكتـل. ولا يمكننا فعـل ذلك بدون تعـاون الدول المستهلكـة الأخرى. إذ لا يمكن احتمال قيام دول لا يزيد عدد سكانها على أربعين مليونا بابتزاز ثماني مئة مليون نسمة في الدول الصناعية.
>
> يجـب أن نتخـذ موقفنا بـكل عناية بحيث لا نتعجـل فنمنع حلفاءنا من التقـدم واقتناص الفائدة الاقتصادية. هذا هو الهدف من مؤتمر واشنطن للطاقة...
>
> ... لن نكون في موقع يؤهلنا لمجابهة الدول المنـتجة قبل منتصف عام 1975.
>
> ثـم أوجزت خطتنـا: تضامن المستهلكين، بالإضافة إلـى خطة طوارئ مشتركة: الحفاظ علـى مخزون احتياطي من الطاقة: التطوير الفاعل لمصـادر بديلة للطاقة: إيجاد شبكة أمـان مالـي. وبالرغم من أن مدى الخطة قد فاجأ فورد إلى حـد ما، إلا أنه صادق عليها فوراً. وحين قدمت توصيفا لأحد الفقرات باعتبارها توفر لنا قضية دبلوماسية جيدة حتى وان لم تتم الموافقة عليه، رد بإجابته المميزة: «لا تهمني القضايا بل النتائج».

برنامج الطاقة الشامل الذي وافق عليه الرئيس، لم يضع القواعد المؤسسة للتغلب على أزمة الطاقة فقط بل لإعادة التوازن إلى قدرة الدول المستهلكة والمنتجة على المساومة في نهاية المطاف. في تلك المناسبة بالذات، شارك في العمل العديد من الوكالات الأمريكية المسؤولة عن الأقسام المختلفة من مشكلة الطاقة المعقدة. وتم تعيين منسق لشؤون الطاقة على مستوى الخطط والبرامج الداخلية في البيت الأبيض. أولا جون سوهيل ثم فرانك زارب. وتولى مسؤولية تخفيض مستورداتنا من النفط. وزارة الخزانة كانت مسؤولة عن الجوانب المالية الدولية. وتولت وزارة الخارجية مهمة إيجاد إطار عمل سياسي. وبوصفي مستشاراً لشؤون الأمن القومي، قمت بمهمة التنسيق بين مختلف خطوط السياسة.

وما كان بالمستطاع تولي القيام ببرنامج للطاقة له مثل هذا المدى الواسع لولا علاقة الصداقة القوية التي جمعتني برفيقي وزير الخزانة وليام سايمون. فقد كانت العلاقة غير عادية بسبب الاختلافات الجدية بيننا حول الاستراتيجية، ولأن كلاً منا كان مدافعاً محنكاً عن سلطته البيروقراطية.

كان سايمون يعمل في الاستثمارات المصرفية. واعتقد أن سبب أزمة الطاقة يكمن في التدخل السياسي في السوق، وطالب بممارسة ضغط أمريكي كاسح على الدولة التي اعتبرها ــ خطأً برأيي ــ مسؤولة بشكل رئيس عن الأزمة: إيران. وألح على إيقاف تزويدها بالسلاح والتهديد بسحب الحماية العسكرية إلا إذا وافق الشاه على تخفيض سعر النفط. كان سايمون مرحا ومفعما بالحيوية والنشاط، ويتمتع بشخصية ساحرة. حمل دعواه إلى دول الخليج في زيارة قام بها في تموز / يوليو 1974. وأقنع ــ أو حسب بأنه أقنع ــ وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني بأن يعد بتجاوز السعودية سقف الحصة الإنتاجية الذي حددته «أوبك»، وبالتالي تعيد التوازن بين العرض والطلب، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.

عاد سايمون وهو معتقد، نتيجة عدم تعوده على الأساليب الماكرة وغير المباشرة للدبلوماسية الخليجية، بأن أسعار النفط توشك أن تنخفض بنسبة 30% عن السعر الرسمي الذي حددته «أوبك»، الأمر الذي يضطر الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة لأن تفعل الشيء ذاته عند الاجتماع التالي المقرر عقده بعد عدة شهور.

غالى سايمون في الاعتقاد بهذه الاحتمالات المتهورة التي جرفته معها بعيداً، وألح على ممارسة ضغوط شاملة على الشاه، بل دعاه من أجل تهيئة المناخ المناسب بـ«الأحمق» علناً ــ وهو شكل من الخطاب لا توصي الكتب التعليمية المعيارية التي تلقن مبادئ الدبلوماسية بتوجيهه إلى زعيم مستبد لدولة حليفة لا غنى عنها تنتج ستة ملايين برميل من النفط يومياً. حاول سايمون فيما بعد تصحيح الوضع عبر الادعاء بأن ما قاله قد انتزع من السياق بطريقة محزنة. زعم الشاه بأنه قنع بالجواب ــ رغم أن سايمون لم يكشف مطلقاً عن السياق الذي يمكن فيه دعوة ملك الملوك بالأحمق دون أن يسبب ذلك إهانة له.

حتى قبل عرض الحكمة من ممارسة ضغط على دولة تشكل حلقة مهمة في احتواء الاتحاد السوفييتي أمـام الرئيس الجديد لاتخاذ قرار بشأنها، أبلغنا السعوديون ــ كما توقعت ـ بأن الوعد الذي قدم إلى سايمون قد تبين بأنه غير عملي نظرا لأن معارضة الدول العربية الراديكالية كانت قوية جدا. ومع ذلك استمر سايمون في شن حملته من أجل الضغط على إيران، لكنني عارضتها لعدة أسباب.

أولاً، لقناعتي بأن الشاه هو الهدف الخطأ لسياسة ممارسة الضغط. صحيح أنه بدا مع وزرائه متشددين في المطالبة برفع الأسعار («كالصقور الكاسرة») في مختلف اجتماعات «أوبك». لكن أسعار النفط لا تحددها الخطابات الطنانة. فقد خرجت الأسواق عن نطاق السيطرة بسبب أفعال محددة، خصوصا التخفيضات على الإنتاج التي قامت بها أصلاً الدول العربية المنتجة. وبإضافة الحظر الذي فرضته السعودية على الولايات المتحدة وهولندا، والتهديد بفرض حظر جديد، فقد أدى كل ذلك إلى حالة من الهلع عصفت بالدول المستهلكة. أما الشاه، حاكم الدولة غير العربية، فقد خفض إنتاجه بمقدار نصف ما خفضته الدول الخليجية، ورفض الانضمام للعرب في الحظر الكلي، وأوضح بأنه سيرفض الانضمام إلى حظر جديد. ولذلك كان تأثيره في القوى المحركة للسوق محدوداً نسبياً ـ فيما عدا الدعم الذي قدمه عبر خطابه البلاغي المتشدد لزملائه المنتجين.

مما لا شك فيه أن الشاه رحّب بارتفاع الأسعار، لأن لديه ـ على العكس من كل جيرانه ـ استراتيجية طموحة للتنمية الداخلية التي كانت بحاجة للتمويل. وكان خطابه المتشدد ناتجاً عن الطمع والتباهي إضافة إلى رغبته بتجديد وإصلاح علاقاته بجيرانه العرب بعد أن رفض دعمهم خلال حرب عام 1973 في الشرق الأوسط. لكن الطريقة الوحيدة التي يمكن للشاه فيها رفع الأسعار عملياً هي تخفيض إنتاجه، وهو لم يكن يميل إلى ذلك قط.

الأس المنطقي الجيوسياسي لرفض استراتيجية سايمون كان أعظم أهمية. فقد أظهرت الأحداث منذ سقوط الشاه ـ بشكل واضح لا لبس فيه ـ الأهمية الحاسمة لإيران بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة. فهي حجر الزاوية في استراتيجيتنا الخليجية، ووقفت إلى جانبنا خلال حرب عام 1973 في الشرق الأوسط، حيث كانت الدولة الوحيدة المجاورة للاتحاد السوفييتي التي رفضت السماح للطائرات السوفييتية بالتحليق فوق أجوائها. كانت إيران تعيد تزويد أسطولنا بالوقود (كنا على درجة من الثقة باستعداد الشاه للقيام بذلك إلى حد أننا حركنا الأسطول السابع من آسيا إلى المحيط الهندي قبل أن نتلقى موافقته الرسمية). وخلال مفاوضاتنا في باريس حول فيتنام حين كان الكثير يعتمد على قدرتنا على زيادة مخزون سايغون من الطائرات القتالية قبل التوقيع على الاتفاق (لأنه لا يسمح إلا باستبدالها بعد التوقيع عليه)، وفر لنا الشاه عدداً كبيراً من المقاتلات الإيرانية بعد وقت قصير من إبلاغه بالطلب.

قلت لسايمون في لقاء مجموعة مراجعة الوضع المؤلفة من كبار المسؤولين الذي انعقد في الثالث من آب/ أغسطس 1974، في نفس الأسبوع الذي أعلن نيكسون فيه استقالته:

> أنــا متردد في الدخول في مواجهة مع إيران لأسبــاب ثلاثة: 1) لسوف نحتاج إلى نفطها فــي حالــة الطــوارئ؛ 2) لا أريد دفعها إلى التحالــف المعادي لإسرائيــل؛ 3) لا أظن بأن المواجهة ستثمر حتى نكون مستعدين للذهاب إلى الحد الأقصى.

ما كنت أعنيه عمليا بـ «الذهاب إلى الحد الأقصى» هو أننا سوف نقصم ظهر أقوى حليف في المنطقة ــ وفي الحقيقة، الحليف الوحيد الذي يملك قدرة مهمة على مقاومة الضغوط السوفييتية. وهذا أمر ليس له أي معنى استراتيجي ولسوف يفاقم على الأرجح من أزمة الطاقة. وحين سقط الشاه بعد خمس سنين، تضاعفــت أسعــار النفط مرة أخــرى بسبب المخاوف التي سيطــرت على السوق حــول استقرار المنطقة برمتها على المدى البعيد.

نفســ الاعتبــارات يمكن تطبيقها لكن بدرجــة أقوى على المملكــة العربية السعودية. فلــو قمنا بتبني توصيــات سايمــون بالضغــط على البلــد الذي يحتل أفضــل موقع يؤهلــه لتخفيض سعر النفــط، فستكون السعوديــة الهــدف المنطقي. لأنها قادرة تقنيــاً على زيادة إنتاجها النفطي بنسبــة 50% على أقل تقدير، الأمر الذي سيكون له تأثير حاسم في سعر النفط.

لكن كنت على قناعة بأن السعودية لن تجرؤ على فصل نفسها بهذا الشكل السافر عن أخواتها الأعضاء فــي «أوبك»، أو حتى على زيادة الإنتاج التــي تصورها سايمون. فقد استطاعت العائلة السعودية الحاكمة، برغم كل شيء، توجيه دفة السفينة عبر المياه الضحلة للخليج والشرق الأوسط بكل ما يكتنفها من أخطار وتوترات من خلال ممارسة مهارتها الاستثنائية في عدم وضع نفسها في الخط الأمامي للمواجهة. ونظرا لاعتمــاد المملكة على الغرب للحصول على الدعــم العسكري والدبلوماسي، وخشيتها من الأنظمة العربية الراديكالية القادرة على تهديد الاستقرار الداخلي في السعودية، كانت العائلة المالكة تناور بأسلوب بارع فيــه الكثير من التعقل والحصافة والحكمة. كما حرصت بــكل عناية على موالفة سياستها المحافظة على الصعيديــن الخارجي والداخلي مــع الخطاب الراديكالي المنمق بين الفينــة والأخرى، لتعلن تعاطفها مع قلق أمريكا وانشغالها بسعر النفط. لكن كلما انتقل إلحاح وقلق أمريكا إلى المستوى العملي، يتم توجيهنا، بأكثر الأساليب الممكنة تهذيباً ولباقة، إلى عنوان آخر، يكون عادة إيران.

يوفر حوار سايمون مع الشيخ اليماني مثالاً نموذجياً يوضح الأساليب التكتيكية السعودية. فمن السهل الظــن ــ عند الحكم علــى اليماني من مظهره ـ بأنه مدير غربي لإحدى شــركات النفط. فهو أنيق يرتدي أحــدث الملابس الغربية حين يسافر خارج السعودية، وعلى درجة رفيعة من الذكاء والبلاغة والفصاحة. أمــا تضلعــه الاستثنائي بألاعيــب سوق النفط الماكــرة فيدعو إلى الاعتقــاد بأنه يتمتع بتأثيــر مشابه في الاستراتيجيــة. لكن ذلك ليس صحيحــاً. فالعائلة الحاكمة تتعامل مع اليماني بوصفــه خبيراً تقنياً مهماً، وليســ كصانــع قرار رفيع المستوى. كان فــي الحقيقة شخصية انتقالية بين الماضــي الاقطاعي/ القبلي

السعودي، والمستقبل التكنوقراطي الذي لا يرحم. وفي إحدى المناسبات قلت لليماني: إن وزيراً واحداً يتمتع بتدريبه وطاقاته سوف يدعم إلى حد بعيد المؤسسات السعودية القائمة، لكن عشرة آلاف مثله سوف يدمرونها على الأرجح.

في لقائي مع الملك فيصل، كان اليماني يجلس، إذا ما دعي لحضورها أصلاً - في مكان قصي مع المستشارين المصطفّين على طول الجدار البعيد، بحيث يصعب سماع صوته إذا ما دعي للتدخل، وهذا ما لم يحصل مطلقاً. ولم يكن ثمة مجال للشك بتدني مرتبته في البلاط. على الأقل في ذهني - الأمر الذي يجعل من المستبعد أن يكون له كلمة نافذة في قضية مشحونة بالتبعات والعواقب السياسية بعيدة المدى مثل الانشقاق عن تكتل الدول المنتجة علانية.

ولا كان من الممكن مقارنة مواقف اليماني مع تلك التي يتخذها مديري الشركات النفطية في الغرب. وبصراحة، لم يكن تفكيره متحرراً على الإطلاق من الميول والنزعات المعقدة للشرق الأوسط. بعد سنوات، وفي عام 1991، أخبرني اليماني ونحن نجلس إلى مائدة الإفطار في قصر الضيافة الرسمي في بون، أنه يعتبرني مسؤولاً عن اندلاع حرب الخليج. وقال: إن الحرب لم تكن حول الكويت، بل من أجل الحفاظ على أسعار النفط عبر إبعاد إنتاج العراق النفطي عن السوق. فقد قاد الأمريكيون الماكرون صدام حسين إلى فخ لم يتمكن بسبب حمقه من تخليص نفسه من شراكه. ونظراً لعدم وجود شخص يتمتع بالذكاء الكافي في إدارة بوش (الأب) للتخطيط لمثل هذه المكيدة، ناهيك عن تنفيذها، فإن إصبع الاتهام يشير إلي برأي اليماني. لم يكن هناك معنى في الإجابة بأنني لست ألمعيا بما يكفي للتخطيط لهذه المؤامرة أو لتنفيذها، خصوصاً وأنني تركت الحكم منذ أربعة عشر عاما. وهي حقيقة كانت ستقنع اليماني أكثر بتواطؤي.

توقعت انهيار خطة سايمون بزيادة الإنتاج منذ البداية. وفي لقاء مجموعة مراجعة الوضع المؤلفة من كبار المسؤولين (3 / 8 /1974) الذي أشرت إليه آنفا قلت لسايمون:

عند حدوث مواجهة حول توريد النفط، سوف تعارضنا الجزائر سياسياً بكل قوة، وتتبعها سورية، وستصبح السعودية عندئذ الدولة العربية الوحيدة الخارجة على التضامن في مجابهة الإمبرياليين، وهذه السياسة غير عملية. لا أعني أن السعوديين سيخدعونك «أيها الوزير سايمون» خلال زيارتك لهم. بل أقصد أنه بغض النظر عما يقولونه أو يعنونه فسيكون من الخطأ الاعتماد عليهم في أية مواجهة.

كررت ذات المعنى أمام فورد حين شرحت له تطورات أزمة النفط في السابع عشر من آب/ أغسطس:

> يريد سايمون مواجهة مع الشاه. ويظن أن السعوديين سوف يخفضون الأسعار إذا وافق الشاه. أشك بأن السعوديين يريدون الوقوف في الواجهة.. فقد ناوروا ببراعة وأظنهم

يحاولـون إبلاغنا ـ قالوا بأنهم قد يزيدون الإنتاج ـ إن هذه الطريقة لن تنجح. وأخبرونا أن بإمكانهـم تحمل أسعـار أكثر انخفاضا لكنهم لن يقاتلوا من أجلها. ولسوف يتعرضون لهجوم الراديكاليين إن وقفوا في الواجهة.

عـاودت التأكيد علناً على ما نصحت به الحكومة في مقابلة مع مجلة «بريتش ويك» أجريت في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1974، ونشرت في عدد الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير 1975:

الفرصة الوحيدة المتاحة لتخفيض أسعار النفط فوراً تتمثل في شن حرب سياسية واسعة النطـاق ضد دول مثل السعودية وإيران بحيث يتعرض استقرارها السياسي وحتى الأمني للخطـر إذا لم تتعـاون. وهذا سعر فادح ندفعــه حتى من أجل تخفيض فـوري في أسعار النفط.

إذا كان غرضــك إسقــاط النظام القائم في السعودية ليتسلم السلطة قذافي آخر، أو إذا حطمت صورة إيران بوصفها قادرة على مقاومة الضغوط الخارجية، فلسوف تفتح الباب أمام اتجاهات وميول سياسية سوف تدمر أهدافك الاقتصادية. من ناحية أخرى، تتطلب الضغوط أو الحوافز الاقتصادية وقتاً للإعداد لها، ولا يمكن أن تكون فاعلة بدون تضامن المستهلكيـن. وعـلاوة على ذلك، إذا ما خلقنا الأزمة السياسيـة التي وصفتها ففي حكم المؤكد تقريباً أننا سنواجه معارضة من أوروبا واليابان والاتحاد السوفييتي[2].

استراتيجية بعيدة المدى

بعد المناقشات والمناظرات الجدالية التي جرت طيلة شهري تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1974، اتفقنا أنـا وسايمون على استراتيجية بعيدة المدى، وجمعتنــا منذئذ علاقة عمل ودية إلى حد كبير. كان يستمتع بلعـب دور الشرطـي الشرير في حين أخذت أنا دور الشرطي الطيب فـي مسعانا لرسم استراتيجية متفق عليهـا. أمـا ثقل التوازن بيننا فمثله أرثر بيرنز رئيس هيئة الاحتياطـي الفيدرالي. وباعتباره رئيساً لوكالة مستقلة، لم نكن بحاجة لاستشارته ولا امتلك الحق بالإصرار على سماع آرائه. من ناحية أخرى، فإن وزير الخزانـة (أو الخارجية) الحكيم سوف يناقش دوما، مع رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي تلك الإجراءات التـي تتعلق بها بعض الخطـوات الإجرائية التي يحتـاج الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذهـا أحيانا. في حالة بيرنز، تعززت الحصافة البيروقراطية بالإعجاب الذي أبديناه، أنا وسايمون، بذكائه وخصاله الإنسانية. وبوصفي مستشاراً للأمن القومي، أنشأت مجموعة توجيه ـ برئاستي ـ تألفت من سايمون، وبيرنز، وفرانك زارب، مع جورج شولتز (وزير الخزانة السابق، ثم رئيس شركة «بكتل كوربوريشن») مستشاراً غير رسمي ـ ولا تقـدر مشورتـه بمال ـ من خارج الحكومة. أما مجموعة العمـل الفرعية برئاسة معاون وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية توماس أندرز فقد أنيطت بها مسؤولية تطوير التوصيات والمقترحات.

كان خياراً موفقاً. فقد أثار انتباهي في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1972، حين زرت بنوم بنه، وكان من المتوقع انتهاء حرب فيتنام، لمناقشة الاحتمالات المستقبلية المتاحة أمام كمبوديا. قدم إندرز، الذي كان يحدوه الأمل وتشغله الهواجس وهو يعمل نائباً لرئيس بعثتنا هناك، عرضاً متألقاً ورقيقاً وعميقاً، ومتحرراً من النفاق الذي ميز تلك الفترة. قررت فوراً أن أستدعيه إلى واشنطن في أقرب فرصة، حيث سنحت لي عندما أصبحت وزيرا للخارجية في أيلول/ سبتمبر 1973.

كنت بحاجة لعون كبير في التحليل الاقتصادي الضروري لبرنامج الطاقة الذي سعيت إليه لأسباب استراتيجية وجيوسياسية. عينت إندرز معاونا لوزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، وهو منصب ما كان بمقدوره أن يبلغه قبل عدة سنوات تبعا لسلم الترقيات العادي للموظفين الدبلوماسيين.

لم يتأثر أسلوب إندرز بحقيقة كونه أدنى مرتبة من زملائه، لأن التواضع لم يكن من خصاله المميزة. وتعوّد لاري إيغلبرغر على القول: إن إندرز هو الشخص الوحيد الذي يبلغ طوله المترين ويعاني من عقدة نابليون. اشتهر إندرز بإطلاق حكم بارعة وساخرة. فقد قال مثلا: إنه انتزع مني حسنات تفوق تلك التي حصل عليها من أي وزير خارجية آخر خدم تحت إمرته.

وتبعا لنظام الانتقاء في واشنطن، يعتبر منصب مساعد وزير الخارجية منصباً متوسط المستوى في أدنى درجات التعيينات الرئاسية. لكن بالنسبة لقضايا الطاقة، استطاع إندرز تجنيد أشخاص على قدر كبير من الأهمية والتأثير، مثل بيل سايمون وأرثر بيرنز، سرعان ما تخطوه في المرتبة، للعمل في برنامج واسع في المدى والرؤية.

لم يحجم إندرز عن شن معارك ملحمية ضد الإدارات والأقسام الأخرى. ولم أعد أذكر عدد المناسبات التي اشتكى لي فيها مسؤولو الإدارة من إندرز، لا بسبب أفكاره فقط، بل لما يظهره من عدم احترام للامتيازات والحقوق البيروقراطية. وكنت على الدوام أعد بكبح جماحه، ثم أدعوه لأشجعه بالحديث عن العمل العظيم الذي يؤديه. وكثيرا ما كان بيل سايمون، المشاكس بطبعه، يضطر للابتسام ـ وهو يصر بأسنانه ـ عند نهاية الدوام، لأن الطرائق البيروقراطية التي اتبعها توماس، مهما كانت غير مراعية للتراتبية في المناصب، قد ساعدت على صياغة برنامج أعاد المبادرة الاستراتيجية إلى الديمقراطيات الصناعية.

كان على رأس جدول أعمال مجموعة التوجيه التي تحدد الأولويات برنامج للاحتفاظ بالطاقة وتخزينها. فالدول المنتجة تحافظ على الأسعار المرتفعة من خلال تخفيض إنتاجها بمعدل سبعة ملايين برميل في اليوم تتقاسمها فيما بينها. وتبعاً لتقديرنا يمكن لبرنامج فاعل للاحتفاظ بمخزون من الطاقة أن يمارس ضغطاً لا يحتمل على الدول المنتجة الأكثر فقراً كي تنشق عن البقية. «جاك ف. بينت»، معاون وزير الخزانة الذي عمل في مجال صناعة النفط قبل أن ينضم إلى الحكومة، عرض الوضع في اجتماع مجموعة المراجعة المؤلفة من كبار المسؤولين (12/ 9/1974) كما يلي:

يمكـن لبرنامـج فاعـل ومؤثر للاحتفـاظ بالطاقـة أن يجعلهـم (المنتجيـن) يخفضون إنتاجهـم بنسبة 30%، وهذا يعنـي أن ينتج بعضهم 60% فقط. عند هذه النقطة، سوف تنشق عنهم ليبيا والجزائر وغيرهما.

(نسبة التخفيض في الإنتاج التي حددتها «أوبك» بلغت 10%).

ثانياً، مـن أجل تعزيز قدرة المستهلكين على مقاومة ابتزاز تكتل المنتجين، اقترحنا أن تحتفظ كل دولة مستهلكة باحتياطي يكفيها لمدة تسعين يوماً. وفي حالة الطوارئ، تقتسم الدول المستهلكة المخزون المتوفر تبعاً لمعايير تحدد مسبقاً.

ثالثـاً، نسعى لإضعاف قوة المنتجيـن المالية التي اكتشفوها مؤخـراً عبر إيجاد مؤسسة ماليـة تسهل تدفق فوائض المنتجين المالية، وتقديم المساعدة المالية للدول المستهلكة في حالة حدوث أزمة.

أخيـراً، نبذل قصارى جهدنا لوضـع خطة مشتركة تحفز تطوير مصـادر بديلة للطاقة. ومـن خـلال جمع المخـزون مع الإنتـاج الجديد، نأمل بنقـل القدرة علـى المساومة من المنتجين إلى المستهلكين.

«مجموعة تنسيق شؤون الطاقة» التي أنشأها مؤتمر واشنطن للطاقة، تبنت هذه المقترحات كافة في أيلول/ سبتمبر عام 1974 خلال اجتماع عقد في بروكسل، وتحولت إلى مؤسسة دائمـة باسم وكالة الطاقـة الدولية (IEA)، ظلـت تقدم خدمات جليلـة للديمقراطيات الصناعية منذ ذلك الحين. تألفت لجنة تنسيق شؤون الطاقة من مسؤولين إداريين على مستوى معاوني الوزراء، ولذلك كان الاتفاق بحاجة لموافقة الحكومات المعنية.

تنظيـم جهود المستهلكين لم يكن السهم الوحيد فـي جعبتنا. ومع أن مواجهة من نوع ما مع المنتجين كانت متضمنة على ما بدا واضحا في مسعانا من أجل تضامن المستهلكين فـي نهايـة المطـاف، إلا أنها كانت الخيـار الأخير. إذ تمثـل هدفنا الرئيسـي في إيجاد الحوافـز التشجيعية للدول المنتجة لتسهم بصورة مسؤولة في الاقتصاد العالمي. ولفعل ذلك، سعينا لتوضيح الفـوارق المميزة بين الدول المعتدلة والأكثر راديكالية من أعضاء «أوبك». بعد سنة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، قلت في قمة رامبوليه:

نحـن متفقـون علـى الحاجة للتعـاون مع المنتجيـن. فبالتعـاون يمكننا فصـل الأعضاء المعتدليـن عن الراديكاليين داخـل «أوبك»، والدول الأقل تطورا عـن دول «أوبك»، وردع العديد من الدول المنتجة الأخرى.

بهذه الروح، كتب فورد رسالة شخصية إلى الملك فيصل في التاسع والعشرين من آب/ أغسطس1974:

> أمل أن تتبنى الدول المنتجة للنفط، وقيادة جلالتكم نموذج يحتذى، موقفاً سياسياً حكيماً يؤدي إلى بنية تسعير أكثر توافقاً مع قدرات الاقتصاد العالمي.

كان للدول المنتجة الحق في الشكوى من أن سعر النفط قد ارتفع طيلة عشرين سنة تقريبا بصورة أبطأ بكثير من أسعار السلع المصنعة التي كانت مضطرة لشرائها من الدول الديمقراطية الغربية. لكن ما جعل من المتعذر احتمال هذا السعر الجديد للنفط هو أنه ارتفع بنسبة 400% بخلال ثلاثة أشهر، في حين أن أسعار السلع المصنعة قد ارتفعت بخلال السنوات الخمس عشرة السابقة بنسبة تزيد قليلا عن 50%.

ومن أجل تشجيع الحلول التعاونية، أنشأنا لجاناً وهيئات للتنمية الاقتصادية الثنائية على مستوى الوزراء مع إيران والسعودية، رغم أن العرض بقي مفتوحا أمام غيرهما من الدول المنتجة للنفط. أما هدف هذه اللجان والهيئات فكان إضعاف التضامن بين دول «أوبك»، وتشجيع استخدام الفوائض الدولارية في المشاريع التنموية، وتقليص حجم الأموال الحرة لدى المنتجين لشن حرب اقتصادية ضد الديمقراطيات الصناعية أو ابتزازها، وإعادة بعض الأموال المغتصبة بالابتزاز إلى اقتصادنا. كمنت الدوافع المعقدة نسبياً في صميم مقاربتنا تجاه الدول النامية الفقيرة غير النفطية. ومن أجل منع التحامها واندماجها مع «أوبك» بسبب المظالم والشكاوى التي تجر بها، سعينا لإيجاد بدائل لسياسات الابتزاز. فقدمنا اقتراحات شاملة لاستقرار أسعار المواد الخام وتعزيز الأمن الغذائي لدول العالم الأشد فقرا. تمثلت استراتيجيتنا في إعطاء الدول المنتجة للسلع غير النفطية رهاناً تعرضه للخطر إذا تبعت «أوبك» أو أيدتها.

في رامبوليه، أوجزت الخطوط العريضة لاستراتيجيتنا أمام رؤساء الدول الحاضرين بطلب من فورد:

> يجب أن نحطم ما أصاب المستشار «هيلموت شميدت» في دعوته بالحلف غير المقدس الذي يجمع بين الدول الأقل تطوراً و«أوبك». يمكن أن يحدث ذلك، ويمكننا تحقيق النتائج التي نتوخاها، إذا علمت أن تصرفاتها وأفعالها التخريبية يمكن أن توقف المناقشات حول السلع أو أنها ستدفع ثمناً يتصل بالتعاون، أو الصادرات العسكرية. وبهذه الطريقة يمكننا مقاومة خضوعنا لها للحصول على النفط بواسطة استراتيجية متساوقة.

تنفيذ برنامج الطاقة

في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر 1974، ألقى فورد أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسعى في الخطاب، الموجه إلى العالم الثالث بشكل رئيسي، إلى فصل الدول الأقل تطورا

عن أخواتها المنتجة للنفط. وللوصول إلى هذه الغاية، وصف فورد الغذاء والنفط باعتبارهما من السلع التي لها مضامين وتبعات عالمية. وتحدث عن الضغط غير المسبوق الذي يتعرض له الاقتصاد العالمي نتيجة النقص في السلعتين كلتيهما"[3]. كما وعد بأن أتقدم أنا بمبادرة غذائية أمريكية سخية في مؤتمر الغذاء العالمي الذي سينعقد في روما بعد ستة أسابيع. أما في تلك الآونة، فاكتفينا بمواجهة تلك الدول التي وصلت إلى حد احتكار النفط والغذاء. وفي حين أن فورد رفض رسميا فكرة استخدام الغذاء سلاحاً سياسياً، إلا أن العديد من زعماء دول العالم لم يفتهم الانتباه إلى وجود ذلك الخيار إذ دفعتنا الظروف باتجاهه.

ولكي لا يعتبر خطاب فورد أمام الأمم المتحدة مجرد محاولة خطابية عابرة، أعاد بعد أقل من أسبوع (23 أيلول/ سبتمبر) التأكيد على الصلة الرابطة بين الغذاء والطاقة، وذلك أمام المؤتمر الدولي التاسع للطاقة في ديترويت. في هذه المرة كان أكثر صراحة ووضوحا:

> لايمكن للدول ذات السيادة أن تسمح بأن تُملى عليها سياساتها ويحدد مصيرها بواسطة التلاعب بأسعار أسواق السلع العالمية وفرضها بصورة متعمدة ومشوهة. ولا يمكن لأحد أن يتوقع مدى الضرر، ولا نهاية العواقب الكارثية، إذا رفضت الدول التشارك فيما وهبته لها الطبيعة من موارد لفائدة البشرية جمعاء"[4].

تعمد فورد أن يترك الأمر مفتوحا فيما يتعلق بالعواقب الكارثية التي توقعها: هل هي نتيجة الانهيارات الاقتصادية التي تسببها «أوبك» أم بسبب ردة فعل ضحاياها الغاضبين؟

في ذلك اليوم بالذات، وفي الخطاب السنوي الذي يلقيه وزير الخارجية الأمريكي عادة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصفت بتعابير أشد صرامة من فورد تأثير أزمة الطاقة في كل دولة مستهلكة، وحمّلت القرارات السياسية المتعمدة، وبالتالي، التي يمكن تجنبها، مسؤولية ما تسببه من محن وقلق وضيق:

> إشارات التحذير المبكرة من حدوث أزمة اقتصادية واضحة للعيان.. وعلى العكس من أسعار السلع الغذائية، فإن سعر التكلفة المرتفع للنفط ليس نتيجة للعوامل الاقتصادية ـــ أي لنقص فعلي في الطاقة الإنتاجية أو الآلية الحرة للعرض والطلب. بل هو ناتج عن قرارات متعمدة لتقييد الإنتاج والحفاظ على مستوى مصطنع للسعر"[5].

مثلما فعل فورد، قدمت مقاربة بديلة تعتمد على التعاون. فصلت ما جاء في خطاب الرئيس عبر الدعوة إلى زيادة في إنتاج الغذاء العالمي والعثور على طرق لتمكين أفقر الدول من المشاركة فيه. ولم أدع أيضا أي مجال للشك حول ما كنا نطالب به: «السعر الذي ارتفع بقرار سياسي يمكن تخفيضه بقرار سياسي»[6].

ردّت الـدول المصـدرة للنفط على ما جاء في هذه الخطب بطريقة كأنهـا تؤكد على أنه ليس من حق الديمقراطيـات الصناعية مقاومة الهجوم على اقتصاداتهـا وأساليبها الحياتية. بعض الدول من أعضاء «أوبـك» اتهمـت الولايات المتحدة. وهـي محقة في اتهامها. بشن «حرب أعصـاب». فالشاه حذر، مُظهراً أنـه فهم مـا كنا نقصده، من أن الـدول الصناعية لا بـد أن تخسر أية مواجهة مع الـدول المنتجة، وهذا هـو الموقف المعياري حين يحاول السياسيون ورجال الحكم خـداع محاوريهم وإبعادهم عن مسار العمل الـذي يخشونه. وبالطريقة نفسهـا بعث الرئيس الجزائري الراديكالي هـواري بومدين (في أوائل تشرين الأول/أكتوبر) رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، يتهم فيها «بعض الدول الصناعية الكبـرى» بشن هجوم اقتصادي وسياسي ضد الـدول المصدرة للنفط. وأضاف متسائلاً: هل تستعد فعلاً لدفـع الجنس البشري «إلى شفير الهاوية» من أجل تخفيض أسعار النفط؟[7]. في الخامس والعشرين من أيلـول/ سبتمبـر، وفي رسالة مفتوحة بعث بهـا إلى الرئيس فورد (ظهرت كإعلان فـي صحيفة «نيويورك تايمـز»)، رد الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس بيريز على انتقاد فـورد عبر الدفاع عن السعر «العادل» للنفط المصدر من بلاده، والذي حدده (ولا يفاجئنا ذلك) باعتباره السعر السائد[8].

لسـوء الحـظ، ترافق الفزع المتنامي لدى الـدول المنتجة للنفط مع تفاقم حالـة من الجبن سيطرت علـى الـدول المستهلكة. ففـي اليوم التالي لخطابي أمـام الجمعية العامة، عبر وزيـر الخارجية الفرنسي جـان سوفانارغ، خلال حفلـة غداء لجمعية مراسلي الأمـم المتحدة، عبر عـن رأي مهيمن على حلفائنا. فقـد اتفق مع تقويمي لوضع الطاقة حاليـاً لكنه حذر من مغبة المواجهة مع الدول المنتجة لأنه لا يستطيع تبين أية سياسة عملية يمكن بها للدول المستهلكة إجراء تخفيض على أسعار النفط. بكلمات أخرى، ليس أمـام الضحايا من خيار سوى انتظار إملاءات تكتل المنتجيـن الاحتكاري. وهو افتراض رفضناه كلية كي لا يتحول الابتزاز إلى عملية خنق.

حققـت الخطابات والتحذيـرات على الأقل بعضاً مـن أهدافها. وبالرغم من رفض «أوبك» تخفيض أسعـار النفـط، إلا أنهـا أعلنت في اجتماعهـا الذي عقد في أيلـول/ سبتمبـر 1974، أن الأسعار لن ترفع خـلال الأشهر الستة القادمة. وبسبب التضخم المسيطر على الدول الصناعية، كان ذلك بمثابة تخفيض غيـر معلن للسعر. وظلت الزيـادة في سعر الطاقة، طيلة الفترة الباقيـة لإدارة فورد، مستمرة بمعدل أقل مـن معـدلات التضخم، الأمـر الذي كان يعني فـي واقع الأمر تخفيضـاً في الأسعـار الحقيقية بين عامي 1974ـ 1978. لكننا أردنا وضع حد للحلقة المفرغة للزيادة الدائمة ـ تقريبا ـ في السعر، وعدم التلاعب بـه، وإجراء تخفيض في الأسعار الحقيقية. وفـي سبيل ذلك كان استمرار وزيـادة التعاون الملموس بين المستهلكين حاجة ملحة لا يمكن تجاهلها.

كان وزراء المالية ومديرو المصارف المركزية في دول العالم يجتمعون سنوياً بدعوة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر أيلول/ سبتمبر (مرتين في كل ثلاث سنين في واشنطن). وفي نفس الموعد تقريباً، يلتقي وزراء الخارجية في نيويورك لحضور الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة. استخدمت المناسبة لدعوة وزراء خارجية ومالية بريطانيا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، واليابان لعقد اجتماع «خاص» معي ومع وزير الخزانة سايمون في كامب ديفيد (28 - 29 أيلول/ سبتمبر). كان الغرض من الاجتماع تعزيز تضامن المستهلكين والتعبير عنه رمزياً. وحقيقة وصفنا للاجتماع بأنه «خاص» كانت في حد ذاتها إذعاناً لأصحاب القلوب الخائرة في المجموعة، وورقة التوت أمام تكتل الدول المنتجة لإثبات عدم اتخاذ قرارات رسمية.

ما كان ليحضر معظم حلفائنا لو لم توجه إليهم الدعوة. فقد كانت الديمقراطيات الصناعية ممزقة بين رغبتها في الدعم المالي والدبلوماسي الأمريكي من جهة، والكابوس المتكرر بسبب الخوف من أن يفجر تضامن المستهلكين أزمة مع تكتل الدول المنتجة. صحيح أن نتائج دراسات الحالة الميدانية كانت متناقضة. لكنها لم تشكل تحدياً لتحليلاتنا في أي وقت من الأوقات، إلا أن الحلفاء لم يكونوا راغبين بالإقرار بمضامينها.

لم تبلغ مجموعة كامب ديفيد، كما دعيت آنذاك، وجهتها قط، ولربما كان ذلك إشارة رمزية دالة على واقع الحال. فقد منعت الأمطار الغزيرة وصول الحوامة إلى المنتجع الرئاسي، واضطررنا لنقل الاجتماع إلى وزارة الخارجية. وكانت ردة الفعل الأولية لضيوفنا تعكس الجو العاصف. فقد شعر عدد منهم بالتوتر خوفاً من أن يبدو الاجتماع عملاً تنسيقياً قد يفجر المجابهة. دينيس هيلي، وزير الخزانة في بريطانيا، قال محذراً: «لقد خاطرنا أصلاً بعقد هذا الاجتماع، ويجب أن نحدد مدى أنشطتنا».

لم يردعني كل ذلك، بل قدمت عرضاً للأساس المنطقي لبرنامج جماعة العمل حول التعاون في شؤون الطاقة:

> لا يمكن حل مشكلة الطاقة إلا على أساس التعاون، والرهانات تتجاوز أسعار النفط والاقتصاد لتشمل إطار العلاقات السياسية المستقبلية برمته. وإذا ما استمر المنتجون بالتلاعب بالأسعار، وتواصل إخفاق المستهلكين في تطوير استجابة فاعلة رداً على ذلك، فسوف يحدث حتما انتقال كبير للقوة من جانب لآخر. سيتمكن المنتجون من زلزلة النظام المصرفي العالمي بفضل قدرتهم على استخدام أصولهم المالية لصالحهم، وعائدات النفط ستصبح مصدراً لسباق تسلح متصاعد الحدة باستمرار بحيث يهدد السلام العالمي. سوف تتفكك وحدة الغرب إذا لم تستعد الديمقراطيات الصناعية إحساسها بأنها تتحكم بمصائرها وقدرتها الفعلية على ذلك.

بعد ذلك قدم بيل سايمون توصيات محددة في مجالات ثلاثة: الاحتفاظ بمخزون نفطي، التضامن المالي، تنسيق السياسات الاقتصادية.

الاستجابة كانت أقل من حماسية. ومع أن ضيوفنا ادعوا موافقتهم على تحليلنا وعرضوا «دراسة» خطتنا (في الحقيقة، معظمها قد تمت الموافقة عليه في مجموعة الدول الحليفة على مستوى معاوني الوزراء)، إلا أنهم اعترضوا على اقتراحنا بإعلان المستهلكين تأسيس منتدى واحد لهم ـ النظير المقابل لمنظمة «أوبك»، إذا جاز التعبير. وخوفا من ردة فعل «أوبك»، أصر وزراء الدول المتحالفة أيضاً على أن يذكر البيان الختامي أن الاجتماع عقد «لمراجعة» الوضع.

لم تكن تلك أكثر اللحظات بطولة في تاريخ حلفائنا. لكن الصياغة الذكية لا تملك سوى التعتيم على الواقع الحقيقي؛ وليس تغييره. والواقع الحقيقي يقول: إنه حتى أكثر الدول المستهلكة جبناً هي في نهاية المطاف أكثر خوفاً من العزلة مقارنة بالذعر من ضغينة وحقد الدول المنتجة. ولذلك أنشئت «مجموعة عمل» لدراسة المقترحات الأمريكية برئاسة أمريكية. إنها طريقة حلفائنا لتأجيل لحظة اتخاذ القرار. وفي ذات الوقت، فإن من يتحكم بجدول أعمال الجهود الدولية يحتل موقعاً قوياً يؤهله لصياغة النتيجة ـ خصوصاً عندما لا يكون ثمة اتفاق فيما يتعلق بالتحليل الأساسي، ويجلس رجل مثل توماس إندرز في كرسي الرئاسة. وقبل مرور وقت طويل، أفرزت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في الديمقراطيات الصناعية كافة إحساساً بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة تتجاوز المخاوف من المواجهة. وبحلول أواخر الخريف، كانت مختلف الخطط والبرامج المقترحة في اجتماع وزارة الخارجية في طريقها إلى التنفيذ.

في الوقت الذي بدأت فيه خطة تضامن الدول المستهلكة تأخذ صيغة مفهومة ومعقولة، تقدم أحد اللاعبين الكبار بمقاربة بديلة. ففي حين أن سايمون قد استحث قبل بضعة شهور على الإسراع بمواجهة شاملة، فإن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أيد فجأة استراتيجية استرضاء شاملة في الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1974، حيث اقترح علانية عقد مؤتمر تحضره الدول المنتجة للطاقة، والدول المصنعة المستهلكة، والدول النامية غير المنتجة للنفط. ولسوف تمثل أوروبا باعتبارها كياناً واحداً. ومن أجل جعل مبادرته أكثر قبولاً واستساغة لدى تكتل الدول المنتجة، أعلن أيضاً أن فرنسا لن توقع على اتفاق التشارك في النفط بين الدول المستهلكة الاثنتي عشرة، الذي تجري مراجعته آنذاك. وبالرغم من أن برنامج التشارك في النفط كان عبارة عن ترتيب دفاعي كلية لا يستخدم إلا في حالات الطوارئ ولا يطبق إلا عند فرض العرب لحظر نفطي، إلا أن ديستان وصفه بأنه بداية مواجهة ولا ينبغي المخاطرة بقبوله. وفي خلال ذلك، هاجم الدول التي تستهدف «الهيمنة» (أي الولايات المتحدة كما هو مفترض)، وترك مجالاً لمنظمة «أوبك» كي تزيد الأسعار في المستقبل، موافقاً على ما يبدو على ربط أسعار النفط بمعدلات التضخم.

ملأتنا الريب والشكوك بعد سنة من المواجهة المستمرة مع فرنسا، بحيث اعتبرنا اقتراح ديستان بمثابة تحد آخر، ويناقض على ما يبدو النبرة الاسترضائية / التوفيقية في اتصالاته السابقة معنا. لم نعارض عقد مؤتمر مع المنتجين. لكن أردنا أن نجعل دعمنا مشروطاً بتأسيس وترسيخ التضامن بين المستهلكين أولاً، ففي غيابه، سيترك الحوار الدول المستهلكة منقسمة ومكشوفة وضعيفة إلى حد بعيد. أما ماجعل المبادرة الفرنسية تبدو أكثر افتقاراً إلى المبررات فهو عدم طلب المنتجين الاجتماع مع المستهلكين.

بعثت برقية لاذعة إلى فورد، وأنا في رحلاتي المكوكية في الشرق الأوسط، أوجز فيها ردة فعلي:

دعا ديستان مجموعة مختارة من الدول المنتجة، والمستهلكة، والأقل نموا، لمناقشة مشكلة الطاقة. كما اقترح نظاماً يربط بين معدلات الأسعار والتضخم، سوف يؤدي بالتأكيد، نظرا لاستمرار ارتفاع معدلات التضخم في الدول المستهلكة، إلى أسعار أعلى للنفط. مثل هذا الاجتماع يناقض استراتيجيتنا. والاستراتيجية التي وافق عليها معظم شركاء فرنسا. القاضية بوجوب قيام المستهلكين أولا بتطوير خطة مشتركة قبل بدء الحوار مع المنتجين حول أي موضوع. وهذا ما رفضته فرنسا عبر الامتناع عن الانضمام إلى مجموعة تنسيق شؤون الطاقة.

وبينما قد تسبب هذه المبادرة بعض الارتباك والتشوش، إلا أن نجاحها مستحيل. فاللقاء مع المنتجين بدون أن يتخذ المستهلكون موقفاً مشتركاً هو دعوة للمجابهة أو الاستسلام. لقد دعا ديستان دول المجموعة الأوروبية التسع للعمل ككيان واحد. الأمر الذي جعل أوروبا تواجه معضلة مأزقية، ويدفع جمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وإيطاليا، إلى التردد في التعامل معنا، دون أن تتمكن من العمل مع فرنسا، لأن على هذه الدول في نهاية المطاف التعاون معنا نظرا لأنها الطريقة الوحيدة لمواجهة الأزمة المالية.

لم نقبل تعريف ديستان للبدائل باعتبارها خياراً بين الحوار والمجابهة. فالخيار الحقيقي يتعلق بطبيعة الحوار. والضغوط التي مارسناها أثمرت في تحقيق بقاء أسعار النفط على حالها لمدة تسعة أشهر. كما أن تهديدنا بالعمل العسكري وفر الثقل المضاد الرئيسي ضد فرض حظر نفطي آخر. ولم نكن راغبين برؤية هذه المكاسب والمنجزات تتبدد في منتدى متعدد الدول يكون فيه المنتجون في موقع يؤهلهم لإثارة عداء أكثر المستهلكين تردداً وخوفاً ضد الولايات المتحدة.

بدلاً من ذلك، قررنا استخدام اقتراح ديستان كقوة دافعة لصالحنا، وذلك عبر الموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر المستهلكين/ المنتجين في نهاية المطاف، لكن بشرط

الاتفاق أولا على برنامج عملي/ واقعي للتعاون بين المستهلكين. في اجتماع حلف «الناتو» الـذي عقـد فـي الثاني عشر مـن كانـون الأول/ ديسمبـر 1974، أبلغت وزيـر الخارجية الفرنسـي سوفانارغ بأننـا لن نوافق حتى على لقاء تمهيدي مـع المنتجين قبل أن تترسخ خطة للتضامن بين المستهلكين.

زود هـذا فرنسا بالدافع المحفز للمضي قُدماً في مبادرتها. وحتى حين لم تنضم رسميا لمختلـف خطـط وبرامج تعـاون المستهلكين، إلا أنها لـم تعد تسعـى لعرقلتها. فبرنامج مشاركة المستهلكيـن في حالة الطوارئ، سوف يمكن الدول المستهلكة - فيما عدا فرنسا - مـن المشاركـة في مخزون النفط تبعا لصيغة متفق عليها. كمـا بدأت الدول المستهلكة الرئيسية بتنفيذ برامج تخزين الطاقة، وإن تفاوتت سرعتها في ذلك.

حـان الوقت لتقديم المكون التالـي لاستراتيجيتنا التي وضعناها للطاقة: مؤسسة تساعد على إعادة تدوير الموارد المالية الهائلة التي تولدت عن أسعار النفط. فقد كانت الأسعار المرتفعـة تنتج فوائض متنامية للدول المنتجة بلغـت 75 مليار دولار في السنة (مايعادل 135 ملياراً بأسعار عام 1997). الأمر الذي عرض الدول الصناعية للخطر لأن استثمارات تكتل الدول المنتجة تميل إلى أن تكون قصيرة الأمد في حين أن المصارف تعيد تدويرها علـى شكل قروض طويلة الأجـل. ولذلك امتلكت الدول المنتجـة للنفط القدرة، مجسدة بعمليات السحب الواسعة النطاق، على تهديد النظام المصرفي حتى في الأحوال العادية للتعامل التجاري. أما إذا نقل المنتجون أموالهم تبعا لاستراتيجية سياسية، فإن مواردهم المالية يمكن أن تتحول إلى سلاح سياسي رهيب.

لإظهـار الأهميـة التي نعزوها لتجاوز هذا الخطر، أقحمت خطابـاً رئيسياً في مدة الأيام العشـرة الفاصلة بين جولتي المكوكية في الشرق الأوسط (التي تطرقنا إليها آنفا) وبين قمة فلاديفستوك. في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، قلت في شيكاغو:

عائـدات المنتجين سوف يعاد استثمارها حتمـا في الدول الصناعية، فليس ثمة منفذ آخـر. لكنهـا لن تتدفـق بالضرورة عائـدة إلى الـدول التي تعاني مـن مشكلات حادة فـي ميـزان المدفوعات. ولذلك فـإن العديد من الدول ستبقى غير قـادرة على تمويل العجـز في ميزانياتها وستكون كلها عرضـة لخطر سحب الودائع بشكل مفاجئ وواسع النطاق.

لكـن بمقـدور الدول الصناعية، حين تعمـل معاً، تصحيح هذا الاختـلال وتقليص حجم الأخطـار التـي تتهددها. ومثلما يكون المنتجون أحراراً فـي اختيار المكان الذي يودعون

فيه أموالهم، كذلك يجب أن يكون المستهلكون أحراراً في إعادة توزيع هذه الأموال لتلبية حاجاتهم الخاصة وحاجات الدول النامية[٩]).

اقترحنا إنشاء مؤسسة لإعادة تدوير 25 مليار دولار عام 1975، ومبلغ مماثل في السنة التالية، من الأموال التي تستثمرها الدول المنتجة للنفط في الدول المستهلكة. ولسوف تقلص مثل هذه المؤسسة قدرة المنتجين على ممارسة ضغط سياسي عبر الأسلوب الذي يستثمرون به مواردهم المالية الهائلة، وتعوق مساعي الدول المستهلكة الضعيفة لفرض قيود تجارية على الواردات غير النفطية من أجل تخفيض عجزها التجاري المتصل بالنفط. وبدأ العمل بهذا البرنامج بحلول نهاية كانون الثاني/ يناير 1975.

في أوائل شباط/ فبراير عرضنا المكون الأخير لمبادرة تضامن المستهلكين. وتبين فيما بعد أن اقتراح إيجاد ما دعي بالحد الأدنى لسعر النفط شكل مبادرتنا الأشد إثارة للجدل. إذ كانت مصممة لخلق دوافع محفزة لتطوير مصادر بديلة للطاقة، التي ستكون ضرورية حتى وإن تم تحقيق أهداف الاحتفاظ بالمخزون النفطي كافة. فإذا عمل برنامج الاحتفاظ بالمخزون تبعاً لما هو مقصود منه، فلا بد للانتعاش الاقتصادي الذي يفرزه من أن يزيد الطلب على النفط من جديد، وبالتالي يعيد إلى حد ما القدرة على تحديد الأسعار من قبل تكتل المنتجين.

من ناحية أخرى، ثبت أن تطوير مصادر بديلة للطاقة عملية مكلفة، حيث تقدر بخمس مئة مليار دولار خلال فترة تمتد لعشر سنين. ولذلك قد يحتل تكتل المنتجين موقعا يؤهله لتدمير استراتيجيتنا عبر إجراء تخفيض تكتيكي على أسعار النفط، مما يجعل المصادر الجديدة غير قادرة على المنافسة.

وفي خطاب ألقيته أمام نادي الصحافة الوطني في الثالث من شباط/ فبراير، اقترحت في نطاق مواجهة هذه الأخطار إنشاء هيئتين اثنتين داخل الوكالة الدولية للطاقة: تهتم إحداهما بتطوير الوقود الصناعي، وتعنى الأخرى بأبحاث/ وتطوير الطاقة على وجه العموم. أما الغرض فهو مقاومة أسلوب اللصوصية التي تتبعه «أوبك» في تخفيض الأسعار بغرض القضاء على المنافسة، وذلك من خلال فرض رسوم على الواردات لتوفير الحماية لسعر الوقود الصناعي وإبقائه «أدنى من الأسعار العالمية الراهنة للنفط»، وفي ذات الوقت، المحافظة على سعر معقول له لتشجيع عمليات تطوير مصادر بديلة للطاقة. وحسب تقديراتنا فإن المستوى المناسب للحد الأدنى من السعر سيكون تقريباً 7 دولارات للبرميل بأسعار عام 1974، أو تقريباً 60% من السعر المحدد آنئذ. أما هدفنا فهو ترك المنتجين أمام الخيارين التاليين:

إما القبول بإجراء تخفيض جوهري على السعر الآن مقابل الاستقرار على المدى الطويل؛
وإما مواجهة خطر تحطم دراماتيكي في الأسعار حين يعطي برنامج الطاقة البديلة مردوده. وكلما زاد انتظار «أوبك»، زادت قدرتنا على المساومة قوة[١٠].

في الخامس من شباط/ فبراير، قدمت الولايات المتحدة مفهوم الحد الأدنى من السعر إلى وكالة الطاقة الدولية.

برغم كل إبداعها وبراعتها تبين أن خطة الحد الأدنى من السعر هي العنصر الوحيد الذي لم ينفذ قط من استراتيجيتنا. وأصاب هيلموت شميدت حين أشار في رامبوليه (تشرين الثاني/ نوفمبر 1975) إلى أن النظرية خالية من الأخطاء والعيوب، لكنها لن تجد أبداً دعماً سياسياً كافياً لأن منظورها بعيد المدى إلى حد كبير: ولأن الزعماء السياسيين الذين سيدفعون ثمن تطبيقها لن يكونوا على الأرجح في الحكم لجني ثمارها. هنالك عقبة أخرى تمثلت في أن الديمقراطيات الصناعية لم تكن متحمسة فيما يتعلق بتوفير الحماية لمصادر بديلة للطاقة، التي ستكون على الأغلب تحت السيطرة الأمريكية. وفي نهاية المطاف، قبلت وكالة الطاقة الدولية مفهوم الحد الأدنى من السعر، لكن لم يوافق أي من الأعضاء (ولا الكونغرس الأمريكي) على إصدار التشريع القانوني اللازم لتطبيقه. وتبين أن الفائدة الرئيسية للفكرة كانت بمثابة رمز دال على تصميم أمريكا جوهرياً على تحدي الترتيبات النفطية الموجودة آنذاك.

تضامن المستهلكين:

الاجتماع مع ديستان في المارتينيك

تركزت لقاءات فورد التمهيدية مع زعماء دول ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على كيفية استعادة الاقتصاد لحيويته وتنسيق السياسات الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية ــ حتى وإن هيمنت على العناوين الرئيسية جداول الأعمال التقليدية حول العلاقات بين الشرق والغرب ومشكلة الشرق الأوسط.

ومن منظور عدة عقود ماضية، فإن سجل المحادثات في مؤتمرات القمة هذه يظهر الطبيعة الزائلة والعابرة للآراء الاقتصادية المتزمتة. فبين عامي 1974 ــ 1975 كان كل رؤساء الحكومات الأوروبية يستحثون فورد على اتخاذ خطوات معاكسة تماماً لما أصبح بعد عشر سنين حكمة تقليدية يتبناها الجميع. ونظراً لأن خوفهم من التضخم كان أقل بكثير من الانكماش، قدموا الحجة ـ بحماسة شديدة غالبا ـ ضد ما صار يعتبر ـ عند كتابة هذه السطور ـ السبيل الوحيد للنمو المستدام على المدى البعيد. لم يكن أي منهم يضع ثقة كبيرة في السوق وكلهم أصروا على أن تنامي العجز في الميزانية الأمريكية يمثل طريقة لتجنب الانكماش الاقتصادي.

كان شميدت أول مستشار ألماني يشدد، عند اللقاء مع رئيس أمريكي، على الاقتصاد أكثر من الأمن. فقد كان مهتماً قبل كل شيء بوضع حد للتضخم، كابوس ألمانيا الدائم منذ أن قضى في العشرينيات على الطبقة الوسطى، وأراد التأكد من أن الولايات المتحدة لن تسعى لحل الأزمة بمفردها، ربما على حساب حلفائها.

فهــم فورد غريزيــاً أن هذا التحدي سيكولوجـي قبل كل شيء. وبقدر كبير مــن الحساسية والرهافة، استطــاع استرضــاء وتهدئة شميدت خلال زيارته الأولى لواشنطــن (5 ـ 6 كانون الأول/ ديسمبر 1974)، عبــر دعوته للقــاء الفريق الاقتصادي التابــع لفورد، وتقديم تقويــم نقدي لآرائه فيما بعــد. ناسب اللقاء نفسيــة شميــدت لأنه كان بمثابــة تعبير عن الثقة وإشــارة دلالية تؤكد أن فورد يعــد المصائر الاقتصادية للدول الديمقراطية مرتبطة ببعضها بعضاً. استجاب شميدت بملاحظات موسعة حول الوضع الاقتصادي العالمي، وركز على أن الانتعاش العالمي بحاجة لعجز كبير في الميزانية الأمريكية.

بينمــا كان فــورد يشرح آرائــه المعارضة فيمــا يتعلق بالعجز فــي الميزانية، ركز بــؤرة الاهتمام على تضامــن الدول المستهلكــة للنفط. وقال: إنه سيرفض المشاركة في مؤتمــر المستهلكين/المنتجين الذي اقترحــه ديستــان، إلا فــي حالة وجود برنامــج مشترك للمستهلكيــن. ففي غياب التضامــن، سوف تفاقم الديمقراطيات الصناعية مشكلاتها عبر إظهار خلافاتها أمام المنتجين، الذين سببوا هذه الأزمة أصلا. وافق شميدت على مقاربة فورد وعرض المساعدة على إقناع ديستان بتبنيها. وعكس الاتفاق غير الرسمي حقيقة أن حاجة شميدت لدعم فورد في إنعاش وتنشيط الاقتصاد الألماني كانت أشد إلحاحاً من حاجته إلى دعم فرنسا السياسي في أوروبا.

هــذه العلاقات الوثيقة بين فــورد وشميدت جعلت من الممكن للقاء بين فورد وديستان في المارتينيك بعــد أسبــوع (14.1 كانون الأول/ ديسمبر) أن يعقد في جو غير عادي من التوافق. فما إن أصبح الانتعاش الاقتصــادي الفقــرة الرئيسيــة في جــدول الأعمال، حتى فقــدت فرنسا الحافــز لإثارة نزاعــات قانونية وبيروقراطية كتلك التي أفسدت مبادرة «سنة أوروبا».

وخــلال لقاء على انفراد مع فورد، صرح ديستان لأول مرة بــأن المصالح الأمريكية والفرنسية أصبح من المتعذر الفصل بينها في مجال الطاقة:

> لا يمكن أن نعقد اتفاقاً بدون دعم ـ وليس مجرد موافقة ـ الولايات المتحدة. وإذا مضينا خطــوة أبعد، فإننا نرى أنه من غير الممكن تجنــب نوع من المواجهة في نهاية المطاف. فإن تشبث تكتل المنتجين بموقفه بعناد، فلن نقبل بذلك. لكن بعد قيامنا بمحاولة للحوار والتعــاون. المهم هو إظهار رغبتنا بعقــد اتفاق: وإذا فشل، فسنلجــأ للأساليب الحازمة والصارمة.
>
> بمعنــى آخر، كان الخلاف حول مؤتمــر المستهلكين/المنتجين تكتيكياً على وجه العموم: هــل يسبــق الحوار الضغط على المنتجيــن، ليبرر إخفاقه المواجهــة، أم أنه من الأفضل ترسيــخ تضامن المستهلكين أولاً؟، ومن هذه القاعدة ننتقل باتجاه الحوار مع المنتجين. وبالرغــم من أنه بدا جدلاً خلافياً كذلك الذي يدور بين علماء السياسة المتحذلقين، إلا

هذا الفارق الواهي كان من وجهة النظر الأمريكية يتضمن مفتاح نجاح سياسة الطاقة.

على هذه النقطة بالذات ركز فورد في رده على ديستان:

نحـن لا نخطط للذهاب إلـى اجتماع المنتجين مـن أجل المجابهة، لكـن علينا الذهاب إليـه بموقف موحـد للمستهلكين وبجدول أعمـال. يجب أن نتمتع بتضامـن جوهري بين المستهلكيـن. نحـن بحاجة إلى درجـة عالية من التضامن قبـل أن نجلس مع المنتجين. وإلا، سيتـم انتقاء بعض أصدقائنا بشكل فردي. موقفهم أضعـف ويمكن أن يكونوا أشد حساسية تجاه اقتراحات المنتجين، الأمر الذي يضعف موقفي الولايات المتحدة وفرنسا ويدمر الجهد المبذول لحل المشكلة. لسنا بحاجة إلى وثيقة، بل لفكرة تزود المستهلكين بالقوة لمقابلة المنتجين، المنظمين تنظيماً جيداً. كيف يمكن لهم التشكي حين يجتمعون ــ هـم أنفسهم ـ مرة كل ثلاثة أشهـر، أو أقل؟ إنهم يجبروننا على القبـول بأسعار أعلى بينما لا يقدمون أي حل لأي شيء.

قبـل أقل من سنة، رفض جورج بومبيدو المصادقة على فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في مؤتمر الطاقـة الذي عقد في واشنطن، وليس بمقدور ديستـان، المعتمد على تأييد حزب الديغوليين، شريكه في الائتـلاف الحكومي، المخاطـرة بنقض هذا القرار رسميـا. لكنه وافق على عدم معارضـة جهود الوكالة لإكمـال برامـج الاحتفـاظ بمخـزون نفطي والتشـارك في النفـط في حالة الطـوارئ، ووعـد بدعم هذه السياسات بجهود فرنسية موازية.

وفـى ديستـان بوعده. وفي الحقيقـة تجاوزت الجهـود الفرنسية في مجال الاحتفـاظ بمخزون نفطي وتطوير مصادر بديلة للطاقة (النووية على وجه الخصوص) جهود باقي الديمقراطيات الصناعية وتفوقت عليهـا بهامش كبير. أشار ديستان أيضا إلى أن فرنسا ستدعم إنشاء مؤسسة مالية طارئة للمساعدة على إعادة تدوير أموال المنتجين المودعة في الغرب. أما الموعد النهائي لهذه الخطوات كافة فحدد في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 1975.

تحـول تضامن المستهلكين إلـى حقيقة واقعة. و«كسب» الجانبان كلاهما، ولهـذا السبب دام التعاون بينهمـا. فقد حصل ديستـان على التزام أمريكي من حيث المبدأ بالحوار الـذي اقترحه بين المستهلكين والمنتجيـن. وضمن فورد تعاون فرنسـا قبل اكتمال العناصر المفتاحية الثلاثـة للاستراتيجية الأمريكية القائمة: الحفاظ على مخزون احتياطي، التشارك في حالة الطوارئ، التضامن المالي.

لربما تمثلت أهم نتيجة لاجتماع المارتينيك في القرار بتشكيل مجموعة غير رسمية من المستشارين الموثوقين في الديمقراطيات الصناعية. وصدرت التعليمات لهؤلاء الممثلين الشخصيين لرؤساء الحكومات بالاجتماع بشكل منتظم لتخطيط سياسات مشتركة فيما يتعلق بأزمة النفط والانتعاش الاقتصادي. دعونا

مـرة أخـرى جورج شولتز، الذي كان مواطناً عادياً، ليمثل الإدارة قبـل أن يصبح وزيراً متميزاً للخارجية؛ فـي حين عين شميدت ولفريد غوث، رئيس «دويتش بنك» أكثر المؤسسات المالية الألمانية نفوذاً وتأثيراً؛ وأرسـل ديستان ريمون بار، الذي أصبح فيما بعد رئيسـاً لوزراء فرنسا؛ وعين ولسون المصرفي المعروف إيريك رول؛ بينما مثل اليابان نوبوهيكو أوشيبا سفيرها المتقاعد في واشنطن.

المجموعـة «غير الرسمية» التي التقـى أعضاؤها طيلة الفترة المتبقية مـن ولاية فورد، سهلت إجراء مشـاورات مكثفة بيـن الديمقراطيات الصناعيـة الرئيسية، كما كانت متحررة مـن القيود البيروقراطية والضغـوط السياسيـة، وتمتعت بالقدرة على الاتصال المباشر والفوري مـع رؤساء الحكومات. ونشأ عنها بعد عام واحد أول قمة اقتصادية سنوية للديمقراطيات الصناعية.

وفـي طريـق العودة مـن المارتينيك، كتب فورد إلى شميـدت واتصلت أنـا بجيمس كالاهـان. أبلغنا الاثنيـن بما تم الاتفاق عليه وبالحاجة لتطبيق برنامج المستهلكين قبل الانتقال إلى الحوار مع المنتجين. أجـاب كالاهان بأنه سيصدر تعليماته لممثل بريطانيا الـذي يرأس مجموعة الإشراف على العلاقات بين المستهلكيـن والمنتجيـن ضمـن وكالة الطاقـة الدولية ليتابع العمل علـى أساس هـذه الأولويات. وامتدح شميدت خطة تشكيل مجموعة من المستشارين الموثوقين غير الحكوميين.

وسـط كل مشاغـل مفاوضات الحد من الأسلحة، وقانون جاكسون ـ فانيـك المعدل، ومشكلة قبرص، والتحقيقـات مـع وكالات الاستخبارات، والجـولات المكوكية في الشرق الأوسط، مثلـت إدارة فورد بحلول نهايـة عـام 1974 المحفز الرئيسـي لصياغة سياسـة عالمية شاملة حـول الطاقة. وأصبـح التعاون بين المستهلكيـن ـ الذي أثار جدلاً خلافياً حاداً في بدايـة السنة ـ جزءاً لا يتجزأ من خطط برامجية محددة ومبادرات جديدة متفق عليها.

في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير، قدم فورد النسخة المحلية المطابقة لجهودنا الدولية، والتي ركـزت على برنامج الاحتفاظ بمخزون نفطي[11]. في النهايـة، كان أكثر نجاحاً في سياسته العالمية حول الطاقـة مقارنـة بنسختها المحليـة. وخوفا من تحقيـق المنتجين المحليين مكاسب غيـر متوقعة، حافظ الكونغرس على نظام تسعير مـن مستويين، قدم في واقع الأمر دعما لاستهـلاك النفط المستورد وأعاق تطوير موارد محلية جديدة.

بحلول هذا الوقت أصبحنا واثقين بتلاحم وتماسك المستهلكين بما يكفي لتحذير تكتل المنتجين من أننا قد نرد بالقوة على فرض حظر نفطي آخر. أنذر شلسنجر باحتمال استخدام القوة في أيلول/ سبتمبر 1974. وتبعته في مقابلة (استشهدت بها آنفا) مع مجلة «بيزنس ويك» في كانون الأول/ ديسمبر:

أنا لا أقول إنه لا يوجد ظرف لا نستخدم فيه القوة. لكن استخدامها في حالة الخلاف حول السعر هو شيء، وفي حالة تعرض العالم الصناعي لعملية خنق هو شيء آخر[12].

حتى مثل هذا التهديد المحدود إلى درجة كبيرة باستخدام القوة ـ المغطى بأسلوب النفي المضاعف. دفع الحلفاء، إضافة إلى دول عدم الانحياز، إلى المطالبة بـ«توضيح» يبلغ مرتبة التراجع عنه. لكننا تشبثنا بموقفنا. وفي الخامس من كانون الثاني/ يناير 1975، أعلن الناطق الرئاسي رون نيسين، في معرض رده على تقارير صحافية ـ دقيقة دون شك ـ تزعم أن بعض مسؤولي البيت الأبيض الذين رفضوا ذكر أسمائهم قد أفزعتهم اللغة المستخدمة في خطابي، مؤكداً أن ملاحظاتي تعكس آراء الرئيس. وشددت أنا على هذا الموقف في مقابلة تلفازية مع بيل مويرز في الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير:

> كنت أتحدث افتراضياً عن حالة متطرفة، سوف تستفزنا إليها الدول الأخرى. أعتقد أن من البدهيات ألا تسمح الولايات المتحدة بأن تتعرض للخنق، لكني لا أعتقد بوجود من يحاول ذلك فعلا[13].

حتى الدول الحليفة التي انتقدتنا استفادت في النهاية من الحذر الذي فرضته لغة خطابنا القوية على الدول المنتجة للنفط. فقد قلت ذلك في قمة رامبوليه التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975:

> بعد ردة الفعل الهائجة في البداية وابتعاد أصدقائنا عنا كافة، أتت إلينا الدول المنتجة وسألت عما نحتاجه منها لتجنب اللجوء إلى مثل هذا التصرف «التدخل العسكري»..
>
> .. لقد تم الحفاظ على أسعار النفط بواسطة الدول المعتدلة في «أوبك». تلك التي تعتبر أشد اعتمادا من الناحية السيكولوجية على الولايات المتحدة. يمكننا فعل الكثير لو لم ينفصل عنا زملاؤنا فوراً «لو لم يتنكروا لنا». نحن نتوقع صرخة غاضبة من المنتجين. ونحن قادرون على مواجهة ذلك إذا لم يتخل عنا أصدقاؤنا.

لم يكرر المنتجون التهديد بفرض حظر نفطي طيلة المدة المتبقية من ولاية فورد.

صفقات نفط منفصلة

الإجراءات التعاونية التي اتخذتها الدول المستهلكة أجبرت المنتجين على إبقاء نسبة متزايدة من إنتاجهم بدون تصدير من أجل الحفاظ على الأسعار المرتفعة للنفط. وكنا على قناعة بأن أحدهم سيشق الصف عاجلاً أم آجلا.

الهزات الأولى ضربت «أوبك» في صيف عام 1975، حين عرض الشاه أن يبيعنا كمية من النفط بتخفيض سري خارج الحصة التي حددتها المنظمة. فالنفط المباع سيضاف إلى احتياطينا الاستراتيجي وسيسدد ثمنه بواسطة أذونات الخزينة؛ والتخفيض سيتم من خلال فترة سماح مدتها ستة أشهر في أقساط الفائدة. في الحقيقة، كانت نسبة التخفيض أقل أهمية من تدفق كميات من النفط إلى السوق، الأمر الذي يضاعف بشكل آلي الضغوط على الأسعار.

لم تتم الصفقة نهائياً لأن سايمون تردد في قبول فكرة حصول الشاه. الذي ما زال يحمله مسؤولية أزمة النفط ـ على مكاسب وفوائد إضافية، ولأن شركات النفط الكبرى، التي لم تعارض الأسعار المرتفعة التي حددتها «أوبك»، أحجمت عن التعاون. لكننا اعتبرنا عرض الشاه بمثابة إرهاص دال على الآتي. إذ بدأ انضباط «أوبك» يتصدع ـ وهي عملية كانت ستتسارع لولا أن سقوط الشاه عام 1979 قد خلق نقصاً آخر مفاجئاً في إمدادات النفط وبعث بالتالي مشاعر الذعر الواسعة النطاق مرة أخرى.

سعينا بإلحاح لإغراء وحث بعض الدول خارج «أوبك» على ضخ كميات إضافية من النفط في السوق باعتباره سبيلاً لعكس القوى المسيطرة فيه. في عام 1975، حين واجه الاتحاد السوفييتي نقصاً في الغذاء أدركنا هذه الفرصة، وعرضنا بيع 15 مليون طن إضافي من الحبوب بشرط الحصول على النفط من الاتحاد السوفييتي. أثار فورد القضية مع بريجنيف في هلسنكي عام 1975، ووافق الزعيم السوفييتي من حيث المبدأ. لكن من أجل تجنب تهمة «التساهل واللين» تجاه الاتحاد السوفييتي، شعر فورد بأن من المتعذر تبرير مشتريات النفط إلا إذا أظهر أنه حصل عليه بأسعار مخفضة، وعند ذلك أحجم بريجنيف عن الصفقة.

تبين أنها حالة أخرى من الحالات التي أجهضت فيها إمكانية تحقيق مكسب اقتصادي وسياسي مهم بواسطة الجدل الداخلي المحبط. لأن الفائدة التي تعود على الولايات المتحدة من مشتريات النفط من الاتحاد السوفييتي، والعقوبة التي تحل بدول «أوبك»، هما في الحقيقة متماثلتان مهما كان السعر: فالكميات الإضافية من النفط في السوق سوف تجبر تكتل المنتجين على تخفيض إنتاجهم بشكل يتناسب معها، وبالتالي سيفاقم الضغوط الداخلية عليهم. ومع ذلك، هنالك بعض المفارقة المضحكة في ملء مخزوننا الاستراتيجي بالنفط السوفييتي.

بعد أن تحقق التضامن بين المستهلكين الى حد كبير بحلول أوائل عام 1975، وافقنا على عقد مؤتمر تحضيري للمستهلكين والمنتجين، الذي افتتح أعماله في باريس (7 نيسان/ أبريل) على مستوى معاوني الوزراء. وقد مثل الولايات المتحدة معاون وزير الخارجية تشارلز روبنسون. لكن المؤتمر واجه طريقاً مسدوداً بشكل فوري تقريباً بسبب الخلاف حول جدول الأعمال. إذ أصر المنتجون على مناقشة المواد الخام كافة، الأمر الذي كان يعني ضمناً أن طرائق تكتل «أوبك» يجب أن تطبق على السلع الأخرى. عارضنا معارضة شديدة، فآخر شيء كنا نريده أن نضطر للتعامل مع تكتل احتكاري ضخم يضم منتجي المواد الأولية كافة. وأثبت الطريق المسدود أن استراتيجيتنا الهادفة لعزل «أوبك» كانت تؤتي أكلها. لأن الديمقراطيات الصناعية، إضافة إلى الدول الرئيسية المنتجة للمواد الأولية، رفضت كلتاهما الاقتراحات المطالبة بجدول أعمال شامل.

قمة رامبوليه

مــا غاصــ فــي البداية في لجة مــن الجدل الخلافي حــول ما إذا كان مــن الأفضل التعامــل مع تكتل دول النفــط عــن طريق الحوار أم المجابهة، تحول إلى مشروع جماعــي لرسم مستقبل اقتصادي مشترك للديمقراطيات الصناعية. فمجموعة المستشارين غير الرسميين التي اقترحها ديستان ووافق عليها فورد في المارتينيك كانت تحرز تقدماً مهماً، مما دفع ديستان في الأول من آب/ أغسطس في هلسنكي لاقتراح أن يجري رؤساء الحكومات حواراً مشابهاً بينهم مع قلة قليلة من المستشارين وبأقل قدر من الدعاية.

رأى بعضــ المسؤولين داخــل حكومتنا العرض الفرنسي (والألماني) بمثابــة مناورة لتحميل الولايات المتحــدة مسؤولية بــطء الانتعاش الاقتصادي. وأقلــق وزارة الخزانة أن يحاول ديســتــان استخدام القمة لإقناع فورد بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة التي تم التخلي عنه عام 1971.

رفضــ فورد. وقدم الحجة لصالح تشبثنا بالتخطيط للمصير المشترك للديمقراطيات الصناعية في دبلوماسيتنــا وفــي بياناتنا الرسمية المعلنــة. كما أكد بأنه لن يدير ظهره للفرصــة السانحة لإعطاء ذلك معنى جديداً. في أوائل أيلول/ سبتمبر، اجتمعنا أنا وفورد مع جورج شولتز، «حلال العقد» الذي لا نستغني عنه، وطلبنا منه العمل لوضع «أجندة».

قابل شولتز أولاً شميدت، وديستان، وولسون كلاً على انفراد. وانبثقت من هذه اللقاءات مجموعة عمل تمهيديــة مؤلفة من شولتــز؛ وريمون بار؛ وكارل ــ أوتو بول، المستشار المقــرب من شميدت؛ والسير جون هنت، أمين عام الحكومة البريطانية[14].

تبيــن أن مــا سبّب الجدل الخلافي الحاد لــم يكن جدول الأعمال، الذي جــرت الموافقة عليه بسرعة كبيــرة، بل حول المدعويــن للمؤتمر. فقد فضل ديستان وشميدت اقتصار العــدد على الدول الخمس التي مُثلــت فــي اجتمــاع وزراء الخارجية والمالية فــي واشنطن فــي شهر أيلــول/ سبتمبر الفائت ــ الولايات المتحــدة، بريطانيــا، فرنسا، ألمانيا، اليابان. لكن فورد، بتأييد مــن ولسون، قدم الحجة على وجوب ضم إيطاليــا، وبحماسة أكبر، كندا. وفي نهاية المطاف وافــق ديستان، الذي كان بوصفه المضيف مخولاً تبعاً للبروتوكول الدبلوماسي بتوجيه الدعوات الرسمية، على حضور إيطاليا.

لكــن ديستــان بقــي معارضاً بعنــاد لضم كنــدا. أما دافعــه الرئيسي فــكان استثناء الــدول الأوروبية المتوسطــة الحجــم، مثــل دول «البينيلوكس» ــ وهو موقف تعارض إلى حد ما مع زعــم فرنسا المعلن بأنها الناطق باسم أوروبا (أو هو تعبير عن كيفية فهم فرنسا لذلك الدور). شعر فورد بالغضب لأنه اعتقد بأن ديستــان يتعســف في استخدام الميــزة التقنية لكونه مضيف القمة، ولأن كندا شريــك تجاري رئيسي لنا. فكــر في البدايــة برفض حضور القمة إلا أنه لان في نهاية المطاف، مع تعهد بالتعامل ببرودة مع ديستان. وهو تهديد تلاشى خلال النصف ساعة الأولى من اللقاء التالي الذي عقد على انفراد بين الرئيسين (في

النهاية وازن الوضع بدعوة كندا لحضور اجتماع القمة الاقتصادية التالية بعد ثمانية شهور في بورتوريكو، حيث كان هو المضيف).

رغم أن القمة دعيت بقمة القوى الاقتصادية الرئيسية لمراوغة اعتراضات الدول التي لم توجه إليها الدعوة. إلا أن المؤتمر وفر نوعاً من «الإدارة» السياسية للديمقراطيات الصناعية، وذلك هو أعظم إسهاماته. وفي خطاب لي في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، قبل بضعة أيام من انعقاد القمة، أكدت على أن وحدة الديمقراطيات (وليس الانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي) هي بؤرة اهتمام السياسة الخارجية لإدارة الرئيس فورد:

> المهمة المباشرة والفورية للقمة هي معالجة المسائل الاقتصادية. لكن في المعنى الأهم، تعتبر خطوة باتجاه تأكيد وتعزيز التعاون بين الدول الحليفة في كل المجالات في لحظة حاسمة من التاريخ. لن تحل القمة المشكلات كافة، لكن بمقدورها وضع أهداف السياسات المشتركة ورسم اتجاه للعمل المشترك[15].

وقدمت الحجة والدليل على أن أخطر التحديات ليست اقتصادية، بل هي «تآكل ثقة الناس بمستقبل مجتمعهم وما ينتج عن ذلك من فقدان الإيمان بالوسائل الديمقراطية». إن هدف القمة هو «إعطاء الشعوب الإحساس بأنها المتحكمة بمصيرها، وهي لا تخضع لقوى عمياء خارجة عن نطاق سيطرتها».

رامبوليه عبارة عن قلعة صغيرة - بالمعايير الفرنسية على أقل تقدير - أضفت عليها الرسوم الزخرفية المعقدة التي تزين جدرانها جلالة وبهاء. التقينا هناك لثلاثة أيام (15-17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، في غرفة الاجتماعات الطويلة والضيقة نسبياً، الأمر الذي خلق جواً من الود والحميمية. لم يجلس على المائدة المستطيلة سوى رؤساء الحكومات مع وزيرين لكل منهم؛ إضافة إلى مستشار واحد (تولى مهمة تسجيل الملاحظات أيضا) في الخلف. جلسنا أنا وبيل سايمون على جانبي الرئيس: في حين جلس روبرت هورماتس خلفنا، ليتناوب مع غيره من مساعدي البيت الأبيض - وليام سيدمان على الأغلب - كلما دعت الحاجة للاستعانة بمشورة محددة منهم.

لم يتجاوز عدد الحضور في القاعة عشرين شخصاً، مما جعل النقاشات شخصية بقدر الإمكان بين رؤساء الحكومات. وكان عرض القضايا أكثر تلقائية وعفوية من المعتاد في الاجتماعات الرفيعة المستوى، ونظرا لأن النصوص لن تعلن على الملأ، فقد أمكن للمشاركين مخاطبة محاوريهم وليس دوائرهم الانتخابية داخل بلادهم. تغير كل ذلك بعد بضع سنين حين تمت مَأسسة الاجتماعات وعادت للتركيز على الأولوية المألوفة للعلاقات العامة.

تألفت «أجندة» قمة رامبوليه من أربعة عناوين رئيسية: الوضع الاقتصادي العالمي، التجارة، القضايا النقدية، الطاقة. تولى شميدت مسألة الاقتصاد العالمي: وتاكيو ميكي، رئيس الوزراء الياباني، التجارة:

وديستان الشؤون المالية؛ وفورد الطاقة. وخلال مبادرة «سنة أوروبا» المجهضة، كان اقتراحنا ينص على عقـد اجتماعات منتظمة لـوزراء الاقتصاد والمالية، وقـد رفضته فرنسا باعتباره خـارج نطاق العلاقات الأطلسيـة. لكـن حين أكد فورد علـى أهمية التعاون الوثيق بيـن المجتمعات الديمقراطيـة بالنسبة لبقية دول العالـم، انتـزع إجابة غير مسبوقة من ديستان: «من المهـم أن يعرف الجميع أنه إذا لم يتحقق معدل نمـو معتـدل، فسوف نواجه الأمر ببسالة معا.. الرسالة التي توجهها قمة رامبوليه إلى العالم ستكون بالغة الأهمية».

حيـن استهل فورد الجلسة المخصصـة للطاقة بتقديم توصيف لبرنامج الطاقـة الأمريكي الداخلي، وشرحـت أنا استراتيجيتنا الدولية، أظهرت تعليقات الزعماء الآخرين المدى الذي وصلنا إليه في تشكيل إجماع بين الدول الحليفة. وكما ذكرنا آنفا، تحدث شميدت عن الحلف غير المقدس بين «أوبك» و«الدول النامية الأخرى، وامتدح جهودنا في خلخلة هذه الروابط. ثم تبعه ولسون الذي قال:

> لقـد كسبنـا لأنفسنا فسحة لالتقاط الأنفاس. تحول زمام المبادرة حـول هذه القضايا، علـى الأقـل جزئيا، إلى هؤلاء الذيـن يجلسون إلى هذه المائدة. لكـن لا نستطيع أن نقف عنـد حدود مـا أنجزناه حتى الآن. إذ زادت أحوال الدول النامية سوءاً في حين تضاعفت الآمال والتوقعات.

لا بـد أن تغيـراً كبيراً قد طرأ على موقف فرنسا لكي يبدي رئيسهـا أسفه «لأننا لم نلجأ إلى مزيد من التنسيق في برامجنا المتعلقة بالطاقة»:

> لذلـك، يجب علينا الحد مـن المبالغ المالية التي ننفقها على الـواردات النفطية وتقرير الخطـوات التي ينبغي اتخاذها لتجنب مزيد من مشكلات توازن المدفوعات الناتجة عن الزيادات الجديدة في أسعار النفط.

أمـا الاستثنـاء المحتمل الوحيد للمزاج التعاوني العام فقد جسده رئيس الوزراء الياباني ميكي. ففيما عدا بيانه الافتتاحي حول التجارة، الذي تركز على المشكلات اليابانية الوطنية بدلاً من النظام الاقتصادي العالمي، لم ينبس ميكي بكلمة. وبدا أن النعاس يغالبه خلال معظم العروض المقدمة، وهو أسلوب ياباني مهـذب لتجنب المشاركة في حوار يُسجل مدّون الملاحظات تفاصيله بكل عناية. مما دعا سايمون ليرسل إلي ملاحظة تفتقد الاحترام: «أعتقد أن ميكي قد مات». اعتبرتها تذكرة بأن لحظات الاجتماعات الرفيعة المستوى ليست جميعاً على نفس القدر من الروعة الاستثنائية المبشرة بالاحتمالات.

ينبثق مسلك ميكي من أصول ثقافية وسياسية. فالقرارات في اليابان تعكس إجماعاً، وليست نابعة عن الإرادة الفرديـة، كحالها في الغرب. ولذلك فإن رئيس وزراء اليابان لا يستطيع الانخراط في حوار، الأمر الـذي يعني ضمناً أنه يملـك السلطة لتكييف وتعديل رأيه تبعاً لما يسمع مـن محاوريه. فهو مفوض بشرح

الموقف الياباني لكن ليس تعديله ليناسب آراء الآخرين بدون موافقة المجموعة التي صاغت هذا الموقف أصلاً.

ثانياً، وجد الزعماء اليابانيون ــ خصوصاً أولئك الذين انتموا إلى جيل ميكي، وتشكلت خبراتهم التكوينية قبل الحرب العالمية الثانية ـ أن من الصعب التأقلم مع مفاهيم النظام العالمي أو التنظيم الدولي. فقد استطاع مجتمعهم البقاء عبر تنمية ورعاية فرادته على جزر فقيرة في مواردها. فعل ذلك من خلال انضباط ذاتي استثنائي، مكّن اليابان من الاحتفاظ بجوهرها الثقافي حتى حين تتبنى تقنيات، وحتى بعض مؤسسات الغرب. لكن دافعها كان النقيض المقابل لما يدعى اليوم بالعولمة. لقد انضمت اليابان إلى النظام التجاري الدولي لحماية سماتها وخصائصها الفريدة، لا لكي تذوب ضمن ثقافة عالمية أو اقتصاد عالمي. وبالرغم من التهذيب الذي لا ينضب، بدا الوفد الياباني أكثر ارتياحاً عند متابعة المصلحة الوطنية اليابانية مقارنة بصياغة نظرية عامة عن النظام العالمي. هذا لم يكن يعني أن ميكي قد أحجم عن القبول بالاقتراحات المحددة أو تردد في التوقيع على البيان الختامي ـ بل إن تصرفاته تجد تبريرها المسوغ في ضرورات وحاجات بلده لا في التوصل إلى نوع من الإجماع العالمي، وهذا أسوأ ما يقال عن رئيس للوزراء.

فيلق المراسلين الصحفيين الغاضبين الذين رافقوا الرئيس إلى رامبوليه كتبوا النوع ذاته من التقارير المتشككة التي أصدروها من هلسنكي قبل ثلاثة أشهر. لم يتحقق الكثير، كما قالوا. بعض الأهداف المعلنة قبل المؤتمر لم تتحقق ـ على سبيل المثال، مَأسسة اللقاءات المنتظمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية، وفي الحقيقة كان هذا ما حصل بالضبط.

لكن مثلما كانت عليه الحال في هلسنكي، فقد أخطأت النزعة المتشككة المرمى. وكما جسدت قمة هلسنكي نقطة تحول في العلاقات بين الشرق والغرب، كذلك أطلقت قمة رامبوليه بعد بضعة أشهر حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والسياسي الذي أصبح مؤسسة ثابتة الأركان بين الدول الديمقراطية. الأمر الذي أثبت أن المواعيد النهائية التي تحددها وسائل الإعلام لا تتطابق مع إيقاع التاريخ.

تفجرت أزمة النفط في وجه العالم بشكل مفاجئ في خضم الحرب الباردة. لم يكن الاتحاد السوفييتي السبب وراءها، ولا كان عدونا الرئيسي في موقع يؤهله للتأثير في النتيجة بصورة مهمة. فظهورها يتصل بجميع المجالات باستثناء المجال العسكري(*). إن عملية التغلب على أزمة الطاقة تتمتع بكل الصفات التي علّمت انتصار الغرب في الحرب الباردة. فقد شهدت كلتا الحالتين مذهبين للتفكير حول كيفية مغالبة الأزمة: بعضهم اعتبر المقاومة شديدة الخطورة وعديمة الجدوى؛ وغيرهم أراد إنهاء الأزمة بمواجهة شاملة عبر

(*) باعتبار الاتحاد السوفييتي منتجاً رئيسياً للطاقة، استفاد من ارتفاع الأسعار لكنه عانى بعد ذلك في الثمانينيات حين انخفضت.

خطوة جماعية واحدة. في بداية الحرب الباردة، لم يسمح الواقع الفعلي بعملية أكثر دراماتيكية من الاحتواء أولاً: سياسة انتزاع «الحُمَة» المميتة لخطر العدو، ثم إتاحة الفرصة للقوى الأساسية بإنهاكه تدريجياً. وحين يتحقق ذلك، تصبح الديمقراطيات الصناعية في موقع يمكنها من قلب مسار الأمور لصالحها، شرط أن تكون مستعدة للسعي بنشاط وحيوية وفاعلية لاقتناص المزايا المتنامية والاستفادة منها.

عبرت عن رضانا عن تلك الإمكانية أمام نادي ديترويت الاقتصادي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر، في أعقاب قمة رامبوليه:

> لن ننسى أبدا أن أهم علاقات لنا هي التي تجمعنا مع تلك الدول التي تشاركنا في مبادئنا، وأسلوب حياتنا، ومستقبلنا.
>
> نحن ندعم بقوة كلمات إعلان رامبوليه الذي وقعه الرئيس فورد مع زعماء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا: «أتينا معا نتيجة المعتقدات المشتركة والمسؤوليات المشتركة. كل منا مسؤول عن حكومة لمجتمع ديمقراطي مفتوح، مخلص للحرية الفردية والتقدم الاجتماعي. ولسوف يعزز نجاحنا. وفي الحقيقة يعتبر نجاحنا جوهرياً للمجتمعات الديمقراطية في كل مكان»[16].

حوار المستهلكين/المنتجين

مع إبراز قمة رامبوليه للعنصر الجوهري في استراتيجيتنا - تضامن الدول الديمقراطية - أصبحنا مستعدين لعقد مؤتمر المستهلكين/ المنتجين الذي تصوره ديستان. وحين عقد في باريس (كانون الأول/ديسمبر 1975)، غدا جزءاً من استراتيجيتنا المتمثلة في فصل الدول النامية غير المنتجة للنفط عن أخواتها من أعضاء «أوبك». إذ قمنا بإعداد المسرح لذلك عبر عرض سلسلة من المبادرات (طيلة السنة الماضية) المصممة لإتاحة الفرصة أمام الدول النامية لربط قدرها ومصيرها مع الديمقراطيات الصناعية بدلا من «أوبك».

البداية كانت مع المبادرة حول الغذاء التي وعد بها فورد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام 1974. وكما أشرنا آنفا، رسم الرئيس خطاً فاصلا للتمييز بين تعامل أمريكا مع صادرات الأغذية التي نهيمن عليها، وبين تعامل «أوبك» مع موقعها الاحتكاري للنفط. وفي خطاب لاحق، اقترحت عقد مؤتمر غذاء عالمي لوضع مبادئ فورد موضع التطبيق. وسرعان ما رفع الرئيس بعد ذلك القيود المحلية عن إنتاج الغذاء.

عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974. وبالرغم من أن مؤتمراً كهذا يعتبر محفلاً لا يحضره في العادة وزير الخارجية، إلا أنني قطعت جولتي المكوكية في الشرق الأوسط

لألقـي خطاباً فيه وأقدم اقتراحاً مـن خمس نقاط تعاكس تماماً تحديد «أوبك» للإنتاج ورفع الأسعار. دعا اقتراحنـا إلى زيادة صـادرات الدول التي تملك فائضاً في الغذاء؛ وزيـادة وتسريع إنتاج الغذاء في الدول النامية من خلال المساعدات الأمريكية؛ وتحسين وسائل تمويل الواردات الغذائية؛ وإيجاد طرائق أفضل للحماية من حالات الطوارئ الغذائية بواسطة نظام يتم تنسيقه دولياً وتبنيه وطنياً للمخزون الغذائي.

أما الفقرة التالية على جدول أعمالنا فكانت مساعدة الدول الأقل تطوراً في التعامل مع الابتزاز المالي لـ «أوبك». وفي سبيل هذا الغرض اقترحنا إنشاء «خدمة النفط الخاصة» داخل صندوق النقد الدولي، التي استخدمتهـا الدول النامية بشكل حصري تقريبا، بالرغم مـن أن إيطاليا لجأت إليها بين الحين والآخر. ومـن أجل مساعدة الدول النامية التي لا تستطيع تحمل معدلات الفائدة التي وضعتها «الخدمة الخاصة»، اقترحـت فـي الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء «خدمة خاصة» ثانية، إذ يمكن للإساهمات أن تأتـي من الدول المنتجة للنفط، ومن الدول الأخرى التي تتمتـع بموقع قوي على صعيد احتياطي العملات الأجنبية، ومن أرباح بيع ذهب صندوق النقد الدولي.

أخيـراً، وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1975، وضعنا مختلف جوانب ومكونات خططنا للعالم المتقدم أمـام الأمم المتحدة، التـي عينت جلسة خاصة للجمعيـة العامة مكرسة للتنميـة الاقتصادية. كنت أنوي تقديـم المخطـط شخصياً، لكن وبسبـب انشغالي بالرحلات المكوكيـة التي أدت إلـى اتفاقية «سيناء2» المؤقتـة، طلبـت في آخر لحظة من سفيرنا في الأمم المتحدة، بـات موينيهان، تقديمها نيابة عني. وكنت مـع كادر الموظفين فـي وزارة الخارجية قد عملنا على هذه المقترحات لعـدة شهور، جنباً إلى جنب: بيل سايمـون، وأرثر بيرنز، إضافة إلى المشورة المفيدة من جورج شولتز، في حين قام بوب هورماتس، وبيتر رودمـان، ووين لـورد بتنقيحها خلال كل توقف لرحلاتنا فـي الشرق الأوسط، ممـا أدى إلى تقليص عدد ساعات النوم، القليلة أصلاً، التي يحصل عليها المساعدون العاملون معي.

فمـع التأنق البياني لموينيهان، استغرق خطابـه ساعتين اثنتين وضمت فقرته الختامية التالية جوهر الموضوع:

ـ اقترحنا خطوات إجرائية لتحسين الأمن الاقتصادي الأساسي ـ لحماية الاقتصاد العالمي، خصوصا في الدول النامية من الحلقات المفرغة التي تضعف مكاسبها من التصدير.

ـ اقترحنا إجراءات لتحسين قدرة الدول النامية في الحصول على رأس المال، والتقانة الجديدة، والمهارات الإدارية للخروج من الركود إلى طريق النمو المتسارع.

ـ اقترحنـا إدخال تحسينـات بنيوية علـى نظام التجـارة العالمـي، ينبغـي أن تتناولها المفاوضات التجارية المتعـددة الأطراف التي تجري حاليا، لتعزيز فرص الدول النامية لجني المكاسب عن طريق التجارة.

ـ اقترحنا مقاربة جديدة لتحسين ظروف السوق بالنسبة للغذاء والسلع الأخرى الأساسية، التي تعتمد عليها اقتصادات بل حياة مئات الملايين من البشر.

ـ اقترحنا طرائق محددة لتقديم عون خاص لحاجات ومتطلبات التنمية في الدول الفقيرة.

ـ لا تقدم حكومتي هذه المقترحات باعتبارها أعمالاً خيرية، كما يجب ألا يتلقاها الآخرون وكأنها فضل أو منة. نحن نعلم أن الاقتصاد العالمي يطعمنا ويغذينا جميعا: نحن نعلم أننا نعيش على كوكب يتقلص وينكمش. مصائرنا متواشجة مادياً ومعنوياً في آن (17).

خلال صياغة هذه المقترحات، هاجمها النقاد من حين لآخر وكأنها برنامج أكاديمي نظري للإصلاح. ومما لاشك فيه بأننا كنا على قناعة بأهمية تكييف النظام الاقتصادي العالمي مع الوقائع الجديدة. لكن كان لدينا أيضاً مطلب ملح وأساسي: كنا بحاجة لعزل «أوبك» كي لا تؤدي مشاعر السخط والاستياء في الدول الأقل تقدماً، والذعر والهلع في الدول المستهلكة إلى كارثة عالمية. وبحلول الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر ديستان للمستهلكين والمنتجين ـ والذي دعي رسمياً «مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي» ـ بعد ثلاثة أشهر تقريباً (16/ 12/ 1975) في باريس، كنا قد نجحنا في صياغة مضمونه وتحديد أبعاده. شعرنا بما يكفي من الثقة بحيث اتخذت في خطابي الافتتاحي موقفا هجوميا عبر تسليط الضوء على التأثير المؤسف لسياسات «أوبك» في دول العالم الفقيرة:

مناقشاتنا هنا يجب أن تتناول مأزق ربع البشر الذين يطحنهم الفقر والجوع ويعانون من اليأس وعدم الإحساس بالأمان. هذه المجموعة من الدول عانت إلى حد لا يقاس من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وعائداتها من التصدير تأثرت بشكل خطير بالركود العالمي.

في هذه المناطق يعاني من الأمية أكثر من أربعة من بين كل خمسة أشخاص: ويموت طفل من بين كل عشرة في مرحلة الطفولة، وفي بعض المناطق يصل المعدل إلى واحد من اثنين: ويبلغ متوسط العمر أقل من خمسين سنة: ومعدل الولادات مستمر في الارتفاع إلى مستويات لا تحتمل.. وإلى جانب العالم الثالث الذي يزداد قوة وثقة بالنفس، يظهر إلى حيز الوجود عالم رابع، ما زال فيه البشر يكافحون من أجل البقاء.

وفي مؤتمر دولي بعد آخر، أشرنا جميعا إلى العالم الرابع بنوايا مخلصة وعزم صادق على تقديم العون الفوري، وتوفير مساعدات على المدى البعيد، وإعداد ترتيبات خاصة.

> اتفقنا على أن ذلك يمثل اختباراً رئيسياً للبنية العالمية العادلة. وحان الوقت لنا جميعا لنفي بالتزاماتنا"[٨].

أكد الخطاب على المدى الذي أبعدنا فيه الحوار مع الدول النامية عن المسار الصدامي لـ «أوبك» وباتجاه مفهوم الاعتماد المتبادل والنظام العالمي.

تعبير «النظام العالمي» تقلص مدلوله إلى مجرد عبارة مبتذلة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فهو لا يعني في مضمونه الوجهة بقدر ما يشير إلى عملية أو نسق. يتوجب على كل جيل فهمه فهماً كاملاً والتضلع منه بشكل جديد. فإما أن يجد الأعضاء المنضوون تحت مظلة أي نظام عالمي أن بالإمكان إعداد وتنظيم ترتيبات يعتبرها معظمهم عادلة بما يكفي للسماح بالتوصل إلى حلول سلمية وبناءة للنزاعات والتكيف مع المتغيرات المحتومة، وإما أن يجدوا مواجهة سلسلة من الثورات والاضطرابات التي لا بد أن تحدث قبل إنجاز مثل هذه الترتيبات.

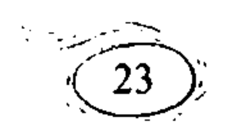
وهكذا فإن الأجيال التي أسعدها الحظ بالعيش تحت مظلة النظام العالمي تأخذه كقضية مسلم بها إلى حد أنها لا تستخدم التعبير للإشارة إلى القواعد والأنظمة التي تعيش تبعاً لها وتعتبرها دائمة وأبدية. أما العصور الأقل حظاً فقد شهدت صراعاً حول قواعد اللعبة، ثم ظهر بعد المعاناة الطويلة من الاضطرابات والفتن احتمال إنشاء نظام خلاق قادر على تحقيق الآمال والتطلعات. لا يمكن لأي جيل اختيار التحدي الذي يواجهه، لكن بمقدوره أن يحاول استغلال الإمكانات والاحتمالات المتاحة أمامه كافة إلى أقصى حد. هذا هو الاختبار الذي فرضته أزمة النفط على الديمقراطيات الصناعية، والذي أوجزته في خطابي أمام مؤتمر باريس:

> يتمثل تحدي عصرنا في تشييد بنية عالمية مستقرة وعادلة. ولهذه المهمة بعدان رئيسيان: الحاجة الملحة إلى السلام ـ أي المشكلات التقليدية المتعلقة بتوفير الأمن، وحل الصراعات، والتخفيف من حدة التوترات. وهي قضايا تهيمن على جدول أعمال العلاقات بين الشرق والغرب. ثم الحاجة التي لا تقل إلحاحاً والمتمثلة في مطلب العدالة ـ المتطلبات الملزمة بتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي على مستوى العالم. هذه هي الآن القضايا الكبرى في العلاقات بين الشمال والجنوب. وهي تحمل في ركابها أيضاً احتمال الصراع أو النظام. ولا يمكن تحقيق هدف السلام ولا العدالة الاجتماعية من خلال العزلة. إذ يجب أن ننجح في المطلبين كليهما وإلا لن نحقق النجاح في أي منهما"[٩].



الجُزءُ السَّابِع

أمريكا اللاتينية



بنما والمكسيك و«الحوار الجديد»

قبل الحرب الباردة، كانت علاقات الولايات المتحدة مع دول النصف الغربي من العالم (أمريكا الشمالية، والمكسيك، وأمريكا الوسطى، والجنوبية)، أقرب ما تكون إلى مرتبة السياسة الخارجية الثابتة والدائمة. ففي عام 1823، أعلنت ـ من خلال مبدأ مونرو ـ تصميمها على وضع عازل بين النصف الغربي من العالم والمنافسات المحتدمة حول توازن القوى الأوروبية، مع اللجوء إلى القوة إذا دعت الضرورة. وطيلة قرن كامل تقريبا بعد ذلك، انحصرت أسباب الحروب التي دخلتها أمريكا في هذه المنطقة وحدها: ضد المكسيك وإسبانيا، والتهديد باستخدام القوة لإنهاء مساعي نابليون الثالث لتنصيب سلالة أوروبية حاكمة في المكسيك.

طيلة هذه المدة (القرن التاسع عشر)، جرى التعامل مع النصف الغربي من العالم باعتباره منطقة فريدة ـ لا ميداناً للسياسة الخارجية بالمعنى التقليدي بقدر ما هو تعبير عن مبدأنا شبه المحلي القائل بـ «الحق المحتوم بالتدخل والسيطرة». لكن في نهاية المطاف، تظل العلاقات المتبادلة هي القاعدة المؤسسة للسياسة الخارجية الثابتة، ولم يكن من السهل مواجهة هذا التحدي حين اعتبرت تصرفات الولايات المتحدة في المناطق الواقعة إلى الجنوب من حدودها بمثابة ممارسات «أبوية» مكروهة.

لذلك اقتحمت الازدواجية صلب العلاقة، وهي حالة سادت حين غيرت الولايات المتحدة مقاربتها في عهد فرانكلين د. روزفلت، لتتعامل مع المنطقة على أنها كتلة واحدة بدلا من التعامل مع كل دولة فيها بشكل منفصل. سياسة «حسن الجوار» مثلت الفترة الوحيدة قبل الحرب الباردة التي جرى فيها اصطفاء منطقة جغرافية في زمن السلم للتعامل معها على نحو خاص. الأمر الذي أدى في النهاية إلى اتخاذ قلة قليلة من الإجراءات العملية فيما وراء سحب ما تبقى من مشاة البحرية الذين كانوا يحتلون هايتي. وبعد الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى تحديث علاقتها مع النصف الغربي من العالم. وكانت منظمة الدول الأمريكية (OAS) الجديدة مصممة، تبعاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لتجسد نظاماً لحل النزاعات والأمن الجماعي في الأمريكيتين.

لم تغير هذه الإجراءات الإدراك السائد في أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة بوصفها مارد الشمال الضخم، لأنه عكس ـ جزئياً ـ الواقع الاقتصادي والعسكري. تملق جيراننا مصالحنا، لكنهم شعروا

أيضاً بالقلق منها: فقد أعلنوا ترحيبهم بمساعدتنا بينما خافوا من تدخلنا: وكانوا على استعداد لتقصي ودراسة مسألة إقامة علاقات أمنية أوثق من أجل أمنهم. لكنهم قبلوها أيضا لتكون بمثابة قيد يغل أيدينا، وهكذا فإن الثمن الذي انتزعته دول أمريكا اللاتينية مقابل التزامات الأمن الجماعية لميثاق منظمة الدول الأمريكية في عام 1948، كان وعداً من الولايات المتحدة بعدم التدخل «بشكل مباشر أو غير مباشر لأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى» أو حتى «استخدام أو التشجيع على استخدام وسائل الضغط والإكراه ذات الطبيعة الاقتصادية أو السياسية لإجبار الإرادة المستقلة لدولة أخرى على الإذعان». تمثلت مفارقة علاقات الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية في صعوبة تحديد وتعريف الإجراءات التعاونية حقاً حتى حين يجري التأكيد بشكل شعائري متكرر على أهمية الروابط بين دول النصف الغربي من العالم.

البرنامج الرئيسي الذي جرى تفصيله خصيصاً لأمريكا اللاتينية خلال فترة الحرب الباردة، كان برنامج إدارة كنيدي «التحالف من أجل التقدم» الذي أعلن عام 1961. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد أعطت - للمرة الأولى - عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية مساوية للأمن، إلا أن «التحالف» سرعان ما أحدقت به التوترات المتأصلة في صلب العلاقات بين دول النصف الغربي من العالم. فقد قوبلت برامجها الهادفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالترحيب والاستياء في آن معا. وكانت المحاولات الأمريكية المكثفة لإصلاح المؤسسات المحلية، والاجتماعية والسياسية، تلقى القبول حين تجلب المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية. لكنها تتعرض للهجوم بوصفها شكلاً من أشكال «الاستعمار الأجنبي» حين تسمى للإصلاح الاجتماعي والسياسي. لقد امتدحت البرامج باعتبارها علامة جديدة على اهتمام الولايات المتحدة، وانتقدت لأنها «صنعت في الولايات المتحدة».

خلال الستينيات، تضاعفت العقبات التي اعترضت مسيرة التعاون الحقيقي، واتخذت أشكال النزعات القومية والراديكالية والاضطرابات الاجتماعية التي انتشرت في مختلف أرجاء أمريكا اللاتينية. وبحلول عام 1968، كانت الأرجنتين والبرازيل وبارغواي وبوليفيا والبيرو وبنما تخضع للحكومات العسكرية بينما حكمت الأنظمة الديكتاتورية المدنية في هايتي ونيكاراغوا وكوبا. وفي العديد من الدول، قيدت الاستثمارات الأجنبية، وأممت الشركات الأجنبية، وأغلقت الأسواق، وزادت التعريفات الجمركية. وهيمن مبدأ «بديل الاستيراد» الذي وضعه لأول مرة العالم الاقتصادي التشيلي راؤول بريبيش. والمبدأ يعارض الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويؤيد استخدام الأموال العامة لتمويل الصناعة والتجارة المحليتين. في حين حملت مسؤولية البلايا والمحن والعلل التي تعاني منها المنطقة على عاتق الإفراط في «الاتكال» على الولايات المتحدة. أما ردة الفعل على العملية الأمريكية في جمهورية الدومينيكان (في عهد إدارة جونسون) فقد عززت مخاوف أمريكا اللاتينية من التدخل الأمريكي.


Latin America
1976
UNITED
STATES
Gulf of
Mexico
MEXICO
Mexico City
BAHAMAS
CUBA
HAITI
DOMINICAN
REPUBLIC
PUERTO RICO
BR. HONDURAS
(BELIZE)
Guatemala
City
HONDURAS
JAMAICA
Santo
Domingo
Atlantic
Ocean
GUATEMALA
EL SALVADOR
COSTA RICA
NICARAGUA
Panama
City
Caribbean Sea
San
José
PANAMA
Caracas
VENEZUELA
GUYANA
SURINAME
FRENCH GUIANA
Bogotá
COLOMBIA
ECUADOR
BRAZIL
PERU
Lima
Brasília
BOLIVIA
PARAGUAY
CHILE
Pacific
Ocean
Santiago
Buenos
Aires
URUGUAY
ARGENTINA
Falkland/Malvinas
Islands
0 400 miles
0 400 kilometers

توازت الميول القومية في أمريكا اللاتينية مع تنامي النزعة الانعزالية الجديدة في الولايات المتحدة. ففــي عــام 1968، لم تستطع إدارة جونسون توفير الأموال اللازمة لـ «تحالف التقدم» إلا بعد صراع مرير ـ وما قدمه الكونغرس بيد مترددة، استرده بالأخرى. ومع اقتراب نهاية ولاية جونسون، أقر الكونغرس عدداً من الإجراءات الانتقامية لمعاقبــة دول أمريكا اللاتينية على مصادرتها للممتلكات الأمريكية واستيلائها على قوارب الصيد الأمريكية.

نيكسون و«الشراكة الناضجة»

عندمــا جرى تعيينــي في منصب مستشــار الأمن القومي عــام 1968، لم يكن لدي خبــرة مباشرة بالتعامل مع أمريكا اللاتينية. فقد تركزت اهتماماتي الأكاديمية على الحرب الباردة وجبهات المواجهة فيهــا، التــي توضعت بشكل رئيسي في أوروبا وآسيا. وعلى شاكلة العديد من المعاصرين لي، كنت أعاني مــن منظــور جغرافي مشوه: فلنــدن، وباريس، وروما، وبون، بــدت قريبة: في حيــن أن مدينة المكسيك كانــت بعيــدة، وريو دي جانيــرو أو بيونس أيرس نائية بعيــدة المنال. لم أكن أجد فــي السفر إلى أوروبا لحضور مؤتمر خلال عطلة نهاية الأسبوع أمراً غريباً. أما زيارة المكسيك فبدت مشروعاً معقداً وصعب التحقيق.

كانت الدولة الوحيدة التي زرتها في أمريكا اللاتينية قبل أن أنضم إلى الحكومة هي البرازيل في عهد الرئيــس جواو بلكوار ماركيز غــولارت، زعيم حزب العمال اليساري المتطــرف. وكان قد خلف لتوه جانيو دا سيلفــا كوادروس بعد استقالته الغريبة: وأدى وصول غــولارت إلى السلطة إلى تسارع انجراف البرازيل نحو الراديكالية. الطلاب اليساريون حصنوا موقع قيادتهم في قلب ريو دي جانيرو، مما جعل الاتجاه نحو الماركسيــة وسيطرة الدولة علــى الاقتصاد أمراً واضحاً وملموساً. لكن حتى هــذه الراديكالية الوليدة لم تستطــع أن تقلــل من سحر البلــد أو تلقائية وعفوية سكانه. تزامنت زيارتي مع فــوز البرازيل بكأس العالم لكرة القدم عام 1962، الأمر الذي أطلق العنان لمهرجانات صاخبة تعلمت منها الكثير عن مشاعر الفخر والاعتزاز التي تجتاح البرازيل، والمزيد عن طاقاتها الكامنة للفرح والبهجة.

تشكلــت آرائــي المبكرة حول أمريــكا اللاتينية إلى حد كبير من خلال ارتباطــي بنلسون روكفلر. فقد عمــل منسقاً للشؤون الأمريكية، ومعاون وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية في عهد الرئيس روزفلت. ونظــرا لقناعتــه بأن قدر الولايات المتحدة يحتم عليها لعب دور أكبر فــي الشؤون العالمية، اعتقد روكفلر بأن علينا الانخراط في هذا المشروع على أساس التعاون الوثيق مع دول النصف الغربي من العالم ـ وهي مجتمعــات من الــرواد، انشغلت كما فعلنا نحن في ترويض البيئة المعقدة وتأكيد إخلاصها / وتفانيها من أجــل تعزيز الكرامــة الإنسانية. فما معنى الرسالة التي تحملها الولايات المتحدة للدول النامية إذا فشلت في دفعها للعمل مع الدول التي تشاركها ـ نسبياً ـ في القيم والتاريخ، على حد تعبير روكفلر.

على الرغم من عدم استعدادي للتخلي عن فكرة أولوية أوروبا من حيث الأهمية، إلا أنني أبديت تعاطفاً مع هذه الآراء. ولم يحط من قدر رؤية روكفلر التشديد على صعوبة ترجمتها إلى برنامج عملي إجرائي. وفيما وراء اقتراح ترقية مساعد وزير الخارجية لشؤون أمريكا اللاتينية، وبعد الإقرار بأهمية الموضوع، واجه روكفلر نفس الصعوبة في تحديد معنى التبادلية التي شوشت على العلاقات منذ البداية.

قبل تعييني في منصب مستشار الأمن القومي، كان نيكسون قد زار فعلا كل الدول في أمريكا الوسطى والجنوبية إضافة إلى منطقة الكاريبي. وخبر هذا التصاعد في المشاعر القومية والراديكالية على أرض الواقع، حين تعرض موكبه في فنزويلا - وهو في زيارة لها بصفته نائباً للرئيس أيزنهاور عام 1958 - لأعمال شغب بلغت حداً جعل الرئيس يصدر أمراً لمجموعة من القوات المحمولة جوا بالاستعداد للمساعدة على إنقاذ نيكسون إذا دعت الضرورة. وخلال حملة الانتخابات الرئاسية عام 1968، اقترح نيكسون تبني سياسة جديدة تجاه أمريكا اللاتينية مع التشديد على التجارة بدلاً من المعونات، وعلى تحفيز الاستثمارات الخاصة. في يومه الأول في المنصب، دعا نيكسون غالو بلازا لاسو، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، إلى المكتب البيضاوي، وطلب منه معرفة توصيات زعماء دول المنطقة لصياغة سياسة جديدة. اقترح غالو بلازا أن يعهد بهذه المهمة إلى نيلسون روكفلر: وفي ذات اليوم طلب مني نيكسون تفويض روكفلر بتولي المهمة (ولربما لأظهر له أنني الآن أعمل تحت إمرة رئيس جديد).

شكل روكفلر مجموعة رفيعة المستوى قامت بثلاث بعثات لاستكشاف الحقائق في أمريكا اللاتينية. لكن التزامه الجديد بالمنطقة لم يضمن أن يلقى استقبالاً ودياً فيها. إذ اندلعت مظاهرات مناهضة لأمريكا في عدة دول أفسدت مهمته. في حين أجبرته أعمال الشغب والاحتجاجات في تشيلي والنزاعات حول حقوق الصيد مع البيرو إلى إلغاء زيارته إلى هاتين الدولتين. في النهاية، اقترح روكفلر سلسلة من الإجراءات المصممة لإعادة تأسيس «العلاقة الخاصة»(*) بين دول النصف الغربي من العالم، تتوج بإحياء إعلان النوايا الذي يستهدف التحرك باتجاه علاقة شراكة فعلية مع جماعة من الدول المستقلة المعتمدة على الذات[1].

ومع ذلك، بقيت مشكلة ما تعنيه هذه الأهداف التي لا يمكن الاعتراض عليها فيما يتعلق بالسياسات التعاونية الملموسة والمتعينة من دون حل. وقد قامت دول أمريكا اللاتينية، رداً على دعوة نيكسون لاستطلاع آرائها، بإنشاء منظمة لها دعيت «هيئة التنسيق الخاصة بدول أمريكا اللاتينية» (CECLA، حسب الأحرف الأولى لاسمها بالإسبانية)، التي كانت - بالتعريف - تستثني الولايات المتحدة. وفي أيار/ مايو 1969، التقى أعضاء الهيئة في فينيا ديل مار (تشيلي) وصاغوا وثيقة نمطية للطريقة التي ارتقى

(*) شاع استخدام تعبير «علاقة خاصة» للإشارة إلى العلاقات الأنغلو - أمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن له في الحقيقة تاريخ أطول في النصف الغربي من العالم، حيث يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية النظام الذي يجمع بين دول أمريكا.

عبرهـا الحوار بين دول أمريكا اللاتينية: إذ طالبت بتغيير سياسات الولايات المتحدة وبمزيد من التأكيد على التجارة. وتجاهلت الإشارة إلى ماهية التغييرات التي ترغب في إحداثها في سياساتها هي إذا تحققت مثل هذه المطالب.

أنـذر إعـلان فينا ديل مار بالصعوبـات التي كانت تنبثق بصورة حتمية حيـن نتعامل مع دول النصف الغربي من العالم ككتلة واحدة. ونظرا لأنها منقسمة على نفسها انقساماً حاداً حين يتعلق الأمر بالأهداف الوطنيـة، أمكنها أن تتفق فقط عندما تتحـدث كمجموعة حول سلسلة من المطالب الموجهة إلى الولايات المتحدة، وليس حول رسم استراتيجية للتعاون معها.

مـن جانب الولايـات المتحدة، كانت هناك ازدواجية متناقضة مشابهـة. فقد كتب الكثير حول هيمنة البيـت الأبيض في عهد نيكسون على السياسة الخارجية. لكن هذا لا يصدق إلا على العلاقات بين الشرق والغرب، وفيتنام، والسياسة تجاه الصين. ولم يكن صحيحاً في حالة أمريكا اللاتينية، حيث ترك نيكسون زمام المبادرة في البداية إلى وزارة الخارجية. لكن في غياب القوة الدافعة من وزير خارجية عاقد العزم، أو مـن البيـت الأبيض، كانـت وزارة الخارجية أفضل حـالاً عند التعامل مع المشـكلات اليومية منها عند تطوير مخططات بعيدة الأمد. ونظراً لانشغال البيروقراطية في الوزارة بمئات البرقيات التي تنهال عليها يوميـاً مـن المراكز والمواقع في مختلف أنحاء العالم، تركز انتباها علـى الأرجح على الشكاوى المباشرة والفورية أو الأهداف قصيرة الأمد، إلا إذا اضطرت للابتعاد عن عملها الروتيني.

حيـن تفشـل وزارة الخارجية فـي تقديم توصيات فيمـا يتعلق بالسياسـة، يحاول الرؤسـاء ملء الفراغ مـن خـلال إلقاء خطابات رئيسية يمكـن أن تكون بمثابة إشارة صادرة عن البيـت الأبيض تدل على مراميه ومقاصده. وهذا ما فعله نيكسون في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر 1969، حين ألقى خطاباً في اللقاء السنوي لجمعية الصحافة الأمريكية. إذ كتب مسودة معظم فقراته خبيران من مجلس الأمن القومي متخصصان في شؤون أمريكا اللاتينية (فيرون بي. «بيت» فاكي، وهو موظف مسؤول في الخدمة الخارجية، وأرنولـد ناشمانوف). وكان أول خطـاب يبث عبر الأقمار الصناعية في مختلـف أنحاء النصف الغربي من العالم، ودعا فيه نيكسون إلى «شراكة» جديدة أكثر توازناً و«نضجاً تسمع فيها الأصوات كافة ولا يهيمن عليها صـوت واحـد»[5]. وأشار ضمنـاً إلى استعداد أكبر للقبـول بسياسات مستقلة تتبناهـا دول أمريكا اللاتينية: والتـزام على نحو خاص بإشراكها في تعريف المصالح المشتركـة. كما ألمح إلى أنه مستعد للتفكير بنظام تجـاري تفضيلي لدول أمريـكا اللاتينية وتوسيع دور المنظمات المتعددة الأطـراف في توزيع المعونات. أما الهدف فهو تقليص مخاوف هذه الدول من الضغوط الأمريكية وتنمية وتعزيز هوية إقليمية لها.

كانت الفكرة تسبق عصرها. فبدلاً من جمع قوى البيروقراطية، نشر نيكسون انقساماتها على الملأ. وتطـور جـدل عقيدي بين الذين صاغوا مقاربة نيكسون وبين أولئك المؤيدين لنظام تجاري عالمي متعدد

الأطـراف في مختلـف الإدارات والأقسام، الذين رفضوا أي نوع من المعاملـة الخاصة بأمريكا اللاتينية. وبعد أن أصبح جون كونالي وزيراً للخزانة عام 1971، حول تردد الوزارة إلى معارضة صريحة. فقد رفض بشدة أي التزام أمريكي رسمي بجهود التنمية في النصف الغربي من العالم، واستحث الإدارة على تأخير تقديم قانون تشريعي لنظام تعرفة تفضيلي لأمريكا اللاتينية. وهكذا لم يقدم أي تشريع لمثل هذا النظام إلـى الكونغرس حتى بعد مضي قرابة عامين علـى إلقاء نيكسون لخطابه. كما ثبـت أن الكونغرس متردد فـي توزيـع مخصصاته عبر الوكالات المتعددة: بل إنه قلص في عـام 1970 دعمه «لبنك التنمية للسفارة الأمريكية».

وضعـت الأزمـة الاقتصاديـة العالمية التي حدثت فـي آب/ أغسطس 1971 نهايـة لأي مسعى إضافي متعـدد الأطراف فـي النصف الغربي مـن العالم طيلة الفتـرة المتبقية من ولاية نيكسـون الأولى. وحين أعلـن الرئيس سياسة اقتصادية جديدة سمحت بتخفيض قدره 10% على المساعدات الخارجية وإضافة رسوم بنسبة 10% على الواردات، شعر جيراننا بظلم شديد. وسلطوا الضوء على الفائض الضخم لصالح الولايـات المتحدة في تجارتها مـع دول أمريكا اللاتينية معتبرين إعـلان السياسية الجديدة ـ من جانب واحـد ـ بمثابة نكث بالوعد الذي قطعته الولايات المتحدة باستشارتها في شؤون السياسة التي تؤثر فيها. وكانـت ردة فعلها عاطفيـة إلى حد أنها تجاهلت بادرة الرئيس بإعفاء أمريـكا اللاتينية من نسبة العشرة بالمئـة مـن تخفيض المعونات. ولم ينجح إرسال المستشار الرئاسي روبرت فينش إلى المنطقة في تهدئة غضبتهـا. أمـا شغلنا الشاغل بالنسبـة لأمريكا اللاتينية فقد ظل طيلة الفتـرة المتبقية من ولاية نيكسون الأولـى متمثلاً في احتواء عواقب وتبعات انتصار سلفادور الليندي في انتخابات تشيلي عام 1970 واجراء مفاوضات جديدة حول الوضع القانوني لقناة بنما.

لكـن عنـد بداية ولاية نيكسون الثانية، دفعنا حادثان اثنـان لإدراك أهمية الحاجة لإقامة روابط أوثق مـع دول النصـف الغربي من العالم. أولاهما تنامي إصرار الدول النامية على إعادة توزيع ثروة العالم من خـلال التصويت في المنتديات والمحافـل الدولية. وتعد وثيقة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول التي قدمهـا الرئيس المكسيكـي لويس ايشفيريا الفاريز مثالاً توضيحياً جيداً علـى سلسلة من هذه المطالب ـ الوحيـدة الجانـب ـ الموجهة إلى دول العالم الصناعية مرفقة بلائحـة تضم خطاياها. فقد تفاقمت هذه المشكلـة حين جعلت الحـرب في الشرق الأوسط وأزمة الطاقة (بخلال شهـر من استلامي منصب وزير الخارجيـة) مـن العلاقات بين الدول الصناعية والنامية ضرورة ملحـة على نحو خاص. لم يكن في نيتنا الإذعان للاقتراحات الأحادية الجانب. ومثلما أشرنا في الفصل 22، كنا مصممين على منع منتجي السلع الأخـرى مـن تكرار نجاح «أوبك» في مضاعفة أسعار النفط أربع مرات من خلال تشكيل تكتلات احتكارية مشابهـة. وكان عزل الـدول المنتجة للنفط بواسطـة جملة متنوعة من الإجـراءات بمثابة تحد خاص في

النصف الغربي من العالم، حيث اعتمد العديد من الدول على تصدير السلع. بعضها أعضاء في «أوبك» وبعضها الآخر ـ مثل المكسيك ـ فضلت مقاربتها.

في ذات الوقت، كنا نفضل السعي لتحقيق استراتيجيتنا تحت مظلة نظام من التعاون الحقيقي بدلاً من المواجهة مع دول العالم النامية. وفي هذا السياق، كنا على استعداد لمنح جيراننا في الجنوب وضعاً خاصاً. وتلقى هذا المسعى لإيجاد الحلول التعاونية قوة دافعة بانتهاء الحرب في فيتنام، إذ كان في نيتنا بعد اتفاقيات باريس عام 1973 أن نحول اهتمامنا إلى تقوية علاقاتنا مع الدول التي نشترك معها في جوانب عديدة من تاريخنا وقيمنا في أوروبا والأمريكيتين.

وبهذا المزيج من سمو المبادئ ونبل المشاعر والذهنية العملية ألقيت خطاباً ـ بعد يومين من استلامي منصب وزير الخارجية رسمياً ـ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1973، للتعهد بتنشيط سياسة الشراكة في النصف الغربي من العالم (3). وبعد عشرة أيام تقريباً ـ في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ـ عشية اندلاع الحرب في الشرق الأوسط ـ وعلى مائدة غداء ضمت رؤساء وفود دول الأمريكيتين إلى الأمم المتحدة (معظمهم من وزراء الخارجية)، دعوت إلى «حوار جديد» يعمق «صداقة مؤسسة على المساواة واحترام السيادة المتبادل». كما دعوت ضيوفي إلى الإسهام بآرائهم ومقترحاتهم:

> نحن الحاضرين هنا في هذه القاعة، برغم كل ما تشهده علاقاتنا من مد وجزر، نمتلك تاريخاً مشتركاً وقيماً متشابهة والعديد من التجارب المتماثلة.. لذلك إذا تمكنت الدول المتفوقة تقنياً من التعاون مع الدول النامية، وإذا استطاعت الشعوب ذات الطموحات المتشابهة تحقيق أهداف مشتركة، فلا بد أن يبدأ كل ذلك هنا في النصف الغربي من العالم[4].

كانت استجابة دول المنطقة إيجابية، على الأقل فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية. وعقد وزير الخارجية الكولومبي ألفريدو فاسكيز كاريزوسا في بوغوتا اجتماعاً حضره ستة عشر وزيراً للخارجية من دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى سبعة ممثلين آخرين من دول النصف الغربي من العالم، لوضع جدول أعمال لـ «حوار جديد» مع الولايات المتحدة. وكما جرت العادة الآن، انقسم المشاركون بين باحثين عن فرصة للتعاون (البرازيل، وكولومبيا، وتشيلي، وبوليفيا، وأورغواي، وباراغواي، إضافة إلى معظم دول أمريكا الوسطى)، وبين أولئك الذين يحاولون استغلال المناسبة لتقييد وتكبيل الولايات المتحدة (فنزويلا، والأرجنتين، وبيرو، وإلى حد ما بنما). أما المكسيك وجمايكا فقد أرادتا الأمرين معاً. وفي النهاية، توصل الاجتماع إلى تسوية وأصدر إعلاناً بالمبادئ تجنب قضية كوبا الخلافية بينما عبر عن التضامن مع مطلب بنما بالسيادة على منطقة القناة. وفيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، عكس البيان

الازدواجيــة المعياريــة لدول أمريــكا اللاتينية. إذ تمثل الموضــوع المفتاحي في دعــوة الولايات المتحدة لوضع حد لتدخلها في شؤون أمريكا اللاتينية، والمطالبة في ذات الوقت بالتزام الولايات المتحدة بنظام يمنح أفضليات خاصة للتجارة معها. وكما نقل عن تاليراند أنه قال: «التدخل كلمة غريبة تعني تقريباً نفس معنى عدم التدخل».

فــي أواخــر تشرين الثاني/ نوفمبر 1973. نقل إلي إعلان بوغوتــا بواسطة وزير الخارجية الكولومبي. ووافقــت علــى مناقشته في اجتمــاع لوزراء خارجيــة دول المنطقة يعقد في مدينــة المكسيك في شباط/ فبراير عام 1974.

المفاوضات حول قناة بنما: المرحلة الأولى

كانــت مفاوضات قناة بنما قنبلة موقوتة أخرى تركتهــا إدارة جونسون إلى الرئيس نيكسون. ففي عام 1964، خلفــت أعمال الشغب والاضطرابات في بنما تسعة وعشريــن قتيلاً ودمرت مشاريع أمريكية بقيمة مليونــي دولار. الأمــر الذي أقنــع جونسون بالبدء بمفاوضــات لتعديل الترتيبات القائمــة، التي كانت بنما تقســم تبعاً لهــا إلى شطرين يفصلهما منطقة لا تخضع لسلطة بنما تمتد مسافة خمسة أميال على كل من جانبــي القناة تحت سيطرة وإدارة الولايات المتحدة، ووصفت فــي المعاهدة الأصلية باعتبارها المكافئ العملي لـ «السيادة».

تمــت الموافقة على ثلاث معاهدات جديدة عام 1967. لكن حين تسرب خبرها إلى صحيفة «شيكاغو تريبيون» قبل مراسم التوقيع في الحديقة الوردية، انطلقت موجة عارمة من المعارضة في الكونغرس مما دفع جونسون إلى تأجيل المصادقة على المعاهدات إلى ما بعد الانتخابات. وهكذا اضطرت إدارة نيكسون لحمل عبء الوضع القائم، حيث أذعنت الإدارة السابقة لمبدأ تعديل الوضع القانوني للقناة بشروط بقيت مثيرة للجدل إلى حد بعيد.

ليســ مــن السهل التوصــل إلى معاهدة حيــن يتبين أنها غيــر مقبولة من الجانبيــن كليهما. لكن هذا هــو الوضــع السائد في عــام 1967. في بنما، كانــت المعارضة أكثــر حماسة وصراحة منهــا في الولايات المتحــدة. فمرشــح الرئاسة لانتخابات عام 1968، أرنولفو أريــاس، كان يثير بنشاط وفاعلية المظاهرات الوطنية. أما الرئيس ماركو روبلز فلم يجرؤ على تقديم المسوّدات أمام الجمعية الوطنية. وحين فاز أرياس (67 ســنــة آنذاك) بالانتخابــات واستلم السلطة في الأول من تشريــن الأول/أكتوبر 1968، طالب بالعودة الفوريــة لمنطقة القناة إلى السيــادة القانونية البنمية. وتحول هياجه إلى مفارقــة تثير السخرية نوعاً ما حيــن أجبره انقلاب قــام به الحرس الوطني بعد بضعــة أسابيع لطلب الحماية من القــوات الأمريكية في منطقة القناة. ومن هناك انتقل بالطائرة إلى فلوريدا، حيث استمر طيلة ولايتي نيكسون وفورد يهيج الرأي العــام من أجل العــودة إلى السلطة في بنما ويعرقل تقدم المفاوضات التــي كنا نجريها. وبحلول منتصف

عـام 1969 . أشـارت السلطات البنمية الجديدة، بقيادة الجنرال عمر توريخوس هيريرا، إلى أنها ستطلب البدء بمفاوضات جديدة.

ومثلمـا هـي الحال مع فيتنام، تركتنا الإدارة السابقة أمام خيـارات صعبة. وفي عصر من المناهضة العالمية للاستعمار، سيكون من المكلف جدا التشبث بالوضع الراهن للحقوق في منطقة القناة التي تقسم بلـداً مستقـلاً ذا سيادة إلـى شطرين ـ خصوصا وقد تـم الإذعان من قبل لمبدأ تغييـر الوضع القانوني. ولسوف تجتمع المظاهرات، والضغوط، والإرهاب، وحتى حرب العصابات، وتحشد قواها ضدنا في أنحاء أمريكا اللاتينية كافة بمرور الوقت، ثم تفرض علينا العزلة في كل منتدى دولي.

فـي نفـس الوقت الـذي كنا فيه نستعـد، لأسباب جيوسياسية علـى الأغلب، للبـدء بالمفاوضات حول الوضـع القانوني لمنطقة القناة، كنـا مصممين على عدم التخلي عن قدرة أمريكا في نهاية المطاف على الدفاع عن القناة أو عن حقنا القانوني في القيام بذلك. في الثالث من أيلول/سبتمبر 1969، بدأ نيكسون التحـرك نحو استئنـاف المفاوضات عبر تفويض مجموعة مـن الخبراء بدراسة الخيـارات الدبلوماسية المتاحة. لكنه قرر أيضا أن تكون هذه متناسبة مع دراسات وزارة الدفاع حول ما هو مطلوب لضمان الدفاع عن القناة. ولم يكن نيكسون عازماً على المضي قدماً في هذا الخيار إلا على أساس وجود كونغرس مجمع علـى دعمه وحكومة موحدة وراءه، فـإذا أجهضت الكوابح والقيود الداخلية أية مفاوضات أخرى، فستكون الضربة خطيرة لموقعنا في النصف الغربي من العالم.

ظهـرت مسألـة شخصية أفرزت فجـوة وانقطاعاً في جهودنـا. فقد أبقى نيكسون روبـرت بي. أندرسون، المفاوض باسم الولايات المتحدة ومبعوثها الرئاسي الخاص إلى بنما، في منصبه الذي ظل يشغله منذ أيام إدارة جونسون، لأنه يوفر الاستمرارية من جهة، ولأنه من جهة أخرى لم يكن يريد إبعاد أحد زملائه منذ أيام إدارة إيزنهاور، حين شغل أندرسون منصب مساعد وزير الدفاع ووزير الخزانة. لكن كان في أعماق نيكسون شعور بالاستياء منه والضغينة تجاهه لم يفض بهما إلا إلى قلة قليلة من معاونيه. ففي عام 1956، فكر إيزنهاور لفتـرة وجيزة بأندرسون كمرشح لمنصب نائب الرئيس بدلا من نيكسون. ونتيجة لذلك، لم يستبدل نيكسون. فـي عـام 1969ـ أندرسون ولم يشجع أيضا أي اتصال معه، مما حقق إلى حد بعيد هدف تحريك المفاوضات بشـكل بطيء ومتـرو. ولم تنطلق المحادثات الاستكشافية مع البنميين إلا فـي تموز/يوليو 1970، في حين لم تبدأ المفاوضات الرسمية إلا في حزيران/ يونيو 1971. وبحلول ذلك الوقت، كان موعد الانتخابات الرئاسية قريباً جداً بحيث يصعب التوصل إلى معاهدة ـ لاسيما أن حرب فيتنام تكاد تبلغ الذروة.

فـي أوائل عـام 1973، سعى توريخوسـ، وهو يتعرض لضغوط قويـة في بنما، إلى توليـد ضغط دولي للإسراع في المفاوضات. واستطاع بدعم من دول أمريكا اللاتينية إقناع مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة خاصة حول بنما تحت غطاء مناقشة السلام والأمن في أمريكا اللاتينية.

الجلسة التي عقدت في الفترة بين 15ـ21 آذار/مارس، ألهبت العواطف والمشاعر المحيطة بقضية القناة في البلدين كليهما ولذلك لم تكن مفيدة على أقل تقدير. افتتح توريخوس الجلسة بهجوم عنيف شنه على الولايات المتحدة واتهمها بخلق «مستعمرة» وسط بلاده. ولم يتحسن الجو المخيم على الاجتماع حين تلقت مطالب بنما الدعم والتأييد الحماسي من راؤول روا، وزير الخارجية الكوبي الذي سمح له بإلقاء خطاب في مجلس الأمن رغم حقيقة أن كوبا لم تكن عضواً فيه. وأعد قرار برعاية بنما والبيرو يؤيد الموقف البنمي دون أية إشارة إلى مصالح الولايات المتحدة أو الحقوق الدفاعية المتبقية. ونال الموافقة بإجماع كل الأعضاء، باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت، والولايات المتحدة التي استخدمت الفيتو ضده. وكانت التعليمات قد صدرت إلى سفيرنا في الأمم المتحدة جون سكالي للتحذير من أن الإجراء يهدد قدرة وفاعلية مجلس الأمن:

أخيراً، أريد أن أقترح بكل احترام أن نقوّم بعناية طبيعة ونتيجة هذا الاجتماع بحيث نتجنب أي تكرار لهذا الإجراء الذي تم تبنيه إذ يمكن أن يلحق الضرر بدور وسمعة مجلس الأمن. وسيكون من المؤسف تحويل مجلس الأمن إلى نموذج مصغر عن الجمعية العامة، وبالتالي إضعاف قدرته على التعامل بفاعلية مع القضايا التي تؤثر في السلام والأمن[5].

وكما تبين لاحقاً، فإن تأثير الاجتماع في المدى البعيد كان أكثر مما استحقته بلاغته الخطابية. ففي الولايات المتحدة، وفر قوة إضافية لدعم الحجة التي تؤكد أن الإلحاح على الإبقاء على الوضع الراهن سوف يزيد من عزلتنا، ليس فقط في النصف الغربي من العالم. وفي نفس الوقت، فإن ما جرى في أعقاب الاجتماع جعل توريخوس يدرك الفارق بين قرار الأمم المتحدة والتقدم الدبلوماسي الفعلي. وتبين أن الرئيس البنمي يتمتع بقدرة عملية تفوق ما دل عليه خطابه الطنان. حيث وضع خطة لإزالة التوتر وإحراز بعض التقدم دون تجاوز حدود الممكن. وعرض إجراء المفاوضات عبر مرحلتين: إعلان للمبادئ، تتبعه مفاوضات حول نص المعاهدة.

بالرغم من أن نيكسون قد تعامل بحذر واحتراس مع بنما في فترة رئاسته الأولى، إلا أنه كان مصمماً على إحراز تقدم كبير فيها في الثانية. لم تصبح المشكلة أسهل؛ وصار من الأصعب السيطرة على الضغوط. وبعد أن قرر نيكسون إعطاء الأولوية إلى المفاوضات البنمية في فترة رئاسته الثانية، استبدل أخيراً أندرسون كونه كبير المفاوضين بأليسورث بنكر. وقد كانت هناك قلة قليلة من الموظفين الذين يحظون بقدر أكبر من احترامنا وتقديرنا من هذا الرجل الطويل النحيل القادم من نيو ـ إنغلند. عمل بنكر سفيراً في

سايفـون، وممثلاً للولايات المتحدة فــي مؤتمر جنيف المجهض حول الشرق الأوسط، ثم رافقنــي وهو في التاسعة والسبعين في سلسلة من الرحلات المكوكية المنهكة في الشرق الأوسـط. كان أليســورث بنكر عنوانــاً للاستقامة والأمانة، دقيقاً علـى الدوام، ومتجرداً مـن الأهداف والمصالـح الشخصية، واعتبر خدمة الوطن مهمتـه الرئيسية مهما كانت الصعوبات وبغض النظر عن الحزب القابع في سدة الحكم. كان بلسماً لوزراء الخارجية، ومـلاذاً للرؤساء، كما تمتـع بمكانة مشابهة مع الكونغرسـ والمؤسسة العسكرية، اللذين يعتبر دعمهما أمراً جوهرياً في أهميته.

بحلـول الوقت الذي قام فيه بنكـر بزيارته الأولى لبنما (أواخـر تشرين الثاني/نوفمبر 1973) أصبحـت وزيراً للخارجية، ووافق نيكسون على المقاربة التي اقترحها توريخوس. وعند انتهاء زيارته، ذكر أن اتفاقاً مهماً جرى التوصل إليه حول إعلان للمبادئ. المبادئ الثمانيـة اشترطـت التزاماً مشتـركاً بالتوصل إلـى معاهدة تعيد السيـادة القانونية على منطقة القناة إلى بنما، وتضمن لها حصة متساوية من عائدات القناة. وستشارك بنما في التشغيل وفي الدفاع عن القناة وتمنح الولايات المتحدة الحق باستخدام ما تراه ضرورياً مـن المناطق البرية والبحرية والجوية للدفاع عـن القناة. من منظور الولايات المتحدة، ساعـد الإعلان المشترك للمبادئ في تهدئة الاضطرابات ومشاعر الضيق المتفاقمة في بنمـا. وأمكننا استخدام هذه الخطوة إلى الأمام كونها دلالة رمزية لصالح قدر أكبر من التعاون/ وأقل من المواجهة في العلاقة مع دول النصف الغربي من العالم.

وبعـد أن عبرنا نقطة اللاعودة، شعرنا ـ أنا ونيكسون ـ أن من المفيد، كبادرة رمزية، أن أذهـب إلى بنما فــي شباط/فبراير 1974 للتوقيع على إعلان مشترك بالمبادئ نيابة عن الولايات المتحدة. ومن أجل البدء ببناء الإجماع الداخلي الضروري، دعوت أربعة زعماء للجانٍ فرعية في الكونغرس متخصصة في شؤون بنما لمرافقتي في الزيارة.

تلقينـا استقبـالاً شعبيـاً وودياً صاخباً، رغم أنـه لم يكن لدينا أي شـك بقدرة توريخوس علـى تحويل الحماسـة الجماهيرية إلى الاتجاه المعاكس بـكل سهولة. وقلت في الحديث الـذي أدليت به عند الوصول، إنني أسعى لتحريـك المفاوضات من المستوى التقني إلى المستـوى الرمزي، كنموذج توضيحي على مقاربتنا الجديـدة للعلاقات مع دول النصف الغربي من العالم:

أتيت إلى هنا لأبلغكم بالنيابة عن رئيسنا بأننا ملتزمون تماما بالسعي لبناء جماعة حيوية ومهمة من دول النصف الغربي من العالم.

ـ باختصار، يمكن لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي والولايات المتحدة، من منظور هوية كل منها، تشكيل رؤية مشتركة للعالم وهذه المنطقة..[6]

التقيت فيما بعد مع توريخوس. كان زعيماً قومياً صلباً ومتحمساً، يميل إلى التشكك بالآخرين، وإلى اللعب بالنار، لكنه عرف عند كل خطوة أين يمكن العثور بالضبط على «فوج الإطفاء». وحين تطرقنا إلى دور الحقيقة والصدق في تقدم المفاوضات، أعلن نظرية النسبية الخاصة به: «أنا أنطق بالحقيقة دوما، لكن من المهم إدراك أن ما هو حقيقي اليوم قد لا يكون كذلك غدا مع تغير الأوضاع». زعم توريخوس أن خطابه القومي الطنان ومفاوضاته مع الطلاب الثائرين خلال ولاية جونسون قد أفرزت خمسة أعوام من السلام. ثم وصف كل منا للآخر، باعتباره شخصاً عملياً، القيود المحلية الداخلية التي يواجهها:

توريخوس: سوف تفيد زيارتك في تحقيق السلام. فأنا ووزرائي نعتقد أن زيارتك ستهدئ من غضب المتهورين لمدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة ـ لكن هنالك مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين تنحصر مهمتهم في عرقلة التوصل إلى اتفاق فهم يعتاشون على المشكلة.

كيسنجر: هنالك الكثير من الأمريكيين الذين لا يريدون التوصل إلى اتفاق. المشكلة الأساسية هي أن معظم الأمريكيين غير مبالين. وهناك أقلية صغيرة تعارض بشكل عنيف أي اتفاق، لكن لا توجد جماعة تؤيده.

في الحقيقة، كانت متطلبات الجانبين تسير في اتجاهين متعاكسين تماما: فقد كان توريخوس بحاجة لأن يقول لشعبه بأنه يصر على الحصول على أكثر مما يعرف أن من المتعذر الحصول عليه؛ واضطر المفاوضون الأمريكيون لربط التقدم في المفاوضات مع دورتنا الانتخابية. وعرف الجميع أن الجدل النهائي في الولايات المتحدة يجب أن يحدث في السنة التي لا تجري فيها الانتخابات. وبالتالي، إذا لم تكتمل المفاوضات بحلول خريف عام 1975، وهو أمر مستبعد، فإنها لن تكتمل إلا بعد انتخاباتنا الرئاسية في عام 1976 وكان ذلك بمثابة تحد للمهارة الدبلوماسية وصبر واحتمال بنما.

المكسيك والحوار الجديد

وافقنا على اقتراح وزير خارجية المكسيك إميليو راباسا بأن يعقد الاجتماع الأول للحوار الجديد في مدينة المكسيك. فهذه الدولة، ربما بسبب قربها، تظهر بطرائق لا حصر لها ازدواجية أكبر تجاهنا مقارنة بباقي الدول في نصف العالم الغربي. لم يكن لدى المكسيك من خيار سوى إقامة علاقات حميمة

مـع الولايات المتحـدة: فعوامل الجغرافيـا والتاريخ والاقتصـاد تفرض ذلك. لكن الذكـرى التي تحملها المكسيـك عـن التفاعل في الماضي ليست سعيدة على الإطلاق. إذ لم يتمكـن المكسيكيون من نسيان أن بلادهم قد أجبرت بالقوة على التنازل عن ثلث مساحة أراضيها التاريخية للولايات المتحدة خلال القرن التاسـع عشر. كما تعرضت للهجمات العسكرية الأمريكية حتى عـام 1916. وتكمن في صميم التصرفات المكسيكية المشاكسة بين الحين والآخر مشاعر السخط والاستياء من الظلم الذي عانته البلاد على أيدي الولايات المتحدة. وفي قلب العاصمة المكسيكية ـ في شابولتيبيك يربض نصب «الصبية الأبطال» تخليداً لأولئك الذين سقطوا دفاعاً عن المدينة ضد القوات الأمريكية بقيادة وينفيلد سكوت عام 1847.

بالرغـم من تأثر حياة وسعادة المكسيك بشكل جوهـري بالاقتصاد الأمريكي، إلا أن مداخلاتها في القرارات الاقتصادية الأمريكية لا قيمة لها. أما الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة ـ ومعظمها غير شرعي ـ فقد ظلت مصدراً للتوتر على جانبي الحدود المشتركة.

التوكيـد الشائع على أن الولايات المتحـدة والمكسيك تشتركان في تاريخ متشابه وتطلعات وطموحات متماثلـة، ظل مجرد عبارة عن مجاملـة أكثر من حقيقة واقعة ميزت القسم الأعظم من العلاقات بينهما. فقـد استقرت الولايـات المتحدة في منطقة خاوية من السكان على الأغلب. وفي تاريخها اللاحق لم يلعب السـكان الأصليـون سـوى دور هامشي. أما تاريـخ المكسيك فبدأ بفتـح إمبراطورية حيـة ناشطة، يمكن مقارنتها في كل مجالات المعرفة (باستثناء الثقافة الحربية) مع المجتمعات الأوروبية آنئذ. وبالرغم من هـلاك القسم الأعظم من الهنـود الأصليين إلا أنهم ظلوا عاملاً رئيسيا مؤثـراً، بينما شكل المستوطنون الأوروبيـون وذريتهم الطبقات العليا. وبقي المجتمع المكسيكي أشد انقساماً على الصعيد الطبقي مقارنة بنظيره الأمريكي: ولم يدمج السكان تاريخهم مع فتح أراضي البلاد بل مع إخضاع شعبها الأصلي.

وفي حين أن السياسة المكسيكية استلهمت مبادئ الثورة الفرنسية، إلا أنها لم تكن ديمقراطية بمعايير أمريكا الشمالية. فقد شهدت المكسيك على مر القرون فترات متناوبة من الهدوء السياسي والصراعات البالغـة العنف. ومع بداية القرن العشرين، سببت الدوافع والميول البطولية للشعب المكسيكي (أي عكس طاقته الاستثنائية على تحمل المعاناة) مقتل أكثر من 10% من السكان خلال الحرب الأهلية الوحشية.

وطيلـة السنوات الخمس والسبعين التالية، ظلت ذكرى هذه الحرب الدموية تعزز رغبة عارمة بتجنب مخاطـر الثـورات والاضطرابـات الداخلية. أمـا التعبيـر الرسمي عن هـذه الرغبة فهو الحـزب الثوري التأسيسي، الذي هيمن على السياسة المحلية والوطنية المكسيكية لأربعة أجيال.

يمثـل الحـزب محاولة للمسيـر بين حـدي الديكتاتوريـة والفوضى عبـر الاحتفاظ ببعض العناصر الديمقراطية دون المخاطرة بتبني التعددية التي تمارسها أمريكا الشمالية. وبالرغم من سيطرة الحزب المطلقـة، إلا أنـه يختلف عن الأحزاب التوتاليتارية من خلال مسعـاه لتشكيل، والتعبير عن، إجماع وطني

ضمن صفوفه وكوادره. والانتخابات الدورية توفر بعض الوسائل للتعبير الشعبي رغم أن النتيجة بالأساس محسومـة سلفـاً. وكل رئيس مكسيكي خرج من نظـام للاختيار لا يقل غموضاً عـن الإجراءات التي كانت تتبعهـا شعوب الازتيك القديمة لانتخاب الملوك. وفي حيـن أن الزعيم الجديد يقدم إلى الشعب باعتباره الخيـار المحـدد لسلفه، فإن من المستبعـد أن يعمل الرئيس الحاكم بمفرده. وممـا لا شك فيه أن لبعض القوى مدخلات مهمة، وتملك حق الاعتراض في بعض الحالات (يجري استبدال هذا النظام حاليا بنظام الانتخاب التمهيدي حيث يجري التصويت لانتخاب مرشح الحزب للرئاسة).

وبغضـ النظر عن الطريقة التـي تم انتخاب رؤساء المكسيك بها، فإنهـم حكموا عبر محاولة تحقيق الإجمـاع لدى المجموعـات الكبرى الداعمة للحزب الثوري التأسيسي. أمـا القيد النهائي المحدد لسلطة رئيـس المكسيـك فكان يتمثل في أن منصبـه الذي يمنحه صلاحيات شبه مطلقة خـلال فترة ولايته التي تمتـد ستة أعـوام مقترن بحالة يضيع معها في غياهـب النسيان عند انتهائها ـ الأمـر الذي يمنع قيام ما يسمى بديكتاتورية الشخص.

فـي الممارسة العملية، تمت ترجمة هـذه التوازنات المتنوعة إلى سياسة داخليـة تعايشت مع سياسة خارجـة تحتكم إلى العناصر القومية واليسارية. ونظرا لتاريخ التدخلات الأمريكية في البلاد، لا يستطيع أي رئيـس مكسيكـي الظهور بمظهر المجامل أو اللين تجاه الولايـات المتحدة. وبحلول الوقت الذي أصبح فيـه نيكسون رئيساً، جمعت المكسيـك صداقة لافتة مع كوبا؛ وكانت تميل إلى دعـم المواقف الراديكالية لدول العالم الثالث في المحافل الدولية، وتبنت بين الحين والآخر مقاربة صدامية تجاه الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية.

خلال معظم المدة التي قضيتها في الحكومة، كان لويس ايشفيريا رئيسا للمكسيك. وحين كان وزيراً للداخليـة، قمع بأسلوب دموي انتفاضة طلابية عـام 1968، ولذلك كان من المعتقد أنه ينتمي إلى الجناح اليمينـي من الحـزب الثوري التأسيسـي. ومثلما هي الحال غالبـا مع رؤساء المكسيـك، تحدى ايشفيريا التوقعـات. وبغضـ النظر عما إذا تمثـل السبب في رغبته في التعويض عن قسوتـه التي لم تعرف الرحمة سابقـاً أو اقتنـاع راسخ في نفسه، فقد كان ايشفيريا أشد حماسة في توجهه نحو العالم الثالث مقارنة بأي من أسلافه، ووقف على العموم في صف الراديكاليين في كل نزاع ينشب بين دول أمريكا.

في اجتماع لموظفي الوزارة عقد في العاشر من كانون الثاني/يناير 1975، عبرت عن مشاعر السخط والغضب التي تملؤنا أحيانا بسبب بعض المواقف العلنية التي تتخذها إدارة الرئيس إيشفيريا:

> المكسيك ـ هنالك سبب متكرر دائما يستخدمه إيشفيريا لالتماس دعم جناحه اليساري. فـإذا لم يكن كوبا، فهـو الوثيقة «للحقـوق والواجبات الاقتصادية». وهنـاك على الدوام انعطافـة مناهضة لأمريكا فيه. وبالتالي قد نعترف بكاستـرو غداً، وأقابله في كوزوميل،

كل هـذا لن يريحنا مـن ايشفيريا سوى ثلاثة أسابيع بالضبط. ثـم سيجد سبباً آخر من منطلق يساري. فهو بحاجة لذلك. أو يظن بأنه يحتاجه على أية حال.

لكـن بعد أن يقوم رؤساء المكسيك بواجباتهم تجاه اليســار. فمن النادر أن يظلوا متشبثين بخطابهم البلاغي الطنان، ولا يشذ عن ذلك إيشفيريا. وحين يتعلق الأمر بالعلاقات الثنائية، تبنوا على وجه العموم موقفا عملياً واسترضائياً. واللقاءات العديدة التي تمت بين رؤساء المكسيك وكبار المسؤولين الأمريكيين في عهدي نيكسون وفورد عقدت في جو ودي.

بالرغـم مـن مشاعر الاستياء والسخـط لدى الطرفين بيـن الحين والآخر، كانـت العلاقات الثنائية بيـن الولايات المتحـدة والمكسيك خلال عهدي نيكســون وفورد بناءة إلى حد لافت. ولربما يعود السبب إلـى أن تحقيـق عدد من الاختراقات الدراماتيكية التي ارتبطنا بها ـ أنـا ونيكسون ـ قد أغرى المحاورين المكسيكييـن بالأمل بأن نجد بعض الحلول السحرية لمشكلات المكسيك ـ دون أن يتمكنوا بالضرورة من تحديد ماهية هذه الحلول.

قبـل كل شـيء، عكست العلاقـة الشخصية الوديـة التي جمعت بيننـا وبين زعمـاء المكسيك معرفة إيشفيريـا الفريزيـة بمتطلبات مصلحة وتقـدم المكسيك على المدى البعيد. وبغض النظر عن خطابهم الطنان، عرف هؤلاء الزعماء تشابك وتداخل مصير بلدينا. وكانوا بالطبع متأثرين بالذكريات التاريخية وشديـدي الحساسية تجـاه التفاوت الصارخ في الثروة والقوة بين البلديـن. وكنت أقول لمساعدي: «كلما أعلن راباسا عن زيارة له، يمكنكم التأكد بأنه ـ هو أو رئيسه ـ قد فعل للتو شيئا شائناً يثير السخط». لكن نـادراً ما أوصلت هذه الازعاجات والمضايقـات الأمور إلى نقطة المواجهة. وعرف محاورونا المكسيكيون حدود الخطاب البلاغي وضرورات الحقائق العملية، حتى وإن منعتهم مشاعر الفخر والاعتزاز والظروف من المجاهرة بذلك.

كان الأمر مختلفاً في العلاقات الأمريكية البينية أو في منتديات الأمم المتحدة. فقد صوتت المكسيك عـام 1975 لصالـح القرار الذي يعلـن الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ولـم ينبع ذلك من اقتناع عقلانـي بقدر ما كان نابعاً من رغبـة بإظهار أن إدارة إيشفيريا ليست في «جيـب» واشنطن. كما استنفد الرئيـس المكسيكـي جزءا كبيراً من طاقاته فـي رعاية وتشجيع مبادرة ضارة أخـرى عرضت أمام الأمم المتحدة، تمثلت فيما دعي بـ«وثيقة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول»، التي طالبت بالعدالة في إعادة توزيـع شاملة لموارد العالم. ومع أن إيشفيريا عرف باعتراضاتنا وبرنامجنا البديل، إلا أنه عرض الوثيقة علـى التصويت مما اضطرنا إلى التصويت ضدها، وذلك في جلسة الجمعية العامة في أواخر عام 1974، الأمـر الـذي أشار إلى إن إظهار استقلاليـة القرار السياسي المكسيكي كان لـه الأولوية في نظره على أي موضوع تقني للتعاون الاقتصادي.

ومـن الغريـب أن إيشفيريـا بدا غيـر مهتم بتأثيـر مسلكه علينا في هـذه المؤسسـات والهيئات. ومع اقتـراب فترة ولايته على نهايتها، أذهلني عندما سعى إلى دعم الولايات المتحدة لترشيحه لشغل منصب الأميـن العام للأمم المتحدة، وحجته في ذلك أنه سيكون ناطقاً أميناً باسم العالم الثالث. وحقيقة توقعه أن نتجاهـل السجل الواسـع للانتقادات المكسيكية فـي الأمم المتحدة وغيرها مـن المنتديات المتعددة الأطـراف، تقول الكثير عن الأهمية الدلالية الفعلية لهذه الإشارات والتلميحات من وجهة نظر المكسيك. ولـم يكـن التماساً يسهل التعامل معه، وهو يأتي من رئيس جارة نعتبـر أن لها أهمية محورية للروابط بين دول نصف العالم الغربي، لذلك عملنا على تأجيل الجواب إلى ما بعد تركه منصب الرئاسة، حيث تستطيع التوازنات المتنوعة في الأمم المتحدة ـ إضافة إلى إيقاع السياسة المكسيكية، بما في ذلك الأزمة المالية المتفجرة ـ أن تحل الأمور دون الحاجة لأي فعل إجرائي من جانب الولايات المتحدة.

حكمت مواقفنا دوافع معقدة. فأي طالب جاد يدرس السياسة والاقتصاد الدوليين يعرف أن المكسيك لا يمكـن أن تكون بالنسبة للولايات المتحـدة كأي دولة أجنبية أخرى. وليس من مصلحتنا القومية تشجيع الاضطرابات أو الفوضى أو مشاعر الاستياء والسخط في دولة واقعة على حدودنا سيبلغ عدد سكانها مئة مليـون بحلول نهاية القـرن العشرين، إضافة إلـى أن ملايين المكسيكيين يشكلـون شريحة متعاظمة من سكانهـا. ولسوف يشعر أي رئيس أمريكـي أن من واجبه ترسيخ علاقات وثيقة معها إلى أقصى حد ممكن وتجنب المواجهات غير الضرورية.

فـي أواخر صيـف عام 1976، حين واجهت المكسيـك أزمة مالية وسافر مساعد وزيـر الخزانة إيد يو فـي بعثة استكشافية إلى المكسيك، حملتـه النصيحة التالية: «تذكر أن تتعامل معه (إيشفيريا) كصديق». فالحاجـات الداخليـة للبلدين لـم تغير ضرورات الاعتمـاد المتبادل بينهمـا ولا أهمية الحفـاظ على الود والدفء في علاقاتهما الثنائية. لكن كان من الصعب التعبير عن هذا الاعتماد المتبادل من خلال البرامج والخطط الفعلية. فهناك حاجة لشبكة من الترتيبات التشاورية تغطي سلسلة واسعة من الاهتمامات الثنائية بـدءاً بملوحة مياه الري وانتهـاء بالهجرة. لكن علينا الانتظار حتى وصول جـورج بوش إلى رئاسة الولايات المتحـدة وكارلوس ساليناس دي غورتاري في المكسيك لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) التي جسدت مشروعاً ممكن التحقيق ومجدياً اقتصادياً وملزماً لكلا الجانبين(*).

سعى وزير خارجية ايشفيريا، إميليو راباسا ـ وهو محام وأستاذ جامعي، فظ الأسلوب نوعاً ما، وواسع المعرفـة بالولايـات المتحدة ـ إلى تجسير الهوة الفاصلة بين خطـاب رئيسه البلاغي ومعرفته بأن هناك حدوداً لتحمل الولايات المتحدة. ومن أجل هذه الغاية، عمل راباسا على تعزيز وتنمية العلاقة الودية معي، وبرغم الدوافع التكتيكية التي حركتها في البداية، إلا أنها ارتقت لاحقاً إلى مرتبة الود المتبادل.

(*) تعود أصول فكرة منطقة التجارة الحرة في النصف الغربي من العالم إلى رونالد ريغان.

كنـا قد التقينـا عام 1972، حين قام بزيارتي بينما كنت أمضي إجازتـي في أكابولكو، ليعرض أمامي المشكلـة المكسيكيـة المتمثلة في الزيادة المفرطة فـي ملوحة مياه نهر كولورادو التـي تأتي من الولايات المتحدة وتستخدم لأغراض الري في شمال المكسيك. وتبعاً لراباسا، فإن هذا يتعارض مع معاهدة موقعة فـي عهد روزفلت عام 1944. لم أكن أعـرف شيئاً عن الموضوع، لكنني وعدته بمتابعته ودعم التوصل إلى حل إذا أكد خبراؤنا التحليل الذي قدمه. بعد عودتي، أوصيت بأن يطلب من هيربرت براونيل، وزير العدل السابـق (في إدارة ايزنهـاور)، العمل على صياغـة اتفاقية مع المكسيك تكون مناسبـة أيضاً لمصالحنا الوطنية الداخلية. وتمكن براونيل بمهارة من حل المسألة في عام 1974.

تلهف راباسا لاستضافة «الحوار الجديد» في مدينة المكسيك كونه وسيلةً لتلميع صورة رئيسه وتعزيز أوراق اعتمـاده بين الدول الأمريكية. وافقت، لأنني اعتبرت أن راباسا سيكون أكثر تحفظاً بوصفه مضيفاً منه لو كان مجرد ضيف مشارك. ونظراً لأن الغرض من «الحوار الجديد» هو تقرير ما إذا كان من الممكن اختراق قشرة الخطابات الطنانة الخارجية والعثور على قاعدة مؤسسة لمقاربة مشتركة في نصف العالم الغربي، فإن المكسيك مثلت رمزاً لهذا التحدي، ووفرت اختباراً مثيراً للاهتمام لإمكانية إيجاد الحل.

مؤتمر تلاتيلولكو

تقـع وزارة الخارجيـة المكسيكية في ضاحية مـن العاصمة ما زالت تعرف باسمهـا الأزتيكي القديم: تلاتيلولكـو. يمكـن رؤية الآثار التي تعود إلى حقبة الأزتيك مـن شرفة قاعة الطعام ـ وتلك إشارة تنقصها الحنكـة وتذكـر الدبلوماسيين بطبيعة جهودهـم السريعة الزوال. ومـن أجل التشديد علـى الأهمية التي نعزوهـا لهـذا الاجتماع ولصياغة مقاربـة جديدة، دعوت قبل بضعـة أسابيع وفداً من كبـار الأعضاء في الكونغرس: رئيسه كارل ألبرت؛ ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون أمريكا اللاتينية في مجلس النواب، دانتي فاسيل؛ وأهم عضو من أعضاء الأقلية فيه، وليام ميليارد (الذي أصبح سفيرنا في منظمة الدول الأمريكية فيمـا بعد)؛ وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ مايك مانسفيلد؛ وزعيم الأقلية هوغ سكوت؛ ورئيس اللجنة الفرعية لأمريكا اللاتينية في لجنة العلاقات الخارجية، غيل مكغي.

لـم يقدم مضيفونـا المكسيكيون التشجيـع لفكرة الولايـات المتحدة عن الجامعـة الموحدة بالمعنى الدقيـق للكلمة. فقد أعد كل شـيء لخلق انطباع يشير إلى أن المؤتمر لم يكن حواراً بل نوعاً من المواجهة بين جميع دول أمريكا اللاتينية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. في الجلسة الافتتاحية، رافق اثنـان مـن وزراء خارجية أمريكا اللاتينيـة الرئيس ايشفيريا إلـى القاعة. وبعد إعـلان إيشفيريا افتتاح أعمـال المؤتمر، عرض وزيـر خارجية كولومبيا النتائج المستخلصة من اجتمـاع بوغوتا، ولم تكن النبرة الاسترضائيـة فيهـا قادرة على التعتيم على حقيقة أنها تمثل سلسلة من المطالب ـ الأحادية الجانب ـ من الولايات المتحدة.

أجبت من خلال التأكيد على مفهوم الجماعة المشتركة في منطقة النصف الغربي من العالم (كما فعلت قبلا في بنما):

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أعلنت الولايات المتحدة ما لا يجب على الدول خارج هذا النصف الغربي من العالم أن تفعله ضمن حدوده. وفي الثلاثينيات تعهدنا بما لن تفعله الولايات المتحدة.

.. مهمتنا الجوهرية في هذا اللقاء ـ التي تفوق أهميتها حتى تفاصيل جدول أعمالنا ـ هي تحديد اتجاه مشترك ووضع هدف جديد لجهودنا. لذلك دعونا نتجنب الاستعلاء والمجابهة. وإذا لم يكن من المفروض أن توفر الولايات المتحدة كل الأجوبة، فلا يجب أيضاً أن يطلب منها حمل جميع المسؤوليات. دعونا نتوصل جميعاً إلى التزام جديد بالمجموعة الأمريكية المشتركة [2].

ثم قدمت برنامج الولايات المتحدة، الذي انبثق من الجدل شبه الفلسفي داخل حكومتنا. كنت قد اقترحت «الحوار الجديد» لإقامة علاقة خاصة جديدة داخل النصف الغربي من العالم. على المستوى المفهومي/ النظري، كان الباعث دفاعياً وبناء في آن معاً. فهو دفاعي لأننا كنا نسعى لمنع إقامة تحالف بين منتجي السلع يكون هدفه رفع أسعارها؛ وهو بناء بمعنى أن العلاقة الخاصة مصممة لإيجاد بديل لسياسة المواجهة التي تستحثها منتديات ومحافل العالم الثالث. وفي اجتماع لمسؤولي الخارجية والخزانة العاملين على تطوير برنامج لمؤتمر تلاتيلولكو، أوجزت الاستراتيجية المقترحة:

ما أخشاه هو أن تميل دول أمريكا اللاتينية بشكل متزايد نحو دول عدم الانحياز. ويمكن لذلك أن يكون له دلالة سياسية عميقة.. أريد أن أعطي دول أمريكا اللاتينية شعوراً بأن لها علاقة خاصة معنا.. أريد أن أقول شيئاً في المكسيك يظهر اهتمامنا الخاص بأمريكا اللاتينية.

لم يجد مكتب أمريكا اللاتينية في وزارة الخارجية ولا وزارة الخزانة هذه المقاربة ملزمة.

وعلى عكس مكتب شؤون أفريقية في وزارة الخارجية، الذي لم يبدأ العمل إلا مع انحسار المد الاستعماري الأوروبي، فإن مكتب الشؤون الأمريكية يمتلك تراثاً طويلاً وسياسة متساوقة. وهو يضم كادراً من الموظفين البارزين والمؤهلين الذين كانوا ورثة «الطريقة الأبوية» التي تأخذ عبرها الولايات المتحدة دوراً فاعلاً في تشكيل حكومات أمريكا اللاتينية. وثبت أن من الصعب تغيير العادات المتأصلة، حتى لو تم التشديد على التشاور

بدلا من ذلك، كما كانت الحال مع سياسة حسن الجوار. كان مكتب أمريكا اللاتينية على استعداد لإعلام دول أمريكا اللاتينية بنيّتنا من حيث المبدأ، لكن ليس إلى حد تقييد حرية حركتنا. وعارض المكتب الاقتصادي، إضافة إلى كادر تخطيط السياسة، انتقاء أي منطقة لمراعاتها بشكل خاص.

القضية الرئيسية كانت السياسة الأمريكية في المحافل الدولية التي جعلتها أزمة الطاقة والعالم الجديد البازغ أمراً لا مفر منه. فهل كان من الأفضل تنظيم الدعم والتأييد في كل قضية على حدة، أم أن من الأكثر حكمة السعي لتنظيم تجمع خاص؟ كان الجواب يعتمد في جزء منه على المفهوم المدرك للنظام العالمي الجديد. فوزارة الخزانة، ممثلة في هذه القضايا بمعاون الوزير بول فولكر ـ الذي انتقل فيما بعد ليعمل في وظيفة عامة أكثر تميزاً حين ترأس مجلس الاحتياطي الفيدرالي ـ فضلت القيام بترتيبات دولية متعددة الأطراف. هذه المقاربة تتعامل مع الدول باعتبارها وحدات اقتصادية، لا كيانات سياسية، وتتوقع أن يعمل توازن المصالح الاقتصادية بشكل آلي إلى حد ما على تناغم وانسجام المصالح السياسية. وكانت التجمعات الإقليمية أمراً لا مفر منه ـ برأيي ـ وأننا كنا نخاطر بالتعرض للعزلة:

أعلم بأن سياسة بناء تكتل تتناقص مع ما كنا نفعله حتى الآن. فالأوروبيون يشكلون تكتلات، ولديهم علاقات خاصة مع العديد من الدول. طلبنا تعويضا عن الأضرار التي لحقت بمصالحنا التجارية، لكن ذلك مجرد فعل وقائي دفاعي. نحن الدول المتعددة الوحيدة الباقية، وهذا من مصلحة الدول التي تشكل تكتلات.

كان فولكر مصيباً حين أشار إلى أن «المزيد من التركيز على الجوهر أمر لا يأتي بسهولة. فقد بقينا على هذا الوضع طيلة سنين عديدة، ومن الصعب تطوير مقترحات جوهرية ملموسة ومتعينة». ومع ذلك، واستجابةً للضغوط التي مارستها، جرى تجميع سلسلة من المقترحات المحددة ضمن أربعة مجالات: السياسة التجارية، الطاقة، طرائق حل النزاعات حول الاستثمار، مسعى لتعريف مبادئ الاعتماد المتبادل. ما تم تحقيقه يفوق ما يمكن أن ينتج عن الإجراءات العادية وفي غياب موعد نهائي لاجتماع وزراء الخارجية، حتى وإن كان لا يمثل الاختراق المفهومي الذي كنت ألتمسه.

بعد أن دعا إيشفيريا أعضاء الوفود إلى حفل غداء في مقر إقامته الرسمي في قلعة شابولتبيك، على أنغام الموسيقى المكسيكية التقليدية (مرياتشي)، اجتمع وزراء الخارجية حول مائدة مربعة الشكل في وزارة الخارجية. أما جدول الأعمال فكان عبارة عن سلسلة من الأسئلة التي طرحها زملائي وزراء الخارجية حول معنى خطابي.

لا يمكـن القـول إن ردة فعل زملائي وزراء خارجيـة دول أمريكا اللاتينية كانـت متحمسة. فقد أبدوا تعاطفهـم مع معظم المقترحات الواقعية العملية، وإن تـردد بعضهم أمام فكرة إيجاد آلية قادرة على حل النزاعـات والخلافات حول الاستثمـار، باعتبارها تحمل إمكانية التدخل في شؤونهـم الداخلية. وأقلقهم مفهـوم «الجماعة»: فقـد سأل وزير خارجية فنزويلا عما إذا كان المفهوم اقتراحاً لمؤسسة جديدة أم أنه كلمـة جديدة لترتيبات قائمة؟ فمـن الواضح أنهم خافوا من أن تكون الولايـات المتحدة قد وجدت صيغة جديدة لمطامع الهيمنة التقليدية. وعارضوا استحضاري للحاجة إلى العلاقة التبادلية.

لربما بالغت في استخدام الأسلوب الفخم الطنان لوصف ما هو في الواقع نظاماً تشاورياً أوثق بين دول النصـف الغربي من العالم، خصوصاً بالنسبة لمنتديات دوليـة تركز على مواضيع مثل التجارة والطاقة. لكنني ألححت بإصرار على مفهوم التبادلية:

> طيلـة المـدة التي ارتبطت فيها بالحكومـة، كان أصدقائي من أمريـكا اللاتينية يجأرون بالشكـوى مـن الإهمـال الذي تعرضـوا له من قبـل الولايـات المتحدة، ومنـذ أن دخلت الحكومـة، أبلغني هؤلاء أن على الولايات المتحدة بعض الواجبات والالتزامات الخاصة تجـاه أمريـكا اللاتينية.. لكـن لا يمكن للطرفيـن الزعم بوجود اهتمامـات خاصة بدون علاقة خاصة..
>
> .. حيـن نتحدث عن التبادلية فـي وفد الولايات المتحدة، فإننا لا نعنـي بها أننا يجب أن نحصل على تعويض متكافئ مقابل كل شيء نفعله. فهي تعني إيماننا بأن العلاقة السليمة تتطلـب بعض الالتزام من الطـرف الآخـر. أعتقد أن ذلك هـو الأساس لعلاقـة سليمة محترمة.

فـي صبيحة اليوم التالي، قدم زملائي من وزراء الخارجية جوابهم الذي اقترحوا نشره، في حالة قبوله، باعتباره بياناً رسمياً. لم يحدد الجواب علاقة جديدة تعرّف بدقة القاسم المشتـرك الأصغر: بل كان فـي الواقع عبارة عن «لائحة الرغبات» التقليدية لدول أمريكا اللاتينيـة، المؤلفة مـن سلسلة من المطالب ـ الأحادية الجانب ـ لإدخال تعديلات على سياسات الولايات المتحدة.

لكـن ردة فعلي لم تكـن تقليدية على الإطلاق. فقد اتخذت الخطوة غير المسبوقة برفض حتى مناقشة المسودة. وألححت بإصرار على التوصل إلى اتفاق يعكس نوعاً من التضامن بيـن دول النصـف الغربي من العالـم، أو بيان بسيط يشير إلى أننـا التقينا وسوف نتابع الحـوار في واشنطن في نيسان/أبريل. وتبيـن أن «الحوار الجديد» يتهدده طريق مسدود في أول اجتماع يعقد من أجله.

قدم وزير خارجية البرازيل، ماريو غيبسون باربوسا، المساعدة لحل الأزمة المأزقية التي لاحت في الأفق. إذ لم يكن يرى، بوصفه ممثل للبرازيل التي تعتبر نفسها قوة عظمى في مرحلة التشكل، فائدة كبيرة في إضعاف نفوذ سياسة بلاده الخارجية عبر تقديم سلسلة من المقترحات والعروض الضيقة الأفق. ولسوف يشارك في «الحوار الجديد»، لكن هدفه الرئيسي هو تجنب الإعلانات والبيانات الفخمة الطنانة إضافة إلى تفادي المواجهة مع الولايات المتحدة. وفي وقت مبكر من الجلسة، رد غيبسون باربوسا على إحدى ملاحظاتي بالإشارة إلى أن الدول العربية المنتجة للنفط لا تحترم سوى القوة، وذلك من خلال عبارة تثير الشكوك: «أجل، خصوصا القوة».

عرض وزير الخارجية البرازيلي اقتراحاً حكيماً. فقد قال إن اعتراضاتي على مسوّدة البيان نتجت عن حقيقة كونه قد كتب بالإسبانية ـ وهي لغة بطولية تناسب المجابهة أكثر من الإجماع. واقترح على أعضاء المؤتمر الذين يتحدثون الإنكليزية أن يحاولوا صياغة مسوّدة مقابلة، وأن أشكل أنا ووزير خارجية غويانا «سوني» رامفال لجنة صياغة.

كان عرضاً غريباً. فغويانا كانت على الدوام في صف الراديكاليين في منتديات العالم الثالث. وعلى شاكلة كل الدول التي كانت من الممتلكات الأوروبية في منطقة الكاريبي، لم تكن غويانا جزءاً من النظام الأمريكي التاريخي، وليست حتى عضواً في منظمة الدول الأمريكية وفي الواقع، كان هذا أول اجتماع لوزراء خارجية دول النصف الغربي من العالم يدعى إليه رامفال. من ناحية أخرى، هنالك نزاعات حدودية بين غويانا وفنزويلا، وسيكون للموقف الودي للولايات المتحدة فائدة كبيرة في هذا السياق. والأهم من كل شيء، أن رامفال، الذي تضلع من الإنكليزية إلى حد يثير الإعجاب، وتساوى سحر شخصيته مع بلاغته وفصاحته، قد شعر بمتعة عظيمة في ممارسة دوره المحوري. في النهاية، استطعنا معاً صياغة مسودة أكثر انسجاماً مع المقاصد الأصلية لـ «الحوار الجديد». أزف موعد الجلسة الختامية، ونحن ـ أنا ورامفال ـ ما نزال في خضم عملية الصياغة. دعيت نفس المجموعة المرعبة التي احتشدت في الجلسة الافتتاحية: وتم حجز موعد في الأقمار الصناعية. ضيوفنا المكسيكيون والزملاء من باقي دول أمريكا اللاتينية لم يسمحوا أن تقف مسألة غياب البيان الختامي حجر عثرة في طريق الاحتفال المهيب الرزين بمضمونه الذي لم يعرف بعد. وزارة الخارجية الفنزويلية احتفت بنتائج المؤتمر بلغة بليغة ناقضت ملاحظات غيبسون باربوسا التي أشار فيها إلى أن الإسبانية ليست لغة استرضاء ومصالحة.

بعد ذلك التقى جميع وزراء الخارجية لدمج المسودات المتنوعة في وثيقة نهائية تستحق الخطب التي أهالت المديح عليها. لويجي اينودي، من كادر تخطيط السياسي، دعا النتيجة النهائية «برنامجا أمريكيا ومبادئ بيروفية موضوعة في إطار مكسيكي». البيان الختامي بدل عبارة «جماعة دول نصف العالم الغربي» إلى «التضامن الأمريكي البيني»، لكنه عكس على وجه العموم فلسفة مقاربتنا:

عقد المؤتمر في جو ودي، متحرر من المواقف المتصلبة القديمة التي كثيرا ما عرقلت الحوار بيننا في المنتديات والمحافل التقليدية. التقى المشاركون كأنداد متساوين، مدركين أن السياسة التي تنطلق من هنا سيكون لها دلالة تاريخية عميقة. ولكن من أجل ذلك يجب الإقرار بأننا أمام لحظة حاسمة وينبغي أن نستعد لتكريس أنفسنا لآفاق جديدة من الفهم والتعاون.

لقد وافق وزراء الخارجية.. على أن الاعتماد المتبادل قد أصبح حاجة أساسية ومطلباً معنوياً ومادياً، وأن الروح الناشطة الجديدة من التضامن الأمريكي المتبادل غدت لذلك أمراً جوهرياً"[٨].

صادق البيان الختامي على معظم نقاط خطتنا، رغم أن بعضها أخذ شكل توصيات غير ملزمة قدمت من أجل الدراسة: كما أشاد بمختلف البرامج والخطط لإيجاد مفهوم للأمن الاقتصادي العالمي. أما قضية العقوبات المفروضة على كوبا، التي كانت ستثير خلافات حادة، فقد أبعدت عن جدول الأعمال ولم يأتِ البيان الختامي على ذكر لها. ما كان لأي من هذه النتائج أن تتحقق لولا التعاون الذي أظهرته مجموعة الدول الراديكالية وخصوصا بلد وزير الخارجية المضيف، إميليو راباسا - وكان بمثابة مكسب إضافي للموقف التصالحي الذي اتخذناه تجاه المشكلات الثنائية، بما فيها قضية ملوحة مياه كلورادو.

زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، مانسفيلد، أورد ما يلي في تقريره لزملائه:

روح الجماعة انطلقت في المؤتمر، وكانت - برأيي - حقيقية وجوهرية، وإن لم تكن بالضرورة شمولية. من وجهة نظر الولايات المتحدة، خدم المؤتمر غاية ذات فائدة كبيرة تمثلت في كبح مشاعر متنامية من الكراهية لجوانب عديدة من سياسات وممارسات هذه الأمة. أما ديمومة الروح الجديدة فهي، بالطبع، مسألة أخرى.

نهاية الحوار الجديد

بعد أقل من شهرين (17ـ 18 نيسان/أبريل)، جرت متابعة «الحوار الجديد» في واشنطن، حيث عقد مؤتمر لوزراء الخارجية وافقوا فيه على إنشاء مجموعات عمل حول الاستثمار ونقل التقانة. دعا نيكسون وزراء الخارجية إلى مأدبة غداء في البيت الأبيض، وألقى فيهم خطابا صادق فيه بقوة على البرنامج والمفاهيم التي عرضتها في تلاتيلولكو.

لكن لم ننجح في تجنب مناقشة قضية كوبا، كما فعلنا في تلاتيلولكو. إذ لم تُخف أغلبية كبيرة من الدول الأمريكية اللاتينية مشاعر عدم الارتياح من الحظر الواسع النطاق المفروض من قبل منظمة الدول الأمريكية على التجارة مع الجزيرة، وخصوصا معارضتها لحظر التجارة مع كوبا من قبل الشركات الأمريكية المتمركزة في دول أمريكا اللاتينية وكندا. استطعنا تفادي إجراء تصويت رسمي، لكن بدا واضحاً أن سياسة منظمة الدول الأمريكية القاضية بفرض عقوبات جماعية ضد كوبا لن تتمكن من البقاء في الاجتماعات المقبلة المتعددة الأطراف (لا في اجتماعات المنظمة ولا «الحوار الجديد»)، وأن الأغلبية الساحقة من الوفود (حتى وإن لم تبلغ نسبة الثلثين المطلوبة في ميثاق منظمة الدولة الأمريكية) أرادت أن تكون كل دولة حرة في وضع سياسة العقوبات الخاصة بها. وتبدت قوة المشاعر في أمريكا اللاتينية حين أعلن وزير خارجية الأرجنتين ألبيرتو فيجنيس، بوصفه مضيف الاجتماع التالي، أنه سيدعو كوبا لجلسة الحوار الجديد القادمة، التي تقرر أن تعقد في بيونس أيرس في آذار/مارس 1975. حذرته من أننا لن نحضر إذا أصبح الحوار الجديد منتدى للضغط من أجل كوبا وأننا سننسحب إذا أثيرت المسألة في بيونس آيريس.

ومن أجل منع منظمة الدول الأمريكية من تجاهل العقوبات بكل بساطة، وافقنا على عقد اجتماع خاص لدول المنظمة لمناقشة مسألة ترك الحرية لكل دولة لاتباع ما تقتضيه مصالحها. لكننا أوضحنا بكل جلاء أنه حتى لو رفعت العقوبات التي فرضتها المنظمة، فإن الولايات المتحدة سوف تتمسك بالعقوبات المفروضة من قبلها إلى أن يحدث تغيير جوهري في سياسة كوبا الداعمة للتخريب في العالم، وفي ارتباطاتها العسكرية مع الاتحاد السوفييتي. وفي الاجتماع الخاص لمنظمة الدول الأمريكية الذي عقد في كيتو (عاصمة الإكوادور) في تشرين الثاني/نوفمبر 1974، فشل اقتراح رفع العقوبات في الحصول على أغلبية الثلثين الضرورية. وبعد ذلك حملتنا العديد من دول أمريكا اللاتينية مسؤولية عدم حل مشكلتها عبر الضغط على الدول الأخرى لإنهاء العقوبات التي نوينا الاستمرار فيها.

أدى ذلك إلى بقاء المسألة الكوبية على جدول أعمال اللقاءات بين الدول الأمريكية، واستمرت في امتصاص الكثير من الطاقة الدبلوماسية. أخيرا، وفي اجتماع منظمة الدول الأمريكية التالي الذي عقد في أيار/مايو 1975، دعيت الوفود إلى جلسة خاصة لمناقشة إجراء تغييرات على ميثاق المنظمة.

أحد التغييرات المقترحة طلب السماح بإنهاء عقوبات المنظمة ـ ليست بالضرورة تلك المفروضة على كوبا ــ بواسطة أغلبية الأصوات. وإذا ما تم تبني هذه الفقرة، التي لم تذكر كوبا بالاسم، بأغلبية ثلثي الأصوات، فسترفع العقوبات عن كوبا بأغلبية الأصوات. وهو أمر متاح كما بدا واضحاً. هذا الإجراء ألغى أخيرا مسألة العقوبات المفروضة على كوبا من على جدول أعمال الاجتماعات بين الدول الأمريكية (انظر الفصل 25). لكن بحلول ذلك الوقت، تنامت لدي الشكوك حول ما إذا كانت المنتديات والمحافل المتعددة الأطراف هي أفضل مكان لإقامة علاقة خاصة بين دول النصف الغربي من العالم.

كادر تخطيط السياسة التابع لوزارة الخارجية، برئاسة وينستون لورد، قدم عدداً من المذكرات المفيدة حول الموضوع. فقد شدد لويجي اينودي على البواعث المتناقضة التي مازالت تقسم دول أمريكا اللاتينية. إذ إن دولا مثل المكسيك والبيرو والأرجنتين، تبنت الحوار الجديد كونه منتدىً لتسهيل عملية إعادة دمج كوبا في المشاورات والمناقشات بين دول المنطقة. في حين كانت البرازيل، التي اعتبرت علاقتها الأساسية مع دول نصف العالم الغربي هي التي تجمعها مع الولايات المتحدة، تسيء الظن بأية علاقات وروابط قد تقيد حريتها في الفعل والحركة. أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية الأصغر حجماً، فقد فضلت نظام المنظمة السائد باعتباره حماية لها ضد جيرانها الأكبر حجماً وضد الولايات المتحدة في آن معا. تقرير لوزارة الخارجية ذكر هذه الحالة بأسلوب محكم بليغ:

> الحقيقة السياسية المهيمنة هي أن الولايات المتحدة تبقى الدولة الوحيدة في نصف العالم الغربي القادرة على استحضار الوحدة الإقليمية ضد ذاتها.

> عند هذه المرحلة، وفرت علينا التصرفات المدفوعة بالسياسة الأمريكية الداخلية، الارتباك الناتج عن العمل تبعا لشكوكنا المتنامية. سلسلة التحقيقات حول ضريبة الواردات التي بدأتها وزارة الخزانة، حسب القانون، أضعفت التأثير الإيجابي لتعهداتنا بتجنب فرض قيود تجارية جديدة. وأغضبت البرازيل بشكل خاص القيود المفروضة على واردات الأحذية لأنها اعتبرت (وهي محقة في ذلك) أن تصرفنا يناقض الوعد الذي قطعته أمام غيبسون باربوسا بأن الولايات المتحدة سوف تنأى عن اتخاذ أية خطوة انتقامية حتى تستلم الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال أرنستو غيزيل مقاليد السلطة. وزير الخزانة جورج شولتز ـ في واحدة من الحالات النادرة التي اختلفنا فيها ـ اتخذ الموقف الذي يؤكد على أن المصلحة الأوسع للسلطة التنفيذية في التشريع التجاري تتطلب تطبيقاً دقيقاً للقانون المعمول به. وهذا لم يفسر السبب الذي جعل وكالاتنا الاقتصادية لا ترسل إشعاراً مسبقاً (أو أي إشعار على الإطلاق) إلى الحكومات المعنية.

مشاعر الضيق والقلق التي أصابت كل دولة على حدة، اجتاحت نصف العالم الغربي برمته، حين صوت الكونغرس (تبعا لقانون التجارة لعام 1974) لصالح استثناء أعضاء «أوبك» كافة من نظام التفضيلات التجارية (بغض النظر عما إذا شاركت في الحظر النفطي أم لا): إضافة إلى أعضاء أي تكتل (كارتل) شبيه يحتكر الموارد الحيوية أو يرفع الأسعار إلى مستويات غير معقولة: والدول التي تستولي على ممتلكات مواطني الولايات المتحدة دون تعويض كاف.

في حين أن التشريع التجاري منح الهيئة التنفيذية سلطة التفاوض من أجل إزالة المزيد من الحواجز التجارية والعمل باتجاه تحسين نظام التجارة العالمي، إلا أن دول النصف الغربي من العالم تلقت فقراته الانتقامية بوصفها ردة على التجارة الحرة، أي على أهم التزام اقتصادي للولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية. كما بعث من جديد الحساسيات المتأصلة منذ زمن بعيد تجاه «التدخل»، وهي حساسيات ضاعفها الكشف المستمر عن أنشطة وكالة المخابرات المركزية السابقة في أمريكا اللاتينية. فالتجارة التي زعم أنها محور اهتمام المبادرة الأمريكية في المنطقة، أصبحت عقبتها الكبرى (نفس قانون التجارة الذي وتّر بصورة حادة علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي: ولم يحدث كثيراً من قبل أن شرَّع الكونغرس لأزمتين متزامنتين في علاقتين رئيسيتين تجمع الولايات المتحدة مع منطقتين من العالم).

احتجاج دول أمريكا اللاتينية العنيف، الذي توقعنا أن يكون حاداً منذ البداية، تفاقم وتعاظمت قوته طيلة الأشهر المبكرة من عام 1975. فقد كانت فنزويلا والبيرو، العضوتان في «أوبك»، أكثر دول المنطقة صراحة في التعبير عن هذا الاحتجاج. فالرئيس الفنزويلي بيريز دعا القانون «عدوانا»، عملاً من أعمال «الاعتداء الاقتصادي والضغط السياسي»، واعتبره انتهاكاً للمبادئ الأساسية لميثاق منظمة الدول الأمريكية. والإكوادور هددت بمقاطعة اجتماع وزراء الخارجية المقرر عقده في آذار/ مارس في بيونس آيرس. حاكم البيرو العسكري ذو الميول اليسارية، الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو، اقترح إقصاء الولايات المتحدة عن «الحوار الجديد» لإظهار عدم الموافقة على القانون كما اتهم - ظلماً - وكالة المخابرات المركزية بالتورط في أعمال الشغب الداخلية التي اندلعت احتجاجاً على سياساته. أما البرازيل فقد هددت بإجراءات عقابية رداً على الجوانب الحمائية للقانون، خصوصاً بالنسبة للأحذية. وانتقدت المكسيك وبنما القانون انتقاداً حاداً أيضا. فدعت فنزويلا والإكوادور لعقد اجتماع خاص للمجلس الدائم لمنظمة الدول

الأمريكية لمناقشة القانون التجاري الذي أصدرته الولايات المتحدة. ومما يثير السخرية أن قانون التجارة استطاع أن يوحد أمريكا اللاتينية بصورة أوثق من «الحوار الجديد».

نفّست دول أمريكا اللاتينية عن غضبها عبر عملية تصويت في المجلس الدائم التابع للمنظمة (تغيبت عنها الولايات المتحدة). أجمعت فيها، بأغلبية عشرين صوتاً دون مقابل، على تسمية قانون التجارة بـ «المتحيز والإكراهي»، وبأنه «مناقض للشرط الجوهري لمنظمة الدول الأمريكية». وفي ذات الوقت تقريباً، أعلنت فنزويلا والإكوادور أنهما ستقاطعان اجتماع وزراء الخارجية لمناقشة «الحوار الجديد» في بيونس آيرس. وأعلن رئيس المكسيك ـ من هافانا ـ أن وزير خارجيته لن يحضر أيضا، بسبب استبعاد كوبا. بينما أوضحت تشيلي بكل جلاء أنها لن تحضر إذا دعيت كوبا.

نتيجة حالة الفوضى والتشوش هذه، أعلنت الحكومة الأرجنتينية في نهاية كانون الثاني/ يناير 1975 عن إلغاء المؤتمر، ومن أجل الحصول على بعض الفائدة السياسية من اليساريين على الأقل، زعمت أن الإلغاء كان احتجاجاً على قانون التجارة. وللتأكيد على هذا المعنى، أعلنت الأرجنتين أن بالإمكان استئناف الحوار حالما تلغي الولايات المتحدة فقرات القانون المتحيزة التي تنزل الضرر بمصالح ووحدة دول أمريكا اللاتينية.

طيلة سنة كاملة، ظلت سياسة أمريكا اللاتينية بؤرة التركيز الرئيسية لذلك الجزء من سياستنا الخارجية الذي لا تدفعه الأزمات المباشرة. التقيت بزملائي وزراء دول نصف العالم الغربي خمس مرات ـ بصورة جماعية ـ إضافة إلى العديد من المناقشات الفردية التي أجريتها معهم. وفي آذار/ مارس 1974، ترأست السيدة نيكسون الوفد الأمريكي المشارك في مراسم تنصيب الرئيس كارلوس أندريس بيريز في فنزويلا، والرئيس أرنستو غيزيل في البرازيل. وزير الخزانة، جورج شولتز، زار البلدين إضافة إلى تشيلي، للتشاور حول عدد من المبادرات الاقتصادية والتجارية. السفير وليام إيبرل، الممثل التجاري للولايات المتحدة، سافر إلى إحدى عشرة دولة في أمريكا اللاتينية للوفاء بالتزامنا باستطلاع آراء هذه الدول حول مفاوضات التجارة المتعدد الأطراف (مفاوضات دولية أدت إلى ما سمي بجولة الأورغواي لتحرير التجارة).

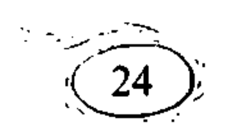
ومع ذلك، وبعد كل هذه المبادرات من جانب الولايات المتحدة، فإن الموقف الموحد الوحيد الذي اتخذه جيراننا في نصف العالم الغربي تمثل في معارضة قانون التجارة، والتضامن مع بنما في ضغطها من أجل حل مسألة القناة.

وفي نهاية المطاف، أوجز مساعد وزير الخارجية وليام روجز ما حدث:

أنتم تستحثوننا على البحث عما هو أكثر ـ شيء يتجاوز استجابة متعينة وملموسة من قبل الولايات المتحدة تجـاه مقترحات دول أمريكا اللاتينية، شيء يوحد النصف الغربي من العالم من أجل هدف جديد ومشترك. بذلنا قصارى جهدنا. لكننا لم نجد اقتراحاً عملياً من هذا النوع يمكننا أن نقول بصدق لكم إنه ناضج لتقديمه إلى دول النصف الغربي من العالم، وإن هذه الدول مستعدة لسماعه من الولايات المتحدة.

يبدو الآن واضحاً أن بحثنا عن أرضية مشتركة وجدول أعمال يمكن لدول أمريكا اللاتينية والكاريبـي تبنيه ـ جـدول أعمال يتجـاوز الممارسات والخطابات البلاغيـة والتحديات الموجهـة لسياستنـا ـ كان أمراً سابقـا لأوانه. ونظرا لأن العديد مـن اقتصادات أمريكا اللاتينيـة كانت دولتية، ومعظم حكوماتها استبدادية، والأحزاب الماركسية نافذة التأثير فـي سياسات دولهـا الرئيسية، فإن مفهـوم الجماعة المشتركة فـي النصف الغربي من العالم كان من المستحيل تطبيقه. توجب على التعهد الجماعي بالدفاع عن الديمقراطية في أرجاء المنطقة كافة، إضافة إلى الاتفاق على إيجاد منطقة تجارة حرة لنصف العالم الغربي بحلول عام 2005، انتظار عاملين اثنين: حتى تتمكن منظمة الدول الأمريكية من بنـاء برنامج جديد للأمن الجماعي خلال ولاية بوش، وأن تعقد قمة ميامي مع الزعماء الإقليمييـن فـي كانـون الأول/ ديسمبـر 1994، خلال ولايـة كلينتون. لقد بشـر «الحوار الجديد» بفكرة لم يأزف أوانها بعد.





البرازيل وتشيلي، ووحدة النصف الغربي من العالم

خـلال العامين الأخيرين من عهد الرئيس فورد، اتسعـت الهوة الفاصلة بين الشكل الظاهري والواقع الحقيقي للعلاقات في النصف الغربي للعالم، بصورة غير عادية. فالحوار العلني كان طافحاً بالاتهامات المتبادلـة: من جانب أمريكا اللاتينية ضد قانـون التجارة لعام 1974، وافتضاح أنشطة وكالة المخابرات المركزيـة في أمريكا اللاتينية، وقائمة مظالم وشـكاوى كل دولة من الولايات المتحدة؛ ومن جانبنا، كان هنـاك الشعور بعدم الارتياح لانضمام فنزويلا والإكوادور لمنظمة «أوبك»، وبالاستياء والغضب من تصويت دول أمريـكا اللاتينيـة لصالح قرار اعتبار «الصهيونية شكلاً من أشـكال العنصرية» الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975.

وفـي ذات الوقت، كانت المناقشات الرسمية الدائرة فعلاً بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، أكثر دفئـاً وأهميـةً وجوهريةً من أية مناقشـات أجريناها مع الدول النامية ـ بل حتـى العديد من حلفائنا ففي النـاتـو. في الأول من نيسـان/ أبريل 1976، ذكرت هذه المفارقة الشاذة أمام مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ بعد رحلتي عبر أمريكا اللاتينية:

> «دول أمريـكا اللاتينيـة، تنال مكافأتها على الصعيد الداخلـي من اتخاذ مواقف مضادة للولايـات المتحدة. ومع ذلك، لا أحصل على الـدفء والعاطفة والود في مكان آخر ـ بما في ذلك أوروبا. وتلك مفارقة. إذ لا يمكننا القيام بما نريد، لكننا نكون جماعة مشتركة، وهـذا أمر مثير. فدول الكاريبـي أتت إلى اجتماعات منظمة الـدول الأمريكية وتصرفت وكأنها غريبة، لكننا مع دول أمريكا اللاتينية.. نشعر بأننا عائلة واحدة ـ حتى في البيرو (التي كانت آنئذ تحت حكم طغمة عسكرية راديكالية).

خـلال رئاسة فورد، كرست وقتاً كبيراً وجهداً هائـلاً للنصف الغربي من العالم، بالرغم من أن دول أمريكا اللاتينية ـ بلغة التحديات المباشرة التي واجهتنا – لم تكن ذات فائدة كبيـرة. فبين الحين والآخر كانت تشارك فـي مؤتمرات دولية تعقد بين الدول الصناعية

والنامية حول ما سمي بالنظام الاقتصادي الجديد. لكن دورها نادراً ما كان حاسماً لأنها لم تكن من اللاعبين الأساسيين - بغض النظر عن الخطابات البلاغية الطنانة ـ بين دول عدم الانحياز. لقد أظهر «الحوار الجديد» استحالة بلوغ مفهوم واحد وشامل للعلاقات بين دول النصف الغربي من العالم. ومع ذلك، وحين كنا نتأمل ونفكر بالدور بعيد الأمد للولايات المتحدة في العالم، كانت العلاقات مع النصف الغربي تتخذ معنى دلالياً مختلفاً. انتقدت مراراً تطبيق «الولسنية» من أجل الأغراض والأهداف كافة في ممارسة السياسة الخارجية، وأكدت على الحاجة لرأي متساوق حول المصلحة الوطنية والاعتراف بأهمية توازن القوة. في الوقت ذاته، كان من الخطأ التعامل مع «الولسنية» باعتبارها خصوصية مزاجية لقلة قليلة من المفكرين والمثقفين الأمريكيين. فهي بدلا من ذلك تعبير فطري عن مجتمع تأسس على/ وتشكل بواسطة المهاجرين الذين آمنوا بمبادئ شمولية للحرية والعدالة، من أجل تمييز مجتمعهم عن قيم وممارسات العالم القديم. ولا يمكن لنظام عالمي مؤسس كلياً على المصلحة القومية الذاتية أن يبقى ويتعزز بواسطة شعب يعتبر بلده «مدينة تتلألأ على التل»، وتشخص إليها الأبصار.

في أجزاء عديدة من العالم، لم يكن لدينا أي خيار سوى اتباع دبلوماسية «العالم القديم»، بكل ما فيها من حسابات دقيقة للثواب والعقاب. لكن في علاقاتنا مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم، كانت نسخة معقدة ومتطورة من المثالية «الولسونية» هي أفضل ما يدعم العلاقة الدائمة من عدة نواح. ففي كلتا المنطقتين، كان من المستحيل تقريبا اندلاع حرب بين الدول الرئيسية. وحتى حين يختلف معنا هؤلاء الحلفاء أو الجيران، فإن الحل ينبثق عموما من الإقناع والإجماع وليس من الحسابات التقليدية للحوافز المؤسسة على القوة العارية المجردة. الخط الفاصل بين المقاربتين ليس مطلقاً بالطبع، والقوة الساحقة للولايات المتحدة لا يمكن تجاهلها، لكن مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم تعتبر علاقاتنا أكثر اعتماداً على الإجماع والإقناع مقارنة بالمناطق الأخرى.

في أعقاب المأساة في الهند الصينية، سعينا ـ بتلهف وقلق شديدين ربما ـ للعثور على تعبير رمزي لهذا الإجماع المعنوي مع أوروبا الغربية والنصف الغربي من العالم. ولأن محاولة التعامل مع كلٍ من المنطقين باعتبارهما كتلة واحدة كانت سابقة لأوانها كما تبين، فقد أخفقت مبادرات «سنة أوروبا» و«الحوار الجديد». وفي أعقاب ذلك. انتقلنا في أوروبا من المقاربة الشاملة إلى الجهد الهادف لبناء الثقة من خلال استراتيجية

مشتركة فيما يتعلق بالطاقة. ومؤتمرات القمة الاقتصادية السنوية. ولنفس السبب، وبعد الانقطاع في الحوار الجديد، تحركنا في النصف الغربي من العالم باتجاه بناء إجماع عبر الحوار الثنائي.

في النهاية، وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة، لم ترفض أية دولة في أمريكا اللاتينية ـ فيما عدا كوبا ـ فكرة وجود نوع من العلاقة الخاصة بين دول العالم الغربي. من جانبنا، كنا على استعداد للقبول ببعض الالتزامات الاستثنائية إسهاماً منا في الشعور بالهدف المشترك.

المنتدى العالمي الذي كنا نلتقي فيه مع جيراننا في الجنوب هو ما دعي بالحوار بين الشمال والجنوب بين الأمم الصناعية والنامية، الذي ابتدأ في نيسان/أبريل 1975 في باريس. تحت أنظار مضيفينا الفرنسيين الطيبين، تقدمت دول الجنوب بسلسلة من المطالب الملحة إلى دول الشمال، يمكن أن تغير أداء السوق العالمي لصالحها. كان هذا برنامجاً لتدخل الدولة على نطاق عالمي. فالأرضية البلاغية والنظرية وفرتها وثيقة الرئيس المكسيكي لويس إيشفيريا للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، في حين كان الوفد الفنزويلي يقف ببراعة في طليعة الدبلوماسية اليومية الناطقة باسمه.

صممنا على مقاومة المحاولة الهادفة لإعادة تنظيم السوق العالمي، ومع ذلك أردنا القيام بذلك باسم مفهوم بديل للتعاون الدولي. حاولنا ذلك من خلال الحوار الجديد الذي تطرقنا إليه في الفصل السابق وسعينا الآن إلى نفس الهدف على أساس كل دولة بمفردها. وارتأيت أنه إذا لم نفعل شيئاً سوى تحدي النظام الاقتصادي الجديد بشكل مباشر، فإننا في نهاية المطاف سنواجه جبهة موحدة تضم الدول النامية، التي لابد أن تنضم إليها دول أمريكا اللاتينية، ثم العديد من الديمقراطيات الصناعية المتلهفة لالتماس دعم الرأي العام الذي يميل نحو اليسار. وفي سبيل تجنب هذا الاحتمال، ضغطت من أجل جدول أعمال أمريكي للتعاون عبر عرض إنشاء هيئات ولجان ثنائية للتعاون العلمي والتقاني والتجاري مع الدول النامية الرئيسة، وكما قلت للرئيس في الرابع والعشرين من أيار/ مايو 1975، كانت استراتيجيتي تتمثل في «إبراز صورة الولايات المتحدة التقدمية.. لكنني أردت إبهامها.. لم أكن أريد أن أقبل بنظام اقتصادي جديد».

تصادمت هذه الاستراتيجية مع آراء صديقي العزيز بيل سايمون، وزير الخزانة، الذي كان مصمماً على التحصن والتخندق لخوض معركة دفاعية عنيدة. ونظراً لكوننا أصدقاء،

جــرى حوارنا خلف الأبواب المغلقة في البيت الأبيض. قدم سايمون الحجة بكل حماسة ولهفة على أن الشعارات هي حقيقة واقعة فعلا؛ وأراد استئصال فكرة النظام الاقتصادي الجديـد من جذورها. ولأنه لم يكـن متحمساً للجان الثنائية مع كل دولة على حدة، حاذر من خطابي حول التعاون. وأدى موقفه إلى عرض المسألة أمام الرئيس، الذي شرحت له بالتفصيل (1975/5/26) استراتيجيتي المقترحة على الخطوط التالية:

مهمتنـا ستكـون مناقشة القضايـا المحـددة وإحداث انقسام فـي الدول الأقـل تقدماً. لا يمكننـا القيـام بذلك على أساس لاهوتي. فالـدول الأقل تقدماً سـوف تتوحد والدول المتقدمـة سـوف تنقسم ـ وسنكون أفضل حالاً حين نفعل ذلـك على أساس واقعي مادي تجني منه بعض الدول الفائدة. يجب أن نبدو مستعدين لتقديم المساعدة بحيث لا نكون خـارج العمليـة. ولا يجب أن نضعها في موقع يمكنها فيـه أن تتوحد عبر الدفاع عن بعض الشعارات المبتذلة.

دافـع سايمون بأسلوبـه البليغ عن بديله المتمثـل في تحويل المنتـدى المتعدد الأطراف إلـى مجابهة أيديولوجية: «هنالك الكثير من الدول التـي تتطلع إلينا للدفاع عن النظام. ولسوف تفاجأ إذا لم ندافع عن النظام بقوة».

لم تكن القضية في ذهني تتعلق بالدفاع عن مبادئنا، بقدر ما هي اختيار ساحة المعركة. فمحاربـة دول العالـم الناميـة برمتهـا فـي نفس الوقـت لا تتناسـب لا مع قيمنـا ولا مع الاستراتيجية الحكيمة. والأفضل، كما حاولت أن أبرهن، هو تفتيت وتفكيك القضايا التي تنشـأ من المطالبة بنظام اقتصـادي جديد بطريقة نغري فيها الـدول النامية المعتدلة مـن خلال عملية تظهر لها أنها ستخاطر بخسارة مكاسب محتملة إذا انضمت إلى جبهة موحدة ضد الديمقراطيات الصناعية.

في العاشر من أيار/ مايو 1975، عبرت عما كان يجول في فكري في حديث مع وزير خارجية فنزويلا راموس اسكوفار سالوم. مزجت تحذيراً صارماً من عواقب سياسة المواجهة مع عرض بالعمل بشكل تعاوني من خلال اللجان الثنائية الأمريكية ـ الفنزويلية:

في باريس «التي عقد فيها مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب»، كانت فنزويلا أكثر قرباً إلى الجزائر منها إلى الولايات المتحدة. وإذا كانت العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية ستصبـح مواجهة بين تكتلين، فإن حكم القوة سوف يسود عاجلاً أم آجلاً. وسيكون ذلك بمثابـة كارثة للـدول النامية. وليس ثمة منطـق في افتراض أن الـدول المتقدمة ستبقى مشلولـة إلى الأبد.. والفكرة التي خطرت لي هي أن علينـا مناقشة الموضوعات العلمية،

والتكنولوجية، والسياسية بين الحين والآخر. ويمكن لذلك أن يتم من خلال لجنة مشتركة ثنائية كما هي الحال في الشرق الأوسط. الأمر الذي يسمح بمزيد من الاتصال الطبيعي وغير الرسمي. لا يمكننا أن نفعل هذا مع كل دولة، لكن فكرنا بأن من الممكن فعل ذلك مع فنزويلا، التي تحتل موقعا حاسما في أهميته بين الدول المتقدمة والعالم الثالث.

وجد فورد، بطريقته الحصيفة، حلاً لمسألة الاستراتيجية في الحوار بين الشمال والجنوب:

أؤمن إيماناً راسخاً بنظام المشاريع الحرة. فقد كنت أؤيده دائماً، ولا أرى سببا موجباً للتغيير. من ناحية أخرى، أؤمن بشدة بالبراغماتية. أعتقد أحيانا بأن من المهم حل المشكلات بدلاً من الاهتمام باللغة الإنشائية.. ولربما يتوجب الاهتمام قليلاً بالكلمات لتحقيق ما هو ضروري لحل المشكلات. لا أعتقد أن بالإمكان التوصل إلى حل عملي عبر التشبث باللغة الإنشائية. لكننا كما يبدو واضحا لن نتخلى عن فلسفتنا.

وعلى العكس من الجدل الداخلي النمطي في واشنطن، الذي لا يصل إلى حل إلا في حالات نادرة (أو لا يصل إلى حل أبدا)، قبل سايمون نكسته البيروقراطية بروح رياضية، وأصبح شريكاً فاعلاً في السعي وراء استراتيجية مشتركة. فقد عملنا معا على وضع مجموعة شاملة من المقترحات العملية الواقعية قبل الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975 (انظر الفصل 22). إذ عرضنا تشكيل لجان منفصلة حول كل موضوع مع الدول الرئيسية، خصوصاً السعودية وإيران والبرازيل وفنزويلا، الأمر الذي مكننا من تفصيل برامج تناسب حاجات الدول المحددة. كان العرض مفتوحاً، وطالما بقي شركاؤنا يستفيدون من هذه اللجان، كان من المستبعد الانجراف نحو المجابهة عموماً في النصف الغربي من العالم أو في المنتديات الدولية الأوسع(*).

تزامن الانتقال من المقاربة المتعددة إلى الثنائية مع انتقال السلطة من إدارة نيكسون إلى فورد. اجتمع الرئيس الجديد مع سفراء دول أمريكا اللاتينية في واشنطن خلال اليوم الأول من استلامه المنصب، لكنه وجد نفسه طيلة الأشهر القليلة التالية مطوقاً بالأزمات التي أتينا على ذكرها في الفصول السابقة. عارض فورد ما يشمله قانون التجارة من عقوبات جماعية لا تميز بين دول أمريكا اللاتينية الأعضاء في «أوبك»، لكنه لم يرفض القانون كلياً لأنه يشمل إجراءات حيوية أخرى، مثل سلطة التفاوض التجاري بطريقة سريعة.

(*) في الدراسة الانتقالية التي أعدتها وزارة الخارجية لإدارة الرئيس كارتر القادمة في أواخر عام 1976، أدرجت خمسا وثلاثين مبادرة قدمناها لتحقيق البرنامج الذي أوجز قبل انعقاد الجلسة الخاصة السابعة.

استخدمتُ الفتـرة الانتقالية لإحداث تغيير فـي رئاسة مكتب أمريكا اللاتينية فـي وزارة الخارجية. كان رئيسـه، جـاك كوبيش، موظفاً متميزاً في الخارجية أدى عمله بكفـاءة وفاعلية بوصفه مساعداً لوزير الخارجية، لكن البديل الذي حل محله، وليام دي. روجرز، وهو محام مشهور في واشنطن يتمتع بذكاء حاد وبراعـة حاذقة، جعل سياسة أمريكا اللاتينية شغله الشاغل(*). كانت سياسة روجرز تميل إلى الليبرالية: فقـد ترأس الوحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية في حملة ماكجفـرن للانتخابات الرئاسية عام 1972. وقد أثـار انتباهـي بروجرز عدد من المقالات الذكية والمليئة بالرؤى المتبصرة. اجتذبتني القدرة الكامنة في إسهاماتـه ورمزية الطبيعـة غير الحزبية لسياسة النصـف الغربي من العالم. وافق فـورد على توصياتي للأسبـاب ذاتهـا. واستحق روجرز، المسؤول الوحيد الذي ترأس مكتباً إقليمياً في وزارة الخارجية دون أن يكـون موظفـاً في الأصل في الخارجية ــ شكري وامتناني على ما أظهره من قيـادة خلاقة باتجاه صياغة سياسة هادفة في نصف العالم الغربي. قد وجمعتنا الصداقة منذ ذلك الحين.

الزيارة الأولى لأمريكا اللاتينية:

فنزويلا، بيرو، كولومبيا، البرازيل

حالمـا انضم روجرز إلى وزارة الخارجية، خططنا لزيارة نقـوم بها إلى أمريكا اللاتينية في شباط/ فبرايـر 1975. صمم مسـار الرحلة المقررة ــ إلى فنزويـلا، والأرجنتين، وتشيلـي، والبرازيل، والبيرو، وكولومبيـا، وكوستاريكا ـ لمسرحـة الانتقال إلى المقاربة الثنائية. في آخر لحظـة، توجب تأجيل الزيارة لكـي أتمكن من القيـام «بالرحلات المكوكية الاستكشافيـة» للإبقاء على مفاوضات سينـاء بين إسرائيل ومصـر مستمرة (انظـر الفصل 13). وحين أعدنـا تحديد الموعد تدخل القدر مـرة أخرى. فقد دفعني الانهيار في الهند الصينية للبقاء في واشنطن، كما أن المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط أطال مدة إقامتـي هناك. ففي تموز/ يوليو، توجب حضوري مؤتمر الأمن الأوروبي؛ وفي آب/ أغسطس، أبعدتني عن الزيـارة مهمـة اختتام المفاوضات في الشرق الأوسط؛ وبدءاً من أيلول/ سبتمبر حالت بيني وبين الزيارة الأزمة الأنغولية، ومفاوضات «سالت»، والرحلة الرئاسية إلى الصين، والهند الصينية، والفلبيين، ثم قمة رامبوليـه. كل ذلك سبب تأجيل الموعد عدة مـرات؛ وتأخرت الرحلة سنة كاملة، وحتى آنئذ توجب القيام بهـا على دفعتيـن. كانت هناك أسباب موجبة لـكل تأجيل، لكن التأثير الأهم هو ما أثـاره ذلك من أسئلة مشروعـة حـول الموقع الذي تحتله أمريكا اللاتينية على سلم أولوياتنـا. في الحقيقة، كان الأهم والعاجل يحظيان بالأولوية على المهم والممكن تأجيله.

(*) لا يجب الخلـط بينه وبين وليام بي. فروجرز الـذي عمل وزيراً للعدل في إدارة ايزنهاور، ووزيراً للخارجية في عهد نيكسون قبل أن استلم المنصب.

ومـن أجـل ردم الفجـوة، التقيت مـراراً بوزراء خارجيـة دول أمريـكا اللاتينية ـــ خصوصا فنزويلا والأرجنتين والمكسيك والبرازيل والبيرو. إضافة إلى إلقاء عدد من الخطب حول الموضوع.

زيارتـي الأولـى ـ باعتباري وزيراً للخارجية ـ إلى أمريكا اللاتينيـة شملت كراكاس (فنزويلا)؛ وليما (البيرو)؛ وبرازيليا (البرازيل)؛ وبوغوتا (كولومبيا)؛ وسان خوسيه (كوستاريكا). فمن منظور سياستنا علـى المدى البعيد، كانت البرازيـل أهم محطة في رحلتي. ففي البرازيل، خططـت لإقامة علاقة خاصة تكـون بمثابة نمـوذج لتعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى في النصف الغربي من العالم. وفي حين أن البرازيـل جزء من أمريكا اللاتينية، إلا أنها متميزة بلغتها البرتغالية عن جاراتها الناطقة بالإسبانية، عـلاوة علـى تاريخ أكثر سلامـاً وارتقاء. كذلك فإن أبعـاد البرازيل قارية، وتاريخهـا عالمي في جزء منه وذلـك حين أصبحت مركزاً للإمبراطورية البرتغالية عندما احتل جيش نابليون البرتغال. ولذلك امتلكت البرازيل ثقة بالنفس لم تمتلكها باقي دول أمريكا الجنوبية ـ ربما باستثناء الأرجنتين التي لم تجد مشاعر الخيلاء والزهو لديها صدى كبيراً لدى جيرانها حتى فترة قريبة. كما أن البرازيل لا تعاني من عقد كثيرة فيما يتصل بهيمنة الولايات المتحدة عليها ولم تختبر بشكل مباشر القوة الأمريكية.

كان لدى البرازيل الموارد، والسكان، والحجم الكبير لكي تكون واحدة من القوى الرئيسية في العالم. وبالرغـم مـن أن تقدمهـا لتحتل هذه المكانة كان متقطعـاً، إلا أن إدراكها للذات يعتمـد في الحقيقة على كونهـا قوة عالمية ـ وهنالك أسباب وجيهة لذلك. الخدمة المدنية (أو الوظائف الحكومية) في البرازيل، خصوصـاً وزارة الخارجيـة، علـى مستوى عالمي رفيـع، وتتصف بالحنكـة والمثابرة والبراعـة والذكاء. والديبلوماسيـون البرازيليون يسمون وراء أهدافهم بشكل عنيد ومصمم وساحر، ونادراً ما غاب عن ذهن محاوريهم أنهم يواجهون مباشرة مسعى دؤوباً وبعيد المدى في سبيل المصلحة القومية.

بالنسبة للبرازيل، وجدت هذه المصلحة القومية التعبير عن ذاتها في مطلب الحصول على الاعتراف، خصوصـا من قبل الولايات المتحـدة، باعتبارها الدولة الرئيسة في أمريكا اللاتينية. إذ يكمن في خلفية العقليـة البرازيلية، فكرة مركـز الثقل الثنائي التي هيمنت طيلة معظم تاريخ البلاد. وتبعا لهذه المقاربة، فـإن قـدر الولايات المتحـدة والبرازيل التعاون معاً فـي تنظيم نصف العالم الغربـي - الولايات المتحدة فـي الشمال، والبرازيـل في الجنوب. وحتى ستينيات القرن العشرين، جـرى التعبير عن هذا الموقف من خـلال جهـود البرازيل لتقديم نفسها كأخلص حليـف للولايات المتحدة في النصـف الغربي من العالم ـ مثلما فعلت بريطانيا في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وحالما تغلب رئيسها ـ آنذاك ـ غيتوليو فارغاس، على فتـرة وجيزة من الحياديـة، دخلت البرازيل الحـرب العالمية الثانية إلـى جانب الولايات المتحـدة، وحاربـت فرقة برازيلية في إيطاليا. وعلى نحو مشابه، دعمت البرازيل تدخل الولايات المتحدة فـي جمهورية الدومينيكان عام 1965. في سانتو دومنيغو، وقفت الوحدات العسكرية البرازيلية إلى جانب

قواتنــا، وكان نائــب القائد العام لقــوات منظمة الدول الأمريكية جنــرالا برازيلياً. ومثلمــا هي الحال مع بريطانيا، كان المقابل مكانة خاصة في واشنطن، زاد أهميتها عدم إظهارها علانية.

بحلــول الوقت الذي قابلت فيــه الدبلوماسيين البرازيليين بعد عقد مــن السنين، انتقل مركز جاذبية السياسة الخارجية للبلاد قليلا. فقد دفع استلام العسكر للسلطة عام 1964 إدارة جونسون إلى التخفيف مــن روابط واشنطن مــع البرازيل، وحتى نيكسون لــم ينجح في إقناع البيروقراطية لدينــا في العودة إلى المستوى التقليدي من الود والدفء في العلاقات.

فقــدت العلاقــات حرارتها من جانب البرازيــل أيضا. ونتيجة للأزمة الداخلية فــي الولايات المتحدة بسبــب فيتنام، و«ووترغيت»، والتحقيقات مــع الأجهزة الاستخباراتية، وأنغولا، كانت البرازيل ـ بسياستها العمليــة دائما وأبدا ـ تستكشف الوضــع بحذر لتعرف حجم هامش المناورة الذي ازداد. لم تكن متحمسة للحــوار الجديد، لأنها خشيت من أن يــؤدي إضفاء التعددية على العلاقات الأمريكية البينية، إلى إضعاف مكانــة البرازيل. لكن حسب الطراز البرازيلي الحقيقي، وافــق الدبلوماسيون البرازيليون عليه وبذلوا ما بوسعهــم للحد من ضرره دون أن يجهــدوا أنفسهم لإنجاحه. ومكّن انهيار «الحــوار الجديد» البرازيل من إعــادة التأكيد على المطلب الرسمــي بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحــدة. هيمنت هذه الحقيقة على تعاملي مع وزير الخارجية انطونيو أزيريدو دا سيلفييرا ورئيسه أرنستو غيزيل.

فــي عام 1976، كانت البرازيل خاضعة لحكومة عسكريــة. الاستيلاء على السلطة حدث قبل عقد من السنيــن من خلال انقــلاب عسكري أبيض على النمط البرازيلي. أقصــى العسكر الرئيس جواو غولارت، الــذي استلــم السلطة بعد حادثة غريبة حيــن استقال الرئيس جانيو كوادروس بعــد صراع مع الكونغرس. توقــع كوادروس أن يخاف الكونغرس من نائب الرئيــس ـ آنذاك ـ غولارت وميوله الراديكالية بحيث يعيده ثانية بسلطات أقوى. وفي حين أصاب كوادروس بشأن آراء غولارت اليسارية، إلا أنه لم يدرك أن الكونغرس كان يخشى مسلكه الشاذ وأطواره الغريبة أكثر من راديكالية غولارت. ونتيجة لذلك، خسر كوادروس رهانه ووجد نفسه خارج السلطة. وجه غولارت بلاده نحو اليسار بشكل ثابت حتى أقصاه العسكر عام 1964.

تبعاً لمعايير أمريكا اللاتينية آنئذ، كان الحكم العسكري في البرازيل معتدلاً إلى حد بعيد. فقد تشبث الحــكام البرازيليــون ببرنامج للنمو الاقتصادي السريــع يعتمد على آليات السوق بقيــادة وزير التخطيط اللامع روبرتو كامبوس، بدلاً من العنف. وكانت المعارضة تذهب إلى المنفى، بدلاً من السجن أو القبر.

عانت حكومة البرازيل العسكرية من الإدانة المعتادة التي توجهها وسائل الإعلام والكونغرس (الواقع تحت هيمنة السيناتور ماكجفرن) في الولايات المتحدة ضد الأنظمة التي تعتبر يمينية. لم يتركز الهجوم علــى انتهاكات حقــوق الإنسان بقدر مــا استهدف عودة البــلاد البطيئة إلى الديمقراطيــة. في حين كان التعامل أكثر تحفظاً مع النظام العسكري البيروفي اليساري الأشد وحشية واستبداداً.

لم يزعم النظام العسكري البرازيلي القدرة على البقاء دوماً. وكما ذكرت لفورد: «ليس ثمة شعور هنا بأن العسكر هم اليسوعيون لنظام جديد، بل مجرد جزء من جهد وطني كلي». لم يلبس أحد منهم الزي العسكري وهو يؤدي وظيفته؛ وفيما دون مرتبة الرئيس ورئيس أركانه الجنرال غولبري دو كوتا آي سليفا، كانت الحكومة تدار من قبل الوزراء والمسؤولين المدنيين ـ خصوصاً وزارة الخارجية. كان غولبري، الذي وصفته لفورد يبدو كمدرس رياضيات في مدرسة ابتدائية، يتحدث مثل فيلسوف متأمل، ويتولى مهمة الإصلاح السياسي. أخبرني أن البرازيل قد نجحت في العبور من الديكتاتورية والحكم الفردي وهي منخرطة الآن في «عملية إزالة الضغط السياسي» في اتجاهها نحو الديمقراطية. وقال إن المسألة تنحصر في «سرعة التغيير وليس في وجوده».

موقفي تجاه البرازيل أوجزته في تقريري التالي إلى فورد:

«البرازيليون» يتبنون منظوراً عالمياً. إضافة إلى أن اهتمام البرازيل بشؤون العالم ـ «سالت»، الانفتاح على الصين، الانفراج، الشرق الأوسط ـ اهتمام أشخاص جديين ومحترفين لا هواة، لأنهم يعتقدون أن لهم دوراً عالمياً يلعبونه.

بذل وزير الخارجية سيلفييرا قصارى جهده لتبرير هذا الحكم. كان نتاجاً للتقاليد المتبعة في الخارجية البرازيلية، وعمل سفيراً في ألمانيا والأرجنتين، ثم ترأس البعثة البرازيلية في واشنطن. اشتهر بهذره وذكاءه، وتمكنه من ناصية اللغة الإنكليزية مثله مثل الدبلوماسيين البرازيليين كافة تقريباً. فقد كان أسلوبه يختلف اختلافاً جوهرياً عن أساليب باقي زملائه من وزراء خارجية دول أمريكا اللاتينية، الذين شعروا بأن من واجبهم أن يرفقوا الاتفاق مع الولايات المتحدة بين الحين والآخر بإشارات تحد لإظهار عدم تأثرهم بمحاولات الولايات المتحدة للهيمنة. لم يشعر سيلفييرا بمثل هذا الضغط، بل أصر على أن يصغي إليه الآخرون، لأن البرازيل، وحدها من بين دول أمريكا اللاتينية، تمارس سياسة عالمية التوجه. لم تكن في حاجة للتحدي، لكنها ألحت بإصرار على أن يكون لها رأي مسموع. «البرازيل ليست هندوراس»، هكذا قال سيلفييرا في اجتماع عقد في أيلول/ سبتمبر 1975، وأردف: «نحن سنصير بلداً يجب أن يحسب حسابه».

رأى سيلفييرا دوره مجسداً في تسريع هذه العملية. وحين أبلغته في اجتماع منظمة الدول الأمريكية في سنتياغو بأنه لا يحتاج إلى الضغط بشدة من أجل مكانة البرازيل لأن من المحتم أن تصبح دولة مهمة، أجاب «السياسة الخارجية تجعل الدولة سابقة لعصرها». وتبعا لرأي سيلفييرا، فإن لثقة البرازيل بنفسها أهمية كبيرة لأن انقساماتنا الداخلية تجعل مسلكنا مفاجئاً يصعب توقعه:

يجب أن نعتمد على أنفسنا. فمع انتخاب رئيس جديد ستملك حكومتكم سلطة أكبر. الأمر صعب اليوم. أصدقاءكم يعتبرون أعداء. أنتم تعرفون السوفييت: يقدمون السلاح أولاً. بينما تفعل الولايات المتحدة العكس. نريد الهدوء والا سوف نترك لوحدنا.

الهدوء يعني أن تتحرك البرازيل بسرعة تحددها بنفسها دون أن تتبع الشعارات الدارجة. لكنه يتضمن أيضا استراتيجية القوة العظمى. لم تستخدم البرازيل روابطها مع العالم الثالث لإضعاف الولايات المتحدة، ولكن للحصول على مكانة الدولة العظمى لنفسها.

سيلفييرا: يجب أن تؤكد البرازيل على دورها، كونها دولة نامية بحيث تتمكن من الإسهام بشيء في البرنامج الكلي للأمور؛ وإلا سوف تخسر إمكانيات ممارسة الضغط.

كيسنجر: على من تريدون ممارسة الضغط؟ على الولايات المتحدة!

سيلفييرا: لا. لكنني أريد أن تحتل البرازيل مكاناً/ في العالم. أنا لست حالماً.

في غمرة تلهف معظم دول النصف الغربي من العالم لتلميع صورتها ومؤهلاتها العالم ثالثية، قامت بتعريف الاستقلال باعتباره تجنب اتخاذ موقف مشترك مع الولايات المتحدة. أما البرازيل فتبنت المسار المقابل: فقد استخدمت روابطها مع العالم الثالث لتصر بإلحاح على سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة. وحسب كلمات سيلفييرا: «أنتم بحاجة لبعد جديد في علاقاتكم مع البرازيل. يمكننا مساعدة الولايات المتحدة على إجراء مزيد من الحوار البناء مع الدول الأخرى». وحين استفسرت عن الدول الأخرى التي يفكر بها، ذكر سيلفييرا البارغواي وبوليفيا والأورغواي. في القرن التاسع عشر، كانت هذه تدعى مجال النفوذ. أما الآن فهي جوهر ما يندرج تحت اسم «ميركوسور»، أو بداية تكتل في أمريكا الجنوبية بزعامة البرازيل.

مفهوم سيلفييرا كان أكثر شمولية من مجرد تقسيم النصف الغربي من العالم إلى مجالات نفوذ: فقد سعى للمشاركة في الدور العالمي للولايات المتحدة. وفي مرحلة حاسمة من الأزمة في أنغولا حين اشتكيت من اعتراف البرازيل بأحد الفصائل الأنغولية المدعومة من الشيوعيين، ذكرني سيلفييرا بالمصلحة الوطنية البرازيلية واهتمامها بكل ممتلكات البرتغال السابقة في أفريقية. إنها استمرارية لا تزعم الحق فيها أية مستعمرة سابقة. لقد شعرت البرازيل بأنها حرة في الاحتكام إلى مصالحها وتاريخها، لأننا لم نلتمس نصيحتها لم نعلمها بنوايانا:

لا يمكن للولايات المتحدة والبرازيل أن تكونا نصف حليفتين. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تخفي بعض المعلومات المعينة عن البرازيل. لم نكن نعلم بأنكم تتدخلون في أنغولا. كنا سنأخذ ذلك بعين الاعتبار. لم تقل لي شيئاً. لدينا مسؤوليات خاصة تجاه أنغولا. نحن نتفهم مساعيكم لوقف السوفييت. ولربما تظنون بأننا اعترفنا بهذا الفصيل لأسباب أخرى - لإبراز نفسنا أمام العالم الثالث. لا! فعلنا ذلك لأن لدينا مصالح في ذلك الجزء من إفريقية.

تزامنت فكرة سيلفييرا عن العلاقة مع البرازيل التي تتضمن الاستشارة المسبقة مع فكرتنا عن التعاون بين دول النصف العالم الغربي. وما لم ينجح على أساس المنطقة الأوسع قد ينجح مع أكثر الدول تقدماً في أمريكا اللاتينية وأكبرها سكاناً. لذلك وقّعنا ـ أنا وسيلفييرا ـ مذكرة تفاهم عند نهاية زيارتي إلى البرازيل في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير . الأمر الذي أدى إلى عقد مشاورات بين وزيري خارجية البلدين مرتين كل سنة. كما جعل الاثنين يتمتعان بالصلاحية والقدرة، بل ينتظر منهما، تشكيل لجان أخرى حول سلسلة واسعة من المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية. هذه العلاقة الخاصة سوف تقلص رغبة البرازيل بقيادة تكتل من دول العالم الثالث أو أمريكا اللاتينية يعارض الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، سوف تلزمنا بأن نأخذ بالاعتبار مصالح البرازيل في المحافل الدولية في الجوانب المفتاحية الأخرى من سياستنا الخارجية العامة. كما تحمل إمكانية التحول إلى بداية شراكة جديدة في النصف الغربي من العالم.

من المؤكد أن سيلفييرا، الذي أصبح صديقاً شخصياً، لن يتخلى عن المصالح الوطنية البرازيلية، كما يراها هو، لمجرد ميزة اللقاء بي بشكل دوري. وسوف تمارس البرازيل ـ عاجلاً أو آجلاً ـ دور الزعامة في أمريكا الجنوبية، التي تجعلها مواردها وعدد سكانها ومهارتها احتمالاً مرجحاً. وبحلول الوقت الذي تبلغ فيه هذه المرحلة، راودني الأمل بأن يشكل التعاون المتوقع من مذكرة التفاهم إطاراً مؤسسياً تستطيع من خلاله أكبر دولتين في النصف الغربي من العالم تحويل تعاونهما الثنائي إلى مشروع واسع يشمل المنطقة بأسرها. وما زال من غير المعروف ما إذا كان هذا الهدف ـ الذي أصبح أكثر أهمية الآن ـ سوف يتحقق.

ردة الفعل الفورية للدول الأخرى في المنطقة كانت سلبية في جزء منها، لكنها مشجعة على وجه العموم: سلبية لأنها اعترضت على منحنا البرازيل مكانة خاصة: ومشجعة لأنها كانت في الواقع الفعلي تطالب بنفس العلاقة الحميمة التي منحت للبرازيل. كانت مشكلة «ممتعة» بالنسبة لوزير خارجية الولايات المتحدة أن يجد دول أمريكا اللاتينية تسعى لعلاقة أوثق، بدلاً من أن تجأر بالشكوى من هيمنة الولايات المتحدة. شعرت بالامتنان على وجه الخصوص حين اتصل وزير خارجية الأرجنتين فيجنيز (الذي ألغى اجتماع «الحوار الجديد» في بيونس آيرس بكل الاستمتاع بمناهضة الولايات المتحدة قبل سنة) بمساعد وزير الخارجية روجرز للشكوى من أننا أقمنا علاقة خاصة مع منافس الأرجنتين على زعامة دول النصف الغربي من العالم. ثم تابع ليشير إلى أن كل الأمور ستسير على ما يرام إذا فعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه مع الأرجنتين.

على وجه العموم، كان من السهل تلبية مطلب إقامة علاقات مؤسسية أوثق مع الدول الأخرى في المنطقة: فنحن، برغم كل شيء، الذين اقترحنا قبل عام حواراً جديداً على أساس متعدد الأطراف. وعند توقفي في بوغوتا وسان خوسيه، استخدمت السابقة البرازيلية للتأكيد على استعدادنا لتقوية الروابط على المستوى الثنائي والجماعي في المنطقة. وفي مؤتمر صحفي عقدته في سان خوسيه في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 1976، قلت رداً على أحد الأسئلة:

الولايات المتحدة لن، ولا تستطيع، أن تعين بلداً واحداً قائداً لأمريكا اللاتينية. وهي مستعدة لإقامة ترتيبات تشاورية خاصة مع أية دولة في نصف العالم الغربي حيث وصلت علاقاتنا إلى مستوى من التعقيد أو التركيز بحيث تصبح مثل هذه العلاقات ضرورية. لكن حتى حين نكمل هذه الترتيبات التشاورية الخاصة، فإنها لن تعني استبعاد الروابط مع دول نصف العالم الغربي الأخرى..[1].

في الولايات المتحدة، أشار رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب، توماس «دوك» مورغان، إلى أن البرازيل تستخدم الولايات المتحدة قوةً دافعة لاحتلال مكانة القوة العالمية. أجبت قائلاً:

السيد رئيس اللجنة، هذا الاتفاق لا يجعل البرازيل قوة عالمية. فعدد سكان البرازيل مئة مليون، ولديها موارد اقتصادية ضخمة، ومعدل سريع جداً للتطور الاقتصادي. البرازيل تتحول الآن إلى قوة عالمية، وهي لا تحتاج إلى موافقتنا لتصبح كذلك. ومن واجبنا في ممارسة السياسة الخارجية أن نتعامل مع الوقائع الموجودة.

في النهاية، لم يكن للاتفاق ذلك التأثير بعيد المدى الذي تخيلناه. فخلال عهد إدارة فورد، جعلت فقرات وشروط قانون التجارة، ومنظور مؤسساتنا ووكالاتنا الاقتصادية، المتلهفة لاسترضاء جماعات الضغط الداخلية، جعلت من الصعب التوصل إلى غاية المفاوضات التشاورية. وحتى قبل عودتي من الرحلة في أمريكا اللاتينية، فرضت رسوم الواردات الإضافية على صادرات البرازيل من الأحذية دون تحذير مسبق.

كان من الممكن حتماً التغلب على هذه المشكلات لو فاز فورد بالانتخابات الرئاسية. لكن إرادة كارتر، وهي تضغط على البرازيل للعودة إلى الحكومة المنتخبة، أعطت عملية الدقرطة مرتبة أعلى على سلم الأولويات من عملية التشاور، التي ضعفت أهميتها تدريجياً لدى الجانب البرازيلي دون أن يخفي أسفه لذلك. ثم تلت مرحلة شهدت حدوث فجوة في العلاقات الوثيقة امتدت قرابة عشر سنين، ضمرت خلالها أنماط الشراكة والتشاور.

استعـادة التقـدم في العلاقات جرت فـي سياق مختلف. فقـد بقيت العلاقات البرازيليـة ـ الأمريكية وثيقـة: ونظـراً لأهمية دور البرازيل في العالم، فمن الصعـب أن لا تكون العلاقات على غير هذه الصورة. لكـن هناك الآن بعض الحذر من الجانب البرازيلي خففت حدتـه الحاجة للمساعدة في الأزمات المالية. من جانبنا، هنالك انشغال بالسياسة الداخلية. هذه التوليفة من الأسباب قد تتحول بمرور الوقت إلى نزاع بيـن دول اتفاقية «نافتا» التـي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبين منظمة «ميركوسور» التي تهيمن عليها البرازيل ـ وهي منافسة أكثر احتمالاً وواقعية من الأصوات الصاخبة التي تنفي وقوعها. وستكون في حالة حدوثها أمراً مأساوياً لكلا البلدين ولارتقاء وتطور باقي الدول في نصف العالم الغربي.

اخترت التوقف في كركاس خلال جولتي بسبب مصادر الطاقة في فنزويلا وتذبذبها بين الراديكالية الدولية والروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة. أضيفت لها ليما بداعي الحاجة لاحتواء الخليط البيروفي الغريـب الـذي يمزج بين الحكـم العسكري الفـردي والطموحات الناصريـة شبه الاشتراكيـة، مما شكل إغـراء للمغامرات السوفييتية والكوبية. أما التوقف في بوغوتا فقد قصد منه تقوية العلاقة مع دولة ترمز لمعظم تحديات أمريكا اللاتينية: حكومة معتدلة منتخبة تضعف بسبب حرب العصابات التي تشنها عدة مجموعـات معارضة. وزراعة المخدرات، ومزاج وطني ينوس بين المسؤولية والهلع. أما سان خوسيه فقد تـم اختيارها لأنها عاصمة أطـول الديمقراطيات عمراً في أمريكا اللاتينية، ولأننا أملنا أن يصبح أسلوب كوستاريكا التصالحي في السياسة المحلية الديمقراطية نموذجاً يحتذى في باقي دول أمريكا الوسطى.

في العلن، اعتبرت فنزويلا (وهي تستحق ذلك) واحدة من الدول التي تتزعم المجموعات الراديكالية داخـل حركة عدم الانحياز. وفي الحقيقة، كان قادة فنزويـلا أقل اهتماما بالقيام بدور رئيسي في العالم الثالـث مقارنة بتعزيز موقعهـم في بلدهم بسياستـه الملتهبة والحماسية على الصعيـد الداخلي. لكنهم فهمـوا جيداً أن عوامـل الجغرافيا وطبيعة موارد بلدهـم سوف تدفعهم في نهاية المطـاف للسعي لإقامة روابط وثيقة معنا.

كان الرئيـس كارلوس أندريـس بيريز يتمتع بشخصية قيادية آسرة وهالة السلطة التي تحيط به تذكر بقائد إسباني. ولا بد أنه شجب بشدة قانون التجارة أو الإمبريالية الاقتصادية الأمريكية، وعرض الإسهام ببعض من عائدات النفط لإنشاء صندوق ائتمان لمحاربة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، لكن حين وصلت أخيراً إلى كركاس، عاملني بيريز باحترام كبير وكان متلهفاً للحديث عن التعاون.

كان السبـب مضاعفـاً. فبرغم تأميم مـوارد فنزويلا النفطية، سعى بيريز للحصـول على مساعدتنا التكنولوجية وإسهام شركات النفط الأمريكية في تطوير واستغلال المخزونات الضخمة من النفط الثقيل في المناطق الداخلية وتوصيل الإنتاج الفنزويلي إلى السوق. إضافة إلى كل ذلك، كان لبيريز دافع سياسي قـوي للحفاظ على موقف ودي تجاه الولايات المتحدة، وذلك من خلف ستارة دخانية من الخطاب الطنان

الفظيــع لــدول العالم الثالــث. ففي وقت مبكر من حياتــه المهنية، حين كان وزيــرا للداخلية، واجه بيريز محاولة عنيفة للحزب الشيوعي لاستلام السلطة دون مبالغة في أخذ الإجراءات القضائية بعين الاعتبار. لم يكن لديه أية أوهام فيما يتعلق بكاسترو. ومثلما هي الحال مع عدة دول أخرى في أمريكا اللاتينية ظلت تضغــط علينا من أجل رفع العقوبات المفروضة من قبل منظمــة الدول الأمريكية على كوبا. أدى السقوط فــي الهنــد الصينية وأنغولا إلى تنشيط ذاكــرة بيريز حول المدى الذي يعتمد فيــه على الولايات المتحدة للدفــاع عــن فنزويلا ضد التعديات الكوبيــة. بيل روجز أوجز ردود أفعال بيريز بعــد عودتنا من كراكاس، حيث كان قد مهد لزيارتي:

> أفضل مــن يعبر عن الموقف العام، إن كان التعميم ممكناً بالنسبة لأمريكا اللاتينية، هو بيريــز، رئيســ فنزويلا، الذي ليس لــه كما تعرفون سوى حفنة من الأنــداد المقاتلين في العالــم الثالث فيما يتعلق بمسائــل إعادة التوزيع. في الوقت نفسه، عبر عن اهتمام جدي بآثار انحسار قوة الولايات المتحدة في العالم وعواقبها هنا في واشنطن.

وهكــذا، حــدث خــلال زيارتي إلــى كراكاســ أن وافق بيريز علــى العامــل المفتاحي في استراتيجيتنــا العامــة عبر الموافقة على تشكيــل لجان أمريكية ــ فنزويلية في مجالات التعــاون العلمي، ونقل التكنولوجيا، وأبحاث الطاقة. وجــود هذه اللجان بحد ذاته، يشير إلــى أن فنزويــلا والولايات المتحدة ســوف تعتمدان، في المجالات التــي تعمل فيها هذه اللجان، على علاقتهما الثنائية لا على المنتديات المتعددة الأطراف.

فــي ولايته الثانية بعد عقد من السنين، تحول كارلوس أندريس بيريز إلى نصير متحمس لإصلاحــات السوق الحر، وخصخصــة مشاريع الدولة، والسياســات المالية الحصيفة. لا يمكــن لهــذا التقمص الجديد ـ الــذي حاكاه الزعمــاء الآخرون في أمريــكا اللاتينية ــ أن يكــون منبتّ الصلة كليــاً عن الطريقة البنــاءة التي كبحنا فيها جمــاح الراديكالية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية في السبعينيات.

وعلــى العكس من ذلك، استهدفــت زيارتي لليما حصر الضرر علــى الأغلب. إذ اعتبرت القيــادة العسكرية البيروفية نفسها بمثابة الطليعــة المتقدمة لنمط جديد من الثورة في أمريــكا اللاتينية. وحتى ذلك الحين، ارتبطــت السلطة العسكرية الاستبدادية في البيرو ــ على الصعدين التجاري والمالي ـ بالدول المستبدة الأخرى، وتبنت النموذج الناصري بإخلاصــ. كمــا تطابقــت تطلعاتها مــع الطموحات الاجتماعيــة والاقتصاديــة للأنظمة الراديكاليــة في العالم الثالث ـ الحصول على المعدات العسكرية السوفييتية، والترحيب بالمستشاريــن الكوبيين، والتلويح بالسيوف لتشيلي بيــن الحين والآخر. ومع ذلك، كانت

معاديـة بشـدة للشيوعية داخل البيـرو. وحقيقة أن البيـرو خاضعة لحكومـة ديكتاتورية عسكريـة أفسـدت علاقاتهـا مع فنزويـلا الديمقراطية، لكـن في جوهـر النزاعات بين الجنوب والشمال، توازى خطابهما الطنان بل تجاوز الخطاب البيروفي المتطرف خطاب بيريـز. فعلى سبيل المثال، حيـن سقطت فيتنام، كانت البيـرو والمكسيك هما الدولتان الوحيدتـان اللتان عبرتا عن الامتنان والشكـر لانتصار ما دعاه الرئيس فيلاسكو بالقوى المحتشدة ضد الإمبريالية.

زاد العبء على العلاقات بين الولايات المتحدة والبيرو بسبب عدد من عمليات المصادرة التـي طالت الشركات الأمريكية ــ خصوصا «ماركونا مانينـغ» و«انترناشيونال بتروليوم كومبانـي» ـ والاستيلاء على زوارق الصيد الأمريكية خلال الخلافات حول امتداد المياه الإقليميـة. وبدلاً مـن محاربة المبدأ، قمنـا بتركيز الاهتمام على ضمـان تقديم تعويض عادل وعاجل، وبالتالي منع اندلاع معارك ديماغوجية في نصف العالم الغربي حول الحق بالتأميم[4].

حافظـت على علاقـة عمل مع وزير خارجيـة البيرو، ميغيل أنجـل دي لا فلور فال (الذي وصـف فـي إحدى أوراقنا الخاصة، وهـو بزيه الرسمي الدائم، بأنـه يشبه شخصية بات أوليفانت الكرتونية). كنت على ثقة بأن القادة الكهول الذين أمضوا حياتهم في المؤسسة العسكرية، سوف يشددون في النهاية على الجانب القومي وليس الاشتراكي في السياسات البيروفيـة. ومن نتائج ذلك، أن البيرو قد تبنت عموماً، برغم موقفها الأيديولوجي، دوراً بناء في منتديات ومحافل النصف الغربي من العالم، باستثناء ما يتصل منه بكوبا. وحين أراد بعضـ المشاركين في مؤتمر تلاتيلولكو الإصرار على المسودة الأصلية والتصادمية، دعـم دي لا فلور البيـان التصالحي الذي قمـت بصياغته مع وزير خارجيـة غويانا. ولم يحاول فرض «أجندته» الراديكالية في اجتماعات منظمة الدول الأمريكية.

بوغوتـا التي وصلتها في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير، كانت نموذجاً للازدواجية. فقد تمتعت كولومبيـا عموماً بحكومة ديمقراطيـة ومعتدلة وصديقة للولايات المتحدة. لكنها كانت أيضا ساحة لحرب أهليـة وحشيـة تعذر وقفها بسبب التعاون بيـن رجال حرب العصابات ومزارعي وتجـار المخدرات الذين كانـت مواردهم تفوق موارد الحكومة. الأمر الذي منح المجموعـات الراديكالية نفوذاً أعظم في ممارسة السياسات الداخلية مقارنة بعددها.

الفـارق المميز بين كراكاس وبوغوتا قريب الشبه بـذاك الذي يفصل بين شيكاغـو وبوسطن. فالمؤسسة الفنزويليـة كونـت نفسها بنفسها، وأسلوبها هو الأسلوب الخشن الواثـق والسائد في منطقة الحدود. أما بوغوتا

فهي أكثر رزانة ورصانة: والمؤسسة القضائية/القانونية تديرها عائلات راسخة الجذور تناوبت على الحكم عبر إجراءات تمتعت بقداسة القدم. لكنها لم تتمكن من وقف حرب العصابات ولا التغلب على تجارة المخدرات.

نتيجة لكل ذلك، لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الدول في نصف العالم الغربي تبدي تناقضات أكبر بين قناعات رؤسائها وأقوالهم. كان رئيس كولومبيا آنذاك، ألفونسو لوبيز ميشلسن يبدو كسيد إنكليزي نبيل، يدل مسلكه على أنه واحد من ملاك الأراضي النبلاء، وهو ينتمي في الحقيقة إلى هذه الطبقة. أما وزير الخارجية، أنداليشيو ليفانو، فعليه سيماء «البرفسور» المفكر المتحذلق قليلاً. عبر الاثنان ـ وأنا واثق بأنهما يعكسان قناعتهما الحقيقية ـ عن الأمل بإقامة نوع من البنية التي كنت أشجع عليها في نصف العالم الغربي منذ بداية ولاية نيكسون الثانية. طالب ليفانو، بإقامة نظام من التفضيلات التجارية في المنطقة، لقي معارضة عنيدة من البيروقراطيين في وزارتي الخزانة والخارجية معاً (وكان سيرفض من الكونغرس لو استطاع تجاوز هذه العقبات).

لكن مظاهر الاحترام والإجلال كذبها إحجام مضيفي عن السماح لي بمبيت الليل في بوغوتا خوفاً من اندلاع مظاهرات تخرج عن السيطرة. ودعاني الرئيس لوبيز إلى منتجعه الريفي على بعد نحو عشرين ميلاً من العاصمة، حيث وصف، في جو من الهدوء والسكينة والخضرة المحيطة، قلقه الدائم من العواقب البعيدة المدى لانتصار كوبا في أنغولا. ونظراً لأن معظم الجنود الكوبيين في الخارج هم من السود، فقد خشي من أنهم حين يعودون إلى الوطن سيشكلون طليعة وحدات الصدمة لقيادة التدخل الكوبي في مناطق أمريكا الجنوبية التي تسكنها تركيبات إثنية مشابهة. وصف لوبيز المناطق الساحلية من كولومبيا باعتبارها متميزة عرقياً عن المناطق الداخلية الجبلية التي يسكنها البيض على الأغلب، ولذلك فهي عرضة للنفوذ الكوبي بشكل خاص.

في صبيحة اليوم التالي، أظهر لوبيز في مؤتمر صحفي أنه قلق جداً بسبب نفوذ كاسترو في كولومبيا لكنه لم يكرر في العلن ما أكده في السر قبل بضع ساعات. فقد رفض إدانة التدخل الكوبي في أنغولا. وفي الحقيقة، قارنه مع الأعمال الأمريكية في فيتنام: «ليست هذه هي المرة الأولى التي تتدخل دولة من هذا الجزء من العالم في مناطق خارجه»[*].

(✧) ليس هناك الكثير من الإشارات في هذه الصفحات للأرجنتين، إحدى أكثر دول العالم دراماتيكية وأشدها ثراء. ولا يعود السبب إلى عدم تقدير أهمية تلك الدولة التي تتمتع بخصوصية كبيرة ـ لأنها غالباً ما تشعر ـ ثقافياً ـ بأنها أوروبية أكثر منها أمريكية لاتينية. في حين أنها لا تستطيع ـ سياسياً واقتصادياً ـ تجاهل أنها جزء من منطقة اعتبرت نفسها ـ تاريخياً ـ متميزة عنها. لكن خلال الفترة التي نتناولها هنا، كانت الأرجنتين عاجزة ومشلولة لأسباب داخلية. فالرئيس المنفي الأسبق خوان بيرون عاد عام 1973 ليحقق نصراً انتخابياً كاسحاً: لكنه توفي قبل مرور سنة، لتخلفه زوجته ماريا إيستيلا (إيزابيل) بيرون. لكنها سقطت بدورها بواسطة انقلاب عسكري بعد عام واحد. وكان هناك ثلاثة وزراء خارجية للأرجنتين بخلال ثمانية عشر شهراً، بينما كانت البلاد تنزلق نحو ما يشبه الحرب الأهلية. ولم يعد الحكم المدني والانتخابات الديمقراطية إلا بعد الغزو الأرجنتيني الكارثي لجزر مالفيناس (الفوكلاند) عام 1982. وبالرغم من أنني التقيت بوزراء الخارجية مراراً، إلا أنني لم أتعرف عن قرب على الأرجنتين، وأصبح من المولعين بتلك الدولة المثيرة والمعقدة إلا بعد أن تركت الحكومة وخرجت الأرجنتين من حقبة بيرون / العسكر.

تشيلي، وحقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية(*)

ينبغـي أن نصل أيـة أولوية نعطيها للروابط الثنائية بالمطالب الموازيـة للعلاقات المتعددة الأطراف في النصف الغربي من العالم. لأن دول هذه المنطقة تلتقي بصورة منتظمة كمجموعة، إما في اجتماعات منظمـة الـدول الأمريكيـة، وإما في مناسبـات خاصة لمناقشة المشـكلات المشتركة. وعلـى العكس من اجتماعـات حلف النـاتـو المنتظمة، فإن جوهر لقاءاتها ليست مؤسسة علـى منطق الخطر المشترك. كما مثلـت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بؤرة انتقـادات دول أمريكا اللاتينية. إذ أفرزت الخلفيات الثقافية المتباينة ميلاً أعظم باتجاه النظرية والخطابات البلاغية مقارنة بالاجتماعات الأطلسية المشابهة.

لكـن هذه اللقـاءات تمتلك في نهايـة المطاف صفة الاجتماعـات العائلية. وبغض النظـر عما إذا ما اتصـف جيراننا بالجموح والعناد أو اللطـف والاعتدال، فقد تعاملوا مع العلاقة الرابطة بين دول النصف الغربـي من العالم بوصفها علاقة جامعة في جوهرها. ولربما رفضوا المفهوم القانوني للجماعة الواحدة في هذه المنطقة، كما فعلوا في مؤتمر تلاتيلولكو، لكنهم تصرفوا وكأن لنا في الحقيقة مصيراً مشتركاً ـ وهو إحساس قوي دفع حتى الدول الضعيفة إلى الشعور بأنها حرة، دون أن تخاف من أي عقاب جدي، في إدانة الولايات المتحدة حتى وإن تطلعت إلينا لتحقيق الأمن والتقدم الاقتصادي.

علـى ضـوء الأولوية المتزايدة التي أعطيناها لأمريكا اللاتينية، انتظـرت بأمل ولهفة الاجتماع التالي لمنظمـة الـدول الأمريكية الذي حـدد موعده في حزيران/ يونيـو 1976. ومثلما شـاءت الأقدار، كان من المقـرر عقده الاجتماع فـي سنتياغو عاصمة تشيلي. وسيكون موقفنا في اللقـاء حساساً على نحو خاص، نظـراً لأن الفقـرة الرئيسية على جـدول الأعمال هو تقرير للجنـة الأمريكية لحقوق الإنسـان الذي ينتقد ممارسـات تشيلي في هـذا المجال، بالرغم من حقيقة أن العديد من الـدول الأخرى في أمريكا اللاتينية كانت استبدادية وديكتاتورية آنئذ.

لم نكن ـ أنا والرئيس فورد ـ نعتبر أن من المرغوب فيه الهرب من مواجهة التحدي. بل على العكس، اعتقـدت مـع اقتراب الانتخابات الرئاسية فـي الولايات المتحدة، أن من الأمـور الجوهرية تحديد موقف الولايـات المتحدة بـكل وضوح، خصوصاً حول قضية حقوق الإنسان الحساسة. أبلغت بشكل مسبق الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أليخاندرو أورفيلا، بما يلي:

> مـا أحاول فعله هـو الحفاظ على اعتـزاز الشعب الأمريكـي بسياستنـا الخارجية، طيلة هـذا الصيف حتى الخريف. لذلك سوف أذهب إلى كل هـذه الاجتماعات وألقي كل هذه

(*) كتبـت هـذه الفقرة لشرح مواقـف إدارة الرئيس فورد تجاه قضايا حقوق الإنسان وتشيلي من منظـور الحقبة التي سبقت اعتقال الجنرال أوغستـو بينوشيـه بخمسـة وعشرين عاماً كاملة، وما أدى إليه مـن إعادة فتح ملفات العديد من هذه القضايا. ولـم أغير النص على ضوء الأحداث الأخيرة.

الخطابات. أريد أن أؤكد أننا سنظل متمسكين بسياستنا الخارجية بغض النظر عن شخصية الرئيس في السنة القادمة.

كنت مدركاً بشكل حاد لحقيقة أن تشيلي قد أصبحت موضوعاً مقلقاً في الجدل الداخلي وفي حوارنا مع بعض الدول الأجنبية. فقد ازداد واتسع اعتبار سلفادور الليندي شهيداً للديمقراطية أسقطت نظامه طغمة عسكرية مستبدة وشبه فاشية بالتواطؤ مع إدارة نيكسون المتهوسة بالحرب الباردة. ولم يدرك الجناح اليساري من الحزب الديمقراطي ولا حركة الاحتجاج اليسارية الأوروبية نفس درجة الخطر الذي رأيناه في قيام دولة شيوعية في أمريكا اللاتينية في ذروة الحرب الباردة، بعد التجارب المؤلمة مع كاسترو في كوبا، بما في ذلك أزمة الصواريخ، ومع أنشطة حروب العصابات الإرهابية في العديد من دول أمريكا اللاتينية ،لاسيما المجاورة منها لتشيلي.

ولم يكن هؤلاء على استعداد للاعتراف بأن الليندي كان يسير في ذلك الاتجاه. مع أن كل الأدلة المتوفرة تشير إلى عزمه على إقامة حكومة مشابهة لحكومة كاسترو ورعاية الثورة في نصف العالم الغربي. أعلن الليندي في حملته الانتخابية عام 1970: «كوبا في الكاريبي وتشيلي الاشتراكية في المخروط الجنوبي سوف تصنعان الثورة في أمريكا اللاتينية». وبعد أن أدى القسم بوصفاً رئيساً للبلاد، سأله الصحفي الفرنسي الراديكالي ريجيس دوبريه ـ المعجب بتشي غيفارا ومرافقه ـ عمن يستخدم الآخر: الليندي للبنية الديمقراطية أم العكس. أجاب اللندي: «الجواب يكمن في البروليتاريا. فلو لم تكن لما وجدت هنا». وفي مكان آخر من الحديث أجاب الليندي: «أما بالنسبة للدولة البرجوازية، في اللحظة الراهنة، فنحن نسعى للتغلب عليها. لإسقاطها»[3]. وفي بادرة غير مسبوقة، أمضى فيدل كاسترو شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1971 في تشيلي.

بعد الإطاحة بالليندي، انتشرت خرافة تقول: إن الولايات المتحدة قد نظمت الانقلاب أو على الأقل جعلته ممكناً عبر برنامج منهجي «لزعزعة الاستقرار» في تشيلي. في الحقيقة، وبعد استلام الليندي منصبه في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، توقفت الخطط والبرامج السرية الهادفة إلى عرقلة تتويجه (انظر الفصل 11). ولأسباب تتعلق بالميزانية، أوقف الرئيس جونسون تدريجياً المعونات الرسمية خلال رئاسة إدواردو فري مونتالفا. لكن بقيت مجموعة من البرامج الأخرى مستمرة عند تسلم الليندي الرئاسة، بدءاً بضمانات القروض وانتهاء بالمشروعات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة المقدمة للجامعات التشيلية. لقد كانت حكومة الليندي تتلقى ما مجموعه 17 مليون دولار من المساعدات الأمريكية الإنسانية: و82.5 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، بعد أن صوتت الولايات المتحدة لصالح تقديم هذا المبلغ: و42 مليوناً على شكل مساعدات عسكرية: و250 مليوناً على شكل قروض أعيدت جدولتها،

ليصل إجمالي المبلغ إلى أكثر من 350 مليون دولار (1.2 مليار دولار بالأسعار الحالية). وفي مقابل ذلك، قام الكونغرس فيما بعد بقطع المساعدات كافة عن الحكومة التي ترأسها الجنرال أوغستو بينوشيه.

ما دعاه معارضونا بعملية زعزعة استقرار البلاد كان في الحقيقة مسعى لمساعدة مؤسسات المجتمع الديمقراطي المدني على البقاء ومقاومة ضغوط الليندي لتدميرها. فقد قدمت معونات مالية سرية إلى الأحزاب الديمقراطية، ونقابات العمال، والصحف، التي كانت جميعا تتعرض للخنق بشكل منهجي ومنظم. أما هدفنا في تلك المرحلة فلم يكن الإطاحة بالليندي، بل الحفاظ على المعارضة الديمقراطية والمنظمات الديمقراطية حية وفاعلة حتى الانتخابات المقررة في عام 1976[4]. وتؤكد غياب أي دور للولايات المتحدة في الانقلاب لجنة تشيرش التابعة لمجلس الشيوخ (انظر الفصل 11). وبينوشيه نفسه عام 1975، حين أخبر كاتب العمود الصحفي في «نيويورك تايمز» سي. ال. سولزبيرغر: «أستطيع أن أقسم لك بوصفي مسيحياً أنه لم يكن لي أي اتصال مع أحد في السي.أي. إيه. أو أي سفير، أمريكي أو غيره. أردت أن أكون حراً من الالتزام تجاه أحد»[5].

في أيلول/ سبتمبر 1973، وصلت الأمور إلى نقطة الأزمة، لا بسبب تدخل الولايات المتحدة، بل نتيجة مقاومة مؤسسات تشيلي الديمقراطية، التي اعتبرت أن الليندي ـ الذي انتخب بأغلبية 36% من الأصوات فقط ـ يقود بلاده بعناد وتصلب باتجاه الديكتاتورية[6]. آلاف من الميليشيات غير الشرعية تسلحت بالسلاح الكوبي، وهربت كميات منه إلى القصر الرئاسي باعتبارها لوحات فنية. وانتشرت الاضطرابات في كل مكان. وفي الخامس عشر من أيار/ مايو اتهمت الجمعية الوطنية للحزب الديمقراطي المسيحي، اتهمت الليندي «بالسعي للسيطرة على السلطة بكليتها، وهذا يعني طغيان واستبداد الحزب الشيوعي تحت غطاء ديكتاتورية البروليتاريا».

وبعد ذلك أعلنت المحكمة العليا في تشيلي (1973/5/26)، ثم المراقب العام (1973/7/2)، ثم مجلس النواب (1973/8/22)، أن سلسلة القرارات الاستبدادية التي أصدرها الليندي غير دستورية وغير قانونية. ووصل الأمر بالبرلمان إلى حد المطالبة بضم الضباط العسكريين إلى الحكومة. ورحبت الأحزاب الديمقراطية في تشيلي بتدخل الجيش الذي تبع كل ذلك. وهكذا فإن شخصاً لا مجال للشك بديمقراطيته، مثل الرئيس السابق فيري قد رحب بانقلاب بينوشيه العسكري بالكلمات التالية، حيث اعتبر العديد من مؤيدي وأنصار الليندي أبعد ما يكونون عن الديمقراطيين المسالمين كما وصفوا فيما بعد:

> لقد أنقذ العسكر تشيلي وحياتنا جميعاً التي ليست بالتأكيد بأهمية تشيلي، لكنها حياة بشرية، وهي ليست آمنة بعد لأن القوات المسلحة مازالت تكتشف ترسانات من الأسلحة المخبأة. لقد جرى التحضير بشكل جيد للحرب الأهلية من قبل الماركسيين. وهذا ما لا يعرفه العالم، ويرفض أن يعرفه[7].

باتريشيو ايلوين، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي حتى قيام الانقلاب، الذي أصبح رئيساً لتشيلي خلفاً لبينوشيه (1990ـ1994)، قال في مقابلة صحفية في التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 1973:

> في الحقيقة، تبين أن ما قامت به قوات الجيش والشرطة لم يكن سوى إجراء وقائي، استبق الانقلاب الرسمي الذي كانت الحكومة تخطط له بمساعدة ميليشيا مسلحة تمتلك قوة عسكرية هائلة، كانت تأتمر بأمرها، وبالتواطؤ مع ما لا يقل عن عشرة آلاف من الأجانب الذين كانوا داخل البلاد، في سبيل إقامة ديكتاتورية شيوعية[*].

ومع ذلك، وبعد مضي بضعة أسابيع على سقوط الليندي، حذف من الخطاب العام عملياً كل ما اتصف به نظامه من عجز وفساد وانتهاك للحقوق الديمقراطية، التي تم الإقرار بها على نطاق واسع حين كان حياً يرزق. فقد كان يشار إليه دوماً باعتباره «الرئيس المنتخب ديمقراطياً»، دون أي ذكر لأسلوبه الديكتاتوري في الهجوم على النظام الدستوري في تشيلي وتهديده الراديكالي لأمن النصف الغربي من العالم.

لم يطرح السؤال المتعلق بالسبب الذي دفع الجيش التشيلي، المعروف سابقاً بالتزامه الدقيق بالمعايير الدستورية، إلى القيام بانقلاب عسكري. ولا كان هناك أي اعتراف بأن الأعمال الوحشية في تشيلي سببتها الحرب الأهلية المستمرة، والتي بدأها أصلا اليسار الراديكالي، كما أوضح بيان فيري. مما لا شك فيه أن بينوشيه ومساعديه تجاوزوا المعايير الأخلاقية المقبولة حالما وصلوا إلى السلطة. ولا يمكن للإرهاب الذي مارسه معارضو الزمرة العسكرية الحاكمة أن يبرر ممارسات مثل «اختفاء» المعارضين المشتبه بهم. لكن التقويم النزيه للقوى الفاعلة أمر ضروري إذا ما أردنا فهم الأحداث المعنية بشكل صحيح.

في الولايات المتحدة، عكست وسائل الإعلام ـ وصاغت ـ الحالة المزاجية السائدة في الكونغرس. كما اتخذ عضو مجلس الشيوخ إدوارد كنيدي وفرانك تشرش، إضافة إلى عضوي مجلس النواب دونالد فريزر ومايكل هارينغتون موقفاً معادياً للزمرة العسكرية الحاكمة في تشيلي وأفعالها. وحين اتضح أن النظام الديمقراطي السابق لا يمكن استعادته فورا، انضمت الأحزاب السياسية التشيلية إلى الجوقة. وبحلول الوقت الذي كنت أستعد فيه لحضور اجتماع منظمة الدول الأمريكية، كان الكونغرس يستعد لقطع المساعدات الأمريكية عن تشيلي، ووقف حتى البرامج التي كانت مخصصة لحكومة الليندي.

نظراً لفقدان الذاكرة المؤسسية هذه، سوف أحاول وصف كيف بدا الوضع أمام أولئك الذين أمسكوا بدفة التوجيه في الفترة الحرجة التي يجب أن نتذكر أنها مرت في ذروة الحرب الباردة، وحين كنا نواجه قضية «ووترغيت»، والفترة الرئاسية الانتقالية، وحرب الشرق الأوسط، والتحدي الكوبي.

في ذلك الوقت، كان ما يسمى بالمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية يتعرض لهجوم عنيف من القوى الراديكالية، والمناهضة للديمقراطية، والمعادية لآليات السوق. ففي الأرجنتين، دارت عملية انهيار

الديمقراطيــة دورة كاملة في نهاية المطاف وأعــادت خوان بيرون بعد أن قضى عشرين عاما في المنفى، حامــلا معه تاريخه المعادي للولايات المتحدة واقتصـــاد السوق. وكان هو نفسه يتعرض لتحدي قوى أكثر راديكاليــة التجأت إلى الأساليب العنيفة، وسعت من خــلال عمليات الاغتيال والاختطاف لدفع الأرجنتين إلــى حالة مــن الفوضى الخارجــة عن حدود السيطــرة تمهيداً لاستيلائهــا على الحكم. أوضــاع مشابهة كانــت موجودة في الأورغواي. أمــا البيرو فقد كانت خاضعة طبعاً لهيمنة الزعماء العسكريين اليساريين، الاستبداديين، المناهضين لاقتصاد السوق، كما أسلفنا.

مــن بيــن زعماء المنطقة كافة، اعتبرنــا الليندي أكثرهم عداوة لمصــالحنا وإضــراراً بها. فقد صرح علانيــة بتأييــده لكاستــرو ومعارضتــه للولايات المتحــدة. ومثلــت سياساتــه الداخلية تهديــداً للحريات الديمقراطيــة التشيلية ولحقوق الإنسان - كما أكد الكونغرس التشيلي وغيره من المؤسسات الديمقراطية طيلــة أكثــر من عــام. وبالرغم من أن الولايــات المتحدة لم يكن لها يــد في الانقلاب العسكــري، إلا أننا اعتقدنــا بأنه أنقــذ التشيلي من الحكم الاستبــدادي التوتاليتاري وجنَّب المخــروط الجنوبي السقوط في شرك الراديكالية. لم نوافق على أساليب بينوشيه، وحذرت وزير تشيلي إسماعيل هويرتا بعد أسابيع قليلة مــن وقــوع الانقلاب من أنني حر في جلب انتباهه إلى أفعال وتصرفات سوف تضعف قبول الأسرة الدولية لتشيلــي، مــع أننا نريد لحكومته النجاح. أبلغت هويرتا بأننا «أحرار في الإعلان من وقت لآخر عن أفكارنا علــى المــلأ». استخدمنا نفوذنا لتوفير مخرج آمــن لأكثر من ألف شخص لجؤوا إلــى مختلف السفارات. ورتبنا أمر مبادلة زعيم الحزب الشيوعي التشيلي مع منشق سوفييتي برعايتنا.

لكــن كان هناك فرق مهم بين مقاربتنــا لحكومة بينوشيه ومقاربة المنتقديــن في الكونغرس ووسائل الإعلام. كان هؤلاء مصممين على إسقاط بينوشيه؛ في حين سعينا نحن لجعل سلوكه معتدلاً وديمقراطياً. كنــا مستعدين للضغط على الزمرة العسكرية للحفاظ على مؤسسات تشيلي الديمقراطية وتحسين أدائها فــي مجال حقوق الإنســان، لكننا فعلنا ذلك انطلاقا من الإقرار بأن قــوى الثورة والاضطراب الراديكالية فــي أمريكا الجنوبيــة تشكل تهديداً أعظم. وبقيت الإدارات اللاحقة كافة ـــ حتى تلك الأكثر تشديداً على حقــوق الإنســان من غيرها ـ ضمن هذا القالب إلى أن تخلى بينوشيــه عن السلطة بعد استفتاء عام جرى سنة 1989.

كنــا أيضــاً على درجــة عالية من الوعــي بالمعيار المزدوج الــذي كان يطبق على تشيلــي في حقبة ما بعــد الانقــلاب. إذ لم تعانِ أية ثــورة راديكالية معادية للولايات المتحدة من القــدح والذم الموجهين ضد المستبدين الأغبياء في سنتياغو. ولم توازن الكره الحقود ضد بينوشيه من قبل اليسار الأوروبي أية إدانة مشابهــة لكاستــرو، أو للنظام الوحشي فعلاً في فيتنام. الحكومــة الاشتراكية في السويد قطعت المعونات عــن تشيلي بخلال ثمان وأربعين ساعــة من الانقلاب، قبل أن تظهر أية انتهــاكات لحقوق الإنسان. لكنها

لـم تبـد مثل هذه الحساسية الشديدة إزاء القيادة القمعية في هانـوي، التي ظلت السويد تدعمها سياسياً واقتصادياً طيلة ما يقرب من عقد من السنين. فلم يستحثنا الآخرون على جعل المستبدين اليساريين أكثر اعتدالا من خلال غمرهم بالمعونات الاقتصادية، في حين يكون علاج الانتهاكات التي يمارسها اليمنيون في تشيلي هو النبذ والإقصاء كلياً؟

مهمـا كان رأينا بنفاق المنتقدين لتشيلي، فقد جعلنا فعلاً من تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية عنصـراً جوهريـاً في سياستنا المتعلقة بأمريكا اللاتينية. لقد أكرهنـا واقع الحرب الباردة للحفاظ على علاقـة بنـاءة مع الأنظمة الديكتاتوريـة والاستبدادية في أمريكا الجنوبية، لكننـا مارسنا نفوذنا من أجل تحسيـن وتعزيـز المؤسسـات الديمقراطية بقدر ما نستطيـع دون أن نلحق الضـرر بالمصالح الجوهرية للولايـات المتحـدة، أو نطلق العنان لليسـار الراديكالي العنيف. فعلنا ذلك من خـلال التشارك في العمل مـع الأنظمـة المنسجمة مع/أو الداعمة لمصالح أمننا القومي، بدلاً مـن أسلوب المجابهة، كما ألح علينا الآخرون.

النقاش حـول ما إذا كان التشـارك أو الضغط هو الأسلوب الأفضل أصبح جـدلاً خلافيا عقيما. وفي الحقيقـة، لم يكـن هناك خطاً فاصلاً واضحاً بينهما: وفي الحالـة النموذجية ينبغي استخدام المنهجين معا. وتحقيق تقدم في هذا السياق لا يرجح إلا حين يتعاون الكونغرس والسلطة التنفيذية على لعب الأدوار التـي تناسبهما. الكونغرس هو الوسيلة المناسبة لإظهار اهتمام وقلـق أمريكا: والسلطة التنفيذية تصبح أنئذ قادرة على تكييف تهديد الضغط التشريعي لما هو متساوق مع أمننا القومي في أية لحظة (مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة استحالة أن تصبح بعض أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية، جزءاً من الحسابات تكتيكية).

تقسيـم الأدوار هذا يتطلب تنسيقاً متوازناً بين السلطة التشريعيـة (الكونغرس) والسلطة التنفيذية. لـم توجـد تلك الدرجـة من الثقة المتبادلـة فيما يتعلق بتشيلـي (أو حقوق الإنسان عمومـاً) في منتصف السبعينيـات. فقـد اتهـم المؤيدون لاحتـرام حقـوق الإنسان فـي الكونغرسـ الإدارة بعـدم التحرك في مجـال حقوق الإنسـان إلا استجابة للضغوط. ونحـن بدورنا اعتقدنا أن الكونغرسـ كان يفكر بـ«أجندات» أيديولوجية وسياسة أحادية، دفعت إلى حد اعتبار الإدارة ضارة بالمصالح الاستراتيجية أو الجيوسياسية الأوسـع للولايات المتحدة، أو على الأقل غافلـة عنها. هنالك قدر من الحقيقة في الرأيين كليهما. صحيح أننـي شعرت من واجبي أن أترجم الأفكار الديمقراطية المعنوية/المجـردة إلى أهداف متعينة وملموسة للديبلوماسية: فأنا، برغم كل شيء، وزير الخارجية الذي يتوجب علي ـ باعتباري كذلك ـ وضع أية مصلحة أمريكيـة محددة ضمن السياق الأوسع لاستراتيجية عمومية. لكنني كنت مقتنعاً أيضا بأن مفهوم الكرامة الإنسانيـة هو الرابطـة النهائية الموطدة لعلاقتنا داخـل نصف العالم الغربي ومـع أوروبا. ولهذا السبب

حافظت على علاقات احترام جممتني طيلة الوقت مع السيناتور كنيدي والنائب فريزر، وهما المؤيدان الرئيسيان في الكونغرس لسياسة فرض العقوبات على تشيلي.

جسدت رحلتي إلى اجتماعات «منظمة الدول الأمريكية» في سنتياغو توازناً بين كل هذه الاعتبارات. ففي وقت سابق، منع فريق اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من زيارة تشيلي. وكان تقريره أمام اجتماع سنتياغو ينتقد بشدة سجل تشيلي في حقوق الإنسان، رغم أنه تعامل مع انتهاكات تقليدية وليس مع تهم بالإبادة الجماعية كما حدث في الفترة التالية. قبل أن أغادر، أبلغت السفير التشيلي بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد إجراء نقاش كامل للتقرير في سنتياغو وسأعبر عن الآراء الأمريكية التقليدية حول الموضوع. كما ألححنا على إحراز تقدم باتجاه قضية حقوق الإنسان في تشيلي قبل وصولي.

استجابت الحكومة التشيلية بالإعلان عن نيتها إطلاق سراح ثلاث مئة من المعتقلين السياسيين. وأطلقت سراح مجموعة تضم تسعة وأربعين منهم في شهر أيار/ مايو غداة وصول وزير الخزانة بيل سايمون لإجراء محادثات تستغرق يومين مع المسؤولين التشيليين. مجموعة أخرى مماثلة أطلق سراحها أيضا قبل أن يغادر سنتياغو.

اخترت مناسبة توقفي في سانتو دومنيغو (عاصمة جمهورية الدومينيكان)، كي لا أدع مجالاً للشك بأولوياتنا. ففي مأدبة غذاء أقامها الرئيس جواكين بالاغوير تكريماً لي في السادس من حزيران/ يونيو، أكدت على الأهمية التي نعزوها لقضية حقوق الإنسان في سنتياغو:

أصول تقاليدنا التراثية في نصف العالم الغربي وقيم حضارتنا تخبرنا.. أن التقدم المادي ليس كافياً للشخصية الإنسانية. فنحن سكان الأمريكيتين لدينا واجب خاص تجاه أنفسنا والعالم للحفاظ على/ وتحسين المعايير العالمية للعدالة والحرية..

> خلال هذه الرحلة، سوف أشدد على أن النضال في سبيل الكرامة الإنسانية أمر محوري للتنمية الوطنية والتعاون الدولي، وسأقترح تعزيز وتقوية دور اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان"[٧].

خطاب بينوشيه الافتتاحي أمام الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في الرابع من حزيران/ يونيو، الذي ألقاه قبل وصولي، دافع عن سجل تشيلي في حقوق الإنسان. وأكد فيه أن تشيلي قد هزمت انقلاباً شيوعياً وشيكاً وبدأت بناء ديمقراطية جديدة «عبر إقامة دولة المؤسسات القانونية الجديدة». وأعلن أن الحكومة التشيلية سوف تقترح قريباً سلسلة من الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان تجعل دستورها «واحداً من أكثر الوثائق تقدماً واكتمالاً في العالم». وفي مسعاه لإضعاف اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، اقترح بينوشيه أن تنشئ منظمة الدول الأمريكية وحدة جديدة حول حقوق الإنسان «تعرّف بالضبط» المدى والمجال وتحدد استقلالية الفعل (رفض هذا الاقتراح لاحقاً من قبل الجمعية العامة للمنظمة: وصوتنا نحن مع الأغلبية).

وفـي مسعى منه لتحسين صورة تشيلي، دعا بينوشيه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أورفيلا، لزيـارة معسكر الاعتقال سيء السمعة «تريس ألاموس»، وأعلـن عن إطلاق سراح عدد آخر من المعتقلين بلغ تسعة وستين. وخلال اجتماع الجمعية العامة لدول المنظمة، سمح بنشر نص تقرير اللجنة الذي ينتقد سجل حقوق الإنسان في تشيلي بالكامل. نشرت «إل ميركيوريو»، أكثر الصحف اليومية احتراماً في تشيلي، التقرير مرفقاً برد الحكومة التشيلية المطول.

ومن دون أي شك، أضاف ضغط الكونغرس الكثير إلى حافز تشيلي لتحسين مسلكها في مجال حقوق الإنسـان. لكن استراتيجيتنا قدمت المناسبة ومكنتنا من إثارة قضية حقوق الإنسان على الصعيد الثنائي مـع السلطـات التشيلية كاختبـار للعلاقات الجيدة مـع الولايات المتحـدة. وفيما يتعلق بموضـوع تشيلي، تمثـل الفارق الجوهـري بين إدارة الرئيس فـورد ومنتقديها في أنه في حالة الاضطـرار للاختيار، فإنهم يفضلـون قوى الليندي الراديكالية على بينوشيه، مهما كانت التكلفة على المدى الطويل بالنسبة للمصالح الجيوسياسية أو الديمقراطية للولايات المتحدة. وفي الحقيقة اعتبر العديد منهم عنف الراديكالية حاجة لا غنـى عنها، وربما مؤسفة، وشرطاً مسبقاً لانبثاق عالمهم المثالي. من ناحية أخرى، لم تكن إدارة فورد لتتبنى سياسة ضارة إلى هذا الحد الصارخ بمصلحتنا القومية.

لـم نبلغ درجة السعي للإطاحة بنظام بينوشيه. لكننا أوضحنا موقفنا بالنسبة لحقوق الإنسان. أكدت على ذلك في خطابي أمام منظمة الدول الأمريكية في سنتياغو في الثامن من حزيران/ يونيو:

> يجـب الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية، ورعايتهـا، والدفاع عنها إذا أردنا أن يكون السـلام والرخـاء والازدهار أكثر من مجـرد منجزات تقنية جوفـاء. لأن التقدم التقاني بـدون عدالة اجتماعية يخيـب آمال الإنسانيـة؛ والوحدة الوطنية عقيمة بـدون الحرية؛ والقوميـة بدون الوعي بالجماعة البشرية ـ التي تعني الاهتمام المشترك بحقوق الإنسان ـ تصقل أدوات ووسائل القمع.
>
> وعند الحديث عن تشيلي، اعترفت بما تحقق من تقدم، ولكن:
>
> أكـدت اللجنة أن الانتهاكات مستمـرة، وهذا أمر يحظى بالاهتمام على مستوى العلاقات الثنائية والدولية. في الولايات المتحدة، يعم هذا الاهتمام السلطة التنفيذية، والكونغرس، الـذي اتخذ خطـوة استثنائية متمثلة في تطبيـق قيود تشريعية/ محـددة على المعونات الأمريكية العسكرية والاقتصادية المقدمة إلى تشيلي.
>
> لقـد أضعفـت حالة حقـوق الإنسان حسب تقويـم اللجنة حقوق الإنسـان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية علاقتنا مع تشيلي وسوف تستمر في إضعافها. نحن نرغب بأن تكون هذه العلاقـة وثيقـة. وكل أصدقاء تشيلي يحدوهم الأمل بأن تزول تلـك العراقيل التي أثارتها الأوضاع المشار إليها في التقرير قريباً.

لكـن لو امتنعت عـن التشديد على المعيار المزدوج الذي يمارسه العديد من منتقدي تشيلي، لما كنت وفياً لقناعاتنا:

قضية الكرامة الإنسانية لا يخدمها أولئك المنافقون الذين يتلاعبون باهتماماتنا بحقوق الإنسـان من أجل تعزيز ما يفضلونـه سياسياً. ولا أولئك الذين اختـاروا تلك الدول التي يختلفون مع آرائها السياسية لتوجيه إداناتهم المتعلقة بحقوق الإنسان"[8].

قبل إلقـاء هذا الخطاب، استقبلني بينوشيه في مبنى مشيـد على الطراز الإسباني أقام فيه مكتبه. ما كان لأي مراقب أن يحكم على العلاقة بيننا بأنها حميمة كما زعم منتقدونا الذين اعتبروه أداة بيد أمريكا. لم يبدِ بينوشيه، بأسلوبه اللطيف، الدمث، الذي لا يخرج عـن الموضـوع، وداً خاصـاً لا تجاه الولايات المتحـدة ولا ممثلها. راجع جـدول الأعمال، مشيـراً بشـكل عابـر إلى الوضـع الشاذ الـذي يعيشه، حيـث إنه برغم إعلانـه صداقته للولايـات المتحـدة، إلا أنه يخضع لضغط أمريكي أشد من ذلك الذي تعرض له الليندي، الـذي لم يفـوت أية فرصة لتهديد المصـالح الأمريكية وإضعـاف موقع الولايات المتحدة في النصف الغربي من العالم.

فـي النهاية، بدا واضحـاً أن كلا منا يكافح مـن أجل أوضاع موضوعيـة شديدة التباين: فبالنسبة لي، كانت استراتيجيتنـا المتعلقة بأمريكا اللاتينية والدعم الداخلي لسياستنا الخارجيـة العامـة يرتهنان بسجـل تشيلي في مجال حقـوق الإنسان؛ أمـا بينوشيه فكان منشغلاً بالعنف الذي تتبناه الراديكالية المحلية وبالتهديد الذي يمثله موقف البيرو التي يسلح جيشها السوفييت ويدربه الكوبيون.

كان من المحتم أن أكرس جزءاً كبيراً من الوقت في الحوار مع بينوشيه لحقوق الإنسان، التـي جسـدت في الحقيقة عقبـة رئيسية تعيق العلاقـات الوثيقة بيـن الولايات المتحدة وتشيلي. أوجـزت النقاط الرئيسية لخطابي أمام منظمة الـدول الأمريكية الذي سألقيه فـي اليـوم التالي. لم يعلـق بينوشيه علـى الخطاب. وأكـدت طيلة الفتـرة المتبقية على أننـا «متعاطفون» مع أهـداف تشيلي في تحقيـق الاستقرار، واقتصـاد السوق، ومقاومة الشيوعية، وعلى أننا لا نستحث الحكومة التشيلية على تحسين سجلها في حقوق الإنسان من أجل إضعافها. لكن توجب على بينوشيه أن يفهم ما يلي:

حقوق الإنسان هذه مشكلة تعقد علاقاتنا وجهود ومساعي أصدقاء تشيلي. لسوف أتحدث عـن حقوق الإنسان في أصيل هذا اليوم أمام الجمعية العامة «لمنظمة الدول الأمريكية». تعمـدت تأخير خطابي حتـى أتحدث معك. أردت منك أن تفهم موقفي. نريد التعامل من خلال الإقناع المعنوي / الأخلاقي وليس من خلال العقوبات القانونية.

اعترفت بأن العديد من نقاد بينوشيه يهاجمونه بسبب إسقاط حكومة ستصبح شيوعية ومع ذلك:

نواجه مشكلة عملية يجب أن نأخذها بالحسبان، دون أن نمارس ضغوطاً لا تتناسب مع كرامتك، وفي ذات الوقت لا تؤدي إلى انتهاك القوانين الأمريكية، مما سيضعف علاقتنا. ومن المفيد حقاً أن تعلمنا بالإجراءات التي تتخذها في ميدان حقوق الإنسان.

المدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يعتنقون موقفاً راسخاً وطيداً يناسب قناعاتهم الداخلية، كانوا سيعبرون عن أهدافنا بلغة إطلاقية. لكن باعتباري وزيراً للخارجية، شعرت بأن من مسؤوليتي تشجيع الحكومة التشيلية على السير باتجاه مزيد من الديمقراطية من خلال سياسة تفهم مخاوف وهموم بينوشيه، بدون إطلاق العنان للقوى التي اعتمد عليها الليندي من أجل ثورته.

على أية حال، كان التفهم يمثل كل ما لدي لأقدمه. أما مخاوف تشيلي من عمليات التخريب الداخلية والضغوط التي تمارسها البيرو، التي تجهزت الآن بالمدفعية بعيدة المدى والدبابات السوفيتية التي انتشرت على الحدود المتنازع عليها بين البلدين، فقد كانت حقيقية فعلا. ذكرني بينوشيه بأن «روسيا تدعم أنصارها بنسبة 100%. نحن خلفكم. أنت الزعيم القائد. لكن لديكم نظاماً عقابياً لأصدقائكم». عدت إلى موضوعي الأساسي وأكدت على أن أية مساعدة كبيرة منا ستعتمد فعلا على التقدم في مجال حقوق الإنسان.

في الثامن عشر من حزيران/ يونيو، تبنت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، بدعم فاعل منا، قراراً يستحث تشيلي على «الاستمرار في تبني إجراءات تضمن الالتزام بحقوق الإنسان» وأن «تقدم للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التعاون المطلوب للقيام بعملها». تم تبني القرار بأغلبية 1-19. جمايكا هي الدولة الوحيدة التي عارضته؛ في حين امتنعت تشيلي والبرازيل عن التصويت.

خفت انتهاكات حقوق الإنسان داخل تشيلي، خصوصاً بعد أن قام بينوشيه بحل وكالة الاستخبارات المضادة للإرهاب والتي اعتبرت مسؤولة عن معظم هذه الانتهاكات عام 1978. وفي عام 1988، حول بينوشيه اقتصاد السوق الذي كان يعمل بشكل مرضٍ إلى حكومة ديمقراطية استجابة لهزيمته في استفتاء عام بأغلبية ضئيلة.

خدمت الزيارة لحضور اجتماع منظمة الدول الأمريكية غرضاً استراتيجياً بعيد المدى أيضا تمثل في إيجاد منتدى للحوار المتعدد الأطراف بين دول النصف الغربي من العالم

حـول المسائل الاقتصادية في المنطقة ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية. وفي خطاب آخـر ألقيتـه في التاسع من حزيـران/ يونيو، تعهدت بأن تبـدأ إدارة الرئيس فورد «الآن» بما يلي:

- «تركيـز اهتمام خاص على هواجس أمريـكا اللاتينية الاقتصادية في كل مجال تمتلك فيه سلطتنا التنفيذية حرية اتخاذ القرار»؛
- «تنسيـق مواقفنـا حول القضايا الاقتصادية كلفة التي تهم منطقـة النصف الغربي من العالم قبل التفكير بتلك القضايا في المحافل الدولية الكبرى»؛
- «التفكيـر بإعـداد ترتيبـات خاصـة فـي المجـالات الاقتصادية فـي المنطقة.. مثل نقـل وتطوير التكنولوجيا»؛
- بذل «كل جهد ممكن لإدخال تعديل على قانون التجارة الذي أصدرته الولايات المتحدة»[11].

اقترحـت عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمنظمة الـدول الأمريكية في آذار/ مارس 1977 للتعامل مـع مشكلات الدول النامية المتوسطة الدخل التي تمثل معظـم دول أمريكا اللاتينية. وبنفس تلك الروح، أبلغت وزير خارجية أورغواي خوان كارلوس بلانكو بما يلي:

> ليس لدي اعتراض على تقديم المال لأفقر الدول، لكن ينبغي علينا التمييز بين المساعدة والإغاثـة. كمـا يجـب علينا العثور علـى طريقة لمنع إقصـاء ونبذ كتلة كاملـة من الدول متوسطـة الدخـل لأنها لا تملك القدرة علـى الحصول على رأس المال مـن الخارج.. إنه لخطأ نرتكبه حين ندفع دول أمريكا اللاتينية - مثل بلادكم - إلى موقف يدفعها، إذا ما حصلت على ما تحتاج إليه، للانضمام إلى العالم الثالث.

عرفـت أن تطبيـق هذه المقترحات سوف تطلـق العنان لصراع مرير فـي واشنطن حول قضية المكانة الخاصة لأمريكا اللاتينية. لكنني كنت مقتنعاً بأن الرئيس المنتخب حديثاً سوف يكون في موقع يؤهله للإصرار على المفهوم.

بعد اختتام اجتماع منظمة الدول الأمريكية، ذكرت ما يلي في تقريري لفورد:

> يعكس نجاح هـذا الاجتماع المسافة التي قطعناها في سياستنـا المتعلقة بأمريكا اللاتينية مقارنـة بحالنا قبل أربـع سنوات.. اليوم، عبرنا عن موقف صريـح حول كل قضية هامة في أمريـكا اللاتينيـة، وهو موقف أصغى إليه الآخـرون وتعاملوا معه باحتـرام. فقد لعبنا دوراً رائـداً في إيجاد توازن في التفكير بحقوق الإنسان واحترامها؛ والقدرة العملية على مناقشة إصلاح منظمة الدول الأمريكية؛ والأمل والنزاهة في التعامل مع قضايا التجارة والتنمية.

بنما

من أسباب نجاحنا في إدارة العلاقات بين دول النصف الغربي من العالم في اجتماع سنتياغو الثقة المتنامية بأن المفاوضات حول معاهدة قناة بنما كانت تتحرك باتجاه خاتمة ناجحة. فقد كانت دول أمريكا اللاتينية بدون استثناء تؤيد تغيير الشروط التي اعتبرتها آخر آثار الكولونيالية في المنطقة، وعقد معاهدة معدلة تخدم مصالحنا عبر التخلص من أزمة دائمة مع أمريكا اللاتينية.

بحلول نهاية اجتماع سنتياغو، فهمت دول أمريكا اللاتينية بأننا نتحرك باتجاه خاتمة تجسد هذه المبادئ: إلغاء معاهدة عام 1903؛ التنازل عن منطقة القناة إضافة إلى تشغيل القناة إلى بنما والاعتراف بسيادتها الكاملة، لكن مع احتفاظنا بمسؤولية الدفاع بصورة أساسية.

بدا واضحاً أن القضايا المتبقية لن تمنع من تحقيق نهاية ناجحة للمفاوضات، لكن ظلت مشكلة متى وكيف تختتم المعاهدة بالضبط تراوح مكانها. كما توجب علينا إقناع وزراء الخارجية الآخرين بمسعانا الصادق والمخلص لعقد معاهدة جديدة، وأننا مضطرون للتريث والتباطؤ في هذا السياق. كان نجاح المؤتمر تعبيراً عن ثقتهم وقبولهم بتأكيدنا على أن الخاتمة ينبغي تأجيلها إلى ما بعد انتخاباتنا حين تستلم السلطة إدارة جديدة. في الحادي عشر من حزيران/ يونيو، التقيت في سنتياغو مع وزير خارجية بنما، أكويلينو بويد، وأبلغته بما يلي:

> عليك أن تتذكر أن الاستمرار في عملية الدراسة بشكل رسمي وخلال حملة انتخابية سيكون بالنسبة لنا شيئاً يلفت الانتباه. ليست لدينا سيطرة الآن. والناس لا يهتمون إذا طردوا من وظائفهم. إذا فاز الديمقراطيون فلسوف يتابعون سياساتنا. إذا فاز فورد فأنت تعرف ما سيفعله. المهم هو تمضية الشهور القليلة القادمة دون أن نجعل منها قضية.

أصدرنا ـ أنا وبويد ـ بياناً مشتركاً رقيق اللهجة عبّر عن رغبتنا بالاستمرار في المفاوضات وبالتزامنا بتحقيق تقدم فيها. وهذا ما صادقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بالإجماع.

لم تكن ردة الفعل في الولايات المتحدة إيجابية إلى هذا الحد. فخلال فترة رئاسته، اتخذ فورد العديد من القرارات الشجاعة، كان عدد منها - مثل دعم حكم الأغلبية في أفريقية - لا يفيده سياسياً. ولم يكن هناك أكثر شجاعة، وأشد ضرراً سياسياً بالنسبة له، من استعداده للتفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة معدلة لقناة بنما. فلا يكاد يوجد ناخبون يؤيدونها في الولايات المتحدة، في حين أن المعارضين متحمسون، ومنظمون، ويتمتعون بالدعم والتمويل.

خلال الأشهر الأولى من توليه منصب الرئاسة، انشغل فورد بالأزمات التي ورثها إلى حد منعه من التعامل بالتفصيل مع مفاوضات بنما. لكنه وافق من حيث المبدأ على عقد معاهدة جديدة محددة

المدة، وفوض إيليسورث بنكر بمتابعة ذلك الهدف. كانت شخصية بنكر بمثابة ضمان لصدق وصفاء نية الفرقـاء كافة. تمثلـت مساعدته على وجه الخصوص في تهدئة النزاعات والخلافات الناشبة بين وزارتي الدفاع والخارجية. ففي البداية، فضلت وزارة الدفاع مواجهة تعقيد الوضع الراهن على مجابهة ما يلازم الترتيبات الجديدة من غموض وعدم يقين. في حين قدمت وزارة الخارجية (قبل وخلال وبعد عملي وزيراً للخارجية) الحجة على أن الإصرار على الوضع الراهن سوف يعزلنا سياسياً في المحصلة النهائية داخل النصف الغربي من العالم، ويوقع الفوضى في استراتيجيتنا المتعلقة بالعالم الثالث، ويعيق التشغيل وربما الدفاع عن القناة في نهاية المطاف.

تحـرك بنكر بمهارة مميزة ورباطـة جأش لافتة عبر مجموعة كبيرة مـن القضايا التقنية. فالفقرات المفتاحية التي بقيت لولاية فورد كانت تتعلق «بالمدة»ـ الفترة التي ستظل الولايات المتحدة خلالها تتولى تشغيـل القنـاة والفترة الأطـول التي ستفوض خلالها بالدفـاع عنها من جانب واحـد. وعلى نحو تدريجي أفـرزت نقاشاتنا وآراؤنا المتبادلة إجماعاً على وجوب أن تكون المدة عشرين عاماً للتشغيل وأربعين عاماً للدفـاع ـــ ويعود جزء من السبب إلى أن القناة ستصبح بعـد عشرين سنة قديمة لا تلاءم العصر وسيكون هناك حاجة لاستبدالها بأخرى جديدة، وبشروط جديدة، أو تحديثها بشكل جوهري على الأقل.

عرضـتُ القضية على مجلس الأمن القومي للمرة الأولى خلال ولاية فورد في الخامس عشر من أيار/ مايو 1975، وقدمتُ توصيفاً للمسائل المعروضة إلى الرئيس فورد على النحو التالي:

> أولاً، الأمـر يتعلـق باستعدادك للموافقـة على فكرة فصل التشغيل عـن الدفاع. الوكالات والمؤسسـات تتفـق كلها على هذه المقاربـة. ورغم أن المسألة لا تتعلـق بالأرقام ـ إلا أن مـن الصعب التنبؤ بمـا سيحدث بعد أربعين سنـة. ثانياً، إن كنت علـى استعداد لسلوك هـذا السبيـل، فما هو الحد الأدنى الذي يمكن أن نقبله؟ ثالثـاً، إذا لم تكن تريد معاهدة الآن، فعليك أن تقرر ما إذا كانت هناك بعض الخطوات التي يمكن أن نتخذها من جانب واحـد بحيث تهدئ الوضع بالنسبة لبنما ـ خطوات تتخلى عن بعض الأراضي لكن لا تغير العلاقـة. لقد تجسـد انطباعي القوي من جلسات اجتماع منظمـة الدول الأمريكية الذي عقـد مؤخراً وتحدثت خلالـه مع معظم وزراء أمريكا اللاتينية، فـي أننا لن نحصل على العـون منهم، بل علـى العكس، سوف لن يتـرددوا في الإسهام فـي مشكلاتنا. من ناحية أخـرى، ألح علي مراراً في هذه المسألة كل مـن «السينـاتور ستروم» تورموند و«السينـاتور جيمس» بوكلي، وأنا مدرك تماما للمشكلات المنبثقة من هذا الطرف.

ذكـر شلسنجـر بأسلوب بليغ السبـب وراء التشبث بالمعاهدة ومقاومة التغييـر: «حين تظهر الولايات المتحـدة القوة والتصميم، فإنها تتلقى الاحترام. وحيـن تتراجع عن موقفها، فإنها تثير الشهوات». كانت

عبارته صحيحة على الصعيد النظري، لكن حكم كل أولئك المطلعين على القضية (بمن فيهم - في نهاية المطاف - أقرب مساعدي شلسنجر في البنتاغون) هو أن ثمن التشبث بالموقف سيكون باهظاً، خصوصاً وأن بمقدورنا حماية مصالحنا الأساسية من خلال الترتيبات التي يجري التفاوض بشأنها.

طلب الرئيس دراسة أخرى لتحليل التكاليف والمكاسب على المستويين الداخلي والدولي، لإتمام المعاهدة مقابل تأخيرها. وتوجب على الدراسة تركيز الاهتمام على المصلحة الوطنية، كما قال، وليس على المصالح الضيقة لجماعة صغيرة ونافذة من العاملين في منطقة القناة، الذين تمتعوا - برأيه - بنفوذ لا يتناسب مع حجمهم في الكونغرس.

في الثالث والعشرين من تموز / يوليو دعا فورد إلى اجتماع آخر لمجلس الأمن القومي، عرضت فيه أمام الرئيس الإجماع الذي تم التوصل إليه. وكان يتمثل في القبول بفترة محددة تمتد لعشرين عاماً بالنسبة للتشغيل وأربعين عاماً بالنسبة للدفاع، في حين تمتد مسؤوليات الدفاع المتبقية إلى فترة غير محددة بتاريخ. القرار المفتاحي الآخر الذي عرض أمام الرئيس كان يتعلق بالتكتيكات: إجراء المفاوضات مع بنما بطريقة يتحقق فيها التقدم طيلة فترة الانتخابات، لكن دون التوقيع على معاهدة إلا في فترة لاحقة:

> ليس الأمر سهلاً، لكن نعتقد أن بمقدورنا القيام به. إذا أردتم سلوك ذلك السبيل، فسيكون من الخطأ التخلي عن كل شيء مقابل الحفاظ على غطاء. يجب أن تتغير التعليمات. وهي الآن تتمثل في الطلب من بنكر التفاوض على خمسين سنة بالنسبة للتشغيل والدفاع كليهما. نوصي بإجراء تخفيض كبير على مدة التشغيل لتصل إلى خمسة وعشرين عاماً، ومدة الدفاع إلى خمسة وأربعين، والبديل لا يجب أن يقل عن أربعين سنة للدفاع وعشرين للتشغيل. نحن لا نلح على التفاصيل الدقيقة. الأسئلة هي: أولاً، هل تريدون معاهدة؟ هل تريدون والمفاوضات أن تسير قدماً؟ ثانياً، هل توافقون على تغيير التعليمات؟ ثالثاً، ما هو الحد الأدنى الذي لا يجب أن نتجاوزه؟

تمسك شلسنجر بالمعارضة التي أبداها في الاجتماع السابق، وإن غدا أقل إلحاحاً. وحصر نفسه في إطار الحجة القائلة بأنه إذا تم التخلي عن السيادة فإن طول المدة التي نمارس فيها مختلف حقوقنا ستتعرض لضغوط جديدة. لكن معاون وزير الدفاع بيل كليمنتس، الذي اعتبر نفسه خبيراً بشؤون أمريكا اللاتينية إلى حد ما بوصفه قادماً من تكساس، فصل موقفه عن موقف رئيسه - وهو حدث لا سابقة له في اجتماعات مجلس الأمن القومي، ويعتبر بمثابة إشارة دلالية على العلاقات المتوترة بين الرجلين:

> إذا أردنا الحفاظ على علاقاتنا مع أمريكا الجنوبية، واعتبرناها مهمة، فإننا بحاجة لرأي أكثر استنارة من ذاك المتمثل بمحاولة الحفاظ على سيادتنا على قناة بنما. وإذا

عملنا على ذلك، وفعل الجيش الشيء ذاته، وقدمنا الإطار الصحيح للعمل، يمكننا آنذاك الحفاظ على علاقة صحيحة.

بيَّن رئيس هيئة الأركان المشتركة، جورج براون، أن بروز كبار الجنرالات ليس منبتّاً الصلة عن مهاراتهم السياسية، لأنه استطاع اتخاذ موقف متساوي المسافة عن رئيسيه المدنيين. وافق براون على فلسفة شلسنجر ومقترحات كليمنتس العملية في آن معاً. فضل آراء شلسنجر الأساسية، وأيديها بحزم، لكن نظراً لأن قرار التخلي عن السيادة قد اتخذه الرئيس جونسون قبل عقد من السنين، فإنه سيدعم الآن المسار الذي أوصينا به ـ أنا وكليمنتس وبنكر.

على هذا الأساس، وافق فورد على التوصيات التي تضع مواعيد محدد للفترة الزمنية، وتؤيد تأخير التوصل إلى اتفاق إلى ما بعد الانتخابات. وأرسل تعليماته إلى بنكر: أظهر النية الصافية وتصرف بطريقة معقدة. ولسوف نحتاج إلى الأمرين كليهما لدبلوماسية تتضمن التقدم والتردد دون إظهار أي منهما بشكل واضح.

قبل أن يستأنف بنكر المفاوضات، قام في أيلول/ سبتمبر 1975 بزيارة «استطلاعية» إلى بنما، بصحبة معاون وزير الدفاع كليمنتس، والجنرال براون، ومعاون وزير الخارجية بيل روجرز. كان الهدف الرئيسي لهذه الرحلة ترتيب الأمور مع الجنرال توريخوس. التقى الوفد بالجنرال على انفراد. وكانت لحظة حساسة، اختار فيها كليمنتس أن يكون صريحاً: لن نتمكن من إكمال المفوضات قبل الانتخابات، رغم أن القضايا العالقة يمكن حلها بسرعة فيما بعد. أذعن توريخوس، وأكد للوفد الأمريكي أن بنما لن تسبب مشكلة حول التأخير.

لربما قدم الجنرال براون إسهام حاسمة حين قرأ بياناً أمام الصحافة بعد الاجتماع أكد رسمياً وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب عقد معاهدة جديدة: «طمأنت الجنرال توريخوس بأن هيئة الأركان المشتركة ووزارة الدفاع ملتزمتان بالتوصل إلى معاهدة جديدة، ونحن نعلن دعمنا الكامل لجهود السفير بنكر»[12].

آخر المحادثات المهمة جرت في شباط/ فبراير، وغدا الهم الرئيسي متمثلاً في الرأي العام، داخل بنما والولايات المتحدة كليتهما. وبمناسبة رحلتي إلى أمريكا اللاتينية في ذلك الشهر، طلبت بإلحاح من رئيس فنزويلا بيريز ورئيس كولومبيا لوبيز ميشلسن تشجيع الهدوء وضبط النفس في بنما وأمريكا اللاتينية خلال فترة الانتخابات. وفي لقائي مع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى في سان خوسيه عند نهاية الرحلة (1976/2/24)، أوجزت مقاصدنا مرة أخرى:

> يمكننا العمل طالما ليس هناك دعاية، وبمقدورنا ـ نظرياً ـ التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية السنة. ستتطلب الصياغة بعض الوقت، لكن يمكننا البدء بالحملة من أجل المصادقة

علـى الاتفاق حتى بالتزامن مع عملية الصياغـة. وبحلول كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير مـن السنة القادمة، ستصبح المسألة مشكلة أمريكيـة داخلية وليست مشكلتكم. هذا هو البرنامج الذي نشتغل عليه.

لم يكـن الموقف متشائماً. بل كنا على قناعة بـأن المرشحين الديمقراطيين الرئيسيين سـوف يؤيـدون موقفنـا الأساسـي، بغضـ النظـر عـن آرائهـم الحـذرة خـلال موسم الانتخابات.

ثبت أن الأمل بمنع المفاوضات من التحول إلى لعبة سياسية عقيم ولا طائل فيه. وبحلول خريـف عام 1975، كان المرشحون للرئاسة يحـددون مواقفهم تجاه قضية بنما. رونالد ريغان هاجم الفكرة برمتها. في كانون الأول/ ديسمبر 1975، التقى في ميامي مع الرئيس البنمـي الأسبق أرنولفو أرياس، الذي ظل كمهـده يخطط للعودة إلى السلطة، على أساس المعارضـة المشتركـة للمفاوضات الرامية إلى عقد معاهدة جديـدة. وحقيقة أن أرياس يعارضـ المفاوضـات انطلاقاً من موقف مختلـف تماما ـ لأنها لا تعيد القنـاة فوراً ـ لم تشوشـ علـى التناغم السائد بينهمـا. أما جون كونالّـي فقد أعلن أنـه سيقاتل من أجل الاحتفاظ بملكية الولايات المتحدة للقناة.

في كل محطة توقف فيها فورد خلال حملته الانتخابية تقريباً، كان يستقبل بالأسئلة حول معاهـدة بنمـا. وأصبحت إجاباته أكثر قوة وانسجاماً مـع توقعات مستمعيه. في شباط/ فبراير 1976، وحين كنت في أمريكا اللاتينية، اتهم ريغان الإدارة بالتخطيط «للتخلي عن القنـاة»، مشيراً إلى أن الرئيس لم يحصل على المعلومـات الكافية من وزارة الخارجية، وأن الشعب الأمريكي قد تعرض للخداع. ثم دعا إلى إنهاء المفاوضات: «نحن اشتريناها، ودفعنا ثمنها، إنها ملكنا، ويجب أن نبلغ توريخوس وشركائه بأننا سنحتفظ بها»[13].

ثبـت أن القضية حادة ومثيرة للانفعال في الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشح الرئاسة في تكساس. ففـي العاشر من نيسان/أبريل، قال فورد وقد تأثـر بالمزاج السائد: إن «الولايات المتحدة لن تتخلى أبداً عن حقوقها في الدفاع عن قناة بنما، ولن تتنازل مطلقاً عن حقوق تشغيل القناة»[14].

ونظـراً لأن هـذا التصريـح يختلـف تماماً مع ما كنـا نتفاوض حولـه، اضطر البيت الأبيضـ لإصدار «توضيحـات» في الرابع والخامس عشر مـن نيسان/أبريل، عكست إلى حد ما حقيقة الوضع. وفي النهاية اتخـذ فورد موقفا هجوميـاً، حيث اتهم ريغان بعـدم المسؤولية في محاولته لإنهـاء المفاوضات. كما بدأ الرئيسـ أيضـا بالحديث عن أن للقنـاة «عمراً اقتصادياً مفيـداً» يتزامن مع المدة التـي تحتفظ خلالها الولايـات المتحدة بالسيطرة المطلقـة عليها. لكن تصريحه لم يهدئ من حـدة العاصفة، لا في الولايات

المتحـدة ولا في بنما. وزير الخارجية البنمية بويـد وصف ردة فعل توريخوس على كلمات الرئيس بالقول: «كان متضايقاً جداً، وقال: "ما الذي يريدون أن يقدموه لنا؟. خردة بالية!».

خفف السيناتور باري غولدووتر من حدة الوضع حين حولته رحلة إلى بنما إلى مؤيد لإجراء الترتيبات اللازمـة لعقد معاهدة معدلة. «قبل» فـورد «المصادقة» على رأي هذا السينـاتـور المحافظ بارتياح. لكنه خسـر الانتخابات التمهيدية في تكساس بشكل كارثي. وعزا بعض القادة الجمهوريين الخسارة إلى قضية بنمـا، مستشهديـن على وجـه الخصوص بعودة بنكـر إلى بنما في أيـار/ مايو لاستئنـاف المحادثات مع المسؤوليـن البنمييـن. ووجهت إلى الانتقادات بسبب تركي لفورد في موقـف مكشوف، رغم أن النقد كان أقل قسوة من ذلك الذي تلقيته بسبب إفريقيا (انظر الفصل 32).

بعـد أن ضمن فـورد ترشيح الحزب الجمهـوري بأغلبية ضئيلة، استمر الجدل في هـذا السياق. وبدأ المرشح الديمقراطي، جيمي كارتر، باتخاذ موقف محافظ بصورة مبهمة ومفاجئة. ففي خطاب ألقاه في حزيـران/ يونيو، تعهد بالحفاظ علـى سيطرة الولايات المتحدة على القنـاة بينما عرض في نفس الوقت استمرار المفاوضات «والتشارك» في السيادة.

لـم يفسر كيف يستطيـع تحقيق هذا الهدف الفذ، أو بم يختلف به عن موقـف الإدارة. وفي المناظرة التلفازيـة مع فورد حول السياسية الخارجية، أعاد كارتـر التأكيد على أنه يفضل استمرار المفاوضات مع بنما، لكنه قال: إنه لن يتخلى عن «السيطرة العملية» على القناة. وركز فورد في رده على الحاجة للاحتفاظ «بحريـة الوصـول الكاملة» للقناة والقدرة على الدفـاع عنها، مضيفاً أن من الواجـب علينا «الحفاظ على مصـالحنـا الأمنية القومية في القناة». بقي كل من كارتر، الـذي أعلم بتفاصيل المفاوضات، وفورد، على التخوم الخارجية للحقيقة عبر التلاعب بتعريفات «السيطرة» و«حرية الوصول» و«الدفاع»[15].

بعـد انتخـاب كارتر فـي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبـر، طلب قادة بنما إشارة مـن جانب الإدارة الجديـدة تـدل على نواياهـا، وعبروا عن الأمـل بإمكانيـة استئناف المفاوضـات فوراً. أيـد بنكر إجراء محادثات غير رسمية خلال الفترة الانتقالية. اعتقدت أن من الواجب منح الإدارة الجديدة الفرصة لوضع سياستها الخاصة بها أولا. وعلى وجه العموم سعيت لطمأنة بويد، والتأكيد على أن «انطباعي» يشير إلى أن لكارتـر موقفاً «واقعياً» تجاه القناة وأنه «ليس هنـاك تناقض بين آرائه وآراء هذه الإدارة». بعد الاتفاق مع خليفتـي، سايروس فانس، وافقت على إرسال المفاوضين إلى بنمـا كبادرة رمزية تعبر عن التزام أمريكا المستمر بالمفاوضات.

في شباط/ فبراير 1977، استؤنفت المفوضات الرسمية بعد تعيين سول لينوفيتز مفاوضاً مشاركاً مع بنكر. كان لينوفيتز محامياً متميزاً ورجل أعمال خدم فيما بعد سفيراً في منظمة الدول الأمريكية. وأعلن الاتفـاق من حيـث «المبدأ» علـى العناصر الأساسية للمعاهـدة الجديدة في شهـر آب/ أغسطس. نصت

المعاهدة على نقل السيطرة على القناة ومنطقة القناة إلى بنما بحلول عام 2000. وجسدت الشروط الرئيسية التي وافق عليها فورد: عشرون سنة للتشغيل وأربعون سنة للدفاع. وهناك معاهدة منفصلة وحاسمة الأهمية وضحت دون لبس حق الولايات المتحدة بالدفاع عن «حيادية القناة الدائمة». كل هذه الشروط والفقرات في جوهرها تم التفاوض عليها من قبل إدارة فورد. وهذا لا ينفي شجاعة إدارة الرئيس كارتر في التعامل مع قضية خلافية إلى هذا الحد في بداية عهدها، أو التصميم الذي أبداه كارتر لعقد المعاهدة.

أتى الجنرال توريخوس إلى واشنطن في السابع من أيلول/ سبتمبر 1977 للتوقيع بالأحرف الأولى على نصوص المعاهدة. انتقلت ساحة المعركة إلى مجلس الشيوخ، حيث سعى كل من ثورموند وهليمز ـ بتأييد من أورين هاتش وغيره ـ إلى تصوير المعاهدة وكأنها «تنازل» عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

في أواخر عام 1977، أدلينا ـ أنا وفورد ـ بشهادتينا أمام لجنة الشؤون الخاصة التابعة لمجلس الشيوخ وأيدنا المعاهدة. أما أصعب قضية ظهرت في جلسة الاستماع فقد تعلقت بتفسيرات المعاهدة الموازية التي منحت الولايات المتحدة حقاً مستمراً في الدفاع عن حيادية القناة الدائمة. وفي أعقاب اجتماع آخر في البيت الأبيض (منتصف تشرين الأول/ أكتوبر)، أصدر الرئيس كارتر وتوريخوس بياناً توضيحياً أكد أن للولايات المتحدة الحق بالتصرف ضد أي عمل عدائي أو تهديد موجه للقناة، وحتى ضد المعارضة البنمية إذا دعت الضرورة. وأضاف البيان المشترك أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تمتلك الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية لبنما.

كانت جلسات الاستماع والمجادلات في المجلس، بكل ما رافقها من نزاع وخلاف، تمثل نموذجاً لمداولة تشريعية مبدئية ودؤوبة حول قضية تاريخية متعلقة بالسياسة الخارجية. بنما أدت دورها في مساعدتنا. في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1977، وافق الشعب البنمي على المعاهدتين بنسبة اثنين إلى واحد في استفتاء وطني. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، عرض توريخوس تقديم استقالته إذا اعتبره أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عقبة أمام ضمان المصادقة الأمريكية. وفي حين كانت شعبية توريخوس كبيرة في بنما باعتباره زعيماً وطنياً، إلا أن سجله المثير للتساؤل في مجال حقوق الإنسان جسد وسيلة أخرى استخدمها المعارضون للهجوم على المعاهدتين.

وفي نهاية المطاف وافق مجلس الشيوخ على المعاهدتين في السادس عشر من آذار/ مارس والثامن عشر من نيسان/ أبريل 1978، بأغلبية 68 مقابل 32 صوتاً[16]. وأظهرت النتيجة، التي شملت أصوات ستة عشر من الجمهوريين، أن القرار لم يحظَ إلا بصوت واحد يزيد على أغلبية الثلثين المطلوبة للمصادقة على المعاهدتين. لقد جرت عملية واسعة لإعادة ترتيب المصالح الأمريكية تم التفاوض عليها من قبل إدارة جمهورية متحدة، واكتملت بواسطة إدارة ديمقراطية خلفتها في الحكم، وفي النهاية صادق عليها

أعضــاء مجلس الشيوخ من الحزبين. انضم الزعيم الجمهوري هوارد بيكر بكل شجاعة إلى الأغلبية، مما أدى إلى الإضرار باحتمالات ترشيحه للرئاسة.

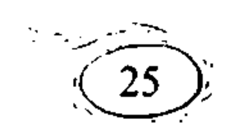
كان تعديـل الترتيبـات المتعلقة بالقناة، برغم كل ما سببه من ألم، هو القرار الصائب. فقد نزع فتيل قضيــة متفجرة. ومع اقتراب عام 2000، لم يمنع كلا الطرفين مــن استكشاف إمكانيات إدخال تعديلات إضافية ـ في جو أفضل ـ قد تستعيد بعضاً من دور الولايات المتحدة في إدارة القناة.

خاتمة

في عام 1958، استثارت رحلة نائب الرئيس ايزنهاور ريتشارد نيكسون في أمريكا اللاتينية مظاهرات ضخمــة معاديــة للولايات المتحدة، وصلت إلى حد تهديد حياته في كراكاس. في عام 1969، منع مبعوث الرئيــس نيلســون روكفلر من زيــارة تشيلي والبيرو بسبــب المشاعر المناهضة للولايــات المتحدة، وواجه مظاهــرات في كل مكان تقريبــاً. لكن بحلول نهاية ولاية فورد، استقبلتنـــي دول أمريكا اللاتينية الرئيسية بالــود والترحــاب ـ برغــم الإدارة المحافظة التي كنــت أمثلها ـ نتيجة تطور علاقة التعــاون بيننا بصورة متزايــدة. الشكاوى المستمــرة منذ عهد بعيد من البيرو والمكسيك تمت إزالتها؛ وقضية قناة بنما اختفت مــن «أجنــدات» المؤتمــرات الأمريكية والدوليــة؛ والعقوبــات المفروضة على كوبا من قبــل منظمة الدول الأمريكية وجدت حلاً متفقاً عليه. وأقيمت العلاقة الخاصة مع البرازيل، وهي علاقة كانت كل دول أمريكا اللاتينية الرئيسية تسعى للانضمام إليها.

صحيــح أن البنيــة القادرة على تطويــر مقاربة مشتركة للنظام العالمي لم تظهــر بعد بشكل كامل في النصف الغربي من العالم، إلا أننا أسهمنا في الوصول إلى مرحلة متطورة ستنبثق منها في الوقت المناسب الرؤية التي صاغت فكرة الـ «نافتا» (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة في نصف العالم الغربي.





فصل كوبا الإضافي

منــذ استيلاء فيديل كاسترو علــى السلطة عام 1975، تعهدت إدارة فورد، مــن أجل تنسيق العلاقات مــع نصــف الكرة الغربي، بأن تبذل جهداً من أجل تطبيع تلك العلاقات مــع كوبا. عرضنا أن ننهي العزلة السياسية والاقتصادية إذا توقف كاسترو عن دعم الثورات، وقلص من روابط بلاده العسكرية مع الاتحاد السوفييتــي، وتعهــد بإجراءات إنسانية معينة. رفض كاسترو هذا العرضــ وقام بدلاً من ذلك بإرسال قوة استطلاعيــة كبيرة، وصــل تعدادها لى ما يزيد على 40 ألف رجل في ذروتها، إلى أنغولا كي يساعدها على الصمود ومن ثم مؤازرة حكومة يسيطر عليها الشيوعيون.

عانت كوبا طيلة ستين سنة تقريباً من استقلالها، من لا مبالاة من جانب الولايات المتحدة. بعض هذه السنــوات كانــت جيدة وبعضها أقل من ذلك. ثم بعد أن ظهر كاسترو على المسرح مالت كوبا نحو التركيز علــى علاقة شبه استحواذية. كانــت الجزيرة الكاريبية معروفة للأمريكيــن بشواطئها ومرابعها، وبظلم فاسد قد تحولت بغضون سنوات لى استغراق اهتمام الصحافيين والدبلوماسيين والاستراتيجيين. واعتُبر تقــدم الحليف السوفييتي علــى بعد 90 ميلاً من الشواطــئ الأمريكية بمثابة تحد لقيــادة أمتنا التاريخية لنصف الكرة الغربية كذلك لأمننا القومي.

ولّد حكم كاسترو طوفاناً من اللاجئين إلى الولايات المتحدة الذين أصبح عددهم المتزايد وكراهيتهم الشديــدة لحكم كاسترو عاملاً في سياستنا الداخليــة، ولا سيما في ولاية فلوريدا. وفي باقي نصف الكرة الغربــي كان تحــدي كاسترو للعملاق الأمريكــي، ونجاته في خليج «الخنازير» عــام 1961 (حيث ساندت الولايــات المتحــدة خطــة للإطاحة به) وأزمــة الصواريخ الكوبية عــام 1962، وارتباطاتــه العسكرية مع الاتحــاد السوفييتــي قد جعلت منه هدفاً للرهبــة والإعجاب معاً: الرهبة بسبــب قدرته على إثارة قلقلات مدنية، وربما ثورة، والإعجاب لتجرئه على نتف رشي النسر.

فــي عام 1962 فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً علــى كوبا شمل حتى الشركات الأمريكية القائمة في بلدان أجنبية والسفن التي تريد أن تتوقف في موانئ أمريكية بعد التعامل مع كوبا[1].

وفــي عــام 1964 فرضــت «منظمة الدول الأمريكيــة». التي كانت قد طردت كوبا عــام 1962، عقوبات بموجب «معاهدة ريو» تُلزم جميع الأعضاء الداخلة في الشبكة الأمريكية.

لــم تنفــق إدارة نيكسون إلا القليــل من الوقت من أجل كوبا، وعالجت العــداء كأمر واقع. كان نيكسون يكره كاسترو بشدة، ويعتبر الزعيم الكوبي مسؤولاً عن هزيمته في الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1960، عندمــا كان نيكســون يعلم بعملية خليج الخنازير التي كانت سرية للغايــة، ونفى وجود أية خطط للإطاحة بكاســترو، فــي حين أن كينيدي الذي كان يعلم بوجود خطة كهــذه بوصفه مرشحاً للرئاسة، فقد كان يعمل بشــدة على الحض على غزو كوبا [11]. وكان نيكسون مقتنعاً أيضاً أن «أزمــة الصواريخ الكوبية» عام 1962 هي التي سببت خسارته المنافسة في كاليفورنيا بحرف انتباه الناخب عن أوضاع سيئة [12]. ومع هذا، وعلى الرغــم من مشاعره الحارة، لــم يبادر نيكسون على اتخاذ إجراءات أو دبلوماسية معادية لكاسترو منذ أن استلم السلطة.

في أيلول عام 1970 عرفنا فجأة أن السوفييت كانوا يجهزون قاعدة تناسب خدمة الغواصات الحاملة للصواريــخ فــي ميناء سينفيوجوســ الكوبي، وطلب مني نيكســون أن أُبلّغ السوفييت أن مثــل هذا الانتشار يخالــف تماماً اتفــاق خروتشيف ـ كينيدي عــام 1960 الذي أنهى أزمة الصواريــخ الكوبية. فبموجب هذا الاتفــاق وافق الاتحاد السوفييتي علــى سحب صواريخه من كوبا والامتناع عــن إدخالها ثانية. وفي مؤتمر صحفــي أكــدت بقوة على أن هذا الاتفاق ينطبق أيضاً علــى الصواريخ التي تحملها الغواصات [13]. وبعد أن أمــر نيكسون بمحاصرة البحرية لكوبا، وبعد عدة رسائل متبادلــة، وافق الاتحاد السوفييتي على أن اتفاق خروتشيــف ـ كينيــدي ينطبق على الغواصــات الحاملة للصواريخ. ووعد الكرملين بــأن هذه الغواصات لن تعمل في كوبا أو تُستدعى إلى هناك لغرض عملياتي.

بعــد تلك المجابهة عادت العلاقات الأمريكية ـ الكوبية إلى سباتها المعهود، وتقلصت تدريجياً نظرة الأمريكيين اللاتينيين إلى التهديد الكوبي، وصاحب ذلك نفاد صبر من الخطر التجاري الإلزامي. وكانت الأصــوات المطالبة بأن ترفع «منظمة الــدول الأمريكية» (OAS) الحظر تتزايد في كل عام. فدول نصف الكــرة الغربــي كانت تطالب بــأن تقرر بنفسها كي تدبر علاقاتها مع كوبا. وفــي ت2 1974، كما أشرنا من قبــل، فــي اجتماع «منظمة الدول الأمريكية» في كيوتو ـ الاكوادور ـ صوّت أعضاؤها، بزعامة كوستا ـ ريكا والمكسيك، بأغلبية صوتين عن نسبة الثلثين مطالبين بإسقاط العقوبات الإلزامية.

ثمــة أمــر تنفيذي يعــود تاريخه إلى عهد إدارة كينيــدي بحيث يفرض عقوبات على الــدول التي تتلقى معونــات مــن أمريكا إن تقــم علاقات تجارية مع كوبا، في حيــن كان إقامة مقر لشركة فــي بلدان أجنبية أكثــر تناقضاً. وهددت كندا والأرجنتين بإجراءات ثأرية ضد محاولة تشريع أمريكي ليشمل شركات تعمل وفــق قوانينهما. كانت سياسة العقوبات لدينا تسيئ على نحو متزايد إلى أصدقائنا التقليديين. وقررنا أن

نطـور سياســة عقوبات متماسكة، جوهرها أن تعطى كل دولة في نصف الكرة الغربي الحرية في أن ترعى مصالحها القومية، وأن تعيد، من خلال هذه العملية، تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه كوبا. وكما قلت لفورد في 25 شباط عام 1975:

«الخطـر الـذي نفذته (سياسة العقوبات التـي نتبعها) قطعة وراء قطعة تحت الضغـط». بدأنا بإعادة تفحص نهايـة ولاية نيكسون فـي ك2 1974 كجزء من التأكيد الجديد الذي نريـد أن نطرحه على أمريكا اللاتينية عبر «الحوار الجديد» وفي شهر كانون الثاني أكدت في مؤتمر صحفي:

«موقفنــا هو معارضة سياسة كوبا التي تحاول تصدير الثورة لتقويض الحكومات القائمة في نصف الكرة الغربي. وموقفنا سيتغير إذا ما اتبعت كوبا سياسة دولية منضبطة»[4].

وكإشارة إلى الانفتاح علـى الحوار، سمحنا لموظف رئيسي في لجنة العلاقات الخارجية فـي مجلس الشيوخ في أمريكا اللاتينية أن يـزور كوبا حيث سيقابل كاسترو. ولكن لم يكن لدينا اتصال مباشر مع كاسترو. ولم يكن لكوبا دبلوماسيون في واشنطن، كما لم نكن متأكدين حول وضع الدبلوماسيين الكوبيين في الأمم المتحدة، ولم نشأ أن يحقق كاسترو مكسباً من وراء عرض مرفوض. لـذا كنا نتطلع إلى وساطة غيـر رسمية قابلة للتنصل. وهذه نادراً ما تتوفر سريعاً. كبار الموظفين الذين كانوا يطرحون أنفسهم وسطاء، كانوا يفعلـون ذلـك إما لأن لديهم وسيلـة خاصة للوصول، وإما لأنهم يظنـون أنهم توصلوا إلى مقاربة جوهرية. وهؤلاء المتطوعون بصورة عامة يبالغون بما يمكن أن يأسهم به الطرف الآخر، وشوقهم إلى أداء هذه المهمة يجعل من الصعب السيطرة عليهم.

ولكـن هنــاك مناسبات نادرة يمكـن أن يُستخدم فيهــا الوسطاء للقيــام بمبادرة جديدة وينتزعون تجاوباً ـ ولا سيما في الأوضاع العسيرة. كما يبدو اتبعنا هذا النهج مع الصين، معتمدين على اتصالات وإيماءات، قد تبدو غير مهمة في حد ذاتها، يمكن أن تُظهر رغبة بحوار جدي.

فـي حزيران عرضـن وسيط محتمل نفسه، وهو فرانك مانكويس، كان صحفياً حراً. وكان بعيـداً من الناحية السياسية عن إدارة نيكسون، مما جعـل تكليفه سهلاً. أن يكون قريباً، هـو بمثابة سـوء تقدير فادح لأن مانكوتيز كان بمثابة رهـاب (فوبيا) خاص بالنسبة إلى نيكســون. فبصفتـه الناطق باسم روبرت كينيـدي وناقداً فظاً، فقـد كان ممثلاً كما قال نيكســون «لجماعة كينيدي». كنت قد قابلته عندما عملت لفتـرة قصيرة مستشاراً للبيت الأبيض في عهـد كينيدي، وحافظنــا منذ ذلك الحيـن على صــلات اجتماعية وصلات صداقة. وقد أثّرت فيّ مهنيته الحزبية عند اغتيال روبرت كينيدي بشدة.

استشارني مانكوتيز في كونه سيجري مقابلة مع كاسترو لإصدار كتاب، وكان مستعداً لتمرير أية رسالة من الإدارة إلى رئيس الوزراء الكوبي. وقد جعل بعد مانكوتيز عن الإدارة منه مبعوثاً نموذجياً يستطيع أن ينقل رسالة دون أن يجرنا إلى أي شيء يتعذر قبوله. كنت أثق به كشخص، وهو بدوره لم يفشلني.

لم يكن نيكسون متحمساً للمبعوث. ولا يريد أن يشعر أنه لم يفعل شيئاً إذا لم تتم المبادرة، ولكنه وافق على الإيضاح غير المباشر التالي، وهو أن مانكوتيز سيطرح تفسيره الشخصي لآرائنا : كانت أمريكا مستعدة من حيث المبدأ لتحسين علاقاتها على أساس إجراءات متبادلة يتم الاتفاق عليها في مناقشات سرية. وكنا نريد أن نُظهر حسن نيتنا باتخاذ خطوات أولى رمزية. ولكن أي تقدم ذي شأن سيعتمد على تبادل كامل من جانب كوبا.

في أواخر شهر آب عاد مانكيوتيز من كوبا، وأحضر لي صندوقاً من السيجار زاعماً أنه هدية من كاسترو (ولم يكن لهذه الهدية أثر كبير في نفسي لأنني لا أدخن) . كما نقل إلي أيضاً رسالة موجزة شفوية، تفيد بأن كاسترو مستعد أن يستكشف تهدئة في التوترات. لم تكن الرسالة تحتوي على مادة جوهرية، ولا على جواب معين لمبادرتنا. تلقى «لاري إيغلبيرغير» الرسالة ووافق على أن يكون مانكيوتيز عامل الاتصال إذا أراد كل طرف أن يسير قُدُماً.

طيلة شهور لم يحدث أي شيء جديد. كانت إدارة فورد الجديدة مشغولة بالمرحلة الانتقالية، ووفرة الأزمات الداخلية والخارجية التي ورثتها. أما كاسترو فكان ينتظر الفرصة الملائمة.

شرحت لفورد مبادرتنا في 15 آب، بعد أقل من أسبوع من أدائه القسم لاستلام مهماته، وسأل الرئيس الجديد، ـــ بدون حماسة بسبب المضاعفات على السياسة الداخلية، ـ عن تحديد أهدافنا. لخصت له قائمة من الأهداف منها إطلاق سراح المسجونين، وفتح باب الهجرة، وتسوية بعض المطالب، وعدم تدخل كوبا في نصف الكرة الغربي، وتقليص الوجود العسكري السوفييتي. أشار فورد إلى أن الهجرة الحرة سيكون لها شأن كبير في تخفيض المعارضة الداخلية.

في 13 أيلول، 1974، عاد فورد إلى موضوع كوبا:

- فورد: تحدثنا عن روجرز وكوبا. أين نحن الآن؟

- كيسنجر : خططت للتحدث معك بسرعة. هناك جانبان : ثنائي ومنظمة الدول الأمريكية OAS. وزارة الخارجية تعد مذكرة بهذه الإرشادات : نحن نتحرك نحو علاقات مع كوبا، ولكن ينبغي ألا يَظهر ذلك أمام الشعب الأمريكي وكأننا مرغمون على أداء هذا. لذا سأتخذ موقفاً صلباً في «منظمة الدول الأمريكية»، مستخدماً البرازيليين. ولكن ينبغي أن نبدأ محادثات ذات مستوى منخفض مع الكوبيين لنستطلع ماذا يمكن أن نستخلص من هذه العملية. إذا لم نفعل ذلك فقد نُساق بأصوات الأغلبية من موقف إلى آخر.

- فورد: دعني أرى الوثيقة. ما هو الثمن الذي نريده ؟

- كيسنجر : بعض الوعود حول التخريب، وبعض المبادئ حول مصادرة الودائع، وبعض التحركات على صعيد السياسة الخارجية.

- فورد :ماذا سيكون موقف السوفييت ؟

- كيسنجر: سوف يكلفهم ذلك كثيراً، لن نكسب كثيراً من كوبا. لا يستطيع كاسترو أن يفعل من أجلنا الكثير. قليل من الحرج أمام اجتماعات العالم الثالث. ينبغي أن نتحرك ببطء.

في أواخر أيلول زار السيناتوران جافيتس وبيل كوبا، والتقيا بكاسترو في اجتماع وصفاه بأنه ودي كما توقعنا قبل أن يغادرا الوطن. وعندما كتب السيناتور «باري غولد ووتر» إلى الرئيس يسأله عن مغزى الزيارة، أجابه فورد في 15 ت2:

بالنسبة إلى موقف هذه الإدارة نحو كوبا، تعلم أنني أكدت في مناسبات عدة، بما في ذلك مؤتمري الصحفي الأخير في 21 ت1 في توباك (ولاية إيرزونا)، أن سياستنا نحو كوبا تقوم جزئياً على العقوبات التي صوّتت عليها «منظمة الدول الأمريكية». كما قلت إنه لما كانت كوبا تغير سياستها نحونا وشركائنا الأمريكيين اللاتينيين، فسوف نأخذ بالطبع بعين الاعتبار ممارسة الخيار اعتماداً على نوعية التغييرات من أجل تغيير سياستنا. ولكننا لم نر دليلاً على تغيير مهم في سياسات كوبا أو موقفها نحونا.

في ك2 1975 اتصل «رومان سانشيز بارودي»، وهو مسؤول «كبير» في الحزب الشيوعي الكوبي، بمانكويتز وسأله ترتيب عقد اجتماع مع دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى. فاخترت «إيغلبيرغير». جرى اللقاء في «مطار لاغارديا» في 11 ك2 في كافيتريا مزدحمة. كان إيغلبيرغير يفضل مطعماً أكثر هدوءاً في المطار، ولكن انتظار طاولة خالية يستغرق وقتاً طويلاً، من دواعي التناقض أن الأماكن العامة غالباً ما تكون الأكثر أماناً، لاسيما عندما تكون في مواقع غير متوقعة. ولما كانت مواقف مانكويتز في مثل هذه الظروف معصومة عن الخطأ، قدم إلي شركاءه في الحوار، الذين كانوا من الجانب الكوبي وهم: سانشيز بارودي ونيستور غارسيا، سكرتير أول في بعثة كوبا إلى الأمم المتحدة. أعطى إيغليبيرغير الكوبيين «نقاط محادثة» مكتوبة مما كان يعني أنها لاترقى إلى مرتبة مذكرة رسمية ولكنها وضعت كتابة لتحقيق الدقة. وهذه وضعت لمعالجة مفاهيم العلاقات الأمريكية ـ الكوبية وأسلوباً لتحسينها:

الخلافات الأيديولوجية بيننا واسعة. ولكن القول مثل هذه المباحثات لن تجسر الخلافات الأيديولوجية، لا يعني أنها لا يمكن أن تكون مفيدة في التصدي لمسائل حساسة من صالح كلا البلدين أن يحلها"[1].

قلنا إن هذا اللقاء الأول يحدد المسائل التي يمكن أن تُناقش، والطريقة الأفضل للتعامل معها. ولكن الوفد الكوبي، كما بدا واضحاً، كان ينتمي إلى مدرسة هانوي. فقد جاء سانشيز ــ بارودي وجارشيا «كي يستمعا ويبلغا سلطاتهما في هافان» كما قالا. لم يكن لديهما قضايا معينة لطرحها على مائدة البحث باستثناء قضية واحدة: نقل رأيهما «الشخصي» بأن كاسترو لن يوافق على المفاوضات ما لم ترفع الولايات المتحدة الخطر أولاً. مثل هذه الخطوة من شأنها أن تخلق أوضاعاً «ملائمة» لحل مسائل أخرى والتي سيكونون مستعدين بامتنان لإدراجها في مباحثات استطلاعية وليس للتفاوض حولها. ولعل صيغة الرأي الشخصي قد استخدمت لتمكين كاسترو من التنكر لأبسط عرض يمكن أن يقدم.

بدا لنا الرد شبيهاً بالرد حول المفاوضات مع هانوي. إذ كان كاسترو يطالب بتنازلات أمريكية كبيرة وحيدة الجانب كثمن للدخول في مزيد من المفاوضات. طُلب منا أن نُسلّم أهم سلاح لنا من أجل «تسهيل» مفاوضات غير محدودة حول مسائل أخرى غير محددة. أي حافز سيبقى لدى كاسترو كي يبدل سياساته بعد أن يكسب تنازلات منا من جانب واحد، فقد بقي الأمر بلا إجابة.

رفض «إيغلبير غير» الاقتراح الكوبي كلية. إذ لا يمكن تحقيق تقدم إلا على أساس خطوات متبادلة، ورفع الحظر سيتم في نهاية المرحلة وليس في بدايتها، وإن كانت المقاربة خطوة بخطوة ممكنة. توصل الفريقان في النهاية إلى الصيغة التقليدية للجمود الدبلوماسي: إذا كان لدى أحد الطرفين شيء يقوله فسيتصل بالآخر.

بعد مرور شهر، في منتصف شباط 1975، اتخذنا إجراء فنياً لتسهيل الحوار مع كوبا: السماح للدبلوماسيين في بعثة كوبا في الأمم المتحدة أن يتنقلوا حتى مسافة 250 ميلاً بدلاً من نطاق 25 ميلاً الذي كان مخصصاً لهم حتى ذلك الوقت. وجاء ذلك لتمكين الدبلوماسي الكوبي من المجيء لى واشنطن لمتابعة الحوار. وكما حدث فقد استخدم لهذا الغرض مرة واحدة فقط، وبعد ذلك انهار الحوار. واعتبر فورد هذه الإيماءة لا تدعو للحماسة: «القوم (في الكونغرس) الذين يرحبون بها لن يساعدونا، والذين سيساعدونا سيكون في ذلك إساءة لنا».

وفيما كنا ننتظر جواباً كوبياً ما، اتخذ فورد وكذلك أنا إحدى الإيماءات الرمزية تجاه كوبا مستخدمين مقاربة «ضربة على الحافر وضربة على النافر». أما بالنسبة إلى الثانية فقد عبر فورد عن رغبة متحفظة لإلقاء نظرة أخرى على السياسة الكوبية في مؤتمر صحفي عقد26 شباط، 1975:

كثيراً ما ناقشنا في لقاءاتنا اليومية مع وزير الخارجية كيسنجر سياسة أمريكا اللاتينية، بما في ذلك سياستنا تجاه كوبا. السياسة اليوم هي نفسها كما كانت في السابق، وهي أنه إذا كانت كوبا ستعيد التقويم وتعطينا مؤشراً ما على تغيير سياستها نحو الولايات المتحدة، عندئذ ستكون لنا نظرة أخرى بالتأكيد.

ولكـن حتـى الآن لا توجد نية للتغيير من الصميم لدى السيـد كاسترو، لذا نعتقد أنه من مصلحتنا بل والأفضل لنا الاستمرار في السياسات القائمة عملياً[6].

وبوصفي «جندياً مخلصاً» أعدت التأكيد على ملاحظات فورد في خطبة ألقيتها في هيوستون في الأول من آذار بشرح أوسع قليلاً. وكجزء من هذا العرض الشامل، عرضت أفكار الإدارة حول كوبا. كانت تأكيداً ثانياً في استكشاف مقاربة خطوة بخطوة واصرارنا على التبادلية:

> لا نـرى فائـدة في هذه الخصومـة المستمرة بيننـا وبين كوبا. يتعلـق اهتمامنا بالدرجة الأولى بسياسات كوبا الخارجية، وعلاقاتها العسكرية مع بلدان خارج نصف الكرة. لقد اتخذنـا بعض الخطوات الرمزية للإشارة إلى أننا مستعدون للتحرك في اتجاه جديد إذا فعلت كوبا ذلك. بيد أن التغيير الجوهري لا يمكن أن يحدث، ما لم تُظهر كوبا استعدادها للالتزام المشترك والاحترام اللذين ستقوم عليهما العلاقة الجديدة[7].

فـي الكونغرس كانـت الدعوات إلـى تغيير سياسـة العقوبـات تكتسب دفعاً. ففي مقابلة مـع التلفزة المكسيكيـة أكـد السيناتور إدوارد كينيـدي في 9 شباط: أن المقاطعة التجارية كانـت خطأ، ودعا الولايات المتحدة إلى تطبيع العلاقات مع كوبا. أما السينـاتور جون سباركمان، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، فقد وصـف جهود الولايات المتحدة الرامية إلى عزل كوبا بـ «الفشل»، وحضّنا على إجراء تغيير في السياسة[8]. وفي 4 آذار عرض كينيدي مشروع قانون يهدف إلى إزالة قيود الحظر على التجارة والسفر إلى كوبا، وانهاء الإجـراءات العقابيـة ضد البلدان الأخرى التي كانت تتعامل مع كوبا. وانضم جمهوري كبير إلى ديمقراطي كبيـر فـي «لجنة العلاقات الخارجية» عندما قدم السيناتوران جاكـوب جافيتز وكاليبورن بيل مشروع قرار يحثّان فيه الرئيس فورد على تحسين العلاقات مع كوبا. أما خارج المجلس فقد كان مفوض لعبة «البيزبول» بـودي كوهين يشجع علـى «دبلوماسية البيزبول» بدعوة لقيت شعبية كبيرة لزيارة أكبر فريق في هذه اللعبة في كوبا. وفي غياب أية مشاركة من جانب كاسترو رفضنا اقتراح كوهن كونه حدثاً سابقاً لأوانه.

فـي أيـار عـام 1975 رد كاسترو على هذه الاستهـلالات المتنوعة باستخدام صفحـة أخرى من كتاب ألعـاب هانـوي. إذ لما جُوبه بضرورة الرد علـى الإدارة أو الكونغرس، اتخذ الخطـوة المشتركة، التي كنا

اقترحناهـا، ولكن بطريقة تعطـي المصداقية لأصدقاء كوبـا في الكونغرس. فقد دُعـي السيناتور جورج ماكغفرن والشخصية التلفازية باربارة وولترز إلى زيارة كوبا، حيث أخبرا أن كوبا استعادت فدية بمقدار 2 مليـون دولار إلى ثلاثة خاطفين لطائرة «الخطوط الجوية الجنوبية» والتي تحولت إلى هافانا. وزودت هذه الخطوة أيضاً كاسترو بفرصة لتكرار طلبه على شاشة تلفزة أمريكية برفع الحظر الجوي.

لا بـد أن كاستـرو شعر بـأن الرياح تسانـده لأن جميع هذه التحـركات كانت ترتبـط الآن برفع حظر «منظمة الدول الأمريكية» الذي بات لا يمكن تجنبه الآن كما باتت عقوبات تلك المنظمة غير مرغوبة. كان الاجتمـاع القـادم لتلك «المنظمة» مقرراً أن يعقد في واشنطن فـي شهر أيار، ورفع العقوبات في العاصمة الأمريكيـة سوف يعتبر بـدون شك نصراً كبيراً لكاسترو. حاولنا عن طريـق المناورة للحيلولة دون اتخاذ هذا القرار في واشنطن.

وكما ذكرت في الفصل 23 دعت «منظمة الدول الأمريكية» (OAS) إلى اجتماع خاص في سان خوزيه فـي كوستاريكا، فـي شهر تموز لمراجعة «معاهدة ريـو». أوصى هذا الاجتماع بعمليـة تتخذ على خطوتين وبأغلبيـة ثلثـي الأصوات بأن تُرفع عقوبات المنظمة من الآن فصاعداً بأغلبية الأصوات. بعد ذلك من حق كل دولـة حرية اعتبار مصالحها فيما إذا كانت ستستمر في العقوبات من تلقاء نفسها ـ وبذا تؤكد ما كان يجري في كل مسألة. أما العقوبات الأمريكية فقد ظلت سارية.

الحوار

ظهرت على نحو متزامن قناة مباشرة مع هافانا، وإن لم يكن ذلك بدون مشكلة فنية أو خلل، مما يثبت مـرة أخرى أن العمل السري ليسـ اختصاصاً أمريكياً. لقد تقرر أنه إذا أراد الكوبيون الحديث، عليهم أن يتصلـوا بالرقـم الخاص للاري إيغلبيرغير والسؤال عن الاسم من قبـل السيدة إيغلبيرغير بوصفه الرقم الخطـأ، إلـى أن تخلوا في النهاية عـن رغبتهم في التعامل بالأسماء الملفّزة، وطلبـوا السيد لاري باسمه، وبذلك تم الاتصال.

تقـرر عقـد اجتماع في 9 تموز في «فندق بيبـر» في نيويورك. ومثّلنا في الاجتمـاع إيغلبيرغر ومساعد وزيـر الخارجيـة لشؤون أمريكا اللاتينية وليام د. روجرز وقابلا الوفد الكوبي نفسه الذي كانا قد التقيا به في مقصف المطار في الأول من ك2. وجهت تعليماتي إلى مبعوثينا كما يلي:

تصرفـا باحترام بالغ، وكأنما تستقبـلان شخصاً مهماً وليس كمحام يلجأ إلـى أساليب ملتوية. دعوه يعرف: أننا نتحرك باتجاه جديد.

نفـذا التعليمـات التي وُجهت إليهما حرفياً كما أعدا له غـداء وصفه روجرز بعد سنوات كما يلي: قمنا بالجهد الدبلوماسي المناسب لخلق جو متجانس. كان الفندق في بقعة مظلمة وكأنه أُعد لأغراض اللقاء،

فقـد جلسنا في جناح فخم وقدمنا للدبلوماسيين الأربعة غداء وذلك من أجل إثارة بعض التحفظات لدى الفريق الكوبي تجاه التقدم المادي للشيوعية. ولكنهم لم يتعرضوا للإغراء.

بـدأ روجرز بعرض مسهب. وأشـار إلى أننا اتخذنا إجراءات مسبقة مـن جانبنا لتسهيل الحوار. مثل تعديـل قيود السفر بالنسبة للدبلوماسيين الكوبييـن المعتمدين في الأمم المتحدة. وكرر ما سبق أن قلناه علانيـة، وهـو أننا مستعـدون لتخفيف الحصار خطوة.خطـوة واتخاذ الإجراءات الأخـرى التي تعود إلى تطبيع العلاقات في عملية متبادلة، وأننا لن نعيق قرار «منظمة الدول الأمريكية» (OAS) لرفع العقوبات الإجباريـة داخل القـارة الأمريكية. أما بالنسبـة للمستقبل فنحن مستعدون إلى رفـع الحظر الأمريكي بشكل بناء وبشكل يتوافق مع الخطوات التالية من جانب كوبا:

1 - إطلاق سراح ثمانية مواطنين أمريكيين معتقلين في سجون كوبية.

2 - إعطاء موافقة خروج لقرابة ثمان مئة مواطن أمريكي يحملون جنسية مزدوجة.

3 - جمـع شمل الأسر المتفرقـة بالسماح بالزيارات العائلية في كلا الاتجاهيـن (وقد اقترحنا مئة أسرة كل أسبوع).

4 - وضع قيود على العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفييتي. وإذا ما تطورت المفاوضات إلى هذا الحد، فسوف نقترح وضع نهاية للرحلات الجوية الاستطلاعية السوفييتية على طول شاطئنا الشرقي تنطلق من الاتحاد السوفييتي وتستخدم قواعد كوبية، وتقليص زيارات الأسطول السوفييتي إلى كوبا.

5 - وقف تشجيع كوبا لاستقلال بورتو ريكو.

6 - عـدم التدخـل في نصف الكرة الغربي، تحديـداً إنهاء نقل الأسلحة السوفييتيـة وتدريب المغاوير في أرجاء العالم ولاسيما في نصف الكرة الغربي.

7 - التحرك نحو تسوية مطالب مواطنين أمريكيين في أملاك لهم صادرتها كوبا.

لم نطلب من كوبا أن تتعهد باتخاذ جميع هذه الخطوات مرة واحدة. يمكن أن ترتبط بالأحرى بتخفيف حدة الحصار خطوة خطوة، على افتراض أن تطبيع العلاقات بين البلدين يعتبر طريقاً ذا اتجاهين وسوف يتم في نهاية المطاف، وليس اعتباره شرطاً مسبقاً له.

حمـل إلينا جواب المبعوثين الكوبيين ما معنـاه أن السابقة الصينية بالتنازلات المتبادلة التصاعدية لـن تتكـرر بالنسبة إلى كوبا. فالصيـن لديها ثقة بالغة بالنفس في تطبيع العلاقـات مع الولايات المتحدة ووضـع استراتيجيـة لها. بينما ليس لدى كاسترو أي منهما. مثل هـذه الخطوات المتبادلة قد أعدت لتقود إلـى التطبيـع. والأكثر أنها كانت صمـام أمان للسيطرة على التوترات التي يمكـن أن يولدها تصرف كوبا الاستفزازي في الدول النامية.

وهكذا فإن عرض روجرز لم يلق ترحيباً لدى المفاوضين الكوبيين. ورغم أنهم كانوا شخصياً أكثر ميلاً للمصالحة من الفيتناميين، فإنهم لم يرفضوا فقط مقاربة الخطوة ـ خطوة بل صرحوا بأن أية مفاوضات هي في حكم المستحيلة حتى يتم رفع الحصار كلياً. رغم أنهم وصفوا المفاوضات بأنها إيجابية، فإنهم رفضوا بشكل بيّن مفاوضات حقيقية:

لا نستطيع أن نفاوض تحت الحصار. نحن نرغب في مناقشة أمور تتعلق بتخفيف حدة الحصار، وإلى أن يتم رفع الحصار، لا تستطيع كوبا والولايات المتحدة أن تتعاملا مع بعضهما كطرفين متساويين، وبالتالي لا يستطيعان التفاوض.

على أية حال، وفقاً لما قاله سانشيز بارودي، لم يكن ثمة إلا القليل للتداول بشأنه لأن كوبا لن توافق على أية نقطة في لائحتنا، ربما باستثناء بعض الزيارات العائلية وأكد أن كوبا لم تعترف بمبدأ الجنسية المشتركة. أما فيما يتعلق بروابط كوبا العسكرية مع الاتحاد السوفييتي فقد أنكر بارودي أي قصد عدواني، مع تأكيده على أن كوبا « تحتفظ بحقها باتخاذ إجراءات تراها مناسبة». وضمّن كلامه أن حجم الروابط مع الاتحاد السوفييتي كان يعتمد على جسامة التهديد الأمريكي، ونظراً لتفاوت القوة كان من المستحيل أن نُخفض المساعدة السوفييتية.

رد شانشيز ـ بارودي بفظاظة مماثلة على اقتراحنا بأن تتعهد كوبا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان نصف الكرة الغربية. وقال: إن كوبا كانت راغبة تماماً في الإعلان عن احترامها لمبدأ عدم التدخل. ولكن:

> في هذا السياق ينبغي أن نناقش المواقف الأمريكية تجاه بلدان أخرى في نصف الكرة الغربية، مثل تشيلي وجمهورية الدومينيكان على سبيل المثال. إذ يجب أن تتوفر لنا ضمانات بأن ما حدث في الماضي لن يحدث ثانية.
>
> بمعنى آخر كان على الولايات المتحدة أن تعترف بالذنب بتصرفها في التشيلي وجمهورية الدومينيكان وأن تتعهد بعدم تكرار ذلك. والثمن الذي تطلبه كوبا لتطبيع العلاقات هو أن تقبل واشنطن أن تكون الناطق باسم أمريكا اللاتينية ضد التوجهات الإمبريالية. كما كانت تعني أن تندرج التزامات أمريكا ضد التدخل في وثائق «منظمة الدول الأمريكية» والتي تحتاج إلى توقيع من هافانا. وادعت كوبا أن أوراق اعتمادها الثورية لم تكن كافية عندما تحدث فورد في الموضوع، ولا سيما في سياق رفض سانشيز بارودي لطلب كوبا بعد بورتوريكو:

تاريخ ونضالات كل من كوبا وبورتوريكو متشابكة بقوة. الفرق الأساسي أننا كسبنا كفاحنا من أجل الاستقلال والبورتوريكون لم يحققوا ذلك. يجب أن نعترف أن بورتوريكو قومية مستقلة بصورة جليّة أن

بورتوريكو هي مسألة استعمارية في الواقع. وهذا يفسر موقفنا في الأمم المتحدة. نعتقد وأن بورتوريكو تحتاج الاستقلال وتقرير المصير... لا نعتقد أن الوضع الحالي لها هو انعكاس لرغبة شعب بورتوريكو.

أصر سانشيز بارودي، كإجراء جيد، على أن نشاطات «وكالة المخابرات المركزية» ضد كوبا والقاعدة الأمريكية في غوانتنامو يجب أن تُطرحا في مناقشات مستقبلية. عنصر المرونة الوحيد الذي عرضه بارودي كان يتعلق بالزيارات العائلية من حيث «المبدأ» فقط. وأرجى أي اقتراح فعلي إلى لقاء مقبل. وظل هناك تمييز غامض في الجواب الكوبي بين مفاوضات من أجل رفع الحظر شرطاً مسبقاً وبين «مناقشات» يمكن أن تبدأ على الفور. وإذا وضعنا محاولات التملص جانباً، كان لدى سانشيز بارودي أداء بارع في أسلوب التفاوض الشيوعي الكلاسيكي. لاتنازلات، ومحالات متعددة بإعادة المقترحات ثانية إلى المقترح كاتهام سلوك بلاده.

كان روجرز مفوضاً بعرض جولة أو اثنتين من الباحثات السرية على مستوى وزيري الخارجية إذا ماقدمت كوبا اقتراحاً بناء كرد على اقتراحاتنا المختلفة. في تلك الحالة سأكون مستعداً لمقابلة وزير الخارجية الكوبي إذا طلب أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول. عندما وافق المجلس الاستشاري لرابطة الدول الأمريكية OAS على صيغة تصويت الأكثرية الجيدة لرفع العقوبات، كرر الناطق باسم وزارة الخارجية في 30 تموز موقفنا الأساسي:

يعرف الكوبيون أنه توجد قنوات قائمة للاتصال بنا. قلنا علانية ـــ الرئيس والأمين العام ـ أننا مستعدون للدخول في مفاوضات جديدة. وقد كررت ذلك اليوم.[٢]

في 21 آب أعلنت وزارة الخارجية رفع العقوبات تجاه مساعدات شركات امريكية مقيمة في الخارج. وكان من المقرر أن تكون البادرة التصالحية الأخيرة في الحوار، في آب، عقدت جلسة خاصة للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالمستعمرات. أصرت كوبا على إدراج مسألة استقلال بورتو ريكو في جدول الأعمال على الرغم من تحذيرنا في اجتماعنا في فندق بيير أننا رفضنا المبادرات الكوبية بهذا الشأن، ولوضع الملح على الجرح دعا كاسترو إلى مؤتمر دولي «خاص» بشأن استقلال بورتوريكو يعقد في كوبا في بداية أيلول.

وبسبب خطأ بيروقراطي أعلنت وزارة الخارجية عن رفع العقوبات ضد مساعدات من الخارج في اليوم نفسه الذي كانت كوبا تحرض الأمم المتحدة ضدنا بشأن بورتوريكو، وكان سفيرنا في الأمم المتحدة دانيال مونيهان، الذي كان ضليعاً في مجابهة الهجوم الكوبي، مغتاظاً جداً وله الحق في ذلك. فما حدث أن قرار العقوبات الذي اتخذته وزارة الخارجية في تموز، قبل الجدل حول بورتوريكو، قد انهار. وكان قد قدم للبيت الأبيض للمصادقة عليه، وعاد روتينياً في أواسط آب، وأعلن بشكل روتيني.

كان مونيهان يشير إلى إحدى مأسهماته الأصلية: تصنيف قائمة بأسماء الدول التي تعارضنا عند التصويت على قضايا حساسة في الأمم المتحدة. وكانت الغاية من ذلك أن نتخذ من المعارضة إجراء

انتقامياً ضد الدول المتمردة بشكل خاص. ولكن بيروقراطية وزارة الخارجية عارضت بشدة ذلك لأن من شأنه أن يسيء إلى علاقاتنا مع الدول النامية بدون داع. أيدت ذلك فيما بعد ومازلت أويده. أمرت بوضع لائحة، رغم أن البيروقراطية لم تتخذ إجراءات سريعة في تنفيذ هذا التوجيه. وكانت أية عقوبات نفرضها ناجمة عن ضغوط موينيهان، وعن ضغوطي بدرجة أقل.

شاركنا فورد الشعور العام بالسخط. وفي بداية أيلول أخبر سكوكروفت أن كاسترو إذا استمر في التصرف بهذه الطريقة «فينبغي أن تنسى كوبا موضوع تحسين العلاقات الثنائية». الأثر الأخير للمصالحة اختفى عندما لم يتخذ وزير الخارجية الكوبي أية محاولة للاتصال بنا عندما كان في نيويورك لحضور جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول عام 1975. وبدلاً من ذلك راحت القوات المقاتلة الكوبية تقترب من أنغولا.

في 24 ت2، حذرت في خطبة لي في ديترويت بأن الولايات المتحدة لن تقبل بالنشاطات العسكرية الكوبية في أنغولا[10]. وهي فقرة كررتها بلغة أكثر حدة في مؤتمر صحفي: «لن توافق الولايات المتحدة على خلط كوبا بين ما يجري في بورتوريكو وبين التدخل في شؤون الدول الأخرى»[11]. وفي 20 ك1، في مؤتمر صحفي، جمّد فورد العلاقات مع كوبا تماماً:

> إن العمل الذي تقوم به كوبا من أجل تحرير بورتوريكو وابتعادها عن الولايات المتحدة، وتورط الحكومة الكوبية نفسها بطريقة عسكرية واسعة النطاق في أنغولا إلى حد استخدام قوات مقاتلة ينهيان أية جهود، بقدر ما أنا مسؤول، وأية علاقة أكثر وداً مع حكومة كوبا[12].

أدى لقاءان آخران إلى وصول العرض المجهض إلى بر الأمان. ففي 12 ك2 1967 دُعي نيستور غارسيا إلى استكمال جولته في المقاهي التي أسست في مطار لاغوارديا وفي تلك الأثناء طلب مني أن يلتقي مع بيل روجرز في مطار واشنطن الدولي. أوضح روجرز لغارسيا أن «نقل كوبا لقوات مقاتلة كي تشارك في نزاع داخلي بين الأفارقة في أنغولا هو بمثابة عقبة أساسية أمام أي جهد يصل إلى مبتغاه لحل المسائل الأساسية فيما بيننا في هذا الوقت». أجاب غارسيا بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال ملاحظات كاسترو تجاه أنغولا. ولما كان قد جاء ألى واشنطن بدون تعليمات حول الموضوع، فمن الواضح أنه كان خداعاً متعمداً.

في وقت مبكر من شباط طلب الكوبيون اجتماعاً آخر. قابل إيغلبيرغر نيستور غارسيا في 7 شباط في نيويورك. وبدلاً من أن يجيبنا عن ملاحظتنا حول أنغولا، أعاد غارسيا طلب اللقاء بين العائلات الذي طرحه روجرز في 9 تموز، 1975 قبل سبعة شهور. كان الرد الكوبي مُخادعاً. كنا قد اقترحنا مئة زيارة في الأسبوع في كلا الاتجاهين، واقترح كاسترو عشر زيارات في وقت واحد، من الولايات المتحدة إلى كوبا

فقـط، وليس بالاتجاه المعاكس. تعليق غارسيا على هذا العرض كان متغطرساً بالتنكر لجميع صيغنا على مدى السنة الماضية:

تشـكل الزيـارات العائلية بادرة تشير إلى أنه لا يوجد من جانب كوبـا موقف عداء دائم تجاه الولايات المتحدة.

هنـا أُسدل الستار علـى اللقاءات بين المسؤولين الكوبيين والأمريكييـن طيلة ما تبقى من فترة إدارة فورد.

أسباب التصرف الكوبي

كيف يمكن للمرء أن يفسر رفض كاسترو لفرصة جدية لتحقيق تغيير جوهري في علاقاته مع الولايات المتحدة؟ كانت إدارة فورد قد رسمت طريقاً واضحاً خطوة فخطوة نحو التطبيع النهائي. وكان الكونغرس الليبرالـي منفتحاً. فالشروط التي وضعناها كانت شديـدة لصالح تخفيف العبء الإنساني على العلاقات الكوبيــة ـــ الأمريكية. وكان مـا طلبناه من كوبـا أولاً أن تمتنع عن أن تكون مركزاً للثـورة في نصف الكرة الغربي وقاعدة لبروز الاتحاد السوفييتي هناك أو في أي مكان آخر.

رفضـ كاسترو هذه الاقتراحات لأنــه اعتبر أن العلاقات الطبيعية مع الولايـات المتحدة لا تتوافق مع الـدور الذي رسمــه لنفسه بوصفه زعيمــاً للنضال الثوري. لعلـه كان القائد الثوري الحقيقـي في السلطة آنـذاك. كان مـاو منشغلاً بالتهديـد السوفييتي، وعناد مجتمع ألفـي، وصحته المتراجعـة. وكان الاتحاد السوفييتـي تحـت قيادة الجيل الثالث مـن الزعماء الناجين من مظالم ستاليـن الذين لم يعودوا مهتمين في المحافظة على الحملات الصليبية الأيديولوجية، وكان كاسترو خلاف ذلك متعصباً أيديولوجياً وجاء مـن المنفـى وحرب الغوار، وانتصر في حرب «خليج الخنازير»، ونجا مـن «أزمة الصواريخ» التي ساندها إيمانه الشيوعي.

ظهـر كاسترو زعيماً لحركة عـدم الانحياز، وملهماً للراديكاليين في طـول أمريكا اللاتينية وعرضها (ولبعضـ الراديكاليين فـي الولايات المتحدة أيضاً) وبؤرة تركيز الانتبـاه حتى بالنسبة للقوى العظمى. وطيلـة عقـد من الزمن منذ انتهاء «أزمة الصواريخ الكوبية» بدا كاستـرو ساكناً. وتراجع التأييد للأعمال التخريبيــة المتطرفـة بشـكل ملحوظ. وقد تعلمنا في أنغـولا أن ذلك مرده إلى ضيــاع الفرصة، وليس إلى تراكـم النـار الثورية. وظلـت الأولوية عند كاستـرو هي الإطاحة بالنظـام القائم بدلاً مـن استقراره. لم يكـن مهتمـاً بمنهج الخطوة ـ خطوة من أجـل مقايضة دوره الدولي مقابل رفـع حصارنا الذي كان جوهر اقتراحنـا. لـم يتردد في التضحية بتحسين العلاقات مع الولايات المتحـدة من أجل الدعوة إلى استقلال بورتوريكو والتدخل في أفريقية.

كان كاسترو يحتقر المدافعين عن سياسة الانفراج في الكرملين لأنهم ضحوا بالعقيدة من أجل النفعية، كما شرع ينتقد زعماء بيجينغ لتخليهم عن العقيدة لصالح الجغرافيا السياسية. لم تكن دوافعه عقائدية خالصة بل كانت دوافع استراتيجية أيضاً، إذا أصبح الانفراج حقيقة فإن القوتين العظميين قد تضحيان بكاسترو على مذبحه. وهذا ما يفسر قيود كاسترو في تعامله مع الولايات المتحدة. فإذا سمح لنفسه أن ينجرّ إلى نمط المفاوضات الذي نقترحه فقد يعجل بإغراء موسكو على التسوية ويقضي على حافزها لمساندته. وقد يصبح عرضة لتغيير منهج سياسة أمريكا. وقد يخسر كاسترو صفاته المتميزة والقوة الحافزة في حياته لصالح فئة مجتمعة من رجال الدولة البورجوازيين الذين يحتقرهم بشدة.

لهذا كان كاسترو يحتاج إلى الولايات المتحدة كعدو لتسويغ سياسة القبضة الحديدية في إدارة سياسة بلاده والاستمرار في تلقي المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفييتي. كما يستطيع في الوقت نفسه أن يدعي أنه طالما كوبا مهددة فإن هذه الجزيرة لا يمكن أن يتوفر لها نظام أكثر انفتاحاً. من الناحيتين السياسية والاقتصادية. تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سوف يصعب التوفيق بينه وبين استمرار الحكم الشيوعي.

عندما لاحت الفرصة لمساعدة الماركسيين الأنغوليين في صيف عام 1975، لم يتردد كاسترو بالتضحية بحواره مع الولايات المتحدة، لعله لم يفكر قط بأنه كان يتخذ خياراً صعباً. في ذلك الوقت كانت وجهة النظر الغالبة في واشنطن أن كاسترو كان يعمل كوكيل عن السوفييت، وأنه كان يسدد للسوفييت مساعدتهم العسكرية والاقتصادية. وكان مونيهيان يشير إلى الكوبيين في أنغولا على أنهم « غوركاس »[1] ولكن وثائق تلك الفترة أظهرت أن هذا الحكم كان خاطئاً.

جهود موسكو في الأصل في أنغولا كانت نموذجاً لتصرفها في الكونغو قبل 15 عاماً ـ الإمداد بالأسلحة والمستشارين لحركة وطنية من أهل البلاد ـــ وإن كان على نطاق أوسع. وهذا ما كنا نظن أننا نستطيع التعامل معه من خلال البرنامج السري الذي تحدثنا عنه سابقاً.

ولكن ابتداءً من شهر آب 1975 كان كاسترو هو الذي أعطى الأزمة الأنغولية بعداً جديداً. فمبادرة كاملة منه أوفد بضع مئات من المدربين إلى أنغولا في أيار وأتبعهم بتدفق عدة آلاف من القوات المقاتلة (بلغ عددهم في شباط 1967 بما يقدر بأحد عشر ألف مقاتل مع تزايد هذا العدد)، أكثرهم بواسطة طائرات سوفييتية بأوامر من كوبا. وما إن وصلت القوات الكوبية إلى المواقع المرسومة وبدأت تحقق مكاسب، حتى صعّدت موسكو بانتهازية من جسرها الجوي ودعمها العسكري. لقد كان كاسترو هو الذي خطط لانهيار حواره مع الولايات المتحدة، وليس ذلك فحسب، بل خطط لانهيار الآثار الأخيرة للانفراج بإكراه بريجينيف على التدخل في أنغولا (انظر الفصل التالي).

(1) غوركاس: نسبة إلى قوات محاربة من نيبال كانت تحارب تحت إمرة البريطانيين. المترجم.

لا شك أن عناد كاسترو عام 1975 كان يعود إلى دوافع ظرفية. فالعام الذي سقطت فيه الهند الصينية، إذ كان الكونغرس يُعرّي الدوائر الاستخباراتية ويحد من فاعليتها، لم يكن الوقت المثالي لإبعاد كاسترو عن المجابهة العقائدية والفرصة الثورية. في ضوء الانقسامات الأمريكية الواضحة، لماذا لا نستخدم أسلوب البيانات الاسترضائية بدون أهمية عملية ومفاوضات تطالب بتنازلات أمريكية وحيدة الجانب؟

الغاية التي يمكن أن تستخلص من هذه الأساليب (التكتيكات) هي دعوة زعماء الكونغرس والصحفيين البارزين لتوفير ضغوط شعبية لتقديم تنازلات أمريكية وحيدة الجانب.

في 15 ك2 1976 عرض كاسترو روايته عن انقطاع المباحثات مع الولايات المتحدة:

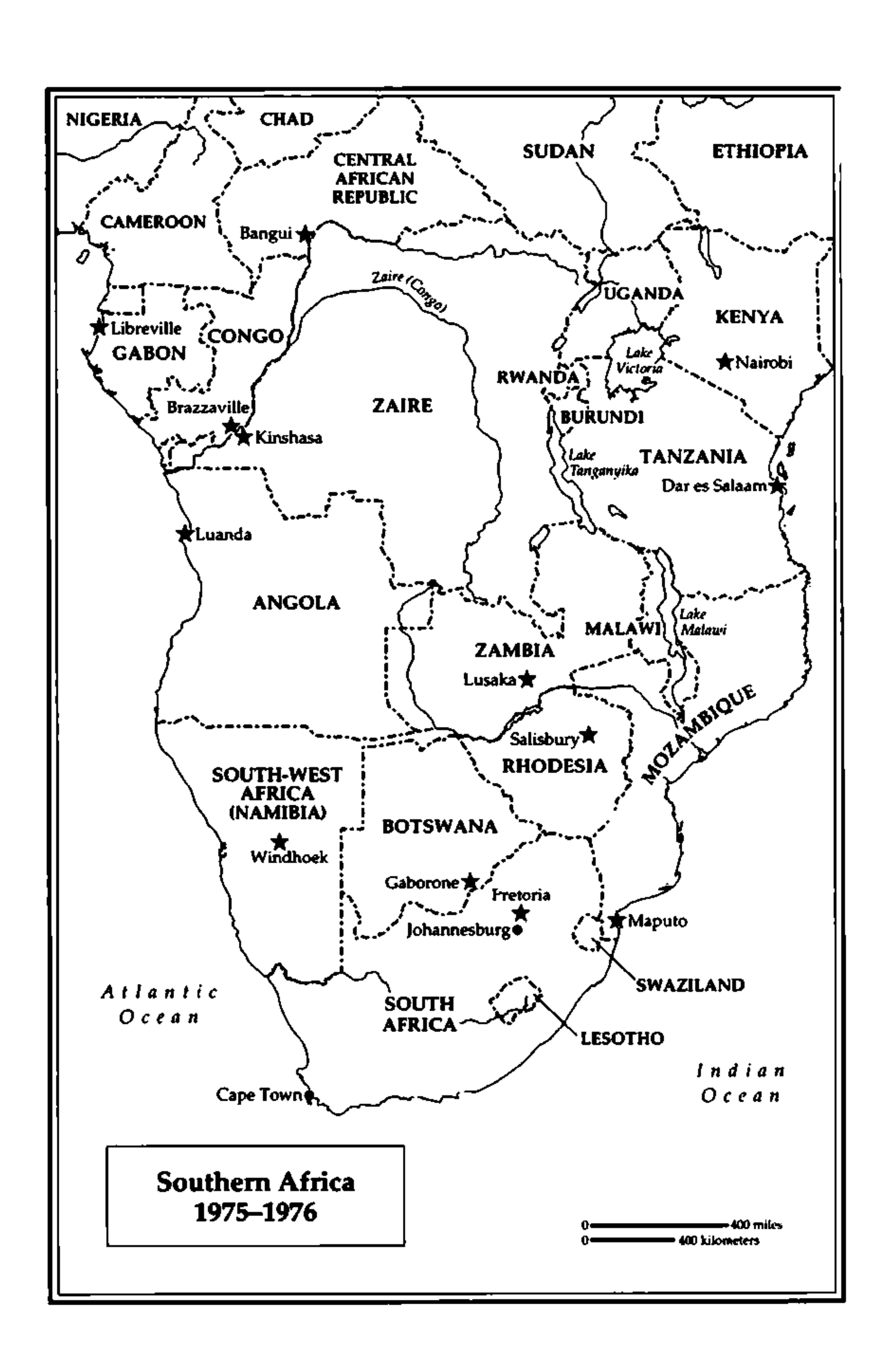
ليست كوبا هي التي ترفض هدف تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ـ نحن مع السلام، ومع سياسة الانفراج، والتعايش بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. ما نرفضه هو الشروط المذلّة ـ الثمن المنافي للعقل الذي تريد الولايات المتحدة منّا أن ندفعه لتحسين العلاقات[11].

ما حدد الهوة التي لا يمكن تخطيها على وجه الدقة أن كاسترو اعتبر منافياً للعقل عرضاً جوهره عدم تدخل الولايات المتحدة في ترتيبات كوبا الداخلية في مقابل عدم تدخل كوبا في الخارج، وكان بالفعل قد شرع يتدخل في أنغولا في اللحظة ذاتها التي قدم فيها العرض.

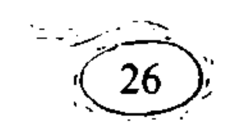


الجُزءُ الثّامِن

علاقات مع العالم الشيوعي



Southern Africa
1975–1976



حرب أهلية في أنغولا

تجمع غيوم العاصفة

في أندر المناسبات فقط تغير زيارة رسمية واحدة سياسة أمريكا الوطنية. ومع هذا استطاع الرئيس كينيث كاوندا، رئيس زامبيا، أن يحقق ذلك على وجه الدقة عندما جاء إلى واشنطن في 19 نيسان، عام 1975. ففي تلك المناسبة أقنع الرئيس فورد وأقنعني أن الاتحاد السوفييتي كان يتدخل في أنغولا عن طريق الأسلحة والخبراء العسكريين وأن علينا أن نجابه هذا الاقتحام من أجل جيران أنغولا.

من جانبنا لم نكن نحتاج إلى أزمة أخرى في قارة بعيدة معزولة حتى الآن عن الحرب الباردة، أزمة يحتمل أن تؤدي إلى شقاق داخلي. فقد كانت الهند الصينية تنهار في ذلك الشهر، والاستقلال الذاتي الكردي قد أُطيح به، والثورة البرتغالية كانت تتجه نحو اليسار على نحو أبعد، ودبلوماسية الشرق الأوسط مجمدة.

كانت زيادة كاوندا مقررة قبل شهور باعتبارهت علاقة تقدير لواحد من رواد نضال أفريقية من أجل الاستقلال. ولم يكن يتوقع منها مبادرات كبيرة. ومع هذا فقد ظهرت سياسة جديدة غير متوقفة تماماً من هذا اللقاء. أقنع كاوندا فورد بأن شحنات الأسلحة السوفييتية تساعد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (MPLA) الماركسية على الإمساك بالسلطة وأن المساعدة الأمريكية قضية ضرورية لإحباط الخطط السوفييتية. وازدادت حجته قوة عندما علمنا لتونا أن ضباطاً متطرفين من السلطة الاستعمارية البرتغالية الراحلة كانوا يحولون مستودعات ذخائرهم وأسلحتهم إلى الحركة الشعبية المذكورة في أنغولا.

إذا كانت السياسة الخارجية هي مجرد حساب تفاضل وتكامل للقوة، فينبغي أن تكون مهمتنا سهلة نسبياً. كانت أنغولا بعيدة عن الاتحاد السوفييتي، والدول المجاورة مثل زائير كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغرب. هذه العوامل مجتمعة هي التي دحرت التدخل السوفييتي، على وجه الدقة، في الكونغو البلجيكي السابق قبل 15 عاماً.

ولكن ذلك كان عام 1975، وأمريكا لم تعد تحتفظ بنقائها الأصلي. فقد أوجدت فيتنام في عقول كثير من الأمريكيين عزوفاً عن مقاتلة الشيوعية في ميادين معارك بعيدة أو السماح للعلاقات الدولية

أن تتحدد وفق هذه الشروط. وتحقيقات المخابرات كانت تعم العمليات السرية ـ وهي الوسيلة الوحيدة لمقاومة الهيمنة الشيوعية على أنغولا. وكان الليبراليون توافقين إلى عزل أفريقية عن الحرب الباردة، رغم أن النشاط السوفييتي ثم النشاط الكوبي الذي لحقه سريعاً قد جعلا هذا الهدف حلماً على نحو متزايد. وأما المحافظون الذين كانوا على وشك الدخول في الانتخابات الأولية الوشيكة ضد فورد بمرشحهم التقليدي الجديد، رونالد ريغان، فما كانوا ليسمحوا لأنفسهم أن يفوتوا معركتهم العنيفة ضد إدارة فورد ورقّتها المزعومة في الالتحام في صراع جيو. سياسي لإبقاء الاتحاد السوفييتي خارج أفريقية. أما الكونغرس ذو الأغلبية المؤيدة لما كفغرن فكان معادياً لأية مغامرات خارجية، ولا سيما عندما تديرها الوكالات الاستخباراتية.

ولكن التحدي الذي لفت كاوندا أنظارنا إليه كان أمراً حقيقياً. فبعد بضعة أشهر قليلة، في 16 تشرين الأول، 1975، عبّرت عما يلي إلى ضابط الخدمة الخارجية في كينشاسا زائير، الذي حفظ برقية فيما يسمى القناة المعارضة، التي تمكن موظفي الخارجية من التعبير عن اعتراضاتهم خارج القنوات النظامية. استدعيته إلى واشنطن لأشرح سياستنا في محادثة شخصية:

> في تقديري أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يستطيع أن يتدخل على بعد ثمانية آلاف ميل عن الوطن بطريقة غير نزاعية ويسيطر على وصول زائير وزامبيا إلى البحر، عندئذ لا بد أن تستنتج دول جنوب أفريقية أن الولايات المتحدة قد تخلت عن جنوب أفريقية. ربما من أجل أفضل الأسباب. عندئذ ستكون أمام خيارين: هل تتوجه إلى الصين أم إلى الاتحاد السوفييتي. ولما كنت متجهاً غداً إلى الصين، فإنني لا أعتقد أنهم سيقدمون لنا أي شيء جيد في أفريقية. وهذا الاتحاد سينتشر. سيحوّل تانزانيا ودولاً أخرى إلى مزيد من التوجه اليساري، وسيكون له تأثير كبير في أفريقية. لهذا أعتقد أن لدينا التزاماً كبيراً لا لعكس الوضع، ربما، إذ إن الوقت تأخر كثيراً، ولكن على الأقل أن نوازن القوى بحيث لا نواجه باستقلال بادعاء لا خلاف عليه من قبل الشيوعيين في لواندا (أنغولا).
>
> ما زلت أعتقد أن هذا التحليل كان صحيحاً في جوهره.

بداية التورط

يمثل رئيس زامبيا كينيث كاوندا الرجل الفصيح الذي ينضح بالكرامة والقوة الداخلية، جيل الزعماء الأفارقة الذين انتزعوا الاستقلال من الاستعمار. وأمثاله من المتأثرين بالمثل الغربية المعادية للاستعمار .وبالنسبة لكاوندا أولئك الآباء الذين أسسوا أمريكا ـ كان ينظر إليهم من قبل المثقفين الغربيين على أنهم تجسيد للتقدمية الليبرالية. وهم الباقون من المدرسة الصارمة. كانت مقاومة السلطة الاستعمارية مؤلمة وخطرة غالباً. إنها ليست المهنة التي تجتذب الرجال والنساء الذين واللواتي يبحثون ويبحثن عن

حياة يمكن التنبؤ بها، أو أولئك الذين يستغرقون في الحياة التأملية. ثمة صعوبة ومناورة ضمن هذا الحيز دوماً.

طلائع الاستقلال الأفريقي تغلبوا على تحديات أكثر تعقيداً بكثير من بناة الأمة في أوروبا والأمريكيتين. دول أوروبا كانت تمثل بصورة عامة وحدات ثقافية وعرقية ـ وقبل كل شيء ـ وحدات لغوية، في حين أن الدول الأفريقية تمثل البقية المتحررة من المستعمرات المتقطعة في القارة على يد الاستعماريين الأوروبيين، واحدة إثر أخرى. وكانت الحدود ترسم وفقاً لما يلائم المتدربين الاستعماريين أو لإيجاد نسخة أفريقية من توازن القوى. ولإحباط المقاومة الموحدة وضمان أن تصبح لغة الدولة الإمبريالية اللغة المشتركة، كانت الحدود تقسّم عن عمد وفق تقسيمات قبلية.

ومع هذا فقد شرع الزعماء الأفارقة بالمهمة التعساء لخلق دول من خليط من القبائل وأحياناً اللغات الموروثة بدلاً من إعادة رسم الحدود الاستعمارية وفق الخطوط العرقية أو اللغوية. والمشرفون على هذه المسيرة، مهما كانت لغتهم، لم يغب عن ذهنهم قط احتمالات النضال المتزامنة التي ينبغي أن يقوموا بها ضد الاستعماريين والمطالبين بالسلطة المنافسين لهم ضمن أراضيهم أو حركاتهم.

ضمن هذا السياق كان موقف كاوندا دقيقاً بصورة غير عادية. عندما ناشد فورد في 19 نيسان 1975، كانت بلاده مستقلة منذ عشر سنوات (منذ 24 تشرين أول، 1994 على وجه الدقة). ولكن الاستعمار كان موجوداً حوله تتحداه نضالات مختلفة من أجل الاستقلال. كانت تحيط بزامبيا أشكال الاستعمار الأوروبي كافة: موزامبيق إلى الشرق، التي تحكمها حركة تحرير ماركسية (جبهة تحرير موزامبيق)، التي اكتسبت لتوها الاستقلال عن البرتغال، وفي الجنوب روديسيا التي كانت سابقاً تحت الحكم البريطاني، تحكمها الآن أقلية بيضاء تُهاجم بمرارة من قبل الأغلبية الأفريقية الأصيلة، ومن جميع الدول الأفريقية المستقلة، وكانت ناميبيا واقعة تحت سيطرة جنوب أفريقية، وزائير تحت الوصاية البلجيكية، يحكمها موبوتوسيسي سوسكو، الحاكم المستبد الغريب الأطوار، وفي الغرب أنغولا التي يحكمها البرتغاليون، واستقلت في شهر تشرين الثاني وكانت تتجه نحو حرب أهلية.

أثناء زيارة كاوندا لواشنطن كان همه الأول أنغولا. لم تكن المشكلة مشكلة ماركسية بقدر ما كانت التخطيط لجلب قوة عسكرية سوفييتية إلى أفريقية. عندما استلمت «جبهة تحرير موزامبيق» السلطة من البرتغال، اعترفنا بها على الفور وبدأنا عملية إقامة علاقات دبلوماسية رغم صفتها الماركسية. وكنا قد تصرفنا بالمثل عندما اتجهت حركة ما بعد الاستقلال في غينيا ـ بيساو، التي حكمتها البرتغال سابقاً، بقوة نحو اليسار.

كانت تتنافس في أنغولا ثلاث فصائل تحرير تتزاحم للسيطرة على أنغولا مع اقتراب التاريخ السحري لاستقلالها في 11 تشرين الثاني 1975. كانت «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» قوية في الشمال لأن زعيمها

هولندين روبيرتو ينتمي إلى قبيلة «باكانغو»، ويؤيده صهره موبوتو رئيس زائير. وفي الجنوب كانت قبيلة أوفيمبوندو هي الأقوى. وكان يقود حركة التحرير فيها جبهة «يونيتا» (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل»، بزعامة جوناس زانيمبي. وكشأن كثير من الزعماء الأفارقة كان يقبل الدعم من أية جهة ممكنة، والتي كانت بالنسبة له الصين ولفترة طويلة، وبدرجة أقل بعض المؤيدين من الدول الاسكندينافية لاسيما من السويد. أما «الجبهة الشعبية» الماركسية، التي كان يتزعمها أغوستينهو نيتو، الطبيب، فكانت أقل اعتماداً على القبلية كما كانت الأقوى في العاصمة «لواندا» والمناطق المحيطة بها. ولما كانت سيطرة العاصمة، حيث تقيم السفارات الأجنبية، ذات أهمية رمزية بالنسبة للاعتراف الخارجي فإن تلك الجبهة كان لها مركزها.

لم يكن للولايات المتحدة ممثلون رسميون في أنغولا وكانت تعلم عرضياً عن مناورات الفصائل المختلفة. وكانت «وكالة المخابرات المركزية» تساعد هولدين روبيرتو بمبلغ مئة ألف دولار سنوياً من أجل الحصول على معلومات والوصول إلى المجموعة التي تعتقد وكالات مخابراتنا أنها الأكثر احتمالاً في النجاح ــ لاسيما أن روبيرتو تربطه روابط عائلية مع موبوتو، رئيس أقوى دولة في المنطقة. وفيما كانت أنغولا تغلي ثبت بالتأكيد حيادنا تجاه النزاع، وذلك عندما سُئلت في 6 كانون الثاني، عام 1975، عن أي مجموعة من المجموعات المتنافسة أكثر توافقاً على المصلحة الوطنية الأمريكية.

في العاشر من شهر كانون الثاني التقت ثلاث فصائل من الزعماء البرتغاليين في ألفور في جنوب البرتغال، وتم الوصول إلى اتفاق تنسحب بموجبه القوات البرتغالية في 30 نيسان، وتحل محلها قوات مسلحة من الفصائل الثلاث، والتي ستشكل أيضاً حكومة مؤقتة. ورحبت صحيفة نيويورك تايمز باتفاقية ألفور واعتبرتها سابقة سيكون لها تأثيرها العميق بالتأكيد على التطورات في روديسيا وجنوب أفريقية(1). ومع هذا فقد علق مراسلها في أنغولا الخبير بشؤونها على لسان أحد المراقبين الذين تساءل مَن منَ الزعماء الثلاثة سيبقى حياً بعد سنة من الآن[2].

في أعقاب لقاء ألفور طلبت وكالة المخابرات المركزية (CIA) في 22 كانون الثاني 1975 من لجنة الأربعين صلاحية زيادة دعمها روبيرتو إلى 300 ألف دولار في السنة. رفضت اللجنة زيادة الدعم إلى سافيمبي وقالت فيما بعد إن الزيادة المتواضعة لروبرتو قد أثارت أعمال التصعيد التي تلت. وهذه حماقة. فنحن نعرف من الوثائق السوفييتية أن الخطة السوفييتية لتسليح الجبهة الشعبية بشكل واسع قد تقررت في شهر كانون الأول 1974، أي قبل شهرين، وأن الكوبيين كانوا يدربون أفراد تلك الجبهة منذ عدة سنوات. وبدأت تصل الأسلحة والمعدات السوفييتية من خلال ميناء بازافيل في الكونغو بعد أن تم بناء خط للأنابيب في بداية الربيع، وسرّعت كوبا من تدريبها العسكري لتلك الجبهة.

في الوقت الذي كانت فيه إدارة فورد معارضة للماركسية المقاتلة فإنها لم تعمد قط للحيلولة دون وصول الحكومات الماركسية أو شبه الماركسية من الوصول إلى الحكم في أفريقية طالما أن جذورها

محليـة. لقد حافظنا علـى علاقات عمل مع بلدان أفريقيـة يسارية مثل الجزائر وتانزانيـا، وكما أشرت، اعترفنا بالأنظمة الماركسية المتعاقبة في المستعمرات البرتغالية الأخرى. كان خطنا الأحمر هو التدخل من خارج القارة والهيمنة من موسكو.

الرسالـة التـي وصلت من كاونـدا في 19 نيسان، 1975 كانـت تفيد أن الخط الأحمـر تم اختراقه في أنغـولا. وقـال كاوندا بحماسة إنه كان يتكلم باسم جميع رؤساء جيران زامبيا (وذكر على وجه الخصوص جوليوس نيريري رئيس تانزانيا، وموبوتو رئيس زائير، وساموار ماتشيل رئيس موزامبيق). وقال إن النزاع الأولـي فـي أنغولا لم يكـن محلياً خالصاً. ولم تكـن «المنظمة الشعبية».. مجـرد مجموعة ماركسية مثل منظمة «جبهة تحرير موزامبيق» بل أداة في يد موسكو:

فورد: هل ثمة خلافات إيديولوجية أساسية في المنطقة؟

كاوندا: «المنظمة الشعبية» وزعيمها نيتو تابعان لموسكو.

كيسينجر: وهل تُمول من قبل موسكو؟

كاوندا: نعم هذه المنظمة تمولها موسكو.

لهـذه الأسبـاب جميعاً، حث كاوندا مُدعياً باسـم الرؤساء الآخرين فورد على دعـم سافيمبي بوصفه رئيساً لدولة أنغولا الناشئة (أقول «مُدعياً» لأنه مع نشوب الأزمة تلاشى عدم العداوة بين الزعماء الأربعة أو أن كاوندا بالغ في ذلك بداية):

> زملاؤنـا تجاهلـوا سافيمبي في الماضي، ولكنه ظهر هذه المـرة كرجل يستطيع أن ينقذ الوضع. قال موبوتو: إن نيتو من المنظمة المذكورة لن يقبل بروبرتو رئيساً لأنغولا الحرة. هولـدن روبرتو مـن «المنظمة الوطنية لتحريـر أنغولا» لن يقبل بنيتـو. الفرصة الوحيدة لدينـا أن نضـع أحداً من «منظمة الوحدة الأفريقية» مع إمكانيـة اقتراح أن يقود كل من نيتو وروبرتو حزبه، وأن يصبح سافيمبي بمثابة زعيم تسوية للثلاثة.

> توسـع كاوندا فـي اقتراحه وأشـار إلى أن مثل هـذه الاستراتيجية ستحظـى أيضاً بدعم ساموار ماتشيل رئيس موزامبيق المستقلة حديثاً:

> تجاهلنـا سافيمبي حين كان يقاتل في الأدغـال، على الرغم من أنه التمس من زامبيا أن نعتـرف به. وقال إذا لـم تعترف زامبيا به فإن «منظمة الوحـدة الأفريقية» لن تعترف به أيضـاً، احتل المقـام الأول في أنغولا ونحـن غيرنا آراءنا. استخلصنا أننـا إذا لم نجعله يتزعـم فإنـه يستطيـع أن يسبب لنـا المتاعب. لهذا تبنـت زامبيا عضويتـه في «منظمة الوحـدة الأفريقيـة» ثم طلبنا منه أن يحضر ويتحادث معنـا جميعاً في «حزب الاستقلال

الوطنـي المتحد» (UNIP). لقد تأثرنـا بإخلاص سافيمبي وصـدق مقصده. طلبنا من الرئيس نيريري أن يقابل موبوتو أيضاً. كلاهما كانا متأثرين..

سافيمبـي رجـل متواضع ويتحلـى بصفات جيدة. جميعنـا في جنوب أفريقيـة، بما فينا ماتشيل، تأثرنا بشخصيته. هذا هو اكتشافنا.

أخيـراً طلـب كاوندا تأييـد العقيد ايرنيستـو أغوستودي ميلـو أنتونيس، وزيـر الخارجية البرتغالي المعتدل:

قابلـت ميلـو أنتونيـس لأول مرة عندمـا كان وزيراً بـدون حقيبة. وعندما قابلتـه مؤخراً بوصفـه وزيراً جديداً للخارجية سألته عن وجهـة نظره في سافيمبي. فقال: إنه كان قلقاً بشـأن نيتو، الذي كان الحزب الشيوعي في البرتغال يؤيـده. ثم أضاف إن البرتغاليين لا يستطيعـون تأييد نيتو لأنـه أحرجهم مراراً. قال إنه يود أن يخبرنا أنه صادق على مسائل معينـة من أجـل أن يغير رأيه ويتّبع الخـط الشيوعي. لهذا السبب قال ميلـو أنتونيس إنه سيؤيد سافيمبي. قلت لميلو أنتونيس إننا معشر الزامبيين لدينا المشكلة نفسها مع نيتو.

سألتـه ما إذا أيدت «منظمة الوحدة الأفريقية» سافيمبي «فهل سيبعد هذا المجموعتين الأخريين في الانتخابات»؟. كاوندا يحشد العوائق كمرض فاضح للسذاجة، وأجاب: «بغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فإن سافيمبي سيكون الرئيس». لم يبين كيف ستُنفذ هذه المناورة، ولكنه لم يبد أي شك في معقوليتها.

مناقشات استراتيجية أنغولا: المكتب الأفريقي

أقنـع عرضـ كاوندا فورد كما أقنعني بأن الخطر في أنغولا لـم يكن مجيء حكومة ماركسية في لواندا ولكـن انتصارها عن طريق التدفق الكبير للأسلحة السوفييتية. كنـا نتلقى تقارير استخباراتية عن جسر جـوي من الأسلحة إلـى برازافيل، حيث كانت تنقل منها بالسفن إلى لواندا. وقد قيل إن الأسلحة المنقولة بحـراً كانت على متـن 24 سفينة، وإن المراكب اليوغوسلافية سلمت 16 شاحنـة من الأسلحة إلى لواندا. وأثنـاء زيـارة كاوندا قُدّر أن مـا بين سبعة آلاف وعشرة آلاف مقاتل من «الجبهـة الشعبية» كانوا يُجهزون ويدربـون على يد السوفييت والكوبيين. وهذا رقم كبير بالنسبة إلى أفريقية. غيّر ميزان القوى لاسيما في لواندا. وسرعان ما تُرجم هذا إلى هجوم للجبهة المذكورة على الأعضاء الأخرين في الحكومة الانتقالية. وطُردت قوات روبيرتو سافيمبي من العاصمة وضواحيها. المنتصر في القتال على لواندا سيحظى بادعاء بديهي بالاعتراف الدولي.

عندما أصبحت أكثر اطلاعاً على تعقيدات السياسة الأفريقية، علمت أن حافز كاوندا كان أكثر تعقيداً ممـا عرضه، وأن العداوة بين الرؤساء الإقليميين أشد غموضاً. كان كاوندا متورطاً في السياسة الداخلية

للجبهة الشعبية وكان يؤيد جماعة منشقة برئاسة دانيال تشيبندا وهي جماعة هزمها نيتو. وسرعان ما اتضح أن تأييد نيريري لسافيمبي كان أقل صلابة مما كان يعتقد كاوندا (نيريري سوف يؤيد الجبهة في المرحلة الأخيرة). أما ماتشيل فيبدو أنه لم يساند سافيمبي على الإطلاق.

لم يغير كل هذا من التحدي الأساسي، والذي كان كثافة التدخل السوفييتي بمعدل لم تشهده أفريقية منذ 15 عاماً، وما لم يُقاوم فإن سلسلة كاملة من الحكومات الهشة يمكن أن تتكيف مع التوجهات المسيطرة التي ظهرت. ولهذا سألت، بعد زيارة كاوندا، مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، أن يقترح خيارات لسياسة الولايات المتحدة في حالة ما إذا كانت أحكام الرئيس الزامبي قد ثبتت صحتها، وطلبت من وكالة الاستخبارات المركزية CIA أن تضع برنامجاً لمساعدة سافيمبي. وكلا الخيارات والبرنامج ستقدم إلى الرئيس.

أثار هذا مجابهة مع الأمزجة الحاكمة في مكتب أفريقية التابع لوزارة الخارجية. كلمة موجزة عن تنظيم الدائرة لا بد منها لشرح ما سيلي.

المستشارون الأساسيون لوزير الخارجية هم أمناء السر المساعدون، ولا سيما أولئك المسؤولين عن المناطق المختلفة في العالم، وهم يقيمون في الطابق السادس للوزارة. إنهم يراقبون الأحداث في مناطقهم، ويضعون أفكاراً للسياسة الأمريكية، ويمثلون وزارة الخارجية في المداولات بين الوكالات، ويضعون معظم البرقيات الصادرة التي تحمل تعليمات للسفراء في أماكنهم. وهم مسؤولون أيضاً عن اختيار ما يلفت انتباه الوزير المقيم في الطابق السابع، من فيض البرقيات الواردة. ولما كان حتى أكثر الوزراء إتقاناً ومعرفة لا يستطيع أن يحيط بكل التفاصيل، فإن مساعدي الوزير، موظفيهم لديهم نطاق واسع من الصلاحية في صياغة توجه السياسة الأمريكية.

في البيروقراطية الكبيرة نجد خطر الغموض في التفاصيل، وبالتأكيد على المُلّح أكثر من المهم موجدين دائماً. إن الأمين العام المساعد، في تنفيذه لتوجيهات الرئيس ووزير الخارجية، هو الذي ينبغي أن تكون السياسة الأمريكية في منطقته متماسكة، وهادفة ومتساوقة مع السياسة المرسومة. وعندما لا يتفق مع الوزير عليه أن يقول هذا صراحة، وإذا فُرض عليه الأمر يظل من واجبه أن يحرص على أن تُنفذ المصلحة الوطنية. وإذا وجد أن هذا لا يتوافق مع قناعاته فعليه أن يستقيل.

لما كان معاون الوزير مهماً جداً في صياغة السياسة وحاسماً كذلك في التنفيذ، فقد عينت موظفي وزارة الخارجية الأكثر قدرة والمحترفين الذين أستطيع إيجادهم لهذه المناصب (والوحيد الذي كان من خارج الوزارة هو وليام روجرز، الذي كان يعمل أميناً عاماً مساعداً للشؤون الداخلية الأمريكية). لم يكن هناك من هم أكثر قدرة وإخلاصاً، وفي الوقت نفسه مجموعة مستقلة من الأمناء العامين المساعدين، من فيليب حبيب في آسيا، ولترمونديل ثم آرثر هارتمان في أوروبا، وجوزيف سيسكو ثم روي أثرتون في

الشرق الأوسط، ووليام بافيم في شؤون المنظمة الدولية، وتوماس ابنديرز في الشؤون الاقتصادية، كانوا يصــرون علــى توضيح وجهات نظرهم بجـرأة إذا ما شعروا أنني بحاجة إلى إرشـاد، كما كانوا في الوقت نفسه ضمانة للتنفيذ الفعال عندما يُتخذ القرار.

المكتــب الوحيــد الــذي كان لــه طريقته الخاصة فــي العمل هــو مكتب «الشـؤون الأفريقيــة». إلى أن أصبحــت وزيراً كانــت غالبية موظفي وزارة الخارجيــة يمضون أشغالهم كافة في المكتــب الذي عُينوا به فــي وقت سابــق. لذا كانوا يميلون إلى عكس وجهة نظر المناطق التــي أمضوا فيها معظم حياتهم المهنية بالإضافة إلى الحكمة التنفيذيــة للأكاديميين، وللعاملين الآخرين في مجالات مسؤولياتهم.. أما بالنسبة للموظفيــن الذيــن يتعاملون مع أوروبا أو آسيــا، أو الشرق الأوسط فإن هذا المنظــور الإقليمي كان يرتبط حتمــاً باستراتيجيــة أمريكا في الحرب الباردة الواسعــة، لأن كل واحدة من هذه المناطق كانت تضم قوى كبيرة ومتأثرة بالسياسة السوفييتية، وكانوا مضطرين أن ينظروا إلى مشكلاتها من منظور عالمي. ولكن فــي المناطــق الراكدة سياسياً ـ مثل أمريكا اللاتينية إلى حد ما وأفريقيا بالمعنى الواسع ـ لم تكن تُشجع وجهات النظر الجيوسياسية (حاولت تجاوز ضيق الأفق هذا بأن أمرت بتعاقب 20% من كل مكتب إقليمي كل سنــة. ولسوء الحظ فإن هذا الإجـراء لم ينجح نظراً لأن كل مكتب كان يُبعد موظفيه الأقل كفاءة بهذه الطريقة قبل أن يُنفذ التعاقب الكامل، وتخلى من جاؤوا بعدي عن هذا البرنامج).

حتــى وقت متقدم مــن السبعينيات كان نمط خاص من الموظفين بحدود مكتــب أفريقية مناسباً لهم ولمزاجهــم. بانعزالهــم كمكتب عن الحرب البــاردة، كان المكتب البيئة المثاليــة لنشر نسخة جامدة من الدبلوماسية: تقوم على استقرار في التقدم الاقتصادي، والسلام في المؤسسات الاقتصادية، والعلاقات الدوليــة وفــق دبلوماسية متعددة الأطراف وقانــون دولي. ولما كانوا لا يشكلون جزءاً مــن التيار الأساسي لصنــع السياســة، فإن كثيراً من موظفــي مكتب أفريقيا قد أوجــدوا نوعاً من عقلية الحصـــار التي حولوا بهــا عزلتهم إلى ادعاء بالتفوق الأخلاقي معتبرين أنفسهم مدافعين عن المثالية الأمريكية. وبتصميمهم علــى إبقاء الحرب الباردة خارج منطقتهم وحمايــة أفريقية من النهب، أصبحوا الرواد العاطفيين لوجهة النظــر القائلة إن القضايا الأفريقية لها طبيعة خاصة تتطلب نوعاً منفرداً من الحل «الأفريقي»: لا أسلحة بل مساعدة اقتصادية، لا انحياز بل مهارة أفريقية باطنية في المناورة بين القوى المتنافسة بدون إفساد العلاقة مع عناصر السلطة التاريخية.

لــم أجابــه وجهة نظر المكتب قبــل أزمة أنغولا، لأنه طالما في ذلك الحيــن كانت جميع القوى الكبرى بمعــزل عــن أفريقية، كانت تلك الوجهة ذات جدوى كبيرة. ولكن في أنغولا عام 1975، كانت المشكلة على وجه الدقة أن الحرب الباردة كانت تقتحم القارة. لقد كان من الجيد تماماً التحدث عن الرغبة في حلول أفريقيــة. ولكــن لم يكن مــن سبيل إلا أن تجابه الأكثرية غيــر الشيوعية في أنغولا ـ أو فــي أفريقية ككل ـ

وتنتصـر على «الجبهة الشعبية» المسلحة بقوة بالسلاح السوفييتـي والتي يدربها الكوبيون. ولذا أصبحت المشكلـة مـا إذا كانت مصلحة أمريكا في أنغولا أو أفريقية كافيـة لتسويغ مقاومة الاستيلاء بالقوى الذي رسمته موسكو. وهذا بدوره ترجم إلى السؤال الذي طرحته على مكتب أفريقية: «انسوا لبرهة مدى أهمية أنغولا نفسها، أنا مهتم بانطباع نيريري وكاوندا وموبوتو عندما يرون أننا لم نفعل شيئاً».

بصـورة كلاسيكيـة يقوم الأميـن العام المساعـد بتحضير ورقة خيـارات تشرح ما ينبغـي مقاومته، والتكاليـف، والمخاطر، وإذا كانت هذه وجهة نظـره، فالوضع أن نبقى بعيداً. ولكن الموظف الذي اخترته لرئاسـة المكتب لم يكن مستعداً لأن يقوم بما هـو أكثر من إعادة تأكيد الحقائق التقليدية لمكتب أفريقية بدون الإشارة إلى الظروف التي تواجهنا حقاً. كان ناتانيل ديفز قد خدم بجدارة وشجاعة سفيراً في تشيلي من عام 1971 حتى 1973، بما في ذلك الفترة التي حدث فيها الانقلاب العسكري ضد سالفادور الليندي. لـم يكـن يستطيع أن يفعل شيئاً لأن الولايات المتحدة لم يكن لهـا دور مباشر في الإطاحة بالليندي[14]. ومع هذا له نشاط جم تجاه «لجنة الكنيسة» وفي الإعلام.

كنت قد زكّيت تعيين ديفيز أميناً عاماً مساعداً في أفريقية. فقد كنت أقدر شخصيته وقدرته، ورأيت أنه لم يُعامل بطريقة عادلة، وكنت أخشى على عمله إذا لم يُعط منصباً رفيعاً. الدبلوماسي المحترف ينبغي ألا يتعرض للعقوبة لأنه تصرف بأمانة في مركز صعب لا يحسد عليه، فتقديمه مثل هذه التضحية سيدمر خدمته المهنية.

اعترض الشيوخ الليبراليون، بز عامة وليـم فولبرايت، في لجنة العلاقات الخارجية بشدة على تعيين ديفيـز، واحتجـت «منظمة الوحدة الأفريقية» بشـدة. ولكن فورد وأنا وقفنا إلى جانـب ديفيز، وبيّنا أنه لا تراجع عن هذا الموقف: إذا أبعد ديفيز فلن يكون ثمة تعيين آخر لأمين عام مساعد في الشؤون الأفريقية طوال ما تبقى من ولاية فورد، وسيقوم أمين عام مساعد مؤقت بالقيام بالمسؤوليات. وبعد معركة استمرت ثلاثة شهور تثبّت أخيراً تعيين ديفيز، وهذا ما ساعدت عليه هزيمة فولبرايت في انتخابات عام 1974 وحل محله رئيساً جون سباركمان من ألاباما. وأدى ديفيز اليمين القانونية في 2 نيسان 1975 أي قبل أسبوعين من زيارة كاوندا وفي الوقت المناسب كي يشتغل في دوامة أنغولا(*).

(❖) في ضوء مشاحناتي الأخيرة مع ديفيز قد يهتم القارئ بالحماسة التي دافعت بها عنه في 22 شباط 1975 في محادثة هاتفية مع ميغ غرينفيلد التي كتبت ضده مقالة عدوانية في «الواشنطن بوست». سألتها: «ماذا فعل نات ديفيز؟ إذا كنت تريدين المؤهلات فسمِّ لي خمسة من موظفي وزارة الخارجية أفضل منه. إنه رجل عمل في فيلق السلام حيث دار أفريقيا، ودرّس في جامعة هوارد، وكان كاهناً في كنيسة زنجية. إنه رجل يتعاطف مع الزنوج. لماذا ينبغي أن يكون الضحية؟» تساءلت غرينفيلد ما إذا كنت أظن أنه الاختيار الصحيح. أخبرتها أن تتفحص من عينتهم وأن تجد حالة واحدة لم أقتل نفسي من أجل اختيار أفضل رجل للعمل. أنا أقدره عالياً، وكان الخيار بين دين جوزيف سيسكو لمنصب «الأمين العام للشؤون السياسية» وتابعت: لو أن سيسكو قبل رئاسة جامعة «لكنت اخترت ديفيز لذاك المنصب. عينته بدلاً من ذلك مديراً عاماً للشؤون الخارجية.. أقول إنها ما كارثية. على الأقل عندما أنهيت خدمات جون سرفيس (الخبير الصيني في عصر ماكارثي) كان ذلك بسبب آرائه. أما هو (نات ديفيز) فقد هوجم لأنه كان سفيراً في تشيلي. على هذا الأساس لا يستطيع أي سفير أن يشعر بأنه يمكن أن ينال منصباً آخر.. إنه مرض الذي يتم التعبير عنه في الخارج.

كان ديفيز راغباً، بل تواقاً، في اتباع الحكمة التقليدية، التي تعني عدم التدخل. ولكنه لم يكن مستعداً على نحو واضح للعمليات السرية، أو لمجابهة جديدة مع الكونغرس، في أعقاب خبرته مع «لجنة الكنيسة». وحسب تقديره المنشور كان ديفيز يخشى الدعم المادي السري المتواضع لهولدين روبيرتو الذي أقر في شهر كانون الثاني: «لم أكن أعرف أن مثل هذه البرامج ما تزال سارية في أعقاب تحقيقات الكونغرس والاهتمام بالنشاطات الأمريكية السرية في الخارج». بمعنى آخر كان ديفيز لديه مخاوف حقيقية تجاه العمليات السرية من حيث المبدأ.

مع الأسف لم تكن ثمة طريقة معقولة لنقحم أنفسنا في أفريقية ما بعد الحرب الأهلية إلا عن طريق عملية سرية. الإعلان عن تدخل رسمي في الحرب الأهلية الأنغولية سيواجه بمعارضة من قبل الدول الأفريقية كافة، بما في ذلك الدول التي تطلب مساعدتنا. قد يناشدون مساعدتنا ولكنهم غير مستعدين للمصارحة بذلك خشية شرعنة سلسلة من التدخلات الخارجية. كما أن التدخل لا يمكن أن يكون سرياً. ثماني لجان في الكونغرس قد تطلب الاطلاع والشهادة. وقد أُطلعت بالفعل من خلال أربعين شهادة في فترة ستة أشهر. ومعارضة ديفيز لعملية سرية كانت تعني من حيث المبدأ أن المسألة التي أراد الرئيس أن يعالجها قبل غيرها لا يمكن التعامل معها: المصلحة الوطنية التي ترغم الولايات المتحدة على مقاومة النشاط السوفييتي في جنوب أفريقية بالوسائل العملية ينبغي أن تكون سرية بالضرورة.

تنتمي أنغولا إلى فئة العمليات العسكرية السرية مثل غواتيمالا، وخليج الخنازير، والحرب في لاووس، والعملية الكردية التي تختلف عن العمليات الاستخباراتية الكلاسيكية السرية بأنها ليست سرية حقاً. لما كانت جميعها متورطة في عمليات عسكرية من نوع ما، فلا سبيل للتظاهر أنها لم تجر. الجانب السري فيها له وجهان: لما كانت نفقاتها لا تمر عبر قناة الميزانية الطبيعية للكونغرس، فلدى الكونغرس فرصة أن يقبل بما لم يصادق عليه. والوجه الثاني أن الحكومة الأمريكية لا تعلن رسمياً عن العمليات السرية. وهذا ما كان يمكّن الحكومات الأخرى، أن تتبنى موقفاً مكبوتاً أيضاً (*). اللاعبون الرئيسيون في جميع الجوانب كانوا يعلمون في الواقع ما كان يجري في أنغولا. فالتصريح العلني من جانب الولايات المتحدة ليس من شأنه إلا أن يرغم الحكومات الأخرى أن ترد بشكل أكثر انفتاحاً. وهذا ما يجعل الحل الدبلوماسي أصعب تحقيقاً.

ثمة سبب إضافي يجعل المكتب الأفريقي متعثر الخطا وهو أن أي برنامج سري يتعلق بأنغولا ينبغي أن يعتمد على زائير وطلب مساعدة رئيسها، موبوتو، الذي كان سلوكه حتى في ذلك الحين يكاد يكون فاضحاً. سوف أتحدث عن موبوتو في الفصل الثلاثين. أما بالنسبة للأوضاع الراهنة يكفي الإشارة أنه

(*) طيران طائرة - 2لا فوق الاتحاد السوفييتي التي بدأت في عهد إيزنهاور مثال جيد على ذلك. كان من الواضح أن الزعماء السوفييتين يعلمون أن هذه العمليات تجري، ولكنهم لم يردوا بعنف إلا بعد أن أسقطت طائرة واعترف إيزنهاور علانية، أن هذا كان يجري.

كان يحصل على مؤازرة إدارات أمريكية وأوروبية متعاقبة لأنهم كانوا يخشون حدوث فوضى في زائير أكثر من اعتراضهم على سلوك موبوتو. على مدى قرابة 40 عاماً دعمت كل إدارة أمريكية استقلال زائير وحكم موبوتو. وقد ناور الرؤساء كينيدي وفورد وكارتر وريغان من أجل المحافظة على وحدة أراضي زائير ضد هجمات من جيرانها المتطرفين. وإدارة كلينتون، التي تعاونت من أجل الإطاحة بموبوتو، تابعت بصورة أساسية السياسة ذاتها تجاه خليفته الستاليني لورينت كابيلا، الذي حكم البلاد على طريقة موبوتو وكان سجله بالنسبة لحقوق الإنسان يبعث على الأسى بصورة أشد.

كانت أطول حدود لزائير هي حدودها مع أنغولا. ولأن قبائل الحدود المتفرقة تعيش في كلا البلدين، فقد شاركت في حروبهما الأهلية. وفي عام 1975 تدخل موبوتو في حروب أنغولا الداخلية، وفي عام 1997 شاركت أنغولا في إنهاء حكم موبوتو.

في عام 1975 كان لا بد لأي تدخل أمريكي في أنغولا أن ينطلق لوجيستيكياً من زائير. قلت في اجتماع للموظفين لدي: إنني أفضل رفاقاً آخرين لموبوتو، ولكنه الوحيد في الساحة. البديل كان القبول بالخطة السوفييتية لتغطية التوازن الأفريقي. إذ من الأسهل كثيراً التعامل مع موبوتو مع حكومة تسيطر عليها موسكو في لواندا.

عندما تختار بيروقراطية وزارة الخارجية ألا تعارض جبهياً سياسة لا توافق عليها، تستخدم مهاراتها في المراوغة. لم تقدم لي ورقة الخيارات التي طلبتها قط. وبدلاً من ذلك تلقيت عظات لا تتناسب مع المشكلة. وهكذا، تلقيت من مكتب أفريقية مذكرة في 7 أيار موقعة من ديفيز ضد «أي تدخل مباشر زائد عن الحد في النضال السياسي لأنغولا ما قبل الاستقلال.. يمكن أن يتسع النفوذ الأمريكي في أنغولا كثيراً عن طريق توسيع المساعدة عند الاستقلال». ولكن ماذا يحصل إذا نشبت حرب أهلية في يوم الاستقلال؟ ماذا يعني «التدخل الزائد»؟ هل كانت التوصية تعني أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تزيد المساعدة الاقتصادية لأية حكومة أنغولية حتى لو كانت دكتاتورية شيوعية نصّبها جسر جوي سوفييتي ومستشارون سوفييت وكوبيون؟

لم يجب ديفيز عن هذه الأسئلة، وبدلاً من ذلك ذهب إلى أفريقية ليقدم نفسه مساعداً جديداً لوزير الخارجية، وعاد في 24 أيار، عندما استلم التوصية التالية:

> نحن لا نعتقد أن مصالح الولايات المتحدة في أنغولا قوية بما يكفي كي نضمن مستوى عالياً من التدخل الأمريكي أو التزاماً واسعاً بتقديم موارد أمريكية، ولاسيما تقديم أسلحة.

مرة أخرى لم يكن ثمة دليل على تدفق سوفييتي للأسلحة يخل بالتوازن في نزاع أفريقي: هكذا كان موقف المكتب التقليدي من النزاعات الأفريقية البحتة. وطرح السؤال أين هي

هذه المصالح الأمريكية أو لماذا، في مواجهة إمداد سوفييتي مستمر بالسلاح للفصيل الماركسي، أما مساعدة المجموعة غير الشيوعية بالأسلحة الأمريكية فأمر مرفوض.

وجهات النظر المختلفة في صميم هذه المداولات انعكست في هذا النقاش بين ديفيز وبيني في 16 تموز:

ديفيز: إذا اتخذنا خيار الامتناع عن القيام بأي شيء، يمكن أن نكون فعالين للغاية في ذلك لدى المجموعة الأفريقية.

كيسينجر: أين؟ في زائير؟ في زامبيا؟

ديفيز: اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في 28 من الشهر.

كيسينجر: ولكن من هي الدول المعنية التي سوف تتأثر؟

هل ستتأثر زائير من عدم مشاركتنا؟

ديفيز: لا..

كيسينجر: .. وماذا عن زامبيا؟

ديفيز: نعم: أعتقد ذلك.

كيسينجر: أشك في ذلك. ماذا عن نيريري (زعيم تانزانيا)؟

ديفيز: نعم.

كيسينجر: إذا تأثر، ما هي الاستنتاجات التي سيستخلصونها؟

ديفيز: على الأفارقة أن يشرعوا بالتحقق أنهم مسؤولون عن مصيرهم.

كيسينجر: افترض أنهم تحققوا أن مصيرهم مع أوروبا الشرقية، فهل نستخدم الصينيين لتحقيق التوازن؟

ديفيز: لقد كانوا مدهشين في نجاحهم في العقد الماضي.

كيسينجر: كان ذلك قبل أن يجعل السوفييت أحدهم يكسب.

كان لدى المكتب الأفريقي الكثير مما يعلمني إياه عن أفريقية. لم أكن مطلعاً على العلاقات الداخلية بين الزعماء الكبار. ويمكنني أن أستفيد من التحليل المفصل للمخاطر ولماذا كان المكتب مرناً للغاية تجاه قيام الحكومة الشيوعية في أنغولا التي أوجدها المدربون الكوبيون والسلاح السوفييتي. بدلاً من ذلك تلقيت تكراراً للابتهال المألوف الذي لا طائل تحته من أجل مواجهة أزمة نوعية كنا نسعى إلى تجاوزها.

بعد استلام مذكرة ديفيز في 24 أيار، رحل ثانية إلى أفريقيا من أجل جولة أخرى من زيارات

استهلاليـة. ونظراً للضغوط في أنغولا، والمواعيد الأخيـرة المتنوعة للعمل، فإن إقاماته المؤقتة. كان لها نتيجـة عمليـة في أن يأخذ رئيـس المكتب الأفريقي المبـادرة من اتخاذ القرار فـي واشنطن. ومع تجنب المسائـل، حاولـت أنا والرئيـس أن نتعامل معهـا. وفي 18 حزيران بعثنـا باثنين من كبـار موظفي وزارة الخارجية إلى زائير للاطلاع على الوضع طبيعياً، وهما شيلدون فانس، سفير سابق في زائير، وولتر كاتلر المديـر الإقليمي لزائير (وفيما بعد سفيراً فيها). كانـت التعليمات الموجهة إليهما الحصول على توصية موبوتو والقيام «بحوار صريح» معه حول النتائج المتوقعة. وكانت تجربتي مع موبوتو أنه مهما كان تصرفه العام غريباً، فقد كان محللاً حاد الذكاء لمتطلبات بقائه.

فـي 27 حزيران أخبرني فانسـ وكالتر، ومعهما إدوارد مولكاهي، نائب ديفيـز (حيث كان ديفيز مرة أخـرى فـي واحدة من جولاته الاستطلاعية). أشـاروا إلى أن موبوتو، الذي لا يريـد حكومة يسيطر عليها الشيوعيـون قرب حدوده، طلب مساعدة أمريكية ليدحر «المنظمة الشعبية».وهو مستعد أن يساند الجهد الأمريكي بقواته. وفيما يلي مقتطفات من حديثي مع فانس ومولكاهي:

كيسينجر: إذا كنا سنفعل ذلك فينبغي أن نقوم بما نريده بلا تردد. هل نستطيع أن نكسب؟

فانس: إنهم يعتقدون ذلك.

كيسينجر: ما هو رأيك؟

فانس: يحتاج الأمر إلى نصيحة مباشرة. أرى أن مطلبنا الأدنى يتجلى أن نتجنب جعل نيتو يكسب.

كيسينجـر: وصيتـي، إذا كنـا سنقـوم بذلـك، ينبغـي أن نحـاول الكسب. هـل يستطيـع السوفييت التصعيد؟

فانسـ: ليس بالسرعة التي نستطيعها. إذ لدينـا مساحة شاسعة نستطيع الإمداد من خلالها وهم لا يتمتعون بذلك.

كيسينجر: هل ينبغي أن نحاول إشراك كاوندا؟

فانس: لا أعرف الكثير عن علاقات كاوندا وموبوتو. كاوندا ونيريري يؤيدان سافيمبي.

مولكاهـي: إنهمـا يحثاننا على تأييد سافيمبي. أعتقد أنه ينبغي أن ندعهما يعرفان أننا نساعدهما ـ ولكن ليس بالتفصيل.

وفيمـا كانـت واشنطـن تتردد كان تدفـق الأسلحـة السوفييتية يستمر علـى أنغولا بكميـات متزايدة. واستمرت هجمات المنظمة الشعبية على قوات روبيرتو ونجحت في طردها من معظم أرجاء لواندا. ووفقاً لمقابلـة صحفية أجريت مع نائب رئيس الوزراء الكوبـي كارلوس رافاييل رودريجيز، في 10 كانون الثاني، 1976 وصل إلى أنغولا في نهاية ربيع السنة السابقة 230 مستشاراً عسكرياً كوبياً.

مـن جانبنا لـم تتخذ «وكالة الاستخبارات المركزيـة» أية إجراءات سريعـة للاستجابة إلى طلبي من أجل برنامج لمساعدة كاوندا وسافيمبي. وأخيراً، أوصت الوكالة بإنفاق مقدار 6 مليون دولار من أجل هذه المساعدة. وهو مبلغ محدود بالمقارنة مع ما تعهد به السوفييت.

وفـي 16 تموز حُسمت الأمور بعـد أن أخبرني ديفيز أن الوقت تأخر كثيراً مـن أجل التصرف لأن نيتو حقـق السيطرة. وكان ذلك بعـد ثلاثة أشهر فقط من إعلان المكتب الأفريقـي والمخابرات المركزية أن هولدن روبيرتو بات الأقوى بين المتنافسين ولذا لم يعد يحتاج كثيراً إلى المساعدة:

خـلال السنة الماضية طالبت تكـراراً بتحليل الوضع، ولكن «المكتب الأفريقي» قال إنه لن يكسب أحد لذا ينبغي ألا نتدخل. ثم قالوا بعد ذلك إنه إذا كان ثمة أحد سيربح فهو روبيرتو..

مـن الصعب فهم هذا التغير في الرأي. إنها نفس المجموعـة التي أفسدت طلباتي من أجل الحصول علـى إجابـات بعدم إعطائي جوابات أو بطلبي إعطاء مستنـدات مكتوبة بعدم تقديم أي شيء مكتوب على الـورق. كيـف يأتون إلي اليوم بحجة أن الأمر انتهى ـ إذا تركنا جانبـاً مسألة الحكم على الأمور. قد تكون علـى خطأ أو صـواب، ولكن مجموعة من الاختصاصيين من واجبها أمـام قيادتها أن ترفع أعلام الخطر محذرة. وإذا لم نفعل شيئاً فسأكون أنا المسؤول.

أعلمت ديفيز أنني أوصي بمساعدة سرية للقوى غير الشيوعية في أنغولا وقلت له إنني سأكون مستعداً لأن أرفع مذكرة من جانبه تعارض مشروع الرئيس:

> إذا أصبحـت أنغولا شيوعية، فسيكون لذلك تأثيـره في أنغولا وزائير وزامبيا.. إلخ. وهذه الـدول ستستخلص بوضوح أن الولايات المتحدة لم تعد عاملاً فاعلاً في جنوب أفريقية. وسندفـع ثمن ذلك لعدة عقود. كمـا أن ذلك سيؤثر في توجهها. سيستنتجون أنه إذا كان السوفييـت يستطيعون تقديم مساعـدة كبيرة ونحن لا نستطيع ذلك، فهذا يعني أنهم هم العنصـر القـوي الذي ينبغـي التعامل معه. ولكننـي لا أستطيع أن أفهـم كيف لا يستطيع الاختصاصيون أن يجلبوا انتباه قادتهم إلى أن هناك مشكلة. إنه ليس بالشيء اليسير ما يجري في جنوب أفريقية..
>
> .. وحـول أنغولا سوف نرفع التقريـر إلى الرئيس غداً. أنا واثق أنه سيوافق على 6 ملايين دولار. ستُرفـع إليـه وجهة نظـر وزارة الخارجية بـدون تغيير أو اختصـار. وسيطلع على تقاريـرك أولاً أيضـاً. وسيطّلـع على وجهة نظـر الخارجية وعلـى الآراء الفرديـة أيضاً. وتقديري أنه سيذهب قُدُماً.

كانـت واشنطن فـي تموز 1975 في وضـع سُريالي. كنا نُهاجـم بعنف من قبل ألكسنـدر سولزنستين والمحافظيـن لأننـا لم نكن صارمين كفايـة تجاه الشيوعيـة. ونُنتقد من قبل الليبراليـن (ومن المكتب

الأفريقــي فــي وزارة الخارجية) بأن هاجــس الشيوعية يستبد بنــا. وكان انتقاء الكونغرس مؤكداً إذا ما ذهبنا بعيداً وتورطنا وذلك نتيجة للجدل حول فيتنام الذي انتهى منذ بضعة أشهر خلت.

ومــع هذا لــم يكن ثمة وسيلة لتجنب التحــدي الذي نواجهه، والذي وصفته لفــورد في 17 تموز عندما أوصيت بالموافقة على البرنامج السري المقترح من قبل «وكالة الاستخبارات المركزية»:

كيسينجر: أُفضل أن نعمل. فإذا لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً في الوقت الذي تسيطر فيه المجموعات التــي يؤيدها السوفييت فلا بد أن نستنتج أنها يجب أن تتكيف مع الاتحاد السوفييتي والصين. أعتقد على مضض أنه ينبغي أن نفعل شيئاً. ولكن ينبغي أن تعلموا أن لدينا مشكلات كبيرة مع وزارة الخارجية. إنهم يعارضون ويتملصون.

فورد: ماذا عن ديفيز؟

كيسينجر: سيستقيل وسيجر معه بعضهم.

فورد: بعدما فعلت أنت وأنا من أجله.

سلّمت إلى فورد مذكرة ديفيز التي تحتوي على اعتراضاته وحضّيته على أن يدرسها قبل الوصول إلى قرار نهائي.

خصصــ برنامج «وكالة الاستخبارات المركزيــة» 6 ملايين دولار لإنفاقها على قوات هولدين روبيرتو بالدرجــة الأولــى وتشــرف عليها زائيــر. استراتيجيتــي المفضلة أن نكســب كما أخبــرت مبعوثين في 27 حزيــران. ولكن اللجان الثمانيــة للكونغرس، الذي يسيطر عليه ماكنفرن، والتي لا بد أن تُستشار لن توافق أبداً على ما ستعتبره مقاربة عسكرية. لذا تبنينا ـ بدون حكمة ـ استراتيجية لتحقيق الجمود على الأرض بتسليــح سافيمبــي وروبيرتو ثم الضغط علانية علــى الاتحاد السوفييتي كي يوقــف إمداداته من السلاح. عنــد تلك النقطة، مــع توازن الفصائل وفــوز الجانب غير الشيوعــي، سوف ندعم نــداء «منظمة الوحدة الأفريقيــة» OAU لإنهــاء الدعم العسكــري الخارجي، وبذلك نعيد المسألة إلى بعــد أفريقي. أقول «بدون حكمــة» لأن التــوازن يصعب تحديــده. وفيما أحاول أن أدفــع التوازن نحو انتصار، فــإن مدير المخابرات المركزيــة (C/A) وليــام كولبي استخدمه كمبرر كي يقصر جهدنا على بعد من شأنه أن يقلص المجابهة وبالتالي الهزيمة المحفوفة بالخطر.

فــي صبيحــة اليوم التالي، في 18 تمــوز، أعلن فورد، فــي اجتماعنا التقليدي في المكتــب البيضاوي، قراره:

فورد: اتخذت قراري بشأن أنغولا. أعتقد أنه ينبغي أن نسير قُدُماً.

كيسينجر: أنت ستصادق على ذلك.

فورد: أنا راغب في ذلك.

كيسينجر: سوف نبعث (بشليدون) فانس إلى موبوتو مع مليون دولار، مصحوباً مع أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية. سنقول له إن لدينا 6 ملايين دولار، وأكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر، وسنطلب منه أن يأتي ببرنامج. قد يكون الوقت متأخراً جداً لأن لواندا ضاعت. وما لم نستعدها فسيكون الوضع يائساً. سنطلب من ديفيز الاستقالة، ثم سأعمد إلى تنظيف «المكتب الأفريقي» (AF).

فورد: ولكن إذا لم نفعل شيئاً فسنخسر جنوب أفريقية. أعتقد أن موقفنا مفهوم. أعتقد أننا نستطيع أن ندافع عنه علانية. لن أدع أحداً من القاع المظلم يردعني.

ناقشنا أنا والرئيس بإيجاز العلاقة ما بين أعمالنا وسياستنا الانفراجية. قلت إن الانفراج يُمكّننا من أن نكون حازمين تجاه قضايا تتضمن مصالح قومية مهمة لأنها أعطت الاتحاد السوفييتي حافزاً كي «يطأطئ رأسه» عند التحدي. مهما كانت النظرية فقد حمي الوطيس، ونحن شرعنا بتنفيذ برنامجنا.

بعثنا بشيلدون فانس وولتر كاتلر ثانية لإخبار موبوتو. كما أُجبر زعماء أفارقة آخرون من قبل موظفين في وكالة المخابرات المركزية. وأُعطيت صحف أفريقية مختارة تفاصيل عن الإمدادات السوفييتية في أفريقية لإحداث رد فعل في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) المقرر عقده في نيروبي في 28 تموز. لم تفد الاجتماعات على الحكومة البورتغالية اليسارية لتشجيعها على توجيه موظفيها في أنغولا ـــ ولاسيما الضباط ـ من أجل انتهاج موقف نزيه ووقف توزيع الأسلحة على المنظمة الشعبية. وزيدت الاعتمادات المالية لأنغولا بمقدار 20 مليون دولار.

ما إن تمت المصادقة على البرنامج من قبل الرئيس حتى استقال ديفيز. لقد ظل في المكتب أكثر من ثلاثة شهور بقليل وأمضى معظم الوقت في زيارة تمهيدية لأفريقيا. ومن أجل تجنب المشاحنة العلنية، ولأننا نقدر خدمة ديفيز السابقة، عيناه سفيراً في سويسرة.

كانت ردود الفعل الأولية في أفريقية مشجعة. فقد كان موبوتو متحمساً، وكاوندا، رغم تحذيرات سافيمبي من خلال زامبيا. وتم تأسيس وسيلة الاتصال الاستخباراتي عن طريق مستشاره الموثوق، مارك تشونا، الذي كان يعمل سابقاً عند كاوندا بوصفه ممثلاً له في المهمات الدبلوماسية الحساسة.

استراتيجية أنغولا

آخذاً بالاعتبار كيف انتهت الأمور ولاسيما أثناء كتابة هذه الصفحات، كنت أسأل نفسي ما إذا كان المشروع سيتم الالتزام به. لم تدخل به بسهولة بالتأكيد. لم يكن من صفاتنا أن نمضي ثلاثة شهور نحلل خياراتنا. ولما كنا نعي أن من المؤكد أن نواجه قريباً معارضة شديدة من الكونغرس، كنا نبحث بدأب عن خبراء تقع على عاتقهم المغامرات الأفريقية.

ولكننــا ببساطة لا نستطيع أن نتنازل في وجــه تحد صفيق للغاية، وكنا نأمل أنه إذا أخذنا على عاتقنا مسؤولية أولية، فإن الكونغرس سينظر إلى المسألة في النهاية بالطريقة ذاتها. ليس منذ أن أصبح الكونغو البلجيكي مستقلاً منذ 15 عاماً كان هناك جهد سوفييتي جدي لتغطية التوازن السياسي لأفريقيا بوسائل الشحنــات العسكرية والمستشارين. إذا كان الاتحاد السوفييتــي يستطيع أن يسود على مناطق بعيدة جداً عن حدوده في وجه مثل هذه الصعوبات اللوجيستيكية وقيادتنا للبحار، فأية أمور ستغريه في مناطق أقرب إلــى المصالح القومية الروسية التاريخية، كالشرق الأوسط؟ ما هي الاستنتاجات التي ستستخلصها دول أفريقية، إلى رفض مقاومة مغامرات الحرب الباردة من جانب الاتحاد السوفييتي؟ ترك الميدان للعمليات العسكريــة السوفييتيــة سوف يُديننا بعدم المبالاة بالفوران في جنوب أفريقية الذي يلوح في الأفق وكذلك فــي مناطق أخــرى أيضاً. المسألــة، بإيجاز، لم تكن الأهميــة الجوهرية لأنغولا، بــل مضاعفات السياسة الخارجية الروسية والعلاقات طويلة الأجل ما بين الشرق والغرب.

كان لــدى فورد ولدي شكوك قليلة حول ماذا ينتظرنا على الصعيد الداخلي. في الفترة ذاتها التي كنا نطلب من المخابرات المركزية أن تنظم مقاومة للاتحاد السوفييتي في أنغولا، كانت الوكالات الاستخبارية تُكبّل من قبل كونغرس يهيمن عليه ماكنزن، وكان مدير المخابرات المركزية (CIA) في حالة صدمة. كان المحافظــون يهاجمون إدارة فورد بشأن «صــك هيليسينكي النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي»، والمحافظون الجــدد كانــوا يكيلون الانتقادات لمفاهيم اتفاقية «سالت».وبعد عدة عقود تالية راح أبطال المجابهة ذات المفعول الرجعي يكتبون المقالات حول افتقار إدارة فورد للحل الأيديولوجي لمقاومة التوسع الشيوعي. هم نادراً ما وجدوا في ميادين للمعارك مثل أنغولا حيث كانت تدور المواجهة حقاً.

كنــت أنا وفورد نعي عزلتنا، ولكننا كنــا نعي أيضاً واجبنا تجاه البلاد كما كنا نراه. كان يتضمن سؤالاً فلسفيــاً لا بد من الإجابة عنه بشكل مقنع: ما هي مسؤولية أولئك الذين يديرون السياسة الوطنية، عندما تصطــدم دوافــع المصالح القومية والسياسة الداخلية؟ فورد وأنا كنا نــرى أن بلداً قوياً وحيوياً كالولايات المتحدة يعتمد عليها الكثير ليس لها الحق في أن تتخلى عما يعتبره رؤساؤها مصلحة قومية حيوية للسياسة الداخليــة. إذا كان الرؤســاء يقاتلــون من أجل ما هو ضــروري، حتى لو أخفقوا، فسيظلــون يراهنون على شعبنــا الذي يُفترض أن يساعد على مستقبل أفضل وأكثــر أمناً. وإذا رفض الرؤساء أن يتابعوا المصلحة القومية كما يرونها، فلن يكون لدى الشعب معايير للتعامل مع الانهيار الحتمي. ولن يعزوا للانهيارات حتى لو جاءت على يد القادة الذين ينفذون رغبات الشعب الظاهرية.

لــم نخطــئ في عــدم الالتفــات إلا قليلاً إلــى الشــؤون الداخلية، بــل في الالتفــات إليها كثيــراً جداً. الاستراتيجيــة الفعلية التي اتبعناها كانت الاهتمــام كثيراً باعتراضات الكونغرس والوزارات مما لم يترك لنــا هامشــاً لمواجهة ما هو غيــر متوقع. كان لإعطاء ديفيــز لنفسه دوراً أكثر مما يستحــق في المناقشة،

وتعليقه وكأنه يعلم بالغيب في مذكرته التي تعترض على ما كنت أقرّيته وقدمته للرئيس كان له تأثير كبير: «طالما أن مسوّدة خطة العمل هي المعنية فإن وجهة نظري ـ التي عبرت عنها ـ أن الإجراءات المقترحة غير ملائمة لتنفيذ الغاية المقصودة». لم يكن من الواضح ما إذا كان ديفيز يعني أن أي تدخل عسكري لن ينجح (وهذه عقيدة المكتب الأفريقي) أم أنه يقصد أن الوسائل المقترحة فعلاً غير ملائمة لتحقيق هدف آخر يمكن الوصول إليه. إذا كان ديفيز يعني أن الوسائل المقترحة لم تكن ملائمة للهدف فقد كان صائباً في هذه النقطة. صانعو السياسة يدفعون الثمن عادة عندما يعبرون عن شكوكهم بتجنب التنفيذ.

لم يكن الخطأ الأساسي هو قرار منع السيطرة الشيوعية على أنغولا، بل في الطريقة التي نفذنا بها هذه السياسة. إحدى المشكلات كانت أن فورد، وسكوكروفت وأنا، المسؤولون الثلاثة عن البرنامج.

كنا نتصرف بضعف. فبعد أيام قليلة بعد اتخاذ قرار أنغولا، غادر فورد ومستشاروه الرئيسيون إلى هيليسينكي ومحطات أوروبية أخرى. أما أنا فقد انشغلت طيلة شهر في الرحلات المكوكية التي أسفرت عن الاتفاقية المؤقتة ما بين مصر وإسرائيل. وفي شهر تشرين الأول انتقلت إلى الصين لأرتب زيارة فورد إليها. وفي شهر تشرين الثاني ارتحل الرئيس وكبار مستشاريه إلى قمة رامبولييه، ثم إلى الصين، وأندونيسيا، والفيليبين. أما «المكتب الأفريقي» المكلف عادة بتنفيذ مثل هذه العملية بكاملها، فقد أصيب بالشلل لاستقالة أمينه العام المساعد، والفراغ المحتم إلى أن تتم مصادقة مجلس الشيوخ على تعيين خلف له.

كان من الممكن معالجة المشكلة لو أن سلسلة القيادة دون مستوى القمة كانت أكثر تحرراً وقدرة على التحرك. فالرئيس ووزير الخارجية لا يشرفان عادة على العمليات اليومية، كما لا يشرفان أبداً على العمليات السرية. وفي حالة أنغولا، كانت هناك ثغرة واسعة في المواقف ما بين المستوى الأعلى ومن كانوا يشرفون فعلياً على العملية. لقد كانت البرامج السرية، تاريخياً، تدار بعد أن تصادق عليها «لجنة الأربعين» من قبل وكالة المخابرات المركزية يوماً بيوم. وكان هذا مناسباً طالما أن العمليات السرية كانت من جهود المخابرات التقليدية، المركزة على عمل سياسي. ولكنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال عمليات عسكرية بالحجم المنتشر الآن.

إن التمويل من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لا يقتضي أن تُدار العمليات الفعلية من قبل كوادر «الوكالة». إنهم غير مدربين على قيادة وحدات عسكرية لذا فهم يلجأون إلى مرتزقة أجانب غير معتادين أو مطلعين على خطتنا الشاملة. عندما يدير العاملون في «الوكالة» عمليات عسكرية يعوزهم عادة الإحساس بالملاءمة التكتيكية وينجذبون إلى حيل دراماتيكية أكثر مما يهتمون باستراتيجية متماسكة طويلة الأجل. ما كنا نفتقر إليه هو قائد ميداني مع أعضاء قيادة محترفين يتفحصون جميع المعلومات المتوفرة ويجذبون باحتراف، في نطاق استراتيجية متماسكة، جميع القوى الأنغولية الأصيلة التي كنا نؤيدها.

نتيجة لذلك ظهر وليام كولبي بالخطأ كقائد فعلي لعملية أنغولا. كان هو المسؤول الذي تتم عبره الاتصالات من الميدان وإليه. وكانت هناك «مجموعة عمل» تمثل جميع الوكالات تحت قيادة كولبي فنياً. أما عملياً فإن مثل هذه المجموعات تميل إلى تجسيم العوائق بدلاً من اغتنام الفرص. ولما كانت بعض الكوادر قد أخفقت في رؤية الفرص. فقد كان من الأكثر توقعاً أن تميل إجماعها جملة من المخاوف بدلاً من توجه استراتيجي.

كان تفسير كولبي لقرارات «لجنة الأربعين» قد أضحى عملياً المرشد العملي لواشنطن. وفي استرجاع لصورة الماضي، كان ينبغي علينا أن نعيّن شخصاً ما في البيت الأبيض. شخصاً لديه قناعة حقيقية بما نقوم به. لتنسيق العملية. لقد أمضى كولبي كثيراً من الوقت، إن لم يكن معظمه، يدافع عن وكالته أمام لجان التحقيق التابعة للكونغرس. ونظراً لمقته المتزايد للعمليات السرية فقد كان أقل استعداداً لإعطاء مبررات لعملية أنغولا، وأقل استعداداً لمواجهة ضغوط الكونغرس المتزايدة عليه. وسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق توضيح كل تعليمات تكتيكية حول أنغولا عبر اللجان المناسبة، محولاً مراجعة الكونغرس من إشراف عام إلى توجيه يومي.

وفيما كانت «لجنة الأربعين» تعمل على إقامة توازن في القوى مقدمةً للمفاوضات، لا يشك أحد ممن كان يحضر اجتماعات لجنة الأربعين بأنني كنت أفضل ـ متحدثاً باسم فورد ـ التفسير الأكثر ليبرالية للعبارة.

حذّرت بشكل خاص من تكرار التجربة في الهند الصينية وأكدت على أنه «لن يكون ثمة مغانم نخسرها مع الاعتدال». ولكن تعليمات كولبي الميدانية كانت تصر على تفسير للتوازن يؤدي في أحسن الأحوال إلى الجمود وإعاقة أية مبادرات كبيرة. كانت أفضل استراتيجية إنفاق أكثر ما يمكن من الاعتمادات المخصصة في أقرب وقت ممكن من أجل إحداث تغيير سريع ومهم في الموقف على الأرض وتهديد التصعيد السوفيتين. ولكن كولبي كان يوزع الاعتمادات المتوفرة لدى لجنة الأربعين على مدى السنة ويقسمها على أساس شهري. بهذه الطريقة أضعنا شهرين حاسمين قبل وصول القوات الكوبية بأعداد كبيرة.

جميع أشكال القيود الأخرى حدّت من المرونة العملية، وأحد هذه القيود أنه لم يكن مسموحاً لعناصر المخابرات المركزية بدخول أنغولا (باستثناء أولئك الموجودين في لواندا، الذي لم يزدد عددهم). وبالنتيجة فقد طُوّع المرتزقة في البرازيل، أو البورتغال، أو الدول الأفريقية للعمل مستشارين، ثمة حاجة ماسة إليهم للقوات الأنغولية. وحيثما أمكن كانت «المخابرات المركزية» تحض روبيرتو وسافيمبي على شراء أسلحتهما من السوق المفتوحة، وبنقودنا، بدلاً من أن نزورهم نحن، الأمر الذي أزعجني كثيراً.

في وجه هذه القيود كان برنامجنا بطيئاً جداً في التنفيذ مع استمرار الجسر الجوي والبحري السوفييتي وبدء وصول القوات الكوبية.

قلت بغضب للموظفين عندي في 15 أيلول:

ثمة شيء ينافي المنطق في أن يكون السوفييت قادرين على نقل قواتهم من بلادهم، في حين لا تستطيع الولايات المتحدة بقواتها البحرية والجوية الهائلة أن تكون فعالة. إنه حقاً أمر لا يمكن استيعابه.

مثل هذا الموقف لا يثبط الاستهداف الاستراتيجي بل يحول دون أن تحث المعلومات الميدانية على معالجة فعالة من الوصول إلى البيت الأبيض. النقطة المهمة هي تجربة جون ستوكويل، أحد موظفي «الوكالة المركزية للاستخبارات» (CIA) العاملين في زائير، الذي اخترق الأوامر، وقام بزيارة جبهات القتال الأنغولية ووصل إلى استنتاج بأن الحرب يمكن كسبها. وقد لخص آراءه في كتاب بعنوان: «في البحث عن أعداء»:

كان لدينا خياران قابلان للتنفيذ في أنغولا. نستطيع أن نعطي منظمتي FNLA(*) و«منظمة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» دعماً كافياً كي يكسبا بأن نسارع بالدعم التكتيكي الجوي والمستشارين ونضع يدنا على لواندا ونطرد منظمة MPLA(**) قبل أن يستطيع السوفييت أن يردوا. وإلا، إذا كنا غير راغبين في القيام بذلك، فسوف نعزز مصالحنا بالبقاء خارج النزاع. المراوحة في المكان، أو متابعة الطريق بمقادير ضئيلة من المساعدات لن يكون من شأنها إلا تصعيد الحرب وجعل الولايات المتحدة في موقف هش[6].

هذا ـ باستثناء الدعم الجوي الأمريكي ـ كان رأيي على وجه الدقة (رغم أنني لم ألتقِ بستوكويل قط من قبل). هذه المعالجة كانت ستحظى بالتأكيد بتأييد البيت الأبيض أو «لجنة الأربعين».

إنصافاً لكولبي يجب أن يظل في بالنا أنه كان يعكس مزاج «البيلت واي ـــ Belt Way». أما بالنسبة إلى البيت الأبيض فإن تحرك السوفييت نحو أنغولا كان تحدياً جيو ـ سياسياً ملحاً. أما بالنسبة للكولبي فإن الحقيقة ذات الأولوية فهي شهادته اليومية غالباً أمام مجموعات الكونغرس المعادية. كان البيت الأبيض يريد أن يغير الوضع على الأرض في أنغولا بأسرع ما يمكن وقبل يوم استقلال أنغولا تحديداً، وهو 11 تشرين الثاني. مبادرة كولبي كانت على العكس تماماً. نظراً لأنه كان مضطراً إلى مواجهة ثماني لجان من لجان الكونغرس عند كل تصعيد. كان يفكر باحتراس ـ وربما بدفاع عن العملية ـ كي يجعل كل خطوة جديدة صغيرة وغير بارزة. مع كل هذه العقبات كنا ـ بشكل مؤسف ـ قريبين من النجاح.

ومع اقتراب يوم الاستقلال قدرت «وكالة المخابرات المركزية» أن «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» يسيطر على ثلثي سكان أنغولا (أكثر من 6 ملايين نسمة). وأظهر تقرير «لوكالة المخابرات المركزية» في 5 تشرين الثاني إلى «لجنة الأربعين» أن النجاح في متناول اليد:

(*) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا.

(**) الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا.

مـع اقتراب يوم 11 تشرين الثاني، 1975، نستطيـع أن نسجل تحسناً ملحوظاً في التوازن العسكـري الصافي في أنغولا لصالح الجبهتين المذكورتيـن. بالرغم من التدفق الغزير للأسلحـة والمدربين والمستشاريـن العسكريـن السوفييت، ومؤخراً القـوات المسلحة الكوبيـة، فإن «الاتحاد الوطني لتحرير أنغـولا» FNLA والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا UNITA تابعـا الضغـط في لوانـدا واستطاعا احتلال أربع عواصـم إقليمية بما في ذلك الميناءين الرئيسيين: لوبيتو وبينغيولا.

الأسلحـة مـن برنامجنا كانت عاملاً أساسيـاً ـ وكذلك مشاركة وحـدات متتالية صغيرة مـن الجيش الزائيري ثم من جيش جنـوب أفريقية. الجبهة الماركسيـة تحتل العاصمة ولكنهـا لا تحتـل إلا 6 من أصـل 15 مركزاً من مراكز المحافظـات. ونفت الجبهة تحقيق انتصــار سريع فيما أكدت الجبهتان الأخريان علـى اشتراكهما في حكومة أنغولية تخلف النظام البرتغالي. وكان الهدف الرئيس للولايات المتحدة في برنامجها للعمل السري قد تحقق.

الإطار الدبلوماسي

في بداية شهر تشرين الثاني، مع تقدم قوات روبيرتو في لواندا في الشمال فيما تكتسب قوات سافيمبي أراضي في الجنوب، وصل التحرك السياسي لإعادة النزاع إلى أبعاده الأفريقية. عند هذه المرحلة حالت خمسـة تطورات دون وصـول استراتيجيتنا إلى الذروة: 1 ـ تصعيد كبير فـي الجسر الجوي السوفييتي. 2 ـ التحـام القوات الكوبية في القتال الحقيقي. 3 ـ ظهور قوات جنوب أفريقية في أنغولا. 4 ـ انكشاف تفاصيل العمليـة السريـة لوسائـل الإعلام حول أنغـولا وتحولها من عملية سريـة إلى قضية سياسيـة. 5 ـ تصويت الكونغرس بالتالي على قطع أية مساعدات مالية أخرى لأنغولا.

فـي 18 تشرين الثاني أفادت وكالة المخابرات المركزيـة في تقريرها أن 13 طائرة من نوع «أن ـ 22» ذات الحمولـة الثقيلـة و7 طائرات أن ـ 12 ذات الحمولة المتوسطة قد سلمت معدات إلى لواندا مباشرة أو عبـر برازافيل منذ 31 تشريـن الأول. وتُعدّ ما سلّمه الاتحاد السوفييتي مـن معدات بمئتي عربية مدرعة، ومـن بينها 50 دبابـة، وأسلحة دفاع جوي، وقاذفات صواريخ، ومدفعية ثقيلة، من بينها مدافع ميدان عيار 122 مـم، ومـا يزيد على 20 ألف بندقية من مختلف الأنواع، مما قزّم جهد الإمدادات الأمريكية الذي كان يتألف في معظمه من أسلحة خفيفة.

وفي الوقت نفسه نُقل 800 مقاتل كوبي تقريباً جواً إلى أنغولا.

لـم يكـن حجم الجهد السوفييتـي متوقعاً، وتدخل قـوات مقاتلة كوبية جاء مفاجئـة كاملة. لم يتدخل الاتحـاد السوفييتي مـن قبل نهائياً في أماكـن بعيدة جداً عن حـدوده ومصالحه التاريخيـة، وقد فسّرنا

مجهوده في البداية على أنه عملية ممارسة أكثر منه قراراً استراتيجياً. ولهذا اعتقدنا أن موسكو ستتراجع حالما تؤكد الولايات المتحدة على وجود مصلحة قومية مهمة لها بتقديم السلاح والأفراد المدربين. وحتى لو أصر السوفييت فإن تقدمنا اللوجيستي سوف يمكننا من التفوق. كما أكد السفير فانس وأنا في محادثة نشرت سابقاً.

هذه الأحكام كانت دقيقة في المرحلة الابتدائية من التدخل. ولو أننا تحركنا بسرعة لكان الانتصار الحاسم في متناول اليد. ولكن انشغالنا بخلافاتنا الداخلية وأفكارنا المكونة مسبقاً، وانتشارنا المتمهل قد جرى اكتساحه بتصعيد لم يتنبأ به أحد: وصول قوات قتالية كوبية حسنة التدريب مجهزة بمعدات تفوق أي سلاح تمتلكه جيوش حرب العصابات التي كنا ندعمها.

كما أن مخاطرة الاتحاد السوفييتي في منطقة غير واعدة مثل أنغولا كانت أمراً لم تتنبأ به أية وكالة استخبارية من وكالاتنا ـ وما كان يمكن أن تحصل حقاً لأنه لا قيمة استراتيجية لها. إن ولايات متحدة أقل انقساماً داخلياً تستطيع أن تتغلب على التحدي ـ كما فعلنا تقريباً حتى بعد وصول الكوبيين ـ لو لم يوقفنا الكونغرس.

يقول السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين في مذكراته إن بريجينيف قد دُفع إلى أفريقية من قبل العقائديين في «المكتب السياسي» الذين كانوا يفضلون تأييد حركات التحرير على الانفراج[1]. وقد وصفه جورجي أرباتوف بأنه إغراء وانتهازية[*]. هذه العوامل المهمة قد جسّمها ضعف العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية. فانهيار قانون التجارة، وتعديلات جاكسون وستيفنسون، والجمود المتزايد بشأن قضايا الحد من التسلح التي يفترض أنها حُلّت في فلاديفوستوك، والتنافر حول القرار النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي، جميعها أسهمت في تآكل تحفظات السوفييت. وعلى نحو مشابه فإن دبلوماسيتنا في الشرق الأوسط التي عملت على وضع اتفاقية مصرية ـــ إسرائيلية مؤقتة أخرى لم تكن بالتأكيد موضع ترحيب السوفييت وأوجدت حافزاً لمناورتنا على الأقل في منطقة جغرافية واحدة ـ حتى لو كانت منطقة غير متوقعة مثل أفريقية الجنوبية.

التخوف السوفييتي من الصين ربما كان عاملاً مسهماً آخر: الفصيل الأيديولوجي في «المكتب السياسي» كان مهتماً بتزايد النفوذ الصيني لدى حركات التحرير الأفريقية وفكر بأنه قد لا يكون لديه الفرصة لتقليصه[*]. وكانت أنغولا فرصة محتملة أيضاً لجعل القادة الصينيين يصلون إلى حدود القدرات الأمريكية وقرارها، وبذا يسحبون البساط من تحت أقدام سياستنا ذات الزوايا الثلاثة.

أخيراً كانت الورقة القوية التي يمثلها فيدل كاسترو. في ذلك الوقت كنا نظن أنه يعمل لدى السوفييت. لم نتخيل أنه سيعمل بتحريض ذاتي إلا إذا أرغم من قبل موسكو على أن يدفع ثمن دعمها العسكري والاقتصادي له.

ومــن الواضح الآن أن العكس هو الصحيح. ففي عــام 1975 كان كاسترو في ذروة تألقه الإيديولوجي. ويبــدو أنــه خسر انهيار الهنــد الصينية كظاهرة لضعف قاتـل للسلطة الأمريكية وفرصــة لتنصيب نفسه زعيمــاً أيديولوجياً لموجة المستقبـل. صعد كاسترو مفعماً بالخيلاء الجهـود الأمريكية ليستكشف تطبيع العلاقــات وأرسل فيالــق استطلاعية إلى أنغولا من تلقاء نفسه. وقد ذكـر جيورجي كورنينكو، نائب وزير الخارجية السوفييتية آنذاك في مقابلة أجريت معه:

قــرأت برقية من سفيرنا فــي كوناكري (غينيا) تفيد بأن السفير الكوبي قد أخبره أنه في اليوم التالي ستحط بعض الطائرات التي تحمل وحدات من القوات الكوبية في أراضي كوناكري من أجل إعادة التزود بالوقود في طريقها إلى أنغولا. سألت غروميكو: هل تعرف شيئاً عن ذلك؟ فقام بمخابرة أندروبوف (رئيس الــ ك.ج.ب) وغريشكـو (وزير الدفاع). لم يكن أحـد منهما يعلم شيئاً. جميعهم كانــوا ضد هذا التدخل وأبرقــوا فــوراً إلى «المكتـب السياسي» واقترحــوا أن نوقف كاستــرو. استغرق الأمر بضــع ساعات لكتابة التقريــر واتخاذ القرار، وإرسال رسالة إلى كاسترو. في ذلــك الوقت كانت الطائرات في السماء. يمكنك أن تتساءل حقاً: كيف يمكن أن يحدث هذا. طائرات سوفييتية موجودة في كوبا، ولكنها طائرات سوفييتية ولدينــا قليـل من الجنود هناك.. دققت في الأمر، فوجدت أن رجالنــا قد اشتركوا، وطائراتنا كانت هناك لاستخدامهــا مــن قبل كوبا، كمــا أن مستشارينا قد شاركوا فــي العمل. ولكنهم كانوا علــى قناعة تامة أن القرار السياسي اتخذ في موسكو"[15].

روايــة مشابهة تحــدث عنها وزير الخارجية ألكسندر هيغ في خريف عــام 1981 في اجتماع سري في مدينــة مكسيكو مع الموظف الرسمي الكوبي كارلوس رافايل رودريغوس. انتهز المناسبة لينفي أن موسكو كانت تمسك بالخيوط من بعيد: إنه كاسترو، وليس بريجينيف، القوة المحركة وراء إرسال قوات عسكرية إلى الزعماء الثوريين في أفريقية"[16].

حتــى فــي هذه المرحلة المبكـرة نسبياً كان مــن الممكن التغلب علــى التدخل الكوبي ــــ ولا سيما في المرحلــة الأولــى ــ لو أننا نفذنــا برنامج أنغولا بهمــة وتماسك لأن الخطر وشيك، ولــم يرفض الكونغرس المشروع عندما كان الحل السياسي في الأفق.

فــي أواسط شهــر تشرين الثاني، كان مــن الواضح أن تــوازن القوى سوف ينقلب سريعــاً ضد روبيرتو وسافيمبي. لذا اتخذنــا أربعة إجراءات مضادة: (1) فــي 14 تشرين الثاني طلبــت المخابرات المركزية، وصادقــت «لجنة العمل»، اعتمادات إضافية لتعويض ما يبنيه السوفييتي (2) نجابه الأعمال السوفييتية في أنغولا دبلوماسياً وعلانية (3) بدأنا حملة لإغراء «منظمة الوحدة الأفريقية» على رفض الاعتراف بـ «الجبهة الشعبيــة لتحريــر أنغولا» MPLA والدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبيــة كافة (4) شرعنا في مباحثات مع فرنسا طلباً لمساعدتها في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية دبلوماسياً وقلب مجرى تيار المعركة.

توجهنا بالدبلوماسية نحو موسكو في 20 تشرين الثاني. كانت كلتا القوتين العظيمين تناور ضد الأخرى بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر بدون أن يثير أحد الجانبين الموضوع رسمياً. لم يتحدث فورد عن أنغولا مع بريجينيف عندما التقى به في شهر تموز في هيلسينكي. ولم يثر بريجينيف الموضوع ربما لاعتقاده أن الجبهة الماركسية MPLA تكسب. ثم قدمت مذكرة غير موقعة ـ هي رسمياً أكثر من محادثة وأقل من رسالة ـ إلى دوبرينين في وزارة الخارجية تحذر من أن الاتحاد السوفييتي بتصرفاته في أنغولا قد تجاوز جميع «الحدود المعقولة». واعترضنا على اعتراف الاتحاد السوفييتي «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» التي «لا تمثل في الواقع إلا قلة من السكان وتسيطر على ثلث مساحة أنغولا»، وذلك بسبب الإمدادات العسكرية السوفييتية الكثيفة. وألحّينا على الاتحاد السوفييتي بعدم الاستمرار في جسره الجوي الذي ليس من شأنه إلا أن يُصعد القتال (وهذا تهديد خفي بأننا صممنا على المحافظة على توازن القوى الأفريقي). وعبرنا عن تأييدنا «لمنظمة الوحدة الأفريقية» وجهودها للوصول إلى حل تفاوضي، وطلبنا من السوفييت أن ينضموا إلى «المنظمة» في ندائها لجميع الدول لوقف تدخلها في شؤون أنغولا الداخلية. ويُستخلص من المذكرة أننا لم نكن نسعى إلى مكسب وحيد الجانب وأننا نرغب بالاضطلاع بدور دبلوماسي «مساعد».

في 22 تشرين الثاني أجاب السوفييت بنشاط غير معهود. رسالة مطولة جدلية أظهرت النفوذ المتزايد للجناح الإيديولوجي في «المكتب السياسي». ووصفت المذكرة، بعد أن وضعت اللوم بسبب الوضع المتوتر في أنغولا على «الاحتكارات الأجنبية»، ادعاءاتنا بالتدخل العسكري بأنها «لا أساس لها»، ورفضت القول إن الاتحاد السوفييتي لا يتمسك بالتفاهمات السوفييتية ـ الأمريكية القائمة. ولكن ما إن انزاحت موجة الغضب، حتى أصبحت المذكرة السوفييتية أكثر وداً وتعاوناً. كانت موسكو تفضل اندماج جميع القوى الوطنية، بعيدة عن أي تدخل خارجي كما قالت:

وكانت مستعدة لإصدار بيان بهذا الصدد ودعتنا إلى إصدار تصريح مشابه. لم تحدد المذكرة ماذا تعني بـ « القوى الوطنية» وخلت من الإشارة إلى جهد الإمدادات الواسع. لذا قررنا أن نزيد الضغط.

في خطبة في ديترويت بتاريخ 24 تشرين الثاني، كررت الاتهامات التي وردت في مذكرتنا ـ تحذير واضح للسوفييت بأن صبرنا قد نفد:

> لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقف موقف اللامبالاة في الوقت الذي تشرع فيه قوة خارجية بسياسة تدخل. بعيدة جداً عن بلادها وبعيدة عن المصالح الروسية التقليدية. ما يزال لدى الاتحاد السوفييتي فرصة لاتباع سياسة ضبط النفس، التي تسمح للأنغوليين أن يحلوا خلافاتهم بدون تدخل خارجي. سنكون سعداء لو نتعاون في هذا الصدد. ولكن الوقت يجري بسرعة، واستمرار سياسة التدخل سيهدد حتماً علاقاتنا[12].

وصادق فورد على كلامي بلغة أقل حدة في مؤتمر صحفي تلا خطبتي:

أوافـق على خطبة كيسنجر في ديترويت.. فالاتحاد السوفيتي لا يساعد على الانفراج بما بفعله. وأمل أن تكون الرسالة قد وصلت[13].

رد الرئيس وأنا على الملاحظة السوفييتيـة في 22 تشرين الثاني بتكرار رغبة أمريكا في الإسهام في أي حل أفريقي من خلال «منظمة الوحدة الأفريقية» والمفاوضات بين الأطراف الأنغولية الثلاثة.

أوجـدت رحلة رئاسية إلى الصين واندونيسيا والفيليبيـن استمرت من 1 ـ 7 كانون الأول (ديسمبر) ثغرة في العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية. ففي الصين أكد فورد، لاسيما أمام ماو، تصميمنا على رفض وصايـة سوفييتية على أنغولا، وحـثّ الصين على استخدام نفوذها في الاتجاه نفســه. أشار ماو بأسلوبه الموجـز أنــه سوف يستطلـع احتمالات الصين، ولا سيما عـن طريق زائير. تبادل الرأي لـم يأتِ بالكثير بالنسبـة للعلاقـات الصينيـة ـ الأمريكية التـي تعتمد إلى حد كبيـر، من وجهة نظر الصيـن، على قدرة أمريـكا على حفـظ التوازن الدولي للقوى وبصــورة غير مباشرة أمن حدود الصيــن الطويلة مع الاتحاد السوفييتي.

فـي تلك الفترة بدت السياسة السوفييتية تتحول أكثر نحـو مزيد من المصالحة. ففي 7 كانون الأول، تحـدث رئيس «مكتب أفريقية» فـي وزارة الخارجية السوفييتية إلى السفيـر الزائيري في موسكو بطريقة فسّرها موبوتو على أنها إشارة إلى أن السوفييت قد «يسحبون» تأييدهم للجبهة الشعبية. وفي الوقت نفسه سارعنـا بدبلوماسيتنـا باتجاه الدول الأفريقية. وتقرر عقد مؤتمر منظمـة الوحدة الأفريقية في منتصف كانون الثاني في أديس أبابا. كانت استراتيجيتنا أن نجري مفاوضات تزيح القوات الأجنبية والوصول إلى اتفاقية بين الفصائل الأنغولية.

في ذلك الوقت كان طلب استبعاد القوات الأجنبية ينطبق على تلك التي تنتمي إلى جنوب أفريقية التي دخلـت إلى أنغولا من ناميبيا (التي كانت ما تزال عملياً ضمن أراضي جنوب أفريقية). في شهر آب نقلت جنوب أفريقية قوات عبر الحدود تماماً لحماية مشروع محطة الطاقة الهيدروليكية على نهر كيونين، التي مولتهـا البرتغال وجنوب أفريقية معاً. وفي تشريـن الأول، أفادت وكالة المخابرات المركزية أن ما يقارب 100 ــ 150 مستشـار جنوب أفريقية كانوا مع وحدات سافيمبي الخلفيـة. وفي غياب وجود أمريكيين على الأرض، كان من الصعب التأكد من صحة هذه التقديرات. واستناداً إلى معلومات باتت متوفرة الآن، كان العدد بالتأكيد أكثر بكثير، ودورها كان أقل مما ادعى تقرير المخابرات المركزية.

كانـت جنوب أفريقية قد اختــارت التدخل بدون مشاورة سابقة مع الولايات المتحدة. لم نعلم بها قبل تقريـر المخابرات المركزية فـي 31 تشرين الأول، وموظفو المخابرات المركزيـة المحليون كانوا يعلمون عنه مسبقاً. ومع تدفق القوات الكوبية قررنا أن نعامل قوات جنوب أفريقية كواحدة من العناصر الخارجية

ينبغي ترحيلها بموجب تسوية ما. أخبرت لجنة الكونغرس في 29 كانون الثاني، 1976، أنه سيكون من الأسهل بالتأكيد التخلص من الجنوب أفريقيين من التخلص من القوات الكوبية.

في ذلك الوقت كان يقال على نطاق واسع إن التدخل الكوبي قد تفجر بسبب تحركات جنوب أفريقية. ما نعرفه الآن عن مجرى الأحداث يناقض ذلك. فقد بدأ التدخل الكوبي في أيار، وتسارع في تموز عندما كانت المنظمة الشعبية MPLA تكسب أراض، واتسع في أيلول وتشرين الأول. وأول الوافدين الكوبيين ـ ما يزيد على 200 مستشار وصلوا في ربيع أو بداية الصيف (قبل ظهور الجنوب أفريقيين) وكان هدفهم تدريب قوات المنظمة الماركسية على التكتيكات السوفييتية واستخدام التجهيزات السوفييتية[14]. وفي منتصف آب اقترح كاسترو توسيعاً كبيراً للتدخل على بريجينيف، وعندما تردد الزعيم السوفييتي، تابع كاسترو طريقه بمفرده. وبدأت تصل وحدات كوبية متتالية في أواخر أيلول وبداية تشرين الأول ووصلت في النهاية إلى مستوى يزيد بمقدار عشرين مرة عن قمة الانتشار الجنوب أفريقي.

كان التدخل الجنوب أفريقي يمثل بالنسبة لنا حرجاً سياسياً ومغامرة. لم تكن عنصراً مهماً في استراتيجيتنا والذي كما سنرى اعتمد قبل كل شيء على جهودنا في تجنيد بعض القوى الأفريقية التي تشجعها فرنسا. ورغم التحرك الجنوب أفريقي فإن دبلوماسيتنا كانت تسير قُدُماً في القارة. كنا نحض الدول الأفريقية على عدم الاعتراف «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» ـ MPLA. وفي 21 تشرين الثاني كتبت إلى الأمين العام «لمنظمة الوحدة الأفريقية» وليام ايتيكي، أؤيد فيها دعوة المنظمة إلى وقف إطلاق النار، والتفاوض بين الأطراف، والامتناع عن الاعتراف المقتصر على جماعة واحدة:

> إن الولايات المتحدة من جانبها ليس لديها مصالح فردية في أنغولا. كما أكدت علانية، ليس لدى الولايات المتحدة أية مصلحة هناك عدا وحدة أراضي أنغولا واستقلالها. نحن نعتقد أن شعب أنغولا له الحق في حكومة يختارها بنفسه وأن يعيش في اطمئنان وسلام آمن.

> في نهاية شهر تشرين الثاني، لم تعترف إلا إحدى وعشرون حكومة أفريقية بحكم «المنظمة الماركسية» في لواندا، وبعض الدول القليلة من خارج القارة.

> إزاء هذه الخلفية قررنا أن الوقت قد حان لإيصال الأمور إلى ذروتها مع السوفييت. وفي 9 كانون الأول، استدعى فورد السفير دوبرينين إلى المكتب البيضاوي. في هذا الاجتماع الذي حضرته تجنب الرئيس الأحاديث الجانبية ودخل في الموضوع مباشرة: الوضع في أنغولا «ليس صحياً»، ولما كان الرئيس ملتزماً بالانفراج فقد وجد صعوبة في فهم الأفعال السوفييتية من وجهة نظر مصلحة أمنية سوفييتية أو روسية سابقة. لم يسأل دوبرينين المحترف قط ما إذا كنا نعني اقتراحاً محدداً. اقترحت انسحاب جميع القوات ووقف

الاستمرار في الإمداد. أجاب دوبرينين بأن الحل السياسي ربما ينبغي أن يأتي أولاً ـ الموقف المعتاد لأولئك الذين يريدون استخدام موقفهم العسكري المتفوق لصياغة نتيجة سياسية. أصر فورد على أن وجود القوات الكوبية سيثير حتماً تساؤلات جدية حول العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية بكاملها. دعا دوبرينين، من جانبه، ثانية إلى حل أمريكي وقال: أنغولا بعيدة جداً. سأنقل هذا إلى حكومتي. إذا كان لديكم اقتراح ما غير القول: «ينبغي ألا تفعلوا هذا»..

في اليوم التالي أوضح دوبرينين أنه لم يتحدث قط بدون تعليمات، لا سيما في اجتماعاته مع الرئيس. وهتف لي لمراجعة «اقتراحاتنا»: الجوهر هو دعوة أمريكية ـ سوفييتية مشتركة إلى «منظمة الوحدة الأفريقية» لانسحاب جميع القوات الأجنبية، وكيفية فرض حظر على إمدادات الأسلحة وتنفيذه.

في 10 كانون الأول توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ولم يستأنف إلا بعد أن شرّع الكونغرس قراراً يقضي بإنهاء البرنامج الأمريكي في أنغولا. وفي 16 كانون الأول علق الرئيس السوفييتي نيقولاي بودغورني أمام السفير البريطاني الذي كان يقوم بزيارة وداعية، بأن التحالف الحكومي الذي أسس حول «المنظمة الشعبية» قد يحل الأزمة الأنغولية. لن نقبل بالمنظمة الماركسية على أنها العنصر الرئيس في تحالف، ولكنه فسر تعليق بودغورني خطوة أولية نحو موقفنا.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه رداً سوفيتياً رسمياً، كنا نتطلع إلى بعض العناصر الجديدة من أجل إعادة التوازن ضد التدخلات الكوبية. وفي 16 كانون الأول، أثناء مؤتمر المنتج/ المستهلك في باريس (انظر فصل 22)، راجعت الموقف في أنغولا على الغداء مع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان. إذ كان لفرنسا اهتمام خاص بأفريقيا الناطقة بالفرنسية والتي كانت تربطها بحكوماتها علاقات أوثق والتي حمت أمنها الداخلي بصورة دؤوبة ومتواصلة أكثر من أية سلطة استعمارية أخرى. وكانت لغة زائير، بالرغم من أنها مستعمرة بلجيكية سابقة، هي اللغة الفرنسية.

لم يكن لدى ورثة دولة ريشيليو ثقة بالتصريحات الزائفة عن حسن النية حول «إبقاء أفريقية خارج نطاق الحرب الباردة». كان جيسكار يشاركنا الرأي بأن اجتماع الإمدادات السوفييتية والقوات الكوبية قد ينسف الاستقرار في جميع المناطق الناطقة بالفرنسية وليس زائير فحسب. وطيلة فترة المغامرة في أنغولا أبدت الحكومة الفرنسية اهتماماً بالغاً. وقدم رئيس مخابراتها الجريء صاحب المخيلة الواسعة، الكونت ألكساندر دي مارنشيه، نصيحة لا تقدر بثمن، كما كان يقدم أحياناً مساعدة فنية. وفي 19 تشرين الثاني كتب جيسكار رسالة عميقة إلى فورد يلفت فيها انتباهه إلى الواقع الجديد وهو أن «الاتحاد السوفييتي حتى الأيام الأخيرة لم يتراجع عن المساعدة المكشوفة والكثيفة للمنظمة الماركسية التي يتزعمها السيد نيتو». وعرض المسائل الاستراتيجية على هذا النحو:

هل يحـاول السوفييت أن يقدموا لأتباعهم الوسائل لاستعـادة المبادرة وإزالة خصومهم عسكريـاً، أم هم يحاولون فقط تجنب إذلال «المنظمة الماركسية» MPLA وجعلها قادرة على التفاوض؟

بقـدر ما تهتـم الولايات المتحـدة: هل سيكـون للتدخـل السوفييتي تأثير فـي العلاقات الأمريكيـة مـع المنظمتيـن الأنغوليتين الأخرييـن نظراً لمستـوى المساعـدة المقدمة، والطابـع العلني لهذه المساعدة؟ هل تعتقد الولايـات المتحدة، بالأحرى، أن من الأفضل الوصول إلى وقف إطلاق النار وإقامة حكومة ائتلافية ثلاثية؟

هذه هي الأسئلة التي يهمني أن أعرف رأيكم فيها. إنها أيضاً موضوع الأسئلة التي أتلقاها من بعض الزعماء الأفارقة القلقين، وهذا ما شجعني على أن أبعث إليكم بهذه الرسالة.

بلـورت مناقشاتنـا في واشنطـن المسائل بحدة وإيجـاز. وقد لخص فـورد سياستنا في جوابه في الخامس والعشرين من تشرين الثاني. قال: إن السوفييت كانوا يناورون لإعطاء «المنظمـة الشعبية» موقع السيطـرة. وقد اعتبروا حقاً أن هـذه «المنظمة» هي الحكومة الشرعيـة الوحيدة، و «بالتالي سيثبت السوفييت مكانتهم علانية». وأعلن فورد عن وجود عامل أساسي معاد للصين في التحرك السوفييتي. إنهم يأملون أن يُبيّنوا لزعماء العالم الثالـث المناضلين أنهم لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم الثورية إلا عن طريق المساعدة السوفييتيـة، وأن يُبيّنـوا للصينييـن أن الولايـات المتحـدة لا تستطيع إيقـاف العدوانية السوفييتيـة حتى في أفريقية البعيدة، فضلاً عن الحدود السيبيرية. واستخلص فورد أن الولايـات المتحدة لا يمكـن أن تظل غير مهتمة تجاه لعبة القوى السوفييتية بهذا الحجم. ومـع هـذا فنحن مستعدون أن نقبل بالحـل الذي تؤكد عليه «منظمـة الوحدة الأفريقية»: انسحـاب القوات الأجنبيـة، ووقف الإمدادات الخارجية، وتشكيـل حكومة ائتلافية تحت إشراف المنظمة المذكورة.

علـى الغـداء في باريـس تعهد جيسكار بهـذا التبـادل للرسائل. كان في أفضـل الأحوال فـي هذا المحيط ــ ساحراً ودافئـاً ولامعاً. كان صريحـاً بشأن مضاميـن رسالته. دحر التحـركات السوفييتيـة فـي أنغولا كان فـي صالح كل من فرنسـا وأصدقائهـا الأفارقة، ولهـذا كان جيسـكار مستعـداً للعمل وفـق هذه القناعـة. سوف يساعد علـى توفير قوات مساعـدة (من الأفارقـة الفرنسييـن والمراكشيين) وعدد من طائـرات الهيلوكوبتر من طـراز «أليوت» المجهزة بصواريخ س ـ 11 لمجابهة الصواريخ السوفييتية عيار 122 مم، والتـي كانت تضعف معنويات قوات روبيرتـو وسافيمبي. وسيضع طائرات ميراج المقاتلة

في زائير ويساعدنا على الحصـول على الدعم الدبلوماسي من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسيـة. وسـوف يتخذ الكونت دي مارنشيه هذه الإجـراءات عن طريق فيرنون ولترز نائب مدير مخابراتنا.

وفـي 18 كانـون الأول تلقينا جـواب السوفييت عن محادثـات فورد مـع دوبرينين. الذي يعتـرف بلهجة المصالحـة، بأن لدينا مهمـة مشتركة لأبعاد أنغولا عـن إفساد العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية:

لا يمكن للرئيس بالطبع إلا أن يهتم بمحاولات دوائر معينة داخل وخارج الولايات المتحدة واستغـلال الأحداث في هذا البلد الأفريقي لخلق مضاعفـات في العلاقات السوفييتية ـ الأمريكيـة. وحيث إنه لا يوجد أساس حقيقـي، كما نعرف عن قناعة، لهذا الانحراف في الأحداث، فإن المهمة بالتالي ألا نعطي اليد العليا لمثل هذه المحاولات.

فيمـا يخص اقتراحات الرئيس النوعية نفـت موسكو بشدة أن تكون «بطلة إطلاق العنان لحرب أهلية في ذلك البلد». وتفاوت اقتراح فورد بدعوة أمريكية ـ سوفييتية مشتركة لوقف إطلاق النار، ولكنها وافقت على توجيه نداء لإبعاد القوات الأجنبية:

ما ينبغي أن نتابعه الآن باهتمام هو إنهاء التدخل العسكري الأجنبي في تلك البلاد بحيث نضمن فعلاً لشعبها أن يختاروا بأنفسهم القضايا المتعلقة ببناء حياة جديدة في ظروف الاستقلال والحرية بدون أي تدخل من الخارج.

وذهبت المذكرة السوفييتية أبعد من ذلك واقترحت نشر بيان أمريكي ـ سوفييتي مشترك لهذا الغرض:

سـوف نرحب ببيان كهذا من جانب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أفعالها العملية التي تؤدي إلى الهدف المذكور أعلاه.

إذا كان الاتحاد السوفييتي مستعداً لإصدار نداء مشترك لإبعاد جميع القوى الأجنبية، نكـون في طريقنا إلى حـل دبلوماسي، مفترضين أنه مصحـوب بوقف إطلاق للنار. وكنا واثقين أننا نستطيع أن نرتب اجتماعاً «لمنظمة الوحدة الأفريقية» لنعلن تأييدنا لوقـف إطلاق النار بين المتحاربين الأفارقة. بالطبع كان هنـاك بعض الثغرات: فقد يدعـي الاتحاد السوفييتي أن بعضـ المقاتلين الكوبيين السود هم من أهل البلاد، أو يعرقـل التنفيذ حتى يستكمـل بناءه المادي حيث تستطيع القـوات الكوبية أن تكتسح الميدان.

مــن ناحية أخرى فـإن الفقرة الأخيرة من المذكـرة السوفييتية قـد أوضحت أن موسكو تواقة إلى تجنب مواجهة مع الولايات المتحدة بشأن أنغولا:

بالنتيجـة نود أن نؤكد ثانيـة أن الرئيس يستطيع أن يطمئن بـأن الجانب السوفييتي ليس معنيـاً إطلاقـاً على أية حـال في أن تبدو الأحـداث في أنغولا من زاويـة «مجابهة ما بين موسكو وواشنطن» أو «اختباراً لسياسة تخفيف حدة التوتر».

كنا نجمع أجزاء استراتيجيتنا. فزيادة متواضعة في تأييدنا العسكري مصحوبة بمساعدة فرنسيــة مـن شأنها على الأقـل أن تحـول دون انتصار سوفييتـي ـ كوبي وتخلـق أساساً لدبلوماسيــة تحقق انسحاب القـوات الأجنبية. الدعم الفرنسي من قبـل الدول الناطقة بالفرنسية بقيادة ليوبولو سنغور رئيس السنغال، بالإضافة إلى دبلوماسيتنا، من شأنها أن تحقـق إصدار قرار عن منظمة الوحدة الأفريقيـة يؤيد النتيجة السياسية التي نساندها. وتقرر مؤتمر قمة المنظمة المذكورة في منتصف كانون الثاني 1976 في أديس أبابا. وفي أعقـاب حل كهذا، ستمسك القوى الغربية بجميع الأوراق الحاسمة للخبرة واللوجيستيات الأفريقية.

عند هذه النقطة اكتشف الكونغرس خطتنا.

تعديلات تويني وكلارك

كان جيسكار قد طلب طائرتي نقل من طراز سي. 130 لنقل الحوامات الفرنسية مع أطقمها لمجابهة صواريـخ 122 مم الكوبية في أنغـولا. ورغم أن التجهيزات السوفييتية والقوات الكوبية لم تكن بعد حاسمة إلا حـول لوانـدا، كان إدخال معدات جديدة ضـروري جداً لإبعاد الطرف الشيوعي عـن النصر الحاسم. وهذا لا يتحقق بالاعتمادات التي تم رصدها من قبل «لجنة الأربعين».

تفحصــت لهذا «مجموعة العمـل» ثلاثة مستويات من المساعدة: 28 مليون دولار، أو 60 مليوناً، أو مئة مليون دولار. واختارت وكالة المخابرات المركزية، خشية تعرضها للنقد، الحد الأدنى، وكان رئيس الوكالة كولبــي قـد أقيل من عمله ولكنه بقي فيــه حتى يصادق مجلس الشيوخ على تعييــن خلفه جورج بوش. ومن المعــروف أن كولبــي لم يكن يرغب كثيراً في توسيع البرنامج. أوصيــت بمبلغ 60 مليون دولار؛ إذ ما كانت الوكالة لتوصي بالرقم الأعلى.

وافـق فـورد، بتحريض من مستشاريه فــي الكونغرس على الخيار الأدنى، وهــو 28 مليون دولار. وهذا المبلـغ يمكن أن يخصص لبرنامج أنغولا «بعد إعــادة برمجته». وهذا إجراء معقد في الميزانية لا يتحقق بالنسبة للمبالغ التي تقل عن 50 مليون دولار، ويقتضي مناقلة من فقرة إلى أخرى في الميزانية لوزارة ما

مـع موافقة رئيسي لجنتي المخصصات في مجلسي النـواب والشيوخ (والخيارات الأخرى لا بد أن تجري مـن خلال إجراءات المخصصات الكاملة). ولما كان النائـب جورج موهان من ولاية تكساس والسيناتور جـون ماكليلان من أركنساس من الجنـاح المحافظ في الحزب الديمقراطـي، صديقين لفورد فقد شعر الرئيس بأن المصادقة على الطلب المتواضع لإعادة البرمجة ما هي إلا مجرد روتين.

ولكـن الكونغرس كان قد اختلف كثيراً منذ غادره فورد قبل سنتين. فالكونغرس تحت هيمنة ماكغفرن كان يمثل ذروة الاعتراض المتطرف. وكان يعارض بشدة التدخل في الخارج، ولا سيما في العالم النامي، ويشك في وكالة المخابرات المركزية، ويعادي بشدة العمليات السرية ولا يثق في صدق السلطة التنفيذية. وعنـد أول بارقـة للانتصار أبطـل الكونغرس الجديد تقليد مخاطبـة رؤساء اللجان لكبـار أعضاء حزب الأغلبيـة، وهـذا ما جعـل رؤساء اللجان يتورعـون عن ممارسة السلطـة المتميزة التي كانـوا يتمتعون بها سابقاً.

وهـذا ما انطبق بشكل خاص على أنغولا لأن البرنامج السري قد أصبح فجأة موضع اختلاف وانتقاد. المعارضـة لـم تفعل شيئاً حيال الطابع السري للبرنامج لأن الكونغرس بمجمله كان على اطلاع جيد عليه. وخلال الفترة ما بين شهري تموز وكانون الأول أدلى موظفون في الخارجية والمخابرات المركزية بشهادات أمام لجان الكونغرس واللجان الفرعية على نحو متواصل. فقد قُدم 40 شهادة استغرقت ستة أشهر. بعض اللجان كانت تتألف من عضوين (واحد من كل حزب) لتلقي الشهادات، وبعضها كان يتألف من 13 عضواً. كان الخيـار لهـم. وكان عددهم بالمجمـوع 12 من أعضاء مجلس الشيـوخ و150 نائباً من الكونغرس ومئة موظـف من كلا المجلسين (عرض للأحداث ملحق في فقرة الملاحظـات في آخر الكتاب)[15]. وكان كل تصعيد يُبلغ عنه بالتفصيل.

يعتبـر الكونغرس مسؤولاً وحريصاً على سرية المعلومات. قليل جداً مـن تسريب المعلومات يمكن أن يُعـزى إلى مصادر في الكونغرس. وفـي سنة سقوط الهند الصينية لم يكن الكونغرس حريصاً على تحمل مسؤولية إيداع المعلومات عن سقوط بلد آخر في أحضان الشيوعية ـ مع وجود دليل واضح على المشاركة السوفييتية ـ الكوبية.

توقعـت أن تحـدث تسريبات في وقـت أبكر ولكن، من أجل تغطيـة تسمية ديفيز سفيـراً إلى سويسرة، والخلافـات بين وزارة الخارجية ووكالـة المخابرات المركزية حافظت على الانضباط. وخلال فترة تثبيت ديفيز من قبل «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ في 19 تشرين الثاني، انفتحت أبواب الفيضان. فـي ذلك الحين كان يديـر «المكتب الأفريقي» إيد مولكاهي بطريقة مهنيـة وانضباطية. لذا فإن التسريب ربمـا جاء إما من الكونغرس وإما مـن أحد مؤيدي وجهة نظر ديفيز في وكالة المخابرات المركزية. ومهما كان الأمر فإن معارضة ديفيز وشكوك أصدقائه تلقفها الأعلام وحظيت بتأييد صحفي واسع[16].

الاحتجاج العلني وضع حداً لقبول الكونغرس بالبرنامج السري لأن قلة ممن جرى الاستماع إلى شهادتهم كانوا مستعدين لمواجهة الهجوم إذا أقرّوا علناً بما فعلوه سراً. وقد قام السيناتور ديك كلارك من ولاية أيوا، بوصفه رئيساً «للجنة الفرعية للشؤون الأفريقية» التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والذي استمع إلى شهادات أكثر من أي سيناتور آخر، بالتحدث بحرية عن أنغولا في 5 كانون الأول كما لو أنه يعلم عن الحرب الأهلية في أنغولا من مصادر الأخبار:

وصفت التقارير الصحفية في الأسابيع القليلة الأخيرة اندفاعاً ظاهراً لنشاط سوفييتي تأييداً للجبهة الشعبية في أنغولا MPLA. وكشفت تقارير أخرى وجود وحدات من الجيش الزائيري والجنوب أفريقي، والمرتزقة البيض يقاتلون مع المجموعتين الأنغوليتين اللتين كانتا تعارضان «الجبهة الماركسية».

وقبل يومين ذكرت صحيفة «نيوزداي» عن شحنات أسلحة أمريكية كبيرة إلى أنغولا. من الواضح أن هذه التقارير لم تؤكد[17].

لما كان هذا الموقف غير خافٍ خرج علينا السيناتور كلارك بعد بضعة أسابيع، في 29 كانون الثاني، 1976، بنظرية غير عادية تفيد بأن الشهادات أمام الكونغرس لا تتضمن بالضرورة المشاورة:

> سؤالي ما إذا كان الأفراد الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم، أكانت استشارتهم مطلوبة. يبدو لي أنها تضع الناس الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم في موقف صعب إذ يُتوقع منهم إعطاء جواب بنعم أو لا أو بعض الإشارة حول كل نشاط سري عرض عليهم، أو إذا قيل إنهم لم يعترضوا عليه. هذا يضعهم في موقف صعب إذا لم يُنصحوا مسبقاً بأن معارضتهم ستجعل الأمر مختلفاً[18].
>
> ما ظن السيناتور أن الفرض من هذه الشهادات هو خلاف أن يحظى بالموافقة قد أخفق في تبيانه.
>
> الهروب من المسؤولية أصبح يتعلق بالحزبين. فالسيناتور الجمهوري كليفورد كيس أصر على أن تكتم الكونغرس لا يمكن أن يفسر على أنه قبول، وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألا نتوقع استمراره:
>
> الإخفاق في التعبير عن اعتراض واضح، ولا سيما عندما نكون تحت ضغط السرية لما جرى اقتراحه في شهر تموز، لم أشعر ولا أزال لا أشعر أنه منعنا عن الاعتراض في شهر كانون الأول[19].

وأضاف بأن أية معارضة لبلد أجنبي «تتضمن أموراً مالية أعتقد أنها يجب أن تكون علنية» ـ إنه مبدأ يجعل الولايات المتحدة تبتعد عن عمل المخابرات.

أمـا السينـاتـور جوزيف بيدين، وهو ديموقراطي من ولاية ديلاور فقد أتى بتفسير ـ بصراحة ملطفة ـ حول سبب اعتراض الشيوخ في شهر كانون الأول على ما كانوا وافقوا عليه في شهر تموز:

من وجهة نظر عضو واحد، حول كيف بدا .. لا يمكن الوصول إلى ذلك. لذا لا يوجد حرج داخلي، أو أنهم لم يروا إمكانية له بسبب الطريقة التي نقل بها"[20].

بمعنى آخر، إن الشيوخ يقبلون بالبرنامج طالما أن الجمهور لا يعلم عنه شيئاً. وسيلجأون إلى التغطية عندما يشاع وسيضطرون إلى الدفاع عن مواقفهم السابقة. ماذا كان الغرض عندئذ من التدقيق الجديد للكونغرس في النشاطات السرية الذي تلا ذلك؟

فـي هذا الجو كانت نتيجـة الجدل مقدرة. وكمـا يفعل الممثلون فـي الأدوار الكلاسيكية المكـررة، فإن النـواب والشيوخ كانـوا يكررون الحديـث باسم التنازل عـن الجدل حول فيتنـام الـذي أثيـر قبل تسعـة شهور. وقـال السينـاتـور كلارك في 29 كانـون الثاني: إن الولايـات المتحدة ليس لهـا مصلحة استراتيجية مهمة عسكريـة أو اقتصادية في أنغولا ـــ طارحاً السؤال مـا إذا كان لنا نحن (وكل أفريقية) مصلحة مـن منع القوة العسكرية السوفييتية من الظهور كوسيط في صراعات أفريقية.

أجاب السيناتور تشارلز بيرسي عن هذا السؤال في الشهادات حول أنغولا بعد بضعة أيام مستشهداً بفيتنام:

هـل لأن السوفييـت موجـودون هناك، علينـا أن نذهب نحـن أيضاً؟ تلك كانـت مشكلتنا فـي فيتنام. لم تكن مصـالحنـا الحيوية في خطر، حقاً. إنها مسافـة بعيدة لوجيستيكياً، ويصعـب كثيراً مساندتها، ونحن كنـا نساند الجانب الذي ليس لديـه قوة معنوية، وليس لديه العزيمة الضرورية أو الإحساس بالوحدة"[21].

لـم يُبيّـن بيرسي كيـف يمكـن أن تتغلب العزيمـة على المساعـدة السوفييتيـة الضخمة والمشاركة العسكرية الكوبية بدون مساعدة أمريكية.

ارتـأى السينـاتـور جاكوب جافيتـس أن على الولايـات المتحدة أن تتنكر لـدور الشرطي العالمـي ـ وهـذه مقولة كان يرددهـا السيناتور بيديـن. وكان هذا جزءاً مـن الحجة أن القوميـة الأفريقيـة، وليس غطاء الدعـم الأمريكـي، كان الثقل المعاكـس الأكثر فعالية لموطـئ قدم سوفييتي في جنوب أفريقية. ولكن كيف تستطيع القومية الأفريقية أن تسود فـي الوقت الذي تتألف فيه معظم القـوات المقاتلة في «الجبهة الشعبيـة لتحرير أنغولا» وأسلحتها من الكوبييـن: بفضل الجسر الجوي السوفييتي الهائل، ذلك الجسر الذي أمد أنغولا بالأسلحة مما كان موجوداً في كل أفريقية السوداء المجاورة للصحراء؟!

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار مهذباً بدت الهوة بين الرئيس والكونغرس غير قابلة للجَسر. وكان المعارضون يسعون إلى إثبات نظرية في السياسة الدولية تتجنب الجغرافيا السياسية والتوازن، وهي نسخة مصغرة عن الويلسونية التي تقول: إن قوى الخير سوف تنتصر بقوة فضيلتها الجوهرية الكامنة فيها، وليس بالاستراتيجية، لاسيما ليس استخدام القوة. ولهذا كان الهجوم في العمليات السرية بديلاً عن المبادرة الهجومية الجوهرية بالطريقة التي عملت بها السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب لمدة جيل.

جميع المشاحنات المعتادة حول فيتنام قد تكررت. ولكن في حين كان الجدال حول فيتنام قبل تسعة شهور يدور حول مضامين الكرامة الوطنية في مواجهة هزيمة أولية، كان التراجع الاستراتيجي غير الضروري مطلقاً في أنغولا يُفرض على قواتنا في الوقت الذي كان فيه النصر يمكن تحقيقه تماماً.

في 18 كانون الأول، في ليلة ما قبل التصويت الحاسم، التقيت مع قيادة مجلس الشيوخ في مكتب زعيم الأغلبية مايك مانسفيلد وشرحت استراتيجيتنا لهم، وضمّنت ذلك بالجواب السوفييتي الواعد في ذلك اليوم والخيار الفرنسي (بعبارات متحفظة). ولما كان عليّ أن أشهد أمام «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ بعد شهر، شرحت لماذا كان برنامجنا سرياً:

اخترنا الأسلوب السري لأننا أردنا أن نقلص حضورنا إلى الحد الأدنى. أردنا الحصول على أكبر فرصة ممكنة لحل أفريقي. شعرنا أن المساعدة العلنية سوف تطور عقيدة رسمية تبرر تدخل قوة كبرى[22].

وكررت حافزنا لمقاومة تدخلات سوفييتية:

هل نريد حقاً أن يستنتج العالم أنه إذا اختار الاتحاد السوفييتي التدخل الكثيف، وكانت القوات الكوبية وغيرها تُستخدم قوةً استطلاعية مهاجمة، فلن تكون الولايات المتحدة قادرة على حشد الوحدة أو اتخاذ القرار لتقديم حتى مساعدة مالية؟ هل نتوقع من أولئك الذين يواجهون تهديداً بدون مساعدة من جانبنا أن يقاوموا؟ هل نريد من خصومنا أن يستخلصوا أنه عند قيام تحديات في المستقبل فإن انقسامات أمريكا الداخلية من المحتمل أن تحرمنا حتى من الحد الأدنى من القوة والسيطرة على تطورات ذات أهمية دولية؟.. وما هو الاستنتاج الذي ستستخلصه قوة عظمى لا تُواجه بالمعارضة عندما تلوح فرصة تدخل أخرى؟[23].

أوضحت أهدافنا: وقف إطلاق النار، وإنهاء المجزرة المأساوية، وانسحاب القوات الخارجية: السوفييتية والكوبية والجنوب أفريقية، ووقف التدخل العسكري الأجنبي، والمفاوضات بين الفصائل الأنغولية[24].

بـدا الشيـوخ متجاوبين. قـال صديقي السينـاتـور هيوبرت همفري الـذي أحترمه كثيراً: «أعتقد أنه ينبغي أن نعطي الوزير فرصة».

ولكن في صباح اليوم التالي، كان مزاج مجلس الشيوخ صارماً. وقال همفري: إن المشاعر كانـت قويـة جداً بحيث لم يستطـع أن ينفصل عن أصدقائـه الليبراليين والناخبين مرة أخرى قائلاً: «لا أريد أن يجرحوا قلبي ثانية».

بهـذه الطريقـة لم تكن المجادلات حول النزاع في الهند الصينيـة منذ تسعة أشهر تتكرر فحسب، بل كذلـك كان الكـرب. والسبب كان مشابهاً جداً. المعارضة الليبرالية التقليدية لم تكن غير متوقعة، ما كان مفقوداً هو التوازن المحافظ. قلة من أبطال المشاحنات حول سولجينستين، وهيليسنكي واتفاقية «سالت» انضمـوا إلينا عند المتاريس عندما ظهر تحد جيوبوليتيكي سوفييتي حقيقي، وأولئك الذين فعلوا تعرضوا للكبح الشديد.

وفيما كان المحافظون ولا سيما المحافظون الجدد يساندوننا في المسائل المقتصرة على موضوعات مثل المدى الدقيق للقاذفة السوفييتية المتوسطة وأنواع مختلفة من الصواريخ. كنا نكافح من أجل تجنب الجـدل الـذي ستذعن فيـه الولايات المتحـدة الأول مرة في الحـرب الباردة، لمغامـرة عسكرية يرعاها السوفييـت، كان موقفهـم أكثر إيلاماً وإزعاجاً. لم يكن التحدي السوفييتـي الجيوسياسي يمكن أن يجلب انتقـادات المنتقدين المحافظين للانضمـام إلى قوى الإدارة. لما كانوا قد حددوا النزاع الإيديولوجي مع الشيوعيـة والمعارضـة العنيدة للصيغة القائمـة لمراقبة التسلح بوصفها جـدول الأعمال الوحيد الذي له مغـزى، فقـد كان عليهم ألا يضيعـوا الفرصة إذا كان الموضـوع إسقاط السلطـة السوفييتية والكوبية في أفريقية.

كان هنـاك سبب فلسفـي آخر، بدرجة أقل، لصمـت المحافظين الجدد. ففي الحملـة الأولية فسروا موقفهـم ضـد إدارة فـورد بتساهلهـا المزعوم فـي مواجهة التحـدي الشيوعي. ولـو أنهم أيـدوا الإدارة فسيضطـرون إلـى أن يسلموا بحقيقة أن الخلاف بيـن موقفهم وموقفنا كان مسألـة تكتيكات وليس حول المبدأ. إنهم لا يستطيعون الانضمام إلى معركة يفترض أن تكون معركتهم لأنهم لا يستطيعون أن يتحالفوا مـع أولئك الذين كانوا في الخطوط الأمامية لجبهة نضال كانـوا يحددونها بوضوح. الحرب الأهلية داخل العسكر المحافظ أخلت الجو للمعارضة الليبرالية ضدهم.

هذا الحشد للقوى هو ما أوجد تنازل أمريكا في أنغولا. ففي 19 كانون الأول، 1975، أقرّ مجلس الشيوخ تعديل تيوني لمشروع قانون «مخصصات الدفاع» الذي حظّر أي استخدام لاعتمادات مالية من أجل أنغولا إلا إذا كانت مخصصة في الميزانية. وهذا كان يعني نهاية برنامجنا السري، لأن أية مساعدة علنية ينبغي أن تنتظـر العمليـة التشريعيـة في الدورة القادمـة للكونغرس التي ستمتد شهـوراً، أي بعد فترة طويلة من

تقرير مصير القضية. ولم يكن لدينا أية أوهام كذلك حول نتيجة المداولات التشريعية المفتوحة. ومؤيدو تعديل تيوني سوف يصوتون بالتأكيد للمساعدة العلنية من أجل القتال في أنغولا. وفي حزيران، 1976 جاء تعديل كلارك ليجعل تعديل، تيوني دائماً.

هؤلاء المحافظون الأشداء من أمثال بول لاكسالت، وباري غولدووتر، وجيمس ايستلاند وهيرمان تالميدج لم يصوتوا. جيسي هيلمز صوّت لصالح التعديلات، أما هنري جاكسون فقد صوّت ضد الرئيس من جهة، وصوت ضد تيوني من جهة أخرى. وفي 19 كانون الأول بعد انتهاء التصويت في مجلس الشيوخ اندفع الرئيس منتقداً يقول:

> هذا التراخي في تحمل المسؤولية من قبل غالبية أعضاء مجلس الشيوخ سيكون له نتائج وخيمة جداً بالنسبة لموقف الولايات المتحدة على المدى البعيد، وبالنسبة للنظام الدولي بصورة عامة. إن دولة عظمى لا تستطيع التهرب من مسؤولياتها. المسؤوليات التي يتم التخلي عنها اليوم ستعود في صورة أزمات أكثر حدة غداً.
>
> لهذا أدعو مجلس الشيوخ أن يعكس موقفه قبل أن ينفض اجتماعه. الإخفاق في ذلك من شأنه، في رأيي أن يضر كثيراً بمصالح الولايات المتحدة القومية[25].

حقاً كان كل شيء قد انتهى. ففي 24 كانون أول استؤنف الجسر الجوي السوفييتي بخطا متسارعة. وفي الشهر التالي تضاعف حجم القوات الكوبية في أنغولا. حتى في ذلك الحين رفضت 22 دولة أفريقية الاعتراف بحكومة «المنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» في قمة منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في أديس أبابا في كانون الثاني: فتخيل أي تأييد دبلوماسي كنا سنحققه لو أننا حافظنا على توازن عسكري. لقد رفض الاتحاد السوفييتي أية مناقشة إضافية حول أنغولا. وبقيت القوات الكوبية هناك لمدة 15 سنة وانتشرت في أثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي في عهد إدارة كارتر. ولم تخرج حتى ألغت إدارة ريغان تعديل كلارك ونشرت البرنامج السري الذي كان جيرالد فورد ملتزماً بالتخلي عنه عند حافة النجاح[26].





آخر زيارة إلى موسكو

مجزرة عيد جميع القديسين

كان شتـاء 76-75 وقتـاً مؤلماً وعصيباً بالنسبة إلى جير الد فورد. فما إن حل خريف 1975 حتى كانت آمالـه بأن الانتخابات لصالحه قد بدأت بالخفوت. ففي مطلـع كانون الثاني 76، انحدرت نسبة تأييده في الانتخابـات إلـى ما دون الـ 50 بالمئة. ومع انطلاقة رونالد ريغـان صعوداً كي يتحداه باعتباره مرشحاً عن الحزب الجمهوري، كان فورد يقود حزباً يتفاقم انقسامه، نتيجة لذلك، فإن الإدارة التي كان يقودها أشد القـادة ميلاً للتصالح، وجدت نفسهـا نهبت مجالات عديدة في الآن نفسه، سواء مع المؤتمر الديمقراطي إلى يسارها أم مع منافسي الرئيس الجمهوري إلى يمينها.

أمـا التوتـرات الناشئـة عـن أعمـال الكونغرس التنفيذية فغالبـاً مـا كان ينحي باللائمـة فيها على المستشاريـن غير الأكفاء. لكن من الواضح أن هـذا الأمر لم يكن من سمات إدارة فورد، إذ غالباً ما كان الكونغرس يستشـار وعلى نحـو وثيق، كما هو متوقع من رئيس قضى طوال حياتـه السياسية السابقة في مجلس النـواب. لكن كان على فـورد أن يتعلم الدرس المؤلم وهو أن للطيبـة حدودها لاسيما حينما يتعلق الأمـر بتوضيح الحدود التي يتعين على الكونغرس أن يقف عندهـا، فقدرة الرئيس على التأثير بالتوقعات الانتخابيـة للمشرعيـن تلعب دوراً حاسماً أيضاً، ورئيس غير منتخب ومعـروف أنه بغير حواش تساعد في تأمين مقاعد هامشية، فيكون في موقف ضعيف تجاه الكونغرس. ولو كان الوقت أكثر هدوءاً وطمأنينة، أو كانت الانتخابات الرئاسية أقل حدة لربما كانت العاطفة الشخصية التي يكنها معظم أعضاء الكونغرس ـ بما فيهم أعضاء الأغلبية الديمقراطية ـ لفورد قد تغلبت على تلك العقبات.

بيـد أن فيتنـام إضافة إلى ووترغيـت كانتا قد شوهّتا كل مظهر من مظاهـر العلاقات الشخصية. إذ لـم تمض ثلاثة أشهر على تأدية فورد للقسم الرئاسـي حتى تم انتخاب كونغرس جديد ليبرالي للغاية إثر فضيحـة ووترغيت. وقـد عكست تركيبته نتائج الانتخابـات الرئاسية التي خيضت قبـل سنتين وبصورة رئيسيـة حول قضايا سياسية خارجية كان نيكسون قـد تغلب فيها بثاني أكبر فارق في التاريخ. لكن بسبب الانتفاضـات الداخليـة ضمـن الحـزب الديمقراطي، فقد تبيـن أن هـذا الكونغرس الجديـد معاد بشدة

لسياسات نيكسون وفورد وأقرب لسياسات جورج ماك غوفرن الذي كان الناخبون قد خذلوه خذلاناً مبيناً قبل سنتين فقط. وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لم تكن هي القضية المطروحة في انتخابات الكونغرس سنة 1974، إلا أن الكونغرس الماك غوفرني الجديد قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، فيتنام، وكمبوديا، سانّاً قانوناً ينهي محاولة إيقاف التدخلات الكوبية والسوفيتية في أنغولا، سالباً دوائر المخابرات قوتها، لاجماً سياسية الرق ـ غرب بإصلاحات وجلسات استماع مصممة للقضاء على مرونة الرئيس وقدرته على الحركة، وفي الوقت ذاته كان الحزب الجمهوري منقسماً انقساماً حاداً. فجناحه اليميني الذي زاد من قوته الأزمات المحلية ذاتها، أدرك أن هناك فرصة للفوز بتسمية مرشح رئاسي لعام 1976 بشخص رونالد ريغن، المستوفي لمعاييره النموذجية، وكثيرون في البلاد ممن كانوا يرفضون النقد الليبرالي للولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للشر في العالم كان رد فعلهم على ما لحق بهم من إذلال في الهند الصينية هو انبعاث الوطنية. ومما يثير السخرية أن هذا تم توجيهه مع كثير من التحريض من قبل المحافظين الجدد الذين كان المعسكر الليبرالي قد جندهم حديثاً ـ ضد الليبراليين بشكل أقل مما هو عليه ضد جيرالد فورد المحافظ الذي وجد نفسه، لعظيم دهشته، متهماً بأنه أقل يقظة وحذراً حيال الشيوعية.

هذا كله أسهم، بشكل تراكمي، في خلق صورة زائفة كلياً عن ضعف الرئيس، فيما بدأ النظام داخل الإدارة يتآكل، وغدت النزاعات المكتبية التي لا مناص منها عسيرة المعالجة حيال إحساس ناهش بأن سلطة الرئيس تتسرب شيئاً فشيئاً. بل إن بعض كبار الموظفين بدؤوا يرتبون أوضاعهم منذ السنة الأولى لرئاسة فورد لمرحلة ما بعد - فورد. في هذا النوع من المناورات السياسية، التي تحدث عادة في نهاية الدورة الرئاسية الثانية فقط، بات المسؤولون ينفرون من مواجهة الانتقادات الإضافية الآتية من جناح المحافظين والمحافظين الجدد المتنامي.

كان فورد، ولفترة من الزمن، يراقب الصراعات بيني وبين شليسنجر، ثم بين رامسفيلد ونيلسون روكفلر وبيل سيمون، دون رد فعل ملحوظ. فورد لم يكن ليشجع الصراع الداخلي، كما كان نيكسون يفعل، ولم يكن ليشجع النقاشات حوله. ولقناعته أن البلاد بحاجة للاستقرار قبل كل شيء، حاول فورد أن يسحب السمّ من المناورات التي تلف كل ما حوله، وذلك بعدم الانخراط في أيّة مشكلة، وعدم تناول أعوانه بأية كلمة نابية، وابقاء أعماله مركزة تماماً على الجوهر ـ الذي كان، بالحقيقة يستهلك ـ كل شيء، لقد اضطر الرئيس، خلال سنة 1975 وحدها لأن يعالج الرفض السوفييتي لشروط الكونغرس بخصوص معاهدة التجارة، والأزمة المتنامية حول ضبط الأسلحة، والانهيار في الهند الصينية، وحادثة المايا غيز، والضجة التي ثارت حول ألكسندر سولجنتسين، والمفاوضات المضطربة للمرحلة الثانية من الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، ومؤتمر الأمن الأوروبي ومجادلاته، والتحقيقات في شؤون المخابرات، وأنغولا.

قلة من الرؤساء وقت السلم كانوا مضطرين لأن يواجهوا مثل ذلك القدر من التحديات في سنتهم الأولى من فترة الرئاسة.

بحلول تشرين الأول 1975، أي بعد أربعة عشرة شهراً من أدائه اليمين الدستورية، لم يعد لدى فورد من خيار سوى أن يتحول إلى السياسة. فالانتخابات وشيكة، يفصله عنها عام فقط، كما استنتج أنه بحاجة إلى فريق أكثر تماسكاً. فطلب إلى روكفلر أن لا يرشح نفسه نائباً للرئيس في انتخابات 1976، ثم هز مجلس وزرائه هزاً باستبدال سليسنجر برئيس أركان البيت الأبيض، دونالد رامسفيلد، وبيل كولبي بجورج بوش الذي كان حينذاك رئيس مكتب علاقات الولايات المتحدة في بكين. وكذلك بتعيينه سفيرنا في لندن، إليوت ريتشاردسون، في منصب وزير التجارة، الذي كان روجر مورتون قد استقال منه قبل بضعة أسابيع لأسباب شخصية، وفي العملية نفسها، طلب إلي فورد أن أتخلى عن قبعة مستشار الأمن القومي التي ظللت لابساً إياها حتى بعد أن عينني نيكسون وزيراً للخارجية في خريف 1973. أي بصورة إجمالية، كانت هناك خمسة تغييرات رئيسية على مستوى الوزارة اتسمت بها تلك الحادثة المهمة.

لقد توصل فورد إلى تلك القرارات وأنا في رحلة إلى آسيا من 17 تشرين الأول إلى 24 منه، بغاية التحضير لقمة رئاسية مع زعماء الصين كانت ستعقد بعد ذلك بأربعة أسابيع. وهكذا، لم يستشرني أحد فيما يتعلق بالتغييرات، ولم يكن فورد قبل سفري أو خلال رحلتي قد ذكر لي ذلك مجرد ذكر، معتبراً أن الأمر إعادة ترتيب لإدارته. وفي عصر يوم السبت، 25 تشرين الأول، إثر عودتي من آسيا، دعاني فورد كما دعا رامسفيلد إلى المكتب البيضوي لإعلامنا بقراره قدراً ضئيلاً من التفسير.

تبع ذلك مشهد واشنطني كلاسيكي، إذ جلست أنا ورامسفيلد، على المقعدين اللذين يؤطّران كرسي الرئيس المريح أمام موقد النار، ولا أدري إن كان رامسفيلد قد أخذ علماً مسبقاً، لكن المفاجأة كانت أشد، بالنسبة إلي، من أن أرد على محتوى ما قاله فورد. والحقيقة، لأن نعرف أن التعيينات لم تكن نهاية العملية بل بداية سلسلة كاملة من التعديلات. وبما أن المعيّنين الجدد كلهم كانوا من الوزن السياسي الثقيل ويحتمل أن يكونوا مرشحين للرئاسة (بنظرهم هم على الأقل)، فيما كنت أنا الأكثر شهرة والأشد إثارة للجدل، فإن معركة جديدة ضمن أفراد الطبقة العليا كانت أمراً لا مناص من وقوعه. لقد تعهدنا بأن نتعاون مع بعضنا بعضاً، بإخلاص حسن دون شك، لكن ذلك التعهد كان سيوضع على المحك فقط حين تستأنف عملية اتخاذ القرار.

استلال وجيز للسيوف حدث حول من سيحل محلي بصفتي مستشاراً للأمن القومي، إذ زكّى رامسفيلد آرثر هارتمان، الذي كان يعمل حينذاك مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا والذي كان صديقاً لرامسفيلد مذ كان هذا سفيراً لدى الناتو. لقد كنت أكن كل الاحترام لهارتمان، لكن لم تسرني فكرة أن يكون موظف حالي لدي في موقع حاسم الأهمية بالنسبة إلى علاقتي بالرئيس. وهكذا زكيت برينت

سكوكروفت، لإيماني بأنه الأفضل تأهيلاً وبأنه الشخص الأكثر راحة بالنسبة إلى الإجراءات القائمة. تحفظ فورد ممتنعاً عن اتخاذ قرار في تلك الجلسة، لكنه اختار سكوكروفت بعدئذ مباشرة.

لقد دفع الرئيس ثمناً باهظاً لمحاولته حل ما يواجهه من تحديات سياسية بضربة معلم واحدة. فالمستشارون السياسيون الذين كانوا يفركون أيديهم على الرهان طيلة أربعة عشر شهراً تغلبوا بتلك التزكية التي كانت تبدو أفضل نظرياً مما هي عملياً، ولقد تساءلت، كمن ضربته صاعقة، من يا ترى أقنع فورد بأن يقوم بانتفاضة هامة مثل إزاحة روكفلر من بطاقة الترشيخ قبل أقل من ستة أشهر على إجراء الانتخابات الأولية، فقال لي بعض أعوان فورد: إن لديهم ريغان بالانسحاب أيضاً. ورغم أنني لم أكن خبيراً سياسياً، فقد فكرت أن العكس هو الأكثر احتمالاً. فريغان ومستشاروه سيفسرون قرار ـ فورد على أنه علامة خوف، وسيسعون للرئاسة، لا لعرض تضحيات. أما إزاحة نيلسون روكفلر، خصمهم القديم، فسوف تشحذ شهية المحافظين وفي الوقت نفسه تحرم فورد من خدمات رجل متمرس بشن الحملات الانتخابية ومشهور جداً. لا شك أن رد فعلي كان قد تأثر بالود الذي كان يربطني بروكفلر، وهو صديق وناصح مخلص لي طوال عقدين من الزمن. لكن حتى بعد أكثر من عقدين، فإن إسقاط روكفلر ما يزال يصدمني باعتباره أسوأ قرار مفرد اتخذ في رئاسة فورد.

لم يحرز فورد أية فائدة من استبدال روكفلر كما بدا القرار غير قابل للتفسير لدى الناس ـ رغم أن روكفلر وبكل أنفة ادعى أنه هو الذي اختار الانسحاب. إذ كان قد سمّي نائب رئيس في آب 1974. وكان مؤتمر الحزب الديمقراطي غير الحريص على إشراك مثل هذا الشخص الديناميكي في انتخابات الخريف، قد أجل تثبيت تسميته حتى مطلع كانون الأول. وخلال سيرورة العملية، أخضع روكفلر إلى كشف تفصيلي تمحيصي لموارده المالية. أقسم روكفلر اليمين في 19 كانون الأول 1974، والآن بعد أن خدم عشرة أشهر نائباً للرئيس يقال له أن «ينسحب»، أمر غير معقول والناس لم تصدقه.

بذل روكفلر أقصى جهده لتخفيف الضرر. وكونه صديقاً حميماً لي مثلما كنت له، لم أسمع منه كلمة تذمر قط حول المعاملة الخسيسة التي عومل بها، بل كان بكل بساطة يرفض مناقشة موضوع انسحابه. وكان يتصرف تجاه فورد بلطف وطيبة ويقدم للرئيس دعمه الكامل ضمن الحكومة وبين الشعب. وفي الصيف التالي، تزعم وفد ولاية نيويورك إلى مؤتمر الحزب الجمهوري مما ساعد في تأمين فورد ولو بهامش ضئيل. كما ظل صديق فورد الجيد بعد أن غادرا كلاهما المنصب. أما على الصعيد الإنساني، فقد كانت تلك إحدى ساعات روكفلر الأحسن.

المجالات الأخرى لما توصلت وسائل الإعلام لأن تدعوه بمجزرة عيد جميع القديسين كان لها مبرر أفضل. فإن كان على فورد أن يعيد ترتيب إدارته، فالأفضل له لو فعل ذلك كله ومرة واحدة قبل موسم الانتخابات الأولية بأبعد ما يمكن. فقبل أشهر كان قد استنتج أن جماعة المخابرات بحاجة إلى رئيس

جديـد وكان ينتظـر فقط اكتمال التحقيقات المخابراتية. وقد كان فـورد، مثلما كنت أنا نفسي، مصدوماً بسلوك كولبي عبر مجريات التحقيق كلها، لكنه لم يكن يعتقد أن من المستحسن أن يبدأ مدير جديد عمله في الإدارة وسط كل ذلك الضجيج والعجيج.

مـع ذلك، كان الدافـع «للمجزرة» هو قـرار فورد عزل شليسنجـر، ولأن أحداً لـم يستشرني، لا أدري مـا الذي جعـل الرئيس يتحـرك في ذلـك المفصل الخاص بالـذات، فقد أعلمنـي المستشـار السياسي الجمهـوري المحتـرم، بريس هارلو، بعد الواقعة أنه ظـل طيلة أشهر يقول: إن مـن الخطر جداً أن يدخل السنة الانتخابية بوجود وزير دفاع يتهجم دائماً على سياسة الرئيس الخارجية. ولقد كانت تحدث توترات بينـي وبين شليسنجـر، إلا أن الوضع بالحقيقة، كان قد تحسن في الأسابيـع التي سبقت عزله، إلى درجة فكرت فيها أننا قد نذهب معاً في المرحلة النهائية من مفاوضات السالت. فيما بعد قيل إنني كنت أنتقص من قدر شليسنجر في التخليصات اليومية التي أقدمها للرئيس لكن تبين محاضر الجلسات أن مجادلاتي مـع شليسنجر نادراً جداً ما حدثـت بالحقيقة. ففورد لم يكن بحاجة إلي كي أخبره عن التوترات التي كان باستطاعتـه أن يقـرأ عنها في الصحـف أو يسمع بها من أعوانـه. لقد وصف فورد فـي مذكراته، وبشكل مطـول، لمـاذا لـم يشعر بالراحة قط مـع وزير دفاعه الذي كان واحـداً من قلة النـاس بحيث تجعله غير مرتـاح (1). أمـا القشة التي قصمت ظهر البعيـر فكانت، على ما يبدو، انتقـاد شليسنجر الحاد لصديق فـور القديم، جورج ماهون، رئيس لجنة تخصيصات الأموال في المجلس، وكذلك لزيادة التخفيضات في ميزانية الدفاع. ورغم أن فورد كان يتفق مع شليسنجر في محاولته لحماية برنامجنا الدفاعي، إلا أنه نظر إلى الطبيعة الشخصية للانتقاد على أنها غير جائزة، وقد ذكرته القصة بأن حثّه المتكرر لشليسنجر على التلطيف من معاملته للكونغرس كان موضع تجاهل.

أمـا قـراره في الطلب إلـي أن أتخلى عن منصب مستشار الأمن القومي فقـد جعلني أحس بشكل ما أنها ضربة لمشاعري. فعمل وزير الخارجية ومساعد الرئيس في شؤون الأمن القومي، كلاهما بحد ذاته يتطلـب الكثير، والجمع بينهما يحتّم أن تهمـل أحدهما وأن يكون أحدهما على حساب الآخر. والأكثر من ذلـك أن هنـاك صراع مصالح متأصلاً بيـن الموقعين. فوزير الخارجية عليه واجـب هو أن يقدم حكمه الأفضـل على أهداف السياسية الخارجية ودلالاتها، وذلك من خلال تقديم خيارات للرئيس، فيما يتعين على مستشار الأمن القومي أن يكون وسيطاً شريفاً بحيث يضمن أن يسمع الرئيس وجهات نظر الوكالات كلهـا بأسلوب محايد لا تحيز فيـه. وإذا كان بالإمكان بالنسبة إلى شخص واحد، أن يكون موضعياً كفاية لتقديـم كل مـن قناعات وزارته وحاجة الرئيس للخيـارات، فذلك موضوع مهم للنقاش الأكاديمي. وأياً كانـت النتيجـة، ففي بلـدة مثل واشنطن، حيـث المظهر يقـارب الموضع المحدد، فـإن المظاهر كانت بالتحديد ضده.

من وجهة نظر بيروقراطية، كان شيئاً مريحاً بالنسبة إلي أن أتحرر من وضع شاذ، كنت فيه، بصفتي مستشار للأمن القومي، أترأس اجتماعات في قاعة الموقف، يمثل فيها معاوني أنا، وزير الخارجية، الوزارة، بعد أن أكون قد انتهيت لتوي من اجتماع معه في الطابق السابع الخاص بالوزارة. بيد أن المقدرة على أن تخط السياسة في واشنطن وأن تكون فعلاً في الخارج لا تتوقف على المخططات التنظيمية وحدها أو حتى بشكل رئيسي. إنها، وإلى حد كبير، مسألة من يتصوره الناس أنه يتمتع بثقة الرئيس. ورغم أن الهزة لم تؤثر على تلك العلاقة غير الملموسة، إلا أن المؤكد أنها أطلقت موجة من التخمينات، سواء في واشنطن أم في العواصم الأجنبية، حول ما إذا كانت تعني إضعاف موقفي لدى الرئيس. وكان لا بد من إنفاق وقت ثمين على الرد على استفسارات وسائل الإعلام وتطمينها، وهو الوقت الذي كنت بحاجة ماسة إليه من أجل الانتقاص من غايتها، هذا كله كان يجري في جو كثير النزاعات، نظراً لأنني كنت على قناعة تامة بأن التغييرات الوزارية ستركز الهجمات الآتية من قوى ريغان عليّ أنا.

غير أن قضايا الفهم هذه تلاشت حيال التحدي الحقيقي الذي كان من المؤكد أنه سيظهر نتيجة التغيير الذي حدث في وزارة الدفاع. فانطلاقاً من سياق الهزة وآثارها السياسية، كنت على قناعة بأن رامسفيلد سيبرهن على أنه أصعب بكثير كزميل من شليسنجر، الذي لم يكن لديه طموح سياسي واضح ما عدا أن يكون له موقع داخل الإدارة. وعلى الرغم من أنه هو والجناح اليميني للحزب الجمهوري، وكذلك هنري جاكسون كانوا يستفيدون من بعضهم بعضاً، فإن شليسنجر لم يكن له قاعدة سياسية حقيقة أو اهتمامات سياسية خالصة. لكن مع ظهور مفاوضات «السالت» في الأفق، خشيت من أن رامسفيلد قد لا يريد المخاطرة بموقف فورد (ولا موقفه هو) مع جناح ريغان بإدخال لوائح على حساب سياستنا الخاصة بالشرق — غرب. لم يكن رامسفيلد غير ودي تجاهي شخصياً. لكن من المحتمل ألا يخاطر كما قد يسمى لتأخير القرارات حتى ما بعد الانتخاب، وهذا تقريباً ما حدث.

كانت الخطة الأصلية هي أن يعلن نيلسون روكفلر انسحابه من بطاقة الترشيح في 3 تشرين الثاني، يوم الاثنين. ثم تذاع تغييرات الوزارة والتغييرات الأخرى بعد أسبوع، أي في 10 تشرين الثاني. لكن خللاً أصاب الخطة، فنظراً لأن التقويم الزمني لواشنطن لا يتوقف أبداً، مهما تكن المشكلات الداخلية للإدارة ومكاتبها، فإن إدارة فورد قد اتخذت هذه القرارات تماماً قبل وصول أنور السادات في زيارته الرسمية الأولى إلى الولايات المتحدة، إحدى وقفاته في هذه الرحلة كانت في جاكسونفيل، فلوريدا، حيث خطط فورد والسادات لمراجعة المرحلة التالية من استراتيجية الشرق الأوسط في جو من الاسترخاء في إحدى المزارع التي يملكها أحد أصدقاء الرئيس.

في يوم السبت، 1 تشرين الثاني، وبينما كنت أنا وفورد نستعد للرحيل إلى جاكسونفيل، تلقيت اتصالاً هاتفياً من بروس فان فورست، مراسل النيوزويك حينذاك الذي كان قد سمع، كما قال، أنني على وشك

الخلاص من منصبي باعتباري مستشاراً للأمن القومي، متابعاً أن الرئيس - كما يقال - منزعج من نتيجة رحلتي التحضيرية إلى الصين، ومن تقديم مفاوضات السالت، ومن الاختلافات بيني وبين شليسنجر. طريقة صياغة التساؤل الصحفي تركتني في موقف نموذجي للشرك الواشنطني. فإن أنا أنكرت فقط لأنني قد فقدت ثقة الرئيس فسأكون قد اعترفت بأنني تخليت عن منصب مستشار الأمن القومي، وإن أنا أنكرت الأمرين كليهما، فسأكون قد خلقت هوة مصداقية دائمة. لهذا رغت من السؤال المتعلق بفقدان المنصب كما أنكرت انزعاج البيت الأبيض من أدائي، باعتبار ذلك «حزمة من الأكاذيب». لكن فان فورست كان أكثر خبرة من أن يصد بسهولة فسألني هكذا وبكل مباشرة إن كنت سأتخلى عن قبعة رئيس مكتب الأمن القومي. عند ذلك، شعرت بأنني أحمّص. وعلى الفور اتصلت بفورد أخبره بما حدث.فإن كان فان فورست على اطلاع ومعرفة بالقصة، فستكون المسألة مسألة ساعات فقط قبل أن يعرفها الآخرون أيضاً. وهكذا، قرر فورد أن يعلن التغييرات في الحال. والحقيقة كان لا بد من أن يتم ذلك في عطلة الأسبوع، قبل أن تصدر النيوزويك يوم الاثنين 3 تشرين الثاني.

دعي شليسنجر وكولبي إلى المكتب البيضوي صباح الأحد، 2 تشرين الثاني وصرفا من الخدمة، فيما أعلن عن انسحاب روكفلر كما هو مخطط له في اليوم التالي. على أن الارتجال حال بين فورد وبين تسمية البدائل. كما أتاح للبعض ممن يعملون في وسائل الإعلام إمكانية ربط قراره هذا بالعفو عن نيكسون الذي حدث أيضاً يوم الأحد.

كان رد الفعل مدوياً ملؤه الحقد، إذ اتهم فورد بالتخبط وارتكاب الأخطاء الفاضحة، وأنا بكوني القوة الدافعة خلف ما وصف بسرعة بأنه «مجزرة». «آخر أثر للخلاف يمسح مسحاً». قال السيناتور هنري جاكسون «الخلاف مع الدكتور كيسنجر، أعني» وقد وافق على ذلك السيناتور جون ماكليلان «أظن أنهم يعطون كيسنجر قدراً كبيراً جداً من النفوذ في البيت الأبيض». قال رئيس لجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ في اليوم ذاته الذي فقدت فيه منصبي في البيت الأبيض[2]. فيما عبر جورج ويل عن وجهة نظره بطريقته البليغة المألوفة: «ثمة الأسباب كلها للاعتقاد أن كيسنجر أراد شليسنجر خارجاً، وليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن لفورد وجهات نظره المستقلة ـ المستقلة عن كيسنجر ـ حول المسائل المتعلقة بالسياسية الخارجية»[3]. أما افتتاحية الواشنطن بوست ليوم 5 تشرين الثاني فقد سددت نيرانها على فورد: «إن الرئيس بهذه المعالجة المبتسرة والفظيعة لمشكلته عمل على إثبات كل من درجة التخبط التي سمح لنفسه بالوصول إليها، وعجزه معها إلا بأكثر الأساليب تسرعاً وثقال ـ يد»[4]. فيما وصلت رونالد ريغان معاملة روكفلر بأنها خسيسة جائرة، كما هاجم الانفراج في العلاقات الدولية باعتباره «طريقاً وحيد الاتجاه»[5].

والحقيقة أنني كنت متأرجح الموقف للغاية إزاء استبدال شليسنجر، لكن لم يكن ثمة شك في اقتناع الرئيس بهذه المسألة. وحين علم أنني أحضر فصلاً في هذا الكتاب حول الموضوع. كتب لي فورد في 14

تشرين الأول 1997: «أعتقد أن تغييرات البيت الأبيض بصرف شليسنجر وكولبي كانت إيجابية: إذ إن استمرارها في عملها كان أمراً غير محتمل: فكلاهما كان قد خسر ثقة الرئيس».

إن فورد دفع الثمن باهظاً. إذ غدا الانفراج موضع جدل أشد حتى. فيما كنت أعتقد دائماً ـ ولعل ذلك وهم ـ أننا أنا وشليسنجر، في آخر المطاف، سننهي معاركنا، المكتبية بجوهرها، والمقتصرة على الطبقة السطحية العليا فقط لنرصّ الصفوف خلف سياسة ضبط أسلحة الشرق والغرب المتفق عليها. ولعلنا كنا سنشكل فريق (شرطي جيد / شرطي سيء) مثالياً. وفي حديث مؤلم لن نابع من القلب، أخبرني شليسنجر بعد فترة وجيزة من عزله أنه كان يشاركني هذا التقويم وأنه بكل كرم ابتعد عن التهجمات علي:

«كيسنجر: خسارة أن علاقتنا حل بها ما حل لأنني أظن أننا ـ أنا وأنت ـ كان باستطاعتنا أن نحمل هذا الأمر معاً.. ربما فقط أنا وأنت. شليسنجر: أخشى هنري: أنه قد يكون هناك شيء ما في ذلك فاليوم قال أحدهم: إن لدى هنري أفضل عقل لكن علينا أن نكون حذرين. أنا نفسي سأكون حذراً بإحساس الحامي ـ فهناك قدر كبير من الأشياء غير الحسنة التي تدور حولك.

بعد عملية العزل مباشرة، كان التحدي المباشر بالنسبة إلى فورد هو تدبر ما خلفته العملية نفسها من آثار. إذ ترك شليسنجر مباشرة فيما ثبت مجلس الشيوخ تعيين رامسفيلد سريعاً، أما كولبي فقد مكث إلى أن جاء تثبيت قرار خلفه، جورج بوش، من قبل مجلس الشيوخ، وهو الأمر الذي استغرق وقتاً فلم يصدر حتى دخول السنة الجديدة. كان بوش يحمل مسحة الطبقة الرفيعة في مرحلة من المناورات الكئيبة بشكل من الأشكال، فطلب إلي فورد أن أكتشف ما إذا كان بوش يقبل بمنصب مدير السي أي إي. هنا سأجعل بوش يتحدث بنفسه وذلك من خلال اقتطاف برقية وجهها لي من بكين، وفيما يلي تلك البرقية:

ها هنا وجهات نظري النابعة من القلب.

أولاً، بودي لو كان لدي وقت كي أتكلم مع واحد أو اثنين من الأصدقاء الحميمين حول هذه المسألة.

ثانياً، أنا لاأدع السياسة خارج ترتيباتي كلياً، وانني أرى هذا على أنه النهاية الكلية لأي مستقبل سياسي.

ثالثاً، أنا لا أستطيع من مكاني هنا، وهو على بعد نصف العالم، أن أحدد حالة المزاج السائدة في «الرابية» فيما يخص هذا العمل الجديد.

رابعاً، بودي بالتأكيد، لو أن لدي الوقت كي أفكر وأصنف الأشياء.

هنري، أنت لم تعرف والدي. لكن الرئيس يعرفه. لقد غرس والدي في أبنائه مجموعة من القيم خدمتني جيداً في حياتي العامة القصيرة. إحدى هذه القيم، وبكل بساطة هي أن على المرء أن يخدم بلاده ورئيسه.

لهذا، إن كان ذلك ما يريد الرئيس مني أن أفعل، فالجواب هو «نعم» بالتأكيد.

على أنني بكل صراحة، ما كنت لأختار هذا الموقف المجادل لو أن القرار كان قراري، لكنني أخدم بما يرضي رئيسنا، ولا أؤمن بأن أجعل عمله الشديد الصعوبة أصلاً أكثر صعوبة وتعقيداً.. أما مسألة قلبي فلسوف أعمل على حلها».

وهكذا فعل. خادماً بقدر كبير من التميز دون أن يضر بتطلعاته الرئاسية.

على أن إعلان التغييرات السابق لأوانه حال دون المحادثات الرخية التي كان فورد والسادات قد خططا لإجرائها فيما يخص المرحلة التالية من عملية السلام في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك جرى تبادل متقطع للآراء في جو تخيم عليه هموم وشواغل محلية. وهكذا لم يظهر أيُّ رد فعل لدى السادات ولم يقم بأي رد فعل لدى السادات ولم يقم بأي تعليق عندما شرح فورد ما كان قد فعل. لكن في المساء، حينما رافقت الرئيس المصري إلى المطار، كان أكثر استغراقاً في التفكير مما هو عادة، ولم نتبادل الكلام إلا بالكاد. وعندما وصلنا إلى الطريق الإسفلتية قال: «أنا أعلم أنك تفكر بالاستقالة. لا تفعل ذلك؛ فورد رجل طيب، ونحن بحاجة إليك فترة أطول في الشرق الأوسط».

والحقيقة، كنت أفكر بالاستقالة، فمنذ ئذ كنت سأشكل الهدف الرئيسي لكل ما يعارض فورد، أما رامسفيلد فقد كان أمامه، في النهاية، مرحلة التعليم، وكان من المحتمل إغراؤه كي يتجنب المجادلات المتزايدة، فيما الرئيسي، شبكة أماني، سينشغل سريعاً بحملات الانتخاب الأولية.

لم يكن باستطاعتي أن أفعل شيئاً كرد فعل على الوضع المباشر بسبب سفر فورد القادم إلى الصين، وأندونيسيا، والفيلبين. لكن إثر عودتنا إلى واشنطن بعد شهر . التقيت بثلاث مرات مع أصدقاء حميمين ومع مستشارين، بما فيهم لاري إيغلبرغر، ونستون لورد وديفيد بروس كما طلبت إلى دين رسك أن ينضم إلينا ذات يوم.

في النهاية أخذت بنصيحة جيم كالاهان في ألا أستقيل من أجل مسألة الموقع. فقد قال كالاهان: إن اهتمامي الوحيد يجب أن ينصبّ على ما إذا كانت قدرتي على صياغة الأحداث قد ضعفت أم لا. وكانت ثمة طريقة واحدة لاكتشاف ذلك. وهكذا كتبت مسودة استقالة ثم حملتها دون توقيع إلى فورد، قائلاً: «إن كانت هذه تساعدك أو تخفف من الانتقاد. فسأوقع عليها» فأجاب فورد «لا تترك. أنا بحاجة إليك وأؤمن بما نحن فاعلون» [6]. بذلك انتهت المسألة.

بيد أنه كان علي أن أدفع ثمناً شخصياً مؤلماً للغاية لقاء عزل شليسنجر ولكن بطريقة مختلفة تماماً. ذلك أنه ما من شخص كان له تأثير في نموي الفكري والإنساني أكبر من تأثير د. فريتز ج. أ. كريمر، وهو أيضاً لاجئ من ألمانيا، لكن، خلافاً لحالتي، كان لاجئاً باختياره. لقد كان كريمر، وهو ابن موظف بروسي، متعلماً بقدر ما كان مثيراً، ومكرساً لقضيته متفانياً بقدر ما كان بليغاً. كما كان، وهو يلبس نظارته المفردة

ويؤكد على القيم المحافظة العتيدة، يبدو من غير المحتمل أن يكون مجنداً من مجندي الجيش الأمريكي. لكن ذلك كان حيث واجهته خلال الحرب العالمية الثانية عندما كنت نفراً في السرية ج من فرقة المشاة الرابعة والثمانين. فالجنرال الآمر كان قد اكتشف كريمر وعينه في قسم (المخابرات) ج2 حيث كان ينطلق منه، يسوق به السيارة ملازم ثان، لإلقاء خطب مثيرة عن ألمانيا وأوروبا أمام متدربي المشاة الذين كانت تدهشهم بذلته المفصّلة الأنيقة ونظارته المفردة، نظارة رجل مجند مثلهم. إنه، كخطيب ملهم ورجل ذي مبادئ رفيعة وثابتة، قد دفعني كي أكتب له - رسالة عن المقدار الكبير الذي أثرت بي إحدى خطبه. فاهتم بي كريمر. وما إن وصلت الفرقة إلى أوروبا، حتى رتب لي أمر نقلي على القسم ج2 أيضاً. معظم الوقت كانت فرقتنا في حالة قتال. فيما كان كريمر، وعلى بضعة أميال خلف الجبهة وعلى نحو متناقض بشكل ما، يحاضر بي، وأنا في الحادية والعشرين من عمري، عن نظرته إلى التاريخ وعن الأحداث الجارية خلال الأماسي الطويلة في مختلف مقرات القيادة القتالية وفي مشاويرنا عبر هياكل المدن المكتسحة. لقد كان يمثل لي صورة الأب وقد ظل كذلك طوال ثلاثة عقود تقريباً.

على أن خدمتي في واشنطن أنهت تلك الصداقة. لقد كان كريمر، باعتباره معلّمي المختص، يعلم منطلقاً من الحقائق المطلقة. لكنني كصانع سياسة، كنت مضطراً للتعامل حسب الاحتمالات والطوارئ، وهو النهج الذي كان كريمر ولا بد ينظر إليه على أنه توفيقي للغاية، فبدأنا نلتقي أقل وأقل، وذلك إلى حد كبير لأنني وجد أن الهوة بين توقعاته وبين ما كان بإمكاني أن أقدم تتسع بصورة مؤلمة ومتزايدة. لقد كنت أتفق مع تحليل كريمر لخطر الشيوعية. لكن وسط المظاهرات العنيفة في الغالب والمطالبة بالسلام في فيتنام، لم أكن أعتقد أن البلاد تتحمل حرباً أخرى. لقد شرحت الأسباب المنطقية التي تقف خلف سياساتنا ـــ استراتيجياتنا في مقاومة الشيوعية من منصة السلام - في الفصول السابقة ولا سيما في الفصل 3 و4. غير أن كريمر كان يعارض حل مشكلة فيتنام والمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي. وكان، وهو حينذاك محلل في البنتاغون، قد لفت انتباه شليسنجر، فأقنع شليسنجر كريمر بأنه متعاطف مع نهجه. لهذا اعتبر كريمر أن عزل شليسنجر إهانة شخصية له موجهة مني فقرر ألا يتكلم معي ثانية. وقد ظل على قراره ـ ولسوف يظل ولا شك حتى النهاية، غير أن فقدان تلك الصداقة غدا الجرح الأشد إيلاماً وديمومة من جروح خدمتي في ذاك المنصب الرفيع.

الفريق الجديد قيد العمل

في الفترة التي حدثت فيها مجزرة عيد جميع القديسين، كانت العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية تعكس طيفاً من الغوامض والإبهامات تؤطّر خصمين إيديولوجيين يشغلهما التنافس على الكرة الأرضية، لكن تحكمهما ضرورة التعايش السلمي نتيجة قدرتهما كليهما على تدمير البشرية. لقد كنا نسعى لكي نهزم، أو على الأقل لكي نثبت، التحرك السوفييتي في أفريقية الذي لم نشهد له مثيلاً منذ التدخل المشابه في

الكونغــو قبل خمسة عشر عاماً: كمــا كنا نسعى لإتمام مفاوضات ضبط الأسلحة الاستراتيجية التي اتفقنا عليهــا قبــل عام في فلاديفو ستوك. كذلك كنــا نشعر، بكل التصميم الذي كنا عليــه لمنع أي توسع للفلك السوفيتــي، أننا مدينون، فــي عالم فيه عشرات آلاف الأسلحة النووية، تجــاه شعبنا وحلفائنا بأن نبين أن أيــة مواجهــة عسكرية هي كالكي آخر الــدواء، وليس الاستراتيجية المفضلة ـ وهــو التزام كئيب على نحو خاص في السنة التي حدث فيها الانهيار في الهند الصينية، إضافة إلى أن جروح ووترغيت كانت ما تزال حديثة العهد.

وهكــذا، فــإن سياســة المواجهة والتعاون فــي آن معاً مع خصــم كبير كانت هي التحــدي الماثل أمام مجتمــع ديمقراطــي وجد من الصعــب أن يتمثل النسبيــة الواضحة لسياسة كهذه بطريقتــه التاريخية في النظر إلى العلاقات الدولية على أنها لعبة أخلاق.

والحقيقــة ظهرت في الشهر الذي حدثت فيه مجزرة عيد جميع القديسين، كلتا الحالتين: تعقيد هذه الدبلوماسيــة ونطاقهــا الواسع. ففــي 8 تشرين الثاني، سلــم دوبرينين«رسالة شفهية» مــن بريجنيف إلى فــورد يقــول فيها إنه على استعداد لإنهاء مأزق«السالت» على أساس تقديم تنازلات من كلا الطرفين، كما يقتــرح أن ألتقي به في كانون الأول في موسكــو لهذا الغرض. في 10 تشرين الثاني أجاب فورد مقترحاً أن أقــوم أنــا بزيارة إلى موسكو في 19-18 كانون الأول. فوافق بريجينيف على الموعد في 134 تشرين الثاني (نوفمبر).

خــلال حــدوث تلك التبادلات، كانت القوات الكوبية والسوفيتية تصــل إلى أنغولا، فهل كان بريجنينف مخلصاً يا ترى في عرضه الخاص بالسالت أم تراه كان يحاول تهدئتنا في عملية استباقية لهجوم سياسي وعسكــري في أفريقية؟ من المؤكــد تقريباً أنه كان يفعلهما كليهما. يميل رجال الدولة، شأنهم شأن لاعبي الشطرنج، إلى تطوير خيارات ثم ينتظرون رد فعل الخصم قبل أن يقرروا المسار النهائي.

فــي 9 كانــون الأول، وبينما كنا نستكشف مع جيســكار ديستان مسألة إدخال قــوات خارجية لمواجهة الكوبييــن، حذرنــا دوبرينين مــن أن ما يفعلــه السوفييت فــي أنغولا لا يتوافــق مع العلاقــات الأمريكية ـ السوفيتيــة القائمــة، كما اقترحنا القيــام بإجراءات مشتركة لإنهــاء الأزمة الأنغولية. بعــد يومين، توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ثم لم يستأنف إلا بعد يومين من قانون «تعديلات توني» الذي سنه مجلس الشيوخ وتخلــى فيــه عن ساحة المعركة للكوبيين. لكن في الاجتماع ذاته مع دوبرينين. أبدى الجانب الأمريكي أنه من غير الممكن التوصل إلى موقف سالت متفق عليه داخلياً. نظراً لأننا مرة ثانية طلبنا تأجيل رحلتي إلى الاتحاد السوفيتي مدة شهر.

تــرى هــل كان السوفيــت سيقذفون في المغامــرة الأنغولية لــو أن المفاوضات الخاصــة بإتمام اتفاق فلاديفستــوك قد جرت وفق الخطة، والقوانين الإصلاحيــة لجاكسون وستيفنسون لم تقض على الاتفاقية

التجارية؟ هل كانوا سيستمرون لو لم تمنعنا انقساماتنا الداخلية من تنفيذ مقاومتنا المخططة؟ هل كانوا سيتعاونون لإيجاد حل بعد أن وصل الكوبيون، لو أننا نفّذنا متطلبات أيّ توازن لسياسة القوة، حيث يتعين عليك معه أن تتمسك بطرفك الخاص في التوازن بكل تصميم؟.

بيد أنه من غير الممكن أبداً أن تعيد صنع التاريخ بالرجوع إلى الوراء، فمن الواضح أنني كنت أعتقد أن قدرتنا على التوصل إلى محصلة أنغولية مقبولة فقد كانت مرتبطة بالدبلوماسية الإجمالية لعلاقات الشرق ـ غرب. لقد كان نقّادنا اليساريون ـ المسيطرون على الكونغرس ـ مصممين على تبديد جهودنا في أنغولا وهم يضعفون دفاعاتنا ويثيرون مسألة السالت بمعزل عن القضايا الأخرى كلها. في حين رفض خصومنا اليمينيون كلاً من المواجهة في أفريقية والمفاوضات حول ضبط الأسلحة على حد سواء. لقد كانوا يريدون حرباً ضد السوفيت، دون الاهتمام بما إذا كان يتعيّن دعمها من قبل الكونغرس الماكغوفرني أم لا. وقد ظلوا يطالبون بأن على الانفراج أن ينتهي بوضع حد للسوفيت. بحرماننا من الجزرة والعصا معاً، فقد حرم الكونغرس سياستنا من أي محتوى ما عدا البلاغة الخطابية.

على أن القادة السوفييت لم يكونوا أولئك العاطفيين. فمع تفسخ الوضع الأنغولي، كنا نستعد لما سيكون بكل وضوح ذروة المفاوضات حول السالت طيلة البقية الباقية من إدارة فورد. ولعله، بتأثير عقيدة الارتباط، كان علينا أن نتخلى عن المحاولة حين غدت الكارثة في أنغولا حتمية لا مفر منها. لكن كان يغدو تبنياً للشلل قاتلاً أن نوقف المفاوضات الخاصة بتنفيذ اتفاقية قمة لم يمض عليها عام تقريباً، وقبل فيها بريجينيف الإطار الأساسي الذي وضعناه للسالت.

الأكثر من ذلك، وإثر التغييرات الوزارية مباشرة، بدت الإدارة وكأنها تقف صفاً واحداً خلف موقف متفق عليه. ففي 6 تشرين الثاني اتصل بين نائب وزير الدفاع وليم كليمنتز ورئيس هيئة الأركان المشتركة، جورج براون، ليقدما اقتراحاً هو إنهاء المأزق داخل حكومتنا، وانطلاقاً من تفسيرهما أن عزل شليسنجر هو علامة على تصميم الرئيس على إحداث تقدم في مفاوضات السالت، فقد اقترحا إتمام ما اتفق عليه في فلاديفستوك باعتباره اتفاقية عشر ـ سنوات بسقوف هي 2400 مركبة قاذفة و1320 سلاحاً صاروخياً محمولاً على مركبة كما كان متفقاً عليه، وأن توضع المنظومات التي تطورات الخلافات حولها ضمن اتفاقية خمس ـ سنوات منفصلة.

ولكي أوضح تصميمي على أخذي بالحسبان واحدة من شكاوى شليسنجر المبررة، دعوت جيمس ويد، ممثل وزارة الدفاع في مجموعة العمل داخل الوكالة، لكي يرافقني إلى موسكو، كما اقترحت تنسيقاً وثيقاً مباشراً بين ويد وهال سونيفيلدت وبيل هايلاند من أركان وزارتي بحيث تفقد جلسات مجلس الأمن القومي ماهيتها التصادمية.

لقد سبق وشرحت في فصل سابق القضايا الرئيسية قدر الإمكان مع حجج، هي مقصورة على فئة محدودة، ومن منظور الزمن، يحفل لها المرء. هنا سأحاول إيجازها، رغم أن القارئ يمكنه أن يريح نفسه بتجاوز ذلك إلى حيث تستأنف القصة.

إحـدى القضايا المعنية هي القاذفة السوفيتية التـي دعاها الناتو «الباكفاير»، وهي طائرة فوق سرعة الصـوت ذات نطـاق عادي هو 3700 كم (فقط أكثر من 2000 ميل)، أي يزيد قليلاً عن ثلث نطاق قاذفتنا عابـرات القارات الـ ب 52. لم يكن البنتاغون، قبل اتفاقية فلاديفستوك، قد طرح مطلقاً القضية داخلياً، بل لم يكن قد أثارها مع السوفييت. الأكثر من ذلك أنه لم يكن قد جرى عرض الباكفاير بطريقة توحي أن هناك نية لإرسالها في مهمات عابرة القارات.

مـع ذلك، ومباشرة بعد اتفاقيـة فلاديفستوك، انطلقت الصيحات في الداخـل لإدخال الباكفاير في الإجماليـات السوفيتيـة الخاصة بالقاذفات الاستراتيجية (أي طويلة ـ المـدى). والحجة أنه إذا ما أعيد تزويدهـا بالوقـود، فإن بإمكان الطائـرة أن تصل إلى الولايـات المتحدة (وذلك ينطبـق، طبعاً على أية طائـرة إذا مـا أعيد تزويدها بالوقـود على نحو كاف)، أو طبقاً لبعض الافتراضـات، يمكنها أن تطير إلى كوبـا في مهمـات وحيدة ـ الاتجاه، وتهاجم الولايـات المتحدة في طريقها. ولما كان مـن المتوقع أن ينتج السوفييـت مايقـارب 400 قاذفة من طراز باكفاير، فإن الطلب المتعلـق بأخذها بالحسبان سيكون له أثر عملـي في تخفيض بقية القوات الاستراتيجية السوفيتية التي نوقشت في فلاديفستوك بنسبة 16 بالمئة. فسـر السوفييـت هذا الاقتـراح الجديد بأنه حيلة لخـرق الاتفاقية، محتجين ـ ليس بغيـر حق ـ أنهم، في فلاديفستـوك، تنازلوا عـن طلباتهم السابقة إزاء تضمين قواتنا الإجمالية القـوات الاستراتيجية لفرنسا وبريطانيـا إضافـة إلى المنظومات الأمريكيـة ذات القواعد المتقدمة (صواريخ وقاذفـات) ـ وكلها ذات قدرات خاصة بالمهام الاستراتيجية أكبر بكثير من الباكفاير.

لقـد اعتبرت أن قضيـة الباكفاير قد اخترعت أصلاً لإيقاف المفاوضـات، وذلك لأسباب أخرى أبعد وأعمـق. لكن كان هنـاك قضايا حقيقية أيضاً. فاتفاقية فلاديفستوك كانت تتضمن فقرة تحدد الصواريخ السوفيتيـة «الثقيلـة» بـ 300. أما تعريف ما كان يشكل القذائف البالستية الثقيلة فقد كان بحاجة إلى وضع وتحديـد، بغية منع السوفييت مـن رفع درجة قذائفهم متوسطة المدى التي كانـت كل نسخة جديدة منها تصبح أكبر وأكبر.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت التكنولوجيا تبتكر أسلحة جديدة بإيقاع أسرع من إيقاع مفاوضات ضبط الأسلحة. إحدى هذه التكنولوجيات الجديدة هي الصاروخ المعترض (الكروز) الذي، هو بجوهره، طائرة بـلا طيـار. سنة 1973، كان البنتاغون يريد إسقاط هذه الصواريخ مـن ميزانية الدفاع خشية أن تنافس مع قلة الأرصدة، مشروع القوات الجوية ذا الأولوية حينذاك ـ القاذفة ب 1 ـ وغواصات التريدنت الخاصة بالأسطـول البحـري. وقد رفعت توصية إلـى نيكسون أوصيه فيها بأن يتجـاوز البنتاغون لكي يحافظ على الخيـار الاستراتيجـي وعلى شيء للمساومة. غير أن القذائـف المعترضة طرحت مجموعة جديدة وكاملة مـن المشكلات بالنسبة إلى مفاوضي ضبط الأسلحـة، فمداها يصعب التحقق منه أصلاً نظراً لأن كل ما

يحتاجه المرء لزيادة ذلك المدى هو أن يضيف خزان وقود آخر إلى الصاروخ أو يستخدم رأساً حربياً أخف. الأكثر من ذلك أنه كان بالإمكان إطلاقها من السفن، من الطائرات أو من البر.

أخيراً، كانت كل فقرة من فقرات الاتفاق الأساسي تتطلب إجراءات تحقق تفصيلية.

تلك القضايا كان على مجلس الأمن القومي أن يتعامل معها من خلال لجنة فرعية دعيت بهيئة التحقق، وهي هيئة تتألف من ممثلي الوكالات المعنية بالأمر على مستوى أمين سر المعاون. أما بالنسبة إلى القضايا الهامة فيحضر رئيس الإدارة.

لكن سرعان ما بات واضحاً أنه على الرغم من أن النزاع الخفيف كان قد خف أكثر بعد مجزرة عيد جميع القديسين، فإن جوهر المواقف كان قد قسا وتصلب. السبب هو أن الاعتراض النهائي على السالت لم يكن تقنياً. وغالباً ما كانت القضايا التقنية هي الذريعة لمجموعة من الاعتراضات أكثر تعقيداً؛ بأن عملية «السالت» يمكن أن تطمئن الديمقراطيات الغربية وتغدو الوسيلة التي قد يعمل الاتحاد السوفيتي من خلالها لأن يراكم تدريجياً تفوقاً استراتيجياً حاسماً، وربما حتى مقدرة على توجيه الضربة ـ الأولى.

لقد كان لدى النقاد المعتنقين لوجهات نظر كهذه اهتمام راسخ بالتقليل من أهمية المفاوضات ومصداقيتها. إذ كان ريتشارد بيرل، مساعد جاكسون الرئيسي، بارعاً على نحو خاص في التذرع بالانتهاكات السوفيتية أو طرح قضايا معقدة وعويصة إلى حد يصعب معه الرد عليها، وهو ما أسهم في خلق جو عام من عدم الراحة.

إحدى الطرق للوقوف في وجه ضبط الأسلحة كانت وضع معاييرها للنجاح من المستحيل تطبيقها أصلاً. واحدى الخطط التي هي من هذا النوع أنه ينبغي الحكم على السالت من خلال قدرتها بذاتها على حل أي مشكلات استراتيجية تواجه الولايات المتحدة بما في ذلك المشكلات التي نجمت عن قراراتنا أحادية الجانب. وكان يدخل في ذلك الباب مختلف الاقتراحات الخاصة بـ «ثقل ـ القذف المتساوي». ولما كانت القذائف السوفيتية كبيرة وقذائفنا صغيرة حسب الخيارات التي اختارها كل طرف من جانبه فقد كان هناك ثلاثة طرق فقط لتحقيق هذا الهدف:

1 - مضاعفة قوتنا ثلاث مرات مع بقاء قوة السوفييت دون تغير.

2 - تخفيض السوفييت لقواتهم إلى الثلث مع بقاء قواتنا دون تغير.

3 - إعادة هيكلة السوفييت لقواتهم بحيث تماثل قواتنا.

راح المسؤولون الرئيسيون في البنتاغون، وقد خفضت معنوياتهم المجادلات الدائرة في الكونغرس، وادراكهم أن أي اتفاق يتم فسيخضع لأشد التمحيصات دقة، يناورون للخروج من خط النار، فيما سقط مفهوم التنازلات المتوازنة ضحية لهذه العملية. إذ غدا الكونغرس ووسائل الإعلام، وعلى نحو متزايد،

يطالبان بضرورة الحفاظ على برامج تسليحنا كلها وفي الوقت نفسه اختصار البرامج السوفيتية اختصاراً شديداً.

لقد ضخم هذه الصعوبات الخطأ الكبير الذي ارتكبه نيكسون في اختياره لأعوانه في إدارته الثانية. ففي نهاية فترته الأولى استجاب نيكسون لاقتراح قدّمه هنري جاكسون، الذي كان حينذاك ما يزال يُعدّ حليفاً، في تعيين صقور لاخلاف عليهم لرئاسة وكالة ضبط ونزع الأسلحة في الولايات المتحدة. وهكذا، أصبح فريد إكلي المدير، الذي جاء فيما بعد بجون ليهمان معاوناً له وبالجنرال إدروني مفاوضاً رئيسياً.

لقد كنت أعرف وأحترم المعيّنين الجدد منذ وقت طويل، إذ كان جون ليهمان، قد عمل معي في أركان الأمن القومي سنوات عدة، وكنت أعلم أن نظرتهم إلى الخطر السوفيتي قريبة من نظرتي، لكنهم كانوا مناسبين أكثر للخدمة في البنتاغون حيث خدموا، بالحقيقة، بعد ذلك وبتميز كبير في إدارة ريغان. لقد كانوا يتعاطفون تعاطفاً شديداً مع وجهة نظر المحافظين الجدد، وكانوا يؤيدون المواقف التي تصل إلى حد مطالبة السوفييت بإعادة هيكلة قواتهم والتخلي عن الباكفاير أو تحديد عددها دون أي مقابل هام من جهتنا.

تنجح العملية المكتبية في واشنطن بناء على الإجراءات المناوئة، وبإمكان الرئيس أن يعمل على نحو أفضل إذا ما اتخذ موقفاً وسطاً بين وجهات النظر المتصارعة. وإلا سيكون مضطراً إما لأن يصدق على إجماع الرأي وإما ليصبح يصبح، حين يختلف معه، معزولاً شعبياً دون شبكات أمان.

ذلك ما حدث في نهاية إدارة نيكسون وخلال رئاسة فورد فيما يتعلق بضبط الأسلحة. ففي جميع المناقشات المكتبية كانت وكالة ضبط ونزع الأسلحة تضع نفسها إلى يمين البنتاغون وكانت وزارة الخارجية وأركان هيئة الأمن القومي قد أصبحوا المناصرين الوحيدين لعملية ضبط الأسلحة مبررين ذلك انطلاقاً من أسس جيوسياسية. لكنهم لم يكونوا ذوي موقف عام منطلق من استراتيجية عسكرية. في تلك الظروف كانت العسكرية لصيقة بالتخطيط القائم. وقد تحولت اجتماعات مجلس الأمن القومي إلى سياسة من التجرؤات البيروقراطية على الرئيس.

ذلك المأزق كان بالإمكان التغلب عليه فقط بقرار رئاسي صارم لدفع الاتفاق قدماً. يدعمه تأييد شديد وثابت من وزير الدفاع. وهو الأمر الذي لم يكن رامسفيلد مستعداً لتقديمه. لكن سواء أكان يختلف مع جوهر المفاوضات القائمة أم يفكر بأنه من غير الحكمة أن يتخذ خطوة مشاكسة كهذه في سنة الانتخابات (وهي وجهة نظر محترمة تماماً)، فإنه بالحقيقة قد سمح وشجع فعلياً أن تجري العملية البيروقراطية في الرمل.

لم تتوصل اجتماعات هيئة التحقق إلى نقطة القرار قط. فقد وضع سيل من الخيارات أمام تلك الهيئة تشترك كلها بميزة خاصة واحدة هي ما من خيار سوى ذاك الذي يقضي بتحديد عدد الباكفاير

دون مقابل من جهتنا، والذي كان يحظى بموافقة وزارة الدفاع. وبما أنه كان قد طلب إلى الرئيس أن يترأس جلسة هي أشبه بندوة ضبط أسلحة في معهد أكاديمي، فقد كان هناك وفرة من الأفكار لكن لا سياسات. ولو أراد فورد أي خيار آخر غير تحديد عدد الباكفاير، لكان عليه أن يفرضه.

وللخروج من المأزق، اقترحت في 26 تشرين الثاني أن تراجع هيئة التحقق الخيارات كلها حتى 9 كانون الأول ثم تقدم توصية بذلك. وافق رامسفيلد على الإجراء لكن مع الإشارة إلى أنه سيكون في أوروبا لعقد اجتماع لمجموعة السياسة الدفاعية في الناتو. فاقترحت أن تنتقل هيئة التحقق وتعقد اجتماعها في أوروبا في 11 كانون الأول، نظراً لأن الموظفين ذوي العلاقة كلهم سيكونون هناك على أية حال من أجل اجتماعات الناتو نصف السنوية. في البداية وافق رامسفيلد لكن بعدئذ أصر على أن تتم الاجتماعات كلها في واشنطن التي لم يكن سيعود إليها قبل 14 كانون الأول. ونظراً لأنه بعد اجتماع هيئة التحقق سيكون هناك اجتماع لمجلس الأمن القومي، فقد كان هذا يعني أن المفاوضات في موسكو لا يمكن أن تبدأ قبل 21 كانون الأول، مع افتراض أن هناك أملاً بإيصال العملية إلى نتيجة في اجتماع واحد لكل مجموعة. لهذا، فكرت أنه من غير الحكمة الاعتماد على خطة محشورة جداً أو التفاوض في موسكو والوقت الميت لعيد الميلاد يلوح أمام أعيننا. والنتيجة هي أن الرئيس في اجتماع 9 كانون الأول الذي عقده مع دوبرينين والذي حذر فيه الزعماء السوفييت من أن سلوكهم في أنغولا يهدد الانفراج بالخطر، لم يكن قادراً على الجمع بين العصا والجزرة ووجد نفسه مضطراً لأن يطلب تأجيل زيارتي إلى موسكو شهراً واحداً.

ثم تبين أنه قرار قاتل. فلو بقيت رحلتي كما كان مخططاً لها، لكانت قد سبقت التصويت على «تعديلات توني». كما كان في نيتي أن أطلب إلى بريجينيف إنهاء الجسر الجوي إلى أنغولا إنهاء دائماً (هو الذي كان معلقاً تعليقاً مؤقتاً إثر اجتماع فورد مع دوبرينين). والطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية بسحب القوات الأجنبية كافة بما فيها ـ وعلى الأخص منها ـ القوات الكوبية. ولعل موسكو كانت ستعطي قيمة كبيرة للآثار التي يمكن أن تتركها إعاقة مفاوضات السالت التي تجري في الوقت نفسه. وبناء على المذكرة السوفيتية الميالة للمصالحة حول أنغولا تاريخ 18 كانون الأول، فقد كان هناك فرصة واحدة على الأقل للتوصل إلى نتيجة كهذه.

لكن، للأسف، التاريخ لا يسمح بالنهايات المتعددة. فربما تقدم مواضيع مهمة للتخمين، لكن من غير الممكن أبداً أن تقدم السيناريو البديل مطلقاً. ما حدث هو أنه في الوقت ذاته الذي كنت أخطط فيه لأن أكون في موسكو، سنّ الكونغرس قانون «تعديلات توني» الذي يضفي الشرعية على الانتصار الكوبي في أنغولا. (وإنني ملزم بالاعتقاد أنه حتى كونغرس ماكغوفرني لم يكن ليفعل هذا ووزير خارجيته في موسكو. إذ لن يكون هنالك شيء بعد ذلك، يمكنني التحدث عنه مع السوفييت. ومع انتصار القوات الكوبية والسوفيتية في أنغولا، كان السياق الجيوسياسي للسالت قد ولّى. فقانون «تعدلات توني» لم يحكم

علــى أنغــولا بالهلاك فحسب بـل كان أيضاً علامة نصــر لأولئك الذيــن كانوا يريدون تفكيـك سياستنا، سياسية الشرق ـ غرب. إنهم، بخلقهم حالة كهذه من الضعف الجيوسياسي، دمروا الظرف السيكولوجي الخاص بالمفاوضات مع الكرملين.

كذلـك لـم يخدم التأجيل فـي تحسين مناقشاتنا الداخليـة المتعلقة بالسالت. إذ لـم يقدم اجتماعان لمجلس الأمن القومي عقدا في كانون الثاني إلا القليل، إضافة إلى المزيد من التعقيدات للخيارات القائمة. ففــي الصباح ذاته الــذي سافرت فيه إلى موسكو، كان لا بد من عقد اجتمــاع لمدة ساعتين لمجلس الأمن القومي لاتخاذ موقف رسمي، حيث قطع فورد الشك باليقين حول خيارته، حين خاطبني أمام زملائنا:

«إنك ذاهب إلى هناك، ليس للإيقاع في ورطة، بل للتوصل إلى اتفاق.. الرحلة مطلوبة ومرغوب فيها. ليس هناك شك في ذلك، وعدم الاتفاق هو الاحتمال الأسوأ».

بيد أن هذه الأولويات الرئاسية لم تجد صدى لها في مناقشات مجلس الأمن القومي الذي تقيأ وجهات النظـر المألوفـة. فقد قدم البنتاغون علـى أنه خيار رقم 4 موقفــه المألوف من اعتبـار الباكفاير قاذفة استراتيجية. ولكي يبين شيئاً من المرونة، اقترح أيضاً الخيار رقم 4 المعدل الذي يتيح للسوفييت (ولسبب مبهـم ذاع فــي ضبــاب الأيام) إمكانية تفــادي العد مهما يكن قــد أنتج من الباكفاير عنــد انتهاء اتفاقية سالـت المؤقتة سنــة 1977، ربما 100 إلى 120 قاذفة. وفي النهاية، ظهر الخيــار رقم 3 الذي كان يوازن، فــي فتــرة اتفاقية الخمس ـ سنوات التي تنتهي سنة 1982، بين 300 باكفاير والحق في امتلاك 15 صاروخ كروز يصل مداه إلى 2500 كم على متن كل سفينة من سفن السطح الخمس والعشرين، أو ما يشكل عدداً إجمالياً هو 375 صاروخاً.

قــرر فورد أن يضع أمامه كل خيار من الخيارات. ثم جاءت التعليمات بأن أحاول تقديم الخيار 4 أولاً، ثــم الخيــار 4 المعــدل وإذا رفض هذان كلاهما ـ كما كنــت أعتقد متيقناً ـ أقدم الخيــار 3 لكن فقط بعد استشارة واشنطن، وقد صاغ فورد القرار على هذا النحو:

بعد أن يفاوض هنري يوم الأربعاء على أساس الخيار رقم 4 والخيار رقم 4 المعدل ويتكون لديه إحساس تــام فيما يتعلق بمواقفهم وردود أفعالهم، طبقاً لإجراءاتنا المتفق عليها، سوف يتصل معي مساء الأربعاء بتوقيتنــا، وبناء علــى تلك التعليقات سوف أجتمع ببيل كليمنتز، والأميــرال هولوي، وفريد إكل وبيل كولبي لنناقش مضمون اتصال هنري. بعد ذلك الاجتماع نتوقع المضي إلى الخيار3.

ثــم أضــاف أنه سيكون «مفيدا على نحو خاص» إن استطعنا إقنــاع بريجينيف بتخفيض سقف القوات الاستراتيجيــة إلى 2300. وحسب ما قاله الرئيس، فــإن الجنرال براون ـ الذي كان حاضراً ولم يمترض ـ كان قــد وافــق على أن التوازن بين 300 و400 باكفاير وعدد مساو من صواريخ كروز على السفن السطحية سيشكل «صفقة جيدة».

لقد كانت تجربة مهينة. إذ كنت قد فاوضت باسم الولايات المتحدة طيلة سبع سنوات، وكان لدي دائماً الحرية في استخدام حكمي وفق مقاييس كان يضعها الرئيس بعد استشارة مجلس الأمن القومي. إضافة إلى ذلك، أن تنسحب من موقع إلى موقع هو انتهاك لكل مبدأ تفاوض أؤمن به. مثل هذا التكتيك السلامي (ضرب من السجق ويقصد به المتقطع) يضمن بشكل مؤكد تقريباً الوصول إلى طريق مسدود، لأنه يغري المفاوض الآخر في كل قطعة منه بأن يعرقل المفاوضات لكي يرى ما يوجد في القطعة التالية.

كذلك لم يكن قد طُلب إلي قط أن أقدم تقريراً، قبل تقديم الخيار الذي وافق عليه الرئيس ومجلس الأمن القومي من قبل. لقد تركني ذلك أبدو وكأنني معزول في واشنطن وضعيف في موسكو: معزول في واشنطن، غذ رغم عدم واقعية الخيار رقم 4، الذي كان قد عرض طوال أكثر من خمسة عشر شهراً، فإن الإخفاق في إنجازه يمكن أن يسبب لي الملامة لافتقادي للتصميم، وضعيف في موسكو لأن المكتب السياسي هناك لم يرني قط بهامش حرية محدود إلى تلك الدرجة، بحيث يقتصر دوري على دور الرسول.

على أن الممارسة كلها كانت مثالاً جميلاً عن المناورة داخل ـ منطقة الحزام. إذ بدلاً من إعطاء زخم للمفاوضات كانت عملية مجلس الأمن القومي قد تحولت إلى سترة ضيقة ألبسها، وكان خياري الوحيد هو أن أستقيل أو أمضي قدماً.

ولأنني، قبل بضعة أيام فقط، كنت قد وعدت فورد بأن أخدم معه البقية الباقية من فترة رئاسته، فقد انطلقت إلى موسكو مساء التاسع عشر من كانون الثاني، 1976، وفي نفسي هواجس خطيرة، فلا الظروف الدولية ولا الظروف الداخلية يمكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه.

نهاية مفاوضات الشرق ـ غرب :

في ذلك الوقت، كانت الزيارات إلى موسكو تتبع بروتوكولاً معيارياً. فالخبير المتمرس أندريه غروميكو يستقبل جماعتي في المطار ثم يرافقنا إلى المضافة الرسمية في الجانب الغربي من المدينة قرب جامعة موسكو.وفي الطريق، نتبادل أفكاراً أخرى ـ دقيقة علها تساعد في صياغة المفاوضات التي سنشرع بها، في هذه المناسبة، ذكر غروميكو أن الباكفاير باتت قضية كبيرة لدى المكتب السياسي لأن بريجينيف كان قد ترك في فلاديفستوك الصواريخ والقاذفات في قواعدنا ـ المتقدمة حرة تتحرك كيفما تشاء دون أن يطلب تنازلات مماثلة من جانبنا. ثم وعد بأن بريجينيف رغم ذلك سيكون لديه شيء جديد يقوله وأن جهوداً جدية ستبذل لفتح الطريق المسدود.

في صباح 21 كانون الثاني، استقبلنا بريجينيف في مكتبه الأشبه بالكهف في الكرملين. وقد أدخل رجال الإعلام أولاً، ثم ظهر بريجينيف مع فريقه المفاوض، ومن ضمنه الجنرال ميخائيل كوزلوف، النائب الأول لرئيس الأركان، كان بريجينف يرتدي بذلة زرقاء أنيقة، وقميصاً أزرق، وعقدة مخططة ـ بالأحمر

وأربعة أوسمة، تعرّفنا به على أنه بطل للاتحاد السوفيتي، كذلك بطل للعمل الاشتراكي، حائز على جائزة لينين للسلام وجائزة جوليوت ـ كوري.

مع دخول الوفد الأمريكي، حاول بريجينيف أن يخلق جواً من المرح: «هذه هي حلقة الربط بين الصحفيين الأمريكان والسوفييت مثل وسويوز وأبوللو» . ولعل المسائل كانت ستبقى حيث هي لو لم يعمل أحد الصحفيين على خرق القواعد المتبعة في أخذ صور للمناسبة بطرحه سؤالاً. إذ كان على الحوار التالي أن يرتهن العلاقة السوفيتية ـ الأمريكية طوال البقية الباقية من رئاسة فورد:

- المحرر: هل ستكون أنغولا بين الموضوعات المطروحة؟
- بريجينيف: لا أسئلة عن أنغولا. أنغولا ليست بلادي.
- غروميكو: دائماً يتم تبني جدول الأعمال باتفاق مشترك.
- كيسنجر: إذاً، أنا سأناقش الموضوع.
- بريجينيف: أنت ستناقشه مع سونينفيلدت. ذلك سيضمن اتفاقاً كاملاً. فأنا لم أره قط يختلف مع سونيفيلدت.

بمثل هذا الفرك علناً لأنوفنا على هزيمتنا في أنغولا، رغم أنها منزلة - بالنفس ذاتياً، قضى بريجينيف على كل ميل، أياً كان، لدى الولايات المتحدة لعقد اتفاقات مع الكرملين. كما كان ذلك غير ضروري البتة، إذ كان بإمكان بريجينيف، إن هو أجاب أصلاً، أن يستخدم الرد التقليدي في أن كل جانب حر في طرح الموضوع الذي يشاء. ثم ما إن غادر المصورون، حتى افتتح بريجينيف الجلسة، ناسياً على ما يبدو ما فعل، بنقاش كئيب نوعاً ما حول «العقدة التي اشتدت» في العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية:

«د. كيسنجر، لن أكون مخطئاً إن قلت إنك تعلم علم اليقين أن الاتحاد السوفيتي ـ حكومة وحزباً وأنا نفسي ـ يفضل علاقات أشبه بعلاقات ـ العمل الحقيقية مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنطاق العريض للمسائل كلها. ثم أنا لا أدري ما الأسباب التي تقف وراء طرح الاعتراضات وتقديم الاقتراحات المعقدة للغاية». بهذا سحب بريجينيف ما كان قد قاله للصحفي:

«د. كيسنجر، ليس هذا أبداً اجتماعنا الأول، فقد كان لنا اجتماعات أخرى، وهناك تقليد حسن ترسخ منذ الماضي ألا وهو أن نتبادل بصراحة وجهات النظر فيما بيننا مهما كانت القضايا المطروحة. هنا أود أن أقترح أن نناقش اليوم المسائل التي لدينا وأياً كانت، بالروح ذاتها».

ولعله كان سيبدو أفضل بكثير بالنسبة إلى الحالة المزاجية في واشنطن، لو كان بريجينيف قادراً أن يحمل نفسه على قول ذلك أمام وسائل الإعلام، أما جوابي فقد كان التأكيد على الأهمية التي يعلقها فورد على توقيع اتفاقية السالت، لكن قبل الانتقال إلى الأسلحة الاستراتيجية، اختتمت بتحذير شديد حول أنغولا:

«من غير المعقول بالنسبة إلينا، أن يقدم بدل في نصف الكرة الغربي بغزو فعلي لأفريقيا، الأكثر من ذلـك أن دعم الاتحاد السوفيتي لهذه القوة الكوبية يخلق سابقة لا بد للولايات المتحدة من مقاومتها، لقد جعلنــاه مبــدأ أساسياً في علاقتنا ألا وهو أن على القوى العظمى أن تمارس الكبح والضبط لا أن تسعى من أجل فوائد أحادية الجانب. فإن كان قد تم التخلي عن ذلك المبدأ، فإن ما ينتظرنا هو سلسلة من الأفعال وردود الأفعال مع الاحتمال بالوصول إلى عواقب وخيمة».

مــرة ثانية، وبنوع من اللــف والدوران، احتج بريجينيف بأن الاتحاد السوفيتي لم يفعل أكثر من تقديم الأسلحــة إلى حركــة تحرر صديقة. وذلك ليس سبباً يدعو لمعاملة اتفاقيــة فلاديفستوك كقصاصة ورق. فأنهيت النقاش بتحذير آخر حول نزعة المغامرة:

«علي أن أقول لكم بكل صراحة، إن إدخال القوات الكوبية إلى أنغولا مدعومة بالأسلحة السوفيتية مسألة نعدها غاية في الخطورة. كما أوافق على أنه ينبغي أن نستعد للعمل فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية. لقد عملنــا خمس سنــوات تقريباً في هذا المجال، فإن لم نكمل عملنا، فسيكون على من يخلفنا أن يفعل ذلك، إننا سنعمل بكل جد لاستكمال الاتفاقية التي أنجزناها في فلاديفستوك تلك التي لا نعتبرها قصاصة من ورق».

بهــذا انتقالنــا إلى موضوع التفاوض الذي جاء بي إلى موسكو، وكما هي التعليمات، قدمت الخيار رقم 4. ثــم، كمــا تنبأت، رفضه بريجينيف. ونظــراً لأنه كان هناك فقرات كثيــرة وكان لا بد من قدر كبير من التوضيــح، فقد استغرقت العملية ثلاث ساعــات تقريباً. امتدت من الساعة 11.00 حتى الساعة 2.00 بعد الظهــر. أمــا بالنسبة إلى الباكفايــر، فقد أكد بريجينيف أن شعاع حركتهــا (نصف القطر) هو 2200 كم أو 1400 ميــل تقريبــاً. وقد عرض ألا يوافق على تغييــر مزايا الطائرة ولا على مداها خلال الفترة الزمنية للاتفاقيــة (والرقم الذي قدمه بريجينيــف كان فيما بعد موضع نزاع حاد في واشنطن). لقد تحقق تقدم حســن فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة التي سبق وناقشناها بشكل محدد في فلاديفستوك، كما تم الاتفاق على تعريف ما يشكل الصاروخ الثقيل، وأقر عدد من قضايا التحقق أيضاً.

أخيراً، وفي نهاية اليوم الأول، توصلنا إلى النقطة التي كان يمكننا أن نبدأ بها. لقد كان باستطاعتنا، وبكل يسر، أن نحدد رد الفعل السوفيتي على الخيار 4 وبدائله ـ كما كنت قد اقترحت بالحقيقة ـ من خلال تقديمه في المفاوضات الرسمية التي جرت في جنيف أو إعطائه إلى دوبرينين مسبقاً.

كان الوقت قد حان لاتخاذ الخطوة التالية كما تصورناها في اجتماع مجلس الأمن القومي. إذ طلبت الإذن لتقديــم الخيــار رقم 3 ــ أي، موازنة الـ 300 باكفاير بـــ 375 صاروخ كروز. على أنه لم يسبــق لي في أية زيارة سابقــة إلــى موسكو أن كنت مضطراً لأن أقول للسوفييت: إننــي بحاجة للتشاور مع واشنطن قبل المضي قدماً، لاسيما أن المفهوم الأساسي للخيار 3 لم يكن فيه أيُّ إبهام، ولم نكن قد تفاوضنا إلا ست ساعات فقط.

دلّت الإجابة التي جاءت من واشنطن على أن خطأ بيروقراطياً جديداً ظهر خلال الثماني والأربعين ساعة التي مضت على مغادرتي، إذ أنني لم أتلق تعليمات بل قنبلة. وبدلاً من التصديق الصوري على الخيار رقم 3 الذي كان فورد قد توقعه، واجه فورد تغييراً كاملاً ومفاجئاً من أركانه فيما يتعلق بالمواقف التي تم تبنيها قبل ثمان وأربعين ساعة فقط وبحضوره. جوهر الخيار 3 هو الموازنة بين الـ 300 باكفاير ومنصات صواريخ الكروز الـ 375 على 25 سفينة سطحية في اتفاقية مؤقتة مدتها خمس سنوات وتبدأ سنة 1977، ولم يكن هذا ليحددنا كثيراً، نظراً لأننا لم نكن ننوي نشر صواريخ الكروز قبل 1980.

على أية حال، ما كانت تدل عليه البرقية القادمة من واشنطن هو أن البنتاغون تخلى عن اهتمامه الشديد سابقاً بصواريخ الكروز التي تطلق من السفن. رغم أن الجنرال براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة كان قد قدم هذا الجواب عن سؤال مباشر وجهه فورد في اجتماع التاسع عشرة من كانون الثاني:

«فورد: عملياً، كم سفينة سطحية تفكر الآن بنشرها مع صواريخ كروز؟

– براون: ليس هناك أكثر من 200 سفينة يمكنها الآن أن تحمل مثل صواريخ الكروز هذه» .

والآن، بعد ثمان وأربعين ساعة فقط، كان ثمة انقلاب كلي، فرئيس العمليات البحرية، الأميرال جيمس هولوي، الذي يعمل رئيساً لهيئة الأركان المشتركة بدلاً من الجنرال براون (الذي كان مسافراً هو ورامسفيلد) أنكر أن يكون هناك أي اهتمام بصواريخ كروز التي تطلق من السفينة فالبحرية كما قال هولوي على ما يبدو، ضد أي اتفاق يحددها بـ 375 صاروخاً يطلق من السفن، نظراً لأنها لم تكن تخطط لصنع ذلك المقدار الكبير، هذا إن كانت تخطط لصنع أي صاروخ أصلاً. بذلك منح الخيار رقم 3 السوفييت 300 باكفاير لقاء لا شيء، وقد كتب سكوكروفت في تقريره:

«لقد جئت لتوّي من اجتماع لمجلس الأمن القومي دام ساعتين، اجتماع لا يمكنني وصفه إلا بأنه عجيب غريب. إذ استهله الرئيس بموجز جيد عن المكان الذي نقف فيه، مشدداً على التنازلات السوفيتية ومزايا طريقتك في التعامل مع الباكفاير وصواريخ الكروز في اتفاق يحدد بخمس سنوات. بعدئذ سأل الأميرال هولوي: ما هو البرنامج البحري بالنسبة إلى عدد قاذفات الصواريخ الكروز في كل سفينة؟.

حينذاك انطلق هولوي بتعليق لا يصدقه العقل عن عدم مقبولية الصفقة المقترحة التي توازن بين الباكفاير وصواريخ الكروز التي تطلق من السفن، مقرراً أنه لا يوجد في الولايات المتحدة برنامج لصنع صواريخ كروز تطلق من سفن سطحية وأن البحرية تضع في تصورها دائماً استخدام الغواصات كمنصات لإطلاق صواريخ الكروز، وأن أول رصيد مالي لتطوير قدرات صواريخ الكروز التي تطلق من السفن لن يبرمج حتى 1978، وأن الحد الأعلى لنشر سفن كهذه حتى 1982 يمكن تحديده بست سفن (صواريخ ضاربة نووية).

واثر حث شديد من كليمنتز (نائب وزير الدفاع). اعترف فيما بعد أنه من الممكن أن يصل الرقم إلى 15 سفينة، إذا ما أعيدت هيكلة البوارج من نوع سبراونس، لكنه شتم تلك الطريقة باعتبارها تحط كثيراً مـن مكانـه السبراونس بالنسبة إلى المهام الأخرى. ثم قال، بفيض من الكلام تقريباً، إنه غير متأكد من أن لصاروخ الكروز المحمول على السفن كمفهوم أية قيمة على الإطلاق.

بعـد الاجتمـاع، كان الرئيسـ أشد غضبـاً من أية مرة رأيته فـي حياتي. إذ تحـدث بصخب عن عدم التجانسـ الكامل مع مواقـف وزارة الدفاع السابقة. قائلاً: إن رامسفيلد وبروان نفسيهما حاولا كثيراً جداً أن يحصـلا على المال الإضافي الضروري عندما أخفقنا في التوقيع على اتفاقية السالت وثارا غضباً كي يذهبا إلى مركز كنيدي. إنها كارثة كبرى وأنا حقاً لا أدري أين نقف الآن».

غيـر أننـي كنت أعلم أين أقف أنا. إذ كان علي أن أواجه بريجينيف خلال بضع ساعات من الزمن بلا أيـة تعليمات عـن الخيار رقم 3 وعكس حتى للخيار 4 الذي كان يتضمن حظراً ـ قدمه مستشارو الرئيس ـ على صواريخ الكروز التي يزيد مداها عن 600 كيلومتر في الغواصات.

وكانت البرقية التي أرسلتها بوصفها رداً أهدأ مما كنت أشعر فعلاً:

قـرأت لتـوي تقريرك حول اجتمـاع مجلس الأمن القومـي. ثمة نقاط عـدة أود أن أؤكـد عليها بشدة للرئيسـ. أولاها هي أننا كنا قـد أعددنا اجتماعين لهيئة التحقق وأربعة لمجلس الأمن القومي اتفقنا فيها على الخيارات التي قدمت.

الثانية هي أن الرئيس وافق، بناء على إلحاح جماعة الدفاع، على أن يتضمن الخيار رقم 4 حظراً على صواريـخ كـروز التي تطلق من الغواصات بمدى يزيد عن 600 كـم، وقد قدم هذا للسوفييت خطياً، لهذا لا يمكننا ببساطة أن نتملص منه.

الثالثـة هي أن الرئيس وافق على الخيـار رقم 3 كخيار احتياطي بما في ذلك الأعداد المتعقة بصفقة الباكفاير / السفن السطحية:

فرد سونينفيلدت وهايلند، وهو حينذاك نائب سكوكرفت برسالة أكثر عاطفية، أضعها في الحواشي، كي أقدم نموذجاً عن الحالة المزاجية للوفد الأمريكي في موسكو[7].

فـي هـذه الظروف، كان اجتماعي مع بريجينيـف في 22 كانون الثاني 1976، والـذي دام من الـ 6.50 إلـى 9.30 مسـاء، واحداً مـن أصعب لحظات خدمتي فـي الحكومة. فقد كان علي، وليس لـدي أيُّ اقتراح أقدمـه على الإطلاق، أن أركز على استكمال المعايير الأساسية لاتفاقية فلاديفستوك، تاركاً جانباً قضية الباكفاير، ولقد أنجزنا، في زمن أقل استعاراً، ما سوف يحتفى به باعتباره اختراقاً هاماً.

❖ لقد حُلّت مشكلة صواريخ الكروز في القاذفات الثقيلة بالموافقة على أن تعدّ كل طائرة فيها صواريخ كروز ضمن العدد الإجمالي للصواريخ عابرة القارات وهو 1320، بغض النظر عما تحمل من صواريخ كروز ذات مدى فوق الـ 600 كم.

❖ تحظر صواريخ الكروز ذات المدى الذي يتجاوز الـ 600 كم على الطائرات ما عدا القاذفات الثقيلة كما على الباكفاير.

❖ تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الصواريخ الثقيلة.

❖ تم التوصل إلى تحديد التوسع المسموح به للمباني الإسطوانية محكمة الإغلاق والخاصة بالتحديث.

❖ وافق السوفييت على تحديد القواعد التي يتم وفقاً لها اعتبار كل قاذفة، ما إن تجرب مرة مع قذيفة عابرة قارات، على أنها قاذفة عابرة قارات حتى وإن كانت تحمل رأساً حربياً واحداً. على أن بريجينيف وافق، قبل كل شيء، على تخفيض إجماليات فلاديفستوك إلى «2300 أو ما دون» الذي كنت واثقاً من أنه كان يعني 2200، فكتبت هذه النتائج إلى فورد مستنتجاً:

أنه ربما كان باستطاعتي أن أتذّر بالاتفاقية في الظروف العادية. وعلى ضوء المناقشات التي جرت في واشنطن والتي ذكرها بريفت، ليس باستطاعتي أن أمضي أبعد من القول إن هذه مبادرة بنّاءة من جانب بريجينف، عليَّ أن أذكرها، كما يتعين علينا أن نرد خلال أسبوعين أو ثلاثة، وبناء على الارتباكات الكثيرة التي حدثت في اجتماع الأمن القومي، لم يكن لدي خيار سوى أن أدع الفرصة لاستغلال هذا الاختراق تفلت مني.

ما تبقى لنا أساساً هو ما إذا كان السوفييت سيوافقون على تحديد الباكفاير مقابل بعض التحديدات التي ستوضع على قذائف الكروز التي تطلق من السفن (الخيار رقم 3). كما أن خطط التحقق الخاصة بكل هذه الاتفاقيات ستتطلب مناقشات تقنية.

وقد كان هناك نقاش موسع مع غروميكو حول المسائل السياسية، أوجزت خلاله وجهة نظرنا حول أنغولا مرة ثانية:

عندما يكون هناك عشرون رحلة طيران أسبوعياً من كوبا إلى أنغولا بطائرات سوفيتية، ومئتي جندي كل يوم من كوبا إلى أنغولا، لا يكون ذلك بالأمر الذي يمكن للحكومة السوفيتية أن تقول ببساطة: إنه لا يهم الاتحاد السوفيتي...

وهي لن تكون المرة الأولى في التاريخ أن أحداثاً لا يمكن لأحد أن يشرحها فيما بعد قد تؤدي إلى عواقب لا تتناسب مع أهميتها بذاتها».

وهكذا، انتهت زيارة موسكو التي طال – انتظارها بنوع من المفارقة: نجاح فيما يتعلق بشروط اتفاقية ممكنة، وشلل في إمكانية تطويرها عملياً. فقد أغرى المتعصبون الأيديولوجيون القادة السوفييت بأن

يعطوا الأولوية للفرص المتاحة أمامهم في أنغولا، رغم البعد الشديد الذي تحرك به هؤلاء عن أي تعريف تاريخي للمصالح الوطنية الروسية، بل حتى على الرغم من أنهم كانوا يخاطرون بالعلاقات الأمريكية ـ السوفيتية على المدى الطويل.

حين غادرت موسكو في 23 كانون الثاني، وعدت بريجينيف بالإجابة ضمن أسبوعين إلى ثلاثة. لكنني كنت أعلم أن توازن القوى البيروقراطية في واشنطن سيحول دون توقيع اتفاقية سالت قبل الانتخابات. فوزارة الدفاع ووكالة ضبط ونزع الأسلحة ومستشارو الرئيس كانوا قد حفروا الحفرة على أساس أن السوفييت لن يقبلوا. وحالما عدت، وجدت أن لعبة الخيارات بدأت مرة ثانية من جديد. فما أن تسد ثغرة حتى تظهر ثغرة أخرى. مثال على ذلك، الحدود الموضوعة على صواريخ الكروز في القاذفات التي اتفقنا عليها مع بريجينيف إذ أعلن فجأة أنها تنطبق فقط على صواريخ الكروز ذات الرؤوس النووية. السبب الوحيد في أن يكون لهذا الاقتراح أيُّ قبول هو أن السوفييت لم يكن لديهم صواريخ كروز بعد. ولما لم يكن هنالك طريقة للتحقق من نوع الرأس الحربي الذي يحمله الصاروخ، ولما كان الرأس الحربي التقليدي أخف وزناً من الرأس النووي، فقد كان ذلك يعني أن القاذفات ستكون قادرة على حمل صواريخ كروز تقليدية، مداها ضعف المدى المتفق عليه على الأقل. ولم يكن البنتاغون ليتعايش مع حد كهذا قط في مفاوضات جدية ما إن يطور السوفييت صواريخ كروز خاصة بهم.

في 15 شباط 1976، وفي اجتماع ضم رامسفيلد، وفورد إضافة لي أنا، ذكر رامسفيلد أنه سيشهد لصالح اتفاقية سالت إن قرر فورد أن يمضي قدماً على أساس الخيار 3. لكنه تحاشى بكل عناية استخدام كلمة «دعم». واثر الاجتماع، أوصيت بأن يتخلى الرئيس عن السعي لعقد اتفاقية السالت قبل الانتخابات، لأنه كان أمراً يثير الكثير من الانقسام والفرقة في أن تقوم اتفاقية وأنت تخوض معاركك الانتخابية الأولية ومن ثم تقوم بالحملة الرئاسية حيال موقف نفض ـ اليد الذي اتخذه وزير دفاعك وحيال المعارضة المحمومة من أحد أجنحة حزبك ذاته.

استجاب فورد لاقتراحي مكرهاً ليظل الخيار الوحيد أمامه هو أن يقبل الاقتراح الأخير للبنتاغون: إتمام الاتفاقية كما هي وترك قضية الباكفاير وصواريخ الكروز طويلة المدى (ما عدا تلك المحمولة جواً) إلى مفاوضات لاحقة. أما التجريب الميداني والإنتاج فيسمح بهما خلال تلك المرحلة. على أن ذلك الاقتراح كان قد رفض مرتين خلال مسار المفاوضات الجارية، وكان من المؤكد أنه سيرفض من جديد، أما موقف البنتاغون، فكان اعترافاً أخرق بأن الباكفاير ليست بذات أهمية كبيرة. إذ وصل الأمر إلى السماح لها بأن تطير حرة من أجل تثبيت حق غير محدد فينشر صواريخ الكروز التي تطلق من السفن.

في 16 شباط كتب فورد لبريجينيف، مقترحاً تلك التسوية. وفي 17 آذار رد بريجينيف بالرفض. وبذلك انتهت مفاوضات ضبط الأسلحة في عهد فورد.

مـا يثير المفارقـة. أن تأثير المأزق في البرامـج الدفاعية وضبط الأسلحة كان فـي أدنى حدوده. إذ علـى الرغـم من أن سالت 1 كانـت. تقنياً، تنتهي سنة 1977، إلا أن خلفاءنا لـم يزيدوا الأعداد الإجمالية للمركبـات الاستراتيجيـة التي كانوا يتذمـرون بسببها كل التذمـر، كما أن العرقلة اللاحقـة لسالت 2 لم تجعلهـم يسرّعون من برامج إدارة فورد الخاصة بصواريخ كروز. أما إدارة كارتر فقد جربت شتى الطرق المختلفة إلى أن توصلت إلى اتفاقية سالت 2 التي يصعب تمييزها عما كانت عليه المسائل المطروحة في نهايـة زيارتي الأخيرة إلى موسكو ـ ما عدا أنه، ونتيجة للانقاطعات التي عملتها إدارة كارتر في البرنامج الاستراتيجي لإدارة فورد كان التوازن الاستراتيجي أقل ميلاً لصالحنا بقليل[*]. لقد حال الغزو السوفيتي لأفغانستـان دون تقديم تلـك الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ للتشاور والإقرار. كمـا أعلنت إدارة ريغان، بعد اكتشافهـا مـرة ثانية الازدواجية الغريبة التي يتم بها أصحاب الخط - المتشدد البلغاء فيما يتعلق بضبط الأسلحة، أنها تلتزم بشروط الاتفاقية طالما التزم السوفييت بها. لقد قبل النقاد، منذ سالت 1، بترتيبات الأمـر الواقـع التي كانوا قد عارضوها بكثير مـن الصخب بوصفها جزءاً من العمليـة الدبلوماسية ولعلها كانـت تنقذهـم من عذاب الضمير، إلا أنها لم تغير من موقـف أمريكا الاستراتيجي. ففي 1987، وبعد 15 عامـاً من الخطـب البلاغية المضادة ـ للسالت، كانت تركيبة قواتنا وفق الستارت (الاسم الجديد لضبط الأسلحـة الاستراتيجيـة) هي ذاتها من حيث الجوهر مثلما كانت سنـة 1976، وما من أحد سمع شيئاً عن «الدونيـة الاستراتيجيـة» من أي اختصاصي في ذلـك الموضوع (فريغان كان يقـود تركيبة قوية، وضمن حدود السالت كان يجيئه دعم قوي مني ومن فورد).

العقيدة التي لم تكن قط:
سونينفيلدت وأوربا الشرقية

لـم يضـع انهيار السالت حداً للمجادلات حـول علاقات الشرق ـ غـرب. إذ أن كلا الحزبين، في ذلك الحين، كانا قد انشطرا إلى جناح راديكالي وجناح معتدل. ومع تعاون المتطرفين في كل حزب مع بعضهم بعضـاً، باتـت علاقات الشرق ـ غرب ساحة للتهجمات من كلا الاتجاهيـن. أما الإدارة، التي حاولت جمع المعونـات للهنـد الصينية، فقد نظمت معارضـة لانتصار شيوعي في أنغولا، وعارضـت كلامياً الشيوعية الأوروبيـة، وأبقت الاتحاد السوفيتي خارج دبلوماسية الشرق الأوسط، وهددت باستخدام القوة ضد حظر النفـط الجديـد. ولعبت دوراً رئيسياً في اتفاقيات هلسينكي (التي تحـدت السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية)، مع ذلك وجدت نفسها متهمة بكونها «لينة»، و«انهزامية»، و«متشائمة».

لـم تكـن القضية الأساسية هـي السياسة بل الموقف: فقـد سعى نقادنا إلى حـرب أيديولوجية ضد الاتحـاد السوفيتي من النوع الذي حرض عليـه سولجنتسين. إن التوق للنقد الأيديولوجي يعكس بالتأكيد واحـدة من نقاط القوة فـي الشخصية الأمريكية. لكن بحدوث السقوط فـي فيتنام وعدم اندمال جروح

وتـر غيت بعد، كانت الحاجة الطاغية هي استعادة الثقة والقـوة وقبل كل شيء، عدم السماح لنزاعاتنا الأيديولوجية الداخلية بإخراجنا من الساحات الجيوسياسية التي كنا نخوض فيها معركة الحرية عملياً. لقـد حذرت، فـي حديث أمام مجلس بوسطن للشـؤون العالمية عقد فـي 11 آذار 1976، من الشلل الذي يحدث ـ ذاتياً:

«إذا كانـت هنـاك مجموعة من النقاط تحط من قدر مفاوضات ضبـط الأسلحة وتقطع الأمل بإقامة روابط بناءة أكثر مع الاتحاد السوفيتي، فيما مجموعة أخرى تريد تخفيض ميزانياتنا الدفاعية والمصالح المخابراتيـة، فـإن كلتا الجماعتين معـاً ـ سواء أكان ذلك عن عمد أم عن غير عمـد ـ سوف تنتهيان إلى تحطيم مقدرة الأمة على أن تخط سياسة خارجية قوية، وخلاقة، ومعتدلة وحكيمة».

وفـي الحـال طغـى علـى النقاش جدل عنيـف حـول الملاحظات التـي أبديت فـي اجتمـاع السفراء الأمريكيين، الذي عقد في كانون الأول 1975، بالتعاون الوثيق بيني وبين هال سونينفلدت، مستشار وزارة الخارجيـة. ما جعل النقاشـ مسعوراً جداً هو أني قرأت تلك الملاحظات للمـرة الأولى من نسخة مشوهة تشويهاً فظيعاً ظهرت في وسائل الإعلام.

هـال سونينفيلدت صديقـي. وهو أيضاً واحد من أكفأ الموظفين العامليـن في الدولة الذين عرفتهم. دارس مجد للاتحاد السوفيتي. سجله المنشور وخدمته لبلدنا على مدى ثلاثة عقود ونيف كلاهما يصفانه بأنه ذو خط متشدد لا يعرف العواطف.

فـي ذلك الحيـن، كانت مسؤولية سونينفيلـدت الأولى هي العلاقات السوفيتيـة والسياسية الأوروبية. ورغـم أننا كنـا أصدقاء كما هي الحـال، فقد كانت علاقتنا علاقـة معقـدة. إذ كان لسونيفلدت الخلفية ذاتهـا التـي كانت لي: من مواليـد ألمانيا، تعلم في الولايات المتحدة، خدم فـي جيش الولايات المتحدة، بـل كنا نتشارك حتى في المعلّم المخلص فريتز كريمر، لكـن هال ـ رغم ما يدعي «بعقيدة سونينفيلدت» (ستوصـف فيمـا يلـي) ـ لم يجرّ على رأسه التحريـم الذي عانيت منه. لقد شرح هـال خطته للتعامل مع الشؤون السوفيتية بعبارات فضفاضة إلى حد أنه طالب بدور في كل شيء حتى بالتأثير عن بعد في الاتحاد السوفيتـي أو التأثيـر به. ولكون الاتحاد السوفيتي قوة عظمى، وذلك بالطبـع يغطي تقريباً مادة الموضوع ذاته لعملي نفسه في متابعة ذلك الهدف. فقد كان هال لا يعرف التعب وهو يتابع مخططي للتأكد من أنني لـم أتجاوز حقوقه القانونية طبقاً لما يراه. «لدى هال أحسن جهاز مخابرات في البلد» قال أحد مساعديّ مغضباً: «لكن لسوء الحظ، هو موجه نحوك».

لقـد كنـت أميل للتساهل مـع هال بسبب مـا أحمل له من ود خالـص، وكذلك بسبـب الخدمات التي كان يقدمهـا والتـي كانت تفوق كثيـراً مراتب العظمة. رغم مـا كان يسببه بين الحيـن والحين من تفاقم الأمـور سـوءاً. لقد كان مؤتمر السفـراء الذي تكلم فيه هال في كانـون الأول 1975 إحدى الفرص الدورية

التـي يتبادل بها السفراء الأمريكيـون لمنطقة جغرافية ما الأفكار والتجارب مـع بعضهم بعضاً ومع وزير الخارجية وأركانه، كما كانت تتيح للوزير أن يقدم إرشاداته على شكل تقديم متماسك لوجهات نظره.

هـذا كلـه أنجز في اجتماع لندن للسفراء الأمريكيين في كانـون الأول 1975، الذي ختمته بحديث عن أوروبـا، وعلاقات الشرق ـ غرب وفوق كل شـيء الشيوعية الأوروبية (وقد اقتبست شيئاً من ذلك الحديث في الفصل 20). ولكون العمل العادي لمؤتمر السفراء قد اكتمل، فقد وجد هال، كعادته، ثغرة فيما قدمت، شاعـراً أننـي أهملت أوروبا الشرقية، فاقترح أن يعقد جلسة غير رسميـة مع السفراء صباح اليوم التالي، الأحد. لم أرَ في اقتراح هال ما يضير ولم يخطر ببالي أن حدثاً بارزاً سيقع، كما لم يخطر ببالي قط ظهور «عقيدة» جديدة. فلم أحضر الجلسة ـ وهي بحد ذاتها علامة على عدم رسميتها ـ كذلك لم يحضرها أي من أركاني المباشرين. لكن لو أن هال قال أي شيء اعتبره السفراء المجتمعون جديداً أو مثيراً للسخط، لكنت بالتأكيد قد سمعت به.

ولعـل الأمـور كانت ستبقى عند هذا الحد لو لم يقرر هال - بعد شهرين من الحادثة ـ أن يرفع مذكرة بملاحظاته الارتجالية بحيث يستفيد منها ليس السفراء الذين حضروا الجلسة وحسب بل أركانهم أيضاً، ولهذه الغاية، فقد أُعدّ موجز ـ وليس نصاً كاملاً ـ من قبل احد المعاونين. عند هذه النقطة اكتشف أحد الرمـاة المهـرة فقرة في الوثيقة يمكـن تحريفها بحيث يفهم منها أن هنـاك تواطـؤاً أمريكياً ضمنياً يقبل بالسيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية، فمضى إلى العمل.

وفيما يلي تلك الفقرة المسيئة:

«أمـا بخصوص أوروبا الشرقية، فينبغي أن يكون من ضمن اهتمامنا على المدى الطويل أن نؤثر على الأحـداث في هـذه المنطقة ـ بسبب العلاقـة الراهنة الطبيعية مـع الاتحاد السوفيتي ـــ بحيث لا تنفجر عاجـلاً أم آجـلاً مسببة حرباً عالمية ثالثة. هذه العلاقة غير العضوية وغيـر الطبيعية تشكل بالنسبة إلى السلام العالمي خطراً أكبر بكثير من الصراع بين الشرق والغرب...

لهـذا علـى سياستنا أن تسعـى لتطوير تلك العلاقـة بحيث تجعلها علاقـة عضوية بين بلـدان أوروبا الشرقيـة والاتحـاد السوفيتي. وأيُّ فرط في الحماسة من جهتنا يتوجـب عليه أن يؤدي إلى نتائج يمكن أن تعكـس العمليـة المرغوبة لفترة من الزمن. على الرغم من أن العملية ستبقى حتمية فلا بد منها ضمن الـ 100 سنة التالية، لكن بالنسبة إلينا، طبعاً، ذلك زمن طويل جداً على الانتظار»[15].

لـو أن هـال سألني عـن وجهة نظري، لربما كنـت قد لفت انتباهـه إلى الصياغة غيـر الموفقة وغير المناسبة، لكن لشدة الفتي له ولتفكيره، فقد فهمت ما كان يقصد: أي أن علينا أن نسعى ما أمكننا لإزالة الهيمنـة العسكرية «غير الطبيعية» للسوفييت علـى أوروبا الشرقية إذا ما حرم من هيمنته العسكرية، وأن نُصـرّ علـى أن تصبح العلاقـة عادية أكثر (وذلك ما دعـاه هال، بفتلة سيئة الحظ فـي التعبير، بالعلاقة

العضوية». فالاتحاد السوفيتي، لن يكون قادراً على السيطرة ولا على كبح الضغوط الملحوظة بشكل متزايد والتي تطالب بالاستقلال الذاتي لبلدان أوروبا الشرقية، والحقيقة أن سونينفيلدت ذكر بالتحديد بولونيا وهنغاريا مثالين على ما كان يدور في ذهنه: التوصل بالنسبة إلى أوروبا الشرقية إلى موقع مماثل على أقل تقدير لموقع فنلندا المضيّق عليها نتيجة قرب الاتحاد السوفيتي منها، إنما الساعية بجهد متواصل للحصول على نطاق واسع من الحرية الداخلية والسياسية الخارجية المستقلة نسبياً وغير المعادية للغرب. وقد كان ينظر إلى هذا، في تلك المرحلة من التاريخ، على أنه اختراق سياسي ومعنوي كبير.

ذلك ما كنت قد توقعت. أياً كانت العبارات التي صيغ بها، من كلام أحد مستشاري الرئيسين في رحلات رئاسية قام بها كل من نيكسون وفورد إلى بولونيا، ويوغسلافيا لرفع الراية في أوروبا الشرقية، وهي رحلات صممت لمكافأة البلدان التي أظهرت نوعاً من الاستقلالية عن الاتحاد السوفيتي وفي الوقت ذاته نبذ بلدان أخرى كتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا اللتين كنا نعتقد أنهما بالغتا التبعية للاتحاد السوفيتي. وهي تماماً السياسة التي كانت المبشرة بسياسة ريغان أي «التمييز» في علاقات أمريكا مع بلدان حلف وارسو في الثمانينيات.

لم تكن سياستنا في أوروبا الشرقية موضع جدل يوماً من الأيام إلى أن ابتدعت ما دعيت بعقيدة سونينفيلدت باعتبارها فضيحة الشهر السياسية عام 1976. إذ لم نكن نشجع الثورات، والقوات العسكرية السوفيتية المنتشرة في أرجاء المنطقة كلها. كما أن انتفاضتين ـ في هنغاريا سنة 1976 وفي تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 ـ كانت قد قمعتا بطريقة دموية فيما وقفت الدول الديمقراطية تتفرج. وقد كانت سياسات كل من إدارة نيكسون وفورد مصممة بحيث تقدم للدول التابعة في أوروبا الشرقية أوسع نطاق ممكن من المناورة باستثناء الثورة.

في أيلول 1975، وصفت موقفنا تجاه أوروبا الشرقية لوزير الخارجية الصيني كياوغوانهوا في الأمم المتحدة كما يلي:

إننا نحاول إضعاف النفوذ السوفيتي في أوروبا الوسطى من خلال الزيارات الرئاسية وتطوير العلاقات العسكرية مع اليوغسلاف.. استراتيجيتنا هي أن نضعف الاتحاد السوفيتي». وقد وصف أحد المراقبين اليابانيين سياستنا بأنها تبدو وكأنها «قبول بالأمر الواقع من أجل تغيير الأمر الواقع»[13]. وتجاه خلفية سياستنا الفعلية، فقد كان تقرير سونينفيلدت تقريراً معقولاً عن تقديم موضوعي متوسط لتحسن واسع في الوضع القائم.

هذا كله كان بإمكان النقاد أن يقرروه بأنفسهم من خلال قراءة حديث لي معد بعناية عن العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية كنت قد ألقيته في سان فرانسيسكو بعد شهرين من مؤتمر لندن وقبل أن ينفجر الجدل. مع ذلك، رفضت النيويورك تايمز أن تغطي حديثي بينما صبت كل انتباهها على «عقيدة

سونينيلدت». فقد كانت سنة انتخابية والقضية أكثر ثماراً من أن تمرر. فعقيدة سونينفيلدت، كما زعموا، تتنازل (للاتحاد السوفيتي عن أوروبا الشرقية كونها منطقة نفوذ له، وقد بات ذلك رمزاً للّين المزعوم المتأصل في سياسة الانفراج، وتعبيراً عن وجهة نظري الخفية المزعومة للعالم. «الفكرة تبعث الرعشة في الحبل الشوكي» كتب سي.ل. سولزبرغر في النيويورك تايمز[15]. إنها تضع «الولايات المتحدة في السجل الخاص باستقرار الإمبراطورية السوفيتية». كتب كاتبا الزوايا رولاند إيفانز وروبرت نوفاك[16]. أما رونالد ريغان فقد استغل «عقيدة سونينفيلدت» بلا شفقة أو رحمة، زاعماً أنها تعني أن «على العبيد أن يرضوا بقدرهم»[17].

بيد أنه لم يكن هناك سياسة من هذا النوع، كذلك لم تختف الهجمات حين أعلنت بكل وضوح أنه: «إن كان هناك حقاً عقيدة جديدة لهذه الإدارة، فإنها لن تحمل اسم هال سونينفيلدت». كما عدت وأكدت على موقفنا الرسمي في المحاضرة التي ألقيتها في ذكر آلستيربوشان في 25 حزيران 1976، في لندن:

يجب أن تمتد فوائد تخفيف التوتر إلى أوروبا الشرقية مثل أوروبا الغربية تماماً، كما ينبغي ألا يكون هناك أي سوء فهم بخصوص سياسة الولايات المتحدة.

- إننا مصممون على التعامل مع أوروبا الشرقية على أساس سيادة كل بلد منها واستقلاله، كما أننا لا نعترف بمناطق نفوذ ولا ادعاءات بالسيطرة..

- للسبب ذاته، سنتابع جهودنا لتحسين اتصالاتنا وتطوير علاقاتنا الثنائية الملموسة في الميدان الاقتصادي والميادين الأخرى مع بلدان أوروبا الشرقية..

- كما سنستمر في متابعة الإجراءات اللازمة لتحسين حياة الناس في أوروبا الشرقية في المجالات الإنسانية الأساسية ـــ مثل قدر أكبر من حرية الهجرة، وتوحيد الأسر، ودفق معلومات أكبر، وزيادة التبادل الاقتصادي فيما بين هذه البلدان، وفرص أكثر للسفر..

- الخطابة والبلاغة ليست بديلاً عن الأفعال الصبورة والواقعية، ونحن لن نطرح توقعات لا نستطيع تحقيقها. غير أننا لن نكف عن التأكيد على مبادئنا التقليدية في حرية الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها..[18]».

لكن مع اقتراب الترشيح للرئاسة وتسمية المرشح، انتهى كل نقاش منطقي. فخلال الحملة، التقط الديمقراطيون الليبراليون حجج الجمهوريين المحافظين دون أي تحسين لها. وغدت «عقيدة سونينفيلدت» المادة الخام لخطب الحملة ثم تحولت إلى أسطورة. وقد ظهر جزء من الخراب الذي تركته في مناظرة كارتر ـــ فورد التي جرت في 6 تشرين الأول، حين شُحن فورد وقد حشر في الزاوية بسبب «عقيدة سونينفيلدت» إلى درجة أنكر فيها، وعلى نحو صاخب، وجود أي شيء من هذا القبيل، ولسوء

الحظ أن السؤال كان قد وجه إليه بصورة مختلفة ـ حول الهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية ـ فكان إنكاره، بفعل المنعكس الشرطي، هو الذي أسهم في خسارته الانتخابات.

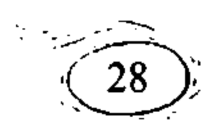
لقد أدت الحرب المدنية بين مجموعتين متشابهتين - ذهنياً من حيث الجوهر، تقفان في الجانب المحافظ، إلى نوع من الشلل، من الصعب تقدير عواقبه.

إنني الآن أعتقد، رغم أن بعض أعوانه السابقين يخالفونني، أن فورد كان على حق في عدم اندفاعه للتوصل إلى اتفاقية سالت سنة 1976، فالجدل السياسي الذي كان سينجم عنها كان سيشطر البلاد أعمق انشطار.

ومن الغريب تماماً، أن النتيجة العملية لتعويقها كانت أضأل بكثير من العواطف التي كانت قد أثارتها، فخلال إدارة ريغان، كما سبق وذكرنا، قبل نقاد السالت، بالحقيقة، بالتحديدات التي كانوا قد ولولوا من أجلها ورفضوا أن يصدقوا عليها. أما تطوير العملية التي كنا مشغولين بها والتي كانت تشدد بصورة متزايدة على التخفيضات، فقد كان من المحتمل، في فترة رئاسية ثانية لفورد، أ تحرك مجموعته في الاتجاه نفسه الذي من التفاوض وفقه على معاهدة «ستارت» من قبل إدارة ريغان فيما بعد.

وانني لمقتنع أن بريجنيف كان يريد تحسيناً جدياً في العلاقات مع الولايات المتحدة في مطلع السبعينيات، ترى هل كان سعي بريجنيف لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مجرد شرك، كما كان نقادنا يحتجون، كي يقودنا إلى دمارنا؟ أم تراه كان انعكاساً لإحساس بدائي غريزي بأن المنظمة السوفيتية بحاجة إلى تثبيت؟ ولو كان بريجنيف، المشغول بهموم المشكلات الاقتصادية للبلاد. قد وافق على فترة راحة في الظرف الدولي، هل كان التحول نحو الداخل سيطلق العنان بصورة أبكر للقوى التي أنتجت فيما بعد ميخائيل غورباتشوف؟ نحن لن نعرف أبداً. غير أن انهيار الانفراج، في حال حدوثه، إنما كان يعني جولة أخرى من المواجهة السوفيتية ـ الأمريكية قبل أحداث الذروة التي وقعت في عهد ريغان ـ غورباتشوف. لقد كانت النهاية حسنة، أياً كان الجانب الذي يمتلك الحجج الأفضل في مطلع السبعينيات، عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وسواء أكان الطريق إلى النصر وعلى نحو لا ضرورية له غير مباشر أم لا، فليس هو بالموضوع الذي سينقسم حوله المؤرخون.





الحفاظ على العلاقة الصينية ـ الأمريكية:

فـي ربيـع 1974، حل دينغ زياوبينغ محـل زهاو إنلاي بوصفه مفاوضاً رئيسيـاً لنا في الصين. ونظراً لأننـي كنت قـد اعتدت على إشارات ماوتسي تونـغ الفلسفية الخفية وعلى حرفية زهـاو الناعمة اللطيفة، فقـد احتجـت بعض الوقت كي أكيف نفسي مـع أسلوب دينغ الفظ الجاد، وتدخلاتـه التشاؤمية، وازدرائه للفلسفـة لصالـح كل ما هو عملي واضح. لقد كان يدخل الغرفة، مشـدوداً متوتراً، وهو في كامل جاهزيته للعمـل. والمبصقـة أمامه ـ تلـك التي كان يستخدمها غالبـاً وكأنه يفقد ملاحظاته - نـادراً ما كان دينغ يهـدر وقته فـي التسليات. ولم يكن يشعر أن مـن الضروري تلطيف ملاحظاته من خـلال لفها بالأمثلة أو الحكايـات الرمزيـة ولم يكن يغلف أياً منها بالعنايـة المفرطة كما كان زهاو يرغب في أن يفعل. كذلك لم يكن يعاملني، كما كان ما يعاملني، كفيلسوف زميل يستحق اهتمامه الشخصي. فموقف دينغ هو أننا كلينا موجـودان لكي نعالج قضايا تتعلق بأمتينا وأننا ناضجـان كفاية بحيث نتناول أكثر الأمور صعوبة بصرامة وموضوعية دون أن نتناول من أي منظور شخصي.

وفيمـا يتعلـق بالعلاقـات الصينية ـــ الأمريكية، كان موقف دينـغ ذا صلة وثيقة بنظرتـه فيما يخص التطور الداخلي للصين. كان ماو وزهاو قد أسسا طريقة للتعامل مع الولايات المتحدة قائمة إلى حد كبير علـى أسس السياسة الخارجية الأمن، أما دينغ فكان دائمـاً يعامل العلاقات المباشرة مع أمريكا كعنصر ضـروري من عناصر تحديث الصيـن، وكان يؤمن، شأنه شأن سابقيه، أنـه طالما كانت الصين في عالم يتكـون من روسيا المهدّدة بالخطر، واليابان الناهضة، والهند المؤكدة ـ لذاتها بصورة متزايدة، وفيتنام الشماليـة التـي تسير على طريق تحقيـق الهيمنة على الهند الصينية، يظل الخيـار الاستراتيجي الأفضل للصين هو أن تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة.

بيـد أن العلاقـات الودية مع أمريكا إنما كان دينغ يراها ضروريـة لغاية أخرى هي تطور الصين الداخلي أيضـاً. وفـي الوقت الذي التقيت بـه كان لديه ما يكفيه من الاضطـراب السياسـي، إذ كان دينغ يسعى، وهو يتابـع مسألة التقـدم الاقتصادي، من أجل تحقيق تحسن كبير في رفاه الشعـب الصيني، وكانت التكنولوجيا الأمريكية والتعاون الاقتصادي مع أمريكا ضروريين للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي كان ملتزماً به.

زيارة إلى بكين

حدثت مفاوضاتي الرسمية الأولى مع دينغ عندما زرت بكين بين 25 تشرين الثاني و29 منه، سنة 1974، كي أقدم للقيادة الصينية مباشرة ملخصاً لما دار في قمة بريجينيف ـ فورد في فلاديفستوك. ولم تكن باللحظة الأكثر ملاءمة لاجتماع استهلاكي يحدث لأول مرة.

إذ إن المقاطعات البحرية السوفيتية، التي باتت فلاديفستوك عاصمتها، كانت قد أخذت من الصين في القرن التاسع عشر، ثم أنشئت فلاديفستوك كقاعدة بحرية من أجل أية أنشطة داخل كورية والمحيط الهادئ. وبالنسبة إلى قيادة كالقيادة الصينية، التي تعتبر كل عمل وراءه غرض ما وكل حدث يرمز إلى شيء ما، فإن المكان الذي عقدت فيه القمة قامت بتثبيت ريبة ماو (كما قال لي هو نفسه في شباط 1973) في أن الاستراتيجية الأمريكية هي أن تجعل «الماء الفاسد يتدفق باتجاه الصين». تلك المشاعر عززتها ولا شك حقيقة أخرى هي: أن بريجينيف نفسه لم يكن قد زار من قبل فلاديفستوك أو المقاطعات البحرية ـ وهي الحقيقة التي عرفناها في وقت متأخر أكثر من أن يستطيع التأثير في قرار اللقاء هناك.

لقد تم اختيار فلاديفستوك لجملة من الأسباب التقنية، كل منها بدا مقبولاً في ذلك الحين. ولم يكن لأي منها علاقة بمسألة لفت انتباه الاتحاد السوفيتي إلى المحيط الهادئ، كما كان بعض القادة الصينيين ــ ومنهم، ربما، ماو ــ يعتقدون كل الاعتقاد. فحين أقسم فورد اليمين الدستورية، كان يرغب في لقاء بريجينف. وقد رفضنا موقعاً أوروبياً، لأن الرئيس، الراغب في إعادة الحياة للروابط الأطلسية، فكر بأن لقاءه مع زملائه الأوروبيين في ظل قمة مع بريجينيف قد يعطي الأمر مظهراً وكأنه يحطّ من قدر أوروبا. وحين أشار دوبرينيين إلى أن فلاديفستوك قد تكون مناسبة تماماً لأن تقع ضمن رحلة رئاسية مخططة إلى كوريا واليابان في تشرين الثاني، قمنا بالاختيار المريح. فقمة بريجينيف في آسيا كانت سهلة إمداداً وتموينا، وكانت جديدة لا سابقة لها إضافة إلى هذا فقد كانت مثيرة وتلفت انتباه وسائل الإعلام. لكن ما من خبير في أية وكالة مخابرات حذر من أن لها دلالات بالنسبة إلى الصين، رغم أنه كان علي أن أعرف ذلك بنفسي.

لم يضع دينغ وقته في التعبير عن الانزعاج الصيني. فخلال دردشة الترحيب في القاعة الكبرى لقصر الشعب يوم الاثنين، 25 تشرين الثاني، سألني كيف وجدت فلاديفستوك، فأجبت بأنني لم أبرد عمري كله كما بردت فلاديفستوك، وبما أنني كنت مشوشاً بشكل من الأشكال نتيجة أسبوع من الرحلات الرئاسية والجلسات الطويلة في مؤتمرات القمة، أضفت: «الآن فقد عرفت لماذا لم يستقر الصينيون البتة في ذلك الإقليم: «إذ إنني بإشارتي تلك إلى أن فلاديفستوك كانت روسية دائماً، فقد صببت بالطبع، الوقود على نار الكراهية المشتعلة أصلاً، فصحح لي دينغ مباشرة: «كان هناك الكثير من الصينيين في تلك المنطقة، بل في الماضي كان جل السكان من الصينيين». أما الاسمان المختلفان اللذان أطلقا على

المدينة من قبل الصينيين والروس فقد كانا يعكسان أغراض كل منهما، حسب رأي دينغ. ذلك أن الاسم الصيني كان يعني «بزاقة البحر»، فيما الاسم الروسي يعني «حكم الشرق». «أنا لا أظن أن لها أي معنى آخر سوى ما تعنية بقيمتها المباشرة»، أضاف دينغ. كما لم يكن لدينا أية أوهام في أن اندفاعة الروس نحو الشرق يمكن أن تقتصر على الصين. «فالصين تتضمن أيضاً جزءاً من المحيط الهادئ الذي أنتم فيه» حذر دينغ.

ولكي يبين أن الاثنين يمكن أن يلعبا لعبة الثلاثة، باشر دينغ بفعل ذلك ضمن حكومتنا، بأن وجّه، باسم ماو، دعوة لوزير الدفاع جيمس شليسنجر، لزيارة الصين، مقترحاً بكل براءة، أن تتضمن خط رحلته زينجيانغ ومنغوليا الداخلية، وكلتاهما كانت منطقة عسكرية تحاذي الحدود السوفيتية. ونظراً لأنه لم يكن باستطاعته أن يتأكد من أن الغربيين لقطوا الحبة، فقد أكد دينغ على أن قيمة الزيارة ستكون بمغزاها ذاته. وبما أنه من غير الممكن أن يكون دينغ وماو غير مدركين للنزاع القائم بيني وبين شليسنجر، فقد كانت الفكرة هي إيجاد فسحة مضمونة يملأها كتاب الزوايا واشنطن. فوضع الثقل إلى جانب القوى المضادة - للانفراج ظاهرياً في الولايات المتحدة إنما كان ولا شك محاولة للرد رداً سريعاً وانتقامياً على زلتنا في الذهاب إلى فلاديفستوك.

كذلك كان للدعوة غرض استراتيجي آخر. فزيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى الصين ـ لاسيما حين يسلط الأضواء عليها أكثر بمحطات يتوقف فيها في مناطق تقع على حدود الاتحاد السوفيتي ـ ستتلقاها موسكو على أنها تحدٍ سافر ـ لاسيما وأنه ما من وزير دفاع أمريكي زار موسكو من قبل. لكن مع تأرجح قانون التجارة على شفا الانهيار وتعرض اتفاقية فلاديفستوك للتهجمات فإننا لم نكن بحاجة وليس لدينا الرغبة في التعرض لمثل تلك السخرية في تلك المرحلة.

أجبته بأننا نرحب بأية زيارة إلى الصين من أي عضو من أعضاء الوزارة، لكن زيارة يقوم بها وزير الدفاع هي بحاجة إلى إنضاج أكثر. وقد خففت من أثر رفضي بقبول دعوة للرئيس فورد لزيارة الصين سنة 1975، فوجه دينغ الدعوة مباشرة حتى دون التظاهر بأخذ موافقة ماو، ولعل الهدف الوحيد من دعوة شليسنجر حسب معرفتي ـ رغم أنني أشك بذلك ـ هو جعلي أقترح زيارة رئاسية.

كان لدى الصينيين وسائل أخرى لتبيان انزعاجهم، فالزيارة إلى بكين في أعقاب قمة فلاديفستوك كانت المرة الوحيدة التي أزورها بها منذ زيارتي السرية تلك التي لم يستقبلني بها ماو. فدبلوماسيتنا المثلثية كانت قد أصبحت شفافة وواضحة تقريباً لخبراء السياسة الواقعية أولئك. والسماح لصانعي السياسة الأمريكيين الرفيعين بالالتقاء بكل من بريجينيف وماو في غضون بضعة أيام كان شيئاً كثيراً.

مع ذلك لم يكن لمضيفينا أن يفصلوا الزيارة كلياً عن القادة الذين استمادوا العلاقات الصينية ـ الأمريكية. فلدى وصولي وقبل لقائي بدينغ، أخذونا، أنا وأطفالي وزوجتي نانسي، للقاء قصير مع زهاو

إينــلاي، فــي ما قيل لنــا إنه مستشفى لكنه بدا وكأنــه مضافة رسمية عادية. كان زهــاو ساحراً وهو يصرّ بإلحــاح على أن أطباءه وصفوا له الدواء الذي يشفيه، ألا وهو الامتناع عن مناقشة الموضوعات السياسية التي يمكن أن تسبب له التوتر (انظر الفصل 5).

حيــن أوضح الصينيــون نقطتهم المتعلقــة بالمثلث الاستراتيجــي، تمنى دينغ أن تجــري المناقشات العمليــة بطريقــة من القلب إلــى القلب، جاعلاً نبرته ضمن حــدود استماع الإعلام عندمــا استقبلني في القاعة الكبرى لقصر الشعب:

يقول الناس في العالم إن العلاقات بين دولتينا باردة قليلاً. غير أن هذه هي الزيارة السابعة للدكتور، ومــن الممكن اعتبار هــذه هي التبادل الثالث لوجهات النظر بين دولتينا هــذه السنة، لذا فإن ذلك الرأي الدائر في بعض الأوساط لا يمكن اعتباره دقيقاً.

هنــا أكــدت أن العلاقات تمضي بصــورة حسنة، وبناء عليه عــاد دينغ فأكد على الأهميــة التي توليها الصيــن لروابطها مع واشنطن: «أنا لا أظن أن توقيع بيان شانغهاي اعتبر من أي جانب من الجانبين على أنه حركة نفعية». ولكي يؤكد على الجو الودي بيننا حضر دينغ مائدة العشاء الترحيبية التي أقيمت لفريقي والتــي كان يحضرها بروتوكوليــاً وزير الخارجية. كما دعي عدة مئات من الدبلوماسيين والرسميين، فيما أنشدت جوقة عسكرية الأغاني الصينية موزعة بين الأنغام الأمريكية المشهورة تماماً كما حدث في زيارة نيكســون. وفــي المساء التالي، دعا دينغ أعضاء وفدي لمشاركته في وجبة منغولية ساخنة في قاعة خاصة من مطعم شعبي، وهي مجاملة أخرى غير مألوفة.

أصــر دينغ، خلال لقاءاتنــا التالية كلها، على مناداتي «بالدكتور» وهي صفــة تكريمية لي انطلاقاً من خلفيتــي الأكاديمية وهــي الصفة ذاتها التي كان ماو نفســه قد تبناها. على أن إيقــاع المحادثات، بوجود دينغ، كان أقل تراخياً واستطراداً بكثير مما كان مع زهاو.

كانت الاجتماعات مبرمجة لفترات زمنية ثابتة وفق جدول أعمال متفق عليه سلفاً، إذ كان هناك ثلاثة اجتماعات كل يوم، يدوم كل منها ساعة ونصف الساعة. وكما كان الشأن بوجود زهاو، فقد كان يجري نوع من التناوب بالنسبة إلى مكان الاجتماع بين المضافة الرسمية والقاعة الكبرى لقصر الشعب.

في البداية، كانت المناقشات تسير وفق الخطوط المألوفة. فدينغ الأكثر عداء للسوفييت من زهاو، إن كان هناك من هو أكثر عداء، كان يناقش العلاقة الصينية ـ الأمريكية كما لو أن احتواء الاتحاد السوفيتي هــو مشروع مشتــرك ـ بل كما لو أننا، بالحقيقــة، أعضاء في الحلف ذاته. كذلك تعهــد بالتعاون الصيني مــن أجل تقويــة العلاقات الأمريكية مع أوروبا باعتبارها طرفاً أساسيــاً في استراتيجية الحد من النزعة التوسعيــة السوفيتية. ولكــي ييسر الأمور لهــذه الاستراتيجية، قال دينغ: إنه يشجعنــا على إقامة علاقات وثيقة مع اليابان، التي هي منذئذ فصاعداً مصدر اهتمام صيني كبير.

إننا نرحب في أن تبقى الولايات المتحدة على علاقتها الطيبة مع أوروبا واليابان.. ذلك أن السوفييت الآن مصممون على السعي للهيمنة على العالم، وإذا ما رغبوا في شن حرب عالمية ولم يريدوا الحصول على أوربا أولاً، فلن يفلحوا في تحقيق الهيمنة في الأنحاء الأخرى من العالم، لأن أوروبا بالغة الأهمية سياسياً، واقتصادياً وعسكرياً.. وإننا لنشعر فيما يتعلق بالولايات المتحدة أنها حين تتعامل مع «الدب القطبي» . فمن الضروري أيضاً بالنسبة إليها أن يكون لديها حلفاء أقوياء في أوروبا واليابان.

كما كان يأمل أن تكون الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان «في موقع شركة تقوم على أساس المساواة. إذ إنه على أساس المساواة فقط يمكنك أن تقيم شركة حقيقة. ولا عجب في أنني حينذاك أبديت ملاحظة إلى دينغ بأن الصين تتحول إلى واحدة من أفضل حليفاتنا في الناتو.

لكن إذا كنا اتفقنا على الاستراتيجية، فإن خلافات جدية كانت قائمة فيما يتعلق بالتكتيك. إذ رفض دينغ وأعوانه فكرة الانفراج بنوع من الشدة ربما كانت ترضي المحافظين الجدد في «الكومنتري». فقد أكد أن الأهداف السوفيتية ثابتة لا تتغير.

«ألا يحاولوا تفريق الولايات المتحدة عن حلفائها.. هم لا يتخلون أبداً عن هذا الهدف، لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل. الهدف الثالث سيكون دعم الموقع الاحتكاري لبلديكما في ميدان الأسلحة النووية (وبذلك) تحجّمان البلدان ذات الأسلحة النووية القليلة فقط وبهذا يصلون هم إلى هدفهم في الهيمنة» .

وأية معاهدات يوقعها الاتحاد السوفيتي هي مجرد محطات على طريق تلك الاستراتيجية لذا:

«نحن، من جانبنا، لا نؤمن بأنه من الممكن التوصل إلى انفراج - فرغم مرور عشر سنوات ما يزال أقل رسوخاً. كما لا نعتقد أنه توجد أي اتفاقية يمكن أن توثق يدي روسيا».

لقد كنت أتفق مع تحليل دينغ لأهداف السوفييت وضرورة إحباطها. لكن حاجات أمريكا التكتيكية كانت مختلفة. فقد كنا، نحن الذين تجاوزنا للتو أزمة ووترغيت، بحاجة إلى استراتيجية أكثر تعقيداً. إذ طالما كان بالإمكان تصوير الولايات المتحدة على أنها تتبنى سياسة عدائية لا ضرورة لها، فإن حركات السلام المختلفة ستعاود الظهور متجمعة تحت راية وضع حد لأمريكا الميالة للحرب، وسوف تقع الحكومات الأوروبية تحت الضغط الشديد للانفصال عنا، وحسب وجهة نظرنا، فإن تماهينا مع السلام ومتابعة السلام هو الشرط المسبق لسياسة دفاعية ملائمة ولتحالف قوي.

على أنه ليس باستطاعتي القول إنني سحبت البساط من تحت أقدام مفاوضينا الصينيين بذرائعي وحججي تلك. فهم لم يعترضوا عليها. لكن بما أن الانفراج قدم لنا خيارات أكثر مما كان لديهم، فهو لم يكن الشرط الذي يمكن لرجل دولة أن يميل للاحتفاء به. لقد أشار وزير الخارجية كياوغوانهوا إلى السبب

الـذي يتعين فيه على التكتيك أن يكون تابعاً للاستراتيجيـة: «الحقيقة الحاسمة ليست أي معاهدة بل هي السياسـة، والمبادئ والنهج». وفي الختام، أعلن دينـغ هدنة، إذ كان يأمل من الولايات المتحدة أن ترسخ التفوق العسكري:

«بالنسبـة إلى التأكيد الاستراتيجي للاتحاد السوفيتـي، فإننا نراه على أنه «خدعة للشرق للهجوم في الغرب» ـ للهجوم في أوربا. ولا يهم إن كانت وجهنا نظرنا مختلفتين، فإن بإمكاننا أن نرى ما يحدث» .

ما حدث بعد ذلك هو أن قدرة أمريكا على التصرف دولياً انخفضت أكثر وأكثر نتيجة الشلل الداخلي. فقـد شهـد ربيع وصيـف 1975، كما رأينـا، أزمة خانقة فـي مفاوضـات السالت، انهيـار اتفاقية التجارة السوفيتيـة ـ الأمريكية، سقوط الهند الصينية، وبلـوغ تحقيقات المخابرات لذروتها. من المؤكد أن بكين كانـت ترحب ببـرودة العلاقات السوفيتيـة ـ الأمريكية، لكـن ليس عندما يفرض ذلك نوعـاً من الضعف الداخلـي الأمريكـي. على أن ازدياد الأزمة بين الرئيس والكونغرس قلـل كثيراً من قيمة الولايات المتحدة وأظهرها «هشة بصورة متزايدة وسلبية استراتيجياً».

بالنسبـة إلـى بكين، كان الكابوس هو أنـه من الممكن أن تواجه الصين عزلـة مخيفة تظهر من جديد نتيجـة للشلـل الداخلي الزاحف على واشنطن، وتلك مسألة ذات أهميـة داخلية كبيرة أيضاً. فإذا ما غدت الولايـات المتحـدة عاجزة عن إبقاء التوازن قائمـاً، فإن الصين ستكون مضطـرة لتجميع شعبها من أجل جولة جديدة من الحماسة القومية والتضحية. غير أن ذلك يؤدي بدوره إلى تفاقم قضية تايوان سوءاً، وإلى تعريضـ العلاقات الأمريكية للخطـر أكثر وأكثر، لكن مع انهيار الثقة الصينيـة بمقدرة أمريكا على توفير الثقل الموازن للنزعة التوسعية السوفيتية، بدأت الصين تنسحب إلى موقف العالم الثالث وهو شن الهجوم على كلتا القوتين العظيمتين، رغم أنه ظل الاتحاد السوفيتي يتلقى النصيب الأوفر من حدة النقد.

فـي الوقـت ذاته، كان الموقف الداخلي فـي الصين يغدو أكثر وأكثر تعقيـداً. إذ كان ماو يضعف أكثر فأكثر، وكان زهاو مريضاً (جسدياً وربما سياسياً) فيما كان دينغ ما يزال يرسخ موطئاً لقدمه. في غضون ذلك، كانت المعارضة الداخلية المرسخة لأقدامها بصورة متزايدة في وجه السياسات الإصلاحية لدينغ، تنمـي ما بات يعرف فيما بعـد باسم عصبة الأربعة، بزعامة زوجة ماو، جيانـغ كينغ، ولكل هذه الأسباب، غدت السياسة الخارجية الصينية تفتقر لحسن توجه واضح كانت تتميز به عادة. إذ إن بعض قادة الصين ووسائـل إعلامهـا خلال 1975 والقسم الأكبر من 1976، ورّطوا أنفسهم فـي سياستنا الداخلية من خلال اشتراكهم في الهجوم على الانفراج.

حوار مع دينغ وماو:

كانـت حالة العلاقـات حالة غريبة. إذ ما من قائد مـن قادة الحلفاء تلقى تلخيصـاً أكمل فيما يتعلق بسياستنـا ونوايانـا مما تلقاه الصينيـون. ونظراً لأنه كان هناك قدر ضئيل مـن التعامل الاقتصادي بيننا

وقـدر أضـأل من المشاريـع السياسيـة المنسقة علناً، كانـت أفضل طريقـة لتنسيـق السياسات هي من خـلال التفهم الدقيق لاستراتيجية كل منا، وقد رد القـادة الصينيون، سائرين على المبدأ نفسه، بتقديم تفصيلات كبيرة حول أسلوبهم ونهجهم.

فـكان لهـذا نتيجتان: في مجـال الدبلوماسيـة العادية، ناقش المسـؤول على أرفع مستـوى الخطوات المحـددة التي يمكـن لبلديهم أن يتخذاها معاً، في محاولة منهم لاستشـارة مفاوضيهم لتقديم مقابل ما، علـى أنه ما مـن شيء كهذا حدث في السنوات الأولى من العلاقات الصينيـة ـ الأمريكية. فمناقشاتي مع مـاو أو زهـاو أو دينغ كانت مفاهيمية، نظرية تقريباً. أمـا المحاولة الوحيدة في مجال التنسيق التكتيكي ـ توسط الصين في مشكلة كمبوديا، في حزيران 1973 ـ فلم تتكرر. إذ لم يغامر زهاو ولا دينغ من بعده مرة ثانية، بموقفهما تجاه غوامض السياسة الداخلية الأمريكية وألغازها.

لـم تكن سياستنـا، فيما يتعلق بالاستراتيجية الطويلة - الأمد، المتوازية مع ذلك، منسقة رسمياً قط. كمـا ظلت تعتمد على المناقشات المفاهيمية التي تعين عليها، سنة 1976-1975، أن تخاطب الاهتمامات والتي تُظهر، أن الانفراج يمكن أن يضعف حذر الضحايا المحتملين للنزعة التوسعية السوفيتية دون حشد الـرأي العـام الأمريكي. وعلى الصعيـد العملي، كانوا منزعجيـن خشية أن يتبيـن أن تقويمنا للأمور في مكانـه، مؤكديـن على ضرورة أن تكـون المعارضة للتحركات السوفيتية في الغـرب أكثر فعالية. وإلا، فقد تكون النتيجة العملية هي جعل «الماء الفساد يتدفق إلى الصين»، كما قال ماو، وبذلك يتعزز خطر الضغط السوفيتـي على الصين. وأن نفسر لأولئك الممارسين للسياسة الواقعية أن مثل هذه الاستراتيجية تتجاوز مـدى إدراك صانعي - السياسة الأمركيين، فإن ذلـك سيصطدم بالخبرات الصينية التي تراكمت طوال خمسة آلاف سنة من تبديل الأحلاف والحلفاء.

لـم يكن الجدل، من حيث الجوهر، يدور حول الحجج المحـددة التي قدمت، بل حول طبيعة المرونة. إذ كان مـن الطبيعـي بالنسبة إلى القادة الصينيين أن يسعـوا للتقليل من خياراتنا إلى أقل حد ويفضل أن يكـون الخيار الوحيـد المتجانس أكثر من الصين الطويل - الأمد، ألا وهو المواجهة الصريحة مع الاتحاد السوفيتي، لأن ذلك يمكن أن يخفف من قلقهم وشكهم وكذلك من قوتنا على المساومة. كذلك كان يدخل فـي صميـم اهتمامنا أن ندعم الخيـارات التي تتيح لنا إمكانيـة تعديل سياسات بعينهـا طبقاً لمتطلباتنا الاستراتيجية وكذلك متطلبات كسب الدعم الشعبي.

تلـك كانت القضية على نحـو خاص، لأن السياسة الصينية، في تلك الفتـرة، كانت قد بدأت بالاتجاه نحـو التصلـب العقائدي. فمـا دعي بعصبـة الأربعة التي كانـت تتضمـن، إضافة إلى زوجة مـاو، زهانغ شونكياو، ياو وينيووان ووانغ هو نغوين، راحت تلعب دوراً مهيمناً خلال الأشهر الستة الأخيرة من حياة ماو. فقـد استنكرت، هي الأشـد تطرفاً وعقائدية مع دينغ، إصلاحاته السياسيـة باعتبارها عودة إلى «الطريق

الرأسمالــي»، ثم تبنت أيضاً موقفاً عدائياً بصــورة متزايدة تجاه علاقات أمريكا مع تايوان. ومن الواضح أن الأربعة كانوا يتوسلون إلى ذلك بنزاعات ماو العقائدية، التي كان الزعيم المسن نفسه قد صمت إزاءها في وجه الخطر الشديد الذي يمثله الاتحاد السوفيتي.

وهكـذا، أثبتـت رحلتي التالية إلى بكيـن، التي بدأت في 19 تشريـن الأول 1975، أنها الأصعب من كل مقابلاتـي مـع القادة الصينيين. فهدف تلـك الزيارة كان الإعداد لقمة فورد مع مـاو ودينغ المخطط لها فـي مطلع كانون الأول. ومع اقتراب الزيارة، أصبح واضحـاً أن وزير الخارجية الصيني كياوغوانهوا، كان يسيـر علـى خط أكثر تشدداً مع دينغ دون أن يبدو على هذا الأخيـر أنه قادر على لجم مرؤوسه. لكن، بعد سنيـن، علمنا أن كياو كان قد ربط مصيـره بمصير الأربعة الذين كانوا، خلال ستة أشهر، سينجحون في الإطاحة بدينغ.

لم يكن كياو غوانهوا عضواً طبيعياً في هذا الرباعي، إذ كان، وهو تلميذ زهاو إنلاي، نظيري المشارك فـي وضـع مسودة بيـان شانغهاي سنة 1972، وكان الانطبـاع الذي تركه لدي هو، أنه ذكـي واسع المعرفة للغايـة وساحـر كل السحر حين يناسبه الأمر. كان كياو يتحدر مـن البورجوازية وقد درس في ألمانيا كما كان يفتخر بنفسه لمعرفته بهيغل. لماذا انضم إلى عصبة الأربعة أمر سيبقى موضع تخمين نظراً لأنه لم يفســره فـي السنوات التي بقيـت له بعد أن عاد دينغ من المنفى مرة ثانية وطـرد كياو من منصبه. أكانت تلـك قناعتـه أم تراها نفعية وصولية، أم هو تأثير زوجته الشابة، والصديقة الحميمة لزوجة ماو؟ أياً كان السبـب، فقد أبدى كياو حماســة المرتد لسبب جيد. ذلك أنه كان من النمط التقليدي للبيروقراطية، فهو السياسـي الصينــي الذي عرّفــه العقائديون بأنه «كونفوشي»، والــذي كان ماو يشير إليــه أحياناً بنوع من السخرية على أنه هو «اللورد كياو».

قبـل بضعــة أسابيع، وفي الولايات المتحــدة، كان كياو قد شن هجوماً عنيفاً علـى سياستنا الانفراجية، وهــا هــو يعارض الآن كتابة مسودة البيــان الذي يمكن، دونــه، أن تظهر قمة فورد مضــادة للقمة. جزء من المشكلـة كان يعـود أصلاً لتطور العلاقة. فرحلـة ريتشارد نيكسون التاريخية، سنــة 1972، كانت قد أثمرت بيان شانغهاي، الذي وضع المخطط الأساسي للعلاقات الصينية ـ الأمريكية المستعادة، ولم يكن هناك من حاجة لتكرار أقواله. الخطوة التالية كان ينبغي الاعتراف ببكين على أنها حكومة الصين، وهو الأمر الذي لم نكن مستعدين له، وكان القادة الصينيون ينفرون لأسبابهم الداخلية الخاصة من الموافقة على بيان لا يذكر تايوان. مع ذلك، كان القادة الصينيون، وخصوصاً دينغ، يعلقون أهمية كبيرة على زيارة فورد وعلى تبيان أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية ما تزال وثيقة، نظراً لأن هذا يشكل أحد مصادر قوتهم الدولية الأساسية.

فــي تشريــن الأول 1975، حدث أننــي كنت أمثل ولايات متحدة منقسمة فــي عاصمة صينية محاصرة بانقساماتها. رحب بي دينغ في القاعة الكبرى لقصر الشعب ثم سعى لتخفيف التوتر الذي ارتبط بخطاب

وزيـر الخارجيـة في الأمم المتحدة، قائـلاً: إننا حتى عندما نختلـف «نلتقي كأصدقـاء أليفين». فأبديت ملاحظة وأنا نصف مازح بأن وزير الخارجية كان يحاول إخافتي: «إنه يطلق كثيراً جداً من المدافع، إنها فارغـة». أجـاب دينغ، ومع ذلك، بدا كياو قوياً داخلياً إلى حد يكفي لتجاهل التوبيخ. وعلى مائدة الافتتاح، التـي تبعـت ذلك والتي حضرها دينغ أيضاً، قلب كياو كلمة نخبه إلـى هجوم على الانفراج مأخوذة حرفياً مـن خطابه في الأمـم المتحدة، الذي كنت من قبل قد أشرت لانزعاجي منـه. الحقيقة العارية ليست في أن الانفـراج تطـور إلـى مرحلة جديدة بل في أن خطـر حرب عالمية جديدة يتصاعـد. نحن لا نعتقد بأن هنـاك أي سلام دائم، فالأمور تتطـور تبعاً للقوانين الموضوعية وبمعزل عـن إرادة الإنسان. إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع نزعة السيطرة هي خوض كفاح مباشر ضده، أما أن يرتكز المرء على أوهام، وأما أن يخطـئ بوضع الآمال أو الرغبات موضع الحقيقة ويتصرف طبقاً لها، فإنه سيحرض فقط مطامع النزعة التوسعية التي ستؤدي إلى عواقب وخيمة[2].

هنـا أجبـت بحدة وبصـورة ارتجالية، متجاهـلاً ملاحظاتي المعدة مـن قبل، قائـلاً: إن بلادنا تتبع السياسـة الأكبر ملاءمة لظروفها الخاصة، وإننـا نعارض الهيمنة حيثما كانت، لكننا لا نسعى للمواجهات مـن أجـل المواجهات بحد ذاتها، وإننا وحدنا من يبتُّ متى ندخل فيها. وعلى أية حال، فإن أعمالنا الثابتة الراسخـة قد أسهمت فـي إيقاف التوسـع السوفيتي أكثر من خطـب «الآخرين» الطنانـة الرنانة (ضربة لكيـاو). وبينمـا كنت أتكلـم، انطفأت فجأة أضواء التلفـاز، لذا لم يشهد المشاهـدون الأمريكون التبادل الحاد في الكلمات.

فـي الصباح التالي، حـاول دينغ أن يزيل آثار التوتر الباقية من أحـداث الليلة الماضية. فقد قال لي: إنـه كان يتطلع إلى زيـارة الرئيس وواقعة الزيارة بحد ذاتها أهم بكثير من الخلافات التي يمكن أن تقوم، ومهما كانت: «فسيكون كل شيء على ما يرام، وسواء التقت عقولنا أم لم تلتق فلسوف نرحب به».

واثـر بعضـ النقاشـ للتفاصيـل الفنيـة لرحلـة الرئيـس، قدمـت استراتيجيتنـا الدوليـة بشيء من التفصيل:

إن الضـرورة الاستراتيجيـة التي نواجهها كلانا إنما هي التهديد السوفيتي. ومن المهم على ما أعتقد أن نفهم أننا هنا نواجه ثلاث مشكلات: الأولى هي الاستراتيجية الشاملة، والثانية هي التكتيك الذي علينا أن نتبعـه، والثالثة هي علاقتنا فيما يخص الوضع الدولـي الشامل». ثم تابعت: إن الاتحاد السوفيتي غدا أقوى عسكرياً، لكن ذلك نتيجة لتطور التكنولوجيا وليس لسياستنا الانفراجية. كما أنني كنت مضاداً سواء أكان الاتحاد السوفيتي يركز على الغرب أم على الشرق:

بمـا أن الاتحاد السوفيتي هو بلد أوروبي وآسيوي على حد سواء، فمن المهم أن نحول بينه وبين فرض هيمنتـه في أي مـكان منهما. وبما أننا العنصر الرئيسي في الدفاع ضد الاتحـاد السوفيتي، فإن علينا أن

نكـون أقويـاء في كلا الموضعين. وكما قلت لوزير خارجيتكم، أنـا لا أدري أية نظرية هي الصحيحة سواء أكانـوا يخادعـون الغرب كي يهجموا في الشرق أم يخادعـون الشرق كي يهاجموا في الغرب، بل لا أظن أن في هذا أي فرق، لأنهم إن هجموا في الغرب ونجحوا، فإن الشرق سيواجه بعد ذلك قوة أشد وأكبر بكثير، وإن هجمـوا في الشرق، فـإن الغرب سيواجه في النهاية تلك القوة الأشـد والأكبر بكثير. إذن، فيما يتعلق بالولايات المتحدة، المشكلة هي ذاتها وليس هنالك فارق كبير».

وكمـا قلت فـإن اختلافنا إنما كان في مجال التكتيـك. هنا، وجدنا أنفسنا وجهـاً لوجه أمام مفارقة. فالموقـف العام الصينـي كان متصلباً للغاية، مع ذلك، وفي معظم أنحاء العالـم، كانت السياسة اليومية للصيـن سلبيـة تماماً، بالحقيقة. أمـا الموقف العام لأمريكا فقـد كان أكثر مرونة جزئيـاً، إذ كان يتعين علينا أن نوجد في كل جبهات المعارك حينما «مد الاتحاد السوفيتي يده». وكان باستطاعتنا أن ندعم هذه المعارك فقط بإقناع شعبنا بأهدافنا السلمية أساساً:

لهـذا، كنا في الشرق الأوسط، وفي أنغولا، وفـي البرتغال وفي أماكن أخرى، نشيطين تماماً لكي نمنع التوسـع السوفيتي، حتـى عندما كان علينا أن نقـوم بذلك بمفردنا، بل حتى عندما كنـا نتعرض للانتقاد لقيامنا بذلك.

ولكي نتابع هذه السياسة بعد الفوران المحلي الذي حصل كنتيجةً لفيتنام ووترغيت، فإنه من الضروري للغاية بالنسبة إلينا أن نكون في وضع عام في الوطن يحثنا أكثر مما يسبب التوتر».

لكـن كيـف نتوصل إلى تحقيق الدعم الداخلـي لسياسة الاحتواء أمر لا يعني الصيـن ـ وسيعنيها أقل لأن قدرة الرئيس الأمريكي التنفيذية على تدبر الرأي العام لديه وضعت موضع التساؤل من خلال سلسلة مـن الجيشانات غيـر القابلة للتفسير تقريباً، في أعيـن الصينيين، والتي كانت ووترغيـت أشدها بروزاً. لذلـك، بـدأ رد دينغ بعدد من نقاط الجـدل العملية الواضحة: كم هي كمية الحبـوب التي تبيعها الولايات المتحـدة للاتحـاد السوفيتي؟ كم ننقل له مـن التكنولوجيا؟ وهل يشكل اتفاق هلسينكـي النهائي اعترافاً بالفلك السوفيتي ومنطقة نفوذه؟ ثم تبع تلك الأسئلة الحسية للغاية اقتراح عام:

«نحـن لا نفهم لماذا استخدمـت الولايات المتحدة والغرب نقاطهما القويـة لسد النقص الناجم عن الضعـف السوفيتي. فلو استفادت الولايـات المتحدة وأوروبا من ضعف الاتحـاد السوفيتي، ربما كنتم في موقف تفاوضي أقوى».

فـي الجلسـة التالية، تقدم دينغ برد لما تقدمـت به، فلا بد من مواجهة الاتحـاد السوفيتي، هو الذي تنمـو ترسانته النووية حتى أكثر مما تقضي الاتفاقيات الموقعة معه، وهدفه الرئيسي هو الغرب. فالحشد في الشرق هو خدعة أساساً، على أن المشكلة هي أن دينغ كان يدعي بأن له صوتاً في استراتيجية الغرب، دون أن يقدم بدلاً مقابلاً سوى الحفاظ على استقلال الصين الخاص. وقد تم هذا، كما أشرت إلى دينغ،

بسبب ضروراته الخاصة وليس خدمةً تقدم لنا. لقد نشأت الشراكة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة من التوازن الذي تفرضه الضرورات الجيوسياسية: حتى عندما نختلف في التكتيك. فإن التعاون الصيني ـ الأمريكي يقطع الطريق على التوسع السوفيتي عملياً.

بهذا، انتقلنا إلى الموضوع الذي كان يتوقف عليه البيان الذي سيصدر خلال زيارة فورد: أي ما إذا كان هناك تقدم سيتحقق حول قضية تايوان أم لا. إذ كنت قد اقترحت أن مكتب العلاقات الأمريكي القائم في بكين والسفارة المتوضعة في تايبي يعكسان موقعهما الرسمي، أي أن ترفع درجة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في بكين إلى مرتبة سفارة، وأن تصبح السفارة القائمة في تايوان مكتب علاقات.

رفض دينغ الاقتراح لأن مكتب علاقات أمريكيا في تايوان ومكتباً تايوانياً في واشنطن سيتركان لتايوان مكانة سياسية كبيرة جداً. وتايوان، في عيني بكين، هي إحدى مقاطعات الصين التي لا يمكن الموافقة على إعطائها أي تمثيل دبلوماسي. ولقد أوضح دينغ ثلاثة مبادئ تتعلق بمستقبل تايوان:

«المبدأ الأول: هو أننا نُصرّ - أي أن علينا أن نصر على بيان شانغهاي. بمعنى أننا نرفض أي أسلوب يؤدي إلى حل «صينين اثنتين» أو «صين واحدة، تايوان واحدة» أو أي بديل مختلف لهذين الطرحين.

إن فكرة إقامة سفارة هنا في بكين ومكتب علاقات في تايوان إنما هي تحوير لـ «صين واحدة، تايوان واحدة» وهو المبدأ الذي لا يمكننا القبول به.

المبدأ الثاني: هو أن حل مسألة تايوان قضية داخلية تخص الشعب الصيني ويمكن تركها فقط للشعب الصيني نفسه لكي يحلها. أما بالنسبة إلى ما سوف نستخدمه لنحل أخيراً مسألة تايوان ـ أي ما إذا كانت الوسائل سليمة أم غير سليمة ـ فمسألة أو شأن داخلي يجب أن يترك للشعب الصيني كي يقرره بنفسه.

النقطة الثالثة، والتي هي مبدأ بالنسبة إلينا، هي: أننا لا نقر أبداً بأنه يمكن أن يكون هناك بلد آخر سيشارك في حل المسألة التايوانية بما في ذلك الولايات المتحدة.

مبادئ دينغ الثلاثة هذه هي أساسية لفهم موقف بكين الأساسي - حينذاك مثلما هو الآن - تجاه مستقبل تايوان. فتايوان بالنسبة إلى الصيني، مهما تكن وجهة نظره السياسية، هي جزء من الصين، اعترف بها العالم كذلك على مدى قرون وثُبّت ذلك في مؤتمر القاهرة الذي عقد في تشرين الثاني 1943، وكذلك في قرارات ما بعد الحرب كلها. وتايوان، في أعين الصين، هي حيث بدأت سلخ مقاطعاتها عندما ألحقت اليابان الجزيرة بها سنة 1895. وبالنسبة إلى بكين فإن تايوان ليست بلداً أجنبياً، ودعواها بالاستقلال تفهم على أنها تحدٍ للتماسك الوطني وذلك بإضفاء الشرعية على طموحات وطنية في المقاطعات الأخرى البعيدة جغرافياً، والقريبة من القوى الاستعمارية. ومن الممكن أن تخوض الصين الحرب ولا تتخلى عن هذا المبدأ.

في الوقت ذاته، أعلنت الولايات المتحدة خلال ست إدارات عن إصرارها على أن يكون الحل سلمياً. وأياً كان الموقع القانوني للالتزام ـ وقد تحدى دينغ بكل وضوح صحة ذلك في رده الذي اقتبسته سابقاً ـ فإن أية حكومات صينية ستخوض مغامرة كبيرة إن جربت تطبيقه، وإلى أن تجد القضية التايوانية حلاً يتم التفاوض عليه، فإن على الجانبين أن يوازنا بكل حرص ضرورات كل منهما. فإن سمت الصين إلى حل بالقوة فستغامر بإمكانية رد أمريكي عليها، وإن سمحت الولايات المتحدة لنفسها بأن تجر إلى أن تصبح طرفاً في الحرب الأهلية الصينية من خلال الاعتراف أو التواطؤ للاعتراف بسيادة تايوان. فإنها ستغامر بخوض صراع، ستجد فيه الصين خصماً عنيداً لا يرحم.

لهذا، عمل دينغ الذي كان يفهم جيداً هذين القطبين. على تلطيف ملاحظاته مباشرة بتذكيري بقول ماو لنيكسون حول استعداد الصين للانتظار مئة عام لإعادة ضم تايوان، مضيفاً أن تحسين العلاقات الصينية ـ الأمريكية ليس عليه أن ينتظر بل يجب أن يمضي قدماً وفي الحال.

ولكي يشير للأهمية التي تعقدها القيادة الصينية على العلاقات الأمريكية. غيّر دينغ برنامج اليوم التالي كي يرتب بها نزهة جميلة للوفد الأمريكي في «الروابي العطرة» قرب بكين، وهي منطقة انتجاع للنخبة الشيوعية. فيما تابع الموضوع ذاته ماو بنفسه حين استقبلني ذلك العصر.

محادثة مع ماو

جاءت المقابلة مع ماو بالطريقة الاعتيادية التي تجري عادة. ففي 21 تشرين الأول، كنا أنا ودينغ نناقش الجناح الجنوبي للناتو ـ وهذا مثال عن مقدار اتساع ـ مدى المناقشات العملية التي كانت تجري بيننا ـ حين دخلت مساعدة وزير الخارجية وانغ هيرونغ (التي كنا نعتقد أنها ابنة أخت ماو) عند الساعة السادسة تقريباً وسلمت دينغ قصاصة من الورق. «الرئيس سيكون على استعداد لاستقبالك الساعة 6.30»، أعلن دينغ، كما أشار الصينيون إلى أن ماو يود أيضاً أن يلتقي بزوجتي التي كانت، للأسف، قد ذهبت تتسوق. غير أن الاتصالات الصينية برهنت على أنها أفضل مما يمكن للمرء أن يتوقع من منظومة الهاتف التي كانت ما تزال بدائية حينذاك. فخلال خمس عشرة دقيقة، كانت نانسي قد اقتلعت جسدياً تقريباً من أحد الحوانيت وجيء بها إلى مقر الرئيس.

لقد صدمت بمظهر ماو. إذ كان يقف، كالعادة، أمام نصف دائرة من الكراسي المريحة في منتصف مكتبه. لكن كان قد تراجع على نحو مخيف تماماً مذ رأيته آخر مرة قبل سنتين، بحيث إنه كان بحاجة إلى ممرضتين كي يظل واقفاً. فيما كان اللعاب يسيل على ذقنه. ذلك أنه كان قد تعرض لعدة سكتات دماغية ولم يكن يستطيع لفظ الكلام إلا بالكاد. ولأن اللغة الصينية هي لغة نغمية. فقد كانت المترجمة لا تفهم كلام ماو إلا بكثير من الصعوبة، وكانت مضطرة لأن تكرر أولاً ما اعتقدت أن الرئيس قاله، فإذا ما أخفقت في فهمه بعد عدة محاولات، كان يكتب لها خطياً ما يريد قوله.

كذلـك بدا لي الزعيـم وكأنه تضاءل وضعف إلى حد أنني خشيت أن أتهـم بأنني سبب موته إن دامت المحادثـة أكثر من خمس عشر دقيقـة. فقد كرس الدقائق القليلة الأولـى لنانسي:«إنها تعلوك قامة» نعق بصوت كصوت الغراب.

بعـد أن غـادرت نانسي وانتقلنا إلـى الجوهر، بدا ماو وكأنه كسب قوة جديـدة.إذ دام الاجتماع ساعة ونصف الساعة ثم تبين أنه الاجتماع الأهم على الإطلاق وكذلك الأكثر توتراً من اجتماعاتي الخمسة معه: فقد افتتح ماو المحادثات بمزاحه المألوف:

ماو: أنت تعلم أنني أعاني من مختلف العلل في جسمي، وأنني صاعد إلى السماء قريباً.

كيسنجر: ليس قريباً.

ماو: بل قريباً. وقد استلمت تقريباً دعوة من الإله.

كيسنجر: أمل ألا تقبلها قبل وقت طويل.

ماو: إنني أقبل أوامر «الدكتور».

كيسنجر: أشكرك. فالرئيس يتطلع إلى زيارة للصين ولفرصة الالتقاء بك سيدي الزعيم.

ماو: سيكون موضع ترحيب للغاية.

ثـم بيّـن ماو بسرعة أن ذهنه وقدرته التحليلية الساخرة سليمان لـم يمسا. أما الجدل المجرد، الذي يقـف على حافة الجـدل الأكاديمي حول تكتيك التعامل مع الاتحاد السوفيتـي والذي كان قد دار في اليوم السابـق، فلم يكن بالجـدل المناسب لماو: أمس، خلال اشتباكك مع نائب رئيس الوزراء، قلت إن الولايات المتحـدة ليست بحاجة لشيء من الصين، والصين ليست بحاجة لشيء من الولايات المتحدة، وكما أرى، هـذا صحيـح جزئياً وخطأ جزئياً. فتايـوان هي القضية الصغرى، أما العالم فهـو القضية الكبرى. (يبدأ بالسعـال، وتقترب الممرضة لمساعدتـه). وإذا لم يكن أيٌّ من الجانبين بحاجـة لشيء من الآخر، لماذا أنـت فـي بكين؟ إذا لم يكن أي من الجانبين يريد أي شيء مـن الآخر، إذن لماذا أردت المجيء إلى بكين ولماذا نريد أن نستقبلك أنت والرئيس؟.

وعندمـا أجبت بـأن السبب الذي دعاني للمجيء هو: «أن لنا بعض الخصـوم المشتركين»، قال ماو «أجل» بالإنكليزية. وللتأكيد، كتب «أجل» الإنكليزية على قصاصة ورق وسلمها لي - جاعلاً إياي، ربما، الشخص الوحيد الـذي يمتلـك قصاصة ورق مكتوباً عليها بالإنكليزية بخط الزعيم. علـى أن تعليقي التالي، وهو أن هناك سبباً آخـر دعاني للمجيء إلى بكين هو، أن أستفيد من فهم الصين الواضح لشؤون العالم وقضاياه، لقي استحساناً أقل بجوابه لي: «تلك الكلمات لا يعتمد عليها، ذلك أنه طبقاً لأولوياتك، فإن الأول هو الاتحاد السوفيتي، والثاني أوروبا والثالث اليابان». ثم شرح ماو كيف توصل إلى هذا الاستنتاج: الاستراتيجية كما يلي:

«دعوهـم يغرقـوا في أوحال الصين... ثم بإصبعكم يمكنكم أن تـردوا السوفييت، وشعاركم حينذاك سيكون السلام، أي أن عليكم دحر الإمبريالية الاشتراكية من أجل السلام».

فالثـوري العجوز الذي لم يعرف قـط مرحلة بغير كفاح ـ والذي صار، عاطفيـاً، شديد الاعتماد عليه إلـى حـد أنه كان يبتدع ثـورا حتى بعد النصر ـ لم يكن ليعتقد (أو كان فقـد احترامه لنا لو أنه توصل إلى الاعتقـاد) بـأن أمريكا ما بعـد فيتنام وما بعد ووترغيب قـادرة على تحريك الشعـب الأمريكي دفاعاً عن التـوازن العالمي وأنهـا تشجع ضربة سوفيتية للصين، التي كنا بكل وضوح نسعى لتحسين العلاقات معها، كمقدمـة لمواجهـة أمريكية للاتحاد السوفيتي وضرب مؤخرته، وهـذه ميكافيلية أكثر بكثير مما يمكن أن تكون عليه الولايات المتحدة في السبعينيات، بل أتجرأ على القول، في أية مرحلة أخرى. لذلك، وبعد ردي بنوع من الاستياء، أسقط ماو الموضوع.

لا شك أن جنون العظمة المتزايد في سنوات ماو الاخيرة لعب دوراً في التوصل إلى هذه النظرية التي كانت في ذلك الحين براقة ومحبطة أصلاً لمبتكرها. فلو كان ماو يؤمن بما كان يقوله، إذن ما كان هناك فائدة من الحديث كله. ولو كانت واشنطن وموسكو تتآمران بالفعل، فما كان لأي شيء أقوله أيّ أهمية أو يتـرك أيُّ فـارق. وهكذا عاد ماو إلى الموضوع الواقعي الوحيـد، الموضوع الوحيد الذي كان يبرر مثل هذا الجمع بيـن التحدي والكآبة: محاولة التنسيق بين السياسات الصينيـة والأمريكية متابعة لهدف مشترك هو الحيلولة دون أي عدوان سوفيتي أو إيقاع الهزيمة بالسوفيت إن حدث العدوان.

على صعيد مقاومة العدوان، ثمة دائماً خياران على الأقل: أن نحاول فرض الهزيمة أو أن نلعب كسباً للوقـت، المسـار الأول ينصح به إذا كانت التقديرات تؤكـد أن الخصم لا يُهزم، وإذا كان من المحتمل أن يتفاقـم وضـع الضحية المحتملـة سوءاً بمرور الوقت، ذلـك كان موقف بريطانيا فـي الثلاثينيات. فأدولف هتلر كان قوياً لا يهزم، وكان من المحتم على موقف بريطانيا أن يتفاقم سوءاً مع إعادة تسليح ألمانيا.

لذا لا بد من استراتيجية مختلفة حين يحكم بأن الوقت لصالح البلاد (أو البلدان) التي هي في حالة دفاعيـة، أو إذا كانـت البلاد المهددة تمر في حالة من الضعـف المؤقت التي لا بد من أن تتجاوزها، وكما أشرنـا في الفصول السابقـة، فقد كنا نفكر بأن الاتحاد السوفيتي في حالة تراجع استراتيجي لاسيما بعد أن شفيـت الولايـات المتحدة من مرض فيتنـام وو ترغيب، فذكرت ماو بالمحادثـة التي جرت قبل سنتين تقريباً، وخلال الدورة التي اتفقنا فيها على منع أو إحباط أي تحرك سوفيتي يخل بتوازن القوى. إن هدفنا الاستراتيجـي لم يتغير لكن، نحن نواجه مرحلة صعبـة بسبب استقالة الرئيس نيكسون، مما اضطرنا لأن نتـاور أكثر ممـا كنا نود». تلك الحجة فهمها الزعيم جيداً، هو الذي كان قـد قام بكثير من المناورات في حياته، فقال: «أظن أن ذلك يحدث، فالمناورة مسموح بها».

لكن ما إن عاد الحوار إلى وضع استراتيجية مشتركة، حتى أثار ماو تحدياً آخر. على فرض أن هناك هدفاً مشتركاً، فكيف يمكن لذلك الهدف أن ينجز؟ ثم قال: من الواضح أننا لا نثق كثيراً بجيشنا، وإلا لماذا هو ضئيل جداً وأدنى بكثير من جيش السوفييت؟ ومن الواضح أن هناك الكثير من الأوروبيين الذين يشكون بأن من الممكن أن تستخدم الأسلحة النووية دفاعاً عن أوروبا. فقد ذكر ماو خطاباً للسيناتور باري غولدووتر وكتاباً للمراسل العسكري للنيويورك تايمز (وقد شككت بأنه كان يقصد دور ميدلتون) فيما يخص ذلك الجانب وعلى الرغم من أنه لم يقل ذلك صراحة، إلا أن الدلالة كانت واضحة: كيف سندافع عن الصين بجيش صغير وكوابح حول استخدام الأسلحة النووية؟ هل كانت استراتيجيتنا هي ما دعاه ماو «باستراتيجية دنكرك» حتى بالنسبة إلى أوروبا؟ أي بعبارة أخرى. هل نحن نُعدّ لإخلاء المساحة الواسعة من الأرض الأورو ـ آسيوية ونحاول إنهاك الاتحاد السوفيتي من خلال استراتيجية طويل الأمد؟.

لقد أثار ماو المأزق الأخلاقي والاستراتيجي الأساسي للحرب الباردة، والذي هربنا منه بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي: فنحن لن نكون قادرين على السيطرة من خلال حرب تقليدية، على الأقل في مرحلة، الاهتمام الأشد فيها منصب على ضحايا محتملين كالصين مثلاً، ثم إن الحضارة لن تستطيع البقاء على ظهر الأرض بعد حرب نووية. فأجبت بثقة أكثر مما هي دقة:

إذا حدث هجوم كبير في أوربا، فنحن بالتأكيد سنستخدم الأسلحة النووية. إذ لدينا سبعة آلاف سلاح في أوروبا، وهي ليست هناك لتقع في أيدي العدو. ذلك في أوروبا. أما في أمريكا فلدينا أكثر بكثير...

... سيدي الرئيس. في النهاية، لا بد من أن يكون لدى واحد منا الحد الأدنى من الثقة، بما يصرح به الآخر. هنا لا مكان لاستراتيجية دنكرك، سواء في الغرب أم في الشرق. وإذا كان هناك هجوم فإننا ما إن نوقف الهجوم، بعد أن نحرك قواتنا، حتى نكون على يقين تام من أننا سنكسب الحرب ضد الاتحاد السوفيتي.

هذا الرد جعل الزعيم يفكر ملياً بما دعاه «ليونة» ويلقي بثقله في هجمة فاصلة. فقد أشار ماو إلى أن فرنسا تخشى توحيد الألمانيتين، فأجابت، بأننا نحن ندعمه رغم أنه يجب إضعاف القوة السوفيتية في أوروبا قبل أن يكون بالإمكان حدوث ذلك». هنا رد ماو بطلقة مماثلة: «دون قتال، لا يمكن إضعاف الاتحاد السوفيتي» (وفي هذا، أثبت ماو أنه على خطأ)، فحسب رأي الزعيم، كانت ووترغيب هي التي حالت دون تلك المحاولة. إذ قاله وهو ما يزال محتاراً إزاء انحلال رئاسة نيكسون. «يبدو لي أنه لم يكن ضرورياً التصرف في قضية ووترغيت بتلك الطريقة».

ختم ماو الاجتماع بأن وجّه من جديد دعوة دينغ إلى شليسنجر الجلسة الماضية. فوزير الدفاع سيكون موضع ترحيب في الصين سواء جاء مع الوفد الرئاسي أم جاء بشكل منفصل. هدف الزيارة سيكون ما تتركه من تأثير في الاتحاد السوفيتي. وإذا ما جاء شليسنجر، فإن ماو يأمل (مثل دينغ) أن يزور زينجيانغ ومنغوليا الداخلية ـ الواقعة تماماً على الحدود السوفيتية.

لقد كان أداء مثيراً جسدياً مثلما كان مثيراً فكرياً، وذلك بسبب النطاق الواسع، والبراعة، والعاطفة المتجسدة في التقويم. على أن نسخ ذلك لا يمكنه أن يعكس الكلام الدال على البراعة والقوة الخارقة الذي قدمه الرئيس المريض. إذ كانت الكلمات تخرج من بين شفتيه متمزقة منفلتة مثل شهقات النفس تعقبها دفقة أخرى من دفقات الطاقة تدفع بتفجير آخر للنفس يخرج من هيكل ماو المتداعي.

ولكي يتأكد من أنه ما من شيء يحرف الولايات المتحدة والصين عن التحدي الرئيسي، فقد أهمل فعلياً المبادئ المتعلقة بتايوان والتي تحدث عنها دينغ في اليوم السابق، مكرراً بنوع من التهكم اللاذع تعليقه الذي قاله لنيكسون بأن قضية تايوان يمكن أن تنتظر مئة سنة:

«بعد مئة سنة من اليوم ستزيدها وسنقاتل من أجلها .. وعندما أصعد إلى السماء لأرى الإله، فسوف أقول له: إنه من الأفضل في الوقت الحاضر أن تكون تايوان تحت رعاية الولايات المتحدة» .

بعدئذ أصدر الصينيون بياناً قالوا فيه: إن ماو «أجرى محادثة في جو ودّي مع الدكتور كيسنجر» ـ أي بالكلام الدبلوماسي، تعليق إيجابي جداً وقد تم تلطيف هذا إلى حد كبير بنشر صورة لماو يقف إلى جوار زوجتي من بعدي، وهي الصورة التي كان يبتسم فيها لكن وهو يحرك إصبعه لما يدل (طالما نعلم أن هذه الصورة تعامل كإشارات دالة من قبل الناس) على أنني أنا (أو الولايات المتحدة) بحاجة لشيء من التعليم، لكن بصورة ودية.

فورد وماو: قمة 1975:

على الرغم من النهاية البهيجة لمحادثتي مع ماو، فقد نمت لدي شكوك متزايدة بخصوص زيارة الرئيس. ورغم أن كلمات ماو كانت أقل مشاكسة من كلمات دينغ وأقل بكثير جداً من كلمات كياو، إلا أنها كانت تتضمن نبرة تحتية من التّوعد يمكن، خلال زيارة الرئيس، أن تتحول إلى تهديد. فالقادة الصينيون قد لا يكون لهم مصلحة في إظهار برودة العلاقات مع الولايات المتحدة، لكن إذا ما توصلوا إلى استنتاج بأننا صرنا وكأن لا صلة لنا بالأمر بسبب مشاغلنا الداخلية ـ أو إذا ما صار الموقف الداخلي الصيني أكثر استعداداً للمعركة ـ يمكن للنزاعات الأيديولوجية أن تسود. وأياً كان التفسير وراء نفور الصينيين الواضح من الموافقة على بيان، فقد كان ذلك يعني، كحد أدنى، إما أن القادة الأعلين لم يكونوا يتوقعون تطورات جديدة مهمة في العلاقات الأمريكية وإما أنهم كانوا يعتقدون بأن أية محاولة لتجاوز بيان شانغهاي سيثير عراقيل لا يمكن تخطيها في واشنطن أو في بكين أو فيهما كلتيهما.

لهذا السبب قمنا بثلاث خطوات: قدمنا ملاحظة لبكين هي أنه من الأفضل أن نوقف المزيد من العمل على إصدار بيان، وأن بياناً صحفياً في نهاية الزيارة سيكون كافياً. كما اختصرنا مسار الرحلة بإلغاء الوقفات في المقاطعات وتحديد رحلة فورد بسلسلة من لقاءات العمل في بكين، ثم قررنا أن نضيف زيارات سريعة إلى إندونيسيا والفيليبين بدلاً من الجولة على المقاطعات الصينية. فذلك سيخفف من

ثقل زيارة الصين بالنسبة إلى الرأي العام الأمريكي، كما أنه سيكون الإشارة التي ستفهمها بكين: وهي أن الولايات المتحدة لا تخضع في صنع سياستها لأي بلد مهما تكن أهميته.

عندما صرف فورد شليسنجر من الخدمة بعد أسبوع من عودتي من بكين، فهمت الصين ذلك بالطريقة ذاتها ولاشك، غير أنه لم يكن هناك من رابطة البتة بين المحدثين، فقد اتخذ فورد قراره، وأنا مسافر، انطلاقاً من أسس لا صلة لها البتة بزيارتي إلى بكين أو بدعوة الصينيين لشليسنجر. لكن في الصين، اعتبر ذلك ولا شك - في البداية على الأقل - رداً على محاولة التلاعب بالتوترات القائمة بين أعضاء إدارة فورد من جهة وبين الإدارة والكونغرس من جهة أخرى.

ولقد رد الصينيون بحدّة. ففي 4 تشرين الثاني، أي بعد أقل بقليل من ثمان وأربعين ساعة على عزل شليسنجر، اتصل كياو بجورج بوش، وهو إذ ذاك رئيس مكتب العلاقات وطلب إليه تأجيل الإعلان عن رحلة الرئيس. كما قال لبوش إن الصين بنت سياستها على أساس من الاعتماد على النفس، وإن الصين «لا تخشى أحداً ولا تبحث عن حماية أحد. في الوقت ذاته، كرر كياو، وبشكل فاضح، أن الصين ليست في عجلة من أمرها بالنسبة إلى تايوان، وبذلك تلغي القضية الأكثر إثارة للنزاع من جدول الأعمال المباشر، مضيفاً أن الولايات المتحدة مدينة للصين غير أن التمهل في إقامة علاقات أمريكية - صينية كاملة لن يكون السبب في سقوط السماء على الأرض» . لكن في 3 تشرين الثاني، تم الإعلان نهائياً عن الرحلة.

أما الحالة المزاجية في واشنطن فقد أوضحتها في مذكرتي الإجمالية النهائية التي رفعتها إلى فورد قبل سفره مباشرة. فقد كتبت له أنه إذا ما تعرض للتوعد بخصوص الانفراج، عليه أن يسأل من الذي يكتفي بالكلام ومن الذي يفعل وأن يقول لهم: أنا لا أقبل أي نقد. وإذا ما هاجموا الانفراج، قل لهم، هذا شغلنا نحن، لا تطمئنهم، لكن كن لطيفاً دمثاً للغاية» .

وكما حدث، تم استقبال فورد في 1 كانون الأول 1975 بدماثة لا غبار عليها. فقد استقبلنا دينغ في المطار بلفيف مهم من القادة (باستثناء السيدة ماو وهو ما لفت نظرنا) كما رافقنا إلى المضافة الرسمية حيث كانت زوجة زهاو إنلاي، وبلفتة بارعة من لفتات الصين الذكية، في انتظارنا لنقل تحيات زوجها وترحابه بنا (فقد ظل زهاو، رغم أنه عاجز عن الحركة، يحمل لقب رئيس الوزراء). أما نائب رئيس الوزراء دينغ فقد حدد النغمة خلال الدردشة الاجتماعية: «ستعكس زيارتكم العلاقات بين بلدينا كما ستعكس صداقتنا» .

استمر دينغ بهذه النغمة في حفل الطعام الذي أقيم ترحيباً بنا. فيما ظهرت زوجة ماو ظهوراً رمزياً خلال جلسة التصوير، وتبادلت أدنى حد من الكلمات مع الرئيس، ثم اختفت بما ينز بالانفصال. بقية المساء بحيث لم يشوه الجو الاحتفالي شيء سوى أن جوقة الجيش العليا. محتارة فيما يتعلق بالكلية الأم التي تخرج منها فورد، إذ عزفت أغاني ولاية ميتشيفان بدلاً من أغاني ميتشيفان، مبرهنة على أنه حتى البروتوكول الصيني المعصوم عادة، يمكن أن يعتريه الخلل.

لـم يكن للخطاب الترحيبي لدينغ أية علاقة بالنار والكبريت اللذين اتصف بهما استقبال كياو الأبكر لي. فقد وصف زيارة الرئيس بأنها حدث هام، ودعا الأمريكيين بالشعب العظيم، وأثنى على بيان شنغهاي بوصفـه «شهيـراً» و«فريداً». كما أكد من جديد على أن الهدف المشتـرك في معارضة الهيمنة ولاحظ أنه «بالإجمال، كان هناك ازدياد في التواصل والصداقة بين بلدينا». ثم اختتم كلامه ببعض الأقوال الماوية المجيـدة «هنـاك اضطرب تحت السموات» مـع تهجمات على «الهيمنة» ودعوة مـن البعثة الصينية لطرد أوهام السلام ـ وهو حينذاك نوع من الضرب الذي لا بد منه تقريباً لسياسة الانفراج.

رد فـورد بأسلـوب شديد الرفعة، مؤكداً علـى الأهمية التي نعلقها على الصداقـة مع الصين، لكن مع التمسك بثبات بالخطوط الأساسية لسياستنا.

ستسعـى الولايـات المتحدة إلى هدفيـن: تخفيف الأخطـار واكتشاف الفرص الجديـدة للسلام دون أوهـام. فالموقف الراهن يتطلب القوة والحـذر والثبات. لكننا سنستمر أيضاً فـي محاولاتنا للتوصل إلى عالـم أكثـر سلاماً. بـل إننا سنظل مصمميـن على مقاومة أيـة أعمال تهدد استقـلال الآخرين وحياتهم السعيدة»(3).

فـي اليوم التالي، أشبع فورد ودينغ موضوعات المأدبة نقاشاً. إذ بدأ دينغ الجلسة بالترحيب بالرئيس والتأكيد على أهمية الاجتماع:

إننا نؤمن بضرورة تبادل الحوار العميق حول القضايا. ولا يهم إن كنا على اختلاف في وجهات النظر أو حتى لو تشاجرنا أحياناً. ولعل الوزير يتذكر أن الزعيم ماو قال له ذات مرة: الشجارات الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى وحدة كبيرة.

علـى أننـي لم أتذكر أن ماو أبدى لي ملاحظة كهـذه. لكنني كنت سعيداً جداً فـي أن أماشي محاولة دينغ الاستشهـاد بمباركة مـاو لمحاولة تحسين العلاقات الأمريكية ـ الصينية. وقد استغل دينغ المناسبة لكي يميز نفسه عن وزير خارجيته عندما وافق على اقتراح فورد بأن أكلّف أنا وكياو في مهمة النظر بإمكانية إصدار بيان عام: أجل، يمكننا أن ندفع ذلك لهذين الشخصين اللذين تخصصا بذلك العمل، بما في ذلك التشاجر».

بعـد ذلـك، استلم فورد الحديث ليقوم بجولـة أفق واسعة. لم تكن الخطب الرسميـة الطويلة هي وسيلته المفضلـة فـي التواصل. لكن أعد نفسه أتم الإعداد. بعد أن استخلـص من الكتب الضخمة ملاحظات اعتمد عليها في كلامه. لقد كان تقديمه ذكياً ومليئاً بالأفكار راداً على بعض الحجج التي أبداها لي ماو، رافضاً فكرة الزعيم في أن الصين صارت أولويتنا الخامسة وأننا لن نستخدم الأسلحة النووية دفاعاً عن أورو ـ آسيا:

إننـا نشعر، بالطبع، أن علاقاتنا مع البلدان الأخرى مهمة، لكننا نعلق أهمية خاصة على العلاقة التي نقيمها مع جمهورية الصين الشعبية.

... ونحـن لا ننكـر أو نخفـي الحقيقة بأننـا نتفاوض مع الاتحـاد السوفيتي لتوفيـر الاستقرار للنظام الدولـي ولتحسين علاقاتنا الثنائيـة، وذلك بما يخدم مصلحتنا وفي سياق قد يكـون الصراع فيه أصعب بكثيـر جداً من احتـواء اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. لكن إذا ما استطعنا التخفيف من التوترات القائمة، فإن ذلك سيتيح لنا في الولايات المتحدة إمكانية تحريك الدعم اللازم لكي نكون قوة حيوية في مقاومة النزعة التوسعية السوفيتية.

وعلـى الرغـم من قيامنا بهذه المحاولـة لتخفيف التوتر مع الاتحاد السوفيتـي، وعلى الرغم حتى من سعينـا لتحقيـق الاستقرار للمشهد الدولي دعوني أؤكد لكم، أننا سنقـاوم التوسع في الشرق أو في الغرب علـى حد سواء ـ أي توسع عسكري من قبل الاتحاد السوفيتي ـ وبقدرتنا النووية. وعندما كرر دينغ تحليله التاريخي للضعف الغربي في وجه الفاشية في الثلاثينيات، رد فورد قائلاً:

إننـا نتفـق معكم على أن الاتحاد السوفيتي، في كثير من المجالات، يشبه هتلر في الثلاثينيات، لكنني أعتقـد أن الموقـف اليوم مختلف بشكل من الأشكال. فأنتم لـن تجدوا في أي ظرف من الظروف الولايات المتحدة في السبعينيات تتبنى موقفاً (مشابهاً لموقف بريطانيا في الثلاثينيات) الآن أو في المستقبل...

فميزانياتنا العسكرية مستمرة في التزايد ونحن نؤيد استخدام القوة لمواجهة المعتدين..

في الختام. وضع فورد حداً لدروس التاريخ، من خلال تذكيره دينغ بأن روسيا الشيوعية جعلت الحرب مـع ألمانيـا النازية حتمية لا مناص منهـا، وذلك بتطامنها لهتلـر. ذاك التكامن الـذي كان له بالحقيقة عواقب بعيدة المدى أكثر مما كان لموقف بريطانيا:

«لقـد تكلمنا حول التاريخ، سيدي نائب رئيس الـوزراء، وهو صحيح أن الغرب ارتكب حيال هتلر بعض الأخطاء، لكن من العدل أن نقول: إن الغرب رد حين غزيت بولندا. كما يوضح التاريخ أن الرد في الشرق جاء فقط بعد أن بدأ غزو (الاتحاد السوفيتي): وهكذا كلنا ارتكبنا أخطاء».

علـى أننـا كنا نفهم جميعاً ـ بما فينا دينـغ ـ أن الخط الصيني الرسمـي سينبثق من اجتماع الرئيس مـع مـاو. كان الاجتماع كالعادة، قد خطط له في مذكرة قصيرة، وكما حدث قبل أربعة أسابيع، كان بعض مساعـديّ قـد أبعدوا عن المكان الذي كان عليهم أن يكونوا فيه (جـو سيسكو، مثلاً، الذي أردت أن منحه فرصة لمصافحة يد ماو، أعيد من «مقر مينغ» على بعد خمسين كيلو متراً عن بكين).

بـدا مـاو بهيئة جسدية أفضل قليلاً ممـا كان قبل أربعة أسابيـع، إذ كان باستطاعته أن يقف منتصباً بيسر أكثر، رغم أنه لم يبد عليه أنه قد تحسن عندما يتكلم. ولعل من باب اللامبالاة بزائره، أن ما لم يقم بأي تأكيدات ثورية نارية، لكنه احتفظ بأسلوبه المازح سالماً لم يمس.

افتتح ماو الجزء الأساسي من المحادثات بسؤاله فورد عما ناقشه مع دينغ في الصباح. فأجاب الرئيس:

فورد: لقد ناقشنا مشكلاتنا القائمة مع الاتحاد السوفيتي والحاجة لأن نقوم بأعمال متوازية، ونحن ننظر إلى الظروف الشاملة على الصعيد الدولي، وإلى الحاجة لأن تعمل بلادكم وبلادي بالتوازي لتحقيق ما هو خير لنا كلينا.

ماو: نحن لا نملك الكثير من القدرات. إذ يمكننا فقط أن نطلق مدافع فارغة كهذه.

فورد: لا أعتقد ذلك، سيدي الرئيس.

ماو: بالنسبة إلى الشتم والسباب، لدينا شيء من المقدرة في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن عجز ماو الجسدي بدا وكأنه تحسن بشكل من الأشكال، إلا أنه نقل هواجسه وهمومه فيما يتعلق بذلك بأسلوبه التهكمي المألوف.

ماو: وزير خارجيتك يتدخل في شؤوني الداخلية.

فورد: أخبرني عن ذلك.

ماو: هو لا يسمح لي أن أذهب للقاء ربي. بل إنه يقول لي أن أعصي الأوامر التي أمرني بها الرب. فالرب بعث لي دعوة لكنه (هو الوزير كيسنجر) يقول، لا تذهب.

كيسنجر: سيكون تجمعاً قوياً جداً لو ذهب إلى هناك.

ماو: إنه ملحد (الوزير كيسنجر). يعارض الإله. وهو أيضاً يحط من قدر علاقتي مع الإله. إنه رجل شديد جداً وأنا لا خيار لي سوى أن أطيع أوامره.

كيسنجر: سنكون في غاية السرور.

ماو: أجل، بالحقيقة لا سبيل أمامي البتة، لا سبيل على الإطلاق. إنه (الوزير كيسنجر) أعطى أمراً.

فورد: للإله.

ماو: بل لي.

بالنسبة إلى ماو، كانت الانقسامات المحتملة داخل بلاده شغله الشاغل والأخطر. ولقد أشار إلى ذلك مجازياً حين أعلم فورد أن رئيس مكتب علاقات الجمهورية الشعبية في واشنطن، هوانغ زين، (الذي كان حاضراً) طلب إليه أن يحدد فترة خدمته سنتين أخريين. لكن ذلك لم يكن الهدف الحقيقي لملاحظة ماو، بل الهدف هو التلميح إلى التواترات المحلية داخل الصين والتي لم ندرك أهميتها التامة إلا بعد أشهر.

هناك بعض الشبان الذين لديهم بعض الانتقادات حول (السفير هوانغ). ثم إن هاتين الاثنتين (وانغ هيرونغ) ابنة أخته، ونانسي تانغ، المترجمة) لديهما بعض الانتقادات للورد كياو. وهؤلاء الناس لا يجوز

أن تستهين بهم، والا ستعاني على أيديهم ـ حرباً أهلية. فالآن هناك الكثير من الملصقات لشخصيات كبيرة، ولعلكم تستطيعون الذهاب إلى جامعة كينغهوا وجامعة بكين لإلقاء نظرة عليها.

ترى هل كان ثوري الثمانين خائفاً من ثورة يقوم بها تلاميذه مع اقتراب نهايته؟ أم كان يقوم بواحدة من هجماته الدورية على «التأسيس» الذي كان يجري، أياً كان ذلك التأسيس؟ هل كان ماو خائفاً من الخطر النهائي الذي يهدد الصين إنما هو عدم الاستقرار الداخلي؟ أم تراه كان يشجع الشغب لكي تظل نيران الثورة مشتعلة؟ هل كان يحذر الجيل القديم من أن تلاميذه العقائديين ـ الذين كانت منهم ولا شك وانغ وتانغ ـ على وشك أن يطيحوا به جانباً؟ أم كان ماو يكشف عن خطة انتهت بالإحاطة بدينغ بعد أربعة أشهر؟ هل كان يعلم أية نهاية يفضلها في تلك المرحلة؟ أم كان قد أدرك أخيراً أن التوترات القائمة بين سعي الحضارة القديم إلى الاستقرار وبين حلمه في ثورة دائمة، كانت تفوق قدرته على التحكم بها تاركاً إياها للأمواج لكي تبت بالتأثير النهائي للعاصفة التي أطلق لها العنان؟.

تلك الهواجس تفسر أيضاً لماذا تكلم ماو مع فورد عن العلاقات الصينية الأمريكية بإحساس من الاعتزال أكثر من إحساس خاص بالتوجيه:

يبدو لي في الوقت الراهن أنه لا يوجد الكثير جداً بين بلدينا، بلدك وبلدي. وربما هذه السنة، أو السنة التالية، أو السنة التي بعدها لن يكون هناك أي شيء كبير يحدث بين بلدينا. لكن بعد ذلك، ربما يصبح الوضع أفضل.

مع ذلك، وحتى في تلك اللحظة من السلبية النسبية، كان هناك في تصريح ماو من الركود أكثر مما كان يتصور مسبقاً، ونظراً لأنه ما من أحد من الجانبين كان في وضع يمكنه فيه القيام باندفاعات مثيرة نحو تايوان. فقد كان ماو يكرر أساساً وبعبارات عملياتية تصريحه الأسبق بأنه يمكن للصين أن تنتظر مئة سنة لحل مشكلة تايوان. لقد كان نوعاً من التأكيد على أن الصين صبورة وأنها لن تضغط من أجل الموضوع في المستقبل القريب.

وعندما طرح فورد سلسلة من القضايا الملموسة في مختلف مناطق العالم، علق ماو تعليقات خفية بشكل متميز على شرح الرئيس للسياسة الأمريكية. وفيما يتعلق بيوغسلافيا، قال ماو، بصورة تنبؤية كما برهنت الأحداث: إن الشكوك تساوره بخصوص تماسك البلاد بعد تيتو، «لأنها مكونة من دول سابقة كثيرة»، وكان ماو يفضل عضوية إسبانيا في الجماعة الأوروبية لأن أوروبا مقسمة إلى حد كبير كما هي الحال. أما الحالة المزاجية للمحادثة فقد كانت خالية من الغمزات التي كنت قد خضعت لها قبل أربعة أسابيع.

استغرق موضوع أنغولا منا جزءاً مهماً من الوقت والمحادثة، وكان سيرتهن العلاقات الصينية - الأمريكية لبعض من الزمن القادم، فمثلما أجهضت محاولة ضمان توسط الصين في قضية كمبوديا

قبل سنتين من خلال حظر الكونغرس للعمل العسكري هناك، هكذا أخفقت المحاولات الصينية للتنسيق حول أنغولا حين قضت «تعديلات طوني وكلارك» على إمكانية تقديم المساعدات للقوات المضادة لحركة التحرر الأنغولية هناك. وحين أجمل فورد نظريتنا بخصوص المحاولة لإيقاف المشروع السوفيتي ـ الكوبي، اعترض ماو مقاطعاً إياه بنوع من الضيق «يبدو أنه ليس لديكم الكثير من الوسائل».

فشرح الرئيس أنه كان قد وافق للتو على 35 مليوناً أخرى رصيداً للدعم ـ وهو مبلغ صغير كان في الغالب يدعم، أكثر مما يناقض، انتقاد ماو الضمني. كما طلب إلى الزعيم أن يساعد في هذا المجال. بالنسبة إلى ماو، الذي كانت علاقته مع الولايات المتحدة ترتكز، وعلى نحو هام، على توقع الدعم الأمريكي ضد الاتحاد السوفيتي، وعلى حدوده، لم يكن مما يوحي بالثقة تماماً الطلب إليه أن يساعد في إيقاف التحركات السوفيتية في أفريقيا، التي تبتعد آلاف الأميال عن الأراضي السوفيتية والتي هي أقرب منالاً بكثير للسلطة الأمريكية.

على أن ماوساير طلب فورد، مما أدى إلى بعض الكلام المفكك عن أي بلاد أفريقية يا ترى يمكن أن تسمح بعبور المعدات الصينية. ولأن جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا وصديق الصين التقليدي في أفريقية كان قد ألقى بثقله كله إلى جانب حركة تحرير أنغولا، فقد حث ماو على استخدام زائير (وقد وجد بعد ثلاثة أشهر، عندما كنت أقوم برحلاتي المكوكية في أفريقية، أن ماو، بالحقيقة، قد وفّى بوعده وسلّم ثلاثين دبابة تقريباً)، كما حث فورد ماو على استخدام نفوذه لإبقاء موزامبيق على الحياد بالنسبة لأنغولا، فأشار ماو، ولو بشيء من التشكك، إلى «أننا يمكن أن نقوم بمحاولة».

بعد أسبوعين، أوقف الكونغرس صرف الأموال التي ذكرها فورد لماو وأنهى تدخلنا في أنغولا. لكن في تلك اللحظة وفي مكتب الزعيم، كان المزاج ما يزال مبتهجاً متفائلاً، إذ قال ماو، واضعاً إشارة الموافقة على زيارة فورد: «نحن لم نجر محادثات مع الاتحاد السوفيتي كالمحادثات التي أجريناها معكم. فقد ذهبت إلى موسكو مرتين وجاء خروتشوف ثلاث مرات إلى بكين لكن ما من مناسبة من هذه المناسبات جرت فيها المحادثات بصورة حسنة فعلاً».

ولكي يبين ماو مشاعره الطيبة، رافق فورد إلى الباب الأمامي لمقر إقامته ـ وهي مجاملة رمزية لم يفعلها مع نيكسون ونظراً لوهن جسمه، فقد كان ذلك يستحق الذكر على نحو خاص، إذ لم يكن ماو يستطيع الوقوف إلا بالكاد فكيف بالمشي؟! ـ حتى عندما يسنده عنصران مساعدان ـ لابد وأنه ظل صعباً للغاية. هذا الجو من حسن الضيافة والود أوحى لفورد بإضافة لمسة خفيفة من خلال الارتداد إلى بداية المحادثة: «سأقول لهنري أن يكف عن تدخله في شؤونك الشخصية». لكن، وقد أدرك أنه قال لماو تماماً أن يقع ميتاً، صحح الرئيس قوله بأن قال: إنه كان يأمل، حتى بغير أوامر مني، ألاّ يلبي ماو دعوة الإله. ولكي أوصل الأمر إلى بر الأمان، فقد أضفت أنني سأصر على أوامري، وهو ما أشار إليه ماو بأنه سيطيعه.

فـي نهايـة زيارة فورد إلى الصين في كانون الأول 1975، كان ألق مرحلة الغزل في العلاقات الصينية ــ الأمريكية قد خبـا. والتعقيدات المتأصلة في تلك العلاقـات ـ والتي دعاها السفيـر السوفيتي أناتولي دوبرينيـن بشـيء من الخبث بـ «محاولـة التقاط الكافيـار بعيدان الطعـام» بات ظاهرة. لكـن، كما هي الحـال في الزيجات التي تمتد طويلاً. كان هذا يعنـي أن الجانبين تعلّما أن يعيشا وحدهما مع الآخر رغم المتطلبـات المختلفـة لكل منهمـا أحياناً. إذ كان الصينيـون قد بدؤوا يدركون أننـا سنبذل أقصى ما في وسعنـا لمنـع التوسع السوفيتي حتى وإن شكّوا بطرائقنا، فيما أدركنـا نحن أن السياسة الخارجية للصين إنمـا يمليهـا فهم الصين لمصلحتها القوميـة وبالتالي تتوقف على التقدير الصينـي لمقدرتنا على حفظ توازن القوى العالمي.

شواغل داخلية

لكـن قبـل أن تستقر العلاقات الصينيـة ـ الأمريكية وتركـد، أفضت الاضطرابـات الداخلية في كلا القطريـن إلـى فاصل من القلق والارتياب دام مـا يربو على السنتين. ففي 19 كانـون الأول، أي بعد سبعة عشـر يومـاً من محادثات فورد مع ماو، صـادق الكونغرس على قانون تعديلات تونـي التي يمنع تقديم أية مساعـدات أخـرى إلى أنغـولا، ويحبط للمرة الثانية خـلال سنتين، محاولة التنسيق مـع الصين. بعدئذ، بـدأت الصحف الصينية تنتقد الشلل الاستراتيجي الأمريكـي، فيما ألقى رئيس مكتب العلاقات الصيني فـي واشنطن باللائمة في ذلك كله على السياسة الأمريكية: «سياسة الولايات المتحدة تحرض السوفييت على الشر والإثم». وإذا كنا غير راغبين أو غير قادرين على منع الهيمنة السوفيتية في العالم الثالث، كما قال، يمكن للصين أن تعيد تقويم علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

فـي نهايـة كانون الأول 1975، أفرج الصينيون علناً عن حوامـة سوفيتية وطاقمها الذي كانوا قد ألقوا القبـض عليـه وعليها منذ آذار 1974 بتهمة التجسس، بل إنهم قدموا وجبة عشاء للطاقم قبل الإفراج عنه مباشرة. وقد فسرت السي آي إي ذلك بأنه علامة على انزعاجهم من تخلينا عنهم، فيما وصفت الحركة الصينية بأنها التحرك الصيني الأكثر تصالحية الذي قدمته بكين لموسكو منذ 1969، عندما دعي رئيس الـوزراء ألكسي كوسيجين للتوقـف لفترة قصيرة في الصين وهو في طريـق عودته إلى الوطن من جنازة هوشي منه.

لقـد اتضح تماماً أن الصيـن تلعب لعبتها بالورقة السوفيتية. غير أن الشروط الموضوعية لذلك لم تكن موجودة. فالانزعاج من السياسة الأمريكية لم يكن ليقلل من الاهتمام الصيني بالنزعة التوسعية السوفيتية أو يجعـل التقارب مع موسكو أقل خطراً. لذلك. وخلال سنـة 1976، استأنفت بكين خطها المتشدد المضاد ــ للسوفييت، صابّة مـرّ انتقادها على الإمبرياليـة والهيمنة السوفيتية التي جعلـت، وبسبب ضعف الموقف الأمريكي، من موسكو «المصدر الرئيسي» (حسب عبارات وكالة الأخبار الصينية شينهوا» لخطر الحرب.

في 6 شباط 1976، تم الإعلان عن أن ريتشارد نيكسون سيقوم قريباً بزيارة شخصية للصين. فكانت تلك على الصعيد الإنساني، حركة ذكية لتكريم صديق في المنفى مصاب بمصيبة إنسانية عظيمة، لكن على الصعيد السياسي، كانت الدلالات أكثر إبهاماً وغموضاً. أتراها إشارة إلى فورد وادارته بأن عليها العودة إلى سياسة نيكسون ومرحلته؟ فخلال زياراتي في الخريف، حدثت عدة تلميحات تقارن بين نيكسون وفورد، وقد رددت عليها بقوة. أم تراها محاولة للتأثير في سياستنا الداخلية لأن انتخابات نيوهامبشاير الأولية، التي كان ريغان فيها سيواجه فورد، ستجري في الأسبوع ذاته لزيارة نيكسون إلى الصين؟ أياً كان التفسير لتوقيت الزيارة، فقد أثارت إشكالات عديدة، لاسيما في الجانب السياسي من بيت فورد الأبيض.

في البقية الباقية من 1976، فرضت حملتنا الانتخابية نوعاً من الفجوة في مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية الرئيسية حيال العالم الشيوعي. كما صنعت شيئاً من الاختلاف لأن الصين كانت تمر بحالة من الاضطراب الداخلي الأكثر حدة حتى في 8 كانون الثاني، 1976، إذ توفي زهاو إنلاي، فكانت جنازته المناسبة الخاصة بإبداء الحزن العفوي في ساحة تيانا نمين حداداً على الرجل الذي كان الشعب الصيني يعتبره الأكثر إنسانية من بين قادته الشيوعيين.

ولقد كان من المتوقع على نطاق واسع أن يخلف دينغ زهاو بوصفه رئيساً للوزراء. لكن بدلاً من ذلك، أعلن في 7 شباط، أنه من هنا فصاعداً سيكون القائد الغامض الآتي من مقاطعة هونان. هواغوفينغ، هو القائم بأعمال رئيس الوزراء. وفي مطلع نيسان، جرت مظاهرات حاشدة عفوية بكل وضوح في ساحة تيانا نمين، تتعلق بالخلاف حول وضع أكاليل زهور على شرف زهاو في المكان التذكاري ذاته الذي سيصبح الهدف المركزي لمظاهرات حاشدة أكثر أيضاً ومضادة للحكومة بعد عقد ونصف العقد من الزمن. هذه المظاهرات ردت عليها بمظاهرات مضادة ممرحلة بعناية قامت بها الوزارات والهيئات الرسمية الأخرى. وقد قاد وزير الخارجية كياو غوانهوا مسيرة وزارته عبر ساحة تيانا نمين، وهي بالتأكيد مهمة مؤلمة ـ وإجبارية بصورة مؤكدة تقريباً، بالنسبة إلى تلميذ زهاو هذا الذي كان أسلوبه وسلوكه أقرب إلى أسلوب رئيس الوزراء المتوفى وسلوكه مما هما بالنسبة لأي من قادة الصين الآخرين.

بعد ذلك بفترة وجيزة، أي في 6 نيسان 1976، جُرّد دينغ من مناصبه كلها لكن سُمح له بالاحتفاظ بعضويته في الحزب «بحيث نرى كيف سيتصرف في المستقبل». فيما عُيّن هواغوفينغ نائباً لرئيس الحزب ـ أي خلفاً لماو ـ ورئيساً للوزراء. وخلال الليل، ظهرت ملصقات تدين دينغ وتشجبه في الشوارع كما نُظّمت مظاهرات مضادة ـ لدينغ.

في أيار، وصف الخبير الرصين في شؤون الصين وأحد أركان مجلس الأمن القومي، ريتشارد سلومون، الوضع كما يلي:

بعد شهر واحد من عزل نائب رئيس الوزراء دينغ..

لا يبدي المشهد السياسي في بكين أية علامة للعودة إلى «المعتاد». والتشابهات في النمط الظاهري العام للقادة الكبار تدل على استمرار التوترات وقلاقل الدور بين النخبة المركزية. أما الكوادر فتزمجر سراً ــ وللأجانب ـ بخصوص تصرف الزعيم ماو المعتمد في طرده لدينغ، فيما وضع الجيش في أقصى درجات الاستنفار تحسباً من أعمال «مضادة للثورة». وبالإجمال، فإن السياسة الداخلية للصين تبدي كل علامة من علامات المعاناة من انفلات خطير في السلطة المركزية. واستمرار التوتر الشللي بين أعضاء المكتب السياسي، وتوقُّع مشكلات أخرى.

لم يستقبل رئيس الوزراء الجديد توم غيتز، الرئيس الجديد لمكتب علاقاتنا في الصين، طوال أربعة أشهر، رغم أنه، حين قابله في حزيران كرر الخطوط الرئيسية لما كنا قد سمعناه من دينغ وماو. وباستثناء الوخزة التي تلقاها غيتز بخصوص «عقيدة سونينفيلدت»، فإن بقية ما قاله هواغوفينغ له، إنما كان مألوفاً تماماً: للقضايا الدولية الأسبقية على مشكلاتنا الثنائية. (كتايوان مثلاً)، ورابطة آسيان «مفيدة لإبقاء النمر (فيتنام) بعيداً عن الدخول من الباب الخلفي فيما يطرد الذئب من الأمامي». وأولوية اليابان العليا في أن تكون ذات علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. لكن بعد شهر، وفي منتصف تموز، استغل نائب رئيس الوزراء، جانغ تشونكياو، الذي كان يعتبر عموماً الرجل الأقوى في القيادة والعضو الأساسي في عصبة الأربعة، مناسبة زيارة كان يقوم بها زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي، هيو سكوت، لأن يتخذ موقفاً مشاكساً للغاية فيما يتعلق بتايوان:

إننا واضحون جداً فيما يتعلق بتايوان: فمنذ نشوء هذه القضية، وتايوان حزام حول عنق الولايات المتحدة، وإنه لمن صميم مصالح الشعب الأمريكي أن ينزع ذلك الحزام. فإن لم تفعلوا فإن جيش التحرير الشعبي سيقطعه. ولسوف يكون هذا لصالح كلا الشعبين الأمريكي والصيني ـ نحن كرماء ـ ونحن جاهزون لمساعدة الولايات المتحدة في حل المشكلة بحرابنا ـ ولعل هذا ما يبدو ساراً، إلا أن هذه هي الطريقة الوحيدة لذلك.

في 9 أيلول 1976، أُعلنت وفاة ماو وبعد أربعة أسابيع أطيح بعصبة الأربعة. وخلال بضعة أشهر، عاد دينغ من المنفى كي يهيمن على حياة الصين طوال العقدين التاليين إذ كان يؤسس فيهما للإصلاح الأساسي الأعظم في تاريخ بلاده الحديث.

بعودة دينغ تلاشت التواترات مع الصين. فالأولوية لديه كانت الإصلاح. أما سياسته الخارجية فترتكز بالأساس على علاقات التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة. فيما توقفت المحاضرات عن فلسفة التعامل مع الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من ذلك، ركز دينغ على سياسات محددة، متحاشياً الحجج المتعلقة بطبيعة علاقات الشرق ـ غرب ـ حتى خلال إدارة كارتر الذي كانت سياساته تجاه موسكو ستثير

بالتأكيد الكثير من الانتقادات لو أن ماو كان ما يزال في سدة القيادة. وللتأكد، فقد كان تعريف دينغ للصداقة هو تعريف صيني في صميمه ــ أي بلا ذرة من العاطفة. إذ كان يعكس تقديره لمتطلبات الأمن الصيني واقتناعه بأن الصين يمكن أن تتقدم اقتصادياً فقط في جو من الاسترخاء الدولي الذي كانت العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة تعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً بالنسبة إليه.

في سنة 1979، قام الرئيس كارتر بتطبيع العلاقات مع الصين وذلك، جوهرياً، على أساس المبادئ الثلاثة التي كان دينغ قد لخصها لنا في تشرين الثاني 1975. سنة 1982، وافقت إدارة ريغان في بيان لها على الحد من الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى تايوان، وبعدئذ، اختفت تايوان من جدول الأعمال الصينية ــ الأمريكية لعقد ونيف من الزمن ـ أي إلى أن تطورت تايوان في الاتجاه الديموقراطي وظهرت حركة الاستقلال.

لقد ظهرت صفقة خفية فيما يتعلق بتايوان، كانت بوادرها الأولى قد بدأت خلال زيارة نيكسون، ثم تم دعمها وتأكيدها من قبل الإدارات التالية كلها. هذا التفاهم ـ الذي يتجاوز البيان الرسمي ـ كان يتألف من العناصر التالية:

أولاً: توافق الولايات المتحدة على سياسة صين ـ واحدة، بما في ذلك التخلي عن صينين ـ اثنتين أو فكرة «صين ـ واحدة، تايوان ـ واحدة».

ثانياً: تعليق ماو لفورد «بأنه يمكننا الانتظار مئة سنة» الذي وافق عليه دينغ إنما يعني ـ على الأقل، حسب تأويلنا ـ أن بكين لن تضغط من أجل قضية تايوان إلى درجة استخدام القوة.

ثالثاً: وأخيراً تقوم تايوان بتنمية استقلالها الذاتي دون تحدي الوحدة النهائية مع الصين[4].

تقدم الحوارات الموضوعة في هذا الفصل تبصراً في الطريقة الصينية بإدارة الدولة، أي الحساب الدقيق للفوائد والمضار؛ التأكيد على اعتبارات التوازن، غياب الأيديولوجية لدى تحليل السياسة الخارجية أو وضع أهدافها ـ وهو اتجاه اشتد قوة حتى إثر إصلاحات دينغ مقارنة بما كان عليه في بدايتها؛ وأخيراً الرغبة في إقامة علاقات تعاون مع الولايات المتحدة.

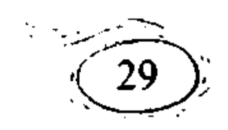
هذه كلها تمثل تبايناً واضحاً عن الطريقة السوفيتية. فالقادة السوفييت لم يكونوا غريبين عن حسابات توازن القوى، وكان باستطاعتهم أيضاً، أن يأخذوا بالحسبان الفوائد والمضار ـ وغالباً بشكل حسن تماماً. لكنهم أيضاً كانوا يعتبرون أنفسهم زعماء أيديولوجية العالم الشيوعي. أما عقيدة بريجنيف ـ أي الحق في التدخل من أجل الدعم بالقوة الحكومات الشيوعية المهددة بانتفاضات داخلية ـ فقد كانت غير معقولة لدى ماو، وغير ممكن التفكير بها لدى دينغ (أو خلفاء دينغ). ولم يكن الزعماء الصينيون ليسمحوا لنظام شيوعي تابع أو أحزاب أيديولوجية أن تجرها إلى مغامرات كما حدث في أنغولا.

تـرى هل تغيرت العلاقات الصينية ـ الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟ هل يمكن للصين ذاتها أن تغـدو التهديـد الرئيســي للأمن الأمريكـي؟ ينبغي على الولايـات المتحدة أن توضح أنهـا ستدافع عن التـوازن الآسيوي ـــ الباسيفيكي وأن تدعم كلاً مـن تحالفاتها وقوتها العسكرية فـي المنطقة، إذ سيكون لهـذا فقط تأثيره الثابت في علاقة الولايـات المتحدة ـ الصين على المدى الطويل. فالترسانة السوفيتية النوويـة كانـت تمثل خطراً مهلكاً محتملاً للولايات المتحدة، فيما ليس للصين أيَّةُ مقدرة مماثلة ولن يكون لهـا مثل هذه المقدرة على مدى جيل على الأقل، والاتحـاد السوفيتي يجاور بلداناً ضعيفة يمكنه ابتزازها بقواته التقليدية الكاسحة. فيما جيران الصين كلهم كانوا ضعفاء، وأي تحالف بينهم سيمثل تهديداً كبيراً للصيـن. واستباق مثل هذا التحالف، يحتمل بالنسبة إلى الجيل التالي، أن يكون الأساس الذي تنطلق منه السياسة الخارجية الصينية، جنباً إلى جنب مع إقامة روابط اقتصادية متينة مع الغرب. ذلك هو الأساس الموضوعي لحاجة الصين المستمرة للعلاقة مع الولايات المتحدة.

أمـا بالنسبة إلـى الولايات المتحدة فعليها أن تبحـر بين عداء أيديولوجي للصيـن يوتّر كل علاقاتها الآسيويـة الأخرى، وبين عاطفيـة انعكاسية تمنع من القيام بتحليل واقعي لتبـدل عناصر القوة الآسيوية. والتكيـف مـع هذا الواقـع الجديد للعلاقـة الصينية ـــ الأمريكية في عالم غـاب عنه التهديـد السوفيتي بالخطر، إنما هو التحدي الذي واجه خلفاء فورد (ودينغ).



الجُزءُ التَّاسِع



استراتيجية أفريقية

التحدي

قبل الحدث، لم يكن أحد من المراقبين للسياسة الأمريكية قد تكهن بأن إدارة جمهورية ستتسلم القيادة وتتوصل إلى اختراق من أجل حكم الأغلبية في أفريقيا الجنوبية. فحكم الأغلبية كان قضية ليبرالية، لم تترجم قط إلى سياسة عملياتية. ذلك أنه في بداية رئاسة نيكسون الأولى، حددت مذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم 38 موقع أفريقيا في سلم الأولويات بالأولوية الدنيا، وذلك لأسباب شتى: انشغال الإدارة المسبقة بجنوب شرق آسيا، العلاقة المثلثية مع الصين والاتحاد السوفيتي، الاهتمام بالشرق الأوسط، النفور من تعريض الأقليات الأفريقية البيضاء للخطر في المستقبل وكذلك المجازفة بالوصول إلى المعادن الأفريقية الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية[1]. لذلك، لم يكن بالشأن الضئيل أن كان على إدارة فورد أن تحقق اختراقاً من أجل حكم الأغلبية في روديسيا وتسرّع الدبلوماسية التي تفضي إلى استقلال ناميبيا، وتقول إنها فعلت ذلك باسم المصلحة القومية الأمريكية.

لقد رعت إدارة فورد مبدأ حكم الأغلبية حتى قبل أن تقرر الإلقاء بالثقل الكامل للقوة والدبلوماسية الأمريكية خلفه. لكن في أية نقطة من المسار العادي للأحداث، تحولت أفضليتنا الأخلاقية إلى سياسة، أمر يصعب تحديده بالرجوع إلى الوراء؛ ذلك أن الحاجة للقيام بمبادرة ما نشأت من انهيار الإمبراطورية البرتغالية. لكن من المؤكد أن الأزمة الأنغولية سنة 1975 استدعت الإحساس بضرورة الاستعجال. كما أقنعتنا بأن علينا أن نقاوم أيّةَ عمليات سلب مستقبلية تقوم بها قوات خارجية. وقد كنا بحاجة لأن نتعرف بأنفسنا إلى المطامع الأفريقية ونقنع جنوب أفريقيا بالتخلي عن دعمها التاريخي لحكم الأقلية البيضاء في البلدان المجاورة.

وعلى الرغم من تأثرنا بالاعتبارات الجيوسياسية، فقد كنا مقتنعين ومصممين على الارتقاء بالأمور للتوصل إلى حكم الأغلبية. فسياسة ترتكز على مصلحة قومية لا يمكنها أن تنجح ما لم تعدّ إعداداً حسناً لإقناع أولئك الذين تسعى لإقناعهم. ولا يمكن لأولئك الذين يمارسونها أن يكونوا مقتنعين ما لم يؤمنوا كل الإيمان بما هم فاعلون. بالنسبة إلينا، كان تخفيض المقدرة السوفيتية والكوبية على تحويل أفريقيا إلى

جبهــة من جبهات الحرب الباردة هو بالتأكيد هدف أساسي. لكن كان باستطاعتنا تحقيقه فقط باعتباره جـزءاً مــن سياسة عريضة تجنــد مساندة البلدان الأخرى فــي المنطقة حسب إحساسهــا هي بالأولويات والقيم.

لهذا، فإن إسهام إدارة فورد الذي قدمته للسياسة الأفريقية، أي مصادقتها على مبدأ حكم الأغلبية، كان أقل شأناً من تحريكها للعناصر المطلوبة للنجاح. فقد حققت استراتيجيتنا هدفاً هاماً ألا وهو مساندة نظــام التميز العنصري في جنوب أفريقيــة لمبدأ حكم الأغلبية في روديسيا وناميبيا، كما كسبت موافقة دول خــط - المواجهــة الأفريقيــة (البلدان التي تقع على حــدود روديسيا وناميبيا) علــى سياسة التطور، بــدلاً من سياسة المواجهة، ودعمــت دول المواجهة ببلدان أفريقية معتدلة، ناطقة بالفرنسية والإنكليزية. ونتيجــة ذلك، وجدنــا دعماً كبيراً ضمن منظمة الوحــدة الأفريقية، ووحدنــا دور بريطانيا بتقديم الإطار السياســي من أجـل الانتقال إلى حكــم الأغلبية في روديسيا، وعلّقنــا، للمرة الأولى، القيــادة الأمريكية ـ الأفريقيــة في حوار مستمــر بشأن أفريقيا مع صانعي ــ سياسة أمريكيين رفيعي المستــوى، مما أتاح لنا إمكانية إنشاء قاعدة في الكونغرس دعمت سياسة أمريكا في القارة.

وكما تبين، فإن نهجنا العملي والاستراتيجي أساساً فيما يخص أفريقية برهن على أنه مصدر قوة في تعاملاتنا مع قادتها. وخلافاً للكثير من داعميهم الفكريين في الولايات المتحدة، فإنهم لم يطلبوا من قوة كبيــرة كأمريكا رسم سياستها الخارجيــة فقط على أساس المبدأ الفيري. فالقناعات الأخلاقية يمكن أن تمنحهــم الزخم اللازم لبدء الكفاح من أجل الاستقــلال وتساندهم عبر أخطاره وتضحياته. لكنهم كانوا قــد بقــوا على قيد الحياة ثم سادوا من خلال تعلمهم أن يولّفــوا أنفسهم جيداً مع الإزعاجات الناجمة عن علاقــات السلطة على صعــد ثلاثة على الأقل: مواجهة السلطة الاستعماريــة السابقة، والتنافس الأمريكي ــ السوفيتي، والصراعات من أجـل السيطرة ضمن حركاتهم ذاتها، وكان عليهــم أن يتحلوا، وقد تحلوا، بالواقعية.

قلــة قليلة جداً مــن القادة في القارات الأخــرى واجهت التحديات المتأصلة في حكــم بلدان أفريقيا. ففــي أفريقيــا، لم يكن القادة يمثلون إلى حد كبير إجماع رأي وطني بقــدر ما كان عليهم أن يصنعوه يوماً بعــد يــوم. في بلدان أمريــكا وأوروبا، تتحدد شرعية الحكــم من خلال إطار دستــوري وقانوني ما، أما في أفريقيا فيحققون الشرعية من خلال ممارسة الحكم ذاتها، وفي بعض البلدان يسمون إلى إقامة الشرعية مــن خلال أعمال واضحة لإرادة ـ ذاتية. على أنه ما مــن بلد إفريقي، مهما انحرفت سياساته أو توجهاته العقائديــة، مارســ الديمقوقراطية متعددة الأحزاب وفق النمط الغربي. وليســ باستطاعته ذلك في تلك المرحلــة، ذلــك أن التحدي وخلافاً للغرب، ذاك الذي تواجهه الحكومــة يتم إدراكه ليس بوصفه برنامجاً سياسيــاً بديلاً بل كتهديد للحمــة الوطنية. وحين كان القادة الأفارقة ينــادون بالديموقراطية، فإنما كان

ذلـك لتثبيت حقـوق الأغلبية السـوداء ضد الحـكام الاستعماريـين، دون أن تطبق بالضـرورة على إدارة شؤونهم الداخلية. أما القادة فيحمون، بغيرة شديدة وأحياناً بوحشية شديدة، سلطتهم من كل التحديات الداخلية. وقد فسر رئيس السنغال المشهور، ليوبولد سنغور ـ وهو شاعر بقدر ما هو رجل دولة ـ المواقف الأفريقية تجاه الحكم عندما زرت دكار في 1 أيار، 1972:

سـنغور: هنا، في أفريقيا، الدولة هي عائلة كبيرة..

كيسنجر: لكن إذا كان رئيس الجمهورية هو رأس العائلة فلن تكون هناك أية طريقة لتغييره إلا بموته أو عجزه.

سنغـور: طبعـاً، في الماضـي كان هناك، عادة، طقس مـن الطقوس هو ذبح الملـك. فحين يصيب البلاد جفاف أو وباء، كان لا بد من تغيير الملوك، وحينذاك كان الملك يقبل بالذبح الطقسي ذاك. والشعـب السنغالـي هنا يؤمن بي ويثق بي لأنني حاولـت أن أرسخ التقاليد الأفريقية وأن أقيم الحوار.

كيسنجر: حسن، أتراه يكفي أن تناقش القضايا مع الكل ومن ثم تتخذ قراراتك؟.

سنغـور: أجل. تلك هي الطريقة الجدية. فإذا ما أضيفـت للإنسان، سيكون حينذاك نصف ـ راض على الأقل.

كيسنجر: في نظامنا، تلك الطريقة لا تجدي...

سنغور: .. إنها مشكلة أفريقية وهي أننا لا نعد من يخلفنا في الحكم.

فرئيـس الدولـة هو الأب، وحين يموت، يكون الأمـر بمثابة صدمة للعائلة، ولقد قلـت دائماً: إن هناك مصدرين للحزن في أفريقية: الانقلابات العسكرية التي نعاني منها وعدم الإعداد لتوريث الحكم.

هـذه المواقف تفسر هالة السحر الأولية التي تحيط بكثير من الحكام الأفارقة على الطراز الماركسي ـ اللينيني. فالنظرية الاقتصادية ليست هي ذات الصلة الكبيرة بالظروف الأفريقية التي تجذبهم. بل الأحرى أن الماركسية تلبي مطلباً أساسياً لديهم ألا وهو تركيز السلطة السياسية في مركز واحد وتأمين الاستمرارية السياسية، كما أنها تخدم غرضاً فرعياً آخر هو عدم الضغط بكثير من الحدّة على الغرب لفتح خزائنه.

وانطلاقـاً مـن سيرهم الذاتية، وتجاربهـم المحلية، فإن القادة الأفارقة لـم يتوقعوا من سلطة كبيرة أن تتصـرف بدوافـع غيريـة. وعلاقاتي بهم لم تعان من - بـل أعتقد أنهم كانوا يعـزّزون ـ إصراري على أن عليهـم أن يرتكزوا على مبدأ المصالح المشتركـة المتبادلة، وهكذا، في حفل عشاء وجهت فيه خطاباً لـوزراء الخارجيـة الأفارقة الذين كانـوا يحضرون اجتماع الجمعيـة العامة للأمم المتحـدة في 23 أيلول 1975، أعلنت:

Africa
1976

0 —— 600 miles
0 —— 600 kilometers

أننــا لا نتوقــع منكم أن تكونوا في حالــة انسجام تام معنا في القضايا الدوليــة كلها، لكن نطلب منكم فقط، مثلما نحترم مصــالحكم، ونفكر بحقوقكم ونتعاطف مع قضاياكم، أن تولونا الاعتبارات ذاتها.

في 21 نيسان 1976، أي قبل يومين من سفري إلى أفريقية لبدء الحملة الدبلوماسية التي ستؤدي إلى حكم الأغلبية في روديسيا، التقيت بالسفراء الأفارقة الموجودين في واشنطن وقلت لهم:

إننــا نعتقــد أن مستقبل أفريقية يمكن أن يكون أفضل بفضل الأفارقة أنفسهم، ولهذا نعتقد أن الوحدة الأفريقيــة ضروريــة. علماً أنه ليس لدينــا مصلحة أمريكية خاصــة في أننا نريد أن نقــدم الخدمات إلى أفريقية، بمعنى أنه ليس لدينا أيُّ اهتمام في تحقيق وضع المهيمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

إننــا نعتقد، بالطبع، أن تطور أفريقية، هو أيضاً مــن مصلحتنا، وكما يمكنكم أن تتوقعوا، ما من دولة تفعل شيئاً لا يدخل أيضاً في نطاق مصلحتها.

علــى هذا الأساس، أقمت مع نظرائــي الأفارقة علاقات شخصية حارة. فقــد كانوا يتمتعون بالفطرة السليمــة، ولهــم شخصيات بارزة. لكن غالباً تماماً ما كانــوا ذوي حس دعابة رديء. كذلك لم تكن لديهم أوهــام حــول قواعد البقاء فــي السلطة، فالسياســة، في رأيهم، ليســت مهنة الضعفاء. وفــي المحادثات الخاصــة، نــادراً مــا كانوا يستخدمــون الكلمات الطنانــة الرنانة المضادة ــ للغرب، والتــي أقاموا عليها رصيدهــم ضمن حركة عدم الانحيــاز. فما كانوا يطلبون من الولايات المتحــدة إنما هو تفهم مشكلاتهم الخاصــة، والمساعدة الاقتصادية والتعاون مع حركاتهم التحرريــة. وبغية إنهاء الحكم الاستعماري كانوا علــى استعــداد لقبول المساعدة من أية جهة. ذلك لم يجعلهــم تابعين يدورون في فلك رعاتهم وحماتهم، الذين كانوا يعتقدون، واعتقادهم صحيح، بأنهم كانوا يخدمون مصالحهم الخاصة. وإلى الحد الذي كان يوجــد فيــه نهج أفريقي محدد لعزل الأمم الأفريقية الجديدة عن الحــرب الباردة ـ مثلما كان يزعم كثير مــن المفكريــن، وعناصر وسائل الإعــلام، ومسؤولو وزارة الخارجية ـ فقد كان ذلــك يتجسد في التركيز البطولــي على الــذات والاقتناع بأن تقديم الشكر والامتنان، وإن كان ذا صلة كبيرة بالعلاقات الشخصية، فإنه لا يلعب دوراً في السياسة.

لفترة طويلة من الزمن، لم يكسب السوفييت إلا القليل بدعمهم المكشوف لحركات التحرر الأفريقية، كمــا لم نخسر إلا القليــل بانشغالاتنا في أماكن أخرى. بيد أن أنغولا غيرت الأمور. فهناك، وللمرة الأولى، كانــت حركة تحــرر أفريقية قد سيطرت أولاً من خلال معدات عسكرية هائلــة (حسب المعايير الأفريقية علــى الأقــل) جاءت من الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك جسر جوي هام، ومن ثم من خلال التدخل الكوبي بقواتها المقاتلة المجهزة من قبل الاتحاد السوفيتي. ولفترة هامة من الزمن، لم يكن هنــاك جيش لحركة التحرير الأنغولية يمكن أن نتحدث عنه: فكان القتال الحاسم يتم من قبل القوات الكوبية حصراً، بمساعدة مستشارين حربيين سوفييت.

فـي هـذه الظروف، لم يعد من المحتمل الـكلام بصورة مقبولة عن «حلـول» أفريقية خاصة. فإذا لم يتم إيقاف الاتحاد السوفييتي والملحقين به عند حدهم، فإنهم سيظهرون كعامل حاسم، ربما، في شؤون القـارة ولسـوف يدفع القادة الأفارقة الأكثر عملياتية والأقـل أيديولوجية من خلال علاقات القوة الناشئة لأن يلقوا بأنفسهم في أحضان موسكو. وإن رغبوا في تحاشي أحضان موسكو (أو كوبا)، فإن باستطاعتهم ــ إذا وقفـت الولايـات المتحدة جانباً ـ أن يتحولـوا إلى الصين التي كانت ترغـب كل الرغبة في منافسة موسكـو وإن كانت لا تملك إمكانية الوصول ولا الثـروات للتعامل مع الاندفاعة السوفيتية ـ الكوبية. وما إن تنشـأ قاعدة سوفيتية ـ كوبية هناك، حتى تتطلب عملية عسكرية أساسية لإزاحتها من موقعها (وقد ظلت القـوات الكوبيـة ما يربو علـى خمس عشرة سنة في أنغولا، ثم لم تنسحب إلا عندمـا ـ وعلى نحو متأخر ـ بدأت الضغوط عسكريةً مضادةً وهامة تمارس عليها من قبل إدارة ريغان).

الهـدف الأشـد هشاشة بالنسبة إلـى الأزمة التالية بدا وكأنـه روديسيا الجنوبيـة السابقة (زمبابوي الآن)، حيث كانت أقلية من الأوروبيين البيض لا يزيد عددها عن 270000 نسمة تحكم قرابة ستة ملايين أفريقـي. وكونها مستعمـرة بريطانية، كانت قد أعلنت من جانب واحـد استقلالها سنة 1965. بذلك كان موقـف روديسيـا القانوني الدولـي مماثلاً لموقفها. فـي البداية، سعت بريطانيا من أجل تعـاون أمريكا للإطاحـة بالنظام الجديد الذي يرأسه إيان سميث، لكن إدارة جونسون تملّصت، فظل إيان سميث رئيساً للـوزارة عقداً كاملاً آخر. ونظراً لعدم اعتراف أية دولة بهـا فقد كانت روديسيا من الناحية القانونية، ما تـزال مستعمـرة بريطانية، ونتيجة للحكمة التقليديـة التي تملكها فقد رأت أنه لا بد مـن التوصل إلى حل مـن أن تطلب إلـى روديسيا سحب دعواها بالاستقلال. بعد ذلك توضع مسـودة دستور جديد يوفر الحكم للأغلبية تحت رعاية بريطانية، وذلك آخر عمل تقوم به في حكمها الاستعماري.

علـى أن المشكلة كانت فـي أن بريطانيا لم تعد لديها القوة ولا السلطـة لتحقيق هذا الهدف بنفسها. وقد عقدت عدة اجتماعات بين إيان سميث وهارولد ويلسون أخفقت كلها في التوصل إلى مخرج وذلك في مطلـع السبعينيات. كما أن الحظـر الدولي لا يمكن أن يكون فعالاً طالما كانـت جنوب أفريقية ومستعمرة موازمبيق البرتغالية تؤمّنان حركة النقل للتجارة الروديسية.

بمجـيء 1974، عمل إنهـاء الاستعمار البرتغالي على تثوير السيـاق الجيوسياسي. فحكومة موزامبيق الماركسيـة الجديـدة أغلقت حدودها مع روديسيا وأصبحت قاعـدة لعصابات حرب شعبية، وهي، من كل جـارات روديسيـا، كانت تعتبر أيديولوجيـا الأشد نزوعاً لدعوتهـا الكوبيين للتدخل. وهكـذا بدأت جنوب أفريقيـة، بمواجهة هذه الضغوط المحتملة، هـي الداعمة الطويلة الأمد لإيان سميث، تفكر أفكاراً جديدة حول دعمها لروديسيا وسحبها لوحدات الشرطة التي كانت قد أرسلتها إلى الحدود الروديسية ـ الزامبية. التقـى وزير خارجية جنـوب أفريقية في لوساكا بوزارة خارجية تنزانيا، وبوتسوانـا، وزامبيا ثم رتبوا معاً

اجتماعاً بين سميث وقادة المجلس الوطني الأفريقي (المنظمة ـ المظلة التي تختفي تحتها حركة الاستقلال الأفريقية الروديسية). تم الاجتماع في عربة قطار عند شلالات فيكتوريا، الحدود الساحرة التي تفصل بين زامبيا وروديسيا، وذلك تحت إشراف كينث كاوندا، رئيس زامبيا، ورئيس وزراء جنوب أفريقية، جوهانز فورستر كونهما قوتين ضامنتين، ثم انتهى الاجتماع الخارق للعادة، أيضاً، إلى طريق مسدود.

ذلك الطريق المسدود أدى إلى خلق أخطار تدخل أجنبي متزايدة. فإذا تصاعدت حرب العصابات، يمكن لمقاتلي المقاومة أن يبدؤوا بزعزعة استقرار الدول التي لهم قواعد فيها، ولاسيما زامبيا، مثلما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية، بالنسبة إلى الحكومة الشرعية في لبنان (انظر الفصل 23). هنا يمكن أن تظهر القوات الكوبية، ويكون تدخل جنوب أفريقية محتملاً حينذاك.

تلك هي المشكلة الجيوسياسية التي سعت إدارة فورد لمعالجتها، بينما كانت ترتكز على تطوير برنامج يمكن معه للقادة الأفارقة أن يحددوا هويتهم، وقاعدة يمكنهم منها أن يقاوموا المزيد من عمليات الاستلاب السوفيتية ـ الكوبية.

العالم يتطلع إلى أنغولا:

في 5 أيلول، 1975، أي بعد أربعة أشهر ونصف من زيارة كينث كاوندا إلى واشنطن، التقيت بوزير خارجيته، روبيا بندا، في نيويورك خلال الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم يذكر أي منا أنغولا، وذلك، من جانبنا، لأن برنامجنا السري كان قد بدأ لتوه، وكنا نتوقع له النجاح رغم كل الترددات والتأجيلات. ثم إن بندا لم يطرح الموضوع، ربما بسبب حساسية النصيحة التي وجهها لنا رئيسه، وربما أيضاً لأنه ما من قائد أفريقي كان بمستطاعه أن يفكر بأن من الممكن أن نفشل، وعلى نحو أقل في أن من الممكن أن يجبرنا على الفشل كونغرس الولايات المتحدة ذاته.

بدلاً من ذلك، تحدثنا أنا وبندا عن روديسيا. فقد قدم، دون أي إحساس خاص بالاستعجال، اقتراحاً عملياً فحواه أن على كلتا الدولتين، الولايات المتحدة وزامبيا، أن تحثا رئيس وزراء جنوب أفريقية، السيد فورستر، على استخدام نفوذه الجيد لدى سميث: «ها هنا نلتقي إن كراهيتهم لنظام التمييز العنصري، بالنسبة إلى الكثيرين من الزعماء الأفارقة، ليست بالعقبة التي لا يمكن تجاوزها بهدف تحقيق تعاون عملي مع جنوب أفريقية بخصوص مشكلات أفريقيا. وقد وسع بندا الدعوة بحيث أزور زامبيا، فوافقت مبدئياً على أن تتم في الربيع التالي.

في غضون ذلك، سعيت لإيجاد الإطار العام المناسب لانغماس أشد في شؤون أفريقية. ففي كل من الخطاب السنوي لوزير الخارجية الذي التقيته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول وكذلك في مأدبة العشاء التي أقمتها لوزراء الخارجية الأفارقة وممثليهم الدائمين في 23 أيلول، ركزت كل التركيز

علـى مساندة أمريكا لأهـداف أفريقية في التقـدم الاقتصادي، والعدالة، وإنهـاء العنصرية، والنأي عن تنافس القوى العظمى [1].

مـرة ثانيـة التقيـت ببندا في 17 كانـون الأول خلال مؤتمـر المنتخبين - المستهلكيـن الذي عقد في باريس. كانت أنغولا قد أصبحت القضية العامة التي بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تتدخل فيها. فقد دعم بنـدا موقفنـا، وهو رفض الاعتراف بحركة تحرير أنغولا المدعومة كوبيـاً وسوفيتياً وكنت ما أزال متفائلاً بـأن الجمع بين المساعدة الفرنسية، أرصدة وزارة الدفاع التي أعيدت برمجتها، والدبلوماسية الأمريكية ـــ السوفيتية، سيحقق أهدافنا في وقف ـ إطلاق النار، وانسحـاب القوات الأجنبية وإقامة حكم ائتلافي. مـرة ثانية كانت روديسيا هي موضوع المحادثات الرئيسي، ومرة ثانية ألح بندا على النهج المشترك تجاه جنوب أفريقية (رغم الدور الملحوظ حينذاك الذي كانت تقوم به قوات جنوب أفريقية في أنغولا).

خـلال أيام، انتهت استراتيجيتنا الأنغولية، وكانت، تعديـلات توني وفيما بعد كلارك هي التي أنهتها. لقـد كسبـت حركة التحرر الأنغولية وصار لهـا اليد العليا. كما صار التحدي الماثـل في منع قوات الحملة الكوبيـة المجهـزة سوفيتياً من الظهـور كقوات متحكمة في أفريقيـة الجنوبية، أمراً ملحـاً. ومباشرة إثر إخفاق محاولتنا الأنغولية تقدمت إلينا أربع دول أفريقية بطلب ترجونا فيه أن نحول دون عاقبة كهذه.

فـي 5 شبـاط 1976، زار مارك تشونا، أميـن سر كاوندا، واشنطن ناقلاً رسالة مـن رئيسه إلى فورد، فكرتها هي، أن الطريقة الوحيدة لكسر الجمود في القضية الروديسية هي أن أوجه رسالة إلى إيان سميث أحثـه فيها على المفاوضات، والا فإن عصابات الحرب الشعبية المتوضعة في زامبيا وموزامبيق ستصّعد الحـرب ولا شـك وستنقلها إلى بلاده. وما إن يصبح الكفاح يكن لائقاً وإننا لن نتساهل مع أي تحرك كوبي آخر في أفريقية الجنوبية. شدد تشونا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع أية أعمال كوبية وسوفيتية أخرى فـي أفريقيـة الجنوبية، إذ كان هو وكاونـدا يعتبران أن الاتجاهات السائدة حاليـاً تشكل خطراً جدياً على أمن المنطقة برمتها وعلى استقلالها.

فـي 11 شباط، اتصل وزير خارجية زائير، نغوزا ـ كارل ـ بوند، وسفير السنغال أندريه كولبري بفورد كـي يعبرا عـن وجهة نظر البلدان الناطقـة بالفرنسية. فهي، الأبعـد جغرافياً، كانت أقـل اهتماماً بحكم الأغلبيـة في روديسيا وأكثر قلقاً بكثير للنجاحات السوفيتية وللقرار الأمريكي الواضح بالتخلي. فرد فورد «بأننا سنفعل كل شيء في مستطاعنا للتأكيد بأن ما حدث لن يتكرر أبداً. إننا مصممون، وأعتقد أن الحالة قد تغيرت» . لقد كان نوعاً من الاستبصار في عقل الكونغرس المفكر الذي كان، في مثولاتي الكثيرة أمام لجان الكونغرس، كثيراً ما يروغ مني.

الدولـة التالية التي سمعنا منها كانت مصر. فقـد زار وزير الخارجية محمد رياض عدداً من البلدان الأفريقيـة في أواسط شباط، ثم شارك بعد ذلك السفيـر الأمريكي هيرمان إيلتز اهتمامه العميق بالدور

السوفييتي المتنامي في القارة وبتراجع النفوذ الأمريكي. وذكر في تقريره، واقعاً تحت تأثير الكارثة في أنغولا، بلداناً مثل مراكش، واثيوبيا، وكينيا تعتبر نفسها في حالة خطر شديد، بل حتى قادة يساريون مثل جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا، الذي كان قد دعم حركة تحرير أنغولا، قيل إنه قلق من تعاظم الوجود السوفيتي ودرجة التخلي الأمريكي. وقد تقدم رياض بطلب متّقد العاطفة، بوصفه صديقاً للولايات المتحدة، قائلاً: إن المنطقة بحاجة ماسة وعاجلة لسياسة أفريقية أمريكية «أكثر فعالية واستجابة»، مختتماً تقريره بملاحظة تقول: إن معظم الزعماء الأفارقة الذين التقى بهم في رحلاته كانوا يتساءلون، إن كان للولايات المتحدة أية سياسة أفريقية على الإطلاق.

وخلال رحلة إلى أمريكا اللاتينية وفي رسالة وصلت في منتصف شباط، سمعت التحليل نفسه من قادة نصف الكرة الغربي. فكتبت تقريراً إلى فورد حول موقف الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريه بيريز الذي كتم عاطفته ووده للإدارات الجمهورية منذئذ فصاعداً كتماً تاماً:

في فنزويلا، لم يفت انتباه الرئيس بيريز إلا بالكاد أن الحكومة في لاوندا استلمت مقاليد السلطة بحراب دولة من أمريكا اللاتينية (أو بالأحرى دولة كاريبية نظراً لأن فنزويلا تخشى كل الخشية من أن تتمكن كوبا من إقامة كتلة كاريبية سوداء)..

بهذا المعنى، فإن أنغولا، بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، أكثر أهمية من فيتنام، والآن، كما حينذاك، هم مهتمون بما يحدث في واشنطن وليس في سايغون أو لاوندا. إنهم يعلمون أن دولة من أمريكا اللاتينية ــ ولأول مرة في التاريخ ـ قد قامت بغزو من وراء البحار وبقوة عسكرية ذات قوة نار معتبرة متدخلة في صراع داخلي في بلد آخر تدخلاً كانت له نتائج حاسمة كل الحسم ـ ولقد حاولنا أن نفعل شيئاً حيال ذلك لكننا فشلنا، نتيجة انقسامنا الداخلي، في إيقاف كوبا.

لقد كان الفنزويليون صريحين حول فشلنا بقدر ما تسمح لهم اللياقة وآداب السلوك أن يكونوا. أما البيروفيون فقد كانوا أقل رغبة في إبداء قلقهم، ربما نظراً لأن البيرو حريصة على أن تحافظ على رصيدها كدولة عدم انحياز. لكن ليس ثمة من شك لدى كراكاس أوليما على حد سواء في أن رد فعلنا على الكوبيين في أنغولا غيّر من نظرة أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وليس نحو الأفضل.

في 23 شباط، كتبت تقريراً إلى فورد من كولومبيا عن وجهات نظر الرئيس ألفونسو لوبيز متشيلسين:

«إنه مهتم الآن بكوبا قدر اهتمام رئيس فنزويلا، بيريز، بها، لكن.. هو يرى الخطر في أن الاستراتيجية الكوبية الجديدة هي أن تستغل البعد العنصري في جيوسياسات المنطقة المضطربة (أمريكا اللاتينية). كما يعتقد أن كاسترو لن يذهب إلى قبره أبداً قبل أن يحاول القيام بدور في العالم يتجاوز كوبا».

رحلتي إلى أمريكا اللاتينية هي المناسبة التي استغلّيتها كي أؤكد على أننا لن نتساهل تجاه أي تحرك عسكري كوبي آخر في أفريقية. بيد أن الحضور كانوا متشككين إلى حد كبير، بل إن وزير الخارجية البرازيلي، أنطونيو داسيلفيرا، عبر بفظاظة عما كان زملاؤه من البيرو، وفنزويلا، وكولومبيا، قد قالوه برقة وكياسة. فعندما عبر عن قلقه من أن تتدخل القوات الكوبية لدعم غوايانا في نزاعها الحدودي مع البرازيل، قلت: إننا بالتأكيد لن نتساهل إزاء أي تحرك كوبي من هذا النوع، فرد داسيلفيرا فاتحاً عليّ النار: «نحن غير متأكدين من أن باستطاعتنا الاعتماد على الولايات المتحدة بعد الآن».

صياغة استراتيجية أنغولية:

في 4 آذار 1976، نقل إلي سفير المملكة المتحدة، بيتر رامسبوثام، ملاحظات مجموعة بريطانية عليا كانت قد زارت روديسيا بأمر من رئيس الوزراء جيمس كالاهان:

إن الوضع يسير من سيئ إلى أسوأ. والموقف بالنسبة إلى الغرب أكثر جدية. وكما قال البارحة ديفيد إنالز: (مدير إدارة رودويسيا في وزارة الخارجة) هناك تغلغل شيوعي كثيف. وإننا قلقون كل القلق من حرب عنصرية أيضاً، والآن مع روديسيا هناك وضع خاص للمملكة المتحدة ـ المشكلة الدستورية. فجيم كالاهان لن يتحمل مسؤولية دون أن يكون لديه سلطة.

قلت لرامسبوثام إننا سنكون «متعاطفين مع أي شيء يقرره كالاهان»، لكنني حذرته من أننا لن نقبل أي إخفاق في التوصل إلى حكم الأغلبية كعذر للوقوف جامدين إلى أن يحدث غزو عسكري كوبي آخر إلى أفريقية:

يمكنني أن أقول لك، رغم الضجة التي يحتمل أن تقوم هنا: إننا لن نقبل أي تدخل كوبي آخر. فالعواقب بالنسبة إلى أفريقيا ـ ويمكنني القول إثر رحلتي إلى أمريكا اللاتينية ـ بالنسبة إلى الأمريكيين الجنوبيين والكاريبيين أيضاً ـ بما في ذلك ممتلكات بريطانيا الكاريبية السوداء ـ أقصد عواقب وجود جيش كوبي منتصر ستكون وخيمة للغاية. كما إننا لن نستطيع تحمل وجود جيش كوبي يتقدم في أنحاء أفريقيا كلها.

على أن رامسبوثام كان أكثر تهذيباً وانضباطاً من أن يعبر عن اختلافه معي. لكني، وبكل وضوح، كان أكثر تحمساً حول استعارة قوات أمريكية لمساندة سعي كالاهان من أجل حكم الأغلبية مما كان حول اشتراكنا في مقاومة المغامرات الكوبية. ولقد اتضح الفارق في التأكيد عندما أغلقت موزامبيق دون أية شروط فيما يتعلق بالتدخل الكوبي. رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى ذلك القرار الجماعي، إذ أوضحنا أن مأسهمتنا الصغيرة ستتوقف إذ ما سمحت موزامبيق لقوات عسكرية أجنبية بالمشاركة في الصراع الروديسي. في 12 شباط، نقلت تصميمنا على مقاومة أية تدخلات سوفيتية أخرى إلى وزير خارجية غوايانا، فريد ويلز، الذي كان في زيارة إلى واشنطن. وكونه صديقاً معروفاً لكاسترو ومعجباً به، كنت على يقين من أنه سيمرر تحذيرنا بأن كاسترو يلعب بالنار «وأننا آجلاً أم عاجلاً سنوقفه عند حده»، وأننا سنختار مكان المواجهة:

إن لـم تكبـح كوبا نفسها، فسيكون الاحتمال الأكبر هو أن تحـدث مواجهة عسكرية في كوبا، وليس في أنغـولا. لقـد فعلنا كل ما بوسعنا لتحسين العلاقات. لكن ليس الشـيء ذاته علناً: «لسوف تعارض الولايات المتحدة أشد المعارضة» أي عمل آخر تقوم به القوات السوفيتية أو الكوبية «كمغامرة دولية محضة»[4].

لـم نقتـرح أن ترتكز سياستنا على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها. ففي 13 آذار، ألزم فورد، وللمرة الأولـى، الولايات المتحـدة بأن تدعم دعماً لا مواربة فيه حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية: «إن الولايات المتحدة مكرّسة كلياً للعمل إلى أن ترى أن الأغلبية هي صاحبة السلطة والحاكمة في «روديسيا»[5].

لـم يناقش كالاهـان، ونحن في أفضل حالـة من العلاقـات الإنكليزية الأمريكيـة التقليدية الخاصة، مناقشـة صريحة معي التعليـق الذي كنت قد قلته لرامسبوثـام بأننا سنقاوم أية مغامـرات كوبية أخرى، سواء حققنا حكم الأغلبية في روديسيا أم لا. بل بدلاً من ذلك، كشف كالاهان، مدعياً أن الوقوف في وجه التحركات الكوبية هي مشكلة سياسية إلى حد كبير، سيكشف النقاب عن اقتراح بريطاني في 22 آذار بأن «نسبـق» السوفيت، بحيث تكـون سمة ذلك الأساسية وضع برنامج زمني دقيق لحكم الأغلبية خلال ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين شهراً.

وقـد دعمـت اقتراح كالاهان في خطاب ألقيته في دلاس في اليـوم ذاته داعياً إياه بأنه «بنّاء جداً»، ثم أرفقته بتحير إلى كاسترو:

لـن يكون تعاوننا متوفراً لأولئـك الذين يعتمدون على الجنود الكوبييـن. فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تسلم إلى ما لا نهاية بوجود قوات وحملات كوبية في أراض نهائية عنها بهدف ممارسة الضغط وفرض التطورات السياسية بقوة السلاح»[6].

خلال ثمان وأربعين ساعة أعلن إيان سميث عن رفضه لاقتراح كالاهان. إذ من الواضح أن الاقتراحات الدبلوماسيـة لا يمكنهـا بنفسها أن تغيـر ميزان الحوافز التي مكنت إيان سميث مـن تحصين نفسه طيلة عشـر سنـوات. ولم يكن لدى بريطانيا القوة لإخضاعه، كما لم يكـن باستطاعتها أن تضيف إلا القليل لما كانت تفعله دول المواجهة - وبلا فعالية بالأحرى. وهكذا، بإعلان خطة عقيمة بعد أخرى، انتهت المغامرة إلـى إحباط الأطـراف الأفريقيـة وتقديم الذريعة للتدخـل السوفيتي والكوبـي. وبما أنها القـوة الوحيدة القادرة على التأثير في حسابات الأطراف، فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة لأن تتحمل مسؤولية تطوير استراتيجية خاصة بأفريقيا الجنوبية.

إن «تحمـل المسؤوليـة» كشعار، هو فارغ بقدر ما هـو مؤثر، ما لم يؤد إلى أعمـال تبدل الظروف التي نجمت الأزمة عنها أولاً. ولا بد من الوصول إلى طريق مسدود لإشعال فتيل العمل، سواء فرض من الخارج أم كان نتيجة قرار إلزامي تقريباً.

قرر فورد أن أفضل طريقة لخلق مثل ذلك الطريق المسدود، هي برمجة رحلة أقوم بها إلى أفريقية كـي أبين اهتمامنا بها وأقـدم موقفاً أمريكياً متماسكاً في خطاب هام ألقيـه أمام حضور من الأفارقة. فـإذا أردنـا أن نحقـق تقدماً نحو حل سياسي قبـل أن يفلت زمام الأمور من أيدينـا وقبل أن يغرق فورد فـي حملته الانتخابية، فـإن علينا أن نبدأ بأسرع ما يمكن. حين اتخاذ القـرار في أوائل شباط بأن علي أن أذهـب إلـى أفريقية، كان موسم الانتخابات الأولية على وشك أن يبـدأ. ومن المدهش نتيجة معايير السياسة في هذه الكتابة، أن الانتخابات الأولية لم تناقش قط حين خطط للرحلة في نهاية نيسان. جزء مـن السبب ربما، هـو أنه لم يكن هناك طريقة عملية لحسبانها. ومن نهايـة شباط إلى نهاية حزيران، كان سيجـري انتخـاب أولي فـي هذه الولايـة أو تلك كل أسبوعيـن أو ثلاثة. يعقبها تحديـد المؤتمرات والانتخابات.

وكما كان قد أوضح خلال أزمة قبرص والجدل حول تعديلات جاكسون و«إعادة تقويم» سياسة الشرق الأوسط، لم يكن فورد ليعلق آمالاً كبيرة على أن السياسة الخارجية ستكون عوناً له في تطلعاته الانتخابية. وعندمـا عـدت من رحلتـي الأفريقية الأولى لأواجـه حلبة انتقاديـة واسعة النطاق، قال فـورد في اجتماع المكتب الأمن القومي بتاريخ 11 أيار:

هنـري ذهـب لتوه إلى أفريقيـة، وقد نفذ سياسة مسؤولـة وجيدة. فيما أطلقت علينـا سياسياً نيران مدفعيـة كثيـرة نتيجة هذه الرحلـة، لكنها كانت كلها بغير وجـه حق وبلا قيمة. فإذا كنـا سنحافظ على وضعنـا فـي العالم، فليس بمستطاعنـا أن نجمد سياستنـا الخارجية في السنة الانتخابيـة، بل علينا أن نستمـر بفعل ما هو صحيح، وذلك بغض النظر عن الانتخابات الأولية. وقد يكون هذا قاسياً أحياناً لكنه صحيح.

لقـد تـم اختيار لوساكا لكـي أقدم فيهـا برنامجنا من أجل حكـم الأغلبية، لأن زامبيـا، من بين دول المواجهـة كلهـا، هي الأشد تأثراً مباشـرة بالقضية الروديسية. إذ كانـت دول المواجهة قد أصدرت سنة 1969 مـا يدعـى ببيـان لوساكا الذي أعلن، بلغة بليغـة، عن حق وواجب «كل الناس فـي المشاركة، كونهم أفـراداً متساوين في المجتمـع في حكم بلدانهم وحكوماتها». أما المناداة بحكـم الأغلبية فيمكن أن تقرأ أيضـاً علـى أنها توكيد للأقلية الأوروبيـة بأن يكون لها وجود محترم بعد تنازلها عـن السلطة. كما اخترنا النصـف الأخير مـن نيسان موعداً مستهدفاً لكي يتيـح لي ذلك إمكانية إلقاء خطـاب أيضاً. وفي الرحلة ذاتهـا، في مؤتمر التنمية الذي كانت ستعقده الأمم المتحدة في نيروبي أجمل فيه البرنامج المتعلق ببقية أفريقيـة. لكـن حدث أن الرحلة تخللتهـا انتخابات تكساس الأولية، وأن خطابي هو الـذي تحمل اللائمة لهزيمة فورد الكارثية فيها. غير أن فورد كان قد اختار أن يعطي الأولوية لما كان لا بد منه حسب مفهومه، للدفاع عن مصالحنا القومية وإن كان ذلك على حساب تطلعاته السياسية.

عناصر استراتيجية:

قبل إلقاء أنفسنا في أفريقية، كان لا بد من التوصل إلى استراتيجية، انطلاقاً من الأهداف المتراكبة جزئياً، وغير المتجانسة جزئياً لمختلف الأطراف. مصدر قوتنا الرئيسي هو أن الدول الأفريقية ذاتها كانت تحثنا على التدخل، فيما كانت حكومات الأقليات البيضاء تثق بنا أكثر مما تثق بأي بلد آخر أو، بالنسبة إلى تلك المسألة، أية مجموعة قيادية بديلة في الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الأطراف الأخرى أو الأطراف المحتملة:

- إن دول المواجهة، أي موزامبي، وزامبيا، وتنزانيا وبوتسوانا، التي كانت حرب العصابات تُنظَّم على أرضها، فقد كانت هي القنوات التي تمر عبرها الأسلحة من الخارج إلى القارة وكذلك المستشارون الأجانب والقوات الكوبية. بيد أن قادتها كانوا يعرفون أيضاً أن القوات الروديسية مسلحة تسليحاً حسناً وشديدة تماماً، وأن الحرب ستكون مكلفة وربما تنتهي بعدم بقاء قوات العصابات ضيفة أو دخيلة بل ربما تسيطر على البلد المضيف.
- أما الدول الأفريقية الأخرى، ذات العلاقة الأقل مباشرة، فقد كانت تدعم حكم الأغلبية مبدئياً لكنها كانت مستعدة للتعاون من أجل الحيلولة دون أن تصبح القارة ساحة معركة للحرب الباردة.
- جنوب أفريقية تخشى من أن يتحول الكفاح المسلح في روديسيا إلى مقدمة لهجوم ضد جنوب أفريقية ذاتها. في الوقت ذاته، كانت دول المواجهة كلها تدرك أن مساعدة جنوب أفريقية ضرورية ولا بد منها لحل المشكلة الروديسية، ذلك أن انتقال السلطة، بغير مساعدتها، سيكون دموياً، والنتيجة غير مضمونة، فيما إضفاء صبغة التطرف على المنطقة كلها سيكون لامناص منه.
- بالنسبة إلى بريطانيا، كانت روديسيا تمثل ذكرى أليمة لتضاؤل موقعها الدولي، إذ إن عجز بريطانيا عن إجبار روديسيا على الخضوع، أضعف محاولتها في تطوير دور أفريقية جديد قائم على التعاون مع مستعمراتها السابقة، وهو يفسر أيضاً الكراهية الشخصية التي كان يكنها الكثيرون من القادة البريطانيين لإيان سميث، وهي الكراهية التي عقدت، وغالباً ما أحبطت التعاملات البريطانية معه.
- أما بالنسبة إلى السلطات الروديسية، فقد كانت أقل الأطراف كسباً من العمليات الدائرة حولها جميعاً، فأياً كانت الضمانات المقدمة لحقوق الأقلية المرتبطة بحكم الأغلبية، فإن وضع السكان الأوروبيين سيكون في حالة من الضمور لا محالة. وفي 9 نيسان، حين سألت السير أنطون دوف، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية تحديداً عن شؤون أفريقية والشرق الأوسط: أجاب: يمكنهم أن يتابعوا شغلهم، لكن ربما لن يكون لأطفالهم مستقبل. لقد كان بالإمكان حث سلطات إيان سميث لإقرار حل فقط من خلال إفهامها بالعربي الفصيح أن السياسة التي نصممها هي الأقل سوءاً من بين الخيارات المؤلمة المطروحة أمامها جميعاً.

هـذا الخليط من الأشيـاء غير المتكافئة ـ أي وجـود أصحاب سلطة لا يتمتعـون بالشرعية وأصحاب شرعيـة ليس بيدهم سلطة: عواطف أطراف يقابلهـا عدم ثقة هذه الأطراف ببعضهـا بعضاً ـ أقول هذا الخليط هو الذي وضع الحدود لاستراتيجيتنا الأفريقية وتطلعاتها.

كان قرارنـا الأول والأشـد رسوخـاً هو أن تلتـزم الولايات المتحـدة دون غموض، وفي الحـال، بمبدأ حكـم الأغلبيـة، ولقد هوجم ذلك القرار أشنع هجوم وصار قضية من قضايا الحملة الانتخابية الرئاسية، لكنـه كان أبسـط الخيارات أمامنا، إذ لم يكن باستطاعتنا اتخـاذ موقف في أفريقية فقط بإعطاء دروس حـول القضايـا الجيوسياسية أو بوضع أنفسنا إلـى جانب حكومات الأقليـات. وإذا أردنا أن نقف في وجه المغامرات السوفيتية والكوبية المستقبلية في أفريقية الجنوبية وأن نخفض النفوذ السوفيتي ونلغيه هناك ـ كما فعلنـا في الشرق الأوسط ـ فإن على سياستنا أن تعكس آمال ومطامح الأغلبية الساحقة في القارة. الأمـر الذي لـم يفهمه المدافعون عن الأقليات البيضاء في سياستنا الداخلية هو، أن الخط الذي اتخذناه كان الوسيلـة الوحيـدة لإبقاء فرصة مـا أمام المستوطنين كي يعيشوا حياة كريمـة ـ رغم أنها ستكون في ظروف أقل جودة مما كانت عليه.

لقـد فشلت الجهود السابقـة لأنها لم تستطع إيجاد توازن بين الفوائـد والمضار للتوفيق بين الحوافز المتصارعـة ضمـن مرجَل أفريقيـة الجنوبية. وقد اقترحنـا أن نطور استراتيجيـة متماسكة للخروج من المأزق مرة وإلى الأبد:

ـ لقد عرضنا على دول المواجهة انتقالاً سريعـاً لحكم الأغلبية وذلك بإلقاء الولايات المتحدة بكامل ثقلها خلف أهدافها. بذلك سيتم توفير الدمار الذي سيلازم أي صراع طويل والتعريض للخطر استقرارها الداخلي من خلال السماح لوحدات حرب عصابات بالإقامة على أرضها. بالمقابل، أكدنا بكل إصرار على إبقاء القوات الأجنبية خارج الصراع، كما نتحمل مسؤولية التفاوض على وضع حركات التحرير الروديسية ونضمن حقوق الأقليات.

ـ وقـد عملنا بصورة وثيقة مع القـادة الأفارقة المعتدلين، لا سيما في كينيـا، وزائير، والسنغال وساحل العاج، كي نساعد في تكوين إجماع في الرأي داخل منظمة الوحدة الأفريقية دعماً لسياساتنا وحماية لرؤساء دول المواجهة من الضغوط الأفريقية والدولية المتطرفة (فنيجيريا عموماً كانت تدعم الخط المتطرف).

ـ ولقد اعتمدنا على بريطانيا لكي تدخل من جديد في دبلوماسية أفريقية الجنوبية وتلعب دوراً مهماً فـي المؤتمر التأسيسي الذي سيكون ذروة الاختراق الـذي نأمل أن نحققه، وفي غضون ذلك، سنعتمد كل الاعتماد على الخبرة والمشورة البريطانية.

ـ بالنسبة إلى زعماء جنوب أفريقية، نقلنا لهم أنهم سيعطون دوراً شاملاً في المساعدة لتشكيل أفريقية السلام، والاستقرار، والعدالة بين الأعراق، وسوف تعامل جنوبي أفريقية كوسيط قيِّم وتمنح فسحة للتنفس

في التعامل مع مشكلاتها الخاصة، شريطة أن تساعد في دفع أفريقية الجنوبية نحو إدارة سياسية جديدة. لكننا أوضحنا بكل جلاء أن دعمنا لحكم الأغلبية لم يكن ليقف عند حدود جنوب أفريقية.

ـ الرجل الغريب الشاذ إنما كان إيان سميث. فقد فشلت كل الجهود السابقة لأنها كانت تبدأ بمفاوضات مع هذا الممثل للأقلية البيضاء التي لم يكن لديها أيُّ حافظ للتخلي عن هيمنتها. لذلك اقترحنا أن نتعامل مع سميث بعد أن يتم الاتفاق على التزامات الأطراف الأخرى. ولم يكن باستطاعتنا أن نفعل شيئاً حيال حقيقة أخرى هي، أن سميث وأقليته الأوروبية لن يكسبا إلا القليل من دبلوماسيتنا. لكننا اقترحنا أن نيّسر الانتقال من خلال معاملته باحترام. لم يكن لي أية علاقة به إن خيراً أو شراً. لكنني كنت أعتبره مشكلة لا بد من التعامل معها كمشكلة، أكثر من أنه خصم ينبغي قهره. بل حتى وأنا أسعى لتغيير طريقة الحياة التي تعيشها الأقلية الروديسية، كنت باعتباري لاجئاً سابقاً، أتعاطف وأشعر بالعناء الذي ستكابده تلك الأقلية نتيجة انهيار أسلوبها في الحياة.

السياسة الأفريقية وإجماع الرأي المحلي:

في اجتماعاتنا اليومية، كان فورد يولي اهتماماً شديداً للتطور الحاصل في السياسة الأفريقية ويحثنا على إعطائها الصيغة الأشد اكتساحاً، بما في ذلك تطوير خيارات عسكرية لدعم أهدافنا السياسية. إذ كان واضحاً أن مقاومة الاندفاعة السوفيتية ــ الكوبية الهادفة لجعل كوبا الطليعة العسكرية للشيوعية بحاجة لأكثر من بيان سياسي.

في 24 آذار 1976، اجتمعت بمجموعة إدارة الأزمات الخاصة بنا في «قاعة الموقف» الواقعة في قبو البيت الأبيض. وبسبب أهمية الموضوع وحساسيته، فقد كان بالحقيقة اجتماع مكتب أمن قومي لكن دون الرئيس. ولأنني كنت من قبل قد نسقت معه السياسة الأفريقية استعداداً لرحلتي، فقد طلب إلي فورد أن أترأس الاجتماع على الرغم من أنه، ومنذ ما دعي بمجزرة عيد جميع القديسين التي ذكرناها سابقاً، أصبحت المسؤولية عن آلية عمل مكتب الأمن القومي على كاهل سكوكرفت. وقد أجملت المهمة كما يلي:

إننا نريد أن نبدأ خطتنا في الميادين السياسية، والاقتصادية والعسكرية، بحيث يمكننا أن نرى ما يمكننا فعله إذا ما ابتغينا التحرك ضد كوبا، وينبغي أن يكون لدينا نطاق من الخيارات. في وقت لاحق، سيعقد اجتماع لمكتب الأمن القومي من أجل مناقشة الأهداف. الآن علينا أن نتفحص إمكاناتنا بحيث يكون باستطاعة الرئيس أن يتخذ القرار السياسي بما عليه أن يفعل، وكيف يخطط لذلك..

وقد قمت بتحديد الهدف الاستراتيجي كما يلي:

علينا أن ندخل في رؤوس قادة البلدان الأفريقية أنهم لا يستطيعون أن يضعوا رجلاً هنا ورجلاً هناك.

ليس باستطاعتهم أن يدعموا الكوبيين في أفريقية ويدعمونا نحن في الوقت نفسه.. علينا أن نعلم ما نريد أن نفعل. وعلينا أن نتفحص جيداً خطين أو ثلاثة خطوط محتملة للعمل وأن نحصها بكل تفصيلاتها لنرى ما يمكن أن ينجم عنها من مشكلات..

وقد أعد نائب رئيسي السي أي إي، فيرنون وولترز التقويم الناتج للاجتماع:

علـى الرغم مـن أن التمرد سيستمر فـي التصاعـد إلا أن عصابات الحرب الشعبيـة ستبقى أضعف مـن أن تحقق انتصاراً عسكرياً طالما ظل دعمها محـدوداً بكميات «معتدلة» من مواد المساعدة وعناصر «المستشارين» الكوبيين والسوفييت.

فـي هذا الوضع، ستكون هذه العصابـات تحت ضغط متصاعد لقبول المساعدات الكوبية والسوفيتية علـى نطـاق أوسع، إضافة لعناصر «قتالية كوبية». ولسوف يكون مـن الصعوبة بمكان متزايد بالنسبة إلى القـادة الأفارقـة بالـذات الذين يسعـون الآن «للحد» من التدخـل السوفيتي والكوبـي أن يقاوموا مثل هذه الضغوط.

فـي اليـوم ذاته قال فورد لمجموعة مـن أعضاء مجلس الشيوخ: إنه مصمم علـى اتخاذ إجراء شديد ضد نتيجة كهذه.

غيـر أن إحساس الوكالـة بضرورة الاستعجال لم يشاركها الجميع فيه. فقـد عكس دونالد رامسفيلد، وزيـر الدفـاع الجديد، مـا كان عليه البنتاغون من حـذر تقليدي. وعلـى العكس من الفكـرة الشائعة بأن العسكـري يحب أن يكسب أسلحة، إلا أنه ينفر مـن استخدامها إلا في وجه أشد التحديات مباشرة للأمن الأمريكي، فإن الأهداف السياسية المحدودة تجعل العسكريين عصبيين لا سيما منذ حرب فيتنام.

وحيـن ينفر البنتاغون مـن أمر، يتشبث بموقفه مصـراً على النظر الكامل بـكل الخيارات مهما تكن واسعـة ومعقـدة إلى حد أن الرئيـس يجد نفسه مشوشاً غارقاً في ممارسـة مدرسية تقريباً، مما يزيد من شـدة حيرتـه. لقد عبر رامسفيلد عن موافقته على استراتيجيتنا، لكن مـا أزعجه، كل منها يتعلق بسلسلة مـن الافتراضـات السياسية. وقبل أن يكون بالإمـكان التخطيط لعمل عسكري، يتعيـن النظر ملياً في كل تعديل عسكري وسياسي، على حدّة وبالعلاقة مع التعديلات الأخرى كلها.

مثل هذه المهمة يحتمل أن تستهلك بقية الفترة الرئاسية لفورد، إن لم يكن عقداً من الزمن، ولا يمكن إنجازها إلا بالكاد ضمن الإطار الزمني المتعلق بالأخطار التي نسعى لمواجهتها.

ظل فورد هادئاً، رغم أنه يكون عادة تجاه نزعات أعوانه أكثر عنفاً من أن يدعها على هواه. والبنتاغون، الذي صار رامسفيلد حاكمه في 29 آذار، لم يكن بحاجة لأن يتوصل إلى توصية قبل رحلتي إلى أفريقية في نيسان، وليس هناك سوى مجموعة أولية من الاستنتاجات يمكنها أن تساعد الرئيس في حال الطوارئ:

لا أعتقد أننا بحاجة لقول ما سوف نفعله، لكنني أعتقد أن علينا أن نستعد لاتخاذ إجراء إيجابي ثم أنا لا أريد للشيوعيين أن يأخذوا فكرة بأننا لن نقوم بعمل عنيف وقاس.

فـي غضـون ذلك، أدت لنـا تسريبـات الصحف ولمـرة واحدة، خدمـة مفيدة من خلال لفـت انتباه كاسترو إلى أننا كنا جادين. ففي 26 آذار، صدرت الواشنطن بوست بعنوان عريض يقول: «البيت الأبيض والبنتاغـون يدرسـان إمكانية عمـل عسكري ضد كوبـا»[7]. وعادة يمكن لقصة كهـذه أن تغرق في ضجيج الخلفية العامة لواشنطن، لكن من المؤكد أنها كانت ستلفت انتباه هافانا.

فـي 22 نيسان وقبل أن أغادر إلى أفريقية، راجعـت مجموعة الأمن الخاصة التخطيط المحتمل الذي كنـا نناقشـه طيلـة الأسابيع الأربعة الماضيـة. ومرة ثانية، كانـت المبادئ حاضـرة. إذ كُرّس قدر كبير مـن الاجتمـاع لتلخيص مخابراتي شامـل قدمه مدير السي آي إي الجديد، جـورج بوش. جوهر تقدمته ـ المدعوم بتفاصيل داعمة كثيرة ـ تم تلخيصه بهذه الجملة البليغة: «تتكهن جماعة المخابرات بأن القوات الكوبية ستتدخل في روديسيا قبل نهاية 1976».

ورغـم أن فورد لم يفلح فـي استخلاص توصية محددة من البنتاغون، إلا أن رامسفيلد زود المجموعة الأمنيـة الخاصة بمجموعة كفـوءة وشاملة من الخيارات بست مراحل متدرجـة. في تلك الخطط أدرجت ضمن قائمة القوات المطلوبة والأخطار التي تتعلق بكل مرحلة. وفي حال التأزم، كانت تقدم مركّباً مفيداً من الخيارات المتاحة، رغم أن الرئيس سيواجه بالتأكيد خلافات مريرة قبل اتخاذه قراراً نهائياً.

فمع مغامرتنا بدخول إقليم لا خريطة له حتى ذلك الحين، كنا نبذل أقصى جهد لتكوين دعم محلي. وبين آذار وأيلول، 1976، التقيت أربع مرات بمجموعات من القادة الأمريكيين ـ الأفارقة، وعددهم ثلاثون تقريبـاً. لقد ساعدني وزير النقـل، وليم كولمان، وهو محام أمريكي من أصـل أفريقي متميز، في تحديد ماهيـة الإسهامات لكي نضمن أن كل جزء مهم من الخيار كان ممثلاً ويشارك في الاجتماعات أما د.ليون سوليفـان الذي كان رائـداً في العمل مع الشـركات الأمريكية لوضع قواعد تهدف لاختـراق نظام التمييز العنصـري فـي جنوب أفريقية، فقد قدم الكثير من النصح المفيـد لمساعدتنا في جسر الهوة مع جماعة السكان الأمريكيين ـ الأفارقة.

الاجتماعـات ذاتها كانـت عاطفية تماماً لأنها كانت المرة الأولى التـي يجتمع فيها زعماء الأمريكيين ـــ الأفارقـة بوزير الخارجية لاستشارتهم بصـورة منهجية وأخذ رأيهم. وهكذا، حتـى منتقد طويل العهد للإدارات الأمريكية التي خدمت فيها كالأب جيس جاكسون تعهد بتقديم دعمه:

إننـا نقـدر كل التقدير أنكم وافقتم على احترامنا. إذ ما مـن وزير خارجية آخر وافق على تقديم مثل هذا الاحترام للأمريكيين السود..

.. إننا ندعم السياسة الأفريقية التي باشرتموها، وعلى هذا الأساس، لكم كل دعمنا. فوزراء الخارجية الأخرون ما كانوا ليلتقوا بنا كما فعلت أنت.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك وجهات نظر شتى فيما يتعلق بالتكتيك، إلا أن زعماء الأمريكيين ـ الأفارقة كانوا داعمين جداً لاستراتيجيتنا العامة.

غير أن الكونغرس برهن على أنه أقل تقبلاً. ففي 18 آذار، التقيت بستة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ـ ومعظمهم من الجانب الليبرالي الذي كنا نقدر أن جلّ مصاعبنا ستأتي منه، إذا ما وقفنا في وجه أيّ تحرك عسكري كوبي آخر، فلم يصدر عنهم أي نقد يتعلق بنوايانا. كنا قد خططنا لأن تلقي الولايات المتحدة بثقلها كله خلف حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية وأن نعمل لتحقيق اختراقات في روديسيا وربما في ناميبيا في ذلك الصيف. لكن إذا ما تدخلت القوات الكوبية، قلت لهم، «فإننا قد لا نفعل شيئاً في روديسيا، لكن ربما يتعين علينا أن نفعل شيئاً ما هنا، بما في ذلك الضغط العسكري على كوبا».

ادعى السيناتور كلارك، وهو صاحب التعديلات التي منعت أي مواجهة أبعد للتحركات الكوبية في أنغولا، بأنه موافق على الاستراتيجية من حيث المبدأ. لكنه احتج بأن روديسيا ليست المكان الملائم لاتخاذ ذلك الموقف، لأنها ستجعلنا نتحالف مع حكومة الأقلية البيضاء هناك بزعامة إيان سميث.

وهكذا، كان تجنب هذا المأزق هو، بالطبع، السبب في تقديم الدعم الأمريكي لحكم الأغلبية. فأشرت إلى أننا إذا ما حيل بيننا وبين مقاومة التحركات العسكرية الكوبية والسوفيتية، «فإن ذلك سيؤدي إلى وجود دائم للكوبيين في أفريقية الجنوبية». لأنهم كانوا مضطرين للتدخل حيث يكون وضع المقاومة صعباً سياسياً.

بعدئذ أجمل همفري استنتاج أعضاء مجلس الشيوخ.

إن الشعب الأمريكي معني للغاية بكوبا، فاهتمامه ينصب أكثر على نصف الكرة الغربية هذا. وهناك موجة من الغضب في البلاد بسبب ما يفعله الكوبيون في أفريقية. وأعتقد أن أي شيء تفعله في هذا النصف من الكرة سيلقى التأييد، ومن الكونغرس. كما نعتقد أن التدخل في أفريقية قضية خاسرة.

الأسابيع التالية قضيتها وأنا ألخص سياستنا للجان الكونغرس وأتلقى الرد نفسه تقريباً: الرغبة بسياسة أكثر فعالية واهتمام بالتدخل الكوبي، النفور من مقاومته بالقوة. وهكذا وضعت أفريقية الجنوبية في حالة من الإنعاش الحاد انقساماتنا الوطنية مرة ثانية حين كانت تبذل محاولة للربط بين القوة والسياسة. لقد كان الليبراليون يسعون وراء حالة من «النيرفانا» (الاسترخاء السعيد) تجمع بين المبدأ والحد الأدنى من الخطر. ولسوء الحظ، كما قلت للسيناتور همفري، منذ أن استلم السوفييت والكوبيون زمام المبادرة، إنه من غير المحتمل أن يهجموا في الأمكنة الملائمة لنا. في الآن نفسه، كان المحافظون،

كما لاحظت في الخطاب الذي ألقيته في دلاس في 22 آذار، يدعون «لتفوق استراتيجي مع ممارسة تراجع إقليمي». فيما كان المحافظون الجدد أكثر اهتماماً بتشديد هجومهم الأيديولجي على فورد وأعوانه من اهتمامهم بالمشاركة في الصراع ضد الشيوعية حيث يحدث نزاع فعلاً.

لقد كان الوقت ذا أهمية. فالصراع المسلح كان قد بدأ في روديسيا عبر موزامبيق وزامبيا. والسي أي إي تتنبأ بتدخل كوبي وشيك. أي أن حرباً عنصرية خارج السيطرة بدت وكأنها على حافة الانفجار في أفريقية الجنوبية، فيما يتمتع الدور الكوبي ـ السوفيتي في صراعات التحرر في أفريقية باحتمال زيادته لعدم الاستقرار في أرجاء القارة كلها (وقد حدث هذا بالحقيقة بعد أن غادر فورد مكتب الرئاسة). كما أنها، ما إن ترجع القوات الكوبية إلى وطنها، حتى يمكن أن تتحول إلى عنصر بلبلة وزعزعة استقرار في السياسات العرقية لأمريكا اللاتينية كلها، كما أشار إلى ذلك رئيس فنزويلا وكولومبيا.

لكن كان على رحلة أفريقية أن تبت في ما إذا كان باستطاعتنا أن نرتقي بتطور يتسق مع قيمنا وأمننا على حد سواء أم لا. إثر ذلك، اتُّهم الرئيس بالبلادة السياسية لأنه فعل ذلك وربما لأنه لم يفهم تماماً ما كان يجري. كما واجه أيضاً العذر المألوف لتخلي الكونغرس الذي لم يكن قد استشاره بالشكل الملائم.

لم يفاجأ أحد بسياستنا الأفريقية. إذ كنا قد تكلمنا عن حكم الأغلبية بالنسبة لأفريقيا الجنوبية داخل حكومتنا الكونغرس والى القادة الأجانب طيلة أشهر. كما كنا قد أوضحنا نيتنا في ضمان حقوق الأقلية البيضاء في أي ترتيب دستوري جديد ينشأ عن مبادرتنا الأفريقية.

على أن الرئيس لم يناقش معي في يوم من الأيام حملة الانتخابات الأولية. رغم أنني كنت الوحيد الذي طرح مسألة الثمن السياسي لما كنا نهم باتخاذه في اجتماع المكتب البيضوي في 12 نيسان. فكان رد فورد هو من حثني على العمل بهذا المبدأ لا أن أكون تكتيكياً جداً:

كيسنجر: أنا ذاهب إلى أفريقية وأخطط لأن أتخذ موقفاً قوياً لصالح السود بالنسبة إلى جنوب أفريقية.

فورد: هذا تمام بالنسبة إلي.

كيسنجر: ستصب جنوب أفريقية عليك بعض نيران مدفعيتها بسبب ذلك. وأنا سأدعم إلغاء تعديلات بيرد (التي تستثني الكروم الروديسي من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة).

فورد: ذلك هو موقفنا. لكن يجب أن يكون بما يستحق، لا كتعديل لقانون آخر.

لكن ما كان وراء الصدمة من أسباب، هو أن فورد، حتى في سنة الانتخابات، لم يغير رأيه في الخدمة. ففورد، الذي دفعت الرئاسة إليه بفعل القدر، كرّس نفسه لأن يكون جديراً بمسؤوليات الرئاسة، وقد كان أكثر تواضعاً من أن يعتقد أن له الحق في أن يجعل المصلحة العامة ثانوية ملحقة بتطلعاته لإعادة انتخابه. إن السياسة الحديثة تزدري مثل هذه المواقف، لكن التاريخ ملزم بأن يكون أكثر تلطفاً ورفقاً بكثير.



أول زيارة إلى أفريقية

كان الهدف الأساسي من زيارتي الأولى إلى أفريقية هو إلقاء خطاب في لوساكا، زامبيا، يضع الولايات المتحدة مباشرة وراء حكم الأغلبية في جنوب أفريقية. إذ كنت سأقدم ليس إعلان مبادئ وحسب، بل برنامجاً للإنجاز. وقد كان التنسيق بين دول خط ـ الجبهة، ولا سيما تنزانيا وزامبيا، شرطاً لازماً من أجل الاستقلال النهائي الذي سيحمي حقوق الأقليات الأوروبية، كما كان لا بد من دعم منظمة الوحدة الأفريقية لعزل العملية الجارية عن أية ضغوط أو ابتزاز من قبل دول غير أفريقية. لهذا السبب، أدخلت عدداً مختلفاً من البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية في خط سيري ـ وبشكل محدد تنزانيا، وكينيا، وزامبيا، وزائير، وليبريا، والسنغال.

أنطوني كروسلاند ودور بريطانيا:

بدأت الرحلة في 24 نيسان 1976 في بريطانيا التي كنا نعتمد على خبرتها والتي كانت مأسهمتها أساسية من أجل نقل الحكم بهدوء إلى الأغلبية في روديسيا. ونظراً لأنه ما من دولة كانت قد اعترفت بالسلطة الروديسية برئاسة إيان سميث، فقد ظلت بريطانيا هي الحاكم الشرعي وكان عليها أن تشرف، ولو إشرافاً مؤقتاً، على انتقال الحكم إلى الأغلبية.

ولأن هارولد ويلسون كان قد استقال بشكل مفاجئ باعتباره رئيساً للوزراء دون تقديم أي تفسير حينذاك أو فيما بعد، فإن وزيراً جديداً للخارجية كان بانتظارنا. فقد حل جيمس كالاهان محل ويلسون في داونينغ ستريت رقم 10، وأصبح أنطوني كروسلاند هو وزير الخارجية. وقد كنا نعرف كالاهان ونثق به، أما كروسلاند فكان جديداً علينا تماماً.

كان طوني كروسلاند أحد مفكري حزب العمال الأساسيين. جلّ اهتمامه ينصبّ على القضايا الداخلية أو الاقتصادية، وكان قد تنافس على زعامة الحزب مع كالاهان ودونيس هيلي الذي بقي مستشار الخزانة. وكان موقف كروسلاند تجاه كالاهان لا يختلف عن موقف أدلاي ستيفنسون تجاه جون كنيدي ـ قلبياً، إذ لم يكن يستطيع أن يفهم لماذا يفضل الحزب رجل السياسة على رجل الفكر. كما لم يكن سعيداً لرفض كالاهان أن يسند إليه المنصب الوحيد غير منصب رئيس الوزراء الذي كان يتوق إليه حقاً ـ أي منصب

مستشـار الخزانـة. وإننـي أشك فـي أن كالاهان، في مواجهة اثنيـن من المفكريـن الموهوبين اللامعين اللذيـن كانـا ميالين للإصرار على وجهات نظرهما، وضع كروسلاند فـي نطاق غير مألوف بالنسبة إليه، أي وزارة الخارجيـة، وأبقـي هيلي، الذي كان يهوى فعلاً السياسة الخارجية، في وزارة الخزانة، وذلك كي يقطع الطريق على أية محاولة من قبلهما لتجاوز الحدود الخارجية للمعتقدات التقليدية.

ولقـد تبيـن أن تلـك طريقة فعالة للتعامل مـع منافسيه المحتمليـن.. إذ من غيـر أن يتحدى الحكمة التقليدية، التي ربما كان يميل لأن تكون أسلوبه في السياسة الخارجية، تابع هيلي أداءه المتماسك الشديد فـي وزارة الخزانة. فيما اكتشف كروسلانـد، الذي كان متجهماً ونافراً بشكل من الأشكال من عمله وزيراً للخارجيـة أول تعيينـه، لأنه كان يمتلك قدرات كبيرة في عمله. ثـم، بعد بضعة أسابيع، استطاع الاستمتاع بعمله وقد انغمس في ميدان غير مألوف لديه، وهو أن يخفف كثيراً من خيبة أمله الناجمة عن هزيمته في معركة الزعامة على الحزب.

مـع ذلك، وفي البداية، كانت فظاظة كروسلاند الواضحة ـ جنباً إلى جنب مع سلوكه المرتجل الفاتر - قـد أفادت في تحويله إلى «طفل الدبلوماسية المزعـج». إذ لم يبق الأمر سراً في أن نظام الدبلوماسية الدولية يزعجه. وبين أكثر الطقوس الدبلوماسية قدسية، هناك تقليد في أن أيَّ اجتماع دولي ـ لاسيما إن كان المشاركون فيه قلة ـ يجب أن يستغرق الوقت المخصص له. فإن لم يستغرقه فستعزو وسائل الإعلام ذلـك إلى الفشل. فيما يضطر من كانوا في الاجتماع لأن يقدموا الشروح والتفسيرات لإنهاء الاجتماع قبل أوانـه. لم يكن كروسلاند يملك صبراً حيال هذا الأمر وكان ينهي الاجتماع حالما يستنفد جدول الأعمال. وبفعلـه هذا، كان يستبق إنهاء الحوارات التي يتم تبادلها وقت الراحة والتي تعقب عادة النقاش الرسمي. هذه النقاشات غير الرسمية تفيد كطريقة لبناء الثقة من أجل اللحظات التي يمكن أن تتخذ بها القرارات تحت ضغط الأحداث.

استمر سلوك كروسلاند المتشامخ نوعاً ما إلى أن تلقى ترحيباً حاداً باستحقاق من زملائه في مجلس شمـال الأطلسـي بعد أن قـدم تقريراً لامعاً عـن زيارته إلى بكين. ثـم إن تحطُّم الجليـد، والتنسيق حول أفريقيـة وفّـر المناسبة. فعملنا أنا وكروسلاند معاً، كما عمل أركاننا، حـول موضوع روديسيا، وكأنهم في الحقيقة، فريق واحد.

لقـد استفـدت إلى حـد كبير من مقـدرة كروسلانـد التحليلية الفريـدة التي مكنته مـن التوصل إلى إسهامـات فكرية عديـدة قدمها إلى مبادراتنا العامـة. كما تكشف عن أن لديه حسّ دعابة غريباً. فلكي نبعـد عـن أنفسنا الأبّهية التي غالباً ما تصاحب مهنة الدبلوماسيـة. ابتكر كروسلاند لعبة كل طرف فيها بحسـب النقـاط في أي وقـت يرتكب الطرف الآخر فيـه حماقة ما. ولما كان هو الـذي وضع قواعد اللعبة وهـو الـذي يحسب النقاط فيها على حد سواء، فقد كان محكوماً علي أن أنغلب على الدوام. لقد اكتشفت،

مثلاً، أن قيمة نقاطي كانت 800، عندما سألت، في عشاء البيت الأبيض الذي أقيم للملكة إليزابيث في 7 تموز 1976، الأمير فيليب شريكته على الشماء (والتي لن أذكر اسمها) من أي ناحية من ألمانيا هو. لكن عندما ظهر كروسلاند في عشاء ملابسه ذات عقدة بيضاء، بملابس سهرة شبه رسمية وعقدة سوداء، كسبت فقط 200 نقطة.

واستعداداً لرحيلي من المشهد السياسي إثر الانتخابات الأمريكية الوشيكة، كان كروسلاند يصف 1976 بأنها سنته التعليمية في السياسة الخارجية. إذ ما إن غادرت المكتب حتى أعلن أن في نيته أن يظهر بوصفه القوة الرئيسية في صياغة سياسة الأطلسي الخارجية ـ جامعاً بذلك الدعابة الذكية في إطراء بروزي وهيمنتي المزعومة في الإلماح إلى أنني غير ضروري ويستغني عني. وللأسف، فقد سقط صريعاً إثر إصابته بسكتة دماغية، وذلك بعد بضعة أسابيع فقط من مغادرتي وزارة الخارجية. لقد كانت مأساة بالنسبة إلي: إذ خسرت صديقاً أقدره كل التقدير كما أن إنكلترا خسرت زعيماً سياسياً قديراً.

لكن هذا كله كان ما يزال سيأتي مستقبلاً. حين التقيت أنا وكروسلاند صباح 24 نيسان في محطة القوات الجوية الملكية في وادينغتون شمالي إنكلترا، قريباً من جمهور ناخبيه في غريمسبي. وكان قد اختار هذا الموقع تفادياً للانتقاد الذي كان قد تعرض له سلفه: أي أنني، كما زعموا، يمكن أن استدعي كالاهان إلى مطار هيثرو كي ألتقي به فترة وجيزة أثناء توقف الطائرة للتزود بالوقود. وهكذا، يرافقه المدير الدائم لمكتب الخارجية والسكرتير المساعد المسؤول عن شؤون أفريقية، باشر كروسلاند المهمة المؤلمة ولا شك ـ لمرحلة مؤقتة على الأقل ـ ألا وهي تسليم الولايات المتحدة الدور التقليدي لبريطانيا في قيادة أفريقية الجنوبية.

كانت النصيحة البريطانية هي أن أتجنب التشديد على جانب الحرب الباردة من جوانب مهمتي، لأن زعماء أفريقية لم يكن يعنيهم بصورة حصرية تقريباً إلا مشكلات أفريقية. حجة كروسلاند هي أن الحرب الباردة قد تكون ذات أهمية لخصومنا الأفريقيين، إن كان لها أية أهمية أصلاً، باعتبارها وبصورة أساسية فرصة لابتزازنا واللعب بنا مقابل السوفييت. أما مبادرة كالاهان بالنسبة إلى كروسلاند تلك التي جرت في 22 آذار حول حكم الأغلبية لروديسيا، فقد كان يرفضها إيان سميث لأن الاقتراح لم يأخذ بالحسبان، على نحو كاف، مصالح الأقلية البيضاء. ولقد فكرت أن المشكلة الكبرى هي، أن بريطانيا لم تعد تملك الموارد التي يمكنها أن توازن بين الفوائد والمضار الأساسية. وإذا كان لرحلتي أن تنجح في دفع سميث باتجاه حكم الأغلبية، فقد كان لا بد من إدخال بعض الضمانات للسكان الأوروبيين في حزمة الاتفاق النهائي. وقد أخبرت كروسلاند أننا كنا نأمل من بريطانيا أن تضع مسودة الوثائق الدستورية المناسبة وأن تشرف على أية جمعية تأسيسية نهائية.

جوموكنياتا: البركان الخامد:

لقد اخترنا كينيا محطةً أولى لنا في أفريقية لأنها بدت في تلك الأيام وكأنها أنموذج للكيفية التي يمكن أن يكون عليها حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقليات البيضاء. (لكن منذئذ، راحت السياسات الداخلية لكينيا تتطور في اتجاه قمعي أكثر وأكثر، رغم أن الضحايا الرئيسيين كانوا الخصوم الأفارقة للرئيس الإجباري). وقد كنا نأمل من رئيس كينيا الأسطوري، جوموكنياتا، أن يدعم سياستنا ضمن منظمة الوحدة الأفريقية.

جرى الاجتماع مع كنياتا في مقره الريفي في ناكورو (إذ نادراً ما كان يغامر بالذهاب ـ إلى نيروبي). وكان علينا أن نطير إلى هناك بطائرة صغيرة ذات محركين ـ وسيلة النقل غير المفضلة لدي. وحين قام الطيار بغوصة مفاجئة كي يتجنب سرب طيور، ازدادت في نظري سوءاً.

كان كنياتا، حين استقبلنا في قصره القرنفلي المزخرف بالجص، ينحت في تمثال مهيب، بسيمائه الأبنوسية المقطوعة كالحجر ولحيته الرمادية، هو الذي كان قد قضى معظم حياته السابقة في الخارج. ففي الثلاثينيات، كان يدرس في إنكلترا، ثم درس سنتين في جامعة موسكو، ليحصل أخيراً على درجة الدكتوراه في الأنتربولوجيا من كلية لندن للاقتصاد. أصبح كنياتا، لدى عودته إلى كينيا سنة 1946، ناشطاً في سياسة التحرير كما نظم حرب عصابات الماوماو. ومن 1953 إلى 1961 سجنته بريطانيا إلى أن جُرّ من زنزانته في السجن، شأنه شأن الكثير من قادة حرب العصابات، إلى قيادة بلاده.

لقد كان من الصعب تصور كنياتا الذي التقينا به، ببزته مزدوجة ـ الصدر وقوامه ذي الرفعة الملكية، على أنه هو نفسه اللندني: تبخرت عندما نقر نقرة خفيفة بمكّشة الذباب المصنوعة من شعر ـ الزرافة التي كان يحملها وهتف بالشعار الوطني الكيني (هارامبي) و(تلفظ هاراااااام ـ بيـ ـ ي) ـ وتعني «لنعمل كلنا معاً».

أحد الجوانب الخارقة للعادة للكفاح الأفريقي من أجل الاستقلال إنما هو الطبيعة المعكوسة للعلاقة التي غالباً ما تتطور بين المعاناة خلال الكفاح والاستعداد للمصالحة بعدئذ. لقد كان من الواضح أن كنياتا في حالة سلام مع نفسه، وكان قد صمم على العيش في انسجام مع الأهداف السابقة لكفاحه أثناء حرب العصابات التي غالباً ما كانت وحشية، مثلما سيتكشف نيلسون مانديلا، الشخص الأكثر أهمية، عما تكشف عنه بعد عشرين سنة. والحوار التالي يبين موقف كنياتا:

كيسنجر: لقد برهنت على أن لديك روح المصالحة والنبل الإنساني.

كنياتا: كنت أكره أن أكون عبداً. أردت أن أكون حراً ـ ولم أكن أكره بريطانيا.

كيسنجر: أنت معجب ببريطانيا الآن.

كنياتا: بعضهم قالوا إن كنياتا سيقطع رقابهم، لكن كل ما كنت أريده هو أن أكون حراً.

عندما انتقلنا إلى لب الموضوع، تبين أن كنياتا في تلك المرحلة من عمره، كان قد بلغ أوج طموحاته، وأن الصراعـات فـي أفريقيا الجنوبية كانت تهمه فقط لدواع رمزيـة. وهكذا، حين قدمت له ملخصاً عن خطابي حول حكم الأغلبية الذي كنت أنوي إلقاءه في لوساكا، كان رده فاتراً، ثم ما من حوار أعقب ذلك. إضافة إلى ذلك، وكما ذكر في المذكرة التي رفعناها عن حديثنا: «كان من الجلي أن كنياتا لم يكن يرغب بالسماح لوزير الخارجية (مونويا) واياكي في التحدث (عن قضايا أفريقية الجنوبية).

لقد تصرف كنياتا كما لو أن إسهامه في التضامن الأفريقي لم يكن يتطلب أكثر من الدعم المعنوي لكفاحـات التحرير السائدة والتي كانت تجري في القارة. وباعتباره خاض معركته دون مساعدة خارجية، فقـد كان يشعر، على ما يبـدو، بأن قوة المثال الذي ضربه هو كانت كافية. وهكذا، كان كنياتا، من جهته، يركـز علـى الحفاظ على ما كان قد صنـع. ولتلك الغاية لم يكـن يعتبر الصراعات فـي أفريقيا الجنوبية النائيـة ذات علاقـة به على نحو خاص. فالخطر الأكبر الذي يهدد بلده إنمـا كان، بالنسبة إليه، يأتي من الجيران الذين يسلحهم السوفييت، كالصومال مثلاً.

علـى أن المساعـدات الاقتصاديـة العسكريـة الأمريكية كانت مـن اهتمامات كنياتـا الرئيسية. «في الماضي كنت أنظر إلى أمريكا كشيء فظيع»، قال كنياتا، لكن بعد أن تعرف إلى البلاد، صار يقدر «كثيراً جـداً مـا كنتم تفعلونه لشعبكم. ثمة الكثير من الكينيين في أمريكا، في مدارسكم وفي أماكن أخرى، وهم يعـودون إلـى الوطن بتقارير جيـدة جداً عما شاهدوه. لكن لسـوء الحظ أن بعضهم يرفضـون العودة إلى الوطـن». لـم يكن هناك من شك في أن كنياتـا سيدعم في المنابر الأفريقية سياستنـا الخاصة بأفريقيا الجنوبية وذلك بسبب ضرورات كينيا الاستراتيجية كما فسرها لنا.

مـع تحول الاجتماع إلى تفاصيـل المساعدة الاقتصادية والعسكرية، غـدا كنياتا، وعلى نحو ملحوظ، نافـذ الصبر، لاسيما حين وصل إلى مسامعنا في قاعة الاجتماع صوت غير بعيد كثيراً لطبول تقرع. فعند تلك النقطة، وضع حداً للجلسة بدعوى أن «الكثير جداً من الكلام لا يفيد». ونظراً لأنه ما من كينيّ مستعد لأن يتكلم بعد أمر كهذا من رئيسه، فقد تلاشت المحادثة. ومن الواضح أن كنياتا كان يفكر أنه حان الوقت للوفـاء بالوعد الذي كان قد قطعه في بداية الاجتماع. «بعضـ الناس سألوني إن كنت أسمح لهم بأن يأتوا ليرقصوا لكم» قال الرجل: «وعندما ننتهي هنا سآخذكم لكي تروا الناس أنفسهم ورقصاتهم».

ذهبنا مع كنياتا إلى ساحة شبه دائرية، جوانبها الثلاثة محاطة بمدرج مكشوف، بعدئذ قادنا في طريق يـؤدي إلى كرسيين أشبه ـ بالعرش وُضعا تحت شرفة في النهاية المفتوحة هنا. ورغم بذلته الغربية، كان فـي كل ذرة منـه ذلك الزعيم القبلي الذي يضرب الذباب بمكشته ويهتف «هارامبي». عشرات الراقصين والراقصـات وعـدة آلاف من المتفرجين كانوا قد اجتمعوا. ألقى كنياتا خطاباً مدوياً داعياً إياي بعد ذلك

لكي أحذو حذوه، فاحتججت «لن يفهمني الحضور». فرد كنياتا «توجد بعض القبائل هنا لا تفهمني أنا أيضاً». لكنهم يتوقعون من الزعيم أن يلقي خطاباً بصوت عال. ولا أستطيع أن أتذكر عند هذه النقلة ما قلت. لكن من المؤكد أن ملاحظاتي لم تكن لتقدم إسهاماً دائماً للفكر السياسي.

بعد ذلك، راقبت نساء برؤوس حليقة يقدمن رقصة جواهر معقدة، فيما جعل محاربو الماساي، برماحهم اللماعة، شعوري بالأمان مهدداً وأعصابي متوترة. أخيراً شرع عشرات الأطفال المرتدين لثياب بلون العلم الوطني الكيني ينشدون «وادي النهر الاحمر» باللغة السواحلية. بعد حين، أصر كنياتا على أن ننضم أنا وهو إلى الراقصين والراقصات. لقد كان في وطنه، سمحاً مفعماً بالنبل والرفعة، فيما شعرت، من جهتي، وتصرفت ولا شك مثل فيل وجد نفسه في شرك، بين جماعة من الغزلان.

جوليوس نيريري وتنزانيا:

المفكر المتناقض

لم تتح لنا دار السلام، عاصمة تنزانيا ومحطتنا التالية، فرصة لمتع كهذه. فنيروبي ذات توجه ـ السوق ـ والواقعة على ارتفاع خمسة آلاف قدم، كانت باردة، ومزدحمة وشبه عصرية. أما دار السلام الاشتراكية والواقعة على مستوى سطح البحر فقد كانت حارة، وسخة وفقيرة. وفي كينيا، حيث كان السعي إلى التقدم يتم عبر الصداقة مع الولايات المتحدة، فإن الفريق الذي استقبلنا في المطار كان يضم نائب رئيس البلاد وثلاثة وزراء. أما في دار السلام، عاصمة البلاد الملتزمة بعدم الانحياز، فقد جاء لاستقبال الفريق الأمريكي نائب وزير الخارجية وجماعة من المتظاهرين المعفّرين بالتراب وهم يهتفون بشعارات العالم الثالث المعادية ـ لأمريكا.

ولكونه كان ملتزماً بكل احترام لقناعاته الاشتراكية، وأصدقائه الراديكاليين في العالم الثالث، فقد عمل الرئيس التنزاني جوليوس نيريري على ترتيب استقبال رسمي لم يكن أكثر حرارة. الدافع، على كل حال، كان يختلف كلياً عن دافع كنياتا. فنيريري، وهو مؤمن متزمت بالاشتراكية، كان في صميم قلبه، يشك شكاً عميقاً بالمجتمع الأمريكي والنوايا الأمريكية.

على المنابر الدولية، غالباً ما كان وزراء تنزانيا يهاجموننا بقسوة ولم يكن نيريري يُكنّ أيَّةَ صداقة للولايات المتحدة أو يعتبر أنها أولوية وطنية، بل كان يميل للتفكير بالعلاقات معنا على أنها شر لا بد منه. وفيما كان كنياتا يسعى لأن نقدم له المساعدة لحماية بلاده ولمساعدتها على الازدهار، كان نيريري يريد أن «يستعير قوتنا»، كما عبر لي بعد بضعة أشهر، للمساعدة في حمل الأغلبية إلى الحكم في أفريقية الجنوبية وإنهاء نفوذ الأقلية البيضاء بعد ذلك. كان كنياتا، وهو في ثمانيناته، يريد أن يحافظ على ثمار نضاله، أما نيريري وهو في ريعان قوته، فكان يرى نفسه ما يزال في خضم نضاله. «لم نخض حرب عصابات»، قال بطريقة ساخرة من نفسه: «لقد أقلقنا قليلاً ـ البريطانيين بالذات». بالنسبة إلى نيريري

كانت الولايات المتحدة سلاحاً ينبغي استخدامه لتسريع حركة التحرر. ومن أجل هذا، كان الرجل على أهبة الاستعداد لدفع بعض الثمن في تخفيف غلواء زملائه، وبنفور أكثر، لأن يمنح بعض الحقوق للأقليات البيضاء، بل بنفور أشد حتى لإنهاء المشاركة الكوبية في الصراع. لكن لا شيء من هذا بدّل حذر نيريري الأساسي من الولايات المتحدة ومن فكرة اقتصاد ـ السوق ذاتها:

لقد كان نيريري، الذكي والساحر، ذا تأثير في أفريقية لا يتناسب مع موارد بلاده، وهو ما يبرهن على أن القوة والنفوذ لا يمكن قياسهما بمقاييس مادية فقط. لقد كانت تنزانيا دولة مواجهة في الصراع على روديسيا، جنباً إلى جنب مع زامبيا، وبوستوانا وموزامبيق، المستقلة حديثاً. ولأن تنزانيا كانت غارقة في الصراع المسلح الذي كان دائراً في روديسيا ولأنه كان لنيريري الهيمنة الفكرية، فقد كان نيريري هو المفتاح لأي حل.

بيد أن فهم نيريري لما كان يشكل المصلحة المطلوبة، إنما كن يتوافق مع فهمنا توافقاً جزئياً فقط. إذ كنا نسعى لتحقيق تطور باتجاه حكم الأغلبية الذي ينهي نفوذ الاتحاد السوفيتي وكوبا ويوفر بعض الضمانات للأقليات البيضاء. كان نيريري قد رحب بضغوطنا لتفكيك الأنظمة البيضاء، لكنه كان يريد أيضاً أن نخفف من دورنا بعد ذلك إلى أدنى حد. أما استراتيجيتنا فكانت تقضي، إذا ما نجحت هذه الزيارة إلى دول المواجهة، بأن تعقبها مفاوضات مع الأنظمة البيضاء ـ إذا أردنا أن نتجنب القتال حتى النهاية، على أن يتضمن النقاش بعض الضمانات للأقليات الأوروبية. كان نيريري يرغب كل الرغبة في مناقشة المبدأ، تفسيره إلى أنه دفع تعويض للأوروبيين لدى رحيلهم النهائي. وبما أن حماية الأقليات السياسية لا يمكن إلا بالكاد أن تدعي شأناً خاصاً بالسياسة التنزانية، لم يكن بالأمر المفاجئ أن نيريري لم يكن خلاقاً ولا متحمساً حول موضوع حماية الأقليات البيضاء التي بقيت.

كثير من المعجبين الأمريكيين بنيريري كانوا يفكرون أنه هو وزملاؤه يجسدون القيم الأمريكية والتقاليد الليبرالية. وبالمقابل، كان نقاده الأمريكيون ينظرون إليه باعتباره الناطق باسم الأيديولوجية الشيوعية. والحقيقة، كلتا وجهتي النظر غير صحيحة. فنيريري كان رجلاً نسيج ذاته. فذلك المزيج الخاص به من البلاغة الليبرالية الغربية، والممارسة الاشتراكية، والاستقامة غير المتحيزة، والقبلية الأفريقية، إنما كان يقف وراءه، قبل كل شيء، رغبة عاطفية شديدة في تحرير قارّته من أصناف التفكير الغربي، التي تعد الماركسية واحدة منها. بكل تأكيد كانت أفكاره من صنعه وحده. ولقد جاريت رؤساء دول ـــ المواجهة بما فيه وعلى نحو خاص نيريري، لأنني كنت أنظر لهم وأعاملهم بكل جد. كنت ألتقي بهم بشروطهم الخاصة ولم أكن أعاملهم ـ كما كان يفعل الكثيرون جداً من المعجبين في الغرب ـ وفق امتدادات المفاهيم الغربية المسبقة.

في اجتماعنا الأول، دعاني نيريري، وهو رجل نحيل ضئيل، إلى مقره الخاص المتواضع، علامةَ شرف، ثم قدمني إلى أمه وعدد من أفراد أسرته. إنه رجل جميل وأنيق، عيناه تبرقان وحركاته رشيقة.

وبتمكنــه المزعــج نوعاً ما من اللغــة الإنكليزية (إذ كان قد ترجــم يوليوس قيصر إلــى السواحلية). كان باستطاعــة نيريري أن يكون محاوراً مغرياً. لكنه كان مفعمــاً أيضاً بعداء فولاذي. وقد أتيحت لي الفرصة لأن أرى هذيــن الجانبيــن كليهما خلال زياراتي الثــلاث إلى دار السلام، فقــد كان يفتخر بدوره المختار معلماً لشعبه، والسّمة المميزة للمعلم هي، بالطبع أنه يعرف أكثر من طلابه. وغالباً ما كان نيريري يضعنا نحــن الأمريكييــن ضمن طلابــه كما أن شعوره بأنه حامل ـــ رسالة تضم الدواعــي الأفريقية لإقامة حكم الحزب الواحد، كما سبق لي ووصفت ذلك، ولم يكن يرى أن هناك داعياً للاعتذار عن ذلك:

> إنهم ديموقراطيون للغاية في نصف الكرة ذاك (أمريكا اللاتينية).
>
> عليهــم أن يقولوا أشيــاء مختلفة سراً عما هي علناً هنا، لسنا ديموقراطيين هكذا. فنحن نقول الشيء ذاته علناً كما نقوله سراً.

كانــت الديموقراطيــة التي يدافع عنها هي تحــرر الأفارقة من حكم الأقلية البيضــاء، لا ديموقراطية الحكــم التعــددي ذي الأحزاب المتعــددة. جرت محادثتنا الأولــى في غرفة جلوس صغيــرة خانقة، حيث تكلمنــا مدة خمــس وسبعين دقيقة، ومع كل منا معاون فقط (كان معي بيتــر رودمان) وقد استغل نيريري المناسبة ليوجز نهجه:

نيريري: أيها السيد الوزير، نحن ممتنون كل الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لنا كي نلتقي بك، ولسوف نلتقــي ثانيــة هذه الليلة كمــا ستتاح لي الفرصــة لأن أقول ذلك بصورة رسميــة مع أصدقائي. إننــا نرحب كثيــراً جداً بفرصــة مناقشة مشكلاتنا معــك بشكل خاص، ثمــة مشكلات لدينا، تحرير القارة. أنتم تحتفلون بالذكرى المئوية الثانية لتحرركم، فيما نحن ما نزال على طريق التحريــر، إننا نحتفــل بذكرانا الرابعة عشــرة لتحررنا ـ تنزانيا وزنجبار. وفــي تشرين الأول ستحل الذكرى الخامسة عشرة. إذاً، بالحقيقة، ما تزال القارة قيد التحرر.

المشكلــة هي الاستعمار التقليدي كمــا هي الحال في روديسيا، أو مع صديقنــا (رئيس وزراء جنوب أفريقيــة) فورستر، العنصرية. ذلك هو وجعنا الكبيــر. إننا نعيش معه، نحاول التخلص منه، لكــن ليس باستطاعتنا ذلك دون مساعدة أو على الأقل تفهم القوى الكبرى. والتحرر، بالنسبة إلى قارة مثل أفريقية، ليس كافياً. إننا بحاجة إلى تنمية اقتصادية، وأعتقد أننا هنا في تنزانيا عالم رابع حقاً عندما يصنفوننا!...

كيسنجر: بأية مساعدة تفكر؟

نيريــري: المساعــدة في أفريقية الجنوبية ونحن سنشرح وجهة نظرنــا. إن الأشياء تتغير، إذ ما كنا نحتاجه سنة 75 قد لا نحتاجه الآن.. إننا نريد الضغط على النظام في روديسيا، نريد الضغط

علــى فورستــر بخصوص ناميبيا، وفي النهاية نريد تغييراً في جنــوب أفريقية. فليس بإمكاننا العيش وجنوب أفريقية على ما هي عليه.

أمــا بالنسبــة إلى ما يمكنكم فعله، فإن الأشياء التي نطلبها قد تكون كثيرة عليكم ضمن حدود النظام القديــم، إذ قد لا تكونــون قادرين على إعطائنا الأسلحة. لكن ما يمكنكــم أن تعطونا؟ نأمل أن تردوا على ذلك السؤال، ليس ضمن حدود قوتكم بل ضمن حدود نظامكم».

أحــد مقاييــس ذكاء نيريري إنمــا كان تحديده لكوابح سياستنا ليس من حيــث محدودية القوة بل من حيث الموانع الداخلية.

ورداً عليه، وصفت الاستراتيجية التي اقترحناها كي نتابع الخطوط التي أوجزتها في الفصل السابع. معنى هذا، كما شددت على ذلك، أننا كنا بحاجة لمساعدة جنوب أفريقيا. لذلك وبينما كنا ندين سياسة التمييز العنصري جهاراً نهاراً، فإننا نفصل بين حل مشكلات جنوب أفريقية ومشكلات نامبيا وروديسيا. فأجاب نيريري وهو يفكر ملياً:

جنــوب أفريقيــة أصعب، وأنا شخصياً غير متأكد من أن أفريقية منحت نفسها الكثير من التفكير. إن أفريقية تفهم قضية الاستعمار. لكنها لا تفهم تماماً مشكلة جنوب أفريقية ولم تفكر ملياً كيف تحلها.

لكــن بغض النظــر عن الاختلاف في ظروف جنوب أفريقية، ومهما تأخر الأمر. يجب أن يكون الهدف هو حكم الأغلبية.

بعضهــم يقولــون: إنها ليست كمشكلة روديسيــا نفسها، لكنها كذلــك. فقد يقول: سميــث لفورستر: «لحســن الحظ أنك أعلنت استقلالك سنة 1905 (1910) وأننــا فعلنا ذلك سنة 1965. وانه لأمر عرضي أن استقلالكم تم الاعتراف به أما استقلالنا فلا». ربما هو، لم يقل ذلك، لكنني على يقين من أن سميث، على الأقل، يفكر بقوله لفورستر.

ومــع إدراكنا بأن جنوب أفريقية هي الجوزة الأصعب كســراً، فإننا ما نزال نقول إن الهدف في جنوب أفريقية، كما في روديسيا، هو حكم الأغلبية.

قلــت لنيريــري إنني سألقي خطاباً في لوساكا لا يدعم حكم الأغلبية من حيث المبدأ وحسب، بل يضع برنامجاً لإنجازه. مع ذلك، فإن التنسيق بيننا مشروط شرطاً مطلقاً بألا يسمح للقوات الكوبية والمستشارين السوفييــت بالتدخل في الكفاح المسلح ضد روديسيا. ثــم هناك شرط آخر وهو أن لا تشكل وحدات حرب عصابــات خــارج سيطرة دول المواجهة، في أقاليمهم حيث يمكــن أن تنقلب بعدئذ إلى سلطات مركزية ـ كمــا هي حال منظمة التحريــر الفلسطينية في لبنــان، أو الفيتناميين الشماليين فــي المناطق الحدودية لكمبوديا. رد نيريري بأنه لم يكن يريد أياً من القوى الكبرى أن تحشر نفسها في أفريقية تحت أي غطاء:

«فحين تعمل إحدى هذه القوى، ستعمل الأخرى». ثم أجل المزيد من النقاش إلى اليوم التالي حين ينضم إلينا وزراؤه الرئيسيون في اجتماع آخر. ذلك اليوم، 26 نيسان، بدأ بعرض ملعب رياضي احتفالاً بالذكرى الثانية عشرة للحدث الذي تشكلت فيه تنزانيا، أي بالتحديد اتحاد طنجنيقا مع زنجبار، وهي جزيرة قريبة تماماً من الشاطئ كانت تاريخياً قاعدة للتجارة وللغزاة العرب وكانت ما تزال تحتفظ بعدد كبير من السكان العرب. لقد شكك دارسو الشؤون الأفريقية بعفوية هذا الاتحاد أو التزامه بمبادئ حكم الأغلبية. لكن في ذلك الصباح الرطب الحار، كانت الوحدة هي الكلمة المهيمنة على الجو كله.

جلست أنا ونيريري في مقصورة الرئاسة، وكان يبدو بارداً وأنيقاً في بزة رمادية خفيفة مبطّنة بالمعدن، فشعرت بالحرج وعدم الراحة في بزتي الزرقاء، بزة الدبلوماسي المقلمة تقليماً رفيعاً. ولقد عكس العرض شيئاً من التدريب الذي كان يتلقاه الشخص التنزاني في ألمانيا الشرقية الشيوعية - لكن كانت تعوزه الدقة بشكل من الأشكال، فتعليم الجيش على مشية الإوزة كان من الواضح أنه تم حين كان الجنود يلبسون أحذية من طراز ـ بروسي، بينما هم في يوم العرض يلبسون أحذية محلية: صنادل أفريقية، والنتيجة هي أن الحذاء كان بين الحين والحين يخرج من القدم ويطير في الهواء، مما يجبر الجندي التعيس الحظ على المتابعة وهو حاف بقية الطريق.

بعد العرض، جمع نيريري مجموعة أكبر من مجموعة الغداء. وبإنكليزية جميلة الإيقاع، شرح لأعوانه النقاط التي كان قد شرحها المساء السابق في منزله، مع تأكيد خاص على اهتمامي بشأن التدخل الكوبي والسوفيتي، ثم قال نيريري إنه سيبذل ما في وسعه لمنع انتشار الجنود الكوبيين في موزامبيق ـ البلاد الوحيدة في أفريقية الجنوبية التي يمكن من وجهة نظره أن تستقبلهم. كما قال: إنه سيعمل على انسحابها من أنغولا، فتواجد قوة عظمى، من أية جهة كانت، أمر غير مُرحّب به في أفريقية الجنوبية. والحقيقة أن نيريري كان يخشى تواطؤ القوى العظمى بقدر ما كان يخشى صراعها، وكانت قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في كانون الثاني 1976 قد تناولت القضية بالبحث. فعلى الصعيد الرسمي كانت القضية هي ما إذا كان ينبغي الاعتراف بحكومة لاوندا التي تدعمها كوبا والاتحاد السوفيتي أم لا، وذلك بعد شهر من منع «تعديلات طوني» تقديم أية مساعدة أمريكية لخصومها. نتيجة التصويت كانت عقدة الثلاثة والعشرين مقابل ثلاثة وعشرين. «لم تكن تلك أصواتاً أفريقية» قال نيريري : «بل كان هناك ثلاثة وعشرون صوتاً لصالح الولايات المتحدة وثلاثة وعشرون صوتاً لصالح الاتحاد السوفيتي.. ولا بلد ولاأحد صوّت لصالح أفريقية».

باختصار، أعلن نيريري أنه سيدعم الضمانات الدستورية لأولئك الأوربيين الذين يختارون البقاء، كما سيدعم المساعدة في إعادة التّوضع بالنسبة إلى أولئك الذين يرغبون في الرحيل، مع توضيحه بكل جلاء أنه يفضل إعادة التوضع، وأنه ما إن يقبل سميث مبدأ حكم الأغلبية حتى يقوم نيريري بتسليم

«حركة التحرر» إلى مؤتمر، ويدعم وقف ـ إطلاق النار، وينظر في جعل الإمدادات الموجهة إلى حركة التحرر التي تمر عبر هيئات دول المواجهة وليس مباشرة إلى وحدات حرب العصابات، وبالتالي تخفيض نطاق التدخل الخارجي. كما عرض نيريري، علامةً على حسن النية، أن يأتي بوزراء دول المواجهة، بما فيهم الموزامبيي، ليلتقوا بي بغية مراجعة الاستراتيجيات المتوازية الممكنة ومناقشتها، على أن يجري هذا في نهاية رحلتي الأفريقية، أي بعد عشرة أيام، حين أعود في طريقي إلى نيروبي كي أخاطب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية.

لقد كان نيريري مفتاح دول المواجهة، كما كان يشكل الجسر بين المعتدلين مثل رئيس زامبيا كنيث كاوندا ورئيس بوتسوا ناسيريتس خاماً من جهة، وبين المتطرفين مثل ساموراماتشيل وأغوستينونيتو في المستعمرتين البرتغاليتين السابقتين: موزامبيق وأنغولا، من جهة أخرى. فقلت في تقريري إلى فورد:

ليس لدي أوهام: فهو سيظل معارضاً إيديولوجياً ولسوف يراقب أعمالنا في المستقبل بصراحة شديدة. من جهة أخرى، لديه بالتأكيد تفهُّم أفضل لدوافعنا ونوايانا: كما يرى الفرصة المتاحة لأعمال متوازية، وهو ذكي إلى حد كاف لأن يأخذ بحسبانه نقاطي المتعلقة بالرأي العام الأمريكي، كما يفهم أن من مصلحته الخاصة أن ييسر المسائل لنا. ولسوف يستخدم نفوذه الكبير لدى الآخرين في قضايا أفريقية الجنوبية.

كنيث كاوندا: المعتدل النظري:

لزامبيا خط حدودي طويل مع روديسيا واقتصاد البلدين مترابطان كل الترابط. والحقيقة أن زامبيا، قبل الاستقلال، كانت تدعى روديسيا الشمالية، وكان استخراج النحاس، وهي صناعة زامبيا الأساسية، مرتهناً بنزوات جارتها لأن طرق شحنها الرئيسية ومواصلاتها مع العالم الخارجي تمر عبر روديسيا. فإذا اشتد الصراع المسلح، كانت زامبيا تجد نفسها ملأى بجيوش حرب العصابات المتنامية. وعلى الرغم من تطمينات نيريري النابعة من حسن - النية، لم يكن باستطاعته لا هو ولا كاوندا، بالنتيجة، أن يتحكما أو يسيطرا على هؤلاء الضيوف، الذين يمكن لقوتهم في المستقبل أن تتفوق على قوة الجيشين الزامبي والتنزاني معاً.

بل إن كاوندا لم يكن يريد ما يدعى بالقوات الخارجية (التي قادها في النهاية روبرت موغابي) أن تسيطر على روديسيا. إذ كان يخشى من أن تؤثر عنصريتها في زامبيا كما يخشى من ارتباطاتها المحتملة مع البلدان الشيوعية. سنة 1975، وبسبب الضغوط الكبيرة وحدها تلك التي مارسها عليه جيرانه، اقتنع بأن يوافق على تصعيد الكفاح المسلح. ورغم براعتهما في لعب دور القوة العظمى واحدهما تجاه الآخر، فإن كاوندا ـ بالمقارنة مع نيريري ـ كان يشعر بوضوح أنه أكثر راحة مع الغرب. ذلك أن الطموح لتلميع صورته أمام العالم الثالث كان من الممكن أن يقوده إلى مواجهة كلامية متطرفة مع الولايات المتحدة،

لكن في نهاية المطاف، كنا نعلم أن انفجاراته بين الحين والحين لم تكن تعني أكثر من سعيه لدور قيادي ولا علاقة لها بقناعات أيديولوجية.

كان كاوندا، الطويل والمتين البنيان، شخصية آسرة. فهو، بشعره الأبيض، وعينيه البراقتين، وابتسامته الجاهزة كان ينضح سلطته، وهو، بتحصيله العلمي الذي يعادل شهادة ثانوية فقط. رغم أنه عالي الذكاء، لم يكن باستطاعته أن ينافس الهبّات البلاغية التي كان يقوم بها جوليوس نيريري، غير أن قوة كاوندا كانت تكمن في نزعته العملية وفطرته السليمة. إذ كان الزعيم الأفريقي الأول الذي يفاوض إيان سميث وفيما بعد رئيس وزراء جنوبي أفريقية فورستر.

كان كاوندا يعتمد على الولايات المتحدة للسيطرة على أزمة أفريقية الجنوبية، وبصورة خاصة، للمناورة بصديقه جيوشوا نكومو كي يلعب الدور القيادي في روديسيا وفق شروط حكم معتدل. المشكلة هي أن «المقاومة الخارجية» التابعة لموغابي كان في يدها معظم الأسلحة. كما كانت تعوق نكومو أصوله القبلية. فهو، كونه متحدراً من النديبيل، أحد فروع الزولو، كان ينتسب إلى السلالة التي تضم ثلث السكان روديسيا كحد أقصى، فيما تتكون المقاومة الخارجية «بشكل أساسي من قبيلة الشونا المهيمنة».

تلك التعقيدات جرّت كاوندا إلى مناورات معقدة خصّص فيها للولايات المتحدة، دور «الكائن الخارق الذي يصنع العجائب»، إذ كان كوندا يريدُ أن نوصل الأمور إلى النتيجة المفضلة لديه، دون إجباره على أن يدفعها إلى الأمام بنفسه مع السماح له بين الحين والحين بالتخلي عما كان هو نفسه قد أوصى به. لقد ظل على اتصال معنا من خلال عدد من المبعوثين، أهمهم هو، مارك تشونا الذي سبق وذكرته. العائق الذي كان قائماً هو أنه إذا لم تقنع الخطة المقترحة، في النهاية، رؤساء دول المواجهة الآخرين، فمن المحتمل تماماً أن ينضم كاوندا إلى إجماع الرأي الأفريقي ويتركنا هكذا مكشوفين. إنه الثمن الذي كنا نرغب في أن نغامر من أجله عادة، مقابل اعتدال كاوندا، وفطرته السليمة، وشعوره الودي المستمر.

بمثل هذه المشكلات العملية الكثيرة التي تواجه كاوندا، وجه الرجل اجتماعنا «باتجاه قضايا ميدانية، ومنها مسألة كيفية توجيه الضغوط إلى روديسيا وتأمين دعم فورستر. فتبين أن كثيراً من الاقتراحات - التي تقدم بها كاوندا كنت قد ضمنتها مسبقاً في خطابي الذي كان مخططاً له وقت الغداء. كما برهن أنه أقل حقداً وضغينة فيما يتعلق بحقوق الأقليات الأوروبية من نيريري:

لم يقل الزعماء الأفارقة يوماً من الأيام إنهم سيتعقّبون أحداً. فكلنا أفارقة، وللبيض في جنوب أفريقية حقهم في العيش في بلادهم ذاتها. لكن قضية أفريقية الجنوبية هي قضية حياة وموت. أما بالنسبة إليك، أيها السيد الوزير، فالمسألة الخاصة بقرارك هي مالذي تريد أن تفعله كي تجعل الحياة أكثر معنى بالنسبة إلى الجميع. على أن قرارك بالمجيء إلى هنا يبين أنك ترغب في إيجاد حلول لمشكلات أفريقيا الجنوبية.

أحـد اهتمامـات كاوندا الرئيسية كان في أن أتكلم إلى جيوشـوا نكومو. ومن ثم أنقل الدعم الأمريكي لهـذا القائـد الذي كان كاوندا توّاقاً لأن يراه يمسك بزمام الحكـم الروديسي. بيد أن كاوندا لم يكن يريد أن يفهم بأنه هو الذي رتب الاجتماع. لذلك دعوت نكومو لزيارتي في فندقي، كما أرسلت دعوات أيضاً إلى زعمـاء المقاومة الروديسية الآخرين. ولأنهم لم يكونوا يريدون أن يبدو كاوندا وكأنه راعي حركة التحرر الروديسية بكاملها، فقد رفضوا المجيء إلى لوساكا عارضين عليّ أن يلتقوا بي في واشنطن.

كان لنكومـو، وهو رجل كالجبـل طويل وذو وزن ثقيل جداً، جذع بدا وكأنه يتمدد حين يواجه إحباطات سياسيـة، لكـن في تلك المناسبـة وذلك الظرف، بدا معقـولاً وتحت السيطرة. ولعل هـذا كان لأننا نعقد اجتماعـاً في أقصى حـدود تطلعاته. فمع انشغال الولايات المتحدة، وتوجـه كاوندا الحسن، وعدم توصل المقاومـة الخارجيـة إلى التنظيـم الكامل بعد، كان باستطاعـة كاوندا أن يأمل بوراثـة السلطة ـ شريطة أن يتـم نقـل الحكم إلى الأغلبية بسرعـة تامة. ذلك أنه إذا ما تطورت حرب عصابـات حقيقية، فإنه من المحتمـل أن يصبح «الصبية ذوو البنادق»، كمـا كان نيريري يدعوهم، هم المهينين. لقد أوجزت لنكومو مجمل خطابي القادم، فأكد لي أن هنـاك مكاناً آمناً للبيض في زمبابوي وفق حل يتم التفاوض عليه.

غالبـاً مـا تتكشف أحداث طال ـ توقعها، لاسيما حين يتـم التركيز على عمل مفرد كخطاب مثلاً، عن أنهـا ليسـت أحداث ذروة. غير أن هذا لم يكن هي الحـال فيما يتعلق بخطابي في لوساكا. فتأثير الولايات المتحـدة، ممثلـة بشخص وزير خارجيتها، وهـي تلقي بثقلها الدبلوماسي كله خلـف برنامج محدد لحكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية، كان مثيراً.

أمـا الإطـار الذي ألقي فيه الخطاب فلـم يكن يضاهي المدى الذي كان في نيتنا التوصـل إليه. لقد ألقي في غـداء خاص تقريباً، رتبـه كاوندا ولم يحضـره أكثر من خمسين شخصـاً جلسوا حول طاولـة طويلة جداً. ومن الواضح أن كاوندا رتبها على هذا النحو بحيث لا يفقد الكثير من ماء الوجه إن لم أقدم ما كنا قد تواعدنا عليه.

فـي نهايـة الصالة وضعت منصـة، فيما كان رجال الإعـلام، الأمريكيون والمحليـون على حد سواء، يفوقـون الضيوف النظاميين عـدداً. وعلى الرغم من أن كاوندا قدمني بكثير مـن التهذيب، فإن الكلمات التـي استخدمها نقلت المفردات المعيارية للعالم الثالث المفعمة بانتقـاد القوى العظمى وشرورها. لكن ما إن شرعت في الكلام حتى طرأ على سلوكه تغير مثير. فقد تتبع كلماتي بانتباه شديد، ثم بدأت الدموع تنهمـر على وجنتيه. وحين انتهيت، هب كاوندا يعانقني قائـلاً: «بعضنا كان مشحوناً عاطفياً وأنت تتكلم. إذ لم يكن باستطاعتنا أن نصدق أن هذا هو وزير الخارجية القادم من واشنطن».

لقـد قدمـت في خطابي برنامجاً من عشر ـ نقاط يلتزم التزامـاً مباشراً بحكم الأغلبية في روديسيا. وقد حثّيت جنوب أفريقيا على تحديد موعد أخير ثابت ومبكر لمنح ناميبيا حق تقرير ـ المصير. وناميبيا هي الإقليم الذي وضع تحت حمايتها سابقاً.

كمـا دعوت، بعد إدانتي لسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، إلى ارتقاء «واضح» ضمن فترة زمنيـة «معقولة» باتجاه المساواة وحقوق الإنسان الأساسية. لكنني أشرت أيضاً إلى استعداد أمريكا لمنح جنوب أفريقية الوقت لإنجاز هذه التحولات الهامة جداً، طالما كان واضحاً «تكريسه لأفريقيا» من خلال ما يقدم من عون للتوصل إلى حكم الأغلبية في روديسيا. ذلك، ببساطة كان يعني ممارسة الضغط على نظام إيـان سميـث. إذ أضفت «واننا على يقين من أنه سينظر إلى هذا بكل إيجابية من قبل المجموعة الدولية، وكذلـك من قبل بقية أفريقية. أخيـراً اقترحت ضمانات لحماية حقوق الأقلية بعـد الاستقلال عارضاً أن نكرس بعض المساعدة الاقتصادية الأمريكية الموعودة لأفريقيا الجنوبية من أجل هذه الغاية»[1].

وتلخص الموقف الأمريكي الجديد الفقرة الإجمالية التالية:

مـا تحتاجه أفريقية الآن مـن الولايات المتحدة ليس الوعـود الفائضة أو التعابيـر العاطفية عن الود والرضا. بل إن ما تحتاجه هو برنامج محسوس ملموس، سعيت لأن أقدمه اليوم، لذا، دعونا نباشر العمل. دعونـا نوجه أعيننا باتجـاه أهدافنا العظيمة - الاستقلال الوطني، التنميـة الاقتصادية، العدالة العرقية - وهي الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل المشترك...

وهكـذا، دعونا نقـل: إن على الشعبين الأسود والأبيض أن يعملا معاً، كي يتوصلا في هذه القارة، التي عانـت الكثيـر الكثير وشهدت من الجور الكثيـر الكثير، إلى عهد جديد من السـلام والرفاهية، والكرامة الإنسانية »[2].

وكما تبين، كان لخطاب لوساكا أثر مباشر ومثير في الولايات المتحدة إذ كنت قد تركت واشنطن في 23 نيسان، وكان خطاب لوساكا سيلقى في 27 منه، وفي 1 أيار، كان فورد، وهو في خضم حملته الانتخابية المريـرة ضد رونالد ريغان، سيهزم هزيمة كارثية في الانتخابـات الأولية للحزب الجمهوري في تكساس. نتيجة لذلك، زعم بعض الخبراء والسياسيين أن دعمنا لحكم الأغلبية، ـ الذي فسره الناس على أنه تخلٍ عـن السـكان البيض في جنوب أفريقية ـ هو الذي حوّل اندحار فـورد المحتمل إلى طامة كبرى. وقد توزع اللوم بين تهوري المزعوم وبلادة فورد السياسية.

ففـي اجتماع مع الرئيس، ذكر مساعد زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ، السيناتور روبرت غريفن مـن متشيغـان، أن الزعيم الجمهوري «يقترح أن على الوزير كيسنجر أن يولـي». أما زعيم الجمهوريين في المجلـس النيابـي، جون رودس من أريزونا، فقد وجد أن رحلة أفريقيـة سيئة ـ التوقيت، مضيفاً أن «هنري كيسنجـر، في رأيي، كان وما يزال وزيراً رائعاً للخارجية». بل الأكثر من ذلك أنه أعلن أن «إحدى العلامات الحقيقيـة لعظمتـه هي أنه سيعرف متـى يكون قد تجمع لديه ما يكفي من الكلابـات والندوب بحيث لا يعد باستطاعته أن يكون وزيراً فعّالاً للخارجية». (ثم قال ناطق فيما بعد إن رودس لم يكن يعني بتلك الملاحظة الأخيـرة الإشارة إلى أنـه يوصي بمسار كهذا ـ وبالتالي يكرر الوكزة مرة ثانية). وعلى نحو موجز أقل نوعاً

ما، فإن الجمهوري روبرت ميشيل من إلينوي، وهو مساعد زعيم الجمهوريين في مجلس النواب، اقترح أنه ينبغي «تكميمي» (3). على أن سياستنا الأفريقية لم تكن بالمفاجئة لنقادنا في الداخل. إذ كنا نتكلم عنها ضمن عناصر الحكم، إلى الكونغرس، والزعماء الأجانب وفي مؤتمرات الإعلام منذ الانهيار الذي حدث في أنغولا في كانون الأول على الأقل، كما سبق ولخصت ذلك في الفصول الأولى. كذلك كنا قد أوضحنا نيتنا أيضاً في أن نوفر الضمانة لحقوق الأقلية البيضاء في أي ترتيب دستوري جديد ينبثق من مبادرتنا الأفريقية. رغم ذلك، فقد سببت سياستنا العملية، بما اتصفت به من حسم وقوة اكتساح، المفاجأة.

لقد أوجزت، في تقرير أرسلته إلى سكوكرفت، استراتيجيتنا على أمل أن ينتفع بها المحافظون الشموسون:

«إننا نقايض دعمنا الدبلوماسي بعدم السماح للكوبيين والسوفييت بالتدخل (انظر تقرير حول زامبيا إلى الرئيس). إننا، بتأكيدنا على الوحدة الأفريقية، نستطيع مقاومة التدخل السوفيتي والكوبي أو الأطراف الداعمة. وبإيجاز، فإن مقارنة المسألة في الخطاب يمنحنا موطئ قدم كي نمنع قيام أنغولا جديدة في المستقبل ـ وهو الاحتمال الوحيد الممكن فقط في الظروف الراهنة».

في اليوم التالي، حصل نقادي على ما كانوا يتمنونه تقريباً عندما ذهبت أنا وفريقي إلى ليفينغستون لنلقي نظرة على شلالات فكتوريا الرائعة، أعلى شلالات العالم، تبع إثر جولة في القارب في نهر زامبيزي، تم ترتيبها جزئياً لأن وليم سكرانتون سفيرنا إلى الأمم المتحدة، كان قد ذكر في تقرير له أنه رأى تسعة عشر فرس نهر في آخر زيارة له. عندما وصلنا إلى رصيف النزول وجدنا أن قارب النزهة المألوف ـ والذي يفترض أنه واسع ـ قد تحطم. فيما كان القارب البديل يتسع لسبعة عشر شخصاً فقط، وغير لائق بتاتاً بفريق وزير خارجية أن يقوم برحلة في بلد أجنبي. لكن في ذلك الوقت، كان الرسميون الزامبيون وكذلك عناصر السفارة والأفراد الآخرون الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ضروريين ولا بد منهم، قد حشروا أنفسهم فبلغ العدد الإجمالي على ظهر القارب خمسة وعشرين شخصاً.

بعد الإقلاع مباشرة بدأنا نغوص في الماء، فقد ارتفع المستوى على نحو ينذر بالخطر إلى حد ما، نظراً لأن أسطول الأمان الصغير المرافق لنا وكذلك زوارق وسائل الإعلام كلها كانت تئزّ حولنا مما أدى إلى ارتفاع أمواج كبيرة نوعاً ما. وعند إحدى النقاط، بدأ المحرك يفرقع طارحاً احتمالين: إما أن ننهي تحركنا باتجاه الشلالات الرائعة التي كنا قد أبدينا إعجابنا الشديد لها لتونا من مكاننا الأمين على البر، وإما أن نواجه نهر الزامبيزي المليء بالتماسيح. لحسن الحظ ما من كارثة منهما حدثت، لكن حتى ذلك الحين لم نكن قد رأينا أيّ فرس نهر أيضاً، فعرض أحد الصحفيين، على سبيل المساعدة، أن يضفي لمسة إيجابية على القصة مقترحاً أنه سيذكر في تقريره، أنه رأى تسع عشرة فرس نهر أقل من العدد الذي رآه السفير سكرانتون.

أمـا رد فعـل موسكو على رحلتي إلى أفريقية فقد برهنت علـى أن السوفييت فهموا استراتيجيتنا على نحـو أفضـل مما فهمها نقادنا فـي الداخل. فالهدف الرئيسـي لرحلتي، بحسب البرافدا، هـو «أن أحاول عرقلـة تقوية سلطة الاتحـاد السوفيتي وكوبا في أفريقية»، وقد أدان معلق إذاعة موسكو اقتراحي بأن على حـركات التحـرر «أن تعتمد علـى جهدها الخاص دون أن تطلـب المساعدة من البلـدان الأخرى»، لكونها «تتناقض تناقضاً كاملاً مع مبادئ دعم الحرية واستقلال الأمم جميعاً».

بخطابـي فـي لوساكا، كانـت استراتيجيتنا الأفريقية تأتـي في المكان المناسـب. أولاً، اتفاق مع دول المواجهـة علـى استراتيجية شاملـة بخصوص أفريقية الجنوبيـة، بعدئذ زيارة إلى بعض بلدان أفريقية الوسطى والغربية لطمأنتها حول نفوذ أمريكا الباقي، وتأمين دعمها المنابر الأفريقية، وأخيراً العودة إلى نيروبـي لحضور اجتماع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغية وضع النمو الاقتصادي الأفريقي في السياق العالمي وتقديم برنامج تنمية لعموم أفريقية يتجاوز الأزمة المباشرة.

موبوتو: الحليف المثير للجدل:

على الرغم من أن كل محطة من محطات رحلتي كانت تترك أثراً بارزاً، لكن بعد لوساكا، كنت ممزقاً بيـن أحاسيـس مفاجئة مختلفة: هل علي أن أعود إلى الوطن كـي أمد يد العون إلى الرئيس المحاصر وهو يخوض معركتـه الداخليـة التي جعلها خطابي فـي لوساكا أصعب كثيـراً أم لا؟ كنت أعلـم أن مستشاري فـورد سعداء تماماً في أن أبقى في أفريقية أسبوعاً آخـر، نظراً لأنني قد صرت دريئة السياسة الخارجية الرئيسيـة في حملة ريغان، دون الاهتمام بأن أحد الأهداف الرئيسية للرحلة كان إيجاد قاعدة يمكن منها مقاومة انتشار الشيوعية في أفريقية.

وهكذا، وجدت نفسي، وذهني في واشنطن، مساء 28 نيسان 1976، في مطار كينشاسا، أستمع، يحيط بي عشرات الراقصين والراقصات المتثنين والمتثنيات على شرفي، إلى طبول التوم ـ توم العملاقة وهي تقـرع إيقاعـاً لا بد أن أصداءه كانت تتردد على بعد عشرين ميلاً مـن العاصمة. هناك كان في استقبالي وزير الخارجية نغوزا كارل ـ أي ـ بوند الذي سبق والتقيت به قبل شهرين في واشنطن عندما اتصل بفورد كي يعبر عن الاهتمامات الزائيرية بما ستتوصل إليه الأزمة الأنغولية.

كانت حياة نغوزا المهنية تغطي الطيف الكامل للتقلبات التي مرت بها السياسة الزائيرية، فهو، الذكي إلـى درجة عالية والقاسـي إلى حد متطرف، وصف نفسه، ونحن نتناول الإفطـار في 29 نيسان، بأنه أحد أفـراد قبيلة تنتشر في كل من زائيـر وزامبيا، وأنغولا، وأن زعيم القبيلة هو، في الحقيقة، عمه. أما ما إذا كان وزير للخارجية بقاعدة نفوذ واسعة كهذه خطراً جداً على موبوتو أم لا، أو ما إذا كان هناك سبب آخر، فإنـه لـم تمض سنتان على الأحداث المذكورة هنا حتى أُتهم نغـوزا بالخيانة العظمى. وقد حكم بالإعدام وألقي في السجن ـ الذي هو عملياً ثقب في الأرض ـ بانتظار إعدامه. غير أن توسط شميدت، وجيسكار،

وكالاهان، وأنا نفسي، وآخرين ممن عملوا مع نغوزا. دفع موبوتو لأن يعفو عن وزير خارجيته، على أن هناك احتمالاً آخر وهو أن العملية كلها كانت مخططة بهدف وحيد: تعليم نغوزا من هو الرئيس في زائير.

بعد أكثر من سنتين، أعاد موبوتو تعيين نغوزا وزيراً للخارجية وحين زار الاثنان المتصالحان حديثاً نيويورك، تناولت الإفطار معهما في جو من المودة المتبادلة الملأى بالعواطف. لكن لم تمر ثلاث سنوات أخرى، حتى عزل نغوزا من منصبه وحكم مرة أخرى، بالإعدام. غير أنه هذه المرة كان حصيفاً فاختار أن ينفى إلى بروكسل، حيث ترأس جماعة معارضة مضادة لموبوتو.

رافقني نغوزا إلى قصر الضيافة الذي يحجز عادة لرؤساء الدول وكمجاملة خاصة، كان موبوتو قد وضع القصر تحت إمرتي أنا ورفيقي. والقصر عبارة عن صرح من الرخام مزخرف بجداريات زاهية الألوان لم تفلح قط في اجتياز الخط الفاصل بين التباهي والجاذبية. لقد خُصّص لي جناح كبير. سِمَته المميزة هي وجود غرفة فيه ثمانية الأضلاع لا تحوي إلا كرسياً هزازاً ونضّداً مهيباً فيه عدة مفاتيح كهربائية. «بهذا ستتمكن من النظر عبر مرايا أحادية ـ الاتجاه إلى غرف أعوانك ورؤية ما يدور فيها»، أعلن رئيس التشريفات. وبما أنني لم أجرب ذلك النضد، فإنني ما زلت لا أعرف ما إذا كان جاداً أم أنه كان يجر رجلي وهو يريني غرفة التلفاز.

من الأمور العادية بالنسبة إلى النقاشات الأكاديمية والإعلامية حول السياسة الأمريكية في أفريقية، الفكرة القائلة إن «الدعم» الأمريكي لموبوتو طيلة حكمه الذي دام سبعة وثلاثين عاماً، إنما هو الدليل الأكيد على تفضيل الأمريكان للحكام المستبدين الداعمين لسياسات الحرب الباردة على الزعماء الديموقراطيين الخالصين. هذه الحجة قال بها علناً الرئيس كلينتون عندما قام برحلته إلى أفريقية سنة 1998، وكانت تعكس الإطار الذهني للجيل الآتي من عصر مطلع السبعينيات إلى حد أكبر بكثير، مما تعكس حقيقة الوضع الإفريقي. ذلك أن الأغلبية الساحقة من الزعماء الأفارقة خلال عقود الاستقلال الأولى كانوا قادة لبلادهم في الكفاح من أجل الاستقلال. ولم يكن هناك من بدائل منظورين، ديموقراطيين أم غير ديموقراطيين. وباستثناء زائير، ليس بوسعي أن أفكر بزعيم أفريقي واحد يدين بحكمه لدعم ظاهر أو حتى خفي من الولايات المتحدة. بل في زائير نفسها، لم يكن البديل ديموقراطياً، بل هو بطل أسطوري أوتوقراطي من العالم الراديكالي.

لقد أثيرت قضية الدعم الأمريكي حصراً في بلدان مثل زائير وفيما بعد أنغولا حيث كان رحيل القوة الاستعمارية قد ترك فراغاً سياسياً، وهو الفراغ الذي كانت مختلف الحركات الشمولية كلاّنية السلطة تتنافس على ملئه. في تلك الأوضاع، كان الرؤساء الأمريكيون من كلا الحزبين يميلون لدعم الحركات التي تعارض زعماء يسيطر عليهم أو يدعمهم الاتحاد السوفييتي، والقرارات السياسية التي لا تسمح باختيار حقيقي ليست بتلك القرارات الصعبة.

زائيـر واسعة شاسعـة ـ بمساحة أوروبا الغربية ـــ وقد أصبحت دولة قومية واحـدة فقط: لأن بلجيكا اختارت أن تحكمها كإقليم واحد. وقد فعلت ذلك لأنه، حتى 1908، كانت زائير ملكاً شخصياً لملك بلجيكا. السبب الآخر هو أنه عندما تقسّم الإقليم الأفريقي بين القوى الأوروبية، ترك شريط ساحلي صغير فقط، لما أصبح فيما بعد زائير. لهذا، كانت الوحدة إلزامية وذلك جزئياً لأسباب إمدادية تموينية.

نتيجـة لذلـك، طورت مختلـف القبائل ـ الناطقـة بلغات مختلفة ـــ شعوراً قومياً أقـل حتى مما فعلت القبائـل في أنحـاء أخرى من أفريقية. إضافة إلـى ذلك، لم تكن القوة الاستعماريـة البلجيكية قد أعدت ولا صقلـت جماعة محلية من الزعماء المتعلمين. وهكذا، لأسباب إيديولوجية جزئياً وقبلية إلى حد كبير، نشبـت حرب أهليـة كان فيها الحلفاء الغربيون ـ الذيـن اتحدوا لمرة واحدة ـ يعارضـون أولئك الزعماء والحركات التي يدعمها ويدعمهم الاتحاد السوفيتي. فقد كانت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، وإلى حـد ما بريطانيا، تعتبر الدعم الذي تقدمه لموبوتو هو أهون الشرور. لقد هزم موبوتو المتطرفين، ووضع حـداً للحروب القبلية، ثم لم يحكـم حكماً مختلفاً كلياً عن معظم جيرانه إلا فـي السنوات العشر الأخيرة مـن عهده. كما أنه ما من مشكلة من المشكلات التي كانت الديموقراطيات تواجهها في أفريقية الجنوبية عام 1975 و1976 كان بالإمكان أن يحلها الإطاحة بموبوتو. والحقيقة أن كثيراً من تلك المشكلات تفاقمت نتيجة القلاقل في زائير.

لقد توصل رؤساء شتى مثل كينيدي، وجونسون، ونيكسون، وفورد، وكارتر، وريغان وبوش إلى الاستنتاج ذاتـه وهـو: أن أخطار الإطاحة بموبوتو تفوق الفوائـد المفترضة، ولم يكن بالإمـكان أن تتحرك أيّةُ إدارة ضـده إلا بعد انتهـاء الحرب الباردة، حين تحركت إدارة كلينتون أولاً من خـلال فك الارتباط معه، وثانياً مـن خـلال التواطؤ للإطاحة بـه. بل حتى حينذاك، لـم يتم إسقـاط موبوتو بعناصر محليـة ولا بعناصر ديموقراطية. بل ما أطاح به هو قوى من الدول المجاورة مثل أوغندا، وراوندا، وأنغولا، التي تحركت ضده إثـر انتهائهـا من حروبها الأهليـة ذاتها. كما لم يكن يقود تلك القوات شخصـ أكثر ديموقراطية البتة بل كان لورنت كابيلا، تلميذ باتريس لومومبا وتشي غيفارا، اللذين قبل جيل فقط، كانت البلدان الغربية كلها تنظـر إليهمـا باعتبارهما متطرفين جـداً. أما بالنسبة إلى هذه الكتابة، فيظـل علينا أن نرى ما إذا كانت الإطاحـة بموبوتـو تحسن وضع حقوق الإنسان في الكونغو أم لا، ومـا إذا كانت تحسن الاستقرار السياسي فـي المنطقـة أو الوضع الأمريكـي في القارة أم لا. والمعروف هو أن وصول كابيـلا إلى السلطة رافقه قتل جماعـي إلـى درجة تفوق بكثير وتغطـي الانتهاكات التي قام بها موبوتو، الـذي كان ذنبه الأشد هو الجشع للمال أكثر مما هو الشهوة للدم.

لقـد دعمت الإدارات الأمريكيـة المتتالية علاقة العمل مع موبوتو، نظراً لأن ما من واحدة منها أرادت أن تزيد الاضطراب في أفريقية الوسطى أو تضيف أزمة جديدة إلى القائمة الملأى حتى الحافة بالأزمات

الخارجية. وقد كان زملاء موبوتو الأفارقة يشاركونها هذا الموقف. فأولئك، الذين كانوا قد خاضوا معاركهم من أجل الاستقلال، ربما كانوا يسخرون منه بوصفه مدعياً مغروراً، فيما كان آخرون يهزؤون منه لأسلوبه الإمبراطوري، لكنهم جميعاً كانوا يعاملونه كعضو محترم في ناديهم ـ ولعله كان مفرطاً في زخارف السلطة المسرفة، التي ربما حاول بعضهم أن يقلده فيها، لو أنهم كانوا يملكون ثروات زائير. كما أنهم داخلياً كانوا يفهمون أن موبوتو ـ وبالتحديد لأنه لم يكن قد حظي بالمباركة نتيجة شنه كفاحه الخاص من أجل استقلال وطنه ـ كان بحاجة إلى التباهي الذي كان يستمتع به بكل وضوح كي يصنع حول نفسه هالة من السلطة الطاغية ومن المهابة.

فزائير التي تحدها ثلاث عشرة دولة، كان يمثل أمامها احتمال مخيف بأن يقوم فيها اضطراب، سواء من خلال متابعة سياسات راديكالية وام ببساطة من خلال الوقوع في الفراغ. ذلك هو السبب الذي جعل إدراة كنيدي تدعم موبوتو ضد لومومبا في الستينيات. أما سنة 1978، فإن حقوق الإنسان هي التي وجهت جيمي كارتر لكي يأسهم في شن غزو من أنغولا إلى ولاية كاتنغا الزائيرية وذلك بنشر قوات فرنسية. ولعله استخدم الخطة التي كان جيسكار ديستان قد اقترحها لي سنة 1975، بخصوص أنغولا، والتي جاءت تعديلات طوني وكلارك للقضاء عليها. ثم، كما ذكرت سابقاً، كانت إدارة فورد سنة 75 و76 تنظر إلى زائير باعتبارها شبكة أمان لزامبيا التي ـ بغير جارة زائيرية معتدلة ـ ستكون محاطة كلياً بدول متطرفة، إضافة إلى أن زائير هي جسر حيوي للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقية الغربية.

جرت محادثاتي مع موبوتو قبل الغداء وبعده في أثناء رحلة مدتها أربع ساعات في نهر الكونغو على متن قاربه النهري ذي الزخرفة المبالغ بها كل المبالغة. قاربه الكامل والمكمل من كل شيء حتى منصة لهبوط الحوامات. وباعتباره مراقباً حاذقاً لزملائه الأفارقة، كرّس موبوتو بعضاً من وقته لشرح نظرته إلى سياساتهم الداخلية. زاعماً أن مختلف الزعماء كانوا قبل زيارة كاوندا لواشنطن، قد وافقوا على تقسيم العمل وفق التالي: موبوتو يتسلم القيادة في أنغولا، وكاوندا في رودويسيا، ونيريري يجاريهم في ذلك، على ما يبدو لكن بشيء من التردد. بيد أنه مع انهيار الحكم البرتغالي في موزامبيق بسرعة أكبر بكثير مما كان متوقعاً، ومع استلام سامورا متشيل المتطرف السلطة، غدا نيريري ـ حسب ما قاله موبوتو ـ أكثر طموحاً، وبدأ يطلق العنان لأفضلياته الراديكالية، ويقدم الدعم لحركات التحرر في أنغولا وسواها، وكذلك للكوبيين. لكن مهما يكن القول الآن، فإن نيريري، كما حذر موبوتو، سيلتف ويقف إلى الجانب الراديكالي في روديسيا، رغم أنه قد يكف عن ذلك عند نقطة ما من تدخل قوات أجنبية. إنه التحليل الذي كان يتناسب مع الحقائق طبقاً لما شهدته بنفسي، كما يبرهن على أنه كان ذا بصيرة بمستقبل الدبلوماسية المتعلقة بروديسيا.

وانطلاقاً من أن هناك ثلاث مئة دبابة وستين حوامة كانت في يد القوات المسلحة الأنغولية، فقد كان موبوتو معنياً أساساً بأمن بلاده. فقد شكا، ولديه بعض المبررات، من رفض البنتاغون السماح لزائير

بشراء أسلحة متقدمة. والحقيقة أن المساعدات الأمريكية لزائير، وذلك إلى حد كبير بسبب ضغوط الكونغرس، كانت ضئيلة مقارنة بالمشكلات التي تواجهها البلاد، وقد أضاف موبوتو بأن الصين أرسلت له ثلاثين دبابة خفيفة وأربعاً وعشرين دبابة متوسطة، إذ «كان لديهم إحساس خاص بالخطر السوفيتي» ـ وهي النتيجة التي كانت محادثة فورد ـ ماو قد توصلت إليها من قبل. كما حث على برنامج مشترك مع بلدان أوروبية حسنة ـ التوجه كفرنسا، بهدف تحويل زائير إلى مكان عرض اقتصادي يكشف عن فوائد التعاون مع الغرب.

لقد كنت متعاطفاً معه، كما كان جيسكار حين أوجزت له في باريس ما قاله موبوتو وأنا في طريق عودتي من أفريقية، لكن ما كان ينبغي لذلك التعاطف أن يكون. فموبوتو لم يكن مستعداً للحكم وفق النظام المطلوب لتحويل قبائل بلاده المختلفة إلى الأمة العصرية التي يمكن لثروتها أن تجعل ذلك ممكناً. كما كان يشعر بعدم الأمان داخلياً ـ ربما بسبب الكيفية التي جاء بها إلى الحكم ـ وعلى نحو دفعه لتكديس ثروته الشخصية من أجل منفاه النهائي، مفرغاً خزينة بلاده. أما الديموقراطيات، المحاصرة بالأزمات الاقتصادية والمطالبات الكثيرة بثرواتها، فقد سقطت بدورها، في وضعيتها المألوفة، وهي دفع مشكلاتها إلى الأمام. لقد كان بإمكانها أن تحصل على مساعدة كافية لدرء الكوارث المباشرة، لكنها لم تكن الكفوءة لإحداث تغير أساسي. وهكذا، بمرور العقود، حوّل حكم موبوتو تدريجياً زائير إلى صورة كاريكاتورية تجسد علل أفريقية ـ إلى أن سقط بفعل الثقل المشترك لسلوكه الخاص والمبالغ به وكذلك الخطط الإمبريالية لجارات بلاده.

ليبريا: تاريخ بلا هدف:

كانت محطتنا التالية في ليبريا، وهي تجسيد آخر لمأساة أفريقية. لنا فيها، بوصفها أمة، يد طولى، كما نتحمل مسؤولية مباشرة أكثر. فقد تأسست ليبريا سنة 1822، لتكون ملاذاً للأمريكيين الأفارقة الساعين للعودة إلى وطنهم، وطن الأسلاف، فكانت بذلك الدولة المستقلة الأقدم في أفريقية والمتلقية لخمس مجموع الاستثمارات الأمريكية في القارة. كما كان عليها أن تكون مكان عرض للديموقراطية ولاقتصاد السوق. إلا أنها لم تكن أياً منهما، فعاصمتها، مونروفيا، هي مزيج من أكواخ الصفيح التي يخيم عليها الفقر، وبعض المباني الحكومية الضخمة، لقد حكمت البلاد أقلية شبه دائمة عملت بكل براعة لتحويل جملة الاستثمارات الأجنبية لمنفعتها الخاصة.

لقد استخدمت المحطة في ليبريا مناسبةً لخطاب هام آخر، يدور حول التنمية الاقتصادية الأفريقية ودور أمريكا فيها. وكان ذلك قوساً يمتد إلى تركة تاريخية. لكن، كان ثمة شيء غير متجانس نوعاً ما في اختيار هذا الموقع المخرَّب، الذي قامت فيه أمريكا بمحاولتها الأولى للفرار من بلوى العبودية، كموقع لخطاب يؤكد على أهمية الولايات المتحدة بالنسبة إلى نمو اقتصاديات أفريقية.

في ليبريا، عاد وانضم إليَّ السفير بيفرلي كارتر، وهو أحد الأمريكيين الأفارقة الأوائل الذين توصلوا إلى رتبة سفير. لقد كان، رجلاً، ضخم الحجم مهيب الشخصية، يتمتع بذكاء عالٍ وسلوك ساحر. لقد كان قبل سنة يخدم الشهور القليلة الأخيرة من خدمته سفيراً في تنزانيا، فيما كان القسم الشرقي من زائير الذي يجاور تنزانيا، قد وقع في أيدي جماعة منشقة راديكالية صغيرة معادية لموبوتو بزعامة كابيلا نفسه، ذاك الذي استولى لاحقاً على البلاد. كانت الجماعة تسيطر سيطرة تامة على منطقتها وتمول تمردها مما يأتيها من منجم ذهب صغير ومن عمليات خطف تقوم بها من حين إلى حين. في واحدة من تلك الحملات «لرفع ـ الرصيد»، دخلت عصابة جوّالة إلى تنزانيا، حيث خطفت خمسة طلاب جامعيين أمريكيين واحتجزتهم من أجل فدية. فجاء الآباء الثائرون، وهو أمر مفهوم، إلى سفارتنا في دار السلام طالبين المساعدة لتحرير أولادهم، مبدين استعدادهم لدفع الفدية وبالتالي منتهكين السياسة التي كنت أتمسك بها بشدة. فقد كنت متمسكاً كل التمسك بالنظرة القائلة: إن أفضل طريقة للقضاء على الإرهاب، هي عدم مهاجمة القواعد الإرهابية عسكرياً، ومنع أي تصرفات من شأنها أن تعود عليهم بأية فائدة، الأمر الذي يعني أنني كنت أمنع أي تفاوض على الإطلاق، وأنني كنت بشكل راسخ ضد أي نوع من أنواع دفع الفديات.

طبعاً، لم أكن الوحيد على خط النار مع أقرباء الرهائن اليائسين. فقد كان معي أيضاً السفير كارتر الذي كان يمضي الأشهر الأخيرة، كما قلت، من خدمته في السفارة. ذهب كارتر، مستسلماً لتوسلاتهم، إلى المقاطعة الزائيرية وفاوض الخاطفين. بعدئذ استغرقته عملية دفع الفدية. وقد كنت أعتقد أن سياستنا في عدم التفاوض تلزمني بأن أتخذ خطاً متشدداً بل حتى متصلباً وإلا سوف نقضم حتى الموت نتيجة وقوعنا في «حالة خاصة» بعد أخرى. ولكي أوضح أنني كنت أعني الأمر، فقد سحبت تصويتي إلى الرئيس بأن يكون تعيين كارتر التالي سفيراً في الدنمارك.

عند ذلك انفتحت عليّ فوهة الجحيم تماماً. إذ تحالف جماعة السود في الكونغرس مع شريحة من وسائل الإعلام للدفاع عن كارتر. فيما ثُبِّت أنا على موقف. لكن بعد أشهر، وليلة عيد الميلاد 1975، اقتربت من كارتر في حفل الاستقبال، وكل اعتقادي أنني حققت غرضي، ثم عرضت عليه السفارة في ليبريان. فأقل ما يقال إن الفروق المرئية بين مونروفيا وكوبنهاغن صارخة، لكن، حسب معايير وزارة الخارجية، كنت أرقي كارتر. ذلك أنه حسب تلك المعايير، تصنف مونروفيا في المكانة رقم 2 بينما كوبنهاغن في المكانة رقم 4. تلك الفروق تتضمن اختلافاً في مستوى عناصر السفارة وعددهم، والموارد المخصصة، ووسائل الراحة.. إلخ والحقيقة كانت منروفيا حينذاك، ولأسباب غير قابلة للتفسير، موقعنا الأكبر في أفريقية.

أثبت كارتر أنه رجل كبير ليس فقط بحجمه، بل بأكثر من ذلك عندما قبل المنصب. ولكي أبين أنه ما من شيء شخصي كان ذا علاقة بالأمر، أشرفت بنفسي على أدائه القسم، قائلاً للحضور، إنني أقنعت

كارتر بالذهاب إلى أفريقية مرة أخرى بأن هددته بأن البديل هو تعيينه ضمن أركان وزارتي. لقد أعطى كارتر بقدر ما نال. وبعد أن شكرني على تقليده المنصب شخصياً أبدى الملاحظة التالية: «كما تعلمون ليس لدى السيد الوزير دائماً الوقت لكي يقلد السفراء المنصب. يعزلهم، نعم، لكن يقلدهم، لا».

حين وصلنا إلى ليبريا كانت أعصابنا قد تلفت من الهجمات المتواصلة في الكونغرس ووسائل الإعلام، وقد كنا مستنزفين بعد أسبوع من مؤتمرات متواصلة. في هذا الجو، جاءت برقية من سكوكرفت تقول: بأن نقدم تقاريرنا اليومية إلى الرئيس على نحو عملي أكثر و «منمق» أقل، مما زاد في جنون العظمة المتصاعد، لاسيما لدى ونستون لورد، الكاتب الرئيسي لمسوّدات التقارير المسيئة. فرد لورد بإضافة ملخص مختصر لعرضه البليغ والكبير الحجم عادة. أرسلتهما كليهما إلى سكوكرفت مقترحاً أن يمررهما إلى الرئيس ليرى أيهما يشعر أنه يلبي معاييره الأدبية. بهذه الجملة، كان الملخص يبدأ: «اليوم نحن في ليبيريا. الجو حار» . ثم يمضي التقرير لوصف الاجتماع مع الرئيس وليم تولبرت بالأسلوب الساخر التالي:

«لقد قال إن ليبريا تريد مالاً أكثر. فقلت سنرى ما يمكننا فعله. لكن كان عليه أن يفهم أن لمكتب الإدارة والميزانية الكلمة الفاصلة وأنه كان في نيتنا أن نخسر العالم بطريقة كاملة التنسيق».

رداً على نقد سكوكرفت القاسي في أن علينا أن نوفر وصفنا للملابس المحلية الملونة، فقد كتب لورد على هذا النحو عن واقعة ثقافية أقيمت على شرفنا:

بعد ذلك، ذهبنا لرؤية أداء ثقافي كان مثيراً. ونظراً لأن هذه البلاد فقيرة، فإن بعض الفتيات لم يكن لديهن سوى نصف بذلة، لكنني لا أريد أن أزعجكم بشأن الملابس المحلية أو أخبركم، أيُّ نصف كانت الفتيات يلبسن وأي نصف لا يلبسن، فهذا سيثيركم دون ضرورة».

لكن لحسن الحظ كان سكوكرفت، ولديه حق من حيث المبدأ، يتمتع بحس دعابة جيد فأوقف النسخة المختصرة.

ليوبولد سنغور: الملك - الفيلسوف

محطتنا الأخيرة في أفريقية كانت دكار، عاصمة السنغال. وهي مدينة جميلة عصرية - على الأقل الجزء الذي رأيته منها. وكان يحكم السنغال، منذ استقلالها سنة 1960، ليوبولد سنغور، أحد أهم الشخصيات في أفريقية. إذ كان، بوصفه شاعراً ورجل دولة، يمت لعدة ثقافات في آن واحد. فرغم أنه كان يعترف بأنه مدين فكرياً للثقافة الأوروبية، كان سنغور ينادي بفلسفة «الزنوجة». هذا المفهوم غير الناضج نوعاً ما كان يسعى لأن يدفع بفكرة الثقافة السوداء بعيداً عن الحصرية العرقية باتجاه علاقة تكامل مع بلدان البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الجنوبية، التي، حسب رأي سنغور، كانت وثيقة الصلة بأفريقيا بشكل من الأشكال.

على أن الزعيمين الأشد تأثيراً في النفس واللذين واجهتهما في هذه الرحلة، نيريري وسنغور، كانا على طرفي نقيض ضمن الطيف الأفريقي. إذ كانا بمعنى من المعاني، يمثلان مجازين استعماريين لنهجين مختلفين من أجل التوصل إلى الهوية الأفريقية. فنيريري مقاتل يستخدم الإيديولوجية كسلاح، وسنغور مفكر يعلم نفسه قواعد السلطة. نيريري يعتبر نفسه زعيم أفريقية التي ستتطور بأسلوب فريد، مستقل عن الأساليب الراهنة في بقية العالم الذي يمكن لأفريقيا أن تستفيد منه دون أن تسمح له بتلويث جوهرها. أما سنغور فكان يرى نفسه مشاركاً في نظام دولي ستلعب فيه أفريقية و«الزنوجة» دوراً مهماً، لكن منفصلاً. كان نيريري، بعد الانتهاء من قول وفعل كل شيء، يكافح من أجل انتصار أفريقية السوداء، في حين كان سنغور يكافح من أجل تصالح الثقافات ضمن سياق تقرير ـ المصير.

كذلك كان الفرق بين الزعيمين يبين التناقض بين ردود الأفعال تجاه الاستعمار البريطاني والفرنسي. فبريطانيا كانت ترهب رعاياها، فيما كانت فرنسا تغريهم. رعايا بريطانيا كانوا ينسخون صفتها الدستورية وإجراءاتها القانونية، لكنهم في صميم قلوبهم كانوا يعرفون أنهم لم يصبحوا بريطانيين قط. وكانوا يتبنون المؤسسات البريطانية وسيلةً لتحرير أنفسهم من هيمنة بريطانيا وصنع هوية سياسية يتميزون بها عن الحكام الاستعماريين ما أمكن.

من جهة أخرى، كانت فرنسا تبهر رعاياها الاستعماريين بثقافتها، وحتى بلغتها، أكثر من مؤسساتها. لهذا فإن معظم المستعمرات الفرنسية أبقت بعد أن استقلت سياسياً، روابط فكرية وثيقة مع فرنسا وظلت تتطلع إليها من أجل أمنها الداخلي والخارجي.

فرئيس ساحل العاج، فليكس بويني، كان عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي، وليوبولد سنغور خدم في وزارة رئيس الوزراء الفرنسي إدغارفور. ورغم أنهما كانا أفريقيين منبتاً وقناعة، إلا أنهما ظلا ينظران إلى نفسيهما باعتبارهما يمتّان أيضاً إلى الحياة الفكرية والسياسية للسلطة الاستعمارية.

تنظر البلدان الرئيسية الناطقة بالفرنسية، كالسنغال وساحل العاج، إلى الصراعات في أفريقية الجنوبية من منظور مماثل لمنظورنا تماماً. إذ كانت تؤيد السمي لحكم الأغلبية وتوافق على خطابي في لوساكا. في الوقت نفسه، كانت تضع الارتقاء بأفريقيا الجنوبية في سياقه الجيوسياسي، وما لم يتم كسب المعركة ضد النزعة التطرفية الأفريقية ـ ولا سيما إن أتيحت للاتحاد السوفيتي وكوبا الفرصة لأن يصبحا لاعبين أساسيين ـ فإن عالم التعاون والتنسيق الذي يتصورونه لن يتحقق أبداً. على هذا النحو، فسر سنغور ما كان قد حدث في أنغولا على أنه هزيمة لأفريقيا المعتدلة كلها:

لم تول الولايات المتحدة أفريقية اهتماماً كافياً. فكانت أنغولا كارثة للغرب كله، وليس للولايات المتحدة فحسب. بل لقد قلت إنها كارثة ليس فقط للغرب الرأسمالي بل للديموقراطية الاجتماعية..

هذا يرهب الأفارقة، ولقد قال لي الوزير الفرنسي: «الأفارقة كلهم يريدون السلاح الآن». هذا لا يعني أنهـم يريدون حشوداً مـن الجند، بل يريدون التسليـح ـ دبابات، صواريخ، طائـرات، فهل تستطيع مالي، أو غينيـا ـ أن تمتلـك أسلحة لمقاومة السوفييـت والكوبيين؟ هي ليست مسألة تدخل بـل مسألة مساعدة غربية.

لقد قلت: «أنت الشيء الجوهري، أي أنه لن تكون هناك أنغولا ثانية» . كذلك، كان سنغور يحمل الكثير من الازدراء للأنظمة العسكرية في أفريقية الغربية، ولا سيما في المستعمرات البريطانية السابقة:

تعكـس نجيريا الآن مرض الغرب. فالنظام العسكري هو نظام اللا استقراء. ولكي يمسك النظام بالسلطة يتخـذ مواقع يساريـة.. نيجيريا والجزائـر تحاولان إدخـال العرب إلـى أفريقية لتدمير «الزنوجـة»، ولفرض الإمبرياليـة العربية، غير أن السنغـال ستقاوم. إن الجواب الواضح، لدى هذا التلميـذ للمدرسة الفرنسية في إدارة الدولـة، علـى اضطراب ميزان القـوى هو إقامة كتلة مؤيـدة ـ للغرب في أفريقية. مـع ذلك كان وضعنا الداخلي يحرمه، والحكمة التقليدية الأمريكية فيما يخص المواقف الأفريقية تحذر منه. فمثل هذه السياسة، ما عدا في البلدان الناطقة بالفرنسية، لن تكون مفهومة وسيمارضها بشدة الكثيرون، ولا سيما في المستعمرات البريطانية السابقة. لذا، كانت استراتيجيتنا الأفضل تثبيت وحدة أفريقية وعدم انحيازها، وإن حاول السوفييت إقامة كتلة خاصة بهم أو استمروا في صب الأسلحة على القارة، حينذاك سنقاوم باسم تلك المبادئ.

وأيـاً كانت الاستراتيجية الخاصة بمقاومـة الانتشار الأوسع للنفوذ الشيوعي بالوسائل العسكرية، كان أحـد الأهداف الرئيسية لرحلتي يتعلق بمسألـة ستغدو قضية أساسية في الولايات المتحدة، وهي المسألة التي أطرحها الآن على سنغور:

كيسنجر: إذا نحن قاومنا الكوبيين في مكان ما، هل يمكننا الحصول على دعم أفريقي كاف بحيث لا ينظر إليها كحركة إمبريالية؟.

سنغـور: أعتقد أنكـم إن قاومتم، فستحظون بتأييد المعتدلين. فنحن لـن نختبئ. في أنغولا، قلنا إننا نعارض التدخل السوفيتي ونعتقد أن أغلبية الدول الأفريقية ستعارضـ.. لأن القوة يحسب حسابها. فإذا ماظهرتم أقوياء، فإن غالبية الأفارقة ستؤيدكم.

«القـوة يحسـب حسابهـا». كل مـن رأى الزعمـاء الأفارقة قيـد العمل سيؤكـد تماماً هـذا القول. مع ذلـك، فإن كثيراً مـن مناصري أفريقية في الولايـات المتحدة كانوا يزعمـون أن أفريقية محصنة بشكل مـن الأشـكال ضد عِبَر التاريـخ وأن لديها وضعيتهـا الخاصة للبقاء بعيـدة عنها. بيـد أن سنغور لم يكن قـد استسلم لهـذا التفكير المليء بالحنين إلى الوطـن. بل كان يفضل أن يناقش معـي بشكل مطول كيف ينطبـق قوله على الموقف الدولي، مغطياً التوجههـات السوفيتية، والسياسات الصينية، والشرق الأوسط، والشيوعية الأوروبية، وقضايا إقليمية مثل مستقبل المغرب. فقلت لسنغور وقد تأثرت أشد التأثر:

إن كنت تحمل مشاعر شديدة تجاه شيء ما - إن كنت تشعر أننا على خطأ، أو تشعر أنه بإمكاننا أن نفعل شيئاً أفضل - اتصل بي أو اتصل مباشرة بالرئيس فورد. وسأرى الأمر، وأوصله إلى جماعتنا بطريقة يمكننا التأكيد أنه لن يتسرب.

في دكار أيضاً، ألقيت خطاباً تعهدت فيه، باستعدادنا للإسهام في أي جهد دولي لمكافحة الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل التي هي جزء أساسي من السنغال. وكان جزء من قرارنا أن نبين أن سياسة أمريكا في أفريقية لها أهدافها الإيجابية التي لم تكن فقط بدافع الخوف من كوبا أو الاتحاد السوفيتي. لكن في الجو المشحون للغاية الذي كان، واشنطن سنة ـ الانتخابات، تم التخلي عن ذلك البرنامج الرمزي بجوهره، بوصفه مثالاً آخر عن التطبيق اليائس لموقف «افعل الخير» تجاه أفريقية.

قبل رحيلي مباشرة، زرت جزيرة غوري، حيث كان العبيد المأسورون حديثاً يجمعون قبل شحنهم بالسفن إلى أمريكا الشمالية، مقيدين أحياناً بالسلاسل في زنزانات قذرة طوال أشهر. لقد أثّرت بي كل التأثير هذه الذكرى للعذاب العاطفي الذي أصاب أولئك الذين اقتلعوا من تراب وطنهم ـ مصحوباً، في الحالة الأفريقية بمعاناة جسدية لا يمكن وصفها. ولقد أشرت إلى ذلك في تقرير مغادرتي في 2 أيار:

هذا الصباح، أتيحت لنا الفرصة لزيارة جزيرة غوري، التي هي رمز لعدم الإنسانية التي أوقعها الإنسان تاريخياً بأخيه الإنساني، والتي تدعونا كلنا إلى أداء واجبنا في أن نبدأ في هذه القارة مرحلة جديدة، يكون فيها الناس كلهم ـ سوداً أم بيضاً ـ قادرين على العمل معاً، ويكون باستطاعة الأفارقة كلهم أن يصونوا كرامتهم وتقدمهم الإنساني، مرحلة، على التدخل الأجنبي الذي كان مأساة أفريقية على مدى قرون، أن ينتهي فيها من هذه القارة إلى الأبد.

نيروبي: الاجتماع مع وزراء دولة المواجهة:

في وقت متأخر من مساء 2 أيار، عدت إلى نيروبي بعد أن طرت عبر القارة طيلة ثماني ساعات كي أقدم الموقف الأمريكي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو اجتماع يعقد كل أربع سنوات لوزراء الاقتصاد والتنمية من أجل مناقشة البرامج الخاصة بالعالم الثالث. في الماضي، كان يمثلنا في اجتماعات التجارة والتنمية هذه، عضو الوزارة الذي يتعامل مع التنمية الاقتصادية، أما البلدان الصناعية المتقدمة التي لم تكن ترسل وزراء على الإطلاق، فقد كان يمثلها مندوبون من ذلك المستوى. في نهاية رحلتي عبر أفريقية، وهي الرحلة التي تركزت على موضوعات استراتيجية وسياسية، اخترت أن أتكلم باسم الولايات المتحدة كي أجسد الأهمية السياسية التي نعلقها على الحاجة لترتيبات اقتصادية دولية تعاونية جديدة (وقد عالجت موضوع الخطاب في الفصل 22).

ثمانية أيام كانت قد مرت على إقامتي السابقة في نيروبي. وكنت قد زرت خمس بلدان أفريقية، قدمت برنامجاً لحكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية، وبينت الاهتمام الأمريكي بالتنمية الاقتصادية للقارة في

كلمات احتفالية طويلة في مونروفيا، ووضعت أفكاراً أولية للتعامل مع مشكلات الساحل في دكار، لأتوّج السلسلة في المؤتمر الدولي للتنمية والتجارة باقتراح يقضي بتخفيف أثر تقلبات السوق الشديدة على البلدان النامية ذات الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة بعينها.

كان نيريري قد وعد بأنه سيشجع وزراء دول المواجهة الرئيسية لمراجعة الموقف معي قبل أن أعود إلى الوطن، ولقد وفّى بوعده. إذ حضر وزير الخارجية زامبيا وموزامبيق، كما حضر وزير التجارة والصناعة من بوتسوانا (فوزير الخارجية كان في رحلة إلى الولايات المتحدة مع رئيس جمهوريته). أما نيريري فقد أرسل وزير دولة من مكتب الرئاسة كان قد عيّنه رئيس تشريفات لنا. ذلك هو الاجتماع الأول الذي عقد بين مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية ومسؤول رفيع المستوى من موزامبيق ـ الدولة الأشد تطرفاً وماركسية من دول المواجهة كلها، والدولة الأكثر قابلية وسهولة للاختراق السوفيتي، والتي تمثل الاحتمال الأكبر في أن تتعاون مع القوات المساعدة الكوبية.

كان وزير خارجية موزامبيق، جواكيم تشيسانو (وهو، أثناء كتابتي هذه، رئيس للجمهورية) في أفضل حالاته وتصرفاته. وعندما تيسر لي أن أعرفه فميا بعد، علمت أنه كان شديد الاستقلالية والمعقولية على حد سواء. لقد حثني تشيسانو على مقابلة الرئيس ساموراً متشيل في رحلتي التالية إلى أفريقية، كما وافق على أن تعمل دول المواجهة كوحدة واحدة، مضيفاً شيئاً من القيمة على وعد نيريري بتسريب الأسلحة من الخارج إلى قوات التحرر عبر وكالة مركزية لا إلى كل جماعة من جماعات حرب العصابات بمفردها، وبذلك يتم تقليل الفرص للتورط الكوبي.

لقد انتهزت فرصة الاجتماع مع الوزراء الأفريقيين الجنوبيين كي أحذرهم مرة ثانية من أن تعاوننا سيتوقف، إذا شاركت القوات الكوبية أو السوفيتية في الصراع المسلح، كذلك، ورداً على تعليق من ممثلي نيريري، وبيتر سيوفيلوا، أجملت أيضاً حدود مساعدتنا:

لا أريد أن أضللكم، فنحن لا نستطيع أن نلزم أنفسنا بصراع مسلح. إن كان بإمكاننا أن نلزم أنفسنا بخطوات دبلوماسية واقتصادية، لقد قال رئيس جمهوريتك (نيريري) لصحافتنا: إنه ليس بحاجة لمساعدة تتعلق بصراع مسلح، بل هو بحاجة لتفهم..

ورغم أنني لا أطلب مساعدتكم، إلا أنه سيكون من المفيد أن لا تعزو الأمر للدوافع الأسوأ، على الأقل، وأن لا يرى الشعب الأمريكي أن الأفارقة يمنحوننا فائدة الشك. بذلك يكون على كل منا أن يتفهم حاجات الآخر الضرورية.

ونظراً لأن استراتيجيتنا كانت تقوم على كسب دعم جنوب أفريقية، فقد كشفت عن نيتي في أن أجري محادثات عالية المستوى مع زعماء جنوب أفريقية. وعلى نحو أكثر دقة، سألت وزراء دول المواجهة كيف سيكون رد فعلهم على محاولة كهذه، فأجاب سيوفيلوا:

نعتقد أنه من المستحيل العمل مع جنوب أفريقية. لكن إن كانت هناك أية جهة، كالولايات المتحدة مثلاً، يمكنها أن تضغط عليها بصورة كافية، وأن تفرض فعلاً حظراً (على روديسيا).. بعدئذ اتفقنا على أن نلتقي ثانية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول لمراجعة ما حل بتلك القضايا.

العودة إلى واشنطن:

كانت رحلتي إلى أفريقية قد بدأت بمشاورات في بريطانيا، إحدى بلدان الناتو ذات الدور التاريخي الرئيسي في أفريقية، وكانت ستنتهي في فرنسا، والبلاد الأوروبية ذات العلاقات المستمرة والأقوى، ربما، بأفريقيا. لقد كان ذلك تعبيراً عن التعاون الوثيق الذي نما وتطور بين جيرار وادارة فورد. فالرئيس الفرنسي كان يدعم كل الدعم سياستنا ـ وليس ذلك ما كان يحدث غالباً في تعاملاتنا الماضية مع فرنسا الديغولية. حجة جيسكار هي أن مهمة ربط أفريقية بالغرب أكبر من أن تقوم بها الولايات المتحدة بمفردها، لهذا يجب أن يكون هناك تقسيم عمل، بحيث تتناول الولايات المتحدة مسألة الدبلوماسية التي تفضي إلى حكم الأغلبية في جنوب أفريقية، وبريطانيا تتحمل مسؤولية المفاوضات الفعلية، وهو، جيرار، مستعد لتقديم برنامج غربي مشترك للتنمية الاقتصادية مصمم، بحيث يشمل الدول المعتدلة، وتكون المستفيدة الرئيسية.

لكن واشنطن لم تكن في مزاج مناسب لاستراتيجيات عالمية. لقد كانت سنة انتخابات، والسياسة هي الملك، فتوقع إزاحة الرئيس من موقعه من قبل متحدٍ له من داخل حزبه، كان يجعل الدم يفور في عروق قاطني «البيلتوي». الأمر الذي حوّل حملة فورد ـ ريغان الانتخابية الأولى إلى هاجس قومي. فالمحافظون الذين ربما كانوا متعاطفين مع محاولة عكس المد الكوبي في أفريقية، أداروا الأذن الطرشاء للسياسة التي كان بإمكانها أن تخفض من الفوائد التي كان ظاهرياً يتمتع بها بطلهم، رونالد ريغان، في حملة ضد الليونة المزعومة لفورد وادارته. كذلك كان هناك جانب أقل جاذبية لانتقاداتهم. موجة النفور من أن تقف الولايات المتحدة ضد الأقلية البيضاء إنما كانت نوعاً من التعصب الانعكاسي، فقد أظهرت العجز عن إدراك أنها، في مواجهة التطرف المتصاعد في أفريقية الجنوبية، كانت تلك هي الاستراتيجية الوحيدة للاحتفاظ بأي أمل لتحقيق درجة ما من التعايش بالنسبة إلى الأقليات البيضاء.

شرع نقادنا في تطبيق مناهج على أفريقية تضعف سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفيتي، وذلك بتصعيدهم هجوماً حول قضية راحوا ينظرون إليها كرمز لنهجنا ذي الركب ـ الواهنة كما زعموا. بالنسبة إلى الانفراج، كانت هناك قضية السالت وهجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي. بالنسبة إلى السياسة الأفريقية، كانت هناك قضية المساعدات إلى موزامبيق، ونظراً لأن المبلغ المطلوب كان 125 مليون دولار فقط، فإن المسألة لم تكن مسألة المبلغ الذي نحتاجه بشكل أساسي لإقامة علاقة ما مع متشيل، القائد ـ الذي هو حسب تقويم كل الناس ـ الأكثر استعداداً لدعوة القوات الكوبية. بل إن غرض الهجوم هو الحث

التدريجي لسياسات الإدارة، وتبيان عجزنا عن إنجاز حتى أشد الأهداف محدودية. لقد تم التعبير عن الحالة المزاجية السائدة بين الكثير من الجمهوريين من قبل جيمس بيكر، المسؤول عن حملة فورد الانتخابية، ثم وزير خارجية جورج بوش فيما بعد، وذلك حين حثّني علناً على الاستقالة لصالح الرئيس.

لكن هذه المرة، لم يفلح الهجوم في إضعاف الإدارة. إذ تقدم السناتور هيوبرت همفري وثمانية جمهوريين معتدلين بمشروع قرار يمتدح «سياستنا الخارجية الأكثر أخلاقية»، التي تعد بواقعية جديدة في سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقية. لكن قبل كل شيء، كان الرئيس قد قرر أن يكافح.

إنها واحدة من لحظات فورد النبيلة. فعندما يتعرض عضو من أعضاء مجلس الوزراء إلى هجوم عنيف، كان الإجراء الذي يتخذه البيت الأبيض في الغالب الأعم هو إصداره بياناً نموذجياً داعماً، ثم ينسحب من ميدان المعركة إلى أن ينقشع الدخان وحينذاك تحدد الأضرار التي لحقت بالرئيس.

بيد أن فورد لم يفعل شيئاً من هذا. بل أمر رودنيسين، وأنا ما أزال في أفريقية، بإصدار بيان قال فيه: «إن الرئيس هو الذي يضع السياسة الخارجية والدكتور كيسنجر هو الذي ينفذ ويعلن تلك السياسة الخارجية، وذلك هو ما فعله في الرحلة الأفريقية»[5]. لقد وقف فورد، منذ اللحظة التي عدت فيها، وقفة واضحة تماماً وراء سياستنا الأفريقية. إذ عقد اجتماعين علنيين معي (أحدهما يوم الأحد) للاستماع إلى تقريري، وفي 11 أيار، عقد اجتماعاً لمجلس الأمن القومي (أعلن أيضاً للصحافة) يتيح لي فيه أن أقدم تقريراً إلى المجموعة الأساسية صانعة - السياسة في الإدارة، وقد أجمل نظرته إلى نتائج الرحلة بقوله:

أعتقد، مما أبلغني إياه هنري سابقاً وما سيتوسع به هنا، أننا أوقفنا إضفاء صبغة التطرف على أفريقية وفتحنا الباب للتحرك في اتجاه إيجابي.

وفي صباح اليوم التالي، دعا فورد قيادة كلا الحزبين لاجتماع في البيت الأبيض ثم افتتح الاجتماع بهذه الكلمات:

إثر المأساة الأنغولية، بدأ الوضع في أفريقية الجنوبية يتسارع باتجاه كارثة محتملة بالنسبة إلى الدول الأفريقية المعتدلة. إذ بدأت تقلق وتخاف كثيراً، بينما أصبحت الدول المتطرفة، وعلى نحو متزايد، ناشطة في إثارة العنف في تلك المنطقة. ولقد فكرت أنه لا بد من عمل شيء ما، وأن علينا أن نتقدم ببعض الاقتراحات في محاولة منا لتهدئة الوضع واستقراره. وقد ركزنا جهودنا الأولى على إحباط السوفييت والكوبيين، لاعتقادنا أننا إن لم نفعل شيئاً، سرعان ما ستكون المنطقة كلها ثمرة يانعة يقطفها السوفييت.

إنني أعلم أن هناك بعض الانتقادات لتوقيت رحلة الوزير، لكن تقديري هو أنه ليس باستطاعتنا أن نبقي سياستنا الخارجية رهن الجمود كل أربع سنوات. وليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تقول للعالم

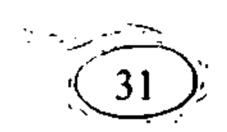
إنهـا ستتـرك الأمور على عواهنها خلال أشهر الانتخابات الستة، كما أننـي أرغب في أن أمضي قدماً بما يتعين علينا أن نفعله وأن نتحمل المسؤولية إذا لزم الأمر.

كذلـك اتصل أحد مساعدي الرئيس لدى سماعـه أن جون أوزبورن من «النيوريبليك» يكتب مقالة عن رحلتي إلى أفريقية، فوصف أوزبورن الاتصال كما يلي: «إحدى السمات القليلة التي تقوي القلب هي التأكيد الذي نقل إلي بأن الرئيس مصمم على التمسك بكيسنجر». وفي كتابة لاحقة، أضاف أوزبورن: «إن التأكيد المذكور في نهاية هذا التقرير نقل إلي من قبل أحد مساعدي البيت الأبيض وتوجيه من السيد فورد»[٢].

لقد جعلني دعم فورد ملزماً بالاستمرار كما ألهمني الاستمرار. بيد أن اللجب الشديد حجب الحقيقة الفعليـة ذاتها وهي: أننا كنا قد قمنا بالخطوة الأولى فقط. لقد نظمنا أولئك الذين كانوا سيستفيدون من سياستنا الجديدة.

وحثيناهـم علـى أن يقوموا بالمغامرة السياسية، مغامرة التفاوض. أمـا أولئك الذين كانوا سيقدمون التضحيات ـ السكان الأوروبيون في أفريقية الجنوبية، وبالطبع، جنوب أفريقية ذاتها ـ فقد كان ينبغي أن نسمع منهم بعدئذ.





نحو حكم الأغلبية في جنوب أفريقية

جنوب أفريقيا والولايات المتحدة

كان الاقتناع بأن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقية تحتاج إلى التكيف مع رياح التغيير ـ بحسب تعبير هارولد ماكميلان ـ كونه تحدياً نفسانياً أكثر منه تحدياً دبلوماسياً. إذ في نهاية الطريق كنا نخطط، أن سكان روديسيا الأوربيون لن يكونوا بعدُ قادرين على تكوين مستقبلهم السياسي ـ وربما على المدى البعيد مستقبلهم الاقتصادي. للقيام بهذه المهمة لدينا مصدران للقوة: دعم جنوب أفريقية للتغيير في رودويسيا وناميبيا، إذا استطعنا أن نتوصل إليه، وموقف إدارة فورد نحو حقوق الأقلية البيضاء، الذين يعتمد عليهما تعاون أفريقية الجنوبية والدعم الداخلي الأمريكي.

تحولت روديسيا وناميبيا إلى مسؤولية قانونية بالنسبة إلى جنوب أفريقية دولياً واستنزافاً لمواردها. لم يكن لدى سكان جنوب أفريقية رغبة في تعميق عزلتهم الدولية عن طريق دعم نظام البيض في روديسيا الذي لا يعترف به أي بلد في العالم. وكانوا مستعدين إلى الابتعاد عن ناميبيا لأسباب مشابهة ولكن ببطء، أكبر. ما سعى زعماء جنوب أفريقية إلى تجنبه هو أن يضطروا إلى الوقوف جانباً فيما كانت الأقلية البيضاء في روديسيا تجتاح عسكرياً من جانب رجال حرب العصابات الزنوج. ولا شك أنهم كانوا يأملون في خلق أنظمة بديلة في كل من روديسيا وجنوب أفريقية اللذين وإن كانا دولتين للزنوج، فإنهما ستستقبلان المد الراديكالي قبل أن يصل إلى حدود جنوب أفريقيا.

كان الأفارقة الجنوبيون الأوسع تفكيراً يعرفون أن التحول لن يتوقف هناك. ومع أنهم كانوا يشعرون غريزياً بحتمية قدوم الثوّار، لم تكن لديهم فكرة عن كيفية التعامل معه أو في أي اتجاه يتحركون. لقد ظلوا معزولين طوال عقود من الزمن، أسرى ـ بل مشلولين ـ بتاريخهم الفريد من نوعه والمفتقر إلى سعة الأفق.

لقد كان الشعور بالعزلة وتوقُّع السوء هو ما جعل الجنوب أفريقيين يتقبلون بتلهف العرض التبادلي الذي كنت أستطيع أن أقدمه مقابل تعاونهم بشأن روديسيا وناميبيا: الزمن الذي يستطيعون خلاله حل مشكلاتهم. في كل محادثة مع مسؤوليهم، بمن في ذلك رئيس الوزراء، فورستر، كنت أؤكد على أن

المبادئ التي عرضتها في لوساكا تنطبق على جنوب أفريقية أيضاً. «أعلمت السفير الجنوب أفريقي روبليوف (بيك) بوتا في 14 أيار 1976، بعد وقت قصير من عودتي إلى أفريقية: «أعتقد أن التاريخ يعمل ضدكم، ولكننا نريد أن نشتري الوقت على الأقل.. إذ فصلنا قضية جنوب أفريقية عن روديسيا فهذا سيعطينا بعض الوقت للتعامل مع جنوب أفريقية ـ إلا أذا تصرفت روديسيا بطريقة تسرّع المشكلة».

قد تكون إشارة خفيفة ولكنها أثبتت أنها كافية لتشجيع حوار مع زعماء جنوب أفريقية ـ وما إن التقينا بهم، وبالروديسيين أيضاً حتى تبين لهم أن إدارة فورد لم تكن تشن حملة عنيفة ضدهم بوصفهم أفراداً؛ بل كنا نتعاطف حقاً معهم بسبب الأزمات، المرهقة التي مرت بهم في أجيال متعاقبة. الصفات التي كانت محل انتقادنا في إدارتنا للسياسة الخارجية تتعلق بتوازن المصالح وليست تهجمات تُستخدم الآن لإعادة التأكيد على مواقفنا المعارضة وسط الأقليات البيضاء. نحن لسنا بصدد معاقبتهم على أخطاء آبائهم أو حتى أخطائهم ـ كما كان يقول كثير من نقادهم في الغرب. بل كان هدفنا، على العكس من ذلك، أن ندعهم يواجهون حقائق حياتهم وارشادهم بأرقّ السبل الممكنة إلى قبول حقيقة أن هذه تملي عليهم التغيير على الصعيدين الأخلاقي والسياسي. وبدون حل سياسي ربما يحكمون بضع سنوات أخرى على حساب خسران أية إمكانية للبقاء في أفريقية، وأن عليهم أن يتأكدوا أن التفاهم مع الأغلبية الزنجية أمر أساسي مُلح. وعندما تحدث فورد وأنا عن ضمان بعض حقوق الأقلية كنا نفكر في قضية سياسية وليس قضائية. لم نكن نتصرف بالدرجة الأولى رداً على ضغوط داخلية محافظة بل كنا نتصرف تعبيراً عن قناعاتنا، وعلى الرغم من شكوك عميقة تجاه استمرار ديمومة الضمانات الدستورية، سنفعل كل ما في وسعنا لنجعلها ذات مغزى.

ما إن بدأنا في التعامل مع جنوب أفريقية، حتى أدرجت ناميبيا قضية روديسيا كقضية أساسية. كانت جنوب غرب أفريقية الألمانية سابقاً تقع على مرتفع فاصل بين صحراوين. وسكانه الذين كان تعدادهم 850 ألفاً (وعددهم مليونان اليوم) كانوا يضمون الخليط المعتاد مصحوباً بالرسم التعسفي للحدود من قبل القوى الاستعمارية: 45% تقريباً ينتمون إلى قبيلة أوفامبو التي تتمركز على جانبي الحدود مع أنغولا، والباقون ينتمون إلى ما يقارب الـ 9 قبائل أخرى مبعثرة في أرجاء البلاد. وقد أتبعت هذه الأراضي بكاملها إلى جنوب أفريقية في نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب قرار من عصبة الأمم.

في عام 1946، بعد الحرب العالمية الثانية، أبلغت جنوب أفريقية الأمم المتحدة أنها ترغب في إلحاق هذه الأراضي بها. وعندما رفض الطلب، نشأ نزاع بين جنوب أفريقية والأمم المتحدة استمر أربعة عقود تقريباً. وفي الفترة ما بين 1966، و1968 صوتت الأمم المتحدة على سلسلة من القرارات لإنهاء وصاية جنوب أفريقية، وأوجدت مجلساً يتألف من 11 دولة من أجل ناميبيا كسلطة قانونية، وكان رد جنوب أفريقية، عملياً، إلحاق هذه الأراضي بها واعطائها صفة محافظة تابعة لجنوب أفريقية.

في عام 1971 أنهت محكمة العدل الدولية وصاية جنوب أفريقية، وفي عام 1972 صوّت مجلس الأمن على عقوبات ضدها. وقد صوتت على ذلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وفي نهاية الستينيات ظهرت حركة حرب عصابات تتألف بالدرجة الأولى من قبيلة (أوفامبو) في الشمال. وانضمت حركة (سوابو) (منظمة جنوب غرب أفريقية الشعبية) إلى حركة مقاومة شعبية مسلحة، التي وإن كانت لا تهدد أشراف جنوب أفريقية عسكرياً، فقد زعزعتها سياسياً من جراء اكتساب دعم متزايد من دول العالم الثالث ثم من الديموقراطيات الصناعية أيضاً.

المسيرة الدبلوماسية التي تلت كانت تتوافق مع السيناريو النموذجي لكل نضال آخر من أجل الاستقلال: التخفيف خطوة خطوة من الحكم الاستعماري على أمل واه بأن الدول المسيطرة ستكون قادرة على تجنُّب استلام مستمر للسلطة، وعلى إجراء مفاوضات مقترحة تستبعد حركة حرب العصابات، انتهت إلى جنوح الدولة الاستعمارية إلى نضال مسلح. وفي بداية السبعينيات وافقت جنوب أفريقية على مبدأ حكم ذاتي لناميبيا ولكنها رفضت التعامل مع «سوابو» بسبب نشاطاتها الإرهابية المزعومة، أو الاعتراف بأي قرار من الأمم المتحدة. وعقدت مؤتمراً في ويندهوك، عاصمة ناميبيا، لوضع مشروع دستور ودعت مختلف القبائل إلى إرسال مندوبين عنها. ولم يُطلب من «سوابو» ولا من الأمم المتحدة المشاركة.

في ربيع 1976 عندما تعاملت بعمق مع المسألة الناميبية، كانت القوات الكوبية تقف برباطة جأش عند الحدود الأنغولية. كانت دول المواجهة، ولا سيما زامبيا وموزامبيق وتانزانيا، مع تأييدها السياسي القوي لمنظمة (سوابو)، أبعد جغرافياً عن روديسيا، ولهذا شعرت بضغط أقل على حدودها من قوات حرب العصابات. كانت الأمم المتحدة (مجلس الأمن) قد حددت موعد الحادي والثلاثين من شهر آب لجنوب أفريقية لتنهي وصايتها على ناميبيا. واذا لم تفعل فإن العقوبات ستكون محتملة. واذا صوتنا ضدها فسوف نخاطر بتأييد الدول الأفريقية لسياستنا تجاه أفريقية الجنوبية: واذا لم نفعل فسنخاطر بتعاون جنوب أفريقية تجاه مشكلات المنطقة. ولهذا أعطيت ناميبيا، خلال جولتي في أفريقية، أولوية كبيرة، وفي لوساكا دعوت جنوب أفريقية أن تحدد موعداً مبكراً للاستقلال.

وعلى النقيض من ذلك، كانت جنوب أفريقية قلعة التمييز العنصري (الأبارتيز)، تظهر وكأنها مفتاح التقدم نحو حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية. جميع الزعماء الأفارقة الزنوج كانوا ينتقدونها بقوة، وجميعهم حثنا على حوار مع زعماء جنوب أفريقية. بيد أن جنوب أفريقية المدانة بوصفها عدوة الحرية لأفريقيا، قد برهنت على تقديم أمل فوري من أجل اختراق سريع نحو حكم الأكثرية، والذي من شأنه في نهاية المسيرة، أن يتركها وحيدة بدون أي حاجز في وجه أفريقية موحدة في مطالبتها بإنهاء سياسية التمييز العنصري. ومع أن مثل هذه المطالب لا بد أن تصبح، عاجلاً أم آجلاً، أمراً لا سبيل إلى مقاومته، فإن زعماء جنوب أفريقية سمحوا لنا أن نرشدهم إلى سبيل يتجاوز في النهاية القيود التي أوجدوها، على الرغم من إعلاناتهم العنيدة خلاف ذلك.

يـدل استعدادهـم للقيام بذلك على مدى تحـول الأفارقة ـ على الأقل الأفريقـان ـ في القرون الثلاثة منـذ وصول الكالفيبين لأول مرة إلى ما كان يدعى «رأس الرجال الصالح» الخالي ليبدأوا حياة بعيدة عن الحروب الدينية في أوروبا القرن السابع عشر. وجلبوا معهم أصولية شديدة أدارت ظهرها لجيمع حركات التغييـر العقلانـي التالية في أوروبا. وطـوروا هوية متفردة في تاريخ الاستعمـار الأوروبي (الكولونيالية). وبانقطاعهم عن الوطن الأم فقد ظلوا غير متأثرين بالإرث العقلاني لعصر التنوير أو النظام الديموقراطي للثورة الفرنسية.

كان إحساسهـم بالهويـة شديد التميز إلى حد أنهـم، عندما ألحقت بريطانيـا «كاب بروفينس» أثناء الحروب مع نابليون، ابتعدوا ما يقارب من ألف ميل إلى الشمال. ولم يفعلوا ذلك كونهم مستوطنين فرادى بـل كشعب بكامله، حامليـن معهم مؤسساتهم الحكومية وكنائسهـم ومدارسهم وأحقادهم. وفي موطنهم الجديـد جابه الأفريـكان أعداداً غفيرة من السكان الزنوج وعاملوهم بفوقيـة نابعة من شعورهم الخاص بنوع من التفوق الروحي المستقى من التربة المقفرة.

بيـد أن عزلـة الأفريكان لم تستمـر طويلاً. فاكتشاف الذهـب أغرى المنقبين والتجـار البريطانيين بأراضيهـم الجديـدة. ولكـن «البويـر»، الذين كانوا أقـل تصدياً تجـاه رفاقهم الأوروبيين مـن تصديهم للأفريقييـن قاومـوا هـذا التدفق مما أدى إلـى نشوب «حرب البويـر» حيث جابهـت الجمهوريات البورية الصغيرة الإمبراطورية البريطانية، التي كانت في ذروة قوتها، إلى أن توقفوا.

وضعـت الهزيمـة نهاية لتفـرق الأفريكان الواقعي، ولكنها لـم تقهر عزلتهم الروحيـة. العرقيتان اللتان تنتميان إلى البيض، والمتعايشتان وسط أكثرية سوداء متنامية باستمرار، كانتا تعيشان متفرقتين إحداهما عن الأخرى: فالبريطانيون الذين كانوا، لدواعي التناقض، أكثر ليبرالية وبعداً عن أفريقية، ظلوا استعماريين كعادتهـم، ومتمسكين بقيم وأعراف الوطن الأم. أما الأفريكان فقد كانوا متحدين تجاه ما اعتبروه، خطأً أو صواباً، وطناً لهم، وانفصلوا عن «العالم القديم» لأنهم لم يجدوا عالماً آخر يذهبون إليه.

فـي عـام 1948 كانـت الإحصـاءات الديموغرافيـة للسـكان البيضـ، الذيـن كان لهـم وحدهم حق التصويـت، لصالـح الأفريـكان. وفي حيـن كان التمييز المنصـري بالمعنى الأمريكي موجـوداً في جميع الأوقات، فإن البوير الذين كانوا المسيطرين الآن شرعوا يفرقون بين الأعراق بتشريع غير عادل فالسكان البالـغ عددهـم ثلاثة ملايين من سكان الـكاب ـ أحفاد السكان الهوتينتوت من سـكان البلاد الأصليين ـ كانـوا محروميـن من حق الانتخاب، كمـا كان شأن الأقلية الهندية البالغ عددها مليـون نسمة. أما الزنوج فإنهم لم يتمتعوا بحق التصويت مطلقاً. وقد صدرت قوانين صارمة تمنع الزواج المختلط وتحدد ترتيبات معيشية منفصلة، وشروطاً للعمل، وتحدّ من حرية الحركة للسكان من غير البيض. كانت سياسة الأبارتيد (التفرقة المنصرية) تعني الإقصاء.

كان علــى الزنــوج أن يعيشــوا في مجموعــات معزولة بشدة علــى أرض يكاد لا يمكــن العيش فيها، ولا يحظــون إلا بأقــل درجة من الرعاية الصحية والتعليم والإعانة. وفــي حين أن مستوى هذه الخدمات أعلى مــن أي مكان آخر فــي أفريقية، فإن انتهاك الكرامة الإنسانية جراء التفرقــة العنصرية (الأبارثيد) كان يفوق أية فوائد مادية.

كانــت سياسة الأبارثيد تسيء إلى كل مبدأ ديموقراطي غربي. فبسماحها للسكان البيض بأن يحقّروا الأكثرية المتزايدة للأعراق الأخرى كافة بالاستخدام الوحشي للقوة، أظهرت عدم توافقها مع مستلزمات العيش اللائق كعمليات التصنيع والتعليم.

ومــع هذا فإنني عندما زرت جنــوب أفريقية عام 1962 باعتباري أستاذاً جامعياً للتحدث أمام حلقات دراســية نظمتهــا كنائس لوثرية أوروبيــة، اقتنعت، رغم كل ما كان يقال ويحــدث، أن هذه الأرض الجميلة والحزينــة لــن ينتهي بها المطاف إلى كارثة، كمــا كان يتوقع العقل والتاريخ. والأكثــر من ذلك أنني بدأت أقتنع أن الأفريكان، الذين يفترض أنهم العنصر الأشد ظلماً من بين السكان البيض، هم الذين سيقودون البلاد، وليس الأقلية البريطانية الليبرالية كما تدل ظواهر الأمور.

لقــد بــدا لي، من خلال غريزة خفية لا أستطيع وصفها، أن الأفريــكان سيجدون طريقة، ولو بعد كثير مــن الشقاء، للوصول إلى صيغة جديدة ما لهوية جنــوب أفريقية، وهذا ما لن يحدث عن طريق الليبرالية الغربية، ولكن بترتيب يتم التوصل إليه بين البيض في جنوب أفريقية وقبائل الزنوج.

لــم أتــردد قط فــي موقفي تجاه التفرقــة العنصرية (الأبارثيــد). ففي كل جولة مــن المفاوضات مع زعمــاء جنــوب أفريقية لم أترك لديهم أيّ شك حول سياسة أمريــكا المعارضة لها، ولم أذهب قُدماً أكثر مــن أسمــح لهم ببعض الوقــت بحيث يتوصلون إلى حل مــن تلقاء أنفسهم. وفي الثانــي من آب 1976 وفي ذروة دبلوماسيتنا الخاصة بجنوب أفريقية، وعندما كانت المحصلة تعتمد بشكل حاسم على تعاون جنوب أفريقيــة، عبَّــرت في خطاب ألقيته أمــام مؤتمر وطني لـ «عصبة المدينة» عما كنــت أقوله على انفراد مع زعماء جنوب أفريقية:

لا أحــد يتحــدى ـ بمن في ذلك زعماء أفريقية السوداء ـ حق الأفريقيين الجنوبيين البيض في العيش فــي بلادهم. إنهــم ليسوا بالاستعماريين، فقد عاشــوا على الأرض الأفريقية منــذ 300 سنة. ولكن البنية الداخلية لجنوب أفريقية متفجرة ولا تنسجم مع أي مفهوم للكرامة الإنسانية.

التفرقة العنصرية بلاء أصاب كثيراً من الأمم في العالم. ولكن جنوب أفريقية تنفرد بمأسسة التفرقة العنصرية من خلال نشر تفريق قسري بين الأعراق يزدري بأي تعريف للمساواة الإنسانية..

الولايات المتحدة، الوفية لمعتقداتها، سوف تستخدم كل نفوذها لتشجيع التغيير السلمي ووضع نهاية لعدم المساواة المتأصل، ومن أجل تكافؤ الفرص، وحقوق الإنسان الأساسية في جنوب أفريقية[1].

كان ذلك على وجه الدقة الموضوع الذي طلبت من سفير جنوب أفريقية بيك بوتا في 14 أيار (مايو) 1976، أن يشرعه بالمرحلة الثانية من الاستراتيجية الأفريقية. وفي غضون أسبوع من عودتي من أفريقية، عرضت أن أقابل رئيس وزراء جنوب أفريقية أو وزير خارجيتها ـ ويستحسن أن يكون اللقاء في أوروبا. وتركت المجال مفتوحاً أمام زيارة تالية إلى جنوب أفريقية. لم يكن ثمة وزير خارجية أمريكي مستعداً للقاء زعماء جنوب أفريقية طيلة 30 عاماً، فضلاً عن التفاوض معهم ـ حتى في منتديات عالمية كالأمم المتحدة. كنت في الواقع أقدم لجنوب أفريقية دوراً في صياغة مستقبل أفريقية الجنوبية مقابل التزام تجاه حكم الأكثرية في الدول المجاورة وفي النهاية في بلدهم. هذا الأمل أظهر وحده مبادرة قوية لكي نكتشف على الأقل إمكانية إيجاد حل في روديسيا وناميبيا. وقد تحدث الرئيس فورد عن التأثير نفسه في مقابلة تلفازية في 18 أيار بمناسبة الانتخابات الأولية في ولاية ميتشيغان قائلاً:

أرى أن ثمة إمكانية ونحن نتحرك إلى الأمام.. (إذا) بدا عن مرحلة ما أن من الحكمة أن أقابل رئيسي دولتي روديسيا وجنوب أفريقية، فسأفعل ذلك بالتأكيد..

إشارته إلى إيان سميث، زعيم روديسيا غير المعترف بها، كون رئيس دولة كان خطأ غير مقصود ـ على الأقل من ناحية الحكمة التقليدية ـ لم يؤثر كثيراً بالنسبة لنا في أفريقية السوداء. ولكن بالنسبة إلى فورد، كانت هذه الملاحظة تعكس حساسية نفسية. ذلك أن أية إشارة تجاه احترام الإنسان سيكون لها تأثير كبير في التخفيف من صلابة إيان سميث وصحبه، والتي كانت الوجه المعاكس لخوفهم من عداء العالم الخارجي والمستقبل الغامض في روديسيا. وقد أضاف فورد تأكيداً على حقوق الأقلية البيضاء:

أيُّ شيء يمكن أن نقوم به لتجنب العنف، أيُّ شيء نستطيع أن نفعله من أجل السير قُدُماً بشأن تقرير المصير، مع الضمانة الكاملة لحقوق الأقلية بما في ذلك الأقلية البيضاء، سيكون كما أعتقد في صالح العالم ككل[5].

أخبرني السفير بيك بوتا من قبل في 14 أيار أن استجابة جنوب أفريقي قد يكشف اللثام عنها في خطبة عامة من جانب وزير الخارجية أو رئيس الوزراء. أجبته بدعابة إلى حد ما: «إذا كان يستطيع أن يقول شيئاً يُظهر أنكم لستم دولة عرقية رجعية بالكامل».

قرر رئيس الوزراء فورستر أن يعطي جوابه في خطبة تصالحية يلقيها أمام نادي الصحافة في كيب تاون، في 18 أيار (مايو)، ووافق، معبراً عن تقريره لانفتاح فورد على الحوار، على تشجيع حلول في روديسيا وناميبيا قائمة على حق تقرير المصير. وهذا ما سمح لنا أن نتخذ الخطوة التالية لترتيب عقد الاجتماع في ألمانيا في نهاية شهر حزيران.

مقابلة مع رئيس وزراء جنوب أفريقية:

في الفترة الفاصلة سعينا إلى تنسيق سياستنا مع الحلفاء الأوروبيين، ولاسيما بريطانيا. ففي 21 أيار، خلال اجتماع مع زملائي البريطاني والفرنسي والألماني، على هامش اجتماع وزراء خارجية حلف «الناتو» أيدت اقتراح جيسكار ديستان لإيجاد صندوق لتنمية أفريقية: «جاذبية الاقتراح الفرنسي تكمن في أنها تزودنا بإطار سياسي». نحتاج إلى شيء بحيث نستطيع أن نُجمّع البلدان معاً بدون إظهار ذلك. ولكن الحلفاء كانوا حذرين. المراقب الخبير لشؤون «الناتو» كان يرى في تشكيل مجموعة على مستوى نائب وزير «لدراسة» الاقتراح الفرنسي أنه يعني أن معظم الحلفاء كانوا يفضلون تجنب مظهر موقف سياسي غربي موحد من أفريقية، على الأقل في الوقت الحاضر، من أجل أن يتركوا الخيار مفتوحاً من أجل متابعة مصالحهم الوطنية. وفي الختام، اختفى اقتراح جيسكار من أجل برنامج أوروبي موحد من جدول أعمال حلف «الناتو» بعد تغير الإدارة الأمريكية.

في 26 أيار قابلت كالاهان وكروسلاند في مقر رئاسة الوزراء في لندن لمناقشة كيفية متابعة الدبلوماسية الخاصة بجنوب أفريقية أثناء اجتماعي مع فورستر وفي ما يعقبها. كان الوزراء البريطانيون ما يزالون يرون أنه من الصعب أن قبول أن الولايات المتحدة يمكن أن تنجح في الوقت الذي أخفقت فيه بريطانيا. ويتشككون في قدرتنا على الحصول على تعاون فورستر، كما بدوا مرتاحين بعض الشيء لتوقع طريق مسدود. لم يكن لديهم حماسة كبيرة للمشاركة في مفاوضات تضم سميث أو أن يضطلعوا بالدور الانتقالي الذي تصورناه إذا ما قبل الروديسيون حكم الأغلبية مع هذا فقد كانت بريطانيا وحدها تملك الخبرة والقاعدة القانونية لتوفير ضمانات للأقليات، أو تشكيل حكومة مؤقتة في الفترة الانتقالية قبل أن يتحقق حكم الأكثر فعلاً. شجعت كالاهان على أن يقوم بالدور بنفسه الذي أشار إليه في اقتراحه في 22 آذار وعرضه «إعطاء زخم إضافي ورائي» ولكن كالاهان أجاب ببرودة: «لا أريد أن أفشل، ولكنك تتناول المسألة في الوقت الحاضر وكل من يأتي حديثاً سيكون له نفوذ أكبر».

يعود تردد كالاهان، إلى حد ما، إلى عزوفه عن المخاطرة بما تبقّى من نفوذ بريطاني في مستعمراتها السابقة أو لموقف حزب العمال المتماسك إلى أن يحدث اختراق. كان يسار الحزب تحت قيادة مايكل فوت يعارض إيان سميث وجنوب أفريقية لأسباب أخلاقية. إذا لم يكن يتساهل إزاء مفاوضات فيها أخذ وجذب حول ما يعتقد أنها مسألة أخلاقية ـ ولا سيما إذا كان الموضوع يتعلق بسميث وجنوب أفريقية. كما أنه يكره الضغط على أصدقائه الأفارقة إذ بدونهم ستكون أية محاولة للتفاوض محكوم عليها بالفشل. ولما كان كالاهان محاصراً بين مايكل فوت وإيان سميث فقط طلب مني القيام بجولة مكوكية أخرى على الأقل كجهد أمريكي خالص. مع هذا فقد وافق هو وكروسلاند على إيجاد فريق عمل رفيع المستوى مؤلف من موظفين رسميين بريطانيين وأمريكيين يعقدون اجتماعات دورية ما بين واشنطن ولندن ويُكلفون بجعل السياسة تجاه أفريقية تحت مراجعة دائمة.

عشية لقائي مع فورستر المقرر في 23 حزيران، كانت الأحداث في جنوب أفريقية تهدد أي دور دبلوماسي كبير في ذلك البلد بالإخفاق. ففي 16 حزيران نشبت أعمال عنف في مدينة سويتو الزنجية قرب جوهانسبرغ. كان التوتر يعود إلى عدة شهور خلت بسبب إصرار الحكومة على أن يتعلم الأولاد السود اللغة الأفريكانية وأن يتم التدريس بها. وسرعان ما تحولت أعمال العنف إلى قلاقل مدنية عصفت بحياة أربع مئة شخص من بينهم كثير من تلاميذ المدارس. حثني فورد الصامد دوماً على أن نوضح خططنا: «أعتقد أن هذه في الأحداث سيكون ذهابك إلى هناك أكثر أهمية. فا نحاول القيام به هو تجاوز أشياء كهذه والتغلب عليها». صوتنا لصالح قرار شديد اللهجة في مجلس الأمن يدين ممارسات جنوب أفريقية مع انتقاد إغفال الأمم المتحدة لاختراقات حقوق الإنسان في بلدان تحتمي من المراقبة الدولية بتوجهاتها اليسارية. وجاء في كلمة مندوبنا في مجلس الأمن ألبيرت شير في 19 حزيران:

تمثل جنوب أفريقية بسياسة التمييز العنصري (الأبارثيد) التي تمارسها خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان. ولكن سيكون من الخطأ، بل ومن النفاق إذا لم نقل إن جنوب أفريقية ليست الحكومة الوحيدة التي تنتهج سياسات متعمدة تفضي إلى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان [4].

قبل الذهاب إلى الحوار مع زعماء جنوب أفريقية قابلت سفراء جميع الدول الأفريقية التي لها تمثيل في واشنطن، كما قابلت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس: كلتا المجموعتين صادقت على لقائي مع فورستر. وفي 22 حزيران، أي في اليوم الذي يسبق اللقاء المقرر شرحت الموقف لوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية في بارس. كانت زامبيا قد سمحت لأول مرة بإنشاء قواعد للفدائيين على أراضيها، كما سمحت لهم أن يتسللوا عبر الحدود الروديسية التي بلغ طولها 600 ميل.

والأهم من ذلك، أن الحرب إذا استمرت وتطوت فإن وجود معسكرات الفدائيين المسلحين يمكن أن ينسف التوجه المعتدل لكاوندا، بل حتى سلطته مع مرور الوقت. المجموعات الفدائية المختلفة المتنافسة قد تطلب عندئذ المساعدة من الخارج كما حدث في أنغولا. وقد عبر حلفاؤنا عن نواياهم الطيبة وأبدوا استعدادهم للإسهام مالياً من أجل نفقات إعادة البناء والانتقال للأقليات الأوروبية إذا ما حدث فعلاً اختراق لحكم الأغلبية.

عندما اقترح فورستر أن نجتمع في ألمانيا وافق كل من المستشار شميدت ووزير الخارجية غينتشر بحماسة واقترحا مدينة هامبورغ، وهي مدينة شميدت، مكاناً للقاء. وعندما أُعلن عن مظاهرات حاشدة في هذا الموقع للديموقراطيين الأجنبيين، فزع الزعماء الألمان ونقلوا مكان الاجتماع بدون مشاورتنا إلى منتجع للراحة في بافاريا المحافظة، لا يبعد عن الحدود التشيكية، عند حافة غابة بوهيميا ـ وهي منطقة لا يمكن للمتظاهرين أن يصلوا إليها. كان هذا بمثابة خرق للبروتوكول إذا لم يُعلم الفرقاء مسبقاً بالتغيير، ولكننا وافقنا في النهاية على هذا المنفى.

لـم يكن من الممكن إيجـاد فندقين مناسبين في أي مدينة في منطقة نائيـة. وهكذا كان بين فندقي وفنــدق فورستر 30 ميــلاً. وكان كلا الفندقين محاطاً برجال الشرطة لإبعاد المحتجين، الذين استطاعوا رغم البعد والمشقة الاقتراب منا، وإن لم يرفعوا أصواتهم.

طـار وفدنــا بالحوامة في 23 حزيــران إلى الفندق فــي بودينميس من أجل اللقــاء الأول. ووجدت من المناسب أن يرتاح رئيس الوزراء فورستر ووفده الجنوبي أفريقي.

سجلُ فورستر في حكومة جنوب أفريقية يدل على أنه رجل صلب. ولما كان قد عمل وزيراً للعدل لمدة عشــر سنــوات فقد كان مسؤولاً عن قمــع «المخربين» وهي عبــارة أعطاها تفسيراً واسعــاً. ولكن فورستر أصبح أكثر اعتدالاً ومرونة عندما صار رئيساً للوزراء: بالمقارنة مع سابقيه، وصار يعمل على تخفيف بعض مظاهر سياسة التفرقة ويفتح حوارات مع الدول الأفريقية المجاورة.

دعوت فورستر إلى جلسة خاصة، في حين شرع وفدانا باستكشاف بعض القضايا الفنية، ولا سيما ما يتعلق بوضع تعريف لما يمكن أن يشكل أمناً اقتصادياً راسخاً للأقلية الأوروبية في روديسيا.

وفــي جلسة مصغــرة حيث تناولنا الشــاي والحلوى، بدأت ــ كعادتي في جميع المفاوضــات تقريباً ــ بمناقشــة فلسفيــة حول ما كنا نحاول تحقيقــه. قلت أخاطب فورستر بوصفته زعيمــاً مسؤولاً عن مستقبل مجتمعــه الــذي سار مشواراً طويلاً ليجــد نفسه وجهاً لوجه أمام قرار جوهــري. إذا كان فورستر قد حدد مستقبــل بــلاده بمصيــر روديسيا وناميبيــا، فالنتيجة ستكون معقــدة ومتأخرة كثيــراً بالتأكيد. ولكن في النهاية، حكم الأغلبية كان من غير الممكن تجنبه في روديسيا، وقد ضمنت جنوب أفريقية المبدأ من أجل ناميبيا أن العنف سيزداد، وسيكسب المتطرفون الأشراف على النضال المسلح ربما المدعوم من قبل قوى أجنبيــة، حيث ستواجــه جنوب أفريقية أزمة في حين أن السكان الأجانب في روديسيا وناميبيا يطردون أو ينضمون إلى النزاع. ولكن تدويل النزاع سوف يوحد العالم ضد جنوب أفريقيا، وستكون الولايات المتحدة مضطرة إلى تطبيق تقليدها في مساندة الحلول الديموقراطية وتقرير المصير.

مــن ناحيــة أخرى قلت: إن فورستــر يستطيع أن يرسم خطاً مميزاً ما بيــن جيرانه الشماليين وجنوب أفريقيــة قائمــاً على حقيقة أن جنــوب أفريقية كانــت تعتبر حتى في أفريقيــة دولةً أفريقيــة، وليس دولة استعمارية ــ مهما كانت أوضاعها الداخلية. وهذه النقطة أكد عليها كل زعيم أفريقي قابلته. والعمل معنا ودول خــط الجبهة على حــل مشكلات روديسيا وناميبيــا سيعزز موقف جنوب أفريقيــة كمجتمع أفريقي. الفرصــة التي قدمتها إلى فورستر كان مــن شأنها أن تحقق فترة من الراحة والتقاط الأنفاس قد تستطيع بلاده خلالها ــ حل مشكلاتها بسلام، وليس بالهروب منها ــ.

عرضــت هذه الأفكار بأسى أكثر ممــا عرضتها بغضب، وليس كجدل حول ماضي جنوب أفريقية بقدر مــا كانت خيــاراً للمستقبل. ولم يفت فورستــر ذو الذكاء اللماح أنني كنت عمليــة ربما لا تتوقف عند حدو

جنوب أفريقية. مما لا شك فيه أنه كان يأمل بأن الوقت الذي يكسبه سيسمح بطريقة ما بمخرج لجنوب أفريقية يختلف عن حكم أكثرية غير مخفف أو ربما بظهور نوع من الحزام الصحي عند حدوده الشمالية. ولكنه لو فعل فسيكون ذلك أمراً مرغوباً.

افتتح فورستر إجابته بشرح لما فهمه هو ورفاقه بالحكم الذاتي لجنوب أفريقية: سلسلة من الأوطان الزنجية التي تحكم ذاتها متحدة مع أوطان بيضاء ستكون هي المسيطرة بشكل واضح. قلت: إن سياسة التفرقة العنصرية (الأبارثيد) لن تكون مقبولة أبداً في الولايات المتحدة، كما لن نعتبر ما يسمى أوطاناً سوداء. ولكن إذا كسبنا الوقت الآن فسوف يؤدي ذلك إلى حوار مستمر. نستطيع خلاله أن نسعى إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف.

كان توجه فورستر الداخلي أن الأفريكان الذين واجهوا قوة عظمى عاملتهم بشيء من الاعتبار. لم يُسيّروا أمورهم كما كانوا مضطرين أن يفعلوا في غالب الأحيان في تاريخهم العسير. سوف يؤيد جهودنا ـ مفترضاً أن لن يُطلب منه أن يتخلى عن سكان روديسيا الأوروبيين بدون أية حقوق ـ لإرساء حكم الأكثرية في روديسيا. ووافق على أن إيجاد مخرج معتدل في روديسيا كان ممكناً لو أن الكفاح المسلح قد توقف في مرحلة مبكرة. وجوشوا نكومو، في رأيه، الزعيم الأنسب من أجل تطور معتدل، لأنه كان يمثل قبيلة أقلية لها مصلحة في ضمانات جميع الأقليات، بما في ذلك الأقلية الأوروبية. وأضاف فورستر أن مثل هذه الضمانات كانت ضرورية لإرضاء الرأي العام في جنوب أفريقية. وتحدّث فورستر أن ثمة فرصة لتحقيق مثل هذه الغاية في غضون سنة على الأكثر. قلت له: إننا سنؤيد ضمانات للأقليات، ولكن من السابق لأوانه جعل النتيجة تعتمد على فرد لا نعرف عنه نحن في الولايات المتحدة إلا القليل جداً.

عند هذه النطقة التحقت أنا وفورستر بسائر الوفود من أجل طعام الغداء. طلب مني السماح له بأن يصلي صلاة صامتة من أجل نجاح ما كنا نحاول أن ننجزه كلّ على طريقته. وعند هذا ترك فورستر الكلام لمستشاره العسكري.

وصف الجنرال جوهانز فان دين بيرغ الوضع العسكري. إذا كان ثمة تفكير بحل عسكري، كما قال، يمكن لروديسيا أن تصمد لبعض الوقت. الخسائر الروديسية منخفضة ومقتصرة في الغالب على الميليشيات السوداء. القوات المسلحة الروديسية قادرة على الدفاع عن البلاد ما لم تتدخل قوات قادمة من وراء البحار. وفي رأي الوفد الجنوبي أفريقي أن رجال حرب العصابات كانوا يخسرون التأييد لأنهم كانوا يركزون هجماتهم على السكان المدنيين. كان هذا صحيحاً جزئياً، كما كان خدعة تفاوضية لإضعاف القناعة الأمريكية بأن الأزمة ملحة. أجبت بأن التحليل لم يكن مناسباً عملياً:

إذا تركنا جانباً القضية الأخلاقية فإن مثل الجزائر ـ حيث كان الفرنسيون موجودين منذ فترة طويلة ـ يدل على أن رجال العصابات بدؤوا بمهاجمة السكان المحليين في البداية إذ كانوا غاضبين، ثم لم

يلبثوا أن أصبحوا خائفين. كان على الحكومة أن تعزز الإجراءات. إذا قاموا بأعمال انتقامية فسيخسرون موقفهم الدولي، وإذا لم يقوموا بذلك فسيخسرون الحرب.

لم يناقش الجنرال فان دين بيرغ المسألة.

في اليوم التالي التقى الوفدان في فندقنا في غرافينو وركزا على موضوع ناميبيا. وكما جرى سابقاً فقد اجتمعت مع فورستر وحدنا في جناحي، في حين درس زملائي خطة ضمان لروديسيا. استخدمت أساساً الحجج ذاتها التي كنت قد طرحتها على فورستر بشأن روديسيا. الأسرة الدولية لن تقبل أبداً الاعتراف بحكومة تصدر عن مؤتمر ديندهوك كما جرى، وإن ذلك كما يعني أن جنوب أفريقية لن تستطيع أن تكون قادرة على تحقيق هدفها بالتخلي عن إشراف مباشر على ناميبيا بهذا الأسلوب.

مهما كانت وجهات نظر جنوب أفريقية تجاه منظمة «سوابو» وأساليبها. فإن تاريخ النضال من أجل الاستقلال مفعم بشواهد على أن إرهابيي اليوم سيكونون زعماء الغد الوطنيين. ولما كان الموضوع برمته قد أثير من خلال سلسلة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة فإن مشاركتها كانت ضرورية.

من أجل كسر الجمود، اقترحت ثلاثة خطوات: أن ينتقل مؤتمر ويندهوك إلى سويسرة جنيف وأن يُدعى الأمين العام للأمم المتحدة مراقباً (للتأكيد على الاتصال الذي لا ينفصم عن الأمم المتحدة) وأن يدعو المؤتمر منظمة «سوابو» مشاركاً.

على فورستر أن يفهم أنني كنت أقترح عملية لإنقاذ ماء الوجه، تصبح «سوابو» في نهايتها الناطق الرئيس باسم استقلال ناميبيا. كان ذلك بسبب فرق حاسم ما بين الصراعات المسلحة المعادية للاستعمار والمبادئ الأساسية لليبرالية الغربية. إذا كانت إرادة الأغلبية هي المسألة المبدئية، وستكون الخلافات حول إجراءات الانتخاب، وستبقى القوات المسلحة على الحياد، والأحكام الدستورية ستقرر طبيعة التنافس الانتخابي. وخلافاً لذلك كان إشراف القوات المسلحة، في معظم الدول الأفريقية التي ظهرت بعد نضال مسلح، هو الذي يقرر نتيجة الانتخابات. قد يكون نكومو الزعيم المعروف والأكثر اعتدالاً داخل روديسيا ـــ نظراً لأن كلاً من كاوندا وفورستر نادراً ما كانا يتوافقان ـ ولكنه لم يكن يملك قوات مسلحة كي ينافس رجال حرب العصابات المتجمعين في الدول المجاورة. ومهما بلغت قوته التي ستظهر في الانتخابات، فإن نتائجها ستتقرر من خلال النتيجة العسكرية.

الشيء نفسه ينطبق على ناميبيا. قد يكون صحيحاً ما قاله الأفارقة من أن أتباع «سوابو» خارج منطقة أوفامبو كانوا قلة. ولكن إذا كان هدف شعار «حكم الأكثرية» هو إنهاء الكفاح المسلح، عندئذ سيثبت «الأولاد حملة البنادق» أنهم قادرون، ولو أنهم كانوا المجموعة الوحيدة القادرة على إنهاء الحرب. فسيعيقون تشكيل حكومة انتقالية، ويضعون القواعد الانتخابية ويكسبون الانتخابات. لهذا السبب كان

حكـم الأكثرية هو العبارة الملطفة لاستلام السلطـة من قبل المجموعة التي قادت النضال المسلح. فهم، بعد كل شيء، عانوا وضحوا لكسب السلطة وليس من أجل أن يُستغنى عنهم.

الاجتماعات رفيعة المستوى ليست المناسبة لانعكاسات النظرية السياسية. وهذا الاجتماع الأول بين جنوب أفريقية والزعماء الأمريكيين كان منشغلاً تماماً بإيجاد طريقة عملية بعيدة عن صعوبات روديسيا وناميبيا. قمت بتقويم التعاون الذي أظهرته روديسيا في 24 حزيران كما يلي:

كيسنجـر: راجعنا أنا ورئيس الـوزراء ـ إذا ما حاولت أن أقيّم منـاقشتنا ـ الوضع بشأن روديسيا، وفقاً للخطوط العريضة لمناقشتنا بالأمس وعلى الغداء أيضاً. وكان حول ما إذا كنا نستطيع أن نضع معاً اتفاقية قـد يعتبرهـا العقلاء عادلة ومشرفة بالنسبة إلـى الآمال الاقتصادية للأقلية البيضـاء في روديسيا. وإذا استطعنا ذلك، فإن رئيس الوزراء سيكون مستعداً لاستخدام نفوذه لدى الحكومة الروديسية لاستطلاع ما يمكـن تحقيقه. سوف نعمل مع الحكومات الأفريقية الزنجيـة. كما سنرى ما إذا كان من الممكن أن نعقد مؤتمراً دولياً للنظر في مسألة الضمانات التي تستطيع حكومة جنوب أفريقية أن تسهم فيها، في المرحلة التمهيدية على الأقل. هنا تقع المسألة الروديسية.

فورستر: هذا صحيح.

فـي ناميبيا كنت أكثر حذراً. لخصت الهدف مـن أجل عقد المؤتمر خارج ويندهوك، وتركت مسألة المشاركة في المؤتمر مفتوحة، وهو ما كان خطوة لانضمام «سوابو» إليه:

كيسنجـر: فـي جنوب غرب أفريقية (التعبير الأفريقي عن ناميبيـا) اقترحت على رئيس الوزراء أن ينتقل المؤتمر الدستوري إلى مكان آخر بعيداً عن ويندهوك.

المشاركـون سيقررون فيما بعد، ولكن المكان يجـب أن يتغير. انطباعي أن هذا الاقتراح لن يرفضه رئيس الوزراء.

فورستر: أجل.

أضاف فورستر أن سيوافق على مشاركة ممثل شخصي عن الأمين العام للأمم المتحدة وأن المؤتمر سيقـرر تكوينـه بحيث يمكن دعوة منظمـة «سوابو». ومع أنني كنت مقتنعـاً تماماً، كما يحدث فـي الظروف المشابهـة، أن رجال حرب الغوار سيصرون علـى أن يُعتبروا المفاوض الشرعي الوحيد فقد قطعنا شوطاً بعيداً.

بريطانيا العظمى ودول خط المواجهة:

مـن بيـن جميع المفاوضات التـي أجريتها كانت أعقدهـا المفاوضات حول حكـم الأكثرية في جنوب أفريقيـة. حيـث كانت هنـاك خمس دول على خط المواجهـة، كل واحدة لها ما تؤكـد عليه؛ والمجموعات

الداخليـة تتصـارع فيما بينها فـي روديسيا وناميبيـا، حكومة جنـوب أفريقية، والسلطات فـي روديسيا، والموقـف الخاصـ لبريطانيا العظمى. كانت أهدافهـا متشابكة، ومتعاكسة أحيانـاً. وأي تغيير في موقف فريـق مـا قد يثير زوبعة في النظام الكامـل برمته ويهدد بالإطاحة بما تم بناؤه بكثيـر من الألم. وقبل أن تتقدم المواقف الرسمية، كان من الضروري استطلاع أرضية جميع الفرقاء، وحتى في هذه الحالة، ينبغي أن يكـون المـرء حذراً بحيث لا يناقش أبداً موقف أحد الأطراف قبـل أن يسجل مواقف الآخرين ـ ولو إلى حد ما ـ لكيلا تضيع التنازلات وتولد جولة جديدة من المطالب.

تقدمنـا في خطوتيـن: دول خط الجبهة رحبت بمادرتنـا وقدمت عدة مستويات مـن التأييد، وجنوب أفريقيـة سوف تتعاون بشـأن روديسيا إذا كنا قادريـن على توفير رزمة من الضمانـات للأقلية البيضـاء، وفـي ناميبيـا، إذا تم إيجاد طريقة لحفـظ ماء الوجه للأفريقيين الجنوبييـن. ولكن من أجل ترجمة هذه الالتزامات العامة إلى تقدم دائم كانت مساعدة بريطانيا وتأييدها ضروريتين.

إذا وافـق إيان سميث أن يسحب إعلانه المنفرد عـام 1965 حول الاستقلال وقبل بحكم الأغلبية فلن تكـون هناك سلطـة شرعية في روديسيا إطلاقاً ما لم توافق بريطانيا علـى العودة، ولو بدون رغبة، لفترة مؤقتـة إلـى دور السلطـة الحاكمة، إلى أن يتـم تحضير دستور جديـد. ولكن بريطانيا لا يمكـن أن توافق أبـداً علـى هذه المهمة إلا إذا طلبت ذلك دول خـط الجبهة السوداء. لذا فقد وقـع علينا الشروع بالمهمة المزدوجـة التّهكمية بحـثّ بريطانيا الرافضة علـى الاستئنـاف، ولو لفترة محـددة، للغطاء الإمبراطوري الذي مارسته لفترة ثلاثة عقود.

عدت إلى لندن بعد اجتماعاتي في فورستر لاستشارة كالاهان في 25 حزيران. كان مقر رئاسة الوزراء فـي 10 داونينغ ستريـت. بممراته الضيقـة ودرجات سُلّمه الضيقـة يمارس تأثيره من خـلال الإجراءات المكتومـة. فـي طريقي إلى مقـر رئيس الوزراء في الطابـق الثاني التقيت بجون هانـت، أمين سر مجلس الوزراء، تحدثنا عن المجموعة «غير الرسمية» حول الاقتصاد العالمي الذي كان يمثلنا فيها جورج سولتز (أنظـر فصل 22) وعن اجتماع القمة الاقتصادية للدول السبع الكبيرة G-7 في بورتوريكو، وسمعنا فجأة صوت رئيس الوزراء يصبح مرحباً: «أنا أسمع ذلك الصوت».

فـي غرفـة الجلوس في 10 داونينغ ستريت أثّـرت الموضوعات الثلاثة التي كان الـدور البريطاني في المشاركـة بها ضرورياً: (1) تطور سريع نحو حكم الأغلبية (2) المساعدة في إعطاء ضمانات إلى الأقلية البيضـاء (3) استئنـاف الإدارة الكولونياليـة لتشجيع نظام الحكم التالي على الظهـور تحت إشراف كينيا المعتدلة بدلاً من موزامبيق الراديكالية (وهو طلب سافر في ضوء التطورات منذ ذلك الحين).

كان كالاهـان مقتدراً ومتعاطفاً. أكد أن بريطانيا كانت راغبة في تحمل المسؤولية في الفترة الانتقالية، ولكنه كان «عازفاً أن يُجرَّ إلى هذا عسكرياً والاستمرار في المحافظة على القانون والنظام.. هل سنضع قوات بريطانيا؟

وإذا كان الأمـر كذلـك فكيف ستخرج؟». ولما كان رجـلاً عملياً كعادته فقد وضع إصبعه علـى النقطة المركزية: طبيعة السلطة الروديسية الحاكمة. كان نكومو أفضل ضمانة من أجل تطور معتدل، ولكن لا يملك قوة عسكرية:

المشكلة هي كيف نتعامل مع الأفارقة الآخرين فيما يتعلق بنكومو؟

إن شخصية أبوية وشبيه بكينياتا، ولكنه خسر قواعده مؤخراً..

.. إذاً كيف سنتعامل مع رجال حرب العصابات على الحدود،

إذا لم يقبلوا بنكومو؟ من الذي سيبقي نكومو في السلطة؟

هذا هو السؤال.

توافقنـا علـى أن آفاق نكومو أو أي قائد آخر معتدل داخل روديسيـا سوف تتعزز إذا ما أوقفت الحرب بسرعة وحرم رجال العصابات من قاعدة لهم داخل زامبيا.

من أجل تقويم هذه الآفاق عرضت إرسال وليام شوفيل، مساعد وزير الخارجية إلى أفريقية لمناقشة خططنا مـع كاونـدا ونيريري. وفي الوقت نفســه سيطلب من روديسيا رسمياً وضع قوة بريطانيــة ـ أمريكية مشتركة وقد قبلت دول خط الجبهة وفورستر. انتهى الاجتماع بمذكّرة حارة، مع شيء من القلق وكلنها أكدت بعد النظر:

كالاهـان: أعتقد أنك يجـب أن تخبر نيريري وكاونـد أن: «أليس هذا هو الوقـت المناسب لممارسة الضغط على البريطانيين للقيام بعمل كهذا؟».

كيسنجر: سنرحب بذلك إذا قلت لنا ما تقوله لهما. ونحن سنخبرك.

كالاهان: من الطبيعي أن تنشر بين الناس أن «الموقف دقيق وأنك ينبغي أن تطلب تحرك البريطانيين».

كيسنجر: أعتقد أن هذه فكرة جيدة.

كالاهان: أخبرنا كيف ستسود أسماءنا بحيث نستطيع الدفاع عن أنفسنا.. (ضحك).

كيسنجر: ... في النهاية تستطيع القول: إن الأمريكيين العاجزين

كان لا بد أن ينقذهم البريطانيون بعد أن أخفقنا (ضحك).

بعد أن انتهى المزاح كشف إعلان رسمي عن رغبة بريطانيا في المشاركة بالدبلوماسية الروديسية:

قدم وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء تقريراً عن مباحثاته مع رئيس الوزراء فورستر.

عبّر الوزير عن وجهة نظر تفيد أن لبريطانيا دوراً تضطلع به في جنوب أفريقية، ولاسيما في المساعدة على إيجاد حل للمشكلة الروديسية.

أشار رئيس الوزراء على الوزير أن بريطانيا توافق

على مسؤوليتها الكاملة بهذا الشأن [5].

مخرج آخر إلى أفريقية

غـادر شوفيـل للقيـام بمهمته في 5 تموز. ومن أجـل أن يحصل على حافز فعّال مـن أجل المرونة من جانـب نيريـري وكاوندا، أشـرت عليه أن يصف تعاون جنـوب أفريقية غير مضمون إلـى حد ما مما كنت أعتقد. في 13 تموز تحدثت إلى سفير جنوب أفريقية بيك بوتا بذات المعنى:

> لم أخبر أحداً أنني حصلت على موافقة جنوب أفريقية
> تجاه أي شيء. أقول: «إذا كنت أستطيع الحصول على
> تأييدكم، فسوف أحاول ذلك. إذا حصلت على موافقة
> جنوب أفريقية فهل تؤيدونها؟».

إذا وافـق رؤسـاء خط الجبهة علـى استراتيجيتنا، بما في ذلـك الدور المرحلـي لبريطانيا كان على شوفيل أن يتعهد بنيتنا القيام بجهد كبير لإغراء جنوب أفريقية بمساعدة قيام حكم الأغلبية في روديسيا والاستقلال لناميبيا (وعد مضمون بعد لقاء فورستر).

كان الوعد الأخير ـ الذي على وشك أن يتضح، ويزداد تحقيقه صعوبة لأن الزعماء البريطانيين كانوا يطرحـون أفكاراً أخرى. وقد بيّن لقاء مع طونـي كروسلاند في واشنطن في 8 تموز، أن اتفاقاً حول نتيجة مرغوبة لا يضمن اتفاقاً حول التكتيك. فالبريطانيون لا يثقون بفورستر وكانوا أقل اقتناعاً منا بأنه سينفذ مـا وعـد به، كما أنهم لم يكونوا يستلطفون إيان سميث، معتقدين أنه خدعهم وأحرجهم، بإعلانه أولاً عن الاستقـلال ثـم خلال عدد من المفاوضات التي تسبب المأزق. ولمـا كان لا يريد التعامل مع سميث رئيساً أو حتـى كونـه عضواً في حكومة مؤقتة، أمضـى كروسلاند مزيداً من الوقت فـي مناقشة خطط للإطاحة بسميث أكثر مما أمضى في المفاوضات الدبلوماسية الجارية.

اعترضـت. عندمـا لم أقابل سميث من قبـل أو أي زعيم روديسي آخر. إذ لم يكـن لدي أفكار مسبقة عنهـم. إذا نجحـت سياستنا فإن سميث وزملاءه سوف يُستبدلون بحكـم الأكثرية. من هنا لم أجد حكمة في تبديد الطاقات في انتقادهم أو إذلالهم، أو أن نخاطر بفراغ سياسي بنتائج غير متوقعة ـ من بين هذه النتائج احتمال الإطاحة بهذه المبادرة برمتها. قلت لكروسلاند:

> سميـث عقبـة، ولكنه أيضاً ورقـة مساومة. إذا فكر (زعمـاء الصف الأول بصعوبـة إزاحته، فسيكون لديهم دافع للموافقة. وإذا ما استبدل بشخص لا قبل له بالقتال، فقد يقررون أن تستمر الحرب.

أثناء مسيرة العملية ظهرت شكوك، ربما لا تستحق الذكر، ضمن المجموعة الأمريكية من ضمنها أن لنـدن ربمـا كانت تسعى إلى مناورة مع الولايات المتحـدة بتصويرها أنها تقف إلى جانب حكم البيض في حيـن أن بريطانيـا قد ألزمت نفسها بأن تكـون ناطقاً رئيسياً باسم أفريقية السـوداء ـ توزيع للمسؤوليات

أخبرت كروسلاند أننا لا نقبل به. كما أن ممثل الخزانة في مجموعتنا العاملة كان مستاء بدوره من جواب كروسلاند حول مقدار ما ستأسهم به بريطانيا في صندوق الضمان.

كانـت الخلافات الظرفية تعكس ظروفاً داخلية مختلفة: الضغوط على كالاهان جاءت من اليسار. أما الضغوط على فورد وعليّ فقد جاءت من اليمين. وقد ظهر الاختلاف في هذا الحوار:

كيسنجر: سيكون من الأسهل بالنسبة إلينا داخلياً التعامل مع سميث.

كروسلاند: سيكون من الأسهل لنا الطريق الآخر.

عندما حذرت كروسلاند انقلاباً ضد سميث وأنه سوف يشوش كل شيء في منتصف المفاوضات، ولا سيما داخل روديسيا، أجابني كروسلاند: «ظهور انقلاب سيكون له فوائد جمّة في بريطانيا ـ ولسوف يغير الجو السياسي».

المسألـة المعنية الأعمق هي مـن سيتحمل المسؤولية عن المفاوضات. كنـا نفضل مشاركة بريطانيا منـذ البداية، ومـن أجل إعطاء المفاوضات إثـارة للاهتمام ألحّينا على لندن أن تقـدم اقتراحاً من أجل حكومـة انتقالية. ولكن كالاهان وكروسلاند لـم يكونا في عجلة من أمرهما. لقد كان من الصعب دوماً أن تقبل أن دولة أخرى يمكن أن تنجح حيثما تفشل أخرى ـ حتى لو حدث الفشل بسبب تطور تاريخي كان قد حـدث قبل الحكومـة البريطانية الحالية بوقت طويل. ولكن هذا كان على وجـه الدقة موقف بريطانيا من روديسيا. لما كانت الولايات المتحدة قد صممت الاستراتيجية وقوتها ضرورية من أجل التفاوض الفعلي، كان كالاهـان عازفاً عن دفع الثمن السياسـي لافي الداخل ولا في أفريقية. فبالنسبة للحكم الانتقالي كان كالاهـان يخشى أن تضطر بريطانيا كارهة إلى العودة إلـى دورها الاستعماري، وأن تعزل إذا رفض رجال حـرب العصابـات وقف القتال. ولمـا كان كالاهان أقل ثقة مـن أننا سنكون قادرين علـى تحرير فورستر وسميـث، عمـد كالاهـان وكروسلاند إلى التدقيق في كل حـرف وخطوة قبل التحرك إلـى الأمام ـ إجراء يـدل علـى استنزاف الوقت. وكنت أعتقد، علـى العكس، أن السرعة هي جوهـر المسألة كيلا تدمر حرب العصابات إمكانية المفاوضات.

رغم هذه الخلافات في الأولويات فإن التعاون الأمريكي - البريطاني كان يمثل ازدهاراً كاملاً متأخراً للعلاقة الخاصة. كانت خلافاتنا أقرب إلى المجادلات بين أفراد ذوي تفكير عميق ضمن شركة عامة منها إلى نزاعات بين كيانات مستقلة مع ما يستتبعها من ضغوط ومبادرات.

تعقيدات أفريقية:

فـي جولتـي الأولى عبر أفريقية فـي شهر نيسان، إذ كان جميع زعماء الصـف الأول تواقين كثيراً إلى جـذب الضغـط الأمريكي إلى جانبهـم حتى يتجاوزوا العوائـق. وعندما يواجهون العواقـب العملية، سواء

نجحت استرتيجيتنا أم لا، كانوا يواجهون المخاطر ويحتاجون إلى حماية مواقفهم ومصالح بلادهم. وهذا ما جعل مقارباتهم المختلفة تظهر للعيان.

لم يكتسب نيريري لقب «أستاذ» عبثاً. كان يرى نفسه فيلسوف حركة استقلال أفريقية ـ لاسيما في جنوب أفريقية. ولما كانت تانزانيا أو ناميبيا ليس لهما حدود مشتركة مع روديسيا أو ناميبيا، كان نيريري أقل اهتماماً بالتنفيذ الفعلي لحكم الأكثرية من تأثير ذلك بالنسبة إلى سائر أفريقية. وطالما كان يحاول إغراء أمريكا بالتورط في دبلوماسية جنوب أفريقية. لم يجد من الحصانة السير قُدماً مع مثل هذه الاهتمامات الأمريكية مثل حماية حقوق الأقليات البيضاء. ولكن مع دبلوماسية تهتم الآن بأمور معينة وجد نيرير نفسه مضطراً إلى تقويم النتيجة بالنسبة إلى نفوذه على من كان يسميهم «أولاداً يحملون البنادق»، وعلاقته مع الراديكالي سامورا ماتشيل في موزامبيق، جاره. ما إن يتم الموافقة على حكم الأكثرية فإن نيريري لم يكن في عجلة كي يراه متحققاً، لأنه كان متيقناً أن تأخيره قد يعزز آفاق المقاتلين المتطرفين الذين كان يعتبرهم حلفاءه الطبيعيين.

يصح العكس على كاوندا. فزامبيا تتشارك بحدود طويلة مع روديسيا، ومعظم صادراتها تمر عبر تلك البلاد. وكانت روديسيا زبوناً مهماً لمنتجات زامبيا. وكان كاوندا يرغب بحكم الأكثرية في روديسيا بسرعة كوسيلة لاستقرار بلاده. وكان يخشى من أن الحرب الأهلية الطويلة في روديسيا يمكن أن تُمكن الغادرين من اقتحام الأراضي الزامبية وزعزعة سلطته، ولربما زعزعة استقلال زامبيا. وكان يفضل أن يحكم روديسيا (التي أصبحت تُدعى بعد الاستقلال بزامبابوي) نكومو وحكومة مدينة موسعة. كذلك أراد كاوندا أن يبقى الأوروبيون لأن اقتصاداً روديسياً قوياً من شأنه أن يساعد صادرات زامبيا ولأن البيض من شأنهم أن يساعدوا نكومو أو عناصر معتدلة أخرى.

في حقيقة الأمر أن كل واحد منهما كان له اعتراض على الآخر. ولكن أياً منهما لم يلجأ إلى شرخ مكشوف. كان كاوندا أقل عقائدية، ومع هذا فقد أراد أن يبقى على وفاق مع المعسكر الراديكالي. أما نيريري فكان يعتقد أنه من الأفضل أن يكون مع المعسكر الراديكالي وحريصاً على أن يبقى بعيداً عن الغرب. قمت بتقويم زعماء الصف الأول لكروسلاند في 4 أيلول:

أولاً، لديّ انطباع ربما يكون خاطئاً أنهم أقل فزعاً من ألا نسلم سميث من أن نسلمه.

ثانياً، هؤلاء الزعماء ـ باستثناء مارشال ثانية ـ غير متأكدين مما يمكن أن يعرضوا. نيريري وكاوندا، إذا كانا وحدهما، يتجاوبان بشكل حسن مع الخطة التي لدينا. ويرغبان في اتخاذ مخاطرتين ـ ألّا يوافق سميث، أو يوافق وسوف يُتّهمان من قبل مارشال ببيع الآخرين.

لذا فهما ممزقان ما بين الخوف من الفشل والخوف من النجاح.

مـع سير كاونـدا ونيريري باتجاهيـن متعاكسين فإن إدارتنـا للمفاوضات تصبـح مرهقة للأعصاب أحياناً. لقد جال المبعوثون الأمريكيون والبريطانيون عبر أفريقية كي يقرروا آفاق التسوية. بعث السكرتير المساعد شوفيل تقريراً إلى زعماء خط الجبهة حول الاجتماع مع فورستر.

اجتمع بكاوندا في 8 تموز، ثم اجتمع به ثانية في 10 تموز، والتقى نيرير في 11 تموز، وافق كاوندا على المفهـوم العام لبرنامجنا (حكم أكثرية، وحكومة انتقالية لمدة سنتين، وضمانات للأقلية) وأشار إلى أنه سيكـون راغباً (فـي أن يضحي برقبته) إذا ما غـاب كل من فورستر وسميـث. وكان كاوندا، الذي يخشى رجال حرب العصابات وطموحات نكومو، يعتبر الفترة الانتقالية لمدة سنتين طويلة جداً.

كان نيريـري يمتـدح اللقاء مع فورستر ولكنه استخدام المناسبـة للتعبير عن تحفظ عملي كان يحدد ماهية الصراع بالنسبة للأفارقة. إذا كانت الحكومة الانتقالية مدعومة من قبل «القاتلين من أجل الحرية» فإن الأمور ستتطور بيسر. ولكن إذا جرت محاولة لإيجاد حكومة بديلة ما ـ من الواضح أنها تتضمن نكومو ــ فـإن «الأولاد حملة البنـادق» يمكن أن يقرروا الاستمرار فـي القتال. ومع هذا فقـد حدثنا نيريري على «الاندفاع»:

«إذا ظهر أن الممكن تحقيق أهداف بشروط معقودة، ينبغي على (سوابو) ألا تضع شروطاً تهدف إلى مزيد من تعزيز ذاتها أكثر مما ترمي إلى تحقيق استقلال ناميبيا».

ولكـن بعـد عشـرة أيام، في 22 تمـوز، عرض نيريـري أفكاراً أخـرى إذ رفض في حديـث مع السفير الأمريكي، جيمس سبين، الدور المرحلي لبريطانيا في روديسيا لأن بريطانيا، كما قال، تفتقر إلى السلطة لفرضـ آرائهـا على فرقاء معارضين. وقـال: إنه من الأفضل، ربما يسبب معارضـة ماتشيل ورجال حرب العصابات من أن ندع روديسيا بمفردها إلى أن يتوفر مزيد من الضغط العسكري.

وخلُص نيريري إلى أنه سيبقى على اتصال معنا مـع تطور الموقف. هل كان يحاول تجنب المسؤولية عـن النتيجـة قبل الحدث على الأقل؟ أم أنـه كان يحذرنا؟ هل كان يسعى إلـى تحسين الموقف الأفريقي التفاوضـي بالتظاهـر بثقة كبيرة بالنتيجة العسكرية، أم أنه تخلى عـن وساطة أمريكية بالكامل؟ محاولة التخلـي عن المفاوضات عند هـذه النقطة كانت غالبة. كانت جهودنا في الولايـات المتحدة منقسمة إلى حـد بعيد؛ فالجمهوريون برمتهم سيشعرون بالارتيـاح إذا ما توقفت جهودنا، أما دول المواجهة فإنها، في الوقت الذي كانت تحضّنا فيه على السير قُدُماً، كانت غير قادرة على إظهار موقف مشترك. لم نكن نفتقر إلى أعذار لإنهاء العملية.

ولكننـا كنـا مقتنعين أيضـاً أننا إذا توقفنا الآن فقـد نُفجّر الأحداث التي يُحتمل كثيـراً أن تخرج عن نطـاق السيطـرة. ورغم كل ذلك كنت أظن، رغم المظاهر المعاكسـة، أننا كنا قريبين بتردد من النجاح. كانـت الاستراتيجية الأصلية أن نتوصل إلـى موقف مشترك مع دول خط الجبهة، ونحمله إلى فورستر، ثم

نفرضــه على سميث. ولكن مراوغات نيريري (التي استمرت حتى شهر آب) أقنعتني أننا لن نكون قادرين أبـداً علــى التوصل إلى برنامج قابل للتنفيذ من جانب دول خـط المواجهة. فالمنافسات، والتضارب تجاه دور بريطانيــا الدستوري، والممارضــة السيكولوجية لمنح الاستعماريين تعويضــاً لإنهاء الاستعمار جعلت من الصعب التوصل إلى اقتراح شامل خلال مداولاتهم. لذا قررت أن أعكس النهج فسأحاول التوصل إلى وضع اقتراح مفصل مع كالاهان، والحصول على موافقة فورستر. وتوضيح مبادئه مع زعماء خط الجبهة، وإقناع سميث بمساعدة فورستر، ثم العودة إلى زعماء الجبهة للحصول على موافقتهم النهائية.

كان سيناريــو معقــداً يعتمد بشكل حاسم علــى تقسيمنا له على مراحل حتى يظهــر الاختراق النهائي كموافقــة مــن جانب سميث على الشــروط التي اقترحته بريطانيــا والولايات المتحــدة، والتي دُعيت دول خــط المواجهــة إلى الاستجابة لها، وليس كتنازلات أفريقية لسميث. ما كان لهذا السيناريو أن يظهر حتى يتــم إنجــاز المناقشات البريطانية ـ الأمريكية. في الخامس من شهــر آب، وبعد إفطار طويل مع كالاهان وكروسلانــد فــي 10 داونينغ ستريــت (*)، وضعنا اللمســات النهائية على البرنامــج الاقتصادي المشترك لروديسيا. وبعد أن وُضع في صيغته النهائية كان على فريق أمريكي يرأسه نائب وزير الخارجية الأمريكية وليــام روجــرز، وفريق بريطانــي منفصل يرأسه إدوارد (تيــد) رولاندز والسير أنطونــي داف التوجه إلى أفريقية لعرضه على رؤساء دول خط المواجهة. ولما كان لدى كل فريق نقاط يتحدث عنها ـ تعليمات غير رسمية بما ينبغي طرحه أولاً ـ فقد اتفق الفرقاء مقدماً ووافق الطرفان على ألا يتجاوزا هذه التعليمات.

أثنــاء الإفطــار علمت لأول مرة أن كالاهــان اتخذ قراراً بألّا تستأنف بريطانيــا دورها الاستعماري ولو بصــورة مؤقتــة. وهذا ما كان سيعيد الساعة إلى الوراء، عشر سنــوات كما قال. وبموجب الدستور سيكون الحاكم البريطاني مسؤولاً عن الأمن. وبهذا فإن القوات البريطانية ستخاطر بأن تجد نفسها متورطة في حرب عصابات. بدلاً من ذلك ستعمل بريطانيا على وضع خطة لحكومة انتقالية تجسد المؤسسات لتنفيذ الوظائف نفسها بالدرجة الأولى التي يضطلع بها الحاكم الاستعماري، ولكن بدون تسمية. سيكون كالاهان مستعــداً لإرســال موظف مدني بريطاني رفيع المستــوى للقيام بدور استشاري. كنــت أعتقد أن المعالجة الأمريكية أكثر بساطة (وهي قد نُفذت فيما بعد في الواقع من جانب رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر).

تأخر انطلاق البعثة إلى ما بعد المؤتمر الجمهوري الذي كان من المقرر عقده في 16 آب. وفي التاريخ نفسه كان ثمة مؤتمر آخر لحركة عدم الانحياز في سري لانكا يضم زعماء خط الجبهة، الذي لم يكن من المتوقــع، تحــت تأثير البيانات الحماسية للعالم الثالث، أن يعودوا مــن المؤتمر من أجل صيغة تصالحية. وطيلــة هــذه الفترة كان فورد منهمكاً فــي المحافظة على هامشه الضيق في اختيــار الرئيس ضد تحدي رونالد ريغان الذي كان يضاعف جهوده لإسقاط الرئيس المنصّب في مؤتمر الجمهوريين.

(*) مقر رئيس مجلس الوزراء في لندن - المترجم.

كنـت أتصل بفورد يومياً، إمـا شخصياً، وإما عبر تقارير مطولـة إذا كان أحدنا مسافراً. في 13 آب، عشيـة المؤتمر، حـذرت الرئيس أنه إذا أعطيت نصـف فرصة فإن البريطانيين سيعمـدون إلى الإطاحة بسميث وترك الباقين ليهتموا بشأنهم. هذا من شأنه أن يؤدي إلى تناظر دقيق بالنسبة إلى أنغولا مع سائر الفصائـل الأفريقية المختلفة التنافسية على السيطرة فيما القـوى الخارجية تختار الجانب الذي تريده. سأل فورد عن الضمانات للأقليات البيضاء، وأكد على أنهم كانوا جزءاً من خطتنا: «تلك كانت خطتنا من قبل. وأعتقد أن علينا أن نلتزم بها».

جابهـت البعثة التـي يترأسها نائب الوزير روجرز في أواخر آب، والتـي عرضت البرنامج الاقتصادي لروديسيـا علـى دول خط الجبهـة، الانقسامات ذاتها التي واجههـا شونيل قبل أسابيع قليلـة. أكد كاوندا ونيريري على حكم الأكثرية، وكانا متشككين تجاه دور جنوب أفريقية، حيث لا توجد طريقة أفضل لتحقيق تقدم، وشجعانا على التقدم مع التعبير عن شكوكهم تجاه قدرتنا على الفوز.

كانت هناك أيضاً بعض البيانات أو الأنباء السارة التي كنا نستطيع تفسيرها على أن تعبير عن تأييدنا، وفي الوقت نفسه كان ثمة بيانات تبدو وكأنها تعيق تقدمنا.

كان كاونـدا إيجابياً تجاه روديسيا وصعب المراس تجـاه ناميبيا. وعمد إلى إغراء روجرز وشانيل بالاجتمـاع مع سام نيوجوما، زعيم جماعة «سوابو» (SWAPO) حيث ينتظرنا نيوجوما ـ وهي سابقة يمكن أن تسبب مشكلة بالتأكيد. لم يفوت بخومو فرصة للمجازفة بالنية الطيبة للمبعوثين التابعين لي عن طريق الاستخفاف بأهميتهم. وكانت اقتراحاته السياسية متهورة. أراد نيوجوما أن يضم المؤتمر المقتـرح حول مستقبل ناميبيا اعتبار جماعة «سوابو» سلطةً ناميبية أساسية، ربما تصبح شرعية في المستقبـل عن طريـق استفتاء. ورفض مشاركـة مجموعات ناميبية أخرى فـي المفاوضات إلا بضعة على أنها جزء من وفد جماعة «سوابو». وحثنا كاوندا، الذي قام بواجباته تجاه المتطرفين عن طريق ترتيـب اللقـاء، على متابعة النهـج القائم، رغم معرفته أن مـا كان يطلبه نيوجوما لـم يكن مطروحاً في الخطة: «خلّص نيريري بتأكيده على أن يوافق على استراتيجيتكم، ومهمته أن يقنعهم على أساس مشاروتنا».

لما كان نيريري لم يعط جواباً إلى شافيل عما فهمه من استراتيجيتنا، أرسلت إليه رسالة تحذير تفيد بأن الفرصة محدودة وقد لا تتكرر:

> أنـا متأكد أنك تفهم الوضـع الداخلي لجنوب أفريقية جيداً بحيث تعلم جيداً بأننا إذا لم نتحـرك بسرعة فسيجد فورستر من الصعوبـة بمكان أن يتعاون. أصارحك القول إنه إذا تبخـرت الآمال المتواضعة لإيجاد حل فسيزداد العنف في روديسيا، وتتراجع قدرتنا على الوصول إلى إسهام إيجابية أيضاً.

كذلك هي حال الوقائع السياسية في بلادنا، ولا سيما أثناء سنة الانتخابات. إن الأحداث فـي أمريكا يمكن أن تعزز فجوة بعـد شهر تشرين الأول حتى مجيء السنة الجديدة، مما يجعل الوصول إلى حل سلمي أكثر صعوبة.

برنامج سياسي لروديسيا:

طيلـة هـذه الفترة بدا الرأي العام فـي الولايات المتحدة معارضاً بشدة لأيـة تسوية تقوم على حساب الأقليات البيضاء. بعد خطبتي في لوساكا، تلقت وزارة الخارجية 1700 رسالة سلبية و23 رسالة فقط تؤيد حكم الأغلبية. في غضون ذلك كان فورد يصر بصعوبة على المؤتمر ولكن بثمن باهظ لقبوله ببند يتنصل مـن سياستنا تجاه السوفييت. وفي المذكرة الصباحية فـي 30 آب، منحت فورد فرصة أخرى للانسحاب مـن سياستنـا الأفريقية: نحتاج إلى أن نفكر في الموضوع.. في وضعـك السياسي.. لا أريد وضعاً مشابهاً لوضعنـا فـي تكساس». وصفت له الفرص بالنسبة إلى روديسيـا بأنها أفضل قليلاً مـن 50%، وأنها في ناميبيـا أكثر قليلاً من هذه النسبة. «أستطيع القـول إننا لا نستطيع حتى 15 نوفمبر، ولكن إذا امتدت إلى ما بعد كانون الثاني (يناير) فسنكون أقل قدرة على المواجهة. لم يتردد فورد:

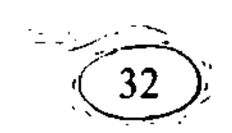
> أعتقـد أنه إذا كانت جنوب أفريقيـة داخلة في الحل، فإن الموقف سيكون مختلفاً. أعتقد أن الأمر إذا كان صواباً فعلينا القيام به، والنتائج السياسية ستكون على ما يرام.

ذلـك كان هدفـي عندما توقفت في لندن لإنجاز برنامج سياسـي نستطيع أن نحمله إلى فورستر. كان البريطانيـون قد أعدوا مسودّة مـن أجل حكومة انتقالية لفترة أقصاها سنتان ـ الملحق C المشهور كانت تدعو إلى «مجلس الدولة»، بدلاً من الحاكم البريطاني، سيكون لسكان روديسيا البيض الأغلبية فيه، ويكون للزنـوج حـق الفيتو، ومجلسـ وزراء يرأسه زنجي وأقليـة بيضاء (الأقلية البيضاء فـي مجلس الدولة عُدل وضعهـا فيمـا بعد، على طلب كالاهان، إلى عدد متساو لكل طـرف، ورئيس أبيض ليس له حق التصويت). وسيكـون «مجلس الدولة» مسؤولاً عـن تنفيذ حكم الأكثرية فيما يتعلق بالدفـاع والأمن الداخلي. وستتولى بريطانيـا معالجة العلاقـات الخارجية. والحكومة ستتولـى الإشراف على إدارة الأمـور يوماً بيوم. كانت الغاية هي إنجاز تحول تدريجي إلى حكم الأغلبية كامل في غضون سنتين على الأكثر بدون إرهاب البيض أو إثارة التوترات وسط الجماعة الزنجية.

كان الملحـق ث (C) وثيقـة مهذبة مأخوذة بالكامل من الممارسـة الدستورية البريطانية وقد بدت لـي ولزملائي معقولة. والحـق أنه لم يكن لدينا سبب للرفض بالنسبة إلـى التفاصيل كما لم يكن لدينا الخبـرة إلى الذهاب وراءها. فبعـد الفترة الانتقالية، سيتم تحضير دستور جديـد لروديسيا في مؤتمر دستـوري. قبلنا المسـودة البريطانية واستخدمناها كوثيقة أساسية فـي جميع مفاوضات السياسية في أفريقية.

ولمـا كان اللاعبـون الرئيسيون فـي كلا الجانبين يعملون برقـة وراحة فيما بينهم، فقـد أفضى هذا إلـى تقسيم سليم للعمل. أدار الأمريكيون المفاوضات بصورة تـؤدي إلى اختراق ولكن على أساس برامج تستحـق أن تسمى «صنع في بريطانيا» الضمانات الاقتصادية للأقليات البيضاء كانت قد أعدّت في وزارة الخارجيـة مـع بعض الإسهام من جانـب بريطانيا. الضمانـات والقواعد السياسيـة المقترحة في الفترة الانتقاليـة كانت بريطانيا الطابـع بالكامل. فيما بعد سيكون هناك بعض الاضطراب حول الوضع الرسمي للملحق ث (C) ـ سواء أكان وثيقة عمل أم لا فقد نال موافقة الحكومة رسمياً ـ وهذه مسألة حلها كالاهان بدعوتـي إلى اجتماع حكومي أسبغ الطابع الحكومـي الاحترافي على الوثيقة (التي ستعالج في نص تالٍ). مهمـا كانت الاضطرابات المؤقتة والظرفيـة لدبلوماسية ليس لها سابقة، فإنها قـد أحدثت اختراقاً على قاعـدة الاستراتيجيـة الأمريكية، مع طاقة وقدرة الأفكار البريطانية وهذا مـا يطلب من تحالف بل وأكثر مما تحقق.





اختراق نحو حكم الأكثرية

لقاء ثان مع فورستر

فيما كنا نقترب من الذروة، كان النجاح يعتمد على ما إذا كنا نستطيع أن نقنع فورستر بالضغط على سميث، وما إذا كان سميث سيوافق على جوهر الملحق (C) وما إذا كنا سنقدر على إقناع رؤساء الصف الأول بقبول اتفاقية فعلية بدلاً من الحض على حكم الأغلبية.

في يوم السبت، 4 أيلول 1976 قابلت رئيس وزراء جنوب أفريقية جوهانز فورستر للمرة الثانية في غضون شهرين، وهذا حدث مهم في حد ذاته بالنسبة للأفريقيين الجنوبيين، لأنه كان يعني إنهاء عزلتهم الرمزية. كان موقع اللقاء فندق «غراند دولدر» الذي يقع وسط حديقة واسعة فوق هضبة تطل على زيوريخ. أصر السويسريون على هذا الموقع أكثر من أي فندق آخر في المدينة لأنه كان من الأسهل حمايته من المتظاهرين.

أتبعتُ إجراء اللقاء بأن أثني أولاً بإيجاز على فورستر لاختياره الفندق، الأقل أناقة لى حد ما من فندق «دولدر وولدهاوس» الذي يقع على بعد نصف ميل في الطريق النازل، حيث تجمع المساعدون الذين أرادوا تجنب آلات تصوير الصحافة خشية التأثير السلبي في أفريقية وداخل الجماعة الأفريقية ـ الأمريكية. شعرت بثقة أن المجموعات الأفريقية ـ الأمريكية سوف تحكم علينا من خلال النتيجة النهائية، ولقد شجع الزعماء الأفارقة الحوار مع فورستر بوصفه مفتاح التقدم مع سميث.

لم يضع الزعيم الأفريقي الوقت في تفاصيل الملحق (C). فبعد أن وافق على حكم الأكثرية في روديسيا من حيث المبدأ، وافق على تنحية سميث إذا رفض الملحق (C)، كما عدل الموقف بشأن ناميبيا الذي وضعوه أثناء اجتماعنا في ألمانيا. تلك كانت قرارات تشتمل على بذور التطور في المستقبل. إذ سواء حلل فورستر ووفده كلياً مضامين القرارات، فإنهم كانوا قد شرعوا بالفعل بعملية تقود حتماً لى حكم الأغلبية في بلدهم أيضاً.

اتخذ قرار تأييد حكم الأغلبية في روديسيا، كانت دراما الاجتماع السابق غائبة. كانت ثمة ثلاث جلسات:

عشاء عمل يوم السبت في دولدر غراند استمر أربع ساعات قدمه لنا فورستر، وغداء عمل على ضيافتي في اليوم التالي عالجنا فيه قضية ناميبيا بالدرجة الأولى، الذي يعتبره الجنوب أفريقيون خلافاً للهولانديين الذين لا يعملون يوم السبت، مناسبة اجتماعية. وجاء الاجتماع الثالث يوم الاثنين، 6 أيلول، واستمر أربع ساعات ولم تتخلله أية وجبات.

ركزت المناقشات، فيما يتعلق بروديسيا على الإجراء الكفيل بتنفيذ الوثائق التي أحضرتها من لندن: الملحق (C) الذي يتناول الحكومة الانتقالية، والخطة الأمريكية ـ البريطانية المشتركة حول الضمانات الدستورية والحوافز الاقتصادية للأقلية البيضاء. تم الوصول إلى اتفاق بسرعة تامة. أما التعديل الوحيد فقد جاء من جانب جنوب أفريقية ويعكس عدم الثقة بالبريطانيين: كان يتعلق بوجوب اختيار أعضاء «مجلس الدولة» من قبل كل جماعة روديسية بدلاً من الحكومة البريطانية. وافق كالاهان وكروسلاند على هذا التغيير في حين أنني عدت إلى لندن.

أما فيما يتعلق بناميبيا، فقد سجل اجتماع زيوريخ تراجعاً كاملاً من جانب فورستر من الموقف السابق في جنوب أفريقية. كان قد اقترح في ألمانيا أن دستور استقلال ناميبيا يوضع من قبل جميع القبائل الناميبية المختلفة تحت وصاية جنوب أفريقية ولكن بدون مشاركة جنوب أفريقية رسمية في «ويندهوك» عاصمة ناميبيا. وقد استبعدت «سوابو» من العملية.

الخطة التي وضعت في زيوريخ اقترحت نقل المؤتمر من «ويندهوك» إلى جنيف، بمشاركة الأمم المتحدة «وحضور» جنوب أفريقية مما يوفر آلية لضم «سوابو» وحُدد يوم 31 ك1 عام 1978 لإعلان الاستقلال (التسجيل الدقيق للمناقشات وارد في الوثائق المتبادلة بين الوفود)[1].

وفي تقريري إلى فورد في 6 أيلول وصفت الخطوات التالية:

> أنا لا ـ وكررت كلمة لا ـ أخطط كشف هذه الأوراق أمام أحد في هذه المرحلة، لأنه من الضروري أن لا نكشف موقف جنوب أفريقية القادم حتى يلزم الأفارقة الزنوج أنفسهم بصورة ملموسة أكثر. في مؤتمري الصحفي في نهاية مباحثاتي، قدمت عرضاً متفائلاً ولكن بدون تفصيل.
>
> عندما سأذهب إلى أفريقية في الأسبوع القادم سأزور تانزانيا وزامبيا لأثبّت مواقف الزعماء الزنوج، ثم سأتجه إلى جنوب أفريقية للوصول إلى اتفاق نهائي مع فورستر. (وفي الوقت نفسه سأرسل بيل تشافيل إلى هناك يوم الثلاثاء للاجتماع مع الزعماء الزنوج المجتمعين في دار السلام وإعطائهم توصيفاً دقيقاً للمباحثات مع فورستر).

في طريق العودة إلى واشنطن، توقفت في لندن لبضع ساعات لتدقيق الوثائق المتفق عليها مع كالاهان وكروسلاند. وبناء على طلب كالاهان أرسلت بيل روجرز كي يُطلع زعيمة حزب المحافظين الجديدة مارغريت تاتشر على خططنا والوثائق المتفق عليها. وخشي كالاهان من أن تنضم إلى منتقدينا من الأمريكيين في الهجوم على حكم الأكثرية. ولكن مارغريت لم تفعل شيئاً كهذا. ووافقت على برنامجنا رغم أنها لم تكن تميل إليه. وبعد ثلاث سنوات عندما أصبحت رئيسة للوزراء، أنهت هي ووزير خارجيتها التناقض ما بين افتراض الشرعية الاستعمارية والقبول بالإجراء الذي كنا قد أوصينا به أصلاً بتعيين حاكم بريطاني ليقود روديسيا نحو حكم الأكثرية.

في عشية عودتي إلى أفريقية شعرت بالإحباط لا بسبب نتائج لقاء زيوريخ فحسب، بل الأكثر من ذلك بسبب موقف يوليوس نيريري. الناطق الرسمي باسم الجانب الراديكالي. فرغم أساليبه المعقدة كان ينحو بوضوح نحو تأييد التصميم المتطور. وفي 7 أيلول قال بيرنارد موغاندا من وزارة الخارجية التانزانية لسفيرنا إن نيريري يحثني على المجيء، وكلما أسرعن كان ذلك أفضل. في 8 أيلول تحدث نيريري باللهجة ذاتها إلى السكرتير المساعد وليام تشافيل الذي كان قد أرسل كي يحدثه عند اللقاء مع فورستر. وأعلمنا نيريري في حديثه عن الاجتماع السري لزعماء الدرجة الأولى مع الزعماء المعارضين، أن الوحدة. لسوء الحظ ما تزال تمتنع عليهم. الموقف المتناقض لزعماء المعارضة تجاه أحدهم الآخر يجعله قلقاً حول كيف سيجدون مخرجاً إلى حكم الأكثرية. كان من الواضح تماماً أنهم لم يتمكنوا من تشكيل قوة ـ وهذا احتمال «مُخجل» حقاً. ومع هذا فقد أخبر نيريري شوفيل أن المؤتمر أقنعه أن الضغوط الأمريكية ــ البريطانية يمكن أن تؤدي إلى النجاح. وكشف تفكيره تجاه بعض زعماء روديسيا الذين يثق بهم، بمن فيهم «الأولاد المسلحون» ولكنه لم يقل شيئاً كثيراً إلا أنهم كانوا «دون» المبادرة بكثير.

في واشنطن، كاشف فورد وأنا الشيوخ وأعضاء المجلس، وفيما بيننا دعونا 74 عضواً من الكونغرس معظمهم من الهادئين بمراجعة الحكم على الأمر حتى يتم التوقيع على اتفاقية ما.

في غضون ذلك كان جيمي كارتر قد انتخب مرشحاً ديمقراطياً للرئاسة، وسعى فورد إلى الاتصال به فيما يخص المفاوضات الوشيكة. ولما كان الرئيس قد رفض عدداً من التعليقات التي قالها عنه كارتر، ولم يكن يريد أن يقدم منبراً لخصمه، فقد دعا وزير الخارجية السابق دين راسك، المستشار المؤقت لكارتر، للتحاور حول السياسة الأفريقية. كان راسك واحداً من الموظفين اللامعين في أمريكا. ولما كان قد عمل تحت إمرة الجنرال جورج مارشال فقد اكتسب شيئاً من إحساس ذلك الرجل بالواجب. وباعتباره وزيراً للخارجية لمدة ثماني سنوات، فقد وجد نفسه في المنصب حينما كانت الأمة تنزلق خطوة فخطوة نحو فيتنام. ولما كان أقل صنعاً منه منفذاً لتلك المأساة فقد كان لدى راسك احترام كبير للرئاسة التي أبقت على سيرته، وحتى أولئك الذين حضوا على التدخل قد تحولوا ضده.

عندما عُينت وزيراً للخارجية كانت مكالمته على الهاتف أول مكالمة أتلقاها. كما كانت تهنئته لي مميزة. إنه من النوع الذي يهتم بالعمل لا بالشخص: «أقدم التهنئة رقم 56» مُذكراً إياي بأنني بصفتي وزير للخارجية السادس والخمسين لا أملك الاستمرارية وأن علي أن أحافظ على مستويات خلفائي العظام. كنت أهتف إليه أحياناً عندما يكون عليّ أن أتخذ قراراً وشيكاً. كان حاضراً أبداً. وكنت أستطيع الاعتماد على حكمته الكاملة.

كان رد فعل راسك على طلب فورد المساعدة في فصل السياسة تجاه أفريقية عن سياسة الأنصار يتّسم بالشجاعة:

«أنا هنا لست أكثر من وزير خارجية سابق. وبهذه الصفة أنا أدعم كل رئيس». وقال إنه سيتحدث إلى كارتر بهذا الفرض، ولكن مهمته ستكون أكثر فعالية إذا ما طلب فورد ذلك شخصياً من خصمه.

تحدث راسك ثانية بعد يومين بطريقة حذرة ناقلاً جواب كارتر بحرص:

> أنا لست ناطقاً باسم جيمي كارتر. لقد تكلمت معه، وأستطيع أن أقول لكم إن هناك فرصة طيبة إذا ما جرت الأمور بصورة ملائمة في أفريقية. الأهمية التي أراها أن نجتمع مع بعض ممثلي الزعماء الأفارقة، وأن نبقى على صلة وثيقة ببعض زعماء الكونغرس.

جولة أخرى مع نيريري وكاوندا

في مساء يوم الثلاثاء 14 أيلول في وقت متأخر دُعيت إلى دار السلام حيث رحب بي بحرارة ما يقارب المئتي طالب متظاهر، بعضهم كان مألوفاً لدي منذ زيارتي السابقة. كانت هناك لجنة استقبال تقليدية لاستقبال الزعماء الغربيين الذين يصلون إلى هذه الولاية غير المنحازة. وكان وزير الخارجية الفرنسية يُعامل بترحيب كامل في زيارته الأخيرة. لم يجد نيريري ما يُضير في ترتيب استقبال غير حار للمفاوض الرئيسي باسم حكم الأغلبية في جنوب أفريقية. كانت طريقة ملائمة بالنسبة له أن يلمّع المعتمدين المتطرفين حتى لو كان بالفعل يشجع سياسة معتدلة. ومن أجل أن يحمي نفسه كان على نيريري أن ينجح في أن يظهر نفسه مبتعداً عن الاستعماريين ويضع الملامة بالنسبة لأي تصرف غير ملائم للنتائج على عاتق الديمقراطيات.

نجحت في تجاهل المتظاهرين في المطار. ولكنهم أصبحوا مزعجين عندما لحقوا بي إلى الفندق، حيث جعلتني صيحاتهم مستيقظاً طوال الليل. وكما حدث في ذروة المظاهرة أن هتف نيريري كي يرحب بي في دار السلام. وعبر عن أسفه أثناء المحادثة لانزعاجي، مضيفاً أنه في ظل الديمقراطية يصعب السيطرة عليها مع الأسف. وهو تفسير كان من الممكن أن أجده مقنعاً لولا أنني رأيت المركبات الحكومية التي تنقل المجموعات من المطار. أجبته بأن المظاهرات إذا لم تتوقف في الحال فسوف أمضي الليلة

فـي نيروبي وألتقي به في الصباح. وبعد15 دقيقـة اختفت الحشود بشكل مذهل في الحافلات نفسها التي جاءت بهم.

فـي لقـاءات اليوم التالي مع نيريري ومساعديـه كانت حرارة زيارتي الأولـى مفتقدة. فهدف إغرائي بـأن تلتزم الولايات المتحدة بمبدأ حكم الأكثرية قد تحقق، وبـات نيريري الآن مهتماً بالشكليات. وبحكم الضرورة بات هذا قائماً في العلاقات ما بين الدول الأفريقية ومن هنا جاء موقفه. وفي غضون فترة ستة أشهـر كان هناك اجتماعان خاصان، جلسة تمهيدية مـع المساعدين، وغداء رسمي. تابع نيريري أسلوبه المتقن الذي وصفته لفورد وكأنه يعطينا «الضوء الأخضر لمعظم مقترحاتنا بالنسبة إلى روديسيا وناميبيا فيما ينتقدوننا بشدة علانية».

عقد الاجتماع الخاص في مكتب نيريري الذي تسوده الفوضى، فالجدران مغطاة بخرائط كبيرة تُظهر المناطق التي تتألف منها تانزانيا، بدأ نيريري بوعد ترحيبي:

> دعونـي أؤكـد لكم أمراً واحداً، بحيث تكفّوا عن القلق. لن نسمح لقوات أجنبية بالوجود فـي زامبابوي وناميبيا. أستطيع أن أتكلم بثقة أكثر فيما يتعلق بكلا البلدين، لأن الرئيس سامورا (ماتشيل) وأنا كنا متقاربين أحدنا من الآخر، الكفاح المسلح قد سار بعيداً وليس لدينا أي اهتمام في استقبال قوات أجنبية.

كان هـذا مـن جانب يزيـل اهتمامنا الفوري الـذي كان يقلق دبلوماسيتنـا. ولكن ربما باستثنـاء، سامورا ماتشيـل، رئيـس موازمبيق، لم نكن نعتبر زعمـاء الخط الأول يمكن أن يدعوا قـوات أجنبية إلى بلادهم. كان قلقنـا الأكبـر أن يفقـدوا السيطرة علـى أراضيهم تجاه مقاتلي حـرب العصابات. وكان ثمة سـر صغير معقد يشترك فيه زعماء الصف الأول ولكنهم غير متحمسين لإعلانه: إذا انهارت روديسيا، على طريقة المستعمرات البرتغالية، فإن الفصائل الداخلية المختلفة فيما بينها في الوقت الحاضر قد تساند الاتهامات المتبادلة بالقوة. جميـع المراهنات عندئـذ ستسقط. مهما كانت القيود المفروضة حتـى الآن، طالما أن القوات المسلحة تحت سيطرة زعماء الخط الأول، سوف تختفي عندئذ. عند هذه النقطة، يمكن أن تدعو الفصائل المختلفة القوات الأجنبية كما حدث في أنغولا. ولما كان نيريري يعرف ذلك جيداً أفضل منا فقد حشد جميع زعماء الخط الأول ومجموعـات المقاومة فـي دار السلام في محاولة لفرض الوحدة فيما بينها. وهـذا أيضاً ما جعله يتجاوب مع المبادرات الأمريكية مهما كانت الشكوك الشكلية التي يتشدق بها من أجل مصلحة زملائه الأفارقة.

في الجلسة الافتتاحية، التي انعقدت في غرفة ذات سقف عال في مركز الحكومة، كرر نيريري بياناته المتشائمـة المتعلقـة بآفـاق مبادراتنـا الروديسية مع مناقشـة مفصلة لمقترحات الملحـق ث والبرنامج الاقتصـادي. قـال إن ترتيبات الحكومـة الانتقالية (موضوع الملحـق ث) أقل أهمية مـن تلك التي تضع مسودة الدستور النهائي:

إذا افترضنا حدوث معجزة ـ وهو ما أعتبره حقاً أعجوبة ـ وجعل فورستر سميث يقول: «حكم الأكثرية لا بد أن يأتي، ومن الأفضل أن يأتي بطريقة سلمية. لذا أنا لو أنه سميث، أو أي شخص أخر، وأن يدعو البريطانيون إلى مؤتمر دستوري.

كنت قد علمت من كروسلاند أن بريطانيا ستوافق على دعوة مؤتمر كهذا. وعلمت من فورستر ـ ولم يفعل ذلك نيريري ـ أن «معجزة» موافقة سميث على حكم الأغلبية كانت تنتظرني في بروتيريا.

ما حصل أن نيريري قد غير موقفه من ناميبيا منذ تكلم معه روجرز وشوفيل قبل أربعة أسابيع. ثم قال إن «سوابو» ينبغي ألا يسمح لها باتخاذ شروط لأن مبدأ مشاركتها في مؤتمر «ويندهوك» المعدل قد تم الاتفاق عليه. ولما بات معنياً شخصياً في المناقشات المعقدة حول روديسيا. لذلك كان من الأسلم سياسياً الاختلاف مع المساعد الراديكالي، سام نيوجرما، رأس منظمة «سوابو». والأكثر من ذلك كانت ناميبيا أقل من أن تمثل تهديداً فورياً لاستقرار دول خط الجبهة من روديسيا. ولهذا كان من الأسلم سياسياً التمسك بالشروط القصوى.

كنت قد أحضرت معي من زيوريخ البرنامج المتفق عليه للمفاوضات على مراحل تشارك فيها جنوب أفريقية و «سوابو» معاً، مع الأعضاء الأصليين لمؤتمر ويندهوك، وسجل مفاوضات مشابهة أخرى يلقي بظلال من الشك، في نهاية النهار، فستظهر جنوب أفريقية وسوابو في نهاية النهار على أنهما المفاوضان الأساسيان. ربما لهذا السبب ذاته أصر نيريري وكاوندا على قطع المسيرة، وترك المفاوضات منذ البداية لجنوب أفريقية و «سوابو». كان كلاهما مهتماً بروديسيا، التي فرضت عليهما قرارات معينة تؤثر في مواقفهما النسبية. ولما كانتا تفتقران إلى حدود مع ناميبيا ـ باستثناء شريط رفيع مع زامبيا، وإلى وسائل مادية لتأثر في النتيجة، فقد كانتا تستطيعان اتخاذ موقف متطرف من ناميبيا، مع المصالحة مع روديسيا. (تحليل نيريري العقلاني للمشكلة الناميبية في الجلسة الافتتاحية نجده في جدول الملاحظات)[5].

غادرت دار السلام في 16 أيلول متشجعاً ومترقباً: متشجعاً لأننا كنا قد حققنا بالفعل ما جئنا لأجله ـــ أي أن نتابع تسوية مشكلة روديسيا وفقاً لشروط الملحق ث وخريطة لناميبيا، وان كان ذلك يستغرق وقتاً أطول مما كنا نتوقع، وكنت متوقعاً لأنه قبل مغادرتي تماماً أظهر نيريري نفسه في مؤتمر صحفي وكأنه «أقل أملاً» مما كان قبل زيارتي الأولى، وفوجئ بزيارتي المقبلة مع فورستر في بريتوريا. وعندما تعرض للضغط، أقرّ بأنه لم يقم بأي جهد لتشجيع ذلك. لهذا كانت توقعات نيريري لهذه المهمة متواضعة ومتنازلة قليلاً، إنها لا تفعل أكثر من «توضيح» المسائل واطلاع الولايات المتحدة على حقائق الصراع في أفريقية. ستكون «معجزة» كما قال، إذا وافق سميث على حكم الأغلبية. أما نيريري فقد سخر من «استحواذ» كوبا لأمريكا، وكرر وجهة نظره السابقة بأن الغرض من الرزمة الاقتصادية ينبغي أن يكون تشجيع البيض على مغادرة روديسيا وليس لإعطائهم حافزاً للبقاء.

في غضون ذلك أصبحت معتاداً على أساليب نيريري بحيث أفهم أنني كنت أشاهد منظراً تمثيلياً، أي يؤكـد في الواقـع دبلوماسيتنا ويحضنها ضد الفشل. إمكانية «معجـزة» كانت مفتوحة، ومحددة بالشروط ذاتها التي أوضحناها لنيريري والتي وافق عليها فورستر أساساً. مع هذا، لم أكن أريد أن تفرغ تصريحات نيريـري كاوندا، ولذا أجبت، في مؤتمري الصحفـي، بتذكير الصحفيين بأنني جئت بناء على دعوة ملحة مـن نيريـري: «لم يتغير شيء مما عرفناه الأسبـوع الماضي، ولهذا لا أستطيـع أن أدلي بأحكام تقوم على أمزجة متقلبة»[3].

زيارة أخرى إلى لوساكا

الترحيـب بكاونـدا في زامبيا في 16 أيلول كان متحرراً مـن سلطة نيريري الحادة. إذ كان موقفه أكثر حـذراً نظراً لأن الانفجار فـي روديسيا كان مؤكد الانتشار إلى زامبيا. لم تكـن مهمتي بالنسبة له مناسبة للتنبـؤ الفلسفـي حول الأشكال الدستورية الملائمة لتحويل السلطة، بـل وسيلة لتجنب صراع مسلح، الذي كان يعتبـره ـــ خلافاً لنيريـري الملجأ الأخير ووسيلة للتهـور، وعمل قريب من اليأس إذا فشل كل شيء. وكاوندا، خلافاً لنيريري لم يستخف بمهمتي علانية ولكنه اعتبرها فرصة أخيرة لإنقاذ جنوب أفريقية من كارثـة. لقد شعر أن المظاهرات المعادية لأمريكا والسخرية العلنية (حتى لو كان الحوار الخاص إيجابياً) مـن شأنه أن يقلص من الدعم الشعبي في الولايات المتحدة. أو لعل تصرف كاوندا كان يعكس ببساطة طبيعته الخاصة. وأياً كان السبب، فقد رحب بي في مبنى المجلس التشريعي بكلمة مؤثرة بحيث أثنى على زيارتي لبيروتوريا مذكراً الجماهير أنه حتى هو، الزعيم الأفريقي، كان يعتبر حكم الأكثرية جائزة تستحق التفاوض مع فورستر. لذلك تمنى لي علانية أن يبارك الله رحلتي إلى بريتوريا.

كانـت لحظة من اللحظات التي تعوض خيبة الأمل والمنافسة والسعي لخدمة الذات والتي كانت جزءاً من الحياة العامة.

الصيغة التي تجلت في أمارات ترحيب كاوندا كانت تدل على المحادثات الجوهرية. كان يبدو أقل توقاً حتـى مـن نيريري لمناقشة الأحكام الخاصة بالملحق (C) أو الضمانـات الدستورية. ولما كانت الشروط الفعلية للحكم المحلي سوف تتضمن مصالح سياسية كبيرة لكثير من الأطراف، لم يكن أي زعيم أفريقي مستعـداً لأن يرتبـط بكثير من التفاصيـل بالنسبة لها. لم يبـد كاوندا اعتراضاً تجاه الخـط العام ووافق علـى إثارته مع فورستر وسميـث معتبراً أنه مقبولاً أساساً. بوصفه جَسوراً فـي شؤون السياسة الأفريقية، إذ كان يعـرف بأن طبيعـة حكومة استقلالية في روديسيـا ترتبط بمن سيتسلم مقاليـد السلطة أكثر مما ترتبـط بالأحكام الدستورية. لهذا كان اهتمام كاونـدا الرئيس أن تتأسس الحكومة الانتقالية بسرعة، لأن مصالح نكومو الموالي له تعتمد عليها. ورغم أنه كان يدعي أن نيريري ساند نكومو أيضاً، فإن خبراء وزارة الخارجيـة الأفارقة عبروا عـن شكوكهم الشديدة في هذا الأمر. فقد كانوا يعتقـدون أن نيريري يمكن أن

يكـون راغبـاً في قبول نكومو إذا لم يكن لديه حل آخر وأنـه كان يفضل موجابي أيديولوجياً وسيفعل ما في وسعه لتحقيق آماله.

كان كاونـدا وكونـا يكرهان موجابي كرهاً عميقاً لأنـه لا يتمتع بأي تأييد داخل روديسيا وقد يكون هذا صحيحاً. ولكن موجابي لديه قوة عسكرية، ويسيطر دوماً على «الأولاد ذوي البنادق».

كان كاوندا ونيريري يرغبان معاً في ضغط أمريكي لتحقيق اختراق نحو حكم الأغلبية، ولكنهما اختلفا حـول خطوات تحقيقه إذا ما نُفِّذ المبـدأ. كان كاوندا يريد سرعة تكوين حكومة مؤقتة برئاسة نكومو. أما نيريـري فكان يفضـل أن تبقى المسائل عائمة لأن كل شهر يمر سيعزز مـن قوة مقاتلي حرب العصابات، وبالتالي قوة موغابي.

عندمـا قابلـت جوشوا نكومو يـوم الجمعة 17 أيلول، بـدا غافلاً عن هذه الاتجاهـات، أو ربما فكر أنه يستطيع أن يحقق غرضه على نحو أفضل عن طريق عرض مطامحه كما لو أنها حقيقة واقعة. قدم تقويماً للوضع لا يتفق مع أي شيء سمعته أو رأيته في رحلاتي عبر أفريقية. كان يصف نفسه بـ «زعيم زيمبابوي» ـــ وهو وصف لم يطلقه على نفسه أحد من الزعمـاء الأفارقة حتى من كاوندا. رفض كاوندا فكرة نيريري حـول المؤتمـر التأسيسـي ـ الذي كانت كل من الولايـات المتحدة وبريطانيا قد قبلتا به ـــ على أساس أن الحكومة الانتقالية ستكون الحكم الوحيد تجاه الإجراءات المناسبة لصياغة الدستور. ولما كان يعتقد أنه سيفـوز فقد عزز هذا بالطبع، من دور نكومو. لم يكن زعمـاء الصف الأول ولا «أولاد البنادق» يدخلون في حســاب هذا الشخص الضخم، المعتدل، الــذي فاجأني تبجحه كرد فعل على الوضع المتردي الذي بدأت الأحداث تمر من جانبه.

اختراق مع فورستر سميث

في مساء يوم الجمعة 17 أيلول، وصلنا إلى بروتوريا للتفاوض مع فورستر وسميث وهو ما سيقرر مصير مبادرتنا. ولما كنا نعي الضغوط الداخلية لم نعلن عن الاجتماع مع سميث مقدماً، والذي كان قد وصل إلى بروتوريا من أجل حضور مباراة للرجبي. كما طلبت بالتخلي عن احتفال الاستقبال الرسمي المعتاد.

انضم إلى فريقي المفاوض السفير جون إي. رايندهارت، وهو أمريكي أفريقي يعمل مساعداً لسكرتير وزارة الشؤون العامة. كنت معجباً دوماً بمهارته في التحليل وأستمتع بحس الفكاهة الساخر لديه. وعندما أصبحـت وزيـراً للخارجية قبل رايندهارت بمطلبي للعمـل أميناً عاماً مساعداً لشـؤون أفريقية لأنني كما قـال بدقـة : «أنت لم تـزر أفريقية قط»، مما كان يعني في رأيه أنني لم أتـح له الفرصة كي يخدم بكفاءة فــي أفريقيـة. وقد عالجت هذا الوضع، وها هو رايند هارت قـد أصبح العضو الأساسي في فريقي للشؤون الأفريقيـة، يشارك في اجتماعات الموظفين وفي المفاوضات النهائية لمبادرات روديسيا وناميبيا. وكنت من وقت إلى آخر أطلب منه أن يترأس فرقاً لإطلاع دول أفريقية أخرى على حواراتنا المختلفة.

وفـي بريتوريا شـارك رايند هـارت في كل لقاء مع زعمـاء جنوب أفريقية من أجـل أن يُبلّغ مفاوضينا الجنـوب أفريقيين بمعارضتنـا لسياسة التفرقة العنصرية بجـلاء. وكان مضيوفونا يماملون رايند هـارت بدقـة، إلا عندما يسترسـل فورستر في شرح نفسية الأفارقة السود للوفـد الأمريكي على طمام الغداء في «ليبيرتاس»، مقر رئيس الوزراء ذي الطابع البريطاني الامبراطـوري، والتوفير الموروث في أسلوب حياة الأفريـكان. كان فورستـر يتحدث عن فصيلتيـن رئيسيتين عند الأفارقة الزنوج. أولاهمـا أنهم لا يهتمون بالـكلام السطحـي بدلاً من الجوهر. والثانية أنهم لما كانـوا مزارعين فقراء قبل مجيء البوير، كانوا من البدو أساساً، ولا يستطيعون فهم أهمية بناء خزانات لتخزين مياه الأمطار أو تعلم مبادئ السقاية. ولهذا ظلـوا، فـي رأي فورستر، مزارعين مزعجين. لم يرفع رايند هـارت عينيه عنـه أثناء المناقشة، ولكنه كان يذكر لي أحياناً أنه كان ناجحاً في سقاية حديقته المنزلية.

فـي صبيحة اليوم التالي، 18 أيلول، تناولنا طعام الإفطار في السفارة الأمريكية مع فورستر وزملائه، من أجل أن نراجع الوثائق المتفق عليها.

كان فورستـر يعيـد التأكيد علـى اجتماعنا القادم مع إيـان سميث، المقرر يوم الأحـد 19 أيلول. وفي اجتمـاع عقـد في 13 أيلول قـال فورستر إنه هدد سميث بالقبـول بالمبادئ الواردة فـي المذكرات الأنغلو أمريكية. وكان يكرر هذه المقولة أمام سميث بعد الإفطار.

أمضيت باقـي النهار في السفارة الأمريكية مع مجموعتين مـن الأفريقيين الجنوبيين: الأولى زعماء الجماعتيـن الأفريقيـة والآسيويـة، ثم مـع معارضـي الإدارة الجنـوب أفريقيـة (كان الكونفرس الوطني الأفريقي محظوراً، ورئيسه نيلسون مانديلا ما يزال في السجن).

لخص تقريري إلى فورد ردود أفعالهم:

> كانـت الجلسة الأولى مـع عشرة ممثلين من الجماعـات الأفريقيـة والآسيوية في جنوب أفريقيـة، يتنوعون ما بين زعمـاء قبائل لى قادة اتحادات إلى أساتـذة جامعة. جميعهم كانـوا معارضين بقـوة لسياسة التفرقـة العنصرية «الأبارتيد». كانـوا واضحين وأذكياء وذوي شخصيات مؤثرة جميعهم كانوا من المعتدلين بالدرجة الأولى ويرغبون في مجتمع إنسانـي متعـدد الأعراق حيث لا يسيطـر عرق على آخر. وكانت رسالتهـم المفزعة أنهم كانـوا الجيل الأخير الذي يهتم بالحلول المعتدلـة، وأن الأجيال الجديدة منهم قد تخلت عن الاعتدال واعتنقت سياسة العنف..

المجموعة الثانية التي قابلتها كانت مؤلفة بالدرجة الأولى من البيض المعتدلين من زعماء المعارضة الليبرالية، ورؤساء تحرير الصحف، ورجال الأعمال.

> جميعهم كانوا يأملون من حكومتهم بخطوة مبكرة إعلان برنامج لإنهاء التفرقة العنصرية. وكانوا يختلفون فيما بين التأكيد على نظام اتحادي، وفرص اقتصادية متكافئة.. إلخ. لم يكن ثمة إجماع حول الأساليب، ولم يكن لدى أي منهم برنامج واضح. التشوش لدى المعتدلين البيض كان أحد العوامل الأكثر مأساوية للوضع في جنوب أفريقية.

كان زعيم الزولومانغو سوثو جاتشا بوزيليزي واحداً من أكثر من فاوضتهم تأثيراً. إذ قدم التماساً قوياً باسم مانديلا وحذر من تسويات لروديسيا وناميبيا تعزز سياسة التفرقة العنصرية ـ وهو تحذير أخذته على محمل الجد بقوة. فكتبت تقريراً إلى فورد:

> أية تسوية لعلل ناميبيا وزيمبابوي السياسية التي تعزز قوة السيد فورستر ستخلق بالتأكيد موجة جديدة من اليأس تجعل خيارات العنف هي الخيارات الوحيدة للواقعيين السياسيين.

العبارات الدبلوماسية نادراً ما تكون درامية، فهي عادة تتألف من وثائق فنية أو بيانات رسمية تهم الرجل العلماني. ولقائي مع إيان سميث وسبعة من مستشاريه، يوم الأحد 19 أيلول. لم ينغمس في أي من هاتين الفئتين هذه. إذ لم يلتقِ أي مسؤول أمريكي كبير من قبل مع سميث. الزعماء البريطانيون خبروهم، وزعماء الصف الأول من الأفارقة كانوا يمتعضون منهم. ومع هذا فإن الزعماء الروديسيين الثمانية الذين حضروا إلى السفارة الأمريكية بدوا أشبه برجال الأعمال الإقليميين البريطانيين متوسطي الدرجة أو بالمزارعين أكثر مما بدو كالميكيافيليين ذوي المراس. لأسباب تتعلق بهم أو بالروديسيين إذ رماهم القدر في أحضان قوة عظمى صممت على أن تنهي البنية السياسية التي كانت تمثل طريقتهم في الحياة.

لم أكن أنظر إلى الأمام حتى لا أواجه أتحمل مسؤولية كبرى عنه. ما كانت الأمور لتصل بالتأكيد إلى هذه المرحلة بسرعة لو أن الحكومة الأمريكية لم تصر بقوة على حكم الأكثرية أو فشلت في إقناع زعماء جنوب أفريقية في تأييدنا. ولما كنت مقتنعاً بالحاجة الأخلاقية والسياسية لمنهجنا فقد دفعت بالسياسة عبر واشنطن التي ستكون سعيدة جداً بتجنب التناقض الناجم. ومع هذا فقد كانت دبلوماسيتي هي التي أقفلت أي طريق للهرب أمام سميث. ومع هذا لم أعمد إلى أن أخبر مفاوضيّ أن طريق حياتهم آيل إلى طريق مسدود.

في تعاملي مع إيان سميث وزملائه لم أر سبباً لإذلاله، وخاطبته بلقب «رئيس الوزراء» ومما يدعو للسخرية أن سميث كان عندما يقابل مسؤولاً أمريكياً (أو بريطانياً) كانت المقابلة في إطار الموافقة على وثيقة تلغي مركزه. عاملته كرجل دولة أكثر مما عاملته كشخص منبوذ مما جعله يقبل بضرورياته دون أن يتعامى عن أخطائه.

بدأت اجتماعنا، الذي جرى في مقر إقامة السفير الأمريكي وليام بودلير، بتحليل الوضع الدولي لأوضح أن ما أقصد إليه كان على المدى الطويل مصلحة السكان الأوروبيين في روديسيا:

إن سقوط أنغولا قد فُرض علينا من قبل مجلس الكونغرس لدينا، كما أن وجود 17 ألف من القوات الكوبية قد خلق وضعاً يجعل الأحداث لاتُحسم إلا بتدخل خارجي، ولا يمكن أن يكون هناك تدخل أجنبي، ولا دعم أمريكي...

وتفيد استخباراتنا أن الإنهاك سيقع عليك، وغياب مساعدة أجنبية سيجعل الموقف أكثر فأكثر تعقيداً. أنا لا أرى من أين ستأتي المساعدة الأجنبية، إذ لايوجد دعم داخلي لهذا الموضوع في أمريكا.

هناك محافظون كثيرون في أمريكا أبطال في الكلام ولكنهم لا يصوتون على مساعدة عسكرية لأحد. فجيمي هيلمز، على سبيل المثال، الذي يتهمني بأنني عميل شيوعي، صوّت ضد مساعدة لأنغولا، في حين كنت أنا الوحيد المدافع عنها.

أجاب سميث بأنه مستعد للقيام بأشياء «لا يتوقع أحد أن يقوم بها» ولكنه مضطر أن يبلغني ما هو ممكن وأن تعديلاً دستورياً يتطلب موافقة ثلثي مجلسه البرلماني (الأبيض). عند هذا دخلنا في مناقشة مفصلة حول أحكام المذكرات الأنغلو ـ أمريكية المختلفة. حلل سميث بهدوء المضامين العملية لمثل هذه الأحكام مشيراً إلى صعوبات بعضها وسأل تفسيراً لبعضها. حذرته بأن تجاوز ما اتفقنا عليه مع البريطانيين يعرض للخطر ما قد تحقق لأنه سيمكن زعماء الخط الأول من إثارة مطالب جديدة لهم:

إذا أشار الإنكليز، ولو بموقف سلبي تجاه الزعماء السود، فإن ما سنوافق عليه هنا هو بداية مفاوضات، ولن نخدمك أو نخدم أنفسنا لذا كنا حريصين جداً في الأسابيع الأخيرة على أن نبقي الإنكليز معنا.

بعد ثلاث ساعات من استكشاف ما يُعرض، وصلت بالأمور إلى القمة. كان أمام سميث ثلاثة خيارات واقعية. قلت: إن تقبل بالأحكام الأساسية للملحق (C)، وإما أن تعطي إجابة غامضة، وإما إن ترفض شروطنا ولكن إذا حاربتها الآن، فسوف تواجه بعد سنة من الآن الوضع نفسه في ظروف أكثر مأساوية...» وإذا رفضت فلن نفعل أكثر من أن نترك الطبيعة تأخذ مجراها. وعند هذا سلمته مذكرة تصل إلى حد الإنذار. نقاطها الخمس تتفق مع الأحكام الخمسة الرئيسية للملحق (C) وهي ما أعتقد أن الإنكليز يوافقون عليها، وسيقبلها بالنهاية الزعماء الأفارقة (اقرأ الملاحظات)[4].

طلب سميث فرصة لمناقشة المذكرة مع زملائه. فاتفقنا على المقابلة في غضون ثلاث ساعات في الساعة الخامسة مساءً في مقر إقامة فورستر الرسمي. ثم افترقنا بدون أن يشير أي منا إلى حقيقة أن حكم البيض في روديسيا كان ينصرم، وأن تفاوضنا لم يكن أكثر من عقد صفقة عمل صعبة يجري عقدها:

سميث: أنا ممتن بعمق للوقت الذي كرسته لنا لوضع هذه النقطة على الخريطة.

كيسنجر: أود أن أعبر عن ترحيبي للطريقة التي أدرت بها الأمور أنت وزملاؤك في ظل أصعب الظروف.

قمت بما هو ضروري، ولكن عواطفي اتجهت نحو الجماعة المكلفة بمهمة شاقة والتي بذلت كل جهدها، واقتربت من النجاح.

كان الاجتماع مع الوفد الروديسي في ليبيرتاس بحضور فورستر وزير خارجيته. وهما بمثابة الضامنين غير الرسميين بأن يقوم سميث بالجزء المناط به من الصفقة. وقد جاء سميث شخصياً كي يوافق على نقاط البرنامج الخمس:

عندما وضعت هذه النقاط أمام زملائي أصابهم الخوف إذ كانوا يتوقعون أن آتي إلى هنا وأقناعك بأنهم غير موافقين. ولكن بعد أن سمعنا الدليل، قررت أنا وزملائي أن نعود ونقنعهم. كان ينبغي أن نتجنب عدم إقناعي لهم.

بهذا تكون مسألة مستقبل روديسيا قد تحولت إلى مسائل تمهيدية متتابعة حول توزيع السلطة في الحكومة الانتقالية. وطلب مني سميث للحيلولة دون ذعر السكان البيض أن تكون حقيبتا الدفاع والأمن الداخلي في يد وزيرين من البيض خلال سنتي الفترة الانتقالية تحت رئاسة رئيس وزراء زنجي. فوعدت بأن أطرح الفكرة ولكنني حذرت بأن البريطانيين قد لا يتعاطفون معها وأن الرؤساء الأفارقة قد يرفضونها، رغم أن وجود وزير أبيض في واحد من المواقع الأمنية قد يكون مقبولاً. كما حضّ سميث على أن ترفع العقوبات وأن تتوقف حرب العصابات حالما تتشكل الحكومة الانتقالية، وعندما طلب تأكيدات بتأييد أمريكي إذا ما استمر مقاتلو حرب العصابات في هجماتهم حتى بعد أن تقام الحكومة الانتقالية، وجدت نفسي مضطراً أن أقدم له تقويماً صريحاً حول حقائق الوضع الداخلي الأمريكي:

إذا كانت حكومة جمهورية هي التي تستلم السلطة، وكان هناك حرب عصابات (بعد تأسيس الحكومة الانتقالية)، فسوف نقدم لكم على الأقل دعماً دبلوماسياً وننظر بعطف

إلـى الآخرين الذين يقدمون الدعم العسكـري إذا حدث تدخل شيوعي، فسنكون قادرين مـع ذلك على الاستمرار في الأمر وإذا كانت هناك حكومـة ديمقراطية فعليّ أن أقول إن هـذا الدعم لن يحصـل... لا أعرف ما إذا كان بالإمكان إقنـاع الكونغرس أن يتخذ شيئاً ما.

وافترقنـا علـى أساس أن يُعلم سميث زمـلاءه، وأقوم باستشارة نيريري وكاونـدا. وسأعلم سميث في غضـون 72 ساعة ما إذا وافق زعماء الصف الأول علـى النقاط الخمس. وأن عليه أن يعلمني خلال المدة نفسها ما إذا كان يستطيع أن يعلن الموافقة باسمهم.

عنـد هذه النقطـة سمح سميث لنفسه بأن يعلن تعليقاته الشخصية. كنت قد أكدت على أهمية إقناع زملائه، لأنه إذا فشلت جهودنا بعد أن كاشفت كاوندا ونيريري، فسيكون هذا بمثابة «إلحاق ضرر بكرامة الولايات المتحدة». أجابني سميث:

أعـي أن هذه هـي المرة الأولى التي أتعامل فيها معك. أعـرف صورتي في العالم، وأنني محتال ـ بفضل اتهامات الصحافة البريطانية. أصدقائي يقولون عني إنني أمين جداً.

مهما كان سجل سميث في مفاوضات أخرى، فقد حافظ على كلمته وتصرف بشكل سليم وبأمانة في تعامله مع الولايات المتحدة.

بعـد ثـلاث ساعات من هـذا النقاش، قابلت رجال الإعـلام المحذلقيـن الذين تخفي حذلقتهم مشاعر ذلك النهار:

أخبـرت السيـد سميث بالاقتراحات التـي وضعتها الولايات المتحـدة وبريطانيا معاً بعد التشاور الوثيق مع زعماء أفريقية السوداء. السيد سميث وزملاؤه درسوا هذه المقترحات وعـادوا الآن إلى سالزبوري. أنا راضٍ لأن السيـد سميث وثلاثة من المتعاونين المقربين منـه سـوف ينقلون أشيـاء إيجابية إلى زملائهـم الآخرين. وبعد المشـاورة مع زملائهم سيأتون ليقدموا هذه المقترحـات إلى مؤتمرهم الحزبي. وفيما تسير العملية الروديسية الأساسية سأسعى للحصول على توضيحات مؤكدة من الزعماء الأفارقة، ولا سيما الرئيس كاوندا والرئيس نيريري. نعتقد أن عمليتي التوضيحات والمشاورات سوف تنتهي في نهاية هذا الأسبوع[2].

كل خطـوة نحو الأمام في قضية روديسيا ستفرض خطـوة مماثلة على ناميبيا. لهذا بعد اتخاذ إعلان بشأن روديسيا، قابلت فورستر كي أطلع على اعتراضات نيريري فيما اتفقنا عليه بشأن ناميبيا في زيوريخ. عدلنـا بعض المواد. على سبيل المثال، لم يوصف المؤتمر المقترح حول ناميبيا على أنه استمرار لمؤتمر

ويندهــوك، بل كجهد جديد منفصل. كما رُفعت درجــة ممثل جنوب أفريقية من «أداة وصل» إلى درجة أن يحصل على سلطة كاملة في التفاوض حول «القضايا التي تتعلق بجنوب أفريقية»، والمشاركة في المؤتمر أصبحــت مفتوحــة، بمعنى أن منظمة «سوابو» لم تعد بحاجة إلى دعوة خاصــة. وتم التأكيد على استقلال ناميبيا بحيث يتم في وقت لا يتجاوز 31 كانون الأول، 1978.

الوقت الآن قرابة منتصف الليل. بعد 7 ساعات من المفاوضات حققنا الأهداف التي وضعناها نصب أعيننــا. استغرقت خمســة شهور منذ خطبة لوساكا لاختراق حكم الأكثرية فــي روديسيا، والتي رأيت منذ البدايــة خلافاً لشكــوك الكثيرين ــ ولا سيما البريطانيين ــ أن سميث سيحافظ على وعــده في اللحظة الأخيــرة. وفي ناميبيا، أوجدنــا إطاراً تفاوضياً يؤدي بالتأكيد إلى اختــراق مماثل عندما تكون دول الخط الأول مستعدة لذلك.

رد فعل كاوندا ونيريري

الرفيق الملازم غالباً للنجاح الدبلوماسي هو الانهاك أكثر من الابتهاج لأن تحقيق الاختراقات الدبلوماسية يُولّد عادة مجموعة جديدة من المشكلات، بدءاً من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

هــذا ما كان عليه الوضع بالتأكيــد فيما دبلوماسيتنا تجاه أفريقية تتجه إلى الــذروة. سأعود الآن إلى لوســاكا ودار الســلام لأعلم الزعماء الزامبيين والتانزانيين أن الاقتراحــات التي وافقوا عليها بشكل عام قبــل ثلاثــة أيام قد قُبلت بالتفصيل. ما هو رد فعلهم على تحقيــق الاقتراحات التي كانوا يطالبون بها منذ أكثــر من عقد مــن الزمان؟ هل سأكون في وضــع يجعلني أُعلم سميث يوم الأربعــاء (بعد ثلاثة أيام) أن الزعماء الأفارقة يلتزمون بخطة النقاط الخمس؟ أم أنهم سيتهربون من التزامهم القاطع؟ لايوجد زعيم أفريقــي يريد أن يكون في موقف الموافقة علــى حل تنصّل منه سميث في آخر لحظة؟ ولا أحد يأخذ على عاتقه أن يعيق اختراقاً، أو يجرؤ على انتقادات يسيرة.

فــي رحلتي الجويــة من بروتيريا إلى لوســاكا، حذرني جون راينهاردت أنه من غيــر المتوقع أن يوافق زعمــاء الصف الأول ببساطة علــى كلمات سميث. فمن أجل إرضاء ناخبيهم لا بد من إيجاد طريقة لإبعاد أنفسهم بحيث يستطيعون الوصول إلى استخلاص تنازلات إضافية. لقد تحول راينهاردت إلى إنسان عالم بالغيب.

رد فعــل زعمــاء زامبيا يتطابق مع هــذه الازدواجية. في لقاء استمر ثلاث ساعــات على الغداء في 20 أيلــول، أثبــت كاونــدا ــ الذي يميل عادة إلى الحذر منــه إلى المبادرة ــ إلى أن المــرء ينبغي ألا يكون قائد حركة استقلال منتصرة بدون شعور دقيق بحقائق القوة. طرح أسئلة عميقة حول برنامج النقاط الخمس وكان حريصــاً في التأكيــد على الحاجة إلى استشــارة زملائه الزامبيين مثل نيريــري، وممثلي المقاومة الخارجيــة. مــن أجل كل هــذا أظهر الرضى. فقد أيد النتيجــة بالنسبة لناميبيا بــدون أهلية. وعند نهاية

الوجبة، تخلى عن تحفظه الأولي تجاه روديسيا: «نريد أن نعبر عن الرضى عن كل ما فعلت. نستطيع أن نرى النور هنا. إذ ثمة فرصة للنجاح». وأضاف مارك تشونا أنه تم تحقيق «تقدم هائل» لم يعتقد أحد أنه كان ممكناً.

عند وقت الغداء كان كاوندا قد أقنع نفسه أن الخطة الأساسية كانت قوية حتى في تفاصيلها، وأكد على الحاجة إلى السرعة في تنفيذها. ولسوف يحث نيريري على تسهيل حكومة انتقالية حتى قبل أن أصل إلى دار السلام عند الظهيرة في اليوم التالي. التحرك بسرعة كان أمراً حاسماً إذا كان نكومو، صديق كاوندا، لديه أية فرصة لتحقيق السلطة. وفي نهاية الغداء انضم نكومو إلى الجماعة، وغادر كاوندا عن قصد معين مع أن تشونا ظل باقياً. حذّر نكومو الأكثر واقعية أن نيريري سيقوم بكل جهد ممكن للحيلولة بينه وبين استلام السلطة. في اليوم التالي قبل أن أغادر بقليل لخص ضيوفي الزامبيين أهدافهم. قال نكومو لي: «مهمتك أن تدفع سميث، وهذا ما فعلته». وكانت كلمات كاوندا عند الوداع: «الشيء الأساسي أن تتشكل الحكومة المؤقتة. الشيء الأساسي هو مساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة».

كلما تحدث كاوندا عن انعكاس النتيجة على بريتوريا، ازداد حماسة. فبعد يومين، في حديث مع تشوفيل في 23 أيلول، أي قبل يومين من الخطبة المقررة لسميث عبر عن «سعادته ورضاه» عن الورقة التي تم الاتفاق عليها في ناميبيا، وأكد لتشوفيل أن لا وجود لمشكلة معها. وفي روديسيا كان كاوندا متفائلاً أيضاً. إذا قبل سميث الاقتراح الأمريكي، فقد أكد لنا كاوندا تأييده ووعد «بتحريك كل شيء» إلى الأمام.

وكما توقعت فإن يوليوس نيريري المقتدر لم يكن يشارك كاوندا في شعوره بالإلحاح. فبعد أن تحقق الاختراق، كان يريد أن يقلص دورنا لا أن يعززه. وبالنسبة لنيريري كانت المعركة قد بدأت الآن فقط. ورأى كاوندا فيما تحقق وسيلة لاستقرار المنطقة، وحماية سلامة بلاده وضمان حكم الأكثرية في ظل حكومة معتدلة بالنسبة لجيرانه. كان نيريري، الذي يعتبر نفسه الزعيم العقائدي لعدم انحياز أفريقية وزعيم النضال ضد الاستعمار، يعتبر روديسيا جزءاً من نضال مستمر. لم يكن يريد لها أن تظهر نتيجة لصفقة مع الإمبرياليين (ولاسيما الولايات المتحدة) بل كانتصار معنوي حققته أفريقية الراديكالية. وظل نيريري يلح على مؤتمر دستوري تحت رعاية بريطانيا (بدون تشجيع من بريطانيا بالتأكيد) والذي ستكون نتيجته العملية تأخير تشكيل حكومة انتقالية لبضعة أشهر.

وبالنتيجة، في اجتماعنا في 21 أيلول، أمضى نيريري اليسير من الوقت في استكشاف خطة النقاط الخمس لروديسيا. وعندما أخبرته عن الإجراء المقترح وتهديد فورستر بقطع النفط عن روديسيا إذا تراجع سميث عن تأكيداته قال نيريري: «أنا سعيد تماماً على هذا الأساس». بعد مزيد من الشرح أضاف: «هذا يبدو لي أمراً جيداً. أعتقد أنك فعلته... أنا سأعطي فرصة».

ولكـن موافقة نيريـري صعدت إلى استعداد حـذر للمعركة القادمة. كان يحضّ علـى مؤتمر تأسيسي تحـت رعاية بريطانيا ويريد منه أن يحـدد الحكومة الانتقالية بعد أن يتم الاتفاق على المبادئ الدستورية الأساسية. وبذلك يكون قد أضاف مستويين للتأجيل: الأول عقد المؤتمر ثم الموافقة على المبادئ. وأثناء المفاوضـات المطولة كما هـو منتظر، فإن قضية مـن يحكم في روديسيا ستظل مفتوحـة. وسيظل رجال العصابات في أماكنهم، وتستمر العقوبات، ويكتسب «أصحاب البنادق» نفوذاً، وآمال نكومو تراجع.

رغبة نيريري في تعزيز أوراق اعتماده الراديكالية أسهمت في صياغة استجابته للاقتراحات المعتدلة حـول ناميبيا. أقر بوجود «حركـة كبيرة» في بريتوريا. ولكن في تناقض حاد مـع كاوندا كان مصمماً على ألا يتعـاون فـي أية صيغة توضع للسماح بانسحاب جنوب أفريقية في مهلـة سنتين. لا بد أن تقبل بريتوريا بـ «سوابـو» باعتباره مفاوضاً شرعياً وحيـداً منذ البداية. إذا كانت جنوب أفريقيـة تريد أي ناميبين من غيـر سوابـو للمشاركة في المؤتمر، فعليهم أن ينضموا إلى وفد جنـوب أفريقية. قبلة الموت بالنسبة لهم. وبالنسبة لناميبيا فإن التقدم خطوة خطوة لم يكن كافياً، وأصر نيريري على أن تقبل جنوب أفريقية بذلك كثمن لدخولها المفاوضات.

قبل أن أغادر دار السلام بقليل، عقد نيريري مؤتمراً صحفياً آخر، أكثر تفاؤلاً من مؤتمره الأول. وافق علـى تحقيـق تقدم وعزا ذلك إلـى الصحافة أكثر مما عزاه إلى الولايات المتحـدة: إذا وافق سميث على الخطة الأمريكية فسيكون هنـاك أساس للتفاوض، وسوف يحض الفصائل الروديسية كافة على الانضمام بمـن فـي ذلك رجال العصابات. ما كان يسعى إليه نيريري هـو افتتاح المفاوضات بدلاً من تفاصيل خطة النقاط الخمس كما فعل بشكل خاص. ومن ناحية ثانية فإن أساليبه كانت تعكس اهتمامه بأن رجال حرب العصابـات لن يوافقوا على حكومة إقليمية يفرضهـا مؤتمر زعماء الخط الأول (كما كان كاوندا يفضل). والنتيجـة قد تكون وضعاً أنغولياً مع عـدة فصائل سوداء تبقى خارج التأييد. لاشك، بالنسبة لنيريري، أن المماطلة كانت تبدو المنهج الأفضل.

انفجار مع لندن

فيمـا كنـت أحاول معالجة الخلافات بيـن لوساكا ودار السلام نشبت نزاعـات بين لندن وبين فريقنا بدت وكأنها تهدد تحركنا المكوكي. ففي بداية العمل اقترحنا أن يعين كروسلاند موظفاً رفيع المستوى في فريقنـا كـي يشارك في المحادثات ويسهم في المساعدة في تعديـل النصوص المتفق عليها إذا كان ذلك ضروريـاً. تملص كروسلاند من الطلب وأصر على تعييـن دبلوماسي متوسط الدرجة من سفارة واشنطن للقيـام بالاتصـالات المكوكية. وكانت حجة البريطانيين أن لندن وحدهـا يمكن أن تصادق على تعديلات النصـ المتفـق عليه مما يعزز قناعتنا بأننا نعمـل على وثيقة تحظى بموافقة الحكومـة. كان الدبلوماسي البريطاني الشاب، ريتشارد صموئيل، دمثاً ذكياً، ومتعاوناً وسرعان ما أصبح عضواً في فريقنا المفاوض.

قابل وتحادث مع كل من تشوفيل وروجرز وشارك في اجتماعاتنا الداخلية التي طرح فيها عدة إسهامات مفيدة. ومع هذا كان يبدو أنه ليس على اطلاع جيد على تحفظات لندن، أكثر منا على أية حال، وهو لم يثر قط أية اعتراضات أثناء الجولات المكوكية.

من أجل أن أوضح تماماً بثقة أننا كنا نتقدم بتناسق تام مع لندن، أطلعت السفراء البريطانيين أو المبعوثين رفيعي المستوى عند كل مرحلة، وأرسلت كل تعديل مقترح في وثائقنا المشتركة إلى لندن. وفي ضوء التناسق التام الذي سبق مهمتي وحقيقة أن الملحق (C) كان ورقة أملتها بريطانيا كان رد فعل الممثلين البريطانيين هؤلاء مُحيراً. قال السفراء (أو المبعوثون رفيعي المستوى) إنه لا توجد لديهم تعليمات وظلوا يطرحون أسئلة توضيحية كما لو أنهم يرون الوثائق موضوع البحث لأول مرة.

أخيراً، وعند عودتي إلى لوساكا، تلقيت رسالة من لندن تعترض على بياني العلني الذي يفيد بأن سميث كان يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات تصاغ في لندن وواشنطن. ومهما كان ما قاله سميث فهو في النهاية مجرد «عرض» روديسي، وليس موافقة على وثيقة بريطانية ـ أمريكية. ولكن كان من الواضح أن زعماء الخط الأول لا يمكن أن يوافقوا على برنامج مزعوم من سميث الذي يمثل في نظرهم إلى حد ما الروديسيون البيض. وكان من المشكوك فيه كذلك أن يكون سميث مهيئاً لعرض برنامج من خمس نقاط كعمل طوعي أو أن يكون قادراً على الحصول على تأييد مؤتمره البرلماني على هذا الأساس.

وقد عكست وسائل الإعلام البريطانية الحذر الرسمي. وقد كتبت آن أرمسترونغ، السفيرة الأمريكية الرائعة في لندن، تقول في 21 أيلول:

كان رد فعل الصحافة البريطانية يتصف بالشكوك تجاه «التقدم المهم» الذي نجم عن دبلوماسية المكوك الأمريكية في جنوب أفريقية. ثمة ثلاثة موضوعات جرت في 21 أيلول وتقارير وتعليقات الصحف البريطانية البارزة: (1) عاد سميث إلى حيله القديمة، إنه يلعب مع كيسنجر بنفس الطريقة التي لعب بها مع ويلسون. في الوقت الحاضر يصعب قبول الحكم الجماعي0 بإعجوبة (2) حتى لو كان ثمة إجماع حول الخطوط العريضة للتسوية، فثمة عقبات أخرى كثيرة في الطريق، وأي تفاؤل سابق لأوانه.. (3) التشاؤم والحذر والاحتراس في الصحافة تعكس الأجواء في وايت هيل والتخمين الخاص لموظفي وزارة الخارجية.

خابرت بعد ذلك بفترة قصيرة المندوب السامي البريطاني في لوساكا والدبلوماسي البريطاني الذي لا حول له ولا قوة الذي كُلف بالعمل معي. ما كنا نستطيع التحرك بدون موافقة الزعماء الزنوج، كما قلت، وهم واقعون تحت سيطرة الأكثر تطرفاً بينهم :

إذا كنت تقول إن جميع الأطراف قد قبلوا الاتفاقية بحرية، فإن جميع الرؤساء الخمسة سيفرضون شروطاً مستحيلة...

أنا لا أريد تأييداً مجرداً. بل أريد تأييداً تكتيكاً واستراتيجياً. إما أن يؤيدني واما أن يبقى بعيداً.

أجاب كروسلاند برسالة في اليوم نفسه، مكرراً الموقف البريطاني بلهجة ملطفة جداً. ووضع فاصلاً ما بين «ورقة المناقشة» والاقتراحات المطروحة بموافقة الحكومة ـ وهو موقف لم أواجه مثله من قبل أية حكومة بريطانية من قبل. أما بالنسبة إلى الاقتراحات التي وضعناها «فقد أيدناها بقوة ولكنها لا تتمتع بقدرة فرضها على كل جانب، إلا بالمصادقة عليها على أنها مقترحات بناءة». لم يكن الفرض مطلوباً، بل كنا نفضل أن تكون المصادقة أقل أكاديمية، ومباشرة بصورة أوضح. تمسك كروسلاند برأيه مما أظهر في الوقت نفسه لماذا وجد البريطانيون وساطتنا في قلب مستعمراتهم الأفريقية السابقة ـ حيث كانت بريطانيا في طليعة رواد المنطقة ـ مؤلمة جداً. إذا كنت تستطيع أن تدفع هذا إلى حيث فشلنا غالباً، فسيكون هذا انقلاباً كبيراً.

في 22 أيلول أجبت كروسلاند من كينشاسا. قل إن من المهم التمسك قدر الإمكان بالملحق (C). لا يوجد أي تساؤل من أي نوع حول شرف وضع هذا الملحق، نظراً لأنه مسودة بريطانية بالكامل. ولكن إذا لم توجد مقاييس للمفاوضات تتعلق بحكومة انتقالية، فإن كل طرف سيظهر موقف الأكثر تطرفاً، «والجدل حول توازنات القوى بين الأعراق سيكون لا نهاية له». والفوضى الناجمة ستفسد قدرتنا على مقاومة المتطرفين، والتدخل السوفييتي ـ الكوبي، الهدف النهائي للعملية برمتها.

سأستطرد شارحاً أصل سوء التفاهم إذا ما وجد. الملحق (C) من حق بريطانيا تماماً أن تحذفه من الوثيقة الأساسية التي طُبع معها. لا توجد سابقة أمريكية كهذه. وقد كنا نحن الذين حضّينا البريطانيين على تعيين حاكم بدلاً من الإجراءات المعقدة للملحق (C). وفي حين أن البريطانيين بعد الحدث توجهوا إلى الإشارة إلى الملحق (C) كورقة للنقاش، فإننا لم نستطيع أن نتصور فكرة وثيقة مكتوبة سُلّمت لنا من قبل وزير الخارجية ورئيس الوزراء في غرفة رئيس الوزراء وليس لها سند رسمي ـ لاسيما أن الزعماء البريطانيين أنفسهم كانوا يعلمون جيداً أننا سنُريها لفورستر كما يشير الحوار التالي حول 4 أيلول:

كروسلاند: ستكون هنا ثانية يوم الاثنين كي تتحدث إلى رئيس الوزراء. بالطبع نحن لسنا مسؤولين رسمياً بأي شيء كحكومة. إذا كانت البشائر طيبة في يوم الاثنين..

كيسنجر: أنا بالطبع أفترض أنك مستعد للقبول بورقة موقعة من جانبنا معاً.

كروسلاند: بالتأكيد. ولكنني لا أستطيع أن أُعلمك بما سيفعله رئيس الوزراء.

كيسنجر: الوثيقة هي نفسها.

دوف: الملحق الجديد (C) يتناول الحكومة المؤقتة.

كيسنجـر: هل تستطيع أن تعطينا الملحق (C) ؟ إذا وافقنا عليه، فنحن نستطيع إعطاءه إلى جنوب أفريقية.

دوف: نعم.

في 6 أيلول، في اجتماع مع المستشارين في «10 داونينغ ستريت»، حيث كاشفت كالاهان حول الاجتماع مع فورستر، جرى هذا الحوار حول الملحق المذكور، مما أظهر ثانية أن البريطانيين كانوا يعون أن الوثيقة هم الذين وضعوها:

كيسنجر: هل أنت راضٍ حول تبادل المعلومات ؟

كروسلاند: بالطبع. والأسبوع الأخير كان نموذجاً مطلقاً.

كيسنجـر: فـي روديسيا: نعلم أن بريطانيـا اعتبرتها علامة مهمة على الإيمـان بإزاحة سميث. وقد أعطينا فورستر الوثيقة.

كيسنجر: لقد ناولناه الملحق (C) المعدل. وهناك عدة أسئلة حول ذلك، ولكنهم يعتقدون أنها أساس معقول للمناقشة.

بعد اللقاء أخذني كالاهان وكروسلاند إلى غرفة المكتب وتمنيا لي الحظ، وأكدا على أنهما يساندانِي. واعتبـرت ذلك مصادقة رئيـس الوزراء التي أشار إليها كروسلاند كما أكد قبـل يومين. استعدت الحوار بالتفصيـل لأن بعض تقديرات الموقـف كانت بمثابـة أوهام تتهـم الأمريكيين بنشـر الفوضى ممزوجة بالحماسة والسذاجة، إلى أن أنقذهم في آخر لحظة البريطانيون الأكثر نضجاً [6].

كنا نتحرك بخطا متوافقة مع الحكومة البريطانية: كنت أقابل كالاهان وكروسلاند قبل وبعد كل رحلة مباشرة. وخلال الفترة ما بين نيسان وأيلول، التقيت مع كروسلاند ثماني مرات أخرى، وكان المساعدون مـن موظفينـا يلتقون مراراً. وقد قدم روجـرز وتشوفيل الخطة الاقتصادية البريطانيـة إلى رؤساء الخط الأول. راجعـت مبـادئ الملحق (C) مع رؤساء الخـط الأول قبل زيارتي إلى بريتوريـا. وكل ذلك بموافقة البريطانيين الصريحة. وخلال هذه الجولات المكوكية التقيت بالسفراء البريطانيين قرابة عشر مرات.

عندمـا انفجـر كل شيء كتـب إلي كروسلاند بأننـي أحتاج إلى فهـم أفضل لطبيعـة وزراء الحكومة. وبوصفـي أستاذاً سابقاً في العلوم السياسية كنت أفهـم وزراء الحكومة بشكل كاف. ما لم أفهمه هو كيف لـم تعـد وثيقة سلمتها في 10 داوننـغ ستريت، وجلت بها حول كل أفريقية، والتي حُوّلت إلى حكومات أخرى بمعرفة بريطانيا، لا تصل ثانية إلى السلطات التي أصدرتها.

حُـلّ هـذا اللغز فـي 23 أيلول عندما وصلت لى لندن مـن كيتشاسا في الساعة التاسعـة مساء. مأساة المواقـف الأمريكيـة لحقت بي. حياني كروسلانـد والسفيرة أرمسترونغ في المطـار. رافقني السفير إلى

الفندق كما يقتضي البروتوكول. ولكن كروسلاند كانت لديه أفكار أخرى. أخبرني أن الأعضاء الرئيسيين في الوزارة ينتظرون في مقر الحكومة في 10 داوننغ ستريت. سوف يرافقني إلى هناك، ولكنه يود أولاً أن يتحدث إلي على انفراد.

كانت السفيرة المقتدرة حزينة ومُحرجة لأن كروسلاند لم يقم بدعوتها إلى اجتماع الحكومة. وفي السيارة أوضح لي كروسلاند لماذا لا يريد أي شاهد على حديثنا. قال لي إن الملحق (C) لم يُرفض من الحكومة فحسب، بل إنه لم يعرض على الحكومة أساساً. سيكون من المحرج لرئيس الوزراء إذا كررت أمام المجلس قناعتي بأنني كنت أطرح اقتراحاً بريطانياً ـ أمريكياً مشتركاً. كان بوسعي أن أتكلم عن فكرة مشتركة، بل وعن خطة مشتركة طالما أضطلع بمسؤولية إجراء فعلي ومادة للمناقشة.

لم يشرح كروسلاند لماذا اختار كالاهان مثل هذا الأسلوب المعقد. لعله ظن، استناداً إلى خبراته، أنني سأخفق، ولم يشأ أن يخاطر بخلاف داخل حزب العمل حول خصومة تشمل كلاً من فورستر وسميث. أو أراد المحافظة على أقصى درجة من حرية العمل لمتابعة المفاوضات إذا نجحت سياسة المكوك. وأياً كان السبب، فأنا لا أستطيع أن أنسى الدعم القوي الذي تلقيناه من كالاهان عبر السنوات أو الصداقة التي كان يظهرها لي. لهذا تابعت باقتراح سُريالي إلى حد ما بأنني أحضّ الحكومة البريطانية أن تصادق على مفاوضات تستند إلى وثيقة تقوم أساساً على فكرة وزير الخارجية ورئيس الوزراء البريطانيين.

جعل كالاهان الأمور أسهل ما يمكن بتحيتي خارج 10 داوننغ ستريت. وأعلم الصحافة المنتظرة أنني أعمل (ضمن إطار شخصي من أجل خطة عامة) تقوم على اقتراحه الخاص في 22 آذار. وهذه صيغة تجعل المخططين يشمرون بالفخر. ودفعني كالاهان إلى قاعة اجتماع الوزراء، تاركاً الصحفيين يفسرون عبارته كما يشاؤون. حيث أطلعت أعضاء الحكومة على المفاوضات دون ذكر الملحق (C) أو الإشارة إليه. وعندما انتهيت استعاد كالاهان مظهره من خلال تقديمه لي إلى أعضاء حكومته:

أحب أن أقول لك بكل صراحة يا هنري، في مجلسنا ثمة رفض ملحوظ للتورط لأننا عانينا من ذلك من قبل. بالنسبة لنا مشكلة روديسيا تمثل دين شرف. ليس لدينا مصلحة إلا حل المشكلة. تستطيع أن تتخيل، في وضعنا الاقتصادي الحالي وركام المشكلات الأخرى، ليس لدينا رغبة في المجلس للدخول في المشكلة ثانية. الخلاف الكبير الآن أن سميث سوف يصرح، وربما ستكون أنت راغباً في مساعدته. على هذا الأساس سأكون سعيداً بأن أنصح الحكومة بالسير قُدماً.

وهذا ما فعله المجلس، مع مساعدة لا تقدر بثمن من جانب مايكل فوت الذي كان خير معين لكالاهان والأكثر اهتماماً عندما بدأت العملية.

وفي اليوم التالي عقدت أنا وكروسلاند مؤتمراً صحفياً مشتركاً أكدنا فيه أننا شرعنا في عملية مشتركة وعبّرنا عن استمرارنا في ذلك.

فـي مسـاء يوم الجمعة، 24 أيلول وافـق إيان سميث على النقاط الخمسـ بطريقة تدل على الانزعاج. وأوضح أنه استسلم للضغط:

إنكـم تعون جميعاً أنني عقدت مؤخراً سلسلة من الاجتماعات في بريتوريا، أولاً مع رئيس وزراء جنوب أفريقية، ثم مع د. كيسنجر، والسيد فورستر معاً.

وفـي هذه الاجتماعات قد نوقش وضع روديسيا في علاقتها مـع بقية دول جنوب أفريقية، وبالتأكيد مع الدول الغربية، بالتفصيل الواسع. وكان من الواضح تماماً بالنسبة لي ولزملائي الذين صاحبوني أنه طالما أن الظروف الراهنة في روديسيا سائدة، يمكن ألا نتوقع مساعدة أو تأييداً من أي نوع من العالم الخارجي. بـل على العكس فإن الضغوط علينا من العالم الحر سـوف تستمر في التصاعد. إن الدكتور كيسنجر يعمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة البريطانية، وهو يحظى بتأييد كامل من قوى غربية أخرى قوية.

نشرت الحكومة البريطانية بياناً عن رضاها لقبول سميث مقترحات تمثل مجموعة من الأفكار وضعها الزعمـاء الأمريكيون والبريطانيون كما قبلها زعماء الخـط الأول. والتي وضعت بسبب التوترات في نهاية الرحلات المكوكية والتي تتضمن تكريماً لدوري:

وأضافت إلى ذلك حكومة جلالتها بأحر التهنئة لوزير خارجية أمريكا، د. هنري كيسنجر الذي أوصل الأمـور إلـى هذه النتيجة. إن الرجـال أصحاب النوايا الحسنة في كل مـكان مدينون له وكذلك لجميع من أسهموا في نجاحه. إنه دين يستحق التقدير العميق. ما كان يمكن تحقيق ذلك بدون مهارته وحماسته.

العودة إلى واشنطن

رد فعـل حكومتي كان أقل رقة. إذ ألقى الرئيس فـورد ببيان موجز في غرفة المؤتمرات الصحفية في البيـت الأبيض في 24 أيلـول. دعا البيان الفرقاء أن يوفروا بسرعة الشـروط من أجل حكم الأغلبية حيث يعيشـ جميع سـكان روديسيا في وئام. ومدح البيان كالاهان وفورستر، وزعماء خط الجبهة الأفارقة، ومن بينهـم (ضمناً) إيان سميـث. وتجاهل البيان فقط وزير الخارجية الأمريكية. ومـا كان قد حدث أن بياناً صاغه العاملون معي وتضمن إشارة صغيرة إلى دوري قد نشر من قبل مستشاريّ السياسيين وتجاوز فورد وذكـر أنــه تمت المصادقة عليه من قبـل «مجلس الأمن القومي» كنا في حمأة حملـة الرئاسة الانتخابية، واستخلصـ مستشـارو فورد أن ذكر اسمي سيُغضب بعض من يصوتون لفورد. لقد أصبحت عبئاً سياسياً. ولأنني أدركت السبب فقد قررت أن تكون هذه جولتي المكوكية الأخيرة. وإذا ما جاء فورد عبر الانتخابات، يكون الوقت قد حان بالنسبة لي كي أغادر منصبي.

فـي 26 أيلول رد زعماء الخط الأول الخمسة على ما أذاعـه سميث ببيان هجومي. فترحيبهم الشديد «بسقـوط» حكم الأقليـة العنصرية غير الشرعي في جنـوب روديسيا أعطى مصداقيـة للقائلين من أجل

الحرية على إنجازهم. ودعا البيان إلى تشكيل عاجل لحكومة مؤقتة وعقد مؤتمر دستوري، وإدانة مقترحات سميث بوصفها «تُشرعن البنى الاستعمارية والعنصرية للسلطة». وتركت تفاصيل الحكم الانتقالي إلى المؤتمر وأراد زعماء الخط الأول إعلان النصر، وليس انتصار الدبلوماسية، واعتبار حكم الأغلبية على أنه قد فُرض على الاستعماريين، وليس صفقة تم الوصول إليها بالتعاون معهم.

شوهت الحرب الكلامية حقيقة أن زعماء الخط الأول كانوا قد قبلوا بالبنية التحتية لاقتراحنا: حكومة انتقالية تليها جمعية تأسيسية تستند إلى «مجلس دولة» تُعيّنه بريطانيا. كل ما رفضوه صراحة هو وجود وزيرين أوروبيين للأمن، وهو ما كنت حذرت سميث منه لأنه لم تجر الموافقة عليه لا من قبل بريطانيا ولا من قبل زعماء الصف الأول.

في هذا الوقت كنا قد اعتدنا وبدرجة كافية على العادات التقليدية وعرفنا أن التفسيرات الملطفة سوف تلي الكلام الحماسي لزعماء الخط الأول. وما حدث بالفعل أن نيريري دعا في 27 أيلول السفير الأمريكي والبريطاني إلى دار السلام وعبر عن امتنانه لردود الفعل الأمريكية والبريطانية الإيجابية لبيان لوساكا. وقال إن تفسيرهما لبيان الزعماء كان صحيحاً حقاً: إنه لا يعتبر رفضاً. وأكد، مُبدياً المرونة أن الأفارقة سيذهبون إلى مؤتمر بدون شروط مسبقة خاصة بهم. وأضاف نيريري أنه لن يعترض على وجود وزيرين للأمن من البيض، إذا ما قبلت بهما جميع الفصائل الروديسية، رغم أنه شخصياً غير موافق على الفكرة.

كان الزعماء الزامبيون أكثر إيجابية أيضاً. فقد كان مزاج كاوندا، بحسب كلام مارك تشونا، يعبر عن «ابتهاج». واعتبر جميع زعماء الصف الأول إعلان سميث «اختراقاً حقيقياً». وأضاف كاوندا تعليقه: لقد وافق زعماء الصف الأول على الإطار الأساسي، حتى إلى حد فصل مشكلة تشكيل حكومة انتقالية عن وضع مسودة الدستور.

نيريري المتعاون في إحداث الاختراق والمعارض لمنفذيه، كتب إلي برقة في 5 ت1 واضعاً إصبعه على عدة موضوعات مترابطة:

أنت وأنا يا دكتور كيسنجر لدينا «مواقف» مختلفة جداً سياسياً، ينبغي أن نضعها في الحسبان. ومن المؤكد وجود خطر أننا حين نتعامل معها سيبدو كل واحد منا حساساً تجاه الآخر. من المؤكد أننا نستطيع أن نعقد المشكلات، إلا أنني آمل من خلال صلة الصداقة والصراحة أن نقلص من سوء التفاهم بيننا إلى الحد الأقصى.

ولا شيء بالتأكيد يُضعف احترامي لك كإنسان، وهو الاحترام الذي نما خلال اجتماعاتنا، أو من المتعة خلال العمل معاً. آمل أن نلتقي يوماً ما في المستقبل في ظروف أفضل، مع حرية تبادل الأفكار حول موضوعات خلاف زامبابوي وناميبيا!

في 28 ت1 بدأت المفاوضات حول ناميبيا في جنيف. وفي 2 ت2 خسر جيرالد فورد الانتخابات لصالح جيمي كارتر.

كنا نتوقع دوماً أن البريطانيين سيتابعون نهج حزب العمال فيما بيننا وبينهم في متابعة المفاوضات. ولكن مع هزيمة فورد ظهر الخلاف بيننا وبين البريطانيين. والذي كان في صلب الملحق (C). فقد شعر الأمريكيون بالتزام أخلاقي تجاه الروديسيين وجنوب أفريقية بموجب الشروط التي جعلت إيان سميث ينصاع لحكم الأغلبية. بينما لم يكن البريطانيون يثقون بإيان سميث كلياً، وزعماء هذه الأغلبية يعارضون تماماً تأييده في كل جانب من جوانب المفاوضات، بما في ذلك حقوق الأقليات. كنا نحن والبريطانيون نتشارك في تقدير صفات نيريري وقدراته. ولكن لندن لم تكن تعارض غزواته المتكررة لتشجيع أصدقائه المتطرفين في أوساط مقاتلي حرب العصابات الروديسيين. على العكس من ذلك كنت أعتقد أن هذا يعود إلى أن نيريري كان ملتزماً بالقيام بدور رئيسي في المعسكر الراديكالي، وكان من الضروري إعطاؤه بعض الصلاحية لتقديم تنازلات عن طريق سياسة الصلابة المهذبة. وإلا سيكون أسير القوى التي يمكن أن تكتسحه في النهاية.

في المفاوضات التالية بدأت تتفكك التوازنات التي أحدثت الاختراق. رفض كروسلاند أن يترأس المؤتمر التأسيسي الذي سيعقد في جنيف. كان ايفور ريتشاردز، الذي أنيطت به هذه المهمة حديث العهد بالمشكلات الأفريقية وتعوزه المساندة السياسية التي يمكن أن تحد من عواطف الأحزاب. وبقينا لبضعة أسابيع نتعامل مع الدبلوماسية كما لو أن نتائج الانتخابات عقبة أخرى لا بد من مواجهتها. ولكن زعماء العالم كانوا ينتظرون على نحو صحيح الإدارة الجديدة أن تستلم السلطة وبالتالي كانوا يضيعون الوقت.

وعندما استلمت إدارة كارتر حاولت أن تميز نفسها عن إدارة فورد عن طريق سياسة أكثر وضوحاً بالنسبة لحقوق الإنسان تجاه جنوب أفريقية. وبهذه العملية دفنت دوافع فورستر كي يساعد روديسيا وناميبيا، وسرعان ما انهار مؤتمر جنيف في الرمال بعد أن استلمت الإدارة الجديدة السلطة.

ومع هذا فقد كانت روديسيا الآن تسير في طريق حكم الأكثرية دون رجعة. فقد حاول سميث أن يتفاوض حول ذلك مباشرة مع مختلف زعماء المقاومة «الداخلية»، ولكنهم لم يستطيعوا التفاهم مع «حاملي البنادق». وفي النهاية فإن مارغريت ثاتشر، التي أصبحت رئيسة للوزراء، دعت إلى مؤتمر حول حكم الأكثرية الروديسية في «لانكاستر هاوس». وأمسكت بزمام الأمور وعينت حاكماً بريطانياً و«مجلس دولة» ينفذ المفاهيم الأساسية للملحق (C). وكان ثمن التأخير أن الفصائل المتطرفة من رجال حرب العصابات التي رأسها روبرت موغاباي اغتصبت السلطة تحت حكم الأكثرية. فالتأخير فعل الكثير كما كان يأمل نيريري ويخشى كاوندا. واحتاج الأمر إلى وقت طويل ـ حتى عام 1990 ـ بالنسبة إلى ناميبيا كي تحصل على الاستقلال على أساس الإجراءات التي اتخذت أثناء جولات عام 1976 المكوكية.

لقـد حققنا من المنظـور الجيوسياسي الغرض من دبلوماسيتنا الأفريقية. فبعد ستة أشهر من انهيار أنغـولا أظهرت الولايات المتحدة قـدرة مستمرة على صياغة الأحداث في أفريقيـة. وأمكن استبعاد تآكل الإيمـان بالقـدرة الغربية. فقـد استقلت روديسيا وناميبيـا، ونفذنا الإجراءات والمبـادئ التي تم الاتفاق عليهـا أثنـاء الجولات المكوكية في أفريقية. وإن تم ذلك ببطء وبظهور حكومات أكثر تطرفاً، ولا سيما في روديسيـا، خلافـاً لما كنا نريد وتم تجنب حـرب دولية في أفريقية الجنوبية، ولـم تحدث مغامرات كوبية أخـرى فـي النضال من أجل استقلال جنوب أفريقية (وإن كانت قد ظهرت في عهد من خلفونا في القرن الأفريقـي. وهـي حركـة كان من المؤكد أن نرفضهـا). والأقلية البيضاء في روديسيـا، والتي بذلنا جهداً كبيـراً كي تقبل بحكـم الأكثرية، ما تزال تعيش حتى الآن، بعد عشريـن سنة من وصف هذه الأحداث، في البلـد الجديد زيمبابوي. حتى إيان سميث ومعظم أعضـاء وزارته أصبحوا تحت حكم الزنوج (ولم يغادر إلا ربعهم ولا سيما الموظفون المدنيون في العهد القديم). أما سميث فقد اعتزل في مزرعته.

فـي هذه الفترة الكئيبة بيـن الإدارات، أظهر نيريري أبرز المواقف. فطيلة تلك الفترة العصيبة كانت علاقتنـا دافئة ومتناقضة. إذ كنت أكنّ له الكثير مـن الاحترام والمودة. وكانت المشاعر متبادلة بقدر ما يستطيع أحدنا أن يفعل وأن يحتوي نفوذ الآخر.

الآن وقد أشرفت فترة خدمتي على الانتهاء، أصبحت جميع هذه المعارك المشتركة والمتخاصمة وراء ظهرنـا. فـي 9 ك1 1976 إذ كتب إلي نيريري رسالة وكانت تعني الكثير بالنسبة إلي حتى في ذلك الحين ـ ولعل ذلك يعود لى عواطفنا المتبادلة:

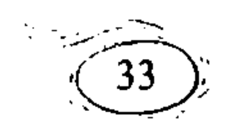
د. كيسنجـر: مـن المؤكد أن رسائلنا تركز علـى الصعوبات وعدم التوافق لأنهـا كانت الكبير للجهود التـي بذلتهـا هـذه السنة من أجل الوصـول إلى تسوية على أسـاس حكم الأكثرية في زيمبابـوي وناميبيا. وعدم وجود حركة على الجبهة غير العسكرية في جنوب أفريقية أثناء عام 1976 يعود بالدرجة الأولى إلى المبـادرات التـي قمت بها والتي تتطلب الكثير من المبادرات التي اتخذتهـا والتي كانت تتطلب الكثير من الوقت والسفر والمفاوضات (التي لم تكن دوماً سهلة أو مسرّة). لا نعرف بعد، عندما تنتهي هذه الدوامة من المفاوضات، ما إذا كنا قد وصلنا إلى الهدف. فنحن نتعامل مع قضايا ذات مدى طويل أصبحت أكثر صعوبـة مع مرور الوقت. ولكـن مهما حدث أريد أن أؤكد أنني أقدر جهودك، وأنك لم تُصب بخيبة أمل أن تنتابك (سواء أكانت مؤقتة أم غير ذلك) لما كنا نفعله.

لـذا فـإن هذه الرسالة تأتيك مع أطيـب تمنياتي الحارة مرة أخرى. أنا متأكـد أننا سوف نتصل فيما بيننا في المستقبل. بعد شهر من ك2 قبل أن يحدث التغيير في الحكومة الأمريكية.



الجزء العاشر

نهاية رئاسة فورد



الحرب الأهلية في لبنان والشرق الأوسط

أثناء المفاوضات من أجل الاتفاقية المرحلية في أيلول 1975، وعد الرئيس فورد رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين بأن الولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل القيام بانسحاب كبير آخر إلا بعد التنصيب الرئاسي في ك2 1977. وكان الرئيس المصري أنور السادات قد وافق على هذه التسوية قبل بضعة أسابيع عندما قابل فورد في سالزبورغ في حزيران 1975. فبعد سنتين من الحرب والتوترات التي أحاطت بالمفاوضات لعقد ثلاث اتفاقيات، كانت أطراف الشرق الأوسط، وكذلك الولايات المتحدة بحاجة إلى فترة استراحة لمتابعة المراحل القادمة. ما أسرع أن تسافر على طريق السلام وما أبعده، وفي أي سلك سوف تُستأنف عملية السلام، بعد انتهاء فترة الاستراحة هذه.

ولكن وسط انفعالات الشرق الأوسط ليس من السهل تحقيق الهدوء والسكينة. ولم يكن فورد ورابين والسادات في وضع يمكّنهم من تحقيق ذلك. وقد استُبعدت كل من سورية و «منظمة التحرير الفلسطينية» كما حدث في اتفاق سيناء الثاني المرحلي، ولم يكن لهما مصلحة في التأجيل قبل جولة ثانية من الدبلوماسية تستبعدهما ثانية. جميع الأطراف تريد أن تحقق أولوياتها. لأن التأخير لن يكون في صالحها. ومن دواعي التناقض أن الدبلوماسية كانت بحاجة إلى فترة انتظار معقدة مثل عملية السلام نفسها.

وفجأة حصل انفجار طويل الإعداد ومع هذا ـ كما يحدث غالباً في الشرق الأوسط. لم يكن متوقعاً قط في حجمه ومدى عنفه. وأخمد الضغط من أجل استئناف عملية السلام. فمنذ ربيع عام 1975 كان لبنان غارقاً في العنف الطائفي والديني حول توزيع السلطة بين الطائفيين التاريخيتين المسيحية والإسلامية الذي سرعان ما ولّد حرباً أهلية ضاربة. وسرعان ما وجد فرقاء الشرق الأوسط وكثير من بقية العالم العربي أنفسهم متورطين لصالح إحدى فئات لبنان الكثيرة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي تربطه صلات مع جميع الأطراف.

في الأيام الأولى كانت رئاسة فورد غارقة في دوامة أزمة طائفية في قبرص (انظر الفصل السابع). وعند نهايتها غرقت في أزمة أخرى في لبنان. كل أزمة منهما كانت تتطلب دبلوماسية معقدة من أجل أن تحمي الولايات المتحدة مصالحها القومية وسط عواطف بدائية. ولما كانت هذه متأصلة في خلافات

ونزاعات دينية تعود عدة قرون إلى الوراء فإن السلام العربي ـ الإسرائيلي لم يلعب إلا دوراً غير مباشر ـ هذا إذا كان له أي دور يذكر ـ في حسابات الفرقاء المتعددين، الذين لم تكن ضرورات الاستقرار العالمي تعني لهم شيئاً.

ظهر تعقيد النزاع الطائفي والديني في لبنان بصورة مشابهة لذلك النزاع في قبرص. إذ كانت قبرص تتضمن مجموعتين عرقيتين وترتبط بثلاث قوى خارجية، أما نزاعات لبنان فقد كانت تشارك فيها جملة مجموعات في كل جانب من المجموعتين الطائفيتين الكبيرتين ـ أربع منها على الأقل في الجانب الإسلامي، وثلاث في الجانب المسيحي تساند كل واحدة منها قوى عربية أو قوى خارجية أخرى. وقامت كل من سورية وإسرائيل بغزوات مؤقتة للبنان، فيما كانت فرنسا تعتبر نفسها راعية لمصالحه وهو ما يعود لى ميثاق عصبة الأمم الذي وقّع بين الحربين وإلى تدخلاتها المبكرة في القرن التاسع عشر. وكان الاتحاد السوفييتي يدعي لنفسه دوراً كقوة عظمى، أما الولايات المتحدة فكانت حريصة على عملية السلام والحيلولة دون نتائج متطرفة.

نشبت هذه الفوضى في اللحظة الدقيقة عندما بدأ شركاء الشرق الأوسط عام 1973 يتحسسون طريقهم ـ ولو ببطء ـ نحو السلام فيما بينهم ويشكلون أمة صغيرة تعتبر واحة للتعقل، ونموذجاً لإمكانية الجماعية القائمة على عواطف الشرق الأوسط.

الأزمة اللبنانية تنكشف للعيان

في «سنوات الاضطراب»، الجزء الثاني من مذكراتي، خرجت بهذا الانطباع عن زيارتي للبنان في 16 كانون الأول عام 1973، لمقابلة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية:

> أفكر بحزن في هؤلاء الناس المتحضرين الذين أوجدوا في منظمة مضطربة مجتمعاً ديمقراطياً يقوم على احترام حقيقي متبادل للدين. ولكن إنجازهم لم يستمر. فالعواطف التي تعصف في المنطقة كانت أقوى من أن تُحلّ بترتيبات دستورية حاذقة. وكما حدث في الأردن، فإن الحركة الفلسطينية هشّمت التوازن الدقيق لاستقرار لبنان. قبل أن تتخذ عملية السلام مجراها كان لبنان قد تمزق. فوق جسده المنهك، عند كتابة هذه السطور، جميع فصائل وقوى الشرق الأوسط ما تزال تحاول تحقيق أحلامها الخاصة وتبعد كوابيسها الدائمة.[1]

في أقل من سنة ونصف من زيارتي كان لبنان على حافة حرب أهلية. فقد تطور النزاع بين الفلسطينيين (وكان ياسر عرفات في ذروة تطرفه) وبين المسيحيين الموارنة إلى حرب مكشوفة في 13 نيسان 1975. تفاقمت الأعمال العدوانية طول 18 شهراً، تخللها ستين محاولة لوقف إطلاق النار على الأقل. ولما كانت الحكومة اللبنانية المركزية

والسلطة العسكرية قد انهارتا، أصبحت سورية المجاورة، آخذة بالاعتبار أنها وريثة الادعاءات التاريخية، الوسيط الأساسي بين الفصائل. وفي أواخر أيار عام 1976 انضمت إلى النزاع بشكل مكشوف بقواتها العسكرية، مما أثار حفيظة إسرائيل، وأدى إلى تدخل إسرائيلي مباشر عام 1982.

كانت الأسباب الأساسية للأزمة متعددة: فالتوازن الدقيق الذي قام عليه لبنان قرابة نصف قرن أو يزيد قد تزعزع لأن التوازن السكاني بين المسيحيين والمسلمين قد تغير منذ ترتيبات 1943 التي حددت السلطات بين الجماعتين المسيحية والإسلامية، وقد حدث هذا عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد طردها من الأردن عام 1970، تستخدم لبنان قاعدة أساسية لها، وجرّت بذلك لبنان إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان كل فصيل من الفصائل قادراً على أن يستمد بعض القوة والمساندة الخارجية لنفسه. كل هذا حول لبنان إلى نموذج مصغر لجميع نزاعات الشرق الأوسط بدلاً من أن يكون رمزاً لحلها، كما كان الأمر تاريخياً.

في جبل لبنان، على طول الشاطئ حيث مارس الفينيقيون القدامى تجارتهم، انجذب بقايا الصليبيين ومسيحيون آخرون إلى الأرض المقدسة وأوجدوا نوعاً من الحكم الذاتي تحت الإدارة التركية. ومع مرور القرون انضم الموارنة، وهم فرع من الكاثوليك، إلى المجموعات الأخرى. بعضهم من الأرثوذكس اليونانيين وبعض المجموعات من العالم الإسلامي كالدروز والشيعة. هذه الإمارة اللبنانية المختلطة التي كانت تتشارك السلطة السياسية مع الأقليات الإسلامية، كانت فريدة من نوعها داخل الإمبراطورية العثمانية.

في ثورة 1860، حالت بعثة عسكرية فرنسية غازية دون انتصار المسلمين، وأنقذت المسيحيين الموارنة واحتفظوا بإقليم مستقل ذاتياً في لبنان بحدود أقل ولكن بأغلبية مسيحية واضحة. ومع هذا استمر كثير من قادة الموارنة في الدفاع عن إنشاء الإمارة المستقلة التي كان حجمها ضعف إقليم ما بعد الثورة (انظر الخريطة). وحقق الموارنة هدفهم عام 1920. وعندما حصلت فرنسا على وصاية «عصبة الأمم» ضمت مدناً إسلامية كبيرة مثل طرابلس وصيدا، وبعلبك وصور من سورية. ومن أجل أن يوسع الموارنة دورهم زرعوا بذور التهديد المتزايد لهويتهم. واعتقدت القوة الاستعمارية الفرنسية أن مزيداً من التوازن العرقي من شأنه أن يُحبط أي مطالبة مسيحية بالاستقلال ويجعل فرنسا حامياً دائماً للموارنة. القرار الفرنسي أثار أيضاً رغبة سورية الدائمة في إعادة تحرير المناطق التي خسرتها، أو على الأقل استعادة نفوذ دائم عليها والحيلولة دون إيجاد دولة مسيحية يمكن أن تنقلب إلى رأس جسر لاستعمار غربي مستقبلي. باختصار، إن وجود لبنان في السبعينيات قد ارتهن بقرارات اتخذت في ظروف مختلفة تماماً قبل 50 سنة، عندما توقع قلة النهضة السريعة للقومية العربية.

كانت الترتيبات الداخلية للبنان معتدلة وحكيمة. وعلى الرغم من نمو عدد السكان المسلمين، فإن «الميثاق الوطني» الذي وُضع عام 1943 أوجد توزيعاً للقوى حافظ على السيطرة المسيحية مع إعطاء المسلمين لدور مهم. الرئاسة، وهي قمة السلطة، أعطيت لمسيحي، أما رئيس الوزراء الذي يختاره رئيس الجمهورية فهو مسلم سني، ورئيس المجلس النيابي مسلم شيعي. أما مراكز الدولة فكانت توزع لصالح المسيحيين بمعدل 6 إلى 5 والجيش الصغير المؤلف من 41 ألف رجل كان معظم ضباطه من المسيحيين.

هذا الترتيب لايتوافق مع تأثير السكان المسلمين الذين كانوا يزدادون بسرعة أكبر من المسيحيين، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية بعد ترحيلها من الأردن عام 1970. ولم تكن سلطة الحكومة المركزية تطال معسكرات تلك المنظمة، فقوات الأمن اللبنانية أو الشرطة لم يكن يُسمح لها بالدخول إليها. وميليشيا الفصائل المختلفة (بدون حساب منظمة التحرير) كانت تقدر بما لايقل عن 04 ألفاً، وهي كانت أقوى بكثير من القوات المسلحة للحكومة المركزية.

نشب القتال في نيسان 1975 فيما كانت الولايات المتحدة مشغولة بسقوط ساغون وجمود الدبلوماسية الخاصة بمصر ـــ إسرائيل. فسرعان ماانضم إلى الحرب مابين المجموعات الفلسطينية المتطرفة والميليشيا المسيحية (الموارنة) عدم مجموعات وزعماء من كلا الجانبين. فبالإضافة إلى منظمة التحرير، والفصائل الفلسطينية المتطرفة الأخرى المتعطشة إلى جعل لبنان قاعدة ضد إسرائيل، كان هناك زعيم الدروز القائد اليساري المتطرف كمال جنبلاط، مصممة على تأسيس دولة إسلامية خالصة. المسلمون المعتدلون كانوا يرغبون بتغيير ميزان القوى مع المسيحيين. وانفصل الموارنة إلى ثلاث مجموعات. إحداها تفضل تقسيم لبنان إلى دولتين مسحية ومسلمة، ومجموعة أخرى تريد استعادة السيطرة المسيحية ضمن لبنان متحد، وأخيراً المعتدلون الراغبون في مجابهة حقيقة أن السكان المسلمين باتوا الآن أكثر عدداً من المسيحيين، وهم مستعدون لتعديل الترتيبات الداخلية كي تعكس هذا الواقع.

كان لكل مجموعة من هولاء أوصياء خارجيون. فالمسلمون المتطرفون كانوا يتطلعون إلى ليبيا والعراق والجزائر لمساعدتهم. أما منظمة التحرير فتعتمد على السعودية من أجل الدعم السياسي ـ وكلتاهما كانتا تستخدمان «المنظمة» لإظهار ولائهما للقضية العربية بقليل من المخاطرة. وكان السادات بشكل خاص، لأسباب تتعلق بالتوازن العربي، يعارض النفوذ المتزايد لسورية والنفوذ الذي يمكن أن تكسبه إذا ماظهر الرئيس حافظ الأسد كعامل مهيمن في لبنان وفيما بين هذه القوى كانت تتراجع مكانة اللبنانيين المعتدلين.

لم يكن للمسيحيين الموارنة مساندة إيديولوجية أو سياسية في العالم الإسلامي، بل كانت تدعمهم فرنسا ظاهرياً أكثر مما تدعمهم فعلياً، وعارضت الولايات المتحدة التعدي على استقلالهم الذاتي

دبلوماسياً، يضاف إلى ذلك أنه في سنة انهيار فيتنام والتنازل في أنغولا، كان التدخلات العسكري المباشر غير وارد. ظهر شريكان غير متوقعين كانا مستعدين لمساعدة المسيحيين: إسرائيل وسورية بدرجات مختلفة.

كانت إسرائيل تعارض ظهور دولة إسلامية راديكالية عند حدودها الشمالية ـ ولاسيما إذا ما اكتسبت «المنظمة» نفوذاً حاسماً. ولكن سوريا لم تكن تفضل أياً من الخيارين. لم يكن الأسد يرغب في أن يجد نفسه محاصراً بين لبنان متطرف وعراق قوي عسكرياً، وكلتاهما تدافعان عن القضية العربية في الهلال الخصيب الشمالي. وكان يرى في عرفات ومنظمة التحرير عقبة أمام تحقيق «سورية الكبرى» تضم لبنان والأردن وفلسطين، وحتى إذا لم يتمكن من تحقيق ذلك في حياته فقد كان يأمل أن يترك هذه المهمة لخلفائه. وأخيراً فإن الأسد، مع رغبته في المحافظة على وحدة أراضي لبنان، لم يكن يرغب بوجود حكومة مركزية قوية في بيروت ـ حتى لو كانت موالية لسورية مبدئياً ـ خشية أن تقلص النفوذ السوري مع مرور الوقت. لتحقيق جميع هذه الأهداف كان الأسد مستعداً لأن يدعم الطائفة المارونية ومؤسساتها ضد الأكثرية المسلمة. بهذه الطريقة وجد نفسه في تعاون غير متوقع، وصعب ومتشنج مع الإسرائيليين.

كان التحدي الذي يواجهنا هو أن نختار هذه العقبات، إذ لم نكن نريد أن تسيطر «المنظمة» على لبنان وفتح جبهة أخرى على اسرائيل. وكذلك إعاقة عملية السلام أو تفرض نفسها عليها. كانت سياستنا التقليدية تأييد الطائفة المسيحية، ومعارضة الهيمنة السورية على لبنان، وأن نرى لسورية دوراً في تحقيق التوازن بين المجموعات الإسلامية المتطرفة طالما أن هذا لايسبب أن تبادر إسرائيل وتبدأ حرباً في الشرق الأوسط. كنا نعجب بالسادات، ولكن تأييد مصر «للمنظمة» في لبنان يعارض أولوياتنا في لبنان. وفوق ذلك، وسط هذه الزوبعة من الشك والكراهيات كنا نسعى إلى المحافظة على عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي، فقد عارضنا التدخل الخارجي مع المحافظة على توازن القوى المختلفة بحيث لاتحقق إحداهما ميزة حاسمة. وفي مؤتمر صحفي جرى في 14 ك2، 1976 قلت:

> نؤيد استقلال وسيادة لبنان.. أي تدخل عسكري خارجي من أي طرف سيشكل تهديداً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد جعلنا الأطراف المعنية تعرض عن يقين أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخل عسكري من أي طرف [2]

في هذا الجو كانت بعض المجموعات المارونية تناقش تقسيم لبنان إلى دولتين إسلامية ومسيحية. في 16 ت2، 1975 حذر وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أن سورية تنظر إلى تقسيم لبنان على أنه «أخطر مؤامرة» مما كان يتضمن معارضة ذلك بالقوة [3]. وبعد 12 يوماً حذر ولي العهد السعودي الأمير فهد أن التقسيم سيكون له «عواقب وخيمة» على العلاقات اللبنانية ـ السعودية [4]، وسرعان ما أعلنت الدول العربية الأخرى عن مثل هذا التوجه. وفيما كان القتال يحتدم في بيروت وضواحيها. أوفدت

الحكومـة الفرنسية في 19 ت2 رئيس الوزراء السابق موريس كوف دومورڤيل إلى لبنان في مهمة لتقصي الحقائق[5].

في أواخر ك1 أعلن الملك السعودي خالد عن تأييده لجهود الوساطة السورية. وردّ رابين بأن إسرائيل لـن تتساهل إزاء تدخل خارجي في لبنـان[6] وردت القاهرة في ك2 أن مصر لن تقف «مكتوفة الأيدي» إذا ماتحولت إسرائيل نحو لبنان[7]. ودعا الأمين العـام لجامعة الدول العربية محمود رياض إلى عقد مؤتمر قمـة لبحث الأزمة اللبنانيـة[8]. وفي 20 ك2، 1976 كررت في مؤتمر صحفـي تحذيري السابق ضد تدخل خارجي:

> حذرت الولايات المتحدة جميع الفرقاء المعنيين ـ وأود أن أكرر هنا ـ ضد أي عمل منفرد يمكـن أن يؤدي إلى اتساع الصراع في لبنان إلى مناطق أخرى. ولسوف تعارض الولايات المتحدة أي عمل انفرادي من قبل أية دولة يمكن أن يؤدي إلى توسيع العدوان..
>
> المجتمع الدولي أمامه التزام لإنهاء أعمال القتل التي تجري هناك باستمرار.. واستخدام جهـوده التوسطيـة لكي تتعايش المجموعتان في سلام كمـا كانت طوال عقود عدة ووضع نهاية للنزاع الدائر الآن[9]

كانـت هناك أسباب للاهتمام بنوايا سوريـة. فقد بدأت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني الذي يتبـع رسميـاً منظمة التحريـر، ولكن عملياً فـرع فلسطيني من الجيشـ السوري ـ تتسلل إلـى لبنان مما دعـا رابيـن إلى تحذير فورد بمناسبة اجتمـاع في «المكتب البيضاوي» فـي 28 ك2 بأنه إذا دخل الجيش السوري فلسوف تتحرك قوات إسرائيلية إلى لبنان حتى نهر الليطاني (الذي يبعد حوالي 20 ميلاً شمالي الحدود).

أبلغـت السفير ريتشـارد مورفي في دمشق بأن ينقل أملنا إلى العماد حكمـت الشهابي، رئيس الأركان السـوري، لكي يقوم السوريون «بـكل مافي وسعهم لضمان وقف إطلاق النار وإفسـاح المجال أمام تسوية سياسيـة». لاحظت أن تدفق تعزيـزات الفدائيين الفلسطينيين كان في ازدياد، وأن «بعض هذه التعزيزات كانـت من قبل وحدات سورية تسانـد منظمة التحرير» وهذا مايعارضـه الإسرائيليون بالتأكيد. ومن أجل أن أوضح عدم الانحياز أضفت بأن على الشهابي أن يدرك أننا أعلنا معارضتنا لأي تدخل خارجي من أية جهة «لقد خاطبنا الإسرائيليين كما نخاطب السوريين».

وكما جرت الأمور فإن الإنذار تجاوزته الأحداث. ذلك أنه في 22 ك2 أمكن للوساطة السورية أن تحقق وقـف إطلاق النار وتتقـدم باقتراح للإصلاح السياسي وهو ماتم الاتفاق عليه أثناء زيارة الرئيس فرنجية إلى دمشق وأعلن عنه في 14 شباط. وكشأن جميع «التسويات» السابقة فإن هذه المبادرة قلصت من تفوق المسيحيين ولكنها لم تنهه. ظل الرئيس مسيحياً، ولكن صلاحياته تجاه رئيس الوزراء السني قد تقلصت

وأصبـح عدد النواب المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي متساوياً. أطلقنا على هذه الخطوط اسم «الحل السوري» في مناقشاتنا الداخلية التالية.

انتهـت المرحلـة الأولى مـن الأزمة اللبنانية. التعـاون الخفـي لإسرائيل وسورية والولايـات المتحدة قـد أغرى الفرقـاء اللبنانيين. بإعـادة صياغة توازن جديد، ولكنـه كان توازناً حـذراً، لأن النتيجة كانت هشـة أمام أفعال أي مـن الفرقاء تحقق تفوقاً. ولقد جربنا في قبرص منـذ سنتين أن توازن القوى يحقق استقراراً إذا كان الفرقاء المعنيون يرغبون في السلام أو أنهم أُنهكوا تماماً بحيث لم يعد بوسعهم متابعة صراعاتهم. كلا الشرطين كان متوفراً في لبنان.

في هذه الظروف كانت العودة إلى مهمات مسيرة السلام العربي ـ الإسرائيلي مريحة حقاً.

عودة إلى مسيرة السلام

أضافت الحرب الأهلية في لبنان بعداً جديداً إلى الدبلوماسية العربية ـ الإسرائيلية. واحتمال تحولها إلـى حرب عامة في الشـرق الأوسط جعل التقدم باتجاه تسوية شاملة أكثـر إلحاحاً. ولكنها قد تنقلب في جبهـات أخرى. كان السادات لا غنى عنه بالنسبة لـى استراتيجيتنا الشاملة، ولكن في لبنان، قوّى الدعم المصـري من عضد الراديكاليين. وكان الأسد المناور الأصعب في مفاوضات عامة، ولكن في لبنان عدم ثقتـه بنتيجـة متطرفـة تتوافق مع مصالحنـا. علينا أن ندير دبلوماسيـة عربية. إسرائيليـة فعالة حتى لو وافقنـا مـع رابين والسادات بأننا لـن نحصد ثمارها على الفور، وعلينا أن نفعـل ذلك مع الرضا بعواطف لبنان وتعقيداته.

المشكلـة أن الفرقاء كانوا يرفضون السلبية، ولكنهم كانوا أيضاً يترددون أمام آفاق مفتوحة لأي خيار دبلوماسـي متوفـر. لم تكن إسرائيل مستعدة للعودة إلى حـدود 1967 أو إلى التفاوض مع منظمة التحرير ـــ وهما مطلبان أساسيان. ولكـن رابين كان يعرف أن إسرائيل بحاجة إلـى تغطية دبلوماسية لتحول دون التحـام جميع الضغـوط العدوانية. والسـادات كان يسعى بضغط من سورية على وجـه الخصوص لتوقيع اتفاقيتيـن منفصلتين مع إسرائيل، إلى أن يُظهر أن العـرب الآخرين يمكن أن يستفيدوا من الدبلوماسية ذاتها ـ الانفتاح دوماً على خيارات التقدم وحدها.

كان الأسد يناور بين إيجاد طريقة للمشاركة في اتفاقية مؤقتة توافق هواه، وإذا أخفق في ذلك، يعارض أيـة اتفاقية منفردة من قبل أي فريق ـ ويعالـج الأحداث في لبنان ببراعة دوماً. كان الملك حسين يراقب منـاورات الفلسطينيين وقد كان يخشى من أن يهدد وجود منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية الحكم الهاشمي. ولكنه منع في شهر ت1 1974 في مؤتمر القمة العربية في الرباط من انتهاج دبلوماسية خاصة به. الزعماء العرب المنقسمون على أنفسهم ـــ والذين يشك أحدهم في الآخر ـ مع دعوتهم جميعاً للوحدة العربية ـ كانوا يطالبون ببرهان ما على أن عملية السلام لم تتجمد.

لهـذا قررنا أن نستفيد من عـام 1976 لإعداد استراتيجية تنفذ بعد الانتخابـات الرئاسية. وللحيلولة دون فجوة في التوترات المتزايدة كنا مضطرين إلى التعامل مع جميع الفرقاء في وقت واحد. فمفاوضات فعليـة على جبهة بمفردها يمكـن أن تحقق زخماً ويعطيها النجاح الشرعيـة. ولكن إذا لم تجر مفاوضات لمدة سنة على الأقل فسيكون لدى جميع الفرقاء الذين لم يعد لديهم مايخسرونه حافز لتحقيق مايفيدهم وسيكون المستفيد الأول السادات.

تعلمنـا فـي عـام 1975 أن العواطف التـي جعلت مسيـرة سلام ضرورية جـداً كانت ضـد محادثات استكشافية. من الصعب إعطاء تنازلات إلى شعب عاطفي من أجل صفقة فعلية. كانت هذه مشكلة خاصة فـي إسرائيل الديمقراطية، ولكن لما كان المفاوضون العرب لم يواجهوا جماهير انتخابية صعبة المراس كهـذه فقد كان لديهم منـافسون في الداخل يمكـن أن يستخدموا تنازلات مجردة ـ أو حتى تأخير الوصول إلى اتفاق ـ ضدهم.

كما أنهم كانوا مبالغين في الشكوك في حكامهم العرب لأنهم كانوا يمتنعون عن مشاركتهم في الآراء البعيدة المدى ـ أو حتى تطوير هذه الآراء في المقام الأول.

كانـت سياسـة السادات تحمل الوعـد ولكنها كانت أكثر فعالية عندما كان فـي وضع يمكنه من اتخاذ خطوات درامية مفاجئة. لهذا حاول الزعيم المصري أن يجتاز الثغرة عام 1976 وراء ستار من التأكيدات، ولمـا كان يعـي أن أية خطوة منفردة أخرى قـد تعزله وتقطع عنه المساعدت التـي كان يتلقاها من الدول العربيـة المنتجـة للنفط، عمل السادات علـى رفع شأن القضية العربية عن طريـق حض الأمريكيين على تقديـم مبادرات تجاه منظمة التحرير. بعض «المستعربين» لدينا اعتبروا هذا عملاً ظاهرياً، أما تقويمي فـكان مختلفـاً كان السـادات في رأيي يريـد ماهو أقل مـن مفاوضـات فلسطينية قبـل أن تستعيد مصر أراضيها. فتقديم «المنظمة» إلى المفاوضات سيؤدي إلى طريق مسدود طويل، لأنه سيثير قضايا حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل مما يؤجل جميع المبادرات الأخرى.

أوضحت تقويمي في اجتماع مع سفراء أمريكا في الدول العربية في باريس في 22 حزيران:

إنـه يستخدم عرفات الآن لينهي عزلته. بعد سنة مـن الآن، عندما نكون في منتصف عملية السلام.. وتبـدأ منظمة التحرير بالصراخ «وماذا بشأن الفلسطينيين» سوف يغلق السادات جميع مكاتب المنظمة ويطردهم.

عندما حضّ السادات على التقدم في جميع الجبهات اعتبرت هذا تغطية لانفصال نهائي للدبلوماسية المصريـة وكوسيلة لتبرير مافعلـه بنفسه. لخصت التحدي الذي واجهه السـادات في مذكرة رفعتها إلى فورد في أواخر حزيران 1976:

> كان على السادات أن يبرهن على ولائه الأساسي للقضية العربية مع المحافظة على الالتزامات التي قدمها لإسرائيل في اتفاق سيناء ـ2 لقد أصبح حجر الأساس في الولاء للقضية العربية هو تأييد الفلسطينيين ولقد قام السادات بما يستطيع لتأكيد هذا الولاء، في هذا المجال وحرص على ألا يترك الميدان لسورية بالكامل. هنا نراه يواجه أزمة أساليب. إذ لما كان تأييد قضية «المنظمة» كما كان يفعل الأسد قد أدى إلى طريق مسدود، فقد كان الطريق المريح الوحيد حقاً للخروج من هذه العزلة، بالنسبة للسادات، هو الاستمرار في المفاوضات والتخلي عن باقي الفرقاء العرب.

كانت استراتيجية الأسد معقدة على نحو مشابه، إذ لما كان يفتقر إلى مايكسبه، فقد كان معنياً قبل كل شيء بعارضة السادات. خلال مفاوضات الاتفاقية المرحلية وفي أعقابها مباشرة، كان الأسد يعمل على استكشاف ترتيب مشابه بالنسبة إلى سورية في مرتفعات الجولان. ومع هذا فإن اتفاقية مرحلية مع سورية كانت أكثر صعوبة لأن المنطقة بكاملها موضوع البحث كانت بعمق 50 كيلو متراً. وكان الانسحاب الجزئي الإسرائيلي يرتبط بخسارتين: أن يكون أقل دراميةً في أعين الرأي العام من تقدم مصر في سيناء الواسعة، والأكثر تهديداً لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية بسبب بعدها عن المراكز السكانية الإسرائيلية. والأكثر من ذلك أن الأسد كان يستطيع أن يقرأ في كل صحيفة إسرائيلية أن حكومة إسرائيل رفضت أي اتفاق مرحلي بشأن الجولان، وأن هذا من شأنه في أية ظروف عدم التخلي عن كل الجولان حتى في اتفاقية سلام نهائية.

وهكذا أعطى الأسد لنفسه دور الناطق باسم القضية العربية برمتها، وقد لخص معارضته للسادات في رسالة إلى الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في 30 ت1، 1975. قال الأسد إن تصرف السادات حول ماكان نزاعاً عربياً ـ إسرائيلياً شاملاً إلى نزاع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، ضارباً عرض الحائط بقرارات سلسلة من اجتماعات القمة العربية. أحكام اتفاقية سيناء ـ2 التي ستبقى سارية «إلى أن تستكمل باتفاقية ثانية» قد حرمت حتى مصر ـ فضلاً عن الدول العربية الأخرى ـ من مزية استرجاع الأراضي الباقية المحتلة من قبل إسرائيل منذ 1967. وامداد الولايات المتحدة الضخم بالأسلحة لإسرائيل سيجعل الاتفاقية «مناقضة» لرعاية أمريكا لعملية السلام. كل هذا جعل مصر أكثر ارتماء في أحضان المعسكر الأمريكي وهو ما أوضحه الأسد:

> كنا نظن، ولسوف نظن دوماً أنه من الضروري أن نتعامل مع القوتين العظميين بدون الوقوع ضمن نطاق نفوذ إحداهما. انطلاقاً من هذا المفهوم قمنا بقوة بجهود جدية لمنع الاستقطاب إلى صف إحدى القوتين العظميين في المنطقة، في حين أن اتفاقية سيناء تتناقض مع هذه الجهود.

> مع هذا لم يحل الأسد دون خطوة مرحلية، ولكن ليس خطو تقتصر على سورية، اقترح على مجلس الأمن أن يتولى المسألة، وضمن هذا الإطار، فإن سورية ستأخذ بعين الاعتبار اتفاقية مرحلية على أن تشمل الفلسطينيين أيضاً. وقد عارضنا هذه الخطوة للسبب ذاته الذي جعلنا نتملص من عقد مؤتمر جنيف: أن يتحول المؤتمر إلى منبر ضدنا.

عزز التوتر بين مصر وسورية دور «منظمة التحرير» في عملية السلام، وفي لبنان معاً. ولكن لمّا كانت المفاوضات الإسرائيلية المباشرة مع «المنظمة» مستحيلة، فقد برز صوت الملك حسين كناطق باسم الفلسطينيين. ولكن الملك حسين كان حذراً بسبب تجربته المرة في مفاوضات 1974. وأشار، مبدئياً أنه سيكون راغباً في تجاوز قرار القمة العربية إذا قامت إسرائيل بانسحاب «مهم» من الأراضي، التي حددها بمستقيم دوله قرابة 10 كيلومترات وراء نهر الأردن. في تلك الحالة سوف يحث الملك حسين السوريين والسعوديين والمصريين على استئناف دور المفاوض. وكأي اقتراح أولي حول عملية السلام في الشرق الأوسط، فإنه لم يلق قبولاً نظراً لأن انسحاباً بخط مستقيم عن النهر كان مرفوضاً دوماً من جانب إسرائيل، الذي كان مفهوماً الوحيد كل في الضفة الغربية هو «مشروع ألون» المذكور في الفصل 11.

من بين جميع الفرقاء، كانت إسرائيل تواجه أصعب تحد نفساني. فعلى مدى سنتين. منذ الهجوم العربي المفاجئ في ت1 1973 ـ لم تكن تؤجل انتزاع قرار: الأول أن الحرب والمفاوضات التي لا تبدو لها نهاية. كل منها يتضمن تخلي إسرائيل عن شيء من أمنها الواقعي مقابل أشياء غير ملموسة في عملية السلام. وكل مفاوضة منفردة تجعل دوماً بعض العرب غير راضين وبالتالي استئناف المجابهة الشاملة مرة أخرى. أخيراً، صحيح أن المفاوضات خطوة ـ خطوة حمت إسرائيل من مواجهة اتخاذ القرارات الصعبة جداً مرة واحدة، إلا أنا لم توفر نهاية درامية. وقد أوضح رابين لفورد: «هذا ما يُقلق بعضهم في إسرائيل، وبدلاً من أن يُتعب العرب فإنه يُتعب أمريكا».

السادات ورابين يزوران واشنطن

كان السادات أول رئيس مصري يزور الولايات المتحدة. وقد رفعت مذكرتي إلى فورد حول هذه الجولة التي استمرت من 26 حتى 5 ت2، والتي جاء فيها:

هذه الزيارة تجسد التغيير غير العادي الذي جرى على مدى السنتين الفائتتين. لدينا اهتمام تكتيكي بتعزيز قناعة السادات أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق حل النزاع في الشرق الأوسط بشروط ترضي مصر والعرب.

أما على المدى البعيد:

> فإن الولايات المتحدة لديها مصالح استراتيجية في أن تستمر مصر في طريقها في

العالم وتظل مصالحها في الشرق الأوسط محفوظة، ونشرع في تطوير علاقة مع مصر.. تعزز السادات.. من أجل أن نحافظ على بقاء وحيوية استراتيجيتنا في سالزبورغ، والحيلولة دون قيام الاتحاد السوفييتي والعرب المتطرفين من الانبعاث على حسابنا وحساب السادات، نحتاج إلى أن نطور معاً بعض الأفكار الخاصة من أجل مزيد من التقدم ـــ الذي قد يضيف شيئاً ـ ولو محدوداً ـ بالنسبة إلى سورية ويشير إلى بعض المرونة في موقفنا تجاه الفلسطينيين.

لم نبدأ من فراغ. في نهاية الجولات المكوكية التي أدت إلى اتفاقية مرحلية في شهر أيلول، قابلت السادات ووزير الدفاع المصري محمد عبد الغني الجمصي في أسوان لمناقشة الخطوات التالية. قلت إن لدينا الخيارين ذاتهما: عقد ندوة شاملة في جنيف، أو اتخاذ خطوة مرحلية أخرى. جنيف لا توصلنا إلا إلى حائط مسدود. فالاتحاد السوفييتي وسورية سوف يصران على مشاركة كاملة من جانب منظمة التحرير، وهو الأمر الذي لن توافق عليه إسرائيل. إذ ما إن ينعقد المؤتمر بعد أشهر من الاختلاف، فإن الخطوة التالية أن العرب والسوفييت سوف يضغطون من أجل العودة إلى حدود 1967. وإذا كانت هذه النتيجة مقبولة على حدود مصر فإن إسرائيل لا يمكن أن توافق على هذه الحدود في مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية.

لذا كان من الأفضل أن نتجنب المجادلات حول الأمور الإجرائية ونلتفت مباشرة إلى الجوهر. إذ من أجل اتخاذ اتفاقية مرحلية للعمل لا بد أن تكون الخطوة مهمة فعلاً. ولتفادي التهمة بأن الهدف هو إحداث الانقسام بين العرب كان من الضروري تقديم المفهوم نفسه على جميع الجبهات. ما كان مطلوباً هو إجراء انسحاب إسرائيلي مهم لتبرير إنهاء حالة الحرب (أو العداء). فإذا تلقى كل واحد الاقتراح الأساسي نفسه، فإن الخطوة التالية أي في عملية السلام مرهونة بكل طرف. بعبارة أخرى، ما إن تُطرح الفكرة فإن لكل طرف الحرية في أن يناقش مصالحه في أن يدرسها ويطورها كان السادات مكتئباً ولكنه لم يرفض المعالجة العامة. كان يريد أن أعرف جوابه عندما يزور واشنطن في غضون شهرين. ولكن في اللحظة الحرجة في الشرق الأوسط فإن عدم رفض خطوة جزئية ثانية يكون قريباً من الموافقة.

وفي واشنطن كانت مباحثات السادات مع صناع السياسة الأمريكيين منقسمة إلى جزءين. لقد ناقش المفهوم الأساسي مع فورد ولكن تفصيلات مباحثات أسوان كانت معي.

سهّل الرئيس المصري الأمور على فورد. فبعد أن أعدّ سياسته. والقضية العربية من عدة وجوه. كي يكسب ثقة الولايات المتحدة، اختار بتعقل ألا يهددنا أو يبتزنا. على العكس، في الاجتماع الأول مع الرئيس فورد في « المكتب البيضاوي» في 27 ت ا ، شكر السادات فورد بسخاء على جهوده في إنجاز اتفاق سيناء ـ 2 وبهذا وضع أساساً لتأييد مستقبلي:

بدون هذه الجهود ما كنا نستطيع أن نحقق اتفاقية سيناء هذه. ينبغي أن أهنئك. لأول مرة يسمع الإسرائيليون منطقاً وتصميماً وهذا لمصلحة الإسرائيليين كما هو لمصلحة زملائي العرب ـ وإن كان أي منهم لايفهم ذلك اليوم.

اختار السادات الأسلوب الصحيح حقاً لحث الرئيس على خدمة قضيته. كان فورد ميالاً دوماً إلى استعراض النوايا الطيبة أكثر من الضغوط، وأكثر استجابة للمداولات باسم الصالح العام من التأكيدات على الإدارة الذاتية. ولهذا فإن فورد أظهر استعداده لتأييد عملية السلام التي كان على السادات وعليّ أن نناقشها، تاركين مسألة التوقيت فقط مفتوحة :

يجب أن تعملوا معنا في مسألة التوقيت. ولكنني أستطيع أن أؤكد لك أنني سأكون ثابتاً في المستقبل كما كنت في الماضي. لا معنى لاتخاذ خطوات صغيرة عندما نستطيع أن نتخذ خطوة كبيرة.

كرر السادات القول إنه لا يضغط : أمامنا طريق طويل.. بالنسبة لهذه الزيارة ليس عندي شيء خاص. بهذه الطريقة حقق هدفه في إغراء فورد على عرض دور أمريكي كبير في المرحلة التالية من استراتيجية الشرق الأوسط. وعد فورد السادات

«أريد أن أملأ الفراغ. والسؤال هو مدى السرعة التي نستطيع أن نقوم بها لذلك. والمسألة الثانية هي كيف نستطيع أن نعمل معاً في استراتيجية مشتركة من أجل الشرق الأوسط».

في وقت الراحة تحدث السادات كحليف. إذ طرح طلبه المعتاد من الولايات المتحدة في أن تتباحث مع «منظمة التحرير» وإن لم يلح كثيراً على مشاركتها في عملية السلام كي يقلص النفوذ السوفييتي لدى العرب. وخلافاً لأشقائه العرب لم يأخذ السادات على محمل الجد خطر أن تبادر حرب شرق أوسط ثانية:

لا أظن أن سورية ذاهبة إلى الحرب. إنهم يفعلون هذا لأسباب داخلية كي يظهروا كم هم أشداء. ربما لبنان هي السبب.

حتى في ذلك الحين، في تشرين الأول 1975 ، كان السادات مهتماً بتأثير لبنان على الآفاق العامة للسلام:

تأكـد مـن فضلـك يا سيادة الرئيس أن الإسرائيليين لن يتدخلوا، لا أحـد في العالم العربي سيعتقد بعدم وجود تنسيق مع الولايات المتحدة.

ثـم جاء هجوم السادات على الملك حسين، إذ عرضه على طريقة المخرج ألفرد هيتشوك فـي مشاهد أفلامه. وصف الملـك بأنه «رجل طيب» يستشير «رئيس وزراء لا يُعتمد عليه» (زيـد الرفاعي) وينهج منهجاً انتحارياً في مواجهة كلٍ مـن منظمة التحرير وسورية الذي أنصح بأن تبتعد عنه الولايات المتحدة وعندما قيل كل شيء كان هذا يعني أن السادات كان يحـث على التفاوض مع «منظمة التحرير»، التي لـن تتفاوض معها إسرائيل، وترفض دوراً للأردن الذي قد تكون إسرائيل مستعدة للتباحث معه. كان وصفاً دقيقاً للجمود على الجبهة الفلسطينية وأساساً لنقلة مصرية منفصلة أخرى نظراً لأن عملية السلام لا تتحرك.

وكما اقترح فورد، عقدت أنا والسادات عدة اجتماعات في واشنطن، واجتماعاً أخيراً في جاكسـون فيل، ولاية فلوريد، لتطوير استراتيجية مشتركة لعامي 1976 و1977. وقمت أنا ومساعدي (هاك سوندرز وروى أثرتون وبيتر رودمان) بدراسة مفصلة لمعالجة كنت قد أوضحتهـا للسادات في أسوان. ولما كانت المسافات لا تعني إلا القليل في الاتساع الهائل لصحـراء سيناء، فإن ذهن المتفاوضين يلتفت حتماً نحو نقطة علام لا تصطدم عندها المفاوضات. لذلك اقترحنا للدراسة خطاً جنوب مدينة العريش الساحلية على المتوسط يبعـد حوالـي 35 كم عن حدود إسرائيل. وهـذا يتطلب انسحاباً بمقـدار 100 كم وإعادة أربعة أخماس سيناء إلى مصر في مقابل إنهاء حالة الحرب ما بين مصر وإسرائيل.

أشار السادات إلى أنه أولى اهتماماً كبيراً بأفكارنا. وسأل ما إذا كانت وزارة الخارجية قد درست الفرق بين إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام النهائي. لم يكن لدي فكرة ولكنني وعـدت بإعطاء مثل هذه الدراسة إلى وزير الخارجية إسماعيل فهمي حين تتوفر. عندئذ طلـب السادات من فهمي تشكيل فريق عمل لدراسة الفكرة. ومرة أخرى، كعادته، اقترب من إحداث اختراق. قال السادات إنه قادر على «النظر» في مفهوم الأرض مقابل السلام علـى أساس انسحاب إسرائيـل إلى خط لا يقل عـن مسافة 25 كم عن حـدود إسرائيل (وكان هـذا يزيـد بمقـدار 10 كم عما كنت اقترحتـه. والذي كان في نطـاق التفاوض). ذهبنـا بعيداً بقدر ما نستطيع. قلت للسـادات إننا سنستكشف الأمر مع رابين وكذلك مع الأسد وحسين وأخبره بعد ذلك.

بقية رحلة السادات إلى أمريكا أمضاها في إظهار الوجه الإنساني والمسالم للعرب أمام الجمهـور الأمريكي. ففي نيويـورك كانت هنـاك احتجاجات من قبـل مجموعات مختلفة

علـى أرضيــة أن السادات لم يعرض بعد التفاني المناسب مـن أجل قضية السلام ولكن السـادات استُقبـل استقبالاً حـاراً في شيكاغـو وهيوستون وأجرى مقابـلات واضحة مع معلقين وديين حول سلسلة من الموضوعات.

كانت هناك بعض المتاعب بالطبع في رحلة السادات الطويلة. وقد حرص فورد في ختامها على إعـداد وليمة غداء فاخر كشأن الدعوات التي كان يوجهها لكبار الإسرائيليين الذين كانوا أكثر تردداً بالطبع على أمريكا من المصريين الذين يمثلهم السادات في زيارته الرسمية هذه. صحح الرئيـس الهفـوة على الفور، وكان من الممكن أن تمر بدون ملاحظة لولا أن سكرتيره الصحفي رون نيسين قد وجد أنها قد تحدث ثغرة في المصداقية إذا مانشر النص الاختزالي.

أخذت دبلوماسية الشرق الأوسط الآن طابعاً عملياً والتي كانت المفاوضات من نتائجها. لقـد لعب السـادات دور السيد العظيم في حين كان رابين ـ الـذي زار الولايات المتحدة مـا بيـن 26 ك2 و 5 شباط ـ حذراً يتصرف كمالك أرض صغيـر يناضل من أجل البقاء. لـم تعكس هذه المواقف خلافاً بين الشخصيتين بقدر ما كانت تعكس المواقف المختلفة للبلديـن. فعندمـا تحكم بلاداً تمتـد من البحر المتوسـط إلى قلب أفريقيـة، كما يحكم السـادات، فإنك تملك الجغرافيـا كمؤشر كبير. وعندما تكون الأرضـ الوطنية يمكن أن تقطعهـا فـي ساعة بالسيارة فـإن حجم المبـادرات الدرامية يتضـاءل. التنازل من قبل السـادات كان يعنـي أنـه سيتلقى بالمقابـل أقل مما يسعـى إليه، أما بالنسبـة إلى رابين فإنــه حتى الصفقة الكريمة كانت تتضمن خسارة للأرض وحسابات معقدة ما بين الأمن والشرعية. هذه الحسابات جعلت الأمور أصعب من جانب أكثرية برلمانية ضئيلة، ومجلس وزراء منقسم، والطبيعة النظرية والمجردة لدبلوماسية «الثغرة».

تعلـم رابين الكثير من تجاربه في السنــة الفائتة. وكان عليه أن يفهم أن واشنطن وجدت صعوبة في التمييز ما بين رأيه الشخصي وما تؤيده حكومته. هذه المرة كان يتأكد رابين قبل لقاءاته الثلاثة في «المكتب البيضاوي» أن يراجع معي ما سيقوله للرئيس وكيف يمكن تفسيـره في إطار الصراعات التي تجري بين الجميـع والتي تجري ضمن مجلس الوزراء الإسرائيلـي ـ ولا سيما في فترة رابين الأولى من الحكم. وبحكم مودتي لرابين وثقتي في نواياه، ولأنني كنت حريصاً مثله على تجنب سوء التفاهم الذي جرى في السنة الماضية، كنت أبيّن له مرة بعد مرة كيف يفسر فورد وأنا ما نناقشه أو نوافق عليه.

فـي لقائهمـا الأول في المكتـب البيضاوي فـي 28 ك2 1976، أكد فـورد أن الجمود ليس بموقف:

مهما قررنا فإن مقاربتنا ينبغي أن تكون إيجابية وأن تعكس حركة بشكل ما. أنت يا سيادة رئيس الوزراء ووزير الخارجية يجب أن تجدا استراتيجية في عامي 1976 و1977 ترمي إلى هذا الهدف وهذا يمكن أن يتطلب قرارات حاسمة في الداخل وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى ـ كالعلاقات مع الاتحاد السوفييتي مثلاً. إذ ينبغي أن نقنع العالم أن استراتيجيتنا تتضمن، وموضوعة من أجل تشجيع التحرك قُدماً. ينبغي أن نحافظ على استمرار زخم المبادرة. وفي هذه المسيرة ينبغي أن تكون إسرائيل والولايات المتحدة معاً.

بيّنت لرابين رغبة السادات الواضحة في وضع حد للاحتراب والعداء إذا انسحبت إسرائيل حوالي 25 كيلومتراً عن حدودها. وقد فسر رابين ذلك على الفور، كاستراتيجي، على أنه انسحاب إلى خط يجاور العريش.

وعندما انتقلت المناقشة إلى المسائل المتعلقة بالضفة الغربية بيّنت لفورد، بحضور رابين، وضع مناقشتنا:

كنت أشعر دوماً أن علينا إيجاد برنامج ما يسمح لنا بالسيطرة على الجدل والمناقشات، وهذا يتضمن اتفاقية حول المكاسب المحتملة للتقدم في جنيف بحيث يكون لدى الطرف الآخر سبب ما لحضور المؤتمر بدون «منظمة التحرير». انطباعي عن محادثاتنا في الصباح أن رئيس الوزراء يرى هذه الفكرة قابلة للبحث. وهو يرى أنها ستنجح مع مصر وسوريا وبالنسبة للأخيرة فإن إزالة بعض المستوطنات في مقابل إنهاء حالة الحرب سوف يكون مقبولاً. أما فيما يتعلق بالأردن فإن مثل هذه المعالجة قد تثير مشكلات داخلية خطيرة في إسرائيل. لذا فإن هذه المسألة ستظل بلا حل، ولكننا نوافق على أنه خلال وجود رئيس الوزراء في الولايات المتحدة، سوف نلتقي ثانية لمتابعة مناقشة المسألة.

بعبارة أخرى وافق رابين على أن عرض انسحابات أخرى جوهرية على جميع الجبهات (دون حدود 1967) في مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل بموجب اتفاقية سيمثل أفضل استراتيجية لعامي 1976 و 1977. ويستطيع كل بلد عربي أن يبرر قراره باسترجاع أراض مهمة، وإذا أخفق العرض الشامل فسيكون لدى السادات المسوّغ لمتابعة طريقه الخاص. ولكن رابين تحفظ إزاء التفاوض مع الأردن.

التقيت برابين ثانية في لوس أنجليس في 3 شباط لمراجعة الاستراتيجية بعد عشاء تحت عنوان «تحية إلى إسرائيل» في فندق «بيفرلي هيلز» حيث أبدى كثير من كبار صناعة السينما تأييدهم لإسرائيل. وأثناء الاستراحة دُعي رابين من قبل ديانا روس لكي يغني

منفرداً الأمر الذي أزعج رئيس الوزراء كثيراً. وعندما وصلنا أخيراً إلى الغرفة العليا لمراجعة الاستراتيجية المشتركة، أعلمني أنه سيوصي حكومته بإجراء مفاوضات مع الأردن. أي شيء يجنبه الفناء وحيداً.

في 25 شباط أعلمني السفير سيمحا دينيتز أن رابين حصل على موافقة حكومته من أجل القيام بانسحابات واسعة، تشمل الأردن، في مقابل وقف حالة الحرب. وحددت الحكومة الخط بالنسبة لمصر بالخط الواصل ما بين العريش ورأس محمد، مما سيبقي ثلث سيناء في يد إسرائيل. وكان من الممكن أن يرفض السادات هذا التحديد ولكن الاتفاق، في هذه المرحلة، حول الفكرة كان أكثر أهمية من تنفيذها. انفتاح الاقتراحات الاسرائيلية لم يكن بالأمر السهل قط، ولكن بعد أن يبدأ المفاوضات، فإنها تخضع للتعديل.

في بداية آذار، كنا نثق ثقة كافية بنقل رد فعل إسرائيل إلى السادات، وأن نطلب موافقته على نقل اقتراحنا الرسمي إلى الأسد والحسين. وقد أعطينا التعليمات إلى سفيرنا في القاهرة، هيرمان إيليتس، فرصة لتقدير فوائد الاستراتيجية وأن نضع البدائل أمام السادات:

إذا اعتبرها السادات مقاربة مفيدة فسنحتاج إلى أن نعرف رأيه حول كيفية التقدم وكيف يمكن تنظيم الجهد، وكيف يمكن إشراك الحكومات الأخرى فيه؟ سوف ننتظر جواب السادات قبل القيام بخطوة تالية.

إذا لم يوافق السادات، فلا سبيل إلى تطوير الاقتراح أكثر مع إسرائيل. بدلاً من ذلك، علينا أن نبحث عن سبيل إجرائي ما لإعادة عقد مؤتمر جنيف، مع كل الصعوبات التي تكتنف هذا التوجه.

في 11 آذار، وضع إيليتس اقتراحنا الرسمي الجديد للسادات، الذي أرجأ جوابه حتى يستطيع استشارة خبرائه. وكما توقعت فقد أشار إلى قصور مشروع العريش ـ رأس محمد، ولكنه لم يتخذ هذا مبرراً لرفض الفكرة. كما وصف غياب دور «منظمة التحري الفلسطينية» على أنه «مشكلة خطيرة»، مما كان يعني بلغة الدبلوماسية أن استبعاد عرفات ليس بالعقبة التي لا تقهر. وعندما يقال كل شيء ويتم فعله، رغم تحفظاته، فإن السادات ـ بحسب رأي إيليتس ـ سيؤكد تكراراً موقفه بأن ينظر لى فرصة استرجاع «أي شبر» من الأراضي، و«أنه كثيراً ما حثّ عرفات وزملاءه العرب على أن يقوموا بالشيء نفسه». وكان يرى أن جهود الولايات المتحدة على حمل إسرائيل على التحدث حول الضفة الغربية

أمـراً مريعـاً ـ «برافو». ورأى أنه قـد يكون من المفيد محاولة عرض الفكرة على الأسد (ولكـن ليس بتفاصيل سيناء)، «وإذا ما رد الأسد بطريقة إيجابية عندئذ يستطيع المرء أن يستكشف وسائل علاجية أخرى».

فـي 18 آذار كرر فهمي انتقاد السادات. ولكنه في النهاية (بحسب كلمات ايليتيس) وافق كلياً على طرح الفكرة على السوريين والأردنيين، مفترضاً ـ كما كرر ـ أننا لن نتكلم عن الجبهـة المصريـة». وهو ما فسرناه بمعني أن السادات لم يـرد أن يكون الشخص الثاني في صفقة هو الذي كان يفكر فيها بوضوح.

وهكـذا بـات الطريق واحداً للتقدم بمفهومنا العام إلى الأسـد والحسين. وقد فعلنا ذلك بالضبـط، ولكن قبل أن تصل استكشافاتنا بعيداً جـداً، اتجه اهتمام الفرقاء إلى لبنان. إذ في تلك اللحظة الثمينة انفجر البركان اللبناني.

التدخل السوري في لبنان

في 8 آذار انفصل الجنود المسلمون عن الجيش اللبناني وانضمّوا إلى ما سمي بالجيش العربي اللبناني. وفي 11 آذار، أعلن القائد السنّي في منطقة بيروت نفسه حاكماً للبنان وطالب بالاستقالة الفورية للرئيس اللبناني سليمان فرنجية. وانفجر على الفور قتال عنيف بين المسلمين والمسيحيين أساساً وكذلك بين طوائف إسلامية مختلفة وانتشر الاضطراب العام عندما أوقفت قوات ثورية إسلامية مختلطة، متقدمة نحو قصر الرئيس المسيحي، من قبل وحدات من قبل قوات الصاعقة تابعة لجيش التحرير الفلسطيني (والتي تتبع منظمة التحرير، كما سبق وأشرنا. والتي كانت في الواقع مساعدة للجيش السوري).

عندمـا لم توفق وحدات «جيش التحرير» في مهمتها، بـدأت سورية تفكر في التدخل المكشوف ـ وهو أمـر متوقع كان يهمنا منذ بداية الأزمة. وفي 4 آذار، أعلـم رئيس أركان الجيش السوري الشهابي سفيرنا ريتشـارد مورفي أنه لا يستطيع حل الوضع اللبناني بدون تدخـل القوات السورية النظامية واحتلال مواقع لضمـان أمـن وهدوء الحدود اللبنانية. وحـذر مورفي الشهابي من أن إسرائيل لن تقبـل أبداً بهذا. أجاب الشهابـي: «قـد لا تقبل ولكن الإسرائيليين ربما يفهمون بمُوافقـة أو عدم موافقة رسمية، أنها مجرد قوات حفـظ سلام» ـ بعبـارة أخرى لن تكون طبيعتها تمثل تهديداً استراتيجيـاً لإسرائيل. وعندما طلب مورفي تفصيلاً مدروساً لهذا الموضوع الحساس، تملّص الشهابي. وأفاد مورفي «إنه لم يكن يقترح هذا ولا كان يقترح أن أنقل ما يفكر فيه إلى واشنطن، ولكن كان يعرض الوضع اللبناني، فهل من بديل آخر؟».

كانـت محادثـة غريبة. فقـد كان الشهابي يعلم أن آراءه لا بد أن تُنقل إلـى واشنطن، فماذا يطلب من مورفـي أكثـر من ذلك؟ هل كان الشهابي، الذي كنا نعتبره معتدلاً ـ يُعلمنا، أم يطلب رأينا؟ هل كان يسعى إلـى العمـل في لبنـان، ضمن نطاق مصالـح إسرائيل، عبر وساطـة أمريكية؟ لما كان مـن المستحيل أن

يتصرف الشهابي من تلقاء نفسه، فالاحتمال هو أن الأسد كان يختبر ردود أفعالنا عن طريق رفيقه الموثوق. كانت المحادثة بالتأكيد تُظهر دورنا المركزي في المنطقة. فنحن فقط كنا على اتصال بجميع الفرقاء.

مبادرة الشهابي وضعتنا في موقف محرج. وكما قلت في اجتماع رسمي في 28 آذار، فإن النتيجة الأفضل بالنسبة لنا هي «الحل السوري» الذي تحقق في 22 ك2 بدون وجود قوات سورية. هذه الاتفاقية حافظت على التوازن بين المجموعات الدينية، المائل قليلاً نحو المسيحيين، كما حافظت على الإطار السياسي والاجتماعي التقليدي للبنان. أيدناه لأنه كان الأمل الوحيد لإبعاد لبنان عن اشتعال حريق هائل في الشرق الأوسط.

وشجعت سورية هذا الاتفاق لأنه يحول دون تقسيم لبنان ما بين المسلمين والمسيحيين وهو ما يعني ثلاثة مساوئ بالنسبة للأسد: سيخلق دولة أخرى في المنطقة ستعتمد مضطرة على الغرب، وسيخلق سابقة بالنسبة للمجموعات العرقية والدينية الأخرى كي تنفصل عن الدول القائمة فيها، والجزء الإسلامي من الأكثر احتمالاً أن يصبح تحت هيمنة فصائل مرتبطة بدول عربية متطرفة. أما بالنسبة لنا، فقد كنا في قلق من التقسيم لأنه سيوحد العالم العربي ضدنا ولا يمكن أن يستقر بدون تدخل عسكري واسع.

المفارقة أن تسوية 22 ك2 كانت مهتزة ما لم تتعزز بقوات عسكرية خارجية، التي إذا كانت قوات سورية فإنها سترفع من هيمنتها، وتتضمن خطر التدخل الإسرائيلي. وإذا كانت قوة عربية كما اقترحت مصر فإنها ستغيظ «المنظمة وسورية» (ربما إسرائيل) وسيرفضانها بالتأكيد. توجهت إلى زعماء الكونغرس في 7 نيسان بالكلمة التالية:

> في هذه الأزمة نواجه تناقضاً في الأدوار، مع سورية التي تؤيد المسيحيين وتقاتل «منظمة التحرير». كما أن سورية تساند الجناح المعتدل في «المنظمة» في حين أنها تقطع الإمدادات عن اليساريين التابعين لجنبلاط وتحمي المناطق المسيحية. المصريون، من جهة أخرى، يؤيدون المتطرفين بسبب كراهيتهم للسوريين. الولايات المتحدة تفضل النتيجة السياسية نفسها التي توصل إليها السوريون، وكذلك يفعل الإسرائيليون. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل لاتريدان تدخل القوات السورية. التناقض هو أنه بدون تدخل القوات السورية، فإن «منظمة التحرير» قد تربح. إن سياستنا هي الحيلولة دون التدخل السوري مع تأييد جهود الوساطة السياسية التي يقومون بها وفقاً لخطوط تسوية 22 ك2

لم يكن ثمة إمكانية لتدخل القوات الأمريكية، رغم أن السيناتور هنري جاكسون لامنا في بداية شهر نيسان، على عدم إرسال قوات البحرية (المارينز) ، كما فعل أيزنهاور عام 1958. بعد أقل من سنة على خروجنا من سايغون، وثلاثة أشهر بعد أن صوّت الكونغرس

على خروجنا من أنغولا. فإن الشعب الأمريكي لن يؤيد الجهد المطلوب الكبير والمستمر. وباستثناء تهجم جاكسون الوحيد، فإن الفكرة لم تلق إلا تأييداً ضئيلاً في الانتخابات التمهيدية أو الحملة الانتخابية. كما لم يؤيدها أي عضو من أعضاء «مجلس الأمن القومي». لأنه كان من الصعب استيعاب مهمة عسكرية ذات معنى. ولما كنا قد حشرنا أنفسنا بين الفرقاء المتحاربين، فقد كان تجنب وقوع خسائر فادحة غير ممكن. وقد قلت في 22 نيسان في «مجموعة واشنطن الخاصة للعمل» (WASG):

إذا تحركت قواتنا الأمريكية كعازل للتفرقة بين القوى المتخاصمة فلسوف تورطنا مع السوريين. عندئذ قد يتحرك السوريون بكثافة تجاه لبنان. وعندئذ قد نواجه حماية للمنظمة من قبل السوريين.

ما إن نتحرك لن يكون من السهل الخروج... ينبغي أن نسأل أنفسنا ما هي المصالح القومية التي تهمنا هناك والتي تقودنا إلى أن نستخدم قواتنا.

لقد كانت أهدافنا في لبنان أكثر تعقيداً بكثير من مجرد تفريق القوى المتحاربة والمتعارضة. إنه الدرس الذي كان على حكومة ريغان أن تتعلمه بثمن باهظ في الفترة 1983 - 1984 عندما أظهرت عدم رغبتها في دفع ثمن الإبقاء على قوة أصغر بكثير من أجل أهداف محدودة أكثر من أجل أهداف داخلية أمريكية غير خطيرة الشأن.

في 30 آذار، وبناء على توصية مني، استدعى الرئيس فورد موظف وزارة الخارجية البارز دين براون كي يعمل مبعوثاً خاصاً إلى لبنان. وكان براون الذي تقاعد مؤخراً قد عمل بهمة ونشاط سفيراً أثناء الأيام العصيبة في أيلول 1970 في الأردن عندما قامت «منظمة التحرير» بغزو انطلاقاً من سورية هدد استمرار بقاء المملكة الهاشمية (10).

وفي اجتماع عمل في 30 آذار أعطيت براون التعليمات التالية :

ما نريده على وجه الدقة هو أولاً تقويماً دقيقاً للوضع. ونريد ثانياً، أن نساعد على وقف إطلاق النار. وثالثاً نريد أن نرى نتيجة تشبه الحل السوري في نهاية ك2. ونريد، رابعاً، أن نكون على اتصال ما مع «منظمة التحرير... لقد حاولنا أن نفرق ما بين جنبلاط» والمنظمة.

يجب أن نجعلهم يفهمون أن «المنظمة» ستكون الضحية الأولى لتدخل إسرائيلي وخامساً، نحن لا نستطيع أن نقصم ظهر المسيحيين. ينبغي ألا ينهاروا. وسادساً علينا أن نبقي السوريين خارجاً. وسابعاً يجب أن يعلم السوريين أننا نعمل كل ما في وسعنا لإيجاد حل يوافقهم... أما مع تأييد المسيحيين. وكما تعلم فأنا لا أفعل أي شيء يحول دون مساعدة الإسرائيليين للمسيحيين. فكلما كانوا أقوى كان ذلك أفضل.

الإشـارة إلى «منظمة التحرير» كانت تتطلب بعض التفسير. لقد اتفقنا مع الإسرائيليين على ألا يتفاوضوا مع «المنظمة» حتى تقبل الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود وتتخلى عن الإرهـاب. ولكننا كنا نعتبر لبنـان حالة خاصة. في متابعتنا لهذه الاستراتيجية اتفقنا مع إسرائيـل على عزل الفصيـل اللبناني المتطرف تحت قيادة جنبـلاط من أجل أن نحول دون ظهـور دولة متطرفة أخـرى، مرتبطة ربما مع العراق وليبيا ومـع الاتحاد السوفييتي بالتأكيـد، علـى طول الحدود الشمالية لإسرائيل. كنا نلهو بفكـرة المناقشة ما بين لبنان والمنظمـة. كانـت التعليمـات الموجهة لبراون هـي الحصول على موافقـة واشنطن قبل التعهد بأي حوار. وفي اجتماع «مجلس الأمن القومي» في 7 نيسان قلت لفورد:

من أجل الوصول إلى حل يتوجب أن نحصل على تفويض منك للتعامل مع منظمة التحرير ياسيـادة الرئيس. لـن يكون هنـاك تغيير فـي موقفنا من «المنظمة» تجـاه قضية الشرق الأوسـط، ولكـن ليس لدينا التزام تجـاه إسرائيل بعدم التحدث إلـى «المنظمة» لاسيما حول الوضع في لبنان.

أثنـاء المحادثات لم نطلب قط صلاحية حتى عند إخـراج الأمريكيين من المناطق التي تسيطـر عليهـا «منظمة التحريـر» في بيروت. ففي تلـك العملية كانت مصـر تقوم بدور الوسيـط مع «المنظمة» فـي المسائل السياسية. وكان بعض موظفـي الأمن من المستوى المنخفض يتصلون «بالمنظمة» وموظفيها لتسهيل بعض جوانب الإخلاء. ولكن لم يكن ثمة تبادل علاقات جوهري.

العلاقـة مع الطائفـة المسيحية كانت معقـدة بدرجة مساوية. فقد كنـا نريد بوضوح أن نشدّ من أزرها. ولكن نقل الأسلحة إليها سوف يقلب جميع الدول الإسلامية في المنطقة ضدنـا ـ وكانت هـذه واحدة من النقاط القليلة المتفق عليها مـع سورية ومصر والعربية السعوديـة. وبدون علاقات تعاون مع هذه الدول فإن عملية السلام برمتها ستنهار. ولهذا شجعنا إسرائيل على أن تمد المسيحيين بالأسلحة حتى لو كانت سورية تعمل ـ على الأقل مؤقتاً ـ كحامية لهم.

بهذا المعنى فإن الوضع المعقد أساساً في الشرق الأوسط قد وصل إلى درجة من التعقيد جعـل مـن الصعوبة بمـكان تحديد اللاعبيـن، بدرجة أقـل بكثير مـن الأدوار التي كانوا يلعبونها في أية لحظة. كان لإسرائيل بعض المصالح الموازية مع سورية في منع سيطرة المتطرفين ـ ولا سيما جنبلاط ومنظمة التحرير ـ والمحافظة على الموازنة كقوة موازية لهمـا. ولكن إذا سعى أحدهمـا إلى ما هو أبعد من هذه المصالـح بوسائل عسكرية فمن

المحتمل أن يسعى الآخر إلى مواجهتها. لم تكن سورية ولا إسرائيل مستعدتين لحرب: سورية لأنها ضعيفة جداً، وإسرائيل لأنها لم تشف بعد من صدمة الحرب الأخيرة قبل سنتين. ولكنهما قد يتجها نحو الحرب بسبب سوء تفاهم. أما مصر فقد ساندت المتطرفين ولكنها ساندتهم بالدرجة الأولى لمواجهة سورية في أهداف السياسة العربية كافة، ولكنها لم تكن بالتأكيد ترغب في مزيد من التوتر. أما المملكة العربية السعودية فقد ساندت سورية عموماً كيلا تدمر «المنظمة». وكان الاتحاد السوفييتي يتابع سياسته العربية كصراع بين حليفين ـ سورية والمنظمة ـ والعمل على عدم تدخل أطراف أخرى، وإن كانت موسكو في النهاية قد وقفت ضد سورية في دعمها للمتطرفين. وأرادت فرنسا أن تحافظ على شيء من دورها التاريخي في لبنان، ولكنها كانت مشتتة بين تأييدها التقليدي للموارنة ورغبتها في الاستمرار بدورها في العالم العربي.

تقويمنا في إدارة هذا الاضطراب الكبير أن أياً من الطرفين يستطيع أن يحقق أهدافه بدون دعمنا في الحيلولة دون تدخل إسرائيل في لبنان. إسرائيل كانت تريدنا أن نكبح سورية، وسورية كانت تسعى إلى كسب تأييدنا في منع إسرائيل من التحرك تجاه لبنان. وكانت مصر تعلم أننا مفتاح التقدم السريع عندما تبدأ عملية السلام. وكان الاتحاد السوفييتي مشغولاً ومقيداً بمتاعبه. وظهرنا نحن بمظهر عنصر التوازن الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عجلة الدبلوماسية في لبنان لأن لكل طرف مصلحة في المحافظة على علاقات طيبة معنا.[1]

لم تكن هذه مهمة منفردة ذات نهاية منظورة في الذهن، بل كانت بحاجة إلى مراجعة كل يوم. وفي الوقت نفسه كنا ندير شؤوننا الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقية التي تحدثنا عنها في فصول سابقة. لقد كانت أشبه برسم كاريكاتوري لدبلوماسية توازن القوى، ومع هذا لم يكن ثمة بديل عنها.

تَجسد دورنا المركزي في اتصالنا الأول مع السادات بعد أن فاتحنا الشهابي في 14 آذار، وفي 15 آذار أصدرتُ تعليمات لمورفي لمقابلة الأسد:

سله ماذا يريد، وإذا كنا نتفق معه، فلسوف نفعل كل ما في وسعنا لمساعدته. ولكن حذّره أنه ما سيفعله ينبغي ألا يكون باستخدام القوات السورية النظامية. في هذه الحالة، سنضمن أن إسرائيل لن تتدخل.

في اليوم نفسه أعلمت مساعد الأمين العام أثرتون بإعلام السفير الإسرائيلي أنه ليس لدينا ما يؤكد تحرك القوات السورية باتجاه لبنان وتحذيره من العمل استناداً إلى

معلومــات تخمينيــة : «يجب أن نُعلم مسبقــاً». وحضّيت دينيتز علــى أن «يخبر رابين بأن يتصرف بحذر شديد».

فــي 18 آذار استقبــل الأســد مورفي وذكــره أن الرئيس المسيحي فرنجيــة طلب التدخل الســوري و «نحــن لــن نكون عربــاً إذا لم نقدم يــد المســاعــدة لإخوتنا». وأكــد الأسد أن هــدف سوريــة الوحيد هــو حفظ الســلام وحض جميــع الأطــراف «على وقــف القتال، والتحــاور وإيجاد قاسم مشتــرك سياسي... فالعنف لن يحل المشكلــة». وستتابع سورية جهــود الوســاطة القائمة على اتفاق ك2. ومــع أن الأسد أشار إلى حساسية أمن الحدود الشماليــة لإسرائيل، إلا أنــه أضاف «لا أستطيع أن أضمن شيئاً» ــــ بمعنى أنه لا يريد أن يُتهــم بأنــه يطمئن بلداً لا يعترف بــه مع أن هذا على وجه الدقة مــا كان يفعله. وأمل أن تحضّ الولايــات المتحدة إسرائيل علــى أن تفهم «أنه لا شأن لها بهــذه المسألة العربية الداخليــة». وبعد اللقــاء هتف الأسد، بطريقة ودية غير معتــادة، إلى مورفي ليقول له إنه يأمــل أن تشارك الولايات المتحدة في أية أفكار جديدة لديها للمساعدة في حل المشكلة اللبنانية.

فــي واشنطــن أبلغنــي أثرتون في اليــوم نفسه أن عرفــات يتفاوض مع مصــر لمساعدته ومساعدة القوات الثورية الإسلامية ضد سورية وأن مصر كانت ميالة للاستجابة.

جميــع هذه المنــاورة الدبلوماسية كانت تترافق بالقتال العنيف بيــن الفصائل اللبنانية. وكان أحــد نماذج هــذه الفوضى أن طائرة عسكرية سورية كانت تقــلّ يوم 19 آذار رئيس الوزراء اللبناني رشيــد كرامة وبعض الزعماء اللبنانيين الآخرين قد أسقطت فوق مطار بيروت بعد أن أقلعت متجهة إلى دمشق.

كان هناك مقاتلون مناصرون للرئيس فرنجية يقصفون مواقع درزية في مواقع شمالي قصر الرئاسة اللبنانيــة[11]. واضطــرت الجامعة الأمريكية في بيروت إلى إغلاق أبوابها في 21 آذار[12]. كما أخلي مقرا جريدة النهار ومكاتب وكالة رويتر في 17 آذار[13] وكان «الكتائب» والمسلمون يتقاتلون حول فندق «هوليداي إن» في بيروت. وفي 22 آذار التقى كرامة بفرنجية، الذي رفض أن يستقيل. واجتمع مجلس الوزراء اللبناني في جلسة طارئة للنظر في اقتراح يقضي بإجراء تعديل لانتخاب فوري لرئيس جديد للجمهورية[14] (*)

أوجد الغضب من التدخل السوري حالة كلاسيكية من حرب عصيبة. وفي 25 آذار هتف لي نائب وزير الدفاع وليام كليمينتس ليعلمني أن فرقة مدرعة سورية تتحرك باتجاه لبنان. وبعد خمسة عشرة دقيقة عاد

(◆) كمــا أشرنــا فيما بعد، فإن مسألة التغيير الدستوري بحيث يسمح بانتخاب رئيس جديد قد حُلت في نيسان. وانتخب إلياس سركيس على وجه السرعة رئيساً للبنان في 8 أيار (بعد مناورات كثيرة من جانب فرنجية) كانت سورية تؤيده. ولكنه لم يستلم السلطة إلا في 32 أيلول.

فأكد لي ذلك. أعلمت كلاً من دينيتز والسفير البريطاني بيتر رامسبوثام، الذي أخبرني أن المخابرات البريطانية لم تُعلمه بأي نشاط من هذا القبيل. وبعد بضع ساعات اضطررت إلى الاتصال برامسبوثام ثانية: «مخابراتنا لا تعرف الفرق بين دمشق والقاهرة. اللواء المسلح جاء من القاهرة وليس من دمشق» (ومن الواضح أنه لم يكن متجهاً إلى لبنان).

في 23 آذار أجاب رابين على استفساراتي. حول وقوع تدخل سوري فإن القوات الاسرائيلية سوف تحتل «بهدوء» مواقع استراتيجية في جنوب لبنان. وفي اليوم التالي حددت مذكرة إسرائيلية نوع الأسلحة والقوات التي ستعتبرها الحكومة (الإسرائيلية) تدخلاً سورياً غير مقبول. وذكر على وجه الخصوص إدخال قوات مشاة على مستوى لواء (بمن في ذلك تلك القوات الموجودة في لبنان من قبل) مما كان يعني بالطبع أن درجة معينة من التدخل السوري المعتدل كانت مقبولة. وهذا ما أكدته المذكرة التي الحد الأقصى للتدخل السوري المسموح به. ولن تتساهل إسرائيل تجاه تحرك قوات سورية وراء مسافة 10 كيلو مترات جنوب محور دمشق ـ بيروت. وهذا ما عرف باسم الخط الأحمر، والذي حدد عملياً التوافق الإسرائيلي والسوري حول مناطق النفوذ، والتي كانت مفهومة ضمناً، وما تزال سارية.

إنها لحظة دقيقة تأخذ مجراها حيث نجد بلدين ما يزالان عملياً في حالة حرب، يُحدد أحدهما للآخر مخاطره والتزاماته وسط الفراغ الذي ظهر فجأة في لبنان. ولما كان الترتيب كان يعكس تفاهماً ضمنياً يتطلب عنصراً من الإنكار، فقد أصدرت أنا ودينيتز بيانين رسميين يتضمنان هذا المعنى بصورة غير رسمية، وذلك لتجنب سوء فهم التفاهمات الضمنية أو أن تعتبر بمثابة التزام قانوني وبالتالي تتحول إلى قضية سياسية. واستفاد كل جانب من هذه المناسبة في إعادة التأكيد على اهتماماته الرئيسية. رفض التدخل السوري من حيث المبدأ أو قبول شكلياته عملياً. وحول هذا قال دينيتز:

> أود أن أؤكد أن جميع المعلومات... هي جواب لأسئلة طرحت ولكنها لا تعني بأية وسيلة قبول إسرائيل لأي تغلغل سوري. إن موقفنا في الواقع (معارضة التدخل من حيث المبدأ) يبقى سارياً كما كان في الماضي ويتكرر اليوم.
>
> عكس جوابي الإجراء. قبل إملاء أي خضوع في رد الفعل الإسرائيلي، لا بد، أن يسبقه مشاورة حتى في حالة تدخل سوري. وتلقي الإجابات الإسرائيلية لا يتضمن خضوعاً أمريكياً لتحرك إسرائيلي، أو أنه لن يكون هناك مناقشة مسبقة بيننا قبل تحرك إسرائيلي إذا كان هناك تحرك سوري».
>
> كان التبادل ذا أسلوب خاص لأن الكوابح والأهداف متوازنة تقاس وفق أساليب الدبلوماسية التقليدية، وليس عن طريق المحامين ووضع الالتزامات الرسمية، كما شرحت لمجلس الأمن القومي في 7 نيسان:

نحـن نعرف أن السوريين حريصون إزاء الإسرائيليين لذا فإن فكرة هجوم سوري ينبغي أن تُدرس بعنايـة. نحن نبالغ في تطلع إسرائيل إلى دخول لبنان، ولكن سورية لا تفكر في أن تشـن حربـاً إذا كانت تستطيـع أن تتجنبها، إلا إذا دخلوا إلـى عمق لبنان وفعلت ذلك إسرائيـل. كما نعلـم أيضاً أن السوفييت لا يتطلعون لى الحرب. إنهـم يشجعون الحزب الشيوعـي اللبنانـي، وعناصر محلية أخـرى، بما في ذلك منظمة التحريـر، ولكنهم قبل كل شـيء، عامل كبـح. فالحزب الشيوعي اللبنانـي مساعد، ولكن السوفييـت يبدو أنهم يشـاورون السوريين ضد التحرك. إنهم يريـدون كمكتهم وأن يأكلوها أيضاً. السوفييت لا يتطلعون إلى حدوث اضطرابات، ولكنهم سيضطرون للتدخل إذا ما خسروا رصيدهم في الشرق الأوسط، إذا ما نشبت حرب أخرى.

حتـى نهاية الربيع ظل الموقف مستمراً على هذا الشـكل. القوات السورية تتقدم إلى الأمام بتسامـح مـن إسرائيل، فـي كل خطوة تقريبـاً بطلب من الزعمـاء المسيحييـن، سواء من المحلييـن أم مـن الحكومة المركزية غالبـاً. كانت إسرائيل تتذمر عنـد كل تحرك، ولكنها تتصاع طالما أن سورية لم تؤسس وجوداً عسكرياً ضخماً وبقيت تعي جيداً الخط الأحمر.

كان هنـاك تـوازن معقد. فسوريـة تسيطر علـى وادي البقاع في حيـن أن المدن لم تكن لأي طـرف، مُقسمة ما بين جنبلاط، و«المنظمة» والمسيحيين، والسوريين، ولا سيما في بيـروت حيـث كل منطقة تختلف عن الأخرى. في لبنان واجهت سورية عكس الوضع الذي جابهنـاه في فيتنـام. فهناك كنا نسيطر علـى المدن، وكان الريف هو الـذي يقاتل. وفي لبنـان كانـت سورية تسيطر على معظـم الريف في حين أن الحـرب الأهلية كانت تجري فـي المدن. ورغـم قواتها المتفوقة لم تكن سورية قادرة على السيطرة الكاملة على لبنان كلـه كمـا كنا نفعل في فيتنام ـ مـع أن سورية أظهرت تماسكاً أكبـر. ولكن حرية الحركة أصبحـت صعبة حين أرسلت جامعة الـدول العربية قوة مؤلفة من سودانيين، وسعوديين، وليبييـن للقيـام ببعض أعمال الشرطة فـي بيروت لم يكن انتشـاراً عسكرياً واسعاً يبعث علـى الرعب، ولكنـه كان يرمز لى وضع قيود على السياسة السورية لا من جانب إسرائيل فحسب، بل أيضاً من جانب أشقائها العرب.

كانـت العمليـة السياسية تسير بشكل متقطـع ولكن غير متعذر. وفـي العاشر من نيسان صادقـت «الجمعية الوطنية اللبنانية» على تعديل دسـتوري يسمح بتغيير مبكر للرئاسة. وفـي 8 أيار اختيـر إلياس سركيس، المرشـح السوري، لمنصب الرئيـس. ولكن لما كان فرنجية قد رفض الاستقالة فإن سركيس لم يستلم منصبه إلا في 23 أيلول.

بعـد ذلـك خفّ القتال تدريجياً، وإن لم يصـل إلى حد الهدنة، وكثيراً مـا كان يتصاعد فجأة. وبقيت بيروت مقسمة إلى مناطق محصّنة.

كان أحـد أشد الأحداث إيلامـاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة اغتيال السفيـر فرانسيس إي. ميلوي، مـع مستشـاره الاقتصادي روبـرت أو. ورنغ فـي 16 حزيران. وكان قـد وصل إلى بيـروت ليحل محل دين بـراون قبـل بضعة أسابيع، وقُتل وهو في طريقه إلى أول لقـاء رسمي له. وكنت قد طلبت من ميلوي عندما استدعاه سركيس. كان مكتب سركيس يقع في المنطقة المسيحية من بيروت، في حين كانت تقع السفارة فـي المنطقة الإسلامية. ووفقاً للتقليـد المتبع توقفت سيارة الحراسة المرافقة لسيارة السفير عند نقطة التفتيش مغادرة المنطقة الإسلامية، وكان على المسيحيين أن يتولوا الحراسة في الجانب الآخر. اختطف ميلـوي في المنطقـة المحايدة قبل أن يدخل المنطقة المسيحية من قبل جماعـة فلسطينية إرهابية. وقد أُعدم بعد ذلك بوقت قصير.

فجعني موت ميلوي. لا بسبب أنني أرسلته في مهمة كلفته حياته فحسب، بل لأنني شعرت أنني مسؤول شخصيـاً عـن اغتياله في لبنان في المقام الأول. وكان ميلوي قـد لفت نظري قبل أشهر قليلة عندما زرت غواتيمـالا فـي شبـاط 1976 بعد هزة أرضية عنيفة. حينـذاك أظهر ميلوي شجاعة هائلـة بأن يأخذ على مسؤوليتـه الخاصـة رفض البرنامج الـذي وضعه بعض مساعدي لأنه وجده غيـر مناسب للوضع. وعندما طالبـت أسرة دين بـراون بعد بضعة أسابيع بأن السفير قد أمضى الوقت المحدد لمهمته في لبنان (وكان قـد ترك الاستقالة وعاد إلـى الخدمة) فكرت على الفور في ميلوي: وقلت لغسـان تويني، السفير اللبناني بعد ذلك:

> كان (ميلـوي) متفوقاً في حـل المشكلات في غواتيمالا.. كان رجـلاً طيباً لم أكن أحبه حتـى رأيته فـي غواتيمالا بعد الهزة الأرضيـة الكبيرة هناك كانت أزمـة. خالف كل أمر أرسلتـه إليه. ولكنه أظهر أنه علـى صواب وأنا كنت على خطأ. الله يعلم أنه لا يوجد كثير من السفراء ذوي التأثير الصائب. أشعر بمسؤولية عميقة لأنني أرسلته إلى لبنان.

أثـار اغتيال ميلـوي أزمة بالنسبة للأمريكيين الذين بقوا في بيـروت. فعرضنا إخلاءهم، وهي عملية أثـارت جـدلاً حول أفضل وسيلة لتحقيـق ذلك. أسهل طريقة لإخراجهم من لبنـان كانت عن طريق الجو، ولكن سورية حذرتنا من أن المطار المحاط بمعسكرات للاجئين الفلسطينيين ليس آمناً، إذ يكفي صاروخ واحـد لقتـل مجموعة مـن الراحلين. الطريق الأكثر أمنـاً كان البحر، ولكن منطقـة الميناء كانت تسيطر عليها «منظمة التحرير»، وهذا ما جعلنا نفضل ألا نسلكه. من ناحية أخرى فإن الطريق البري إلى دمشق كانت تسيطر عليه عدة ميليشيات بحيث لا يمكن ضمان حياة الأمريكيين إلا بانتشار واسع لقوات عسكرية أمريكية، في النهاية اخترنا الإجلاء عن طريق البحر على مرحلتين.

في هذا الوقت كان انقلاب الجبهات المذهل كاملاً تقريباً. فسورية التي كانت الراعي الأول لمشاركة «منظمة التحرير الفلسطينية» في عملية السلام باتت تقاتل «المنظمة» على الأرض في لبنان، أو تقف على الحياد حين كانت الميليشيات المسيحية تحاصر معسكراتها. ومن أجل أن تعيق سورية باعتبارهل خصماً في العالم العربي، فإن مصر صديقتنا المقربة جداً، كانت تشجع المجموعات المتطرفة في لبنان التي كانت تعارض مصر بوصفها شريكتنا في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولهذا فإن الاتحاد السوفييتي الذي كان صديق سورية المعتمد طلب أن تمارس سورية الضغط العسكري والسياسي ضد الفلسطينيين. وفي 20 تموز نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية رسالة زعمت أن بريجينيف كتبها ووزعت إلى جماعة جنبلاط و «المنظمة» (وهو ما لم تنفه موسكو فقط). في هذه الرسالة حضّ بريجينيف الأسد على وقف العمليات «ضد المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية» وأرفق نصيحته بتهديد: «إن صداقة بلدنا نحوكم أكيدة ومستقرة. وما لم تتصرف سورية بالطريقة نفسها فستسبب انشقاقاً في العلاقات بين بلدينا». وأكد الملك حسين هذه الاتصالات السوفييتية بالأسد وأضاف أن السوفييت هددوا بإلغاء تسليم قطع الغيار للقوات المسلحة السورية.

هذا الوضع غير الجيد في العلاقات السوفييتية - السورية كان ظاهراً في خطبة طويلة للأسد في 20 تموز. قال إن سورية لن تخضع لأي إنذار، ومدح مهمة السفير براون، وأشار إلى أن أي جهد خارجي لإنهاء القتال سيكون موضع ترحيب «حتى ولو جاء من أمريكا». وطوال عرض استمر ثلاث ساعات لم يذكر الأسد الاتحاد السوفييتي مطلقاً. لم يترك مجالاً للشك أين كان يقف بالنسبة للفلسطينيين في لبنان: سورية لا يمكن أن «تخضع لأي طلب من جانب الفلسطينيين للانسحاب من لبنان» - واللبنانيون وحدهم يستطيعون ذلك (وكان عرضاً سليماً منذ دعا الرئيس المسيحي أصلاً سورية للتدخل).

انعكست درجة تغيير الوضع في لبنان للمشهد الدولي في تعليماتي لمورفي حول المباحثات التي سيجريها مع الأسد: «الرسالة هي أننا نؤيد سياسة خارجية مستقلة، ولهذا السبب لا نريد أن نحرجه»، وطلب من مورفي التعبير» الأمل إذا شعر بهذا «سياسة خارجية مستقلة» كان مهدداً في كل وقت، من شأنه أن يخبر الولايات المتحدة بذلك بحيث نستطيع أن نتفحص معاً ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتخفيف التهديد... نحن مستعدون لتقديم المساعدة.

من أجل أن أؤكد جديتنا في نظرتنا إلى سورية وآرائها، فوضت مورفي أن يُعلم الأسد عما نعلمه عن الشحنات السوفييتية إلى المنظمة: «قل له ما هي الكميات التي تصل مباشرة، وتقديراً للكميات التي تصل عن طريق ليبيا. والاتصالات. لا تذكر مصر». حدثت ثورة دبلوماسية عندما قدم وزير الخارجية الأمريكية لسورية مساعدة دبلوماسية ضد روسيا ومعلومات استخبارية تتعلق بلبنان.

في 7 آب، أعرب الأسد عن ترحيبه وعن التقاء المصالح مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بهزيمة القوى المتطرفة ليس في لبنان فحسب، بل وفي الشرق الأوسط كله. وقد أوضح مورفي تعليقات الأسد كما يلي:

أصبحَ لبنــان هدفاً لعناصر (غيــر محددة) في العالــم العربي والتي يمكن أن تقتلـع جذور المجتمع وتُحـدِثَ ثورة. الطوائف اللبنانية تستغل بمهــارة التيار في الرأي العام المحلي التي كانت تسعى إلى تغيير لبنان القديم. وعلى الحكومة الأمريكية والدول المعنية الأخرى المهتمة بإحداث تطور سلمي في المنطقة ينبغي أن تعي هذا الخطر في الأزمة اللبنانية. إنها ليست مجرد مسألة المحافظة على لبنان من أن يصبح الشــرارة لحريق هائــل (في الإطار العربي ـ الإسرائيلي مثلاً) أو أن تحدث فيه حرب أهلية يدمر الافتقار إلى حل لها جهود السلام في المستقبل. المشكلة أساسية أكثر من ذلك. إنها تنسف مستقبل تطور العالم العربي. إن العربية السعودية والدول الخليجية إذا لم نذكر أكثر من ذلك، لها مصلحة حيوية في ألا تنجح تلك العناصر الكامنة في الثورة.

وافقنــا علــى كثير من النقاط التي أوردها الأسد، كبيان نظــري، مع أن تفسيراتنا قد تختلف مع تطور المسألــة اللبنانية ومع دبلوماسية الشرق لأوسط ككل بعــد انتخاباتنا الرئاسية. ولكن طالما أن الأسد في خصام مع السوفييت ومنهمك في لبنان، فإن معارضته لمبادرتنا المخططة سوف تتضاءل بشدة.

فــي صيــف عام 1976 كنا قــد تجاوزنا أســوأ مخاطر الانفجــار اللبناني ووصلنا إلــى مرحلة متقدمة لخلــق ظروف لمبــادرة سلام جديــدة في الشرق الأوســط. لم نتجــاوز اهتمامنا الأولــى بالحريق الهائل العــام فحسب، بــل إن التحالف المتطرف ضد عملية السلام كان في تراجــع. إذ كانت سورية منشغلة في لبنــان، ومنظمــة التحرير منشغلة في سورية. وكانت الفصائل المتطرفــة في لبنان تحت ضغط السوريين والمسيحييــن، ولكــن سورية لم تكن قوية كفاية ـ أو خائفة جداً من رد فعــل إسرائيل ـ بحيث تسيطر على لبنــان تماماً وضمه إلى منطقتهــا الاستراتيجية. كما خسر المسيحيون سيطرتهــم التقليدية نتيجة لتغير التوازن السكاني وأعمال مناوئيهم. وعلى أية حال، فقد ظلوا، بفضل التسلح الإسرائيلي وتشجيع واشنطن، أمام انتصار الراديكاليين أو الهيمنة السورية الكاملة.

لــم تفــرز سياستنا جميع هذه النتائــج، ولكنها لم تحدث فــي غيابنا. ولكن لو كنا وقفنــا على الحياد لكانت المعايرة الدقيقة بين سورية وإسرائيل قد انهارت وانتهت إلى حرب ولو أننا أفزعنا الأسد من حين لــى آخــر كما كان يحضنّا فهمــي. وهو ما سيدفع إسرائيــل إلى التهديد ـ لأدى الأمــر إلى انتصار منظمة التحرير المتطرفة ثم إلى تدخل سوري أو إسرائيلي في ظل ظروف بالغة الخطورة. كانت سورية وإسرائيل اللاعبين الأكبر في ثورة لبنان. فالدبلوماسية لا تستطيع أن تمحو الجغرافيا والواقع الجيوسياسي.

التــوازن الدقيــق الذي تجلى في عام 1976 حفظ آفاق سلام شامل فــي المنطقة. وللتأكيد، فإن نظام التعايش التاريخــي بين الأديان الذي ميّز لبنان لفترة تشكل معظــم القرن كان ضحية هذه الأحداث. ولم يكــن يعــود هذا كثيراً إلى التنافس بين القوى الخارجية بقدر ما كان يعود إلى تغير التوازن السكاني، وقبل كل شيء إلى الخليط المتفجر الذي تجمّع على أرض لبنــان ـ العنصر الجديد الأساسي لذلك التوازن كان

منظمة التحرير. معظم القوى الخارجية كانت معنية أساساً بالحيلولة دون الاضطرابات في لبنان. وفي نهاية ذلك الصيف كان شعب لبنان أفضل حالاً من بداية العام بسبب أن العنف الإجرامي للحرب الأهلية قد تراجع وبدأ يتشكل نوع من الحكم المدني استمر أربع سنوات إلى أن حاولت إسرائيل أن تعمل على فرض وضع يسيطر فيه الموارنة مع بداية أو خريف 1980.

العودة إلى عملية السلام

ما إن وافق السادات على إنهاء حالة الحرب في شهر آذار، أُعطيت تعليمات إلى السفير ريتشارد مورفي في دمشق، وتوماس بيكرينغ في الأردن بإبلاغ هذا إلى الحكومات المُضيفة. ولكن لما كان هذا قد ترافق مع تصاعد المعرضة الشديدة لدور سورية في لبنان، فقد طلبنا من مورفي في 9 نيسان ألا يضغط على الأسد: «الشيء المهم هو اختيار الوقت الذي يكون فيه أكثر تقبلاً لذلك». ولم تأت المناسبة فعلاً إلا في 9 آيار، عندما طلب الأسد من مورفي، مُشيراً إلى تراجع أولوية عملية السلام، أن يعرض النقاط التي ستبحث مع مساعده الشخصي الأول، أديب داودي. وقد التقى مورفي بالداودي في 15 أيار وكرر عرض رابين بأن إسرائيل مستعدة لإزالة عدة مستوطنات من الجولان في مقابل إنهاء حالة الحرب ـ وهو عرض سخي لا سابق له. وكانت التعليمات المُبلغة إلى مورفي تؤكد على الفكرة الأساسية التالية:

لقد فوضنا (الإسرائيليون) الآن باستكشاف نهاية لحالة الحرب بين إسرائيل، ومصر وسورية والأردن... في الواقع أن إنهاء حالة الحرب سيكون مرحلة انتقالية، تقل عن مرحلة السلام التي ستكون جزءاً من تسوية نهائية. لهذا، بالتعريف، «الخطوط التي ستنسحب إليها إسرائيل بموجب أية اتفاقيات «لإنهاء حالة الحرب» لن تمثل الحدود النهائية لإسرائيل.

لم يستجب الأسد رسمياً نهائياً للاقتراح، ولكنه ألقى خطبتين يُحذر فيهما من محاولات شق العرب، التي لم تكن تعني شيئاً في الأجواء التي تولدت في لبنان.

في الشرق الأوسط المتوتر تشكل قراءة أوراق الشاي أحياناً مادة للتحليل. ونحن نعتبر سكوت الأسد رسمياً كمؤشر على أنه يريد أن يترك خياراته مفتوحة. لم نكن نهتم اهتماماً بالغاً لأننا لم نكن نتوقع أن يوافق على خطتنا بصراحة، لاسيما عندما كان يحتاج إلى مساندة جميع العرب على أعماله في لبنان. ما كان الأسد ليفتح يديه ما لم يعلم بدقة ما هي التعديلات الحدودية التي ترغب فيها إسرائيل حقاً. وحتى عندما يصر الأسد في صلب خطاباته، فإن عزلة سورية المتزايدة سوف تقلص من قدرته على معارضة المبادرات الأمريكية. وإذا أخفقت المقاربة المشتركة، فسيكسب السادات مجالاً للمناورة في تحرك مصر بمفردها. وهي ما أعتقد أنها النتيجة المتوقعة.

كذلك كان الملك حسين غامضاً عندما طرح فورد مفهومنا عليه في 25 آذار. إذ كان الحسين مهتماً، كشأن جميع زملائه، بلبنان بالدرجة الأولى. أما بالنسبة إلى الضفة الغربية فقد أخبر فورد أنه سيكون

مستعداً لمشاركة إخوته العرب بشأن عرض معقول من جانب إسرائيل يتعلق بالأراضي، وسيطلب سلطة التفاوض على الرغم من قرار قمة الرباط. ولكنه لم يكن راغباً أكثر من الأسد في وضع نفسه في موضع لن ينفذ قبل سنة. ما أراد الحسين أن ننقله إلى الرئيس السوري كان غموضاً ملتبساً:

> في حين كان الملك حسين متحفظاً تجاه ما إذا كانت إسرائيل راغبة في تقديم تنازلات كافية بالنسبة للأراضي، فإننا لم نتوصل إلى استنتاجات محددة في مباحثاتنا معه..
> كان انطباعنا أن الملك حسين يفضل أن نرجئ الحكم حتى نصل إلى فرصة لمناقشة هذه الفكرة مع الرئيس الأسد ومعرفة رد فعله.

في 22 حزيران اجتمعت مع سفرائنا في دول عربية في السفارة الأمريكية في باريس لمراجعة وضع لبنان والشرق الأوسط وعملية السلام فيه. اجتمعنا في غرفة مغلقة لا يخترقها الصوت. ولم تشجع مثل هذه الغرفة على الثرثرة. ومع هذا فقد كان موضوع الاجتماع يتطلب ثلاث ساعات من الحديث على الأقل. كان المشاركون روي أثرتون، والسكرتير المساعد، والسفراء هيرمان إيليتيس (في مصر)، وريتشارد مورفي (في سورية)، وتوماس بيكرينغ (الأردن) ووليام بورتر (المملكة العربية السعودية) وتالكوت سيلي (الذي عين مؤخراً في لبنان بدلاً من ميلوي). لم يكن يمثل الولايات المتحدة فريق أفضل من هذا في الشرق الأوسط. وتتجلى قدراتهم المهنية أن معظمهم عمل في إدارات متميزة من قبل في عهد كلا حزبينا الكبيرين.

حذرت أنه يوجد في لبنان «خطر قد يقع أي واحد منا فريسته، ولكن إذا عملنا بطريقة سليمة نستطيع أن نقوم بدور مهم»، وأضفت بأنني تعبت من اتهام كل بلد عربي لي بأنني أتواطأ مع الدول الأخرى:

فالمصريون يتهمونني بالتواطؤ مع سورية، والأردنيون يلومونني على إحباط سورية لأننا لم نشجعها على الغزو.

إجماع المجموعة أظهر أن هذه التهم تبين أن الحيلولة دون السيطرة على لبنان من قبل أي من القوى المتصارعة كان صحيحاً.

بعد ذلك راجعت أنا والسفراء عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي. وشرحت لماذا كنت أفضل التركيز على التعامل مع الدول العربية في المرحلة الثانية دون إشراك «منظمة التحرير» (وكان سيلي بشكل خاص يحض على هذا، وأيده في ذلك السفراء الآخرون):

> ما إن تدخل (المنظمة) عملية السلام فإنها ستجعل مواقف الجميع متطرفة. إنهم سيثيرون جميع المسائل التي لا يستطيع الإسرائيليون معالجتها، ولا يستطيع أي عربي أن يثير أية مسائل أخرى أثارتها «المنظمة». لذا أشعر أن المنظمة لا يمكن أن تكون المسألة الأولى، لا لأنني لا أحبذها بل لهذا السبب. إذ إن مصر وسورية أكثر مرونة من

المنظمـة. أمـا بالنسبة إلى المنظمة فمـن الممكن أن تظهر ككيان فـي مرحلة ما، ربما بالاتحاد مع الأردن.

لذا فإنني لم أبك على المنظمة كثيراً لأنها قد ضعفت في نهاية شهر آذار. اعترف جميعنا أنه لا يمكن فعل شيء قبل انتخابات شهر تشرين الثاني. وفي غضون ذلك سلّمت السفراء رسائل خاصة للسادات والأسد. وقد أبلغت إيليتس: قـل للسادات إن إمكانية التحول إلى سوريـة مستحيلة بشـكل مطلق. لقد وضعنا ثقلنا في مصر. جميـع أوهام فهمي سخيفة. ومـن ناحية أخرى نريد رأيه حول تجنب وضع يجعل الأسد يرتمي أمام العراق. هذا أكثر حسمـاً من أي شيء آخر نستطيع أن نفعله. إذا لم نلتفت إلى سورية، فسنشعر أننا نحتاج الأسد في مرحلة قادمة من أجل استراتيجيتنا المشتركة.

وكانت تعليمات مورفي تجاه التعامل مع الأسد مشابهة تماماً:

قل له إننا نحتاج سورية في مرحلة قادمة. وإذا سأل عن الفلسطينيين. فقل له إننا نحتاج إلى مساعدته للاستفادة منها في وجه من الوجوه. إذا كان لديه القدرة على جمع الفلسطينيين والأردنيين معاً نستطيع أن نحقق تقدماً. لبنان يعيق كل شيء. لا يهمني أن السادات يقول له إننا قلنا إن مصر هي المفتاح. قلنا للسادات إن سورية ينبغي أن يكون لها دور.

كانـت الغاية من الاقتراح أن نبيـن أن جوهر دبلوماسيتنا إعطاء صـورة مختلفة لكل جانب. في 7 آب جمعـت سفراءنـا في الشرق الأوسط (باستثنـاء مورفي الذي كان مجتمعاً بالأسـد) مرة أخرى. كنت في طهـران مـن أجل اجتماع اللجنـة الأمريكية ـ الإيرانيـة المشتركة وعلمت أن هناك بعض التململ بسبب موقفـي من «منظمـة التحرير». كنت أعـي أن معظم السفراء كانـوا يفضلون ضم «المنظمـة» إلى عملية السلام والشروع بالتفاوض معهم. لذلك التقيت على انفراد مع تالكوت سيلي، سفيرنا في لبنان والمدافع الأول عن استراتيجية منظمة التحرير في وزارة الخارجية، لأشرح له لماذا أنا غير موافق:

أنـا وأنت غير متفقيـن فلسفياً. وكنا نعلم ذلـك قبل أن تغادر. لقد طرحـت أفكارك ولم نوافـق عليها عدة مـرات، وفقاً للطريقة المعتادة في إدارة فورد، في وجهة نظري، إذا لم أكـن مخطئـاً ـ أن المنظمة يجـب أن تنتظر حتى نهاية العملية. مـا إن نعترف بالمنظمة حتـى نفقـد كل نفوذ عليهم ـــ سنفقد كل ما نستطيـع أن نقدمه لهم. مـن الممكن أيضاً أن يصبحـوا، بعد الاعتـراف، مفاوضين أكثر جدية، ولكنني أعتقـد أنه من المحتمل أن يصبحوا أكثر غروراً وعجرفة.

وكررت أمام السفراء مجتمعين الاستراتيجية التي اقترحت انتهاجها في عام 1977:

استراتيجيتنا أن نجلب «منظمة التحرير» نحو المفاوضات في النهاية، تاركين خطوة بينهم وبين سورية ومصر والأردن بحيث يمكن السيطرة عليهم. وبغير ذلك فإن المنظمة سوف تعطّل المفاوضات بالمطالبة بأكثر مما تستطيع الحكومات العربية أن تريد أو تقدم. ينالون موافقة السوفييت. وسيرفض الإسرائيليون طلبهم وتنهار المفاوضات. ليس لدينا أوهام حول الأسد، ولكننا نرغب في استمرار انفصال سورية عن ليبيا والعراق والاتحاد السوفييتي. إذا سيطر الهلال المتطرف على لبنان، المؤلف من العراق وسورية، ومنظمة التحرير، وانضمت إليهم ليبيا ـ بعد الإطاحة بالأسد ـ فسيكون الأمر بالغ السوء بالنسبة إلى مصر.

وكررت أمام إيليتس الدور الحاسم لمصر بالنسبة إلى استراتيجيتنا :

كيسنجر : ينبغي أن ترى السادات على حدة ـ هل تستطيع أن تراه وحده ؟

إيليتس : نعم، ولا سيما أن فهمي سيكون بعيداً عندما أعود.

كيسنجر : وتعطيه تحليلي للموقف. كصديق قديم وموثوق، أريده أن يعرف كيف أفكر، وأرغب في أن يعلمني أين الخطأ. وما تزال مصر الدولة الأساس في سياستنا ولكنني أريد تعليقاته على تحليلي.

في 11 آب التقى إيليتس مع السادات وحدهما لمراجعة استراتيجيتنا. أكد السادات على أن الوضع في الشرق الأوسط «فوضوي». وليس لديه الثقة في أن الأسد أو الحسين قادران على تنفيذ استراتيجية متفق عليها. ومع هذا فقد قال السادات إذا وضعت الولايات المتحدة خطة شاملة في عام 1977 تتضمن تحركاً على الجبهات الثلاثة عام 1977 فثمة فرصة أن يُخضع الزعماء العرب مصالحهم في لبنان لإمكانات سلام شامل. قد تظل مشكلة لبنان غير محلولة. ولكن يمكن السيطرة عليها أكثر.

إذا ظل الوضع العربي غير مستقر في عام 1977، قال السادات إن لديه فكرة تجول في رأسه. طالما أننا لم ندخل في التفاصيل، فهذا يتطلب أن تضع إسرائيل جميع أوراقها على الطاولة «وتبدأ جولة جديدة من المفاوضات بين مصر وإسرائيل. ومثل هذه المفاوضات يجب أن تجري» بصراحة وانفتاح «بحيث إذا تم التوصل لى حل ما». تكون مصر على استعداد لأن تقول للعرب، سواء عبر مؤتمر قمة أو عبر أية طريقة أخرى. إن الدول العربية الأخرى تحتاج أيضاً إلى أن تواجه مسؤولياتها. وطلب مني السادات أن أفكر معه حول ما يمكن عمله عام 1977 لمنع الفلسطينيين، والسوريين، أو الحسين من إعاقة جهود سلام أخرى. ليس لديهم استراتيجية، ولكن علينا أن نفكر في المستقبل. علينا أن نهيء أنفسنا للجولة القادمة. وكرر مراراً أنه ينبغي أن تكون هناك حركة عام 1977.

لقـد حققنا ما رسمنا إمكانية إنجازه: لسـوف نبدأ بمحاولة لتحريك جميع الجبهات، وإذا أخفقنا في ذلك فسنحقق خطوة واسعة على صعيد المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة. وإن كان بعيداً عن خيالي أن السادات يعني رحلة إلى القدس في قوله «وضع جميع الأوراق على الطاولة». كل ذلك لم يتوضح عندما غادرت المكتب، ولكن هذه المباحثات هيأت الأرضية لمرحلة تالية من عملية السلام.

بعد هذه اللقاءات خضعت سياسة الشرق الأوسط إلى فتور الهمة التي تسبق الانتخابات وبالنسبة إلى لبنان فإن مؤتمراً للقمة عقد في الرياض في الفترة ما بين 17 - 18 ت1 أوجد قوة ردع عربية مؤلفة أساساً مـن قـوات سورية وضعت نهايـة للقتال الجاري ولكن نهايـة حمام الدم لم تستطع إعـادة النظام القديم أكثـر مما فعل وقـف إطلاق النار بعد عشرين سنة تالية في البوسنة بحيث تكون الأعراق المختلفة حكومة مشتركة. لقد وصف الوضع السياسي في لبنان عام 1976 مفكر إسرائيلي متابع للأحداث كما يلي:

كانـت سلطة رئيس لبنان، وحكومتـه، وبرلمانه، والبيروقراطية المركزيـة مقتصرة على جزء صغير مـن بيـروت، إذ كانت مساحة لبنان مُقسمة في الواقع بين القوى الخارجيـة والبارونات المحليين. وكانت سوريـة تديـر مباشرة أجزاء كبيـرة من شرق وشمال لبنـان. أما المنطقة المسيحية شبـه المستقلة فقد ظهـرت في شمال بيروت، في عاصمتها جونيه، تشبه المنطقة التي يسيطر عليها الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيـون الموجودون جنـوب بيروت، وفي الجزء الجنوبي من لبنان المتاخـم للحدود مع اسرائيل. كان يتنافس الرائد سعد حداد والميليشيا الموالية لإسرائيل مع «المنظمة» والميليشيا اليسارية التابعة لها على السيطـرة. وفـي أقصى الشمال كان زعماء أسرة فرنجية والزعماء السُنـة وزعماء الميليشيات يحافظون على اقطاعاتهم[16].

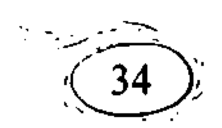
مصيـر الأغلبية الكبيرة من الشعب اللبناني الذين لم تكن مشاركة في معارك ومناورات الميليشيات المختلفـة والقـوى الخارجية جعلنـي أتذكر قصة رواهـا لي يوليوس نيريـري، رئيس تانزانيـا. ففي أحد الاجتماعـات برر نيريري عدم ثقتـه بالموالين للغرب من أمثال لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة بالقول: «عندما تتعارك الفيلة ينسحق العشب» أجابني لي: «عندما تمارس الفيلة الحب ينسحق العشب أيضاً».

فـي ذلـك الحين كانـت استراتيجيـة عملية السلام هامـدة بشكل واضـح. فقد كان لدينـا تأكيد من الســادات أن مصر ستشارك فـي استراتيجيتنا، والأردن سيسير وحيداً إذا قدمـت إسرائيل عرضاً يتعلق بالأراضي للملك يستطيع أن يبرره لإخوانه العرب. أما الأسد فمن الواضح أنه سينتظر ماذا ستفعل الدول العربيـة الأخـرى وأي خط يمكن أن يقترحه الإسرائيليون للجـولان. كان هذا أبعد مما ذهب من قبل. ومع هـذا، فـإن الطريق من المفهـوم (أو الفكرة) إلى مفاوضات كاملة حتى على جبهـة واحدة سيكون مثيراً. وفكـرة التقدم على ثلاث جبهـات في وقت واحد كان كابوساً يجعلني أحلـم بنتيجة انتخابية تجعل تنفيذ سياستنا في أيدي الآخرين.

أقـرت ردارة كارتــر فكرتنا العامة بالتحرك قُدماً على جميع الجبهــات. ولكنها ينبغي ألا تقتصر على وقـف القتال بـل تصل إلى سلام نهائي شامل. السادات الذي فكر فـي «نهاية الحروب» كان مفهومه يمثل الحد الأقصى المطلق، إذ كان يعرف أن مثل هذه المقاربة تضمن جموداً مطولاً. والعودة إلى مؤتمر جنيف كما اقترحت إدارة كارتر أثارت لدى السادات شبح الفيتو السوري والسوفييتي ضد أعماله. لقد فقد حرك البديل الوحيد الذي أوضحه لايليس في آب 1976. وحده السادات من رجال الدولة في ذلك الوقت فهم أن عملية الشرق الأوسط كانت تتطلب عملاً فائقاً من السخاء، ساعدناه بطرح مقاربة جديدة. ولكن خطوته النهائيــة كانــت رحلته إلى القدس عام 1977 ـ التــي لم يعتقد أي مشارك أو مراقب، بمــن فيهم أنا، أنها ممكنــة. بهذا أعاد دبلوماسية المفاوضات الثنائية ولكن علــى مستوى ضمن لنا الاختراق الذي كنا نسعى إليه.

استعــداداً لــ «نهاية الحــرب» حضر مساعــداي هــال سانــدرز وروي أشرتون دراســات واسعة حول الخيــارات المختلفــة المتعلقة بالأراضي وتعريفــات السلام التي كنت أعتقد أنهــا ذات شيء من الفائدة لخلفائنا بعد أن فتح السادات الباب من أجل الخطوة الأخيرة. طول عقدين أربع إدارات من كلا الحزبين قــد وقعت معاهــدات سلام وكانت عنــد كتابة هذه السطور منهمكــة في محاولة إنهــاء النزاع الجوهري بيــن إسرائيــل والفلسطينيين. إنها مهمــة مُشرفة، واحدة من الأمثلة القليلة النــادرة للحزبين واستمراراً للمبادىء الأمريكية وأهداف السياسة الخارجية. أولئك الذين كان لهم من بيننا شرف تحقيق الخطوات الأولــى فــي إدارتي نيكسون وفورد، يستحقون بعض الفخر لأنهــم دفعوا بعض الأطراف في طريق مايزال السير فيه مستمراً.





انعكاسات

نهاية إدارة فورد

كما قُذف بي إلى الخدمة العامة فجأة انتهى كل شيء. فالمواضيع المهمة أُنجزت في القسم الجيد من عام 1976: العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، والدبلوماسية مع الصين، والتحالف الأطلسي. في شهر شباط قرر فورد ألا ينشغل بمفاوضات مراقبة الأسلحة الاستراتيجية إلا بعد الانتخابات. كما أن وفاة زهو إنلاي وبعده بتسعة أشهر ماد تسه تونغ، وما أعقب ذلك من الإطاحة «بعصابة الأربعة» المتطرفة، قد فرض انقطاعاً في الحوار مع بيجينغ. وقد وصلت العلاقات الأطلسية إلى مستوى من الود بحيث كان يلتقي رؤساء حكوماتها ووزراء خارجياتها بدون الحاجة إلى جدول أعمال خاص.

ما حدث أن الهدوء قد تحول إلى فرصة لتوسيع دبلوماسيتنا بتحرير أنفسنا بحيث بتنا نلتفت إلى مواضيع كانت الأزمات تضعها جانباً: المبادرة إلى حكم الأكثرية في جنوب أفريقية وإعادة صياغة العلاقات في نصف الكرة الغربي. ورغم كل ما حدث في لبنان فإن الحرب الأهلية فيها حافظت على عواطف الشرق الأوسط تجاه صانعي السياسة في أمريكا.

في مجرى تلك السنة الانتخابية الطويلة تعرضت وصايتي على السياسة الخارجية لهجوم متصاعد من المعسكرين المتعارضين للمثالية الأمريكية. ففي الرئاسة الجمهورية انتقد رونالد ريغان سياستنا الخارجية لتساهلها تجاه الاتحاد السوفييتي، أثناء الانتخابات الوطنية. وهاجمنا جيمي كارتر بسبب حدة موقفنا وحساسيتنا الشديدة تجاه حقوق الإنسان.

وكنت بالنسبة لكلا الطرفين بمثابة عصا الإضاءة. ومن دواعي السخرية أن هذا كان يعود إلى حد كبير إلى فضيحة ووترغيت، التي كنت خلالها بالإجماع مخولاً بصلاحية شبه رئاسية من أجل فصل الأمن القومي عن مشكلاتنا الداخلية المتصاعدة. وقد تابع جيرالد فورد دوري جزئياً للأسباب ذاتها وبسبب روابط الصداقة القوية والاحترام المتبادل التي قامت بيننا. ومع تقدم دور الرئاسة بالطبع فإن دوري القوي قد خفّض إلى حد ما مسيرة السياسة الأمريكية المتوجهة على نحو متزايد نحو تركيز شديد على القوة. ونتيجة لذلك تحولت إلى هدف بديل لهجوم المحازبين الذي يتوجه عادة إلى الرئيس.

هذا الموقف في حمأة الأحداث فاق طموحي. بل خيالي الجامح فيما يتعلق بخدمتي الحكومية. بصفتي أستاذاً في الجامعة، كان يجذبني بالطبع العمل في واشنطن، ولا سيما أثناء رئاسة كينيدي وبعدها. ولكن المنصب الأعلى الذي كنت أعتبره في متناول اليد هو رئاسة «هيئة تخطيط السياسة» في وزارة الخارجية أو الأمين العام المساعد الدفاعي لشؤون الأمن القومي (ISA). هكذا كانت أحلامي متواضعة بحيث إنه لما عرض علي نيكسون بعد انتخابه رئيساً «منصب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض» بطريقته الموجزة، ظننت أنه يتحدث عن مديرية «هيئة تخطيط السياسة» في وزارة الخارجية.

كنت قد قابلت نيكسون مرة واحدة عام 1967 في مصافحة قصيرة في شقة كلير بوث لوس في نيويورك. وطوال ما يزيد على عشر سنوات كنت مدرساً في إحدى كليات جامعة هارفرد، حيث كانت المعارضة لنيكسون جزءاً من البرنامج. ومنذ منتصف الخمسينيات أصبحت مستشاراً لنيكسون روكفلر للشؤون الخارجية، والذي كانت كراهيته لنيكسون قد عززت معارضته السياسية له، والذي كان نيكسون قد هزمه مرتين في الاختيار للانتخابات الرئاسية، ولمدة سنة، في عام 1961، عملت مستشاراً لكينيدي في البيت الأبيض.

أشرت إلى أنني لم أكن تواقاً إلى العمل في الإدارة الجديدة. عندما عرض علي نيكسون، بعد ثلاثة أيام بعد محادثنا القصيرة، منصباً في البيت الأبيض أي أن أكون مديراً بطريقة واضحة. وبدلاً من أن أتلقف الفرصة بتلهف، عرضت وضعي الأكاديمي والتزامي به وطلبت أن أمنح مدة أسبوع كي أفكر في الموضوع وأشاور أصدقائي حول التخلي عنهم والعمل في إدارة نيكسون. وبدلاً من أن يدير ظهره لي أعطاني نيكسون مهلة الأسبوع ولم يكتف بذلك بل أعلن بلغة إنسانية أن أتحدث إلى أستاذ «مدرسة الحقوق في هارفرد»، لون فولر، الذي درّسه في ديوك.

وضع نيلسون روكفلر، الذي كان في مزرعته في فنزويلا، وبعيداً عن الاتصال الهاتفي، نهاية لترددي وقبولي منصب مساعد من جانب رئيس الجمهورية. وعندما عاد بعد يومين قال: «إن نيكسون لديه فرصة كبيرة في وجودك أكثر من فرصتك في وجوده»، وأضاف ما ينبغي أن يكون واضحاً: التقط سماعة الهاتف وأقبل العرض بدون أية شروط». وهذا ما فعلته.

بعد هذا ما كنت أعلم أنني سأحظى بنفوذ عندما نُصّب نيكسون رئيساً. إذ أنني لم أكن من أركان الدائرة المغلقة للبيت الأبيض. وقد تطور دوري بالتدريج لعدة عوامل: شخصية نيكسون، كما سبق لي أن وصفتها: ازدراء «المؤسسة» له، ظروف الحرب الأهلية الوشيكة نتيجة لاحتجاج فيتنام، رفض البيروقراطية الأخذ بوجهة نظر نيكسون في الشؤون الخارجية بمعناها الظاهري، والطريقة التي كان يدير بها نيكسون حكومته. جميع هذه العوامل ضاعفت من شعوره المتأصل بالعزلة، وعززت ميله إلى أن يعمل في «البيت الأبيض» من خلال عدد محدود من المساعدين الشخصيين.

أعضــاء حكومة نيكســون المعنيون بالسياسة الخارجية إما زملاء بحكم فترة العمل الطويلة معاً، وإما أعضــاء جـدد يعملون في السياسة الخارجية جاؤوا من عالـم السياسة. أي من الطرفين لم يكن يبدي أي اهتمـام قوي بالسياسة الخارجية، وكانـوا يفتقرون إلى الفهم الاستراتيجي لنيكســون أو يتعاطفون كثيراً معـه. معظمهم كانوا ممن يتعرضون للانتقاد بسبـب الاحتجاج على حرب فيتنام. وكانوا يذعنون لسياسة نيكســون العالميـة بدون شعور حقيقي بالراحة. وبالنتيجة تعرضت للانتقاد ـ جزئياً أو عن خطأ ـ بوصفي المفاوض والمنفذ الأول لسياسة نيكسون الخارجية. لقد أصبحت الناطق باسم هذه السياسة، رغم عدم خبرتــي بالمؤتمـرات الصحفية. وحتى شهر ت1 1972 كانت تصريحاتي دائمـاً «غير مباشرة». أي أنها لا تنسـب إلي ـ لأن نيكسون كان يخشى أن تزعـج المواطنين (ولم يُرفع هذا الحصر إلا في الأشهر الأخيرة من ولاية نيكسون الأولى).

في نهاية إدارة فورد ازدادت الصدمة التي يمكن أن تتحول إلى مسألة سياسية بالنسبة لي، فقد أصبحت الانتقادات الهجومية جزءاً من المشهد السياسي الدائم بالنسبة إلي. كان للنزاعات أسباب كثيرة، بعضها يتعلـق بصميم شخصيتي بـلا شك، وأسلوبي فـي إدارة السياسة الخارجية. ولكـن مصدرها النهائي كان حاجة أمريكا إلى التكيف مع عالم ليس لديه أجوبة نهائية، حيث كل حل كان بداية لتحدٍ آخر، بعبارة أخرى علاقــة أمريـكا المنفردة بالتاريخ. كانت تـدل على ثورة، وهو ما سنناقشه فيما بعـد في هذا الفصل، ضد عالـم ذي تعقيـد دائم ـ تواق إلى نوع من المعالجات الحاسمة التي كانـت تقليدياً الأفكار الرئيسية للتاريخ الأمريكي: السعي إلى سلام دائم يتم بالانتصار الحاسم للقيم الأمريكية أو سيطرة القوة الأمريكية.

نقلـت هزيمة جيمــي كارتر لجير الد فورد فــي 12 ت2 1976، هذه المجادلات من عالـم السياسة إلى المستـوى الفلسفـي، وبقدر ما يعنيني الأمـر، وضعت حداً لدوري في الصياغـة المباشرة لسياسة أمريكا الخارجيـة. لـم يحدث هذا بين يـوم وليلة. فبعد شهر مـن الانتخابات استمـرت الدبلوماسية اليومية في طريقهـا بدون تغييـر وكأنها طيار واحد، الفـارق الأساسي أن التخطيط طويل الأجـل قد توقف بدرجة أو بأخرى. ولكن ما إن عُيِّن سايروس فانس وزير خارجية ثان في 10 ك1 حتى تحولت السلطة بشكل محسوس وبتشجيع قوي مني. مع كل أسبوع يمر كان دوري يزداد أكثر فأكثر أهمية ولكن نفوذنا في المفاوضات حول حكـم الأكثرية فـي روديسيا انخفض باندفاع. الجهـود الدبلوماسية الكبيرة ـ الحد مـن التسلح، والشرق الأوسـط، والصين، وتحالف الأطلسي. كانت تنتظر الإدارة الجديـدة. آثار دبلوماسيتنا في لبنان صممت برأفـة وقد توقفت الحــرب الأهلية أثناء فترة انتقـال النظام بفضل الديناميات التـي وضعناها من قبل، والتي هي غالباً لمراقبة إطلاق النار ظرفياً. كانت الأمور تزداد سوءاً.

كان هنــاك جانبـان للانتقال للرئاسة: استمرار السلطة، أو ظهور مقاربـة جديدة للسياسة. الإدارات الجديـدة تبـدأ عادة بالمبالغة في درجـة المرونة المفتوحة أمامها. ولما كانت واعيــة لجميع الأفكار التي

تستطيع أن تحسنها في الوقت الذي لا تكون فيه مُثقلة باتخاذ القرار، فإن القادمين الجدد يقومون عادة بمراجعة شاملة للسياسة القائمة، ويغيرون الروتين ويحملون معهم هواء جديداً منعشاً لدهاليز البيروقراطية.

الفترة الانتقالية هي في وقت واحد فترة آلام وفترة أمجاد لنظام الحكم الأمريكي. مؤلمة لأنه لا شيء أهم من القيام بدور تنفيذي شخصي من الخدمة العامة، ولا سيما في الدوائر العليا. فكل عمل يواجه عواصف بيروقراطية وإعلامية، ويمكن أن يكون له بديل. ولا توجد أعمال في الخارج يمكن أن تقارنها في أهميتها. أخبرني أحدهم أن دين أتشيسون قارن مغادرته لوزارة الخارجية بأنها أشبه بنهاية قصة حب عظيمة. والحق أنها، بالنسبة لي، من أكثر التجارب إثارة في حياتي كان يومي الأخير في الوزارة عندما فتحت الباب لكل من يريد وداعاً، وقد انصفّ مئات من مستويات الموظفين كافة لساعات كي يودعونني. كان هناك جزء مني خلّفته مع أولئك الرجال والنساء الذين واللواتي وقفوا إلى جانبي في كثير من الأزمات والآمال.

وكما حدث فإن انتقال السلطة جرى بيسر مع الاعتراف بأنه يترافق مع تغير السياسة. استغرق هذا بضعة أسابيع. وكان فانس الرجل المهذب المقتدر للقيام بذلك. وعندما قابلت جيمي كارتر ونائب الرئيس ـــ المنتخب دولة مونديل كانا يتحليان بالصبر والمجاملة عندما عرضت السياسة الخارجية على أنها تصور أساسي مستقيم لما كان قائماً ـ وبعد كل شيء هي سياسة رسمية لأننا استخلصنا أنها كانت تمثل التوجه الأفضل. كان الوضع مختلفاً عندما أعطيت التعليمات لاندرويونغ وزبيغنيو بريجينسكي، وبعض مساعدهما في مكتبي في وزارة الخارجية حول السياسة الخارجية. قد تبدو الجهود التي قمنا بها مؤلمة ولكنها كانت حتمية أيضاً. وقد وعدت الإدارة الجديدة على كل حال، بتغيير الأمور.

إن التأثير الشخصي على الإدارة المغادرة والتغيرات في الرئاسة تشير إلى حيوية النظام الأمريكي. إذ لا توجد ديمقراطية أخرى تجرؤ على المخاطرة باستقرارها وحياة كبار موظفيها في فترات متتابعة. آلاف الأعمال تغيرت، بعضها آلت إلى أفراد ليس لديهم خبرة سابقة في ميادينهم الجديدة في المراتب العليا. وفي حين أن التحول يتضمن معوقات هائلة من الاستمرارية، فإن ضمانه ضد خطر الانهيار أو إدارة السياسة بدون فهم، إنه قبل كل شيء يدل على تماسك مجتمعنا. التحولات التي تابعتها عن كثب كانت تدل دلالة بالغة على النية الطيبة حتى لو كانت الحملات الانتخابية التي سبقتها مريرة في كلتا الفترتين 1968-1969 و 1976-1977 لم يؤثر أي حقد شخصي في الإضرار بالتعاون بين الحكومات الذاهبة مع مؤيديها.

من المؤكد أنه لم توجد عملية انتقال للسلطة تمت برقة مثل انتقال السلطة من جيرالد فورد إلى جيمي كارتر. ولم يكن هذا من قبيل الصدفة. إذ كان فورد فخوراً بأنه قد أرسى الهدوء في أعقاب

ووتر غيت، وحقق هدوءاً وتوازناً كبيرين لحكومتنا ومجتمعنا. هذه العملية تحتاج إلى أن تُتوج بتحول السلطة بما يعبر عن المصالحة الوطنية.

أفهم فورد جميع موظفي حكومته أن عليهم واجباً لتسهيل مهمات من يخلفهم. وبالنسبة لي كانت هذه مهمة سهلة. فسايروس فانس كان صديقي لفترة طويلة وكانت تعجبني أفكاره. فباختصاصه محامياً كان صلباً حسن الاطلاع وجديراً بالاحترام، وليبرالياً، ولكنه كان يعرف وزارة الخارجية وكفيلاً باتباع سياسة واعية. عيّنت فيليب حبيب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والدبلوماسي المتميز في عمله، ضابط اتصال. كان حبيب مُكلفاً بالتأكد لأن فانس كان يتلقى جميع الوثائق المتوفرة حول مشكلات راهنة (بما في ذلك المفاوضات الجانبية) وجميع البرقيات التي تتجاوز المهمات الداخلية. كنت ألتقي بفانس مرتين في الأسبوع على الأقل لمراجعة موقفنا قبل 20 ك2، وإنني لم أنقطع عن غير قصد عن خطط الإدارة الجديدة.

لم يُظهر جيرالد فورد مرارة أو حزناً نتيجة للهزيمة الانتخابية. ولم يشك في حضوري. ولا في حضور أي شخص آخر ـ من هجمات رونالد ريغان القاسية أثناء المنافسة أو رفض ريغان أن يتجاوز التأييد اللفظي. إن وجد. أثناء الحملة الانتخابية العامة، وكلاهما كانا عاملين رئيسيين في هزيمة فورد. كما لم يُعلّق فورد على تهكم الكونغرس الذي أحبه حقاً واحترمه، والذي أعاقه بقيود لا سابق لها وأعاق كثيراً من جوانب سياسته الخارجية. لم يلتفت فورد إلى أولئك الذين نددوا ببعض سياساته، ولم يصر على إنجازها بنفسه فحسب، ولم يحاول قط أن يلقي اللوم على تقصير موظفيه. وعلى مدى أكثر من عشرين سنة منذ مغادرته للسلطة كان أعضاء حكومته وكبار موظفيه وزوجاتهم ـ وهم تقريباً مئتي شخص يلتقون على العشاء كل حزيران للاحتفال بعملهم سوية، وللتعبير قبل كل شيء عن امتنانهم لما حصلوا عليه من امتياز في خدمة رجل قوي وشريف ولطيف حقاً.

إذ يستطيعون أن يفخروا بلائحة طويلة من الانجازات في السياسة الخارجية. فقد استطاعت إدارة فورد أن تعالج سقوط الهند الصينية بشرف ولياقة، وتجاوزت نزاعين عرقيين شديدين ـ في قبرص ولبنان ـ حائلة دون انتشار أوسع، وفي مجال النزاع العربي ـ الإسرائيلي، حافظت على دور أمريكا الدبلوماسي المركزي، وانتقلت من إزالة بقايا الحرب وآثارها باتخاذ خطوات حاسمة نحو السلم. وفي علاقات الشرق والغرب، اتخذت سياسة القوة في وجه سياسة الكونغرس ضد سلب ميزانية الدفاع ووكالة المخابرات. وقاومت محاولات الكرملين لتوسيع النطاق السوفييتي مع فتح المجال أمام تحسين العلاقات مع الخصم السوفييتي إذا ما عدّل من إيديولوجيته واتبع سياسة خارجية كدولة لا كقضية.

وقّع فورد تحت ضغط شديد، «قانون هيلسنكي النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي» الذي يعتبر من قبل الأجيال رمزاً واضحاً لانتصار الغرب على الشيوعية. وبتأهبه لأزمة الطاقة قام بتعاون لا سابق

لـه بيـن الديمقراطيات الصناعية وجعل منها ما بـات يعرف اليوم بالقمـم الاقتصادية للدول السبع الكبرى.

وحتى هذا اليوم ما يزال هيلموت شميدت، وفاليري جيسكار ديستان، وجيمس كالاهان يقضون عطلة الأسبـوع في «فيل» ـ كولـورادو، كل سنة معاً مع زملائهم الأمريكيين السابقيـن وأخيراً حقق فورد، تحت ضغوط سنة المفاوضات، اختراقاً في تحقيق حكم الأكثرية في روديسيا، ومعاهدة قناة باناما الجديدة ـ جميع هذه الأشياء خلال ثلاثين شهراً في السلطة فقط.

والأهـم مـن ذلك، عندما كانـت العواطف ما تـزال تتدفق تخلص فـورد بسياسة خارجيـة متماسكة مـن مذبحـة فيتنام وفضيحة ووترغيت. وقـام بهذا الإسهام على الرغم من أنـه كان الرئيس الوحيد غير المنتخب، وشعر الكونغرس ووسائل الإعلام بالتحرر من بعض القيود على الإدارة الشخصية.

حقق فورد كل ذلك بدون تكلف مسرحي ومشاهد عاطفية لأنه لم يكن يشبه الزعماء السياسيين الذين يحاولـون أن يُظهروا أنفسهم في العمليات الانتخابية العادية في بلادنا. ربما لم تظهر أهمية القيادة أكثر من هذه الفترة. ولكن نادراً ما كان من الصعب الجمع بين الطموح والأداء. المهمة النهائية للزعيم أن ينقل مجتمعـه من حيـث يكون إلى حيث لم يشهد قط. ولكن هذا يتطلب رغبة فـي الانتقال إلى الطريق العسير مـا بين تجربة الأمة ومصيرهـا. إنه محكوم بأن يبقى وحيداً إلى أن تتوفـر للمجتمع الخبرة في الإمساك بإمكاناتـه. والزعيم الـذي يسير بعيداً في هذا الطريـق على حساب خسارته يمسـك بشعبه وقدرته على صياغـة الأحـداث. كما حدث لورد ويلسون. الزعيم غير الراغب فـي المخاطرة بأعمال فردية يحكم على نفســه وعلـى مجتمعه بالركود. والشاهد هم الزعماء الديمقراطيون فـي فترة ما بين الحربين العالميتين في أوروبا. ولهذا ربما كانت الشجاعة أهم صفة شخصية للزعيم الناجح.

الزعمـاء المعاصـرون يتوقون إلى أن يتصفوا بأنهم أقوياء بـدون أن يدفعوا ثمناً لذلك. إنهم يخافون فطريـاً مـن الوقوف بمفردهم، وينتظرون أن تُمتدح شجاعتهم في صحف المساء. الارتجال بدلاً من عمق التفكير، والتكيف بدلاً من المهارة في التحليل هما مايسيطران على صفاتهم المميزة.

النتيجة التي نسترجعها من «ووترغيت» أنها أعطت الولايات المتحدة زعيماً من قالب مختلف ففي عصر الإعـلام الجماهيري الواسع، حيث تكون المهارات الفعليـة الرفيعة من بين الصفات التي تُعزى إلى الزعماء الوطنيين، فإن تبعية فورد في الكونغرس إلى مدينة صغيرة في أمريكا الوسطى الغربية، تجعل إخلاص المرء يحتـل المـكان الأول أكثر من البراعة. ولما كان فورد لا يتصف بسرعة الإجابـة وارتفاع الصوت فقد كان في نظـر كثيـر من وسائل الإعلام غير ملائم. والحق أن فورد المتخرج مـن «مدرسة بيل للحقوق» كان لديه عقل تحليلي من الطراز الأول. ولما كانت التلفزة تهتم بالمظهر أكثر من الجوهر فإن الإعلام كان يتهمه بالابتعاد عن الشكليات غير الملائمة رغم أن الصحفيين كانوا يعرفون جيداً أن هذه حقيقة تكوينه.

أحيانــاً ينقلـب نقصـ سرعة الخاطر عند فـورد إلى مصدر قـوة. فخلافاً لكثير مـن السياسيين من متوسطـي العمر لم يكن يحـول المشكلات المعقدة إلى شعارات، بل يعمل علـى إدراك كنهها. صحيح أنه لـم يكن مفكراً واسع الإدراك إلا أنه كان عملياً ويُقبل بسرعة على الأفكار التي تطرح حلولاً. وعندما يلتزم بعمل ما فإنه يتابعه بغض النظر عن نتائجه السياسية أو الشعبية. كما فعل بالنسبة إلى «ميثاق هيليسنكي النهائـي للأمن الأوروبـي»، واتفاقية سيناء المرحلية، ومفاوضات بانامـا، والسياسة التي حققت اختراقاً باتجاه حكم الأكثرية في جنوب أفريقية.

وعلى الرغم من احترام فورد للكونغرس فقد كرس نفسه للدفاع عن السلطة التنفيذية. واستخدام حق الاعتراضـ على عدد من قوانين الكونغرس، وجابه الكونغرس فـي قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية، وكمـا أظهـرت إدارته فقد كان فـورد يفتقر إلى الريـاء وأصبحت جزءاً من عملية معالجـة. وبالنسبة إلى الناجين المروعين من المعركة في فترتي فيتنام ووترغيت داخل الحكومة، فهم فورد أن الهدوء والصفاء، كان لهـا تأثـر تهدئة كبير. واستطاع أن يوجـد النمط الخاص به في القيادة فـي الداخل والخارج بسرعة ملحوظة أفستناكم كنا قريبين من الفوضى التي جلبتنا إليها ووترغيت.

فهـم فـورد أنه من أجل أن يحقق هدفه فـي المصالحة الوطنية عليه أن يبـدل أسلوب عصر نيكسون المزاجي بأسلوب أكثر شفافية ويتصف بطابع شخصي أقل في الحكم. القرارات ينبغي أن تظهر. ويتجلى أنها تظهر. من خلال عملية واضحة، وليس من خلال أمر تنفيذي. قرارات فورد المعدة لا تضمن موافقة جوهرية، ولكنها تساعد على اقتلاع المرارة من النزاعات السياسية وتسمح بإيجاد إطار يمكن الاتجاهات الكبرى في سياسة إدارة فورد من أن تستمر في عهد خلفائه.

لمـا كان دستورنـا يمنح سلطات غير عاديـة للرئيس، فلا توجد قواعد مطلقة حـول صياغة السياسة وإدارتها، فهناك مساحة متروكة لرؤية الشخصية التنفيذية الأولى وبنائه الفلسفي. ومع هذا فقد استقيت بعض المبادئ العامة مما لاحظته أو درسته.

أولهـا: إن عمليـة اتخاذ القرار الفعال ينبغي ألا تشغل وقت الرئيسـ في مسائل ثانوية، بل على العكس ينبغـي أن تركز انتباهـه على تلك المسائل التي يستطيع هو وحده أن يقررهـا. مثل هذه المسائل يجب أن توضـع أمـام الرئيسـ، لا أن تترك جانباً على أمـل أن يحلها شخص ما أو تجعل النزاعـات البيروقراطية تتجلى.

وثانيهـا: أن تتـاح للرئيس كل فرصة لكي يتجاوز أزمة حكومية تتخذ فيها قرارات في وقت لا تتوفر فيه المعلومـات الكاملة، وإجراءات العمل لم تتضح بعـد. وإذا كان عليه أن ينتظر طويلاً فإنه سيخسر القدرة علـى صياغـة الأمور. لذا لا ينبغي تحديـد المسائل بشكل صحيح فحسب، بـل أن تعالج مع استمرار وجود فرجة للعمل المبدع.

وثالثها: أن القرارات ينبغي أن ترسم منهجاً معيناً للعمل، وليس نظرية عامة أو قاسماً مشتركاً بيروقراطياً.

ورابعهـا: أن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تتضمن أكبر عدد ممكن من أولئك الملزمين بتنفيذه وهذا مـا يعطيهـم سنداً في التنفيـذ والعرض أمام الجمهور معاً. العمل المنفرد غالبـاً ما يمنح مزايا من حيث السرعـة والتصميـم والمرونة كما أظهرت فتـرة نيكسون الأولى. ولكن باعتبارها ظاهـرة دائمة للسياسة الخارجية، فإنها تعرض التماسك والاستمرارية للخطر[1].

وخامسهـا: أن القرارات يجب أن تعكـس خيارات التفكير السياسي الجيد، أي أنها يجب أن تجيب عن هـذه الأسئلـة: ماذا نحاول أن نحقق، وماذا نحاول أن نمنع ؟ ما هـي النتائج التي نتوقعها من هذا القرار، ومـا هي الخطوات التي تدور في ذهننا للتعامل معها؟ ما هي تكاليف العمل المقترح؟ وهل نحن مستعدون لدفع الثمن وحتى في أية فترة من الوقت؟

وأخيراً: لا بد من وجود إجراء يرصد أن قرارات الرئيس تنفذ بأمانة من الأوجه كافة

لا يتخـذ أي إجراء حتى يعـرف الرئيس أهدافه وحتى تتوافق هذه الأهداف أو الأغراض مع المصلحة الوطنيـة والعالمية، وأن يكون لديه الشجاعـة كي يدافع عن قناعاته أمام المعادين لها وأن يتمتع بالمهارة السياسيـة لحشـد تأييد شعبـي كاف ليدافع عن الموضوع. وهـذا يختلف عن طرح سياسـة خارجية على اقتـراع الآراء، لأن الجمهور لا يغفر لقواده وقوع الكوارث حتـى لو وقعت هذه الكوارث بعد التصويت عليها لصالحه، كما حدث لنيفيل تشامبرلين بعد ميونخ وهو ما يعتبر شاهداً على ذلك.

اتبـع فـورد معظم هذه المبادئ إلى درجـة ملحوظة، لا لأنه قرأ كتب العلـوم السياسية، بل لأنها كانت جـزءاً مـن تكوينه السيكيولوجـي[*]. وهذا ما مكّنه من أن يقـود بلاده بأمان عبر مخاطـر كثيرة في مياه مضطربة، ولماذا كانت رئاسته تمثل ـ وهذا سبب رئيسي ـ فترة تجديد.

الأخلاق والبراغماتية

جـاء جيرالد فورد إلى الرئاسة عندما وصلت سياسة أمريكا الخارجية إلى حدودها. فقد ترأس عند الانهيـار الكامـل للهند الصينية الذي نتج عن قـرارات اتخذت قبل وقت طويل مـن رئاسته. ولكن فيتنام كانـت رمزاً وليست سبباً، للصدمة الوطنية لفترة السبعينيات التي ظهرت نتيجة للفجوة ما بين القناعات التاريخيـة المتعلقة بمهمة أمريكا والتحديـات العملية لبيئة دولية جديدة. لقد كانت الولايات المتحدة في الجزء الأكبر من تاريخها قادرة وقوية بدرجة كافية وبعيدة عن بقية العالم لتثبت الافتراض أنها الوحيدة مـن بين جميع الدول الكبرى في العالم التي كان لديهـا الخيار بالالتزام أو عدم الالتزام بدور دولي، وإذا اخترنا الالتزام فلسوف نكون قادرين على أن نتجاوز، ضمن إطار زمني محدد أي تحد يستدعي تدخلنا.

(*) في المراحل الأخيرة من اتفاقية سالت عام 1976 سقطت الحكومة، ولكن فورد أدرك السبب وخضع للحاجة السياسية الداخلية.

مع تقدم الحرب الباردة، تبيّن أن الفرضيتين خاطئتان إلى حد كبير. فقد وجدنا أنفسنا متورطين في نزاعات في أجزاء من العالم لا يستطيع معظم الأمريكيين تحديد أماكنها على الخريطة إما لأنها مجهولة، وإما لأنها تتطلب جهوداً لا يبدو لها نهاية. بهذا المعنى فإن اضطرابات أواخر الستينيات والسبعينيات أحدثت ثورة، وكانت حرب فيتنام رمزاً لعالم لا يسمح بالتهرب من أجوبة نهائية أو التهرب من حقائقها.

اتخذ شكل هذه الثورة الطابع الكلاسيكي الأمريكي: ليس كبحث لفهم أفضل لظهور عالم جديد، بل كجهد لإرغامه على التلاؤم مع مبادئنا الأساسية أو قوتنا. رفض القيود. كلا قطبي الجدل الداخلي الأمريكي طرح بشكل متزايد ويلسونية جازمة ومقاتلة. إحدى المجموعتين اتهمت الطبيعة الشاملة. كما بدا لها. تعود إلى أن دورنا الدولي أخطأ في فهم المثالية الولسونية. وفي رأيها أن خيبات أملنا يمكن أن تنتهي عن طريق إشاعة الديمقراطية في أرجاء العالم عن طريق الإقناع إن أمكن، أو بالضغط إذا كان ذلك ضرورياً. لقد أخفقنا في فيتنام، كما تقول تلك الفئة، وواجهتنا وتورطنا في مصاعب في أماكن أخرى لأننا اخترنا وسائل لا تتوافق مع قيمنا في دعم زعماء غير قادرين أو غير راغبين في العمل وفق مبادئنا. كانت دعوة للتطهير الأخلاقي ـ بطريقة الانسحاب المؤقت إذا اقتضى الأمر ـ وذلك كمقدمة لخلق عالم جديد يعكس أسلوب أمريكا في الحكم.

أما الانتقاد المعاكس فيرى أن ما يُحبطنا لم تكن النقائص الأخلاقية ولكن عوائقنا الداخلية ضد النشر الكامل لقوتنا من أجل تنفيذ قيمنا الراسخة. كسب الحرب الباردة، والسلام يمكن تحقيقه لا عن طريق الاحتكاك، كما كان يقال ـ وفقاً للسياسة السائدة. بل بالحشد الإيديولوجي والمجابهة المتعمدة.

وبالنتيجة ركز أحد أجنحة الجدل القومي حول السياسة الخارجية على تخفيض الاعتماد على القوة بتخفيض ميزانية الدفاع وفصل كثير من الأدوات ـ مثل وكالات المخابرات - التي كانت تُستخدم في الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه كان التيار المعاكس يحضّ على السياسات التي تُكثّف الحرب الباردة بتشغيل هذه الأجهزة التقليدية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

عندما استلم فورد السلطة وجد نفسه وسط هذه الدوافع المتناقضة وضغوطها الشديدة. كان الكونغرس والإعلام يؤيدان بصورة عامة وجهة نظر الجماعة الليبرالية التي كانت ترى أن السياسة الأمريكية متوجهة بشدة نحو الحرب الباردة، وغير مهتمة على نحو متزايد بحقوق الإنسان وتهمل تنمية البلاد الأخرى. ولكن رد الفعل العام تجاه انهيار فيتنام سار في الاتجاه المعاكس. وكانت فلسفة المحافظين الجدد القائمة على المجابهة العقائدية العنيفة تكتسب أساساً مكيناً. ولم تكن هيمنة وسطوة ريغان إلا رد فعل على ما شعر به الشعب الأمريكي من إذلال في فيتنام.

هذا الجدل الفلسفي المتنكر في تنافس سياسي ساد فترة إدارة فورد بأكملها. ونادراً ما كانت المشكلات الحقيقية تلك التي تحتل عناوين الصحف، بل هي ناجحة عن الآراء المتعارضة حول طبيعة السياسة الخارجية

الأمريكيـة. واستناداً إلى علاقتنـا المتحسنة مع حلفائنا، والدبلوماسية الثلاثية مـع موسكو وبيجينغ حيث كان لنـا مركز الريادة، وإدارتنا لدبلوماسية الشرق الأوسط، وإضعافنـا لراديكالية العالم الثالث، نظن أننا أظهرنا سياسة خارجية حكيمة تجمع ما بين الانسجام مع المثل الأخلاقية والقوة بدلاً من المخاطرة بكل شيء، وملاحقة هذا أو ذاك. ونعتقد أننا أبدينا سياسة خارجية حكيمة. كانت سياستنا في تحقيق التوازن قد سارت على عكس منهج ويلسون في مهمة أمريكا، فنحن أكدنا على التدرج أما منتقدونا فقد أكدوا على الإنجاز المُلح.

صعوبـة تحقيق الشعور بالتناسب قـد تعاظم أثناء فترة رئاسة فورد لأن مجتمـع المثقفين الذي يُزود الآفـاق والتوازن، كان هو نفسه يمر بعملية تحول نحو مجموعة مصالح سياسية أخرى عندما بدأت حياتي الأكاديميـة فـي بداية الخمسينيات، لم يكن أساتذة الجامعة ينظرون إلـى أنفسهم كمشاركين في العملية السياسيـة. من أجل أن يكون لهم تأثير فـي السياسة، فكان لا بد أن يطرحوا وجهة نظر بعيدة أو متوسطة المدى. هذا كان مساعداً جداً لصانعي السياسة الذين يشعرون بخطر ما هو مُلح على حساب ما هو مهم وإلى النفعي على المدى الطويل.

غيّرت رئاسة جون ف. كينيدي كل ذلك. إذ لم يحصل من قبل أن دخل هذا العدد الكبير من المفكرين في عالم الرئاسة، مما رفع بصورة آلية التوقعات في أذهان أولئك الذين لم يكونوا يتوقعون أن يكونوا من صانعي السياسة من قبل. (لقد جلب البرنامج الجديد the new Deal قلة من المفكرين بصفة مستشارين ولكن ليس بصفة صانعي سياسة كما حدث في عهد كينيدي). وكان لهذا فائدة. فإذا كانت قد قلصت من آفاق المفكرين إلا أنها دفعتهم نحو التركيز على ما هو مُلح وملموس. كما أنها دفعت أولئك الذين يعملون في المكاتب إلى نوع من الغيرة المحفوفة بالغيبة من خريجي الكليات.

الصدمـة وخيبة الأمـل اللتان أعقبتا اغتيال كينيـدي قد صاحبهما شعور بخيبـة الأمل نتيجة الشعور بالذنـب حيـال حرب فيتنام. عنصـر التوجه نحو السياسة لـدى مجتمع الأكاديميين انقسـم إلى قسمين متحاربيـن: الطامعون في العمل المكتبي في واشنطن والذيـن عادة يُصنفون بالمرشحين السياسيين، أو يصبحـون كتاباً سياسيين. أو المتطرفين الدائمين الذين يبحثون في الشؤون الفلسفية. وهؤلاء مرشحون أيضـاً للعمـل فـي المكاتب إذا سـادت وجهات نظرهم، كمـا حدث جزئياً فـي عهد إدارة كلينتـون. وكلتا المجموعتين تخلت عن الدور التاريخي والفكري في دفاعهما عن النضال السياسي.

لقـد استغرق منـي وقتاً طويلاً أن أفهـم مدى عمق هذا الذي وصـل إليه الانشقاق. ففـي بداية إدارة نيكسون. أرى الآن كم كنت ساذجاً بشكل لا يصدق عندما اعتقدت أن الانقسام حول فيتنام يمكن تجاوزه إذا مـا أظهـرت الإدارة الجديدة رغبـة صادقة في إنهاء حـرب فيتنام وفق شروط مُشرّفـة. وسرعان ما اكتشفـت أن الجـدل الحقيقي لا يدور حـول السؤال العملي حول الشروط المعقولـة لإنهاء الحرب بل حول تحديد معنى الكرامة الوطنية.

وعلى نحو مشابه، خلال فترة حكم فورد وريغان عزوت انتقاد المحافظين ولا سيما المحافظين الجدد إلى سوء الفهم. لأنني كنت أشاركهم في عدم ثقتهم بالشيوعية وتصميمهم الظاهري على الحيلولة دون تحقيق أهدافها. واعتقدت لفترة من الزمن أنهم تحققوا أن هدفنا ليس استرضاء الاتحاد السوفييتي بل تحطيم مناورته، ولذا علينا أن نجمع القوى من أجل قضية مشتركة. ولكن لم يكن ثمة سوء فهم. فانتقادات المحافظين الجدد أرادت أن تسود باسم الأيديولوجيا، وليس باسم التكتيك الفائق. والحق أنهم لم يروا وسيلة أخرى للولايات المتحدة كي تسود.

ومن دواعي السخرية أنني أيدت بعض أهداف كلا جانبي الخلاف. إذ وافقت على رغبة الليبراليين في إنهاء حرب فيتنام، ولكنني أصبحت أكثر قناعة بأن الاتجاه الوحيد الجانب لقناعتهم ساق الولايات المتحدة إلى اتجاهات لا تتوافق مع كرامتنا. شاركت تقريباً في جميع الأهداف البعيدة للمحافظين. ولكنني أظن أنهم لم يقدروا بشكل صحيح الظروف التي ينبغي أن تنفذ فيها هذه الأهداف.

أما بالنسبة إلى فيتنام فقد أصبحت مقتنعاً في زيارة قمت بها عام 1965 أن الحرب لا يمكن أن نكسبها بالأساليب التي التزمنا بها، وأنه لا بد من إيجاد مخرج مشرف. ولكن الاحتجاج - الرديكالي، الذي أصبح فيما بعد موقفاً ليبرالياً، هاجم بعنف تورط أمريكا كنتيجة حتمية للقدرة المستترة لمجتمعنا على العنف والامبريالية، وتحديده للشرف أصبح نتيجة مهينة وضعت نهاية لهذه النزاعات البغيضة مرة وإلى الأبد.

كانت هذه المسألة الحقيقية بيني وبين كثير من المجتمع الأكاديمي في ذلك الحين. لما كنت قد وجدت ملجأ من الظلم النازي في الولايات المتحدة، فقد عانيت شخصياً ما تعنيه أمتنا بالنسبة إلى بقية العالم، لاسيما بالنسبة للمظلومين والبؤساء. لهذا كنت أنظر إلى تجربة فيتنام كنتيجة لمثالية أمريكية، في حماستها للإصلاح العالمي، قد أقيمت في مناطق حيث العلاقة بين الغايات والوسائل قد ضاعت[2]. الراديكاليون كانوا يحتجون ضد العيوب المزعومة لأمريكا ويفسرونها كرموز للهيمنة البدائية. رأيت في الخلاصة المشرفة لفيتنام تحدياً يمكن أن تتعلم بلادنا منه تعقيدات عالم رغبتنا في السلام فيه محدودة بالتزامنا بشرف الأمة. ولكن الليبراليين لم يستوعبوا هذه المعادلة. إذ كان الطريق الواحد بالنسبة لهم للتحرير، أي إقامة بسلام بأية شروط إذا لزم الأمر، هو التخلي عن كل شيء قاتلنا من أجله. لم يكن الجدل حول السياسة بل حول جدارة أمريكا في إدارة أية سياسة خارجية على الإطلاق.

مع ظهور تحدي المحافظين الجدد انعكست الأدوار، فسياستنا تجاه راديكاليي الاحتجاج على فيتنام كانت قاسية جداً، في حين كانت معتدلة جداً بالنسبة للمحافظين ولا سيما المحافظين الجدد. لقد أصروا على اقتراحين: التحديات للسلام جاء على نحو ثابت من الحكومات غير الديمقراطية، ولهذا فإن على الولايات المتحدة الالتزام بجعل عملية الديمقراطية تتقدم في جميع البلدان في وقت واحد وباستخدام

العقوبات على الأقل، وأن سلاح حقوق الإنسان هـو السلاح الأكثر فعالية الذي نستطيع بواسطته الإطاحة بخصومنا الشيوعيين وهزيمتهم.

وافقت على الهدف ولكنني اعتبرت النتائج شديدة التبسيط. فمن الغرب لا تنشأ الديمقراطية عن قرار فردي بل عن تطور يستمر قروناً على الأغلب. المزايا المنفردة للنهضة الجماعية الغربية بدأت مع الكنيسة الكاثوليكية، التي في حين كانت ديمقراطية بالكاد في تنظيمها الداخلي فقد أوجدت الأساس لها بالإصرار على حكمها المتميز، وتحديد النظام الأخلاقي كمثل أعظم لتلك الدولة.

هـذا التقسيم للسلطة بين الله وبين القيصر ارتقى في الخطوة الأولى نحو التعددية السياسية والحد من سلطة الدولة. وبعد قرون ترسخت التعددية عندما هزم الإصلاح «الكنيسة العالمية» بالتأكيد على دور الوجدان الفردي. هذه الاتجاهات تسارعت بثورة «التنوير»، التي أكدت على سيطرة العقل، في «عصر الاكتشافات» الذي وسّع الآفاق الفكرية، وبالرأسمالية التي كافأت الاستقلالية الفردية والمبادرة ووسعت الطبقة المتوسطة.

لم تُحدث أية ثقافة أخرى ثورة مشابهة. في المجتمعات الإسلامية الفرق بين الجامع والدولة معقد لأن آيات القرآن بالنسبة للمؤمنين الحقيقيين يجب أن تُنفذ في كل جانب حتى جوانب الحياة العلمانية. ومن المحتمل أن تؤدي العلمنة إلى توترات مع الدين. في معظم المجتمعات الكونفوشيوسية لا الدين ولا الجماعات غير الحكومية لديها التنظيم، والاستقلال الذاتي أو العقيدة التي تشجع على ظهور مركز بديل للسلطة السياسية.

لهـذه الأسباب كنت قلقاً إزاء تحويل المبادئ الدستورية التي استغرقت قروناً حتى تظهر في الغرب الهدف المتفوق للسياسة الخارجية الأمريكية، الذي يحقق بضغوط مكشوفة بغض النظر عن التاريخ والظروف الاجتماعية للمجتمعات الأخرى. ولا شك أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لا يمكن التغاضي عنها مع مراحل تطور التاريخ. ومن أجل أن تكون الولايات المتحدة صادقة مع نفسها عليها واجب الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية

الناشطون يعرضون خدمة بدعوتنا إلى المبادئ الأولى. ولكن صانعي السياسة يحتاجون إلى أن يُظهروا بعض التواضع في تفسير هذه الدعوات في الأعمال اليومية. في أكثر البلدان تظهر الديمقراطية الجماعية بالتدريج فحسب، وتُلزمنا في الوقت نفسه على التعامل مع حكومات بعيدة عن قواعدنا بشأن حقوق الإنسان نظراً لوجود مصالح مهمة أخرى. وإذا عاملنا جميع هذه القضايا على أنها لا تحل إلا بالإطاحة بالحكومة المسيئة ـ أو باستسلامها للضغوط الأمريكية ـــ فإننا سنحول كل مشكلة إلى صراع حياة أو موت، إذ ينبغي أن تترك سياستنا الخارجية فسحة للتأثير في ممارسات المجتمعات الأخرى بدون أن نبدو وكأننا نحاول أن ننسفها.

كثير من الألم في السياسة الخارجية ينجم عن الحاجة إلى وضع الأولويات بين الضروريات المتنافسة أو المتصارعـة أحيانـاً. وهـذا يتطلب الربط ما بيـن المثالية الأمريكيـة والحاجـات البراغماتية للوضع المطروح. ورفض القبول بهذه المثالية يميل إلى دمج السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كمجموعتين متنافستيـن تسعيـان إلى فرض آرائهمـا بشأن العدالة من أجـل المصالح الشخصية لهمـا. المبالغة في التبسيـط يغري الولايات المتحدة بتوسع مبالغ فيـه وتنازل، في السعي إلى فرض آرائها بشأن بنى داخلية مناسبة عن طريق العقوبات والضغط أو غيرها للاستشهاد بقصور شركاء معينين كمبرر للانعزالية.

الصـراع الفلسفي الذي شقّ الولايات المتحدة أثناء خدمتي الحكومية كان من الممكن تجاوزه بقيادة رئاسية أخلاقية قوية من نوع قيادة فرانكلين ديلانو روزفيلت الذي قاد دولته المعزولة إلى الحرب العالمية الثانية. ولكن الرئيسين اللذين عملت في خدمتهما لم يلعبا هذا الدور. فريتشارد نيكسون كان لديه خبرة فـي الشـؤون الدولية وله سجل فيها. غالباً مـا كان يُلقي خطباً عميقة، ولكن كمـا سبق لي أن شرحت كان يرتـاح فـي المناورة أكثـر من إقنـاع منتقديه. أما جيرالـد فورد الذي جـاء إلى السلطة عـن غير طريق الانتخـاب، فلم يكن لديه الخبرة ولا الخلفية لإدارة جـدال عقلاني ـ ومع هذا كنت أعتقد أنه كان يستحق ولايـة ثانيـة، فجمعه ما بين الاستقامة، وسعة الإدراك، والشجاعة هـي صفات كانت تمكنه من إعادة بناء الإجماع الضروري.

كمـا هـو معـروف بعد أن بـدأت فضيحـة ووترغيت، وجـدت نفسي أحمـل دور الرئيـس الرئيسي في التعامـل مـع السياسة الخارجية.فقد كانت مهمـة وليست وظيفة وزير للخارجية. كانـت مهاراتي التحليل الاستراتيجـي والدبلوماسيـة، وليس المهمة الأساسية السياسية لحشد الدوائـر الانتخابية الشعبية لفترة طويلة، والسياسة الخارجية المعقدة.

المثاليـة الأمريكية، هي السبب الأساسي للجدل القومي لـدى كلا الجانبين في النقاش، وهي بالطبع أمـارة القـوة الأمريكية ـ التعبير عن الإيمـان بأن مجتمعنا قادر دوماً على تجديـد نفسه، وتجاوز التاريخ وإعـادة تشكيـل الواقع. ولكن علينا أن نحذر أن الثـورة ضد مفهوم القيود لن يصبـح السمة الدائمة للرد الأمريكـي على السياسة الدولية. ذلك أن الاعتراف ببعضـ العوائق هو صفة مميزة ولعله ثمن النضج في المجتمعـات كمـا في الأفراد. إن اختبـار مجتمع ما ليس رفضاً له ولكنه الفهم العـام لعواطفه وانفعالاته. ولذلـك فإن المجتمعات المعتدلة ورجال الدولة المعتدلين يقصرون أنفسهم على ما يمكن الحصول عليه بسهولة. أما المجتمعات العظيمة ورجال الدول العظام فيسعون إلى ما هو أبعد من إمكاناتهم. ولكن رفض أية قيود يؤدي إلى إنهاك أو كارثة.

كانـت فيتنـام فكرة تعلمنا تلـك الحدود. بشكل جيد جـداً حسب تقديري. ومن دواعـي السخرية، أن المعالجـة التي بدأها فورد وتوجها ريغـان كانت غير عادية للغاية كمحاولة لإغراق الولايات المتحدة ثانية

في حماسة مشابهة لحماسة ويلسون تهدد من جديد في توريطنا في كل اضطراب في العالم باسم المهمة العالميــة، والمُبــرَّرة هذه المرة بأننــا القوة العظمى الوحيــدة. ولما كنا هزمنا خصومنــا العقائديين في الحــرب الباردة، بدا كثيرون توافين إلى إدارة السياسة الخارجية كحملة دائمة من أجل نتائج كارثية ضد جميع الأنظمة التي تسيء إلى حساسياتنا. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة ستظل القوة الرئيسية للحرية والتقــدم، فعليها أن تعالج مهمتها ذات الطابع الروحي بمفهوم المصلحة الوطنية، وتعتمد على رأسها كما على قلبها في تحديد واجباتها أمام العالم.

محاولــة إضعــاف السياسة الخارجيــة إلى صيغة واحــدة تعاكس حقيقة العالــم المعاصر. في علاقة أمريــكا بأوروبا وأمريكا اللاتينية. وهي منطق تزدهر فيها المؤسسات الديمقراطية، والحروب بين الدول الكبيرة لا يمكن التفكير فيها. لا بد أن تسيطر مبادئ ويلسون. ولكن في آسيا تنظر الدول بعضها إلى بعض نظــرة خصومة استراتيجيــة ومن المستحيل فهــم السياسة هناك بدون فهم مبادئ التــوازن. وفي بلدان أخرى مثلاً، ذات الأصولية الإسلامية. تحكم مشاعر أساسية أكثر ثورية.

الدرس الحاســم الذي تعلمته في خدمتي لــدى الحكومة هو الحاجة إلى فهــم الدوافع المختلفة التي تضر بالتوازن. فهذه أكبر مهمة أمام أمتنا.

التغيير هو قانون الحياة، وهذا ما يعرفه أي طالب يدرس التاريخ. وأية محاولة لاحتوائه تحدث انفجاراً فــي مسيرتــه، وكلما كان صلباً في اتصاله بالوضع الراهن، كانــت النتيجة النهائية أكثر عنفاً. ولكن ومن دروس التاريخ أيضاً أنه كلما كان مفاجئاً، كانت الحاجات أكبر لوجود العنف. وسعيد هو المجتمع أو النظام الدولــي الــذي يمكن أن ينشأ ويتطور بدون عنف ـ على الأقل من دون عنف شديد ـ وبدون نمو متوقف. في مثــل هذه الظروف تحــل الالتزامات المتبادلة محل القوة ويتحقق التقدم بالإجمــاع. والولايات المتحدة ـ باستثناء واحد هو الحرب الأهلية ـ قد وجدت نفسها في مثل هذا الوضع. وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الدولية التي لم تشهد لفترات طويلة حرباً كبيرة.

ولكــن كلمــا كان الاضطراب مفاجئاً يقــل الاعتماد على الإجماع. فالقوة ينبغــي أن تحل محل الشعور بالالتــزام. النصر يتحقــق بالاستمرارية، والخصومات يجب أن تُستأصــل لا أن تستمر. والرموز الكبيرة علــى هذا الموقف هي الفاتح والنبي. الفاتح لا يخفي قصده، فمهمته هي فرض إدارته، حتى لو استمرت فتوحاتــه عليــه آجــلاً أم عاجلاً أن يحــول السيطرة إلــى شعور بالالتــزام. هكذا تحقــق الإمبراطوريات شرعيتهــا. ودور النبي أكثر براعة. فرغم أنه قضية قائمة على قيم مفترضة، فإن قيمه لهذا السبب أكثر شيوعاً واستمراراً. الاستقامة مصدر التعصب وعدم الاحتمال. رمز هذه المرحلة هو المسؤول الذي يقتل الملاييــن بدون حب أو كره سعيــاً وراء الواجب المجرد. ولهذا السبب أوجــد الصليبيون الخراب والآلام بوصفهم فاتحين.

الفظائـع الجماعية للقرن العشرين ينبغي أن تبين لنـا هشاشة القيود التي تجسد الحضارة. والخبرة الداخليـة والسلميـة والمستقرة للولايـات المتحدة تعز قدرتنا علـى فهم هشاشة المجتمعـات الأخرى أو الأنظمـة الدوليـة. وبفضل تاريخنا وبيئتنا المباركـة، كنا نحاول أن ننظر إلى قوتنـا كإدارة لشؤون العالم واستخدامهـا لفرض خياراتنـا. مثل هذا الموقـف قد ينظر إليه مـن قبل العالم على أنـه موقف هيمنة، وبالتالـي يُواجه بالمعارضة. الاعتماد الشديد على قيمنـا والاعتماد الشديد على قوتنا قد يطيحان بالقيم التي تدير سياستنا.

لهـذا السبـب كنت أجـد صعوبة تجاه السياسـات الخارجية التـي تصوغها الإيديولوجيـات، ذلك أن الإيديولوجيـات تميل إلـى قيادة المجتمعـات كأنظمة دولية تفـوق طاقاتها. والانقســام الثنائي المزعوم للبراغماتية والأخلاق يبدو لي خياراً مضللاً. فالبراغماتية بدون عنصر أخلاقي تقود إلى فعالية فوضوية، أو وحشية، أو ركود. والإيمان الأخلاقي غير المقترن بإحساس من الواقعية يؤدي إلى الاستقامة الجامدة، والتعصـب وزوال جميـع القيود والتحفظات. ينبغي أن نكون براغماتيين دوماً فيما يتعلق بأمننا القومي. لا نستطيـع التخلي عن الأمن القومي أبداً من أجـل الفضيلة. ولكن خلف أعماق هذه السياسة، يكون تحدينا أن نتقدم بمبادئنا بطريقة لا تعزلنا على المدى البعيد.

لا بـد أن يكتشف كل جيل ذلـك الإحساس من الانسجام بنفسه. وفي هـذا المجال فإن الجيل الحالي والأجيال التي تخلفه يواجه تحدياً خاصاً. لأننا لا نعيش في حقبة استثنائية فقط من المرونة في العلاقات الدوليـة، بـل نعيش أيضاً في فترة توازن عميق حول كيفية نظر الشعـوب والزعماء إلى العالم حولهم. لأن هذا التبدل الفكري في مشهده وتأثيره النهائي يمكن أن يُقارن أو يفوق نتائج اختراع الصحافة المطبوعة منذ خمسة قرون.

قبل الطباعة كانت المعرفة تقوم بالدرجة الأولى على الذاكرة. فمن أجل إنشاء أية معرفة متكاملة كان مـن الضروري التركيز على نصوص يمكن أن يوافق عليها أي واحـد ـ لاسيما النصوص الدينية والأشعار الملحمية. لذلك كانت فترة القرون الوسطى عصراً دينياً بالدرجة الأولى.

أوسعـت الصحافة المطبوعة مدى المعرفـة المتوفرة إلى درجة كبيرة. والإنســان الذي كان مقتصر المعرفة على الدين والشعر وجد أن معرفته باتت تشمل العالم العلماني. لذا فإن العلم اكتشف مجالات لا يمكن تخيلها، حتى إن شرعية السياسة باتت تعتمد على نحو متزايد على المعايير العلمانية، ومبادئ العقل أكثر من الحق المقدس. لقد اتسع عالم المعرفة بشكل استثنائي.

بالإضافـة إلـى ذلك، المعرفة من الكتب كان لهـا حدودها. فالقراءة صعبة نسبيـاً ومستهلكة للوقت، ولتسهيل المهمة فإن الأسلوب مهم، ويزيد من استيعاب الظواهر العلمية والجمالية. ولما كان من المستحيل لقراءة جميع الكتب في موضوع معين، فضلاً عن جميع الكتب، أو تنظيم كل شيء قرأه بسهولة، بات التعلم

مـن الكتـب استثنائياً في التفكير المتعلق بالمفاهيم ـ القدرة علـى استيعاب المعلومات والأحداث القابلة للمقارنـة وإسقاطها على المستقبل. بهذه الطريقة، فإن الحالة السائدة لتقنية تمنح الأولوية لتعليم يعتمد على المنظور(*) في السياسة والسياسة الخارجية عن طريق الحس التاريخي.

لقد حل الحاسوب (الكمبيوتر) المشكلة إلى حد كبير، في الحصول على المعلومات والمحافظة عليها واسترجاعها. ويمكن خزن المعلومات بطريقة غير محدودة وسهلة وبالضغط على زر تسترجعها، ولاحاجة لتخزينها في ذاكرة المرء أو بذل جهد كبير لجمعها وتخزينها. لذا فإن الدماغ يمكن أن يُدرّب لأداء أغراض أخـرى. يستطيع الحاسـوب أن يوفر مقداراً من المعلومات لا يمكن الحصـول عليها في عصر من الكتب. وهو يرتبها بشكل فعال. ومن يُشغل الحاسوب يلقى مقداراً هائلاً من الوقائع تحت تصرفه على الفور. وفي التعامل مع قرار منفصل مع سياقه، يوفر الحاسوب أدوات لا يمكن تخيلها حتى من عقد مضى.

ولكنـه يُقلص المنظور أيضاً. لأن المعلومـات شديدة الوفرة، والاتصالات مستمـرة دوماً، ثمة نقص فـي التدريـب على أهميتـه. صانعو السياسـة يغريهم دوماً الانتظار كـي تنشب قضية قبـل التعامل معها، والمنـاورات تحل محل الانعكاس كأداة سياسية رئيسية. ولكن أزمات السياسة الخارجية ليست فقط ـ بل لعلها بالدرجة الأولى ـ النتيجة الثانوية أو غير المتوقعة لأحداث معاصرة ـ أو بالأحرى هي النتاج النهائي لعمليـة تاريخية تصيغهـا. لا يتم اتخاذ القرار المعاصـر من خلال الوقائع المعاصـرة فقط بل بالصدى النوري الذي يتفوق على وجهة النظر الأخرى.

مهمـا اختلـف رجال الدولـة في التاريخ، فـإن لديهم إدراك للماضـي ورؤية للمستقبـل. ورجل الدولة المعاصـر تغريـه التكتيكات على الـدوام. والمفارقة أن السيطرة على الحقائق يمكـن أن تقود إلى خسارة فهـم موضوع المسألة، والسيطرة عليها حقـاً. يُخشى أن تتحول السياسة الخارجيـة إلى فروع للسياسات الداخلية بدلاً من التجربة المثيرة في صياغة المستقبل.

مشكلـة معظم الفترات السابقـة أن أغراضها كانت تسبق المعرفة. تحدي فترتنا هو العكس: المعرفة تسبق الأهداف بكثير. ولهذا فإن مهمة الولايات المتحدة ليست فقط أن تجمع ما بين قوتها وأخلاقها، بل أن تمزج ما بين إيمانها وحكمتها.

ملاحظة شخصية

بصفتي صانع سياسة أشعر بضرورة أن أساعد في تحديد العلاقة ما بين السياسة الخارجية الأمريكية البراغماتيـة والأخلاقية. وكما هو من المحتـوم في الأوقات المضطربة، فإن هذه الأحكام تكون متناقضة غالباً. وقد أكد بعض المعلقين أن تأكيدي على أن بعض التناسب في السياسة الخارجية ينشأ عن تفضيل

(*) مظهر الموضوع كما يبدو للعقل من زاوية معينة، أو القدرة على رؤية الأشياء وفقاً لعلاقاتها الصحيحة أو أهميتها النسبية - المترجم.

النظام على العدالة، الذي يعزونه إلى ألمانيا النازية، ولكن ألمانيا في طليعة شبابي كان لديها حجم كبير من النظام، وقليل جداً من العدالة. إنها لم تكن المكان الذي يوحي بتكريس النظام بالمعنى المجرد.

علـى الرغـم من الانعزال، وعدم الشرعيـة، والهجرة فإن آرائي في طفولتي قـد صاغتها عائلتي أكثر ممـا صاغتها السياسة بالمعنى المجـرد. وفي استعادة للماضي، أجد والديّ قـد لخصا جانبي التصرف الإنسانـي، العملـي والأخلاقي. إذ كانت أمي عمليـة وحيوية وشجاعة تهتم بالضروريـات. أما والدي كان عميق التفكير، حساساً، ونبيلاً. يُجسد دائرة العائلة الأخلاقية.

فـي عـام 1946 عندما كنـت أخدم في الجيش الأمريكي في أوروبـا. دخل والدي إلـى المستشفى في نيويـورك لإجـراء عملية لا يرجى منها شفـاء. فترك رسالة إلى أخي، والتر (الـذي كان يخدم آنذاك في الجيش الأمريكي) ولي. كانت الإشارة الوحيدة لوالدنا إلى أبنائه الحافلة بالدلالة. قد يحكم الآخرون على مدى التزامي بوصاياه الأخلاقية. وأنا أسجل رسالته هنا لأنها تسمح بإيضاح فضل البلد الذي آوى أسرتي حيث العالم الذي فيه يجد لضعيف الأمن والحرية.

بعـد بعض الملاحظات الشخصية يمكن قراءة الرسالة (المكتوبة بالإنكليزية) كما يلي: جدك فالك، ذلك الرجل الرائع والأمين، اعتاد أن يقول: Der Mensch Mupseine Schuldigkeit tun (على الإنسان أن ينفذ دائماً التزاماته). هذه الكلمات البسيطة ينبغي أن تكون مبدأ في حياتك. قم بواجبك دوماً نحو أمك بالدرجة الأولى، ونحو أقاربك، والجماعة اليهودية، ونحو هذا البلد العظيم ونحو نفسك.

أعـرف الظـروف المختلفة في هذه البـلاد التي أعطت إنسانـاً في عمري القليل مـن الأمل في حياة مستقبليـة بحيـث أكون مرشداً لك كما كنت فـي الأوقات الطبيعية. ولكنني أجعـل كل قراراتي الشخصية مرتبطة بمستقبلك.

في جميع أوقات الحرب العصيبة كنت على ثقة أن الله سيحميك. وأنا ممتن له لأنه كان معك وإني على ثقـة أنك ستسير فـي الطريق القويم. أنا فخور بك وعلى قناعة أن حياتك فـي المستقبل ستؤكد اعتدادي بك.

ضـع فـي ذهنك دوماً أننـا تلقينا كل الرضـى بسبب ما فعلنـاه للآخرين. حاول دومـاً أن تكون طيباً، ومؤمناً، ومساعداً للآخرين، ورجلاً يُعتمد عليه، وغير أناني.

أود أن أراك تكبـر وأكون شاهداً على نجاحك وسعادتك. بارك الله فيك. استعاد والدي صحته وعاش حتى عام 1982 حيث عايش جميع الأحداث الواردة في هذه المذكرات.



الحواشي

1 - فورد وليس لنكولن:

(1) هنري كيسنجر، سنوات الجيشان (بوسطن، ليتل، براون، 1982) ص1193 - 1214.

(2) جيرالد فورد «وقت للشفاء» (نيويورك، هاربرورو ورابطة الريدر دايجست 1979، ص21).

(3) أنطوني دوبرينين يزعم في مذكراته (قيد الثقة: سفير موسكو لدى ستة رؤساء في الحرب الباردة (نيويورك: كتب التايمز 1950) أنني أخذته لرؤية الرئيس الجديد خلال ساعات من مباشرته، وربما كان سيتم ذلك لو كان هو في المدينة، لكن صدق أن دوبرينين كان في الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين يقضي عطلته.

(4) سنوات الجيشان ص 1211، ريتشارد نيكسون، ملاحظات حول الرحيل من البيت الأبيض، 9 آب، 1974، لدى ريتشارد نيكسون أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة، 1974، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص 30-630.

(5) جيرالد فورد، ملاحظات حول أداء اليمين الرئاسية، 9 آب، 1974، لدى جيرالد فورد، أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة 1974، واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 75، ص2.

(6) ريتشارد ريفير: أنا أسف، سيدي الرئيس، التراث الأمريكي، كانون الأول 1966، ص55-22.

(7) انظر هنري كيسنجر: الدبلوماسية (نيويورك: سيمون وشستر، 1994) الفصول 25، 26، 27.

(8) فورد وقت للشفاء.

2 - الرجل والتنظيم:

(1) هنري كيسنجر «سنوات البيت الأبيض» (بوسطن، ليتل، براون، 1979)، ص1086.

(2) المصدر نفسه، ص 1476.

(3) انظر أيضاً المصدر نفسه، ص303-288.

(4) ريتشارد نيكسون ست أزمات (نيويورك، وبلدي، 1962).

(5) هـ. ر. هالدمان، مفكرة هالدمان: داخل البيت الأبيض أيام نيكسون، نيويورك، أبناء بوتنام، 1994م.

(6) إن يكن على بعض الصحافيين أن يصدقوا، فإن نيكسون لم يكن مخطئاً فيما كان يتعلق بالسوابق التي كان يحذو حذوها، انظر مثلاً فيكتور لاسكي هي لم تبدأ بووترغيت، (نيويورك: منشورات ديال، 1977) وسيمورهارش، الجانب القاتم من الحرباء، (بوسطن، ليتل، براون، 1977).

(7) 14 آذار 1972م.

مذكرة إلى د. كيسنجر

من: هـ.ر هالدمان

كنت أحسب أنه قد يكون مفيداً أن أحاول إيجاز بعض النقاط التي ناقشناها في الأسابيع الأخيرة والتي لا تزال بحاجة إلى تأكيد بخصوص رحلة الصين، لأنها حتى الآن لم تخرج بأية طريقة واضحة إلى العلن.

أمـا تغطيـة التلفاز للرحلة ذاتهـا فقد رسخ أساسـاً لكرامة الرئيس وكذلـك السلوك الذي يدير بـه الجزء العام من الأنشطة. وهو ما سيكون ذا قيمة كبيرة على المدى الطويل.

مـن جهـة أخرى، ما يزال هناك قدر كبير من الغموض حول الكيفية التـي تصرف بها الرئيس، شو إن لاي، وماوتسي تونغ في اجتماعاتهم الخاصة، وعلى الأخص كيف تناول الرئيس مقاربة هذه الاجتماعات وإدارتها.

لقـد نوقش البيان نفسه حتى الآن بقدر كبير من الإطالة إلى حد أن المرء العـادي تعب ـ ولا شك ـ من الاستماع إلى أي شـيء يتعلـق به. لدى كتاب الخلفيـات وبالتأكيد في المعامـلات التلفازية التي تجريها، سيكـون النمط - الخلفي للمعلومـات أكثـر إثارة بكثير للمشاهد مما ستكون عليه التفاصيـل الأساسية للمضمون. كما يبدو لي أن بعض النقاط التي تكلمنا عن أنه من المستحسن التأكيد عليها هي التالية:

1 - ريتشارد نيكسون يذهب إلى اجتماعات من هذا النوع وهو على استعداد أفضل من أي واحد آخر استلم مكتب الرئاسة. إنه يفعل ذلك بأخذ المواد التلخيصية الكثيرة التي يقدمها له مكتب الأمن القومي ووزارة الخارجية. ثم يقرأها كلها، إضافـة إلـى قراءة قدر كبير من المـواد الأخرى، ومن ثم يتحدث مـع عدد كبير من الناس حـول الجوانب المختلفة للتلخيصات التي يهتم بها على نحو خاص.

2 - بعدئـذ يجلس، وبـكل تفصيل مؤلم، ليكوّن رأيـه بالنسبة إلى ما سيكون عليه نهجه. وهـو لا يحفظ خطبه.. إلخ. هو لا يتبـع النمـط الذي يمكن التكهن به ونتيجة لذلك، يكون قادراً على تناول أية مسألة تظهر في حينها دون أن يتجمد في موقف لا يمكن الدفاع عنه. هي ذي، طبعاً المميزة الهائلة التي يتميز بها في الاجتماعات كلها، لكن بصورة خاصة في اجتماعات القمة التي تضم زعماء بارعين مثل شو إن لاي.

3 - يتمتع ريتشارد نيكسون بميزة هائلة أيضاً هي معرفته الاستثنائية بمشكلات العالم تلك التي حصل عليها خلال ثماني سنـوات قضاهـا نائباً للرئيس، إضافـة إلى السنوات الثلاث التي استلم فيها منصـب الرئيس. أي بعبارة أخرى، لقد قضى الوقت وهو على تماس بقضايا السياسة الخارجية أكثر من أي زعيم عالمي آخر. وقد كانت له محادثات موسعة مـع زعماء عصرنا الكبار ـــ ديغول، وديغاسبري، أديناور، وخروتشوف، ونهرو، ويوشيدا، وسوكارنو، وتشرشل ـ بغض النظر عن حزمة الزعماء الحاليين في كل من البلدان الصغيرة والكبيرة الذين قابلهم بوصفه رئيساً.

4 - الملامة الهامة لأسلوبه هي أنه يعامل كل القادة سواء أكانوا من بلدان صغيرة أم كبيرة على قدم المساواة من الاحترام والإكرام.

5 - وبقدر ما يتعلق بالأمر بالتكتيك، فإنه لا يتزحزح قيد أنملة عن المبدأ. والحقيقة، أنه ربما يكون أكثر تصلباً مما يريد كثيرون من مستشاريه أن يكون.

6 - هـو لا يـراوغ أبداً حول نقاط النقاش، بل يركز على الهدف الرئيسي وباستمرار يجد الطريقة لإعادة مسار النقاش إلى ذلك الهدف، أكثر مما ينحرف إلى نقاشات بيزنطية لا تأثير لها في إنجاز هدفنا الرئيسي.

7 - يتصـف بصفـات عظيمة هي الذكاء والدعابة - وهو غيـر مشاكس أبداً ـ لكنه صارم جـداً. ولقد طور خاصية التكلم بهدوء بالغ حين يتناول نقاطه الأقوى ـ وهي الخاصية التي لاحظناها في اجتماعه مع شو إن لاي.

8 - لديه خصيصة أخرى وهي معرفة الطرف الآخر وكل شيء عن المناصب التي استلمها كما يعرف نفسه. هذا أيضاً ما ميز اجتماعه بشو إن لاي، وكان عاملاً من العوامل التي جعلت اللقاء بينهما نوعاً من النقاش الساحر. كما لديه كذلك

صفة حب النظام التي من الواضح أنها تعود للزمن الذي تناول فيه غداء الساعة السابعة مع خروتشوف ونفذ بها كل اجتماعات القمم الكثيرة التي عقدها بوصفه رئيساً بما في ذلك اجتماعاته مع الصينيين. هو لا يأكل ولا يشرب أبداً فـي أثنـاء الاجتماعات أو قبل أية محادثة هامة، بل هو يتمسك بهذا إلى حد مقاومـة الإغراء الذي يتعرض له أحياناً بـكل وضـوح، لا سيما لدى الصينيين من تناول الجوز والحلويات.. إلخ تلك التـي وضعت أمامه خلال مسار النقاش.. ونظريته الشخية هي أن الشراب أو الطعام على حد سواء يميلان لإطالة زمن رد الفعل أكثر مما يعنيه الأمر، رغم أنه بالطبـع لا يطبق هـذا المبدأ على الآخرين الذين قد يساعد الأكل والشرب في تحسين ردود أفعالهم، كما هو معروف عن حالة تشرشل وبعض الآخرين.

9 - يتصف أيضاً بصفة هامة أخرى هي الصراحة التي لا يستخدمها بغرض إزعاج نظيره الآخر بل من أجل ترسيخ درجة ما من الثقة المتبادلة والطمأنينة التي تعد ضرورية جداً لأي نقاش ذي معنى.

10 - صفة قوة الاحتمال. فلديه القدرة على أن يظل أداؤه بمستوى الذروة نفسها بغض النظر عن مدة الجلسة، وهذه خاصة مهمة جداً، بالطبع، لدى التعامل مع الصينيين وكذلك مع السوفييت.

هـذه النقـاط المذكورة أعلاه كلها هي الأشياء التـي غالباً ما تطرحها أنت والرئيس فـي المحادثات المتعلقة باجتماعات القمة، وهذ ذات قيمة كبيرة جداً، إن وصلت بعض المعلومات التي هي من هذا النوع إلى النطاق العام. وإن استطعت، فـإن عليـك أن تراجع ملاحظاتك كي ترى كم من الملاحظات الشخصية يمكنـك استخدامها لتحقيق هذه الأهداف دون كشـف جوهـر المحادثـات. ولا أحسب أنك ستقصر هذا علـى المناقشات مع شـو إن لاي، إذ يمكنك العودة إلى نقـاط محددة في الاجتماعات التي عقدت مع ديغول، وويلسون، وبومبيدو، وتشاوشسكو، وتيتو.. إلخ لتستخلص بعض هذه النقاط.

كذلـك، أنـت قادر على نحو فريـد على استخلاص النقاط التي كسب نيكسون بسببها قـدراً كبيراً من الاحترام من زعماء العالم نتيجة إدارته لتلك الجلسات دون اللجوء إلى أركان أو ملاحظات.

وإننـي علـى يقين أنه سيعد جـرأة في أن أطرح تلك النقاط، لكننـي فكرت أن ذلك قد يكون مفيداً. فلـدي شعور طاغ بأن أحسن ما يسمك أن تفعله عند التحدث مع جماعات خاصة وبالتأكيد لدى ظهورك في التلفاز، سيكون في نطاق ترسيخ الثقـة العامـة بالرئيس كرجل وكرئيس أكثر مما هو في نطاق المزيد من الشـرح، وتفريعات محتوى البيان، أو جوهر المحادثات التي أفضت إليه.

8 - انظـر جوناثـان إيتلن «نيكسون: حياته (لنـدن، ويدنفيلد، ونيكلسون) 1993، ص453، 463، وليـم سفير، قبل السقوط (نيويورك، دبلدي، 1975) ص 348.

9 - انظر كيسنجر «سنوات البيت الأبيض» ص86-1185.

10 - وليم بندي: شبكة شديدة التعقيد: صنع السياسة الخارجية في رئاسة نيكسون، (نيويورك، هيل دوانغ، 1998).

11 - كيسنجر: سنوات البيت الأبيض، ص44-41.

12 - سيمـور. م. هيرش «ثمن السلطة: كيسنجر في البيت الأبيض أيام نيكسون (نيويورك: كتب قمة، 1983) ص381، كما اقتبس في كتاب وليم بندي «شبكة شديدة التعقيد: صنع السياسة الخارجية في رئاسة نيكسون (نيويورك، هيل ودانغ، 1998، ص143).

13 - انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص91-185.

14 - انظر المصدر نفسه، الفصل 20.

15 - المحادثة التالية جرت في 11 نيسان 1975، بعد خطاب فورد الذي حث فيه على مساعدة فيتنام، يمكن أن تفيد كمثال:

كيسنجر: سيدي الرئيس.

نيكسون: كيف حالك؟ أما تزال حياً بعد خطاب الليلة الماضية.

كيسنجر: بلى، لكنه ليس بالسوء الذي ظننت أنه سيكون عليه.

نيكسون: في الواشنطن بوست افتتاحية جيدة تماماً، فيما الآخرون يغمغمون هنا وهناك. لكننا نفعل ما اقترحه. ونحن في شبه حرب خاطفة هنا في «الرابية».

نيكسون: ليست فقط شبه حرب خاطفة في «الرابية»، بل هي تتبع للبيانات والخطب العامة. أنا مسرور لأنك ستلقي واحداً منها، وإنني أحثك بشدة على أن تدع روكفلر يلقي واحداً.

كيسنجر: حسن، لقد حدثته في الأمر من قبل.

نيكسون: ألقه أمام جمهور وبقوة، واضعاً في ذهنك أنه من الأفضل بكثير أن تقاتل في قضية حق وتخسر من ألا تقاتل وتخسر في قضية باطل.

كيسنجر: تماماً، في السنة التالية ستبدو هذه الأمور مختلفاً كلياً.

نيكسون: نعم، أنا آمل ذلك بل أنت نفسك ستبدو مختلفاً من منظور ما فعلناه وما لم نفعله.

كيسنجر: بالضبط.

نيكسون: هدفي الوحيد من الاتصال هو ما يتعلق بخطاب الليلة الماضية.

نيكسون: إنه يعني الكثير لي.

كيسنجر: ولكي أتأكد من أنك تعلم أنه الموقف الذي كان ينبغي اتخاذه تماماً وأن الفكرة التي يقولها الكثير من المستشارين حسني النية - لا تفعل شيئاً لا يوافق عليه الكونغرس ـ هي لا تتخذ موقفاً لا تكون له شعبية. إذ ينبغي أن يدركوا هذا ـ أي يجب أن تكون هناك مواجهة. أقبل بها واستمتع بها وقاتل بضراوة.

كيسنجر: أنا لست متيقناً جداً من أن الاستمتاع بالمواجهة هي خاصة من خصائص الطاقم هنا.

نيكسون: أنا أتكلم عنك وعن الرجل في المكتب البيضوي، وهو حقيقة ما يهم الآن وهنا. لا تخفيض دعم ببساطة لأن أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ يغمغمون بهذا أو ذاك وأشياء أخرى. الكرة في مرماهم الآن. تابع ضربها، ثم سأقول شيئاً آخر بخصوص ما سوف يحدث بالنسبة إلى حمام الدم ومن سيكون مسؤولاً يمكن أيضاً أن يكون مفيداً.

كيسنجر: الآن وبصورة محددة سنظل في حالة هجوم.

نيكسون: حسن وأود لك كل الخير، لكني آمل - أن لا تتكلم بكثير من الاكتئاب حتى لا ينالوا منك. طبعاً، هم سيحاولون. ذلك لأنك شخص مهم، لكنهم لن ينالوا. فتمسك بما أنت عليه.

17 - ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر اتفاقية الأسلحة ـ بشرطين الواشنطن بوست، 26 نيسان 1987م.

18 - دفع الثمن مقابلة مع الرئيس نيكسون أجراها جون ستاكز وستروب تالبوت، التايمز 2 نيسان 1990 ص49-46، نيكسون وأصدقاؤه قدموا نسخة مماثلة لكاتب السيرة الذاتية البريطانية، انظر إيتكن، نيكسون ص463.

19-2 نيسان، 1990م.

عزيزي الرئيس،

لقد قرأت مقابلتك تلك في التايم بمزيج من الحزن والدهشة، الحزن لأنني سأكون لك دائماً شاكراً ممتناً لمنحك لي الفرصة لأن أخدم بلدي بالتبني وأفيه الدين الذي له على لقاء توفيره لي الملاذ الآمن من الاضطهاد الذي لحق بي وبأسرتي. ولسوف أعتبره دائماً امتيازاً لي أنني عملت لدى رئيس جمهورية كان دوره في السياسة الخارجية أساساً في رسم الاتجاهات الرئسية لكل شيء أعقب ذلك. وإنها لخسارة أنك سمحت للتايم أن تستدرجك إلى شرك صحفي نموذجي مصمم لجعل سجل خارق للعادة موضوع جدل وذلك بإغراء منفذيه بمناقشة إسهاماتهم. فالأسئلة الاستفزازية للصحافيين يجب ألا تختلط بالحقائق. ورغم أنك بدوت وكأنك جاريت إشارات سائلك، فالحقيقة هي أنني لم أسأل قط ـ سواء في مذكراتي أم في أي مكان آخر ـ من كان المسؤول ولا أشرت إلى أنني أحللت حكمي السياسي أو الاستراتيجي محل حكمك.

والدهشة بسبب جملة من الأخطاء العملية التي صمدت من التلميحات السابقة وغير الصحيحة. فإن رغبت، فسأكون سعيداً أن أقدم لجون تايلور مختلف المذكرات، والمحادثات الهاتفية، والوثائق الأخرى التي لا تدع مجالاً للشك في عدم صحة تلك التأكيدات. اسمح لي أن أشير هنا إلى بعض الأمثلة الفاضحة. في المؤتمر الصحفي «السلام في اليد»، تعلن أنك لم تكن تريد أن تلفظ كلمة واحدة حول المفاوضات، لكنني ذهبت إلى الإعلام كي أساعدك في المؤتمر الصحافي «السلام في اليد». غير أن السجلات لا تؤيد هذا: فقد كنت راغباً مثلك في إبقاء المفاوضات سرية. لكن، صباح 26 تشرين الأول أذاعت هانوي عن واقعة المفاوضات كما أذاعت نص الاتفاق مثلما كان حينذاك. كذلك دعتك لإرسال ممثل إلى باريس لتوقيع النص. وسرعان ما تدخلت سايغون بنسختها الخاصة من الوقائع في تلك الظروف، كان من المستحيل أن تظل صامتاً. لذلك قمت أنت ـ وهو صحيح تماماً ـ بإعطائي التعليمات في المكتب البيضوي لأقدم ملخصاً لوسائل الإعلام عن موقف الإدارة. ودون علم مني ـ إذ علمت بذلك بعد أن تم إجراء المؤتمر الصحافي ـ أعطيت تعليماتك إلى زيغلر بأن يدير الصوت للتفاز. وحتى تلك اللحظة لم يكن يسمح للتفاز باستخدام صوتي بسبب الخوف ـ ولأستخدم عبارات ملاحظتك ذاتها ـ من أن تضايق نبرتي ناخبي الوسط الغربي. وبإمكاننا فقط أن نخمن ما إذا كان سيختار كلمات مختلفة لو علم أنني سأظهر على التلفاز «مباشرة» أم لا.

«فكرة أنني كنت أريد حلاً قبل الانتخابات لأسباب سياسية داخلية: إن مراجعة الوثائق التي سيسعدني مرة ثانية أن يشاركني فيها جون تايلور ـ لا تدع مجالاً للشك في أنني لم أحض على أي عمل مطلقاً لأسباب سياسية داخلية. فإيقاع المفاوضات كانت تبت فيه وإلى حد كبير هانوي. وبعد عرقلة دامت ثلاث سنوات ونصف السنة غيروا تكتيكهم في أيلول وبدأوا يتحركون باتجاه موقفنا. وفي 8 تشرين الأول، قبلوا بالاقتراحات السرية التي قدمت لهم في أيار 1971م، والتي كنت قد وافقت عليها. وكذلك على عروضك العلنية للسلام تاريخ 25 كانون الثاني و8 أيار. بيد أنك قبل مفاوضات 8 تشرين الأول ـ في 28 أيلول على وجه التحديد ـ قبلت باقتراح هانوي في أن تدوم محادثات 8 تشرين الأول ثلاثة أيام، مع الأمل في التوصل إلى حد مع نهاية تشرين الأول. وذلك هو القرار الصحيح. إذ لو أننا رفضنا

التفاوض على ذلك الأساس، لكانت هانوي قد نشرت اقتراحاتها مباشرة وأصبح موقفنا غير قابل للدفاع عنه. بل كيف كان باستطاعتنا أن نرفض قبول هانوي لاقتراحاتك أنت كأساس للمفاوضات؟ كيف كان باستطاعتنا أن نوقف المحادثات التي حصلنا فيها على تنازلات أكبر مما كنت قد طلبت علناً؟ إذ كنت قد وافقت على كل اقتراحات التفاوض، التي كانت تقدم كلها لك قبل جلسة تفاوض. ولن تجد في أي منها أو أي مكان إشارات أخرى إلى تأثيرها في الانتخابات القادمة. كما أنها لا تكشف عن أية مخالفة لك لمختلف مواقف التفاوض.

«الإشارة إلى أنني كنت أكثر ثقة بفيتنام الشمالية من الرئيس: «في هذه تتكرر أيضاً التلميحات والغمزات السابقة: وهي أيضاً لا تدعمها الوثائق شأنها شأن الاتهامات الأخرى. فهناك، بالواقع، فرق بيننا فيما يتعلق ليس بدوافع هانوي بل بنواياها. ففي أواخر آب، أرسلت لي ملاحظة عن طريق هيغ تشير إلى أنك كنت تفكر بالمأزق الذي لم يكن بالمستطاع الخروج منه وأن استمرار المأزق سيعطي دفعاً لخصمك في الانتخابات. وقد كنت أرى أن هانوي ستقوم بتنازلات ليس لأنها تثق بخصومنا، بل لأنني كنت أفكر أنهم في هانوي كانوا واقعيين. وما إن قبلت هانوي، باقتراحاتك، حتى غدا الجدال بيننا فيه نظر، إن كنت تعلم أن المفاوضات مع لي دوك ثو التي ستبدأ في 2 تشرين الأول فستكون حاسمة. كما كنت قد وافقت على طلب هانوي أن تكون مدة الاجتماعات ثلاثة أيام. في 2 تشرين الأول، قلت لغروميكو إن اجتماع 8 تشرين الأول هذا سيكون محاولتنا الأخيرة للتوصل إلى اتفاقية مع نهاية تشرين الأول. والحقيقة أنه خلال ثلاثة أيام بدءاً من 8 تشرين الأول قدمت هانوي تنازلات فاقت ما كنت تطلب عموماً. في تلك الظروف، لم يعد ممكناً بعد، مناقشة أن وضعنا في المساومة سيتحسن بعد الانتخابات، ولم تناقش ذلك قط. إذ كان ينقصنا المال، وقد أنفقنا الكثير جداً من الميزانية بحيث نستطيع صد هجوم هانوي في الربيع. وكان ليرد قد اقترح من قبل أن نخفض طلعات الطيران بنسبة 4% وكذلك سحب القوات كافة (وهي بمعظمها طائرات 52) التي أرسلت إلى آسيا لمواجهة هجوم الربيع. كما كان هارلو قد أكد على أن استمرار تصميمنا على سد النقص في الأرصدة سيفضي إلى قتال مرير نتيجة غير مؤكدة وربما ينتهي بموعد نهائي يفرضه الكونغرس، أو بكلمة أخرى، هزيمتنا. فلم يكن واضحاً ماذا سنقاتل لاسيما بعد أن قبلت هانوي وتجاوزت اقتراحاتك ذاتها.

إن أي جدل علني بيننا سيغدو كارثة. ولا يمكنني أن أفكر بشيء يرحب به نقادنا طويلو - الأمد، وبكثير من الفرح، أكثر من إتاحة الفرص لهم لوضع ذكرياتنا ضد بعضها بعضاً. ولسوف يكون ذلك محزناً لي أشد الحزن على ضوء إعجابي بقيادتك خلال مرحلة مأساوية. على أنه ما من قضية من تلك القضايا التكتيكية ستؤثر في ما أعتقد أنه سيكون حكم التاريخ: أي أنك في ساعة الشدة صنت شرف أمريكا بسياسة خارجية حددت، تحت قيادتك، الاتجاهات الأساسية التي انتهت إلى التغييرات الثورية التي حدثت في السنة الأخيرة.

بكل احترام هنري.

3 - جدل حول الانفراج :

(1) - ولتر ماكدو غال ـ فيتنام ـ التركة والعبر، ملاحظات قدمت في مناقشة الهيئة في مؤتمر حول «اتفاقية باريس حول فيتنام بعد 25 سنة، مركز نيكسون، واشنطن، 24 نيسان، 1998م.

(2) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص254 - 56.

(3) المصدر نفسه، ص1486 رقم 4.

(4) التقرير السنوي الأول للكونغرس حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية في السبعينيات 18 شباط، 1970، في أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون 1970 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة) ص 119.

(5) انظر مثلاً هنري كيسنجر (القضايا المركزية للسياسة الخارجية الأمريكية، لدى كرميت غورودون، برنامج عمل للأمة نيويورك، لجنة الحملة الانتخابية لنيكسون ـ أغنيو، 1968) ص 32-28.

(6) كيسنجر «سنوات الجيشان» ص43-242.

(7) انظر أندريه أفالريك هل سيبقى الاتحاد السوفيتي حتى 1984 دراسة رقم 73 (خريف 1969).

(8) خطاب التحالف الغربي: السلام والهدف الأخلاقي لندن، 25 حزيران 1976، وهو استهلاك لسلسلة محاضرات في ذكرى ألستير بوشان، قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1935، 26 حزيران 1976، ص15-105.

(9) نيكسون: أوراق عامة 1970، ص80-178.

(10) كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض» ص136.

(11) نيكسون، أوراق عامة، 1970، ص178.

(12) كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض» ص127 - 38.

(13) التجارة مع الشرق، النيويورك تايمز، 13 أيلول 1972.

(14) التجارة مع موسكو، النيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني، 1972، انظر أيضاً التحالف ضد الانشقاق، النيويورك تايمز على أيلول 1973.

(15) انظر كورال بيل، مفاوضات من قوة: دراسة في سياسة القوة (نيويورك، ألفريد نويف، 1963).

(16) انظر مثلاً موريس غولد بلوم (نيكسون بعيداً جداً) تعليق (آذار 1970)، ص 31-30، نودمان بودهوريتز، ملاحظة حول الفتنة، تعليق (أيار 1971)، ص9.

(17) انظر كيسنجر، الدبلوماسية، ص85-764.

(18) دوبرينين، قيد الثقة، ص195.

(19) انظر المصدر نفسه، ص338-337.

(20) مؤتمر صحافي، موسكو، 3 تموز، 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1831، 29 تموز، 1974، ص215، انظر أيضاً مناقشة تلك القصة في سنوات الجيشان، ص 174 - 77 وفي شهادتي في 31 تموز 1979 حول معاهدة السالت 2 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.

(21) كورال بيل دبلوماسية الانفراج: عصر كيسنجر (لندن: مارتن روبرتسون، 1977) ص222.

4 - جاكسون، ضبط الأسلحة والهجرة اليهودية:

(1) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص265 - 69.

(2) أرقام 1991، مأخوذة من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 1991، 92 (لندن، 1991) ص219 - 20.

(3) انظر فليس شافلي وتشستر وورد، كمين في فلاديفستوك (ألتون، إلينوي، منشورات الب ماركيت، 1976).

(4) وليـم هـايلانـد. منافسون فتاكون: علاقات القـوى العظمى من نيكسون إلى ريغان (نيويـورك، رانووم هـاوس، 1987) ص200.

(5) انظر كيسنجر. سنوات الجيشان. ص1991.

5 - الصين وزعماؤها:

(1) انظـر مثـلاً مناقشاتنا في تموز 1971 حول بيان زيارتي في كتابي، كيسنجـر. سنوات البيت الأبيض، ص53-752، في تشرين الأول 1971، حول مسودة بيان شانغهاي، ص783-781، وخلال زيارة نيكسون شباط 1972، ص87-1071.

(2) المصدر نفسه، ص1060، حيث الترجمة المختلفة قليلاً تنقل المعنى نفسه لفكرة ماو التي استخدمت.

(3) حول «سنة أوروبا» أنظر كيسنجر (سنوات الجيشان) فصل 5.

6 - الرئاسة الجديدة:

(1) جون أوزبورن «مراقبة البيت الأبيض: سنوات فورد (واشنطن، كتب الجمهورية الجديدة 1977، ص25-24.

(2) انظر كيسنجر. سنوات الجيشان. ص1155.

(3) فورد (وقت للشفاء)، ص24-319.

(4) وصـف هيغ لعلاقته المعقـدة مع نيكسون ومعي يمكن إيجاده في كتاب ألكسندر هيغ الابن، مع تشارلز ماركاي، دوائر داخلية: كيف غيرت أمريكا العالم (نيويورك، كتب وورنر، 1992).

(5) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص29.

(6) المصدر نفسه، ص28.

7 - قبرص، دراسة حالة من حالات الصراع القومي:

(1) رسالـة مـن الرئيس ليندون جونسون، 5 حزيـران 1964، إلى رئيس الوزراء التركي عصمـت أينونو، (وقد أفرج عنها البيت الأبيض في 15 كانون الثاني، 1966)، أعيد طبعها في صحيفة الشرق الأوسط (واشنطن، معهد الشرق الأوسط) صيف 1996، ص93-386.

(2) انظر كيسنجر. سنوات الجيشان. فصل 24.

(3) روي جنكينز، حياة في المركز (لندن ماكميلان، 1991) ص441.

(4) كثير من التحليل التالي تبناه هذا التخليص.

(5) التلخيص الأساسي لمحررين في سان كليمنت، 20 تموز 1974 (منشورات البيت الأبيض).

(6) موجز إجمالي ممتاز لمختلف اتصالاتنا الهاتفية يمكن أن يوجد في كتاب جيمس كلاهان (الزمن والفرصة)، لندن: كولينز 1987، ص342، 344 - 46.

(7) نص بيان وزارة الخارجية، صدر في موجز الظهيرة، 13 أيار، 1974، بخصوص قبرص.

تلعـب الولايـات المتحدة دوراً فعـالاً في المفاوضـات، فالرئيس ووزير الخارجيـة على اتصال دائم فيمـا يتعلق بها، وغالباً ما يتصل وزير الخارجية برئيس الوزراء أجاويد، بما في ذلك أربع مرات هاتفياً خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، ومع وزير الخارجية كالاهان، هاتفياً، وكذلك مع رئيس الوزراء كرامنليس ومع الزعماء القبارصة.

إن موقف الولايات المتحدة هو كما يلي:

أ- إننا ندرك أن وضع الجماعة السكانية التركية في قبرص يتطلب الكثير من التحسين والحماية.

ب- إننا نؤيد إعطاءها درجة أكبر من الاستقلال الذاتي.

ج- أن تتفاوض الأطراف على إعطاء الأتراك منطقة مستقلة ذاتياً واحدة أو أكثر.

علماً أن قنوات الدبلوماسية لم تستنفد بعد. لذا، تعتبر الولايات المتحدة أن اللجوء إلى العمل العسكري غير مبرر. وقد أوضحنا هذا للأطراف كافة.

8 - الجدال حول الانفراج:

(1) ملاحظات وزير الخارجية السابق، جورج شولتز أمام لجنة الشيوخ - النواب المستقصية لإيران - كونترا، 23 تموز، 1987، في كتاب جورج سولتز، الاضطراب والنصر، سنواتي وزير اللخارجية (نيويورك — أبناء تشارلز بيتر، 93)، ص915.

(2) الانفراج: تقويم: أعيد طبعها لصالح اللجنة الفرعية لضبط الأسلحة التابعة للجنة المصالح المسلحة، مجلس الشيوخ الولايات المتحدة، الكونغرس الثالث والعشرون، الجلسة الثانية (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1974).

(3) جورج ويل (الانفراج يبدو قسمة ونصيباً كالحرب الباردة) الواشنطن بوست، 3 تشرين الأول، 1973.

(4) هانس مورغنثان، الافتقار للإجماع الأخلاقي، خطر الانفراج القائد الجديد، مجلد 56، رقم 19 (1 تشرين الأول، 1973)، ص 7-5.

(5) بيان أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، جلسات استماع حول الانفراج، الكونغرس الثالث والتسعون، الجلسة الثانية 190 أيلول 1974، أعيدت طباعتها بعنوان «الانفراج مع الاتحاد السوفيتي: حقيقة المنافسة والزامية التعاون»، قسم نشرات الدولة، 14 تشرين الأول، 1974 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1974) ص504.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) الانفراج، جلسات استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الكونغرس الثالث والتسعون الجلسة الثانية، «حول علاقات الولايات المتحدة مع البلدان الشيوعية» 15 آب، 20، 21، 10 أيلول، 12، 18، 19، 24، 25، 1 تشرين الأول، 8 1974 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975) ص، 240.

(9) المصدر نفسه، ص269.

(10) المصدر نفسه، ص275.

(11) بيان السيناتور هنري جاكسون في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، غرفة الإيجاز، في 18 تشرين الأول، 1974، (منشورات البيت الأبيض المفرج عنها).

(12) فيما يلي الرسائل المتبادلة بيني وبين هنري جاكسون في 18 تشرين الأول، 1974.

18 تشرين الأول، 1974

عزيزي السيناتور جاكسون:

أكتب لك، بوصفك صاحب تعدلات جاكسون، فيما يتعلق بقانون التجارة (رقم 10710) الذي يعرض حالياً أمام مجلس الشيوخ، والذي تهتم الإدارة أعمق الاهتمام بتمريره باكراً. فكما تعلم، البند 4 من ذلك القانون، كما خرج من مجلس النــواب، غير مقبول من الإدارة، في الآن نفسه، تحترم الإدارة الأهداف المتعلقة بالهجرة من الاتحاد السوفيتي التي نسعــى إليهــا من خلال الاشتراطات الموجودة في البند 4، حتــى وإن كان لا يسعها قبول الوسيلة المستخدمة والإدارة تحترم على نحو خاص قيادتك في هذا الميدان.

ولكــي ندفع قدمــاً أهدافنــا المشتركة بيننا كلينــا بخصوص تمرير قانون التجــارة والهجرة من الاتحــاد السوفيتي، وانطلاقــاً مــن المناقشات التــي أجريت مع المندوبين السوفييــت، أود باسم الإدارة أن أعلمك أنــه تم التأكيد لنا أن المعايير والممارسات التالية ستحكم من هنا فصاعداً الهجرة من الاتحاد السوفيتي.

أولاً: معاقبــة الأفراد الذين يسمون للهجــرة من الاتحاد السوفيتي ستكون انتهاكاً للقوانيــن والأنظمة السوفيتية، ولهذا لن يكــون مسموحاً بها من قبــل حكومة الاتحاد السوفيتي، وينطبق هذا بصورة خاصة علــى أعمال التخويف أو الانتقام، كطــرد شخص من عمله مثلاً، أو تسليمه مهــام دون كفاءاته المهنية، وإخضاعه للتجريم العام أو الأنواع الأخرى من التجريم.

ثانيــاً: لا توضــع عوائق غير قانونية أو غير معقولة في طريق الأشخاص الراغبيــن في تقديم طلبات هجرة، كعرقلة السفر مثلاً أو إجراء الاتصالات اللازمة لاستكمال الطلب، وحجب الوثائق الضرورية وأية عوائق أخرى بما في ذلك العوائق التي كانت تستخدم في الماضي.

ثالثــاً: تسير طلبــات الهجرة وفق ترتيب استلامها، بما في ذلك الطلبات التي رفضــت سابقاً وعلى أساس اللا تمييز فيما يتعلــق بمــكان الإقامة، العرق، الديــن، والأصل القومي، والمكانيــة المهنية لصاحب الطلب. ولقــد علمنا، فيما يتعلق بالمكانــة المهنية، أن هناك قيوداً على الهجرة طبقاً للقانــون السوفيتي في حال وجود الأفراد في مواقع أمنية معينة، لكن مثل هؤلاء الأفراد الذين يرغبون بالهجرة يتعين إعلامهم بالتاريخ الذي يمكن فيه أن يسمح لهم بالهجرة.

رابعــاً: تعالــج الصعوبات بروح التعاطف والسرعة اللازمــة. أما الأشخاص المسجونون والذيــن عبروا، قبل سجنهم، عن رغبتهم في الهجرة، فيعطون فرصة مباشرة للهجرة حال إطلاق سراحهم، كما يعطي اعتبار خاص ومتعاطف لإطلاق سراح مثل هؤلاء الأشخاص بصورة مبكرة.

خامساً: جباية ما يدعى برسوم الهجرة المفروضة على المهاجرين والتي علقت العام الماضي ستظل معلقة.

سادســاً: فيمــا يتعلق بالنقــاط السابقة كلها، سنكون في وضع نحمــل فيه إلى القيادة السوفيتية الأدلــة التي نحصل عليها والتي تتعارض مع هذه المعايير والممارسات. أما تقدماتنا، التي تتضمن لكن لا تقتصر بالضرورة على المسائل التي عددناها بالتحديد في النقاط السابقة، فسوف تلقى الاعتبار والرد المتعاطف.

أخيــراً، نفترض أنه بتطبيق معاييــر الممارسات والإجراءات المنوه عنها في هذا الكتاب، فــإن معدل الهجرة من الاتحاد السوفيتــي سيبــدأ بالارتفاع سريعاً بدءاً من مستوى 1973، وسيستمر في الارتفــاع إلى أن يطابق عدد طالبي الهجرة، لذلك قد يفوق 60000 سنوياً، ونعتبر العلامة الفاصلة – الحد الأدنى لمعيار القبول المدني ـ هو منح تأشيرات بمعدل 60000 كل سنــة، كما نتفهم أن الرئيس يقترح أن نستخــدم العلامة الفاصلة ذاتها كحد أدنى لمعيار القبول المبدئي.

وحتى وقت كهذا، عندما يتطابق العدد الفعلي للمهاجرين مع عدد طلبي الهجرة، فإن رقم العلامة الفاصلة لن يتضمن أصنافاً من الأشخاص كانت هجرتهم موضع نقاش بين المسؤولين السوفييت والحكومات الأوروبية الأخرى.

وبالموافقة على توفير صلاحيات متروكة لتقدير المرء في تجاوز شروط الأقسام الفرعية الموسومة بـ أ و ب من القسم 402 من البند 4 كما وافق عليه مجلس النواب، فإننا نشارككم التوقع لحسن الإخلاص في تنفيذ التأكيدات التي تحتويها رسالتكم تاريخ 18 تشرين الأول والمفاهيم التي تنقلها تلك الرسالة. وبصورة خاصة، ما يتعلق بالفقرة ثلاث وأربع من رسالتكم التي نود أن تُفهم على أن تعداد أنماط العمل العقابي والعوائق غير المعقولة لا تعتبر ولا يمكن أن تعتبر شاملة أو كاملة وأنه ما من شيء في هذه الرسائل المتبادلة سيفسر على أنه يسمح بأنماط من العمل العقابي أو العوائق غير المعقولة التي لم ترد هنا.

أخيراً، ووفق الترتيب الملائم للتحقق من التطابق مع المعيار الذي وضع في هذه الرسائل، نتفهم أن التواصل هاتفياً، وبرقياً، وبريدياً، مسموح به.

بكل إخلاص

هنري جاكسون.

وفيما يلي توضيح البيت الأبيض المؤرخ في 21 تشرين الأول، 1974، والصادر عن المكتب الصحفي في البيت الأبيض:

يود الرئيس أن يوضح نقطة واحدة تتعلق بالتأكيدات حول الهجرة باعتبارها تتعلق بالرسائل المتبادلة والتي نشرها السيناتور جاكسون في 18 تشرين الأول، نقطة تبدو وكأنما أسيء فهمها على نطاق واسع.

فالتأكيدات كلها التي تلقيناها من الاتحاد السوفيتي تحتويها الرسالة المرسلة من وزير الخارجية إلى السيناتور جاكسون. هذه الرسالة، التي لاحظتم سابقاً وأنا متأكد من ذلك، لا تحوي أعداداً محددة، بل هي تضع مبادئ ينبغي تطبيقها لدى التعامل مع الطلبات والتأشيرات الخاصة بأولئك الراغبين في الهجرة.

يقدم السيناتور، في رده على رسالة الوزير، بعض خطوط الإرشاد أو المفاهيم التي نقترح تطبيقها عند التجديد وحين ينظر الكونغرس بالسلطة التي تعطى للرئيس في التجاوز. ولقد وافقت الإدارة، بالنسبة إلى خطوط الإرشاد والمفاهيم تلك الموجودة في رسالة السيناتور، فقط على أنها، وكما ذكر ذلك في رسالة الرئيس، «ستؤخذ ضمن الاعتبارات التي يجب أن تطبق من قبل الرئيس لدى ممارسة السلطة الممنوحة له في قانون التجارة.

9 - زيارة مع بريجينيف:

(1) دوبرينين، قيد الثقة، ص362، 441.

(2) الرقم مأخوذ من عمل مفوض قام به الجنرال ديمتري فولكوغونوف، ستالين: انتصار المأساة، (لندن، ويدنفيلد وينكلسون)، 1991، ص505.

(3) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص330.

(4) دوبرينين، قيد الثقة، ص330.

(5) إدوار شيفر نادزيه «مؤتمر عموم الاتحاد التاسع عشر: السياسة الخارجية والدبلوماسية، 25 تموز 1988، (موسكو) في الشؤون الدولية، رقم 10 (تشرين الأول، 1988)، ص12-8، 21-19، انظر أيضاً الأمثلة الأخرى لدى بيتر رودمان أغلى من السلاح: الحرب الباردة والصراع على العالم الثالث (نيويورك: تشارلز سكرينبر، 1994)، ص11-309.

(6) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، ص47-465.

(7) المصدر نفسه، ص1173 - 47.

(8) نص رسالة وزير الخارجية السوفيتية أندريه غروميكو المؤرخة في 26 تشرين الأول، والمفرج عنها فيما بعد لوسائل الإعلام في 18 كانون الأول، 1974 - نقلتها وكالة تاس الموسكوفية بالإنكليزية، والإذاعة المحلية في موسكو بالروسية، مع بعض الاختلافات في الترجمة.

الشؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي - الولايات المتحدة 9 كانون الأول، 1974:

سيدي وزير الخارجية المبجّل، أعتبر من الضروري أن ألفت انتباهكم إلى مسألة تتعلق بنشركم في الولايات المتحدة للمادة المعروفة لديكم والتي تتصل بمغادرة بعض أصناف المواطنين السوفييت للاتحاد السوفيتي.

هنا علي أن أعلن بكل صراحة أن المادة المذكورة، بما في ذلك المراسلات بينك وبين السيناتور ـ جاكسون تخلق انطباعاً مشوهاً فيما يتعلق بموقفنا وبالبيان الذي قدمناه للجانب الأمريكي حول هذه المسألة.

إنه يشرح بناء على رغبتكم، الحالة الحقيقية للأمور، ونؤكد أن هذه المسألة بحد ذاتها هي كلياً مسألة تدخل في صميم الصلاحيات الداخلية لدولتنا، كما نحذر من أننا في هذه المسألة تصرفنا ولسوف نستمر في التصرف فقط طبقاً للتشريعات لدينا في هذا المجال.

لا شيء يقال، في الوقت الحاضر، حول هذه المسألة، وفي الوقت نفسه، ثمة محاولات تبذل لجعل التفسيرات التي قدمناها بخصوص إجراءات سفر المواطنين السوفييت في الاتحاد السوفيتي تبدو كنوع من التأكيد والتعهد تقريباً، بل إنه بعض الأرقام ذكرت بخصوص العدد المفترض للمهاجرين. كما أن هناك كلاماً عن الزيادة المتوقعة في الأعداد مقارنة بالسنوات الماضية.

إننا نرفض بشدة مثل هذا التفسير. وما قلناه، وأنت تعرفه جيداً سيدي الوزير، يتعلق فقط بالموقف الحقيقي تجاه المسألة المطروحة. بل حتى عندما كان هناك نقاش في سبيل إعلامكم بالحالة الحقيقية للأمور، فإن ما يتعلق بالأرقام، وقد أشير إلى العكس، هو أن الاتجاه لدينا نحو تخفيض عدد الأشخاص الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفيتي للإقامة الدائمة في بلدان أخرى.

وإننا لنعتبر من الأهمية بمكان، من منظور الأهمية الأساسية لهذه المسألة، ألا يكون هناك أي لبس أو إبهام مطلقاً في ما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتي.

أندريه غروميكو

وزير خارجية الاتحاد السوفيتي

10 - فلاديفستوك والأزمة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية

(1) هايلاند، منافسون فتاكون، ص76.

(2) دوبرينين، قيد الثقة، ص329.

(3) المصدر نفسه، ص330.

(4) انظر البيان السوفيتي ـ الأمريكي المشترك حول الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، 24 تشرين الثاني 1974،

والبيان المشترك إثر المحادثات مع الأمين العام بريجينيف، 24 تشرين الثاني 1974، في أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة، جيرالد فورد 1974 (واشنطن مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975) ص 62-657.

(5) بيان عام أعلنته رابطة ضبط الأسلحة في 11 كانون الأول، 1974، واشنطن.

(6) هايلاند، منافسون فناكون، 10.

(7) اتفاقية الأسلحة في فلاديفستوك، النيويورك تايمز، 4 كانون الأول، 1974.

(8) جيمس ريستون، سقف لكن بلا أرض، النيويورك تايمز، 4 كانون الأول، 1974.

(9) اتفاق فلاد-يفستوك، الواشنطن بوست، 6 كانون الأول، 1974.

(10) مؤتمر صحفي، 3 كانون الأول، 1974، قسم نشرات الدولة، مطابع حكومة الولايات المتحدة، مجلد 71، رقم 1853، 30 كانون الأول، 1974، ص913.

(11) بيان أمام لجنة مجلس الشيوخ حول المالية، 3 كانون الأول، 1974، المصدر نفسه ص937.

(12) مؤتمر صحفي، 14 كانون الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة)، مجلد 72، رقم 1858، 3 شباط 1975، ص140.

(13) المصدر نفسه.

(14) دوبرينين، قيد الثقة، ص338.

(15) المصدر نفسه، ص39-338.

11 - تحقيقات المخابرات:

(1) تعليقات كولبي مدير السي آي إي في 23 كانون الأول، 1974: ما نتكلم عنه هو البرنامج الذي بدأ قبل سنوات كثيرة لاكتشاف ما إذا كان هنالك ارتباطات كثيرة مع رجال الأعمال الأمريكيين. وقد قمنا بذلك قبل عدة سنوات، فهي ليست مشكلة نيكسون فقط. إذ بدأت سنة 67 أو 68، أو في فترة ذلك. أنتم تعلمون، الجهود المعادية للحرب، والفهود السود، وأشياء كهذه، كما تتذكرون تقريراً - بل ربما لا تتذكرون. فقد كتبنا شتى التقارير، بشكل رئيسي للإف بي آي. بعدئذ وضعت خطة هستون - هل تتذكرون على أن ذلك لم يحدث - لكن لجنة تقويم داخلي شغلت، وأعتقد أن مارديان (وهو روبرت، مسؤول وزارة العدل السابق) كان أحد العناصر الرئيسية لتلك اللجنة. وقد استمر عمل تلك اللجنة، لكن السي آي إي كانت مهتمة فقط بالجانب الخارجي منها. فإن طورتم نوعاً من الغطاء الأمريكي في الخارج، فسيكون لديكم بكل وضوح قطعة ورق عليها اسم، تحرر إلى الإف بي آي في هذا المجال. ذلك ما قلناه لهم. وهناك ولا شك بعض الإساءات الفردية في هذه العملية. فأنتم لا تديرون عملية كبيرة دون أن تخطوا فوق الحافة من حين إلى حين، لكن لا شك هناك قلة، وذلك مجاز واحد. لكن المجاز الثاني هو أنه لسنوات كثيرة وإلى حد كبير تحت اسم أمن عملياتنا، كانت هناك بعض الخطوات التي اتخذت مثل - ستتذكرون أنه كان هناك حالة في جورجتاون، حيث وجد بعض الناس بعض المعلومات المصنفة، فمضى ضباطنا الأمنيون ودخلوا المنزل واستردوا المعلومات المصنفة. ذلك حدث نحو الـ 66، وقد نسيت من هم. كما كان هناك سلسلة من الأشياء. فقبل سنة تقريباً، هنا في الوكالة، خرجنا وقلنا لشعبنا كله إن كان يعرف أي شيء موضع شك فعلته السي آي إي، أنتم تذكرون ذلك الآن، وقد جمعنا مجموعة من هذا النوع من الأشياء. وهناك بعض الأشياء التي كان علي فعلاً أن لا أفعلها، لقد جمعتها كلها

معهـا وقدمت ملخصاً عنهـا إلى رئيسي الاثنين. ثم تركت الهياكل العظمية ترتاح بهـدوء في حجرتها. آملاً أن تبقى هنـاك. لكن من الواضح أن أحداً مـا شم رائحة بعض تلك الأشياء وإنني أظن بعدد ما من الموظفين السابقين. فقد وضع هيرش المجازين في مجاز واحد.

(2) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص653.

(3) أصبـح نيكسـون متورطـاً لأنه خرج عن طوره لرفضـ وزارة الخارجية والسي آي إي أن تضـع أرصدة مستورة لمرشح واحد. ولأن الاحتمال الأكبر كان أن المنتصر يعتبر محافظاً جداً، فقد قسم المال بين حزبين ديموقراطيين. أحدهما ليس لديه أية فرصة، هذا التقسيم ساعد الليندي على إحراز نصره الضئيل.

(4) من أجل التفاصيل، انظر كيسنجر، «سنوات البيت الأبيض»، فصل 17، وكيسنجر «سنوات الجيشان»، فصل 9.

(5) سيمورهيرشـ. رئيسـ السي آي إي يخبر مجلس النواب عن حملة بقيمـة 8 مليون دولار ضد الليندي سنة في 73-70، النيويورك تايمز، 17 أيلول، 1974.

(6) سيمورهيرشـ: «أركان مجلسـ الشيـوخ وتقريرهم عن التشيلي الذيـن يتهم هيلمز و3 آخريـن بالاحتقار» النيويورك تايمز، 17 أيلول 1974.

(7) المؤتمر الصحفي للرئيس فورد، 16 أيلول 74، لدى فورد، أوراق عامة 1974، ص141.

(8) المصدر نفسه، ص151-150.

(9) سيمورهيرش «علاقة السي آي إي بالإضرابات في التشيلي التي أقلقت الليندي» النيويورك تايمز، 20 أيلول، 1974.

(10) أعضـاء البعثـة هـم جون كونور، وزير التجارة في عهـد الرئيس جونسون، دوغلاس ديلـون، ووزير الخزانة في عهد الرئيس كنيدي وجونسون، ومساعد وزير الخارجية في عهد أيزنهاور، وأروين غريزولد، عميد معهد هارفارد القانوني السابق والمدعـي العام فـي عهد الرئيسين جونسـون ونيكسون، وليـن كيركلاند، وسكرتيرة وزيـر الخزانة، وليمان ليمتزر، رئيس سابق لهيئة الأركان المشتركة، رونالد ريغان حاكم كاليفورنيا المتقاعد حديثاً، ود. أدغارشانون، رئيس سابق لجامعة فرجينيـا، ومدير تنفيذي للبعثة، تمت تسمية ديفيد بلين الذي خـدم، سنة 1964، قنصلاً مساعداً في بعثة الرئيس الخاصة باغتيال كنيدي (بعثة وارن).

(11) وليم كولبي وبيتر فوربات، رجال محترمون: حياتي في السي آي إي (نيويورك: سيمون وسشتر)، 1978، ص402.

(12) هـ. ريس 138، الكونغرس الـ 94، جلسة أولى، 19 شباط، 1975.

(13) رسالـة من كولبي إلى الرئيس فرانك تشيرتش للجنة الاختيـار، بتاريخ 11 آذار، 1975، ألحقت بنشرة المستخدمين للسي آي إي رقم 442، 12 آذار 1975.

(14) كولبي وفوربات، رجال محترمون ص 407.

(15) المصدر نفسه، ص15-14.

(16) المصدر نفسه، ص37-436.

(17) تقريـر للرئيس من البعثـة الخاصة بأنشطة السي آي إي داخل الولايات المتحدة (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975)، ص10 (تقرير روكفلر).

(18) المصدر نفسه، ص161 - 68.

(19) المصدر نفسه، ص82-81.

(20) تعليقات على ما تكشفه السي آي إي والإف بي آي «من قبل السيناتور وولتر مونديل، مقابلة مع محرري التايم وأعضاء إدارة مجلة التايم، 26 تموز 1976، ص22.

(21) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، جلسات استماع أمام اللجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بأنشطة المخابرات (تقرير لجنة تشيرتش) مجلد 1، الكونغرس الـ 94، الجلسة الأولى (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص17.

(22) المصدر نفسه، ص161 - 162، ص68-166.

(23) موقف السيناتور تشيرتش كما ذكر في تقرير سبنسر رينش، «غولدووتر يحث على إنهاء تدخلات المخابرات»، الواشنطن بوست، 5 تشرين الثاني 1975.

(24) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، مؤامرات اغتيال مزعومة تتعلق بقادة أجانب: تقرير مؤقت للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية ذات العلاقة بأنشطة المخابرات، الكونغس الـ 94، الجلسة الأولى، تقرير رقم 94 - 465 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص5-4.

(25) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص674.

(26) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، التقرير النهائي للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية ذات العلاقة بأنشطة المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، تقرير رقم 755-94 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1975)، ص427.

(27) كولبي وفورباث، رجال محترمون، ص431 - 32.

(28) مجلس النواب الأمريكي، لجنة معايير السلوك الرسمي، تقرير حول التحقيق المتعلق بالنشر غير المسموح به لتقرير اللجنة المختارة حول المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، تقرير رقم 1754-94 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1 تشرين الأول، 1976) ص 31.

(29) مجلس نواب الولايات المتحدة، جلسات استماع أمام اللجنة المختارة حول المخابرات، وكالات المخابرات في الولايات المتحدة وأنشطتها، أداء جماعة المخابرات، الكونغرس الـ 94، الجلسة 2، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة 1975) ص673.

(30) وحدة بايك تتجنب معطيات السي آي إي المعطاة بنوع من التحديد بما في ذلك تقارير من قبل لورنس فوتسون، وجورج لاردنر، الابن، الواشنطن بوست، 18 أيلول، 1975، وجون كرودسون، جونسون تصدره هيئة المجلس حول تقديم معطيات النيويورك تايمز، 18 أيلول، 1975.

(31) جلسات استماع مجلس النواب، اللجنة المختارة، أداء جماعة المخابرات، جزء 2، ص683.

(32) المصدر نفسه، 913 19-.

(33) بايك يحث على إسقاط طلب التقارير الواشنطن بوست، 18 تشرين الأول، 1975.

(34) مكارثية جديدة؟ النيويورك تايمز، 19 تشرين الأول، 1975م.

(35) رسالة إلى المحرر من جورك كينان، نشرت في الواشنطن بوست، 14 تشرين الأول، 1975.

(36) مطالب لجنة بايك تضمنت:

-1 قرارات اللجنة الأربعين كلها منذ 20 كانون الثاني، 1965، التي توافق على مشاريع عمل سرية.

-2 جلسات مجلس الأمن القومي كلها، لجنة المخابرات، ومجموعة العمل، واجتماعات لجنة المخابرات الاقتصادية الفرعية، التي عقدت منذ نشوء هذه المجموعات.

-3 محاضرات اجتماعات جماعة الأعمال الخاصة الواشنطنية كلها والمتعلقة بحرب الشرق الأوسط في تشرين الأول 1973، كذلك أزمة قبرص 1974، والانقلاب البرتقالي في 24 نيسان 1974.

-4 تقارير المخابرات كلها، والمقدمة إلى مكتب الأمن القومي من قبل السي أي إي، ووكالة مخابرات الدفاع، ووكالة الأمن القومي، بين 15 تشرين الأول، و28 منه، 1973، ما يتعلق بحرب الشرق الأوسط سنة 1973 والأنشطة العسكرية للاتحاد السوفيتي.

-5 كل الوثائق المقدمة من قبل البعثة الاستشارية القائمة لوكالة ضبط ونزع الأسلحة، السي أي إي، ووكالة مخابرات الدفاع، ووكالة الأمن القومي، مجلس الأمن القومي، منذ أيار 1972، المتعلقة بالتمسك باتفاقية السالت 1972.

(37) جون كرودسون، تقرير لجنة مجلس النواب يجد السي أي إي تخفض قيمة الأسلحة الأنغولية، النيويورك تايمز، 20 كانون الثاني، 1976، انظر أيضاً نورمان كمبستر، الولايات المتحدة أرسلت أسلحة إلى الأكراد رغم معارضة السي أي إي، كما تزعم هيئة المجلس الواشنطن ستار، 20 كانون الثاني، 1976.

(38) جورج لارندر، مشروع بايك المنتقد لكيسنجر، الواشنطن بوست، 21 كانون الثاني، 1976.

(39) مجلس نواب الولايات المتحدة، محاضر جلسات اللجنة المختارة حول المخابرات، وكالات المخابرات الأمريكية وأنشطتها: محضر جلسات اللجنة رقم 2 - الكونغرس الـ 92، الجلسة الثانية، الجزء 6 (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1976) ص2041.

(40) المصدر نفسه، ص2042.

(41) الأساس لمراقبة السي أي إي، الواشنطن بوست، 30 كانون الثاني، 1976.

(42) علقت عضوية سكور نتيجة للجدل الذي دار حول تقريره عن هذه القضية، من أجل التفاصيل الكاملة، راجع كتاب ليسلي ستال «تقرير حي» (نيويورك، سيمون وشستر، 99) ص54-52.

(43) المؤتمر الصحفي لـ 12 شباط 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1915، 8 آذار، 1976، ص 291.

(44) مجلس شيوخ الولايات المتحدة، الإشراف على وظائف المخابرات الحكومية الأمريكية، جلسات استماع أمام اللجنة الخاصة بالعمليات الحكومية، قسم 317، 189، 4، 2893، 2865، الكونغرس الـ 94، الجلسة الثانية، شهادة في 5 شباط، 1976، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1976)، ص439.

(45) ستان كروك، شليزنجر يقول التسربات تزعج السي أي إي، الواشنطن بوست، 3 آب، 1975.

(46) ليونارد داوني، الابن، 4 زعماء بريطانيين عرفوا بصفة الجاسوسية، الواشنطن بوست، 22 تشرين الثاني، 1979.

(48) مقابلة مع جيمس شليزنجر، أمريكا يجب أن تبدي ثباتاً وقوة، الواشنطن بوست، 3 شباط، 1980.

(49) أنشطة مخابرات الولايات المتحدة، الأمر التنفيذي رقم 11905، 18 شباط، 1976. وفي الفيدير ال ريجستر، المجلد 41، رقم 34، 19 شباط 1976، الجزء 3، ص38-7703، وقد أعلن الأمر التنفيذي ونوقش من قبل الرئيس فورد في مؤتمر أخبار في 17 شباط 1976، كما ذكر في رسالة الرئيس خاصة إلى الكونغرس التي اقترح فيها سن قانون إصلاح جماعة المخابرات في الولايات المتحدة، وتاريخها 18 شباط، 1976، انظر فورد، أوراق عامة، 1976، ص68-348.

(50) روبرت غيتز، السي آي إي وصنع السياسية الخارجية الأمريكية، خطاب في معهد وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية، جامعة برنستون، 29 أيلول، 1987.

وعندما نشر غيتز هذا الخطاب باعتباره مقالة، أدخل الظرف بشكل غير طوعي بالإشارة إلى تساوي البعد، روبرت غيتز، السي آي إي والسياسية الخارجية الأمريكية، مجلة الشؤون الخارجية العدد 66، رقم 2 (وينشر 1987/ 88)، ص225.

12 - فورد ودبلوماسية الشرق الأوسط:

(1) في دستور منظمة التحرير الفلسطينية، انظر هركبي «الدستور الفلسطيني ومغزاه/ لندن، فالنتاين، ميتشيل، 1979) وهركبي هو رئيس سابق للمخابرات الإسرائيلية، فيما بعد غيّر رأيه وأصبح مناصراً قوياً لاتفاقات أوسلو.

(2) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 17.

(3) دوبرينين، قيد الثقة، ص222، 306، 325.

(4) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، لاسيما الفصل 10، وسنوات الجيشان، ص204-199.

(5) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص579، 80.

(6) المصدر نفسه، الفصل 30، وكيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 6.

(7) يمكن إيجاد وصف مفصل لهذه المفاوضات في كتاب، كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 13، 17، 18، 21، 23.

(8) انظر مثلاً تقرير جماعة دراسات الشرق الأوسط في معهد بروكينغز «نحو السلام في الشرق الأوسط» (واشنطن، معهد بروكينغز، 1975) زبيغنيو بريجنسكي، فرانسوا دوشين وكيشي سايكي «ما وراء سلام الخطوة ـ خطوة ـ في الإطار الدولي «مجلة السياسية الخارجية، رقم 19 (صيف 1975) ستانلي هوفمان، سياسة جديدة لإسرائيل مجلة الشؤون الخارجية، مجلد 53، رقم 3، 1 نيسان 1975).

(9) إسحاق رابين «مذكرات رابين» (بيركلي منشورات جامعة كاليفورنيا 1979)، ص22-421.

13 - مكوك واحد كثير جداً:

(1) هارولد ساونديرز وسيسيليا آلبين «سيناء 2: سياسة التوسط الدولي»، 1974 - 75، دراسات حالة رقم 17 (واشنطن، معهد السياسة الخارجية، مدرسة بول هـ. نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جون هوبكينز 1993)، ص60 - 61.

(2) انظر، مثلاً، شمعون بيريز وروبرت ليتل من أجل مستقبل إسرائيل (بالتيمور: منشورات جامعة جونز هوبكينز، 1998).

(3) انظر أيضاً لرابين: «رابين: حياتنا وتركته» (نيويورك، أبناء بوتنام، 1997)، ص157 - 58.

14 - سيناء 2 والطريق إلى السلام:

(1) فورد. أوراق عامة. 1975. ص396 - 97.

(2) فورد، وقت للشفاء. ص247.

(3) مقابلة مع وولتر كرونكيت. إريك سفاريد وبوب شيفر. من أخبار السي بي غس. 21 نيسان. 1975. لدى فورد أوراق عامة. 975. ص552.

(4) ملاحظات أبداها إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس فورد. في 11 حزيران 1975. البيت الأبيض. سيدي الرئيس. أفضل أن أتناول المشكلات كما نراها وبودي أن أبدأ بهذا الأساس: إن كان هناك أي بلد راغب بالسلام في المنطقة. فهو إسرائيل. التي خاضت حروباً كثيرة وخسرت الكثير من الناس. إننا نعلم أننا لا نستطيع تحقيق السلام بالوسائل العسكرية. والظروف لا تسمح بهذا. وقد وقعت الحرب في 1949. 1956. 1967. 1973. لذا ندرك أن القوة لا تأتي بالحل السياسي. لقد قال كلاوزفيتز إن الحرب هي امتداد للدبلوماسية لكن بوسائل أخرى. بيد أن الهدف في الحرب يكون تدمير القوة المعادية. لكي يفرض المرء إرادته. ونحن لا نستطيع أن نفرض إرادتنا. أي إن الوسائل العسكرية لا تحل المشكلة. وليس لنا من مصلحة في الحرب لكن لنا مصلحة في الدفاع عن أنفسنا. ودون أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا لن نبقى على قيد الحياة. وحين نتكلم عن السلام. فإنني أعني بهذا وجودنا كدولة يهودية ذات حدود يمكن الدفاع عنها ـ دون أن تعتمد على الآخرين كي يرسلوا لها قواتهم ذاتها. فتلك ستكون نهايتنا.

الضمانات الدولية لا تعني أي شيء بالنسبة لنا. فقد جربناها على مدى سنين عديدة. كما جربت بعثات الهدنة المختلطة. وقوات المراقبة الدولية. والفصل الدولية. نحن لا نؤمن بوضع دفاعنا في أيدي (الآخرين). وأن نجر قوة كبيرة إلى صراع هو بحد ذاته محلي سيكون خطأً كبيراً. إذ أننا لم نطلب قط إرسال جندي أمريكي واحد للمساعدة في الدفاع عنا.

لقد حاولنا تحقيق السلام من 1949 إلى 1967. دون نتيجة. فهناك تراكم من الشك الذي لا بد من تعزيله من طريق السلام.

وإن لدينا طريقتين محددتين. إحداهما الطريقة التي ذكرتها: أن نرغب في حل كل المشكلات مع كل البلدان في الوقت ذاته ونتوصل إلى السلام النهائي. فحتى لو كان من الممكن أن يتم سلام كهذا. فسيكون أولاً سلام دبلوماسيين وحكومات وليس سلام يميز شعوب. فلكي نغير المواقف في المنطقة. لا بد من أن يستغرق ذلك وقتاً طويلاً. بل حتى السادات لا يتوقع سلاماً حقيقياً. إنه يميز بين إنهاء العداء وبين تطبيع العلاقات.

لإسرائيل موقفها الخاص حول السلام. فهناك ثلاث قضايا أساسية أخشى أن تكون الهوة واسعة حالياً بالنسبة إلى حل شامل ولم تجسر قط في الماضي عن طريق الدبلوماسية. الأولى طبيعة السلام. فالعرب يتكلمون عن إنهاء الحرب. وإنهاء العداوة. بالنسبة إلينا المسألة أكثر من ذلك بكثير نعني تطبيع العلاقات.

ثانياً: حدود السلام. فالعرب يشددون على انسحاب إسرائيلي شامل إلى حدود ما قبل حزيران 1967. التي نعتبرها عملياً غير قابلة للدفاع عنها. في الماضي. عندما كانوا يحركون قواتهم. كان علينا إما أن ننتظر الهجوم وإما أن نستبق الهجوم. خذ مصر مثلاً كان لديها قوات بحدود المليون والربع. دون قدرة حركة. وكان ذلك يتطلب قدرة

حركـة كليـة من جهتنا. غير أننـا لا نستطيع أن نحـرك أكثر من نصف مليـون. إنه المعدل الأعلى فـي العالم. ولقد حركنا مقدار 400000 في حرب 1973. ثم راجعنا نظامنا لكي نتوصل إلى عدد أكبر. إذاً مشكلة إسرائيل بالنسبة إلى الحل الشامل ليست وضعها خلال بعض سنوات. أياً كان الوقت الذي يتحركون فيه. بل إن علينا أن نقوم دائماً بحرب استباقيـة. والحقيقـة الأكيدة فـي أنهم يستطيعون التحرك قـرب حدودنا لا تعني إلا أن علينـا أن نمتلك القدرة على الحركة. وبإمكانهم أن يدمروا اقتصادنا من خلال قدرتهم الشاملة على الحركة.

القضية الثالثة هي القضية الفلسطينية:

ليس باستطاعتنـا أن ننسحب إلى حدود الـ 67 في سيناء. وليس باستطاعتنا أن ننزل من مرتفعات الجولان حتى في سياق السلام. إذ يمكن أن يكون هناك وضع قوات في شرم الشيخ مثلاً. ولا بد أن يكون هناك جسر جوي يربطنا بها وكذلك في الجولان مثلاً. ولفترة من الزمن لنقل: 10 إلى 20 سنة. وإلى أن يحدث تغير في المواقف لدى العرب علماً أن مفهوم وضع القوات وتغيير المواقف قابل للتطبيق على مصر أيضاً.

أما بالنسبة للضفة الغربية. فالأمر أكثر تعقيداً. فهنا توجد قضية الدفاع. وكذلك القضية الفلسطينية أيضاً. ما يقوله العرب ليس جديداً ولم يتغير منذ عبد الناصر. إنهم يقولون إن الحل هو إيجاد ما يعرف الآن بدولة عرفات.

لكـن حين يسأل عرفات ماذا في ذهنه. يقول إنه يحلم بدولـة علمانية تنهي الصفة اليهودية لإسرائيل. وذلك يقضي بإزالـة كل اليهـود الذين جاؤوا منـذ 1923 أو حتى 1948. ذلـك أن الدولة الفلسطينية تعني أنهـم يستطيعون. بوجود صواريخ ستريلا. أن يطلقوا النار على الطائرات في مطار تل أبيب. لهذا. وحسب ما نرى. فإن العودة إلى حدود الـ 67 وإقامة الدولة الفلسطينية إنما تعني أن إسرائيل لم يكتب لها البقاء.

لقـد عقـدت خمسة اجتماعات مع حسيـن العام الماضي وقد قلت له «لقد اقترحت إقامـة اتحاد كحل. فإذا استطعنا التوصـل إلـى اتفاق حول شبه اتحـاد (كونفدرالية) فستكون إسرائيـل ذات علاقة به لثلاثين سنـة تقريباً مع حدود مفتوحـة وبحـد أدنى من التغيرات مـع أن هناك مشكلة معقدة هي مشكلة القدس ـ وسيكـون بإمكاننا أيضاً أن ندخل مجمـل قطـاع غزة. وسنكون على استعداد لعقـد اتفاقية مع حسين على هذا الأساس. لكـن الحسين رفض الاقتراح. فقدمنا له أيضاً خطة ألون كأساس للتفاوض ورفضت أيضاً.

لهـذا. وطبقـاً لاستعداد إسرائيـل للسلام النهائي ومتطلبات الأمـن الإسرائيلي. فإن حدود الـ 67 فيما يتعلق بمصر وسورية لا تسمح بالترتيبات الأمنية اللازمة لبلد صغير تعداد سكانه ثلاثة ملايين مقابل مجموعة من الدول تعدادها 60 إلى 65 مليون نسمة. إننا مستعدون لأن نحاول إنجاز السلام لكن الشقة بيننا وبين العرب في هذه القضايا الثلاث واسعة. كما أننا لا نشعر بأي استعداد لدى العرب للاقتراب من ضروريات السلام كما نراها من وجهة نظرنا.

«إننـي أتذكـر أن د. كيسنجـر سنـة 1967 كان يرغب في استكشاف مفهـوم الأمن والسيادة. لكـن السادات ربما كان قـد قرر الحرب. وبودي لـو كان باستطاعتنا التوصل إلى سلام شامل. أي سلام حقيقـي. أنا لا أريد للإسرائيليين أن يكونـوا مثل المسيحيين في لبنـان. فمصير الأقليات في البلاد العربية ـ مسيحيين. أو أكراد. أو يهود ـ مصير سيئ. والسبـب أن الفرنسييـن أقاموا دولـة لبنان لأنهم أرادوا أن ينقـذوا الأقلية المسيحية في سورية. بـن غوريون قال إن بإمـكان إسرائيل أن تكسب 20 حرباً ولا تحـل المشكلة. لكن العرب بحاجة لأن يكسبوا الحرب مرة واحدة ليعني ذلك نهاية إسرائيل.

مـا قلتـه ليس شائعاً في إسرائيل. فهناك أناس خاضوا الحرب ثلاث مرات في سيناء. أيزنهاور، وبضغط من الاتحاد السوفيتي، عمل على انسحابنا من سيناء، ثم قال إنه كان يأمل في أن يحمل ذلك معه ظروف السلام. لأنه باستطاعتنا أن نتطلـع إلـى سلام شامل، لكن ليس باستطاعتنا أن نتحرك من المواقع التي ذكرت. وإذا ما عقد مؤتمر في جنيف، فسنحمل مواقفنا إلى هناك ولسوف نكافح هناك لأننا نؤمن بمواقفنا.

15 - مأساة الهند الصينية - بداية النهاية:

(1) انظـر كيسنجـر، سنوات البيت الأبيض، الفصـول 8، 12، 23، 25، 27، 31، 32، 33، 34. انظر أيضاً كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 2 و8.

(2) انظـر مثـلاً، المذكرة الإيضاحيـة بقلم ديفيد هورويتز، ابـن راديكالي: أوذيسا الأجيال (نيويـورك، منشورات حرة، 1997) الجزء 3و4 وكذلك جيمس ويب سلام؟ أم هزيمة؟ ماذا يريد المحتجون على حرب فيتنام؟ المشروع الأمريكي، مجلد 8، رقم 3 /أيار/ حزيران، 1997) ص46 - 49.

(3) عرضي المبكر المقدم إلى فيتنام موصوف في كتاب كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص230 35-.

(4) هنري كيسنجر، مفاوضات فيتنام، مجلة الشؤون الخارجية، مجلد 47، رقم 2/كانون الثاني، 1969)، ص211 - 34.

(5) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص432.

(6) مثلاً، هورويتز، ابن راديكالي، ص202.

(7) انظر، مثلاً، إسهامات الرئيس جون كنيدي المقدمة للنوع في كتاب كيسنجر، أيام البيت الأبيض، ص895، والحاشية رقم 7 في الصفحة 1488، وفي كتاب، كيسنجر، سنوات الجيشان، الحاشية 5 في الصفحة 1236.

(8) بيانات عن فرض الولايات المتحدة لاتفاقية باريس تضمن ما يلي:

خطاب الرئيس نيكسون إلى الأمة، 23 كانون الثاني، 1973:

يجـب أن يتـم التمسـك بشروط الاتفاقيـة بكثير من التدقيـق. ولسوف نفعل كل مـا تتطلبه الاتفاقية منـا ونتوقع من الأطـراف الأخـرى أن تفعل كل ما هو مطلوب منا. كذلك نتوقع من الـدول الأخرى المهمة أن تساعد في ضمان تنفيذ الاتفاقية وترسيخ السلام.

كيسنجر، مؤتمر صحفي، 24 كانون الثاني، 1973:

سؤالـي، إذا ما انتهكت معاهـدة السلام وأثبتت الإجراءات الدولية أنها غير فعالـة فسترسل الولايات المتحدة قوات إلى فيتنام من جديد؟.

كيسنجر: لا أريد أن أخمن مواقف افتراضية لا نتوقع أن تظهر.

نائب مساعد الوزير، وليم سوليفان في مقابلة تلفازية، 28 كانون الثاني، 1973:

سؤال: هناك أيضاً تقارير من سايغون اليوم، سيدي السفير بأن الولايات المتحدة قدمت تأكيدات رسمية لكن خاصة إلى سايغون بأننا سنتدخل عسكرياً مرة ثانية إذا ارتكبت هانوي انتهاكات خطرة فما هو التزامنا تماماً؟ ماذا سنفعل إذا انتهك وقف - إطلاق النار؟.

سوليفـان: لـن أخمن تخميناً سيد روزنفيلد. أظن أنك رأيت بيـان د. كيسنجر فيما يخص الطريقة التي افترضت بها

الاتفاقية متطلبات تنفيذ هذا الاتفاق. وليس هناك موانع أمامنا. لكننا لن نناقش أية مسائل افتراضية الآن تتعلق بما يمكن أن يحمل معه المستقبل.

كيسنجر. مقابلة تلفازية مع مارفن كالب، 1 شباط 1973م.

كالب: د. كيسنجر. أظن ما حاولت التوصل إليه هو ما يحدث وأفترض أنه لا بد من طرح هذا السؤال. في أفضل العوالم الممكنة كلها، سيتم التمسك بوقف ـ إطلاق النار. وفي العالم الذي نعيش فيه قد لا يتم ذلك، وقد قال الرئيس ثيو في مقابلة تلفازية هذه الليلة إنه لن يطلب عودة القوات الجوية الأمريكية أبداً. كما قال السفير سوليفان الأحد الماضي فقط إنه لا يوجد هناك موانع ـ هذه كلماته على ما أعتقد ـ أمام استخدام هذه القوة الجوية.

هل هذا صحيح؟

كيسنجر: هو صحيح قانونياً.

كالب: وسياسياً ودبلوماسياً؟

كيسنجر: لنا الحق في أن نفعل ذلك. لكن من الصعب جداً الإجابة عن السؤال بالمطلق. فذلك يعتمد على مدى التحدي، وطبيعة التهديد، وعلى الظروف التي ينشأ فيها. وسيكون من غير الحكمة البتة، بالنسبة إلى مسؤول أمريكي في هذه المرحلة، والسلام قيد الترسيخ، أن يعطي لائحة دقيقة حول ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله أو ستفعله في كل ظرف يحتمل أن يطرأ.

بالنسبة إلى المستقبل المنظور، ليست فيتنام الشمالية في وضع يمكنها من شن هجوم كاسح على الجنوب، حتى لو انتهك هؤلاء الاتفاقية. أما ما يحدث بعد سنة أو سنتين فيجب النظر إليه بحسب الظروف التي ينشأ فيها.

إن معظم الانتهاكات التي يمكن للمرء الآن أن يتكهن بها ستعالج من قبل الفيتناميين الجنوبيين.

كالب: إذاً بالنسبة إلى عام أو عامين، كما فهمتك تماماً، لن يكون هناك حاجة لتورط القوات العسكرية الأمريكية من جديد؟

كيسنجر: مارفن، نحن لم ننه في هذه الحرب لكي نبحث عن حجة للدخول فيها من جديد. لكن سيكون عملاً لا مسؤولاً منا في هذه اللحظة أن نقدم لائحة دقيقة تماماً عن الاعتداءات المحتملة التي يمكن أن نرد عليها وما يمكن أو لا يمكن أن نفعل.

مؤتمر أخباري للرئيس نيكسون 15 آذار 1973م:

سأشير فقط إلى هذا: لقد أعلمنا الفيتناميين الشماليين باهتمامنا الشديد بهذا التسرب وبما نعتقد أنه يكون: أي انتهاك لوقف إطلاق النار، واتفاقية السلام. كما عبرنا عن اهتمامنا الشديد لأطراف أخرى. ولسوف أشير فقط إلى أنه بناء على ما قمت به من أعمال خلال السنوات الأربع الماضية، فإن الفيتناميين الشماليين لن يهملوا أو يستخفوا بمثل هذا التعبير عن الاهتمام حين يظهر فيما يخص انتهاكاً وذلك كل ما سأقوله عنه.

السكرتير المساعد للشؤون السياسية، وليم بورتر، حديث في الفراند رابيدز، 21 آذار، 1973:

لقد أوضح الرئيس نيكسون اهتمامنا الشديد بتسريب الفيتناميين الشماليين لأعداد كبيرة من العناصر والمعدات إلى فيتنام الجنوبية. إن هذا التسريب، إذا ما استمر، يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، وعلى فيتنام الشمالية أن لا تهمل أدنى إهمال تعبيرنا عن ذلك الاهتمام.

خطاب الرئيس نيكسون إلى الأمة، 29 آذار، 1973:

مـا تزال هنـاك بعض المناطق الإشكاليـة، فشروط الاتفاقية تتطلـب تعليل كل نقص في العمل فـي الهند الصينية، والشـروط التي تتعلـق بلاوس وكمبوديا، والشروط التي تمنـع التسرب من شمال فيتنام إلـى جنوبها لم يتم الالتزام بها. لقد التزمنا ولسوف نلتزم بالاتفاقية. ولسوف نصر على أن تلتزم فيتنام الشمالية بالاتفاقية. كما أن على فيتنام الشمالية ألا يكون لديهم أدنى شك فيما يتعلق بالعواقب إذا ما أخفقوا في الالتزام بالاتفاقية.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون في مقابلة تلفازية، 1 نيسان، 1973:

روبـن نيسيـن: سيدي السكرتير، هـل يمكنك القول إن الولايـات المتحدة لن ترسل، بأي ظرف مـن الظروف، قوات عسكرية من جديد إلى الهند الصينية؟

ريتشاردسون: لا. ليس باستطاعتي أن أعطي تأكيداً حاسماً سيد نيسين. إن من الواضح أن المستقبل يحمل في طياته تطورات محتملة لا يمكن التكهن بها الآن. لكن بالتأكيد. نحن نأمل كل الأمل أن لا يكون مثل هذا ضرورياً.

نيسيـن: وإذا سألتـك السؤال نفسـه. أيمكنك القول ما إذا كانت الولايات المتحدة لن تقصـف أبداً أهدافاً في شمال فيتنام أو جنوبها، هل سيكون جوابك هو نفسه؟.

ريتشاردسون: نعم، لكن أملنا بالطبع وتوقنا هو أن يتم احترام اتفاقيات وقف إطلاق النار.

نيسين: الرئيس نيكسون حذر عدة مرات فيتنام الشمالية من أنه ينبغي عليها ألا يكون لديها شك في العواقب إن هي انتهكت وقف إطلاق النار. ترى ما هي هذه العواقب؟.

ريتشاردسون: هذا بوضوح شيء ما لا أستطيع تخمينه سلفاً، سيد نيسين..

فلديهم، على ما أعتقد، ما يدعوهم للنظر عائدين إلى الماضي كي يعرفوا أن الرئيس سيفعل ما هو ضروري للتوصل إلى حل يتم التفاوض عليه لإنهاء الحرب.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون إلى لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، 2 نيسان، 1973:

سؤال: هناك تقارير من فيتنام الجنوبية اليوم يقول إن الرئيس ثيو يذكر أن الولايات المتحدة وحكومة فيتنام الجنوبية قـد اتفقتـا على أنـه إذا ما كان هناك هجوم وإذا ما حاولـت فيتنام الشمالية الدخول، فـإن الولايات المتحدة ستعود بطيرانها وبدعمها الجوي. هل لدينا مثل هذا الالتزام؟

ريتشاردسـون: هـذه مسألة تتعلق بكل بساطة بالاحتمالات الكثيرة التي يمكن أن تحدث. ولا أريد أو أحاول تضخيم أي شيء قاله أو الانتقاص منه..

نحن طبعاً مستمرون في التمسك بالاقتراح القائل إن اتفاقيات وقف النار ليس فقط قد وقعت وحسب، بل من مصلحة الأطراف كافة وأهدافها التأكيد ما أمكن على أن تنفذ...

عملنا هو أن نفرز الاعتبارات التي، كما نثق، ستقودهم إلى تنفيذ الاتفاقية..

وإذا كان لديـه هـو (الرئيس) الصلاحية الدستورية للقيام بالحرب حين الضرورة، فإننا نعتقد أن الامتداد الطبيعي لهـذا أننا نقول إنـه لديه الصلاحية الدستورية لاتخـاذ أية خطوة تقتضيها الظروف الآن لكـي يضمن تنفيذ اتفاقية وقف النار.

بيان من حكومة الولايات المتحدة (سان كليمنت) 3 نيسان 1973م:

كلا الرئيسين، رغم الاعتراف بأن تقدماً حدث نحو حل عسكري وسياسي في فيتنام الجنوبية، ينظر مع ذلك بكل اهتمام إلى تسربات الرجال والعتاد بأعداد كبيرة من شمال فيتنام إلى جنوبها، وذلك بما شكل انتهاكات للاتفاقية الخاصة بإنهاء الحرب. ويعتبران أن أعمالاً كهذه تهدد الأساس الذي تقوم عليه الاتفاقية، مما يتطلب ردود فعل قوية مناسبة. وقد عبر الرئيسان عن قناعتهما بأن شروط الاتفاقية بكل إخلاص، إذا كان على وقف النار أن يستمر من أجل حل سلمي يتعين ضمانه. وقد أعلن الرئيس نيكسون في هذا المجال أن الولايات المتحدة تنظر إلى انتهاك أي بند من بنود الاتفاقية باهتمام شديد ومستمر.

سكرتير الدفاع إليوت ريتشاردسون مقابلة مع رجال الأخبار قبل مثوله أمام اللجنة الفرعية لتخصيصات الأموال في مجلس النواب والمتعلقة بالدفاع، 3 نيسان، 1973م.

سؤال: سيدي السكرتير. تحت أي ظروف يتعين علينا أن نبدأ القصف دعماً للفيتناميين الجنوبيين؟

ريتشاردسون: إنه واحد من تلك الأسئلة التي يستحيل الإجابة عنها بكلام عام. نحن يمكن فقط أن نرى التطورات، وكلنا أمل أن تكون تلك التطورات هي التنفيذ الكامل والتام لاتفاقيات وقف النار.

سؤال: هل من الممكن أن نقصف فيتنام الشمالية أو ندعم الجيش الفيتنامي الجنوبي من جديد؟

ريتشاردسون: هذا بالتأكيد أمر لا يمكن الحكم عليه في هذا الوقت.

كيسنجر، مؤتمر صحفي، 2 أيار 1973م:

سؤال: أنت تقول إذا لم تلتزم فيتنام الشمالية بمطلب وقف نار محترم فإنها تغامر بإحياء المواجهة معنا من جديد. هل يمكنك أن تفسر لنا وعلى نحو أوضح قليلاً ماذا تعني بذلك (في تقرير السياسة الخارجية)؟

كيسنجر: الآن، وفي المجابهة. أوضحنا أننا نعني تماماً ضرورة مراعاة الاتفاقية ونحن الآن مشغولون في محاولة لأن نناقش مع الفيتناميين الشماليين ما هو مطلوب لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً دقيقاً. كما لدينا كل نية ودافع لأن نتأكد من أن جانبنا في الاتفاقية مدعوم وأن نستخدم نفوذنا حيثما استطعنا للتوصل على تنفيذ الاتفاقية بدقة.

لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن توقع اتفاقية جدية وخلال أسابيع تنتهك بنودها الرئيسية دون أن تقوم بأية محاولة للإشارة إلى ذلك. الآن، الإجراءات الخاصة هي: بعضها واضح، بالطبع، ونفضل، كما ذكرنا في التقرير، وكما أعلنا علناً عدة مرات، أن ندفع بعلاقتنا مع فيتنام الشمالية باتجاه التطبيع، ونبدأ العملية التي تسرع الأمور، تماماً مثل العمليات الأخرى التي نقوم بها عادة. وهكذا فإن التوجه العام لهذه الفترة هو أن التوتر القائم بيننا لا يمكن بالتأكيد أن يخف بالسرعة التي نرغب بها إن لم نراع الاتفاقية مراعاة تامة.

تقرير الرئيس نيكسون عن السياسة الخارجية، 23 أيار، 1973م:

إننا نأمل من الأطراف المتنازعة أن تؤثر الآن متابعة أهدافها بالوسائل السلمية وبالتنافس السياسي بدلاً من طرق الماضي الوحشية المكلفة. هذا الخيار متروك لهم ولسوف نكون بغاية اليقظة والحذر فيما يتعلق بانتهاكات الاتفاقية.

لدى هانوي خياران أساسيان اثنان. الأول: هو أن تستغل اتفاقية فيتنام وتضغط لتحقيق أهدافها في الهند الصينية. في هذه الحالة ستستمر في تسريب الرجال والعتاد إلى فيتنام الجنوبية، وتبقي قواتها في لاوس وكمبوديا، ومن خلال الضغط أو الهجوم المباشر تجدد عدوانها على أصدقائنا. مثل هذا المسار سيهدد بالخطر المكاسب التي حصلنا

عليهـا بصعوبة في الهند الصينية، وسيجازف بتجديد المواجهة معنـا... المسار الثاني هو أن تتابع فيتنام الشمالية أهدافها سلمياً، سامحة بذلك للاتجاهات التاريخية للمنطقة أن تؤكد ذاتها.

ولسـوف تجدنا جمهورية فيتنـام الأصدقاء الثابتين. إذ سنستمر في التعامل مع حكومتها باعتبارها الممثلة الشرعية للشعب الفيتنامـي في الجنوب. وفي الوقـت نفسه ندعم الجهود التـي تبذلها الأحزاب الفيتناميـة الجنوبية لتحقيق المصالحـة وتشكيل مستقبلها السياسي. كمـا سنوفر البديل للمساعدة العسكرية طبقاً لشروط الاتفاقية. فيما نتوقع من أصدقائنا أن يراعوا تنفيذ الاتفاقية تماماً لأننا لن نتحمل أية انتهاكات لها من قبل فيتنام الشمالية أو حلفائها..

ولقد أخبرنا هانوي، سراً وعلناً، أننا لن نتسامح تجاه أية انتهاكات للاتفاقية.

كيسنجر: مؤتمر صحفي، 13 حزيران، 1973م:

سـؤال: هـل تشعر الآن أنك بتوقيع الوثيقة أنهيت تقريباً عملك فـي منطقة الهند الصينية أو أنه ما يزال لديك الكثير من الصعوبات، لاسيما فيما يتعلق بكمبوديا؟

كيسنجـر: القضايـا المتبقية في الهند الصينية ما تـزال تتطلب جهوداً دبلوماسية هامة ونتوقـع أن نتابعها. ولسوف نظل، بالطبع، ملتزمين بالتنفيذ الصارم للاتفاقية ونؤكد اهتمامنا بها.

رسالة الرئيس نيكسون إلى مجلس النواب، 27 حزيران، 1973، معارضاً إيقاف قصف الهند الصينية:

إن الإيقـاف الكامـل سيقضي عملياً علـى الدافع لدى الشيوعيين للتفاوض وبذلك يقطـع مسبقاً جهودنا الدبلوماسية للتوصل إلى وقف نار في كمبوديا. ويعكس بصورة فعالة الزخم الدافع باتجاه سلام دائم في الهند الصينية الذي بدأ حراكه منذ كانون الثاني الماضي ثم تجدد بيان الأطراف الأربعة الموقع في باريس في 13 حزيران.

أما انتصار الجماعة في كمبوديا، فإنه، بدوره، سيهدد التوازن الهش للاتفاقيات التي تم التفاوض عليها، والتحالفات السياسية والقدرات العسكرية التي يعتمد عليها السلام الشامل في جنوب شرق آسيا، والتي قام عليها، حسب تقديري القبول باتفاقيات فيتنام.

أخيراً وبدلالات عالمية أكثر جدية حتى، فإن قبول الولايات المتحدة المفوض تشريعياً بالانتهاكات الشيوعية لاتفاقيات باريسـ وغزو كمبوديا من قبل القوات الشيوعي سيضـع موضع الشك التزامنا الوطني ليس فقط بالحل الفيتنامي بل بحلـول أخـرى أو باتفاقيات كثيـرة توصلنا إليها أو نسعى إليهـا مع دول أخرى. إذ ستوجه ضربـة قاصمة لمصداقية أمريكا الدولية ـ ضربة ستترك آثارها حتى بعد الهند الصينية بكثير.

كيسنجر، رسالة إلى السناتور إدوارد كنيدي، 25 آذار، 1974م:

بتوقيعهـا على اتفاقيـة باريس، التزمت الولايات المتحـدة بتدعيم الشروط التي جعلت وقف إطـلاق النار ممكناً، وكذلك بالهـدف الآخـر ألا وهو حق الشعب الفيتنامي الجنوبي بتقرير مصيره. إننا نتابع، وفي ذهننا هذه الالتزامات، تقديم الوسائل الضرورية، إلى جمهورية فيتنام، للدفاع عن نفسها ومصالحها الاقتصادية..

وقد ألزمنا أنفسنا بصورة أساسية جداً، سياسياً وأخلاقياً.

مقابلة مع تران فان لام، وزير خارجية فيتنام الجنوبية، السابق، 14 نيسان، 1975، سايغون (تقرير صحفي):

صـرح وزيـر الخارجيـة تران لام أن الرئيـس نيكسون وعد: بالرد مباشـرة وبقوة على أي هجـوم فيتنامي شامل على مستوى كبير لكن، كما أضاف لم توقع أية اتفاقية سرية.

(9) ملاحظات من قبل السيناتور آلن إلى أحد مسؤولي وزارة الخارجية، 25 حزيران، 1974.

(10) كما اقتبسه آلن غودمان في كتابه السلام الضائع سعي أمريكا لحل متفاوض عليه لحرب فيتنام (ستانفورد: منشورات معهد هوفر، 1978)، ص 177.

(11) خطاب ألقاه السيناتور جاكوب جافيتز، في مجلس الشيوخ، 15 حزيران، 1971، سجلات الكونغرس، ص19، 905.

(12) كورتني شيلدن «تحت سحابة الحصار - الفيتنامي»، مجلة مونيتور سيانس كريستيان، 11 أيار، 1972م.

(13) السيناتور كليفورد كيز، ملخص لمسائل السياسية الخارجية الأساسية، جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، الكونغرس الثالث، الجلسة الأولى، مع وزير الخارجية وليم روجرز، 21 شباط، 1973 واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة، 1973، ص19.

(14) فيما يلي أمثلة إضافية عن التعبير عن دعم الكونغرس لمساعدة فيتنام الجنوبية بعد انسحاب القوات الأمريكية:

كان السيناتور هيوبرت همفري قد صرح لصالح استمرار المساعدة في 10 شباط 1972، النيويورك تايمز، 12 شباط 1972 (روبرت سيمبل، الابن، ديموقراطيون يحصلون على تلخيصات حول الحرب) وقد وصف موقفه كما يلي:

السيد همفري.. قال إنه سيقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ـ على شكل معدات لكن لا رجال، بعد أن تنسحب الولايات المتحدة، لكن فقط إذا تعرضت فيتنام الجنوبية لهجمات، ولا شك أن مثل هذه المساعدة تدخل ضمن اهتمامات الولايات المتحدة.

السيناتور مياك مانسفيلد دعم، في مطلع 1973، مساعدة خلفية ذات طبيعة اقتصادية وكذلك دعماً تموينياً لحلفائنا، طبعاً لعقيدة نيكسون وكان يرى أن اتفاقية باريس تحقق ما كان يريد ـ انسحاب الولايات المتحدة ـ كما اعترف علناً بأنه لا بد من دفع ثمن لقاء ذلك طبقاً للالتزامات الأخرى.

ويمكنني القول إنني أتوقع أن تصبح عقيدة نيكسون، التي تبلورت قبل ثلاث سنوات، سارية المفعول الآن. ذلك يعني، حسب تأويلي، أننا سننسحب عسكرياً وتدريجياً من مختلف البلدان في مختلف أرجاء آسيا والعالم، وأن تلك البلدان سيتعين عليها بعد ذلك أن تعتمد على نفسها بصورة أساسية، وبقدر ما يتعلق الأمر بحلفائنا، فسوف نكون راغبين في م ديد المساعدة الخلفية لهم ذات الطبيعة الاقتصادية، لكن دون أن نتدخل أو نتورط في شؤون أية أمة». (سجلات الكونغرس، 26كانون الثاني1973، ص 2202).

تدعو عقيدة نيكسون، كما أفهمها، إلى سحب تدريجي لقواتنا من كل أنحاء العالم وإلى اعتماد أكبر على الأمم المتحدة التي لها روابط معنا، مع تقديم الولايات المتحدة، وفي حالات محددة، الدعم التمويني فقط..

وهكذا، بينما أتطلع إلى هذه الصورة، أرى أن الأمور التي كنت أجادل من أجلها قد أنجزت، بالحقيقة، كما أدرك أن هناك ثمناً لا بد من دفعه لقاء اتفاقية كهذه، وبعد رؤيتي للتفاصيل، وبعد أن قدمت الاقتراحات إلى الكونغرس، فإنني أنوي، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، أن أدعم اقتراحات من ذلك النوع لأنني أريد للحرب أن تنتهي، وأريد لرجالنا أن ينسحبوا، وأريد لقواتنا وجندنا أن يعودوا إلى الوطن، تلك هي العناصر التي اهتم بها كل الاهتمام، لهذا سأكون مهتماً كل الاهتمام، وبقدر ما أستطيع، سأدعم كل الدعم أية مفاوضات تؤدي إلى التزامات من مختلف الأنواع لم يتم التوصل إليها بعد، لأنني أظن أن عليك أن توازن بين ذلك وبين الأخر. (تلخيص، جلسة استماع، 21 شباط، 1973، ص17-16).

كمـا تكلم زعماء كونغرس آخرون ليسوا كلهم ليبراليين، بالروح ذاتها. فالسيناتـور، روبرت بيرد، الديموقراطي من فرجينيـا الغربيـة، قال في مجلس الشيـوخ بتاريخ 26 شبـاط 1973: إنه ليشرف أمريكا أنه حتى فـي وجه الانتقادات فـي الداخـل وفي الخارج، لم نتخل قط عـن أي حليف.. لقد دخلنا في هذه الحرب شيئـاً فشيئاً، غير قادرين على أن نـرى أيـن ستقودنا أخيراً أحداث اليوم بعـد اليوم والأسبوع بعد الأسبوع. لكننا أصبحنـا متورطين لصالح حليف من حلفائنا، وحافظت بلادنا على وعد قادتها الرؤساء أيزنهاور، وكنيدي، وجونسون ونيكسون بأننا لن نتخلى عن فيتنام الجنوبية. إنني آمل ألا نعيش لنرى اليوم الذي تتخلى فيه هذه الأمة، التي صهرت في أتون الشجاعة، عن الحفاظ على شرفهـا الوطنـي. لأن شرف الوطن هو مجمل شرف أبنائه وبناته. وإذا كف الشرف عن أن يكون جزءاً من الشخصية الأمريكية، إذن فلن يكون هناك مستقبل لبلادنا» (سجلات الكونغرس، 26 كانون الثاني، 1973، ص2309).

كذلـك اقتبس عن رئيس لجنة التخصيصات المالية فـي مجلس النواب، جورج ماهون، ما يلي في الواشنطن بوست، تاريخ 28 كانون الثاني، 1973م.

فيما يلي تلخيص الرئيس لاتفاقية باريس، قال الرئيس ماهون «ما هو متأصل في وقف إطلاق النار أننا سنتابع تقديم المساعدة لفيتنام الجنوبية وإعادة تأهيل المساعدة لفيتنام الشمالية»، كما قال: يجب أن يقبل هذا كحقيقة حياتية، وهو بديل أفضل من استمرار الحرب.

فـي جلسـات استماع مجلس الشيوخ في شبـاط 1973، قال السيناتور هيـو سكوت، لدى تقديم وزيـر الخارجية وليم روجرز لشهادته:

فيمـا يتعلـق بمسألة المساعدة لفيتنام، اتفق معك (روجرز) على أنـه سيكون أفضل عدم التجمد في أي موقف. لأننا مـا لنا من طريقة لمعرفة أي اقتراح سيمشي فـي النهاية بخصوص المساعدة الثنائية الجانب الممكنة أو المساعدة الولايات المتحدة (تلخيص، جلسة استماع، 21 شباط 1973، ص27).

أما النائب صموئيل ستراتون من نيويورك فقد صاغ هذه النقطة بعبارات عامة:

لا يمكننـا أن نتخلـى ببساطـة عن آسيا فقط لأننـا توصلنا إلى وقف إطلاق نـار. إن الاستقرار فـي آسيا يتوقف على استمـرار مشاركتنـا فـي تلك المنطقـة بترسيخ روابط ذلـك الثلاثي المؤلف من روسيـا، والصين وأمريـكا، أما إن أصبحنـا انعزاليين، فإن آسيا حينذاك ستستقطب ثانية ويخرج السلام من النافذة. (سجلات الكونغرس، 29 كانون الثاني، 1973، ص2519).

كما صرح السيناتور جيمس هيلمز من كارولينا الشمالية بما يلي:

علينـا أن نفعـل ما يمكننا فعله لجعل الهدنـة تسري، كما علينا أن نشترك بقوتنا المادية مـع الفيتناميين الجنوبيين، حلفائنـا، بحيـث يمكنهـم الدفاع عـن أنفسهم إن لم تسـر الهدنة (سجـلات الكونغرسـ، 31 كانون الثانـي، 1973، ص2732).

(15) الجنـرال فـان تيان دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم: وصف تحرير فيتنام الجنوبية، ترجمة جون سبراجينز، الابن، (نيويورك، منشورات، ريفيو الشهرية، 1977)، ص12-10، انظر أيضاً، الجنرال تران فان تران.

فيتنـام: تاريـخ المتراس لمسـرح الـ ب2، مجلد 5، خلاصة حـرب الـ 30 سنة (مدينة هوشي منـه، دار نشر فان نغي، 1982، مترجم: تقرير جنوب شرق آسيا رقم 1247، شباط 1983، ص45، 103.

(16) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص15.

(17) ميشيل بارون، فرانت يوجيفوسا، ودوغلاس ماثيوز (تقويم السياسية الأمريكية، 1978، (نيويورك، دوتو، 1978) ص8.

(18) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص20-19 ترا، فيتنام: تاريخ ص125.

(19) دونغ انتصارنا الربيعي العظيم، ص23-22. انظر أيضاً كيف كسبت فيتنام الشمالية الحرب، مقابلة مع الكولونيل الفيتنامي الشمالي بوي تين، أجراها ستيفن يونغ، جريدة الوول ستريت، 3 أب 1995، ثم بوي تين على خطا هوشي منه: مذكرات كولونيل من فيتنام الشمالية (هونولولو، منشورات جامعة هاواي، 1995) ص82-81.

(20) رون نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل (شيكاغو: منشورات بليبوي 1978) ص92.

(21) موري ميرذر الولايات المتحدة تقول إنها تخطط لعدم التورط ثانية في حرب هندو ـ صينية الواشنطن بوست، 8 كانون الثاني، 1975.

(22) بوي تين، على خطا هوشي منه، ص79، ترا، فيتنام: تاريخ ص 125.

(23) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص25-24.

(24) كنيث رايغ، جاكسون يعارض إنقاص المساعدات إلى فيتنام الجنوبية، اللوس أنجلوس تايمز، 27 كانون الثاني، 1975.

(25) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص24.

(26) الخيارات المخفية، افتتاحية اللوس أنجلوس تايمز، 6 آذار، 1975.

16 - انهيار كمبوديا:

(1) فونغوين جياب، مهام عسكرية مباشرة للتحول إلى الهجوم المعاكس العام (هادونغ: لجنة المقاومة والإدارة لمقاطعة هادونغ، 1950، ص14، اقتبسها غاريث بورتر في كتابه «السياسية الفيتنامية وأزمة الهند الصينية». كذلك لدى ديفد إليوت «الصراع الهندو ـ صيني الثالث (بولدر، كولورادو، منشورات ويستفيون، 1981)، ص88.

(2) من أجل مناقشة أوسع لسياستنا في كمبوديا، انظر سنوات البيت الأبيض، ص54-329 والفصل 10.

(3) بوندي، شبكة شديدة التعقيد، ص74.

(4) انظر أيضاً كيسنجر، سنوات الجيشان، ص18-9، 34، 37، 335، 69، كذلك كيسنجر، الدبلوماسية، ص97-692، والرسائل المتبادلة بين بيتر رودمان ووليم شوكروس في مجلة السبكتاتور الأمريكي آذار وتموز 1981م.

(5) رسالة الرئيس فورد إلى رئيس مجلس النواب كارل ألبرت، 25 شباط 1975، وهنري فورد، أوراق عامة، 1975 ن ص 279 80-.

(6) مثلاً، سيدني شانبرغ، «طلب المساعدة لكمبوديا يقال إنه يفوق الحاجة الآن»، النيويورك تايمز، 7 شباط، 1975.

(7) مثلاً، تعليم إريك سيفاريد، نشرة الأخبار التلفازية المسائية، 26 شباط، 1975.

(8) الكونغرس والميكونغ، افتتاحية البلتيمور ص 23 شباط، 1975.

(9) مثلاً، جيم آدامز، زعماء النواب يرون المساعدات ضائعة، الواشنطن ستار نيوز، 26شباط 1975: «الذروة الكمبودية»، النيويورك تايمز، افتتاحية 8 شباط، 1975.

(10) مثـلاً، مساعدة لكمبوديا، افتتاحية الواشنطن بوست، 5شباط 1975، كلمة الولايات المتحدة ليست موضع رهان في الحرب الأهلية الكمبودية، افتتاحية فيلادلفيا انكوايرر، 27 شباط، 1975م.

(11) مثلاً، يأس كمبوديا، افتتاحية النيويورك تايمز، 26 شباط 1975، قوة النار المفرقعة، افتتاحية اللوس أنجلوس تايمز، 27 شباط، 1975.

(12) سيدنــي شانبرغ المتمردون الكمبوديون الغامضون: الحمر على ما يبدو يهيمنون على كتلة متنوعة، النيويورك تايمز 13 آذار، 1975.

(13) محــرر الإدارة، أمــر فورد بمزيد من مساعـدات الأسلحة لكمبوديا يواجه عقبتين كأداوين فــي الكونغرس»، جريدة الوول ستريت، 14 آذار، 1975م.

(14) انظر كيسنجر سنوات الجيشان، ص59.

(15) من أجل وصف أوسع لما يلي، انظر المصدر نفسه، ص49-341.

(16) نسخــة غيــر معروفة لبعض من هذه الأحداث الثلاثة موجودة لدى وليم شوكروس، عرض جانبي: كيسنجر، نيكسون وتدمير كمبوديا، نيويورك: سيمون، وشستر، 1979) الفصل 22.

(17) المصدر نفسه، ص341.

(18) بيــان صادر عن الأميــر سيهانوك في بكين، 2 نيسان، كما ذكر في تقريرنا المصالحة مرفوضة من قبل سيهانونك، بليمور ص، 3 نيسان، 1975م.

(19) نيسين «بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل»، ص103.

(20) سيدني شانبرغ، الهند الصينية بلا أمريكان، من أجل حياة أفضل وأعظم، النيويورك تايمز، 13 نيسان، 1975.

17 - النهاية لفيتنام:

(1) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص 95.

(2) فورد، أوراق عامة، 1975، ص416.

(3) المصدر نفسه، ص413.

(4) حيرة السيد فورد، افتتاحية النيويورك تايمز، 4 نيسان، 1975.

(5) فيتنام، لعبة الصدفة، افتتاحية الواشنطن بوست، 4 نيسان، 1975.

(7) مؤتمــر صحفــي، 5 نيسان، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1870، 28 نيسان، 1975، (واشنطن، مطابع حكومة الولايات المتحدة) ص551.

(8) المصدر نفسه، ص555.

(9) تعليقات السينـاتور جاكسون، نشرة أخبار تلفازية مسائية، تيد كوبل يكتب تقريراً من وزارة الخارجية، 8 نيسان 1975، انظر أيضاً موري مردر «جاكسون يذكر اتفاقية فيتنامية أمريكية سرية»، الواشنطن بوست، 9 نيسان، 1975م.

(10) خطاب أمام جلسة الكونغرس المشتركة، 10 نيسان 1975، ولدى فورد في أوراق عامة 1975، ص73-459.

(11) فورد، وقت للشفاء، ص255.

(12) المصدر نفسه.

(13) الخطـوات التاليـة في فيتنام بعـد الرئيسي ثيو افتتاحية النيويـورك تايمز، 22 نيسان 1975، رحيـل نغوين فان ثيو، افتتاحيـة الواشنطن بوست، 22 نيســان، 1975، السيد ثيو ينزل افتتاحية البلتيمور ص22 نيسان، 1975، بعد السقوط، افتتاحيـة النيويـورك تايمز، 22 نيسان 57، بعد فيتنام، افتتاحية المونيتور سياســن كريستشان، 22 نيسان 75، خروج الرئيس ثيو افتتاحية الشيكاغو تريبيون، 22 نيسان 57، إنه ثيو الذي خان شعب فيتنام افتتاحية فيلادفيا إنكويرر، 22 نيسان 75، وثيقة سايغون ودو واشنطن افتتاحية النيويورك تايمز، 23 نيسان 1975م.

(14) فورد، أوراق عامة، 1975، ص569.

(15) اتصالات مع الرئيس فورد.

25 10 بعد الظهر ـ 28 نيسان 1975:

فورد: نعم هنري

كيسنجـر: سيـدي الرئيس، القصف بالقنابل يبدو وكأنـه توقف بشكل أساسي، لكن الآن يبـدو وكأن النظام انهار ميدانياً والطرق كلها ملأى بالفارين، وكأنها ستصبح مثل دانانغ، وربما هو نفسه ما أرادوا أن يصنعوا.

فورد: حسن.

كيسنجر: هم يحاولون استعادة النظام، وقد تحدثنا مع غراهام مارتن وقلنا له إنه إذا بات المجال الجوي غير مستخدم، فعليه أن يمضي إلى حالة الطوارئ في الإخلاء.

فــورد: أوافق في كلا المكانين. كيسنجر: حسن، المشكلة الرئيسية التي ستمثل أمامنا الآن سيدي الرئيس، هي ما إذا كان باستطاعتنــا أن نتوصـل إلى المناصر الأمريكان، إذا ما انهار النظام تماماً في تان سون نهوت وخارج تان سون نهوت وخلف مجمع مكتب الملحق الدفاعي.

فورد: كم هي المسافة إلى هناك؟

كيسنجـر: المسافـة ليسـت بعيدة، إنها قرابة 5 دقائق بالسيــارة إذا تمكنا من الوصول إليهم ـ أنـت تعلم، لا طريقة لدينا لمعرفة كم هم متداخلون..

فورد: حسن.

كيسنجر: مع الفيتناميين ويتعين علينا فقط أن نبقى خارجاً الآن.

فورد: هل تدخل عربات الـ 130؟

كيسنجر: كلا، الآن الميدان غارق على ما يبدو بالمدنيين تماماً.

فــورد: أرى ذلك.

كيسنجــر: إحداها تحركت بهدف الاقتــراب، لكن ما إن اقتربت حتى حدث هرج ومرج في وجهها، فعادت مرة ثانية، ذلك أن القصف أحدث تماماً حالة..

فـورد: إحباط ورعب.

كيسنجر: لذلك يمكننا فقط اللجوء إلى حالة إخلاء طوارئ، خلال ساعتين، على أن تكون الأوامر واضحة تماماً. فالجناح الثابت لا يمكن استخدامه. وعلينا الذهاب إلى الحوامة.

فورد: ونخرج بجماعتنا فقط، آملين بالأفضل.

كيسنجر: ذلك صحيح، ولا أظن أنهم سيطلقون عليها، بل بصراحة لا أعتقد أن الروس خدعونا، كل ما في الأمر أن الفيتناميين الشماليين قاموا بقراءة أخرى وقت المطلة وقرروا المضي قدماً للقيام بخرق.

فـورد: حسن، نحن لدينا الجنرال سميث على الأرض هناك. إنه خارج تان سون نهوت، وفي البلدة لدينا مارتن، إنهما على اتصال وثيق ويتعين عليهما تماماً أن يستخدما قدرتهما على الحكم. فليس باستطاعتنا أن ندير الأمور من هنا.

فورد: موافق.

كيسنجر: لقد أرسلت أنا وجيم (شليسنجر) على حد سواء الرسائل ذاتها التي وجهتها عبر قنواتنا.

فورد: حسن.

كيسنجر: وقد تكلمت مع الجنرال مارتن وحسب علمي فقد تكلموا من وزارة الدفاع مع سميث.

فورد: حسن.

كيسنجر: وهكذا الكل يعرفون ما عليهم أن يفعلوا.

فورد: إذاً هو يبدو مثل....

كيسنجر: بالنسبة إلي يبدو أشبه بإخلاء في حالة طوارئ. وسوف ندعك على اتصال.

فـورد: حسن، أظن أنه بقدر ما هو مأساوي يا هنري، فإن علينا أن نترك أولئك الخمسة آلاف هناك ونخرج جماعتنا.

كيسنجر: أجل، والمأساة أنهم كلهم من النخبة وسيقعون في أيدي الفيتناميين الشماليين تماماً هناك، أي أنهم جميعاً ناس خطرون ـ للغاية لكننا لا نستطيع فعل شيء لهم.

فورد: (وقفة طويلة) ابق على اتصال معي و...

كيسنجر: حسن، لا خيار أمامنا سيدي الرئيس.

فورد: لا.. في أيدي الناس هناك.

كيسنجر: هذا صحيح، ولقد تحملنا إلى أقصى حد يمكننا تحمله، والآن علينا أن نرى كيف ستجري الأمور.

فورد: كما أفهم الآن، لدى سميث ومارتن الصلاحية بأن يأمروا بعملية حوامات.

كيسنجر: في أي وقت يقرران، الميدان غير مستخدم.

فـورد: ومما تقول لي أفهم أن علينا كذلك أن نتوقع ذلك العمل.

كيسنجر: أجل. وسيكون أفضل بالنسبة إلينا إن كان باستطاعتنا إعادة فتح الميدان بطول كاف على الأقل لإجلاء الأمريكان بطيارات الجناح الثابت من هناك.

فورد: تمام.

كيسنجر: بسبب ذلك الاهتياج والفوضى كلها هناك، لكن بما أنهما في تلك النقطة فعليهما حقاً أن يحكما على الأمر.

فورد: لكن لديهما الصلاحية الكاملة في أن يفعلا ذلك.

كيسنجر: لديهما الصلاحية الكاملة وأعطيا الأوامر بأن يفعلا ذلك إن لم يستطيعا الخروج حتى آخر النهار.

فورد: حسن.

كيسنجر: أي ليس لديهما الصلاحية في البقاء ليلة واحدة.

فورد: حسن.

كيسنجر: ولديهما الصلاحية بأن يطلبا جسراً جوياً في أي وقت من هذا الليل - ليلنا نحن ــ وعليهما أن يطلباه قبل أن ينتهي النهار هناك.

فورد: مع نهاية النهار هناك يخرجون أم مع صباح الغد هنا؟.

كيسنجر: مع صباح الغد هنا، وإن لم تستطع مركبات السي 130 أخذهم بعيداً تفعل ذلك الحوامات.

فورد: ذلك مخجل حقاً. أربع وعشرون ساعة زيادة ـ أم اثنتا عشرة ساعة زيادة؟

كيسنجر: اثنتا عشرة ساعة زيادة، وسيكون بإمكاننا أن ننقذ حياة ثمانية آلاف.

فورد: هنري، نحن فعلنا ما في وسعنا.

كيسنجر: سيدي الرئيس، لقد حملت ذلك بمفردك ضد كل الآخرين، كما ناورنا في القضية إلى أبعد حد نستطيع المناورة فيه.

فورد: حسن، آمل فقط أن يفهم الآن مارتن وسميث أين نحن وأن لا يتردد في التصرف.

كيسنجر: حسن، لقد دققنا الأمر مع مارتن، فقد تكلمت معه قبل خمس عشرة دقيقة، ولا أستطيع القول إنه يفعل ذلك راغباً بل هو سيفعل، إنه يريد البقاء في الخلف مع شخصين ليعتني بالأمريكيين الذين يمكن أن يخرجوا من الغابة، لكنني فقط لا أظن أننا باستطاعتنا تبرير ذلك.

فورد: أنا أيضاً لا أظن ذلك.

كيسنجر: لا يمكننا إعطاءهم أية رهائن.

فورد: لا، لا، لا، حسن..

كيسنجر: وبالمناسبة، سيدي الرئيس، قد يسرك أن تعرف ـ لقد أخبرتك ذلك من قبل ـ أنه قد طرد الفرنسيون شر طردة من كمبوديا، أيضاً.

فورد: حسن، أليس في ذلك بعض العزاء؟ حسن، هنري، لقد بذلنا أقصى ما في وسعنا، وأنا وأنت نتابع الأمر أولاً بأول، فقد، نأمل أن يكون الله معنا.

كيسنجر: حسن، سنتابع أخذ الأمر أولاً بأول بضعة أيام أخرى، دقيقة فقط.

لقد جلبوا لي شيئاً ما، أجل ــ حسن، إنّهم يعملون لإعادة الأمريكيين إلى المجمع.

فورد: حسن.

كيسنجر: في الدقائق الثلاثين التالية، ربما سنباشر الإخلاء بالحوامات.

فورد: حسن، سأكون هنا، اتصل بي بالتأكيد ودعني أعرف كيف تجري الأمور.

كيسنجر: حسن، سيدي الرئيس.

الساعة 10.45 ليلاً، 28 نيسان 1975:

فورد: نعم، هنري.

كيسنجر: سيدي الرئيس، لقد تكلمت لتوي مع غراهام مارتن وهو يوافق على أنه يجب علينا المباشرة بتنفيذ الإخلاء.

فورد: من كلا المكانين؟

كيسنجر: ذلك صحيح.

فورد: أظن ذلك أيضاً، إذ بعد أن اتصلت بي اتصل بي مباشرة جيم شليسنجر، وتكون لدي انطباع بأنك أنت وهو على اتفاق لكنني قلت له إن عليه الاتصال بك كي يتأكد من أن ذلك صحيح.

كيسنجر: أجل.

فورد: وأظن.. إن كان مارتن يقول ذلك، أن علينا أن نتحرك.

كيسنجر: وأنا أفكر أنه بينما يجري هذا الأمر، يجب أن يمر كل شيء عبر برينت أو عبري أنا. ولسوف ندعك على إطلاع تام في حال حدوث أي شيء، لكن بحيث لا يكون هناك الكثير من «النيلات» العصبيين يفلتون الأمور.

فورد: حسن. هل تظن أن علي أن أكون في «غرفة الموقف»؟.

كيسنجر: لا، لا، أرى ضرورة لذلك، فنحن سنعلمك حالما يحدث أي شيء، وهو بالحقيقة لا يتطلب أي قرار رئاسي بعد البدء بالتنفيذ.

فورد: أنا هنا، اتصل بي بكل الوسائل، خيراً كان أم شراً.

كيسنجر: سأتصل بك إن كان هناك أي شيء يستدعي ذلك، علينا أولاً أن نعيد الأمريكيين إلى المجمع، ذلك يبدو قابلاً للتدبر من ذلك القدر الضئيل الذي سمعته. لكن بعدئذ علينا أن نتأكد من أن غراهام سيتمكن من تجميع كل الأمريكان معاً في السفارة. ذلك قد يستغرق منه ساعاتين، فقلت له إن عليه أن يتمم ذلك خلال ما بقي من النهار.

فورد: هناك ست ساعات متبقية.

كيسنجر: قرابة ست ساعات ونصف أو سبع ساعات متبقية، وأعتقد أنه بإمكانه أن يفعل ذلك. أنا فقط أفكر أنه ليس لدينا خيار.

فورد: حسن، رغم أنه مأساوي، إلا أنني أظن أن هذا ما ينبغي فعله فقل له أن يفعله.

كيسنجر: حسن، هو لديه تعليمات واضحة، ولسوف أتصل به وبالجنرال براون وأقول لهما إنك أمرت بالتنفيذ. فهم لن يقاتلونا بشدة.

فورد: ذلك نقص تقدير.

كيسنجر: الأمر الوحيد هو أنهم سيكونون تواقين جداً للخروج، لذا على الجسر الجوي أن يتوفر لهم قبل أن يتجمع الناس.

فورد: أخبرهم أن يتأكدوا من أنه سيبذل كل جهد ممكن لإخراج الجميع.

كيسنجر: ذلك صحيح.

فورد: بذلك، لا تكون هناك أسئلة حول الموضوع.

كيسنجر: حسن. وفي هذه الظروف لا يمكننا أخذ أي فيتنامي زيادة.

فورد: دعنا نتأكد من أنه حسب هذا الترتيب هناك..

كيسنجر: ليس هناك مقدرة فعلية. سيدي الرئيس. لكنني سأتأكد من أن هذا واضح أيضاً.

فورد: حسن، أعطهم أمر تنفيذي. فذلك يصيبني بالغثيان.

كيسنجر: سيدي الرئيس. لقد تحملنا إلى أقصى حدود التحمل. وربما أكثر ببعض ساعات مما ينبغي التحمل. ثم أنت تعلم يجب ألا نندم. فقد فعلنا كل ما في وسعنا.

فـورد: حسن. ابق على اتصال معي. لكن أخبر غراهام أن يفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

كيسنجر: حسن سيدي الرئيس.

فورد. أشكرك. هنري.

الساعة 12.22 ظهراً ـ 29 نيسان، 1975.

كيسنجـر: سيدي الرئيس، أريـدك فقط أن تعلم أن مينه الكبير (الجنرال دوونغ فان مينـه) قد أصدر أمراً بخروج جميع الأمريكيين من البلاد خلال أربع وعشرين ساعة.

فورد: ذلك مفيد. أليس كذلك؟

كيسنجر: لا بد أنه علم أننا مغادرون، لأنهم يفعلون ذلك بالإذاعة المفتوحة لجميع المدنيين. وأظن أنه يحاول تسجيل بعض النقاط لصالح الشيوعيين.

فورد: سأضيف ذلك أيضاً.

كيسنجـر: لكـن عملياً. قد يكون ذلك نوعاً من الحماية للأمريكييـن أيضاً. فهم لا يخرجون متسللين في هذه الظروف. بل يؤمرون بالخروج.

فورد: أنت أمرتهم بالخروج..

كيسنجر: بعد كل ما عانيناه هناك. ها نحن نغادر بنوع من الجحيم.

فورد: إيه.. صديقنا الكبير.

كيسنجر: أعتقد أنهم ربما يريدون، بالإجمال. العمل لإنقاذ الأرواح.

فـــورد: وأنــا أعتقد ذلك. لكن بعيداً عن أنـك لا تحب أن تسجل هذا. كحقيقية من حقائق التاريخ. إنما على أساس عملي. قد يكون هذا مفيداً.

كيسنجر: حسن. لن أتصل بك ثانية إلا بعد أن تبدأ العملية.

فورد: حسن وأشكرك على اتصالك بي وإعلامي بهذا.

كيسنجر: بعدئذ سأقرأ البيان الذي كتبنا مسودته لك.

فورد: هذا حسن.

كيسنجر: تمام. سيدي الرئيس. وداعاً.

فورد: أشكرك كل الشكر هنري.

(16) دونغ، انتصارنا الربيعي العظيم، ص2-201.

(17) المصدر نفسه، ص234.

(18) مؤتمر صحفي، 29 نيسان، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1873، 19 أيار 1975، ص631.

(19) غير أن وليم شوكروس، وهو شخص يزعجني في كثير من أبحاثي، يبدو وكأن لديه أفكاراً ثانية. فقد كان لديه هذا الذي قاله سنة 1994.

نحن الذين عارضنا الحرب الأمريكية في الهند الصينية يجب أن نكون متواضعين كل التواضع حيال النتيجة المخيفة التي حصلت: شكل من أشكال الإبادة الجماعية في كمبوديا وطغيان مرعب في كل من فيتنام ولاوس. وبالعودة إلى تغطيتي، لصالح الصندي تايمز، الجهد الحربي لفيتنام الجنوبية من 1970 ــ 75، أعتقد أنني كنت أركز بكثير من اليسر على فساد وعدم كفاءة الفيتناميين الجنوبيين وحلفائهم الأمريكيين، وأنني كنت جاهلاً كل الجهل بنظام هانوي اللا إنساني، وراغباً كل الرغبة في الاعتقاد بأن انتصاراً يحرزه الشيوعيون سيوفر مستقبلاً أفضل. لكن بعد انتصار الشيوعيين جاء اللاجئون إلى تايلاند وسيول من الناس اليائسين الآتين بالقوارب ساعين للهرب من ساحات القتل الكمبودية ومن العصابات الفيتنامية. شهاداتهم البليغة أنهت كل الأوهام. (وليم شوكروس، التخلص من إبادة جماعية، التايمز (لندن)، 16 كانون الأول، 1994)، انظر أيضاً: هورويتز، ابن راديكالي، لوصف في العمق أكثر.

18- تشريح أزمة: المايا غيز:

(1) ريتشارد هيد، فريسكو شورت، وروبرت ماكفارلن، قرار أزمة: صنع ــ القرار الرئاسي في المواجهات المايا غية والكورية (بولدر، كولورادو: منشورات ويستفيو، 1978) فصل 5 هذا وصف موثق وتفصيلي.

(2) قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1875، 2 حزيران، 1975، ص 720.

(3) بيتر غروز 82 في بويبلو، الولايات المتحدة تعترف بكوريا الشمالية ثم تنسحب، النيويورك تايمز، 23 كانون الأول، 1968م.

(4) فورد، وقت للشفاء، ص276.

(5) بيان البيت الأبيض، 12 أيار 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72 رقم 1875، 2 حزيران 1975، ص719.

(6) نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل، ص19-118.

(7) تحدي السلام، خطاب أمام مجلس الشؤون العالمية في سان لويس، 12 أيار 1975، قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1875، 2 حزيران 1975، ص12-711.

(8) تقرير رابطة النشر من باريس، 13 أيار 1975، 15: 48.

(9) انظر مثلاً، جوزيف كرافت، عبر من المايا غيز، الواشنطن بوست، 18 أيار 1975.

(10) فيما يلي نص الملخص الأولي لبيان هونيم، تلقيناه في واشنطن في 14 أيار 1975.

نشرة.

كمبوديا تعلن عن نيتها في تحرير المايا غيز:

عودة إلى 142340 من أجل معلوماتكم:

أذاعت إذاعة بنوم بنيه في 14 أيار بياناً صحفياً مدته 19 دقيقة حول حادثة الماياغيز، وقد قرأه هو نيم، وزير الإعلام والدعاية.

يقول البيان: منذ أن حررنا بنوم بنيه والبلاد بكاملها، تقوم الإمبريالية الأمريكية بصورة متكررة ومتوالية بأنشطة مخابراتية وتجسسية لتنفيذ أعمال تخريبية واستفزازية ضد كمبوديا الجديدة المحررة حديثاً. انطلاقاً من رغبتها الواضحة في عدم السماح للأمة وللوطن الكمبوديين بالعيش.

هذا يفسر لماذا منعت حكومتنا السفن الإمبريالية الأمريكية من الاقتراب من شواطئنا الكمبودية، بتهمة أن هذه السفن، بما فيها الماياغيز، هي سفن تجسس لصالح السي آي إي. إنه يتهم الولايات المتحدة أيضاً باستخدام الطائرات لمهاجمة سفن الأسطول الكمبودي، ومن ثم يقول: سوف تأمر حكومتنا الماياغيز بالانسحاب من المياه الإقليمية الكمبودية وتحذرها من أي عمل تجسسي آخر أو أية أنشطة استفزازية. وهذا ينطبق على المايا غيز أو أية سفن أخرى، كالسفينة التي ترفع العلم البنامي والتي أفرجنا عنها في 9 أيار 1975.

من أجل النص الكامل للبيان الكمبودي، انظر النيويورك تايمز، 16 أيار 1976م.

(11) نيسين، بالتأكيد تبدو مختلفة من الداخل، ص129.

(12) فورد، وقت للشفاء، ص 284.

(13) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص139.

(14) فورد أوراق عامة، 1975، ص706.

19- مأساة الأكراد:

(1) من أجل المرجع، انظر إدمون غريب، المسألة الكردية في العراق (سيراكوز: منشورات جامعة سيراكوز، 1981) ص103-87.

(2) تقرير السي آي إي: الرئيس لا يريدك أن تقرأ (في جلسات استماع لجنة بايك) صوت القرية، 16 شباط 1976، ص88-85.

20 - استعادة وحدة الغرب:

(1) حول مبادرة سنة أوروبا، انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 5، 16.

(2) حول مفاوضات برلين، انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص1204، 33-823.

(3) ماريون غرافين دونهوف، فون جيشتيرن ناخ أو برمورغن (هامبورغ: ألبرت كناوس فيرلاغ، 1981)، ص241.

(4) انظر كيسنجر: سنوات الجيشان، ص1111 - 23.

(5) انظر هانس ديتريخ جينشر، إعادة بناء بيت منقسم: ذكريات مهندس إعادة توحيد ألمانيا، ترجمة توماس ثورنتون (نيويورك: كتب برودوي، 1995)، ص241.

(6) من أجل وصف جينشر المثير، انظر المصدر نفسه ص 60-558.

(7) خطاب للرئيس ديغول تلخص مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية إثر إخفاق مؤتمر القمة: 31 أيار 1961م، في الخطابات الرئيسية، بيانات ومؤتمرات صحيفة للجنرال شارل ديغول، 19 أيار 1958-31 كانون الثاني 1964، (نيويورك: السفارة الفرنسية، قسم النشر والإعلام 1964) ص75.

(8) من مختلف المحادثات التي جرت بيني وبين الرئيسين ديغول وبومبيدو.

(9) السير هارولد نيكلسون، الدبلوماسية (واشنطن، معهد دراسة الدبلوماسية، جامعة جورج تاون، إعادة طبع 1988) ص81.

(10) لتوضيح هذه النقاط، انظر خطابي حول الموضوع، تاريخ 9 حزيران 1977، الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية: تحديات بالنسبة إلى الغرب.

ملاحظات حول المؤتمر المتعلق بإيطاليا الشيوعية الأوروبية الذي رعاه معهد هوفر: الخاص بالحرب، والثورة والسلام، وكذلك معهد المشاريع الأمريكي الخاص بالبحث في السياسية العامة: في واشنطن، أعيد طبعه في كتاب هنري كيسنجر، من أجل التسجيل: بيانات مختارة، 1977 ـ 1980 (بوسطن، ليتل، براون 1981) ص22-1.

(11) هذه الملاحظات سُرِّبت فيما بعد وظهرت في النيويورك تايمز عدد 7 نيسان 1976. أعيد طبعه أيضاً في كتاب ريتشارد ستبينز والين آدم، العلاقات الخارجية الأمريكية 1975، سجل توثيقي (نيويورك، منشورات جامعة نيويورك، 1977) ص65-561.

(12) انظر فرانك كارلوتشي نظرة من سفارة الولايات المتحدة، وفي كتاب هانس بنينديجك، مع بيجي نال وديان بنداهن أنظمة شمولية قيد التحول (واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، معهد المصالح الخارجية، مركز دراسات الشؤون الخارجية، 1987) ص209.

(13) انظر، مثلاً، تقرير ليونيد بريجينيف لمؤتمر الحزب الخامس والعشرين، وأيضاً في تقرير بريجينيف للجنة المركزية للحزب الشيوعي والمهام المباشرة للحزب في الوطن وفي السياسة الخارجية، 24 شباط 1976، موسكو، دار نشر وكالة نوفوستي الصحفية، 1976).

(14) كارلوتشي، نظرة من سفارة الولايات المتحدة، ص11-210.

(15) فورد، أوراق عامة، 1975، ص741.

(16) ستبينز وآدم، العلاقات الخارجية الأمريكية 1975، ص23.

(17) هيلمون شميدت، رجال وسلطات: استرجاع سياسي (نيويورك دار راندوم، 1989) ص 167ـ68.

21 ـ مؤتمر الأمن الأوروبي:

(1) مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا: اتفاق نهائي، موقع في هلسينكي، فنلاندا، 1 آب 1975، قسم 1 (آ). كما أعيد طبعه في قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1888، 1 أيلول، 1975، ص324.

(2) جينشر، إعادة بناء بيت منقسم، ص99-96.

(3) الأمن الأوروبي، افتتاحية النيويورك تايمز، 21 تموز، 1975.

(5) معاهدة بائسة، رسالة إلى محرر من أوزولد أكمنتنز، النيويورك تايمز، 25 تايمز 1975.

(6) اتفاق نهائي، ص324.

(7) جيمس نوتون (فورد يرى دستور الأمة) 35 كمعيار للحقوق في أوروبا الشرقية النيويورك تايمز، 26 تموز، 1975م.

(8) ألكسندر سولجنتسين، خطاب، تحذير إلى الغرب (نيويورك، فيرار، شتراوس، وجيرو، 1976) ص48.

(9) انظـر فورد، وقـت للشفاء، ص98-297، انظـر أيضاً روبرت هـارتمـان، سياسة القصر: وصف داخلـي لسنوات فورد (نيويورك، ماكغروهيل، 1985، ص39-337).

(10) مؤتمر صحافي، ميلووكي، 16 تموز 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1884، 4 آب، 1975، ص181.

(11) مغزى سولجنتسين، افتتاحية جريدة الوول ستريت، 18 تموز 1975.

(12) آدم أولام، رسالة إلى المحرر النيويورك تايمز، 17 تموز 1975م.

(13) سولجنتسين، تحذير إلى الغرب، ص24ـ30.

(14) مقابلـة ظهـرت في مجلة التايم، 27 تشريـن الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلـد 73، رقم 1899، 7 تشرين الثاني، 1975، ص693.

(15) تصريـح فـورد في اجتمـاع في البيت الأبيض مـع سبعة أعضاء مـن الكونغرس وممثلي جماعات عرقيـة من أوروبا الشرقية، 25 تموز، 1975، لدى فورد في أوراق عامة، 1975، ص1033.

(16) سولجنستين، تحذير إلى الغرب، ص40ـ41.

(17) خطاب الرئيس فورد في هلسنكي، 1 آب 1975، لدى فورد في أوراق عامة 1975، ص1079.

(18) المصدر نفسه، ص1081.

(19) فورد، وقت للشفاء، ص305.

(20) قمة في هلسنكي، النيوزويك، 11 آب 1975، ص16.

(21) الوحـدة الأمريكية والمصلحة القومية خطاب أمام مؤتمـر منتجي السلع الجنوبيين في برمينغهام، ألاباما، 14 آب، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1890، 15 أيلول، ص392.

22 - أزمة الطاقة:

(1) يمكن الاطلاع على الخلفية بتفصيلات أكثر لدى كيسنجر، سنوات الجيشان، الفصل 19 و20.

(2) مقابلة كيسنجر يتكلم عن النفط، والغذاء والتجارة 23 كانون الأول، 1974، نشرت في أسبوع الأعمال 13 كانون الثاني، 1975.

(3) فورد، أوراق عامة، 1974، ص 156ـ61.

(4) ملاحظات الرئيس إلى مؤتمر الطاقة العالمي التاسع، ديترويت، 23 أيلول، 1974، في المصدر نفسه، ص180.

(5) خطـاب، 23 أيلـول 1974، في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة والعشرين، عصر الاستقلال: كارثة مشتركة أمام جماعة سكانية مشتركة قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1842، 14 تشرين الأول، 1974، ص3-502.

(6) المصدر نفسه، ص503.

(7) بول هوفمان، جزائري يهاجم الموقف النفطي الغربي، النيويورك تايمز 6 تشرين الأول، 1974.

(8) رئيس فنزويلا يرد على رئيس الولايات المتحدة، إعلان، النيويورك تايمز، 25 أيلول، 1974م.

(9) خطـاب أزمـة الطاقة: استراتيجية لعمل تعاوني، 14 تشرين الثانـي، 1974 قسم نشرات الدولة، مجلد 71، رقم 1849، ص753.

(10) خطـاب، الطاقـة «ضرورة القرار»، 3 شباط 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1861، 24، شباط، 1975، ص242.

(11) خطـاب إلـى الأمة حول الطاقة والبرامـج الاقتصـادية، 13 كانون الثانـي، 1975، لدى فورد فـي أوراق عامة، 1975، ص30ـ35.

(12) المقابلة في أسبوع الأعمال، 13 كانون الثاني 1975.

(13) مقابلـة مـع بيـل مويرز، في 15 كانـون الثاني، 1975، من أجـل السلسلة انظر: جريدة بيل مويـرز تقرير دولي، قسم نشرات الدولة، مجد 72، رقم 1859، 10 شباط، 1975، ص172.

(14) جـورج شولتـز وكينث دام، سياسة اقتصادية ما وراء العناوين (نيويـورك، ونورتون، 1978) ص11ـ14 (15) خطاب الديموقراطيـات الصناعية والمستقبـل، 11 شباط 1975، بيتزبورغ، بنسلفانيا، قسم نشـرات الدولة، مجلد 73، رقم 1904، كانون الأول، 1975، ص758.

(15) خطاب الديموقراطيات الصناعية والمستقبل 11 شباط، 1975، بيتزبورغ، بنسلفانيا، قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1901، كانون الأول، 1975، ص758.

(16) خطـاب، بنـاء سياسة خارجية دائمة، 24 تشرين الثاني 1975، ديترويـت، ميتشيغان، في قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم1901، كانون الأول 1975، ص758.

(17) خطـاب، الإجماع العالمي والتنمية الاقتصاديـة، ألقي في الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فـي 1 أيلول 1975، من قبل دانيال موينيهان، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، قسم نشرات الدولة، مجلد 73، رقم 1891، 22 أيلول، 1975، ص441.

(18) خطـاب، الطاقـة، والمواد الخـام، والتنمية: البحث عن أرضيـة مشتركة، باريس، 16 كانـون الأول، 1975، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1907، 12 كانون الثاني، 1976، 46ـ47.

(19) المصدر نفسه، ص37.

23 - بناما، المكسيك و (الحوار الجديد):

(1) نيلسـون روكفلـر، «تقريـر روكفلر عن الأمريكيتين، تقريـر رسمي لبعثة الولايات المتحدة الرسميـة إلى نصف الكرة الغربـي، النيويـورك تايمز طبعـة (شيكاغو: كتب رباعية 1969) انظـر أيضاً، ريتشارد نيكسـون، السياسة الخارجية الامريكية للسبعينيات: استراتيجية جديدة للسلام، 18 شباط 1970، جزء 2، ص53-41، عن نصف الكرة الغربي.

(2) خطـاب الرئيس نيكسون فـي الاجتماع السنوي لرابطة النشر داخل أمريكا، واشنطن، فندق هيلتون، 31 تشرين الأول 1969، لدى ريتشارد نيكسون في (أوراق عامة) 1969، ص893ـ901.

(3) خطابي «إجماع عادل: نظام مستقر، سلام دائم» ألقي في الجلسة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 أيلول 1973، في قسم نشرات الدولة، مجلد 69، رقم 1790، 15 تشرين الأول، 1973، ص469ـ73.

(4) كلمتـي في حـل الغداء الذي أقمته للمركـز الخاص بالعلاقات داخل ـــ أمريكا نيويورك، «علاقـة التعاون في نصف الكرة الغربي»، 5 تشرين الأول 1973، على شرف الوفود الأمريكية اللاتينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، قسم نشرات الدولة، مجلد 69، رقم 1792، 29 تشرين الأول، 1973، ص543.

(5) تقرير السفير سكالي، تاريخ 20 آذار 1973، في قسم نشرات الدولة، مجلد 68، رقم 1765، 23 نيسان 1973، ص497.

(6) ملاحظاتي في اللقاء الاستهلالي مع خوان أنطونيو تاك، وزير الشؤون الخارجية لبناما، من بيان مشترك عن المبادئ الخاصة بمعاهدة قناة بناما الجديدة، 7 شباط 1974، «الولايات المتحدة وبناما تتفقان على مبادئ التفاوض من أجل معاهدة جديدة لقناة بناما»، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70 رقم 1809، ص183.

(7) وزراء خارجية خمس وعشرين دولة في نصف الكرة الغربي شاركوا في مؤتمر تلاتيلوكو، مدينة مكسيكو، شباط 18ـ23، 1974، ملاحظاتي، 21 شباط 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70، رقم 1812، 18 آذار، 1974، ص258.

(8) من إعلان تلاتيلوكو، تاريخ 23 شباط 1974، في قسم نشرات الدولة، مجلد 70، رقم 1812، 18 آذار 1974، ص 262ـ63.

24 ـ البرازيل، تشيلي، ووحدة نصف الكرة الغربي:

(1) مؤتمر صحفي، سان خوسي، 24 شباط 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1916، 16 آذار، 1976، ص351.

(2) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص657.

(3) ريجيس دوبريه، الثورة التشيلية: محادثات مع ألليندي، (نيويورك، كتب بانثيون، 1971) ص82، 122 ــ 23.

(4) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، فصل 17.

(5) سولز بيرغر «عدم صنع رئيس» النيويورك تايمز، 30 تشرين الثاني 1975.

(6) كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل9.

(7) مقابلة مع جريدة مدريد، 10 تشرين الأول 1973، كما تم اقتباسه في «حقائق حول كتاب السنة» 1973، مجلد 33، ص872.

(8) لابرينسا، سانتياغو، تشيلي، 19 تشرين الأول 1973.

(9) كلمتي في سانتو دومينغو، 6 حزيران 1976، في قسم نشرات الدولة، مجلد 7، رقم 1932، 5 تموز 1976، ص17ـ18.

(10) بياني حول حقول الإنسان «الاجتماع النظامي السادس العام لمنظمة دول أمريكا، سانتياغو، 8 حزيران 1976، في المصدر نفسه ص5-1.

(11) خطابي «بيان حول التعاون من أجل التنمية» سانتياغو، المصدر نفسه، ص5 ــ 10.

(12) معاهدة قناعة بناما الجديدة يدعمها الآن البنتاغون، نيويورك تايمز، 5 أيلول، 1975.

(13) جون نوردهايمر «ريغان يشدد نقده لفوردن محادثات القناعة واثنان من مجلس الوزراء» النيويورك تايمز، 29 شباط 1976.

(14) مؤتمر صحفي للرئيس، فندق فيرمونت، دلاس، 10 نيسان 1976، لدى فورد، في أوراق عامة 1976، ص 1066.

(15) مناظرة حملة الرئيس الانتخابية تاريخ 6تشرين الأول 1976، في المصدر نفسه، ص2430 ــ 31.

(16) التصويت في مجلس الشيوخ يصادق على اتفاقية القناة، النيويورك تايمز، 17 آذار 1978، كيف صوت أعضاء مجلس الشيوخ على اتفاقية القناة الثانية، النيويورك تايمز، 19 نيسان 1978.

25 - فاصل كوبي:

(1) ريتشارد نيكسون، مذكرات ريتشارد نيكسون (نيويورك: غروسرو دنلوب، 1978)، ص220 ـ 21.

(2) المصدر نفسه، ص244.

(3) كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، فصل 16.

(4) مؤتمر صحفي 10 كانون الثاني 1974، في قسم نشرات الدولة مجلد 70، رقم 1806، 4 شباط 1974، ص 122.

(5) بعض هذه الحوارات يمكن إيجادها لدى بيتر كورنبلو وجيمس بلايت، «حوار مع كاسترو، تاريخ مخفي» مجلة النيويورك الخاصة بالكتب، مجلد 41، رقم 6،16 تشرين الأول، 1994، ص49-45.

(6) فورد، أوراق عامة، 1975، ص294.

(7) خطاب «الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية: الفرصة الجديدة» 1 آذار1975، هوستون، تكساس، في قسم نشرات الدولة، مجلد 72، رقم 1865، 24 آذار 1975، ص294.

(8) رجل الومضة في السياسة الخارجية، جريدة الوول ستريت 13 شباط 1975.

(9) إدارة تلخيص الصحف لدى الدولة، 30 تموز، 1975.

(10) خطاب، بناء سياسة خارجية دائمة، 24 تشرين الثاني 1975، في نادي ديترويت الاقتصادي، قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1903، 15 كانون الأول 1975، ص844.

(11) مؤتمر صحفي، 24 تشرين الثاني، 1975، المصدر نفسه، ص854.

(12) فورد، أوراق عامة، 1975، ص 1988.

(13) بيتر كورنبلو وجيمس بلايت، حوار مع كاسترو، ص49.

26 - حرب أهلية في أنغولا:

(1) الشمس تشرق على أنغولا؟ النيويورك تايمز، 17 كانون الثاني، 1975.

(2) هنري جينجر، من أجل أنغولا مستقلة، تهديد كبير للكفاح، النيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1975.

(3) أود أورن ويستاد، موسكو والأزمة الكومبية، 1974ـ 76: نمط جديد للتدخل، نشرة مشروع تاريخ دولي للحرب الباردة، النشرات 8 ـ 9، شتاء 1996ـ 97 (واشنطن مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين) ص24.

(4) انظر كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 9.

(5) ناتانيال، ديفيس، قرار أنغولا لسنة 1975: ذكريات شخصية الشؤون الخارجية، خريف 1978، ص110.

(6) جون ستوكول، بحثاً عن أعداء، قصة من قصص وكالة المخابرات المركزية (نيويورك، ونورتون، 1978)، ص 158.

(7) دوبرينين، قيد الثقة، ص362.

(8) جورجي أرباتوف، النظام: حياة رجل من داخل السياسة السوفيتية (نيويورك، كتب التايمز، 1992) ص193 ـ 95.

(9) أركادي شيفشينكو «القطع مع موسكو» (نيويورك، ألفريد نوبف، 1985) ص271 ـ 72، ويستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص22.

(10) وستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص31.

(11) جيم هيرشبيرغ «أدلة الكتلة الشرقية الجديدة على الحرب الباردة في العالم الثالث وانهيار الانفراج في السبعينيات»، نشرة مشروع التاريخ الدولي للحرب الباردة، النشرات 9 ـ 8، شتاء 1996/97، ص6.

(12) قسم نشرات الدولة، 15 كانون الأول 1975، مجلد 73، رقم 1903، ص843.

(13) ملاحظات في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، 26 تشرين الثاني 1975. لدى فورد في أوراق عامة، 1975، ص1914.

(14) بييرو غليجيسيس «سياسة هافانا حول أفريقية 1959ـ 76: أدلة جديدة من المحفوظات الكوبية، نشرة مشروع التاريخ الدولي للحرب الباردة، 8 ـ 9، شتاء، 1996/97، ص9؛ ويستاد، موسكو والأزمة الأنغولية، ص26.

(15) فيما يلي قائمة باستجوابات نيابية أجراها الفرع التنفيذي مع لجان الكونغرس، وأعضاء أفراد وأشخاص آخرين من إدارة الكونغرس ما بين تموز 1975، ونهاية السنة.

مجلس الشيوخ:

25 تموز ـ عضوان من لجنة الشؤون الخارجية وواحد من المساعدين الإداريين استجوبوا من قبل السي آي إي.

30 تموز ـ ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للجنة التخصيصات واثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

4 آب ـ السيناتور ديك كلارك (رئيس اللجنة الفرغية للشؤون الأفريقية) استجوبته السي آي إي.

5 أيلول ـ ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة التخصيصات واثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

23 أيلول ـ أربعة أعضاء من اللجنة الفرعية لعمليات المخابرات التابعة للجنة الخدمات المسلحة واثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

31 تشرين الأول ـ ستة أعضاء من اللجنة المختارة حول عمليات المخابرات وعشرون من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

6 تشرين الثاني ـ تسعة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية وثلاثة مساعدين إداريين استجوبتهم السي آي إي.

1 كانون الأول ـ السيناتور كلارك نائب وزير الخارجية روبرت أنغرسول، السكرتير المساعد للشؤون الأفريقية، وليم شوفل، ونائب السكرتير المساعد للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، إدوارد ملكاهي.

4 كانون الأول ـ عشرة أعضاء من مختلف اللجان يستجوبون من قبل السيد هافر كامب، وأندرو، وفوجيت من مكتب الشؤون الأفريقية في الخارجية.

8 كانون الأول ـ السيناتور كلارك يستجوبه شوفل استكمالاً لاستجواب 1 كانون الأول.

8 كانون الأول ـ عضوان من لجنة العلاقات الخارجية واثنان من المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

12 كانون الأول ـ أربعة أعضاء من اللجنة المخابراتية الفرعية التابعة للجنة الخدمات المسلحة ومساعدان إداريان يستجوبان.

16 كانون الأول ـ عضوان من اللجنة الفرعية العمليات المخابراتية التابعة للجنة التخصيصات ومساعدان إداريان تستجوبهم السي آي إي.

16 كانـون الأول ـ عشرة أعضاء مـن اللجنة الفرعية الخاصة بالمساعدات الخارجيـة والسياسة الاقتصادية التابعة للجنة الشؤون الخارجية وعدة مساعدين إداريين استجوبتهم السي آي إي.

15 كانـون الأول ـ السيناتور ستروم ثرموند (عضـو اللجنة المخابراتية الفرعية التابعـة للجنة الخدمات المسلحة) استجوبته السي آي إي.

مجلس النواب:

25 تمـوز ـ ثلاثة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بالمخابـرات والتابعة للجنة الخدمات المسلحة مع أحد المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

29 تمـوز ـ ثلاثـة عشر عضواً من لجنة الدفاع الفرعيـة التابعة للجنة التخصيصات مع اثنين مـن المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

31 تموز ـ ستة أعضاء من لجنة الإشراف التابعة للجنة الشؤون الخارجية مع أحد المساعدين الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

4 أيلـول ـ خمسـة أعضاء من لجنة الإشـراف الفرعية التابعـة للجنة الشـؤون الخارجية مع أحد المساعديـن الإداريين استجوبتهم السي آي إي.

8 أيلول ـ أربعة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بمخابرات لجنة الخدمات المسلحة ومساعد إداري استجوبتهم السي آي إي.

6 تشريـن الأول ـ ثلاثة عشر عضواً من لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة التخصيصات ومساعدان إداريان استجوبتهم السي آي إي.

23 تشرين الأول ـ ثمانية أعضاء من اللجنة المختارة حول المخابرات ومساعد إداري استجوبتهم السي آي إي.

5 تشريـن الثانـي ـ شهادة ملكاهي أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالموارد الدوليـة، الغذاء، والطاقة التابعة للجنة الشؤون الخارجية.

13 تشرين الثاني ـ النائب تشارلز ديغز وتسعة أعضاء كونغرس آخرين إضافة لعدة مساعدين إداريين استجوبتهم ملكاهي بصورة غير رسمية.

9 كانـون الأول ـ ثلاثـة عشر عضـواً من لجنة الدفـاع الفرعية التابعـة للجنة التخصيصـات وثلاثة مساعديـن إداريين استجوبتهم السي آي إي.

9 كانـون الأول ـ سبعة أعضـاء من لجنة الإشراف الفرعية التابعـة للجنة الشؤون الخارجية ومساعـد إداري استجوبتهم السي آي إي.

11 كانون الأول ـ ستة أعضاء من اللجنة الفرعية للشؤون العسكرية (لجنة فاسيل الفرعية) استجوبهم ملكاهي.

12 كانون الأول ـ خمسة أعضاء من اللجنة الفرعية الخاصة بالمخابرات والتابعة للجنة الخدمات المسلحة مع مساعدين إداريين استجوبتهم السي آي إي.

15 كانون الأول ـ دانيال فلاهرتي، مساعد عضو الكونغرس هارينغتون استجوبته لجنة فوجيت.

16 كانون الأول ـ النائب ديل ميلفورد (عضو اللجنة النيابية المختارة) استجوبته السي أي إي.

17 كانون الأول ـ لجنة (جورج) ماهون الفرعية استجوبها مدير السي أي إي ومساعد وزير الخارجية.

17 كانون الأول ـ النائب جون برتون وآخرون استجوبهم ملكاهي.

17 كانون الأول ـ ملكاهي مثل أمام جماعة غير رسمية من اثني عشر نائباً وخمسة وثلاثين مساعداً من مساعدي الإدارة.

17 كانون الأول ـ النائب (روبرت) ليجيت استجوبه كولبي.

18 كانون الاول ـ جلسة مغلقة لقرابة مئة نائب قدم لهم ملخصاً سيسكو وملكاهي.

19 كانون الأول ـ أعضاء القوقاس الأسود يخلص لهم سيسكو ومولكاهي، توم دوبلدي يلخص لثمانية من أعضاء الكونغرس في الفترة ما بين 16 كانون الأول و31 كانون الأول (جلسات استماع حول أنغولا...).

(16) انظر سيمور هيرش «قضية مساعدة -أنغولا تصدع وزارة الخارجية» النيويورك تايمز، 14 كانون الأول 1975.

(17) جلسات استماع حول إضفاء الشرعية على المساعدات الخارجية، أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالمساعدات الخارجية، 5 كانون الأول 1975، ص538.

(18) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية 29 كانون الثاني 1976، ص24.

(19) المصدر نفسه، ص38.

(20) المصدر نفسه، ص31.

(21) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية، 3 شباط 1976، ص85.

(22) جلسات استماع حول أنغولا أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون الأفريقية، 29 كانون الثاني، 1976، ص13.

(23) المصدر نفسه، ص16-12.

(24) المصدر نفسه، ص16.

(25) فورد، أوراق عامة، 1975، ص1981.

(26) حول الإحياء الأخير للسياسة الأمريكية، انظر بيتر رودمان، أكثر قيمة من السلام: الحرب الباردة والصراع على العالم الثالث، (نيويورك، أبناء تشارلز سكريبنر، 1994) الفصل 14، تشيستر كروكر، حر الظهيرة في أفريقية الجنوبية: صنع السلام في جيرة قاسية (نيويورك، و. نورتون، 1992).

27 - آخر زيارة إلى موسكو:

(1) فورد، وقت للشفاء، ص24-323/.

(2) جورج لارندر،جاكسون يهاجم دور كيسنجر في إثارة المشاعر» الواشنطن بوست، 3 تشرين الثاني، 1976.

(3) جورج ويل «إخماد الانشقاق»، الواشنطن بوست، 5 تشرين الثاني، 1976.

(4) الإقلال، افتتاحية الواشنطن بوست، 5 تشرين الثاني، 1976.

(5) ريغان: أنا لا أُهدأ، مقابلة مع روبرت أجميان، التايم، 17 تشرين الثاني 1975، ص22.

(6) فورد، وقت للشفاء، ص354.

(7) 22 كانون الثاني، 1976.

إلى الجنرال سكوكرفت

من سونينفيلدت وهايلاند

الوزير يرسل جوابه لتقديمه في اجتماع مجلس الأمن. لكننا أردنا أن تعرف أنه محدد جداً. بسبب الأداء المثير للسخط في مجلس الأمن القومي. إذ من غير المعقول، وسط هذه المفاوضات، وبعد أن تم إحراز تقدم، وصار بريجنيف الآن ينظر بعين الاحترام لنهجنا، أن ينهار الإطار الكامل المتفق عليه نتيجة مواقف جديدة أو تحولات بمقدار 180 درجة لم يسمع بها أحد من قبل. كيف يمكن لكليمينتز أن يقول إنه ليس هناك أية منطقة رمادية، بعد أن قال بها رامسفيلد مرات متكررة، أو هولوي يقول إنهم فقد يريدون برنامجاً لبضع سفن فيها ست منصات إطلاق، بينما كنا نسمع أشد المطالبات إلحاحاً عليها، وأعنف التهجمات على الوزير لزعمهم أنه تخلى عنها. أين هم كلهم الآن؟ نحن لا نرى كيف يمكن التقدم في هذه الظروف الغريبة الشاذة، وإنه لأمر مخرب كل التخريب حين تنظر إلى السوفييت فتراهم يبدون اهتماماً جدياً ويحاولون بكل وضوح أن يجدوا نقطة وسط حيادية لا يؤذى فيها أحد. إننا لو كنا مكان الوزير لتخلينا ببساطة عن المحاولة أو تركناها لكننا سننصحه بالتأكيد في أن يستمر. إن باستطاعتنا أن نحرز تقدماً هذا اليوم، لكن ليس بدون دعم مطلق وغير مشروط من واشنطن. ما يفعله الجميع هنا هو دفعنا لوضع حتى لو تنازل السوفييت فيه فيستعين علينا أن نقترح تأجيل قضايا الباكفاير/الصواريخ التي تطلق من السفن التي نعرف كلنا نحن وأنت أن ذلك سيكون أسوأ لمصالحنا من أية خيارات كنا نفاوض عليها. من الواضح أننا لا نلقي باللوم عليك، لكن للمرة الأولى في حياتنا المهنية ننفث عن سخطنا الحقيقي لما يمكن أن يلحق من ضرر دائم ببلادنا.

(8) انظر شهادتي حول معاهدة السالت 2 أمام لجنة العلاقات الخارجية في ملجس الشيوخ، 31 تموز 1979، أعيد طبعها في كتاب كيسنجر، من أجل السجل، ص230-189.

(9) مصالح أمريكا الدائمة، خطاب أمام مجلس الشؤون العالمية في بوسطن، 11 آذار، 1976، في قسم نشرات الدولة مجلد 74، رقم 1919، 5 نيسان 1879، ص32-431.

(10) انظر مثلاً رولانز غيفانز وروبرت نوفاك، «اتحاد عضوي» بين أوروبا الشرقية والسوفييت، الواشنطن بوست، 22 آذار 1976، رولاند إيفانز وروبرت نوفاك، «عقيدة سونينفيلدت: حرف الروكوس» الواشنطن بوست، 30 آذار 1976.

(11) من أجل وصف سونينفيلدت لهذه الأحداث، انظر مقابلته في «فصيلة الواشنطن» (واسمها حينذاك مجلة واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية) مجلد1 رقم 2، (نيسان 1978) ص51-41 وشهادته أمام الكونغرس في ملجس النواب، ولجنة العلاقات الدولية،و سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة تجاه أوروبا الشرقية عقيدة سونينفيلدت): جلسات استماع أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالشؤون العملية والأمنية الدولية،الكونغرس الرابع والتسعون، الجلسة الثانية، 12 نيسان 1976، ص28-1.

(12) مجمـل ملاحظات وزارة الخارجية، بقلـم سونينفيلدت إعادة طبع لموجـزات وزارة الخارجية الرسمية، النيويورك تايمز، 6 نيسان 1976.

(13) اقتبست لدى كورال بيل، ص242.

(14) التحـدي الدائـم للسـلام: السياسة الأمريكية تجاه الاتحـاد السوفيتي خطاب في نادي الكومنولـث ومجلس الشؤون العالميـة لكاليفورنيـا الشمالية، سان فرانسيسكو، 3 شباط 1976، في قسم نشـرات الدولة، مجلد 74، رقم 1913، 23 شباط 1976، ص12-201.

(15) سولزبرغر، مترنيخ ـ مصغر في ضباب «النيويورك تايمز 27 آذار 1976.

(16) إيفانز ونوفاك «الاتحاد العضوي بين أوروبا الشرقية والسوفييت».

(17) مقتبسة في كتاب وولتر إزاكسون، كيسنجر، سيرة ذاتية (نيويورك، سيمون وشستر، 1992) ص664.

(18) التحالـف الغربـي: السـلام والهدف الأخلاقي، محاضرة فـي قسم نشرات الدولة، مجلـد 75، رقم 1935، 26 تموز 1976، ص15-105.

28 - الحفاظ على العلاقة الصينية - الأمريكية:

(1) كيسنجر، سنوات الجيشان، فصل 8، ص55-349.

(2) كلمـة كيـاو، وزير الخارجية، 19 تشرين الأول 1975، في قسم نشـرات الدولة، مجلد 73، رقم 1899، 17 تشرين الثاني 1975، ص381.

(3) كلمة الرئيس فورد، 1 كانون الأول 1975، لدى فورد في أوراق عامة 1975، ص1934.

(4) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، ص1062، وكيسنجر، سنوات الجيشان، ص692.

29 - استراتيجية أفريقية:

(1) انظـر محمد الخواص وباري كوهين، محررين، دراسة كيسنجـر لأفريقيا الجنوبية: مذكرة رقم 39 (سرية)، دراسة الأمـن القومـي (ويستبـور، كونيكتيوت، لورنس هيـل وشركاؤه، 1976). أنطـوي ليك، خيار طفل القطـران: السياسة الأمريكيـة تجـاه روديسيا الجنوبية (نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا 1976) والمذكرة 39 هي المذكرة التي طلب فيهـا البيت الأبيض دراسة مشتركـة من وكالات المخابرات، أما المذكرة رقم 38 فهـي المذكرة الرئاسية التي يعلن فيها قرار القائم على الدراسة.

(2) حديث في مأدبة عشاء أمام أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وأفريقيا: تمتين العلاقة، 23 أيلول 1975، قسم نشرات الدولة، مجلد 73 رقم 1894، 13 تشرين الأول 1975، ص574.

(3) خطـاب أمـام الجمعية العامة للأمم المتحـدة بناء نظام دولي، 22 أيلول 1975، المصـدر نفسه ص53-545، وحديث عشاء 23 أيلول 1975، المصدر نفسه ص57-571.

(4) فورد، أوراق عامة، 1976، 12 آذار، 1976، ص641.

(5) مقابلة فورد مع الصين تايمز، شيكاغو، 13 آذار، 1976، مستخلصات مما طبع مجدداً في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1920، 12 نيسان 1976، ص497.

(6) خطاب «السياسة الخارجية والأمن القومي» مجلس دلاس للشؤون العالمية، 22 آذار 1976. قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1920، 12 نيسان 1976، ص64-463.

(7) موري ماردر «البيت الأبيض والبنتاغون يدرسان إمكانية عمل عسكري ضد كوبا» الواشنطن بوست، 26 آذار، 1976.

30 - أول زيارة إلى أفريقية:

(1) خطاب «سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقية الجنوبية» لوساكا، زامبيا، 27 نيسان، 1976. قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1927، 31 أيار 1976، ص79-672.

(2) المصدر نفسه، ص79-678.

(3) مقتبسة لدى أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص326.

(4) ملاحظات في دكار، السنغال، 2 أيار، 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1927، 31 أيار، 1976، ص705.

(5) أوزبورن، مراقبة البيت الأبيض، ص330.

(6) المصدر نفسه، ص326.

(7) المصدر نفسه، ص330.

31 - باتجاه حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية:

(1) خطاب «الولايات المتحدة وأفريقيا: روابط مكينة لعصر من التحدي» 2 آب، 1976، أمام عصبة المدن الوطنية، بوسطن، ماساشوسيتز في قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1939، 23 آب، 1976، ص62-261.

(2) مقابلة الرئيس فورد مع التلفاز الدولي المتحد، وفي الخارج، الإكسبرس الرئاسية في ميتشيغان، 15 أيار 1976.

(3) المصدر نفسه.

(4) بيان السفير ألبرت شيرر، في مجلس الأمن الدولي، 19 حزيران 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1933، 12 تموز 1976، ص60-59.

(5) تلخيص من قبل الناطق باسم وزارة الخارجية روبرت فنسيث، حول اجتماع الوزير كيسنجر مع رئيس الوزراء كلاهان ظهراً في 10 داوننغ ستريت، 25 حزيران 1976.

32 - اختراق باتجاه حكم الأغلبية:

(1) فيما يلي حوارات ذات صلة بالموضوع، المادة التي بين قوسين في 6 أيلول 1976 نسخة متفق عليها تمثل مذكرة بخط يدي بالتعديلات.

8 مساء، 1976/9/5

معطاة إلى مسؤولين من جنوب أفريقية

أساس الاقتراح:

1 - تنتقل الجمعية التأسيسية من ويندهوك إلى جنيف، لإجراء المزيد من المحادثات حول الاستقلال.

2 - تمثل الفئات كلها في اجتماع جنيف.

3 - ترسل الأمم المتحدة مراقبين للمشاركة في اجتماع جنيف.

4 - ترسل جنوب أفريقية ممثلاً واحداً من أجل إقامة علاقات مع المشاركين في محادثات جنيف.

5 - ينجز استقلال ناميبيا على أساس الانتخابات الحرة وبإشراف الأمم المتحدة.

6 - موعد استقلال ناميبيا لن يكون أبعد من...

7 - يمكن لبرنامج عمل محادثات جنيف أن يتضمن أي جانب من جوانب عملية السلام الخاصة بناميبيا يرغب أي مشارك من المشاركين في طرحه.

تفاهم شفهي:

تطلب الولايات المتحدة لائحة بالسجناء السياسيين كي تنظر فيها حكومة جنوب أفريقية. ثم ترفع هذه اللائحة إلى حكومة جنوب أفريقية كي تقرر من سيطلق سراحه.

6 أيلول 1976 10.00 قبل الظهر، مسودة (جنوب أفريقية)

موقف جنوب أفريقية:

1 - لقد أعلن المؤتمر التأسيسي أن الاستقلال سيتحقق بكل تأكيد في 31 كانون الأول 1978.

أشارت حكومة جنوب أفريقية إلى أنها تقبل باقتراحات كهذه يوافق عليها المؤتمر.

الفقرات 2، 3، 4، من «أساس الاقتراح» ستنفذ مباشرة لدى عودة رئيس الوزراء إلى جنوب أفريقية.

5 - تسمي حكومة جنوب أفريقية ممثلاً لها في محادثات جنيف مهمته الاتصال مع المشاركين.

6 - لا قبول من جنوب أفريقية ولا التزام من جانب جنوب أفريقية ما لم يقرر المؤتمر ذلك.

7 - مقبول.

1976/9/6

موافق

أساس الاقتراح:

1 - يعقد المؤتمر التأسيسي في جنيف لإجراء المزيد من المحادثات حول الاستقلال.

2 - يمكن أن تمثل الفئات كلها في (مؤتمر) جنيف.

3 - تسمي الأمم المتحدة مراقباً لحضور (مؤتمر) جنيف.

4 - تسمي جنوب أفريقية ممثلاً لها يكون متاحاً من أجل الاتصالات مع المشاركين في (مؤتمر) جنيف.

5 - يقرر مؤتمر جنيف نموذج الانتخابات الذي سيتبع وطبيعة الإشراف عليه قبل الاستقلال النهائي.

6 - برنامج عمل (مؤتمر) جنيف يمكن أن يتضمن أي جانب من جوانب عملية الاستقلال يرغب أي مشارك من المشاركين في طرحه.

7 - تشير حكومة جنوب أفريقية إلى أنها ستقبل اقتراحات كهذه يصادق عليها المؤتمر (محادثات جنيف).

8 - تقبل حكومة جنوب أفريقية اقتراح المؤتمر التأسيسي بأن يكون الاستقلال في 31 كانون الأول 1978.

زيوريخ، 6 أيلول 1976

2 - تحليل الرئيس نيريري للمشكلة الناميبية، 15 أيلول 1976:

دعنا نأخذ ناميبيا، فقد كنت أقول دائماً إن ناميبيا أسهل. كلتاهما مشكلتها صعبة. لكن ناميبيا قد تكون أقل صعوبة من روديسيا، وإنني أقول هذا بسبب المشكلات التي نواجهها في روديسيا، في ناميبيا، لدينا «السوابو» ولا يوجد تفكك، فيما قال الجنوب إفريقيون إنهم يرغبون الآن بإزالة الاستعمار، هذان العاملان يجعلانني أفكر بأن مشكلتها أسهل. وهكذا، الجواب هو أن نتوصل إلى الفاعلين المؤثرين الأساسيين كي يجلسوا معاً ويقرروا الحل. لقد اكتشفت أنني كنت قد ضللت وزير الخارجية، ولم يكن هو الشخص الوحيد، فقد فهمني خطأً أيضاً البريطانيون، والمثير للدهشة أن ذلك حدث لأنهم خبراء في المؤتمرات التأسيسية.

المؤثرون الأساسيون هم الجنوب أفريقيون ـ لأنهم بحقيقة الأمر القوة الاستعمارية. قد يرفضهم نجوماً لكن حقيقة الأمر أنهم هم القوة الاستعمارية. بعدئذ لدينا حركة السوابو التي تقبلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ثم لا بد من تضمين العنصر الثالث ألا وهو الأمم المتحدة ذاتها. الجنوب أفريقيون لا يحبون السوابو ولا يحبون الأمم المتحدة، ونحن لا يمكننا أن نظهر وكأننا نقبل بموقف جنوب أفريقية وهي أن السوابو لا علاقة لها بالأمر، أو أن الأمم المتحدة لا علاقة لها بالأمر.

3 - مؤتمر أخبار، دار السلام، 15 أيلول، 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1948، 25 تشرين الأول، 1976، ص512.

4 - مذكرتي التي سلمت إلى إيان سميث، يوم الأحد 19 أيلول، 1976:

1 - توافق روديسيا على حكم الأغلبية خلال سنتين.

2 - يلتقي ممثلو روديسيا مباشرة في مكان يتفق عليه بين الطرفين مع زعماء السود لتشكيل حكومة مؤقتة تقوم بالعمل إلى أن يوضع موضع التطبيق حكم الأغلبية.

3 - تتألف الحكومة المؤقتة من مجلس دولة، نصف أعضائه من البيض ونصفهم من السود، يكون رئيسه من البيض دون صوت خاص. يسمي الجانبان الأفريقي والأوروبي ممثليهما، ويتضمن دورهما ما يلي:

- التشريع.
- مسؤوليات الإشراف العام.
- الإشراف على عملية وضع مسودة الدستور.

يكون للحكومة المؤقتة أيضاً مجلس وزراء، أغلبيته من السود ورئيسه من السود أيضاً، وتؤخذ قراراته بأغلبية الثلثين ويتضمن دوره:

- صلاحيات تشريعية يفوّض بها.
- ومسؤولية تنفيذية.

4 - يقسم أعضاء الحكومة المؤقتة جميعاً اليمين على العمل من أجل الانتقال السريع والمنتظم لحكم الأغلبية.

5 - تسن المملكة المتحدة التشريع الذي يتيح الإمكانية لعملية حكم الأغلبية هذه.

ولدى سن ذلك التشريع، تسحب روديسيا دستورها، لتسن بعد ذلك تشريعاً مماثلاً يكون ملائماً للعملية.

5 - بيان بريتوريا، جنوب أفريقية، 19 إيلول 1976، قسم نشرات الدولة، مجلد 75، رقم 1948، 25 تشرين الأول 1976، ص519.

6 - سوزان كروزلاند، توني كروزلاند (لندن، جوناثان كيب، 1982).

33 - الحرب الأهلية في لبنان وسلام الشرق الأوسط:

(1) كيسنجر، سنوات الجيشان ص789.

(2) مؤتمر صحفي، 4 كانون الثاني 1976: في قسم نشرات الدولة، مجلد 74، رقم 1910، 2 شباط 1976، ص132.

(3) سورية تلمح إلى أنها قد تعمل لمنع تقسيم لبنان «النيويورك تايمز، 17تشرين الثاني 1975».

(4) بيروت تحذر من التقسيم، النيويورك تايمز، 29 تشرين الثاني، 1975.

(5) طائـرات الاستطـلاع الإسرائيلية تحلق فوق بيروت، محركة الخوف من الهجـوم، النيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني 1975.

(6) طبقاً للجيروزاليم بوست وما ذكرته عن التطورات في 9 كانون الثاني 1976، كما لوحظ أنها في جريدة الميدل إيست، مجلد 3، رقم 2، ص213.

(7) مصر تحذر إسرائيل: ابتعد عن لبنان، النيويورك تايمز 13 كانون الثاني 1976.

(8) سقوط المخيم يزيد من حدة الأزمة اللبنانية، التعجيل، الاجتماع العربي، النيويورك تايمز، 15 كانون الثاني 1976.

(9) مؤتمـر صحفـي، 20 كانـون الثاني 1976، كوبنهاغن، في قسـم نشرات الدولة، مجلد 74، رقـم 1912، 6 شباط 1976، ص162.

(10) انظر كيسنجر، سنوات البيت الأبيض، الفصل 51.

(11) جيمس مركهـام: عروض لبنانية متنافسة للحسم: السوريون يبحثون عن حل على حساب فرنجية النيويورك تايمز، 18 آذار، 1976.

(12) المصدر نفسه.

(13) جيمس مركهام، «يساريو بيروت يسيطرون على الهوليدي إن في هجوم عنيف» النيويورك تايمز، 22 آذار 1976.

(14) المصدر نفسه.

(15) جيمس مركهام: «يمينيو بيروت في هجوم مضاد»، النيويوك تايمز، 23 آذار 1976.

(16) إيتامار رابينو فيتش، الحرب على لبنان، 1970، 85 (إيثاكا: منشورات جامعة كورنيل، 1985)، ص75.

34 - تأملات:

(1) لقد ناقشت العبر المستفادة من تجربتي الخاصة في كتابي، كيسنجر، سنوات الجيشان، ص432.

(2) يمكن إيجاد تحليلي للتجربة الفيتنامية في كتابي، كيسنجر، الدبلوماسية، فصل 25، 26 و27.




ملحق الصور



الرئيس نيكسون يخبر نائب الرئيس فورد برغبته الاستقالة في ٨ آب ١٩٧٤.
في المكتب البيضاوي.



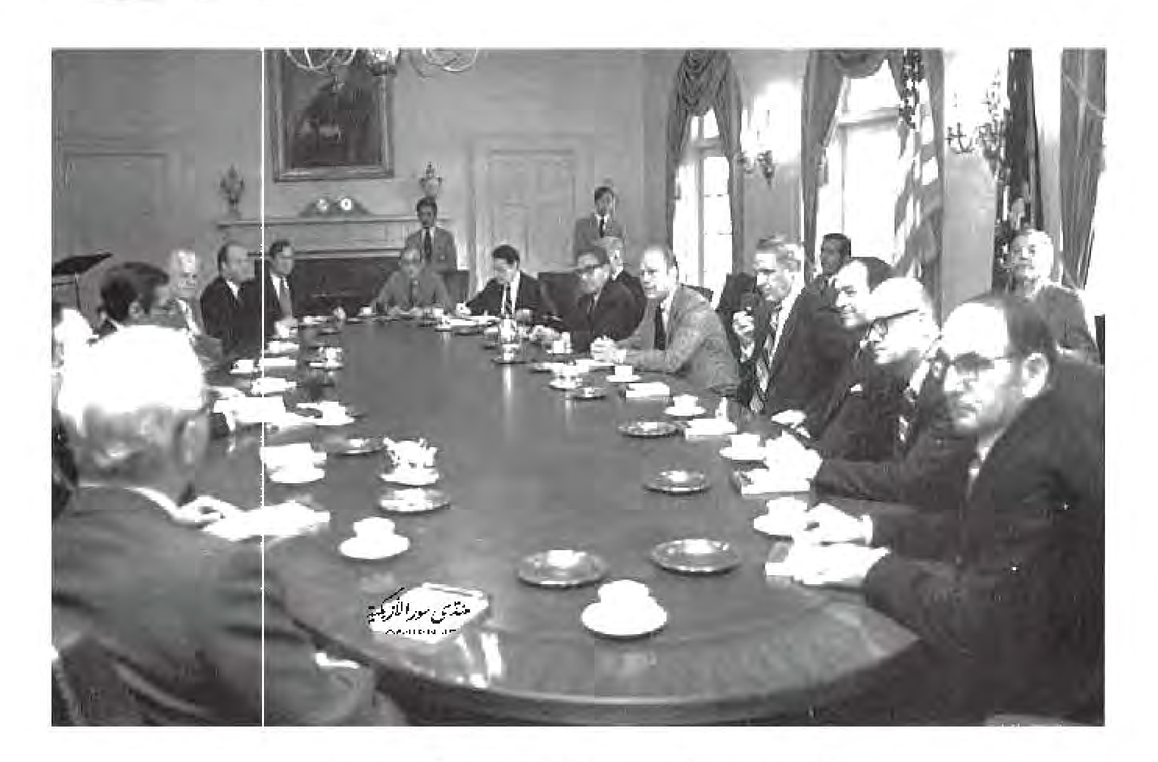
في المكتب البيضاوي مع الرئيس الجديد. آب ١٩٧٤.



الرئيس فورد يترأس جلسة مشتركة للكونغرس، ١٢ آب ١٩٧٤.



في المكتب البيضاوي، أيلول ١٩٧٤



الرئيس فورد وأعضاء حكومته، ١٠ آب ١٩٧٤.



صديقي القديم وزميلي نيلسون روكلفر، نائب رئيس الولايات المتحدة.



من اليسار : نانسي وأنا مع الرئيس فورد وبيتي وسوزان فورد، آب ١٩٧٤.



مع والديّ في المكتب البيضاوي. ك٢، ١٩٧٥



لقاء المطران القبرصي ماكاريوس في قمة هيليسينكي، تموز ١٩٧٥.



رئيس الوزراء اليوناني كارامانيليس، في قمة الناتو، بروكسل، أيار ١٩٧٥.



زيارة الزعيم التركي بولينت إيكيفيت (في الوسط) في أنقرة، آذار ١٩٧٥.



رئيس وزراء تركيا ديميريل، هيليسينكي ١٢ آب ، ١٩٧٥



أتحدث أمام مؤتمر الغذاء العالمي، روما، ٥ ت٢، ١٩٧٥



الرئيس فورد في القطار المتجه إلى فلاديفوستوك، ت٢ ١٩٧٤.



الوفد
الروسي
في
الاجتماع



في القطار من فلاديفوستوك إلى المطار

في القطار إلى فلاديفوستوك، من اليسار، كيسينجر، والرئيس فورد، والسفير ستوسيل
المترجم ألكساندروف،
السفير دوبرينين،
وزير الخارجية غروميكو،
بريجينيف، المترجم سوكودريف



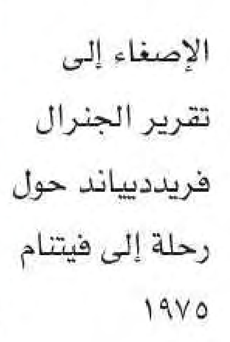


فلاديفو



فلاديفوستوك: غرفة الحديقة الشتوية





الإصغاء إلى تقرير الجنرال فريددبياند حول رحلة إلى فيتنام ١٩٧٥



أزمة مايا غويز، أيار ١٩٧٥: على اليمن فورد، ورئيس الوزراء الهولندي جوهانسين دي بول

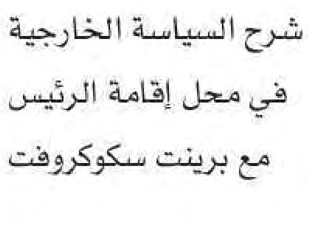


أزمة مايا غويز:
الرئيس
مستغرق في التفكير

أزمة مايا غويز مخاطباً قيادة الكونغرس. أيار ١٩٧٥.



أزمة مايا غويز مع وزير الدفاع سليسينغر



شرح السياسة الخارجية
في محل إقامة الرئيس
مع برينت سكوكروفت





كعكة عيد الميلاد مع الفريق الاقتصادي: من اليسار: الناطق باسم وزارة الخارجية روبرت أندرسون، وكيسينجر، ووزير الخزانة وليم ساتيمون ومساعده جيرالد بارسكي (مع الكعكة)، باريس ٢٧ أيار ١٩٧٥.



فورد يحيي هارولد ويلسون، وأنا أحيي وزير الخارجية جيمس كالاهان في قمة الناتو، أيار ١٩٧٥، إلى اليمين دونالد رامسفيلد ودويڤيدبروس.



مع السفير ولز ستوسيل وهيلموت سونينفيلدت في جنيف، تموز، ١٩٧٥.



مع وزير الخارجية
كلاهان شباط،
١٩٧٥



مع هيلموت كول (المستشار الألماني فيما بعد) بون، أيار ١٩٧٥.



مع زعيمة المعارضة (ورئيسة الوزراء فيما بعد) مارغريت تاتشر، فندق كلاريج، لندن، أيار ١٩٦٧.



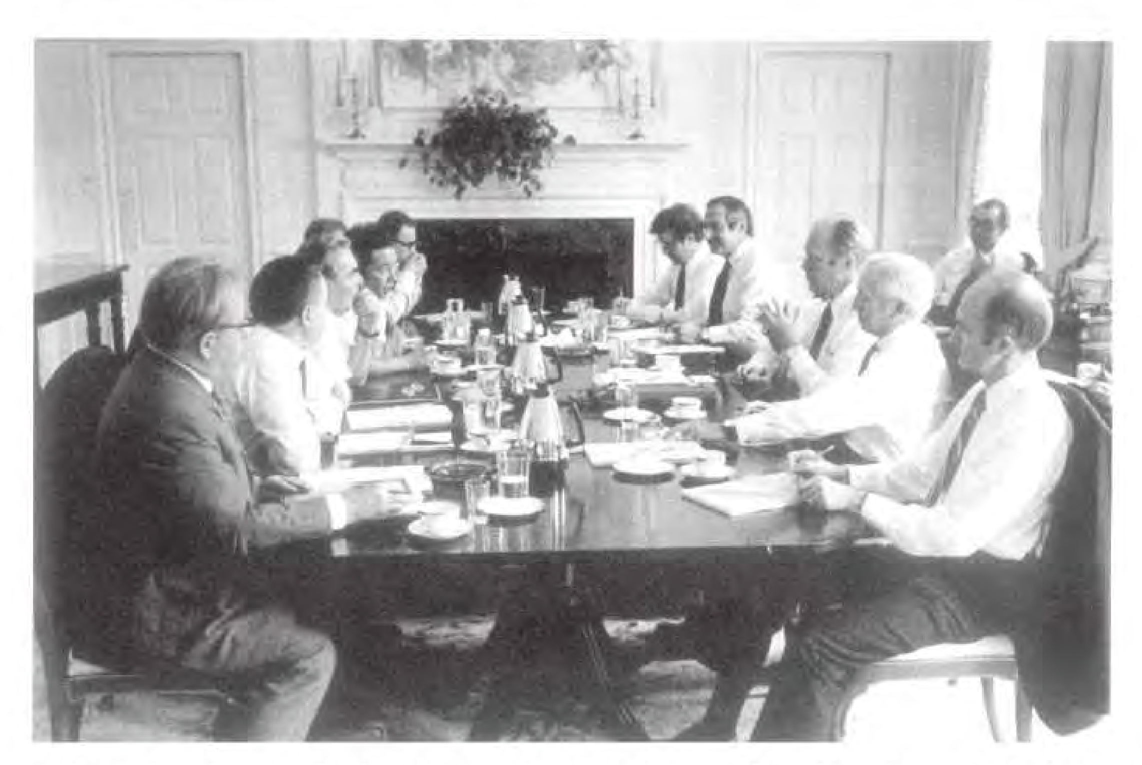
وزير الخارجية البريطاني أنطوني كروسلاند بربطة عنق سوداء في عشاء حميم، تموز ١٩٧٦.



فورد والمستشار هيلموت شميدت وكيسينجر ووزير الخارجية هانزديتريش غنتشير بون، تموز 1975.



مع هيلموت شميدت في هامبورغ، أيلول، ١٩٧٦.



مع السوفييت في هيليسنكي، ٣٠ تموز ١٩٧٥، من اليسار: كورنيينكو، غروميكو، بريجينيف، سوكودريف، وألسكاندروف، ڤاڤيلوف، رودمان، سونيتفيلدت، كيسنجر (مختفياً خلف فورد) فورد، ستوسيل، سكوكروفت، هيلاند(عند النافذة).



بريجينيف يصغي للخطب، قمة هيليسينكي، ٣١ تموز، ١٩٧٧.



فـورد يخطـب في هيليـسنيكي، الأول من شهر آب، ١٩٧٥.



مع جيسكار وسوفاينيارج، قمة هيليـــسنكي، الأول من آب، ١٩٧٥. (مـــصـــور وراء فـــورد: ديڤيد هيوم كينيرلي).



قمة المارتينيك مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، في المقدمة: وزير الخارجية جان سوفيتيارج، كانون الأول، ١٩٧٤.



وزراء الخارجية في: كي دورسيه: كالاهان، كيسنجر، غينتشر، سوفانيارج، أيار ١٩٧٥.



برنت وفورد يصغيان للخطب، قمة هيليسينكي، ٣١ تموز، ١٩٧٧.



غداء رباعي، قمة هيليسنكي: ويلسون، فورد، جيسكار، شميدت، غينتشر، كالاهان، سوفينارج، كيسنجر، ٣١ تموز ١٩٧٥.



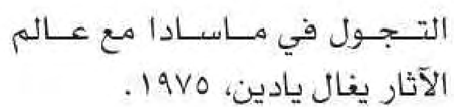
الماريشال جوزيف بروز تيتو وزوجته، بلغراد، تشرين الثاني، ١٩٧٤م.



ملك إسبانيا خوان كارلوس ووزير الخارجية أريلزا، مدريد كانون الثاني، ١٩٧٦م.



مع البابا بول السادس والسفير هنري كابوت لودج، ١٩٧٥م.



التـجـول في مـاسـادا مع عـالم الآثار يغال يادين، ١٩٧٥.





في حوامة إسـرائيلية، من اليسار السفير الأمريكي في إسرائيل مالكولم تون، إيفرايم إيڤرون، طبيب وزارة الخارجية مارتن دولف، من اليمين كيسنجر، إيغال آلون، جو سيسكو، المستشار القانوني موزولي، هال سوندرز



رابين يوقع بالأحـرف الأولى على اتفـاقـيـة سـينـاء ــ ٢، في الأول من أيلول ١٩٧٥م ويقف خلفه المستشار القانوني الإسرائيلي ماثير روزين.



مشهد للقدس من فندق، ١ أيلول ١٩٧٥م.



مخاطبة المؤتمر الصحفي المصاحب في طائرة مكوك الشرق الأوسط، ١٩٧٥م.



نانسي وأنا في طائرة المكوك، ١٩٧٥م (في الخلف بيتر رودمان)



محادثة مع الملك حسين ملك الأردن، أيلول ١٩٧٥م.



مع الرئيس السوري حافظ الأسد، ١٩٧٤م.



مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، في الطائف، المملكة العربية السعودية، ٢ أيلول ١٩٧٥م.



مـغـادرة الطائف ٣ أيلول ١٩٧٥م.



دعوة من الملك السعودي فيصل، شباط ١٩٧٥م.



الرئيس فورد وكسينجر يرحبون بالرئيس السادات وزوجته بزيارتهم الأولى الرئاسية إلى أمريكا في البيت الأبيض - أكتوبر ١٩٧٥



رابين، بيريز، المساعد عوديد، تموز، رودمان، كيسنجر، القدس، آب، ١٩٧٥م.



مشهد من مكوك الشرق الأوسط، القدس، آب ١٩٧٥م: الجنرال موردخاي نمور (واقفاً الى اليسار) حال سوندرز (يقذف بالكرة) جوسيسكو، في الخلف في منتصف الصورة بربطة عنق: مونرو لي، الى اليسار: سمحا دينيتز، كيسنجر، شمعون بيريز، أقصى اليمين في الخلف: روبرت أوكلي.



الوصول إلى الإسكندرية، مصر في شهر آب ١٩٧٥م، لمقابلة الرئيس أنور السادات.

الإسكندرية، شهر آب ١٩٧٥م: من اليسار السفير هيرمان ايليتس، كيسنجر، جوسيسكو، وزير الخارجية فهمي، السادات، نائب الرئيس حسني مبارك، والجنرال جمسي.





نتمشى في طريقنا إلى البيت البيضاوي: سكوكروفت، كيسنجر، فورد أيار، ١٩٧٦م

التخطيط للجلاء من لبنان، تموز ١٩٧٦م، من اليسار: سكوكروفت، مدير المخابرات المركزية منحنياً بوش، والجنرال براون، والمساعدون ريتشارد تشيني وروبرت هارتمان، كيسنجر، فورد، نائب وزير الدفاع كليمينتس.





الاستمتاع ببوب هوب، بعد عشاء رسمي، من اليسار: الأمير فيليب، السيدة فورد، الملكة اليزابيت، الرئيس، نانسي وأنا، الملكة اليزابيت ضيفة الشرف، تموز ١٩٧٦م.



تسلم الميدالية الرئاسية للحرية من الرئيس فورد في احتفال جرى في بان أمريكان يونيون ١٣ كانون الثاني، ١٩٧٧م، نائب الرئيس روكفلر ينظر إلينا.



سفيرنا المخضرم إلى الأمم المتحدة (وأوضح فيما بعد سيناتور) دانيال باتريك
مونيهان الذي مثل بقوة القيم الأمريكية في المجموعة الدولية



في زيارة فورد لليابان، تشرين الأول، ١٩٧٤م.



مع وزير الخارجية الياباني كيتشي ميازادا في اجتماع OECD في باريس، أيار، ١٩٧٥م



مع رئيس وزراء اليابان كاكويو تاناكا، طوكيو



وزير الخارجية الياباني ماسايوهي أوهيرا، طوكيو



دينغ كيساوبينغ بعد غداء قدمه لي، فراغرانت هيلز، بيكين، تشرين الأول، ١٩٧٥م



وزير خارجية الصين كياد غوانتوا، تشرين الأول، ١٩٧٥م

مع نانسي في بكين تشـــــرين الأول، ١٩٧٥م.





مع طفلي، اليزابيت وديفيد، بكين، نوفمبر، ١٩٧٤م.



الرئيس ديستان يستضيف قمة رامبوليه الاقتصادية في تشرين الثاني ١٩٧٥م. في المؤتمر الصحفي الختامي من اليسار رئيس الوزراء أكدو مورو (ايطاليا) ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، والرئيس فورد ومضيفنا الرئيس (جاك خلفي) والمستشار هيلموت شميدت ورئيس الوزراء الياباني تاكيو ميكي.



نانسي تانغ، فورد، ينغ هيسياوبينغ، كيسنجر، كياو غيوانهوا، بكين كانون الأول، ١٩٧٥م.

الرئيس التانزاني يوليوس فيريري نيسان، ١٩٧٦م.





رئيس وزراء جنوب إفريقيا جوهانز، فورستر، زيوريخ، سويسرا، ١٩٧٦م.



رئيس زيمبابوي كينيت كاوندا، أيلول، ١٩٧٦م.



اجتماع مع قائد المعارضة الروديسية جاشو اناكومو في لوزاكا زامبيا، نيسان ١٩٧٦م.



رئيس السنغال ليوبولد سنغور، دكار – السنغال، أيار ١٩٧٦م.



جولة في جزيرة غوري، السنغال، أيار، ١٩٧٦م.



مع السادات



مبارك والسادات
وبجانبي سيسكو



دينتز، رابين، كيسنجر، في منزل رئيس الوزراء في القدس



نانسي مع ليه رابين



تحية ملكية من
الرئيس الكيني جومو
كنياتا، نيروبي، أيلول،
١٩٧٦م.

إيان سميث يلقي
خطاباً عبر التلفاز
الروسي يعلن فيه
قبوله قيادة الأغلبية،
٢٤ أيلول ١٩٧٦م.



توقيع أسس التفاهم لمفاوضات قناة بنما مع وزير خارجيتها في شباط ١٩٧٤م، في الخلف السفير الزوروث بنكر



وزير خارجية بنما أكولين بويد، في OAS البرلمان في سانتياجو، تشيلي، حزيران ١٩٧٦م.



الرئيس ا لبرازيلي إرنستو جيسل. برازيليا، شباط، ١٩٧٦م.



مع وزير خارجية البرازيل سيلفيرا، شباط، ١٩٧٦م، وخلفنا السفير جون هوج كريمنس والسكرتير المساعد ويليم د. روجرز.



مع رئيس كولومبيا الرئيس ألفونسو كوباز ميخائيل، بوجوتا، شباط، ١٩٧٦م.



ترحيب من قبل الرئيس المكسيكي لويس إخيفيرا مكسيكو سيتي، حزيران، ١٩٧٦م.



مع الرئيس المكسيكي هوزيه لوباز بارتيلو، في حفل تنصيبه في آخر تشرين الثاني، ١٩٧٦م



مباراة رياضية خلال مؤتمر بكين، في كانون الأول، ١٩٧٥م



مع الرئيس ماو، الرئيس فورد، وسوزانا فورد، بكين، ١٩٧٥م



الرئيس القادم بوش وفورد في بكين، وكان بوش رئيس مكتب الارتباط الأمريكي بالصين، وزوجته باربارا وسوزان فورد في كانون الأول، ١٩٧٥م



على طائرة الرئاسة مع السيدة الأولى في رحلة إلى آسيا، ١٩٧٥م